

حاشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلمتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تعمد الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء الثاني ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً لا ينفصل بينهما جدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

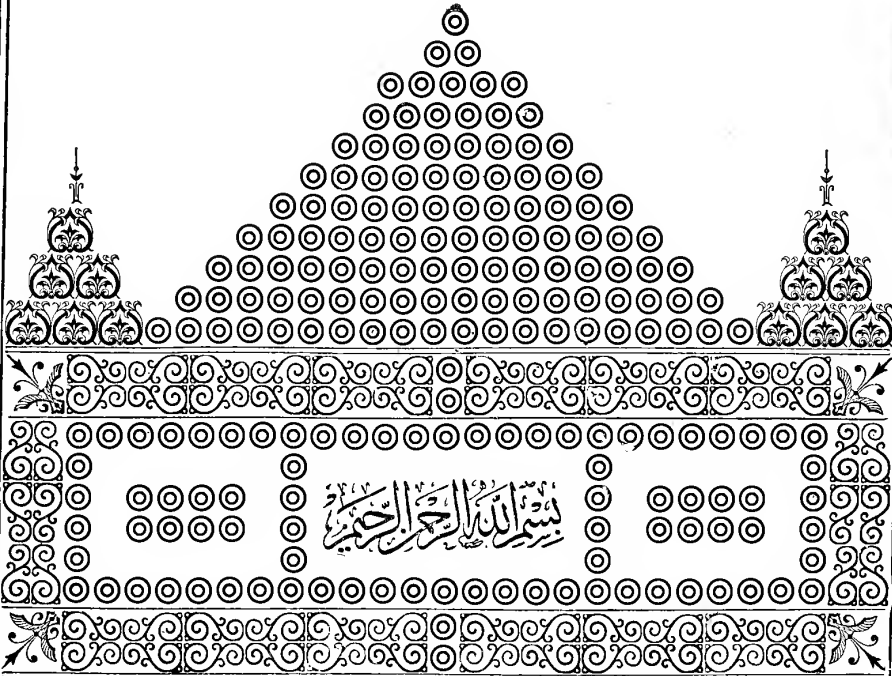
﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يُطْبَعُ فِي الْمَكْتَبَةِ التِّجَارِيَّةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَهْرِ رَجَبِ مِائَةِ

لِصَاحِبِهَا مُحَمَّدٍ

مَطْبَعَةُ مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ

صَادَرَتْ فِي الْمَكْتَبَةِ الْكُبْرَى بِمَكَّةَ



(باب صفة الصلاة)

أى كيفيتها المشتملة على فرض داخل فى ماهيتها ويسمى ركنا وخارج عنها ويسمى شرطاً وهو ما قارن كل معتبر سواء ومقارنة الطهر للستر مثلاً موجودة حالة الصلاة

(باب صفة الصلاة)

(قوله أى كيفيتها) تفسير الصفة بالكيفية تفسير مراد كما أشار إليه الاسنوى عش (قوله المشتملة الخ) فى التعبير عن الشرط الخارج بالاشتمال تسمح وكأنه أراد به مطلق المنعاق وذلك يستوى فيه الركن والشرط عش وقد يقال خروج الشرط بالنسبة إلى نفس الصلاة والاشتمال عليه بالنسبة إلى كيفية الصلاة المعتبر فيها فلا تسمح (قوله وخارج الخ) الأولى أو (قوله وهو ما قارن الخ) عبارة المغنى والركن كالشرط فى أنه لا بد منه ويفارقة بأن الشرط هو الذى يتقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها كالطهر والستر وخارج بتعريف الشرط التروك كترك الكلام الكثير فليست بشرط كما صوبه فى المجموع بل مبطل للصلاة كقطع النية اهـ وكذا فى النهاية لإقوله الذى إلى يستمر وقوله بل مبطل أى فهى موانع (قوله ما قارن الخ) فان قلت هذا لا يصدق على الولا الآتى فى الكلام على الترتيب انه شرط وأن المراد به عدم تطويل الركن القصير أو عدم

(باب صفة الصلاة)

(قوله صفة الصلاة) قال السيوطى فى فتاويه ليست هذه الاضافة بيانية لان الاضافة البيانية هى اضافة الشىء إلى مرادفه كسعيد كرز وبابه ولا تكون على تقدير حرف ولاهى من قسم المحضة عند الاكثرين بل هى إما غير محضة على رأى الفارسى وغيره أو واسطة بين المحضة وغيرها على رأى ابن مالك وصفة الشىء ليست من اضافة الشىء إلى مرادفه لان الصفة غير الموصوف والكيفية غير المكيف وهى على تقدير اللام وهى محضة فتبين مفارقتها للبيانية من هذه الوجوه الثلاثة اهـ وقوله لان الاضافة البيانية الخ بخالفه ما صرح به غير واحد كالعصام من ضبط البيانية بان يكون بين المتضايقين عموم من وجه وقوله كسعيد كرز وبابه بخالفه ما صرحوا به ان الاضافة فى ذلك من اضافة المسمى إلى الاسم (قوله وهو ما قارن) فان قلت هذا لا يصدق على الولا الآتى فى الكلام على الترتيب انه شرط وان المراد به عدم تطويل الركن القصير أو عدم طول الفصل إذا سلم فى غير محله ناسياً أو عدم طول أو عدم مضى ركن إذا شك فى النية قلت العدم المذكور مقارن لساثر أجزاء الصلاة فتأمل

فلأثر دخلا فلن زعمه وياتي له تعريف آخر لكن ذاك باعتبار رسمه الاظهر وهذا باعتبار خاصته المقصودة منه وهي مقارنته لسائر معتبراتها
فكانه المقوم لها ومرفى الاستقبال أنه في نحو القيام بالصدر ونحو السجود بمعظم البدن (٣) وعلى سنة وهي اما تجبر بالسجود

وتسمى بعضا لانها لما
تأكدت بالجبر اشبهت
البعض الحقيقي وهو
الاول او لا تجبر به وتسمى
هيئة وقد شبهت الصلاة
بالانسان فالركن كراسه
والشرط كحياته والبعض
كعضوه والهيئة كشعره
(اركانها ثلاثة عشر) بناء
على ان الطمانينة في محالها
الاربعة صفة تابعة للركن
ويؤيده ما ياتي في بحث
التقدم والتأخر على الامام
وفي الروضة سبعة عشر بناء
على انها ركن مستقل
اي بالنسبة للعدد لا للحكم
في نحو التقدم المذكور
فالخلف لفظي كذا طبقوا
عليه وليس كذلك بل هو
معنوي اذ من الواضح انه
لوشك في السجود في طمانينة
الاعتدال مثلا فان جعلناها

طول الفصل اذ اسلم في غير محله ناسيا أو عدم طول أو عدم مضى ركن اذ اشك في النية قلت العدم المذكور
مقارن لسائر اجزاء الصلاة فتأمل بلطف سم (قوله فلا ترد) اي الطهارة على جمع تعريف الشرط (قوله
وياتي الخ) اي في الباب الاتي (قوله باعتبار رسمه الاظهر) اي في جميع افراد الشرط و (قوله وهذا باعتبار
خاصيته الخ) اي الخفية بالنسبة لبعض الافراد كالو لا فلذا كان الرسم الاتي اظهر من هذا الرسم به بن دفع
ما في سم (قوله ومرفى الاستقبال) جواب عما يقال ان تعريف الشرط بما ذكر لا يشمل الاستقبال لانه انما
يعتبر في القيام والعود دون غيرهما (قوله وهي اما) لاحاجة اليه (قوله الاول) اي الركن (قوله وقد شبهت
الخ) هذه حكمة لتقسيم ما تشتمل عليه الصلاة الى الاقسام الاربعة المذكورة عش (قوله بناء) الى قوله كذا
اطبقوا في المعنى والى قوله فان قلت فواجه الخ في النهاية (قوله في محالها الاربعة) وهي الركوع والاعتدال
والسجود والجلوس بين السجدين (قوله لم يؤثر شكك) لك منع هذه الملازمة لان الطمانينة مع كونها صفة
تابعة للركن شرط في الاعتدال به فالشك فيها شك في الاتيان بالركن على الوجه المعتد به لجاز ان يؤثر بل هذا
هو الاوفق بكلامهم سم ويأتى عن النهاية وشيخنا ما يوافقهم مع الفرق بينه وبين الشك في بعض حروف
الفتحة بغير ما ياتي في الشارح (قوله فان قلت الخ) عبارة النهاية ورد بتأثير شكك فيها وان جعلناها تابعة
فلا بد من تداركها على كل حال وبفرق بينها وبين الشك في بعض حروف الفتحة بعد فراغها منها بانهم
اغفروا وذلك فيها لكثرة حروفها وغاية الشك فيها اه زاد شيخنا فالخ ان الخلاف لفظي كما انحط عليه
كلام الرملي وابن حجر اه (قوله هو الثاني) اي لزوم العود سم (قوله قلت فيبطل الخ) البطلان
ممنوع لانه لم يقبل للحكم مطلقا بل قيده بقوله في نحو الخ وهو لا يشمل مسألة الشك لخروجه عن مقتضى
الاستقلال لمعنى مفقود فيها وبقتدير عدم وقوع ذلك القيد في كلام القائل ما ذكر بل هو زيادة من
الشارح فيمكن حمل كلامه عليه فاين البطلان فتأمل سم وقد يقال لو اتى الكلام على اطلافة لا بطلان
ايضالا في مسألة الشك اعطى غير المستقل حكما حكما المستقل حكما لمعنى اقتضاه بصري وقول سم عن
مقتضى الاستقلال لعل صوابه عن مقتضى عدم الاستقلال (قوله فيبطل قول من قال الخ) انما يبطل ان
صرحوا بتفريع الثاني على الاستقلال فقط سم (قوله في مسئلتنا) اي مسألة الشك (قوله بان قاعدة
البناء على اليقين الخ) اي وطرح المشكوك فيه (قوله بخلاف التقدم والتأخر الخ) يعنى واغفروا

بلطف (قوله باعتبار رسمه) يتأمل دعوى الرسمية ومقابلة الخاصة للرسم مع ان التعريف بالخاصة من قبيل
الرسم (قوله لم يؤثر شكك) لك منع هذه الملازمة لان الطمانينة مع كونها صفة تابعة للركن شرط في الاعتدال به
فالشك فيها شك في الاتيان بالركن على الوجه المعتد به لجاز ان يؤثر بل هذا هو الاوفق بكلامهم واما استدلاله
بالقياس على الشك في بعض حروف الفتحة فيرد عليه انه جعل الجامع التبعية كما يصرح به صنيعة حيث
جعلها على القول بالتبعية ملحقة ببعض حروف الفتحة وعلى القول بالاستقلال ملحقة باصل الفتحة ولا نسلم
ان بعض حروف الفتحة تابع والفرق انها صفة للركن والصفة تابعة للموصوف وبعض الحروف ليس صفة
للفتحة ولا يباقيها بل جزء منها والجزء ليس تابعا للكل لان التبعية توجب تقدم المتبوع ولو بالتبعية والفتحة
غير متقدمة ولا بالتبعية على بعض حروفها على انه يجوز ان يكون اغتفار الشك في بعض حروف الفتحة بعد
الفراغ مخصا بالفتحة وما في معناها لكثرة عروض الشك في ذلك فلا يلزم ان يلحق بها غيرهما لما ليس في
معناها فتأمل مع ذلك الموضوع في هذه الملازمة كما اقتضاه عبارته وعلى هذا امكن صحة قولهم ان الخلف
لفظي فليتأمل (قوله هو الثاني) ينبغي ان يكون المراد بالثاني لزوم العود ويحتمل ان المراد به انما اذا قلنا انها
مقصودة لزوم العود دلكن في هذا انظر لان الظاهر انه لم يقع في كلامهم على هذا الوجه ولا يجوز ان المراد به مجرد
انها مقصودة لا لا يترتب على ذلك قوله فيبطل الخ (قوله قلت فيبطل الخ) قلت البطلان ممنوع لانه لم يقبل

مستقلة في مسئلتنا وتابعة في التقدم والتأخر قلت بوجه ذلك بأن قاعدة البناء على اليقين في الصلاة توجب التسوية بين التابع
والمقصود بخلاف التقدم والتأخر فانها منوطان بالامور الحسية التي يظهر بها خش المخالفة والطمانينة ليست كذلك فتأمل

ويفرق بينهما وبين بعض
حروف الفاتحة بأنه ثم يتقن
أصل القراءة والأصل
مضيتها على الصحة وهنا
شك في أصل الطمانينة
فلا أصل يستند إليه وفقد
الصارف شرط للاعتداد
بالركن والولاء يأتي بيانه
والخلاف فيه في الثالث
عشر قيل وبقياس عد
الفاعل ركنًا في نحو الصوم
والبيع تكون الجملة أربعة
أو ثمانية عشر اهـ وقد يجب
بأن جعل الفاعل ركنًا في
البيع خلاف التحقيق فلم
ينظر واليه هنا فان قلت
قياس عده شرطًا ثم عده
شرطًا هنا ولم يقولوا به
قلت الشرط ثم غيره هنا كما
هو واضح وأما جعله ركنًا
في الصوم فهو لأن ماهيته
لا وجود لها في الخارج
ولأنما تتعلق بتعقل الفاعل
لجعل ركنًا لتكون تابعة له
بخلاف نحو الصلاة توجد
خارجًا فلم يحتاج للنظر لفاعله
أحدها (النية) لما مر في
الوضوء وقيل أنها شرط
لأنها قصد الفعل وهو خارج
عنه ويجب بانه بتمام
التكبير يبين دخوله فيها من
أوله قيل وفائدة الخلاف
أنه لو افتتحتها مع مقارنة
مفسد كخبت فزال قبل
تمامها لم تصح على الركنية
بخلاف الشرطية وفيه نظر
لأنه ان أريد بافتتاحها ما يسبق تكبيرة الاحرام فهو غير ركن ولا شرط أو ما يقرنها ضرعهما

فيهما ترك العمل بموجب تلك القاعدة لأنهما الخ (قوله) ويفرق بينهما الخ) تقدم عن النهاية فرق آخر (قوله)
فلا أصل الخ) قد يقال هو محل تأمل لأنه حيث فرض تبعيتها للاعتدال فهو أصل لها وقد يتقن الاتيان
به والأصل مضيه على الصحة أي بان يوثق به مع جميع متعلقاته فتأمل وقد يفرق بان حروف الفاتحة بعض
حقيق للقراءة المتينة والطمانينة مغايرة للاعتدال وان كانت تابعة لإذهو العود إلى القيام بعد الركوع
وهي استقرار الاعضاء فلا يلزم من استتباع ذلك لتابعه استتباع هذا فتأمل بصري وفي سم نظير استشكله
بلا جواب (قوله) وفقد الصارف الخ) جواب عما يرد على حصر الأركان في الثلاثة عشر (قوله) شرط الخ)
أي لاركن (قوله) والخلاف فيه) أي في أنه هل هو ركن أو شرط كردد (قوله) قيل) إلى المثنى في النهاية
إلا قوله فان قلت إلى وأما جعله (قوله) أربعة عشر) أي بناء على أن الطمانينة في حالها الأربعة صفة تابعة
(قوله) أو ثمانية عشر) أي بناء على أنها ركن مستقل (قوله) للشرط ثم غيره هنا) هذا بتقدير تسليمه لا يدفع
السؤال سم (قوله) وأما جعله الخ) قد يقال ان كان اعتباره لتسكون تابعة له في الوجود الخارجي فلا وجود
له فيه استقلالاً ولا تبعاً أو في الوجود الذهني فتعقلها لا يتوقف على تعقله بصري ولك منع قوله ولا تبعاً
بان المراد من الوجود بالتبع وجود بعض الأجزاء في الخارج أي الفاعل (قوله) لا وجود لها في الخارج)
رده الشهاب سم بان ماهية الصوم الامساك المخصوص بمعنى كف النفس على الوجه المخصوص وهو فعل
موجود كما صرحوا به في الأصول انتهى وأقول الظاهر ان المراد هنا ان صورة الصلاة تشهد بخلاف صورة
الصوم رشدي (قوله) توجد خارجاً) أي عن القوى المدركة من ثم كانت القراءة فيها مسموعة والأفعال
مشاهدة عيش (قوله) الماسر) إلى المثنى في النهاية (قوله) الماسر) أي من قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال
بالنيات ولا نها واجبة في بعض الصلاة وهو لها لا في جميعها فكانت ركنًا كالتكبير والركوع واجعت
الامة على اعتبار النية في الصلاة وبدانها لان الصلاة لا تنعقد الا بها معنى ونهاية (قوله) وهو خارج عنه) أي
وقصد الفعل خارج عن ذلك الفعل (قوله) ويجاب بانه الخ) قد يقال غاية ما يستلزم هذا ان تكون مقارنة
لاول الصلاة في الوجود وهو لا ينافي خروجهما عن حقيقة الصلاة لأنها قصد فعل الصلاة وقصد فعل الشيء
خارج عن حقيقة ذلك الشيء بديهية بصري عبارة سم فيه نظر ظاهر لان تبين دخوله فيها من اوله لا ينافي
خروج القصد كيف وخروج القصد عن المقصود ضروري فتأمل نعم يمكن دفع هذا القيل بأناسلنا أن
القصد خارج عن ماهية المقصود لكن مسمى الصلاة شرعاً مجموع القصد والمقصود فيكون دخلاً في ماهية
الصلاة مع كونه خارجاً عن المقصود فعلياً تامل اهـ (قوله) وفائدة الخلاف الخ) قاله ابن شعبة وجزم به في المغني
ونقله شيخنا في النهاية ثم قال والوجه عدم صحتها مطلقاً انتهى بصري أي سواء قيل هي شرط أو ركن عيش
(قوله) لو افتتحتها) أي النية (قوله) فزال) أي المفسد (قوله) ضرعهما) أي على قول الشرط والركن

لا الحكم مطلقاً بل قيده بقوله في نحو الخ وهو لا يشمل مسألة الشك لخروجه عن مقتضى الاستقلال للمعنى مفقود
فيها وبتقدير عدم وقوع ذلك القيد في كلام القائل ما ذكر بل هو زيادة من الشارح فيمكن حمل كلامه عليه
فأن البطان فتأمل (قوله) فيبطل) إنما يبطل ان صرحوا بتفريع الثاني على الاستقلال فقط (قوله) وهنا شك
في أصل الطمانينة) يرد على هذا الفرق انه جعل الطمانينة فيما سبق نظير بعض حروف الفاتحة فيكون مجموعها مع
الركن نظير مجموع الفاتحة وعلى هذا يقال ايضاً انه يتقن أصل الركن والأصل مضيه على الصحة فان نظر لها
وحدها لزمه مثله في المشكوك فيه من الفاتحة فتأمل (قوله) غيره هنا) هذا بتقديره لا يدفع السؤال فتأمل (قوله)
لا وجود لها في الخارج) هذا غير صحيح إذ فيه بحث ظاهر لان ماهية الصوم الامساك المخصوص بمعنى كف
النفس على الوجه المخصوص والكف المذكور فعل كما صرحوا به في الأصول موجود في الخارج كما صرحوا به
ايضاً فيه حيث قالوا ان الفعل المكلف به الفعل بمعنى الحاصل بالمصدر ومثله بالهيئة المسماة بالصلاة وبالامساك
عن القطرات لا بمعنى إيقاع ذلك لانه امر اعتباري لا وجود له في الخارج وعن صرح بذلك الكمال في حاشيته
على جمع الجوامع وشرحه في الكلام على تعريف الحكم (قوله) ويجاب الخ) فيه نظر ظاهر لان تبين دخوله فيها

(قوله لمقارنته) أى المفسد (قوله لبعض التكبير) أى وهو ركن بالاتفاق فيشترط فيه توفر الشروط وانتفاء الموانع شيدى قول المن (فرضا) أى ولو نذر أو قضاء أو كفاية نهاية ومعنى (قوله من حيث) إلى قوله بل فى المعنى الاقوله فلا الا وهى وإلى قوله ونظيره فى النهاية لا ما ذكر (قوله من حيث كونه صلاة) أى لا من حيث كونه فرضا بدليل ما يأتى سمى أى من قول المصنف والأصح وجوب الخ (قوله ليعتبر) الأولى التانيث كما فى النهاية والمعنى وغيرهما عبارة شيخنا وإنما اشترط قصد فعلها التميز عن سائر الأفعال اهـ (قوله عن بقية الأفعال) أى التى لا تحتاج إلى نية أولية غير الصلاة قليوبى (قوله فلا يكفي احضارها الخ) أى الصلاة ولا يخفى أن مسمى الصلاة هو الحاصل بالمصدر لأنه الموجود المكلف به كما بين فى شروح جمع الجوامع وحواشيهم فى الكلام على تعريف الحكم فقوله مع الغفلة عن خصوص الفعل يتعين أن يراد بالفعل هنا المعنى

المصدرى فيشكل قوله لأنه يلزم أن يكون المطلوب غير المكلف به وأيضا فليس المحذور مجرد الغفلة عن خصوص الفعل إذا جرد احضاره فى الذهن لا يكفي إذا احضاره فى الذهن تصويره وهو غير كاف فكان ينبغي أن يقول فلا يكفي احضاره فى الذهن بل لا بد من قصد ايجاده سمى (قوله وهى) أى الصلاة (هنا) أى فى النية لا فى نحو قولك الصلاة واجبه أو الصلاة أقوال وأفعال فالمراد بها ما يشمل النية حفى (قوله والالزم التسلسل) عبارة المعنى لأنها لا تنزى للزوم التسلسل فى ذلك اهـ وعبارة النهاية لأنها لا تنزى وإلا لتعاقبت بنفسها أو افترقت إلى نية أخرى اهـ (قوله ورودا صل السؤال) أى على كونها ركنا بأنها لو كانت داخلة فى الصلاة لا فترقت إلى نية أخرى فيتسلسل (قوله لجواز تعلّقها بنفسها الخ) أى فلا يحتاج لنية أخرى ليلزم التسلسل سمى (قوله لا يحتاج لنية له بخصوصه الخ) ولقائل أن يقول هذا لا يمنع ورودا صل السؤال لأن حاصله أن الواجب تعلّق النية بالأجزاء حتى النية على وجه الاجمال لا على وجه الخصوص فتكون النية منوبة على الاجمال فيتوجه أنه يحتاج لنية نيتها ايضا على الاجمال فيتسلسل وأما قوله لا يقتضى تعلّقها بكل فرد الخ فعندها على الخصوص لا مطلقا والالزم أن بعض أركان الصلاة غير مقصود لإجمالها ولا تفصيلا وهو باطل مستلزم للتحمك سمى (قوله وتعلّقها بالمجموع الخ) لا يخفى أن تعلّق الشيء بالمجموع من حيث هو مجموع لا يستلزم التعلّق بكل فرد غير أن هذا لا يجدى فيما نحن فيه لأن المجموع عبارة عن الأجزاء المتألف منها مع الهيئة الاجتماعية فالنية أن كانت خارجة عن الأجزاء المتألف منها وعن الهيئة المذكورة ثبت المدعى وهو كون النية شرطاً وأن كانت داخلة استلزم اعتبارها مرتين وهو ظاهر الفساد ولو سلم صحته فليس منافيا للدعى المشار إليه فى الكلام فى الأولى وهذا التقدير فيه تسليم لشرطية ما قلناه حجة الاسلام اهـ

من أوله لا ينافى خروج القصد كيف وخروج القصد عن المقصود ضرورى فتام له وكأنه توهم أن المراد بكونه خارج الماهية عند هذا القائل أنه يوجد قبل وجودها فبين أنه بالتام يتبين الدخول من الأول فلا يكون القصد قبلها وليس كذلك وإنما المراد به أنه ليس تمامها ولا جزاها ضرورة أن قصد الشيء لا يكون ذلك الشيء ولا جزاءه فتدبر فانه ظاهر نعم يكن دفع هذا القيل بأننا سلم أن القصد خارج عن ماهية المقصود ولكن مسمى الصلاة شرعا مجموع القصد والمقصود فيكون داخل فى ماهية الصلاة مع كونه خارجا عن المقصود فليتأمل (قوله من حيث كونه صلاة) أى لا من حيث كونه فرضا بدليل ما يأتى (قوله فلا يكفي احضارها) أى الصلاة فى الذهن ولا يخفى أن مسمى الصلاة هو الحاصل بالمصدر لأنه الموجود المكلف به كما بين فقوله مع الغفلة عن خصوص الفعل يتعين أن يراد بالفعل هنا المعنى المصدرى فيشكل قوله لأنه لا نهى الفعل المطلوب لأنه يلزم أن يكون المطلوب غير المكلف به وأيضا فليس المحذور مجرد الغفلة عن خصوص الفعل إذا جرد احضاره فى الذهن لا يكفي إذا احضاره فى الذهن تصويره وهو غير كاف فكان ينبغي أن يقول فلا يكفي احضارها فى الذهن بل لا بد من قصد ايجادها فليتأمل (قوله بل ومعها الخ) هذا مختصر من شرح البهجة ولفا فيه بحث ظاهر بها مشرنا من (قوله لجواز تعلّقها بنفسها ايضا) أى فلا يحتاج لنية أخرى ليلزم التسلسل (قوله لا يحتاج لنية له بخصوصه) فهى كذلك حاصل هذا كما ترى أن الواجب تعلّق النية بالأجزاء حتى النية على وجه الاجمال لا على وجه

لمقارنته لبعض التكبير
(فإن صلى فرضا) أى أراد
صلاته (وجب قصد
فعله) من حيث كونه صلاة
ليتميز عن بقية الأفعال فلا
يكفى احضارها فى الذهن
مع الغفلة عن خصوص
الفعل لأنه المطلوب وهى
هنا ما عدا النية والالزم
التسلسل بل ومعها لجواز
تعلّقها بنفسها ايضا كالعلم
يتعلّق بغيره مع نفسه ونظيره
الشاة من أربعين فاتها
تزكى نفسها وغيرها على
أن لك أن تمنع ورودا صل
السؤال بأن كل ركن غيرها
لا يحتاج لنية له بخصوصه
فهى كذلك وتعلّقها
بالمجموع من حيث هو مجموع
لا يقتضى تعلّقها

بالشروط أشبه وكان وجه قوله أشبه وعدم جزم بشرطيتها أخذتها البقية الشروط في كون مقارنتها لجميع
الأفعال حكيمية لا حقيقية كما هو واضح فليتأمل وليحزر بصري (قوله بكل فرد فرد من أجزائه) أي
بخصوصه سم (قوله من ظهر) إلى قوله انتهى في المعنى إلا قوله قيل (قوله من ظهر أو غيره الخ) ويظهر كما
بحسب بعضهم أنه يكفي في الصبح صلاة الغداة وصلاة الفجر لصحتها علمها وفي أجزائه صلاة شوب في أذانها
أو يفتت فيها البداع نية الصبح تردو الأوجه الأجزاء ويظهر أن نية صلاة يسأل الأبرار لها عند توفر شروطها
مغنية عن نية الظهر ولم أرفيه شيئاً أنه نهاية رقولها وفي أجزائه نية الخ نقل المعنى التردد المذكور عن العباب
ثم قال ويغني الأكتفاء اه وقولها ويظهر الخ متبجح نعم تقييد بقوله عند الخ تحمل لأنه إمامان يكون المراد
به ملاحظته عند النية ولا معنى له لأن السن مغني عنه إذ لا يكون إلا عند توفرها مع عدم توقف تميزها عن غيرها
على ذكره وإمامان يكون المراد به تقييد الحكم أي إنما اكتفي بهذه النية عند توفر الشروط ولا وجه له أيضاً إذ
الغرض التمييز وهو حاصل بما ذكره مطاقاً فليتأمل بصري أقول حل ع ش كلام النهاية على الأول ثم ذكر عنه
م في هامش قوله م عن نية الظهر مانصه أي وإن كان في قطر لا يسأل الأبرار فيه اه (قوله ليمتيز) أي
ما قصد فعله (عن غيره) أي عن سائر الصلوات (قوله فلا تكفي نية فرض الوقت) ولوراي الإمام يصلي العصر
فظهره يصلي الظهر فنوى ظهر الوقت لم يصح لأن الوقت ليس وقت الظهر أو ظهر اليوم صح لأنه ظهر يومه
شرح بأفضل (قوله قيل الخ) وافقه المعنى عبارة ولو عبر بقوله قصد فعلها وتعيينها لكان أولى واستغنى عما
قدرة تبعه للشارح فالمراد قصد فعل الفرض من حيث كونه صلاة لا من حيث كونه فرضاً وإلا ل تضمن قصد
الفرضية فإن من قصد فعل الفرض فقد قصد الفرضية بلا شك فلا يحسن بعد ذلك قوله والأصح الخ لأنه بمعنى
الأول اه (قوله فعلمها الخ) أي بأعادة الضمير للصلاة (قوله من إعادة الضمير الخ) أي الذي في المتن (قوله
بمعناه) أي بمعنى قوله وجب قصد فعله (قوله وليس بسد يد الخ) لا يخفى أن حاصل هذا الرد تصحيح العبارة
ودفع التكرار بتأويلها وبيان قرينته وهذا إنما يدفع الاعتراض لو ادعى المعارض فساد العبارة وليس
كذلك بل إنما ادعى أولو به غير ها ولا ينافيه قوله لأنه يلزم الخ لأن معناه أن ذلك يلزم بحسب ظاهر العبارة ولا
يخفى أن ما يستغنى عن التأويل والقرينة أولى بما يحتاجهم ماسم (قوله إذ ضمير تعيينه يرجع للفعل) لا يصح
إرجاعه إلا بضرب من التأويل إذ التعيين في متعلق الفعل مع ما فيه من التثنية فالتأويل إرجاعه الفرض
فتأمل بصري أي من حيث ذاته لا صفته (قوله كما قررته) أي في حل المتن (قوله على أنه لو رجع الخ) يرد
عليه أن عبارة المعارض التي حكاه ليس فيها استدلال باستلزام قصد المضاف للفرض لقصد الفرض
بخصوصه حتى يرد عليه منع الاستلزام بل حاصل كلامه أن ظاهر العبارة يفيد قصد الفرضية لأن الأخبار
بوجوب المقيد بشئ لا يفهم منه إلا وجوبه مع قيده على أنه لو سلم استدلاله بذلك لم يرد عليه المنع إذ لم يدع
استلزاماً قطعياً بل ظاهراً بحسب ظاهر العبارة ولا شك فيه ولم يرد أيضاً على التسليم أنه يلزم الاكتفاء بالو ازم
ولما يرد لو أريد بالاستلزام أنه إذا تحقق قصد الفعل تحقق قصد الفرض في ضمنه من غير قصده بالفعل
بخصوصه وليس كذلك بل المراد إذا تحقق قصد الفعل تحقق قصد الفرض بخصوصه استقلالاً لا في ضمنه ولا

بكل فرد فرد من أجزائه
(و) وجب (تعيينه) من
ظهر أو غيره ليمتيز عن
غيره فلا يكفي نية فرض
الوقت قيل الأصوب فعلها
وتعيينها لأنه يلزم من
إعادة الضمير على فرضا
الغام قوله والأصح وجوب
نية الفرضية لأنه بمعناه اه
وليس بسديد إذ ضمير
تعيينه يرجع للفعل كما هو
واضح وضمير فعله يرجع
له من حيث كونه صلاة كما
قررته وقرينته وقوله
والأصح الخ فلم يلزم ما ذكر
أصلاً على أنه لو رجع ضمير فعله

الخصوص بأن تقصداً لجملة المستدخلة لتلك الأجزاء ولقائل أن يقول هذا لا يمنع ورود أصل السؤال لأن
حاصل هذا أن النية منوبة على الإجمال فيتوجه أنه يحتاج لنية تثبتتها أيضاً على الإجمال وهكذا في تسلسل
فتأمل بالمطالع وأما قوله لا يقتضي تعلقها بكل فرد الخ فعندها على الخصوص لا مطلقاً والآن من بعض أركان
الصلاة غير مقصود لا إجمالاً ولا تفصيلاً وهو باطل مستلزم للتحكم فإن قلت بل يجوز أن يراد مطلقاً ويكون
إشارة إلى عدم وجوب التعلق بالنية قلت فارجع للجواب الأول أن المراد هنا ما عدا النية فإن قلت لا يرجع له
لأن المراد على الأول التعلق تفصيلاً وعلى هذا التعلق إجمالاً قلت لا نسلم أن المراد على الأول التعلق التفصيلي
بدليل نصريحهم بعد ذلك بأنه لا يجب فيه شيء من الأركان على التفصيل (قوله من أجزائه) أي خصوصه
(قوله لأنه يلزم) أي بالنظر لظاهر المعنى حيث تدور التأويل (قوله وليس بسديد) لا يخفى أن حاصل هذا الرد

شبهة في أجزا ذلك وكأنه توهم أن المراد الأول فتدبر سم (قوله للفرض) أي منع قطع النظر عن الحثية السابقة وغيرها كحثية الفرضية حتى يصح قوله لم يلزم الخ بصرى (قوله فالتية لا يكتفى الخ) بما يقضى منه العجب إذ ما نحن فيه ليس من مقولة التية بل ذكر مسألة متعلقة بالتية وشتان ما بينهما وكون الدلالة الالتزامية لا يكتفى بها فيما نحن فيه غريب نعم بناء على التسليم المذكور يمكن الاعتذار عن المصنف رحمه الله تعالى بأن في ذكره ثانياً نصريحاً بما علم التزاماً وهو مستحسن مع ما فيه هنا من نكتة زائدة وهي الإشارة إلى الخلاف المذكور فتأمل له حق تأمله بصرى (قوله في مكتوبة) إلى قوله لتحاكى في النهاية والمغنى إلا قوله كما صلى إلى وذلك وما أنبه عليه (قوله ونذر) وتكفي نية النذر في المنذور عن نية الفرضية كما قاله في ذخائر (فائدة) العبادات المشروط فيها التية في وجوب التعرض للفرضية خمسة أقسام الأول يشترط بلا خلاف كالزكاة هكذا في الدميري وليس كذلك لأن نية الفرضية في المال ليست بشرط لأن الزكاة لا تقع إلا فرضاً الثاني عكسه الحج والعمرة الثالث يشترط على الأصح كالصلاة الرابع عكسه كصوم رمضان على ما في المجموع من عدم الاشتراط الخامس عبادة لا يكتفى فيها بذلك بل يضروه التيمم فإنه إذا نوى فرضه لم يكف مغنى ونهاية وقوله لم يكف أي ما لم يصفه للصلاة عش ومثل الكردي الأول نقلاً عن السيوطي بالكفارات (قوله كأصلي فرض الظهر) والأقرب أنه يكتفى أصلي الظهر الواجب والمتعين لترادف الفرض والواجب ولأن معنى التعيين أنه مخاطب به بخصوصه بحيث لا يسقط بفعل غيره وهذا عين الفرض عش (قوله لتتمين) أي الصلاة المفروضة (قوله عن النفل) أي اشتباه بالنفل مع اعتبار التعيين سم عبارة البصرى قديقال إن كان المراد به ماعدا المعادة فقد حصل التمييز بالتعيين أوهى فلا يحصل بالفرضية التمييز بناء على اشتراطها فيها أه وفي البجيرمي عن الحلبي وعش ما حاصله أن المراد بالنفل هنا المعادة وصلاة الأصبي إذا كان النواوى بالغا غير معيد والغرض من نية الفرضية إحدا من أفعال التمييز كما مروا ما بيان الحقيقة في الأصل كافي المعادة وصلاة الأصبي فينوي كل منهما بالفرض بيان الحقيقة الأصلية أو يطلق فلوارادانه فرض عليه بطلت وبهذا اندفع الاعتراض بأنه كيف يعمل اشتراط تعرض الفرضية بالتمييز عن النفل مع أنه حاصل بالتعيين أه أي والفرض المعتمد في غير المعادة وصلاة الأصبي غير المعتمد فيها فيحصل بذلك التمييز ويؤيد ذلك قول النهاية والمغنى وإنما وجبت نية الفرضية مع ما ذكرنا من قصد الفعل والتعيين الصادق بالصلاة

تصحيح العبارة ودفع التكرار بتأويلها وبيان قرينة على التأويل وهذا إنما يدفع الاعتراض لو ادعى المعارض فساد العبارة وليس كذلك بل إنما ادعى أولوية غيرها ولا ينافيه قوله لأنه يلزم الخ لأن معناه أن ذلك يلزم بحسب ظاهر العبارة ولا يخفى أن ما يستغنى عن التأويل والقرينة أولى بما يحتاجهما وقوله على أنه لو رجع الخ ترد عليه أن عبارة المعارض التي حكاهما ليس فيها استدلال باستلزام قصد المضاف للفرض لقصد الفرض بخصوصه حتى يرد عليه منع الاستلزام وأنه على التسليم يلزم الاكتفاء في التية باللوازم بل حاصل كلامه أن ظاهر عبارة المصنف تفيد قصد الفرضية لأنه أخبر بوجود قصد الفعل المقيد بأضافته للفرض والأخبار بوجود المقيد بشئ لا يفهم منه إلا وجوبه مع قيده لا يقال تمنع أن حاصل كلامه ذلك لأنه ظاهر عبارة ته ولو سلم فيكون في ورود الاعتراض دعوى أن مراده ذلك ويجرد المناقشة في العبارة لا تغنى على أنه لو سلم استدلاله بالاستلزام المذكور لم يرد عليه منع الاستلزام إذ لم يدع استلزاماً قطعياً بل ظنياً بحسب ظاهر العبارة ولا شك فيه ولم يرد أيضاً على التسليم أنه يلزم الاكتفاء باللوازم وإنما يرد لو ادعى الاستلزام أنه إذا تحقق قصد الفعل تحقق قصد الفرض في ضمنه من غير قصده بالفعل بخصوصه وليس كذلك بل المراد أنه إذا تحقق قصد الفعل تحقق قصد الفرض بخصوصه استقلالاً لا في ضمنه ولا شبهة في أجزا ذلك وكأنه توهم أن المراد الأول فتدبر (قوله) قصد الفرض بخصوصه) تصريح بأن الذي ادعى لزومه قصد الفرض بخصوصه ولا شبهة في أجزا ذلك وأن جعل لازم ما كيف يصح قوله وبسليم الخ (قوله لا يكتفى فيها باللوازم) يرد عليه أنه جعل هذا اللازم قصد الفرض بخصوصه ولا شبهة لعاقل في أجزا ذلك (قوله ليتمين) أي اشتباه الفرض بالنفل مع اعتبار التعيين

للفرض لم يلزمه ذلك أيضاً
إذ لا يلزم من قصد المضاف
للفرض الذي هو الفعل
قصد الفرض بخصوصه
وبتسليمه فالتية لا يكتفى
فيها باللوازم (نتيجه)
لا ينافي اعتبار التعيين هنا
ما يأتي أنه قد ينوي القصر
ويتم والجمعة ويصلي الظهر
لأن ما هنا باعتبار الذات
وصلاته غير مانواه ثم
باعتبار عارض اقتضاه
(والأصح وجوب نية
الفرضية) في مكتوبة ونذر
وصلاة جنازة كأصلي
فرض الظهر مثلاً أو
الظهر فرضاً والأولى أولى
للخلاف في أجزا الثانية
نظراً إلى أن الظهر اسم
لزمان وذلك ليتمين
عن النفل

ومعادة على ما يأتي فيها
لتحاكي الأصلية ومنه
يؤخذ اعتماد ما في الروضة
وأصلها من وجوب نية
الفرضية على الصبي لتحاكي
الفرض أصالة ويؤيده
وجوب القيام عليه ولو
نظروا لكونها نفلا في
حقه لم يوجبوه فتصويب
الاسنوي وغيره تصويب
المجموع وغيره عدم
وجوبها عليه لذلك يرد
بما ذكرته فان قلت لم
اختلف المرجحون في
وجوب نية الفرضية في
المعادة وصلاة الصبي ولم
يختلفوا في وجوب القيام
فيها قلت لان القصد
المحاكاة وهي القيام حسي
ظاهر وبالنية قلبي خفي
والمحاكاة إنما تظهر بالاول
فوجب دون الثاني فلم يجب
على قول (دون الاضافة
الى الله تعالى) فلا يجب أي
استحضارها في الذهن لأنها
لا تكون أي باعتبار الواقع
الا له فاندفع ما قيل في
تصوير هذا اشكال لان
فعل الفرضية لا يكون الا
لله فلا ينفك قصد الفرضية
عن نية الاضافة الى الله
تعالى اه فدعوى عدم
الانفكاك المذكور ليست
في محلها لكنها تسن
خروجها من خلاف من

المعادة لتعين نية الفرض للصلاة الاصلية اه (قوله ومعادة) عطف على مكتوبة (قوله على ما يأتي) أي
في صلاة الجماعة (قوله ومنه يؤخذ الخ) أي من قوله لتحاكي الأصلية (قوله اعتمادا في الروضة الخ) اعتمده
الشارح في غير هذا الكتاب ايضا وشيخ الاسلام زكريا والشهاب الرملي كردى (قوله لتحاكي) أي
صلاة الصبي (قوله لم يوجبوه) قد تمتع هذه الملازمة بأن هذا النفل ليس بكيفية التوافل لانه في ذاته فرض
وضع على الفرضية ولما شرع للصبي ليتمرن ويألفه إذا بلغ ناسب وجوب القيام ليتمرن عليه ويألفه ونية
الفرضية نية خلاف الواقع سم (قوله فتصويب الاسنوي الخ) اعتمده النهاية والمغني والزبادي وغيرهم
من المتأخرين عبارة شيخنا والبيجى ولا تجب نية الفرضية في صلاة الصبي على المعتمد لان صلاته تقع
نفلا فكيف ينوى الفرضية وفارقت المعادة بان صلاته تقع نفلا اتفاقا بخلاف المعادة ففيها خلاف إذ
قيل ان فرضه الثانية وقيل يحتسب الله ما يشاء منهم ما وان كان الاصح ان فرضه الاول اه (قوله تصويب
المجموع الخ) توهم بعضهم ان قياس تصويب المجموع عدم وجوب نية الفرضية في الجمعة على من لا تجب
عليه كالعبد والمرأة وهذا قياس فاسد لان الصبي لم يخاطب بفرض الوقت فلامعنى لوجوب الفرضية في
حقه بخلاف المذكورين بالنسبة للجمعة فانهم خوطبوا بفرض الوقت الصادق بالجمعة فهي فرض الوقت
بدلا او احدى خصائصه سم على حج اه ع (قوله لذلك) أي لكونها نفلا في حقه (قوله يرد الخ) خبر
فتصويب الاسنوي الخ (قوله المرجحون) أي المجتهدون في الفتوى (قوله دون الثاني) أي النية (قوله
لأنها) أي عبادة المسلم نهاية ومعنى (قوله أي باعتبار الواقع الخ) أي لكنه قد يغفل عن إضافتها اليه فتسن
ملاحظتها ليتحقق إضافتها له من النواى ع (قوله فاندفع الخ) تفريع على قوله أي باعتبار الواقع
مع قوله السابق أي استحضارها في الذهن (قوله ما قيل الخ) نقله المغني عن الدميرى وقره (قوله في تصوير
هذا) أي عدم الاضافة الى الله تعالى معنى (قوله الفرضية) الاولى الفرض كافي للمغني (قوله فدعوى عدم
الانفكاك الخ) أي بان الفرضية عبارة عن كون الشيء مطلوباً لله تعالى طلباً جازماً وعدم انفكاك الاضافة
عن قصد الفرضية بهذا المعنى في غاية الظهور ويجب بان هذا إنما يستلزم عدم انفكاك الاضافة باعتبار
الطلب بمعنى أن كون الطالب هو الله تعالى لا ينفك عن قصد الفرضية وليس الكلام في الاضافة بهذا المعنى
بل في الاضافة بمعنى كون المعبود بتلك العبادة والمخدوم بها هو الله تعالى والاضافة بهذا المعنى ينفك في القصد
والتعقل عن قصد الفرضية على ان تمتع عدم انفكاك الاضافة بالمعنى الاول ايضا لانه يكتفي بقصد الفرضية
فقد كون الشيء مطلوباً به طلباً جازماً مع الغفلة عن خصوص الطالب فليتامل سم (قوله لكنها) أي قوله
وان كان في النهاية والمغني (قوله وعدد الركعات) وان عين الظاهر مثلاً ثلاثاً وخمساً مع عدم تنعقد لتلاعيه
أو مخطئاً فكذلك على الراجح أخذنا من قاعدة ما وجب التعرض له جملة أو تفصيلاً يضر الخطأ فيه والظاهر مثلاً
يجب التعرض لعدد جملة فضر الخطأ فيه إذ قوله الظاهر يقتضى ان يكون اربعاً ولا يشترط ان يتعرض
لوقت فلو عين اليوم واخطأ صح في الاداء وكذا في القضاء ايضا كما يقتضيه كلامهما في التيمم وهو المعتمد نهاية

(قوله لم يوجبوه) قد تمتع هذه الملازمة بأن هذا النفل ليس بكيفية التوافل لانه في ذاته فرض وضع على الفرضية
ولما شرع للصبي ليتمرن ويألفه إذا بلغ ناسب وجوب القيام ليتمرن عليه ويألفه ونية الفرضية نية خلاف
الواقع (قوله تصويب المجموع) توهم بعضهم ان قياس تصويب المجموع عدم وجوب نية الفرضية في
الجمعة على من لا تجب عليه كالعبد والمرأة وهذا قياس فاسد لان الصبي لم يخاطب بفرض الوقت فلامعنى
لوجوب الفرضية في حقه بخلاف المذكورين بالنسبة للجمعة فانهم خوطبوا بفرض الوقت الصادق بالجمعة
فهي فرض الوقت بدلا او احدى خصائصه (قوله فدعوى عدم الانفكاك) كون الفرضية عبارة عن كون
الشيء مطلوباً من الله تعالى طلباً جازماً وعدم انفكاك الاضافة عن قصد الفرضية بهذا المعنى في غاية الظهور
ويجب بان هذا إنما يستلزم عدم انفكاك الاضافة باعتبار الطلب بمعنى أن كون الطالب هو الله تعالى
لا ينفك عن قصد الفرضية بهذا المعنى وليس الكلام في الاضافة بهذا المعنى بل في الاضافة بمعنى كون المعبود

لذلك (و) الأصح (أنه) لا
تجب نية الاداء ولا القضاء
بل تسن وإن كان عليه
فائتة ماثلة للدواة أو
المقضية خلافا لما اعتمده
الأذرعى بل تنصرف
للدواة وللأضحية من
المقضيات ويفرق بين
هذا وما يأتي في نحو سنة
الظهر والعيد بأنه لا يميز ثم
إلا الإضافة للمتبع من
حيث كونها قبله أو بعده
أو الوقت كعيد النحر وهنا
التمييز حاصل بذكر فرض
الظهر مثلاً ويكون الوقوع
للسابق فلم يحتج لذكر أداء
ولا قضاء وبما يوضح ذلك
أن الأول من وضع المشترك
والثاني من وضع العلم
وشتان ما بينهما فتأمل
وأنه (يصح الاداء بنية
القضاء وعكسه) أن عذر
بنحو غيم أو قصد المعنى
اللفظي لإذ كل يطلق على
الآخر لغة وإلا لم يصح
لتلاعه وأخذ البارزى من
هذا أن من مكث بمحل
عشرين سنة يصلى الصبح
لظنه دخول وقته ثم بان
خطؤه لم يلزمه إلا قضاء
واحدة لأن صلاة كل يوم
تقع عما قبله إذ لا يشترط
نية القضاء ولا يعارضه
النص على أن من صلى
الظهر بالاجتهاد فبانت

قبل الوقت

زاد المغنى ومن عليه فوائت لا يشترط أن ينوى ظهر يوم كذا بل يكفيه نية الظهر أو العصر أو زاد شيخنا
ولا يندب ذكر اليوم أو الشهر أو السنة على المعتمد فما جرى عليه المحشى أى البرماوى تبعا للقلوبى من ندب
ذلك ضعيف كما فى البلبسى اهـ (قوله) لذلك أى للخروج من الخلاف (قوله) للدواة والمقضية) نشر على
ترتيب اللفظ ولكن الأولى إسقاط قوله والمقضية (قوله) بل ينصرف أى المطاق (قوله) بل ينصرف للدواة
(الخ) بقى ما لو أعاد المكتوبة فى وقتها جماعة أو منفردا حيث يطلب إعادتها كذلك وعليه فائتة ونوى ما يصلح
للاداء والقضاء ولم يتعرض لواحد منهما فهل يقع فعله لإعادة والفائتة باقية بحالها أو يقع عن الفائتة فيه نظر
وقدر جمع الأول أن الوقت للإعادة وقدر جمع الثانى وجوب الفائتة دون الإعادة سم قول وقد تولى الثانى
مسئلة البارزى الاتية والله اعلم (قوله) بأنه لا يميز (ثم) إن أريد به عدم المميز عن غير المماثل فممنوع أو عنه فسلم
وقوله الاتى وهنا الخ ممنوع فليتأمل بصرى (قوله) بذكر فرض الظهر (الخ) قد يقال هذا موجود فى الاداء
والقضاء فكيف يحصل به تميز الأول و (قوله) ويكون (الخ) قد يقال لو ميز مجرد السابق لميز فى نحو سنة الظهر
بالأولى لدخول وقت السابقة دون المتأخرة وهذا دخل وقت المقضيات فإذا ميز السابق مع دخول وقت
الجميع فع دخول وقت السابق فقط أولى تأمل سم (قوله) وبما يوضح ذلك (الخ) لا يخفى ما فيه من الخفاء
فليتأمل بصرى (قوله) أن الأول أى نحو سنة الظهر و (قوله) الثانى أى مثل فرض الظهر (قوله) من وضع
العلم) أن أراد أنه من وضع العلم بالنسبة للاداء فقط فهو ممنوع أو بالنسبة للأعمال لم يقدسم (قوله) أن عذر
إلى قوله ولا يعارضه فى المغنى وإلى قوله الأول فى النهاية إلا ما أنه عليه (أن عذر بنحو غيم) أى كان ظن
بقاء الوقت فنواها أداء فتبين خروجه أو ظن خروجه فنواها قضاء فتبين بقاؤه نهاية ومغنى قال غش
ولو نوى الاداء والقضاء مع الشك وبأن خلافه فالأقرب الصحة لتعليقهم بالظلال مع العلم بالتلاعب وهو
منتف بالشك ويحتمل فى الشك الصحة مع نية الاداء وعدمها مع نية القضاء نظرا إلى أن الأصل بقاء الوقت
وعدم خروجه اهـ (قوله) إذ كل يطلق (الخ) تقول قضيت الدين وأديته بمعنى قال تعالى فإذا قضيتم مناسككم
أى أديتم نهاية ومعنى (قوله) وإلا (الخ) أى بأن قصد المعنى الشرعى أو أطلق وبذلك صرح شيخنا الزبائدى
غش أى ولم يعذر بنحو غيم (قوله) وأخذ البارزى (الخ) وبما أخذه اقى شيخنا الشهاب الرملى وافق
أيضا فى من عليه قضاء ظهر الأربعاء فقط فنوى قضاء ظهر الخميس غاطا بأنه لا يضر ويقع عن قضاء الأربعاء
لأن التعيين غير واجب فلا يضر الخطأ فيه كفى تعيين الامام والجنائز سم ونهاية (قوله) من هذا) أى
من قولهم يصح القضاء بنية الاداء أو من قولهم لا تجب نية الاداء ولا القضاء كما يشعر به كلامه بعد (قوله)
لم يلزمه إلا قضاء واحدة) وهى الأخيرة سم (قوله) لأن صلاة كل يوم تقع (الخ) ظاهره وإن كان عين
كونها عن اليوم الذى ظن دخول وقته وبواقفه ما صرح به الشارح م من أنه لا يضر الخطأ فى اليوم وأنه
لو كان عليه ظهر الأربعاء فقط فنوى قضاء ظهر الخميس غاطا يقع عما عليه لكن فى سم على المنهج

بتلك العبادة والمخدومها هو الله تعالى والإضافة لهذا المعنى تنفك فى القصد والتعلق عن قصد الفرضية على
أن تمنع عدم انفكاك الإضافة بالمعنى الأول أيضا لأنه يكفى فى قصد الفرضية قصد كون الشئ مطلوباً منه طلباً
جازماً مع الغفلة عن خصوص الطالب فليتأمل (قوله) بل تنصرف للدواة (الخ) بقى ما لو أعاد المكتوبة فى
وقتها جماعة أو منفردا حيث يطالب بإعادتها كذلك ولم ينو أداء ولا قضاء وعليه فائتة ونوى ما يصلح للاداء
والقضاء ولم يتعرض لواحد منهما فهل يقع فعله لإعادة والفائتة باقية بحالها أو يقع عن الفائتة فيه نظر وقد
رجح الأول أن الوقت للإعادة وقد رجح الثانى وجوب الفائتة دون الإعادة (قوله) فرض الظهر) قد يقال
هذا موجود فى الاداء والنسبة لا يميز الأول وقوله ويكون (الخ) قد يقال لو ميز مجرد السابق لميز
فى نحو سنة الظهر بالأولى لدخول وقت السابقة دون المتأخرة وهذا دخل وقت المقضيات فإذا ميز السابق مع
دخول وقت الجميع فع دخول وقت السابق فقط أولى تأمل (قوله) الثانى من وضع العلم) إن أراد أنه وضع
العلم بالنسبة للاداء فقط فهو ممنوع أو بالنسبة للأعمال لم يقدسم (قوله) وأخذ البارزى (الخ) وبما أخذه

والوجه أو يقال إن قصد بالصلاة فرض ذلك الوقت الذي ظن دخوله بخصوصه فالوجه عدم وقوعها لأن
القصد المذكور صارف عن الفائتة وإن لم يلاحظ كونها فرض ذلك الوقت فالوجه الوقوع عن الفائتة
فليتامل ثم رايت شيخنا حجاج نقل عن ابن المقرئ خلاف مسألة البارزى ثم حملها على الحاليين الذين ذكرناهما
وذكر مر في مسألة البارزى نحو ذلك اه اى حمل مسألة البارزى على ما لو لم يلاحظ فرض الوقت الذي ظن
دخوله ولكن ما نقله سم عن مر لا يوافق ظاهر ما فى الشارح مر كما تقدم ومعلوم ان المعول عليه ما فى
الشارح مر عش ولكن الظاهر هو التفصيل الذى جرى عليه الشارح وسم بل هو صريح قولهم
بالبطان فيما لو قضى بنية الاداء الشرعى (قوله لم تقع عن فائتة عليه الخ) عبارة النهاية انعقدت نقلا لان
ذلك محله فيمن لم يكن عليه مقضية نظير ما نواه بخلاف مسئلتنا اه (قوله من اشتراط) إلى المتن فى النهاية
والمغنى لا قوله وايضا إلى نعم وقوله بالنسبة إلى كتحية مسجد (قوله والوتر الخ) عبارة المغنى والوتر
صلاة مستقلة فلا يضاف إلى العشاء فان أوتر بواحدة أو بأكثر ووصل نوى الوتر وإن فصل نوى بالواحدة
الوتر ويتخير فى غير ما بين نية صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنته وهى أولى اوركتين من الوتر على الاصح
قال الاسنوى ومحل ذلك إذا نوى عددا فان لم ينو فهل بلغوا لاهامه أو يصح ويحمل على ركعة لأنه المتيقن
أو ثلاث لأنها افضل كنية الصلاة فانها تتعدد ركعتين مع صحة الركعة أو إحدى عشرة لأن الوتر له غاية
ختمنا الاطلاق عليها بخلاف الصلاة فيه نظر اه والظاهر كما قال شيخنا انه يصح ويحمل على ما يريد من
ركعة إلى إحدى عشرة وتر اه وكذا فى النهاية لا قوله اوركتين من الوتر على الاصح ولا قوله والظاهر
الخ فقال بدله واستظهر الشيخ انه يصح ويحمل على ما يريد من ركعة أو ثلاث أو خمس أو سبع أو تسع أو
إحدى عشرة ورجح الوالد رحمه الله تعالى الحمل على ثلاث وبوجه بانه اقل ما طلبه الشارع فيه فصار
بمناقبه اقله إذا ركعة يكره الاقتصار عليها فلم تكن مطلوبة له بنفسها اه وعقبه سم بمافيه ويرد على ما
رجحه مر ان من لازم الحمل على الثلاث الاتيان بها موصولة وقد ورد النهى عن ذلك إلا أن يجاب
بحمل النهى على ما إذا قصد الثلاث بخلاف ما إذا حمل الاطلاق عليها فليتامل اه وقال عش

لم تقع عن فائتة عليه لأن
محل هذا فيمن أدى بقصد
أنها التي دخل وقتها والاول
فيمن أدى بقصد التي عليه
من غير أن يقصد التي دخل
وقتها (والنفل ذو الوقت)
كالرواتب (أو السبب)
كالكسوف (كالفرض
فيما سبق) من اشتراط قصد
فعل الصلاة وتعيينها ما بما
اشتهر به كالترابيح
والضحى والوتر سواء
الواحدة والزائد عليها أو
بالإضافة كعيد الفطر
وخسوف القمر وسنة
الظهر القبليّة

أفتى شيخنا الشهاب الرملى وقوله واحدة أى وهى الأخيرة (قوله لأن محل هذا الخ) أى أو فيمن لم يكن عليه فائتة
نظير ما نوى شرح مر (فرع) أفتى شيخنا الشهاب الرملى فيمن عليه قضاء ظهر الاربعاء فنوى قضاء ظهر
الخميس غلطاً لم يضر ووقع عن قضاء الاربعاء لأن التعيين غير واجب فلا يضر الخطا فيه كما في تعيين الامام
والجنازة (فرع آخر) فى الروض وغيره انه لو ظن دخوله الوقت فاحرم بالعرض فبان خلافاً لما نقله
اه وظاهره أنه لا فرق فى انقلابه نقلاً وصحته بين أن يتبين خلافه قبل فراغه أو بعده وهو متجه لكن فى شرح
مر الجزم فيما لو بان خلافه قبل الفراغ انه يتبين بطلانه كما لو صلى بالاجتهاد فى القبلة فتبين له الخطا فى الصلاة
اه وقد يفرق بان تبين الخطا فى القبلة يمنع صحة النفل وإن كان بعد الفراغ (قوله والوتر) قال فى الروض
وينوى بجميعة الوتر ويتخير فيما سوى الأخيرة بين صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنته اه ومحل إذا نوى
عددا فان لم ينو فهل بلغوا لاهامه أو يصح ويحمل على ركعة لأنها المتيقن أو ثلاث لأنها افضل أو إحدى عشرة
لأن الوتر له غاية هى افضل ختمنا الاطلاق عليها فيه نظر كذا نقل ذلك فى شرح الروض عن المهمات ثم
قال والظاهر أنه يصح ويحمل على ما يريد من ركعة أو ثلاث أو خمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة اه
ورجح شيخنا الشهاب الرملى انه يصح ويحمل على ثلاث اه ووجه بان الثلاث اقل المطلوب للشارع
بخلاف الواحدة لكرهه الايتارها اى الاقتصار عليها ويرد على ما رجحه مر ان من لازم الحمل على الثلاث
الاتيان بها موصولة وقد ورد النهى عن ذلك قال فى العباب فان وصل الثلاث كره اه وعبارة الروض
وشرحه الوصل أى للثلاث بتشهد أفضل منه بتشهدين فرقا بينه وبين المغرب وورد لا توتر أو بثلاث ولا
تشبهوا الوتر بالمغرب رواه الدارقطنى وقال رواه ثقات اه وقضية حمل النهى على ما بتشهدين وقضية
العباب حمله على الأعم إلا أن يجاب بحمل النهى على ما إذا قصد الثلاث بخلاف ما إذا حمل الاطلاق عليها

قوله مر ويوجه الخ وقياس ذلك انه لو نوى سنة الظهر التلبية مثلاً فر كعتان أو الضحى فكذلك اه مؤلف ومثله في حاشية شيخنا الزياي ثم رابت في سم على حج في صلاة النفل نقلا عن مر مانصه فرع يجوز ان يطلق في نية سنة الظهر المتقدمة مثلاً ويتخير بين ركعتين واربع اه مر اه وبقي ما لو نذر الوتر واطلق فهل يحمل على ثلاث قياسا على ذلك او على ركعة او إحدى عشرة او تلغو نيته فيه نظر والا قرب الاول اه اي قياسا على ما جرى عليه النهاية تبعاً والده واما على ما مر عن شيخ الاسلام والمغني وعن سم عن مر فالأقرب التخير كما هو ظاهر (قوله وإن قدمها) اي خلافاً لبعض المتأخرين نهاية اي حيث قال إن لم يكن صلى الفرض لا يحتاج النية القبليّة لأن البعدية لم يدخل وقتها فلا يشتبه ما نواه بغيره ش (قوله لا تخصص النيات) تقدير دانها خصصت نية الجماعة تارة بالامام وتارة بالماوم سم (قوله نعم ما يندرج الخ) والتحقيق في هذا المقام عدم الاستثناء لأن هذا المفعول ليس عين ذلك المقيد وانما هو نقل مطلق حصل به مقصود ذلك المقيد نهاية (قوله كتحية مسجد الخ) أي وصلاة الحاجة وسنة الزوال وصلاة الغفلة بين المغرب والعشاء والصلاة في بيته إذا اراد الخروج للسفر والمسافر إذا نزل منزلاً و اراد مفارقه نهاية قال ع ش قوله مر وصلاة الحاجة قلها ركعتان وقوله مر وسنة الزوال الأقرب عدم فواتها بطول الزمن لأنها مطلبت بعد الزوال فالزوال سبب لطلب فعلها وهو باق وإن طال الزمن فلما راجع وهذا حيث دخل الوقت ولم يصل ما تحصل به فان كان صلى سنة الظهر أو تحية المسجد مثلاً بعد الزوال ثم اراد ان يصلها فالأقرب عدم الانقضاء لأنها غير مطلوبة حينئذ والاصل أن العبادة إذا لم تطلب لم تنعقد وقياس عدم حصول تحية المسجد إذا نفاها انتفاء سنة الزوال إذا فعل سنة الظهر مثلاً ونوى سنة الزوال عنها وقوله والصلاة في بيته الخ والمسافر الخ اقل كل منهما ركعتان وينبغي ان يلحق بذلك صلاة التوبة وركعتا القتل وعند الزفاف ونحو ذلك، وكل ما قصد به مجرد الشغل بالصلاة وقوله لأن هذا المفعول الخ فلا يقال صلى تحية المسجد مثلاً وانما يقال صلى صلاة حصل بها المقصود من تحية المسجد وعلى هذا لو حلف لا يصلي تحية انوضه مثلاً لا يحث بما صلاه بما يحصل به مقصود ما حلف على عدم فعله وكذا لا يحصل ثوابها حيث لم تنو وان سقط الطاب كاصرح به خج رحمه الله تعالى فلو اراد ان يعيد التحية مثلاً لم تصح ام لا لدخولها في ضمن ما فعله فيه نظر والا قرب الثاني لحصولها بما فعله ولا ع ش (قوله قيل) إلى قوله ونقل الفخر في المغني الا قوله لا سهواً وقوله وان شذالى التنبيه وإلى قوله وإن كان الافضل الخ في النهاية إلا ما ذكر (قوله لازمة له) اي للتنفل نهاية ومعنى قال سم أي من غير التزام بالنذر سم (قوله هنا) اي في النفل المقيد بوقت او سبب (قوله لا سهواً) خلافاً للنهاية والمغني كما مر وعبارة سم قوله لا سهواً وفي الحادام لكن المنقول البطلان لانه نقص أو زاد وذلك مناف لوضع الشرع اه ولا يخفى ان البطلان هو الجاري على القواعد لأن ما يجب التعرض له جملة وتفصيلاً يضر الخطا فيه والعدد كذلك لانه يجب التعرض له اجمالاً في ضمن التعرض لكونه ظهراً او صبحاً مثلاً اه (قوله لكن قضية كلام الشيخين الخ) وهو المعتمد نهاية ومعنى زاد سم فالمعتمد انه لا يضر الخطا في اليوم لا في الاداء ولا في القضاء ولا يشكل

فليتأمل (قوله لا تخصص النيات) تقدير دانها خصصت نية الجماعة تارة بالامام وتارة بالماوم (لأن التلبية لازمة) هل يشكل على اللزوم تعيينه بالنذر ويجاب بعدم التسليم بان المراد من غير التزام اه (قوله عدا لا سهواً) في الحادام وقضيته اي انه لا يشترط التعرض لعدد الركعات انه لو نوى الظهر ثلاث ركعات او خمسا ساهيا انه ينعقد لانه إذا لم يشترط تعيينه إذا عين وخطا فيه لا يبطل لكن المنقول البطلان لانه نقص من الفريضة او زاد فيها وذلك مناف لوضع الشرع اه وقوله لكن المنقول هكذا في نسخة وفي اخرى لكن المشهور ولا يخفى ان البطلان هو الجاري على القواعد لان ما يجب التعرض له جملة وتفصيلاً يضر الخطا فيه والعدد كذلك لانه يجب التعرض له اجمالاً في ضمن التعرض لكونه صبحاً او ظهراً مثلاً (قوله لكن قضية كلام الشيخين) هو المعتمد فالمعتمد انه لا يضر في اليوم لا في الاداء ولا في القضاء ولا يشكل بانه يضر في نظيره من الصوم لما بيناه في باب الصوم ومنه الفرق بان تعلق الصوم بالزمان اشد من تعلق الصلاة به فراجع (قوله

وإن قدمها أو البعدية وكذا كل ما لوراتبه قبليّة وبعدية ولا نظر إلى ان البعدية لم يدخل وقتها كما لا نظر لذلك في العيد إذ الاضحى او الفطر المحترز عنه لم يدخل وقتها وايضا فالقرائن الحالية لا تخصص النيات كما مر في الوضوء ونعم ما تدرج في غيرها لا يجب تعيينها بالنسبة لسقوط طلبها بل لحيازة ثوابها كتحية مسجد وسنة إحرام واستحارة وضوء وطواف (وفي) اشترط (نية التلبية وجهان) قيل يجب كالفرض وقيل لا (قلت الصحيح لا) تشترط نية التلبية والله أعلم (لأن التلبية لازمة له بخلاف الفرضية للظهر مثلاً إذ قد تكون معادة ويسن هنا ايضاً نية الاداء والقضاء والاضافة إلى الله تعالى والاستقبال وعدد الركعات ويبطل الخطا فيه عدا لا سهواً وكذا الخطا في اليوم في القضاء على مقاله البغوى والمتولى لكن قضية كلام الشيخين في التيمم خلافه دون الاداء لأن معرفته بالوقت المتعين للفعل تلغى خطا فيه (ويكفي في النفل المطلق) وهو مالا يتقيد بوقت ولا سبب (نية فعل الصلاة) لانه أدنى درجتها فاذا قصد فعلها

بانه يضرب في نظيره من الصوم للفرق بان تعلق الصوم بالزمان اشد من تعلق الصلاة به اهـ (قوله وجب) اي ثبت عـش (قوله حصوله اي) الفعل (قوله وفي سائر ما تشرع الخ) وبه بذلك هنا على جميع الابواب فانه لم يذكره إلا هنا معنى (قوله اذا خالف الخ) اي كان نوى الظهر وسبق لسانه الى العصر نهاية ومعنى وكذا لو تعمده ثم اعرض عنه وقصد ما نواه عند تكبيرة الاحرام عـش (قوله ليساعد اللسان الخ) ولانه ابعد من الوسواس نهاية ومعنى (قوله على ما ياتي في الحج الخ) عبارته هناك مع المتن ينوي بقلبه وجوب الخبر انما الاعمال بالنيات ولسانه ندبا للاتباع اهـ (قوله من اوجبه) اي التلفظ بالنية في كل عبادة ومعنى وعـش (قوله تنبيه الخ) ولو عقب النية بغير ان شاء الله او نواها وقصد بذلك التبرك او ان الفعل واقع بالمشيئة لم يضرب او التعليق او اطلق لم يصح للمنافاة ولو قلب المصلي صلاته التي هو فيها صلاة اخرى عالما عدا بطلت صلاته او أتى بما ينافي الفرض دون النفل كان احرم القادر بالفرض قاعدا او اجرم به الشخص قبل الوقت عامدا عالما بذلك لم تنقض صلاته لتلاعبه فان كان معذورا كمن ظن دخول الوقت فاحرم بالفرض او قلبه نفلا مطلقا ليدرك جماعة مشروعة وهو منفرد فسلم من ركعتين ليدركها او ركع المسبوق قبل تمام التكبير جاهلا انقلب نفلا للعذر اذ لا يلزم من بطلان الخسوص بطلان العموم وخرج بذلك ما لو قلبها نفلا معينا كركعتي الضحى فلا تصح لا فقاره الى التعيين وما اذا لم تشرع الجماعة كالمو كان صلى الظهر فوجد من يصلي العصر فلا يجوز القطع كافي المجموع وما لو علم انه احرم قبل الوقت في اثناء صلاته فانه لا يتمها التبين بطلانها وانما وقعت له نافلة لقيام العذر كمن صلى بالاجتهاد لغير القبلة ثم تبين له الحال فان كان ذلك بعد الفراغ منها وقعت له نافلة وان كان في اثنتاها بطلت كاسر ولا يجوز له ان يستمر معنى زاد النية ولو ظن انه في صلاة اخرى فرض او نفل فاتم عليه صحت صلاته ولا تبطل بشك جالس للتشهد الاول في طهره فقام كالثالثة ثم تذكره اي الطهر ولا بالقنوت في سنة الصبح بظن انها الصبح وان طال الزمن واتى بركن فيما يظهر اهـ ثم رايت في المغني ما يوافق هذه الزيادة الا في صورة الشك في الطهارة فقال فيها ما نصه ولو شك في الطهارة وهو جالس للتشهد الاول فقام الى الثالثة ثم ذكر الطهارة بطلت صلاته كالمو شك في النية ثم تذكر بعد احداث فعل بخلاف ما لو قام ليتوضا فتذكر فانها لا تبطل بل يعيد ويبنى ويسجد للسهو اهـ قال عـش قوله مر فسلم من ركعتين طاهره انه لو قلبها الى اقل من ركعتين او اكثر قبل تلبسه بالثالثة لم يصح وهو كذلك وقوله مر فرض او نفل الخ دخل فيه ما لو كان في سنة الصبح فظن انها الصبح مثلا وعكسه فيصح في كل منهما ويقع عثمان اهـ باعتبار نفس الامر ثم ان تذكره فذاك وان لم تذكره اعاد السنة ندبا والصحيح وجوبه بالان الاصل بقاء كل منهما وخرج بالظن ما لو شك في ان ما نواه ظهر او عصر مثلا فيضرب حيث طال التردد ومضى ركن معه قال سم على حج فروع وفي الروض وغيره انه لو ظن دخول الوقت فاحرم بالفرض فبان خلافا انقلب نفلا هو ظاهره انه لا فرق في انقلابه نفلا وصحته بين ان يتبين خلافه قبل فراغه او بعده وهو متجه لكن في شرح مر الجزم بخلافه في الاول قياسا على تبين الخطأ في القبلة وقد يفرق بان تبين الخطأ في القبلة يمنع صحة النفل وان كان بعد الفراغ اهـ عـش (قوله او قصد دفع الخ) ظاهره العطف على قصده وفيه ما لا يخفى عبارة النهاية ولا تبطل بنية الصلاة ودفع الغريم او حصول دينار فما اذا قيل له صل ولك دينار بخلاف نية فرض ونفل لا يندرج فيه للشرى بين عبادتين مقصودتين وبخلاف نية الطواف ودفع الغريم اي فلا ينعقد لانه من جنس ما يدفع به عادة بخلاف الصلاة اهـ (قوله صح) اي ما صلا به ذلك القصد (قوله ونقل الفخر الرازي الخ) عبارة المغني خلافا للفخر الرازي اهـ (قوله يطلب الثواب) الواو بمعنى او كما عبر بها النهاية (قوله محمول الخ) خبر ونقل الخ (قوله على من محض الخ) لعل الوجه ان يقال ان اريد بالتمحيض المذكور انه لم يفعل الا لاجل ذلك بحيث انه لو لا

وجب حصوله (والنية بالقلب) اجماعا هنا وفي سائر ما تشرع فيه لانها القصد وهو لا يكون إلا به فلا يكفي مع غفلة نطق ولا يضرب إذا خالف ما في القلب (ويندب النطق) بالمنوى (قبيل التكبير) ليساعد اللسان القلب وخروجاً من خلاف من اوجبه وان شذ قياسا على ما ياتي في الحج المنذوع به التشنيع بانه لم ينقل (تنبيه) قيل له صل ولك دينار فصلي بقصده او قصد دفع غريم صح ولا دينار له ونقل الفخر الرازي اجماع المتكلمين مع ان اكثرهم من أمتناعا على ان من عبدا وصلى لاجل خوف العقاب او طلب الثواب لم تصح عبادته محمول على من محض عبادته لذلك وخده

على من محض الخ) لعل الوجه ان يقال ان اريد بالتمحيض المذكور انه لم يفعل الا لاجل ذلك بحيث انه لو لا ما فعل مع اعتقاده استحقاق الله ذلك لذاته فالوجه صحة عبادته كما قد يصرح بذلك نصوص الترغيب والترهيب اذ غاية الامر انه تعمدا لا لاجل بحق الخدمة مع اعتقاده ثبوته وبجرد ذلك لا ينافي الصحة ولا الايمان

لكن النظر حيثنفي بقاء إسلامه وما يدل على ان هذا مراد المتكلمين انه محط نظر لمنافاته (١٣) لاستحقاقه تعالى العبادة من الخلق لذاته

أما من لم يحضها بان عمل له
تعالى مع الطمع في ذلك وطلبه
فتصح عبادته جزما وان
كان الافضل تجريد العبادة
عن ذلك وهذا يحمل قوله
تعالى يدعون ربهم خوفا
وطمعا بناء على تفسير يدعون
بيعبدون والالم يرد إذ شرط
قبول الدعاء ان يكون كذلك
(الثاني تكبيرة الاحرام)
للحديث الصحيح تحريمها
التكبير وتحليله التسليم مع
قوله للمسيء صلاته في الخبر
المتفق عليه إذا قمت الى
الصلاة فكبر سميت بذلك
لتحريمها ما كان حلالا
قبلها وجعلت فاتحة الصلاة
ليستحضر المصلي معناها
الدال على عظمة من تهيأ
لخدمته حتى تتم له الهيبة
والخشوع ومن ثم زيد في
تكريرها اليدوم لاستصحاب
ذنيك في جميع صلاته إذ
لا روح ولا كالها بدونها
والواجب فيها ككمل قولي
اسماع نفسه ان صح سماعه
ولا لغلط او نحوه (ويتعين
على القادر) عليها انفظ
(الله أكبر) الاتباع مع
خبر البخاري صلوا كما
رايتموني اصلي اي علمتموني
إذا الاقوال لا ترى فلا يكتفي
الله تكبير ولا الرحمن أكبر
ويسن جزم الراء وإيجابه
غلط وحديث التكبير جزم
لا اصل له وبفرض صحته
المراد به عدم مده كما حملوا

يفعل الا لاجل ذلك بحيث انه لو لا ما فعل مع اعتقاده استحقاق الله تعالى ذلك لذاته فالوجه صحة عبادته كما قد
صرح بذلك نصوص الترغيب والترهيب إذ غاية الامر انه تعمد الاخلال بحق الخدمة مع اعتقاده ثبوته
ومجرد ذلك لا ينافي الصحة ولا الايمان وان اريد انه لم يفعل الا لاجل ذلك مع عدم اعتقاده لاستحقاق المذكور
فالوجه عدم إيمانه وعدم صحة عبادته فتأمل سم على حج اه عش (قوله لكن النظر حيثنفي) قد يقال
حيث اعتقد استحقاقه تعالى للعبادة فلا وجه الاسلامه لان غاية الامر ان تكاب المخالفة وهي مع اعتقاد
حق الألوهية لا تقدر في الاسلام فليتأمل سم على حج اه عش (قوله ان هذا) اي الحمل رشدي عبارة
عش اي من محض عبادته لذلك الخ اه زاد الكردى وضمير انه و منافاته يرجعان اليه اه والظاهر ان
ضميرهما راجع للتمحيض المذكور اي المنع منه (قوله لمناقته الخ) الظاهر انه علة للاستدراك فكان
الاولى تقديم قوله وما يدل الخ على الاستدراك (قوله فتصح عبادته الخ) إذ طمعه في ذلك وطلبه إياه
لا ينافي صحته نهاية (قوله وهذا) اي من لم يحضها بان عمل الخ (قوله والا) اي بان يحمل يدعون على
ظاهره من الدعاء (قوله لم يرد الخ) توجيهه الايراد ان الله تعالى مدح المتعبدين خوفا وطمعا فلم قلتم
التجريد افضل و (قوله كذلك) اي خوفا وطمعا قول الماتن (تكبيرة الاحرام) اي في القيام وبدله نهاية
ومغنى (قوله للحديث) الى الماتن في النهاية والمغنى الا قوله ومن ثم الى الواجب (قوله مع قوله الخ) لعل
الاولى العطف كما في المغنى اي يفيد استقلال كل من الحديثين في الاستدلال (قوله المسمى صلاته الخ) اسمه
خلا بن رافع الزرق عميرة اه عش (قوله سميت بذلك) اي سميت هذه التكبيرة بتكبيرة الاحرام مغنى
(قوله لتحريمها) اي لانه يحرم بها على المصلي ما كان حلالا له قبله من مفسدات الصلاة كالاكل والشرب
والكلام ونحو ذلك مغنى ونهاية (قوله وجعلت) اي التكبيرة (قوله في تكريرها) اي تكرير التكبيرة
في الانتقالات (قوله اسماع نفسه) ظاهره ولو لخدمة سمعه على خلاف العادة (قوله عليها) اي على
النطق بنهاية (قوله للاتباع) الى قوله ونظير ذلك في المغنى الا قوله كما حملوا الى وعدم تكريرها وقوله وانما
صح الى وكذا وقوله وبحت الى ويسن وكذا في النهاية الا قوله ولا يضرب الى ويسن (قوله للاتباع) اي لانه
الماثور من فعله صلى الله عليه وسلم نهاية ومغنى (قوله إذا الاقوال لا ترى) اي فهذا قرينة ارادة العلم سم
(قوله فلا يكتفي الله كبير) اي لقوات معنى افعال وهو التفضيل و (قوله ولا الرحمن) اي والرحيم (أكبر)
أي ولا الله اعظم وأجل لانه يسمى تكبيرة نهاية (قوله ويسن جزم الراء الخ) ولا يضرب ضمها كما افق به الوالد
رحمه الله تعالى خلافا لما اعتمدته جمع متأخرون نهاية قال عث و بتي ما لفتح الهاء او كسرهما من الله ومالو
فتح الراء او كسرهما من أكبر هل يضرا ولا فيه نظر والا قرب عدم الضرر لما ياتي من ان اللحن في القراءة إذا لم
يغير المعنى لا يضروا ونقل بالدرس عن فتاوى والد الشارح ما يوافق ما قلناه في المسئلة الثانية اه عبارة المغنى
ولم يحزم الراء من أكبر لم يضرب خلافا لما اقتضاه كلام ابن يونس في شرح التنبيه اه (قوله لا اصل له الخ)
اي ولما هو قول المنعني نيه على ذلك الحافظ ابن حجر في تخرجه احاديث الرافعي وعلى تقدير وجوده فعده
عدم التردد فيه نهاية ومغنى (قوله عدم مده) اي التكبير و (قوله وعليه الخ) اي عدم المد (قوله على ان
الجزم الخ) بل الجزم الاصطلاحى لا يتصور هنا سم (قوله الالفاظ الخ) اي السابقة عليه (قوله وعدم
تكريرها) عطف على قوله جزم الراء عبارة المغنى ونقل عن فتاوى ابن رزين انه لو شدد الراء بطلت صلاته
واعترض عليه بان الوجه خلافه اه زاد النهاية إذا لم يحرف تكرير فزيادته لا تغير المعنى اه (قوله
وإن اريد انه لم يفعله الا لاجل ذلك مع عدم اعتقاده لاستحقاق المذكور فالوجه عدم إيمانه وعدم صحة عبادته
فتأمل (قوله لكن النظر حيثنفي بقاء إسلامه) قد يقال حيث اعتقد استحقاقه تعالى للعبادة فلا وجه إلا
اسلامه لان غاية الامر ان تكاب المخالفة وهي مع اعتقاد حق الألوهية لا تقدر في الاسلام فليتأمل (قوله إذ
الاقوال لا ترى) اي فهذا قرينة ارادة العلم (قوله على ان الجزم الخ) بل الجزم الاصطلاحى لا يتصور هنا

عليه الخبر الصحيح السلام جزم على أن الجزم المقابل للرفع اصطلاح حادث فكيف تحمل عليه الالفاظ الشرعية وعدم تكريرها

ويضرب زيادة واوسا كنة
لانه يصير جمع لاه او متحركة
بين السكتتين كمتحركة
قبلهما ولما صح والسلام
عليكم علي مافي فتاوى
القفال لتقدم ما يمكن
العطف عليه ثم لاهنا وكذا
كل ما غير المعنى كتشديد
الباء زيادة الف بعدها
بل ان علم معناه كفر
ولا تضر وقفة يسيرة بين
كلمتيه وهى سكتة التنفس
وبحث الاذرعى انه لا يضرب
ما زاد اعليها نحو عوى ويسن
ان لا يصل همزة الجلالة
بنحو مامو ولو كبر مرات
ناويا الافتتاح بكل

ويضرب الخ) ظاهره ولو جاهلا بما ذكر عرش (قوله زيادة واو الخ) اى ومدهمزة الله نهاية ومعنى اى
لانه ينقلب من لفظ الخبر الانشأ الى الاستفهام شيخنا (قوله والسلام عليكم) اى فى التحليل (قوله لتقدم
ما يمكن العطف الخ) قد يراد على هذا الفرق ان الواو يكون للاستئناف فملاحت الواو قبلها خلا عليه
سم وقد يجاب بان الاصل فى الواو العطف بل انكر بهض النحاة مجيئها للاستئناف (قوله كتشديد الباء)
ووجهه انه لا يمكن تشديدها الا بتحرى الكاف لان الباء المدغمة ساكنة والكاف ساكنة ولا يمكن النطق
بهما واذا حركت تغير المعنى لانه يصير اكبر معنى (قوله كتشديد الباء الخ) ظاهره ولو جاهلا عرش (قوله
وزيادة الف الخ) اى ولابدال همزة كبر واو امن العالم دون الجاهل وابدال الكاف همزة ولو زاد فى المدعى
الالف التى بين اللام والهاء الى حد لا يراه احد من القراء هو عالم بالحال فيما يظن بضر نهاية قال عرش
قوله مردون الجاهل ظاهرة تقييد ما ذكره بالعلم ان تغيير غير العالم يضر مطلقا فى غير هذه الصورة ولو
قيل بعدم الضرر فى بقية الصور مع الجهل لم يبعد لانه مما يخفى الا ان يقال ما تغير به المعنى يخرج الكلمة عن
كونها تكبيرا ويصيرها اجنبية والصلاة وان لم تبطل بالكلمة الاجنبية لكن تبطل بنقصان ركن مطلقا
كألو جهل وجوب الفاتحة عليه فصلى بدونها وقوله لم يراه احد من القراء اى فى قراءة غير متواترة
لا يخبر به ذلك عن كونه لغة وغاية مقدار ما نقل عنهم على ما نقله ابن حجر سبع الفات وتقدر كل الف بحر كتين
وهو على التقرىب ويعتبر ذلك بتحرى الكاف الاصابع متوالية مقارنة للنطق بالمداد وجرى شيخنا على
اطلاق الضرر فى جميع ما تقدم فى الشرح الحاشية الا فى ابدال الهمزة واو اقيده بالعالم وفى مدا الف التى
بين اللام والهاء فتركه بالكلمة ولم يذكره (قوله كفر) اى لانه يصير جمع كبر وهو الطبل الذى له وجه
واحد نهاية (قوله ولا يضرب وقفة يسيرة الخ) خلافا لظاهر قول شيخنا وتضرر الوقفة الطويلة بينهما وكذا
اليسيرة على المعتمداه (قوله وبحث الاذرعى الخ) اعتمده النهاية ونقل البجيرى عن العباب ما يوافقه عبارته
قوله وعدم وقفة طويلة اى باز زادت على سكتة التنفس والعى كافى العباب اه (قوله ويشن ان لا يصل الخ)
فالوصل خلاف الاولى نهاية ومعنى (قوله بنحو مامو) اى بما قبل لفظة الجلالة كقمتدا واماما (قوله
ولو كبر مرات الخ) ولو شك فى انه احرم او لا فاحرم قبل ان ينوى الخروج من الصلاة لم تتعقد لانا شك فى
هذه النية انها شفع او وتر فلا تتعقد الصلاة مع الشك وهذا من الفروع النفيسة ولو اقتدى بامام فكبر
ثم كبر فم يلجوز له لاقتداء به حلا على انه قطع النية ونوى الخروج من الاولى او يمتنع لان الاصل عدم قطعه
للنية الاولى يحتمل ان يكون على الخلاف فيما لو تنحى فى اثناء صلاته فانه يحمله على السهو ولا يقطع الصلاة
فى الاصح ومقتضاه البقاء فى مسئلتنا وهو الاوجه ولو احرم بركتين وكبر الاحرام ثم كبره بنية اربع ركعات
فهذا يحتتمل الابطال لانه لم يرفض النية الاولى بل زاد عليها فتبطل ولا تتعقد الثانية وهو الاوجه نهاية وفى
سم ما يوافقه قال عرش قوله لم يرفض احرم قبل ان ينوى اى وقبل طول الفصل فان طال بطلت صلاته وتتعقد
بالثانية اه وقال السيد عمر البصرى قوله ومقتضاه البقاء الخ اى ان كان اقتداء الماموم به بين التكبيرتين

(قوله كمتحركة قبلهما) قال الناشرى واذا قال والله اكبر بزيادة الواو لم يحزه ذلك ذكر ذلك فى العجالة عن
فتاوى القفال واقره وقال ابن المنير المالكى ان الصلاة تصح لان الهمزة تبدل واو اكا تبدل الواو همزة اه
كلام الناشرى وفيه تناف لا يخفى لان قوله بزيادة الواو يقتضى انه جمع بين الواو همزة الجلالة وهذا هو الذى
عناه الشارح بقوله كمتحركة قبلهما كما هو ظاهر وماتفة عن ابن المنير يقتضى انه اى بالواو بدل همزة الجلالة
وهذه لم يذكرها الشارح هنا وذكروا فى شرح الارشاد بالنسبة همزة اكبر حيث قال وابدال اى ويضرب
ابدال همزة اكبر واو امن العالم دون الجاهل فيما يظن وان كان ظاهر كلام جمع الصحة مطلقا لانه
لغة اه واعلم ان ما ذكره عن ابن المنير لما نقله الشارح عنه فى همزة اكبر (قوله لتقدم ما يمكن الخ) قد يرد
على هذا الفرق ان الواو تكون للاستئناف فملاحت الواو قبلها خلا عليه (قوله ولو كبر مرات ناويا
الافتتاح بكل الخ) فى شرح العباب قال القاضى ولو شك اثناء صلاته هل كبر الافتتاح فكبر حالا ولم يسل

دخل فيها بالوتر وخرج
بالشفع لانه لما دخل
بالاولى خرج بالثانية لان
نية الافتتاح بها متضمنة
لقطع الاولى وهكذا فان لم
ينو ذلك ولا تحلل مبطل
كاعادة لفظ النية فما بعد
الاولى ذكر لا يؤثر ونظير
ذلك ان حلفت بطلاقك
فانت طالق فاذا كرره
طلقت بالثانية وانحلت بها
اليمين الاولى وبالرابعة
وانحلت بها الثالثة
وبالسادسة وانحلت بها
الخامسة وهكذا (ولا
تضر زيادة لاتمتنع الاسم)
أى اسم التكبير بان كانت
بعده مطلقا أو بين جزأيه
وقلت وهى من أوصافه
تعالى بخلاف هو ويارحم
(كانه) أكبر من كل شيء
وكانه (الأكبر) لأنها
مفيدة للبالغة في التعظيم
بإفادتها حصر الكبرياء
والعظمة بسائر أنواعها
فيه تعالى ومع ذلك هى
خلاف الاولى للخلاف
في إبطائها وقد يشكك هذا
بالبطلان في الله هو أكبر
مع أن هو كأل في الوضع
وإفادة الحصر إلا أن يفرق
بأن هو كلمة مستقلة غير
تابعة بخلاف أل (وكذا
الله الجليل) أو عز وجل
(أكبر في الأصح) لأنها
زيادة سيرة بخلاف الطويلة

فصحيح لأن صلاته انعدت صحيحة وشك في طرو مبطل للامام والاصل عدمه وتكون المسئلة حينئذ نظير مسئلة
التنحج وان كان اقتداؤه به بعد التكبيرتين فباطل لانه اقتدى بمن يشك في صحة صلاته فلا يكون جازما بالنية
هذا ما ظهر لى اه اقول قضية كلامه عدم صحة الاقتداء في مسئلة التنحج بعده فليراجع (قوله) دخل فيها بالوتر
(الخ) هذا لمن ينو بينهما خروجا واقتناحا وإلا فخرج بالنية ويدخل بالتكبير نية ومغنى واسنى ونسرح
بافضل زاد شيخنا والوسوسة عند تكبيره الاحرام من تلاعب الشيطان وهى تدل على خبل في العقل او
نقص في الدين اه (قوله) فان لم ينو ذلك (قوله) أى ان لم ينو بغير الاولى شيئا نهاية ومغنى (قوله) كاعادة لفظ
النية (قوله) أى وتردد في النية مع طول عس (قوله) لا يؤثر الخ ولا يؤثر ايضا كما هو ظاهر لو نوى ذلك وتحلل
نحو إعادة النية إذ بالتلفظ بالمبطل يبطل الاول فلم تكن نية الافتتاح مع التكبير الثاني مثلا متضمنة لقطع
الاول ثم رابت في النهاية ما يؤيد ذلك بصرى (قوله) ونظير ذلك (قوله) أى قولهم ولو كبر مرات الخ (قوله) فاذا
كرره (قوله) أى قوله ان حلفت بطلاقك الخ (قوله) وهكذا (قوله) انظر ما فادته وقد تم الطلاق الثلاث بالسادسة إلا
أن يقال أنه على فرض الزيادة على الثلاث (قوله) أى اسم التكبير (قوله) إلى قوله وقد يشكك في المغنى وكذا في
النهاية إلا قوله بعده مطلقا قوله هو (قوله) مطلقا (قوله) أى قليلة وطويلة (قوله) وهى من أوصافه تعالى يخرج
لام التعريف بصرى وقد يمنع بان مفاده من الحصر الاتى من أوصافه تعالى (قوله) بخلاف هو (قوله) أى الله هو
الأكبر مغنى (قوله) وبارحم (قوله) عبارة النهاية ولو تحلل غير النعوت كالله يا أكبر ضر مطلقا كما قاله ابن الرفعة
 وغيره ومثله الله يارحم أكبر ونحوه فيما يظهر لا يهامه الا عراض عن التكبير إلى الدعاء اه (قوله) وكانه
الأكبر) مقتضى صنيعه أن هذا مثال الزيادة المتوسطة من أوصافه تعالى فليأمل ما فيه بصرى قد مر
انه في قوة الوصف له تعالى كما يفيد التعليل الاتى (قوله) لأنها مفيدة الخ (قوله) عبارة النهاية لأنها لا تغير المعنى بل
تقويه بإفادة الحصر اه (قوله) أى الله الأكبر (قوله) للخلاف (قوله) أى المذكور في غير هذا الكتاب عبارة
الروضة ولو قال الله الأكبر أجزأه على المشهور رشيدى (قوله) هذا (قوله) أى عدم البطلان بزيادة أل (قوله)
مع أن هو كأل في الوضع الخ) يحتمل أن المراد به كون كل منهما مؤلفا من جزأين بصرى والظاهر بل المعنيين
أن المراد في المعنى الوضعى وان قول الشارح وإفادة الحصر من عطف التفسير (قوله) وإفادة الحصر (قوله)
نظر ظاهر بالنسبة لهو فان شرط ضمير الفصل المفيد للحصر ان يكون الخبر معرفة والخبر هنا نكرة (قوله)
بخلاف ال) مقتضى كلام النجاة أنها مستقلة ولا ينافيه الاتصال الخطى بصرى وفيه ان المقرر في النجوان فيه
اتصالا معنويا ولفظيا ايضا لكونه حرفا غير مستقل بالمفهومية كانه عليه النهاية (قوله) أو عز وجل (قوله)
قوله لكن في النهاية (قوله) بخلاف الطويلة (قوله) أى بان كانت ثلاث كلمات فاكثر شيخنا وبجبرى (قوله) وبه
أى بتثليل التحقيق بما ذكر عبارة النهاية بخلاف ما إذا طال الله لأنه لا هو الأكبر والتثليل بما ذكره هو ما في
التحقيق فقول الماوردى فيه انه يسير ضعيف واولى منه أى بالضعف زيادة الشيخ الذى بعد الجلالة اه
(قوله) هذا (قوله) أى لا إله إلا هو الأكبر (قوله) مع زيادة الذى (قوله) أى لفظ الذى بعد الجلالة قول المتن

انعدت صلاته لان الأصل عدم الافتتاح لكن الاحتياط ان يسلم ثم يكبر اه وما ذكره ولا يخالفه ما يأتى
عن ابن القاص والرافعى وما ذكره اخرافيه نظر فانه إن لم يؤثر شك حرم عليه الخروج من الفرض ولا حرم
عليه التسليم لانه تلبس بعبادة فاسدة فالسلام من الفرض حرام على كل تقدير فكيف يكون احتياطاً ثم
رايت الزركشى صرح بنحو ذلك ثم قال في شرح العباب قال ابن القاص والرافعى ولو شك في الانعقاد فكبر
ثانية قبل نية الخروج لم تنعقد لانه يحصل بها الحل فلا يحصل بها العقد وللشك في هذه التكبير هل هى شفيع او
وتر ولا انعقاد مع الشك ونظر فيه بان شك في الاحرام يصير ليس في صلاة فلا يحتاج لنية الخروج اه
واقول قياس ما رآه حيث اثر الشك بان طال زمنه ومضى ما مر انعدت بالثانية لانه عند التلبس به ليس
في صلاة ولا يخرج بها واحتاج لثلاثة لان انعقاد اه كلام شرح العباب لكن قد يشكك على ما نقله عن الرافعى
ما ذكره وقيل بسجدة التلاوة واللفظ للروض وان دخل في الصلاة وظن انه يكبر للاحرام فاستأنف الصلاة

كانه لا إله إلا هو أكبر كما في التحقيق وبه يندفع التثليل غير النصار بهذا مع زيادة الذى والضرار بهذا مع زيادة الملك القدوس

(لا أكبر الله) هل ولو أتى بكبر ثانيا كان قال أكبر الله أكبر فيه نظر والاقرب أن يقال إن قصد أى بالله البناء ضرورياً لأن قصد الاستئناف أو اطلاق فلا عش (قوله اجزاء عليكم السلام الخ) أى فى التحليل نهاية ومعنى قول المتن (ومن عجز الخ) وانفرد أبو حنيفة بجواز الترجمة للقادر مغنى قال عش وفى طبقات الناج السبكي فى ترجمة الغزالي فقال يعنى ابا حنيفة المقصود من كلمة التكبير الشناء على الله بالكبرياء فلا فرق بينه وبين ترجمته بكل لسان وبين قول الله اعظم فقال الشافعي وبهم علمت انه لا فرق فى صفات الله تعالى بين العظمة والكبرياء مع أنه تعالى يقول العظمة إزارى والكبرياء ردائى والرداء أشرف من الازار الخ اه (قوله باى لغة شاء) أى من فارسية وسريانية وعبرانية وغير هافياتى بدلول التكبير بذلك اللغة إذ لا يعجز فيه بخلاف الفاتحة نهاية عبارة المغنى وقيل إن عرف السريانية أو العبرانية تعينت أكثر فربما بانزال بعض كتب الله تعالى بهما وبعدهما الفارسية أولى من التركية والهندية (فائدة) ترجمة التكبير بالفارسية خدائى بزر كتر فلا يكفى خدائى بزر ك لترك التفضيل كالله كبير اه قال السكردى وفى الايعاب اخذ من الخلاف المذكور الاولى تقديم السريانية والعبرانية ثم الفارسية والاولى أولى فيما يظن أكثر فربما بانزال التوراة والانجيل بها بخلاف الثانية فإنه قيل انه انزل بها كتاب لكن نظر فيه الزركشى اه وقديعكر عليه ما فى صحيح البخارى عن أنى هريرة كان اهل الكتاب يقرؤن التوراة بالعبرانية ويفسرونها الخ إلا أن تكون قراءتهم التوراة بغير اللسان الذى انزل به اه (قوله ولا يعدل الخ) فلو عجز عن الترجمة هل ينتقل إلى ذكر اخر أو يستقط التكبير بالكلية فيه نظر والاقرب الثانى لكن كلامه مر الا فى شرح قلت الاصح المنصوص جواز التفرد الخ يقتضى خلافه عش قول المتن (وجب التعلم الخ) ويجب على السيد تعليم غلامه العربية لاجل التكبير ونحوه وتخليته ليكتسب اجرة معلمه فان لم يعلمه واستكسبه عصى بذلك نهاية ومعنى قال عش قوله مر لاجل التكبير ونحوه يؤخذ منه انه يخص من الاثم بتعليمه من العربية ما يتممكن به من ذلك وقوله مر فان لم يعلمه الخ أى حيث لم يستكسبه فلا عصيان لا مكان ان يتعلم ولو بايجار نفسه ولا يقال العبد لا يؤجر نفسه لانا نقول الشرع جعل له الولاية فيما يضطر اليه وهذا منه لان الشرع الجاه لذلك اه وقال الرشيدى قوله مر واستكسبه الظاهر أنه ليس بقيد فى العصيان بل العصيان ثابت إذا لم يعلمه ولم يتحله ليكتسب اجرة المعلم كان حبسه كالمعاقبة قبل هذا اه (قوله إن قدر عليه الخ) وفى العباب ويؤخر الصلاة أى وجوباً عن اول الوقت للتعلم أى ان امكنه فيه فان ضاق عنه أى التعلم ترجم عنه أى عن التكبير باى لغة شاء ثم إن قصر فى التعلم اعدوا إلا فلا اه بزيادة عن شرحه اه سم وفى الشارح والنهاية والمغنى ما يفيد (قوله ولو بسفر)

(لا أكبر الله) فإنه لا يكتفى
(على الصحيح) لأنه لا يسمى
تكبيراً أو به فارق اجزاء عليكم
السلام الآتى (ومن عجز)
بفتح الجيم أفصح من كسر ها
عن النطق بالتكبير
بالعربية ولم يمكنه التعلم فى
الوقت (ترجم) عنه وجوباً
بأى لغة شاء ولا يعدل لذكر
آخر (ووجب التعلم إن
قدر) عليه ولو بسفر لكن
إن وجد المؤمن المعتبرة
فى الحج

فان علم بعد فراغ الثانية أى انه كان كبر تمت بها الاولى أو قبله بنى على الاولى وسجد لاسم وفى الحاشية اه إلا أن يطرق بين الظن والتردد باستواله فليتاامل ثم اوردت ذلك على مر خاول الفرق بالمظهر (قوله) دخل بالوتر وخرج بالشفع) قال فى الروض وشرحه هذا إن لم ينو بين كل تكبيرتين خروجاً وافتتاحاً وإلا فيخرج بالنية ويدخل بالتكبير ثم قال فى شرحه هذا كله مع العمد كما قاله ابن الرفعة امام مع السهو فلا بطلان اه وظاهر رجوع قوله امام السهو الخ قوله إن لم ينو بينهما الخ ايضاً فليتاامل فيه (فرع) كبر انسان مرتين فهل يمتنع على غيره الاقتداء به لانه خرج بالثانية أو يصح الاقتداء به حلاً على الصحة لانها الظاهر من حال المصلي مع احتمال انه نوى الخروج بينهما فاعتقدت صلاته بالثانية أو انه نوى بالاولى الافتتاح ولم ينو بالثانية شيئاً فهمى ذكر لا يؤثر فى استمرار انعقاد صلاته بالاولى فيه نظر والوجه الثانى وبؤيده ما لو تنحج امامه فانه لا يلزمه مفارقتها لاحتمال تعمد ونسيانه ولو كبرناو بار كعتين ثم كبرناو بار بار قالوا جبه بطلان الاولى وعدم انعقاد الثانية نعم ان قصد الخروج بعد الاولى انعقدت الثانية كما هو ظاهر (فرع) نوى مع الله أكبر من قوله الله أكبر كبر كبير الخ فهل تنعقد صلاته ولا يصبر ما وصله بالتكبير من قوله كبير الخ الوجه نعم مر (قوله ووجب التعلم إن قدر) قال فى العباب ويؤخر الصلاة أى وجوباً عن اول الوقت للتعلم فان ضاق عنه أى عن التعلم ترجم عنه أى التكبير باى لغة شاء ثم إن قصر فى التعلم اعدوا إلا فلا اه وقوله عن اول

فيما يظهر وان امكن الفرق بان هذا فوري لانه لا يضبط يظهر هنا الا ما قالوه ثم نعم لوقيل (١٧) هنا يجب المشى على من قدر عليه وان

طال كمن لزمه الحج فوري لم
يبعد وذلك لان ما لا يتم
الواجب الا به واجب وانما
لم يلزمه السفر لتحصيل ماء
الطهر لانه لا يدوم نفعه
بخلاف التعلم ومن ثم لو
قدر عليه آخر الوقت لم تجز
الصلاة بالترجمة اوله بخلافها
بالتيمم كما مر ويجب قضاء
ما صلا بالترجمة ان ترك
التعلم مع امكانه ووقته من
الاسلام فيمن طرا عليه
وفي غيره من التمييز على
الالوه ويجزى ذلك في كل
واجب قولي وعلى اخرس
يحسن تحريك لسانه على
مخارج الحروف كما بحثه
الاذرعى ومن تبعه فتحريك
لسانه وشفتيه ولهاته قدر
امكانه لان الميسور لا يسقط
بالمعسور فان عجز عن ذلك
نواه بقلبه نظير ما ياتي فيمن
عجز عن كل الاركان اما
من لا يحسن ذلك فلا يلزمه
تحريكه لانه عبث وفارق
الاول بانه كناطق انقطع
صوته فانه يتكلم بالقوة
ولم يسمع صوته بخلاف
هذا فانه كما جاز عن الفاتحة
وبدها فيقف بقدرها ولا
يلزمه تحريك فاعلم من هذا
ما يصرح به كلام المجموع
ان التحريك ليس بدلائل
القرأة فان قلت اكتفى في
الجنب بتحريك لسانه على
راى ولم يذكركر شقولا لاهاته
وبالاشارة على راى وكل

أى إلى بلد آخر مغنى وعبارة النهاية سواء في ذلك التكبير والفتحة والتشهد وما بعده ولو يسفر أطاؤه وان
طال كما اقتضاه كلامهم اه (قوله فيما يظهر) اعتمده عش (قوله نعم لوقيل هنا الخ) اعتمده عش
(قوله وذلك) الى قوله اما من لا يحسن في النهاية ما يوافقه الا في قوله على الالوه (قوله وذلك) يرجع الى ما في
المتن (قوله لو قدر) الى قوله اما من لا يحسن في المغنى الا قوله ووقته الى ويجزى (قوله ويجب الخ) عبارة
النهاية ويجب عليه تاخير الصلاة لاجل التعلم الا ان يضيق وقتها فلا تجوز الصلاة للقدار عليه مادام الوقت
متسعا فان ضاق الوقت صلى لحرمته واعد ككل صلاة ترك التعلم لها مع امكانه اه (قوله وفي غيره من التمييز
الخ) قاله الاسنوى وغيره والالوه خلافه لما فيه من مؤاخذته بما مضى في زمن صباه نهاية اى فيكون من
البلوغ عش عبارة سم قوله من التمييز على الالوه والوجه انه من البلوغ اه وعبارة البصرى وقد
يقال ان كان مراد القائل بوجوب التعلم من التمييز الوجوب على الولي فظاهر او على الصبي فالظاهر خلافه
اه (قوله ويجزى ذلك) اى قوله ولو يسفر الى هنا (قوله وعلى اخرس الخ) قال بعضهم ان كان مراد الشافعى
والاصحاب بذلك من طراخرسه أو خيل لسانه بعد معرفته القراءة وغيره من المذكور الواجب فهو واضح لانه
حينئذ يحرك لسانه وشفتيه ولهاته بالقراءة على مخارج الحروف ويكون كناطق انقطع صوته فينكلم
بالقوة ولا يسمع صوته وان ارادوا اعم من ذلك اى بان ارادوا ما يشمل الخرس الطارى والاصلى فهو بعيد
والظاهر ان مرادهم الاول اى من طراخرسه والالوه وجبوا تحريكه على الناطق الذى لا يحسن شيئا اذ لا
يتقاع حاله عن الاخرس خلقة نهاية وفي سم بعد ذكر ما يوافقه عن الالوه باب ما نه وقد يقال قياس قوله او
عقل الاشارة الى الحركة الخ ان الناطق الذى لا يحفظ شيئا اذا عقل الاشارة الى الحركة لزمه اى التحريك ثم
بحث مع مر فاللفرق بين الاخرس والناطق المذكور والى تخصيص الوجوب على الاخرس بمن طرا
خرسه اه (قوله نظير ما ياتي فيمن عجز الخ) قضيته ان هذا العاجز لا يلزمه تحريك لسانه وشفتيه ولهاته اللهم
الا ان يرجع هذا لما قبل فان ايضا اه سم (قوله لانه عبث) فيشبهه ان يكون بطلاسم على حج وقد يتوقف
فيه ويقال بعدم البطلان كما لو حرك اصابه في حرك او غيره لان هذه حركات خفيفة وهى لا تبطل وان
كثرت عش (قوله وفارق الاول) اى فارق من لا يحسن ذلك من يحسنه (قوله ما تقرر) اى من لا يجب
تحريك الشفة واللمات (قوله اللامام) الى قول المتن ويجب في النهاية والمغنى الا قوله لا يمكن الى وغير المبلغ وقوله
بل الى المتن (للامام الجهر الخ) اى ليسمع المامو مين فيعملوا صلاته بخلاف غيره من مامو ومنفرد فالسنة
في حقه الاسرار مغنى وشرح المنهج قال الجهر مى قضيته انهم لو علموا بانة قالاته من غير جهر لا ياتي به فيكون
مباحا ويحتمل الكراهة وعبارة الا لطيفي تقيد في المبلغ بالا احتياجا يقتضى ان الامام يطلب منه الجهر مطلقا
وليس كذلك بل في كلامه ما يقتضى انه مقيد بالا احتياجا فيهما وهو قوله فيعملوا صلاته اى بالرفع فلو علموه
بغير الرفع اتقى الاحتياجا فيكون الرفع مكروها حينئذ عش وفيه وقفة فايراجع (قوله بتكبير تحركه

الوقت للتعلم قال في شرحه ان امكنه فيه انتهى (قوله من التمييز على الالوه) الالوه من البلوغ
(قوله وعلى اخرس الخ) قال في شرح العباب قال الاذرعى وتبعه الزركشى وهو ظاهر فيمن طراخرسه او
عقل الاشارة الى الحركة لانه حينئذ يحسن التحريك على مخارج الحروف فهو كناطق انقطع صوته فينكلم
بالقوة ولا يسمع صوته اما غيره فالظاهر انه لا يلزمه والالوه وجبوا تحريكه على ناطق لا يحفظ شيئا اذ لا يتقاع
عن الاخرس خلقة ثم قال ولا حسب احدا يوجب على اخرس لا يعقل الحركة ان يحرك لسانه بل تحريكه
حينئذ نوع من اللعب فيشبهه ان يكون مبطلا ما في شرح العباب وقد يقال قياس قوله او عقل الاشارة الى
الحركة ان الناطق الذى لا يحفظ شيئا اذا عقل الاشارة الى الحركة لزمه ثم بحث مع مر فالفرق بين
الاخرس والناطق المذكور والى تخصيص الوجوب على الاخرس بمن طراخرسه (قوله نظير ما ياتي فيمن
عجز) قضيته ان هذا العاجز لا يلزمه تحريك لسانه وشفتيه ولهاته اللهم الا ان يرجع هذا لما قبل فان ايضا

(٣ — شروانى وابن قاسم — ثانى) منهما ينافى ما تقرر قلت يفرق بان المدار هنا على ان الميسور لا يسقط بالمعسور كما تقرر وثم على القرأة وهى في كل من الناطق والاخرس بحسبه (ويسن) اللامام الجهر بتكبير تحركه وانتقاله

(الخ) ويسن للمصلي أن لا يقصره بحيث لا يفهم وأن لا يخطئه بأن يبالغ في مدته بل يأتي به مبينا والاسراع به اولى
 لئلا تنزل النية بخلاف تكبير الانتقال ثلاثا يخلو باقيا عن الذكر مغنى وكذا في النهاية الا قوله بخلاف الخ
 (قوله وكذا مبلغ الخ) اى واحد او اكثر بحسب الحاجة نهاية ومغنى (قوله احتيج اليه) اى بان لم يبلغ
 صوت الامام جميع المأمومين مغنى (قوله لكن الخ) معتمد على شيخنا (قوله ان نوبا) اى الامام والمبلغ
 وكذا غيرهما بالاولى لوجوه على خلاف السنة (قوله والا بطلت) يدخل فيه الاطلاق والكلام مفروض في
 الجهر بالتكبير وقضيته انه مع عدم الجهر لا ضرر مطلقا لكن ان قصد حينئذ الاعلام فقط ان تصور فينبغي
 ان يضرب سم قال البجيرمي وشيخنا البطلان بقصد الاعلام فقط والاطلاق في حق العالم واما العامى ولو
 غلط العلماء فلا يضرب قصد الاعلام فقط ولا الاطلاق اهـ (قوله وغير المبلغ الخ) اى والامام (قوله يكره له
 ذلك الخ) يؤخذ من التعليل ان محلها حيث كان ثم من يتأذى به والاف وخلاف الاول فيما يظهر نعم ينبغي في
 الاول حيث علم او غيب على ظنه حصول تأذى من ذكر سيما ان كان اذى لا يحتمل عادة ان يحرم اخذ من
 مشاغل ذكرها في كتاب الحج فليراجع بصرى (قوله مطلقا) اى اماما او غيره وفي النهاية ولو امرأة
 ومضطجعا اهـ قول المتن (رفع يديه الخ) وحكمته كما قال الشافعى رضى الله تعالى عنه اعظام اجلال الله تعالى
 وزجاء ثوابه والافتداء بنبيه ﷺ ووجه الاعظام ما تضمنه الجمع بين ما يمكن من اعتقاد القلب على
 كبريائه تعالى وعظمته والترجمة عنه باللسان واظهار ما يمكن اظهاره به من الاركان نهاية قال ع ش وهذه
 الحكمة مطردة في جميع المواضع التى يطلب فيها الرفع اهـ (قوله اى كفيه) اى مستقبلاهما القبلة بميلا
 اطراف أصابعهما نحوها كما ذكره المحاملى نهاية ومغنى خلافا لشرح بافضل في الثانية قول المتن (جذو
 منسكبيه) ولو تعذر عليه الرفع لزيادة على المشروع او نقص عنه اتى بما يمكنه فان امكنه اتى بالزيادة على
 المشروع فان تعذر او تعسر رفع احدى يديه برفع الاخرى ويرفع الاطع الى حد لو كان سليما وصل كفيه
 واصابعه الهية المشروعة ولو ترك الرفع ولو عمدا حتى شرع في التكبير رفع اثناءه لا بعده ولو ايسره نهاية
 ومغنى (قوله وراحته) اى ظهرها بجيرمي (قوله ويسن الخ) قال المتولى واقره وينبغي ان ينظر قبل الرفع
 والتكبير الى موضع سجوده ويقرأ أسه قليلا نهاية ومغنى وشرح بافضل اى لا حتم ان يكون فيه نجاسة
 او نحوها تمنعه السجود ع ش (قوله وتفرقها وسطا) وعلم ما تقر ان كلا من الرفع وتفرق اصابعه
 وكونه وسطا الى القبلة سنة مستقلة واذ فعل شيئا منها اتيب عليه وفاته الكمال نهاية (قوله نذب انتباههما)
 اى انتهاء الرفع مع انتهاء التكبير نهاية (قوله واعتمده الاسنوى) وكذا اعتمده النهاية والمغنى وشيخ الاسلام
 وشرح بافضل (قوله ويسن ارسالهما الخ) اى للاتباع فهو اولى من ارسالهما بالكلية ومن ارسالهما
 ثم ردهما الى ماتحت الصدر شرح بافضل ومغنى (قوله الى ماتحت صدره) اى وفوق سترته شرح بافضل
 قول المتن (ويجب) اى لانه اول افعال الصلاة فوجب مقارنتها لذلك كالحج وغيره الا الصوم لما مر نهاية
 قول المتن (قرن النية بالتكبير) اى قرنا حقيقة بعباد الاستحضار الحق اى ان يستحضر الصلاة تفصيلا مع
 تعيينها في غير النفل المطلق ونية الفرضية في الفرض وقصد الفعل في كل صلاة ويقرن ذلك المستحضر بكل
 التكبير من اولها الى آخرها هذا ما قاله المتقدمون وهو اصل مذهب الشافعى واختار المتأخرون الا كنفاء
 بالمقارنة العرفية بعد الاستحضار العرفى بان يستحضر الصلاة اجمالا بحيث يعد انه مستحضر للصلاة مع
 اوصافها السابقة ويقرن ذلك المستحضر باى جزء من التكبير ولو الحرف الاخير ويكنى تفرقة الاوصاف
 على الاجزاء وهذا سهل من الاول لان الاول فيه حرج وقد قال تعالى وما جعل عليكم الدين من حرج فالصبر
 الى الثانى قال بعضهم ولو كان الشافعى حيا لاقى به وقال ابن الرفعة انه الحق ووصوه بالسبكى قال الخطيب ولى
 بهما اسوة والحاصل ان لهم استحضارا حقيقيا واستحضارا عرفيا وقرنا حقيقة وقرنا عرفيا والواجب اتمامها

وكذا مبلغ احتيج اليه
 لكن ان نوبا الذكر او
 والاسماع والا بطلت وغير
 المبلغ يكره له ذلك لا يذاته
 غيره وللصلى مطلقا (رفع
 يديه) اى كفيه (في تكبيره)
 الذى للتحريم اجماعا بل قال
 ابن خزيمة وغيره بوجوب
 ذلك (جذو) باعجام الذال
 (منسكبيه) بحيث تحاذى
 اطراف أصابعه أعلى
 أذنيه وابهاما شجعت اذنيه
 وراحته منسكبيه للاتباع
 الوارد من طرق صحيحة
 متعددة لكن باختلاف للظواهر
 لجمع الشافعى بينهما بما ذكر
 ويسن كشفهما ونشر
 اصابعه وتفرقها وسطا
 (والاصح) أن الافضل في
 وقت الرفع أن يكون (رفعه
 مع ابتدائه) اى التكبير
 للاتباع كما في الصحيحين
 ولا نذب في الانتهاء كما
 كما في الروضة لكنه رجح
 في تحقيقه وتنقيحه ومجموعه
 نذب اتانها معا أيضا
 واعتمده الاسنوى وغيره
 ويسن ارسالهما الى ما
 تحت صدره (ويجب قرن
 النية بالتكبير) كله لا توزعا
 لاجزائها على اجزائه

(قوله والا بطلت) يدخل فيه الاطلاق والكلام مفروض في الجهر بالتكبير وقضيته انه مع عدم
 الجهر لا ضرر مطلقا لكن ان قصد حينئذ الاعلام فقط ان تصور فينبغي ان يضرب

بل لا بد أن يستحضر كل معتبر فيها غمام وغيره كالتصريح للقاصر وكونه اماما او (١٩) ماموما في الجمعة والقعدة الماموم

في غيرها اراد الافضل مع ابتدائه ثم يستمر مستصحباً لذلك كله الى الرأى وقيل يجب تقدم ذلك على اوله يسير (وقيل) وصححه الرافعي في الطلاق (يكفي) قرنها (باوله) لان استصحابها دواما لا يجب ذكره وان كان الانعقاد يحتاج له وفي المجموع والتفصيل المختار ما اختاره الامام والغزالي انه يكفي فيها المقارنة العرفية عند العوام بحيث يعد مستحضرا للصلاة وقال الامام وغيره والاول بعيد التصور او مستحيله انتهى لا يقال استحضر الجمل يمكن في ادنى لحظة كاصرح به الامام نفسه لانا نقول ذاك من حيث الاجمال وما نحن فيه من حيث التفصيل ولذلك صوب السبكي وغيره هذا الاختيار وقال ابن الرفعة انه الحق وغيره انه قول الجمهور والزركشي انه حسن بالغ لا يتجه غيره والاذعى انه صحيح والسبكي من لم يقل به وقع في الوساوس المذموم وفي نحو الجليل من الله الجليل اكبر يجب مقارنة النية له أيضا كما يصرح به قولهم ثم يستمر الى آخره وهو

العرفيان لا الحقيقان شيخنا وبجيرمي (قوله بل لا بد أن يستحضر الخ) اقتصر عليه النهاية وسكت عن الاختيار الآتي فقال بان يستحضر في ذهنه ذات الصلاة وما يجب التعرض له من صفاتها ثم يقصد فعل ذلك المعلوم ويجعل قصده هذا مقارنا لاول التكبير ولا يغفل عن تذكره حتى يتم تكبيره ولا يجوز له توزيعه فلو عزبت قبل تمامه لم يصح صلاته لان النية معتبرة في الانعقاد ولا يحصل الا بتام التكبير اه قال عرش قوله مر ويجعل قصده هذا مقارنا الخ اي فيكون كالموقف يبصره الى شيء قبيل الشروع في التكبير وادام نظره اليه الى تمامه اه قال الرشيدى قوله مر وما يجب التعرض له الخ اي من التعيين والفرضية والمراد بذات الصلاة الافعال والاقوال المخصوصة اه (قوله عامر) اي من قصد الفعل والتعيين والفرضية في الفرض ومن الاولين في النقل المقيد والاول فقط في النقل المطلق (قوله اراد الافضل الخ) يفيد صحة نية الاقتداء بعد الاقتداء وظاهره ولو في بقية التكبير سم (قوله مع ابتدائه) متعلق بقوله ان يستحضر الخ والضمير للتكبير (قوله ثم يستمر) هذا الحد وجهين في الاستحضار ورده السبكي بان استصحاب النية ليس بنية واجاب ما ليس بنية لا دليل عليه والثاني انه يؤول الى امثاله فاذا وجد القصد المعتبر جدد مثله وهكذا من غير تخلل زمن وقال السبكي وهذا الوجه فيه حرج ومشقة لا يتفقن له كل احد ولا يعقل انتهى عرش (قوله وقيل الخ) وذهب الائمة الثلاثة الى الاكتفاء بوجود النية قبيل التكبير عميرة اه عرش قول المانن (وقيل يكفي باوله) اي بان يستحضر ما يتو به قبله ولا يجب استصحابها الى آخره معنى (قوله دواما) اي الى آخر الصلاة (قوله وفي المجموع) الى قوله وفي نحو الجليل في المعنى الا قوله قال الامام الى صوب الخ (قوله المقارنة العرفية) ينبغي ان تحرر المقارنة العرفية فان القائلين بها امان يشترطوا مقارنة الاول فقط فليراجع الى القول السابق او مقارنة اي جزء من التكبير فيقتضى جواز خلو بعض الصلاة عن النية وهذا بعيد ايضا او توزيعها فراجع الى التوزيع فليحذر ذلك وليراجع فاني فحست عنها كثيرا فلم ارم ان ابدل اجمالا بالتفصيل واتى فيها بما يروى الغليل ثم رايت في شرح العباب للشارح بعد ان قرر المختار المذكور ما نصه وعليه فهل يجوز سبق اوله على استحضر تمام النية او لا بد من استحضرها كلها مع النطق باوله وان لم يستمر فضية اعتبار المقارنة العرفية الاول ثم رايت في الجواهر ما يؤيده وهو ان العراقيين جروا على المختار وعبروا عنها بانه مخير بين مقارنة النية للهمزة وبسطها على جميع التكبير قال وكلام الغزالي يوم انه يتخير بين التقديم على التكبير والبسط وليس كذلك انتهى بصري وتقدم عن شيخنا وبجيرمي كفاية المقارنة اي جزء من التكبير وكفاية البسط وتفرقة الاوصاف على الاجزاء (قوله والاول) اي ما في المن من المقارنة والاستحضار الحقيقيين (قوله وكذلك) اي لكون الكلام في التفصيل ويجوز كون المشار اليه قوله والاول بعيد التصور (بحيث بعد الخ) ظاهره انه تصوير للمقارنة العرفية وليس كذلك بل هو تصوير للاستحضار العرفي في الكلام حذف تقديره كما يكفي فيها الاستحضار العرفي بحيث والحاصل ان الشارح ذكر المقارنة العرفية ولم يصورها وصور الاستحضار العرفي ولم يذكره شيخنا وبجيرمي (قوله صوب السبكي) وقال ابن الرفعة الخ ولى هما اسوة معنى (قوله وفي نحو الجليل الخ) كان المناسب ان يقدمه على قول المصنف وقيل الخ (قوله يجب مقارنة النية له ايضا الخ) اي على الاول نهاية ومعنى (قوله وهو متجه الخ) المعتمد كما افق به الشهاب الرملي خلافاً وهو ان كلامهم خرج مخرج الغالب من عدم زيادة شيء بين لفظي التكبير فلا دلالة له على اشتراط المقارنة فاما عد اللفظي التكبير فلفظ المعنى نهاية ومعنى (قوله وان نوزع فيه الخ) اعتماد النزاع النهاية والمعنى كما مر آنفاً (قوله والا لزم الخ) الاولي رجوعه الى قوله يجب مقارنة النية الخ (قوله وهو بعيد) رده النهاية بما نصه ولما كان الزمن يسير لم يقدح عزوها بينهما لشبهه بسكينة التنفس

(قوله اراد الافضل) يفيد صحة نية الاقتداء بعد الاقتداء وظاهره ولو في بقية التكبير (قوله كما يصرح به قولهم الخ) اي وكأنه نقل عن شيخ الاسلام صالح البلقيني وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله تعالى ظاهر كلامهم وجوب الاقتران وغندى لا يجب وكلامهم على الغالب اه مر

متجه وان نوزع فيه بان الانعقاد لا يتوقف عليه ويرد بانه اذا زاده صار من جملة ما يتوقف عليه والالزام اجزاء النية بعد عزوها وهو بعيد

(الثالث) من الأركان (القيام) (٢٠) في فرض القادر) عليه ولو في فرض صبي ومعادة لقوله صلى الله عليه وسلم لعمران بن

الحصين وكانت به بواسير
صل قائما فان لم تستطع
فقاعدا فان لم تستطع فعلى
جنب رواه البخاري زاد
النسائي فان لم تستطع
فمستلقيا لا يكلف الله
نفسا الا وسعها وخرج
بالفرض النفل وسياق
وبالقادر غيره كراكب
سفينة خاف نحو دوران
رأس إن قام وكرب غزاة
أو كينهم خاف أن قام رؤية
العدو وفساد التديبير لكن
تجب الاعادة هنا لندوته
ومن ثم لو كان خوفهم من
قصد العدو ولهم لم يجب وفاقا
للتحقيق وخلافا للجموع
لأنه ليس بنادر كما هو
واضح والتعليل بان العذر
هنا أعظم فيه نظر إذ
الاعظمية لا تدخل لها في
الاعادة وعدمها كما يعلم
من مبحثها وكسلس
لا يستمسك حديثه الا
بالقعود ولمريض أمكنه
بلا مشقة قيام لو انفرد لا
أن صلى في جماعة إلا مع
الجلوس في بعضها الصلاة
معهم مع الجلوس في
بعضها وإن كان الأفضل
انفرادها بآتي بها كلها من
قيام وكان وجهه أن عذره
اقتضى مساحته بتحصيل
الفضائل فاندفع قول جمع
لا يجوز له ذلك لأن القيام

والعياض وفيه ما لا يخفى قول المتن (الثالث القيام الخ) أي ولو لمعين باجرة فاضلة عن مؤنته ومؤنة بمونه
يومه ولينته مغنى ويأتي في الشارح وعن النهاية مثله (قوله ولو في فرض) إلى قوله ولأنه الخ في المغنى الا قوله
وخلافا لى وكسلس وقوله وكان وجهه إلى واخروا إلى المتن في النهاية الا قوله وخلافا لى وكسلس (قوله
ولو في فرض صبي) أي وفرض عارو (قوله ومعادة) أي وفريضة مندورة واعلم أنهم أوجبوا الذكر في قيام
الصلاة وجلس التشهد ولم يوجبوه في الركوع ولا في السجود لان القيام والقعود يقعان للعبادة والعادة
فاحتيج إلى الذكر بخلصهما للعبادة والركوع والسجود يقعان خالصين لله تعالى إذ هما لا يقعان إلا للعبادة فلم
يجب ذكر فيهما نهاية (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) ولأنه أجمع الأمة على ذلك وهو معلوم من
الدين بالضرورة مغنى (قوله لعمران بن الحصين الخ) وكانت الملائكة تصالحه فشكلا لى صلى الله عليه وسلم
من مرض الباسور فدغاله النبي صلى الله عليه وسلم فبرى منه فاقطعت عنه الملائكة فشكاذك الله صلى الله
عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم إماما فرضى بعود الباسور ومصالحة الملائكة بأبلى وعش اه
بجبرمى (قوله بواسير) جمع باسورة وهي قروح المقعدة كرى (قوله كراكب سفينة الخ) فانه يصلى من
قعود ولا اعادة مغنى زاد النهاية كفى المجموع زاد في الكفاية وإن أمكنته الصلاة على الأرض ومنازعة الأذرى
والزركشى فيه أي في عدم الاعادة بمنوعه وقول الماوردى يجب الاعادة بحمل على ما إذا كان العجز للزحام أي
في السفينة اندرته اه قال عرش قوله لمروان أمكنته الصلاة الخ أي ولو بلا مشقة فلا يكلف الخروج من
السفينة للصلاة خارجا على ما هو ظاهر عبارة الشارح م ر لكن قال سم على حج واعلم بحله إذا شق الخروج
إلى الأرض أوقات مصلحة السفر اه (قوله خاف الخ) هل يضبط بمبيح التيمم أو بمشقة لا تحتمل عادة محل
تأمل وأهل الثاني أقرب لأنه خفف فيه بالنسبة لغيره ثم هل يقال إذا علم أو غلب على ظنه ذلك يجب عليه القعود
لما في قيامه من المفسدة محل نظروا يأتى نظيره في الآتية وهي أولى بالوجوب بصري وقوله ولعل الثاني الخ
سياق في شرح ولو عجز عن القيام الجرم به وقوله ويأتى نظيره الخ أقول ظاهر صنيع النهاية والمغنى الوجوب
في مسئلتى الرقيب والسكمين وصرح الأول ولا يعاب بالوجوب في مسئلة السلس (قوله نحو دوران الخ)
أي كالفارق نهاية (قوله والتعليل بان الخ) جرى على هذا التعليل النهاية والمغنى (قوله فيه نظر) خبر
والتعليل (قوله من مبحثها) أي الاعادة (قوله وكسلس الخ) فانه يصلى قاعدا وجوبا كفى الأنوار ولا اعادة
عليه نهاية وإيعاب وفي المغنى ما يوافقه وقال سم وظاهر انه على الوجوب لو صلى قائما مع نزول البول لم تصح
صلاته اه واقره عرش (قوله ولمريض الخ) ولو قال له طبيب ثقة أن صليت مستلقيا أمكن مداواتك
وبعینه مرض أي كما فله ترك القيام ولو كان الخبز له عدل رواية فيما يظهر أو كان هو عارفا نهاية وكذا في
المغنى الا قوله ولو كان الخ قال عرش قوله م فله ترك القيام أي ولا اعادة عليه اه (قوله وكان وجهه)
أي وجه الجواز (قوله بتحصيل الفضائل) أي بسبب تحصيل الفضائل أي لاجلها فجزه القعود في بعض
الصلاة لتحصل فضيلة الجماعة عرش (قوله الامع الجلوس في بعضها) صادق بما إذا قام في ركعة وقعد في
أخرى وبما إذا جمع بين القيام والقعود في كل ركعة وحينئذ فهل يتخير بين تقديمهما شاءا ويتعين تقديم
القيام في الصورة الثانية ثم قعد فعند الركوع هل يركع من قعود أو يرتفع إلى حد الركع ثم يعتدل ثم يهوى
للسجود أو ينتصب قائما ثم يهوى للركوع ويأتى نظيره هذا التردد في مسئلة الصورة الآتية والأقرب إلى
كلامهم عدم لزوم ذلك بل يركع من قعود بصري ويأتى عنه خلافة (قوله ومن ثم) أي لاجل الوجه المذكور

(قوله خاف نحو دوران رأس) أي فيصلى قاعدا وإن أمكنه الصلاة قائما على الأرض كفى الكفاية ولعل
محله إذا شق الخروج إلى الأرض أو فوت مصلحة السفر (قوله لا يستمسك حديثه إلا بالقعود) أي فيقعد قال
في شرح العباب أي وجوبا كما اقتضاه كلامهم وجرى عليه في الأنوار وهو أوجه من قول ابن الرفعة ندبا وإن
نقله عن الروضة ووجه الزركشى نسبته إليها ذلك ونقل عن الكافي مساعده وجرى عليه بعض المتكلمين
على المنهاج ولا اعادة عليه انتهى وظاهر انه على الوجوب لو صلى قائما مع نزول البول لم تصح صلاته (قوله

أكد من الجماعة ومن ثم لو كان إذا قرأ الفاتحة فقط لم يقعد أو والسورة قعد فيها

جازله قرا متامع القعود وان كان الافضل تركها واخروا القيام عن سابقيه مع تقدمه عليهما (٢١) لانهما ركزان حتى في النفل ولانه

قبلها شرط ركنيته إنما هي معها وبعدهما ويسن ان يفرق بين قدميه بشبر خلافا لقول الانوار بربع أصابع فقد صرحوا بالشبر في تفريقهما في السجود (وشرطه) الاعتدال على قدميه او احدهما كما يعلم مما ياتي و (نصب فقاره) وهو مفصل الظهر لان اسم القيام لا يوجد لامعه ولا يضر استناده لما لزال السقط الا ان كان بحيث يمكنه رفع رجليه لانه الان غير قائم بل معلق نفسه ومن ثم لو امسك واحدا من كفيه او تعاق بحبل في الهواء بحيث لم يصرفه اعتماد على شيء من قدميه لم تصح صلاته وإن مستا الارض ولا يضر قيامه على ظهر قدميه من غير عذر خلافا لبعضهم لانه لا يتنافى اسم القيام وانما لم يجز نظيره في السجود لانه يتنافى وضع القدمين للمأمور به ثم (فان وقف منحنيا) لامامه او خلفه بان يصير إلى اقل الركوع اقرب تحقيقا في الاولى وتقديرا في الثانية ولا يضر في ذكر هذه كون البطلان فيها لعدم الاستقبال ايضا لانه الان خارج بمقدم بدنه عن القبلة وذلك لانه يجوز اجتماع

(قوله جاز الخ) أي لتحصيل فضيلة السورة ع ش (قوله قرا متامع القعود) فيه حيث لم يقل جازله الصلاة مع القعود تصريح بانه إنما يقعد عند العجز لا مطلقا فاذا كان يقدر على القيام إلى قدر الفاتحة ثم يعجز قدر السورة قام إلى تمام الفاتحة ثم قد حال قراءة السورة ثم قام للركوع وهكذا اسم على حجاج ع ش وقوله تصريح الخ قابل للمنع (قوله وإن كان الافضل الخ) ولو شرع في السورة بعد الفاتحة ثم عجز في اثنا ثم اقدم ليكملها ولا يكلف قطعها ليركع وان كان ترك التراءة احب نهاية وقوله مر قعد ليكملها أي ثم يقوم للركوع كما يعلم من كلام سم المار ع ش (قوله واخروا القيام) أي في الذكر ع ش (قوله ولانه قبلها شرط الخ) يتجه الا كنفاء بمقارنته لها فقط وإن لم يتقدم عليهما الا ان يكون ما قاله منقولا فلا بد من قبوله مع اشكاله او يكون شرطيته قبلها توقف مقارنته لهما عاده على ذلك فان امكنت بدونه لم بشرط سم على حج اه ع ش (قوله ويسن ان يفرق الخ) ويكره الصاق رجليه وتقديم احدهما على الاخرى نهاية (قوله بشبر) أي بالنسبة للوسط المعتدل بالنسبة لنفسه و (قوله فقد صرحوا بالشبر الخ) أي في قياس عليه ما هنا ع ش (قوله على قدميه او احدهما) ينبغي ولو البعض من ذلك سم (قوله او احدهما) الاولى التائيت (قوله مما ياتي) لعله اراد به قوله بحيث لم يصرفه اعتبارا الخ قول المتن (نصب فقاره) أي لا رقبته لانه يستحب كما مر اطراف الراس معنى وشرح بافضل (قوله وهو) إلى قوله تحقيقا في النهاية إلى قوله وان مستا الارض وكذا في المعنى الا قوله ومن ثم إلى المتن (قوله وهو الخ) عبارة المغنى وهو بفتح الفاء عظام من الظهر او مفصله اه (قوله لا معه) أي النصب (قوله ولا يضر استناده الخ) لكن يكره الاستناد نهاية ومغنى وشرح بافضل أي بلا عذر (قوله لما الخ) أي من جدار ونحوه (قوله ومن ثم) أي لانه الان غير قائم الخ (قوله لانه يتنافى الخ) يتأمل سم وقد يقال المتبادر من وضع القدمين وضع اسفلهما (قوله بان يصير الخ) عبارة المغنى والنهاية والانتحاء السالب للاسم ان يصير إلى الركوع اقرب كافي المجموع ومقتضاه انه لو كان اقرب إلى القيام واستوى الامر ان صح وهو كذلك وإن نظر فيه الا ذرعى اه (قوله إلى اقل الركوع الخ) خرج ما لو كان بينه وبين القيام على السواء فلا يضر وسياق في شرح ولو امكنه القيام الخ (قوله وإن كان اقرب الخ) فيعرف في ذلك بين القادر وغيره سم (قوله تحقيقا في الاولى الخ) فلو شك في كون قيامه اقرب إلى اقل الركوع فالذي يظن ان يقال إن كان بعد الانتصاب يضر او بعد النوض ضر عملا بالاستصحاب في المسئتين فليتأمل وليراجع بصرى (قوله في ذكر هذه) أي مسألة الوقوف منحنيا (هنا) أي في مبحث القيام (قوله ايضا) أي كعدم القيام (قوله الان) أي في الانتحاء (قوله وذلك) أي عدم المضرة (قوله سبى ابطال على شيء واحد) الاخصر سببين على شيء الخ (قوله الا بطل) أي سببه (ليمنه) إلى قوله وقول ابن الرافعة في النهاية لا ما انه عليه وفي المعنى الا قوله ويقاس الى ولو عجز قول المتن (بحيث لا يسمى الخ) قد يقال لم يعتبر كونه اقرب إلى اقل الركوع تقدير اياك اعتبر في المنحنى إلى خلف وقد يفرق على بعد بان ذاك لما كان اقرب اليه منهما امكن تقديره فيه بخلافهما فلم يبق إلا النظر لكونه لا يسمى قائما فاما له بصرى (قوله ويقاس بذلك الخ) عبارة النهاية وهل تبطل صلاة من يصلي قاعدا بالانتحاء في غيره وضع الركوع إلى حدر كوعه ام لا قال ابو شكيل لا تبطل ان كان جاهلا ولا بطلت اه قال ع ش صورته ان يحرم قاعدا ويقرأ الفاتحة ثم ينحن بعد القراءة

جازله قرا متامع القعود) فيه حيث لم يقل جازله الصلاة مع القعود تصريح بانه إنما يقعد عند العجز لا مطلقا فاذا كان يقدر على القيام إلى قدر الفاتحة ثم يعجز قدر السورة قام إلى تمام الفاتحة ثم قد حال قراءة السورة ثم قام للركوع وهكذا (قوله ولانه قبلها شرط) يتجه الا كنفاء بمقارنته لهما فقط وإن لم يتقدم عليهما إلا ان يكون ما قاله منقولا فلا بد من قبوله مع اشكاله او تسكون شرطيته قبلها توقف مقارنته لهما عاده على ذلك فان امكنت بدونه لم بشرط (قوله على قدميه او احدهما) ينبغي ولو البعض من ذلك (قوله لانه يتنافى الخ) يتأمل (قوله إلى اقل الركوع اقرب) خرج ما لو كان بينه وبين القيام على

سبى ابطال على شيء واحد على انه قد ينحصر الا بطل في زوال القيام بان يكون في السكعية وهي مسقوفة فاندفع ما للاستوى هنا (أو ما تلا) ليمنه او يساره (بحيث لا يسمى قائما) عرفا (لم يصح) لتركه الواجب بلا عذر ويقاس بذلك ما لزال اسم القعود الواجب بان يصير

إلى حذر كونه لا على نية الركوع بل تنمياً للقيام أمالو أحرم منحنياً أو انحنى عقب إحرامه وقرأ أن كان عامدا عالما بطلت صلاته وإن كان ناسيا أو جاهلا فلا تذكر وأعاد ما فعله من الجلوس استمرت الصحة واعتد بما فعله وإن سلم بأن على ما فعله وجبت الاعادة لانه ترك ما هو بدل القيام مع القدرة عليه وقوله ولا بطلت أى بان كان عالما وفعل ذلك لا لعذر أمالو كان لعذر كان مجلس مفترشا فتعيت رجلاه فاراد التورك فحصل انحناه بسبب الاتيان بالتورك فلا يضر اه اقول وظاهره انه لا تنعقد صلاته فيما إذا أحرم منحنيا خلافا لما يرويه صنيعة من التفصيل فيه (إلى أقل ركوع القاعد الخ) هذا في المنحنى لقدام أو خلف كما هو ظاهر اما المائل فقياس ما رفيه ان يصير بحيث لا يسمى قاعدا وهذا يظهر ما في صنيع الشارح فتدبر بصرى (قوله ضعيف) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله لان محلها الخ) اعتمدهم رسم عبارة ع ش قوله م ولولم يتمكن من القيام إلا متكئا الخ ظاهره ولوى داوم قيامه وفي رسم على المنهج نقلا عن الشارح م ان محل ذلك في النهوض فاذا استوى قائما استغنى عنه عبارته واعلم ان مسألة العكازة لها حالان احدهما ان يحتاج اليها في النهوض وإذا قام أمكنه القيام بعد النهوض بدونها وثانيهما أن يحتاج اليها في النهوض وفي القيام بعده أيضا بحيث لا يمكنه القيام بعد النهوض بدونها فيجب في الحال الاول دون الثاني م اقول وكذا يقال في المعين اه وعبارة سم على البهجة قوله إلا بمعين وجب بخلاف مالو احتاج له في جميع صلاتهم راه ثم قال أى ع ش بعد ذكر كلام عن الروض وشرحه وفي النهاية والمغنى مثله ما نصو ويتحصل من ذلك ان من قدر بعد النهوض أى بمعين أو نجو عصا على القيام معتمدا على نحو جدار أو عصا الزمة أو بمعين لم يلزمه اه (قوله اه) أى ما قاله الغزى (قوله ر الاوجه الخ) خلافا لما مر عن سم وعن ع ش عبارة السجودى بعد كلام وعبارة سم حاصل مسألة المعين والعكازة انه إن كان يحتاج إلى ذلك في النهوض فقط أى في كل ركعة ولا يحتاج إلى ذلك في دوام قيامه لزمه والا بان احتاج ذلك في النهوض ودوام القيام فلا يلزمه وهو عاجز الا أن أى فيصلى من قعوداه و فرق ع ش بين المعين والعكازة بان الاول لا يجب إلا في الابتداء والثاني يجب في الابتداء والدوام للشقة في الاول دون الثاني واعتمده شيخنا الحنفى اه وكذلك اعتمده شيخنا بل هو ظاهر النهاية والمغنى والروض وشرحه كما مر (قوله بالمعين) شامل للذكرى ونحو العصا (قوله لكبر) الى قوله وإن أمكن الخ في النهاية والمغنى (قوله تصحيحهما) أى الشيخين (قوله بان ذاك) أى من صار كرا كع وقوله بخلاف هذا أى من أمكنه النهوض على ركبته (قوله فان لم يقدر) إلى المتن اقره ع ش (قوله ان يصرف ما بعده الخ) يؤخذ من اقتضاره على الركوع والاعتدال انه لا يعتبر لحظة للانتقال من القيام إلى الركوع واخرى للانتقال من الركوع إلى الاعتدال وقد يوجه بان الانتقال مقصود لغيره فلما لم يتحصل ذلك الغير فلا وجه لاعتباره بصري (ثم لا اعتدال الخ) هل محل هذا إذا عاجز أيضا عن الايمان إلى الاعتدال بنحو رأسه ثم جفنه وإلا قدمه على هذا لانه اعلى منه ام لافيه نظر ولعل المتجه الاول سم وجرم باتجاهه القليوبى وظاهر كلامه شامل للركوع ايضا قول المتن (ولو أمكنه القيام الخ) قال في العباب وشرحه و قدر على القيام والاضطجاع فقط أى دون الجلوس قام وجوبا لان القيام قعود زيادة كافي الروضة عن البغوى واو ما قائما بالركوع والسجود

السواء فلا يضر وسأنى في شرح ولو أمكنه القيام دون الركوع والسجود الخ قوله وإن كان أقرب الخ فيفرق في ذلك بين القادر وغيره (قوله لان محلها الخ) اعتمده م (قوله إذا فرغ من قدر القيام الخ) قد يقال هذا يخالف قول الروض وشرحه في بحث الاعتدال تبعا للروضة واصلا ما نصه ولو عاجز الرا كع عن الاعتدال سجد من ركوعه وسقط الاعتدال لتعذره اه فانه يدل على خلاف ما استظهره اللهم إلا ان يريد سقوط الاعتدال الاصلى ولكن لا بد من مكث بعد الركوع بقصد الاعتدال أو يحتمل على ما لو طرأ العجز بعد الركوع ويفرق بين العجز الطارىء السابق ثم ان سقوط الاعتدال يخالف ما تقرر من وجوب الايمان بالاركان بنحو الرا اس عند العجز عنها إلا ان يكون محل قول الروض بالسقوط إذا عاجز عن الايمان ايضا وفيه ما فيه (قوله ثم لا اعتدال بطمانيته) هل محل هذا إذا عاجز ايضا عن الايمان إلى الاعتدال

أقرب فيما يظهر ولو عاجز عن النهوض إلا بمعين لزمه ولو باجرة مثل طلبها فافاضلة عما يعتبر في الفطرة فيما يظهر وقول ابن الرفعة لو قدر ان يقوم بعكاز أو اعتماد على شىء لم يلزمه ضعيف كما اشار اليه الاذرى على أو يحتمل على ما قاله الغزى على ملازمة ذلك ليستمر له القيام فلا ينافى الاولى لان محلها فيما إذا عاجز عن النهوض إلا بالمعين لكنه إذا قام استقل اه والاوجه أنه لا فرق حيث اطاق اصل القيام او دوامه بالمعين لزمه (فان لم يطق) انتصابا (وصار كرا كع) لكبر أو غيره (فالصحيح انه يقف كذلك وجوبا بالقرب من الانتصاب (وبزيد) وجوبا (انحناءه لركوعه إن قدر) على الزيادة تمييزا بين الواجبين وقول الامام والغزى الى يلزمه القعود لانه لا يسمى قائما يرد تصحيحهما انه لو عاجز عن القيام على قدميه وامكنه النهوض على ركبته لزمه مع انه لا يسمى قائما وان أمكن الفرق بأن ذاك انتقل الى الركوع المنافى للقيام بكل وجه بخلاف هذا فان لم يقدر لزمه كما هو ظاهر اذا فرغ من قدر القيام ان يصرف ما بعده الركوع بطمانيته ثم للاعتدال بطمانيته ويخص قولهم لا يجب قصد الركن بخصوصه

لعله بظهره تمنع الانحناء
(قام) وجوبا ولو بمعين بل
وإن كان مائلا على جنب
بل وإن كان أقرب إلى حد
الركوع فيما يظهر (وعلما
بقدر إمكانه) فيجزي مكانه
صلبه ثم رقبته ثم رأسه ثم
طرفه لأن الميسور لا يسقط
بالمعسور ولو أمكنه الركوع
فقط كرره عنه وعن
السجود فان قدر على زيادة
على أكمله لم يضره جعلها للسجود
تمييزا بينهما وخرج بقولي
منه من يقدر عليهما لو قعد
فيصلي قاعدا ويتمها لا قائما
ويؤم بهما على ما جزم
به بعضهم وعلله بأن اعتناء
الشارع باتمامهما فوق
اعتنائه بالقيام لسقوطه
في صلاة النفل دونهما وكذا
في صلاة الفرض فيما لو كان
لو قرأ السورة أو صلى
مع الجماعة قعد فيقعد كما
مر تحصيله لفضل السورة
والجماعة ولا يؤم بذيتك
لاجل ذلك كما مر (ولو
عجز عن القيام) بأن لحقه
به مشقة ظاهرة أو شديدة
غبارتان المراد منهما واحد
وهو أن تكون بحيث
لا تحتمل عادة وإن لم تبغ
التيمم أخذًا من تمثيل
المجموع لها بأن تكون
كدوران رأس راكب
السفينة واشتراط إباحته
وجه ضعيف

قدرته أي بصلبه ثم رقبته ثم رأسه ثم طرفه وتشهد وسلم قائما اه سم وفي المغني والنهاية ما يوافق ذلك (قوله)
لعله إلى قول المتن وعلما في النهاية إلى قول الشارح وخرج في المغني إلى قوله وإن كان إلى المتن (قوله ولو
بمعين) أي في النحوض دون ما بعده على ما مر ع ش ورشيدى أي من الخلاف المتقدم انفا (قوله ثم رأسه
الخ) عبارة العباب وشرحه أو مأهبا برأسه من قيام ولا يلزمه القعود للإمام والسجود كما يأتي ثم بظهره أمكانه
اه ولكن ينبغي القعود للتشهد سم أي والسلام (قوله فقط) أي دون السجود بمعنى (قوله فان قدر الخ)
قضيته أنه لا يلزمه جعل أقله للركوع وأكمله للسجود سم (قوله وخرج بقولي منه الخ) أقول وخرج ما ذكر
بقوله منه ممنوع بل ذكر منه مدخل له إذا كان القيام دون الركوع والسجود من القيام صادق مع
امكانهما من غير القيام وهو القعود ولا يما يخرج ما ذكر لو غير بدل قوله منه بقوله مطلقا أو بقوله منه ومن
غيره فتأمل سم أي أو أطلقه بحذفه كافي النهاية والمغني فان الإطلاق ظاهر في العموم (قوله من يقدر عليهما
الخ) يفهم منه تصوير المسئلة بما إذا كان لو قام عجز عن الركوع والسجود مطلقا ولو قعد قدر عليهما تامين من
قعودا ما لو كان إذا قام عجز عنهما لكانته بقدر بعد القيام على القعود والاثنيان بهما تامين من قعود فالظاهر
أنه يلزمه القيام للقرأة ثم بقعد الاثنيان بهما من قعود فليتأمل فان ذلك قد ينافية قوله وعلله الخ لكن لا يتجه
إلا ما ذكرناه سم على حجج اه بصرى (قوله ويؤم الخ) الأولى حذف الواو (قوله على ما جزم الخ)
راجع إلى قوله فيصلي قاعدا الخ (قوله فيقعد الخ) أي حال العجز لا مطلقا فيقوم للثنية وقراءة الفاتحة ثم
يقعد للسورة ثم يقوم للركوع وهكذا كما هو ظاهر سم وهذا مخصوص بالصورة الأولى وتقدم عن
قريب عن السيد البصرى بيان محال العجز في الثانية (قوله تحصيله لفضل السورة الخ) أي وإن كان
الأفضل تركها كما مر (قوله والجماعة) الواو بمعنى أو (قوله ولا يؤم بذيتك لاجل ذلك) أي لا يصلي
قائما يؤم بالركوع والسجود بل يقوم بعد السورة فيأتي الركوع من القيام ثم السجود لا اعتناء بالشارع
باتمامهما (قوله كما مر) أي قبيل قول المتن وشرطه وكان ينبغي تقديمه على ولا يؤم الخ قول المتن (ولو
عجز عن القيام الخ) وإذا وقع المطر وهو في بيت لا يسع قامته وليس هناك مكتن غير فمل يكون ذلك عذرا
في أن يصلي فيه مكتوبا بحسب الامكان ولو قعودا أم لا إلا إذا ضاق الوقت كما فهم من الروضة أم يلزمه أن
يخرج منه ويصلي قائما في موضع يصيبه المطر فان قيل بالترخص قبل يلزمه الاعادة قال لا قال أبو شكيل ان
كانت المشقة التي تحصل عليه في المطر دون المشقة التي تحصل على المريض لو صلى قائما لم يجز له أن يصلي قاعدا
أي ونحوه وإن كانت مثلها جاز له ذلك وإلا صحت التقديم حيث في أول الوقت أفضل ولا اعادة لأن المطر من

بنحور رأسه ثم جفنه ولا أقدمه على هذا لأنه أعلى منه أم لا فيه نظروا لعل المتجه الأول (قوله ثم رأسه) عبارة
العباب وشرحه ان عجز عن الانحناء أصلا أو مأهبا برأسه من قيام ولا يلزمه القعود للإمام بالسجود كما يأتي
ثم بظهره أمكانه لأن الميسور لا يسقط بالمعسور اه ولكن ينبغي القعود للتشهد ثم قال في العباب وشرحه
أو قدر على القيام أو الاضطجاع فقط أي دون الجلوس قام وجوبا لأن القيام قعود وزيادة كافي الروضة
عن البغوى أو ما قائما بالركوع والسجود قدرته أي بصلبه ثم رقبته ثم رأسه ثم طرفه وتشهد وسلم قائما ولا
يضطجع لما مر أن القيام قعود وزيادة اه (قوله فان قدر الخ) قضيته أنه لا يلزمه جعل أقله للركوع وأكمله
للسجود (قوله وخرج بقولي منه من يقدر عليهما الخ) أقول وخرج ما ذكر بقوله منه ممنوع بل ذكر منه
مدخله له إذا كان القيام دون الركوع والسجود من القيام صادق مع امكانهما من غير القيام وهو القعود
وإنما كان يخرج ما ذكر لو غير بدل قوله منه بقوله مطلقا أو بقوله منه ومن غيره فتأمل سم أي بقوله من يقدر
عليهما لو قعد الخ يفهم منه تصوير المسئلة بما إذا كان لو قام عجز عن الركوع والسجود مطلقا لا مريض
عند القيام بمنع عنهما مطلقا ولو قعد قدر عليهما تامين من قعودا ما لو كان إذا قام عجز عنهما من قيام لكانته
يقدر بعد القيام على القعود والاثنيان بهما تامين من قعود فالظاهر أنه يلزمه القيام للقرأة ثم بقعد الاثنيان
بهما من قعود فليتأمل فان ذلك قد ينافية قوله وعلله الخ لكن لا يتجه إلا ما ذكرناه (قوله فيقعد) أي حال

كما صرحوا به كالاكتفاء بمجرد إذهاب (٢٤) الخشوع (قعد) إجماعا (كيف شاء) كما اقتضاه إطلاق الخبر السابق ولا ينقص ثوابه لعذره

والوهم من متجشبا المشقة لم تجز له القراءة في نهوضه لانه دون القيام الصائر اليه وقول الفقيه ومن تبعه تجزئه لانه اعلى من القعود الذي هو فرضه بزد بانه إنما يكون فرضه مادام فيه (وافتراشه) ولو امرأة في محل قيامه في فرض او نفل (افضل) من توركه وكذا (من ترعبه في الاظهر) لانه المعهود في غير محل القيام ما عدا التشهد الاخير ولانه الذي تعقبه الجركة وترعبه صلوات الله عليه لبيان الجواز فافضل بمعنى فاضل وينبغي انه لو تعارض التربع والتورك قدم التربع لجريان الخلاف القوي في أفضليته على الافتراش ولم يجز ذلك في التورك (ويكرهه) الجلوس ماذا رجليه و (الافعاء) في جزء من اجزاء الصلاة للهنيء الصحيح عنه وفسره الجمهور (بان يجلس على وركيه) وهما اصل تخذه وهو الايلان كذا قاله شيخنا ويلزمه اتحاد الورك والالية وليس كذلك في القاموس الفخذ ما بين الساق والورك وهو ما فوق الفخذ وتورك اعتمد على وركه وتورك فلان الصبي جعله على وركه معتمدا عليها وتورك في الصلاة وضع الورك على الرجل اليمنى وهذا منهي عنه

العجز لا مطلقا فيقوم للنية وقراءة الفاتحة ثم بقعد للسورة ثم يقوم للركوع وهكذا كما هو ظاهر (قوله) لم تجز له القراءة في نهوضه بخلاف ما لو عجز عن القيام فهو للجلوس قال في العباب ولو طرأ على القادر عجز فان كان في أثناء الفاتحة فعل مقدوره وله اقامة فراءتفا في هو به لانه خلافا للشيخين اه فعلى كلام الشيخين لو ترك القراءة في المري إلى أن قد فأنما قبل تحسب ذلك ركعة أو لا أو تبطل صلاته إن نعد له عمدته تفويت القراءة في محله وتفويت الركعة إن لم يتعمد به نظر والاخير منقاس بل لا يتجه غيره (قوله) كذا قاله شيخنا

أو وضع الالين أو إحداها على الارض والالية العجيذة أو ما يركب العجز من شحم ولحم والمجيذة العجز وهو مؤخر الشيء هذا حاصل ما فيه في محله وهو صريح في تغاير الورك والالية والفخذ وقد

لكنه لم يبين الحد الفاصل للورك عن الآخرين وبينه ما ساذكره في الجراح ان الورك هو المتصل بحل القعود من الالية وهو يخوف وله اتصال الجوف الاعظم بخلاف الفخذ يصدق على ذلك المخوف ان اعلاه وضع عليه الصبي واسفله وضع على الارض فذكر القاموس لهذين مشير لما ذكره فنامله وما ذكره من كراهة وضعه على اليمنى واضح (ناصبار كتيبه) زاد ابو عبيدة مع وضع يديه بالارض ولعل هذا شرط لتسميته افعاء لغة لشرع وحكمة كراهته ما فيه من التشبه بالكلاب والقردة كما في رواية وقيل ان يضع يديه بالارض ويقعد على اطراف اصابعه وقيل ان يفرش رجليه اى اصابعهما بان يلعق بطونهما بالارض ويضع اليه على عقبه قال في الروضة (٢٥) وهذا غلط لخبر مسلم الاقامة سنة نبينا

وقد منع دعوى الصراحة في مغايرة الورك للالية (قوله لكنه) اى القاموس (قوله عن الآخرين) اى الالية والفخذ (قوله من الالية) بيان لحل القعود (قوله وهو) اى الورك وكذا ضمير قوله (قوله لهذين) اى الوضعين (قوله لما ذكرته) اى من مغايرة الورك للالية (قوله من كراهة وضعه) اى الورك (قوله واضح) اى فان التورك المسنون ان يجعل الورك على الرجل اليسرى قول المتن (ناصبار كتيبه) اى بان يلعق اليه بموضع صلاته وينصب فخذه وساقه كهيئة المستوفزها بيه ومعنى (قوله زاد) الى قوله في الجلوس في المعنى الا قوله ولعل الى وحكمة (قوله وحكمة) الى المتن في النهاية لا قوله وقيل الى وقيل (قوله ويقعد على اطراف اصابعه) ظاهره ان ينصب قدميه ويضع اليه على الارض فليراجع (قوله اى اصابعه الخ) ظاهره نصب قدميه معنى وهذا اى تفسير افعاء المكروه بان يفرش رجليه الخ (قوله في الجلوس بين السجدين) ظاهره نذب وضع اليدين بالارض حينئذ سم وفيه وقفة (افضل منه) اى من الاقامة المسنون (قوله كجلسة الاستراحة) وفي البجيرى عن القليوبي وجلسة التشهد الاول اه فليراجع (قوله وجوبا) الى قوله وذلك في المعنى وإلى قول المتن فان عجز عن القعود في النهاية (قوله وذلك) اى ما ذكر من أقل وأكمل ركوع القاعد (قوله اذ الاول) اى الأقل (يحاذى) اى القائم (فيه) اى الاول (قوله انهما) اى أقل وأكمل ركوع القاعد (قوله بالمعنى السابق) اى بان يلحقه في القعود دمشقة لا تحتل عادة وان لم تبع التيمم عبارة المعنى والنهاية بان ناله من القعود تلك المشقة الحاصلة من القيام اه قول المتن (صلى لجنبه الخ) (فرع) صلى مضطجعا وقرا الفاتحة ثم قدر على الجلوس فجلس سن له قرا متها ثم قدر على القيام فقام سن له قرا متها ايضا ولا يكون ذلك من التكرار المنهى عنه اه سم وياتى عن النهاية والمعنى ما يفيد (قوله ومقدم بدنه) اى بصدره (قوله كذا قاله) وعن قال به شيخ الاسلام والمعنى وشرح بافضل (قوله هنا) اى فى الاضطجاع (قوله وقياسهما) اى القيام والقعود (قوله عدم وجوبه) خلافا لشيخ الاسلام والمعنى وشرح بافضل كما مر (قوله بينهما) اى بين الاضطجاع وبين القيام والقعود (قوله وتسميته) اى المصلى (مع ذلك) اى مع الاستقبال بالمقدم دون الوجه (قوله فى الكل) الاول تأخير عن قوله بمقدم بدنه (قوله وبهذا) اى بما ذكر من الامكان والتسمية (قوله بينه) اى المضطجع (قوله لانه ثم) اى المصلى فى الاستلقاء (قوله لم يجب بغيره) اى الوجه والاخصر الاوضح وجب به (قوله لكنه فى شرح منهج الخ) وافقه الخطيب وشيخنا (قوله هنا) اى كالمضطجع (قوله حينئذ) اى حين امكان استقبال المستلقى بمقدم بدنه ووجهه (قوله ويسن) الى قوله وان كان الخ فى النهاية لا قوله او باعلاها ما يصح استقباله وكذا فى المعنى لا قوله ولو بمعرفة نفسه وقوله ولو عدل راية فيما يظهر (قوله له)

وقد يمنع دعوى الصراحة في مغايرة الورك للالية (قوله لكنه) اى القاموس (قوله عن الآخرين) اى الالية والفخذ (قوله من الالية) بيان لحل القعود (قوله وهو) اى الورك وكذا ضمير قوله (قوله لهذين) اى الوضعين (قوله لما ذكرته) اى من مغايرة الورك للالية (قوله من كراهة وضعه) اى الورك (قوله واضح) اى فان التورك المسنون ان يجعل الورك على الرجل اليسرى قول المتن (ناصبار كتيبه) اى بان يلعق اليه بموضع صلاته وينصب فخذه وساقه كهيئة المستوفزها بيه ومعنى (قوله زاد) الى قوله في الجلوس في المعنى الا قوله ولعل الى وحكمة (قوله وحكمة) الى المتن في النهاية لا قوله وقيل الى وقيل (قوله ويقعد على اطراف اصابعه) ظاهره ان ينصب قدميه ويضع اليه على الارض فليراجع (قوله اى اصابعه الخ) ظاهره نصب قدميه معنى وهذا اى تفسير افعاء المكروه بان يفرش رجليه الخ (قوله في الجلوس بين السجدين) ظاهره نذب وضع اليدين بالارض حينئذ سم وفيه وقفة (افضل منه) اى من الاقامة المسنون (قوله كجلسة الاستراحة) وفي البجيرى عن القليوبي وجلسة التشهد الاول اه فليراجع (قوله وجوبا) الى قوله وذلك في المعنى وإلى قول المتن فان عجز عن القعود في النهاية (قوله وذلك) اى ما ذكر من أقل وأكمل ركوع القاعد (قوله اذ الاول) اى الأقل (يحاذى) اى القائم (فيه) اى الاول (قوله انهما) اى أقل وأكمل ركوع القاعد (قوله بالمعنى السابق) اى بان يلحقه في القعود دمشقة لا تحتل عادة وان لم تبع التيمم عبارة المعنى والنهاية بان ناله من القعود تلك المشقة الحاصلة من القيام اه قول المتن (صلى لجنبه الخ) (فرع) صلى مضطجعا وقرا الفاتحة ثم قدر على الجلوس فجلس سن له قرا متها ثم قدر على القيام فقام سن له قرا متها ايضا ولا يكون ذلك من التكرار المنهى عنه اه سم وياتى عن النهاية والمعنى ما يفيد (قوله ومقدم بدنه) اى بصدره (قوله كذا قاله) وعن قال به شيخ الاسلام والمعنى وشرح بافضل (قوله هنا) اى فى الاضطجاع (قوله وقياسهما) اى القيام والقعود (قوله عدم وجوبه) خلافا لشيخ الاسلام والمعنى وشرح بافضل كما مر (قوله بينهما) اى بين الاضطجاع وبين القيام والقعود (قوله وتسميته) اى المصلى (مع ذلك) اى مع الاستقبال بالمقدم دون الوجه (قوله فى الكل) الاول تأخير عن قوله بمقدم بدنه (قوله وبهذا) اى بما ذكر من الامكان والتسمية (قوله بينه) اى المضطجع (قوله لانه ثم) اى المصلى فى الاستلقاء (قوله لم يجب بغيره) اى الوجه والاخصر الاوضح وجب به (قوله لكنه فى شرح منهج الخ) وافقه الخطيب وشيخنا (قوله هنا) اى كالمضطجع (قوله حينئذ) اى حين امكان استقبال المستلقى بمقدم بدنه ووجهه (قوله ويسن) الى قوله وان كان الخ فى النهاية لا قوله او باعلاها ما يصح استقباله وكذا فى المعنى لا قوله ولو بمعرفة نفسه وقوله ولو عدل راية فيما يظهر (قوله له)

قد يكون ما قاله الشيخ بيانا للراد هنا (قوله في الجلوس بين السجدين) ظاهره نذب وضع اليدين على الارض حينئذ (قوله صلى لجنبه الايمن) (فرع) صلى مضطجعا وقرا الفاتحة ثم قدر على الجلوس فجلس سن له قرا متها ثم قدر على القيام فقام سن له قرا متها ايضا ولا يكون ذلك من التكرار المنهى عنه (قوله أمكن

(٤ - شروانى وابن قاسم - ثانى) بالوجه هنا دون القيام والقعود نظر وقياسهما عدم وجوبه لاذل فارق بينهما لا مكان الاستقبال بالمقدم دون هو تسميته مع ذلك مستقبلا فى الكل بمقدم بدنه وهذا يفرق بينه وبين ما يأتى فى رفع المستلقى رأسه ليستقبل بوجهه بناء على ما أفهمه اقتصار شيخنا فى شرح الروض تبعاً لغيره عليه لانه ثم لم يمكنه بمقدم بدنه لم يجب بغيره لكنه فى شرح منهجه عبر هنا بالوجه ومقدم البدن والظاهر انه لا يخالف فيحمل الاول على ما لا ذالم يمكنه الرفع لا بقدر استقبال وجهه فقط الثانى على ما لا ذالم يمكنه ان يستقبل بمقدم بدنه ايضا فحينئذ يستقبل بالاستقبال بالوجه لانه لا ضرورة اليه حينئذ ويسن كونه على جنبه (الايمن) كالميث فى الحدود يكره كونه على الايسر ان يمكن على الايمن (فان عجز) عن الجنب بالمعنى السابق ولو بمعرفة نفسه او بقول طيب ثقة ولو عدل راية فيما يظهر له ان صليت مستقبلاً امكن

مداواة عينك مثلاً (فستلقيا) (٢٦) يصلى على ظهره وخصاه إلى القبلة لحبر الناسى السابق ويجب ان يضع تحت راسه نحو

مخدة ليستقبل بوجه القبلة لا السبا. إلا ان يكون داخل الكعبة وهي مسقوفة أو بأعلاها ما يصح استقباله وفي داخلها له أن يصلى منكبا على وجهه ولومع قدرته على الاستلقاء فيما يظهر لاستواء الكيفيتين في حقه حينئذ وإن كان الاستلقاء أولى ويظهر أن قولهم وأخصاه أو رجلاه للقبلة كالمختصر لبيان الأفضل فلا يضر إخراجها عنها إلا أنه لا يمنع اسم الاستلقاء والاستقبال حاصل بالوجه كما مر فلم يجب بغيره مما لم يعهد الاستقبال به نعم ان فرض تعذره بالوجه لم يبعد إيجابه بالرجل حينئذ تحصيلاً له ببعض البدن ما أمكنه ثم إن أطاق الركوع والسجود أتى بهما وإلا أو ما بهما برأسه ويقرب جبهته من الأرض ما أمكنه ويجعل السجود أخفض وظاهر أنه يكفي أدنى زيادة على الإيماء بالركوع وإن قدر على أكثر من ذلك خلافا لما توهمه بعض العبارات فان عجز أو ما بأجفانه ولا يجب هنا على الأوجه إيماء أخفض للسجود بخلافه فيأمر لظهور التمييز بينهما في الإيماء بالرأس دون الطرف فان عجز كان أكره

متعلق بالقول (قوله مداواة عينك) ولا قضاء ولا يشك بان هذا العارض نادر لانه مرض وجنس المرض غير نادر مره سم وعش (قوله وخصاه الخ) بفتح الميم أشهر من ضمها وكسرها وبثنيث الهزنة أيضا كما في الإيعاب وهما المنخفض من قدميه بجبري (قوله فلا يضر الخ) جزم الاستاذ أبو الحسن البكري باشتراط الاستقبال بالرجلين وهو مقتضى إطلاقهم شوبري وعبارة البرماوى قوله وخصاه الخ اى ندبا ان كان متوجها بوجهه ومقدم بدنه وإلا فوجوبه بانتهى بجبري (قوله بغيره) اى غير الوجه (قوله نعم ان فرض الخ) في هذا الاستدراك نظر لأن الاستقبال له عضو مخصوص فالقياس انه إذا تعذر سقط كما في نظائره وإنما يتجه ما قاله ان لو وجب الوجه والرجلين فيقال الميسور لا يسقط بالمعسور شوبري اه بجبري وكردى (قوله ثم إن اطاق) إلى قوله اما إذا الخ في النهاية لا قوله ويقرّب إلى ويجعل وقوله وظاهر إلى فان عجز واما وقوله كان أكره إلى أجرى وكذا في المغنى لا قوله ولا يجب الا فان عجز وقوله كالأقوال إلى ولا إعادة (ثم ان أطلق الخ) اى المصلح قاعدا ومضطجعا والمستقل بجبري على الأقناع وقال في حاشية المنهج اى المستلق لانه المحدث عنه ويأتى مثله فيمن صلى مضطجعا وعجز عن الجلوس ليسجد منه عش اه والاول افيد (قوله وإلا أو ما بهما برأسه الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو قدر المصلح على الركوع فقط كرره للسجود ومن قدر على زيادة على اكل الركوع تعينت تلك الزيادة للسجود لان الفرق واجب بينهما على المتمكن ولو عجز عن السجود إلا ان يسجد بمقدم راسه أو صدغه وكان بذلك اقرب إلى الأرض وجب فان عجز او او ما برأسه والسجود أخفض فان عجز قال عش قوله لم راقرب إلى الأرض أو صدغه دون جبهته وجب ان يأتى بمقدوره حيث ليسجد منه ولكن قدر على جعل مقدم راسه على الأرض أو صدغه دون جبهته وجب ان يأتى بمقدوره حيث كانت جبهته أقرب إلى الأرض في تلك الحالة كما كانت عليه قبل السجود اه وقوله مستلقيا اى او مضطجعا (قوله ما أمكنه) ظاهر في الركوع والسجود ثم قد يتناقض مع قوله وظاهر الخ فليتأمل سم وقد تندفع المناقاة بحمله وان كان بعيدا على التصور المار عن عش آنفا (قوله أو ما بأجفانه) كذا عبر بالجمع شرح المنهج وعبر النهاية والمغنى وبفضل بالافراد وقال عش قال عميرة على البهجة ولو فعل بجفن واحد فالظاهر الاكتفاء اه (قوله على الأوجه الخ) اعتمده مره تيم وكذا اعتمده شيخنا وفي الكردى به نقل اعتماده عن شرحى الارشاد والاعباب والنهاية ما نصه ونظر فيه سم واعتمده تبعه القليوبى وغيره وجوبه اه لكن لم يتعرض سم هنا بل اقر كلام الرملى كما مر وكذا لم يتعرض به الجبري عنه هنا ولا عن غيره بل ذكر كلام النهاية وافرده فليراجع (قوله أجرى الافعال الخ) بان يمثل نفسه قائما وقارئا وكذا لانه الممكن ولا يلزم نحو القاعدة والموى اجراء نحو القيام والركوع والسجود على قلبه كما قاله الامام نهاية قال عش قوله ورا كذا اى ومعتدلا على ما مر عن حجاج ولكن قال ابن المقرئ يسقط الاعتدال فلا تنوقف الصحة على تمثله معتدلا ولا على مضى من يسع الاعتدال وقوله لانه الممكن ولا يشترط فيما يقدر به تلك الافعال ان يسعها لو كان قادرا وفعلها بل حيث حصل التمييز بين الافعال في نفسه كان مثل نفسه را كعا ومضى من بقدر الطمانينة فيه كفى اه وقال الرشيدى قوله مر ولا يلزم نحو القاعدة الخ لعل المعنى انه لا يلزم القاعدة اجراء القيام المعجوز عنه ولا الموى اجراء نحو الركوع والسجود المعجوز عنه على قلبه مع اتيانه بالايماء وإلا فهو من افراد ما قبله اه (إذا اعتقل لسانه) قضيته ان هذا المعتقل لسانه لا يلزمه تحريك شفقيه ولسانه ولهاته ثم رأيت في شرح العباب عن الخادم خلافاه فليراجع سم وقدمنا عن النهاية ما يوافقها ويفيدها ايضا قول عش هنا ما نصه وهل يجب عليه مراعاة صفة القراءة من الادغام وغيره لانه لو كان قادرا على النطق وجب عليه ذلك ولا فيه نظر والاقرب الثانى لان الصفات إنما اعتبرت عند النطق ليميز بعض الحروف عن بعض خصوصا المتماثلة

مداواة عينك) ولا قضاء ولا يشك بان هذا العارض نادر لانه مرض وجنس المرض غير نادر مر (قوله ما أمكنه) ظاهره في الركوع والسجود ثم قد يتناقض مع قوله وظاهر الخ فان قدر على أكثر من ذلك فليتأمل (قوله على الأوجه) اعتمده مره (قوله إذا اعتقل لسانه) قضيته ان هذا المعتقل لسانه لا يلزمه

على ترك كل ما ذكر في الوقت أجرى الافعال على قلبه كالأقوال إذا اعتقل لسانه وجوباً في الواجبة وندباً في المندوبة والمقاربة

والمتقاربة وعند العجز عنها إنما يأتي بها على وجه الإشارة إليها فلا يشبه بعضها ببعض حتى يحتاج إلى التمييز
 اهـ (قوله ولا إعادة) هلا وجبت في الإكراه لندرته إلا أن يرجع هذا القول كالأقوال الخ فقط وقد يدل على
 ذلك قوله الاتي ويلزمه الإعادة إذ لا يصلح لقوله ما إذا ذكره الخ لأنه لم يفعل شيئا حتى يقال يلزمه الإعادة بل
 المناسب فيه أن يعبر بالقضاء فليتأمل وفيه نظر بل المتبادر رجوع ذلك لقوله ما إذا ذكره الخ سم عبارة
 ع ش وتوقف سم في عدم الإعادة ونقل عن فتاوى الشارح م وجوب الإعادة وهو الأقرب لأن
 الإكراه على ما ذكر نادر وإذا وقع لا يدوم والإعادة في مثله واجبة أه أي ولأن المسئلة الآتية أنفا موجود
 فيها ما هنا بزيادة فيلزم من لزوم الإعادة فيها لزوم ما هنا بالاولى (قوله ولا تسقط عنه) وبذلك تعلم كفر من
 ادعى أن له حاله يدينه وبين الله تعالى اسقطت عنه التكليف كما يفعله الأبا حيون شيخنا زيا دى (قوله ما دام
 الإكراه) هل يشكل بأن المحبوس على نجاسة يصلى سم (قوله ويحصل هنا) أي الإكراه في ترك الصلاة
 (قوله فيحصل الخ) (فروع) لو قدر في أثناء صلاته على القيام أو القعود أو عجز عنه أتى بالمقدور له وبني
 على قراءته ويستحب أعادتها في الأولىين لنقص حال الكمال وإن قدر على القيام أو القعود قبل القراءة قرأها
 أو قاعدا ولا يجوز قراءته في نهوضه لقدرة عليها فيها هو أكمل منه فلو قرأ فيه شيئا أعاده وتجب القراءة في هوى
 العاجز لأنه أكمل بما بعده ولو قدر على القيام بعد القراءة وجب قيام بلا طمأنينة ليركع عنه لقدرة عليه وإنما
 لم تجب الطمأنينة لأنه غير مقصور لنفسه وإن قدر عليه في الركوع قبل الطمأنينة ارتفع لها إلى حد الركوع
 عن قيام فإن انتصب ثم ركع بطلت صلاته لما فيه من زيادة ركوع أو بعد الطمأنينة فقد تكرر ركوعه ولا يلزمه
 الانتعال إلى حد الركوع ولو قدر في الاعتدال قبل الطمأنينة قام وطمأن وكذا بعدها إن أراد قنوتها في محله
 وإلا فلا يلزمه القيام لأن الاعتدال ركن قصير فلا يطول وقضية المعلن أي قوله فلا يلزمه القيام جواز القيام
 وقضية التعليل أي قوله لأن الاعتدال الخ منعه وهو كما قال شيخنا أو وجهه فإن قننت قاعدا بطلت صلاته مغنى
 ونهاية عبارة شرح بافضل ومتى قدر على مرتبة من المراتب السابقة في أثناء الصلاة لزمه الاتيان بها نعم لا تجزى
 القراءة في النهوض وتجزى في الهوى اه وتردد النهاية فيما إذا قام في أثناء الفاتحة هل يقوم مكبرا أم
 ساكنا وقال ع ش المعتمد الثاني ثم قال قوله مر وتجب القراءة في هوى العاجز الخ أي فلو تركها عامدا
 عالما بطلت صلاته لأنه فوت القراءة الواجبة بتفويت محلها اه وفي سم مثله قول المتن (والقادر) أي
 على القيام (التنفل) سواء الرواتب وغيره ما تسن فيه الجماعة وما لا تسن فيه شيخنا ونهاية مغنى (ولو
 نحو عيد) إلى قوله وفي غير نيتنا في المغنى وإلى قوله والذي يتجه في النهاية (قوله ولو نحو عيد) أي كالكسوفين
 والاستسقاء ونهاية مغنى قول المتن (وكذا مضطجعا) أي مع القدرة على القيام نهاية ومغنى (قوله لحديث
 البخارى الخ) وهو وارد فيمن صلى النفل كذلك نهاية أي غير قائم مع القدرة على القيام (قوله ومحله الخ) أي
 محل نقصان أجر القاعد المضطجع عند القدرة وإلا فلا ينقص من أجرهما شيء مغنى وشيخنا (أن أطوعه
 الخ) أي مع قدرته نهاية (قوله لأنه ما مون الخ) محل تأمل (قوله ويلزم) إلى قوله وإن تم في المغنى (قوله القعود
 للركوع والسجود) أي ليا في بهاتامين ع ش عبارة الجبرى على المنهج انظر حكم الجلوس بين السجدين هل
 يعدله أو يكفيه الاضطجاع فيه تأمل ثم رابت في الإيعاب ويكفيه الاضطجاع بين السجدين وفي الاعتدال
 شورى اه (قوله فلا يصح الخ) بخلاف الانحناء فإنه لا يمتنع فيما يظهر خلافا للاستوى لأنه أكمل من
 القعود نعم إذا قرأ فيه أي الانحناء وأراد أن يجعله للركوع اشترط كما هو ظاهر مضمي جزء منه بعد القراءة وهو
 مطمئن ليكون غن الركوع إذا ما قرأها لا يمكن حسبانها عنه نهاية (قوله وإن تكرر ركوعه الخ) عبارة غير اه تم من

ولا إعادة ولا تسقط عنه الصلاة ما دام عقله ثابتا أما إذا أكره على التلبس بفعل منافع للصلاة فلا شيء ما دام الإكراه وإنما لزم المصلوب الإيماء لأنه لم يمنع من الصلاة وهذا منع منها مع زيادة التلبس بفعل المنافي وتلزمه الإعادة لندرة عذره ويحصل هنا بما يأتي في الطلاق كذا أطلقه بعضهم بقياس ما مر من سقوط نحو القيام بالمشقة السابقة أن ما هنا أوسع فيحصل بأدون مما هناك (وللقادر المتنفل) ولو نحو عيد (قاعدا) أجماعا ولكثرة النوافل (وكذا مضطجعا) والأفضل كونه على اليقين (في الأصح) لحديث البخارى صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم وصلاة القائم أى المضطجع على النصف من صلاة القاعد ومحله في القادر وفي غير نيتنا صلى الله عليه وسلم إذ من خصائصه أن تطوعه غير قائم كقائما لأنه ما مون الكسل ويلزم المضطجع القعود للركوع والسجود أما مستلقيا فلا يصح مع إمكان الاضطجاع وإن تم ركوعه وسجوده لعدم وروده

تحرى بشفتيه ولسانه ولها ته ثم رابت في شرح العباب عن الخادم خلافا فليراجع (قوله ولا إعادة) هلا وجبت في الإكراه لندرته إلا أن يرجع هذا القول كالأقوال الخ فقط وقد يدل على ذلك قوله الاتي ويلزمه الإعادة إذ لا يصلح لقوله ما إذا ذكره الخ لأنه لم يفعل شيئا حتى يقال يلزمه الإعادة بل المناسب فيه أن يعبر بالقضاء فليتأمل وفيه نظر بل المتبادر رجوع ذلك لقوله ما إذا ذكره الخ (قوله ما دام الإكراه) هل يشكل بان المحبوس على نجاسة يصلى سم (قوله ويحصل هنا) أي الإكراه في ترك الصلاة (قوله فيحصل الخ) (فروع) لو قدر في أثناء صلاته على القيام أو القعود أو عجز عنه أتى بالمقدور له وبني على قراءته ويستحب أعادتها في الأولىين لنقص حال الكمال وإن قدر على القيام أو القعود قبل القراءة قرأها أو قاعدا ولا يجوز قراءته في نهوضه لقدرة عليها فيها هو أكمل منه فلو قرأ فيه شيئا أعاده وتجب القراءة في هوى العاجز لأنه أكمل بما بعده ولو قدر على القيام بعد القراءة وجب قيام بلا طمأنينة ليركع عنه لقدرة عليه وإنما لم تجب الطمأنينة لأنه غير مقصور لنفسه وإن قدر عليه في الركوع قبل الطمأنينة ارتفع لها إلى حد الركوع عن قيام فإن انتصب ثم ركع بطلت صلاته لما فيه من زيادة ركوع أو بعد الطمأنينة فقد تكرر ركوعه ولا يلزمه الانتعال إلى حد الركوع ولو قدر في الاعتدال قبل الطمأنينة قام وطمأن وكذا بعدها إن أراد قنوتها في محله وإلا فلا يلزمه القيام لأن الاعتدال ركن قصير فلا يطول وقضية المعلن أي قوله فلا يلزمه القيام جواز القيام وقضية التعليل أي قوله لأن الاعتدال الخ منعه وهو كما قال شيخنا أو وجهه فإن قننت قاعدا بطلت صلاته مغنى ونهاية عبارة شرح بافضل ومتى قدر على مرتبة من المراتب السابقة في أثناء الصلاة لزمه الاتيان بها نعم لا تجزى القراءة في النهوض وتجزى في الهوى اه وتردد النهاية فيما إذا قام في أثناء الفاتحة هل يقوم مكبرا أم ساكنا وقال ع ش المعتمد الثاني ثم قال قوله مر وتجب القراءة في هوى العاجز الخ أي فلو تركها عامدا عالما بطلت صلاته لأنه فوت القراءة الواجبة بتفويت محلها اه وفي سم مثله قول المتن (والقادر) أي على القيام (التنفل) سواء الرواتب وغيره ما تسن فيه الجماعة وما لا تسن فيه شيخنا ونهاية مغنى (ولو نحو عيد) إلى قوله وفي غير نيتنا في المغنى وإلى قوله والذي يتجه في النهاية (قوله ولو نحو عيد) أي كالكسوفين والاستسقاء ونهاية مغنى قول المتن (وكذا مضطجعا) أي مع القدرة على القيام نهاية ومغنى (قوله لحديث البخارى الخ) وهو وارد فيمن صلى النفل كذلك نهاية أي غير قائم مع القدرة على القيام (قوله ومحله الخ) أي محل نقصان أجر القاعد المضطجع عند القدرة وإلا فلا ينقص من أجرهما شيء مغنى وشيخنا (أن أطوعه الخ) أي مع قدرته نهاية (قوله لأنه ما مون الخ) محل تأمل (قوله ويلزم) إلى قوله وإن تم في المغنى (قوله القعود للركوع والسجود) أي ليا في بهاتامين ع ش عبارة الجبرى على المنهج انظر حكم الجلوس بين السجدين هل يعدله أو يكفيه الاضطجاع فيه تأمل ثم رابت في الإيعاب ويكفيه الاضطجاع بين السجدين وفي الاعتدال شورى اه (قوله فلا يصح الخ) بخلاف الانحناء فإنه لا يمتنع فيما يظهر خلافا للاستوى لأنه أكمل من القعود نعم إذا قرأ فيه أي الانحناء وأراد أن يجعله للركوع اشترط كما هو ظاهر مضمي جزء منه بعد القراءة وهو مطمئن ليكون غن الركوع إذا ما قرأها لا يمكن حسبانها عنه نهاية (قوله وإن تكرر ركوعه الخ) عبارة غير اه تم من

أى والنائم إنما يتبادر منه المضطجع وتردد غير واحد في عشرين ركعة من قعود هل تساوى عشرين قيام والذي يتجه ان العشرين افضل من حيث كثرة القراءة والتساوي ومحالها والعشر افضل من حيث زيادة القيام لانه افضل اركان الصلاة للحديث الصحيح افضل الصلاة طول القنوت ولان ذكره هو ولقراءة (٢٨) افضل من ذكر غيره وكون المصلي اقرب ما يكون من ربه إذا كان ساجدا إنما هو بالنسبة

لا استجابة الدعاء فيه فلا ينافي
افضلية القيام والحاصل ان
تطويله افضل من تكرير
غيره كالسجود وان الكلام
فيما إذا استوى الزمان
فالزمن المصروف لطول
القيام افضل من الزمن
المصروف لتكرير السجود
فان قلت ما الافضل من
تينك الزبادتين قلت هذا
الخبر يقتضى نهاية القيام
وخبر من صلى قاعدا فله
نصف اجر القائم يفهم
استواءهما كون المنطوق
اقوى من المفهوم يرجح
الاولى لاسيما والخبر الثاني
طعن في نسخة وادعى نسخه
وفي المجموع اطالة القيام
افضل من تكرير الركعات
وللمتأمل قراءة الفاتحة في
هويه وان وضل لحد
الراكع فيما يظهر لان هذا
اقرب للقيام من الجلوس
ومن ثم لم يعاجز كما نعم
ينبغي انه لا يحسب ركوعه
لا بزيادة انحناؤه بعد فراغ
قراءته لئلا يلزم اتحاد كنى
القيام والركوع ويحتمل
انه لا يشترط ذلك بل يكفي
زيادة طمأنينة بقصده ولا
بعد في ذلك الاتحاد لا ترى
ان المصلي قاعدا انفلا يتحد
محل تشبهه الاول وقيامه
ويتميزان بذكرهما وكون

الاتمام (قوله أى والنائم الخ) جواب سؤال منشؤه قوله لعدم الخ (قوله الذى يتجه الخ) والمعتمد كما أفتى به
والدرجته الله تعالى تفضيل العشر من قيام لانها اشق نهاية وسم وياتى في آخر كلام الشارح ما يوافقه
(قوله طول الوقت) أى القيام نهاية (قوله والحاصل الخ) لو اراد حاصل الذى يتجه الخ كما هو الظاهر فهو مع
عدم انقضاء منه كان حقه ان يؤخر عن قوله قلت هذا الخ ولو اراد حاصل الخبر الصحيح فلا يناسب ادراج قوله
وان الكلام الخ في الحاصل (قوله هذا الخبر) أى افضل الصلاة طول القنوت (قوله اقوى من المفهوم الخ)
في كون ذلك من المفهوم الاصطلاحي نظر (قوله يرجع الاولى) تقدم عن النهاية ما يوافقه قال ع ش
والكلام في النفل المطلق اما غيره كالركوع والوقوف والمحافظة على العدد المطلوب فيه افضل ففعل الواحدى
عشرة في الزمن القصير افضل من فعل ثلاثة مثلاً في قيام يزيد على زمن ذلك العدد لسكون العدد فيما ذكر
بخصوصه مطلوب بالشارع اه (قوله وللتنفل) الى قوله ومن ثم في النهاية كما مر (قوله لازم) أى حد الركوع
(قوله كما مر) أى في المتن (قوله نعم ينبغي الخ) الظاهر ان هذا الكلام محله فيما إذا اراد الركوع من قيام اما
إذا اراد ان يستمرها وبأى الى الجلوس ثم بر كع من جلوس فلا مانع من ذلك وان قرأ الفاتحة في جميع هويه ولم
يكملها إلا بعد جلوسه سم (قوله ويحتمل الخ) اعتمده النهاية كما مر (قوله بحث الاولى) أى قوله وللتنفل الى
ومن ثم (قوله لا للتنفل الخ) عبارة النهاية وسئل الدرجه الله تعالى عمن يصلى النفل قائماً له يجوز ان يكبر
للا حرام حال قيامه قبل اعتداله وتعهده به صلاته او لا فاجاب بانه يجوز له تكبيره المذكورة وتنعقد بها صلاته
لانه يجوز له ان ياتى بها في حالة ادنى من حالته ولو في حالة اضطجاعه ثم يصلى قائماً ولا ينافي هذا ما أفتى به سابقاً من
اجزاء قراءته في هويه للجلوس دون عكسه لانه لما لم يدخل في الصلاة إذ لا يتم دخوله فيها إلا بتمام تكبيره
بخلاف مسألة القراءة فسوخ هنا ما لم يسأله ثم اه قال سم وفي افتائه بامتناع القراءة في النفل في نهوضه الى
القيام نظر لعدم اشتراط القيام في النفل وكذا في الفرق لانه بتمام الاحرام بتبين الدخول من اوله ولا يفتى به
ما يعتبر للصلاة كاجتناب المفسدات على انه قد ينعكس الفرق لانه يحتاط للانقضاء لا يحتاط لغيره لا ترى
لو شرك في تكبيرة الاحرام معه غيره بان قصد مع الاحرام غيره ضرر بخلاف ما لو قصد بالركن كالقراءة والركن
وغيره فانه لا يضر اه وفي ع ش ر الشيدى ما يوافقه في النظر الاول حيث قالوا واللفظ الاول وفيه نظر لانه وان
كان صائر الماهوا كمل فليس بواجب لجواز فعل النفل جالساً للقياس جواز قراءته في النهوض كما تجوز في
الهوى الى القعود اه (قوله تقييده) أى هذا البحث بما ذكره يعنى به قوله نعم ينبغي انه لا يحسب ركوعه
لا بزيادة انحناؤه بعد فراغ قراءته (قوله وبعضهم الخ) عطف على قوله بعضهم بحث كرى (قوله انحنى
عن القعود الخ) لعلة فيما إذا عجز عن القعود إلا فينا في ما تقدم في شرح بحيث لا يسمى قائماً يصح ويحتمل
انه على اطلاقه وإنما المقصود من حكايته اخره هو قوله وبزيد انحناؤه وان كان اطلاقاً له غير مرضى له
(قوله فيما قيدت به) وهو قوله نعم ينبغي الخ (قوله واعتراضه) أى الافتاء المذكور او التقييد المذكور (قوله

بان المحبوس على نجاسة يصلى (قوله والعشر افضل الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بان العشر افضل
(قوله اقوى من المفهوم) في كون ذلك من قبيل المفهوم الاصطلاحي نظر (قوله نعم ينبغي ان لا يحسب
ركوعه الخ) الظاهر ان هذا الكلام كله فيما إذا اراد الركوع من قيام اما إذا اراد ان يستمرها وبأى الى الجلوس
ثم بر كع من جلوس فلا مانع من ذلك وان قرأ الفاتحة في جميع هويه ولم يكملها إلا بعد جلوسه (قوله لا للتنفل
الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بجواز الاحرام بالنفل في نهوضه الى القيام بامتناع القراءة فيه في نهوضه
الى القيام واستشكل احدهما بالاخر وقرى بانه في الاول لم يدخل في الصلاة بعد فوسع فيه بخلافه في الثاني

ما هانسة وركنا وما هناك ركننا ليس له كبير تأثير في الفرق ثم رأيت بعضهم بحث الاول واخذ من قولهم ان الاتيان
بالنحر في حال الركوع أى صورته متناف الفرض لا للتنفل فاذا جاز تحريمه في الركوع فقراته كذلك لكن ينبغي تقييد بما ذكرته وبعضهم
أفتى في ناعا انحنى عن القعود بحيث لا يسمى قاعداً انه يصح وبزيد انحناؤه للركوع بحيث لا يبلغ مسجده وهو صريح فيما قيدت به ما مر واعتراضه

بقولهم ان المضطجع الخ) اي فقياسه في مسئلتنا ان يتصبر ثم يركع (قوله هناك) اي في الاضطجاع (قوله) قراءة الفاتحة في هويته) صورته ان يترك في هويته لسجود التلاوة انه ترك الفاتحة او شك فيها فيقرأها في الهوى كركي (قوله لما ياتي) اي لادلة تأتي في شرح وتعيين الفاتحة قول المتن (بعد التحريم) قال في شرح العباب هو احسن من تعبير غيره بعقب اذا الظاهر انه لو سكت بعد التحريم طويلا لم يفت عليه دعاء الافتتاح انتهى بقى ما لو اتي بذكر غير مشروع قبل دعاء الافتتاح فهل يفوت حينئذ فيه نظر وفي العباب ولو ادركه اي المأموم الامام في اثناء الفاتحة فاتمها الامام قبل افتتاحه امن لقراءة امامه ثم افتتح قال في شرحه لان التأمين يسير فلا يفوت به سنة الافتتاح بخلاف التأمين لقراءة غير امامه قياسا على ما ياتي في قطع موالاة الفاتحة اه وقوله قياسا الخ يدل على ترجيح الفوات بالذكر الغير المشروع فليتأمل وافاد الشارح في باب صلاة العيدين انه لا يفوت دعاء الافتتاح على المأموم بشروع امامه في الفاتحة (فرع) الوجه انه يجري في ترتيب دعاء الافتتاح وموالاة ما ياتي في التشهد وان يحصل اصل السنة بعبه سم وقوله وفي العباب الخ اي وبافضل والنهاية وقوله يدل على ترجيح الخ ياتي عن ع ش رده وترجيح عدم الفوات وعن السيد البصري ما يوافقه اي ع ش (قوله بفرض) الى قوله وكفى في النهاية الاما انه عليه وكذا في المغنى الا قوله ولو على غائب الى المتن قول المتن (دعاء الافتتاح) اي دعاء يفتتح به الصلاة في تسميته دعاء تجوز لان الدعاء طلب وهذا اطلب فيه وانما هو اخبار فسمى دعاء باعتبار انه يجازى عليه كما يجازى على الدعاء كما قاله الاجموري او باعتبار ان اخره دعاء وان لم يكن مذكورا هنا هو اللهم باعديني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب فان هذا منه شيخنا الحنفى اه بجري وقوله وانما هو اخبار فيه نظر ويأتي عن السيد البصري خلافه وقوله فان هذا منه فيه ان ذاك دعاء مستقل من ادعية الافتتاح كما ياتي عن النهاية (قوله الامن الخ) عبارة النهاية لمنفرد وامام ومأموم تمكن منه بان ادرك امامه في القيام دون الاعتدال اي وما بعده وامن فوت الصلاة او الادام وقد شرع فيها وفي وقتها ما يسع جميعها وغاب على ظنه انه مع اشتغاله به يدرك الفاتحة قبل ركوع امامه اه قال الرشدي قوله مر وامن قوات الصلاة اي بان لا يخاف الموت بان لم يحضره ما يخشى منه الموت عاجلا وقوله مر وقد شرع اخذها قيد رابع وهو المراد بقول غيره وامن فوت وقت الصلاة والحاصل انه لا بد من امنه فوت الصلاة من اصلها كما مرتميله وفوت الادام كان لم يبق من الوقت الا ما يسع الصلاة لكن يرد عليه ان هذا يغني عما قبله وفي حاشية الشيخ الجواب عن هذا بما لا يشفي اه وقوله الا ما يسع الصلاة ياتي عن المغنى والاسنى ما يخالفه (قوله الامن ادرك الامام في غير القيام) وعليه فلو تعدوا ثم هوى ثم سلم الامام قبل ان يجلس فعاد فهل ياتي به لان التعوذ المذكور غير مشروع له او لا لوجود صورة التعوذ محل تأمل ولعل

القيام

بقولهم ان المضطجع يرتفع
الركوع كقواعد يردبانه
لا يمكن هنا الركوع عما هو
فيه فلزمه الارتفاع الى المرتبة
التي قبله ثم الركوع فيها
بخلافه في مسئلتنا وبعضهم
جوز لم يرد سجدة التلاوة في
النفل قراءة الفاتحة في
هويته الى وصوله للسجود
(الرابع) من الاركان
(القراءة) للفاتحة في القيام
او بدله لما ياتي (ويسن)
وقيل يجب (بعد التحريم)
بفرض او نفل ما عدا صلاة
الجنائز ولو على غائب او غير
على الوجه (دعاء الافتتاح)
الامن ادرك الامام في غير

وفي الافتاء الثاني نظر لعدم اشتراط القيام في النفل وكذا في الفرق لانه تمام الاحرام يتبين الدخول من اوله ولا نه يعتبر له ما يعتبر للصلاة كاجتناب المفسدات على انه قد ينكس الفرق لانه يحتاج للاحكام لا يحتاج لغیره الا ترى انه لو شرك في تكبيرة الاحرام معه غيره بان قصد مع الاحرام غيره ضربه بخلاف ما لو قصد بالركن كالقراءة الركوع وغيره فانه لا يضرب (بعد التحريم) قال في شرح العباب هو احسن من تعبير غيره بعقب اذا الظاهر انه لو سكت بعد التحريم طويلا لم يفت عليه دعاء الافتتاح اه بقى ما لو اتي بذكر غير مشروع قبل دعاء الافتتاح فهل يفوت حينئذ فيه نظر ويحتمل ان لا يفوت اذ لم يقدم عليه شيئا مطلوبا في الصلاة ويحتمل الفوات كما تنقطع بذلك موالاة الفاتحة وفي العباب ولو ادركه اي الامام المأموم في اثناء الفاتحة فاتمها الامام وقيل افتتاحه امن لقراءة امامه ثم افتتح قال في شرحه لان التأمين يسير فلا يفوت به سنة الافتتاح بخلاف التأمين لقراءة غير امامه قياسا على ما ياتي في قطع موالاة الفاتحة اه وقوله قياسا الخ يدل على ترجيح الاحتمال الثاني فليتأمل وافاد الشارح في باب صلاة العيدين انه لا يفوت دعاء الافتتاح على المأموم بشروع امامه في الفاتحة (فرع) الوجه انه يجري في ترتيب دعاء الافتتاح وموالاة ما ياتي في التشهد وانه يحصل اصل السنة بعبه سم (قوله الامن ادرك الخ) اي فلا يستحب وهذا لا ينافي الجواز الا مانع (قوله)

الاول أقرب بصري (قوله ما لم يسلم الخ) أى او يخرج من الصلاة يحدث أو غيره قبل ان يوافقه معنى (قوله قبل ان يجلس) ظاهره ولو بعده ويه للجلوس فليحذر بصري (قوله او الاعتدال) قد يشمله غير القيام (قوله إلا لمن) أى لما موم سم (قوله والا ان ضاق الخ) هذا يوافق ما تقدم في بحث المد عن الانوار أنه لو بقي من الوقت ما يسع الاركان فقط استحب الاتيان بالسنن وإن لزم خروج الوقت قبل الفراغ نعم لا يبعدان محل استحباب الاتيان بالسنن حيثئذ ان ادرك ركعة في الوقت مره سم وفي عش هنا ما يوافقه ويفيده ايضا قول المغنى والاسنى ولا يسمن لمن خاف فوت القراءة خلف الامام او فوت وقت الصلاة او وقت الاداء بان لم يبق من وقتها الا ما يسع ركعة اه وياتى عن غش عند قول الماتن ويسرهما توجهه كلام الشارح (قوله في هذه الثلاثة) أى المستثناة قديومهم انه اذا ادرك الامام في غير القيام بشرطه بترك التعوذ وطا قوا ليس بمراد ولذا قال في النهاية ثم يسمن التعوذ بالشروط المتقدمة ما عدا الجلوس معه لأنه مفوت ثم لفوات الافتتاح به لانه لا نه لانه لقراءة لم يشرع فيها اه وقال عش أى اما إذا ادركه فيه فانه يجلس معه ثم إذا قام تعوذ بخلاف ما مر في الافتتاح فانه حيث ادركه في غير القيام لا يأتى بالافتتاح ومثل الجلوس ما لو ادركه في غيره مما لا يقرأ فيه عقب إحرامه كالا اعتدال وتابعه فيه اه (قوله والا ان شرع في التعوذ الخ) ظاهره وإن اشتغل باذكار غير مشروعة ونظر فيه سم على حج اقول والذي ينبغي اخذ من هذه العبارة ونحوها عدم الفوات عش وتقدم عن السيد البصري ما يوافقه (قوله ولو سهوا) بخلاف ما اذا اراده فسق لسانه إلى التعوذ فيما يظهر سم (قوله أدعية كثيرة الخ) منها الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيها ومنها الله أكبر كبيرا وسبحان الله بكرة واصيلا ومنها اللهم باعدي بيني وبين خطاياى إلى اخره وبها افتتح حصل اصل السنة اسكن الاول أى وجهى وجهى الخ افضلها قاله في المجموع وظاهر استحباب الجمع بين جميع ذلك للمفرد وامام من ذكر أى جمع محصورين الخ وهو ظاهر خلافا لا لا ادعى نهاية قال عش قوله إلى اخره أى كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقى من خطاياى كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلنى من خطاياى بالماء والثلج والبرد رواه الشيخان انتهى شرح الروض والمراد المغفرة لا الغسل الحقى بها اه (قوله وكفى) أى تجوز (قوله وينبغي محاولة الصدق الخ) كأن المراد الصدق في الطلب وعدمه وإلا لحقيقة الصدق والكذب المعروفين لا تتأتى هنا إذ مورد هما الخير وما نحن فيه من حيز الانشاء والدعاء بصري وقوله والدعاء قد مر ما فيه نعم الظاهر انه لا نشاء الا خلاص كانه عليه بعضهم وقد تقرر في محله ان كل إنشاء متضمن لخبر (قوله وتأتى) إلى قوله وله يؤيده في النهاية إلا ما اتبعه عليه إلى قوله ويرد في المغنى إلا قوله قيل (قوله على إرادة الشخص الخ) نحو المسلمين غنى عن التاويل بإرادة الشخص بناء على التغليب المشهور في نحو ذلك بصري عبارة النهاية ومعلوم ان المرة تاتى بجميع ذلك بالفاظه المذكورة للتغليب الشائع لغة واستعمالا وإرادة الشخص في نحو حنيفة محافظة على لفظ الوارد اه قال عش قوله مر وإرادة الشخص لعل المراد أنها تقوله ويحمل ذلك منها على إرادة الشخص لأن مشروعيته في حقها تتوقف

ما لم يسلم قبل أن يجلس أو في الاعتدال والآن خاف فوت بعض الفاتحة لو أتى به والا إن ضاق الوقت بحيث يخرج بعض الصلاة عنه لو أتى به والتعوذ مثله في هذه الثلاثة وإلا أن شرع في التعوذ أو القراءة ولو سهوا وورد فيه أدعية كثيرة مشهورة وأفضلها وجهت وجهى أى ذاتى وكفى عنها بالوجه إشارة إلى أن المصلى ينبغي أن يكون كله وجهها مقبلا بكنيته على الله تعالى لا يلتفت لغيره بقلبه في لحظة منها وينبغي محاولة الصدق عند التلفظ بذلك حذرا من الكذب في مثل هذا المقام للذى فطر السموات والأرض أى أبدهما على غير مثال سبق حنيفة أى ما تلا عن كل الأديان والطرائق إلى دين الحق وطريقه وتأتى به وما بعده المرأة أيضا على إرادة الشخص

و يؤيده أمره صلى الله عليه وسلم لفاطمة بان صلاتي الخ عند شهود أضيحتها و به يرد قول الاسنوى القياس المشتركات المسلمات وقول غيره القياس حنيقة مسلمة وهو حال من وجهي قيل لان ضمير وجهت لثلاث يلزم تأنيثه و يرد بأنه إذا فرض ان المراد الشخص لم يلزم ذلك مسلما وما أنا من المشركين تاكيد لا تنق بالمقام إن صلاتي خصت لأنها أفضل أعمال البدن ولان الكلام فيها وانسكى أى عبادتي وحياتي و عمتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين وكان صلى الله عليه وسلم تارة يقول هذا وتارة يقول ما في الآية لأنه أول المسلمين مطلقا ولا يجوز لغيره ذكره إلا إن قصد لفظ الآية ولا يزيد الامام على هذا إلا أن أم في مسجد غير مطروق بمحورين رضوا بالنطويل ولم يطرا غيرهم وإن قل حضوره ولا تعاق بعينهم حتى كاجرا وارقاه ومتزوجات (ثم) بعده ان أتى به سن (التعوذ) فثم لنذب ترتيبه اذا ارادها لان في سنته متعوذوا أراد الاقتصار عليه وذلك للآية المحمول فيها عند أكثر العلماء الامر على النذب وقرات

على الارادة اه (قوله و يؤيده الخ) عبارة المغنى ويدل له ما رواه الحاكم في مستدركه أنه عليه الصلاة والسلام قال لفاطمة رضي الله تعالى عنها قومي فاشهدى اضحيتك و قولي إن صلاتي وانسكى إلى قوله من المسلمين وقال تعالى وكانت من القانتين أى من القوم المطيعين اه (قوله وبه) أى بالتأويل المذكور او الامر المذكور (قوله يرد قول الاسنوى القياس المشتركات الخ) ومع ذلك لو اتت به حصلت السنة ع ش وقال السيد البصري مانص في رد هذا القول بما افاده تامل اه (قوله قيل الخ) وافقه المغنى كما مر (قوله لثلاث يلزم) أى في الاثني سم (قوله تاكيد الخ) قد يقال بل هو تخصيص بعد التعميم لا يقال فيه تاكيد للخاص لانا نقول في التفصيل زيادة على الاجمال بصري (قوله أى عبادتي) أى فهو من عطف العام سم (قوله وحياتي) بفتح الياء (ومتاتي) باسكان الياء على ما عليه الاكثر فيهما ويجوز فيهما الاسكان والفتح معنى (قوله وبذلك) هل المشار اليه الدعاء او الصلاة والنسك او احدهما سم وقال البصري الاشارة إلى الاخلاص في العمل وعدم الرياء اه وهو الاقرب الموافق لما في بعض التفاسير (قوله وانا من المسلمين) فيه تاكيد سم (قوله لانه أول المسلمين مطلقا) عبارة المغنى والاسنى أي والنهاية لأنه أول مسلمي هذه الامة اه وما إفادته بطواه الفقه النسب وإن كان ما افاده الشارح اعذب وإلى التحقيق اقرب بصري عبارة ع ش م لانه أول مسمى هذه الامة أى في الوجود الخارجي فلا ينافي انه أول المسلمين مطلقا كما في حج لتقدم خلق ذاته أى روحه وإفراغ النبوة عليه خالق جميع الموجودات اه (قوله ولا يجوز لغيره ذكره الخ) ظاهره الحرمة عند الاطلاق وقد تقتضى الحرمة البطلان لانه حينئذ كلام اجنبى مخالف للوارد في حق هذا القائل وقد يتوقف في كل من الحرمة والبطلان لانه لفظ قرآن ولا صارف إلا أن يدعى ان قرينة الافتتاح صارفة وفيه ما فيه ويبقى ما لواتى بمعنى من المسلمين كقوله وانا مسلم او وانا ثاني المسلمين في حق الصديق سم على حج اقول والظاهر الاكتفاء لانه مساو في المعنى لقوله وانا من المسلمين ع ش (قوله ولا يزيد على هذا) ويسن المأموم الاسراع به إذا كان يسمع قراءة إمامه نهاية ومعنى قال ع ش هذا صريح في انه يقرؤه وان سمع قراءة إمامه اه (قوله إلا ان ام في مسجد الخ) فيزيد كالمفرد اللهم انت الملك لا إله إلا انت سبحانه وبحمده انت ربى وانا عبدك ظلمت نفسى واعترفت بذنبي فاغفر لى ذنوبى جميعا لانه لا يغفر الذنوب إلا انت واهدنى لأحسن الاخلاق انه لا يهدى لأحسنها إلا انت وأصرف عنى سيئها لا يصرف عنى سيئها إلا انت ليبيك وسعديك والخير كله في يدك والشئ ليس اليك أى لا يتقرب به اليك انا بك وإليك تباركت وتعاليت استغفرك واتوب اليك معنى واسنى ونهاية (قوله رضى بالنطويل الخ) قد يقال شرط الرضا يغنى عن شرط الحصر و ترجم الشر وط إلى اربعة بصري (قوله بعده) إلى قوله وقضية كلامه في النهاية إلى قوله المحمول إلى أى أردتها قول المتن (التعوذ) نقل عن خصائص الشامى والخصائص الصغرى للسيوطى أن من خصائصه عليه الصلاة والسلام وجوب التعوذ لقراءته عليه الصلاة والسلام اه وظاهره انه لا فرق في ذلك بين الصلاة وخارجها ع ش (المحمول الخ) قد ينفيه ما مر انفاع ع ش عن الخصائص (أى إذا اردتها) أى إرادة متصلة بقراءته سم عبارة البجيرمى قال الشيخ بهاء الدين فى عروس الافراح ورد عليه سؤال وهو ان الارادة إن أخذت مطلقا لم يستجاب الاستعاذة بمجرد إرادة القراءة حتى لو أراد ثم عن له أن لا يقرأ يستحب له الاستعاذة وليس كذلك وإن أخذت الارادة بشرط اتصالها بالقراءة استحال التعوذ قبل القراءة قال الدمامينى وبقي قسم اخر باختياره يزول الاشكال وذلك انا ناخذة مقيدة بالا يعرض له صارف عن القراءة عنانى بخلاف ما إذا اراده فسبق لسانه إلى التعوذ فيما يظهر (قوله لثلاث يلزم) أى في الاثني (قوله أى عبادتي) أى فهو من عطف العام (قوله وبذلك) هل المشار اليه الدعاء او الصلاة والنسك او احدهما (قوله وانا من المسلمين) فيه تاكيد (قوله مطلقا) عبارة شرح الروض لانه أول مسلمي هذه الامة (قوله ولا يجوز لغيره ذكره) إلا ان قصد لفظ الآية ظاهره الحرمة عند الاطلاق وقد تقتضى الحرمة البطلان لانه حينئذ كلام اجنبى مخالف للوارد في حق هذا القائل وقد يتوقف في كل من الحرمة والبطلان لانه لفظ

(قوله ومن ثم) يعني لاجل ورود هذا التفسير وكان ينبغي التنبيه عليه اولاً حتى يظهر هذا التفرع عبارة سم وهو افضل من نحو انا عائد بالله من الشيطان الرجيم لانه لو اردوا اني بمعنى هذا الصيغ كاتخص بالله او التجيء اليه من الشيطان الرجيم فينبغي حصول المقصود في الجملة وازفاته العمل بطالب خصوص تلك الصيغ اه عبارة النهاية والمعنى يحصل بكل ما اشتمل على التعوذ من الشيطان الرجيم وافضلها عوذ بالله من الشيطان الرجيم اه زاد الثاني وقيل عوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم اه (قوله كان هذا هو افضل صيغه) اي بالنسبة للقراءة او مطلقاً او الا فلا خفاء ان التعوذ الورد لدخول المسجد والخروج منه او لدخول الحلاء الا افضل المحافظة فيه على لفظ الوارد رشدي وقوله او مطلقاً لعل صوابه لا مطلقاً (قوله وبحت عدم ندمه الخ) اعتمد المعنى عبارة (تنبيه) كلام المصنف يقتضي استحباب التعوذ اني بالذكر للعجز كانه يأتي بدعاء الافتتاح وقال في المهمات ان المتجه انه لا يستحب وهو ظاهر لان التعوذ لقراءة القرآن ولم يوجد بخلاف دعاء الافتتاح اه (قوله لان للنائب حكم المنوب عنه) قضية ذلك سن البسمة لمن احسنها ايضا وقد يقال اذا احسن البسمة وجبت لانها اية من الفاتحة ومن قدر على اية منها لزمته (فرع) تعارض التعوذ ودعاء الافتتاح بحيث لم يمكن الا احدهما دون الجمع بينهما فهل يراعى الافتتاح لسبقه او التعوذ لانه للقراءة الافضل والواجبة فيه نظر سم على حجة قول الاقرب الثاني لان المقصود منه التحفظ من الشيطان وايضا فهو مطلوب لكل قراءة غش (قوله ويفوت) اي التعوذ وقوله ولو سهو واخرج به ما لو سبق لسانه فلا يفوت وكذا يطلب اذا تعوذ فاقصد القراءة ثم اعرض عنها بسماع قراءة الامام حيث طال الفصل باستماعه لقراءة امامه بخلاف ما لو قصر الفصل فلا يأتي به عش قول المتن (ويسرها) اي بحيث يسمع نفسه لو كان سميعاً ولو امكنه بعض الافتتاح او التعوذ اني به محافظة على المأمور به ما امكن وعلم عدم ندمها لغير الممكن بان اختلف فيه شرط بما ذكرناه بل قد يجرمان او احدهما عند خوف ضيق الوقت نهاية قال عش قوله مر اي بحيث يسمع اي فلا يز يد على ذلك وظاهره ولو قصد تعليم المأمورين للتعوذ الافتتاح لا يمكن ذلك اما قبل الصلاة واما بعدها وقوله ولو امكنه بعض الافتتاح الخ اي بان خاف من الاتيان بهما ركوع الامام وهو في أثناء الفاتحة وقوله او التعوذ الخ وهو اي بعض التعوذ صادق بان يأتي بالشيطان أو الرجيم فقط ولعله غير مراد وان المراد الاتيان باعوذ بالله وقوله مر او احدهما عند خوف ضيق الوقت اي بان احرم بها وقد بقي من الوقت ما لا يسعها والا فقد سرائه بان يأتي بالسنن اذا احرم في وقت يسعها وان لزم صيرورتها قضاء لكن يشكل عليه ما يقتضيه كلام الروض من انه اذا شرع في الصلاة في وقت يسعها كاملة بدون دعاء الافتتاح ويخرج بعضها بتقدير الاتيان به تركه وصرح بمثله حج ومن ثم قال سم في شرح الغاية يستثنى من السنن دعاء الافتتاح فلا يأتي به الا حيث لم يخف خروج شيء من الصلاة عن وقتها وعليه فيمكن الفرق بينه وبين بقية السنن بانه عهد بطلب ترك دعاء الافتتاح في الجنازة وفيما لو ادرك الامام في ركوع او اعتدال فانحطت رتبته عن بقية السنن او بان السنن شرعت مستقلة وليست مقدمة لشيء بخلاف دعاء

علي اردت قراءة اي اذا اردتها قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ومن ثم كان هذا هو افضل صيغه وسياتي في العيدان تكبيره بعد الافتتاح وقبل التعوذ وبحت عدم ندمه لمن يأتي بذكر بدل الفاتحة مردود بان الاوجه خلافه لان للنائب حكم المنوب عنه ويفوت بالشروع في القراءة

قران ولا صارف الا ان يدعى ان قرينة الافتتاح صارف وفيه ما فيه ويبقى ما لو اتى بمعنى المسلمين كقوله وانا مسلم او وانا ثاني المسلمين في حق الصديق (على اردت) اي ارادة متصلة بقراءته (قوله افضل صيغه) هو افضل من نحو انا عائد بالله من الشيطان الرجيم لانه لو اردوا اني بمعنى هذه الصيغ كاتخص بالله او التجيء اليه من الشيطان الرجيم فينبغي حصول المقصود في الجملة وان فاته العمل بطالب خصوص تلك الصيغ (قوله لان للنائب حكم المنوب عنه) قضية ذلك سن البسمة لمن احسنها ايضا وقد يقال اذا احسن البسمة وجبت لانها اية من الفاتحة ومن قدر على اية منها لزمته (فرع) تعارض التعوذ ودعاء الافتتاح بحيث لم يمكن الا احدهما دون الجمع بينهما فهل يراعى الافتتاح لسبقه او التعوذ لانه للقراءة الافضل والواجبة فيه نظر (قوله ويفوت الخ) لا يقال هو مكرر مع قوله السابق والقراءة ولو سهو الان ذاك في الافتتاح وهذا

ولو سهوا (ويسرهما) ندبا حتى في جهرية كسائر الأذكار وقضية كلامهم (٣٣) أنه خارجها يحجر به للفاتحة وغيرها

وعليه أئمة القراء ومحلها كما
بحث أن كان ثم من يسمعه
أينصت لثلاث يفوته من
المقروء شيء قيل وبهذا
يفرق بينه وبين داخلها
ويرد عليه الامام في
الجهرية فانه يسره مع أن
المأمومين مأمورون
بالانصات له فالأولى
التعليل بالاتباع والأوجه
أنه خارجها سنة عين
ويفرق بينها وبين
التسمية الأكليين بأن
القصد ثم حفظ المعلوم
من الشيطان وهو حاصل
بالتسمية الواحدة وهنا
حفظ القارئ فطلبت من
كل بخصوصه وبه يظهر أن
التسمية في الوضوء سنة
عين (ويتعوز كل ركعة
على المذهب) لأن في كل
قراءة جديدة وهو لها لا
لافتتاحها ومن ثم سن
في قراءة القيام الثاني من
كل من ركعتي صلاة
الكسوف وإنما لم يعده
لو سجد لتلاوة اقرب
الفصل وأخذ منه أنه
لا يعيد البسملة أيضا وأن
كانت السنة لمن ابتدأ من
أثناء سورة أي غير برادة
كما قاله الجعبري ورد قول
السخاوي لافرق أن
يبسمل وكسجود التلاوة
كل ما يتعلق بالقراءة

الافتتاح عرش (قوله ندبا) إلى قوله وقضية الخ في المغنى (قوله حتى في جهرية الخ) وفي شرح الروض وقضية
كلام المصنف أنه يحجر بالتعوز وإن أسر بالقراءة وليس كذلك بل هو على سننهما أن جهر الجهر وإن أسر أسر
إلا في الصلاة فيسر به مطلقا ويسن رفع الصوت بالقراءة ومحل الفضيلة إذا لم يخف رياء ولم يتأذ به أحد ولا
فالا سراً أفضل انتهى سم (قوله ومحلها كما بحث الخ) تقدم خلافه أنفاً وبوافق ما تقدم قول عرش
وهما أي التعوز والتسمية تابعان للقراءة إن أسر أسر وإن جهر الجهر لكن استثنى ابن الجزري في النشر من
الجهر بالتعوز غير الأول في قراءة الإدارة المعروف الآن بالمدرسة فقال يستحب منه الأسرار لأن المقصود
جعل القراءتين في حكم القراءة الواحدة اه وينبغي جريان مثله في التسمية للعللة المذكورة فلا يرجع اه وقد
يقال مقتضى العلة المذكورة عدم استحباب التعوز والتسمية بالكلية لا نذب الأسرار (قوله أينصت الخ)
المتبادر رجوعه أقوله ومحل الخ (قوله وبهذا) أي التعليل (قوله التعليل) أي لنذب الجهر في خارج
الصلاة (قوله والأوجه أنه) أي التعوز وقوله خارجها ليس احترازاً عن داخلها كما هو ظاهر وقوله سنة عين
أي فيطالب من كل من المجتمعين للقراءة سم عبارة السيد البصري وقوله سنة عين يذني أن يكون محل هذا
حيث اجتمع جماعة على القراءة فانه الذي يتوهم فيه لا اكتفاء بتعوز واحد أو لافرق أو مرتين فلكل قراءة
مستقلة فأن يتوهم لا اكتفاء بتعوز غيره السابق لقراءة نفسه اه (قوله ويفرق بينها) أي الاستعاذة (قوله
وبه) أي بذلك الفرق قول الماتن (ويتعوز كل ركعة الخ) أي لحصول الفصل بين القراءتين بالركوع وغيره
مغنى ونهاية (قوله في كل) أي من الركعات (قوله وهو لها لا افتتاحها الخ) أي والتعوز للقراءة لا لافتتاح
الصلاة وبه يعلم ما في الأضمار الأخير من الإيهام بصري (قوله ومن ثم) إلى قوله واخذ في النهاية والمغنى
ما يوافقه (قوله اقرب الفصل) فضيته أنه لو أطاله إعادة التعوز وهو الوجه في شرح العباب وقياسه إعادة
البسملة سم على حجج اه عرش (قوله واخذ منه) أي من التعليل (قوله من أثناء السورة الخ) قوة هذا
الكلام تقتضي أنه لا فرق في سن التسمية لمن ابتدأ من أثناء سورة بين الصلاة وخارجها لكن خصه من
بخارجها فليحرر سم على حجج أقول ويوجه بأن ما أتى به بعد الفاتحة من القراءة في صلاته يعد مع الفاتحة
كانه قراءة واحدة والقراءة الواحدة لا يطلب التعوز ولا التسمية في أثناءها نعم لو عرض للصلي ما منعه من
القراءة بعد الفاتحة ثم زال وأراد القراءة بعد سن له الاتيان بالبسملة لأن ما يقع له الآن ابتداء قراءة عرش
وقوله نعم لو عرض الخ فضيته أنه يسن للامام الاتيان بالبسملة فيما لو سكنت بعد الفاتحة السكوت المسنون ثم
ابتدأ من أثناء السورة وقوله بالبسملة أي والتعوز (قوله كما قاله الخ) أي استثناء برادة (قوله لا فرق) اعتمده
مر اه سم عبارة السكودي قال القليوبي تكرر في أولها أي برادة وتندب في أثناءها عند شيخنا الرمي وقال ابن
جج والخطيب وابن عبد الحق تحرم في أولها وتكرر في أثناءها وتندب في أثناء غيرها اتفاقاً اه (قوله أن
يبسمل) خبر كانت (قوله كل ما يتعلق بالقراءة) أي كتنسيج من نابه شيء في صلاته عرش (قوله بخلاف
ما إذا سكنت) إطلاقه صادق بالقليل وعبارة الأسنى ويكفيه التعوز لو أحداً لم يقطع قرأته بكلام أو سكوت
طويل ذكر ذلك في المجموع اه وقد يجمع بينهما بأن ذاك في سكوت لا يكون بقصد الاعراض بصري

في التعوز (قوله ولو سهوا) انظر سبق اللسان (قوله حتى في جهرية الخ) في الروض في باب الاحداث ونذب
تعوزها أي للقراءة جهرها قال في شرحه وقضية كلام المصنف أنه يحجر بالتعوز وإن أسر بالقراءة وليس
كذلك بل هو على سننهما أن جهر الجهر وإن أسر أسر إلا في الصلاة فيسر به مطلقاً على الأصح اه ثم ذكر
أنه يسن رفع الصوت بالقراءة ثم قال ومحل الفضيلة رفع الصوت إذا لم يخف رياء ولم يتأذ به أحد ولا فالأسرار
أفضل اه (قوله والأوجه أنه) أي التعوز وقوله خارجها ليس احترازاً عن داخلها كما هو ظاهر
وقوله سنة عين أي فيطالب من كل من المجتمعين للقراءة (قوله لقرب الفصل) فضيته أنه لو طال أعاد
التعوز وهو الوجه وفي شرح العباب وقياسه إعادة البسملة (قوله لمن ابتدأ من أثناء سورة) لا فرق
بين الصلاة وخارجها لكن خصه من بخارجها فليحرر (قوله لا فرق أن يبسمل) اعتمده مر (قوله

بخلاف ما إذا سكنت لإعراضاً أو تكلم بأجنبي

(٥ - شرواني وابن قاسم - ثاني)

(قوله وإن قل) راجع للسكوت أيضا (قوله والحق الخ) قال في شرح العباب ويسن الاستيكاك أيضا كما قاله جمع متأخرون لكل سجدة تلاوة أو شكر سواء في الأول استاك للقرأة أم لا طال الفصل أم قرب على الوجه وأما استيكاك للقرأة بعد السجود فينبغي بناؤه على الاستعاذة فان سنت سن وإلا وهو الأصح فلا ثم رايت بعضهم قال ولو قطع القرأة وعاد عن قرب فقتضى ندب إعادة التعوذ وإعادة السواك أيضا وهو ظاهر فيما ذكرته اه أي من بناء السواك على الاستعاذة سم (قوله بذلك) أي بإعادة التعوذ قول الماتن (وتتعين الفاتحة) أي قراءتها حفظا أو نظرا في مصحف أو تلقينا أو نحو ذلك وقوله كل ركعة أي في قيامها أو بدله للمنفرد وغيره سرية كانت الصلاة أم جهرية فرضا أم نفلا مغنى زاد النهاية وقد يجب تكرير الفاتحة في الركعة الواحدة أربع مرات فأكثر كأن نذر أن يقرأ الفاتحة كلما عطس فعطس في صلاته فإن كان في غير القيام وجب عليه أن يقرأ إذا فرغ من الصلاة وإن كان في القيام وجب عليه أن يقرأ إذا لالان تكرير الفاتحة لا يضر كما ذكره القاضى حسين في فتاويه اه قال ع ش قوله مر أن يقرأ إذا فرغ الخ فينبغي أن المعنى أنه يعذر في التأخير إلى فراغ الصلاة فلو خالف وقرأ في الركوع أو غيره اعتد بقراءته وقوله مر وجب عليه الخ فينبغي أن محل ذلك في المأموم مالم يعارضه ركوع الإمام فان عارضه فينبغي أن يتابعه ويتدارك بعد وقوله مر حالا ظاهر أن عطس بعد فراغ القرأة الواجبة وإلا فينبغي أن يكمل الفاتحة عن القرأة الواجبة ثم يأتي بها عن النذر من ركوع الإمام كما تقدم وإلا آخرها إلى تمام الصلاة وبقي ما لوعرض له ذلك وهو جنب هل يقرأ أو وجنب أو يؤخر القرأة إلى أن يغتسل ويكون ذلك عذرا في التأخير فيه نظر والأقرب الثاني حتى لو نذر أن يقرأ عقب العطاس كان محمولا على عدم المانع وبقي أيضا ما لوعطس قبل الشروع في القرأة فهل يشترط لوقوع القرأة عن الواجب القصد لأن طلبها للعطاس صارف عن وقوعها عن الواجب أم لا فإذا قرأها مرتين وقعت إحداها عن الركوع والآخرى عن النذر وإن لم يعين مالكل والأقرب الأول لأنه حيث لم يقصد وقت القرأة لغوا أو أمالوا اقتصر على مرة واحدة من غير قصد وركع فانه تبطل صلاته ع ش (قوله كل قيام) إلى قوله فلا اعتراض في النهاية والمعنى لا قوله ونفى الاجزاء إلى أنه صلى الله عليه وسلم (قوله وللخبر المتفق عليه الخ) وأما خبر من صلى خاف إمام فقرأه لا أمام له قراءة فضعيف عند الحفاظ كما بينه الدارقطني وغيره نهاية (قوله على الخلاف الشهير الخ) قال في جمع الجوامع وشرحه ونفى الاجزاء كني القبول أي في أنه يفيد الفساد الصحة قولان بناء للاول على أن الاجزاء الكفاية في سقوط الطلب وهو الراجح وللثاني على أنه إسقاط القضاء فان ما لا يسقطه بان يحتاج إلى الفعل ثانيا قد يصح كصلاة فائد الطهورين انتهى سم

وان قل والحق بذلك إعادة السواك (والأولى أكد) مما بعدها للاتفاق على ندبه فيها (وتتعين الفاتحة كل) قيام من قيامات الكسوف الأربعة وكل (ركعة) كما جاء عن نيف وعشرين صحابيا والخبر المتفق عليه لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب الظاهر في نفي الحقيقة لا كمالها وللخبر الصحيح كقوله أئمة حفاظ لا تجزى صلاة لا يقرأ الرجل فيها بأمر القرآن ونفى الاجزاء وان لم يفد الفساد على الخلاف الشهير في الأصول

والحق بذلك إعادة السواك في شرح العباب في باب الوضوء في الكلام على الاستيكاك على الصلاة وأنه هل يأتي به في اثناائها الفظه ويسن أيضا كما قاله جمع متأخرون لكل سجدة تلاوة أو شكر وسكت عنهما لأن الصلاة قد تشملهما سواء في الأول استاك للقرأة أم لا طال الفصل أم قرب على الوجه وأما الاستيكاك للقرأة بعد السجود فينبغي بناؤه على الاستعاذة فان سنت سن لأن هذه تلاوة جديدة وإلا وهو الأصح فلا ثم رايت بعضهم قال ولو قطع القرأة وعاد عن قرب فقتضى ندب إعادة التعوذ وإعادة السواك أيضا وهو ظاهر فيما ذكرته اه باختصار وقوله فيما ذكرته اه أي من بناء السواك على الاستعاذة (قوله كل ركعة) (فرع) نذر قراءة الفاتحة كلما عطس فعطس في الصلاة في محل القرأة بعد قراءتها لزمه قراءتها أيضا (قوله على الخلاف الشهير في الأصول) قال في جمع الجوامع قبيل العام وقيل إن نفي عنه القبول أي نفي عن الشيء يفيد الصحة وقيل بل النفي دليل الفساد ونفي الاجزاء كني القبول وقيل أولى بالفساد اه وقوله كني القبول قال في شرحه في أنه يفيد الفساد الصحة قولان بناء للاول على أن الاجزاء الكفاية في سقوط الطلب وهو الراجح وللثاني على أنه إسقاط القضاء فان ما لا يسقطه بان يحتاج إلى الفعل ثانيا قد يصح كصلاة فائد الطهورين ثم قال وفي الثاني أي وعلى الفساد في الثاني حديث الدارقطني وغيره لا تجزى صلاة لا يقرأ الرجل فيها بام

لكن محله فيما لم تنف فيه العبادة لثني بعضها وبفرض عدم هذا فالدليل على استعماله في الواجب (٣٥) الخبر الصحيح ايضا انه عليه السلام قال

للمسي صلته اذا استقبلت
القبلة فكبر ثم اقرأ بأم القرآن
ثم اصنع ذلك في كل ركعة
وصح ايضا انه عليه السلام كان
يقرأها في كل ركعة ومر
خبر صلوا كما رأيتوني
أصلي وصح أنه نهي المؤمنين
به عن القراءة خلفه إلا بأم
القرآن حيث قال اعلمكم
تقرون خلفي قلنا نعم قال لا
تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب
فانه لا صلاة ان لم يقرأها
(إلا ركعة مسبوق) فلا تنهين
فمألها وإن وجبت عليه
يتحمل الامام عنه بشرطه
كما يأتي فلا اعتراض على
عبارته خلافاً لمن ظنه زاعماً
أن ظاهرها عدم وجوبها
عليه بالكلية وذلك لأن
المتبادر من تعيين الشيء عدم
قبوله لتحمل الغير له ومن
عدم تعيينه قبوله لذلك وقد
يتصور ذلك في كل الصلاة
لسبقه في الاولى وتحمله عن
الامام بنحو زحمة أو نسيان
أو بطل حركة فلم يبق في
كل ما بعدها الا والامام
را كع (والبسطة) آية
كاملة (منها) عملاً ويكفي
فيه للظن لاسيما إن قرب
من اليقين لاجماع
الصحابه على ثبوتها في
المصحف بخطه مع تحريم
في تجريد عمال ليس بقرآن
بل حتى عن نقطه وشكله
واثبات نحو اسماء السور

(قوله لكن محله) أي محل عدم الافادة أو محل الخلاف (قوله لم تنف فيه العبادة) كان المراد أجزاؤها سم
(قوله لثني بعضها) قد يقال هذا يتوقف على كون الفاتحة بعضاً من الصلوات وهو أول المسئلة إلا ان يقال كونها
بعضاً في الجملة محل اتفاق إذ لا نزاع لاحد في أنها تكون من الصلاة بان قرئت فيها ولا في ثبوت قراءته عليه
الصلوة والسلام إياها في الصلاة وإنما الخلاف في ان بعضيتها على وجه توقف الحقيقة عليها ولا فليتأمل سم
(قوله وبفرض عدم هذا) أي قوله محله الخ (قوله على استعماله) أي في الاجزاء (قوله وصح انه الخ) واما قوله
تعالى فاقروا ما تيسر منه فوارد في قيام الليل أو محمول كخبر ثم اقراماتيسر معك من القرآن على الفاتحة
أو على العاجز عنها جمعاً بين الادلة مغنى زاد النهاية وخبر مسلم وإذا قرأ فانتحول على السورة لحديث
عبادة وغيره أي أنه عليه السلام نهي المؤمنين الخ ودل على أن محلها القيام فلا تجزى في الركوع ما صح من قوله
عليه السلام اني نهيت أن أقرأ القرآن را كعاً أو ساجداً اه (قوله كما يأتي) أي في صلاة الجماعة مغنى (قوله)
لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب) هذا دليل دخول الماموم في عموم الاحاديث المتقدمة نهاية (قوله لمن ظنه)
عبارة للمغنى وظاهر كلامه عدم لزوم المسبوق الفاتحة وهو وجهه والاصح انها وجبت عليه وتحملها عنه
الامام وتظهر فائدة الخلاف فيما لو بان امامه محدثاً أو في خامسة ان الركعة لا تحسب له لان الامام ليس
اهلاً لتحمل فعل المراد ان تعيينها لا يستقر عليه لتحمل الامام لها عنه اه (قوله وذلك) أي عدم ورود
الاعتراض (قوله لتحمل الغير) صلة بقوله (قوله لذلك) قد يقال خصوص هذا القول لا يفهم من عدم
التعين فضلاً عن تبادره منه والمفهوم مجرد جواز الترك سم (قوله وقد يصور) إلى قوله لانها نزلت في المغنى
إلا قوله وفيه اصرح إلى ولا يكفر وقوله ولا يبيحني إلى والاصح وكذلك في النهاية الا قوله واثبات إلى لقوة
(قوله وقد يتصور ذلك الخ) أي سقوط الفاتحة في الركعات الاربع شرح بافضل (قوله بنحو زحمة الخ) أي
بان ادراك الامام في ركوع الاولى فسقطت عنه الفاتحة لكونه مسبقاً ثم حصل له زحمة عن السجود فيها
فتمكن منه قبل ان يركع الامام في الثانية فأثبته ثم قام من السجود ووجده را كعاً في الثانية وهكذا تأمل
زيادى اه عش (قوله أو نسيان) أي للصلوة وقراءة الفاتحة اولاً لشك فيها (قوله أو بطل حركة) أي أو
قراءة (قوله بما بعدها) أي بعد الركعة الاولى (قوله را كع) أي أو ها وللا ركوع ولونوى مفارقة امامه بعد
الركعة الاولى ثم اقتدى بامام را كع وقصد بذلك إسقاط الفاتحة عنه صحته في وجه احتياين كما أفنى به الوالد
رحمه الله تعالى واستقرر رأيه عليه آخر انما ية ومثله ما لو فعل ذلك في بقية الركعات عش قول الممن (والبسطة
الخ) ويجهر بها حيث يجهر بالفاتحة للاتباع رواه احد وعشرون صحابياً بطارق ثابتة كما قاله ابن عبد البر
نهاية (قوله كاملة) رد على من قال انها بعض اية كما قاله الشيخ عظيمه شيخنا افول قد يناهيه قول المغنى وهي اية
كاملة من اول الفاتحة قطعاً وكذلك اعماد ابراة من باقي السور وعلى الاصح وفي قول انها بعض اية اه إلا ان
يكون الاول أي الخلاف من غير احتياين والثاني أي الاتفاق من احتياين (قوله في المصحف) أي في أوائل
السور نهاية ومغنى (قوله بخطه) أي المصحف في الكيفية واللون لا متباعد عنه بلون أو كيفية عش (قوله مع
تحريم الخ) فلم يكن قرأنا لما جاز وذلك لانه يحمل على اعتقاد ما ليس بقرآن قرأنا ولو كانت للفصل كما
قيل لا ثبتت في اول برادة ولم تثبت في اول الفاتحة مغنى ونهاية (قوله واثبات نحو اسماء السور الخ) أي واما
نفس اسمائها فكلها توقيفية عش وبجهرى (قوله والاعشار) أي الاحزاب والانصاف (قوله من بدع
الحجاج) ومع كون ذلك بدعة فليس محرماً ولا مكروها بخلاف نقط المصحف وشكله فانه بدعة أيضاً لكنه
سنة بجهرى (قوله ولقوة هذا) أي الظن (قوله ويؤيده) أي قول البعض (قوله وتواترها الخ) قال الزركشى

القرآن اه (قوله فيما لم تنف فيه العبادة) كان المراد اجزاؤها وقوله لثني بعضها قد يقال هذا يتوقف على
كون الفاتحة بعضاً من الصلاة وهو أول المسئلة إلا ان يقال كونها بعضاً في الجملة محل اتفاق إذ لا نزاع لاحد
في أنها تكون من الصلاة بان قرئت فيها ولا في ثبوت قراءته عليه الصلاة والسلام إياها في الصلاة وإنما
الخلاف في ان بعضيتها على وجه توقف الحقيقة عليها ولا فليتأمل (قوله قبوله لذلك) قد يقال خصوص

والاعشار فيه من بدع الحجاج على انه جعلها بغير خطه ولقوة هذا قال بعض الأئمة أنها منها يقينها ويؤيده وتواترها عند جماعة من قراء السبع

وصح من طرق أنه صلى الله عليه وسلم عدها آية منها وأنه قال إذا قرأتم الحمد فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم انها ام القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم احدى آياتها وفيه اصرح رد على من كره تسميتها ام القرآن ولا يكفر نافي البسمة اجماعا كثبتها خلافا لمن وهم فيها لما تقرر ان الاصح ان ثبوتها ظني لا يقيني ولا تكفير بظني ثبوته ولا نفي ابل ولا يقيني لم يصحبه تواتر وإن اجمع عليه كانكار ان لبنت الابن السدس مع بذت الصلب والاصح انها آية كاملة من اول كل سورة كما صرح به خبر مسلم في اننا أعطيناك ولا قائل بالفرق ما عدا براءة لانها نزلت بالسيف باعتبار أكثر مقاصدها ومن ثم حرمت أولها كما هو ظاهر (وتشديداتها) منها وهي اربع عشرة فتخفيف مشدد كان قرا الرحمن بفك الادغام ولا نظر لكون ال لما ظهرت خلفت الشدة فلم يتخذ شيئا لان ظهورها لحن فلم يمكن قيامه مقامها يبطل قراءته لانه حرفان اولها ساكن لا عكسه ولو علم معنى إياك المخفف وتعمده كفر

في البحر قال سلم الرازي في التريب لا يشترط في وقوع العلم بالتواتر صفات المحدثين بل يقع ذلك باخبار المسلمين والكفار والعدول والفساق والاحرار والعبيد والكبار والصغار إذا اجتمعت الشروط اه وعبارة سم في شرح الوراقات الصغير وهو اى التواتر ان يرويه جماعة يزيدون على الاربعة كما اعتمده في جمع الجوامع ولو فسافا وكفار وارقاء وانانا اه وشمات العبارة للصبيان المميزين ع شر (قوله وصح من طرق الخ) فان قيل يشكل وجوبها في الصلاة بقول انس كان النبي صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر رضى الله تعالى عنهما يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين كما رواه البخارى وبقوله ايضا صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر وعثمان فلم اسمع احدا منهم يقول بسم الله الرحمن الرحيم كما رواه مسلم اجيب بان معنى الاول كانوا يفتتحون بسورة الحمد ويبتدئ به ما صبح غ انس كما قال الدارقطني انه كان يجهر بالبسمة وقال لا الوان اقتدى بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم واما الثاني فقال ائمتنا انه رواية للفظ الاول بالمعنى الذى عبر عنه الراوى بما ذكر بحسب فهمه ولو بلغ الخبر بلفظه كما في البخارى لاصاب إذا للفظ الاول هو الذى اتفق عليه الحفاظ معنى ونهاية (قوله ولا يقيني لم يصحبه تواتر الخ) قضيتها أنه لا فرق بين العالم به وغيره ع شر (قوله من أول كل سورة الخ) قال النووى في التبيان ما حاصله وعلى هذا اسقط القارىء البسمة في قراءة الاسباع والاجزاء لا يستحق شيئا من المعلوم الذى شرطه الواقف ويوجه بان الواقف إنما شرط لمن يقرأ سورة يس مثلاً ومن ترك البسمة يصدق عليه انه لم يقرأ السورة المشروطة وقد يفرق بينه وبين مستاجر لعمل اتي ببعضه حيث يستحق القسط من المسمى بان المدار هنا على ما شرطه الواقف وهو لم يوجد فلا يستحق شيئا ع شر واقره المداينى والاجهورى (قوله بالفرق) أى بين انا أعطيتاك وغيرها من السور (قوله ما عدا براءة) استثناء من كل سورة (قوله ومن ثم حرمت الخ) عليه منع ظاهر وفي الجعبرى ما يدل على خلافه فراجع سم عبارة ع شر قوله مر سورة براءة اى فلواتي بها في أولها كان مكروها خلافا لفتح حيث قال بالحرمة اعبارة شيخنا فتكره البسمة في أولها وتسنى في اثنائها كما قاله الرملى وقيل تحرم في أولها وتكره في اثنائها كما قاله ابن حج كابن عبدالحق والشيخ الخطيب اه قول المتن (وتشديداتها) اى لانها هيئات لحروفها المشددة ووجوبها شامل لحياتها فالحكم على التشديد بكونه من الفاتحة فيه تجوز ولذا عبر في المحرر بقوله وجب رعاية تشديداتها فلو عبر بها لكان أولى معنى (قوله منها) إلى المتن في النهاية والمعنى إلى قوله كان قرأ إلى يبطل (قوله) وهي اربع عشرة) منها ثلاث في البسمة نهاية ومعنى (قوله فتخفيف مشدد الخ) اى حيث كان قادرا نهاية (قوله كان قرا الرحمن الخ) اقره ع شر (قوله لان ظهورها لحن) قد يقال اللحن الذى لا يغير المعنى لا يبطل سم وقد يقال المراد باللحن هنا الابدال وفي الجعبرى بانه والمعتمد انه متى تلم الابدال وعلم ضرره وإن لم يغير المعنى والخلاف في تغيير المعنى إنما هو معتبر في اللحن اى في الاعراب ونحوه (قوله يبطل قراءته الخ) عبارة النهاية والمعنى لم تصح قراءة تلك الكلمة لتغييره نظما اه أى فيعيد ها على الصواب ولا تبطل صلاته وإن كان عامدا علما حيث لم يغير المعنى ع شر (قوله لا عكسه) عبارة النهاية والمعنى والاسنى وشرح بافضل ولو شدد مخففا اسما واجزاء اه اى اتى بسبعة ع شر قال السيد البصرى انظر هل المراد مجرد التشديد او ولو مع زيادة حرف محل تأمل اه اقول وظاهر ان مرادهم هو الاول واما إذا شدد المخفف مع زيادة حرف آخر فيظهر اوفيه تفصيل الزيادة الاتي في التنبيه (قوله كفر) ينبغى ان اعتقد المعنى حينئذ بخلاف من اعتقد خلافه وقصد الكذب فليراجع سم عبارة الكردى عن الايعاب هذا اى الكفر ان قصده بخلاف ما إذا قصد القراءة الشاذة وان اياها مخففت لكراهة ثقل تشديدها بعد كسرة فانه يحرم ثم يحتمل عدم بطلان صلاته

هذا القول لا يفهم من عدم التعيين فضلا عن تبادره منه والمفهوم مجرد جواز الترك (قوله حرمت أولها) عليه منع ظاهر وفي الجعبرى ما يدل على خلافه فراجع (قوله لان ظهورها لحن) قد يقال اللحن الذى لا يغير لا يبطل (قوله كفر) ينبغى ان اعتقد المعنى حينئذ بخلاف من اعتقد خلافه وقصد الكذب فليراجع (قوله ولا يسجد للسمو) يحتمل انه نفي لمجموع علم وتعمد فيصدق بثلاث صور (قوله

للسهو (و) تجبر رعاية جميع
حروفها فحينئذ (لو أبدل)
حاء الحمد لله هاء أو نطق
بقاف العرب المترددة
بينها وبين القاف والمراد
بالعرب المنسوبة اليهم
أخلاقهم الذين لا يمتد بهم
ولذا نسبها بعض الأئمة
لأهل الغرب وصعيد مصر
بطلت إلا إن تعذر عليه
التعلم قبل خروج الوقت
واقتضاء كلام جمع بل
صريحه الصحة في قاف
العرب وإن قدر ضعيف
لما في المجموع أنه إذا نطق
بسين مترددة بينها وبين
الصاد بطلت أن قدر وإلا
فلا ويجرى ذلك في سائر
أنواع الإبدال وإن تغير
المعنى كالعالمون فحينئذ لو
أبدل (ضادا) منها أي أتى
بدلها (بظاء) وزعم أن
الباء مع الإبدال إنما تدخل
على المتروك مردود كما مر
مع تحريكه في الخطبة (لم
تصح) قراءته لتلك الكلمة
(في الإصح) لتغييره النظم
والمعنى لأدضل بمعنى غاب
وظل يفعل كذا بمعنى فعله
نهارا ولا نطق لعسر التمييز
وقرب المخرج لأن الكلام
كما تقرر فيمكنه النطق
بها ومن ثم صرحوا بأن
الخلاف في قادر لم يعتمد
وعاجز أمكنه التعلم فترك

لأن المعنى لم يتغير عند مراعاة ذلك القصد ويحتمل البطلان لأن نقص الحرف في الشاذة مبطل وإن لم يتغير
المعنى وترك الشدة كترك الحرف والوجه الأول لما يأتي من ردعة الثاني اه (قوله لأنه) أي الإلزامية
ومعنى أي بالقصر عش (قوله ضوء الشمس) أي فكانه قال نعب ضوء الشمس ومعنى ونهاية (قوله وإلا)
أي بان كان ناسيا أو جاهلا لنهاية ومعنى عبارة سم يحتمل أنه نفي لمجموع علم وتعهد فيصدق بثلاث صور اه
(قوله سجد للسهو) أي في تخفيف إياك ومثله كل ما يبطل عمده ومنه كسر كاف إياك نعب لا ضمها لأن
الكسرة تغير المعنى ومتى بطل المعنى أو استحال إلى معنى آخر كان مبطلا مع التعمد وهذا السجود للخلل
الحاصل بمفعله وليس إرادته للسجود مغنية عن إعادته على الصواب وفي سم على المنهج (فرع) حيث
بطلت القراءة دون الصلاة فتى ركع عمدا قبل إعادة القراءة على الصواب بطلت صلاته كما هو ظاهر فليتامل
عش (قوله أو نطق بقاف العرب الخ) خلا فالشيخ الإسلام والنهاية والمعنى وغيرهم من المتأخرين كشيوخنا
فاعتمدوا الصحة مع الكراهة قال الكردى وكلام سم في شرح ابن شجاع يميل إلى ما اختاره الشارح من
البطلان اه (قوله المنسوبة الخ) صفة جرت على غير من هي له فكان الأولى الإبراز (قوله ويجرى) إلى قوله
قيل في النهاية والمعنى لإفوله وإن لم يتغير إلى لو أبدل (قوله ويجرى ذلك) أي بطلان القراءة بالابدال (قوله)
وإن لم يتغير المعنى الخ) وفا فالإطلاق للنهاية والمعنى وشرح المنهج (قوله لم نصح قراءته لتلك الكلمة) أي
وتجب إعادتها وما بعده قبل الركوع فإن ركع قبل إعادتها بطلت صلاته إن كان عامدا عالما وإلا لم تحسب
ركعته شيئا عبارة البيهقي أي يجب عليه استئناف القراءة ولا تبطل صلاته إلا أن غير المعنى وكان عامدا
عالما اه فليؤمى والمعتمد أنه متى تعمد الإبدال ضرر وإن لم يتغير المعنى لأن الكلمة حينئذ صارت اجنبية كما نقله
سلطان عن مرو وقرره العزيز اه وهو ظاهر النهاية والمعنى وشرح المنهج كما مروى عن عش ما يصرح
به قول المتن (في الإصح) ولو أبدل الضاد بغير الظالم تصح قراءته قطعاً بها ومعنى (قوله لتغييره النظم الخ)
وقياسا على باقي الحروف نهاية ومعنى قال عش ومنها كما قاله حج إبدال حاء الحمد هاء فتبطل به خلافا للقاضي
حسين في قوله لا تبطل به لأنه من الحن الذي لا يغير المعنى اه (قوله في قادر) أي بالنطق على الصواب (قوله)
وعاجز أمكنه التعلم الخ) ينبغي أن لا تنعقد صلاته إلا إذا ضاق الوقت ثم إن قصر في التعلم أعاد لإفلا وحينئذ
فقوله لم تصح قراءته لتلك الكلمة معناه بالنسبة لهذا أن صلاته لا تجزئه مع قراءة هذه الكلمة كذلك أن
كان قصر في التعلم ومعناه بالنسبة للقادر الذي لم يعتمد أن صلاته لا تصح ما لم يتدارك الصواب سم (قوله
عنه) أي عن التعلم (قوله وقادر عليه) أي على النطق بالصواب سم (قوله أن علم) أي التحريم سم (قوله)
بذل الذين) (فرع) في فتاوى السيوطي مانصه مسألة إذا قال المصلّي الصراط الذين يزيده الهل تبطل

وعاجز أمكنه التعلم فترك (ينبغي أن يجري فيه ما قدمناه في العاجز عن تكبيرة الأحرار في العباد و يؤخر أي
وجوب الصلاة عن أول الوقت للتعلم فإن ضاق عنه أي عن التعلم ترجم عنه أي عن التكبير بأي لغة شاء ثم إن
قصر في التعلم أعاد لإفلا اه وحينئذ فقوله لم تصح قراءته لتلك الكلمة معناه بالنسبة لهذا أن صلاته لا تجزئه
مع قراءة هذه الكلمة كذلك أن كان قصر في التعلم ومعناه بالنسبة للقادر الذي لم يعتمد أن صلاته لا تصح ما لم
يتدارك الصواب (قوله وقادر عليه) يحتمل أن المراد وقادر على التعلم كما قد يتبادر من ذكر هذا عقب قوله أما
عاجز عنه أي عن التعلم كما هو المتبادر منه وفيه أنه قد يشكك قوله معتمده لإظهار الوصف بالتعمد إلا للقادر
على النطق على الصواب بالفعل وايضا فظاهر قوله بل تبطل صلاته أنها تنعقد سواء اتسع الوقت أو ضاق ثم
تبطل عند النطق بما ذكر وفيه نظر بل ينبغي انعقادها عند ضيق الوقت وعدم بطلانها لكن تلزمه إعادة كما
تقدم نظيره في العاجز عن تكبيرة الأحرار بالعريضة أو ما عند أنساعه فيحتمل أن لا تنعقد ويحتمل أن يقال إن
احتمل التعلم عند الوصول إلى محل الخلل انعدت وإفلا ويحتمل أن المراد وقادر على النطق بالصواب فيكون
المراد بالقادر هنا هو المراد به في قوله أولا بأن الخلاف في قادر لم يعتمد وعلى هذا فلا إشكال هذا وينبغي رد
الاحتمال الأول (قوله ولو أتى بذال الذين) (فرع) في فتاوى السيوطي مانصه مسألة إذا قال

أما عاجز عنه فيجزئه قطعا وقادر عليه متعمده فلا يجزئه قطعا بل تبطل صلاته إن علم ولو أتى بذال الذين

صلاته أم لا الجواب الظاهر التفرقة في ذلك بين العامد وغيره اه وكان وجهه أن زيادة أل نطق بأجنبي وهو يبطل مع العمداء وعلم التحريم ولا يبطل مع غير ذلك سم (قوله مهملة) أي أو زاي أو قال المشتبه بالهمزة بدل القاف شيخنا (قوله مطلقا) أي قدر على النطق بالصواب لم لا تعمد لا (قوله ضعيف) إذا المعتمدان الابدال مع العمد والعلم يبطل ولو بغير المعنى كاسم (قوله لا إيهام) (مبالغة في نفي التثافي) (قوله في نظيره) أي نظير ذلك البعض (قوله متى خفف القادر) أي على النطق بالصواب ومثله القادر على التعلم ولم يضق الوقت كما علم مما مر (قوله كأننا أنطيناك) مثال الابدال بالقراءة للشاذة (قوله في الفاتحة) تنازع فيه الأفعال الأربعة (قوله فان غير المعنى الخ) خرج به ما لو نحن لخنا بغير المعنى كفتح النون من مالك يوم الدين فان كان عامدا على ما حرم ولم تبطل به صلاته وإلا فلا حرمة ولا بطلان ومثله فتح دال تعبد ولا تضرب زيادة بعد كاف مالك لان كثيرا ما تتولد حروف الاشباع من الحركات ولا يتغير بها المعنى ع ش عبارة شيخنا واما اللحن الذي لا يغير المعنى كان قال تعبد بكسر الباء أو فتحها فلا يضرب مطلقا لكنه يحرم مع العمد والعلم اه وبأني عن سم ما يوافق (قوله لا ضمها) أي فلا يضرب مطلقا ويحرم مع العمد والعلم كما مر آنفا (قوله وعلم) أي التحريم سم (قوله بطلت صلاته) هذا واضح في الفاتحة إذا لم بعده وفيها وفي غير هذا إذا صار كلاما اجنبيا اما إذا لم يخرج بالتحغير عن كونه ذكر أو دعا ولم يقصد به القراءة لانه ان قصد ما فتلا لعب فيما يظهر فيبطل فحل تأمل ولعل الأقرب حيث نعدم البطلان بصري وقوله إذا لم بعده ليس بقيد وقوله ولم يقصد به الخ يظهر ان الاطلاق هنا كقصد القراءة لان المقام صار الى القراءة والله اعلم (قوله والاقراءته الخ) ان رجوع ايضا لقوله فان غير المعنى اقتضى بطلان القراءة بلحن لا يغير المعنى وهو ممنوع وأيضا يدخل في ذلك ابدال لا يغير المعنى كالعلمون بالواو فيفيد انه لا تبطل صلاته به مع القدرة والتعمد والعلم وفيه نظروا ان كان نظيره ما افاده كلامهم في اللحن الذي لا يغير المعنى من عدم بطلان الصلاة مطلقا وقد قال مر بالبطلان له سم عبارة ع ش وفي حج ان ما لا يغير المعنى قراءة العالمين بالواو أي بدل الياء اه أقول وبذني بطلان صلاته به إذا كان عامدا عالما لانه ابدال حرفا بغيره اه أقول قديقال ان الابدال مستثنى منه بدليل قوله السابق آنفا وان لم يغير المعنى كالعالمون الصريح في أن تغيير المعنى ليس بشرط في الابدال بل قديم مع الرجوع الى تغيير المعنى قوله الآتي فيما إذا تغير الخ للزوم استدراكه لورجع الى ذلك ايضا (قوله فلا يبنى عليها) أي بعد إعادتها على الصواب (قوله واجروا هذا التفصيل) أي بطلان الصلاة مع العمد والعلم وبطلان القراءة بدونها كمدى (قوله في القراءة الشاذة الخ) قضية ذلك انها لو تغير المعنى لم يبطل بها الصلاة ولا القراءة ويصرح بذلك قول الروض

المصلي الصراط الذين بزيادة أل هل تبطل صلاته أم لا الجواب الظاهر التفرقة في ذلك بين العامد وغيره اه وكان وجهه ان زيادة أل نطق بأجنبي وهو يبطل مع العمداء وعلم التحريم ولا يبطل مع غير ذلك وقد يقال قضية ما يأتي في الجماعة من صحة صلاة الفقهاء والواواء مع زيادة حرف أو أكثر إذ قد يتكرر التكرير ومن صحة صلاة من شدد مخففا وان تعمد مع انه زاد حرف فاعدم البطلان هنا مطلقا إلا ان تخص الصحة في نحو الفقهاء بالمعذور على ما يأتي لنا هناك ويفرق بين التشديد وغيره بعدم تميز الزيادة في التشديد فلي تأمل وقد يفرق بان زيادة أل هنا ينافي ظاهرها الاضافة لانها لا تتبادر معها (قوله وإلا فقراته) ان رجوع ايضا لقوله فان غير المعنى اقتضى بطلان القراءة بلحن لا يغير المعنى وهو ممنوع (قوله وإلا فقراته) يدخل فيه ابدال لا يغير المعنى كالعالمون بالواو فيفيد انه لا تبطل صلاته به مع القدرة والتعمد والعلم وفيه نظروا ان كان نظيره ما افاده كلامهم في اللحن الذي لا يغير المعنى من عدم بطلان الصلاة مطلقا وقد قال مر بالبطلان (قوله واجروا هذا التفصيل في القراءة الشاذة) قضية ذلك انها لو لم تغير المعنى لم تبطل بها الصلاة ولا القراءة ويصرح بذلك قول الروض ولغير القراءات السبع حكم اللحن اه لا شك ان اللحن الغير المتغير للمعنى لا يبطل الصلاة ولا القراءة وكذا قول أصله أو تصح القراءة الشاذة ان لم يكن فيها تغيير معنى ولا زيادة حرف ولا نقصانه اه وبؤخذ من ذلك ان إدغام ميم الرحيم في ميم مالك الذي هو قراءة شاذة لا يبطل الصلاة ولا القراءة لانه لا يغير

مهملة بطلت قيل على الخلاف وقيل قطعا فزعم عدم البطلان فيها مطلقا لانه لا يغير المعنى ضعيف (تذنيه) وقع في عبارتهم في فروع هنا ما يوهم التثافي والتحقيق أنه لا إيهام وأنهم إنما أطلقوا في بعضها اتكالا على ما فهم من كلامهم في نظيره وقد بينت ذلك في شرح العباب بما حاصله أنه متى خفف القادر مشددا أو لحن أو أبدل حرفا بآخر ولم يكن الابدال قراءة شاذة كأننا أنطيناك أو ترك الترتيب في الفاتحة أو السورة فان غير المعنى بأن بطل أصله أو استحالة الى معنى آخر ومنه كمد كاف إياك لا ضمها وعلم وتعمد بطلت صلاته وإلا فقراته لتلك الكلمة فلا يبنى عليها إلا ان قصر للفصل ويسجد للسجود فيما إذا تغير المعنى بما سها به مثلا لان ما أبطل عمده يسجد لسهوه وأجروا هذا التفصيل في القراءة الشاذة اذا غيرت المعنى وأطلقوا البطلان بها اذا اشتملت على زيادة حرف أو نقصه

ولغير القراء آت السبع حكم اللحن اهو لاشك أن اللحن الغير المغير للمعنى لا يبطل الصلاة ولا القراءة وكذا قول اصله وتصح بالقراءة الشاذة ان لم يكن فيها تغيير معنى ولا زيادة حرف ولا نقصائه اه سم (قوله حمله) اى اطلاقهم (قوله من عطف الخاص) وهو ما اشتملت على زيادة حرف او نقصه و (قوله على العام) وهو المغير للمعنى الصادق للمغير بهما وبدونهما و (قوله فيختص ذلك) اى ما اشتملت على زيادة حرف او نقصه (قوله بالزيادة الخ) اظهار في مقام الاضمار (قوله او النقص) الوجه انه يضر النقص من الفاتحة وان لم يغير المعنى سم أى كما يفيد اطلاقهم البطال بتخفيف مشدد (قوله ويؤيده) أى الاختصاص (قوله لها) اى الاشتمال على زيادة حرف او نقصه (قوله لم تبطل مطلقا) اى بل ان كان مفهما سم (قوله وتصريحهم الخ) كقوليه واقتصاره الخ وانه الخ عطف على قوله حذف المصنف (قوله بذلك التفصيل) ظاهره ببطلان الصلاة مع التغير والعمد والعلم وبطلان القراءة بدونها وفيه ما تقدم عن سم وايضا كلامهم كالصريح في ان تخفيف مشدد من الفاتحة يضر وان لم يغير المعنى (قوله هذا) اى تخفيف المشدد (قوله لان زيادة الحرف) حق المقام نقص الحرف (قوله تشمل ذلك) اى تخفيف التشديد (قوله مطلقا) اى غير المعنى او لا (قوله وتحرم القراءة بشاذ) الظاهر ان محله اذا قصد انه قران واما لو قرأه الا على انها قران فلا يحرم وينبغي ان يستثنى ما اذا قرأها ليعلمها الغير حتى تتميز عن غيرها من المتواتر ويعلم انها قد قرئ بها وانما مما روى واحاد اسم (قوله مطلقا) اى غير المعنى او لا (قوله وهو ما رآه السبعة) اعتمد هذا غير واحد تبعاً للأنووى وغيره كرى (وقيل العشرة) قال البغوى وتبعه السبكي وولده الناج واعتمده الطبرلاوى وهو المعروف عند أئمة القراء كرى (قوله وتلفيق قراءتين الخ) أى يحرم كما هو صريح السياق اى بشرط ارتباط المقروء ثانيا بالمقرء او لا اخذنا ما يأتى عن المجموع وكانه اى الشارح اشار الى ذلك بالمثال يجعله حالا مقيداً حينئذ هذا مفهوم قول المجموع الاتى بشرط ان لا يكون الخ وقوله لا سنلزمه الخ لتعليل للاشراط المذكور والهاء فى لا سنلزمه ارجعة للمبنى فى قوله ان لا يكون الخ لا للبنى وقوله ثم ان غير الخ تفصيل للمبنى دون التنى لانه مع

المعنى إلا أن يقال الحرفان المدغمان أثل من المظهرين فى الادغام نقص فى الجملة فتبطل ثم رأيت كلام الشارح الاتى فى شرح ولا يجوز نقص حروف البديل لا يقال القراءة الشاذة الادغام مع قراءة ملك بلا الف فلو ادغم مع قراءة مالك بالالف كان من قبيل زيادة الحرف فى الشاذة وهو مبطل لاننا نقول الزيادة المبطلة فى الشاذة هى الزيادة على القراءة المتواترة بان تتضمن زيادة ليست فى المتواترة والف مالك ليست كذلك لوجودها فى المتواترة على ان الشارح بين ان الزيادة لا تضر إلا ان غيرت وزيادة الف مالك لا تغير فليتامل وفى التبيان للمصنف ما فصفه فصل يجوز قراءة الفاتحة بالقراءة السبع المجمع عليها ولا تجوز بغير السبع ولا بالروايات الشاذة المنقولة عن القراء السبعة وسيأتى فى الباب ان شاء الله تعالى بيان اتفاق الفقهاء على استنباط من قرأ بالشواذ او اقرأها قال اصحابنا وغيرهم لو قرأ بالشواذ فى الصلاة بطلت صلاته ان كان عالماً وان كان جاهلاً لم تبطل ولم تحسب له تلك القراءة وقد نقل الامام ابو عمرو بن عبد البر الحفاظ اجماع المسلمين على انه لا تجوز القراءة بالشواذ وان لا يصلى خلف من يقرأها اه وقوله بطلت صلاته ان كان عالماً يمكن حمله على ما يغير المعنى فلا يخالف ما تقدم عن الروض واصله (قوله او النقص) الوجه انه يضر النقص من الفاتحة وان لم يغير المعنى (قوله لم تبطل مطلقا) اى بل ان كان مفهما (قوله وتحرم القراءة بشاذ) الظاهر ان محله اذا قصد انها قران واما لو قرأها على انها قران فلا تحريم وينبغي ان يستثنى ما اذا قرأها ليعلمها الغير حتى تتميز عن غيرها من المتواتر ويعلم انها قد قرئ بها وانما مما روى احاداً (قوله وتلفيق قراءتين) اى يحرم كما هو صريح السياق اى بشرط ارتباط المقرء ثانياً بالمقرء او لا اخذنا ما يأتى عن المجموع وكانه اشار الى ذلك بالمثال يجعله حالا مقيداً حينئذ هذا مفهوم قول المجموع الاتى بشرط ان لا يكون الخ وقوله لا سنلزمه الخ لتعليل للاشراط والهاء فى لا سنلزمه ارجعة للمبنى فى قوله ان لا يكون الخ لا للبنى وقوله ثم ان غير الخ تفصيل للمبنى دون التنى لانه مع عدم الارتباط لا يتغير إذ من لازم تغير المعنى تحقق الارتباط

ويتعين حمله كما أشار إليه بعضهم على أنه من عطف الخاص على العام فيختص ذلك بما إذا تغير المعنى بالزيادة أو النقص ويؤيده حذف المصنف لهما في فتاويه وتبيناه واقتصاره على تغيير المعنى وانه لو نطق بحرف أجنبي لم تبطل مطلقاً وتصريحهم بذلك التفصيل في تخفيف المشدد مع ان فيه نقص حرف ولا يقال هذا ليس فيه الانقص هيئة لان زيادة الحرف فى الشاذ تشمل ذلك فاندفع الاخذ بظاهر كلامهم من البطالان فى الزيادة والنقص مطلقاً وتحرم القراءة بشاذ مطلقاً قيل اجماعاً واعترض وهو ما رآه السبعة وقيل العشرة وانتصر له كثير من وتلفيق قراءتين كنصب آدم وكلمات أو رفعهما وفى المجموع يس من قرأ بقراءة من السبع أى تم بها ولا جاز بشرط أن لا يكون ما قرأه بالثانية مرتباً بالاولى

عدم الارتباط لا يتغير المعنى إذ من لازم تغيير المعنى تحقق الارتباط سم (قوله أى لا استلزامه الخ) قد يقال هذا الاستلزام موجود مع الارتباط وعدمه وتغيير المعنى وعدمه فلو اقتضى المنع اقتضاه مطلقاً مع أنه ليس كذلك سم ولك منع وجود ذلك الاستلزام مع عدم الارتباط (قوله بأن يأتى) الى قوله ولو ترك فى النهاية والمعنى لإفادته ومن ثم الى فلو وقوله خلافاً الى اوطال وقوله بأن تعمد الى استأنفه وقوله وبه الى يفرق وقوله ويجزم الى يحتاط (قوله مناط الاعجاز) أى مرجعه عرش (قوله لم يعتد به) أى بالنصف الثانى (مطلقاً) أى سواء كان البدء بذلك سهواً أو عداً (قوله ثم ان سم ابتداءً من الاول) أى بأن كانت بدايته بالنصف الثانى ثم الاول على وجه السهو سم (قوله ولم يطل فصل) أى بين النصف الاول والمؤخر وإرادة التكميل سم (قوله بنى عليه) أى على النصف الاول (قوله) ان تعمد تأخير (قوله) ليس بقيد فان الاستئناف لا بد منه بكل حال حيث قصد التكميل رشيدى و عرش (قوله وقصد به التكميل) أى ولم يغير المعنى ولا بطلت صلاته نهاية ومعنى (قوله كذلك) أى يجب استأنفه (قوله أى بين فراغه) أى النصف الاول (قوله وإرادة تكميله) الاولى والبناء أو وتكميله لانه لا يازم من إرادة التكميل التكميل فوراً مع انه المقصود بيجرى (قوله لما يأتى) أى انفاءً في الموالاة وهو تعليل للتقييد بالتعمد (قوله انه الخ) أى السكوت بيان لما يأتى (قوله إلا ان يفرق كما يأتى) أى فى قوله وفارق ما سرفى الترتيب الخ وفى هذا الفرق الاتى شىء لأن طول الفصل بعده فراغ النصف الاول المؤخر إنما يفوت به الموالاة لا الترتيب سم وفى الرشيدى نحوه (قوله استأنفه) أى الاول وجوباً وهو جواب وان تعمد الخ (قوله به الخ) أى بالتعليل (قوله مطلقاً الخ) أى قصد التكميل أو لا (قوله ونظيره فى نحو الموضوع الخ) ر من النجوى الجار عرش (قوله الطواف) لم تظهر صورة الترتيب الحقيقي فيه رشيدى (قوله مطلقاً) أى قصد به التكميل أو لا عرش (قوله بأن هذا) أى ترتيب الفاتحة (قوله ويجزم الخ) أى ترك الترتيب وهو عطف على مناط الاعجاز ولو قال ويجب الخ لاستغنى عن تقدير الترك قال سم كلامه تصريح بحرمة الابتداء بالنصف الثانى مع الاتيان بالاول بعده بقصد التكميل بل ينبغى حرمة الابتداء بالنصف الثانى مطلقاً حيث قصد القراءة الواجبة بخلاف ما إذا اختار ان يأتى به وحده لا للقراءة الواجبة ثم يأتى بتمامها اه (قوله استأنف قراءة تلك الكلمة) أى مطلقاً وينبغى حيث لم يطل الفصل الا كتمام الاتيان به إذا كان آخره وما بعده إذ لم يكن سم (قوله وإلا فالصلاة) أى ان علم التحريم (قوله حتى يأتى به الخ) كالصريح فى انه لا يجب استئناف قراءة تلك الكلمة ثم يحتمل تقيد الفصل بالعمداً اخذاً بما يأتى ان الطول إنما يقطع الموالاة إذا كان عمداً ويحتمل الاطلاق ويفرق بين موالاة الحروف وموالاة الكلمات إذا اختلف الفصل بالحروف اشد وأقرب الى الاختلال المعنى وكذا قوله السابق استأنف قراءة تلك الكلمة يحتمل تقييده بما إذا طال الفصل عمداً أو مطلقاً على ما تقرر وإلا كفى الاتيان بالحرف المتروك وما بعده سم ولعل الاقرب الاحتمال الثانى فيها لظهور الفرق المذكور (قوله بما مر) أى فى التنبيه (قوله وتجب) الى قوله وقال فى المعنى لإفادته واستمر على الوجه والى المتن فى النهاية (وتجب موالاتها)

أى لا استلزامه هيئته لم يقرأ بها أحد ثم ان غير المعنى ابطال وإلا فلا (ويجب ترتيبها) بأن يأتى بها على نظمها المعروف للاتباع ولانه مناط الاعجاز ومن ثم وجب ولو خارج الصلاة فلو بدأ بنصفها الثانى مثلاً لم يعتد به مطلقاً ثم ان سها بتأخير الاول ولم يطل فصل بنى عليه وان تعمد تأخير (قوله وقصد به التكميل خلافاً لما أوهمه كلام الزركشى أنه إذ لم بقصد شيئاً كذلك اوطال فصل أى بين فراغه وإرادة تكميله بأن تعمد السكوت لما يأتى انه سهو لا يضر ولو مع طوله إلا ان يفرق كما يأتى استأنفه لأن قصد التكميل به صارف وبه يندفع ما اطال به الاسنوى وغيره فى حسبانته مطلقاً ويفرق بين هذا ونظيره فى نحو الموضوع والاذان والطواف والسعى فانه يعتد بما أتى به ثانياً فى محله مطلقاً بأن هذا لكونه مناط الاعجاز ويجزم خارج الصلاة أيضاً يحتاط له أكثر ولو ترك حرفاً مثلاً متعمداً استأنف قراءة تلك الكلمة ان لم يغير المعنى وإلا فالصلاة أو غير متعمد لم يعتد بما بعده حتى يأتى به قبل طول الفصل كما علم بما مر (و) تجب (موالاتها)

(قوله أى لا استلزامه) قد يقال هذا الاستلزام موجود مع الارتباط وعدمه وتغيير المعنى وعدمه فلو اقتضى المنع اقتضاه مطلقاً مع أنه ليس كذلك (قوله ثم ان سها) أى بأن كانت بدايته بالنصف الثانى ثم الاول على وجه السهو (قوله ولم يطل فصل) أى بين النصف الاول والمؤخر وإرادة التكميل (قوله إلا ان يفرق كما يأتى) أى فى قوله وفارق ما سرفى الترتيب الخ وفى هذا الفرق الاتى شىء لأن طول الفصل بعده فراغ النصف الاول المؤخر إنما يفوت به الموالاة لا الترتيب فليتأمل (قوله بأن هذا لكونه الخ) تصريح بحرمة الابتداء بالنصف الثانى مع الاتيان بالاول بعده بقصد التكميل بل ينبغى حرمة الابتداء بالنصف الثانى مطلقاً حيث قصد القراءة الواجبة بخلاف ما إذا اختار ان يأتى به وحده لا للقراءة الواجبة ثم يأتى بتمامها (استأنف قراءة تلك الكلمة) مطلقاً ينبغى حيث لم يطل الفصل الا كتمام الاتيان به إذا كان آخره أو ما بعده إذ لم يكن (قوله حتى يأتى به قبل طول الفصل) كالصريح فى انه لا يجب استئناف قراءة تلك الكلمة ثم يحتمل

بان يفصل بين شيء منها وما بعده باكثر من سكتة التنفس او العى للاتباع مع خبر صلوا كما (٤١) رايتموني اصلي (فان) فصل باكثر من

ذلك سهوا أو لتذكر الآية وإن طال كما يأتي لم يضر كما لو كرر آية منها في محلها ولو لغير عذر كما قاله جمع متقدمون خلافا لاسنوي ومن تبعه وعاد إلى ما قرأه قبل واستمر على الاوجه قال البغوي ولو شك أثناءها في البسطة فأكملها مع الشك ثم ذكر انها في الزم إعادة ما قرأه على الشك لاستئنافها لانه لم يدخل فيها غيرها وقال ابن سريج يجب استئنافها وهو الوجه لتقصيره بما قرأه مع الشك فصار كأنه اجنبي وإن (تخلل ذكر) اجنبي لا يتعلق بالصلاة كالحمد للعاطس والفتح على غير الامام بالقصد والقيد الاتيين والتسبيح لنحو داخل (قطع الموااة) وإن قل لا شعاره بالاعراض ومن ثم لو كان سهوا او جهلا لم يقطعه وإن طال كما حررته في شرح العباب وقال جمع يقطعها كما يقطع الترتيب فيما سرورده فرقم بين نسيانه ونسيان الموااة بانها اسهل منه لانه مناط الاعجاز بخلافها فان تعلق بالصلاة كتمامه لقراءة امامه وفتح عليه (إذا) سكت بقصد القراءة ولو مع الفتح وإلا بطلت صلاته على المعتمد وكسجوده معه لتلاوة وكسؤال الرحمة او استعاذة من عذاب عند قراءة امامه آتيها

وهل يجري ذلك في البذل قال شيخنا البذل يعطى حكم المبدل منه أجوريه بجمري (قوله بأن لا يفصل الخ) ولو بالغ في الترتيل فجعل الكلمة كلمتين قاصدا لإظهار الحروف كالوقفه للطبقة بين السين والتاء من نستعين لم يجز إذا الواجب ان يخرج الحرف من مخزجه ثم ينقل إلى ما بعده متصلا بلا وقفة وبه يعلم انه يجب على كل قارىء ان يراعى في تلاوته ما جمع القراء على وجوبه بشرح بافضل (قوله سهوا الخ) أى او لغلبة سعال او عطاس أو تناوب عرش وياق عن سم ما يخالفه (قوله وإن طال) أى الفصل سهوا أو للتذكر (قوله كما ياتي) أى انفا في شرح قطع الموااة (قوله واستمر) أى بخلاف ما لو لم يستمر سم (قوله على الاوجه) وفاقا لاسنوي والمهابة وخلافا للبغوي عبارة ولو كرر راية من الفاتحة الاولى او الاخيرة او شك في غيرهما فكرهه لم يضر وكذا إن لم يشك على المذهب كما قاله الامام واعتمده في التحقيق وقال المتولى إن كرر الآية التي هو فيها لم يضر وإن أعاد بعض الآيات التي فرغ منها بأن وصل إلى أنعمت عليهم ثم قرأ مالك يوم الدين فان استمر على القراءة اجزأتها وإن اقتصر عمدا على مالك يوم الدين ثم عاد فقرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين لزمه استئناف القراءة لأن هذا غير معهود في التلاوة اهـ واعتمد ما قاله المتولى في الانوار والاول والوجه اهـ ما قاله الامام من الاجزاء وإن لم يستمر (قوله قال البغوي الخ) اعتمده المغني وفاقا للشهاب الرملي (قوله ولو شك أثناءها) أى الفاتحة في البسطة أى هل أتى بها (قوله ثم ذكر) أى بمد فراغ الفاتحة (قوله على الشك) أى بمد الشك (قوله وهو الاوجه) وفاقا للمهابة وخلافا للبغوي كما سرقول المتن (ذكر) الذكر باللسان ضد الانصات وذاله مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة قاله الكسائي وقال غيره هما لغتان بمعنى مغنى ونهاية (قوله اجنبي) إلى قول المتن ويقطع في النهاية والمغنى لا قوله بالقصد والقيد الاتيين وقوله وإن طال إلى المتن (قوله كالحمد للعاطس) أى وكاجابة مؤذن نهاية ومعنى (قوله بالقصد والقيد الخ) الاخصر الاوضح بالقيد الاتيين (قوله والقيد) إن أراد به قوله الآتي إذا سكت فأشارة إلى القطع إذا لم يسكت بالاولى إذا الفتح حيث طاب إنما يطالب بعد السكوت سم (قوله والتسبيح) هلاقيده ايضا سم (قوله لا شعاره) أى الاشتغال بذلك (قوله ومن ثم) أى لاجل علية الاشعار المذكور (قوله لو كان) أى التخلل (قوله وإن طال) كلام شرح المنهج بصرح بذلك سم (قوله بقطعهما) أى قطع التخلل المذكور ولو سهوا او جهلا قول المتن) كتمامه لقراءة امامه) أى وإن لم يؤمن امامه بالفعل بخلاف غير امامه فاذا آمن لقراءته قطعها شيخنا قول المتن (وفتحه عليه) أى في الفاتحة أو غيره عرش وشيخنا والفتح تلقين الآية عند التوقف فيها نهاية ومعنى (قوله إذا سكت) عبارة المغنى والنهاية رحمه له كافي التهمة إذا سكت فلا يفتح عليه مادام رد التلاوة اهـ أى لا يسن فان فتح حينئذ انقطعت الموااة عرش (قوله وإلا) أى بان قصد الفتح فقط او اطلق شيخنا (قوله وكسجوده معه الخ) أى مع سجود امامه لها وإلا بطلت صلاته كرى (قوله وكسؤال الرحمة الخ) أى وصلاته على النبي ﷺ إذا سمع من امامه آية فيها اسمه عرش وشيخنا زاد القليوبي وقيد شيخنا الرملي بالضمير فبالظاهر كالتهم صل على محمد تبطل الصلاة لشبهه بالركن اهـ وفي إطلاقه نظر (قوله أو استعاذة) أى وقوله بلى عند سماعه أليس الله أحكم الحاكمين وسبحان رب العظيم عند فسبح باسم ربك العظيم ونحو ذلك شرح بافضل (قوله عند قراءة امامه الخ) الاولى إسقاط امامه كافي النهاية والمغنى عبارة شرح بافضل عند قراءة آيتيه امامه او من امامه اهـ قول المتن (فلا في الاصح) قال الاسنوي

تقييد الفصل بالعمد أخذنا بما يأتى أن الطول إنما يقطع الموااة إذا كان عمدا ويحتمل الاطلاق ويفرق بين الموااة والحروف وموااة الكلمات إذا الاختلال بفصل الحروف أشد اقرب إلى اختلال المعنى وكذا قوله السابق استأنف قراءة تلك الكلمة يحتمل تقييده بما إذا طال الفصل عمدا او مطلقا على ما تقرر وإلا كفى الاينان بالحرف المتروك وما بعده (قوله واستمر) أى بخلاف ما لم يستمر (قوله قال البغوي الخ) الاوجه في صرورة البغوي انه يعيدها كلها (قوله القيد) إن أراد به قوله الآتي إذا سكت فأشارة إلى القطع إذا لم يسكت بالاولى إذا الفتح حيث طاب إنما يطالب بعد السكوت (قوله والتسبيح) هلاقيده ايضا (قوله وإن طال)

لندب ذلك لكن يسئله الاستئناف خروجاً من الخلاف بخلاف فتحه عليه قبل سكونه لعدم ندبه حينئذ (ويقطع) الموالاة (السكوت) العمد (الطويل) عرفاً وهو ما يشعر مثله بقطع القراءة بخلافه لعذر كسهو أو جهل أو إعياء وفارق ما مر في الترتيب بأنه لسكونه مناط الاعجاز الاعتناء به أكثر (وكذا يسير) وضبطه المستولى بنحو سكتة تنفس واستراحة (قصده بقطع القراءة في الأصح) لتأثير الفعل في النية كنقل الوديع الوديع بنية الحيانة فإنه مضمن وإن لم يضمن باحدهما وحده ولا بمابطاة الصلاة بنية قطعها فقط لأنها ركن تجب إدامتها وحكماء القراءة لا تغفر لنية خاصة فلم تؤثر نية قطعها قال الاسنوى وقضيته أن نية القطع لا تؤثر في الركوع وغيره من الأركان (فرع) شك قبل ركوعه في أصل قراءة الفاتحة لزمه قراءتها أو في بعضها فلا وقياسه أنه لو شك في جلوس التشهد مثلاً في السجدة الثانية فإن كان في أصل الاتيان بها أو بتمام نيتها على ما مر لزمه فعلها أو في

مقتضى كلام الشيخين عدم القطع ولو طال وفيه نظر اه عميرة ومقتضى النظر هو المعتمد ع ش أقول قضية التعليل بندب ذلك عدم الفرق يؤيده أي عدم الفرق قوله السابق انفار وإن طال الخ فليراجع (قوله) لندب ذلك قد يشكل ندبه مع طالب الاستئناف إذ هو ندب امر قاطع للقراءة ويوجب بمنع أنه قاطع ولا لوجب الاستئناف فليتامل سم (قوله) خروجاً من الخلاف (وجعل الخلاف في العامدان كان ساهياً لم يقطع ما ذكر والاشكال أقوى جز ما معنى (قوله) بخلاف فتحه عليه قبل سكوت الخ) أي فيقطع الموالاة سم (قوله) العمد إلى قوله وقياسه في النهاية والمغنى ما يوافقه إلا قوله قبل ركوعه قول المتن (ويقطع السكوت الخ) أي مختاراً كان أو لعارض معنى عبارة سم قال الاسنوى وما ذكره المصنف محله إذا كان عامداً قال الرافعي سواء كان مختاراً أم لعارض أي كالسعال والتوقف في القراءة ونحوهما فإن كان ناسياً لم يضر والإعياء كالنسيان قاله في الكفاية اه كلام الاسنوى فعلم أن السعال ليس من العذر لكن ما ذكره في التوقف نقل خلافه واقره في شرح الروض عن القاضي وغيره اه واعتمده النهاية والمغنى أيضاً عبارتهما ويستثنى من كل من الضابطين أي السكوت الطويل ما لو نسي آية فسكت طويلاً فذكرها فإنه لا يؤثر كما قاله القاضي وغيره اه (قوله) الطويل عرفاً (فرع) لو سكت في أثناء الفاتحة عمداً بقصد أن يطيل السكوت هل تنقطع بمجرد شروعه في السكوت كما لو قصد أن ياتي بثلاث خطوات متواليات بمجرد شروعه في الخطوة الأولى ولا تنقطع إلا إن حصل الطول بالفعل حتى لو عرض لعارض ولم يطل لم تنقطع ويفرق بينه وبين ما ذكر فيه نظر ويتجه إلا أن الثاني فليحرر سم على المنهج وقد يقال يتجه الأول لأن السكوت بقصد الإطالة مستلزم لقصد القطع فاشبه ما لو سكت يسيراً بقصد قطع القراءة ع ش (قوله) وهو ما يشعر الخ) عبارة النهاية بأن زاد على سكتة الاستراحة والإعياء لاشعاره بالأعراض وإن لم ينقطعها اه (قوله) وفارق الخ) تقدم ما فيه عن سم والرشيدى (قوله) (والمابطات) عبارة المغنى فإن لم يقصد القطع ولم يطل السكوت لم يضر كنقل الوديع بنية تعدو كذا أن نوى قطع القراءة ولم يسكت فإن قيل لم يطل الصلاة بنية قطعها فقط جيب بأن نية الصلاة ركن الخ (قوله) لأنها أي نية الصلاة سم ونهاية (قوله) تجب إدامتها حكماً) ولا يمكن ذلك مع نية القطع نهاية (قوله) قال الاسنوى الخ وهو ظاهر نهايتها ومعنى (قوله) قبل ركوعه) ليس بقيده ولعله إنما ذكره ليظهر قوله لزمه قراءتها (قوله) في السجدة الثانية) أي هل أتت بها (قوله) على ما مر) أي من أن الطائفة ركن مستقل لاهية تابعة للركن (قوله) وقياسه الخ) سيأتي له اعتماداً وعن النهاية خلافه (قوله) لكن ظاهر إطلاقهم) اعتمده النهاية بالنسبة لغير التشهد عبارته ولو شك هل ترك حرفاً كثيراً من الفاتحة بعد تمامها لم يؤثر لأن الظاهر حينئذ مضى تأتمه ولأن الشك في حروفها يكسر لكثرة حروفها فعني عنه للمشقة فكتفي فيها بغلبة الظن بخلاف بقية الأركان أو شك في ذلك قبل تمامها أو هل قرأها أو لا استأنف لأن الأصل عدم قراءتها والأوجه إلحاق التشهد بها فيما ذكر كما قاله الزركشي لاسائر الأركان فيما يظهر اه قال ع ش قوله مر بخلاف بقية الأركان أي فيضر الشك في صفتها بعد قراءتها ومنها التشهد فيضر الشك في بعضه بعد فراغه منه على ما اقتضاه كلامه هذا لكن سيأتي له مر أن الأوجه خلافه قوله مر لاسائر الأركان أي فإنه إذا شك فيها أو

كلام شرح المنهج بصرح بذلك (قوله) لندب ذلك قد يستشكل ندبه مع طالب الاستئناف إذ هو حينئذ ندب امر قاطع للقراءة ويوجب بمنع أنه قاطع ولا لوجب الاستئناف فليتامل (قوله) بخلاف فتحه الخ) أي فيقطع الموالاة (قوله) ويقطع السكوت الطويل) قال الاسنوى وما ذكره المصنف محله إذا كان عامداً قال الرافعي سواء كان مختاراً أم لعارض أي كالسعال والتوقف في القراءة ونحوهما فإن كان ناسياً لم يضر والإعياء كالنسيان قاله في الكفاية اه كلام الاسنوى فعلم أن السعال ليس من العذر لكن ما ذكره في التوقف نقل خلافه واقره في شرح الروض عن القاضي وغيره (قوله) وهو ما يشعر الخ) عبارة الروض فإن سكت يسيراً مع نية قطعها أو طويلاً يزيد على سكتة الاستراحة اشتانف القراءة اه (قوله) لأنها ركن) أي لأن نية الصلاة (قوله) لا تؤثر في الركوع) اعتمده م ر

في صفتها او يجب اعادتها مطلقا فورا ومن ذلك ما لو شك في شيء من الاعضاء السبعة هل وضعه أو لا فيعيد السجود وإن كان الشك بعد الفراغ منه هذا إذا كان اماما او منفردا او بعد سلام الامام إن كان ماموماً والى حيث امتنع عليه الرجوع اليه بان تلبس مع الامام بما بعده اهـ (قوله في غير الفاتحة) ومنها التشهد فيضرب الشك في بعضه بعد فراغه منه على ظاهر اطلاقهم وسيأتي له رده (قوله مطلقا) اي سواء كان الشك في اصل الاتيان به او في بعضه (قوله ويوجه) اي ظاهر اطلاقهم (قوله ويرده) اي التوجيه المذكور (قوله بين الشك فيها) اي في الفاتحة (قوله وهذا) اي الفرق المذكور و(قوله يأتي في غيرها) اي فيؤثر الشك فيه في أصل الاتيان دون البعض كافي الفاتحة (قوله كلها) الى ومن ثم في النهاية والمعنى (قوله كلها) سيدكر محترزه (قوله بان عجز الخ) عبارة الروض ويجب اي على العاجز عن قراءتها التوصل الى تعلمها حتى يشرأه مصحف أو استعارته أو سراج في ظلة فان ترك اعادة كل صلاة صلاها بلا قراءة بعد القدرة اهـ وقوله بعد القدرة ظرف لا اعادة وعبرة العباب فان ترك الممكن اثم واعاد ما صلاها بلا فاتحة إذا قدر عليها انتهت وظاهر ان هذا يجري ايضا فيمن ترك الممكن من غيرها ما يأتي ثم قال في العباب وان تعذر كل ذلك أي الفاتحة ثم سبع آيات ثم سبع أنواع من الذكر لزمه القيام بقدر الفاتحة ولا اعادة عليه اهـ فعلم وجوب الاعادة حيث صلى بدون الفاتحة مع إمكان التوصل الى قراءتها وعدم وجوبها اذا صلى بدونها ولم يمكنه التوصل اليها سم (قوله او عدم معلم او مصحف الخ) ولولم يكن بالبلد إلا مصحف واحد ولم يمكن التعلم منه لم يلزم ما لزمه العارضة وكذا لو لم يكن بالبلد إلا معلم واحد لم يلزمه التعليم بلا اجرة على ظاهر المذهب كما لو احتاج الى السترة او الوضوء ومع غيره ثوب أو ما فينتقل الى البدل نهاية وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقوة الكلام تقتضي انه لا يلزم مالک المصحف اجارته بخلاف المعلم يلزمه التعليم بلا اجرة ثم رأيت الشارح سوى بينهما فانظره اهـ عبارة ع ش قال مروا به ححيح انه يلزمه التعليم بلا اجرة ولا يلزمه بدونها بخلاف مالک مصحف لا يلزمه اعارته ولا اجارته والفرق ان البدن محل التكليف لم يعهد وجوب بذل مال الانسان لغيره ولو يعرض الا في المضطر سم على المنهج ومحل عدم وجوب الاعارة والاجارة ما لم تتوقف صحة صلاة المالك على ذلك والاوجب كان توقفت صحة صلاة الجمعة على ذلك لكون من لم يحفظها من الاربعين اهـ (قوله أو باجرة مثل) ومتى أمكنه التعلم ولو بالسفر لزمه نهاية اي وان طال كما قدمناه في تكبيرة الاحرام ع ش اي ولو بما يجب صرفه في الحج شيخنا (قوله ولو عارية) قال الشارح في باب العارية عطفا على ما تجب اعارته مانصه ومصحف او ثوب توقفت صحة الصلاة عليه اي حيث لا اجرة له لقلة الزمن والام يلزمه بذل الاجرة فيما يظهر ثم رأيت الاذرعى ذكره حيث قال الخ سم اي وهو يخالف ما تقدم عن مرو وشرح الروض الا ان يحمل ما تقدم على ما اذا طال

(قوله بان عجز الخ) عبارة الروض ويجب أي على العاجز عن قراءتها التوصل الى تعلمها حتى يشرأه مصحف أو استعارته أو سراج في ظلة فان ترك اعادة كل صلاة صلاها بلا قراءة بعد القدرة اهـ وقوله بعد القدرة ظرف لا اعادة وعبرة العباب فان ترك الممكن اثم واعاد ما صلى بلا فاتحة إذا قدر عليها هو وظاهر ان ذلك يجري ايضا فيمن ترك الممكن من غيرها ما يأتي ثم قال في العباب ولولم يمكنه الفاتحة اي التوصل الى قراءتها كما ذكر وعرف قرآن الوهم سبع آيات فاكثرت الى ان قال وان تعذر كل ذلك لزمه القيام بقدر الفاتحة ولا اعاده عليه اهـ فعلم وجوب الاعادة حيث صلى بدون الفاتحة مع إمكان التوصل الى قراءتها وعدم وجوبها اذا صلى بدونها ولم يمكنه التوصل اليه وفي شرح الروض قال في السكافية ولولم يكن بالبلد إلا مصحف واحد ولم يمكن التعلم الا منه لم يلزم ما لزمه العارضة وكذا لو لم يكن الا معلم واحد لم يلزمه التعليم اي بلا اجرة على ظاهر المذهب اهـ وقوة الكلام تقتضي انه لا يلزم مالک المصحف اجارته بخلاف المعلم يلزمه التعليم بلا اجرة والفرق ان البدن محل التكليف ويتساعف في منفعة المالا يتساعف في منفعة الاموال ولم يعهد وجوب بذل الاموال ولو يعرض الا للمضطر ثم رأيت الشارح سوى بينهما فانظره (قوله ولو عارية) سيأتي في باب العارية قول الشارح عطفا على ما تجب اعارته مانصه ومصحف او ثوب توقفت صحة الصلاة عليه اي حيث لا اجرة له لقلة

في غير الفاتحة لزوم الاتيان به مطلقا ووجه بان حروفها كثيرة فسوح بالشك في بعضها بخلاف غيرها ويرده فرقم بين الشك فيها وفي بعضها بان الاصل في الاول عدم الفعل والظاهر في الثاني مضيتها تامة وهذا يأتي في غيرها (فان جهل الفاتحة) كلها بأن عجز عنها في الوقت لنحو ضيقه أو بلادة أو عدم معلم أو مصحف ولو عارية أو باجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر في الفطرة (فسبح آيات) يأتي بها ان أحسنها

لان هذا العدد مرعى فيها
 بنص قوله تعالى ولقد
 آتيناك سبعا من المثاني
 فراعيناه في بدلها وان لم
 يشتمل على ثمانودعام وتس
 ثمانية لنحصيل السورة ولا
 يجوز له أن يترجم عنها
 لقوله تعالى انا أنزلناه قرآنا
 عربيا والعجمي ليس كذلك
 ومن ثم كان التحقيق كما مر
 امتناع وقوع المعرب فيه
 وما فيه مما يوهم ذلك ليس
 منه بل من توافق اللغات
 فيه وللتعبد بلفظ القرآن
 وبه فارق وجوب الترجمة
 عن تكبيرة الاحرام وغيرها
 مما ليس بقرآن (متوالية)
 على ترتيب المصحف فالتعبير
 به يفيد وجوب ترتيبها
 بخلاف عكسه فلا اعتراض
 عليه خلافا لمن زعمه (فان
 عجز) عنها كذلك (ففرقة
 قلت الاصح المنصوص)
 في الام (جواز المتفرقة)
 وان لم تقدم معنى منظوما كتم
 نظر والحروف المقطعة
 اوائل السور كما اقتضاه
 اطلاقهم وان نازع فيه
 غير واحد لكن يتجه في هذا
 أنه لا بد أن ينوي به القراءة
 لانه حينئذ لا ينصرف
 للقرآن بمجرد التلفظ به
 (مع حفظه متوالية والله
 أعلم) كما في قضاء رمضان
 ولحصول المقصود ولو
 احسن اية او اكثر من

زمن الاشارة بحيث له أجرة (قوله لان هذا العدد الخ) أي السبع الاولى بسم الله الرحمن الرحيم الثانية الحمد لله
 رب العالمين الثالثة الرحمن الرحيم الرابعة مالك يوم الدين الخامسة اياك نعبد واياك نستعين السادسة اهدنا
 الصراط المستقيم السابعة صراط الذين إلى آخر السورة وبني للقارى مراعاة ذلك لان النبي ﷺ
 كان يفعل ذلك (قوله عنها) أي الفاتحة (قوله لقوله تعالى الخ) ولان القرآن معجزو الترجمة تحل بانجازه
 عبارة الا مداد فلا تجوز الترجمة عن القرآن مطلقا لان الاعجاز يخص بنظمه العربي دون معناه اه وعليه
 فلو ترجم عامدا عالما عنه بطات صلاته لان ما أتى به أجنبي ع ش (قوله والعجمي ليس كذلك) عبارة
 النهاية والمعنى فدل على ان العجمي ليس بقرآن اه (قوله كما مر) أي في شرح الخطبة (قوله امتناع وقوع
 المعرب) أي من غير الاعلام كما مر في شرح الخطبة (قوله لا نعبد الخ) عطف على قوله لقوله تعالى الخ (قوله
 وبه) أي بالتعليل الثاني (قوله وغيرها) كالخطبة والاثبات بالشهادتين نهاية ومعنى (قوله على ترتيب
 المصحف) إلى قوله فلا اعتراض في النهاية والمعنى (بخلاف عكسه) أي التعبير بالمرتبة فانه لا يفيد وجوب
 الموازنة لا يخفى ما في هذه العبارة من الايجاز الخلل بصري عبارة النهاية بخلاف ما لو عبر بالمرتبة لم يستفد
 منها التوالى اه (قوله فلا اعتراض) يرجع الاعتراض سم عبارة المغنى فان قيل كان الاولى للمصنف ان
 يعبر بالمرتبة لان الموازنة تدكر في مقابلة التفرق والترتيب يدكر في مقابلة القلب التقديم والتأخير فتفريق
 القراءة محل عموالها ولا يخل بترتيبها وقد يأتي بالقراءة متوالية لكن لا مع ترتيبها اجيب بان المراد بالتوالية
 التوالى على ترتيب المصحف فيستفاد الترتيب مع التوالى جميعا بخلاف ما لو عبر بالمرتبة فانه لا يستفاد منها
 التوالى اه (قوله عنها) أي عن المتوالية نهاية (قوله كذلك) أي كعجزه عن الفاتحة السابق تصويره
 ويحتمل ان ضمير عنهما راجع إلى سبع آيات وقوله كذلك كناية عن متوالية (قوله وإن لم تقدم) إلى قوله وإن
 نازع في النهاية (قوله كشم نظر) أي مع سنة قبلها لانفيد معنى منظوما بجري (قوله والحروف المقطعة)
 قديم مع انها لا تفيد معنى منظوما غاية الامر جهلتا بعين معناها سم (قوله كما اقتضاه) أي التعميم المذكور
 (قوله وإن نازع فيه غير واحد) ومنهم الاذرى وواقفه الخطيب عبارته وظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين ان
 تفيد المتفرقة معنى منظوما ام لا كشم نظر قال في المجموع وهو المختار كما اطلقه الجمهور واختار الامام الاول
 أي اشترط أن تفيد المتفرقة معنى منظوما وأقره في الروضة وقال الاذرى المختار ما ذكره الامام واطلاقهم
 محمول على الغالب ثم ما اختاره الشيخ أي المصنف إنما ينقدح إذا لم يحسن غير ذلك اما مع حفظه آيات متوالية
 او متفرقة منتظمة المعنى فلا وجه له وان شمله اطلاقهم اه وهذا يشبه ان يكون جمعا بين الكلامين وهو
 جمع حسن اه وعقبه البجري بما نصه والمعتمد الاول أي الاطلاق والحسن غير حسن اه ويأتى عن
 شيخنا مثله (قوله في هذا) أي فيما لا يفيد معنى منظوما (قوله انه لا بد ان ينوي به القرآن الخ) أي فلو اطلق
 بطلت صلاته لان ما أتى به كلام أجنبي (قوله فائدة) لو لم يحفظ غير التعوذ هل يكره بقدر الفاتحة وهل يطلب
 منه الاثبات به او لا بقصد التعوذ المطلوب ام لا فيه نظر والاقرب فيهما نعم ع ش قول المتن (مع حفظه
 متوالية) أي منتظمة المعنى خلافا لمن قال انما تجزى المتفرقة التي لا تفيد معنى منظوما إذا لم يحسن غير ها اما
 إذا احسن غير ها فلا وجه لاجزائها وقد علمت ان المعتمد اجزاها مطلقا شيخنا وقوله خلافا لمن قال رد على
 الاذرى والخطيب وعبارة النهاية بعد ذكر كلام الاذرى والمعتمد الاول مطلقا اه غ ش قوله الاول
 هو قوله سواء افادت المتفرقة معنى منظوما ام لا وقوله مطلقا أي حفظ غير ها ام لا اه (قوله ولو احسن)
 إلى قوله ولا عبرة في النهاية والمعنى لا قوله اية او اكثر وقوله من القرآن (قوله ولو احسن اية او اكثر من
 الفاتحة الخ) عبارة النهاية والخطيب وشيخ الاسلام واللفظ الاول ولو عرف بعض الفاتحة فقط وعرف
 لبعضها الاخر بد لا ياتى ببدل البعض الاخر موضعه مع رعاية الترتيب الخ قال ع ش قوله مر وعرف لبعضها

الزمن والام يلزمه بلا أجرة فيما يظهر ثم رأيت الاذرى ذكره حيث قال الخ (قوله فلا اعتراض) يرجع
 الاعتراض (قوله والحروف المقطعة) قديم مع انها لا تفيد معنى منظوما غاية الامر جهلتا بعين معناها

الخ شامل للقرآن والذكر عند المعجز عن القرآن ويصرح به قوله في شرح البهجة الصغير فلو حفظ أولها فقط
 آخر الذكر عنه أو آخرها فقط قدم الذكر اه فتعديحج البديل بكونه من القرآن لعله مجرد تصوير ومن ثم
 قال بعد فان لم يحسن بدلا كرر ما يحفظه ولم يقل فان لم يحسن قرانا اه (قوله آتى به) اى بما احسنه من
 الفاتحة اية أو أكثر (قوله وبديل الباقي من القرآن) اى ان احسنه ثم من الذكر ان احسنه ولا يكفيه
 التكرار في ذلك خلافا لظاهر كلامه فليوئى اى ولا يكفيه تكرار بعض الفاتحة فيما إذا احسن بدلا من
 ذكر عن البعض الآخر بجري ويبدف بذلك وما مر عن عش آنفا قول البصرى مانصه قول وبديل
 الباقي من القرآن يخرج الذكر اى فلا يأتى به بل يكررها وقوله الاق فان لم يحسن بدلا شامل للذكر فلا
 يكررها إلا عند العجز عنه فليتا مل وليجررها (قوله فان لم يحسن بدلا الخ) ولو قدر على ثلثها الاول والاخير
 وعجز عن الوسط فهل يجوز له تكرير احدهما ويتعين الاول يظهر الاول شورى اه بجبرى (قوله كرر
 ما يحفظه الخ) واما لو قدر على بعض الذكر او الدعاء فليلك عليه بالوقوف والمعتمد انه يكررها ايضا وهو
 واضح شيخنا و مر عن عش مثله (قوله كرر ما يحفظه منها الخ) انظر لو عرف بدل بعض ما لا يحسنه
 منها كان عرف منها ايتيز وقدر على ثلاث من البديل او عكسه فهل الذى يكرر ما يحسنه منها او من البديل
 فيه نظر والا قربان الذى يكرره البديل اخذا من تعليمه مر السابق بان الشيء لا يكون اصلا وبدلا بلا
 ضرورة وهنا لا ضرورة الى تكرير الفاتحة التى هى اصل حقيقة ويحتمل التخيير بينهما لان البديل حينئذ
 منزل منزلة الاصل في وجوب الاتيان به عينا عش اتول الا قرب انه يكرر ما يحسنه من الفاتحة إذا اظهر
 ان تكرير الفاتحة كالاصل لتكرير غيرها بل الصورة المذكورة داخلية في قولهم فان لم يحسن بدلا الخ إذ
 البعض الذى يكرر لاجله يصدق عليه انه لا يحسن المصلى بدله (قوله بقدرها) الاولى هنا وفي نظيره الاق
 التذكير بارجاع الضمير الى ما لا يحسنه (قوله او من غيرها) عطف على قوله من الفاتحة (قوله من الذكر)
 اى او الدعاء (قوله ولا عبرة ببعض الآية) خلافا للنهاية عيار ته ولو عرف بعض اية لمه ان يأتى به في تلك اى
 فيما إذا كان المحفوظ من الفاتحة دون هذه اى فيما إذا كان المحفوظ من غيرها كما اقتضاه كلام الروضة
 وخالف ابن الرفعة فجزم بعدم لزومه فيها واسكن قال الاذرى والدورى و فزع ابن لرفعة نظرا لظاهره
 ولظاهر الخطيب والروض حيث عبرا في الموضع الاول ببعض الفاتحة و دبر اى في الموضع الثانى الاول ببعض
 البديل والثانى بآية من غيرها وقال شارحه وتقييده كاحلة في هذه دون ما قبلها بالآية يقتضى انه لو عرف
 بعض اية لزومه في تلك دون هذه والذى جزم به ابن الرفعة عدم لزوم الاتيان به فيها واسكن قال الاذرى وفيما
 زعمه ابن الرفعة انظر ظاهره لا يقتضاه ان من احسن معظم اية الدين اوبة كان الناس امعة واحدة لا يلزمه
 قراءته وهو بعيد بل هو اولى من كثير من الآيات القصار اه (قوله لكن نوزع فيه) (فرع)
 لو قدر على قراءة الفاتحة في أثناء البديل او قبله لم يجز البديل واتى بها او بعد البديل ولو قبل الركوع اجزاه
 البديل روض مع شرحه زاد النهاية ومثل ذلك قدرته على الذكر قبل ان تمضى وقفة بقدر الفاتحة فيلزمه الاتيان
 به وهذا غير خاص بالفاتحة بل يطرد في التكبير والتشهد اه وقوله مر قبل ان تمضى وقفة الخ اى بخلاف
 ما لو قدر عليه بعد وقفته تسهما فلا يلزمه لان الوقوف بدل وقد نصح ع و سنم وشيخنا قول الماتن (اتى
 بذكر) ومقتضى ما تقدم في القرآن وماسياتى في الوقوف انه يأتى بذكر أيضا بدل السورة ولم ار من
 ذكره فابرجع بصرى (قوله متنوع) الى قوله ولو بالادغام في المعنى لا قوله اشار الى ولا يتعين والى
 التنبيه في النهاية إلا ما ذكر (قوله قال قل سبحان الله والحمد لله الخ) قد يشكل هذا على من يعتبر بعض
 الآية من الفاتحة اى كالتهاية والخطيب وشيخ الاسلام كما مر فان الحمد لله بعض اية منها والمقدم عليه
 وهو سبحان الله اقل من البسملة فان قيل الشرط في البديل ان يكون سبع ايات او انواع من الذكر يبلغ
 مجموع حروفها قدر حروف الفاتحة وان لم تكن حروف كل اية او نوع من البديل قدر حروف كل
 (قوله ثم يبديل الباقي) فضيته وجوب تقديم التفريق (قوله قال قل سبحان الله والحمد لله الخ) قد يشكل

من البديل بقدر ما لم يحسنه
 قبله ثم يأتى بما يحسنه ثم
 يبديل الباقي فان لم يحسن
 بدلا كرر ما يحفظه منها
 بقدرها أو من غيرها آتى
 به ثم يبديل الباقي من الذكر
 ان أحسنه وإلا كرر
 بقدرها أيضا ولا عبرة
 ببعض الآية بلا خلاف
 ذكره ابن الرفعة لكن
 نوزع فيه (فان عجز)
 عن القرآن (أتى بذكر)
 متنوع الى سبعة أنواع
 ليقوم كل نوع مكان آية
 ولما في صحيح ابن حبان
 وان ضعف أن رجلا
 جاء الى النبي ﷺ فقال
 يا رسول الله إني لا أستطيع
 أن أعلم القرآن فعلمنى
 ما يجزئني من القرآن وفي
 لفظ الدارقطني ما يجزئني
 في صلاتي قال قل سبحان
 الله والحمد لله ولا اله إلا
 الله والله أكبر ولا حول

آية من الفاتحة فلا يضر نقص سبحان الله عن حروف البسملة قلت لكن يجب الترتيب بين ما يحسنه من الفاتحة وبدل ما لم يحسنه فيجب الترتيب بين بدل البسملة والحمد لله ولا يحصل الترتيب بينهما إلا أن تقدم عليها قدر حروف البسملة فليتامل سم واجاب النهاية عن الاشكال المذكور بما لا يشفي العليل (قوله ولا قوة إلا بالله) زاد شيخنا ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ثم يكرر ذلك او يزيد عليه حتى يبلغ قدر الفاتحة ولا فاعلم ان ذلك ينقص عنها اه عبارة ع ش قوله ولا قوة إلا بالله زاد الشيخ عميرة العلي العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن كذا ورد اه (قوله وهو لا يتعين الخ) خلافا للروض والنهاية والخطيب كاسر (قوله ولا يتعين لفظ الخ) وهو الاصح وقيل يتعين ويضيف اليه كلمتين اى نوعين آخرين من الذكر نحو ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن لتصير السبعة انواع مقام سبع آيات وجرى على ذلك في التنبيه وقيل يكفي هذه الخمسة انواع لذكرها في الحديث وسكوته عليها ورد بان سكوته لا ينفي الزيادة عليها معنى (قوله وان حفظ ذكر الخ) لكن الاولى المذكور بجيرى (قوله غيره) لاحاجة اليه (قوله اجزاه) وبحث الشورى أن محله حيث عجز عن الترجمة بالاخرى ولا يتعين كرى وبجيرى واعتمده شيخنا عيار ته والدعاء كالدكر لكن يجب تقديم ما يتعلق بالآخرة ولو بغير العربية ومنه اللهم ارزقنى زوجة حسناء على ما يتعلق بالدنيا كاللهم ارزقنى دينار اقول المتن (قوله ولا يجوز نقص حروف البديل الخ) المراد ان المجموع لا ينقص عن المجموع لان كل اية او نوع من الذكر او الدعاء من البديل قدر اية من الفاتحة معنى ونهاية (قوله عن حروف الفاتحة) وينبغي الاكتفاء بظن عدم النقص هنا كما ياتي في الوقوف لمشقة عدم اتياء به من الحروف بل قد يتعذر ذلك على كثير من الناس ع ش وحلى (قوله بقراءة ملك) أى بلا الف (قوله ولو بالادغام الخ) راجع للذين قال سم هذه الغاية تفيدان الادغام ليس انقص من عدمه اه (قوله وهو حرفان الخ) قاله في المجموع وتبعه ابن الرفعة في الكفاية وغيره وهو ظاهر خلافا لما في المطلب اه شرح العباب وغبرة مختصر الكفاية لابن النقيب والحرف المشدد من الفاتحة بحر فين ولا يراعى في الذكر التشديدات انتهت وظاهر ذلك انه يغنى عن المشدد من الفاتحة حرفان بلا تشديد لكن في الناشرى ما نصه وذكر المصنف اعتبار عدم نقص الحروف ولم يذكر اعتبار تشديدات الفاتحة ولا بد من اعتبار وجود تشديدات بعدد تشديدات الفاتحة وإن لم يمكنه ذلك جعل عوض كل تشديدة حرفا وكذا في الذكر اه وفيه تصريح بوجوب الاتيان بالتشديدات مع القدرة وانه لا يغنى معها عن المشدد حرفان بلا تشديد واعلم ان مقتضى

ولا قوة إلا بالله أشار فيه إلى السبعة بذكر خمسة منها ولعله لم يذكره الاخرين لان الظاهر حفظه للبسملة وشئ من الدعاء ولما كان الحمد لله بعض اية وهو لا يتعين قراءته على ما سلم يجب تعقيبه للبسملة او قدرها إن لم يحفظها ولا يتعين لفظ الوارد ويجزى الدعاء المتعلق بالآخرة اى سبعة انواع منه وإن حفظ ذكر غيره فان لم يعرف غير ما يتعلق بالدنيا أجزأه (ولا يجوز نقص حروف البديل) من قرآن أو ذكر (غن) حروف (الفاتحة) وهى البسملة والتشديدات مائة وخمسة وخمسون حرفا بقراءة ملك ولو بالادغام خلافا لبعضهم لان غايته أنه يجعل المدغم مشددا وهو حرفان من الفاتحة والبديل

هذا على من يعتبر بعض الاية من الفاتحة فان الحمد لله بعض اية منها والمتقدم عليه وهو سبحان الله أقل من البسملة فان قيل الشرط في البديل ان يكون سبع آيات او انواع من الذكر يبلغ مجموع حروفها قدر حروف الفاتحة وإن لم يكن حروف كل اية او نوع من البديل قدر حروف كل اية من الفاتحة فلا يضر نقص سبحان الله عن حروف الفاتحة قلت لكن يجب الترتيب بين ما يحسنه من الفاتحة وبدل ما لم يحسنه فيجب الترتيب بين بدل البسملة والحمد لله ولا يحصل الترتيب بينهما إلا أن تقدم عليهما قدر حروف البسملة فليتامل (قوله عن حروف الفاتحة) هل يكتب في كونه ما أتى به قدر حروف الفاتحة كما كتبت به في كونه وقوفه بقدرها كما ياتي (قوله ولو بالادغام) هذا يفيدان الادغام ليس انقص من عدمه (قوله من الفاتحة والبديل) في شرح العباب قال في المجموع وتبعه ابن الرفعة في الكفاية وغيره وبحسب الحرف المشدد بحر فين في الفاتحة والبديل وهو ظاهر خلافا لما في المطلب اه ما في شرح العباب وغبرة مختصر الكفاية لابن النقيب والحرف المشدد من الفاتحة بحر فين ولا يراعى في الذكر التشديدات انتهت وظاهر ذلك انه يغنى عن المشدد من الفاتحة حرفان بلا تشديد لكن في الناشرى ما نصه وذكر المصنف اعتبار عدم نقص الحروف ولم يذكر اعتبار التشديدات ولا بد من اعتبار وجود تشديدات بعد تشديدات الفاتحة وإن لم يمكنه ذلك جعل عوض كل تشديدة حرفا وكذا في الذكر وفيه تصريح بوجوب الاتيان بالتشديدات مع القدرة وانه لا يغنى معها عن المشدد حرفان بلا تشديد واعلم ان مقتضى ما تقدم عن المجموع وغيره انه لو اتى في البديل بمشدد عن حرفين في الفاتحة كفى وقد

(تنبيه) ما ذكر من ان حروفها بدون تشديداتها وبقراءة ملك بلا الف ومائة واخذوا ر ب ز ن هو ما جرى عليه الاسنوى وغيره وهو مبنى على أن ما حذف رسمًا لا يحدث في العدوي بانه أن الحروف المملووظ بها ولو في حالة كالفات الوصل مائة وسبعة وأربعون وقد اتفق أئمة الرسم على حذف ست الفات ألف اسم والف بعد لام الجلالة مرتين وبعدهم الرحمن مرتين وبعدهم العالمين فالباقي ما ذكره الاسنوى وخالفه شيخنا في شرح البهجة الصغير فقال بعد ذكر أنها مائة وأحد وأربعون هذا ما ذكره الاسنوى وغيره وتبعته في الأصل والحق أنها مائة وثمانية وثلاثون بالابتداء بالفات الوصل اهـ وكأنه نظر إلى ان الف صراط في الموضعين والالف (٤٧) بعد ضاد الضالين محذوفة رسمًا لكن

هذا قول ضعيف والأرجح كما قاله الشاطبي صاحب المرسوم ثبوتها في الأولين والمشهور بل اقتضى كلام بعضهم أنه متفق عليه ثبوت الثالثة وحيثما اتجه ما ذكره الاسنوى وقول شيخنا بالابتداء إلى آخره لا يختص بالحق الذي ذكره بل يأتي على كلام الاسنوى أيضا نظرا لثبوتها في الرسم هذا واعتبار الرسم فيما نحن فيه لا وجه له لأن كلامنا في قراءة احرف بدل احرف عجز عنها وذلك إنما يتباط بالمملووظ دون المرسوم لانهم يسمون ما لا يتلفظ به وعجزه لحكم ذكره وعلى انها غير مطردة ولذا قالوا اخطان لا بقاس عليها خط المصحف الامام وخط العرويين فاصطلاح أهل الرسم لا يوافق اللفظ المنوطة به القراءة بوجه فالحق الذي لا يحصى عنه اعتبار اللفظ وعليه فهل تعتبر الفات الوصل نظر إلى انه قد يتلفظ بها في حالة الابتداء أو لا لانها محذوفة

ما تقدم عن المجموع وغيره أنه لو أتى في البديل بمشدد عن حرفين في الفاتحة كفي وقديتو نف فيه فليتبأمل فإن الوجه مر أنه لا يكفي سم وما ذكره عن مختصر الكفاية ذكره المغني وأقره قوله أن مقتضى ما تقدم عن المجموع الخ الذي جرى عليه الشارح والنهاية وقوله فإن الوجه الخ اعتمدت ع ش وغيره عبارة الاول قوله مر والبديل أي حيث لم تزد التشديدات في البديل على تشديدات الفاتحة والواجب حرفا واحدا اهـ وعبارة شيخنا والحلي والحرف المشدد من البديل كالحرف المشدد من الفاتحة والحرفان منه كالحرف المشدد منها لا عكسه اهـ (قوله ما ذكر) أي بطريق الزوم سم (قوله مائة وأحد وأربعون) أي لأن ذلك هو الباقي بعد إسقاط التشديدات الاربعة عشر من المائة والخمسة والخمسين سم (قوله وبيانه) أي ما جرى عليه الاسنوى (قوله وكله) أي شيخ الاسلام (قوله لكن هذا) أي الحذف في المواضع الثلاثة (قوله ثبوت الثالثة) خبر والمشهور (قوله هذا) أي خذ هذا (قوله في قراءة احرف الخ) الاول الحروف (قوله وذلك) أي القراءة (قوله على انها) أي تلك الحكم (قوله ولذا) أي لعدم الاطراد (قوله الامام) صفة المصحف أي مصحف سيدنا عثمان رضي الله تعالى عنه (قوله وعليه) أي الحق المذكور (قوله الاول والوجه) أي لانه الاحتمال الموافق لما جرى عليه الاسنوى وشيخ الاسلام غيرهما به يندفع قول سم قديقال بل الثاني أو وجه لعدم توقف الصحة على تلك الالفات بدليل الصحة إذا وصل الجميع اهـ وأيضا التوقف عليها عند الفصل الصحيح كاف في الترجيح (قوله لان لام الرحمن الخ) قديقال الحق الذي لا يحصى عنه بناء على ما قرر من اعتبار اللفظ دون الرسم ان لا يمد نحو لام الرحمن (قوله قلت الممتنع الخ) ما تضمنته كلامه من حصر الامتناع فيما ذكر ممنوع ومناف لتصريحهم بان المشدد معدود بحر فيزوم ما ذكره بقوله وكما الخ ليس فيه تايد لما ادعاه فليتبأمل حق تامل بصري (قوله لعارض الادغام) قديقال عارض الادغام إنما يقتضى غده صفة الحرف لا عده مرة أخرى فالوجه ان المشدد لا يعد إلا مرة واحدة لكن بحر فين ويعبر صفة على ما تقدم عن الناشئ سم (قوله كالايجوز) إلى قوله وبحجاب في المغني (قوله إنما أجزأ الخ) رد لدلائل مقابل الاصح (قوله واستشكل الخ) عبارة المغني قال ابن الاستاذ قطعوا باعتبار سبع آيات واختلفوا في عدد الحروف والحروف هي المقصودة لان الثواب عليها اهـ (قوله بوجوب السبع) أي الآيات (قوله دون عدد الحروف) أي فلم يقطعوا بوجوبه سم (قوله بان خصوص كونها الخ) أي الفاتحة (قوله كما مر) أي في شرح فسمع آيات (قوله بذلك) أي بالسبع (قوله بها) أي بالحروف (قوله

يتوقف فيه فليتبأمل فإن الوجه أنه لا يكفي (قوله مائة وأحد وأربعون) أي لأن ذلك هو الباقي بعد إسقاط التشديدات الاربعة عشر من المائة والخمسة والخمسين وقوله تنبيه ما ذكره أي بطريق الزوم (قوله الاول والوجه) قديقال بل الثاني أو وجه لعدم توقف الصحة على تلك الالفات بدليل الصحة إذا وصل الجميع (قوله لعارض الادغام) قديقال عارض الادغام إنما يقتضى غده صفة الحرف لا عده مرة أخرى فالوجه ان المشدد لا يعد إلا مرة واحدة لكن بحر فين ويعبر صفة على ما تقدم عن الناشئ (قوله بوجوب السبع) أي الآيات وقوله

من اللفظ غالباً كل محتمل والاول او وجه فيجب مائة وسبعة وأربعون حرفا غير الشدات الاربعة عشر فالجملة مائة واحد وستون حرفا فان قلت يلزم على فرض الشدات كذلك عدد الحرف الواحد مرتين لان لام الرحمن مثلا حذفت وحدها والراء حسبت وحدها ثم حسبتا واحدا في الشدة قلت الممتنع حسابه مرتين من جهة واحدة وما هنا ليس كذلك لانها حسبتا ولا نظرا لاصل الفلك وثانيا نظر العارض الادغام وكما حسبت الفات الوصل نظر البعض الحالات فكذلك هذه فتأمل ذلك فانه مهم (في الاصح) كما لا يجوز النقص عن آياتها وإنما اجزأ قضاء يوم قصير عن طويل لعسر رعاية المائلة في الايام واستشكل قطعهم بوجوب السبع في البديل دون عدد الحروف مع انها المقصودة بالثواب وبحجاب بان خصوص كونها سبعة وقعت المثبة بكامر بخلاف خصوص عدد حروفها فكانت عنايتهم بذلك أقوى وإن اطة الثواب بها لا تختص بالفاتحة فغف أمرها

ويشترط) الى المتن في النهاية إلا أنه أبطل الذكر بالبدل وعبارة المغنى وشرح المنهج ولا يشترط في الذكر والدعاء ان يقصد بها البدلية بل الشرط أن لا يقصد بها غيرها اه وهي كاصريح في موافقة ما في الشرح والنهاية من عدم جواز التشريك فقول الحلبي على المنهج ووافقه شيخنا ما نصه قوله غير ما اى فقط حتى في التعوذ والافتتاح إذا كان كل بدلا خلا فالحجر ضعيف ولذا عقبه الجبرمي بما نصه وقوله فقط اى لم يقصد البدلية وغيره لم يضر على كلامه والمعتمد انه يضر حينئذ بخلاف ما سياتى في قصد الركن مع غيره والفرق ان الركن اصل والبدل فرع والاصل يغتفر فيه شيخنا وعبارة الاطفيحي قوله بل الشرط أن لا يقصد بها غيرها أى البدلية ولو معها الموافق فتح وتعود بقصد السنية والبدل لم يكفه شرح مراه وهو الذى اعتمده ع ش كلام الجبرمي (قوله أن لا يقصد بالذ كر الخ) شامل لما اذا لم يقصد شيئا ولو بالافتتاح والتعوذ وهو صريح قول الروض ولا يشترط قصد البدلية بل يشترط أن لا يقصد غيرها فلو اتى بدعاء الاستفتاح ولم يقصده اعتد به بدلا اه سم (قوله بالذ كر) ومثله الدعاء كما صرح به في غير هذا الكتاب كغيره وخرج بذلك القرآن فليراجع وعلى هذا فتذوق القراءة الذكروا الدعاء بالاكتفاء بها مع قصد البدلية وغيرها فليحذر لكن عبارة الروض المتقدمة وقد عبر في شرحه بقوله ولا يشترط في البدل الخ شاملة للبدل اذا كان قرانا قضيته انه يضر فيه قصد البدلية وغيرها سم ويصرح بتلك القضية قول ع ش ما نصه قوله مرفلوا فتفتح او تعوذ بقصد السنية والبدل لم يكف بذبحي ان مثل ذلك ما لو قرأية تشمل على دعاء يقصد بها الدعاء لنفسه والقرآن فلا تسكن في اداء الواجب ان كانت بدلا ولا في اداء السورة إن لم تسكن لانه لما نوى بذلك القرآن والدعاء اخرجهما بالقصد عن كونها قرانا كما فلا يعتد بها فيما يتوقف حصوله على القرآن اه لكن عقبه الرشيدى بما نصه قوله م ر بقصد السنية والبدل لم يكف بنحت الشيخ ع ش ان مثله ما اذا شرك في اية تتضمن الدعاء بين القرآنية والدعاء لنفسه وفيه وقفة للفرق الظاهر اذ هو هنا شرك بين مقصودين لذاتهما للصلاة هما السنية والقرآنية فاذا قصد احدهما فوت الاخر بخلافه في تلك مع ان موضوع اللفظ فيها الدعاء اه وياتى عن السيد البصرى ما وافقه (قوله ولو معها) يراجع سم قد قدمنا ما يزيل التوقف ويزيله ايضا قول البصرى ما نصه قوله ولو معها يؤخذ من قرينة التمثيل أن المراد منع التشريك بين البدلية وسنة مقصودة فلا يرد عليه أنه لا يضر في عدم الصارف قصد التشريك كنية التردد مع نية معتبرة في الموضوع وقصد الصلاة ودفع الغريم وما ياتى له في الاعتدال ان الماضر رفع الراس بقصد الفزع وحده ونحو ذلك لان جميع ما ذكر ليس فيه تشريك بين مقصودين شرعا بفعل واحد حتى لو فرض في مسئلتنا قصد نحو الدعاء مع البدلية لم يضر اه وقد مر عن الرشيدى ما يوافق اوله واما قوله حتى لو فرض الخ قد تقدم عن المغنى وشرح المنهج وسم ما يخالفه إلا ان يخص قوله المذكور بما اذا كان البدل قرانا (قوله من قرآن) الى قوله اى بالنسبة الى المغنى وشرح المنهج وكذا في النهاية لإاقوله وترجمة الذكروا الدعاء (قوله وعجز عن التعلم) بذبحي وكذا لو قدر لكنه يقضى ما صلاه اصبغ الوقت قاله سم وهو يومهم انقاد صلاة القادر على التعلم مع سعة الوقت وقد تقدم عنه وفي الشرح خلافه فالاولى إسقاط هذه

ويشترط أن لا يقصد بالذ كر غير البداية ولو معها فلو افتتح أو تعوذ بقصد السنة والبدل لم يكف (فان لم يحسن شيئا) من قرآن ولا غيره وعجز عن التعلم وترجمة الذكروا الدعاء

دون عدد الحروف أى فلم يقطعوا بوجوبه (قوله أن لا يقصد بالذ كر غير البدلية) شامل لما اذا لم يقصد شيئا ولو بالافتتاح والتعوذ وهو صريح قول الروض ولا يشترط قصد البدلية بل يشترط أن لا يقصد غيرها الم اى بدعاء الاستفتاح ولم يقصده اعتد به بدلا اه وهو شامل للقرآن وغيره وقد عبر في شرحه بقوله ولا يشترط في البدل الخ (قوله بالذ كر) ومثله الدعاء كما صرح به في غير هذا الكتاب كغيره وخرج بذلك القرآن فليراجع فان قضية قولهم انه لا يشترط قصد الركن لكن لا بد من عدم الصارف بان يقصد غيره فقط وإن القراءة كذلك وعلى هذا فتذوق القراءة الذكروا الدعاء بالاكتفاء بها مع قصد البدلية وغيرها فليحذر لكن عبارة الروض وشرحه شاملة للبدل اذا كان قرانا قضيته انه يضر فيه قصد البدلية وغيرها فليحذر ما نقلناه عنه فيما مر (قوله ولو معها) يراجع (قوله وعجز عن التعلم) بذبحي وكذا لو قدر لكنه يقضى ما صلاه

نظير مامر (ونف) وجوبا (قدر الفاتحة) في ظنه أي بالنسبة لكون قرائتها معتدلة من غالب (٤٩) أمثاله نظير مامر فمن خلق بلا نحو

مرفق أو حشفة وذلك لأن القراءة والوقوف بقدرها كانا واجبين فإذا تعذر أحدهما بقي الآخر يلزمه القعود بقدر التشهد الأخير ويسن له الوقوف بقدر السورة والقنوت والقعود بقدر التشهد الأول (ويسن عقب الفاتحة) لقارئها ولو خارج الصلاة لكنه فيها أكد ومثلها بدلها إن تضمن دعاء (آمين) مع سكتة لطيفة بينهما تميزا لها عن القرآن وحسن زيادة رب العالمين وذلك للخبر المتفق عليه إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فإنه من وافق قوله قول الملائكة أي في الزمن وقبل الإخلاص والمراد الملائكة المؤمنون على ادعية المصلين والحاضرون لصلاتهم غفر له ما تقدم من ذنبه وفي حديث البيهقي وغيره أن اليهود لم يحسدونا على شيء ما حسدونا على القبلة والجمعة وقولنا خلف الإمام آمين ﴿تنبيه﴾ أفهم قوله عقب فوت التأمين بالتلفظ بغيره ولو سهوا كما في المجموع عن الأصحاب وإن قل نعم ينبغي استثناء نحو رب اغفر لي للخبر الحسن أنه صلى الله عليه وسلم قال عقب

القول (قوله نظير مامر) أي عجز نظير عجز مرفق في شرح فإن جعل الفاتحة قول المتن (وقف الخ) ولا يجب عليه تحريك لسانه بخلاف الآخر س الذي طار آخره شيخنا (قوله وذلك) أي وجوب الوقوف (قوله ويسن) إلى قوله والقنوت في النهاية والمغني قول المتن (عقب الفاتحة) بعين مفتوحة وقاف مكسورة بعدها ياء موحدة ويجوز ضم العين وإسكان القاف وأما عقيب بياء قبل الباء فلغة قليلة كردد (قوله أقارنها) وكذا لسانها كما نقله بعضهم عن الطوخي شيخنا وياتي في الشرح ما يخالفه (قوله ولو خارج الصلاة) إلى قوله وينبغي في المغني لإقوله نعم إلى وافهم وكذا في النهاية إلا ما ذكره وفي حديث إلى التنبيه (قوله لكنه) أي التأمين (قوله ومثلها) أي الفاتحة (قوله أن تضمن دعاء) كذا في شرح مرم وظاهره ولو في أوله وفيه وقفة سم عبارة عرش ظاهره أنه لا فرق بين تقدم الدعاء وتأخره لكن في سم على المنهج ما نصه قال مرم لو أتى ببدل الفاتحة فإن ختم بدعاء آمن عقبه أه وهو يقتضي أنه لا يؤمن حيث قدم الدعاء وقد يشير إليه قول الشارح مرم محاكاة المبدل أه وفي البجيرمي عن البرماوي وفي السكودي عن القايني أنه يؤمن ولو بدا في البدل بما تضمن الدعاء وختم بما لا يتضمنه أه والأقرب الأول أي مامر عن عرش (قوله تمييزا لها) أي لفظة آمين (وحسن الخ) عبارة للمغني والنهاية قال في الام ولو قال آمين رب العالمين وغير ذلك من الذكر كان حسنا أه (قوله وذلك للخبر المتفق عليه الخ) هذا لا يفيد حكم المنفرد والإمام صريحا سم عبارة النهاية لخبر أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته فقال آمين يدها صوته أه زاد المغني الخبر الذي في الشرح وعبارة شرح بأفضل والمنهج للاتباع في الصلاة وقيس بها خارجها أه (قوله والحاضرون الخ) عطف على المؤمنون الخ والأولى قلب العطف (قوله غفر له ما تقدم الخ) والمراد الصغائر فقط وإن قال ابن السبكي في الأشباه والنظائر أنه يشمل الصغائر والكبائر نهاية (قوله عقب) أي إلى آخره (قوله ينبغي استثناء نحو رب الخ) وينبغي أنه لو زاد على ذلك ولو الذي لجميع المسلمين لم يضر إضاع من (قوله رب اغفر لي) ينبغي نداء للحديث المذكور وعليه ينبغي أن يفصل بينه وبين آخر الفاتحة لما مر من التمييز بصري (قوله نظير مامر) تقدم تقييد الطويل فيما مر بالعمد أه سم أي بخلافه لعذر كسهو وجهل أو إعياء فلا يضر (قوله على من قال لا يفوت الخ) اعتمد هذا الاستاذ في السكندر سم أقول وكذا للمغني والنهاية حيث قال لا يفوت التأمين إلا بالشروع في غير على الأصح كافي المجموع أه قال عرش قوله مرم إلا بالشروع الخ ظاهره أنه لا يفوت بالسكوت وإن طال ولا بنا فيه تعبيره بالعقب لجواز حمله على أن الأولى المبادرة إليه لا أنها شرط لكن قال حج أنه يفوت بالسكوت إذا طال الخ أه وقال الرشيدى قوله مرم إلا بالشروع الخ أي أو يطول الفصل بحيث تنقطع نسبته عن الفاتحة أه عبارة شيخنا والتقييد بالعقوبة يفيد أنه يفوت بالتلفظ بغيره وإن قل ولو سهوا نعم

لضيق الوقت (قوله وقف قدر الفاتحة) ﴿فرع﴾ قالوا لو قدر على الفاتحة في أثناء البدل وجب قرائتها أو بعد فراغها ولو بعد الركوع فلا يبقى ما لو لم يحسن شيئا مطلقا وقدر عليها بعد الوقوف بقدرها فهل تسقط عنه كما لو قدر عليها بعد الفراغ من البدل بجامع أنه لو أتى بما لزمه حينئذ أولا لأنه لم يأت ببدل فان القيام ليس ببدل الفاتحة بل هو واجب آخر معها في نظر وقد يلتزم الأول لأن وجده نقل بخلافه (قوله ومثلها بدلها) أن تضمن دعاء أو رد عليه أن قياس ما ذكره في بحث التعوذ من أن الأول وجه نداء لمن يأتي بذكر بدل الفاتحة لأن للتائب حكم المنوب عنه أن يؤمن في البدل وأن لم يتضمن دعاء لأنه قضية إعطاء النائب حكم المنوب أه فليتأمل فإن الفرق قريب بأن معنى التعوذ والمقصود به وهو الاعتصام من الشيطان مناسب لكل مقروه من ذكر أو دعاء ما قرآن بخلاف التأمين الذي هو طلب الاستجابة لا يناسب ما لا دعاء فيه إذ لا معنى للتأمين على قوله لا إله إلا الله وسبحان الله مثلا (قوله أن تضمن) كذا في شرح مرم وظاهره ولو في أوله وفيه وقفة (قوله وذلك للخبر المتفق عليه) هذا لا يفيد حكم المنفرد والإمام صريحا (قوله نظير مامر) تقدم تقييد الطويل فيما مر بالعمد (قوله وبما قرره يعلم الرد على من قال لا يفوت الخ) اعتمد هذا الاستاذ في السكندر

(٧ - شرواني وابن قاسم - ثاني) الضالين رب اغفر لي آمين وأفهم أيضا فوته بالسكوت أي بعد السكوت المسنون وينبغي أن يحله أن طال نظير مامر في الموالاة وبما قرره يعلم الرد على من قال لا يفوت إلا بالشروع في السورة والركوع نعم ما فهمه من فوته

يستثنى رب اغفر لي ونحوه الخ ويفوت بالشروع في الركوع ولو فورا لا بالسكوت وان زاد على السكتة المطلوبة اه (قوله بالشروع في الركوع الخ) كان وجهه انه لما كان تتممة للفاتحة لا يفعل إلا في محلها نعم ظاهر كلامه انه يفوت بالشروع في الانحناء وإن لم يخرج عن حد القيام وهو محل تأمل لان الاصل لو بقي منه شيء مجاز له الاتيان به حيثنذ فالولى تابعه فليتأمل وقد يقال لا يحصل الشروع فيه حقيقة الا بالوصول لا قبله بصري وينبغي حمل كلام الشارح على ظاهره إذا الظاهر ان وجه الفوت بذلك الاشعار بالاعراض كافي التلطف بلفظ قليل مع طلب ذكر مخصوص للشروع في الركوع بل كلامهم كالصرح في الفوت بمجرد التكبير للركوع (قوله والافصح) الى قوله او مجرد الخ في النهاية والمغنى لا قوله ويسكن إلى المتن وما انبه عليه قول المتن (ويجوز القصر) اي فلو لغة وإن أوهم التعليل خلافة رشيدى (قوله الامالة) اي مع المندنية ومعنى عبارة شيخنا بمد الهمة وتخفيف الميم مع الامالة وعدمها بالقصر لكن المدافصح ويجوز تشديد الميم مع المد والقصر ففيه خمس لغات اه وقوله خمس لغات قضية ما قدمه ان لغاته ست إلا ان يراد بقوله مع المد بمد بلا إمالة (قوله ومعناها الخ) ظاهر انها في التشديد مع القصر باقية على اصلها وهو ما صرح به شيخ الاسلام في الاسنى والغرر ومقتضى كلام الشارح في فتح الجواد انها ايضا بمعنى قاصدين فليحذر بصري اقول وكذا ظاهر المغنى والنهاية انه راجع للتشديد مع القصر ايضا باعتبارهما وحكى التشديد مع القصر والمدادى قاصدين اليك وأنت أكرم أن تخيب من قصدك وهو لحن بل قيل انه شاذ منكر ولا تبطل به الصلاة لقصد الدعاء كما في المجموع اه قال ع ش قوله مر وهو لحن الخ اي التشديد مع المد والقصر وبصرح في شرح الروض وقوله لقصد الدعاء قضيته انه لو لم يقصد به الدعاء بطات وبصرح حجج اه وعبارة الرشيدى قوله مر اي قاصدين ظاهره انه تفسير للتشديد بقسميه القصر والمد وصرح به في الامداد لكن في التحفة وشرح الروض وغيرهما انه للمدود فقط اه وقوله في الامدادى وشرح بافضل عبارة فان شدد مع المد والقصر وقصدان يكون المعنى قاصدين اليك الخ لم تبطل اه (قوله وكذا ان لم ير دشينا الخ) وفي البجيرى عن الشوبرى وفي الكردى عن القلوبى والمعتد ان لا تبطل في صورة الاطلاق اه وجرى عليه شيخنا اعتبار ته وجعل الرملى التشديد اي بقسميه لحنًا قال وقيل شاذ منكر لكن لا تبطل به الصلاة إلا ان قصد به معناها الاصلى وحده وهو قاصدين بخلاف ما لو قصد الدعاء ولو مع معناها الاصلى أو أطلق فلا تبطل صلاته على المعتمد حيثنذ اه وظاهر صنيعه ان الحصر المذكور مما قاله الرملى وعليه فاعله في غير النهاية وإلا فكلام النهاية كامر كالمغنى ظاهر في موافقة التحفة فليراجع قول المتن (مع تأمين إمامه) شمل ذلك ما لو وصل التأمين بالفاتحة وهو كذلك نهاية وقال ع ش قول المصنف مع تأمين امامه يخرج ما لو كان خارج الصلاة فسمع قراءة غيره من امام او ماموم أى وغيرهما فلا يسن التأمين اه (قوله لا قبله) الى قوله وقد يشكل في المغنى لا قوله ومن ثم إلى وليس إلى قوله وقضية الخ في النهاية إلا ما ذكر (قوله كادل الخ) علة لقوله ليوافق الخ وهو علة للذين كرى (قوله الخبر السابق) وجه الدلالة منه ان قوله فانه من وافق تأمينه الخ يدل دالة إمام على ان علة طلب موافقة الامام في التامين هي موافقة تأمين الملائكة وإلا لم يكن لذكره فائدة فيعلم منه ان تأمين الامام وافق تأمين الملائكة رشيدى (قوله وبه يعلم الخ) اي يسن المعية او بذلك الخبر (قوله ان المراد بامان الخ) وبوضحه خبر الصحيحين إذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين نهاية وكذا في سم على الكنز (قوله اراد ان يؤمن) الانسب تاويله بشرع فتأمل ان كنت من اهله بصري (ولان التامين الخ) عطف على قوله ليوافق كرى ورشيدى (قوله لا لتأمينه) فان لم يؤمن الامام ولم يسمعه او لم يدره من اول امن وهو مغنى واسنى (قوله إلا ان سمع قراءة امامه) الظاهر انه لا بد من سماع يميز معه الحروف لا مجرد صوت ولو سمع بعضهم لم يؤمن مطلقا ولا يؤمن مطلقا ويقال ان سمع ما قبل اهدنا لم يؤمن اه وهى وما بعدها من محل

بالشروع في الركوع ولو فورا متجه والافصح الاشهر بها أن يأتي بها (خفيفة الميم بالمد) وهى اسم فعل بمعنى استجب مبنى على الفتح ويسكن عند الوقف (ويجوز) الامالة (والقصر) مع تخفيفها وتشديدها لانه لا يخل بالمعنى وفيها التشديد مع المد ايضا ومعناها قاصدين فان أتى بها أو اراد قاصدين اليك وأنت أكرم أن تخيب قاصدا لم تبطل صلاته لتضمنه الدعاء أو مجرد قاصدين بطلت وكذا ان لم ير دشينا كما هو ظاهر (و) الافضل المأموم في الجهرية انه يؤمن مع تأمين إمامه) لا قبله ولا بعده ليوافق تأمين الملائكة كادل عليه الخبر السابق وبه يعلم أن المراد بأمّن في رواية اذا أمّن الامام فأمنوا أراد أن يؤمن ولان التامين لقراءة امامه وقد فرغت للتأمينه ومن ثم اتجه انه لا يسن للمأموم الا ان سمع قراءة امامه

فقال فان آخر لم تفت إلا بالشروع في السورة او الركوع اه (قوله في الركوع) ينبغي او في السورة (قوله ان المراد الخ) ويوضحه رواية إذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين كنز (قوله

ويؤيده ما يأتي أن المأموم لا يؤمن لدعاء قنوت امامه إلا أن سمعه وليس لنا ما يسن فيه نحوي (٥١) مقارنة الامام سوى هذا فان لم تنفق له

موافقة أمن عقبه ولو أخره
عن الزمن المسنون امن
قبله ولم ينتظره اعتبارا
بالمشروع وقد يشكل عليه
ما يأتي في جهر الامام او
اسراره من ان العبرة فيهما
بفعله لا بالمشروع إلا أن
يجاب بان السبب للتأمين
وهو انقضاء قراءة الامام
وجد فلم يتوقف على شيء
اخر والسبب في قراءة
المأموم للسورة متوقف
على فعل الامام فاعتبر
وقضية كلامهم انه لا يسن
لغير المأموم وان سمع قيل
لكن في البخاري اذا أمن
القارئ فأمّنوا وعمومه
يقتضي النذب في مسئلتنا
وفيه نظر اه (ويجهر به)
ندبا في الجهرية الامام
والمنفرد قطعاً والمأموم (في
الظاهر) وان تركه امامه
لرواية البخاري عن عطاء
أن ابن الزبير رضى الله
عنهما كان يؤمن هو ومن
وراءه بالمسجد الحرام حتى
أن للمسجد للجة وهى
بالفتح فالتشديد اختلاط
الاصوات وصرح عن عطاء
أنه أدرك ما تلى صحابي
بالمسجد الحرام اذا قال
الامام ولا الضالين
رفعوا أصواتهم بآمين
اما السرية فيسرون فيها
جميعهم كالقراءة (ويسن)
في سرية وجهرية لامام
ومنفرد كما موم لم يسمع

تأمل بصرى ونقل عن حاشية الشارح على فتح الجواد ما نصه والذي يتجه أن العبرة بالآخر لانه الذى يليه
التأمين لكن هل يشترط كونه جملة مفيدة من الفاتحة او من غير هذا الاقرب نعم فيمكن سماع ولا الضالين مثلاً
اه (قوله) ويؤيده ما يأتي الخ ويؤيده ايضا تخصيص هذا الحكم بالجهرية سم (قوله سوى هذا) يظهر ان اصل
نذب المقارنة يحصل بمقارنة جزء لجزءوا كلها مقارنة للجميع للجمع بصرى (قوله ولو أخره) اى الامام افهم
انه لو لم يؤخره بان قصر الزمن بعد فراغ القراءة لا يؤمن حينئذ وعليه فلو اسرع بالتأمين قبل امامه فالاقرب
انه يعتد به في حصول أصل السنة فلا يحتاج في أدائها الى إعادة سمع الامام ع ش (قوله أمن قبله الخ) قال في
المجموع ولو قرأه مع وفراغ ما كفى تأمين واحد او فرغ قبله قال البيهقي ينتظره والمختار والصواب انه يؤمن
لنفسه ثم للتابعين و معنى قال ع ش قوله مر كفى تأمين واحد اشعر بان تكرير التأمين اولى ويقدم
تأمين قراءته اه (قوله) وقد يشكل عليه اى على اعتبار المشروع هناك فعل الامام (قوله فاعتبر) اى
فعله ظاهر هذا الفرق انه يستحب التأمين لقراءة الامام اذا جهر فيها الامام فيجهر به المأموم كما اعتمدته الجمال
الرملى في شرح البهجة واقتضاء كلام الشارح في التحفة اه وسيأتى ما يتعلق بالمقام (قوله لغير المأموم) أى ولو
كان خارج الصلاة ع ش واقره البجيرى قول الماتن (ويجهر به الخ) وجهر الاثنى والختنى به كجهرهما
بالقراءة وسيأتى والا ما كن التيجي. فيها المأموم خلف امامه خمسة تأمينه مع امامه وفي دعائى في قنوت الصبح
وفي قنوت النازلة في الصلوات الخمس واذا فتح عليه نهاية ومعنى وينبغي ان يراعى ذلك نحو سؤال الرحمة عند
قراءة ايتها ونحو تسخير الاتقالات من مبلغ احتيج اليه وتنبيه ما يعطى فيه الامام كالقيام لركعة زائدة اذا لم
يرد بالفتح ما يشمله كرى (قوله قطعاً) وقيل فيهما وجه شاذ معنى (قوله ندبا في الجهرية) أى جهر
متوسطاً وتسكراً بالمبالغة فيه ع ش (قوله والمأموم) اى لقراءة امامه ويسر به لقراءة نفسه عاب اه سم
قول الماتن (في الاظهر) قال في المجموع ومحل الخلاف اذا امن الامام ولا استحب المأموم الجهر قطعاً لسمعه
فياق به معنى فقول الشارح فان تركه امامه يؤم جريان الخلاف فيه ايضا ثم رايت ابن شعبة قال بعد ذكر
كلام المجموع وقضية كلام الروضة والكفاية ان ذلك طريقة مرجوحة وان المذهب اجر اما الخلاف وان لم
يجهر الامام انتهى فلعل كلام الشارح مبنى عليه بصرى (قوله لرواية البخاري) الى الماتن في النهاية (قوله
فيسرون الخ) عبارة شرح المنهج وفي سم عن الكنز مثله فلا جهر بالتأمين فيها ولا معية بل يؤمن الامام
وغیره سر اطلقاً اه قال البجيرى قوله فلا جهر بالتأمين الخ ظاهره ولو سمع قراءة امامه وعبارة سم على
الغاية ولا يسن في السرية جهر بالتأمين ولا موافقة الامام فيه بل يؤمن كل سر انعم ان جهر الامام بالقراءة
فيها اى السرية لم يبعد عن موافقته انتهت ومقتضى كلام شرح الروض ان المأموم لا يجهر بالتأمين في
السرية وان جهر امامه ع ش وقوله مطلقاً أى سمع قراءة امامه أم لم يسمع ع ش اه كلام البجيرى
(قوله في السرية) الى قوله وقاعدة الخ في النهاية لا قوله وان طال الى نعم وكذا في المغنى لا قوله بل بعضها
الى والا فضل قول الماتن (ويسن سورة الخ) الاتباع بل قيل بوجوب ذلك شرح بافضل ويكره ترك قراءة
السورة كما قاله ابن قاسم شيخنا (قوله في سرية الخ) ولو كرر سورة في الركعتين حصل اصل السنة نهاية
وسم وفتح الجواد (قوله لم يسمع) ينبغى سماعاً مفسراً سم (قوله في غير صلاة الخ) اى ولو كان الغير
مندورة خلافاً لاسنوى نهاية (قوله الجنب) أى ونحوه (قوله وذلك) راجع الى الماتن (قوله للحديث
الصحيح الخ) في تقريبه وقفة (قوله ام القرآن عوض من غيرها) يتامل معناه فانها بحيث وجبت كان

ويؤيده ما يأتي الخ) يؤيده ايضا تخصيص هذا الحكم بالجهرية (قوله ولو أخره) أى الامام (قوله
ويجهر به الخ) عبارة العباب وان يجهر به في الجهرية الامام والمنفرد والمأموم لقراءة امامه ويسرها
لقراءة نفسه (قوله اما السرية الخ) عبارة الاستاذ في كثره ولا يجهر بالتأمين في السرية ولا يندب
فيها معية بل يؤمن الامام وغيره مطلقاً سرا اه (قوله لم يسمع) ينبغى سماعاً مفسراً

(سورة بعد الفاتحة) في غير صلاة فاقد الطمورين الجنب لحرمتها عليه وصلاة الجنائز لكرهاتها فيها وذلك للأخبار الكثيرة
الصحيحة في ذلك ولم تجب للحديث الصحيح أم القرآن عوض من غيرها وليس غيرها عوضاً منها ويحصل أصل سنتها

ثوابه على زيادة الحروف
نظير صلاة ظهر يوم النحر
للحاج بمنى دون مسجد مكة
في حق من نزل إليه لطواف
الفاضة إذا لا اتباع سمير بو
على زيادة المضاعفة فاندفع
ما لكثيرين هنا نعم البعض
في التراويح افضل كما افنى به
ابن الصلاح وعلمه بأن
السنة القيام في جميعها
بالقران ومثلها نحو سنة
الصبح لورود البعض فيها
ايضا وافهم قوله بعد الفاتحة
انه لو قدمها عليها لم تحسب
كالمكرر الفاتحة إلا إذا لم
يحفظ غيرها على الوجه
(إلا في الركعة الثالثة)
من المغرب وغيرها
(والزابعة) من الرابعة
وما بعد أول تشهد من
النوافل (في الأظهر)
لثبوته من فعله صلى الله
عليه وسلم ومقابلته ثبت
في مسلم من فعله صلى الله
عليه وسلم ايضا وقاعدة
تقديم المثبت على النافي
تؤيده فلذا صححه أكثر
العراقيين واختاره السبكي
وعليه يكون أقصر من
الأولين لتدب تقصير
الثانية عن الأولى كما صرح
به الخبر ولأن النشاط في
الأول وما يليه أكثر وبه
يتوجه مخالفتهم لتلك
القاعدة وحملهم قراءتها
فيها على بيان الجواز
لأن المعروف المستمر

(قوله آية) قال في العباب وتأتى السنة ببعض سورة ولو آية والاولى ثلاث آيات اهل ولا يبعد لتأتى بنحو الجروف في اوائل السور كالموصوق ون قلنا انه مبتدأ وخبر حذف خبره او مبتدؤه ولا حظ لذلك لانه حينئذ جملة والظاهر انه على هذا آية غاية الامران اية حذف بعضها وهذا لا ينافي فادتها وفهم المعنى منها فليتأمل ﴿ فرع ﴾ لو كرر سورة في الركعتين حصل اصل سنة القراءة مەر (قوله بل ببعضها ان افاد) كذا شرح مرو ولا يخفى أن اعتبار الافادة هنا لتأتى قوله السابق في شرح قلت الاصح المنصوص جواز المتفرقة وان لم تقدم معنى منظوما لان ذاك عند العجز عن الواجب الاصلى وهذا عند القدرة على الاتيان بالسورة فانظر إذا عجز عن المفيد (قوله وان طال) المعتد به انما هي افضل من قدرها من طولية مەر (قوله ومثلها نحو سنة الصبح) قضيت ان البعض في سنة الصبح افضل ولعله بالنسبة لغير الكافرون والاخلاص (قوله اذا لم يحفظ غيرها) شامل للذكر والدعاء فليتأمل (قوله من صلاة نفسه) اى بان لم يدرك ثلثه ورابعته مع الامام (قوله

من أحواله عليه السلام رعاية النشاط أكثر من غيره (قلت فان سبق ههما) أى الثالثة والرابعة من (قوله صلاة نفسه كما يأتى بيانه أو بالأولين الدال عليهما سياقه من صلاة إمامه بأن لا يدركهما منها معه وإنما أدركه في الثالثة والرابعة منها

او من صلاة نفسه بان
ادر كمها معها لكنه
لم يتمكن من قراءة السورة
فيهما (قراها فيهما) اى فى
الثالثة والرابعة بالنسبة
للماموم حين تدار كمها فى
الحالة الاولى والثانية او
بالنسبة للإمام او الاولى
والثانية بالنسبة للماموم
وهو خلف الامام فى الحالة
الثانية فيهما ان تمكن لنحو
بطء قراءة الامام ما لم تسقط
عنه لكونه مسبوقا فيما
ادر كذا لان الامام اذا تحمل
عنه الفاتحة فالسورة اولى
(والله اعلم) ثلثا تخلو
صلاته من السورة بلا عذر
ولما قضى السورة دون
الجهر لان السنة آخر
الصلاة ترك الجهر وليست
السنة آخرها ترك السورة
بل لا يسن فعلها وبين
العبارتين فرق واضح
(تنبيه) ما قررت به
المتن من ان الضمير الاول
والثاني للاولين وللثالثة
والرابعة باعتبارين هو
التحقيق الذى يجمع به بين
كلام الشارحين وغيرهم
المتناقض ذلك واكثرهم
على غود الاول للاولين
والثاني للاخيرتين وزعم
بعضهم ان عودهما معا او
الاول وحده للاخيرتين
ممتنع لانه لا يعقل سبقه بهما مع
ادراك الاولين لا بالنسبة
لصلاته نفسه ولا بالنسبة

(قوله او من صلاة نفسه) عطف على قوله من صلاة امامه (قوله لكنه لم يتمكن الخ) كان تخصيص هذه
الصورة بهذا التقييد ليهتدق فيها السبق معنى والا فهو معتبر فى بقية الصور المذكورة اخذنا بما ياتى انه اذا
تمكن من قراءة السورة فلم يفعل لا يتداركها سم (قوله لكنه لم يتمكن الخ) اى فهمنا معنى السبق بهما سم (قوله
فى الحالة الاولى والثانية) لعل مراده بالحالة الاولى جعل ضميريهما للثالثة والرابعة وبالحالة الثانية جعله
للاولين فانه لم يتقدم الا هذان الحالتان لكن فى جعل هذين حالتين تسميها فانه مجرد اعتبارين حاصلهما
شىء واحد وهو انه لم يدرك الامام فى اولى الامام بل فى اخيرتى الامام وذلك حالة واحدة ثم على هذا قد
يشكل قوله فى الحالة الثانية فى قوله او بالنسبة للإمام او الاولى الخ اذ يمكن ذلك فى الحالة الاولى ايضا فانه يعقل
ان يقال ان سبق بالثالثة والرابعة من صلاة نفسه قرأها فى ثالثة الامام واربعة اللتين ادر كمها معه او فى اولتيه
اللتين ادر كمها مع الامام ولم يتمكن من قراءة الصورة فيهما فليتا مل سم وقوله ولم يتمكن صوابه ان تمكن
(قوله فيهما) خير مبتدأ عذوف اى قوله وهو خلف الامام الخ معتبر فى قوله اى فى الثالثة والرابعة بالنسبة
للامام وقوله او الاولى والثانية بالنسبة للماموم (قوله لنحو بطء قراءة الامام) اى ككون الامام قراها
فيهما نائية ومعنى (قوله لكونه مسبوقا الخ) كأن وجد الامام را كفا فحرم وركع معه ثم بعد قيامه من
الركعة نوى المفارقة وجد اماما آخر را كفا فادخل نفسه فى الجماعة وركع معه فقط سقطت عنه السورة
فى الركعتين كالفاتحة فلا يقرأها فى باقى صلاته شيخنا عبارة البجيرمى وصور شيخنا السجنى المسئلة بما اذا
افندى بالامام فى الثالثة كان مسبوقا لى لم يدرك من اربع قراءة الفاتحة للوسط المعتدل ثم ركب مع امامه
ثم حمل له عذر كرحمة مثلاً لم يتمكن من السجود فسجد وركع من سجوده فوجد الامام را كفا فيجب عليه ان
يركب معه وسقطت عنه الفاتحة فى الركعتين فكذلك تسقط عنه السورة تبعاً وليس المراد ان الامام يتحمل
عنه السورة حتى يرد ان الامام لا تسن له السورة فى الاخيرتين فكيف يتحملها عن الماموم اهـ (قوله لثلاثا)
الى التنبيه فى النهاية والغنى (قوله لان السنة الخ) ولان القراءة سنة مستقلة والجهر صفة للقراءة فكانت احق
معنى (قوله وبين العبارتين فرق) اى لان الاولى محتملة لكون الفعل مكروها وخلاف الاولى والثانية
صادقة بكون الفعل مباحا (قوله بان الضمير الاول) اى ضميريهما (والثانى) اى ضميريهما (قوله
فى ذلك) اى فى مرجع الضميرين (قوله واكثرهم الخ) منهم شيخ الاسلام فى شرح منهجه (قوله وزعم
بعضهم الخ) مبتدأ خبره قوله لا تى يرد الخ (قوله او الاول) اى عود الضمير الاول (قوله لانه لا يعقل
الخ) قد يقال سبقه بهما من صلاة نفسه مع ادراك الاولين منها تعقله فى غاية الوضوح فيمن ادرك
اخيرتى الامام فانه سبق باخيرتى نفسه وادرك اولتيهما فامعنى نفي تعقل ذلك مع وضوحه سم (قوله
لا بالنسبة الخ) راجع لقوله سبقه بهما الخ (قوله لصلاته نفسه) اى لانه ياتى بهما ولا بدو (قوله ولا بالنسبة

لكنه لم يتمكن من قراءة السورة فيهما) كان تخصيص هذه السورة بهذا التقييد ليهتدق فيها السبق معنى وإلا
فهو معتبر فى بقية الصور المذكورة اخذنا بما ياتى انه اذا تمكن من قراءة السورة فلم يفعل لا يتداركها (قوله
لكنه لم يتمكن الخ) اى فهمنا معنى السبق بهما (قوله فى الحالة الاولى والثانية) لعل مراده بالحالة الاولى جعل ضمير
بهما فى قلت فان سبق بهما للثالثة والرابعة وبالحالة الثانية جعله للاولين فانه لم يتقدم الا هذان الحالتان لكن
فى جعل هذين حالتين تسميها فانه مجرد اعتبارين حاصلهما شىء واحد وهو انه لم يدرك الامام فى اولى الامام
بل فى آخرتى الامام وذلك حالة واحدة ثم على هذا قد يشكل قوله فى الحالة الثانية بالنسبة للإمام الخ اذ يمكن
ذلك فى الحالة الاولى ايضا فانه يعقل ان يقال ان سبق بالثالثة والرابعة من صلاة نفسه قرأها فى ثالثة الامام
ورابعة اللتين ادر كمها معه او فى اولتيه اللتين ادر كمها مع الامام ولم يتمكن من قراءة السورة فيهما فليتا مل
(قوله لانه لا يعقل الخ) قد يقال سبقه بهما من صلاة نفسه مع ادراك الاولين منها تعقله فى غاية الوضوح
فيمن ادرك اخيرتى الامام فانه سبق باخيرتى نفسه وادرك اولتيهما فامعنى نفي تعقل ذلك مع وضوحه
(قوله لصلاته نفسه) اى لانه ياتى بهما ولا بدو وقوله لا بالنسبة لصلاته الامام اى لانه ادر كمها معه (قوله

الصلاة الامام يردده باقررتهم من الاعتبارين المذكورين وفي المجموع غن التبريرة متى امكن المسبوق قراءة السورة في اولييه لنحو بطء قراءة الامام قراها المأموم معه ولا يعيدها في آخريه اي وان لم يقرأها معه وبوجه بانها لا يمكن فترك عدمه قصر اقل يشرع له تدارك قال عنها ومضى لم يمكنه ذلك قراها في آخريه وعلى (٥٤) هذا لو ادرك ثانياة رباعية وامكنته السورة في اولييه تركها في الباقي اي لتقصيره كما علم بما

الصلاة الامام) اي لانه ادر كهما معه سم (قوله من الاعتبارين المذكورين) اي الحالتين المذكورتين كردى (قوله وفي المجموع) الى قوله قال ذكر ع ش عن الزياى مثله (قوله وبوجه) قد يشكل على هذا التوجيه ما ياتي في الجمعة انه لو ترك سورة الجمعة في الاولى اي ولو عمدا قراها مع المناقطين في الثانية لا ان يفرق بان خصوص الجمعة في الجمعة آكد من مطلق السورة في غيرها فليتأمل سم (قوله عداخ) جواب لما (قوله قال عنها) اي المجموع غن التبريرة (قوله وعلى هذا) اي على قوله ومضى لم يمكنه الخ (قوله وامكنته الخ) اي ولم يقرأ فيها (قوله انتهى) اي كلام المجموع (قوله بل الاولى الخ) كان المناسب تقديمه على قوله وفي المجموع الخ كما هو ظاهر (قوله يمنع تشتت الضمير) اي لكن فيه تشتت في المعنى فتأمل سم اي بالنسبة للضمير الاول واما توجيهه بقوله السابق في التنبيه لانه اذا ادرك ثالثة الامام الخ فظاهر التكلف (قوله من صلاة نفسه) اي مع الامام و (قوله حين تدار كهما) اي ثالثة ورابعة نفسه سم (قوله سلسله الشارح المحقق) اي والنهاية والمعنى (قوله عليه) اي الشارح المحقق (قوله مما قررت الخ) وهو قوله لانه اذا ادرك الخ (قوله وخرج الخ) كان مراده الخروج من العبارة بمعنى انها لا تشمل ذلك لا الخروج بمعنى المخالفة في الحكم لان ما ذكره هنا موافق لما تقدم كما يعرف بالتأمل و (قوله بفيهما الخ) قد يقال هو خارج بما قبل فيهما سم (قوله بالاعتبار السابق) لعل مراده به قوله السابق او من صلاة نفسه بان ادر كهما الخ لا قوله او بالاولين الدال الخ لا يظهر عليه مراتبه على ذلك (قوله او بالاولى) اي بذلك الاعتبار سم (قوله الذى يسمع) الى قوله وفارقهما في النهاية والمعنى الا قوله وقيل الى المتن وقوله وان نازع الى المتن وقوله وفعلها (قوله وقيل تحرم الخ) عبارة المعنى والاستماع مستحب وقيل واجب وجزم به الفارقي في فوائد المذهب اه (قوله واختير ان آذى غيره) والقياس انه ان غلب على ظنه الايذاء حرم والا كره بصرى (قوله بان لم يسمعها الخ) لا يخفى ما في هذا التصور بعبارة النهاية والمعنى فان لم يسمع قراءته كان بعد عن امامه الخ (قوله فيقر في سرية جهر الامام فيها لا عكسه) الذى يظهر انه اذا جهر في السرية فاجز بان الخلاف وجهه واما اذا سر في الجهرية فلا وجه للقول بعدم القراءة الا على الضعيف المقابل للاصح في السرية القائل بانه لا يقرأ فيها اخذا بعموم النهى وقطعا للنظر عن المعنى الذى لاجله ورد النهى عن القراءة فليتأمل بصرى (قوله اعتبار فعل الامام) اعتمده شيخ الاسلام والنهاية والمعنى (قوله الحاضر) سيد كرميترزه (قوله لكن بالشروط) عبارة شرح بافضل و اشار بقوله للمنفرد الخ الى ان طوله وكذا او ساطه لا تسن الا للمنفرد و امام محصورين بمسجد غير مطروق لم يطر اعليهم غيرهم وان قل حضوره رضوا بالتطويل وكانوا احرار او لم يكن فيهم متزوجات ولا اجراء عين والاشترط اذن السيد الزوج والمستاجر فان

قدمته وان تعذرت في ثانيته دون ثالثة قراها فيها ولا يقرأها في رابعته اي بخلاف ما اذا لم يمكنه في ثالثة فيقرؤها في رابعته كما فهمه كلامه اهل الاولى عودهما معا للاخيرتين لانهما الملفوظ به الاقرب الذى يمنع تشتت الضمير ولا اشكال عليه لانه اذا ادرك ثالثة الامام ورابعته ولم يتمكن فيهما من السورة صار الذى ادركه مع الامام او ابي نفسه والذى فاتته معه ثالثة نفسه ورابعته وحينئذ يصدق على هذه الصورة انه سبق بالثالثة والرابعة من صلاة نفسه وانه يقرأ في الثالثة والرابعة حين تدار كهما والظهور هذا سلسله الشارح المحقق واعتراض بعض الشارحين عليه علم رده بما قررت فتأمله وخرج بفيها صلاة المغرب فان سبق بالاولين بالاعتبار السابق وتمكن من قراءة سورتيهما في الثالثة قراها فيها اخذا من قولهم لثلا تخلو عنهما صلاته او بالاولى قراها في الثانية والثالثة كما علم بما روي في التمكن مع التفويت هنا مام اتفانم عدم التدارك (ولا

وبوجه الخ) قد يشكل على هذا التوجيه ما ياتي في الجمعة انه لو ترك سورة الجمعة في الاولى اي ولو عمدا قراها مع المناقطين في الثانية الا ان يفرق بان خصوص الجمعة في الجمعة آكد من مطلق السورة في غيرها فليتأمل (قوله يمنع تشتت الضمير) اي لكن فيه تشتت في المعنى فتأمل (قوله من صلاة نفسه) اي مع الامام (قوله حين تدار كهما) اي ثالثة ورابعة نفسه (قوله وخرج الخ) كان مراده الخروج من العبارة بمعنى انها لا تشمل ذلك لا الخروج بمعنى المخالفة في الحكم لان ما ذكره هنا موافق لما تقدم كما يعرف بالتأمل (قوله بفيهما) قد يقال هو خارج بما قبل قوله فيهما (قوله بالاعتبار السابق) لعل مراده قوله السابق او من صلاة نفسه بان ادر كهما الخ لا قوله او بالاولين الدال عليهم مسابق الخ لا يظهر عليه مراتبه على ذلك (قوله او بالاولى) اي بذلك

سورة للمأموم) الذى يسمع الامام في جهره (بل يسمع) لصحة تنبيهه عن القراءة خلفه ما عدا الفاتحة ومن ثم كرهت له وقيل اختل تحرم واختير ان آذى غيره (فان بعد) بان لم يسمعها او سمع صوتا لا يميز حروفه وان قرب منه لنحو صمم به (او كانت سرية قراها في الاصح) لفقد السماع الذى هو سبب النهى وقضية المتن اعتبار المشروع في بقر في سرية جهر الامام فيها لا عكسه وصححه في الشرح الصغير لكن الذى في الروضة اقتضاء والمجموع تصحيحا اعتبار فعل الامام (ويسن) للمصلي الحاضرة ولو اماما لكن بالشروط السابقة

في دعاء الافتتاح وإن نازع
 في اعتبارها هنا الأذرعى
 (للصبح والظهر طوال)
 بضم الطاء وكسرها (المفصل)
 نعم يسن كما في الروضة
 وأصلها وغيرهما نقص
 الظاهر عن الصبح بأن يقرأ
 فيها قريب طوال لما يأتي
 ولأن النشاط فيها أكثر
 (وللعصر والعشاء وأسطه
 وللغرب قصاره) للخبر
 الصحيح الدال على ذلك
 وحكمته طول وقت الصبح
 مع قصرها فجبرت بالتطويل
 وقصر وقت المغرب على
 الخلاف فيه وفعالها فجبرت
 بالتخفيف والثلاثة الباقية
 طويلة وقتا وفعلا فجبرت
 بالتوسط في غير الظاهر وبما
 مرفيه وفارقهما بأنه أقرب به
 من الصبح النشاط فيه
 أكثر منه فهما وتراخي
 عنه لقلة النشاط فيه بالنسبة
 لها فهو مرتبة متوسطة بين
 الصبح وبين العصر والعشاء
 وطواله من الحجرات إلى عم
 فواسطه إلى الضحى فقصاره
 إلى الآخر على ما اشهر
 (و) يسن (لصبح الجمعة) إذا
 اتسع الوقت (الم تنزيل)
 السجدة (وفي الثانية هل
 أتى) بكالها لثبوته مع دوامه
 من فعله صلى الله عليه وسلم وبه يتضح
 اندفاع ما قيل الأولى تركها
 في بعض الجمع حذرا من
 اعتقاد العامة وجوبها
 وحديث أنه قرأ في جمعة
 بسجدة غير الم تنزيل

اختل شرط من ذلك نذب الاقتصار في سائر الصلوات على قصر المفصل ويكره خلافه خلافا لما ابتدعه جهلة
 الأئمة من التطويل الزائد على ذلك وكذا يقال في سائر أركان الصلاة فلا يسن للامام تطويلها على أدنى الكمال
 فيها إلا بهذه الشروط ولا كره اهـ (قوله في دعاء الافتتاح الخ) أي في زيادة الامام فيه على ما تقدم بيانه
 سم قول المتن (طوال المفصل الخ) عبارة شرح الروض ومحل استحباب الطوال والاول وسطا إذا انفرد المصلي
 أو اثر المحصورون التطويل والاختفاء اهـ سم وفي النهاية والمغنى ما وافقها (قوله وحكمته الخ) اعلم ان
 الحكمة المذكورة تامة في الصبح وفي الثلاثة الأخيرة وأما في المغرب فمحل تأمل بل مقتضى ما ذكره فيها أن
 تكون كالثلاثة لأنها وجد فيها مقتضى للتخفيف وهو ضيق الوقت ومقتضى للتطويل وهو قصر الفعل
 فاستحب التوسط كان ذلك وجد فيها مقتضى للتخفيف وهو طول الفعل ومقتضى للتطويل وهو طول الوقت
 بصري أقول ويفرق كما هو ظاهر بان مقتضى التخفيف هنا أقوى منه في الثلاثة ومقتضى التطويل بعكس
 ذلك ثم قوله الأخيرة حقه المتوسطة (قوله وفعالها) الأولى حذفه فتأمل (فجبرت بالتخفيف) يتأمل معنى
 كون التخفيف جبرا للقصر سمي بمعنى قصر الفعل وإلا فالمتناسبة بالنسبة لقصر الوقت ظاهرة (قوله وبما مر)
 أي بقريب الطوال (فيه) أي في الظهر (قوله وفارقهما) أي الظهر والعصر والعشاء (قوله لقلة النشاط
 فيه الخ) وطول فعله بالنسبة اليها المقتضى للتخفيف بصري (قوله في مرتبة الخ) وبقي حكمه الجهر ما هي
 ولعلمنا أنها لما كان الليل محل الخلوة ويطلب فيه السمر شرع الجهر فيه اظهار اللذة مناجاة العبد لربه وخص
 بالاوليين لنشاط المصلي فيها والنهار لما كان محل الشواغل والاختلاط بالناس طلب فيه الاسرار لعدم
 صلاحيته للتفرغ للمناجاة وألحق الصبح بالصلاة الليلية لأن وقته ليس محل للشواغل عادة كيوم الجمعة ع
 (قوله إلى عم الخ) خلافا للنهاية والمغنى عبارة الاول وطواله كما قال ابن الرفعة وغيره كقاف والمرسلات
 وأوسطه كالجمعة وقصاره كالعصر وعبارة الثاني وطواله كالحجرات وأقرب والرحمن وأوسطه
 كالشمس وضحاها والليل إذا يغشى وقصاره كالعصر والاختلاط وقيل طولاه من الحجرات إلى عم ومنها
 إلى الضحى وأوسطه ومنها إلى الآخر قصاره اهـ سيد عمر وفي شرح بافضل مثل ما في النهاية عبارة ته قال ابن معن
 وطواله من الحجرات إلى عم وفيه نظر والمنقول كما قاله ابن الرفعة وغيره أن طولاه كقاف (على ما اشهر)
 (فائدة) قال ابن عبد السلام القران ينقسم إلى فاضل ومفضول كاية الكرسي وثبت فالاول كلام الله
 في الله والثاني كلام الله في غيره فلا ينبغي أن يدوم على قراءة الفاضل ويترك المفضول لأن النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يفعلوه لانه يؤدي إلى هجران بعض القران ونسيانه مغنى (قوله ويسن) أي للمصلي الحاضر قول المتن
 (لصبح الجمعة الخ) شل ذلك ما إذا كان إماما لغير محصورين نهاية وهو صريح صنيع شيخ الاسلام في المنهج
 والاسنى والشارح في شرح بافضل بخلاف ظاهر صنيعه هنا قال الكردي وتبع الجمال الرملى على ذلك
 القليوبي والشو برى والحلي وغيرهم اهـ (قوله إذا اتسع) إلى قوله وبه يتضح في المغنى وإلى قوله وحديث
 الخ في النهاية (لثبوته) أي كالحلها وكذا ضمير دوامه (قوله وبه الخ) أي بالتعليل (قوله ما قيل الأولى الخ)

الاعتبار (قوله في دعاء الافتتاح) أي في زيادة الامام فيه على ما تقدم بيانه (قوله طوال المفصل الخ) عبارة
 شرح الروض ومحل استحباب الطوال والاول وسطا إذا انفرد المصلي أو اثر المحصورون التطويل والاختفاء
 (قوله فجبرت بالتخفيف) يتأمل معنى كون التخفيف جبرا للقصر (قوله اثبوته) قال الشارح في شرح
 المشكاة وتعليل المالكية لكره قراءة السجدة في الصلاة باشتغالها على زيادة سجدة في الفرض قال القرطبي
 منهم فاسد بشهادة هذا الحديث وصح انه صلى الله عليه وسلم قرأ سورة فيها سجدة في صلاة الظهر فمسجد
 بهم فيها وزعم احتمال أنه قرأ في صبح الجمعة الم تنزيل السجدة ولم يسجد باطل فقد صح عن الطبراني
 انه صلى الله عليه وسلم سجد في صبح الجمعة في الم تنزيل اهـ وقوله بشهادة هذا الحديث أي ما ذكره صاحب المشكاة
 بقوله وعن أنس بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر يوم الجمعة الم تنزيل في الركعة الأولى
 وفي الركعة الثانية هل أتى على الإنسان وذكر الشارح في شرح هذا الحديث فوائد منها قوله على

مال اليه المغنى (قوله منظر في سنده) وبقرض صحته هو لبيان الجواز سم (قوله أني بهما في الثانية) كذا في المغنى وشرح المنهج (قوله او قرأ هل أتى في الاولى الخ) هلا يقال قراهما ايضا لان الاتيان بكل في محلها مطلوب ايضا فها ذكره تدارك اصل الاتيان بهما وقديقال بان ما ذكره بيان لاصل سنة الاتيان بهما واما الكمال ففما ذكر لا يقال يلزم عليه تطويل الثانية لانا نقول لا مانع منه لاستدراك فضيلة الاتي انه لو ترك السجدة في الاولى قرأها في الثانية وهو بالغ في التطويل وانه لو تعارض التطويل والترتيب قدم الترتيب كما سيأتي بصري (قوله قطعها) ينبغي ان لا يسكون في أثناء كلام مرتبط فيها يظهر بصري (قوله أما إذا ضاق الوقت الخ) هذا الاطلاق قد يخالف ما تقدم عن الانوار في مبحث المدسم (قوله على الوجه) خلافا للاسنى والخطيب في شرح التنبيه والنهاية حيث قالوا واللفظ للاخير ولو ضاق الوقت عن قراءة جميعها قرا ما امكن منها ولو آية السجدة وكذا في الاخرى يقرأ ما امكنه من هل أتى فان قرأ غير ذلك كان تاركا للسنة قاله الفارقي وغيره وهو المتمدن وان نوزع فيه اه (قوله من تفردة الخ) عبارة المغنى قال الفارقي ولو ضاق الوقت عنها أتى بالممكن ولو آية السجدة وبعض هل أتى على الانسان قال الاذرى ولم أره لغيره اه (قوله وأما المسافر) إلى قوله حديث الخ في النهاية والمغنى الا قوله في الجمعة وغيره اقول هاهنا والمسافر اى وإن قصر سفره او كان نازلا شرح بافضل (قوله في الجمعة وغيره) اى الجمعة هو ظاهر النهاية ايضا بوجه بانه لا يشغاله بامر السفر طلب منه التخفيف ثم ما ذكره شامل لما لو كان سائرا او نازلا ليس متهيبا في وقت الصلاة للسير ولا متوقعا له ولو قيل إذا كان نازلا كما ذكر لا يطلب خصوص هاتين السورتين لا طمعا بانه لم يبعد ع ش (قوله الكافرون ثم الاخلاص الخ) وتسنأن ايضا في سنة الصبح والمغرب والطواف والاحرام والاستحارة شرح بافضل (قوله وإيثارهم الخ) مقتضى كلام النهاية والمغنى انه اى المسافر بالنسبة لما عداها اى صلاة الصبح كغيره ومقتضى قول الشارح وإيثارهم المسافر بالتخفيف الخ خلافاه فليحرج بصري اقول يفهم عموم التخفيف في حق المسافر تقييد الشارح سن ما ذكر في الصبح وغيره يكون المصلي حاضرا او يصرح بذلك قوله في الامداد ولا يخص التخفيف في حق المسافر بالصبح اه وايضا قضية التخفيف في صلاة الصبح مع تأكد سورتيهما حتى طلبتا من امام غير محصورين طلب التخفيف في غيرهما بالاولى وعبارة شيخنا وهذا في غير المسافر اما هو فيقر في صلاة الصبح وقيل في جميع صلاته بالكافرون والاخلاص تخفيفا عليه اه (ويسن الجهر) إلى قوله وفتاوى المصنف في النهاية والمغنى (في الصلوات الجهرية الخ) عبارة النهاية والمغنى في صبح واولى مغرب وعشاء وإمام في جمعة للتابع والاجماع في الامام وقيس عليه المنفرد يسر كل منهما فيما سوى ذلك ثم ما تقرر في المؤداة ما الفاتمة العبرة فيها بوقت القضاء فيجهر من غروب الشمس إلى طلوعها ويسر فيما سوى ذلك نعم يستثنى صلاة العيد فيجهر في قضائها كالأداء هذا كله بالنسبة للذكر أما الانثى والخنثى فيجهر أن إن لم يسمعهما اجنبي ويكون جهرهما دون جهر الذكر فان كان ثم اجنبي يسمعهما كره بل يسران فان جهرهما لم تطل صلاتهما واما النوافل غير المطالقة فيجهر في صلاة العيدين وخسوف القمر والاستسقاء

أن الطبراني أخرجه عن أنى سعيد أنه صلى الله عليه وسلم كان يديم قراءة هاتين السورتين في صبح يوم الجمعة وتصويب ابن حاتم إرساله بتقدير تسليمه لا ينافي الاحتجاج به فان المرسل يعمل به في مثل ذلك اجماعا على ان له شاهدا اخرجه الطبراني ايضا في الكبير عن ابن عباس بلفظ كل جمعة وحيتئذ فلا يحتاج مع هذا إلى الاستدلال بكان السابقة نفيا ولا اثارا واتضح رد قول ابن دقيق العيد السابق اى انه ليس في حديث ابن هريرة ما يقتضى المداومة نعم قال بعضهم ثبت انه صلى الله عليه وسلم قرا بغيرهما لكنه نادر وقال غيره خبر انه قرأ فيهما بسجدة غير المتزيل في إسناده ونظر وبقرض صحته هو لبيان الجواز اه (قوله أما إذا ضاق الوقت عنهما) هذا الاطلاق قد يخالف ما تقدم عن الانوار في مبحث المد (قوله و قول الفارقي) ما قاله الفارقي هو المعتمد فالاتيان ببعضهما هو الافضل م (قوله وأما المسافر) ظاهره ولو سفره قصير اقلير اجمع

منظر في سنده ويلزم من ذلك الجذر ترك أكثر السنن المشهورة ولا قائل به فان ترك الم في الاولى أتى بهما في الثانية أو قرأ هل أتى في الاولى قرأ الم في الثانية لثلاث تخلو صلاته عنهما وكذا في كل صلاة سن في أوليها سورتان معينتان وظاهره ان يسن لمن شرع في غير السورة المعينة ولو سهموا قطعها وقراءة المعينة أما إذا ضاق الوقت عنهما فيأتى بسورتين قصيرتين على الوجه وقول الفارقي ومن تبعه ببعضهما من تفرد به كما اشار اليه الاذرى وأما المسافر فيسن له في صبحه في الجمعة وغيره الكافرون ثم الاخلاص لحديث فيه وإن كان ضعيفا وورد أيضا أنه صلى الله عليه وسلم في صبح السفر بالمعوذتين وعليه فيصير المسافر مخيرا بين ما في الحديثين بل قضية كون الحديث الثاني أقوى سنداً وإيثارهم التخفيف للمسافر في سائر قراءته ان المعوذتين اولى ويسن الجهر بالقراءة لغير المأموم في الصلوات الجهرية المعلوم أكثرهما من كلامه كركعتي الطواف ليلا ووقت صبح

ولو قضاء وقولهم العبرة في الجهر وضده في المقضية بوقت القضاء محل في غير حالان الجهر لما سن في محل الاسرار استصحب نعم المارة لا تجهر إلا ان لم يسمعها اجنبي ومثلها الخنثى وليكن جهر همدون جهر الرجل ولا يجهر مصل ولا غيره ان شوش على نحو نائم او مصل فيكره كما في المجموع وفتاوى المصنف به ورد على ابن العباد نقله عنها الحرمة ان كان مستمع والقراءة أكثر من المصلين نظر الزيادة المصلحة ثم نظره في بحث المنع من الجهر بحضرة المصلي مطلقا لان المسجود وقف على المصلين اى اصاله دون (٥٧) الوعاظ والقراء ونوافل الليل المطلقة

يتوسط فيها بين الجهر والاسرار بأن يقرأ هكذا مرة وهكذا أخرى أو يدعى أن بينهما واسطة بأن يرفع عن اسماع نفسه الى حد لا يسمعه غيره (فرع) تسن سكتة يسيرة وضبطت بقدر سبعان الله بين التحريم ودعاء الافتتاح وبينه وبين التعوذ وبينه وبين البسملة وبين آخر الفاتحة وآمين وبين آمين والسورة ان قرأها وبين آخرها وتكبير الركوع فان لم يقرأ أسورة فبين آمين والركوع ويسن للامام أن يسكت في الجهرية بقدر قراءة المأموم الفاتحة ان علم أنه يقرأها في سكتته كما هو ظاهر وان يشتغل في هذه السكتة بدعاء أو قراءة وهي أولى وحينئذ فيظهر انه يراعى الترتيب والموا لا بينهما وبين ما يقرؤه بعدها لان السنة القراءة على ترتيب المصحف وموا لا انه وفارق حرمة تنكيس الاى عليه من فعله ^{صلواته} اتفاقا يزيل بعض أنواع الاعجاز بخلافه في السور ونقل

والترابح والوتر في رمضان وركعتي الطواف وقت جهرا محذوف (قوله ولو قضاء) أى كان قضاها بعد الزوال سم (قوله ولا يجهر مصل الخ) شامل للفرض وغيره (قوله على نحو نائم) ظاهره ولو في المسجود وقت اقامة المفروض وفيه نظر لانه مقصر بالنوم حينئذ سم (قوله وبه) اى بقوله وفتاوى المصنف (قوله ان كان الخ) المناسب لما قبله وما بعده ان لم يكن الخ (قوله ثم نظريه) اى ابن العبادى فيما نقله عن الفتاوى (قوله وببحث الخ) اى ابن العباد حيث قال ويحرم على كل احد الجهر في الصلاة وخارجها ان شوش على غيره من نحو مصل او قارىء او نائم للضرر ويرجع لقول المتشوش ولو فاسقا لانه لا يعرف إلا منه اه وما ذكره من الحرمة ظاهر لكن يتنافى كلام المجموع وغيره فانه كالصرح في عدمها إلا ان يجمع بحمله على ما اذا خفف التشويش اه شرح المختصر للشارح اه بصرى وياتى عن شيخنا جمع اخر (قوله مطلقا) اى وان كان المصلي اقل من مستمع القراءة (قوله ونوافل الليل) الى الفرع في النهاية والمغنى (قوله المطلقة) خرج به المقيدة بوقت او سبب فنحو العيدين يندب فيه الجهر كما مرو نحو الرواتب يندب فيه الاسرار شرح بافضل (قوله يتوسط الخ) ان لم يخف رياء او تشويش على مصل او نائم ولا سن له الاسرار كما في المجموع ويقاس على ما ذكر من يجهر بذكر او قراءة بحضرة من يشتغل بمطالعة او تدريس او تصنيف كما اتى به الشهاب الرملى قال ولا يخاف ان الحكم على كل من الجهر والاسرار بكونه سنة من حيث ذاته نهاية ومغنى وقال ع ش قضية تخصيص ذلك التقيد بالنقل المطلق ان ما طالب فيه الجهر كالعشاء والترابح لا يتركه فيه لما ذكره وهو ظاهر لانه مطلوب لذاته فلا يترك لهذا العارض اه وهذا يخالف لاطلاق الشارح المار ولا يجهر مصل الخ الذى كالصرح في العموم وقول السيد البصرى المتقدم هناك ثم رايت قال شيخنا في شرح الجهر في موضعه هو الصحيح واولنا المغرب الخ مانصه ويحرم الجهر عند من يتاذى به واعتمد بعضهم انه يكره فقط ولعله محمول على ما لا لم يتحقق التاذى ويندب التوسط في نوافل الليل المطلقة بين الجهر والاسرار ان لم يشوش على نائم او مصل او نحوهما اه وهو صريح في العموم (قوله او يدعى ان بينهما واسطة الخ) وهو الاول معنى ونهاية (قوله يسن) الى قوله ان علم في النهاية والمغنى الا قوله وضبطت بقدر سبعان الله وقوله وبينه وبين التعوذ وقوله وبين آمين والسورة (قوله ان يسكت) اى بعد تماميته (قوله وان يشتغل) الى قوله وحينئذ في النهاية (قوله والموا لا) فلو تركها كان قرأ في الاولى الى الهمة والثانية لا يلاف قرئش كان خلاف الاولى ومنه يعلم ان ما يفعل الان في صلاة الترابح من قراءة الها كم ثم الا خلاص الخ خلاف الاولى ايضا ترك الموا لا وتسكير سورة الا خلاص ع ش ويستثنى من كراهة ترك الموا لا ما استثنى كالكافرون والا خلاص فيما يجزى (قوله وفارق) اى تنكيس السور حيث كان مكروها (قوله بانه) اى تنكيس الاى (قوله مع كون ترتيبها الخ) معتمد وقيل اجتهادى ع ش (قوله خلافا) اى التنكيس (قوله من كل سورة) لعله ليس بقيد فثله تفرق ايات سورة واحدة كما يشمله قول البيهقي الا انى (قوله يرد الخ) خبر لكن ظاهر الخ والضمير المنصوب راجع للباقي (قوله بكرهته) اى الخاطئ (قوله وقريبه) كذا في النسخة المقابلة على اصل الشارح مراراً موضوعاً وفي بعض النسخ وبجهرته (قوله والا اول اقرب) وفي اصل الشارح

(قوله ولو قضاء) أى كان قضاها بعد الزوال (قوله إلا ان لم يسمعها اجنبي) عبارة الروض عطا على مسنونات وان تجهر المارة والخنثى حيث لا يسمع اجنبي اه (قوله على نحو نائم) ظاهره ولو في المسجود وقت اقامة

(٨ — شروانى وابن قاسم — ثانى)

قول الخليمى خط سورة بسورة خلاف الادب واليهى الاولى بالقارى. ان يقرأ على الناليف المنقول بذه ومن صرح بكراهته أبو عبيدو بحر مته ابن سيرين ولو تعارض الترتيب وتطويل الاولى كان قرأ الا خلاص فهل يقرأ الفلق نظر للترييب أو الكوش نظرًا لتطويل الاولى كل يحمل والا اول اقرب كذا يسن لما موم فرغ من الفاتحة في الثالثة أو الرابعة أو من التشهد الاول قبل الامام

ان يشتغل بدعاء فيهما او قراءة في الاولى وهى أولى ولولم يسمع قراءة الامام سن له وكذا في اولى السرية ان يسكت بقدر قراءة الامام الفاتحة ان ظن ادراكها قبل ركوعه وحينئذ قبل ركوعه وحينئذ يشتغل بالدعاء لا غير لكرامة تقديم السورة على الفاتحة قال في المجموع ويسن وصل البسملة بالحدلة للامام وغيره وان لا يقف على انعمت عليهم لانه ليس بوقف ولا منتهى اية عندنا اه فان وقف على هذا لم تسن له الاعادة من اول الاية وما ذكره في الاول عجب فقد صرح انه ^{صلى الله عليه وسلم} كان يقطع قراءته آية آية يقول بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقف الحمد لله رب العالمين ثم يقف الرحمن الرحيم ثم يقف ومن ثم قال البيهقي والحليمي وغيرهما يسن الوقف على رؤس الاي وان تعلقت بما بعدها للاتباع (الخامس الركوع) للسكتاب والسنه واجماع الامة وهو لغة الانحناء وشرعا انحناء خاص (واقله) للقائم (ان ينحن) انحناء خالصا لا مشوبا بانحناس ولا بطلت (قدر بلوغ راحتيه) اى كفيه (ركبته) لو اراد وضعها عليهما مع اعتدال خلقته وسلامه بديه وركبته لانه بدون ذلك لا يسمى ركوعا فلانظر لبلوغ راحتي طول الين ولا اصابع معتدلا

بخطه والا قرب الاول وقال عبد الرؤف ويظهر غير ذلك وهو ان يقر بعض الفلق ويسلم بذلك من الكراهة التى في تطويل الثانية على الاولى وعدم الترتيب إذ غاية الاقتصار على بعض الفلق انه مفضل وهو اهلون من الكراهة اه وبصرح في النهاية بصرى (قوله ان يشتغل بدعاء الخ) الذى افتى به شيخنا الشهاب الرملى فاما اذا فرغ المأموم من التشهد الاول قبل الامام انه يسن له الاتيان بالصلاة على الاول وتوابعها مراههم واعتمده شيخنا (قوله ولولم يسمع) الى قوله ان ظن في النهاية الا قوله وكذا في اولى السرية (قوله ان ظن ادراكها) يؤخذ منه انه لا ينظر حينئذ لفوات السورة بصرى (قوله قال في المجموع) الى قوله اه اعتمده المغنى (قوله وان لا يقف) اه اعتمده النهاية (قوله لم تسن له الاعادة الخ) كان وجهه الخروج من خلاف ابن سريج المار في المروالة فتذكر بصرى وفيه ان خلاف ابن سريج المار انما هو في تكميل الفاتحة مع الشك في اتيان البسملة (قوله الانحناء) وقيل الخضوع شيخنا قول المتن (واقله الخ) ولو عجز عنه إلا بمعين او اعتماده على شئ او احتما على شقة لم هو العاجز ينحن قدرا مكانه فان عجز عن الانحناء او ما براسه ثم بطرفه ولو شك هل انحنى قدرا افضل به احتما ركبته لم هو اعادة الركوع لان الاصل عدمه نهاية وشيخنا وكذا في المغنى إلا قوله ولو شك الخ قال ع ش قوله عجز عنه إلا بمعين الخ فضيته انه لا فرق بين ان يحتاجه في الابتداء او الدوام وقوله وانحناء على شقة الخ فهل شرط الميل لشقه ان لا يخرج به عن الاستقبال الواجب سم على المنهج اقول الظاهر نعم لان اعتناء الشارح به اقوى اه (قوله للقائم) اى امار ركوع القاعدة فتقدم مغنى ونهاية قول المصنف (ان ينحن) هذه لم توجد في خط المصنف وانما هى ملحقة لبعض تلامذته تصحيحا للفظه ع ش (قوله انحناء) الى قوله ومن ثم في المغنى والنهاية الا قوله ولا بطلت وقوله وانظر فيه الاسنوى وقوله او قتل نحو حية (قوله لا مشوبا بانحناس) وهو ان يطاطى ويجزته ويرفع راسه ويقدم صدره ثم ان كان فعل ذلك عامدا عالما بطلت صلاته ولا لم تبطل ويجب عليه ان يعود للقيام ويركع ركوعا كافيا ولا يكفيه هوى الانحناس شيخنا وقوله ثم ان كان فعل ذلك عامدا عالما بطلت صلاته اى لان ذلك زيادة فعل غير مطلوب فى تلاعب او تشبيهه ويأتى في الشرح ما يوافقه وان صرفه ع ش عن ظاهره (قوله ولا بطلت) عبارة النهاية وغيره فلا يحصل بانحناس ولا به مع انحناء اه قال ع ش قوله ولا به مع انحناء ظاهره مر كشيخ الاسلام انه اذا اعاده على الصواب بان استوى وركع صحت صلاته كالمواضع من الفاتحة ثم اعاده على الصواب وقضية كلام حج البطلان بمجرد ما ذكر لكن الا قرب لا طلاقهم ما اقتضاه كلام الشارح مر كشيخ وحمل كلام حج بعد فرضه في العامد العالم على ما اذا لم يعده على الصواب اه وقوله بعد فرضه في العامد العالم تقدم عن شيخنا خلاف هذا الفرض قول المتن (قدر بلوغ راحتيه الخ) هل يكفي بلوغ بعض الراحة لبعض الركبة أو لا محل تأمل ولعل الثانى أقرب بصرى (قوله اى كفيه) اى بطنهما نهاية عبارة المغنى وشرح المنهج وشرح بافضل والراحتان ما عدا الاصابع من الكفين اه قال ع ش وهى اولى لاخرهما الاصابع صرحا اه (قوله لو اراد وضعها الخ) اى لو اراد ذلك لو صلتا لجواب لو مخدوف واتى بذلك ثلاثيتهم انه لا بد من وضعها بالفعل شيخنا ولك ان تستغنى عن الحذف يجعل لو مصدرة وعلى كل الاولى حذف اراد (قوله مع اعتدال خلقته) و ظاهر ان المراد به اعتدال الين والركبتين بان يكون كل منهما مناسبا لاصل خلقته بان لا تطول يده أو تقصر بالنسبة لما تقتضيه خلقته بحسب العادة وان لا تقرب ركبته من وركبه او من قدميه كذلك واما اعتدال اصل الخلقه بان لا يكون طويلا جدا ولا قصيرا فليس له دخل فيما نحن فيه ولا يتعلق به حكم كاهو ظاهر ثم رايته كذلك في عبارة الشيخين ومن تبعها كالشارح المحقق فيتمين جعل عطف ما بعده من عطف التفسير بصرى وقوله فتعين الخ فيه نظر فقد اشار النهاية والمغنى الى محترز كل منهما بقولهما ولو طالت يده او قصر تا او قطع منها شئ لم يمتد ذلك اه وقال شيخنا ان الاول ومحترز الاول والثانى محترز الثانى (قوله لا يسمى ركوعا) ان اراد لغة فمع منافاته لما قدمه لا يكفي في الاستدلال وان اراد شرعا ففيه المفروضة وفيه نظر لانه مقصر بالنوم حينئذ (قوله ان يشتغل بدعاء) الذى افتى به شيخنا الشهاب الرملى

وإن نظره الأسنوي ولا لعدم بلوغ راحتي القصير ويجب أن يكون متلبسا (بطائنة) للامره في الخبز المتفق عليه وضابطها أن تسكن وتستقر أعضاؤه (بحيث يفصل رفعه) منه (عن هويه) يصح أو له ويجوز ضمها إليه ولا يكفي عن ذلك زيادة الهوى (و) يلزمه أنه (لا يقصده) أي الهوى (غيره) أي الركوع لأنه يقصده نفسه لأن نية الصلاة منسجبة عليه (فلو هوى لتلاوة) (٥٩) أو قتل نحو حية (لجعله) عند بلوغه

حد الركوع (ركوعا لم يكف) بل يلزمه أن ينتصب ثم يركع لصفه هويه لغير الواجب فلم يقم عنه وكذا سائر الأركان ومن ثم لو شرع مصلّي فرض في صلاة أخرى سهو وقرأ ثم تذكر لم يحسب له ما قرأه إن كانت تلك نافلة لأنه قرأ معتقدا النفلية كذا أطلقه غير واحد وليس بصحيح لما يأتي قبيل الثاني عشر وفي سجود السهو واختلاف التصوير هنا وثم لا نظار إليه لاتحاد المدرك فيهما بل ذاك أولى كما هو ظاهر ولو شك وهو ساجد هل ركع لزمه الانتصاب فورا ثم الركوع ولا يجوز له القيام راكعا وإن لم يحسب هويه عن الركوع كافي الروضة والمجموع فيما لو تذكر في السجود أنه لم يركع ومنزعة الزركشي كالأسنوي فيه مردود لأنه صرف هويه المستحق للركوع إلى أجنبي عنه في الجملة إذ لا يلزم من السجود من قيام وجود هوى الركوع وبه يفرق بين هذا وما لو شك غير مأوم بعد تمام ركوعه في الفاتحة

مصادرة (قوله وإن نظره) أي في عدم كفاية ما ذكر من الأمرين (قوله راحتي القصير) أي قصر اليدين وكذا إذا قطع منها شيء كما مر انفا عن النهاية والمغنى ويمكن إدخاله في كلام الشارح بأن يراد به ما يشمل لقصر الطاريء بنحو القطع (قوله عن ذلك) أي الطائفة مغنى قول المتن (ولا يقصده غيره) ينبغي أن المراد غيره فقط فلو قصده وغيره أجزأه سم (قوله لأنه أخ) الأولى حذف الهمزة (لأنه يقصده نفسه) أي فقط فلو أطلق أو قصده وغيره لم يضر عش وحلي وكردى (قوله أو قتل نحو حية) صريح في أن الهوى لقتل حية لا يضر وإن وصل لحد الركوع أو أكثر سم زاد عش وهل يغتفر له الأفعال الكثيرة أم لا فيه نظر والأقرب الأول خلافا لما نقل عن فتاوى الشهاب الرمي لأن هذا الفعل مطلوب منه فاشبهه دفع العدو والأفعال الكثيرة في دفعه لا يضره (قوله لم يكف) ولو قرأ الآية سجدة وقصد أن لا يسجد ويركع فلما هوى عن له أن يسجد للتلاوة فإن كان قد انتهى إلى حد الركوعين فليس له ذلك ولا جازنهاية وسم (قوله تلك) أي الصلاة الأخرى المشروع فيها سهوا (قوله معتقدا النفلية) أي فقد صرف القراءة لغير الواجب سم (قوله وليس بصحيح) أي بل يحسب سم ومر عن النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله بل ذاك) أي ما هنا أولى أي بالحسبان (قوله كما هو ظاهر) فيه تأمل (قوله ولو شك) أي غير المأموم (قوله كافي الروضة) اعتمده مر أه سم (قوله فيه) أي فيها في الروضة والمجموع (قوله لأنه أخ) متعلق بقوله وإنما لم يحسب أخ (قوله إذ لا يلزمه أخ) يتأمل جدا وكأنه يريد أن السجود عن قيام لم يوجد معه هوى للركوع سم عبارة البصري لا يخفى إسنافى التطبيق بينه وبين معمله فلو جعله علة مستقلة لأصل الطلب لكان أنسب ثم هو يقتضى أنه لو تحقق وجود هوى الركوع يختلف الحكم ومقتضى إطلاقه السابق خلافه فليحذر أه (قوله وبه أخ) أي بقوله أنه لا يضره أخ (قوله فيحسب له انتصابه) فديقال الرفع من الركوع إلى القيام حينئذ أجنبي بالنسبة للرفع عن الاعتدال إذا اعتبار الأول طاريء لا دائم وتابع لأصلي بخلاف الهوى للسجود فيهما في المسئلة السابقة فليتا مل بصري (قوله وما لو قام من السجود أخ) أي فيحسب له ذلك الجلوس عن الجلوس بين السجدين أو الجلوس للتشهد الأخير (قوله في الأول) أي في الشك في الفاتحة (وبه أخ) أي بالفرق المذكور (قوله بل له الهوى الخ) وفي العباب وإن شك في السجدة الثانية من ثلاثة

فما إذا فرغ المأموم من التشهد الأول قبل الإمام أنه يسن له الاتيان بالصلاة على الآل وترايعها مر (قوله ولا يقصده غيره) ينبغي أن المراد غيره فقط فلو قصده وغيره أجزأه كما يؤخذ مما يأتي في السجود فيما لو قصد الاستقامة والسجود أنه يجزى (فلو هوى لتلاوة لجعله ركوعا لم يكف) فلو اختار بعد إرادة جعله ركوعا والأعراض عن السجود للتلاوة أن يسجد للتلاوة عما انتهى إليه جاز لأن السجود مطلوب ولم ينقطع طلبه بمجرد قصد الأعراض عنه ولو هوى للركوع فلما وصل إليه أراد السجود للتلاوة فلينبغي امتناعه لأن محل السجود للتلاوة قبل الركوع فالنيل بالركوع مفوت له لأن في الاتيان به في قطع فرض الركوع الذي تلبس به نعم لو أبطل الصلاة أو أنها لم يطل الفصل فيهما فلا مانع من السجود كذا وقع البحث فيه مع مروا استقرار على ذلك فليراجع (قوله أو قتل نحو حية) صريح في أن الهوى لقتل حية لا يضر وإن وصل لحد الركوع أو أكثر (قوله معتقدا النفلية) أي فقد صرف القراءة لغير الواجب (قوله وليس بصحيح) أي بل يحسب (قوله كما في الروضة) اعتمده مر (قوله إذ لا يلزم) يتأمل جدا وكأنه يريد أن السجود عن قيام لم يوجد معه هوى للركوع (قوله بل له الهوى الخ) في العباب في سجود السهو وإن شك في السجدة الثانية من ثلاثة الرابعة

بعد القيام ثم تذكر أنه قرأ فيحسب له انتصابه عن الاعتدال وما لو قام من السجود يظن أن جلوسه للاستراحة أو التشهد الأول فإن أنه بين السجدين أو التشهد الأخير وذلك لأنه في الكل لم يصرف الركن لأجنبي عنه فإن القيام في الأول والجلوس في الآخرين واحد وإنما ظن صفة أخرى لم توجد فلم ينظر لظنه بخلافه في مسألة الركوع فإنه بقصده الانتقال للسجود لم يتضمن ذلك قصد الركوع معه لما تقرر أن الانتقال إلى السجود لا يستلزمه وبه يعلم أنه لو شك قائما في ركوعه فركع ثم بان أنه هوى من اعتدال لم يلزمه العود للقيام بل له الهوى من ركوعه

لان هوى الركوع بعض هوى السجود فلم بقصد اجنبيا كما نقرر فليتام ذلك كله فانه مهم وبه يتضح ان قول الزركشي لو هوى امامه فظنه يسجد للتلاوة فتابعه فبان انه ركع حسب له واغتفر ذلك للمتابعة الواجبة عليه انما يأتى على نزاعه في مسئلة الروضة اما على ما فيها فواضح انه لا يحسب له لانه قصد اجنبيا كما قررته (٦٠) وظن المتابعة الواجبة لا يفيد كظن وجوب السجود في مسئلة الروضة فلا بد ان يقوم ثم يركع

وكذا قول غيره لو هوى معه ظانا انه هوى للسجود الركن فبان ان هوىه للركوع اجزا هو به عن الركوع لوجود المتابعة الواجبة في محلها بخلاف مسئلة الزركشي لا تاتى إلا على مقابل ما في الروضة ايضا كما علم بما قررته و اشارته لفرق بين صورته وصوره الزركشي مما يتعجب منه بل هما على حد سواء (واكله) مع ماض (تسوية ظهره وعنقه) بان يدها حتى يصير كالصفحة الواحدة للاتباع (ونصب ساقيه) وغذيه الى الحقو ولا يشئ ركبتيه لفوات استواء الظاهر به (واخذ ركبتيه بيديه) ويفرق بينهما كما في السجود (وتفرق اصابعه) للاتباع فيهما تفرقا وسطا (للقبلة) لانها اشرف الجهات بان لا يحرف شيئا منها عن جهتها يمئة او يسرة (و) من جملة الاكمل ايضا انه (يكبر في ابتداء هويه) يعنى قبيله (ويرفع يديه) كما صح عنه ^{صلى الله عليه وسلم} من طرق كثيرة ونقله البخارى عن سبعة عشر صحابيا وغيره عن اضعاف ذلك بل لم يصح عن واحد منهم عدم الرفع

الرابعة هل ركع فقام له ثم بان ركوعه مضى على صلاته ولا يسجد اياه وقال في شرحه وقيامه بقصد تكميل الركعة الثالثة لا يمنع احتسابه عن قيام الركعة لان القيام الواجب يقوم مقام بعض ومن هنا يظهر الفرق بين ان يقصد المصلي غير الركن من جنسه فيحسب وإن اختلف النوع او من غير جنسه كقصد السجود عن الركوع او عكسه فلا يحسب اه فانظر قوله او عكسه الخ مع قوله هنا بل له الهوى من ركوعه الخ سم (قوله لان هوى الركوع الخ) يتامل جدا (قوله بعض هوى السجود) قد تمتع البعض لان هوى السجود انما هو عن الاعتدال المتأخر عن الركوع سم أى ولو سلم البعضية فكان السجود مستلزما لهوى الركوع ضرورة استلزام الكل لجزئه فينفي ما قدمه من دعوى عدم الاستلزام (قوله وبه الخ) اى بما قرره في مسئلة الركوع (قوله قول الزركشي الخ) اعتمدته النهاية والمغنى وشيخنا (قوله ولو هوى امامه) اى عقب قراءة آية سجدة مغنى ونهاية (قوله حسب له) اعتمدته مرسم (قوله انما يأتى الخ) خبر ان قول الزركشي الخ (قوله وكذا قول غيره) اى غير الزركشي (قوله معه) اى مع امامه (قوله لا يأتى الخ) خبر قوله قول غيره (قوله ايضا) اى مثل قول الزركشي (قوله وإشارته) اى ذلك الغير بقوله بخلاف مسئلة الزركشي والوجه الاجزاء في المسئلتين لان وجوب المتابعة بلغى قصده ويخرجه عن كونه صارفا سم (قوله كظن وجوب السجود الخ) الفرق واضح فان ظن وجوب السجود غير مطابق وظن المتابعة واقع اذ لا بد منها بكل تقدير سواء كان هوى الامام لسجود التلاوة او للركوع سم قول المتن (واكله الخ) ويكره تركه نص عليه في الام نهاية ومغنى (قوله كالصبيحة الخ) اى كاللوح الواحد من نحاس لا اعرجاج فيه شيئا (قوله ويفرق بينهما الخ) أى بين الركبتين كشر كرى قول المتن (واخذ ركبتيه بيديه) اى بكفيه ولو نذر وضع يديه أو أحدهما فعل الممكن نهاية (قوله الاتباع فيهما الخ) اى فى الاخذ والتفرقة (قوله تفرقا الخ) اخره عن قوله للاتباع لعدم ورود عبارة المغنى والنهية وتفرقا اصابعه تفرقا وسطا للاتباع فى غير ذكر الوسطا (قوله بان لا يحرف الخ) فيه إشارة للاجواب عن قول ابن النقيب لم فهم معناه نهاية ومغنى اى معنى قول المصنف وتفرقة اصابعه للقبلة عش قول المتن (وبكبر) اى يشرع فى التكبير سم (قوله ونقله البخارى) اى فى تصديف له فى الرد على منكر الرفع معنى وعش (قوله وغيره) اى ونقل الرفع غير البخارى عش (قوله منهم) اى من الصحابة معنى (قوله اوجبه) اى الرفع (قوله بان يبداه الخ) الى قوله مادافى النهاية الا قوله ويدها الى مع ابتداء الخ الى قوله حتى فى جلسة الخ فى المغنى الا ما ذكر (قوله مع ابتداء التكبير) متعلق ببدا (قوله مادا) الى المتن راقره عش (قوله لانتها الخ) تعليل للاستدراك (قوله من ابتداء الخ) متعلق بيمد

هل ركع فقام له ثم بان ركوعه مضى على صلاته ولا يسجد اياه قال فى شرحه قال ابن العباد وقيامه بقصد تكميل الركعة الثالثة لا يمنع احتسابه عن قيام الركعة لان القيام الواجب يقوم مقام بعض الى ان قال عنه ومن هنا يظهر الفرق بين ان يقصد المصلي غير الركن من جنسه فيحسب وان اختلف النوع او من غير جنسه كقصد السجود عن الركوع او عكسه فلا يحسب اه فانظر قوله او عكسه الخ مع قوله هنا بل له الهوى من ركوعه الخ سم (قوله لان هوى الركوع الخ) يتامل جدا (قوله بعض هوى السجود) قد تمتع البعض لان هوى السجود انما هو عن الاعتدال المتأخر عن الركوع سم اعتمدته مرسم (قوله كظن وجوب الفرق واضح فان ظن وجوب السجود غير مطابق وظن المتابعة مطابق اذ لا بد منها بكل تقدير سواء كان هوى الامام لسجود التلاوة او للركوع (قوله وإشارته) اى ذلك الغير بقوله بخلاف مسئلة الزركشي هذا والوجه الاجزاء في المسئلتين لان وجوب المتابعة بلغى قصده ويخرجه عن كونه صارفا (يكبر) اى يشرع

ومن ثم اوجبه بعض اصحابه (ك) رفعهما فى (احرامه) بان يبدأ به وهو قائم ويدها مكشوفتان وأصابعهما منشورة مفروق وسطا وقوله مع ابتداء التكبير فاذا حاذى كفاه منه كيه انحنى ماد التكبير الى استقراره فى الركوع لثلايخو جزء من صلاته عن ذكر وكذا فى سائر الانتقالات حتى فى جاسة الاستراحة فده على الالف التى بين اللام والهاء لكن بحيث لا يتجاوز سبع ألفات لانتها غاية هذا المد من ابتداء

رفع رأسه إلى تمام قيامه (و) من جملته أيضاً أنه (يقول) بعد استنارة رآه فيه (سبحان ربّي العظيم) وبجده (ثلاثاً) الاتباع وصرح أنه لما نزل فسبح باسم ربك العظيم قال **صلى الله عليه وآله** اجعلوا في ركوعكم فلما نزلت سبح اسم ربك الأعلى (٦١) قال اجعلوا في سجودكم وحكمته أنه

ورداً أقرب ما يكون العبد من ربه إذا كان ساجداً
فخص بالأعلى أي عن الجهات والمسافات لئلا يتوهم
بالأقربية ذلك وقيل لأن الأعلى أفضل تفضيل وهو
أبلغ من العظيم والسجود أبلغ في التواضع فجعل
الأبلغ اللابغ وأقله فيهما واحدة وأكمل إحدي عشرة ودونه تسع فسمع
خمس فثلاث فهي أدنى كاله كافي رواية (ولا يزيد
الامام) عليها إلا بالشرط المارة في الافتتاح (ويزيد
المنفرد) ندباً ومثله مأموم طول امامه (اللهم لك ركعت
وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري
ومخي وعظمي وعصبي) وشعري وبشري (وما
استقلت به قدمي) بالافراد وإلحاق قدمي لله رب العالمين
لورود ذلك كله وإيصاله خيئته لئلا يكون كاذباً إلا أن يريد أنه بصورة
الخاصة وإنما وجب للقيام والجلوس الأخير ذكر
ليتميزا عن صورتهم العادة بخلاف الركوع والسجود إذ لا صورة لهما
عادة يميزان عنها والحق وبهما الاعتدال والجلوس

(وقوله رفع رأسه) أي من السجود (وقوله وبجده) إلى المتن في النهاية لإقوله قبل وكذا في المغني لإقوله أنه ورد إلى لأن الأعلى (وقوله وبجده) معناه أسبغ حامد له أو وبجده سبجاً له والتسبيح لغة التنزيه والتعبد تقول سبجت في الأرض إذا بعدت معنى (وقوله لما نزل) وفي النهاية والمغني نزات بالثاء (وقوله فلما نزلت الخ) كان نكتة التعبير هنا بالفاء الأشعار بآخر نزول هذه عن تلك وهل التعقيب راد محل نظار ونكتة ثانيت الفعل هنا دون ما سبق التنوين والأشعار بجواز الأمرين بصري (وقوله وحكمته) أي تخصيص الأعلى بالسجود معنى (وقوله ذلك) أي قرب الجهة والمسافة (وقوله فجعل الأبلغ اللابغ) أي والمطلق مع المطلق معنى (وقوله وأقله) أي التسبيح (فيهما) أي الركوع والسجود (وقوله واحدة) أي مع الكراهة عش (وقوله وأكمله إحدى عشرة) كإثبات التحقيق وغيره واختار السبكي أنه لا يتعبد بعد ذلك بزيادة في ذلك ما شاء معنى (وقوله عليها) إلى قوله وليصدق في المغني والنهاية لإقوله ومثله إلى المتن (وقوله عليها) أي على الثلاث أي يكره له ذلك نهاية ومغني قول المتن (لك ركعت الخ) إنما قدم الظرف في الثلاثة الأولى لأن فيها رداً على المشركون حيث كانوا يعبدون معه تعالى غيره وأخره في قوله خشع الخ لأن الخشوع ليس من العبادات التي ينسبونها إلى غيره تعالى حتى يرد عليهم فيها عرش وإذا تعارض هذا الدعاء والتسبيحات قدمها ويقدم التسبيحات الثلاث مع هذا الدعاء على أكمل التسبيح وهو إحدى عشر بحجري (وقوله خشع الخ) يقول ذلك وإن لم يكن متصفاً بذلك لأنه متعبد به وفاقا لم ر عش (وقوله سمعي وبصري) كان الحكمة والله أعلم في الإقتصار على السمع والبصر دون بقية الحواس الظاهرة وقوع العبث بهما غالباً وفي تعميم الأعضاء الظاهرة وقوعه بجميعها عادة وفي الأعراس عن القوى الباطنة بالكلية كونها من الأمور الدقيقة التي تصان إقامتهم العوام عنها بصري قول المتن (وما استقلت به قدمي) أي حملته وهو جميع الجسد فيكون من ذكر العام بعد الخاص شرح بأفضل (وقوله وليصدق الخ) قد يقال المقصود منه الانشأ وهو لا يوصف بصدق ولا كذب فليتام بصري وقد يقال أن الصدق باعتبار ما تضمنه من الخبر والدعاء (وقوله وإنا سبجنا لك اللهم الخ) ينبغي أن يكون ذلك قبل الدعاء لأنه أنسب بالتسبيح وإن يؤوله ثلاثاً عشر (وتكره) إلى المتن في النهاية (وقوله وتكره القراءة الخ) وفي رسم على المنهج عن شرح الروض قال الزركشي ومحل كراهتها إذا قصد بها القرآن فإن قصد بها الدعاء والثناء فينبغي أن تكون كالوقت باقية من القرآن أي فلا تكون مكروهة وينبغي أن مثل قصد القرآن مالم ياطق فيما يظهر أخذاً بما يأتي في الفتوى عش (وقوله في غير القيام) أي من الركوع وغيره من بقية الأركان نهاية ومغني قول المتن (الاعتدال) أي ولو في النافلة على المعتمد كما صححه في التحقيق نهاية ومغني قال عش وكالات عدال الجلوس بين السجدين في أنه ركن ولو في نفل وهذه الغاية للرد على ما فهمه بعضهم من كلام النووي وقد جزم به ابن المقرئ من عدم وجوب الاعتدال والجلوس بين السجدين في النفل وعلى ما قاله فلم يخر ساجداً من ركوعه بعد الطائفة أو يرفع رأسه قليلاً كيف الحال ولعل الأقرب الثاني اه (وقوله أو قاعداً) إلى قوله وفي رواية في النهاية والمغني الإقوله مثلاً (وقوله أو قاعداً الخ) ولو ركع عن قيام فسطع عن ركوعه قبل الطائفة فيه عاد وجوباً إليه وإطمان ثم اعتدل أو سقط عنه بعدها نهض معتدلاً ثم سجد وان سجد ثم ذلك هل أتم اعتداله اعتدل وجوباً ثم سجد مغني ونهاية قال الرشيدى وعش قوله مر اعتدل وجوباً الخ أي إذا كان غير مأموم كما في حاشية

في التكبير (وقوله ويزيد المنفرد الخ) عبارة العباب وأن يسبح الله سراً في ركوعه وأقله مرة وأدنى كماله سبحان ربّي العظيم وبجده ثلاثاً أو اعتدالاً لمنفرد ومام محصورين راضين إلى إحدى عشرة بالاولى تار ثم اللهم

بين السجدين لأن اكتنافاهما بما قياهما وما بعدهما يخرجهما عن العادة كلياً أنهما وسيلتان لا مقصودان ويسن فيه كالسجود سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي وتكره القراءة في ذير القيام للامهي عنها (السادس الاعتدال قائماً) أو قاعداً مثلاً

كما كان قبل ركوعه للحديث الصحيح (٦٢) ثم ارفع حتى اعتدل قائما ويجب ان يكون فيه (مطمئنا) للخبر الصحيح ثم ارفع حتى تطمئن قائما

الزبادى اه (قوله كما كان الخ) ولو صلى النفل مضطجعا جلس للركوع ثم ركع فهل يشترط في اعتداله عوده لا مضطجعا لانه محل قراءته او يكفي عوده للجلوس لانه ايضا كان قبل ركوعه واكمل من اضطجاعه والذي يظهر الثاني سم عبارة عن قضيتهم انه اذا كان يصلي من اضطجاع لا يعود له وهو واضح في الفرض لانه متى قدر على حالة لا يجزى مادونهما فتى قدر على القعود لا يجزى مادونه واما في النفل فلا مانع من عوده للاضطجاع لجواز الانتفل معه مع قدرته على القيام والقعود ثم المراد من عوده الى القعود انه لا يكلف ما فوه في النافلة ولا يمتنع قيامه لانه اكمل من القعود اه (قوله فاقم صلبك الخ) في الاستدلال بهذا الحديث على الطمأنينة نظر ظاهر فليتأمل وكذا بالحديث الذي يليه لا تجزى الخ بصرى أى فان كلامهما إنما يفيد وجوب الاعتدال فقط (قوله ويجب) الى قوله او ضعيف في النهاية والمغنى كما مر (قوله ذينك) أى الاعتدال والجلوس (قوله بذلك الخ) متعلق بالجزم وكذا قوله غفلة متعلق به (قوله غفلة) الجزم بالغفلة ينبغي ان يكون غفلة فانه يجوز ان يكونوا اختاروا الاقتضاء على الصريح مع الاطلاع عليه لنحو ظهور الاقتضاء عندهم وقد قدم الاقتضاء على الصريح في مواضع في كلام الشيخين وغيرهما كما لا يخفى سم على حجج اه ع ش وقد يجب بان هذا مسلم لو ثبت اطلاعهم على الصريح ولو بالاشارة الى رد دليله واما اذا استدندوا مجرد الاقتضاء واستدلوا به كما هو صريح الشارح فظاهر المنع (قوله نعم لو قيل الخ) قد يقال ان العدول مشعر بمنشأ له واما خصوصه فن ان يفهم وقد يجب بان الاشعار بالاول كاف واما الخصوص فنوط بالرجوع الى العلم او بالمعان النظر مع مراجعة الاصول وهذا من مقاصد المصنفين تشجيذا لاذهان المحصلين بصرى قول المتن (من شئ) أى كمقرب نهاية قول المتن (لم يكف) بقى ما لورفع راسه ثم شك هل كان رفعه للاعتدال ام لغيره هل يعتدبه ام لا فيه نظرو الاقرب الثاني لان تردده في ذلك شك في الرفع والشك يؤثر في جميع الافعال ع ش ويظهر تخصيصه بما اذا كان هناك ما يصلح للصرى كوجود حذوة الاقرب الاول فليراجع (قوله كما مر) الى فى الركوع (قوله نظير) الى قوله وخرج في النهاية والمغنى (قوله فليعد اليه) أى الى الركوع ولو اقله في حالة كون ركوعه السابق اكمله فيما يظهر بصرى (قوله ضبط شارح الخ) واقفه النهاية والمغنى (قوله بل يتعين الفتح الخ) قد يقال يصح كسرهما ويعتبر قيد الحيثية نعم الفتح اولى لسلامته عن التكلف ولذا اقتصر عليه المحلى لانه متعين فليتأمل بصرى عبارة ع ش ويمكن الجواب عن ذلك الشارح بان تعليق الحكم بالمشق يؤذن بعملية مأمته الاشتقاق فكسر الزاى بهذا المعنى مساو للفتح وانه قال فلورفع حال كونه فزعا لاجله اه (قوله لاجل الفزع وحده) يقتضى انه لو رفع له ولركن لا يضر وهو كذلك كما اذا دخل في الصلاة بقصد هار بقصد دفع الغريم وكما لو نوى بوضوئه رفع الحدث والتبرك ونحوه بصرى وتقدم عن سم وع ش ما يوافقه (قوله لاجله) أى فقط (قوله حذو منسكيه) الى قوله وما قيل في النهاية والمغنى قول المتن (مع ابتداء رفع راسه) أى مبتدئا رفعهما مع ابتداء رفعه ويستمر الى انتهائهما رواه الشيخان (قائلان) في رفعه (سمع الله من حمده) كذا في النهاية والمغنى وقد يؤخذ من هذا الصنيع انه يسن كون ابتداء الثلاثة ترفع اليدين والراس والتسميع معا وانتهاءهما معا ولم ار من حرره فليتأمل بصرى (قوله أى تقبله منه) اطبقوا على تفسير سمع الخ بما ذكره مع ان في بقائه على ظاهره واستشعار معناه ما يحمل المتكلم به على مزيد التوجه في الاتيان بالحمد الذى يعقبه بقوله ربنا الخ بصرى (قوله ويكنى الخ) أى في حصول اصل السنة والاول افضل مغنى ونهاية (قوله وخبر اذا الخ)

لك ركعت الخ (قوله كما كان قبل ركوعه) لو صلى النفل مضطجعا جلس للركوع ثم ركع فهل يشترط في اعتداله عوده لا مضطجعا لانه محل قراءته او يكفي عوده للجلوس لانه ايضا كان قبل ركوعه واكمل من اضطجاعه الذى يظهر الثاني (قوله غفلة الخ) الجزم بالغفلة ينبغي ان يكون غفلة فانه يجوز ان يكونوا اختاروا الاقتضاء على الصريح مع الاطلاع عليه لنحو ظهور الاقتضاء عندهم وقد قدم الاقتضاء على الصريح في مواضع في كلام الشيخين وغيرهما كما لا يخفى (قوله وخرج بفزعا) قد يقال حيث اعتبر مفهومه فيرد عليه

وفي رواية صحيحة ايضا فاذا رفعت راسك من الركوع فاقم صلبك حتى ترجع العظام الى مفاصلها وفي اخرى صحيحة ايضا لا تجزى صلاة الرجل حتى يقم ظهره من الركوع والسجود ويجب الاعتدال والجلوس بين السجدين والطمأنينة فيهما ولو في النفل كما في التحقيق وغيره فاقضاء بعض كتبه عدم وجوب ذنك فضلا عن طمأنينتهما غير مراد او ضعيف خلافا لجزم الانوار ومن تبعه بذلك الاقتضاء غفلة عن الصريح المذكور في التحقيق كما تقررو تعبيره بطمأنينة ثم بمطمئنا هاتفتن كقوله في السجود ويجب ان يطمئن وفي الجلوس بين السجدين مطمئنا نعم لو قيل غير فيه كالاعتدال بمطمئنا دون الآخرين اشارة لمخالفتهم في الخلاف المذكور لم يبعد (ولا يقصد) بالقيام اليه (غيره فلورفع) راسه (فزعان شئ لم يكف) نظير ما مر في الركوع فليعد اليه ثم يقوم وخرج بفزعا ما لو شك را كعافى الفاتحة فقام ليقرأها فتذكر انه قرأها فانه يجزئه هذا القيام عن الاعتدال كما مر (تنبيه) ضبط شارح فزعا بفتح الزاى وكسرهما أى لاجل الفزع او حالته

وفيه نظير بل يتعين الفتح فان المضى الرفع لاجل الفزع وحده لا الرفع المقارن للفزع من غير قصد الرفع لاجله فتأمل (وهو يسن رفع عبارة يديه) حذو منسكيه كما في التحريم احصاه الخبر به (مع ابتداء رفع راسه قائلان سمع الله من حمده) أى تقبله منه ويكنى من حمد الله سمعه

ويسن للامام والمبلغ الجهر به لانه ذكر الانتقال وإطباق أكثر عوام الشافعية على الاسرار به والجهر برئنا لك الحمد جمل وخبر إذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد معناه قولوا ذلك مع (٦٣) ما علمتموه منى من سمع الله لمن

حمده لانه **صلى الله عليه وسلم** كان يجهر

بهذه ويسر برئنا لك الحمد

وقاعدة التأسي تحملم

على الاتيان بسمع الله لمن

حمده وعدم علمهم برئنا لك

الحمد يحملم على عدم الاتيان

به قاصرهم به فقط لانه

الاحتاج للتنبيه عليه (فاذا

انتصب) قائما ارسل يديه

وما قيل يجعلهما تحت

صدره كالقيام يأتي قريبا

رده (قال ربنا) او اللهم

ربنا (لك) او ولك (الحمد)

او لك الحمد ربنا او الحمد

لربنا وافضلها ربنا لك

الحمد عند الشيخين لانه

أكثر الروايات او ربنا

ولك الحمد كافي الام ووجه

بتضمنه جملتين حمدا كثيرا

طيبا مباركا فيه كافي التحقيق

وصح انه صلى الله عليه

وسلم رأى بضعا وثلاثين

ملكاً يستبقون إلى هذه ايم

يكسبها اولا (ملء) بالرفع

صفة والنصب حالا أى

مالئا بتقدير تجسمه

(السموات وملء الارض

وملء ما شئت من شئ

بعد) أى بعدها كالكرسى

والعرش وغيرهما لا يحيط

به إلا علم علام الغيوب

ويسن هذا حتى للامام

مطلنا خلافا للمجموع

انه إنما يسن له ربنا لك الحمد

فقط (ويزيد المنفرد)

وامام من مر (أهل) أى

عبارة النهاية والمغنى ولا فرق في ذلك بين الامام والمأموم والمنفرد وخبر الخ (قوله الجهر به) أى بالتسميع ان احتيج اليه نهاية قال ع ش قوله مر ان احتيج اليه راجع لكل من الامام والمبلغ فالجهر به حيث لم يحتج اليه مكروه اه واعتمده شيخنا عبارة ويجهر بالتكبيرات ان كان اماما ليسمعها المأمومون او مبلغا ان احتيج اليه بان لم يبلغ صوت الامام جميع المأمومين كذا قال المحشى يعنى البرماوى وظاهره ان الامام يجهر وإن لم يحتج اليه وقيد الشبر املسى كلا بالا احتياج وهو الظاهر ويقصدان الذكر وحده او مع الاعلام لا الاعلام وحده لانه يضر وكذا الاطلاق في حق العالم بخلاف العامى ولا بد من قصد الذكر عند كل تكبيرة عند الرملى ويكفى قصده في التكبيرة الاولى عند الخطيب اما المنفرد والمأموم غير المبلغ فيسران بالتكبيرات ويكره لها الجهر بها ولو من المرأة ولو امت المرأة نساء جهرت بالتكبيرات اقل من جهر الرجل بحيث لا يسمعها اجنى كما قاله في الجواهر اه اقول وميل القلب إلى ما قاله البرماوى من جهر الامام مطلقا لان الغالب الاحتياج إلى جهره ويؤيده تعبير المغنى بقوله ويسن الجهر به للامام والمبلغ إن احتيج اليه اه والرشىدى بقوله للامام والمبلغ المحتاج اليه اه (قوله ويسن للامام والمبلغ الخ) عبارة المغنى ويسن الجهر به للامام والمبلغ إن احتيج اليه لانه ذكر الانتقال ولا يجهر بقوله ربنا لك الحمد لانه ذكر الرفع فلم يجهر به كالتسبيح وغيره وقد سمت البلوى بالجهر به وترك الجهر بالتسميع لان أكثر الاثمة والمؤذنين صاروا جهلة بسنة سيد المرسلين اه (قوله وإطباق أكثر عوام الشافعية) أى من الاثمة والمؤذنين نهاية (قوله لانه الخ) تعليل لسكون المغنى ما ذكر (قوله يأتي قريبا الخ) أى فى شرح قوله ورفع يديه سم (قوله وقال) أى كل من الامام والمنفرد والمأموم سرا مغنى وقول ابن المنذر ان الشافعى خرق الاجماع في جمع المأموم بين سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد مردود إذ قال بقوله عطاء وابن سيرين واحتجوا بوردة وداد وغيرهم نهاية (قوله او اللهم) إلى قوله فالخبر الخ فى المغنى (قوله ووجه الخ) عبارة المغنى أى لانه جمع معنيين الدعاء والاعتراف أى ربنا استجب لنا ولك الحمد على هدايتك إيانا اه وبه يندفع قول سم ما نصه قوله بتضمنه جملتين انظره مع ان كلا من الصيغ السابقة عليه ما عدا الحمد لربنا جملتان اه عبارة ع ش بعد ذكر توجيه الشارح المذكور نصها أى فان لك الحمد من ربنا لك الحمد جملة واحدة بخلاف ولك الحمد فان الواو تدل على محذوف والمقدر كالملفوظ ربنا لك الحمد جملتان وربنا ولك الحمد ثلاث جمل بما دل عليه العاطف وبهذا يجاب عن تنظير سم فيه اه (قوله حمدا) إلى قوله فالخبر الخ فى النهاية الا قوله وصح الى المتن وقوله أى باهل إلى المتن وقوله او النسب (قوله كافي التحقيق) أى زيادة حمدا كثير الخ مغنى (قوله بضعا الخ) عبارة المغنى بضعة وثلاثين الخ وذلك لان عدد حرورها كذلك اه وكذا فى ع ش عن المشكاة عن البخارى بضعة ثلثة (قوله اول) قال الجلال السيوطى اول بالضم على البناء بالنصب على الحال وقال السكرماني اول مبنى على الضم بان حذف منه المضاف اليه أى اولهم يعنى كل واحد منهم يسرع ليكتب هذه الكلمات قبل الاخر ويصعد بها إلى حضرة الله لعظم قدرها وفى بعضها اول بالفتح اه ع ش (قوله والنصب الخ) وهو المعروف فى روايات الحديث كرى (قوله تقدير تجسمه) راجع للرفع ايضا (قوله ويسن هذا) أى ربنا لك الحمد الخ (قوله مطلقا) أى وان لم يحضر المأمومون ولم يرضوا قول المتن (ويزيد المنفرد أهل الثناء الخ) أى ويكره له تركه عباب وم اه ع ش (قوله وإمام من مر) أى ومأموم طول إمامه أخذ ما مر (قوله والكرام) عبارة النهاية والمغنى وقال الجوهرى والكرام اه قال ع ش ويؤخذ من ذلك انه يطلق على كل منهما اه (قوله مبتدأ) ويحتمل كما قاله ابن الصلاح كون أحق خبرا لما قبله

أنه يخرج أيضا نحو ما لورفع لثنا ول محترم من الهوى يتلف أو يضيع إن لم يتناول مع انه لا يكتفى هذا الرفع كما هو ظاهر إلا أن يجعل فى المفهوم تفصيل (قوله يأتي قريبا) أى فى شرح قوله ورفع يديه (قوله بتضمنه جملتين)

يا اهل ويجوز للرفع بتقدير أنت (الثناء) أى المدح (والمجد) أى العظمة والكرام (أحق) مبتدأ (ما قال العبد وكلنا لك عبد) اعتراض والخبر (لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد

بفتح الجيم اى صاحب الفنى او المال (٣٤) او الخط والنسب (ملك الجد) اى عندك جده ولما الذى ينفعه عندك رضاك ورحمك

وهو ربنا ملك الجد اى هذا الكلام احق نهية ومعنى (قوله بفتح الجيم) وروى بالكسر وهو الاجتهاد نهية ومعنى اى فيهما ع ش (قوله فالخبر ما قال الخ) أو احق خبر ما قال سم عبارة البصرى قوله فالخبر ما قال العبد اى والمبتدأ احق وسوغ الابتداء به ما لوحظ فيه من التفخيم والتعظيم وعليه يتعين أن تكون ما موصوفة لا موصولة لئلا يلزم الاخبار عن المعرفة بالكرة وهو لا يجوز وإن تخصصت ويحتمل أن يكون احق خبر امقدا والمبتدأ ما قال الخ وعليه يحتمل ما كلا المعنيين اه (قوله بعدد كر) الى قوله ولما قال فى النهاية والمعنى ثم قال لا ويمكن جعل الاول على المنفرد وامام المحصورين والثاني على خلافه اه قال الرشيدى واختار الشارح مر هو الاول وهو طلب الراتب من كل أحد كما هو نص عبارته ثم رولا يقدح فى اختياره قوله مر عقبه ويمكن الخ كما هو ظاهر اه (قوله بعدد كر الاعتدال) اى الراتب كما ذكره البغوى ونقله من النص وفى العدة نحوه خلافا لما فى الاقلية نهية ومعنى والاسنوى (قوله وهو الى من شئ بعد) ذكره ثلثه فى شرح الارشاد ايضا فقال بعد الذكر الراتب على الاوجه وهو الى من شئ بعده اه وظاهر عبارة الشارح ان استحباب الاتيان بذكر الاعتدال الى من شئ بعده لا فرق فيه بين المنفرد والامام ولولا امام غير محصورين او غير راضين ويصرح بصنيعه فى شرح العباب اى وصنيع المعنى سم واعتمده الحلبي وتقدم عن الرشيدى انه مختار النهاية (قوله فقسنا عليه هذا) اى على قنوت النازلة قنوت الفجر عبارة النهاية ولا يجوز القنوت قبل الركوع وان صح انه صلى الله عليه وسلم قنت قبله ايضا لان رواة القنوت بعده اكثر واحفظ فهو واولى وعليه درج الخلفاء الراشدين فى اشهر الروايات عنهم واكثرها وشمل كلامه الادام والقضاء اه (قوله لم يجز نه) اى فيقنت بعده ويسجد للسم وإن نوى بالاول القنوت وكذا لو قنت فى الاولى بنية اوابتداء فيها فقال اللهم اهدنى ثم تذكر عباب اه سم على المنهج وسياق ما يفيد عند قول المصنف فى سجود السهو ولو نوى ركنا قوليا ع ش عبارة شيخنا ولو فعله فى غير اعتدال الركعة الثانية بنية يسجد للسم ومن ذلك ما لو فعله مع امامه المالكى قيل الركوع اه (قوله ويسجد للسم) يظهر ان هذا السجود اعدم الاتيان به فى محله لالاتيان به فى غير محله حتى لو اعاده فى محله فلا سجود بصري وتقدم عن العباب خلافا (قوله بجمل ما قبل على اصل السنة الخ) لا يتعين الحمل المذكور بل يحتمل الجمع باختلاف الاحوال مع عدم التفرقة به يعلم ان كون ما افاده قادحا فى حديث انس محل تأمل لجواز روايته لكل را واحد الحالتين اللتين كانتا تقع منه صلى الله عليه وسلم لشعار ابان كلامهما كاف فى تحصيل سنة القنوت بصري بخذف (قوله فتساقطا) قديقال إنما يتساقطان اذ لم يمكن الجمع بما ذكره وهو ممكن ومعه لا يتأتى القدح فى الاولى بغير المفضولية سم (قوله وانس تعارض الخ) كذا فى اصله بخطه فهو من عطف الجملة بصري (قوله او التقدير واجمعنا

لا غير وفى رواية حق بلا همة كذا بلا واو فالخبر ما قال العبد وكلنا الى آخره بدل من ما (ويسن) بعد ذكر الاعتدال وهو الى من شئ بعد خلافا لما قال الاولى أن لا يزيد على ربنا لك الحمد ولما قال الاولى أن يأتى بذلك الذى ذكره (القنوت فى اعتدال ثانية الصبح) للخبر الصحيح عن انس مازال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت فى الفجر حتى فارق الدنيا ونقل البيهقى العمل بمقتضاه عن الخلفاء الاربعة وصح من اكثر الطرق انه صلى الله عليه وسلم فعله للنازلة بعد الركوع فقسنا عليه هذا وجاء بسند حسن ان انا بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم كانوا يفعلونه بعد الركوع فلو قنت شافعى قبله لم يجزه ويسجد للسهو فان قلت قياس كلام أئمتنا الجمع بين الروايات المتعارضة هنا بجمل ما قبل على اصل السنة وما بعد على كمالها وكذا يقال فى نظائر ذلك لاسيما فى هذا الباب قلنا إنما خرجوا عن ذلك لانهم راوا مرجحا للثانية وقادح فى الاولى هو ان اباه ريرة صرح ببعده وانس تعارض عنه حديث راويه محمد وعاصم فى القبل والبعد فتساقطا وبقي حديث أبى هريرة الناص على البعدية بلا معارض فأخذوا به (وهو اللهم اهدنى فيمن هديت الخ)

الخ
اى وعافنى فيمن عافيت وتولنى فيمن توليت اى معهم لا ندرج فى سلكهم أو التقدير واجعناى مندرجا فيمن هديت وكذا فى الاتيين بعده

فهو بالغ بالحوذف وبارك

لى فيها اعطيت وقى شر
ما قضيت انك تقضى ولا
يقضى عليك انه لا يذل من
واليت تباركت ربنا
وتعاليت رواء جمع هكذا
بسنده صحيح فى قنوت الوتر
كما فى المجموع وقال البيهقي
صح ان تعليم هذا الدعاء وقع
اقنوت صلاة الصبح ولقنوت
الوتر وسياتي فى رواية زيادة
قام فى انك وواو فى انه وزاد
العلماء فيه بعد البيت ولا يعز
من عاديته وانكاره مردود
بوروده فى رواية البيهقي
وبقوله تعالى فان الله عدو
للكافرين وبعد تعاليت
فلك الحمد على ما قضيت
استغفر لك واتوب اليك ولا
باس هذه الزيادة بل قال
جمع انها مستحبة لورودها
فى رواية البيهقي ويسن
المفرد وامام من مران
يضم لذلك قنوت عمر الا تى
فى الوتر وتقدم هذا عليه لانه
الوارد عنه صلى الله عليه وسلم
ومن ثم لو اراد احدهما فقط
اقتصر على هذا ولا تتعين
كلماته فيجزى عنها اية
تضمنت دعاء وشبهه كآخر
البقرة بخلاف نحو سورة تبت
ولا بد من قصدها الكراهة
القرأة فى غير القيام فاحتيج
لقصد ذلك حتى يخرج عنها
(والامام) يسن له ان يقنت
(بلفظ الجمع) لصحة الخبر
بذلك ولا ياتى فى المنفرد فتعين
حملة على الامام للنهي عن
تخصيصه نفسه بالدعاء وانه
ان فعله فقد خانهم سنده

الخ) لا حاجة الى تقديره بل تكفى ملاحظة تضمن معنى الاندراج بصرى (قوله فهو بالغ الخ) اى فهذا
الدعاء مع ذكر الجار والمجرور ابلغ منه لو حذف عنه ذلك وقال الكردى اى تقدير الاندراج فى الكلام
ابلع من حذفه اه (قوله وقال البيهقي صح الخ) عبارة شرح المنهج والمغنى للاتباع رواء الحماكم
الاربنا فى قنوت الصبح وصححه ورواه البيهقي فيه وفى قنوت الوتر اه (قوله وسياتي الخ) اى فى قنوت
الوتر شرح بافضل ويأتى فى الشرح ما يفيد (قوله فى رواية زيادة فادى انك الخ) اى وفى اخرى حذفها
فلا يسجد لتر كما شيخنا وهو الظاهر وقال عى فى منهواته ويسجد للسهو واذا ترك فاه فانك وواو وانه
لانه ثبت فى بعض الروايات والزيادة من الثقة مقبولة اه ووافقه البجيرمى فقال ولا يتعين ذلك للقنوت
بل كل ما تضمن ثناء ودعاء حصل به القنوت كآخر سورة البقرة ان قصده بها لكن ان شرع فى قنوت النبي
الذى فى الشرح اى المقرون بالثناء والواو اى قنوت عمر تعين لاداء السنة فلو تركه كغيره او ترك كلمة او ابدل
جر فاجزى سجد للسهو كان ياتى مع بدل فى قوله اه دنا مع من هديت او ترك الفاء فى فانك والواو من وانه
اه ويمكن الجمع يحمل هذا على ما اذا قصد رواية الثبوت والاول على عدمه (قوله وزاد العلماء) الى قوله
ويتعين فى النهاية والمغنى (قوله ولا يعز) بكسر العين مع فتح الياء سم وعى (قوله مردود) اى نقلا
ومعنى (قوله فيجزى الخ) عبارة تفى شرح بافضل ويحصل اصل السنة بآية فيها دعاء ان قصده وبدعاء محض
ولو غير ماثور ان كان باخرى وحده او مع ذنوبى اه وفى سم بعد ذكر مثله عن ايعاب الشارح مانصه
وقد وافق الاذرعى شيخنا الشهاب الرملى حيث افتى بانه لا بد فى بدل القنوت ان يكون دعاء وثناء وقضية
اطلاقه اعتبار ذلك ايضا فى الآية اه ووافقه ايضا ولده فى النهاية كياتى واعتمده البجيرمى كما مرو كذا شيخنا
قوله بآية تضمن دعاء اى وثناء والاية ليست بقيد بل كل ما تضمن دعاء وثناء ولو اللهم اغفر لى يا غفور وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم يكفى فى القنوت فلو قال الشارح اى الغزى فلو قنت بما تضمن دعاء
وثناء وقصد القنوت حصلت سنة القنوت لسكان اعم وانسب اه (قوله وشبهه) عبارة النهاية وانحوه
قال الرشيدى قوله لو انحوه مثله فى الروضة او غيرها وانظر ما المراد بنحو الدعاء فان كان الثناء فكان المناسب
العطف بالواو دون او لما سيأتى انه لا بد من الجمع بين الدعاء والثناء على انه قد يمتنع كون الثناء نحو الدعاء
فليراجع اه وقد يقال المراد بذلك نحو اللهم انا عبد مذنب وانت رب غفور بما يستلزم الدعاء وليس
صرح بآية (قوله فاحتج لقصد ذلك) فان لم يقصد بذلك لم يجز منه معنى زاد النهاية ويشتط فى بدله ان يكون
دعاء وثناء كما قاله البرهان البيجورى وافق به الوالد رحمه الله تعالى اه قال الكردى بعد ذكره مر فهو
مخالف فى ذلك للشارح وعبارة تفى الايعاب يكفى الدعاء فقط لكن بامور الاخرة او امور الدنيا انتهت
اه (قوله للنهى الخ) الاولى ولورود النهى بالعطف ايظهر التعليل وزيادة المضاف ليظهر عطف قوله
الاتى وانه ان فعله الخ (قوله وانه ان فعله الخ) لا يظهر عطفه على ما قبله ولو قال فان فعله الخ كما هو الرواية

لا يأتى القدح فى الاولى بغير المفضو اية (قوله ولا يعز) مثل السيوطى هل هو بكسر العين او فتحها او ضمها
فاجاب بقوله هو بكسر العين مع فتح الياء بلا خلاف بين العلماء من اهل الحديث واللغة والتصريف قال
والفت فى ذلك مؤلفا قال وقلت فى اخره نظما الى ان قال :

عز المضاعف ياتى فى مضارعه * تليث عين بفرق جاء مشمورا
فا كفل وصد الدل مع عظم * كذا كرمت علينا جاء مكسورا
وما كمر علينا الحال اى صعبت * فافتح مضارعه ان كنت تحريرا
وهذه الخمسة الافعال لازمة * واضمم مضارع فعل ليس مقصورا
عزت زيدا بمعنى قد غلبت كذا * اعنته فكلا اذا جاء ماثورا
وقل اذا كنت فى ذكر القنوت ولا * يعز يارب من عاديته مكسورا

الخ اه (قوله ولا تتعين كلماته) قال فى العباب وتحصل سنة القنوت بكل دعاء قال فى شرحه ولو يعز ماثور
لسكان اولى (قوله ولا يأتى الخ)

وقضيته ان سائر الادعية كذلك ويتعين حملها على ما لم يرد عنه عليه السلام وهو امام بلفظ الافراد وهو كثير بل قال بعض الحفاظ ان ادعيته كلها بلفظ الافراد ومن ثم جرى بعضهم على اختصاص الجمع بالقنوت و فرّق بان الكل مامورون بالدعاء الا فيه فان الماموم يؤمن فقط والذي يتجه ويجمع به كلامهم والخبر انه حيث (٦٦) اخترع دعوة كره له الافراد وهذا هو محل النهي وحيث اتى بما نورا تابع لفظه (والصحيح سن

محل تأمل (قوله وقضيته) أى النهي (قوله ويتعين حملها الخ) خلافاً للنهاية والمغنى والشهاب الرملى وشيخنا عبارة الاول ولم يذكر الجمهور التفرقة بين الامام وغيره الا فى القنوت فليكن الصحيح اختصاص التفرقة به دون غيره من ادعية الصلاة اه قال ع ش قوله فليكن الصحيح الخ اى خلافاً لابن حجر اه (قوله ومن ثم جرى بعضهم الخ) وفاقاً للنهاية والمغنى وعبارة ذكر ابن القيم ان ادعية النبي صلى الله عليه وسلم كلها بلفظ الافراد ولم يذكر الجمهور التفرقة بين الامام وغيره الا فى القنوت وكان الفرق بين القنوت وغيره ان الكل مامورون بالدعاء بخلاف القنوت فان الماموم يؤمن فقط اه وهذا هو الظاهر افاًى به شيخى اه (قوله والذي يتجه الخ) خلافاً للنهاية والمغنى والشهاب الرملى وشيخنا كما مر (قوله لصحته) اى ذكر للصلاة فى اخر القنوت (قوله بلفظ الخ) متعلق بصحته الخ كدى (قوله وقيس به) اى بقنوت الوتر (قوله وخرج) الى قوله ويظهر فى المغنى وإلى المتن فى النهاية الا قوله لقولهم الى ولوقرا قولهم او سمع (قوله اوله) اى ووسطه نهاية ومعنى (قوله اول الدعاء) اى ووسطه (لان هذا) اى القنوت (قوله ويسن أيضاً السلام وذكر الآل الخ) واستدل الاسنوى لسن السلام بالآية والزركشى لسن الآل بخبر كيف فصلى عليك مغنى ونهاية (قوله ان يقاس بهم) اى بالآل (قوله بذلك) اى بقياس الصحب على الآل (قوله يتنا فيه) اى ذكر الصحب نهاية (قوله ثم) اى فى صلاة التشهد (قوله لما علمت) يعنى قولهم لقولهم يستفاد الخ (قوله وكان الفرق) بين صلاة التشهد وصلاة القنوت حيث اقتصر وافي الاول على الوارد دون الثانى (قوله ولوقرا المصلى الخ) وفى العباب (فرع) ولوقرا المصلى اية فيها اسم محمد صلى الله عليه وسلم ندب له الصلاة عليه فى الاقرب بالضمير كصلى الله عليه وسلم لا اللهم صل على محمد الاختلاف فى بطلان الصلاة بركن قولى اه قال فى شرحه والظاهر انه لا فرق بين ان يقرأ أو يسمع وعلى هذا التفصيل يحمل افتاء النووى انه لا يسن له الصلاة عليه وترجيح الانوار وتبعه الغزى قول العجلى يسن الخ انتهى سم وعبارة النهاية والمغنى وما ذكره العجلى فى شرحه من استحباب الصلاة عليه لمن قراها اية متضمنة اسم محمد صلى الله عليه وسلم افاًى المصنف بخلافه اه قال ع ش قوله مر افاًى المصنف الخ ظاهره اعتدافا ففى به وانه لا فرق فى عدم الاستحباب بين كون الصلاة عليه بالاسم الظاهر او الضمير لكن حمله ابن حجب فى شرح العباب على ما اذا كانت الصلاة بالاسم الظاهر دون مالو كانت الضمير وقوله مر بخلافه نقل سم على المنهج عن الشارح مر طلبها اه ع ش (قوله ويسن) الى قوله ومنه يعلم فى المغنى (قوله فى جميع القنوت الخ) اى وفى سائر الادعية

كافى المجموع عن الماوردى قال الاذرى وفى اطلاقه ويظهر أنه لا يكتفى الدعاء المحض ولا سيما بأمر الدنيا فقط بل لابد من تمجيد ودعاء اه والاوجه الاول فيمكن الدعاء فقط لكن بامور الاخرة او امور الدنيا ما فى شرح العباب وقد وافق الاذرى شيخنا الشهاب الرملى حيث افاًى بانه لا بد فى بدل القنوت ان يكون دعاء وثنام وقضية إطلاق اعتبار ذلك ايضا فى الاية التى عبروا فيها بقولهم واللفظ للروض ويجزيه اى للقنوت آية فيها معنى الدعاء ان قصدها اه (قوله ولوقرا المصلى الخ) فى العباب (فرع) ولوقرا المصلى اية فيها اسم محمد صلى الله عليه وسلم ندب له الصلاة عليه فى الاقرب بالضمير كصلى الله عليه وسلم لا اللهم صل على محمد الاختلاف فى بطلان الصلاة بركن قولى اه قال فى شرحه والظاهر انه لا فرق بين ان يقرأ أو يسمع وعلى هذا التفصيل يحمل افتاء النووى انه لا يسن له الصلاة عليه وترجيح الانوار وتبعه الغزى قول العجلى يسن الخ اه (قوله وظيفة) قال فى شرح العباب اى وهى جعلها تحت صدره وهذا فى دعاء

الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اخره (لصحته فى قنوت الوتر الذى عليه النبي صلى الله عليه وسلم الحسن بن على رضى الله عنهما مع زيادة فاه فى انك ووافى انه بلفظ وصلى الله على النبي وقيس به قنوت الصبح وخرج بآخره اوله فلا يسن فيه خلافاً لمن زعمه ولا فطر لكونها تسن اول الدعاء لان هذا مستثنى رعاية للوارد فيه ويسن ايضا السلام وذكر الآل ويظهر ان يقاس بهم الصحب لقولهم يستفاد سن الصلاة عليهم من سنهما على الآل لانها اذا سئلت عليهم وفيهم من ليسوا صحابة فعلى الصحابة أولى ثم رأيت شارحاً صرح بذلك فان قلت يتنا فيه لمطابقهم على عدم ذكرها فى صلاة التشهد قلت يفرق بانهم ثم اقتصر وعلى الوارد وثنام لم يقتصر وعلى بل زاد واذكر الآل بحثاً فقسنا بهم الاصحاب لما غلبت وكان الفرق ان مقابلة الآل بآل إبراهيم فى اكثر الروايات ثم تقتضى عدم التعرض لغيرهم وهنا لا مقتضى لذلك فان قلت لم لم يسن ذكر الآل فى

التشهد الاول وما الفرق بينه وبين القنوت قلت يفرق بأن هذا محل دعاء فناسب ختمه بالدعاء لم بخلاف ذلك ولوقرا المصلى او نهاية سمع آية فيها اسمه صلى الله عليه وسلم تستحب الصلاة عليه كما افاًى به المصنف ويسن أن لا يطول القنوت فان طوله فسيأتى قريباً (و) الصحيح سن (رفع يديه) فى جميع القنوت والصلاة والسلام بعده الانباغ وسنده صحيح او حسن وفاق نحو دعاء الافتتاح والتشهد بان ليديه وظيفة ثم لانها

ومنه يعلم رد ما قيل السنة في الاعتدال جعل يديه تحت صدره كالقيام ويبحث انه في حال رفعهما (٦٧) ينظر اليها التعذر حيث نذر الى وطغ

السيجود وعمله ان الصلوات
لان فرقهما فان قلت
ما السنة من هذين قلت كل
سنة كادل عليه كلامهم في
الحج ويسن له ككل داع
رفع بطن يديه للسماء ان
دعا بتحصيل شئ وظهرهما
ان دعا برفعه (و) الصحيح انه
(لا يمسح وجهه) اى الاولى
تركه لاذ لم يرد الخبر فيه واه
على انه غير مقيد بالقنوت
اما خارجا غير مندوب على
ما في المجموع ومندوب
على ما جزم به في التحقيق
(و) الصحيح (ان الامام
يجهر به) للاتباع المبطل
لقياسه على بقية ادعية
لصلاة وسواها المؤداة المقضية
اما منفردا وما موم سن له
فيسر ان به (و) الصحيح
(انه) اذا جهر به الامام
(بؤمن الماموم) جهرا
(للدعاء) الاتباع ومنه
الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم على المعتمد وقول
شارح يشارك وان كانت
دعاء للخبر الصحيح رغم انف
من ذكرت عنده فلم يصل
على بردان التامين في معنى
الصلاة عليه مع انه الا ليق
بالماموم لانه تابع للداعي
فتاسبه التامين على دعائه
قياسا على بقية القنوت
ولا شاهد في الخبر لانه في غير
المصلى (ويقول التمام) سرا
وهو الاولى واوله انك تقضى
الح أو يسكت مستمعا لامامه
أو يقول أشهد لانحو

نهاية ومغنى أى في خارج الصلاة كما هو ظاهر رشيدى وعش (قوله ومنه يعلم) منشأ العلم نفي أن لها
وظيفة هنا سم (قوله قلت) الى قوله لانحو صدقت في النهاية لا قوله مع انه الى المتن (قوله كل سنة)
والضم اولى اه كردى عن فتاوى الجمال الرملى وعن عبدالرؤف في شرح مختصر الايضاح وظاهر
النهاية كالشارح التخيير عبارته وتحصل السنة برفعهما سواء كانتا متفرقتين ام ملتصقتين وسواء كانت
الاصابع والراحة مستويتين ام الاصابع اعلى منها واستحب الخطابي كشفهما في سائر الادعية ويكره
للخطيب رفع يديه حال الخطبة قاله البيهقي لحدوث فيه في مسلم ويكره خارج الصلاة رفع اليد المتنجسة ولو
بحائل فيما يظهر والاوجه ان غاية الرفع الى المنكب إلا ان اشتد الامر ولا يرفع بصره الى السماء قاله الغزالي
وقال غيره الاولى رفعه اليها فى غير الصلاة ورجحه ابن العباد اه وقوله وقال غيره الاولى الخ معتمد اه
(قوله ويسن) الى المتن في المغنى قال عش قوله مر الى المنكب اى الى محاذاته مع بقاء الكفين على
بسطهما (قوله ان دعا بتحصيل شئ) لدفع البلاء عنه فيما بقي من عمره شرح بافضل وسيد يوسف البطاح ويأتى
عن النهاية خلافة (قوله وظهرهما الخ) فهل يقلب كفيه عند قوله في القنوت وقضى شر ما قضيت او لا افتى
شيخي بانه لا يسن اى لان الحركة في الصلاة ليست مطلوبة مغنى وهو الاقرب وفي الكردى ما نصه وفي حواشى
المنهج للشوبرى ما نصه قضيت ان يجعل ظهرهما الى السماء عند قوله وقضى شر ما قضيت قال شيخنا مر في
شرح هو ولا يعترض بان فيه حركة وهى غير مطلوبة في الصلاة إذ محلها فيما يرد ولا يرد ذلك على اطلاق ما افتى به
الوالد انما إذ كلامه مخصوص بغير تلك الحالة التى تقلب اليه فيها انتهى ما نقله الشوبرى عن الجمال الرملى
وهو كذلك في نهايته لكنه لم يصرح بانه في خصوص قوله وقضى شر ما قضيت كما نقله الشوبرى وفي حواشى
المنهج للحلى ان دعا برفعه اى او عدم حصوله كما افتى به والشيخنا وعليه في رفع ظهورهما عند قوله وقضى شر
ما قضيت اه ويؤيده ما في فتاوى الجمال الرملى وهو هل يطلب قلب كفيه في الدعاء برفع بلاء ولو في الصلاة
اجاب بنعم إذ اطلاقهم شامل لها وان كان مبنى الصلاة على الكف انتهى كردى (قوله ان دعا برفعه) اى
برفع بلاء وقع به شرح بافضل وخالفه النهاية فقال وسواء فيمن دعا لرفع بلاء في سن ما ذكر ان ذلك البلاء
واقعا لا كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى اه قول المتن (ولا يمسح وجهه) واما مسح غير الوجه كالصدر فلا
يسن مسح قطعاً بل نص جماعة على كراهته مغنى ونهاية اى ولو في خارج الصلاة شيخنا قال عش واما
ما يفعله العامة من تعجيل اليد بعد الدعاء فلا اصل له اه (قوله ومندوب) وهو المعتمد كإسقاط جز منه به في
فصل الذكر عقب الصلاة اه كردى على شرح بافضل قول المتن (وان الامام يجهر به) وليكن جهر به دون
جهره بالقرأة نهاية ومغنى وشرح بافضل قال عش اى وان ادى ذلك الى عدم سماع بعض المامومين
بعدهم او اشغالهم بالقنوت لا نفهم ورفع اصواتهم به اما لعدم علمهم باستحباب الانصات وغيره اه وفي
الجبيري عن الحنفى ما نصه قوله دون جهره الخ اى المأمورين بالأمومين بعد القراءة وقبل القنوت ولا جهر به
بقدر ما يسمعون وان كان مثل جهره بالقرأة اه (قوله والمقضية) عبارة النهاية استحبابا في السرية كان
قضى صبحا او تراء بعد طلوع الشمس والجهرية فان أسره حصلت سنة القنوت وفاتته سنة الجهر خلافا
لما اقتضاه كلام الحاوى الصغير من فواتهما اه (قوله والصحيح) الى قوله لانحو صدقت في المغنى (قوله على
المعتمد) لكن الاولى اجمع شيخنا عبارة البصرى والاولى ان يؤمن على امامه وقوله بعد كما نقله المغنى عن بعض
مشايخه اه وعبرة الكردى وفي شرح البهجة للجمال الرملى ولو جمع بينهما فهو احب اه وهذا فيه
العمل بالرأين فله اولى اه (قوله رغم الخ) بكسر الغين اى اصق انفه بالرغام بالفتح وهو التراب عش
(قوله لانه في غير المصلى) محل نظر بصرى (قوله وهو الاولى) اى قول التمام (قوله او يقول اشهد) هل
يكورها لكل مضمون ولا يزال يكرها او يأتى بها مرة بصرى واهل الاقرب الاول (قوله لانحو صدقت
وبررت الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية (قوله خلافا للغزالي) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى ما قاله الغزالي

الافتتاح لافي التشهد (قوله ومنه يعلم) منشأ العلم نفي ان لها وظيفة هنا (قوله خلافا للغزالي) اعتمد شيخنا

صدقت وبررت لبطان الصلاة به خلافا للغزالي وان جزم بما قاله جمع وزعم أن ندب المشاركة هنا اقتضى المسامحة وان هذا لا يقاس

باجابة المؤذن بذلك لسكراهما في الصلاة لا يصح الا لو صح في خبر انه يقول هذا حيث لم يصح ذلك بل لم ير دابطل على الاصل في الخطاب هذا كله ان سمع (فان لم يسمعه) لا سرار الامام به او لنحو بعد او صم او سمع صوتا لا يفهمه (قنت) سرا كبقية الاذكار (ويشرع القنوت) اي يسن قال بعضهم وليس المراد به هنا ما مر (٦٨) في الصبح لانه لم يرد في النازل واما الوارد الدعاء برفع فهو المراد هنا قال ولا يجمع بينه

وبين الدعاء برفعها اثلا يطول الاعتدال وهو مبطل اه وظاهر المتن وغيره خلاف ذلك بل هو صريح اذ المعرفة اذا اعيدت بلفظها كانت عين الاولى غالبا وقوله هو مبطل خلاف المنقول فقد قال القاضي لو طول القنوت المشروع زائدا على العادة كرهه في البطلان احتمالا ان وقطع المتولى وغيره بعدمه لان المحل محل الذكر والدعاء وبه مع ما ياتي في القنوت لغير النازلة في فرض او نقل يعلم ان تطويل اعتدال الركعة الاخيرة بذكر او دعاء غير مبطل مطلقا لانه لما عتد في هذا المحل ورود التطويل في الجملة استثنى من البطلان بتطويل القصير زائدا على قدر المشروع فيه بقدر الفتاحة اذا اقرر هذا فالذي يتجه انه ياتي بقنوت الصبح ثم يختم بسؤال رفع تلك النازلة له فان كانت جدبا دعاب بعض ما ورد في ادعية الاستسقاء (في سائر) اي باقى من السور وهو البقية (المسكتوبات للنازلة) العامة او الخاصة التي في معنى العامة لود ضررها على المسلمين على الاوجه كواب

ووجهه بما رده الشارع بقوله وزعم الخ سمع وكذا اعتمده النهاية (قوله باجابة المؤذن بذلك) أي بطلان الصلاة باجابة المؤذن بنحو صدقت وبررت (قوله لسكراهما) اي اجابة المؤذن مطلقا (قوله لا يصح) خبر وزعم ان الخ (قوله ابطال على الاصل الخ) وقال المغني وخلاف للشهاب الرمي والنهاية كما مر (قوله هذا كله) اي ما ذكر في الماموم من الخلاف والتفصيل (قوله لا سرار الامام) الى قوله قال في النهاية والمغني (قوله اي يسن) اي بعد التمجيد معنى عبارة النهاية مع ما مر ايضا قال ع ش اي من الذكر المطلوب في الاعتدال من حيث هو وهو سمع الله لمن حمده الخ كاصرح به المنهج اه (قوله فهو المراد الخ) اي الدعاء بالرفع (قوله قال) اي ذلك البعض (قوله هو الخ) اي تطويل الاعتدال (قوله خلاف ذلك) اي قول البعض وليس المراد الخ (قوله بل هو) اي المتن (صريح) اي في خلاف ما قاله ذلك البعض (قوله غالبا) يعني عند عدم الصارف ولا صارف هنا وبه يجاب عن قول السيد البصري مانصه تأمل الجمع بين قوله صريح وقوله كانت عين الاولى غالبا اه (قوله وقوله) الى قوله وقطع في النهاية والمغني ما يوافقه (قوله بعدمه) اي عدم البطلان بتطويله وهو كذلك كما افاده الشيخ نهاية (قوله وبه) اي بما ذكر عن القاضي والمتولى وغيره من كراهة التطويل وعدم البطلان به (قوله مع ما ياتي الخ) وهو قوله ولا كرهه وقول جمع (قوله ان تطويل) الى قوله اذا اقرر في النهاية ما يوافقه ظاهر الا قوله مطلقا (قوله غير مبطل مطلقا) منعه مر اه سم اي خصه بوقت النازلة واعتمده ع ش بحجج رمي (قوله طائفا) اي في الفرض وغيره لئلا زلة وغيره (قوله في الجملة) اي في الصبح مطلقا وفي بقية المسكتوبات وقت النازلة (قوله فالذي يتجه الخ) وهو حسن شيخنا ويأتي عن النهاية ما يوافقه (قوله انه ياتي بقنوت الصبح الخ) وفي حاشية السباطي على المحلى سكتوا عن لفظ قنوت النازلة وهو مشعر بانه لفظ قنوت الصبح وقال الحافظ ابن حجر في كتابه بذل الماعون الذي يظهم رانهم وكلو الامر في ذلك الى المصلي فيدعو في كل نازلة بما يناسبها اه وفي فتاوى ابن زياد ما يقتضى موافقة ما نقل عن الحافظ ابن حجر من الاقتصار على رفع النازلة بصري (قوله اي باقى) الى قوله وقول جمع في النهاية والمغني (قوله اي باقى) هذا التفسير يقتضى انه لا يشرع في الصبح للنازلة وعمل تأمل فالاولى ان يفسر سائر بجمع وكون القنوت مطلوبا فيها بالاصالة لا يتنافى ما ذكر فيناى به بقصد الامرين معا ويريد عليه الدعاء بما يخص تلك النازلة هذا ما ظهر لي ببادى الراى ولم ارفقه شيئا فليتأمل وليراجع ويؤيد بالتعميم قنت شهرا متتابعين الخمس يدعو الخ بصري ويصرح بالتعميم قول شيخنا ويستحب القنوت في كل صلاة في اعتدال الركعة الاخيرة منهم النازلة لكن لا يسن السجود لتركه لانه ليس من الابعاض اه ولعل تفسيرهم بالباقي إنما هو لاجل قول المصنف الآتي لا مطلقا قول المتن (للكنازلة) اي لرفعها ولو لغير من نزلت به فيسن لاهل ناحية لم تنزل بهم فعل ذلك لمن نزلت به حلي ونهاية (قوله ووباء وطاعون) على المعتمد لان في مشروعيته عند هيجانه خلافا والاوجه طلبه وان كان الموت به شهادة قبا ساعلى ما لو نزل بنا كفار فانه يشرع القنوت وان كان الموت بقتالهم شهادة شيخنا ونهاية (قوله وكذا مطرا الخ) في النهاية والمغني ما يفيد (قوله بالثاني) اي الزرع و (قوله في الاول) اي العمران (قوله وذلك) اي ترجيح العموم بالعمران (قوله وخوف عدو) اي ولو مسلمين نهاية وشرح بافضل وهو معطوف على قوله وباء و (قوله وكاسر عالم الخ) عطوف على كواب الخ ومثال للخاصة (قنت شهرا) متتابعين الخمس في اعتدال الركعة الاخيرة يدعو الخ وبؤ من خلفه نهاية و (يدعو على قاتلي الخ) قال في النهاية ويؤخذ منه استحباب التعرض للدعاء برفع تلك النازلة في هذا القنوت

الشهاب الرمي ما قاله الغزالي ووجهه بما رده الشارع بقوله وزعم (قوله غير مبطل مطلقا) منعه مر (قوله

وطاعون وقطع وجرا دو كذا مطر مضر بعمران او زرع وفاقا لجمع وخلافا ان خصه بالثاني لانه لم يرد في الاول الدعاء وذلك ويؤخذ لان رفع وباء المدينة لم يرد فيه الا الدعاء ومع ذلك جعلوه من النازلة لقنوت خوف عدو وكاسر عالم او شجاع الاحاديث الصحيحة انه صلى الله عليه وسلم قنت شهرا يدعو على قاتلي اصحابه القراء بئر معونة لدفع تمردهم لا لتدارك المقتولين لتعذرهم وقيس غير خوف العدو عليه

ومحله اعتدال الاخيرة ويحجر به الامام في السرية ايضا (لا) القنوت فيمن (مطلقا) اي لئلا زلة وغيره فلا يسن لغيره ان يكره (على المشهور) لعدم وروده لغير النازلة وفارقت الصبح غير هابشر فها مع اختصاصها بالتأذين قبل الوقت (٦٩) وبالتثويب وبكونها أقصرهن فكانت

بالزيادة أليق أما غير المكتوبات فالجنازة بكره فيها مطلقا لثبوتها على التخفيف والمنذورة والنافلة التي تسن فيها الجماعة وغيرهما لا يسن فيها ثم ان قنوت فيها النازلة لم يكره ولا كره وقول جمع يحرم وتبطل في النازلة ضعيف وكذا قوله بعضهم تبطل ان اطلال لاطلاقهم كراهة القنوت في الفرائض وغيرها لغير النازلة المقضى انه لا فرق بين طويله وقصيره وفي الام ما يصرح بذلك ومن ثم لما ساقه بعضهم قال وفيه رد على الرمي وغيره في قولهم ان اطلال القنوت في النافلة بطلت قطعا (السابع السجود) مرتين في كل ركعة للكتاب والسنة واجماع الامة وكرر دون غيره لانه بلغ في التواضع ولانه لما ترقى فقام ثم ركع ثم سجد واتى بنهاية الخدمة اذن له في الجلوس فسجد ثانيا شكا راعى استخلاصه اياه ولان الشارع لما أمر بالدعاء فيه واخبر بانه حقيق بالاجابة سجد ثانيا شكا راعى اجابته تعالى لما طلبه كاهو المعتاد فيمن سال ملكا شيئا فاجابه ذلك

وقد خذ منه موافقته للشارح فيما أفاده بقوله والذي يتجه انه يأتي بقنوت الصبح الخ فتأمل ما بصري (قوله) ومحله اي قنوت النازلة (ويجهر الخ) عبارته النهاية ويستحب مراجعة الامام الاعظم او نائبه بالنسبة للجوامع فان امر به وجب ويسن الجهر به مطلقا للامام والمنفرد ولو سرية كما في به الوالد رحمه الله تعالى اه قال ع ش قوله مر ويستحب مراجعة الامام الخ اي من ائمة المساجد واما ما يطرأ من الجماعة بعد صلاة الامام الراتب فلا يستحب مراجعته وقوله مر ويسن الجهر الخ ولعله انما يطلب الجهر من المنفرد هنا بخلاف قنوت الصبح لشدة الحاجة لرفع البلاء الحاصل فطلب الجهر لإظهار تلك الشدة اه (قوله) وفارقت الصبح) إلى قوله أما غير المكتوبات الانسب تقدمه على قول المصنف ويشترع الخ كافي النهاية (قوله) مطلقا) اي سواء كان لئلا زلة او لم يكن لها وهذا ما استظهره في الاسنى وتبعه المغنى والنهاية ولا فائدة لقوله عن نص الامام التفصيل نظير ما يأتي في كلامه في المنذورة والنافلة التي يسن فيها الجماعة بصري (قوله) لا يسن فيها) اي في المنذورة وقسمي النافلة (قوله) وكذا قول بعضهم الخ) اي ضعيف (قوله) لا طلاقهم الخ) تعليل لما بعد وكذا (قوله) بذلك) اي بعدم الفرق (قوله) ساقه) اي كلام الام (قوله) مرتين) إلى قوله ذلك في النهاية وإلى المتن في المغنى إلى قوله واجماع الامة وقوله ذلك القفال (قوله) ولانه) اي المصلى و (قوله) فقام) بيان للترقي و (قوله) اذن له) جواب لما وقوله استخلاصه) اي تاهله و (قوله) اياه) اي السجود كردي وعبارة ع ش (قوله) على استخلاصه) اي إخراجهم من الخدمة التي طلبها منه بان اعانه على وفائها والفراغ منها اه (قوله) ولان الشارع) اي مبين الشرع ﷺ (قوله) سجد ثانيا) اي امر بالسجود ثانيا (قوله) كاهو) اي الشكر على الاجابة (قوله) ذكر ذلك) الظاهر ان الاشارة لكل من الحكم الثلاث (قوله) وجعل المصنف الخ) عبارة النهاية والمغنى وإجماعا ركننا واحدا لكونهما متجدين كما عده بعضهم الطمانينة في محالها الاربع ركننا واحدا لذلك اه قال ع ش قوله مر لكونهما متجدين الخ فان قلت يخالف هذا عدهما في شروط القدوة ركنين في مسئلة الزحمة ومسئلة التقدم والتأخر قلت لا تخالفه لان المدار ثم على ما يظهر به خش الخالفة وهي تظهر بنحو الجلوس وسجدة واحدة فعدا ركنين ثم والمدار هنا على الاتحاد في الصورة فعدا ركننا واحدا ثم ما ذكر توجيه الراجح وإلا ففي المسئلة خلاف كما صرح به حج اه (قوله) انهم ركنان) خبر قوله والموافق (قوله) وهو ما صححه في البسيط) وقد يقال هذا اقد لجعلهم الجلسة الفاصلة بينهما ركننا متقلا لا تابعان توابع السجود بصري قول المتن (مباشرة بعض الجبهة) ويتصور السجود ببعض بان يكون السجود على عود مثلا او يكون بعضها مستورا فيسجد عليه مع المكشوف منها ع ش قول المتن (بعض جبهته) واكتفى ببعضه وإن كره لصدق اسم السجود بذلك نهاية ومغنى وفي سم بعد ذلك فعل ذلك عن الاسنى مانصه وهل يكره الاقتصار على البعض في غير الجبهة كعلى أصبع من اليد والرجل اه أقول ويصرح بذلك قول النهاية في شرح قلت الاظهر وجوبه بالخ واكتفى ببعض كل وإن كره قياسا على ما رأى من الاكتفاء ببعض الجبهة لما سبق في الجبهة اي من قوله لصدق اسم السجود بذلك اه بزيادة من ع ش (قوله) وهما المنحدران) تأمل ما فيه من الدور الصريح بصري وسم قول المتن (مصلاه) اي ما يصلى عليه من ارض او غيره منها بمغنى (قوله) للحديث) إلى قوله وحكمته في المغنى وإلى المتن في النهاية إلا قوله الموجب إلى فلو سجد وقوله ويفرق إلى كفي وقوله مبيح يسم (قوله) إذا سجدت فمكّن جبهتك الخ) هذا الدليل اخص من بعض جبهته) قال في شرح الروض واكتفى ببعض الجبهة وإن كان مكروها كائنص عليه في الام لصدق اسم السجود عليها بذلك اه وهل يكره الاقتصار على البعض في غير الجبهة كعلى أصبع من اليد والرجل (قوله) وهما المنحدران) قد يقال فيه دور فتأمل

القفال وجعل المصنف السجدين ركننا واحدا هو ما صححه في البيان والموافق لما يأتي في مبحث التقدم والتأخر أنها ركنان وهو ما صححه في البسيط (وأقله مباشرة بعض جبهته) وهي ما اكتنفه الجبينان وهما المنحدران عن جانبيه (مصلاه) للحديث الصحيح اذا سجدت فمكّن جبهتك من الارض ولا تنقر نقرا مع حديث انهم شكوا اليه صلى الله عليه وسلم

حر الرضاء في جباههم فلم يزل شكواهم (٧٠) فلولا وجوب كشفها لأمرهم بسترها وحكمتها أن القصد من السجود مباشرة أشرف

الأعضاء وهو الجبهة لمواطئ
الاقدام ليتم الخضوع
والتواضع الموجب للأقربة
السابقة في خبر أقرب ما
يكون العبد من ربه إذا كان
ساجدا ولذا احتاج لمقدمة
تحصل له كمال ذلك وهي
الركوع فلو سجد على
جبهته أو أنفه أو بعض
عمامة لم يكف أو على شعر
جبهته أو ببعضها وإن طال
كما اقتضاه اطلاقه وم يفرق
بينه وبين ما مر في المسح بانه
ثم يجعل أصلا فاحتيط له
بكونه منسوبا لمحله قطعاً
وهنا هو باق على تبعيته لمجته
إذا السجود عليهما فلم يشترط
فيه ذلك كفي كصا به عمتها
لنحو جرح بخشي من أزالها
مبيح تيمم ولا إعادة إلا أن
كان تحته نجس لا يعني عنه
(فإن سجد على) محمول له
(متصل به جاز) إن لم يتحرك
بحركته كطرف عمامته
لأنه في حكم المنفصل عنه
فقد مصل له حيثئذ ولذا
فرع هذا على ما قبله بخلاف
ما إذا تحرك بها بالفعل
لا بالقوة في جز من صلاته
فيما يظهر ثم رأيت شيخنا
أفتى به لأنه حيثئذ كيد و إنما
لم يفصلوا كذلك في ملاقاته
لنجس لملاقاته للعظيم الذي
وجب اجتناب النجس لأجله
وهنا العبرة بكون الشيء
مستقرا كما أفاده خبر مكن
جبهتك ولا استقرار مع
التحرك ثم إن علم امتناع
السجود عليه وتعمد بطلت صلاته ولا أعاده نعم يجزى على نحو عود

بالاسلام ونشأ بين أظهر العلماء ويوجه بأن هذا مما يخفى على العامة فيعذر فيه عش (قوله أو منديل بيده) الظاهر منه أنه ممسكه فيخرج ما لوربطه بها فيضرب ويظهر أنه ليس بقيد فلا يضرب سجوده عليه ربطه بيده أم لا عش واعتمده الحنفى (قوله لا نحو كفته) أى كعمامته (قوله كسرير الخ) راجع لما قبل لا عبارة شرح المنهج وخرج بمحمول له ما لو سجد على سريره يتحرك بحركته فلا يضرب له أن يسجد على عود بيده اه وفي شرح بافضل نحوها (قوله على نحو ورقة الخ) أى كتراب عش وشيخنا (قوله وليس بصحيح الخ) عبارة المغنى والنهاية فإن التصقت بحجته وارتفعت معه وسجد عليها ثانياً ضر وإن نحاها ثم سجد لم يضرب اه فاقضى كلامهما كالشارح أن التصاقها لا يؤثر بالنسبة للسجدة الأولى باطلاقة وقديقال ينبغي أن يكون محلّه إذا حصل الالتصاق بعد حصول ما يعتبر في السجود وإلا فلو حصل قبل التحامل أو ارتفاع الأسافل أو نحوهما ضر لأن حقيقة السجود لم توجد إلا بعد الالتصاق وهو حينئذ كالجزء فليتأمل وليحرر بضري (قوله وارتفاعها مع الخ) فلوراه ملتصقة بحجته ولم يدرك أى السجدة التصق فعن القاضي أنه إن رآه بعد السجدة الأخيرة من الركعة الأخرى وجوز أن التصاقه قبلها أخذ بالأسوأ فإن جوز أنه في السجدة الأولى من الركعة الأولى قدر أنه فيها ليكون الحاصل له ركعة إلا سجدة أو فبقا قبلها قدره فيه ليكون الحاصل له ركعة بغير سجود أو بعد فراغ الصلاة فإن احتمل طرؤه بعده فلا صلصتها على الصلحة وإلا فإن قرب الفصل بنى وأخذ بالأسوأ كما تقدم وإلا ستأنف سم على حج أى وإن احتمل أنه التصق في السجدة الأخيرة لم يعد شيئاً عش قول المتن (ولا يجب وضع يديه الخ) ويتصور أى على هذا القول مع جميعها كان يصلى على حجرين بينهما حائط قصير ينبطح عليه عند سجوده ورفعهما نهاية ومعنى (قوله أى بطنهما) ضابطه ما ينقض مسه ولكن الظاهر أنه لا يجزى بطن الأصبع الزائد وأن نقض مسه لكونها على سمت الأصلية سم ونهاية (قوله أى أطراف الخ) التقييد بأطراف لم يذكره في الروض وشرحه سم أقول وكذا لم يذكره النهاية والمغنى لكانه مذكور في الخبر الآتى (قوله في سجوده) متعلق بالوضع في المتن (قوله لأن الجبهة) إلى قوله بل يسن في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله في أن إلى المتن (قوله لوجب الإيماء به الخ) أى والإيماء بها غير واجب فلم يجب وضعها نهاية ومعنى قوله المتن (الظاهر وجوبه) أى أن أمكن فلو تعذر وضع شئ من هذه الأعضاء سقط الفرض بالنسبة إليه فلو قطعت يده من الزنديل يجب وضعه ولا وضع رجل قطعت أصابعها لفوات محل الفرض نهاية ومعنى وقولها لم يجب وضعه الخ قال سم وعش وهل يسن فيه نظر ولا يبعد أن يسن اه (قوله على مصلاه) متعلق بضميره وجوبه الراجع للوضع (قوله في آن واحد) أى بأن يصير المجموع موضوعاً في زمن واحد مع الطائفة حيثئذ أن تقدم وضع بعضها على بعض عش وبجيزى (قوله للخبر المتفق عليه الخ) في الاستدلال بهذا الحديث نظر لأنه ليس نصاً في الوجوب وغاية ما يجاب به أن الدليل على الوجوب امر آخر في الوجوب كما في شرح منهاج البضاوى وتبعه المحشى في الآيات بضري (قوله للخبر المتفق عليه الخ) (فرع) لو خلق له رأسان وأربع أيدي وأربع أرجل مثلاً فإن عرف الزائد فلا اعتبار به وإن سامت وإنما الاعتبار بالأصل وإن كانت كلها أصلية اكتفى في الخروج عن عهدة الواجب بوضع بعض إحدى الجبهتين ويدين وركبتين وأصابع ورجلين والمراد أنه يضع يدا من جهة اليمين ويدها من جهة اليسار وركبة من هذه وقدمها

أيضاً (قوله أى بطنهما) ضابطه ما ينقض مسه ولكن الظاهر أنه لا يجزى بطن الأصبع الزائد وأن نقض مسه لكونها على سمت الأصلية (فرع) لو خلق له رأسان وأربع أيدي وأربع أرجل وأربع ركب مثلاً فينبغي أن يقال إن علمت أصالة الجميع كفى السجود على سبعة أعظم بأن يسجد على بعض واحد من كل نوع بأن يسجد على بعض جهة أحد الراسين وعلى بعض كل من يد من تلك الأيدي وبعض كل من ركبتي من تلك الركبتين وإن علم زيادة البعض وتميزه فبالعبرة بالأصل دون الزائد وإن اشتبه الزائد بالأصل وجب السجود على الجميع بأن يسجد على بعض كل من الجميع إذ لا يتحقق الخروج عن العهدة إلا بذلك مر وظاهر هذا الكلام فيما إذا علمت أصالة الجميع الاكتفاء بوضع يدين من أربع مثلاً وإن

أو منديل بيده لا نحو كفته
كسرير يتحرك بحركته
لأنه غير محمول له قيل
يستثنى سجوده على نحو
ورقة التصقت بحجته
وارتفعت معه فإن صلاته
صحيحة مع أنه سجد على ما
يتحرك بحركته اه وليس
بصحيح لأنها عند ابتداء
السجود عليها غير متحركة
بحركته وارتفاعها معه
إنما يؤثر فيما بعد (ولا يجب
وضع يديه) أى بطنهما
(وركبتيه) بضم أوله
(وقدميه) أى أطراف
أصابعهما في سجوده (في
الظاهر) لأن الجبهة هي
المقصودة بالوضع كما مر
ولأنه لو وجب وضع غيرها
لوجب الإيماء به عند العجز
(قلت الاظهر وجوبه)
على مصلاه أى حال كونها
مطمئنة في آن واحد مع
الجبهة فيما يظهر (والله
أعلم) للخبر المتفق عليه
أمرت أن أسجد على
سبعة أعظم وذكر الجبهة

وهذه الستة نعم لا يجب وضع كلها بل (٧٢) يكفى جزء من كل بطنى كفيه او اصابعهما ومن ركبته ومن بطنى اصابع رجليه كالجبهة دون

ماعداد ذلك كالحرف
وأطراف الاصابع وظهورها
ويسن كشفها إلا الركبتين
فيكره ولا يجب التحامل
عليها بل يسن كما تصرح به
عبارة التحقيق والمجموع
والروضة بخلاف الجبهة
لأنها المقصود الاكظم كما
يجب كشفها والايام بها
تقريبها من الارض عند
تعذر وضعها دون البقية
ولا يجب وضع الانف بل
يسن لقوة الخلاف فيه ومن
ثم اختير وجوبه لتصريح
الحديث به (تنبيه) لم
أر لاحد من أئمتنا تحديد
الركبة وعرفها في القاموس
بأنها موصل ما بين أسافل
أطراف الفخذ وأعلى
الساق اه وصريح ما باتى
في الثامن وما بعده أنهما
أول المنحدر عن آخر
الفخذ إلى أول أعلى الساق
وعليه فكانهم اعتمدوا في
ذلك العرف لبعده تقييد
الاحكام بحدها اللغوى
لفقلته جدا إلا أن يقال
أرادوا بالموصل ما قرناه
وهو قريب ثم رابت
الصباح قال والركبة
معروفة بين أن المدارفها
على العرف والكلام في
الشرع وهو يدل على أن
القاموس أن لم تحمل عبارته
على ما ذكرناه اعتمد في
حدها بذلك عليه وكثيرا

من هذه قد ما من هذه فلا يكفى وضعهما من جهة واحدة فان اشتبه الاصل بالزائد وجب وضع جزء من كل
منها ولا يكفى بوضع جزء من بعضها شيئا وسم وعش (قوله وهذه الستة) أى اليدين والركبتين وأطراف
القدمين شيخ الاسلام ونهاية ومغنى (قوله من بطنى كفيه) ولو خاق كفه مقلوبا وجب وضع ظهر كفه لانه في
حقه منزلة البطن بخلاف ما لو عرض الانقلاب فالأقرب أنه ان أمكنه وضع البطن ولو بعين وجب ولا فلا
ولو خاق بلا كف فقياس النظائر انه بقدر له مقدار هاعش وشيئا (قوله ومن ركبته) فلو منع من السجود
عليها مانع كان جمعت ثيابه تحت ركبته فتمت من وصول الركبة لمحل السجود وصار الاعتماد على أعلى الساق
لم يكف عش (قوله ومن بطنى اصابع رجليه) شامل لغير أطراف البطنين منها كوسطهما بخلاف قوله
السابق أى أطراف بطون اصابعهما سم وتقدم ان سابق هو الموافق للحديث (قوله دون ماعداد ذلك)
(فرع) لو حصل مصل اصل السجود ثم طوله قطر بلا كثير امع رفع بعض اعضاء السجود كيد او رجل
افى الرمى بأنه ان طوله عامدا عالما بتجره بطات صلاته ولا فلا تبطل وفيه وقفة والأقرب عدم البطان
لان هذا استصحاب لما طلب فعله عش (قوله وأطراف الاصابع الخ) أى لليدين (قوله ويسن كشفها الخ)
قال في شرح العباب وينبغى كراهة الستر في الكفين للخلاف في امتناعه ثم رابت الشافعى رضى الله عنه نص
على ذلك فانه كره الصلاة بآبها مه الجلدة التى يجربها وتر القوس بل قضيته كراهة الصلاة ويده خاتم ونحوه
انتهى وقد يستثنى الخاتم نظرا لسنية لبسه وانظر الستر في القدمين سم (قوله فيكره) أى لانه يفضى إلى
كشف العورة مغنى عبارة شيخنا ويسن كشف اليدين والرجلين ويكره كشف الركبتين ماعدا ما يجب ستره
منها مع العورة اه (قوله ولا يجب التحامل عليها) خلا للشيخ في شرح منهج نهاية ومغنى (قوله كما تصرح
به) أى بالنسبة (قوله ولا يجب وضع الانف الخ) وقال شيخ الاسلام ونهاية ومغنى (قوله لتصريح الحديث
به) ان رجوع الضمير للوجوب منع التصريح سم أى وكان الأولى تقديمه على ومن ثم الخ (قوله تنبيه) إلى المتن
أقره عش (قوله وعليه) أى على ما باتى (قوله فكانهم) أى الفقهاء (قوله في ذلك) أى في تحديد الركبة
(قوله لقلته) أى الحد اللغوى أى اصدقه (قوله ارادوا) أى اللغويون و (قوله ما قرناه) أى من انهما من
أول المنحدر الخ (قوله هنا) أى فى تفسير الركبة (قوله والكلام فى التشريح) أى البحث عن حقيقة الركبة فى
علم التشريح ومن مسائله (قوله وهو) أى كلام الصباح (قوله على ما ذكرناه) أى من انهما من أول المنحدر
الخ (قوله عليه) أى علم التشريح (قوله بقوله) أى للقاموس (قوله للاس) إلى قوله تهرافى المغنى وكذا فى
النهاية لا أقوله وظهر إلى الخبر (قوله أى محل سجوده) ولو سجد على شىء خشن يؤذى جبهته مثلاً فان زحزحها
من غير رفع لم يضر وان رفعها ثم أعادها فان لم يكن اطمأن لم يضر ولا ضرر لزيادة سجود ولو رفع جبهته من غير
عذر وأعادها ضرر مطلقا شيخنا (بان يتحامل عليه الخ) ولا يكفى بارخا راسه خلا فاللامام قال لا ذرعى لو
كان لواعين لا مكنه وضع الجبهة على الارض ونحوها هل يحى مما سبق فى إعادته على القيام لم ار له ذكر او الظاهر

كانت تلك اليدان من جهة واحدة والظاهر خلافه (قوله أى أطراف الخ) التقييد بأطراف لم يذكره
فى الروض وشرحه (قوله قلت الاظهر وجوبه) قال فى العباب كغيره وان تعذر وضعها أى الاعضاء
المدكورة لم يلزمه الايامها قال فى شرحه فعلم انه لو قطعت يده من الزنل لم يجب وضعه لانه لو لم يقطع
وهل يسن فيه نظر ولا يبعد ان يسن وقياس ذلك انه لو قطعت اصابع قدميه لم يجب وضع (قوله ومن بطنى
اصابع رجليه) شامل لغير أطراف البطنين منها كوسطهما بخلاف قوله السابق أى أطراف بطون
اصابعهما (قوله ويسن كشفها إلا الركبتين) قال فى شرح العباب وينبغى كراهة الستر فى الكفين
للخلاف فى امتناعه ثم رابت الشافعى رضى الله تعالى عنه نص على ذلك فانه كره الصلاة وبآبها مه الجلدة التى
يجربها وتر القوس قال لاني أمره أن يفضى ببطنه إلى الارض بل قضيته كراهة الصلاة ويده خاتم
اونحوه اه وقد يستثنى الخاتم نظرا لسنية لبسه وانظر الستر فى القدمين (قوله لتصريح الحديث به)

ما يقع له الخروج عن اللغة إلى غير ما كما باتى أول التعزير (ويجب أن يطمن) فيه الأمر بذلك فى خبر المسمى
صلاته (و) أن (ينال مسجده) بفتح جيمه وكسرها أى محل سجوده (نقل) فاعل (رأسه) بأن يتحامل عليه بحيث لو كان تحته

بحيثة اه نهايه قال ع ش قوله و الظاهر بحيته هذا هو المعتمد فيجب عليه الاستعانة اه (قوله نحو قطن) أى كحشيش وتن (قوله لا نسكبس) أى اندك وهذا ظاهر إذا كان نحوه قطن أو نحوه قليل وإلا كفى انكسباس الطبقة العليا منه فقط وهى التى تلى جيبته بخلاف التى تلى الارض فلا يشترك انكسباسها شيئا وع ش (قوله وظهر اثره) أى اثر التحامل والمراد باثره النقل و (قوله على يده) على معنى اللام فالمعنى وظهر النقل الذى هو اثر التحامل ايده كان نحس يده بالنقل وتشعر به (قوله لو كانت تحته) أى تحت ذلك القطن مثلا إن كان قليلا والطبقة العليا منه إن كان كثير شيئا وهذا مبنى على أن قول الشارح وظهر اثره الخ معطوف على قوله لا نسكبس ويمكن عطفه على قوله لو كان تحته الخ (قوله وتخصيص هذا) أى نيل النقل و (قوله تمكن غيرها) أى غير الجبهة من اليدين والركبتين والقدمين قول الماتن (لغيره) أى وحده سم (قوله نظير ما مر الخ) عبارة النهاية بأن هوى بقصده أولا بقصد شىء اه قال ع ش أى أو بقصد هاتهما رأيت فى نسخة بعد قوله لم بقصده ولو مع غيره اه (قوله لانه لا بد من نية الخ) يؤخذه ما نقله شيخنا الشهاب البرلى عن شرح البدر بن شهبة ثم نظر فيه من انه لو قصد الهوى ثم عرض له السقوط قبل فعل الهوى على جيبته ففيه تفصيل اه سم واعتمد السكرى ما قاله البدر بلا عز ووقال ع ش و ظاهر كلام الشارح م ر يعنى قوله وخرج بسقوطه من الاعتدال الخ موافق للنظر ثم وجهه راجعه (قوله قلت بوجه الخ) اقره ع ش (قوله انه وقع هوىه للغير الخ) تقدم له فى الركوع فى شرح فلور فع الخ ما يرد هذا فراجع بصري (قوله وخرج) الى الماتن فى النهاية والمغنى لا قوله بان هوى ليسجد وقوله انه لا بد من نية الخ (قوله بان هوى ليسجد) قد يوهن المسئلة مصورة بما إذا قصد هوىه السجود وكلام الروض وغيره مطلق فيصدق بصورة الاطلاق فليحجر بصري وقوله وغيره منه النهاية والمغنى كما مر (قوله فانه لا يضرب) بل يحسب له ذلك سيجو دانهاية ومغنى (قوله بقصد الاعتدال عليها) أى فقط كما هو ظاهر نخرج ما لو لم بقصد شيئا أو قصد هما أو السجود فقط سم وبصري (قوله او لجنبه) لعله مثال فالسقوط على الظهر والقفا كذلك فيجربى فيه التفصيل المذكور ويعتفر عدم الاستقبال للضرورة مع قصر الزمن كما هو معتفر فى السقوط على الجنب لاستلزامه عدم الاستقبال سم على حج اه ع ش (قوله ولم بقصد صرفه عن السجود) الظاهر انه قيد فى مسئلتى الجبهة والجنب وإن كان الماوجود فى كلام غيره تصويره فى الثانية فقط إذ لا فارق بينهما بصري وقوله فى كلام غيره منه المغنى والنهاية وقال ع ش قوله م ر صرفه أى الانقلاب اه (قوله ولا بطلت) أى وإن قصد صرفه عن السجود بصري (قوله فيهما) أى فى صورتى السقوط على الجبهة والسقوط للجنب (قوله لكن بعد ادنى الخ) اعتمده ع ش والرشىدى (قوله فى الاولى) أى لوجود الهوى المجزئ فيها الى وضع الجبهة ولم يتخلل إلا مجرد وضعها بقصد الاعتدال فالتغى دون

إن رجع الضمير للوجوب منع التصريح (قوله وأن لا هوى لغيره) أى وحده (قوله لانه لا بد من نية أو فعل الخ) يؤخذه ما نقله شيخنا الشهاب عن شرح البدر بن شهبة ثم نظره فيه من انه لو قصد الهوى ثم عرض له السقوط قبل فعل الهوى كان كالهوى ليسجد فسقط من الهوى على جيبته ففيه تفصيل اه (قوله بقصد الاعتدال عليها) أى فقط كما هو ظاهر نخرج ما لو لم بقصد شيئا أو قصد هما أو السجود فقط (قوله او لجنبه) لعله مثال فالسقوط على الظهر والقفا كذلك فيجربى فيه التفصيل المذكور ويعتفر عدم الاستقبال قبل الاستقامة للضرورة مع قصر الزمن كما هو معتفر فى السقوط على الجنب لاستلزامه عدم الاستقبال (قوله ولا بطلت) لا يقال قصد صرفه هو قصد قطعه وتقدم ان نية قطع الركن لا تضر لانا نقول صورة ما هنا أنه صرف الفعل من أوله بخلاف ما تقدم لم يصرفه من أوله بل قصد حال تلبسه به قطعه فتأمله فانه واضح (قوله للصارف) وقد يقال هذا يقتضى انه صرفه عن السجود فم يفارق هذا قوله السابق ولم بقصد صرفه عن السجود ولا بطلت إلا أن يحاج بأن فى قصد صرفه عن السجود تلاعبا بخلاف مجرد قصد الاستقامة مثلا لا تلاعب فيه مع عذره واحتياجه اليه فلم تبطل الصلاة والحاصل الفرق بين حصول الصرف بلا قصده وبين قصده مع الاتيان به (قوله رفع فى الاولى) أى لوجود الهوى المجزئ فيها الى وضع الجبهة

فيها للصارف فيعيده لكن بعد أدنى رفع فى الاولى كما هو ظاهر

الهُوى إليه سم وبؤ خدمته ما قاله القليوبي أنه لو نوى الاعتماد في أثناء الهوى يجب العود إلى المحل الذى نوى الاعتماد فيه اه (قوله والجلوس في الثانية) أى لانه لسقوطه على جنبه فان الهوى المعتبر لعدم الاستقامة فيه وعبارة الروض بل يجلس ثم يسجد اه وإنما وجب الجلوس لاختلال الهوى قبل السجود سم (قوله فيجزئه) أى السجود من غير جلوس كما هو صريح صنيع المغنى وشرح بافضل خلافا لما نقله عن باقشير بما نصه قوله فيجزئه أى بعد جلوسه كما مر اه بل قضية ما مر انما انه لو جلس عامدا عالما بطلت صلاته قول المتن (وان ترتفع أسافله الخ) فلو صلى في سفينة مثلا ولم يتمكن من ارتفاع ذلك لميلانها أى مثلاً صلى على حسب حاله وزممه الاعادة لان هذا عذر نادر مغنى ونهاية وشيخنا قال ع ش قوله لم يصلى على حسب حاله ينبغى تقييده بما اذا ضاق الوقت ولم يضق ويسكن لم يرج التمكن من السجود على الوجه المجزئ. قبل خروج الوقت كما لو فقد المأوى التراب اه (قوله عجيزته وما حو لها) كذا في النهاية والمغنى وقال ع ش قوله لم رأى عجيزته الخ فيه تغليب فى المختار العجز بضم الجيم مؤخر الشيء يذكر ويؤنث فيقال عجز كبير وكبيرة وهو للرجل والمرأة جميعا والعجيزة للبرأة خاصة اه ثم لا بد أن يكون الارتفاع المذكور بقيننا فلو شك فى ارتفاعها وعدمه لم يكف حتى لو كان بعد الرفع من السجود وجبت إعادته (فرع) لو تعرض عليه التنكيس ووضع الأعضاء فالأقرب أنه راعى التنكيس للاتفاق عليه عند الشيخين بخلاف وضع الأعضاء فان فيه خلافا اه قول المتن (على اعاليه) وهى رأسه ومنكباه شيخنا وفى سم بعد ذكر مثله عن الشارح فى شرحى العباب والارشاد ما نصه وقضيته إخراج الكفين ويظهر أن إخراجهما غير مراد وأن السكوت عنهما للزوم الارتفاع عليهما بحسب العادة وإن أمكن خلافه بأن يضعهما على دكة مرتفعة أمامه ثم رأت التنبيه الآتى اه (قوله ولا فهى) أى الأسافل (قوله ولا ترتفع) الظاهر التانيث إذا المسند إليه ضمير الأسافل لا موضع الجبهة (قوله للاتباع) إلى قوله ولا ينافى فى النهاية والمغنى (قوله نعم من به علة الخ) هذا الاستدراك يفيد تقييد المتن بالتقدير ع ش (قوله إلا أن يمكنه الخ) قديقال العلة المانعة من الارتفاع لا يزول منعها منه بوضع الوسادة سم أى فالمناسب فإن أمكنه الخ كما عبر به غيره عبارة المغنى والنهاية والأسنى إن كان به علة لا يمكنه معها السجود إلا كذلك صح فان أمكنه أى العاجز عن وضع جبهته السجود على وسادة بتنكيس لزومه قطعاً لحصول هيئة السجود بذلك أو بلا تنكيس لم يلزمه السجود عليها خلافاً لما فى الشرح الصغير لقوات هيئة السجود بل يكفيه الانحناء الممكن اه قال ع ش قوله لم الا كذلك صح أى ولا إعادة عليه وإن شفى بعد ذلك وينبغى أن مراده من بقوله لا يمكنه معها الخ أن يكون فيه مشقة شديدة وإن لم تمنع التيمم أخذاً ما تقدم فى العصا به اه (قوله وضع نحو وسادة) أى ليسجد عليها ويبقى مالم لو كان لو وضع الوسادة تحت أسافله ارتفعت على أعاليه ولو لم يضعها لم ترتفع فهل يجب مر الوضع فيه نظر ويحتمل أن هذا ظاهر بما ذكر سم أى فيجب (قوله نحو وسادة) الوساد والوسادة بكسر الواو فيهما المخدة والجمع وسائد وسد

والجلوس فى الثانية ولا يقيم ولا بطلت إن علم وتعمد أما إذا انقلب بنية السجود أولاً بنية شيء أو بنية نية الاستقامة فيجزئه (وأن ترتفع أسافله) أى عجيزته وما حو لها (على أعاليه) إن ارتفع موضع الجبهة وإلا فهى مرتفعة كذا قيل وفيه نظر لانه قد يستوى ولا ترتفع لانحناس أو نحوه (فى الأصح) للاتباع وسنده صحيح نعم من به علة لا يمكنه معها ارتفاع أسافله يسجد أمكانه إلا أن يمكنه وضع نحو وسادة

ولم يخل إلا بجر دو وضعها بقصد الاعتماد فالغنى دون الهوى إليه (قوله والجلوس) أى لانه لسقوطه على جنبه فأتى الهوى المعتبر لعدم الاستقامة فيه وعبارة الروض بل يجلس ثم يسجد اه وإنما وجب الجلوس لاختلال الهوى قبل السجود (قوله وان ترتفع أسافله الخ) فلو انعكس أو تساوى لم يجزه نعم لو كان فى سفينة ولم يتمكن من ارتفاع ذلك لميل أصلى على حسب حاله ووجب عليه الاعادة لتدبرهم (قوله على أعاليه) قال فى شرح العباب وشرح الارشاد وهى رأسه ومنكباه اه وقضيته إخراج الكفين ويظهر أن إخراجهما غير مراد وأن السكوت عنهما للزوم الارتفاع عليهما بحسب العادة وإن أمكن خلافه بأن لم رفعها على أسافله أو يساوى بها يضعها على دكة مرتفعة أمامه ثم رأت التنبيه الآتى (قوله لا يمكنه معها) قديقال العلة المانعة من الارتفاع لا يزول منعها منه بوضع الوسادة (قوله نحو وسادة) أى ليسجد عليها كما وقع التصور بذلك فى عبارتهم كقول الروض فلو أمكن العاجز السجود على وسادة بلا تنكيس لم يلزمه أو بتنكيس لزومه اه ويبقى مالم لو كان لو وضع الوسادة تحت أسافله ارتفعت على أعاليه ولو لم يضعها لم ترتفع

ويحصل التنكيس فيجب ولا ينافي هذا قولهم لوعجز إلا أن يسجد بمقدم راسه (٧٥) او صدغه وكان به اقرب به للارض

وجب لانه ميسور اه
لانه هنا قدر على زيادة
القرب وشم المقدور عليه
وضع الوسادة لا القرب
فلم يلزمه إلا مع حصول
التنكيس لوجود حقيقة
السجود حيث نعلم قد
يؤخذ من قولهم المذكور
أنه لو لم يمكنه زيادة الانحناء
إلا بوضع الوسادة لزمه
وضمها وهو محتمل
(تنبيه) اليدين من
الاعلى كما علم من جد
الاسافل وحيث يجب
رفعها على اليدين أيضاً
(وأكله) أنه (يكبر)
ندباً (لهويه) للاتباع (بلا
رفع) ليديره راء البخارى
(ويضع ركبته) وقدميه
(ثم يديه) كما صح عنه صلى
الله عليه وسلم (ثم جبهته
وأنفه) للاتباع أيضاً
ويسن وضعهما معاً وكشف
الانف (ويقول سبحان
ربى الاعلى) وبجمده
(ثلاثاً) كما مر بما فيه في
الركوع (ويزيد) عليه
(المفرد) وامام من مر
(اللهم لك) قدم للاختصاص
(يسجد وبك آمنت ولك
أسلمت سجد وجهي) أى
كل بدني وعبر عنه بالوجه
لظنير ما قدمته في الافتتاح
(للذى خلقه) أى أوجده
من العدم (وصوره) على
هذه الصورة البديعة

مختار اه ع (قوله) ويحصل التنكيس فيجب (أى والاسن نهاية) (قوله) ولا ينافي هذا (أى عدم الوجوب
إن لم يحصل التنكيس (قوله) وكان به) (أى بمقدم راسه او صدغه (قوله) انه لو لم يمكنه زيادة الانحناء) فيه مامر
عن سم آ نفا (قوله) وهو محتمل) لعله بفتح التاء أى قريب (قوله) تنبيه اليدين (الخ) لعل المراد بهما السكفان
سم (قوله) اليدين من الاعلى) وفي عش عن الزيادة مثله (قوله) رواه البخارى (أى عدم رفعه صلى
صلى الله عليه وسلم قول المتن (يكبر لهويه) أى يتبدى التنكيس من ابتداء الهوى ويمده الى انتهائه فلو
أخره عن الهوى أو كبر معتدلاً أو ترك التنكيس كره نص عليه فى الام روض وشرحه اه سم (قوله
وقدميه) أى اطرافهما عش وكتب السيد البصرى ايضاً ما نصه قد يوهان وضعهما مع وضع الركبتين
ويظهر انه متقدم اه على وضع الركبتين قول المتن (ثم جبهته الخ) ويكره مخالفة الترتيب المذكور
وعدم وضع الانف هنا يوقى مغنى وأسنى قول المتن (وانفه) وإنما لم يجب وضع الانف مع ان خبر امرت ان
اسجد على سبعة أعظم ظاهره الوجوب للاخبار الصحيحة المقتصرة على الجبهة قالوا وتحمل اخبار الانف على
التدب قال فى المجموع وفيه ضعف لان روايات الانف زيادة ثقة ولا منافاة بينهما أسنى ومغنى زاد النهاية
ويجب عنه بمنع عدم المناقاة إذ لو وجب وضعه لكانت الاعظم ثمانية فينافى تفصيل العدد مجمله وهو قوله سبعة
اعظم اه وقد يمنع المناقاة بعدم مجموع الجبهة والانف للاتصال بينهما واحداً (للاتباع) الى المتن فى النهاية
والمغنى قول المتن (ويقول) أى بعد ذلك الامام وغيره نهاية ومغنى (قوله) بما فيه) أى من انها ادنى الكمال ولا
يزيد عليها الامام قول المتن (اللهم لك سجدت) ولو قال سجدت لله فى طاعة الله لم تبطل صلاته نهاية قال عش
ظاهره وان لم يقصد به الدعاء وينبغى ان محل ذلك اذا قصد به الدعاء فليراجع ونقل عن شيخنا الزيادة
بالدرس ان مثل ذلك سجد الغافى للباقي اقول وقد يتوقف فيه بان هذا اللفظ اخبار محض اه (قوله) وامام
من مر) أى وما موم اطال امامه سجوده نهاية قال عش تقدم عن حج فى اذكار الركوع انه يزيد فيه
كالسجود سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي وينبغى ان محله قبل اللهم لك سجدت اه (قوله) قدم
للاختصاص) وكذا يقال فيما بعده سم (قوله) أى كل بدني الخ) ولو قيل المراد بالوجه هنا العضو المخصوص
لكان وجهاً ويلزم منه سجود ما عداه بالاولى اذ هو اشرف ثم رايت فى النهاية ما لفظه وخص الوجه بالذكر
لانه أكرم جوارح الانسان وفيه باؤه وعظمته فاذا خضع وجهه لشيء خضع له سائر جوارحه بصرى
(قوله) بحوله الخ) عبارة المغنى والنهاية فزاد فى الروضة قبل تبارك بحوله وقوته قال فيها ويستحب فيه سبوح
قدوس رب الملائكة والروح ويسن للمنفرد ولا امام محصورين راضين بالتطويل الدعاء فيه وعلى ذلك
حمل خبر مسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكبروا فيه الدعاء وقد ثبت انه ^{صلى الله عليه وسلم} كان يقول
فيه اللهم اغفر لى ذنبي كله دق وجله وأوله وآخره وعلايته وسره اللهم انى اعوذ برضاك من سخطك وبغفوك
من عقوبتك واعوذ بك منك لا احدى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وباقى الماموم بما امكنه من
ذلك من غير تخلف اه قال عش قوله مر ويستحب فيه سبوح الخ لعله لآتى به قبل الدعاء لانه انسب
فهل يجب الوضع فيه نظراً ويحتمل أن هذا ظاهر مما ذكر (قوله) فيجب) أنظر صورة حصول التنكيس
بوضع الوسادة أن اريد السجود عليها (قوله) تنبيه اليدين) لعل المراد بهما السكفان (قوله) انه يكبر لهويه)
عبارة الروض وشرحه مكبراً أى يتبدى التنكيس من ابتداء الهوى كما سبق فى تنكيس الركوع بان يمد الي
انتهاء الهوى فلو أخره عن الهوى أو كبر معتدلاً أو ترك التنكيس كره نص عليه فى الام اه فقد صرح
بان ابتداء التنكيس مع ابتداء الهوى وقدم فى التنكيس للركوع ما ذكره الشارح هناك فيه مما حاصله انه يتبدى
قائماً فقد يستشكل الفرق بينهما وقد فرق بانه ثم يسن رفع يديه مع ابتداء التنكيس والرفع حال الانحناء
متعذر او متعسر فطلب كرن الابتداء قائماً ليسهل الرفع وهناك يسن الرفع فلا حاجة لابتدائه قائماً
فليتأمل (قوله) ثم جبهته وانفه) قال فى شرح الروض فلو خالف الترتيب او اقتصر على الجبهة
كره كما نص عليه فى الام انتهى (قوله) قدم للاختصاص) وكذا يقال فيما بعده

العجيبة (وشق سمعه وبصره) أى منفذها بحوله وقوته (تبارك الله أحسن الخالقين) أى فى الصورة وأما الخلق الحقيقى فليس إلا له تعالى

(ويضع يديه حذو) أي مقابل (منسكبيه) وعبارة النهاية ويضع يديه على موضعهما في رفعهما انتهت وفي حديث التصريح بذلك (وينشر أصابعه مضمومة للقبلة ويفرق ركبتيه) وقدميه قدر شبر موجهما أصابعهما للقبلة ويبرزهما من ذيله مكشوفتين حيث لا خف (ويرفع بطنه عن نؤذيه ومرتقيه عن جنبيه في) متعلق بيفرق وما بعده (ركوعه وسجوده) للاتباع المعلوم من احاديث متعددة في كل ذلك إلا تفريق الركبتين ورفع البطن عن الفخذين في الركوع فقياسا على السجود (وتضم المرأة) نداء ببعضها إلى بعض وتلصق بطنها بفخذها في جميع الصلاة لأنه أستر لها ولحديث فيه لكنه منقطع (و) مثلها في ذلك (الخنثى) احتياطا وكذا الذكر العاري ولو بخلة على ما بحثه الأذري (الثامن الجلوس بين سجديته مطمئنا)

بالتمسيح بل هو منه والمراد بالروح جبريل وقيل ملك له ألف رأس لكل رأس مائة ألف وجه وفي كل وجه مائة ألف فم وفي كل فم مائة ألف لسان تسبح الله تعالى بلغات مختلفة وقيل خلق من الملائكة يرون الملائكة ولا تراهم الملائكة فهم الملائكة كاللائكة لبني آدم دميرى وقوله مر اللهم اغفر لي الخ يقول له بعد قوله أحسن الخالقين وقوله أوله وآخره كالتأكيد لما قبله والافقوله كله يشمل جميع الأجزاء وقوله واعوذ بك منك معناه استعين بك على دفع غضبك وقوله من غير تخلف أي بقدر ركن فيما يظهر اه ع ش قول المتن (ويضع يديه حذو منكبيه) ويسن رفع ذراعيه عن الأرض معتمدا على راحتيه للأمر به في خبر مسلم ويكره بسطهما للنهي عنه نعم لو طال سجوده وشق عليه الاعتماد على كفيه وضع ساعديه على ركبتيه أسنى ونهاية ومعنى (قوله) وعبارة النهاية) أي لا مام الحرمين قول المتن (وينشرح الخ) قال في الروض فيه أي السجود وفي الجلسات ويفرجها قصد إلى وسطا في باقي الصلاة قال في شرحه كذا في الأصل والذي في المجموع لا يفرجها حالة القيام والاعتدال من الركوع فيستثنيان من ذلك انتهى سم قول المتن (مضمومة) أي ومكشوفة نهاية ومعنى قال سم وتقدم في الركوع تفريقهما وسطا والفرق واضح اه قول المتن (يفرق) أي الذكركنهاية ومعنى (قوله قدر شبر) راجع لقول المصنف ركبتيه أيضا فلو قدمه عليه كان أولى (قوله) موجهما أصابعهما (الخ) عبارة الروض وينصيهما موجهما أصابعهما إلى القبلة اه (قوله) ويبرزهما من ذيله) أي وإن كان فيهما خف كردى (قوله حيث لا خف) قال في شرح العباب فلا يسن نزعهما منه لأجل ذلك بخلاف النعل ويظهر أن الخف الذي لا يجوز المسح عليه كالنعل ثم رايت في كلام الراغب وغيره ما يصرح بذلك انتهى اه كردى (قوله بيفرق الخ) عبارة النهاية بالجميع وعبارة المغنى بالثلاث قول المتن (وتضم الخ) قال السبكي وكان الأليق ذكر هذه الصفات قبل قوله ويقول سبحان الخ مغنى قول المتن (المرأة) أي الأنثى ولو صغيرتها (قوله بعضها إلى بعض الخ) هذا قد يشمل أيضا ضم إحدى الركبتين إلى الأخرى وإحدى القدمين إلى الأخرى ويكاد أن يصرح بذلك تعبيره في شرح الارشاد سم أقول وكذا صنيع النهاية والمغنى كالصريح فيه لكن صرح الشارح في شرحه بأفضل بخلاف عبارته ويسن فيه أيضا (بجافة الرجل) أي الذكرو لو صديا بشرط أن يكون مستورا (مرتقيه عن جنبيه وبطنه عن نؤذيه وبجاف في الركوع كذلك وتضم المرأة) أي الأنثى ولو صغيرتها ومثلها الخنثى (بعضها إلى بعض) في الركوع والسجود كغيرها ثم قال ويسن فيه أيضا لكل مصل التفرقة بقدر شبر بين القدمين والركبتين والفخذين ووضع الكفين حذو المنسكبين اه وهو مقتضى صنيع شرح المنهج وظاهر ما يأتي عن المغنى ولكن التفرقة بقدر الشبر بين الركبتين والفخذين فيها حرج ومشقة (قوله وتلصق الخ) أي فيما يأتي فيه الاصاق كما هو ظاهر بصرى عبارة المغنى (تضم والمرأة أو الخنثى) بعضهما إلى بعض في ركوعهما وسجودهما بان يلصقا بطنهما بفخذيهما لأنه أستر لها وأحوط له وفي المجموع عن نص الام أن المرأة تضم في جميع الصلاة أي المفرقين على الجنين لما تقدم ومثلها اه (قوله في جميع الصلاة) ولو في خلقه نهاية (قوله وكذا الذكر العاري الخ) وفاقا للنهاية وشرح بأفضل عبارتهما ويظهر أن الأفضل للمرأة الضم وعدم التفريق بين القدمين في الركوع والسجود وإن كان خاليا ومقتضى كلامهم فيما تقدم في القيام وجوب الضم على سلس نحو البول إذا استمسك حدثه بالضم وإن بحث الأذري أنه أفضل من تركه اه وفي سم عن شرح الارشاد للشارح مثلها

(قوله حذو منكبيه) قال في الروض رافعا ذراعيه أي عن الأرض ويكره بسطهما اه (قوله) وينشر أصابعه مضمومة) قال في الروض فيه أي السجود وفي الجلسات ويفرجها قصد إلى وسطا في باقي الصلوات قال في شرحه كذا في الأصل والذي في المجموع لا يفرجها حالة القيام والاعتدال من الركوع فيستثنيان من ذلك اه ثم قال في الروض ويفرق بين قدميه بشبر وينصيهما موجهما أصابعهما إلى القبلة ويخرجهما من ذيله مكشوفتين حيث لا خف معتمدا على بطونهما قال في شرحه قال في الكفاية ويرفع ظهره ولا يحذو د اه (قوله) مضمومة) وتقدم في الركوع تفريقهما وسطا والفرق واضح (قوله بعضها إلى بعض الخ) هذا قد يشمل أيضا ضم

ولو في النفل كما للخبر الصحيح فيه ثم ارفع حتى تطمئن جالسا (ويجب ان لا يقصد برفعه (٧٧) غيره) للورفع لنحو شوكة اصابته اعاد

(و) ويجب (أن لا يطوله ولا الاعتدال) لانها شرعا للفصل لالذاتيهما فكانا قصيرين فان طول أحدهما فوق ذكره المشروع فيه قدر الفاتحة في الاعتدال وأقل التشهد في الجلوس عامداً عالما بطول صلاته (وأكله) أنه (يكبر) بلا رفع ايديه مع رفع رأسه للاتباع (ويجلس مفترشا) للاتباع (واضع ايديه) على فخذه نديا فلا يضر ادامة وضعهما على الارض إلى السجدة الثانية اتفاقا خلافا لمن وهم فيه (قريبا من ركبتيه) بحيث تسامت أولها رؤس الاصابع ولا يضر أى في أصل السنة انعطاف رؤسهما على الركبة ونوزع فيه بانه يحل بتوجيهه للقبلة ويجب بمنع اخلا له بذلك من أصله وإنما يحل بكاله فلذا لم يضر في أصل السنة كما ذكرته (وينشر أصابعه) مضمومة للقبلة كافي السجود (قائلا رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني وارزقني واهدني وعافني) للاتباع في الكل وسنده صحيح زاد في الاحياء واعف عني (ثم يسجد) السجدة (الثانية كالاولى) في الاقل والاكمل (والمشهور

(قوله ولو في النفل) إلى قول المتن والمشهور في المغنى لإقوله ونوزع إلى المتن وما أنبه عليه وكذا في النهاية لإقوله المذكور وقوله نديا إلى المتن قول المتن (غيره) أى فقط فلو قصده وغيره فينبغي الاجزاء اخذها ما تقدم في الانقلاب بنية السجود والاستقامة سم (قوله لنحو شوكة) أى فقط لما تقدم غير مرة ان الاشواك لا يضر (قوله فان طول الخ) عبارة النهاية والمغنى وسيأتي حكم تطويلهما في سجود السهو اه وذكر ع ش قول الشارح فان طول إلى المتن واقرة (قوله بطلت صلاته) تقدم استثناء تطويل اعتدال الركعة الأخيرة مطلقا قول المتن (مفترشا) سيأتي بيانه (قوله للاتباع) ولا نه جلوس يعقبه حركة فكان الافتراش فيه اولى وروى عن الشافعي انه يجلس على عقبيه ويكون صدور قدميه على الارض وهذا نوع من الالقعاء وتقدم انه مستحب هنا والافتراش اكمل منه نهاية ومغنى قول المتن (واضع ايديه على فخذه الخ) والحكمة في ذلك منع يديه من العبث وإن هذه الهيئة اقرب إلى التواضع نهاية (قوله فلا يضر الخ) عبارة المغنى والروض وترك اليدين حواليه على الارض كارسالهما في القيام وسيأتي حكمه إن شاء الله تعالى اه (قوله خلافا لمن وهم فيه) أى فقال ان ادا متهما على الارض تبطل ع ش (قوله ونوزع الخ) عبارة المغنى كما قاله الشيخان وإن أنكره ابن يونس وقال ينبغي تركه لانه يحل الخ (قوله ويجب بمنع الخ) لا ينبغي ما في هذا المنع إذ المار ادا استقبال رؤس الاصابع كما هو ظاهر وهو يفوت بما ذكر فالاولى ان يجاب بان اخلا له بسنة الاستقبال لا ينافي عدم اخلا له باصل سنة وضع اليدين على الركبتين إذ كل منهما سنة مستقلة غير مرتبطة بالآخرى بصرى وقديمه او له إذ المار ادا استقبال الخ ويدعى ان المار ادا استقبال الاصابع تمامها بارجاع ضمير بتوجيهها الاصابع لأرؤسها قول المتن (وينشر الخ) وعلم من ذكر الواو أن كلا سنة مستقلة نهاية (قوله زاد في الاحياء الخ) وقال المتولى يستحب للمنفرد اى وامام من مران بدعى ذلك رب هب لي قلبا نقيا من الشرك بريالا كافرا ولا شقيما وفي تحرير الجرجاني يقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم نهاية قال ع ش قوله يقول رب اغفر الخ اى زيادة على ما تقدم في كلام المصنف ولا فرق بين تقديمه على قوله رب هب لي الخ وبين تاخير عنه وكل منهما مؤخر عن قوله واعف عني اه قول المتن (سن جلسة الخ) لم يبين الشارح مر كان حجر ماذا يفعل في يديه حالة الاتيان بها وينبغي أن يضمهما قريبا من ركبتيه وينشر أصابعه مضمومة للقبلة فراجع ع ش (قوله ولو في نفل) إلى قول المتن التاسع في النهاية والمغنى لإقوله وكونها إلى ورود الخ وقوله خفيفة إلى يقوم قول المتن (في كل ركعة) خرج به بسجدة التلاوة إذا قام عنها كما سيأتي في بابها مغنى ونهاية عبارة شيخنا ولا يستحب عقب سجود التلاوة في الصلاة اه (قوله كما افق به البغوى) فقال إذا صلى أربع ركعات بتشهد فانه يجلس للاستراحة في كل ركعة منها لانها إذا ثبتت في الاوتار في محل التشهد اولى مغنى (قوله رواد البخارى) زاد في النهاية والترمذى عن ابى حميد الساعدي في

احدى الركبتين إلى الأخرى واحدى القدمين إلى الأخرى وبكاد أن يصرح بذلك تعبيره في الارشاد بقوله وسن لذكر ولو صليا تخوية بمجموعة وهي التفريع بان يفرق ركبتيه ويرفع بطنه عن فخذه ومرفقيه عن جنبه فيه اى في الركوع وفي السجود اما غير الذكر من الانثى والخنثى ولو صديدين فيضم بعضه إلى بعض في الركوع والسجود ولو في خلوة على الاوجه وبحت الاذرى ان الافضل للعادة الضم وعدم تفرق القدمين في القيام والسجود ولو في الخلوة وكذا السلس إذا استمسك حدثه بالضم وفي الاخير نظر وقضية كلامهم في بابه وجوب الضم الذى يحصل به استمسك انتهى باختصار الادلة لكن عبارة الروض قد تقدم عدم الضم في الركبتين ومثلها القدمان وقياس ما ذكره الاذرى في العراة فضلية عدم تفرق المرأة قدميهما في القيام ايضا إلا ان يفرقه (قوله ويجب ان لا يقصد برفعه غيره) أى فقط فلو قصده وغيره فينبغي الاجزاء اخذها ما تقدم في الانقلاب بنية السجود والاستقامة (قوله فلا يضر ادامة وضعهما) عبارة الروض وتركهما على الارض حواليه كارسالهما في القيام اه (قوله والمشهور سن جلسة خفيفة) قال في شرح الروض فلو تركها اى جلسة الاستراحة

يسن جلسة خفيفة) ولو في نفل وإن كان قويا (بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها) بان لا يعقبها تشهد باعتبار ارادته وإن خالف المشروع كما أفق به البغوى وذلك للاتباع رواد البخارى وكونها لم ترد في أكثر الاحاديث لا حجة فيه لعدم نديها وورد ما يخالف ذلك غريب

عشرة من الصحابة (قوله وتسمى جلسة الاستراحة) ولو تركها الامام فأتى بها المأموم لم يضر تخلفه لانه يسير
وبه فارق ما لو ترك التشهد الاول مغنى واسنى زاد النهاية بل اتيانها حينئذئذ كإقضاءه كلامهم وصرح به
ابن النقيب وغيره اه وفي سم بعد ذكره واقارره لكن لو تخلف بركنين فعليين عمدا بطلت صلاته مر قال
الاذرعى والظاهر ان التخلف لها لا يستحب وينبغي ان يكرهه ولا يجوز ويتعين الجزم بالمنع إذا كان بطيء
النهضة والامام سريعا وسريع القراءة بحيث يفوته بعض الفاتحة لو تأخر لها انتهى قال في شرح العباب
والنهاية وفيه نظر بل الاوجه عدم المنع مطلقا وأنه يأتي في التخلف لها ما يأتي في التخلف للافتتاح اه فأتى وقد
قدم الشارح انه لا يأتي بدعاء الافتتاح إذا خاف فوت بعض الفاتحة فينبغي ان يجري نظير ذلك هنا فليتأمل سم
(قوله لعدم نديها) متعلق بقوله حجة فيه (قوله ولا من الثانية) وتظهر فائدة الخلاف في التعاليق ع (قوله
انه لا يجوز الخ) خلافا للنهاية والمغنى حيث قالوا واللفظ الاول ويكره تطويلها على الجلوس بين السجدين كما في
التمتعة ويؤخذ منه عدم بطلان الصلاة به وهو المعتمد كما في به الوالد رحمه الله تعالى اه وزاد الثاني وإن خالفه
بعض العصريين اه وأقرسم افتاء الشهاب الرملي (قوله لا يجوز تطويلها الخ) وظاهر أن تطويلها يحصل
بقدر من يسع أقل التشهد فقط لإلا ذكره هنا ويحتمل إبقاء الكلام على ظاهره لقوله لم يسكن كونها بقدر
الجلوس بين السجدين وتكره الزيادة على ذلك لاحتمال ان يكون مرادهم بقدر الجلوس بين السجدين
على الوجه الاكمل وإن لم يشرع الذكر فيما نحن فيه ولعل الحكمة في عدم مشروعية الذكر فيها كون القصد
بها الاستراحة تخفيف على المصلى لعدم امره بتحريك شئ من الاعضاء او يقال مشروعية مد التكبير اسقط
الذكر بصرى أقول قول الشارح بضابطه السابق كالصرح في الاحتمال الثاني ويصرح به أيضا قول
السكردي ما نصه حاصل ما اعتمده الشارح انها كالجلوس بين السجدين فاذا طو لها زاد على الذكر المطلوب
في الجلوس بين السجدين بقدر أقل التشهد بطلت صلاته واقرب شيخ الاسلام المتولى على كراهة تطويلها على
الجلوس بين السجدين في شرعى الهجعة والروض وافق الشهاب الرملي بعدم الابطال ايضا وتبعه الخطيب
في شرعى التنبيه والمنهاج والجمال الرملي في النهاية وغيرهم اه (قوله بضابطه السابق) وهو أطول به فوق ذكره
المشروع فيه قدر أقل التشهد (قوله سمي به) إلى قوله كما بسطته في النهاية والمغنى لا قوله وسأني إلى المتن وقوله
اجماعا وقوله ومنه يؤخذ إلى المتن وقوله يعنى إلى المتن وكذا في المغنى لا قوله وخولف إلى والمال (قوله إطلاق
الجزء الخ) أى اسمه (قوله كما يأتي) أى دليل فرضية الصلاة بعد التشهد ويحتمل دليل التقييد بالبعدية (قوله
وقعودها) ولم يجعل المصنف جلوس الصلاة حكما مستقلا لعله ادرجه في قعود التشهد لعدم تميزه عنه خارجا
ولا اتصاله به ع ش قول المتن (عقبهما) بانه قتل ع ش قول المتن (ركنان) أى فهم اركان نهاية ومغنى قال
ع ش أشار به إلى أن في كلام المصنف حذف الفاء من جواب الشرط الاسمى وهو قليل كما في الاشئوى وقد
يقال ان فيه تقدما وتأخيرا والاصل فالتشهد وقعوده ركنان ان عقبهما سلام وعلى هذا لا يجوز الفاء وفي
بعض النسخ فركنان وهى ظاهرة اعبارة الرشيدى لا يخفى ان تقدير فهمما في كلام المصنف يفيد ان ركنان خبر
محدوف والجملة جواب الشرط وهما خبر فالتشهد وقعوده وظاهر انه غير متعين بل المتبادر ان ركنان خبر
فالتشهد وقعوده وجواب الشرط محدوف دل عليه الخبر اه (قوله بقوله الخ) تصوير الامر (قوله وبانه فرض

وتسمى جلسة الاستراحة
وهى فاصلة ليست من الاولى
ولامن الثانية وأفهم قوله
خفيفة أنه لا يجوز تطويلها
كالجلوس بين السجدين
بضابطه السابق وهو كذلك
على المقول المعتمد كما بينته
في شرحى العباب والارشاد
وقوله يقوم عنها أنها لا تنس
لقاعد (التاسع والعاشر
والحادى عشر التشهد)
سمى به من باب إطلاق الجزء
وهو الشهادتان على الكل
(وقعوده الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم) بعده كما
يأتى وقعودها وسأني أن
قعود التسليمة الاولى ركن
أيضا (فالتشهد وقعوده أن
عقبهما سلام ركنان) للخبر
الصحيح المصرح بالامر به
بقوله قولوا التحيات لله الخ
وبانه فرض بعد أن لم يكن

الامام فأتى بها المأموم لم يضر تخلفه لانه يسير وبه فارق ما لو ترك التشهد الاول اه وقوله لم يضر بل يسكن كما
قاله ابن النقيب وغيره ع ش مر (قوله لا يجوز تطويلها) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي انه لا يضر تطويلها
اه ولو تركها الامام تخلف لها المأموم بركنين فعليين عمدا بطلت صلاته مر قال الاذرعى والظاهر
ان التخلف لها لا يستحب وينبغي ان يكرهه أو لا يجوز ويتعين الجزم بالمنع إذا كان بطيء النهضة والامام
سريعا وسريع القراءة بحيث يفوته بعض الفاتحة لو تأخر لها انتهى قال في شرح العباب وفيه نظر بل
الاوجه عدم المنع مطلقا انه يأتي في التخلف لها ما يأتي في التخلف للافتتاح والتعود اه فأتى وقد قدم
الشارح انه لا يأتي بدعاء الافتتاح إذا خاف فوت بعض الفاتحة فينبغي ان يجري نظير ذلك هنا فليتأمل (قوله

ولإذ ثبت وجوبه وجب قعوده باتفاق من أوجبه (وإلا) يعقبهما سلام (فستتان) لجبرهما (٧٩) بالسجود في خبر الصحيحين والركن

لا يجبر به (و كيف فقد) في التشهدين وغيرهما بجلدة الاستراحة وبين السجدين وللمتابعة الامام (جاء) إجماعا (ويسن في) التشهد (الاول) الافتراش فيجلس على كعب يسراه) بعد ان يضج بها بحيث يلي ظهرها الارض (وينصب يمينه) اي قدمه اليمنى (ويضع أطراف) بطون (اصابعه) منها على الارض متوجة للقبلة (وفي) التشهد (الآخر) بالمعنى الآتي (التورك) وهو كالاتراش في كنيته المذكورة (لكن يخرج يسراه من جهة يمينه) ويأخذ وركة بالارض) للاتباع رواه البخاري وخواف بينهما ليتذكر به اي ركة هو فيها وليعلم المسبوق اي تشهد هو فيه ولما كان الاول هو هيئة المستوفز سن فياعدا الاخير لانه يعقبه حركة وهي عنه أهمل والثاني هيئة المستقر سن في الاخير إذ لا يعقبه شيء (والاصح) انه (يفترش المسبوق) في تشهد امامه الاخير (والسأهي) في تشهده الاخير قبل سجوده السهو لانه ليس آخر صلاتهما ومحل ان نوى السأهي السجود او اطلق على الوجه والاسن له التورك (ويضع فيهما) اي التشهدين (يسراه) على طرف ركبته (اليسرى

الخ) أي والامر والتعبير بالفرض ظاهر ان في الوجوب نهاية (قوله) وإذ ثبت وجوبه (أي في الجلوس آخر الصلاة وهو محله) (قوله) وجب قعوده) أي ثبت وجوب قعوده لانه محله فيتبعه في الوجوب كذا في شرح المنهج وبه يندفع اعتراض السيد البصري بما نصه تأمل في هذا الدليل من أي الأقسام هو اه لكن بقي اشكال آخر ذكره البجيرمي بما نصه قال ع ش هذا لا يثبت كونه ركنا لجواز ان يشرع للاعتداد بمتبوعه ومن ادلة وجوبه استقلاله وجوب الجلوس بقدر التشهد عند العجز عنه إذ لو كان وجوبه له لسقط بسقوطه (قوله) باتفاق من أوجبه) إذ ذلك من أوجبه أي التشهد وأوجب القعود له نهاية (قوله) يعقبهما) من باب نصر حلي (قوله) وبين السجدين الخ) أي والجلوس بين السجدين الخ (قوله) في التشهد) أي في جلوسه قول المتن (الاتراش الخ) سمي بذلك لانه يفترش فيه رجليه شيخنا قول المتن (فيجلس الخ) الفاء تفسيرية قول المتن (وفي الآخر) أي وما معه معنى ونهاية (قوله) بالمعنى الآتي) أي في شرح التشهد الاخير قول المتن (التورك) سمي بذلك لانه يلقى فيه وركة بالارض شيخنا (قوله) بينهما) أي الاول والاخر نهاية (قوله) وليعلم المسبوق الخ) عبارة النهاية ولان المسبوق اذا رآه علم في أي التشهدين هو اه وظاهر أن الضمير بن البارزين الامام وعبارة شيخنا يعلم المسبوق حال الامام اه (أي التشهد الخ) أي هل التشهد الاخير او غيره واما افراد الغير فلا تميز لان هيئاتها واحدة فلو قال وليتذكر به المسبوق انه مسبوق اي عند سلام امامه لكن حسنا بصري (قوله) ولما كان الخ) هذان بيان لحكمة تخصيص الاول بالاتراش والاخير بالتورك (قوله) هيئة المستوفز) أي المتهيئ للحركة كردى قول المتن (يفترش المسبوق) يستثنى من المسبوق ما لو كان خليفة فانه يتورك محاكاة لصلاة امامه شيخنا وكذا في سم عن مر وذ كر ع ش عن العباب ما يوافقه عن الشارح قبيل باب شروط الصلاة ما يخالفه ثم قال وهذا أي عدم الاستثناء ظاهر المتن (قوله) وإلا) أي بان نوى تركه (سن له التورك) فان عن له السجود بعد ذلك افترش وعكسه بعكسه على الوجه المعتمد شيخنا وفي سم بعد ذكر ما يوافقه فلو توقف افترشه على انحنا بقدر ركوع القاعد فهل تبطل به صلاته لزيادة ركوع او لا لتولده من ما موربه فيه نظر وسياتي في كلام الشارح الاول والوجه وفاقا لالثاني ويؤيده ان انحنا القائم الى حد الركوع لنحو قتل حية لا يضراهما وجزم ع ش بالثاني قول المتن (ويضع فيهما يسراه) الى قوله والاضطر ضم لاهام الخ هل يطلب ما يمكن من هذه الامور في حق من صلى مضطجعا او مستلقيا او اجري الاركان على قلبه فيه نظرا والمتجه طلب ذلك والمتجه ايضا وضع يمينه على يساره تحت صدره حال قراءته في حالتي الاضطجاع والاستلقاء ايضا سم على حج اه ع ش عبارة المغني وكذا يسن لمن لا يحسن التشهد وجلس له فانه يسن في حقه ذلك اي وضع اليدين على السكينة المذكورة وكذا وصلي من الاضطجاع والاستلقاء عند جواز ذلك ولم ار من تعرض لهذا وكذا في النهاية إلا أنه قال بدل ولم أر الخ فيما يظهر (قوله) بحيث تسامت) ولا يضرب في أصل السنة فيما يظهر انعطاف رؤس الاصابع عن الركبتين والحكمة في ذلك الوضع منع يديه عن العبث مع كون

الاتراش) قال في الكنز والجلوس بين السجدين والاستراحة كجلوس التشهد الاول كما مر لانه يعقبه حركة (قوله) الآتي) أي في شرح قوله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير (قوله) يفترش المسبوق) هل يشمل الخليفة وان طلب منه الجري على نظم الامام فيستثنى هذا احتياجه الى الحركة بعده فيه نظر ولا يبعد انه كذلك مر (قوله) وإلا) أي بان نوى تركه فظاهر انه بعد نية تركه لو تركه لو نوى الاتيان به افترش (قوله) ولا سن له التورك) فلو قصد بعد اداء تركه وتوركه الاتيان به افترش فلو توقف افترشه على انحنا بقدر ركوع القاعد فهل تبطل به صلاته بزيادة ركوع أو لا لتولده من مأوم به فيه نظر وسياتي في كلام الشارح الاول والوجه وفاقا لالثاني ويؤيده ان انحنا القائم الى حد الركوع لنحو قتل حية لا يضرب (قوله) ويضع فيهما يسراه الى قوله والاضطر ضم الابهام اليها كما قد ثلثا وخمسين) هل يطلب ما يمكن من هذه الامور في حق من صلى مضطجعا او مستلقيا او اجري الاركان على قلبه فيه نظرا والمتجه طلب ذلك والمتجه ايضا وضع يمينه على يساره تحت صدره حال قراءته في حالتي الاضطجاع والاستلقاء ايضا (قوله)

بحيث تسامت رؤسها أول الركبة (منشورة الاصابع) للاتباع رواه مسلم (بالضم) بل يخرجها تفرجا وسطا (قلت) الاصح الضم وانه ألم

(لأن تفرجها يزيل بعضها) كالأبهام عن القبلة (ويقبض من يمينه) بعد وضعها على نخذه الإيمن عند الركبة (الخنصر والبصر) بكسر الواو هما والثالثا (وكذا الوسطى في الأظهر) للاتباع رواه مسلم وقيل يخلق بين الوسطى والأبهام بالتحليق بين رأسيهما وقيل بوضع أنملة الوسطى بين عقدتي الأبهام والخلاف في الأفضل (٨٠) وقدم الأول لأنه أصبح ورواه افقه (ويرسل المسبحة) في كل تشهد للاتباع وهي بكسر الباء التي

هذه الهيئة أقرب الى التواضع نهاية (قوله لأن تفرجها يزيل الخ) هذا جرى على الغالب حتى لو صلى داخل البيت ضم جميعها مع توجه الكل للقبلة لو فرجها نهاية ومغنى (قوله بعد وضعها الخ) أي منشورة الأصابع ع ش (قوله الإيمن) نعت نخذه (قوله للتوحيد) لا يظهر من مجرد وجه المناسبة فينبغي أن يزاد عليه اللازم له التنزيه إذ المراد التوحيد الكامل الشامل لتوحيد الذات والصفات والأفعال اه بصري عبارة سم قوله للتوحيد أي والتوحيد تسبيح لأنه تنزيه لله تعالى عن الشريك والتسبيح التنزيه اه وعبارة النهاية والمغنى الى التوحيد والتنزيه اه قال ع ش قضيت أنه يطاب الإشارة بها عند التسبيح وعند التوحيد الماتى به في غير التشهد فليراجع اه قول المتن (وبرفعها) ولو كان له سببتان أصليتان كني رفع إحداها شيخنا وقال ع ش سئل المؤلف مر عن له سببتان اشتبهت الزائدة منها بالاصلية فاجاب القياس الإشارة بهما كذا بهما مش وهو قريب أقول وينبغي أن مثل ذلك ما لو كانا أصليتين فبشير بهما اه (قوله مع إمالتها) أي إرخاء رأسها الى جهة الكعبة كردى وع ش قول المتن (عند قوله لإلا الله) وظاهر كلامهم أن انتهاء الرفع لا يتقيد بحرف دون حرف نعم قد يؤخذ من عبارة المتن أن انتهاء مع الهاء وفيه معنى دقيق يذوقه من ثمل من رحيق التحقيق بصري (قوله الى آخر التشهد) عارته في شرح بأفضل الى السلام اه وعبارة شيخنا والنهاية الى القيام في التشهد الأول والى السلام في التشهد الثاني اه وقال ع ش هل المراد بالسلام تمام التسليمتين أو تمام التسليمة الأولى لأنه يخرجها من الصلاة فيه نظر والأقرب الأول لأن الثانية من توابع الصلاة لكن ظاهر عبارة حج أنه يضعها حيث تم التشهد قبل شروعه في التسليمة الأولى ويمكن رد ما قاله شارح م الى ما قاله حج يجعل الغاية في كلام الشارح مر خارجة عن المغيا كما هو الراجح اه (ليجمع الخ) علة لقوله قاصدا بذلك الخ (وخصت بذلك) أي المسبحة بالرفع (قوله لانصالح الخ) نوزع فيه بأن أصحاب التشریح لم يذكروه كردى (بنياط القلب) أي عرقه وفي المصباح والنياط بالكسر عرق متصل بالقلب اه ع ش (قوله فكأنها) أي رفع المسبحة على حذف المضاف ويحتمل أن الضمير للإشارة بالمسبحة (قوله على أن المراد به الخ) على أنه يمكن أنه لبيان الجواز نهاية وشيخنا (قوله مبطل للصلاة) أي أن حر كها ثلاثا متواليه وظاهر أن محل الخلاف ما لم يحرك الكف كذلك وإلا بطلت الصلاة جز ما شيخنا عبارة سم والكلام كما هو ظاهر ما لم يحرك الكف وإلا بطلت صلاته بثلاث حر كات متواليه عامدا وإن قطعت أصابعه مع الكف بطلت بتحريك الزند كذلك اه (عند متقدمي الحساب) وأكثرهم يسمون هذه الكيفية تسعة وخسين وائر الفقهاء الأول تبعها للفظ الخبر نهاية وشرح بأفضل (قوله بأن يجعل رأس الأبهام الخ) عبارة شيخنا والأفضل قبض الأبهام بخنجرها أي المسبحة بأن يجعلها تحتها على طرف راحته اه (قوله على طرف راحته) عبارة غيره راحته بالندر (قوله وقيل الخ) لا يتضح الفرق بينهما وبين الأولى لا سيما على ما مر عن شيخنا (قوله وأن يجعلها) أي الأبهام (قاعدة) الأبهام من الأصابع مؤنث ولم يحك الجوهرى غيره وحكى في شرح الجمل التذكير والثانيث وجمعها أبهام على وزن كابر وقال الجوهرى أباهيم زيادة ياء وقيل كانت سبابة قدم النبي صلى الله عليه وسلم أطول من الوسطى والوسطى أطول من البنصر والبنصر أطول من الخنصر وعبارة الدمي تروهم أن

تلى الأبهام سميت بذلك لأنها يشار بها للتوحيد وتسمى أيضا السبابة لأنها يشار بها عند المخاضة والسب (وبرفعها) مع إمالتها قليلا لئلا تخرج عن سمت القبلة (عند همزة (قوله لإلا الله) للاتباع ولا يضعها الى آخر التشهد قاصدا بذلك الإشارة لكون المعبود واحدا في ذاته وصفاته وأفعاله ليجمع في توحيد بين اعتقاده وقوله وفعله وخصت بذلك لاتصالها بنياط القلب فكأنها سبب لحضوره وتكره الإشارة بسبابة اليسار وإن قطعت يمينه لفوات سنة وضعها السابق ومنه يؤخذ أنه لا يسر رفع غير السبابة لو فقدت لفوات سنة قبضا السابق ويظهر فيما لو وضع اليمنى على غير الركبة أن يشير بسبابتها حينئذ لما هو واضح أن كلا من الوضع على الفخذ والرفع وغيرها مما ذكر سنة مستقلة (ولا يحركها) عند رفعها للاتباع وصح تحريكها فيحمل للجمع بينهما على أن المراد به الرفع لا سيما وفي التحريك قول بأنه حرام مبطل للصلاة فمن ثم قلنا بكراته (والأظهر ضم

الأبهام اليها) أي المسبحة (كما قد ثلاثه وخسين) عند متقدمي الحساب بأن يجعل رأس الأبهام عند أسفلها على طرف راحته ذلك للاتباع رواه مسلم وقيل بأن يجعلها مقبوضة تحت المسبحة وقيل يرسل الأبهام أيضا مع طول المسبحة وقيل يضعها على أصبعه الوسطى كما قد ثلاثه وعشرين والخلاف في الأفضل ورجحت الأولى لنظير ما مر (والصلاة على النبي ﷺ) مع قعودها (فرض في التشهد)

يعني بعده فلا يجزى قبله خلا فالجمع (الاخير) يعني الواقع آخر الصلاة وإن لم يسبقه تشهد آخر كتشهد صبح وجمعة ومقصورة وذلك للاخبار الصحيحة الدالة على ذلك بل بعضها مصرح به كما بسطته في عدة كتب لا سيما شرح العباب والدر (٨١) المنصود في الصلاة والسلام على

صاحب المقام المحمود مع الرد

الواضح على من زعم شنود الشافعي بإيجابها (والأظهر سنه في الأول) لأنها ركن في الأخير فست كالتشهد (ولا تسن) الصلاة (على الأول) (في) التشهد (الأول) (على الصحيح) لبنائه على التخفيف ولأن فيها تقل ركن قولي على قول وهو مبطل على قول واخير مقابلة لصحة حديث فيه وآله مر أول الكتاب وقيل كل مسلم أى في مقام الدعاء ونحوه واختاره في شرح مسلم (فرع) وقع هنا للفاضل ومن تبعه أنه لو شك أثناء الصلاة في مبطل لطهارته أثر كالتك في النية والمعتمد أنه لا يؤثر كما يأتي في سجود السهو (وتسن) الصلاة على الآل (في) التشهد (الاخير) وقيل يجب (للامر) بها أيضا بل قيل يجب على ابراهيم لذلك أيضا (وأكل) (التشهد مشهور) وفيه أحاديث صحيحة بالفاظ مختلفة اختار الشافعي منها تشهد ابن عباس لتأخره وقوله أنه صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم إياه كما يعلمهم السورة من القرآن ولزيادة المباركات فيه فهو أوفق

ذلك في يده معنى (قوله يعني بعده) هل يشترط الموالاة بينهما في نظر ولا يبعد عدم الاشتراط لأن الصلاة ركن مستقل ولا تجب موالاة الأركان حيث لا محذور يلزم من ترك الموالاة كتطويل ركن قصير سم (قوله) كما بسطته (الخ) وفي النهاية والمعنى هنا نوع بسط في ذلك أيضا (قوله) على من زعم شنود الشافعي (الخ) بل وافقه على قوله بذلك عدة من أكار الصحابة فمن بعدهم كعمر وابنه عبد الله وابن مسعود وداود بن مسعود والبدري وجابر بن عبد الله من الصحابة وكثمد بن كعب القرظي والشعبي ومقاتل من التابعين وهو قول أحمد الأخير وإسحاق وقول لمالك واعتمده ابن المازن أصحابه وصحبه ابن الحارث في مختصره وابن العزى في سراج المريدين فهو لاه كلهم يوجبونها في التشهد حتى قال بعض المحققين لو سلم تفرد بذلك لكان حيزا للتفرد نهية وقال الزبدي بل لم يحفظ عن أحد من الصحابة والتابعين غير النخعي تصريح بعدم وجوبها ع (قوله) بإيجاب الصلاة في التشهد (قوله) لأنها ركن إلى قوله وآله في المعنى قول المتن (قوله) ولا تسن على الآل (الخ) لو فرغ المأموم من التشهد الأول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل فراغ الإمام سن له الاتيان بالصلاة على الآل وتوابعها كما فتى به شيخنا الشهاب الرملي سم وتقدم في الشارح قبيل الخامسة الركوع خلافة قول المتن (على الصحيح) أو الخلاف كما في الروضة وأصلها مبني على وجوبها في الآخر فإن لم تجب فيه وهو الراجح كما سيأتي لم تسن في الأول جز ما معنى (قوله) لصحة أحاديث فيه (أى) ولا تطويل بل بزيادة وآله أو آل محمد ونقل الركن موجود في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أيضا (قوله) في النية (أى) نية الصلاة (قوله) لذلك (أى) الأمر بها (قوله) وفيه أحاديث إلى قوله وهو التحيات في المعنى (قوله) وفيه (الخ) أى في التشهد (قوله) اختار الشافعي تشهد ابن عباس (الخ) أى على رواية ابن مسعود وهو التحيات لله والصلوات والطيبات والسلام عليك (الخ) وعلى رواية غيره وهي التحيات لله الزاكيات لله والصلوات والسلام عليك (الخ) إلا أنها قالوا وأشهد أن محمدا عبده ورسوله قال المصنف وكلها مجزئة يتأدى بها الكمال وصحها خبر ابن مسعود ثم خبر ابن عباس لكن الأفضل تشهد ابن عباس وعلى بما ذكر أى فلا اختيار من حيث الأفضلية معنى وشرح بافضل (قوله) لتأخره) أى عن تشهد ابن مسعود معنى وأسنى أى لأن ابن مسعود من متقدمى الصحابة وابن عباس من متأخريهم والمتأخر يقضى على المتقدم ع (قوله) وهو) أى تشهد ابن عباس (قوله) من الشام) أى بقول أو فعل (قوله) لأن كل ملك (الخ) كذا قاله غير واحد وقد يقال فيه إيهام التخصيص في الاختصاص فلعل نكتة الجمع التخصيص على التعدد سيما وفهمه بطريق الزوم للشمول المدلول للامعلا لا يخفى على أفهام العوام بصري (قوله) كان له تحية مخصوصة) فكانت تحية ملك العرب بانعم صياحا وملك الإكسرة بالسجود وله وتقبيل الأرض وملك الفرس بطرح اليد على الأرض قدماه ثم تقبيلها وملك الحبشة بوضع اليدين على الصدر مع سكينته وملك الروم بكشف الرأس وتنكيسها وملك النوبة بجعل اليدين على الوجه وملك حمير بالإيماء بالدعاء بالأصابع وملك النجاشية بوضع اليد على كتفه فان بالغ رفعها ووضعها مراما شيخنا (قوله) فجعل ذلك كله (الخ) أى مما فيه أعظم شرعا ليخرج ما لو اعتادوا أنوعا منها عاينه في الشرع ككشف العورة والطواف بالبيت عريانا ع (قوله) ان تستغنى عن ذلك القيد بان المراد المقصود من ذلك وهو التعظيم (قوله) (الله) قد بوم ثبوتها هنا أيضا ولم نزل غيره فله حل المعنى لا الرواية بصري أقول ويدفع الإيهام شهرة الأكل (قوله) بطريق الاستحقاق الذاتي) كان وجه الاعتبار بهذا العدول

متروا لعماد عالما وإن قطعت أصابعه مع الكف بطلت بتحريك الزند كذلك (قوله) يعني بعده) هل يشترط الموالاة بينهما في نظر ولا يبعد عدم الاشتراط لأن الصلاة ركن مستقل ولا تجب موالاة الأركان حيث لا محذور يلزم من ترك الموالاة كتطويل ركن قصير (قوله) ولا تسن الصلاة على الآل (في الأول) لو فرغ المأموم من التشهد الأول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل فراغ الإمام سن له الاتيان بالصلاة على

(١١) - شرواني وابن قاسم - ثانياً بقوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة وهو التحيات أى كل ما يحيا به من الثناء والمدح بالملك والعظمة وجمعت لأن كل ملك من ملوك الدنيا كان له تحية مخصوصة فجعل ذلك لله تعالى بطريق الاستحقاق الذاتي دون غيره المباركات

عن التعبير عنه تعالى باسم الصفة إلى التعبير عنه باسم الذات بصري (قوله أى الناميات) أى الأشياء التى تنمو وتزيد شيخنا (قوله أى الخمس) هذا التفسير ظاهر على رواية ابن مسعود التى فيها العطف اما على رواية ابن عباس فلا إلا ان يكون على حذف العاطف إذ لا يرفع ان يكون وصفا للتحيات لكونه اخصر ولا بدل بعض لانه على نية طرح المبدل منه رشيدى (قوله وقبل اعم) أى كل الصلوات كما حكم ابن شبة أى والمغنى وظاهر أنه أبلغ من الأول فوجه ترجيعه فلي تأمل بصري (قوله أى الصالحات الخ) عبارة المغنى الاعمال الصالحات وقيل الثناء على الله تعالى وقيل ما طاب من الكلام اه (قوله للثناء الخ) ما وجهه بعد تفسير الصلوات بمأمر بصري وعله مبنى على ان الطيبات ودفع للصلوات فان جعل كما قبله نعمنا للتحيات كما يأتى عن الرافعى من حذف العاطف كما يأتى عن شيخنا فلا إشكال (قوله وحكمة ترك العاطف الخ) ظاهره ان هذه الثلاثة نعوت للتحيات كما هو ظاهر ما يأتى عن الرافعى وقال شيخنا أنها على حذف حرف العطف أى والمباركات والصلوات والطيبات اه (قوله أول الكتاب) أى فى الخطبة (قوله السلام عليك أيها النبي) انظر هل كان صلى الله عليه وسلم يقول فى تشهده هكذا او كان يقول السلام على فان كان الأول وهو الظاهر فيحتمل انه مجرد من نفسه شخصا وخاطبه بذلك ويحتمل انه على سبيل الحكاية عن الحق سبحانه وتعالى فيكون المولى عز وجل هو المخاطب له بذلك شيخنا (قوله خوطب) أى منا (قوله السلام علينا) أى الحاضرين من امام ومأموم وملائكة وغيرهم مغنى ونهاية أى من انس وجن ويحتمل ان ضمير علينا لجميع الامة شيخنا (قوله أى جمع صالح) تأمل ما فى هذا النفس ير بصري أى وكان يذغى إسقاطا (قوله ومؤمنى الانس الخ) قد يقال ما وجه التخصيص مع ان الذى له حق يكون الاخلال به خلافا لآصاف بالصلاح بل والحيوانات كذلك فلي تأمل بصري وهذا مبنى على أن قول الشارح من الملائكة الخ بيان لعباده وإذا جعل بيانا للقاءهم الخ كما هو الظاهر اشارة إلى ان المراد به القيام فى الجملة كما قيل به فلا إشكال ثم رايت عقبه بعض المتأخرين بما نصه اقول قوله من الملائكة الخ بيان للقاءهم لاحقوق الخ فلا يرد ما أورده اه عبارة عرش قوله لم وحقوق عبادته أى فمن ترك صلاة واحدة فقد ظلم الله صلى الله عليه وسلم وجميع عباد الله الصالحين بمنع ما وجب لهم من السلام عليهم وبيعهض هو لمش ان هذا معنى خاص له أى للصلاح ومعناه العام المسلم وهو المراد هنا اه وقد يقال بل الظاهر ما فى الأصل لانه إذا اراد عموم المسلمين يقتضى طاب الدعاء له صاف وهو غير لائق فى مقام طلب الدعاء اه وقوله وهو غير لائق فيه نظر إذ هم أحوج للدعاء من غيرهم (قوله أشهد ان لا اله إلا الله) أى اقر واذعن بانه لا معبود بحق يمكن إلا الله ويتعين لفظ أشهد فلا يقوم غير مقامه لان الشارح أعبدنا به شيخنا (قوله ولا يسن) إلى قوله وسكت وفى المغنى لا قوله واعترض وكذا فى النهاية لا قوله والله (قوله والخبر فيه ضعيف) مجرد الضعف لا ينافى الاستحباب سم زاد الرشيدى كما هو مقرر فله شديد الضعف اه (قوله ولا يجب ترتيبه) أى ولكن يسن كما هو ظاهر ولو عجز عن التمسك بآي بيده كما هو ظاهر وينبغى اعتبار وجوب اشتغال بدله على الثناء حيث أمكن وهل يعتبر اشتغاله على التوحيد مع الامكان فيه نظرا ولو حذوا ظأوله واخره دون وسطه سن كما هو ظاهر الترتيب بان يأتى بأوله ثم يبدله وسطه ثم بآخره سم وقوله وهل يعتبر الخ الظاهر أنه يعتبر بل هو أولى بالاعتبار من الاشتغال على الثناء (قوله بشرط ان لا يتغير الخ) كان قال السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام علينا الخ (قوله ولا الخ) أى وإن غير المعنى كان قال التحيات عليك السلام لله شيخنا (قوله ان تعمدته) أى وعلم انه خلاف الوارد ولا فيبطل تشهده عبارة البصري وإلا لم يعتد بما أتى به كذلك فيعده أى ويسجد له وفيما يظهر لان تعمدته بطل اه

أى الناميات الصلوات أى الخمس وقيل أعم الطيبات أى الصالحات للثناء على الله تعالى وحكمة ترك العاطف هنا مرت أول الكتاب الله السلام أى السلامة من الآفات عليك خوطب اشارة إلى أنه الواسطة العظمى الذى لا يمكن دخول خضرة القرب إلا بدلالته وحضوره وإلى أنه أكبر الخلفاء عن الله فكان خطابه كخطابه أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أى جمع صالح وهو القائم بحقوق الله وحقوق عباده من الملائكة ومؤمنى الانس والجن أشهد أن لا اله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ولا يسن أوله بسم الله والله قيل والخبر فيه ضعيف واعترض ولا يجب ترتيبه بشرط أن لا يتغير معناه وإلا بطلت صلاته أن تعمدته

الآل وتوابعها كما أفق به شيخنا الشهاب الرملى (قوله والخبر فيه ضعيف) مجرد الضعف لا ينافى الاستحباب (قوله ولا يجب ترتيبه) أى ولكن يسن كما هو ظاهر فلو عجز عنه أتى بيده كما هو ظاهر وينبغى اعتبار اشتغال بدله على الثناء حيث أمكن وهل يعتبر اشتغاله على التوحيد مع الامكان فيه نظرا ولو حذوا ظأوله واخره دون

وصرح في التتمة بوجوب موالاته وسكتوا عليه وفيه ما فيه (واقله التحيات لله (٨٣) سلام عليك ايها النبي ورحمة

الله وبركاته سلام علينا
وغلى عباد الله الصالحين
أشهد أن لا إله إلا الله
وأشهد أن محمداً رسول الله
لورود اسقاط المباركات
بل صحته قال في المجموع
ولورود اسقاط الصلوات
الصلوات قال غيره
والطيبات وردا بان لم يرد
اسقاطهما كما صرح به
الرافعي وعله بانهما تابعان
للتحيات واستفيد من المتن
أن الأفضل تعريف السلام
وانه لا يجوز ابدال لفظ
من هذا الاقل ولو برادفه
كالنبي بالرسول وعكسه
ومحمداً بغيره وكذا
في سلام التحلل ويفرق
بينهما وبين ما يأتي في محمد
في الصلاة عليه بان الفاظهما
الواردة كثر اختلاف
الروايات فيها فدل على
عدم التعبد بلفظ محمد فيها
لا يقال قياسه أن لفظ
الصلاة عليه لا يتعين لانا
نقول إنما تعين لما فيها من
الخصوصية التي لا توجد في
مرادفها ومن ثم اختلف بها
الانبياء صلى الله عليهم وسلم
وقضية كلام الانوار أنه
يراعى هنا التشديد وعدم
الابدال وغيرهما نظير
ما مر في الفاتحة نعم النبي
فيه لغتان الهمزة والتشديد

(قوله وصرح في التتمة بوجوب موالاته) اعتمده الانوار كما يأتي وكذا اعتمده النهاية والمغني وفاقا للشهاب
الرملي واقره سم قول المتن (ايها النبي) ولا يصير زيادة يا قبله كما ذكره حجب في فصل تبطل بالنطق ثم نقله عن
افتاء شيخ الاسلام واقره سم اه ع ش عبارة شيخنا ولا يصير زيادة يا النداء قبل ايها النبي ولا الميم في عليك
اه قول المتن (واشهد الخ) ولا بد من الواو في جميع الروايات الثلاث وذكرنا شاهد معاً من الاكمل وقوله
ان محمداً الاولي ذكر السيادة شيخنا (قوله بل صحته) اي لبثت اسقاطه في الصحيحين نهاية ومعنى قال
السيد البصري وجه الترقى أن الحسن كاف فيما نحن فيه اه (قوله وردا) اي قول المجموع وقول غيره كردي
(قوله بان لم يرد اسقاطهما الخ) اجيب كما في النهاية والمغني بان المثبت مقدم على النافي وهو وجهه إذ شان
المصنف اجل من ان يستدل اسقاط لغير رواية له وعبارة شرح المنهج واول ما رواه الشافعي والترمذي
وقال فيه حسن صحيح التحيات لله الخ انتهت وهي صريحة في ورود الاسقاط في رواية الشافعي والترمذي
فايحرر فاني راجعت تيسير الربيع النبي فلم اجد فيه مع انه ما تزم لترمذي وراجعت ترتيب الجامع الكبير
للحافظ السيوطي للشيخ المنقي فلم اجد فيه أيضاً بصري (قوله وعله الخ) يتأمل تطبيقه (قوله بانهما تابعان
الخ) لعله بالنعنية (قوله واستفيد) الى المتن في النهاية الا قوله لان فيه الى وباخذ (قوله واستفيد من المتن ان
الافضل الخ) اي حيث جعل سلام من الاقل ع ش (قوله ان الافضل تعريف السلام) اعتمده المغني (قوله
وانه لا يجوز الخ) في استفادته من المتن تأمل (قوله ويفرق بينهما) اي بين التشهد وسلام التحلل ع ش
(قوله فدل) اي اختلاف الروايات بكثرة (قوله على عدم التعبد بلفظ محمد) بل يجوز غيره مما سيأتي من
رسوله أو النبي لا مطلقاً خلافاً لما قد توهمه هذه العبارة ع ش (قوله قياسه) اي عدم تعين لفظ محمد (قوله
وقضية كلام الانوار) عبارته وشرط التشهد رعاية الكلمات والحروف والتشديدات والاعراب المخل
اي تركه والموالاتة والالفاظ المخصوصة واسماع النفس كالفاتحة والقراءة قاعداً ولو قرأ ترجمته ببلغه من
لغات العرب او بالعجمية قادر على التعلم بطلت صلاته كالصلاة على النبي ﷺ انتهت وقوله والاعراب
المخل ينبغي انه ان غير المغني ابطل الصلاة مع التعمد والتشهد مع عدم التعمد والعلم بانه خلاف الوارد مع
إرادة الوارد فليتأمل وقوله والموالاتة ينبغي ان يجري فيها ما تقدم في موالاته الفاتحة من انه تخلل ذكر قطع
الموالاتة إلا ان تعلق بالصلاة كفتهحه على الامام اذا توقف في التشهد بان جهره فيما يظهر وان سكت واطال
عمداً وقصد القطع انقطعت وينبغي ان يغتفر تخلل ما يتعلق بكلمات التشهد نحو لفظ الكريم في قوله ايها
النبي الكريم وحده لا شريك له في قوله اشهد ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له سم (قوله وغيرهما الخ)
كعدم الصارف شيخنا (قوله لا تركهما معا) اي وصلا ووفقا ع ش زاد شيخنا على المعتمد خلافاً للزيادة
القائل بجوازه وفقاً اه (قوله بخلاف حذف تنوين سلام الخ) يقتضى انه ليس فيه حذف حرف وليس
كذلك إذ المدار على اللفظ لا الرسم كما سبق تحريره في كلامه رحمه الله تعالى والتنوين حرف باعتياره بل كلمة
لخذه باغ من حذف حرف من النبي لان ذلك لا يخل بالمعنى بخلاف هذا المذلول للتنوين الذي هو التفتيم
في هذا المخل بقوت بحذفه بصري وفي ع ش عن سم في شرح الغاية مثله عن الزيادة الجزم بالبطان في
هذه الصورة وكذا جزم بذلك ايضا القليوبي وشيخنا ثم قالوا ولا يصير الجمع بين ال والتنوين وان كان لحننا

وسطه سن كما هو ظاهر الترتيب أي بأن يأتي بأوله ثم يبدله وسطه ثم آخره (قوله بوجوب موالاته) أي
واقفي بالوجوب شيخنا الشهاب الرملي (قوله ايها النبي) لو صرح بحرف النداء فقال يا ايها النبي ففي
فتاوى الشارح تبطل الصلاة بتعمد ذلك وعلم عدم وروده لانه زاد حرفين اه قلت وفيه نظر ظاهر لانها
زيادة لا تغير المعنى بل هي تصريح بالمعنى وقد تقدم في القراءة الشاذة ان محل البطان بزيادة جرف فيها
ان يغير المعنى ولا فرق بين الحرف والحرفين ثم رايت الشارح في فصل تبطل بالنطق نقل ما افق به عن افتاء
بعضهم ثم رده فراجع ما يأتي (قوله وقضية كلام الانوار الخ) عبارته وشرط التشهد رعاية الكلمات
والحروف والتشديدات والاعراب المخل اي تركه والموالاتة والالفاظ المخصوصة واسماع النفس كالفاتحة

فيجوز كل منهما لا تركهما معا لأن فيه اسقاط حرف بخلاف حذف تنوين سلام

اه (قوله أنه لو أظهر النون المدغمة في اللام الخ) قياسه أنه لو أظهر التنوين المدغم في الراء في وأن محمد رسول الله بطل فإن الادغام في كل منهما في كل ذلك نظر لأن الاظهار لا يزيد على اللحن الذي لا يغير المعنى خصوصا وقد جوز بعض القراء الاظهار في مثل ذلك سم على حج اه عش ورشيدى ونقل الكردى عن فتاوى مر انه يضرب الاظهار في كل من الموضعين ورجحه وكذا اعتمد شيخنا عبارة ويضرب إسقاط شدة أن لا إله إلا الله وكذلك إسقاط شدة الراء من محمد رسول الله على المعتمد وقال شيخنا انه يغتفر في الثانية للعوام اه (قوله لأن محل ذلك الخ) فيه أنه لم يترك هنا حرف فان قات قات صفة قلنا وقات في اللحن الذي لا يغير مع أن هنار جوعا لاصل وفيه استقلال الحرفين فهو مقابل قات تلك الصفة فليتامل سم على حج اه عش (قوله نعم لا يبعد الخ) معتمد عش وقلوبى (قوله لا ين كبن) بفتح الكاف وكسر الموحدة المشددة ثم نون بصرى (قوله ومن جاهل حرام) في التحريم مع الجمل نظر سم عبارة البصرى وقول ابن كبن ومن جاهل حرام عجيب إلا أن يفرض في جاهل غير معذور لمخالطته العلماء إذ هذا من الفروع الدقيقة التي لا ينتفي فيها العذر إلا بها وقوله إن لم يمكنه التعلم يقتضى الحرمة على جاهل لم يمكنه التعلم وهو أعجب وعلى القول بها فهل يؤمر بالترك ويأتى بالبدل أو بالاتباع ويأثم محل تأمل اه (قوله لأنه ليس فيه تغيير للمعنى) أى ولا يحرم إلا ما يغيره وعليه فلو اتى بياء في اللهم صل بسبب الاشباع للحر كة لم يحرم ولم يبطل لعدم تغيير المعنى ويفرق بينه وبين القرآن حيث حرم فيه اللحن مطلقا بآنا تعيدنا بالفاظه خارج الصلاة بخلاف هذا عش (قوله فلا حرمة الخ) فيه نظر بل نتيجة الحرمة عند القدرة في كل ما ورد عن الشارع وجوب المحافظة على صيغته الواردة عنه إلا أن يروى بالمعنى بشرطه سم (قوله ولم يضم خبر الخ) اطلاق الخبر وتعليل عدم التقدير بالفساد يقتضى عدم البطلان مع التقدير ولو كان المقدر غير لفظ الرسول فليتامل وليحرر بصرى وفيه وقفة ظاهرة (قوله لفساد المعنى) قضية هذا عدم الاعتداد به من الجاهل ايضا فقوله بطل إن أراد بطل التشهد لم يتجه التقييد بالعالم سم (قوله لا غناء السلام) عبارة النهاية والمعنى رحمة الله

فانه مجرد لحن غير مغير للمعنى ويؤخذ ما تقر في التشديد أنه لو أظهر النون المدغمة في اللام في أن لا إله أبطل لترك شدة منه نظير ما مر في الرحمن باظهار ال فزعم عدم ابطاله لأنه لحن لا يغير المعنى ممنوع لأن محل ذلك حيث لم يكن فيه ترك حرف والشدة بمنزلة الحرف كما صرحوا به نعم لا يبعد عذر الجاهل بذلك لمزيد خفائه ووقع لابن كبن أن فتحة لام رسول الله

والقراءة قاعدة ولو قرأت ترجمته بلغة من لغات العرب أو بالعجمية قادر على التعلم بطلت صلاته كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه وقوله والاعراب المخل ينبغي انه إن غير المعنى ابطال الصلاة مع التعمد والتشهد مع عدم التعمد والعلم بأنه خلاف الوارد مع إرادة الوارد فليتامل وقوله والموا لا لا ينبغي أن يجرى فيها ما تقدم في موا لا الفاتحة من أن تخلل ذكر قطع الموا لا إلا أن تعلق بالصلاة كفتحه على الامام إذا توقف في التشهد بان جهر به فيما يظهر وإن سكنت وأطال عمدا أو قصد القطع وينبغي أن يغتفر تخلل ما يتعلق بكلمات التشهد نحو لفظ الكريم في قوله السلام عليك ايها النبي الكريم ووحده لا شريك له في قوله أشهد أن لا إله إلا وحده لا شريك له ولا يجب ترتيب التشهد لكن لو اخل تركه بالمعنى بطل وبطلت الصلاة إن علم وتعمد (قوله فانه مجرد لحن) لعل هذا في الوصل (قوله أنه لو أظهر النون المدغمة في اللام في أن لا إله ابطال) قياسه أنه لو أظهر التنوين المدغم في الراء في وأن محمد رسول الله ابطال فإن الادغام في كل منهما في كلتين هذا وفي كل ذلك نظر لأن الاظهار لا يزيد على اللحن الذي لا يغير المعنى خصوصا وقد جوز بعض القراء الاظهار في مثل ذلك ابن قال الجزرى في باب أحكام النون الساكنة والتنوين ما نصه وخير البرى بين الادغام والظهار فيهما الى النون والتنوين عندهما الى عند اللام والراء الخ اه واما قوله لأن محل ذلك الخ فبأنه لم يترك هنا حرفا فان قلت قات صفة قلنا وقات في اللحن الذي لا يغير مع أن هنار جوعا لاصل وفيه استقلال الحرفين فهو مقابل قات تلك الصفة فليتامل (قوله حيث لم يكن فيه ترك حرف) لك أن تقول ليس في اظهار النون ترك حرف لأنه عند التشديد ليس هناك إلا لام مشددة وهى بحرفين وعند ترك التشديد اظهار النون هناك حرف فان النون واللام المخففة فتأمل (قوله ومن جاهل حرام) في التحريم مع الجمل نظر (قوله فلا حرمة الخ) فيه نظر بل نتيجة الحرمة عند القدرة في كل ما ورد عن الشارع وجوب المحافظة على صيغته الواردة عنه إلا أن يروى بالمعنى بشرطه (قوله لفساد المعنى) قضية هذا عدم الاعتداد به من الجاهل

من عارف متعمد حرام مبطل ومن جاهل حرام غير مبطل إن لم يمكنه التعلم والا بطل اه وليس في محله لأنه ليس فيه تغيير للمعنى فلا حرمة ولو مع العلم والتعمد فضلا عن البطلان نعم أن نوى العالم الوصفية ولم يضم خبرا أبطل لفساد المعنى حينئذ (وقيل يحذف وبركاته) لا غناء السلام عنه (وقيل يحذف) (الصالحين)

لا غناء لإضافة العباد إلى الله عنه ويرد بصحة الخبر به مع أن المقام مقام اطنا ب فلا ينظر لما ذكر (ويقول) جواز (وإن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم) بل يفتى في ذلك (في صحيح مسلم والله أعلم) لكن بلفظ وإن محمد عبده ورسوله فالمراد إسقاط لفظة الشاهد والحاصل أنه يكفي وأشهد أن محمد عبده ورسوله (٨٥) رواه الشيخان وأشهد أن محمد رسول الله وأن محمد عبده ورسوله

رواهما مسلم ويكفي أيضا وإن محمد رسول الله وإن لم يرد لانه ورد اسقاط لفظ الشاهد والاضافة للظاهر تقوم مقام زيادة عبدك وإن محمد رسول الله خلاف لما في أصل الروضة أيضا على ما يأتي لانه لم يرد وليس فيه ما يقوم مقام زيادة العبد وزعم الأذرعى أن الصواب أجزاءه لشبهته في خبر ابن مسعود بلفظ عبده ورسوله يرد بان هنا مقام مقام المحذوف وهو لفظ عبد ولا كذلك في ذلك ولا ينافيه أن التعبد غالب على الفاظ التشهد ومن ثم لم يجر ابدال لفظ من الفاظه السابقة بمرادفه كما مر لان تغاير الصيغ الواردة هنا يقتضى أن يقاس بها ما في معناها لا غيره فلا يقاس وإن محمد عبده ورسوله ويتردد النظر في وأشهد أن محمد رسول الله وظاهر المتن وغيره أجزاءه ووقع في الرافعى أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في تشهده وأشهد أن رسول الله وردوه

اه (قوله لا غناء لإضافة العباد إلخ) أى لا نصرافه إلى الصالحين كفى قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله معنى قول المتن (ويقول إلخ) أى قيل يقول سم ونهاية ومعنى (قوله أنه لا يجوز له إلخ) خلافا للنهائية والمعنى كما يأتي (قوله ولا يجب) إلى قوله وإن لم يرد في النهاية والمعنى (قوله ذلك) أى إسقاط أشهد نهاية ومعنى (قوله فالمراد) أى بما ثبت في صحيح مسلم سم (قوله لما في أصل الروضة) قال شيخنا الشهاب الرملى ما في أصل الروضة هو المعتمد سم وكذا اعتمده النهاية والمعنى تبعاً للأذرعى فقالوا واللفظ لأول وأفاد الأذرعى أن الصواب أجزاءه وإن محمد رسول الله لشبهته في تشهد ابن مسعود بلفظ عبده ورسوله وقد حكوا الإجماع على جواز التشهد بالروايات كلها ولا أعلم أحداً اشترط لفظ عبده اه وهذا هو المعتمد كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى لما ذكر اه قال ع ش قوله مر وهذا أى ما أفاده الأذرعى من أن الصواب أجزاءه وإن محمد رسول الله ويستفاد هذا مع ما تقدم أن الصيغ المجزئة بدون أشهد ثلاث ويستفاد أجزاءها مع أشهد بالطريق الأولى فتصير الصور المجزئة متساوية عبارة شيخنا الزبائدى والحاصل أنه يكفي وأشهد أن محمد رسول الله وأشهد أن محمد عبده ورسوله وأشهد أن محمد رسول الله وإن محمد عبده ورسوله وإن محمد رسول الله على ما في أصل الروضة وذكر الواو بين الشهادتين لا بد منه اه وجزم شيخنا بلا عزم وبأجزاء الستة المذكورة مع لزوم الواو في جميعها (قوله أيضاً) الأولى إسقاطه (قوله بان هنا) أى في أن محمد رسول الله و (قوله ما قام إلخ) أى شىء مقام وهو الإضافة للظاهر (قوله يرد إلخ) خبر وزعم الأذرعى (قوله بان هنا) أى في وإن محمد رسول الله (ما قام إلخ) وهو الإضافة للظاهر (قوله وهو) أى المحذوف (لفظ عبد) الأولى عبده بالضمير و (قوله ولا كذلك في ذلك) أى وليس في وإن محمد رسول الله ما يقوم مقام المحذوف (قوله ولا ينافيه) أى الرد المذكور أو قوله ويكفي أيضاً إلخ أو قول المصنف الأصح وإن محمد إلخ والمال واحد (قوله كما مر) أى في شرح أقل التشهد (قوله هنا) أى في التشهد (قوله لا غيره) أى غير ما في معناها (قوله وهو) أى الثابت (قوله وردوه إلخ) عبارة الحافظ العسقلاني في تخريج العزير قوله أى العزير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في تشهده إلخ لا أصل لذلك بل الفاظ التشهد متواترة عنه أنه كان يقول وأشهد أن محمد رسول الله أو عبده ورسوله انتهت ويعلم من كلام ابن حجج هنا أنه صحيح خلاف ما نقله في الأذان بل أشار إلى التوقف فيما نقله في الأذان بقوله على ما يأتي ثم ع ش (قوله أذن مرة إلخ) تقدم في الأذان ما فيه (قوله عبارته) أى الرافعى (قوله روقع للشارح إلخ) وتبعه النهاية والمعنى ولذا قال الرشيدى جعل الشارح مر استدراك المصنف راجعاً لما مر في أقل التشهد تبعاً للشارح الجلال بخلاف الشهاب ابن حجر فإنه جعله راجعاً إلى القيل قبله اه (قوله خلاف هذا إلخ) عبارة النهاية والمعنى وقول الشارح لكن بلفظ وإن محمد عبده ورسوله فالمراد إسقاط أشهد أشار به إلى رد اعتراض الأسنوى من أن الثابت في ذلك ثلاث كفيات فليس ما قاله واحد من الثلاثة لأن الإسقاط إنما ورد مع زيادة العبد اه (قوله وهو) أى تقرير الشارح المخالف لهذا التقرير (قوله وكان سببه) أى تقرير الشارح المذكور (قوله عنده) أى الشارح المحقق (قوله يجوز ذلك) أى وإن محمد رسول الله (قوله وهو) أى عدم قوله يجوز ذلك (قوله الواجبة) الأولى إسقاطه لأنها ما من أقل المسنونين وهي صلاة التشهد الأولى ليس كذلك بصرى (قوله الواجبة على قول إلخ)

أيضا فقوله أبطل أن أراد به بطل التشهد لم يتجه التقييد بالعالم (قوله ويقول) أى وقيل يقول (قوله فالمراد) أى بما ثبت في صحيح مسلم (قوله خلافاً لما في أصل الروضة) قال شيخنا الشهاب الرملى ما في أصل

لأنه صلى الله عليه وسلم أذن مرة في سفر فقال ذلك ﴿تنبيه﴾ علم بما قرره أن الرافعى في المحرر وأصل الروضة على ما تقتضيه عبارته قائل بجواز وإن محمد رسول الله فلذا استدرك عليه المصنف بما أفهم منه ووقع للشارح خلاف هذا التقرير وهو صحيح في نفسه لكن يلزم عليه أن قوله قلت إلخ زيادة محضة وكان سببه أنه ثبت عنده أن الرافعى لا يقول بجواز ذلك وهو المنقول عن الشرحين والمحرر (واقول الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) الواجبة (و) أقل الصلاة على (آله) الواجبة على قول والمسئونة على الأصح (اللهم صل على محمد وآله)

الحصول اسمها بذلك وبكى
 الصلاة على محمدان نوى بها
 الدعاء فمما يظهر وصلى الله
 على محمد وأرسوله أو النبي
 دون أحمد ونحو الحاشر
 ويفارق ما يأتي في الخطبة
 بان الصلاة تحتاط لها أكثر
 فصينت عن أدنى إسهام
 ولا يجزى عليه هنا ولا ثم
 (والزيادة) على ذلك (إلى)
 قوله (حميد) أى حامد
 لأفعال خلقه باناتهم عليها
 أو محمود بأقوالهم وأفعالهم
 (مجيد) أى ماجد وهو
 الكامل شرفا وكرما (سنة)
 في التشهد (الآخر) ولو
 للإمام الأمر بها في
 الأحاديث الصحيحة فيقول
 اللهم صل على محمد عبدك
 ورسولك النبي الأمي وعلى
 آل محمد وأزواجه وذريته
 كما صليت على إبراهيم وعلى
 آل إبراهيم في العالمين
 إنك حميد مجيد وبارك على
 محمد وعلى آل محمد
 وأزواجه وذريته كما
 باركت على إبراهيم وعلى
 آل إبراهيم في العالمين إنك
 حميد مجيد وفي روايات
 زيادات آخر بينها مع ما
 يتعلق بهذه اللفاظ

أى في التشهد الأخير (قوله لحصول اسمها) أى اسم الصلاة المأمور بها في قوله تعالى صلوا عليه وسلموا
 تسليما فان قيل لم يأت بما في الآية لان فيها السلام ولم يأت به اجيب بانه حصل بقوله السلام عليك الخ
 واكمل من هذا ان يقول وعلى محمد معنى (قوله إن نوى بها الدعاء الخ) فلا ذكره ايضا فيما يأتي سم
 عبارة السيد البصري قوله وصلى الله على محمد مقتضى صديقه ان صلى الله على محمد بكفى وان لم يقصد به الدعاء
 وقد يستشكل بسابقه فان كلا منهما افضله لفظ الخبر ويستعمل في الاشياء مجازا وقد يجاب بان الثانية
 مستعملة في لسان الشارع صلى الله عليه وسلم في ذلك كما مر في الفتوت من رواية الحسن رضى الله تعالى
 عنه فهي موضوعة شرعا كما صرحوا به في جملة الحمد لله فليتامل اه زاد عش وقياسه أجزاء الصلاة
 على النبي او على رسوله حيث قصد بهما الدعاء وظاهر كلام الشارع مر انه لا يكفي اصلي على محمد ولو قيل
 بالاكتفاء به لم يكن بعيدا فليراجع اه (قوله انه لا يكفي الخ) لعل المراد بلا قصد الدعاء وإلا فلا يظهر
 الفرق بينهما وبين الصلاة على محمد (قوله أو رسوله) أى الرسول شيخنا وعش (قوله وصلى الله) إلى قوله
 ويفارق في المعنى وإلى المتن في النهاية (قوله ما يأتي في الخطبة) من انه يجزى فيها المالحى والحاشر والعاقب
 أو البشير أو النذر نهاية (قوله ولا يجزى عليه) أى كان يقول اللهم صل عليه سم ومعنى (قوله لأفعال
 خلقه) أى القلبية والقلبية وبه يجاب عن قول سم لم يقل واوقالهم اه (قوله بأقوالهم الخ) فلا زاد
 واعتقاد انهم فانها اكمل الثلاثة وعمادها بصرى (قوله رول للإمام) أى لغير محصورين راضين بالتطويل
 نهاية ومعنى ويأتى في الشرح مثله (قوله فيقول) إلى قوله وفي روايات في الاسنى والمعنى وفيها ايضا وعليه
 اقتصر النهاية وشرح المنهج ما ذكر باسقاط عبدك إلى وعلى محمد واسقاط أزواجه وذريته في
 الموضوعين (قوله على محمد) والافضل الاتيان بلفظ السيادة كما قاله ابن ظهيرة وصرح به جمع وبه افق
 الشارح لان فيه الاتيان بما امرنا به وزيادة الاختيار بالواقع الذي هو أدب فهو أفضل من تركه وان تردد في
 افضليته الاسنى راما حديث لا تسيدون في الصلاة فباطل لا اصل له كما قاله بعض متأخري الحفاظ وقول
 الطوسى انها مبطله غلط شرح مر اه سم عبارة شرح بافضل ولا بأس بزيادة سيدنا قبل محمد اه وقال
 المعنى ظاهر كلامهم اعتماد عدم استحبابها اه وتقدم عن شيخنا ان المعتمد بزيادة السيادة وعبارة
 الكردي واعتمد النهاية استحباب ذلك وكذلك اعتمده الزيدى والحلبى وغيرهم وفي الايعاب الاولى سلوك
 الادب أى فأتى بسيدنا وهو متجه اه قال عش قوله لم لان فيه الاتيان الخ وخذ من هذا من سن الاتيان
 بلفظ السيادة في الاذان وهو ظاهر لان المقصود تعظيمه ^{عليه السلام} بوصف السيادة حيث ذكر اه (قوله وعلى
 آل محمد) وهم بنو هاشم وبنو المطلب شيخنا (قوله وعلى آل إبراهيم) وهم كما قال الزنجشري اسمعيل
 وإسمحق وأولادهما وإنما خص إبراهيم بالذكر لان الصلاة من الله هى الرحمة ولم تجمع أى في القرآن الرحمة
 والبركة انبى غيره قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت انه حميد مجيد فسأل صلى الله عليه وسلم سبحانه
 وتعالى اعطاء ما تضمنته هذه الآية مما سبق اعطاؤه لابراهيم فان قيل نيينا صلى الله عليه وسلم الفضل الانبياء
 كيف يسأل ان يصلى عليه كما صلى على ابراهيم اجيب بان الكلام قد تم عند قوله اللهم صل على محمد واستأنف
 وعلى محمد معنى زاد النهاية ولا يشكل عليه ان غير الانبياء لا ساوهم مطلقا لاننا نقول مرادنا بالمساواة
 على القول بحصولها بالنسبة لهذا الفرض بخصوصه إنما هو بطريق التبعية له ^{عليه السلام} ولا مانع من ذلك اه
 (قوله في العالمين) متعلق بمحذوف تقديره وادم في ذلك في العالمين و(قوله إنك حميد مجيد) تعليل لذلك
 المحذوف او لقوله صلى الله عليه وسلم (قوله في روايات الخ) قال في الاذكار تبعاً للصعيد لاني وزيادة وارحم محمد وال

الروضة هو المعتمد (قوله ان نوى به الدعاء) فلا ذكره ايضا فيما يأتي (قوله ولا يجزى عليه) أى كان يقول
 اللهم صل عليه (قوله لأفعال خلقه) لم لم يقل واوقالهم (قوله على محمد) قال في شرح الروض قال في المهمات
 واشتهر زيادة سيدنا قبل محمد وفي كونه افضل نظري في حفظي ان الشيخ عز الدين بناء على ان الافضل سلوك
 الادب أم امثال الامر فعلى الاول يستحب دون الثاني اه ما في شرح الروض واعتمد الجلال المحلى

ومقاله العلماء في هذا التشبيه
 وأنه لا دلالة فيه بوجه على
 افضلية ابراهيم على نبيينا
 صلى الله عليهما وسلم في الدر
 السابق آنفا ونازع الاذرعى
 في ندب هذا الامام غير من
 مرطاوله ثم بحث امتناعه
 لو خرج به وقت الجمعة
 ونظر في غيرها والاوجه
 كما علم مقدمته في المدأنه متى
 شرع فيها وقد بقي وقت
 يسعها جاز الاتيان بذلك
 وان خرج الوقت والام
 يحز (وكذا الدعاء بعده)
 أى بعد ما ذكر كله سنقول
 للامام الأمر به في الاحاديث
 الصحيحة بل يكره تركه
 للخلاف في وجوب بعضه
 الا في وأما التشهد الاول
 فيسكره فيه لبسائه على
 التخفيف الا ان فرغه قبل
 امامه فيدعو حينئذ كما مر
 ويلحق به كل تشهد غير
 محسوب للمأموم بل هذا
 داخل في الاول لان المراد
 به غير الاخير نظير ما مر في
 الاخر وقضية الماتن وغيره
 انه لا فرق بين الدعاء
 الاخرى والديوى وقال
 جمع انه بالاول سنة والثاني
 مباح أى ولو بنحو رزقى
 أمة صفتها كذا خلا فان
 منعه اما الدعاء بمحرم
 فيبطل لها (وما نوره)

محمد كرامت على ابراهيم بدعة واعترض بورودها في عدة احاديث صحيح الخا كم بعضها منها وترحم على محمد
 ورده بعض محقق اهل الحديث بان ما وقع للحاكم وهو وبانها وان كانت ضعيفة لكنها شديدة الضعف فلا
 يعمل بها ويؤيده قول ان زرعة بعد ان ساق تلك الاحاديث وبين ضعفها ولعل المنع ارجح لضعف الاحاديث
 في ذلك اى لشدة ضعفها نهاية وفي المغنى ما يوافقه (قوله ومقاله العلماء في هذا التشبيه) عبارة شيخنا واجيب
 عن ذلك اى استشكل التشبيه باجوبة منها ان التشبيه من حيث الكمية اى العدد دون الكيفية اى القدر
 ومنها أن التشبيه راجع للآل فقط ولا يشكل بأن آل النبي ليسوا بانبيا فكيف يساوون بآل ابراهيم
 وهم انبياء لانه لا مانع من مساواة آل النبي وإن كانوا غير انبياء لآل ابراهيم وإن كانوا انبياء بطريق
 التبعية له ^{صلى الله عليه وآله} (قوله ومنها ان التشبيه الخ) تقدم هذا الجواب عن النهاية والمغنى (قوله وانه
 لا دلالة الخ) لعله معطوف على قوله هذا التشبيه (قوله ونازع) الى قوله وواجب هذا في النهاية لا لقوله
 للخلاف الى واما قوله ويلحق الى وقضية (قوله والاوجه الخ) وقال للنهاية والمغنى كما مر (قوله جاز الاتيان
 الخ) بل القياس الاتيان بذلك حيث كان مستحبا اخذنا ما تقدم في المدعن الانوار سم (قوله الاتيان بذلك
 الخ) اى بالزيادة في غير الجمعة عن (قوله ان خرج الوقت) اى في غيرها كما هو ظاهر (قوله والام يحز)
 شامل لما إذا كان لم يدرك ركعة في الوقت وإن لم يأت بذلك فليراجع سم (قوله اى بعد ما ذكر) الى قوله
 ويندب في المغنى الا قوله الان فرغه الى وقضية وقوله اى ولو الى اما الدعاء (قوله ولو للامام) اى لغير
 المحصورين (الا ان فرغه الخ) عبارة النهاية ومحل ذلك في الامام والمنفرد اما المسبوق إذا درك ركعتين من
 الرباعية فانه يشهد مع الامام تشهده الاخير وهو أول للمأموم فلا يكره الدعاء له فيه بل يستحب والاشبه في
 الموافق انه لو كان الامام يطيل التشهد الاول اما لنقل لسانه او غيره واته المأموم سر يعا انه لا يكره له الدعاء
 ايضا بل يستحب الى ان يقوم امامه اقال ع ش قوله فلا يكره الدعاء له فيه الخ والمراد بالدعاء الصلاة على
 الال وما بعده كما يصرح به ما ياتي عن سم وقوله مر انه لا يكره له الدعاء الخ ومنه الصلاة على الال
 كما نقله سم على حج عن افتاء الشهاب الرملى اه وقال الرشيدى قوله مر والاشبه في الموافق الخ صريح
 هذا الصنيع أن الموافق الذى أطال امامه التشهد الاول لا يأتى ببقية التشهد الاكمل بل يشتغل بالدعاء والام
 يحسن التفريق بينه وبين ما قبله في العبارة لكن في حاشية الشيخ ع ش نقلا عن فتاوى والد الشارح مر
 انه مثله فليراجع وليحرر مذهب الشارح مر اه (قوله كما مر) اى قبيل الركن الخامس (قوله نظير
 ما مر في الاخر) اى في شرح فرض التشهد الاخير (قوله انه لا فرق الخ) اعتمده النهاية (قوله والديوى)
 كاللهم ارزقني جارية حسناء نهاية (قوله وقال جمع البخ) مال اليه المغنى (قوله بمحرم) ينبغى بخلاف المكروه
 سم على حج وليس من الدعاء بمحرم ما يقع من الأئمة في القنوت من قولهم اهلك اللهم من بغى علينا واعتدى
 ونحو ذلك اما ولا فلعلم تعيين المدعو عليه فاشبه لعن الفاسقين والظالمين وقد صرحوا بجوازه فهذا الاولى منه
 واما ثانيا فلان الظالم المعتدى يجوز الدعاء عليه ولو بسوء الخاتمة وفي سم على ابي شجاع وتوقف بعضهم في
 جواز الدعاء على الظالم بالفتنة في دينه وسوء الخاتمة ونص بعضهم على ان محل المنع من ذلك في غير الظالم المتمرد
 اما هو فيجوزواختلفوا في جواز سؤال العصمة والوجه كما قال بعضهم انه إن قصد التوقى عن جميع المعاصى
 والردائل في جميع الاحوال امتنع لانه سؤال مقام النبوة والتحفظ من الشيطان أو التخلص من أفعال السوء
 فهذا لا بأس به ويبقى الكلام في حال الاطلاق والمتجه عندي الجواز لعدم تعيينه للحدود واحتماله الوجه
 الجائز اه ع ش وقوله والوجه كما قال بعضهم الخ فيه توقف لانه يمنع عن كونه سؤال مقام النبوة
 في غير شره ان الافضل زيادتها واطال في ذلك وقال ان حديث لا تسيدون في الصلاة باطل مر (قوله جاز
 الاتيان) بل القياس سن الاتيان بذلك حيث كان مستحبا اخذنا ما تقدم في المدعن الانوار (قوله وان
 خرج الوقت) اى في غيرها كما هو ظاهر (قوله والام يحز) شامل لما إذا كان لا يدرك ركعة في الوقت وان لم
 يأت بذلك فليراجع (قوله كما مر) تقدم عن فتوى شيخنا الرملى ما يتعلق بذلك (قوله بمحرم) ينبغى

اي المنقول منه هنا عنه عليه السلام (افضل) من غيره لانه صلى الله عليه وسلم المحيط بكل باللاق محل بخلاف غيره (ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت) لاستحالة فيه لانه طلب (٨٨) قبل الوقوع أن يغفر إذا وقع وإنما المستحيل طلب المغفرة الآن لما سيقع (إلى آخره)

ما سبق منه قبل هذا الدعاء من المعصية والردالة (قوله المنقول منه) أي من الدعاء (قوله وما أسرفت) كان وجه التعمير عن الاشتغال بما لا يعني من المعصية فادورها إلى اللهو والغفلة بما ذكره تشبيهه صرف أوقات العمر فيها بصرف المال في غير محله المسمى بالاسراف وهذا معنى دقيق لم أر من نبه عليه فليتأمل وليحذر (قوله وما أنت أعلم به مني) كان النكتة في ذكر مني مع أنه سبحانه وتعالى أعلم به من كل أحد هو أن الشخص ادري بحال نفسه من غيره فيلزمه اعلميته تعالى من الغير بالأولى وهذا ابغض من التصريح لانه كالأستدلال على المقصود (قوله أنت المقدم وأنت المؤخر) أي الموجب بالحقيقة لما تقدم وما تأخر مني بحسب الصورة (قوله لا إله إلا أنت) عقبه كالأستدلال عليه فتأمله حتى تأمله بصرى (قوله أي الموجب بالحقيقة الخ) وأولى منه أي الموصل للمقامات العالية الدينية والدنيوية بالتوفيق والمنافع والمنزل عنها بالخذلان (قوله وروى أيضا الخ) عبارة النهائية ومنه أيضا اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح أي بالحاء لانه يمسح الأرض كلها إلا مكة والمدينة وبالحاء لانه ممسوخ العين الدجال أي الكذاب وأوجب هذا بعض العلماء ويندب التعميم في الدعاء لخبر المستغفري ما من دعاء أحب إلى الله من قول العبد اللهم اغفر لامة محمد مغفرة عامة وفي رواية أنه عليه السلام سمع رجلا يقول اللهم اغفر لي فقال ويحك لو عمت لا استجيب لك وفي أخرى انه ضرب منكب من قال اغفر لي وارحمني ثم قال له عمت في دعائك فان بين الدعاء الخاص والعام كما بين السماء والأرض وفي ذلك رد على من منع الدعاء بالمغفرة للمسلمين إذ لا يلزم منها ولو عامة عدم دخول بعض النار لصديقها بان تعم أفراد المسلمين دون ما عليهم فان نوى بعمومها هذا أيضا امتنع بل ربما يكون كفرا لمخالفته ما علم قطعا ضرورة أنه لا بد من دخول جمع

ما سبق منه قبل هذا الدعاء من المعصية والردالة (قوله المنقول منه) أي من الدعاء (قوله وما أسرفت) كان وجه التعمير عن الاشتغال بما لا يعني من المعصية فادورها إلى اللهو والغفلة بما ذكره تشبيهه صرف أوقات العمر فيها بصرف المال في غير محله المسمى بالاسراف وهذا معنى دقيق لم أر من نبه عليه فليتأمل وليحذر (قوله وما أنت أعلم به مني) كان النكتة في ذكر مني مع أنه سبحانه وتعالى أعلم به من كل أحد هو أن الشخص ادري بحال نفسه من غيره فيلزمه اعلميته تعالى من الغير بالأولى وهذا ابغض من التصريح لانه كالأستدلال على المقصود (قوله أنت المقدم وأنت المؤخر) أي الموجب بالحقيقة لما تقدم وما تأخر مني بحسب الصورة (قوله لا إله إلا أنت) عقبه كالأستدلال عليه فتأمله حتى تأمله بصرى (قوله أي الموجب بالحقيقة الخ) وأولى منه أي الموصل للمقامات العالية الدينية والدنيوية بالتوفيق والمنافع والمنزل عنها بالخذلان (قوله وروى أيضا الخ) عبارة النهائية ومنه أيضا اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح أي بالحاء لانه يمسح الأرض كلها إلا مكة والمدينة وبالحاء لانه ممسوخ العين الدجال أي الكذاب وأوجب هذا بعض العلماء ويندب التعميم في الدعاء لخبر المستغفري ما من دعاء أحب إلى الله من قول العبد اللهم اغفر لامة محمد مغفرة عامة وفي رواية أنه عليه السلام سمع رجلا يقول اللهم اغفر لي فقال ويحك لو عمت لا استجيب لك وفي أخرى انه ضرب منكب من قال اغفر لي وارحمني ثم قال له عمت في دعائك فان بين الدعاء الخاص والعام كما بين السماء والأرض وفي ذلك رد على من منع الدعاء بالمغفرة للمسلمين إذ لا يلزم منها ولو عامة عدم دخول بعض النار لصديقها بان تعم أفراد المسلمين دون ما عليهم فان نوى بعمومها هذا أيضا امتنع بل ربما يكون كفرا لمخالفته ما علم قطعا ضرورة أنه لا بد من دخول جمع

بخلاف المكروه (قوله على قدر التشهد الخ) الوجه كالأبغض أن المراد بقدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قدر ما ياتي به منهما من اقلها أو اكملها أو غير ذلك اخذا من التعليل بالتبعية (قوله

منهم النار (ويسن أن لا يزيد) الامام في الدعاء (على قدر) أقل (التشهد و) أقل (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) بل الافضل ان ينقص عن ذلك كما في الروضة وغيرها لانه تتبع لها

فان ساواهما كره اما امامهم فهو تابع لامامه واما المنفرد فمقتضية كلام الشيوخ انه كالامام لكن اطل المتأخرون في ان المذهب انه يطيل ماشاء المأم بخف وقوعه في سهو ومثله امام من مروظا هر ان محل الخلاف فيمن لم يسن له (٨٩) انتظار نحو داخل (ومن عجز عنهما) اى

التشهد والصلاة (ترجم)

وجوب اى الواجب وندب اى

المندوب لما مر في التحريم

(ويترجم للدعاء) المأثور

عنه ^{صلى الله عليه وسلم} في محل من الصلاة

(والذكر المندوب) اى

المأثور كذلك (العاجز) عن

النطق بهما بالعربية كايترجم

عن الواجب لحيازة الفضيلة

ويردد النظر في عاجز قصر

بالتعلم هل يترجم عن

المندوب المأثور وظاهر

كلامهم هنا انه لا فرق وفيه

ما فيه (لا) عاجز عن غير

المأثور منها فلا يجوز له

أن يتخير غيرهما ويترجم

عنه جز ما فيتبطل به صلاته

ولا (القادر) على مأثورهما

فلا يجوز له الترجمة عنهما

وتبطل به صلاته (في الاصح)

إذا حاجة اليها حيث شد

(فرع) ظن مصلى فرض

انه في نفل فكمثل عليه لم يؤثر

على المعتمد وفارق مامر

في وضوء الاحتياط بان

النية هنا بنيت ابتداء على

يقين بخلافها ثم وليس

قيام النفل مقام الفرض

منحصر اى التشهد الاول

وجلسة الاستراحة ولا يتأني

ذلك قول التنقيح ضابط ما

ينادى به الفرض بنية النفل

ان تسبق نية تشمليها ثم

ياتي بشئ من تلك العبادات

ينوى به النفل ويصادف

بقاء الفرض عليه لان معنى

ما يأتي به منهما من أقلهما أو أكلهما أو غير ذلك أخذ من التعليل بالتبعية سم ونهاية (قوله) فان ساواهما (الخ) قضية صنيع النهاية والمغنى ان المسكروه انما هو الزيادة وان المساواة خلاف الستة فقط (قوله) كره) اى وبالاولى إذا زاد كما هو ظاهر سم (قوله) انه يطيل ماشاء (الخ) جزم به جمع ونص عليه في الام وقال فان لم يرد على ذلك كرهته ومن جزم به المصنف في مجموعته اسنى ومغنى (قوله) امام من (مر) اى المحصورين الراضين بالتطويل قول المتن (ومن عجز عنهما) (الخ) (فرع) لو عجز عن التشهد إلا إذا كان قائما كأن كان مكتوبا بنحو جدار إذا قام براه أو أمكنه قراءته وإذا جلس لم يره فهل يسقط في هذه الحالة ويجلس في موضعه من غير تشهد أو يجب القيام وقراءته قائما ثم يجلس للسلام فيسقط جلوس التشهد محافظة على الاتيان بالتشهد لانه اكد من الجلوس له كما قلنا بحثا فيما سبق ان من عجز في الفريضة عن قراءة الفاتحة إلا من جلوس لكونها منقوشة بمكان لا يراد إلا جالسا انه يجلس لقراءتها ويسقط القيام عنه فيه نظر ولا يبعد الاحتمال الثاني قياسا على ما ذكر فليتأمل اه سم على المنهج وقوله ولا يبعد الاحتمال الثاني اى فيأتى بالتشهد وما يتبعه من الالفاظ المطلوبة بعده ولا يقتصر على الواجب فقط فيما يظهر بل لو قدر على التشهد جالسا لم يقدر على الادعية المندوبة إلا قائما فقياسا مامر عن ابن الرقعة فيما لو عجز عن السورة من انه يجلس لقراءتها ثم يقوم للركوع انه يقوم هنا بعد التشهد الادعية المطلوبة ثم يجلس للسلام وبقى ما لو عجز عن القعود وقدر على القيام والاضطجاع فهل يقدم الاول او الثاني فيه نظر والا قرب تقديم القيام لان فيه قعودا وزيادة وقياسا على ما لو عجز عن الجلوس بين السجدين وقدر على ما ذكر ع (قوله) اى التشهد) الى الفرع في النهاية والمغنى إلا قوله ويردد الى المتن (قوله) اى التشهد والصلاة) اى عن النطق بهما بالعربية نهاية (قوله) ترجم وجوب (الخ) اى بآى لغة شاء وعليه التعلم كما مر لكن إذا ضاق الوقت عن تعلم التشهد واحسن ذكر الاخر اى به ولا ترجمه اما القادر فيمتنع عليه الترجمة وتبطل به صلاته نهاية قال الرشيدى قوله لكن إن ضاق الوقت عن تعلم التشهد (الخ) صريح في تأخير الترجمة عن الذكر الذى باقى به بدلا عن التشهد وظاهر انه ليس كذلك وليتظر ما وقع هذا الاستدراك بعد المتن اه (قوله) لما مر (الخ) من انه لا إنجاز فيها نهاية ومعنى قول المتن (ويترجم للدعاء والذكر المندوب) اى بالقنوت وتكبير انتقال وتسييح ركوع وسجود نهاية ومعنى (قوله) اى المأثور كذلك) اى في محل من الصلاة وان لم يكن مندوبا بخصوص هذا المصلى كادعية الركوع والسجود لا امام غير المحصورين فانها مأثورة في الجملة وليست مندوبة ع ش وفيه نظر لانه إذا لم يكن مندوبا له فكيف يندب في حقه ترجمته إلا ان يقال فائدة انما هو بالنسبة لقول الشارح الا ان لا عاجز عن غير المأثور اى فلا تبطل صلاته بترجمته نظر الكونه مأثورا في الجملة (قوله) انه لا فرق) اى بين المقصر وغيره (قوله) فرع) الى المتن آره ع ش (قوله) لم يؤثر) اى فى الاعتماد بما فعله ع ش (قوله) على المعتمد) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله) بخلافها ثم) اى بخلاف النية في وضوء الاحتياط (قوله) ولا يتأني ذلك) اى عدم تأني الظن المذكور (قوله) تشمليها) اى الفرض والنفل (قوله) لان معنى ذلك) علة لعدم المنافاة (قوله) للخبير) الى قوله وبه فارق في النهاية إلا قوله والمغنى الى المتن وقوله ولو مع عدم التفات الى ويتجه (قوله) وتحليها) اى تحليل ما حرم بها ويباح في غير ما ع ش (قوله) ويجب إيقاعه (الخ) حاصل ما في حاشية شيخنا أن شروط السلام تسعة الاول التعريف بال فلا يكنى سلام أو سلام أو سلام الله عليكم والثاني خيركم فلا يكنى نحو السلام عليكم أو عليه بل تبطل الصلاة بجميع ما ذكر ان تعمد وعلم في خير الغيبة والثالث وصل

فان ساواهما كره) اى وبالاولى إذا زاد كما هو ظاهر قال في الروض ويكره أن يزداد في التشهد الاول على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فان طوله لم تبطل ولم يسجد للسهو اه ثم قال فان فرغ من التشهد الاول قام مكبرا ولا يرفع يديه وصح التووي استحبها به اه (قوله) المأم بخف وقوعه في سهو) قال في شرح الروض

ذلك المشمول أن يكون ذلك النفل داخلا كالفرض في مسمى مطلق

(١٢) - شروانى وابن قاسم - ثانى

الصلاة بخلاف سجود التلاوة والسهو كما بانى (الثانى عشر السلام) للخبير السابق وتحليلها التسليم ويجب إيقاعه الى انتهاء مهم عليكم حال القعود

إحدى كلمتيه بالأخرى فلو فصل بينهما بكلام لم يصح نعم يصح السلام الحسن أو التام عليهما والرابع الموالاة فلو سكنت بينهما سكو تاطو بلاى عمدا أو قصيرا قصد به القطع ضر كافي الفاتحة والخامس كونه مستقبلا للقبلة بصدوره فلو تحول به عنها ضر والسادس أن لا يقصد به الخبر فقط بل يقصد به التحلل فقط ومع الخبر أو يطلق فلو قصد به الخبر فقط لم يصح والسابع أن يأتي به بتأمله من جلوس فلا يصح الاتيان به من قيام مثلا والثامن أن يسمع به نفسه حيث لا مانع من السمع فلو لم يسمع به نفسه لم يكف والتاسع أن يكون بالعربية أن قدر عليها ولا ترجم عنها (قوله أو بدله) يشمل الاستلقاء وقوله وصدوره للقبلة لا يأتي فيه لأن استقباله إنما هو بوجهه رشيدى ويأتى ما فيه (قوله وصدوره) إلى قوله وتشرط في المعنى (قوله وصدوره للقبلة) فلو انحرف به عما دأبنا بطلت صلاته أو ناسيا أو جاهلا فلا وهل يعتد بسلامه حيثئذ لعذره أو لا ويجب إعادته لا تيان به بعد الانحراف فيه نظرا والقرب الأول وعليه لا يسجد للسهو لانتهاء صلاته عن شاقول بل قياس نظائره والثاني فيسجد للسهو ثم يعيد سلامه (قوله والمعنى فيه) أى في السلام ومشروعيته قول الماتن (السلام عليكم) أى ولو سكن الميم عن ش (قوله أو والسلام) الأول تركه أو ذكره قبل عليك أو عليهم (قوله أو سلامى) أى أو سلام الله تعالى ومعنى (قوله أو عليهم الخ) أى وإن قال (السلام عليهم) أو عليه أو عليهم أو عليهن فلا تبطل صلاته لكنه لا يجزى معنى ونهاية (قوله فلا لانه الخ) ينبغى أن يحمله ما لم يقصد به التحلل رشيدى (قوله لانه دعاء) أى والدعاء حيث لا خطاب فيه لا يضر وظاهره وإن لم يقصد الدعاء نعم إن قصد به الاخبار فقياس التعليل بانه دعاء انه يضر سم (قوله ومر) أى في مبحث تكبير التحريم (قوله اجزاء عليكم السلام) أى وإن لم يرد لتأنيده معنى الوارد ولو وجود صيغته فيه وإنما هي مقبولة ولذا كره نهاية ومعنى (قوله وتشرط الموالاة الخ) أى وإن لم يسمع نفسه وسيأتى في سجود السهو انه لو قام الخامسة بعد تشهده في الرابعة ثم تذكر عادو أجزاء تشهده فيأتى بالسلام من غير إعادته أى التشهد خلافا للقاضى حيث اشترط إعادته في نظير ذلك ليكون السلام عقب التشهد الذى هو ركن شرح مر واطال الكلام في الروضة في سجود السهو بما يرد ما قاله القاضى من اشتراط أن يكون السلام عقب التشهد الذى هو ركن سم قال ع ش قوله مر الموالاة ينبغى اعتبارها بما سبق في الفاتحة وقوله مر وإن يسمع نفسه أى فلو همس به حيث لم يسمعه لم يعتد به فتجب إعادته وإن نوى الخروج من الصلاة بما فعله بطلت صلاته لأنه نوى الخروج قبل السلام اه وينبغى استثناء ما لو قصد إخراج صوته بالسلام ومنعه طر ونحو سعال فلا تبطل حيثئذ لكونه معذورا وليراجع (قوله وإن لا يزيد الخ) قضيته انه لو جمع بين ال والتونين أو زاد الواو في أول السلام لم يضر لأن هذه الزيادة لا تغير المعنى وهذا هو الظاهر وفاقا لم رسم على المنهج اه ع ش (قوله ما يغير المعنى) راجع للزيادة والنقص وخرج به ما إذا لم يغير المعنى ومثاله في النقص السلم عليكم الاتى رشيدى وسم وكتب عليه البصرى أيضا مانصه يقتضى أن نقص ما لا يغير المعنى لا يضر ويصرح به كلامه الآتى في السلم وقد يستشكل

عن المهمات جزم به خلافا لا يحصون ونص عليه في الام وقال فان لم يزد على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كرهت ذلك وقد جزم بذلك النووي في مجموعه فانه ذكر النص ولم يخالفه اه (قوله لانه دعاء) أى والدعاء حيث لا خطاب فيه لا يضر وظاهره وإن لم يقصد الدعاء نعم إن قصد الاخبار فقياس التعليل بانه دعاء انه يضر (قوله وتشرط الموالاة) قال في شرح العباب قال القاضى وإن يصدر عقب التشهد الذى هو ركن فلو صلى الظهر أربعاً ثم تشهد ثم شرع في السنة سهواً ثم تذكر بعد فراغها تشهد ثم يسجد للسهو ثم سلم وكذا الوشك في سجدة في الأخيرة فأتى بها ثم تذكر انه كان فعلها فيستأنف التشهد وان لو قام الخامسة بعد تشهده في الرابعة ثم تذكر عادو اجزاء تشهده اه من نسخة سقيمة فليحذر واطال الكلام في الروضة في سجود السهو بما يرد ما قاله القاضى وفي شرح مر ويشترط أن يسمع نفسه وسيأتى في سجود السهو انه قام الخامسة بعد تشهده من الرابعة ثم تذكر عادو اجزاء تشهده فيأتى بالسلام من غير إعادته خلافا للقاضى حيث اشترط إعادته في نظير ذلك ليكون السلام عقب التشهد الذى هو ركن اه (قوله ما يغير المعنى)

أو بدله وصدوره للقبلة والمعنى فيه أنه كان مشغولاً عن الناس ثم أقبل عليهم كغائب حضر (وأقله السلام عليكم) لأنه الثابت عنه صلى الله عليه وسلم فإن قال عليك أو السلام عليكاً وسلامى عليكم متعمداً عالماً بطلت أو عليهم فلا لأنه دعاء ومر اجزاء عليكم السلام مع كراهته وتشرط الموالاة بين السلام وعليكم وأن لا يزيد أو ينقص ما يغير المعنى نظير ما مر في تكبير التحريم (والأصح جواز سلام عليكم) كما يجوز في التشهد

مما مر في الفاتحة والتشهد ان النقص يضرب اه (قوله ولقيام التنوين الخ) قضيته انه لو ترك التنوين على هذا لم يجز سم (قوله وغيرهما) يتامل مثاله واما تسويغ نحو الابتداء وبجيء الحال من فروع التعريف سم اى وكذا العدد والجنس ع ش وقد يقال ان من الغير المحسنات اللفظية (قوله ولو مع عدم التفات الخ) عبارة شيخنا ويجعلها اى المرة تلقاء وجهه حيث اقتصر عليها ولا يلائم تحفظه على العدل بين ملكيه اه وهو الظاهر الموافق للحديث الا ترى خلافا لما يوهى صنيع الشارح وصرح به ع ش فيندب الالتفات مطلقا ثم رأيت قال السيد البصرى مانصه قوله كان يسلم مرة واحدة الخ يؤخذ منه انه لو اقتصر على المرة قالها كذلك ولا يلتفت فليجز وليراجع ثم رايته مصرحاً به في الروضة اه (قوله ويتجه الخ) قد يقال بناقضه ما مر له في التشهد انه لا يجوز ابدال لفظ مرادفه في سلام التحلل فتذكرو تدبر بصرى وقد يقال ان المتأخر في كلام المؤلفين مستثنى من المتقدم المخالف له عند الامكان كما هنا وتقدم موافقة النهاية وشيخنا للشارح (قوله بكسر) اى او فتح ع ش وشيخنا في السلم ثلاث لغات (قوله ان نوى به السلام) اخرج الاطلاق سم (قوله به فارق الخ) قد يقال هذا القدر لا يكفي في التفرق اذ هو في سلامى بمعنى السلام فلا بد مع ذلك من زيادة مع افادته ما يفذه ذلك من العموم بخلاف سلامى وان جعلت الاضافة للاستغراق اذ هو مع ذلك اخص بكثير فليتامل الا ان يقال مراده بمعناه مجموع مفاده لا خصوص السلام بصرى وقوله اذ هو في سلامى الاولى اسقاط هو في (قوله ما مر في سلامى) الاولى اسقاط ما مر في قول المتن (وانه لا تجب نية الخروج) ولا يضرب تعيين غير صلاته خطأ بخلافه عند اخلافنا في المهمات لما فيه من ابطال ما هو فيه نية الخروج عن غيره شرح م و وفي شرح الروض ما يوافقه سم واعتمده شيخنا (قوله وعليه يجب) الى قوله اه في النهاية والمعنى لا قوله قيل (قوله وعليه) اى على مقابل الاصح (قوله يجب قرنهما باول السلام الخ) اى وان عزبت بعد ذلك ع ش (قوله فان قدمها عليه الخ) اى على الشروع فيه وليس من ذلك ما لو قصد في اثناء التشهد او ابتدائه مثلاً ان ينوى الخروج عند ابتداء السلام لانه نوى فعل ما يطلب منه ع ش (قوله يستثنى) اى من قول المصنف والاصح انه لا تجب الخ ع ش (قوله ما لو اراد منتقل نوى عددا الخ) اى كان نوى عشر او اراد السلام قبل العاشرة ع ش (قوله لا يتيان الخ) متعلق بقوله يجب النخ وعلته (قوله قاله الامام) اعتمده النهاية والمعنى وكذا سم عبارة قوله له قاله الامام اقول عبارة الخادم عن الامام من سلم في خلال صلاته قصد اقل قصد التحلل فقد قصد الاقتصار على بعض ما نوى وان سلم عددا لم يقصد التحلل فقد حله الاثمة على كلام عدم بطلانهم يقولون لا بد من قصد التحلل في حق المنتقل الذى يريد الاقتصار اه ما في الخادم عن الامام ولا يخفى ان قوله فقد قصد الاقتصار الخ دال على ان قصد التحلل مع التعمد متضمن لنية الاقتصار وان قوة الكلام دالة على ان صورة المسئلة انه اراد السلام في خلال الصلاة اى بان نوى اربعا مثلاً ثم تشهد من ركعتين ثم اراد السلام بدون تقديم نية الاقتصار فان قصد التحلل كان

قضيته انه يتصور فيه نقص ولا يغير المعنى وانه لا يؤثر ولعل مثاله السلم الا ترى (قوله ولقيام التنوين) قضيته انه لو ترك التنوين على هذا لم يجز (قوله وغيرهما) يتامل مثاله واما تسويغ نحو الابتداء وبجيء الحال من فروع التعريف (قوله ان نوى به السلام) اخرج الاطلاق (قوله وان لا تجب نية الخروج) قال في الروض ويستحب ان ينوى بالسلام الخروج من الصلاة فلا يضرب تعيين غير صلاته اه وقوله فلا يضرب تعيين غير صلاته اى خطأ كما قيد به في شرحه ثم قال وتبع في تقييدى بالخطا الاصل وحذفه المصنف لقول المهمات المراد بذلك تعيين خلاف ما هو عليه عددا او سهواً وان الاكثرين ممن تكلم على المسئلة قد صرحوا بذلك ثم نازعه في دعواه انهم صرحوا بذلك وفي شرح م و لا يضرب تعيين غير صلاته خطأ بخلافه عند اخلافنا لما في المهمات لما فيه من ابطال ما هو فيه بنية الخروج عن غيره (قوله دون الترك) قد يستدل على لياقتها به باستحبابها الا ترى اذ لم تلق به لم تستحب فيه فتأمل الا ان يرد ان وجوب النية تليق بالفعل دون الترك وفيه ما فيه (قوله كالواخر هـ ان اوله) قضيته انها شرط على الضعيف (قوله قاله الامام) اقول عبارة الخادم

ولقيام التنوين مقام أل
(قلت الاصح المنصوص لا
يجزئه) بل تبطل به صلاته
أى ان علم وتعمد (والله
أعلم) لانه لم ينقل بخلاف
سلام التشهد والتنوين لا
يقوم مقام أل في التعريف
والعموم وغيرهما والواجب
مرة واحدة ولو مع عدم
التفات فقد صح انه صلى
الله عليه وسلم كان يسلم مرة
واحدة تلقاء وجهه ويتجه
جواز السلم بكسر فسكون
وبفتحتين عليهما ان نوى به
السلام لانه يأتى بمعناه وبه
فارق ما مر في سلامى (و)
الاصح (انه لا تجب نية
الخروج) من الصلاة كسائر
العبادات ولان النية تليق
بالفعل دون الترك فاندفع
قياس المقابل وعليه يجب قرنهما
باول السلام كما يسن على
الآل خروجا من الخلاف
فان قدمها عليه بطلت
عليهما كما لو اخرها عن اوله
على الضعيف قيل يستثنى
على الاصح مسئلة واحدة
تجب فيها نية التحلل وهى
ما لو اراد منتقل نوى عددا
النقص عنه لا يتيان في صلاته
بالم تشتمل عليه نيته فوجب
قصده للتحلل قاله الامام اه

قصد التحلل متضمنا قصد الاقتصار وصحت صلاته وإلا فلا وحينئذ يظهر اندفاع ما دفع به الشارح فقوله الأ
بنيته إياه قبل فعله الخ قلنا لا إمام يقول السلام على الوجه المذكور متضمن لبنيته إياه وهو واقع قبل فعله ولا
يضر تقدم التشهد لأن زيادته في النفل وإن لم يقصد ابتداء لا يؤثر فاندفع قوله وحينئذ تبطل الخ غاية الأمر
أن محل الاحتياج إلى نية التحلل إذا لم يسبقها نية النقص وكلام الإمام لا ينافي ذلك لكنه مفروض فيما إذا لم
يسبق تلك النية السلام نعم للشارح أن ينازع الإمام في كفاية نية التحلل عن نية النقص وهذا أمر آخر
فليتأمل انتهت عبارة سم (قوله وفيه نظر وما يدفعه) أي مقالته الإمام (قوله للخبر الصحيح فيه) أي في
عدم المد (قوله لانه) إلى قول المتن وينوي في المغنى الأقوله الأ في الجنائز إلى المتن وكذا في النهاية الأقوله الأ في
الجنائز وقوله وشك في مدة مسح وقوله وجود عار للستره وقوله والأولى أولى (الأ في الجنائز) كذا
قيل ويؤخذ من قول المصنف في الجنائز كغيرها عدم زيادة وبركاته فيها أيضا سم على حجج أه ع ش عبارة
البصري قوله دون وبركاته كذا في النهاية بقوله المغنى ولم يستثنيا صلاة الجنائز بل صرح بأنها بعدم الاستثناء
أه (قوله بأن فيه) أي في نقل وبركاته (قوله أحاديث صحيحة) ومن ثم اختار كثير ندها نهاية ومغنى قول المتن
(مرتين يمينا وشمالا) قال في العباب ويسن أن يجعل الأول عن يمينه والثاني عن يساره وكره عكسه انتهى
قال في شرحه بخلاف ما لو سلمها عن يمينه أو عن يساره أو تلقاء وجهه فانه يكون تاركا للسنة ولا يكره أه
بقي ما لو سلم الأول عن اليسار فهل يسن حينئذ جعل الثاني عن اليمين ينبغي نعم سم على حجج أقول
والأولى خلافه فيأتي بالثانية عن يساره أيضا لأنها هيئتها المشروعة لها ففعلها عن يمينه تغيير للسنة
المطلوبة فيها كالمقطع سبأته اليمين لا يشير بغيرها لذلك أه ع ش ووافق شيخنا (قوله) ويسن
الفصل الخ) أي بسكتة شيخنا قول المتن (ملفتا الخ) يستثنى منه المستثنى فيمتنع عليه الالتفات لانه متى
التفت خرج عن الاستقبال المشترط حينئذ هكذا ظهر وبه بلغز فيقال لنا متصل متى التفت للسلام بطلت صلاته
رشيدى رظا رانه ما يتأتى على ما بحثه الشارح في السابق من انه إذا توجه بصدرة بان يرفع صدره بنحو مخدة
لا يشترط توجهه بوجهه قول المتن (حتى يرى خده الأيمن الخ) أي لمن خلفه (قوله وتحرم الثانية) أي مع صحة

وفيه نظر وما يدفعه انه
لا يجوز له النقص إلا بنيته
إياه قبل فعله وحينئذ تبطل
غلته المذكورة لأن نيته
للقص متضمنة لسلامه
الذي اراده فلم يحتج لنية
أخرى ولعل مقالة الإمام
هذه مبنية على انه لا يجب
نية النقص قبل فعله (واكمله
السلام) ويسن أن لا يمد
لفظه للخبر الصحيح فيه (عليكم
ورحمة الله) لانه المأثور
دون وبركاته الأ في الجنائز
واعترض بأن فيه أحاديث
صحيحة (مرتين يمينا) مرة
(وشمالا) مرة ويسن
الفصل بينهما (ملفتا في)
المررة (الأولى حتى يرى خده
الأيمن) لا خده (وفي) المرة
(الثانية) حتى يرى خده
(اليسر) لا خده للحديث
الصحيح بذلك وتحرم الثانية
أن وجد معها أو قبلها

عن الإمام قال وهذا حقيقة وهي أن من سلم في خلال صلاته قصد أن قصد التحلل فقد قصد الاقتصار على بعض
ما نوى وإن سلم عمدا ولم يقصد التحلل فقد حمله الأئمة على كلام عمده مبطل وكانهم يقولون لا بد من قصد التحلل في
حق المنتفل الذي يريد الاقتصاره ما في الحاد من عن الإمام ولا يخفى أن قوله فقد قصد الاقتصار الخ دال على
أن قصد التحلل مع التعمد متضمن لنية الاقتصار وأن قوة الكلام دالة على أن صورة المسئلة أنه اراد السلام في
خلال الصلاة أي بأن نوى أربعا مثلاث تشهد من ركعتين ثم اراد السلام بدون تقديم نية الاقتصار فان قصد
التحلل كان قصد التحلل متضمنا قصد الاقتصار وصحت صلاته وإلا فلا وحينئذ يظهر اندفاع ما دفع به الشارح
فقوله الأ بنيته إياه قبل فعله الخ قلنا لا إمام يقول السلام على الوجه المذكور متضمن لبنيته إياه وهو واقع قبل
فعله ولا يضر تقدم التشهد لأن زيادته في النفل وإن لم يقصد ابتداء لا يؤثر فاندفع قوله وحينئذ ما ذكره غاية
الأمر أن محل الاحتياج إلى نية التحلل إذا لم يسبقها نية النقص وكلام الإمام لا ينافي ذلك لكنه مفروض فيما
إذا لم يسبق تلك النية السلام نعم للشارح أن ينازع الإمام في كفاية نية التحلل عن نية النقص وهذا أمر آخر
فليتأمل لا يقال قول الإمام الذي يريد الاقتصار يقتضى وجوب نية الاقتصار فيشكل لانه لا حاجة معها لنية
التحلل لأن معنى كلام الإمام أنه لا بد من تحقق إرادة الاقتصار أي حيث لم ينو خصه من نية متحلل فتدبره
فانه دقيق أو مراده بالذي يريد الاقتصار الذي لا يكمل صلاته (قوله الأ في الجنائز) كذا قيل ويؤخذ من قول
المصنف في الجنائز كغيرها عدم زيادة وبركاته فيها أيضا (قوله لانه) قال في العباب وأن أي
ويسن أن يفصل بينهما وأن يجعل الأول عن يمينه والثاني عن يساره وكره عكسه أه قال في شرحه بخلاف
ما لو سلمها عن يمينه أو عن يساره أو تلقاء وجهه فانه يكون تاركا للسنة ولا يكره الأعلى ما يأتي عن المجموع
أه بقي ما لو سلم الأول عن اليسار فهل يسن له حينئذ جعل الثاني عن اليمين ينبغي نعم (قوله وتحرم الثانية)

مبطل كحدث وشك في مدة
 مسح ونية إقامة ووجود
 عار للستره وخروج وقت
 جمعة ويسن ابتدؤه في كل
 مستقبله وانهاؤه مع تمام
 التفاته (ناويا) المصلي اماما
 أو مأموما أو منفردا
 (السلام على من) التفت
 اليه عن (عن يمينه)
 بالتسليم الأولى (و) عن
 (يساره) بالتسليم الثانية
 (من ملائكة و) مؤمن
 (لانس و جن) للحديث
 الحسن بذلك قال الاسنوي
 ولا شك في نذب السلام
 على المخاذي أيضا فينويه
 على من خلفه وإمامه بأيهما
 شاموا الأولى (و) ينوي
 (الامام) والمأموم كما علم بما
 تقرر واحتاج له لتلايغفل
 عن المقتدين (السلام) أي
 ابتداء (على المقتدين)
 فينويه كل على من عن يمينه
 بالأولى وعلى من عن
 يساره بالثانية وعلى من
 خلفه أو امامه في المأموم
 بأيهما شاء والأولى أفضل
 (وهم) أي المقتدون يسن
 لهم أن ينووا (الرد) على
 بعضهم ممن سلم عليهم و
 (عليه) أي الامام فن على
 يمين المسلم ينويه عليه بالثانية
 ومن على يساره ينويه بالأولى

الصلاة كما هو ظاهر جلي و (قوله مبطل) أي للصلاة عش (قوله كحدث) أي وتحويل صدره بين التسليمتين
 وفي سم على حج وجه الحرمة في هذه المسائل أنه صار إلى حالة لا تقبل هذه الصلاة المخصوصة فلا تقبل توابعها
 اه عش (قوله وشك الخ) أي وتخرق خوف وانكشاف غورة وسقوط نجاسة غير معفو عنها عليه نهاية
 ومغنى قال ع ش أي انكشافا مبطلا للصلاة بان طال الزمن مثلاه ويقال نظيره في سقوط النجاسة (قوله)
 ونية إقامة) أي ونية القاصر الإقامة (قوله ووجود عار للستره) إن اريد ان تحرم الثانية مع العري فواضح او
 مطلقا ففيه نظر سم (قوله وخروج وقت جمعة) أي وتبين خطئه في الاجتماع وعتق امة مكشوفة الرأس ونحو
 ذلك مغنى (قوله مع تمام التفاته) فلو تم السلام قبله فهل يتم له سنة مستقلة والظاهر نعم وفي عكسه يستمر
 حتى يتم السلام ولا يزيد في الالتفات فيما يظهر ايضا اه بصري قول الماتن (ناويا) السلام على من عن يمينه الخ
 بحث الفاضل المحشى سم انه يشترط مع نية السلام أو الرد على من ذكر نية سلام الصلاة ايضا حتى لو نوى مجرد
 السلام أو الرد ضرر وإن كان مأمورا به لوجود الصارف حيثئذ كالتمسيع لمن نابه شيء والفتح على الامام
 فليتا مل فان الفرق لا تخ من حيث اعتبار الائمة لهذه النية من متمات الركن ومكملاته وهو لا يلائم كونه
 صار فله مخر جاله عن الاعتداد به بخلاف قصد الاعلام بالتلاوة والذكر فانه مناف لتأتمتها من تحيض
 القصد لها فليتا مل ثم رايت في حاشية شرح المنهج نقل عن مرانه اذ ذكره في هذا البحث قال إلى عدم الاشتراط
 وقال لانه مأمور به ثم تعقبه بآراء نحو التمسيع إلى اخر ما تقدم وقد علمت وجه الفرق بصري ووافقه ع ش
 فقال بعد ما ذكر ما في حاشية سم على المنهج مانصه وقوله وهو الوجه أي الاشتراط ذكر مثله في حاشيته على حج
 واقتصر عليه والا قرب ما مال اليه من عدم الاشتراط ويوجه بما قاله ابن حجج من انه لو علم من عن يمينه بسلامه
 عليه لم يجب عليه الرد لانه لكونه مشروعا للتحلل لم يصلح للامان فكانه لم يوجد منه سلام على غيره وحيث كان
 كذلك لم يصلح صار فأقره البجيرمي (قوله ومؤمن أنس و جن) الاحياء والاموات بجيرمي عن الجفني أي
 إلى منقطع الدنيا شيخنا (قوله لتلايغفل عن المقتدين) قد يقال هو محل تأمل لان غير المقتدين مظنة الغفلة لا
 المقتدين فالأولى توجهه بما اشار اليه الشارح المحقق من ان في هذا عموم بالنسبة لما قبله باعتبار شموله للمقتدين
 من خلفه بصري (قوله فينويه) إلى قوله والحقت في النهاية والمغنى إلى ما يتعلق بالمأموم (قوله فينويه) الغاء
 تفسيرية (قوله كل) أي من الامام والمأموم (قوله على من عن يمينه الخ) أي ولو غير مصل ومع ذلك لا
 يجب على غير المصلي الرد وإن علم انه قصده بالسلام ثم رايت حجج نبيه عليه ع ش (قوله وعلى من خلفه) أي
 في الامام والمأموم سم (قوله بالأولى الخ) هذا ليس على إطلاقه بالنسبة للمؤمنين كما يعلم مما يأتي عن سم
 في الرد (قوله في المأموم) وكذا في الامام في السكبة إذا استقبله بعض المأموم وكذا في الخوف سم عبارة
 البصري كان التقييده بأي بالمأموم للغالب إلا فقد يتصور في الامام كان كذا في السكبة أو حولها كما هو
 ظاهر اه (قوله بالأولى) هذا في المأموم محله كما هو ظاهر إذا اخر تسليمته عن تسليمته المسلم وإلا فاما
 ينوي بالأولى الابتداء والاخير بد عليه بالثانية إن تأخرت عن اولاه سم ويجري مثله في قوله السابق بالثانية

أقول وجه الحرمة في هذه المسائل أنه صار إلى حالة لا تقبل هذه الصلاة المخصوصة فلا تقبل توابعها إلا أنه
 يشكل وجود الستره (قوله ونية إقامة) أي نية القاصر (قوله ووجود عار للستره) إن اريد انه تحرم الثانية
 مع العري فواضح او مطلقا ففيه نظر (قوله ناويا) السلام على من عن يمينه الخ شامل لغير المصلي ثم رايت
 ما يأتي (تنبيه) هل يشترط مع نية السلام أو الرد فيما ذكر على من ذكر نية سلام الصلاة حتى لو نوى مجرد
 السلام أو الرد ضرر للصارف وقد قالوا يشترط فقد أصراف ولا يشترط فيكون هذا متين من اشتراط
 قصد الصارف لو روده فيه نظروا لوجه الاول ولا يقال هذا مأمور به فلا يحتاج لفقد الصارف لان
 نحو التمسيع لمن نابه شيء والفتح على الامام مأمور به مع انه لو قصد فيه مجرد التفهيم ضرر وبطلت صلاته
 فليتا مل (قوله وعلى من خلفه) أي فيها (قوله في المأموم) وكذا في الامام في السكبة إذا استقبله بعض
 المأمومين وكذا في الخوف (بالأولى) هذا في المأموم محله كما هو ظاهر إذا اخر تسليمته عن تسليمته المسلم

فكان الانسب ذكره هناك (قوله وعلى من خلفه) أى خلف المسلم اماما كان أو مأمو ماو (قوله وإمامه) أى فيما إذا كان المسلم مأمو ما نظر الغالب كإمام (قوله بإيهما) هذا لا يأتى إذا توسط تسليمته بين تسليمتى المسلم وقد سلم عليه المسلم بثانيتها مثلاً سلم على حجج أى فينوى حيثئذ الرد لا السلام ع وش وقوله الرد لا السلام صوابه العكس (قوله لخبرائى داود الخ) تعليل لقول المصنف ناويا السلام الخ (قوله ما ذكره الخ) أى كون الذى عن اليسار الإمام ينوى الرد عليه بالاولى نهاية (قوله واحتياج السلام الخ) عطف على قوله ما ذكر عبارة النهاية واستشكل ايضا قولهم ينوى السلام على المقتدين بأنه الخ (قوله بأنه لا معنى لها) أى للنية نهاية (قوله فان الخطاب الخ) الاخصر الواضح فان الخطاب صريح في الصرف اليهم والصريح لا يحتاج لنية (قوله فإى معنى لها) يعنى عنه قوله السابق لها (قوله وإمامها) أى وإماما السلام فى الصلاة (قوله إذ هو) أى الصريح (قوله فى ذلك) أى فى الاحتياج للنية بالنسبة للسنة (قوله لان تعينها لها) أى تعين الثانية للصلاة وان لم تكن واجبة ويندفع بذلك ما كتب بعضهم هنا ما نصه قوله لان تعينها كذا فى اصل الشارح مكشوفة مضبوطة بهذا الضبط بخطه وفى حاشية الزايدى وغيره من الاصول الصحيحة لان تبعيتها وهى ظاهرة او متعينة انتهى فان مبناه توهم رجوع ضمير لها للاولى نعم كان الاولى العطف ليفيد انه علة مستقلة كالا لحاق (قوله ولو كان عن يمينه) أى المصلى مطلقا (قوله او يساره) أى او خلفه او يساره (قوله لم يلزم) أى الغير (قوله الواجب رده) صفة السلام (قوله للخطاب) أى لان مخاطبه غيره بالرد كذا ظاهر سياقه ويرد عليه ان المصلى يسلامه لاسيما الثانى فرغ من الصلاة وصار اهل للخطاب ويحتمل ان المراد خطابه لغيره بالسلام ويؤيده ما بعده فلا اشكال حينئذ (قوله لو سلم) أى غير المصلى (بل يسن) أى بعد فراغ الصلاة كما يأتى ع ش (وقياسه نده هنا الخ) أى قياسه ان يندب الغير المصلى ان يرد السلام على المصلى وقد يفرق بان سلام غير المصلى على المصلى يتعين لسلام الامان المشروع فيه الرد غير ان المصلى للمالكين متاهلا للخطاب كانت مشروعية الرد فى حقه على وجه الندب ولا كذلك سلام المصلى على غيره نعم ان ذلك القرائن على انه قصد به ايضا ابتداء السلام عليه لم يبعد فليتامل بصرى عبارة ع ش قوله وقياسه نده الخ أى حيث غلب على ظنه ذلك كان عليه من عادته باخباره له سابقا ولا يختص السلام بالخاصين بل يعم كل من فى جمعة يمينه مثلاً وان بعدو الى آخر الدنيا وان اقتضى قول البهجة ونية الحاضر بالتسليم تخصيصهم (فرع استظر ادى) وقع السؤال عن شخصين تلاقيا مع شخص واحد فسلم احدهما عليه ناويا به الرد على من سلم والابتداء على من لم يسلم فهل تكفى هذه الصيغة عنهما او لا لان فيها تشريكا بين فرض وهو الرد وسنة وهو الابتداء فيه نظر اقول والا قرب الاكتفاء بذلك ولا يضر التشريك المذكور اخذنا من قولهم فى المأموين إذا نأخر سلام بعضهم عن بعض فكل ينوى بكل تسليمته السلام على من لم يسلم عليه والرد على من سلم عليه اه (قوله ايضا) وقياسه ايضا ندب رد بعض المأموين بعد تسليمته على من سلم عليه منهم إذا لم يأت الرد باحداهما كالمقارن فى تسليمته تسليمتى من على يمينه وقد نوى من على يمينه السلام عليه بالثانية فان ثانيتها لا تصالح لرد سلام من على يمينه عليه بالثانية لمقارنتها اياها وقد خرج بها فيبتدى رد بعد الخروج فليتامل سم قول المتن (الثالث عشر) بفتح الجزاين لانه مركب تركيبا عدديا وكذا الرابع عشر ونحوه شيخنا وسم (قوله كما ذكرنا فى عدها) أى على الوجه الذى ذكرناه فى عدالاركان شيخنا (فى عدها) الى قوله ومن ثم فى المغنى الى المتن فى النهاية الا قوله

والا فانما ينوى بالاولى والاخر يرد عليه بالثانية ان تأخرت عن اولاه (قوله بإيهما) لا يأتى إذا توسط تسليمته بين تسليمتى المسلم وقد سلم عليه المسلم بثانيتها مثلاً (قوله وقياسه نده هنا ايضا) قياسه ايضا ندب رد بعض المأموين بعد تسليمته على من سلم عليه منهم إذا لم يأت الرد باحداهما كالمقارن فى تسليمته تسليمتى من على يمينه وقد نوى من على يمينه السلام عليه بالثانية فان ثانيتها لا تصالح لرد سلام من على يمينه عليه بالثانية لمقارنتها اياها وقد خرج بها فيبتدى مراداً بعد الخروج فليتامل (قوله الثالث عشر) قال الدمامينى فى مثله فى عبارة المغنى هو بفتح التاء على انه مركب مع عشر وكذا الرابع عشر ونحوه ولا يجوز فيه الضم على

ومن خلفه وإمامه بأيهما شاموا والاولى افضل لخبرائى داود وغيره بذلك واستشكل ما ذكر فيمن على يساره بان الامام إنما ينويه عليه بالثانية فكيف يرد قبل السلام عليه ورد بان ذلك مبنى على الاصح ان الاولى للمأموين ان يؤخر تسليمته الى فراغ تسليمتى الامام واحتياج السلام لنية بأنه لا معنى لها فان الخطاب كافى فى الصرف اليهم فإى معنى لها والصريح لا يحتاج لنية ومن ثم لم يحتج لها المسلم خارج الصلاة فى اداء السنة ويوجب بان المسلم لم يوجد لسلامه صارف عن موضوعه فلم يحتج لها واما فيها فكونه واجبا فى الخروج منها صارف عن انصرافه للمقتدين بالنسبة للسنة فاحتج لها لهذا انصرف وان كان صريحا اذ هو عند الصارف يشترط فيه القصد والحقت الثانية بالاولى فى ذلك لان تبعيتها لها صارف عن ذلك ايضا ولو كان عن يمينه او يساره غير مصل لم يلزمه الرد لانصرافه للتحمل دون التامين المقصود من السلام الواجب رده ولان المصلى غير متاهل للخطاب ومن ثم لو سلم عليه لم يلزمه الرد بل يسن كما يأتى وقياسه نده

أو عدم مضى ركن (قوله المشتمل على قرن النية الخ) أى فالترتيب عند من أطلقه مراد فيما عدا ذلك ومنه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانها بعد التشهد مغنى ونهاية (قوله فى القيام والقراءة به) عبارة النهاية والمغنى وجعلها من القراءة فى القيام اهـ (قوله فعده الخ) لا يظهر وجه التفريع ولذا عبر النهاية والمغنى وشرح المنهج بالواو ثم كان المناسب تأخيرها عن الدعوى وردّها الاتيين كما فى النهاية (قوله فيه تغليب) أى لان الترتيب ليس جزءا إذا لم يجرأ أمر وجودى والترتيب ليس كذلك وبحث فيه سم بما نصه أقول فى كلام الأئمة أن صورة المركب جزء آمنه فما المانع أن يكون الترتيب بمعنى الحاصل بالمصدر إشارة إلى صورة الصلاة وانها جزء لها حقيقة فلا تغليب فتأمل انتهى وزاد عليه البصرى ما لفظه ولا حاجة إلى اعتبار الحاصل بالمصدر لان النية من الأركان مع انها لا وجود لها فى الحس وإنما هى عمل قلبي اهـ وبهذه الزيادة يندفع جواب عرش عن بحث سم بما نصه أقول لكن حجج كشيخه والمجلى إنما بنوا ذلك على الظاهر من كونه أى الركن جزءا محسوسا فى الظاهر فاحتاجوا للجواب بما ذكر اهـ (قوله وبمعنى الفرض صحيح) أى على وجه الحقيقة من غير احتياج إلى تغليب وإلا فالصحة ثابتة على تقدير كونه بمعنى الجزء ايضا عرش ورشيدى (قوله ومن ثم) أى من أجل الاحتياج إلى التغليب على الأول (قوله صحيح فى التنقيح انه شرط) والمشهور عند الترتيب ركننا معنى (قوله والجلوس الخ) و(قوله واستحضار النية الخ) أى لا بد من تقديمها على ما ذكر (قوله وهو) أى التقديم المذکور (قوله لا نفيد الخ) خبر قوله ودعوى الخ (قوله للمامر) أى فى مباحث ما ذكر (قوله على أن فى بعض ما ذكره نظرا) لعل منه منع اشتراط تقديم القيام على النية والتكبير بل يكفى مقارنته لها وكذا يقال فى الجلوس والتشهد وفى استحضار النية والتكبير فليتأمل قاله سم وعليه يكون لفظ بعض مستدركا للظاهر ما قاله البصرى بما نصه كانه تقديم استحضار النية على التكبير لما تقدم أن ذلك مقالة لضعيفة والمعتد ان التقديم المذکور مندوب لا غير اهـ (قوله ويتعين) إلى الماتنى فى المغنى (قوله لحسبان كثير الخ) لكن الحسبان مختلف فان تقديم التعوذ على الافتتاح معتبر للاعداد بها حتى لو قدم المؤخر وهو التعوذ واعتدبه وفات الافتتاح بخلاف بقية المسائل المذكورة فانه إذا قدم فيها المؤخر لم يعتدبه ولم يفت المقدم بل يأتى بما بعده مثلا إذا قدم الصلاة على التشهد الأول لم يعتد بها ولم يفت التشهد بل يأتى بالتشهد ثم بها بعده فليتأمل سم (قوله وهو المشهور) إذ هو بالتركيب أشبه بنهاية (قوله وهى عدم الخ) ويصدق على هذا العدم حد الشرط بانه ما قارن كل معتبر سواء لان هذا العدم متحقق من أول الصلاة الخ فتأمل بلطف فقيهه دقة دقيقة سم (قوله أو عدم طوله الخ) كان ينبغى التعبير بالواو فى هذا وما بعده سم وبصرى وقد يقال ان اونها لا اختلاف الأقوال كإنسب النهاية والمغنى التصوير الأول للرأى تبعاً للمامر والثانى لابن الصلاح والثالث لبعضهم (قوله أو عدم مضى ركن) أى قولى ولا فعلى مغنى وكان الأولى ابدال أو بالواو (قوله أى الترتيب) إلى قول المتن فلو تبين فى المغنى إلا قوله غير المأموم وقوله كما مرو قوله ولم يشترط إلى وفى تلك الأحوال وكذا فى النهاية إلا قوله إن كان آخرها إلى المتن (مثلا) أشار به إلى ان البناء

الأعراب وإطال فى بيانه (قوله فيه تغليب) أقول فى كلام الأئمة أن صورة المركب جزء آمنه فما المانع أن يكون الترتيب بمعنى الحاصل بالمصدر إشارة إلى صورة الصلاة وانها جزء لها حقيقة فلا تغليب فتأمل (قوله نظرا) لعل منه منع اشتراط تقديم القيام على النية والتكبير بل تكفى مقارنته لها وكذا يقال فى الجلوس والتشهد وفى استحضار النية والتكبير فليتأمل (قوله لحسبان كثير من السنن) لكن الحسبان مختلف فان تقديم التعوذ على الافتتاح معتبر للاعداد بها حتى لو قدم المؤخر وهو التعوذ واعتدبه وفات الافتتاح بخلاف بقية المسائل المذكورة فانه إذا قدم فيها المؤخر لم يعتدبه ولم يفت المقدم بل يأتى به ثم يأتى بما بعده مثلا إذا قدم الصلاة على التشهد الأول لم يعتد بها ولم يفت التشهد بل يأتى بالتشهد ثم بها بعده فليتأمل (قوله وهى عدم الخ) فان قلت هل يصدق على هذا العدم حد الشرط بانه ما قارن كل معتبر سواء قلت نعم لان هذا العدم متحقق من أول الصلاة الخ فتأمل بلطف فقيهه دقة دقيقة (قوله أو عدم) كان ينبغى التعبير بالواو وفى

مثلاً (بطلت صلاته) إجماعاً لتلاعه أما تقديم القولى غير السلام على فعلى كتشهد على سجود أو قولى كصلاة على تشهد أخير فلا تبطل الصلاة لكنه يمنع حسبان ما قدمه (ولأن سهواً) بتركه الترتيب (فما) أتى به (بعد المترك لغو) لوقوعه فى غير محله (فان تذكر) غير المأموم المترك (قبل بلوغ) فعل (مثله) من ركعة أخرى (فعله) بمجرد التذكر وإلا بطلت صلاته والشك كالتذكر فلو شك راعك ما هل قرأ الفاتحة أو سجد اهل ركع أو اعتدل قام فوراً وجوباً ولا يكفيه فى الثانية أن يقوم راعكاً وكذا فى التذكر كما مر فما اقتضاه كلامه من الافتقار على فعل المترك محله فى غير هذه الصورة أو قائماً هل قرأ لم تلزمه القراءة فوراً لأنه لم ينتقل عن محله (ولاً) يتذكر حتى يبلغ مثله فى ركعة أخرى (تمت به) أى بالمثل المقول (ركعته) إن كان آخرها كسجدها الثانية فان كان وسطها أو أولها كالقيام أو القراءة أو الركوع حسب له عن المترك وأتى بما بعده (وتدارك الباقي) من صلاته لأنه النقص ما بينهما

فى كلام المصنف بمعنى الكاف ع ش قول المتن (بان سجد قبل ركوعه) أو ركع قبل قراءته وكثيراً يعبر المصنف ببيان غير مرديها الحصر بل بمعنى كان نهاية ومعنى (قوله كتشهد الخ) ينبغى إلا أن يطول سم أى التشهد فى الاعتدال أو الجلوس بين السجدين (قوله لكنه يمنع الخ) فعليه إعادته فى محله نهاية ومعنى (قوله غير المأموم) هذا القيد مستفاد من قول المصنف فى كتاب الجماعة ولو علم المأموم فى ركوعه أنه ترك الفاتحة أو شك لم يعد إليها الخ فذاك مخصص لما هنا سم (قوله غير المأموم) قضيته أنه متى انتقل عنه إلى ركن آخر امتنع عليه العود لما فيه من مخالفة الإمام وعليه فلو تذكر فى السجدة الثانية أنه ترك للطمانينة فى الجلوس بين السجدين لم يعد له بل يأتى بركعة بعد سلام إمامه وقضيته أيضاً أنه لو انتقل معه إلى التشهد قبل الطمانينة فى السجدة الثانية لم يعد لها لكن سياق ما يقتضى أنه يسجد ويلحق إمامه وإيضاً قضيته قوله فى صلاة الجماعة أن محل امتناع العود إذا خشت المخالفة أنه نعو للجلوس بين السجدين إذ اذا ذكر فى السجدة الثانية ترك الطمانينة فيه ع ش (قوله وإلا) أى بان مكث قليلاً ليتذكر نهاية ومعنى (قوله بطلت صلاته) ظاهره مر وإن قل التأخر وسياً فى فصل المتابعة ما يوافقه ع ش أقول بل هو صريح ما مر أنفاً عن النهاية والمعنى (قوله ولا يكفيه الخ) أى لما تقدم بيانه فى شرح فلو هوى لتلاوة فجعله ركوعاً لم يكف سم (قوله فى الثانية) أى فيما لو شك سجد اهل ركع (قوله وكذا فى التذكر الخ) عبارة عن النهاية والمعنى ويستثنى من قوله فعله ما لو تذكر فى سجوده أنه ترك الركوع فانه يرجع إلى القيام ليركع منه ولا يكفيه أن يقوم راعكاً لأن الانحناء أى الهوى غير معتد به فى هذه الصورة زيادة على المترك أه قال ع ش قوله مر فانه يرجع إلى القيام الخ أى ومع ذلك لا يجب عليه الركوع فوراً ومثله ما لو قرأ الفاتحة ثم هوى ليسجد فتذكر ترك الركوع فعاد للقيام فلا يجب الركوع فوراً لأنه بتذكره عادماً كان فيه وهذا ظاهر وإن أوه قول المصنف فان تذكره قبل بلوغ الخ خلافه أه (قوله كما مر) أى فى شرح فلو هوى لتلاوة الخ سم (قوله محله فى غير هذه الخ) يمكن أن يستغنى عن ذلك لأن من جملة المتروك فى هذه الصورة الهوى الركوع لأن الهوى السابق صرفه للسجود فلم يعتد به ومن لازم الاتيان بالهوى القيام ابن قاسم أى فلو فرض أنه لم يشك فى الهوى لتذكره أنه قصد به الركوع وإنما شكفى الركوع للشك فى نحو طمانينته فلا حاجة إلى الاستثناء أيضاً لأنه فى هذه يكفيه العود إلى الركوع فقط بصري (قوله حتى بلغ مثله) أى ولو لمحض المتابعة كما لو أحرم منفرد أو صلى ركعة ونسى منها سجدة ثم قام فوجده مصلياً فى السجود أو الاعتدال فاقضى به وسجد معه للمتابعة فيجزئه ذلك وتكمل به ركعته كما نقل عن شيخنا الشمس الشوبرى ومنازعة شيخنا الشبراملى فيه بان نية الصلاة لم تشمل مدفوعة بما نقله هو قبل هذا عن الشهاب ابن حجر من قوله ومعنى الشمول أن يكون ذلك النفل أى ومثله الفرض بالاولى داخل كالفرض فى مسمى مطلق الصلاة بخلاف السجود والتلاوة انتهى إذ لا خفاء فى شمول نية الصلاة لما ذكره هذا المعنى رشيدى (قوله إن كان الخ) أى المثل (قوله كالقيام الخ) نشر مشوش (قوله حسب له الخ) قد يكون هذا معنى التمام فلا حاجة للتقييد سم (قوله هذا الخ) أى قول المصنف تمت به ركعته ع ش (قوله كسجدة تلاوة) أى ولو لقراءة أية بدلاً عن الفاتحة فيما يظهر خلافاً للزركشى سم غن المنهج عن حج أه ع ش (قوله لم تجزئه) الاول

هذا وما بعده (قوله أما تقديم القولى غير السلام الخ) هذا وقد رد على المصنف لأن عبارته شاملة لذلك (قوله كتشهد الخ) ينبغى إلا أن يطول (قوله غير المأموم) هذا القيد مستفاد من قول المصنف فى كتاب الجماعة ولو علم المأموم فى ركوعه أنه ترك الفاتحة لم يعد إليها الخ فذاك مخصص لما هنا (قوله ولا يكفيه فى الثانية الخ) أى لما تقدم بيانه فى شرح قول المصنف فلو هوى لتلاوة فجعله ركوعاً لم يكف (قوله كما مر) أى فى شرح فلو هوى لتلاوة الخ (قوله محله) يمكن أن يستغنى عن ذلك لأن من جملة المتروك فى هذه الصورة الهوى الركوع لأن الهوى السابق صرفه للسجود فلم يعتد به ومن لازم الاتيان بالهوى القيام (قوله حسب له)

وعرف عين المتروك وحله ولا اخذ باليقين واتى بالباقي نعم متى جوز ان المتروك النية او تكبيرة الاحرام بطالت صلاته ولم يشترط طول ولا مضى ركن لان هاتين تترك الاظم اتجوز ما ذكر هو اقوى من مجرد ذلك وفي ذلك الاحوال كلها ما عدا المبال من اجب سد السهو نعم ان كان المتروك السلام اتى به ولو بعد طول الفصل ولا سجود للسهو فوات عمله بالسلام الماتى به (فلو تيقن في آخر صلاته) او بعد سلامه قبل طول الفصل وتنجسه بغير معفو عنه وان مشى قليلا وتحول عن القبلة وكذا يقال في جميع ما ياتي (ترك سجدة من) الركعة (الاخيرة) سجدها واغاد تشهده (لما مر (او من غيرها) اى الاخيرة (لزمه ركعة) الكمال الناقصة بسجدة عما بعده او الغاء باقيا) وكذا ان شك فيها) اى في كونها من الاخيرة او غير ها فيجعلها من غير ها لتلزمه ركعة لانه لا سواها و احوط (وان علم في قيام (٩٧) ثمانية ترك سجدة) من الاولى مثلا او

شك فيها تظهر (فان كان جلس بعد سجدة) التي فعلها من الاولى (سجد) فوراً من قيام واكتفى بذلك الجلوس وان ظنه الاستراحة (وقيل ان جلس بنية الاستراحة) اظنه انه اتى بالسجدة تين جميعاً (لم يكفه) السجود عن قيام بل لا بد من جلوسه مطمئناً ثم سجوده لقصد التفل فلم ينبعن الفرض كما لا تقوم سجدة التلاوة عن سجدة الفرض وردوه بان تلك من الصلاة لتشمول نيتها لها بطريق الاصاله الا التبع فاجزأت عن الفرض كما يجزى التشهد الاخير وان ظنه الاول وهذه ليست مثلها فلم تشملها نيتها اى بطريق الاصاله المتقتضية للحسبان عن بعض اجزائها فلا ينافى شمولها لها بطريق تبعيتها للقراءة المندوبة فيها حتى لا تجب لها نية اكتفاء بنية الصلاة وبذلك يظهر اتجاه قول البغوى لو سلم الثانية على اعتقاد انه سلم

التذكير (قوله وعرف الخ) عطف على قوله كان المثل الخ (قوله ولا اخذ باليقين الخ) اى كما يعلم من قول المصنف وكذا ان شك فيها وقوله وان علم في آخر رابعة الخ (قوله ولم يشترط هنا طول) هذا يفيد البطلان وان تذكر في الحال ان المتروك غيرهما فلتراجع المسئلة فان الظاهر ان هذا ممنوع بل يشترط هنا الطول او مضى ركن ايضا وقد كرت ما قاله لم رافنا كرهه سم على حجة اقول وما قاله لم وهو مقتضى اطلاقهم ع (قوله في ذلك) اى في النية او تكبيرة التحريم (قوله اتى به ولو بعد طول الفصل) اى حيث لم يات بما يبطل الصلاة كفعل كثير ع (قوله او بعد سلامه) الى قول المتن وقيل في النهاية والمغنى الا قوله وان مشى الى المتن قول المتن (فلو تيقن) اى اماما كان او ماموما او منفردا ع (قوله قبل طول الفصل) اى فان طال الفصل وجب الاستئناف ع (قوله وتنجسه) وانظر هل كشف العورة كذلك رشيدى والظاهر انه كذلك ان تذكر فوراً (قوله وان مشى الخ) اى وتكلم قليلا كما هو ظاهر من قصة ذى اليمين سم وعش (قوله وتحول عن القبلة) اى وتذكر فوراً ع (قوله لما مر) اى لوقوع تشهده قبل محله نهاية (قوله بما بعدها) الاولى منها (قوله مثلا) ذكره النهاية والمغنى عقب ثمانية ثم قال الاول ولو كان يصلى حالاً سا جالس بقصد القيام ثم تذكر فالقياس ان هذا الجلوس يجوز انه قال ع (قوله بل الا كفتاه به اولى من الا كفتاه بجلوس الاستراحة لقصد الفرض به اه) ويعلم من هذا ان مثلاً راجع للثانية فقط دون القيام (قوله او شك فيها) الاولى التذكير قول المتن (فان كان جلس) اى جلوساً معتد به بان اطمأن ع (قوله وردوه الخ) اى القياس المذكور (قوله بان تلك) اى جلسة الاستراحة (قوله وهذه) اى سجدة التلاوة (قوله اى بطريق الاصاله الخ) هذا اقوله السابق بطريق الاصاله لزيادة على عبارة الاصحاب سم (قوله حتى لا تجب لها نية الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى وجوب النية لها وعليه لا يحتاج للتأويل بقوله اى بطريق الاصاله سم (قوله وبذلك) اى بالرد المذكور (يظهر اتجاه قول البغوى) اعتمده النهاية والمغنى ايضا الا انها اسقطا قوله شك في الاولى (قوله او لا) وهو المعتمد معنى (قوله بذلك الخ) اى بالرد المتقدم (قوله لم يجز ثم ذلك التشهد) اى فلا بد في صحة صلاته وتحمله منها من اعادة التشهد قول المتن (فليجلس مطمئناً ثم يسجد) ومثل ذلك ياتي في ترك سجدة تين

قد يكون هذا معنى التام فلا حاجة للتقييد (قوله ولا اخذ باليقين واتى بالباقي) اى كما يعلم من قول المصنف وكذا ان شك فيها وقوله وان علم في آخر رابعة الخ (قوله ولم يشترط هنا طول) هذا يفيد البطلان وان تذكر في الحال ان المتروك غيرهما فلتراجع المسئلة فان الظاهر ان هذا ممنوع بل يشترط هنا الطول او مضى ركن ايضا وقد كرت ما قاله لم رافنا كرهه (قوله ولو بعد طول الفصل) قال في شرح الروض فيما يظهر لان غايته انه سكوت طويل ونعمد طول السكوت لا يضركم اراه (قوله وتحول عن القبلة) اى وتكلم قليلا كما هو ظاهر من قصة ذى اليمين (قوله اى بطريق الاصاله) هذا كقوله السابق بطريق الاصاله لزيادة على عبارة الاصحاب (قوله حتى لا تجب لها نية الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى وجوب النية لها

(١٣) — شروانى وابن قاسم — ثانى) الاولى ثم شك في الاولى او بان أنه لم يسلمها لم يحسب سلامه عن فرضه لانه اتى به على اعتقاد التفل فليس بسجد للسهو ثم يسلم ا فوجه عدم حسبان الثانية ان نية الاصاله لم تشملها بطريق الاصاله لوقوعها بعد الخروج منها ولاختلافهم في انها من الصلاة او لا وفي فروع ما يقتضى كلامهم ما اجمع بانها بطريق التبع لا الاصاله فوجب ذلك كسجدة التلاوة وقوليت كجلسة الاستراحة وبذلك يتجه ايضا ما بحث انه لو نوى نفلا مطلقا فتشهد ان شاء بنية ان يقوم بعده الى ركعة او اكثر ثم بداله ان لا يقوم لم يجز ثم ذلك التشهد لانه لم يفعله في محله المتعين له بطريق الاصاله (والا) يكن قد جلس (فليجلس مطمئناً ثم يسجد) لان الجلوس ركن لا رخصة في تركه (وقيل يسجد فقط) لان الغرض الفصل وقد حصل بالقيام وردوه بان الغرض الفصل بهيئة الجلوس كما لا يقوم القيام مقام

جلوس التشهد (وان علم) اوشك (٩٨) (في اخر رابعة ترك سجدة) جهل موضعها وجبر كعتان لان الاسوا تقدير ترك سجدة

من الاولى وسجد من الثالثة فتعبر الاولى بالثانية والثالثة بالرابعة ويلغو باقيهما (أو) ترك ثلاث جهل موضعها وجبر ركعتان) كما علم بالاولى مما قبله وصوب الاسنوى ومن تبعه في هذه أن الاسوا لزومها مع سجدة وان الاول خيال باطل لان الاسوا تقدير المترك الاولى الاولى وثانية الثانية وواحدة من الرابعة فترك أولى الاولى يلغى الجلوس لانه لم يسبقه سجد فسبق عليه منها الجلوس والسجدة الثانية حينئذ فيتعذر قيام أولى الثانية مقام ثانية الاولى لما تقرر ان الفرض انه لا جلوس قبلها يعتد به نعم بعدها جلوس التشهد وهو يقوم مقام الجلوس بين السجدةتين فحصل له من الركعتين ركعة إلا سجدة فتكمل واحدة من الثالثة ويلغو باقيها والرابعة ترك منها سجدة فيسجدتها لتصير هي الثانية ويأتي بركتين اه وما ذكره هو الخيال الباطل كما بينه النشائي وغيره كالسبكي إذ ما ذكره خلاف تصويروهم لحصرهم المترك حسا وشرعا في ثلاث وهذا فيه ترك رابع هو الجلوس واتفاقهم على ان المترك من الثالثة واحدة يحيل

فأكثر تذكر مكانها أو مكانها فان سبق له جلوس فيما فعله من الركعات تمت ركعته السابقة بالسجدة الاولى ولا فبالثانية نهاية قول المتن (في اخر رابعة) قال الشيخ عميرة نسبة الى رابع المعدول عن اربع سم على المنهج وقدم الرابعة ليتأتى جميع ما ذكره ما غير الرابعة فلا يتأتى جميع ذلك فيه وطريقه ان يفعل في كل مترك تحققة اوشك فيه ما هو الاسوا ع ش (قوله جهل) الى قوله واتفاقهم في النهاية والمغنى ما يوافقه إلا ما نابه عليه (قوله ويلغو باقيهما) اي الثانية والرابعة ع ش قول المتن (جهل موضعها) اي الخمس في الموضعين كذا قاله الشارح المحقق وصاحب النهاية والمغنى ويؤخذ من صنيع الشارح توجيه اخر وهو حذف الجملة التي هي صفة الاولى لدلالة ما بعدها عليها بصري (قوله كما علم بالاولى الخ) اي بان يقدر مع ما ذكر في سجدة ترك سجدة من الثانية والرابعة (قوله وصوب الاسنوى الخ) عبارة النهاية والمغنى في شرح اوسع فسجدة ثم ثلاث ثم ما ذكره المصنف تبعا للجمهور وقد اعترضه جمع من المتأخرين كالاصفهانى والاسنوى بانه يلزم بترك ثلاث سجدة تركعتان لان اسوا الاحوال ان يكون المترك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية فيحصل له منه ركعة إلا سجدة وانه ترك ثنتين من الثالثة فلا تتم الركعة إلا بالسجدة من الرابعة ويلغو ما سواها ويلزمه ترك الست ثلاث ركعات سجدة الاحتمال انه ترك السجدة الاولى من الركعة الاولى الخ ويلزمه بترك اربع سجدة ثلاث ركعات لاحتمال انه ترك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية وثلثتين من الثالثة وثلثتين من الرابعة اه (قوله في هذه) اي ترك الثلاث سجدة (قوله وان الاول) اي وجوب الركعتين فقط (قوله منها) اي الاولى و (قوله الجلوس) اي بين السجدةتين (قوله نعم بعدها جلوس التشهد) اي او جلوس الاستراحة ان كان ترك التشهد الاول وأتى بجلوس الاستراحة او جلوس الركعة الثانية قبل سجدة الثانية كما هو قضية ان المترك منها السجدة الثانية فقط سم (قوله واحدة من الثالثة) اي بالسجدة الاولى من الركعة الثالثة نهاية (قوله ويلغو باقيها) اي الثالثة (قوله تصير هي) اي الرابعة (قوله) بما ذكره هو الخيال الخ) عبارة النهاية والمغنى واجيب بان ذلك خلاف فرض الاصحاب فانهم فرضوا ذلك فيما إذا أتى بالجلوس المحسوسات بل قال الاسنوى إنما ذكرت هذا الاعتراض وان كان واضح البطلان لانه قد يتخلج في صدر من لا حاصل له ولا فاق هذا السؤال السخيف ان لا يدون في تصنيف قال الرشيدى قوله م ر بل قال الاسنوى هذا صريح في ان الاسنوى كره على اعتراضه بالابطال والواقع في كلامه وكلام الناقلين عنه كالشهاب بن حجر وغيره خلافه وانما قال هذا في جواب سؤال اورده من جانب الاصحاب على اعتراضه ثم ساق الرشيدى عبارة المهبات راجعه (وهذا) اي ما ذكره الاسنوى (قوله واتفاقهم) مبتدأ خبره قوله يحيل الخ (قوله لم يأت منها بشيء) ان اراد شرعا لا لغائما بسبب عدم كمال ما قبلها اي دونها فذا لا يرد عليه بدليل انه يرد عليهم نظيره لان الثانية باتفاقهم غير مترك منها شيء او المترك منها واحدة مع انها لاغية لعدم تمام الاولى وان اراد لم يأت منها بشيء حسافا وممنوع فليتامل سم (قوله وعلى مقابله) عطف على قوله على الاصح والضمير راجع اليه و (قوله فلا اعتراض الخ) متفرع على قوله انهم لم يغفلوا الخ (قوله فلا اعتراض

عليهم ما تخيله فانه لم يأت منها بشيء على أنهم لم يغفلوا ما ذكره من فرض ترك الجلوس بل ذكره في بعض المثل على طبق ما ذكره بناء على الاصح السابق أن القيام لا يقوم مقام الجلوس وعلى مقابله فلا اعتراض

عليهم غفلة عن كلامهم الذي استفيد منه ان ما في المتن مفروض في ترك السجود فقط وما ذكره المعترضون مفروض فيمن ترك معه الجلوس شرعا وإن أتى به حسا (أو) ترك (أربع) جهل ووضعها (فسجدة ثم ركعتان) يلزمه الاتيان (٩٩) بهما لاحتمال تركه واحدة من الاولى

وعليه إلى المتن النهاية (قوله فيمن ترك معه الجلوس) ينبغي أو في الشك انه ترك السجود فقط أو مع الجلوس سم (قوله لاحتمال الخ) عبارة النهاية والمغنى لاحتمال انه ترك سجدة من ركعة وثلثين من ركعتين غير متواليين لم تتصلها بكثر ترك واحدة من الاولى وثلثين من الثانية واحدة من الرابعة فالحاصل ركعتين إلا سجدة إذا الاولى تمت بالثالثة والرابعة ناقصة سجدة فيتمها ويأتي بركتين بخلاف ما إذا اتصلتا بكثر ترك واحدة من الاولى وثلثين من الثانية واحدة من الرابعة فلا يلزم فيها سوى ركعتين اهـ (قوله فان فرض ترك الخ) هذا يقتضي تصويب الاسنوي ومن تبعه سم وفيه ان الشارح ومن وافقه كالتأخير والمغنى لم ينكروا ما قاله الاسنوي من كل وجه بل قالوا كما تقدم ان كلام الاسنوي في حد ذاته صحيح لكن اعتراضه غير متوجه على كلام الاصحاب لان المفروض في كلامهم غير المفروض في كلامه (قوله واسو منه الخ) صور هذا الروض سم عبارة البصري اقول وتقدر الاسو امتعين فيجب عليه حينئذ ثلاث ركعات فلا حاجة لقوله السابق وجب سجدة ثم ركعتان اهـ وقوله فلا حاجة لقوله الخ حق التفریع فلا صحة لقوله الخ وتقدم عن النهاية والمغنى على تصويب الاسنوي لاقتصار عليه اي الاسو اقول المتن (أوست) على تصويب الاسنوي الذي اعتمده في الروض يلزمه ثلاث وسجدة قال في الروض لا نأقول انه ترك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية وثلثين من الثالثة وثلثين من الرابعة سم وتقدم عن النهاية والمغنى مثل ما في الروض قول المتن (أوسيع الخ) لم يقيد السبع والثمان بجهل موضعها لانه لا يحتاج اليه بل لا يتصور جهل الموضع لكن الاستاذ البكري قيد بجهل الموضع في كثره فليظن مقصوده سم اقول وكذلك قيد بذلك المغنى فيهما والنهاية وشرح المنهج في السبع فقط وقال ع ش لم يقل مرهنا اي في الثمان جهل موضعها كانه لان الثمان من الرابعة محلها معلوم والمراد غالباً والافتقار لا يعلم كان اقتدى مسبوقة في الاعتدال فاق مع الامام بسجدة من وسجدة امامه للسجدة وسجدة من وقرأ امامه اية سجدة في ثانيته مثلاً وسجدة في اخر صلاته لسجدة امامه وقرأ في ركعة التي انفرد بها اية سجدة ثم شك بعد علمه بانه ترك ثمان سجدة لكونها على عمامته في انها سجدة صلاته او ما أتى به السهم والتلاوة والمتابعة وان بعضه من اركان صلاته وبعضه من غيرها فتحمل المتروكة على انها سجدة صلاته وغيرها بتقدير الاتيان به لا يقوم مقام سجدة صلاته لعدم شمول النية له اعبارة البجيرمي ويمكن الجهل في الثمان أيضا كان اقتدى بالامام وهو في الاعتدال فانه يسجد معه سجدة من ولا تحسبان له فيمكن ان تنهم الثمانية في عشرة شيخنا وكذلك يحصل الجهل إذا سجد للسهم اهـ قول المتن (فسجدة ثم ثلاث) اي ثلاث ركعات لان الحاصل له ركعة الاسجدة نهاية (قوله او ثمان) الى قوله ولو تذكر في النهاية والمغنى (قوله ويتصور الخ) نبه عليه لكونه خفياً وقال القليوبي دفع لما يتوهم من انه إذا لم يسجد لم يتصور الشك او الجهل فتأمل بجيرمي (قوله بترك طمانينة) اي في السجدة (قوله بعد التكبير) شامل لتكبير انتقال يسن معه الرفع (قوله لفوات اسمه به) أي اسم الافتتاح بالتعوذ (قوله بعده) أي التعوذ (قوله ببقاء اسمه) اي تكبيرات العيد (قوله اي المصلي) الى قوله ولو مستورة في المغنى لا قوله ولو اعمى وإلى قوله اما إذا خشي في النهاية ما يوافقه في الاحكام قول المتن (ادامة نظره) اي بان يبتدى النظر إلى موضع سجده من فقط أو مع الجلوس (قوله فان فرض ترك الخ) هذا يقتضي تصويب الاسنوي ومن تبعه (قوله وأسوأ منه تقدير الخ) صور بهذا الروض (قوله أوست) على تصويب الاسنوي الذي اعتمده في الروض يلزمه ثلاث وسجدة قال في الروض لا نأقول انه ترك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية وثلثين من الثالثة وثلثين من الرابعة اهـ (قوله أوسيع الخ) لم يقيد السبع والثمان بجهل موضعها لانه لا يحتاج اليه بل لا يتصور جهل الموضع لان المفروض ان الصلاة رباعية كما صرح به ومن لازم ترك الثمان من رباعية العلم بان كل ركعة ترك منها سجدة ثم ومن لازم ترك السبع منها العلم بترك سجدة من كل ركعة من ثلاث

واحدة من الرابعة ونقنى الثالثة فتمت الاولى والثانية وتبقى عليه سجدة من الرابعة فيأتي بها ثم بركتين او ترك سجدة الاولى وواحدة من الثانية وواحدة من الرابعة فالحاصل له أيضا ركعتان الاسجدة فان فرض ترك جلوس ايضا وجب سجدة ثم ركعتان ثم ركعتان بتقدير ترك أولى الاولى وثانية الثانية ونقنى الرابعة فحصل له من الثلاث ركعة ولا سجدة في الرابعة واسو منه بتقدير ترك ثلثي الثالثة بدل ثلثي الرابعة لانه حينئذ يلزمه ثلاث ركعات إذا الاولى تنجز بمجلسة من الثانية وسجدة من الرابعة ويبطل ما عدا ذلك (أو) ترك (خمس أوست) جهل موضعها (ثلاث) من الركعات يلزمه الاتيان بهن لاحتمال ترك واحدة من الاولى ونقنى الثانية وثلثي الثالثة والسادسة من الاولى او الرابعة فتكمل الاولى بالاربعة ويبقى عليه ثلاث (أو) ترك (سبع فسجدة ثم ثلاث) او ثمان فسجدة ثم ثلاث ويتصور ذلك بترك طمانينة أو سجود على نحو عمامة وفي كل ذلك يسجد للسهم ولو تذكر ترك سنة أتى بها ما بقي محلها بخلاف رفع

اليدين بعد التكبير والافتتاح بعد التعوذ لفوات اسمه به وفارق الاتيان بتكبير العيد بعده بقاء اسمه فكان تقديم عليه سنة لاشراطا قلت يسن ادامة (نظره)

كان عند السكبة أو فيها (إلى موضع سجوده) في جميع صلاته لأن ذلك أقرب إلى الخشوع وموضع سجوده أشرف وأسهل نعم السنة أن يقصر نظره على مسبحة عند رفعها ولو مستورة في التشهد لخبر صحيح فيه وقول الماوردي والرويانى يسن نظر السكبة وجه ضعيف كاذب كرهه لاسيما البلقينى فإنه بالغ في تزييفه ورده وبحث بعضهم أن المصلى على الجنابة ينظر إليها وكأنه أخذه من كلام الماوردي هذا وقد علمت ضعفه فلينظر لمحل سجوده لو سجد (قيل) أى قال العبد ردى من أصحابنا كبعض التابعين (يكراهه) تغميض عينيه) لأنه فعل اليهود وجاء النهى عنه لكن من طريق ضعيف (و) الافة (عندى) أنه لا يكره إن لم يخف ضررا) يلحقه بسببه إذ لم يصح فيه نهى وفيه منع لتفريق الذهن فيكون سببا لحضور القلب ووجود الخشوع الذى هو سر الصلاة وروحها ومن ثم أفتى ابن عبد السلام بأنه أولى إذا شوش عدمه خشوعه أو حضور قلبه مع ربه أما إذا خشى منه ضرر نفسه أو غيره فيكره بل يحرم أن ظن ترتب حصول ضرر عليه لا يحتمل عادة كما هو ظاهر وقول الأذرعى كان

ابتداء التحريم ويديه إلى آخر صلاته إلا فيما يستثنى وينبغي أن يقدم النظر على ابتداء التحريم ليتأتى له تحقق النظر من ابتداء التحريم عرش (قوله أى المصلى) إشارة إلى عود الضمير على مذكور بالقوة بكبرى اه عرش (قوله ولو اغمى) أى وفى ظلمة بأن تكون حالته حالة الناظر لمحل سجوده نهاية وشرح بأفضل (قوله) وإن كان عند السكبة) أى وإن صلى خلف نبي خلافا لمن قال ينظر إلى ظهره نهاية ومعنى (قوله أو فيها) أى ولا ينظر جزءا آخر من السكبة ولا فحل سجوده جزء من السكبة (قوله فى جميع صلاته) وقيل ينظر فى القيام إلى موضع سجوده وفى الركوع إلى موضع قدميه وفى السجود إلى أنفه وفى القعود إلى حجره لأن امتداد البصر يلحقها فإذا قصر كان أولى وبهذا جزم البغوى والمتولى معنى وكذا جزم بذلك صاحب العوارف (لأن ذلك) أى جمع النظر فى موضع معنى (قوله نعم السنة الخ) ويسن أيضا لمن فى صلاة الخوف والعدو أمامه نظره إلى جهته لئلا يفتنهم شرح بأفضل زاد النهاية ومن صلى على نحو بساط مصور غم التصوير مكان سجوده أن لا ينظر إليه اه (قوله عند رفعها) أى مادامت مرتفعة والاندب نظر محل السجود دنياه وإيعاب وسم قال عرش ويؤخذ من ذلك أنه لو قطعت سببته لا ينظر إلى موضعها بل إلى موضع سجوده كما أفتى به الشارح مر اه (قوله وبحث بعضهم الخ) اعتمده المغنى (قوله فلينظر محل سجوده الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى كما مر (قوله أى قال) إلى قوله لا يحتمل عادة فى المغنى (قوله والافة الخ) عبر فى الروضة بالمختار معنى ونهاية قول المتن (لا يكره) أى ولكنه خلاف الأولى عرش قول المتن (إن لم يخف ضررا) أى على نفسه أو غيره معنى (قوله يلحقه) أى أو غيره كما يأتى فى الشارح وتقدم عن المغنى (قوله وفيه منع الخ) جملة حالة (قوله ومن ثم) أى من أجل أن فيه المنع المذكور (قوله إذا شوش عدمه الخ) أى كان صلى لمحاط مزوق ونحوه مما يشوش فكره ويسن فتح عينيه فى السجود ليسجد البصر قاله صاحب العوارف وأقره الزركشى وغيره نهاية قال عرش قوله ونحوه الخ أى كالبساط الذى فيه صور اه أى وهادش المطاف عند طواف الطائفين وقال الرشيدى قوله ليسجد البصر لا يخفى أن المراد هنا بالبصر محله أى لا يكون بينه وبين السجود حيولة بالجنف وإلا فالبصر معنى من المعانى لا يتصف بالسجود فلا فرق فى ذلك بين الاعمى والبصير بل الحاق الاعمى بالبصير هنا أولى من الحاقه به فى النظر إلى محل السجود فى القيام ونحوه فافى حاشية الشيخ عرش من نفى الحاقه به هنا والفرق بينه وبين ما مر فى غاية البعد اه (قوله بل يحرم الخ) وينبغي أن يجب التغميض فيما إذا لزوم تركه فعل محرم كنظر محرم لا طريق إلى الاحتراز عنه إلا التغميض سم عبارة النهاية وقد يجب إذا كان العرايا صفوفا اه (قوله حصول ضرر عليه) أى أو على غيره فيما يظهر بالأولى نعم يظهر أيضا أنه لا يقيد حيثئذ بقوله لا يحتمل الخ إذ يحتاج للغير ما لا يحتاج للنفس بصرى أقول ويستفاد ما ذكره أولا من كلام الشارح بإرجاع ضمير عليه إلى التغميض وجعله متعلقا بالترتيب كما هو ظاهر السياق (قوله كما هو ظاهر) أى التقييد بلا يحتمل عادة (قوله كان الأحسن أن يقول) أى بدل قول المصنف إن لم يخف ضررا (قوله ممنوع) كيف وهذا الذى زعم أنه الأحسن صادق بما إذا خاف ضررا فتدل العبارة حيثئذ بالمنطوق على عدم الكراهة عند خوف الضرر بالمفهوم على الكراهة عند المصلحة وكان الصواب أن يقول إن كان فيه مصلحة ولعله أراد أن يقول ذلك فسبق قلبه لما ذكره فليتامل

وواحدة من الباقية وجعل موضع السابعة لا يتفاوت به الحال هنا فتامله ثم رأيت الأستاذ البكرى قيد بجمل الموضع فى كثره فلينظر مقصوده (قوله ولو اغمى) أى وإن صلى خلف نبي خلافا لمن قال ينظر إلى ظهره مر (قوله عند رفعها) أخرج غير حالة رفعها وعبارة فى شرح العباب والظاهر أنه إنما يسن له نظرها مادامت مرتفعة والافة السنة نظر محل السجود اه (قوله بل يحرم الخ) وينبغي أن يجب التغميض فيما إذا لزوم تركه فعل محرم كنظر محرم لا طريق إلى الاحتراز عنه إلا التغميض (قوله ممنوع) كيف وهذا الذى زعم أنه الأحسن صادق بما إذا خاف ضررا فتدل العبارة حيثئذ بالمنطوق على عدم الكراهة عند خوف الضرر بالمفهوم على الكراهة عند المصلحة وكان الصواب أن يقول إن كان فيه مصلحة ولعله أراد

شبه الكراهة ما نقل عن مجموعته انه يكره ترك سنة من سنن الصلاة إلا ان يجمع بأنه اطلق (١٠١) الكراهة على خلاف الاولى او مراده

السنن المتأكدة لنحو جريان خلاف في وجوبها كما يأتي
أواخر المطالعات بزيادة
(و) يسن (الخشوع) في كل صلاته بقلبه بأن لا يحضر فيه غير ما هو فيه وإن تعلق بالآخرة وبجوارحه بأن لا يعبث باحد ما هو ظاهر ان هذا هو مراده لانه سيذكر الاول بقوله وفراغ قلب إلا أن يجعل ذلك سبباً له ولذا خصه بحالة الدخول وفي الاية المراد كل منهما كما هو ظاهر ايضا وذلك لثناء الله تعالى في كتابه العزيز على فاعليه ولا تنفاه ثواب الصلاة بانتفائه كما دلت عليه الاحاديث الصحيحة ولان لنا وجهاً اختاره جمع انه شرط للصحة لكن في البعض فيكرهه الاسترسال مع حديث النفس والعبث كتسوية ردائه او عمامته لغير ضرورة من تحصيل سنة او دفع مضرة وقيل بحرم وما يحصل الخشوع استحضره انه بين يدي ملك الملوك الذي يعلم السر واخفى انه يناجيهِ وانه ربما تجلى عليه بالقهر لعدم قيامه بحق ربوبيته فرد عليه صلاته (و)

سم أقول الظاهر بل المتعين من امامة الاذرعى ارجاع ضمير فيه في كلامه الى النظر وعدم التغميض فيندفع حينئذ الاشكال ويفيد كراهة التغميض ان ظن ترتيب فوت مصلحة عليه وإن لم يخف ضرر بخلاف كلام المصنف فيظهر حينئذ وجه دعوى الاحسنية (قوله سلبه الكراهة) اي بقوله وعندى لا يكره الخ (قوله انه يكره ترك سنة الخ) اي وفي التغميض ترك سنة هي ادامة نظره الى موضع سجوده وقد يقال المراد بالنظر الى موضع السجود كونه بحيث ينظر الى موضع السجود وهذا صادق مع التغميض سم (قوله إلا ان يجمع بأنه الخ) ويجمع أيضاً بأن محل كراهة ترك السنة ما اذا لم يكن بطريق يحصل المقصود بتلك السنة كما هنا فان المقصود بادامة النظر لموضع السجود الخشوع والتغميض يحصله سم (قوله بأنه اطلق الكراهة الخ) اي على اصطلاح المتقدمين كرى (قوله لنحو جريان الخلاف الخ) متعلق بالمثا كدة (قوله في كل صلاته) الى قوله من تحصيل سنة في النهاية لا قوله لان يجعل الى وفي الاية وكذا في المعنى لا قوله وظاهر الى وفي الاية (قوله غير ما هو فيه) وهو الصلاة ع ش فلو اشتغل بذكر الجنة والنار وغيرهما من الاحوال السنية الى لا تعلق لها بذلك المقام كان من حديث النفس نهاية (قوله وإن تعلق بالآخرة) قد يشكل استحباب كثرة الدوام في السجود والركوع والاستغفار وطلب الرحمة اذا مر بآية استغفار او رحمة والاستجارة من العذاب اذا مر بآية عذاب الى غير ذلك مما يحمل على طلب الدعاء في صلاته فان ذلك فرع من التفكير في غير ما هو فيه ولا سيما اذا كان بطاب امر دنيوى اللهم الا ان يقال ان هذا انشام المطلوب في صلاته فليس اجنبياً عما هو فيه ع ش (قوله وظاهر ان هذا) اي خشوع الجوارح رشيدى (قوله الاول) اي خشوع القلب و (قوله ذاك) أى فراغ القلب (سبباً له) اي الاول (ولذا خصه بحالة الدخول) قد يؤخذ منه عدم اغناء ما ياتى عن تعميم ما هنا للقلب وإن لم يجعل ذلك سبباً لان الخشوع بالقلب مطلوب في جميع الصلاة سم وجرى المعنى على ان كلامهما مراد هنا (قوله وفي الاية الخ) اي والخشوع في قوله تعالى قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون (قوله بذلك انشاء الله تعالى الخ) عبارة المعنى والاصل في ذلك اي سن الخشوع قوله تعالى قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون فصره علي رضى الله تعالى عنه بلين القلب وكف الجوارح اه (قوله على فاعليه) أى الخشوع ع ش (قوله ولا تنفاه ثواب الصلاة بانتفائه) اي ان فقده يوجب عدم ثواب ما فقد فيه من كل الصلاة او بعضها شرح بافضل (قوله لكن في البعض) اي بعض الصلاة فيشترط في هذا الوجه حصوله في بعضها فقط وإن تنفي في الباقي رشيدى (قوله والعبث) عطف على الاسترسال (قوله كتسوية ردائه الخ) فلو سقط نحو ردائه او طرف عمامته كره له تسويته لإللا ضرورة كما في الاحياء معنى زاد النهاية وقد اختلفوا هل الخشوع من اعمال الجوارح كالسكون أو من اعمال القلوب كالخوف أو هو عبارة عن المجموع على اقول اه قال ع ش والثالث هو الراجح اه (قوله لغير ضرورة) ومنها خوف الاستهزاء ع ش (قوله او دفع مضرة) اي كراهة برد (قوله وما يحصل) الى المتن في المعنى (قوله وقيل بحرم) ظاهره كل من الاسترسال والعبث (قوله اي تأمل) الى المتن في النهاية والمعنى لا قوله اي إجمالاً الى قال (قوله لانه) اي التأمل التفصيلي (قوله ولان به الخ) معطوف في المعنى على قوله قال تعالى الخ (قوله مقصود الخشوع الخ) الاضافة لليان (قوله وترتيبها الخ) عطف على تدبر القراءة عبارة النهاية ويسن ترتيبها وهو الثاني فيها فافراط الاسراع مكروه وحرف الترتيل

أن يقول ذلك فسبق قلبه لما ذكره فلي تأمل (قوله انه يكره ترك سنة الخ) أى وفي التغميض ترك سنة وهي ادامة نظره الى موضع سجوده وقوله إلا ان يجمع الخ يجمع أيضاً بان محل كراهة ترك السنة ما اذا لم يكره الترك بطريق يحصل للمقصد بتلك السنة كما هنا فان المقصود بادامة النظر لموضع السجود الخشوع والتغميض يحصله فان قلت فلتكن السنة احد الامرين قلت قد يلتزم بشرطه وقد يقال لما كان قد يضر وفعل اليهود لم يكن احد ما صدق المسنون فلي تأمل (قوله انه يكره ترك سنة) اي وفي التغميض ترك سنة وهي ادامة نظره الى موضع سجوده وقد يقال المراد بالنظر الى موضع السجود كونه بحيث ينظر الى موضع

يكمل مقصود الخشوع والادب وترتيبها وسؤال او ذكر ما يناسب المثلو من رحمة أو رهبة أو تنزيه أو استغفار

كالقراءة وقضيته حصول ثوابه وإن جهل معناه ونظر فيه الامنوى ولا يأتى هذا فى القرآن للتعب بلفظه فائيب قارئه وإن لم يعرف معناه بخلاف الذكر لا بد أن يعرفه ولو بوجه (و) يسن (ذحول الصلاة بنشاط) لأنه تعالى ذم تاركه بقوله عز قائلًا وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى والسكسل الفتور والتواني (وفراغ قلب) عن الشواغل لأنه أعون على الخشوع وفى الخبر ليس للؤمن من صلاته إلا ما عقل وبه يتأيد قول من قال أن حديث النفس أى الاختيارى أو الاسترسال مع الاضطراب منه يبطل الثواب وقول القاضى بكره أن يتفكر فى أمر دنيوى أو مسألة فقهية ولا ينافيه أن عمر رضى الله عنه كان يجزم الجيش فى صلاته لأنه مذهب له أو اضطره الأمر إلى ذلك على أن ابن الرفعة اختار أن التفكير فى أمور الآخرة لا بأس به إلا أن يربد بلا بأس عدم الحرمة فوافق ما مر أو لا (وجعل يديه تحت صدره) وفوق سرته (أخذ أيمينه يساره)

للتابع الثابت من مجموع رواية الشيخين وغيرها والسنة فى كيفية الاخذ كما

أفضل من حرفى غيره ويسن للقارى مصليا أم غيره أن يسأل الله الرحمة إذا مر بآية رحمة ويستعين من العذاب إذا مر بآية عذاب فإن مر بآية تسبيح أو بآية مثل تفكير وإذا قرأ ليس الله بأحكم الحاكمين سن له أن يقول بلى وأعلى ذلك من الشاهدين وإذا قرأ قباى حديث بعده يؤمنون يقول امننت بالله وإذا قرأ فن ياتيك بماء معين يقول الله رب العالمين اه وكذا فى المغنى لا قوله وحرف إلى ويسن قال ع ش قوله مر ويسن ترتيلها أى القراءة ومحلها حيث أحرم بها فى وقت يسعها كاملة ولا واجب الاسراع والاقتصار على اخف ما يمكن وقوله مر وحرف الترتيل أى الثانى فى إخراج الحروف وقوله أفضل من حرفى غيره أى فن نصف السورة مثلامع الترتيل أفضل من تمامه بدونه ولعل هذا فى غير ما طلب بخصوصه كقراءة السكف يوم الجمعة فإن إتمامها مع الاسراع لتحصيل ستة قراءتها فيه أفضل من أكثرها مع الثانى وقوله مر إذا مر بآية رحمة الخ ينبغى أن محل استحباب الدعاء إذا لم يكن آية الرحمة أو العذاب فيما قرأه بدل الفاتحة والإفلا يأتى به لئلا يقطع الموالاة وقوله مر سن له أن يقول بلى الخ أى يقولها الامام والمأموم سرا كالنسيح وادعية الصلاة الآتية وهذا بخلاف ما لو مر بآية رحمة أو عذاب فانه يجزم بالسؤال ويوافق المأموم كما تقدم فى شرح ويقول الشئام مآظاهرة ان المأموم لا يؤمن فيما ذكر على دعائه وإن أتى به بلفظ الجمع اه ع ش (قوله كالقراءة الخ) عبارة المغنى قياسا على القراءة وقد يفهم من هذا أن من قال سبحان الله مثلا غافلا عن مدلوله وهو التزبه يحصل له ثواب ما يقوله وهو كذلك وإن قال الاسنوى فيه نظرا اه (قوله ولو بوجه) ومن الوجه الكافى ان يتصور اوى التسبيح والتحميد ونحوهما تعظيما لله وثناء عليه ع ش (قوله لأنه تعالى) إلى قوله وفى الخبر فى النهاية والمغنى (قوله والسكسل الفتور الخ) أى وضده الشئام مغنى ونهاية (قوله عن الشواغل) قيد النهاية والمغنى بالدنيوية وقضية صنع الشارح كشرح المنهج الاطلاق واعتمده الحلبي وفى النهاية قبل هذا ما يفيد (قوله وبه يتأيد) أى بالخبر (قوله يبطل الثواب) لكن قضية الاماقل ان بطلان الثواب فيما وقع فيه الخلل فيه فقط سم وتقدم عن شرح بافضل التصريح بذلك (قوله قول القاضى الخ) اقره المغنى وجزم به النهاية وهو عطف على قول من قال الخ (قوله ولا ينافيه) أى إطلاق قوله وفراغ قلب عن الشواغل الشامل للآخرية ويحتمل أن مرجع الضمير قول القاضى بكره الخ (قوله كان يجزم الجيش) أى يدبر امر الجيش (قوله لأنه مذهب الخ) أو ما كان التجيز يشغله عما هو فيه كما هو اللاتى بعلم مقامه (قوله على أن ابن الرفعة اختار الخ) أى رفع عمر رضى الله تعالى عنه من أمور الآخرة فاختيار ابن الرفعة يوافق ماسرا ولا فقول له إلا أن يريد الخ استثناء من هذا كرى (قوله لا بأس به) أى وأما فيما يقرؤه فستحب (قاعدة) فيها بشرى روى ابن حبان فى صحيحه من حديث عبد الله بن عمر مر فوعا أن القيد إذا قام يصلى أتى بذنوبه فوضعت على راسه أو على عاتقه فكما ركع أو سجد تساقطت عنه أى حتى لا يبقى منه شئ إن شاء الله تعالى اه مغنى (قوله ماسرا ولا) إشارة إلى قوله وإن تعلق بالآخرة كرى ويظهر انه إشارة إلى ما ذكره عن القاضى من السكرامة ويحتمل انه إشارة إلى قوله وفراغ قلب عن الشواغل الشامل لأمور الآخرة قول المتن (وجعل يديه الخ) أى فى قيامه أو بدله نهاية ومغنى قول المتن (أخذ أيمينه يساره) لا يبعد فيمن قطع كف يمينه مثلا وضع طرف الزند على يساره وفيمن قطع كفاه وضع طرف احد الزندان عند طرف الآخر تحت صدره سم (قوله والسنة الخ) والاصح كائى الروضة انه يحيط يديه بعد التكبير تحت صدره وقيل يرسلهما ثم يستأنف نقلهما إلى تحت صدره قال الامام والقصد من القبض المذكور تسكين اليدين فان ارسلهما ولم يعثبهما فلا بأس كائن عليه فى الام مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر فلا بأس أى لا اعتراض عليه إلا فالسنة ما تقدم اه (قوله ان يقبض بكف يمينه الخ) أى ويفرج اصابع يساره

السجود وهذا صادق مع التخميض فليتأمل (قوله ولذا خصه بحالة الدخول) قديؤخذ منه عدم اغناء ما يأتى عن تعميم ما هنال للقلب وإن لم يجعل ذلك سببا لان الخشوع بالقلب مطلوب فى جميع الصلاة (قوله يبطل الثواب) أى فيما وقع فيه الخلل فقط (قوله اخذا يمينه يساره) لا يبعد فيمن قطع كف يمينه مثلا

وقيل يتخير بين بسط اصابع يمينه في عرض المفضل وبين نشرها صوب الساعد وقيل يقبض كوعه باهامه وكرسوعه بخنصره ويرسل الباقي صوب الساعد ويظهر أن الخلاف في الأفضل وأن أصل السنة يحصل بكل والرسغ المفضل بين (٣٠) الكف والساعد والكوع العظم الذي

يل إهام اليد والكرسوع العظم الذي يلي خنصرها وحكمة ذلك لإرشاد المصلي إلى حفظ قلبه عن الخواطر لأن وضع اليد كذلك يحاذيه والعادة أن من احتفظ بشيء أمسكه بيده فامر المصلي بوضع يده كذلك على ما يحاذي قلبه ليتذكر به ما قلناه (و) يسن (الدعاء في سجوده) لخبر مسلم أقرب ما يكون العبد من ربه إذا كان ساجدا فاجتهدوا في الدعاء أي فيه ومأثوره أفضل وهو مشهور وروى ابن ماجه خبر من لم يسأل الله يغضب عليه (وأن يعتمد في قيامه من السجود والقعود) للاستراحة والتشهد (على) بطن راحة وأصابع (يديه) موضوعتين بالأرض لأنه أعون وأشبه بالتواضع مع ثبوته عنه ﷺ ومن قال يقوم كالعاجن بالنون أراد في أصل الاعتماد لا صفته وإلا فهو شاذ ولا يقدم إحدى رجله إذا نهض للنهي عنه (وتطويل قراءة الاولى على الثانية في الاصح) لأنه الثابت من فعله ﷺ بلفظ كان يطول في الركعة الاولى مالا يطول في الثانية وتأويله بأنه أحسن بذاخل

وسطا كما هو قضية كلام المجموع نهاية قال عرش قضيته أنه يضم أصابع اليمنى حالة قبضه بها اليسرى اه (قوله وقيل يتخير) وكلام الروضة قدوم اعتاده ومن ثم اغتربه الشارح تبعاً لغيره والمعتد الاول نهاية (قوله والرسغ) إلى قوله وحكمة ذلك في المغنى وإلى قوله فامر في النهاية لإقوله والكرسوع إلى وحكمة (قوله والكوع الخ) أي ولما البوع فهو العظم الذي يلي إهام الرجل نهاية ومعنى (قوله وحكمة ذلك) أي جعلهم تحت صدره نهاية (قوله يحاذيه) أي القلب فانه تحت الصدر بما يلي جانب الايسر نهاية أي فالمراد بالحاذة التقريبية لا الحقيقية خلافا لما يفعله بعض الطلبة من جعل الكفين في الجانب الايسر محاذيتين للقلب حقيقة فانه مع ما فيه من الحرج يخالف قوهم وجعل يديه تحت صدره فان اليسرى حينئذ يجعل جميعها تحت الثدي الايسر بل في الجانب الايسر لاتحت الصدر (قوله ما قلناه) أي من حفظ قلبه عن الخواطر (قوله لخبر مسلم) إلى قوله ولا يقدم في النهاية والمغنى لإقوله فهو شاذ (قوله لخبر مسلم الخ) وروى الحاكم عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال الدعاء سلاح المؤمن وعماد الدين ونور السموات والأرض وروى أيضا عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال إن البلاء يلينزل فيعتقه الدعاء فيعتلجان إلى يوم القيامة نهاية ومعنى (قوله وهو مشهور) عبارة النهاية والمغنى ومنه أي المأثور اللهم اغفر لي ذنبي كله دقة وجله اوله واخره سره وعلايته رواه مسلم اه قول المتن (وان يعتمد في قيامه الخ) أي ذكر اكان أو قويا او ضدهما نهاية ومعنى (قوله كالعاجن) المراد به الشيخ الكبير لانه يسمى بذلك لغة لكن كلام الشارح الاتي كالصريح في إرادة عاجن العجيين فليتامل ومن لإطلاقة على الشيخ الكبير وقول الشاعر:

فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا * وشرخصال المرء كنت وعاجن

رشيدى وكذا في المغنى لإقوله امكن إلى ومن لإطلاقة فقال بدله لا عاجن العجيين كاقيل اه وفي القاموس والكنة ككرسى الشديديو الكبير عجنه اعتمده عليه بجمع كفه فلان نهض معتمدا على الأرض كبيرا اه قول المتن (وتطويل قراءة الاولى الخ) وكذا بطول الثالثة على الرابعة إذا قرأ السورة فيها معنى (قوله وتأويله) أي الحديث معنى (قوله نعم ماورد الخ) عبارة النهاية والمغنى والثاني انهما سواء ومحل الخلاف في ما يرد فيه نص أو لم تقتض المصلحة خلافاً اماما فيه نص بتطويل الاولى كصلاة الكسوف والقراء بالسجدة وهل أتى في صبح الجمعة أو بتطويل الثانية كصبح وهل أتاك في صلاة الجمعة والعيد أو المصلحة في خلافه كصلاة ذات الرقاع للإمام فيستحب له التخفيف في الاولى والتطويل في الثانية حتى تأتي الفقرة الثانية ويستحب للطائفتين التخفيف في الثانية لثلاث أطول بالانتظار اه (قوله في مسئلة الزحام) أي ليلحقه منتظر السجود معنى قول المتن (والذكر بعدها) قوة عباراتهم وظاهر كثير من الاحاديث اختصاص طلب ذلك بالفريضة واما الدعاء فينتجه ان لا يتقيد طلبه بها بل يطلب بعد النافلة أيضا فليراجع سم (قوله وثبت فيهما احاديث) فقد كان صلى الله عليه وسلم إذا سلم منها قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم رواه الشيخان وقال ﷺ من سبح الله در كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين ثم قال تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلى قوله قدير غفرت خطاياهم وإن كانت مثل زبد البحر وكان ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا أي يقول استغفر الله العظيم وقال اللهم انت السلام

وضع طرف الزند على يسراه وفيمن قطع كفاه وضع طرف أحد الزندين عند طرف الآخر تحت صدره ولا ينافي ذلك سقوط السجود على اليد إذا قطع الكف لاحتمال ان المراد هناك سقوط الوجوب بسقوط محله دون الاستحباب وايضا فيمكن الفرق (والذكر بعدها) قوة عباراتهم وظاهر كثير من الاحاديث اختصاص طلب ذلك بالفريضة واما الدعاء فينتجه ان لا يتقيد طلبه بها بل يطلب بعد النافلة أيضا فليراجع

برده كان الظاهرة في التكرار عرفا نعم ماورد فيه تطويل الثانية يتبع كل أتاك في الجمعة أو العيد ويسن للإمام تطويل الثانية في مسئلة الزحام وصلاة ذات الرقاع الآتية (والذكر) والدعاء (بعدها) وثبت فيهما احاديث كثيرة يبينتها مع فروع كثيرة تتعلق بهما

ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام نهاية وشرح المنهج زاد شرح بافضل مانصه ومن ذلك اي الماثور عقب الصلاة اللهم اعني ذكرك وشكرك وحسن عبادتك وقراءة الاخلاص والمعوذتين واية الكرسى والفاحة ومنه لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ زيادة يحيى ويميت عشرا بعد الصبح والعصر والمغرب وسبحان ربك رب العزة الى اخر السورة واية شهد الله وقل اللهم مالك الملك الى بغير حساب اه قال ع ش قال البكري في الكنز ويندب عقب السلام من الصلاة ان يبدأ بالاستغفار ثلاثا ثم قوله اللهم أنت السلام ثم يقول اللهم لا مانع الخ ويحتم بعد ذلك بما ورد من التسبيح والتحميد والتكبير المشار اليه ثم يدعوه فهم ذلك كله من الاحاديث الواردة في ذلك اهو ينبغي اذا تعارض التسبيح اي وماعه وصلاة الظهر بعد الجمعة في جماعة تقديم الظهر وان فاته التسبيح وينبغي ايضا تقديم اية الكرسى على التسبيح فيقرأها بعد قوله منك الجدد وينبغي ايضا ان يقدم السبعيات وهي القلائق لحث الشارع على طلب الفور فيها ولكن في ظني ان في شرح المناوي على الاربعين انه يقدم التسبيح وماعه عليها وينبغي ان يقدم ايضا السبعيات على تكبير العيد لما مر من الحث على فوريتها والتكبير لا يفوت بطول الزمان اه (في شرح العباب) غبار ته ثم رايت بعضهم رتب شيئا مما مر فقال يستغفر ثلاثا اللهم أنت السلام الى والاكرام ثم لا اله الا الله وحده الى قد ير المهم لا مانع الى الجدد لا حول ولا قوة الا بالله لا اله الا الله ولا نعبد الاياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يقرأ اية الكرسى والاخلاص والمعوذتين ويسبح ويحمد ويكبر العدد السابق ويدعو اللهم اني اعوذ بك من الجبن واعوذ بك من ان ارد الى ارضل العمر واعوذ بك من فتنه الدنيا واعوذ بك من عذاب القبر اللهم اعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك اللهم اذهب عني الهم والحزن اللهم اغفر لي ذنوبي وخطاياي كلها اللهم انعشني واجبرني واهدني لصالح الاعمال والاخلاق انه لا يهدي لصالحها ولا يصرف عني سيئها الا انت اللهم اجعل خير عمري اخره وخير عملي خواتمه وخيرا ياي يوم لقائك اللهم اني اعوذ بك من الكفر والفقر وسبعان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ويزيد بعد الصبح اللهم بك احاول وبك اصاب وبك اقاتل اللهم اني اسالك علما نافعا وعملا مقبلا ورزقا طيبا وبعده وبعد المغرب اللهم أجرني من النار سبعا وبعدهما بعد العصر قبل ان يتي الرجل لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير عشرا اه والظاهر انه لم يذكر ذلك مرتبا كذلك الا بتوقيف او عملا بما قدمته انتهت وقد ذكرت في الاصل مخرج ما ذكره هتامن الاذكار من المحدثين فراجعهم منه ان اردته كردى على بافضل (قوله ويسن) الى قوله را نصرفه في المغنى والنهية لا قوله ولو لم يمسجد النبوى الى يمته (قوله لا الا امام يريد التعليم) أى تعليم المأمومين فيجهر بهما فاذا تعلموا أسر شيخ الاسلام ومغنى ونهاية قال ع ش قوله بها اي بالذكرو الدعاء الواردين هنا وينبغي جريان ذلك في كل دعاء وذكر فهم من غيره انه يريد تعلمه ماموما كان او غيره من الادعية الواردة او غيرها ولو دنيويا اه (قوله ان يقوم من مصلاه) ينبغي ان يستثنى من ذلك الاذكار التي طلب الاتيان بها قبل تحوله ثم رايت في شرح العباب قال نعم يستثنى من ذلك اعني قيامه بعد سلامه الصبح لما صح كان ^{صلى الله عليه وسلم} اذا صلى الصبح جلس حتى تطلع الشمس واستدل في الخادم بخبر من قال في دبر صلاة الفجر وهو ثمان رجله لا اله الا الله وحده لا شريك له الحديث السابق قال فقيه تصریح بانه ياتي بهذا الذكر قبل ان يحول رجله ويأتي مثله في المغرب والعصر ورود ذلك فهما اه سم على حجب وفي الجامع الصغير اذا صليت صلاة الفرض فقلوا عقب كل صلاة عشر مرات لا اله الا الله الى اخر الحديث وأقره المناوي وعليه ينبغي تقديمها على التسبيحات لحث الشارع عليها بقوله وهو ثمان رجله الخ ووردايضامن قرأ قل هو الله احد مائة مرة عقب صلاة الصبح ولم يتكلم غفر له وورد عليه سم في باب لجهاد سق الا حاصله انه اذا سلم عليه شخص وهو مشغول بقرائتها هل يرد عليه السلام ولا يكون مقرونا للثواب

في شرح العباب بما لم يوجد مثله في كتب الفقه ويسن الاسرار بهما لا الا امام يريد التعليم والافضل للامام اذا سلم أن يقوم من مصلاه

(قوله أن يقوم من مصلاه)

الموعدة به أو يؤخره إلى الفراغ ويكون ذلك عذرا فيه نظرا لما قول والاقرب الأول وجعل الكلام على اجنبى لا عذر له في الاتيان به على ما ذكر فهل يقدم الذكر الذي هو لا اله الا الله الخ أو سورة قل هو الله احد فيه نظر ولا يبعد تقديم الذكر لحث الشارع على المبادرة اليه بقوله وهو ثان رجله ولا يعد ذلك من الكلام لانه ليس اجنبيا عما يطلب بعد الصلاة ع ش (قوله عقب سلامه الخ) قاله الاصحاب لثلاثين شك هو او من خلفه هل سلم او لا وثلاث يدخل غريب فيظنه بعد في صلاته فيقتدى به اه قال الاذرى والعلتان تنقيان اذا حول وجهه اليهم او انحرف عن القبلة اه وينبغي كما بحثه بعضهم ان يستثنى من ذلك ما اذا قدم مكانه يذكر الله بعد صلاة الصبح الى ان تطلع الشمس لان ذلك كحجة وعمره تامة رواه الترمذى عن انس مغل (وقوله وينبغي الخ) كذا في النهاية وتقدم عن سم عن شرح العباب مثله مع زيادة عبارة شرح بافضل ويندب ان ينصرف الامام والمأموم والمنفرد عقب سلامه وفراغه من الذكر والدعاء بعده اه (قوله اذالم يكن خلفه نساء) فسمياتي نهاية (قوله ولو بالمسجد النبوى الخ) وفاقا لظاهر اطلاق الاسنى والمغنى وخلافه لانه في عبارة ولو لمكث الامام بعد الصلاة لذكر او دعاء فالأفضل جعل يمينه اليهم ويساره الى المحراب للتابع رواه مسلم وقيل عكسه وينبغي كما قاله بعض المتأخرين ترجيح في محراب النبي ﷺ لانه ان فعل الصفة الاولى يصير مستديرا للنبي ﷺ وهو قبلة ادم فمن بعده من الانبياء اى كل منهم يتوسل به الى الله سبحانه وتعالى رشيدي (قوله ويؤيده) اى التعميم المذكور (قوله بمحرا به) اى بمصلا فقدم ان المحراب المعروف محدث (قوله فبحث استثنائه الخ) اى محرابه ﷺ يجعل يمينه فيه الى المحراب اعتمده اجمال الرملى واتباعه وعليه عمل الأئمة بالمدينة اليوم وللدميرى

وسن للامام ان يلتفتا * بعد الصلاة لدعاء ثبتا
ويجعل المحراب عن يساره * الاتجاه البيت في استاراه
فنى دعائه له يستقبل * وعنه للمأموم لا ينتقل
وان يكن في مسجد المدينة * فليجعل محرابه يمينه
لكي يكون في الدعاء مستقبلا * خير شافع ونبي ارسلنا

اه كرى وقضية ما مرفى النهاية من اقتصاره على استثناء محراب النبي ﷺ عدم اعتقاد ما بحثه الدميرى بالنسبة الى اتجاه البيت الشريف فليراجع (ولو في الدعاء) وقال الصيمرى وغيره يستقبلهم بوجهه في الدعاء وقوله من ادب الدعاء استقبالا القبلة مرادهم غالبا لا دائما ويسن الاكثر من الذكر والدعاء قال في المهمات وقيد الشافعى رضى الله تعالى عنه استحباب اكثر الذكر والدعاء بالمنفرد والمأموم ونقله عنه في المجموع لكن لقائل ان يقول يسن للامام ان يختصر فيها بحضرة المأمومين فاذا انصرفوا اطول وهذا هو الحق انتهى وهم لا يمنعون ذلك معنى (قوله على انه يؤخذ من قوله بعدها انه الخ) قال ع ش ظاهره مر انه لا فرق بين الاتيان بها اى التسييجات على الفور وعلى التراخي والاقرب انها تقوت بفعل الرتبة قبلها اطول الفضل لكن قال حج انه لا يضر الفصل اليسير كالا شتغال بالراتبة وظاهرة ولو اكثر من ركعتين وقال سم عليه ما حاصله انه ينبغي في اغتفار الرتبة ان لا يفحش الطول بحيث لا يعد التسييج من توابع الصلاة ع فا اثم على هذا والى بين صلاتي الجمع اخر التسييج عن الثانية وهل يسقط تسييج الاولى حينئذ او يكتفى بها ذكروا احدا

عقب سلامه) ينبغي ان يستثنى من ذلك الاذكار الى طالب الاتيان بها قبل تحوله ثم رايته في شرح العباب قال نعم يستثنى من ذلك اعنى قيامه بعد سلامه من الصبح لما صبح كان ﷺ اذا صلى الصبح جلس حتى تطلع الشمس واستدل في الخادم بخبر من قال دبر صلاة الفجر وهو ثان رجله لا اله الا الله وحده لا شريك له الحديث لما بق قال فتممه تصريحه بان ياتي هذا الذكر قبل ان يحول رجليه ويأتي مثله في المغرب والعصر لورود ذلك فيها اه (قوله بفعل الرتبة) ظاهرة وان طولها وفيه نظر اذا غش النظر يل بحيث صار لا يصدق على الذكر انه بعد الصلاة وقيل قال وقوعه بعد توابعها وان طالت لا يخرجه عن كونه بعدا قليلا

عقب سلامه اذالم يكن خلفه
نساء فان لم يرد ذلك فالسنة
له ان يجعل ولو بالمسجد
النبوى على مشرفه افضل
الصلاة والسلام كما اقتضاه
اطلاقهم ويؤيده ان الخلفاء
الراشدين ومن بعدهم كانوا
يصلون بمحرا به صلى الله عليه
وسلم ولم يعرف عن احد منهم
خلاف ما عرف منه فبحث
استثنائه فيه نظر وان كان
له وجه وجيه لاسيما مع
رعاية ان سلوك الادب اولى
من امتثال الامر يمينه
للمأمومين ويساره للمحراب
ولو في الدعاء وانصرافه
لا يتنافى ندب الذكر له عقبها
لانه ياتي به في محله الذى
ينصرف اليه على انه يؤخذ
من قوله بعدها انه لا يفوت
بفعل الرتبة

ولما الفات بها كماله لا غير (تنبيه) كثر الاختلاف بين المتأخرين فيمن زاد على الوارد كان سبع اربعا وثلاثين فقال القرافي بكرة لانه سوء ادب ايد بانه دوام وهو اذ ازيد فيه على قانونه يصير دام وبانه مفتاح وهو اذ ازيد على اسنانه لا يفتح وقال غيره يحصل له الثواب المخصوص الزيادة مقتضى كلام الزين العراقي ترجيحه لانه بالاثنيان بالاصل حصل له ثوابه فكيف يطله زيادة من حنسه واعتمده ابن العاد بل بالغ فقال لا يحل اعتقاد عدم حصول الثواب لانه قول بلا دليل بل الدليل برده وهو عموم من جاء بالحسنة فله عشر امثاله ولم يعثر القرافي على سر هذا العدد المخصوص وهو تسبيح ثلاث وثلاثين والحد كذلك والتكبير كذلك بزيادة واحدة تكملة المائة وهو ان اسماء تعالى تسعة وتسعون وهي اما ذاتية كالله او جلالية كالكبير (١٠٦) اوجالية للمحسن فجعل الاول التسبيح لانه تنزيه للذات وللثاني التكبير وللثالث التمجيد

لانه يستدعي النعم وزيد في الثالثة التكبير او لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ لانه قيل ان تمام المائة في الاسماء الاسم الاعظم وهو داخل في اسماء الجلال وقال بعضهم هذا الثاني اوجه نقلا ونظرا ثم استشكل بما لا اشكال فيه بل فيه الدلالة المدعى وهو انه ورد في روايات النقص عن ذلك العدد والزيادة عليه خمس وعشرين واحدى عشرة وعشرة وثلاث مرة وسبعين ومائة في التسبيح وخمس وعشرين واحدى عشرة وعشرة ومائة في التمجيد وخمس وعشرين واحدى عشرة ومائة في التكبير ومائة وخمس وعشرين وعشرة في التهليل وذلك يستلزم عدم التعبد به لان يقال التعبد به واقع مع ذلك بان ياتي باحدى الروايات الواردة والكلام لانما هو فيما اذا اتى بغير الوارد نعم يؤخذ من كلام شرح مسلم انه اذا

ولا بد من ذكر لكل من الصلاتين فيه نظر ولا يبعد ان الاولى افر اكل واحدة بالعدد المطلوب لها فلو اقتصر على احد العددين كفى في اصل السنة اه (قوله) ولما الفات بها كماله الخ يفيدان الافضل تقديم الذكر والدعاء على الراتبة سم (قوله) وايد اي ماقاله القرافي (بانه) اي الوارد (قوله) مع الزيادة اي على العدد الوارد (قوله) واعتمده ابن العاد الوجه الذي اعتمده جمع من شيوخنا كشيخنا الامام البرلسي وشيخنا الامام الطباي وحصر له هذا الثواب اذ اذاع على الثلاث الثلاثين في المواضع الثلاثة فيكون الشرط في حصوله عدم النقص عن ذلك خلافا لمن خالف سم على المنهج اه ع ش (قوله) هو اي الدليل (قوله) تكملة المائة خبر مبتدا محذوف والجملة صفة لواحدة (قوله) هو ان الخ قد يقال ان هذا السر لا يضر القرافي بل يؤيد كلامه (قوله) ان اسماء تعالى اي الحسنى (قوله) وللثاني التكبير سكت غن وجهه لظهوره من قوله اوجالية كالكبير (قوله) لا اله الا الله اي الى قدبر (قوله) هذا الثاني اي الذي قاله غير القرافي وهو حصول الثواب المخصوص مع الزيادة (قوله) بل فيه الدلالة للمدعى وهو حصول الثواب المخصوص مع الزيادة على العدد المخصوص وقد يقال ان قول المستشكل لان يقال الخ يؤيد نقيض المدعى فتأمل (قوله) وذلك اي اختلاف الروايات بالنقص والزيادة (قوله) عدم التعبد به اي بالثلاث والثلاثين (قوله) التعبد به واقع اي بالوارد (قوله) الخلاف (قوله) بغير الوارد اي لم يرد اصلا (قوله) نعم يؤخذ الخ عبارة المغني قال المصنف الاولى اجمع بين الروايتين في تكبير اربعا وثلاثين ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اه (قوله) ان يمتدحها اي ان يجعل خاتمة المائة واخرها (ورده) اي ندب الجميع بين كبير او كثير او يحتمل ان مرجع الضمير قول الشارح فيندب ان يمتدحها بهما (قوله) ورجح بعضهم عطف ايضا على قال القرافي وكذا قوله ووجه منه (قوله) او لتعبد اي على وجه انه مطلوب متافى هذا الوقت ع ش ولعل الاولى اي على انه هو الانسب هنا قال قول المتن (لنقل) اي او الفرض من موضع فرضه اي او نقله ولو قال وان ينتقل لصلاة او من محل اخر لكان اشمل واخص واستغنى عن التقدير المذكور معنى قول المتن (وان ينتقل للنقل) اي اما ما كان او غيره ولو خالف ذلك فاجرم بالثانية في محل الاولى فهل يطالب منه الانتقال بفعل غير مبطل في اثناء الثانية يتجه ان يطالب سواء خالف عمدا وسهوا او جهلا سم على المنهج اه ع ش (قوله) وقضيته الخ عبارة النهاية ومقتضى اطلاق المصنف عدم الفرق بين النافلة المتقدمة والمتأخرة لكن المتجه في المهمات في النافلة المتقدمة ما شعر به كلامهم من عدم الانتقال لان المصلي ما مور بالمبادرة في الصف الاول وفي الانتقال بعد استقرار الصفوف مشقة خصوص صامع كشر المصلين كالجمعة اه فعلم ان محل استحباب الانتقال لم يعارضه شيء اخر اه (وانه ينتقل لكل صلاة) قضية هذا الصنيع استحباب (قوله) ولما الفات يفيدان الافضل تقديم الذكر والدعاء على الراتبة (قوله) وان ينتقل لكل صلاة قضية هذا الصنيع استحباب الانتقال او الفصل بالكلام لكل ركعتين من النوافل يفتخهما ولو كثرت جدا

تعارضت روايتان سن له اجمع بينهما كتختم المائة بتكبير أو بلا اله الا الله وحده الخ فيندب ان يمتدحها بهما احتياطا الانتقال وعمل بالوارد ما امكن ونظيره قوله في ظلمت نفسي ظلما كثيرا في دعاء التشهد روى بالوحدة والمثلية والاولى اجمع بينهما لذلك ورده العز بن جماعة بما رددته عليه في حاشية الايضاح في بحث دعاء يوم عرفة ورجح بعضهم انه ان نوى عند انتهاء العدد الوارد امتثال الامر ثم زاد ائيب عليهم او لا فلا روجه منه تفصيل اخر وهو انه ان زاد لنحو شك غدر او لتعبد فلا لانه حينئذ مستدرك على النادر وهو غمغمة (وان ينتقل للنقل) الراتب وغيره (من موضع فرضه) لثبته له مواضع السجود وقضيته ندب الانتقال للفرض من موضع فعله المتقدم وانه ينتقل لكل صلاة يفتخها من المفضيات والنوافل وهو متجه حيث يعارضه نحو فضيلة صف اول او مشقة خرق صف مثلا

فان لم ينتقل فصل بنحو كلام انسان للنهي في مسلم عن وصل صلاة بصلاة إلا بعد كلام او خروج (وافضله) اى الانتقال للنفل يعنى الذى لا تسن فيه الجماعة ولولم بالكمة والمسجد حولها (الى بيته) للخبر المتفق عليه صلوا اليها الناس في بيوتكم (١٠٧) فان افضل صلاة المرء في بيته إلا

المكتوبة ولان فيه البعد عن الرياء وعود بركة الصلاة على البيت واهله كافي حديث ومحلة ان لم يكن معتكفا ولم يخف بتأخيرها لبيت فوت وقت او تهاو وناو في غير الضحي ور كفى الطواف والاحرام بمقتات به مسجد وناقلة المبكر للجمعة (وإذا صلى وراهم نساء مكثوا) ندبا (حتى ينصرفن) للاتباع ولان الاختلاط بهن مظنة الفساد وتنصرف الخنائى فرادى بعدهن وقبل الرجال (وان ينصرف في جهة حاجته) اى ان كان له حاجة اى جهة كانت (وإلا) يكن له حاجة في جهة معينة (ف) لينصرف (بمنته) لندب التيامن قال الاسنوى وينافيه انه يسن في كل عبادة الذهاب في طريق والرجوع في اخرى اه ويجب بحمله على ما اذا امكثته مع التيامن ان يرجع في طريق غير الاولى والاراعى مصلحة العود في اخرى لان الفائدة فيه بشهادة الطريقين له اكثر (وتنقض القدوة بسلام الامام) التسليمة الاولى لخروجه بها نعم يسن للأمام أن يؤخرها الى فراغ امامه من تسليمته جميعا وإذا انقضت بالاولى

الانتقال أو الفصل بالكلام لكل ركعتين من النوافل يفتتحها ولو كثرت جداسم (قوله) فان لم ينتقل فصل بنحو كلام انسان) كذا في النهاية والمغنى وشرح المنهج لكن بدون لفظ نحو ولعل الشارح ادخل بها تحويل صدره عن القبلة (قوله) او خروج) اى من محل صلاته الاولى ع ش (قوله) اى الانتقال) الى قوله ويسن له هنا في النهاية الى ما نبه عليه وكذا في المغنى إلا قوله يعنى الذى لا يسن فيه الجماعة وقوله وظاهر الى اوفيه (قوله) ولولم بالكمة (الخ) عبارة النهاية ولا فرق في ذلك بين المسجد الحرام ومسجد المدينة والاقصى والمهجور وغيرها ولا بين الليل والنهار ولا يلزم من كثرة الثواب التفضيل اه قول المتن (الى بيته) اى ما لم يحصل له شك في القبلة فيه فيكون حينئذ في المسجد افضل ع ش (قوله) ولان فيه البعد (الخ) عبارة المغنى والحكمة بعده من الرياء اه (قوله) ومحلة) اى محل كون النفل في البيت افضل (قوله) وان لم يكن معتكفا) اى ولا ما كذا بعد الصلاة لتعلم او تعليم ولودهب الى بيته لفا ته ذلك نهاية (قوله) فوت وقت) عبارة المغنى فوت الرتبة لضيق وقت او بعد منزله اه (قوله) وناقلة المبكر (الخ) اى القيامة وقد نظم ذلك الشيخ منصور الطبلاوى فقال
وسنة الاحرام والطواف * ونفل جالس للاعتكاف
وخائف الفوات بالتأخر * وقادم ومنشئ للسفر
والاستخارة للقليل * لمغرب ولا كذا البعدي

اه ع ش وفي البجيرى عن القليوبى ان مثل قبلة الجمعة كل رتبة متقدمة دخل وقتها وهو في المسجد اه وقد مر عن النهاية ما يفيد قول المتن (مكثوا) اى مكث الامام بعد سلامه ومن معه من الرجال يذكرون الله تعالى نهاية ومعنى قول المتن (وان ينصرف الخ) وان يمكث المأموم في مصلاه حتى يقوم الامام من مصلاه ان اراده عقب الذكر والدعاء إذ يذكره للمأموم الانصراف قبل ذلك حيث لا عذر له بافضل مع شره قال السكردى عليه وظاهر كلامه في الايعاب ان انصرافه قبل الامام خلاف الاولى لا للكره اه (قوله) تكن له حاجة (الخ) عبارة النهاية والمغنى اى وان لم تكن له حاجة او كانت لافى جهة معينة اه (قوله) فلينصرف بمنته) ولا يكره ان يقال انصر فنام الصلاة كما هو ظاهر كلامهم نهاية زاد المغنى وان استند الطبرى عن ابن عباس انه يكره ذلك لقوله تعالى ثم انصرف فواصر الله قلوبهم اه قال ع ش وكذا لا يكره ان يقال جوا بالمتن قال اصليت صليت اه (قوله) بحمله) اى كلام المصنف (قوله) مصلحة العود) لعل الانسب حذف المصلحة (قوله) لخروجه بها) فلو سلم المأموم قبلها عامدا عالما من غير نية مفارقة بطلت صلاته ولو قارنه فيعلم بضر كبقية الاذكار بخلاف مقارنته لفي تكبيرة الاحرام كاسيا لانه لا يصير مصليا حتى يتمها فلا يبط صلاته بمن لبس في صلاة نهاية ومعنى قول المتن (فللمأموم) اى المواقف ومعنى ونهاية قول المتن (ثم يسلم) وينبغي أن تسلمه عقبه اولى حيث اتى بالذكر المطلوب وإلا بان اسرع الامام من للمأموم الاتيان به ع ش (قوله) ولا بطلت (الخ) عبارة النهاية فان مكث عامدا عالما بالتحريم قدر از انداعلى طمأنينة الصلاة بطلت صلاته او ناسيا او جاهلا فلا اه وكذا في المغنى إلا قوله قدر الى بطلت قال ع ش قوله مر او ناسيا او جاهلا فلا اى ولكن يسجد للسهو لانه فعل ما يبطل عمده اه (قوله) ان محله) اى البطلان (قوله) ان طوله كجلسة الاستراحة) والمعتمد ان طوله زيادة على قدر طمأنينة الصلاة سم عبارة ع ش قوله مر كجلسة الاستراحة وفي نسخة يعنى للنهاية طمأنينة الصلاة وهذه هي المعتمدة يمكن حمل النسخة الاخرى عليها بان يراد بجلسة الاستراحة اقل ما يجزى في الجلوس بين السجدةين (قوله) اوفيه (الخ) معطوف على في غير محل والضمير محل التشهد الاول للمسبوق (قوله) ويسن له) اى للمسبوق (هنا) اى فيما اذا كان جلوسه مع امامه في محل تشهده الاول (قوله) منه) اى من تشهده

(قوله) ان طوله كجلسة الاستراحة) والمعتمد ان طوله زيادة على قدر طمأنينة الصلاة

صار المأموم كالمنفرد (قلبا) مأموم أن يشتغل بدعاء ونحوه ثم يسلم) نعم ان سبق وكان جلوسه مع امامه في غير محل تشهده الاول لزمه القيام عقب تسليمته فور او لا بطلت صلاته كما بانى ان علمو تعمدا وظاهر ان محله ان طوله كجلسة الاستراحة اوفيه كرهه التطويل ويسن له هنا القيام مكبرا مع رفع يديه لانه سنة في القيام من التشهد الاول اذ لم لو قام الامام منه وخلفه مسهوق ليس في محل تشهد الاول فالوجه

الاول (أنه يرفع) أى المسبوق (قوله بخلافه هنا) (خاتمة) سئل الشيخ عن الدين هل يكره أن يسأل الله بعظيم من خلقه كالنبي والملك والولي فاجاب بأنه جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه علم بعض الناس اللهم اني أقسم عليك بنبيك محمد بنى الرحمة الخ فان صح فينبغي ان يكون مقصورا عليه الصلاة والسلام لانه سيد ولد آدم ولا يقسم على الله بغيره من الانبياء والملائكة لانهم ليسوا في درجته ويكون هذا من خواصه اه والمشهور انه لا يكره شئ من ذلك مغنى وفي عش بعد ذكر كلام الشيخ عن الدين مانصه فان قلت هذا قد يعارض ما في البهجة وشرحها للشيخ الاسلام والافضل استسقاؤهم بالاتقياء لان دعاءهم ارجى للجابة الخ قلت لا يعارض لجواز ان ما ذكره العزم فروض فيما لو سال بذلك على صورة الالتزام كما يؤخذ من قوله اللهم اني اقدم عليك الخ وما في البهجة وشرحها مقصور بما اذا ورد على صورة الاستشفاع والسؤال مثل أسألك ببركة فلان أو بجرمته أو نحو ذلك اه

(باب شروط الصلاة)

(قوله تعليق أمر مستقبل الخ) انظر التعليق بلو سم عبارة البجيرى وقضية هذا الى التقييد بمستقبل أن التعليق بلولا يسمى شرطاً وفي العربية خلاف شوبرى اى لانها حرف شرطى مضى اه (قوله بمثله اى) بامر مستقبل (قوله أو إلزام الشئ الخ) عبارة شرح المنهج ويعبر عنه أى التعليق بالزام الخ (قوله وبفتحها العلامة) ظاهره انه بالسكون ليس بمعنى العلامة ورده النهاية والمغنى فقال لا الشرط بجمع شرط بسكون الواو وهو لغة العلامة ومنه اشراط الساعة اى علاماتها هذا هو المشهور وإن قال الشيخ الشرط بالسكون إلزام الشئ والتزامه لا العلامة وإن عبر به بعضهم فانها معنى الشرط بالفتح انتهى قال ع ش قوله مر وإن قال الشيخ الخ اى فى غير شرح منهجه تبعاً لاسنوى عميرة ومن الغير شرح الروض وشرح البهجة اه (قوله راصطلاحاً) الى قوله فان قلت فى النهاية والمغنى لا قوله ويعبر الى ورد قوله بأنه الى بأنه وقوله اشارة الى حسن (قوله ما يلزم الخ) فان قلت هذا التعريف غير مانع لانه يشمل الركن قلت يجوز ان يكون رسماً المقصود به تمييز الشرط عن بعض ماعده كالسبب والمانع ومثل ذلك جائز كما صرح به الائمة كالسيد ويجوز أن يفسر ما بالخارج بقرينة اشتهار ان الشرط خارج أى عن الماهية وقد يقال الركن يلزم من وجوده الوجود مالم يبطل فليتأمل سم اقول وينع الجواب الاخير كما اشار اليه بقدر ان اللزوم فى الركن ليس لذاته بل عند استيفاء الشروط وبرقية الاركان وانتفاء الموانع (قوله ولا عدم لذاته) فخرج بالقيده الاول اى ما يلزم من عدمه الخ المانع فانه لا يلزم من عدمه شئ وبالثانى اى ولا يلزم الخ السبب فانه لا يلزم من وجوده الوجود أى ومن عدمه العدم وبالثالث أى لذاته اقتران الشرط بالسبب كوجود الحول الذى هو الشرط لوجوب الزكاة مع النصاب الذى هو سبب الوجوب او بالمانع كالدين على القول بأنه مانع لوجوبها اى المرجوح وإن لزم الوجود فى الاول والعدم فى الثانى لكون لوجود السبب والمانع للذات الشرطية وقوع ش (قوله تقديم هذا) اى باب شروط الصلاة (قوله ويرد به) اى المصنف (اشار) اى بتأخير هذا الباب عن باب صفة الصلاة (قوله ما يجب تقدمه الخ) وجوب تقدمه ممنوع بل الوجه انه يكتفى بمقارنته فلا استقبال مثلاً

(باب)

(قوله أمر مستقبل) بالنظر للتعليق (قوله ما يلزمه من عدمه العدم الخ) فان قلت هذا التعريف غير مانع لانه يشمل الركن قلت يجوز ان يكون رسماً المقصود به تمييز الشرط عن بعض ماعده كالسبب والمانع ومثل ذلك جائز كما صرح به الائمة كالسيد ويجوز ان تفسر ما بالخارج بقرينة اشتهار ان الشرط خارج فليتأمل وقد يقال الركن يلزم من وجوده الوجود مالم يبطل فليتأمل (قوله ما يجب تقدمه على الصلاة) وجوب تقدمه ممنوع بل الوجه انه يكتفى بمقارنته فلا استقبال مثلاً يكتفى بمقارنته لتكبيره الاحرام وما بعدها وإن لم تقدم عليها وتقدم نحو الطهارة لانه لا يتصور عادة حصولها مقارنته للتكبير من غير تقدم عليها فى فتاوى السيوطى فى باب شروط الصلاة مسئلة قال الاسنوى فى اول باب صلاة الجماعة احتراز المصنف

أنه يرفع تبعاله ويفرق بينه وبين ترك متابعتة فى التورك بان حكمة الافتراض من سهولة القيام عنه موجودة فيه فقد تمت رعايتها على المتابعة بخلافه هنا (ولو اقتصر امامه على تسليمه سلم ثنتين والله أعلم) تحصيلاً لفصليتهما لما تقرّر أنه صار منفرداً

(باب)

بالتنوين (شروط الصلاة) جمع شرط بسكون الواو وهو لغة تعليق أمر مستقبل بمثله أو إلزام الشئ والتزامه وبفتحها العلامة واصطلاحاً ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته قيل كان الاولى تقديم هذا على باب صفة الصلاة إذ الشرط ما يجب تقدمه على الصلاة واستمراره فيها ويعبر عنه بأنه ما قارن كل معتبر سواه بخلاف الركن اه ويرد بأنه أشار الى أهمية المقصود بالذات على المقصود بطريق الوسيلة

عليها الفصل الآتي داخلة في هذه الترجمة إشارة إلى اتحاد الشرط والمانع هنا وهو الوصف الوجودي الظاهر المنضبط المعرف نقيض الحكم في أنه لا بد من فقد هذا الوجود ذلك ومن ثم جعل تنافؤ شرطاً حقيقة عند الرافعي وتجوزاً عند المصنف ويؤيده ما يأتي أن الشرط من خطاب الوضع من جميع حيثياتها بخلاف الموانع لا فتراق نحو الناسى وغيره هنا لأنهم حسن تأخيرها فان قلت لم قدموا بحث ما عدا الستر ولم ينصوا على شرطية إلا هنا ما عدا الاستقبال قلت نظروا في البحث عن حقائقها إلى كونها وسائل مقدمة أمام المقصود وعن شرطيتها إلى كونها تابعة للمقصود أو ما نفهم أو لا على شرطية الاستقبال فوقع استطراداً وأما تأخيرهم البحث عن الستر فإشارة إلى وجوبه لذاته تارة ومن حيث كونه شرطاً أخرى فلعدم اختصاصه بالصلاة لم يبحث عنه مع البقية أولاً ولكنه كونه فيها شرطاً أدرجوه مع بقية شروطها المتكلم عليها هنا إجمالاً من حيث الشرطية مع ذكر توابعها فتأمل (خمسة)

يكفي لمقارنته لتكبيره إلا حرام وما بعده وإن لم يتقدم وتقدم نحو الطهارة لأنه لا يتصور عادة حصولها مقارناً للتكبير من غير تقدم عليها سم (قوله) لما جعل المبطلات عبارة النهاية والمغنى لما اشتمل على موانعها وهي لا تكون إلا بعد انعقادها حسن تأخيرها (قوله) وهو الوصف الخ عبارة الاسنى والمغنى والمانع لغة الحائل واصطلاحاً ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجوده لا عدم لذاته كالكلام فيها عمداً (قوله في انه الخ) متعلق بالاتحاد (قوله من فقد هذا) أى المانع (ووجود ذلك) أى الشرط (قوله حقيقة عند الرافعي) أى لأنه لا يشترط كون الشرط وجوداً بيجري (قوله) وتجوزاً عند المصنف (قوله) أى لأن مفهوم الشرط وجودى ومفهوم المانع عدمى زبدي وقوله ومفهوم المانع أى انتفاء المانع لأن الكلام في انتفائه وإلا فالمانع وجودى وقول الشارح تجوزاً أى بالاستعارة المصرية بتشبيه انتفاء المانع بالشرط في توقف صحة الصلاة على كل منهما واستعارة لفظ الشرط لا انتفاء المانع أبججى (قوله) ويؤيده (قوله) أى التجوز (قوله) ما يأتي (أى عن قريب في شرح وطهارة الحدث (قوله) من جميع حيثياتها) فيه بحث لأن من جملة حيثياتها فعلها وهي من جهة من قبيل خطاب التكليف ضرورة أن فعلها واجب يثاب عليه ويعاقب على تركه إلا أن يربدان الشرط من جهة تركها من خطاب الوضع من جميع حيثياتها ويحتاج على هذا إلى بيان تعدد حيثيات الترك وبيانه أنه قد يكون عمداً وسهواً وجهلاً سم (قوله) بخلاف الموانع الخ) قد دفع هذا بأن الموانع المذكورة هنا ليست موانع على الإطلاق بل على التفصيل الآتي بيانه ككون الكلام عمداً مع العلم بالتحريم لا مطلقاً فجعل انتفاء شرطها شيئاً لا إشكال فيه إذ ليس لها حالة يخرجها من خطاب الوضع سم (قوله) نحو الناسى (أى الجاهل وغيره) أى للعامة العالم (هنا لأنهم) أى في المانع دون الشرط (قوله حسن الخ) جواب لما جعل الخ (قوله) عن حقائقها (قوله) أى ما عدا الستر والتأنيث باعتبار معنى ما والتذكير في قوله السابق على شرطية باعتبار لفظه (قوله) لذاته) أى بقطع النظر عن نحو الصلاة (قوله) مع ذكر توابعه) أى توابع شروط الصلاة (قوله) ولا يرد الخ) عبارة النهاية وإنما لم يعد من شروطها أيضاً لا سلام والتميز والعلم بفرضيتها وبكيفية تمييز فرائضها من سننها لأنها غير مختصة بالصلاة فلو جهل كون أصل الصلاة أو صلاته التي شرع فيها أو الوضوء أو الطواف أو الصوم أو نحو ذلك فربما علم أن فيها فرائض وسنن ولم يميز بينهما لم يصح ما فعله لتركه معرفة التمييز المخاطب به وافق حجة الاسلام الغزالي بأن من لم يميز من العامة فرض الصلاة من سننها صحت صلاته أى وسائر عباداته بشرط أن لا يقصد بقرض فلا وكلام المصنف في مجموع يشعر برجحانه والمراد بالعامى من لم يحصل من الفقه شيئاً انتهى به إلى الباقي ويستفاد من كلامه أى المجموع أن المراد به هنا من لم يميز فرائض صلاته من سننها وأن العالم من يميز ذلك وأنه لا يغتفر في حقه ما يغتفر في حق العامى وكذا في المغنى لإقوله والمراد الخ (قوله تستلزمه) أى لتوقف الجرم بنية الطهارة على الاسلام

بالفرائض عن الثواب فإن الجماعة تسن في بعضها ثم قال وعن الصلاة التي تستحب إعادة بسبب ما كالشك في الطهارة فقوله كالشك في الطهارة مخالف للمتقدم له أن الشك في الطهارة بعد الفراغ مبطل كالشك في النية (الجواب) يجاب عن ذلك بوجهين أحدهما أن يكون ذلك على الوجه القائل بعدم الإبطال والثاني أن يحمل على اختلاف الصورة فلا بطلان فيما إذا شك هل كان متطهراً أم لا والصحة واستحباب الاعادة فيما إذا كان متطهراً أو شك في نقض الطهارة وهي مسألة تيقن الطهارة والشك في الحدثاها وسيأتي في سيجود التسهر تحرير المعتمد في الشك في الطهارة بعد الفراغ وتحرير تصويرها (قوله) من جميع حيثياتها) فيه بحث لأن من جملة حيثياتها فعلها وهي من جهة من قبيل خطاب التكليف ضرورة أن فعلها واجب يثاب عليه ويعاقب على تركه إلا أن يريد أن الشرط من جهة تركها من خطاب الوضع من جميع حيثياتها ويحتاج على هذا إلى بيانه تعدد حيثيات الترك وبيانه أنه قد يكون عمداً وسهواً وجهلاً (قوله) بخلاف الموانع لا فتراق الخ) قد دفع هذا بأن الموانع المذكورة هنا ليست موانع على الإطلاق بل على التفصيل الآتي بيانه ككون الكلام عمداً مع العلم بالتحريم لا مطلقاً فجعل انتفاء شرطها شيئاً لا إشكال فيه إذ ليس لها حالة يخرجها

وبالكيفية بأن يعلم فرضيتها مع تمييز فروضها من سننها لأنه شرط لساائر العبادات نعم إن اعتقد العاى أو العالم على الوجه الكل فرضا صحيح أو سنة فلا أو البعض والبعض صح مالم يقصد بفرض معين التولية ولا التمييز لأن معرفة دخول الوقت تستلزمه أحدها (معرفة دخول الوقت) ولو ظنا مع دخوله باطنا فلو صلى غير ظان وإن وقعت فيه أوظانا ولم تقع فيه لم تنعقد (و) ثانيها (الاستقبال) كما مر بيانه مع ما يستثنى منه (و) ثالثها (ستر العورة) عند القدرة وإن كان خاليا في ظلمة للخبر الصحيح لا يقبل أنه صلاة حائض أى بالغ إلا بخمار فان عجز بالطريق السابق في التيمم ومن ثم لم يمه هنا سؤال نحو العارية وقبول هبة تافهة كطين صلى عاريا وأتم ركوعه وسجوده وجوبا ولا إعادة عليه فان وجده فيها استتر به فورا وبني حيث لا تبطل كالاستدبار ويلزمه أيضا سترها خارج الصلاة ولو في الخلوة لكن الواجب فيها ستر سوا أنى الرجل والامة وما بين سرورة الركبة الحرة فقط

(قوله نعم) الى قوله ولا التمييز في النهاية والمغنى لا قوله أو العالم على الوجه بالنسبة لقوله أو البعض الخ (قوله أو البعض والبعض) صنيعة صريح في انه لا فرق في هذا بين العاى والعالم وليس كذلك بل هذا خاص بالعاى كما يعلم في المراجعة سم وكلام المغنى صريح في اختصاصه بالعاى وتقدم عن النهاية ما يوافقه (قوله تستلزمه) قد يمنع بانه قد يعرض بعد معرفته دخول الوقت ما يزيل التمييز سم (قوله ولو ظنا) أى بالاجتهاد أو ما في معناه كإخبار الثقة والمراد بالمعرفة هنا مطلق الادراك مجاز أو الإحقيقة المعرفة لا تشمل الظن لأنها حكم الذهن الجازم المطابق لموجب بكسر الجيم أى لدليل قطعى عرش (قوله مع دخوله باطنا) لعل المراد به اخذنا مرام في كتاب الصلاة ما يشمل عدم تبين الحال (قوله ولم تقع فيه) أى ثم تبين أنها وقعت قبل الوقت (قوله لم تنعقد) أى لا فرضا ولا انفلا عرش أى في الأولى بخلاف ما لوصلى بالاجتهاد ثم تبين ان صلاته كانت قبل الوقت فانه إن كان عليه فائتة من جنسها وقعت عنها وإلا وقعت نفلا مطلقا شيخنا وتقدم في الشارح ما يوافقه وقد الحللى وقوعها عن الفائتة بما إذا لم يلاحظ في النية صاحبة الوقت (قوله كما مر بيانه) أى في كتاب الصلاة (قوله مع ما يستثنى منه) أى من صلاة الخوف ونقل السفر وغيرهما قول المتن (وستر العورة) والعورة لغة النقصان والشىء المستقبح وسمى المقدار الاتى بيانه بذلك لقبح ظهوره وطاقى أيضا أى شرعا على ما يجب ستره في الصلاة وهو المراد هنا وعلي ما يحرم النظر اليه وسيأتى في النكاح ان شاء الله تعالى نهاية ومغنى (قوله عند القدرة) الى قوله لكن الواجب في المغنى لا قوله بالطريق الى صلى وقوله فان وجده الى ويلزمه والى المتن في النهاية إلا ما ذكره وقوله والامة وقوله تجمله (قوله وإن كان خاليا في ظلمة) أى بالاولى اذا كان خاليا فقط أو في ظلمة فقط شيخنا (قوله عند القدرة) وظاهر كلام الروضة أنه لا يجب سترها عن نفسه في الصلاة لكن المعتمد كما قاله شيخنا الرملى وجوب سترها عن نفسه في الصلاة حتى لو لبس غرارة وصار بحيث يمكنه رؤية عورته لم تصح صلاته سم ويأتى عن النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله للخبر الصحيح الخ) ولقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد قال ابن عباس المراد به الثياب في الصلاة نهاية ومغنى (قوله أى بالغ الخ) عبارة النهاية أى بالغة اذا خائض زمن حيضها لا تصح صلاتها بخمار ولا غيره وظاهر ان غير البالغة كالبالغة لسكنه قديها جريا على الغالب اه أى من غلبته الصلاة من البالغات دون الصغيرات (قوله ومن ثم) الإشارة الى قوله بالطريق الخ (قوله سؤال نحو العارية) أى بمن ظن منه الرضا بها شيخنا (قوله وقبول هبة تافهة الخ) فان لم يقبل لم تصح صلاته لقدرته على الستر ولا يلزم قبول هبة الثوب للجنة على الأصح شيخنا ونهاية ومغنى (قوله وجوبا) راجع لكل من صلى وأتم (قوله صلى عاريا) أى الفرائض والسنن على ما مرله مر في التيمم من اعتاده ولا يحرم عليه رؤية عورته في هذه الحالة فلا يكلف غض البصر عرش (قوله ولو في الخلوة) وفائدة الستر في الخلوة مع أن الله تعالى لا يحجبه شىء فبرى المسنور كما يرى المكشوف انه يرى الاول متأبأ والثانى تاركا للادب نهاية ومغنى (قوله ويلزم سترها أيضا خارج الصلاة) لا إطلاق الامر بالستر ولان الله تعالى احق ان يستحى منه مغنى ونهاية (قوله والامة) المتجه أنها كالحرمة مراه سم عبارة النهاية والعورة التى يجب سترها في الخلوة السوا اتان فقط من الرجل وما بين السرة والركبة من المرأة وظاهر ان الخنى كالمرأة

من خطاب الوضع (قوله أو البعض والبعض الخ) صنيعة صريح في أنه لا فرق في هذا بين العاى والعالم وليس كذلك بل هذا خاص بالعاى كما يعلم بالمراجعة (قوله تستلزمه) قد يمنع بانه قد يعرض بعد معرفة دخول الوقت ما يزيل التمييز (فان قيل) اذا زاد التمييز بطلت الطهارة مع انها شرط أيضا (قلت) فالمستلزم هى لا هو على ان هذا قد يمنع فان غير المميز يوضئه وليه للطواف فقد وجدت الطهارة ولا تصح الصلاة لعدم التمييز فليتامل (قوله وستر العورة) قال في الروضة ويجب أى سترها مطلقا أى في الصلاة وغيرها ولو في خلوة لا عن نفسه اه وظاهر أنه لا يجب سترها عن نفسه في الصلاة لكن المعتمد كما قاله شيخنا الرملى وجوب سترها عن نفسه في الصلاة حتى لو لبس غرارة وصار بحيث يمكنه رؤية عورته لم تصح صلاته (قوله والامة) المتجه أنها كالحرمة مر (فرع) تعلقت جلدة من غير العورة اليها وبالعكس مع التصاق اودونه فقط

اه (قوله الا لادنى) الى المتن في المغنى الا قوله تجمله (قوله الا لادنى غرض الخ) فيجوز الكشف له أى بلا كراهة وليس من الغرض حاجة الجماع لان السنة فيه ان يكونا مستترين عشا ورده الرشيدى فقال ومن الغرض كما هو ظاهر غرض الجماع وسن الاستر عنده لا يقتضى حرمة الكشف كما لا يخفى خلافا لما في حاشية الشيخ واللسان الستر عنده واجبالا مستونا اه بحذف وقد يجاب بان قول عشا وليس الخ راجع لثبوت الكراهة لا لجواز الكشف (قوله كتبريد) أى واغتسال نهاية ومغنى (قوله على ثوب تجمله) قضية قول النهاية والمغنى وصيانة الثوب عن الادناس والغبار عند كنس البيت ونحوه اه باطلاق الثوب ان التجمل ليس بقيد فليراجع (قوله ويكره له نظره الخ) أى فى خارج الصلاة واما فيها فممتنع فلورأى عورة نفسه فى صلاته بطلت كما فى فتاوى المصنف الغربية وافتى به الوالد رحمه الله تعالى نهاية قال عشا ظاهره ولو كان طوقه ضيقا جدا هو ظاهر اه (قوله وصيا غير ميمز) ويظهر فائدة ته فى طوافه اذا احرم عنه وليه نهاية ومغنى (قوله نعم يجب الخ) استدراك على ما افاده لفظة بين عبارة للنهاية اما نفس السرة والركبة فليستامنها لكن يجب الخ وعبارة المغنى وخرج بذلك السرة والركبة فليستام العورة على الاصح وقيل الركبة منها دون السرة وقيل عكسه وقيل السورأتان فقط وبه قال مالك وجماعه اه (قوله ولو مبعضة) الى قوله وللحاجة فى النهاية والمغنى (قوله ما ذكر) أى ما بين السرة والركبة (فرع) تعلقت جملة من فوق العورة اليها او العكس مع التصاق او دونه فيحتمل ان يجرى فى وجوب سترها وعدمه ما ذكر وفى وجوب الغسل وعدمه فيما لو تعلقت جملة من محل الفرض فى اليدين الى غيره او بالعكس (فرع آخر) لو طال ذكره بحيث جاوز نزوله للركبتين فالوجه وجوب ستر جميعه ولا يجب ستر ما يحاذيه من الركبتين وما نزل عنهما من الساقين وكذا يقال فى سلعة أصلها فى العورة وتدل حتى جاوزت الركبتين وكذا يقال فى شعر العانة اذا طال وتدل حتى جاوز الركبتين (فرع آخر) فقد المحرم السترة الا على وجهه يوجب الفدية بان لم يجد الا قيصا لا يتأتى الا تزار به فهل يلزمه الصلاة فيه ويفدى أو لا يلزمه ذلك ولكن يجوز له أو يفصل فان زادت الفدية على اجرة مثل ثوب يستاجر أو ثمن مثل ثوب يباع لم يلزمه كما لا يلزمه استئجار والشراء حيثئذ والالزومه فيه نظر والثالث قريب سم على حجب وفى حاشية شيخنا العلامة الشوبرى على التحرير بعد قول سم فى آخر الفرع الاول او بالعكس مانصه قلت ويحتمل وهو الوجه عدم وجوب السترة فى الاولى لانها ليست من اجزاء العورة ووجوبه فى الثانية اعتبارا بالاصل والفرق ان اجزاء العورة لها حكمها من حرمة نظره وان انفصل من البدن بالكلية ولا كذلك المنفصل من محل الفرض اه عشا (قوله والخنثى الحراخ) فان اقتصر على ستر ما بين سرتهم وركبتهم لم تصح صلاته على الاصح وصحح فى التحقيق الصحة واعتمد الر على الاول أى فى النهاية

فيحتمل ان يجرى فى وجوب سترها وعدمه ما ذكر وفى وجوب الغسل وعدمه فيما لو تعلقت جملة من محل الفرض فى اليدين الى غيره او بالعكس (فرع آخر) لو طال ذكره بحيث جاوز فى نزوله الركبتين فالوجه وجوب ستر جميعه ولا يجب ستر ما يحاذيه من الركبتين وما نزل عنهما من الساقين وكذا يقال فى سلعة أصلها فى العورة وتدل حتى جاوزت الركبتين وكذا يقال فى شعر العانة اذا طال وتدل حتى جاوز الركبتين (فرع آخر) فقد المحرم السترة الا على وجهه يوجب الفدية بان لم يجد الا قيصا لا يتأتى الا تزار به فهل يلزمه الصلاة فيه ويفدى أو لا يلزمه ذلك ولكن يجوز له أو يفصل فان زادت الفدية على اجرة مثل ثوب يستاجر أو ثمن مثل ثوب يباع لم يلزمه كما لا يلزمه الاستئجار والشراء حيثئذ والالزومه فيه نظر والثالث قريب (والخنثى الحرة) فلو انكشف منه شئ بماعد الوجه والسكتين لم تصح صلاته سواء وجد انكشف ذلك فى الابتداء أو الاثناء وفارق ما لو احرم بالجمعة أربعون وخنثى ثم بطلت صلاة واحد من الاربعين حيث لا تبطل الجمعة لتحقق انعقادها والاصل عدم المبطل لاحتمال ذكره الخنثى ولا تبطل بالشك بان الشك هنا فى مرتبة عاق به وهو ستر عورتهم وهناك فى امر خارج عنه وهو تمام العدد ويغتفر فى الخارج ما لا يغتفر فى غيره كذا اعتمدته مر ويحتمل صحة صلاته اذا طرأ الانكشاف فى الاثناء للشك فى المبطل بعد تحقق الانعقاد وهذا فى غاية الاتجاه

الا لادنى غرض كتبريد
وخشية غبار على ثوب تجمله
ويكره له نظره سواء نفسه
بلا حاجة (وعورة الرجل)
ولو قنوا صيا غير ميمز (ما بين
سرتهم وركبتهم) لحسبه
له شواهد منها الحديث
الحسن غط غفك فان الفخذ
عورة نعم يجب ستر جزء
منهما ليحقق به ستر العورة
(وكذا الامة) ولو مبعضة
ومكاتبه وأم ولد عورتها
ما ذكر (فى الاصح)
كالرجل بجماع ان رأس
كل غير عورة اجماعا
(وعورة الحرة) ولو غير
مميزه والخنثى الحر

وجمع الخطيب بين القواين حمل الاول على ما اذا دخل في الصلاة مقتصر على ذلك فانه لا تصح صلاته حينئذ
للشك في الاعتقاد والاصل عدمه وحمل الثاني على ما اذا دخل مستورا كالمرأة ثم طرا كشف شي مما عدا ما بين
السرة والركبة فانه حينئذ لا يضرب للجزم بالاعتقاد والشك في البطلان والاصل عدمه واعتدله هذا الجمع سم
والزيادي والسيد البصري وشيخنا قول المتن (في الاصح) والثاني عورتها كالحرمة الاراسها اي عورتها
ماعد الوجه والكفين والراس والثالث عورتها ما لا يبدو منها في حال خدمتها بخلاف ما يبدو كالراس والركبة
والساعد وطرف الساق معنى قول المتن (ماسوى الوجه والكفين) اى حتى شعر راسها وباطن قدميها وبكفي
ستره بالارض في حال الوقوف فان ظهر منه شيء عند سجودها وظهر عقبها عند ركوعها وسجودها بطلت
صلاتها شيخيها عبارة غش ولو كان الثوب ساترا لجميع القدمين واسباسها ما باطن القدم كفى السترة
لكونه يمنع ادراك باطن القدم فلا تكلف ليس نحو خف خلافا لما ترومه بعض ضعفة الطلبة لكان يجب
تحرزها في سجودها عن ارتفاع الثوب عن باطن القدم فانه مبطل فتنبيه اه (قوله الى الكوعين) بادخال
الغاية فالاولى الى الرسغين بصرى (قوله لقوله تعالى الخ) الاستدلال به يتوقف على انه وادى الصلاة سم
(قوله اى الوجه والكفين) قاله ابن عباس وعائشة نهاية ومعنى (قوله وانما حرم نظرهما الخ) اى الوجه
والكفين من الحرمة ولو بلا شبهة قال الزياى في شرح المحرر بعد كلام وعرف بهذا التقرير ان لها ثلاث
عورات عورة في الصلاة وهو ما تقدم وعورة بالنسبة لنظر الا جانب اليها جميع بدناتها حتى الوجه والكفين
على المعتد وعورة في الخلوة وعند المحارم كعورة الرجل اهو يزدربا عورة المسئلة بالنسبة لنظر الكافرة
غير سيدتها ومحرما وهي ما لا يبدو عند المنة ويحرم ايضا على المعتد على المرأة نظري من بدن الاجنى ولو
بغير شهوة ولم تخش فتنة كرى (قوله في الخلوة كامر او عند نحو حرم الخ) الا خص في الخلوة ومثلها عند
نحو المحارم ما مر وادخل بالنحو مثلها والمسحوح وملوكها عبارة بافضل مع شرحه وعورة الحرمة عند مثلها
وملوكها العفيف اذا كانت عفيفة ايضا من الزنا وغيره وعند المسحوح الذي لم يبق فيه شيء من الشهوة وعند
محارمها المذكور ما بين السرة والركبة فيجوز لمن ذكر النظر من الجانبين لما عدا ما بين السرة والركبة بشرط
امن الفتنة وعدم الشهوة اه (قوله والخشى رقاو حرية كالانثى) عبارة شيخ الاسلام والنهاية والمعنى والخشى
كالانثى رقاو حرية اه (قوله عورة الذكر الخ) اى والخشى الرقيق (قوله على الضعيف ان عورة
الانثى اوسع الخ) تقدم عن المعنى انفا ايضا اه (قوله الاحسن كونها مصدرية) اى لان الشرط المنع لا المانع
الذى هو الساتر وجعله شرطامن حيث مانعته فيه استدراك وتكرار رسم وحملها النهاية والمعنى على الموصوفة
فقالاى جرم اه قول المتن (منع ادراك لون البشرة) اى المعتدل البصر عادة كما في نظاره كذا نقل عن فتاوى
الشارح مر وفي سم على المنهج اى في مجلس التخاطب كذا ضبطه به ان عجيل ناشرى اه وهو يقتضى أن ما
يمنع في مجلس التخاطب وكان بحيث لو تأمل الناظر فيه مع زيادة القرب للمصلى جدا لا يدرك لون بشرته لا يضرب
وهو ظاهر وينبغي ان مثل ذلك في عدم الضرر ما لو كانت ترى البشرة بواسطة شمس او نار ولا ترى عند غدها
اه عرش واقره البجيرى (قوله وإن لم يمنع حجمها) اى كسر او يل ضيق لكنه مكره والمرأة ومثلها الخشى
فيما يظهر وخلاف الاول للرجل نهاية ومعنى (قوله لان مقصود الاستر يحصل بذلك) اقول ينبغي تعين ذلك
عند فقد غيره لانه يستر بعض العورة سم على المنهج وهو ظاهر بالنسبة للثوب الرقيق لستره بعض اجزائه اما
الزجاج اى او الماء الصافي فان حصل به ستر شيء منها فكذلك ولا فلا عبرة به عرش (قوله ولا الظلمة الخ) محترز
قوله وشرطه ايضا الخ (قوله وبهذا) اى التعليل (قوله ايراد اصباغ الخ) اى على تعبيرهم بما يستر اللون سم^٤

وقد يقتضى جعله كالانثى احتياطاً للبطلان ايضا عند طرو الانكشاف (قوله لقوله تعالى الخ) الاستدلال
به يتوقف على انه وادى الصلاة (قوله الاحسن كونها مصدرية) اى لان الشرط المنع لا المانع الذى
هو الساتر وجعله شرطامن حيث مانعته فيه استدراك وتكرار (قوله ايراد اصباغ الخ) اى على تعبيرهم
بما يستر اللون لكن الاندفاع إنما يظهر بالنسبة لمن صرح بان اللون يسمى ساترا عرفادون من سكنت عنه

(ماسوى الوجه والكفين)
ظهرهما وبطنهما إلى
الكوعين لقوله تعالى ولا
يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها
أى إلا الوجه والكفين
وللحاجة لكشفهما وإنما
حرم نظرهما كالزائد على
غورة الامة لان ذلك مظنة
للفتنة وغورتها خارجها
في الخلوة كامر وعند نحو
محرم ما بين السرة والركبة
وصورتها غير عورة
(تنبيه) عبر شيخنا بقوله
والخشى رقاو حرية كالانثى
وقوله رقاو غير محتاج اليه
لان عورة الذكر والانثى
القين لا تختلف إلا على
الضعيف ان عورة الانثى
أوسع من عورة الذكر
(وشرطه) أى الساتر (ما)
الاحسن كونها مصدرية
(منع ادراك لون البشرة)
وإن لم يمنع حجمها وشرطه
أىضا أن يشتمل على المستور
لبسا أو نحوه فلا يكفي
زجاج وماء صاف وثوب
رقيق لان مقصود الاسترلا
يحصل به ولا الظلمة لانها
لا تسمى ساترا عرفا وبهذا
يندفع ايراد اصباغ

لأجرم لها فانها وان منعت اللون لا تسمى ساترا عرفا نظرا لحفتها الناشئة من عدم وجود جرم لها (ولو) هو حرير والوجه أنه لا يلزمه قطع زائد على العورة أن نقص به المقطوع ولو سيرا لأن الحرير يجوز لبسه لحاجة والنقص حاجة أى حاجة ونجس تعذر غسله كأعدم وفارق الحرير بان اجتناب النجس شرط لصحة الصلاة ولا كذلك الحرير وأيضا فهو عند عدم غيره مباح والنجس مبطل ولو عند عدم غيره (طين) وجب وحفرة رأسه ضيق بحيث لا يمكن رؤية العورة منه بخلاف نحو خيمة ضيقة ومثلها فيما يظهر قبص جعل جيبه بأعلى رأسه وزره عليه لأنه حينئذ مثلها في أنه لا يسمى ساترا ويحتمل الفرق بأنها لاتعد مشتملة على المستور بخلافه ثم رأيت في كلام بعضهم ما يدل لهذا (وما كدر) أو غلبت حضرتها كان صلى فيه على جنازة أو بالأيام أو كان يطبق طول الانفاس فيه (والاصح وجوب التطين) ومثل ذلك الماء فيما ذكر وكذا لو أمكنه السجود على الشط مع

(قوله لا جرم لها) أى كالحبر والحناء مغنى قال عش ومنها النيلة إذا زال جرمها وتبقى مجرد اللون اه قول المتن (ولو طين) قد وجه الرفع بعد لو كما هو عادة المصنف بان لو بمعنى ان وان يجوز دخولها على الجملة الاسمية عند السكون فينسم (قوله ولو هو حرير) إلى قوله وفارق في النهاية والمغنى (قوله ولو هو حرير) قيده العباب بما إذا لم يجد نحو الطين وبهم منه انه لو وجد لم يصل في الحرير وينبغي كما وافق عليه مر جواز الصلاة في الحرير إذا اخل بمرءته وحشمته سم على المنهج اقول وينبغي ان مثل نحو الطين الخشيش والورق حيث اخل بمرءته فيجوز له حينئذ لبس الحرير اما لو لم يجد ما يستتر به إلا نحو الطين وكان يتحل بمرءته فهل يجب عليه ذلك أولا فيه نظروا الظاهر الاول وانتهى في هذه الحالة لا يتحل بالمرءة اه عش واعتمده شيخنا (والوجه الخ) اعتمده مر (قوله وان نقص به المقطوع) قديقال وكذا ان لم ينقص مطلقا إذا اخل الاقتصار على ستر العورة بمرءته اه سم واعتمده شيخنا (قوله ان نقص به المقطوع الخ) مفهوما انه لو لم ينقص بالمقطع لزمه وهو قضية قول الشارح مر لما في قطعه من إضاعة المال عش (قوله كأعدم) أى يقدم عليه الحرير في الصلاة وبالعكس في غيرها بما لا يحتاج إلى طهارة الثوب شيخنا أى ولم يكن رطوبة في المنتجس ولا في البدن (قوله والنجس مبطل الخ) في مقابلة هذا لما قبله مالا يخفى سم (قوله وطين الخ) ولو مع وجود الثوب عش (قوله وحب) يضم الحاء وكسر هاو شد الباء الجرأة أو الضخمة منها قاموس عبارة عش وفي المصباح والحب بالضم الحاية فارسي معرب انتهى وهو هنا الزير الكبير اه (قوله نحو خيمة ضيقة) يذنبى تصوير ذلك بما إذا وقف داخلها بحيث صارت محيطة بأعلاه وجوانبه اما لو خرق رأسها وأخرج رأسه منها وصارت محيطة ببقية بدنه فهي أولى من الحب والحفرة فتأمل سم (قوله ومثلها فيما يظهر قبص الخ) نقله سم على المنهج عن الطبري والشهاب الرملى وولده عش (قوله ويحتمل الفرق الخ) على هذا لا بد ان يكون بحيث لا يرى عورة نفسه على ما تقدم على اعتماد شيخنا الرملى سم (قوله أو غلبت) إلى المتن في النهاية وكذا في المغنى لإلا قوله أو بالماء (قوله أو غلبت الخ) عبارة والمغنى والنهاية أى أو نحو ذلك كما صاف متراكم بخضرة منع الإدراك وصورة الصلاة في الماء ان يصل على جنازة الخ قول المتن (والاصح وجوب التطين الخ) ويكفى الاستبراح بالحناف التحف به امرأتان أو رجلان وإن حصلت بماسة محرمة في الوجه لو كان بازاءه ثقبه فوضع غيره يده عليها فانه لا يضرب كما صرح به القاضى والخوارزمى واعتمده ابن الرفعة نهاية قال عش قوله مر التحف به امرأتان الخ أى وان صار على صورة القميص لها وقوله أو رجلان أى أو رجل وامرأة بينهما محرمة اه (قوله ومثله) إلى قوله ومن ثم في النهاية إلا قوله وكذا إلى ولا يلزمه (قوله ومثله ذلك الماء فيما ذكر) أى ومثل الطين الماء الكدر في وجوب السترة به (قوله مع بقاء ستر عورته به) تصور لا يخلو من أشكال بصرى (قوله ولا يلزمه ان يقوم فيه الخ) في نفي اللزوم اشعار بجواز ذلك وهو ظاهر واعلم ان حاصل ما يتجه في هذه المسألة انه ان قدر على الصلاة في الماء مع الركوع والسجود فيه بلا مشقة شديدة وجب ذلك او على القيام فيه ثم الخروج للركوع والسجود

ان شق ذلك عليه مشقة شديدة لانه لا يعد يسورا حيث يفصل على الشط عاريا ولا يعيد هذا والذي ينبغي في ذلك وبه يجمع بين إطلاق الدارمى عدم اللزوم وببحث بعضهم (١١٤) اللزوم (على) مريد صلاة وغيره خلافا لمن وهم فيه (فاقد) سائر غيره من (الثوب) وغيره

الى الشط بلا مشقة كذلك وجب أيضا وإن ناله بالخروج له في الشط مشقة كذلك كان بالخيار بين أن يصلي عاريا في الشط بلا إعادة وبين أن يقوم في الماء ثم يخرج الى الشط عند الركوع والسجود ولا إعادة ايضا سم على حج والمنهج ووافقه مروا القرب انه يشترط لصحة صلاته ان لا ياتي في خروجه من الماء وعده بالفعل كثيرة اه ع ش واعتمده شيخنا (قوله) ان شق عليه ذلك (اي فان لم يشق عليه المشقة المذكورة لزومه وهل هو على اطلاقه وإن ادى الى استدبار او فعل كثير او لا بصري وتقدم عن ع ش استقراب الثاني وجزم به الرشيدى وشيخنا فقيدهم بأن لا يترتب على الخروج بالعود أفعال مبطله (قوله) مريد صلاة) الى قوله ومن ثم في المغنى (قوله) وهم فيه (اي وفي غيره (قوله) من الثوب وغيره) لو قدر على ثوب حرير فهل يجب تقديم التطين عليه ولا فيه نظروا وقد يقال ان ازرى به التطين ولم يدفع عنه اذى نحو حراو بر دلم يجب تقديمه عليه والاوجب سم وتقدم عن ع ش ما يوافقه (قوله) بدليل الخ) راجع للمعظوف فقط (قوله) اي الساتر اي او المصلي (قوله) العورة الخ) متعلق بستر اعلاه (قوله) على التقدير الاول) وهو رجوع الضمير الى الساتر واقتصر النهاية والمغنى عليه ثم قال وستره مضاف لفعله لدلالة تذكير الضمير في اعلاه وجوابه واسفله ولو كان مضافا لمفعوله لقال ستر اعلاها الخ مؤنثا (قوله) لكن الاول احسن) اقول ومن مرجحات التقدير الاول سلامته بما يوهه الثاني من وجوب ستر اعلى المصلي الزائد على العورة سم (قوله) الى تقدير اعلى عورته (اي ساترها) اي الى تقدير المضامين (قوله) اي ساترها) قديم منع الاحتياج الى هذا للاكتفاء بما قبله والمغنى حيث نذره يجب على المصلي ان يستر اعلى عورته او المغنى ويجب اي يشترط ان يستر المصلي عورته فلم يرجع الاول فليتأمل سم (قوله) وعورته (اي الآتي قول المتن) لا أسفله) اي ولو كان المصلي امرأة وخشيت نهاية ومعنى (قوله) ومنه) اي من التعليل (قوله) لم يصح) اعتمده ع ش وشيخنا (قوله) فلو صلي) الى التنبيه في النهاية والمغنى لا قوله على ما ياتي الى حتى تكون وقوله وذلك الى فان لم يفعل (قوله) فلو صلي على عال الخ) اي كان يصلي على دكة فيها خروق فرويت منها شيخنا (قوله) رؤية عورته) اي بالفعل شيخنا (قوله) اي كانت بحيث يرى الخ) اي وان لم تر بالفعل نهاية قول المتن (من جيبه) وهو المنفذ الذي يدخل فيه الراس مغنى (قوله) اي طوق قيضه) ليس بقيد بل مثله ما لو رؤيت عورته من كمه ع ش وشيخنا وتقدم في الشرح ما يفيد قول المتن (رؤيت عورته) اي المصلي ذكر اكان اوائى او خشى سواء كان الراى لها واما غيره كافي فتاوى المصنف الغير المشهورة مغنى ونهاية قول المتن (فليزره) باسكان اللام وكسرها نهاية زاد المغنى وضم الراء على الاحسن ويجوز فتحها وكسرها اه (قوله) على ما ياتي الخ) عبارة النهاية والمغنى على الافصح ويجوز إسكانها اه (قوله) ستر لحيته) اي او شعر راسه مغنى ونهاية (قوله) لو ستره) اي بعد إحرامه نهاية ومعنى (قوله) يجب) الى المن في النهاية (قوله) المقدرة الحذف الخ) يعنى التى هى كالحذوقة لخفاها لانها من الحروف المهموسة فلم تعد فاصلا رشيدى (قوله) ضم الراء) اي بناء على الادغام قال السعد قالوا اذا اتصل بالمحزوم اي

وإن ناله بالخروج اليهما في الشط مشقة كذلك كان بالخيار بين أن يصلي عاريا في الشط بلا إعادة وبين أن يقوم في الماء ثم يخرج الى الشط عند الركوع والسجود ولا إعادة ايضا (قوله) من الثوب وغيره) لو قدر على ثوب حرير فهل يجب تقديم التطين عليه ولا فيه نظروا وقد يقال ازرى به التطين او لم يدفع عنه اذى نحو حراو بر دلم يجب تقديمه عليه ولا لاوجب (قوله) لكن الاول احسن) اقول من مرجحات التقدير الاول سلامته بما يوهه الثاني من وجوب ستر اعلى المصلي الزائد على العورة (قوله) اي ساترها) قد منع الاحتياج الى هذا للاكتفاء بما قبله والمغنى حيث نذره ويجب على المصلي ان يستر اعلى عورته فلم يرجع الاول فليتأمل (قوله) ضم الراء) اي بناء على الادغام قال السعد قالوا اذا اتصل بالمحزوم اي

لحيته له إن منعت رؤيتها منه وذلك للخبر الصحيح انا نصيذا فنصلي في الثوب الواحد قال نعم وازرره ولو بشوكة فان لم يفعل ذلك انعدت صلاته ثم تبطل عند انحنائه بحيث ترى عورته وفائدة انعدامها واما الوستره وصحة القدوة به قبل بانها (تنبيه) يجب في زرعه ضم الراء على الاصح لينااسب الواو المتولدة لفظا من إشباع ضمة الهاء المقدرة الحذف لخفاها فكان الواو وليت الراء

لقدرته به على السترون ثم كفى به مع القدرة على الثوب (ويجب ستر اعلاه) أى الساتر أو المصلى بدليل قوله عورته الاتى (وجوابه) اي الساتر للعورة على التقدير الاول فهو عليه مصدر مضاف لفعله وعلى الثاني لمفعوله لكن الاول احسن لانه الانسب بسياق المتن ولا احتياج الثاني الى تقدير اعلى عورته اي ساترها فراجع للاول ولا مبالاة بتوزيع الضمير في اعلاه وعورته لوضوح المراد (لا اسفله) لعره ومنه يؤخذ انه لو اتسع السكم فارسله بحيث ترى منه عورته لم يصح إذ لا عسر في الستر منه وايضا فذه رؤية من الجانب وهى تضر مطلقا (فلو) صلى على عال او سجد مثلا لم تضر رؤية عورته من ذيله او صلى وقد رؤيت عورته) اي كانت بحيث ترى عادة (من جيبه) اي طوق قيضه لسعته (في) ركوع او غيره لم يكف هذا القميص للستر به (فليزره) او يشد وسطه) بفتح السين على ما ياتي في فصل لا يتقدم على امامه حتى تكون عورته بحيث لا ترى منه ويكفى ستر

وقيل لا يجب لأن الواو قد

يكون قبلها مالا يناسبها ويجوز في دال يشد الضم تبعاً لعينه والفتح للخفة قبل والكسر وقضية كلام الجار بردي كابن الحاجب استواء الأولين وقول شارح أن الفتح أفصح لعله لأن نظرم إلى إشار الاختفية أكثر من نظرم إلى الاتباع لأنها النسب بالفصاحة والصق بالبلاغة (وله) بل عليه إذا كان في ستر عورته خرق لم يجد ما يسده غير يده كاهو ظاهر وفي هذه هل يبقها في حالة السجود إذا لم يمكن وضعها مع الستر بها لعذره أو يضعها لتوقف صحة السجود عليها كل محتمل إذا الحاجة تجوز كلا من الكشف وعدم وضع بعض الأعضاء كالجنبه مع عدم الاعادة فهما وخينئذ فالذي يتجه تخييره إذ لا مرجح وليس هذا كما مر قريباً في قولنا فيصلى على الشط المعلوم منه أنه إذا تعارض السجود والستر قدم السجود لأن ذلك فيه تعارض أصلي السجود والستر وأصل السجود أكد لأنه ركن وما هنا تعارض فيه وضع عضو مختلف في وجوبه وستر بعض بعض ومختلف في اجزاء الستره فتعين (ستر بعضها) أي العورة (بيده) حيث لا نقض (في الأصح) لحصول المقصود ودعوى أن بعضه لا يستره بمنوعة

ومثله الأمر حال الادغام هاء الضمير لزم وجه واحد نحو ردها بالفتح ورده بالضم على الإفصح وروى رده بالكسر وهو ضعيف اه سم (قوله وقيل لا يجب) أي على الإفصح رشیدی (قوله مالا يناسبها) أي كالفتح والكسر (قوله وقيل والسكر الخ) وفي العزى وشرحه للسعد الجزم بجواز الحركات الثلاث سم عبارة المغنى ويشد بفتح الدال في الأحسن ويجوز الضم والكسر اه قول المتن (وله ستر بعض الخ) أي مع القدرة على الساتر سم (قوله بل عليه) فديقال لوصح هذا لوجب على العارى العاجز عن الستر مطلقاً ووضع يديه على بعض عورته لأن القدرة على بعض السترة كالفرة على كلم في الوجوب كاهو ظاهر وإطلاقهم كالصریح في خلافه فليتامل ومن هنا يظهر ضعف التخيير الذي بحثه ويظهر تعيين مراعاة السجود لأنه ركن فلا يجوز تفويته لمراعاة امر غير واجب سم وإطال الكردى في تأييد كلام الشارح وتصحيحه ورد قول سم وإطلاقهم كالصریح في خلافه راجعه (قوله وفي هذه) أي صورة لوجب (قوله عليها) أي على وضع اليد على حذف المضاف (قوله كل محتمل) قال القليوبي وبالأول أي بتقديم السترة على الوضع قال البلقيني وتبعه الخطيب واعتمده شيخنا الزیادی وقال شيخنا الرملی بوجوب الوضع تبعاً للروایة واعتمده سم اه كروى عبارة شيخنا وعند السجود هل يراعى السجود أو الستر رجح الرملی تبعاً لوجه تقديم السجود لأن الشارع أوجب عليه وضع الأعضاء السبعة فيه فصارعاً جزاً عن السترة ورجح البلقيني تقديم السترة لأنه متفق عليه عند الشيخين ووضع اليد في السجود مختلف فيه ومراعاة المتفق عليه أولى من مراعاة المختلف فيه وهناك قول بأنه يخير بينهما اه واستقر ع ش ماقاله البلقيني من تقديم السترة على الوضع وفي البجيرى عن البرماوى قال العلامة ابن حج والخطيب يتخير بينهما اه وهو يخالف ما مر عن الكردى عن الخطيب فليراجع (قوله وليس هذا) أي تعارض الوضع والستر هنا (قوله فتعين التخيير) (فرع) لو تعارض عليه القيام والستر هل يتقدم الأول أو الثاني فيه نظرو الظاهر مراعاة السترة ونقل عن فتاوى الشارح ذلك فراجع ع ش (قوله أي العورة) إلى قوله رابعها في النهاية والمغنى الإقولة وفارق إلى ويكفي وقوله فعلم إلى وأنه يلزم (قوله حيث لا ناقض) أي بان يكون ذلك البهض من غير السوا أو منها بلا من ناقض نهاية ومغنى (قوله لا يستره) أي لا يعد ساتراً له مغنى (قوله لا احترامها) الأولى باحترامها بالباء (قوله ويكفي يد غيره الخ) وكذا الوجه المخرق من سترته وامسكه بيده نهاية ومغنى (وإن حرم) قضية جعل هذه الواو المبالغة أنه قد لا يحرم وهو

الادغام هاء الضمير لزم وجه واحد نحو ردها بالفتح ورده بالضم على الإفصح وروى رده بالكسر وهو ضعيف اه (قوله وقيل والكسر) في العزى وشرحه للسعد الجزم بجواز الحركات الثلاث (قوله وله ستر بعضها بيده في الأصح) أي مع القدرة على الساتر والأفع العجز لا معنى لمنع المقابل وخينئذ فلا معنى لإدخال قوله بل عليه تحت مراد المتن إلا أن يجعل ترقياز انداعلى المتن لفادة حكمز اند (قوله بل عليه) قد يقال لوصح هذا لوجب على العارى العاجز عن الستر مطلقاً ووضع يديه على بعض عورته لأن القدرة على بعض السترة كالفرة على كاهي في الوجوب كاهو ظاهر وإطلاقهم كالصریح في خلافه فليتامل ومن هنا يظهر ضعف التخيير الذي بحثه في قوله وفي هذه هل يبقيه الخ ويظهر تعيين مراعاة السجود لأنه ركن فلا يجوز تفويته لمراعاة امر غير واجب على أنه لو سلم الوجوب لم يتم التخيير لأنه يعد عاجزاً عن السترة دون السجود (قوله وإن حرم) قضية جعل هذه الواو للبالغة أنه قد لا يحرم وهو كذلك اما ولا لأن السترة لا يستلزم المس لا مكان وضع يده على خرق الثوب بحيث يستر ما يحاذيها من البدن من غير مشله ولا حرمة حينئذ كاهو معلوم وأما ثانياً فلم يعد تحريم المس في صور منها ما لو وضع طبيب يده على المحل المكشوف من العورة بقصد معرفة العلة ليدواها فإن ذلك الوضع جائز مع حصول الستر به ومنها أن يضع رجل يده على ذلك المحل من رجل آخر لظنه أنه زوجته أو أمته مع علم الموضوع عليه أن الواضع رجل أو شكة فإنه رجل فإن ذلك الوضع ليس بجرام للظن المذكور ولا ناقض لأن لمس الرجل والمشكوك في أنه رجل غير ناقض مع حصول السترة به كاهو ظاهر فإن قلت يلزم الموضوع عليه رفع يده الواضع لأن وضعها حرام في الواقع فليس له السكوت عليه

وفارق الاستنجاء بيده لاحترامها والاستياك بأصبعه لأنه لا يسمى استياكاً عرفاً ويكفي يده غيره قطعاً وإن حرم

كذلك لأن السترة لا يستلزم المس لا مكان وضع يده على حرف الثوب بحيث تستر ما يحاذيها من البدن من غير مس له ولا حرمة حيثئذ كما هو معلوم سم (قوله) كالوسترها بحرير (أي مع القدرة على غيره سم أي وإلا فلا حرمة بل يجب كما يأتي عن النهاية والمغني (قوله) ويلزم المصلي الخ) ولو وجد المصلي سترة نجسة ولم يجد ماء يطهرها به أو وجدته وفقد من يطهرها وهو عاجز عن فعل ذلك بنفسه أو وجدته ولم يرض إلا بالاجرة ولم يجدها أو وجدها ولم يرض إلا بالكثير من اجرة مثله أو خيس على نجاسة واحتاج إلى فرش السترة عليها صلى عاريا أو أتم الأركان كما سنهاية زاد المغني ولو أدى غسل السترة إلى خروج الوقت غسلها وصلى خارجة ولا يصلي في الوقت عاريا كما نقل القاضي الاتفاق عليه اه قال عيش قوله لم يرتفعه أي ولو شريفًا وقوله لم يروا أتم الأركان قال الشيخ عميرة ولا إعادة في أظهر القولين أي في الصور كلها اه عيش (قوله) بما وجدته (هل وإن لم يكن له وقع كقدر العدسة من نحو شمع أو طين بلصقه ببذنه سم (قوله) لأن القصد منه) أي من الماء (قوله) وفي تجزئه أي رفع الحدث (قوله) وهو يتجزئ) أي بخلاف سم قول المتن (فان وجد الخ) تفريع على وجوب ستر البعض ولو عبر بالواو كأنه أولى لأن الحكم المذكور لا يعلم بما قبله عيش (قوله) أي قبله ودبره) المراد بهما كما هو ظاهر مانع من مسه وظاهر كلامهم أن بقية العورة سواء وإن كان ما قرب منها الحش ولكن تقديمه أولى نهاية وفي الكردي عن الامداد مثله قول المتن (أو أحدهما) فيه إشعار بأن فرض المسئلة أنه يكفي جميع أحدهما حتى لو فرض أنه يكفي جميع أحدهما وبعض الآخر تعين للجميع بصري وعبرة عيش عن سم على المنهج قول المصنف قبله ظاهره وإن كان لا يكفي ويكفي الدبر فليتأمل اه أقول ويؤيد الأول ما في الأسنى والمغني من أنه لو كفي الثوب الموصى به أو الموقوف لأولى الناس به للؤخر رتبة كالرجل دون المقدم كالمرأة قدم المؤخر اه ثم رأت في الكردي عن الشوبري مانع من أن يرى في شرح الروض فيما لو وصى بثوب لأولى الناس به ما هو صريح في تقديم الدبر أي حيث كفاه دون القبل اه (قوله) لأنه بارز للقبلة) أي أو بدلهما مغني وسم وشيخنا (قوله) أنه يجب ذلك في غير الصلاة) أقره عيش ونقل البجيرمي عن الزبائدي والشوبري اعتماده (قوله) وعند مثله) أي أو الفريقين نهاية (قوله) لتعارض المعنيين (فروع) ليس للعارى غضب الثوب من مستحقة بخلاف الطعام في المخمصة لأنه يمكنه أن يصلي عاريا ولا يلزم الإعادة إلا إن احتاج إليه لنحو دفع حر أو برد فانه يجوز له ذلك ويجب عليه قبول عاريته وإن لم يكن للبعير غيره وقبول هبة نحو الطين لا قبول هبة الثوب ولا افتراضه لنقل المنة ويجب شراؤه واستجاره بضمن المثل واجرة المثل ولو وصى بصرف ثوب لأولى الناس به في ذلك الموضع أو وقفه عليه أو وكل في إعطائه وجب تقديم المرأة ثم الخنثى ثم الرجل ولو صلت امرأة مكشوفة الرأس فغتمت في صلاتها ووجدت سترة بعيدة بحيث إن مضت إليها احتاجت إلى أفعال كثيرة وإن انتظرت من يلقيها إليها مضت مدة في التكشف بطالت صلاتها فأن لم تجد السترة بنت على صلاتها وكذا إن وجدت ثيابا منها فتناولتها ولم تستدبر قبلتها وسرت بها رأسها فورًا ولو وجد عار سترته في صلاته فحكه حكها فيما ذكر ولو قال شخص لامته إن صليت صلاة صحيحة فانت حرة قبلها

كما لو سترها بحرير ويلزم المصلي ستر بعض عورتها بما وجدته وتحصيله قطعًا وإنما اختلفوا في تحصيل واستعمال ماء لا يكفي لظهره لأن القصد منه رفع الحدث وفي تجزئه خلاف وهنا المقصود السترة وهو يتجزئ (فان وجد كافي سواء أتيه) أي قبله ودبره سميا بذلك لأن كشفها يسوء صاحبها (تسعين لها) لفحشهما وللإتفاق على أنهما عورة (أو) كافي (أحدهما قبله) أي الشخص الذي ذكره والخنثى يتعين ستره لأنه بارز للقبلة والدبر مستور بالآلئين غالبًا فاعلم أنه يجب ذلك في غير الصلاة أيضا نظر البروزة وأنه يلزم الخنثى ستر قبله فان كفي أحدهما فقط فالأولى ستر آله ذكر بحضرة امرأة وعكسه وعند مثله بتخير كالأول كان وحده (وقيل دبره) لأنه أفحش عند نحو السجود (وقيل بتخير) لتعارض المعنيين (ورابعها) طهارة الحدث

قلت هذا لا ينافي عدم حرمة الوضع على الواضع وحصول السترة وإن أتم الموضوع عليه باقراره ذلك على أنه قد لا ياتم لظنه جواز ذلك لنحو قرب عبده الاسلام ومنها ما لو اختلطت محرمة باجنبيات غير محصورات فتزوج واحدة منهن فستر يدها بعض عورتها فانه لا تنتقض طهارته بذلك على المتجه للشك ولا يحرم وضع يدها لأن لها حكم الزوجة في جواز الاستمتاع بها فليتأمل (قوله) بحرير) أي مع القدرة على غيره (قوله) بما وجدته) هل وإن لم يكن له وقع كقدر العدسة من نحو شمع أو طين بلصقه ببذنه (قوله) وهو يتجزئ) أي بخلاف (قوله) بأنه بارز للقبلة الخ) عبارة شرح الروض بأنه يتوجه بالقبل القبلة فستره أهم تعظيم لها ولأن الدبر مستور غالبًا بالآلئين بخلاف القبل اه وقضية التعليل الثاني أنه لو صلى لغير القبلة في نحو نفل السفر انه يسترا القبل ايضا ولا ينافيه التعليل الأول لأن الأصل أن كلا علة مستقلة فليتأمل (فروع) له قبلان أصلي وزائد واشتبه أحدهما بالآخر ووجد ما يستر واحدًا فقط من أحاد القبليين والدبر فيحتمل أن يتخير

فصلت بلا ستر أساء عازجة عن سترها عتقت وصحت صلاتها أو فادرة عليه صحت صلاتها ولم تعتق للدور إذ لو عتقت بطلت صلاتها وإذا بطلت صلاتها لا تعتق فائبات العتق يؤدي إلى بطلانه وبطلان الصلاة فيبطل وصحت ويسن للرجل أن يلبس للصلاة أحسن ثيابه ويتعمص ويتعمم ويتطيلس ويرتدي ويتزر أو يتسول فإن اقتصر على ثوبين فقميص مع رداء أو أزار أو سراويل أولى من رداء مع أزار أو سراويل ومن أزار مع سراويل وبالجملة فالمستحب أن يصلي في ثوبين فإن اقتصر على واحد فقميص فازار فسر أو بيل ويتلحف بالثوب الواحد إن اتسع وبخالف بين طرفيه فإن ضاق أثر به وجعل شيئاً منه على عاتقه ويسن للمرأة ومثلها الخنثى في الصلاة ثوب ساخن يجمع بدنها وخمار وملحفة كثيفة وإتلاف الثوب وبيعته في الوقت كاللأمر ولا يباع له مسكن ولا خادم كافي الكفاية ويكره أن يصلي في ثوب فيه صورة وأن يصلي عليه واليه وأن يصلي بالاضطباع وأن يغطي فاه فإن تشاب غطاء يده أي اليسرى ندبا وأن يشتمل اشتمال الصماء بأن يحلل بدنه بالثوب ثم يرفع طرفيه على عاتقه الأيسر وأن يشتمل اشتمال اليهود بأن يحلل بدنه بالثوب بدون رفع طرفيه وأن يصلي الرجل مثلثا والمرأة منتقبة مغنى قال عرش قوله مر أو يتسول في تاريخ الاصبهاني عن مالك بن عتاهية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الأرض تستغفر للصلي بالسراويل أه دميري وقوله مر فقميص مع رداء أو أزار أو سراويل لعل أولى هذه الثلاث القميص مع السراويل ثم القميص مع الأزار ثم مع الرداء قوله مر في ثوب فيه صورة ظاهره ولو أعمى أو في ظلمة أو كانت الصورة خلف ظهره أو ملاقية الأرض بحيث لا يراها إذا صلى عليه وهو ظاهر تباعدا عما فيه الصورة المنهى عنها عرش (قوله بأقسامه) إلى قوله ولا يقاس في النهاية والمغنى لا قوله وإنما لم يثر إلى المتن وقوله أو أكره عليه وقوله وخرج إلى المتن (قوله لم يكن) الأولى النائيث (قوله لاسر) أي في باب التيمم (قوله إلا من نحو جنب) يفيد أنه لا يثاب عليها بل على قصد ما فقط ونقل عن شيخنا الشهاب الرملي أن قراءة الجنب لا بقصد القرآن يثاب عليها ثواب الذكر وهو لا ينافي ذلك لأنه هنا لم يصرفها عن القرآنية لنسيانها الجنبية ولم يوجد شرط ثوابها من الطهارة وهناك انصرفت عن القرآنية لعدم قصد ما فصارت ذكرا فائيب على الذكر وقد يقال نسيانها الجنبية لا يقتضي قصد القرآنية فينبغي حينئذ أن يثاب عليها ثواب الذكر لا نصرفها عن القرآنية بسبب الجنبية بل يبغي أن يثاب كذلك وأن قصد ما إلغاء لقصد ما لعدم مناسبتها سم على حجج عرش عبارة البصري قوله إلا من نحو جنب قد يقال القراءة من الجنب عبادة صحيحة وإن كانت محرمة كالصلاة في المغصوب لأنهم لم يجعلوا انتفاء الجنبية بشرط الصحة القراءة بل جعلوا حرمة القراءة حكما من أحكام الجنبية وحينئذ فينبغي أن يثاب عليها من حيث ذاتها وإن حرمت لخارج كالمنظر به ويرتب على وصفها بالصحة اجزاؤها عن القراءة المنذورة فليتمل وليراجع على أن لك أن تقول أثبات الثواب فيما نحن فيه بالأولى من مسألة المغصوب لأن الفرض هنا أنه ناس للجنبية وحينئذ فلا نثم بالكلية أه (قوله) وإنما لم يؤثر النسيان أي وإنما لم يغتفر فتصح الصلاة مع ترك الطهارة نسيانا سم (قوله هنا) أي في طهارة الحدث (وفيما يأتي) أي في طهارة النجس (قوله من باب خطاب الوضع) يرد عليه أن الموانع أيضا من باب خطاب

بين القلبين ويدل عليه مسألة الخنثى المذكورة بجامع احتمال مطاق أصلي وزائد مع الاشتباه (قوله إلا من نحو جنب) يفيد أنه لا يثاب عليها بل على قصد ما فقط ونقل عن شيخنا الشهاب الرملي أن قراءة الجنب لا بقصد القرآن يثاب عليها ثواب الذكر وهو لا ينافي ذلك لأنه هنا لم يصرفها عن القرآنية لنسيانها الجنبية ولم يوجد شرط ثوابها من الطهارة وهناك انصرفت عن القرآنية لعدم قصد ما فصارت ذكرا فائيب على الذكر وقد يقال نسيانها الجنبية لا يقتضي قصد القرآنية فينبغي حينئذ أن يثاب عليها ثواب الذكر لا نصرفها عن القرآنية بسبب الجنبية بل يبغي أن يثاب كذلك وأن قصد ما إلغاء لقصد ما لعدم مناسبتها (قوله على الأوجه) اعتمده مر (قوله) وإنما لم يؤثر النسيان أي وإنما لم يغتفر فتصح الصلاة مع ترك الطهارة نسيانا (قوله) لأن الشروط من باب خطاب الوضع الخ) يرد أن الموانع أيضا من باب خطاب الوضع ويؤثر

بأقسامه السابقة بما أو تراب وجده وإلا لم تكن شرطا لما مر من صحة صلاة فاقد الطهورين فإن نسيه وصلى أثيب على قصده لا على فعله إلا ما لا يتوقف على طهر كالدكر وكذا القراءة إلا من نحو جنب على الأوجه وإنما لم يؤثر النسيان هنا وفيما يأتي لأن الشروط من باب خطاب الوضع وهو لا يؤثر فيه

الوضع و يؤثر فيه النسيان كما في يسير الكلام أو ألا كل نسيانا فانه لا يضروا للاتق أن يقال من باب المأمورات فلا يؤثر فيه النسيان وحيث فلا ترد الموانع لانها من باب المنهيات والنسيان يؤثر فيها سم (قوله ذلك) أي ونحوه وكان ينبغي أن يزيد هذا ليعلم قوله لو من ثم الخ (قوله لكنه ضعيف اتفاقا) أي باتفاق المحدثين كما في المجموع مغنى ونهاية (قوله ما لو نسيه فلا تعتقد الخ) هذا يقتضي أن الكلام في نسيانه قبل الدخول في الصلاة إذ نسيانه فيها لا يناسبه نفي الانعقاد بل الذي يناسبه البطلان وحيث فكيف يكون النسيان محترز قوله فان سبقه الخ المفروض في حال الصلاة فليبدأ مل سم فالمناسب كما في المغنى أن يقول ما لو أحدث مختارا فتبطل صلاته قطعا (قوله كتنجس ثوبه الخ) أي أو بدنه بما لا يعنى عنه واحتياجه الى غسله نهاية ومعنى (قوله برطب) أي يبقى بعد إلقائه ما يدركه الطرف فيما يظهر بصري (قوله إلا بفعل كثير الخ) لو أمكنه الوصول بفعل غير متوال وفعل فهل تصح مطلقا أو أن لم يطل الزمن وينبغي الثاني سم أي كما يفيد ما أخذ المذكور (قوله مما قالوه الخ) تقدم تفصيله انفا عن المغنى والنهاية راجعه قول الماتن (بان كشفته ربح) أي أو كشفه آدمي أو حيوان آخر سم وغبارة عرش ورأيت بهامش عن سم مانصه وينبغي أن مثل الربح الأدنى الغير المميز والبهيمة ولو معلمة اه ومفهوم قوله الغير المميزان المميز يضرب وجه ذلك بان له قصدا فبعد الحاقه بالربح ونقل عن شيخنا الزيادي الضرر في غير المميز أيضا وعلل بندرته في الصلاة اه أقول وهو قياس ما قالوه في الانحراف عن القبلة مكرها فانه يضرب وان عاد حالا وعلله بندرة الاكره في الصلاة فاعتمده أي ما نقله عنه اه قول الماتن (فستر في الحال) لو تكرر كشف الربح وتوالي بحيث احتاج في الستر الى حركات كثيرة متوالية فالتجسه بالبطلان بفعل ذلك لأن ذلك نادريو يده ما قالوه في عتق أمة بعد سائرها عنها سم على حجب اه عرش (قوله فالفاه الخ) ينبغي أو غسلها حالا كان وقع عليه نقطة من بول وصب حالا الماء عليه بحيث طهر محلها بمجرد صبها حالا والمتجسه ان البدن كالثوب ثم رابت عن الفتى فيما لو اصابه في الصلاة نجاسة حكيمة فغسلها فوران أو كلام الروضة يفهم صحة صلاته واخوه يفهم خلافه (تنبيه) لو دار الامر بين القاء النجاسة حالا لتصح صلاته لكن يلزم التقاؤها في المسجد لكونه فيه وبين عدم القائها صونا للمسجد عن التنجس لكن تبطل صلاته فالتجسه عندي مراعاة صحة الصلاة والقاء النجاسة حالا في المسجد ثم إزالتها فوراً بعد الصلاة وقول فالتجسه الخ وافق عليه مرفى الجافة ومنعه في الرطوبة وهو متجه ان اتسع الوقت سم على حج وقوله يفهم خلافه ظاهر لانه يصدق عليه انه حامل للنجاسة فاشبهه ما وحل الثوب الذي وقعت عليه نجاسة وفي كلام شيخنا الشوبري واما التقاؤها على نحو مصحف أو في جوف الكعبة أي كالخجر فالوجه مراعاتهما ولو جافة لعظم حرمتها اه عرش (قوله أو نفصضا عنه) قال في شرح العباب بتحريك ما هي عليه حتى وقعت أخذنا من قول القاضي لو أخذ طر فامن مسجده الذي وقعت عليه نجاسة وزحزحه حتى سقطت

فيها النسيان كما في يسير الكلام أو ألا كل نسيانا فانه لا يضروا للاتق أن يقال من باب المأمورات فلا يؤثر فيها النسيان وحيث فلا ترد الموانع لانها من باب المنهيات والنسيان يؤثر فيها (قوله فلا تعتقد) هذا يقتضي أن الكلام في نسيانه قبل الدخول في الصلاة إذ نسيانه فيها لا يناسبه نفي الانعقاد بل الذي يناسبه البطلان وحيث فكيف يكون النسيان محترز قوله فان سبقه الخ المفروض في حال الصلاة فليبدأ مل سم (قوله إلا بفعل كثير) لو أمكنه الوصول بفعل غير متوال وفعل فهل تصح مطلقا أو أن لم يطل الزمن وينبغي الثاني (قوله بأن كشفته ربح فستر في الحال) لو تكرر كشف الربح وتوالي بحيث احتاج في الستر الى حركات كثيرة متوالية فالتجسه بالبطلان بفعل ذلك لأن ذلك نادريو يده ما قالوه فيما لو وصلت أمة مكشوفة الرأس فعتقت في الصلاة ووجدت نحر احتاج في مضيتها اليه إلى أفعال كثيرة أو طالت مدة الكشف من أن صلاتها تبطل وما قالوه في دفع الجار من أنه لا بد منه بفعل كثير متوال إلا بطلت صلاته واما التصفيق المحتاج اليه في الأعلام إذا كثروا وتوالي فسيأتي أنه يبطل الصلاة عند الشارح كما في دفع المار لكن اعتمد شيخنا الشباب الرمي أنه لا تبطل وفرق بدنه وبين البطلان في دفع المار (قوله ربح) أو كشفه آدمي أو حيوان آخر (قوله أو نفصضا عنه

ذلك ومن ثم بطلت بنحو سبقه كما قال (فان سبقه) أي المصلي غير السلس ولو فاقد الطهورين على المعتمد الحديث أو أكره عليه (بطلت) صلاته لبطلان طهره إجماعا ولأن صلاة فاقدهما صحيحة منعقدة (وفي القديم) وقول في الحديد أيضا أنه يظهر (وبني) وإن كان حديثه أكبر لحبر فيه لكنه ضعيف اتفاقا وخرج بسبقه ما لو نسيه فلا تعتقد اتفاقا (وبحريان) أي القولان (في كل مناقض) أي مناف للصلاة (عرض) للصلي فيها (بلا تقصير) منه (وتمدن) دفعه عنه (في الحال) كتنجس ثوبه الذي لا يمكنه إلقاؤه فوراً برطب وكان طير الربح ثوبه محل بعيد أي لا يصله إلا بفعل كثير أخذنا مما قالوه في عتق أمة بعد سائرها عنها (فان أمكن) دفعه حالا (بأن كشفته ربح فستر في الحال) أو تنجس رداؤه فإلقاه أو نفصضا عنه

فالظاهر أنها لا تبطل أو ينفخها من غير أن يظهر منه حرفان وهي بإسنة لم يضراها وظاهر ما أخذه من كلام القاضى وما نقله عنه أنه لا فرق في عدم البطلان بين قبض طرف ما وقعت عليه وتحريكه بلا قبض وقد يشكك الأول بمسئلة العود وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملى فيما لو وقف على نحو ثوب متنجس الأسفل ورجله مبتلة ثم رفعت فارفع معها الثوب لا لتصاقه بها أنه ان انفصل عن رجله فوراً ولو بتحرك يركبها صحت صلاته وإلا بطلت سم (قوله حالا) عبارة الروض وشرحه فان نحى النجاسة ولورطبة بأن نحى محلها فوراً لم يضرا أنتهت سم (قوله أو عود بيده) على أحد وجهين في الروض بلاتر جميع وفي شرحه أنه الأوجه سم قول المتن (بأن فرغت الخ) أى كما هو ظاهر أو تعمد كشف عورتها أو ملاسمة النجاسة سم قول المتن (بطلت) ولو اقتصد مثلاً فخرج الدم ولم يوث بشرته أو لو ثاب قليلاً لم تبطل صلاته لأن المنفصل في الأول غير مضاف إليه وفي الثانية مغتفر ويسن لمن أحدث في صلاته أن يأخذ بأفقه ثم ينصرف ليوم أنه عرف ستره على نفسه وينبغي أن يفعل كذلك إذا أحدث وهو منتظر للصلاة خصراً إذا قرب إقامتها أو أقيمت مغنى زاد النهاية ومنه يؤخذ أنه يستحب لكل من ارتكب ما يدعو الناس إلى الوقعة فيه أن يسره لذلك كما صرح به ابن الهادي الحديث فيه أه قال ع ش قوله مر أولو ثاباً قليلاً أفهم أنه إن لو ثاب كثيراً بطلت صلاته ولعل وجهه أن الكثير إذا كان بفعله لا يعنى عنه واقتصاده من فعله وقياسه أنه إن فتح دمه فخرج منه دم ولو ثاب كثيراً لا يعنى عنه وينبغي أن يحله إذا خرج الدم متصلاً بالفتح فلو خرج بعده بمدة بحيث لا ينسب خروجه للفتح لم يضرو قوله مر لكل من ارتكب الخ أى ومع ذلك عقوبة الذنب باقية تحت المشيئة وقوله مر لذلك أى لا يخلو من الناس فيه أه ع ش (قوله كدته مختاراً) عبارة المغنى والنهاية لتقصيره حيث افتتحها في وقت لا يسما لأنه حينئذ يحتاج إلى غسل رجليه فلو غسلها في الخف قبل فراغ المدة لم يؤثر لأن مسح الخف رفع الحدث فلا تأثير للغسل وكذا لو غسلها بعد المضي مدة وهو يحدث حتى لو وضع رجليه في الماء قبل فراغ المدة واستمر إلى انقضائها لم تصح صلاته لأنه لا بد من حدث ثم يرتفع وياضاً لا بد من تجديد يدنية

حالا) ينبغي أو غسلها حالا كأن وقع عليه نقطة بول فصب عليها حالا الماء بحيث طهر المحل بمجرد صبه حالا والمتجه أن البدن كالثوب في ذلك يجامع اشتراط طهارة كل منهما فاذا وقع عليه نقطة بول مثلاً فصب فوراً الماء عليها بحيث طهر المحل بمجرد الصب حالا لم تبطل صلاته كما لو وقع عليه نجس جاف فالفاء عنه حالا بنحو إمالته فوراً حتى سقط عنه النجس (لا فرق في المعنى بين إلقاء النجس الجاف فوراً وصب الماء على النجس الرطب فوراً في كل منهما فليتامل ثم رايت عن الفتى فيما لو اصابه في الصلاة نجاسة حكيمة فغسلها فوراً أن أول كلام الروضة يفهم صحة صلاته وآخره يفهم خلافه (تنبيه) لو دار الأمر بين إلقاء النجاسة حالا لتصح صلاته لكن يلزم القاؤه في المسجد لكونه فيه وبين عدم القاؤه صواباً للمسجد عن التنجيس لكن تبطل صلاته فالمتجه عندي مراعاة صحة الصلاة وإلقاء النجاسة حالا في المسجد ثم إن أنها فوراً بعد الصلاة لأن ذلك الجمع بين صحة الصلاة وتطهير المسجد لكن يغتفر القاؤه فيه وتأخير التطهير إلى فراغ الصلاة للضرورة فليتامل وقولنا فالمتجه الخ وافق عليه مرفى الجافقة ومنعه في الرطبة وهو متجه إن اتسع الوقت (قوله أو انفضها عنه) قال في شرح العباب أو بتحريك ما هي عليه حتى وقعت أخذاً من قول القاضى لو أخذ طرفاً من مسجده الذى وقعت عليه نجاسة وزحزحه حتى سقطت فالظاهر أنها لا تبطل أو ينفخها من غير أن يظهر منه حرفان وهي بإسنة لم يضرا وظاهر ما أخذه من كلام القاضى وما نقله عنه أنه لا فرق في عدم البطلان بين قبض طرف ما وقعت عليه وتحريكه بلا قبض وقد يشكك الأول بمسئلة العود دون مسئلة القاضى فليتامل فإنه لا يخفى ما فيه بل المتبادر خلافه وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملى فيما لو وقف على نحو ثوب متنجس الأسفل ورجله مبتلة ثم رفعت فارفع معها الثوب لا لتصاقه بها أنه إن انفصل عن رجله فوراً ولو بتحرك يركبها صحت صلاته وإلا بطلت (قوله حالا) عبارة الروض وشرحه فان نحى النجاسة ولورطبة بأن نحى محلها فوراً لم يضرا (قوله أو عود بيده) على أحد وجهين في الروض بلاتر جميع وفي شرحه أنه الأوجه (قوله بأن فرغت مدة خف) أى كما هو

حالا (لم تبطل) صلاته
ويغفر هذا العارض
لقلته بخلاف ما لو نحاها
بنحو كفه أو عود بيده
لأنه حامل لها حينئذ ولا
يقاس الحمل هنا بحمل الوردية
السابق قبيل فصل قضاء
الحاجة لأن الحمل في كل
محل محمول على ما يناسبه
إذ ما هنا أضيق فأثر فيه
مالا يؤثر ثم ألا ترى أن
حمل الماس هنا مبطل وشم
لا يجرم وقد مر سر ذلك في
مبحث السجود على مالا
يتحرك بجر كته (وإن
قصر بأن فرغت مدة
خف فيها) فاحتاج لغسل
رجليه (بطلت) قطعاً
كدته مختاراً

وبحث السبكي ان هذا اذا ظن بقاء المدة إلى فراغها وإلا لم تنعقد وفيه نظر لانه إذا ظن ذلك لم يقصر فلا يتأتى القطع إلا ان يقال ان غفلته عنها حتى ظن ذلك تقصير ولا نه إذا افتتحها مع علمه بانقضاء المدة فيها يكون المبطل منتظرا وهو لا يتأتى الا انعقاد حالا كما مر فيمن أحرم مفتوح الجيب فالذي يتجه انعقادها حتى تصح القدوة به (١٢٠) (و) خامسها (طهارة النجس) الذي لا يعنى عنه (في الثوب) وغيره من كل محمول له وملاق

لانه حدث لم تشمله نية الوضوء الاول اه (قوله وبحت السبكي الخ) اعتمده النهاية والمغني (قوله إذا ظن الخ) ينبغي أو شك سم (قوله وإلا الخ) عبارة المغني والنهاية فان علم بان المدة تنقضي فيها فينبغي عدم انعقادها نعم إن كان في نفل مطلق بدرك منه ركعة فاكثرت انعقدت اه أي ويقصر على ما يمكنه فعله منه عش وقال الرشدي قوله مر في نفل مطلق أي ولم يبنو عددا كما هو ظاهر اه (قوله وإلا لم تنعقد) صادق بما إذا لم يحظر بياله شيء من الفراغ وعدمه وفي عدم الانعقاد حينئذ نظر ظاهر وعبارة المغني والنهاية نقلا عن السبكي سألته من هذا الإيهام بصري (قوله فلا يتأتى القطع) أي بالاطلاق (قوله ولا نه الخ) عطف على لانه إذا ظن الخ (قوله فيمن أحرم مفتوح الجيب) الفرق بين مانحن فيه ومسئلة الجيب واضح لان المنافي هنا لا يمكن دفعه بخلافه ثم سم ونهاية (قوله فالذي يتجه الخ) خلافا للنهاية والمغني كما مر وقال عش وفي الروض وشرحه ما يوافق ماجرى عليه ابن حجج من الانعقاد اه قول المتن (في الثوب الخ) ولورايته نجسا في ثوب من يصلي أو في بدنه أو مكانه لم يعلمه وجب علينا لإعلامه ان ذلك مبطل في مذهبه وإن لم يكن عليه إثم لان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتوقف على الإثم ألا ترى أنه لو رأينا صبيًا يزني بصنية وجب علينا منعها وإن لم يكن عليها إثم إزاله المنكر صورة اه شيخنا وفي النهاية والمغني ما يوافق (قوله الذي لا يعنى) إلى قوله ومع ذلك في المغني إلا قوله وصح إلى ثبت وقوله في البدن إلى ويستثنى وقوله فيه أرضه إلى ان كان وإلى قوله ومنه أنه يجوز في النهاية إلا قوله وصح إلى ثبت (قوله داخل الفم) هل ضابطه حد الظاهر سم (قوله والعين) أي والاذن نهاية مغني وسم (قوله سمى عن ضده) أي يفيدته وإلا فليس الأمر بالشئ وعين النهي ولا يستلزم على الصحيح عش (قوله محله في غير التضمخ) من هنا يشكل الاستدلال ويجاب بان الأمر باجتنابه شامل لغير التضمخ أيضا سم (قوله فانه حرام) أي إذا كان لغير حاجة نهاية (قوله وكذا في الثوب) هو الصحيح مر اه سم (قوله فيه أرضه الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى والانسب الأعدب في أرضه أو ترك كذا بصري (قوله إن كان جافا) أي وكان هو أيضا جافا كما قاله شيخنا الشهاب الرمي سم أي وولده في النهاية قال عش أي فمع الرطوبة من أحد الجانبين لا يعنى عنه وظاهره وإن تعذر المشي في غير ذلك المحل من موضع طهارته كان توضع من مطهرة عم ذرق الطير المذكور سائر اجزاء المحل المتصل بها ونقل عن ابن عبد الحق العفو حينئذ أقول وهو قريب اه (قوله ومع ذلك) أي مع اجتماع الشرط المذكورة عش (قوله لا يكلف تحري غير محله) أي فحيت كثير في المسجد وغيره بحيث يشق الاحتراز عنه لا يكلف غيره حتى لو كان بعض اجزاء المسجد خاليا منه وبمكانه الصلاة فيه لا يكلفه بل يصلي كيف اتفق وإن صادف محل ذرق الطير وهذا ظاهر حيث عم الذرق المحل فلو اشتمل المسجد مثلا على جمتين إحداها خالية من الذرق والاخرى مشتملة عليه وجب قصد الخالية ليصلي فيها إذا لا مشقة كما يعلم مما ذكره في الاستقبال عش (لا في الثوب الخ) عطف على قوله فيه و (قوله مطلقا) أي عن الشرطين المذكورين (قوله لما مر الخ) الاولى كما

لذلك المحمول (والبدن) ومنه داخل الفم والاذن والعين وإنما لم يجب غسل ذلك في الجنابة لان النجاسة اغاظ (والمكان) الذي يصلي فيه للخبر الصحيح فاعلى عنك الدم وصلى وصح خبر تنزهه من البول ثبت الامر باجتناب النجس وهو لا يجب في غير الصلاة فتعين فيها والامر بالشئ نهى عن ضده والنهي في العبادة يقتضى فسادها وقولهم وهو لا يجب في غير الصلاة محله في غير التضمخ به في البدن فانه حرام وكذا في الثوب على تناقض فيه ويستثنى من المكان ذرق الطير فيعنى عنه فيه أرضه وكذا فراه على الأوجه إن كان جافا ولم يعتمد ملاسته ومع ذلك لا يكلف تحري غير محله لا في الثوب مطلقا على المعتمد (ولو اشتباه طاهر ونجس) كقوله بن ومولين (اجتهد) لما مر بتفصيله في الأواني

قول المحشى قوله بان ما تطهر به الخ وقوله قوله إذا كان ذا كرا للدليل الاول الخ هاتان القولتان ليستافى نسخ الشرح التي بايدنا وفي هامش نسخة منها عبارة نسخ الشيخ ابن قاسم ثم

مخالفة لما في هذه ونصها عقب قوله كذا أظنوه هنا ويفرق بينه وبين ما مر في المياه بأن ما تطهر به ثم انعدم فصار عند إدارة بالكاف التطهير ثانيا كما به بتدى طهارة جديدة نلزمه الاجتهاد بخلاف ما هنا فان ما استبره باق بحاله فلا محوج لأعادة الاجتهاد به نظير ما مر في القبلة إذا كان ذا كرا للدليل وأما قول شيخنا الظاهر جملة على الغالب الخ اه مافى الهامش وكذا يقال في قوله انعدم وقوله وإذا اجتهد اه

ومنه انه يجوز ان قدر على طاهر ييقن ان كان يجدهما يغسل به احدهما ويجب وسعاً بسعة الوقت (١٢١) ومضيقة بضيقه نعم لو صلى فيما ظنه

الطاهر منها ثم حضر وقت صلاة اخرى لم يجب تجديده كذا اطلقوه هناك تصرح بهم في المأين انه اذا بقي من الاول بقية لزمه إعادة الاجتهاد وكانهم لمحووا الفرق ان الاعادة ثم فيها احتياط تام بتقدير مخالفة الاول لما يلزم عليه من الفساد السابق ثم بخلاف ما هنا إذ لا احتياط في الاعادة فلم يجب ولا فساد لو خالف الاجتهاد الثاني الاول فجاز الاجتهاد ووجب العمل بالثاني وأما قول شيخنا الظاهر حمل ما هنا على الغالب من أنه يستتر بجميع الثوب فان ستره بعضه كان ظن طهارته بالاجتهاد فقطع منه قطعة واستتر بها وصلى ثم احتاج للستر لثلف ما استتر به أولا لزمه إعادة الاجتهاد نظير ما مر في المأين وعليه فلا فرق بين المأين والثوبين إذ هما كائنا من والحاجة للستر كهي للتطهر وسائر العورة كالماء الذي استعمله انتهى ففيه نظر ظاهر لما علمت من اختلاف ملحوظ البابين على أنه يلزم الشيخ أنه لو كل من بعض الطعام الذي ظهر له حله بالاجتهاد ثم عاد لاكل باقيه لزمه إعادة الاجتهاد وهو بعيد جدا فتأمل وظاهر أن محل العمل بالثاني هنا ما إذا لم

بالكاف كافي النهاية والمغنى (قوله ومنه) أي ماسر (قوله ويجب موعداً) كذا في أصله وكان الانسب أن يقيده بعدم القدرة على غيره ليصح إطلاقه وتحسن مقابلته بصري (قوله نعم) إلى قوله كذا اطلقوه في النهاية والمغنى (قوله لم يجب تجديده) (الخ) ولو غسل احد ثوبين باجتهاد صحت صلاته فيهما ولو مع جمعها عليه ولو اشتبه عليه اثنان تنجس بدن احدهما واران يقتدى باحدهما اجتهد بينهما وعمل بما ظهر له فانه ضل خلف أحدهما ثم تغير ظنه إلى الآخر جاز له الاقدام بالآخر من غير إعادة كماله صلى للقبلة باجتهاد ثم تغير اجتهد لجهة اخرى فان تحير صلى منفرداً نهاية ومغنى وقره سم قال ع ش قوله مر باجتهاد خرج به ما لو حجج وغسل احدهما فليس له الجمع بينهما وقوله لم ر ثم تغير ظنه أي ولو في الصلاة وقوله جاز له الاقدام بالآخر أي بان يدخل نفسه في القدوة به في اثناء الصلاة مع بقائها على الصحة لانه بتغير ظنه صار منفرداً وقوله فان تحير الخ أي سواء حصل التحير ابتداءً وبعد حصول القدوة باحدهما بالاجتهاد ثم طر التحير بان شك في امامه ولم يظهر له شيء موحي بشك في صلاته منفرداً اه ع ش (قوله كذا اطلقوه الخ) عبارة بالمغنى والنهاية ولا يشكلك ذلك بما تقدم في المياه انه يجتهد فيها السك فرض لان بقاء الثوب او المكان بقاء الطهارة ولو اجتهد فتغير ظنه عمل بالاجتهاد الثاني في الاصح فيصل في الآخر من غير إعادة كالتجرب إعادة الاولى إذ لا يلزم نقض اجتهاد باجتهاد بخلاف المياه اه أي لان الثوب منفصل عنه فينزع الاول ويصلى بالثاني سم (قوله ان الاعادة) أي بان إعادة الاجتهاد الخ (قوله بجميع الثوب) أي الذي ظنه طاهر بالاجتهاد (قوله فقيه نظر) وافق عليه مر اه سم أي والمغنى كاسر (قوله من بعض الطعام) لا حاجة لمن (قوله وإلا فلا) أي لان صلاته تقارن نجاسة محتملة ويؤخذ منه انه لو غسل بدنه قبل لبسه الثاني كان له ذلك وهو واضح بصري (قوله نظير ما مر في المأين) لكن تقدم في المأين انه حينئذ يتيمم بلا إعادة إن لم يبق من الاول بقية ومع الاعادة ان بقي منه بقية فهل يقال هنا على نظيره انه يصلي عارياً بلا إعادة ان تلف احد الثوبين وإلا فعهما ويقال يصلي في الثوب الاول ويفرق بعدم وجوب الاجتهاد هنا وقول الشارح ولا إعادة مطلقاً يقتضي عدم الاعادة واتفق احد الثوبين او لا لكن هل هو مصور بما إذا صلى بالاول وعارياً فليحذر ذلك فان الوجه مر وجوب الاعادة حيث صلى عارياً مع بقاء الثوبين لانه صلى مع وجود ثوب طاهر ييقن ويؤيد قوله ولم يظهر له شيء مسم وقول الشارح ولا إعادة مطلقاً يقتضي الخ كمنعه بان المراد بالاطلاق سواء عمل بالثاني عند عدم المس المذكور او لم يعمل به عند وجوده وصلى عارياً أي مع تلف احد الثوبين احداً من قوله نظير ما مر الخ وقوله فان الوجه الخ قد يصرح بذلك قول

بما إذا كان ذا كرا للدليل الاول ونظير ذلك ان يكون في مسئلة المياه قد بقي مما تطهر منه بقية أو يكون ذا كرا للدليل الاول فانظر الفرق حينئذ (فرع) في شرح مر ولو غسل احد ثوبين باجتهاد صحت صلاته فيهما ولو مع جمعها ولو اشتبه عليه اثنان تنجس بدن احدهما ثم تغير ظنه إلى الآخر جاز له الاقدام بالآخر من غير إعادة كماله صلى للقبلة باجتهاد ثم تغير اجتهد لجهة اخرى فان تحير صلى منفرداً اه (قوله فقيه نظر) وافق عليه مر (قوله ان عدم ما فعله) فيه نظر (قوله إذا اجتهد) أي وان لم يلزمه إعادة الاجتهاد كما تقرر (قوله وإذا اجتهد وتغير ظنه الخ) تقدم في الاجتهاد في المياه انه إذا تغير ظنه وهو بطهارة الاجتهاد الاول صلى بها وعن ابن العماد انه لا يصلي بها وقياسه هنا انه إذا تغير اجتهد وهو لا لبس الثوب الاول انه لا يصلي فيه بل ينزعه هذا على كلام ابن العماد واما على كلام الشارح فالظاهر انه يفرق بينهما لان الثوب منفصل عنه فينزع الاول ويصلى في الثاني (قوله وإلا فلا) أي فلا يعمل بالثاني وهل ان يعود إلى العمل بالاول او لا فيه نظر ويحتمل ان يكون حكمه كالتغير اجتهد في المياه مع بقاء وضوئه بالاجتهاد الاول وقد قال الشارح هناك وظاهر كلامهم الاعراض عن الظن الثاني وما يترتب عليه وحينئذ فلو تغير اجتهد ووضوؤه الاول باق صلى به الخ الثوب الذي ظن طهارته بالاجتهاد الاول نظير الوضوء بالاجتهاد الاول بدليل ان له أن يصلي فيه ماشاء من الفروع كالوضوء وقد قدمنا هناك خلاف ما قاله عن ابن العماد وقياسه انه إذا تغير اجتهد هنا نزع الثوب الاول وصلى في الثاني (قوله في المأين) لكن تقدم

النهاية والمغنى ولو اجتمع في الثوبين أو البيتين فلم يظهر له شيء صلى عاريا وفي أحد البيتين حرمة الوقت وأعاد لتقصيره بعدم إدراك العلامة ولأن معه ثوبا في الأول ومكانا في الثاني طاهر ابيين اه (قوله ولو لم يظهر الخ) راجع إلى المتن (قوله لم يظهر له شيء الخ) أي من أحد الثوبين أو البيتين و (قوله صلى عاريا) أي وفي أحد البيتين و (قوله وأعاد) لعل محل الإعادة أن في الثوبان جميعا سم وتقدم عن النهاية والمغنى ما يصرح بذلك (قوله وكسرها) اقتصر عليه في المختار غش قول المتن (بعض ثوب الخ) أي ومكان ضيق نهاية ومغنى ويأتي في الشرح مثله (قوله بمعنى أو) أي التي لمنع الخلو (قوله ذلك البعض) إلى قول المتن ولو غسل في النهاية إلا قوله وقد مر إلى أما إذا وقوله وقيل إلى ولو اشتبه وكذا في المغنى إلا ما أنه عليه قول المتن (وجب غسل كله) ولو شق الثوب المذكور نصفين لم يجز الاجتهاد بينهما لأنه ربما يكون الشق في محل النجاسة فيكونان نجسين نهاية ومغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض ما نصه أي فيصلي عاريا بان عجز عن غسله وهل تلزمه الإعادة لاحتمال أن أحد النصفين طاهر لا يحصر النجاسة في الآخر أو لا تلزمه فيه نظروا وقد يتجه الثاني إذ ليس معه طاهر يتيقن اه (قوله وإنما لم ينجز الخ) قضية ذلك صحة الصلاة بعده بدون غسل مامسه سم (قوله مامسه الخ) أي رطبا نهاية عبارة المغنى ولو أصاب شيء رطب بعض ما ذكر لم يحكم بنجاسته لأننا نتيقن بنجاسة موضع الإصابة ويفارق ما لو صلى عليه حيث لا تصح صلاته وإن احتمل أن المحل الذي صلى عليه طاهر بأن الشك في النجاسة مبطل للصلاة دون الطهارة اه وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض وقضيته أنه لو وقف عليه في أثناء الصلاة أو مسه فيه بطلت أيضا وقديوجه بأنه كما أعطى حكم المتن جميعه ووجب اجتنابه في الصلاة وإن لم ينجز مامسه إلا أنه يشكلم ر بصحة الصلاة بعده مسمه كما هو قضية قولهم أنه لا ينجز مامسه وحينئذ فينبغي أن يفرق ممر بأن الشك في الصلاة عليه أقوى منه في الصلاة مع مسه قبلها أو في اثناها مع مفارقتها وفيه ما فيه وأما الوقوف عليه في اثناها مع الاستمرار فوضع نظروا والمتجه معنى أنه حيث أحرم خارجه ثم مسه أكل الصلاة عليه صححتها للشك في المبطل بعد الانعقاد اه واقره ع ش (حل الإصابة) أي نجاسة محل الإصابة نهاية

في المأمين أنه حينئذ يتيقن بلا إعادة إن لم يبق من الأول بقية ومع الإعادة إن بقي منه بقية فهل يقال هنا على نظيره أنه يصلي عاريا بلا إعادة إن تلف أحد الثوبين ولا فعه أو يقال يصلي في الثوب الأول ويفرق بعدم وجوب إعادة الاجتماع هنا وقول الشارح ولا إعادة مطلقا يقتضي عدم الإعادة سواء تلف أحد الثوبين أو لا لكن هل هو مصور بما إذا صلى بالأول أو عاريا فليحذر ذلك فإن الوجه وجوب الإعادة حيث صلى عاريا مع بقاء الثوبين لأنه صلى مع وجود ثوب طاهر يتيقن ويؤيده قوله ولو لم يظهر له شيء الخ (قوله ولو لم يظهر له شيء) أي من أحد الثوبين أو البيتين وقوله صلى عاريا أي وفي أحد البيتين وقوله وأعاد لعل محل الإعادة أن بقي الثوبان جميعا (قوله بمعنى أو) في الاحتياج إلى كونها بمعنى أو في الحكم في نفسه نظروا (قوله ووجب غسل كله) قال في الروض ولو شق الثوب نصفين لم يجز التحري اه أي لأنه ربما يكون الشق في محل النجاسة فيكونان نجسين أي فيصلي عاريا بان عجز عن غسله وهل تلزمه الإعادة لاحتمال أن أحد النصفين طاهر لا يحصر النجاسة في الآخر فهو كافي قوله ولو لم يظهر له شيء الخ أو لا يلزمه ويفرق بعدم تحقق طاهر منفصل عن غيره فيه نظر وقد يتجه الثاني إذ ليس معه طاهر يتيقن (قوله وإنما لم ينجز مامسه) قضية ذلك صحة الصلاة بعده مسمه بدون غسل مامسه (قوله لعدم تيقن محل الإصابة) قال في شرح الروض ويفارق ما لو صلى عليه حيث لا تصح صلاته وإن احتمل أن المحل الذي صلى عليه طاهر بأن الشك في النجاسة مبطل للصلاة دون الطهارة اه وقضية قوله بأن الشك في النجاسة مبطل أنه لو وقف عليه في أثناء الصلاة أو مسه فيها بطلت أيضا وقديوجه بأنه لما أعطى حكم المتن جميعه ووجب اجتنابه في الصلاة وإن لم يتنجس مامسه ولا يلزم من الاجتناب التنجيس كما في التنجيس الخاف إلا أن ذلك بشكل بصحة الصلاة بعده مسمه كما هو قضية قولهم أنه لا ينجز مامسه وحينئذ فينبغي أن يفرق بأن الشك في الصلاة عليه أقوى منه في الصلاة مع مسه قبلها أو في اثناها مع مفارقتها وفيه ما فيه وأما الوقوف عليه في اثناها مع الاستمرار فوضع نظروا والمتجه معنى أنه حيث أحرم خارجه

ولو لم يظهر له شيء صلى عاريا وأعاد (ولو نجس) بفتح الجيم وكسرها (بعض ثوب وبدن) (الواو بمعنى أو) (وجهل) ذلك البعض في جميعه (وجب غسل كله) لنصح الصلاة معه لأن الأصل بقاء النجاسة ما بقي جزء منه بلا غسل وإنما لم ينجز مامسه لعدم تيقن محل الإصابة وقد مر في مسألة الهرة ما يعلم منه أن الشك في النجاسة المعتضد

باصل بقاءها يقتضي بقاء نجاسته لا تنجسه لماسه عملا باصل بقاء طهره اما اذا انحصر في بعضه (١٢٣) كقدمه فلا يلزمه الا غسل المقدم

ومغنى وبصرى (قوله باصل بقاء طهره) أى المماس (وأما اذا انحصر الخ) يحتز قوله في جميعه (قوله ومن ثم لو فصل الكم الخ) ينبغي ان محله ثلاثا يخالف ما روى عن الروض من انه لو شق الثوب المذكور نصفين لم يجز التحرى الخ نالو تنجس احد كى القميص مثلا واشكل سم اقول وهو صريح المغنى وشرح المنهج (قوله فاذا ظن الخ) اى بالاجتهاد مغنى (قوله غسله فقط) اى فلو غسله جازله ان يصلى فيهما ولو جمعهما كالثوبين مغنى ونهاية (قوله نظير ماسر) اى فى فصل الاجتهاد كروى (قوله ولو اشتبه مكان الخ) اى بعضه المنتجس فى جميعه نهاية ومغنى (قوله والا) أى بأن كان واما عارفا نهاية ومغنى (قوله نذب الاجتهاد) لك ان تقول هذا مما يلغزه فيقال لنا اجتهاد فى متحد باتفاق الشيخين بصرى (قوله ولو تعذر غسل الخ) اى كان لم يجد ماء يغسله به نهاية ومغنى (قوله على ما يحته الزركشى) اعتمده النهاية والمغنى (قوله من ثوب مثله ثم يصلى فيه) اى لو اكتره هذا ما قاله تبعه التولى وقال الاسنوى يعتبر اكثر الاسرين من ذلك ومن ثمن الماء لو اشتراه مع اجرة غسله عند الحاجة لان كلامه بالواحد وجب تحصيله انتهى وهذا هو الظاهر مغنى (قوله على المعتمد) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى كما سر آفقا (قوله هو مثال) الى قوله وفيه الخلاف فى المغنى لا قوله كما بينته الى الماتر وكذا فى النهاية لا قوله لمرشاده بنحو يده (قوله بصب الماء الخ) اى او بابراده فى ماء كثير بصرى (قوله والا) اى بان غسله فى ماء كجفنة ونحوها بان وضع نصفه ثم صب عليه ماء يغمره مغنى ونهاية (قوله لم يظهر منه شيء) محله اخذا من التعليل المذكور اذا اصاب الطرف النجس مماسا للماء والا كان صب على اعلى الطرف المدلى فى الجفنة ونزل الماء على مافى الجفنة من باقيه واجتمع فيها ولم يصل الى اول المغسول طهر كالمغسول فى غير الجفنة فليتأمل سم وعش (قوله على المعتمد) أى خلافا للشيخ الاسلام فى شرحى الروض والهجة عش (قوله لان طرفه الاخر الخ) عبارة النهاية والمغنى لان مافى نحو الجفنة يلاقىه الثوب المنتجس وهو وارد على ماء قليل فينجسه واذا تنجس الماء لم يظهر الثوب اه (قوله هو الذى يطهر) وهو الطرفان مغنى (قوله بخلاف المنتصف) اى ليقى المنتصف نجسا حيث كانت النجاسة محققة نهاية ومغنى اى فى محل المنتصف رخرج به ما اذا جهلت فلا يكون المنتصف نجسا لكنه يحتجب بعبارة الروضة وان اقتصر على النصفين فقط طهر الطرفان وبقي المنتصف نجسا فى صورة اليقين ومجتنب فى الصورة الاولى بمعنى صورة الاشتباه فما فى حاشية الشيخ عش مما يخالف هذا ليس فى محله رشيدى عبارته اى الشيخ عش قوله

ثم مسه أو اكمل الصلاة عليه صحته بالشك المبطل بعد الانعقاد (قوله ومن ثم لو فصل الكم عنها جازله الاجتهاد فيهما) سياقه كالصريح فى التصوير بجهل النجاسة فى جميع اجزاء الثوب وحينئذ يخالفه ما روى عن الروض من قوله ولو شق الثوب نصفين لم يجز التحرى لان التصوير يكون الشق نصفين مثال لا قيد كما هو ظاهر فالوجه تقرير مسألة الكم بما فى الروض حيث قال ولو تنجس احد كى القميص واشكل فغسل احدهما بالاجتهاد لم تصح صلاته الا ان فصله قبل التحرى اه (قوله ولو غسل نصف نجس ثم باقيه الخ) هذا الحكم جار فيما لو اريد غسل ثوب تنجس بعضه وجملا ولهذا عبر فى الروض بقوله وإن غسل نصفه اى ما جهل مكان النجاسة منه أو نصف ثوب نجس ثم النصف الثانى بما جاوره طهر ولو اقتصر عليه أى الثانى دون المجاور فالمنتصف منتجس من النجس المسكتسب من المنتجس اه وهذا ظاهر فى الغسل بالصب لافى نحو جفنة واما فى الغسل بالصب فى نحو جفنة فاذا وضع نصف المشتبه فيها وصب عليه الماء فالوجه طهارة الماء المصبوب المجموع فى الجفنة لا نالنا نجس بالشك وهل يطهر المنتصف الموضوع المصبوب عليه لان الطرف المماس للماء الذى فى الجفنة لم يتحقق نجاسته حتى يؤثر فى الماء او لا يطهر لانا اعطيناه حكم ما تنجس جميعه فى وجوب غسل الجميع فليكن مثله فى كل ما يعبه رطبه طهره فلا يطهر فى هذه الصورة لانا لانظر بالشك وقد اعطينا الجزء المماس للماء حكم محقق النجاسة وإن حكمنا بطهارة الماء لانا لا تنجس بالشك فيه نظر (قوله والا لم يظهر منه شيء) محله اخذا من التعليل المذكور اذا اصاب الطرف النجس مماسا للماء والا

المغسول أو لا (طهر كله والا) يغسل معه مجاوره أى ولا يغسل (فغير المنتصف) بفتح الصاد هو الذى يظهر بخلاف المنتصف لانه رطب ملائق لنجس فيغسله وحده ولا تسرى نجاسة الملاقى لملاقية خلافا لمن زعمه والالتجس السمن الجامد كله بالفارة الميتة فيه وهو خلاف النص

المغسول أو لا (طهر كله والا) يغسل معه مجاوره أى ولا يغسل (فغير المنتصف) بفتح الصاد هو الذى يظهر بخلاف المنتصف لانه رطب ملائق لنجس فيغسله وحده ولا تسرى نجاسة الملاقى لملاقية خلافا لمن زعمه والالتجس السمن الجامد كله بالفارة الميتة فيه وهو خلاف النص

(ولا تصح صلاة ملاق) أي تماس (١٢٤) (بعض) بدله أو (لباسه) كما مته (نجاسة) في شيء من صلاته وإن لم يتحرك بركته (النسبة

اليه وخرج بالباسه وماله نحو سرير على نجس فتصح صلاته عليه (ولا) صلاة نحو (قابض طرف شيء) كحبل أو شاة بنحو يده (على نجس) وإن لم يشده (إن تحرك) هذا الشيء الذي على النجس (بحركته) لخله متصلا بنجس وفيه الخلاف الآتي أيضا وإن أوم خلافة قوله (وكذا) إن لم يتحرك بها (في الأصح) لنسبته اليه كالعمامة وافرقت المنابل بينهما ممنوع وإن رجعه في الصغير واختاره الأذرعى ومر أنه لو أمسك لجام دابة وبها نجاسة ضر فليتبته له وخرج بعلى نجس الحبل المشدود بطاهر متصل بنجس فلا يضر إلا أن كان ذلك الطاهر ينجر هو وما اتصل به من النجس بجره كسفينة صغيرة البر والذي يظهر اعتبار انجراره بالفعل لو اراده لا بالقوة لأنه لا يسمى حاملا له إلا حينئذ عبروا في النجس بالمتصل وفي الطاهر بالمشدود أي أو نحوه لوضوح الفرق بينهما مما تقرروا وإن محموله تماس لنجس في الأول فلم يشترط فيه نحو شده به بخلافه في الثاني فإن بينه وبين النجاسة واسطة فاشترط ارتباط بين محموله والنجس ولا

حيث كانت النجاسة الخ أفهم أنه لو تنجس بعض الثوب واشتبه فغسل نصفه ثم باقيه طهر كله وإن لم يغسل المنتصف لعدم تحقق نجاسة مجاور المغسول اه قول المتن (ولا تصح صلاة ملاق الخ) وكذا لو فرش ثوبا مهلهلا عليه وماسه من الفرج ومن ثم لو فرشه على الحرير اتجه بقاء التحريم نهاية وقوله وكذا الخ الأولى منه ماله فرض الخ لأن هذا من إفراد ما في المتن (قوله نحو سرير على نجس) أي قوائمه في نجس قال في المجموع ولو حبس بمحل نجس صلى وتجاوى عن النجس قدر ما يمكنه ولا يجوز له وضع جبهته بل يذبح للسجود إلى قدر لو زاد عليه لا في النجس ثم يعيد مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر صلى أي الفرض فقط وقوله مر لو زاد عليه الخ يؤخذ منه أنه لا يضع ركبته ولا كفيه بالأرض ونقل عن فتاوى الشارح مر التصريح بذلك فليراجع اه ع ش (قوله ارشاده الخ) عطى على قابض عبارة المغنى نحو قابض كشاة بنحو يده (طرف شيء) كحبل طرفه الآخر نجس أو موضوع (على نجس الخ) وهذا المزج أحسن (قوله قوله وكذا الخ) أي الفصل بكذا (قوله ومن) أي في فصل الاستقبال (قوله وبها نجاسة) أي ولو في غير فها (قوله وخرج) إلى قوله في البر زاد النهاية عقبه ام في البحر كما افاده الشيخ خلافا للأسنوى اه (قوله وخرج بعلى نجس الخ) عبارة للمغنى والاسنى ولو كان طرف الحبل ملقى على ساجور نحو كلب وهو ما يجعل في عنقه أو مشدودا بدابة أو سفينة صغيرة بحيث تنجر بجر الحبل أو قابضه يحملان نجسا ومتصلا به لم تصح صلاته بخلاف سفينة كبيرة لا تنجر بجره فانه كالدار ولا فرق بين السفينة وبين أن تكون في البحر أو في البر خلافا لما قاله الأسنوى من أنها إذا كانت في البر لم تبطل قطعا صغيرة كانت أو كبيرة اه وقوله أو متصلا به الخ قال الرشيدى بعد ذكره عن الاسنى وقضيته أنه لو كان على السفينة أو الدابة طرف حبل طاهر وطرفه الآخر موضوع على نجاسة بالأرض مثلاً وقبض المصلي حبلها طاهر مشدودا بها أي عند النهاية والتحفة بل أو موضوعا عليها من غير شد على ما قدمناه عن شرح الروض أنه تبطل صلاته فليراجع اه (قوله المشدود) قيد عند النهاية أيضا واعتمده ع ش والشوبرى وشيخنا دون الاسنى والمغنى قال السكردى وحاصل ما اعتمده الشارح في كتبه ووافق الخطيب والجمال الرملى في النهاية والوده في شرح نظم الزيد وغيرهم أنه إن وضع طرف الحبل بغير نحو شد على جزء طاهر من شيء متنجس كسفينة أو على شيء مظاهر متصل بنجس كما ساجور كلب لم يضر مطلقا أو وضعه على نفس النجس ولو بلا نحو شد ضر مطلقا وإن شده على الطاهر المتصل بالنجس نظر أن انجر بجره ضر ولا فلا اه وقوله ووافقه الخطيب لمعه في غير المغنى والافتاع فليراجع ولا فمرفههما موافقا لما في الاسنى كما سويأنى (قوله في البر) ليس بقيد عند النهاية والمغنى وغيرهما كما مر (قوله لا بالقوة) ينظر ما المراد بالقوة التي نفاها فانه إن اراد بها أنه لم يجره بالفعل لكن يمكن أن يجره بالفعل فهذا معنى ما قبله وإن اراد غير ذلك فليبين سم أقول ويمكن أن يقال أنه اراد بذلك أنه ضعيف لطر ونحو مرض ولو كان صحيحا معتدل القوة أمكنه جره بالفعل والله اعلم (قوله أو نحوه) أي كاللصق (قوله فاشترط الخ) خلافا للاسنى والمغنى عبارته (تنبيه) لا يشترط في اتصال بساجور الكلب ولا بما ذكر معاه من الدابة والسفينة الصغيرة أن يكون مشدودا به بل الإلقاء عليه كاف كما عبرت به في الساجور قال شيخنا في شرح الروض ولا حاجة لقول المصنف مشدود لأنه يجره بخلاف المراد اه (قوله أي طرف) إلى قول المتن ولو وصل في النهاية والمغنى (قوله أي طرف ما ذكر) عبارة النهاية والمغنى أي طرف ما طرفة الآخر نجس والسكان على نجس اه (قوله تحرك) أي بركته (قوله لأنه ليس حاملا) أي له ولا لا بسا نهاية ومغنى (قوله أو بعضه الخ) عطف

كان صب على أعلى الطرف المدلى في الجنة ونزل الماء على ما في الجنة من باقيه واجتمع فيها ولم يصل إلى أول المغسول طهر كالمغسول في غير الجنة فليتامل (قوله لا بالقوة) ينظر ما المراد بالقوة التي نفاها فانه إن اراد بها أن لم يجره بالفعل لكن يمكن أن يجره بالفعل فهذا معنى ما قبله وإن اراد غير ذلك فليبين (قوله

يحصل ذلك إلا بنحو شد طرف الحبل بذلك الطاهر المتصل بالنجس (فلو جعله) أي طرف ما ذكر (تحت رجله) على وصلى (صحت) صلاته (مطلقا) تحرك أم لا لأنه ليس حاملا فأشبهه صلاته على نحو بساط مفروش على نجس أو بعضه الذي لا يماسه نجس

على مفروش قول المتن (ولا يضرح) أى فى صحة صلاته نهاية (قوله محل صلاته) وهو تماس بدنه وثوبه سم
(قوله وان كان يحاذى صدره او غيره الخ) شمل ما ذكره الموصلى ماشيا وبين خطواته نجاسة مغنى ونهاية
(قوله نعم تكبره الخ) قال بعضهم وعموم كلامهم يتناول السجدة ولا قائل به ويرد بان تارة يقرب منه بحيث
يعد محاذيا له عرفا والكرامة حينئذ ظاهرة وتارة لا فلا كراهة نهاية ومغنى قول المتن (ولو وصل عظمه الخ)
ظاهره ولو كان الوصل غير معصوم لكن قيده حج بالمعصوم واهل عدم تقييد الشارح مر اى والمغنى
بالمعصوم جرى على ما قدمه فى التيمم من ان الزانى المحض ونحوه معصوم على نفسه وتقييد حج جرى على
ما قدمه ثم من انه هدر عش (قوله لا اختلاله) اى بكسر ونحوه نهاية ومغنى (قوله وخشية مبيح تيمم الخ)
يؤخذ منه انه لو كان النجس صالحا والظاهر كذلك إلا ان الاول يعيد العضو لما كان عليه من غير شين فاحش
والثانى مع الشين الفاحش فينبغى تقديم الاول عش (قوله من العظم) الى قوله كما اطلقناه فى المغنى إلا قوله
محترم وكذا فى النهاية إلا قوله كان قال خير الى او مع وجوده (قوله من العظم الخ) ولو وجد عظم ميتة
لا يؤكل لحمها وعظم مغلظ وكل منهما صالح وجب تقديم الاول ولو وجد عظم ميتة ما يؤكل وعظم ميتة مالا
يؤكل من غير مغلظ وكل منهما صالح تخير فى التقديم لانهما مستويان فى النجاسة فيما يظهر فيهما وكذا يجب
تقديم عظم الخنزير على الكلب للخلاف عندنا فى الخنزير دون الكلب عش (قوله ومثل ذلك بالاولى الخ) اهل
وجها ان العظم يدوم ومع ذلك عفى عنه والدهن ونحوه مالا يدوم ولم ياولى بالعفو عش (قول المتن) لفقده
الظاهر) اى بمحل يصل اليه قبل تلف العضو وازيادة ضرره اخذنا ما تقدم فيمن عجز عن تكبيرة الاحرام او
نحوها حيث قالوا يجب عليه السفر للتعلم وان طال وفرقوا بينه وبين ما يطلب منه الماء فى التيمم بمسقة تكرار
الطلب للماء بخلافه هنا وعبارة سم على حج لم يبين ضابط الفقده لا يبعد ضبطه بعدم القدرة عليه بلا مشقة
لا تحتل عادة وينبغى وجوب الطلب عند احتمال وجوده لكن اى حد يجب الطلب منه انتهى اقول ولا نظر
لهذا التوقف عش وهو الظاهر وما نقله عن سم هو الموافقة لما فى ايدىنا من نسخه وفى البصرى بعد نقله
عبارة سم من نسخة سقيمة مانصه وكان فى اخر عبارته سم سقطا واصلها ان وجد بمحل يجب الطلب للماء منه
كأنه يشير بذلك الى محيى التفصيل المار فى التيمم وايس يبعد اه (قوله كان قال خير ثقة الخ) وفاقا للمغنى
وخلافا لانه عبارة تولى لو قال اهل الخبرة ان لحم الادمى لا ينجس سر يعال إلا بعظم نحو كلب قال الاسنوى فيتيجه
انه عذرو هو قياس ما ذكره فى التيمم فى بطل البره اه وما تفقه مردودا لفرق بينهما ظاهر وعظم غيره
من الادميين فى تحريم الوصل به وجوب نزعه كالعظم النجس ولا فرق فى الادمى بين ان يكون محترما ولا
كمرتد وحرى خلافا لبعض المتأخرين فقد نص فى المختصر بقوله ولا يصل الى ما انكسر من عظمه إلا بعظم
ما يؤكل لحمه ذكيا ويؤخذ منه انه لا يجوز الجبر بعظم الادمى مطلقا فلو وجد نجسا يصاح وعظم آدمى
كذلك وجب تقديم الاول اه وفى سم بعد ذكره اوافقه عش والرشىدى مانصه وقضيته اى قوله
مر وجب تقديم الاول انه لو لم يجد نجسا يصاح جاز بعظم الادمى اه قال عش قوله مر خلافا
لبعض المتأخرين هو السبكي تبعاً للإمام وغيره منهج ونقله المحلى عن قضية كلام التتمة وقوله مر وهو
قياس ما ذكره الخ جرى عليه حج وقوله وعظم غيره الخ أى غير الوصل من الادميين ومفهومه ان عظم
نفسه لا يتمتع وصله به ونقل عن حج فى شرح العباب جواز ذلك نقلنا عن البلقينى وغيره لكن عبارة ابن عبد

(ولا يضرح نجس) يحاور
محل صلاته وان كان
(يحاذى صدره) أو غيره
(فى الركوع والسجود)
أو غيرهما (على الصحيح)
لعدم ملاقاته له نعم تكبره
صلاته بازاء متنجس فى
إحدى جهاته ان قرب
منه بحيث ينسب اليه
لامطلقا كما هو ظاهر
(ولو وصل) معصوم إذ
غيره لا يأتى فيه التفصيل
الآتى على الأوجه لانه لما
أهدر لم يبال بضرره فى
جنب حق الله تعالى وان
خشى منه فوات نفسه
(عظمه) لا اختلاله وخشية
مبيح تيمم ان لم يصله
(نجس) من العظم ولو
مغلظا ومثل ذلك بالاولى
ودهنه بمغلظ أو ربطه به
(لفقد الظاهر) الصالح
للوصل كان قال خير ثقة
ان النجس أو المغلظ
أسرع فى الجبر

محل صلاته) وهو تماس بدنه وثوبه (قوله لفقده الظاهر) لم يبين ضابط الفقده ولا يبعد ضبطه بعدم القدرة عليه
بلا مشقة لا تحتل عادة وينبغى وجوب الطلب عند احتمال وجوده لكن اى حد يجب الطلب منه (قوله
كان قال خير ثقة الخ) فى شرح مر ولو قال اهل الخبرة ان لحم الادمى لا ينجس سر يعال إلا بعظم نحو كلب قال
الاسنوى فيتيجه انه عذرو هو قياس ما ذكره وفى التيمم فى بطل البره اه وما تفقه مردودا لفرق بينهما
ظاهر وعظم غيره من الادميين فى تحريم الوصل به وجوب نزعه كالعظم النجس ولا فرق فى الادمى بين ان يكون
محترما ولا كمرتد وحرى خلافا لبعض المتأخرين فقد نص فى المختصر بقوله ولا يصل الى ما انكسر من عظمه إلا

الحق وعظم الآدمي ولو من نفسه في تحريم الوصل به ووجوب نزعه كالنجس اه صريحة في الامتناع وينبغي ان محل الامتناع بعظم نفسه إذا اراد نقله الى غير محله اما إذا وصل عظم يده بيده مثلاً في المحل الذي ابين منه فالظاهر الجواز لانه اصلاح المنفصل منه ثم ظاهر اطلاق الوصل بعظم الآدمي اى إذا فقد غيره مطلقاً انه لا فرق بين كونه من ذكر او انثى فيجوز للرجل الوصل بعظم الانثى وعكسه ثم ينبغي انه لا ينتقض وضوءه وضوء غيره بمسه وان كان ظاهر امكشوفاً ولم تحله الحياة لان العضو الميان لا ينتقض الوضوء بمسه إلا إذا كان من الفرج وأطاق عليه اسمه وقوله مر مطلقاً الى حيث وجد ما يصلح للجبر ولو نجسا وقوله مر ولو وجد نجسا اى ولو مغلظاً اه ع ش (قوله محترم) ليس بقيد عند النهاية والمغنى كما مر (قوله فتصح صلاته الخ) قال مر وحيث عذر ولم يجب النزع صار لذلك العظم النجس ولو قبل استنثار اللحم حكم جزئه الظاهر حتى لا يضر مس غيره له مع الرطوبة وحمله به في الصلاة ولا ينجس ما قليلاً لاقاه انتهى اه سم (قوله وان وجد الخ) ولم يخف من نزعه ضرراً خلافاً للبعض المتأخرين نهاية ومعنى (قوله وينبغي الخ) تقدم عن النهاية والمغنى آتفاً خلافاً (قوله وان لم تبح التيمم) فربذلك من لزوم اتحاد الشكيتين سم (قوله مع وجود طاهر الخ) اى ولم يحتج الوصل بنهاية ومعنى (قوله محترم) ليس بقيد عند النهاية والمغنى كما مر (قوله مع وجود نجس الخ) يفهم انه لو لم يجد الا عظم آدمي وصل به وهو ظاهر وينبغي تقدم عظم الكافر على غيره وان العالم وغيره سواء وان ذلك في غير النسي ع ش وفي سم والرشيدي مثله الا قوله وينبغي الخ قول المتن (وجب نزعه الخ) اى وان لم يكن الاصل مكلفاً مختاراً عند الشارح كما يأتى في الوشم وبشرط ان يكون مكلفاً مختاراً عند النهاية والمغنى قول المتن (ان لم يخف ضرراً الخ) ينبغي ان يكون موضعه إذا كان المقلوع منه ممن يجب عليه الصلاة فان كان ممن لا يجب عليه الصلاة كالأول وصله ثم جن فلا يجبر على قلعه إلا إذا افاق وحاض لم تجبر إلا بعد الطهر ويشهد لذلك ما سياتى في عدم النزع إذا مات لعدم تكليفه اه حاشية الشهاب الرمل على شرح الروض اى ومع ذلك فينبغي انه إذا لاقى ما تعافا وما قليلاً نجسه ولو قيل بوجوب النزع على وليه مراعاة للاصلاح في حقه لم يكن بعيداً وقد يتوقف ايضا في عدم وجوب النزع على الخائض لان العلة في وجوب النزع حمله انجاسة تعدى بها وان لم تصح منه الصلاة لما منع قام به ع ش (قوله وهو) الى قوله فان ضاق في المغنى والى المتن في النهاية (قوله لا تصح صلاته الخ) وينبغي على قياس ذلك نجاسة الماء القليل والمائعات بملاقاة عضوه الموصول بالنجس قبل الجلد وعدم صحة غسل عضوه المذكور عن الطهارة بملاقاته وصحة غسله عن الطهارة للعفو عن النجس حينئذ وتزيله منزلة جزئه الظاهر سم (قوله لتعديده بحمله الخ) اى في غير معدنه بخلاف شارب الخمر فانه تصح صلاته وان لم يتقايما شر به تعدياً لحصوله في

أو مع وجوده وهو من آدمي محترم (فمعدور) في ذلك فتصح صلاته للضرورة ولا يلزم نزعه ان وجد طاهراً صالحاً كما أطلقاه وينبغي حمله على ما إذا كان فيه مشقة لا تحتمل عادة وان لم تبح التيمم ولا يقاس بما يأتى لعذره هنالاً ثم (ولاً) بأن وصله بنجس مع وجود طاهر صالح ومثله ماله وصله بعظم آدمي محترم مع وجود نجس أو طاهر صالح (وجب نزعه ان لم يخف ضرراً ظاهراً) وهو ما يبيح التيمم وان تألم واستتر باللحم فان امتنع أجبره عليه الامام أو نائبه وجوباً كردد المقصوب ولا تصح صلاته قبل نزع النجس لتعديده بحمله مع سهولة إزالته فان خاف ذلك

بعظم ما يؤكل لحمه ذكياً أو يؤخذ منه انه لا يجوز الجبر بعظم الآدمي مطلقاً ولو وجد نجسا يصلح وعظم آدمي كذلك وجب تقديم الاول اه وقضيته انه لو لم يجد نجسا يصلح جاز الوصل بعظم الآدمي وقوله كالعظم النجس قضيته جواز الوصل به إذا فقد غيره وامتناعه إذا وجد غيره (قوله) مع وجوده وهو من آدمي هذا إنما يقيد امتناع الجبر بعظم الآدمي مع وجود الصالح من غيره ولو نجسا بقي ماله لم يجد صالحاً غيره فيحتمل حينئذ جواز الجبر بعظم الآدمي الميت كما يجوز للمضطر كل الآدمي الميت إذا فقد غيره وان لم يمش إلا مبيح التيمم فقط كما يفيد كلام الشارح الا في مبحث الاضطراب ويحتمل ان يفرق ببقاء العظم هنا فالامتنان دائم بخلاف ذلك ويؤيد الاول قوله الا في مثله الخ (قوله فمعدور) قال مر حيث عذر ولم يجب النزع صار لذلك العظم النجس ولو قبل استنثاره باللحم حكم جزئه الظاهر حتى لا يضر مس غيره له مع الرطوبة وحمله به في الصلاة ولا ينجس ما قليلاً لاقاه اه (قوله وان لم تبح التيمم) فربذلك من لزوم اتحاد الشكيتين (قوله مع وجود طاهر) قضيته عدم الوجوب مع فقد اذكر (قوله ولا تصح صلاته) وينبغي على قياس ذلك نجاسة الماء القليل والمائعات بملاقاة عضوه الموصول بالنجس قبل استنثاره بالجلد للاقاته نجاسة غير

ولو نحو شين وبطء برلم يلزمه نزع لعذره بل يحرم كافي الانوار وتصح صلاته معه بلا إعادة (١٢٧) (قيل) يلزمه نزع (وإن خاف) مبيح

تيمم لتعديه (فإن مات) من
لومه النزع قبله (لم ينزع) أي
لم يجب نزع (على الصحيح)
لأن فيه هتكا لحرمته أو
لسقوط الصلاة المأمور
بالنزع لأجلها قال الرافعي
فيحرم على الأول دون الثاني
وقضية اقتصار المجموع
وغيره عليه اعتماد عدم الحرمة
بل قال بعضهم أنه أولى من
الابقاء لكن الذي صرح
به جمع ونقله في البيان
عن الأصحاب حرمة مع
تعليمهم بالثاني وقيل يجب
نزع لا ياتي الله تعالى حاملا
نجاسة أي في القبر أو مطلقا
بناء على ما قيل إن العائد
أجزاء الميت عند الموت
والمشهور أنه جميع أجزائه
الأصلية فتعين أن مراده
الأول ويجزى ذلك كله
فيمن داوى جرحه أو حشاه
بنجس أو خاطبه به أو شق
جلده فخرج منه دم كثير
ثم نفي عليه اللحم لأن الدم
صار ظاهرا فلم يكف
استناره كما لو قطعت أذنه
ثم لصقت بجمرة الدم وفي
الوشم وإن فعل به صغيرا
على الأوجه وتوهم فرق
إنما يتأتى من حيث الائتم
وعدمه ففي أمكنه إزالته من
غير مشقة فيما لم يتعد به
وخوف ميسر تيمم فيما
تعدى به نظير ما مر في الوصل
لزمته ولم تصح صلاته
وتنجس به مالا قاه وإلا فلا

معدن النجاسة مغني ونهاية (قوله ولو نحو شين) ظاهره ولو كان في عضو باطن ع (قوله قبله) ظرف لمات
والضمير للنزع (قوله لأن فيه) إلى قوله وإن فعل به صغيرا في المغني ونهاية لا قوله قال الرافعي إلى لكن
الذي وقوله أو شق إلى وفي الوشم (على الأول) هو قوله لأن فيه الخ (قوله دون الثاني) هو قوله أو لسقوط
الخ (قوله عليه) أي الثاني (قوله والمشهور) أي الذي هو مذهب أهل السنة مغني ونهاية (قوله السكر الذي
صرح به جمع ونقله الخ) وهذا هو المعتمد مغني ونهاية وقضية صحة غسله وإن لم يستتر العظم النجس باللحم مع
أنه في حال الحياة لا يصح غسله في هذه الحالة وكانهم اغتفروا ذلك لضرورة هتك حرمة سم على المنهج اه
عش (قوله الأول) أي في القبر (قوله ويجزى ذلك) أي التفصيل المذكور في الوصل بعظم نجس
(فرع) لو غسل شارب الخمر أو نجس آخر فمضى صلى صحت صلاته ووجب عليه أن يتقيا أن يقدّر عليه بلا
ضرر يبيح التيمم وإن شربه لعذره مغني (قوله فيمن داوى جرحه الخ) وأما حكم الحصة في محل السكي المعروفة
لخاصله أنه إن قام غير ما مقامها في مداواة الجرح لم يعف عنها ولا تصح الصلاة مع حملها وإن لم يقم غير ما مقامها
صحت الصلاة معها ولا يضرب انتفاخها وعظم في المحل ما دامت الحاجة قائمة وبعد انتهاء الحاجة يجب نزعها فإن
تركه من غير عذر ضرر ولا تصح صلاته عش وبر ماوى (قوله أو حشاه الخ) كان شق موضع من بدنه وجعل
فيه دما مغني (قوله أو خاطبه به) أي يخطئ نجس مغني (قوله دم كثير) أي لأنه بفعله لم يعف عنه دم كثير سم
(قوله ثم نفي عليه) أي على الدم الكثير (قوله كما لو قطعت أذنه الخ) أي وانفصلت بالكلية بخلاف ما إذا بقي
لها تعلق بجلده لم لصقت بجمرة الدم فلا تلزمه إزالتها مطلقا وتصح صلاته وإمامته (قوله وفي الوشم) عطف
على قوله فيمن داوى الخ (قوله وإن فعل به صغيرا الخ) هذا ممنوع بل لا لزوم هنا وفيما لو أكرهه مطلقا مر
سم عبارة النهاية فلمع من ذلك أي من أن الوشم كالجبر في تفصيله المذكور أن من فعل الوشم برضاه في حال
تكميله ولم يخف من إزالته ضررًا يبيح التيمم منع ارتفاع الحدث عن محله لتنجسه وإلا عذر في قتائه وعفي عنه
بالنسبة له ولغيره وصحت طهارته وإمامته وحيث لم يعذر فيه ولا في ماء قليل أو ماء أو رطبا نجسه كذا فتى به
الوالد رحمه الله تعالى اه وفي المغني ما يوافقه وعبارة عش قال في الذخائر في العظم قال بعض أصحابنا هذا
الكلام فيه إذ فعله بنفسه أو فعل به باختياره فإن فعل به مكرها لم تلزمه إزالته قولا واحدا قلت وفي معناه الصبي
إذا وشمته إمامه بغير اختياره فبلغ وأما الكافر إذا وشم نفسه أو وشم باختياره في الشرك ثم أسلم فالتجبه وجوب
الكشط عليه بعد الإسلام لتعديه ولا نه كان عاصيا بالفعل بخلاف المكره والصبي سم على المنهج اه (قوله
فيما لم يتعده) أي على بحثه السابق في سم أي بقوله وينبغي حمله الخ الذي خالفه النهاية والمغني كما مر (قوله
وإلا فلا) منه أنه لا ينجس مالا قاه فهل يقول بذلك إذا مسه إنسان مع الرطوبة بلا حاجة فلا يتنجس أولا
فإن نجس فيه نظر سم على حج وقضية قول الشارح مر فيما مر وعفي عنه بالنسبة له ولغيره أن غيره مثله عش
أي فلا يتنجس فيما ذكر (قوله في الحالة الأولى) أي فيما إذا أمكنه الإزالة بلا مشقة فيما لم يتعده وخوف
مبيح تيمم الخ (قوله ما لم يكس جلد الخ) محل تأمل لأن هذه الجملة بفرض تصورها لا مادة لتسكونها إذ
الرطوبة الغذائية المترسنة من البدن ولا يمر لها إلى سطح البدن لا محل للوشم فتتنجس بملاقاة إن سلم خلوها

معفو عنها الوجوب لإزالتها وعدم صحة غسل عضوه المذكور عن الطهارة لنجاسة الماء المماس للنجس المتصل به
لعدم العفو عنه لوجوب إزالته بخلاف ما إذا لم يجب النزع فينبغي عدم نجاسة الماء القليل بملاقاة وصحة غسله عن
الطهارة فإن قلت قضية ما ذكرت أنه إذا مات المتعدى بالجبر قبل استنار النجس بالجلد لا يصح غسله وهو خلاف
مقتضى كلامهم قلت أعلمهم جعلوه بعد الموت بمنزلة غير المتعدى لسقوط وجوب النزع فليتا مل ثم ربت قول
الشارح الآتي وينجس به مالا قاه (قوله بل يحرم) قد تشكل الحرمة بالنسبة للبالغة المذكورة (قوله
حرمة) اعتمده مر (قوله دم كثير) أي لأنه بفعله لم يعف عنه مع كثرة (قوله) وإن فعل به صغيرا على
الأوجه هذا ممنوع بل لا لزوم هنا وفيما لو أكرهه مطلقا مر (قوله فيما لم يتعد به) أي على بحثه السابق (قوله
وإلا فلا) منه أنه لا ينجس مالا قاه فهل يقول بذلك إذا مسه إنسان مع الرطوبة بلا حاجة فلا يتنجس أولا

فتصح إمامته ومحل تنجيسه لما لا قاه في الحالة الأولى ما لم يكس اللحم جلدا رقيقا لمنعه حيثئذ من مماسة النجس

من شئ من اجزائه وقد يجاب بأن الرطوبة مادامت في الباطن لا يحكم عليها بالتنجس بصرى (قوله وهو الدم الخ) عبارة النهاية والمغنى وهو غرز الجلد بالامرة حتى يخرج الدم ثم يذر عليه نحو نيلة البزرق او يحضر اه (قوله اولدم كثير او لجوف الخ) اي و طرفها بارز ظاهر رسم على حنج اول وهذا التقيد ما خوذ من قوله فغابت ع (قوله لم تصح الصلاة) ينبغي ان محله اذ لم يخف ضرر من نزاعها يديح التيمم وان محله ايضا اذا غرزها لغرض اما اذا غرزها عينا فتبطل لانه بمنزلة التضمخ بالنجاسة عمد او هو يضرع ش (قوله لا تصالها بنجس) (فروع) ويحرم على المرأة وصل شعرها بشعر طاهر من غير ادمى ولم ياذنها فيه زوج او سيد ويجوز ربط الشعر بخيوط الحرير الملوثة ونحوها مما لا يشبه الشعر ويحرم ايضا تجعيد شعرها وشراسانها وهو تحديدها وترقيقها والخضاب بالسواد وتحمير الوجنة بالحناء ونحوه وتطريق الاصابع مع السواد والتنميص وهو الاخذ من شعر الوجه والحاجب المحسن فان اذن لها زوجها او سيدها في ذلك جاز لازله غرض ان تزنيها لكافي الروضة وهو الاوجه وان جرى في التحقيق على خلاف ذلك في الوصل والشرا فالحكم بها بالوشم في المنع مطلقا ويكره ان يتنفذ الشيب من المحل الذي لا يطلب منه ازالة الشعر ويسن خضبه بالحناء ونحوه ويسن للمرأة المزوجة والمملوكة خضب كفهما وقدمها بذلك تعميما لانه زينة وهي مطلوبة منها لحليها اما النقش والتطريق فلا يسن وخرج المزموجة والمملوكة غيرهما فيكره له وبالمرأة الرجل والخنثى فيحرم الخضاب عليهما الا لعذر نهاية ومعنى قال ع ش قوله رويحرم على المرأة خراج بالمرأة غيرهما من ذكر وانثى صغيرين فيجوز حيث كان من طاهر غير ادمى اما اذا كان من نجس وادى فيحرم مطلقا وقوله لم يشعر طاهر الخ ظاهره ولو كان من شعر نفسها الذي انفصل منها ولا ونقل عن الشارح حرمانه يحرم ذلك ولو من نفسه لنفسه ولعل وجهه انه صار محترما وتطلب مواراته بانفصاله وعليه فلا يصح بيعه كبقية شعور البدن وقوله لم رولم ياذنها فيه زوج الخ اي ولم تدل قرينة على الاذان وقوله مما يشبه الشعر مفهوما انه اذا اشبه الشعر لا يجوز الا بالاذان وقوله السواد ظاهره ان التطريق بنحو الحناء لا يتوقف على الاذن وقوله في ذلك اي ما تقدم من قوله ويحرم تجعيد شعرها وشر الخ وقوله ويسن للمرأة المازوجة الخ اي بغير الاذن وقوله فيكره له اي خضب كفهما وقدمها وبقي ما تقدم من الوصل والتجعيد وغيرهما بكرة في غير المازوجة او يحرم فيه نظر وقضية قول الشارح مرفان اذن لها زوجها او سيدها في ذلك جاز الثاني ويؤيده انها تجزى به الرية على نفسها وقوله لم وبالمرأة الرجل الخ اي البالغ اما الصبي ولو سراهقا فلا يحرم على وليه فعل ذلك به ولا تمكينه منه كالباس الحرير نعم ان خيف من ذلك رية في حق الصبي فلا تبعد الحرمة على الوالى وقوله فيحرم الخضاب عليهما اي بالحناء تعميما وقوله لم لعذر اي وان لم يبيع التيمم اه ع ش قول الماتن (ويعفى عن محل استنجاره) اي عن اثره نهاية ومعنى اي ولو كان الاستنجاء في شاطئ البحر ع ش (قوله بالحجر) الى قوله واخذ في النهاية والمغنى (قوله في حق نفسه) اي لعسر تجنبه نهاية قضية التعليل انه لو لم يعسر تجنبه كالكحل والذيل مثلا لا يعفى عما لا قاه من ذلك وهو كذلك كاهو ظاهر ع ش (قوله ما لم يجاوز الخ) فان جاوزه وجب غسله قطعاً ومعنى ونهاية (قوله ما لم يجاوز الصفحة الخ) يتجه استثناء المحل المحاذي لمحل الاستنجاء من الثوب لعسر الاحتراز عن ذلك سم ورشيدى وتقدم عن ع ش ما يفيد (قوله واخذ الخ) قد يخالف هذا لما خوذ من قول الروض اي والمغنى لان لاقى اثر الاستنجاء رطبا اخر اي فلا يعفى عنه سم (قوله لما مر) اي في فصل الاستنجاء كرى

وهو الدم المختلط بنحو التنية ولو غرز ابرة مثلاً بيدنه او انغرزت فغابت او وصلت لدم قليل لم يضر اولدم كثير او لجوف لم تصح الصلاة لا تصالها بنجس (ويعفى عن محل استنجاره) بالحجر ونحوه المجزى في الاستنجاء في حق نفسه وان انتشر بعرق ما لم يجاوز الصفحة او الخشفة واخذ من هذا انه لو مس راس الذكر موضعاً مبتلا من بدنه لم ينجسه وفيه نظر لما مر ان محل النجوس متى طرا عليه رطب او جاف وهو رطب تعين الماء (ولو حل) ميتة لادم لها سائل

فيتنجس فيه نظر وقد يؤيد الثاني ان من الظاهر انه لو مس مع الرطوبة نجاسة معفوة على غيره تنجس وقد يفرق بان الاحتياج الى البقاء هنا اتم بل هنا قد تتعذر الازالة وتمتع قليلا مل (قوله اولدم كثير او الجوف) اي و طرفها بارز ظاهر (قوله ويعفى عن محل استنجاره) في الروض فصل يعفى عن اثر الاستنجاء ولو عرق لان لاقى رطبا اخر اه قال في شرحه لندرة الحاجة الى ملافة ذلك اه وقد يؤخذ منه استثناء ما يحاذى المحل من الثوب لعموم الابتلاء بالملافة بذلك إلا ان يقال العموم بالملافة ذلك في الجملة لا مع الرطوبة (مالم يجاوز الخ) يتجه استثناء المحاذي لمحل الاستنجاء من الثوب لعسر الاحتراز عن ذلك (قوله واخذ من هذا الخ)

في بدنه أو ثوبه الخ) والقياس بطلانها أي أيضا بحمله ماء قليلا أو مائعا فيه ميتة لا نفس لها سائلة وقلنا لا ينجس كما هو الأصح وإن لم يصرحوا به نهاية (قوله ما لم يحمل جلده) أي أو تطل ماسته له تيم (قوله) وكذلك باب الخ) عطف على قوله كقمل الخ (قوله مع إمكان الاحتراز الخ) محل تأمل إذ الفرض عشر الاحتراز بصرى (قوله لأن صحته مقصورة الخ) محل تأمل بل يصح بياقي المسجد مع ذلك فكل ما هم صريح في أنه لا يكف الخروج إليه والحاصل أن القول بالعفو أي عن الذباب المذكور وجه بصرى (قوله أو مستجمرا) أي أو من عليه نجاسة معفو عنها كثوب به دم بر اغيث على تفصيل يأتي ويؤخذ ما مر في قبض طرف شيء متنجس فيها أي الصلاة أنه لو أمسك المصلي بدن مستجمرا أو ثوبه أو أمسك المستجمر المصلي أو ملبوسه أنه يضروه وهو ظاهر ولو سقط طائر على منفذه نجاسة في نحو ما ع لَمْ ينجسه لعسر صو عنه بخلاف نحو المستجمر فإنه ينجسه ويحرم عليه ذلك لتضمنه نجاسة وبؤ خذ منه حرمة نجاسة زوجه قبل استنجائه بالماء وأنه لا يلزمه ما حاشيتك تمكينه كما في به الوالد رحمه الله تعالى نهاية وكذا في المغني لإلا قوله كما في الخ وقال الرشدي قوله مر أنه لو أمسك المصلي وفي حاشية الشيخ ع ش أن مثله ما لو أمسك المستنجي بالماء صليبا مستجمرا بالاحجار فتبطل صلاة المصلي المستجمر بالاحجار أخذنا ما مر من أن أصل بظاهر متصل بنجس غير معفو عنه تبطل صلاته أي وقد صدق على هذا المستنجي بالماء الممسك للمصلي أنه طاهر متصل بنجس غير معفو عنه وهو بدن المصلي المذكور لأن العفو إنما هو بالنسبة إليه وقد اتصل بالمصلي وهو في غاية السقوط كما لا يخفى إذ هو غاطلة إذ لا خفاء أن معنى كون الطاهر المتصل بالمصلي متصلا بنجس غير معفو عنه أنه غير معفو عنه بالنسبة للمصلي وهذا النجس معفو عنه بالنسبة إليه فلا نظر لكونه غير معفو عنه بالنسبة للممسك الذي هو منشأ التوهم ولأننا إذا عفو ناعن محل الاستجمار بالنسبة لهذا المصلي فلا فرق بين أن يتصل به بالواسطة أو بغير الواسطة وعدم العفو إنما هو بالنسبة لخصوص الغير بل هو بالواسطة أولى بالعفو منه بعدمها الذي هو محل وفاق كما هو ظاهر ويلزم غلي ما قاله أن تبطل صلاته بحمله لثيابه التي لا يحتاج إلى حملها لصدق ما مر عليها ولا احسب احدا يوافق عليه اه وقال ع ش قوله أو أمسك المستجمر الخ أي ولم يتجه حالا وقوله طائر أي أو غيره من الحيوانات وقوله على منفذه أي أو منقاره ورجله وقوله نجاسة أي محققة وقوله قبل استنجائه أي أو استنجائه وقوله وأنه لا يلزمها الخ أي بل يحرم عليها ذلك وظاهر أن محل هذا ما لم يتنجس الزنا ولا فيجوز كافي وطه الحائض اه (قوله أو حامله) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله أو حامله الخ) هل يلحق بذلك من وصل عظمه بنجس معذور فيه أم لا فيه نظر والأقرب عدم الضرر سم علي حج ع ش (قوله بمنفذه الخ) أي مثلا ع ش (قوله أو ميتا طاهر الخ) عبارة المغني والنهاية أو حيوانا مذبوحا وان غسل الدم عن مذبحه أو آدميا أو سمكا أو جرادا ميتا اه (قوله أو قارورة الخ) أي أو غبارا مستحالا خمر مغني ونهاية (قوله في جزء من صلاته) ظرف ولو حل الخ قول المتن (بطلت) أي حال في الصور المذكورة ع ش قول المتن (وطين الشارع الخ) خرج به عن النجاسة كالبول الذي الشارع قبل اختلاطه بطينه فلا يعني عن شيء منه ومثله ما لو نزل كلب في حوض مثلا أو نزل عليه مطر أو ما رشه السماء انتقض وأصاب المارين منه شيء فلا يعني عنه ونقل عن شيخنا الشيخ سالم الشبيري العفو عما تطاير من طين الشوارع عن ظهر الكلب لمشقة الاحتراز عنه وفيه وقف ومثله أيضا ما جرت عادة الكلاب به من طلوعهم على الأسبلة ورؤودهم في محل وضع الكيزان وهناك رطوبة من احدا للجانبين فلا يعني عنه وما يشمله طين الشارع ما يقع من المطر أو الرش في الشوارع وتمرفيه الكلاب وترقد فيه بحيث يتيقن نجاسته بل وكذا لو البت فيه واختلط بولها بطينه أو مائه بحيث لم يبق للنجاسة عين متميزة فيعني عنه عما يفسر الاحتراز عنه فلا يكلف غسل رجله منه وبني أن مثل ذلك في العفو ما وقع السؤال عنه من ممسحة لمسجد برشيد متصلة بالبحر وطولها نحو مائة ذراع تردها عليها الكلاب

قد يخالف هذا المأخوذ قول الروض لأن لا في أي أثر الاستجمار طبا آخر أي فلا يعني عنه اه (قوله ما لم يحمل جلده) أي أو تطل ماسته له (قوله مستجمرا) قال في الروض أو من عليه نجاسة معفو عنها قال في

يعني محل المرور ولو غير شارع كما هو (١٣٠) ظاهر (المتيقن نجاسته) ولو بمغلاظ لم يبق عينه متميزة وإن غمعت الطريق على الأوجه خلافا

للزركشي لندرة ذلك فلا
يعم الابتلاء به وفارق مامر
في نحو ما لا يدركه طرف
وما يأتي في دم الأجنبي بان
عموم الابتلاء به هنا أكثر
بل يستحيل عادة الخلوهنا
عنه بخلافه في تلك الصور
وكانت يفتن أخبار عدل رواية
به (يعني عنه) أي في الثوب
والبدن وإن انتشر بعرق
أو نحوه مما يحتاج إليه نظير
ما يأتي دون المكان كما هو
ظاهر إذ لا يعم الابتلاء به فيه
(عما يتعذر الاحتراز عنه
غالبا) بان لا ينسب صاحبه
لسقطه أو قلة تحفظه وإن كثر
كما اقتضاه قول الشرح
الصغير لا يبعد أن يعد اللوث
في جميع أسفل الخلف
وأطرافه قليلا بخلاف مثله
في الثوب والبدن اه أي
أن زيادة المشقة توجب
عد ذلك قليلا وإن كثر عرفا
فما زاد على الحاجة هنا هو
الضار وما لا فلام غير نظر
لكثرة ولا قلة إلا لعظمة
المشقة جدا فمن عبر القليل
كالروضة أراد ما ذكرناه
(وبخلاف ذلك) بالوقت
وموضعه من الثوب
والبدن (في معنى في زمن
الشتاء وفي الذيل والرجل
عما لا يعنى عنه في زمن
الصيف وفي اليد والكم سواء
في ذلك الأعمى وغيره كما
يصرح به إطلاقهم نظر الما
شأنه من غير خصوص

شرح كسب فيه دم براغيث معفو عنه وقد يؤخذ منه أن حمل من جبر عظمه بنجس حيث لم يجز نزع
يستبرأ بلحم وجلد ظاهر كذلك لأنه نجس معفو عنه كذلك إلا أن يفرق بان هذا صار في حكم الجزء
فلا يضر الحمل معه ويؤخذ عما مر في قبض طرف شيء متنجس فيها أنه لو أمسك المستجمع المصلي
أومأ به أنه يضر وهو ظاهر ولو سقط طائر على منفذه نجاسة في نحو مائع لم ينجسه لعسر صونه عنه
بخلاف نحو المستجمع فإنه ينجسه ويحرم عليه ذلك لتضمنه بالنجاسة ويؤخذ منه حرمة مجامعة زوجته
قبل استنجائه بالماء وإنها لا يلزمها حينئذ تمكينه وبه أفق شيخنا الشهاب الرملي (قوله أي في الثوب والبدن)
وبحث الزركشي وغيره العفو عن قليل منه متعلق بالخلف وإن مشى فيه بلانعل شرح مر وأقول قديقال
قياس هذا البحث العفو عن قليل متعلق بالرجل إذا مشى فيه حافيا (قوله والرجل) هل وإن مشى
حافيا (قوله تلويث نحو المسجد) ظاهره وإن كان من ضرورة الصلاة في المسجد

شخص بعينه ومع العفو عنه لا يجوز تلويث نحو المسجد شيء منه وخرج بالمتيقن نجاسته

مظنونها

مظنونها الخ) (فروع) ما الميزاب الذي أظن نجاسته ولم تتيقن طهارته فيه الخلاف في طين الشوارخ واختار المصنف الجزم بطهارته وسئل ابن الصلاح عن الجوخ الذي اشتهر على السنة الداسان فيه شمخ الخنزير فقال لا يحكم بنجاسته الا بتحقيق النجاسة وسئل عن الاوراق التي تعمل وتبسط وهي رطبة على الحيطان المعمولة برمد نجس فقال لا يحكم بنجاستها الى عملا بالاصل ومحل العمل به اذا كان مستند النجاسة الى غلبتها والاي بان وجد سبب يحال عليه عمل بالظن فلو بالحيوان في ماء كثير وتغير وشك في سبب تغيره اهو البول او نحو طول المكث حكم بنجسه عملا باظهار لاستناده الى سبب معين معنى وكذا في النهاية الا مسئلة الجوخ قال ع ش قوله مر المعمولة الخ اي التي جرت العادة ان تعمل بالرماد اما ماشو هذبناؤه بالرماد النجس فانه ينجس ما صاب به الا بالاصل للطهارة يعتمد عليه حينئذ وقوله مر اي عملا بالاصل وعليه فلا تنجس الثياب الرطبة التي تتشر على الحيطان المعمولة بالرماد عادة لهذا العلة وكذا اليد الرطبة اذا مس بها الحيطان المذكورة اه ع ش وقال الرشيدى قوله مر لا يحكم بنجاستها الى الاوراق اذا لم تتحقق نجاسة الرمد ولو لكن الغالب فيه النجاسة اخذا بما علل به اما اذا تحققت فيه النجاسة فظاهر انه ليس بطاهر اكن يعني عن الاوراق الموضوعة قال ابن العماد في معفواته

والنسخ في ورق اجره عجنوا * به النجاسة عفو حال كنيته

مانجسا قلبا منه وما منعوا * من كاتب مصحفان من حبر ليقته

اه ويعلم بما ذكر انه لا يحكم بنجاسة السكر الا فرنجي الذي اشتهر ان فيه دم الخنزير مالم يشاهد خا ط الدم به بخصوصه ولا عبرة بمجرد جري عادة الكفار بعمل السكر بخلطه لكن الورع لا يخفى (قوله منه) الجار والمجرور حال من مضمونها والضمير اطين الشارع و (قوله ومن نحو ثياب خمار الخ) معطوف على قوله منه على طريق التسهيل للاختصار والا فكان حقه ان يقال ومثله مظنونها من نحو ثياب خمار الخ (قوله وقصاب الخ) اي واطفال معنى (قوله فكله طاهر الخ) سئل شيخنا الزياى عما يعتاده الناس من تسخين الخبز في الرماد النجس ثم انهم يفتونه في اللبن ونحوه فاجاب بانه يعفى عنه حتى مع قدرته على تخينه في الطاهر ولو اصابه شيء من نحو ذلك اللبن لا يجب غسله كذا بهاء مش وهو وجهه مرضى بل يعفى عن ذلك وان تعاق به شيء من الرماد وصار مشاهدا سواء طاهره و باطنه بان تفتح بعضه ودخل فيه ذلك كدود اليا كهة والجبين ومثله الفطير الذي يدفن في النار الماخوذ من النجس ع ش اقول وهذا صريح فيما مر عن الرشيدى في مسئلة الاوراق المبسوطة على حيطان الرماد النجس خلافا للشبرا ملى (قوله ويعفى) الى قوله رطبها في النهاية الا قوله والمسكان وقوله كامر قول الماتن (وعن قليل دم البراغيث) اي والقمل والبق ودهو البعوض قاله في الصحاح والظاهر كما قاله الشيخ شموله للبق المعروف بيلادنا نهاية زاد المعنى والبراغيث جمع برغوث بالضم والفتح قليل ودم البراغيث رشحات تصبها من الانسان ثم تمجها وليس لها دم في نفسها ذكره الامام وغيره اه (قوله والمسكان) قضية ذلك العفو عن الكثير فيه على تصحيح المصنف الا في وقد يحتاج للفرق بينه وبين الصلاة على ثوب البراغيث كما ياتي فليتامل ويمكن الفرق بان الاحتراز عن الصلاة على ثوب البراغيث لا عسر فيه بخلاف الاحتراز عن المكان قد يعسر سم اي فيكون ثوب البراغيث مستثنى عن قوله والمسكان (قوله كامر) اي في شرح ولو حمل الخ (قوله وفي معناها) الى قوله رطبها في المعنى (قوله وفي معناها) اي البراغيث (فرع) قرر مر انه لو غسل ثوب فيه دم براغيث لاجل تنظيفه من الاوساخ اي ولو نجسه لم يضر بقاء الدم فيه ويعفى عن اصابه هذا الماء فليتامل سم على المنهج اي اما لو قصد غسل النجاسة التي هي دم البراغيث فلا بد من ازالة اثر الدم مالم يعسر فيعفى عن اللون على ما مر ع ش (قوله

مظنونها منه ومن نحو ثياب
خمار وقصاب وكافر متدين
باستعمال النجاسة وسائر
ما تغلب النجاسة في نوعه
فكله طاهر للاصل نعم
يندب غسل ما قرب احتمال
نجاسته وقولهم من البدع
الدمومة غسل الثوب
الجديد محمول على غير ذلك
(و) يعني في الثوب والبدن
والمسكان (عن قليل دم
البراغيث) لاجلها كامر
وفي معناها في كل ما ياتي كل
مالا نفس له سائلة (وونيم
الذباب) اي ذرقه ومثله بوله

(قوله والمسكان) قضية ذلك العفو عن الكثير فيه على تصحيح المصنف الا في وقد يحتاج للفرق بينه وبين الصلاة على ثوب البراغيث كما ياتي فليتامل ويمكن الفرق بان الاحتراز عن الصلاة على ثوب البراغيث لا عسر فيه بخلاف الاحتراز عن المكان قد يعسر

وبول الخفاش ومثله روثه رطبه او يابسها في الثوب والبدن والمكثف على الأوجه خلافا لمن خص المكثف بالجفاف وعم في الأولين ولو عكس لكان أولى لما مر أن ذرق الطيور (١٣٢) يعني عنه فيه دونهما بل بحث العفو عن ونيم برأس كوزيمر عليه ما قليل فلا يتجسس به

ذلك لأن ذلك كله مما تعم به البلوى ويشق الاحتراز عنه وهو مفرد وقيل جمع ذبابة بالباء لا بالنون لأنه لم يسمع وجمعه ذبان كغربان واذبة كاغربة (والاصح) انه (لا يعني عن كثيره) لندرته (ولا عن قليل انتشر بعرق) لمجاوزته محله (وتعرف الكثرة) والقلة (بالعادة الغالبة) فيجتمد المصلى اى وجوبا ان تأهل والا رجع الى عارف يجتهد فيه فيما يظهر نظير ما مر بتفصيله في القلة نعم لا يرجح هنا كثره ولا اعلية لأن الاصل القلة فلما اخذ به بل لو قيل باخذه ابتداء لكان له وجه معتبرا الزمان والمكان فإراى انه مما يغلب التلطخ به ويعسر الاحتراز عنه قليلا وإلا فكثير ولو شك في شيء أقليل او كثير فله حكم القليل هنا وفيما يأتى ولو تفرق النجس في محال ولو جمع لكثير كان له حكم القليل عند الامام والكثير عند المتولى والغزالي وغيرهما ورجحه بعضهم (قلت الاصح عند المحققين) بل في المجموع انه الاصح باتفاق الاصحاب (العفو مطلقا والله أعلم) وان كثر منتشرا بعرق وان

رطبه (الى قوله وذلك أقره عش (قوله رطبه او يابسها) ظاهر صنيعة أنه بالرفع بدلا عن قوله بوله وما بعده ويحتمل انه راجع لجميع ما تقدم من دم البراغيث وما بعده بتقدير الخبر اى سواء (قوله وبول الخفاش ومثله روثه) كالصريح في العفو عنهم في البدن والثوب ايضا فيخالف عدم العفو عن ذرق الطير في البدن والثوب مع ان الخفاش من جملة الطير واستحسن ذلك مر بعد البحث معه فيه فيكون مستثنى من الطير لعسر الاحتراز عنه سم (قوله ومثله روثه) الاولى اسقاط مثله (قوله لما مر) اى في شرح وطهارة النجس في الثوب الخ (قوله فيه) اى المكان (قوله دونهما) اى الثوب والبدن ((فرع)) في شرح مر اى النهاية الاوجه ان دم البراغيث الحاصل على حصر نحو المسجد من ينাম عليها كذرق الطير خلافا لابن العماد انتهى سم اى فيعني عنه ايضا حيث لم يتعمد المشى عليه ولم يكن ثم رطوبة المحل كما تقدم عش (قوله وذلك) الى قوله والسكثير في المغنى لا قوله وقبل الى وجمعه وقوله اى وجوبا الى معتبرا (قوله ابتداء) اى بلا اجتهد (قوله معتبرا الزمن) الى قوله والسكثير في النهاية (قوله معتبرا الزمن) ولا يبعد جريان ضابط طين الشارع ههنا بانه (قوله حكم القليل عند الامام) اى وهو الراجح نهاية ومعنى وهذا لا ينافى ما تقدم أول الكتاب فيما لو تفرقت النجاسة التي لا يدركها الطرف ولو جمعت ادر كها انه لا يعني عنها على ما تقدم لأن العفو في الدم اكثر والعفو عنه اوسع من غير الدم من اكره النجاسة كما هو ظاهر ولهذا عني عما يدركه الطرف ههنا لا ثم سم وعش وفيه ان ما هنا ليس مختصا بالدم فانه شامل لو نيم الذباب وما ذكره معه (قوله بل في المجموع) الى قوله كما اقتضاه في المغنى (قوله وان كثر) الى المتن في النهاية لا قوله وإلا الى وخرج وقوله وفيه نظر الى وحيث كان (قوله وان كثر منتشرا الخ) وسواء أقصر كره أم زاد على الا صابغ خلافا للأسنوى نهاية ومعنى (قوله) وان جاوز البدن الخ) راجع لما في المتن من دم البراغيث ونحوه وفيما في الشرح من بول الذباب وبول الخفاش وروثه عش (قوله كما اقتضاه الخ) ولأن الغالب في هذا الجنس عسر الاحتراز فيلحق غير الغالب منه بالغالب كما سافر يترخص وان لم تنله مشقة لاسما والتمييز بين القليل والكثير مما وجب المشقة لكثرة البلوى به نهاية ومعنى (قوله ما يأتى في دم نحو الفصد) اى من اشتراط عدم تجاوز المحل (قوله وطبق الثوب) اى خلافا للذرعى نهاية أى حيث قيد بما لا يعم الثوب عش (قوله نعم محل العفو) الى المتن في المغنى لا قوله وإلا الى وخرج وقوله وتشief الى ولا ينافى وقوله بل اطلق الى وحيث كان (قوله باجنبي) شامل للجامد كالتراب وفي شرح مر فان اختلط به اى بالاجنبي لم يعف عن شيء منه ويلحق بذلك ما لو حلق رأسه فخرج حال حلقه واختلط

(قوله وبول الخفاش ومثله روثه) كالصريح في العفو عنهم في البدن والثوب أيضا وعلى هذا فيخالف عدم الفرق عن ذرق الطير في البدن والثوب مع ان الخفاش من جملة الطير واستحسن ذلك مر بعد البحث معه فيه فيكون مستثنى من الطير لعسر الاحتراز عنه ويكون العفو عن روثه في المكان مع الرطوبة مستثنى من اشتراط الجفاف في العفو عن ذرق الطير في المكان (قوله بالجفاف) هو قياس ذرق الطير لكن الفرق ظاهر ومن ثم لم يعف عن الزرق في الثوب والبدن كما ذكره الشارح (قوله فيه) اى المكان وقوله دونهما اى الثوب والبدن ((فرع)) في شرح مر والاوجه أن دم البراغيث الحاصل على حصر نحو المسجد ما ينالها عليها كزرق الطير خلافا لابن العماد (قوله كان له حكم القليل عند الامام) اى وهو الراجح مر وهذا لا ينافى ما تقدم أول الكتاب فيما لو تفرقت النجاسة التي لا يدركها الطرف ولو جمعت ادر كها انه لا يعني عنها على ما تقدم لأن العفو في الدم اكثر والعفو عنه اوسع من غير الدم من النجاسة كما هو ظاهر ولهذا عني عما يدركه الطرف ههنا لا ثم سم وعش وفيه ان ما هنا ليس مختصا بالدم فانه شامل لو نيم الذباب وما ذكره معه (قوله بل في المجموع) الى قوله كما اقتضاه في المغنى (قوله وان كثر) الى المتن في النهاية لا قوله وإلا الى وخرج وقوله وتشief الى ولا ينافى وقوله بل اطلق الى وحيث كان (قوله باجنبي) شامل للجامد كالتراب وفي شرح مر فان اختلط به اى بالاجنبي لم يعف عن شيء منه ويلحق بذلك ما لو حلق رأسه فخرج حال حلقه واختلط

قبل الشعر او حلق نحو دمل حتى ادماه ليستمسك عليه الدواء ثم ذره عليه كما فتي به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله وان تقاحش وطبق الثوب على المعتمد نعم محل العفو هنا وفيما مر ويأتى حيث لم يختلط باجنبي وإلا لم يعف عن شيء منه

كذا ذكره كثيرون ومحل

في الكثير وإلا نأفاه ما في

المجموع غن الأصحاب في

اختلاط دم الحية بالريق

في حديث عائشة أنه مع ذلك

يعني عنه لقلته كما يأتي وخرج

بالاجنبي وهو ما لم يحتاج

للماء نحو ماء طهر وشرب

وتششف احتاجه وبصاق

في ثوبه كذلك وما بلل رأسه

من غسل تبرد أو تنظف

وماس آلة نحو فصاد من

ريق أو دهن وسائر ما احتيج

اليه كما صرح به شيخنا في

الاخير وغيره في الباقي قال

اعني شيخنا بخلاف اختلاط

دم جرح الرأس عند حلقه

ببلل شعره أو بدوام وضع

عليه لندرتة فلا مشقة في

الاحتراس عنه اه وفيه

نظر وما علل به ممنوع ولا

ينافي ما تقرر اطلاق ابي

على تأثير طوبه البدن لانه

دمه ببل الشعر أو حك نحو دمل حتى أدماه ليستمسك عليه الدوام ثم ذره عليه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى انتهى سم وباقى انفا عن الشارح خلافة في المسئلتين قال ع ش قوله لم رما لحوق رأسه الخ والاقرب العفو مطلقا سواء كان الدم من الجرح الحاصل بالخلق أو من البراغيث ونحوها المشقة الاحتراز عنه بل العفو عن هذا أولى من العفو عن الرصه اق في كره الذي فيه دم البراغيث ر ق له م ر حتى أدماه خرج به ما لو وضع عليه لصوقا من غير حك فاختلط ما على اللصوق بما يخرج من الدم ونحوه وينبغي انه لا يضر لان اختلاطه ضروري للعلاج ع ش (قوله كذا ذكره كثيرون) جرى على ظاهره النهاية والمغنى (ومحله في الكثير الخ) يتحصل من كلامه بالنظر لهذا أقسام ثلاثة غير مختلط فيعني عن قليله وكثيره ومختلط باجنبي فيعني عن قليله فقط ومختلط بغير اجنبي فيعني عن قليله وكثيره سم (قوله ر نحو ما طهر الخ) وما يتساقط من الماء حال شربه أو من الطعام حال أكله نهاية زاد المغنى أو جعل عن حرجه دو اء اه (قوله كذلك) اى احتياجه (قوله من غسل الخ) اى أو حلق نهاية وصورته ان بلل الرأس نزل على دم البراغيث فلا ينافي في عدم العفو في اختلاط دم جرح الرأس ببلل الخلق عند الشارح م ر رشيدى اى خلافا للتحفة (قوله وسائر ما احتيج اليه) ومنه ما لو مسح وجهه بالميتل بطرف ثوبه ولو كان معه غيره وما لو عرق بدنه فمسحه بيده المبتلة وليس منه فيما يظهر ماء الورد وما انزهر فلا يعني عنه إذا رشح عليه قليلا أو كثيرا ما لم يحتاج اليه الماء أو أذنه مثلا لا ع ش وخالفه الرشيدى في الاخير فقال منه كما هو ظاهر ماء الطيب كما الوردان الطيب مقصود شرا خصوصا في الأوقات التي هو مطلوب فيها كالعدين والجمعة بل هو أولى بالعفو من كثير مما ذكره وهذا خلافا لما في الحاشية اه وهو الظاهر (قوله اعني شيخنا الخ) ووافقه شيخنا الرملى حيث أفتى به (تنبيه) قضية كلامهم أن من له ثوبان في أحدهما دم معفو عنه دون الآخر انه يجوز له لبس الأول والصلاة فيه وان استغنى عنه بالثاني لأن منعه من لبس الأول عما يشق سم (قوله ببل شعره) تقدم عن النهاية ما يوافقه (قوله أو بدوام وضع عليه) تقدم عن المغنى ع ش ما يخالفه (قوله ما تقرر) اى في قوله وخرج بالاجنبي نحو ماء طهر الخ (قوله تأثير طوبه البدن) اى فيما لو لبس ثوبا فيه دم نحو براغيث وبدنه رطب مغنى (قوله وحيث كان الخ) كقوله الاتي وبالنسبة الخ عطف على قوله حيث لم يختلط الخ (قوله أو حمل ثوبا الخ) اى وإن كان حله لغرض كالخوف عليه ع ش (قوله لم يعف إلا عن قليل) ولو نام في ثوبه فكشّر فيه دم البراغيث التحق بما يقتله منها عمد المخالفة السنة من العرى عند النوم ذكره ابن العباد بحثا وهو محمول على عدم احتياجه للنوم فيه والاعنى غنه نهاية زاد الامداد من علته يؤخذ انه لو احتاج اليه كان لم يعف عنه وهو ظاهر على ان في اصل بحثه وقفة اه قال غ ش ومن الحاجة ان يخشى على نفسه الضرر إذا نام عريانا ولا يكلف اعداد ثوب لينام فيه لما فيه من الجرح اه وقال السيد البصرى اقول بل لو قيل بالعفو اى عن ذلك الثوب مطلقا لكان الوجه اه (قوله لتجمل الخ) اى بخلاف زائد لبس كذلك فلا يعفى إلا عن القليل سم (قوله على الوجه) وفي فتاوى الشارح م ر سئل عن رجل يقصع القمل على ظهره فهل يعفى عن دمه لو كثر كخمسة إلى عشرين وإذا خالط دم القليل الجلد حينئذ هل يعفى عنه فاجاب بانه يعفى عن قليل دمه عرفا في الحالة المذكورة لا كثيرا لكونه بفعله ومماسته الجلد لا تؤثرا ويقتضى

الله تعالى (قوله ومحله في الكثير الخ) يتحصل من كلامه بالنظر لهذا أقسام ثلاثة غير مختلط فيعني عن قليله وكثيره ومختلط باجنبي فيعني عن قليله فقط ومختلط بغير اجنبي فيعني عن قليله وكثيره (قوله نحو ماء طهر وشرب الخ) وما يتساقط من الماء حال شربه أو الطعام حال أكله م ر (قوله قال اعني شيخنا الخ) اى ووافقه شيخنا الشهاب الرملى حيث أفتى به (تنبيه) قضية كلامهم أن من له ثوبان في أحدهما دم معفو عنه دون الآخر انه يجوز له لبس الأول والصلاة فيه وان استغنى عنه بالثاني لأن منعه من لبس الأول عما يشق ولانه لا يشترط في العفو أن يضطر إلى نحو اللبس والام تصح صلاة من حمل ثوب براغيث وإن قل دمها ولأن كلامهم صريح في انه لا يجب عليه غسل الدم إذا قدر عليه وإذا صححت الصلاة في ثوب البراغيث مع إمكان غسلها فلتصح فيها مع القدرة على ثوب آخر لا دم فيه فليتامل (قوله لتجمل أو نحوه) اى بخلاف زائد لبس

لنحو الصلاة لا لنحو ماء قليل

أى لم يحتاج لماسته فينجس به وإن قل (١٣٤) (ودم البشرات) بفتح المثلثة جمع بشرة بسكونها وقد تفتح وهى خراج صغير (كالبراغيث)

الكلام فيما إذا مرت القملة بين أصابعه هل يعنى عنه أولا ولا الأقرب عدم العفو لكثرة محاطة الدم للجلد عش وفي الكردي عن الارشاد لا تبطل بدم نحو برغوث وبشرته ما لم يكسر بقتل. عصر اه (قوله ان لم يحتاج لماسته له) أخرج المحتاج لماسته فيقيدانه لو أدخل يده انا فيه ما قبل أو مائع أو رطب لا خراج ما يحتاج لا خراج له لم ينجس سم على حصى ومن ذلك ما المرأحيض وأخراج الماء من زير الماء مثلا فتنبه له وفيه سم على المنهج من مر أن من العفوان تكون بأصابعه أو كفنه نجاسة معفو عنها فيا كل بذلك من انا. فيه مائع اه عش (قوله وهى خراج) الى قوله كدم برغوث في النهاية والمغنى (قوله خراج) بالتخفيف عش (قوله مطلقا) اى عن قليله وكثيره نهاية ومعنى قول المتن (والقروح) اى الجراحات شرح بافضل (قوله فيعنى) الى قوله فيعنى في المغنى الى قوله وقبل في النهاية (قوله من المشبه) وهو ما لا يدوم مثله غالبا (قوله والمشبه به) اى دم الاجنبى (قوله وهذا الى الخ) وفاقا للنهاية (قوله من جعله للاول الخ) هو ما جرى عليه الاذرى والمغنى ووجهه سم ثانيا (قوله واللتانى الخ) هو ما جرى عليه الاسنوى والشارح المحقق ووجهه سم ولا (قوله فيما سر) اى فيعنى عن قليله وكثيره ما لم يكن بفعله أو يجاوز محله وحاصل اى الدماء انه يعنى عن قليله ولو من اجنبى غير نحو كلب وكثيره ما من نفسه ما لم يكن بفعله أو يجاوز محله فيعنى حينئذ عن قليله فقط نهاية قال الرشيدى قوله مر غير نحو كلب اى ما لم يحتلط باجنبى لم تنس الحاجة اليه على ما سر في طين الشارع اه زاد عش وقوله مر ما لم يكن بفعله ومنه ما يقع من وضع لصرق على الدم ليفتح ويخرج ما فيه فيعنى عن قليله دون كثيره واما ما يقع من ان الانسان قد يفتح راس الدم بالة قبل ان تمام المدة فيعنى مع صلاة المحل ثم تنتهى مدته بعد فيخرج من المحل المنفتح دم كثير أو نحو قبيح فهل يعنى عن ذلك ولا يكون بفعله لتأخر خروجه عن وقت الفتح أولا لان خروجه مترتب على الفتح السابق فيه ونظروا الاقرب الثانى لما ذكر اه عش (و تناقض المصنف فى دم الفصد الخ) عبارة النهاية والمغنى وما وقع فى التحقيق والمجموع فى دم البشرات ونحوها محمول على ما حصل بفعله أو انتقل عن محله اه (قوله ما ينسب اليه الخ) اى ما يغلب السيلان اليه عادة وما حاذاه من الثوب فان جاوزه عفى عن المجاوز ان قل شوبرى فان كثيرا المجاوز فيقياس ما تقدم فى الاستنباط انه ان اتصل المجاوز بغير المجاوز وجب غسل الجميع وان انفصل عنه وجب غسل المجاوز فقط شيخنا العشماوى اه بجزى عبارة الكردي عن الشهاب عميرة الظاهر ان المراد بالمحل الموضع الذى اصابه فى وقت الخروج واستقر فيه كظهيره من البول

لذلك فلا يعنى إلا عن القليل (قوله لم يحتاج لماسته له) أخرج المحتاج لماسته فيقيدانه لو أدخل يده انا فيه ما قليل أو مائع أو رطب لا خراج ما يحتاج لا خراج له لم ينجس (فرع) فى شرح مر ولو نام فى ثوبه فكسر فيه دم البراغيث التحق بما يقتله منها عدا مخالفة من العرى عند النوم ذكره ابن العماد بحثا وهو محمول على عدم احتياجه للنوم فيه ولا عفى عنه اه (قوله ولا فى كدم الاجنبى فلا يعنى) اعلم انه وان كان المتبادر انه نائم فاعل يعنى ضمير المشبه لانه الموافق لكون المقصود بالتشبيه بيان حكم المشبه لكونه مجبولا وكون حكم المشبه به معلوما مستقرا ألا إذا كان فى عبارة المصنف مانع من ذلك وهو ان هذا الخلاف المذكور فى قوله فلا يعنى وقبل يعنى عن قليله إنما هو فى كلام الاصحاب اصابة فى دم الاجنبى الذى هو المشبه به ويصرح بذلك استدراك المصنف على ترجيح المحرر له انه لا يعنى بقوله ولا يظهر العفو عن قليل الاجنبى فان هذا رد على قول المحرر لا يعنى فهو مصرح بان الخلاف إنما هو فى دم الاجنبى فتعين ان الضمير فى يعنى المشبه به وهو دم الاجنبى وامتنع كونه للمشبه ولها (فان قلت) التشبيه لا يتفرع عليه بيان حكم المشبه به قلت الفاء المحرر العطف لا للتفريق وكان المصنف قال ولا فى كدم الاجنبى ودم الاجنبى لا يعنى عنه وقبل يعنى عن قليله فيجوز ذلك بما ذكر ولا عادت ذلك عادت ان الصور ابرجوع الضمير للمشبه كإفعله المحقق المحلى فله ذره وان الشارح لم يصب فيما فعل ولا فى قوله وهذا اولى الخ وان ذلك نشأ عن عدم تأمل كلام الشارح وسيافه فتأمل (قوله وهذا اولى الخ) فيه بحث بل قد يقال الاولى جعله للاول فقط لانه الموافق

فيعنى عنه حيث لم يعصر مطلقا على الاصح لغلبة الابتلاء بها ايضا (وقيل ان عصره فلا يعنى عنه) مطلقا لاستغنائه عنه والاصح انه يعنى عن قليله فقط كدم برغوث قتله لان العصر قد يحتاج اليه قال بعضهم ويشترط هنا ايضا ان لا ينتقل عن محله وإلا لم يعف إلا عن قليله اخذا من كلام النووى وغيره وإنما يتجه ذلك فى غير محاذى الجرح من الثوب اما محاذيه فينبغى ان يلحق به لضرورة الابتلاء بكثرة انتقاله اليه (والدما ميل والقروح وموضع الفصد والحجامة قبل كالبشرات) فيعنى عن دمها قليله وكثيره ما لم يكن بعصره فيعنى عن قليله فقط (والاصح) انه (ان كان مثله) اى ما ذكر (يدوم غالباً) لا لاستحاضة فيجب الحشو والعصب كما سر فيها ثم ما خرج بعد عفى عنه (ولا) بدم مثله غالباً) فكدم (الاجنبى) يصيبه (فلا يعنى) عن شئ من المشبه والمشبه به وهذا اولى من جعله للاول وحده أو للثانى وحده كما قال بكل شارح (وقيل يعنى عن قليله قلت الاصح انها كالبشرات) فيما سر لا نها غير نادرة وإذا وجدت دامت وتعذر الاحتراز عن لطنها وتناقض المصنف فى دم

الفصد والحجامة والمعتد محل قوله بدم العفو على ما إذا جاز محله وهو ما ينسب اليه عادة الى الثوب أو محل آخر فلا يعنى والفاط لا عن قليله لانه بفعله وإنما لم ينظر لكونه بفعله عنه عدم المجاوزة لان الضرورة هنا أقوى منها فى قتل نحو البرغوث وعصر نمحر البشرة

وقضية قول الروضة لو خرج من جرحه دم متدفق ولم يلوث بشرته لم تبطل صلاته انه اذا لوث ابطال اي ان كثر كما فهمه كلام المتولي وفارق ما تقرر من العفو عن كثير دم الفصد في محله بان الفصد نعم البلوى به بخلاف تدفق الجرح (١٣٥) او انفتاحه بعد ربطه وقضيته ان

مثله حل ربط الفصد فلا يعني حينئذ الا عن قليله ثم رابت الرافعي والمصنف قالا لو افتصد فخرج الدم ولم يلوث بشرته أو لو ثابا اي وهي خارجة عن محله قليلا لم تبطل صلاته (والاظهر العفو عن قليل دم الاجنبي) غير المغلظ (والله اعلم) لان جنس الدم يتطرق اليه العفو فيقع القليل منه في محل المساحة وإنما لم يقولوا بالعفو عن قليل نحو البول اي لغير السلس كما مر مع ان الابتلاء به اكثر لانه أقدر وله محل مخصوص فسهل الاحتراز عنه بخلاف نحو الدم فيهما وبحث الاذرعى العفو عن قليل ذلك بمن حصل له استرخاء لنحو مرض وان لم يضر سلسا وقياس ما مر العفو عن القليل من الاجنبي وان حصل بفعله وقيد به بعضهم بما اذا لم يعتمد التلطيخ به لعصيانه حينئذ واستدل بقولهم لو تعدت تلطيخ اسفل الخلف بالنجس وجب غسله حتى على القديم القائل بالعفو عنه في غير ذلك وقولهم لو حمل ما فيه ذبابة مثلا او من به نجس معفو عنه بطلت صلاته ولا دليل له في ذلك لان تلطيخ الخلف لم يضر حوا فيه بخصوص الدم المميز

والغائطي الاستنجاؤا وحينئذ لو مال وقت الخروج من غير انفصال لم يضر اه (قوله وقضية قول الروضة) الى قوله وفارق في النهاية (قوله ان كثر) اي وجاوز محله اخذ ما مر نهاية وهذا يخالف قول الشارح الا في وفارق الخ اي كثير الدم المتدفق (قوله وقضيته) اي الفرق (قوله ان مثله) اي المتدفق (قوله فخرج الدم الخ) صنيع الشارح قد يدل على ان المراد انه خرج بعد الربط فلا ينافي ما قرر في الفرق بين الفصد وغيره على ان له حاجة لذلك في عدم المنافاة مع قوله اي وهي خارجة من محله سم (قوله اي وهي خارجة الخ) اي اما اذا لم تخرج عنه فيعني عن الكثير الملوث لها أيضا فليتامل سم (قوله عن قليل دم الاجنبي) اي ولو من نفسه بان عاد اليه بعد انفصاله عنه والقليل كافي الام ما عفاه الناس اي عدوه عفا نهاية ومعنى وفي السكردي عبارة الروض والقليل ما يعسر الاحتراز عنه ويختلف باختلاف الاوقات والبلدان انتهت وقال الشارح في فتح الجواد والمرجع في القلة والكثرة العرف فما يغلب عادة التلطيخ به ويعسر الاحتراز عنه قليل وما زاد عليه كثير ويختلف بالوقت والمحل وذكره والتهريبي في طين الشارع لا يبعد جريانه في لكل وما شك في كثرته له حكم القليل اه ونحوه في الامداد وغيره اه (قوله غير المغلظ) الى قوله وإنما لم يقولوا في النهاية والمعنى (قوله غير المغلظ) اي مادم المغلظ من نحو كلب فلا يعني عن شيء منه لغظه وكذا لو اخذ ما اجنبا وطلخ به بدنه او ثوبه عبثا فانه لا يعني عن شيء منه لتعديده بذلك فان التضمخ بالنجاسة حرام نهاية ومعنى قال ع ش قوله فلا يعني عن شيء منه الخ اي ما لم يتناه في القلة الى حد لا يدركه البصر المعتدل بناء على ما عتمده الشارح م ر فيما مر من ان ما لا يدركه الطرف لا ينجس وإن كان من مغلظ اه (قوله كما مر) اي في باب النجاسة (قوله فيهما) اي في الاقدرية وخصوص المحل (قوله عن قليل ذلك) اي نحو البول (قوله وقياس ما مر) اي قليل قول المصنف ودم البثرات كرى (قوله عن القليل) اي قليل الدم (قوله وقيد بعضهم) هذا التقييد اعتمده شيخنا الشهاب الرملي بل لعله مراد الشارح بهذا البعض سم وكذا اعتمده النهاية والمعنى كما مر انفا (قوله التلطيخ به) اي في بدنه او ثوبه حرمة التضمخ في كل منهما اي عبثا كما قيد بذلك شيخنا الشهاب الرملي سم (قوله بالعفو عنه) اي عن نجس اسفل الخف و (قوله في غير ذلك) اي غير التلطيخ عدا (قوله وقولهم الخ) عطف على قولهم (قوله ما فيه الخ) اي ماء قليلا او ما عفا فيه الخ و (قوله مثلا) اي أو غيرهما لا النفس له سائلة و (قوله او من به نجس الخ) اي كالمستجمع بحجر نهاية (قوله ولا دليل له) اي لذلك البعض المستدل بما ذكر (قوله كما تقرر) اي انفا (قوله وبه) اي يتميز الدم عن غيره بذلك قول المتن (الذي له ربح) هو صفة الماء في قوله ماء القروح الخ سم (قوله او تغير لونه) بم يعرف لونه ليعرف تغيره إلا ان يقال بالغالب في

لكون المقصود بالتشبيه بيان حكم المشبه لان حكم المشبه به مستقر معلوم لا بيان حكمهما وللتفريع المذكور لا يفهم من التشبيه حكمهما حتى يفرع عليه بخلاف ما لو جعل الاول فقط لبناء ذلك على العلومية حكم المشبه به ولو ادعاء فالنفرع في غاية الظهور فليتامل (قوله فخرج الدم) صنيع الشارح قد يدل على ان المراد انه خرج بعد الرطب فلا ينافي ما قرر في الفرق بين الفصد وغيره على انه لا حاجة لذلك في عدم المنافاة مع قوله اي وهي خارجة عن محله (قوله اي وهي خارجة عن محله) اي اما اذا كان لم تخرج عنه فيعني عن الكثير الملوث لها أيضا فليتامل (قوله عن قليل دم الاجنبي) اي ولو من نفسه بان عاد اليه بعد انفصاله عنه كما قاله الاذرعى م ر (قوله وقيد بعضهم) هذا التقييد اعتمده شيخنا الشهاب الرملي بل لعله مراد الشارح بهذا البعض (قوله والتلطيخ به) اي في بدنه او ثوبه حرمة التضمخ به في كل منهما اي عبثا كما قيد بذلك شيخنا الشهاب الرملي وإلا فجرد تعدد التلطيخ لا يمنع العفو ولا يقتضى العصيان إذ قد يكون الحاجة (قوله الذي له ربح) هو صفة ماء في قوله وكذا ماء القروح والخ عبارة الروض وماء القروح طاهر ان لم يتغير كالنقاظ اه (قوله او تغير لونه) بم يعرف لونه ليعرف تغيره إلا ان يقال بالغالب في مثله

على غيره بالمعفو عن جنسه كما تقرر وبه فارق حمل الميتة ومن به نجس معفو عنه (والقيح والصديد) وهو ماء رقيق أوقح يخالطه دم (كالدلم) في جميع ما مر فيه لانه اصلهما (وكذا ماء القروح والمنتفط الذي له ربح) فو تغير لونه (وكذا بلاربح) ولا تغير لون (في الاظهر)

كصديدا لارجح له (قلت المذهب طهارته والله اعلم) (فرع) يعنى ايضا عن دم المنافذ كما دل عليه كلام المجموع في رعايا الامام المسافر وفي اوائل الطهارة من العفو عن قليل دم الحيض وان مصعبته بريقها اى اذهبته به لقيح منظره وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته ومنه قوله فلم ان العفو عن قليل دم جميع المنافذ هو المنقول الذى عليه الاصحاب ومحل العفو عن قليل دم الفرجين لادام يخرج من معدن النجاسة كالمثانه ومحل الغائط ولا تضر ملاقاته لمجر اها في نحو الدم الخارج من باطن الذكر لانها ضرورية وفى كلام المجموع المذكور التصريح بانه لا اثر (١٣٦) لخلط الدم بالريق قصد اوبه بتايد قول المتولى لا يؤثر اختلاط الدم المعفو عنه برطوبة البدن

وافقى شيخنا بأنه لا أثر للبصاق على الدم المعفو عنه لادام ينتشر به وكالدم فيما ذكر القيق والصديد ولو رعى في الصلاة ولم يصبه منه إلا القليل لم يقطعها وان كثر نزوله على منفصل عنه فان كثر ما اصابه لزمه قطعها ولو جمعة خلا فان وهم فيه ارقبها ودام فان رجاء انقطاعه والوقت متسع انتظره ولا تحفظ كالسلس خلا فان زعم انتظاره وان خرج الوقت كما يؤخر لغسل ثوبه النجس وان خرج ويفرق بقدرة هذا على إزالة النجس من أصله فلزمته بخلافه في مسئلتنا (ولو صلى بنجس) لا يعنى عنه بشوبه او بدنه او مكانه (لم يعلمه) عند تحررها ثم بعد فراغها علم وجوده فيها (وجب) عليه (القضاء) في الجديد لما مر ان الخطاب بالشروط من باب خطاب الوضع فلم يؤثر فيه الجهل كطهارة الحدث وخلعه

مثله سم (قوله كصديدا) أى قياسا عليه قول المتن (طهارته) اى ما لا رجع له قياسا على العرقينهاية ومعنى (قوله يعنى ايضا عن دم المنافذ) خالفه النهاية والمغنى فقالوا واللفظ الاول ثم محل العفو عن سائر ما تقدم بما يعنى عنه ما لم يختلط باجنبي فان اختلط به ولو دم نفسه كالخارج من عينه اولئك او انفه او قبله او دبره لم يعف عن شئ منه اه (قوله من العفو الخ) بيان لكلام المجموع (قوله على ذلك) اى العفو عن دم المنافذ (قوله) ومنه اى ما بسطته على ذلك في شرح العباب (قوله) اى قول شرح العباب (قوله وفى كلام المجموع الخ) اى قوله وان مصعبته بريقها (قوله وبه) اى بكلام المجموع الخ او بتصريحه بانه الخ (قوله وكالدم الخ) المتبادر دم المنافذ فالمراد من القيق والصديد حيث تذهب المنافذ وصديدها (قوله لم يقطعها) لا يخفى ان هذا مبنى على ما قرره من العفو عن دم المنافذ سم (قوله عنه) اى المصلى (قوله او قبلها الخ) عطف على قوله في الصلاة قال سم قوله او قبلها الخ شامل لما اذا قل ما اصابه منه وما اذا كثر فليراجع فان قياس العفو عن قليل دم المنافذ ان لا يجب الانتظار ولا التحفظ اذا قل اه وقد يقال ان دوام الرعايا يلزم منه كثرة الاصابة عند حركات الصلاة (قوله عند تحررها) لم يظهر لى وجه التقييد بالتحريم وهلا بدله بقوله فيها وانحوه ليصدق حدوثها في الانشاء (قوله وخلعه) ودليل القديم عبارة المغنى والقديم لا يجب القضاء لعذره والحديث خلع النعيلين في الصلاة وقال صلى الله عليه وسلم أى بعد فراغها منها ان جبريل أتانى فأخبرنى أن فيها مقذرا وجه الدلالة منه انه لم يستأنف الصلاة واختار هذا في المجموع واجاب الاول بانه يحتمل ان يكون دما يسيرا وان يكون مستقذرا طاهر الخ (قوله ليس صريحا الخ) وقد يقال الظهور والتبادر كاف في الاستدلال (قوله لشموله للظاهر الخ) اى وانما فعله صلى الله عليه وسلم تنزيها نهاية ومعنى (قوله وبعد وضع الخ) وهو يصلى بمكة نهاية وكان بامر ابي جهم كرى (قوله سلى الجزور الخ) وهو اسم لما فى الكرش من القدر لكن فى الصحاح السلى بالفتح مقصور الجلد الرقيقة التى يكون فيها الولد من المواشى عش (قوله لم يجب اول الاسلام) اى ومن حيث ذى الخلع وجب نهاية ومعنى (قوله به قبل الشروع) الى قوله ما لم يكن فى النهاية والمغنى قول المتن (وجب القضاء) وظاهر ان القضاء فى الصورتين على التراخى سم على حجب و يؤيده ما قالوه فى الصوم من ان من نسي النية لا يجب عليه القضاء فوراً عش (قوله قبل التذكر) أى أو بعده وقبل إمكان القضاء كما هو ظاهر سم والمراد بالتذكر ما يشمل العلم فى الصورة الاولى بعبارة النهاية قبل القضاء اه قال عش اى قبل العلم بها وبعده وقتنا بان القضاء على التراخى كما مر عن سم اه وفيه نظر (قوله ومتى احتل حدث النجس الخ) اى إنما تجب عليه إعادة كل صلاة تيقن فعلها مع النجاسة مغنى ونهاية قال عش فلو قشش

(قوله لم يقطعها) لا يخفى أن هذا مبنى على ما قرره من العفو عن دم المنافذ (قوله او قبلها الخ) شامل لما اذا قل ما اصابه منه وما اذا كثر فليراجع فان قياس العفو عن قليل دم المنافذ ان لا يجب الانتظار ولا التحفظ اذا قل (قوله وجب القضاء) وظاهر ان القضاء فى صورتين على التراخى (قوله قبل التذكر) أى أو بعده وقبل إمكان القضاء كما هو ظاهر

أن فيها مقذرا ولم يستأنف ليس صريحا فى أن ذلك القدر نجس لا يعنى عنه لشموله للظاهر وللمعفو عنه واستمراره عما مر به بعد وضع سلى الجزور على ظهره حتى جاءت فاطمة رضى الله عنها ونحوه ليس فيه تصريح بانه علم انه سلى جزوره وهو فيها وانما لم يستأنفها مع علمه بذلك بعد احتمال انها نافلة على ان جمعا اجابوا بان اجتناب النجس لم يجب اول الاسلام (وان علم) به قبل الشروع فيها (ثم نسي) فصلى ثم تذكر (وجب) القضاء المراد به هنا وفامر ما يشمل الاعادة فى الوقت (على المذهب) لنسبته بنسبائه إلى نوع تقصير ولومات قبل التذكر فالمرجو من كرم الله تعالى كما افتى به البغوى وتبعوه ان لا يؤاخذوا لرفعهم عن هذه الامة الخطا والنسيان ومتى احتمل حدوث النجس بعد الصلاة لا قضاء ما لم يكن يتيقن وجوده قبلها أو شك فى زواله قبلها على الاوجه كالوتيقن الحدث وشك فى الطهر

ولوراي من يريد نحو صلاة وبنو به بنحو غير معفو عنه عندئذ لومه اغلامه لان الامر بالمعروف (١٣٧) لوال المفسدة وان لم يكن هضيان

كما قاله العزبن عبد السلام
وكذا يلزمه تعلم من رآه يخل
بواجب عبادته في رآه مقلده
كفاية ان كان ثم غيره يقوم
به والا فنعنا نعم ان قبول
ذلك باجرة لم يلزمه الا
بها على المعتمد (فرغ)
أخبره عدل رواية بنحو
نجس او كشف عورة مبطل
لومه قبوله او بنحو كلام
مبطل فلا يكيد له كلامهم
والفرق ان فعل نفسه لا
يرجع فيه لغيره وبنبغي
أن محله فيما لا يبطل سهوه
لاحتمال أن ما وقع منه سهو
أما هو كالفعل أو الكلام
الكثير فينبغي قبوله فيه
لأنه حينئذ كالنجس
(فصل) في ذكر مبطلات
الصلاة وسننها ومكروها
(تبطل) الصلاة (بالنطق
بحرفين) من كلام البشر
ولو من منسوخ لفظه او
من حديث قدسي وان لم
يفد السكن ان توالي فيما
يظهر اخذ ما يأتي وذلك لخبر
مسلم ان هذه الصلاة
لا يصلح فيها شيء من كلام
الناس واقل ما يبنى عليه
الكلام لغة اي غالبا بحرفان
إذ هو يقع على المقهم وغيره
وتخصيصه بالمفهم اصطلاح
حادث واقفي بعضهم بابطال
زيادة ما قبل ايها النبي في
التشهد اخذوا بظاهر كلامهم
هنا لكنه بعيد لانه ليس

عامة منه فرج. فهاشتر قل وجب عليه اعادة ما تيقن اصابته فيها انتهى الزيادة أقول والاقرب ما نقل عن
ابن العباد من العفو لما صرحوا به من العفو عن قليل النجاسة الذي يشق الاحتراز عنه كسير دخان النجاسة
و غبار السرجين وشعر نحو الحمار فيقاس ذلك العفو عنه ولو في الصلاة التي علم وجوده فيها بل الاحتراز عن
هذا اشق من الاحتراز عن دخان النجاسة ونحوه اه (قوله ولوراي) الى قوله وكذا في المغني والى الفصل
في النهاية (قوله ولوراي) اي مكلف عبارة النهاية والمغني راينا (قوله من يريد نحو صلاة وبنو به الخ) عبارة
شيخنا كما مرت ولوراي بنحو نجس في ثوب من يصلي او في بدنه او مكانه لم يعلمه وجب عليه اعلامه ان علمنا ان ذلك
مبطل في مذهبه الخ (قوله لوال المفسدة) خبر ان (قوله وكذا يلزمه) اي المكلف (قوله ان كان ثم غيره)
اي وراة ذلك الغير ايضا والا فلا فائدة في وجوده بصري عبارة ع ش اي ولم يعلم اي الراي منه اي من الغير
انه لا يعلم ولا يرشده للصواب والا فيصير في حقه عينا لان وجوده من ذكر وعدمه سواء اه (قوله لومه قبوله)
ولو تعارض عليه عدول في انه كشف عورته او وقعت عليه نجاسة فينبغي تقديم الخبر بوقوع النجاسة او
انكشف العورة لانه مثبت وهو مقدم على النافي وان كثر ع ش (قوله اما هو) اي ما يبطل سهوه (قوله ان
محله) اي محل ان فعل نفسه الخ (قوله فينبغي قبوله الخ) يشك عليه ما تقدم في اسباب الحدث من انه لو
اخره عدل بخروج شيء منه وهو متوضي لا ينتقض طهره لان اليقين لا يرفع بالشك ع ش
(فصل في مبطلات الصلاة) (قوله وسننها) اي ما يسن فعله فيها او لها وليس منها ع ش (قوله)
ومكروها ما معطوف كالذي قبله علي مبطلات الخ ع ش (قوله تبطل الصلاة) اي فرضا كانت او نفلا
ومثلها سجدة التلاوة والشكر وصلاة الجنائز شيخنا قول المتن (بالنطق) الخ اي من الجارحة المخصوصة دون
غيرها كاليد والرجل مثلا فيما يظهر ونقل عن خط بعض اهل العصر البطلان بذلك فليراجع وكذا نقل
عن مر انه اذا خلق الله تعالى في بعض اعضائه قوة النطق وصار يتمكن صاحبها من النطق بها اختيارا
متي اراد كان ذلك كمنطق اللسان فتبطل الصلاة بنطقه بذلك بحرفين انتهى وقياس ما ذكر ان ثبت لذلك
العضو جميع احكام اللسان حتى لو قرأه الفاتحة في الصلاة كني وكذا لو تعاطى به عقدا او صلى صح ع ش
عبارة البجيرمي اي على الافتناع ولو من نحو يد او رجل او جلد ان كان نطق ذلك العضو اختياريا او الا فلا
يضر اه (قوله من كلام البشر) الى قوله ورا في النهاية الا قوله اي غالبا وكذا في المغني الا قوله لكن الى
وذلك (قوله من كلام البشر) اي الذي من شأنه ان يتكلم به الآدميون في محاوراتهم ولو خاطب به الجن
او الملك او غير العاقل وخرج بذلك القرآن ولذا كرو الدعا شيخنا وع ش (قوله ولو من منسوخ الخ) اي
او من كتب الله المنزل غير القرآن كما قاله في شرح العباب اي والكلام فيما ليس ذكر او لا دعاء سم عبارة
ع ش وتبطل ايضا بالتوراة والانجيل وان علم عدم تبدلها كما شله ولهم بحرفين من غير القرآن والذكر
والدعاء اه (قوله لفظه) اي وان بقى حكمه كالشيخ والشيخة اذا نيا الخ بخلاف منسوخ الحكم مع بقاء
التلاوة كآية الذين يتوفون منكم ويذرون ازواجهم شيخنا ونهاية ومغني (قوله وان لم يفيدا) اي وان
كان لمصلحة الصلاة كقوله لا مامه اذا قام لركعة زائدة لا تقم واقعدا وهذه خامسة نهاية ومغني وشيخنا
(اخذ ما يأتي) اي في الافعال نهاية فلو قصد ان يأتي بحرفين بطالت صلاته بشرطه في ذلك وان لم يات
بحرف كامل اه بحيرى عن الحلبي (قوله اي غالبا) احتراز عما وضع على حرف واحد كبعض الضمائر
سمو وريدي (قوله حرفان) اي على ما اشتهر في اللغة والافقى الرضى مانصه الكلام موضوع لجنس ما يتكلم
به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على حرفين او اكثر او كان أكثر من كلمة وسواء كان مفعلا ملام لا ثم
قال واشتهر الكلام لغة في المراكب من حرفين فصاعدا انتهى ع ش (قوله اصطلاح حادث) اي للنحاة
نهاية (قوله افي شيخنا بانه الخ) وبؤيده ما قدمه الشارح في القراءة من ان الزيادة التي لا تغير المغني لا تضر
(فصل في ذكر مبطلات الصلاة وسننها ومكروها) (قوله ولو من منسوخ) اي أو من كتب الله المنزل
غير القرآن كما قاله في شرح العباب اي والكلام فيما ليس ذكر او لا دعاء (قوله اي غالبا) احتراز عما وضع

أجنبيا عن الذكر بل يعد منه ومن ثم أفتى شيخنا بأنه

لا بطلان به (تنبيه) كان الكلام جائز في الصلاة ثم حرم قيل بمكة وقيل بالمدينة وبينت ما في ذلك من الاضطراب مع الراجح منه شرح المشكاة وعن اعتمدانه بمكة السبكي فقال اجمع (١٣٨) اهل السير والمغازي انه كان بمكة حين قدم ابن مسعود ومن الحبشة كما في صحيح

مسلم أي وغيره اهـ ولك ان تقول صح ما يصرح بكل منهما في البخاري وغيره فيتمين الجمع والذي يتجه فيه انه حرم مرتين ففي مكة حرم الحاجة وفي المدينة حرم مطلقا وفي بعض طرق البخاري ما يشير الى ذلك (أو حرف مفهم) كقوله وقول وط لانه كلام تام لغة وعرفا وان اخطأ بخذف هاء السكت وخرج بالنطق بذلك الصوت الغير المشتمل على ذلك من أنف أو فم فلا بطلان به وان افترن به ههمة شفتي الاخرس ولو لغبر حاجة وان فهم الفطن كلامه أو قصد محاكاة اصوات بعض الحيوانات كما أفنى به البلقيني لكن خالفه بعضهم قال لتلاعبه ويرد بانه ان قصد بشئ من ذلك اللعب فلا تردد في البطلان لما يأتي في الفعل القليل وإلا فلا وجه له وإن تكرر ذلك وفي الانوار لا تبطل بالبصق إلا ان تكرر ثلاث مرات متوالية أي مع حركة عضويطل تحركه به ثلاثا كما هي لاشفة كما هو ظاهر (تنبيه) هل يضبط النطق هنا بما روي في نحو قرأة الجنب والقراءة في الصلاة أو

سم (قوله لا بطلان به) أي وإن كان عامدا عالما عشا (قوله إلى ذلك) أي اجمع المذكور قول المتن (أو حرف مفهم) ظاهره وإن اطلق فلم يقصد المعنى الذي باعتباره صار مفهما ولا غيره وقد يقال قصد ذلك المعنى لازم لشرط البطلان وهو المعتمد وعلم التحريم سم على حج وقديوجه الاطلاق بان القاف المفردة مثلا وضعت للطلب والالفاظ المرضية إذا طلقت حملت على معانيها ولا تحمل على غيرها الا بقرينة والقاف من الفلق ونحوه جزء كلمة لا معنى لها فانها عمل بنيتها وإذ لم ينو هاجمته على معناها الوضعي ولو أتى بحرف لا يفهم قاصدا به معنى المفهم هل يضر فيه نظرسم على المنهج أقول لعل الاقرب انه يضر لان قصد ما يفهم يتضمن قطع النية عشا قال البجيرمي واعتمد الشوري الضرر في صورة الاطلاق وقرر شيخنا الحنفى ما استقر به عشا من الضرر في صورتى الاطلاق وقصد المعنى المفهم من حرف لا يفهم اهـ أقول وما استقر به عشا في الصورة الثانية مع كونه في غابة البعد يناقضه قوله الآتي في فتح نحو فمالم يؤد به مالا يفهم فتأمل قول المتن (مفهم) أي بخلاف حرف غير مفهم مالم يكن قاصدا لا تيان بكلام مبطل وإلا بطلت صلاته لانه نوى المبطل وشرع فيه شيخنا وفي البجيرمي عن الشوري قوله مفهم أي عند المتكلم وان لم يفهم عند غيره بخلاف ما إذا لم يفهم عنده وان افهم عند غيره لانه لم يوجد منه بحسب ظاهره ما يقتضى قطع نظم الصلاة اهـ (قوله وكف الخ) أي من الوفاء والوقاية والوعى والولاية والوطء شرح بافضل قال عشا ولا فرق في ذلك بين كسر الفاء مثلا وفتحها لان الفتح لحن وهو لا يضر فتبطل الصلاة بكل منهما مالم يؤد به مالا يفهم اهـ (قوله بذلك) أي بحر فم أو حرف مفهم (من انف) افهم ضرر الصوت المشتمل على ذلك من الانف سم (قوله وان افترن الخ) عبارة شيخنا وخرج بالكلام الصوت الغفل أي الخالي عن الحروف كان نطقه نطق الحمر أو صهل صهيل الخيل أو حيا شيثان الطيور ولم يظهر من ذلك حرفان ولا حرف مفهم فلا تبطل به صلاته مالم يقصد به اللعب وكذا لو اشار الاخرس بشفتيه ولو اشارة مفهومة للفطن أو غيره اهـ (قوله ولو لغبر حاجة) الاولى تقديمه على قوله وان افترن به الخ أو تأخيره عن قوله وان فهم الفطن كلامه (قوله كما أفنى به البلقيني) لا يخفى اشكال ما أفنى به بالنسبة لصوت طال واشتد ارتقاعه واعوجاجه ويحتمل البطلان حينئذ سم أقول ويؤيد هذا الاحتمال قول الشارح الآتي لانه أي كثير الكلام بقطع نظم الصلاة الخ وتقيد به الآتي لا غتفار نحو التنجس بالقلة (قوله وإلا فلا وجه) قد يقول هذا البعض هذا بنفسه تلاعب سم أي كما هو الظاهر (قوله وفي الانوار) الى التنبيه (قوله لا تبطل بالبصق) أي حيث لم يظهر به حرفان أو حرف مفهم كما هو ظاهر سم على حج اهـ عشا (قوله لاشفة) أي ولا لسان سم (قوله بما مر الخ) أي من اعتبار اعتدال السمع (قوله والاقرب الاول) أقول الاقرب الثاني لان المدار على النطق وقد وجد عشا أقول وقد يعارض بمثله فيقال ان المدار فيما مر على القراء وقد وجدت فالظاهر عدم الفرق (قوله غير مفهم) الى قوله والحق في النهاية وكذا في المعنى الا قوله في حياته قول المتن (وكذا مدة بعد حرف) أي كمنعنى (قوله باجابه) أي بخلاف ما لو خاطبه ابتداء كقوله يا رسول الله فتبطل به الصلاة

على حرف واحد كبعض الضائر (قوله أي غالبا) خرج نحو (قوله لا بطلان به) ويؤيد ما قدمه الشارح في القراءة من ان الزيادة التي لا تغير المعنى لا تضر (قوله أو حرف مفهم) ظاهره وان اطلق فلم يقصد المعنى الذي باعتباره صار مفهما ولا غيره وقد يقال قصد ذلك المعنى لازم لشرط البطلان وهو التعمد وعلم التحريم ولو قصد بالحرف المفهم الذي لا يفهم كان نطقه قاصدا به اول حرفي لفظة فيحتمل انه لا يضر (من انف) افهم ضرر الصوت المشتمل على ذلك من الانف (قوله كما أفنى به البلقيني) لا يخفى اشكال ما أفنى به بالنسبة لصوت طال واشتد ارتقاعه واعوجاجه ويحتمل البطلان حينئذ (قوله وإلا فلا وجه له) قد يقول هذا البعض هذا بنفسه تلاعب (قوله لا تبطل بالبصق) أي حيث لم يظهر به حرفان أو حرف مفهم كما هو ظاهر (لا شفة)

ينزق بأن ما هنا أخف فيضرس سماع حديد السمع وان لم يسمع المعتدل كل محتمل والاول أقرب (وكذا مدة بعد شيخنا حرف) غير مفهم تبطل بهما ايضا (في الاصح) لانها ألف أو واو أو ياء فهم محرفان نعم لا تبطل باجابه صلى الله عليه وسلم

شيخنا (قوله في حياته) كأن التقييده جري على الغالب سم فكندا بعدهم وعش وشيخنا ويجري (قوله بقول الخ) ولا يبعد أن محله إذا كان بقدر الحاجة في الجواب حتى لو زاد على القدر المحتاج إليه فيه كان سأل عن زيد حاضر أو غائب واجابه باحدهما وزاد شرح احوال زيد في حضوره أو غيبته بطلت صلاته كذا بحث ذلك الاستاذ الشمس البكري وهو وجه وعش (قوله والحق به عيسى الخ) ومقتضى كلام الرافعي أن خطاب الملائكة وباقي الانبياء تبطل به الصلاة وهو المعتمد معنى (قوله ولعل قائله) أي اللاحق (قوله من خصائصه الخ) فتبطل باجابة عيسى عليه السلام ولا يجب إجابته لكن ينبغي أن يسر مر اه سم وقال شيخنا والحلي المعتمد أن إجابة عيسى تلحق بإجابة نبينا صلى الله عليه وسلم في الوجوب لكن تبطل بها الصلاة اه (قوله ولا يجب في فرض الخ) بل تحرم فيه نهاية ومعنى وسم وشيخنا (قوله مطلقا) أي تأذبا بعدهما لا (قوله بل في نفل الخ) ظاهره عدم جواز الترك والمعتمد عدم وجوب إجابة الابوين في النفل أيضا ينبغي أن تسن بالشرط الذي ذكره مر اه سم وشيخنا وفي النهاية والمغني ما يوافقه (قوله ولا تبطل) إلى قوله وصدقة في النهاية والمغني (قوله وخلت عن تعليق الخ) أي بخلاف ما علق منه كالهم اغفر لي أن اردت وإن شفي الله سريضي فعلى عتق رقبة وإن كملت زيدا فعلى كذا فتبطل به الصلاة نهاية ومعنى (قوله كندر) ومعلوم أن النذر إنما يكون في قرية فنذر اللجاج أي كقوله لله علي أن لا اكلم زيدا يبطل لكرامته وإن محل ذلك إذا أتى به قاصدا الانشاء لا الاخبار وإلا كان غير قرية فتبطل به شرح مر اه سم واعتمده غش وشيخنا والمدايني والحنفى (قوله وخطاب مضر) أي خطاب لمخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم من إنس وجن وملك ونبي غير نبينا نهاية ومعنى (قوله وصدقة) بحقه السنوي ولكن رده جمع بان الصدقة لا تتوقف على لفظ فالتلفظ بها في الصلاة غير محتاج إليه بل ولا تحصل به إذ لا بد فيها من القبض نهاية (قوله وصدقة وعق الخ) وفاقا لشيخ الاسلام والخطيب خلافا للنهاية والزبادي والحلي وغيرهم من المتأخرين عبارة شيخنا والمدايني ويستثنى من ذلك التلفظ بنذر التبرر فقط بلا تعليق ولا خطاب كقوله لله على صلاة أو صوم أو عتق لأن نذر التبرر مناجاة لله بخلاف غيره ولو قرية على المعتمد اه (قوله لأن ذلك) أي ما ذكر من النذر وما عطف عليه (حيثنذ) أي حين أن يتلفظ به بالعريية (قوله وزعم أن النذر الخ) اعتمد مر هذا الزعم سم عبارة النهاية وبحسب الاسنوي إلحاق الوصية والعتق والصدقة وسائر القرب المنجزة بالنذر لكن رده جمع بان الصدقة لا تتوقف على لفظ النحر وبأن النذر ينحو لله مناجاة لخصمه ذكر بخلاف الاعتاق ينحو عبدي حر أو الايصام ينحو لفلان كذا بعد موتى اه قال

أى ولا لسان (قوله في حياته) كأن التقييد به جرى على الغالب (قوله بقول أو فعل وإن كثر) لا يبعد أن محله إذا كان بقدر الحاجة في الجواب حتى لو زاد على القدر المحتاج إليه فيه كان سأل عن زيد حاضر أو غائب ولا غرض له في سوى معرفة حضوره أو غيبته واجابه باحدهما وزاد شرح احوال زيد في حضوره أو غيبته وما اتفق له فيها بطلت صلاته كذا بحث ذلك الاستاذ البكري وهو وجه غير بعيد ولا يرد عليه أن الزائدة على الحاجة لا يزيد على مخاطبته عليه السلام ابتداء من غير سؤال كما سيأتى إذ خطاب النبي صلى الله عليه وسلم لا يبطل كما سيأتى وذلك أنه ليس على إطلاقه وأن المنجحه تخصيصه بما يتعلق بالصلاة والسلام عليه مع نزاع الأذرى فيالم برد من ذلك فليتأمل (قوله من خصائصه عليه السلام) فتبطل باجابة عيسى صلى الله عليه وسلم ولا يجب إجابته لكن ينبغي أن تسن مر (قوله ولا يجب) مفهومه الجواز في شرح مر بل تحرم فيه (قوله ولا يجب في فرض) قد يفهم جوازا قول السبكي المختار القطع بأنه لا يجيبهما في الفرض وإن اتسع وقته لأنه يلزم بالشرع خلافا للامام ويجب أن نفل أن علم تأذيهما بتركهما ولكن تبطل اه وظاهره عدم الجواز والمؤتمد عدم وجوب إجابة الابوين في النفل أيضا نعم ينبغي أن تسن بالشرط الذي ذكره مر (قوله كندر) ومعلوم أن النذر إنما يكون في قرية فنذر اللجاج يبطل لكرامته وإن محل ذلك إذا أتى به قاصدا الانشاء لا الاخبار وإن كان غير قرية فتبطل به شرح مر (قوله وزعم الخ) اعتمد مر هذا الزعم وقوله

في حياته بقول أو فعل وإن كثر والحق به عيسى صلى الله عليه وسلم إذ أنزل ولعل قائله غفل عن جعلهم هذا من خصائصه عليه السلام أو رأى أنه من خصائصه على الأمة لا على بقية الانبياء وهو بعيد من كلامهم وتبطل باجابة الابوين ولا يجب في فرض مطلقا بل في نفل أن تأذبا بعدهما تأذبا ليس بالهين ولا تبطل بتلفظه بالعريية لقرية توقفت على اللفظ وحلت عن تعليق وخطاب مضر كندر وصدقة وعق ووصية لأن ذلك حيثنذ لكون القرية فيه أصلية مناجاة لله تعالى فهو كالذكر ونوزع فيه بما لا يصح وزعم أن النذر فيه مناجاة لله تعالى دون غيرهم

عش قوله لكن رده جمع الخ معتمد اه وقال الرشيدى قوله مر وبان النذر بنحو الله مناجاة الخ قضيته أنه لو لم يذكر لفظ الله بطل وأنه لو أنى بالفظته في نحو العتيق لا يبطل كان قال عبدى حر لله ثم رايت في الامداد عقب ما قاله الشارح مر هنا ما نلفظه وقدير بان قوله لله ليس بشرط فإى فرق بين كذا ونحو عبدى حر ولفلان كذا بعدموتى اه (قوله انه لا يشترط ذكر الله) قد يجاب بانه يتضمنه سم وقدير بان نحو العتيق يتضمنه كذلك فإى فرق بينهما (قوله فنحو نذرت اوبداخ) اى بدون لفظ الله (قوله وليس مثله) اى مثل التناظ بالنذر وما عطف عليه قول المتن (واليكاه) أى وإن كان من خوف الآخرة نهاية ومعنى قول المتن (والنفخ) اى من انف او فم نهاية ومعنى قول المتن (إن ظهر به حرفان) اى او حرف مفهم كاهو ظاهر من قوله السابق تبطل بحرفين او حرف مفهم سم عبارة الرشيدى اى او حرف مفهم او معدود كما يفيد صنيع غيره كالهمزة اه (قوله لاسر) وهو قوله وخرج بالنطق الصوت الخ كرى وعبارة عش اى من انها لا تبطل بدون حرفين او حرف مفهم اه (قوله عرفا) كذا فى النهاية والمعنى (قوله كالكلمتين والثلاث) وسيد كرى فى الصوم انهم مضبوطوا القليل بثلاث كلمات أربع وقال القليوبى والمعتمد عدم البطلان بالستة ودونها البطلان بما زاد عليها كرى عبارة شيخنا وضبط القليل عرفا بسكت كلمات عرفة فاقول اخذامن قصة ذى الدين والكثير عرفا باكثر منها اه وباقى عن سم وعش ما يوافق (قوله ثم) اى فى المضمر (قوله هنا) اى فى غير المضمر (قوله ولا يضبط) الى قول المتن او جهل فى النهاية والمعنى (قوله ولا يضبط) الاولى الثانية (قوله بالكلمة عند النجاة الخ) اى من انها لفظ وضع لمعنى مفرد وعلى عدم الضبط بما ذكر يدخل اللفظ المهمل اذا تركب من حرفين عش (قوله كالناسى) أى الآتى آتفا (قوله كأن سلم فيها الخ) ولو سلم امامه فسلم معه ثم سلم الامام ثانيا فاقول له الامام قد سلمت قبل هذا فقال الامام كنت تاسيالم تبطل صلاة واحد منهما اما الامام فلان كلامه بعد فراغ صلاته واما الماموم فلانه يظن ان الصلاة قد فرغت فهو غير عالم بانه فى الصلاة لكن يسئل له يسجد السهو ثم يسئل لانه تكلم بعد انقطاع القدوة شيخنا ومعنى ونهاية (قوله ثم تكلم قليلا الخ) قال سم وقد اشتملت قصة ذى الدين على آتيانه بسكت كلمات فيضبطها الكلام اليسير انتهى واهله عدا أقصرت الصلاة كلمتين وأم نسيت كذلك وبارسول الله كذلك عش (قوله فى قصة ذى الدين) واسمه الخرباق بن عمرو السلمى بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة فباء موحدة والفاء لقب بذلك اطول يديه عش (قوله فلا يعذر به) اى فانه كمنسيان نجاسة نحو ثوبه ولو ظن بطلان صلاته بكلامه ساهيا ثم تكلم يسيرا اعتمد الم تبطل نهاية ومعنى قال عش وهو ظاهر حيث لم يحصل من مجموعها كلام كثير متوال ولا يبطل لانه لا يتقاعد عن الكثير سهوا وهو مبطل اه قول المتن (او جهل تحريمه) خرج به ما لو علمه وجهل كونه مبطلا فتبطل به كالمعلم تحريم شرب الخمر دون إيجابه الحد فانه يحذر لادحقه بعد العلم بالتحريم الكف نهاية ومعنى (قوله أى ماتى) الى قوله وقول اصل الروضة فى المعنى واعتمده عش وشيخنا (قوله اى ماتى به فيها وإن علم الخ) يؤخذ من ذلك بالاولى صحة صلاة نحو المبلغ والفاتح بقصد التبليغ والفتح فقط الجاهل بامتناع ذلك وإن علم بامتناع جنس الكلام سم على حج وقوله نحو المبلغ اى كالامام الذى رفع صوته بالتكبير لاعلام المامومين فقط وقوله بقصد التبليغ اى وإن لم يحتاج اليه بان سمع المامومون صوت الامام عش وفى البجيرى عن الاطفيحى وزاد سم على ذلك فى شرحه على الغاية بل ينبغى صحة صلاة نحو المبلغ حيث وإن لم يقرب عهده بالاسلام ولا نشأ بعيدا عن العلماء لمزدخفاء ذلك اه (قوله وإن علم تحريم جنسه) نلوقال لامامه اقداد قم وجهل تحريم ذلك

لا يشترط فيه ذكر الله قد يجاب بانه يتضمنه (قوله حرفان) أى او حرف مفهم كاهو ظاهر من قوله السابق تبطل بحرفين او حرف مفهم فسرى بينهما فى الابطال ولا مزية للتجنح ونحوه على عدمه كالاينحنى (قوله والثلاث) ينبغى ان ما يغتفر القدر الواقع فى خبر ذى الدين (قوله او جهل تحريمه اى ماتى به فيها وإن علم تحريم جنسه) يؤخذ من ذلك بالاولى صحة صلاة نحو المبلغ والفاتح بقصد التبليغ والفتح فقط الجاهل بامتناع

لانه لا يشترط فيه ذكر الله فنحو نذرت لويد بالف كأعقت فلانا بسلا فرق وليس مثله التناظ بنية نحو الصوم لانها لا تتوقف على اللفظ فلم يحتاج اليه (والاصح أن التجنح والضحك والبكاء والابتن والتنفخ والسعال والعطاس إن ظهر به) اى بكل مما ذكر (حرفان) بطلت (والافلا) جز ما لما مر (ويعذر فى يسير الكلام) عرفا كالكلمتين والثلاث ويظهر ضبط الكلمة هنا بالعرف بدليل تعبيرهم ثم يحرف وهنا بكلمة ولا تضبط بالكلمة عند النجاة ولا عند الغيوبين (إن سبق لسانه) اليه كالناسى بل أولى إذ لا قصد (او نسي الصلاة) أى أنه فيها كأن سلم فيها ثم تكلم قليلا معتقدا كالحال لانه ^{عليه السلام} تكلم فى قصة ذى الدين معتقدا انه ليس فى صلاة ثم بنى عليها وخرج بالصلاة نسيان تحريمه فيها فلا يعذر به (او جهل تحريمه) اى ماتى به فيها وإن علم تحريم جنسه وقول اصل الروضة لو علم أن جنس الكلام محرم ولم يعلم أن ماتى به محرم فهو معذور به وذكره التفصيل

بين المعذور وغيره في الجمل بتحريم الكلام يقتضي ان الاول معذور مطلقا وهو ما وقع في بعض نسخ شرح الروض امكنه في بعضهم وشرح
المنهج مصرح باجراء التفصيل فيه أيضا والذي يظهر الجمع يحمل الاول على أن يكون ما أتى به (١٤١) مما يجعله أكثر العوام في معذره مطلقا
كما يؤخذ مما أتى في مسألة
التنحيح المصرح بها في
الروضة وغيره والى الثاني على
ان يكون ما يغرفه أكثرهم
فلا يعذر به إلا (ان قرب
عده بالاسلام) لان معاوية
ابن الحكم تكلم جاهلا بذلك
ومضى في صلاته بحضرته
ﷺ او نشأ يادية بعيدة
عن عالمي ذلك وإن لم يكونوا
علما ويظهر ضبط البعد بما
لا يجد وثقة يجب بذها في
الحج توصله اليه ويحتمل
ان ما هنا ضيق لانه واجب
فوري اصاله بخلاف الحج
وعليه فلا يمنع الوجوب
عليه إلا الامر الضروري
لا غير فيلزمه مشى اطاقه
وإن بعدوا لا يكون نحو دين
وجل عذرا له ويكلف
بيع نحو قنه الذي لا يضطر
اليه وبحسب الادعى ان من
نشأ بيننا ثم أسلم لا يعذر وإن
قرب إسلامه لانه لا يخفى عليه
امر ديننا اه ويؤخذ من
علة ان الكلام في مخالط
قضت العادة فيه بانه لا يخفى
عليه ذلك وجهل إبطال
التنحيح عذر في حق العوام
ويؤخذ منه ان كل ما عذروا
بجمله لحفاته على غالهم
لا يؤخذون به ويؤيده
تصريحهم بان الواجب عينا
إنما وتعلم الظواهر لا غير
(لا كثيره) عرافا فلا يعذر

لتعلقه بمصلحة الصلاة مع علمه بتحريم ما عدا ذلك من الكلام فهو معذور كما شمله كلام ابن المقرئ في روضه
شيخنا (قوله يقتضي الخ) خبر وقول اصل الروضة الخ (قوله بين المعذور الخ) أي بقرب إسلامه
وبعد عن العلماء (قوله بتحريم الكلام) أي جنسه سم (قوله إن الاول) أي الجاهل بتحريم ما أتى
به من الكلام مع علمه بتحريم جنس الكلام المتحقق في غيره شيخنا (قوله مطلقا) أي عن ذلك التفصيل
وهذا اعتمدهم اه سم وكذا اعتمده المغني وشيخنا كما سر (قوله لكنه) أي شيخ الاسلام (قوله ايضا)
أي كالجاهل بحرمه جنس الكلام (قوله بحمل الاول) أي ما في بعض نسخ شرح الروض من عذر
الجاهل المذكور مطلقا (قوله والثاني) أي ما في بعض نسخ شرح الروض وشرح المنهج من اجراء
التفصيل في ذلك الجاهل ايضا قول المن (ان قرب عده بالاسلام) أي وإن كان بين المسلمين فيما يظهر نهاية
قال الكردي وكذا في شروح الشارح على الارشاد والعباب وافر في التحفة ان المخالط لنا اذا قضت العادة
فيه بان لا يخفى عليه ذلك لا يعذر اه (قوله لأن معاوية) أي قوله وإن لم يكونوا في المغني (قوله أو نشأ) أي
قوله وإن لم يكونوا في النهاية (قوله أو نشأ يادية بعيدة الخ) أي بخلاف من بعد إسلامه وقرب من العلماء
لتقصيره بترك التعلم مغني (قوله ويظهر ضبط البعد الخ) ويحتمل ان يضبط بما لا حرج فيه أي مشقة
لا تحتمل عادة اه سم على حج ويغني ان الكلام فيمن علم بوجوب شيء عليه وأنه يمكن تحصيله بالسفر
اما من نشأ يادية ورأى اهله على حالة يظن منها انه لا يجب عليه شيء إلا ما تعلمه منهم وكان في الواقع نا تعلمه
غير كاف فمعذوره وإن ترك السفر مع القدرة عليه ع (قوله بما لا يجد وثقة) أي قد يقال يؤدي ضبطه بذلك
الى تفاوته بتفاوت الأشخاص وهو مناف لجعله أي البعد صفة للبادية لا بمن في البادية فلو ضبط بمسافة القصر
او بحمل بكثرة قصد اهله محل عالمي ذلك لكان انسب فليتام بصري (قوله وعابه) أي الاحتمال المذكور
(قوله وبحسب الادعى ان من نشأ بيننا الخ) وهذا ليس بظاهر بل هو داخل في عموم كلام الاصحاب مغني
وتقدم عن النهاية وشروح الارشاد والعباب للشارح ما يوافقه (قوله أو جهل إبطال) أي قوله ويؤخذ في
المغني وشرح بافضل والى قوله نظير الخ في النهاية إلى قوله وإن عذر (قوله وجهل إبطال التنحيح الخ) أي مع
علمه بتحريم جنس الكلام شرح بافضل ونهاية مغني وعبارة سم أي مع جهل تحريمه كذا ينبغي تأمل
ثم رأيت قول العباب أو علما بتحريم التنحيح دون إبطاله بطلت اه وأقره الشارح اه ومعلوم أن الكلام
في التنحيح المشتمل على حرفين او حرف مفهم ومدة وإلا فالصوت الغفل أي الخالي عن الحرف لا عبرة به
كما روي (قوله عذر الخ) أي ان قل عرفا اخذا بما سبق سم أي وما يأتي (قوله ويؤخذ منه الخ) لكن
هذا المأخوذ لا يتقيد بكونه نشأ بعيدا عن العلماء أو قريب عهد بالاسلام كما يفيد قوله ويؤيده الخ ع
وكردي (قوله في حق العوام) أي لحفاء حكمه عليهم مغني ونهاية (قوله عرافا) أي قوله نظير الخ في المغني
إلا قوله وإن عذر (قوله فلا يعذر) ثم قوله وإن عذر لعل الاول من حيث الابطال والثاني من حيث الاثم
بصري وقوله من حيث الاثم والاولى بكونه قريب العهد بالاسلام أو نشأ يادية بعيدة الخ (قوله في الصور
الثلاث) أي سبق للسان ونسيان الصلاة وجهل التحريم قول الامن (في الاصح) والثاني يسوى بينهما
في العذر كما يسوى بينهما في العمود مرجع القليل والكثير الى العرف على الاصح وصحح السبكي تبعاً للمتمولى

ذلك وإن علم امتناع جنس الكلام فتأمله (قوله المعذور) أي بقرب إسلامه أو بعده عن العلماء وقوله
بتحريم الكلام أي جنسه (قوله مطلقا) أي عن ذلك التفصيل وهذا اعتمدهم (قوله ويظهر ضبط الخ)
ويحتمل ان يضبط بما لا حرج فيه لا يحتمل عادة مر (قوله وجهل إبطال التنحيح) أي مع جهل تحريمه
كذا ينبغي تأمل ثم رأيت قول العباب أو علما بتحريم التنحيح دون إبطاله بطلت اه وأقره الشارح وهو
ظاهر لانه لو علم التحريم وجهل الابطال بطلت كما صرحوا به فيمن علم تحريم الكلام وجهل الابطال به (وجهل

فيه في الصور الثلاث (في الاصح) وإن عذر لانه يقطع نظم الصلاة وهيئتها (و) يعذر (في التنحيح ونحوه) مما مر معه (للغلبة) عليه

أن الكلام الكثير ناسيا لا يبطل لقصة ذي الدين مغنى (قوله لكن إن قل) أى ما يظهر منه من الحروف
 إذ مجرد الصوت لا يضر مطلقا كما تقدم فلا يتأق تقييده بالقلة سم وشرح بانضال عبارة المغنى والنهاية
 ويعذر فى اليسير عرفا من التنجس ونحوه مما مر وغيره كالسعال والعطاس وإن ظهر به حرفان ولو من كل
 نفخة ونحو ثم قالان كثر التنجس ونحوه للغلبة وظهر به حرفان فأكثروا كثر عرفا أى ما يظهر من الحروف
 بطلت صلاته اه وهى موافقة لما قاله سم ومبين أن المدار فى الحقيقة على قلة أو كثرة الحروف الظاهرة
 بنحو والتنجس للغلبة لا على قلة أو كثرة التنجس للغلبة (قوله هل المعتمد) أى خلافا لما صوبه الاسنوى سم
 أى من عدم البطان فى التنجس والسعال والعطاس للغلبة وإن كثرت إذ لا يمكن الاحتراز عنها مغنى وحمل
 النهاية كلام الاسنوى على الحالة الاتية فى قول الشارح ولو ابتلى شخص الخ (قوله الذى يظهر العفو عنه) أى كن
 به سلس بول ونحوه بل أولى مغنى ونهاية قال عرش فان خلا من الوقت زمانيسمها بطلت بعرض السعال
 الكثير فيها والقياس انه إن خلا من السعال أول الوقت وغلب على ظنه حصوله فى بقية بحيث لا يخلو منه
 ما يسع الصلاة وجبت المبادرة للفعل وإنه إن غلب على ظنه السلامة منه فى وقت يسع الصلاة قبل خروج
 وقتها وجب انتظاره وينبغى أن مثل السعال فى التفصيل المذكور ما حصل له سبب كسعال أو نحوه يحصل
 منه حركات متوالية كارتعاش يد أو راس ووقع التوالى عما لو كان السعال من منال لكن علم من عادته أن الحمام
 يسكن عنه السعال مدة تسع الصلاة هل يكلف ذلك أم لا وجبت عنه بان الظاهر الأول حيث وجد اجرة
 الحمام فاضلة عما يعترف فى الفطرة وإن ترتب على ذلك فوات الجماعة وأول الوقت اخذنا ما قالوه من وجوب
 تسخين الماء حيث قدر عليه إذا توقف الوضوء على تسخينه عرش وقوله وأوجب عنه الخ وقوله اخذنا
 قالوه الخ كل منهما محل نظر (بل قضية الخ) قضية هذا الكلام الجزم فى مسألة الحكمة بعدم وجوب الانتظار
 فان قيل به ايضا فى مسألة السعال وإلا فلا بد من فرق ظاهر لكن قضية قوله وهو محتمل عدم الجزم فى مسألة
 الحكمة بما ذكره فليراجع وقال مر يتجه انتظار زمن الخلو هنا وفى الحكمة سم وتقدم عن عرش تقييده
 بما إذا غلب على ظنه السلامة من السعال فى وقت يسع الصلاة قبل خروج وقتها (قوله الذى يخلو فيه الخ) قد
 يقال هذا لا يناسب فرض المسئلة المفهوم من قوله بحيث لم يخل زمن الخ سم (قوله انه يكلف ذلك الخ)
 تقدم انفا عن سم عن مر اعتماده وبقضيه ايضا ما قدمناه عن المغنى والنهاية عن قريب (قوله ولو
 تنجس) الى المتن فى النهاية والمغنى (ولو تنجس امامه الخ) أى ولو تخالفا لانا ما ناس وهو منه لا يضر أو عامدا
 فكذلك لأن فعل الخائف الذى لا يبطل فى اعتقاده ينزل منزلة السهو ولو صلى خلف امام فوجده يحرك
 راسه مثلا فى صلاته فينبغى أن يقال ان لم توجد قرينة تدل على أن ذلك ليس لمرض مزمن صحت صلاة المأموم
 حلا على أن ذلك المرض مزمن وإلا بطلت عرش (على ما يحتمل السبكي) اعتمده المغنى والنهاية (قوله لحنا
 يغير المعنى) أى كضم تاء النعمت أو كسر ها عرش (قوله ولا عند الركوع الخ) هذا هو المعتمد عرش
 (بل له انتظاره) أى فى القيام فاذا قام من السجود وقرا على الصواب وفاقه واتى بركة بعد سلام الامام ان
 لم يتنبه وإن لم يقرأ الصواب استمر المأموم فى القيام وبفعل ذلك فى كل ركعة ولو الى آخر الصلاة عرش
 زاد سم ما نصه فان سلم لم يتدارك الصواب فيكمل هو صلاته حينئذ ولا يحكم بطلان صلاته لا لم تتحقق امية
 الامام لا احتمال انه سها بل محتمل هكذا يظهر فى جميع ذلك نعم ان كثر لحنه المغير للمعنى فينبغى وجوب مفارقه حالاً

لكن ان قل عرفا على المعتمد
 ولو ابتلى شخص بنحو سعال
 دائم بحيث لم يخل زمن من
 الوقت يسع الصلاة بلا سعال
 مبطل فالذى يظهر العفو
 عنه ولا قضاء عليه لوشفى
 نظير ما يأتى فيمن به حكمة
 لا يصبر معها على عدم الحك
 بل قضية هذا العفو عنه
 وأنه لا يكلف انتظار الزمن
 الذى يخلو فيه عن ذلك لكن
 قضية ما مر فى السلس أنه
 يكلف ذلك فيهما وهو محتمل
 ويحتمل الفرق بان يحتاط
 للنجس لقبه ما لا يحتاط
 لغيره ولو تنجس امامه فبان
 منه حرفان لم تجب مفارقه
 لا احتمال عذره نعم ان دلت
 قرينة حاله على عدم العذر
 تعينت مفارقه على ما يحتمل
 السبكي ولو لحن امامه فى
 الفاتحة لحنا يغير المعنى
 فالوجه أنه لا تجب مفارقه
 حالاً ولا عند الركوع بل له
 انتظاره لجواز سهوه كإلزام
 خامسة أو سجد قبل ركوعه

ابطال التنجس) أى أن قل عرفا أخذنا ما سبق (قوله ان قل عرفا) أى ما يظهر منه من الحروف إذ مجرد
 الصوت لا يضر مطلقا كما تقدم فلا يتأق تقييده بالقلة وقوله على المعتمد خلافا لما صوبه الاسنوى (قوله
 بل قضية الخ) أى قضية هذا الكلام الجزم فى مسألة الحكمة بعدم وجوب الانتظار فان قيل به ايضا فى مسألة
 السعال وإلا فلا بد من فرق واضح لكن قضية قوله وهو محتمل عدم الجزم فى مسألة الحكمة بما ذكره فليراجع
 وقال مر يتجه انتظار زمن الخلو هنا وفى الحكمة (قوله الذى يخلو فيه) قد يقال هذا لا يناسب فرض
 المسئلة المفهوم من قوله بحيث لم يخل زمن الخ (قوله كإلزام خامسة) يؤخذ منه انه لا يتابعه وهو ظاهر

(و) يعذر في التنجح فقط
 أى القليل منه كما هو قياس
 ما قبله إلا أن يفرق ثم رأيت
 صنيع شيخنا في متن منهجه
 مصرحاً بالفرق وقد ينظر
 فيه بأن التقييد هنا أولى
 منه ثم لأنه لا فعل منه ثم
 بخلافه هنا فإذا قيد مالا
 اختيار له فيه فأولى ماله فيه
 اختيار وإن كان إنما فعله
 لضرورة توقف الواجب
 عليه الآن إذ غاية هذه
 لضرورة أنها كضرورة
 الغلبة بل هذه أقوى لأنه
 لا يحصى له عنما وتلك له عنها
 يحصى بسكوته حتى يزول
 لأجل (تعذر القراءة)
 الواجبة أو الذكر الواجب
 بدونه للضرورة (لا)
 الذكر المنسوب ولا
 (الجمهور) بالواجب أو غيره
 إذا توقف على التنجح
 فلا يعذر به (في الأصح)
 لأنه لا يكون سنة لضرورة
 إلى احتمال التنجح لأجله
 نعم بحث الاسنوى استثناء
 الجمهور بأذكار الانتقالات
 عند الحاجة إلى اسماع
 المأمومين أى بأن تعذرت
 متابعتهم له إلا به والأوجه
 في صائمه نزلت نخامة لحد
 الظاهر من فقه واحتاج في
 إخراجها لنحو حرفين
 اغتفار ذلك لأن قليل
 الكلام يغتفر فيها الأعدار

لأنه صار كلاماً أجنباً وهو مبطل إذا كثرت مطلقاً حتى مع السهو والجهل اهـ و (قوله نعم الخ) في الرشيدى
 مثله (قوله ويعذر في التنجح فقط) كذا في النهاية والمغنى (قوله فقط) أى دون نحوه مما مر معه من
 الضحك والبكاء والابتن والنفخ والسعال والعطاس (قوله أى القليل منه) وفاقاً لظاهر المغنى وخلافاً للنهية
 والشهاب الرملى وشرح بافضل وكتب عليه الكردى ما نصه قوله وقد يعذر فيه أى في الكلام الكثير في
 التنجح لتعذر القراءة الواجبة وهو ظاهر شرح المنهج أو صريحه وصرح به القليوبى والريادى والشوبرى
 ونقله عن النهاية وهو ظاهر إطلاق شرح البيهجة للجمال الرملى ولكن الذى جرى الشارح عليه في شرحى
 الارشاد والخطيب في شرح التنبيه ونقله سم عن مر أن محل العفو في القليل عرفاً وإلا ضرر واعتمد
 الشارح في التحفة اهـ (قوله قياس ما قبله) أى نحو التنجح للغلبة (قوله هنا) أى في التنجح لأجل تعذر
 القراءة و (قوله ثم) أى في التنجح لأجل تعذر القراءة (قوله لا فعل منه) أى باختياره بل لضرورة
 الغلبة (قوله إنما فعله) أى الاختيارى (قوله بل هذه) أى ضرورة الغلبة (قوله وتلك) أى ضرورة
 توقف الواجب عليه (قوله حتى يزول) أى المانع من القراءة (قوله لأجل تعذر الخ) متعلق بقوله في
 التنجح (قوله الواجبة) أى قوله نعم في المغنى وإلى المتن في النهاية لا قوله نعم إلى الأوجه (قوله أو الذكر
 الواجب) أى من التشهد الأخير وغيره من الأركان القولية (قوله أو غيره) أى من السنن كقراءة سورة
 وقوت وتكبير اتفقوا ولو من مبلغ يحتاج لسماع المأمومين خلافاً لاسنوى إذ لا يلزمه تصحيح صلاة غيره
 نهاية ومغنى (قوله نعم بحث الاسنوى الخ) لم يرتض به النهاية والمغنى كما مر انفاً وكذا الريادى والشوبرى
 والقليوبى وشيخنا الكنتهم استثنوا ما يتوقف صحته على الجماعة كالجمعة والمعدة ومنذور الجماعة (قوله استثناء
 الجمهور) أعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم استثناء ذلك وعليه ينبغي استثناء الجمعة إذا توقفت متابعة الأربعين
 على الجمهور المذكور وكان ذلك في الركعة الأولى لتوقف صحة صلاته على متابعتهم المتابعة الواجبة لاشتراط
 الجماعة في الركعة الأولى لصحتها السكون لو كان لو استمر وأى الركوع إلى أن يبق من الوقت ما يسمع الجمعة زال
 المانع واستغنى عن التنجح فهل يجب ذلك فيه نظر وكذا ينبغي استثناء غير الجمعة إذا توقف حصول فرض
 الكفاية بهذه الجماعة على ذلك سم على حجب وقوله وكذا ينبغي استثناء غير الجمعة الخ وينبغي أن يباحق بها امام
 المعادة والمجموعة جمع تقديم بالمطر والمنذور فعلها جماعة ويكتفى في الثلاث اسماع واحد ففى أمكنة اسماعه
 وزاد في التنجح لأجل اسماع غيره بطلت صلاته لأنه زيادة غير محتاج إليها بخلاف المبلغ لأن صحة صلاته
 لا توقف على مشار كته لغير الامام فلا يعذر في اسماعهم وقوله فيه نظر الأقرب وجوب الانتظار اهـ ع ش
 ولا يخفى ما فى الانتظار المذكور من الحرج الشديد (قوله والأوجه الخ) عبارة النهاية ولو نزلت نخامة من
 دماغه إلى ظاهر الفم وهو في الصلاة فابتلعها بطلت فلو تشعبت في حلقه ولم يمكنه إخراجها إلا بالتنجح وظهور
 حرفين ومضى تركها نزلت إلى باطنه وجب عليه أن يتنجح ويخرجها وإن ظهر حرفان فإنه في رسالة النور
 اهـ قال ع ش قوله مروى بوجوب عليه الخ أى لا تبطل صلاته وقوله مر وإن ظهر منه حرفان أى أو أكثر بل
 قياس ما تقدم من اغتفار التنجح الكثير لتعذر القراءة عدم الضرر هنا مطلقاً وقوله في رسالة النور وهى اسم
 كتاب للشافعى اهـ (قوله لنحو حرفين) أى أو أكثر على ما مر عن ع ش (قوله وبه) أى بذلك التعليل (قوله)

ولذا وصل إلى قراءة الركعة الأخرى فإن أتى بها على الصواب تابعه حينئذ ولا انتظار أيضاً وهكذا فان سلم ولم
 يتدارك الصواب فيكمل هو صلاته حينئذ ولا يحكم بطلان صلاته لأن ما تحقق أمية الامام لاحتمال أنه سها
 بلحظه هكذا يظهر في جميع ذلك نعم أن كثير لحظه المغير للمعنى فينبغى وجوب مفارقتها حالاً لأنه صار كلاماً أجنبياً
 وهو مبطل إذا كثرت مطلقاً حتى السهو والجهل وهذا ولكن سياق في صلاة الجماعة أنه إذا أسر الامام في الجمهور
 واحتمل أنه أى ولم يفارقه حتى سلم لزمه الاعادة ما لم يتبين أنه قارى ومقايسه هنا كذلك فليتأمل (قوله وتعذر
 القراءة) أى وإن كثرت كتيبه شيخنا الرملى بخطه بها مش شرح الروض (قوله نعم بحث الاسنوى استثناء
 الجمهور الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم استثناء ذلك وعليه ينبغي استثناء الجمعة إذا توقفت متابعة

لا يغتفر في نظيرها نزول المفطر للجوف وبه يتجه أنه لا فرق

بين الفرض الخ) اي من الصلاة (قوله ولا بين الصائم) اي نقلا كان او فرضا نهاية (قوله حذرا من بطلان صلاته الخ) اي لان تاثير المفطر في الصلاة فوق تاثير الكلام لاغتفار جنس الكلام في الصلاة في الجملة سم قول المتن (ولو اكره على الكلام الخ) (فرع) لو جاءه كافر وهو يصلي وطلب منه تالة بين الشهادتين على وجه يؤدي الى بطلان صلاته هل يجبه او لا لايه انظر والظاهر انه خشى فوات اسلامه وجب عليه التلقين وتبطل به صلاته وان لم يخش فوات ذلك لم يجبه عليه ويعتقر التأخير للعدر بتألمه بالفرض فلا يقال فيه رضاه بالكفر وعلى هذا يخص قول شيخنا الزيادي في الردة ان منها ما لو قال لمن طلب منه تلقين الاسلام اصبر ساعة بما اذا لم يكن له عذر في التأخير كما هنا عر (قوله على نحو الكلام) يشمل استدبار القبلة ويدخل فيه ايضا الاكل وهو ظاهر للتعليل المذكور سم وعش (قوله ولو حررين) الى قول بل قال في النهاية وكذا في المغني الا قوله وليس منه الى المتن وقوله او يذكر الى المتن (قوله وليس منه) 'ي' مما يبطل الصلاة عش (قوله غصب السترة) اي بل تصح معه سم على حج وظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان ياخذها الغاصب بلا فعل من المصلي كان تكون السترة معقودة على المصلي فيفسكها الغاصب قهر اعليه او يكرهه على ان ينزعها ويسلمها له ويوجه بان المدار هنا على كثرة وقوع العذر وقد اشار الشارح بقوله لانه غير نادر الى ذلك عش (قوله وفيه غرض) اي للغاصب عش (قوله كقوله لمن استاذنه الخ) اي وقوله لمن ينهه عن فعل شئ يوسف اعرض عن هذا مغني ونهاية (قوله ادخلوها الخ) الاولى او ادخلوها الخ: زيادة او (قوله وكالفتح عليه) اي على الامام بالقران او الذكر كان ارتج عليه كلمة في نحو التشهد فقلها المأموم نهاية (قوله وكالتبليغ الخ) الظاهر انه لا فرق في جريان التفصيل المذكور في التبليغ بين ان يتعين التبليغ بان توفقت عليه صحة الجمعة او لا (قوله ولو من الامام) ظاهره وان لم يرفع صوته على العادة والمتجه انه لا بد من رفع زائد على العادة والام يؤثر الاطلاق لكن قياس قوله الاقوان الاوجه انه لا فرق الخ انه لا فرق هنا بين الرفع المذكور وغيره ثم كلامه شامل لتبليغ تكبيرة الاحرام والسلام فيجزي فيها من الامام والمبلغ التفصيل المذكور وهل يجزي في المأموم غير المنتصب اذا سمعه غيره فيه نظر وقال لم لا يجزي الخ ظاهره بطلان صلاة المأموم المذكور وان قصد مع التبليغ الذكر وفيه وقفة ظاهرة (قوله لا يجوز) اي يحرم قول المتن (ان قصد مع الخ) الاولى فان قصد الخ بالغناء قول المتن (لم تبطل الخ) لو شك في الحالة المبطله كان شك هل قصد بما

الاربعين على الجهر المذكور وكان ذلك في الركعة الاولى لتوقف صحة صلاته على متابعتهم المتابعة الواجبة لا شرطا لجماعة في الركعة الاولى لصحتها لكن لو كان لو استمر وافي الى ركوعه الى ان يبق من الوقت ما يسع الجماعة زال المانع واستغنى عن التنحيح فهل يجب ذلك فيه نظر وكذا ينبغي استثناء غير الجماعة اذا توقف حصول فرض الكفاية بهذه الجماعة على ذلك (حذرا من بطلان صلاته) اي لان تاثير المفطر في الصلاة فوق تاثير الكلام لاغتفار جنس الكلام في الصلاة في الجملة (قوله على نحو الكلام) يشمل استدبار القبلة ويناسبه التعليل ويدخل فيه ايضا الاكل وهو ظاهر للتعليل المذكور (قوله غصب السترة) اي بل تصح معه (قوله) وكالتبليغ ولو من الامام) فيه امور الاول انه شامل لما اذا لم يرفع صوته زيادة على العادة بل يكفي ان يسمعه غيره والثاني انه شامل لتبليغ تكبيرة الاحرام والسلام فيجزي فيهما من الامام والمبلغ التفصيل المذكور والثالث انه هل يجزي في المأموم غير المنتصب اذا سمعه غيره فيه نظر وقال لم لا يجزي فيه فليتامل (قوله) وكالتبليغ الخ) الظاهر انه لا فرق في جريان التفصيل المذكور في التبليغ بين ان يتعين التبليغ بان توفقت عليه صحة الجمعة او لا ولا يقال حيث وجب لم يضر الاطلاق وذلك لانه لا ضرورة اليه وقوله ولو من الامام ظاهره وان لم يرفع صوته على العادة وفي الروض وان فتح على امامه بالقران أو جهر بالتكبير بالاعلام لم تبطل اه قال في شرحه هذا من تصرفه وهو يوم عدم البطلان مع قصد الاعلام فقط وليس كذلك اه والمتجه انه لا بد من رفع زائد على العادة والام يؤثر عند الاطلاق لكن قياس قوله الاقوان الاوجه انه لا فرق بين ان ينتهي الخ انه لا فرق هنا بين الرفع المذكور وغيره (قوله ان قصد مع الخ) لو شك في الحالة المبطله

بين الفرض والنفل بل يجب في الفرض ولا بين الصائم المفطر حذرا من بطلان صلاته ينزولها لوجه (ولو اكره على) نحو (الكلام) ولو حررين فقط فيها (بطلت في الاظهر) لندرتها فكان كالاكره على عدم ركن او شرط وليس منه غصب السترة لانه غير نادر وفيه عرض (ولو نطق بنظم القران) او بذكر اخر كما شمله كلام اصله (بقصد التفهيم ك) قوله لمن استاذنه في اخذ شئ او دخوله (ياجيخذ الكتاب) ادخلوها بسلام وكتنيه امامه او غيره وكالفتح عليه وكالتبليغ ولو من الامام كما اقتضاه اطلاقهم بل قال بعضهم ان التبليغ بدعة منكورة باتفاق الائمة الاربعة حيث بلغ المأمومين صوت الامام لان السنة في حقه حيث ان يتولاه بنفسه ومراده بكونه بدعة منكورة انه مكروه خلافا لمن وهم فيه فاخذ منه انه لا يجوز (ان قصد معه قراءة لم تبطل)

لانه مع قصده لا يخرج عن القرانية بضم غير اليه فهو كالمقصود القرآن وحده (والا يقصده (١٤٥) قراءة بان قصد التفهيم وحده ولم

يقتصد التفهيم ولا القراءة بان اطلق واعتراض شمول المتن لهذه بان المقسم قصد التفهيم فلا يشمل قصد القراءة وحدها ولا الاطلاق يرد بانه اذا عرف ان قصده مع القراءة لا يضر بقصدها وحدها ولي بان الا تشمل نفي كل من المقسم والقسم كما تقرر وكان هذا هو ملحظ المصنف في تصريحه بشمول المتن للصورتين (بطلت) اما في الاولى فواضح واما في الثانية التي شملها المتن كما تقرر وصرح بها في الدقائق وغيرها وقال انها نفيسة لا يستغنى عن بيانها فلان القرينة المقارنة لسوق اللفظ تصرفه اليها فلا يكون الماتى به حينئذ قرانا ولا ذكر ابل يكون بمعنى ما دلت عليه تلك القرينة من الكلمات العادية كالله اكبر من المبلغ فانها حينئذ بمعنى ركع الامام كايديل عليه لتعليل المجموع بقوله لانه يشبه كلام الادبي فأتضح رد ما لغير واحد هنا وان الواجه أن لا فرق بين أن ينتهي الامام في قراءته لتلك الآية وان لا خلافا لما بحثه في المجموع ولا بين ما يصلح للتخاطب وما لا يصلح لخلافا لجمع مقدمين وخارج بنظم القرآن ما لو أتى بكلمات مفرداتها منه كيا ابراهيم سلام كن فان وصلها بطلت مطلقا ولا فلا ان قصد

أتى به تفهيم فقط أو أطلق أو لا فالوجه عدم البطلان لان الصلاة انعقدت فلا ينطبق بالشك وبمجرد الاتيان بنظم القرآن ونحوه غير مبطل مر اهم (قوله لانه) إلى قوله واعتراض في المغنى وإلى التنبيه في النهاية إلى قوله فلا يكون إلى وان الاوجه (قوله لانه الخ) ولان غليارضى الله تعالى عنه كان يصلي فدخل رجل من الخوارج فقال لاحكم الا لا لله ولرسوله فتلا على فاصبرن وغدا لله حق مغنى (قوله مع قصده الخ) اى القرآن (قوله اولم يقصد التفهيم الخ) ينبغى او قصد احد الامر من التفهيم والقراءة ع ش (قوله شمول المتن) اى قوله ولا (لهذه) أى صورة الاطلاق نهاية أى لصورة قصد القراءة وحدها مغنى (قوله فلا يشمل قصد القراءة الخ) حق العبارة فلا يشمل الاطلاق كما لا يشمل قصد القراءة الخ شدي اى او يزيد عقب قوله لهذه ما قدمناه عن المغنى وتكلف سم في التصحيح فقال قوله فلا يشمل اى ما قبل الا وقوله الاطلاق اى ولا يشمل ولا الاطلاق اه (قوله ويرد بانه الخ) والحاصل ان ما قبل والا في كلام المصنف يشمل صورتين احدهما بالمتطوق وهى ما اذا قصد التفهيم والقراءة والاخرى بمفهوم الموافقة الاولى وهى ما اذا قصد القراءة فقط والاشمل صورتين باعتبار شمولها للنفي المقسم والقسم رشيدى (قوله اولى) أى فالمراد بالشمول بالنسبة لهذه الشمول ولو بحسب مفهوم الموافقة الاولى سم (قوله وبان الا تشمل نفي كل الخ) فالمغنى والا يمكن النطق بقصد التفهيم وقصد القراءة معه فالامثلة بقوله بقصد التفهيم الخ سم (قوله وكان هذا الخ) اى جميع ما ذكر لا خصوص قوله وبان الا الخ رشيدى وقال سم اقول اذا رجع النفي للمقسم والقسم شمل الصورتين لكن يستثنى منها قصد القراءة بدليل فهمها بالاولى من المقسم مع قيده اه (قوله في تصريحه) اى فى الدقائق مغنى (قوله اما في الاولى) إلى قوله ولا ذكر فى المغنى (قوله اليها) اى إلى القرينة اى مدلولها (قوله حينئذ) اى حين وجود قرينة التفهيم (قوله وان الواجه الخ) عطف على قوله لانه (قوله ولا فرق بين ان ينتهى الخ) لكن يتجه تقييده هنا بما اذا احس الامام بتلك القرينة فتامله سم (قوله الامام) لانسب المصلي بصري (قوله لما بحثه المجموع) اى من الفرق بين ان يكون قد انتهى فى قراءته اليها فلا يضر ولا يضر نهاية (قوله لتلك الآية) اى كان انتهى فى قراءته إلى قوله تعالى يا يحيى خذ الكتاب عند استئذانه فى اخذ شىء سم (قوله خلافا لجمع مقدمين) أى فانهم يخصون كلام المصنف بما يصلح للخاطبة ع ش (قوله وخارج) إلى التنبيه فى المغنى (قوله كيا ابراهيم الخ) وفى المجموع عن العبادى لوقال والذين امنوا وعملوا الصالحات اولئك اصحاب البار بطلت صلاته ان تعتمد ولا فلا ويسجد للسم وهو معتمد فى فتاوى الفقهاء ان قال ذلك معتمدا معتقدا كفر وباتى مثل ما تقرر فيما لو وقف على ملك سليمان وما شمسكت طوبى لاي زائد اعلى سكتة نفس وعى فيما يظن وابتدأ بما بعدها نهاية وكذا فى المغنى إلا قوله وباتى الخ قال ع ش قوله مر بطلت صلاته اى حيث لم يقصد بآولئك الخ القراءة من آية اخرى وقوله مر فى فتاوى الفقهاء الخ معتمدا وقوله مثل ما تقرر هو قوله ان قال ذلك الخ ع ش (قوله مطلقا) اى ولو قصد بكل كلمة على انفرادها انها قران وهو ضعيف والمعتمد البحث الا فى ع ش (قوله ان قصد القران) اى بكل كلمة على حالها (قوله ويبحث الخ) اعتمده النهاية والمغنى وفا الشيوخ الاسلام فى

كان شك هل قصد بما أتى به تفخيما فقط أو أطلق أو لا فالوجه عدم البطلان لان الصلاة انعقدت فلا ينطبق بالشك وبمجرد الاتيان بنظم القرآن ونحوه غير مبطل مر (قوله فلا يشمل) اى ما قبل الا ولا الاطلاق اى ولا يشمل ولا الاطلاق (قوله اولى) اى فالمراد بالشمول بالنسبة لهذه الشمول ولو بحسب مفهوم الموافقة الاولى (قوله وبان الا تشمل نفي كل من المقسم والقسم) فالمغنى والا يمكن النطق بقصد التفهيم وقصد القراءة معه فالامثلة بقوله بقصد التفهيم الخ (قوله وكان هذا هو ملحظ المصنف) اقول اذا رجع النفي للمقسم والقسم شمل الصورتين لكن يستثنى منها قصد القراءة وحدها بدليل فهمها بالاولى من المقسم مع قيده (قوله ان ينتهى) لكن يتجه تقييده هنا بما اذا احس الامام بتلك القرينة فتامله (قوله لتلك الآية) كان انتهى فى قراءته إلى قوله تعالى يا يحيى خذ الكتاب عند استئذانه لا خذ شىء (قوله مفرداتها منه الخ) فى شرح مرو لوقال المصلي قاف او صا داو ونون وقصد به كلام ادميين بطلت وكذا لم يقصد شيئا نظير

شرح البهجة (قوله انه لو قصد الخ) ولو قال المصلي قاف أو صاد أو نون وقصد به كلام الادميين بطلت وكذا إن لم يقصد شيئا كما بحثه بعضهم أو القرآن لم تبطل وعلم بذلك أن المراد بالحرف غير المفهم الذي لا تبطل الصلاة به هو مسمى الحرف لا اسمه مغنى ونهاية ويجرى ما ذكر في كل ما لا ينصرف إلى القرآن بنفسه كزيد وموسى وعيسى فتبطل به الصلاة وإن كان من الفاظ القرآن إلا أن يقصد به القرآن سم (قوله فيما تقرر) أى فيما إذا قاله المصلي لنحو من استأذنه في الدخول (قوله أو أى جزم منها) ويأتى في الطلاق عن أنهاية والمغنى أنه هو المعتمد (قوله مقارنة المانع) أى عن الإبطال وذلك المانع هو قصد القراءة (قوله لجميعه) ويحتمل ألاكتفاء بالمقارنة لأوله إذا قصد حيث لا تيان بالجميع سم على حج وهذا من العالم لما مر عنه من أن الجاهل بعذر مطلقا عش (قوله ببعضه) أى الخالى سم (قوله وهذا أقرب) اعتمده النهاية وقال السيد البصرى بعد سوق عبارته أى النهاية قد يقال لا يخفى ما فى هذا من الخرج ولا دليل فيما استدل به من عبارة المصنف عند التامل وقصد القراءة بجميع اللفظ ولو مع أول اللفظ لا يتجه فيه البطلان وإن عذب القصد بعد ذلك فالذى يتجه ألاكتفاء بوجود القصد أول اللفظ ثم رایت قول الفاضل المحشى سم قوله وهذا أقرب لا يبعد عليه أنه يكفى الاقتران بأوله إذا قصد حيث لا تيان بالجميع فليتأمل اه وتقدم أن عش اقره ايضا (قوله فانهم اغفلوه) قديقال لا اغفال مع قولهم معه فان المتبادر منه المعية لجميع الماتى به سم والظاهر أن الشارح إنما نسب الاغفال إلى المتأخرين لا الشيخين ومن عاصرهما وسبقهما (قوله الجائز) إلى قوله وفيه نظر في النهاية والمغنى لا أقوله أو بدعاء منظوم إلى أو محرم (قوله الجائز) أى وإن لم يتدبا نهاية ومغنى (قوله وقد اخترعهما) أى لم يكونا مأثورين كردى (قوله على ما قاله ابن عبد السلام) المتجه خلافة سم على حج وبصرى أى فلا تبطل به لسنكه مكروه وقضيته أنه لا تبطل بالدعاء والذكر المكروهين وعليه فما الفرق بينه وبين النذر المكروه حيث بطلت به ثم ظفرت للشيخ حمدان في ملتقى البحرين بفرق بينهما لا يظهر من كل وجه عش اقول وقد يفرق بان الدعاء الذى ذكر من اجزاء الصلاة فى الجملة بخلاف النذر فان كان الشيخ حمدان فرق بهذا فمذا ليس يبعيد (قوله أو محرم) ومثل الدعاء المحرم الذى ذكره صورته ان يشتمل الذ كر على الفاظ لا يعرف مدلولها كما يأتى التصريح به فى باب الجمعة رشيدى (قوله قال الله الخ) أى أو قال النبى كذا أنهاية ومغنى (قوله بخلاف صدق الله) ومثله سجدة لله فى طاعة الله كما أتى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى لأن فيه ثناء على الله تعالى ويتجه أن عمله عند الاطلاق أو قصد الثناء بخلاف ما لو قصد مجرد الاخبار فيتجه البطلان حيث بل قد يتجه البطلان إذا محض قوله فى السجود وسجد وجبى للذى خلقه وصوره الخ للاخبار مر اه سم قال عش وكذا لا يضر لو قال امنت بالله عند قراءة ما يناسبه سم على المنهج اه (قوله إن لم يقصد تلاوة) أى فى الصورة الأولى (قوله ولا دعاء) أى

ما مر وبحث بعض المتأخرين هنا أو القرآن لم تبطل وعلم من ذلك أن المراد بالحرف غير المفهم الذى لا تبطل به هو مسمى الحرف لا اسمه اه ويجرى ما ذكر فى كل ما لا ينصرف إلى القرآن بنفسه كزيد وموسى وعيسى فتبطل به الصلاة وإن كان من الفاظ القرآن كما فى قوله زيدا منها وطرا او موسى وعيسى إلا أن يقصد به القرآن (قوله لجميعه) ويحتمل ألاكتفاء بالمقارنة لأوله (قوله ببعضه) أى الجالى وقوله وهذا أقرب وافقه مر لا يبعد عليه أنه يكفى الاقتران بأوله إذا قصد حيث لا تيان بالجميع فليتأمل (قوله فانهم اغفلوه) قديقال لا اغفال مع قولهم معه المتبادر منه المعية لجميع الماتى به (قوله على ما قاله ابن عبد السلام) المتجه خلافة (قوله بخلاف صدق الله) ومثله سجدة لله فى طاعة الله كما أتى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى لأن فيه ثناء على الله تعالى ويفارق استعنا بالله الاتى بوجود القرينة الصارفة ثم وهى قراءة الامام وقضيته انه يضر صدق الله عند قراءة الامام وفيه نظر ويتجه أن محل ما أتى به شيخنا عند الاطلاق أو قصد الثناء بخلاف ما لو قصد مجرد الاخبار فيتجه البطلان حيث بل قد يتجه البطلان إذا محض قوله فى السجود وسجد وجبى للذى خلقه فصوره الخ للاخبار فليتأمل مر (قوله بخلافه هنا) ان كانت القرينة هنا كونه بعد الامام فكانه جواب له تصور نظيره

على حيالها انها قرآن لم تبطل (تنبيه) ظاهر كلامهم ان نحو ما يحى الخ فيما تقرر كالسكناية فى احتمال المراد وغيره وحينئذ فيؤخذ من قول المتن معه انه لا بد من مقارنة قصد القراءة مثلا لجميع اللفظ لكن انما يتجه ذلك ان قلنا فى السكناية بنظيره اما اذا قلنا فيها باذنه يكفى قرنها باولها أو أى جزء منها فيحتمل ان يقال به هنا ويحتمل الفرق بان بعض اللفظ ثم الخالى عن مقارنة النية له لا يقتضى وقوعه ولا عدمه بخلافه هنا فانه مبطل فاشترط مقارنة المانع لجميعه حتى لا يقع الابطال ببعضه وهذا أقرب وبه يظهر اتجاه ما اقتضاه قول المتن هنا معه وحكاية الخلاف فى السكناية فنامل ذلك فانهم اغفلوه مع كونه مهما أى مهم (ولا تبطل بالذكر والدعاء) الجائز لمشروعيتهما فيها ومن ثم لو اتى بهما بالعجمية مع احسانه العربية أولا مع احسانه وقد اخترعها او بدعاء منظوم على ما قاله ابن عبد السلام أو محرم بطلت وليس منهما قال الله كذا لانه يحض اخبار لا ثناء فيه بخلاف صدق الله ولو قرا الامام اياك نعبد واياك نستعين فقها الماموم او قال استعنا بالله بطلت ان لم يقصد تلاوة ولا دعاء كما

ولا ينافيه اللهم انا نستعينك

إياك نعبد في قنوت الوتر
لذلك قرينة ثم تصرفه إليها
بخلافه هنا فاندفع ما
الاسنوى هنا وقضية ما
تقرر عن التحقيق أنه لا أثر
لقصد الشاء هنا وقد يوجه
بأنه خلاف موضوع اللفظ
وفيه نظر لأنه بتسليم ذلك
لازم لموضوعه فهو مثل كم
أحسننت إلى وأسأت فانه
غير مبطل لأفادته ما يستلزم
الثناء أو الدعاء وحينئذ
يؤخذ من ذلك أن المراد
بالذكر هنا ما قصد بلفظه
أو لازمه القريب للثناء على
الله تعالى أخذا بما مر في
نحو النذور والعق ثم رأيت
ما يصرح بذلك وهو افتاء
الجلال البلقيني فيمن سمع
فبرأه الله بما قالوا فقال يرى
والله من ذلك لعدم البطلان
وتبعه غيره فأفتى به فيمن
سمع وما صاحبكم بمجنون
فقال حاشاه لكن الظاهر
أن هذا إنما يأتي على
الضعيف في استعنا بالله
لأنه مثله يجامع أن في كل
قرينة تصرفه إليها وليس
منه افتاء أي زرعاً بأن صدق
الله العظيم عقب سماع
قراءة الأمام ذكر لسكرته
بدعة أي لأنه لا يختص
بآية فلا قرينة وفيه ما فيه
(إلا أن يخاطب) غير الله
تعالى وغير نبيه صلى الله
عليه وسلم ولو عند سماعه
لذكره على الأوجه

في صورتين كدعى عبارة ع ش قوله مر ان لم يقصد به تلاوة ولا دعاء أي بأن أطلق أو قصد الاخبار
﴿فرع﴾ لو قال الله فقط فهل يضر ذلك أو لا فيه نظر والأقرب أنه ان قصد به التعجب أي فقط ضرر وان قصد
الثناء لم يضر وان أطلق فان كان ثم قرينة التعجب كان سمع امر اغريافي القرآن فقال ذلك ضرر ولا لم يضر
لأنه اسم خاص لله تعالى وسئل عن شخص يصلي فوضع اخريده عليه وهو غافل فانزعج لذلك وقال الله فاجبت
عنه بان الأقرب فيه الضرر إذ لم يقصد به الشاء على الله تعالى وسيأتي انه لو قال السلام قاصداً اسم الله والقرآن
لم تبطل انتهى وقضية أنه لو أطلق بطلت وقياسه أن الله مثله ع ش وقوله والأقرب أنه ان قصد به التعجب
الخ وقد يقال ان التعجب متضمن للثناء وقوله فاجبت الخ هذا إنما يأتي إذا صدر عنه لفظة الله بالاختيار وإلا
كما هو قضية العفلة والآن عاج فلا وجه للضرر وقوله وسيأتي الخ أي في النهاية عبارة واقفى القفال بأنه لو قال
السلام قاصداً اسم الله أو القرآن لم تبطل ولا بطلت ومثله العاقر وكذا النعمة والعافية بقصد الدعاء اه
(قوله ولا ينافيه) أي البطلان بما ذكر (قوله بخلافه هنا) إن كانت القرينة هنا كونه بعد الامام فكانه
جواب له تصور نظيره هناك سم قول النصور هناك لا يتخلو عن بعد (قوله أنه لا اثر لقصد الشاء الخ) اعتمده
المغني والنهاية وشيخنا عبارات لا وابن ولو قرأ الامامه إياك نعبده وإياك نستعين فقالها بطلت صلاته ان لم يقصد
تلاوة أو دعاء كافي التحقيق فان قصد ذلك لم تبطل أو قال استعنت بالله بطلت صلاته وان قصد بذلك الشاء أو
الذكر كافي فتاوى شيخه قال إذ لا عبرة بقصد ما يقصد اللفظ وقياس على ذلك ما أشبهه اه ولعل الأقرب
ما رجحه الشارح من عدم البطلان عند قصد الشاء (قوله هنا) أي في استعنا بالله نهاية ومغني (قوله من
ذلك) من عدم البطلان بمثل كم أحسننت وأسأت لأفادته الخ (قوله فهو كمثل الخ) فان قلت قضية تشبيهه به
عدم البطلان وان لم يقصد ثناء ولا غيره لأنه يفيد الشاء قلت لما وجدت هنا قرينة احتيج للقصد بخلاف
ذاك سم (قوله فاقى به) أي بعدم البطلان (قوله ان هذا) أي ما ذكره الجلال ومن تبعه سم (قوله
على الضعيف الخ) وهو عدم البطلان مع الاطلاق (قوله يجامع أن في كل قرينة الخ) المتجه البطلان في هذا
أي ما ذكره الجلال ومن تبعه مطلقاً إذ لا دعاء ولا ثناء على الله تعالى سم (قوله وليس منه) أي من قبيل
ما ذكره الجلال ومن تبعه في البناء على الضعيف (قوله افتاء أي زرع الخ) اعتمده مر اه ع ش وشيخنا
(قوله أي لأنه الخ) علة لليسية و(قوله وفيه الخ) أي في التعليل المذكور (قوله غير الله) إلى قوله وروعي
في النهاية والمغني الاقوله وقياس إلى سواء (قوله غير الله الخ) اما خطاب الخالق كإياك نعبده وخطاب النبي
صلى الله عليه وسلم ولو في غير التشهد خلافاً لا ذرعى فلا تبطل به نهاية عبارة المغني قال لا ذرعى وقضية
أنه لو سمع بذكره صلى الله عليه وسلم فقال السلام عليك أو الصلاة عليك يا رسول الله أو نحو ذلك لم تبطل صلاته ويشبه
أن يكون الأرجح بطلانها من العالم لمنعه من ذلك وفي إلحاقه بما في التشهد نظر لأنه خطاب غير مشروع
انتهى والأوجه عدم البطلان إلحاقه بما في التشهد اه وفي سم بعد ذكر نحوها عن الاسنى مانصه
وذلك مشعر اشعاراً ظاهراً بان اغتفار خطاب النبي صلى الله عليه وسلم على الاطلاق غير مسلم ولا معلوم

هناك (قوله أنه لا اثر لقصد الشاء) ذكر المزجدي تجريده فيما لو قال استعنا بالله أو نستعين أن الذي في فتاوى
المصنف وتحقيقه تبعاً للبيان البطلان إلا ان يقصد الذكر أو الدعاء أو القراءة ثم قال وقال المحب الطبري بعد
ذكر كلام البيان الظاهر الصحة لأنه ثناء على الله تعالى اه ﴿فرع﴾ في شرح مر واقفى القفال انه لو قال
السلام قاصداً اسم الله أو القرآن لم تبطل ولا بطلت ومثله العاقر وكذا النعمة والعافية بقصد الدعاء (قوله
فهو مثل الخ) فان قلت قضية تشبيهه بعدم البطلان وان لم يقصد ثناء ولا غيره لأنه يفيد الشاء قلت لما وجدت
هنا قرينة احتيج للقصد بخلاف ذلك (قوله ان هذا) أي ما ذكره الجلال ومن تبعه (قوله أن في كل قرينة)
المتجه البطلان في هذا مطلقاً إذ لا دعاء ولا ثناء على الله تعالى (قوله غير الله تعالى وغير نبيه صلى الله عليه وسلم)
عبارة الروض كاصله أو تضمن خطاب مخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم قال في شرحه اما خطاب الخالق
كإياك نعبده وخطاب النبي صلى الله عليه وسلم كالسلام عليك في التشهد فلا يبطلان قال لا ذرعى وقضية

وقياس ما أمر بما فيه من إلحاق عيسى به (١٤٨) إلحاقه به كسائر الأنبياء صلى الله على نبينا وعليهم وسلم هنا سواء في الغير الملك والشيطان

والهيت والجماد على المعتمد
لكن اعترض حمل قوله
صلى الله عليه وسلم في صلاته
لا بليس العنك بلعنة الله على
انه كان قبل تحريم الكلام
بانه لا يتأتى إلا على القول
بان تحريمه كان بالمدينة
لان قوله له ذلك كان بها
واجيب بأنه يحتمل أنه
خصوصية وان قوله ذلك
كان نفسيا لا لفظيا كما أشار
اليه في المجموع وروعا
على خلاف الاصل لا طلاق
او عموم ادلة البطلان وبعد
تقييدها أو تخصيصها
بمحتمل (كقوله العاطس
رحمك الله) لانه من كلام
الادمين حينئذ كعليك
السلام بخلاف رحمه الله
وعليه لانه دعاء وليس لمصل
عطس أو سلم عليه أن يحمده
بحيث يسمع نفسه وان يرد
السلام بالاشارة باليد أو
بالراس ثم بعد سلامه منها
باللفظ وبحيث تذب تشميت
مصل عطس وحمد جهرا
(ولو سكت) أو نام فيها ممكنا
خلاف ما فهمه (طويلا)
في غير ركن قصير في صورة
السكوت العمدة كما هو معلوم
من كلامه (بلا غرض لم
تبطل في الاصح) لانه لا يحرم
هيتها أما اليسير فلا يضر
جزما (ويسن لمن ناهى شيئا)
في صلاته (كتنبيه امامه)

نعم ما يتعلق بنحو الصلاة والسلام عليه لا كلام في اغتفاره غير بحث الاذرعى المذكور وأما ما لا يتعلق بذلك
كقوله جاءك فلان يا رسول الله او قد نصر ك الله في وقعة كذا من غير ان يساله صلى الله عليه وسلم فالتجبه
البطلان به لانه كلام اجنبى غير محتاج اليه ولا دعافية للنبى صلى الله عليه وسلم ولا جواب فليتأمل اه (قوله)
وقياس ما أمر الخ والمعتمد ما اقتضاه كلام الراعى من ان خطاب الملا تكملة لبقاى الانبياء تبطل به الصلاة معنى
وعش (قوله سواء في الغير الخ) في البطلان بخطاب غير الله وغير نبيه صلى الله عليه وسلم (قوله على انه الخ)
متعلق بقوله حمل الخ (قوله بانه الخ) متعلق بقوله اعترض (قوله واجيب بأنه الخ) ويجوز أن يجاب بناء على
ما تقدم ان المتجبه في الجمع بين الروايات انه حرم مرتين او لا هما بمكة إلا الحاجة واخرهما بالمدينة مطلقا بان قوله
له كان الحاجة ثم حرم الكلام مطلقا سم (قوله وروعا) اى احتمالا لخصوصية وكون القول نفسا لفظيا
و (قوله لا طلاق الخ) علة لكونهما خلاف الاصل (قوله تقييدها او تخصيصها) الاول انظر الاطلاق الادلة
والثاني انظر العمومها (قوله لانه) الى قوله ويسن في المغنى الى قوله ثم بعد الخ في النهاية (قوله وان يرد السلام
بالاشارة الخ) أى ولو من ناطق نهاية (قوله تشميت مصل الخ) وهل يسن له أى المصلى اجابة هذا التشميت
بلا خطاب سم اقول قضية قول النهاية ويجوز الرد بقوله وعليه التشميت بقوله رحمه الله لا تنفاه الخطاب اه
حيث عبر بالجواز عدم سن اجابة التشميت قول الماتن (ولو سكت طويلا) اى عمد في غير ركن قصير مغنى
وباقى في الشرح مثله (قوله وانام) الى قوله قيل في النهاية إلا قوله في صورة إلى الماتن (قوله في صورة السكوت
الخ) ظاهره انه لا بطلان بالنوم الطويل في ركن قصير وكان وجهه انه غير مختار فيه وقد ينظر فيه باختياره
لمقدماته غالبا وقد يدفع هذا بان النسيان لا يضر مع اختياره لما قدمه كذا فليتأمل اه سم قول الماتن (بلا
غرض) احترز به عن السكوت لتذكر شيئا نسيه فالاصح فيه التقاطع بعدم البطلان مغنى ونهاية قال عش قوله
مر نسيه اى ولو كان من امور الدنيا اه (قوله في صلاته) إلى قول الماتن بضر الخ في المغنى إلا قوله
خلاف ما أشار (قوله كغافل الخ) اى ومن قصده ظالم مغنى (قوله او غير ميم) هذا حمل تأمل إذا الظاهر
أنه لا يفيد التسبيح ولا التصفيق إلا أن يرد التمييز التام قول الماتن (وتصفق المرأة) توهم بعض الطلبة أن
التصفيق بقصد الاعلام فقط مبطل كالتسبيح بذلك القصد وهو خطاب لا بطلان بالتصفيق وان قصده
بجرد الاعلام ولو من الذكر مر اه سم (قوله بقصد الذكر وحده الخ) فان قصد التفيم فقط بطلت
صلاته وإن قال في المذهب انها لا تبطل لانه مأمور به وسكت عليه المصنف وكذا إن اطلق مغنى (قوله)

أنه لو سمع يذكره صلى الله عليه وسلم فقال السلام عليك أو الصلاة عليك يا رسول الله أو نحوه لم تبطل صلاته
ويشبه ان يكون الارجح بطلانها من العالم لمنعه من ذلك وفي إلحاقه بما في التشهد نظر لانه خطاب غير مشروع
اه وفي قوله ويشبه الخ وقفة اه ما في شرح الروض وسياق تمثيلة لخطاب النبى صلى الله عليه وسلم بما ذكر
وما نقله عن الاذرعى وتوقف فيه مشعرا شاعرا ظاهر ابا ن اغتفار خطاب النبى صلى الله عليه وسلم على الاطلاق
غير مسلم ولا معلوم نعم ما يتعلق بنحو الصلاة والسلام عليه لا كلام في اغتفاره على ما فيه من بحث الاذرعى
المذكور مع التوقف فيه وأما ما لا يتعلق بذلك كقوله جاءك فلان يا رسول الله أو نصر ك الله في وقعة كذا
من غير ان يساله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فالتجبه البطلان به والله اعلم لانه كلام اجنبى غير محتاج اليه ولا
دعافية للنبى صلى الله عليه وسلم ولا جواب فليتأمل (قوله كان بالمدينة) تقدم ان المتجبه في الجمع بين الروايات
انه حرم مرتين إحداها بالمدينة او لا هما بمكة إلا الحاجة (قوله واجيب) يجوز ان يجاب بناء على
الجمع السابق بين روايات التحريم بان قوله له ذلك كان الحاجة ثم حرم الكلام مطلقا (قوله تشميت مصل)
هل يسن له اجابة هذا التشميت بلا خطاب (قوله في صورة السكوت الخ) ظاهره انه لا بطلان بالنوم الطويل
في ركن قصير وكان وجهه انه غير مختار فيه وقد ينظر فيه باختياره لمقدماته غالبا وقد يدفع هذا بان النسيان
لا يضر مع اختياره لمقدماته كذلك فليتأمل (قوله وتصفق المرأة) توهم بعض الطلبة ان التصفيق بقصد

إذا سها (وإذنه لداخل) أى يريد دخول استأذن فيه (وانذاره أعمى) أو نحوه كغافل أو غير ميم ان يقع به مملك أو نحوه (ان سن
يسمى) الذكر المحقق أى يقول سبحانه الله بقصد الذكر وحده ومع التنبيه (وتصفق المرأة) والختى للحديث الصحيح بذلك قيل قضية عبارته

من التنبيه مطالعاً أنه قد يجب وقد يسر وقد يباح اه ويرد بأنها لا تقتضي ذلك بل أن السنة في سائر صور التنبيه التسديح للذكر والتصفيق لغيره وهو كذلك فلو صفق وسبحت بخلاف السنة خلافاً لمن زعم حصول أصلها وإشاراً بالأمثلة (١٤٩) الثلاثة إلى أحكام التنبيه فالأول لندبه

والثاني لباحته والثالث لوجوبه فيلزمه أن توقف الانفاذ عليه بالقول أو الفعل ومع ذلك تبطل بكثيرهما وببحث نذب التسديح لها بحضرة نساء أو عارم كالجرير بالقراءة وفيه نظر لأن أصل القراءة مندوب لها بخلاف التسديح للتنبيه وإذا صفقت فالسنة أن يكون (بضرب) بطن وهو الأولى أو ظهر (اليمين) على ظهر اليسار) وهذا أن أولى من عكسهما كما أفاده المتن وهو ضرب بطن أو ظهر اليسار على ظهر اليمين وبقي صورتان ضرب ظهر اليمين على بطن اليسار وعكسه ولا يبعد أنهما مفضلان بالنسبة لتلك الأربع لأن المفهوم من صنيعهم أن تكون اليمين هي العاملة وأن كون العمل ببطن كفها كما هو المألوف أولى ثم كل ما كان أقرب إلى هذه وأبعد عن البطن على البطن الذي هو مكروه يكون أولى عما ليس كذلك ومحل ذلك حيث لم تقصد اللعب وإلا بطلت مالم تجهل البطلان بذلك وتعدر وقول جمع في ضرب البطن على البطن لا بد مع قصد اللعب من علم التحريم ينفيه

سن التنبيه الخ) أراد به ما يشمل الأذن والاذنار سم (قوله وقد يباح) أي وقد يحرم كالتنبيه لشخص يريد قتل غيره عدواً أو قديماً كالتنبيه للنظر المكروه عش (قوله ويرد الخ) حاصل الجواب أن المصنف إنما أراد التفرقة بين حكم الرجل وغيره بالنسبة إلى التسديح والتصفيق ولم يرد بيان حكم التنبيه وعلى هذا يفوته حكم التنبيه هل هو واجب أو مندوب أو مباح وإن أشار إلى ذلك بالأمثلة مغنى (قوله للذكر) أي المحقق (قوله فلو صفق) إلى المتن في النهاية لإقوله خلافاً إلى ما أشار (قوله بخلاف السنة) أي وليس مكروهاً عش (قوله لمن زعم حصول أصلها) ينبغي حصول أصلها وأن لا تبطل بالتصفيق المحتاج إليه في الأعلام وأن كثر وتوالى ولو من الذكر مر اه سم وقوله وأن لا تبطل الخ في النهاية ما يفيد (قوله بكثيرهما) ظاهره وعدم البطلان بقليل القول الاجنبى وفيه نظر ظاهر لأن لا يرد التفصيل في المفهوم سم عبارة المغنى والنهاية وإذ لم يحصل الاذنار الواجب إلا بالفعل المبطول والكلام وجب وبطلت صلته بالأول وكذا بالثاني على الأصح اه (قوله وببحث الخ) البحث للزركشى وواقفه شيخنا في شرح الروض ولم يعزه إليه مغنى (قوله وفيه نظر الخ) والمتعمد إطلاق كلام الأصحاب مغنى ونهاية (قوله وإذا صفقت الخ) يظهر أو صفق الرجل على خلاف السنة فليراجع (قوله وهو) أي عكسهما (قوله وبقي الخ) اقتصر النهاية والمغنى على الصور الأربع المتقدمة (قوله ومحل ذلك) أي جواز التصفيق مع النذب في غير صورة ضرب البطن على البطن ومع الكراهة فيها (قوله وإلا بطلت الخ) أي لانه مناف للصلاة ولهذا أفتى شيخنا الشهاب الرملى بطلان صلاة من أقام لشخص أصعبه الوسطى لا بعامة نهاية ومغنى وسم (قوله مالم تجهل البطلان) وتعذر أي فإن جهلته وعذرت فلا بطلان وفيه بحث لأن عدم البطلان حيثئذ أن قيد بعلم التحريم أو كان أعم منه أشكل بل القياس البطلان حيثئذ كما قالوا به فيمن علم حرمة الكلام وجهل البطلان به وأن قيد بجهل التحريم أو كان أعم منه أشكل بل القياس البطلان حيثئذ كما قالوا به فيمن علم حرمة الكلام وجهل البطلان به وأن قيد بجهل التحريم اقتضى اعتبار العلم بالتحريم في البطلان وهو مناف لمنازعة فيه بقوله وقول جمع الخ فتأمل (قوله وبقي الخ) أي منهم شيخ الإسلام وقوله لا بد الخ اعتمده مر (قوله ينفيه تصريحهم الخ) لك منع المنافاة لأن قوله وأن أبيح أن لم يكنوا صرحوا به فظاهر وأن كانوا صرحوا به فيجوز أن يكون معناه وأن أبيح في نفسه فلا ينافى حرمة عند قصد

الأعلام فقط مبطل كالنسيح بقصد الأعلام فقط وهو خطأ بل لا بطلان بالتصفيق وإن قصد به مجرد الأعلام ولو من الذكر مر (قوله سن التنبيه) أراد به ما يشمل الأذن والاذنار (قوله لمن زعم حصول أصلها) ينبغي حصول أصلها وأن لا يبطل بالتصفيق المحتاج إليه في الأعلام وأن كثر وتوالى ولو من الذكر مر (قوله تبطل بكثيرهما) ظاهره عدم البطلان بقليل القو والاجنبى وفيه نظر لأن لا يرد التفصيل في المفهوم (قوله وفيه نظر) واقفه مر (قوله بطلت) بقي ما لوضرت بطناً على بطن لا بقصد اللعب لكنه كثر وتوالى فيحتمل البطلان لانه فعل كثير غير مطلوب ويحتمل عدمه لانه من جنس المطلوب (قوله بطلت) وكذا إذا أقام لشخص أصعبه الوسطى لا بعامة كما أفتى به الشهاب الرملى (قوله مالم تجهل البطلان بذلك) وتعذر أي فإن جهلته وعذرت فلا بطلان وفيه بحث لأن عدم البطلان حيثئذ أن قيد بعلم التحريم أو كان أعم منه أشكل بل القياس البطلان حيثئذ كما قالوا به فيمن علم حرمة الكلام وجهل البطلان به وأن قيد بجهل التحريم اقتضى اعتبار العلم بالتحريم في البطلان وهو مناف لمنازعة فيه بقوله وقول جمع الخ فتأمل (قوله وبقي الخ) أي منهم شيخ الإسلام وقوله لا بد الخ اعتمده مر (قوله ينفيه تصريحهم الخ) لك منع المنافاة لأن قوله وأن أبيح أن لم يكنوا صرحوا به فظاهر وأن كانوا صرحوا به فيجوز أن يكون معناه وأن أبيح في نفسه فلا ينافى حرمة عند قصد اللعب وأن يشترط في البطلان به حيثئذ العلم بحرمته فليتأمل (قوله وفي تحريم الخ) صرح الزركشى بالحرمة وقوله وشرطه أن يقل أن ار يد بالقلّة مادون الثلاث لم يحتج لقوله ولا يتوالى بل لا يصح أو

تصريحهم الشامل لسائر صور التصفيق بأن محل عدم بطلان الصلاة بالفعل القليل وأن أبيح مالم يقصد به اللعب وفي تحريم ضرب البطن على البطن خارج الصلاة وجهان لا صحابنا وشرطه أن يقل ولا يتوالى نظير ما يأتي في دفع المار واقتضاء بعض العبارات

للعب وأن يشترط في البطلان به حينئذ العلم بحرمة فليتأمل سم (قوله وجهان) رجح الزركشي
منهما التحريم وهو المتمد كذا بهامش وينبغي أن يحله ما لم يحتج إليه كما يقع الآن من يريد أن ينادى انسانا
بعيداعته ونقل عن مر ماوافق ذلك وفي فتاوى مر سئل عن التصفيق خارج الصلاة لغير حاجة فاجاب
أن قصد الرجل بذلك اللهم أو التشبه بالنساء حرم والا كره اه وعبارة حج في شرح الارشاد ويكره
على الاصح الضرب بالقضيب على الوسائد ومنه يؤخذ حل ضرب إحدى الراحتين على الأخرى ولو بقصد
اللعب وان كان فيه نوع طرب ثم رأيت الماوردي والشاشي وصاحب الاستقصاء والكافي أحقوه بما قبله
وهو صريح فيأذ كرهته وانه يجري فيه خلاف القضيب والاصح منه الحل فيكون هذا كذلك اه ع
(قوله وشرطه) أي شرط عدم البطلان بالتصفيق (قوله ان يقل) ان اريد بالقلة مادون الثلاث لم يحتج
لقوله ولا يتوالى بل لا يصح او ما يشمل الثلاث والاكثر فلا وجه لاشتراط القلة مع عدم التوالى فتأمل
سم (قوله انه لا يضرب مطلقا) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي سم واعتمده النهاية والمغنى فقالوا واللفظ
للاول ويشمل كلامه أي المصنف ما لو كثر منها وتوالى وزاد على الثلاث عند حاجتها فلا تبطل به كافي الكفاية
وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وفرق بينه وبين دفع المار وانقاذ نحو الغريق بأن الفعل فيها خفيف فأشبهه
تحريك الاصابع في مسجحة وحك ان كانت كفها قارة كاسياتي فان لم تكن فيه قارة اشبه تحريكها للجرب
بخلافه في ذينك وقد اكثر الصحابة رضي الله عنهم التصفيق حين جاء النبي ﷺ وابوبكر رضي الله
تعالى عنه يصلي بهم ولم يأمرهم بالاعادة اه قال ع ش قوله مر ما لو كثر منها وكذا من الرجل كما يدل عليه
استدلاله الاتي سم على المنهج وقوله وقد اكثر الصحابة الخ وقوله مر وزاد على الثلاث الخ ظاهره
وان كان بضرب بطن على بطن وقوله مر فيها أي في مسألة التصفيق اه ع ش (قوله أي غير افعالها)
الى قوله بل تجب في النهاية والمغنى لا قوله ومنه الى الماتن وقوله لاجل تدارك الى المتابعة (قوله الماتن
ان كان الخ) الاولى فان الخ بالفاء (قوله كزيادة كروع) مفهومه انه لو انحنى الى حد لا تجزئه فيه القراءة
بان صار الى الركوع اقرب منه للقيام عدم البطلان لانه لا يسمى ركوعا ولعله غير المراد
وانه متى انحنى حتى خرج عن حد القيام عا دالما بطلت صلاته ولو لم يصل الى حد الركوع لتلاعبه ومثله
يقال في السجود اه ع ش اقول وما تراجاه ياتي انفا في الشرح ما يصرح بذلك (قوله ومنه ان ينحنى الخ)
فيه نظر سم عبارة السكردى ورايت في فتاوى اجمال الرملي لا تبطل صلاته بذلك إلا ان قصد به زيادة
ركوع انتهى وقال القليوبي لا يضرب وجود صورة الركوع في توركه وافتراشه في التشهد خلافا لابن
حجر اه (قوله لا التي هي الخ) عطف على التي هي ركن و (قوله كرفع اليدين) ينبغي إلا ان يكسر
ويتوالى سم قول الماتن (إلا أن ينسى) ومن ذلك ما لسمع المأموم وهو قائم تكبير افظن أنه امامه فرفع
يديه للهوى وحرك راسه للركوع ثم تبين له الصواب فكسف عن الركوع فلا تبطل صلاته بذلك لان
ذلك في حكم النسيان ومن ذلك ايضا ما لو تعددت الائمة بالمسجد فسمع المأموم تكبير افظنه تكبير امامه
فتابعه ثم تبين له خلافه فارجع الى امامه ولا يضرب ما فعله للمتابعة لعذره فيه وان اكثر ع ش (قوله بان علم الخ)
تفسيره للباقي بعد الاستثناء سم (قوله بما مر الخ) أي من قرب العهد بالاسلام او البعد عن العلماء وقال
في الانوار ولو فعل ما لا يقتضى سجود دسوه فظن أنه يقتضيه وسجد لم تبطل ان كان جاهلا لقرب عهده بالاسلام

ما يشمل الثلاث والاكثر فلا وجه لاشتراط القلة مع عدم التوالى فتأمل (قوله انه لا يضرب مطلقا) أفتى به
شيخنا الشهاب الرملي وفرق بينه وبين دفع المار وانقاذ الغريق بان الفعل فيهما خفيف فأشبهه تحريك
الاصابع في مسجحة وحك ان كانت كفها قارة كاسياتي فان لم تكن كفها قارة اشبه تحريكها للجرب بخلافه
في ذينك ع ش مر ويمكن أن يفرق بأن من شأن المار الاندفاع بالقليل فان من شأن العاقل اذا علم أن
الدافع يصل اندفع عنه بادنى إشارة (قوله ومنه ان ينحنى) فيه نظر (قوله لا التي هي سنة) عطف على التي هي
ركن (قوله كرفع اليدين) ينبغي إلا ان يكسر ويتوالى (قوله بان علم الخ) تفسيره للباقي بعد الاستثناء

أنه لا يضرب مطلقا أشار في
الكفاية الى حمله على ما اذا
كانت اليد ثابتة والمتحرك
إنما هو الاصابع فقط (ولو
فعل في صلاته غيرها) أي
غير أفعالها (ان كان)
المفعول (من جنسها) أي
جنس أفعالها التي هي ركن
فيها كزيادة ركوع أو
سجود وان لم يطمئن فيه
ومنه أن ينحنى الجالس الى
أن تحاذي جبهته ما أمام
ركبته ولو لتحصيل توركه
أو افتراشه المندوب كما هو
ظاهر لان المبطل لا يغتفر
للمندوب ولا ينافيه ما يأتي
في الانحناء لقتل نحو الحية
لان ذاك خشية ضرره صار
بمنزلة الضروري وسيأتي
اغتنار الكثير الضروري
فأولى هذا لا التي هي سنة
كرفع اليدين (بطلت إلا أن
ينسى) أو يحمل بأن علم
تحريم ذلك وتعمده لتلاعبه
بها ومن ثم لم يضرب فعله وان
تكرر للنسيان أو لجهل ان
عذر بما مر في الكلام

إلا في زيادة لاجل تدارك فيعذر مطلقا لأنها ماتت في أول ما تدارك من قبل تداركها (١٥١) عنه بركنين كما اقتضاه إطلاقهم فيما

إذا اقتدى به في نحو الاعتدال
لكن لو سبقه حيث ذكر
كان قام من سجدة الثانية
والمأموم في الجلوس بينهما
تابعه ولا يسجد لفوات
المتابعة فيما فرغ منه الإمام
وتسن فيما إذا ركع قبله
مثلا متعمدا نعم لا يضر
تعمد جلوسه قليلا بان كان
بقدر الجلوس بين السجدين
وهو ما يسع ذكره دون قدر
التشهد بعد هويته وقبل
سجوده أو عقب سجوده
تلاوة أو سلام إمام في غير محل
جلوسه بخلافه قبل الركوع
مثلا فاته بمجرد بل بمجرد
خروجه عن حد القيام في
الفرس تبطل وإن لم يفهم
كما يأتي في شرح قوله وفي
الرابعة يسجد ولا يضر انحناؤه
من قيام الفرض وإن بالغ
فيه لقتل نحوحية ولو سجد
على شيء كخشن أو يده

فانتقل عنه لغيره بعد رفع
رأسه مختارا له فالذي يتجه
ترجيحه أخذ من قولهم
السابق وإن لم يطمئن بطلان
صلاته تحامل بثقل رأسه
أم لا لو وجود صورة سجود
في الكل وهو تلاعب وقول
بعضهم لا تبطل بسجوده
على يده لأنه لا يجزئ فوه
كالقرب من الأرض ثم رفع
رأسه قليلا ثم سجد ذلك
لا يضر لأنه فعل خفيف إنما
يأتي على أحد احتمالي
القاضي في المسئلة أنه يشترط
أن يعتمد على جهته بثقل

أو لبعده عن العلماء معنى (قوله لا في زيادة الخ) استثناء من قول المتن بطلت فكان حقه العطف (قوله
لاجل تدارك) يتأمل المراد به والتعليل بالخفاء سم وقيل المراد بذلك ركوع المسبوق إذا لم يطمئن بقيما
قبل رفع الإمام عن أقله وفيه نظر (قوله مطلقا) أي ولو عاد ما علما (قوله فيما إذا اقتدى به الخ) متعلق
بقوله تجب (قوله سبقه) أي سبق الإمام مأموما المسبوق (قوله كان قام من سجدة الخ) قال في شرح العباب
أي وإنه أتى ولو أدرك مسبوق في السجدة الأولى مع الإمام فأحدث عقبها لم يسجد الثانية لأنه يحدث الإمام
صار مفردا فهي زيادة محضة لغير متابعة فيبطل تعميدها أي مع العلم بمنعها فيما يظهر أنه كردى وفي
سم ما يوافقه عبارته قوله كان قام من سجدة الخ أي وبطلت صلاته بعدها بل هو أولى من ذلك أنه (قوله
في الجلوس بينهما) ظاهره وإن كان تأخره عنه بتقصير سم (قوله وتسّن الخ) عطف على قوله تجب الخ (قوله مثلا) أي أو سجد
والنهاية لا لقوله بان كان إلى بعده هويته (قوله وتسّن الخ) عطف على قوله تجب الخ (قوله مثلا) أي أو سجد
قبله معنى (قوله أو عقب سجوده تلاوة الخ) هذا مراد من غير بقوله أو بعد السجود سم (قوله أو سلام مأموما
في غير محل جلوسه) تقدم آخر الباب السابق عن مر أن المعتمد البطلان بزيادة هذا الجلوس على قدر
طمانينة الصلاة سم على حجاج عرش (قوله بخلافه) أي تعمد الجلوس سم (قوله ولا يضر) إلى قوله ولو سجد
في المغنى والنهاية وزاد الثاني ولا فعله السكت ليرى صالت عليه وتوقف دفعها عليه (قوله نحوحية) كالعقرب
(قوله فانتقل عنه الخ) يفهم أنه لو لم ينتقل بل جريده حتى وصلت جهته للأرض أو انتقل بدون رفع رأسه لم يضر
وهو ظاهر وظاهر ذلك أنه لا فرق في عدم الضرر بين طول زمن سجوده على يده قبل الجرو والانتقال وبين قصره
وفيه نظر إذا كان بقدر الجلوس المبطل قبل السجود فليتأمل ثم رأت في شرح العباب ما يوافق ما استظهر به
أولا سم (قوله من قولهم السابق) أي أنفا في شرح أن كان من جنسها (قوله أم لا) خلافا للنهاية والمغنى
عبارتها ولو سجد على خشن فرفع رأسه ثلاثا تنجر جهته ثم سجد ثانيا بطلت صلاته إن كان قد تحامل على
الخشن بثقل رأسه في أحد احتمالين للقاضي حسين يظهر ترجيحه وإلا فلا تبطل (قوله وقول بعضهم الخ)
اعتمده النهاية ونقل سم عن السكت اعتماده (قوله إنما يأتي الخ) في الحصر نظر سم (قوله في المسئلة) أي
مسئلة السجدة على الخشن (قوله أنه يشترط الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر أنفا (قوله بردها الاحتمال)
في رده نظر لأنه لا يمكن تحقق الاعتداء المذكور بدون طمانينة ثم رأت في شرح العباب ذكر ما يوافق هذا

(قوله لاجل تدارك) يتأمل المراد به والتعليل بالخفاء (قوله كان قام من سجدة الثانية) قال في خشع
ولو أدرك مسبوق السجدة الأولى مع الإمام فأحدث عقبها لم يسجد الثانية على الأصح لأنه يحدث الإمام صار
مفردا فهي زيادة محضة لغير متابعة تعميدها أي مع العلم بمنعها فيما يظهر أنه (قوله كان قام من سجدة
الثانية) أو بطلت صلاته بعدها بل هو أولى من ذلك (قوله الجلوس بينهما) ظاهره وإن كان تأخره
عنه بتقصير (قوله أو عقب سجوده تلاوة الخ) مراد من غير بقوله أو بعد السجود (قوله أو سلام إمام في غير
محل جلوسه) تقدم آخر الباب السابق عن مر أن المعتمد البطلان بزيادة هذا الجلوس على قدر طمانينة
الصلاة (قوله بخلافه) أي تعمد الجلوس (قوله فانتقل عنه لغيره الخ) يفهم أنه لو لم ينتقل بل جريده حتى
وصلت جهته للأرض أو انتقل بدون رفع رأسه لم يضر وهو ظاهر وظاهر ذلك أنه لا فرق في عدم الضرر
بين طول زمن سجوده على يده قبل الجرو والانتقال وبين عدمه وفيه نظر إذا كان بقدر الجلوس المبطل قبل
السجود فليتأمل ثم رأت في شرح العباب ما يوافق ما استظهرته أولا وسيأتي (قوله تحامل بثقل رأسه أم لا)
في كذا الاستاذ البكري ما نصه ولو سجد على خشن فرفع رأسه ثلاثا تنجر جهته ثم سجد ثانيا لم تبطل وإن تحامل على
الأوجه إذ لم يوجب تكرير السجود وكذا لو سجد على يده ثم رفعها ووضع الجبهة على الأرض وقوله وإن
تحامل أي ولم يطمئن والاحصل السجود فلا يعود إلا لا التحصيل الرفع الواجب لا نصرا فبقصد القرار عن
الانجرار وقوله وكذا لو سجد على يده الخ قد علمت مخالفة الشارح فيه (قوله إنما يأتي) في الحصر نظر وقوله
أنه يشترط اعتمده مر (قوله بردها الاحتمال) في رده نظر لأنه لا يمكن تحقق الاعتداء المذكور بدون

رأسه وقد تقرر أن قولهم وإن لم يطمئن بردها الاحتمال ويرجح احتمال الآخر وهو البطلان مطلقا والقياس المذكور ليس في محله

لوجود صورة سجود في مسئلتنا (١٥٢) بخلاف المشبهة به وخرج بقولنا مختار اموال اصاب جيبته نحو شوكة رفع فانه لا بطلان بل يلزمه

النظر سم (قوله لوجود صورة سجود) قد يدفعه قوله اي البعض كلا سجود سم (قوله ناس) اي في الجلوس بين السجدة تين (قوله فرغ) اي ان كان هذا الرفع بعد سجود مجزى بان تحامل واطمان فقد حصل السجود وجوب العود حيث ليس لتحصيل السجود بل لتحصيل الرفع منه وان كان هذا الرفع قبل سجود مجزى بان رفع قبل التحامل او الطمأنينة فلا بد من وضع الجبهة مع التحامل والطمأنينة سم بحذف (قوله ولو هوى) الى قوله وبحث في النهاية والمعنى (قوله ولو هوى لسجدة تلاوة) اي حتى وصل لحد الركوع مغنى ونهاية (قوله والعود للقيام) بل عليه ذلك ثم ركع ثانيا ولا يقوم ما أتى به عن هوى الركوع عش (قوله لانه لو نعمده) لا يخفى ان المراد هنا بالتمعدان بتعمد الايمان به في غير محله لان هذا هو المبطل فقوله وظاهره انه لا يضر تعمه لذلك لا يفهم منه الا ان يتعمد الايمان بذلك في غير محله لكن هذا لا يوافق قوله ووجه الخ بل ذلك التوجيه إنما يناسب من قصد السجود لظنه انه ركع ثم بان انه لم يركع فليحذر سم (قوله ان هذا) اي ما حثه الاسنوي (قوله على مقابل مافي الروضة) اي فعلي مافي الروضة اذ اذكر عاد الى القيام لان الهوى يقصد السجود لا يقوم مقام هوى الركوع سم وعش (قوله وخرج) الى قوله وبثلاثة اعضاء في النهاية والمعنى الا قوله او شرع فيها (قوله زيادة قولي الخ) اي زيادة ذكر كقولي الخ فانها لا تضر على النص كما سيأتي في الباب الاتي معنى قول المتن (بكثيره) اي ولو سهوا معنى (قوله وصيالى نحو حية) اي توقف دفعها عليه مر اه سم (قوله كان حرك الخ) اي في صلاة شدة الخوف الخ وصيالى الخ فانه لا يضر وان كثر معنى (قوله وذلك) اي البطلان بالكثير المذكور قول المتن (لأقليله) اي ان لم يقصد به لعبا اخذ انما مروى يستحب الفعل لقتل نحو عقرب ويكره لغير ذلك بلا حاجة ولو فتح كتابا وفهم مافيه أو قرأ في مصحف وان قلب أوراقه أحيانا لم تبطل لان ذلك يسير او غير متوال لا يشعر بالا عراض نهاية ومعنى (قوله وخلعه نعليه) ووضعهما عن يساره نهاية ومعنى (قوله وأمره بقتل الاسودين) اي وكان قال خارج الصلاة اقلوا الاسودين في صلاتكم ولا تذكروا ليس المراد انه قال ذلك وهو يصلى عش (قوله يعرفان) الاولى التانيث قول المتن (بالعرف) فابعد الناس قليلا كنز ع

طمانينة ثم رأيت في شرح العباب ذكر ماوافق هذا النظر فقال وللقاضى احتمالا لان فيمن سجد على خشن فرفع راسه ثم سجد ثانيا وبثبته منهما انه تحامل بتقل راسه بطلت صلاته لانه زاد سجودا غير محتاج اليه اذ يمكنه الزحف بجيبته قليلا من غير رفع راسه ومن ثم لم يمكنه ذلك اذ رفع من غير تعمد فلا بطلان بل يلزمه العود حيث وجد صارف اه (قوله لوجود الخ) قد يدفعه قوله كلا سجود (قوله فرغ) ان كان هذا الرفع بعد سجود مجزى بان تحامل واطمان فقد حصل السجود وجوب العود حيث ليس لتحصيل السجود بل لتحصيل الرفع منه لان الرفع انصرف عن الواجب بقصد الفرار من أذى الشوكة وان كان هذا الرفع قبل سجود مجزى بان رفع قبل التحامل أو الطمأنينة فان كلا منهما يتفصل عن الآخر فقد وجد الطمأنينة بلا تحامل والتحامل بلا طمأنينة كما ان السجود بمعنى وضع الجبهة يتفصل عنهما اذ يمكن حصوله بدونهما كان وجوب العود حيث ليس لتحصيل السجود فلا بد من وضع الجبهة مع التحامل والطمأنينة (قوله لانه لو تعمه) لا يخفى ان المراد هنا بالتمعدان بتعمد الايمان به في غير محله لان هذا هو المبطل فقوله وظاهره انه لا يضر تعمه لذلك لا يفهم منه الا ان يتعمد الايمان بذلك في غير محله لكن هذا لا يوافق قوله ووجه الخ بل ذلك التوجيه إنما يناسب من قصد السجود لظنه انه ركع ثم بان انه لم يركع فليحذر سم (قوله على مقابل مافي الروضة) فعلي مافي الروضة اذ اذكر عاد الى القيام لان الهوى يقصد السجود لا يقوم مقام هوى الركوع (قوله فتبطل بكثيره) وظاهره انه يحصل البطلان بمجرد الشروع في الفعل المحقق للكثرة كتحرريك الرجل للخطوة الثالثة مالم يقصد الكثير ابتداء فتبطل بالشروع فيه كالشروع في الخطوة الاولى من ثلاث خطوات متوالية قصدتها ابتداء (قوله نحو حية) اي توقف دفعها عليه مر (قوله لأقليله) قال في الروض والقيل مكره

العود لوجود الصارف كما عرف بما مر ولو هوى لسجدة تلاوة فله تركه والعود للقيام وبحث الاسنوي انه لو نسي الركوع فهو ليس بسجدة ثم تذكره فعاد اليه سجد للسهموان صار للسجود أقرب لانه لو تعمه بطلت صلاته وظاهره انه لا يضر تعمه لذلك حيث لم يصر للسجود أقرب وان بلغ حد الركوع ووجه بان الركوع هنا واجب المصلى وقد أوقعه في محله فلم يضر قصد غيره به ومرتف مبثث الركوع ما يعلم منه ان هذا إنما يأتي على مقابل مافي الروضة السابق اعتماده وتوجيه ثم بما يعلم منه انه لا نظر مع صرفه هوى الركوع لغيره الى وقوعه في محله وخرج بفعل زيادة قولي غير تكبيرة الاحرام والسلام (والا) يكن المفعول من جنس افعالها كضرب ومشى (فتبطل) الصلاة (بكثيره) في غير صلاة شدة الخوف ونفل السفر وصيالى نحو حية عليه كان حرك يده او رجله مرات لحاجة وذلك لانه يقطع نعلها ولا تدعو اليه حاجة غالبه غالبا (لأقليله) الاحاديث الصحيحة في ذلك حكمه ^{عليه السلام} امامه بنت بنته زينب رضى الله تعالى

عنهما عند قيامه ووضعهما عند سجوده وخلعه نعليه وأمره بقتل الاسودين الحية والعقرب وإنما أبطل قليل القول خف لانه لا يتعسر الاحتراز عنه بخلاف الفعل فعني عنه عما لا يخل بالصلاة (والكثرة) والقله يعرفان (بالعرف) المأخوذ مما ذكر

في الاحاديث ثم فصل العرف بذكر بعض الصور ليقاس به باقيها فقال (فالخطوتان) وان (١٥٣) استعناحيث لا وثبة (او الضربتان

قليل) عرفا لحديث خلع
النعلين نعم لو قصد ثلاثا
متواليه ثم فعل واحدة او
شرع فيها بطلت كما ياتي
(والثلاث كثيران تواترت)
اتفاقا وان كانت بقدر خطوة
مغفرة او بثلاثة اعضاء
كتحريك يديه ورأسه معا
بخلاف ما اذا تفرقت بان
عد عرفا انقطاع الثاني عن
الاول وحدث البغوى بان
يكون بينهما قدر ركعة
غريب ضعيف كما في المجموع
ولو شك في فعل اقليل هو او
كثير فكالقليل والخطوة
بفتح الحاء المرة وبضمها
ما بين القدمين وقضية تفسير
الفتح الاشهر هنا بالمرة
وقولهم ان الثاني ليس
مراداهنا حصوها بمجرد
نقل الرجل لاما او غيره
فاذا نقل الاخرى حسبت
اخرى وهكذا وهو محتمل
وان جريت في شرح الارشاد
وغيره على خلافه وما يؤيد
ذلك جعلهم حركة اليدين
على التعاقب او المعية مرتين
مختلفتين فكذا الرجلان
(وتبطل بالوثبة الفاحشة)
لمناقضتها للصلاة لان فيها
انحناء بكل البدن زيه يعلم
ان لنا وثبة غير فاحشة وهي
التي ليس فيها ذلك الانحناء
فلا تضر على ما فهمه المتن
لكن قال غير واحد انها
لا تكون إلا فاحشة وانها
مبطله مطلقا والحق بها
نحوها كالضربة المفرطة

خف ولبس ثوب خفيف فغير ضار نهايه ومعنى (قوله في الاحاديث) أى المارة آنفا قول المتن (او الضربتان)
أى المتوسطتان معنى (قوله نعم لو قصد الخ) وقياسه البطلان بحرف واحد إذا أتى به على قصد إتيانه بحرفين
نهايه زاد المعنى وهو الظاهر اه واعتمده سم وعش (قوله الثلاث) أى من ذلك او من غيره نهايه ومعنى
(قوله كتحريك يديه ورأسه معا) ينبغى التنبيه لذلك عند رفع اليدين للتحريم او الركوع او الاعتدال فان
ظاهر هذا بطلان صلاته إذا حرك رأسه حينئذ ورايت في فتاوى الشارح ما يصرح به وفيه من الحرج
ما لا يخفى لكن اغتفر الجمل الرمل أى الخطيب توالى التصفيق والرفع في صلاة العبد وهذا يقتضى أن
الحركة المطلوبة لا تعد في المبتطل ونقل عن ابن خزيمة ما يوافقه كرى (قوله بخلاف) إلى قوله وهو محتمل
في المعنى والنهايه الا قوله وحد البغوى إلى ولو شك (قوله انقطاع الثاني) أى مثلا (قوله عن الاول) أى
او عن الثالث نهايه ومعنى (قوله الاشهر) أى الفتح (قوله وقولهم ان الثاني) أى وقضية قول الاصحاب
ان الخطوة بضم الحاء (قوله حصوها الخ) خبر وقضية الخ والضمير للخطوة بفتح الحاء (قوله فاذا نقل
الاخرى الخ) أى سواء سارى بها الاول أو قدمها عليها أم أخرها عنها إذا اعتبر تعدد الفعل نهايه (قوله
بمجرد نقل الرجل الخ) وينبغى فيما لورفع رجله لجهة العلو ثم لجهة السفلى ان يعد ذلك خطوتين مراد اسم اقول
وفى عش عن مخرلافه وفى البجيرى بعد ذكر مثل ما فى سم عن الحلبي مانصه والمعتمدان ذلك خطوة
واحدة كما يؤخذ من الزبائى وصرح به عش وقرره الحنفى اه واعتمده شيخنا (قوله وهو محتمل)
اعتمده النهايه والمعنى وفاق للشهاب الرمل (قوله على خلافه) أى ان المجموع خطوة واحدة (قوله ذلك)
أى ان نقل الاخرى خطوة ثانية قول المتن (بالوثبة الفاحشة) أفتى شيخنا الشهاب الرمل بان حركة جميع
البدن كالوثبة الفاحشة فتبطل بها سم على حجج وليس من حركة جميع البدن ما لو مشى خطوتين عش عبارة
شيخنا وكذا تحريك كل البدل او معظمه ولو من غير نقل قدميه اه ويعلم بذلك ان المراد تحريك الكل او
المعظم (قوله وبه الخ) أى بالقييد بالفاحشة أى بالتعليل المذكور وهو الاقرب (قوله وهى التى
ليس فيها الخ) لا يخفى ان هذه شاملة لما معها ارتفاع عن الارض فى الهواء نحو خمسة اذرع وعدم البطلان
فى ذلك بعيد فينتجه عدم توقف البطلان على الانحناء المذكور وعلى هذا فلو حمله إنسان بغير اذنه ورفعته عن
الارض فالأقرب عدم ضرر ذلك وان زاد الارتفاع سم عبارة عش قال مرفى فتاويه وليس لمن الوثبة
ما لو حمله إنسان فلا تبطل صلاته بذلك اه وظاهره وإن طال حمله وهو ظاهر حيث استمرت الشروط
من الاستقبال وغير ذلك وليس مثل ذلك ما لو تعلق بجبل فتبطل صلاته بذلك (فرع) فعل مبطلا
كوثبة قبل تمام تكبيرة الاحرام ينبغى البطلان بناء على الاصح انه بنهاية التكبيرة يدين انه دخل فى الصلاة
من أول التكبيرة وفاقا لمزاه (قوله لكن قال غير واحد الخ) جرى عليه النهايه والمعنى (قوله مطلقا)
أى وجد فيها انحناء بكل البدن أولا (قوله والحق) إلى قوله ويؤخذ فى المعنى الا قوله او اذنه إلى

لا فى مندوب كقتل حية وعقرب اه وقوله والقليل قال فى شرحه أى من الفعل الذى يبطل كثيره إذا اعتمده
بلا حاجة (قوله نعم لو قصد ثلاثا) امتوا الية الخ قال فى شرح العباب تردد الزركشى فيما لو نطق بحرف غير
مفهم ونوى النطق باكثر قال إلا ان يفرق بان الفعل اغلظاه والفرق اوجه اه ما فى العباب والوجه عدم
الفرق على انه قد يرد على اطلاق دعوى ان الفعل اغلظان النطق اضيق فى هذا الباب من وجهه دليل
البطالان بتعمد قليله دون قليل الفعل فان تعمده الحرفين مبطل دون تعمده الفعلين فليتامل (قوله بمجرد نقل
الرجل لاما او غيره) ينبغى فيما لورفع رجله لجهة العلو ثم لجهة السفلى أن يعد ذلك خطوتين مر (قوله
بالوثبة الفاحشة) أفتى شيخنا الشهاب الرمل رحمه الله تعالى بان حركة جميع البدن كالوثبة الفاحشة فتبطل
بها (قوله وهى) أى التى ليس فيها ذلك لا يخفى ان التى ليس فيها ذلك شاملة لما معها ارتفاع عن الارض فى
الهواء نحو خمسة او عشرة اذرع وعدم البطلان فى ذلك بعيد فينتجه عدم توقف البطلان على الانحناء المذكور
وعلى هذا فلو حمله إنسان بغير اذنه نورفعه عن الارض فهل يضر ذلك فيه نظرو ولا يبعد عدم الضرر وإن زاد

(لا) الفعل الملحق بالقليل نحو (١٥٤) الحركات الخفيفة المتوالية كتحرريك أصابعه مع قرار كفه (في سبحة أو حرك في الأصح) ومثلها

أما إذا والى قوله وأما القاءها في النهاية إلا ما ذكر (قوله لا الفعل الملحق بالقليل الخ) لكنه خلاف الأولى شرح بأفضل ونقل سمع عن الأسنن ما يوافقه وأقره وهو قضية صنيع النهاية والمغني قال السكردى وهو مراد من عبر بالكراهة اه وقال عرش بعد ذكر كلام سم المذكور والكراهة هي القياس خروجاً من خلاف مقابل الأصح اه (قوله نحو الحركات الخ) ولونق نهيح الحمار أو صهل كالفرس أو حاكى شيئاً من الحيوان من الطير ولم يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرفان لم تبطل وإلا بطلت أفتى به البلقيني وهو ظاهر ومحل جميع ذلك ما لم يقصد بمافعله لعباً اخذاً امر نهاية واعتمده شيخنا وقال عرش قوله مر أفتى به البلقيني لا يخفى اشكال ما أفتى به بالنسبة لصوت طال واشتد ارتقاؤه وأعو جاجه فانه يحتمل البطلان حينئذ يسم على حج اه أقول الاشكال قوى واحتمال البطلان هو الظاهر لظهور منافاة الصوت المذكور للصلاة كالوثبة والضربة المفردة (قوله ومثلها) أى مثل الأصابع أى تحريكها على حذف المضاف ويمكن رجوع الضمير للتحرريك واكتساب الجمعية من المضاف اليه (قوله تحريك نحو جفنه الخ) أى ونحو حل وعقد أو لم يكن لغرض نهاية ومعنى (قوله وألسانه) عبارة النهاية ولا باخراج لسانه كذلك خلافاً للبلقيني لأنه فعل خفيف اه (قوله ولذلك) أى التعليل وبه يندفع قول البصرى ليتأمل ترتيبه على ما قبله اه (قوله بحث الخ) تقدم خلافاً عن النهاية وفى السكردى على شرح بأفضل قوله واللسان ظاهر إطلاقه كفتح الجواد أنه لا فرق أى فى عدم البطلان بين أن يخرج إلى خارج الفم أو يحركه فى داخله واعتمده الشهاب الرملى ولده ومال الشارح فى الإيعاب إلى البطلان فى الأول وأفتى شيخ الإسلام بان الظاهر أنه إن حرركه بلا تحويل لم تبطل اه وقوله فى الإيعاب الخ أى والتحفة (قوله سوح فيه) أى حيث لم يخل منه من أوسع الصلاة قياساً على ما تقدم فى السعال عرش وسم (قوله ومر الخ) وبوخذ ما مر أن محل ما ذكر فى نحو الحسكة ما إذا لم تختص ببعض الوقت وإلا انتظر الخلو وسم وعرش (قوله على محل الحك) ظاهر صنيعه أن هذا القيد خاص بما بعد وكذا وعليه فى الفرق بينه وبين ما قبله فليتأمل بصرى (قوله ومن القليل) إلى قوله ويحرم فى المغنى الإقوله ولا مسه (قوله لنحو قلة) ومن النحو البرغوث (قوله قليل من دمها) ينبغى أن تكون من بيانية لا نعيمية إذ دمها كلها قليل كما هو ظاهر رشيدى أقول ويغنى عن ذلك حمل القملة على الجنس الصادق بالكثير (قوله تحريمه) اعتمده النهاية عبارته ويحرم القاء نحو قلة فى المسجد وإن كانت حية ولا يحرم القاء خارجاً اه قال عرش قوله مر ويحرم القاء نحو قلة فى المسجد ظاهره وإن كان تراباً ومن النحو البرغوث والبق وشمل ذلك ما لو كان منشؤه من المسجد فيحرم على من وصل إليه شيء من هرام المسجد أعادته إليه وقوله مر وإن كانت حية أى لأنها ما أن تموت فيه أو تؤذى من به بخلاف القاء خارجاً بلا أذى لغيرها ومثل القاءها ما لو وضعها فى نعله مثلاً وقد علم خروجها منه إلى المسجد عرش (قوله والأول) أى الحل (قوله غير متيقن) فيه أن القاءها فيه مظنة موتها فيه مر اه

الارتفاع (قوله نحو الحركات الخفيفة الخ) قال فى الروض والأولى تركه أى ترك ما ذكر من الفعلات الخفيفة قال فى شرحه قال فى المجموع ولا يقال مكروه لكن جزم فى التحقيق بكراهته وهو غريب اه ولونق نهيح الحمار أو صهل كالفرس أو حاكى شيئاً من الحيوان أو من الطير ولم يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرفان لم تبطل وإلا بطلت أفتى به البلقيني وهو ظاهر ومحل جميع ذلك ما لم يقصد بمافعله لعباً اخذاً امر مر (قوله الانحور حكة الخ) قد يشكل هذا المفروض مع الكثرة والتوالي بالبطلان فى سعال المغلوب إذا كثرت وتوالى كما تقدم إلا أن يقال الفعل أو سمع من اللفظ أو يقال إنما نظير ما هذا المبتلى بالسعال المار كما يشير إليه كلامه وقد مبنا هناك استوامها ناوماهنا كفى أنه إذا كان له حال يخلو منها عن ذلك تسع الصلاة قبل خروج الوقت أنه ينبغى وجوب انتظارها (قوله ومر الخ) يؤخذ ما مر أن محل المساحة إذا استغرقت الوقت والانتظار من الخلو عنها وإن محل ما ذكر فى نحو الحسكة ما إذا لم يختص ببعض الوقت والانتظار الخلو (قوله لأن موتها فيه

تحرريك نحو جفنه أو شفته أو لسانه أو ذكره أو أذنه على الأوجه من اضطراب فى ذلك لأنها تابعة لمحاها المستقرة كالأصابع فيما ذكر ولذلك بحث أن حركة اللسان إن كانت مع تحويله عن محله ابطل ثلاث منها وهو محتمل أما إذا حررها مع الكف ثلاثاً متوالية فأنها مبطله الانحور حكة لا يصبر معها على عدمه بان يحصل له ما لا يطاق الصبر عليه عادة ويؤخذ منه أن من ابتلى بحركة اضطرابية ينشأ عنها عمل كثير سوح فيه ومرفعين ابتلى بسعال ماله تعلق بذلك وذهاب اليد وعودها أى على التوالى كما هو ظاهر مرة واحدة وكذا رفعها ثم وضعها السكن على محل الحك ومن القليل قتله لنحو قلة لم يحمل جلد ها ولا مسه وهى ميتة وإن أصابه قليل من دمها ويحرم رميها فى المسجد ميتة وقتلها فى أرضه وإن قل دمها لأن فيه قصده بالمستقذروا ما القاء هاو دفنها فيه حية فظاهر فتاوى المصنف حله ويؤيده ما جاء عن ابن أمانة وابن مسعود ومجاهد أنهم كانوا يقولون فى المسجد ويدفنون القمل فى حصاه وظاهر كلام الجواهر تحريره به صرح ابن يونس ويؤيده الحديث الصحيح إذا وجد أحدكم القملة فى المسجد فليصرها

فيه تعذيب لها لا نها تعيش
 بالتراب مع ان فيه مصلحة
 كدفنها وهي الامن من توقع
 ايذاها لو تركت بلارمي او
 بلادفن (وسهو الفعل) أو
 الجبل بحرمة وان غذربه
 (كعمده) وعلمه (في
 الاصح) فيبطل مع الكثرة
 أو الفحش لندرته فيها
 ولقطعه النظم بخلاف
 القول ومن ثم فرق بين
 سهوه وعمده ومشيه ^{صلى الله عليه وسلم}
 في قصة ذي اليتين يحتمل
 التوالى وعدمه ففى واقعة
 حال فعلية (وتبطل بقليل
 الاكل) اى الماكول اى
 بوصوله للجوف ولو مع
 اكراه اشد من اقاته لها مع
 ندرته أما المصغ نفسه فلا
 يبطل لقله كبقية الافعال
 (تنبيه) مقتضى تفسير
 الاكل بما ذكر انه بضم
 الهمزة فليتنبيه له (قلت لا
 ان يكون ناسيا) للصلاة
 (أو جاهلا تحريمه) فيها
 وعذر بما مر فلا يبطل قطعاً
 (والله أعلم) بخلاف كثيره
 عرفا ككثير الفعل وانما لم
 يبطل الصوم لانه لا هيئة
 تذكر ثم بخلافه هنا فكان
 التقصير هنا اتم واذا تقرر
 ان يسير الماكول يضرب
 تعمده لانحو نسيانه فلا
 فرق بين ان يكون معه فعل
 قليل أو لا (فلو كان بغمه
 سكرة) فذابت (فبلغ)

سم (قوله بل ولا غالب) فيه إشارة إلى أنه لو غالب ايذاها حرم القاؤها وهو متجه خلافا لما صمم عليه من
 أنه لا يحرم إلا إذا قصد ايذاء الغير اه لانه يكفى في التحريم تعمّد الفعل المؤذى مع العلم بانه مؤذون لم
 يقصد الايذاء كما يعلم مما ذكره في التصرف في نحو الشارع يحفر ونحوه فانهم لم يقيّدوا حرمة التصرف
 المضرب بقصد الاضرار سم وقوله لما صمم عليه مر اى في غير النهاية لما تقدم عنه انفا من الاطلاق الموافق لما
 رجحه سم (قوله وهي الامن توقع ايذاها) فيه ان الرمي في المسجد مظنة ايذاها من به كما تقدم غش قول
 المتن (وسهو الفعل) اى المبطل نهاية ومعنى (قوله أو الجبل) إلى التنبيه في النهاية والمعنى قول المتن (في
 الاصح) والثاني واختاره في التحقيق انه كعمد قلله واختاره السبكي وغيره نهاية ومعنى (قوله لندرته)
 اى السهو ومعنى (قوله بخلاف القول الخ) فيه ان كثير القول مبطل مع السهو والجبل ايضا كما تقدم إلا
 ان يقال كثير القول المبطل من الماغير كثير الفعل المبطل كذلك سم (قوله ففى واقعة حال فعلية) اى
 والاحتمال يبطلها غش وعبرة الرشيدى قضيته ان التوالى مبطل في هذه الواقعة وهو خلاف صريح
 كلامهم فانهم نصوا على أن من يقن بعد سلامه ترك شئ من الصلاة يعود اليها ويفعله ما لم يبطل الفصل
 وان تكلم بعد السلام او خرج من المسجد واستدبر القبلة فقولهم واخرج من المسجد صادق بما إذا
 كان بفعل كثير بالنسبة للصلاة بل الخروج من المسجد لا يأتى بدون ذلك خصوصاً ولم يقيّدوا ذلك بما إذا كان
 بقرب باب المسجد فليراجع وليحرر اه عبارة التحفة في مسئلة يقن ترك شئ بعد سلامه وان مشى قليلا
 اه وعبرة المكردى على شرح بافضل فيها قوله ان قصر منته قال الخطيب في شرح التنبيه وان خرج من
 المسجد اه قال في الايعاب اى من غير فعل كثير متوال كما هو ظاهر اه وكل منهما صريح في عدم اغتفار الفعل
 الكثير في تلك المسئلة والله اعلم قول المتن (بقليل الاكل) اى عرفا ولا يتقيد بنحو السمسمه ومثله مالو
 وصل مفطر جوفه كاطن اذن وان قل نهاية (قوله اى الماكول) اى والمشروب ولو من الريق المختلط
 بغيره شيخنا (قوله للصلاة) إلى قول المتن ذوبها في المعنى وإلى التنبيه في النهاية (قوله بما مر) اى بقرب
 عمده بالاسلام او بعده عن العلماء معنى (قوله فلا تبطل الخ) اى بقليله (قوله بخلاف كثيره الخ)
 اى ولو ناسيا أو جاهلا نهاية زاد المعنى وشرح المنهج ولو مفرقا اه (قوله لانه لا هيئة الخ) هذا إنما
 يصلح فرقا للناسى دون الجاهل والفرق الصالح لذلك ان الصلاة ذات افعال منظومة والفعل الكثير
 يقطع نظمها بخلاف الصوم فانه كف معنى وشيخنا (قوله لانحو نسيانه) ادخل بالنحو الجبل (قوله
 بكسر اللام) وحكى فتحها نهاية ومعنى (قوله او امكنه الخ) عطف على قول المصنف فبلغ الخ وخبر به
 لنوبها (قوله أو امكنه بجه فقصر الخ) اى بخلاف ما إذا جرى ريقه بياق الطعام بين أسنانه وعجز عن تمييزه
 وبجه او نزلت نخامة ولم يمكنه امسا كما نهاية قال غش قوله مر وعجز عن تمييزه الخ اى اما مجرد الطعم
 او اللون الباقي بعد شرب نحو القهوة ما يغير لون ريقه او طعمه فالأقرب انه لا يضرب لان مجرد اللون يجوز
 ان يكون اكتسبه الريق من مجاورته للاسود اخذ اما قالوه في طهارة الماء إذا تغير بمجاور وقوله مر ولم

الخ القاؤها فيه مظنة موتها مر (قوله بل ولا غالب) فيه إشارة إلى أنه لو غالب ايذاها حرم القاؤها
 وهو متجه خلافا لما صمم عليه مر انه لا يحرم إلا ان قصد ايذاء الغير اه وفيه نظر لانه يكفى في التحريم تعمّد
 الفعل المؤذى مع العلم بانه مؤذون لم يقصد الايذاء كما يعلم مما ذكره في التصرف في نحو الشارع يحفر
 ونحوه فانهم لم يقيّدوا حرمة التصرف المضرب بقصد الاضرار وفي العباب في احكام المساجد كالروض
 وغيره وبياح النوم والاكل والشرب فيها ان لم يتاذ به احد وكذا الوضوء اه وقوله ان لم يتاذ به احد
 قال الشارع في شرحه والاحرم وقوله وكذا الوضوء قال الشارع في شرحه إذا لم يتاذ به امام مع التاذى به
 فيحرم كما قاله ابن العباد اه ولم يقيّد احد الحرمة في هذه المسائل ونحوها بقصد الايذاء (قوله بخلاف
 القول) فيه ان كثير القول مبطل مع السهو والجبل ايضا كما تقدم فليتأمل إلا ان يقال كثير القول
 المبدل مطلقا غير كثير الفعل المبطل كذلك (قوله بخلاف كثيره) يفيدان كثير الماكول يبطل لانه

يُمْكِنُهُ أَمَّا كَمَا أَوْ أَمْكِنُهُ وَنَسِيَ كَوْنَهُ فِي صَلَاةٍ أَوْ جَهَلَ تَحْرِيمَ ابْتِلَاعِهَا هـ (قَوْلُهُ فَقَصْرُ فِي تَرْكِهِ) أَيْ
فَنَزَلَ بِنَفْسِهِ إِلَى جَوْفِهِ (قَوْلُهُ نَظِيرُ مَا يَأْتِي) يُوْخِذُ مِنْهُ أَنْ يَأْتِيَ هُنَا نَظِيرُ مَا يَأْتِي ثُمَّ فِيمَا لَوْ وَضَعَ نَحْوَ السَّكْرَةِ فِي
فِيهِ بِلَا حَاجَةٍ فَنَذَابَتْ وَنَزَلَتْ إِلَى جَوْفِهِ فَرَاغَهُ سَمِ عِبَارَةٌ شَيْخَانَا بِدَلِّ قَوْلِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ إِذْ الْقَاعِدَةُ أَنَّ
كُلَّ مَا أَبْطَلَ الصَّوْمَ أَبْطَلَ الصَّلَاةَ غَالِبًا وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا غَالِبًا مَا لَوْ أَكَلَ قَلِيلًا نَاسِيًا فَظَنَّ الْبَطْلَانَ ثُمَّ أَكَلَ قَلِيلًا
عَامِدًا فَإِنَّ ذَلِكَ يَبْطُلُ الصَّوْمَ لِأَنَّهُ كَانَ مِنْ حَقِّهِ الْإِمْسَاكُ وَإِنْ ظَنَّ الْبَطْلَانَ فَلَمَّا أَكَلَ يَبْطُلُ صَوْمُهُ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ
وَلَا يَبْطُلُ الصَّلَاةُ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ بِظَنِّهِ الْبَطْلَانَ وَلَا إِمْسَاكُ فِيهَا وَفِي عَشْرِ مَا يُوْفَّقُهُ وَمَعْلُومٌ أَنَّ حُلَّ ذَلِكَ مَا إِذَا
كَانَ مَجْمُوعًا إِلَّا كَلِمَةً قَلِيلًا أَيْضًا لِأَنَّ كُلَّ السَّكْرِ مَبْطُلٌ هُنَا مُطْلَقًا (قَوْلُهُ أَوْ قَصْرًا) أَيْ مَقْصُورًا فَهُوَ مَنْ
عَطَفَ الْفِعْلَ عَلَى الْأَسْمِ الْمُتَضَمِّنِ بِمَعْنَاهُ كَمَا فِي فَالِقِ الْأَصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكْنًا (قَوْلُهُ لَمَّا سَمِعَ) أَيْ مِنْ نَافَاتِهِ
لِلصَّلَاةِ مَعَ نَدْوَتِهِ (قَوْلُهُ مِثْلًا) أَيْ أَوْسَنَ (قَوْلُهُ شَكٌّ فِي فِعْلِ الْخ) أَيْ إِذَا شَكَّ الْخَوْفُ وَجُوزَ كَوْنُهُ نَعْتًا لِرُكْنٍ
(قَوْلُهُ إِلَيْهِ) أَيْ الْمَتْرُوكِ (قَوْلُهُ كَأَمَّا) أَيْ فِي الرُّكْنِ الثَّلَاثِ عَشَرَ كَرْدِي (قَوْلُهُ وَقَصْدُ الْخ) كَأَقْوَالِهِ الْإِتِيَّةِ
وَقَلْبُ الْخَوْفِ وَالشَّكِّ الْخَوْفِيَّةُ عَلَى قَوْلِهِ الْبَقَاءُ الْخ (قَوْلُهُ مَصْلِي فَرَضَ الْخ) يَفْهَمُ عَدَمَ الْبَطْلَانِ فِي النَّفْلِ
مُطْلَقًا وَفِي الْفَرْضِ قَائِمًا فَلْيُرَاجِعْ (قَوْلُهُ بَعْدَ سَجْدَتِهِ) ظَرْفٌ لِلْقَصْدِ وَقَوْلُهُ الْجُلُوسُ الْخَوْفُ (قَوْلُهُ الْجُلُوسُ
لِلْقِرَاءَةِ) أَيْ مَعَ الْإِخْدَافِ الْجُلُوسُ سَمِ (قَوْلُهُ وَلَا) أَيْ بَانَ نَسِيَ بِقَاءِ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ (قَوْلُهُ وَالشَّكُّ فِي نِيَّةِ
التَّحْرِيمِ الْخ) أَيْ بَانَ تَرَدُّدُهُ لِنَوْيِ وَأَتَمِّ النِّيَّةِ أَوْ تَبَيُّعِ أَجْزَائِهَا الْوَاجِبَةِ أَوْ بَعْضِ شَرْطِهَا أَوْ هَلْ نَوَى
ظَهَرَ أَوْ عَصَرَ أَوْ (قَوْلُهُ مَعَ مَضَى الرُّكْنِ) أَيْ قَبْلَ انْجِلَافِهِ بَانَ قَارْنَهُ مِنْ ابْتِدَائِهِ إِلَى تَمَامِهِ (قَوْلُهُ أَوْ طَوَّلَ
زَمَنًا) أَيْ عَرَفَ شَرْحًا بِأَفْضَلٍ قَالَ السَّكْرَدِيُّ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الصَّلَاةَ تَبْطُلُ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ بَعْضُ رُكْنٍ مُطْلَقًا أَوْ
طَوَّلَ زَمَنًا وَأَنْ لَمْ يَتِمَّ مَعَهُ رُكْنٌ أَوْ عَدَمَ اعَادَةِ مَا قَرَأَ فِي حَالَةِ الشَّكِّ وَأَنْ لَمْ يَبْطُلِ الزَّمَنُ وَلَمْ يَبْضُرْ رُكْنٌ هـ (قَوْلُهُ
وَخَرَجَ بِالشَّكِّ) أَيْ فِي صِحَّةِ النِّيَّةِ (قَوْلُهُ ظَنُّهُ أَنْهُ فِي غَيْرِهَا) أَيْ فِي صَلَاةٍ أُخْرَى وَفِي الْفَرْقِ أَنَّ الشَّكَّ يَضْعِفُ النِّيَّةَ
بِخِلَافِ الظَّنِّ كَرْدِي (قَوْلُهُ وَأَنَّ أَتَمَّهَا مَعَ ذَلِكَ) أَيْ فَانَّهُ تَصَحُّ صَلَاتُهُ وَأَنَّ أَتَمَّهَا الْخ (قَوْلُهُ كَأَمَّا) أَيْ قَبِيلُ
الرُّكْنِ الثَّلَاثِي عَشَرَ كَرْدِي (قَوْلُهُ كَفَرَضَ الْخ) أَيْ سَوَاءٌ كَانَ فِي فَرَضٍ وَظَنٍّ أَوْ فِي نَفْلِ أَوْ عَكْسِهِ شَرْحٌ
بِأَفْضَلٍ أَيْ وَفِي فَرَضٍ وَظَنٍّ أَوْ فِي فَرَضٍ أُخْرٍ أَوْ فِي نَفْلِ وَظَنٍّ أَوْ فِي نَفْلِ أُخْرٍ (قَوْلُهُ وَلَوْ بِحَالٍ عَادِيًا) زَادَ فِي
شَرْحِي الْأَرشَادَ لَا عَقْلِيًّا فَمَا يَظْهَرُ لِأَنَّ الْأَوَّلَ قَدِ يَنَاقِ الْجُزْمَ لَا مَكَانَ وَقُوعِهِ بِخِلَافِ الثَّانِي هـ وَفِي الْإِيْعَابِ
مَا يُوْفَّقُهُ كَرْدِي (قَوْلُهُ لَمَّا نَفَاتِهِ) أَيْ كُلٌّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ (قَوْلُهُ الْمَشْرُطُ دَوَامُهُ) أَيْ الْجُزْمُ (قَوْلُهُ لَا شَيْئًا هَا)
مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ الْمَشْرُطُ وَالضَّمِيرُ لِلصَّلَاةِ (قَوْلُهُ إِلَّا بِهِ) أَيْ يَدُومُ الْجُزْمُ (قَوْلُهُ وَبِهِ) أَيْ بِقَوْلِهِ الْمَشْرُطُ دَوَامُهُ
الْخ (فَارِقٌ) أَيْ الصَّلَاةُ فَكَانَ الْأَوَّلُ الثَّانِي (الْوُضُوءُ وَالصَّوْمُ الْخ) أَيْ فَانَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِيهَا دَوَامُ
الْجُزْمِ لِعَدَمِ اشْتِهَائِهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا فَلَا تَبْطُلُ بِنِيَّةِ الْقَطْعِ وَمَا بَعْدَهَا (قَوْلُهُ قَبْلَ الشَّرْعِ) أَيْ وَمِنْقَطَعَةٌ حِينَ
الشَّرْعِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا يَأْتِي أَنْفَاعُ سَمِ (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ) أَيْ نِيَّةُ الْمَبْطُلِ (قَوْلُهُ لَا يَنَاقِ الْجُزْمَ) يَتَامَلُ سَمِ (قَوْلُهُ
أَنْ يَتَوَجَّهَ) إِلَى الْمَتْنِ دَفْعَ الْمَارِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَيْ عَقِبَهُمَا إِلَى ثَلَاثَةِ أَذْوَاعٍ وَقَوْلُهُ ابْنُ حَبَّانٍ إِلَى الصَّلَاةِ فِي
الْمُطَافِ وَقَوْلُهُ إِلَّا فَهُوَ إِلَى وَلَوْ شَرَعَ وَقَوْلُهُ الَّذِي لَيْسَ فِي صَلَاةٍ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ عَرْضًا وَقَوْلُهُ فَتَيُّ إِلَى
وَإِذَا وَقَوْلُهُ وَالْحَقُّ إِلَى وَلَوْ شَرَعَ قَوْلُ الْمَتْنِ (وَيَسْنُ لِلْمَصْلِيِّ) أَيْ لِمُرِيدِ الصَّلَاةِ وَلَوْ صَلَاةَ جَنَازَةٍ وَبَنِيغِي أَنْ يَبْعَدَ
النَّعْشَ سَاتِرًا أَنْ قَرَّبَ مِنْهُ فَإِنْ بَعْدَ عَنَّا عَتَبَ لِحُرْمَةِ الْمُرُورِ وَأَمَّا مَسْتَرَةٌ بِالشَّرْطِ وَبَنِيغِي أَيْضًا أَنْ فِي مَعْنَى
الصَّلَاةِ سَجْدَةُ الثَّلَاوَةِ وَالشُّكْرُ وَنَقَلَ عَنْ شَيْخِنَا الزِّيَادِي ذَلِكَ أَنَّ مَرْتَبَةَ النَّعْشِ بَعْدَ الْعَصَا عَشْرَ (قَوْلُهُ
أَنْ يَتَوَجَّهَ) هَذَا التَّقْدِيرُ لَا يُوَافِقُ أَنْ نَأْتِيَ بِفَاعِلٍ يَسْنُ قَوْلَهُ إِلَّا تَمَّ دَفْعُ الْمَارِ ثُمَّ تَقْدِيرُ هَذَا يَشْكَلُ مَعَ قَوْلِ

فَسَرَّ الْأَكْلَ فِيمَا سَبَقَ بِمَا كَوَّلَ فَلَا يَتَوَقَّفُ الْبَطْلَانُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَبْطُلِ مَر (قَوْلُهُ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي الصَّوْمِ)
يُوْخِذُ مِنْهُ أَنْ يَأْتِيَ هُنَا نَظِيرُ مَا يَأْتِي ثُمَّ فِيمَا لَوْ وَضَعَ نَحْوَ السَّكْرَةِ فِيهِ بِلَا حَاجَةٍ فَنَذَابَتْ وَنَزَلَتْ إِلَى جَوْفِهِ فَرَاغَهُ
(قَوْلُهُ الْجُلُوسُ لِلْقِرَاءَةِ) أَيْ مَعَ الْإِخْدَافِ الْجُلُوسُ (قَوْلُهُ عَادِيًا) أَخْرَجَ الْعَقْلُ فَرَاغَهُ (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ لَا يَنَاقِ)
يَتَامَلُ (قَوْلُهُ أَنْ يَتَوَجَّهَ) هَذَا التَّقْدِيرُ لَا يُوَافِقُ أَنْ نَأْتِيَ بِفَاعِلٍ يَسْنُ قَوْلَهُ إِلَّا تَمَّ دَفْعُ الْمَارِ ثُمَّ تَقْدِيرُ هَذَا يَشْكَلُ

بِالتَّحْرِيمِ أَوْ قَصْرٍ فِي التَّعَلُّمِ
فَتَعْبِيرُهُ بِبَلْعِ الْمُشْعَرِ بِالْقَصْدِ
وَالْتَعَمُّدِ أَوَّلِيٍّ مِنْ تَعْبِيرِ أَصْلِهِ
بِتَسْوِغٍ وَتَذَوُّبٍ أَيْ تَنْزِلِ
لِجَوْفِهِ بِلَا فِعْلِ لِأَهَامِهِ
الْبَطْلَانِ وَلَوْ مَعَ نَحْوِ النَّسْيَانِ
(بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ (فِي الْأَصَحِّ)
لَمَّا مَرَّ (تَنْبِيْهُ) مِنْ
الْمَبْطُلِ أَيْضًا الْبَقَاءُ فِي رُكْنٍ
مِثْلًا شَكٍّ فِي فِعْلِ رُكْنٍ قَبْلَهُ
لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْعَوْدُ إِلَيْهِ فَوْرًا
كَأَمَّا مَرَّ وَقَصْدُ مَصْلِيٍّ فَرَضٍ
جَالِسًا بَعْدَ سَجْدَتِهِ الْأَوَّلَى
الْجُلُوسُ لِلْقِرَاءَةِ مَعَ التَّعَمُّدِ
وَالْإِحْسَابِ جُلُوسُهُ عَمَّا بَيْنَ
السَّجْدَتَيْنِ وَلَمْ يُوْثِّرْ ذَلِكَ
الْقَصْدُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا مَرَّ
فِي مَبْحَثِ الرُّكُوعِ وَقَلْبِ
الْفَرْضِ نَفْلًا إِلَّا لِعَذْرٍ
كَأَدْرَاكَ جَمَاعَةَ وَالشَّكِّ فِي
نِيَّةِ التَّحْرِيمِ أَوْ شَرْطِ لَهَا مَعَ
مَضَى رُكْنٍ أَوْ طَوَّلَ زَمَنًا أَوْ
مَعَ قَصْرِهِ وَلَمْ يَبْعُدْ مَا قَرَأَ فِيهِ
وَخَرَجَ بِالشَّكِّ ظَنُّهُ أَنْهُ فِي
غَيْرِهَا كَفَرَضٍ أُخْرٍ أَوْ نَفْلِ
وَأَنَّ أَتَمَّهَا مَعَ ذَلِكَ كَمَا مَرَّ
وَنِيَّةِ قَطْعِهَا وَلَوْ مُسْتَقْبَلًا
أَوْ تَرَدُّدِ فِيهِ أَوْ تَغْلِيْقِهِ عَلَى
شَيْءٍ وَلَوْ بِحَالٍ عَادِيًا كَمَا هُوَ
ظَاهِرٌ لَمَّا نَفَاتِهِ الْجُزْمَ بِالنِّيَّةِ
الْمَشْرُطِ دَوَامُهُ لَا شَيْئًا هَا
عَلَى أَفْعَالٍ مُتَغَايِرَةٍ مُتَوَالِيَةٍ
وَهِيَ لَا تَنْتَظِمُ إِلَّا بِهِ وَبِهِ فَارِقٌ
الْوُضُوءُ وَالصَّوْمُ وَالْإِعْتِكَافُ
وَالنَّسْكُ وَلَا يَضُرُّ نِيَّةَ مَبْطُلٍ
قَبْلَ الشَّرْعِ فِيهِ لِأَنَّهُ
لَا يَنَاقِ الْجُزْمَ بِخِلَافِ نَحْوِ
تَغْلِيْقِ الْقَطْعِ فَنَاقِي النِّيَّةِ
يُوْثِّرُ حَالًا وَمَنَاقِي الصَّلَاةِ إِنَّمَا يُوْثِّرُ عِنْدَ وَجُودِهِ (وَيَسْنُ لِلْمَصْلِيِّ) أَنْ يَتَوَجَّهَ (إِلَى جِدَارِ

أو سارية) أى عمود (أو عصا مغروزة) أو هنا وفيما بعد للترتيب وفيما قبل للتخيير لاستواء الأولين وتراخى الثالث عنهما فلم يسغ العدول إليه إلا عند العجز عنهما وكذا يقال فى المصلى مع العصارى فى الخط مع المصلى (أو بسطه مصلى) بعد عجزه عما ذكر (أو خط) خطأ (قبالة) عرضاً أو طولاً وهو الأولى عن يمينه أو يساره بحيث يسامت بعض بدنه كاهو ظاهر بعد العجز عن المصلى فتى عدل عن مقدم لمؤخر مع سهولته ولا يشترط تعذره فيما يظهر كانت شترته كالعدم وإذا استتر كما ذكرناه وإن زالت بنحو ربيع أو متعدد أثناء صلاته لكن بالنسبة لمن علم بها وقرب من سترته ولو مصلى وخطا لكن العبرة بأعلاهما بأن كان يدها وبين قدميه أى عقبها أو ما يقوم مقامهما بما يأتى فى فصل لا يتقدم على إمامه فيما يظهر ثلاثة أذرع فأقل بذراع الآدمى المعتدل وكان ارتفاع أحد الثلاثة الأولى ثلث ذراع بذلك فأكثر ولم يقصر بوقوفه فى نحو مغضوب أو إليه

المصنف أو بسط بلفظ الفعل الماضى فتأمله فالأولى تقدّر غيره إذا توجه وحينئذ فقله أو بسط عطف على مصلى أو توجه فليتامل سم وقال الرشيدى قوله مر أن يتوجه إرادان يفيد به قدراً زائداً على مفاد الماتن وهو سن التوجه إلى ما يأتى اه أى ويجوز للمأرجح ما لا يجوز للماتن (أو سارية) أى ونحوها نهاية زاد المبنى كخشبة مبنية اه قال عش قوله ونحوها أى بماله ثبات وظهور كظهور السارية اه قول الماتن (أو عصا الخ) أى ونحوها كمتاع مغنى قول الماتن (أو بسط) من عطف الفعل على الاسم اعنى المصلى أى للذى صلى إلى ما ذكر أو بسط الخ كافى فائرن به نقعا سم قول الماتن (مصلى) أى كسجادة بفتح السين مغنى وشرح المنهج (قوله) بعد عجزه الخ وقوله بعد العجز عن المصلى) تأكيد لما قدمه انفا (قوله) كما ذكرناه) أى من الترتيب (قوله) لكن بالنسبة لمن علم بها) أى وأما غيره فلا يحرم عليه المرور لكن للمصلى دفعه لانه لا يتقاعد عن الصبى والبهيمة عش أى على مرضى النهاية خلافاً لما يأتى فى الشرح من قوله لكونه مكلفاً ثم قوله بدليل أن المراق لا يدفع الخ (قوله) وقرب الخ وقوله وكان الخ وقوله ولم يقصر الخ (عطف على قوله استتر الخ) (قوله) بأعلاهما) وعلى هذا صلى على فروة مثلاً طوله ثلاث ذراع وكان إذا سجد يسجد على ما وراءها من الأرض لا يحرم المرور بين يديه على الأرض لتقصيره بعدم تقديم الفروة المذكورة إلى وضع جهته ويحرم المرور على الفروة فقط ثم قضيته أنه لو طال المصلى أو الخط وكان بين قدم المصلى وأعلاهما أكثر من ثلاثة أذرع لم يكن ستره معتبرة ولا يقال يعتبر منها مقدار ثلاثة أذرع إلى قدميه ويجعل ستره ويبلغى حكم الزائد وقد توقف فيه مر ومال بالفهم إلى أنه يقال ما ذكر لكن ظاهر المنقول الأول فليحرر سم على المنهج أقول ما ذكره من التردد ظاهر فيما لو بسط نحو بساط طويل للصلاة عليه إماماً جرت به العادة من الحصر المفروشة فى المساجد فينبغى القطع بأنه لا يعد شئ منها ستره حتى لو وقف فى وسط حصير وكان الذى إمامه منها ثلاثة أذرع لم يكف لان المقصود من السترة تنبيه المارة على احترام المحل بوضعها وهذه الجريان العادة بدوام فرشها فى المحل لم يحصل بها التنبيه المذكور عش (قوله) أى عقبها) والأوجه رؤس أصابعها نهاية ومعنى (قوله) أو ما يقوم مقامها) من الرأس فى المستأق وقضيته أنه يشترط أن يقرب السترة من رأسه ثلاثة أذرع فأقل وإن خرجت رجلاه مثلاً عن السترة فلا يحرم المرور وراء سترته وإن وقع على بقية بدنه الخارج عن السترة سم أقول وينافيه قول الشارح بما يأتى الخ فان عبارته هناك والاعتبار فى القيام بالعقب فى القعود بالآلية وفى الاضطجاع بالجانب أى جميعه وفى الاستلقاء بالعقب ومحل ما ذكر فى العقب وما بعده إن اعتمد عليه وإن اعتمد على غيره كاصابع القائم وركبة القاعدة اعتبر ما اعتمد عليه على الأوجه اه (قوله) وكان ارتفاع أحد الثلاثة الأولى الخ) أى وامتداد الأخيرين أى المصلى والخط نهاية ومعنى واسئى (قوله) فى نحو مغضوب الخ) يفيد أنه لو صلى فى مكان مغضوب لم يحرم المرور بين يديه وإن استتر لانه متعدد ممنوع من شغل المكان والمكسك فيه فلا حرمة لسترته وبذلك أفتى شيخنا الشهاب الراملى و (قوله) أو إليه) يفيد أنه لو استتر بستره مغضوب لم يحرم المرور بين يديه وهو متجه لانه لا حرمة لها بالنسبة إليه وإن كان غاصبها غيره حيث لم يظن رضاً مالكها بانتفاعها إذا مسأ كها أو الأقرار عليه حينئذ تمتنعان لا يقال ينبغى الاعتداد بالستره فى المسئلين لان الحرمة الخارج لانه يرد عدم الاعتداد بالستره مع الوقوف

مع قول المصنف أو بسط بلفظ الفعل الماضى فتأمله فالأولى تقدّر غيره إذا توجه وحينئذ فأو بسط عطف على مصلى أو توجه فليتامل (قوله) أو بسط من عطف الفعل على الاسم اعنى المصلى أى للذى صلى إلى ما ذكر أو بسط الخ كافى فائرن به نقعا (قوله) عرضاً أو طولاً) عبارة شرح الروض طولاً لا عرضاً وفيه أيضاً قال فى المهمات وسكتوا عن قدرهما أى المصلى والخط والقياس أنهما كالشخص اه (قوله) أى عقبها) اعتمد مر أصابعهما (قوله) أو ما يقوم مقامها) منه الرأس فى المستأق وقضيته أنه يشترط أن يقرب السترة من رأسه ثلاثة أذرع فأقل وإن خرجت رجلاه مثلاً عن السترة فلا يحرم المرور وراء سترته وإن وقع على بقية بدنه الخارج عن السترة (قوله) أحد الثلاثة) انظر مفهومه (قوله) فى نحو مغضوب) يفيد أنه لو صلى فى

في الطريق مع أن المنع لخارج ومع أنه لا حرمة بالوقوف فيها ومع استحقاقه الانتفاع بها في الجملة بل عدم الاعتداد بما نحن فيه أولى سم (قوله أو في طريق) أي أو شارع أو درب ضيق أو نحو باب مسجد كالحل الذي يغلب مرور الناس به في وقت الصلاة ولو في المسجد كالمطاف شرح مر اه سم قال الرشدي قوله مر أو نحو باب مسجد الخ ينبغي أن يكون محله مالم يضطر إلى الوقوف فيه بان امتلا المسجد بالصفوف ثم رايت الشيخ ع ش في الحاشية ذكر ذلك احتمالا ثم قال ويحتمل عدم حرمة المرور لعذر كل من المار والمصلي أما المصلي فلم عدم تقصيره وأما المار فلا استحقاقه بالمرور في ذلك المكان على أنه قد يقال بتقصير المصلي حيث لم يبادر المسجد بحيث يتيسر له الجلوس في غير الممر ولعل هذا أقرب اه وقد يقال عليه إذا كان الصورة ما ذكر فلا بد من وقوف بعض المصلين بالباب بالضرورة فلا تقصير اه أي فلا قرب الأول (قوله والحق بها) أي بالصلاة في الطريق (قوله وإن كثرت) وهم من ظن أن هذه المسئلة كمسئلة التخطي يوم الجمعة فقيدها بصفين نهاية (قوله فان لم يقصروا لنحو جذب منفرد الخ) أي آت بعد تمام الصف بحيث لم يتبق فرجة تسعه فانه يجذب من الصف واحدا ليصف معه فيصير محل المجذوب فرجة بصرى عبارة ع ش يؤخذ من التعبير بالانقصير انه لو لم يوجد من المامومين تقصير كان كملت الصفوف في ابتداء الصلاة ثم بطلت صلاة بعض من نحو الصف الأول لم يكن ذلك مسقطا لحرمة المرور ولا لسن الدفع وظاهره انه لا فرق في ذلك بين تحقق عروض الفرجة والشك فيه وهو محتمل لان العمل تسوية الصفوف وسن الدفع حتى يتحقق ما يمنع اه (قوله لم يتخط لها) هل المراد لم يطلب التخطي لها ولم يجز التخطي لها وينبغي أن يقال اننا كفتينا في الستر بالصفوف أي كما هو مختار الشارح حرم التخطي لها إن لم يزد منه المرور بين يدي المصلي وإن لم نكتف بذلك أي كما هو مختار النهاية والمغني لم يحرم وإن لم يزد منه ذلك سم (قوله بمزوق الخ) ظاهره وإن كان لشاخص المزوق من أجزاء المسجد وخلا من أسفل الشاخص غن التزويق ما يساوي السترة ويؤيد عليها فينتقل عنه ولو إلى الخط حيث لم يجد غيره فتنبه له فانه يقع كثير في مساجد مصر ناع ش (قوله أو بامرأة الخ) ويكره كافي المجموع أن يصلي وبين يديه رجل أو امرأة يستقبله ويراه نهاية ومغني أي ولو لم يحائل ولو كان ميتا أيضا ع ش (قوله وإلا فهو ستره) خلافا لنهاية عبارته بعد حكاية ما في الشرح والوجه عدم الاكتفاء بالستره بالآدمي ونحوه اخذنا ما يأتي أن بعض الصفوف لا يكون ستره لبعض اخر اه قال ع ش قوله بالآدمي ظاهره انه لا فرق في عدم الاكتفاء بالآدمي بين كون ظهره للمصلي أو لا كما يصرح به عدم الاكتفاء بالصفوف فان ظهورهم إليه خلافا لان حج وقوله ونحوه أي كالدابة اه (قوله فاعلم ان كل صف ستره لمن خلفه الخ) والوجه ان بعض الصفوف لا يكون ستره لبعضها كما هو ظاهر كلامهم نهاية ومغني (قوله فوضعت له الخ) أي بلا ذنبها نهاية أي فينبغي للغير وضعها حيث كان للمصلي عذر في عدم الوضع ويحتمل أن يسن مطلقا لأن فيه إعانة على خير والأقرب الأول ع ش (قوله على ما قاله ابن الاستاذ) اعتمده النهاية والمغني (قوله سن له الخ) جواب قوله السابق إذا استتر كما ذكرناه الخ سم (قوله على خلاف القياس) أي فان قضية كونه من باب النهي عن المنكر وهو قادر على إزالته وجوب الدفع وقد بحثه الاستاذ في معنى (قوله

أو في طريق وألحق بها ابن حبان في صحيحه وهو معدود من أصحابنا وتبعه غير واحد الصلاة في المطاف وقت مرور الناس به أو بوقوفه في صف مع فرجة في صف آخر بين يديه لتقصير كل من وراء تلك الفرجة بعدم سدها المقوت لفضيلة الجماعة فللداخل خرق الصفوف وإن كثرت حتى يسدها فان لم يقصروا لنحو جذب منفرد لمن بها ليصف معه لم يتخط لها أو بسترته بمزوق ينظر إليه أو برحلة نفور أو بامرأة قد يشتغل بها أو برجل استقبله بوجهه وإلا فهو ستره فعلم أن كل صف ستره لمن خلفه إن قرب منه ولو شرع مع عدم السترة فوضعت له وهو في الصلاة حرم المرور بينه وبينها على ما قاله ابن الاستاذ نظرا لصورتها لا لتقصيره سن له ولغيره الذي ليس في صلاة ولم يجب على خلاف القياس

مكان مغضوب لم يحرم المرور بين يديه وإن استتر لأنه متعدد ومنوع من شغل المكان والمكث فيه فلا حرمة لسترته وبذلك أفتى شيخنا الشهاب الرملي بانه لو استتر في مكان مغضوب لم يحرم المرور بينه وبينها ولم يكره وقوله أو في طريق أي أو شارع أو درب أو نحو باب مسجد مر (قوله لم يتخط لها) هل المراد لم يطلب التخطي لها ولم يجز التخطي لها وينبغي أن يقال اننا كفتينا في الستر بالصفوف حرم التخطي لها إن لم يزد منه المرور بين يدي المصلي وإن لم نكتف بذلك لم يحرم وإن لم يزد منه ما ذكر (قوله وإلا فهو ستره) ينبغي أن يفتى على قوله عقبه ان كل صف ستره لمن خلفه فعلى انه ليس ستره هنا كذلك فليتام ولا يبعد الاعتداد بسترته بنحو مزوق ينظر إليه وإن كره من جهة أخرى فيحرم المرور حيث نذر مر (قوله حرم المرور) اعتمده مر (قوله سن له ولغيره) هو جواب قوله السابق وإذا استتر كما ذكرناه الخ (قوله لم يجب على خلاف القياس

احترام الصلاة الخ قال في شرح العباب ثم رأيت جمعا أجابوا عنه بأجوبة هذا أحسنها ومنها أن شرط الوجوب تحقق الاثم وهنا يحتمل كونه جاهلا أو ناسيا أو غافلا أو اعمى ويرد بان الكلام في ما راى ثم ولا يكون اثما إلا ان تحقق انتفاء جميع الموانع عنه فلا يجوز له الدفع فضلا عن ندمه إلا أو تحقق انتفاء جميعها انتهى وقضية قوله فلا يجوز ان الاعمى لا يدفع مطلقا والوجه انه يدفع ان علم بالستره والا فيدفع برفق بحيث لا يتأذى ولا يخفى ان المفهوم من الجواب الذي حكاه بقوله وإن شرط الوجوب الخ نذب دفع الجاهل وما عطف عليه وله اتجاه وهو ظاهر الاخبار وإن خالفه في شرح الارشاد فقال نخرج الصبي والمجنون والجاهل والمعدور فلا يجوز دفعهم على الوجه انتهى سم (قوله بئنه) إلى قوله ومع ذلك في المغنى إلا قوله وقد تعدى إلى المتن وقوله للاتباع إلى خبر الحاكم وقوله وفي رواية إلى وخبر ابن داود وقوله الخبر الدال إلى ويسن وكذا في النهاية إلا قوله وما سن دفع إلى وفاد (قوله لكونه مكلفا) قد يقال الدفع هنا من باب دفع الصائل لان المار صائل عليه في صلاته مفوت عليه كالهوا من باب إزالة المنكرو وغير المكلف يمنع من كل من صياله وارتكابه المنكرو وإن لم يأثم فليأمل فالوجه أن الدفع منوط بوجود السترة بشرطها وأن الحرمة منوطة بالتكليف والعلم مر وفي شرح العباب بعد كلام قررته ومنه ان ظاهر حديث ابن ماجه عن ام سلمة دفع غير المكلف مانصه فالذي يتجه نذب الدفع ولو لغير المكلف لكن بلطف بحيث لا يؤذيه انتهى واعتمد مر انه لا فرق بين المكلف وغيره كما مر سم قول المتن (والصحيح تحريم المرور الخ) قال سم ويلحق بالمرور جلوسه بين يديه ومده رجليه واضطجاعه انتهى ومثله يده لياخذ من خزائنه متاعا لانه يشغله ورماء يشوش عليه في صلاته عمن وقوله لياخذ الخ اي ونحوه كالمصاحفة لمن في جنب المصلى قول المتن (تحريم المرور) اي على المكلف العالم مر اه سم وفي البجيرى عن العزيرى أنه من الكبائر أخذ من الحديث اه (قوله أى حين إذ سن له الدفع) اي وهو في صلاة صحيحة في اعتقاد المصلى فيما يظهر فرضا كانت أو نفلا شرح مر اه سم (قوله وإن لم يجد المار سبيلا) نعم قد يضطر المار إلى المرور بحيث تلزمه المبادرة لا سبب لا يخفى

احترام الصلاة الخ قال في شرح العباب ثم رأيت جمعا أجابوا عنه بأجوبة هذا أحسنها ومنها أن المرور محتلف في تحريمه ولا ينكر إلا يجمع عليه ويرد بان ما يعتد الفاعل تحريمه كالجمع عليه وإن شرط الوجوب تحقق الاثم وهنا يحتمل كونه جاهلا أو ناسيا أو غافلا أو اعمى ويرد بان الكلام في ما راى ثم ولا يكون اثما إلا ان تحقق انتفاء جميع الموانع عنه فلا يجوز له الدفع فضلا عن ندمه إلا ان تحقق انتفاء جميعها اه وقضية قوله فلا يجوز الخ ان الاعمى لا يدفع مطلقا والوجه انه يدفع ان علم بالستره والا فيدفع برفق بحيث لا يتأذى ولا يخفى ان المفهوم من الجواب الذي حكاه بقوله وإن شرط الوجوب الخ نذب دفع الجاهل وما عطف عليه وله اتجاه وهو ظاهر الاخبار وإن خالفه في شرح الارشاد فقال نخرج الصبي والمجنون والجاهل والمعدور فلا يجوز دفعهم على الوجه اه (قوله لكونه مكلفا) قد يقال الدفع هنا من باب دفع الصائل لان المار صائل عليه في صلاته مفوت عليه كالهوا من باب إزالة المنكرو وغير المكلف يمنع من كل من صياله وارتكابه المنكرو وإن لم يأثم فليأمل فالوجه أن الدفع منوط بوجود السترة بشرطها وأن الحرمة منوطة بالتكليف والعلم مر وفي شرح العباب بعد كلام قررته ومنه ان ظاهر حديث ابن ماجه عن ام سلمة دفع غير المكلف مانصه فالذي يتجه نذب الدفع ولو لغير المكلف لكن بلطف بحيث لا يؤذيه ثم نقل عن الاذرى ان ظاهر إطلاقهم انه لا فرق بين المكلف وغيره وان فيه نظر اثم قال وهو غير مسلم بل ظاهر تقييدهم سن الدفع بل جواز به حرمة المرور ان غير المكلف والحامل غير المقصر لا يدفعان اي الا بلطف على ما مر اه واعتمد مر انه لا فرق بين المكلف وغيره كما مر (قوله تحريم المرور) اي على المكلف العالم وقوله حينئذى إذا كان المصلى في صلاة صحيحة في اعتقاده فيما يظهر مر (قوله وإن لم يجد المار سبيلا) نعم قد يضطر المار بحيث تلزم المبادرة لا سبب لا تخفى كذا نرى مشرف على الهلاك تعين المرور طريقا لا نقادهم مر (فرع) حيث ساغ الدفع فلتف المدفوع لم يضمنه وان كان رقيقا لانه لم يدخل في يده بجره الدفع فلو توقف دفعه على دخوله في يده بأن لم يندفع بقبضه عليه وتحويله

احترام الصلاة لان وضعها
عدم العبث ما أمكن وتوفر
الحشوع والدفع ولومن
الغير قد ينافيه (دفع المار)
بينه وبين سترته المستوفية
للشروط وقد تعدى بمروره
لكونه مكلفا (والصحيح
تحريم المرور) بينه وبين
سترته (حينئذ) أى حين
اذن له الدفع وإن لم يجد
المار سبيلا ما سن الصلاة
لما ذكر مع تعيين الترتيب
السابق فيه فللا تباع في
الاسطوانة والعصا مع خبر
الحاكم استروا في صلاتكم
ولو بسهم وفي رواية صحيحة
أيضا ولو بدقة شعرة وخبر
أبي داود إذا صلى أحدكم
فليجعل أمام وجهه شيئا فان
لم يجد فليكن عصا فان لم
يكن معه عصا فليخط
خطا ثم لا يضربها من أمامه
أى في كمال صلاته

كانذار نحو مشرف على الهلاك تعين المرور لا تقاذه شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر كانذار
نحو مشرف الخ وخطف نحو عما مته وتوقف إنقاذها من السارق على المرور فلا يحرم المرور بل يجب في
إنقاذ نحو المشرف ويحرم على المصلي الدفع إن علم بحاله أو غبارة السكرى وفى الأيعاب قال الأذرى ولا
شك في حل المرور إذ لم يجد طريقا سواه عند ضرورة خوف نحو بول أو لعذر يقبل منه وكل ما رجحت
مصلحته على مفسدة المرور فهو في معنى ذلك انتهى وما ذكره في الضرورة ظاهر بخلاف ما بعده على
اطلاقه اه كلام الأيعاب ونقل الامام عن الأئمة جواز المرور إن لم يجد طريقا واعتمده السنوى والعباب
وغيرهما اه (قوله إذ مذهبنا أنه لا يبطل الصلاة سرور شىء الخ) أى بين يديه كمرأة وكلب وحرار واما
خبر مسلم يقطع الصلاة المرأة والكلب والحرار فإرادته قطع الخشوع للشغل بها نهاية ومعنى وقال أحد
لا شك في قطع الكلب الأسود وفى قلمى من الحرار والمرأة شىء كرى (قوله ولا يحرم) ينبغى أن يحل إن أدى
ذلك الدفع ولا بان خف وسو ح به عادة لم يحرم سم (قوله خلافا للخوارزمى) حيث قال بحرمة المرور فى
محل السجود مطلقا نهاية (قوله بل لو قصر الخ) يغنى عنه ما قبله (قوله فليدفعه) (فرع) حيث ساغ
الدفع فتلغ المدفوع لم يضمنه وإن كان رفيقا لأنه لم يدخل فى يده بمجرد الدفع فلو توقف دفعه على دخوله فى
يده بان لم يندفع الا بقبضه عليه ضمنه اخذا بما يأتى فى الجرى صلاة الجماعة سم على حج وقدي توقف فى
الضمان حيث عدم دفع الصائل فان دفعه يكون بما يمكنه وإن أدى إلى استيلاء عليه حيث تعين طريقا فى
الدفع ويفرق بينه وبين مسألة الجربان الجر لنفع الجار لا لدفع ضرر المجرور ع ش ولعله هو الظاهر
(قوله أو هو شيطان الانس) أى يفعل فعل الشيطان لأنه يصدد شغل المسلم عن الطاعة حللى وكردى
(قوله كالصائل) فان أدى إلى موته فهدر معنى عبارة سم قضية إلحاق ما هنا بالصائل جواز دفعه وإن
جهل التحريم اه وعبارة ع ش قال مر لا فرق بين البهيمة والصى والمجنون وغيرهم لأن هذا من باب
دفع الصائل والصائل يدفع مطلقا سم على المنهج اه (قوله ولا يدفعه الخ) عبارة المغنى قال الأصحاب
ويدفعه بيده وهو مستقر فى مكانه ولا يحل المشى إليه لأن مفسدة المشى أشد من المرور وقضية هذا أن الخطوة
والخطوتين حرم أو إن لم تبطل بها الصلاة وليس مراد أى لا يحل حلا مستوى الطرفين فيكره ولو دفعه ثلاث
مرات متواليات بطلت صلاته كفى الانوار اه (قوله وعليه يحمل الخ) وعلى الكثير المتوالى يحمل الخ
وتقدم عن المغنى محل آخر (قوله وضع السترة عن يمينه الخ) هذا لا يأتى فى الجدار كما هو معلوم وقدي تاتى فيه
بان ينفصل طرفه عن غيره وحينئذ فهل السنة وضعها عن يمينه ويشمل المصلى فهل السنة وضعها عن يمينه
وعدم الوقوف عليها فيه نظر ويحتمل على هذا ان يكفي كون بعضها عن يمينه وإن وقف عليها سم على حج
اه ع ش وفى السكردى قال القليوبى خرج المصلى كاستجادة لان الصلاة عليه لا إليه انتهى أى فيجعله بين
عينيه اه (قوله هل العبرة هنا الخ) المتجه اعتبار اعتقاد المصلى فى جواز الدفع واعتقاد المار فى الاثم وعدمه
سم ومال إليه النهاية واعتمده ع ش (قوله عن يمينه الخ) نقل عن الأيعاب لحج ان الاولى جعلها عن يساره
وفيه وقفة وأقول ينبغى أن الاولى أن تكون عن يمينه لشرف اليمين ع ش (قوله ولا يستقبلها الخ) أى بل
يفعل امالة قليلة بحيث تسامت بعض بدنه ولا يبالغ فى الامالة بحيث تخرجها عن كونها سترة له وليس من
السترة الشرعية ما لو استقبل القبلة واستندى وقوفه إلى جدار عن يمينه أو يساره فيما يظهر لأنه لا يعد سترة عرفا

من مكان إلى آخر فهل له الدفع ويدخل فى ضمانه أولا والقياس أنه حيث عدم مستوليا عليه ضمنه أخذا بما أتى
فى الجرى صلاة الجماعة (قوله ولا يحرم) ينبغى أن يحل إن أدى ذلك الدفع والا بان خف وسو ح به عادة لم يحرم
(قوله بل خلاف الاولى) هلا جاز دفعه أو سن لان انتهى عن خلاف الاولى مشروع وان لم يجب (قوله
كالصائل) قد يقال قضية إلحاق ما هنا بالصائل جواز دفعه وإن جهل التحريم لان الظاهر ان الصائل
يدفع وإن جهل التحريم (قوله وضع السترة الخ) لا يأتى فى الجدار كما هو معلوم وقدي تاتى فيه بان ينفصل
طرفه عن غيره وحينئذ فهل السنة وقوفه عند طرفه بحيث يكون عن يمينه ويشمل المصلى فهل السنة وضعها عن

مرور شىء للأحاديث فيه
وقاسوا المصلى بالخط
بالاولى لانه اظهر منه فى
المراد ولذا قدم عليه كما مر
وماسن دفع المار إذا وجدت
تلك الشروط ولا يحرم
دفعه لانه لم يرتكب محرما
بل خلاف الاولى وهو
مراد من عبر بالكرهية ولو
فى محل السجود خلافا
للخوارزمى بل لو قصر المصلى
بما سأل بكرة المرور بين يديه
فلخير الصحيح إذا صلى
أحدهم إلى شىء يستتره من
الناس فإراد أحدان يجتاز
بين يديه فليدفعه فان أى
فليقاتله فانما هو شيطان
أى معه شيطان أو هو
شيطان الانسان وأد قوله
صلى الله عليه وآله فان أى انه يلزم الدافع
ويجوز الأسهل فالأسهل
كالصائل ولا يدفعه بفعل
كثير متوال ولا بطلت
صلاته وعليه يحمل قولهم
ولا يحل المشى إليه لدفعه
واما حرمة المرور عليه
حينئذ فلخير الصحيح لو يعلم
المار بين يدى المصلى أى
المستتر بستره يعتد بها كما
أفاده الحديث السابق ماذا
عليه من الاثم لكان أن
يقف أربعين خريفا إلى ستة
كما فى رواية خير اله من ان
يمر بين يديه والخبر الدال
على عدم الحرمة ضعيف
ويسن وضع السترة عن
يمينه أو يساره ولا يستقبلها
بوجهه للنهى عنه ومع ذلك

(تنبيه) هل العبرة هنا في حرمة المرور المقضية للدفع باعتقاد المصلي أو المار أو هائل محتمل إذ قضية جعلهم هذا من باب النهي عن المنكر الثاني إذ لا يتكرر إلا لجمع عليه أو الذي اعتقد الفاعل تحريمه وقولهم ما مر في ثم لا يضره ما مر أمامه الأول لأن هذا حقه لصونه به عن نقص صلاته فليعتبر اعتقاده وقولهم لو لم يستر بسكرة معتبرة حرم الدفع الثالث وهو الذي يتجه لأن الذي دل عليه كلامهم أن علة الدفع مركبة من عدم تقصير المصلي وحرمة المرور وبديل أن المراهق لا يدفع وإن وجدت السكرة المعتبرة فإذا قصر المصلي بأن لم توجد سكرة معتبرة في مذهبه لم يدفع المار وإن اعتقد حرمة المرور كالأستبر بما لم يعتد المار الحرمة معناه نعم إن ثبت (١٦١) أن مقلد، ينأه عن إدخاله النقص على

صلاة مقلد غيره رعاية لاعتقاده دفعه حينئذ ولو تعارضت السكرة والقرب من الإمام أو الصف الأول مثلا فما الذي يقدم كل محتمل وظاهره وقولهم يقدم الصف الأول في مسجده صلواته وإن كان خارج مسجده المختص بالمضاعفة تقديم نحو الصف الأول (قلت يكره) للمصلي الذكر وغيره ترك شيء من سنن الصلاة وفي عمومها نظر والذي يتجه تخصيصه بما ورد فيه نهي أو خلاف في الوجوب فإنه يفيد كراهة الترك كما صرحوا به في غسل الجمعة وغيره ثم رأيت أن السكرة إنما هي عبارة المهذب فعند المصنف عنها في شرحه إلى التعبير بيني أن يحافظ على كل ما ندب إليه الدال على أن مراد المهذب بالكراهة اصطلاح المتقدمين وحينئذ فلا إشكال و (الالتفات) في جزء من صلاته بوجهه يمينا أو شمالا وقيل يحرم واختير للخبر

عش (قوله الثاني) أي اعتبار اعتقاد المار (قوله وقولهم الخ) عطف على جعلهم الخ (قوله الأول) أي اعتبار اعتقاد المصلي (قوله أن المراهق لا يدفع الخ) الوجه أنه يدفع سم (قوله وإن اعتقد) أي المار (قوله كما لو استتر بما الخ) أي يسترة معتبرة في مذهبه (قوله أن مقلده) بفتح اللام و (قوله مقلد غيره) بكسر اللام (قوله تقديم نحو للصف) خبر قوله وظاهر الخ (قوله في عموم الخ) أي في عموم القول بكرة ترك شيء من سنن الصلاة (قوله وخلاف في الوجوب) الأول أو قبل ووجهه (قوله فانه) أي الخلاف في الوجوب (قوله في شرحه) أي المذهب (قوله اصطلاح المتقدمين) لعل مراده أن السكرة في اصطلاح المتقدمين تصدق بالخفيفة التي يبر عنها المتأخرون بخلاف الأولى وإلا فالكراهة عند المتقدمين أعم كما لا يخفى سم (قوله في جزء) إلى قوله وفي رواية في المعنى لإقوله وزعم إلى فقد صح وكذا في النهاية لإقوله وقيل إلى الخبر وقوله وصح إلى ومن ثم (قوله أنه اختلاس) أي سبب اختلاس قال الشوبري أي اختطاف بسرعة ولعل المراد حصول نقص في الصلاة من الشيطان لأنه يقطع منها شيئا أو يأخذ به مجرى وقوله سبب اختلاس لعل الأولى مسبب اختلاس (قوله ولو تحول صدره) أي حوله نهاية ومعنى (قوله كالمقصود به) أي بالالتفات بوجهه سم وعش قول المتن (إلى السماء) ومثلها ما علا كالسقف إيجاب اه كردى (قوله بجر دلمح العين) أي بدون الالتفات (مطلقا) أي الحاجة أو لا (قوله كلامها) أي الالتفات للحاجة وبجر دلمح العين لغير حاجة معنى (قوله ما بال أقوام) أي ما حالهم وأهم الرفع ثلاثا ينكسر خاطره لأن النصيحة على رؤس الأشهاد فضيحة و (قوله ليتنهن) جواب قسم محذوف و (قوله عن ذلك) أي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة و (قوله لو تخططن الخ) بضم الفوقية وفتح الفاء مبنيًا للدفع ولوللتخير تهديدا أو هو خبر بمعنى الأمر والمعنى ليكون منهم الانتهاء عن الرفع أو خطف الابصار عند رفعها من الله تعالى أمارف البصر إلى السماء في غير الصلاة لدعاء ونحوه فجوزها لا كثرون وكرهه آخرون اه زيادى وفي عميرة عن الدميري عن الأحياء ويستحب أن يرمق ببصره إلى السماء في الدعاء بعد الوضوء عش و تقدم أن السماء قبله الدعاء (قوله ومن ثم) أي من أجل الثناء على الخشوع في أول السورة المذكورة (قوله في خميسة) هي كسام مربع فيه خطوط (قوله وقال اهتني الخ) إنما قال ذلك بيانا للغير وإلا فهو صلواته لا يشغله شيء عن الله تعالى عش قول المتن (وكف شعره وثوبه الخ) وينبغي كراهة ذلك للطائفة أيضا نظرا لقوله الاتي مع كونه هيئة تنافي

يمينه وعدم الوقوف عليها فيه نظر ويحتمل على هذا أن يكفي كون بعضها عن يمينه وإن زنف عليها (قوله هل العبرة) المتبحة اعتبار اعتقاد المصلي في جواز الدفع واعتقاد المار في الائتم وعدمه (قوله أن المراهق لا يدفع) الوجه أنه يدفع (قوله فإذا قصر المصلي الخ) لو أزيلت سكرة حرمة على من علمها المرور كما يحتمل الأذرع لعدم تقصيرهم (قوله اصطلاح المتقدمين) لعل مراده أن السكرة في اصطلاح المتقدمين تصدق بالخفيفة التي يبر عنها المتأخرون بخلاف الأولى وإلا فالكراهة عند المتقدمين أعم كما لا يخفى (قوله كالمقصود به) أي بالالتفات بوجهه (قوله وكف شعره أو ثوبه الخ) وينبغي كراهة ذلك للطائفة أيضا نظرا لقوله الاتي مع

(٢١) - شرواني وابن قاسم - ثاني) الصحيح لا يزال الله مقبلا على العبد في مصلاه أي برحمته ورضاه ما لم يلتفت فإذا التفت أعرض عنه وصح أنه اختلاس بختلسه الشيطان من صلاة العبد ولو تحول صدره عن القبلة بطلت كالمقصود به اللعب (لا الحاجة) فلا يكرهه لا يكره بجر دلمح العين مطلقا لأنه صلواته فعل كلامها كما صح عنه (ورفع بصره إلى السماء) خبر البخاري ما بال أقوام رفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم فاشتد قوله في ذلك حتى قال ليتنهن عن ذلك أو لتخططن أبصارهم وصح أنه صلواته كان يرفعها فلما نزل أول سورة المؤمنين طأطأ رأسه ومن ثم كرهت أيضا في غخطط أو إليه أو عليه لأنه يخل بالخشوع أيضا وزعم عدم التأثير به جماعة فقد صح أنه صلواته مع كاله الذي لا يداني لما صلي في خميسة لها اعلام نزعها وقال اهتني اعلام هذه وفي رواية كادت أن تقتني اعلامها (وكف شعره)

عمامته (أو ثوبه) بنحو تشمير كه أوذيله أو شد وسطه أو غرز عذبه أو دخول فيها وهو كذلك وإن كان إنما فعله لشغل أو كان صلى على جنازة للخبر المتفق عليه أمرت أن أسيّد علي سبعة أعظم ولا أكف ثوبا ولا شعرا وحكمته منع ذلك من السجود معه أي غالبا فلا ترد صلاة الجنازة مع كونه هيئة تنافي الخشوع والتواضع ومن ثم كره كشف الرأس أو المتكبر والاضطباع ولو من فوق القميص خلافا لبعضهم لما يأتي في الحج ويسن لمن رآه كذلك ولو مصليا آخر أن يحله حيث لا فتنة وفي الأحياء لا يرد رداءه إذا سقط أي إلا لعذر ومثله العمامة ونحوها (ووضع يده علي فمه) لصحة التقي عنه ولما فاتته لهيئة الخشوع وإشارة مفهومة (بلا حاجة) يؤخذ من ذكره له هنا أن مافي معناه مما قبله وبعده مقيد بذلك فلا اعتراض عليه وأيضا فالراجح في القيد المتوسط أنه يرجع للكل والاكتناؤ بسن له وضعها للصحة الخبر به قال شارح والظاهر أنه يضع اليسرى لانه لتمحية الأذى

الخشوع والتواضع وإن تخلف فيه معنى السجود معه سم (قوله بنحو عقصه) إلى قوله أي غالبا في المغنى وإلى قوله وفي الأحياء في النهاية إلا قوله مع كونه إلى ويسن (قوله بنحو عقصه الخ) وينبغي كما قال الزركشي تخصيصه بالرجل أما المرأة في الأمر بنقصها الضفائر مشقة وتغيير لهيئتها المنافية للجمل وبذلك صرح في الأحياء وينبغي إلحاق الخنثى بها شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر كما قال الزركشي الخ معتمد اه وقال القليوبي بل يجب كف شعرا مرأة أو خنثى توقفت صحة الصلاة عليه اه (قوله أو شد وسطه) ظاهره ولو على الجلد ولا ينافيه العلة لجواز أنها بالنظر للغالب ع ش أقول ويأتي تقييد الكراهة بما ذكر بعدم الحاجة وهل يعد من الحاجة هنا اعتياده الشد أم لافيه نظر وقضية مأمور عن الامداد في مسألة كثيرة دم البراغيث في ثوبه بسبب نومه فيه من أنه لو احتاج إلى النوم فيه لعدم اعتياده العرى عند النوم عنى عنه الأول والله اعلم (قوله وحكمته منع ذلك من السجود داخل) ولهذا نص الشافعي على كراهة الصلاة وفي إبهامه الجملدة التي يجربها وتر القوس قال لاني امره أن يقضى ببطون كفيه إلى الأرض نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر لاني أمره الخ هذا التعليل يقتضى كراهة الصلاة وفي يده خاتم لانه يمنع من مباشرة جزء من يده للأرض ولو قيل بعدم الكراهة فيه لم يعد لان العادة جارية في أن من لبسه لا يزعجه نوما ولا يقظة في تكليفه قلعه في كل صلاة نوع مشقة ولا كذلك الجملدة لأنها تلبس عند الاحتياج إليها اه وقال الرشيدى ويفرق ايضا بان التختم مطلوب في الجملة حتى في حال الصلاة وبأن الذي يستره الخاتم من اليد قليل بالنسبة لما استره الجملدة اه (قوله أي غالبا) أي والحكمة الشاملة أن في الكف مشابة المنكبر شوبرى اه بجيرى (قوله مع كونه) أي الكف (قوله أن يحله الخ) نعم لو بادر شخص وحل كفه المشمر وكان فيه مال وتلف كان ضامنا له كما أفنى به والدرج الله تعالى وسيأتى نظيره في جزه آخر من الصف فتيين انه رقيق شرح مر اه (قوله إلا لعذر) كحرو بر دقال ع ش أو استهزاء اه (قوله يؤخذ الخ) في شرح المنهج ما يوافقه وعبارة النهاية هو راجع لما قبله ايضا فعندها لا كراهة كان تناء بل يستحب له وضع يده علي فيه ويسن اليسرى ولعل وجهه انه لما كان الغرض حبس الشيطان ناشب أن يكون بها نعم الاوجه حصول السنة بتغييرها ايضا وتحصل السنة بوضع يده اليسرى على ذلك سواء اوضع ظهرها أم بطنها وبكره التثاؤب لخبر مسلم إذا تناءب احدهم وهو في الصلاة فليرد ما استطاع فان احدهم إذا قال هاها ضحك الشيطان منه ولا تختص الكراهة بالصلاة بل خارجها كذلك اه وفي المغنى نحوها إلا قوله هو راجع لما قبله ايضا قال ع ش قوله مر ويسن اليسرى والأولى أن يكون بظهرها لانه أقوى في الدفع عادة كذا قبل لكن قول الشارح مر وتحصل السنة بوضع يده اليسرى على ذلك سواء اوضع ظهرها أم بطنها فديقتضى التسوية بين الظهر والبطن وسيأتى التصريح به في كلامه وبوافق الأول قول المناوى على الجامع عند قوله إذا تناءب احدهم فليضع يده على فيه نصه أي ظهر كف يسراه كما ذكره جمع ويتجه انه لا كل وان اصل السنة تحصل بوضع العين اه وقوله مر وبكره التثاؤب أي حيث أمكنه دفعه وعبارة المناوى على الجامع قال الحافظ ابن حجر والمراد بكونه مكرها ان يجبرى معه وإلا فدفعه وردّه غير مقدور له انتهت ع ش (قوله بل الظاهر الخ) الاوجه حصول السنة بكل وان الأولى اليسار سم ومغنى ونهاية عبارة البجيرى والأولى أن يكون بظهرها إن تيسر وإلا فبطنها إن تيسر ايضا وإلا فاليمين اه وتقدم عن المناوى ما يوافقه (قوله

في الصلاة (او بحضرة) بتثليث الحاء (طعام) مأكول أو مشروب (يتوق) بالمشاة أى يشتاق (اليه) لحبه وسلم لا صلاة أى كاملة بحضرة طعام ولا هو يدافعه الا خيثان اى البول والغائط والحق جمع التوقان اليه فى غيبته وفى حضوره وقيد ابن دقيق العيد بما اذا قرب حضوره لزيادة التوق حينئذ قضية التعبير بالتوقان انه لا ياكل إلا ما يكسره الانحولين يأتى عليه دفعة لكن الذى صوبه المصنف

أنه يأكل حاجته وحديث إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فأبدؤا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب صريح فيه وحمله على نحو ثمرات يسيرة فيه نظر فإنه بعد الإقامة وأدى شيء (١٦٤) يفوتها حينئذ (وأن يبصق) في صلاته وكذا خارجها وهو بالصاد والزاي والسين (قبل وجهه)

ولأن لم يكن من هو خارجها مستقبلاً كما أطلقه المصنف (أو عن يمينه) ولو في مسجده صلواته على ما اقتضاه إطلاقهم لكن بحث بعضهم استثناءه وقد يؤيد الأول أن امتثال الأمر خير من سلوك الأدب على قول فالنهي أولى لأنه يشدد فيه دون الأمر كما أرشد إليه حديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وذلك لصحة النهي عنهما بل عن يساره وتحت قدمه اليسرى أو في ثوبه من جهة يساره وهو أولى ولا بعد في مراعاة ملك اليمين دون ملك اليسار أظهار الشرف الأول وقضية كلامهم أن الطائف يراعى ملك اليمين دون الكعبة وهو محتمل نعم إن أمكنه أن يطأ يده رأسه ويبصق لا إلى اليمين ولا إلى اليسار فهو الأولى وكذا في مسجده صلواته ولو كان على يساره فقط لم يأت في بصره عن يمينه إذا لم يتمكن ما ذكر كما هو ظاهر سواء من بالمسجد وغيره لأن البصاق إنما يحرم فيه أن يبقى جرمه لأن استهلك في نحو ماء مضمضة وأصاب جزءاً من أجزائه دون هوأته سواء من به وخارجها إذا الملحظ التقدير

وهو منتف فيه كالفصد في اناء أو على قامة به ولو لغير حاجة كإقتضاه إطلاقهم وزعم حرمة في هوأته وإن لم يصب شيئاً (قوله من أجزائه وأن الفصد مقيد بالحاجة إليه فيه بعيد غير معمول عليه ويجب إخراج نجس منه فوراً عينا على من علم به وإن لم يتعد به واضحه

وان ارصد لازالته من يقوم بها بمعلوم كما اقتضاء اطلائهم ودون تراب (١٦٥) لم يذخل في وقفه قيل ودون حصره

أى لكن يحرم عليها من جهة تقديرها كما هو ظاهر وإذا حرم فيه ثم دفته انقطعت الحرمة من حينئذ ومن ثم أطلق المصنف وغيره وجوب الانكار على فاعله فيه وعلى من دللها باسفل لغله المنتجس أو القذران خشى تنجيس المسجد أو تقديره وفى الرياض المراد دفنها فى ترابه أو رمله بخلاف الملبط فدلكها فيه ليس بدفن بل زيادة فى التقدير ويبحث بعضهم جواز ذلك إذا لم يبق له اثر البتة والمراد ان ذلك يقطع الحرمة من حينئذ (ووضع يده على خاصرته) لغير حاجة للنهى الصحيح عن الاختصار وأصح تفاسيره ما ذكره وعلته أنه فعل الكفار أو المتكبرين لما صخ أنه راحة أهل النار أو الشيطان لما فى شرح مسلم ان إبليس هبط من الجنة كذلك ولا فرق فيه بين الرجل والمرأة والخنى وذكر الرجل فى الخبر للغالب (والمبالغة فى خفض الرأس) عن الظاهر (فى ركوعه) وكذا خفضه عن أكمل الركوع وان لم يبلغ كادل عليه كلام الشافعى والاصحاب والخبر الصحيح كان ^{صلى الله عليه وسلم} إذا ركع لم

(قوله وان ارصد الخ) أقره سم وعش (قوله ودون تراب الخ) ينبغى إلا إذا كان يبقى هو أو أثره ويتأذى به المصلون أو المعتكفون ولو بنحو إصا به أو إنباهم أو إبدانهم واستقذار ذلك سم (قوله قيل الخ) عبارة النهاية ولا يحرم البصق على حصير المسجد ان أمن وصول شىء منه له من حيث البصاق فى المسجد اهـ وان حرم من حيث ان فيه تقدير حق الغير وهو المالك ان وضعها فى المسجد لم يصب عليها من غير وقف ومن ينتفع بالصلاة عليها ان كانت موقوفة للصلاة عش ورشيدى (قوله ثم دفته الخ) فلو اتصل الدفن بالبصق مع قصده ابتداء بأن حفر فى ترابه على قصد البصق فى الحفرة ورد التراب عليه حالاً فهل تنتفى الحرمة راساً فيه نظر سم واعتمده الحلبي وافرجه الجيرى (قوله انقطعت الحرمة من حينئذ) وفاقاً للنهاية وفى سم مانصه ويحتمل مر انقطاعاً مطلقاً كما هو ظاهر الحديث فانه حكم الخطيئة على نفس الفعل فقرله فيه وكفارتها أى الخطيئة دفنها صريح فى تكفير الخطيئة على الفعل فترفع الحرمة مطلقاً فليتامل اهـ أى ابتداء ودوام وافرجه عش ونقل عن الزبائى الجزم بذلك (قوله ومن ثم الخ) أى من اجل ان الدفن إنما يقطع دوام الحرمة ولا يرفعها من أصلها (قوله وجوب الانكار على فاعله الخ) أى بشرط كون الفاعل يرى حرمة ويحتمل وجوبه هنا مطلقاً لتعدى ضرره الى الغير رشيدى وهذا الاحتمال هو ظاهر اطلائهم بل هو الاقرب لما ذكره (قوله وعلى من دللها الخ) أى البصاق والتأنيث باعتبار الخطيئة (قوله إن خشى الخ) ومن رأى بصاقاً أو نحوه فى المسجد فالسنة ان يرده ان يطيب محله قاله فى المجموع فان قيل لماذا لم يجب الازالة لان البصاق فيه حرام كما راجب بانه مختلف فى تحريره كما قالوه فى دفع المار بين يدي المصلى كما مر مغنى ونهاية قال عش قوله مر ويسن تطيب محله أى بنحو مسك أو زباد أو بخور ومحل عدم الوجوب حيث لم يحصل به قائه تقدير للمسجد وعبارة سم على المنهج لكن يجب ازالته أى البصاق لانه مستقذر مر اهـ (قوله وفى الرياض) أى رياض الصالحين للمصنف كرى (قوله ويبحث بعضهم الخ) معتمد عش (قوله جواز الدلك) أى ذلك البصاق فى الملبط (قوله يقطع الحرمة حينئذ) تقدم ما فيه قول المتن (ووضع يده الخ) ويكره ان يروح على نفسه فى الصلاة وان يرفع أصابعه أو يشبكها لانه عبث وان يمسح وجهه فيها وقبل انصرفه مما يعلق به من نحو غبار نهاية ومغنى قال البصرى ويظهر أن ترويح الغير عليه كذلك لانه من أفعال المتكبرين بالصلاة ويظهر ان محل ذلك حيث لا حاجة اهـ وقال عش قوله مر أو يشبكها أى فى الصلاة وكذا آخر جهان كان منتظر لها وقوله وقبل انصرفه أى من محل صلاته اهـ (قوله لغير حاجة) الى قوله والخبر فى النهاية والى قول المتن والصلاة فى المغنى لا قوله وكذا خفضه عن أكمل الركوع (قوله ما ذكر) أى فى المتن (قوله أو المتكبرين) أو لتبوع الخلاف (وقوله لما صح الخ) تعليل لكل من القولين المذكورين (قوله أو الشيطان) عطف على أو المتكبرين عبارة المغنى واختلاف فى علة النهى فليل لانه فعل الكفار وقيل فعل المتكبرين وقيل فعل الشيطان وحكى فى شرح مسلم ان إبليس هبط من الجنة كذلك اهـ (قوله ولا فرق فيه) أى فى كراهة ذلك الوضع (قوله وكذا خفضه) أى الرأس (قوله عن أكمل الركوع) قضيته أنه لو أنى بالخفض فى أقل الركوع لا يكرهه وكأنه بحسب ما فهمه من كلام الشافعى والاصحاب وإلا فكلام الشافعى الذى نقله الاذرى معترضاً به تقييد المصنف بالمبالغة بل وكلام الاصحاب كما يدل عليه سياقه ليس فيه تقييد ذلك بأكمل الركوع رشيدى عبارة المغنى وقضية كلام المصنف ان خفض الرأس من غير مبالغة لا كراهة فيه والذى دل عليه كلام الشافعى والاصحاب كما قاله السبكي وجرى عليه شيخنا فى منهجه

من قوله الآتى ويجب اخراج نجس منه فوراً (قوله ودون تراب الخ) ينبغى إلا إذا كان يبقى هو أو أثره ويتأذى به المصلون أو المعتكفون ولو بنحو إصا به أو إنباهم أو إبدانهم واستقذار ذلك (لكن يحرم عليها) فى شرح مر ولا يحرم البصق على حصير المسجد ان أمن وصول شىء منه له من حيث البصاق (قوله ثم دفته) فلو اتصل الدفن بالبصق مع قصده ابتداء بأن حفر فى ترابه على قصد البصق فى الحفرة ورد التراب عليه حالاً فهل تنتفى الحرمة راساً فيه نظر (قوله انقطعت الحرمة) ويحتمل انقطاعاً مطلقاً كما هو ظاهر الحديث

يشخص رأسه أى لم يرفعه ولم يصبه أى يخفضه

(و) يذكره نزهة ايضاً (الصلاة في الحمام) الجديد وغيره ولو بمسلكه للخبر الصحيح الارض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام ولانه محل الشياطين
لكشف العورات به ومثله كل محل (١٦٦) معصية او غضب كارض ثمود او محسر فيما يظهر (والطريق) في حجر امو بنيان وقت مرور

الناس به كالمطاف لانه
يشغله ومن ثم كان استقباله
كالوقوف به والتعليل بقلبة
النجاسة فيه مردود بان
المقتضى للكرهية تحققها
فقط (والمزلة) اي محل
الزبل ومثله كل نجاسة
متيقنة لانه بفرشه طاهراً
عليها يجاذبها ومر كراهة
محاذاتها (والكنيسة) وهي
بفتح الكاف متعبد اليهود
وقيل النصراري والبيعة وهي
بكسر الباء متعبد النصراري
وقيل اليهود ونحوهما من
اماكن الكفر لانها ماوى
الشياطين ويحرم دخولها
على من منعه وكذا ان كان
فيها صورة معظمة كاسياتي
(وعظن الابل) ولو طاهراً
وهو ما تنجى اليه اذا شربت
ليشرب غيرهما فاذا اجتمعت

سبقت منه للرعى للخبر
الصحيح صلوا في مريض
الغنم اي مراقدها والمراد
جميع محالها ولا تصلوا في
اعطان الابل فانها خلقت
من الشياطين وفي رواية انها
جن خلقت وبه علم ان
الفرق ان الابل خلقت من
الشياطين بل في حديث ان
على سنام كل واحد منها
شيطانين والصلاة تكره في
ماوى الشياطين والغنم
بركة لخبر ابي داود والبيهقي
انهم ادبوا الجنة وايضا

الكرهية وهو المعتمد اه قول المتن (والصلاة في الحمام) وتندب اعادتها ولو منفرداً للخروج من خلاف
الامام احمد وكذا كل صلاة اختلفت في صحتها يستحب اعادتها على وجه يخرج به من الخلاف ولو منفرداً
وخارج الوقت ومر ارا عش (قوله الجديد الخ) خلافاً للنهاية عبارة وخارج الحمام سطحها فلا تكره فيه
كما في الحمام الجديد كما ذكره الوالد رحمه الله تعالى في شرحه على الزبد وافق به اه واقره سم وعش
والرشيدى (قوله ولو بمسلكه) الي قوله ومن ثم في النهاية والغنى الا قوله بل او غضب الى المتن (ولو بمسلكه)
وفي الامداد هو محل سلخ الثياب اي طرحها كرى (قوله) ومثله كل محل معصية اي كالصاغة ومحل
المكس وان لم تكن المعصية موجودة حين صلاته لان ما هو كذلك ماوى للشياطين عش قول المتن
(والطريق الخ) وتكره في الاسواق والرحاب الخارجية عن المسجد كما في الاحياء نهاية وغنى وينبغي ان محل
الكرهية في الرحاب حيث كان ثم من يشغله ولو احتمل الاما اذا قطع بانتفاء ذلك ككونه في رحبة خالية ليلا
فلا كراهة ومثله يقال في الاسواق حيث لم تكن محل معصية عش (قوله وقت مرور الناس) وفي الرشيدى
بعد كلام مانصه فتلخص ان المدار في الكراهة على كثرة مرور الناس وفي عدمها على عدمه من غير نظر الى
خصوص البنين والصحر اه (قوله) كان استنباله اي الطريق عش (قوله) كالوقوف به) ينبغي
حملة على ما اذا لم يبعد عن الطريق على الوجه الذي في الايجاب عبارته لكن ينبغي انه لا بد من نوع بعد عنها
بحيث لو نظر لمحل سجوده فقط لم يشغل بمرور الناس انتهت وفي سم على المنهج عن م ر انه لو صلى حيث
يقع المرور بين يديه فان كان بحيث يذهب الخشوع كرهه ولا كان غرض عينه ولم يذهب خشوعه فلا كرى
قوله المتن (والمزلة) بفتح الباء وضمها ونحوها كالحجرة نهاية وغنى (قوله اي محل الزبل) الى قول المتن
والمقبرة في النهاية الا قوله وقيل النصراري وقوله وقيل اليهود وقوله والمراد جميع محالها وقوله وفي رواية الى
قوله وايضا وقوله ودلت الى ان نحو البقر وكذا في الغنى الا قوله وكذا الى المتن (قوله متيقنة) خرج
به غير المتيقنة بما غلبت فيه النجاسة فلا كراهة مع بسط الطاهر عليها كما اقتضاه كلام الرافعي لضعف ذلك
بالحائل سم ونهاية وغنى (قوله بفرشه طاهر الخ) اذ بدون فرشه لا تصح صلاته سم ونهاية
وغنى قول المتن (والكنيسة) ولوجديدة فيما يظهر ويفرق بينها وبين الحمام اي على مختار النهاية بغاظ
امرهما بكونها معدة للعبادة الفاسدة فاشبهت الخلالا الجديد بل اولى منه عش (قوله ونحوهما) اي من كل
ما يعظمونه عش (قوله من منعه) اي على مسلم منعه اهل الذمة من الدخول مغنى (قوله) ويحرم
دخولها الخ) عبارة الكردي ومحل الكراهة كما في الايجاب ان دخلها باذنهم والاحرمت صلاته فيها لان لهم
منعنا من دخولها هذا ان كانوا يقرعون عليها ولا فلاخ اه (قوله صورة معظمة) اي لهم عش (قوله
وبه) اي بما ورد في حق الابل (قوله والغنم بركة) مبتدأ وخبر او معطوفان على قوله الابل خلقت الخ اي على
الفرقين (قوله) فالوجه ما قاله جمع الخ) هو المعتمد مر اه سم (قوله) ان نحو البقر كالغنم الخ) وهو المعتمد وان
نظر فيه الزركشي نهاية وغنى (قوله كالعطن) اي وان كانت مربوطاً بطاوتيقاً لا احتمال ان يحصل
منها وان كانت كذلك ما يذهب الخشوع عش (قوله لعلتين) اي التفار ومحاذاة النجاسة (قوله)

فانه حكم بالخطيئة على نفس الفعل فقوله فيه وكفارتها اي الخطيئة دفنها صريح في تكفير الخطيئة على
الفعل فترتفع الحرمة مطلقاً فليتأمل (قوله الجديد وغيره) افق شيخنا الشهاب الرملى بعدم الكراهة في
الحمام الجديد لا انتفاء العلل وخارج الحمام سطحها فلا يكره فيه كما ذكره شيخنا الشهاب الرملى في شرحه على
الزبد (قوله متيقنة) خرج غير المتيقنة فلا كراهة مع بسط الطاهر عليها كما اقتضاه كلام الرافعي لضعف
ذلك بالحائل م (قوله طاهر) اذ بدون فرش طاهر لا تصح صلاته (قوله فالوجه ما قاله جمع) هو

فالابل من شأنها أن يشتد نفارها فخشوش الخشوع وعليها فالوجه ما قاله جمع ودلت له رواية لكن في سندها مجهول
ان نحو البقر كالغنم لكن نظر فيه الزركشي وانه لا كراهة في عطن الابل الطاهر حال غيبتها عنه وجميع مباركها ليلا او نهارا كالعطن
لكنه اشد لان نفارها فيه اكثر ومتى كان بمحل الخير ان نجاسة فلا فرق بين الابل وغيرها لكن الكراهة فيها حينئذ لعلتين وفي غيرها

لعله واحدة) أى محاذاة النجاسة (قوله بتثليث الباء) إلى قوله لأنه يعتري المغنى إلا قوله سواء إلى أمام مقبرة الانبياء إلى الباب فى النهاية إلا قوله وكذا إلى وإنما (قوله سواء ماتحته الخ) سكت عما خلفه وقد يقال قياس أن العلة المحاذاة للنجاسة أنه كذلك وكذا ما فوقه فليراجع سم أقول تقدم فى خامس الشروط فى الشرح وعن النهاية والمغنى ما يعم الخاف والفوق وعن تصريح الأخيرين كراهة محاذاة السقف المتنجس القريب عرفا (قوله وفرش عليها حائل) أى ونبت عليها حشيش غطاها كما هو ظاهر لطهارته غش (قوله وعلته) أى النهى أو كون الصلاة فى المقبرة الطاهرة مكروهة (قوله والجديدة) هذا ظاهر إذا مضى زمن يمكن فيه خروج النجاسة منه أما إذا لم يمض زمن يمكن فيه خروج النجاسة منه كان صلى عقب دفن صحيح البدن فلا يتجه الكراهة حينئذ إذ لا محاذاة للنجاسة ثم رايته فى شرح العباب نبه عليه سم (قوله وإن كان) أى المصلى أو انتفاء المحاذاة (فيها) أى المقبرة (قوله أمام مقبرة الانبياء) أى أرض ليس فيها مدفون إلا النبى أو انبياء نهاية ومعنى أى وأما إذا دفن مع الانبياء فيها غيرهم فإن حاذى فيها غير الانبياء فى صلانه كرهه وإلا فلا عش أى من حيث محاذاة النجاسة بل من حيث استقبال القبر على التفصيل الآتى (قوله فلا تذكره الخ) معتمد عش (قوله لانهم أحياء فى قبورهم الخ) ويلحق بذلك كما قاله بعض المتأخرين مقابر شهداء المعركة لانهم أحياء نهاية ومعنى واعتمده عش وكذا سم عبارته قال فى شرح العباب فإن قلت قضية التعليل بحياتهم أن الشهداء مثلهم قلت ممنوع لظهور الفرق بين الحياتين فإن حياة الانبياء آتم واكمل انتهى وفيه نظر وقد اعتمد مر أنهم كالانبياء فى ذلك اه أقول ويؤيد ما فى شرح العباب أن حياة الشهداء الثابتة بنص القرآن مخصوصة بمن يجاهد الله لا لغرض دنيوى ومن أن لنا علم بذلك (قوله لا ينافى ذلك) أى استثناء مقبرة الانبياء (قوله لانه يعتبر هنا) أى يشترط فى تحقق الحرمة رشيدى (قوله خلافا لمن زعمه) هو الزركشى وجعل المدار فى حرمة استقبال قبور الانبياء على رؤسها حيث قال فى تقرير اعتراضه على استثناء قبورهم لاسيما مع تحريم استقبال راس قبورهم تم (قوله لتبرك أو نحوه) زاد النهاية عقبه ولا يلزم من الصلاة إليها استقبال راسه ولا اتخاذ مسجدا اه وظاهر إطلاق المغنى أنه أى قصد نحو التبرك ليس بقيد عبارته ويكره استقبال القبر فى الصلاة نعم يحرم استقبال قبره صلى الله عليه وسلم كما جزم به فى التحقيق ويقاس به سائر قبور الانبياء عليهم افضل الصلاة والسلام (فائدة) اجمع المسلمون إلا الشيعة على جواز الصلاة على الصوف وفيه ولا كراهة فى الصلاة على شئ من ذلك إلا عند مالك فإنه كره الصلاة عليه تنزيها وقالت الشيعة لا يجوز ذلك لانه ليس من نيات الأرض اه (قوله على أن استقبال قبر غيرهم الخ) صادق بما إذا كان مع قصد التبرك أو نحوه وهو محل تأمل والنزى يظهر أنه أولى بالحرمة حيث عمد كرهه فى الانبياء ويردد النظر ايضا فى استقبال قبور الانبياء إذا خلا عن قصد نحو تبرك فإن مقتضى كلامه عدم الحرمة حيث تنذر عليه فهل هو مكروه أو لا محل تأمل بصرى أقول ويمكن أن يراد بقوله مكروه ما يشمل الحرمة كما يفيد قوله ايضا فما استظهره أو لا يشمل كلام

المعتمد مر (قوله سواء ماتحته الخ) سكت عما خلفه وقد يقال قياس أن العلة المحاذاة للنجاسة أنه كذلك وكذا ما فوقه فليراجع (قوله والجديدة) هذا ظاهر إذا مضى زمن يمكن فيه خروج النجاسة منه أما لو لم يمض زمن يمكن فيه خروج النجاسة منه كان صلى عقب دفن صحيح البدن فلا يتجه الكراهة حينئذ إذ لا محاذاة للنجاسة إلا أن ينظر للنجاسة باطنه مع انتفاء الحياة الدافعة لا اعتبارها ثم رايته فى شرح العباب قال ومنه أى من التعليل بمحاذاة النجاسة يؤخذ أنه لا كراهة فى مقبرة جديدة خلافا لمن زعم أنه لا فرق والتعليل بان سبب الكراهة فى المقبرة احترام الموتى ضعيف اه (قوله لانهم أحياء فى قبورهم) قال فى شرح العباب فإن قلت قضية التعليل بحياتهم أن الشهداء مثلهم قلت ممنوع لظهور الفرق بين الحياتين فإن حياة الانبياء آتم وأكمل كما يؤيده ما صح من رويته صلى الله عليه وسلم لهم على كيفية متباينة كالصلاة والطواف وكون بعضهم فى الأرض وبعضهم فى السماء اه وفيه نظر وقد اعتمد مر أنهم كالانبياء فى ذلك (قوله خلافا لمن زعمه) هو الزركشى وجعل المدار فى حرمة استقبال قبور الانبياء على رؤسها حيث قال فى تقرير

لعله واحدة (والمقبرة)
بتثليث الباء (الطاهرة)
لغير الانبياء صلى الله عليهم
وسلم بان لم يتحقق نبشها
او تحقق وفرش عليها حائل
(والله أعلم) للخبر السابق
مع خبر مسلم لا تتخذوا
القبور مساجد أى أنها كم
عن ذلك وصح خبر لا
تجلسوا على القبور ولا
تصلوا إليها وعلته محاذاته
للنجاسة سواء ماتحته أو
أمامه أو بجانبه نص عليه
فى الام ومن ثم لم تفتقر
الكراهة بين المنبوشة
بحائل وغيرها ولا بين
المقبرة القديمة والجديدة
بان دفن فيها أول ميت بل
لو دفن ميت بمسجد كان
كذلك وتتنى الكراهة
حيث لا محاذاة وإن كان
فيها ليعد الموتى عنه عرفا
أمام مقبرة الانبياء فلا تكره
الصلاة فيها لانهم أحياء فى
قبورهم يصلون فلا نجاسة
والنهي عن اتخاذ قبورهم
مساجد فتحرم الصلاة إليها
لا ينافى ذلك خلافا لمن
زعمه لانه يعتبر هنا قصد
استقبالها لتبرك أو نحوه
على أن استقبال قبر
غيرهم مكروه

الشارح واما قوله فهل هو مكروه أو لا الخ فقول الشاح حينئذ الكراهة لشئيين الخ كالصريح في الاول (قوله ايضا) اى كنع استقبال قبور الانبياء (قوله وهذا الثانى) اى محاذاة النجاسة و(قوله والاوّل) اى الاستقبال (قوله يقتضى الحرمة) اى فقوله امام مقبرة الانبياء فلا تسكره الخ اى اذا اتقى القيد المذكور او من حيث النجاسة وان حرمت من جهة اخرى فليتامل سم (قوله بالقيد الذى ذكرناه) اى قصد استقبالها لتبرك او نحوه شديد وعش زاد الكردي واما اذا لم يوجد ذلك القيد فلا حرمة ولا كراهة لعدم علتها اه وفيه نظر ظاهر لما سر آتفا (قوله وتكره) الى قوله ومحل الكراهة فى المغنى (قوله دون غيره من الاودية) اى وان اطلق الرافعى تبعاً للامام والغزالي الكراهة فى بطون الاودية مطلقاً وعلوه باحتيال السيل المذهب للخشوع مغنى ولا ينافيه قول مختصر بافضل مع شره للشارح وفى بطن الوادى ان كل واد مع توقع السيل لخشية الضرر وانتفاء الخشوع اه لان الاول يقتضى الكراهة وإن لم يتوقع السيل (قوله وكذا فوات جماعة الخ) لعل المراد فى غير الصلاة حاقنا ونحوه لما سر من كراهة ذلك وان خاف فوت الجماعة ع ش (قوله فلم يقتض فسادها) (خاتمة) فى احكام المسجد يحرم تمكين الصبيان غير المميزين والمجانين والبهائم والحیض ونحوهن والسكران من دخوله ان غلب تنجيسهم والا كره كما يعلم مناسياتى فى الشهادات وكذا يحرم دخول الكافر له إلا باذن مسلم قال الجوينى مكلف قال الاذرعى ولم يشترط على الكافر فى عهده عدم الدخول كما صرح به الماوردي وغيره وان اذن له او قعد قاض للحكم فيه وكان له حكومة جازلة الدخول ولو كان جنباً لانه لا يعتد حرمة ذلك ويستحب الاذن له فيه لسماح قرآن ونحوه كقفه وحديث رجاء إسلامه لا لا كل ونوم فيه فلا يستحب الاذن له بل يستحب عدمه وهو ظاهر بل قال الزركشى ينبغي تحريمه والكلام فى غير المسجد الحرام لان فى دخول حرم مكة تفصيلاً يأتى فى الجزية ان شاء الله تعالى ويكره نقش المسجد واتخاذ الشرفات له بل ان كان ذلك من ريع ما وقف على عمارته فحرام ويكره دخوله بلا ضرورة لمن اكل ما له ربح كربه كنوم بضم المائنة وبقريحه وحفر بئر وغرس شجر فيه بل ان حصل بذلك ضرر حرم وعمل صناعة فيه ان كثر هذا الما تـ كن خميسة ترى بالمسجد ولم يتخذة حانو تـ بقصد فيه بالعمل والا فيحرم ذكره ابن عبد السلام فى فتاويه ولا بأس باغلافة فى غير أوقات الصلاة صيانته وحفظ الما فيه ومحله كفى المجموع اذا خيف امتنانه وضيا مائه ولم تدع حاجة الى فتحه ولا فالسنة عدم اغلافة ولو كان فيه ماء مسبل للشرب لم يحز غلقه ومنع الناس من الشرب ولا بأس بالنوم والوضوء الا كل فيه اذا لم يتاذ بشيء من ذلك الناس ولحاظ ولو من خارجه مثل حرمة فى كل شيء من بصاق وغيره ويسن ان يقدم رجله المغنى دخولا لا اليسرى خروجا ان يقول اعوذ بالله العظيم وبوجه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم الحمد لله اللهم صل وسلم على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لى ذنوبى واقتح لى ابو ابر رحمتك ثم يقول بسم الله ويدخل وكذا يقول عند الخروج إلا انه يقول ابواب فضلك قال فى المجموع فان طال عليه هذا فليقتصر على ما فى مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل أحدكم المسجد فليقل اللهم افتح لى ابواب رحمتك وإذا خرج فليقل اللهم انى اسالك من فضلك وتكره الخصومة ورفع الصوت ونشد الضالة فيه ولا بأس ان يعطى السائل فيه شيئاً ولا بانشاد الشعر فيه إذا كان مدحاً للنبوة وللإسلام او كان حكمة أو فى مكارم الاخلاق او الزهد او نحو ذلك مغنى وروى مع شرحه (باب سجود السهو)

(قوله بالتنونين) إلى قوله ما عدا صلاة الجنائز فى المغنى وإلى قول المتن وبعضاً فى النهاية (قوله فى بيان سبب سجود السهو) اى السجود الذى سببه سهو فهو من إضافة المسبب للسبب والسهو لغة نسيان الشيء والعقلة

اعتراضه على استثناء قبورهم لاسيما مع تحريم استقبال رأس قبورهم (قوله يقتضى الحرمة) فقوله اما مقبرة الانبياء فلا تسكره الصلاة فيها إذا اتقى القيد المذكور او من حيث النجاسة وان حرمت من جهة

(باب)

اخرى فليتامل (قوله سجود السهو) هو اعنى السهو جائز على الانبياء بخلاف النسيان لانه نقص وما فى الاخبار من نسبة

ايضاً كما أفاده خبر ولا تصلوا اليها حينئذ الكراهة لشئيين استقبال القبر ومحاذاة النجاسة وهذا الثانى منتف عن الانبياء والاوّل يقتضى الحرمة فيهم بالقيد الذى ذكرناه لانه يؤدى إلى الشرك وتكره أيضاً على ظهر الكعبة لانه خلاف الأدب وفى الوادى الذى نام فيه صلى الله عليه وسلم عن صلاة الصبح لنصه على أن فيه شيطاناً دون غيره من الاودية ومحل الكراهة فى الكل مالم يعارضها خشية خروج وقت وكذا فوات جماعة على الاوجه وانما لم تقتض الفساد عندنا بخلاف كراهة الزمان لان تعلق الصلاة بالاوقات أشد لان الشارع جعل لها أوقاتاً مخصوصة لا تصح فى غيرها فكان الخلل فيها أعظم بخلاف الامكنة تصح فى كلها ولو مغضوباً لان النهى فيها كالحرير ولا مر خارج ينقذ عن العبادة فلم يقتض فسادها (باب بالتنونين)

فى بيان سبب سجود السهو

الآتي (سنة) متأكدة ولو
في النافلة ماعدا صلاة
الجنائز كذا قالوه وظاهره
ان سجدة التلاوة والشكر
كالنافلة فان قلت كيف يجبر
الشيء باكثر منه قلت ان
اريد به انه جابر للترك
او المفعول بمعنى انه نائب
حتى يصير الاول للمفعول
والثاني كالعدم فهو قد يكون
اكثر كره واثرك كلمة من
الفتنوت او زيادة سجدة
او جلسة او انه جابر لنفس
الصلاة اى دافع لقصها
وهو لا يكون إلا اقل منها
فمنوع اذا الجابر لا ينحصر
في ذلك الا ترى ان المجامع
في يوم من رمضان اذالم
يقدر على العتق بصوم
شهرين وهما اكثر من
من المجبور سواء جعلناه
اليوم او الشهر لا يقال
الصوم بدل عن العتق
لان هذا راى والاصح
ان كلام من خصلت الكفارة
الاخيرتين مستقل لا بدل
عما قبله وذلك الاحاديث
الآتية ولم يجب لانهم ينسب
عن واجب بخلاف جبر ان
الحج وإنما ينسب (عند
ترك ما موربه) من الصلاة
ولو احتالا بان شك هل
فعله او لا (او) عند (فعل)
شيء (منه) عن (فيها) ولو
احتالا فلا يرد عليه خلافا
لمن زعمه مالو شك اضلى
ثلاثا ثم اربعا فان سجوده
بفرض عدم الزيادة

عنه المراد به هنا مطلق الخلل الواقع في الصلاة سواء كان عمدا او نسيانا فصار حقيقة عرفة في ذلك واسبابه
خمسة تفصيلا الاول يتقن ترك بعض من الابعاض الثاني الشك في ترك بعض معين الثالث يتقن فعل منهى
عنه سهوا بما يبطل عمده فقط الرابع الشك في فعل منهى عنه مع احتمال الزيادة الخامس نقل مطلوب قولى
الى غير محله بنيت شيخنا وبجبر مسمى (قوله واحكامه) والمراد به ما يتعلق به اثباتا ونفيا ع ش قول المتن
(سجود السهو الخ) قدمه لسكونه لا يفعل إلا في الصلاة اى وما يلحق بها ثم سجود التلاوة لسكونه يفعل فيها
وفي خارجها ثم سجود الشكر لانه لا يفعل الا خارجها نهاية ومعنى السهو جواز على الانبياء بخلاف النسيان
لانه نقص وما في الاختيار من نسبة النسيان اليه ^{عليه السلام} فالمراد بالنسيان فيه السهو وفي شرح المواقف الفرق
بين السهو والنسيان بان الاول زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها
عنهما معا فيحتاج في حصولهما الى كسب جديد سم على حج اه ع ش (قوله سنة مؤكدة) اى إلا لا امام
جمع كثير يخشى منه التشويش عليهم بعدم سجودهم معه ويفرق بينهما وبين ما ياتي في سجدة التلاوة بانه أكد
منه حلبي اه بجبر مسمى وكردى (قوله ماعدا صلاة الجنائز) فانه لا ينسب فيها بل انه فعله فيما عدا ما علمت بطلت
صلاته ع ش (قوله وظاهره ان سجود التلاوة الخ) قد يقال في هذا الاخذ نظر لان المراد الصلاة وهما ليسا
منها واستثناء صلاة الجنائز لا يشكل لانها تسمى صلاة عند البعض والحاصل انه ثبت نقل صريح عن
الاصحاب بنسب سجود السهو فيهما فلا يحيد عنه وإلا فحل تأمل لعدم ما يدل عليه من كلامهم ومن الاحاديث
لان مرورها الصلاة ثم رايت في سم على المنهج قوله في الصلاة خرج به نحو سجدة التلاوة وخارج الصلاة
بصرى عبارة ع ش وفي دعوى الظهور مساحمة لان سجود التلاوة ليس من الصلاة لكنه ملحق بها اه
اقول والنظر قوى جدا وان وافق النهاية للشارح هنا واعتمده الزبائدي والحلي والرشيدى وشيخنا (قوله
بمعنى انه نائب) ليتأمل بالنسبة للمفعول بصرى (قوله كسهو) اى كسجود السهو (قوله في ذلك) اى في الاقل
(قوله وذلك) الى قوله وفيه نظر في المعنى إلا ما نبه عليه (قوله وذلك) اى سن سجود السهو (قوله لانهم ينسب
عن واجب) اى والبدل اما كالبديل او اخف منه معنى ونهاية (قوله وإنما ينسب الخ) سقط بذلك ما قيل انه
لا ينسب السجود لكل ترك ما موربه ولا لكل فعل منهى عنه قول المتن (عند ترك ما موربه) اى سواء تركه
عمدا ليسجد ام لا كما شمله كلامهم شيخنا الزبائدي اه ع ش وحلبي قال سم ونقل ان شيخنا الشهاب
الرملى ابنى بذلك اه (قوله بان شك هل فعله الخ) اى المأمور به المعين كالفتنوت بخلاف الشك في ترك
مندوب في الجملة كان يقول هل اتيت بجميع المندوبات او تركت شيئا منها وبخلاف الشك في ترك بعض
مبهم كان ترك مندوب او شك هل هو بعض او لا وكان شك هل ترك بعضا او لا فلا يسجد في هذه الصور شيخنا
(قوله ولو احتالا) هذا التعميم يشكل بقول المصنف الاتى او ارتكاب منهى فلا اللهم إلا ان يريد ولو
احتالا في الجملة فليتامل فانه مشكل فان مجرد احتمال فعلي المنهى ليس هو المقتضى لسجود السهو فيما ذكره
ذكره وإنما المقتضى له انحصار الامر في احد الامرين منه ومن ترك التجفط سم وعبارة المعنى سالمة عن هذا
الاشكال والاشكال الآتى حيث قال مانصه ولو بالشك كاسيات بيانه فيما لو شك هل صلى ثلاثا ام اربعا
وغير ذلك فسقط بذلك ما قيل انه اهل سببا ثانيا وهو ايقاع بعض الفرض مع التردد في وجوبه كما اذا شك هل
صلى ثلاثا ام اربعا فانه يقوم الى الرابعة ويسجد كاسيات قاله الاسنوى وغيره وورده في الخادم ايضا بان سبب

النسيان اليه عليه افضل الصلاة والسلام فالمراد بالنسيان فيه السهو وفي شرح المواقف الفرق بين السهو
والنسيان بان الاول زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عنهم معا فيحتاج في
حصولها الى سبب جديد اه (قوله ولو احتالا) هذا التعميم مشكل بقول المصنف الآتى او ارتكاب
نهى فلا اللهم إلى ان يريد ولو احتالا في الجملة فليتامل فانه ايضا مشكل فان مجرد احتمال فعل المنهى عنه
ليس هو المقتضى لسجود السهو فيما ذكره وإنما المقتضى له انحصار الامر في احد الامرين منه ومن ترك

لتركه التحفظ المأمور به
وبفرضا الفعل المنهى عنه
فيها فهو لم يخرج عنهما
(فالاول) وهو المأمور به
المترك من حيث هو (ان
كان ركنا وجب تداركه)
ولا يعني عنه سجود السهو
لتوقف وجود الماهية عليه
(وقد يشرع السجود
للسهو مع تداركه) (كزيادة)
بالكاف (حصلت بتدارك
ركن كما سبق) بيان تلك
الزيادة (في) آخر مجت
(الترتيب) وقد لا يشرع
كالإذا كان المتروك السلام
فاذا ذكره أو شك فيه
ولم بات بمطل اتى به وإن
طال الفصل ولا يسجد
لفوات محل السجود به أو
النية أو التحريم فاذا ذكره
استأنف الصلاة وكذا ان
شك فيه بشرطه قيل قوله
كزيادة الخ غير محتاج اليه
لانه معلوم من قوله أو فعل
منهى عنه واجيب بان
المراد بالمنهى عنه ما ليس
من افعال الصلاة وهذه
الزيادة من افعالها لكان لم
يعتد بها لعدم الترتيب اه
وفيه نظر لما مر من شمول
كلامه لمسألة الشك فالوجه
انه لما ذكره أيضا (أو)
كان المتروك (بعضا) مر
اول صفة الصلاة وجه
تسميته بذلك (هو القنوت)
السابق في الصحيح أو تر
نصف رمضان الثاني دون
قنوت النازلة

السجود التردد في ان الركعة المفعولة زائدة وهو راجع لارتكاب المنهى عنه اه (قوله لتركه التحفظ
المأمور به) قديقال التحفظ الذي هو عبارة عن الاحتراز عن الخلل وان كان مأمورا به لكنه ليس من
الصلاة بل هو شرط أو ادب خارج عنها كالاحتراز عن نحو الكلام وقيد المأمور به بكونه من الصلاة ففي
قوله فهو لم يخرج عنهما نظرسم ورشيدى (قوله من حيث هو) اى بقطع النظر عن السجود لتركه سم
(قوله بالكاف) احتراز عما لوقرى باللام فانه يقتضى ان الزيادة تارة يشرع معها السجود وتارة لا مع انه
ليس بمراد الزيادة مقتضية للسجود ابداعش زادسم ومع انه لا ربط مع اللام بما قبله فتأمل اه (قوله
ولم بات بمطل) اى اما لوقرى فانه كان يبطل عمده وسهوه كالفعل الكثير والكلام الكثير استأنف الصلاة
وإن كان بما يبطل عمده دون سهوه ككلام قليل اتى به لظن خروجه من الصلاة يسجد للسهو ثم سلم وسجوده
ليس للتدارك بل لفعل ما يبطل عمده ع (قوله وإن طال الفصل) هذا كالصريح في ضرر المبطل مع قصر
الفصل ايضا السكن في شرح العباب عن الفتى مانصه لافرق بين طول الفصل وقصره نعم يختلفان ان صدر منه
مبطل كالسلام اى القليل والاشد بار فحينئذ ان طال الفصل بطلت وإلا فلا ويسجد للسهو وانتهى وسيأتى
عقب قول المصنف أو سهوا وطال الفصل فات في الجدي بقول الشارح مانصه كالمشى على نجاسة وكفعل أو
كلام كثير بخلاف استدبار القبلة انتهى وهو صريح في اغتفار اليسير مع قصر الفصل شمس وقد يجاب بان في
المفهوم هنا تقصيرا وهذا لا بعد عيبا (قوله وإذا ذكره) اى احدا لمرين من النية أو التحريم (قوله
استأنف الصلاة) اى ويصدق حينئذ انه لا يشرع وكذا في الشك سم (قوله بشرطه) اى من مضى ركن
أو طول زمن التردد (قوله لانه معلوم من قوله أو فعل منهى عنه) اى فهو من القسم الثاني لا الاول وحينئذ
فكان اللائق في الايراد ان يقال السجود في هذه ليس اترك المأمور بل لفعل المنهى عنه فذكره في الاول في
غير محل رشيدى (قوله وفيه نظر) قد يجاب بانه يكنى في الحاجة اليه دفعه توهم اختصاص المنهى عنه بما
ليس من افعال الصلاة فليتأمل سم (قوله وجه تسميته بذلك) عبارة هناك لانها لما تكدت بالجبر
اشبهت البعض الحقيقي وهو الاول اه اى الاركان (قوله السابق) الى قوله ومحل الخ المغمى ولى قوله
ولو اقتدى في النهاية (قوله السابق في الصحيح الخ) حتى لو جمع بين قنوت النبي صلى الله عليه وسلم وقنوت عمر
وترك شيئا من قنوت عمر فالمتجه السجود ولا يقال بل المتجه عدم السجود لان ترك بعض قنوت عمر لا يزيد
على تركه بجملة وهو لا سجود له لانا نقول لماوردنا بخصوصهما مع جمعه لها صار كالقنوت الواحد والقنوت
الواحد يطلب السجود لترك بعضه بخلاف ما لو غزم على الاتيان بهما ثم ترك احدهما فالأقرب عدم السجود

التحفظ فتأمل (قوله لتركه التحفظ المأمور به) قديقال التحفظ وان كان مأمورا به لكنه ليس من الصلاة
وقد قيد المأمور به بكونه من الصلاة ففي قوله فهو لم يخرج عنهما نظر لا يقال يمنع انه ليس منها فانه عبارة عن
الاحتراز عن الخلل وذلك شرط أو ادب خارج عنها كما ان الاحتراز عن نحو الكلام والالتفات شرط أو
ادب وليس جزء منها فليتأمل (من حيث هو) اى بقطع النظر عن السجود لتركه (قوله بالكاف) اى لا باللام
لثلا يقتضى قدح انه يشرع السجود دلل زيادة ولا يشرع لها اخرى مع انه يشرع لها بداف الجملة بل مطلقا في
السابقة في ركن الترتيب ومع انه لا ربط مع اللام بما قبله فليتأمل (قوله ولم بات بمطل) اى به وان طال الفصل
كالصريح في ضرر المبطل مع قصر الفصل ايضا السكن في شرح العباب عن الفتى مانصه لافرق بين طول
الفصل وقصره خلا لما يقتضيه تعقيد الرخصة وغيرها بقصره لان ترك السلام يكون بالسكوت نعم يختلفان
ان صدر منه مبطل كالسلام اى القليل والاشد بار فحينئذ ان طال الفصل بطلت وإلا فلا ويسجد للسهو
اه وسيأتى عقب قول المصنف أو سهوا وطال الفصل فات في الجدي بقول الشارح مانصه كالمشى على نجاسة
وكفعل أو كلام كثير بخلاف استدبار القبلة اه وهو صريح في اغتفار اليسير مع قصر الفصل وكان يمكن ان
يفرق بين ما قبل السلام وما بعده بانه بعده اخف (قوله استأنف الصلاة) اى ويصدق حينئذ انه لا يشرع
وكذا في الشك (قوله وفيه نظر) يمكن ان يجاب بان شمول كلامه لما ذكره يمنع زيادة هذا على قوله أو فعل

لأنه لا يتعين إلا بالشروع فيه عس وشيخنا (قوله أو كلمة منها) قال الغزالي والمراد ما لا بد منه في حصوله بخلاف ما لو ترك أحد القنوتين كان ترك قنوت سيدنا عمر رضي الله عنه لأنه أتى بقنوت تام وكذا لو وقف وقفة لا تسع القنوت إذا كان لا يحسنه لأنه أتى باصل القيام أفاده شيخنا رحمه الله تعالى وسياق أن ذلك لا يكفي كذا في المغني وما أشار إليه بقوله وسياق الخ وهو ما ذكره بعده بقوله ويتصور ترك قنوت التشهد وقيام القنوت بأن لا يحسنهما فإنه يسن له أن يقف ويجلس بقدره فإن لم يفعل سجد للسجود اه وقوله قاله الغزالي إلى قوله أفاده الخ في النهاية ثم قال على ما نقل عن الوالد رحمه الله تعالى نعم يمكن حمل ذلك على ما إذا كانت الوقفة لا تسع القنوت المعهود وتسع قنوتها بما لو كانت لا تسع قنوتها بما لا يصلح فالوجه السجود اه بصري (قوله أو كلمة منه) ومنها الفاء في نالك والواو في وأنه وإن أتى بدل المتروك بما يرادفه كعب بدل فيمن هديت والقياس أن مثل ذلك ما لو ترك قوله فلك الحمد على ما قضيت استغفرك وأتوب اليك أو شيئاً منه لما مر عن الروضة من استحباب ذلك في القنوت عس (قوله ومحل عدم الخ) عبارة النهاية وإن قلنا بعدم تعيين كلماته لأنه بشر وعه يتعين لأداء السنة ما لم يعدل إلى بدله اه قال عس أي ما لم يقطعه ويعدل إلى آية تتضمن ثناء ودعاء فلا سجود من جهة ترك القنوت بخلاف ما إذا أقطعه واقتصر على ما أتى به منه ولو اقتصر ابتداء على قنوت عمر فلا سجود لأن ثبانه بقنوت كامل أو أتى ببعضه وبعض القنوت الآخر فينبغي أن يسجد لعدم إتيانه بواحد كامل منهما سم على حج اه عبارة الرشيدى قوله لم يعدل إلى بدله صادق بما إذا كان البدل وارداً أو بما إذا كان من غير الوارد وهو ما اقتضاه كلام الشهاب سم على التحفة لكنه صرح بخلافه في حواشي المنهج وذكر أن الشارح مر وافقه عليه فليراجع اه (قوله وفارق بدله) أي بدل القنوت الوارد كآية تتضمن ثناء ودعاء (قوله زيادة على ذكر الاعتدال الخ) وعليه فلو وقف وقفة تسع القنوت وقد ترك ذكر الاعتدال فالظاهر صرف تلك الوقفة للقنوت فإن ترك ذكر الاعتدال قرينة على أنه لم يردده فلا تكون الوقفة عند عدم ذكر الاعتدال إلا للقنوت عس (قوله فاذا تركه) أي القيام المذكور فيشمل ترك بعضه ومر عن النهاية والمغني ما يوافقه (قوله وبقي زيادة الخ) أي المفيد أن القيام بعض مستقل (قوله قيامه) أي القنوت و (قوله تركه) أي القيام (قوله فعل) أي ندبا و (قوله وإلا فلا) أي فلا يندب ويبطل إن تخلف بركنين سم (قوله لأنه بتركه الخ) قضيته أنه لو أتى به إمامه الحنفى لم يسجد وهو أيضا قضية قول المغني والنهاية ولو ترك القنوت تبعا للإمام الحنفى سجد للسجود لأن العبرة بعقيدة المأموم على الأصح خلافا للفقهاء في عدم السجود فإنه بناء على طريقته المرجوحة من أن العبرة بعقيدة الإمام اه واعتمد عس تلك القضية عبارة ومحل السجود ما لم يأت به إمامه الحنفى فإن أتى به فلا سجود لأن العبرة بعقيدة المأموم ويصرح بذلك ما قالوه فيما لو اقتصد إمامه الحنفى من صحة صلاته خلفه اعتبارا بعقيدة المأموم لا بعقيدة الإمام اه وفي البجيرمي بعد سوق عبارة عس المذكورة وقال القليوبي يسجد الشافعى المأموم وإن قنت كل من الإمام والمأموم لأنه غير مشروع للإمام ففعله كالعدم اه والمعتمد الأول اه

منهى عنه حتى يستغنى عنه على أنه يكفي في الحاجة إليه دفعه توهم اختصاص المنهى عنه بما ليس من أفعال الصلاة فليتامل (قوله ومحل عدم تعيين كلماته إذا لم يشرع فيه) هو جواب إشكال وعبارة شرح الروض ويحاج بأنه إذا شرع في قنوت تعيين أداء السنة ما لم يعدل إلى بدله اه وقضيته أنه إذا شرع في القنوت الوارد ثم قطعه وغدل إلى آية تتضمن ثناء ودعاء فلا سجود من جهة ترك القنوت بخلاف ما إذا قطعه واقتصر على ما أتى به منه ولو اقتصر ابتداء على قنوت عمر فلا سجود لأن ثبانه بقنوت كامل أو أتى ببعضه وبعض القنوت الآخر فينبغي أن يسجد لعدم إتيانه بواحد كامل منهما (قوله زيادة على ذكر الاعتدال) تقدم أن آخر ذكره المطلوب قبل القنوت من شيء بعده وقوله فاذا تركه هذا الترك يصدق بما إذا قام بقدره لا بقدره مع ذكر الاعتدال فقضيته طلب السجود حينئذ فليراجع (قوله فعل) أي ندبا وقوله وإلا فلا أي فلا يندب ويطلب

أو كلمة منه ومحل عدم تعيين كلماته إذا لم يشرع فيه وفارق بدله بأنه لا أحد له (أو قيامه) بأن لم يحسنه فإنه يسن له القيام بقدره زيادة على ذكر الاعتدال فاذا تركه سجد له وبقي زيادة الخ اندفع ما قيل قيامه مشروع لغيره وهو ذكر الاعتدال فكيف يسجد لتركه ولو اقتدى شافعى بخن في الصبح وأمكنه أن يأتي به ويلحقه في السجدة الأولى فعل وإلا فلا وعلى كل يسجد للسجود على المنقول المعتمد بعد سلام إمامه لأنه بتركه له لحقه سهوه في اعتقاده

أى ما قاله ع (قوله بخلافه في سنة الصبح) المتبادر أن معناه أنه لا يسجد دهنًا مطلقًا وكان وجهه أنه إن أتى به بأن أمكنه مع الاتيان به إدراك الإمام في السجدة الأولى فواضح وإلا فالإمام يتحمل ولا خلل في صلاة الإمام لعدم مشروعية القنوت له فليتأمل ثم رأيت في العباب ما نصه لو اقتدى في فرض الصبح بمن يصلي سنته لم يقنت واحد منها ولا يسجد المأموم للسبب وقال في شرحه بعد كلام ما نصه وقد يقال المتجه عدم السجود مطلقًا إذ لا خلل في صلاة الإمام وعدم مشروعية القنوت له لا يمنع من تحمله لأن وضع الإمام تحمله الخلل وإن كان عملاً لا مشروعية فيه له فليتأمل ثم رأيت ماسياتي في صلاة الجماعة في اقتداء مصلي الصبح بمصلي الظهر إذ لم يتمكن من القنوت وقول الروضة كاصلها لا شيء عليه قال الجلال المحلى أى لا يجبره بالسجود لأن الإمام تحمله عنه اه وهو يعين عدم السجود هنا وقد يقاس تحمله الإمام عنه أنه لا يسجد وإن أمكنه بأن وقف الإمام يسيرا فلم يأت به ومشى مر على أنه يسجد المأموم إن لم يتمكن منه فإن فعله فلا يسجد وم اعتمده أى عدم السجود مطاقًا الشيخ سلطان وكذا ع (قوله فلم يحصل منه الخ) أى فلا يطلب من المأموم يسجد وترك الإمامه القنوت لعدم طلبه من الإمام بل هو انتهى عنه ومثل سنة الصبح كل صلاة لا قنوت فيها على الراجح ع (قوله أى الواجب) إلى قوله وقياس الخ في النهاية والمغنى (قوله أو بعضه) ومنه الواو في و أشهد ع (قوله إن قلنا بتدبه الخ) عبارة شيخنا البكري في كثره ولو في النفل إذا كان التشهد راتبًا فيه كصلاة التسبيح وسنة الظهر إذا صلاها أربعًا ولو صلى أربع ركعات نفلًا واطلق أو قصد تشهدين وترك الأول منهما عمدًا أو سهوا لم يسجد انتهت سم (قوله على الأوجه) قاله جمع متأخرون لكن الذى

بخلافه في نحو سنة الصبح
إذ لا قنوت يتوجه على
الإمام في اعتقاد المأموم
فلم يحصل منه ما ينزل منزلة
السهر (أو التشهد الأول)
أى الواجب منه في التشهد
الآخر أو بعضه (أو قعوده)
بأن لم يحسنه نظير ما مر فيه
من اشتراط كونه راتبًا
اشتراط ذلك هنا أيضا
فيسجد إذا أتى بصلاة
التسبيح أو راتبه الظهر
أربعًا وترك التشهد الأول
إن قلنا بتدبه حينئذ دون ما
إذا صلى أربعًا نفلًا مطلقًا
بقصد أن يتشهد تشهدين
فانصرف على الأخير ولو
سهوا على الأوجه (وكذا
الصلاة على النبي ﷺ فيه)

إن تخلف ركعتين (قوله بخلافه في نحو سنة الصبح) يحتمل أن معناه أنه لا يسجد دهنًا مطلقًا وهو المتبادر من عبارته وكان وجهه أنه إذا أتى به إدراك الإمام في السجدة الأولى فواضح وإلا فالإمام يتحمل ولا خلل في صلاة الإمام لعدم مشروعية القنوت له ويحتمل أن معناه أنه إذا أتى به فلا يسجد لعدم الخلل في صلاته بالاتيان به وفي صلاة الإمام بعدم مشروعيته له فليتأمل ثم رأيت في العباب وشرح ما نصه لو اقتدى في فرض الصبح بمن يصلي سنته معتقدا أنه يصلي الصبح وحذف المصنف لأنه ليس بقيد لم يقنت واحد منها ولا يسجد المأموم للسبب وورق أعنى الزركشي بأنه في مسئلة الفكال ربط صلاته بصلاة ناقصة فشرح بخلافه هنا اه ويرد بان السجود ليس لذلك غرض بل لترك البعض أيضا فالذى يتجه أنه لا فرق فيسجد المأموم هنا أيضا اه وما قبل الرد المذكور يدل على أن المراد لا يسجد دهنًا مطلقًا وأنه لا يقنت المأموم أيضا لكن لعل محل هذا إذ لم يمكنه القنوت بان يمكنه مع الاتيان به لجوفه في السجدة الأولى وإلا فيأتى به كإسرحوا بذلك في الاقتداء في الصبح بمصلي الظهر وأما السجود الذى بحثه في الرد المذكور ففعل وجهه أنه وإن لم يحصل خلل في صلاة الإمام لكنه لا يصلح لتحمل ترك القنوت لعدم مشروعيته له فليبرأ جع وقد يقال المتجه عدم السجود مطلقًا إذ لا خلل في صلاة الإمام وعدم مشروعية القنوت له لا يمنع من تحمله لأن وضع الإمام تحمله الخلل وإن كان عملاً لا مشروعية فيه له فليتأمل ثم رأيت ماسياتي في صلاة الجماعة في اقتداء مصلي الصبح بمصلي الظهر إذ لم يتمكن من القنوت وقول الروضة كاصلها لا شيء عليه قال الجلال المحلى أى لا يجبره بالسجود لأن الإمام تحمله عنه اه وهو يعين عدم السجود هنا ومشى مر أنه يسجد المأموم إن لم يتمكن منه فإن فعله فلا يسجد (قوله بخلافه في نحو سنة الصبح) في الروضة كاصلها ما في باب الجماعة في مصلي الصبح خلف الظهر إن أمكنه القنوت بأن وقف الإمام يسيرا أتى به وإلا فلا شيء عليه قال المحلى أى لا يجبره بالسجود لأن الإمام تحمله عنه اه وقياس تحمله الإمام عنه أنه لا يسجد وإن أمكنه بأن وقف الإمام يسيرا فلم يأت به (قوله إن قلنا بتدبه حينئذ) عبارة شيخنا الإمام أبي الحسن البكري في كثره ولو في النفل إذا كان التشهد راتبًا فيه كصلاة التسبيح وسنة الظهر إذا صلاها أربعًا ولو صلى أربع ركعات نفلًا واطلق أو قصد تشهدين وترك الأول منها عمدًا أو سهوا لم يسجد اه (قوله على الأوجه) أى الذى قاله جمع متأخرون لكن الذى القاضى

أى القنوت أو التشهد الأول وقصر رجوعه على الثاني وزعم فرق بينهما غير حسن لأن الله لم يفرق بينهما بالجملة ووجوبها في التشهد في الجملة لا يصلح مانعاً لاحقاها من القنوت بهما من التشهد لأن مقتضى (١٧٣) للوجود ليس هو الوجوب في الجملة

قصره وكذا يلزم عليه إخراج القنوت من أصله بل كون المتروك من الشعار الظاهرة المخصوصة بمحل منها إستقلالاً لا تبعاً كما يأتي وهما مستويان في ذلك (في الاظهر) ويضم لذلك القيام لها في الأول والقعود لها في الثاني إذا لم يحسنها فلا بعض المذكورة والانية لئلا عشر بل أربعة عشر ان قلنا بتدب الصلاة على الاصحاب في القنوت (سجد) إتباعاً في ترك التشهد الأول وقياساً في الباقي وهو ظاهر الا في القنوت وتوابعه فوجه انه ذكر لم يشرع خارج الصلاة بل فيها مستقلاً بمحل منها غير مقدمة ولا تابع لغيره فخرج نحو دعاء الافتتاح والسورة وتكبيرات العيد والتسبيحات والادعية ولونحو سجدة وجهي لندبه في سجود التلاوة والشكر ايضاً وهما ليسا من الصلاة (وقيل ان ترك بعضاً من هذه الأبعاض تركاً (عمداً فلا) يسجد لتركه لتقصيره بتقويت السنة على نفسه وردوه بان خلل العمدا كثر فكان الى الجبر احوج كما قتل العمدة بالنسبة الى الكفارة (قلت وكذا الصلاة على الآل حيث سننها والله اعلم) وذلك في القنوت

قاله القاضي والبغوي أنه يسجد في صورة القصد ان تركه سهواً أو عمداً وهو المعتمد هنا ومغنى (قوله اي القنوت) الى قوله بل أربعة عشر في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وقصر الى المتن (قوله اي القنوت الخ) يمنع من رجوع الضمير لكل منهما ان الخلاف المذكور هنا مبني على الخلاف في سن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول وهو احوال واما الخلاف في سنها في القنوت فهو واجه ولا يتأتى تركها الا في قول على الأوجه فتعين رجوع الضمير الى التشهد فقط رشدي (قوله بينهما) اي بين التشهد والقنوت رشدي (قوله من القنوت) حال (قوله من التشهد) حال ايضاً اي بعده عش (قوله مستويان) الأول الثاني اذ الضمير للصلاة في التشهد وفي القنوت (قوله بل أربعة عشر) بل خمسة عشر بزيادة التحفظ كما مر وبأن بصري وقال سم قد يقال بل ستة عشر ان قلنا بتدب السلام والقيام له كما قدمه في باب صفة الصلاة في الكلام على القنوت اه وعبارة شيخنا وبالجملة فلا بعض عشرون التشهد الأول والقعود له والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده والقيام لها والصلاة على الآل بعد الأخير والقعود لها والقنوت والقيام له والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده والقيام لها والصلاة على الآل والقيام لها والصلاة على الصحب والقيام لها والسلام على النبي والقيام له والسلام على الآل والقيام له والسلام على الصحب والقيام له (قوله ان قلنا الخ) اي اذ الصلاة حينئذ والقيام لها تضمان الى الاثنى عشر سم قول المتن (سجد) راجع للصورة كلها نهاية ومغنى (قوله فوجه) اي وجه القياس في القنوت وتوابعه (قوله لم يشرع خارج الصلاة) قد تردد عليه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانها تشرع خارج الصلاة شوبري (قوله فخرج نحو دعاء الافتتاح الخ) اي خرج بقوله لم يشرع الخ تكبيرات العيد الخ بقوله غير مقدمة دعاء الافتتاح الخ والتعوذ وما بعده السورة بحجري (قوله انده الخ) قد يراد عليه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مندوبة خارج الصلاة ايضاً سم (قوله بعض) الى قوله واستشكل في المغنى الى قوله واوات في النهاية الا قوله اي مقتضيه (قوله وذلك في القنوت الخ) فهذه أربعة ما تقدم ثمانية سم اي بل عشرة ان قلنا بتدب الصلاة على الاصحاب في القنوت (قوله لها) يعني لترك الصلاة على الآل (قوله ان يتيقن قبل سلامه الخ) اي بان اخبره امامه بعد سلامه بانه تركها او كتب له اني تركتها او سمعه يقول اللهم صل على محمد وال محمد عليهم السلام كما في شيخنا (قوله وقبل طول فصل) اي وايمان ما يبطل عمده وسهوه (قوله او بعده) عبارة شيخنا وبعده وقبل طول الفصل فكذلك او بعد طول الفصل فانت ولا سجود وكذا لو تركها عمداً وسلمها اي اتي بمبطل بحجري (قوله فانت محل السجود الخ) لك ان تقول السجود لا يفوت بالسلام سهواً كما يأتي الا ان يوجه القنوت بان العود بعد السلام بقصد السجود يستلزم الدور لا نه لو عاد لاجل السجود دصار في الصلاة فيطلب الاتيان بالمتروك لوجود محله فاذا اتى به لم يتصور بعد

والبغوي انه يسجد في صورة القصد ان تركه سهواً أو عمداً وهو المعتمد (قوله اي القنوت) تقدم في باب صفة الصلاة في الكلام على القنوت انه يسن ايضاً السلام وذكر الآل وانه يظهر ان يقاس بهم الصحب فلو ترك السلام او ذاكر الآل والصحب فهل يسن السجود فيه نظراً ولا يبعد ان يسن ايضاً ثم ريت قول الشارح ان قلنا بتدب الصلاة على الاصحاب ومعلوم انه اذا سن السلام من القيام بقدره ايضاً (فرع) لو تعد ما يقتضي السجود وليسجد فهل هو كالمعمد قراءة آية سجدة ليسجد حتى تبطل صلاته بالسجود القياس انه كذلك ويحتمل الفرق ثم نقل ان شيخنا الشهاب الرملي افتى بعدم بطلان الصلاة وقرى بان سبب السجود ثم تمتع بخلافه فلحجرج (قوله بل أربعة عشر الخ) قد يقال بل ستة عشر ان قلنا بتدب السلام والقيام له كما قلنا عنه ما يفيد ذلك (قوله ان قلنا الخ) اي اذ الصلاة حينئذ والقيام لها يضمان الى الاثنى عشر (قوله لندبه) قد يراد ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مندوبة خارج الصلاة ايضاً (قوله وذلك في القنوت الخ) فهذه أربعة ما تقدم ثمانية (قوله فانت محل السجود) لك ان تقول السجود لا يفوت بالسلام سهواً كما يأتي الا ان

ومثلها قيامهما في التشهد وفي التشهد الأخير ومثلها قعودها وصورة السجود لها ان يتيقن قبل سلامه وبعده سلامه وقبل طول الفصل ترك امامه لها فاندفع استشكله بانه ان لم تركها قبل سلامه اتي بها او بعد دفات محل السجود (ولا تجبرها السن) اي باتيها بالاجود على الاصل

لأنها ليست في معنى الوارد فان سجدة شيء منها بطلت صلاته إلا أن يسهو أو يعذر بحمله واستشكل بان الجاهل لا يعرف مشروعية سجود السهو ومن عرفه عرف محله أي مقتضيه ويرد منع هذا التلازم لان الجاهل قد يسمع مشروعية سجود السهو قبيل السلام لا غير فبظن عمومه لسكل سنة وأول محله بما ذكرناه الذي نحن فيه والالم يبق للأشكال وجه اصطلاحهم رأيت شارحاً فهمه على ظاهره واجاب عنه بما لا يلاق ما نحن فيه إذ الكلام وليس في سجوده في غير محله (١٧٤) وهو قبيل السلام بل في سجوده في محله لكن لنحو تسبيح الركوع فتعين ما ذكرته

ذلك السجود وتركه وما أدى وجوده إلى عدم ينبغي انتفاؤه من أصله سم وعش وحفى (قوله لأنها ليست في معنى الوارد) أي حتى تقاس عليه (قوله أو يعذر بحمله) أي بان يكون قريب عهد بالسلام أو بعيداً عن العلماء قاله البغوي في فتاويه ومعنى ونقل سم عن الاسنى مثله واقروه عبارة الرشيدى أي بان كان قريب العهد بالسلام أو نشأ بادية بعيدة عن العلماء لان هذا مرادهم بالجاهل المعذور خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ عش اه عبارة وقضية إطلاق الجهل انه لا فرق بين قريب العهد بالسلام وغيره وقيد به البرماوى نقلاً عن البغوي بقرين العهد بالسلام وعبر به في العباب ايضا لكن لم ينقله عن احد ولعل الاقرب ما اقتضاه كلام الشارح مر فان مثل هذا لا ينبغي فلا يفرق فيه بين قريب العهد بالسلام وغيره اه (قوله من حيث هو) أي لا بقيد السجود له سم (قوله ولا لعنده) إلى قول المتن وتطويل الخ في النهاية والمغنى الا قوله ما حول إلى مالوسها بعد سجود (قوله لما يأتى) أي من قول المتن ولو نقرر كنا قولاً لاخ وما زاده الشارح هناك (قوله كر كعة زائدة) أي أو ركوع أو سجود أو قليل اكل أو كلام مغنى (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر الخ) أي ويقاس غير ذلك عليه مغنى (قوله هذا ان لم تبطل الصلاة بسهوه) أي كالمثلة المذكورة مغنى (قوله في الاصح) أي قول المصنف في الاصح (قوله راجع للمثال) أي لبطلان الصلاة بكثير الكلام سهواً و (قوله لا الحكم) أي عدم السجود سم وعبارة النهاية والمغنى في الاصح راجع للمثال وهو الكلام الكثير لا الحكم وهو قوله سجود ولو سكنت عن المثال لسكان اخصر وابتعد عن الابهام إذ لا سجود مع الحكم بالبطلان اه أي بالاتفاق (قوله من هذه القاعدة) أي المأخوذة من قوله والاسجد الخ وهى ما يبطل عمده دون سهوه بسجدة لسهوه (قوله فانه لا يسجد الخ) هذا ما صححه في المجموع وغيره والمعتمد كما مر في فصل الاستقبال انه يسجد وصححه الرافعى في شرحه الصغير وجزم به ابن المقرئ في روضه وقال الاسنوى انه القياس وافق به وشيخنا الشهاب الرملى نهاية ومعنى وسم واعتمده شرح المنهج ايضا (قوله على المعتمد) خلافاً للنهاية والمغنى وشرح المنهج كما مر آنفاً (قوله ورد) أي قوله مع الخ سم (قوله وما لو سها بعد سجود السهو) أي بان تكلم ناسياً مثلاً عش (قوله لهذا السجود) أي الذي فعله ساهياً (قوله بان يزيد) إلى قوله وقول في المغنى الا قوله في تلك الصلاة إلى قدر الفاتحة وإلى قول المتن في سجدة في النهاية الا قوله أي بين المقدمة إلى وخرج (قوله ذا كرا كان الخ) أي أو قارناً نهاية (قوله كذلك) أي في تلك الصلاة بالنسبة الخ (قوله ليس المراد الخ) الانسب لقوله الاتى وهو الاقرب ان يقول كافى النهاية بما يحتتمل ان يراد به من حيث

(والثاني) أي فعل المنهى عنه من حيث هو (ان لم يبطل عمده) الصلاة (كالالتفات والخطوتين لم يسجد لسهوه) ولا لعنده غالباً لما يأتى من المستثنيات (والا) بان ابطال عمده كر كعة زائدة (سجد) لسهوه لأنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً وسجد للسهو متفق عليه هذا (ان لم تبطل الصلاة بسهوه) فان بطلت بسهوه (ككلام كثير) فانه يبطلها (في الاصح) كما مر لم يسجد لأنه ليس في صلاة في الاصح راجع للمثال لا للحكم واستثنى من هذه القاعدة مالوس حول المتنقل دابته عن صوب مقصده سهواً ثم عاد فوراً فانه لا يسجد لسهوه على المعتمد مع ان عمده مبطل ويفرق بينه وبين سجوده لمجموعها وعودها فوراً بانه هنا مقصر بركوبه الجروح أو بعدم ضبطها بخلاف الناسى تخفف عنه لمشقة السفر وان قصر وما لو سها بترك السلام فانه لا يسجد لسهوه مع ابطال تعمده ورد بانه ان تركه وفعل منافياً فهو المبطل والا فهو سكوت وهو

يوجه القوات بأن العود إلى السجود لتركه وذلك لأنه لو عاد إلى السجود دصار في الصلاة فطلب الاتيان بالترك لوجود محله فإذا أتى به لم يتصور بعد ذلك السجود لتركه وما أدى وجوده إلى عدم ينبغي انتفاؤه من أصله فليتأمل والحاصل ان العود لا لاجل السجود لتركه بقضى ان لا يتصور السجود وذلك يقتضى منع العود (قوله فان سجدة لشيء منها الخ) عبارة شرح الروض فان سجدة لشيء منها ظاناً جوازه بطلت صلاته لان قرب عهده بالسلام أو نشأ بادية بعيدة عن العلماء قاله البغوي في فتاويه (قوله من حيث هو) أي لا بقيد السجود له (قوله راجع للمثال) أي لبطلان الصلاة بكثير الكلام سهواً أو قوله لا الحكم أي عدم السجود (قوله على المعتمد) وهو ما صححه في المجموع لكن الذى صححه الرافعى في الشرح الصغير انه يسجد وقال شيخنا الشهاب الرملى انه المعتمد مر (قوله ورد) أي قوله مع الخ

غير مبطل وان طال وما لو سها بعد سجود السهو فسد سجود السهو وسها فانه لا يسجد لهذا السجود مع ابطال عمده (وتطويل الركن ذاتها القصير) بان يزيد على قدر ذكر الاعتدال المشروع فيه تلك الصلاة بالنسبة للوسط المعتدل لا للحال المصلى فيها يظهر قدر الفاتحة ذا كرا كان أو ما كنا وعلي قدر ذكر الجلوس بين السجدين المشروع فيه كذلك قدر التشهد الواجب وقول في تلك الصلاة ليس المراد به من حيث ذاتها بل من حيث الحالة الراهنة فلو كان اماماً لا تسن له الاذكار التي تسن للمنفرد اعتبر التطويل في جقه بتقدير كونه منفرداً

على الاول وبالنظر لما يشرع له الآن من الذكر على الثاني وهو الاقرب الكلام (بيطل عمده) (الاصح) لانه غير موضوعه إذ هو غير مقصود في نفسه وإنما شرع للفصل أى بين المقدمة وهو الركوع أو شبهها وهو السجود (١٧٥) الثاني لما مر أنه شكر لما أهل له

من القرب بالسجود الاول
وبين المقصود بالذات وهو
السجود الاول فيهما وخرج
بقول المشروع فيه الخ
تطويله بقدر القنوت في
محله أو التسبيح في صلاته
أو القرأة في السكوف
فلا يؤثر واختير جواز
تطويلها لصحة الاحاديث
فيه من ثم كان الا كثرون
عليه وصححه في التحقيق في
موضع وقد يتمحل للمعتمد
بانها وقائع فعلية محتملة
(فيسجد لسهوه) وإن قلنا
لا يبطل عمده لتركه التحفظ
المأمور به على التاكيد
(فالاعتدال قصير) لما مر
أنه للفصل دليل أنه لم يجب
فيه ذكر مع أنه عادي ومن
ثم لما كان القيام وجلس
التشهد الاخير عاديين
وجب لهما ذكر صرفا لهما
عن العادة بخلاف نحو
الركوع وجوب
الطمأنينة فيه ليحصل
الخشوع والسكينة المطلوبان
في الصلاة (وكذا الجلوس
بين السجدين في الاصح)
لما ذكر في الاعتدال حرفا
بحرف بل هو أولى لأن
ذكره أقصر فقلت ما وجه
اختصاص الخلاف بهذا
قلت لأن بعده جلوس
طويل في نفسه يشبهه وهو
جلوس التشهد والاستراحة

ذاتها أو من حيث الخ (قوله على الاول) أى من حيث ذاتها (قوله على الثاني) أى من حيث الحالة الراهنة
(قوله لما مر) أى في اركان الصلاة كرى (قوله انه الخ) أى السجود الثاني (قوله وبين المقصود الخ) عطف
على قوله بين المقدمة (قوله وخرج) الى قول المتن فلا اعتدال في المعنى إلا قوله وقد يتمحل الى المتن (قوله
وخرج الخ) ما طريق الخروج سم وأشار السكوى الى الجواب عنه بما نصه أى وخرج عن التطويل المبطل
بسبب قولى الخ اه (قوله تطويله الخ) بل له ان يطيله بما شاء من الذكر والدعاء وكذا بالسكوت سم أى لما
قدمه الشارح في صفة الصلاة أن تطويل اعتدال الركعة الأخيرة بذكر أو دعاء غير مبطل مطلقا وأنه مستثنى
من البطلان بتطويل القصير زائدا على قدر المشروع فيه بقدر الفائضة اه (قوله بقدر القنوت) أى
المشروع فيه ولعل المراد القنوت مع ما تقدم عليه من الاذكار والمشروع وعشر شدي أقول بل يصرح بذلك
المراد قول الشارح المتقدم بأن يزيد الخ (في محله) أى المشروع هو فيه بالاصالة وهو ثانية الصبح وأخيرة
الوتر في النصف الثاني من رمضان وأخيرة سائر المكتوبات في النازلة كافي حاشية الشيخ ع ش ويدل له
قول الشارح مر الآتي في شرح وعلى هذا استثنى هذه الصورة من قولنا الى الخ ويمكن حمله الخ فالشارح
محالف لما في به الشهاب ابن حجر من ان المراد بمحله اعتدال أخيرة سائر المكتوبات رشيدى وتقدم عن
الشارح انما ما يفيد ان محله اعتدال الأخيرة مطلقا ولو في النفل (قوله واختير الخ) كان ينبغي تأخيرها عن
قول المتن فلا اعتدال قصير الخ رشيدى (قوله لصحة الاحاديث الخ) كتبر مسلم عن انس قال كان صلى الله
عليه وسلم اذا قال سمع الله من حمده قام حتى يقول القائل قد نسي معنى عبارة ع ش وفي سم على المنهج ان
جديث أنس ورد في مسلم بتطويل الجلوس بين السجدين أيضا اه أى كما ورد بتطويل الاعتدال اه
(قوله لتركه التحفظ الخ) تعليل للمتن فقط وإلا فلا ترك بالنسبة لمقابل الاصح المشار اليه بالغاية (قوله لما
مر) أى انفا (قوله مع انه عادى الخ) أى والعاذى يجب فيه الذكر ومن ثم لما كان القيام الخ (قوله
وجوب الطمأنينة الخ) أى فلا يردان وجوب الطمأنينة بنا في ذلك أى كونه للفصل ع ش (قوله فيه)
أى في الاعتدال ع ش (قوله بهذا) أى بالجلوس بين السجدين (قوله لأن بعده جلوس) كذا في اصله
مخطوئه رحمه الله تعالى واسم ان ضمير الشأن وقد يقال والاعتدال قبله القيام بل هو أولى بهذا القياس لأن
أنشبه الطويل قبله مطرد بخلاف الجلوس بين السجدين فإنه إنما يتأتى اذا عقبه جلوس تشهد وليس بمطرد
ومن المعلوم ان التفاوت بالقبلية والبعدية لا يؤثر وتسليم ذلك كله لا يخفى ضعفه بصرى (قوله بناء على
انه) أى جلوس الاستراحة (طويل) أى والاصح خلافه كرى أى عند الشارح خلافا للنهاية والمغنى
وللشهاب الرملى كما مر (قوله وظاهر ما مر الخ) بل صريحه (قوله ان الخلاف الخ) خبر قوله وظاهر الخ (قوله
فيما في) أى ما مر (قوله مع كونه) أى المتن (قوله فذاك) أى ما مر و (قوله وهذا) أى ما في المتن (قوله
ما تقرر الخ) قد تقدم ما فيه (قوله ان بعده طويل) كذا في اصله ايضا بخطه رحمه الله تعالى ويوجه بنظر

(قوله وهو الاقرب) مثله في شرح مر (قوله وخرج بقول الخ) ما طريق الخروج (قوله بقدر القنوت) قد
يدل على ضرر الزيادة على قدر القنوت الوارد وتجه خلافا لانه لا يتعين للقنوت ذكر ولا دعاء مخصوص
ولا حد للذكر والدعاء فله ان يطيل بما شاء منهم بل يتجه وكذا بالسكوت فليتأمل (لا يبطل) زيادة هذا القيد
توجب سما جواركه في الكلام اما ان يريد به لا يبطل عمده ولا يبطل عمده ولا سبه فان اراد الاول صار
تقدير الكلام ولو نقل ركنا قوليا لا يبطل عمده لم يبطل عمده وإن اراد الثاني صار التقدير ولو نقل
ركنا قوليا لا يبطل عمده ولا سبه ولم يبطل عمده ولا يخفى ما في ذلك من الضعف والفساد فكان
الصواب الاطلاق ثم استثناء السلام والتكبير من عدم البطلان مع العمد فنامل

بناء على أنه طويل فأمكن قياسه عليه والاعتدال ليس بعده طويل يشبهه هذا وظاهر ما مر عن الاكثرين أو الخلاف فيهما فينا في المتن
مع كونه على طبق عبارة المجموع إلا أن يجاب بأن جريانه فيهما لا يقتضى أنه في الجلوس أقوى فذاك من حيث أصل جريانه فيععمها
وهذا من حيث قوة الخلاف وهو مختص بالثاني ووجه ما تقرر أن بعده طويل يشبهه بخلاف الاعتدال ولا ينافي ما تقرر من أنهما غير

ما تقدم بصري (قوله كافر) في أركان الصلاة كرى قول المتن (ولو نقل الخ) قضيته أنه لا يسجد لتكرير الفاتحة أو التشهد لأنه لم ينقل إلى غير محله لكن عبارة حج وشرح الارشاد ويضم إلى هذا أي نقل الركن القولي تكرير الفاتحة خلافا لبعضهم اهـ وخرج بتكرير الفاتحة تكرير السورة فلا يسجد له وقياس ما ذكره في تكرير الفاتحة أنه يسجد بتكرير التشهد إلا أن قضية قول الشارح لو قدم الصلاة على النبي لا يسجد لأن القعود الخ عدم السجود بتكرير الركن القولي ع ش قول المتن (ركنا قوليا) أي غير سلام وتكبير إجماع أو بعضه إلى ركن طويل واما نقل ذلك إلى ركن قصير فان طوله فيبطل كإمام وإلا ففيه الخلاف أي الاتي معنى (لا يبطل إلى قول المتن ولو نسي في النهاية إلا قوله وحينئذ إلى المتن والإذا إلى المتن وقوله وما لو نقل إلى ما لو فرقه وقوله ونظر إلى وليس (قوله لا يبطل) زيادة هذا القيد توجب سباجة وركعة في الكلام لأنه يصير تقدير الكلام ولو نقل ركنا قوليا لا يبطل عمده لم يبطل عمده ولا يخفى ما في ذلك من الضعف والفساد فكان الصواب الاطلاق ثم استثناء السلام والتكبير من غير البطلان مع العدم سم (قوله) غفر السلام عليكم) نعم لو أتى به سهواً وسجد لسهو كما هو ظاهر ومثله ما لو أتى بتكبيره الاحرام بنيته اذ عمدها مبطل فيسجد لسهو على القاعدة فالتقييد بقوله لا يبطل لاجل قول المصنف لم يبطل عمده سم أي وان ترتب عليه ما من من السجدة والركعة (قوله السلام عليكم) أي وإن لم يقصد سلام التحلل لما فيه من الخطاب ع ش (قوله بان كبر يقصده) أي الاحرام صريح في ان لعدم التكبير يقصد الاحرام مبطل وهو صريح ما قرره في مسألة الدخول باللاتار والخروج بالاشفاع وان توقف فيه السيوطي في فتاويه سم (قوله) وحينئذ أي حين التقييد بقصد تجديد الاحرام (قوله لا نظرية) أي في نقل التكبير مبطل سم (قوله) وكشده الخ) أي أو بعضه نهاية زاد الاعاب ولو لفظ التحيات اهـ (قوله بخلاف الفعلي) اشار به إلى رد توجيهه مقابل الاصح الذي عبر المحلى بقوله الثاني يبطل كنقل الركن الفعلي ع ش (قوله نظير مامر) أي قيل قول المصنف فالاعتدال قصير كرى (قوله وكذا العمدة) إلى المتن في المغنى (قوله) ونقل بعضه ككلمه يدخل فيه التسمية اول التشهد كما يأتي سم (قوله الا اذا اقتصر الخ) هذا لا يناسب تقييد القولي بقوله لا يبطل الخ اذا السلام ليس منه سم (قوله) ما لم ينو معه أنه بعض سلام التحلل) إن فرض هذا فما اذا عزم على الاتيان بجميع السلام ثم اقتصر على البعض فتحتمل كمال نوى الاتيان بالفعل المبطل وشرع فيه وإن لم يتمه اما اذا نوى الاقتصار ابتداء على بعض السلام فواجه البطلان لأن الظاهر ان البطلان في الاتيان بالسلام اشتاله على خطاب الادميين فليتأمل بصري اقول وقد وجه البطلان بان نية كونه بعض سلام التحلل كنية الخروج من الصلاة ومستلزمة لها قول المتن (هذه الصورة) هي قوله ولو نقل ركنا قوليا الخ ع ش (وامتنع) إلى المتن في المغنى الا قوله وقياسه إلى ما لو فرقه وقوله ونظر إلى وليس وقوله أو مصل نقلا

(قوله غفر السلام عليكم) نعم ولو أتى به سهواً وسجد لسهو كما هو ظاهر مأخوذ بما يأتي فيما لو سلم الامام فسلم معه المسبوق سهواً ومثله ما لو أتى بتكبيره الاحرام بنيته اذ عمدها مبطل فيسجد لسهو على القاعدة فالتقييد بقوله لا يبطل لاجل قول المصنف لم يبطل عمده (قوله بان كبر يقصده) أي الاحرام صريح في ان لعدم التكبير يقصد الاحرام مبطل وهو صريح ما قرره في مسألة الدخول باللاتار والخروج بالاشفاع لكن في فتاوى السيوطي بعد تسكلمه على تنظير الاسنوي في ان لعدم التكبير مبطل مانصه والحاصل أنه لو قصد أي بالكثير الذكر المحض لم تبطل قطعاً ولو قصد قطع الاحرام الاول وتجديد الاحرام جديد بطلت قطعاً ولو اقتصر على قصد التجديد والنقل دون القطع فهي المشبهة أي مسألة تنظير الاسنوي وهي رتبة وسطى فتحتمل البطلان وعدمه وهو محل توقف اهـ وفيه نظر والوجه ان لا توقف لأن الفرض قصد تجديد الاحرام كما قال ولو اقتصر على قصد التجديد وهذا يقتضى البطلان كما هو صريح مسألة الدخول باللاتار والخروج بالاشفاع (قوله) ونقل بعضه يدخل فيه التسمية اول التشهد كما يأتي (لا اذا اقتصر على لفظ السلام الخ) هذا لا يناسب تقييد القولي بقوله لا يبطل الخ اذا السلام ليس منه إلا ان يكون

مقصودين فلا يطولان ما وقع في عبارات أنهما مقصودان لأن معناه أنه لا بد من وجود صورتهما مع عدم الصارف لهما كما مر (ولو نقل ركنا قوليا) لا يبطل غفر السلام عليكم وتكبير التحريم بأن كبر يقصده وحينئذ لا نظرية خلافاً للاسنوي (كفاتحة في ركوع أو) جلوس (تشهد) آخر أو أول وتقييد شارح بالآخر ليس في محله وكشده من قيام أو سجود (لم يبطل عمده في الاصح) لأنه غير محل بصورتها بخلاف الفعلي (ويسجد لسهو في الاصح) لركه التحفظ نظير مامر وكذا عمده كما في المجموع ونقل بعضه ككلمه الا اذا اقتصر على لفظ السلام فانه من أسماء الله تعالى ما لم ينو معه أنه بعض سلام التحلل أو الخروج من الصلاة سهواً لكن هذا من القاعدة لأن عمده مبطل حينئذ (وعلى هذا) الاصح (تستثنى هذه الصورة من قولنا) السابق (ما لا يبطل عمده لا سجود لسهو) واستثنى معها

مطلقاً (قوله ايضاً) يعني عنه ما قبله (قوله) ما لو أتى بالقنوت (الخ) أى عمداً أو سهواً غنى (قوله) بنيته (الخ) فإن أتى به لا بنية القنوت لم يسجد قاله الخوارزمي غنى (قوله) قبل الركوع ومثل ذلك ما لو فعله أمامه المخالف قبل الركوع لأن فعله عن اعتقاد ينزل عندنا منزلة التعمد وعش (قوله في الوتر) يذبحى أن مثله في ذلك بقية الصلوات كالظهر سم وورشيدى (قوله) فإنه يسجد ولو تعمده لم تبطل صلاته لكنه مكروه ذكره في صلاة الجماعة ويمكن حمله على ما إذا لم يبطل به الاعتدال وإلا بطلت نهاية ومعنى قال عش قوله وإلا بطلت هذا يخالف من حيث شموله للركعة الأخيرة على ما فقي به حجج من عدم البطلان بتطويل اعتدال الركعة الأخيرة أهـ أى مطلقاً كما مر نقله عنه في بحث تطويل الركن القصير (قوله) وما لو قرأ (الخ) أى بقصد القراءة سم لكن ظاهر صنيع الشارح كشرح المنهج والنهاية والمعنى وصرح فتح الجواد أن الفاتحة والسورة والتشهد لا يشترط في نقلها النية واستظهره عش والحلي عبارتهما واللفظ للاول قوله مر غير الفاتحة أى شيئاً من القرآن غير الفاتحة (الخ) وظاهره أنه إذا قرأ في غير القيام لا يشترط له السجود دنية القراءة لكن في حاشية شيخنا الزبائدي خلافه حيث قال قوله وقنوت بنيته وكذلك التشهد والقراءة لا بد من نيتهما قياساً على القنوت أهـ وما اقتضاه كلام الشارح مر من أن التشهد والقراءة لا يشترط لهما نية في اقتضاء السجود ظاهر لأن القراءة والفاظ التشهد كلاهما متعين مطلوب في محل مخصوص بخلاف القنوت فإن الفاطة تستعمل في غير الصلاة ويقوم غيرهما من كل ما يتضمن دعاءاً وشاء مقامها فاحتاج في اقتضاء السجود للنية أهـ (قوله) وما لو نقل ذكر (الخ) وفاق الشيوخ الاسلام وخلاف للنهاية والشهاب الرملي والمعنى عبارة الأخير قال الاسنوى وقياسه أى نقل السورة السجود للتسبيح في القيام وهو مقتضى ما في شرائط الاحكام لابن عبدان أهـ والمعتمد عدم السجود أهـ ووجهه سم بأن جميع الصلاة قابلة للتسبيح غير منتهى عنه في شيء منها بخلاف القراءة ونحوها فإنها منتهى عنها في غير محلها أهـ (قوله) ويؤخذ منه (الخ) يتجه السجود للبسملة أول التشهد إذا قصد بها القرآن لأنها من القرآن قطعاً وللصلاة على الال في غير التشهد الأخير بقصد أنها ذكر الأخير لأنها نقل بعض إلى غير محله لكن خالف مر في شرحه ولو صلى على الال في التشهد الاول او بسمل أول التشهد لم يسجد له سجود السهو كما اقتضاه كلام الاصحاب وهو ظاهر عملاً بقاعدتهم ما لا يبطل عمده لا سجود السهو ولا باستثنى والاستثناء معيار العموم أهـ واقول قد يستشكل عدم السجود دفياً لو بسمل أول التشهد لأن البسملة آية من الفاتحة ففيه نقل بعض الفاتحة سم عبارة عش قوله مر او بسمل الخ ظاهره أنه لا يسجد وإن قصد أنها من الفاتحة لكن عبارة حجج ويؤخذ منه أنه لو بسمل الخ والا قرب ظاهر اطلاق الشارح مر لما علق به سبباً التشهد محل الصلاة على الال في الجملة لكن يرد عليه أن البسملة مطلوب قولى نقله الى غير محله أهـ (قوله) أنه لو صلى الخ) أى في التشهد الاول لنهاية أى مثلاً (قوله) وعليه يحمل الخ) أى على الصلاة

في هذه النسخة سقم ثم رأيت غير هذه النسخة كذلك (قوله في الوتر) يذبحى أن مثله في ذلك بقية الصلوات كالظهر (قوله) فإنه لم يسجد ولو تعمده لم تبطل صلاته لكنه مكروه ذكره الرافعي في صلاة الجماعة ويمكن حمله على ما إذا لم يبطل به الاعتدال وإلا بطلت اخذاً بامر مر (قوله) وما لو قرأ) أى بقصد قراءة القرآن (قوله) وقياسه أنه لو صلى الخ) اعتمده مر قال الاسنوى وقياسه السجود للتسبيح في القيام لكن أفاد شيخنا الشهاب الرملي أن المعتمد عدم السجود مر وقد وجهه بأن جميع الصلاة قابلة للتسبيح غير منتهى عنه في شيء منها بخلاف القراءة ونحوها فإنها منتهى عنها في غير محلها (قوله) ويؤخذ منه الخ) يتجه السجود للبسملة أول التشهد إذا قصد بها القرآن لأنها من القراءة قطعاً لأنها من التل قطعاً ومن أول كل سورة عندنا وآية من القرآن غير التل عند كل سورة وإن لم تكن آية من نفس الصورة عندنا في جنتيفة ويتجه ايضاً السجود بالصلاة على الال في غير التشهد الأخير بقصد أنها ذكر الأخير لأنها نقل بعض إلى غير محله لكن خالف مر في شرحه ولو صلى على الال في التشهد الاول او بسمل أول التشهد لم يسجد له سجود السهو كما اقتضاه كلام الاصحاب وهو ظاهر عملاً بقاعدتهم ما لم يبطل عمده لا يسجد له سجود السهو ولا باستثنى والاستثناء معيار

ايضاً ما لو أتى بالقنوت أو بكلمة منه بنيته قبل الركوع أو بعده في الوتر غير نصف رمضان الثاني فإنه يسجد وما لو قرأ غير الفاتحة في غير القيام بخلافه قبلها لأنه محلها في الجملة وقياسه أنه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد لم يسجد لأن القعود محلها في الجملة وما لو نقل ذكر اختصاص محل لغیره بنية أنه ذلك الذكر ويؤخذ منه أنه لو بسمل أول التشهد أو صلى على الآل بنية أنه ذكر التشهد الأخير يسجد للسهو وعليه يحمل كلام شيخنا في فتاويه

وغيرها ومن اعترضه بأنه مبني على (١٧٨) ضعيف ان الصلاة على الال ركن في الاخير فقد ابعدهما تقرران نقل المندوب كذلك بشرطه

على الآل في التشهد الاول بنية أنه ذكر التشهد الاخير (قوله وغيرها) أي كشرح منهجه (قوله ومن اعترضه الخ) المعترض هو شيخنا الشهاب الرملي في فتاويه ويؤيده ان عدم السجود هو مقتضى قاعدتهم ان ما لا يبطل عمده لا يسجد لسهوه الا ما استثنى والاستثناء معيار العموم كما تقدم سم اي عن شرح م (قوله) ومالو فرقم في الخوف الخ) وكذا في الامن بل اولي ومالو وقع انتظار مكره بان طول ليحقق اخرون فكلما هم كالصريح في عدم سن السجود لهذا التطويل اه سم بحذف (قوله فانه يسجد الخ) وينبغي أن غير الفرقة الاولى مثله لا قدامهم عن حصل منه مقتضى السجود ومفارقة الاولى قبل الانتظار المقتضى له سم وعش (قوله في غير محله الخ) أي ومحله في صلاة الخوف التشهد او القيام في الثالثة وفي غيرهما التشهد او الركوع كروى وبجريحى (قوله ونظر فيها) أي في صورة التفريق و (قوله بان هذه الصور) أي المازيدة في الشرح (قوله وليس منها) أي من المستثنيات (قوله من غير نية) متعلق بالزيادة و (قوله سهوا) معمول له ايضا (قوله هو الخ) أي السجود لتلك الزيادة من قاعدة ما يبطل عمده فقط يسجد لسهوه (قوله الامام) إلى قوله لوقوع الخلاف في النهاية لا قوله نعم إلى المتن وقوله ولم يجلس للاستراحة وقوله إن علم إلى ولو انتصب وقوله وكذا إلى ولو قعد (قوله وحده) أي بان جلس للتشهد ونسيه (قوله او مع قعوده) أي او قعوده وحده فيما إذا لم يحسن التشهد معنى وعش (قوله أي وصوله لحديجزى في القيام) أي بان صار إلى القيام اقرب منه إلى الركوع او الهما على السواء عش قول المتن لم يعدله ظاهره وإن نذره ويوجه بان الكلام في الفرض الاصلى وهذا فرضيته عارضة ولهذا تركه عمدا بعد نذره لم تبطل صلاته عش (قوله أي يحرم عليه العود) كذا في المعنى (قوله بفرض فعلي) أي أما القول فسيأتي عش قول المتن (علما بتحريمه) أي إذا كراهه سم (قوله بطلت صلاته) ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين الفرض والنفل كان احرم بربع ركعات نفلا بتشهدين وترك التشهد الاول وتلبس بالقيام ولا يجوز له العود وهو ظاهر لتلبسه بالقيام الذي هو فرض واما إذا تذكر في هذه الحالة قبل تلبسه بالفرض فالأقرب أنه ينبغي على أنه إذا قصد الاتيان به ثم تركه لم يسجدوا لافان قلنا بما قاله القاضي والبعوى من السجود واعتمده الشارح مر عادله لانه صار في حكم البعض بقصده وإن قلنا بكلام غيرهما من عدم السجود أي واعتمده التحفة لم يعدله عش (قوله انه في صلاة) قد يقال لا يتصور عوده لاجل التشهد مع نسيانه انه في صلاة إذا التشهد ليس إلا فيها فلعل اللام في له بمعنى إلى أي عادلى التشهد بمعنى محله رشيدى (قوله او حرمة عوده) أي واناسيا حرمة عوده عش (قوله ويفرق بينه) أي بين عدم بطلانها بعوده ناسيا حرمة نهايه (قوله بان ذلك) أي إبطال الكلام و (قوله هذا) أي إبطال العود (قوله نعم) إلى قوله أي ان علم في المعنى الا قوله ولم يجلس للاستراحة (قوله فورا عند التذكر) أي فان خالف بطلت ان علم وتعمد سم (قوله واجاهلا تحريمه) اما اذا علم التحريم وجعل الابطال فتبطل نظير ما مر في الكلام ولو تردد في جواز العود وعاد مع التردد فقطضى كلام

العموم بل قيل ان الصلاة على الآل في الاول سنة وكذا الاتيان ببسم الله قبل التشهد اه وأقول قد يستشكل عدم السجود فيما لو بسم اول التشهد لان البسملة اية من الفاتحة ففيه نقل بعض الفاتحة (قوله) ومن اعترضه الخ) المعترض هو شيخنا الشهاب الرملي في فتاويه ويؤيده ان عدم السجود هو مقتضى قاعدتهم ان ما لا يبطل عمده لا يسجد لسهوه الا ما استثنى والاستثناء معيار العموم م كما تقدم (قوله لو فرقم في الخوف اربع فرق الخ) لو وقع مثل ذلك في الامن بان فارقه المأمومون بعد الركعة الاولى واتموا لانفسهم واستمر في قيام الثانية إلى ان اتوا وجاء غيرهم فاقتدى به ثم فارقه بعد قيامه لثالثة وهكذا فينبغي السجود لهذا الانتظار كما في الخوف بل اولي ومالو وقع انتظار مكره بان طول ليحقق آخرون فكلما هم كالصريح في عدم سن السجود لهذا التطويل (قوله فانه يسجد) سكنت عن المأمومين وينبغي تسجود من عادى الاولى لمفارقتها قبل الانتظار المقتضى للسجود فراجع ما يأتي في صلاة الخوف (قوله علما بتحريمه) أي إذا كراهه (قوله فورا عند التذكر) أي فان خالف بطلت ان علم وتعمد (قوله واجاهلا) قال في شرح

ومالو فرقم في الخوف اربع فرق وصلى بكل فرقة ركعة او فرقتين وصلى بواحدة ثلاثا فانه يسجد لخالفته بالانتظار في غير محله الوارد فيه ونظر فيها بانه يسجد لعدم ذلك ايضا ورد بان هذه الصورة كلها يسجد لعدمها أيضا كصورة المتن وليس منها زيادة القاصر او مصلا نفلا مطلقا من غير نية سهوا لان عمده ذلك مبطل فهو من القاعدة (ولونسى) الامام او المنفرد (التشهد الاول) وحده ومع قعوده (فذكره بعد انتصائه) أي وصوله لحديجزى في القيام (لم يعد له) أي يحرم عليه العود لاحاديث صحيحة فيه وتلبسه بفرض فعلي فلا يقطعه لسنة (فان عاد) عامدا (علما بتحريمه بطلت) صلاته لو ابدته قعودا بلا عذر وهو موغير لطبيعة الصلاة بخلاف قطع القول لنقل كالفاتحة للعود او الافتتاح فانه غير محرم نعم لا تبعد كراهته (او عادله ناسيا) أنه في صلاة أو حرمة عوده ويفرق بينه وبين ما مر من ابطال الكلام اذا نسي تحريمه بان ذلك اشهر فنسيان حرمة نادر فابطل كالا كراهه عليه ولا كذلك هذا (فلا) تبطل لرفع القلم عنه نعم يلزمه القيام فورا عند التذكر (ويسجد لسهوه)

صلاته (في الاصح) لماذا ذكر ويلزمه القيام فوراً عند تعلمه ويسجد للسمو وفيما إذا تركه الامام (١٧٩) ولم يجلس الاستراحة لا يجوز

للأوم التخلّف له ولا لبعضه بل ولا الجلوس من غير تشهد لأن المدار على غش المخالفة من غير عذر وهي موجودة فيما ذكر ولا بطلت صلاته ان علم وتعتمد ما لم ينو مفارقتها وهو فراق بعذر فيكون أولى فان جلس لها جازله التخلّف لان الضار لانها هو لاحداث جلوس لم يفعله الامام على ما يأتي في فصل المتابعة (تنبيه) ظاهر كلامهم هناك حيث لم يجلس الامام للاستراحة أبطل جلوس المأموم وإن قل وفيه نظر وقولهم لا يضر تخلف المأموم بقدر جلسة الاستراحة لانه ليس فيه غش مخالفة يقتضي أنه لا يضر جلوسه هنا بقدرها وإن أتى فيه ببعض التشهد لعدم غش المخالفة ولو انتصب معه فعاد له لم يعد لانه اما متعمد فصلاته باطله او ساه او جاهل وهو لا تجوز موافقته بل ينظره قائماً محللاً لعوده على السهو أو ينوي مفارقتها وهو الأولى وكذا لو قام من جلوسه بين السجدين فيتنظره في سجوده ويقارقه ولا يجوز له متابعتها ولو قعد فانتصب امامه ثم عاد لزوم المأموم القيام فوراً لانه توجه

الجواهر أنه لا يضر وهو ظاهر بل هو داخل في كلامهم لانه جاهل شرح العباب اه سم (قوله لماذا ذكر) اي من ان هذا مما يخفى على العوام معنى (قوله فوراً عند تعلمه) اي فان خالف بطأت سم اي ان علم وتعتمد اخذاً بتمامه وباتى (قوله ولم يجلس الخ) ليس بقيد عند النهاية والمغنى كما يأتي (قوله وهي موجودة) اي المخالفة الفاحشة من غير عذر (قوله ولا بطلت صلاته) اي وان قل التخلّف حيث قصده عرش ويأتى في التنبيه خلافه (قوله فان جلس لها) اي جلس الامام الاستراحة (قوله جازله التخلّف لان الضار الخ) هذا ممنوع لان جلوس الاستراحة هنا غير مطلوب مغنى زاد النهاية كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى اه ولك أن تقول وإن كان جلوس الاستراحة ليس بمطلوب وأصل الجلوس مطلوب وقد أتى به وإن اخطأ في اعتقاده انه الاستراحة فهو بعدم استمراره بصري عبارة عرش قوله مر ليس بمطلوب لعل المراد بطريق الاصاله ولا جلوس الاستراحة ستة في حقه إذ اترك التشهد الاول اه وعبارة الرشيدى قوله مر ليس بمطلوب يؤخذ منه انه لو جلس للتشهد فعن له القيام ان المأموم ان يجلس ويأتى بالتشهد فليراجع اه واعتمد شيخنا وغيره من المتأخرين ما في الهامية والمغنى وما لا اليه سم (قوله على ما يأتي في فصل المتابعة) وكلامه هناك كالمتردد في ذلك لكن ميله الى أن جلوسه للاستراحة كعدم جلوسه وما لا اليه ايضاً في الايجاب ونقله عن اقتضاء كلامهم واعتمده المغنى والنهاية خلافاً لشيخ الاسلام في شرح الروض كردى (قوله انه لا يضر جلوسه هنا الخ) وقياس ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملى انه يضر الجلوس للتشهد وبعضه وان كان بقدر جلسة الاستراحة سم وتقدم عرش ما يوافقه (قوله بقدرها) وهو دون مقدار ذكر الجلوس بين السجدين وقل التشهد الواجب عند الشارح كردى (قوله ولو انتصب معه) أى انتصب المأموم مع امامه (فعاد) أى الامام (قوله وهو) أى الساهى أو الجاهل (قوله لم يعد الخ) فان عاد معه عامداً عالماً بالتحريم بطلت صلاته وان ساهى او جاهلاً فلاه وفى وشرح بافضل (وكذا لو قام) اي الامام (قوله فيتنظره في سجوده) صادق بالاول والثاني وينبغي ان الحكم فيهما واحد سم (قوله ولو قعد) اي المأموم للتشهد الاول (قوله وفراقه هنا الى الخ) اي فهو مخير بين الانتظار في القيام والمفارقة وهي أولى كالتى قبلها عرش (قوله إذا انتصب) الى قوله كذا قالوه في المغنى الا قوله مثلاً الى قوله لو قوعه الخ في النهاية الا قوله كذا قالوه الى ولم يعلم وقوله قال البغوى (قوله إذا انتصب وحده) اي وان حضاهو امعاً ولكن تذكر الامام فعاد قبل انتصابه وانتصب المأموم مغنى (سهوا) ينبغى أو جهلاً ثم علم سم قول الماتن (قلت الاصح وجوبه)

العباب أما إذا علم التحريم وجعل الابطال فيبطل نظير ما مر في الكلام ولو تردد في جواز العود وعاد مع التردد فقطضى ما في الجواهر عن الرويان انه لا يضر كالمعمل عملاً في الصلاة شك اقليل هو واكثر وهو ظاهر بل هو داخل في كلامهم لانه جاهل اه (فورا عند تعلمه) اي فان خالف بطأت (ولا الجلوس) ينبغى الا الجلوس للاستراحة ثم رأت ما يأتي (قوله جازله التخلّف) أتى بامتناع هذا التخلّف شيخنا الرملى لانه احداث جلوس تشهد لم يفعله الامام وجلوسه للاستراحة هنا ليس بمطلوب مر (قوله انه لا يضر جلوسه هنا) قياس ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملى انه يضر الجلوس للتشهد وبعضه وان كان بقدر جلسة الاستراحة (قوله وهو الاول) كذا في شرح الروض واعتمده مر (قوله فيتنظره في سجوده) صادق بالاول والثاني وينبغي ان الحكم فيهما واحد (قوله وفراقه هنا الى) اعتمده مر (قوله وللمأموم إذا انتصب وحده سهواً الخ) في شرح مر وما ذكرناه من التفصيل بين العمد والسهو يجري فيها لوسق امامه الى السجود وترك القنوت كما أتى به شيخنا الشهاب الرملى فقد قال في الروضة كاصلاً وترك القنوت يقاس بما ذكرناه في التشهد وفي التحقيق والانوار والجواهر نحوه يؤخذ منه ايضاً ان الساهى لو سجد الامام قبل تذكره لم يجب العود لمتابعة الامام او عامداً وبه يؤخذ منه ايضاً ان الساهى لو سجد الامام قبل تذكره لم يجب العود للاعتدال بل لم يلحز (قوله سهواً) ينبغى أو جهلاً ثم علم (قوله قلت الاصح وجوبه) اي الا ان ينوي

عليه بانتصاب امامه وفراقه هنا أولى أيضاً لوقوع الخلاف القوي في جواز الانتظار كما يعلم ما يأتي فيما لو قام امامه لخامسة (وللمأموم) إذا انتصب وحده سهواً (العود لمتابعة امامه في الاصح) لعنوه (قلت الاصح وجوبه والله اعلم) لوجوب متابعة الامام إذا أعمد ذلك فلا يلزمه العود

فان لم يعد أى فور او لم ينو المفارقة بطلت صلاته نهاية ومعنى أى ان علم وتعمد شرح بافضل قال الرشيدى قوله مر ولم ينو المفارقة قضيته ان له نية المفارقة وعدم العود وسياق ما يصرح به اه اى فى النهاية والمغنى وكذا يصرح بذلك قول الشارح الآتى بل يوقف حسبانه على نية المفارقة اه (قوله بل يسن الخ) وما ذكرناه من التفصيل بين العمد والسهو يجرى فيما لو سبق امامه الى السجود وترك القنوت كما فى به الوالدرحمه الله تعالى فلو ترك المأموم القنوت ناسيا وجب عليه العود للمتابعة امامه او عامدا ندى نهاية قال ع ش قوله مر وجب عليه العود ما افاده من التقييد بترك الامام فى القنوت لا يتقيد بذلك بل يجرى فيما اذا تركه فى اعتدال لاقنوت فيه وخر ساجدا سهوا كما وافق على ذلك الطبرلاوى ومر وهو ظاهر سم على المنهج وفى حج الجزم بذلك اه وعبارة سم بعد ذكر كلام النهاية المتقدم ويؤخدمه ان الساهى لو سجد الامام قبل تذكره لم يجب العود للاعتدال بل لم يجز اه أى خلافا لما يأتى فى الشرح (قوله كما اذا ركع الخ) اى عامدا فيسن له العود (قوله من واجب) هو المتابعة و (قوله لمثله) هو القيام سم (قوله وخير بينهما) أى لم يجب العود ولا قاله ودسنة كما مر آ نفا (قوله فكانه لم يفعل شيئا) أى فكانه لم ينتقل من واجب المتابعة سم اى تقتلزمه المتابعة كالم لم يقم معنى (قوله بخلافه هنا) اى فى مسألة المتن (قوله ويرد عليه) اى على قولهم ولما تخير من ركع مثلا الخ الشامل للصورتين الآتيتين (قوله فان جريان ذلك) أى التخيير سم (قوله هنا) اى فى كل من الصورتين المذكورتين (قوله تخصيص ذلك) اى التخيير سم (قوله ما مر فى التشهد) أى من وجوب العود فى السهو ونذبه فى العمد (قوله فرقمه المذكور) أى فى قول الشارح لعدم خش المخالفة فيه بخلافه هنا (قوله استشكل ذلك) اى جريان تفصيل التشهد فى تنك الصورتين و (قوله فى الفرق) أى ثم اجاب عن استشكله بالفرق بين التشهد وبين تنك الصورتين بما يأتى (قوله بخلافه ثم) أى فى الصورتين المذكورتين (قوله ثم ابطله) اى الفرق المذكور و (قوله بما لو سجد قبله الخ) اى الا فى تفصيله فى قول الشارح وبما تقرير يعلم الخ لسكن لا يظهر وجهه الا بطلان ذلك إذ فبا يأتى طول الانتظار قائما الى فراغ القنوت نظير ما فى التشهد بخلاف الصورتين المذكورتين فليتأمل (قوله وبه) اى بابطال الفرق المذكور (يتجه ما ذكرته) أى اتيان تفصيل التشهد فى الصورتين المذكورتين (قوله للساهى ثم) أى فيما اذا ركع قبل الامام سم (قوله حتى قام امامه) او سجد من القنوت وينبغى انه لو لم يعلم حتى سجد امامه لا يعتد بطمأنينته قبل سجود الامام كالا يعتد بقراءته ويحتمل الفرق بأن الطمأنينة هيئة للسجود بخلاف القراءة فانها ركن ع ش وقوله او سجد من القنوت تقدم عن سم مثله ويأتى فى الشرح خلافا (قوله لم يعد) أى فان عاد عامدا لما بالتحريم بطلت صلاته كما هو ظاهر أو ساهيا أو جاهلا فلا كما هو ظاهر ايضا وهل

المفارقة أخذ من قوله الآتى فى الفرق بل يوقف حسبانه على نية المفارقة (قوله وجوبه) ينبغى إلا أن ينوى مفارقتها بخلاف ما يأتى فيما لو ظن المسبوق سلام امامه إذ يجب العود لا اعتبار بنية المفارقة والفرق لا نعو بما يؤيد الفرق ان تعمد القيام هنا غير مبطل بخلاف تعمد المسبوق القيام قبل سلام الامام وأنه لو قام الامام قبل عوده امتنع عليه العود ولو سلم الامام قبل عود المسبوق لم يسقط وجوب عوده للجلوس ولو قام الامام سهوا فتذكر حين صار الى القيام أقرب اتجه وجوب العود بل هو أولى مما لو انتصب كما هو ظاهر أو حين صار الى القعود أقرب أو حين صار بينهما على السواء فهل يجب العود أو لا يجب لعدم الفحش فيكون كالور كع قبله سهوا او يجب فى الثانى دون الاول فيه نظر وحيث قلنا لا يجب العود فان انتصب اتجه انه كعدمه لا انتصاب من الابتداء حتى لا يجب العود بل يسن فليتأمل (قوله من واجب) هو المتابعة وقوله لمثله هو القيام (قوله فكانه لم يفعل شيئا) اى فكانه لم ينتقل عن واجب المتابعة (قوله فان جريان ذلك) اى التخيير (قوله تخصيص ذلك) اى التخيير (قوله للساهى ثم) اى فيما اذا ركع قبل الامام (قوله ولو لم يعلم الساهى حتى قام امامه لم يعد) اى فان عاد عامدا لما بالتحريم بطلت صلاته كما هو ظاهر ايضا وهل يصير متخلفا بعذر أو لا فيه

بل يسن له كما اذا ركع مثلا قبل امامه لان له قصدا صحيحا بانتقاله من واجب لمثله فاعتد بفعله وخير بينهما بخلاف الساهى فكانه لم يفعل شيئا ولما تخير من ركع مثلا قبل امامه سهوا لعدم خش المخالفة فيه بخلافه هنا كذا قالوه ويرد عليه مالمو سجد وامامه فى الاعتدال أو قام وإمامه فى السجود فان جريان ذلك فى كل منهما الذى زعمه شارح مشكل إذ المخالفة هنا أخش منها فى التشهد فالذى يتجه تخصيص ذلك بركوعه قبله وهو قائم وبسجوده قبله وهو جالس وأن تنك الصورتين يأتى فيهما ما مر فى التشهد كما اقتضاه فرقمه المذكور ثم رأيت شارحا استشكل ذلك أيضا ثم فرق بطول الانتظار قائما هنا الى فراغ التشهد بخلافه ثم ثم ابطله بما لو سجد قبله وهو فى القنوت وبه يتجه ما ذكرته وكان وجه عدم نذبه العود للساهى ثم أن عدم الفحش لما أسقط عنه الوجوب أسقط عنه أصل الطلب لعذره ولو لم يعلم الساهى حتى قام امامه لم يعد قال البغوى

ولم يحسب ما قرأه قبل قيامه كالموظن مسبق سلامه فقام لماعليه فانه يلغو كل ما فعله قبل سلامه لو وقع في غير محله مع مقارنته بنية قطع القدوة له فكان أخش من مجرد القيام في مسئلتنا ويفرق بين حسابان قيام الساهي إذا وافقه الامام فيه (١٨١) وعدم حسابان قراءته بأن القيام لم يقع في غير محله من كل وجه إذ

لو تعمده جاز فلم يبلغ من اصله بل توقف حسابانه على نية المفارقة او موافقة الامام له فيه واما القراءة فشرط حسابها وقوعها في قيام محسوب للقارئ وقد تقرر ان قيامه لا يحسب له إلا بعد موافقة الامام فيه وبما تقرر يعلم ان من يسجد سهوا او جهلا وإمامه في القنوت لا يعتدله بما فعله لانه لم يقع عن روية فيلزمه العود للاعتدال وإن فارق الامام اخذا من قولهم لو ظن سلام إمامه فقام ثم علم في قيامه انه لم يسلم لزمه الجلوس ليقوم منه ولا يسقط عنه بنية المفارقة وإن جازت لان قيامه وقع لغوا ومن ثم لو اتى جاهلا لما أتى به فيعيده ويسجد للسهو وفيما إذا لم يفارقه إن تذكر أو علم وإمامه في القنوت فواضح أنه يعود اليه أو وهو في السجدة الاولى عادلا لاعتدال اخذا بما تقرر في مسألة المسبوق وسجد مع الامام لما تقرر من الغاء ما فعله ناسيا أو جاهلا أو فيما بعدها فالذي يظهر انه يتابعه ويأتي ركعة بعد سلام الامام كما لو علم ترك القنوت وقد ركع مع الامام ولا يمكن هنا من العود

يصير متخلفا بعد زوال لافيه نظر سم (قوله ولم يحسب ما قرأه) جزم به في شرح الروض واعتمدهم وخرج من تعدد القيام فظاهرها انه يحسب له ما قرأه قبل قيام إمامه سم (قوله سلامه) أي الامام سم (قوله مع مقارنته بنية الخ) لعل المراد مع مقارنته باعتقاد انقطاع القدوة فليتامل سم (قوله فكان أخش الخ) أي ولهذا كان غير المحسوب في مسئلتنا القراءة وحدها وفي المسبوق جميع ما فعله قبل سلام إمامه من القيام والقراءة وغيرهما كروى (قوله في مسئلتنا) أي قيام المأموم عن التشهد دون إمامه (قوله إذا وافقه الامام) أي كان قام بعد تشهده (قوله فيه) أي في القيام (قوله وعدم حسابان قراءته) أي الساهي (قوله على نية المفارقة) هذا يفيد تقييد الوجوب في مسألة الملتزم بما إذا لم ينو المفارقة سم وتقدم عن النهاية والمغنى ما يصرح بذلك (قوله فشرط حسابها الخ) و (قوله وقد تقرر الخ) يتلخص منها مع التامل استواء القيام والقراءة في عدم حسابها قبل موافقة الامام أو نية المفارقة وفي الاعتدال بها بعد ذلك فامعنى قصد الفرق بينهما سم أقول كلام الاسني والنهاية كقول الشارح السابق قال البغوي ولم يحسب الخ صريح في أن ما قرأه المأموم قبل قيام إمامه لا يحسب مطلقا فجعل كلام الشارح هنا عليه بان يراد بقوله في قيام محسوب الخ المحسوب حال القراءة تجزأ كما هو المتبادر لا ما يعم الموظف على موافقة الامام أو نية المفارقة بندفع الاشكال والله اعلم (قوله وبما تقرر) أي بما مر عن البغوي (قوله وإن فارق الامام) ينبغي أو بطلت صلاة الامام ثم في تلك الغاية نظر كاسياتي بيانه سم (قوله لو ظن) إلى قوله وفيما إذا في النهاية والمغنى (قوله لو ظن الخ) أي المسبوق (قوله أو هو الخ) أي إمامه (قوله عاد الخ) يأتي ما فيه من السؤال والجواب (قوله أو فيما بعدها الخ) عطف على قوله في السجدة الاولى (قوله كالموظن الخ) قد يقال قياسه عدم جواز العود فيما لو تذكر في السجدة الاولى ايضا (قوله هنا) أي في قوله أو فيما بعدها (قوله ما ذكرت آخر) وهو قوله أو وهو في السجدة الاولى الخ (قوله يخالفه قولهم الخ) أي السابق انفا في قوله ولو لم يعلم الساهي حتى قام الخ (قوله حتى لو قام إمامه) أي من التشهد (قوله قلت بفرق الخ) قد يقال لا يبعد ان يسوى بينهما في عدم وجوب العود إذا لحقه الامام أو نوى المفارقة ويفرق بينهما وبين مسألة المسبوق بموافقة الامام فيه بعد حوقله أو صيرورته بعده لذلك الفعل مع عدم ظنه انقطاع القدوة بسلام الامام ولا كذلك في مسألة المسبوق تامل والحاصل ان التسوية بينهما هي التي تظهر الان والله اعلم ثم بحثت مع مر فوافقتي لكن قد تقتضى التسوية بينهما ان لا يحسب السجود إلا بعد حوق الامام أي أو نية المفارقة سم عبارة البصري كلام الروضة وغيرهما من الامهات كالصريح في رد ما أفاده الشارح فالاقرب إلى المنقول أنه لم يتذكر حتى يسجد إمامه سقط عنه العود ثم رأيت في فتاوى الشهاب الرملي انه سئل عن مأموم ترك القنوت مع إمامه وسجد فأجاب بانه أتى فيه التفصيل فيمن جلس إمامه للتشهد الاول فقام كما يؤخذ من كلام الشيخين وغيرهماه وتقدم عن النهاية اعتماد الافتاء المذكور ايضا وفرق هو والمغنى بين مسئلتى التشهد والمسبوق بالفرق المتقدم عن سم (قوله مطلقا) أي وإن

نظر (قوله ولم يحسب ما قرأه) جزم به في شرح الروض واعتمدهم وخرج من تعدد القيام فظاهرها انه يحسب له ما قرأه قبل إمامه (قوله سلامه) أي الامام (قوله مع مقارنته الخ) لعل المراد مع مقارنته باعتقاد انقطاع القدوة فليتامل (قوله على نية المفارقة) هذا يفيد تقييد الوجوب في مسألة الملتزم بما إذا لم ينو المفارقة (قوله فشرط حسابها) اعلم ان قوله فشرط حسابها الخ وقوله وقد تقرر الخ يتلخص منهما مع التامل الصادق استواء القيام والقراءة في عدم حسابها قبل موافقة الامام أو نية المفارقة وفي الاعتدال بها بعد ذلك فامعنى قصد الفرق بينهما فان قلت اراد بالقيام النهوض قلت هذا لا يوافق قوله وقوعها في قيام محسوب الخ فتأمله بلطف تدركه (قوله وإن فارق الامام) ينبغي أو بطلت صلاة الامام (قوله وإن فارق الامام) فيه نظر كاسياتي بيانه (قوله قلت بفرق الخ) قد يقال لا يبعد ان يسوى بينهما في عدم وجوب العود إذا لحقه

للاعتدال لفحش المخالفة حيث قد قلنا ما ذكرته آخر من عوده للاعتدال يخالفه قولهم حتى قام إمامه لم يعد قلت يفرق بان مانحن فيه المخالفة فيه أخش فلم يعتد بفعله مطلقا بخلاف قيامه قبله وهو في التشهد فلم يلزمه العود إلا حيث لم يقم الامام

نوى المفارقة أو لحقه الامام في السجود (قوله) ويؤيد ذلك قول الجواهر (لا يظهر وجه تأييده للفرق المتقدم إلا أن يكون التأييد بمجموع قول الجواهر الخ وقوله وبوافقه الخ ويكون بخط التأييد قوله وفرقوا بينه الخ (قوله) أن هاتين) أي مسئلتى التقدم سهوا على الامام في الرفع من السجود وفي الركوع (قوله في القيام) أي في مسألة الركوع و (قوله) والقعود أي في مسألة الرفع من السجود (قوله غير) خبر أن وكان المناسب إسقاط الفاء (قوله ما لم يقيم) أي ولم ينو المأموم المفارقة (قوله مطلقا) أي وإن لحقه إمامه قبل التذكر وقد مر ما فيه (قوله قال القاضي) وبما لا خلاف فيه اعلم أنه سيأتي في صلاة الجماعة عقب قول المتن ولو تقدم بفعل كركوع وسجودان كان بركنين بطلت أي إن علم وتعمد لفحش المخالفة قول الشارح ما نصه فإن سهوا أو جهلا لم يضر لكن لا يعتدله بهما فإذا لم يعد للاتيان بهما مع الامام سهوا أو جهلا أتى بعد سلام إمامه بركعة أو لا أعادها أه و سيأتي أن الصحيح أن التقدم بركنين هو أن ينفصل عنهما والامام فيما قبلهما وحينئذ يفهم الكلام أنه إذا لم ينفصل عنهما بان تلبس بالثاني منهما والامام فيما قبل الأول لا تبطل صلاته عند التعمد ويعتدله بهما وإن لم يعد هما فالموافق لذلك في مسألة القاضي المذكورة لأن المأموم بمنزلة الساهي والجاهل نظرا لظنه المذكور أنه إن بان الحال له بعد رفع رأسه من السجدة الثانية والامام في الأولى فإن عاد إلى الامام أدرك الركعة وإن لم يعد سهوا أو جهلا أتى بعد سلام الامام بركعة وإن بان له الحال قبل رفعه من السجدة الثانية وعاد إلى الامام أو استمر في الثانية إلى أن أدركها الامام فيها أو رفع رأسه منها بعد رفع الامام من الأولى بحيث لم يحصل سبعة بركنين فقد أدرك هذه الركعة ويمكن حمل كلام القاضي على ذلك بأن يرد أنه بان له ذلك بعد رفعه من الثانية ولم يعد الامام في الأولى إلى أن وصل إليه بخلاف كلام الشارح لتصريحه بالالغاء في التقديم بركن وبعض ركن فليتأمل (قوله) لا والامام الخ) مفهوما أنه إذا علم قبل ذلك كفي السجود وجاز له المشي على نظم صلاته وهو ظاهر حيث لم يتقدمه بركنين ولم يعد هما معه سم وقوله ولم يعد هما الخ لعل الواو فيه بمعنى أو (قوله أو جالس) قد يقال ينبغي هنا أن يسجد الثانية ثم يجلس مع الامام حيث لم يتحقق تقدمه عليه بركنين وإن خالفه ظاهر قول القاضي ويتابع الامام كالأول في الجلوس الأخير مع الامام في أنه سجد

الامام أو نوى المفارقة و يفرق بينهما وبين مسألة المسبوق بموافقة الامام فيه بعد لحوقه له أو ضروره بعده لذلك الفعل مع عدم ظنه انقطاع القدرة بسلام الامام ولا كذلك في مسألة المسبوق تأمل والحاصل أن التسوية بينهما هي التي تظهر الآن والله اعلم ثم بحث مع مر فوافقتي لكن قد تقتضى التسوية بينهما أن لا يحسب السجود إلا بعد لحوق الامام (قوله قال القاضي) وبما لا خلاف فيه الخ اعلم أنه سيأتي في صلاة الجماعة عقب قول المتن ولو تقدم بفعل كركوع وسجودان كان بركنين بطلت أي إن علم وتعمد لفحش المخالفة قول الشارح ما نصه فإن سهوا أو جهلا لم يضر لكن لا يعتدله بهما فإذا لم يعد للاتيان بهما مع الامام سهوا أو جهلا أتى بعد سلام إمامه بركعة وإلا أعادها أه و سيأتي أن الصحيح أن التقدم بركنين هو أن ينفصل عنهما والامام فيما قبلهما وحينئذ يفهم الكلام أنه إذا لم ينفصل عنهما بان تلبس بالثاني منهما والامام فيما قبل الأول لا تبطل صلاته عند التعمد ويعتدله بهما وإن لم يعد هما فالموافق لذلك في مسألة القاضي المذكورة لأن المأموم فيها بمنزلة الناسي والجاهل نظرا لظنه المذكور أنه إن بان الحال له بعد رفع رأسه من السجدة الثانية والامام في الأولى فإن عاد إلى الامام أدرك الركعة وإن لم يعد سهوا أو جهلا أتى بعد سلام الامام بركعة وإن بان له الحال قبل رفعه من السجدة الثانية وعاد إلى الامام أو استمر في الثانية إلى أن أدركها الامام فيها أو رفع رأسه منها بعد رفع الامام من الأولى بحيث لم يحصل سبعة بركنين فقد أدرك هذه الركعة ويمكن حمل كلام القاضي على ذلك بأن يرد أنه بان له ذلك بعد رفعه من الثانية ولم يعد الامام في الأولى إلى أن وصل إليه بخلاف كلام الشارح لتصريحه بالالغاء في التقديم بركن وبعض ركن فليتأمل (قوله) لا والامام الخ) مفهوما أنه إذا علم قبل ذلك كفي السجود وجاز له المشي على نظم صلاته وهو ظاهر حيث لم يتقدمه بركنين ولم يعد هما معه (قوله أو جالس) قد يقال ينبغي هنا أن يسجد الثانية ثم

ويؤيد ذلك قول الجواهر عن القاضي عن العبادي لو ظن أن إمامه رفع من السجود فرفع فوجده فيه تخير وبوافقه ما ذكره فيمن ركع قبل إمامه سهوا أنه غير وفرقوا بينه وبين ما مر في مسألة التشهد بفحش المخالفة فالحاصل أن هاتين لقلة المخالفة فيهما إذ ليس فيهما إلا مجرد تقدم مع الاستواء في القيام أو القعود وغير ومسألة التشهد لما كان فيها ما هو أخش من هذين وجب العود للامام ما لم يقيم ومسألة القنوت لما كان فيها ما هو أخش من الكل وجب العود للاعتدال مطلقا وبما يدل على أن للأخضية تأثير أنه في مسألة التشهد يسقط عنه العود بنية المفارقة فكذا بقيام الامام ولا كذلك في مسألة المسبوق قال القاضي وبما لا خلاف فيه قولهم لو رفع رأسه من السجدة الأولى قبل إمامه ظانا أنه رفع وأتى بالثانية ظانا أن الامام فيها ثم بان أنه في الأولى لم يحسب له جلوسه ولا سجدة الثانية ويتابع أي فإن لم يعلم بذلك إلا والامام قائم أو جالس

الثانية فانه يأتي بها ثم يوافق الامام في الجلوس بجماع أن كلا منهما وجب عليه السجدة الثانية فتأمل وأما لو تحقق تقدمه عليه بركنين ثم علم واعداهما معه ادرك الركعة وإلا فلا تأمل سم (قوله) وهي تقدمه بركن وبعض آخر (الخ) لقائل أن يقول قوة كلامهم في باب الجماعة تدل على أن التقدم بركن وبعض ركن لا يقتضي الإلغاء لأنهم اقتصروا في الركن وبعضه على عدم البطان وخصوص التفصيل بين بطلان الصلاة وبطلان الركعة بالركنين فهذا الصنيع منهم مخالف لما ذكره ثم بحث مع م في ذلك فتوقف فيما قاله القاضي ومال جدا إلى خلافه ويمكن تأويل كلام القاضي دون كلام الشارح فراجع ما تقدم وتبين أنه لو تذكر الامام فيما قبل الركنين فعاد إليه وادركهما معه أن يدرك الركعة أه سم بخذف (قوله) وما قبلها (يعني مسئلة الرفع من السجود (قوله) الامام) إلى قوله لكن بقيدته في النهاية والمعنى (قوله) بالمعنى السابق) أي بان لم يصل لحد تجزئته فيه القراءة عش (قوله) بخلاف ما إذا كان إلى القعود أقرب اليهما (الخ) أي فلا يسجد لسهو لقلة ما فعله حينئذ وهذا التفصيل هو المصحح في الشرحين وهو المعتمد وإن صحح في التحقيق أنه لا يسجد مطلقا وقال في المجموع ع أنه الأصح عند الجمهور معنى ونهاية ومنهج (قوله) بقيدته (الأن) أي في التنبيه عن المجموع (قوله) مطلقا) أي وإن كان صار إلى القيام أقرب (قوله) (الوجه الخ) وفاقا للنهاية والمعنى والمنهج (قوله) (الاول) أي التفصيل بين أن يصير إلى القيام أقرب وبين خلافه عش (قوله) (عليه) أي على الاول المعتمد (قوله) للنهوض مع العود) أي لا للنهوض وحده لأنه غير مبطل بخلاف ما لو قام امامه إلى خامسة ناسيا فقارقه بعد بلوغه حد الرأ كعين حيث يسجد للسهو لأن تعمد نهوض الامام هذا مبطل سم ومعنى (قوله) أي قاصدا تركه) احتراز به عما إذا تعمد زيادة النهوض كان أتى به قاصدا الرجوع عنه إلى الجلوس ثم القيام بعده فانه تبطل صلاته بمجرد انفصاله عن اسم القعود لشر وعه في مبطل شديد وعش (قوله) (لعله الخ) أي المصنف أو لا معنى (قوله) فعاد له عمدا) أي وعلم تحريمه (قوله) أو اليهما على السواء) ويكفي في ذلك غلبة الظن ولا سجد عليه لقلة ما فعله عش (قوله) وهذا مبني على ما قبله (الخ) أي وهذا التفصيل مبني على التفصيل المتقدم ايضا ومعنى ونهاية قال الرشدي قوله لم رتبني على ما قبله بمعنى انه ما خوذ منه ومستخرج من حكمه وإلا

يجلس مع الامام حيث لم يتحقق تقدمه عليه بركنين وإن خالفه ظاهر قول القاضي ويتابع الامام كالمشك في الجلوس الاخير مع الامام في انه سجد الثانية فانه يأتي بها ثم يوافق الامام في الجلوس بجماع أن كلا منهما وجب عليه السجدة الثانية فتأمل وأما لو تحقق تقدمه عليه بركنين ثم علم واعداهما معه ادرك الركعة وإلا فلا تأمل (قوله) أتى بركة بعد سلام الامام) فان قلت هلا جاز له المشي على نظم صلاته لأنه معذور بظنه المذكور وقد تخلف بركنين لعدم الاعتداد بما فعله فهو بمنزلة المتخلف ناسيا بركنين وحكمه جواز المشي على نظم صلاته ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان قلت ليس هذا متخلفا بل هو متقدم بركنين وحكمه عدم الاعتدال بهما لكن راجع ما تقدم (قوله) وهي تقدمه بركن وبعض آخر) لقائل أن يقول قوة قولهم في باب الجماعة واللفظ للروض وشرحه فلو سبقه بركن كان ركع ورفع والامام قائم ووقف ينتظره حتى رفع واجتمع في الاعتدال لم تبطل صلاته وإن حرم أو سبقه بركنين فان كان عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته لفحش المخالفة وإلا بان كان ناسيا أو جاهلا فالركعة وحدها تبطل فيأتي بعد سلام الامام بركة أه يدل على أن التقدم بركن وبعض ركن لا يقتضي الإلغاء لأنهم اقتصروا في الركن وبعضه على عدم البطان وخصوص التفصيل بين بطلان الصلاة وبطلان الركعة بالركنين فهذا الصنيع منهم مخالف لما ذكره القاضي ثم بحث مع م في ذلك فتوقف فيما قاله القاضي ومال جدا إلى خلافه ويمكن تأويل كلام القاضي دون كلام الشارح فراجع ما تقدم وتبين أنه لو تذكر الامام فيما قبل الركنين فعاد إليه وادركهما معه أن يدرك الركعة أه سم بخذف (قوله) وما قبلها (يعني مسئلة الرفع من السجود (قوله) الامام) إلى قوله لكن بقيدته في النهاية والمعنى (قوله) بالمعنى السابق) أي بان لم يصل لحد تجزئته فيه القراءة عش (قوله) بخلاف ما إذا كان إلى القعود أقرب اليهما (الخ) أي فلا يسجد لسهو لقلة ما فعله حينئذ وهذا التفصيل هو المصحح في الشرحين وهو المعتمد وإن صحح في التحقيق أنه لا يسجد مطلقا وقال في المجموع ع أنه الأصح عند الجمهور معنى ونهاية ومنهج (قوله) بقيدته (الأن) أي في التنبيه عن المجموع (قوله) مطلقا) أي وإن كان صار إلى القيام أقرب (قوله) (الوجه الخ) وفاقا للنهاية والمعنى والمنهج (قوله) (الاول) أي التفصيل بين أن يصير إلى القيام أقرب وبين خلافه عش (قوله) (عليه) أي على الاول المعتمد (قوله) للنهوض مع العود) أي لا للنهوض وحده لأنه غير مبطل بخلاف ما لو قام امامه إلى خامسة ناسيا فقارقه بعد بلوغه حد الرأ كعين حيث يسجد للسهو لأن تعمد نهوض الامام هذا مبطل سم ومعنى (قوله) أي قاصدا تركه) احتراز به عما إذا تعمد زيادة النهوض كان أتى به قاصدا الرجوع عنه إلى الجلوس ثم القيام بعده فانه تبطل صلاته بمجرد انفصاله عن اسم القعود لشر وعه في مبطل شديد وعش (قوله) (لعله الخ) أي المصنف أو لا معنى (قوله) فعاد له عمدا) أي وعلم تحريمه (قوله) أو اليهما على السواء) ويكفي في ذلك غلبة الظن ولا سجد عليه لقلة ما فعله عش (قوله) وهذا مبني على ما قبله (الخ) أي وهذا التفصيل مبني على التفصيل المتقدم ايضا ومعنى ونهاية قال الرشدي قوله لم رتبني على ما قبله بمعنى انه ما خوذ منه ومستخرج من حكمه وإلا

يجلس مع الامام حيث لم يتحقق تقدمه عليه بركنين وإن خالفه ظاهر قول القاضي ويتابع الامام كالمشك في الجلوس الاخير مع الامام في انه سجد الثانية فانه يأتي بها ثم يوافق الامام في الجلوس بجماع أن كلا منهما وجب عليه السجدة الثانية فتأمل وأما لو تحقق تقدمه عليه بركنين ثم علم واعداهما معه ادرك الركعة وإلا فلا تأمل (قوله) أتى بركة بعد سلام الامام) فان قلت هلا جاز له المشي على نظم صلاته لأنه معذور بظنه المذكور وقد تخلف بركنين لعدم الاعتداد بما فعله فهو بمنزلة المتخلف ناسيا بركنين وحكمه جواز المشي على نظم صلاته ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان قلت ليس هذا متخلفا بل هو متقدم بركنين وحكمه عدم الاعتدال بهما لكن راجع ما تقدم (قوله) وهي تقدمه بركن وبعض آخر) لقائل أن يقول قوة قولهم في باب الجماعة واللفظ للروض وشرحه فلو سبقه بركن كان ركع ورفع والامام قائم ووقف ينتظره حتى رفع واجتمع في الاعتدال لم تبطل صلاته وإن حرم أو سبقه بركنين فان كان عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته لفحش المخالفة وإلا بان كان ناسيا أو جاهلا فالركعة وحدها تبطل فيأتي بعد سلام الامام بركة أه يدل على أن التقدم بركن وبعض ركن لا يقتضي الإلغاء لأنهم اقتصروا في الركن وبعضه على عدم البطان وخصوص التفصيل بين بطلان الصلاة وبطلان الركعة بالركنين فهذا الصنيع منهم مخالف لما ذكره القاضي ثم بحث مع م في ذلك فتوقف فيما قاله القاضي ومال جدا إلى خلافه ويمكن تأويل كلام القاضي دون كلام الشارح فراجع ما تقدم وتبين أنه لو تذكر الامام فيما قبل الركنين فعاد إليه وادركهما معه أن يدرك الركعة أه سم بخذف (قوله) وما قبلها (يعني مسئلة الرفع من السجود (قوله) الامام) إلى قوله لكن بقيدته في النهاية والمعنى (قوله) بالمعنى السابق) أي بان لم يصل لحد تجزئته فيه القراءة عش (قوله) بخلاف ما إذا كان إلى القعود أقرب اليهما (الخ) أي فلا يسجد لسهو لقلة ما فعله حينئذ وهذا التفصيل هو المصحح في الشرحين وهو المعتمد وإن صحح في التحقيق أنه لا يسجد مطلقا وقال في المجموع ع أنه الأصح عند الجمهور معنى ونهاية ومنهج (قوله) بقيدته (الأن) أي في التنبيه عن المجموع (قوله) مطلقا) أي وإن كان صار إلى القيام أقرب (قوله) (الوجه الخ) وفاقا للنهاية والمعنى والمنهج (قوله) (الاول) أي التفصيل بين أن يصير إلى القيام أقرب وبين خلافه عش (قوله) (عليه) أي على الاول المعتمد (قوله) للنهوض مع العود) أي لا للنهوض وحده لأنه غير مبطل بخلاف ما لو قام امامه إلى خامسة ناسيا فقارقه بعد بلوغه حد الرأ كعين حيث يسجد للسهو لأن تعمد نهوض الامام هذا مبطل سم ومعنى (قوله) أي قاصدا تركه) احتراز به عما إذا تعمد زيادة النهوض كان أتى به قاصدا الرجوع عنه إلى الجلوس ثم القيام بعده فانه تبطل صلاته بمجرد انفصاله عن اسم القعود لشر وعه في مبطل شديد وعش (قوله) (لعله الخ) أي المصنف أو لا معنى (قوله) فعاد له عمدا) أي وعلم تحريمه (قوله) أو اليهما على السواء) ويكفي في ذلك غلبة الظن ولا سجد عليه لقلة ما فعله عش (قوله) وهذا مبني على ما قبله (الخ) أي وهذا التفصيل مبني على التفصيل المتقدم ايضا ومعنى ونهاية قال الرشدي قوله لم رتبني على ما قبله بمعنى انه ما خوذ منه ومستخرج من حكمه وإلا

لكن بقيد الآتي ويوجه مع ما فيه بأنه متى لم يبلغ القيام لم يتلبس بالعرض لحزالة العود للتشهد وإن كان قد نوى تركه (تنبيه) في المجموع أن محل هذا التفصيل في البطلان أن قصد (١٨٤) بالنهوض ترك التشهد ثم بدله العود إليه فعادله لأن نهوضه حينئذ جائز أما لو زاد هذا النهوض

عمدا للمعنى فإن صلاته تبطل بذلك لاختلاله بنظمها اه وبه يعلم ما في قول غير واحد السابق لأن تعدهما مبطل لانهن إن أرادوا القسم الأول أعنى ما إذا قام تاركا للتشهد فالبطلان العود لا غير لما تقرر أن النهوض جائز أو الثاني أعنى ما إذا تعمد زيادة النهوض للمعنى أبطل مجرد خروجه عن اسم القعود وإن كان إليه أقرب لاختلاله بالنظم حينئذ فإن قلت يمكن حمل عبارة أو لك على ما إذا نهض بنية أنه إذا وصل للقرع من القيام عاد قلت بعيد بل الذي ينبغي في هذه أنه كتعمد النهوض للمعنى فيبطل بمجرد خروجه عن اسم القعود ولو ظن مصلى فرض جالس أنه تشهد فقرأ في الثالثة لم يعد للتشهد لأن القعود بدله عن القيام فهو كما لو قام وترك التشهد الأول لا يعمد بخلاف ما إذا سبقه لسانه بالقراءة وهو ذاكر لأن تعدها كتعمد القيام وسبق اللسان لها غير معتد به كذا قالوه وقضيته بل صريحه البطلان هنا في الأول ووجه ما تقرر أن هذا القعود بعد تعمد القراءة بدله عن القيام

ففي الحقيقة أن ذلك ينبغي على هذا كما هو ظاهر وإنما قلنا أن المراد هنا بالبناء ما سر لأن حكم السجود وعدمه المذكور في المتن طريقة الفقهاء واتباعه توسط بين وجهين مطلقين أحدهما ما ذكره الشارح عقبه ولم يتعرض الفقهاء لحكم العمد على طريقته فآخذ تليذه البغوى من كلامه عملا بقاعدة أن ما يبطل عمده يسجد لسهوه اه (قوله بقيد الآتي) أي في التنبيه عن المجموع (قوله ويوجه) أي عدم البطلان (قوله ومع ما فيه) أي لأن المعتمد خلافه نهاية ومعنى (قوله أن محل التفصيل الخ) أي بين أن يصير إلى القيام اقرب وخلافه (قوله عمدا للمعنى) أي كان أتى به قاصدا الرجوع عنه إلى الجلوس ثم القيام بعده سم ورشيدى وعش (قوله بذلك) أي بمجرد النهوض سم ورشيدى وعش (قوله السابق) أي قبيل قول المصنف ولو نهض الخ (قوله لأن تعدهما مبطل) بدل من قول غير واحد (قوله تاركا للتشهد) أي قاصدا تركه (قوله فالمبطل العود الخ) قد يجاب بأن هذا لا يمنع صحة نسبة الإبطال إلى المجموع سم (قوله بمجرد خروجه عن اسم القعود) بل ينبغي البطلان بمجرد الشروع وإن لم يخرج عن اسم القعود لأن الشروع في المبطل مبطل سم (قوله أو لك) أي غير الواحد (قوله كتعمد النهوض) بل هذا من تعمد النهوض للمعنى بلاتردد سم وعش (قوله فيبطل) أي النهوض بتلك النية وباء بمجرد اللباس وفي نسخة مصححة فتبطل بالتأويل ظاهر المعنى (قوله ولو ظن) إلى قوله كذا قالوه في النهاية والمعنى الإقوله فرض (قوله جالسا) أي أو مضطجعا ع ش (قوله أن تشهد) أي التشهد الأول نهاية (قوله فقر في الثالثة) أي افتتاح القراءة في الثالثة نهاية ومعنى أي وإن قلت كان نطق بسم من بسم الله الرحمن الرحيم لأن افتتاح القراءة ينزل منزلة القيام ومفهومه أنه لو أتى بالعود مرربدا القراءة لا يمنع عليه العود عش (قوله بخلاف ما إذا سبقه الخ) أي فيجوز له العود إلى قراءة التشهد نهاية ومعنى أي ويجوز عدمه وعليه فينبغي إعادة ما قرأه لسبق اللسان وأنه لا يطلب منه سجود السهو عش (قوله وهو ذاكر) أي أنه لم يتشهد نهاية ومعنى قال سم قوله وهو ذاكر كذا في الروض وظاهره عدم العود إذ لم يكن ذا كرا اه (قوله لأن تعدهما الخ) راجع إلى قوله لم يعدو (قوله وسبق اللسان الخ) راجع إلى قوله بخلاف ما سبقه في كلامه لف ونشر مرتب والعبارة للروض وشرحه رشيدى (قوله غير معتد به) قد يؤخذ من ذلك أن من سبق لسانه للتعوذ مع تذكره الافتتاح يعود إليه سم (قوله وقضيته الخ) العمل بمقتضى هذه القضية لا يتخلو عن شيء فلا يرجع بصرى أي فإنه فرق بين الشيء ومبدله (قوله فلا يشكل ذلك الخ) أي فإن قطع القول لنفل لا يغير هيئة الصلاة كما مر أقول بعد تسليم الصراحة مع موافقة الاسنى والنهاية والمعنى للشارح فيما حكاه وجزمهم بذلك لا وجه للتوقف (قوله في القيام) يظهر أنه راجع للمعطوف فقط واحترزه عن موضوع المسئلة وهو مصلى الفرض جالسا قول المتن (ولو نسي قنوتا الخ) أي وإن تعمد الترك لم يعدوا لم يتلبس بالعرض فإن كان عاددا عالما بالتحريم بطلت صلاته شيئا ومعنى (قوله إمام) إلى قوله نظير ما إذا جلس في النهاية لإقوله بشروطها وقوله به يعلم إلى ويجرى قول المتن (فذكره في سجوده) أي

السهو بخلاف الخ عدمه (قوله عمدا للمعنى) أي كان أتى به قاصدا الرجوع عنه إلى الجلوس ثم القيام بعده (قوله بذلك) أي بمجرد النهوض (قوله فالمبطل العود لا غير) قد يجاب بأن هذا لا يمنع صحة نسبة الإبطال إلى المجموع (قوله عن اسم القعود) بل ينبغي البطلان بمجرد الشروع وإن لم يخرج عن اسم القعود لأن الشروع في المبطل مبطل والنهوض مبطل فالشروع فيه شروعه في المبطل (قوله كتعمد النهوض) بل هذا من تعمد النهوض للمعنى بلاتردد (قوله وهو ذاكر) كذا في الروض وظاهره عدم العود إذ لم يكن ذا كرا (قوله غير معتد به) قد يؤخذ من ذلك أن من سبق لسانه للتعوذ مع تذكره الافتتاح يعود إليه (قوله وتسمى قنوتا) عبارة المنهج في هذه ومسئلة التشهد مانضة ولو نسي تشهدا أو لقنوتا وتلبس بفرض فإن عاد بطلت لا ناسيا أو جاهلا لكنه يسجد ولا مأوما بل عليه عود وإن لم يتلبس به عاد وسجدان

فصار عوده بعدها للتشهد كعوده للتشهد بعد قيامه عنه فلا يشكل ذلك بعدم البطلان بقطعه الفاتحة للافتتاح أو للتشهد في القيام (ولو نسي) إمام أو منفرد (قنوتا فذكره في سجوده لم يعد له) لتلبسه بفرض فإن عاد عادعا عالما بطلت صلاته بعد

(أو) ذكره (قبله) أى قبل تمام سجوده بأن لم يكمل وضع الأعضاء السبعة بشرطها (عاد) لعدم تلبسه بفرض (وسجد للسهو أن بلغ) هو به (حد الراكع) لأنه يغير النظم حينئذ ومن ثم لو تعدد الوصول إليه ثم العود بطلت صلاته بخلاف ما إذا لم يبلغه نظير ما مر في التشهد وبه يعلم أن المدار هنا في السجود بناء على ما مر عن المنهاج لا على مقابله كما قاله شارح وهو محتمل وأن أمكن الفرق على أن يصير أقرب إلى أقل الركوع لأن هذا هو نظير صيرورة الجالس إلى القرب من القيام بجامع القرب من الركن الذي يلي ما هو فيه في كل ثم رأيت ابن الرفعة صرح بذلك ووضح أنه يأتي هنا نظير ما مر عن المجموع في الهوى تاركا للقنوت ولا لمعنى وما يترتب على كل منهما ويجرى في المأموم هنا جميع ما مر ثم بتفصيله حرفا بحرف وكذا في غيره الجاهل والناسي ما مر ثم أيضا نعم للمأموم هنا التخلف للقنوت مالم يتسبق بركنين فعليين كما سيأتي قيل فصل متابعة

بعد أن يضع أعضاء السجود كلها مع التنكيس والتحامل وإن لم يطمئن شيخنا (قوله) بأن لم يكمل) إلى قوله وبه يعلم في المعنى إلا قوله بشرطها (قوله) بأن لم يكمل (الخ) أى وإن كان ظاهر كلام ابن المقرئ أنه لو وضع الجبهة فقط لا يعود معنى ونهاية (قوله) وضع الأعضاء السبعة (الخ) أى مع التحامل والتنكيس شيخنا قول المتن (عاد) أى ندبا شرح بافضل وعش وفي سم والكردى عن الأيعاب مانصه وبحث الأذرى أنا حيث قلنا في مسألة القنوت أو التشهد بجواز العود كان أولى للنفرد وأمام القليلين دون أمام الجميع الكثير لئلا يحصل لهم اللبس لاسيما في المساجد العظام ويؤيده ما يأتي في سجود التلاوة أنه حيث خشى به التشويش على المأمومين لجهاهم أو نحوه سن له تركه وقد يؤخذ من هذا تقييد ندب سجود السهو للامام بذلك إلا أن يفرق بانه أكد من سجود التلاوة كما هو ظاهر فليفعول وإن خشى منه تشويش انتهى وتقدم عن الحلبي ترجيح التقييد المذكور قول المتن (أن بلغ الخ) قيد في السجود للسهو وخاصة لا في العود ونهاية ومعنى وسم قول المتن (حد الراكع) أى أقل الركوع ونهاية ومعنى وشيخنا ويأتى عن عميرة وسم وعش اعتماده خلافا لما يأتى في الشرح (قوله) بخلاف ما إذا لم يبلغه (الخ) أى بأن انحى إلى حد لا تتأخر راحته وكتبته وإن كان إلى الركوع أقرب منه إلى القيام فلا يسجد لقلة ما فعله وإن خرج به عن مسمى القيام الذى تجزئه فيه القراءة عش وحنى (قوله) نظير ما مر (الخ) أى فلا يسجد معنى (قوله) في السجود (الخ) أى فى طلب سجود السهو سم (قوله) على ما مر (الخ) أى فى قول المصنف وسجدان كان صار إلى القيام أقرب و (قوله) لا على مقابله (الخ) أى المذكور هناك على الأكثرين (قوله) على أن يصير أقرب (الخ) خلافا للنهائية والمعنى وغيرهما كما مر انفا (قوله) نظير صيرورة (الخ) وقد يفرق بقلة القرب إلى حد أقل الركوع بخلاف القرب إلى حد القيام سم (قوله) نظير ما مر (الخ) أى فى التنبيه (قوله) فى الهوى) بدل من قوله هنا ويحتمل أن فى فيه بمعنى من بيان للنظير وكان حق المقام أن يقول يأتى هنا فى الهوى تركا للقنوت ولا لمعنى نظير ما مر عن المجموع فى التشهد من النهوض تركا للتشهد ولا لمعنى وما يترتب الخ (قوله) تركا للقنوت) حال من فاعل الهوى أى فاعل الهوى عن الاعتدال قاصدا ترك القنوت و (قوله) ولا لمعنى (الخ) عطف على الحال المذكور أى عامدا الهوى للمعنى أى كان أتى به قاصدا الرجوع عنه إلى الاعتدال ثم الهوى بعده (قوله) على كل منهما) أى من قسمى الهوى (قوله) هنا) أى فى القنوت (قوله) جميع ما مر ثم) أى فى التشهد (قوله) فى غيره) أى غير المأموم من الامام والمنفرد (قوله) ما مر ثم (الخ) فاعل يجرى المقدر بعدو وكذا لو اخر قوله جميع ما مر الخ عن قوله وكذا فى غيره

قارب القيام أو بلغ حد الراكع ولو تعدد غير مأموم تركه فعاد بطلت أن قارب أو بلغ ما مر اه وقوله ان قارب أو بلغ ما مر قال شيخنا الشهاب البرلسى مراده من هذه العبارة أن قارب القيام أو بلغ حد الراكع ولا فقضية تنازع الفعليين في الوصول المذكور أن من عاد إلى القنوت بعد مقاربه حد الراكع تبطل صلاته وليس كذلك بل عندى توقف في البطلان إذا بلغ حد الراكع فأنى لم أرتصر به لغيره وقضية قول الرافعى وغيره أن ترك القنوت يقاس بترك التشهد اختصاص البطلان بما لو صار إلى السجود أقرب ثم عاد إلى القنوت أعنى بعد تركه عمدا ثم رأيت الجوزجى فى شرح الارشاد صرح بمماثلته وهو الحق إن شاء الله تعالى اه وبه تعلم ما فى كلام الشارح فى هذا المقام وقوله على أن يصير أقرب إلى أقل الركوع وإن ادعى ابن الرفعة صرح به فليتأمل (قوله) أو قبله عاد (الخ) قال الشارح فى شرح العباب وبحث الأذرى أنا حيث قلنا هنا فى مسألة القنوت وفما مر فى مسألة التشهد بجواز العود كان أولى للنفرد وأمام القليلين دون أمام الجميع الكثير لئلا يحصل لهم اللبس لاسيما في المساجد العظام ويؤيده ما يأتى فى سجود التلاوة أنه حيث خشى به التشويش على المأمومين لجهاهم أو نحوه سن له تركه وقد يؤخذ من هذا تقييد ندب سجود السهو للامام بذلك إلا أن يفرق بانه أكد من سجود التلاوة كما هو ظاهر فليفعول وإن خشى منه تشويش اه (قوله) بأن لم يكمل) اعتمده مر (قوله) أن بلغ هو به) قيد فى السجود خاصة مر (قوله) فى السجود) أى فى طلب السجود للسهو (قوله) نظير صيرورة (الخ) قد يفرق بقلة القرب إلى حد أقل الركوع بخلاف القرب إلى

الجاهل والناسي لكان أخصر وأسبك وأوضح (قوله بذلك) أي يجوز أن تختلف المأموم للتشهد فيما إذا جلس الإمام للاستراحة (قوله لأن استواءهما) أي الإمام والمأموم هنا في مسألة القنوت (فرغ) أو تشهد سهواً في الركعة الأولى أو الثالثة الرباعية أو قد سهواً بعد اعتداله من أولى أو غيرهما أو يتشهد أو بعضه أو جلس لاستراحة أو بعد اعتداله سهواً بلا تشهد فوق جلسة الاستراحة ثم تذكر تدارك ما عليه وسجد للسهو أما في الأخيرة فلزيادة قعود طويل وإما في غير هاتيك ولتقل ركن قولي أو بعضه فإن كانت الجلسة في الأخيرة كجلسة الاستراحة فلا سجود لأن عمد هام مطلوب أو مغتفر ولو مكث في السجود بترك ركع أو لا أو أطال بطلت صلاته وهل سجد السجدة الأولى أو لا لم تبطل وإن طال إذ لا يلزمه ترك السجود في هذه بخلافه في تلك فلو قعد في هذه من سجدة وتذكر أنها الثانية وكان في الركعة الأخيرة فتشهد قال البيهقي في فتاويه إن كان قعوده على الشك فوق القعودين السجدة تبطل صلاته لأن عليه أن يعو دالي السجود وإلا فلا تبطل ولا يسجد للسهو ولو سجد ثم ذكر في سجوده أنه لم يركع لم يركع ولا يكفيه أن يقوم رماً كما أنه قصد بالركع غيره معني (قوله من الأبعاض) أي قوله ومن أزع في بعض نسخ النهاية وفي المغني لا قوله أو علم إلى لانه (قوله كقنوت) ظاهره أن الشك في بعضه بعد الفراغ منه لا يضر وهو ظاهر قياساً على ما تقدم في قراءة الفاتحة من أنه لو شك فيها وجب إعادتها وفي بعضها بعد فراغها لم يجب لكثرة كلماتها ع (قوله) كما لو علم الخ الفوات يذهب ما يأتي في قوله في ترك بعض مبهم ظاهره أنه يتيقن ترك بعض مبهم وشك في عينه فيما يأتي شك في ترك البعض المبهم بصرى وبأن مثله عن سم وغيره (قوله) وشك أم ترك القنوت الخ كان نوى قنوت النصف الثاني من رمضان بتشهدين فشك هل ترك التشهد الأول أو القنوت سم ورشدي وعش (قوله أو التشهد) أي أو غيره من الأبعاض فإنه في هذه يسجد لعلمه بمقتضى السجود معني (قوله بخلاف مالو شك في ترك بعض مبهم) كان شك في المتروك هل هو بعض أو لا لضعفه بالإجماع وبهذا علم أن للتقييد بالمعنيين معنى خلافاً لمن زعم خلافه فجعل المبهم كالمعين وإنما يكون كالمعين فيما إذا علم أنه ترك بعضاً وشك هل هو قنوت مثلاً أو تشهد أول أو غيره من الأبعاض فإنه في هذه يسجد لعلمه بمقتضى السجود معني ونهاية عبارة سم صورة المسئلة كما هو ظاهر أنه شك أترك شيئاً من الأبعاض أو أتى بجميعها وبذلك يتضح مغايرة هذه لقوله السابق كما لو علمه وشك أم ترك التشهد الأول أو غيره من الأبعاض فإنه في ذلك يتحقق ترك بعض وشك أم هو القنوت أو التشهد وفي هذه لم يتحقق ترك شيء وإنما شك أترك شيئاً منها أو لا فليتامها وفي الرشدي ما يوافقه أقول لسكن لا تظهر مغايرة هذه لقوله إلا أني أو علم ترك مسنون الخ ولعل لهذا ترك المغني القول إلا أني ثم رأيت أن عشي نبيه عليه (قوله أو في أنه سهواً) أي كان بقول هل أتيت بجميع المندوبات أو تركت مندوباً منها شيئاً (قوله واحتمل كونه بعضاً) أي وكونه هيئة (قوله لانه) لتعليل لقوله بخلاف مالو شك الخ (قوله مع ضعف البعض المبهم الخ) وبما تقرر علم أن للتقييد بالمعنيين معنى خلافاً لمن زعم خلافه كالزركشي والأذري فجعل المبهم كالمعين نهاية قال عشي قوله مر خلافاً لمن زعم خلافه هذا الزعم هو الحق لمن أحسن التامل وراجع فليتام وليراجع سم على المنهج ووجهه ما ذكره قبل من أنه لو شك في أنه هل أتى بجميع

حد القيام (قوله وشك أم ترك القنوت أو التشهد) انظر صورة ذلك فإنه لا يجتمع القنوت والتشهد أي الأول إذ هو الذي يجزى بالسجود في غير الرباعية لا قنوت في الرباعية إلا لما نزلت له لتقديمه لا يسجد بترك قنوت النازلة إلا أن يصور ذلك في الوتر في النصف الثاني من رمضان إذا وصله وقصد الاتيان فيه بتشهدين وقضية ذلك أن ترك أحدهما يثبت مقتضى السجود وقد اعتمد الشارح فيما تقدم وفي شرح الارشاد فيما نوى أربع ركعات تطرعا عازز ما على الاتيان بتشهدين أنه لا يسجد بترك الأول منهما وهذا لا يشكل على هذا التصوير لظهور الفرق بين يؤيده ما قدمه فيمن صلى راتبة الظهر أربعة أو ترك التشهد الأول وما على ما اعتمده غيره من السجود فهو موافق لهذا التصوير بل يؤيده منه السجود فيه بالاولى (قوله بخلاف مالو شك في ترك بعض مبهم) صورة المسئلة كما هو ظاهر أنه شك أترك شيئاً من الأبعاض أو أتى بجميعها وبذلك يتضح مغايرة هذه

بذلك لأن استواءهما هنا في الاعتدال أصلي لا عارض بخلافه ثم (ولو شك) مصل (في ترك بعض) من الأبعاض السابقة معين كقنوت (سجد) لأن الأصل عدم فعله (أو) في (ارتكاب نهي) أي منهي عنه يجزى بالسجود (فلا) يسجد لأن الأصل عدم ارتكابه ولو علم سهواً وشك أنه بالاول أو الثاني سجد كما لو علمه وشك أم تركه القنوت أو التشهد بخلاف مالو شك في ترك بعض مبهم أو في أنه سهواً أو لا أو علم ترك مسنون واحتمل كونه بعضاً لأنه لم يتيقن مقتضيه مع ضعف البعض المبهم بالإجماع (ولو سهواً) بما يقتضى السجود (وشك هل سجد) أولاً أو هل يسجد سجدةً أو واحدة (فليسجد) فثنتين في الأولى وواحدة في الثانية لأن الأصل عدم سجوده وهذا كله جرى على القاعدة المشهورة أن المشكوك فيه كالمعذور والمزاد بالشك هنا وفي معظم الأبواب

مطلق التردد (ولو شك أصلي ثلاثا أم أربعا أتى بركة) لأن الأصل عدم فعلها ولا (١٨٧) يرجع لظنه ولا لقول غيره وأفعله

وان كثروا ما لم يبلغوا
عدد التواتر بحيث يحصل
العلم الضروري بأنه فعلها
لأن العمل بخلاف هذا
العلم تلاعب ومن نازع فيه
يحمل كلامه على أنه
وجدت صورة تواتر
لا غاية وإلا لم يبق لزاعه
وجه (وسجد) للسوء والخبر
مسلم إذا شك أحدكم في
صلاته فليدأ أصلي ثلاثا
أم أربعا فليطرح الشك
ولبن على ما استيقن ثم
يسجد سجدين قبل أن
يسلم فإن كان صلى خمسا
شفعن له صلاته وإن كان
صلى أتماما لأربع كانتا
ترغما للشيطان ومعنى
شفعن له صلاته رد
السجدين مع الجلوس
بينهما صلاته الأربع
لجبرهما خلس الزيادة
كالنقض لأنهن صيرنهما
ستا وخبر ذى الدين لم
يرجع فيه صلى الله عليه
وسلم لخبر غيره بل لعلمه كما
في رواية على أنهم كانوا
عدد التواتر وقد قدمنا
الرجوع اليه وأشار الخبر
إلى أن سبب السجود هنا
التردد في الزيادة لأنها إن
ان كانت واقعة فواضح
وإلا فوجود التردد
يضعف النية ويحوج
للجبر ومن ثم سجد وان

الابعض أو ترك منها شيئا سجدوا أنه لو علم أنه ترك بعضا وشك أنه قنوت أو غيره سجداه (مطلق التردد)
أى التمام للوهم والظن ولو مع الغلبة وليس المراد خصوص الشك المصطلح عليه وهو التردد بين أمرين على
السواء ومن الشك في عدد الركعات ما لو أدرك الإمام ركعا وشك هل أدرك الركوع معه أو لا فلا يصح أنه
لا نحسب له الركعة فيتدارك تلك الركعة ويسجد للسوء لأنه أتى بركة مع احتمالها الزيادة وهي مسألة
يغفل عنها أكثر الناس فليتنبه لها شيخنا أقول المتن (ولو شك الخ) أى تردد في رباعية نهاية ومعنى أى فرضا
كانت أو فلا عش (قوله ما لم يبلغوا الخ) قضيته أنه يرجع لفعل غيره إذا بلغوا عدد التواتر لكن الذى
أفتى به شيخنا الشهاب الرملى آخر أنه ليس الفعل كالقول فلا يرجع لفعلهم وإن بلغوا عدد التواتر رسم وفى
المعنى ما يوافق كلام الشارح عبارة قال الزركشى وينبغى تخصيص ذلك أى عدم جواز اخذ قول الغير بما
إذا لم يبلغوا عدد التواتر وهو بحث حسن وينبغى أن إذا صلى في جماعة وصلوا إلى هذا الحد أنه يكتفى بفعلهم
أهو فى نسخ النهاية باختلاف عبارة فى نسخة بعد استثناءه التواتر القولى نصها ويحتمل أن يعلق بما ذكره مالو
صلى في جماعة وصلوا إلى هذا الحد فيكتفى بفعلهم فيما يظهر لكن أفتى الوالد رحمه الله تعالى بخلافه ووجهه
أن الفعل لا يدل بوضعه اه قال الرشيدى قوله لم يرجع ويحتمل أن يلحق الخلف فيحتمل أن ساقط في بعض النسخ
مع زيادة لفظ فيما يظهر قبل قوله لكن أفتى الوالد الخ وظاهره اعتماد خلاف افتاء والده وفى بعض النسخ
الجمع بين يحتمل وفيما يظهر وفيه تدافع اه وقال عش قوله لم يرجع فيكتفى بفعلهم فيما يظهر جزم به أن
حجج فى شرحه واعتمده شيخنا الزيادة ونقله سم على المنهج عن الشارح مروى ما نقله عن والده لا ينافى اعتماد
لتقديمه واستظهاره اه وقال البصرى ويمكن الجمع بين الكلامين بحمل الآية كنفاء بالتواتر الفعل على
ما إذا علم أنه لم يتخلف عنهم وإنما تردد في مفعولهم هل هو ثلاث أو أربع فان هذا التردد على هذا التقدير
خيال باطل بعيد التعويل عليه وعدم الاكتفاء به الذى أفتى به الشهاب الرملى على ما إذا تردد في موافقته
لهم في جميع ما فعلوه وتخلفه عنهم في بعضه اه (قوله لأن العمل بخلاف هذا العلم الخ) علة لما يفهمه قوله
ما لم يبلغوا عدد التواتر الخ عبارة النهاية فان بلغوا عدده بحيث يحصل العلم الضروري بأنه فعلها
رجع لقولهم لحصول اليقين له لأن العمل الخ (قوله لا غاية) وهى حصول العلم الضروري كرى
(قوله للسوء) إلى قوله كافى رواية فى المعنى إلا قوله مع الجلوس بينهما وإلى المتن فى النهاية (قوله شفعن
له الخ) قد يقال ما الحسنة فى جمع ضمير شفعن وتنشئة ضمير كانتا ولعلمنا أن الارغام فى السجدين
أظهر فلذا خصهما بخلاف الجبر فساواهما فيه الجلوس بينهما ويحتمل أن يقال الجمع حيثنظرا
للكعة الزائدة بصرى (قوله ترغما) عبارة فى المعنى ترغما اه ولعل الرواية متعددة (قوله ومعنى شفعن
له صلاته الخ) أشار به إلى دفع سؤال تقديره كان الظاهر أن يقال شفعتا له صلاته لأن المحدث عنه
السجدين وحاصل الجواب أن الضمير للسجدين والجلوس بينهما وهى جمع عش ورشيدى (قوله
لجبرهما) لا نسب لما قبله وما بعده جمع الضمير (قوله وخبر ذى الدين الخ) جواب السؤال منشؤه قوله اه ولا
لقول غيره الخ فكان حقه أن يذكر هنا كافى فى النهاية والمعنى (قوله بل لعلمه) أى لتذكره بعد مراجعته
معنى (قوله على أنهم كانوا عدد التواتر) يرد عليه أن المجيب له صلى الله عليه وسلم سيدنا أبو بكر وسيدنا عمر
وأقل ما قيل فيه أن يزبد على الأربع اللهم إلا أن يقال لما سكنت بقية الصحابة على ذلك نسب إليهم كلهم عش
قول المتن (وان زال شك الخ) قد يقال زواله يبين أحاطة طرفيه فأوجه اقتصار الشارح على أحدهما بعينه فى
قوله بان تذكر الخ ويمكن أن يجاب بان التقييد به للخلاف بصرى أقول بل ذكر الشارح فى شرح أوفى

أقوله السابق كما وعده وشك أم تركه القنوت أو التشهد خلافا لما قد بتوهم لأنه فى تلك تحقق ترك بعض
وشك هو القنوت أو التشهد وفى هذه لم يتحقق ترك شىء وإنما شك أن ترك شيئا منها لا فليتأمل فان هذا وإن
كان رجها فى المعنى إلا أنه خلاف ظاهر العبارة وقوله مع ضعف البعض المبهم بالابهام وقد يمنع أنه خلاف
ظاهر العبارة (قوله ما لم يبلغوا عدد التواتر) قضيته أنه يرجع لفعل غيره إذا بلغوا عدد التواتر لكن

زال تردده قبل سلامه كما قال (والأصح أنه يسجد وان زال شك قبل سلامه)

بان تذكر انهار اربعة (وكذا حكم) كل (ما يصاحبه مترددا واحتمل كونه زائدا) فيسجد لتردده في زيادته وان زال شك قبل سلامه (ولا يسجد لما يجب بكل حال اذ زال شك مثله شك) مصلى رابعة (في الثالثة) منها باعتبار ما في نفس الامر اذ الفرض انه عند الشك جاهل بالثالثة (الثالثة هي أم رابعة فتذكر فيها) أي قبل القيام للرابعة انما ثالثة (لم يسجد) إذ أن أتى به مع الشك واجب بكل تقدير (أو) تذكر بعد تمام القيام بخلافه قبله وان صار اليه قرب على ما جرى عليه ابن العباد وغيره مخالفين للاسنوي في اعتماده هذا التفصيل لان تعمد صيرورته اليه ليس بمطلوب وحده بل مع عوده كذا قالوه (١٨٨) وفيه نظير بل لا يصح لان الذي بينته في شرح العباب ان الهوى المخرج عن جد القيام

الفرض والنهوض اليه من نحو التشهد الاخير مبطل بمجرد عوده وان لم يعد لالكونه زيادة من جنسها فان شرطها ان تكون على صورة الركن بل لا بطلان الركن ومن ثم صرحوا في الفعلة الفا حشة بانها إنما أبطلت مع قلتها لما فيها من الانحناء المخرج عن حد القيام ومر آنفا عن المجموع التصريح بذلك بقوله أما لو زاد هذا النهوض عمدا لا معنى فان صلاته تبطل بذلك لا خلاه بنظمها فهو صريح في ان تعمد نهوض عن جلوس في محله مخرج عن حده مبطل فينبغي السجود لسهوه وان لم يقرب من القيام لما مر أن ما أبطل عمده يسجد لسهوه وبفرض التناول وعدم القول بهذا فلا أقل من السجود اذ صار الى القيام اقرب وان لم تقل بذلك فيما من النهوض عن التشهد الاول لما مر فيه عن المجموع ان الفرض

الرابعة يسجد ما يعلم منه حكم الطرف الآخر (قوله بان تذكر) الى قوله أو تذكر في النهاية والى قوله كذا قالوه في المغني (قوله اذ الفرض الخ) تعليل للتعدي بقوله باعتبار ما في نفس الامر (قوله على ما جرى عليه الخ) اعتمده شيخ الاسلام والمغني ع ش عبارة للمغني وقضية تعبيرهم بقبل القيام انه لو زال تردده بعد نهوضه وقبل انقضاء لم يسجد اذ حقيقة القيام الانتصاب وما قبله انتقال لا قيام قال شيخنا فقولا لاسنوي انهم اهملوه مردود وكذا قالوه والقياس انه ان صار الى القيام اقرب يسجد وإلا فلا لان صيرورته الى ما ذكر لا تقتضي السجود لان عمده لا يبطل وإنما يبطل عمده مع عوده كما مر به على ذلك ابن العباد ومال النهاية كالشارح الى ما قاله الاسنوي حيث عقب كلام شيخ الاسلام المار آنفا عن المغني بما نصه وما ذكره في الروضة من ان الامام لو قام لخامسة الى آخر ما يأتي في الشرح صريح او كالصريح فيما قاله الاسنوي اه وأقره سم (قوله في اعتماده هذا التفصيل) وهو انه ان صار الى القيام اقرب يسجد وإلا فلا سم (قوله لان تعمد الخ) علما جرى عليه ابن العباد وغيره (قوله بل مع عوده) أي ولا عودنا (قوله وفيه نظر) أي فيما قالوه من عدم السجود في التذكر قبل تمام القيام وان صار الى القيام اقرب (قوله والنهوض اليه) أي الى القيام (قوله بل لا بطلانها) أي تلك الزيادة من الهوى او النهوض (قوله بذلك) أي بابطال ذلك النهوض (قوله فهو) أي قول المجموع (قوله وان لم يقرب من القيام) أي حيث خرج عن مسمى القعود لكن قضية ما يأتي عن الروضة ان مجرد الخروج عن مسمى القعود لا اثر له ثم رابت سؤال الشارح وجوابه الاتيين سم (قوله بهذا) أي بان تعمد نهوض عن جلوس في محله الخ (قوله وان لم تقل بذلك) أي بالسجود اذ صار الى القيام اقرب (قوله وهنا) أي في مسألة الشك في ركعة ثالثة الخ (قوله لا يتصور الخ) لعل المراد على فرض ان المشكوك فيه اربعة في نفس الامر (قوله وما يؤيد) الى قوله فان قلت في النهاية (قوله تفصيل الاسنوي) أي انه ان صار الى القيام اقرب يسجد وإلا فلا وظاهر كلامه أي النهاية اعتماده ع ش (قوله فان قلت هذا) أي تفصيل الاسنوي و (قوله ما تقرر) أي ما نقله عن شرح العباب و (قوله ان المدار الخ) بيان لما تقرر (قوله المرادف الخ) صفة القرب و (قوله القرب الخ) متعلق بالمرادف (قوله ذلك النهوض) أي المخرج عن حد الجلوس (قوله في حال العمد الخ) أي فابطوا به الصلاة (قوله في نفس الامر) الى قوله ولو شك في تشهد في المغني والى قوله بتعين في النهاية (قوله فقد اتى برائد بتقدير) وإنما كان التردد في زبادتها مقتضيا للسجود لانها كانت زائدة فظاهروا ولا تردده اضعف النية واحوج الى الجبر نهاية ومعنى (قوله ثم يسجد) قضية لا بد من الجلوس قبل هويته للسجود ويحتمل ان يكفيه نزوله من القيام ساجدا لان التشهد بجلوسه تقدم وجلوسه

الذي أفتى به شيخنا الشهاب الرمي آخر أنه ليس الفعل كالقول فلا يرجع لفعلهم وان بلغوا عدد التواتر (قوله في اعتماده هذا التفصيل) أي وهو انه ان صار الى القيام اقرب يسجد وإلا فلا (قوله من القيام) أي حيث خرج عن مسمى القعود لكن قضية ما يأتي عن الروضة ان مجرد الخروج عن مسمى القعود لا اثر له ثم رابت سؤال الشارح وجوابه الاتيين (قوله قول الروضة) هذا الذي قاله في الروضة صريح او كالصريح

أن نهوضه جائز وهنا لا يتصور جواز تعمد نهوضه وما يؤيد تفصيل الاسنوي قول الروضة وان قام الامام الى خامسة ساهيا للسلام فنوى الامام مفارقة بعد بلوغ الامام في ارتقاها حد الرا كعين سجدا الماروم للسهو وان نواها قبله فلا يسجد فان قلت هذا يخالف ما تقرر الموافق لصريح المجموع وغيره ان المدار على مجاوزة اسم القعود وعدمه الاعلى القرب من أقل الركوع المرادف كما هو ظاهر للقرب من القيام فما الجمع قلت لا جمع بل هو تخالف حقيق لان ان يجاب على بعد بانهم ساءحوا في حال السهو فلم يجعلوا ذلك النهوض مقتضيا للسجود لانه قد يجوز نظيره كما علم في التشهد مع عدم الفحش فيه لافي حال العمد لفحشه (في الرابعة) في نفس الامر الماتى بها ان ما قبلها ثالثة (سجد) لتردده حال القيام اليها في زيادتها المحتملة فقد اتى برائد بتقدير فان تذكر انها خامسة لزومه الجلوس فورا ويتشهد ان لم يكن تشهد

للسلام يأتي بعد سجود السهو فلا معنى لتعين جلوسه قبل السجود ع ش ولعل هذا الاحتمال هو الظاهر (قوله
 وإلا) أي وإن كان قد تشهد في الرابعة وكذا إذا لم يتذكر حتى قرأه في الخامسة معنى (قوله) وقد قام (الخ)
 ولو زال شك قبل قيامه ينبغي أن يجري فيه ما تقدم عن ابن العماد وغيره سم قول الماتن (بعد السلام)
 سيذكر الشارح محترزه (قوله الذي) إلى قوله فتعين في المعنى (قوله الذي لا يحصل الخ) سيذكر محترزه
 (قوله في ترك فرض غير النية الخ) بقى الشك في النية والتكبير والشرط قبل السلام قال في شرح البهجة
 وأفهم كلامه أن الشك في النية وتكبيره التحريم والطهر مبطل أي بشرطه فقوله الآتي وقوله أي السلام
 يأتي به ثم يسجد بقيد بغير ذلك انتهى ولا يخفى صراحة هذا الكلام في تصوير الشك في الطهر بالشك في أصله
 إذا الشك في بقائه بعد تيقن وجوده غير مبطل وهذا قرينة على تصوير مقابله وهو الشك في الطهر بعد السلام
 بالشك في أصله أيضا فليتأمل ﴿فرع﴾ من الشك في الطهارة بعد السلام الشك في نيتها فلا يؤثر في صحة
 الصلاة وإن أثر الشك بعد الطهارة في نيتها بالنسبة لها حتى لا يجوز افتتاح صلاة هذه الطهارة فعلم أن للشك
 في نية الطهارة بعد الطهارة حالين وأنه إذا شك في نيتها بعد السلام لم يؤثر في صحة السلام التي سلم منها وبؤثر في
 المستقبل فيمتنع عليه افتتاح صلاة أخرى مع ذلك الشك وجميع ما ذكرناه في هذا الفرع إنما يظهر إن لم يؤثر
 الشك في أصل الطهارة وإلا كما هو صريح كلام الشارح فلا وحاصل كلام الشارح تصوير مسألة الشك بعد
 السلام في الطهارة مثلا بما إذا تيقن الطهارة وشك في طرو الحدث وقد يستبعد هذا الظهور عدم تأثير
 الشك في طرو الحدث بعد تيقن الطهارة فلا يظهر كونه محل هذا النزاع الكبير ولا مانع من تصويرها
 بالشك بعد السلام في أصل الطهارة كما أنها مصورة في الأركان بالشك في أصل وجودها نعم هذا قريب فيما إذا
 لم يتيقن بسبق حدث ولا طهارة أو تيقن سبقهما وجهل السابق منهما ما لو تيقن سبق الحدث ثم شك في وجود
 الطهارة فعدم التأثير هنا بعيد فليتأمل سم (قوله) وقد يستبعد الخ حكاه الرشدي عنه ثم جزم بتصوير
 المسئلة بالشك بعد السلام في أصل الطهارة وكذا جزم بذلك الحنفى (قوله غير النية الخ) سيذكر محترزه (قوله)
 وإلا لعسر الخ) أي خصوصاً على ذوى الوسواس نهاية ومعنى (قوله وبه) أي بالتعليل الثاني وقال الكردى
 بقول المصنف في ترك فرضه (قوله) ينتجه أن الشرط كالركن الخ وهو المعتمد شيخ الإسلام ونهاية ومعنى

فما قاله الأسنوى هنا وفيما مر في القيام عن التشهد وعبارة الروض وإن قام أي الإمام الخامسة أي ناسيا
 فقارقه بعد بلوغ الحد الركنين لا قبله يسجداه (قوله) وقد قام) لو زال شك قبل قيامه ينبغي أن يجري فيه ما تقدم
 عن ابن العماد وغيره (قوله في ترك فرض غير النية الخ) بقى الشك في النية والتكبير والشرط قبل السلام قال
 في شرح البهجة وأفهم كلامه أن الشك في النية وتكبيره التحريم والطهر مبطل أي بشرطه فقوله الآتي وقوله
 أي السلام يأتي به ثم يسجد بقيد بغير ذلك أه ولا يخفى صراحة هذا الكلام في تصوير الشك في الطهر بالشك في
 أصله إذا الشك في بقائه بعد تيقن وجوده غير مبطل وهذا قرينة على تصوير مقابله وهو الشك في الطهر
 بعد السلام بالشك في أصله أيضا فليتأمل ﴿فرع﴾ من الشك في الطهارة بعد السلام الشك في نيتها فلا يؤثر في صحة
 الطهارة بعد السلام لأنه لا يزيد على الشك بعده في نفسها أعني الطهارة فلا يؤثر في صحة الصلاة وإن أثر الشك
 بعد الطهارة في نية الطهارة بالنسبة لها أعني الطهارة حتى لا يجوز افتتاح صلاة هذه الطهارة فعلم أن للشك
 في نية الطهارة بعد الطهارة حالين وأنه إذا شك في نيتها بعد السلام لم يؤثر في صحة الصلاة التي سلم منها وبؤثر في
 المستقبل فيمتنع عليه افتتاح صلاة مع ذلك الشك وجميع ما ذكرناه في هذا النوع إنما يظهر إن لم يؤثر الشك في
 أصل الطهارة وإلا كما هو صريح كلام الشارح فلا وحاصل كلام الشارح تصوير مسألة الشك بعد السلام في
 الطهارة مثلا بما إذا تيقن الطهارة وشك في طرو الحدث وقد يستبعد هذا الظهور عدم تأثير الشك في طرو
 الحدث بعد تيقن الطهارة فلا يظهر كونه محل هذا النزاع الكبير ولا مانع من تصويرها بالشك بعد السلام
 في أصل الطهارة كما أنها مصورة في الأركان بالشك في أصل وجودها نعم هذا قريب فيما إذا لم يتيقن سبق
 حدث ولا طهارة أو تيقن سبقهما وجهل السابق منهما ما لو تيقن سبق الحدث ثم شك في وجود الطهارة

وإلا لم تلزمه اعادته ثم
 يسجد للسهو ولو شك في
 تشهده أهو الأول أو
 الآخر فإن زال شك فيه لم
 يسجد لأنه مطلوب بكل
 تقدير ولا نظر إلى ترده
 في كونه واجبا أو نفلا أو
 بعده وقد قام بسجده لأنه فعل
 زائد ابتقدير (ولو شك بعد
 السلام) الذي لا يحصل
 بعده عودا للصلاة (في ترك
 فرض) غير النية وتكبيره
 التحريم (لم يؤثر على
 المشهور) وإلا لعسر وشق
 ولأن الظاهر مصبها على
 الصحة وبه ينتجه أن الشرط
 كالركن خلافا لما وقع في
 المجموع فقد صرحوا بأن
 للشك في الطهارة بعد
 طواف الفرض لا يؤثر

و يجوز اذ دخول الصلاة بظهر مشكوك فيه فيما اذا تيقن الطهر وشك هل احدث فيه بين حمل قول المجوع ولو شك بعد صلاته هل كان من طهارته لا اثر على ما اذا لم يتيقن الطهر قبل ودعوى (١٩٠) أن الشك في الشرط يستلزم الشك في الالغاء قد ردها كلامهم المذكور لانهم اذا جوزوا له

الدخول فيها مع الشك كما علمت فأولى أن لا يؤثر طهره على فراغها فلم انهم لا يلتفتون لهذا الشك عملا باصل الاستصحاب واما قوله ان الشك بعد السلام في كون امامه ما وما يوجب الاعادة فهو مما نحن فيه لانه لا اصل هنا يستصحب فهو كما لو شك بعد السلام في اصل الطهارة او الاستقبال او الستر وإنما وجبت الاعادة فيما لو تواتر ثم صلى ثم تيقن ترك مسح من أحد الوضوءين لانه لم يتيقن صحته وضوئه الاول حتى يستصحب فالاعادة هنا مستندة لتيقن ترك لا للشك فليست مما نحن فيه اما سلام حصل بعده عدل الصلاة كما يات في أثر الشك بعده لتبين انه لم يخرج من الصلاة والشك في السلام نفسه يوجب الاتيان به من غير سجود لفوات محله بالسلام كما مر وفي انه سلم الاولى مرفى ركن الترتيب واما الشك في النية وتكبيره الاحرام فيؤثر على المعتمد خلافا لمن اطلال في عدم الفرق لشكة في اصل الالغاء من غير اصل يعتمدونه ما لو شك انوى فرضا ما نفلا للشك في نية القدوة في غير الجمعة وإنما لم يضر الشك بعد

وزيادى عبارة شرح بافضل ولا الشك في الطهارة وغيرهما من بقية الشروط على ما في موضع من المجموع لكن المعتمد ما فيه في موضع اخر وفي غيره من انه لا يضر الشك فيه بعد تيقن وجوده عند الدخول في الصلاة إلا في الطهارة فانه يكتفى بتيقن وجودها ولو قبل الصلاة ما قال الكردي قوله إلا في الطهارة هكذا فرق الشارح بين الطهارة وغيرهما من بقية الشروط هنا وفي شرحى الارشاد واطلق في التحفة عدم ضرر الشك في الشرط بعد الصلاة ولم يفرق بين الطهر وغيره من الشروط وكذلك انه يادى وغيرهما اه (قوله ويجوز الخ) عطف على قوله بان الشك الخ (قوله ودعوى) الى قوله وإذا بنى في النهاية لا قوله واما قوله الى وإنما وجبت وقوله اما سلام الى واما الشك قوله لانهم اذا جوزوا له الدخول فيها مع الشك الخ فيه أن هذا الشك لا عبرة به مع تيقن الطهارة بخلاف الشك الذى الكلام فيه كما علمت فالأولى بل المساواة بمنوعة رشيدى (قوله واما قوله) اى المجموع كردي (قوله فهو كما لو شك بعد السلام الخ) قد مر عن سم وغيره ما فيه (قوله) لانه لا اصل له الخ) اى لاجل هذا وجبت الاعادة للشك في الشرط كردي (قوله كلامهم المذكور) وهو تصريحهم بجواز دخول الصلاة الخ (قوله كما يأتى) أى فى آخر الباب (قوله بوجوب الاتيان به) أى ما لم يأت بمبطل ولو بعد طول الفصل كما مر في اول الباب ع ش (قوله فى ركن الترتيب) عبارة هناك لو سلم الثانية على اعتقاد انه سلم الاولى ثم شك فى الاولى او بان انه لم يسلمها لم يحسب سلامه عن فرضه انتهت اه سم (قوله واما الشك) الى قوله لا الشك فى المعنى (قوله فيؤثر الخ) اى فتلزمه الاعادة معنى وشرح بافضل (قوله على المعتمد) اى ولو كان طر والشك بعد طول الفصل من السلام ع ش (قوله لشكة الخ) متعلق بيؤثر (قوله ومنه) اى من الشك فى النية (قوله انوى فرضا الخ) قال البغوى ولو شك ان ماداه ظهر او عصر وقد فاتاه لزمه اعادتهما جميعا معنى (فى غير الجمعة) ينبغى والمعادة بصرى عبارة ع ش ينبغى ان يلحق بهما يشترط فيه الجماعة كالمعادة والمجموعة جمع تقديم بالمطر بخلاف المذكور فاعلمها جماعة لان الجماعة ليست شرطا لصحتها بل واجبة للوفاء بالنذر اه (قوله بعد فراغ الصوم) مفهومه انه إذا شك قبل فراغ صوم فيجب الامساك وقضاؤه ان كان فرضا ع ش (قوله لمشقة الاعادة فيه الخ) عبارة المعنى لان تعلق النية بالصلاة اشد من تعلقها بالصوم بدليل انه لو شك فيها فى الصلاة وطال الزمن بطلت ولا كذلك الصوم اه (قوله انه ان كان) اى الشك قبل السلام و (قوله فى ترك ركن الخ) اى وان كان فى شرط ابطل بشرطه كما تقدم عن شرح البيهجة سم (قوله ان بقى محله) يعنى بان لم يبلغ مثله كما علم بمآقده فى صفة الصلاة و (قوله ولا فركعة) اى لان نظيره يقوم مقامه ويلغو ما بينهما فيبقى عليه ركعة رشيدى (قوله لاحتمال الزيادة) هذا ظاهر فيما لو شك عقب الركن قبل أن يأتى بركن غيره ولا فالزيادة محققة وعلى كل حال فكان الاولى حذف الاحتمال لاغناء قوله او اضعف الخ عنه رشيدى (قوله وبه) اى بالتعليل الثانى (قوله فاحرم الخ) ولا يشك ما هنا بما مر من انه اذا اتى بتكبيره التحريم بقصد التحريم تبطل الصلاة التى هو فيها لان المبطل هناك ما يلزم التحريم من قطع الصلاة التى هو فيها وهذا لا يأتى هنا لانه إنما اتى بهذا التحريم اظن ان الاولى قد انقضت ولم يتصور منه قصد قطعه بخلاف ما مضى بصرى (قوله فورا) اى من غير طول فصل كما يعلم بمآقده ومن محترزه الا ترى فليس المراد الفورية الحقيقية رشيدى (قوله لم تنعقد) اى الاخرى (قوله ثم ان ذكر الخ) عبارة المعنى والاسنى وخرج بالشك العلم فلو تركه بعده انه ترك ركنائى على ما فعله ان بطل الفصل ولم

فعدم التأثير هنا بعيد فليتامل (قوله مر فى ركن الترتيب) قال هناك بعد كلام قررره وبه يظهر اتجاه قول البغوى لو سلم الثانية على اعتقاد انه سلم الاولى ثم شك فى الاولى او بان انه لم يسلمها لم يحسب سلامه عن فرضه اه (قوله واما الشك الخ) اى بعد السلام فى ترك ركن اى وان كان فى شرط ابطل بشرطه كما تقدم عن شرح فراغ الصوم فى نيته لمشقة الاعادة فيه ولانه اغتفر فيها فيه ما لم يغتفر فيها هنا واما هو قبل السلام فقد علم بمآقده انه ان كان فى ترك ركن اى به ان بقى محله ولا فركعة وسجد للسهو فيهما لاحتمال الزيادة او اضعف النية بالتردد فى مبطل وبه فارق ما لو شك فى قضاء فائنة فانه يعيدها ولا يسجد إذ يقع فيها تردد فى مبطل ولو سلم وقد نسى ركنها فاحرم فورا باخرى لم تنعقد لانه فى الاولى ثم ان ذكر

يطأ نجاسة وإن تكلم قليلا واستدبر القبلة وخرج من المسجد وتفرق هذه الامور وطء النجاسة باحتمالها في الصلاة في الجملة والمرجع في طوله وقصره إلى العرف اه (قوله قبل طول فصل) اي عرفا (قوله وإن تخلل الخ) غاية عش (قوله يسير) اخرج الكثير نعم (قوله أو استدبر القبلة) قال في العباب وفارق مصلاه وقال في شرحه كشرح الروض وخرج من المسجد أي من غير فعل كثير متوال كما هو ظاهر اه وهو ظاهر لان الفعل الكثير المتوالي يبطل حتى مع السهو والجهل سم وفي عش ما وافقه (قوله حسب له الخ) خلافا للنهاية عبارة ومتى بنى لم تحسب قراءته ان كان قد شرع في نفل فان شرع في فرض حسبت لاعتقاده فرضيتها قاله البغوي ثم قال وهذا إذا قلنا انه إذا تذكر لا يجب القعود والافلا تحسب وعندى لا تحسب انتهى وهو الاوجه اه قال عش قوله وعندى لا تحسب الخ اي بل يجب العود للقعود والغاء قيامه اه وقال سم بعد نقله عن اليعاب وشرح بهجة مقالة البغوي المذكورة بتمامها وقوله وعندى لا تحسب هو الاوجه مر وقضيته وجوب القعود عند التذكر وبذلك كله يعلم مخالفة الشارح هنا لما ذكره البغوي وسياق في صلاة المسافر في شرح ولوجع ثم علم ترك ركن من الاولى الخ قول الشارح اما إذا لم يطل فيلقو ما اتى به من الثانية ويبني على الاولى انتهى وهو مخالف لما هنا وموافق لما قاله البغوي من عدم الحسبان مطلقا اه وبعبارة الرشيدى قوله مر وعندى لا تحسب أى لوجوب القعود عليه كما هو ظاهر السياق وانظر ما وجه فيما لو كان الركن المشكوك فيه من الاركان التي لا تتعلق بالقعود كالركوع مثلا وهلا كان العود للقعود في هذه الحالة مبطلا لانه حينئذ زيادة ركن في غير محله فكان المتبادر عوده الى ما شك فيه وانظر ما صورة حسبان القراءة وعدم حسبانها فانه لم يظهر لي اه اقول كلام البغوي كافي سم عن شرح بهجة مفروض فيما إذا سلم ناسيا من ركعتين فشرع في اخرى وقرأ ثم تذكر انه لم يتم الاولى فاقترضه السياق من وجوب القعود انما هو لذلك الفرض لو كان المتروك نحو ركوع فيجب العود اليه كما هو معلوم مما مر في صفة الصلاة وبذلك الفرض تظهر أيضا صورة الحسبان أو عدمه (قوله كما مر) أي قبيل الركن الثاني عشر (قوله تفصيل الشك الخ) اي قبل السلام الآتي قبيل قول المصنف وسهوه بعد سلامه

قبل طول فصل بين السلام
وتيقن الترك ولا ننظر هنا
لتحرمة بالثانية خلافا لمن
وهم فيه بنى على الاولى وان
تخلل كلام يسير أو استدبر
القبلة أو بعد طوله استأنفها
لبطلانها به مع السلام
بينهما وإذا بنى حسب له
ما قرأه وإن كانت الثانية
نفلا في اعتقاده ولا أثر
لكونه قرأ بطن النفل عن
الاوجه كما مر ومن ثم لو ظن
أنه في صلاة أخرى فرض
أو نفل فاتم عليه لم يؤثر ولا
يأتى فيه تفصيل الشك في
النية

البهجة (قوله وإن تخلل الخ) أي بخلاف ما لو وطئ نجاسة أخذ من قول الروض وشرحه فلو تذكر بعده اي السلام انه ترك كتابني على ما فعله لم يطل الفصل ولم يطأ نجاسة وان تكلم قليلا واستدبر القبلة وخرج من المسجد ويفارق هذه الامور وطء النجاسة باحتمالها في الصلاة في الجملة اه (قوله يسير) اخرج الكثير وقياسه الفعل الكثير المتوالي ثم رأيت ما تقدم وياتي (قوله أو استدبر القبلة) قال في العباب وفارق مصلاه قال في شرحه كشرح الروض وخرج من المسجد أي من غير فعل كثير متوال كما هو ظاهر اه وهو ظاهر لان الفعل الكثير المتوالي يبطل حتى مع السهو والجهل (قوله وإذا بنى حسب له ما قرأه وان كانت الثانية نفلا الخ) قال في شرح بهجة ولو سلم ناسيا من ركعتين فشرع في صلاة أخرى وقرأ ثم تذكر انه لم يتم الاولى فان كان قد شرع في نفل لم تحسب قراءته او فرض حسبت لاعتقاده فرضيتها قاله البغوي في فتاويه ثم قال وهذا إذا قلنا انه إذا تذكر لا يجب القعود والافلا تحسب وعندى لا يحسب انتهى ما في شرح بهجة وقوله وهذا اي حسبان القراءة إذا شرع في فرض كما هو صريح السياق لانها التي ذكر الحسبان وقوله وعندى لا يحسب هو الاوجه وقضيته وجوب القعود عند التذكر ثم رأيت في شرح العباب للشارح مانصه وقال البغوي إن شرع في نافلة لم يحسب ما أتى به أي من قول أو فعل أو في فرض حسب بناء على انه إذا تذكر لا يلزمه القعود فان اوجبهنا على المعتمد السابق لم يحسب اه وبذلك كله يعلم مخالفة الشارح هنا لما ذكره البغوي وسياق في باب صلاة المسافر في شرح قول المصنف ولوجع ثم علم ترك ركن من الاولى بطلنا قول الشارح اما إذا لم يطل فيلقو ما اتى به من الثانية ويبني على الاولى اه وهو مخالف لما هنا موافق

لأنه يضعفها بخلاف الظن ولذلك لا يعتد بما يقرؤه مع الشك فيها الغير المبطل لها وخرج بفورامالوطال الفصل بين السلام ونحرمة الثانية فبمع
التحريم بها ومن قال هنا بين السلام (١٩٢) وتيقن الترك فقد وهم ولا يشكل على ما تقرر خلافا للركشي أنه لو تشهد في الرابعة ثم قام

والمار قبيل بيان السيرة (قوله لأنه) أى الشك في النية (يضعفها) أى النية (قوله بخلاف الظن) ففيه التفرقة
بين الظن والشك سم وعش (قوله ولذلك) أى لاجل أن الشك في النية يضعفها (قوله وخرج) إلى المتن
في النهاية (قوله مالوطال الفصل الخ) رافق الوالدرحمه الله تعالى فيمن سلم من ركعتين من رباعية ناسيا وصلى
ركعتين فقلنا ثم تذكر بوجوب استئذانها لأنه إن حرم بالنفل قبل طول الفصل فتحرم به لم يعتد ولا ينبغي
على الأولى لطول الفصل بالركعتين أو بعد طولها بطالت نهاية قال ع ش قول لم راطول الفصل قد يؤخذ منه أن
الركعتين يحصل بهما طول الفصل وينبغي أن يعتبر ذلك بالوسط المعتدل لأنه المحمول عليه غالبا عند الإطلاق
اه (قوله على ما تقرر) وهو قوله مالوطال الفصل الخ (قوله انضم إليه) أى إلى الخروج ع ش (قوله
أى الماموم) إلى قول المتن وسهوه في النهاية لإلاقوله وذو الخبث الحنفى وقوله وغير السلام إلى المتن (قوله أى
مقتضاه الخ) هذا التفسير لا يلتزم مع قول المصنف حال قدوة الخ (قوله ولو حكمية) عبارة المغنى الحسية كأن
سها عن التشهد الأول والحكمية كان سبقت الفرق الثانية في ثابتهما من صلاة ذات الرقاع اه قول المتن
(بحمله امامه) أى وإن بطلت صلاة الامام بعد سهو الماموم سم على حج أى فيصير الماموم كأنه فعله حتى
لا ينقص شيء من ثوابه ع ش (قوله وغيرها) كالسورة والجهر معنى (قوله لعدم صلاحيته) أى غير المتطهر
من الحدث وذو الخبث وكذا ضير ادر كه وضير خلفه (قوله ولذلك) أى لعدم الصلاحية (قوله خلفه) أى
خلف المحدث وذو الخبث الحنفى الذى لم يعلم بذلك وقت النية ع ش (قوله وخرج) إلى قول المتن وسهوه فى
المغنى الاقوله بسجدة إلى المتن وقوله وأنى إلى قوله وأ الشك إلى بطل (قوله وسيأتى) أى أنفانى المتن
(قوله أى بعده) أى كاعلم بامره انه الأولى نهاية عبارة المغنى أو بعدد هو الأولى اه (قوله فى جلوس تشهده)
أى فى أثناء تشهده أو قبله أو بعده نهاية ومعنى (قوله لما مر فى ركن الترتيب) كأنه إشارة إلى قوله ثم فلو تيقن
أى المصلى ترك سجدة من الأخيرة سجدها واعد تشهدها اه وهذا يقيدان الماموم فى ذلك كغيره ووجهه
أنه لم ينتقل مع الامام لما بعد المتروك بل تبين أنه فى الجلوس بين السجدة تين و (قوله وغير السلام الخ) لا حاجة
لهذا بل لا معنى له هنا لأن الكلام فيما قبل سلام الامام كما يصرح به قول المصنف قام بعد سلام الامام سم (قوله
أوشك فيه) أى فى ترك الركن المذكور معنى (قوله لما مر فيه) أى فى ركن الترتيب (قوله عامر شرم) أى فى
ركن الترتيب (قوله ولا يجوز له العود الخ) أى مع بقاء القدوة نهاية قال ع ش احترز به عما لو نوى مفارقتها
اه (قوله لما فيه من ترك المتابعة) قد يؤخذ من هذا التعليل أنه لو اتفق سلام الامام بمجرد التذكر وكان
المتروك ركوع الأخيرة مثلا جازله العود لتداركه فليراجع سم ويؤيده ما يأتى عنه قبيل الفرع وما

لما قاله البغوى من عدم الحسابان مطلقا فليتأمل (قوله بخلاف الظن) ففيه التفرقة بين الظن والشك (قوله
بحمله امامه) أى وإن بطلت صلاة الامام اخذ من قول الروض وشرحه فى باب الجمعية بحث الاستخلاف
ما نصه ويسجدون لسهوه أى سهو الخليفة الحاصل بعد الاستخلاف بل بعد البطلان لا قبله تبعاً له فيها
ولأنه لم يسجدوا لسهوه قبله لتحمل امامه له اه وشمل قوله امامه الامام المخالف وإن اعتقد أن ما جرى ليس
بسهو ويدل عليه ما يأتى فى الباب الا ترى فيما لو سجد امامه المخالف لسجدة صر وقولهم فى ذلك ان الماموم
إذا انتظره لا يسجد لأن الماموم لا يسجد لسهوه فتأمل (قوله لما مر فى ركن الترتيب) كأنه إشارة
إلى قوله ثم فلو تيقن أى المصلى ترك سجدة من الأخيرة سجدها واعد تشهده هذا يقيدان الماموم فى ذلك
كغيره ووجهه انه لم ينتقل مع الامام لما بعد المتروك بل تبين أنه فى الجلوس بين السجدة تين (قوله وغير
السلام لما مر فيه) اقول لا حاجة لهذا بل لا معنى له هنا لأن الكلام فيما قبل سلام الامام كما يصرح به قوله
قام بعد سلام امامه ويصرح به تعليل قوله الا ترى ولا يسجد ولا ينبغي أن سلام الماموم مادام ماموما لا يكون
قبل سلام الامام حتى يتأتى تركه ثم تذكره قبل سلام الامام فتأمل (قوله لما فيه من ترك المتابعة) قد يؤخذ

لحامسة سهوا كفاء بعد
فراغها ان يسلم وإن طال
الفصل لأنه هنا فى الصلاة فلم
يضر زيادة ما هو من أفعالها
سهو أو ثم خرج منها بالسلام
فى ظنه فإذا انضم إليه طول
الفصل صار قاطعا لها عما
يريد كما لها به (وسهوه) أى
الماموم أى مقتضاه من سن
السجود له (حال قدوته)
ولو حكمية كما يأتى أول
صلاة الخوف وكما فى
المزحوم (بحمله امامه)
المتطهر كما يتحمل عنه الفاتحة
وغيرها ومن ثم لم يحمله
المحدث وذو الخبث الحنفى
لعدم صلاحيته لتحمل أو
لذلك لو ادر كه را كاهم يدرك
الركعة وإنما أئيب المصلى
خلفه على الجماعة لوجود
صورتها إذ يغتفر فى الفضائل
ما لا يغتفر فى غيرها
كالتحمل هنا المستدعى لقوة
الرابطة وخرج بحال القدوة
بعدها وسيأتى وقبلها فلا
يتحمل على المعتمد وإنما لحقه
سهو امامه قبل اقتدائه به
لأنه عهد تعدى الخلل من
صلاة الامام لصلاة الماموم
دون عكسه (فلو ظن سلامه
فسلم فبان خلافه) أى
خلاف ما ظنه (سلم معه) أى
بعده (ولا يسجد) لأنه سهو
فى حال القدوة (ولو ذكر)
الماموم (فى) جلوس (تشهده)
ترك ركن غير) سجدة من

الاخيرة لما مر فى ركن الترتيب وغير السلام لما مر فيه وغير (النية والتكبير) للتحريم أو شك فيه (قام بعد سلام امامه إلى ركعته) مر
الفاتحة بفوات الركن كاعلم عامر ثم ولا يجوز له العود لتداركه لما فيه من ترك المتابعة الواجبة (ولا يسجد) فى التذكر لو وقوع سهو حال

القدوة بخلاف الشك لفعله بعد هازن اذ بتقديره ومن ثم لو شك في إدراك ركوع الامام وفي (١٩٣) انه ادرك الصلاة معه كاملة او ناقصة

ركعة أتى بركعة وسجد فيها
لوجود شكه المقتضى
للسجود بعد القدوة أيضا
اما النية وتكبيرة التحريم
فتذكر احدهما او الشك
فيه او في شرط من شروطه
اذا طال أو مضى معه كن
يبطل الصلاة كما مر
(وسهوه) أى المأموم (بعد
سلامه) أى الامام (لا
يحملة) الامام لانقضاء
القدوة (فلوسلم المسبوق
بسلام امامه) أى بعده ثم
تذكر (بني) ان قصر الفصل
(وسجد) لان سهوه وقع
بعد انقضاء القدوة ومحل
كقوله البغوى ان اتى بعلينكم
لان السلام من اسمائه تعالى
ومحل ان لم ينو معه الخروج
من الصلاة لانه يبطل
تعده حيثئذ وعليه يحمل
قول الانوار السلام في غير
وقته مبطل وان لم يتمه
اما لو سلم معه فلا يسجد
كما رجحه ابن الاستاذ
لوقوع سهوه حال القدوة
وله احتمال انه يسجد
لانقطاع قوته بشروعه
فيه وفيه نظر لما ياتى في
الجماعة انها تدرك فيها لو
نواها المأموم بعد شروع
الامام في السلام وقبل لفظه
بالميم من عليكم خصوصا
حيثئذ صريح بقاء القدوة
فان قلت لم حكوا بانها براء
التحريم يتبين دخوله في
الصلاة من حين النطق
بالهزمة كما مر ومع ذلك
لا تصح القدوة به قبل الزاء

مر آتباع النهاية وغش (قوله بخلاف الشك) أى يسجد فيه سم ونهاية عبارة المغنى وخرج بذلك كرمالو
شك في ترك الركعة المذكورة فانه يأتى ويسجد للسبب كافى التحقيق ولا يتم تحمله عنه لانه شك فيما أتى به بعد
سلام امامه اه (قوله اتى بركعة) أى بعد سلام الامام سم عبارة عن قوله اتى بركعة أى وجوباً ويسجد
أى ندباً اه وعبارته المغنى فانه يسجد للسبب للتردد فيما انفرد به ولو تذكر بعد القيام انه ادرك الركوع لان
ما فعله مع ترده فيأخذ كرحمته للزيادة اه (قوله بعد القدوة) ظرف لوجود شكه (قوله فتذكر احدهما)
أى ترك احدهما نهاية عبارة المغنى أما النية وتكبيرة الاحرام فالتارك لو احدة منهما ليس في صلاة اه وهى
احسن (قوله او في شرط) خرج به الشك في طر والمنايع فلا يؤثر لان الاصل عدمه سم (قوله من شروطه)
أى شروط احدهما (قوله اذا طال) هذا بخلاف الشك بعد السلام فانه لا اثر له بعد زواله وإن طال كما هو
ظاهر لظهور الفرق بين ما قبل وما بعده ثم رايت الشارح ذكره في شرح العباب سم (قوله او مضى معه كن)
هو صادق باقل الاركان نحو اللهم صل على محمد وكالركن بعده وهو ظاهر فليراجع ع ش اقول تقدم قبيل
بحث السترة ان المبطل أحد الامور الثلاثة طول الزمن عرفا وان لم يمض ركن أو مضى ركن وان لم يطل الزمن
او عدم اعادته ما قرأه في حالة الشك وان لم يطل الزمن ولم يمض ركن فعلم بذلك ان قوله وكالركن بعضه ليس على
اطلاقه (قوله كما مر) أى قبيل بيان السترة كرى (قوله أى المأموم) الى قوله وعليه يحمل في النهاية وإلى
قوله وله احتمال الخ في المغنى الا قوله وعليه الى المالمسلم (قوله أى بعده) أى بعد الفراغ منه بقرينة ما ياتى
رشدى (قوله ومحل) أى محل السجود (قوله ان اتى بعلينكم) قد يقال ينبغى انه لو نوى الاثنيان به كان الحكم
كذلك لما مر أن نية المبطل مع الشروع فيه مبطله بصرى (قوله ومحل) أى محل عدم السجود إذا لم يأت
بعلينكم بل اقتصر على السلام كما فهم من قوله الاول ومحل الخ فالضمير عائد على ما فهم مما تقدم او محل ان
السلام من اسمائه تعالى فلا يؤثر سم (قوله ان لم ينو معه الخ) أى ولا يسجد وان لم يأت بعلينكم سم (قوله
الخروج الخ) أى او كونه بعض سلام التحلل كسابق في او اثل الباب مع ما فيه (قوله وعليه يحمل الخ)
أى المالمونى مع السلام الخروج من الصلاة (قوله المالمسلم معه) أى مقارنا له سم (قوله فلا يسجد
الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية كما يأتى آنفا (قوله وله احتمال انه يسجد الخ) وهو الوجه لضعف
القدوة بالشروع فيه وان لم تنقطع حقيقتها الا بتمام السلام ويؤيد ذلك ما سياتى انه لو اقتضى بعد
شروعه في السلام وقبل بعلينكم لم تصح القدوة على المعتدته نهاية وفي سم عن الشباب الرلى ما يوافقه (قوله
وفيه نظر) أى في احتمال السجود (قوله لما ياتى في الجماعة الخ) تقدم عن النهاية ووالد صاحبه خلافاً

من هذا التعليل أنه لو اتفق سلام الامام بمجرد التذكر وكان المتروكر كوع الاخيرة مثلاً جاز له ان يعود
لتداركه فايراجع (قوله بخلاف الشك) أى يسجد فيه (قوله اتى بركعة) أى بعد سلام الامام (قوله
لوجود شكه) يؤخذ منه مسئلة وقع السؤال عنها وهى مالور كع مصلى العشاء او لتهافتدى به صلى المغرب
ور كع معه ثم شك في ادر الك حد الاجزا في هذا الركوع فلا تحسب له هذه الركعة وعليه اخرى وهى رابعة
للامام ولا يسجد للسبب لان الركعة التى يكمل بها التى هى رابعة للامام وان احتمل زيادته الكنة اتى بها حال
القدوة فليتأمل (قوله أو في شرط من شروطه) ظاهره شمول الشرط الذى هو انتفاء مانع كانتفاء تحلل
ذكر مؤثر بين جزاى التكبير لان الشك في الانعقاد حاصل ويحتمل استثناء الشرط المذكور لان الاصل
عدم المنايع وهذا اقرب (قوله اذا طال) هذا بخلاف الشك بعد السلام فانه لا اثر له بعد زواله وان طال كما
هو ظاهر لظهور الفرق بين ما قبل وما بعده ثم رايت الشارح ذكره في شرح العباب (قوله ومحل) أى محل
عدم السجود إذا لم يأت بعلينكم بل اقتصر على السلام كما فهم ذلك من قوله الاول ومحل الخ فالضمير عائد على
ما فهم مما تقدم او محل ان السلام من اسمائه تعالى فلا يؤثر (قوله ان لم ينو معه) أى ولا يسجد وان لم يأت
بعلينكم (قوله المالمسلم معه) أى مقارنا له (قوله وله احتمال انه يسجد) هو الاول وجهه (بعد شروع الامام)
جزم شيخنا الشباب الرملى في شروط الامامة بعدم انعقاد الاقتداء حيثئذ وقياسه ترجيح الاحتمال الثانى

قلت يفرق بان القول بالتبين هنا يلزمه (١٩٤) فساد وهو ان السلام ليس من الصلاة وذلك بخالف لصرائح الاحاديث وحيث يتوجه

قول المخالف أنه يخرج منها بالحدث ونحوه واما القول بالتبين ثم فلا يلزمه شيء وكان مقتضاه صحة القدوة لسكن تركوه احتياطا للانعقاد (ويلحقه) اى المأموم (سهو امامه) المتطهر دون غيره حال وقوع السهو منه كما يتحمل الامام سهوه (فان سجدة) امامه (لزمه متابعتها) وإن لم يعرف انه سهاو إلا بان هوى للسجدة الثانية كما يعلم بما يأتى فى المتابعة لانه حيث تسبقه بركنين بطلت ان نعدنهم ان يتيقن غلطه فى سجوده لم يتابعه كان كتب أو أشار أو تسكلم قليلا جاهلا وعذرا وسلم عقب سجوده فراهوا وبا للسجود لبطء حر كته أو لم يسجد لجهله به فاخبره ان سجوده ترك الجهر أو السورة فلا إشكال فى تصور ذلك خلافا لمن ظنه واستشكل حكمه بان من ظن سهوا فسجد فبان عدمه سجد ثانيا سهوه بالسجود فيعرض ان الامام لم يسه

فسجوده وإن لم يقتض موافقة المأموم يقتضى سجوده جوابه ان الكلام إنما هو فى أنه لا يوافق فى هذا السجود لانه غلط واما كونه يقتضى سجوده للسهو بعد نية المفارقة او سلام الامام لمدر ك آخر فتلك مسألة اخرى ليس الكلام فيها مع وضوح حكمها ولو

(قوله قلت بفرق الخ) الحاصل ان كلاما من التكبير والسلام جزء من الصلاة وذلك يستلزم اعتبار تبين الدخول فى الاول وعدم تبين الخروج فى الثانى سم (قوله وذلك) اى كون السلام خارجا من الصلاة (قوله وحيثئذ) اى وحين يكون السلام خارجا من الصلاة بصري (قوله انه يخرج الخ) اى يجوز الخروج (قوله اى المأموم) الى قوله بل يفارقه فى المغنى الى قوله ولا ينافى فى النهاية قول المتن (ويلحقه سهو امامه) ولو كان اقتداؤه بعد سجود الامام للسهو وقبل سلامه قبل بلحقه سهوه فيسجد فى اخر صلاته فيه نظر والظاهر انه يلحقه سم وقال ع ش والا قرب أنه لا يلحقه لانه لم يبق فى صلاة الامام خلل حين اقتدائه اه وهو ظاهر (قوله المتطهر) اى وإن احدث بعد ذلك نهاية ومغنى (قوله حال الخ) ظرف المتطهر (قوله حال وقوع السهو الخ) فلو بان امامه محدثا فلا يلحقه سهوه ولا يتحمل هو عنه إذ لا قدوة حقيقة حال السهو ومغنى سم قول المتن (لزمه متابعتها) اى مسبوقا كان او موافقا شرح بالفضل (قوله وإن لم يعرف انه سها) حملاه على السهو حتى لو اقتصر على سجدة واحدة بسجد المأموم اخرى لاحتمال ترك الامام لها سهوا نهاية ومغنى (قوله بأن هوى للسجدة الخ) محل ذلك حيث لم يقصد ابتداء عدم السجود أصلا ولا اقتبيل بمجردهوى الامام للسجود لشروع المأموم فى المبطل ع ش (قوله لانه حيثئذ الخ) عبارة النهاية والمغنى لمخالفتها حال القدوة اه (قوله بركنين) ليس المراد كما هو واضح بركنين للصلاة بل المراد لسجود السهو وكان يكتفى ان يقال بفعلين وإن لم يكونا ركنين للصلاة سم (قوله إن تعمد) اى وعلم شرح بالفضل ويأتى فى الشرح ما يفيد (قوله إن تبين) اى المأموم (غلطه) اى الامام ع ش (قوله فى سجوده) اى فى ظنه سبب السجود كان ظن ترك بعض يعلم المأمور فعله مغنى (قوله كأن كتب) اى الامام ع ش (قوله كأن كتب الخ) لا يقال هذه الامور لا تفيد اليقين لانه بعد تسليم ان المراد به حقيقة يمكن ان تفيد بواسطة القرائن سم عبارة المغنى قال بعض المتأخرين وهو اى استثناء ما لو تيقن غلط الامام فى سجوده مشكل تصويرا وحكما واستثناء فتأمل انتهى وجه اشكال تصويره كيف يعلم المأموم ان الامام سجد لذلك جوابه ان يغلب على ظنه انه سجد لذلك وهو كاف ووجه اشكال حكمه انه إذا سجد الامام لشيء ظنه سها به وتبين خلافه يسجد لذلك وإذا سجد ثانيا لزم المأموم متابعتها وجوابه أنه لا يسجد معه أو لا وان سجد معه ثانيا وجه اشكال استثنائه أن هذا الامام لم يسه فكيف يستثنى من سهو الامام وجوابه انه استثناء صورة اه (قوله أو أشار) اى إشارة مفهومة (قوله لجهله به) اى بوجوب المتابعة (قوله فى تصور ذلك) اى تيقن غلط الامام ع ش (قوله واستشكل حكمه) اى حكم تبين الغلط من عدم جواز المتابعة (قوله يقتضى سجوده) اى المأموم اخذ ما يأتى (قوله بعد نية الخ) و (قوله لمدر ك الخ) كل منهما متعلق لقوله سجوده (قوله فتلك الخ) جواب اما (قوله ولو قام امامه الخ) (فرع) جلس الامام للتشهد فى الثالثة الرباعية سهوا فاشك المأموم اى الثالثة اربعة ففضية وجوب البناء على اليقين انه يجعلها ثالثة ويمتنع عليه موافقة الامام فى هذا الجلوس وهذا التشهد فهل تعين عليه المفارقة ويجوز له انتظار الامام قائما فاعلعه بتدكرا ويشك فىقوم فيه نظروا لعلى الا قرب الثانى سم (قوله

وإن لم يسلم لا تقطاع القدوة بالشروع لانه يكتفى اختلاها وضعفها بذلك (قوله قلت بفرق الخ) الحاصل ان كلاما من التكبير والسلام جزء من الصلاة وذلك يستلزم اعتبار تبين الدخول فى الاول وعدم تبين الخروج فى الثانى (قوله ويلحقه سهو امامه) لو كان اقتداؤه بعد سجود الامام للسهو وقبل سلامه قبل بلحقه سهوه فيسجد فى اخر صلاته فيه نظر والظاهر انه يلحقه وجبره بالسجود قبل الاقتداء لا يمنع للحقوق ويؤيده انه لو أدركه قبل وسجد معه طلب منه سجود آخر صلاته لسكن يمكن الفرق فلا تأيد (قوله المتطهر) أى بخلاف المحدث حيثئذ (قوله حال وقوع السهو) فلو تبين حدثه حيثئذ لم يلحقه سهوه (قوله بركنين) اى المراد كما هو واضح بركنين للصلاة بل المراد لسجود السهو فقد يقال إنما يضر السبق بركنين للصلاة فليتأمل (قوله كأن كتب الخ) لا يقال هذه الامور لا تفيد اليقين لانه بعد تسليم ان المراد به حقيقة يمكن ان يفيد بواسطة القرائن (قوله ولو قام امامه لزيادة الخ) (فرع) جلس الامام للتشهد فى الثالثة الرباعية سهوا فاشك

قام امامه لزيادة كخامسة سهوا لم يجز له متابعتها ولو مسبوقا أو شاكا فى فعل ركعة ولا نظر لاحتمال أنه تركه . كننا من ركعة لان

لان الفرض الخ عبارة النهاية والمغنى لان قيامه أى الماموم لخامسة غير معهود بخلاف سجوده فانه معهود
 لهوامامه ولا يرد ما سياتى فى الجمعة ان المسبوق لو رآى الامام يتشهد نوى الجمعة لا حتمال نسيانه بعض اركانها
 فيأتى بركة لانه إنما يتابعه فيما يأتى اذا علم ذلك كما افاده الودرحه الله تعالى وهنالم يعلم اعبارة سم
 قولان الفرض انه علم الحال الخ قضيته انه لو لم يعلم ذلك ولم يظنه جازت المتابعة لكن انما يظهر ذلك ان كان
 مسبوفا او شا كافي فعل ركعة بخلاف ما ذالم يكن كذلك لانه اذا درك مع الامام جميع الصلاة من غير
 حصول خلل فى فعل نفسه تمت صلاته وان تبين اختلال بعض ركعات الامام حينئذ ليس له متابعتة فى تلك
 الركعة التى قام لها نعم ينبغى ان شرط جواز المتابعة للمسبوق او الشاك ان ظن او علم انه ترك ركنا بخلاف
 ماذا شك فليتأمل ثم رايت الشارح فى الجمعة صرح بذلك الشرط سم (قوله بل يفارقه الخ) وهى اولى
 قياسا على ما سرفى لو عاد الامام للعود بعد انتصابه ع ش (قوله قضية كلامهم الخ) جزم بهذه القضية شيخ
 الاسلام فى فتاويه وقضية قوله بفعل الامام انه لا يستقر قبل فعله حتى لو فارقه الماموم قبل فعله سقط عنه وهو
 الظاهر سم وقوله قبل فعله المتبادر منه قبل فراغه منه فيجوز المفارقة حينئذ قبل هويه للسجدة الثانية
 اخذاما تقدم انفا فى شرح لزومه متابعتة فليراجع (قوله ان سجود السهو الخ) هل سجود التلاوة كذلك
 او يفرق فيه نظر ولعل الفرق اظهر كما يفيد ما يأتى فى سجود التلاوة انه لو لم يعلم سجود امامه الا بعدد فعه منه
 لا يسجد سم وع ش و (قوله بفعل الامام الخ) هو مفروض فيما لو سجد الامام قبل السلام فلو كان
 يرى السجود بعد السلام كالحنفى فسلم ثم سجد فهل يستقر على الماموم المخالف فى هذه الحالة حتى يلزمه
 السجود قبل سلامه ام لا اعتبارا باعتقاده فيه نظر ويظهر الثانى ثم رايت ما ذكره الشارح قبيل قول
 المصنف الاتى ولو سها امام الجمعة وقوله هنا واعتقاد انه بعد السلام سم على صحيح وهو ظاهر وكتب على سم
 شيخنا الشورى لا وجه لهذا التردد لانه بسلام الامام انقطعت القدوة فهو باق على سنته انتهى اه ع ش
 (قوله على الماموم الخ) هذا فى الموافق اما المسبوق اذا تخلف عن سجود الامام لعذر الى ان سلم الامام فلا يلزمه
 السجود لدقواته والفرق ان سجود الموافق ليس لمحض المتابعة بل لجبر خلل الصلاة ايضا بخلاف المسبوق فان

لان الغرض انه علم الحال
 او ظنه بل يفارقه ويسلم
 أو ينتظره على المعتمد
 (تنبيه) قضية كلامهم
 ان سجود السهو بفعل
 الامام له يستقر على الماموم
 ويصير كالركن حتى لو سلم
 بعد سلام امامه ساهيا عنه

الماموم اهى ثالثة ام رابعة قضية وجوب البناء على اليقين انه يجعلها ثالثا ويمتنع عليه موافقة الامام فى هذا
 الجلوس وهو التشهد فهل يتعين عليه مفارقة الامام او يجوز له القيام وانتظار الامام قائما فلهذا يتذكر
 او يشك فيقوم فيه نظر ولعل الاقرب الثانى (قوله لان الفرض انه علم الحال او ظنه) قضيته انه لو لم يعلم ذلك
 ولم يظنه جازت المتابعة لكن انما يظهر ذلك ان كان مسبوفا او شا كافي فعل ركعة بخلاف ما ذالم يكن كذلك
 لانه ان ادرك مع الامام جميع الصلاة من غير حصول خلل فى فعل نفسه تمت صلاته وان تبين اختلال بعض
 ركعات الامام كالموتبين حدث الامام فانه لا يضرب فى تمام صلاة الماموم حينئذ ليس له متابعتة فى تلك الركعة
 التى قام لها نعم ينبغى ان شرط جواز المتابعة للمسبوق او الشاك ان ظن او علم انه ترك ركنا بخلاف ما اذا شك
 فليتأمل ثم رايت فى شرح قول المصنف فى الجمعة وان ادركه بعده فاقته الى قوله والاصح انه ينوى فى اقتدائه
 الجمعة قول الشارح ولان القياس لا يحصل الا بالاسلام اذ قد يتذكر الامام ترك ركن فيأتى بركة ويعلم
 الماموم ذلك فيدرك معه ركعة الجمعة وإنما قلنا ويعلم الخ لقولهم لا يجوز متابعة الامام فى فعل السهو ولا فى
 القيام لخامسة (قوله تنبيه قضية كلامهم) جزم بهذه القضية شيخ الاسلام فى فتاويه وقوله بفعل الامام قضيته
 انه لا يستقر قبل فعله حتى لو فارقه الماموم قبل فعله سقط عنه وهو الظاهر (قوله يستقر على الماموم) فيه
 امران الاول انه ان كان يرى السجود بعد السلام فسلم ثم سجد فهل يستقر على الماموم المخالف فى هذه الحالة
 حتى يلزمه السجود قبل سلامه ام لا اعتبارا باعتقاده فيه نظر ويظهر الثانى ثم رايت ما ذكره الشارح قبيل
 قول المصنف الاتى ولو سها امام الجمعة الخ مما يتعلق بذاكر قوله هنا واعتقاد انه بعد السلام والثانى ان هذا
 فى الموافق اما المسبوق اذا تخلف عن سجود الامام لعذر كسهو الى ان سلم الامام فلا يلزمه السجود لدقواته
 والفرق ان سجود الموافق ليس لمحض المتابعة وقد فانت م ر (قوله يستقر على الماموم ايضا) هل سجود

لزمه ان يعود اليه ان قرب الفصل (١٩٦) ر إلا اعاد صلاته كالوتر كمن ار كنا ولا ينافي ذلك ما يأتي انه لو لم يعلم بسجود دامامه للتلاوة إلا وقد

فخرج منه لم يتابعه لانه ثم فات محله بخلافه هنا وظاهر أن البطلان بسبقه لامامه بسجدة وهو لاخرى كالتخلف بل اولى لان التقدم اخش (والا) يسجد الامام عمدا أو سهوا أو اعتقادا انه بعد السلام (فيسجد) المأموم (على النص) جبر للخلل المحاصل في صلاته من صلاة امامه هذا في الموافق (و) اما لو اقتدى مسيق بمن سبها بعد اقتدائه (وكذا) لو اقتدى بمن سبها (قبله في الاصح) وسجد الامام لسهوه (فالصحيح) فيها (أنه) أي المسبوق (يسجد معه) للتبابعة فلا نظر إلى أن موضعه إنما هو آخر الصلاة ومن ثم لو اقتصر امامه على سجدة لم يسجد اخرى بخلاف الموافق كما يأتي (ثم) يسجد أيضا (في اخر صلاته) لانه محل سجود السهو الذي لحقه فلا نظر إلى انه لم يسهه إذ صلاته إنما كملت بسبب اقتدائه بالامام فتطرق نقص صلاته اليه كما مر (فان لم يسجد الامام سجد) ندبا المسبوق المقتدى به (آخر صلاة نفسه) في الصورتين (على النص) لما مر في الموافق ولو اقتصر امامه على سجدة سجدتنتين لكن لا يفعل الثانية إلا بعد سلام امامه لاحتمال سهوه وتدارك الثانية قبل سلامه

يسجده الآن لمحض المتابعة وقد فاتت مره اسم واعتمده ع ش (قوله) لزمه أن يعود اليه الخ) لعله حيث لم يوجد ما ينافي السجود فان وجد كذته فلا اخذ بما يأتي انفا عن النهاية والغنى عند قول المتن على النص فليراجع (قوله) و ظاهر الخ) عكس قوله السابق والابان هو للسجدة الثانية الخ (قوله) والاي يسجد الامام) إلى المتن في الغنى وإلى قوله وبقي في ذلك في النهاية إلا قوله لكن لا يفعل إلى و إنما يأت وقوله الذي يتجه الخ فقال بدله وقد يوجه الخ (قوله) والاي يسجد الامام الخ) أي أو بطلت صلاة الامام كان احدث قبل تمامها وبعد وقوع السهو منه أو فارقه شرح بافضل (قوله) واعتقاد الخ) أي كالخني قول المتن (فيسجد الخ) أي ندبا كما هو ظاهر سم (قوله) فيسجد المأموم) أي بعد سلام امامه نهاية وغنى وسيأتي هذا في الشرح بقي ما لو أخر الامام السلام بعد سجوده وقد سها المأموم عن سجوده ثم تذكر قبل سلام الامام ويظهر انه يسجد ولا ينتظر سلام الامام كالو سبقة الامام باقل من ثلاثة اركان طويلة لسهوه عن متابعتة فانه يمشي على نظم صلاة نفسه سم على حج اه ع ش قول المتن (على النص) وعليه لو تخلف بعد سلام امامه ليسجد فعاد الامام إلى السجود لم يتابعه سواء اسجد قبل عود دامامه ام لا لقطعه التقدم بسجوده في الاولى وباستمراره في الصلاة بعد سلام امامه في الثانية بل سجد فيها منفردا بخلاف ما لو قام المسبوق ليأتي بما عليه فالقياس كاقاله الاسنوي لزوم العود للمتابعة والفرق ان قيامه بذلك واجب وتخلفه ليسجد مخير فيه وقد اختار ه فانه قطعت القدوة فلو سلم المأموم معه ناسيا فعاد الامام إلى السجود لزمه موافقته فيه لموافقته في السلام ناسيا فان تخلف عنه بطلت صلاته أي عند عدم المنافي للسجود كالواحد او نوى الإقامة وهو قاصر او بلغت سفينة دار اقامته وانحدر ذلك وان سلم عامدا فعاد الامام لم يوافقته لقطعه القدوة بسلامه عمدا مغنى ونهاية ويأتي جميع ما ذكر في الشرح إلا قوله أي عند عدم المنافي الخ قول المتن (فالصحيح انه يسجد معه) أي وجوبا (ثم في آخر صلاته) أي ندبا شرح بافضل وسم (قوله) ان موضعه المناسب موضعه باسقاط الواو الثاني (قوله) ومن ثم) إشارة إلى قوله للتبابعة (قوله) كما يأتي) أي انفا في شرح على النص (قوله) كاسر) أي قبيل قول المصنف فلو ظن الخ قول المتن (فان لم يسجد الامام) أي عمدا أو سهوا أو اعتقادا انه بعد السلام (قوله) في الصورتين) أي في السهو بعد الاقتداء والسهو قبله (قوله) لاسر) أي انفا من قوله جبر للخلل الخ (قوله) ولو اقتصر امامه) أي الموافق (قوله) سجدتنتين) هل تستقران على أن المأموم على ما تقدم في التنبيه أو لا لان الامام في معنى التارك له إذ لا يحصل بالسجدة الواحدة فيه نظر ولعل الوجه الثاني سم اقول صنع النهاية والغنى في شرح قول المصنف المتقدم فان سجد لزمه ما تبعته كالصريح في الاستقرار و بطلان الصلاة بالتارك فليراجع (قوله) أو تركه الخ) عطف على قوله اقتصر الخ (قوله) اعتقاد الخ) عبارة الغنى ولو كان امامه جنفيا فسلم قبل ان يسجد لسهو سجد المأموم قبل سلامه اعتبارا بعقيدته ولا ينتظره ليسجد معه لانه فارقه بسلامه هذا إذا كان موافقا للمسبوق فيخرج

التلاوة كذلك أو يفرق فيه نظر ولعل الفرق أظهر ويؤيده ما يأتي في سجود التلاوة أنه لو لم يعلم بسجود دامامه إلا بعد رفعه منه لا يسجد بل هذا بما عين الفرق ويحيل غيره ولا يتصور سجود الامام للقرأة في الجلوس قبل السلام لان الجلوس ليس محل قراءة فلا يطلب السجود للقرأة فيه (قوله) لم يتابعه) أي لا يأتي بسجود التلاوة كما يأتي بالشهد الاول إذ تركه الامام وذلك لوقوعها خلال الصلاة فلوا فزدهما لخالف الامام واختلت المتابعة وما هنا إنما يأتي به بعد سلام امامه مر وسيأتي هذا في الشرح وهو واضح بما ذكره هنا وقوله وما هنا إنما يأتي به بعد سلام امامه بقي ما لو أخر الامام السلام بعد سجوده وقد سها المأموم عن سجوده ثم تذكر قبل سلام الامام ويظهر انه يسجد ولا ينتظر سلام الامام كالو سبقة الامام باقل من ثلاثة اركان طويلة لسهوه عن متابعتة فانه يمشي على نظم صلاة نفسه (قوله) فيسجد على النص) أي ندبا كما هو ظاهر (قوله) ثم يسجد ايضا) هل هو وجوبا كما تقدم في التنبيه أو يخص ذلك بغير المسبوق الظاهر الثاني لان الواجب المتابعة وقد وجدت بالسجود معه ويؤيده قوله فان لم يسجد الامام سجد ندبا الخ (قوله) سجدتنتين) هل يستقران على المأموم على ما تقدم في التنبيه أو لا لان الامام في معنى التارك له إذ لا يحصل بالسجدة الواحدة فيه نظر

نفسه ويتم لنفسه ويسجد آخر صلاته وظاهر هذا انه يتوى المفارقة إذا قام ليأتي بما عليه والظاهر انه لا يحتاج الى نية المفارقة لقولهم وتقتضى القدوة بسلام الامام اه (قوله اعتقاد اتي به الخ) منه ان يقتضى الشافعي بالخفي في صلاة الصبح فيسن للشافعي السجود قبل سلامه وبعد سلام امامه سواء اتي المأموم بالقنوت او لم يات به لان سجوده ترك امامه القنوت لا ترك نفسه لان تركه يتحملها الامام ومن ثم لو اقتدى الشافعي في صلاة الصبح بمن يصلي الظهر او سنة الصبح مثلاً لا يطلب منه سجود السهو سواء اقتنت المأموم ام لا لان ترك المأموم له يتحملها عنه الامام وصلاة الامام لم يدخلها نقص يقتضى السجود في عقيدة المأموم اذا قنوت عند المأموم في الظهر وسنة الصبح حتى يسجد لترك امامه له واعلم ان سجود الشافعي للسهو خلف الخفي لا يختص بصلاة الصبح بل الظاهر طلب السجود من الشافعي اذا صلى خلف الخفي في الصلوات الخمس وإن لم يقف على من نبه عليه وذلك لان الخفي لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول بحيث لو صلى فيه عليه صلى الله عليه وسلم سجدا للسهو وتركه للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول يتوجه سجود السهو وعلى المأموم فتنبه له كرى اقول قد يمكن الفرق بين القنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بكون الاول جهرى والثاني سرى فلا يعلم المأموم ترك امامه الخفي لها لاحتمال تقليده لمن يرى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول كالشافعي وفي الحاشية الشامية على الدر المختار من كتب الخفية ما نصه هذا كذا وجوب سجود السهو في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول على قول ابى حنيفة والافقى التتارخانية عن الحاوى انه على قولهما لا يجب السهو ما لم يبلغ الى قوله حميد مجيد اه ويؤيد الفرق المذكور عدم نقل السجود في غير الصبح قولاً او فعلاً من احدث من اصحابنا سلفاً وخلفاً مع شيوع مذهب الخفي في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول فالسجود في غير الصبح في قوة مخالفة الاجماع المذهبي والله اعلم (قوله اتي به) اي ندباً كما هو ظاهر سم (قوله فتختل المتابعة) قد يفهم انه لو لم تختل بان نوى المفارقة عقب ترك الامام التشهد الاول او سجود التلاوة اتي به وهو ظاهر في ترك التشهد الاول دون مجرد التلاوة لقولهم ان المأموم يسجد لسجدة امامه لا لقراءته سم (قوله بخلاف ما هنا) اي سجود السهو (قوله فرع سجدة امام) الى قوله وبقي في ذلك في النهاية الا انه لم يقل فيما ياتي والذي يتجه بل ذكر الاحتمالين وتوجيه كل منهما ثم قال هذا والذي افتى به الوالد رحمه الله تعالى انه يجب عليه اتمام كلمات التشهد الواجبة ثم يسجد للسهو اه مافى النهاية والاحتمالان مفرعان على مقتضى كلام الحادى والبحر من وجوب المتابعة قول القلب الى مافى به الشهاب الرملى اميل وظاهر كلامه انه يتمه وإن استمر فيه حتى شرع امامه في الهوى للسجدة الثانية بصرى وقوله مافى به الشهاب الخفى في السكرى عن الاعباب ما يوافقه وقوله وظاهر كلامه الخ ياتي عن سم ما يوافقه (قوله الموافق الخ) اي اما السبوق فيوافقه وجوباً مطلقاً كما مر (قوله من اقل التشهد) اي مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سم وفي السكرى عن الاعباب مثله (قوله وافقه وجوباً) اي فتخلفه تخلف بغير عذر سم (قوله ما مر انفا) اي في شرح لزمه متابعتة (قوله لان للمأموم التخلف بعد سلام الامام) وظاهر انه حيث لا ياتي بشئ من اذكار التشهد ولا ادعيته لان سجوده وقع في محله وليس لمحض المتابعة سجود السهو المحسوب لبعقه الا السلام كما سيأتى ما يصرح به غاية الامر انه اغتفر له التخلف فلا تبطل به صلاته خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ ع شرشيدى عبارته قوله لان للمأموم التخلف الخ اي فلا يكون سجوده مع الامام مانعاً له من الاذكار الماثورة او غير ها اه (قوله او قبل اقله تابعه الخ) خالفه شيخنا الشهاب الرملى فافى بانه

ولعل الاوجه الثانى (قوله اتي به) اي ندباً كما هو ظاهر (قوله فتختل المتابعة) قد يفهم انه لو لم تختل بان نوى المفارقة عقب ترك الامام التشهد الاول او سجود التلاوة اتي به وهو ظاهر في ترك التشهد الاول دون سجود التلاوة لقولهم ان المأموم يسجد لسجدة امامه لا لقراءته ان يقال انما شرط سجود الامام مادامت القدوة لئلا تختل المتابعة وفيه نظر (قوله اقل التشهد) اي مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وافقه وجوباً) اي فيخلفه تخلف بغير عذر (قوله او قبل اقله تابعه وجوباً) خالف ذلك شيخنا الشهاب

اعتقاد اتي به بعد سلام امامه
ولما لم يات بنحو تشهد اول
او سجود تلاوة تركه امامه
لانه يقع خلال الصلاة فتختل
المتابعة بخلاف ما هنا لانه
انما ياتي به بعد سلام امامه
كما تقرر (فرع) يسجد
الامام بعد فراغ المأموم
الموافق من اقل التشهد
وافقه وجوباً في السجود
فان تخلف تاتي فيه مامر
انفا وندباً فيما يظهر في
السلام خلافاً لما اقتضاه
كلام بعضهم لان للمأموم
التخلف بعد سلام الامام او
قبل اقله تابعه وجوباً كما
اقتضاه كلام الحادى كالبحر
ثم يتم تشهده

كألو سجدة للتلاوة وهو في الفاتحة وعليه فهل يمد السجود أو أيا ن قضية الخادم نعم ويوجه بأنه قياس ما تقرر في المسبوق والذي يتجه أنه لا يعيده ويفرق بينه وبين المسبوق بأن الجلوس الأخير محل سجود السهو في الجملة كالأول في السورة قبل الفاتحة لا يسجد لتلقاها لأن القيام محلها في الجملة وبقي في ذلك مزيد بيئته في شرح العباب (١٩٨) ثم رأيت في شرح المذهب قطع بما رجحته من عدم إعارته وحاصل عبارته في صلاة

الخوف في الفرقة الأخيرة وإذا قلنا بقومون عقب السجود وينتظرهم بالتشهد فتشهد قبل فراغهم فادر كوه في آخر التشهد فسجد للسهو قبل تشهدهم فهل يتابعونه فيه وجهان أحدهما بل يشهدون ثم يسجدون للسهو ثم يسلم والثاني يسجدون لأنهم تابعون له فعلى هذا هل يعيدونه بعد تشهدهم قالوا فيه القولان وينبغي أن يقطع بانهم لا يعيدونه انتهت فهي موافقة لما رجحته أنهم لا يعيدونه ومفيدة أن في وجوب الموافقة له فيه قبل فراغ المعلوم منه وجهين لم يرجح منهما شيئاً نعم ما رجحته من الوجوب ظاهر كالأخفى مما قررته والقولان في كلامه هما القولان في المسبوق يسجد معه ثم آخر صلاته وإنما قطع بعدم الاعادة لوضوح الفرق بأن المسبوق لم يسجد ولا آخر صلاة نفسه بخلاف هذا لما قررته أن التشهد الأخير محل سجود السهو في الجملة فتأمل ذلك كله فانه مهم ولم يره من نقل فيما ذكر احتمالات الروايات وغيره (وسجد السهو وان كثير)

لا يتابعه بل يتخلف لان تمام التشهد الواجب ثم يسجد عملاً بقاعدة أن سجود السهو بين التشهد والسلام اه وعلي هذا فلا يضر تخلفه بالسجودين مع الجلوس بينهما لأنه يتخلف بعذر فصلاته صحيحة وان سلم الامام وهو في التشهد إذ لم يتأخر عنه بما كثر من ثلاثة طويلة فعليه سم (قوله) تابعه وجوباً بالخ) وهو الأقرب لأن الأصل وجوب متابعة الامام في فعله فلا يتركه إلا لعارض اللهم إلا أن يقال إن هذا كبطل القراءة فيعذر في تخلفه لان تمامه كما يعذر ذلك في تمام الفاتحة ع ش (قوله) وبقي في ذلك) أي في سجود الامام قيل فراغ المأموم المرافق من أقل التشهد (قوله) ثم رأيت الخ) أي المصنف (قوله) وحاصل عبارته) أي شرح المذهب (قوله) فتشهد) أي الامام (قوله) قبل تشهدهم) أي قبل فراغهم عنه (قوله) أحدهما الخ) قد يشير بتقديره إلى رجحانه كما اختاره الشهاب الرملي والشارح في الإيعاب (قوله) فعلى هذا) أي الثاني (قوله) انتهت) أي حاصل عبارة شرح المذهب والثاني بتأخير المضاف إليه (قوله) أنهم لا يعيدونه) الموافق لما مر في أول الفرع الأول افراد بارجاع الضمير للمأموم الموافق (قوله) له فيه) أي للامام في السجود و (قوله) منه) أي من التشهد (قوله) في كلامه) أي شرح المذهب (قوله) يسجد معه ثم آخر صلاته) أي ومقابله لا يسجد معه نظر إلى أن موضع السجود آخر الصلاة وبملاحظة هذا التقدير كونه بدلاً من القولان في المسبوق (قوله) وإنما قطع) أي المصنف في مسألة صلاة الخوف (قوله) فتأمل ذلك الخ) أي الحاصل المذكور وتوجيه الشارح لقطع المصنف بعدم الاعادة (قوله) ولم يره) أي القطع بعدم الاعادة كردى (قوله) بينهما جالسة) أي قوله وقضية التشبيه في النهاية وكذا في المعنى لإدولوه واحتمال البطلان إلى قوله بخلاف (قوله) وان كثر السهو) فلو أحرم منفر دأرباعية وأتى منها بر كعة وسها فيها ثم اقتدى بمسافر قاصر فسهما امامه ولم يسجد ثم أتى هو بالربعة بعد سلامه فسهما فيها كفى للجميع سجدة ناهية ومعنى (قوله) مع تعدده) أي السهو (قوله) مالم يخصه ببعضه) أي وإلا فيحصل ويكرن تارك الباقي نهاية ومعنى أي ثم لو غن له السجود للباقي لم يجز وإذا فعله عامدا عالما بطلت صلاته لأنه زيادة غير مشروعة لفواته بتخصيص السجود الذي فعله ببعض مقتضيات ولو نوى السجود لترك التشهد الأول ومثلا وترك السورة فالظاهر أن صلاته تبطل لأن السجود بلا سبب ممنوع وبنية ما ذكر شرك بين مانع ومقتض فيغلب المانع وبقي مالم قصد أحدهما لا يعينه هل يضر أم لا فيه ونظر والأقرب الأول لأن أحدهما عاقد بما يشرع له السجود وما لا يشرع له فلا يصح ترديده النية بينهما ع ش و (قوله) ولو نوى الخ) أي عامدا عالما أخذ بما تقدمه ونظائره (قوله) واحتمال البطلان) أي بطلان الصلاة بالتخصيص بالبعض (قوله) الذي الخ) نعت للاحتمال (قوله) لأنه) أي التخصيص (قوله) الآن) أي حين تعدد السهو (قوله) بل هو الخ) أي السجود (قوله) أنها إذا خلعت) السجدة المطلوبة لا سبب متعددة (قوله) ولو اقتصر) أي المصلي ع ش (قوله) ومن ثم) أي لعدم مشروعية الاقتصار على سجدة واحدة (قوله) أبطلت) أي السجدة

الرملي رحمه الله تعالى فأفتى بأنه لا يتابعه بل يجب عليه أن تمام التشهد قبل السجود ثم يسجد وقد يستشكل وجوب ذلك بان التشهد وان وجبت مولاته لا يقطع السجود في أثناءه مولاته كان الفاتحة تجب مولاته ولا يقطع السجود للتلاوة في أثناءها تبعاً للامام مولاته لا تجب بان هذا الوجوب ليس للمولات بل لأن السجود إنما هو بد التشهد فليتأمل (قوله) تابعه وجوباً) خالف هذا شيخنا الشهاب الرملي فأفتى بأنه لا يتابعه بل يتخلف لان تمام التشهد الواجب ثم يسجد عملاً بقاعدة أن سجود السهو بين التشهد والسلام اه وعلي هذا فلا فلا يضر تخلفه بالسجودين مع الجلوس بينهما لأنه يتخلف بعذر فصلاته صحيحة وان سلم الامام وهو في التشهد إذ لم يتأخر عنه بما كثر من ثلاثة طويلة فعليه (قوله) كألو سجدة للتلاوة) لا يقال يفرق بينهما بفحش التخلف

النسوة (سجدة ثان) بينهما جالسة لاقتصاره عليه ما في قصة ذي الدين مع تعدده فيها لأنه سلم من ثنتين وتكلم ومشى المقتصر والأوجه أنه يقع جابر لكل ماسا به مالم يخصه ببعضه واحتمال البطلان الذي قاله الروايات لأنه غير مشروع الآن يمنع ما علل به بل هو مشروع لكل على انفراده وإنما غابا لمر أنها إذا خلعت فاذا نوى بعضها فقد أتى ببعض المشروع بخلاف مالم اقتصر على سجدة ومن ثم أبطلت

الصلاة لكن محلة ان نوى الاقتصار عليها ابتداء مالو عرض بعد فعلها فلا يؤثر كما هو ظاهر (١٩٩) لانها نقل وهو لا يصير واجبا بالشروع

فيه وكونه يصير زيادة من جنس الصلاة وهي مبطله محله كما وان تعمدها وهنا لم يتعمدها كما تقرر وعلى هذا التفصيل يحمل ما نقل عن ابن الرفعة من اطلاق البطلان وعن القفال من اطلاق عدمه وهما كالجلسة بينهما (كسجود الصلاة) والجلوس بين سجديهما في واجبات الثلاثة ومندوباتها السابقة كالذكر فيها وقيل يقول فيهما سبحان من لا ينام ولا يسهو وهو لا تق بالجلال لكن ان سهلا ان تعمدا لان الاتق حيثئذ الاستغفار ولو اخل بشرط من شروط السجدة او الجلوس فظاهر انه يأتي ما مر في السجدة من انه ان نوى الا حلال به قبل فعله او معه وفعله بطلت صلاته وان طرأ له اثناء فعله الاخلال به فاخل وتركه فورالم تبطل وعلى هذا الاخير يحمل اطلاق الاستوى عدم البطلان ونوزع فيه بما يردده ما قرره وقضية التشبيه انه لا تجب نية سجود السهو وهو قياس عدم وجوب نية سجدة التلاوة لكن الوجه الفرق فان سببها القراءة المطلوبة في الصلاة فشملتها ابتداء من هذه الحلية وان لم تشملها من حيث قيامها مقام سجدة الصلاة لانها ليست من افعالها المطلوبة فيها من حيث كونها

المقتصر عليها (قوله لكن محله) أي الا بطل (قوله وكونه) أي ما اقتصر عليه من السجدة الواحدة ولو أنث لا استغنى عن التاويل المذكور (قوله كما مر) أي في فصل مبطلات الصلاة (قوله كما تقرر) أي في قوله مالو عرض بعد فعلها الخ ع (قوله يحمل ما نقل عن ابن الرفعة الخ) أي فيحمل الاول على ما لنوى الاقتصار على سجدة ابتداء والثاني على ما لو عرض بعد فعلها (قوله كالجلسة) المناسب والجلسة بالمعنى (قوله في واجبات الثلاثة ومندوباتها الخ) كوضع الجبهة والطائفة والتحامل والتكيس والافتراش في الجلوس بينهما والتورك بعدهما وبأن يترك سجود الصلاة فيهما قال الاذرعى وسكتوا عن الذكر بينهما والظاهر انه كالذكر بين سجدة صلب الصلاة مغنى ونهاية (قوله ما مر في السجدة) أي في الاقتصار عليها (قوله به) أي بالشرط (قوله قبل فعله) أي فعل احد المذكورين سابقا من السجدة والجلوس ويجوز ارجاع الضمير للسجدة المذكورة آنفا في قوله ما مر في السجدة وكذا الضمير في قوله وفعله وقوله اثناء فعله وقوله وتركه (قوله وان طرأ له الخ) أي كان طرأ له الرفع من السجدة قبل الطائفة سم (قوله وعلى هذا الاخير) أي الطرو (قوله ما قرره) أي في قوله مالو عرض بعد فعلها الخ (قوله لكن الوجه الفرق الخ) وفاقا لشيخ الاسلام والمغنى وخلافه لانه عبارة فيه نزاع كسجود التلاوة والمعتمد كما افق به والدرج الله تعالى وجوب النية في كل منهما أي على الامام والمنفرد فيما يظهر لا على المأموم وهي القصد اى قصد خصوص السهو وخصوص التلاوة بقراءة ما يأتي رشدي عبارة سم الوجه تخصيص وجوب نية سجود السهو بغير المأموم فلا تجب عليه لان وجوب المتابعة يغنى عنها وكيفية سجود السهو نية سجود التلاوة عند من يقول بوجوبها ايضا كشيخنا الرملي فيختص بوجوبها بغير المأموم ما ذكر (فرع) هل تجوز نية سجود السهو وان صدر السبب عمدا بناء على ان سجود السهو صار علما في الشرع على السجود للخلل مطلقا فيه نظرو لا بعد الجواز مالم بقصد السهو حقيقة لان ذلك تلاعب فليتأمل اه (قوله فان سببها القراءة الخ) عبارة المغنى في سجدة التلاوة ونصها ونوى وجوبها لان نية الصلاة لم تشملها كما صرحوا بذلك في ترك السجدة فقالوا لو ترك سجدة سهوا ثم سجد للتلاوة لا تسكني عنها لان نية الصلاة لم تشملها بخلاف ما لو ترك الجلوس بين السجدين وجلس للاستراحة فانه يكتفي لان نية الصلاة شملتته فهي كسجود السهو وكذا قيل والوجه قول ابن الرفعة ولا تجب على المصلئ نيتها اتفاقا لان نية الصلاة تنسحب عليها بواسطة وهذا يفرق بينها وبين سجود السهو وهو لا يتنافى ذلك ما تقدم من قولهم ان نية الصلاة لم تشملها اي بلا واسطة والسنة التي تقوم مقام الواجب ما شملته النية بلا واسطة اه (قوله من هذه الحلية) أي من حيث ان سببها القراءة الخ (قوله بل لعروض القراءة) أي قراءة آية السجدة

عن سجود التلاوة بخلاف التخلف عن سجود السهو لا نأقول هذا ممنوع فان التخلف عن سجود السهو فاحش ايضا بدليل ان المأموم الغير المعذور اذا تخلف عن الامام الى ان هوى للسجدة الثانية منه بطلت صلاته كما تقدم ولو لا خش التخلف به ما بطلت فلا بد من فرق واضح على طريقه شيخنا الرملي والظاهر انه على طريقته لا تبطل صلاة المأموم وإن لم يتم التشهد الا بعد سلام الامام لانه متخلف بعذر ولم يلزم التخلف باكثر من ثلاثة افعال طويلة مع ان ما تخلف به ليس من اركان الصلاة وغايته ان ينزل منزلتها فليتأمل نعم يمكن ان يفرق على طريق شيخنا بان سجود التلاوة مع كون التخلف عنه فاحشا يفوت ولا كذلك سجود السهو (قوله وان طرأ له) أي كان طرأ له الرفع من السجدة قبل الطائفة (قوله وقضية التشبيه انه لا تجب الخ) الوجه تخصيص وجوب نية سجود السهو بغير المأموم فلا تجب عليه لان وجوب المتابعة يغنى عنها وكيفية سجود السهو نية سجود التلاوة عند من يقول بوجوبها ايضا كشيخنا الرملي فيختص بوجوبها بغير المأموم لما ذكره وقد يؤيد التخفيض قولهم واللفظ للعباب ومن سجد امامه في السرية من قيام سجد معه فاعله سجد للتلاوة فان سجدة ثانية لم يتابعه بل يقوم اه فانه صريح في وجوب سجود سجود معه وان جهل انه عن التلاوة ومن جهل لا تتأني منه النية التي شرطها الجزم فليتأمل (فرع) هل تجوز نية سجود السهو وان صدر السبب عمدا بناء على ان يسجد السهو صار علما في الشرع على السجود للخلل مطلقا فيه نظرو لا بعد الجواز مالم

صلاة بل لعروض القراءة فيها التي قد توجد وقد لا بخلاف جلسة الاستراحة أو ما سجود السهو فليس سببه مطلوب با فيها وانما هو منهي عنه فلم تشملها

نيتها ابتداء فوجب اي على الامام والمنفرد دون المأموم كما هو واضح لان افعاله تنصرف لمحض المتابعة بلانية منه وقدر انه يلزمه موافقته فيه وإن لم يعرف سهوه فكيف تتصور نيته له حيث نيتها بان يقصده عن السهو عند شروعه فيه وبقوله غن السهو علم ان معنى النية المثبت وجوبها هنا قصد السجود عن خصوص السهو والمنقضي وجوبها في سجود التلاوة قصدتها فطلق قصدته بكني في هذه دون تلك وبهذا رد على من توهم اتحاد النية التي هي مطلق القصد في البابين فاعترض الفرق بينهما بان الصواب وجوبها فيهما اذ لا يتصور الاعتداد بسجود بلا قصد قال وقول ابن الرفعة لا يجب نية سجدة (٢٠٠) التلاوة ضميمه لان يريد أنه لا يجب فيها تحريم وليس كما زعم بل هو صحيح لما تقرر من معناها

هنا المفارق لمعناها ثم فتأمل ذلك فانه مهم قيل ولا تبطل بالتلفظ بهذه النية وفيه نظر بل لا وجه له لانه لا ضرورة لذلك نظير ما مر في نية نحو الصوم (والجديد ان محله) اي سجود السهو الزيادة ونقص او هما (بين تشهد) وما يتبعه من الصلاة على النبي ﷺ وعلى اله ومن الاذكار بعدهما (وسلامه) من غير فاصل بينهما لما مر في خبر مسلم انه عليه السلام مع الزيادة لقوله عقبه فان كان صلى خمسا الى اخره ولقول الزهري ان السجود قبل السلام اخر الامر من فعله ﷺ والخلاف في الجواز وقيل في الافضل وهو ضعيف وإن جرى عليه المأوردى بل نقل اتفاق الفقهاء عليه وقال ابن الرفعة انه الطريقة المشهورة وسيعلم من كلامه في الجمعة ان من استخلف عن عليه سجود سهو سجود هو والمأمومون ثم يقوم صلاة الامام ثم يقوم

(قوله لان افعاله) اي المأموم (قوله وقدر) اي في المتن عن قريب (قوله نيتها) اي المأموم (له) اي لسجود السهو (حيث) اي حين جهله بنسبه الامام (قوله نيتها بان الخ) فاعل فوجب (قوله وبقوله غن السهو علم معنى النية) الى قوله قيل الخ انكره النهاية فقال ومن ادعى ان معنى النية المثبت الخ فهو خطأ فاحش اه قال عث قوله مر ومن ادعى الخ مراده حجب وقوله فهو خطأ الخ اي لا يجب التعرض لخصوص السهو والتلاوة ولا يكتفى بمطلق السجود فيها اه (قوله وهذا) اي بقوله وبقوله غن السهو علم الخ (قوله بينهما) اي بين سجدة التلاوة والسهو (قوله قال الخ) اي المتوهم المذكور (قوله كما زعم) اي المتوهم (قوله بل هو صحيح) اي قول ابن الرفعة وكذا اعتمد شيخ الاسلام والمغني كما مر (قوله من معناها هنا) اي معنى النية في سجدة التلاوة (قوله ثم) اي في سجود السهو (قوله ولا تبطل) اي الصلاة (هذه النية) اي نية سجود السهو او التلاوة (قوله بل لا وجه الخ) وقال للنهاية (قوله اي سجود السهو) الا قوله لا رد في المغني الا قوله والخلاف الى وسيعلم الى المتن في النهاية الا قوله وقد يؤخذ الى واخذ (قوله من الاذكار) اي والادعية مغني (قوله من غير فاصل الخ) اي بشئ من الصلاة فلا يضرب طول الفصل بينهما اي السجود والسلام بسكوت طويل كما فتي به شيخنا الشهاب الرملي نهاية وياتي في الشرح ما يتعلق بذلك (قوله لما مر الخ) دليل الجديد (قوله مع الزيادة الخ) المفيدة انه لا فرق بين الزيادة والنقصان وفيه رد على القديم القائل بانه إن سبها بنقص سجدة قبل السلام وبزيادة قبعه (قوله لقوله الخ) صلة للزيادة (قوله عقبه) اي الامر ظرف للزيادة وكان الاولى تقديمه على لقوله (قوله فان كان الخ) مقول القول (قوله ولقول الزهري الخ) ولا نه لمصلحة الصلاة فكان قبل السلام كالنسي سجدة منها واجابوا عن سجوده بعده في خبر ذي اليمين بحمله على انه لم يكن عن قصد مع أنه لم يرد لبيان حكم سجود السهو نهاية ومغني اي بل لبيان ان السلام سهو لا يبطل عث (قوله وهو ضعيف) اي القول بان الخلاف في الافضل وكذا خبر انه الطريقة الخ (قوله وقال الخ) عطف على جرى (قوله من كلامه) اي المصنف (قوله ان من استخلف) اي المسبوق بقريته ما بعده وهو بكسر اللام (قوله عن الخ) اي عن امام (قوله سجده) اي المستخلف بفتح اللام (قوله ثم يقوم هو) اي يفارقه المأمومون مغني (قوله ولا رد) اي ما سيعلم من كلامه في الجمعة (قوله لان سجوده هنا) اي سجود الخليفة في اخر صلاة الامام (قوله كما في المسبوق) اي الذي تقدم حكمه في المتن سم (قوله وبالمأثور) اي او غيره (قوله في نحو سجدة التلاوة) أدخل بالنحو سجدة الشكر (قوله لكن مر) اي في أول الباب (قوله أن الاوجه الخ) مر ما فيه فلا تغفل بصري (قوله واخذ من قولهم بين المفيد الخ) لإفادة ذلك لما ادعاه هذا المدعي فتأمل بصري (قوله وليس الخ) اي الاخذ (قوله وعلى الجديد) اي قول المتن وإذ اسجد في النهاية لإلقوله بخلاف الى المتن وقوله وإن لم يبق إلى فان قلت إذا (قوله لقطعه له) اي اطلب السجود وعبارة الاسنى والمغني

يقصد بالسهو حقيقة لان ذلك تلاعب فليأمل (قوله من غير فاصل) اي بشئ من الصلاة فلا يضرب طول الفصل بينهما بسكوت طويل كما فتي به شيخنا الشهاب الرملي (قوله كما في المسبوق) اي الذي تقدم

هو لما عليه ويسجد آخر صلاة نفسه ايضا ولا يرد لان سجوده هنا لمحض المتابعة كما في المسبوق وظاهر أنه لو سجد للسهو لانه قبل الصلاة على الال ثم اتى بها بالمأثور حصل أصل سنة سجود السهو ولم تجز له إعادة وتؤخذ من قوله بين تشهد وسلامه انه لا سجود للسهو في نحو سجدة التلاوة لكن مر ان الاوجه خلافه في سجدها وقبل السلام سجدة تين ويحمل كلامهم على الغالب واخذ من قولهم بين المفيد أنه لا يتخلل بينهما وبين السلام شئ أنه لو أعاد التشهد بطأت لاحدانه جلوسا لا نقطاع جلوس تشهد به سجوده وليس في محله وما عال به ممنوع إذ عدم ذلك التخلل إنما هو منسوب لا غير كما عرح به لجلال البلقيني وغيره وعلى الجديد (فان سلم عمدا) بان علم حال السلام ان عليه سجود السهو (فات) السجود وإن قرب الفصل (في الاصح) لقطعه له بسلامه (او سهوا) اوجمل انه عليه ثم علم فيما يظهر

لأنه قطع الصلاة وهي أحسن قول المتن (وطال الفصل الخ) وكذا لو لم يرد السجود وإن قرب الفصل فلا
يجوز لعدم الرغبة في إصرار كالمسلم عند ما في أنه فوته على نفسه بالسلم مغنى وغرر واسنى وشرح بأفضل (قوله
وطال الفصل عرفا) أي بين السلام وتيقن الترك بان مضى زمن يغلب على الظن أنه ترك السجود قصد أو
نسيانا شرح بأفضل (قوله كالمشي على نجاسة) لو كانت جافة معفوا عنها ولم يعتمد المشي عليها وفارقا حال اتجه
أنه لا أثر للمشي حيث نزل عليها سم عبارة البجيرمي قوله ولم يطان نجاسة أي رطبة غير معفوها بان لم يطان نجاسة
أصلا أو وطئ نجاسة جافة وفارقا حال أو وطئ نجاسة معفوا عنها (قوله ولا بطل) أي وأراد معفى
وشرح بأفضل (قوله ومحل) إلى قوله قال جمع في المعنى وفي شرحي الروض والمنهج (قوله فلا يفوت) أي
ويندب العود إلى السجود وشرح بأفضل (قوله والاحرم) أي فلو فعل ذلك لم يصير عائدا به إلى الصلاة ع ش
واسنى ومعنى عبارة السكردي وإذ عاد لم يصير عائدا إلى الصلاة كما في الغاز الاسنوي وحواشي المنهج للزبادي
والحلي واستقر به الشارح في الإيعاب ورايته في عدة مواضع من فتاوى مر ونقل سم في حواشي
المنهج عن مر أنه يحرم العود وإذا عاد إليه أي في الجمعة صار عائدا ووجب إتمامها ظهرا إذا خرج الوقت
أه أقول كلام الاسنوي كما في سم عن الإيعاب صريح في استثناء القاصر وفي البجيرمي عن عميرة ما يوافقه
وعن الحلي الجزم بذلك عبارته فلو تعدى وسجد في الجميع ما عاد القاصر بقسميه لا يصير عائدا للصلاة قال
الاسنوي لأنه ليس ما موراه حلي أه وقوله بقسميه أي من نوى الإقامة ومن انتهى سفره (قوله كان

(وطال الفصل) عرفا (فات
في الجديد) لتعذر البناء
بالطول كالمشي على نجاسة
وكذلك أو كلام كثير بخلاف
استدبار القبلة لسقوطها في
نقل السفر فسوح فيها
أكثر (ولا) بطل (فلا)
يفوت على (النص) لعذره
ولأنه صلى الله عليه وسلم
صلى الظهر خمسا فليل له
فسجد للسجود بعد السلام
متفق عليه ومحل حيث لم
يطرأ مانع بعد السلام ولا
حرم

حكمه في المتن (قوله وطال الفصل) قال في شرح الروض أولم يطل لكن لم يرد السجود أه وقد يتوقف
في فواته حيث نزل وكيف يسقط المطلوب شرعا بإرادة تركه (قوله كالمشي على نجاسة) لو كانت جافة معفوا
عنها ولم يعتمد المشي عليها وفارقا حال اتجه أنه لا أثر حيث نزل المشي عليها (قوله والاحرم) لو خالف في هذه
المسائل وسجد دل على الصلاة أو لا فيه نظر وصريح قول الروض فان خرج وقت الجمعة أو نوى الإقامة
بعد السلام وقبل السجود فأتاه أنه لا يعود فليتأمل ثم رايته في شرح العباب ترد في ذلك وقال إن مقتضى
تعبيه يمقتضى أن لا يعود ثم رأيت الاسنوي في الغازه ذكر في بعضها أنه لا يعود حديث قال في بيان الصور التي
يسلم فيها ناسيا وتذكر على الفور ومع ذلك لا يسجد ما نصه وصوره ثانية وهي ما إذا وقع ذلك في الجمعة وخرج
الوقت عقب السلام فإنه لا يجوز له العود إلى الصلاة كما هو الصحيح المشهور في المذهب ولو عاد إلى
الصلاة بطلت الجمعة لأن شرطها وقوع جميعها في الوقت ولا يجوز تفويت الجمعة مع إمكان فعلها وهذه المسئلة
ذكرها البغوي في فتاويه وهو ظاهر إلا أنه انضم إليها القاصر أيضا وهو مردود وقد علم بما ذكرناه أيضا أنه
لو تعدى وسجد لم يعد إلى الصلاة لأنه ليس بما موراه أو قضية تعليله بأنه ليس بما موراه أنه لو سجد في مسئلة
الضيق كبقية المسائل لم يعد إلى الصلاة فليتأمل وأما قوله فيما نقله عن فتاوى البغوي وهو مردود فان صور
يعروض موجب الإتمام وتبين أن محل السجود دائما هو آخر الصلاة فلا تبيان بالسجود يقتضى تركه فلا
يكون مطلوباً وقد يدفع هذا بان المختار عند الاسنوي غير حصول العود بإرادة السجود فبمجرد الإرادة
يعود فيجب الإتمام ونحو السجود إلا أن يقال إنما يحصل بالإرادة إذا اتصل الفعل بها فليتأمل ثم رأيت
الاسنوي نقل عن فتاوى البغوي أنه قال إذا صلى الجمعة أو قصر المسافر فخرج الوقت بعد أن سلموا ناسيا لما
عليهم من السجود فلا يسجد أه وهو تصريح بتصوير مسئلة القاصر بما إذا لم يعرض موجب الإتمام وبما
إذا خرج الوقت بعد السلام ناسيا وحيث نزل في وجه كلامه بأنه يلزم إخراج بعضها عن الوقت وفيه نظر ثم رايته في
شرح الأدب آل الفرات إذا عرض موجب الإتمام بعد سلام القاصر بقوله ولأنه في الثانية بنية الإتمام
يكون سجودا آخر صلاته والزامه الإتمام غير ممكن لأن نيته بعد سلامه فهي كن نسي سجودا للسهو وسلم ثم
أحدث ثم قال نعم قوله أي ابن العماد ما قاله أي البغوي في القصر مبنى كما أشار في تهذيبه على الضعيف
أن الوقت شرط في صحة القصر له وجه ظاهر أه وذكر ما يحتاج إليه في المقام إلا أن النسخة سقيمة (قوله

كان خرج وقت الجمعة أو عرض موجب الاتمام أو رأى متيعة الماء وانتهت مدة المسح أو أحدث وتظهر على قرب أو شفى ذاتم الحدث أو تخرق الخف قال جمع متأخرون أو ضاق (٢٠٣) الوقت وعلوه باخراجه بعضها عن وقتها وفيه نظر لأن الموافق لما مر في المداهة أن شرع وقد

خرج الخ) مثال لطر والمانع بعد السلام (قوله كان خرج وقت الجمعة) ينبغي أو ضاق عن السلام مع السجود وهل محله فيمن تلوته الجمعة أو لا فرق ولا يبعد الأول فغيره كغيره سم (قوله وتظهر عن قرب) قيد به ليصح مثلا لعدم طول الفصل (قوله قال جمع الخ) اعتمده في شرحه بأفضل (قوله وعلوه) أى التحريم عند ضيق الوقت (قوله لأن الموافق الخ) وللجمع المذكور أن يقولوا هذه حصل فيها خروج بالتحليل صورة ولا ضرورة مع ضيق الوقت إلى العود فيها لأنه يشبه انشائها ولا كذلك مسألة المد لم يحصل فيها صورة خروج بحال نهاية وسم (قوله أنه الخ) بيان للموافق الخ (قوله أن شرع) أى من سلم ساهيا ثم تذكر قبل طول الفصل (قوله لم يحرم عليه ذلك) أى العود (قوله وأن خرج الوقت) أى ولم يدرك فيه ركعة نهاية (قوله حينئذ) أى حين إذ شرع وقد بقي الخ (قوله وأن لم يبق) أى حين الشروع في الصلاة (قوله لم يتصور ذلك) أى ضيق الوقت بعد السلام لخروجه قبله (قوله بذلك) أى النظر المذكور و (قوله أن هذا) أى العود عند ضيق الوقت و (قوله حينئذ) أى حين إذ اشرع في الصلاة وقد بقي من الوقت ما يسعها (قوله) ولك أن تقول الخ) جواب باختيار الشق الثانى ومنع عدم التصور (قوله بأن ذلك) أى المراد بيسعها و (قوله بالنسبة للحد الوسط) أى يسعها بالنسبة للحد الخ (قوله بالنسبة للثاني) أى للحد الوسط و (قوله ما قالوه) أى الجمع المذكور (قوله إذ لم يحرم ذلك) أى العود إذ اشرع في الصلاة وقد بقي من الوقت ما يسعها بالنسبة للثاني (قوله قلت صرح البغوى الخ) أى فقتضاه سن العود (قوله أنى بالسنن) ظاهره وأن لم يدرك ركعة في الوقت ويؤيده ويعينه قوله قال ويحتمل الخ فتأمله لكن قرر مر خلاف ذلك فشرط ركعة في الوقت سم أى فى سن المد (قوله قال) أى البغوى (قوله) تنظير الاسنوى فيه) أى فيما صرح به البغوى من سن الاتيان بالسنن (قوله بها) أى بالسنن (قوله مردود الذى يتجه الخ) عبارة النهاية مردود بما تقدم من جواز المد حيث شرع فيها وفى الوقت ما يسع جميعها وأن لم يدرك فيه ركعة اه (قوله فله ذلك مطلقا) أى الاتيان بالسنن وأن لم يدرك فى الوقت ركعة (كيف يسن هذا) أى الاتيان بالسنن ويحتمل أن المشار إليه اليه (قوله يمكن الجمع الخ) ويمكن الجمع ايضا بأن المد الذى هو خلاف الأولى المد بتطويل نحو القراءة والذى هنا هو المد بالاتيان بالسنن ولعل هذا أقرب وأوفق بل هو المراد أن شاء الله تعالى سم وفيه تأمل (قوله يحمل هذا الخ) أى ما قاله البغوى من سن الاتيان بالسنن قال الرشيدى كان المراد أن محل قولهم أن المد خلاف الأولى فيما إذا لم تقع ركعة فى الوقت وهنا وقعت ركعة بل الصلاة بجميعها فيه اه وهذا مبنى على تفسير اسم الإشارة بالعود لكن الظاهر تفسيره بالاتيان بالسنن كما هو قضية ما مر عن سم (قوله وذاك) أى قولهم المد خلاف الأولى قول المتن (وإذا سجد) أى أراد السجود وأن لم يشرع فيه بالفعل كما يشعر به كلام الامام والغزالي وغيرهما وفى شيخنا الشهاب الرملى نهاية ومغنى وسم (قوله وكذا إن نواه الخ) اقتصر على ما قبله في شرحه بأفضل قال الكردى وكذا اعتمده في شروحه على الارشاد والعباب وزاد في التحفة وكذا أن

بقى من الوقت ما يسعها لم يحرم عليه ذلك لجواز المد له حينئذ وأن خرج الوقت والعود مدوان لم يبق منه ما يسعها لم يتصور ذلك ثم رايت بعضهم صرح بذلك فقال زعم أن هذا اخراج بعض الصلاة عن وقتها فيحرم غير صحيح لجواز مدها حينئذ اه ولك أن تقول إنما يتوجه الاعتراض أن قلنا المراد بيسعها يسع أقل مجزى من أركانها بالنسبة لحاله عند فعلها أما إذا قلنا بأن ذلك بالنسبة للحد الوسط من فعل نفسه وهو ما جريت عليه فى شرح العباب فيتصور أنه يسعها بالنسبة لأقل الممكن من فعله للحد الوسط فإذا شرع فلها ولم يبق بالنسبة للثاني اتجه ما قالوه لحرمة مدها حينئذ فإن قلت إذا لم يحرم ذلك فهل هو أولى قلت صرح البغوى بأنه لو كان لو اقتصر على الأركان أدرك ولو أتى بالسنن خرج بعضها أتى بالسنن وأن لم تجبر بالسجود قال ويحتمل أنه لا يأتى بما لا يجبر أن لم يدرك ركعة فى الوقت وتنظير الاسنوى فيه بأنه ينبغي أن لا يأتى بها لحرمة اخراج بعض الصلاة عن وقتها مردود والذى

كان خروج وقت الجمعة) ينبغي أو ضاق عن السلام مع السجود وهل محله فيمن تلوته الجمعة أو لا فرق ولا يبعد الأول فغيره كغيره سم (قوله وفيه نظر) هذا النظر لا يأتى في الجمعة كما هو ظاهره وقوله لأن الموافق الخ لهم أن يقولوا قد حصل هنا خروج بالتحليل صورة ولا ضرورة مع ضيق الوقت إلى العود فيها بحال (قوله أنى بالسنن) ظاهره وأن لم يدرك ركعة فى الوقت ويؤيده ويعينه قوله قال ويحتمل الخ فتأمله لكن فرق مر خلاف ذلك فشرط ركعة فى الوقت (قوله يمكن الجمع) ويمكن الجمع ايضا بأن المد الذى هو خلاف الأولى المد بتطويل نحو القراءة والذى هنا هو المد بالاتيان بالسنن ولعل هذا أقرب وأوفق بل هو المراد أن شاء الله تعالى (قوله وإذا سجد) أى أراد السجود كما فى شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى (قوله قول الامام

يتجه أنه أن شرع وقد بقى ما يسعها فله ذلك مطلقا وإلا فلا أخذ بما تقر فى المد فان قلت كيف يسن هذا مع قولهم نواه المد خلاف الأولى قلت يمكن الجمع بحمل هذا على ما إذا وقع ركعة وذاك على ما إذا لم يقعها (وإذا سجد) أى شرع فى سجود السهو بأن وصلت جهة الارض وكذا أن نواه على ما يشعر به قول الامام والغزالي وغيرهما وأن عن له أن يسجد تنبيها أنه لم يخرج من الصلاة

(صار عائد الى الصلاة في الاصح) اي بان لم يخرج منها لاستحالة حقيقة (٢٠٣) الخروج منها ثم العود اليها وإن سلامة

وقع لغوا لعذره بكونه لم
يات به إلا للنسيان ما عليه
من السهو فيعيده وجوبا
وتبطل صلاته بنحو حدث
ويلزمه الظهر بخروج وقت
الجمعة والاطمأن بحدوث
موجبه وإذا عاد لا مالم
المأموم العود ولا بطلت
صلاته ما لم يعلم خطأه فيه فيما
يظهر اخذ المأموم او يعتمد
السلام لعزمه على عدم
فعل السجود له او يتخلف
ليسجد سواء أسجد قبل
عود امامه ام لا لقطع القدوة
بتعمده وتخلفه لسجوده
فيفعله منفردا وفارق هذا
ما لو قام مسبوق بعد سلامه
فانه يعود ويلزمه العود
لما تبعته لان قيامه الواجب
عليه فلم يتضمن قطع القدوة
وتخلفه هنا ليسجد بخير فيه
فاذا اختاره كان اختياره له
متضمنا لقطعها ولو سلم امامه
الحنفى مثلاً قبل أن يسجد
ثم سجد لم يتبعه بل يسجد
منفردا لفراده له بسلامه في
اعتقاده والعبرة به لا باعتقاد
الامام كما يأتي (و) مر أن
سجود السهو وإن تعدد
سجدتان لسكته قد يتعدد
صورة فقط في صور منها
المسبوق وخليفة الساهي
وقد مر انفا ومنها (لوسها
امام الجمعة) أو المقصورة
(وسجدوا) للسهو (فيان)

نواه الخ وهذا ما يعتمد الجمال الرملي وغيره اهـ وتقدم عن النهاية والمغني وسم اعتماده قول الماتن (صار عائد
الخ) ظاهر هذا الكلام انه بارادة السجود تبين انه لم يخرج من الصلاة حتى يحتاج لاعادة السلام وتبطل
بحدثة قبله وإن اعرض عن السجود ولو قبل الهوى له ويحتمل ان ذلك التبين مشروط بالسجود او الشروع
فيه او في الهوى له سم وهذا الاحتمال بعيد بل لا يظهر عليه ثمرة الخلاف المار عن السكردى (قوله اي بان)
الى الباب في المغني إلا قوله يعلم خطاه الى يعتمد السلام وكذا في النهاية إلا قوله ولو سلم الى وم (قوله إلا للنسيان
الخ) أى أوجهله أنه عليه كامر (قوله فيعيده الخ) أى يعيد السلام ولا يعيد التشهد مغني وهذا مفرع على الماتن
(قوله ويلزمه الظهر بخروج وقت الجمعة) اي بعد العودة فلا ينافى ما مر من حرمة السجود وعدم صيرورته
عائدا الى الصلاة ع ش وكتب عليه سم ايضا ما نصه هذا ظاهر إن كان بقي من الوقت حين العود ما يسع
السجود والسلام فاطال حتى خرج الوقت قبل السلام اما اذا لم يبق ما يسع ذلك فهل الحكم كذلك أو لا بل
لا يصير عائدا الى الصلاة كما لو خرج الوقت عقب السلام على ما مر عن الاسنوى فليراجع وظاهر عبارة الروض
كغيره ان الحكم كذلك لكن المنجى خلافا وغاية باقى الروض وغيره إطلاق لا ينافيه التقييد بل القياس
بطلان الصلاة بالسجود حيث اذا تعمدوه علم التحريم لانه زيادة غير مطلوبة بل محرمة ثم بحثت بذلك مع مر
خالف وصمم على حرمة السجود والعود به وانقلابا ظاهرا اهـ اقول الاقرب الموافق لما مر عن ع ش
والاسنوى والمغني الشق الثاني وهو قوله أو لا بل لا يصير عائدا الى الصلاة (ولا بطلت صلاته) اي حيث لم
يوجد ما ينافى السجود فان وجد فلا كونهما ونية إقامة وهو قاصر او بلوغ سفينة دار اقامته وانحو ذلك نهاية
ومغني (قوله ما لم يعلم خطاه) أى أو ينو مفارقه قبل تخلف مبطل فيما يظهر سم (قوله بتعمده) أى
السلام (قوله لسجوده الخ) متعلق بالتخلف (قوله قبل عود امامه ام لا) صادق بما اذا سجد بعد عود الامام
وبما اذا لم يسجد بالكلية وكان وجهه في الثاني انقطاع القدوة بصرى (قوله فيفعله منفردا) اي نذا نظير
ما ياتي عن سم ويصرح بذلك ما مر عن البصرى (قوله وفارق هذا) اي المتخلف للسجود حيث لم يلزمه العود
للتابعة (قوله فانه) اي المسبوق (بعوده) اي امامه (قوله لان قيامه) اي المسبوق (قوله وتخلفه) اي
المأموم الموافق (قوله فاذا اختاره) أى التخلف (قوله بل يسجد منفردا) ينبغى نذا فلا يلزمه السجود في هذه
الصورة فليراجع سم وتقدم عن البصرى ما يوافقه قول الماتن (فيان فوتهما) فيه اشعار بتصوير ذلك بما
اذا ظنوا اسعة الوقت للسجود والسلام فلو علموا وظنوا ضيقة عن ذلك كان الحكم كذلك فيما يظهر ان ظنوا
جواز السجود في هذه الحال ولا فيحتمل امتناعه لما فيه من تفويت الجمعة بل القياس البطلان ان علوا

(الخ) يمكن حمل الماتن عليه يجعل المعنى واذا أراد السجود كما في قرأت القرآن فاستعذ بالله (قوله صار عائدا
الى الصلاة) ظاهر هذا الكلام انه بارادة السجود تبين انه لم يخرج من الصلاة حتى يحتاج لاعادة السلام
ويبطل حديثه قبله وان اعرض عن السجود ولو قبل الهوى له ويحتمل ان ذلك التبين مشروط بالسجود او
الشروع فيه او في الهوى له (قوله ويلزمه الظهر بخروج وقت الجمعة) هذا ظاهر ان كان بقي من
الوقت حين العود ما يسع السجود والسلام فاطال حتى خرج الوقت قبل السلام اما اذا لم يبق ما يسع ذلك فهل
الحكم كذلك أو لا بل لا يصير عائدا الى الصلاة كما خرج الوقت عقب السلام على ما مر عن الاسنوى كما قد
يؤخذ من تعليقه بانه غير ما مر به في ذلك نظر فليراجع وظاهر عبارة الروض كغيره ان الحكم كذلك بل
المنجى خلافا وغاية ما في الروض وغيره إطلاق لا ينافيه التقييد بل القياس بطلان الصلاة بالسجود حيث اذا
تعمدوه علم التحريم لانه زيادة غير مطلوبة بل محرمة ثم بحثت بذلك مع مر خالف وصمم على حرمة السجود
والعود به وانقلابا ظاهرا (قوله ما لم يعلم خطاه الخ) اي أو ينو مفارقه قبل تخلف مبطل فيما يظهر
(قوله فانه يعود) أى الامام (قوله بل يسجد منفردا) ينبغى نذا فلا يلزمه السجود في هذه الصورة
فليراجع سم (قوله فيان فوتهما) فيه اشعار بتصوير ذلك بما اذا ظنوا اسعة الوقت للسجود والسلام فلو علموا
ظنوا ضيقة عن ذلك كان الحكم كذلك فيما يظهر ان ظنوا اجاز السجود في هذه الحالة ولا فيحتمل

بعد سجود السهو (فوتهما) أى الجمعة أو موجب إتمام المقصورة (أتموا ظهرا وسجدوا) للسهو ثانيا آخر صلاتهم

ليان أن الأول ليس باخر الصلاة وأنه وقع لغوا (ولو ظن سهوا فسجد فبان عدمه) أي السهو (سجد في الاصح) لزيادة السجود الأول المبطل
تعمده ولو سجد للسهو ثم سها بنحو (٢٠٤) كلام يسجد ثانيا لأنه لا يأمن وقوع مثله فربما تسلسل أو سجد لمقتضى في ظنه فبان أن

المقتضى غيره لم يعده لا تجار
الخلل ولا عبرة بالظن
البين خطؤه

(باب في سجود التلاوة
والشكر) وقدم سجود
السهو لا اختصاصه بالصلاة
ثم التلاوة لأنه يوجد فيها
وأخرجها وأخر الشكر
لحرمة فيها (تسن سجودات)
بفتح الجيم (التلاوة)
للاجماع على طلبها ولم تجب
عندنا لأنه لا يتركها في
سجدة والنجم متفق عليه
وصح عن ابن عمر رضي الله
عنه التصريح بعدم وجوبها
على المنبر ولا يقوم الركوع
مقامها كذا عبروا به
وظاهره جواز وهو بعيد
والقياس بحرمة وقول
الخطابي يقوم شاذ ولا
اقتضاء فيه للجواز عند غيره
كأهو ظاهر (وهن في الجديد
أربع عشرة) سجدة (منها
سجدتان) سورة (الحج) لما
جا عن عمرو بن العاص
رضي الله تعالى عنه بسند
حسن وإسلامه إنما كان
بالمدينة قبيل فتح مكة أقر
أن رسول الله ﷺ خمس
عشر سجدة في القرآن منها
ثلاث في المفصل وفي الحج
سجدتان وروى مسلم عن
أبي هريرة وإسلامه سنة

الامتناع لكن ظاهر عبارتهم خلاف ذلك كله كما أشرنا إليه سم (قوله لبيان أن الخ) أي لتبين أن الخ (قوله
بنحو كلام) كان سجدا للسهو فلا تامعنى (قوله لم يسجد ثانيا الخ) وضابط هذا أن السهو في سجود السهو لا
يقتضى السجود والسهو به يقتضيه نهاية ومعنى (قوله فر بما تسلسل) قال الدميري وهذه المسئلة التي سأل
عنها أبو يوسف السكاسكي لما ادعى من أن تجرح في علم اهتدى به إلى سائر العلوم فقال له أنت امام في النحو
والادب فل تهتدى إلى الفقه فقال سل ما شئت فقال لو سجد سجود السهو ثلاثا هل يلزمه أن يسجد قال لا
لان المصغر لا يصغر معنى وشيخنا

(باب في سجود التلاوة والشكر)

(قوله وقدم) إلى قوله وصح في المغنى إلى قوله ولا يقوم في النهاية (قوله لا اختصاصه بالصلاة) أي وما ألحق
بها على ما مر من سن سجود السهو في سجدة التلاوة والشكر مع ما فيه (قوله بفتح الجيم) أي لان السجدة اسم
على وزن فعلة وما كان كذلك من الاسماء يجمع على فعلات بفتح العين ومن الصفات على فعلات بالسكون
عش قول المتن (تسن سجودات التلاوة) قال في التوسط ذكر في البحر أنه لو نذر سجود التلاوة في غير الصلاة
صح فيها فأقرب الوجهين عدم الصحة كذا صرح يوم العيد قال الأذرى ولم يتضح التشبيه اه أي لحرمة
الصوم دون السجود إلا ان يحمل على أن مراده سجدة الشكر بدليل التشبيه اه شرح العباب اه اسم وأعل
هذا الخل متعين وإن كان بعيدا (قوله على طلبها) إنما لم يقل على سنها وإن كان هو المناسب للاستدلال
لان ابا حنيفة يوجبها وسيأتي الاشارة إلى رد دليله رشيدى (قوله وصح عن عمر الخ) عبارة لا سنى لقول ابن
عمر أمرنا بالسجود يعني للتلاوة فن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلا اثم عليه رواه البخارى اه زاد المغنى
وفي النهاية مثله فان قيل قد ذم الله تعالى من لم يسجد بقوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم
تخشعون الآية في الكفار بدليل ما قبلها وما بعدها (قوله التصريح بعدم وجوبها على المنبر) أي وهذا منه في هذا
الموطن العظيم مع سكوت الصحابة دليل إجماعهم نهاية (قوله والقياس حرمة) أي لانه تقرب بركوع علم
يشرع قول المتن (وهن في الجديد الخ) واسقط القديم سجودات المفصل لخبر ابن عباس الاتى مع جوابه معنى
ونهاية قول المتن (منها سجدة الحج) أي واثناعشرة في الاعراف والردو والنمل والاسرام ومريم والفرقان
والنمل والم تنزيل وحم السجدة والنجم والانشقاق والعلق وصرح المصنف كاصله بسجدة الحج لخلاف
أبي حنيفة في الثانية معنى (قوله لما جاء) إلى التنبيه في المغنى وكذا في النهاية إلا الاقوال الضعيفة في أواخر
الآيات (قوله أقر أنى) أي عدلى أو علمنى أو تلا على بحيرى (قوله خمس عشرة) منها سجدة ص وسيأتي حكمها
معنى (قوله منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدة) خصها بالاستدلال لان ابا حنيفة يقول ليس في الحج إلا
السجدة الاولى وإن مالكا وقولا قد بما ينابى ان لا سجدة في المفصل أصلا بحيرى (قوله وخبر ابن عباس
الخ) رد للدليل القديم ومالك رضى الله تعالى عنه (ناف وضعيف) أي وخبر غيره صحيح ومثبت أسنى ومعنى
(قوله نعم الاصح الخ) سئل السيوطى رحمه الله تعالى عن سجودات التلاوة التي اختلفت في محلها كسجدة حم

امتناعه لما فيه من تفويت الجمعة بل القياس البطان ان عدوا الامتناع لكن ظاهر عبارتهم خلاف ذلك
كله كما أشرنا إليه والله اعلم

(باب في سجود التلاوة والشكر)

في شرح العباب ما نصه فرع قال في التوسط ذكر في البحر أنه لو نذر سجود التلاوة في غير الصلاة صح أو فيها
لم يصح الشرط وفي حجة النذرو جهان الاقرب عدم الصحة كذا صرح يوم العيد قال الأذرى ولم
يتضح التشبيه اه ووجه عدم انصاحه حرمة الصوم دون السجود إلا ان يحمل على أن مراده سجدة
الشكر بدليل التشبيه اه ما في شرح العباب (قوله نعم الاصح الخ) سئل السيوطى رحمه الله تعالى عن

سبيع أنه سجد مع النبي ﷺ في الانشقاق وأقر باسم ربك وخبر ابن عباس لم يسجد رسول الله ﷺ في شى من المفصل منذ
تجول إلى المدينة ناف وضعيف على أن التبرك إنما ينافى الوجوب وغالها معروفة نعم الاصح أن آخر آياتها في النحل يؤمرون وقيل يستكبرون

له الاذرعى ورد قول
المجموع أنه باطل وفي ص
وأنا ب وقيل مأب وفي
فصلت يسأمون وقيل
تعبدون وفي الانشقاق
يسجدون وقيل آخرها
(تنبيه) إن قيل لم اختصت
هذه الاربع عشرة بالسجود
عندها مع ذكر السجود
والامر به صلى الله عليه
وسلم في آيات أخر كآخر
الحجرو هل أتى قلنا لان
تلك فيها مدح الساجدين
صريحاً وضم غيرهم تلويحاً
او عكسه فشرع لنا السجود
حينئذ اغنم المدح تارة
والسلامة من الذم اخرى
وأما ما عداها فليس فيه ذلك
بل نحو أمره صلى الله عليه
وسلم مجرد عن غيره وهذا
لادخل لنا فيه فلم يطلب منا
سجود عنده فتأمل سبها
وفهم ما يتضح لك ذلك وأما
يتلون آيات الله اناء الليل
وهي يسجدون فهو ليس بما
نحن فيه لانه مجرد ذكر
فضيلة لمن آمن من اهل
الكتاب (لا) سجدة (ص)
وقد تكتب ثلاثة حروف
إلا في المصحف فانها ليست
سجدة تلاوة وإن كان خلاف
ظاهر حديث عمرو (فانها
سجدة شكر) لله تعالى للخبر
الصحيح سجدة داود توبة
ونحن نسجدها شكراً أى

هل يستحب عند كل محل سجدة عملاً بالقولين فاجاب بقوله لم انف على نقل في المسئلة والذي يظهر المنع لانه
حينئذ يكون آتياً بسجدة لم تشرع والتقرب بسجدة لم تشرع لا يجوز بل يسجد مرة واحدة عند المحل الثاني
ويجزئ عنه على القولين اما القائل بانها محلها فواضح واما القائل بان محلها الآية قبلها فقرارة الآية لا تطيل الفصل
والسجود على قرب الفصل مجزئ سم عبارة ع وش والاولى تاخير السجود دخرو جامن الخلاف وسئل
السيوطي الخ (قوله وفي النمل العظيم الخ) سئل الجلال السيوطي ان العلماء الذين عدوا الاى جزوا بان
قوله تعالى في سورة النمل الله لا اله الا هو رب العرش العظيم آية وكذا قوله تعالى في حم فان استكبروا الى
يسامون آية فهل إذا قرأ كلام من هاتين يسن له السجود او لا حتى يضم اليهما ما قبلهما وهو قوله ان لا يسجدوا
الى قوله وما يعلنون وقوله من آياته الليل الى قوله بعدون فاجاب بقوله نعم يسن له السجود ولا يحتاج
الى ضم ما قبل انتهى وقد يستغرب وينبغي ان يرجع فانه يتبادر من كلامهم خلافة واورده على مرفق وقف
ونازع فيه سم (قوله او عكسه) وهو المدح تلويحاً والذم صريحاً واقتضاه للتوزيع (قوله لانه مجرد ذكر
فضيلة لمن آمن الخ) اي فهو مدح لطائفة مخصوصة وكلامنا في مدح عام لكن يرد على الفرق المذكور كلا
لا تطعه واسجد واقترب فانه يسجد لهما مع ان فيها امره صلى الله عليه وسلم تأمل بجزئى (قوله فتأمل) أى
تأمل ما عداها و(قوله سبها) اي احاطة للجميع و(قوله ذلك) اي قوله فليس الخ كردى (قوله لا سجدة
ص) يجوز قراءته بالاسكان وبالفتح وبالسكسر بلا تنوين وبه مع التنوين و(قوله وقد تكتب الخ)
ومنه من يكتبها حرفاً واحداً وهو الواو موجود في نسخ المائتين و(قوله إلا في المصحف) اي فيكتب فيه حرفاً واحداً
عش ومغنى (قوله فانها ليست سجدة تلاوة) فلو نوي بها التلاوة لم تصح حملي وياتي عن ع ش ما يفيد (قوله
وإن كان الخ) أى كونها ليست سجدة تلاوة (قوله خلاف حديث عمرو) اي المار أنفاً (قوله ونحن نسجدها
شكراً) اي يسجدون ايقع شكر افلا يشترط ملاحظته ولا العلم به فليؤي واعتمده الحنفى بجزئى وياتي في
الشرح خلافة وعن ع ش ما يتعلق بذلك واليه ميل القلب (قوله اي على قبول توبة تنبيه الخ) قضيته انه

سجدات التلاوة التي اختلفت في محلها كسجدة حم هل يستحب عند كل محل سجدة عملاً بالقولين فاجاب
بقوله لم انف على نقل في المسئلة والذي يظهر المنع لانه حينئذ يكون آتياً بسجدة لم تشرع والتقرب بسجدة لم
تشرع لا يجوز بل يسجد مرة واحدة عند المحل الثاني ويجزئ عنه على القولين اما القائل بانها محلها فواضح واما
القائل بان محلها الآية قبلها فقرارة الآية لا تطيل الفصل والسجود على قرب الفصل مجزئ سم عبارة ع وش والاولى تاخير السجود دخرو جامن الخلاف وسئل
السيوطي الخ (قوله وفي النمل العظيم الخ) سئل الجلال السيوطي ان العلماء الذين عدوا الاى جزوا بان
قوله تعالى في سورة النمل الله لا اله الا هو رب العرش العظيم آية وكذا قوله تعالى في حم فان استكبروا الى
يسامون آية فهل إذا قرأ كلام من هاتين يسن له السجود او لا حتى يضم اليهما ما قبلهما وهو قوله ان لا يسجدوا
الى قوله وما يعلنون وقوله من آياته الليل الى قوله بعدون فاجاب بقوله نعم يسن له السجود ولا يحتاج
الى ضم ما قبل انتهى وقد يستغرب وينبغي ان يرجع فانه يتبادر من كلامهم خلافة واورده على مرفق وقف
ونازع فيه سم (قوله او عكسه) وهو المدح تلويحاً والذم صريحاً واقتضاه للتوزيع (قوله لانه مجرد ذكر
فضيلة لمن آمن الخ) اي فهو مدح لطائفة مخصوصة وكلامنا في مدح عام لكن يرد على الفرق المذكور كلا
لا تطعه واسجد واقترب فانه يسجد لهما مع ان فيها امره صلى الله عليه وسلم تأمل بجزئى (قوله فتأمل) أى
تأمل ما عداها و(قوله سبها) اي احاطة للجميع و(قوله ذلك) اي قوله فليس الخ كردى (قوله لا سجدة
ص) يجوز قراءته بالاسكان وبالفتح وبالسكسر بلا تنوين وبه مع التنوين و(قوله وقد تكتب الخ)
ومنه من يكتبها حرفاً واحداً وهو الواو موجود في نسخ المائتين و(قوله إلا في المصحف) اي فيكتب فيه حرفاً واحداً
عش ومغنى (قوله فانها ليست سجدة تلاوة) فلو نوي بها التلاوة لم تصح حملي وياتي عن ع ش ما يفيد (قوله
وإن كان الخ) أى كونها ليست سجدة تلاوة (قوله خلاف حديث عمرو) اي المار أنفاً (قوله ونحن نسجدها
شكراً) اي يسجدون ايقع شكر افلا يشترط ملاحظته ولا العلم به فليؤي واعتمده الحنفى بجزئى وياتي في
الشرح خلافة وعن ع ش ما يتعلق بذلك واليه ميل القلب (قوله اي على قبول توبة تنبيه الخ) قضيته انه

من خلاف الاولى الذى ارتكبه غير لائق بعلى كاله اعصمته كسائر الانبياء صلى الله عليهم وسلم عن وصية الذنب مطلقا خلافا لما وقع في كثير من التفاسير مما كان الواجب تركه لعدم صحته بل لوصح وجب تاويله ثبوت صحتهم وجوب اعقاده ان ذنوبهم عن ذلك السفساف الذى لا يقع من أقل صالحى هذه الامة فكيف بمن اصطفاهم الله انبوتهم وأهلهم لرسالته وجعلهم الواسطة بينه وبين خلقه فان قلت ما وجه تخصيص داود بذلك مع وقوع نظيره لادم واوب (٢٠٦) وغيرهما قلت وجهه والله اعلم انه لم يحك عن غيره انه اتى بما ارتكبه من الحزن والبكاء حتى نبت

العشب من دموعه والقلقى المزيج ما لقيه إلا ما جاء عن ادم لكنته مشوب بالحزن على فراق الجنة فجوزى بامر هذه الامة بمعرفة قدره وعلى قربته وانه انعم الله عليه نعمة تستوجب دوام الشكر من العالم إلى قيام الساعة وايضا فوقع له ان توبته من إضماره ان قتل زوج زوجته المقتضى للعتب عليه بارسال المسكين له يختصمان عنده حتى ظن انه قد فتن أى لعظم ذلك الإضمار الذى هو خلاف الافضل فتاب منه مشابه لما وقع لنبينا ﷺ في قصة زينب المقتضى للعتب عليه بقوله تعالى له ونحني في نفسك الالة فلما استويا في سبب العتب ثم تعويضها عنه غاية الرضا كان ذكر قصة داود وما الت اليه من على النعمة مذكر القصة نبيا ومالت اليه بما هو ارفع واجل فاقضى ذلك دوام الشكر باظهار السجود له فقام له واستفيع من قوله شكر انه ينويه بها ولا ينافيه قولهم سيدها التلاوة لانها سبب لتذكر قبول تلك التوبة

لا بد لصحتها من ملاحظة كونها على قبولها وايس مراد اثم رأيت في سم على المنهج ما نضه هل يتعرض لكونه شكر القبول توبه داود وعليه الصلاة والسلام او يكفي نية مطلقا نية الشكر ارتضى بالثاني الطلاوى ومراه بقى ما لوقال توبت السجود لقبول توبه داود هل يكفي ام لا فيه نظر والا قرب الاول والموئى الشكر والتلاوة معا خارج الصلاة وينبغي فيه الضرر لانه نوى مبطلا وغيره فيغلب المبطّل ع ش (قوله اى على قبول) إلى قوله وايضا في النهاية (قوله من خلاف الاولى) يتعاقب توبه ع ش (قوله الذى ارتكبه الخ) اى من إضماره ان وزره ان قتل تزوج زوجته كما أتى (قوله عن وصية الذنب) اى عن عيبه (قوله مطلقا) اى صغيرا وكبيرا قبل التوبة وبعد ما كرى اى عمد وسهو (قوله بما كان الواجب الخ) اى انه ارتكب امرا محرما اى وهو كافي قصص الثعلبي امره حين ارسل وزره للقتال يتقدمه امام الجيش لقتل ع ش (قوله عن ذلك السفساف) هو الردى من كل شىء كرى ع ش (قوله بذلك) اى بسجود ناشكر اعلى قبول التوبة (قوله مع وقوع نظيره) اى من ارتكاب ما ينافى كالحلم فندامتهم وقبول الله تعالى توبتهم ع ش (قوله انه لم يحك الخ) ولانه وقع في قصته التنصيص على سجوده بخلاف قصص غيره من الانبياء فانه لم يرد عنهم سجود عند حصول التوبة لهم ع ش ورشيدى وبصرى (قوله والقلقى) اى الاضطراب كرى (قوله من الحزن والبكاء الخ) الاولى تأخير عن قوله ما لقيه (قوله وبه نعم الخ) عطف على معرفة الخ (قوله تستوجب دوام الشكر) اى تستدعى ثبوت الشكر ع ش (قوله فاوقع الخ) مبتدأ وقوله مشابه الخ خبره (قوله فاقضى ذلك) اى ذكر قصة داود داخل المذكر لقصة نبينا الخ (قوله واستفيع) إلى قوله ويأتى في النهاية (قوله انه ينويه بها) لكن هل يكفي نية الشكر مطلقا او لا بد من نية كونه على قبول توبه السيد داود فيه نظر سم وتقدم عن ع ش وغيره اعتماد كفاية الاطلاق (قوله ولا ينافيه) اى قوله ينويه بها سجدة الشكر نهاية (قوله لانها) اى التلاوة (قوله ولاجل هذا) اى كون التلاوة سببا للتذكر قول المتن (تستحب في غير الصلاة) شمل ذلك قارئها وسامعها ومستمعها وشمل اطلاقه الطواف وهو متجه نهاية أى فيسجد فيه شكر اخلافا لخرج ع ش (قوله فسجد وسجد الناس الخ) هذا يدل على استحباب السجود لمستمع بل وسامع قواة سجدة صرو قد استدل اصحاب هذا الحديث الدال على ذلك وسكتوا عليه و (قوله انها لا تفعل في الطواف) الذى في العباب يسن السجود للقارى ايها والمستمع وسامع ولو في الطواف او كان القارى محدثا اه ومثله في شرح مر اه سم (قوله فلم تطلب الخ) وإنما انعقد مع عدم الطلب لان المنع لخارج فاشبه الصلاة في نحو المجزأة بصرى (قوله مثلها) يعنى مثل حرمتها في الصلاة (قوله وتبطل) إلى قوله وبفرق في النهاية (قوله وتبطل) اى الصلاة (قوله وإن ضم لقصد الشكر الخ) الحكم صحيح بلا شك وتوجيهه ان قصد التلاوة ليس

التلاوة لم يصح لكن قوله الآتى وإن ضم لقصد الشكر قصد التلاوة كما هو ظاهر الخ قد يقتضى أنه لو اقتصر على نية سجود والتلاوة صح فليحرم (قوله ان ينويه بها) لكن هل يكفي نية الشكر مطلقا او لا بل لا بد من نية كونه على قبول توبه السيد داود فيه نظر (قوله فسجد وسجد الناس) هذا يدل على استحباب السجود لمستمع بل وسامع قواة سجدة صرو قد استدل اصحاب هذا الحديث الدال على ذلك وسكتوا عليه (قوله انها لا تفعل في الطواف) الذى في العباب يسن السجود للقارى ايها والمستمع وسامع ولو في الطواف او كان القارى محدثا اه ومثله في شرح مر (قوله قصد التلاوة) قد يكفي ان يقال لما لم يكن السجود

أى ولاجل هذا المنظر هنا لما أتى في سجود الشكر من هجوم النعمة وغيره فهى متوسطة بين سجدة محض التلاوة وسجدة بمعتبر محض الشكر (تستحب في غير الصلاة) للخبر الصحيح انه ﷺ قراها على المنبر ونزل فسجد وسجد الناس معه ويأتى في الحج انها لا تفعل في الطواف لانه يشبه الصلاة المحرمة هي فيها فلم تطلب فيما يشبهها وإنما لم تحرم فيه مثلها لانه ليس ملحقا بها في كل أحكامها (وتحرم فيها) وتبطل (في الاصح) كسائر سجود الشكر وإن ضم لقصد الشكر قصد التلاوة كما هو ظاهر لانه إذا اجتمع المبطّل وغيره غالب المبطّل

ويفرق بين هذا وقصد التفهيم والقراءة أو الذكر بان قصد التفهيم سم عارض (٢٠٧) للفظ فلم يقر على البطلان إلا إذا

لم ينضم له ما يضافه مما هو موافق لمقتضى اللفظ بخلاف السجدة هنا فانها من حيث هي لا تختص بتلاوة ولا شكر فأثر قصد المبتطل بها وإنما تبطل ان تعتمد وعلم التحريم وإلا فلا ويسجد للسم ولو سجدها امامه الذي يراها لم تجز له متابعتها بل له ان ينتظره وأن يفارقه فان قلت ينافيه ما ياتي ان العبرة باعتقاد المأموم قلت لا منافاة لأن محله فيما لا يرى المأموم جنسه في الصلاة ومن ثم قالوا يجوز الاقتداء بخفي يرى القصر في إقامة لأمرها نحن لأن جنس القصر جائز عندنا وبهذا اتضح ما في الروضة من عدم وجوب المفارقة وأما قولها أنه لا يسجد للسم لان المأموم لا يسجد للسم نفسه فعنه أنه لو سلم أن هذا سمو نظرا الى انه ينتظر من ليس في صلاة عقيدته لولا ما قررت به كان غير مقتض للسجود لان الامام تحمله نعم يسجد لسجود امامه كما علم بما قالوه في ترك امامه الخفي للنفوت لانه لما تاتي بمبتطل في اعتقاد المأموم واغتر لمكان بمنزلة السامي وتعليل الروضة المذكور مشير لهذا فلا

باعتبار هنا أو ما توجه الشارح فغير محتاج اليه مع ما فيه من التكلف والاهم فانه يقتضى أنه لو قصد التلاوة فقط لم يضرب وليس بصحيح كما هو ظاهر فالحق ان فيما ذكره اجتماع مبطلين لا مبطل وغير مبطل فليتامل بصري وعش ورشدي (قوله ويفرق بين هذا الخ) عبارة عش وإتمام بصري قصد التفهيم مع القراءة مع ان فيه جمعا بين المبتطل وغيره لان جنس القراءة مطلوب وقصد التفهيم طارىء بخلاف السجود بلا سبب فانه غير مطلوب اصلا وهذه السجدة لما لم تستحب في الصلاة كانت كالتى بلا سبب اه وفي سم نحوها (قوله وإنما تبطل) الى قوله كما علم في النهاية والمغنى (قوله وإلا فلا) أى وان كان ناسيا أو جاهلا فلا تبطل صلاته لعدله مغنى ونهاية قال عش قوله ناسيا أى انه في صلاة محلى ومفهوما انه لو نسي حرمة السجود ضرر وهو قياس ما تقدم من ان تكلم في الصلاة لنسيانه حرمة الكلام فيها بطلت وقياس عدم الضرر فيها لو قام عن التشهد الاول سمو او عاد لنسيانه الحكم عدم الضرر فليحرم عش ولعل الاقرب الثاني لشدة خفاء الحرمة هنا كسئلة العود بخلاف حرمة الكلام في الصلاة (قوله امامه الذى يراها) كالخفي مغنى (قوله له بل ان ينتظره وأن يفارقه) ونحصل فضيلة الجماعة بكل منهما وانتظاره أفضل نهاية وسم وقال السيد البصري الوجه أن المفارقة اولي اه كما هو قياس ما مر فيها لو عاد الا امام للعود بعد انتصائه وفيه لو قام امامه الخامسة وقال عش ولعل الفرق بين هذا وبين ما تقدم أن هذا زمنه قصير وذاك زمنه طويل فكان انتظاره هنا أولى اه (قوله ينافيه) أى الخبير (ما ياتي الخ) أى المقتضى لوجوب المفارقة (قوله لان محله) أى ما ياتي (قوله ومن ثم) أى لاجل تقييد ما ياتي بما ذكر (قوله في إقامة لأمرها) أى لا ترى القصر فيها رشدي أى كالأبادة على ثانية عشريوما مع التردد (قوله وبهذا) أى بقوله لان محله الخ (قوله وأما قولها) الى قوله كما علم عبارة النهاية وقولها انه لا يسجد أى بسبب انتظار امامه قائما وان سجد للسم لا اعتقاده ان امامه زاد في صلاته ما ليس منها اه قال عش قوله وان سجد للسم الخ ما ياتي بالو نوى المفارقة قبل سجود امامه ويذبح ان يقال ان نوى المفارقة قبل خروجه عن معنى القيام لا يسجد لان الامام لم يفعل ما يبطل عمده في زمن القدوة وان نواها بعد خروجه عن ذلك بان كان الى الركوع اقرب او بلغ حد الرأى كعين مثلا سجد لفعل الامام ما يبطل عمده قبل المفارقة اه (قوله أن هذا) أى الانتظار (قوله لولا ما قررت به) يعنى أن كون الانتظار سمو الإماما وبالنسبة الى اطلاق ما ياتي وعدم تقييده بقولنا ومجمله الخ واما بالنسبة الى التقييد بذلك فليس ذلك الانتظار سمو (قوله كان غير مقتض الخ) جواب لو واسم كان خفي الانتظار (قوله نعم يسجد الخ) هذا لا يحصى عنه وان كان عبارة الروضة كالمصرحة بخلافه وهى إذا انتظره قائما فهل يسجد للسم وجهان قالت الاصح لا يسجد لان المأموم لا يسجد للسم وهو وجه السجود انه يعتقد ان امامه زاد في صلاته اه فانظر قوله ووجه السجود الذى هو مقابل الاصح أنه يعتقد الخ فانه صريح في أنه على الاصح لا يسجد لسجود امامه وبهذا يطهر ما في قوله أى الشارح وتعليل الروضة الخ إذ لو سلم إشارته لذلك عارضه صريح هذا الكلام الذى لا يقبل التأويل فليتامل سم (قوله لما تاتي بمبتطل) وهو سجود سجدة ص (قوله لما مر) وهو قوله قلت

للتلاوة لم بقصد سجدها (قوله ويفرق بين هذا وقصد التفهيم) قد يقال يكفى في الفرق أن أصل السجود الزائد منافاة الصلاة وابطالها وأصل القراءة الزائدة مناسبة الصلاة وعدم إبطائها في كل على أصله مع التشرىك لصعفه عن الإخراج عن الأصل (قوله بل له ان ينتظره وأن يفارقه) أى ويحصل فضل الجماعة بكل منهما وانتظاره أفضل (قوله فان قلت ينافيه) قد يجاب بأن سجود الامام هنا من باب المبتطل وهو لا يؤثر مع الجهل والامام بمنزلة الجاهل لحظته في اعتقاده عندنا بخلاف ما ياتي فانه فيما لا يتأثر بالجهل كترك الشرط وارتكاب نواقض الطهارة وقد يؤيد ذلك ما هنا نظير ما لو قام الامام سمو أو جهلا الخامسة (قوله نعم يسجد لسجود امامه) هذا لا يحصى عنه وان كانت عبارة الروضة كالمصرحة بخلافه وهى ولو سجد امامه في ص لكونه يعتقد ما يتابعه بل يفارقه أو ينتظره قائما وإذا انتظره قائما فهل يسجد للسم وجهان قالت الاصح لا يسجد لان المأموم لا يسجد للسم وهو وجه السجود انه يعتقد ان امامه زاد في صلاته وحكى صاحب البحر

اعتراض عليها خلافا للأسنوى وغيره فتأمل (ويسن) السجود

لا منافاة لان محله الخ قول المتن (للقارىء) شمل ذلك ما لو قرأ آية بين يدي مدرس ليفسر له معناها فيسجد لذلك كل من القارىء ومن معه لانها قراءة مشروعة بل هي اولى من قراءة الكافر شرح مر ولو صرف القارىء قراءته عن القرآن كان قصد الذكر او مجرد التفهيم هل ينتفى طالب السجود عنه وعن سامعه ونقل عن شيخنا الشهاب الرملي عدم الانتفاء وانكر هذا النقل مر اه سم وما قدمه عن النهاية ياتى في الشرح خلافة (قوله ولو صليا) الى قوله ومن بخلاف في النهاية والمعنى الا قوله اى رجبى اسلام كما هو ظاهر وقوله قيل وقوله وقد ينافيه الى دون جنب وقوله وان لم يتعد كم جنون (قوله ولو صليا) اى يميز نهاية وسم اى ولو جنباً لعدم نهيه عن القراءة ع ش وفي السكردى عن الزياى وسم والحلي والشورى مثله (قوله وامرأة) اى بحضرة رجل اجنبى اذ حرمة رفع صوتها عند خوف الفتنة انما هو لعراض للذات القراءة لان قراءتها مشروعة فى الجملة شرح مر اه سم (قوله ومحدثا الخ) اى او مصليا ان قرأ فى قيام نهاية اى بخلاف ما لو قرأ فى الركوع او نحوه فلا يسجد لقراءته لعدم شروعيها ثم ع ش عبارة بالمعنى ولو قرأ آية سجدة فى غير محل القراءة كان قراها فى ركوعه او سجوده لم يسجد بخلاف قراءته قبل الفاتحة لان القيام محل القراءة فى الجملة وكذا ان قراها فى الركعة الثالثة والرابعة لانها محل القراءة (قوله وخطيبا) اى ولسامعه الحاضر كما هو ظاهر ولا ياتى فيه حرمة الصلاة وقت الخطبة لان سبب الحرمة الاعراض عن الخطبة بالصلاة ولا اعراض فى السجود لكن هذا ظاهر اذا سجد الخطيب واما اذا لم يسجد فينبغى ان يكون سجوده حينئذ كسجود لقراءة غير الخطيب من نفسه او غيره وقد بحث الشارح فى باب الجمعة عدم حرمة كما ياتى وعبارته فى شرح العباب ولا يبعد حل الثلاثة اى الطواف وسجدة التلاوة والشكر اذ ليس فهما من الاعراض عن الخطيب ما فى الصلاة ولان كلامها لا يسمى صلاة حقيقة انتهت وبحث مر امتناع سجدة التلاوة على سامع الخطيب وان سجد هو لمظنة الاعراض وقد يسبقه الخطيب او يقطع السجود وفى فتاوى الشارح ان الوجه تحريم سجدة التلاوة الحاقها بالصلاة سم وفى البجيرمى عن القليوبى والحفى اعتمادا بمبحث مر (قوله

(للقارىء) ولو صليا
وامرأة ومحدثا تطهر على
قرب وخطيبا امكنه

وجها انه يتابع الامام فى سجوده والله اعلم اه فانظر قوله ووجه السجود الذى هو مقابل الاصح انه يعتقد الخ فانه صريح فى انه على الاصح لا يسجد لسجود امامه وهذا يظهر ما فى قوله وتعليل الروضة الخ اذ لو سلم اشارته لتلك عارضه صريح هذا الكلام الذى لا يقبل التأويل فليتأمل (قوله للقارىء) وشمل كلامه ما لو قرأ آية بين يدي مدرس ليفسر له معناها فيسجد لذلك كل من القارىء ومن سمعه لانها قراءة مشروعة بل هي اولى من قراءة الكافر لا يقال انه لم يقصد التلاوة فلا يسجد ولا نناقول بل قصد تلاوتها التقرير معناها نرحم وقرر انه لا يسجد لقراءة المستدل اه ولو صرف القارىء قراءته عن القرآن كان قصد الذكر او مجرد التفهيم هل ينتفى طلب السجود عنه وعن سامعه (قوله ولو صليا) اى يميز افعيا يظهر ويؤيده ما ياتى فى المجنون ثم رايت صرح به فى شرح العباب (قوله وامرأة) ولو رفع صوتها بحضرة اجانب ولو مع خوف فتنة او شهوة لان قراءتها مشروعة فى الجملة مر (قوله وخطيبا الخ) بحث مر امتناعها على سامعه وان سجد هو لمظنة الاعراض وقد يسبقه الخطيب او يقطع السجود (قوله وخطيبا الخ) اى ولسامعه الحاضر كما هو ظاهر ولا ياتى فيه حرمة الصلاة وقت الخطبة لان سبب الحرمة الاعراض عن الخطبة بالصلاة ولا اعراض فى السجود لكن هذا ظاهر اذا سجد الخطيب واما اذا لم يسجد فينبغى ان يكون سجوده حينئذ كسجود لقراءة غير الخطيب من نفسه او غيره وقد بحث الشارح فى باب الجمعة عدم حرمة حيث قال ويحرم بعد جلوس الامام على المنبر صلاة فرض او نقل ولا تنعقد لا طواف وسجدة تلاوة او شكر فمما يظهر فهما اخذان لتعليلهم حرمة الصلاة بان قراها فى الاعراض عن الخطيب بالكلية اه باختصار وعبارته فى شرح العباب ثم مانصه ويتردد النظر فى الطواف وسجدة التلاوة والشكر ولا يبعد حل الثلاثة اذ ليس فهما من الاعراض عن الخطيب ما فى الصلاة ولان كلامها لا يسمى صلاة حقيقة اه وفى فتاوى الشارح ان الوجه تحريم سجدة التلاوة الحاقها بالصلاة كما الحقوها فى الاوقات المكروهة بل اولى لان ما هنا ضيق بدليل عموم التحريم هنالذات السبب

بلا كلفة على منبره واسفله إن قرب الفصل (والمستمع) لجميع آية السجدة من قراءة مشروعة كقراءة تيزو ملك وجنى ومحدث وكافر أي رجي
إسلامه كاهو ظاهر وامرأة كافي المجموع قيل لأن استماع القرآن مشروع لذاته واقرآن (٢٠٩) الحرمة به إنما هو لغرض الشهوة وقد

ينافيه قوله لم لا يجوز للقراءة
في غير قيام الصلاة لكرامتها
ولا لقراءة الجنب لحرمتها
فالوجه التعليل بأن المدار
كاعلم من كلامهم على حل
القراءة والسمع أي عدم
كرامتهما بخلافها برفع
صوت بحضرة اجانب
وبخلافه مع خشية فتنه او
تلذبه فيما يظهر وقد يجاب
بان الكراهة والحرمة في
ذلك لذات كونها قراءة
بخلاف ما في المرأة مطلقا فان
حرمتها كالسمع لغرض
دون جنب وساء ونائم
وسكران وإن لم يتعد
كمجنون وطير ومن بخلاء
ونحوه من كل من كرهت
قراءته من حيث كونها
قراءة فيما يظهر وما في
التينان في السكران يتعين
حملة على سكران له نوع يميز
وفي الجنب يتعين حملة ايضا
على جنب حملته القراءة
لكن يحدسه ما يأتي في نحو
المفسر لان في كل صارفا
ولو قرأ آيتها في صلاة
الجنابة لم يسجد لها عقب
سلامه لانها قراءة غير
مشروعة والوجه في مستمع
لما قبل صلاته التحية انه
يسجد ثم يصلي التحية لانه
جلوس قصير لغرض هو لا
يفوتها (تنبيه) مقتضى
قوله لم يجمع آية السجدة

بلا كلفة أي والاسن تركه كافي شرح الروض ع ش قول المتن (والمستمع) أي ولو لبعض الآيات كان سمع
بعضها واشتغل بكلام عن استماع البعض الآخر ولكن سمع الباقي من غير قصد السماع وبقي مآلواختلف
اعتقاد القاري و السامع كان قراحتي جنب اغتسل من غيرنية وسمعها شافعي وينبغي ان كلامهما يعمل
باعتقاد نفسه إذ لا ارتباط بينهما ع ش وقوله وسمعها شافعي أي اخبره القاري بذلك ولا فيسجد الشافعي
ايضا تحسنا للظن (قوله ان رجي إسلامه الخ) واعتمد الزياي الاطلاق وافق به الجلال الرمي كركدي
وبجريمى عبارة سم قوله وكافر أي ولو جنبيا وإن لم يرج إسلامه وإن كان معاندا لان قراءته مشروعة في
الجملة أي حيث حلت مر اه وقره الرشدي (قوله وقد ينافيه) أي تعليل القيل كركدي (قوله أي عدم
كرامتهما) أي وإن لم يتد باشرح بافضل (قوله بخلافها) أي قراءة المرأة (قوله وبخلافه) أي السماع من
المرأة (قوله وقد يجاب الخ) اعتمده الجلال الرمي والزيادي كما رنفا (قوله في ذلك) أي قراءة المصلي في غير
القيام وقراءة الجنب (قوله وساء ونائم) أي لعدم قصد هما التلاوة معنى (قوله وسكران الخ) أي لا يميزه
رشدي (قوله وطير) كدرة ونحوها نهاية ومعنى (قوله ومن بخلاء) قد يمنع ان الكراهة في الخلاء من حيث
القراءة سم (قوله حملته القراءة) وفي هامش بلا عزو بان نسي كونه جنبيا وقصد القراءة اه (قوله لكن
يحدسه الخ) هذا يدل على انه اراد بالجنب الذي حملته القراءة من لم يقصد بها القران او من اطاق ايضا لان
الجنب صارفة عند الاطلاق ولا لم تحمل قراءته سم اقول وبالحل على ما تقدم عن الهامش يندفع الخدش
(قوله ولو قرأ) إلى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله مستمع الخ) أي أو سامع وقارى نهاية ومعنى (قوله أنه
يسجد الخ) هل يقتصر تقديم سجدة الشكر ايضا قبل التحية او يفرق مر بان سجدة التلاوة إنما قدمت للخلاف
في وجوبها سم وقد يرجح الاول التعليل الاق (قوله لانه جلوس قصير الخ) وعليه فلو تكرر سماعه لاية
السجدة من قارى او اكثر احتمل ان يسجد لما لا تقوت معه التحية ويترك لما زاد ويحتمل تقديم السجود
وإن فاتت به التحية وهو الاقرب اخذ من قول مر الاتي فان اراد الاقتصار على احدهما أي السجود
والتحية فالسجود افضل لاختلاف في وجوبه اه ع ش (قوله كل لنصفها) الاولى من كل نصفها (قوله
سجد اعتبارا بالسمع الخ) قد يقال انه المتجه بصري (قوله ويحتمل المنع) اعتمده مر اه سم عبارة الجبري
عن الحنفى قوله لجميع آية السجدة أي من واحد فقط على الوجه من احتماليين في حج فلا يسجد إذا سمعها
من قارئ ومن مثل ذلك أن يقرأ بعضها ويسمع الآخر كاهو ظاهر وهل يشترط أن يقرأها في زم واحد
بان يوالى بين كلماتها وان يسمع السامع كذلك اولا كل محتمل فليحجر شورى والاقرب الثاني إن
قصر الفصل اه (قوله قد يقتضيه الخ) أي المنع (قوله فروعا) مفعول ذكر او (قوله الاول) أي الاضافة

ومال مر لذلك وتقدم بحته اه (قوله وكافر) ولو جنبيا وإن لم يرج إسلامه وإن كان معاندا لان قراءته
مشروعة في الجملة أي حيث حلت وبفارق المسلم الجنب بانه لا يعتد حرمة القراءة مع الجنابة فلم تكن الجنابة
صارفة عن القرانية كافي المسلم مر (قوله دون جنب وساء الخ) ظاهر عدم سجوده مستمع وساء قراءة
المذكورين ونقل عن شيخنا الشهاب الرمي خلافة في قراءة الجنب ومن قصد بها الذكر فقط وانكر هذا
النقل مر (قوله ومن بخلاء) قد يمنع بان السكر اه في الخلاء من حيث القراءة (قوله لكن يحدسه) هذا يدل
على أنه اراد بالجنب الذي حملته القراءة من لم يقصد بها القران او من اطلق ايضا لان الجنابة صارفة عند
الاطلاق ولا لم تحمل قراءته (قوله لانها قراءة غير مشروعة) انظر لو قرأها فيها بدلا عن فاتحة حملها هل يأتي
فيه ما سياق عن الامام وغيره (قوله انه يسجد ثم يصلي التحية الخ) هل يقتصر تقديم سجدة الشكر ايضا قبل
التحية او يفرق بان سجدة التلاوة إنما قدمت للخلاف في وجوبها (قوله ويحتمل المنع) اعتمده مر (قوله

(٢٧) — شرواني وابن قاسم — ثاني) إلى آخره أنه لو استمع الآية من قارئين كل لنصفها مثلا سجدا اعتبارا بالسمع دون المسموع
منه ويحتمل المنع لانه بالنظر لكل على انفرادهم يوجب السبب في حقه والاصل عدم التلفيق وتصوير المجموع قد يقتضيه وهو الذي يتجه
ثم رأيت أصحابنا ذكروا فيها إذا ترك السبب من متعدد أن الحكم هل يضاف للاخير أو للمجموع فروعا بعضها يقتضى الاول كما لو

رمى إلى صيد فلم يرمه ورمى إليه اخر فاز منه ففي من ذلك الصيد منهما وجهان أحدهما انه للثاني لكون الأزمان عقب فعله وقيل لها إذ لو لأفعل
الاول لم يحصل الأزمان ولو ملك علمها طاعة واحدة فقالت له إن طاعتني ثلاثا فلك ألف فطلقها تلك الطلقة استحق الألف لاسناد اليدينونة لها
وقيل ثلثا لأنه لو لا تقدم ثنتين قبلها لم يحصل وكل من هذين الفرعين وما شابهها يؤيدوا ويصرح بما ذكرته في مسئلتنا إذ إضافة الحكم لسماع الثاني
الذي هو قياس ما ذكره وفي هذين يمنع اعتبار السماع الاول ويوجب اشتراط سماع جميع الالية من شخص واحد ويوافقه قولهم ايضا علة الحكم
إذ اذالت وخلفتها علة أخرى أضيف للثانية ويلزم من إضافته هنا للسماع الثاني وحده عدم السجود كما تقرروا يأتي أول البيع ماله تعاقب بذكر
القاعدة الاولى وغيره ما مقتضى (٢١٠) تعليلهم عدم السجود في نحو الساهي بعدم القصد اشتراط قصد القراءة في الذاكرو وليس

مراد افما يظهر وإنما الشرط
عدم التصارف وقولهم لا
يكون القرآن قرآنا إلا
بالقصد محله عند وجود
قرينة صارفة له عن
موضوعه ويؤيد ذلك ما في
المجموع من عدم نديها
للمفسر أي لانه وجد منه
صارف للقراءة عن
موضوعها ومثله المستدل
كما هو ظاهر قال السبكي
اتفق القراء على ان التليذ
إذا قرأ على الشيخ لا يسجد
فان صح ما قالوه فحديث
زيد في الصحيحين أنه قرأ
على النبي ﷺ سورة
والنجم فلم يسجد حجة لهم
اه وفيه نظر ظاهر بل لا
حجة لهم فيه أصلا لان
الضمير في لم يسجد للنبي
ﷺ كما يصرح به قول
زيد قرأت على النبي ﷺ
فلم يسجد وسببه بيان جواز
ترك السجود كما صرح به
أئمتنا فترك زيد للسجود
إنما هو تركه صلى الله
عليه وسلم له ودعوى

للجزء الأخير (قوله ولو ملك الخ) عطف على قوله لورمى الخ (قوله من هذين الفرعين) أي تصحيح أن الصيد
لثاني في مسئلته وتصحيح استحقاق الألف في مسئلة الطلاق (قوله بما ذكرناه الخ) أي من ترجيح المنع (قوله
يؤيده الخ) فيه تأمل (قوله إذ إضافة الحكم) وهو طلب السجود (قوله الذي الخ) نعت الإضافة (قوله ويوجب
الخ) قد يمنع ويدعى اخذا من الفرعين المذكورين انه يوجب إن كان الكل سمع من الثاني (قوله ويوافقه) أي
ما ذكره من ترجيح المنع وقال السكردي أي يوافق قوله وكل من هذين الخ (قوله قولهم ايضا علة الحكم الخ)
قد يمنع كون ذلك من هاذل هما جزءا علة واحدة فان علة السجود سماع اية السجدة لا بعضها وهذا واضح
لا غبار عليه بل سبق في كلامه انما يؤيد هذا وهو قوله إذا ترك ركبا الخ فتأمل مع هذا يظمر ما فيه من التدافع
بصري (قوله ويلزم الخ) فيه مامر (قوله بذكر القاعدة الاولى) أي قوله إذا ترك ركبا السبب الخ (قوله في نحو
الساهي) أي كالثائم معنى (قوله محله الخ) خبر وقولهم الخ (قوله ويؤيد ذلك) أي تقييد قولهم المذكور
بوجود القرينة الصارفة (قوله من عدم نديها الخ) خلافا للنهاية كاسم (قوله ومثله المستدل الخ) وافقه مر
اه سم (قوله لا يسجد) أي التليذ (قوله ما قالوه) أي القراء (قوله وسببه) أي عدم نبحوده ﷺ (قوله
لذلك) أي لحديث زيد وكذا مرجع ضمير فيه (قوله مطلقا) يعني لا للشيخ ولا للتليذ كركدي (قوله
للاقتناع) إلى قوله فاعتراض البلقيني في المغني إلا قوله أو اقتدى إلى حرم وقوله وكلام التبيان إلى لان الصلاة
وإلى قوله وينبغي في النهاية إلا ما ذكر (قوله وإذا سجده) أي في غير الصلاة نهاية ومعنى (قوله فالأولى
ان لا يقتدى به) فلو فعل كان جائزا نهائيا ومعنى وينبغي جواز عكسه ايضا بان يقتدى القاري بالاستماع
وكذا بالسماع سم وعش (قوله وهو) أي السماع (قوله لما صرح الخ) دليل اقول ان المتن ويسن للقاري إلى
هنا (قوله ولو قرأ آية سجدة الخ) قضية هذه العبارة البطلان بمجرد القراءة ولعله غير مراد سم أقول
صرح بتقييد البطلان بفعل السجود بتن بافضل وشرحه والمغني وعش وان قول الشارح كانه نهاية لان
الصلاة منهى الخ كالصريح فيه بل قول الشارح وينبغي ان محل الحرمة الخ صرح فيه (قوله اوسورها الخ)
أي غير الم تنزيل في صبح يوم الجمعة نهاية ومعنى ويأتي في الشرح ما قد يفيد خلافة (قوله لغرض السجود
فقط) راجع للجمع ومفهومه الجواز وعدم البطلان إذا قصد مع غيره مما لا يضر سم عبارة المغني نقلا عن
الروضة والمجموع وهذا إذا لم يتعلق بالقراءة لغرض سوى السجود وإلا فلا كراهة مطلقا اه وعبارة شرح
افضل بخلاف ما لو ضم إلى قصد السجود قصدا صحيحا من مندوبات القراءة والصلاة فانه لا بطلان لمشرعية

من عدم نديها للمفسر) خو اف م ر (قوله ومثله المستدل) وافق م ر (قوله فالأولى أن لا يقتدى به) فعلم جواز
اقتدائه به وينبغي جواز عكسه ايضا بان يقتدى القاري بالاستماع وكذا بالسماع (قوله ولو قرأ آية سجدة
الخ) قضية هذه العبارة البطلان بمجرد القراءة ولعله غير مراد (قوله لغرض السجود فقط) راجع للجمع
ومفهومه الجواز وعدم البطلان إذا قصد مع غيره مما لا يضر قصده وقد يستشكل بما تقدم في قوله

العكس المنقولة عن أبي داود عجيبه فان قال القراء ان التليذ لا يسجد إذا لم يسجد الشيخ كذلك قلنا لا حجة فيه أيضا لان ترك القراءة
زبد يحتمل انه لنجوز به النسخ فلا حجة فيه للترك مطلقا والحاصل ان الذي دل عليه كلام أئمتنا انه يسن لكل من الشيخ والتليذ وإن ترك
أحدهما لا يقتضى ترك الآخر له (ويتأ كدله بسجود القاري) للاتفاق على طلبها منه حيثئذ وجريان وجه بعده إذا لم يسجد وإذا سجده
معه فالأولى ان لا يقتدى به (قلت ويسن للسماع) لجميع الالية من قراءة مشروعة كذا ذكر وهو غير قاصد السماع ويتأ كدله بسجود القاري
لكن دون تأ كدها للاستماع (وايه أعلم) لما صرح أنه ﷺ كان يقرأ في غير صلاة فيسجد ويسجدون معه حتى ما يجذبهم موضع الجنبته
ولو قرأ آية سجدة اوسورها خلافا لمن زعم بينهما فراق في الصلاة أو الوقت المسكروه أو اقتدى بالامام في صبح الجمعة لغرض السجود فقط

او يسجد المصلى لغير سجدة امامه كما يعلم بما سيذكره حرم وبطلت صلاته ان علم وتعمد وكلام (٢١١) البيان لا يخالف ذلك خلافا لمن وهم

فيه لان الصلاة منهي عن زيادة سجود فيها لا لسبب كما ان الوقت المكروه منهي عن الصلاة فيه لا لسبب فالقراءة فيها بقصد السجود فقط كاعتاطي السبب باختياره فيه ليفعل الصلاة كدخول المسجد بقصد التحية فقط فاعتراض البلقيني ذلك بان السنة الثابتة قراءة الم تنزيل السجدة في اول صبح الجمعة وذلك يقتضي قراءة السجدة ليسجد مردود كما سطره ابو زرعة وغيره بان القصد هنا اتباع سنة القراءة المخصوصة والسجود لها وذلك غير مأمور من تجرد بقصد السجود فقط وإنما لم يؤثر قصده فقط خارج الصلاة والوقت المكروه لانه قصد عبادة لا مانع منها هنا بخلافه ثم وينبغي أن محل الحرمة فيما مر في الفرض لان النقل يجوز قطعه إلا أن يقال السجود فيها بذلك القصد تلبس بعبادة فاسدة فيحرم حتى في النقل كما أنه يبطله وخرج بالسامع غيره وإن علم برؤية السجود وزعم دخوله في ولا ذم على من عليه القرآن لا يسجدون برد بانه لا يطلق عليه انه قرئ عليه إلا أن سمعه وصح عن جمع صحابة رضي الله عنهم السجدة على من استمع أي سمع (فان قرأ في الصلاة)

القراءة والسجود حينئذ اه (قوله وبطلت صلاته الخ) أي بالسجود لا بمجرد القراءة ع ش ومغنى عبارة سم قوله وبطلت الخ ينبغي حصول البطلان بمجرد الشروع في الهوى المخرج عن حد القيام لشروعه في المبطل حينئذ لان نفس الهوى للسجود زيادة يبطل تعمدها اه (قوله ان علم الخ) (فرع) لو قصد سماع الآية لغرض السجود فقط فينبغي ان يكون كقراءتها لغرض السجود فقط (فرع) لو سجد مع امامه ثم تبين أن الامام قرأ بقصد السجود فقط فهل تصح صلاته لان القصد بما يخفى لا يبعد نعم سم (قوله وتعمد) أي السجود شرح بافضل (قوله فالقراءة فيها) أي في الصلاة (قوله فيه) أي في الوقت المكروه (قوله كدخول المسجد الخ) أي في الوقت المكروه ونهاية ومغنى (قوله فاعتراض البلقيني الخ) وافق مر أي والخطيب البلقيني (فرع) لو قرأ هل أتى في اول صبح الجمعة سن له قراءة الم تنزيل في الثانية ويتجه سن السجود هنا قراءة مشروعة وأنه لا يضر السجود وإن قرأها بقصد السجود لا لأنها مطلوبة بخصوصها بخلاف ما لو قرأ في الاولى او الثانية أية سجدة غير الم تنزيل بقصد السجود فيضر وفاق في ذلك لم ر اه سم أي وخلافا لما مر انفا في رد اعتراض البلقيني المفيد انه تبطل الصلاة بالسجود فيها إذا قرأ بقصد السجود فقط مطلقا حتى بالم تنزيل في اول صبح يوم الجمعة عبارة الكردى ولا فرق في الحرمة عند الشارح بين الم تنزيل وغيره في صبح الجمعة وغيره واستثنى في النهاية ألم تنزيل في صبح الجمعة اه وقوله في النهاية وكذا في المغنى وسم كما مر (قوله وإنما لم يؤثر قصده الخ) قد يدل على انه يسجد حينئذ لكن الاقرب في شرح الروض انه لا يسجد لعدم مشروعية القراءة في صلاة الجنائز انتهى وقضية التشبيه عدم صحة السجود وقد يفرق سم عبارة الكردى وإذا قرأها في غير هذين بقصد السجود فقط يسجد لذلك كما هو ظاهر التحفة وظاهر الامداد عدم الصحة في الايعاب لا يسن السجود لعدم مشروعية القراءة كهي في صلاة الجنائز ومثله في الاسنى وأقره الزبادى والحلي وقال العناني وافقه مر اه اقول ويوافق ما قاله الشارح من عدم التأثير قول المغنى والنهاية ما نصه وفي الروضة والمجموع لو اراد ان يقرأ الآية سجدة واثنين فيها سجدة ليسجد لم ارفيه نقلا عنه نا وفي كراهته خلاف للسلف ومقتضى مذهبه ان كان في غير وقت الكراهة وفي غير الصلاة لم يكره اه قال ع ش قوله مر لم يكره أي بل هو مستحب اه (قوله فيحرم الخ) أي السجود وكذا الضمير في قوله كما انه الخ (قوله وخرج) الى قوله وزعم الخ في المغنى وإلى قوله وصح في النهاية (قوله وصح الخ) لعله إنما ذكره لانه نص فيما زاده المصنف (قوله عن جمع صحابة) بالاضافة ويجوز التوضيف (قوله أي قيامها) الى قوله وجوز في المغنى

وإن ضم لقصد الشكر قصد التلاوة كما هو ظاهر البخ ولعل الفرق ان مجرد قصد التلاوة لا يكون سببا للسجود هناك بخلافه فاه لم يؤثر قصدها هناك واثربنا (فرع) لو قصد سماع الآية لغرض السجود فقط فينبغي ان يكون كقراءتها لغرض السجود فقط (فرع) سجد مع امامه ثم تبين مع السلام ان الامام قرأ بقصد السجود بحيث يبطل ذلك فهل تصح صلاته لان القصد بما يخفى لا يبعد نعم اه (قوله وبطلت صلاته) ينبغي حصول البطلان بمجرد الشروع في الهوى بحيث يخرج عن حد القيام المحجوز لمشروعه في المبطل حينئذ لان نفس الهوى للسجود زيادة يبطل تعمدها (قوله كدخول المسجد) أي في الوقت المكروه كما صور به في شرح الروض (قوله فاعتراض البلقيني الخ) وافق مر البلقيني واستثنى ما لو قرأ في الاولى هل أتى فانه يقرأ في الثانية الم تنزيل لكن لو قرأها بقصد السجود لم يجز ان يسجد فان سجد بطلت صلاته اه وفيه نظر ثم رايته في مرة وافق على عدم البطلان كافي الحاشية الاخرى ثم تكرر منه هذه الموافقة وزاد انه لو لم يطلب منه قراءتها في الثانية لكونه هو أو امامه قد قرأها في الاولى ثم قرأها في الثانية بقصد السجود أبطل لانها حينئذ غير مشروعة في الثانية (فرع) لو قرأ هل أتى في اول صبح الجمعة سن له قراءة الم تنزيل في الثانية ويتجه سن السجود لانها قراءة مشروعة وأنه لا يضر السجود وان قرأها بقصد السجود لا لأنها مطلوبة بخصوصها بخلاف ما لو قرأ في الاولى او الثانية أية سجدة غير الم تنزيل بقصد السجود فيضر وفاق في ذلك لم ر (قوله وإنما لم يؤثر قصده فقط خارج الصلاة والوقت المكروه الخ) قد يدل على انه يسجد حينئذ لكن الاقرب في شرح

أي قيامها أو بدله ولو قبل الفاتحة لانه محلها في الجملة (يسجد الامام والمنفرد) الواو بمعنى أو بديل افراده الضمير في قوله لقراءته

إلا قوله الواو إلى أى كل وإلى قول الشارح وفيهما نظرى النهاية إلا قوله وجوز إلى المتن (قوله واثرها الخ) فيه بحث لأن الاجودية إنما هي الواو الباقية على معناها كما يعلم ذلك من توجيههم للاجودية لا للتي بمعنى أو أيضا كذه كإل قال فتأمل سم (قوله أى كل منهما) حل معنى لا عراب لانه بعد جعل الواو بمعنى أو لا يحتاج إلى التأويل بكل ع ش (قوله خيئتذ) أى حين التأويل بكل منهما نهاية ومعنى ويحتمل أن المراد حين التأويل بأو (قوله تنازعه) أى تنازع في الامام والمنفرد معنى (قوله وجاز الخ) عبارة النهاية والمعنى فالغراء يعملها فإيه والسكساقى يقول حذف فاعل الاول والبصريون يبرزونه والفاعل المضمر عندهم مفرد لا متنى لانه لو كان ضمير تثنية لبرز على رأيهم فيصير وان قرائم الافراد مع عوده على اثنين بتاويل كل منهما كما تقدم فالتركيب صحيح على مذهب البصريين كغيره من المذهبين قبله اه (قوله على حدثم بداهم) أى بان يكون مرجع الضمير المستتر مدلولاً عليه بلفظ الفعل كما في قولهم لقد حيل بين العير واليزوانه وقوله أى بدو فاعل بد المدلول عليه بلفظه (قوله قارىء) فاعل قر المدلول عليه بلفظه ايضا قاله السكردى لكن المعروف في كتب النحو تفسير حدثم بداهم يكون الفعل مسندا إلى ضمير مصدره وجعل الفعل بمعنى وقع ومعلوم انه ليس من هذا قوله أى فان قرا قارى الخ ولعل هذا من جملة ما اشار اليه الشارح بصيغة التريض

(قوله دون غير) أى من مص وغيره إلا بطلت صلاته وإن علم وتعمد شرح بافضل ونهاية ومعنى (قوله نعم استثنى الامام الخ) اعتمده النهاية وفاقوا والده (قوله ووجهه بان ما الخ) وقدر وجه ماقاله الامام ايضا بان للبدل حكم المبدل منه والفتاحة لا سجود لقراءتها فكذلك بدلها ولو اية سجدة نعم لو لم يحسن إلا قدر الفتاحة لقراءتها عن ثمة عن السورة فالوجه انه يسجد لقراءته هو اه سم على حجاجه ع ش (قوله لثلا بقطع القيام المفروض) أى لانه قيام لمفروض وهو بدل الفتاحة وخرج به القيام للسورة شدي (قوله الامام لا بد منه) أى كاسجد لمتابعة الامام رشيدى (قوله وفيهما الخ) أى في تعليلي الامام والسبكي (قوله لان ذلك) أى لتعليل كل منهما (قوله اما هو) أى القطع (قوله على انه) أى القطع او السجود (لذلك) أى لما هو من مصالح ما هو فيه (قوله لقراءة غير امامه) شمل ما لو تميز له حدث امامه عقب قراءتها نهاية أى فلا يسجد لتبين انه ليس بامام له وخرج بذلك ما لو بطلت صلاة الامام عقب قراءة آية سجدة وقبل السجود وأفرقه الماء وم حيثنذ كما يفهمه وقوله لوجود المخالفة الفاحشة لا نالما منعنا انقراده بالسجود للمخالفة وقد زالت رشيدى و سم (قوله مطلقا) أى من نفسه او غيره نهاية (قوله واقرأة امامه الخ) يستثنى منه ما لو سلم الامام ولم يسجد وقصر الفصل فيسن البأوم السجود كما يأتى وهذا سجود لقراءة الامام سم (قوله ومن ثم كره الخ) أى ومن اجل عدم جواز سجود الامام لم يقرأه غير امامه عبارة المعنى والروض مع شرحه ويكره للباوم قراة اية سجدة واصفا لقراءة غير امامه لعدم تمكنه من السجود ويكره ايضا للنفرد والامام الاصغاء لغير قراءتهما ولا يكره لها قراءة آية سجدة ولو في المرية لكن يستحب للامام تاخيرها فيها إلى فراغه منها

الروض أنه لا يسجد لعدم مشروعية القراءة كالقراءة في صلاة الجنائز اه وقضية تشبيهه بالجنائز عدم صحة السجود وقد يفرق بان القراءة مشروعة في الجملة خارج الصلاة والوقت المكروه بخلاف الجنائز لا يقال بل هي مشروعة فيها ايضا في الجملة وذلك إذ عجز عن الفتاحة وحفظ آيات السجود لا ناقل هذا العارض مع ان المعتمد من قرايات السجود بدل الفتاحة لا يسجد اعطاء للبدل حكم المبدل (قوله واثرها الخ) فيه بحث لأن الاجودية إنما هي الواو الباقية على معناها كما يعلم ذلك من توجيههم للاجودية لا للتي بمعنى أو أيضا كذه كإل فتأمل (قوله ووجهه بان ما لا بد منه الخ) قد وجه ماقاله الامام بان للبدل حكم المبدل منه والفتاحة لا سجود لقراءتها فكذلك بدلها ولو اية سجدة نعم لو لم يحسن الفتاحة فقراءتها عن السورة فالوجه ان يسجد لقراءته عن السورة م (قوله بان ما لا بد منه) يحتمل ان المراد بالابد منه الاول والقيام (قوله واقرأة امامه إذا لم يسجد) يستثنى ما لو سلم الامام ولم يسجد وقصر الفصل فيسن البأوم والسجود وهذا سجود لقراءة الامام (قوله ومن ثم كره البأوم قراة الخ) قال في شرح الروض لعدم تمكنه من السجود (قوله

واثرها لانها في التقسيم
كاهنا أجود من أو أى كل
منهما خيئتذ تنازعه كل
من قرأ وسجد وجاز إلغال
أحدهما من غير محذور فيه
وجوز عدم التنازع بجعل
فاعل قرأ مستترا فيه على
حدثم بداهم أى بدو أى
فان قرأ قارى إلى آخره
(لقراءته فقط) أى كل
لقراءة نفسه دون غيره نعم
استثنى الامام من قرأ بدلا
عن الفتاحة لعجزه عنها آية
سجدة قال فلا يسن له
السجود لثلا بقطع القيام
المفروض واعتمده التاج
السبكي ووجهه بان ما لا بد
منه لا يترك إلا ما لا بد منه
اه وفيهما نظر لأن ذلك
إنما يأتى في القاطع لا جنبي
امامه لما هو من مصالح
ما هو فيه فلا محذور فيه
على أنه لذلك لا يسمى قطعاً
كما هو واضح (و) سجدة
(المأوم لسجدة امامه) فقط
فتقبل بسجوده لقراءة غير
امامه مطلقاً ولقراءة امامه
إذا لم يسجد ومن ثم كره
للمأوم قراءة آية سجدة

ومحله عند قصر الفصل اه (قوله ومنه يؤخذ الخ) قد يمنع الاخذ بأن محل السكراهة مالم يطلب ما فيه آية سجدة بخصوصه في الصلاة كافي صباح الجمعة وإلا سنت قراءته وإن لم يتمكن من السجود فلو قرأ لا يسجد كما هو ظاهر وظاهره ولو بعد سلامه وإن قصر الفصل لأن المأموم لا يسجد إلا للسجود أمامه سم وفي السكردى عن الجلال الرملى والزياى ما يوافقه قول المتن (فتختلف) انظر ما ضبطه وينبغي البطان باستمراره في القيام قاصدا ترك السجود مع شروع الامام في الهوى لأن استمراره المذكور شروع في المبطل الذى هو ترك السجود مع الامام سم قول المتن (بطلت صلاته) أى إن علم وتعهد فهمها ولم ينو المفارقة شرح بافضل ومغنى (قوله لما فيه) إلى المتن في النهاية (قوله من المخالفة الفاحشة) أى من غير عذر قال في شرح العباب بخلاف ما إذا نسي أو جهل وإن لم يكن قريب عهد باسلام نظير ما مر والكلام حيث لم ينو مفارقتها اه فان قلت المأموم بعد فراقه غايته انه منفرد والمنفرد لا يسجد لقراءة غيره قلت فرق بينهما لأن قراءة الامام تتعلق بالمأموم ولذا يطلب الاصغاء لها فتأمل سم وقوله فان قلت الخ في عشمه (قوله انتظره الخ) ويجرى هذا كافي العباب وشرحه فيما إذا هوى مع الامام لكن تأخر لعذر كضعف أو بطء حركة أو نسيان كرى (قوله أو قبله هوى) أى وإن ظهر له ان لا يدركه فيه بان راه متبها للرفع منه لاحتمال استمراره في السجود اه كرى عن الابعاب (قوله إلا ان يفارقه) إلى المتن في المغنى إلا قوله واعترض إلى ولو تركه (قوله إلا ان يفارقه الخ) راجع للتن كاهو صريح صنيع المغنى وشرحه العباب بافضل (قوله إلا ان يفارقه الخ) ظاهره انه بعد المفارقة يجوز سجوده بل يطلب ويؤيده قوله وهو فراق بعذر سم ورشيدى عبارة البصرى قوله إلا ان يفارقه أى ليسجد هذا مقتضى كلامه وهو ظاهر في مأموم سمع آية السجدة لانه مأمور بالسجود استقلالاً ولو لمانع القدوة فلما زال الرجوع إلى الاصل إماماً مأموم لم يسمع قراءتها فسجد محل تأمل لانه لحض المناعبة وقد انقطعت القدوة بنية المفارقة فليحذر اه (قوله مطلقاً) أى في السرية والجهرية (قوله لكن يسن له في السرية الخ) محله إذا قصر الفصل نهاية ومغنى واسنى قال الرشيدى ظاهر هذا التعبير انه إذا لم يقصر

ومنه يؤخذ الخ) قد يمنع الاخذ بأن محل السكراهة مالم يطلب ما فيه آية السجدة بخصوصه في الصلاة كافي صباح الجمعة وإلا سنت قراءته وإن لم يتمكن من السجود فلو قرأ لا يسجد كما هو ظاهر وظاهره ولو بعد سلامه كاماه وإن قصر الفصل لأن المأموم لا يسجد إلا للسجود أمامه (قوله في المتن فتختلف عنه) انظر ما ضبطه فتختلف المبطل وينبغي انه إذا استمر في القيام قاصدا ترك السجود بطلت بتلبس الامام بالسجود وان لم يرفع عنه لفحش هذه المخالفة بل ينبغي البطان قبل تلبس الامام بالسجود ايضا لأن الشروع في المبطل مبطل واستمراره في القيام قاصدا ترك مع أن شروع الامام في الهوى شروع في المبطل الذى هو ترك السجود مع الامام (قوله بطلت صلاته لما فيه من المخالفة الفاحشة) من غير عذر قال في شرح العباب بخلاف ما إذا نسي أو جهل وإن لم يكن قريب عهد باسلام نظير ما مر والكلام حيث لم ينو مفارقتها ثم هل ذلك فراق بعذر مقتضى كلام المجموع نعم ونقله ابن الرقعة في سجود السهو عن التهذيب لكنه قال هنا انها بغير عذر بخلاف تركه نحو التشهد لأن الخلل يفقده اعظم اه ما في شرح العباب فان قلت المأموم بعد فراقه غايته انه منفرد والمنفرد لا يسجد لقراءة غيره قلت فرق بينهما لأن قراءة الامام تتعلق بالمأموم ولذا يطلب منه الاصغاء لها فتأمل سم (قوله لما فيه من المخالفة الفاحشة) قد يؤخذ منه انه لو بطلت صلاة الامام عقب قراءة آية السجدة وقبل سجوده أو فراقه المأموم حيث أنه يسجد لعدم المخالفة وقد سمع قراءة مشروعة تقتضى طلب السجود منه كاماه وانما منعنا انفراد السجود بالمخالف وقد زالت وهو محل نظر وعليه لا ينافيه قولهم فسجد المأموم لسجود امامه لا لقراءته لأن ذلك مع استمرار القدوة ولأن المنفرد لا يسجد لقراءة الامام لانه لا علة بينهما والانفراد هنا عارض (قوله إلا ان يفارقه) ظاهره انه بعد المفارقة يجوز سجوده بل يطلب ويؤيده قوله وهو فراق بعذر (قوله وهو فراق بعذر) كذا شرح مر (قوله لكن يسن له في السرية تأخير

ومنه يؤخذ أن المأموم في
صباح الجمعة إذا لم يسمع لا يسن
له قراءة سورتها وقراءته
لما عدا آياتها يلزمه الاخلال
بسنن الموالاة (فان يسجد امامه
فتختلف) عنه (أو انعكس)
الحال بأن يسجد هو دون
امامه (بطلت صلاته) لما فيه
من المخالفة الفاحشة ولولم
يعلم إلا بعد رفعه رأسه من
السجود انتظره أو قبله هوى
فاذا رفع قبل سجوده رفع معه
ولا يسجد إلا أن يفارقه
وهو فراق بعذر ولا يكره
لامام قراءة آية سجدة مطلقا
لكن يسن له في السرية
تأخير

السجود إلى فراغه ثلاثاً يشترش على المأمومين بالبحث نذب تأخيرية في الجهرية أيضاً الجوامع العظام لأنه يخلط على المأمومين واعترض الأول بما صح أنه صلى الله عليه وسلم سجد في الظهر للتلاوة ويحجب بأنه كان يسمعون الآية فيها أحياناً فلعلمهم إيتامع قلتهم فامن عليهم التشويش أو قصد بيان جواز ذلك ولو تركه الإمام سن للآموم بعد السلام أن قصر الفصل لما يأتي من فواتها بطوله ولو لعذر لانها تقضى على المعتمد (ومن سجد) أي أراد أن يسجد (٢١٤) (خارج الصلاة نوى) سجود التلاوة وإن لم يعين إيتا الحديث إنما الأعمال بالنيات ويسن

الفصل لا يستحب له التأخير أي بل يسجد وإن شرش على المأمومين وصرح به الشيخ ع ش في الحاشية جاز ما به من غير عز ولكن عبارة العباب ويندب للإمام تأخير سجوده في السرية عن السلام وفعلمنا بعده إن قرب الفصل انتهت أه أي وهي محتملة لأن يكون قوله إن قرب الفصل قيداً للمطوف فقط فتفقد حينئذ نذب التأخير مطاقاً (قوله ثلاثاً يشوش الخ) منه يؤخذ أنه لو آمنه لفقه المأمومين نذب له فعلها من غير تأخير وليس بعيداً لعباب كردد (قوله واعترض الأول) أي نذب التأخير في السرية (قوله لو ترك الخ) راجع إلى المتن (قوله أي أراد) إلى قوله وأن لا يطول في المغنى إلى قوله ويسن له إلى المتن وقوله فإن اقتصر إلى المتن وقوله وقضيتها إلى المتن إلى قوله ولو هو في النهاية لا قوله ولخبر إلى المتن وقوله ويسن ويكره إلى المتن وقوله لما صحح إلى ويلزم قول المتن (نوى) أي وجوباً بنهاية ومعنى (سجود التلاوة) أي فلو نوى السجود واطلاق لم يصح ع ش قول المتن (وكبر للآحرام) يؤخذ مما يأتي في السلام أنه لو كبرها ولم يضر وهو واضح بصري قول المتن (رافعا الخ) أي نذباً بمعنى (قوله ولا يسن له أن يقوم) أي فإذا قام كان مباحاً على ما يقتضيه قوله لا يسن الخ دون يسن أن لا يقوم ع ش (قوله ثم كبر الخ) أي نذباً بنهاية ومعنى قول المتن (ورفع رأسه) أي بالرفع بديه معنى (قوله ثم سلم كسلام الصلاة) يتردد النظر فيها لو سلم قبل رفع رأسه أو بعده وقبل الوصول لحد الجلوس بصري عبارة ع ش وفي سم على المنهج هل يجب هذا الجلوس لاجل السلام ولا حتى لو سلم بعد رفع رأسه يسيراً كفي مال مر إلى الوجوب والطلاوى إلى خلافه أه والأقرب ما قاله لم أه وبأى ما يتعلق به قول المتن (وتكبيره للآحرام الخ) أي مع التنية كما مر معنى (قوله أي لا بد منها الخ) وكثيراً ما يعبر المصنف بالشرط ويريد به ما قلناه معنى (قوله ولا يسن تشهد) أي فلو أتى به لم يضر غاية أنه طول الجلوس بعد الرفع من السجود وما قلناه من التشهد مجرد ذكر وهو لا يضر بل قضية كلامه عدم الكراهة ع ش (قوله وقضية كلام الخ) عبارة النهاية وقضية كلام بعضهم أنه لا يسلم من قيام وهو لا وجه نعم يظهر جواز سلامه من اضطجاع قياساً على النافلة أه قال ع ش قوله مر وهو الوجه أي فلو خالف وقام بطلت وقوله من اضطجاع لا يتأى هذا ما مر عنه من وجوب الجلوس لأنه إنما أورد في مقابلة الاكتفاء بمجرد الرفع فكانه قال يجب الجلوس أو بدله بما يجوز في النافلة أه وهذا مفاد كلام الشارح كإني سم عليه (قوله نعم هو سنة) أي الجلوس قول المتن (شروط الصلاة) أي كالأستقبال والسترو والطهارة بنهاية ومعنى (قوله عن مفسداتها) ككل وكلام وفعل مبطل بنهاية (قوله وإن لا يطول فصل عرفاً الخ) قياساً ما تقدم فيمن سلم من ركعتين من زبانية ناسياً وصلى ركعتين فقلنا ثم تذكر الخ من أنه يحصل الطول بقدر ركعتين من الوسط المعتدل أنه هنا كذلك ع ش (عما يأتي) أي في قول المصنف فإن لم يسجد وطال الفصل لم يسجد (قوله في غيرها) أي من التوافل قول المتن (كبر للهوى الخ) أي نذباً بنهاية ومعنى (قوله ويلزمه أن ينتصب منها قائماً الخ) فلو قام راكعاً لم يصح ويستحب أن يقرأ قبل ركوعه في قيامه من سجوده شيئاً من القرآن معنى

له التلطف بالنية (وكبر للآحرام) بها كالأصلاة ولخبر فيه لكنه ضعيف (رافعا يديه) كرفعه السابق في تكبيره للآحرام ولا يسن له أن يقوم ليكبر من قيام لأنه لم يرد (ثم) كبر (لهوى) للـ لسجود (بلا رفع) ليديه فإن اقتصر على تكبيره بطلت مالم ينو التحرم فقط نظير ما يأتي (ثم سجد) واحدة (كسجود الصلاة) في واجباته ومندوباته (ورفع رأسه) من السجود (مكبراً و) جلس ثم (سلم) كسلام الصلاة في واجباته ومندوباته (وتكبيره للآحرام شرط) فيها (على الصحيح) أي لا بد منها لأنها كالنية ركن (وكذا السلام) لا بد منه فيها (في الأظهر) قياساً على التحريم ولا يسن تشهد وقضية كلام بعضهم أن الجلوس للسلام ركن وهو بعيد لأنه لا يجب لتشهد النافلة وسلامها بل يجوز مع الاضطجاع لهذه أولى نعم هو سنة (ويشترط لها شروط الصلاة) والسكف عن مفسداتها السابقة لأنها وإن لم تكن صلاة حقيقة

السجود إلى فراغه قال في العباب كشرح الروض تبعاً للآسنوى وفعله أي ونذب له فعله أي السجود بعده أي بعد السلام إن قصر الفصل أه (قوله وجلس ثم سلم) يفيد أنه لا يكفي السلام قبل الجلوس ثم رايت قوله الآتى وقضية كلام بعضهم الخ (قوله وقضية كلامهم بعضهم الخ) قد يكون مراد هذا البعض الاحتراز عما لو لم يوجد جلوس ولا ما في معناه مما يجري في النافلة كالاضطجاع بان سلم بمجرد رفع جبهته عن الأرض أدنى

ملحقة بها وقراءة أو سماع جميع آياتها فإن سجد قبل انتهائها بحرف فسدت لعدم دخول وقتها ونهاية وأن لا يطول فصل عرفاً بين آخر الآية والسجود كما يعلم مما يأتي ويسن ويكره فيها كل ما يسن ويكره في غيرها مما يتصور بحجته هنا كما هو ظاهر (ومن سجد) أي أراد السجود (فيها) أي الصلاة (كبر للهوى) إليها (وللرفع) منها لما صح أنه صلى الله عليه كان يكبر في كل خنض ورفع في الصلاة ويلزمه أن ينتصب منها قائماً ثم يركع لأن الهوى من القيام واجب ولو قرأ آيتها فركع

بان بلغ اقل الركوع ثم بداله السجود لم يجز لفوات محله او فسجد ثم بداله العود قبل اكملها جاز لانها نفل فلم يلزم بالشروع ولو هوى للسجود فلما بلغ حد الركوع صرفه لم يكفه عنه كما مروا الذي يتجه انه لا يسجد منه لانه بنية الركوع (٢١٥) لزمه القيام كما علم بما مر في الركوع

نعم اذا عاد للقيام له الهوى منه للسجود كما هو ظاهر (ولا يرفع يديه) فبها عدم وروده (قلت ولا يجلس) ندبا بعدها (للاستراحة والله اعلم) لعدم وروده أيضا ولا يجب لها نية كما حكى ابن الرفعة الاتفاق عليه ومر توجيه في سجود السهو وانه لا ينافي قولهم لم تشملها نية الصلاة (ويقول) فيها في الصلاة وخارجها (سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته) فتبارك الله احسن الخالقين رواه جمع بسند صحيح لا وصوره فرواها البيهقي وهذا افضل ما يقال فيها وان ورد غيره والدعاء حسن (ولو كرر آية) فيها سجدة تلاوة خارج الصلاة أى أتى بها مرتين (في مجلسين سجد لكل) عقبا لتجدد السبب بعد توفية الاول مقتضاه فان لم يسجد للمرة الاولى كفاه عنها سجدة جزما كذا اطلقه شارح ومحل ان قصر الفصل بين الاولى والسجود كما هو ظاهر وقضية تعبيرهم بكفاه أنه يجوز تعددها وهو نظير ما يأتي فيمن طاف أسبوع ثم كرر صلواتها

ونهاية أى للفصل بين السجدة والركوع عش (قوله بأن بلغ اقل الركوع) قال في شرح الروض فلو لم يبلغ حد الركوع جاز اه فانظر هل يسجد من ذلك الحد او يعود للقيام ثم يسجد والسابق الى الفهم منه الاول سم ويؤيد ما مر عن البصري من جواز تكبيرة التحريم هاويا (قوله لفوات محله) أى وهو هو به من قيام عش (قوله ولو هوى للسجود داخ) يتردد النظر في هذه الصورة هل يسجد للسهو ونظر الزيادة صورة الركوع المبطله لولا العذر ولعل الاقرب نعم بصري ولا يخفى انه لو سلم مبنى على قول الشارح والذي يتجه الخ ويأتى عن سم ما فيه (قوله كما مر) أى في الركوع (قوله والذي يتجه الخ) قد يقال قضية قوله الاتى نعم الخ انه لا يسجد منه لانه اذا لم يلزمه تقديم الركوع بعد العود للقيام فلا يلزمه قبله ولزوم القيام بنية الركوع إنما يظهر إذا اراد ترك السجود مطلقا فليتامل سم (قوله لها) أى للتلاوة (قوله فيها) الى قوله ومر في المغنى (قوله ندبا الخ) بل بكرة تنزيها ولا تبطل به صلاته مغنى (قوله ولا يجب الخ) وقال الشيخ الاسلام والمغنى وخلافه لانه عبارة عن نوى سجود التلاوة حتما من غير تلفظ ولا تكبير اه (قوله ومر توجيهه في سجود السهو الخ) تقدم في الهامش ثم ان المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى وجوب النية لها في حق غير المأموم وهو الموافق لقولهم لم تشملها نية الصلاة واما توجيه الشارح فلا يخفى انه تكلف سم (قوله فيها في الصلاة) الى قوله فاذا كررها في النهاية لا لقوله رواه الى وهذا قوله كذا اطلقه شارح (قوله احسن الخالقين) زاد الاسنى والمغنى ويقول اللهم اكتب لي بها عندك اجرا واجعلها لي عندك ذخرا وضع عني بها وزرا واقبلها منى كما قبلتها من عبدك داود رواها الحاكم وصححها ويندب كما في المجموع عن الشافعى ان يقول سبحانه ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا قال في الروضة ولو قال ما يقول في سجود صلاته جاز أى كفى اه (قوله وان ورد غيره) منه ما تقدم انفا (قوله والدعاء) الى قوله كذا اطلقه في المغنى (قوله بمناسبة سياق ايتا الخ) فيقول في سجدة الاسراء اللهم اجعلنى من الباكين اليك والخاشعين لك وفي سجدة ألم السجدة اللهم اجعلنى من الساجدين لوجهك المسبحين بحمدك واعوذ بك ان اكون من المستكبرين عن امرك وعلى ايمانك اسنى ومغنى (قوله أى أتى بها مرتين) أى أو أكثر وحكمة تفسيره بما ذكر ان حقيقة التكرار كفى المصباح اعادة الشيء مرارا اقل ما يصدق عليه ذلك اعادة الشيء بعد المرة الاولى مرتين بناء على ان اقل الجمع اثنان عش (قوله ومحل ان قصر الفصل الخ) أى فان طال فات سجود الاولى سم قال عشم لم يبين ما يحصل به الطول هنا ويحتمل ضبطه بقدر ركعتين اه (قوله وهو نظير ما يأتى الخ) قضيته ان الافضل هنا التعدد لانه افضل هناك سم (قوله ثم كرر صلواتها) كذا فى اصله رحمه الله تعالى بصيغة الجمع وحينئذ فالانسب فعل لا كرر فتأمل ان كنت من اهله بصري (قوله إلا ان يفرق الخ) أى والاصل عدم الفرق فيقال بالسنة هنا غش قول المتن (في الاصح) وقد علم بما تقرر ان محل الخلاف إذا سجد الاولى ثم كرر الآية فيسجد ثانيها اما لو كررها قبل السجود فانه يقتصر على سجدة واحدة قطعاً مغنى (قوله سجد لكل في الاصح) وقياس ما تقدم

رفع إلا أن يلزم أجزاء هذا السلام أيضا (قوله بأن بلغ اقل الركوع) قال في شرح الروض فلو لم يبلغ حد الركوع جاز اه فانظر هل يسجد من ذلك الحد او يعود للقيام ثم يسجد والسابق الى الفهم منه الاول (قوله والذي يتجه انه لا يسجد منه لها) قد يقال قضية قوله الاتى نعم الخ ان له السجود منه لانه اذا لم يلزمه تقديم الركوع بعد العود للقيام فلا يلزمه قبله ولزوم القيام بنية الركوع إنما يظهر إذا اراد ترك السجود مطلقا فليتامل (قوله ومر توجيهه في سجود السهو) تقدم ثم ان المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى وجوب النية لها في حق غير المأموم وهو الموافق لقولهم لم تشملها نية الصلاة واما توجيه الشارح فلا يخفى انه تكلف (قوله ومحل ان قصر الفصل) أى فان طال فات سجود الاول (قوله وهو نظير ما يأتى) بل قضية تنظيره بما ذكر ان الافضل التعدد لانه الافضل هناك (قوله فاذا كررها في ركعة سجد لكل في الاصح) وقياس ما تقدم

إلا أن يفرق بأن سنة الطواف لما اغتفر فيها التأخير الكثير سوح فيها بما لم يسأخ به هنا (وكذا المجلس في الاصح) لما ذكر (وركعة كجاس) وان طالت (وركعتان كجلسين) وان قصر فانظرا للاسم فاذا كررها في ركعة سجد لكل في الاصح او في ركعتين فكذلك بلا خلاف

وعلى التعدد فظاهر انه ياتي بالثانية عقب الاولى وهكذا من غير قيام ولا فيظهر البطالان لانه زيادة صورة ركن من غير موجب (فان) قرأ الآية او سمعها ولم يسجد وطال الفصل (٢١٦) عرفا بين اخرها والسجود (لم يسجد) وان عذر بالتأخير لانهما من توابيع القراءة مع انه لا مدخل

للقضاء فيها لانها لسبب عارض كالسجود فان لم يطل اتي بها وان كان محدثا بان تظهر عن قرب كما مر (وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) لان سببها لا يتعلق بها فان فعلها فيها عامدا عالما بطلت صلاته (و) انما (تسن لهجوم نعمة) له او لنحو ولده او لعموم المسلمين ظاهرة من حيث لا يحتسب وان توقعها قبل كوله او وظيفة دينية ان تاهل لها وطلب منه قولها فيما يظهر او مال او جاه او نصر على عدو او قدوم غائب او شفاء مريض بشرط حل المال وما بعده كما هو واضح وليس الهجوم مغنيا عن القيد ببعده ولا تمثيلهم بالولد منافيا للاخير خلافا لواعيها لان المراد بهجوم للشئ مفاجاة وقوعه الصادق بالظاهر ومالا ينسب عادة لتسببه وضدهما وبالظهور ان يكون له وقع عرفا بالاخير ان لا ينسب وقوعه في العادة لتسببه والولد وان تسبب فيه لكنه كذلك (او) هجوم (اندفاع نعمة) عنه او عمن ذكر ظاهرة من حيث لا يحتسب كذلك كنجاة مما الغالب وقوع نحو الهلاك فيه كعدم وغرق للخبر الصحيح انه صلى

في تكريرها في مجلس أنه لو لم يسجد للمرة الاولى كفاه لها سجدة وقضية التعبير بكفاه أنه يجوز تعددها وأنه لا يضر الصلاة لانه سجود مطلوب فليتنامل سم اقول يصرح بذلك قول الشارح وعلى التعدد الخ (قوله وعلى التعدد) اي جوازه فيما مر بصري قول المتن (كجملتين) (فرع) لو فرائد خارج الصلاة وسجدها ثم اعادها في الصلاة او عكس سجدة ثانيا نهاية (قوله فكذلك) اي يسجد لكل (قوله قرأ الآية) الى قول المتن وسجدة الشكر في النهاية والمغنى قول المتن (وطال الفصل) اي يقينا عش (قوله اتي بها الخ) فان لم يتمكن من التطهر او من فعلها الشغلة قال اربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قياسا على ما قاله بعضهم من ذلك ان لم يتمكن من تحية المسجد لحدث او شغل وينبغي ان يقال مثل ذلك في سجدة الشكر ايضا عش (قوله كما مر) اي في شرح ويسن للقارى (قوله لان سببها) الى المتن في المغنى والى قوله وقول الخوارزمي في النهاية لا لقوله وان توقعها قبل وقوله كذا قيل الى وما اخر ارج وقوله لفقير (قوله من حيث لا يحتسب) قضيته انه لو كان يتوقعها وحصلت له في الوقت الذي يتوقعها فيه لم يسجد وفي الزيادة خلافه عبارة سواء كان يتوقعها قبل ذلك ام لا ويصرح بما اقتضاه كلامه قوله الاتي وبالاخير الخ عش ولعل ما نقله عن الزيادة هو الاقرب للموافق لقول الشارح وان توقعها قبل وما قول وبصرح الخ في حيز المنع (قوله ار لنحو ولده) اي كاخيه وشيخه وتلميذه (او لعموم المسلمين) اي كالمطر عند القطع بجري اي ونصرة عساكر الاسلام على الكفار (قوله لا يحتسب) اي لا يدري نهاية ومعنى (قوله كوله) اي ولو ميتا قد نفخت فيه الروح لانه ينفعه في الآخرة شوبري اه كرى وبجري (قوله كوله) اي او نحو اخ شرح بافضل وعش (قوله او مال) قد يقال قياسه الوظيفة الدنيوية سم (قوله وما بعده الخ) وصورته في الجاه ان لا يكون منصب ظالم وفي النصر ان لا يكون العدو محقا وفي قدوم الغائب ان لا يكون بحيث يترتب على قدومه مفسدة وفي شفاء المريض ان لا يكون نحو ظالم وكذا يعتبر في الولدان لا يكون فيه شبهة رشیدی (قوله عن القيدن الخ) هما ظاهره ومن حيث لا يحتسب عش (قوله مفاجاة وقوعه) اي حدوثه نهاية ومعنى (قوله بالظهور) ان يكون له وقع الخ) يوافقه ما نقل عن الامام انه يشترط في النعمة ان يكون لها بال وبسط الشارح تايد هذا ورد ما قاله شيخ الاسلام تبعا لابن العماد مما حاصله ان المراد بالظهور للناس في شرح العباب نقلا ومعنى سم (قوله وبالاخير) وهو قوله من حيث لا يحتسب (قوله لكنه كذلك) اي لا ينسب اليه عادة اي لوجود الوط في كثير مع عدم وجود الولد قال في الايعاب وايضا فهو وان تسبب في اصل الولد فلا تسبب له في خلقه ونفخ الروح فيه وسلامته حيا الى الولادة كرى (قوله او عمن ذكر) اي عن نحو ولده وعموم المسلمين (ظاهرة) صفة نعمة (قوله من حيث الخ) المناسب تعلقه باندفاع سم (قوله كذلك) اي وان توقعه قبل (قوله فيها) اي في حدوث النعمة واندفاع النعمة (قوله كالا سلام والعافية) نشر مرتب (قوله والعافية) اي للصحيح عش (قوله لانه الخ) اي السجود لاستمرارهما (قوله يقيد به الخ) وهما الظهور والكون من حيث لا يحتسب (قوله وبالظهور الخ) وقوله الاتي وبالاخير الخ عطف على قوله الهجوم الخ (قوله الفقير)

في تكريرها في مسجد انه لو لم يسجد للمرة الاولى كفاه لها سجدة وقضية التعبير بكفاه أنه يجوز تعددها وان ذلك لا يضر الصلاة لانه سجود مطلوب فليتنامل (قوله او مال) قد يقال قياسه الوظيفة الدنيوية (قوله وبالظهور) ان يكون له وقع عرفا) يوافقه ما نقل عن الامام انه يشترط في النعمة ان يكون لها بال (قوله ان يكون له وقع الخ) بسط تايد هذا ورد ما قاله شيخ الاسلام تبعا لابن العماد مما حاصله ان المراد بالظهور للناس في شرح العباب نقلا ومعنى (قوله ظاهرة) صفة نعمة (قوله من حيث الخ) المناسب تعلقه باندفاع (قوله

الله عليه وسلم كان إذا جاءه أمر يسر به خرسا جذا ورواه في دفع النعمة ابن حبان وخرج بالهجوم فيها استمرارها كالا سلام اسقطه والعافية لانه يؤدي الى استغراق العرف في السجود كذا قيل وقد يعكس عليه قولهم في مواضع لا نظرك لذلك لاننا لا نأمر به الا اذا لم يعارضه ما هو أهم منه فالوجه التعليل بان ذلك لم يرد له نظير بخلاف الهجوم يقيد به المذكورين وبالظهور ما لا وقع له كحدث درهم لفقير واندفاع ما لا وقع

لا يذاته عادة لو أصابه واما
 اخراج الباطنة كالمعرفة
 وستر المساوى فيه نظر
 ظاهر لانهما من أجل النعم
 فالذى يتجه السجود
 لحدوثهما وبالاخير ما
 يحصل غقب أسبابه عادة
 كرجح متعارف لتاجر
 ويسن إظهار السجود لذلك
 إلا ان تجددت له ثروة أو
 جاه أو ولد مثلاً بحضرة من
 ليس لذلك وعلم بالحال
 لثلا ينكسر قلبه ولو ضم
 للسجود صدقة أو صلاة
 كان أولى أو أقامها مقامه
 لحسن وقول الخوارزمي
 لا يغنيان عنه أى لا يحصلان
 الاكل (أو رؤية مبتلى)
 في عقله أو بدنه شكراً لله
 سبحانه على سلامته منه
 لخبر الحاكيم أنه صلى الله عليه وسلم
 لرؤية زمين وفي خبر مرسل
 انه سجد لرؤية رجل ناقص
 خلق ضعيف حركة بالغ
 قصر وقيل مبتلى وقيل
 محتاط عقل ويسن لمن رأى
 مبتلى أن يقول الحمد لله
 الذى عافانى وما ابتلانى
 وفضلنى على كثير من خلقه
 تفضيلاً لخبر الترمذى من
 قال ذلك عوفى من ذلك
 البلاء ما عاش (أو رؤية
 (عاص) أو كافر أو فاسق
 متجاهر قال الأذرى أو
 مستتر مصر ولو على صغيرة

أسقطه النهاية وقال ع ش قوله مر كحدوث درهم أى لغير محتاج اليه اه ولعل هذا هو الأقرب (قوله)
 واما إخراج الباطنة (الخ) ومن أخرجها شيخ الاسلام والمغنى (قوله فالذى يتجه (الخ) معتمد ع ش (قوله)
 لذلك) أى لكل من هجرم النعمة وهجرم اندفاع النعمة (قوله وعلم) أى من ليس الخ (قوله وعلم
 بالحال) ينبغى ان يكون محله فيمن لم يعلم منه انه لا يؤثر عنده ذلك بالكية لمزيد كاله بصرى (قوله أو
 صلاة) الانسب وصلاة كما عبر به فى الروض تبعاً للجموع بصرى عبارة المغنى (خاتمة) يسن مع سجدة
 الشكر كافى المجموع الصدقة والصلاة للشكر وقال الخوارزمي لو أقام التصديق أو صلاة ركعتين مقام
 السجود كان حسناً اه وقوله للشكر قد بوم انه ينوى بالصلاة الشكر لكن فى ع ش خلافه عبارته
 قوله أو صلاة أى بنية الشكر اخذاً بما ذكره فى الاستسقاء من انه ليس للصلاة سببها الشكر
 اه قول المتن (أو رؤية مبتلى) أى ولو غير آدمى مبتلى بما يحصل للآدمى فى العادة فيما يظهر سم وع ش
 (قوله فى عقله أو بدنه) أى ونحو ههنا نهاية ومغنى (قوله لخبر الحاكيم (الخ) والاولى عطفه على قوله شكراً الخ
 كافى المغنى (قوله وفى خبر مرسل (الخ) أى واعتضد بشواهدا كدته نهاية (قوله ان يقول (الخ) أى سراج حيث
 ان لا يسمع المبتلى كرى عبارة البصرى قوله ان يقول الحمد لله الخ ينبغى ان لا يسمعه اخذاً بما يأتى وان
 يقوله من رأى العاصى وان يقوله بحيث يسمعه اه (قوله أو رؤية عاص) وينبغى أو رؤية مرتكب
 حرام المرومة ع ش (قوله أى كافر) أى ولو تكررت رؤيته أما لو رأى جملة من الكفار دفعة فيكفى لرؤيتهم
 سجدة واحدة ع ش (قوله أو فاسق) أى فلا يجوز لرؤية مرتكب الصغيرة حيث لا إصرار لعدم فسقه
 وجرى على هذا شيخ الاسلام والشارح فى شرحى الارشاد والعبابى والمغنى وجرى الجمال الرملى على انه
 يسجد لرؤية مرتكب الصغيرة المتجاهر مطلقاً ونقله عن والده ووافقه الزبائدى وغيره كرى وقوله وجرى
 الجمال الرملى الخ عبارة النهاية ولا يشترط فى معصيته التى يتجاهر بها كونها كبيرة كما افق به الوالد رحمه الله
 تعالى اه قال ع ش قوله مر كونها كبيرة أى فيسجد للصغيرة وان لم يصبر عليها اه (قوله متجاهر) أى
 بخلاف من لم يتجاهر بمعصيته او لم يفسق بها بان كانت صغيرة ولم يصبر عليها فلا يسجد لرؤيته مغنى قال
 ع ش ومن التجاهر بالمعصية لبس القواويق القطيفة للرجال حرمة استعمالهم الحرير والنساء ما فيه من
 التشبه بالرجال (فائدة) ينبغى فيما اختلفت عقيدة الرائي والعاصى ان العبرة فى استعجاب السجود
 بعقيدة الرائي وفى اظهار السجود بعقيدة المرئى فان الغرض من إظهاره زجره عن المعصية ولا يزجر بذلك
 إلا حيث اعتقد ان فعله معصية ع ش (قال الأذرى (الخ) لم يرتض به النهاية والمغنى وشيخ الاسلام وشرطوا
 الاعلان والتجاهر وكذا الشارح فى الايعاب عبارة ميم وفى العباب وشرحه أو فاسقا أى لمن رأى فاسقا قال فى
 الكفاية عن الاحصاء وارضاء الاسنوى متجاهراً بمعصيته وقول الزركشى كالأذرى المتجه عدم الفرق بين
 المتجاهر وغيره كما أطلقه الرافعى ظاهر من حيث المعنى لما علمت ان المنقول خلافه وبوجه بان الاخفاء افاده
 نوع احترام الأثرى انه يجوز غيبة الفاسق المتجاهر بخلاف غيره ثم قال وعدل عن تعبيرهم بالعاصى إلى
 الفاسق تبعاً للكثيرين قال ابو زرعة وغيره وهو متعين وعليه فلا يسجد لمرتكب صغيرة وان اصر إلا ان غلبت
 معاصيه التى يتجاهر بها طاعة خلافاً لمن أطلق لرؤية المصر لانه لا يفسق بالاصرار بل بالغلبة المذكورة

فى المتن أو رؤية مبتلى) أى ولو غير آدمى فيما يظهر ويحتمل تقييد بلائه حيثئذ بما يمكن ان يحصل للآدمى فى
 فى العادة ويحتمل خلافه لا مكان حصوله ولو لعل الاول اقرب (فى المتن أو عاص) هو يشمل ما بعده ولا يشترط
 فى المعصية التى يتجاهر بها كونها كبيرة كما افق به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله مر والوجه ان الفاسق
 إذا رأى فاسقا فان قصد بالسجود زجره بسجده مطلقاً أو الشكر على السلامة بما ابتلى به لم يسجد ان كان مثله من
 كل وجه أو كان فسق الرائي اقبح ويجزى ذلك فيما إذا شاركه فى ذلك البلاء مر وفى العباب وشرحه أو فاسقا
 أى أول من رأى فاسقا قال فى الكفاية عن الاحصاء وارضاء الاسنوى متجاهراً بمعصية وقول الزركشى
 كالأذرى المتجه عدم الفرق بين المتجاهر وغيره كما أطلقه الرافعى لان القصد التعبير لير تدعى فتركها ظاهر من

لأن مصيبة الدين أشد وإنما يسجد لرؤية المبتلى السليم من بلائه وإن كان مبتلى ببلاء آخر فيما يظهر وكذا يقال في العاصي والمراد برؤية أحدهما العلم بوجوده وظنه بنحو سماع كلامه (٢١٨) ولا يلزم تكرار السجود إلى ما لا نهاية له فيمن هو ساكن بأزائه مثلاً لا نالاً نامره به كذلك

إلا إذا لم يوجد ما هو أهم منه يقدم عليه (ويظهرها) أي سجدة الشكر ندبا لهجوم نعمة أو اندفاع نقمة ما لم يكن بمحضرة من يتضرر بذلك كما مر ويظهرها ندبا أيضا (للعاصي) الذي لا يترتب علي إظهار حاله مفسدة تعبير الله لعله يتوب (لا للمبتلى) غير الفاسق لئلا ينكسر قلبه فإن أسر الأولى واظهر هذه فالذي يظهر فوات السكالك ثم والسكرامة هنا لأن فيه نوع إيذاء كما صرح به تعليمهم المذكور أما فاسق كقطر ع في سرقة لم يثبت يقينا أو ظنا لقيام الفرائض بذلك فيما يظهر فيظهرها له وصرحوا به مع أن الاظهار في الحقيقة للفاسق المستمر لئلا يتوهم أن بليته دافعة لذلك ومن ثم لو كانت بليته لم تنشأ عن فسقه اظهرها له أيضا على الأوجه لكن يبين له أنها لفسقه لئلا يتوهم أنها لبليته فينكسر قلبه (وهي) أي سجدة الشكر (كسجدة التلاوة) المفعولة خارج الصلاة في كيفيتها وواجباتها ومنسوبة إليها (والأصح جوازها على الراحلة للمسافر) بالإيماء لانها نفل فسوح فيهما

انتهى (قوله لأن مصيبة الدين الخ) لتعليل لقول المتن أو عاص (قوله) وإنما يسجد لرؤية المبتلى السليم (الخ) وكذا فيما يظهر غير السليم منه إذا تفاوت في نحو القدر أو المحل أو الالام كان يكون ما بالمرئى أكثر أو في نحو الوجه وما بالرائى في نحو الرجل أو الم بالمرئى أشد من الم بالرائى وكذا يقال في العاصي إذا رأى عاصيا فإن كان ما بالمرئى أقبح سجد وإلا فلا وقال في العاصي إذا رأى عاصيا فإن كان ما بالمرئى أقبح سجد وإلا فلا به فإن قصد السجود لوجوه فلا يعد طلبه مطلقا وظاهره أن من تكب المنكر ينهى عن المنكر (قوله) لكن يبين له أنها لفسقه) كما أفق به شيخنا الشهاب الرملي (قوله) يبينها وبين سببها) ينبغي أن يكون المراد بالسبب فيما إذا بلغه النعمة أو اندفاع النعمة بالآخبار هو ذلك البلوغ اه

وان أذهب الإيماء اظهر أن كانها من تمكين الجبهة بخلاف الجنائز وجوازها للبائس المسافر لا خلاف فيه لفوات تعليل المقابل بدعة الذي أشرت لردّه بقولي أن أذهب الإيماء إلى آخره (فإن سجد) متمكنا في مرقداو (لتلاوة صلاة جاز عليها) بالإيماء (قطعا) تبعا للتألفه ولا بآتي هذان في سجدة الشكر لما أمر أن لا يدخل الصلاة (تذنيه) تقوت هذه بطول الفصل عرفا يبينها وبين سببها اظهر ما مر في سجدة التلاوة

(باب) بالتؤنوين في صلاة النفل * هو السنة والتطوع والحسن والمرغب فيه والمستحب والمندوب والاولى ما رجع الشارع فعله على تركه مع جوازها فهي كلها مترادفة خلافا للقاضي وثواب الفرض بفضل سبعين درجة (٢١٩) كما في حديث صححه ابن خزيمة قال

الزركشي والظاهر انه لم يرد بالسبعين الحصر وزعم ان المندوب قد يفعله كإبراهيم المعسر وانظاره وابتداء السلام وردة مردود بان سبب الفضل في هذين اشتغال المندوب على مصلحة الواجب وزيادة إذبالإبراهيم زال الانظار وبالا ابتداء حصل أمن أكثر مما في الجواب وشرع لتكميل نقص الفرائض بل وليقوم في الآخرة لا الدنيا أيضا خلافا لبعض السلف مقام مترك منها لعذر كنسيان كما يصح عليه وعليه يحتمل الخبر الصحيح ان فريضة الصلاة والزكاة وغيرهما إذا لم تتم تكمل بالتطوع وأوله البيهقي بأن المكمل بالتطوع هو مانقصة من سننها المطلوبة فيها أي فلا يقوم التطوع مقام الفرض مطلقا وجمع مرة أخرى بينه وبين حديث لا تقبل نافلة المصلي حتى يؤدي الفريضة بحمل هذا ان صحح على نافلة هي بعض الفرض لأن محتتها مشروطة بصحته والاول على نافلة خارجة عن الفرض وظاهره حسب ان النفل عن فرض لا يصح فينا في مقدمه ويؤيد

بدعة ضلالة لا ما استثنى وما يحرم ما يفعله كثير من الجملة من السجود بين يدي المشايخ ولو إلى القبلة أو قصدته الله تعالى وفي بعض صورته ما يقتضي الكفر غفانا الله تعالى من ذلك اه (باب في صلاة النفل) (قوله في صلاة النفل) إلى قوله وثواب الفرض في النهاية والاولى إلى قوله والاولى إلى قوله (قوله في صلاة النفل) هو لغة الزيادة واصطلاحا ما عدا الفرائض سمي بذلك لانه زائد على ما فرضه الله تعالى نهاية ومعنى (قوله والاولى) زاد سم في شرح الورقات والاحسان ع ش (قوله مع جوازها) أي الترك احتراز عن الواجب (قوله مترادفة) فيه بحث بالنسبة للحسن لانه اعم لشموله الواجب والمباح ايضا كما في جمع الجوامع إلا أن يراد مرادفة الحسن اصطلاح آخر للفقهاء أو لغیرهم فليتامل سم على حج اه ع ش (قوله خلافا للقاضي) وذهب القاضي وغيره إلى ان غير الفرض ثلاثة تطوع وهو ما لم يرد فيه نقل بخصوصه بل يشتهر الانسان ابتداء وسنة وهو ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم ومستحب وهو ما فعله احيانا أو امر به ولم يفعله ولم يتعرضوا للبقية لعمومها الثلاثة مع انه لا خلاف في المعنى فان بعض المسنونات اكدم من بعض قطعا وإنما الخلاف في الاسم نهاية ومعنى (قوله بان سبب الفضل الخ) هذا لا يمنع ان المندوب فضل سم وبصري عبارة الكردى وانت خبير بانه قد سلم ذلك وأورد وجه ما فضل به النفل على الفرض بلفظ الرد فراجع به باضاف اه وأشار ع ش إلى جواب إشكالهم بما فيه أي ففضله عليه من حيث اشتباهه على مصلحة الواجب لان حيث ذاته ولان حيث كونه مندوبا اه (قوله إذبالإبراهيم الخ) لا يخفى ما في هذا التعبير ولعل الأفعدان يقال الانظار عبارة عن عدم الطلب إلى امددعين أو غيرهم من والابرء عبارة عن إسقاط الحق اللازم له عدم الطلب إلى الاداء وهو مشتمل على الاول بزيادة بصري (قوله خلافا لبعض السلف) راجع لقوله لا الدنيا الخ (قوله مقام مترك الخ) أي من اصلها (قوله وعليه الخ) أي على تكميل نقص الفريضة (قوله واوله الخ) أي الخبر المذکور (قوله بان المكمل بالتطوع هو مانقصة من سننها الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله المطلوب فيها) أي كالحشوع وتدبر القراء نهاية ومعنى (قوله مطلقا) أي سواء ترك من أصله أو فعل غير صحيح (قوله وجمع) أي البقي (قوله بينه) أي بين ذلك الخبر (قوله بحمل هذا) أي حديث لا تقبل الخ و(قوله والاول) أي وحمل الخبر السابق (قوله فينا في مقدمه) أي يتنافى جمعه المذکور تأويله المتقدم (قوله ويؤيد تأويله الخ) ان كانت الهام في تأويله للبيهقي في موافقة تأويله الاول للحديث المذکور نظر ظاهر سم أي فلا بد من ارجاعه إلى ما تضمنه قوله وعليه يحتمل الخ (قوله زيد عليها من سببها الخ) ينبغي ان ينظر هل المضاعفة في نحو مكة تلحق بالتطوع في جبر الفرائض في الآخرة بصري أي والظاهر نعم (قوله الاحتساب مطلقا) ان اريد بالاطلاق ما يشمل تعمد الترك ففيه

(باب في صلاة النفل)

والله اعلم (قوله فهي كلها مترادفة) فيه بحث بالنسبة للحسن لانه اعم لشموله الواجب والمباح ايضا كما في جميع الجوامع الحسن المأذون واجبا ومندوبا ومباحا اه إلا ان يراد ان الترادف بالنسبة اليه بالنسبة لبعض ما صدقته فليتامل وان مرادفة الحسن اصطلاح آخر للفقهاء أو لغیرهم فليتامل (قوله بان سبب الفضل الخ) قد يمنع ورود هذا على هذا الزاعم ومنافاة زعمه (قوله بان سبب الخ) هذا لا يمنع ان المندوب فضل (قوله وشرع لتكميل نقص الفرائض الخ) عبارة العباب وإذا انتقص فرضه كمل من تله وكذا باقي الاعمال اه وقوله نفله قد يشمل غير سنن ذلك الفرض من النوافل ويوافقه ما في الحديث فان انتقص من فريضته شيئا قال الرب سبحانه انظروا هل لعبدي من تطوع فيكمل به ما انتقص من الفريضة اه بل قد يشمل هذا تطوعا ليس من جنس الفريضة فليتامل (قوله ويؤيد تأويله الخ) ان كانت الهام في تأويله للبيهقي في موافقة تأويله الاول للحديث المذکور نظر ظاهر (قوله وظاهر كلام الغزالي الاحتساب مطلقا) ان اريد

تأويله الاول الحديث الصحيح صلاة لم يتمها زيد عليها من سببها حتى تتم لجعل التتميم من السبحة أي النافلة لفريضة صليت نافعة لا تزوكة من أصلها وظاهر كلام الغزالي الاحتساب مطلقا وجرى عليها ابن العربي وغيره الحديث أحمد الظاهر في ذلك

لأنهما من فروض الكفايات وبليها الصوم فالحج فالزكاة على ما جزم به بعضهم وقيل أفضل الزكاة وقيل الصوم وقيل الحج وقيل غير ذلك والخلاف في الأكثر من واحد على عرفا مع الانحصار على الأكدر من الآخر وإلا فهو يوم أفضل من ركتين وقس على ذلك نعم العمل القلبي لعدم تصور الرياء فيه أفضل من غيره قال الحلبي ثبت بالكتاب والسنة أن كل عمل لم يعمل لمجرد التقرب به إلى الله تعالى لم يثبت عليه وإن سقط بالفرض منه الوجوب ومراده السالم من الرياء وأما ما صاحبه غيره كالحج بقصده وبقصد التجارة فله ثواب بقدر قصده العبادية كائن عليه لأن ما قرنه بها غير مناف لها بخلاف الرياء كما اشرت لذلك في باب الوضوء واطلت الكلام فيه في حاشية إيضاح المناسك (صلاة النفل قسمان قسم لايسن جماعة) تمييز محمول عن نائب الفاعل لأحال لفساد المعنى إذ مقتضاه نفي سنيته حال الجماعة لا الأفراد وهو فاسد بل هو مسنون فيهما والجائز بلا كراهة هو وقوع الجماعة فيه (فته الرواتب مع الفرائض) وهي السنن التابعة لها

نظر ظاهر سم (قوله) أفضل عبادات البدن إلى قوله وبليها في المغنى وإلى قوله قال الحلبي في النهاية إلا قوله وقيل أفضل الزكاة وقوله أي عرفا (قوله) عبادات البدن احتراز بالبدن عن القلب كما يأتي فتشمل عبادة البدن العبادة اللسانية والعبادة المالية كما يفيد قوله بعد الشهادتين وقوله وقيل أفضل الزكاة (قوله) بعد الشهادتين أي أما النطق بهما فهو أفضل مطلقا عن (قوله) ولا يرد الخ لا يخفى ما في هذا من المنافاة لما سبق له في شرح الخطبة من أن الفرض العيني من العلم أفضل الفروض حتى الصلاة وكذا الكلام في فرض الكفاية ونفلها فراجع بصري (قوله) على ما جزم به الخ يظهر من كلام الشارح مر أي النهاية اعتمادا أيضا وهو ظاهر عرش (قوله) وقيل الصوم الخ وقيل إن كان بمكة فالصلاة أو بالمدينة فالصوم مغنى (قوله) وقيل غير ذلك وقال في الأحياء العبادات تختلف أفضليتها باختلاف أحوالها وفعالها فلا يصح إطلاق القول بأفضلية على بعضها بعض كما لا يصح إطلاق القول بأن الخبز أفضل من الماء فان ذلك مخصوص بالجائع والماء أفضل للعطشان فان اجتماعا نظر الأغلب فتصدق الغنى الشديد البخل بدرهم أفضل من قيام ليلة وصيام ثلاثة أيام لما فيه من دفع حب الدنيا والصوم لمن استحوذت عليه شهوته من الأكل والشرب أفضل من غيره نهاية (قوله) والخلاف إلى قوله قال الحلبي في المغنى (قوله) مع الاقتصار على الأكدر) ومنه الرواتب غير المؤكدة ومن ثم عبر بالأكدر دون المؤكد فليتأمل سم على حج وقوله ومنه أي من الأحكام مقابل الأكدر عرش (قوله) نعم العمل القلبي الخ أي كالايمان والمعرفة والتفكير أي في مصنوعات الله تعالى والتوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء ومحبة الله تعالى ومحبة رسوله والتوبة والتطهر من الرذائل وأفضلها الايمان ولا يكون إلا واجبا وقد يكون تطوعا بالتجديد نهاية ومغنى قال عرش وقوله وقد يكون الخ ومثله ويقال في التوبة اه (قوله) أفضل من غيره) ظاهره وإن قل كتنفكر ساعة مع صلاة ألف ركعة سم على حج اه عرش ورشيدى (قوله) كالحج أي كسفر الحج (قوله) في باب الوضوء) حيث قال والوجه إن قصد العبادة يثاب عليه بقدره وإن انضم له غيره بما عدا الرياء ونحوه مساويا وراجحا سم (قوله) تمييز إلى المتن في المغنى وإلى قوله ومبادرته في النهاية إلا قوله ويسن هذان إلى المتن وقوله للتجراي وصح (قوله) تمييز محمول عن نائب الفاعل أي والاصل لا تسن فيه الجماعة مغنى (قوله) هو مسنون فيهما الخ أي ويثاب على ذلك مطاقا السكن الاولى ترك الجماعة عرش (قوله) ويسن تخفيفهما) وله في نيتهما عشر كفيات فينبو هما سنة الفجر اوركتي الفجر او سنة الصبح اوركتي الصبح او سنة الغداة اوركتي الغداة او سنة البرد اوركتي البرد او سنة الوسطى اوركتي الوسطى بناء على القول بانها الصلاة الوسطى شيخنا ونهاية (قوله) يأتي البقرة وآل عمران) وهما قوله تعالى قولوا آمنا بالله إلى قوله مسلمون وقوله

بالإطلاق ما يشمل نعمد الترك فقيه نظر ظاهر (قوله) مع الاقتصار على الأكدر) ومنه الرواتب غير المؤكدة ومن ثم عبر بالأكدر دون المؤكد فليتأمل (قوله) نعم العمل القلبي الخ) ظاهره وإن قل كتنفكر ساعة مع صلاة ألف ركعة (قوله) ومراده السالم من الرياء الخ) في حاشية الإيضاح من جملة كلام طويل مانصه ويحاج عن الخبر الذي استدلل به ابن عبد السلام على أنه حيث اجتمع قصد نيوي واخرى فلا ثواب أصلا وهو ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم عن الله من عمل عملا اشر ك فيه غيري فأنامنه برى هو للذي اشر ك بحمله ليوافي ما سر على ما إذا قصد بعمله الرياء ونحوه لأنه قصد محرم فلا يمكن مجامعة الثواب له اه (قوله) وأما ما صاحبه غيره الخ) في مقابلته لما قاله الحلبي مع قوله ومراده الخ نظر (قوله) كالحج بقصده وقصد التجارة) وقد يقال الحج عبارة عن الأحرار والأعمال المخصوصة ولا يقصد بها التجارة نعم قد يقصد بوسيلتها من السفر ذلك قبل هذا المراد حتى ينقص ثواب من قصد بغيره الحج والتجارة إن أتى بأحراره وما بعده لمجرد التقرب (كما اشرت لذلك في باب الوضوء) عبارته هناك عقب مسئلة نية التردد مع نية معتبرة فلا تشريك من حيث الصحة بخلافه من حيث الثواب ومن ثم اختلفوا في حصوله والوجه كما بينته بادلتة الواضحة في حاشية الإيضاح وغيره إن قصد العبادة يثاب عليه بقدره وإن انضم له غيره بما عدا الرياء ونحوه مساويا وراجحا

قل يا أهل الكتاب إلى قوله مسلمون أيضا ع (قوله أو بالكافرون والاحلاص) قضية التعبير بأو أنه لا يطلب الجمع بينهما ويوجه بان المطلوب تخفيف الركعتين والجمع بينهما فيه تطويل وقد يقال إن ثبت ورود كل رواية فلا مانع من أن الجمع بينهما افضل ايتحقق العمل بجميع الروايات ولو اراد الاقتصار على احدها فالاقرب تقديم الكافرون والاحلاص لما ورد فيهما ثم رايت في حجج على الشياثل ما نصه المراد بتخفيفهما عدم تطويلهما على الوارد فيهما حتى لو قرأ الشخص في الاولى البقرة والم شرح والكافرون وفي الثانية اية آل عمران وألم تركيف والاحلاص لم يكن مطولا لهما تطويل لا يخرج به عن حد السنة والاتباع اه ع ش وقوله فالاقرب الخ خالفه شيخنا عبارته ويسن تخفيفهما وان قرأ فيهما بآية البقرة واية آل عمران والا فبسورتي لم نشرح والم تركيف وإلا فبسورتي الكافرون والاحلاص فلو جمع بين ما ذكر كان اولي اه وقوله ثم رايت في حجج على الشياثل الخ اشار بأقشير الرد بما نصه وقضية او انه لا يجمع بينهما السنة التخفيف وإن قال في بعض كتبه يجمع ككثير او كبير في التشهد لبوت كل في صلاة واحدة وهذا ثابت في صلاتين فلا يجمع بينهما في صلاة واحدة اه وهذا أظهر والله أعلم (قوله وأن يضطجع الخ) ويحصل أصل السنة بأى كعبة فعلت والاولى ان يستقبل القبلة بوجهه ومقدم بدنه لانها الهيئة التي تكون في القبر فهي اقرب لتذكير احواله فان لم يتيسر له تلك الحالة في محله انتقل الى غيره بما يسهل فعلها فيه ع ش (قوله بعدهما) جرى على الغالب من تقديمهما على الفرض بدليل قوله فان لم ير ذلك فصل بينهما الخ فاذا قدم الفرض فعل الضجعة بينهما فليراجع رشدي ويأتى عن شيخنا ما يوافقه وعن ع ش ما يخالفه (قوله بنحو كلام) ظاهره ولو من الذكر والقرآن لان المقصود منه تمييز الصلاة التي فرغ منها من الصلاة التي شرع فيها وينبغي أن اشتغاله بنحو الكلام لا يفوت سن الاضطجاع حتى لو اراده بعد الفصل المذكور حصل به السنة ع ش (او تحول) عبارة شيخنا فان لم يضطجع اى بذكر او دعاء غير دنيوى فان لم يأت بذلك انتقل من مكانه اه (قوله ولما لو اخر سنة الصبح) قضيته انه إذا اخر سنة الصبح عنها ندب له الاضطجاع بعد السنة لا بين الفرض وبينها والظاهر خلافه لان الغرض من الاضطجاع الفصل بين الصلاتين كما يشعر به قوله فان لم ير ذلك فصل بينهما الخ ع ش وخالف شيخنا فقال ما نصه ولو اخرهما عن الفرض اضطجع بعد السنة كما في حواشي الخطيب خلافا لما قاله المحشى وغيره فالعتمدان الاضطجاع بعد السنة سواء قدما او اخرها اه وتقدم عن الرشدي ما يوافقه لكن ميل القلب إلى ما قاله ع ش والله اعلم (قوله يسن تطويلها الخ) لا يخفى أن تطويلها سنة اكل اهل المسجد فلا يتصور ان يغني بانصراف اهل المسجد إلا ان يراد سن ذلك اكل احد حتى ينصرف من ينصرف عادة او من دعاه إلى الانصراف امر عرض له سمع على حجج والكلام حيث فعلها في المسجد فلا ينافى ان انصرافه ليفعلها في البيت افضل ويلحق بهما في سن التطويل المذكور بقية السن المتأخرة وإنما نص عليهما الجريان العادة بالانصراف عقب فعل المغرب ع ش (قوله على انه) اى ما في الروضة (قوله وذلك) اى ما في الكفاية (قوله لكاهلها) وينبغي حيث اراد الاكمل ان يقدم الكافرون لورودها بخصوصها ثم يضم اليها ما شامو مثله يقال في الركعة الثانية فيقدم الاحلاص والخ الاولى فيما يضمه رعاية ترتيب المصحف فان لم يتيسر له اذ اراعى ذلك تطويل ضم إلى ذلك ما شامو وإن خالف ترتيب المصحف ع ش (وبسن هذان الخ) عبارة استاذنا اى الحسن البكرى في كنهه وبقراءة الاولى من جميع الروايات قل يا أهل الكافرون وفي الثانية الاحلاص الا اذا وردت سنة بخلافه وكذلك الركعتان قبل المغرب وبقية السن اه سم (قوله وللحاج) إلى المتن في المغنى (قوله لان الركعتين الخ) يؤيده الخبر الاتي في شرح وهو افضل (قوله

أو بالكافرون والاحلاص
وأن يضطجع والاولى كونه
على شقه الايمن بعدهما
وكان من حكمه أنه يتذكر
بذلك ضجعة القبر حتى
يستفرغ وسعه في الأعمال
الصالحة ويتبها لذلك فان لم
يرد ذلك فصل بينهما وبين
الفرض بنحو كلام أو تحول
ويأتى هذا في القضية وفيما
لو اخر سنة الصبح عنها كما
هو ظاهر (وركعتان قبل
الظهر وكذا) ركعتان
(بعدها) (ركعتان) (بعد
المغرب) وفي الكفاية يسن
تطويلها حتى ينصرف
أهل المسجد رواه
أبو داود لكن قضية ما في
الروضة من أنه يندب فيها
الكافرون والاحلاص
خلافه إلا أن يحمل على أنه
بيان لأصل السنة وذلك
لكاهلها ويسن هذان أيضا
في سائر السن التي لم ترد لها
قراءة مخصوصة كما بحث
(و) ركعتان (بعد العشاء)
ولوللحاج بزدلفة وإتمام
له ترك النفل المطلق
ليستريح ويتبها لما بين يديه
من الأعمال الشاقة يوم النحر
وذلك للاتباع في الكل
(وقيل لارتابة للعشاء لان
الركعتين بعدها يجوز

اه (قوله يسن تطويلها) لا يخفى أن تطويلها سنة اكل اهل المسجد فلا يتصور أن يغني بانصراف اهل المسجد إلا ان يراد سن ذلك لكل احد حتى ينصرف من ينصرف عادة او من دعاه إلى الانصراف امر عرض له (قوله ويسن هذان أيضا في سائر السن الخ) عبارة استاذنا اى الحسن البكرى في كنهه وبقراءة الاولى من جميع الروايات قل يا أهل الكافرون وفي الثانية الاحلاص الا اذا وردت سنة بخلافه وكذلك الركعتان قبل

ان يكرنا من صلاة الليل ويرده انه (٢٢٢) صلى الله عليه وسلم كان يؤخر صلاة الليل ويفتحها بركعتين خفيفتين ثم يطولها فدل ذلك على

ان تبتك ليستأمنها ويؤخذ من قوله الاتي وإنما الخلاف إلى اخره ان هذا الوجه انما ينفي التاكيد لا اصل السنة ومعنى تعليقه بما ذكرناه إذا جاز كونها من صلاة الليل انتفتت المواظبة المقتضية للتاكيد (وقيل اربع قبل الظهر) لانه صلى الله عليه وسلم كان لا يدعها رواه البخاري (وقيل واربع بعدها) للخبر الصحيح من حافظ على اربع ركعات قبل الظهر واربع بعدها حرره الله تعالى على النار (وقيل واربع قبل العصر) للخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها أربعا يفصل بينهما بالتسليم وصح رحم الله امرا صلى قبل العصر اربعا (والجميع سنة) راتبة قطعاً لورود ذلك في الاخبار الصحيحة (ولما الخلاف في الراتب المؤكد) من حيث التاكيد فعلى الاخير الكل مؤكد وعلى الاول

الراجح المؤكد تلك العشر لا غير لانه صلى الله عليه وسلم واظب عليها اكثر من الثمانية الباقية وكان في الخبرين السابقين في اربع الظهر واربع العصر لا تقتضي تكراراً على الاصح عند محققي الاصولين ومبادرته منها أمر عر في لا وضعي لكن هذا إنما يظهر في الثانية

أن يكرنا) الاولى التائيت (قوله ركعتين خفيفتين) وحكمة تخفيفهما المبادرة إلى حل العقدة التي تبقى بعد حل العقدتين قبلها وذلك لانه ورد ان الشيطان يأتي للانسان بعد نومه فبعد عقده ثلاث عقد ويقول له عليك ليل طويل فارقد فإذا استيقظ وذكر الله تعالى انحلت واحدة وإذا توضأ انحلت الثانية وإذا صلى ركعتين انحلت الثالثة عش (قوله ثم يطولها) أي صلاة الليل عش (قوله فدل ذلك الخ) منه يعلم انه يسن تعجيل سنة العشاء البعديّة وإن كان له تهجد وثق باليقظة عش (قوله على ان تبتك) أي الركعتين الخفيفتين عش والاولى أي الركعتين بعد العشاء (قوله ويؤخذ من قوله الخ) انظر هل يشكل على هذا قول الشارح لأن الركعتين بعدها الخ ثم رايت سم على حج قال بعد ذكره الاشكال فالوجه استثناء هذه من القطع الاتي بان الجميع سنة اه لكن قول الشارح مر كحج ومعنى تعليقه بما ذكرناه الخ يدل على جريان الخلاف فيها كغيرها عش (قوله ان هذا الوجه) أي وقيل لا راتبة للعشاء (قوله بما ذكر) أي بقوله لأن الركعتين الخ رشيدى (قوله انتفتت المواظبة) هذا اللزوم ممنوع بم أي لأن الترك في بعض الاحيان لا سيما لعذر لا ينافي المواظبة (قوله رحم الله الخ) مراده الدعاء عش (قوله لانه صلى الله عليه وسلم) إلى قوله وكان في المغنى لا قوله للخبر إلى وصح (قوله من حيث التاكيد) بيان لقوله في الراتب شارح اه سم (قوله واظب عليها اكثر الخ) فلا مواظبة سم وعبارة المغنى عليها دون غيرها اه (قوله وكان الخ) أي لفظة كان (قوله في اربع الظهر) أي القبليّة (قوله لا تقتضي تكرار الخ) فيه تأمل للقطع بتحقيق التكرار هنا وعدم استلزامه للمواظبة الموجبة إن كان للتاكيد ووجه لنفي اقتضاها التكرار وادى حاجة اليه فليتأمل على أن دعوى أن عدم اقتضاها التكرار هو الاصح الخ ممنوع وأيضا يكتفي الاستناد في بيان التكرار منها إلى العرف فليتأمل قال المحلى في شرح جمع الجوامع وقد تسعمل كان مع المضارع للتكرار وعلى ذلك جرى العرف اه وقوله وقد تستعمل أي قليلا لغة كما في حاشيته للكامل وقوله وعلى ذلك الخ ينه على كثرة ذلك الاستعمال في العرف كما في الكمال سم (قوله لكن هذا) أي قوله وكان لا تقتضي تكراراً و (قوله في الثانية) أي في اربع العصر (قوله بانه) أي لا يدع (قوله بدليل انه ترك الخ) فيه أن الكلام في قبليّة الظهر فلا تقرب ونظر فيه سم أيضا بما نصه في هذا الاستدلال نظر وإنما يظهر لو تركها مطلقا بخلاف ما إذا تركها ثم قضاه اه أي فانه يقوى التاكيد (قوله ولو اقتصر) إلى قوله وكان عذره في النهاية (قوله ولو اقتصر على ركعتين الخ) افهم انه لو صلى الاربع القبليّة مثلا بسلا متين لا يتعين انصراف الاوليّن للمؤكّد كدوقضية قوله لانه المتبادر الخ انصرافهما له مطلقا وهل القبليّة افضل او البعديّة او هما على حد سواء نقل غن بعضهم ان البعديّة افضل لتوقفها على فعل الفريضة اقول والاقرب التساوى كما يدل عليه كلام البهجة عش (قوله ولم ينو المؤكّد) قضيته انه لو

المغرب وبقية السنن اه (قوله ويرده أنه الخ) يتأمل (قوله أنه إذا جاز كونها الخ) فيه خفاء لانه ان أراد أنه يجوز كونها من صلاة الليل في بعض الاحيان فهو خلاف مراد هذا القائل كما هو ظاهر وان اود انه يجوز ذلك حيث فعلها صلى الله عليه وسلم فهذا كما ينبغي في المواظبة بنى الراتبة مطلقا لظهور التناهي بين الكون من صلاة الليل والراتبة مطلقا فليتأمل فالوجه استثناء هذه من القطع الاتي بان الجميع سنة (قوله انتفتت المواظبة) هذا اللزوم ممنوع (قوله من حيث) بيان لقوله في الراتب ش (قوله واظب عليها اكثر) فلا مواظبة (قوله لا تقتضي تكرار الخ) فيه تأمل للقطع بتحقيق التكرار هنا وعدم استلزامه للمواظبة الموجبة ان كان للتاكيد وادى وجه لنفي اقتضاها التكرار وادى حاجة اليه فليتأمل على أن دعوى أن عدم اقتضاها التكرار هو الاصح عند محققي الاصولين ممنوع وأيضا يكتفي الاستناد في بيان التكرار منها إلى العرف فليتأمل (قوله إلا ان يحجب الخ) لك ان تجب ايضا بمنع اخذ التاكيد من لا يدع لان لا تفيد تايد النفي فيصدق بوجوده في بعض ازمّة المستقبل دون بعض (قوله بدليل انه ترك الخ) في هذا الاستدلال نظر

لا الاولى لان التاكيد لا يؤخذ فيها من كان بل من لا يدع الا أن يحجب بانه لا يغلب بدليل انه ترك بعديّة الظهر لا شغاله بوفد اقتصر قدم عليه وقضاها بعد العصر ولو اقتصر على ركعتين قبل الظهر مثلا ولم ينو المؤكّد ولا غيره انصرف المؤكّد كما هو ظاهر لانه المتبادر والطلب

فيه أقوى (وقيل) من السنن (ركعتان خفيفتان قبل المغرب) لما باق (فانت ههنا) خير (٣٣) وكذا (دلى الصحيح في صحيح البخاري

الامر بهما) لكن بلفظ
صلوا قبل صلاة المغرب قال
في الثالثة لمن شاء كراهية
ان يتخذها الناس سنة اى
طريقة لازمة فليس المراد
نفي سنتيهما بالمعنى الذى نحن
فيه لان ثبوت ذلك مدلول
صلوا اول الحديث لا سيما
وقد صرح ان كبار الصحابة
رضي الله عنهم كانوا يتدرون
اسوارى لهما اذا اذن المغرب
حتى ان الرجل الغريب
ليدخل المسجد فيحسب ان
الصلاة قد صليت من
كثرة من يصليهما
والمراد صلوا ركعتين
كما صرح به رواية ابي
داود صلوا قبل المغرب
ركعتين وقول ابن عمر
ما رايت احدا يصليهما
على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم نفي غير محصور
وزعم انه محصور عجيب
اذ من المعلوم ان كثير من
الازمنة في عهده صلى
الله عليه وسلم لم يحضره ابن
عمر ولا احاط بما وقع فيه
علي انه لو فرض الحصر
فالمثبت معه زيادة علم فلا يقدم
كأدما رواه رواية مثبت صلاته
صلى الله عليه وسلم في الكعبة
على رواية نافية مع اتفاقهما
على انهما كانا معه فيها
وبفرض التساقط يبقى معنا
صلوا قبل المغرب ركعتين
اذلا معارض له والخبر
الصحيح السابق بين كل
اذنين اى اذان واقامة

اقتصر في نيته على غير المؤكد اختص به وبقي ما لو اطاق سنة الظهر القبليّة أو البعدية بان لم يتعرض احد
هل يقتصر على اثنتين او يتخير بينهما وبين اربع قال شيخنا الزبائدي بالاول ونقل سم عن مر الثاني واقره
لكن في كلام مر على البهجة لو اطلق السنة في تحية المسجد ارفى الضحى حمل على ركعتين فليراجع فانه
يحتمل الفرق بين الضحى وتحية المسجد وبين الرواتب ع ش اقول وقضية قول الشارح الآتى ولو احرم
بالوتر ولم ينو عددا صبح واقصر على ماشاء منه الخ الثانى اى التخير ثم رايت السيد البصرى نبه على ذلك في
مبحث الوتر (قوله من السنن) اى الرواتب الغير المؤكدة نهاية ومعنى (لما باقى) اى آتفا (قوله في
الثالثة) اى من المرات (قوله لمن شاء) مقول قال و (قوله كراهية الخ) مفعول له لقال (قوله فليس
المراد) اى من قوله كراهية ان يتخذها الناس سنة (قوله بالمعنى الذى نحن الخ) اى المتقدم فى اول
الباب (قوله لان ثبوت ذلك) اى كونهما سنة بذلك المعنى (قوله يتدرون السوارى لهما) اى يستيقنون
العمد للركعتين شيخنا (قوله والمراد) اى يصلوا فى اول الحديث المتقدم (قوله صرح به)
اى بلفظ ركعتين (قوله نفي) التنوين و (قوله غير محصور) نفي مطلق لا مستغرق لجميع الازمنة
(قوله وزعم انه الخ) عبارة فالمعنى لانه ادعى عدم الرتبة ولا يلزم من عدم رتبته ان لا يكون غيره راى اه
(قوله فالمثبت معه الخ) خصوصاً من اثبت اكثر عدداً من نفي معنى (قوله مع اتفاقهما) اى المثبت
والثانى ع ش (قوله معنى صلوا الخ) كذا فى النهاية واكثر نسخ الشرح بالياء وفى نسخة منه معنى الخ
بالالف وهى الاولى (قوله والخبر الصحيح) اى ويبقى معنى الخبر الصحيح ع ش (قوله من ثم اخذوا منه
الخ) عبارة شرح المذهب (فرع) يستحب ان يصلى قبل العشاء الاخرة ركعتين فصاعداً الحديث بين كل
اذنين صلاة بين كل اذنين صلاة بين كل اذنين صلاة قال فى الثالثة لمن شاء رواه البخارى اه وقضية
استدلاله بهذا الحديث مع قوله فصاعداً ان المطلوب قبل المغرب ايضاً ركعتان فصاعداً السكن فى الحديث
السابق فى الشرح التقييد بالركعتين سم (قوله اخذوا) الى قوله وكان عذره فى المعنى (قوله ويسن
فعلهما) اى اللتين قبل المغرب وكذا سائر الرواتب القبليّة وإنما خص هاتين بالذكر لما جرت به العادة من
المبادرة بفعل المغرب بعد دخول وقتها ومنه يعلم ان ما جرت به العادة فى كثير من المساجد من المبادرة لصلاة
الفرض عند شروق المؤذن فى الاذان المفوت لا جابة المؤذن ولفعل الرتبة قبل الفرض مما لا ينبغي بل هو
مكروه ع ش (قوله فان تعارضت الخ) عبارة شرح العباب اى والمغنى ويسن ان لا يشتغل بالمقدمة عن
اجابة المؤذن بل يصبر لفرغها فان كان بينه وبين الاقامة من يسع فعلها وإلا فلا إذ محل ندب تقديمها كافى
المجموع ما لم يشرع المقيم فى الاقامة قال فانه يكره الشروع فى شئ من الصلوات غير المكتوبة بعد الشروع

و إنما يظهر لوتر كما مطلقاً بخلاف ما اذا تركها ثم قضاهما قال المحلى فى شرح جميع الجوامع وقد تستعمل كان
مع المضارع للتكرار وعلى ذلك جرى العرف اه باختصار قوله وقد تستعمل اى قليلا لغة كما بينه الكمال فى
حاشيته وقوله وعلى ذلك جرى العرف ينبى على كثرة ذلك الاستعمال فى العرف كما قاله الكمال ثم قال والتحقيق
كما قاله شيخنا فى تحريره وفاقاً للولى سعد الدين فى حواشيه ان المفيد للاستمرار هو افظ المضارع وكان للدلالة
على مضى ذلك المعنى وتعميره بالاستمرار يقتضى ان المراد بالتكرار الاستمرار ويجاب بان المراد الاستمرار
التجددى وهو معنى التكرار فليتأمل (قوله ومن ثم اخذوا منه ندب ركعتين قبل العشاء) عبارة شرح المذهب
(فرع) يستحب ان يصلى قبل العشاء الاخرة ركعتين فصاعداً الحديث عبد الله بن مغفل رضى الله عنه ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال بين كل اذنين صلاة بين كل اذنين صلاة بين كل اذنين صلاة قال فى الثالثة لمن شاء رواه
البخارى ومسلم والمراد بالاذانين الاذان والاقامة باتفاق العلماء اه وقضية استدلاله بهذا الحديث مع
قوله فصاعداً ان المطلوب قبل المغرب ايضاً ركعتان فصاعداً لكن فى الحديث السابق فى الشرح التقييد
بالركعتين (قوله ويسن فعلهما بعد اجابة المؤذن فان تعارضت الخ) عبارة شرح العباب ويسن ان لا يشتغل
بالمقدمة عن اجابة المؤذن وكلام المجموع لا يخالف ذلك خلافاً لما فهمه الاسنوى وغيره بل يصبر لفرغها فان

صلاة اذ هو يشمله مانصاً ومن ثم اخذوا منه ندب ركعتين قبل العشاء ويسن فعلهما بعد اجابة المؤذن فان تعارضت هى وفضيلة التحريم لا سراع

الامام بالفرض عقب الاذان اخرهما (٣٢٤) الى ما بعده ولا يقدمه على الاجابة على الواجهة (وبعد الجملة اربع) الامر بها في الخبر

الصحيح نثان منها مؤكداً (وقبلها ما قبل الظهر والله أعلم) أى أربع منها نثان مؤكداً فمى كالظهر في المؤكد وغيره قبلها وبعدها كما صرح به في التحقيق خلافاً لما قد يتوهم من العبارة من مخالفتها الظهر في سننها المتأخرة وكان عذرهم انه لم يرد النص السحيح المشتبه الاعلى هذه فقط ومن ثم قال جمع ان ما يصلى قبلها بدعة لكنه غير سديد للخبر السابق بين كل أذانين صلاة والخبر ابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم قال لسليكم لما جاء وهو يخطب اصليت قبل ان تجيء قال لا قال فصل ركعتين وتجاوز فيهما و قوله اصليت الى آخره يمنع حمله على تحية المسجد أى وحدها حتى لا ينافي الاستدلال به لندبها للداخل حال الخطبة فينوبها مع سنة الجمعة القبلية ان لم يكن صلاها قبل وينوب بالقبلية سنة الجمعة كالبعدية ولا نظر لاحتمال ان لا تقع اذا الفرض انه ظن وقوعها فان لم تقع لم تكف عن سنة الظهر على الواجهة وقال بعضهم تكفي كما يجوز بناء الظهر عليها ويرد بانها وجد ثم بعضها فاما ما كان البناء عليه وهما لم يوجد شيء منها فلم يمكن البناء وخرج بظن وقوعها الشك فيه فلا ياتي بشيء حتى يتبين الحال خلافاً لما قال ينوب سنة الوقت وان قال ينوب سنة الظهر (ومنه) ع ش

فيها فليؤخرها الى ما بعد المغرب حرصاً على إدراك فضيلة التحريم ما أمكن انتهى سم (قوله آخرها الى ما بعده) أى ويكون ذلك عذراً في التأخير ولا مانع ان يحصل له مع ذلك فضل كالحاصل مع تقديمها لكن ينبغي ان لو علم حصول جماعة اخرى يتمكن معها من فعل الرتبة القبلية وادراك فضيلة التحريم مع امام الثانية سن تقديم الرتبة وترك الجماعة الاولى ما لم يكن في الاولى زيادة فضل ككثرة الجماعة او فقه الامام ع (قوله ولا يقدمه على الاجابة الخ) أى لانهما تفوت بالتأخير وللخلاف في وجوبها ع ش (قوله أى أربع الخ) الخبر الترمذى أن ابن مسعود كان يصلى قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً والظاهر أنه يتوقف من النبي صلى الله عليه وسلم معنى وشيخنا (قوله في سننها المتأخرة) أى بان تكون الاربع بعد الجمعة مؤكدة (قوله على هذه) أى السنة الماخرة للجمعة (قوله يمنع حمله الخ) إذ صلاته قبل مجيئه المسجد لا يمكن ان تكون للتحية سم (قوله أى وحدها حتى لا ينافي الاستدلال الخ) قد يقال المتبادر بقرينة قبل ان تجيء ان المطلوب تدارك ما كان يفعله قبل ان يجيء وماعداها خلاف الظاهر فيشكل الاستدلال المذكور سم (قوله وينوب) الى قوله اذا الفرض في النهاية لا قوله كالبعدية (قوله كالبعدية) أى كما انه ينوب بالسنة المتأخرة البعدية حيث علم صحة الجمعة او ظاهراً كما يفيد قوله اذا الفرض انه ظن الخ والاصلى الظاهر ثم نوب بعديته ع ش عبارة شيخنا ومحل سن البعدية للجمعة ان لم يصل الظهر معاً والاقامت قبلية الظهر مقام بعدية الجمعة فيصلى قبلية الجمعة ثم قبلية الظهر ثم بعديته ولا بعدية للجمعة حينئذ اه وياتي عن النهاية ما يوافقه وعن الرشيدى ما يفيد به ما اذا كان فعل الظهر على وجه الوجوب (قوله ولا نظراً لاحتمال ان لا تقع) أى الجمعة باختلاف شرط من شرطه وطمأراً رشيدى (قوله اذا الفرض انه ظن وقوعها الخ) وفي نسخة أى للنهاية اذا الفرض انه كلف بالاحرام بها وإن شك في عدم اجزائها اما البعدية فينوبها بعد فعل الظهر بعديته لا بعدية للجمعة ومنه الخ وقوله في هذه النسخة وإن شك في عدم الخ نافية قوله بعد وخرج الخ ثم رابت قوله وخرج الخ مضرو با عليه ايضا وعليه فلا إشكال وما في الاصل كان تبع فيه حج ثم رجع عنه وضرب عليه بخطه وكتب بدله ما في صدر القولوه فهو المعتمد المعول عليه ع ش وقال الرشيدى قوله راما البعدية فينوبها بعد فعل الظهر الخ أى ان فعله وظاهره ولو على وجه الاستحباب والنظر وجهه حينئذ والظاهر انه غير مراد اه (قوله فان لم تقع) أى الجمعة سم (قوله لم تسكف) أى سنة الجمعة القبلية (قوله وقال بعضهم تكفي) أى سنة الجمعة القبلية إذ لم تقع صلاته جمعة عن سنة الظهر القبلية ع ش (قوله كما يجوز بناء الظهر عليها) أى إذا خرج الوقت وهم فيها او منع مانع من اكمالها جمعة كانهفاض بعض العدد ع ش (قوله ويرد الخ) فيه تأمل سم (قوله بانه وجد ثم بعضها فاما ما كان البناء عليه) اهل الضمير في بعضها الجمعة والمعنى انه وجد ثم بعض الجمعة فقط فامكن بناء الظهر عليه وهنا وجد كل سنة الجمعة القبلية بقصدها فلا يتصور بناء لكن قوله لم يوجد شيء الخ لا يناسب ذلك فليحرر سم اقول بل معنى قول الشارح وهما لم يوجد الخ وفيما اذا لم تقع الجمعة صحيحة وفعل الظهر استتمت فاما بحسب شيء من الجمعة عن فرض الوقت فلم يمكن اقامتها سننها القبلية مقام قبلية الظهر وهذا لا غبار عليه الا انه عبر عن هذه الاقامة بالبناء المشاكلة (قوله فلم يمكن البناء) أى ياتي بسنن الظهر القبلية والبعدية

أى مالا يسن جماعة (الوتر) بفتح الواو وكسر الهاء للخبر المتفق عليه هل على غير ما قال لا إلا أن تطوع وتسميته واجبا في حديث كتسمية غسل الجمعة كذلك فالمراد به مزيد التأكيده ولذا كان أفضل مالا يسن له جماعة وما اقتضاه الماتن من (٢٣٥) أنه ليس من الرواتب صحيح خلافاً لما

اعترضه لأنها تطلق تارة على ما يتبع الفرائض فلا يدخل ومن ثم لو نوى به سنة العشاء أو راتبتها لم يصح وتارة على السنن المؤقتة فيدخل وجريا عليه في مواضع ولو صلى ماعدا ركعة الوتر فالظاهر أنه يثاب على ما نوى به ثواب كونه من الوتر لأنه يطلق على مجموع الاحدى عشرة وكذا من أتى ببعض التراويح وليس هذا كن أتى ببعض الكفارة خلافاً لمن زعمه لأن خصلة من خصاها ليس له أبعاض متميزة بنيات متعددة يجوز الاقتصار على بعضها بخلاف ما هنا على أنه لا جامع بينهما كما هو واضح (وأقله ركعة) للخبر الصحيح من أحب أن يوتر بركعة واحدة فليفعل وصح أنه صلى الله عليه وسلم أوتر بواحدة وبه اعترض قول أبي الطيب يكره الايتار بها ويحجب بان مرادة ان الاقتصار عليها خلاف الاولى لمخالفته لاكثر أحواله صلى الله عليه وسلم لا أنها في نفسها مكروهة ولا خلاف الاولى ولا ينافيه الخبر لأنه لبيان حصول أهل السنة بها (واكثره إحدى

عش (قوله أى مالا يسن) الى قوله وتسميته في المغنى والى قوله على أنه لا جامع في النهاية (قوله للخبر المتفق الخ) أى وانما لم يجب كما قال بوجوبه أبو حنيفة للخبر الخ ولقوله تعالى والصلاة الوسطى لذل وجب لم يكن للصلوات وسطى وقد قال ابن المنذر لا أعلم احداً وافق بأحنية على وجوبه حتى صاحبه نهاية (قوله للخبر المتفق الخ) ولخبر الصحيحين في حديث معاذ أن الله افترض عليكم خمس صلوات في اليوم والليلة مغنى (قوله وتسميته واجبا الخ) عبارة النهاية والمغنى ولفظ الامر في خبر الوتر وافان الله تعالى وتر يحب الوتر للندب لارادة مزيد التأكيده (قوله كذلك) أى بالواجب (قوله فالمراد به) أى بالتعبير بالوجوب (قوله لمن اعترضه الخ) منهم المغنى (قوله في مواضع) منها الروضة نهاية (قوله فالظاهر ان يثاب على ما نوى به الخ) أى وان قصد الاقتصار عليه ابتداءً رشيدى عبارة سم ظاهره وان قصد ابتداء الاقتصار على ما نوى به وهو الظاهر وما في شرح البهجة بما يوم مخالفة ما ذكره أى الشارح وما ذكرناه ليس مخالفاً لذلك عند التامل الصحيح فتأمل ما له وعبارة البصرى ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين ان قصد الاقتصار ابتداءً على الشفع وبين أن يعن له بعد عز مة على الايتار ولو فرق بين الحالين كان له وجه في الجملة فليتأمل وليحرر اه وتقدم عن سم والرشيدى الجزم بتقدم الفرق (قوله ثواب كونه من الوتر) أى لا ثواب بالنفل المطلق (قوله على مجموع الاحدى عشرة) الانسب بما هو بصده جميع لا بمجموع فليتأمل بصرى وقديم صحة التعبير بالجميع هنا (قوله وكذا من أتى ببعض التراويح) أى كالاقتصار على الثمانية فيثاب عليها ثواب كونها من التراويح وان قصد ابتداء الاقترار عليها كما هو المعتاد في بعض الاقطار (قوله وليس هذا كن أتى ببعض الكفارة) أى حيث لا يثاب عليه ثواب بعض الكفارة بل ان تعمد ذلك لم يصح اصلاً وان لم تعمد اسكن عرض له ما يمنع اكاله وقع نفلاً مطلقاً عش (قوله يجوز الاقتصار على بعضها) ماعدا هذا القيد ما تقدم موجود في الصوم من خصال الكفارة وما هنا فاقابته في الوتر دون الكفارة هو محل النزاع فكيف ساغ الفرق به سم (قوله للخبر) الى قوله ويجاب في المغنى والى قول المتن وقيل في النهاية لا قوله لمخالفته الى ولا ينافيه (قوله وبه الخ) أى بما ذكر من الخبرين (قوله ولا ينافيه) أى كون الاقتصار خلاف الاولى (قوله الخبر) ال فيه للجنس فيشمل الخبرين السابقين قول الماتن (واكثره إحدى عشرة) شمل ما لو أتى ببعض الوتر ثم تنفل ثم أتى بباقيه نهاية (قوله للخبر) الى المتن في المغنى (قوله وادنى الكمال ثلاث) الى قوله (وأكمل منه خمس الخ) لو فعل واحدة من هذه المراتب كن ثلاث حصل الوتر وسقط الطلب وامتنعت الزيادة بعد ذلك أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وهو ظاهر فاذا أتى بثلاث بنية الوتر ثم اراد ان يشفعها وياقيا بأكمل الوتر مثلاً كان معتاهم وياقيا في

ظهر سابق حتى يتأتى قوله البناء عليه ولو أسقط لفظ عليه لا يمكن أن يكون حاصل الفرق أنه بفعل بعض الظاهر بعد فوات شرط الجمعة فامكن ان يقع المجموع ظهر او في مسئلة السنة لا ياتي ببعض سنة الظاهر بعد فوات الشرط مطلقاً بل تمحض الماتى به لسنة الجمعة فلم يقع عن الظاهر فليتأمل لانا نقول الضمير في بعضها للجمعة والمعنى انه وجد ثم بعض الجمعة فقط فامكن بناء الظاهر عليه وهذا وجد كل سنة الجمعة القبلية بقصدها فلا يتصور بناء لكن قوله لم يوجد شىء لا ينافى ذلك فليحرر (قوله فالظاهر انه يثاب على ما نوى به الخ) ظاهره وان قصد ابتداء الاقتصار على ما نوى به وهو الظاهر وما في شرح البهجة بما يوم مخالفة ما ذكره وما ذكرناه وليس مخالفاً لذلك عند التامل الصحيح فتأمل (قوله يجوز الاقتصار على بعضها) ماعدا هذا القيد ما تقدم موجود في الصوم من خصال الكفارة وما هنا فاقابته في الوتر دون الكفارة هو محل النزاع فكيف ساغ الفرق به (قوله ولا ينافيه الخبر) لا ينافي الكراهة ايضا لجواز حمله على بيان الجواز لان الكراهة لا تثبت بغير دليل إلا أنهم قد ثبتت بنحو مخالفة تا كد الطلب هذا ومطلق الكراهة لا يتوقف عند الاقدمين على نهى مخصوص (قوله وادنى الكمال ثلاث الى قوله وأكمل منه خمس فسبع الخ) لو فعل واحدة

(٢٩ - شروانى وابن قاسم - ثانى) عشرة) ركعة للخبر المتفق عليه عن عائشة وهى أعلم بحاله من غيرها ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يربى في رمضان ولا في غيره على إحدى ركعة وأدنى الكمال ثلاث للخبر الصحيح كان ^{في ثلاث} يوتر بثلاث الحديث وأكمل منه خمس

فُسَبِّحَ قَسْبَع (وقيل ثلاث عشرة) (٢٣٦) لما صح عن أم سلمة كان صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث عشرة وأوله الأولون على ما فيه بحمله

شرح فان أوتر ثم تهجد الخ في الشرح كالنهاية والمغنى ما يصرح بذلك فما استقر به عرش بما نصه
(فرع) لو صلى واحدة بنية الوتر حصل الوتر ولا يجوز بعده أن يفعل شيئا بنية الوتر لحصوله وسقوطه فان
فعل عمدا لم تنعقد وإلا انعقدت نفلا مطلقا وكذا الوصل ثلاثا بنية الوتر وسلم كذا نقل مـ ر عن شيخنا الرملي
ورأيت شيخنا حجاج افتى بخلاف ذلك سمع على المنهج أي فقال إذا صلى ركعة من الوتر أو ثلاثة مثلاً جاز له أن
يفعل بياقه أقول والأقرب ما قاله حجج الله ضعیف مخالف لما اتفق عليه الشروح الثلاثة (قوله فسبح تسع)
لا يخفى أن ما تفهمه هذه العبارة أن أكملية السبع فالتسع مؤخره عن أكملية الخمس غير مراد سمع وعبر
النهاية والمغنى بشم بدل الفاء (قوله على ما فيه الخ) قال المصنف وهو تأويل ضعيف مباعد للخبر قال السيوطي
وأنا قطع بحمل الأثر بذلك وصحته ولكن أحب الأقصر على إحدى عشرة فاقول لأنه غالب أجوابه ^{والله أعلم}
ومغنى ونهاية (قوله على أنها حسبت منها سنة العشاء) قد يقال الأنسب أن يقال حسبت منها افتتاح الوتر
لأنها أقرب إليه من سنة العشاء بصرى (قوله حسب) أي رأى هذه الرواية (قوله ذلك) أي سنة
العشاء (قوله فلوزاد) إلى قوله ولو لأحرم في النهاية والمغنى (قوله فلوزاد على إحدى عشرة الخ) أي كان
أحرم بآتي عشر عشرين (قوله ولا لأحرام الأخير) الأحسن أن يقال ولا لأحرام السادس وما بعده لا قضاء
عبادة صحة السادس وإن لم تكن مراد الله بصرى عبارة النهاية وإن سلم من كل ركعتين صح ما عدا الأحرام
السادس فلا يصح وتره (قوله واقصر على ما شاء الخ) الذي اعتمده شيخنا الشهاب الرملي أن أحرامه من حط
على ثلاث سمع عبارة شيخنا ولونوى الوتر واطاق فالمعتمده يحتمل على الثلاث كما قال الرملي لأنه أدنى
الكمال وقال ابن حجر والخطيب يتخير بين الثلاث وغيرها وهو ضعيف أهـ وعبارة عشرين (فرع) نذر
أن يصلى الوتر لزمه ثلاث ركعات لأن أقل عدده من مطلوب لا كراهة في الأقصر عليه هو الثلاث فيحط
النذر عليه ولهذا قلنا إذا أطلق نية الوتر انعقدت على ثلاث مـ قوله لزمه ثلاث ركعات هل يمتنع عليه الزيادة
أم لا فيه نظر والأقرب الثاني ثم أن أحرم بالثلاث ابتداء حصل بها الوتر وبرى من النذر ولا يجوز الزيادة
عليها على ما اعتمده مـ وإن أجزم بركعتين ركعتين أو بالأحدى عشرة دفعة واحدة لم يمتنع ويقع بعض
ماتى به واجبا وبعضه مندوبا أهـ (قوله إلحاقه) أي الوتر (قوله توهمه من ذلك) أي توهم البعض ذلك
البحث من التخيير عند إطلاق النية (قوله وقوله) أي ذلك البعض (قوله ما يؤخذ منه ذلك) أي الإلحاق
المذكور (قوله ويجرى ذلك) أي عدم جواز النقص (قوله بسنة الظهر الأربع الخ) أي أو بركعتين
فليس له أن يزيد كما هو واضح وهل له أن ينوي بغير عدد ثم يفعل ركعتين أو أربعاً مقتضى ما مر في الوتر نعم
وليس ببعيد ثم رأيت المحشى قال (فرع) يجوز أن يطلق في سنة الظهر المتقدمة مثلاً ويتخير بين ركعتين أو
أربع مـ انتهى بصرى (قوله بنية الوصل) ما فائدته بصرى قول الماتن (ولمن زاد على ركعة الفصل)
وضابط الفصل أن يفصل الركعة الأخيرة عما قبلها حتى لو صلى عشر أحرام وصل إلى الركعة الأخيرة بأحرام
كان ذلك فصلاً وضابط الوصل أن يصل الركعة الأخيرة بما قبلها شيخنا (بين كل ركعتين) إلى قوله ويظهر في
النهاية والمغنى (قوله بين كل ركعتين الخ) أي مثلاً مغنى عبارة سمع والنهاية هذا هو الأفضل ولو صلى أربعاً
بتسليم واحد وستاً بتسليم واحد جاز كما اعتمده الشهاب الرملي خلافاً لبعض المتأخرين أهـ قول الماتن (وهو
أفضل) ولا فرق بين أن يصلى منفرداً أو في جماعة نهاية زاد المغنى وكل هذا أي من الأقوال المختلفة في الأتيان
بثلاث فإن زاد فالفضل أفضل قطعاً كما جزم به في التحقيق أهـ وفي عشرين عن عميرة مثله (قوله منها الخبر

ليوافق ما مر الأصح منه
على أنها حسبت منها سنة
العشاء ورواية خمس عشرة
حسب منها ذلك وافتتاح
الوتر وهو ركعتان خفيفتان
فلوزاد على إحدى عشرة
بنية الوتر لم يصح الكل في
الوصل ولا الأحرام
الأخير في الفصل أن علم
وتعمد وإلا صحت نفلاً
مطلقاً ولو أحرم بالوتر
ولم ينو عدداً صح واقصر
على ما شاء منه على الأوجه
وكان بحث بعضهم إلحاقه
بالنفل المطلق في أنه إذا
نوى عدداً يزيد وينقص
توهمه من ذلك وهو غلط
صريح وقوله أن في كلام
الغزالي عن الفوراني
ما يؤخذ منه ذلك وهم أيضاً
كما يعلم من البسيط ويجرى
ذلك فيمن أحرم بسنة
الظهر الأربع بنية الوصل
فلا يجوز له الفصل بان
يسلم من ركعتين وإن نواه
قبل النقص خلافاً لمن وهم
فيه أيضاً (ولمن زاد على
ركعة الفصل) بين كل
ركعتين بالسلام للاتباع
الآتي وللخبر الصحيح كان
صلى الله عليه وسلم يفصل
بين الشفع والوتر بالتسليم
(وهو أفضل) من الوصل
الآتي إن ساءه عدداً لأن
أحاديثها أكثر في المجموع
منها الخبر المتفق عليه كان
صلى الله عليه وسلم يصلى

من هذه المراتب كالثلاث حصل الوتر وسقطوا امتنعت الزيادة بعد ذلك أفنى بذلك شيخنا الشهاب الرملي وهو
ظاهر فإذا أتى بثلاث بنية الوتر ثم أراد أن يشفعها ويأتي بكل الوتر مثلاً كان تمتعاً والله أعلم (قوله فسبح
تسع) لا يخفى أن المفهوم من هذه العبارة أن أكملية السبع فالتسع مؤخره عن أكملية الخمس غير مراد سمع (قوله واقصر على ما شاء منه على الأوجه) الذي اعتمده
شيخنا الشهاب الرملي أن أحرامه من حط على ثلاث (قوله بين كل ركعتين) هذا هو الأفضل ولو صلى كل أربع

فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة الخ

ولأنه أكثر عملا والمانع له الواجب للوصل مخالف للسنة الصحيحة فلا يراعى خلافه ومن (٢٢٧) ثم كره بعض أصحابنا الوصل وقال غير

واحد منهم أنه مفسد للصلاة
للنهي الصحيح عن تشبيه
صلاة الوتر بالمغرب وحينئذ
فلا يمكن وقوع الوتر متفقا
على صحته أصلا (و) له
(الوصل بتشهد أو تشهدين
في الركعتين (الآخرتين)
لثبوت كل منهما في مسلم
عن فعله عليه السلام والاول
أفضل ويمتنع أكثر من
تشهدين وفعل أولهما قبل
الآخرتين لأن ذلك لم يرد
ويظهر أن محل إبطاله
المصرح به في كلامهم أن
كان فيه تطويل جلسة
الاستراحة كما يأتي آخر الباب
ويسن في الأولى قراءة سبع
وفي الثانية الكافرون وفي
الثالثة الإخلاص والمعوذتين
للاتباع وقضيته أن ذلك إنما
يسن إن أوتر بثلاث لأنه
إنما ورد فيهن ولو أوتر
بأكثر فهل يسن ذلك في
الثالثة الأخيرة فصل أو
وصل محل نظر ثم رأت
البلقيني قال أنه متى أوتر
بثلاث مفصلة عما قبلها
كثمان أو ست أو أربع
قرأ ذلك في الثلاثة الأخيرة
ومن أوتر بأكثر من ثلاث
موصولة لم يقرأ ذلك في
الثلاثة أي لثلاث يلزم خلو
ما قبلها عن سورة أو تطويلها
على ما قبلها أو القراءة على
غير ترتيب المصحف أو على

(الخ) خبر فتيته أو الضمير لأحد حديث الفصل (قوله) ولأنه أكثر عملا أي لزيادة عليه بالسلام مغنى (قوله)
والمانع له (الخ) وهو أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه نهاية (قوله) ومن ثم أي لأجل مخالفته للسنة الصحيحة
(قوله) للنهي الصحيح عن تشبيه صلاة الوتر (الخ) ظاهر هذا السياق شامل للأحدى عشرة وغيرهما من المراتب
الموصولة لكن في بعض العبارات ما يدل على خلاف ذلك من ذلك قول العياض فان وصل الثالث كره
اه وقول الاستاذ في كثره ويكره الوصل عند الاتيان بثلاث ركعات فان زاد وصل بخلاف الأولى اه
وفي العياض بعد ما تقدم وإذا وصله في رمضان أسرف في الثالثة أي دون الأولى قال في شرحه ويوجه بأنه في
رمضان يسن الجهر فيه وعند وصله هو تشبيه بالمغرب فيسن له الجهر في الأولىين فقط تشهد تشهدين ام
تشهدا لأن المغرب كذلك ثم رأيتهم صرحوا بذلك الخ اه سم قول المتن (بتشهد) أي في الأخيرة مغنى
(قوله) والاول أفضل أي والوصل بتشهد أفضل منه بتشهدين كما في التحقيق فرقا بينه وبين المغرب وللنهي
عن تشبيه الوتر بالمغرب نهاية ومغنى قال ع ش قوله لم والوصل بتشهدا أفضل الخ أي وان أحرم بأحدى
عشرة ولعل وجه التشبيه بالمغرب فيما ذكر أن الأول منهما بعد شفع والثاني بعد فرد ثم قوله أفضل يفيد
أن الوصل من حيث كونه بتشهدين ليس مكروها وإنما هو خلاف الأفضل وقوله لم وللنهي عن
تشبيه الوتر الخ أي يجعله مشتملا على تشهدين اه (قوله) ويمتنع (الخ) عبارة المغنى وليس له غير ذلك فلا
يجوز له أن يتشهد في غيرهما فقط ومعهما ومع أحدهما اه (قوله) ويظهر (الخ) الوجه أنه حيث جلس بقصد
التشهد البطلان لأنه قصد المبطول وشرع فيه سم (قوله) أن محل إبطاله أي إبطال ما ذكر من الزيادة على
التشهدين وفعل أولهما قبل الآخرتين (قوله) إن كان فيه أي في التشهد الزائد أو المفعول قبل الآخرتين
(وقوله) تطويل جلسة الاستراحة أي بان يجلس للتشهدا أكثر من قدر جلسة الاستراحة (قوله) ويسن
إلى قوله وقضيته في النهاية والمغنى (وفي الثالثة الإخلاص والمعوذتين) ظاهره وان وصل وان لم تطويل
الثالثة على الثانية سم على حجب وقد يقال هذا مخالف لما تقدم من أنه لا تسن سورة بعد التشهد الأول إلا
أن يقال هذا تخصصه لتعلق الطلب به بخصوصه ع ش (قوله) وقضيته (الخ) عبارة المغنى وينبغي أن
الثلاثة الأخيرة فيما إذا زاد على الثلاثة أن يقرأ فيها ذلك اه زاد النهاية كما بحثه الباقيني اه وظاهرهما كما
قال ع ش سواء وصلها بما قبلها أم لا فيخالف ما سيقوله الشارح عن البلقيني إلا أن يخص كلاهما بالفصل
فليراجع (قوله) أن ذلك أي قراءة ما ذكر (قوله) فصل (الخ) أي الثلاثة الأخيرة عما قبلها (قوله) كثمان
(الخ) مثال لما قبل الثلاث (قوله) قرأ ذلك أي ما ذكر من السور الثلاث (في الثلاثة الأخيرة) أي وان
وصل فيها (قوله) وان يقول إلى التنبيه في المغنى وإلى المتن في النهاية (قوله) وان يقول (الخ) عطف على قوله في
الأولى قراءة سبع (الخ) (قوله) بعد الوتر أي بعد فراغ الوتر ركعة كان أو أكثر ع ش (قوله) ثلاثا يسبحان
الملك القدوس ويرفع صوته بالثلاثة مغنى وإيعاب اه بصري (قوله) ثم اللهم أي (الخ) أي وان يقول بعده

بتسليم واحد أو ستا بتسليم واحد جاز كما اعتمدته شيخنا الشهاب الرمي خلافا لبعض المتأخرين (قوله) للنهي
الصحيح عن تشبيه صلاة الوتر بالمغرب ظاهر هذا السياق أن التشبيه المنهى عنه شامل للأحدى عشرة
وغيرها من المراتب الموصولة لكن في بعض العبارات ما يدل على خلاف ذلك كما تقدم في هامش النية أول
باب صفة الصلاة ومن ذلك قول العياض فان وصل الثلاث كره اه وعبارة استاذنا أن الحسن البكري في
كثره ويكره الوصل عند الاتيان بثلاث ركعات فان زاد وصل بخلاف الأولى وفي العياض بعد ما تقدم وإذا
وصله في رمضان أسرف في الثالثة أي دون الأولىين قال في شرحه ويوجه بأنه في رمضان يسن الجهر فيه وعند وصله
هو تشبيه بالمغرب فيسن له الجهر في الأولىين فقط سواء تشهد تشهدين أم تشهد لأن المغرب كذلك ثم رأيتهم
صرحوا بذلك الخ اه (قوله) والاول أفضل (الاول هو الوصل بتشهد) (قوله) ويظهر أن محل إبطاله (الخ) الوجه
أنه حيث جلس بقصد التشهد البطلان لأنه قصد المبطول وشرع فيه (قوله) وفي الثالثة الإخلاص والمعوذتين

غير تواليه وكل ذلك خلاف السنة اه نعم يمكن أن يقرأ فيها أو أوتر بخمس مثلا المطففين والانشاق في الأولى والبروج والطارق في الثانية
وحينئذ لا يلزم شيء من ذلك وان يقول بعد الوتر ثلاثا يسبحان الملك القدوس ثم اللهم أي أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك

أنت كما اثبت على نفسك
 ﴿ تنبيه ﴾ قضية كلام
 بعضهم انه لا تحصل فضيلة
 الوتر الا ان صلي اخبرته
 وهو متجه إن أراد كال
 الفضيلة لا اصلها كما قدمته
 انفا (ووقته) اى الوتر
 (بين صلاة العشاء) ولو بعد
 المغرب فى جمع التقديم
 (وطلوع الفجر) للخبر
 الصحيح بذلك ووقت
 اختياره الى ثلث الليل فى
 حق من لا يريد تهجدا او
 لم يعتد الاستيقاظ اخر الليل
 ولو خرج الوقت جاز له
 قضاءه قبل العشاء كالرواتب
 البعيدة على ما رجحه بعضهم
 قصرا للتبعية على الوقت
 وهو كالتحكم بل هى موجودة
 خارجة ايضا اذ القضاء يحكى
 الاداء فالوجه انه لا يجوز
 تقديم شئ من ذلك على
 الفرض فى القضاء كالاداء
 ثم رابت ابن عجيل رجح هذا
 ايضا وبحث بعضهم انه لو
 اخر القبلة الى ما بعد الفرض
 جاز له جمعها مع البعيدة
 بسلام واحد و فرق بين هذا
 وامتناع نظيره فى العيدين
 بان الصلاة ثم يصير نصفها
 قضاء ونصفها اداء ولا نظير
 له وبانها اشبهت الفرض
 بطلب الجماعة فيها فلا تغيز
 عما ورد فيها كالترأوىج
 وما بحثه اولاه نظرا ظاهر
 لاختلاف النية فلعل بحثه
 مبنى على الضعيف انه
 لا يجب نية القبلة والبعدية

اللهم الخ مغنى (قوله وبك) عبارة المغنى وأعوذ بك اه وعبارة عش قوله وبك منك أى أستجير بك من
 غضبك اه (قوله لما قدمته انفا) أى فى قوله ولو صلى ما عدا ركعة الوتر الخ (قوله ولو بعد المغرب الى المثنى
 فى المغنى) أى قوله ولو خرج فى النهاية (قوله فى جمع التقديم) ظاهره وإن صار مقبلا قبل فعله وبعد فعل
 العشاء كان وصلت سفينة دار إقامة بعد فعل العشاء أو نوى الإقامة لكن نقل عن الباب انه لا يفعله فى
 هذه الحالة بل يؤخره حتى يدخل وقته الحقيقي وهو ظاهر لأن كونه فى وقت العشاء اتقى بالإقامة عش
 قول المثنى (وطلوع الفجر) أى الصادق نهاية (قوله الى ثلث الليل الخ) وفى المغنى الى نصف الليل اه (قوله
 او لم يعتد الخ) لعل او بمعنى الواو كما عبر بها النهاية (قوله وهو) أى القصر (قوله بل هى) أى التبعية شارح
 اه سم (قوله فالوجه الخ) وفاقا للنهاية ووالده والمغنى قال البصرى قوله فالوجه الخ قد يقال الانسب
 التعبير بالواو اه وفيه نظر إذ تفرع على ما قبله ظاهر (قوله من ذلك) أى من الوتر والرواتب البعيدة
 كما هو ظاهر بصرى (قوله وبحث بعضهم) هو الشهاب الرملى بصرى واعتمد ذلك البحث النهاية
 والمغنى عبارة سم اعتمد هذا البحث شيخنا الرملى وعليه فلو أحرم بالجميع وأدرك ركعة واحدة فى
 الوقت فهل يصير بالجميع اداء فيه نظرو وينبغى ان يصير لأهلها صارت صلاة واحدة مر وافى ايضا بامتناع
 جمع سنة الظهر مع سنة العصر فى وقت العصر باحرام واحد إذ يلزم ان يكون صلاة بعضها اداء وبعضها
 قضاء ولا نظير لذلك وقضيته جواز جمع سنة الظهر مع سنة العصر بعدهما فى جمع التقديم ولما إذا قضاها
 اعنى الظهر والعصر إذ كل الصلاة حيثما اداء وقضاها فى الغاز الا سنوى ما يؤيده تأييد اظاهر لكن اعتمد
 شيخنا الشهاب الرملى امتناع جمع الوتر مع غيره كسنة العشاء والفرق بين الوتر وغيره ممكن اه (قوله بان
 الصلاة ثم يصير الخ) قضية هذا التعليل الجواز بعد فوات العيدين وقضية ما بعده المنع سم ورشيدى عبارة
 عش قوله وبانها اشبهت الفرائض الخ وعلى هذا لوفاته عيد الفطر والاضحى لا يجوز الجمع بينهما باحرام
 واحد مع انتفاء العلة الأولى لأن الحكم إذا كان معللا بعلمتين بقيت احداهما وكذا النوى بر كفى العيد
 والضحى فلا يجوز لأنهما سنتان مقصودتان اه (قوله وما بحثه اولاه) أى جواز جمع القبلة مع البعيدة
 باحرام ولعل ثانياه امتناع نظيره فى العيدين (قوله لاختلاف النية) قد يقال لا يؤثر (قوله فلعل بحثه مبنى

ظاهره وإن وصل وإن لزم تطويل الثالثة على الثانية (قوله بل هى) أى التبعية ش (قوله وبحث بعضهم الخ)
 اعتمد هذا البحث شيخنا الرملى وعليه فلو أحرم بالجميع وأدرك ركعة واحدة فى الوقت فهل يصير بالجميع
 اداء فيه نظرو وينبغى ان يصير لأهلها صارت صلاة واحدة مر وافى ايضا بامتناع جمع سنة الظهر مع سنة
 العصر فى وقت العصر باحرام واحد إذ يلزم ان تكون صلاة بعضها اداء وبعضها قضاء ولا نظير لذلك وقضيته
 جواز جمع سنة الظهر مع سنة العصر بعدهما فى جمع التقديم ولما إذا قضاها اعنى الظهر والعصر إذ كل
 الصلاة حيثما اداء وقضاها فى الغاز الا سنوى مانصه مسئلة شخص أى بعدد من الركعات باحرام واحد
 بنوى فى احرامه ليقاع بعض تلك الركعات عن صلاة وبعضها عن صورة أخرى وصورته فى الوتر فانه يجوز
 ان يأتى بثلاث ركعات بنوى ببعضها الوتر وبعضها غيره كذا نقله صاحب البيان عن الفقهاء وغيره فانه لما
 تكلم على الافضل الفصل او الوصل حكى فيه اربعة اوجه فقال احدها لا افضل ان يفصل بين الشفع والوتر
 بالتسليم والثانى لا افضل ان يجمع ثم قال والثالث وهو اختيار الفقهاء ان لا افضل ان يجمع بين الجميع بالتسليم
 إلا أن يكون ركعتان للصلاة وركعة للوتر فالأفضل ان يفصل الركعة هذا لفظ صاحب البيان ومنه يؤخذ
 ما ذكرناه اه كلام الا لغاز وهذا يؤيد البحث المذكور تأييد اظاهر فتأمله لكن اعتمد شيخنا الشهاب
 الرملى امتناع جمع الوتر مع غيره كسنة العشاء والفرق بين الوتر وغيره ممكن ﴿ فرع ﴾ يجوز ان يطلق
 فى نية سنة الظهر المتقدمة مثلا ويتخير بين ركعتين واربع مر (قوله بان الصلاة ثم يصير نصفها قضاء ونصفها
 اداء) قضية هذا التعليل الجواز بعد فوات العيدين وقضية ما بعده المنع (قوله لاختلاف النية) قد
 يقال لا يؤثر (قوله فلعل بحثه مبنى على الضعيف) لا يلزم هذا البناء لأن فرض المسئلة ان يتفرع فى

وليست القبلية والبعدية كذلك لاختلافها وقتا وغيره (وقيل شرط) جواز (الابتار بركة (٢٢٩) سبق نقل بعد العشاء) ولومن غير

سنتها لتقع هي مؤثرة لذلك
النفل وردوه بأنه يكفي
كونها وترافي نفسها او مؤثرة
لما قبلها ولو فرضا (ويسن)
لمن وثق يقيظته واراد صلاة
بعدنومه (جعلها) كله (اخر
صلاة الليل) التي يصلها بعد
نومه ولم يحتاج اليه لانها
حيث اطلقت انصرفت
لذلك من راتبة وتراويح
او تهجد للامره في الخبر
المتفق عليه وذلك للاتباع
وبه يحصل فضل التهجد
لما بينهما من العموم
والخصوص الوجهي اذ
يجتمعان في صلاة بعد النوم
بنية الوتر وينفرد الوتر
بصلاته قبل النوم والتهجد
بصلاته بعده من غير بنية الوتر
فما وقع لهما من صدقة
عليه لا ينافي قولهما في
النكاح انه غيره على ان
القصد هنا مجرد التسمية وثم
بيان ان التهجد الواجب
عليه صلى الله عليه وسلم ولا
لا يكفي عنه الوتر وان الذي
اختلف في نسخ وجوبه عنه
ماعد الوتر وخرج بكنهه
بعضه فلا يصلح جماعا
تراويح قبل النوم ثم باقيه
بعده فان اراد الجماعة معهم
فيه نوى نفلا مطلقا (فان
وتر ثم تهجد) او عكس
اولم تهجد اصلا (لم بعده)
اي لم يندب اي يشرع له
اعادته فان اعاده بنية الوتر
فالقياص بطلانه من العالم
بالنهي الآتي والا وقع له

(الخ) لا يلزم هذا البناء لان فرض المسئلة أنه يتعرض في نيته كون ركعتين السنة المتقدمة وركعتين السنة
المتأخرة مرأه سم (قوله وليست القبلية والبعدية الخ) وكذا سنة الظهر والعصر بالاولى خلافا لما سمن
بحث سم (قوله ولومن غير سنتها) الى المتن في النهاية والمغني (قوله ولو فرضا) اي كالعشاء (قوله لمن وثق) الى
قوله ولو اوتر في النهاية لا قوله التي للاسرو قوله على ان الى وخرج وقوله او عكس وقوله ولا غيره الى قول
المتن (ويسن جعله الخ) اي ولو نام قبله مغني وشرح بافضل قال ع ش يؤخذ من تخصيص سن التأخير بالوتر
استحباب تهجيل راتبة العشاء البعدية وقد قدمنا ما يدل عليه اه (قوله واراد صلاة بعدنومه) قد يقال الجعل
المذكور مسنون وان لم يرد صلاة بعد النوم لان طاب الشيء لا يسقط بارادة الخلاف فواجه التقييد وقد
يجاب انه احتراز عما لو عزم على ترك الصلاة بعد النوم ولا نه لصدق قوله اي المصنف جعله اخر صلاة الليل
سم على حج اه رشدي عبارة المغني فان كان له تهجد اخر الوتر الى ان يتهجد ولا ووتر بعد فرضه العشاء
وراتبته اذ ما في الروضة وقيدته في المجموع بما اذا لم يبق يقيظته ولا افتاخير اه افضل مطلقا اه وباقي عن
شرح بافضل ما يوافق نقله عن المجموع (قوله التي يصلها بعدنومه) قد يقال عبارة المصنف على
اطلاقها افضل لاقتضاء تقييده بذلك ان من ليس له صلاة بعد النوم لا يسن له ان يجعله اخر صلاته قبل
النوم وليس كذلك كما هو ظاهر بصرى عبارة بافضل مع شرحه للشارح وتأخيرته بعد صلاة الليل من
نحو راتبة او تراويح او تهجد وهو الصلاة بعد النوم او صلاة نفل مطلق قبل النوم او فائتة اراد قضاءها
ليلا افضل من تقديمه عليها سواء كان ذلك اي الوتر بعد النوم او قبله وتأخيرته الى اخر الليل فيما اذا كان
من عادته ان يستيقظ له آخره بنفسه او غيره افضل من تقديمه اوله اه (قوله ولم يحتاج اليه) اي الى قيد التي
يصلها بعدنومه (لأنها الخ) اي صلاة الليل (قوله لذلك) اي لما بعد النوم (قوله للاسرو) الى قوله
على ان القصد في المغني (قوله وبه الخ) اي بالوتر بعد النوم (قوله فما وقع لهما الخ) اي في غير المنهاج
(قوله من صدقه عليه) اي صدق التهجد على الوتر ويحتمل العكس (قوله اولا) اي قبل النسخ (قوله وان
الذي اختلف الخ) عبارة الروض في باب النكاح ونسخ وجوب التهجد عليه لا الوتر انتهت سم
(قوله فلا يصلح الخ) اي فالأفضل تأخير كله وان صلى بعضه اول الليل في جماعة وكان لا يدركه آخر الليل
ولهذا افقوا الودر همه الله تعالى فيمن يصلي بعض وتر رمضان جماعة ويكمله بعد تهجده بان الافضل تأخير
كله نهاية قال ع ش قوله بان الافضل تأخير كله اي ما لم يخف من تأخيرته فوات بعضه والا صلى ما يخاف فوته
واخر باقيه ويكون ذلك عذرا في التقديم لما صلا اه (قوله نوى الخ) اي ووتر اخر الليل نهاية لكن لو كان
امام او صلى وتر رمضان بنية النفل المطلق كره القنوت في حقه ع ش (قوله اولم تهجد) الى قوله وقضيته في
المغني قول المتن (لم بعده) اي ولو في جماعة فيسنته هذا مما سيأتي ان النفل الذي تشرع فيه الجماعة يسن
اعادته جماعة ع ش (قوله فالقياص بطلانه من العالم) جزم بذلك اي عدم الانعقاد للمغني وكذا النهاية تبعها
لوالده (قوله ولا الخ) اي بان اعاده جاهلا او ناسيا نهاية (قوله ولا يكره تهجد الخ) لكن لا يستحب تعمده
وقال في اللباب يسن ان يصلي ركعتين بعد الوتر قاعدا متر بعا يقرأ في الاولي بعد الفاتحة اذ ازلت وفي الثانية

نيته لو كفي السنة المتقدمة وركعتي السنة المتأخرة (قوله واراد صلاة بعدنومه) قد يقال الجعل المذكور
مسنون وان لم يرد صلاة بعد النوم لان طاب الشيء لا يسقط بارادة الخلاف فواجه التقييد وقد يجاب بأنه
احتراز عما لو عزم على ترك الصلاة بعد النوم ولا نه لصدق قوله جعله اخر صلاة الليل (قوله وان الذي
اختلف في نسخ الخ) عبارة الروض في باب النكاح ونسخ وجوب التهجد عليه لا الوتر اه (قوله ولا يكره
تهجد ولا غيره بعدوتر) هذا لا يفيد ندب ترك المتنفل بعد الوتر وقد صرح به في العباب تبعها للمجموع
والتحقيق كما بينه في شرحه فقال ويندب او لا ينفل بعدوتره وصلاته صلى الله عليه وسلم ركعتين بعده جالسا
ليبان الجوازا اه وعبارة التحقيق بعد ان قال ولو اوتر ثم تهجد لم ينقضه ويقال نقضه اول قيامه بركعة ثم يؤثر
بعده اما نفعه ولو اوتر ثم اراد نفلا جاز بلا كراهته ويستحب ان لا يتعمد صلاة بعده واما حديث مسلم ان

نفلا مطلقا وذلك للخبر الصحيح لاوتران في ليلة ولا يكره تهجد ولا غيره بعد وتر

قل يا أيها الكافرون فاذا ركع وضع يديه على الأرض وبثني رجليه وجزم بذلك الطبري أيضا وأنكر في
المجموع على من اعتقد سنية ذلك وقال أنه من البدع المنكرة وقال في العباب ويندب أن لا يتنفل بعد وتره
وصلاته صلى الله عليه وسلم ركعتين بعده جالسًا لبيان الجواز مغني عبارة سم قوله ولا يكره تهجد ولا غيره
الح هذا لا يفيد ندب ترك التنفل بعد الوتر وقد صرح به في العباب تبعًا للمجموع والتحقيق كما بينه في شرحه
فقال ويندب أن لا يتنفل بعد وتره وصلاته ^{صلى الله عليه وسلم} بعده جالسًا لبيان الجواز وقد يستثنى من ذلك أي
ندب عدم التنفل بعد الوتر المسافر فقد ذكر ابن حبان في صحيحه الأمر بالركعتين بعد الوتر لمسافر خاف أن
لا يستيقظ للتهجد ولو بدا له تهجد بعد الوتر فالأولى أن يؤخره عليه قليلًا نص عليه انتهى وفي هذا الكلام
اشعار بأن فعل الوتر لا يمنع التهجد لكن إن أراد في الحال فالأولى أن يؤخره قليلًا فليتم أمه (قوله) لكن
ينبغي تأخير (أي الوتر) عنه (أي عمداً) من التهجد وغيره (قوله) ثم أراد (أي حالاً) (صلاة) أي تهجداً
أو غيره (قوله) آخرها قليلًا لعل حكمته المحافظة بحسب الظاهر على جعل الوتر آخر صلاة الليل صورته فانه لما
فصل بين الركعة الأخيرة وما بعدها كان ذلك كأنه ليس من صلاة الليل لفصله وتقدير أنه منها ينزل ذلك منزلة
من أراد الاقتصار على الوتر ثم عرض له ما يقتضي التهجد بعده عَشْر (قوله) إن يصلي) إلى قول المتن
ومنه في النهاية إلا قوله نعم إلا ما (قوله) حتى يصير وتره (الح) أي ثم يتهجد ما شاء مغني إذا جمل على النهاية ثم
يعيده كذا في الروضة أما لو صيره شفعا ثم أوتر بعده من غير تحلل تهجد فلا يجوز جزأه (قوله) جمع (الح)
منهم ابن عمر رضي الله تعالى عنهما مغني (قوله) عنه أي عن نقض الوتر مغني (قوله) عليه أي المصنف قول
المتن (في النصف الثاني) (الح) لوفات وتر النصف الثاني من رمضان فقضاءه نهاراً أو في غير رمضان ينبغي أن
يقنت لأن القضاء يحكي الأداء سم (قوله) وعلى الأول) هو قول المصنف في النصف الثاني من رمضان عَشْر
(قوله) يكره ذلك أي القنوت في غير النصف مغني (قوله) وقضيته أي قضية إطلاقهم كراهة القنوت في غير
النصف (قوله) ومروا ثم ما يوافقه) عبارته هناك في شرح ويندب القنوت في سائر المكتوبات للنازلة (الح)
أما غير المكتوبات كالجنازة فيكره فيها مطلقاً لئلا تنافي التخييف والمنذورة والنافلة التي يسن فيها
الجماعة وغيرهما لا يسن فيها ثم انقضى فيها للنازلة لم يكرهه إلا كرهه وقول جمع يحرم ويبطل في النازلة
ضعيف وكذا قول بعضهم يبطل أن طال لا إطلاقهم كراهة القنوت في الفرائض وغيرها لغير النازلة
لمقتضى أنه لا فرق بين طويله وقصيره وفي الأم ما يصرح بذلك ومن ثم لما ساقه بعضهم قال وفيه رد على
الريعي وغيره في قولهم إذا طال القنوت في النافلة بطلت مطلقاً انتهت أم سم (قوله) وبه) أي بقوله

الذي ^{صلى الله عليه وسلم} صلى ركعتين بعد الوتر جالساً ففعله لبيان الجواز والذي اظبط عليه وأمر به جعل آخر
صلاة الليل وترًا هو في شرح العباب وقد يستثنى من ذلك أي ندب عدم التنفل بعد الوتر المسافر فقد ذكر ابن
حبان في صحيحه الأمر بالركعتين بعد الوتر لمسافر خاف أن لا يستيقظ للتهجد ثم روى عن ثوبان كنا مع
رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} في سفر فقال إن هذا السفر جهدو ثقلاً فاذا أوتر أحدكم فليركع ركعتين فإن استيقظ وإلا
كانت له ولو بدا له تهجد بعد الوتر فالأولى أن يؤخره عنه قليلًا نص عليه أم وفي هذا الكلام اشعار بأن فعل
الوتر لا يمنع التهجد لكن إن أراد في الحال فالأولى أن يؤخره قليلًا فليتم أم (قوله) في المتن في النصف الثاني
من رمضان) لوفات وتر النصف الثاني من رمضان فقضاءه نهاراً أو في غير رمضان ينبغي أن يقنت لأن القضاء
يحكي الأداء (قوله) ومروا ثم ما يوافقه) عبارته هناك بعد شرح قول المنهاج ويندب القنوت في سائر
المكتوبات للنازلة لا مطلقاً على المشهور أما غير المكتوبات كالجنازة فيكره فيها مطلقاً لئلا تنافي التخييف
والمنذورة والنافلة التي يسن فيها الجماعة وغيرهما لا يسن فيها ثم انقضى فيها للنازلة لم يكرهه إلا كرهه
وقول جمع يحرم ويبطل في النازلة ضعيف وكذا قول بعضهم يبطل أن اطال لا إطلاقهم كراهة القنوت في
الفرائض وغيرها لغير النازلة لمقتضى أنه لا فرق بين طويله وقصيره وفي الأم ما يصرح بذلك ومن ثم لما
ساقه بعضهم قال وفيه رد على الريعي وغيره في قولهم أن اطال القنوت في النافلة بطلت مطلقاً أم (قوله) وبه

لكن ينبغي تأخير عنه
ولو أوتر ثم أراد صلاة
آخرها قليلًا (وقيل يشفعه
بركعة) أي يصلي ركعة حتى
يصير وتره شفعا (ثم يعيده)
ليقطع الوتر آخر صلاته
كما كان يفعله جمع من
الصحابة رضي الله عنهم
ويسمى نقض الوتر
لكن في الأحياء أنه صح
التهجد عنه (ويندب القنوت
آخر وتره) أي آخر
ما يقع وترًا فشمع الإيتار
بركعة كما هو ظاهر خلافاً
لمن أوردها عليه (في
النصف الثاني من رمضان)
لأن أبي بن كعب فعل
ذلك لما جمع عمر الناس
عليه في التراويح رواه أبو
داود (وقيل) يسن في الأخيرة
الوتر (كل السنة) واختير
لظاهر الخبر الصحيح عن
الحسن بن علي رضي الله
عنه عني رسول الله صلى
الله عليه وسلم كلمات
أقولن في الوتر أي قنوته
اللهم اهدني فيمن هديت
إلى آخر ما مر في قنوت
الصبح وعلى الأول يكره
ذلك وقضيته أن تطويله
لا يبطل ومروا ثم ما يوافقه وبه

يرد قول شيخنا هذا ولعل محله إذا لم يبطل الاعتدال أو كان شهوا نعيم في الأتوار ما قد بدوا فقه (وهو كقنوت الصبح) في لفظه ومحله والجبر به ورفع
اليدين فيه وغير ذلك مما مر ثم (ويقول) ندبا (قبله اللهم إنا نستعينك ونستغفرك إلى آخره) (٢٣١) وهو مشهور قيل ويزيد فيه آخر

البقرة وردوه بكرة
القراءة في غير القيام (قلت
الاصح) انه يقول ذلك
(بعده) لان قنوت الصبح
ثابت عن النبي ﷺ في
الوتر والآخر لم يأت عنه
ﷺ فيه شيء وإنما اخترعه
عمر رضي الله عنه وتبعوه
فكان تقديمه أولى وإنما
يجمع بينهما امام لمختصين
بشروطه السابقة وإلا
اقتصروا على قنوت الصبح
(و) الاصح (أن الجماعة
تندب في الوتر) إذا فعل في
رمضان سواء أ فعل عقب
الترأويح أم بعدها أم من
غير فعلها وسواء أ فعلت
الترأويح (جماعة) أم لا
(والله أعلم) لنقل الخلاف
ذلك عن السلف نعم من له
تهجد لا يؤثر معهم بل يؤخر
وتره لما بعد تهجده أما وتر
غير رمضان فلا يسن له
جماعة كغيره (ومنه) أي
ملا يسن له جماعة (الضحى)
للأخبار الصحيحة الكثيرة
فيها ومن نفاها إنما أراد
بحسب علمه (وأقلها
ركعتان) لخبر البخاري
عن أبي هريرة أنه ﷺ
أوصاهما وأنه لا يدعها
وأذى كمالها أربع لما
صح كان ﷺ يصلي

وقضيته ان تطويله لا يبطل الخ (قوله) يرد قول شيخنا الخ) اعتمد مر قول الشيخ سم وكذا اعتمده
الخطيب عبارة النهاية والمغني وعلى الأول لو قنت فيه في غير النصف المذكور ولم يبطل به الاعتدال كره
وسجد للسجود وان طال به وهو عامد عالم بالتحريم بطلت صلاته وإلا فلا ويسجد للشهو اه قال ع ش قوله
مر لو قنت فيه الخ ومثله لو قنت في غير الصبح فان طال به الاعتدال ولو من الركعة الأخيرة بطلت صلاته
حيث كان عامدا عالما وإلا فلا ويسجد للسجود على ما اعتمده الشارح مر وافق به حجج بان تطويل الاعتدال
من الركعة الأخيرة لا يضر مطلقا لانه عهد تطويله بقنوت النازل وعليه فلا يجوز دلالة لم يفعل ما يبطل عمده
اه (قوله) ولعله محله) أي عدم الإبطال (قوله) قد بدوا فقه) أي قول الشيخ (قوله) في لفظه) إلى قوله لنقل
الخلف في المغني (قوله) وغير ذلك الخ) أي كاقضاء السجود بتركه مغني (قوله) آخر البقرة) أي ربنا
لا تأخذنا إلى آخر السورة نهاية ومعنى (قوله) بقول ذلك) أي اللهم إنا نستعينك الخ قول المتن (بعده)
أي بعد قنوت الصبح مغني (قوله) والآخر) اللهم إنا نستعينك الخ (قوله) تقديمه) أي قنوت الصبح
(قوله) بشروطه السابقة) أي في دعاء الافتتاح كردد (قوله) أم بعدها) هلا قال أم قبلها سم عبارة
البصري قوله أم بعدها لعل الاصوب قبلها ووقع السؤال في قضاء وتر رمضان بعد خروجه هل تسن له
الجماعة والقنوت الظاهر نعم اه وقد يحاجب بأنه يغني عن أم قبلها قوله نعم من له تهجد الخ أي كما مر قيل قول
المتن فان أوتر الخ (قوله) كغيره) أي من القسم الأول (قوله) أي ما لا يسن) إلى قوله قال بعضهم في
النهاية والمغني لإفوله لما صح إلى فست (قوله) ومن نفاها الخ) ان أراد بالنافي عائشة رضي الله عنها كان
ينبغي ان يقول إنما أراد بحسب رؤيته بدل علمه لان عائشة إنما قالت ما رايته يصليها رشيدى قول المتن
(الضحى) وهي صلاة الاشراف كما في به والوالد رحمه الله تعالى وان وقع في العياب انها غيرها وعلى ما فيه
يנדب قضاء إذا فاتت لانه ذات وقت نهاية ويأتي في الشرح خلاف ذلك الافتاء عبارة ع ش قوله مر
وهي صلاة الاشراف عبارة سم على المنهج فرع المعتمد ان صلاة الاشراف غير صلاة الضحى مر وفي حج
ما يوافقه اه وعبارة شيخنا وهل هي صلاة الاشراف او غيرها الذي في شرح الرمي انها هي وقال ابن حجر
انها غيرها ونقل ابن قاسم عن الرمي ايضا في غير الشرح وعليه فصلاة الاشراف ركعتان يحرم بهما بنية
سنة لإشراق الشمس ويتأكد على الشخص قضاؤها إذا فاتت لانه ذات وقت وهو وقت طلوع الشمس ولا
تسكروه حينئذ كما علمت انها ذات وقت اه وقوله وهو وقت الخ يأتي في الشرح خلافه وعن شرح الشياثل
للشارح وفاقه (قوله) ومن نفاها الخ) أي كابن عمر رضي الله تعالى عنهما حمل على مر قول المتن (وأقلها
ركعتان) ودعاء صلاة الضحى اللهم ان الضحاء ضحاؤك والبهاء بهاؤك والجمال جمالك والقوة قوتك
والقدرة قدرتك والعصمة عصمتك اللهم ان كان رزقي في السماء فأنزله وان كان في الارض فاخرجه وان كان
معسرا فيسره وان كان حرا فاطهره وان كان بعيدا فقر به بحق خائلك وبهائلك وجمالك وقوتك وقدرتك
آتني ما آتيت عبادك الصالحين وما يقال من ان صلاة الضحى تقطع الذرية لا اصل له وإنما هي نزعة ألقاها
الشیطان في اذان العوام ليحلمهم على تركها شيخنا (قوله) وأنه الخ) أي وبأنه الخ (قوله) فست الخ)
عطف على قوله اربع وكان الأول العطف بثم (قوله) قال بعضهم الخ) عبارة النهاية ويسن ان يقرأ فيها

يرد قول شيخنا اعتمد مر قول الشيخ (قوله) في المتن ونستغفرك الخ) سئل الجلال السيوطي عن قوله فيه
ونخذه هل هو بالمهلة او بالمعجمة فاجاب بقوله هو بالمهلة والفت في ذلك كتابا الخ اه (قوله) أم بعدها)
هلا قال أم قبلها (قوله) قال بعضهم ويسن فيها قراءة الشمس والضحى الخ) عبارة شيخنا الامام العارفاو
الحسن البكري في كنهه يقرأ فيها أي ركعتي الضحى قل هو الله أحد والكافرون لخبر ضعيف وفي آخر مثله في
الأول والشمس وضحاها وفي الثانية الضحى وفيه مناسبة فهما ستان والأول أولى لفضل المورتين إذ ورد

الضحى اربعاً ويريد ما شاء فست فثان قال بعضهم ويسن فيها قراءة الشمس والضحى لحديث فيه رواه البيهقي اه ولم يبين انه يقرأها
فيها إذا زاد على ركعتين في كل ركعتين من ركعاتها أو في الأولى فقط وعليه فما عداها يقرأ فيه الكافرون والاختصاص كما علم

بما مر (وأكثرها ثنتا عشرة ركعة) لخبر فيه ضعيف ومن ثم صحح في المجموع والتحقيق ما عليه الأكثرون ان أكثرها ثمان وينبغي حمله ليوافق عبارة الروضة على أنها أفضلها لأنها أكثر ما صح عنه عليه السلام وإن كان أكثرها ذلك لوروده والضعيف يعمل به في مثل ذلك حتى تصح نية الضحى بالزائد على الثمان والأفضل السلام من كل ركعتين وكذا في الرواتب وإنما امتنع جمع أربع في التراويح لأنها أشبهت الفرائض بطلب الجماعة فيها ولا يرد الوتر فإنه وإن جاز جمع أربع منه مثلاً بتسليمه مع شبهه كذلك لكنه ورد الوصل في جنسه بخلاف التراويح ووقتها من ارتفاع الشمس كمرح كما في التحقيق والمجموع كالشرحين وقول الروضة عن الأصحاب من الطلوع قال الأذرى غريب أو سبق قلم إلى الزوال وهو مراد من عبر بالاستواء ووقتها المختار إذا مضى ربع النهار ليسكون في كل ربع منه صلاة وللخبر الصحيح

الكافرون والاخلاص وهما أفضل في ذلك من الشمس والضحى وإن ورد تأييداً إذا اخلاص تعدل ثلث القرآن والكافرون تعدل ربعة بلا مضاعفة اه وفي سم عن كذا الاستاذ البكري مثله واعتمده شيخنا قال ع ش قوله مر الكافرون والاخلاص ويقرؤهما أيضاً الوصل أكثر من ركعتين ومحل ذلك ما لم يصل أربعاً أو ستاً باحرام فلا تستحب قراءة سورة بعد التشهد الأول ومثله كل سنة تشهد فيها بتشهدين فإنه لا يقرأ السورة فيما بعد التشهد الأول اه أى إلا في الوتر كما تقدم وقال الرشيدى قوله مر بلا مضاعفة أى في القرآن فهذا الثواب بالنظر لأصل ثواب القرآن والمراد أيضاً ثلث القرآن أو ربعة الذى ليس فيه الاخلاص بل الكافرون اه (قوله بما مر) أى في سنة المغرب كردى (قوله ومن ثم) أى لا جل ضعف الخبر (قوله صحح في المجموع والتحقيق ما عليه الأكثرون الخ) وهذا هو المعتمد كما جرى عليه ابن المقرئ وقال الاسنوى بعد نقله ما مر فظهر أن ما في الروضة والمنهاج ضعيف انتهى مغنى عبارة النهاية وسم والمعتمد كما نقله المصنف عن الأكثرين وصححه في التحقيق والمجموع وافتى به شيخنا الشهاب الرملى أن أكثرها ثمان وعليه فلوراد عليها لم يجوز ولم يصح ضحى إن أحرم بالجميع دفعة واحدة فإن سلم من كل اثنين صح إلا الأحرام الخماس فلا يصح ضحى ثم إن علم المنع وتعمده لم ينقدو إلا وقع نقلاً كنظيره بما مر اه (قوله وينبغي حمله الخ) وفاقاً للمنهج وخلافاً للنهاية والمغنى وفاقاً للشهاب الرملى (قوله وينبغي حمله الخ) أى ما في المجموع والتحقيق (قوله على أنها) أى الثمان و(قوله ذلك) أى ثنتا عشرة (قوله حتى تصح نية الضحى الخ) خلافاً للنهاية ووالده والمغنى ووافقهم المتأخرين عبارة شيخنا وأفضلها وأكثرها ثمان ركعات على الصحيح المعتمد فلورادى أحرم بأكثر من الثمان لم ينقدو إحرامه المشتمل على الزائد إن كان عامداً وإلا انعقد نقلاً مطلقاً اه وفي سم ما يوافق وعبارة البصرى قوله حتى تصح الخ فيه مخالفة لما جزم به فى الامداد وشرح العباب من عدم الصحة إذا نوى بالزائد على الثمان الضحى وهو ما يفهمه كلام الروض وشرحه فتأمل اه (قوله والأفضل) إلى التنبيه فى النهاية وكذا فى المغنى إلا قوله وكذا فى الرواتب إلى ووقتها من ارتفاع الشمس (قوله والأفضل الخ) ويجوز فعل الثمان بسلام واحد وينبغي جواز الاقتصار على تشهد واحد فى الأخيرة وجواز تشهد فى كل شفع من ركعتين أو أربع وهل يجوز تشهد بعد ثلاث أو خمس ثم آخر فى الأخيرة أو تشهد بعد الثالثة وآخر بعد السادسة وآخر بعد الأخيرة فيه نظر سم على حج اه شورى اقول قياس كلامهم الا فى النقل المطلق الجواز (قوله من كل ركعتين) يتردد النظر فيما لو اتى بالضحى بتسليمه واحدة هل يقتصر على تشهد واحد الأقرب نعم وإنما اغتفر الثانى فى الوتر لو روده بصرى ولعل الأقرب بما مر عن سم اتفاقاً من جواز الزيادة على تشهد واحد (قوله مثلاً) أى أو ست أو ثمان أو عشر (قوله فى جنسه) كان المراد فيه فلفظ جنس مقحم رشيدى (قوله غريب) أى نقلاً جمل على مر (قوله أو سبق قلم) أى ولهذا قال الشارح كأنه سقط من القلم لفظة بعض قبل أصحابنا ويكون المقصود بذلك حكاية وجه نهاية (قوله إذا مضى ربع النهار الخ) أى من وقت الفجر كما هو ظاهر لأنه أول النهار شرعاً بصرى (تموله ليكون الخ) أهل المراد تقريباً سم (قوله فى كل ربع منه الخ) أى فى الربع الأول الصبح

ان الاخلاص تعدل ثلث القرآن والأخرى تعدل ربعة اه (قوله ومن ثم صحح في المجموع والتحقيق ما عليه الأكثرون ان أكثرها ثمان) افتى به شيخنا الشهاب الرملى فلوراد عليها لم يجوز ولم يصح ضحى إن أحرم بالجميع دفعة واحدة فإن سلم من كل ركعتين صح إلا الأحرام الخماس فلا يصح ضحى ثم إن علم المنع وتعمده لم تنقدو إلا وقع نقلاً مر ش (قوله وينبغي حمله الخ) وعلى إجرائه على ظاهره إذا صلى الاثنى عشر باحرام واحد لم ينقد ما عدا الأحرام الأربع إن علم وتعمده وإلا انعقد نقلاً مطلقاً (قوله والأفضل السلام من كل ركعتين) يجوز فعل الثمان بسلام واحد وينبغي جواز الاقتصار على تشهد واحد فى الأخيرة وجواز تشهد فى كل شفع من ركعتين أو أربع وهل يجوز تشهد بعد ثلاث أو خمس ثم آخر فى الأخيرة أو تشهد بعد الثالثة وآخر بعد السادسة وآخر بعد الأخيرة فيه نظر (قوله ليكون فى كل ربع) لعل المراد تقريباً (قوله

الصلاة مع الانفراد لغير وقوع خلل في صحتها لا تجوز فلا تتعقد كما يأتي وكرامة الوتر افضل من ركعتي الفجر وتجد الليل وإن كثرت ذكره في المطلب قال ولعل سبب ذلك انسحاب حكمها على ما تقدمها أي كونها تصير وظائف يومه وليلتنه وتر أو الله تعالى وتر يجب الوتر وتخفيف ركعتي الفجر افضل من تطويلها بغير الوارد ركعتي العيد افضل من ركعتي الكسوف بكيفيتيهما الكاملة لأن العيد لتوقيته أشبه الفرض مع شرف وقته وكوصل المضمضة والاستنشاق افضل من فصلهما وبقيت صور أخرى ولك أن تقول لا يرد شيء من ذلك على القاعدة لأن هذه كلها من تحصل الافضلية فيها من حيث عدم اشقيتها بل من حيثية أخرى اقترنت بها كالاتباع الذي يربو ثوابه على ثواب الكثرة والمشفقة فتأمل لتعلم مافي كلام الزركشي وغيره وأن المجتهد قد يرى من المصالح المحتمة بالقليل ما يفضل على الكثير ومن ثم قال

لكنه مردود) ما يردّه قولهم السابق واكمل منه خمس الخ (قوله اى كونها نصير وظائف يومه وليته وترا) فيه بحث لان وظائف اليوم والليله سواء اريد بها مجرد الفرائض او مجموع الفرائض وروايتها وترى نفسها بدون انضمام ركعة الوتر اليها بل انضمام ركعة الوتر اليها يصيرها شافعا فاختر ذلك بظهر لك (قوله من حيثية اخرى) هذا لانها اغلبيه بل يحققه لان معناه خروج بعض الصور عنها وقد تحقق وان كانت الافضلية فيها من تلك الحيثية الاخرى (قوله فى المتن وتحيه المسجد) لو خرج من المسجد قبل تمام التحية كان احرم بالتحية فى سفينة فيه ثم خرجت به السفينة قبل تمامها فالتجّه انه ان تعمد ذلك بان اخرج السفينة باختيار وبطلت لان شرطها المسجد فلا بد من وجودها فى جميعها وان لم يعتمد ذلك بان خرجت السفينة قهر عليه انقلبت فلا مطلقا (قوله الخالص) اخرج المشاع وفى شرح العباب ومرفى الغسل ان ما وقف

(٣٠ - شروانی وابن قاسم - ثانی) الشافعی رضی اللہ عنہ استسکثار قیمۃ الاضحیۃ احب الی من استسکثار عددہا والعقۃ بالعکس لان القصد من طیب اللحم وهما تخلیص الرقبۃ لا ینافیہ حدیث خیر الرقاب انفسہا عند اہلہا واغلاہا ثمنہا لا مکان حملہ بل تعینہ علی من اراد الاقتصار علی واحدہ ونظیر ذلك قاعدة ان العمل المتعدي افضل من القاصر فهي اغلبية لان القاصر قد يكون كالایمان افضل من نحر الجہاد واختار ابن عبد السلام كالا حياء ان فضل الطاعات علی قدر المصالح الناشئة عنها كتصدق بخيل بدرهم فانه افضل من قيامه ليلة وصومه اياما (و) منه (تحية المسجد) الخالص

غير المسجد الحرام لداخله على طهر او حدث وتوضأ قبل جلوسه ولو مدرسا ينتظر كما في مقدمة شرح المذهب وعبارته وإذا وصل مجلس الدرس صلى ركعتين فان كان مسجدا تاكد الحث على الصلاة انتهت ولم يستحضره الزركشي فنقل عن بعض مشايخه خلافا او زحفا او حبوا وان لم يرد الجلوس خلافا للشيخ نصر للخبر المتفق عليه إذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين وقوله فلا يجلس للغالب اذ العلة تعظيم المسجد ولذا كره تركها من غير عذر نعم ان قرب قيام مكتوبة جمعة او غيرها وقد شرعت جماعتها وإن كان قد صلاها جماعة او فرادى على الاوجه وخشى لو اشتغل بالتحية فوات فضيلة التحريم انتظره قائما ودخل التحية فان صلاها او جلس كره وكذا تكره الخطيب دخول وقت الخطبة متمكنا منها خلافا لمن نازع فيه واريد طواف دخل المسجد متمكنا منه لحصولها بركعتيه فان اختلف شرط من هذين سنت له قال المحاملي ولمن خشى فوت سنة رابعة او يدبانه بؤخر طواف القدوم اذا خشى فوت سنة مؤكدة (وهي ركعتان) للحديث اى افضلها ذلك

العباب ومر في الفصل ان ما وقف بعض مشاعا مسجدا يحرم المكث فيه على الجنب وقياسه هنا انه يسن لداخله التحية لكون مشى جمع على انها لا تسن له وهو قياس عدم صحة الاعتكاف فيه وقد يقال يتدب التحية لداخله وإن لم يصح الاعتكاف فيه وهو الاقرب ثم فرق بما حاصله ان في التحية اجتماع المقتضى وغيره وفي الاعتكاف اجتماع المانع والمقتضى (قوله غير المسجد) الى قول المتن وتحصل في النهاية لا قوله وعبارته الى ولم يستحضره وكذا في المغنى لا قوله ولو مدرسا الى ان زحفا وقوله او حبوا وقوله وايد الى المتن (قوله غير المسجد الحرام) اى اما هو فلا تسن لداخله بالقيدين الا نيين رشيدى عبارة عن شروا اذا دخل المسجد الحرام من يرد الطواف اراد ركعتين تحية المسجد قبل الطواف فهل تنعقد قال الشيخ الرملى ينبغي انها تنعقد وخالف شيخنا الزبادى وقال بعدم الانعقاد وسئل عن ذلك في مجلس آخر فقال بالانعقاد (فرع) لو وقف جز مشاع مسجدا استحب التحية ولم يصح الاعتكاف سم على المنهج اه (قوله واحد حدث) اى وتطهر عن قرب نهاية (قوله ينتظر) ببناء المفعول اى ينتظره الطلبة (قوله واذا وصل مجلس الدرس) قضية ما بعده وان لم يكن من المسجد فيخالف اختصاص التحية بالمسجد (قوله او زحفا) عطف على مدرساى ولو دخل زحفا وهو المشى على الايتين والحبو هو المشى على اليمين والركبتين (قوله وقوله) اى قول الخبر وهذا درستند الشيخ نصر (قوله للغالب) اى من جلوس داخل المسجد فيه (قوله اذا العلة الخ) تعليل لقوله للغالب (قوله كره تركها) اى التحية (قوله ان قرب قيام مكتوبة الخ) اى او قيمت معنى (قوله انتظره) اى قيام المكتوبة (قوله على الاوجه) اى خلافا لما في شرح الروض عن بحث المهمات من عدم الكراهة ان كان قد صلاها جماعة سم (قوله كرهه وكذا تكره الخ) ظاهره انعقادها في هذه المواضع مع الكراهة سم (قوله الخطيب الخ) اى لم يدخل والا امام في مكتوبة نهاية زاد المغنى او دخل بعد فراغ الخطيب من خطبة الجمعة او وهو في آخرها قال الشيخ ابر محمد وروى ما يدعى دخول هاتين الصورتين في قولهم او قرب اقامتها الخ اه (قوله دخل) اى الخطيب (قوله وقت الخطبة) عبارة عن المغنى وقد حانت الخطبة اه (قوله متمكنا منها) اى الخطبة وكأنه احترز به عما إذا لم يتمكن منها كان لم يكمل العدد رشيدى (قوله واريد طواف الخ) لو بدا بالتحية في هذه الحالة فينبغي انعقادها لانها مطلوبة في الجملة ولو بدا بالطواف كان هو الافضل ثم نوى بالركعتين بعده التحية فينبغي صحة ذلك ويندرج فيها سنة الطواف مر اه سم (قوله من هذين) اى ارادة الطواف والتمكن منه (قوله للحديث) اى المار انفا (قوله ولمن خشى الخ) ويحرم الاشتغال بها عن فرض ضائق وقته نهاية

بعضه مشاعا مسجدا يحرم المكث فيه على الجنب وقياسه هنا انه يسن لداخله التحية لكون مشى جمع على انها لا تسن له وهو قياس عدم صحة الاعتكاف فيه الى ان قال وقد يقال تتدب التحية لداخله وإن لم يصح الاعتكاف فيه وهو الاقرب ويفرق بانه قد ماس جزءا من المسجد فسنت له تحية ذلك الجزء الذي مسه بالغنى تعظيمه وإشارة الى ان نماسة غيره لا تؤثر فيما طاب له من مزيد التعظيم بخلاف صحة الاعتكاف فانه يلزم عليه ان يكون معتكفا في جزء غير المسجد وفيه اخلال بالتعظيم الى آخر ما اطال به وقد ير دعى هذا الفرق انه ايضا يلزم ان يكون مصليا التحية في جزء غير مسجد لان يقال هذا لا يخل بالتعظيم لان انعقاد الصلاة في الجملة في غير المسجد بخلاف الاعتكاف فليتأمل (قوله قبل جلوسه) قد يقال هلا اعتبر الجلوس اليسير للوضوء كالمجلس الاحرام بالتحية من جلوس واسجد والتلاوة إذا سمع آية السجدة عند دخوله ثم اتى بالتحية ثم رايت كلام الشارح الآتى وفيه نظر (تنبيه) مسجدا متلاصقان دخل احدهما وصلى التحية ثم دخل منه الآخر فهل يطالب له تحية او لا لانهما في حكم مسجد واحد فيه نظر ولا يبعد ان تطالب له لانه مسجد آخر حقيقة (قوله وإن كان قد صلاها جماعة او فرادى على الاوجه) اى خلافا لما في شرح الروض عن بحث المهمات من عدم الكراهة ان كان قد صلاها جماعة (قوله كرهه وكذا تكره الخ) ظاهره انعقادها في هذه المواضع مع الكراهة (ولم يرد طواف دخل المسجد متمكنا فيه) ولو بدا بالتحية في هذه الحالة فينبغي انعقادها لانها مطلوبة منه في الجملة غاية الامر انه طلب منه تقديم الطواف لحصولها بسنته ولو بدا بالطواف

فتجوز الزيادة عليهما بتسليمه وإلا لم تنعقد الثانية إلا لنحو جاهل فتعقد نفلا مطلقا (٢٣٥) بفرض أو نفل آخر) وإن لم ينوها معه

لأنه لم يهتك حرمة المسجد المقصودة أي يسقط طلبها بذلك أما حصول ثوابها فالوجه توقفه على النية لحديث إنما الأعمال بالنيات وزعم أن الشارع أقام فعل غيرها مقام فعلها فيحصل وإن لم تنو بعيد وإن قيل إن كلام المجموع يقتضيه ولو نوى عدما لم يحصل شيء من ذلك اتفاقا كما هو ظاهر أخذا بما يحته بعضهم في سنة الطواف وانما ضرت نية ظهر وسنته مثلا لأنها مقصودة لذاتها بخلاف التحية (لأركعة) فلا تحصل بها (على الصحيح) للحديث (قلت وكذا الجنازة وسجدة التلاوة) سجدة (الشكر) فلا تحصل بهذه ولا ببعضها على الصحيح للحديث أيضا (وتكرر التحية أي طلبها) بترك الدخول على قرب في الأصح والله أعلم لتجدد السبب ويسقط نيتها بتعمد الجلوس ولو للوضوء لمن دخل محدثا على الأوجه لتقصيره مع عدم احتياجه للجلوس وبه فارق ما يأتي في العطشان وبطوله مطلقا لا بقصره مع نحو سهو أو جهل ولا بقيام وإن طال أو عرض عنها كما هو ظاهر فيصليها وله على الأوجه إذا نواها قائما إن جلس ويتمها لأن المحذور الجلوس في غير الصلاة ولو دخل عطشان

(قوله فتجوز الزيادة الخ) في التعبير بالجواز إشارة إلى عدم طلب الزيادة وإن ثبت عليها فليتامل سم قول المتن (وتحصل بفرض الخ) ينبغى أن محل ذلك حيث لم يندرها أو إلا فلا بد من فعلها مستقلة لأنها بالنذر صارت مقصودة فلا يجمع بينهما وبين فرض ولا نفل ولا تحصل بواحد منها ع ش (قوله فالوجه توقفه الخ) وفاقا لشيخ الإسلام وخلافه للنية والمعنى والزيادة ووافقهم شيخنا (قوله فيحصل) أي نواها سم (قوله بعيد) قد يمنع البعد ويسند المنع بأن الشارع كما أقام فعل غيرها مقام فعلها في سقوط الطلب فكذا في الثواب سم (قوله شيء من ذلك) أي من سقوط الطلب وحصول الثواب وكان المناسب بشي الخ بالباء (ولو نوى عدما) الخ (كذا في النهاية) وهو جواب سؤال منشؤه قول المصنف وتوصل الخ قول المتن (وكذا الجنازة) وينبغي أن لا تفوت بها أن لم يطل بها فصل ع ش (قوله بهذه) أي بمجموع هذه الثلاث قول المتن (بترك الدخول الخ) أي ولو دخل من مسجد إلى آخر وهما متلاصقان مغنى وسم (قوله لتجدد السبب) إلى قوله ولو دخل في النهاية والمعنى إلا قوله ولو للوضوء اه وبطوله قوله ولا بقيام إلى وله (بتعمد الجلوس) أي متمكنا بخلافه مستوفزا كعلي قدميه مر اه سم (قوله على الأوجه) قد يقال هلا اغتفر الجلوس اليسير للوضوء كالمجلس للأحرار بالتحية من جلوس أو لسجدة التلاوة إذا سمع آية السجدة عند دخوله ثم أتى بالتحية سم (قوله وبه) أي بالعليل (قوله وبطوله الخ) عطف على قوله بتعمد الجلوس (قوله مع نحو سهو الخ) انظر ما أدخله بلفظة نحو وقد أسقطها غيره (قوله وإن طال) خلا للنية والمعنى ومن تبعها عبارتهما واللفظ الأول وبطول الوقوف أيضا كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه قال ع ش قوله لم وبطول الوقوف أي قدرا إذا نفل على ركعتين وخرج بطول الوقوف ما لو اتسع المسجد جدا فدخله ولم يقف فيه بل قصد المحراب مثلا وزاد مشيه إليه على مقدار ركعتين فلا تفوت التحية بذلك ع ش والموافق لما قدمه غير مرة أن يقول قد ركتين (قوله إذا نواها قائما الخ) ولو أحررها جالسا فالوجه كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى جواز ه حيث جلس لياتي بها إذا ليس لنا نافلة بحسب التحريم بها قائما نهاية قال ع ش قوله لم حيث جلس لياتي بها خراج صورة الإطلاق فتفوت التحية بالجلوس وشمل ذلك قوله مر السابق وتفوت بحلوسه قبل فعلها وإن قصر الفصل اه (قوله لم تفت بشر به جالسا الخ) خلا للنية بعبارة سم ويتجه الفوات أن جلس متمكنا مر اه وقال ع ش ويقرب أن يحمل كلام التحفة على ما إذا اشتد العطش وكلام النهاية على ما إذا لم يشتد لأنه متمكن من أن يشرب من

كما هو الأفضل ثم نوى بالركعتين بعد التحية فينبغي صحة ذلك ويندرج فيها سنة الطواف لأن التحية لم تسقط بالطواف بل اندرجت في ركعتيه فجاز أن ينوى خصوصها ويندرج فيها سنة الطواف مر (قوله فتجوز الزيادة) في التعبير بالجواز إشارة إلى عدم طلب الزيادة وإن ثبت عليها فليتامل (قوله في المتن) وتحصل بفرض أو نفل آخر) في البهجة هو فضلها بالفرض والنفل حصله أن نويت أو لا اه (قوله لحديث إنما الأعمال بالنيات) قد يقال هذا الحديث يشكل على حصولها بغيرها إذا لم ينوها وبحجاب بان مفاد الحديث توقف العمل على النية أعم من نية مخصوصه وقد حصلت النية همتا وإن لم يكن المنوى مخصوص التحية فتدبر (قوله فيحصل) أي نواها وإن لم تنو بعيد قد يمنع البعد ويسند المنع أن الشارع كما أقام فعل غيرها مقام فعلها في سقوط الطلب فكذا في الثواب (قوله ويسقط نيتها بتعمد الجلوس) أي متمكنا بخلافه مستوفزا كعلي قدميه مر قال في شرح الإرشاد بل كلام ابن العباد صريح في جواز الأحرام بها إذا جلس بنية صلاتها جالسا اه وسيأتي في قول الشارع ومن ثم الخ اعتمادوه واعتمد شيخنا الشهاب الرملي أيضا بالقيود المذكور (قوله ولا بقيام وإن طال) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي الفوات إذا طال القيام كافي نظائره كالمطل الفصل بين قراءة آية سجدة وسجودها أو بين السلام وسهو أو سجود السهو وتذكره (قوله) ولو دخل عطشان لم تفت بشر به جالسا على الأوجه) ويتجه الفوات أن جلس متمكنا مر (قوله للخلاف الشهير في وجوبها) قضية هذا التعليل أن لا تلحق بسجدة التلاوة سجدة الشكر في ذلك مر (قوله)

لم تفت بشر به جالسا على الأوجه لأنه اعذر ومر ندب تقديم سجدة التلاوة عليها لأنها أكد منها للخلاف الشهير في وجوبها

وأنها لا تفوت بها لأنه
 جلوس قصير لعذر من ثم
 لم يتعين الاحرام بها من قيام
 خلافا لاسنوى وهنا آراء
 بعيدة غير ما ذكر فاحذرهما
 ويردد النظر في أن فواتها
 في حق ذي الحب أو الزحف
 بماذا ولو قيل لا تفوت إلا
 بالاضطجاع لأنه رتبة
 أدون من الجلوس كما أن
 الجلوس أدون من القيام
 فكما فانت بهذا فانت بذلك
 لم يبعد وكذا يتردد في حق
 المضطجع أو المستلق أو
 المحمول إذا دخل كذلك
 ويكره للمحدث دخوله
 ليجلس فيه فان فعل أو
 دخل غيره ولم يتمكن منها
 قال أربع مرات سبحان
 الله والمحدث لله ولا إله إلا الله
 والله أكبر لأنها الطيبات
 الباقيات الصالحات وصلاة
 الحيوانات والجمادات
 (ويدخل وقت الرواتب)
 الاتي (قبل الفرض بدخول
 وقت الفرض و) يدخل
 وقت الاتي (بعده بفعله)
 كالوتر (ويخرج النوعان)
 اللذان قبل الفرض وبعده
 (يخرج وقت الفرض)
 لأنهما يتابعان له نعم
 يفوت وقت اختيار القلبية
 بفعله وإذا لم يصله تكون
 البعدية قضاء لم يدخل
 وقت أدائه ويظهر أن قوله

وقوف من غير مشقة اه (قوله) وأنها لا تفوت بها (ينبغي أن لا تفوت بسجود الشكر أيضا سم (قوله) ومن ثم
 الخ) قد يؤخذ منه أن الاحرام بها من قيام أفضل سم (قوله) لم يبعد) اعتمده مر اه سم (قوله) وكذا يتردد
 النظر في حق المضطجع الخ) وعلى قياس ما ذكره ولا تفوت في حق المضطجع بالاستلقاء لأنه رتبة أدون
 من الاضطجاع وفي الامداد قياس ما سبق من عدم الفوت بالقيام أنها لا تفوت في حق المقعد إلا باضطجاعه
 وهو محتمل نعم يتردد النظر في الداخل مضطجعا أو مستلقيا ولا يبعد فواتها عليه بطول الزمن عرفاه وفي
 النهاية قياس ما مر من دخول غير قائم وطال الفصل قبل فعلها فواتها أيضا اه كردى (قوله) ويكره
 المتن في النهاية والمغنى لا قوله ليجلس فيه (قوله) ويكره للمحدث الخ) ما جزم به هنا من كراهة دخول
 المحدث للجلوس بخالف ما اعتمده في شرح العباب من عدم كراهة جلوس المحدث في المسجد إلا أن يفرق
 بين الدخول للجلوس وبين نفس الجلوس ولا يخفى ما فيه فليتأمل سم (قوله) ليجلس فيه) زاد في فتح الجواد
 لا يجوز مرور لما أنه خلاف الأولى للجنب إلا لعذر اه كردى وقضية إطلاق النهاية والمغنى هنا كراهة
 دخول المحدث في المسجد وإن لم يرد الجلوس (قوله) ولم يتمكن منها) أى لشغل أو نحوه نهاية ومعنى (قوله)
 قال أربع مرات سبحان الله الخ) فانها تعدل ركعتين في الفضل نهاية ومعنى قال سم يتجه أن محل ذلك حيث لم
 يحكم بفوات التحية وإلا بان مضى زمن يفوتها لو كان على طهارة فلا يطالب منه ذلك القول ولا يقع جازا
 أثرها فليتأمل اه وهو قريب وقال ع ش وينبغي أن محل هذا بالنسبة للمحدث حيث لم يتيسر له الوضوء
 فيه قبل طول الفصل وإلا فلا يحصل لتقصيره ترك الوضوء مع تسره اه وهو بعيد (قوله) والله أكبر)
 زاد ابن الرفعة ولا حول ولا قوة إلا بالله وغيره زاد العلى العظيم نهاية ريان في الشرح مثله (قوله) لأنها الخ) عبارة
 المغنى فائدة وإنما استحب الاتيان بهذه الكلمات الأربع لأنها صلاة سائر الخليفة من غير الأدعى من الحيوانات
 والجمادات في قوله تعالى وإن من شيء إلا يسبح بحمده أى هذه الأربع وهى الكلمات الطيبات والباقيات
 الصالحات والقرض الحسن والذكر الكثير في قوله تعالى والباقيات الصالحات وفي قوله تعالى من ذا الذى
 يقرض الله قرضا حسنا وفي قوله تعالى وأذكر والله ذكر كثيرا (قوله) وصلاة الحيوانات الخ) (فرع)
 أن التحيمات متعددة فتحة المسجد بالصلاة والبيت بالطواف والحرم بالاحرام ومبنى بالرى ومعرفة بالوقوف
 ولقاء المسلم بالسلام وتحية الخطيب يوم الجمعة بالخطبة نهاية ومعنى قول المتن (ويدخل وقت الرواتب الخ)
 ويسن فعل السنن الراتبة في السفر سواء أقصر أم أتم لكنهما في الحضر آكد وسياق في الشهادات أن من
 واظب على ترك الراتبة ردت شهادته معنى ونهاية قال ع ش قوله على ترك الراتبة أى كلها وكذا بعضها ولو غير
 مؤكد على الأقرب ع ش (قوله) اللذان) إلى قوله وإذ لم يصله في المغنى وإلى المتن في النهاية لا قوله ويظهر إلى
 وبح (قوله) اللذان قبل الفرض) عبارة المغنى أى وقت الذى قبله الذى بعده اه وهى احسن (قوله) تكون
 البعدية قضاء الخ) ومثلها الوتر والترابيح مر اه سم (قوله) وإذا لم يصله الخ) ولو فعل البعدية قبله لم تتعقد

وأنها لا تفوت بها) ينبغي أن لا تفوت بسجود الشكر أيضا (قوله) ومن ثم الخ) قد يؤخذ منه أن الاحرام بها
 من قيام أفضل (قوله) لم يبعد) اعتمده مر (قوله) ويكره للمحدث دخوله ليجلس فيه) في شرح العباب قبيل
 السجدة ما نصه ويكره دخوله بلا حاجة بغير وضوء كذا في شرح مر على ما في الاحياء واستدل له الزركشى
 بما فيه نظر ثم رأيت في المجموع ما رده وهو أنه يجوز الجلوس فيه للمحدث إجماعا ولو لغرض ولا كراهة
 فيه وقول المتولى يكره لغرض لا علم احدوا فقهوا واعترضه الزركشى بان الروايات وافقه الحديث إنما
 بنيت المساجد لذكر الله أى ومع ذلك وضعيف وإن جزم به فى الانوار إلى أن قال وبح (قوله) الزركشى تقييد
 ما ذكر في المحدث بما إذا لم يضيق على المصلين أو المعتكفين والاحرام اه وما اعتمده من عدم كراهة جلوس
 المحدث بخالف ما جزم به من كراهة الدخول للجلوس إلا أن يفرق بين الدخول للجلوس وبين نفس الجلوس
 ولا يخفى ما فيه فليتأمل (قوله) والله أكبر) زاد ابن الرفعة بعد قوله الله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله وغيره
 العلى العظيم شرح مر (قوله) وإذا لم يصله تكون البعدية قضاء) مثلها الوتر والترابيح مر (قوله)

فتكون راتبتها اداء وان فعلها في وقت الثانية لان الجمع صير الوقتين كالوقت الواحد كما يصرح (٣٣٧) به كلامهم وبحيث به فذهبهم موت سنة

الوضوء بالاعراض قال
بمخلاف نحو الضحي وان
اقتصر على بعضها في الوقت
بقصد الاعراض عن باقيها
فيسن له قضاءه وبعضهم
بالحدث وبعضهم بطول
الفصل عرفا وهذا الوجه
ويبدل قول الروضة ويستحب
لمن توجها ان يصلي عقبه
وقولها في بحث الوقت
المكروه ومنه ركعتان عقب
الوضوء وإطلاق الشيخين
ان من توجها في الوقت
المكروه يصلي ركعتين
يحمل على ما اذا قصر الزمن
خلافا لمن عكس لحمل
الاول على نذب المبادرة
وهذا على امتداد الوقت ما
بقيت الطهارة لان القصد
بها صيانتها عن التعطيل
(ولو فات النفل الموقت)
كالعيد والضحى والرواتب
(نذب قضاؤه) ابدا (في
الظاهر) لاحاديث صحيحة
في ذلك كقضائه صلى الله عليه وسلم سنة
الصبح في قصة الوادي بعد
طلوع الشمس وسنة الظهر
البعدي بعد العصر لما اشتغل
عنها بالفدوى في خبر حسن
من نام عن وتره او نسيه
فليصل اذا ذكره وخرج
بالموقت ذو السبب
الكسوف والاستسقاء
والتحية فلا مدخل للقضاء
فيه والصلاة بعد السقيا
شكر عليه لا قضاء نعم لو
قطع نفلا مطلقا من قضاؤه
ولو فاتته ورده اي

وان كان الفرض قضاء في ارجح الوجهين لان القضاء يحكي الاداء ومقتضى كلامه عدم اشتراط وقوع
الراتبة بقرب فعل الفرض وهو كذلك خلافا للشامل نهاية ومغنى (قوله) وإن فعلها في وقت الثانية) يؤيده
ما يأتي في هامش صلاة المسافر في ميثاق الجمع عن شرح العباب عن الجلال البلقيني انه لو جمع العصر تقديما مع
الظهر فخرج وقت الظهر قبل فراغ العصر لم تبطل ولم تنصر قضاؤه وإن لم يدرك منهار كعة في وقت الظهر لان
الوقت في الجمع وقت لها سم (قوله كما يصرح به) اي بالتصيير (قوله) بمخلاف نحو الضحي) اي من النفل
الوقت (قوله على بعضها) اي بعض نحو الضحي (قوله) فيسب له قضاؤه) لعلمه اسمع سم (قوله قضاؤه) اي
الباقى (قوله) وبعضهم بالحدث) تقدم في الوضوء انه الذي افتى به السهم ودى ومن تبعه وانه وجهه من
حيث المعنى لموافقة الحديث المستدل به لندبها بصرى (قوله) وبعضهم بالحدث الخ) من العطف على معول
عاملين مختلفين بدون تقدم المجرور (قوله) وبعضهم بطول الفصل الخ) (فرع) لو توجها فدخل المسجد
قالا قرب انه ان اقتصر على ركعتين بنوى هما احدا للشيخين او هما كذا في به اصل السنة والافضل ان يصلي
اربعا وينبغي ان يقدم تحية المسجد ولا تفوت بها سنة الوضوء لان سنة الوضوء فيها الخلاف المذكور ولا
كذلك تحية المسجد ع ش (قوله) وهذا الوجه) اي الثالث نهاية قال الرشيدى وحينئذ فاذا حدث وتوجها عن
قرب لا تفوت سنة الوضوء الاول فله ان يفعلها وظاهر انه يكفي عن الوضوء ركعتان لتدخل سنتيها ما وهل
له ان يصلي لكل ركعتين فليراجع اه والظاهر عدم الجواز لحصول الفصل الطويل بالركعتين (قوله) يصلي
ركعتين) اي ولا يمتنع ذلك مع كونه وقت كراهة لكونها صلاة لها سبب ومحل الصحة ما لم يتوجها ليصليها في
وقت الكراهة كما مر من ان من دخل المسجد في وقت الكراهة بقصد التحية فقط لم تفصح صلاته عن شر (قوله)
لحمل الاول) اي قول الروضة (قوله) وهذا) اي اطلاق الشيخين (قوله) لان القصد بها) اي بسنة الوضوء
(قوله) صيانتها) اي الطهارة كرى (قوله) كالعيد) الى قوله وما لا يسنى في النهاية والمغنى الا قوله وفي خبر
الى وخرج (قوله) كالعيد) أي مما سئلت الجماعة فيه (قوله) والضحي الخ) أي ما لم تسن فيه قول المتن (نذب
قضاؤه الخ) ولا فرق في ذلك بين الحضر والسفر كما صرح به ابن المقرئ نهاية ومغنى قال ع ش انظر هل
يقضى النفل من الصوم ايضا اذا فاتته كيوم الاثنين ويوم عاشوراء فيه نظر وينبغي ان يندب القضاء اخذاهما
هنا ثم رايتم في سم على شرع البهجة مانصه وفي فتاوى الشارح انه اذا فاتته صوم موقت واتخذ وردا سن له
قضاؤه انتهى وهو يفيد سن قضاء نحو الخيس والاثني وست شوال إذ فاته ذلك اه (قوله) فلا مدخل للقضاء
الخ) ظاهره ولو نذر غش اقول قضية قوله الاتى نعم لو قطع نفلا وجوب قضاء المندور مطلقا (قوله)
ركعتان عقب الاشراق الخ) لم يبين هو ولا غيره منتهى وقتها فيحتمل ان يقاس على الضحي ويحتمل ان يفوت
بطول الفصل عرفا فليحرج وهل قوله بعد خروج وقت الكراهة لتوقف دخول الوقت عليه كالضحى او
للاحتراز عن وقت الكراهة ويظهر فائدة الخلاف في الحرم المكي فان قلنا بالاول فلا فرق او بالثاني اتجه
الفرق وفي شرح الشئنا له وسنة الاشراق غير الضحي وهي ركعتان عند شروق الشمس وحلتا مع كونهما في
وقت الكراهة لانهما من ذوات السبب المقارن انتهى بصرى وما نقله عن شرح الشئنا ل تقدم عن شيخنا

فتكون راتبتها اداء وان فعلها في وقت الثانية) يؤيد ذلك ما يأتي في هامش صلاة المسافر في بحث الجمع من
شرح العباب عن الجلال البلقيني خلافا لوالده انه لو جمع العصر تقديما مع الظهر فخرج وقت الظهر قبل
فراغ العصر لم تبطل ولم تنصر قضاؤه وان لم يدرك منهار كعة في وقت الظهر لان الوقتين في الجمع وقت لها (قوله)
وهذا الوجه) اعتمدهم (قوله) ويستحب لمن توجها ان يصلي عقبه) ولو توجها خارج المسجد ثم دخله في الحال
فهل يطلب منه افراد كل من التحية وسنة الوضوء عن الاخرى ولا تفوت المؤخرة بالمقدمة مطلقا او بشرط قصر
الفصل او لا يطلب الا افراد بل المطلوب ركعتان بنوى بهما كلامهما فيه نظر فليراجع وفي شرح م ر
ولا فرق في استحباب السنن الراتبة بين السفر والحضر سواء كان قصيرا ام طويلا في الحضر اكدا
وسيا في الشهادات رد شهادة من واظب على ترك الراتبة اه (قوله) سن قضاؤه) لعلمه اسمع سم (قوله)

من النفل المطلق نذب له قضاؤه جزما قاله الاذرى وما لا يسنى جماعة ركعتان عقب الاشراق بعد خروج وقت الكراهة

وهي غير الضحى ووقع في عوارف المعارف للامام السهروردي أن من جلس بعد الصبح يذكر الله الى طلوع الشمس وارتفاعها كرمح يصلي بعد ذلك ركعتين بنية الاستعاذة بالله من شر يومه وليلته ثم ركعتين بنية الاستخارة لكل عمل يعمل في يومه وليلته قال وهذه تكون بمعنى الدعاء على الاطلاق والافالا استخارة التي وردت بها الاخبار هي التي يفعلها امام كل امر يريد اه وهذا عجيب منه مع امامته في الفقه ايضا وكيف راج عليه صحة وحل صلاة بنية مخترة لم يرد لها أصل في السنة ومن استحضر كلامهم في رد صلوات ذكرت في أيام الاسبوع علم أنه لا تجوز ولا تصح هذه الصلوات بتلك النيات التي استحسنتها الصوفية من غير أن يرد لها أصل في السنة نعم ان نوى مطلق الصلاة ثم دعا بعدها بما يتضمن نحو استعاذة او استخارة مطلقة لم يكن بذلك باس وعند اادة سفره بمنزله وكما نزل وعند قدومه بالمسجد وبعد الوضوء والخروج من الحمام وعند القتل وعند دخول بيته والخروج منه وعند الحاجة وعند التوبة وصلاة

اعتماده وهو الاقرب وان مال السيد البصري الى الاتحاد كما يأتي وقول الشارح عقب الاشارة قد يشير الى الاحتمال الثاني في كل من الترددين (قوله وهي غير الضحى) مال العارف الشعراني في العهود والمحمدية الى انها منها والقلب اليه اميل ثم رابت كلام النهاية السابق عند الضحى المصريح باتحادهما خلافا للعباب فكان الشارح تبع صاحب العباب بصري ومال سموعش الى ما في الشرح الذي وافقه من في غير النهاية من المغامرة كما مر (قوله يصلي الخ) خبر ان (قوله قال) اي السهروردي (قوله وهذه) اي الاستخارة المذكورة (قوله ايضا) اي كالتصوف (قوله في رد صلوات ذكر الخ) اي ذكرها الغزالي في الاحياء كرودي (قوله نعم ان نوى مطلق الصلاة الخ) الظاهر انه مراد الشيخ المذكور فراه بقوله بنية كذا بيان ان ذلك لا مر باعث على فعل الصلاة المذكورة لانية المرادة للفقهاء المتقدمة بالتكبير وحمل كلامه عليه اولى من التشنيع ويعضد هذا الاستحسان منهم ما صح عنه عليه السلام من تقديم الصلاة عند عرض امر يستدعي الدعاء بصري (قوله وعند اادة سفر) الى قوله ويكره عند ابتداءها في النهاية لا قوله وعند دخول بيته والخروج منه وقوله العلي العظيم وما ناله عليه وكذا في المغني لا قوله وصلاة الزوال اربع عقبه (قوله وعند اادة سفر الخ) عطف على قوله عقب الاشارة (قوله وكما نزل) اي وإن لم يطل الفصل بين النزول اربع عشرين (قوله وعند قدومه بالمسجد) أي قبل أن يدخل منزله ويكتفي بهما عن ركعتي دخوله وعند خروجه من مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم للسفر وعند دخول ارض لا يعبد الله فيها كدار الشرك نهاية وشرح بافضل زاد المعنى وعند مروه بارض لم يمر بها قط اه قال عشرين قوله ارضا لا يعبد الله الخ منها اما كن اليهود والنصارى المختصة بهم فان عبادتهم فيه باطلة فكانه لا عبادة اه (قوله وبعد الوضوء) والحق به البلقي الغسل والتيمم ينوي بهما سنة وركعتان للاستخارة وتحصل السنن بكل صلاة كالتحية نهاية وقوله من السنن اي الاستخارة والوضوء وما الحق به عشرين وفي سم عن العباب وركعتان للاحرام وبعد الطواف وبعد الوضوء ولو لم يجد ايتى بكل سنته وتحصل كلها بما تحصل به التحية اه (قوله والخروج من الحمام) ويكره فعلهما في مسليخة في فعلهما في بيته او المسجد وينبغي ان يحل ذلك إذا لم يطل الفصل بحيث تنقطع نسبتهم ما عن كونهما للخروج من الحمام عشرين (قوله وعند القتل) اي بحق او غيره وقبل عقد النكاح وبعد الخروج من السكينة مستقبلا لهما وجهها وعند حفظ القرآن نهاية قال عشرين قوله مر وقبل عقد النكاح ينبغي ان يكون ذلك لازوج والولي لتعاطيهم للعقد دون الزوجة وينبغي ايضا ان فعلهما في مجلس العقد قبل تعاطيه وقوله مر وعند حفظ القرآن اي ولو بعد نسيانه وقد صلى للحفظ الاول اه (قوله وعند دخول بيته الخ) اي ولما زفت اليه امره قبل لوقاع وتدابرها ايضا آية ومغني (قوله وعند الحاجة) أي التي يهتم بها عادة وينبغي ان فعلها عند اادة الشرع في طلبها حتى لو طال الزمن بين الصلاة والشرع في قضائها لم يعتد بها وتقع له نفلا مطلقا عشرين (قوله وعند التوبة) عبارة النهاية وللشبهة قبلها وبعدها ولو من صغيرة اه قال عشرين اي وان تكررت اي التوبة وتسب في المذكورات نية اسبابها كان يقول سنة الزفاف فلو ترك ذكر السبب صحت صلاته وتكون نفلا مطلقا حصل في ضمنه ذلك المقيد اه (قوله وصلاة الاوابين) عطف على قوله ركعتان (قوله عشرين ركعة الخ) اي وهي عشرين

وبعد الوضوء عبارة العباب وركعتان للاحرام وبعد الطواف وبعد الوضوء ولو لم يجد ايتى بكل سنته وتحصل كلها بما تحصل به التحية اه وقوله للاحرام قال في شرحه في غير الوقت اي قبله بحيث ينسب اليه عرفا فيما يظهر اه وقوله وبعد الوضوء اي وبعد الغسل والتيمم قال في شرحه كما شمله كلام الشيخين ولو في الاوقات المتكررة قال البلقي كالا سنوي وهو القياس انتهى وقوله بما تحصل به التحية قال في شرحه من فرض او نفل آخر ان نويت وكذا ان لم تنو على التفصيل والخلاف السابقين ونظر النووي في الحاق سنة الاحرام بالتحية بانها سنة مقصودة واجاب عنه الاذري بانها لما يتوجه ان ثبت انه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتي الاحرام لاجل الاحرام خاصة اه شرح العباب ولا يخفى ان قضية ما تقرر من ان سنة الوضوء تحصل بما تحصل به التحية انه لو نواها مع الفرض لم يضر لانها حاصلة وان لم ينوها كالتحية خصوصا مع تخصيص نظر النووي المذكور بغيرها فانه

بين المغرب والعشاء ومرثسية الضحى بذلك ايضا وصلاة الزوال اربع عقبه وصلاة التيسيح كل وقت ولا فوم وابله او احدهما ولا فاسبوع ولا فاشهر ولا فسنه ولا فالعمر وحديثها حسن لكثرة طرقه وهم من زعم وضعه وفيه ثواب لا يتناهى ومن ثم قال بعض المحققين لا يسمع بعضهم فضلها ويركها المتهاون بالدين والطعن في ندها بان فيها تغيير النظم الصلاة (٢٣٩) انما يتأتى على ضعف حديثها فاذا

ارتقى الى درجة الحسن اثبتها
ولان كان فيها ذلك على انه
ممنوع بان النفل يجوز فيه
القيام والقعود وفيه نظر فان
فيها تطويل نحو الاعتدال
وهو مبطل لولا الحديث
وهي اربع بتسليمه او
تسليمتين في كل ركعة خمسة
وسبعون سبحان الله والحمد
لله ولا اله الا الله والله اكبر
وزيدنا وفيما في التجهة
ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم خمسة عشر بعد
القراءة وعشر في كل من
الركوع والاعتدال
والسجود والجلوس
والسجود وجلسة الاستراحة
او التشهد ويكر عند
ابتدائها دون القيام منها
ويجوز جعل الخمسة عشر
قبل القراءة وحينئذ تكون
عشر جلسة الاستراحة بعد
القراءة قال البغوي ولو
ترك تسبيح الركوع لم يحز
العود اليه ولا فعلما في
الاعتدال بل ياتي بها في
السجود (تنبيه) هل
يتخير في جلسة التشهد بين
كون التسبيح قبله او بعده
كم في القيام او لا يكون الا
قبله كما يصرح به كلامهم
ويفرق بانه اذا جعله قبل

الخ ورويت ستا واربعا وركعتين فما اقلها نهاية عبارة شيخنا وقلها ركعتان وغالبها ست ركعات واكثرها
عشرون ركعة اه (قوله بين المغرب والعشاء) اي بين صلاة المغرب والعشاء ومنه يعلم انها لا تحصل بنفل
قبل فعل المغرب وبعد دخول وقتها عليه فلو نواها لم تنعقد لعدم دخول وقتها واذا فاتت سن قضاءها وكذا
سنة الزوال لان كلا منهما وقت ويحتمل عدم سن قضاء سنة الزوال لتصريحهم بانها ذات سبب فاذا صلى
سنة الظهر حصل بها سنة الزوال مالم ينقلها قياسا على ما مر في تحية المسجد ع (قوله اربع) اور كعتان نهاية
(قوله صلاة الزوال) وهي غير سنة الظهر كما يعلم من افرادها بالذكر بعد الرواتب وتصير قضاء بطول الزمن
ع رفاع ش (قوله عقبه) فلو قدمها عليه لم تنعقد خلا للمناوى ع ش (قوله كل وقت والاف يوم و ليلة او
احدهما الخ) عبارة النهاية والمغني مرة في كل يوم والالجمعة والاف شهر الخ (قوله فيوم و ليلة) اي في كل منهما
(قوله وحديثها حسن الخ) وهو المعتمد نهاية (قوله وفيه) اي فعل صلاة التسبيح (قوله ذلك) اي تغيير
نظم الصلاة (قوله على انه) اي قول الطاعن ان فيها تغيير الخ (قوله وفيه نظر) اي في المنع المذكور (قوله
بتسليمه) وهو الاحسن نهار او قوله او بتسليمتين وهو الاحسن ليلا كما في الاحياء نهاية (قوله وهي اربع)
قال السيوطي رحمه الله تعالى يقرأ فيها الحاكم والعصر والكافرون والاختلاص انتهى اه ع ش (قوله ولا
حول ولا قوة الا بالله الخ) وبعدها قبل السلام اللهم اني اسالك توفيق اهل الهدى واعمال اهل القين ومناجاة
اهل التوبة وعزم اهل الصبر وجد هل الخشية وطلب اهل الرغبة وتعب اهل الورع وعرفان اهل العلم
حتى اخافك اللهم اني اسالك مخافة تحجزني عن معاصيك حتى اعمل اطاعتك عملا استحق به رضاك وحتى
انصحك بالتوبة خوفا منك وحتى اخلص لك النصيحة حياء منك وحتى اتوكل عليك في الامور كلها حسن ظن
بك سبحانه خالق النارا من كتاب الحكم الطيب والعمل الصالح للسيوطي وفي رواية النور وينبغي ان
المراد يقول ذلك مرة ان صلاها باحرام واحد ومرتين ان صلى كل ركعتين باحرام ع ش وفي الكريدي عن
الاياب مثله بلا عزو (قوله بعد القراءة) اي قراءة الفاتحة والسورة نهاية (قوله و جلسة الاستراحة) عبارة
شرح الروض اي والنهاية والجلوس بعد رفعه من السجدة الثانية سم (قوله عند ابتدائها) اي جلسة
الاستراحة (قوله ويجوز جعل خمسة عشرة) الى قوله قال الخ اقتصر المغني على هذه الكيفية ولم يفتيحه اقره
ع ش (عشر الجلسة الاخيرة) اي الاستراحة او التشهد (قوله ولو ترك تسبيح الركوع الخ) بقى ما لو ترك
التسبيح كله او بعضه لم يتدارك كل تبطل به صلاته او لا ولا ذالم تبطل فهل يشاب عليها ثواب صلاة التسبيح
او النفل المطلق فيه نظر والاقرب انه ان ترك بعض التسبيح حصل له اصل سنتها وان ترك الكل وقعت له نفلا
مطلقا ع ش (الاقرب الاول) اي التخيير وفيه توقف فكيف يجوز القول بخلاف ما صرح به الاصحاب
(قوله والصلاة) الى قوله وبين ابن عبد السلام في النهاية والمغني (قوله المعروفة ليلة الرغائب) وهي ثنتا
عشرة ركعة بين المغرب والعشاء ليلة اول جمعة من رجب (قوله ونصف شعبان) وهي مائة ركعة مغني
(قوله بدعة فيبيح الخ) وقد بالغ في المجموع في انكارها ولا فرق بين صلاتها جماعة او فرادى كما يصرح به كلام
المصنف ومن زعم عدم الفرق في الاول الى صلاة ليلة الرغائب وان الثانية اي صلاة ليلة نصف شعبان تندب
فرادى قطعا فقد وهم نهاية قول المانن (وقسم يسن جماعة) اي تسن الجماعة فيه إذ فعله مستحب مطلقا صلى
جماعة او لا مغني ونهاية (قوله واضلما) الى الفرع في المغني لا قوله فلو تولى المانن وقوله وابتداء حدرت
الى ويجب التسليم الى قوله وعكسه القديم في النهاية لا ما ذكر (قوله وافضلها) اي افضل الصلوات التي
صريح في انه لا كلام في انها سنة غير مقصودة فليتامل سم (قوله و جلسة الاستراحة) عبارة شرح

الفاتحة يمكنه نقل ما في الجلسة الاخيرة بخلافه هنا كل محتمل والاقرب الاول والصلاة المعروفة ليلة الرغائب ونصف شعبان
بدعة قبيحة وحديثها موضوع وبين ابن عبد السلام وابن الصلاح مكاتبات وافقات متناقضة فيها بينهما مع ما يتعلق بها في كتاب
مستقل سميت الايضاح والبيان لما جاء في اياتي الرغائب والصف من شعبان (وقسم) من النفل (يسن جماعة كالعيد والكسوف
والاستسقاء) لما ياتي في ابوابها وافضلها العيدان النحر فالنحر وعكسه ابن عبد السلام ومن تبعه اخذوا من تنزيلهم تكبير النحر له صلى عليه

تسن فيها الجماعة فلا يقال تعقيب الاستسقاء بالتراويح أى في النهاية والمغنى غير صحيح لأن الوتر والرواتب مقدمة على التراويح لأن ذلك إنما رد لوقيل أفضل النفل ع ش عبارة المغنى وأفضل هذا القسم اه لكن قضية قول الشارح الاتى فالوتر الخ أن الضمير لمطابق النوافل (قوله فالوتر) عبارة النهاية والمغنى ثم التراويح (قوله وغيره) لعل المناسب فغيره بالفاء (قوله عامر) أى بما لا يسن جماعة (قوله ومشايتها للفرائض) عطف على تأكيدها ويحتمل على أن مطلوبيتها عبارة النهاية فاشبهه الفرائض اه وهى احسن (قوله تفضيل الجنس على الجنس الخ) أى ولا مانع من جعل الشارح العدد القليل أفضل من العدد الكثير مع اتحاد النوع بدليل القصر في السفر فمع اختلافه أو لى قاله ابن الرفعة نهاية ومغنى (قوله من غير نظر لعدد) أى وعليه فاقدمه من افضلية ركعة الوتر على ركعتي الفجر سببه ان الوتر مقدم على الرواتب ع ش قول المتن (لكن الاصح تفضيل الراتبة الخ) أى المؤكدة وغيرها ع ش زاد الكردى وعبارة الجمال الرولى الرواتب ولو غير مؤكدة افضل من التراويح الخ اه (قوله لمواظبتها ﷺ الخ) قضية هذا التعليل ان الافضل من التراويح هو الراتب المؤكد وقال شيخنا الزبائدى والمعتمد انه لا فرق بين المؤكد وغيره اه ويوافقه عدم تقييد الشارح لكلام المصنف وإن اقتضى تعليله بالمواظبة خلافه ع ش وكلام الشارح في التنبيه الاتى صريح في عدم الفرق (قوله دون هذه الخ) ان التراويح فيه ماسياتى في كلامه انه ﷺ صلاها في بيته باقى الشهر وهذه مواظبة إلا أن يكون مراده بقوله دون هذه أى جماعة كردى على شرح بافضل وحفى (قوله فانه صلاها ثلاث ليال) عبارة المحلى وروى ابنا خزيمه وحبان عن جابر قال صلى بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمة رمان في ركعات ثم اوتراها قول واما البقية فيحتمل انه ﷺ كان يفعلها في بيته قبل مجيئه او بعده وكان ذلك في السنة الثانية حين بقى من رمضان سبع ليال لكن صلاها متفرقة ليلة الثالث والعشرين والخامسة والسابعة ثم انتظروه فلم يخرج وقال خشيت الخ ع ش عبارة شيخنا بعد كلام مانصه والمشهور انه خرج لهم ثلاث ليال وهى ليلة ثلاث وعشرين وخمس وعشرين وسبع وعشرين ولم يخرج لهم ليلة تسع وعشرين وإنما يخرج صلى الله عليه وسلم على الولا رفقا بهم وكان يصلى بهم ثمان ركعات لكن كان يكملها عشرين في بيته وكانت الصحابة تكملها كذلك في بيوتهم بدليل انه كان يسمع لهم ازيز كازين النحل وإنما يكمل بهم العشرين في المسجد شفقة عليهم اه (قوله حتى غص الخ) أى امتلا كردى (قوله تركها الخ) عبارة شرح بافضل تاخر وصلاها في بيته باقى الشهر وقال خشيت ان تفرض عليكم فتعجزوا عنها اه (قوله ونفى الزيادة الخ) جواب سؤال سم عبارة شيخنا واستشكل قوله صلى الله عليه وسلم خشيت ان تفرض عليكم بقوله تعالى في ايلة الاسراء هن خمس والثواب خمسون لا يبدل القول لدى واجيب باجوبة احسن ان ذلك في كل يوم وليلة فلا ينافى فرضية غيرها في السنة اه (قوله مثلها) أى الخمس (قوله فلم ينافى خشية فرض هذه) أى التراويح لانها لا تتكرر كل يوم في السنة مغنى ونهاية (قوله الاتباع اولا) عبارة النهاية لانه صلى الله عليه وسلم صلاها ليال واجمع عليه الخ وعبارة المغنى لخبر الصحيحين عن عائشة رضى الله تعالى عنها انه صلى الله عليه وسلم صلاها ليال فصولها معه ثم تاخر وصلاها في بيته باقى الشهر وقال خشيت الخ ولان عمر جمع الناس على قيام شهر رمضان الرجال على اى بن كعب والنساء على سليمان بن ابى حشمة رواه البيهقى اه (قوله فاصل مشروعتها الخ) أى التراويح بقطع النظر عن العدد والجماعة ولعل الأولى لعدم ظهور تقريره على ما قبله الو او بدل الفاء كفى النهاية (قوله كما طيقوا الخ) عبارة شرح بافضل وتعيين كونها عشرين جاء في حديث ضعيف لكن اجمع عليه الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ورواية ثلاث وعشرين مرسله وحسب معها الوتر فانهم كانوا يوترون بثلاث اه قال الكردى قوله ورواية ثلاث الخ أى الواقعة في زمن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه اه (قوله جمع الناس على إمام واحد) أى الرجال على ابى بن كعب والنساء على سليمان بن ابى حشمة

وبجواب بأنه لا تلازم
فالتكسوفان الكسوف
فالتكسوف فالتكسوف
فالوتر فغيره ما مر كما قال
(وهو افضل مما لا يسن
جماعة) لان مطلوبيتها فيها
تدل على تأكيدها
ومشايتها للفرائض
والمراد تفضيل الجنس على
الجنس من غير نظر لعدد
(لكن الاصح تفضيل
الراتبة) للفرائض (على
التراويح) لمواظبتها صلى
الله عليه وسلم على تلك
دون هذه فانه صلاها
ثلاث ليال فلما كثر الناس
في الثالثة حتى غص بهم
المسجد تركها خوفا من أن
تفرض عليهم ونفى الزيادة
ليلة الاسراء نفى لفرض
متكرر مثلها فلم ينافى خشية
فرض هذه (و) الاصح
(ان الجماعة تسن في التراويح)
للاتباع اولا ولا أجمع عليه
الصحابة رضى الله عنهم
أو أكثرهم فأصل
مشروعتها اجمع عليه وهى
عندنا لغير أهل المدينة
عشرون ركعة كما أطبقوا
عليها في زمن عمر رضى
الله عنه لما اقتضى نظره
السديد جمع الناس على إمام
واحد فوافقه

الروض والجلوس بعد رفعه من السجدة الثانية (قوله ونفى الزيادة ليلة الاسراء) جواب سؤال (قوله

وقد انقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد إلى زمن عمر رضي الله عنه وإنما صلاها صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فرادى لحشية الافتراض كما سر وقد زال ذلك المعنى مغنى وكذا في النهاية لا قوله وإنما صلاها صلى الله عليه وسلم (قوله) وكانوا يوترون الخ) عبارة المغنى وروى مالك في الموطأ بثلاث وعشرين وجمع البيهقي بينهما بأنهما كانوا يوترون بثلاث وما روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى بهم عشرين ركعة كما قاله الرافعي ضعفه البيهقي اه (قوله فوضعت الخ) لعل المعنى فزيد قدرها وضعفه لا فزيد عليها قدرها لأنه ليس كذلك سم على حجب وهذا كما ترى مبنى على أن ضعف الشيء مثله أما إذا قيل أن ضعفه مثله فلا تأويل وهذا الأخير هو المشهور ع (قوله) ولهم فقط) أى ولاهل المدينة والظاهر أن المراد بهم من بها حين فعل التراويح وإن لم يكن متوطنا بل ولا مقما ويقي الكلام فيمن أراد فعلها خارجا بحيث يجوز له قصر الصلاة هل له أيضا الزيادة على العشرين مطلقا أو لا مطلقا أوله ذلك إن كان من متوطنينها دون غيرهم أو من المقيمين بها دون غيرهم فيه نظر والثالث غير بعيد إذ يبعد منع من أراد من أهلها فعلها بجانب السور بل قد يبعد منع من كان منهم بنحو حدائقها وما ينسب إليها فليتأمل سم عبارة ع ش فرع قال مر في جواب سائل المراد بأهل المدينة من بها وإن كانوا غرباء لا أهلها بغيرها وأظنه قال ولا أهلها حكمهم وإن كانوا حولها فليتأمل سم على المنهج اه وعبارة شيخنا والمراد بأهل المدينة من كان بها أو في مزارعها وقت أدائها ولهم قضاؤها ولو في غير المدينة ستة وثلاثين بخلاف غيرهم فلا يقضونها كذلك اه (قوله في كل ترويجة) الأولى الثانية عبارة المغنى والنهاية ولاهل المدينة الشريفة فعلها ستا وثلاثين لأن العشرين خمس ترويجات فكان أهل مكة يطوفون بين كل ترويجتين سبعة أشواط فجعل أهل المدينة بدل كل أسبوع ترويجة ليسا وهم قال الشيخان ولا يجوز ذلك أعيرهم لأن لا أهلها شرفا بغيره وبدنه صلى الله عليه وسلم وهذا هو المعتمد خلافا للحليمي ومن تبعه وفعلها بالقرآن في جميع الشهر أفضل من تكرير سورة الأَخْلَاص اه قال ع ش قوله مر وهذا هو المعتمد فلو فاقته واحدا من أهلها وأراد أن يقضيها في غيرها فعلها ستا وثلاثين وعكسه يفعلها عشرين لأن القضاء يحكي الإداء شيخنا الزيادى وقوله مر خلافا للحليمي أى حيث قال ومن اقتدى بأهل المدينة فقام بست وثلاثين فحسن أيضا لأنهم إنما أرادوا بما صنعوا الاقتداء بأهل مكة في الاستسكان من الفضل لا المناقسة كما ظن بعضهم شرح الروض اه ع ش (قوله) وأبتداء حدوث ذلك) أى زيادة أهل المدينة (قوله) ولما كان الخ) عبارة شيخنا الزيادى أما أهل المدينة فلم ستا وثلاثين وإن كان اقتصارهم على العشرين أفضل انتهت وعليه فالاجماع إنما هو على جواز الزيادة لا طلبها ومع ذلك إذا فعلت ثابون عليها فوق ثواب النفل المطلق كما هو قضية كلامهم وينوون بالجميع التروايح ع ش (قوله) وإن ينوى التروايح) كالصريح في كفاية إطلاق التروايح أو قيام رمضان بدون تعرض لعدد خلافا لظاهر النهاية والمغنى عبارتهما ولا تصح بنية مطلقة كما في الروضة بل ينوى ركعتين من التروايح أو من قيام رمضان اه قال ع ش قوله مر بل ينوى ركعتين الخ قضيته أنه لو لم يتعرض لعدد بل قال أصلي قيام رمضان أو من قيام رمضان لم تصح نيته وينبغي خلافه لأن التعرض لعدد لا يجب وتحتتمل نيته على الواجب في التروايح وهو ركعتان كما لو قال أصلي الظهر أو الصبح حيث قالوا فيه بالصحة وتحمل على ما يعتبر فيه من العدد شرعا وهو ظاهر اه عبارة البصري يتردد النظر فيما لو نوى التروايح أو قيام رمضان وأطاق هل يصح وباقى ركعتين كما يصح الإطلاق في الوتر كما تقدم أولا بدم التعرض للعدد ركعتين من التروايح مثلا ويفرق بينهما أى الوتر والتروايح قضية صنيغ التحفة

فضرعت فيه) لعل المعنى فزيد قدرها وضعفه لا فزيد عليها قدرها لأنه ليس كذلك (قوله) ولهم فقط) أى ولاهل المدينة والظاهر أن المراد بهم من بها حين فعل التروايح وإن لم يكن متوطنا بل ولا مقما ويقي الكلام فيمن أراد فعلها خارجا بحيث يجوز له قصر الصلاة هل له أيضا الزيادة على العشرين مطلقا أو لا مطلقا أوله ذلك إن كان من متوطنينها دون غيرهم أو من المقيمين بها دون غيرهم فيه نظر والثالث غير بعيد إذ يبعد منع من أراد من أهلها فعلها ستا وثلاثين بجانب السور بل قد يبعد منع من كان منهم بنحو حدائقها وما ينسب إليها فليتأمل سم عبارة ع ش فرع قال مر في جواب سائل المراد بأهل المدينة من بها وإن كانوا غرباء لا أهلها بغيرها وأظنه قال ولا أهلها حكمهم وإن كانوا حولها فليتأمل سم على المنهج اه وعبارة شيخنا والمراد بأهل المدينة من كان بها أو في مزارعها وقت أدائها ولهم قضاؤها ولو في غير المدينة ستة وثلاثين بخلاف غيرهم فلا يقضونها كذلك اه (قوله في كل ترويجة) الأولى الثانية عبارة المغنى والنهاية ولاهل المدينة الشريفة فعلها ستا وثلاثين لأن العشرين خمس ترويجات فكان أهل مكة يطوفون بين كل ترويجتين سبعة أشواط فجعل أهل المدينة بدل كل أسبوع ترويجة ليسا وهم قال الشيخان ولا يجوز ذلك أعيرهم لأن لا أهلها شرفا بغيره وبدنه صلى الله عليه وسلم وهذا هو المعتمد خلافا للحليمي ومن تبعه وفعلها بالقرآن في جميع الشهر أفضل من تكرير سورة الأَخْلَاص اه قال ع ش قوله مر وهذا هو المعتمد فلو فاقته واحدا من أهلها وأراد أن يقضيها في غيرها فعلها ستا وثلاثين وعكسه يفعلها عشرين لأن القضاء يحكي الإداء شيخنا الزيادى وقوله مر خلافا للحليمي أى حيث قال ومن اقتدى بأهل المدينة فقام بست وثلاثين فحسن أيضا لأنهم إنما أرادوا بما صنعوا الاقتداء بأهل مكة في الاستسكان من الفضل لا المناقسة كما ظن بعضهم شرح الروض اه ع ش (قوله) وأبتداء حدوث ذلك) أى زيادة أهل المدينة (قوله) ولما كان الخ) عبارة شيخنا الزيادى أما أهل المدينة فلم ستا وثلاثين وإن كان اقتصارهم على العشرين أفضل انتهت وعليه فالاجماع إنما هو على جواز الزيادة لا طلبها ومع ذلك إذا فعلت ثابون عليها فوق ثواب النفل المطلق كما هو قضية كلامهم وينوون بالجميع التروايح ع ش (قوله) وإن ينوى التروايح) كالصريح في كفاية إطلاق التروايح أو قيام رمضان بدون تعرض لعدد خلافا لظاهر النهاية والمغنى عبارتهما ولا تصح بنية مطلقة كما في الروضة بل ينوى ركعتين من التروايح أو من قيام رمضان اه قال ع ش قوله مر بل ينوى ركعتين الخ قضيته أنه لو لم يتعرض لعدد بل قال أصلي قيام رمضان أو من قيام رمضان لم تصح نيته وينبغي خلافه لأن التعرض لعدد لا يجب وتحتتمل نيته على الواجب في التروايح وهو ركعتان كما لو قال أصلي الظهر أو الصبح حيث قالوا فيه بالصحة وتحمل على ما يعتبر فيه من العدد شرعا وهو ظاهر اه عبارة البصري يتردد النظر فيما لو نوى التروايح أو قيام رمضان وأطاق هل يصح وباقى ركعتين كما يصح الإطلاق في الوتر كما تقدم أولا بدم التعرض للعدد ركعتين من التروايح مثلا ويفرق بينهما أى الوتر والتروايح قضية صنيغ التحفة

وكانوا يوترون عقبها بثلاث
وسر العشرين أن الرواتب
المؤكد في غير رمضان
عشر فوضعت فيه لأنه
وقت جد وتشعير ولهم
فقط لشر فهم بجواره صلى الله عليه وسلم
ست وثلاثون جبراً لهم
بزيادة ستة عشر في مقابلة
طواف أهل مكة أربعة
أسباع بين كل ترويجة من
العشرين سبع وأبتداء
حدوث ذلك كان أواخر
القرن الأول ثم اشتهر ولم
يشكر فكان بمنزلة الاجماع
السكوتى ولما كان فيه ما
فيه قال الشافعى رضى الله
عنه العشرون لهم أحب
إلى وقال الحليمي عشرون
مع القراءة فيها بما يقرأ في
ست وثلاثين أفضل لأن
طول القيام أفضل من كثرة
الركعات ويجب التسليم
من كل ركعتين كما مر فان
زاد جاهلا صارت نفلا
مطلقا وإن ينوى التروايح
أو قيام رمضان ووقتها
كالوتر وسميت تروايح
لأنهم أطول قيامهم كانوا
يسترجون بعد كل تسليمة متين
(فرع) ما اعتيد من
زيادة الوقود عند
ختمها جائز

إن كان فيه نفع وإلا حرم ما لا نفع فيه (٢٤٣) كفايه نفع وهو من مال عجز أو ونف لم يشترطه واقفه ولم تدار العادة به فزده وعلمها

(تنبيه) علم عامر وغيره أن الأفضل عيد النحر فالقسطر فالكسوف فالخسوف فالاستسقاء فالوتر فركعتا الفجر وعكسه القديم وأطول في الاستدلال له وورده في الخلاف في الوتر وكل ما كان أقوى كانت مرعاته أكد وقد قال بعض المحققين لا يترك الرجوع عند معيقه لمرعاة مرجوح من مذهبه أو غيره إلى أن قوى مدركه بأن يقف الذهن عنده لا بأن تنهض حجته ولم يؤد لخرق إجماع وأمكن الجمع بينهما وبين مذهبه ببقية الرواتب وببحث تفاوت فضلها بتفاوت متبوعها ويرد بان العصر أفضلها ولا مؤكدها والمغرب أدونها ولها مؤكدها والمؤكده أفضل فجعله للمفضول ونفيه عن الفضل أوضح دليلا على رد ذلك البحث فالترابيح فالضحى فماتعلق بفعل كسنة طواف للخلاف في وجوبها وتأخرها إلى هنا مع قوة الخلاف في وجوبها لمشكل فتحية لتحقق سببها فاحرام لاحتمال أن لا يقع سببها كذا قيل فسنه وضوء فما تعلق بغير سبب منه كسنة الزوال فالفضل المطلق وبعضهم آخر سنة الوضوء عن سنة الزوال (ولا حصر للنفل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب

الأول وقول الروضة ولا تصح بنية مطلقة بل ينوي ركعتين من الترابيح الثاني لكن تعقبه في الأنوار بقوله الصواب بل ينوي سنة الترابيح في كل ركعتين كفاي فتاوى القاضى لأن التعرض لعدة الركعات ليس بواجب انتهى فليتأمل اه (قوله ان كان فيه نفع الخ) يحتمل أو تفرج ولده الذى ام الترابيح وعياله وإدخال السرور عليهم اه سم واستبعد بانه إنما يكون بما وافق الشرع (قوله ان الأفضل) إلى قوله وبعضهم في النهاية والمعنى إلا قوله وعكسه إلى ببقية الرواتب وقوله وبحث إلى فالترابيح وما انبه عليه (قوله ويرده) أى القديم (قوله وقد قال بعض المحققين الخ) تأييد لقوله وكل ما كان أقوى (قوله ولم يؤد الخ) و(قوله وامكن الخ) معطوفان على قوله قوى الخ (قوله ببقية الرواتب) هل المراد ان ركعتي الفجر أفضل من جملة بقية الرواتب والمراد من ركعتين منها وكيف الحال ومعلوم ان مؤكده الرواتب أفضل من غير مؤكدها سم على حجة وقد تقدم انه يقابل بين زمنى العبادتين فما زاد منه كان ثوابه أفضل وقضيته انه لا فرق بين كونهما من نوع أو أكثر كما قلنا ببله بين صوم يوم وصلاة ركعتين عشا وقد يعكس عليه ما مر في الشرح من ان ركعة الوتر أفضل من ركعتي الفجر (قوله فجعله) أى المؤكده (قوله فماتعلق بفعل الخ) عبارة المعنى والنهاية تتم ما يتعلق بفعل غير سنة الوضوء كركعتي الطواف والاحرام والتحتية وهذه الثلاثة في الأفضلية سواء كما صرح به في المجموع ثم سنة الوضوء ثم النفل المطلق اه قال عشا قوله مر ثم ما يتعلق بفعل الخ منه ما قدمه من سن ركعتين عند إرادة سفر بمنزله الخ فيكون جميع ما قدمه بعد الضحية وقبل سنة الوضوء وقوله مر وهذه الثلاثة الخ يشعر بان غيرها بما دخل تحت الكاف ليس في رتبته وإن كان مقدما على سنة الوضوء اه وبما دخل تحت الكاف سنة الزوال فقدمه على سنة الوضوء عند النهاية والمعنى خلافا للشارح (قوله فتحية الخ) عطف على سنة طواف (قوله فسنه وضوء) عطف على ما يتعلق بفعل (قوله منه) أى من المصلى (قوله وبعضهم أخر الخ) اعتمده النهاية والمعنى كما مر آنفا (قوله وهو ما لا يتقيد) إلى قوله وظاهر كلامهم في المعنى وإلى قوله وهو مشكل (قوله للخبر الصحيح الخ) عبارة المعنى قال صلى الله عليه وسلم لا يذرى الصلاة خير موضوع استكثر أو أقل رواه ابن ماجه وروى أن ربيعة بن كعب قال كنت أخدم النبي صلى الله عليه وسلم واقوم له في حوائجهم أرى أجمع وإذا صلى العشاء الآخرة أجلس بيا به إذا دخل بيته لعله يحدث له صلى الله عليه وسلم حاجة حتى تغلبني عيني فأردد فقال لي يوما يا ربيعة سئلت فقلت انظر في امرى ثم اعلمك قال ففكرت في نفسي وعلت ان الدنيا منقطعة وزائلة وان لي فيها رزقا يابتي قلت يا رسول الله اسالك ان تشفع لي ان يعتقني الله من النار وان اكون رفيقك في الجنة فقال من امرك بهذا يا ربيعة قلت ما امرني به احد فصمت صلى الله عليه وسلم طويلا ثم قال إني فاعل ذلك فاعني على نفسك بكثرة السجود اه (قوله خير موضوع) أى خير شئ وضعه الشارع ليعبد به فهو بالاضافة ليظهر به الاستدال على فضل الصلاة على غيرها واما ترك الاضافة وان صح لا يحصل معه المقصود لان ذلك موجود في كل قرينة (فائدة) قالوا طول القيام أفضل من كثرة العدد فمن صلى اربعا مثلا وطول القيام أفضل من صلى ثانيا ولم يطول له وهل يقاس بذلك ما لو صلى قاعدا ركعتين مثلا وطول فيهما وصلى آخر اربعا وسأول بطول فيهما زيادة على قدر صلاة الركعتين ام لا فيه نظر والافرب الثاني للشبهة بطول القيام دون طول القعود عشا وميل القلب إلى رجحان الاول إذا الظاهر ان المراد بالقيام محل القراءة فيشمل القعود (قوله فله صلاة ماشاء الخ) أى ان يحرم ركعة وبما تكرر معنى عبارة عشا أى فاذا احرم واطاق له ان يفعل ماشاء من غير علم بعدد ركعاته فافهمه ثم رايت في شرح الروض ما يفيد ذلك وفي سم على المنهج عن العباب فله ان يصلى ماشاء ويسلم متى شاء مع جهله كم صلى وما ينسب اليها فليتأمل ولا يفهم من التعبير بلهم في قوله ولا هل المدينة فعلمها ستا وثلاثين عدم استحباب الزيادة لان تقديره وهى لهم فليراجع النقل (قوله ان كان فيه نفع) يحتمل أو تفرج ولده الذى ام في الترابيح وعياله وإدخال السرور عليهم (قوله ببقية الرواتب) هل المراد ان ركعتي الفجر أفضل من ركعتين من الرواتب او من الرواتب كلها وكيف الحال ومعلوم ان مؤكده الرواتب أفضل من غير مؤكدها (قوله

ولوركة بتشهد بلا كراهة (فإن أحرم بالكسر من ركعة أله التشهد في كل ركعتين) (٢٤٣) كالرباعية وفي كل ثلاث وكل أربع

وهكذا لأن ذلك معهود
في الفرائض في الجملة بل
(وفي كل ركعة) حل
التطوع بها (قلت الصحيح
منعه في كل ركعة والله أعلم)
لأنه لم يعمد له نظير أصلاً
وظاهر كلامهم امتناعه
في كل ركعة وإن لم يطول
جلسة الاستراحة وهو
مشكل لأنه لو تشهد في
المكتوبة بالرباعية مثلاً في
كل ركعة ولم يطول جلسة
الاستراحة لم يضر كما هو
ظاهر فاما أن يحمل ما هنا
على ما إذا طول بالتشهد
جلسة الاستراحة للمامران
تطويلها مبطل أو يفرق
بأن كيفية الفرض استقرت
فلم ينظر لأحداث ما لم يعمد
فيها بخلاف النفل ويأتي
هذا أقساماً في منع في أكثر
من تشهدتين في الوتر
الموصول وله جمع عدد
كثير بتشهد آخره وحينئذ
يقرأ السورة في الكل واللا
ففيما قبل التشهد الأول كما
مر (وإذا نوى عدداً)
ومنه الركعة عند الفقهاء
وإن كان الواحد غير عدد
عند أكثر الحساب (فله)
أن يريد عليه في غير مأمراً
في متمم رأى الماء أثناءه
(و) أن (ينقص) عنه إن
كان أكثر من ركعة
(بشرط تغيير النية قبلهما)

اه (قوله ولوركة الخ) أي بأن ينويها أو يطلق في نية ثم يسلم منها ع ش عبارة المغني ولو أحرم مطلقاً لم
يكره له الانتصار على ركعة في أحد وجهين يظهر ترجيحهما بل قال في المطلب يظهر استحبابه حروجا من
خلاف بعض أصحابنا وإن لم يخرج من خلاف أن حنيفة من أنه يلزمه بالشروع ركعتان اه (قوله وفي
كل ثلاث الخ) أي بعد كل ثلاث وبعد كل أربع الخ ولا يشترط تساوي الأعداد قبل كل تشهد فله أن يصلي
ركعتين ويتشهد ثم ثلاثاً ويتشهد وهكذا ع ش (قوله وهكذا) يفيد جواز التشهد في كل ثلاث وفي كل
خمس مثلاً فإن قلت هذا اختراع صورة لم تعهد في الصلاة فليمتنع كالتشهد في كل ركعة قلت التشهد بعد كل
عدد معهود بخلافه بعد كل ركعة سم على المنهج اه ع ش (قوله لأن ذلك معهود) أي التشهد في أكثر
من ركعة رشدي (قوله لحل التطوع بها) أي مع التحلل منها فيجوز له القيام حينئذ لا خرى نهاية ومعنى قول
المتن (قلت الصحيح منعه في كل ركعة الخ) لعل محل المنع عند فعل ذلك قصد بخلاف ما لو قصد الاقتصار على
ركعة فأتى بها وتشهد ثم عن له زيادة أخرى فقام إليها بعد الثانية واتي وتشهد وهكذا فإنه لا يبعد جواز ذلك
فليتأمل سم وتقدم عن النهاية والمغني أنفا ما يفيد ويأتي أنفاً عن الإيعاب ما يصرح بذلك قول المتن
(منعه في كل ركعة) فضيته أنه إذا أحرم بعشر ركعات إنما تبطل إذا تشهد عشر تشهدات بعدد الركعات
وليس مراد بل تشهد بعد ركعة منفردة ولو كانت هي التي قبيل الأخيرة بطلت ع ش وفيه توقف عبارة
المنهج فإن نوى فوق ركعة تشهد آخر أو تشهد آخر وكل ركعتين فأكثراه وفي الكردى عن الإيعاب ولو
نوى عشر مثلاً فصلى خمسا تشهد في كل ركعة وخمسا تشهد في آخرها فالأقرب عدم الصحة والأوجه
فيما إذا نوى ركعة فلما تشهد نوى أخرى وهكذا الجواز اه قول المتن (في كل ركعة) أي من غير سلام إمام مع
التسليم فيجوز ولو بعد كل ركعة ولكن كونه مغني أفضل كردى عن الإيعاب (قوله وإن لم يطول جلسة
الاستراحة) أي وإن لم يزد التشهد عليها والمعمد عند الشارح مر أنه متى جالس بقصد التشهد بطلت صلاته
وإن لم يزد ما فعله على جلسة الاستراحة ع ش (قوله لم يضر الخ) فيه نظر ظاهر بل المتجه أنه حيث جالس
وتشهد ضرر وإن خف الجلوس وكان بلا قصد التشهد سم (قوله على ما إذا طول الخ) أي بأن زاد التشهد
على جلسة الاستراحة (قوله ويأتي هذا) أي ما ذكر من الأشكال وجوابه (قوله وله جمع) إلى قوله
وظاهر كلامهم في المغني وإلى قوله وبينه وبين ما في النهاية إلا قوله وتعمد ذلك وقوله أما إذا إلى المتن
(قوله وإلا) أي بأن صلى بتشهدين فأكثر معنى (قوله ففيما قبل التشهد الأول) ولعل الفرق بين هذا وبين
ما لو ترك التشهد الأول للفرصة حيث لا يأتي بالسورة في الأخيرتين أن التشهد الأول فيها لما طاب له جابر
وهو السجود كان كالماتى به بخلاف هذا ع ش (قوله عند الفقهاء) عبارة المغني عند النجاة (قوله
وإن كان الواحد غير عدد عند أكثر الحساب) إذا تعدد عند جمهور الحساب ما سوى نصف مجموع
حاشيته القريبين أو البعيدتين على السواء نعم العدد عند النجاة ما وضع لكمة الشيء فلو احدث عندهم
عدد فدخل فيه الركعة معنى (قوله أثناء) أي أثناء عدد نوافه نهاية (قوله لما تقرر) لتعليل لجواز الزيادة
والنقص بالنية (قوله فتبطل الصلاة بذلك) أي أن صار إلى القيام أقرباً منه إلى القعود في مسئلة الزيادة أو
جلس وتشهد وسلم في مسئلة النقص حى وقال البرماوى تبطل بشروعه في القيام اه يجزى أي بعد

ولوركة) عبارة الروض وفي كراهة الاقتصار على ركعة أي فيما لو أحرم مطلقاً وجهان اه (قوله بلا
كراهة) كذا شرح مر (قوله في المتن قلت الصحيح منعه في كل ركعة) لعل محل المنع عند فعل ذلك
قصد بخلاف ما لو قصد الاقتصار على ركعة فأتى بها وتشهد ثم عن له زيادة أخرى فقام إليها بعد الثانية واتي بها
وتشهد ثم عن له أخرى فأتى بها كذلك ثم عن له أخرى فأتى كذلك مثلاً فإنه لا يبعد جواز ذلك فليتأمل (قوله
لم يضر كما هو ظاهر) فيه نظر ظاهر بل المتجه أنه حيث جلس بقصد أن يتشهد فجلس وتشهد ضرر وإن خف
الجلوس جداً وقد يحمل كلامه على ما إذا جلس لا بقصد التشهد لكنه تشهد ولم يطول الجلوس فإنه قد
يتجه عدم امتناع ذلك وفيه نظر بل يتجه الامتناع لأن التشهد في هذا الجلوس يجعله جلوس تشهد (قوله

أي الزيادة والنقص لما تقرر أنه لا حصر له (وإلا) بغير النية قبلها وتعمد ذلك (فتبطل) الصلاة بذلك لأن الذي أحدثه لم يشمله نيته

اما اذا سها فليعد لمانوى ويسجد للسهو (فلونوى ركعتين فقام إلى الثالثة سهوا) ثم تذكر (فالاصح انه يقعد) وجوبا (ثم يقوم للزيادة ان شاء) ها
ثم يسجد للسهو آخر صلاته لان تعدد قيامه للثالثة مبطل وإن لم يشأ فقد تم تشهد ثم يسجد للسهو ثم سلم وظاهر كلامهم هنا أنه إذا أراد الزيادة بعد
تذكره ولم يصبر للقيام أقرب أنه يلزمه (٣٤٤) العود للعود لعدم الاعتداد بركعته هو فلا يجوز له البناء عليها وعليه يفرق بين هذا والتفصيل

قصده لانه قصد المبطل وشرع فيه ويقال بنظيره في مسئلة النقص (قوله أما إذا سها الخ) (فرع) لونوى عددا
فجلس قبل استيفائه من قيام سهوا ثم بدله ان يكمله من جلوس فالظاهر انه لذلك غاية الامر انه يطلب منه
سجد للسهو سم على المنهج ويؤخذ من هذا بالاولى انه لو أتى ببعض الركعة من قيام ثم اراد فعل باقيها من
الجلوس لم يمتنع وله ان يقرأ فيه لان ما هو فيه حاله الهوى اكل بما هو صائر اليه من الجلوس ع شر (قوله
اما إذا سها الخ) واما الوجه في معنى صحة صلاته في الزيادة دون النقص فليتامل سم (قوله ويسجد للسهو)
اي ان صار إلى القيام أقرب كما يتأتى عن البصري مثله قول المتن (فلونوى ركعتين) اي مثلانهاية ومعنى قول
المتن (ثم يقوم) أى أو فعله من قعود بر ماوى (قوله قد تم) الاولى حذفه (قوله ثم يسجد للسهو) محل السجود
في المستثنين إذا قام وصار إلى القيام أقرب كما هو ظاهر بصرى (قوله والتفصيل السابق في سجد للسهو الخ)
اي يسجد للسهو في الاول دون الثاني (قوله حتى لا يجوز له البناء الخ) قضية هذا الفرق انه لا يسجد للسهو
بذلك وهو ظاهر مما مر ع شر (قوله وبينه وبين ما لو سقط الخ) يتأمل سم (قوله اي النفل) إلى قوله
كما وله في المعنى الا قوله اوله إلى لقلة المعاصى وكذا في النهاية الا قوله وروى إلى المتن (قوله اي النفل
المطلق الخ) وهذا التفسير اندفع ما ورد الا سنوى على المتن من اقتضائه ان رتبة العشاء افضل من ركعة
الفجر مثلا مع انها افضل منهما ع شر ومعنى (قوله لما مر في غيره) اي غير النفل المطلق (قوله افضل
من طرفيه) هذا مع قوله الا أنى أو ثلثه الآخر الخ يفيد افضلية الثالث الآخر على الاول ومفضوليته بالنسبة
إلى الوسط سم (قوله او ثلثه الآخر الخ) عبارة ع شر وكذا لو قسمه اثلاثا او ارباعا على ثمة انه يقدم
ثلاثا واحدا او ربعا واحدا او ينال الباقي فالاولى ان يجعل ما يقوم وسطا فلوار اذا ن يقوم ربعا على هذا الوجه فالاولى
و يقوم جزءا ثم ينال الآخر فالأفضل ان يجعل ما يقوم وسطا فلوار اذا ن يقوم ربعا على هذا الوجه فالاولى
ان يقوم الثالث اه (قوله لقلة المعاصى فيه) اي فيما ذكر من النصف والثالث الآخر (قوله ينزل ربنا
الخ) قال في فتح البارى بفتح الياء وضمها روايتان ع شر (قوله ومعنى ينزل ربنا ينزل امره) اي او
ملا نسكته أو رحمته أو هو كناية عن مزيد القرب وبالجملة فيجب على كل ان يعتد من هذا الحديث وما شابهه
من المشككات الواردة في الكتاب والسنة كالرحن على العرش استوى ويبي وجه ربك ويالله فوق
أيديهم وغير ذلك مما شاكله انه ليس المراد بها ظواهرها لاستحالتها عليه تبارك وتعالى عما يقول الظالمون
و الجاحدون علوا كبيرا ثم هو بعد ذلك بخير ان شاء او لها ينحوم اذ كرها هو طريقة الخلف واثروها
لكثرة المبتدعة القائلين بالجملة والجسمية وغيرهما ما هو محال على الله تعالى وان شاء فوض عملها إلى الله
تعالى وهى طريقة السلف وآثروها لحالون ما منهم مما حدث من الضلالات الشنيعة والبدع القبيحة فلم يكن
لهم حاجة إلى الخوض فيها شرح بأفضل (قوله ينزل امره) قال الاسنوى يدل عليه ما في الحديث ان الله
عز وجل يعمل حتى يمضى شطر الليل ثم يامر مناديا بنادى فيقول هل من داع انتهى عميرة اه ع شر وبدل
عليه ايضا رواية ينزل بضم الياء كما مر (قوله انه عيد الخ) مقول ابن جماعة والضمير لابن تيمية (قوله
والا فضل) إلى قوله وبحث في النهاية الا قوله او نوى إلى وذلك وقوله من مجد إلى ويسن وقوله وفيه حديث
ضعيف إلى قوله قال الا ذرعى في المعنى الا قوله او نوى إلى وذلك وقوله سهو وقوله كاتم إلى ويسن وقوله ولو

السابق في سجد للسهو بين
كونه للقيام أقرب وأن لا
بأن الملاحظ ثم ما يبطل
تعمده حتى يحتاج لجبره
وهنا عدم الاعتداد بركعته
حتى لا يجوز له البناء عليها
وبينه وبين ما لو سقط لجنبه
السابق في السجود بانه ثم لم
يفعل زيادة بخلافه هنا
(قلت نفل الليل) أى النفل
المطلق نهارا لخبر مسلم
أفضل الصلاة بعد الفريضة
صلاة الليل وحمله على
النفل المطلق لما مر في غيره
وروى ايضا أن كل ليلة فيها
ساعة إجابة (وأوسطه
أفضل) من طرفيه إذا قسمه
اثلاثا لان الغفلة فيه أتم
والعبادة فيه أقل وأفضل
منه السدس الرابع
والخامس للخبر المتفق
عليه أحب الصلاة إلى الله
تعالى صلاة داود كان ينال
نصف الليل ويقوم ثلثه
وينام سدسه (ثم آخره) أى
نصفه الآخر ان قسمه
نصفين أو ثلثه الآخر ان
قسمه اثلاثا فأفضل من اوله
لقلة المعاصى فيه غالبا
وللحديث الصحيح ينزل
ربنا تبارك وتعالى إلى سماء
الدنيا في كل ليلة حين يبقى

ثلث الليل الاخير فيقول من يدعونى فأستجيب له ومن يسألنى فأعطيه ومن يستغفرنى فأغفر له ومعنى ينزل ربنا
ينزل أمره كما أوله بالخلف وبعض أكابر السلف ولا التفات إلى ما شنع به على المؤلفين بعض من عدم التوفيق ومن ثم قال
ابن جماعة في ابن تيمية رأسهم أنه عبد أضله الله وخذله نسال الله دوام العافية من ذلك بمنه وكرمه (و) الأفضل للمبتذل ليلا أو نهارا

(ان يشلم من كل ركعتين) بان ينويها ابتداء او يقتصر عليهما فيما اذا اطلق او نوى اكثر (٢٤٥) منها بشرط تغيير النية لكن في هذه

تردد لاذ لا يبعد أن يقال
بقاؤه على نية اولى وذلك
للخبر المتفق عليه صلاة الليل
مثنى مثنى وفي رواية صحيحة
والنهار (ويسن التهجّد)
إجماعاً وهو التفلّ ليلاً
بعد نوم من هجد سهر او
نام وتهجد ازال النوم
بتكليف كائناً ما كان اي تحفظ
عن الاثم ويسن للتهجد
نوم القيلولة وهو قبيل
الزوال لانه له كالسجود
للصائم وفيه حديث ضعيف
(ويسكره قيام) اي سهر
(كل الليل) ولوفي عبادة
(دائماً) للنهي عنه في الخبر
المتفق عليه ولانه يضر كما
اشار اليه الحديث اي من
شانه ذلك ومن ثم كره قيام
مضر ولو في بعض الليل
وبحث المحب الطبري عدم
كراهته لمن يعلم من نفسه
عدم الضرر اصلاً قال
الاذرعي وهو حسن بالغ
كيف وقد عد ذلك من
مناقب ائمة اه ويحجب
بان اولئك مجتهدون
لا سيما وقد اسعفهم الزمان
والآخوان وهذا مفقود
اليوم فلم يتجه إلا الكراهة
مطلقاً للغاية الضرر او الفتنة
بذلك وخرج بكل الى اخره
قيام ليال كاملة لانه صلى
الله عليه وسلم كان يفعل
ذلك في العشر الاخير من
رمضان واتمام يكره صوم
الدهر بقية الآتي لانه
يستوفي في الليل ما فاتته

في عبادة وقوله ضعيف وقوله ولانه الى ومن ثم قول المتن (أن يسلم من ركعتين) أي أما التفلّ بالآ وتارفع
مستحب نهاية ومعنى اي ولا مكروه كما مر عش (قوله او يقتصر عليهما) ظاهره انه لا يحتاج في هذا
الاقتصار الى نية سم (قوله في هذه) اي الثالثة (قوله لاذ لا يبعد ان يقال الخ) اقره عش وقد يشير الى
اعتماده اقتصار شرح المنهج والنهاية والمعنى على الصورتين الاولى (قوله وفي رواية الخ) عبارة المعنى وفي
السنن الاربعة صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وصححه ابن حبان وغيره اه قول المتن (ويسن التهجّد)
ذكر أبو الوليد النيسابوري أن المتهجد يشفع في أهل بيته وروى أن الجنيدي رأى في النوم فقيل له ما فعل
الله بك فقال طاحت تلك الاشارات وغابت تلك العبارات وفقت لك العلوم ونفذت لك الرسوم وما
نفغنما الاركعات كئنا نركعها عند السجدة غنى وعش زاد شيخنا والمقصود من ذلك ان هذه الامور لم نجد لها
ثوباً بالاقترانها برباؤه ونحوه إلا الركعات المذكورة للاخلاص فيها ولما قال ذلك حشا على التهجّد وبيانا
لشرفه ولما يبعد على مثله اقتران عمله برباؤه ونحوه مع كونه سيد الصوفية اه (وهو التفلّ الخ) كذا في
النهاية والمعنى وشرح المنهج قال عش ظاهره اخراج فعل الفرائض بان قضى فوائت سم على حج ونقل
عن افتاء الشارح مر ان التفلّ ليس بقيد اه عبارة شيخنا وهو لغة دفع النوم بالتكليف واصطلاحاً
صلاة بعد فعل العشاء ولو لمجموعة مع المغرب جمع تقديم وبعد نوم ولو كان النوم قبل وقت العشاء سواء
كانت تلك الصلاة تفلاً راتياً وغيره على ما ذكره غيره ومنه سنة العشاء والنفل المطلق والوتر او فرفضاً
او نذر افتقيره بالنفل جرى على الغالب اه (قوله بعد نوم) اي وبعد فعل العشاء كما وجد بخط شيخنا الرمي
الامام شهاب الدين وان كان النوم قبل فعلها بان نام ثم فعل العشاء وتنفل بعد فعلها وهل يكفي النوم عقب
الغروب يسير او الى دخول وقت العشاء فيه نظر وقد يستبعد الاكتفاء بذلك سم على حج اي فلا بد من كون
النوم بعد دخول وقت العشاء ولو قبل فعلها ويوافقه ما نقل حاشية الشهاب الرمي على الروض من انه لا بد
ان يكون اي النوم وقت نوم ومقتضى كلام حج في شرح الارشاد انه لا يتقيد بدخول وقت العشاء فليراجع
عش وتقدم انما عن شيخنا اعتماد التقييد بذلك (قوله نوم القيلولة) الاضافة للبيان (قوله وهو قبيل
الزوال) اي النوم قبيل الزوال وعند المحمدين الراحة قبيل الزوال ولو بلانوم شيخنا قال عش وينبغي أن
قدره يختلف باختلاف عادة الناس فيما يستعينون به على التهجّد اه (وبحث المحب الطبري الخ) اقره الشارح
في الايعاب كما باتى واعتمده المعنى عبارة ما من لا يضره ذلك فلا يكره في حقه وقال المحب الطبري ان لم يجد
بذلك مشقة استحبه لا سيما المثلذ بمنجاة الله تعالى وان وجدها نظر ان خشى منها محذوراً كرهه ولا افلا
اه وعبارة السيد البصري القلب الى ما قاله المحب اميل ولا بعد في تخصيص كلام الاصحاب به اه (قوله وهو
حسن الخ) اي ما ذكره المحب كلام حسن يعضده ما اشتهر عن خلائق من التابعين وغيرهم من صلاة الغداة
بوضوء العشاء اربعين سنة او اقل او اكثر اه كرهى عن الايعاب (قوله وقد اسعفهم) اي اعانهم كرهى
(قوله فلم يتجه إلا الكراهة مطاقاً) هذا مخالف لما في العباب من تقييده ذلك بمن يضره قال الشارح في شرحه
وذكر المحب الطبري قريبا منه فقال ان لم يجد بذلك مشقة استحبه لا سيما المثلذ بمنجاة الله تعالى وان
وجدها نظر ان خشى منها محذوراً كرهه ولا افلا ورفقه بنفسه أولى انتهى قال الاذرعي الخ اه كرهى
(قوله وخرج) الى الكتاب في النهاية والمعنى الاما انه عليه (قوله قيام ليال كاملة) يظهر ان محله ما لم يضر
اخذاً بما تقدم له في بعض الليل وقد يقال هو شامل له بصري (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) اي فيستحب
لان الخ نهاية ومعنى (قوله بقية الآتي) وهو عدم الضرر وعدم فوت حق (قوله ما فاتته) اي من اكل

مفضل بالنسبة الى الاونة (قوله او يقتصر عليهما) ظاهره انه لا يحتاج في هذا الاقتصار الى نية (قوله
وهو التفلّ) ظاهره اخراج فعل الفرائض بان قضى فوائت (قوله بعد نوم) اي وبعد فعل العشاء كما
وجد بخط شيخنا الرمي الامام شهاب الدين وان كان النوم قبل فعلها بان نام ثم فعل العشاء وتنفل بعد فعلها
وهل يكفي النوم عقب الغروب يسير او الى دخول وقت العشاء فيه نظر وقد يستبعد الاكتفاء بذلك (قوله)

وهنا لا يمكنه نوم النهار لتعذر ضرورياته الدينية والدنيوية (و) يسكره (تخصيص ليلة الجمعة بقيام)

أي صلاة لله في غيره في خبر مسلم (٢٤٦) وأخذ منه كالمثل زوال الكراهة بضم ليله قبلها أو بعدها نظير ما يأتي في صوم يومها وعدم كراهة

تخصيص ليلة غير ها وتوقف فيه الأذرعى وأبدى احتمالاً بكرهه أيضاً لأنه بدعة (و) يكرهه (ترك تهجد اعتاده) بلا ضرورة (والله أعلم) لقوله ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه ويسن بل يتأكد أن لا يخل بصلاة في الليل بعد النوم ولو ركعتين لعظم فضل ذلك بل ورد فيه ما ينبغي لمن أحاط به أن لا يلو جهداً في المثارة عليه ما أمكنه وأن يكثر فيه من الدعاء والاستغفار ونصفه الآخر أكده وأفضله عند السحر لقوله تعالى والمستغفرين بالأسحار وبالأسحار هم يستغفرون وأن يوقظ من يطمع في تهجده حيث لا ضرر

(كتاب) كأن حكمة الترجمة به دون جميع ما ذكر في كتاب الصلاة إلى الجنائز أن الجماعة صفة زائدة على ماهية الصلاة وليست فعلاً حتى تكون من جنسها فكانت كالأجنبية من هذه الحيثية فأفردتها بكتاب ولا كالأجنبية من حيث أنها صفة تابعة للصلاة فوسطها بين أوابها ولما كانت صلاة الجنائز مغارة لمطلق الصلاة مغارة ظاهرة أفردتها بكتاب متأخر عن

النهار معنى (أي صلاة) أما أحياءها بغير صلاة فغير مكروه كما أفاده شيخنا الشهاب الرملي لاسيما بالصلاة والسلام عليه ﷺ لأن ذلك مطلوب فيها نهاية ومعنى سم وشيخنا عبارة الكردى قال في آلايعاب أما أحياءها بغير صلاة فلا يكره كما أفهمه كلام المجموع وغيره ويوجه بأن في تخصيصها بالافضل نوع تشبه باليهود والنصارى في إحياء ليلة السبت والاحد اه (قوله زوال الكراهة بضم ليله الخ) وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله وعدم كراهة الخ) اعتمده في الآلايعاب كردى (قوله وتوقف الأذرعى الخ) عبارة النهاية والمعنى وهو كذلك وإن قال الأذرعى فيه وقفة اه (قوله ويكره ترك تهجده اعتاده) أى ونقصه شرح بافضل وفي الجمل على مر ومثل التهجد غيره من العبادات كقراءة وذكر اه وفي البحري وانظر ما المراد بالعادة وقياس نظائره من الحيض وتجديد الوضوء وصوم يوم الشك حصوها بجملة كافى الشورى اه (قوله مثل فلان الخ) أراد به عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهما ع ش (قوله ويسن الخ) ويسن كافى المجموع أن ينوى الشخص القيام عند النوم نهاية ومعنى أى حيث جوزه فان قطع بعدم قيامه عادة فلا معنى لنيته ع ش (قوله أن لا يخل الخ) وأن لا يعتاده منه إلا ما يظن إدامته عليه نهاية ومعنى (قوله أن لا يلو) أى لا يقصر (قوله في المثارة) أى المواظبة (قوله وأن يكثر الخ) وأن يمسح المتيقظ النوم عن وجهه وأن ينظر إلى السماو وأن يقرأ في خالق السموات والأرض إلى آخر السورة وأن يفتح تهجده بركعتين خفيفتين وإطالة القيام في سائر الصلوات أفضل من تكثير الركعات وأن ينام أو يستريح من نفس أو فتور في صلاته حتى يذهب نومه أو فتورة نهاية ومعنى وشرح بافضل (قوله حيث لا ضرر) أى والإفلا يستحب ذلك بل يحرم معنى

(كتاب صلاة الجماعة)

(قوله به) أى بالكتاب (قوله ولا كالأجنبية) عطف على كالأجنبية (قوله من حيث الخ) قيد للنفي (قوله مغارة لمطلق الصلاة) هذا ممنوع قطعاً لما نطلق الصلاة هو القدر المشترك بينهما وبين غير هافهى من أفرادها كما أن بقية الصلاة من أفرادها وصواب العبارة أن يقول مغارة لبقية الصلوات سم وقد يجاب بما مر في أول كتاب الصلاة عن البصرى عن فتح الجواد أن صلاة الجنائز لا تسمى صلاة وكذا تقدم هناك عن نفس المحشى ما يشعر بذلك (قوله نظر تلك الخ) هذا تأكيده كيدلاً أفاده لما السببية قول المتن (صلاة الجماعة) وفي الأحياء عن أنى سليمان الدار أنى أنه قال لا يفوت أحد صلاة الجماعة إلا بذنب أذنيه قال وكان السلف يعززون أنفسهم ثلاثة أيام إذا فاتتهم التكبيرة الأولى وسبعة أيام إذا فاتتهم الجماعة معنى وع ش زاد شيخنا وصيغة التعزبة ليس المصائب من فارق الأحاب بل المصائب من حرم الثواب وهى أى الجماعة من خصائص هذه الأمة كما نقل عن ابن سراقه اه (قوله عى مشروعة) إلى قوله كما يفيد فى المعنى وإلى قوله فبناء على الخ في النهاية إلا قوله كما يفيد فى المتن وقوله كما بينته إلى وخرج (قوله وشرعت الخ) الانسب تأخير عن قوله وإجماع الأمة بصرى (قوله بالمدينة الخ) استشكل بصلاته ﷺ والصحابة بصيغة الاسراء جماعة مع جبريل وبصلاته ﷺ بعلى وبجديحة فكان أول فعلها بمكة وأجيب بأن المراد وأول إظهار فعلها مع المواظبة عليها كان بالمدينة شيخنا وع ش واجهورى وكذا يستشكل بما فى الصحيحين فى خبر استماع الجن القرآن فر

أى صلاة) أما أحياءها بغير صلاة فغير مكروه كما أفاده شيخنا الشهاب الرملي لاسيما بالصلاة والسلام على النبي ﷺ لأن ذلك مطلوب فيها شرح مر (قوله وعدم كراهة تخصيص ليلة غير ها) هو كذلك وإن توقف فيه الأذرعى شرح مر

(كتاب صلاة الجماعة)

(قوله ولما كانت صلاة الجنائز مغارة لمطلق الصلاة) هذا ممنوع قطعاً لأن مطلق الصلاة هو القدر المشترك بينهما وبين غير هافهى من أفرادها كما أن بقية الصلاة من أفرادها وصواب العبارة أن يقول مغارة لبقية الصلوات

جميع أبواب الصلاة نظراً لتلك المغارة (صلاة الجماعة) هى مشروعة بالكتاب لأنه تعالى أمر بها فى الخوف فمسورة النساء فى الأمن أولى والسنة للأخبار الآتية وغيرها وشرعت بالمدينة دون مكة لقهر الصحابة بها وإجماع الأمة وأقلها

النفر الذين أخذوا نحو تامة وهو بنخلة عامدين إلى سوق عكاظ وهو يصلي بأصحابه صلاة الفجر الخ فقال
 النووي في شرح مسلم قوله وهو يصلي بأصحابه الخ فيه إثبات صلاة الجماعة وانها مشروعة في السفر وانها
 كانت مشروعة من اول النبوة اه (قوله هنا) احتراز عن الجمعة (قوله كما يفيد) قوله الخ لا يخفى ما في
 دعوى الافادة من الخفاء بصري وسم (قوله الخبر صحيح الخ) عبارة النهاية لخبر الاثنان فما فوقها جماعة
 اه (قوله فساوى الخ) المساواة ممنوعة لظهور انه لا يفهم من الخمس إلا المقصود بخلاف الفرائض يتوهم
 منه خلاف المطلوب لاسيما مع استثناء الجمعة فانه يقوى التوهم اذ لم يعد لها في المسكتوبات والعهدية المذكورة
 لا قرينة عليها خصوصاً مع بعد ما بين المحدثين سم قول المتن (هي الخ) اي صلاة الجماعة من حيث الجماعة بجمري
 وعبارة شيخنا في العبارة قلب والاصل جماعة الصلاة ليصح الاختيار بقوله سنة وإلا فصلاة فرض لا سنة اه
 (قوله او استثناء) اي بمعنى الا اعربت إعراب المستثنى واضيفت اليه نهاية ومعنى زاد شيخنا وهو الا قد لم يعد
 المقام عن الحالية اه (قوله يتمتع الجر لانها الخ) وقد يقال ان اللام للجنس فلا يضر الوصف بالسكر لان
 المعروف بها في المعنى كالسكره نهاية قال الشيدى وجعل للجنس بلزومه فساد ولا يخفى مع انه يتنافى الاستثناء
 منه إذ هو اية العموم اه وقال شيخنا ولو جعل الجر على البداية لكان اصوب اه (قوله لا تعرف) بفتح التاء
 على حذف إحدى التامين وفي بعض النسخ باثبات التامين وهو يؤيد ما ذكره على م (قوله إلا ان وقعت
 بين ضدين) قد يقال المراد بالفضائل هنا ما عدا الجمعة من الخمس والجمعة مضادة لما عداها من الخمس إذ هما
 وجوديان لا يصدقان على ذات واحدة من جهة واحدة فلتتعارف غيرهما فالتامل سم (قوله إن وقعت بين
 الضدين) ومثله ذلك بقولهم الحركة غير السكون ع ش قول المتن (سنة مؤكدة) اي ولو للثناء معنى
 (قوله من صلاة الفذ) اي المنفرد (قوله بسبع وعشرين الخ) وذكر في المجموع ان من صلى في عشرة الاف
 له سبع وعشرون درجة ومن صلى مع اثنين له ذلك اسكن درجات الاولى اكل نهاية ومعنى (قوله درجة) قال ابن
 دقيق العيد الا يظهر ان المراد بالدرجة الصلاة ورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضها التعبير بالضعف
 وهو مشعر بذلك اه ع ش (قوله فقط) اي دون الفرضية (قوله لان القاعد الخ) او لان الاخبار بالقليل لا
 ينفي الكثير أو أن ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين أي من خشوع وتدبر وقراءة وغيرهما وان الاولى
 في الصلاة الجهرية والثانية في السرية نهاية (قوله يخبر) ببناء المفعول من الاخبار (قوله بالمعنى المذكور)
 اي المسكتوبات (قوله لا اختصاصها الخ) قد يقال فلم شرعت في بعض النوافل ولم تمنع مطلقا كالاذن بصري
 (قوله لهذا) اي لمشروعية الجماعة في المنذورة يعنى ان المحل بناء على الخلاف في انه هل يسلك الواجب بالنذر
 مسلك واجب الشرع حتى تسن فيه الجماعة او جائزة حتى لا تسن فيه وفي قواعد الزركشي ما حاصله انه لا خلاف
 في وجوب المنذورة وإنما الخلاف في أن حكمه كالجائز في القرابات أو كالواجب لمصالة فيها أو الأرجح حمله غالبا
 على الواجب ولهذا لا يجمع بين فرض ومنذور بتييم واحد ولا تصلى المنذورة على الراحلة ويجب التثبيت في
 الصوم المنذور على الصحيح كردى (والكلام الخ) بغنى عنه اعتبار قيد الحيثية المتبادر الى الاذهان باعتباره
 بصري (لا تسن فيها الجماعة فيها قبل) اي قبل النذر كسنة الظاهر مثلا لو نذر ان يصليها جماعة ولا يتعقد نذره
 لان الجماعة فيها ليست قرينة بخلاف ما شرعت الجماعة فيها لو نذر ان يصليها جماعة فيتعقد نذره ولو صلاها

هنا امام ومأموم كما يفيد
 قوله وما كثر جمعه افضل
 لخبر صحيح به (هي في
 الفرائض) أي المسكتوبات
 قال للعهد المذكور في قوله اول
 كتاب الصلاة المسكتوبات
 خمس فساوى قول اصله في
 الخمس واندفع الاعتراض
 عليه (غير) بالنصب حالا او
 استثناء ويمتنع الجر لانها
 لا تعرف بالاضافة إلا ان
 وقعت بين ضدين (الجمعة)
 لما يأتي أنها فيها فرض عين
 وشرط صحتها اتفاقا سنة
 مؤكدة للخبر المتفق عليه
 صلاة الجماعة افضل من
 صلاة الفذاي بالمعجمة بسبع
 وعشرين درجة والافضلية
 تقتضى النذرية فقط ولا
 تعارض هذه رواية خمس
 وعشرين لان القاعدة في
 باب الفضائل الاخذ بأكثرها
 ثوابا لانه ^{صلى الله عليه وسلم} كان يخبر
 بالقليل أولا ثم بالكثير
 زيادة في النعمة عليه وعلى
 أمته وحكمة السبع والعشرين
 أن فيها فوائد تزيد على صلاة
 الفذ بنحو ذلك كما بينته في
 شرح العباب وخرج
 بالفرائض بالمعنى المذكور
 المنذورة فلا تشرع فيها
 لاختصاصها بانها شعار
 المكتوبة كالاذان فبناء
 مجلي لهذا على انه يسلك
 بالنذر مسلك واجب
 الشرع او جائزه غلطو
 فيه والكلام في منذورة
 لا تسن الجماعة فيها قبل
 لا تسن الجماعة فيها قبل

منفردا صحت لكن هل تجب عليه اعادتها جماعة لتذروا ن خراج وقتها أولا قال سم فيه نظرو في الروض
 وشرحه في باب النذر حكاية خلاف عر الاصحاح والمعتمد منه الوجوب فليراجع وليحرر ع ش (قوله فهمي
 تسن فيها) اي يستمر على سنتها قليلا (قوله وفيما الخ) اي في نفل تسن فيها الجماعة (قوله والنافلة) عطف
 على المنذورة (قوله ومراخ) يعني ان مفهوم الفرائض تفصيلا (قوله البالغين) الى المتن في المغنى لا قوله
 وفي رواية الصلاة الى قوله وظاهر تمثيلهم في النهاية لا ما ذكره قوله ثم رايت الى وتعدد محالها (قوله المقيمين
 الخ) اي غ. المعذورين بعذر مما يأتي شرح بافضل وشيخنا (قوله في المؤداة الخ) اي في الركعة الاولى منها
 شيخنا وازيد (قوله ما من ثلاثة الخ) لفظة من زائدة ع ش اي في المبتدأ بجري (قوله لا تقام فيهم الخ)
 عبر بذلك دون لا يقيمون ليفيد الا كتفاء باقامة بعضهم سم (قوله لا استحوذ الخ) اي وغلبته يلزم منها البعد
 عن الرحمة في الحديث الوعيد الشديد على ترك الجماعة فدل على فرضية الجماعة بماوى وحلى اه بجري
 (قوله القاصية) اي البعيدة ع ش (قوله ليسقط الخ) هل يسقط الفرض باقامة العراة ويفرق
 بينهم وبين المسافرين بانهم من اهل الوجوب فيه نظر سم على حج ويصرح بعدم السقوط قول شيخنا الزياي
 ولا يسقط الفرض بمن لا يتوجه الفرض عليها كالنساء والصبيان ونحوهم انتهى ومن النحو العراة والارقاء
 ع ش (قوله بالغين) اي ومقيمين اخذنا ما ياتي وهذا السياق يشعر بان الكلام في الادميين لانهم هم
 الذين يوصفون بالحريقة والرق والبلوغ والصبا فيخرج به الجن فلا يكتفي اقامتهم في بلد وان ظهر بهم
 الشعار ع ش وفي البجيري عن الاجموري مانصه وينبغي انهم لو كانوا على صورة البشر اكتفي بهم او على
 صورهم فلا يكتفي بهم اه (قوله على الوجة) وافق شيخنا الشهاب الرملي بانه لو اقامها المسافرون يسقط
 الفرض لانهم ليسوا من اهل الفرض وقضية هذه العلة ان العراة كذلك وبانه يكتفي في سقوط الفرض
 حصول الجماعة في ركعة انتهى ومنه يعلم عدم السقوط بفعل الصبيان بالاولى وقد يقال قياس عدم السقوط
 هنا بفعل الصبيان عدم سقوط احياء الكعبة بفعلهم خلاف ما ذكره لشارح سم وافر النهاية ما من
 الاقامين لوالده (قوله وعليه فيفرق الخ) بينهما وبين الجنان مسلم واما الفرق بينهما وبين احياء الكعبة
 فحمل تامل بل لو عكس الحكم فيهما كان اقرب بصري (قوله وسقوط فرض صلاة الجنان الخ) ويفرق
 بين هذا وسقوط الجهاد بان المقصود به اعلاء كلمة الدين فاذا حصل بفعل ضعفاء ثم اهل الصبيان كفى وكان بالغ

واحدة من جهة واحدة فلتعرف غير هنا فليتامل (قوله في المتن وقيل فرض كفاية) سياق انه الصحيح
 ومعلوم ان فرض الكفاية يعرض له التعيين كان لم يوجد زيادة على اقل من يقوم كاما وما موم هنا (فرع)
 لو ضاق الوقت وجد مصليارا كعوا ولو احرم معه ادرك معه الركوع وادرك هذه الركعة في الوقت ولو احرم
 منفردا لم يدرك في الوقت الركعة فينبغي ان يتعين عليه الاحرام معه لقدرته على ايقاع الصلاة مؤداة فليس له
 تفويتها وايقاعها قضاء (قوله المستورين) هل يسقط الفرض باقامة العراة ويفرق بينهم وبين المسافرين
 بانهم من اهل محل الوجوب فيه نظرو على الا كتفاء محتمل ان محله ما لم يكن غيرهم بصرا في ضوء لانهم يشق
 عليهم الحضور مع العراة لمشقة التحرز عن النظر وينبغي ان لا يشق الحضور مع الجماعة لكل من ارادها
 فليتامل (قوله لا تقام فيهم الجماعة) عبر لا تقام فيهم دون لا يقيمون ليفيد الا كتفاء باقامة بعضهم
 (قوله بالغين على الوجة) مشى عليه مر وافق شيخنا الشهاب بانه لو اقامها المسافرون لم يسقط الفرض
 لانهم ليسوا من اهل الفرض قضية هذه العلة ان العراة كذلك وبانه يكتفي في سقوط الفرض حصول الجماعة
 في ركعة اه ومنه يعلم عدم السقوط بفعل الصبيان بالاولى وقد يقال قياس عدم السقوط هنا بفعل الصبيان
 عدم سقوط احياء الكعبة بفعلهم خلاف ما ذكره لشارح واما ما ابداه من الفرق فلا يخفى ما فيه بخلاف
 الجهاد فقد يدوجه سقوطه بفعل الصبيان بان المقصود اعلاء كلمة الدين فاذا حصل بفعل ضعفاء ثم اهل الصبيان
 كفى وكان ابلغ في الدلالة على الاعلاء لانه ادل على قوته فليراجع (قوله على ما فيه) عبارة شرح العباب
 وسياق في سقوط فرض الحج والعمرة بهم اي بالصبيان وبنحو الارقاء كلام لا يبعد بحجته اه (قوله

فهي تسن فيها لالتنذر
 وفيما تنذر الجماعة فيها
 ولا اوجب الجماعة فيها
 بالنذر والنافلة وم
 مشروعتها في بعضها دون
 بعض (وقيل هي فرض
 كفاية للرجال) البالغين
 العقلاء الاحرار المستورين
 المقيمين في المؤداة فقط
 للخبر الصحيح ما من ثلاثة في
 قرية ولا بد ولا تقام فيهم
 الجماعة وفي رواية الصلاة
 لا استحوذ اى غلب عليهم
 الشيطان فعليك بالجماعة
 فانما ياكل الذئب من
 الغنم القاصية واذا تقرر انها
 فرض كفاية (فتجب)
 ليسقط الخراج عن الباقيين
 اقامتها في كل مؤداة من الخمس
 بجماعة ذكر احرار بالغين
 على الوجة ثم رايت شارحا
 رجحه ايضا وعليه فيفرق
 بين هذا وسقوط فرض
 صلاة الجنان بالصبي بان
 القصد ثم الدعاء وهو منه
 اقرب للاجابة وسقوط
 فرض احياء الكعبة بنحو
 الصبيان والارقاء على ما فيه
 بان القصد ثم حضور جمع
 من المسلمين في تلك المواضع
 حتى تنفني عنهم وصحة اهمالها
 وهذا حاصل بالنواقصين
 ايضا وهنا اظهار الشعار
 الآتي وهو يستدعي كمال
 القائم به

في محل الإقامة أي الذي تنعقد فيه الجمعة لو وجبت فلا يعتد بها خارجه بحيث لا يظهر بها الشعار عرفا فيه فيما يظهر وتعد محالها (بحيث يظهر) بها (الشعار) في ذلك المحل البادية أو غير ما وضبط بان يكون سردها الواسع لإقامتها وتظهر أمكنة إدراكها وفيه ضيق والظاهر أن الأمر أوسع من ذلك وأنه يكفي أن يكون كل من أهل محلها الواسع من منزله محالها لا يشق (٢٤٩) عليه مشقة ظاهرة فعمل أنه يكفي (في

القرية) الصغيرة أي التي فيها نحو ثلاثين رجلا إقامتها بمحل واحد وإن الكبيرة لا بد من تعددها فيها كما تقرر وظاهر تمثيلها للصغيرة بما فيها ثلاثون ولما بعده بما يأتي أن مداو في الصغر والكبر على قلة الجماعة وكثرهم لا على اتساع الخطة وضيقها وقد يستشكل لأن المدار على دفع مشقة الحضور وهو يقتضي النظر للثاني وقد يوجه الأول بان سبب المشقة أنها نشأ من تفرق مساكنهم فلم ينظر لمشتقهم واكتفى بمحل واحد في حقهم وإن كانت قريتهم بقدر بلد كبيرة خطة ولو عددها بعض المقيمين دون جمهورهم وظهر بهم الشعار كفي ولو قل عدد سكان قرية أي بحيث لو اظهروا الجماعة لم يظهر بهم شعار قال الامام لم تلزمهم وسكت عليه في الروضة لكنه عبر بقوله عقبه هذا كلام الامام واختار في المجموع خلافه وهو الوجه لخبر مامن ثلاثة المذكور ولأن الشعار امر نسبي فهو في كل محل بحسبه ولا يكفي فعلها في البيوت وقيل يكفي وينبغي حمله على ما إذا فتحت ابوابها

في الدلالة على الاعلاء سم وعش (قوله في محل الإقامة الخ) متعلق بقوله لإقامتها (قوله بحيث لا يظهر بها الشعار عرفا) فيه دلالة على كفاية إقامتها خارجه إذا ظهر بها الشعار فيه سم وعش (قوله عرفا فيه) أي في محل الإقامة (قوله وتعد محالها) عطف على قوله لإقامتها الخ (قوله البادية) عبارة النهاية وتلزم أهل البوادي الساكنين بها أه زاد المغنى والاسنى بخلاف الناجين لرعي ونحوه اه (قوله وضبط) أي تعدد المحال كرى (قوله والظاهر الخ) عبارة النهاية وكلامهم بمحل في القرية الصغيرة وفي الكبيرة وفي البلد بمحلين مثلامفروض فيها لو كان بحيث يمكن من بقصدها إدراكها من غير كبير مشقة فيما يظهر فلا يشترط إقامتها في كل محلة منها خلافا لجمع أه (قوله أي التي فيها نحو ثلاثين) قال الشيخ أبو حامد والظاهر أنه تقريب بل لو ضبط ذلك بالعرف لكان أقرب إلى المعنى نهاية (قوله كما تقرر) أي بان يكون كل من أهل محلها الخ وقال السكردي أراد به قوله بان يكون سردها الخ اه (قوله ولما بعده) يعني الكبيرة و (قوله بما يأتي) أي في الجمعة كرى (قوله وقد يستشكل الخ) قد يقرر الأشكال على أسلوب آخر فيقال المدار على ظهور الشعار وعدمه وباقامتها بمحل واحد من القرية المفروضة لا يظهر إشعار فليتأمل وأما ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى فلا يخلو عن شيء لأن الاكتفاء بإقامتها بمحل واحد بما ذكر فيه توسيع لهم وما ذكره يقتضي التصديق عليهم فإني يصلح توجيهه فليتأمل وليحذر بصري (قوله وقد يوجه الأول الخ) وقد يوجه أيضا بتمكنهم من دفع المشقة بأن يعددوها على وجه لا يشق بأن يقيمها كل جماعة بمقاربة المساكن في محلهم سم (قوله ولو عددها) إلى قوله ولو قل في المغنى إلى التنبيه في النهاية لا قوله ولو قل إلى ولا يكفي الخ (كفي) أي ولا ائتم على المتخلفين نهاية (قوله لكنه عبر بقوله عقبه هذا كلام الامام) وبمراجعة الروضة يعلم أن قوله هذا الخ ليس للتبري عن ذلك بل للاعتدالك على مسألة أخرى بصري (قوله واختار في المجموع الخ) وهو الوجه وعلى هذا لو لم يكن في القرية إلا إثنان اتجه تعيينها عليهما سم (قوله ولأن الشعار الخ) محل تأمل لانه وإن كان نسبيا يتفاوت بتفاوت كبر المحل وصغره إلا أن الفرض هنا أن المحل صغير بالنسبة لن يقيم الجماعة فيه بحيث لا يظهر الشعار فالأولى التوجيه بان اصل الجماعة مشروع في حد ذاته وكونه بحيث يظهر بها الشعار مشروع آخر فحيث تأتى وجب اعتباره وحيث تعدد سقط بخلافه إذ المدسور لا يقط بالمعور بصري (قوله وينبغي حمله) وفاقا للمغنى (قوله في الأسواق الخ) أي وفي المحلات الخارجة عن السور أيضا حيث يظهر منها الشعار سم على حج بالمعنى اه عش (قوله كذلك) أي فتحت ابوابها بحيث الخ (وهي الخ) أي أجل علامات الايمان (قوله يظهر راجل صفاتها الخ) فيه إيجاز محل واصل العبارة وبظهوره ظهور أجل الخ (قوله وهي الخ)

فلا يعتد بها خارجه بحيث لا يظهر بها الشعار عرفا فيه فيما يظهر) فيه نظر ولا يبعد أنه حيث ظهر الشعار فيها بينهم وسهل حضور الجماعة لفاصدها كفي ذلك سواء كانت إقامتها في محل الإقامة أو خارجها فليتأمل (قوله بحيث لا يظهر بها الشعار عرفا) فيه دلالة على كفاية إقامتها خارجه إذا ظهر بها الشعار فيه فليتأمل لكن في شره الصغير للإرشاد ما نصه ولا يكفي إقامتها خارج محل في محل الإقامة لا تجوز إقامة الجمعة فيه كما هو ظاهر ويؤيده تعبير بعضهم بأشراط ظهور شعارها بمحل إقامتها اه فليتأمل فإنه محتمل الاكتفاء بإقامتها خارج محل الإقامة وقد يؤيد بان لهم ترك البلد لإقامة خارجه وإن دخل الوقت فليتأمل (قوله وقد يوجه الأول الخ) قد يوجه أيضا بتمكنهم من دفع المشقة بان يعددوها على وجه لا يشق كان يقيمها كل جماعة بمقاربة المساكن في محلهم (قوله واختار في المجموع خلافه وهو الوجه) على هذا

(٣٢) — شرواني وابن قاسم — ثاني) بحيث صارت لا يحتمل كبير ولا صغير عن دخولها ومن ثم كان الذي يتجه الاكتفاء بإقامتها في الأسواق إن كانت كذلك وإلا فلا إن لاكثر الناس سرات تأتي دخول بيوت الناس والأسواق (تنبيه) الشعار بفتح أوله وكسره لغة العلامة والمراد به هنا كما هو ظاهر أجل علامات الايمان وهي الصلاة بظهور أجل صفاتها الظاهرة وهي الجماعة

(فان) لم يظهر الشعار كما
تقرر بأن (امتنعوا كلهم)
أو بعضهم كآهل محلة من
قرية كبيرة ولم يظهر الشعار
الاهم (قوتلوا) اى قاتل
المتنعين الامام أو نائبه
لاظهار هذه الشعيرة العظيمة
وعلى أنها سنة لا يقتلون
ويظهر انه لا يجوز له أن
يفجأهم بالقتال بمجرد الترك
كأبرئى إليه قوله امتنعوا
بل حتى يأمرهم فيمتنعوا من
غير تأويل اخذ مما يأتى
في ترك الصلاة نفسها (ولا
يتأكد الذنب للنساء
تأكد له للرجال) بناء على
أنها سنة لهم (في الاصح)
لخشية المفسدة فيهن مع
كثرة المشقة فيكره تركها
لهم لالهن (قلت الاصح)
المخصوص عنها) وإذا وجدت
جميع الشروط السابقة (فرض
كفاية) (لخبر السابق وذكرك
أفضل في الخبر قبله محمول على
من صلى منفرد القيام غيره
به أو لعذر كمرض أو إذا
اختلف شرط عمامة فلا تجب
وإن تمحض الارقاء في بلد
وعجيب تردد شارح في
هذه مع قولهم ان الارقاء
لا يتوجه اليهم فرض الجماعة
بل قد تسن وقد لا تسن
لامرأة وخثى ولمميز نعم
يلزم وليه امره بها
ليتوب عنها إذا كمل

أى أجل صفاتها (قوله فان لم يظهر) إلى قوله ويظهر في النهاية والمعنى (قوله الامام الخ) أى دون آحاد الناس
معنى (قوله لا يقتلون) أى على أحد الوجهين شوبرى وعلى اه عش (قوله كما يؤم إليه قوله امتنعوا الخ)
وجه الامام إليه ان تعليق الحكم بالمشقة يؤذن بعلية ماخذ الاشتقاق عش (قوله بل حتى يأمرهم الخ)
أى فهو كقتال البغاة عش قول المتن (للساء) ومثلن الختافى نهاية ومعنى (قوله لخشية المفسدة فيهن الخ)
أى لانها لا تتأتى غالباً إلا بالخروج إلى المسجد نهاية قول المتن (أنها فرض كفاية) وظاهر أنها فرض عين
على هذا إذا لم يكن في القرية إلا امام ومأموم وقد تكون فرض عين ايضا في غير ذلك كالأمو وجد الامام
راكعاً آخر الوقت ولو لم يحرم ويركع معه لم يدرك في الوقت ركعة لثلاثيته إلا دام سم وشيخنا زاد البصري
وقد يقال بل ينبغي تعيين ذلك ايضا إذا ترتب عليه تتميم الصلاة قبل خروج الوقت اه (قوله إذا وجدت) إلى
قول المتن وفي المسجد في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله وذكرك أفضل إلى أما إذا وقوله وإن تمحض إلى بل قد
تسن وقوله وظاهر النص إلى والمصلين وقوله وهم إلى المتن (قوله السابقة) أى في قوله للرجال البالغين الخ
(قوله السابق) اى في شرح وقيل فرض كفاية الخ (قوله أو لعذر الخ) هل باقى على القول بأن من تركها
لعذر كتب له نوابها سم (قوله وإن تمحض الارقاء الخ) اى من فيه رقب ولو مبعضا وإن كان بينه وبين سيده
مهاياة والنوبة له وسباني حكم الاجزاء في باب الاجارة نهاية قال عش فرع إذا علم الاجيران المستاجر
يمنعه من الجمعة أو من الجماعة وكان الشعار يتوقف على حضوره هل يحرم عليه إيجار نفسه بعد الفجر أو بعد
دخول الوقت فليتا مل وقد يفصل بين أن يحتاج أو يضطر لذلك الإيجار فليحرم رسم على المنهج وينبغي أن
يكتفى هنا بآدنى حاجة إذا من تجوزهم السفر يوم الجمعة لمجرد الدو حشة بانقطاعه عن الرفقة وحيث لا حاجة
حرمت الاجارة وعليه فلو تعدى وأجر نفسه هل تصح أو لا قال سم بالصحة قياسا على البيع وقت نداء الجمعة
انتهى وقد يفرق بأن البيع مشتمل على جميع الشروط والحرمة فيه لا من خارج وأما هنا فالمراد جواز عن
التسليم شرعا فاشبهه بالو باع الماء الذى يحتاجه لطهارته بعد دخول الوقت فانه لا يصح ولا يجوز له التيمم ان
قدر على استرجاعه اه (قوله بل قد تسن الخ) عطف على قوله فلا تجب سم (قوله ولمميز) اى يكتب له نوابها
دون نواب الواجب لانه مخاطب بها على سبيل السنية فانه لا خطاب يعلق بفعل غير البالغ العاقل عش

لو لم يكن في القرية إلا اثنان اتجه تعيينهما عليهما (قوله في المتن قلت الاصح المنصوص أنها فرض كفاية الخ)
افتى شيخنا الشهاب الرملى في طائفة مسافرين أقاموا الجماعة في بلدة واطهرها بعدد الشعار بهم وأنه لا يسقط
فعلهم الطلب عن المقيمين شرح مر (قوله في المتن فرض كفاية) وظاهر أنها فرض عين على هذا إذا لم يكن
في القرية إلا امام ومأموم وقد تكون فرض عين ايضا في غير ذلك كالأمو وجد الامام راكعاً آخر الوقت
ولو لم يحرم ويركع معه لم يدرك في الوقت ركعة لثلاثيته إلا دام سم وشيخنا زاد البصري
الأذرى والظاهر ان المستاجر لا يلزمه تمكينه أى الاجير من الذهاب إلى المسجد للجماعة عفى غير الجمعة ولا
شك فيه عند بعده عنه فان كان بقره جدا ففيه احتمال اللهم إلا ان يكون امامه ممن يطيل الصلاة فلا وعلى
الاجير ان يخفف الصلاة مع إتمامها ثم محل تمكينه من الذهاب إلى الجمعة إذا لم يخش على عمله الفساد وهو ظاهر
انتهى ومفهومه انه إذا خشى على عمله الفساد لا يلزمه تمكينه فهل هذا وإن وقع الإيجار بعد الفجر مع العلم
أو الظن بخشية الفساد على عمله إذا تركه وذهب إلى الجمعة وهل يصح الإيجار حينئذ ولا فيه نظر وكذا يقال
في غير الجمعة إذا توقف جماعته عليه وقد يقال وقوع الإيجار بعد الفجر على الوجه المذكور غاية انه حرام
لكنه ليس حراما لذاته ولا لازمه لان سبب التحريم خوف فوات الجماعة وهو يحصل قطعاً بغيره فهو كالبيع
وقت النداء وذلك لا يقتضى الفساد لكن إذا قلنا بالتحريم فهل يجوز له تعاطي العمل عند خوف فساد وان
فوت الجمعة فيه نظر (قوله أو لعذر كمرض) هل باقى على القول بأن من تركها لعذر كتب له نوابها (قوله)
فلا تجب وإن تمحض الارقاء في بلد الخ) لا تجب على من فيه رقب ولو مبعضا لهاياة ووقعت في نوبته (قوله)
بل قد تسن) عطف على قوله فلا تجب (قوله ولمميز) ان اراد انه نفسه مخاطب على وجه السنية نافي ماتقرر

ان شرط المخاطب البلوغ أو ان المخاطب على ذلك الوجه هو وليه أى خوطب كذلك بان يأسره نافي قوله نعم
يلزم وليه الخ فتأمل (قوله ولمن فيه رفق) قال في شرح العباب قال القاضي ولا يحتاج الى اذن السيد فيها الا
ان زاد فعل الفرض في الجماعة عليه منفردا وكان له شغل ولم يقصد تفويت الفضيلة ثم نقل عن غير القاضي
كلما آخر ثم قال والوجه الاحتياج الى الاذن مطلقا لانها صفة تابعة فليست كالسنن الرواتب هذا أولى
من قول الاذرى عقب مامر ويظهر ان الجماعة ان كانت تقام بقرب محل السيد وزمن الزيادة والذهاب
اليها يسير لا يحتمل تعطل منافعه فيه عادة لم يحتاج لاذنه والاحتاج لنتهى اهـ (قوله ولمسافرين) ظاهره
وان قصر السفر (محول على نحو عاص بسفره) ينبغى أن محل الوجوب على العاصى بسفره اذا توقف حصول
الفرض عليه والالم يتجه الوجوب اذا غايته انه مقيم والمقيم لانزله الجماعة اذا قام غيره بالفرض وينبغى
انه اذا وصل الى حيث لا يمكنه ادراكها للورجعه اليها ان يتقطع العصيان بالسفر ان كان بسببها وان لا يلزمه
العود لما دخل وقته بعد سفره لعدم مخاطبته به عند سفره (قوله في الحديث بالنار) تأ كيد كرأيت بعيني
وسمعت باذني (قوله في الحديث الالم المكتوبة) ظاهره انها في المسجد ولو فرادى افضل منها في غيره وسياتي
في ابواب العيد والسكوف ونحوهما ما يعلم منه أن بعض النوافل التي تسن جماعة كالكتابة في انها في

ولمن فيه رِق ولعراء عَمى أوفى
ظلمة والافسى لهم مباحة
ولمسافرين وظاهر النص
المقتضى لوجوبها عليهم
محمول على نحو عاص بسفره
ولمصلين مقضية اتحدت
(وقيل) هى فرض (عين
والله أعلم) للخبر المتفق عليه
لقد هممت أن أسرب الصلاة
فتقام ثم أسرر جلا فيصلى
بالناس ثم أنطلق معى برجال
معهم حزم من حطب إلى
قوم لا يشهدون الصلاة
فأحرق عليهم بيوتهم بالنار
وأجابوا عنه بأنه وارد فى قوم
منافقين بقرينة السياق
وههه بالاحراق كان قبل
تحريم المثلة (و) الجماعة
(فى المسجد لغير المرأة)
والخنى من ذكرر لوصيا
أفضل منها خارجه الخبر
المتفق عليه أفضل الصلاة
صلاة المرم فى بيته الام مكتوبة
أى فهى فى المسجد أفضل
نعم ان وجدت فى بيته فقط
فهو افضل وكذا لو كانت
فيه أكثر منها فى المسجد على
ما اعتمده الاذرعى وغيره

والأوجه خلافه لاغتناء الشارح بإحياء (٢٥٢) المساجد أكثر ويبحث الاستوى والأذرعى أن ذهابه للمسجد لو فوته على أهل بيته كان

لإقامتها معهم أفضل قيل وفيه نظر اه وكان وجهه أن فيه إثباتا بقربة مع امكان تحصيلها لهم بأن يعيدها معهم ويرد بأن الفرض فواتها لو ذهب للمسجد وأن جماعته لا تتعطل بغيبته وذلك لا يثار فيه لأن حصولها لهم بسببه بما عاдал فضلها في المسجد أو زاد عليه فهو كمساعدة المجرور من الصف أما المرأة فجاءتها في بيتها أفضل للخبر الصحيح لا تمنعوا نساءكم المساجد ويوتن خيرهن فان قلت إذا كانت خيرا لمن فما وجه النهي عن منعهن المستلزم لذلك الخير قلت أما النهي فهو للتنزيه كما يصرح به سياق هذا الحديث ثم الوجه حمله على زمه صلى الله عليه وسلم أو على غير المشتهيات إذا كن مبتذلات والمعنى أنهن وان اريد بهن ذلك ونهى عن منعهن لأن المسجد لمن خير افيوتن مع ذلك خير لمن لأنها أبعد عن التهمة التي قد تحصل من الخروج لاسيما ان اشتبهت او تزينت ومن ثم كره لها حضور جماعة المسجد إن كانت تشتهى ولو في ثياب رثة أو لا تشتهى وبها شيء من الزينة أو الطيب وللأمام أوائبه ممنعن حينئذ كان له منع

ما يعلم منه أن النوافل التي تسن جماعة كالمكتوبة في أنها في المسجد أفضل سم (قوله والأوجه الخ) أى كما افق به شيخنا الشهاب الرملى سم (قوله خلافه) أى أن قليل الجمع في المسجد أفضل من كثيره في البيت معنى ونهاية (قوله وفوته الخ) قد يخرج به ما لو أمكنه فعلها في المسجد ثم بيته باهله فهو أفضل من اقتصاره على أحدهما وهو قريب سم (قوله وفوته الخ) وكذا فوات الصلاة عليهم كلهم أو بعضهم معنى (قوله وكان وجهه) أى النظر (قوله فواتها) أى الجماعة على أهل بيته (قوله وانه الخ) عطف على قوله فواتها (قوله لا يتعطل) أى المسجد عن الجماعة (قوله أما المرأة الخ) ومثلها الخنثى نهاية ومعنى (قوله فجاءتها في بيتها الخ) قضية ما ن جماعة النساء ببيتن أفضل وان كن مبتذلات غير مشتهيات ولكن لو حضرن لا يكره لهن الحضور ع ش (قوله المستلزم الخ) صفة المنع (قوله فهو للتنزيه) خلافا للبغى عبارته ويكره لذوات الهيات حضور المسجد مع الرجال ويكره للزوج والسيد والولى تمسكين منه لما فى الصحيحين عن عائشة رضى الله تعالى عنها لو ان رسول الله ﷺ رأى ما أحدثت النساء لمنعن المسجد ولخوف الفتنة أما غيرهن فلا يكره لهن ذلك ويندب لمن ذكر اذا استأذنه ان يأذن لهن اذا امن الفتنة لخبر مسلم الخ فان لم يكن لهن زوج أو سيد أو ولى ووجدت شروط الحضور حرم المنع اه (قوله سياق هذا الحديث) لعل المراد به التفضيل في قوله خير لهن سم (قوله حله) أى النهى وبعبارة العيني على الكنز ولا يحضرن أى النساء سرا كن شواب وبجائز الجماعات لظهور الفساد وعندنا حنفية للعجز ان تخرج في الفجر والمغرب والعشاء وعندهما تخرج في الكل وبه قالت الثلاثة والقوى اليوم على المنع في الكل فذلك اطلق المصنف ويدخل في قوله الجماعات الجمع والأعياد والاستسقاء ومجالس الوعظ لاسيما عند الجمال الذين تحلو بحلة العلماء وقصدهم الشهوات ونحوه الدنيا اه بيجرى (قوله مبتذلات) يحتمل قراءته بسكون الموحدة ثم يفتح الفوقية ويحتمل تقديم التاء الفوقية على الباء الموحدة ثم تشديد الذال المكسورة ع ش (قوله والمعنى انهن الخ) لحاصل المعنى يكره لكم ممنعن بهذا الشرط لانه منع عن خير وان كانت البيوت أكثر خير اوله نظائر كالاقعاء الذى بين السجدين فانه سنة مع ان الاقراش أفضل منه فليتامل سم (قوله بهذا الشرط) يعنى عدم الاشتباه مع الابتدال (قوله وان أريد بهن ذلك) يعنى طوبى النساء شرعا بحضور الجماعة و(قوله ونهى الخ) عطف تفسير على قوله اريد بهن الخ و(قوله لان في المسجد الخ) متعلق بهما (قوله لاسيما ان اشتبهت الخ) قد يشكك بان قضية المبالغة به على ما قبله كراهة المنع حال التزين مع انه يكره الحضور حينئذ فكيف يكره المنع تأمل سم (قوله وللأمام الخ) أى يجوز له ولو قيل بوجوبه بحيث راه مصلحة لم يكن بعيدا لانه عليه رعاية المصالح العامة ع ش وقد يجاب بانه جواز بعد الامتاع فيشمل الوجوب (قوله بغير اذن ولى) أى فى الخلية و(قوله أو حليل) أى فى المروجة ثم قضية العطف بأو أنه لا يشترط لجواز الخروج اذنهما وينبغى اشتراط اجتماعهما فى الاذن حيث كان ثم رية لان المصلحة قد تظهر للولى دون

المسجد أفضل (قوله والأوجه) أى كما افق به شيخنا الشهاب (قوله وفوته) قد يخرج به ما لو أمكنه فعلها في المسجد ثم بيته باهله فهو أفضل من اقتصاره على أحدهما وهو قريب (قوله وذلك لا يثار فيه) دفع لما يقال في فعلها حينئذ في البيت إثباتا بالقرب وهو منهى عنه (قوله كما يصرح به سياق هذا الحديث) لعل المراد به التفضيل في قوله خير لهن (قوله والمعنى انهن وان اريد بهن الخ) لحاصل المعنى يكره لكم ممنعن بهذا الشرط لانه منع عن خير وان كانت البيوت أكثر خير اوله نظائر كالاقعاء الذى بين السجدين فانه سنة مع ان الاقراش أفضل منه فليتامل (قوله فيوتن مع ذلك خير لهن) فيه منافرة لما صرح به في شرح الروض من انه يندب الحضور للعجز التالى لا تشتهى وان لم ينافه (قوله لاسيما ان اشتبهت الخ) قد يشكك بان قضية المبالغة به على ما قبله كراهة المنع حال

ومع خشية فتنة منها أو عليها
واللاذن لها في الخروج
حكمه ومثلها في كل ذلك
الحنفي وبمحت الحاق الامر د
الجيل بها في ذلك ايضا وفي
اطلاقه نظر (تنبيه)
تكره اقامة جماعة بمسجد
غير مطروق له امام راتب
بغير اذنه قبله أو معه أو بعده
ولو غاب الراتب انتظر ندبا
ثم ان أرادوا فضل أول
الوقت ام غيره وان لم يريدوا
ذلك لم يؤم غيره إلا ان خافوا
فوت الوقت كله ومحل ذلك
حيث لا فتنة ولا صلوا
فرادى مطلقا والجماعة في
الجمعة ثم في صبحها ثم في
الصبح ثم في العشاء ثم العصر
افضل ولا ينافيهان العصر
الوسطي لان المشقة في
ذنبك أعظم ويظهر تقديم
الظهر على المغرب افضلية
وجامعة (وما كثر جمعه)
من المساجد او غيرها
(افضل) للخبر الصحيح وما
كان أكثر فهو احب الى
الله تعالى نعم الجماعة في
المساجد الثلاثة افضل منها
في غيرها وان قلت بل قال
المتولي ان الانفراد فيها
أفضل من الجماعة في غيرها
لكن الاوجه خلافه (إلا)
لبدعة امامه التي لا تقتضي
تكفيره كرافضي أو فسقه
ولو بمجرد التهمة أي التي
فيها نوع قوة كما هو واضح

الحليل أو عكسه ع ش (قوله ومع خشية الخ) عطف على قوله بغير اذن ولي فلا تتوقف حرمة الحضور على
عدم الاذن ع ش (قوله ومع خشية فتنة الخ) ظاهره وان لم يحصل ظن ذلك سم (قوله حكمه) أي حكم
الخروج سم (قوله وفي اطلاقه نظر) يظهر ان الامر د عند جوف الفتنة منه أو عليه حكمه حكمه أو عند
الا من حكمه حكمه غير من الرجال ويمكن تنزيل قول الشارح وفي اطلاقه على هذا بصرى عبارة الرشيدى
أي بل إنما يلحق بها في بعض الاحوال لا على الاطلاق ولعله إذا خشى به الاقتتان اه (قوله بمسجد غير
مطروق) أي أما المطروق فلا يكره اقامة الجماعة فيه بغير اذن راتبه قبله أو بعده او معه كما افق به شيخنا
الشهاب الرملى سم ونهاية (قوله أو بعده) قد يشكل خصوصاً إذا حصل للجائين بعد الجماعة الاولى عذر
اقصى التأخير فاعل المراد انه يكره تحريك ايقاع الجماعة بعده ع ش (قوله ولا صلوا فرادى مطلقا) شامل
لما إذا خافوا فوت الوقت كله ويخالفه قوله في العباب فاما إذا خافوا فوت الوقت بان لم يبق منه إلا ما يسع
تلك الصلاة فقط لا ركعة فانهم يجمعون وان خافوا فتنة كما في المجموع ويلزمهم التجمع في هذه الحالة ان لم
يكن بالبلد ما يظهر به الشعار إلا هذا المحل انتهى فكان المطابق لذلك ان يقول بعده قوله مطلقا إلا إذا خافوا
فوت الوقت كله فتأمل ويتجه ان يقال ان كانت الفتنة المخوفة بحيث تؤدي الى تلف نفس او عضو او نحوهما
لم يصلوا جماعة سم (قوله ثم في صبحها الخ) ولا يبعد ان يكون جماعة عشاء ومغرب وعصر الجمعة افضل من
جماعة عشاء ومغرب وعصر غير هاعلى قياس ما تقرر في صبحها مع صبح غير هاسم على حج اه ع ش (قوله
من المساجد او غيرها) قضيته ان كثير الجمع في البيت افضل من قليله في المسجد وقد بين في شرحى الارشاد
أن المعتمد عكس ذلك وكذا بين ذلك الشهاب الرملى وكذا بين هو هنا بقوله السابق والاوجه خلافه سم
عبارة النهاية والمغنى وما كثر جمعه من المساجد افضل مما قل جمعه منها وكذا ما كثر جمعه من البيوت افضل
مما قل جمعه منها اه (قوله للخبر) الى قوله وان اتى بها في المغنى إلا قوله لكن الاوجه خلافه وقوله ولو بمجرد
الى او غير هما الى قوله وما تقرر في النهاية إلا قوله لكن الاوجه خلافه وقوله بل الانفراد (قوله كرافضى)
أي وبجسم وجهوى وقد روى وشيخى وزيدى شرح بافضل (قوله بل قال المتولى الخ) اعتمده النهاية والمغنى
وشرح المنهج وقال سم قياس ما قاله المتولى ان الانفراد في المسجد الحرام افضل من الجماعة في مسجد
المدينة مر اه (قوله لكن الاوجه الخ) خلافاً لانهية والمغنى وشرح المنهج (قوله وفسقه) معطوف على

الذين مع انه يكره الحضور حينئذ فكيف يكره المنع تأمل (قوله ومع خشية فتنة الخ) ظاهره وان لم
يحصل ظن ذلك (قوله ولللاذن لها في الخروج حكمه) أي حكم الخروج شارح (قوله تكره اقامة
جماعة بمسجد غير مطروق) اما المطروق فلا يكره اقامة الجماعة فيه بغير اذن راتبه قبله أو بعده او معه كما
افق به شيخنا الشهاب الرملى (قوله ولا صلوا فرادى مطلقا) شامل لما إذا خافوا فوت الوقت كله ويخالفه
قول المجموع إذا خافوا الفتنة انتظروا فان خافوا فوت الوقت كله صلوا جماعة اه ثم رأيت في العباب قال
فاما إذا خافوا فوت الوقت بان لم يبق منه إلا ما يسع تلك الصلاة فقط لا ركعة فانهم يجمعون وان خافوا فتنة
كما في المجموع ويلزمهم التجمع في هذه الحالة ان لم يكن بالبلد ما يظهر به الشعار إلا هذا المحل اه فكان
المطابق لذلك ان يقول بعده قوله مطلقا إلا إذا خافوا فوت الوقت كله فتأمل ويتجه ان يقال ان كانت الفتنة
المخوفة بحيث تؤدي الى تلف نفس أو عضو أو نحو هما لم يصلوا جماعة (قوله ثم في صبحها ثم في الصبح الخ)
لا يبعد ان يكون جماعة عشاء ومغرب وعصر الجمعة افضل من جماعة عشاء ومغرب وعصر غير هاعلى قياس
ما تقرر في صبحها مع صبح غير هاعلى (قوله من المساجد او غيرها) قضيته ان كثير الجمع في البيت افضل من
قليله في المسجد وقد بين في شرحى الارشاد ان المعتمد عكس ذلك وكذا بين ذلك شيخنا الرملى وكذا بين
هو هنا بقوله السابق والاوجه الخ خلافه (قوله بل قال المتولى الخ) قياس ما قاله المتولى ان الانفراد في
المسجد الحرام افضل من الجماعة في مسجد المدينة مر (قوله وفسقه) معطوف على قول الماتن إلا لبدعة

أو غيرهما بما يقتضى كراهة الاقتداء به فالأقل جماعة بل الانفراد أفضل وكذا لو كان لا يعتد وجوب بعض الأركان أو الشروط وإن أتى بها لأنه يقصد بها التخليق وهو مبطل عندنا ومن ثم أبطل الاقتداء به مطلقا بعض أصحابنا وجوزوا الأكثر غاية لمصلحة الجماعة واكتفاء بوجود صورتها وإلا لم يصح اقتداء بمخالف وتعطلت الجماعة ولو تعذرت الإخلف من يكره الاقتداء به لم تنتف الكراهة كما شمله كلامهم ولا نظر لادامة تعطلها لسقوط فرضها حيثنوبما تقرر علم ضعف اختيار السبكي ومن تبعه أن الصلاة خلف هؤلاء منهم المخالف أفضل من الانفراد فان قلت ما وجه الكراهة التي ذكرتها في المخالف قلت ما يعلم مما يأتي في مبحث الموقف ان كل ما وقع الاختلاف في الإبطال به من حيث الجماعة يقتضى الكراهة من تلك الحيثية (أو) كون القليلة بمسجد متيقن حل أرضه ومال بانيه أو إمامه يبادر بالصلاة أول الوقت أو يطيل القراءة حتى يدرك بطيء القراءة الفاتحة والكثيرة بغير ذلك أو (تعطل مسجد قريب) أو بعيد

بدعة امامه سم أي فسقه بغير البدعة (قوله أو غيرهما الخ) كلام شرح الروض صريح في كراهة الصلاة خلف المخالف كالحنفى سم (قوله بل الانفراد الخ) جزم به الروض ايضا وكذا جزم بقوله بعد وكذا لو كان لا يعتد الخ سم (قوله لو كان لا يعتد الخ) كحنفى أو غير نهائية ومعنى (قوله وإن أتى بها الخ) يوم صحة الاقتداء به اذا لم يأت بها وليس كذلك فالتعبير بالغاية ليس في محله رشيدى (قوله والاقتداء به) أي بمن لا يعتد وجوب ما ذكر (قوله مطلقا) راعى الخلاف أو لا (قوله وإلا) أي وإن قلنا يبطلان الاقتداء بمن لا يعتد وجوب ما ذكر (قوله لسقوط الخ) متعلق بلانظرو علة لعدم النظر (قوله وبما تقرر الخ) ووافق السبكي مر ثم صنيع الشارح يشعر بفرض اختيار السبكي في حالة تعذرها الا خلف هؤلاء سم (قوله اختيار السبكي الخ) اعتمدته النهائية بعبارة مقتضى قول الأصحاب الخ حصول فضيلة الجماعة خلف هؤلاء وإنها أفضل من الانفراد قال السبكي ان كلامهم يشعر به وجزم به الدميرى وقال الكمال بن أبى شريف لعله الأقرب وهو المعتمد به أفتى والد رحمه الله تعالى اه وظاهر كلام المغنى اعتماده ايضا قال الرشيدى قوله لم يحصل الجماعة خلف هؤلاء الخ وفي حصولها مع كراهة الاقتداء بهم المصرح بها فيهمار حتى فيها لو تعذرت الجماعة إلا خلفهم وقفة ظاهرة سما والكراهة فيها ذكر من حيث الجماعة وسيأتى في كلامه ان الكراهة إذا كانت من حيث الجماعة تنفوت فضيلة الجماعة اه (قوله أفضل من الانفراد) وبذلك أفتى شيخنا الشباب الرملى وقضية ذلك عدم الكراهة حيثنوبلان أفضليتها من الانفراد يقتضى طلبها إذ ليس معناه إلا انها أكثر ثوابا وفيه نظر ثم بحثت فيه مع مر فوافق على هذا الجواب وعلى أنه لا فرق في أفضليتها وبين وجود غيرها وعدمه وقياس ذلك أن الاعادة مع هؤلاء أفضل من عدمها بالمعنى المذكور رسم ويأتى في الاعادة عنه عن مر خلافا وقوله فوافق على هذا الجواب أي مخالفا لما رسم عن نهائيه من أنه لو تعذرت الجماعة الا خلف من يكره الاقتداء به لم تنتف الكراهة (قوله قلت الخ) هذا الجواب يفيد انتفاء فضيلة الجماعة خلف المخالف سم أي خلافا للنهائية والشهاب الرملى والطبلاوى كردى (قوله أو كون القليلة) إلى قوله كما طبقوا في النهائية والمغنى لا أقوله بل بحث إلى ولو تعارض (قوله أول الوقت) أي وقت الفضيلة عش (قوله أو امامه الخ) عطف على قوله متيقن الخ (قوله أو يطيل الخ) عبارة النهائية والمغنى أو امام الجمع الكثير سريع القراءة والمأموم بطيئا لا يدرك معه الفاتحة ويدركها مع امام الجمع القليل اه قال عش وينبغي ان يستثنى ايضا ما لو كان امام الجمع القليل أفضل من امام الجمع الكثير بفقار نحوه مما يأتى في صفة الأئمة اه (قوله أو تعطل مسجد الخ) (فرع) إذا كان عليه الإمامة في مسجد فلم يحضر معه أحد يصلى معه وجبت أي لاستحقاق المعلوم الصلاة فيه وحده لان عليه شئين الصلاة في هذا المسجد والإمامة فيه فاذافات أحدهما لا يسقط الآخر بخلاف من عليه التدريس إذ لم يحضر أحد من الطلبة لا يجب ان يدرس لنفسه لان المقصود منه التعليم ولا يتصور بدون متعلم بخلاف الامام المقصود منه امران كما تقدم سم على المنهج اه عش

(قوله أو غيرهما بما يقتضى كراهة الاقتداء به) كلام شرح الروض صريح في كراهة الصلاة خلف المخالف كالحنفى (قوله بل الانفراد أفضل) جزم به الروض ايضا وكذا جزم بقوله بعد وكذا لو كان لا يعتد الخ سم (قوله وبما تقرر يعلم ضعف اختيار السبكي) ووافق السبكي مر ثم صنيع الشارح يشعر بفرض اختيار السبكي حالة تعذرها الا خلف هؤلاء (قوله أفضل من الانفراد) بذلك أفتى شيخنا الشباب الرملى وقضية ذلك عدم الكراهة حيثنوبلان أفضليتها من الانفراد يقتضى طلبها إذ ليس معناه إلا انها أكثر ثوابا وفيه نظر ثم بحثت مع مر فوافق على هذا الجواب وعلى أنه لا فرق في أفضليتها وبين وجود غيرها وعدمه وقياس ذلك أن الاعادة مع هؤلاء أفضل من عدمها بالمعنى المذكور (قوله قلت ما يعلم مما يأتى الخ) هذا الجواب يفيد انتفاء فضيلة الجماعة خلف المخالف (قوله يبادر الخ) يؤخذ منه أنها لا خلف امام الطبرسية في نحو الصبح أفضل منها خلف امام الأزهر فيه (قوله في المتن أو تعطل مسجد قريب لغيبته) قال في العباب بل يصلى منفردا ثم يدرك الجماعة اه وبين الشارح في شرحه نقل ذلك عن القاضى والبغوى

عن الجماعة فيه (لغيتته) غنه لكونه إمامه أو يحضره الناس بحضوره فقليل الجمع في ذلك أفضل من كثيره بل بحث شارح ان الانفراد بالمعطل
عن الصلاة فيه لغيتته أفضل لكن الاوجه خلافه واما اعتد شارح التقييد بالقرىب لان له حق الجواروه وودعه وودعه فردد دبانته مدعو من
البعيد أيضا وحق الجواريه عارضه خبر مسلم أعظم الناس في الصلاة أجراً أبعدهم اليها مشى ولو تعارض الخشوع والجماعة فهي أولى كما
اطبقوا عليه حيث قالوا ان فرض الكفاية أفضل من السنة وايضا خلافا في كونها فرض (٢٥٥) عين وكونها شرطاً للصحة الصلاة

أقوى منه في شرطية
الخشوع وانفاء ابن
عبد السلام بأنه أولى مطلقاً
إنما ياتي على أنها سنة وكذا
افتاء الغزالي بأنه إذا كان
الجمع ينمعه الخشوع في
أكثر صلاته فالانفراد
أولى على انه بعيد لان
القائلين بشرطية مع
شدو ذم إنما يقولون بها في
جزء الصلاة لا في كلها فان
قلت تقديمها ينافي ما يأتي
من تقديمه في ذي جوع
أو عطش قلت لا ينافيه
لان ما هنا مفروض فيمن
يتوهم فواته بها من حيث
اشاره الغزالي فامر بها قرا
لنفسه المتخيلة ما قد يكون
سبباً لاستيلاء الشيطان
عليها كما دل عليه الخبر
السابق إنما ياكل الذئب
من الغنم القاصية وأما ذلك
فناعه ظاهر فقدم لانه يعد
عذراً كدافعة الحدث ثم
رايت للغزالي افتاء اخر
يصرح بما ذكرته متأخراً
عن ذلك لا افتاء فيمن لازم
الرياضة في الخلوة حتى
صارت طاغته تفرق عليه
بالاجتماع بأنه رجل مغرور

وفي الجبري عنه والخطيب كالمدرس ومثله الطلبة أي المقررين في الوظائف إذا لم يحضر الشيخ لانه لا تعلم
بدون معلم اه (قوله عن الجماعة) متعلق بتعطل سم (قوله التقييد) أي تقييد المصنف المسجد (قوله)
لان له حق الجواراخ) ولو استوى مسجد جماعة قدم الاقرب مسافة لحرمة الجواز ثم ما انتفت الشبهة فيه
عن مال بانيه ووافقه ثم يتخير نعم ان سمع النداء مرتباً فينبغي كاجتهاده الاذرعى ان يكون ذهابه الى الاول افضل
لان مؤذنه دعاه اولاً لانه يوقى مغنى أى مع استوائها في سائر الوجوه (قوله ولو تعارض الخ) عبارة النهاية
والمغنى وافتى الغزالي بأنه إذا كان لوصلي منفردا خشع أى في جميع صلاته ولو صلى في جماعة لم يخشع فالانفراد
افضل وتبعه ابن عبد السلام قال الزركشي تبعه الاذرعى والمختار بل الصواب خلاف ما قاله وهو كذلك
(قوله أقوى منه الخ) أى من الخلاف (قوله بانه) أى الخشوع و(قوله مطلقاً) أى في أكثر صلاته او كلها
(قوله على انه) أى افتاء الغزالي (قوله تقديمها) أى الجماعة و(قوله من تقديمه) أى الخشوع (قوله قلت
لا ينافيه الخ) ويمكن ان يجاب أيضاً بأن الاجتماع ليس سبباً معتاداً في منع الخشوع بخلاف نحو الجوع
والعطش فلم يعتد بمنع الاول واعتد بمنع الثاني سم (قوله فامر بها) أى بالجماعة (قوله السابق) أى في
شرح وقيل فرض كفاية الخ و(قوله إنما ياكل الخ) بدل من الخبر السابق (قوله فانه) أى مانع
الخشوع (قوله متأخر الخ) حال من افتاء اخر و(قوله فيمن لازم الخ) قوله بانه الخ) متعلقان به أى بافتاء
اخر (قوله مع الامام) الى قول المتن والصحيح في النهاية والمغنى لا قوله و(قوله الى المتن) (قوله صفوة الصلاة)
أى خالصها ع ش أى لوقوف انعقادها عليها (قوله كافي حديث البزار) راجع للتعليل (قوله ضعيف)
أى والضعيف يعمل به في فضائل الاعمال سم ونهاية ومعنى (قوله اربعين يوماً) أى في الصلوات الخمس
ع ش (قوله بحضوره الخ) كان الاول تأخير عن قول المصنف بالاستشغال الخ مع التعبير بجمع بدل الباء كافي
النهاية والمغنى (قوله نعم يغفر له وسوسة الخ) وكذا يغفر له اشتغاله بدعاء الاقامة إذا تركه الامام كما
مر عن ع ش فى اخر باب الاذان (قوله أو تراخى الخ) أى ولو لمصلحة الصلاة كالطهارة معنى (قوله)
خفية) بان لا تكون بقدر ما يسع ركعتين على المعتمد شيخنا عبارة ع ش وهى التى لا يؤدى الاشتغال بها
الى فوات ركعتين فعليين كما يفيد قوله واستشكل الخ واعله غير مراد بل المراد ما لا يطول بها زمان عرفا
حتى لو أدت وسوسته الى فوات القيام او معظمه فانت فضيلة التحريم اه (قوله حيثئذ) أى حين إذا كانت
بقدر ركعتين فعليين (أى بالركوع الاول) اشارة الى ان اول ركوع من اضافة الصفة للموصوف (قوله)

وقال ظاهر كلام المجمع وضعيف ويوجه الخ (قوله عن الجماعة) متعلق بتعطل (قوله بل بحث شارح
الخ) هذا البحث يوافق ما مر عن العباب في الهامش (قوله واما اعتد شارح التقييد بالقرىب الخ) ولو
استوى مسجد جماعة قدم الاقرب مسافة لحرمة الجواز ثم ما انتفت الشبهة فيه عن مال بانيه او وافقه
ثم يتخير نعم ان سمع النداء مرتباً فذهب به الى الاول افضل كما يجته الاذرعى لان مؤذنه دعاه اولاً وشرح مر
(قوله فان قلت تقديمها ينافي ما ياتي الخ) يمكن ان يقال ان الاجتماع ليس سبباً معتاداً في منع الخشوع بخلاف
نحو الجوع والعطش فلم يعتد بمنع الاول واعتد بمنع الثاني (قوله كما في حديث ضعيف) والحديث
الضعيف يعمل به في الفضائل (قوله فى المتن اول ركوع) من اضافة الصفة للموصوف

إنما يحصل له في الجماعة من الفوائد أعظم من خشوعه وأطال في ذلك (وادرأك تكبيرة الاحرام) مع الامام (فضيلة) مأمور بها
لكونها صفوة الصلاة كافي حديث البزار ولان ملازمها اربعين يوماً يكتب له براءة من النار وبراءة من النفاق كما في حديث ضعيف (وإنما
تحصل) بحضور تكبيرة الامام و(بالاشتغال بالتحريم عقب تحريم امامه) فان لم يحضرها أو تراخى فاتته نعم يغفر له وسوسة خفيفة
واستشكل بعدم اغتفارهم الوسوسة في التخلف عن الامام بتمام ركعتين فعليين ويرد بانها حيثئذ لا تكون إلا ظاهرة فلا تنافي و(قوله فاشياء
غير ذلك فيها نظر) (وقيل) تحصل (بادراك بعض القيام) لانه محل التحريم (وقيل) تحصل (بادراك اول ركوع) أى بالركوع الاول لان

(حكم قيامها) أى تكبيره التحريم (قوله ومحلهما) أى الوجهين المذكورين (قوله وإلا) أى بان حضره وأخر
و (قوله فاتته عليهما الخ) أى وإن أدرك الركعة ولو خاف فوت التكبير ذلوم يسرع لم يندب له الإسراع بل
يمشي بسكينة كالولم يخف فوتها نعم لو ضاق الوقت وخشى فواته فليسرع كالو خشى فوت الجمعة وكذا لو امتد
الوقت وكانت لا تقوم إلا به ولولم يسرع لتعطلت أmaalو خاف فوات الجمعة فالتأخر وكفى المجموع وغيره أنه
لا يسرع وإن كان قضية كلام الرفعى وغيره أنه يسرع مغنى ونهاية قول الماتن (والصحيح إدراك الجماعة الخ)
اعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم صحة الاقتداء بعد شروع الامام فى السلام لضعف حاله بشر وعفى التحلل
وقياسه عدم انعقاد الصلاة راسا كالواحر من ناويا الاقتداء بمن ليس فى صلاة وقديفرق سم ويأتى عن المغنى
وشيخنا اعتماد الانعقاد (قوله فى غير الجمعة) تتبع فيه الزركشى وغيره ولا حاجة اليه لأن إدراك الجماعة
لا يتوقف على ركعة بل يحصل بما يأتى حتى فى الجمعة بقريته ما بحثه وهو متعين وامام ذكره وفى الجمعة فشرط
من شروط صحة الجمعة فليتأمل بصري وقال شيخنا بعد ذكر نحو الاعتراض المذكور عن القليوبى مانصه
وأجيب بانعلم يدرك جماعة الجمعة فى هذه الصورة لفوت الجمعة فالجماعة المقيمة بالجمعة متوقفة على الركعة
كقوله الشارح اه (قوله ومنه) أى من مدرك الجماعة قول الماتن (مالم يسلم) أى بان انتهى سلامه متعب
تحرره وإن بدا بالسلام قبله اما إذا سلم مع تحرره بان انتهى تحريم الماء وم مع انتهاء سلام الامام فلا تحصل له
فضيلة الجماعة بل تعتقد صلاته فرادى كما يؤخذ من كلام الاسنوى مغنى وعبارة شيخنا أى الم بشرع فى
السلام فان شرع فيه انعقدت صلاة المام وم فرادى وقيل لا تعتقد أصلا ومالم يتم السلام فلو أحرمت الماء وم مع
شروع الامام فى سلام انعقدت صلاته جماعة فالتأويل الاول على كلام الشيخ الرملى والتأويل الثانى على
كلام الشيخ ابن حجر اى والخطيب اه (قوله أى ينطق بالميم الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهابة (قوله وإن لم
يجلس معه) أى بان سلم عقب تحرره شيخ الاسلام قال ع ش ويحرم عليه الجلوس حيث لا نه كان للاتباع
وقد فاتت بسلام الامام فان جلس عادما علما بطلت صلاته وإن كان ناسيا او جاهلا لم تبطل ويجب القيام
فور اذا علم ويسجد للسجود فى آخر صلاته لانه فعل ما يبطل عمده اه (قوله وللافتاق الخ) هذا بالنسبة
لشموله للاقتداء بعد شروع الامام فى السلام ممنوع وينافيه ما فى شروط الامامة شيخنا الشهاب الرملى بما
نصه ويصح الاقتداء بالمصلى مالم بشرع فى السلام وقيل ولو بعد قوله السلام وقيل عليكم ويكون بذلك مدركا
للجماعة على ما جرى عليه بعضهم انتهى سم عبارة النهاية فلو اتى بالنية والتحريم عقب شروع الامام فى
التسليم الاول وقبل تمامه فله يكون محصلا للجماعة نظر الى إدراك جزء من صلاة الامام ولا نظر الى انه
إنما عقد النية والامام فى التحلل فيه احتمالا لان جزء الاسنوى بالاول وقال انه مصرح به وبرز ع فى تحريره
بالتالى قال الكمال ابن أبى شريف وهو الاقرب الموافق لظاهر عبارة المنهاج ويفهم قول ابن النقيب فى
التهديب اخذ من التنبيه وتذكر بما قبل السلام اه وهذا هو المعتمد كما اتفق به والودرحم الله تعالى اه
(قوله لا درا كه) الى قوله ويظهر فى المغنى لا قوله وشمل الى ومعنى الخ (قوله اما الجمعة) الى المتن فى النهاية
(قوله من ادرك الخ) أى فى غير الجمعة (قوله بذلك) أى بادراك جزء من اولها الخ (قوله لو امكنه ادراك
بعض جماعة الخ) ظاهره انه لا فرق فى ذلك بين ادراك الامام الاولى بعد ركوع الركعة الاخيرة وبين ادراكه

حكمه حكم قيامها ومحلهما
إن لم يحضر احرام الامام والا
فانته عليهما أيضا (والصحيح
إدراك الجماعة) فى غير
الجمعة ومنه فيما يظهر
مدرك ما بعد ركوعها الثانى
فيحصل له فضل الجماعة فى
ظهره لانه ادراك بعضها فى
جماعة (مالم يسلم) الامام أى
ينطق بالميم من عليكم لانه
لا يخرج إلا به على ما مر فيه
أو آخر سجود السهو فتى
أدركه قبله أدر كه أو ان لم
يجلس معه لا درا كه معه
ما يعتدله به من النية وتكبيره
الا حرام وللافتاق على جواز
الاقتداء حيث ذلوم يحصلها
به لا بطل الصلاة لانه زيادة
بلا فائدة اما الجمعة فلا تدرك
إلا بركعة كما يأتى وشمل
كلامه من ادراك جزء من
أولها ثم فارق بعد ذلك وخرج
الامام بنحو حدث ومعنى
ادراكه بذلك أنه يكتب له
أصل ثوابها وأما كماله فائما
يحصل بادراك جميعها مع
الامام ومن ثم قالوا لو أمكنه
ادراك بعض جماعة ورجا
جماعة أخرى

(قوله والصحيح إدراك الجماعة مالم يسلم) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم صحة الاقتداء بعد شروع الامام فى
السلام لضعف حاله بشر وعفى التحلل وقياسه عدم انعقاد الصلاة راسا كالواحر من ناويا الاقتداء بمن ليس فى
صلاة وقديفرق كما هو ظاهر كلام من ذكر ذلك (قوله أى ينطق بالميم من عليكم) عبارة شروط الامامة لشيخنا
الشهاب الرملى ويصح الاقتداء بالمصلى مالم بشرع فى السلام وقيل ولو بعد قوله السلام وقيل عليكم ويكون
بذلك مدركا للجماعة على ما جرى عليه بعضهم (قوله وللافتاق على جواز الاقتداء حيث الخ) هذا الاتفاق
بالنسبة لشموله للاقتداء بعد شروع الامام فى السلام ممنوع وينافيه ما فى شروط الامامة لشيخنا الرملى
فاظهره فى الحاشية الاخرى (ورجا جماعة أخرى) ظاهره لو اقل من الاول وهو متجه لان حصول الجماعة

قالا فضل انتظاره الى حصول له كمال فضيلتها تامة ويظهر ان عمله لم تنف بتاتظارهم فضيلة اول (٢٥٧) الوقت او وقت الاختيار سواء في ذلك

الرجاء واليقين ولا ينافيه
ما مرفى منفرد رجاء الجماعة
لوضوح الفرق بينهما وافتى
بعضهم بانه لو قصد ما فلم
يدركها كتب له اجرها
لحديث فيه وهو ظاهر
دليلا لا نقلا (وليخفف
الامام) ندبا (مع فعل
الابعاء والهيات) أى
بقية السنن جميع ما يأتى به
من واجب ومندوب بحيث
لا يقتصر على الاقل ولا
يستوفى الا كل السابق في
صفة الصلاة والا كره
بل يأتى بادن الكمال كما مر
ثم للخبر المنفق عليه إذا ام
احدكم الناس فليخفف فان
فيهم الصغير والكبير
والضعيف والمرضى وذا
الحاجة وإذا صلى احدكم
لنفسه فليطل ماشاء (إلا ان
يرضى) الجميع (بتطويله)
بالفعل لا بالسكون فيما يظهر
وهم (محضون) بمسجد
غير مطروق لم يطرا غيرهم
ولا تعلق بعينهم حق كاجراء
عين على عمل ناجز وارقاء
ومتزوجات كما مر فينبذ له
التطويل كافي المجموع عن
جمع واعتمده جمع متأخرون
وعليه تحمل الاخبار
الصحيحة في تطويله صلى
الله عليه وسلم احيانا اما
إذا اتفق شرط بما ذكر
فمكره له التطويل وان اذن
ذو الحق السابق في الجماعة
لان الاذن فيها لا يستلزم

قبله كان أدركه في الركعة الثانية أو الثالثة وأنه لا فرق بين كون الجماعة الأولى أكثر أو لا وبعبارة شيخنا
الزيادى ويسن الا انتظار لو سبق ببعض الصلاة ورجاء جماعة يدرك معهم السكوت وكانوا مساوين لهذه الجماعة
في جميع ما مر فتنى كان في هذه شيء مما يقدمها الجمع القليل كان أولى عرش وجهه سم الاول بما نصه قوله
ورجاء جماعة الخ ظاهره ولو اقل من الاولى وهو متجه لان حصول الجماعة بالاولى في جميع صلاته حكى
لاحقيقى مر اه قوله ورجاء جماعة اخرى اى غلب على ظنه وجودهم عرش (قوله فالأفضل الخ) هذا إذا
اقتص على صلاة واحدة إلا فالأفضل له ان يصليها مع هؤلاء ثم يعيد ما مع الاخرى معنى (قوله فالأفضل)
اعل محله في المطروق سم (قوله ان محله وقوله سواء في ذلك) اى افضلية الانتظار (قوله ولا ينافيه) اى
التعميم بقوله سواء الخ (قوله ما مر الخ) كانه يريد به ما مر في التيمم في شرح لو يتقنه آخر الوقت فانتظاره
افضل او ظنه فتعجيل التيمم افضل مما نصه وتيقن السيرة والجماعة والقيام آخره وظنهما كتيقن الماء وظنه
انتهى سم (قوله لوضوح الفرق الخ) وهو انه فيما نحن فيه ادرك الجماعة في الصلاتين غايته انها في الثانية
اكمل عرش (قوله لو قصد ما) اى الجماعة (قوله ندبا) الى قول المتن الا ان يرضى في المغنى الى قوله وفيه
نظر في النهاية الا قوله لا بالسكوت فيما يظهر (قوله اى بقية السنن) تفسير للميات (جميع ما يأتى به) مفعول
يخفف سم (قوله ولا يستوفى الا كمال الخ) والوجه استيفاء الم وهل اتي يوم الجمعة ونحو ذلك مما ورد
بخصوصه ثم رايت مر جزم بذلك سم على المنهج اه عرش (قوله والا الخ) اى وان اقتص على الاقل
او استوفى الا كمال (قوله بل يأتى بادن الكمال) ومنه الدعاء في الجلوس بين السجدين فباتى به الامام ولو
لغير محصورين لقلته عرش عبارة سم عن شرح العباب وظاهر ان ذكر الجلوس بين السجدين يأتى به
كله لقصر اه (قوله والضعيف) اى من به ضعف بنية كنعافة ونحوها بدون مرض من الامراض
المتعارفة عرش (قوله الجميع) اندفع به ما يوهمه المتن من انه متى رضى محصورون وان كانوا بعض القوم
يندب التطويل سم ومعنى (قوله لا بالسكوت الخ) خلا للنهاية بعبارة لفظا او سكوتا مع علمه برضاهم
فيما يظهر اه واعتمده البصرى وكذا سم عبارة تهما المانع من اعتبار السكون مع غلبة الظن بالرضا بواسطة
قرينة اه ويفيده ايضا قول المغنى فان جهل حالهم او اختلفوا لم يطول اه (قوله بمسجد) المراد به محل
الصلاة كما يفيد صنيع المغنى هنا وغيره بالشارح في مسئلة الاحساس الآتية (قوله لم يطرا) الى قوله اما إذا
في المغنى (قوله لم يطرا غيرهم) صفة كاشفة لقوله غير مطروق كرى عبارة البصرى وتقيد المسجد بغير
المطروق يغنى عنه قوله لم يطرا الخ فليتأمل اه (قوله كما مر) اى في دعاء الافتتاح كرى (قوله
وعليه تحمل) اى على رضا المحصورين بشرطهم المذكورة وقد يتخذ هذا الحمل ان مسجده صلى الله
عليه وسلم كان مطروقا (قوله السابق) بالجر صفة الحق واشارة الى قوله ولا تعلق بعينهم حق الخ (قوله في
الجماعة) متعلق بقوله اذن (قوله نعم) الى قوله وفيه نظري في المغنى (قوله افتى ابن الصلاح الخ) اعتمده النهاية

بالاولى في جميع صلاته حكى لاحقيقى مر (قوله فالأفضل) لعل محله في المطروق (قوله ولا ينافيه) ما مر
في منفرد رجاء الجماعة) كانه يريد بما مر قوله في شرح قول المصنف في التيمم ولو يتقنه آخر الوقت فانتظاره
افضل او ظنه فتعجيل التيمم افضل مما نصه وتيقن السيرة والجماعة والقيام آخره وظنهما كتيقن الماء وظنه
نعم يسن تأخير ان يفحش عرفا لظان جماعة أثناء الوقت ويظهر ان الآخرين كذلك اه (قوله جميع
ما يأتى به) هو مفعول يخفف (قوله ولا يستوفى الا كمال السابق الخ) قال في شرح العباب وظاهر ان ذكر
الجلوس بين السجدين يأتى به كله لقصر اه (قوله ولا كره) كذا مر (قوله في المتن الا ان
يرضى بتطويله محصورون) هذا مجرد صادق بكون المحصورين الراضين ببعض الجملة الغير المحصورة
فدفعه الشارح بتقدير فاعل يرضى لفظ الجميع (قوله لا بالسكوت) ما المانع من اعتبار السكوت مع
غلبة الظن بالرضا بواسطة قرينة (قوله فينبذ له التطويل) اعتمده مر

(٣٣ - شروانى وابن قاسم - ثانى) الاذن في التطويل فاحتيج للنص عليه نعم افتى ابن الصلاح فيما إذا لم يرض واجدا واثنان
او نحوهما العذر بانه يراعى في نحو مرة لا أكثر رعاية لحق الراضين لئلا يفوت حقهم بواحد اى مثلا وفي المجموع انه حسن متعين

والمغنى (قوله ولم يستفصل) أى عن نحو المارة والاكثر سم (قوله وبأن مفسدة الخ) قد يقال الموافق
 المطلوب بان يقال وبأن مصلحة الراضى لا تساوى مفسدة تنفير غير الراضى سم (قوله ومصالحته) أى مصلحة
 الراضى سم ورشيدى (قوله وان كان الخ) اشارة الى ان الكراهة لا تختص بقصد لحوق الآخرين بل هى
 ثابتة مطلقا أى الا ان رضى المحصورون على ما تقدم نعم التطويل لتكثير الجماعة ان تلحقه مكروه وان رضى
 الحاضرون كما فى شرح الروض عن المجموع وبقي ما لو طول لا لتكثير الجماعة بل للحوق الآخرين واعانتهم
 على ادراك الاقتداء وصريح المتن كراهة ذلك وظاهره ولو فى الركوع او التشهد الاخير وهو كذلك لان
 الفرض أنه غير داخل وسيأتى كراهة انتظار غير الداخل ولو فيه ما نعم قضية تعليل الشارح الكراهة هنا
 باضرار الحاضرين مع تقصير المتأخرين انتفاء الكراهة اذ رضى الحاضرون المحصورون فليراجع فانه
 خلاف ظاهر المتن سم أقول قضية تعليل المغنى بقوله للاضرار بالحاضر ولتقصير المتأخرين ولأن فى
 عدم انتظارهم حثا لهم على المبادرة الى فضيلة تكبيرة الاحرام الكراهة مطلقا حيث جعل كلاما من التقصير
 والحث علة مستقلة (قوله لا ضراره) الى قوله اه فى النهاية الا قوله قيل (قوله واعترض الخ) عبارة المغنى
 ولا يشكل ذلك بتصريحهم باستحباب تطويل الركعة الاولى على الثانية لان ذلك انما هو فى تطويل زائد على
 هيات الصلاة ومعلوم ان تطويل الاولى على الثانية من هياتها اه وأجاب النهاية بهذا الجواب أيضا لكن
 بعد اجابته بالجواب الا فى الشرح (قوله قيل) عبارة ته فى شرح العباب قال الا ذرى كالسبكي وتبعهما

(قوله ولم يستفصل) أى عن نحو المارة والاكثر (قوله وبأن مفسدة تنفير غير الراضى الخ) قد يقال الموافق
 المطلوب عكس هذا الكلام بان يقال وبأن مصلحة الراضى لا تساوى مفسدة تنفير غير الراضى فتأمل تعرفه
 (قوله لا تساوى مصالحته) أى مصلحة الراضى شارح (قوله وان كان) اشارة الى ان الكراهة لا تختص
 بقصد لحوق الآخرين بل هى ثابتة مطلقا الا ان رضى المحصورون على ما تقدم نعم التطويل لتكثير
 الجماعة بمن يلحقه مكروه وان رضى الحاضرون كما فى شرح الروض عن المجموع فالتطويل لا يقصد
 التكثير مكروه الا ان رضى المحصورون فيندب كما تقدم بقصد مكروه مطلقا وبقي الكلام فيما لو طول
 للحقوق الآخرين لا لتكثير الجماعة بل لاعانتهم على ادراك الاقتداء وصريح المتن كراهة ذلك وظاهره
 ولو فى الركوع او التشهد الاخير وهو كذلك لان الفرض انه غير داخل وسيأتى كراهة انتظار غير
 الداخل ولو فيه ما نعم علل الشارح الكراهة هنا بقوله لا ضرار الحاضرين مع تقصير المتأخرين وقضيته
 انتفاء الكراهة اذ رضى الحاضرون المحصورون فليراجع فانه خلاف ظاهر المتن (قوله وان كان ليلحق
 آخرون) يشمل التطويل لا ليلحق آخرون ولا يقصد تكثير الجماعة مع رضا المحصورين مع عدم الكراهة
 بل ومع استحبابه فى هذه الحالة كما صرح به قول المصنف الا فى ان رضى بتطويله محصورون مع قول
 الشارح فى شرحه فيندب له التطويل كما فى المجموع (قوله قيل فلستين الاولى من اطلاقهم) عبارة فى
 العباب قال الا ذرى كالسبكي وتبعهما الزركشى وفيما اطلقوه فى الاولى نظر لانه يسن اطالة الاولى على
 الثانية وعلوه بانه يدركها فاصد الجماعة وصح أنه صلى الله عليه وسلم كان يطيل فى الاولى من الظهر كى يدركها
 الناس فالتخارذ لىلا عدم الكراهة او يحتمل كلامهم على تطويل زائد على هيات الصلاة ومعلوم ان تطويل
 الاولى على الثانية من هياتها انتهى وفى قوله فالاولى الخ نظري علم بما ذكره الى أن قال والذى يتجه الى رد ذلك
 كله فانه لا يلزم من تعليلهم بكون قاصدا لجماعة يدركها قصد الامام بتطويله ذلك بقصد له مكروه فى الاولى
 وغيره وان تثبت عليه مصلحة ومن ثم لم يعتبر رضا المأمومين بالتطويل وان وجدت فيهم الشروط السابقة
 كما علمته عن المجموع فالوجه ما يصرح به كلامهم من كراهة التطويل بهذا القصد سواء أ زاد به على هيات
 الصلاة ام لا وسواء رضا به ام لا وسواء قلنا بطول الاولى على الثانية ويندب له طوال المفصل وقسيمه ام
 لا ثم رايته فى المجموع علل كراهة انتظارهم بانهم مقصرون بالتأخير وبأن فى عدمه حثا لهم على مسارعة
 ادراك التحريم وهو يؤيد ما ذكرته وظاهر كلامهم ان التطويل لا يقصد تكثير اى للجماعة ولا انتظار اى لذى

واعترضه الا ذرى كالسبكي
 بانه صلى الله عليه وسلم خفف
 لبكاء الصبي وشد التكبير
 على معاذ فى تطويله ولم
 يستفصل وبأن مفسدة
 تنفير غير الراضى لا تساوى
 مصالحته وأجيب بأن قصتي
 بكاء الصبي ومعاذ لا كثرة
 فيهما وفيه نظر (ويكره)
 للامام (التطويل) وان
 كان (ليحقة) (آخرون)
 لا ضراره بالحاضرين مع
 تقصير المتأخرين بعدم
 المبادرة وإن كان المسجد
 بمحل عادتهم ياتونه أ فواجا
 واعترض بأن فى احاديث
 صحيحة أنه صلى الله عليه وسلم
 وسلم كان يطيل الاولى
 ليدركها الناس قيل فلستين
 الاولى من اطلاقهم ما لم يبلغ
 فى تطويلها اه والذى دل
 عليه كلامهم ندب تطويلها
 على الثانية لكن لا بهذا
 القصد بل لكون النشاط
 فيها أكثر الوسوسة أقل
 ومن صرح بان من حكمه
 فى الامام أن يدركها قاصد
 الجماعة

مراده أن هذا من فوائدها
لأنه يقصد تطويلها لذلك
وقول الراوى كى يدر كها
الناس تعبير عما فهمه لأن
أنه صلى الله عليه وسلم قصد
ذلك فالحق ماقالوه قيل إنما
جزموا أنها بالكرهية وحكموا
الخلاف في المسئلة عقبها لأن
تلك فيه من دخل وعرف به
الامام بخلاف هذه اه وهو
بعيد إذ معرفته ان اريد بها
معرفة ذاته تقتضى زيادة
الكرهية ومن ثم كان
الاكثرون عليها فيما ياتى
لأن فيه تشرىك ولو قصد به
التودد اليه كان حراما على
ما ياتى او الاحساس بدخوله
لم يكن ذلك بمجرد كفايى
الفرق فالوجه الفرق بأن
الداخل ثم تاكد حقه
بلحوقه فيما يتوقف انتظاره
فيه على ادراك الركعة او
الجماعة فعذر بانتظاره
بخلافه هنا (ولو احس)
الامام إذا الخلاف والتفصيل

الاقى إنما ياتى فيه واما
منفرد احس بداخل يريد
الاقتداء به فينتظره ولو مع
نحو تطويل إذ ليس ثم من
يتضرر بتطويله ويؤخذ
منه ان امام الراضين
بشروطهم المذكورة كذلك
وهو متجه نعم لا بد هنا ان
يسوى بينهم في الانتظار لله
ايضا (في الركوع) الذى
تدرك به الركعة (او التشهد

الركوع) سم (قوله مراده أن هذا من فوائدها الخ) قديقال القياس الظاهر عدم النهى عن ان
يقصد بالتطويل ما هو من فوائده فنامله فانه حسن و اوضح فى انتاج ما قرره ان الحق ماقالوه فيه ما فيه كما
لا يخفى على نبيه سم (قوله تعبير عما فهمه الخ) فيه بحث وهو ان الذى فهمه هو انه صلى الله عليه وسلم قصد
ذلك فلا ثبات فى قوله تعبير عما فهمه والذى فى قوله لا عن انه صلى الله عليه وسلم قصد ذلك متناقضان فنامله
فانه فى غاية الوضوح سم وقديم مع التناقض بان المراد من النفي المذكور لا عما صدر عنه صلى الله عليه وسلم
مما تشعر بذلك القصد (قوله فالحق ماقالوه) أى من تطويل الاولى على الثانية وأنه لا منافاة كرى وبحمل
كلام الشارح على هذا يندفع استشكل سم بما نصه قوله فالحق ماقالوه ان اراد انهم انصوا على محل
الزراع وهو انه يطول فى الاولى بشرط ان لا يقصد إدراك الناس فمنوع او ان اطلاقهم صادق بذلك فلا
يناسب التعبير عن ذلك بان الحق ماقالوه فليتامل اه (قوله في المسئلة عقبها) وهى قول المصنف ولو احس
فى الركوع الخ (قوله تشرىكا) أى فى العبادة (قوله على ما ياتى) أى عن النورانى (قوله او الاحساس الخ)
عطف على قوله معرفة ذاته (قوله لم يكن ذلك بمجرد كفايى الخ) أى بل لا بد من زيادة و تاكد حقه (قوله فيما)
أى فى ركن يتوقف انتظاره الخ فيه ان الامر بالعكس إذا المتوقف هو الادراك لا الانتظار قول المتن (ولو
احس) هى اللغة المشهورة قال الله تعالى هل تحس منهم من احد فى لغة غريبة بلاهزمة نهاية ومعنى
(قوله إذا الخلاف الخ) توجيه لجعل ضمير احس للامام لا للمصلى الشامل للمنفرد (قوله واما منفرد) إلى قوله
ويؤخذ فى المعنى وإلى قوله نعم فى النهاية لكنته صدره بلفظ فقيل وتعبه بما نصه لكن مقتضى كلام المصنف
عدم الانتظار مطلقا كما قاله الاسنوى اه قال ع ش قوله مر عدم الانتظار معتمد وقوله مر مطلقا
أى اماما او غيره رضى المامون او لا اه وقال الرشيدى قائله الشهاب بن حجر والشارح مر كان
تبعه او لا كفى نسخ ثم رجع فالحق فى نسخ لفظ فقيل ثم اعقبه بقوله لكن مقتضى الخ اه وياتى عن سم
عن مر اعتماد ما قال الشارح فعله فى غير النهاية اوفيهما قبل الحاق ما مر ولم يطع سم على ذلك الالحاق
(قوله فينتظره الخ) لا يبعد ان ينظر ايضا غير الدخول ولو مع نحو تطويل لتحصيل الجماعة سم (قوله ولو
مع نحو تطويل) انظر ما أدخله بلفظه النحو وقد حذفها المعنى (قوله كذلك) أى كالمنفرد (قوله وهو متجه)
اعتمده مر ايضا سم (قوله هنا) أى فى المنفرد و امام المحصورين واقتصر الكردى على الثانى (قوله
الذى) إلى قوله ثم رابت فى النهاية والمعنى لا قوله و الامام إلى على انه يمكن الخ وما نبه عليه (قوله الذى يدرك
به الركعة) احتزبه عن الركوع الثانى من صلاة الكسوف كى ياتى قول المتن (لم يكره) بل يباح معنى (قوله
لعذر) أى الامام و (قوله بادراكه) أى يقصد ادراك الماموم الركعة الخ ولو قال بتحصيل الركعة او الجماعة

منصب لا يكره بل هو خلاف السنة فقط لكن اطلق المتولى وآخرون كراهته ونقلها فى التحقيق عن النص
ومرادهم به خلاف الاولى ليوافق ما مر الخ انتهى واثبات الكراهة او خلاف الاولى فى هذه الحالة إذا كانوا
محصورين راضين مشكل لانه تطويل للعبادة بلا حذور فيه إلا ان يكون هذا الكلام فيما إذا لم يكونوا
محصورين راضين فليتامل (قوله مراده ان هذا من فوائدها لان الخ) قديقال القياس الظاهر عدم النهى
عن ان يقصد بالتطويل ما هو من فوائده فنامله فانه حسن و اوضح فى انتاج ما قرره ان الحق ماقالوه فيه ما فيه كما
لا يخفى على نبيه سم (قوله تعبير عما فهمه الخ) فيه بحث وهو ان الذى فهمه هو انه صلى الله عليه وسلم قصد
أنه صلى الله عليه وسلم قصد ذلك فلا ثبات فى قوله تعبير عما فهمه والذى فى قوله لا عن انه صلى الله عليه وسلم
قصد ذلك متناقضات فنامله فانه فى غاية الوضوح (قوله فالحق ماقالوه) ان اراد انهم انصوا على محل النزاع وهو
انه يطول فى الاولى بشرط ان لا يقصد إدراك الناس فمنوع او ان اطلاقهم صادق بذلك فلا يناسب التعبير
عن ذلك بالحق ماقالوه فليتامل (قوله لم يكن ذلك بمجرد كفايى) فيه تامل (قوله فينتظره) ولو مع نحو تطويل
لا يبعد ان ينتظر ايضا غير الداخل لو مع نحو تطويل لتحصل الجماعة ويفارق ما تقدم من كراهة الانتظار
لتكثير الجماعة بوجود اصلها ثم لا هنا (قوله وهو متجه) اعتمده مر ايضا

الاخير بداخل) إلى محل الصلاة يريد الاقتداء به لم يكره انتظاره فى الاظهر لعذره بادراك الركعة أو الجماعة

وخرج بفرضه الكلام في انتظاره في الصلاة انتظاره قبلها بان اقيمت فان الانتظار حينئذ يجزم اتفاقا كما حكاه الماوردي والامام واقره ابن
الرفعة وغيره لكنها عبر اليه بمحل (٢٦٠) وظهر ذلك لانه يشكّل لانهم يسبيل من الصلاة بدونه على انه يمكن حمل لم يحل على نفي الحل

الداخل كان اوضح ع ش (قوله ولو خرج الخ) عبارة المغني فلو لم يدخل الامام في الصلاة وقد جاء وقت
الدخول وحضر بعض القوم ورجوا زيادة نذر له ان يجعل ولا ينتظرهم لان الصلاة اول الوقت بجماعة
قليلة افضل منها اخره بجماعة كثيرة فلو اقيمت الصلاة قال الماوردي لم يحل للامام ان ينتظر من لم يحضر
لا يختلف المذهب فيه اي لا يحل حلا مستوي الطرفين بل يكره كراهة تنزيهه به على ذلك شيخه اه وقوله
فلو اقيمت الصلاة الخ في النهاية مثله (قوله لكنها الخ) اي الماوردي والامام (قوله وظاهره) اي لم يحل
(ذلك) اي يحرم (لانه) اي التحريم (قوله لانهم) اي الحاضرين و (قوله بدونه) اي الامام (قوله حمل
لم يحل الخ) جرى على هذا الحمل شيخنا الشهاب الرملي سم اي النهاية والمغني كما مر انفا (قوله بعضهم)
لعله الشهاب الرملي اخذ ما مر انفا (قوله هذا) اي عدم كراهة الانتظار (قوله اي الانتظار) الى قول المتن
ويسن في النهاية لا قوله نعم الى المتن وقوله كما بينته في شرح العباب وما نيه عليه (قوله كره) ياتي عن المغني
خلافه وفي سم مانصه علوه اي السكراهة بضرب الحاضرين ويؤخذ منه انه لو احس المنفرد بدخول يريد
الاقتداء به سن له انتظاره وان طال لعدم الضرر مر اه (قوله ولو لحق اخر في ذلك الركوع الخ) قياسه
ان الاخر اذا دخل في التشهد كان حكمه كذلك ع ش (قوله بضم الراء) اي من باب قتل وبها قر السبعة في
قوله تعالى فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين وفي لغة من باب ضرب وقرأ بها بعض التابعين اه مصباح
وعليه فاعل اقتصار الشارح على الضم لكونه فاصح ع ش (قوله ولنحو علم الخ) اي كسيادة مغني (قوله
كره) وفاقا لنهاية والمنهج وخلافا للمغني كما ياتي (قوله وقال الفوراني الخ) عبارة النهاية وان ذهب
الفوراني الى حرمة عند قصد التودد اه (قوله يحرم الخ) جزم به في شرح بافضل عبارته نعم ان كان
الانتظار للتودد حرم وقيل يسكفر اه اي لانه يصير حينئذ كالعايد لوداده لا لله تعالى كدري (قوله على
الاستحباب الاتي) اي انفا في المتن (قوله لم يصح قول واحد) وعلله بالشرع بك مغني (قوله لانه حكى الخ)
اي صاحب الكفاية بعد ذلك نهاية (قوله فلا ينتظره) اي يكره الانتظار كما ياتي التصريح به في الشرح
والنهاية خلافا للمغني عبارته اما اذا احس بخارج عن محل الصلاة ولم يكن انتظاره لله تعالى او بالغ في
الانتظار او فرق بين الداخلين وانتظره في غير الركوع والتشهد كان انتظره في الركوع الثاني من صلاة
الحسوف فلا يستحب قطعا بل يكره الانتظار في غير الركوع والتشهد الاخير واما اذا خالف في غير ذلك فهو
خلاف الاولى لا مكره ونبه على ذلك شيخه اه وقوله نبه على ذلك شيخه ياتي عن النهاية ما يخالفه (قوله وبه
يندفع الخ) اي بالتعليل بقوله لانه الى الان الخ ع ش (قوله لكن) الى قوله او كانوا في المغني (قوله
بالشروط السابقة) اي السكون في الركوع أو التشهد الاخير وعدم المبالغة وعدم الفرق سم وكون
الانتظار لله تعالى وكون الاحساس بعد الدخول (قوله وان لم تغن) كفاقتا الظهورين مغني والمقيم بمحل
يغلب فيه وجود الماء ع ش (قوله مما مر) وهو قوله ويؤخذ منه ان امام الراضين الخ (قوله شرط
التطويل) كله يريد به عدم المبالغة في الانتظار سم (قوله ينتظر مادام يسمع الخ) انظر هل يفيد

المستوى الطرفين ثم رأيت
بعضهم صرح بالسكراهة
وهو يؤيد ما ذكرته هذا
(ان لم يبالغ فيه) اي
الانتظار ولا بان كان لوزن
على جميع افعال الصلاة
لظهر انه لم يحسوس في كل
على انقراده كره ولو لحق
اخر في ذلك الركوع او
ركوع اخر وانتظاره وحده
لا مبالغة فيه بل مع ضمه
للاول كره ايضا عند الامام
(ولم يفرق) بضم الراء (بين
الداخلين) بانتظار بعضهم
لنحو ملازمة اودين او صداقة
دون بعض بل يسوي بينهم
في الانتظار لله تعالى ينفع
الادمي فان ميز بعضهم ولو
لنحو علم او شرف او بوة او
انتظرهم كلهم لا لله بل
للتودد اليهم كره وقال
الفوراني يحرم للتودد في
الكفاية تفريعا على
الاستحباب الاتي ان قصد
بانتظاره غير وجهه الله تعالى
بان كان يميز في انتظاره بين
داخل وداخل لم يصح قول
واحد السكن اعترضه ابن
العماد بانه سبق قلم من لم
يستحب الى لم يصح لانه حكى
بغدي في البطلان قولين وخرج
بداخل من احس به قبل
شروعه في الدخول فلا
ينتظره لانه الى الآن لم يثبت
له حق وبه يندفع استشكله

(قوله حمل لم يحل الخ) جرى على هذا الحمل شيخنا الشهاب الرملي (قوله كره) علوه بضرب
الحاضرين ويؤخذ منه انه لو احس المنفرد بدخول يريد الاقتداء به سن له انتظاره وان طال
لعدم الضرر مر (قوله لكن بالشروط السابقة) اي السكون في الركوع أو التشهد الاخير وعدم
المبالغة وعدم الفرق بين الداخلين (قوله وان لم تغن الخ) جرى عليه مر (قوله لا ياتي فيهم
شرط التطويل) كانه يريد به عدم المبالغة في الانتظار (قوله ينتظر مادام يسمع الخ) انظر هل
يفيد ان السماع كان بعد الدخول في الركوع أو التشهد او ينافيه او لا ينافيه

بان العلة ان كانت التطويل انتقض بخارج قريب مع صغر المسجد وداخل بعيد مع سعة (قلت المذهب استحباب انتظاره) ان
لكن بالشروط السابقة وان لم تغن صلاة المامومين عن القضاء على الواجهة او كانوا غير محصورين نعم علم مامران المحصورين الراضين لا ياتي
فيهم شرط التطويل (والله اعلم) خبر ابي داود كان صلى الله عليه وسلم ينتظر مادام يسمع وقع نعل ولانه اعانة على خير من ادراك الركعة

أو الجماعة نعم إن كان الداخل يعتاد البطء وتأخير الأحرار إلى الركوع من عدمه زجره الو (٢٦١) خشى خروج الوقت بانتظاره حرم

في الجماعة وكذا في غيرها إن كان شرع وقد بقي مالا يسعها لا متناع المحدثين كما مر أو كان لا يعتد أدارك الركعة بالركوع أو الجماعة بالتشهد كره كالانتظار في غيرهما لأن مصلحة الانتظار للمأموم ولا مصلحة له هنا كما لو أدركه في الركوع الثاني من صلاة الكسوف (ولا ينتظر في غيرهما) أي الركوع والتشهد الأخير فيكره لعدم فائدة نعم يسر انتظار الموافق التخلف لاتمام الفاتحة في السجدة الأخيرة لفوات ركعته بقيامه منها قبل ركوعه كما يأتي وبحث الزركشي سن انتظار بطيء القراءة أو النهضة فيه نظر والذي يتجه أنه إن ترتب على انتظارهما أدراك سن بشرطه وإلا فلا (تنبيه) ما قررته من كراهة الانتظار عند اختلال شرط من شروطه السابقة حتى على تصحيح المتن النذب هو مافي التحقيق والمجموع كما بينته في شرح العباب فقول الشارح أنه مباح لا مكروه

أي السماع كان بعد الدخول في الركوع أو التشهد أو ينافيه أو لا يفيد ولا ينافيه سم والاقرب الثالث وقد يقال أنه الثاني إذا لاطلاق ظاهر في العموم (قوله نعم إن كان) إلى قوله نعم تسن في المعنى إلا ما نبه عليه (قوله) سن عدمه (الخ) وينبغي أنه لو لم يفد ذلك معه لا ينتظره أيضا لئلا يكون انتظاره سببا لتهاون غيره ع (قوله أو كان (الخ) أو كان لو انتظره في الركوع لا حرم كما يفعله كثير من الجهلة حلبى اه بجيرى (قوله) لا يعتد (الخ) أي أو أدارك جماعة مكروهة شرح بافضل أي كفضية خلف مؤداة كردى (قوله كره) عبارة المعنى لم يستحب اه قول المتن (ولا ينتظر في غيرهما) لا يخفى أن الانتظار غير التطويل فلا يتنافى سن التطويل برضا المحصورين كما علم مما سبق سم (قوله لعدم فائدة) نعم إن حصلت فائدة كان علم أنه إن ركع قبل إخراج المسبوق أحرم هاو ياسن انتظاره فاما سم على المنهج أي وإن حصل بذلك تطويل الثانية مثلا على ما قبلها ع (قوله في السجدة الأخيرة) مقتضى تعبيره بالانتظار في السجدة الأخيرة وإطلاقه أنه ينتظره فيها حتى يلاحقه فيها ومقتضى تعليقه بقوله لفوات آخر تقييده بحث الزركشي الآتي بقوله والذي يتجه (الخ) أنه لا يسر له انتظاره فيها إلا إلى شروعه في الركوع فليحرر بصرى ولعل الظاهر هو الثاني فإن مقتضيه اسم الفاعل كالصريح فيه بخلاف مقتضى الأول ولأن الضرورة بقدرها (قوله بشرطه) لعله أراد به شروط الانتظار في الركوع أو التشهد (قوله حتى على تصحيح المتن النذب (الخ) انظر في أي محل قرر ها على ذلك إلا أن يقال سكونه بعد ذكر تصحيح المتن عن الحكم عند اختلال الشرط بعدان بينه على تصحيح المحرر يدل على أنه كما بينته عليه فلي تأمل سم (قوله هو مافي التحقيق (الخ) وجرى عليه الشيخ في شرح منجه تبعها لهاب الروض وافتى به والد رحمه الله تعالى وهو المتمدنهاية وقوله وافتى به الخ تقدم عن المعنى ما يخالفه (قوله أنه مباح) أي على تصحيح المصنف نهاية (قوله ولوراي مصل) (فرع) وجد مصليا جالسا وشك هل هو في التشهد أو القيام لعجزه فهل أن لا يقتدى به أو لا وكذا لوراه في وقت الكسوف وشك في أنه في كسوف أو غيره قال الزركشي المنتجه عدم الصحة معنى (قوله خفف) أي ندبا ع (قوله والذي يتجه أنه يلزمه (الخ) هل محله إذ لم يمكنه إنقاذ إذ أصلى كسدة الخوف أو يجب القطع وإن أمكنه ذلك فيه نظرو لا يبعد الأول قياسا على ما قاله فممن خطف لعله في الصلاة (قوله ويجوز (الخ) قضية التعبير بالجواز عدم سنه والاقرب خلافه (قوله لا نقاذ نحو مال) ظاهره ولو كان ليقيم وأنه لا فرق بين القليل والكثير ع اقول وقد يستفاد مما ذكره جواز صلاة الخوف لا نقاذ نحو كتاب عن المظر الحادث في الصلاة فليراجع (قوله كذلك) أي محترم (قوله فرضا) إلى قوله نعم في المعنى لا قوله لما مر إلى وغير صلاة الجنائز ع إلى قوله لا الاصول في النهاية إلا قوله وغير صلاة الخوف إلى غير صلاة الجنائز وقوله مقصورة إلى مغربا وقوله وتوتر رمضان وقوله قيل (غير المنذورة) أي فلا تسن إعادة المنذورة بل لا تنعقد نهاية أي للعالم ع (قوله غير المنذورة) يشمل نحو عيد منذورة والمتجه سن أعادتها لأنها مستونة بدون نذر ها فلا ينبغي تغير الحكم بنذر ها سم (قوله لما مر) أي في أول الباب (قوله وغير صلاة الخوف (الخ) ظاهر التعليل تصوير المسئلة بما إذا أعادتها في حالة الخوف وقضيته أنه لو أراد أعادتها بعد الامن على صفتها حال الامن سنث ولا مانع من ذلك فليراجع سم عبارة البصرى ينبغي أن يكون محله أي الاستثناء حيث اشتملت على مبطل كما يؤخذ من التعليل وإلا فلا

(قوله في المتن ولا ينتظر في غيرهما) لا يخفى أن الانتظار غير التطويل فلا يتنافى سن التطويل برضا المحصورين كما علم مما سبق (قوله والذي يتجه أنه (الخ) كذا شرح مر (قوله حتى على تصحيح المتن النذب (الخ) انظر في أي محل قرر ها على ذلك إلا أن يقال سكونه بعد ذكر تصحيح المتن عن الحكم عند اختلال الشرط بعدان بينه على تصحيح المحرر يدل على أنه كما بينته عليه فلي تأمل (قوله فقول الشارح أنه مباح لا مكروه مردود) اجاب شيخنا الشهاب البرلى عن الشارح في هامش شرح المنهج (قوله والذي يتجه (الخ) كذا مر (قوله غير المنذورة) فلا تسن إعادة المنذورة بل لا تنعقد شرح مر وينبغي استثناء نحو عيد منذورة (قوله غير المنذورة) يشمل نحو عيد منذور والمتجه سن أعادتها لأنها مستونة بدون نذر ها فلا ينبغي تغير الحكم بنذر ها (قوله لأنه احتمل المبطل فيها

لما مر فيها وغير صلاة الخوف أو شدته على الأوجه لأنه احتمل المبطل فيها للحاجة فلا يكره صلاة الجنائز نعم لو أعادها

وجه للنوع فليتامل اه (قوله صحت) أى ولومرات كثيرة عرش (قوله ووقعت نفلا) يعنى يحصل له ثواب النفل وان لم يحصل له ثواب الاعادة كرى (قوله عن نظائرها) عبارة النهاية عن سنن القياس اه (قوله ان الاعادة الخ) بيان لما قبله و(التوسعة) خبر كان سم عبارة السكردى بيان لخروجها عن نظائرها اى كانت القاعدة كلها كان الاعادة غير مندوبة لم تنعقدوا لجانزة ليست كذلك وقوله التوسعة خبر كان اه (قوله ولو مقصورة) غاية لقوله فرضا سم (قوله تامة الخ) وفاقا لما فى اكثر نسخ النهاية وخلافا لما فى بعضها ورجع عرش الاول (قوله ونظيره) أى نظير هذا الزعم فى البعد (قوله اعادة السكوف بعد الانجلاء) جزم فى شرح العباب بعدم جوازها سم (قوله ولو مغربا) معطوف على قوله قبل ولو مقصورة وكذا قوله بعد وفرضا سم اى وقوله وجمعة وقوله وظهر معذور الخ (قوله وجمعة) إلى قوله لا الاصولى فى المغنى الا قوله وفرضا إلى وظهر الخ وقوله فيهما إلى او نفلا وقوله وترر مضان وقوله وقيل (او جاز تعددها) خرج به ما لم تعلم تعدد بان لم يكن فى البلد لا لجمعة واحدة فلا تصح اعادتها لا ظهرا ولا جمعة حيث صحت الاولى بخلاف ما لو اشتملت على خلل يقتضى فسادها وتعدت اعادتها جمعة فيجب فعل الظاهر وليس باعادة بالمعنى الذى الكلام فيه ومحل كونها لا تعاد جمعة إذا لم ينتقل محل اخر وادرك الجماعة مقام فيه واما كونها لا تعاد ظهرا فهو على اطلاقه كما يصرح بما ذكره كرام شرح الارشاد عرش (قوله وفرضا يجب كقيم تيمم) ومحل سن الاعادة لمن لو اقتصر عليها لاجزائه بخلاف التيمم لرداد وقدماء بمحل يغلب فيه وجود الماء كذا جزم به فى الاسنى والمغنى وذكره فى النهاية ثم تعقبه بقوله كذا قيل والوجه خلافه لجواز تنفله اه فيكون صاحبهما موافقا للشارح سيد عمر بصرى وخلافه (١) الاسنى والمغنى (قوله كقيم تيمم) هو الوجه خلافا لما جزم به فى شرح الروض لان من يجب عليه القضاء يجوز له التنفل والاعادة تنفل وخرج بقولنا يجوز له التنفل فاقد الطهورين فلا تصح اعادته لانه ليس له التنفل مر اه سم (قوله وظهر معذور الخ) عبارة النهاية ولو صلى معذور الظاهر ثم أدرك الجماعة أو معذورين يصلون الظاهر سن الاعادة كما شمله كلامهم وافق به الوالد رحمه الله تعالى اه زاد سم عن شرح الارشاد مانعه ولا تجوز اعادة الجماعة ظهر او كذا عكسه لغير المعذور (قوله فيهما) اى المقيم التيمم وظهر المعذور (قوله فى الاولى) اى المتيمم

الخ) ظاهره تصوير المسئلة بما إذا أراد اعادتها فى حالة الخوف وقضيته أنه لو أراد اعادتها بعد الامن على صفتها حال الامن سنت ولا مانع من ذلك فلا راجع (قوله ان الاعادة الخ) بيان لما فيه والتوسعة خبر كان (قوله ولو مقصورة) غاية لقوله قبل فرضا (قوله ونظيره اعادة السكوف بعد الانجلاء) فى شرح العباب قال الادعى وقضية اطلاقه اى النص انه لا فرق بين ان يكون ادراكه اى ادراك الامام الذى يعيد معه قبل التجلى او بعده ولعله اراد الاول والا فهو افتتاح صلاة كسوف بعد التجلى اى وهذا لا يجوز اه ما فى شرح العباب فلما اراد اعادتها بعد الانجلاء كسنة الظاهر فهل يطلب وقد يقال قياس اشتراط بقاء الوقت فى الاعادة انه لا يطلب فليتامل (قوله ومغربا) معطوف على قوله قبل ولو مقصور وكذا قوله بعد وفرضا (وفرضا يجب قضاؤه كقيم تيمم) هو الوجه خلافا لما جزم به فى شرح الروض لان من يجب عليه القضاء يجوز له التنفل والاعادة تنفل وخرج بقولنا يجوز له التنفل فاقد الطهورين فلا تصح اعادته لانه ليس له التنفل مر (قوله وظهر معذور فى الجمعة) فى شرح الارشاد ولو صلى معذور الظاهر ثم ادرك الجماعة او معذورين يصلون الظاهر سنت الاعادة فيهما افق بذلك شيخنا الشهاب الرملى ولا تجوز اعادة الجماعة ظهر او كذا عكسه لغير المعذور اه وقد يكون وجه ذلك انه بالنسبة من ادراك الجماعة لا تصح ظهره فلا تتأتى اعادتها جمعة كان تقوته الجماعة فيصح ظهره ثم يسافر لبلد اخرى ويدرك جمعتها فهل يتصور وحينئذ فعلها معهم اعادة واعلم ان الجماعة إذا تعددت رجز ناه سن فعل الظاهر بعدها وجامن خلاف من منع التعدد مطلقا فقولنا ولا تجوز اعادة الجماعة ظهر الا يشمل ذلك (فرع) هل بسن اعادة الرواتب اى فرادى اما القليلة فلا يتجه لإلعدم اعادتها لانها واقعة فى محلها سواء قلنا الفرض الاولى او الثانية او احدهما لا بعينها يحتسب الله

صحت ووقعت نفلا كما فى المجموع وكان وجه خروجها عن نظائرها ان الاعادة إذا لم تطلب لا تنعقد التوسعة فى حصول نفع الميت لا احتياجه له أكثر من غيره ولو مقصورة أعادها تامة سقرا أو بعد اقامته وزعم أنه يعيدها بعد الاقامة مقصورة مع من يقصر لانها حاكية الاولى يعيدون نظيره اعادة السكوف بعد الانجلاء ومغربا على الجديد لان وقتها عليه يسع تكرارها مرتين بل أكثر كما علم بما مر فيه وجمعه حيث سافر لبلد أخرى أو جاز تعددها ونوزع فيه بما لا يصح وفرضا يجب قضاؤه كقيم تيمم وظهر معذور فى الجمعة على الوجه خلافا للأذرى فيهما وإنما يتجه ما ذكره فى الاولى ان قلنا بمنع النفل له لانه لا ضرورة به اليه

١ كذا بخطه ولعل صوابه ومخالفا اه مصححه

(قوله أما إذا قلنا الخ) أى وهو المعتد (قوله أو فلا الخ) عطف على قوله فرضاً ودى (قوله آسن فيه الجماعة) (فرع) هل آسن إعادة رواتب المعادة أى فرادى لما القليلة فلا يتجه الاعدام إعادتها لأنها واقعة في محلها سواء قلنا الفرض الأولى أو الثانية وأحدهما لا يعينها يحتسب الله ما شاء منهم ما وأما البعدية فيحتمل من إعادتها مراعاة للقول الثالث لجواز أن يحتسب الله الثانية فيكون ما فعله بعد الأولى واقعا قبل الثانية فلا يكون بعدية لها سم على حج وعبارته على المنهج الظاهر وفاقاً لم ر أنه لا يحتسب إعادة رواتب المعادة لأنها لا تطلب الجماعة في الرواتب وإنما يعاد ما تطلب فيه الجماعة انتهى والأقرب ما قاله على حج ع ش أى وإعادة هنا بالمعنى اللغوى نظير ما يأتى في تذكر الفائتة في مؤداة (قوله ككسوف) خرج ما لا آسن فيه الجماعة كالرواتب وصلاة الضحى إذا فعل جماعة فلا آسن في إعادة وقياس أن العبادة إذا لم تطلب لا تنعقد عدم انعقادها أيضاً سم (قوله كما نص عليه) قال الأذرى وقضية إطلاقه أى النص أنه لا فرق بين أن يكون إدراكه أى إدراك الإمام الذى يعيد معه قبل التجلى أو بعده ولعله أراد الأول والأفوا افتتاح صلاة كسوف بعد التجلى أى وهذا لا يجوز شرح العباب اه سم (قوله ووتر رمضان) وعليه خبر لا وتران في ليلة محله في غير ذلك فليحرر لـ كن قال مر لا تعاد الحديث لا وتران الخ وهو خاص فيقدم على عموم خبر إعادة انتهى أقول بل بينهما عموم من وجه وتعارض في إعادة الوتر سم على المنهج اه ع ش ومال البصرى إلى ما جرى عليه مر من عدم الإعادة ونقل عن الزبائدى موافقته مر وهو الأقرب (قوله وأفضل الخ) ككون إمامها أعلم أو أروع أو كرون المكان أشرف شيخ الإسلام ونهاية ومغنى (قوله معناها اللغوى) وهو فعلها ثانياً مطلقاً ع ش (قوله لا لأصولي الخ) قد يقال الإعادة بالمعنى اللغوى لا يعتبر فيها الوقت فالحل عليها مفوت لهذه الفائدة الجليلة فالأولى الحمل على المعنى الأصولى مع ملاحظة تجر يده عن كون ذلك الحلال أن مشيناً على القول الأول الأشهر عند الأصوليين وأن مشيناً على الثانى فلا إشكال كما أشار إليه الشارح بصري (قوله بناء على أنها) أى المعادة بقرينة ما بعده ففي كلامه استخدام (قوله أما إذا قلنا أنها ما فعل الخ) رجحه ع ش (قوله رجاء الثواب) بل هو حينئذ أعظم من ذلك فتأمل سم وقد يجاب بارجاع هو إلى المعنى الأصولى المراد هنا (قوله زيادة إيضاح) أى قوله يدركها ش اه سم (قوله أو المراد يدرك فضلها) أى على حذف المضاف (قوله كما يأتى) أى فى التنبيه وقيله (قوله لا أقل الخ) مقتضاه أنه لا تندب الإعادة حينئذ ويحتمل أن يقال تندب ويتمها ظهراً كالمكانت مبتدأة فليتأمل وليراجع بصري والأول هو الظاهر المتعين أخذاً ما مر عن ع ش وسم أن الجمعة لا تعاد ظهراً (قوله ودونها الخ) أى دون ركعة (تنبيه) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بأن شرط صحة المعادة وقوعها في جماعة من أهلها إلى آخرها أى بأن يدرك ركوع الأولى وإن تباطأ قصد فلا يكتفى وقوع بعضها في جماعة حتى لو أخرج نفسه فيها من القدوة لوسقه الإمام ببعض الركعات لم تصح وقضية ذلك أنه لو وافق الإمام من أهلها لكن تأخر سلامه عن سلام الإمام بحيث عدم قطعاعته بطلت وأنه لو رأى جماعة وشك هل هم في الركعة الأولى لو فمأ بعدها امتنعت الإعادة معهم مر وكلام الشارح مصرح بخلاف ذلك كله وعليه غيره من مشايخنا وعلى الأول فلو لحق الإمام سهو وسلم ولم يسجد فينتجه أن

ما شاء منهما وأما البعدية فيحتمل سن إعادتها مراعاة للقول الثالث لجواز أن يحتسب الله الثانية فيكون ما فعله بعد الأولى واقعا قبل الثانية فلا تكون بعدية لها (قوله آسن فيه الجماعة) خرج ما لا آسن فيه كالرواتب وصلاة الضحى إذا فعل جماعة فلا آسن في إعادة وهل تعتقد فيه نظر وقياس أن العبادة إذا لم تطلب لا تنعقد عدم الانعقاد (قوله كما نص عليه) وقضية إطلاقه أنه لا فرق بين أن يكون إدراكه أى إدراك الإمام الذى يعيد معه قبل التجلى أو بعده ولعله أراد الأول والأفوا افتتاح صلاة كسوف قبل التجلى أى وهذا لا يجوز ع ش (قوله ووتر رمضان) اعلم أن بين خبر لا وتران في ليلة وخبر الإعادة كحديث إذا صليت في رحا كالمعموماً وخصوصاً من وجه وتعارض في إعادة الوتر فليتأمل رجح الإعادة (قوله رجاء الثواب) بل هو حينئذ أعظم من ذلك فتأمل (قوله زيادة إيضاح) أى قوله يدركها ع ش (قوله ودونها) أى دون ركعة

أما إذا قلنا له النفل توسعة في تحصيل الثواب فلا وجه لمنع الإعادة بل يتعين ندبها لذلك أو فلا آسن فيه الجماعة ككسوف كما نص عليه ووتر رمضان (وحده) وكذا جماعة في الأصح وإن كانت أكثر وأفضل ظاهر من الثانية (إعادتها) قيل المراد هنا معناها اللغوى لا لأصولي أى بناء على أنها عتدهم ما فعل للحلل في الأولى من فقد ركن أو شرطاً أما إذا قلنا أنها ما فعل للحلل أو عذر كالثواب فتصح إرادته معناها الأصولى إذ هو حينئذ فعلها ثانياً رجاء الثواب (مع جماعة يدركها) زيادة إيضاح أو المراد يدرك فضلها فتخرج الجماعة المكروهة كما يأتى ويدخل من أدرك ركعة من الجمعة المعادة لأقل إذا تنعقد جمعة ودونها في غيرها

من آخرها وهو ظاهر وكذا من اولها (٢٦٤) وان فارق لغير عذر فيما يظهر ثم رايث الزركشي صرح بذلك فقال لو اعاد الصبح والعصر

في جماعة ثم اخرج نفسه منها
بغير عذر احتمل البطلان
هنا لا بقائه نافلة في وقت
البراهة والا قرب الصحة
لان الاحرام بها صحيح وهي
صلاة ذات سبب فلا يؤثر
الانفراد في ابطالها لان
الانفراد وقع في الدوام اه
او مع واحد مرة كما نص
عليه لا ازيد منها في الوقت كما
في المجموع ولم يره من نقله
عن المتأخرين لا خارجا هي
بان يقع تحررها فيه ولو
وقع باقيها خارجا فيما يظهر
ويؤيده قولهم لو احرم
بالعمرة اخر جزء من
رمضان ووقع باقيها في
شوال كانت كالواقعة كلها
في رمضان ثوابا وغيره ثم
رايت شيخنا بعد ان ذكر
ان الاكثرين على ان الاعادة
قسم من الاداء اخص منه
وان البيضاوي في منهاجه
وتبعه الفتاوى ان على انها
قسم له قال ويؤخذ من
كونها قسما من الاداء اي
وهو الصواب انها تطلب
وتكون اعادة اصطلاحية
على الصحيح وان لم يبق من
الوقت ما يسع ركعة هو هو
موافق لما ذكرته الا انه لا
يوافق كلام الاصوليين في
تعريف الاداء ولا كلام
الفقهاء من اشتراط ركعة
وانما الذي يوافق الاول
بحث اشتراط وقوعها كلها
في الوقت لسكنه مع ذلك
بعيد لان المدار في الفروع

للمأموم المعيدان يسجد اذ لم يتأخر كثيرا بحيث يعد منقطعاً عنه ثم ولو شك المعيد في ترك ركن فهل تبطل
صلاته بمجرد الشك لانه يحتاج للانفراد بركعة بعد سلام الامام والانفراد في الاعادة يمنع ولا تبطل بمجرد
ذلك لاحتمال ان يتذكر قبل سلام الامام عدم ترك شيء فيه ونظرو الثاني اقرب مرسماً على حج وقوله امتنعت
الاعادة معه أي وان تبين انه في الركعة الاولى عشا ووافق الشهاب الرمي النهائية عبارتها ولو اخرج نفسه
المعيد من الجماعة كان نوى قطع القدوة في انائها بطلت كما اقي به الوالد رحمه الله تعالى اذ المشرط ينتفي بانتفاء
شرطه وشرط صحتها الجماعة وانما فيها بمنزلة اه (قوله من اخرها) كان ادرك الامام في الركعة
الاخيرة فالتأنيث هنا وفي قوله الآتي من اولها رعاية معنى الغير (قوله ذات سبب) وهو وجود جماعة بعد فعل
الصلاة (قوله او مع واحد) الى قوله كافي المجموع في النهاية والمعنى (قوله او مع واحد) معطوف على قول
المتن مع جماعة سم عبارة النهاية ولو مع واحد وان كان صلى او لا مع جماعة كثيرة كاذل هذا الخبر اه اي خبر
مسجد الخفيف الآتي وعبارة المعنى (تنبيه) قول المصنف مع جماعة يفهم انه لا يستحب أن يعيدها مع منفرد
وليس مراد ابل تستحب اعادتها معه جزماً ولو كان صلى او لا في جماعة اه (قوله مرة) اي الصلاة لا تستسقاء
فتطلب اعادتها اكثر من مرة الى ان يسبقهم الله تعالى من فضله كركي (قوله في الوقت) كقوله المار مرة
متعلق بقول المتن اعادتها (قوله في الوقت) أي بان تقع اداء بان يدرك ركعة في الوقت مرسماً على حج قوله
ويؤخذ ذلك من قوله ولا مؤدى اذا لاداء لا يكون بدون الركعة عشا (قوله ولم يره) اي مافي المجموع
(قوله بان يقع الخ) تصوير لقوله في الوقت لا خارجا (قوله فيما يظهر) هل يخالف هذا قوله الاتي فالذي
يتجه الخ هم اقول نعم وقوله الآتي رجوع عما استظهره هنا كما يفيد صنيعة هناك (قوله ويؤيده) أي
التصوير المذكور (قوله كانت كالواقعة في رمضان الخ) اي في اصل الثواب المرتب على عمره رمضان لاني كاله
فلا ينافي ما سياتي بصري (قوله وغيره) اي كعدم وجوب دم الفتح (قوله اخص منه) اي لتقيده بالثانوية
(قوله على أنها قسم له) لعلمه باعتبار ان في تعريف الاداء قيد سقوط الطلب (قوله ويؤخذ من كونها
الخ) يتأمل وجه الاخذ من اقول ولعدم ظهوره تعقبه الشارح بقوله الا انه الخ (قوله وهو) اي قول الشيخ
(قوله لما ذكرته) اي من كفاية وقوع التحريم فقط في الوقت (قوله الا انه) اي ما قاله الشيخ وما ذكرته
(قوله من اشتراط الخ) بيان لكلام الفقهاء (قوله يوافق الاول) أي كلام الاصوليين (قوله بحث اشتراط
وقوع الخ) جرى عليه الشهاب الرمي ولده كاسر (قوله لسكنه) اي ذلك البحث (مع ذلك) اي موافقته
لكلام الاصوليين (قوله فالذي يتجه) تفريع على المدار المذكور (قوله الآن) اشارة الى رجوعه عن
التصوير المتقدم (قوله اشتراط ركعة) اي لتكون اداء ولا يكفي اقل من ركعة وان شرع فيها في وقت يسع

(تنبيه) أفنى شيخنا الشهاب الرمي بان شرط صحة المعادة وقوعها في جماعة من اولها الى آخرها فلا يكفي
وقوع بعضها في جماعة حتى لو اخرج نفسه فيها من القدوة أو سبقه الامام ببعض الركعات لم تصح وقضية ذلك
انه لو وافق الامام من اولها سكن تأخر سلامه عن سلام الامام بحيث عد منقطعاً عنه بطلت وانه لو راي
جماعة وشك هل هم في الركعة الاولى أو فيما بعدها امتنعت الاعادة معهم م وكلام الشارح مصرح
بخلاف ذلك كله وعليه غير من مشايخنا يضا وعلى الاول فلو لحق الامام شهو فسلم ولم يسجد في وجهه ان للمأموم
المعيدان يسجد اذ لم يتأخر كثيرا بحيث يعد منقطعاً عنه م ولو شك المعيد في ترك ركن فهل تبطل صلاته
بمجرد الشك لانه يحتاج للانفراد بركعة بعد سلام الامام والانفراد في المعادة يمنع ولا تبطل بمجرد ذلك
لاحتمال ان يتذكر قبل سلام الامام عدم ترك شيء فيه ونظرو الثاني اقرب مرسماً (قوله او مع واحد) معطوف على
قول المتن مع جماعة (قوله في الوقت) اي بان تقع اداء بان يدرك ركعة في الوقت وقضية ذلك انه لو تذكر
فائتة فضاها ولم تستحب اعادتها م (قوله فيما يظهر) هل يخالف هذا قوله الاتي فالذي يتجه الخ (قوله
ويؤخذ من كونها الخ) يتأمل وجه الاخذ (قوله فالذي يتجه الان اشتراط ركعة) اي لتكون اداء ولا

الفقهاء على ما يوافق كلام الفقهاء لا الاصوليين فالذي يتجه الان اشتراط ركعة وان كان ظاهر كلام المجموع يؤيد اشتراط السك جميعها

ولو وقت الكراهة إماما كان أو ماموما في الأولى والثانية للخبر الصحيح أنه عليه السلام لما سلم من صلاة الصبح بمسجد الخيف رأى رجلا لم يصليا فسالهما فقالا صليا في رحالتنا فقال إذا صليتا في رحالكما أتيتما مسجد جماعة فصلياها معهم فانها لكما نافلة وصليتا يصدق بالانفراد الجماعة وخبر من صلى وحده ثم أدرك جماعة فليصل إلا الفجر والعصر أعل بالوقف ورد بأن نقه (٣٦٥) وصله ويحجب بأن المصرح بالجواز في

الوقتين أصح منه وهو الخبر الأول والخبر الآخر وهو أن رجلا دخل بعد صلاة العصر فقال عليه السلام من يتصدق على هذا فيصلي معه فصلى معه رجل أي أبو بكر رضي الله عنه كما في سنن البيهقي فيه نذب صلاة من صلى مع الداخل ونذب شفاعته من لم يرد الصلاة معه إلى من يصلي معه وإن المسجد المطروق لا تتركه فيه جماعة بعد جماعة كذا في المجموع وفيه نظر إذا الجماعة الثانية هنا باذن الإمام وإن أقل الجماعة إمام وماموم وجوز شارح إعادة أكثر من مرة وقال أنه مقتضى كلامهم وأن التقييد بالمرة لم يعتمد سوى الأذرعى والزركشى أنه وروده مامرا أنه المنصوص وأشار إليه الإمام وقال لم ينقل فعلم أكثر من مرة واعتمده آخرون غير ذينك فبطل ما ذكره وحينئذ يندفع بحث أنها إنما تسن إذا حضر في الثانية من لم يحضر في الأولى وإلا لزم استغراق الوقت ووجه اندفاعه أنه لا استغراق إذ لا تندب إعادة إلا مرة وإلا لم تنعقد كالعادة منفردا إلى إلا لعذر كان

جميعها ومد مر اه سم (قوله ولو وقت كراهة) إلى قوله وجوز شارح في النهاية والمغنى إلى قوله وخبر إلى الخبر وقوله إلى في نذب وقوله وفيه نظر إلى وإن قل (قوله) ولو وقت الكراهة غاية لقوله في الوقت كما في المجموع (قوله إماما كان الخ) تعميم للمعيد (قوله مسجد جماعة) أي صلاة جماعة فاطاق المحل وإراد الحال بجري (قوله فصليا) عبارة غيره فصلياها بالضميم ولعل الرواية متعددة (قوله وصليتا يصدق الخ) عبارة النهاية دل ببركة الاستفصال مع إطلاق قوله إذا صليتا على أنه لا فرق بين من صلى جماعة ومنفردا ولا بين اختصاص الأولى والثانية بفضل أو لا (قوله أعل الخ) خبر قوله وخبر من صلى (قوله في الوقتين) أي ما بعد صلاة الفجر وما بعد صلاة العصر (قوله والخبر الآخر) عطف على الخبر الأول (قوله فيه نذب صلاة الخ) خبر المبتدأ إلى في الخبر الآخر دلالة على نذب ما ذكره وكان الأولى وفيه الخ بالواو (قوله مع الداخل) متعلق بصلاة سم (قوله من لم يرد الصلاة الخ) قيده غيره بقوله لعذر وإطلاق الشارح أقعد بصري (قوله معه) أي الداخل (قوله وإن المسجد المطروق الخ) عطف على قوله نذب صلاة الخ وكذا قوله وإن أقل الجماعة الخ (قوله باذن الإمام) وهو النبي صلى الله عليه وسلم أي ومحل كراهة ذلك إذا لم يباذن الإمام ع ش (قوله ويرده الخ) جرى على هذا الراد الثانية والمغنى (قوله مامر) أي أنفا (قوله أنه المنصوص) أي التقييد بالمرة (قوله ذينك) أي الأذرعى والزركشى (قوله ما ذكره) أي الشارح المذكور (قوله وحينئذ) إلى قوله وكان شيخنا في المغنى وإلى قوله وإنما شاهده في النهاية (قوله وحينئذ) أي حين إذ ثبت أن المقتمد التقييد بالمرة (قوله يندفع الخ) جرى على الدفع النهائية والمغنى (قوله بحث أنها الخ) أي بحث الاستوى أنها الخ نهاية ومغنى وفي الكردى أن هذا البحث معتمد في السكوف خاصة اه (قوله في الأولى) أي في الصلاة الأولى جماعة أو انفرادا أخذاما يأتي في رد كلام شيخ الإسلام (قوله وإلا) أي بأن زادت على مرة (كان وقع خلاف في صحة الأولى) أقول لإطلاقهم الخلاف صادق بالقوى والضعيف المذهبي وغيره وليس يبعد فليحذر بصري وقال ع ش وينبغي وفاقا لم أنه يشترط قوة مدرك ذلك القول فهل من ذلك ما لو مسح الشافعي بعض راسه وصلى يستحب له الوضوء بمسح جميع الراس وإعادة مراعاة لخلاف مالك يتجه نعم فليتا مل وهل من ذلك الصلاة في الحمام لقرل أحد بطلانها لا يبعد نعم أن قوى دليله على ذلك فليتنظر دليله سم على المنهج وهل بما قوى مدركه ما تقدم عن أني إسحق المروزي من أن الصلاة خلف المخالف لا فضيلة فيها أم لا فيه نظر والأقرب أنه لا تسن إعادة وستلت عمالو أحرار خلف الإمام بعيدا عن الصف فهل تسن له إعادة منفردا الكراهة فعل ذلك فأجبت عن ذلك بأنه لا وجه لإعادة لأنه ليس كل صلاة مكروهة تطلب أعادتها وإعادة الصلاة في الحمام إنما هو أقول الإمام أحمد بطلانها لا مجرد كونها مكروهة وقوله والأقرب الخ أقول قضية ما تقدم في شرح إلا لبدعة إمامه من أن بعض أصحابنا يبطل الاقتداء بالمخالف أنه تسن إعادة لقوة مدركه كما تقدم (قوله لو ذكر في مؤداة الخ) قضية أنه لا تسن إعادة إذا حرم بالحاضرة عالما بأن عليه فائنة ولعله غير مراد بل استحباب إعادة في هذه أولى من تلك لتقصيره بتقديم الحاضرة ع ش (قوله من الخلاف) أي خلاف من أبطل الحاضرة المقدمة على الفائنة (قوله وكان شيخنا) أي في غير شرح منهجه ع ش (قوله هذا البحث) أي بحث الاستوى أنها إنما تسن الخ (قوله فيمن صليا الخ) يريدانها صليا في محل واحد ليكون كل حاضرا يكفي أقل من ركعة وأن شرع فيها في وقت يسع جميعها ومدل أنه وإن جاز المدوان لم يدرك ركعة معه إلا أنه هنا لا بد من كونه أدا وهو لا يحصل بدون ركعة معه في الوقت مروا أنه لا فرق بين إعادة في وقت الكراهة وفي غيره ش مر (قوله مع الداخل) متعلق بصلاة ش (قوله وحينئذ يندفع) جرى على الدفع مر

(٣٤) - شرواني وابن قاسم - ثانی) وقع خلاف في صحة الأولى فيما يظهر ثم رأيت كلام القاضي صريحاً فيه وهو لو ذكر في مؤداة أن عليه فائنة أتم ثم صلى الفائنة ثم أعاد الحاضرة خروجاً من الخلاف وكان شيخنا اعتمد هذا البحث حيث قال فيمن صليا فريضة منفردين الظاهر أنه لا يسن لاحدهما الاقتداء بالآخر في أعادتها فلا تسن إعادة وإن شمله كلام المنهاج وغيره لقولهم إنما تسن

عند الآخر لان البحث في ذلك كرهى (قوله لغير من الانفراد له افضل) أى وما هنا كذلك لان الانفراد افضل من الاقتداء بالمعيد لانه صلاة فرض خلف نفل وليس بما يكون الانفراد فيه افضل القدوة بالمخالف لما مر من فى شرح أو تعطل مسجد قريب الخ من حصول الفضيلة معه وانها افضل من الانفراد وتقدم هناك عن سم على حج ان القياس ان الجماعة خلف الفاسق والمخالف والمبتدع افضل من عدمها اى فتجاوز الاعادة من كل منهم وقوله من الانفراد الخ مثله من الانفراد له مساو للجماعة له كما ياتى فى العروة وش وقوله لانه صلاة فرض الخ هذا بيان لمراد شيخ الاسلام وبأى رده وقوله أى فتجاوز الاعادة الخ سيأتى فى التنبيه وقبله وعن سم عن مر هناك خلافه (قوله وبما قررت الخ) كانه اراد به ما قدمه من دفع البحث لكن لا يظهر وجه علم النظر الا فى ذلك ولذا عدل النهاية عن تعبيره المذكور إلى ما نصه وقول الشيخ فيمن صليا الخ فيه نظر ظاهر بل الاقتداء هو الافضل لتحصيل فضيلة الجماعة فى فرض كل وقولهم المذكور لا يشمل هذه الصورة كما هو ظاهر اه وقوله مر كما هو ظاهر قال ع ش اى لا محل للكرامة فى فرض خلف نفل محض وما هنا ليس كذلك وان صلاة كل منهما نفل على أن محل كراهة الفرض فى غير النفل فى غير المعادة اه (قوله لاذكره) اى من عدم سن الاعادة لمن صليا فى رخصة منفردين (قوله حيث لا مانع) اى من نحو الفسق وعدم اعتقاد وجوب بعض الاركان او الشروط (قوله التى ذكرها) اى ذلك الباحث (قوله اشتراط نية الامامة) اى فى اعادة الامام (قوله وهو الوجه) وفاقا للنهاية (قوله وهى لا تنعقد) اى إلى السبب كأن كان فى صلاته الاولى خلل لجريان الخلاف فى بطلانها نهاية (قوله كما تقرر) اى انفا فى قوله كالا عادة منفردا الخ (قوله وقضيته) اى ما فى المجموع (ان صلاته) اى الامام الذى لم ينو الامامة (قوله دونه) اى الامام (قوله لا انعقدت الجمعة) اى للامام (حيث) اى عند عدم نيته الامامة (قوله لا ترى الخ) تأييد للبلازمة فى قوله والا لا انعقدت الخ (قوله كما انها هنا) اى الجماعة فى المعادة (قوله انما سن الاعادة) شامل لمن صلى جماعة ومن صلى منفردا وعبارة المغنى بلا عرو واما استحب إذا كان الامام بمن لا يكره الاقتداء به اه (قوله إن كان ممن لا يكره الاقتداء به) وفى سم بعد كلام ما نصه والوجه ان يقال لا تسن الاعادة خلف من يكره الاقتداء به لنحو فسق او بدعة او عدم اعتقاد وجوب بعض الاركان لكن تحصل الفضيلة مال اليه مر ثم مال إلى عدم الانعقاد اساسا اخذ من ان الاصل فيما لم يطلب ان لا ينعقد اه اى وفاقا لما ياتى فى الشرح (قوله والا) اى كان كان لعدم اعتقاد بعض الاركان سم اى كالحنفى وغيره من المخالفين (قوله ووجه ظاهر) هو من كلام الاذرى (قوله صلى) اى شرع فى الصلاة (قوله والوجه الخ) تقدم انفا عن المغنى و مر وسم

(قوله فيه نظر ظاهر لان الخ) كذا مر (قوله وهو الوجه) كذا مر (قوله إن كان ممن لا يكره الاقتداء به) هذا يقتضى عدم التذب عند ارتكاب مكرود فى الصلاة من حيث الجماعة كنفرد عن الصف على ما فيه ارم حيث الصلاة ككونها فى الحمام للفرق بين كراهة الاقتداء والكره المصاحبة له فليراجع (قوله إن كان الخ) قد يقال بل ينبغى سن الاعادة وإن كره الاقتداء به إن قلنا بحصول فضيلة الجماعة مع كراهة الاقتداء به لان المقصود بالاعادة حصول الفضلة وهى حاصلة على ذلك التقدير وبشكل عليه ان يسن الاعادة حينئذ يقتضى سن الاقتداء به وهو يتنافى كراهة الاقتداء به المستلزم للنهي عن الاقتداء به فليتأمل والوجه ان يقال لا تسن الاعادة خلف من يكره الاقتداء به لنحو فسق او بدعة او عدم اعتقاد وجوب بعض الاركان لكن تحصل الفضيلة مال اليه مر ثم مال إلى عدم الانعقاد اساسا اخذ من ان الاصل فيما لم يطلب ان لا ينعقد الا ما خرج لدليل كاعادة صلاة الجنازة للمنفرد لان المقصود الشفاعة ولم يتحقق قبول الاولى ولان المقصود بالذات الدعا ولا مانع من تكراره إذ لا منافاة بين عدم سن الشىء وحصول فضيلة بل قد يحرم الشىء وتحصل فضيلته واما انعقدت الاعادة هنادون مسألة العروة الالية لان الجماعة فيها من حيث هى جماعة غير مطلوبة بخلافه هنا فانها من حيث هى جماعة مطلوبة وإنما نهى عنها لمعنى خارج لا من حيث هى جماعة فليتأمل (قوله او بدعتهم بعد ما معه والا) اى كان كان لعدم اعتقاد بعض الاركان (قوله والوجه

اه وبما قررت به يعلم أن قوله لقولهم الى اخره فيه نظر ظاهر لان قولهم المذكور لا شاهد فيه لما ذكره اصلا لمنع أن الانفراد هنا افضل بل الافضل الاقتداء حيث لا مانع وانما شاهده ذلك البحث لكن مع قطع النظر عن الملازمة التى ذكرها وبحث جمع اشتراط نية الامامة قال بعضهم فى الصحيح والعصر وقال اكثرهم بل مطلقا وهو الوجه لان الامام إذا لم ينو هاتكون صلاته فرادى وهى لا تنعقد كما تقرر فان قلت قال فى المجموع المشهور من مذهبننا أنه لا يشترط لصحة الجماعة نية الامامة وقضيته ان صلاته جماعة لكن لا ثواب فيها وبه يردانها انعقدت له فرادى قلت يتعين تاويل عبارته بأنها جماعة بالنسبة للسامومين دونه والا لا انعقدت الجمعة حينئذ اكتفاء بصورة الجماعة الا ترى ان الجماعة المكروهة لنحو فسق الامام يكتفى بها لصحة صلاة الجمعة مع كونها شرطا لصحتها كما أنها هنا كذلك قال الاذرى ما حاصله انما تسن الاعادة مع المنفرد إن كان ممن لا يكره الاقتداء به وتحسن ان يقال إن كانت الكراهة لنفسه او بدعته لم يعدها معه والا عادها ووجهه ظاهر ثم تردد فيما لورأى

انه لا فرق بين الفسق والبدعة وغيرهما لان العلة وهي حرمان الفضيلة موجودة في الكل اذ كل مكر وممن حيث الجماعة يمنع فضلهما وإن كانت الصلاة جماعة صورة يسقط بها فرض الكفاية بل ويكتفي بها في الجماعة مع أنها شرط فيها (٢٦٧) والوجه فيما ترد فيه انه حيث لم

يكن المسجد مطروقا وله
إمام راتب لم ياذن لا يصلي
معه مطلقا لكرهه إقامة
الجماعة فيه بغير إذن امامه
ولا يصلي معه وبحث
الزركشي كالاذرعي أن محل
سن الاعادة مع جماعة إذا
كانوا بغير مسجد تكرهه
إقامة الجماعة فيه ثانيا وهو
يؤيد ما رجحته ويظهر أن
محل ندها مع المنفرد أن
اعتقد جوازها أو ندها
ولم لا تعتقد لانه لا فائدة
لها تعود عليه وبحث أيضا
انها لا تسن إذا كان الانفراد
افضل وانه لو أعادها نحو
العرافة فان سنت لهم الجماعة
فواضح ولم لا تعتقد قال
الاذرعي ولا يخف أن محل
سنها ما لم يعارضها ما هو أهم
منها ولما فقد تحرم وقد
تكره وقد تكون خلاف
الاولى اه ولا ينافي ما
تقرر من عدم الانعقاد
لمن لم تشرع له الجماعة لان
الحرمة ومقابلها هنا لمعنى
خارج فلا ينافي مشروعية
الجماعة وفضلها (تنبيه)
وقع في شرحي الارشاد
والعياب مع الإشارة في
الثاني الى التوقف في ذلك
النظر لكلام المتأخرين الدال
على أن سبب نذب الاعادة
لمن صلى منفردا وجود
فضل الجماعة تارة وصورتها
اخرى ولمن صلى جماعة وجاء
كون الفضل في الثانية ولو دون
الاولى لما في الخبر المتفق عليه

ما يوافق (قوله انه لا فرق) أي في عدم نذب الاعادة سم (قوله يمنع فضلهما الخ) قضية ذلك عدم الانعقاد اخذنا من قوله الآتي قبيل التنبيه ولا ينافي الخ فليراجع سم اقول تقدم عنه عن م ما يصرح بتلك القضية (قوله لكرهه إقامة الجماعة الخ) شامل لاقامتها بعد إقامة امامه ووجهه ان فيها قد حافيه وفي جماعته سم وتقدم في اوائل الباب عن ع ش استشكله (قوله ولا يصلي الخ) أي نذبها حيث لم يكن فاسقا أو نحوه (قوله ما رجحته) يعني قوله والوجه انه لا فرق الخ (قوله ويظهر) الى قوله قال في النهاية (قوله ان محل ندها الخ) عبارة النهاية ومحل نذب الاعادة لمن صلى جماعة الخ ويأتي في الشرح ما يفيد هذا قوله م من صلى جماعة أي واداد اعادتها التحصيل الفضيلة لغيره اه (قوله لم تنعقد) عبارة النهاية فلا يعيد اه قال ع ش أي فلو اعد لم تنعقد اه (قوله لانه لا فائدة الخ) هلا كني عودها على المأموم والمتجه جوازها بل ندها خلف من لا يعتد جوازها الحصول للجماعة للمأموم وان لم يعتد ها الا امام سم وظاهره ولو صلى المأموم جماعة وكان الامام ممن يكره الاقتداء به وهو يخالف ما مر أنفاق النهاية وما ياتي في الشرح بقوله ثم نظرت الخ (قوله وبحث) إلى قوله قال الخ عزاء المغنى الى الاذرعي واقره (قوله إذا كان الانفراد افضل) أي لنحو فسق الامام سم (قوله نحو العرافة) انظر ما ادخل بلفظة النحو وقد تركها النهاية والمغنى (قوله فان سنت لهم الخ) أي بان لم يكونوا بصرا في ضوء ع ش (قوله ما هو أهم منها) أي كافتاد محترم من الحيوان أو المال أو الاختصاص (قوله ولا ينافي) أي ما قاله الاذرعي فقولنا ما تقرر مفعول ينافي شرا سم (قوله لان الحرمة ومقابلها هنا لمعنى خارج) قد يقال الكراهة مع فسق الامام أو بدعته ونحوهما أيضا لمعنى خارج لالذات الجماعة كفسق الامام وبدعته واعتقاد عدم وجوب بعض الاركان سم وقد يقال ان فسق الامام وما بعده خارج لازم وحكمه حكم الذائق كما تقرر في الاصول والمراد بالخارج في كلام الشارح الغير اللازم (قوله في الثاني) أي في شرح العياب و (قوله الى التوقف) أي عدم ترجيح وجهه (قوله في ذلك) إشارة الى كلام المتأخرين و (قوله النظر) فاعل وقع كردى (قوله النظر لكلام المتأخرين الخ) وهو ظاهر النهاية والمغنى (قوله ان سبب الاعادة) عبارة شرح الارشاد ووجه سن الاعادة فيمن صلى منفردا تحصيل الجماعة في فريضة الوقت كانها فعلت كذلك وجماعة احتمال اشتغال الثانية على فضيلة وان كانت الاولى اكمل منها ظاهرا انتهى سم (قوله وصورتها الخ) أي كايأتي في قوله فان قلت بحث بعضهم الخ (قوله رجاء كون الخ) عبارة شرح العياب احتمال اشتغال الثانية على فضيلة لم توجد في الاولى وان كانت الاولى اكمل في الظاهر انتهى اه سم (قوله لما في الخبر الخ) تعليل للغاية (قوله فبينت على ذلك) أي على النظر لكلام المتأخرين كردى (قوله حمل تلك الابحاث السابقة) أي في قوله والوجه انه لا فرق الخ وقوله والوجه فيما تردد الخ

أنه لا فرق) أي في عدم نذب الاعادة على ما يدل عليه احتجاجه بقوله لان العلة الخ (قوله يمنع فضلهما) قضية ذلك عدم الانعقاد اخذنا من قوله الآتي قبيل التنبيه ولا ينافي الخ فليراجع سم (قوله لكرهه إقامة الجماعة فيه) شامل لاقامتها بعد اقامه امامه ووجهه ان فيها قد حافيه وفي جماعته سم (قوله لانه لا فائدة لها تعود عليه) هلا كني عودها على المأموم والمتجه جوازها بل ندها خلف من لا يعتد جوازها الحصول للجماعة للمأموم وإن لم يعتد ها الامام (قوله وبحث أيضا انها لا تسن إذا كان الانفراد افضل) هذا يشمل ما تقدم في قوله الا ترى ان الجماعة المكروهة الخ (قوله رانها لو أعادها) بعد الوقت وهي غير مندوبة لم تنعقد اه م (قوله ولا ينافي) أي ما قاله الاذرعي ما تقرر فمفعول ينافي ش (قوله لان الحرمة ومقابلها هنا لمعنى خارج الخ) قد يقال الكراهة مع فسق الامام أو بدعته أو نحوه أيضا لمعنى خارج لالذات الجماعة كفسق الامام وبدعته واعتقاد عدم وجوب بعض الاركان (قوله رجاء كون الفضل في الثانية) عبارة شرح الارشاد ووجه سن الاعادة فيمن صلى منفردا تحصيل الجماعة في فريضة الوقت حتى كانها فعلت كذلك

أن معاذا كان يصلي مع النبي ﷺ ثم ذهب ويصلي بصحبه مع كون الجماعة الاولى اكمل وأتم فبينت على ذلك حمل تلك الابحاث السابقة

على الثاني لانه الذي تربط اعادته برجاء ثواب دون الاول لان القصد وجود صورة الجماعة في فرضه ليخرج عن نقص عدم الجماعة فيه ويؤيد الاكتفاء بالصورة في هذا اكتفاؤهم بها في الجملة كما مر اذ لو صليت في جماعة مكروهة انعقدت مع كون الجماعة شرطا لصحتها كالمادة فاذا اكتفى ثم بصورتها فهنا في المنفرد اولى ثم نظرت كلام المجموع والروضة وغيرهما فرأيت ظاهره ان سبب الاعادة في القسمين حصول الفضيلة وعبرة الروضة كالمذهب واقره في شرحه ويستحب لمن صلى اذ اراد ان يصلي تلك الفريضة وحده ان يصلها معه لتحصل له فضيلة الجماعة وعبرة الكفاية وتسئل الاعادة ايضا (٢٦٨) مع من رآه يصلي منفردا ليحصل للثاني فضيلة الجماعة بالاتفاق لو روي الخبر بذلك اى

وقوله ويظهر الخ وقوله وببحث انها الخ لكن في تقريب علة الحمل بالنسبة للبحث الثالث تأمل (قوله على الثاني) اى من صلى جماعة (قوله دون الاول) اى من صلى منفردا والظرف من الثاني (قوله في هذا) اى في الاول (قوله كما مر) اى قبيل التنبيه (قوله ثم) اى في الجمعة (قوله فهنا) اى في المعادة (قوله وغيرهما) اى الكفاية اخذنا ما بقى (قوله فرأيت ظاهر الخ) فيه نظر لان مفاد ما ذكره من الروضة والكفاية ان سبب الاعادة في القسمين مع المنفرد حصول الفضيلة له وظاهره ولو كان ذلك المنفرد نحو فاسق ولم يحصل فضيلة للمعيد وانما سكت عن الاعادة مع الجماعة فهو عليه لاه فتأمل (قوله مطلقا) اى سواء صلى المعيد منفردا او جماعة (قوله المنفرد وغيره) اى لمن صلى منفردا او جماعة (قوله عاмер) اى في اول السوادة (قوله في ذلك) اى في الثواب من حيث الجماعة (قوله بعد ذلك) الانسب تاخير عن قوله من حيث الجماعة (قوله لم اشترطوا هذا ذلك) اى ان يكون الجماعة التى يعيد معها فيها ثواب من حيث الجماعة سم (قوله هنا) اى في الاعادة (قوله بالثاني) الاول والثاني (قوله فيها) اى في الجمعة او في جماعتها (قوله بحث بعضهم الخ) والظاهر ان ما بحثه هذا البعض خلاف قوله السابق قال الاذرعى ما حاصله سم وظاهر اطلاق النهاية والمغنى اعتماد هذا البحث وروايت عن سم اعتماده (قوله في المنفرد) اى فيمن يصلي منفردا (قوله والافتداء به وان كرهه) اى الافتداء لنحو فسق الامام اى فالافتداء مندوب ومكروه وبجهتين سم (قوله لان السكراهة الخ) علة للندب (قوله يوافق ما قدمته الخ) اى من الاكتفاء بصورة الجماعة لمن صلى منفردا لكن ظاهر ما هنا انه لا فرق بينه وبين من صلى جماعة في اطلاق دعوى الموافقة نظر (قوله واماماهنا) اى على النظر لظاهر كلام المجموع والروضة وغيرهما (قوله فالمدار فيه على ثواب عند التحريم الخ) هلا كفى في الاعادة وندها حصول ذلك الثواب بالنسبة للمتقدي حيث لم يكره افتدائه بل لا يتجه الا ان الامر كذلك سم (قوله في صلاة المنفرد) اى في الصلاة مع المنفرد والاعادة معه (قوله وفي هذه) اى فيما اذا كان المنفرد ممن يكره الافتداء به (قوله وقال للذى اعاد الخ) هو محط الاعتراض (قوله من الاول) اى بما مر في التيمم عبارة للكردي هو قوله لم تسئل الخ اه (قوله لان ذلك) اى الاول قول المتن (وفرضه الاول) وإنما يكون فرضه الاول اذا اغنت عن القضاء ولا يفرضه الثانية المغنية عنه على هذا المذهب كذا في المغنى والنهاية وهو متجه على

السابق وهو من يتصدق على هذا واذا تقرر ان ملحظ نذب الاعادة رجاء ثواب مطلقا اتجهت تلك الابحاث التى حاصلها انه لا تندب الاعادة بل لا تجوز للمنفرد وغيره الا اذا كانت الجماعة التى يعيد معها فيها ثواب من حيث الجماعة لكن يؤخذ مما مر عن الزركشى في مسئلة المفارقة ان العبرة في ذلك بتحررها وان انتفى الثواب بعد ذلك من حيث الجماعة لنحو انفراد عن الصف او مقارنة افعال الامام فان قلت لم اشترطوا هذا ذلك واكتفوا في الجملة بصورة الجماعة وان كرهت مع كونها شرطا للصحة كل منهما قلت يفرق بان الفرض هنا قد وقع فلم يكن للاتيان بالثاني مسوغ لارجاء الثواب ولا كان كالعيب وثم الفرض منوطة صحته بوقوعه في جماعة فوسع للناس فيها بالاكتفاء صورتها اذ لو كفوا بجماعة فيها ثواب اشق

وجماعه احتمال اشتغال في الثانية على فضيلة وان كانت الاولى اكمل منها ظاهرا اه وعبرة شرح العباب في الثاني واما فيمن صلى جماعة فلا احتمال اشتغال الثانية على فضيلة لم توجد في الاولى وان كانت الاولى اكمل في الظاهر الخ (قوله لم اشترطوا هذا ذلك) اى ان تكون الجماعة التى يعيد معها فيها ثواب من حيث الجماعة (قوله والافتداء به وان كرهه) اى فالافتداء مندوب ومكروه اى بجهتين (قوله وان كرهه) اى الافتداء لنحو فسق الامام والظاهر ان ما بحثه هذا البعض خلاف قوله السابق قال الاذرعى ما حاصله الخ (قوله فالمدار فيه على ثواب عند التحريم الخ) هلا يكفي في الاعادة وندها حصول ذلك الثواب بالنسبة للمتقدي حيث لم يكره افتدائه بل لا يتجه الا ان الامر كذلك (قوله وقال للذى اعاد بالوضوء لك الاجر مرتين) قد يجاب

ذلك عليهم فان قلت بحث بعضهم في المنفرد نذب الاعادة معه والافتداء به وان كرهه لان السكراهة تحتص بطريقة بالمصلحة معه لتقصيره بالافتداء به ومع ذلك يكتب له ثواب الاعانة فالسكراهة لا مر خارج اه قلت هذا البحث يوافق ما قدمته عن الشرحين السابقين واما ما هنا فالمدار فيه على ثواب عند التحريم في صلاة المنفرد من حيث الجماعة وفي هذه لا يحصل ذلك خلافا لهذا الباحث ومر في التيمم انه لو صلى به ولم يرج الماء ثم وجده لم تسئل له اعادتها واعترض بما صح انه صلى الله عليه وسلم قال لمسافر تيمم وصلى اجزأتك صلاتك واصبت السنة وقال الذى اعاد بالوضوء لك الاجر مرتين ولا يؤخذ من الاول عدم نذب اعادتها مع جماعة خلافا لمن زعمه لان ذلك في اعادتها منفردا لاجل الماء واما اعادتها مع الجماعة فلا نزاع فيه لان التيمم في الاعادة جماعة كالتوضوء (وفرضه الاول) المغنية عن القضاء

وطريقة صاحب المغنى المتقدمة وأما على طريقة صاحب النهاية فلما سبق من أنه موافق للشارح فبما مر
فليحرر بصرى ولك ان تقول مخالفة المغنى للشارح والنهاية إنما هي في جواز الاعادة بصفة عدم الاغناء كاعادة
المقيم المتمم بالتميم وكلام النهاية والمغنى هنا في الاعادة بصفة الاغناء كاعادة المقيم بالوضوء ما صلا به بالتميم
فلا منافاة بين كلامى النهاية ثم رايت في السكردى ما نصه قوله وغيره اعطف على المغنية اى وفرضها الاولى
الغير المغنية ايضا بناء على ما رقبيل قول المصنف وحده من نذب إعادة غير المغنية يعنى إذا كانت المعادة
ايضا غير مغنية عن القضاء وفرضه الاولى الغير المغنية واما إذا كانت مغنية لا الاولى وفرضه الثانية وهو
ظاهره (قوله وغيره) اى غير المغنية (قوله من نذب إعادتها) اى غير المغنية شامها سم (قوله للخبر
الاول) الى المتن في المغنى والى قوله ولا ينافيه في النهاية إلا قوله مع اشتراطهم الى يتجه وقوله على المنقول الى
نعم يؤخذ (قوله للخبر الاول) اى فانها الكنافة لنهاية قول المتن (في الجديد) والقديم ونص عليه في الاملاء
ايضا ان الفرض إحداهما يحسب اى يقبل منهما ما شاء وقيل الفرض كلاهما والاولى مسقطه للخرج لا مانعة
من وقوع الثانية فرضا كصلاة الجماعة ولو صلاها جميع مثلا سقط الحرج عن الباقي فلو صلاها طائفة اخرى
وقعت الثانية فرضا ايضا وقيل الفرض اكملها نهاية ومغنى (قوله واسقوط الطاب بها) ولا ينافى سقوطه
وجوب القضاء في غير المغنية لانه بامر جديد سم قول المتن (والاصح) اى على الجديد بنهاية ومغنى (قوله
صورة) اى لا الحقيقي عش (قوله حتى لا تكون نفلا مبتدأ) اى لا جل ان لا تكون نفلا لم يسبق له انصاف
بالفرضية بجبرى (قوله او ما هو فرض على المكلف الخ) اى من حيث هو بقطع النظر عن خصوص حال الفاعل
ولذلك قال في الجملة لا عليه والظاهر انه لا يجب ان يلاحظ ما ذكر في نيته بل الشرط ان لا ينوى حقيقة الفرض
كما قاله الحلبي اه بجبرى ويأتى عن سم والطلاوى ورم ما يوافقه (قوله لانه الخ) لتعليل للثن (قوله وهذا)
اى بالتعليل الثانى (قوله يتجه ما هنا) اى في المنهاج عبارة النهاية وما تقرر من وجوب نية الفرضية هو
المعتمد وإن رجح في الروضة ما اختاره الامام من عدم وجوبها رانه يكفي الخ واعتمدا الخطب في الاقتناع
ما اختاره الامام وقال في المغنى بعد ذكر الوجهين ما نصه وجمع شيخى بين ما فى الكتاب وما فى الروضة بان
ما فى الكتاب إنما هو لاجل محل الخلاف وهو هل فرضه الاولى والثانية أو يحسب الله ما شاء منهما وما فى
الروضة على القول الصحيح وهو ان فرضه الاولى والثانية نقل فلا يشترط فيها نية الفرضية وهذا جمع حسن
اه (قوله انه يكفي نية الظاهر الخ) اى ولا تعترض لفرضية مغنى (قوله اعترض ايضا بانه الخ) قد يقال اختيار
الامام لا ينحط عن احتماله اى الامام المعدود عند الشيخين من الوجوه سم (قوله اما إذا نوى حقيقة الفرض
الخ) أى وأطلق أخذ من قوله صورة أو ما هو فرض على المكلف الخ لكن فى سم على المنهج ما نصه فرع
المتجه وفاقا لشيخنا الطللاوى ورم انه إذا أطلق نية الفرضية فى المعادة لم يضرب وإن لم يلاحظ كونها فرضا
صورة او فرضا على المكلف فى الجملة اه عش (قوله ولو بان) الى قوله كذا قيل فى المغنى إلا قوله
وتبعه الى على رايه (قوله وكثيرين) عطف على المصنف (قوله غافلين) أى ابن العماد والشيخ (قوله
غن بناته الخ) اى الغزالى و (قوله ان الفرض الخ) بيان لراى الغزالى (قوله على القولين) هل المراد بهما
الاصح ومقابله بدليل التوجيه سم (قوله اما على الثانى) اى مقابل الاصح (قوله عن ذلك) اى عن
بجمله على أنه كان راجيا للامام قد ردها بأنها واقعة حال قولية والاحتمال بعمها فإيتأمل (قوله وغيرها) أى
وغير المغنية ش (قوله من نذب إعادتها) اى غير المغنية ش (قوله ولسقوط الطاب بها) ولا ينافى سقوطه وجوب
القضاء فى غير المغنية لانه بامر جديد (قوله ولا ينافى الخ) ضرب على هذه القولة بالقلم ثم كتب الظاهر ان
المضروب عليه صحيح فتأمله (قوله وبهذا مع اشتراطهم فى الوضوء المجدد الخ) قد يقال هذا لا يؤيده ما هنا لانه
يكفى فى الوضوء المجدد النية المناسبة له وللاصل كنية الوضوء ولا تجب له النية التى لا تناسب إلا الاصل كنية
رفع الحدث بخلاف ما هنا حيث أوجبوا نية الفرضية التى لا تناسب إلا الاصل (قوله اعترض ايضا بأنه اختيار
لللامام) قد يقال اختيار الامام لا ينحط عن احتماله المعدود عند الشيخين من الوجوه (قوله على القولين)

وغيرها بناء على ما مر من
نذب إعادتها (فى الجديد)
للخبر الاول ولسقوط
الطلب بها (والاصح انه
ينوى بالثانية الفرض)
صورة حتى لا يكون نفلا
مبتدأ أو ما هو فرض على
المكلف فى الجملة لا عليه
هو لانه إنما أعادها لئلا
ثواب الجماعة فى فرضه
وإنما بناه إن نوى الفرض
ولان حقيقة الاعادة إيجاد
الشيء ما نأى بصفته الاولى
وبهذا مع اشتراطهم فى
الوضوء المجدد أنه لا بد فيه
من نية تجزئة فى الوضوء
الاولى يتجه ما هنا دون ما
اعتمده فى الروضة والمجموع
أنه يكفي نية الظاهر مثلا على
أنه اعترض أيضا بأنه
اختيار للامام وليس
وجها فضلا عن كونه
معتمدا أما إذا نوى حقيقة
الفرض فتبطل صلاته
لتلاعبه ولو بان فساد
الاولى لم تجزئه الثانية على
المنقول المعتمد عند
المصنف فى رؤس المسائل
وكثيرين وقال الغزالى
تجزئه وتبعه ابن العماد
وتبعه شيخنا فى شرح
منهجه غافلين عن بنائه له
على رايه أن الفرض
احدهما كذا قيل وفيه
نظر بل الوجه البطان على
القولين اما على الثانى فواضح
لانه صرفها عن ذلك

بنية غير الفرض و كذا على الاول لانه ينوى به غير حقيقته و تأييد الاجزاء بغسل اللعة في الوضوء للتثليث و اقامة جلسة الاستراحة مقام الجلوس بين السجدةتين ليس في محله لان (٢٧٠) ما هنا في فعل مستأنف فهو كإغسال اللعة في وضوء التجديد و قد قالوا بعدم أجزاءه لان

نيتته لم تتوجه لرفع الحدث اصلا فلهذا هو نظير مسئلتنا و اما غسل للتثليث فانما اجزا لان نيتته اقتضت ان لا يكون ثانية ولا ثالثة إلا بعد تمام الاولى ولا جلسة استراحة إلا بعد جلوس بين السجدةتين فنيته متضمنة حسيان هذين و اما نيتته في الاولى هنا فلم يتعرض لفعل الثانية بوجه وجودا و لا عدما فان فيها ما قارنها بما منع وقوعها فرضا كما تقرر نعم يؤخذ من كلامهم في غسل اللعة للنسيان انه لو نسي هنا فعل الاولى فصلى مع جماعة ثم بان فساد الاولى اجزائه الثانية لجزءه بنيتها حينئذ (تنبية) يجب فيها القيام كما مر ويحرم القطع لانهم اثبتوا لها احكام الفرض لكونها على صورته و لا ينافيه جواز جمعها مع الاصلية بتيمم واحد و يفرق بان النظر هنا لحثية الفرض و ثم لصورته لما تقرر انها على صورة الاصلية فروعها فيها ما يتعلق بالصورة و هو النية و القيام و عدم الخروج و نحوها لا مطلقا فتأمل (ولا رخصة في تركها) اي الجماعة (وان قلنا) انها (سنة) لتاكدها (الا لعذر) للخبر الصحيح من سمع النداء فلم ياته فلا صلاة له اي كاملة إلا من عذر قيل السنة في

الفرضية (قوله بنية غير الفرض) لعل الانسب بعدم نية الفرضية (قوله على الاول) أي الاصح (قوله بغسل اللعة) اي باجزائه (قوله ليس في محله) خبر و تأييد الاجزاء (قوله فهذا) اي الانغسال في التجديد (قوله و اما غسل للتثليث) كان ينبغي لي سابقه و يصح عطف قوله و لا جلسة الخ على قوله ثانية الخ ان يزيد هنا قوله و جلسة الاستراحة فتأمل (قوله ثانية الخ) فاعل تكون (قوله فنيته) اي المذكور من المتوضىء و المصلي (قوله حسيان هذه) اي غسل اللعة و جلسة الاستراحة (قوله و اما نيتته في الاولى) اي نية المعيد في الصلاة الاولى (قوله فلم يتعرض) الاولى التأييد (قوله فيها) أي الثانية (قوله كما تقرر) أي في قوله ما على الثاني الخ (قوله مع جماعة) يظهر انه تصوير لا تقييد فتأمل بصرى اي إنما ذكره ليكون الكلام في اعادة شرطها الجماعة (قوله و يحرم القطع) فيه نظر و الظاهر خلافه ثم رايته في شرح العباب قال مانصه و قضية ما مر من وجوب القيام و نية الفرضية ان المعادة تلزم بالشروع فلا يجوز قطعها من غير عذر فيه نظر بل الذي يظهر جوازها و ان قلنا بذلك لان القصد بها حكاية الصورة و اما جواز الخروج فهو حكم من أحكام النفل لا يتعلق له بتلك الحكاية فكان على اصله و يؤيده قول الشيخ ابى علي و نحوه بجواز فعل المعادة مع الاولى بتيمم واحد انتهى سم (قوله و لا ينافيه) اي ماذكر من وجوب القيام و حرمة القطع (قوله هنا) اي في جواز الجمع بتيمم واحد (قوله و نحوها) لعله ادخل به الاستقبال في السفر و (قوله لا مطلقا) اخرج به عدم جواز الجمع بتيمم واحد قول المتن (ولا رخصة) و الرخصة بسكون الحاء و يجوز ضمها لغير التيسير و التسهيل و اصطلاحا الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر نهاية و معنى قال ع ش قوله و اصطلاحا الحكم الخ و يعبر عنها أيضا بانها الحكم المتغير اليه السهل مع قيام السبب للحكم الاصل و قوله على خلاف الدليل الخ دخل فيه مالم يسبق امتناعه بل ورد ابتداء على خلاف ما يقتضيه الدليل كالسلم فان مقتضى اشتداله على الفرع عدم جوازه فجوازها على خلاف الدليل اه (قوله اي الجماعة) الى قول المتن و كذا و حل في المعنى لا قوله و يرد قول المتن (الا لعذر) فلا ترد شهادة المداوم على تركها العذر بخلاف المداوم عليه بغير عذر نهاية و معنى قال ع ش لعل المراد بعدم المواظبة عدمها عرفا بحيث يعد غير معتن بالجماعة لا ترك الجماعة في جميع الفرائض اه (قوله مطلقا) اي لعذر و بدونه (قوله فكيف ذلك) أي قولهم لا رخصة في تركها و ان قلنا سنة إلا بعذر معنى (قوله تقتضي منع الحرمة) اي حيث توقف واجب الشعار عليه كما هو ظاهر سم (قوله على السنة) اي او فيما لا يتوقف الشعار عليه (قوله و من ثم) اي من اجل ان المراد ما ذكر (قوله و ترد شهادته) اي شهادة المداوم على الترك نهاية و معنى (قوله و يجب الخ) أي أن الامام اذا أمر الناس بالجماعة و جبت إلا عند قيام الرخصة فلا يجب عليهم طاعة لقيام العذر و معنى نهاية قال ع ش قوله مر لقيام العذر ظاهره و ان علم به و امرهم بالحضور معه و يحتمل انه امرهم بالجماعة امرا مطلقا ثم عرض لهم العذر فلا يجب عليهم الحضور لحمل امره على غير اوقات العذر و قوله ثم عرض الخ اي اوفيهم معذور بالفعل لا يعمله الامام و قوله على غير اوقات العذر اي المراد بها الاصح و مقابله بدليل التوجيه (قوله أجزأته الثانية) اعتمده مر (قوله و يحرم القطع) فيه نظر ظاهره و الظاهر خلافه ثم رايته في شرح العباب قال مانصه و قضية ما مر من وجوب القيام و نية الفرضية ان المعادة تلزم بالشروع فلا يجوز قطعها من غير عذر و فيه نظر بل الذي يظهر جوازه و ان قلنا بذلك لان القصد بها حكاية الصورة و اما جواز الخروج فهو حكم من أحكام النفل لا يتعلق له بتلك الحكاية فكان على اصله و يؤيده قول الشيخ ابى علي و نحوه بجواز فعل المعادة مع الاولى بتيمم واحد اه (قوله في المتن إلا لعذر) فلا ترد شهادة المداوم على تركها لعذر بخلاف المداوم عليه بغير عذر ش مر (قوله ان المراد لا رخصة تقتضي منع الحرمة) اي حيث توقف واجب الشعار عليه كما هو ظاهر (قوله

تركها رخصة مطلقا فكيف ذلك و جوازه أخذاً من المجموع أن المراد لا رخصة تقتضي منع الحرمة على الفرض و على السكرامة على السنة إلا لعذر و من ثم فرع على السنة أن تاركها يقاتل على وجهه و ترد شهادته و يجب بامر الامام إلا مع عذر (عام كطرا)

وعلى غير المعذورين (قوله وثلج) الى قول المتن وجوع في النهاية لا قوله أو الزاق وقوله من غير سموم وقوله
 اما حر الى ولا فرق ومانبه عليه (قوله وثلج بيل) عبارة النهاية وشرح بافضل كطروثلج ويرد بيل كل منها ثوبه
 او كان نحو البرد كبارا تؤذى اه (قوله امر بالصلاة الخ) اي زمن الحديبية معنى عبارة النهاية في سفره وقال
 غش في الاستدلال به شئ لما تقدم من ان الجماعة لا تجب على المسافرين لكنها تسن فعل الاستدلال به على
 كونه عذرا في الجملة اه (قوله اما اذا لم يتأذ الخ) اشار به الى ان المدار على التأذى والمشقة لا البيل (قوله او كن)
 كجناح يخرج من الحائط كرى وفي الایعاب ولو كان عنده ما يمنع بالله كلبا لم ينف عنه كونه عذرا فيما يظهر
 لان المشقة مع ذلك موجودة ويحتمل خلافه (قوله من سقوفه) اي السكن عبارة غير من سقوف الاسواق اه
 (قوله على ما قاله الخ) عبارة النهاية والمغنى كافى السكفاية عن القاضى الخ (قوله لان الغالب الخ) علة التقييد
 بعدم الخشية عن التقطير (قوله اي شديد الخ) ينبغى ان يكون ضابطا لشدته في الريح وظلمة حصول التأذى
 بهما وان يعتبر في الريح الباردة ايضا اخذنا ما تقر في المطر ثم عدم اعتبار هذه اي الريح الباردة في النهار هل
 هو على اطلاقه أو ما لم يحصل به تأذى كالتأذى في الليل ويكون ذكر الليل في كلامهم للغالب محل نظر ولعل
 الثاني اقرب ثم رابت في فتح الجواد مانصه بخلاف الخفيفة ليلا والشديدة نهارا نعم لو تأذى بهذه كذا به
 بالوحل لم يبعد كونها عذرا ويؤيده قولهم السموم وهو الريح الحار عذرا ليلا ونهارا انتهى ونحوه في الامداد
 ورابت المحشى سم قال قوله اوريج بارح ديجتمل ان محله ما لم يشتد برده وإلا كان عذرا نهارا ايضا اخذنا
 باقى لانه حينئذ برد شديد وزيادة ريج انتهى بصري قول المتن (وكذا وحل الخ) ومثل الوحل فيما ذكر
 كنز قوع البرد أو الثلج على الارض بحيث يشق المشى على ذلك كمشقته في الوحل نهاية (قوله اسكانها)
 وهو لغة رديئة نهاية (قوله بان لم يامن) الى قوله وقول جمع في المغنى لا قوله اي وان وجد الى اما حر وما
 انه عليه (قوله وحذف في التحقيق والمجموع التقييد الخ) وجرى ابن المقرئ في روضه تبعه الاصله على التقييد
 وهو الاوجه واما حديث ابن حبان امر رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اصابهم مطر لم يبل اسفل نعالهم
 ان ينادى بصلاتهم في رحالهم فمروض في المطر وكلامنا هنا في وحل من غير مطر نهاية ومعنى وقد يقال
 الانصاف ان الحديث المذكور دال على ما عتمده الاذرعى والجواب عنه لا يخفى ما فيه نعم المعنى يشهد
 للتقييد فانه اذا فرض انه لازلق فيه ولا تلوث فلا مشقة في الذهاب معه الى الجماعة بصري (قوله الثلوث)
 اي لنحو ما بوسه كالمظهر لنحو اسفل الرجل وما في حاشية الشيخ ع ش من تفسيره بذلك لا يخفى بعده
 خصوصا مع وصنه بالثد على انه يلزم عليه ان لا يتحقق خفيف اذ كل وحل يلوث اسفل الرجل رشدي
 (قوله واعتمده) اي الحذف الذى مقتضاه عدم الفرق بينه وبين الخفيف قول المتن (كرض الخ) اي وشدة
 نعاس ولو في انتظار الجماعة معنى (قوله مشقته كمشقة المشى الخ) اما الخفيف كوجع ضرر وصداع يسير
 وحى خفيفة فليس بعذر مغنى ونهاية (قوله لسن الذى الخ) عبارة النهاية وحر وان لم يكن وقت الظهور كما شمله
 اطلاقه تبعه الاصله وجرى عليه في التحقيق وتقييده بوقت الظهور كفى المجموع والروضة واصلمها جرى على
 الغالب ولا فرق بين ان يجد ظلا يمشى فيه او لا اه (قوله اول كلامه الخ) لكن كلامه بعد يقتضى عدم
 التقييد به وهذا الظاهر قال الاذرعى وصرح به بعضهم فقال ليلا ونهارا انتهى معنى (قوله تقييد الحر
 بوقت الظهور) اعتمد النهاية والمعنى الاطلاق كما مر انفا (قوله وان وجد ظلا يمشى فيه) لا يخفى أن هذا اما لوجه

في المتن اوريج عاصف بالليل) قال في البهجة ما اشترط أى الحاوى لظلمته قال شيخ الاسلام بل كل من الظلمة
 وشدة الريح عذرا بالليل قاله المحب الطبري اه (قوله اوريج بارد) يحتمل انه ما لم يشتد برده وإلا كان عذرا
 نهارا ايضا اخذنا ما باقى لانه حينئذ برد شديد وزيادة ريج (قوله او وقت الصبح) اي على المتجه في المهمات
 قال لان المشقة فيه أشد منها في المغرب (قوله تقييد الحر بوقت الظهور) التقييد به جرى على الغالب شرح
 مر (قوله وان وجد ظلا يمشى فيه) اقول لا يخفى على متأمل ان هذا الكلام بما لا وجه له وذلك لان من
 البديهي ان الحر انما يكون عذرا اذا حصل به التأذى فاذا وجد ظلا يمشى فيه فان كان ذلك الظل دافعا

وبه فارق مسألة الإبراد ما حرر بشأنه وهو الریح الحارة فهو غدر ليل ونهار حتى على ما فهم ما ولا فرق هنا بين من ألفهما أو لأن المدار على ما به التأذي والمثقة وصوب عدد (٢٧٢) الروضة وغير هالهما من العام ويحاج بأن الشدة قد تختص بالمصلي باعتبار طبعه فيصح عدما

له لأن من البدیهی أن الحر إنما يكون عذرا إذا حصل به التأذي فإذا وجد ظلًا يمشي فيه فإن كان ذلك الظل دافعا للتأذي بالحر فلا وجه حينئذ لسكون الحر عذرا وإن لم يكن دافعا لذلك كان مقتضيا للإبراد أيضا ولا يصح الفرق حينئذ بين البابين إذ ليس المدار إلا على حصول التأذي بالحر فالخاص أنه يطلب الإبراد بالظفر في الحر بشرطه فإن خالفوا وأقاموا الجماعة أول الوقت عذرا من تخلف لعذر الحر فتأمل سم (قوله وبه فارق الخ) قد مر ما فيه سم (قوله ما حرر بشأنه السموم الخ) عبارة المغني ومن العام السموم وهو بفتح السين الریح الحارة والزلزلة وهي بفتح الزاى تحرك الأرض لمشقة الحركة فيهما ليلًا كان أو نهارًا اه (وهي الخ) أي السموم والثاني لرعاية الخبر (قوله حتى على ما فهم) أي ما في الروضة وأصلها من التقيد (قوله أو لا) الأولى وغيره (قوله ويحاج الخ) عبارة النهاية والمغني ولا تعارض بينهما كما أشار إليه الشارح فالأول يحول على ما أحس بهما ضعيف الخلق دون قويا فيكونان من الخاص والثاني على ما أحس بهما قويا فيحس بهما ضعيفا من باب أولى فيكونان من العام اه (قوله فيصح عدما من الخاص الخ) قد يقال ينبغي حينئذ أن لا يطلق القول بأنهما من الخاصة أو من العامة بل يقال هما سمان فإن كان بحيث يتأذى منهما كل واحد فن العامة وإلا فن الخاصة بصري (قوله أي شديدين) أي قول المتن ومدافعة حدث في النهاية لا لقوله أي أن الباني به وقوله وشدهما إلى والخاص (قوله لكن بحضرة ما كول) أي وكان تأثقا لذلك نهاية ومعنى قال الرشيدى كانهم راجتز به عن طعام لم تتق نفسه إليه وإن كان به شدة الجوع كان تكون نفسه تنفر منه اه (قوله لكن بحضرة ما كول أو مشروب) ويشترط أن يكون حلالا فلا يكون حراما حرما عليه تأوله ومحله إذا كان يترقب حلالا فلاو لم يترقبه كان المضطر عس (قوله وكذا أن قرب حضوره) يحتمل أن يكون ضابطا القرب أن يحضر قبل فراغ الجماعة بصري (قوله وعبر آخرون الخ) عبارة النهاية والمغني وقول الاستوى في المهمات الظاهر إلا كنفاء بالتوقان وإن لم يكن به جوع وعطش فإن كثيرا من الفواكه والمشارب اللذيذة تنوق النفس إليها عند حضورها بلا جوع ولا عطش مردود كما قاله شيخنا بأنه يعدهم مفارقتهما للتوقان إذ التوقان إلى الشيء الاشتياق له لا الشوق فشهوة النفس لهذه المذكورات بدونها لا تسمى توقانا وإنما تسميه إذا كانت بهما بل لشدهما اه (قوله وهو مساو) الانسب التفرع (قوله كخبر إذا حضر الخ) لا يخفى أن هذين الخبرين تسانا عن قرب الحضور (قوله ولنصوص الشافعي الخ) عطف على قوله للاخبار (قوله انتهى) أي الرد (قوله والذي يتجه الخ) عبارة النهاية ويمكن حمله الخ (قوله لانه) أي كل واحد من الجوع والعطش (حينئذ) أي حين إذا شئت بحيث يختل به أصل خشوعه (قوله ولا بها الخ) أي مشقة الجوع أو العطش بالحشية السابقة (قوله يبدأ باكل لقم الخ) نصيب المصنف الشيع وان كان ظاهرا من حيث المغني إلا أن الأصحاب على خلافه نعم يمكن حمل كلامهم على ما إذا وثق من نفسه بعدم التطلع بعد أكل ما ذكر وكلامه على خلافه وبدل له قولهم تسكره في حالة تنافي خشوعه نهاية قال عس قوله مر إلا أن الأصحاب على خلافه هذا معتمدسم على المنهج عن الشارح مر وقوله مر في حالة تنافي خشوعه منها ما لو تافت نفسه للجماع بحيث يذهب خشوعه لو صلى بدونه اه وقال البصري يظهر أن محل الخلاف إذا ظن أن الأكل إلى الشيع يفوت الجماعة دون أكل اللقم وإلا فإى فائدة حينئذ للخلاف اه (قوله ما ذكرته) أي في قوله والذي يتجه الخ (قوله فالجماعة أو لي) لا يخفى

للتأذي بالحر فلا وجه حينئذ لسكون الحر عذرا وإن لم يكن دافعا لذلك كان مقتضيا للإبراد أيضا ولا يصح الفرق حينئذ بين البابين إذ ليس المدار فيهما إلا على حصول التأذي بالحر وإنما الوجه في مقارفة ما هنا الإبراد أن ما هنا موصورا بما إذا ترك الإمام الإبراد وأقام الجماعة في أول الوقت فيعذر من تخلف عنه لعذر الحر فالخاص أنه يطلب الإبراد بالظفر في الحر بشرطه فإذا خالفوا وأقاموا الجماعة أول الوقت عذرا من تخلف لعذر الحر فتأمل سم (قوله وبه فارق الخ) فيه بحث بينته بهما شرح الارشاد (قوله في المتن ومدافعة حدث) قال في

من الخاص أيضا ثم رأيت شارحا أشار لذلك (وجوع وعطش ظاهرين) أي شديدين لكن بحضرة ما كول أو مشروب وكذا أن قرب حضوره وعبر آخرون بالتوقان إليه ولا تنافي لأن المراد به شدة الشوق لأضله وهو مساو لشدة أحد ذينك وقول جمع متأخرين شدة أحدهما كافية وإن لم يحضر ذلك رد أي أن أرادوا ولا قرب حضوره بانه مخالف للاخبار كخبر إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء وخبر لأصالة بحضرة طعام ولنصوص الشافعي وأحبابه اه والذي يتجه حمل ما قاله أو لك على ما إذا اختل أصل خشوعه لشدة جوعه أو عطشه لانه حينئذ كمدافعة الحدث بل هو أولى من المطر ونحوه مما مر لأن مشقة هذا اشد ولا نها تلازمه في الصلاة بخلاف تلك وحمل كلام الأصحاب على ما إذا لم يختل خشوعه إلا بحضرة ذلك أو قرب حضوره فينبدا باكل لقم يكسر بها حدة جوعه إلا أن يكون مما يستوفي دفعة كلبن ويؤيد ما ذكرته كراهة الصلاة

في كل حال يسوء خلقه وشدهما تسمى الخلق كما صرحوا به وكل ما اقتضى كراهة الصلاة عذر هنا من ثم عدم أن بعضهم من الأعداء هنا كل وصف كرهه معه القضاء كشدة الغضب والحاصل أنه متى لم تطلب الصلاة فالجماعة أولى (ومدافعة حدث)

بول أو غائط أو ریح لم یکنه تفریح نفسه والتطهر قبل فوت الجماعة لکراهة الصلاة حیثئذ (٢٧٣) ومحل ما ذکر فی هذه الثلاثة ان اتسع

الوقت بحيث لو قدمها أدرک الصلاة كاملة فيه وإلا حرم ما لم یحش من ترك أجدها مبیح یتعمم ولا تدمه وإن خرج الوقت کما هو ظاهر (وخوف ظالم) مضاف لمفعوله (على) معصوم من عرض أو (نفس أو مال) أو اختصاص فيما یظهر له أو لغيره وإن لم یلزمه الذنب عنه فيما یظهر ایضا خلافا لمن قیده وذكر ظالم تمثیل فقط وإن خرج به ما یأتی إذ الخوف على نحو خزبه تنور عذر ایضا هذا إن لم یقصد بذلك إسقاط الجماعة وإلا لم یعذر ومع ذلك لو خشی تلفه سقطت عنه کما هو ظاهر للنهی عن إضاعة المال وكذا فی اكل السكر به قصد الاسقاط فیأثم بعدم حضور الجماعة لوجوبه علیه حیثئذ ولو مع ریح المذنب لکن یسن له السعی فی إزالته إن أمکن ولا فرق عند عدم قصد ذلك بین عمله بنفضه قبل فوت الجماعة وعدمه على الوجه بشرط أن یحتاج الیه وأن یحش تلفه لو لم یخزه اما خوف غیر ظالم کذی حق علیه واجب فوراً فیلزمه الحضور وتوفيته وكخوفه على نحو خزبه خوفاً عدم إنبات بذره أو ضعفه أو اكل نحو جراد له أو فوت نحو مغصوب لو اشتغل عنه بالجماعة ویظهر فی تحصیل تلك مال

ان معنی عدم طلب الصلاة لاجل الجوع المذكور أنه یقدم الاكل ثم یصلی والصورة أن الوقت باق فلا یحذور فی التأخیر بهذا الزمن القصیر وهذا بعینه موجود فیما نحن فیه مع زیادة فوت الجماعة فاین الاول یتقبل ان المساو أقر شیدی (قوله بول) إلى قوله ما لم یحش فی المغنی وإلى قول ما یمن ملازمة الخ فی النهاية إلا قوله ولا فرق إلى اما خوف الخ (قوله) ومحل ما ذکر الخ) ای محل هذه الثلاثة من اعذار الجماعة (قوله فی هذه الثلاثة) هی البول والغائط والریح قاله السکردي وقضية صنیع المغنی والنهاية ان المراد بها شدة الجوع وشدة العطش ومدافعة الحدث (قوله ولو قدمها) ای هذه الثلاثة (قوله فیه) ای الوقت (قوله وإلا حرم) ای وإن خشی بتخلفه لما ذکر فوت الوقت صلی وجوباً بمدافعا وجائعا وعطشانا ولا کراهة لحرمة الوقت مغنی ونهاية وفي سم عن شرح العباب نعم اخذ من إطلاقهما کثیرهما تقدیم الصلاة حیث ضاق الوقت انه لا تسقط الجماعة حیث أمکنت فی هذه الحالة اهـ (قوله ولا قدمه الخ) والوجه انه لو حدث له الحظ فی صلاته حرم علیه قطعها وإن كانت فرصاً إلا ان اشتد الحال وخاف ضرر انهاء ای ضرر ابتیاع التیمم ایضاً فله القطع بل قد یجب عش (قوله معصوم) إلى قوله ومع ذلك فی المغنی إلا قوله وإن لم یلزمه إلى وذكر ظالم (قوله أو نفس) أي أو عضو أو منفعة نهاية ومعنی (قوله أو اختصاص) عبارة النهاية أو حق ولو اختصاصاً اهـ (قوله الخ) ای للشخص الذی تطلب منه الجماعة بجمیری (قوله) وإن لم یلزمه الذنب عنه) وفاقاً للنهاية وخلافاً لشرح المنہج ولشروح بافضل والارشاد للشارح وللخطیب وغيرهم المراد بما یلزمه الذنب عنه ان یكون ذاروحاً ونحوه ودیعة عنده کردي (قوله) وإن خرج به ما یأتی) فهو مثال باعتبار وقید باعتبار شیدی (قوله على نحو خزبه الخ) أي کطبیخه فی القدر على النار ولا متعبد بتخلفه مغنی (قوله إذا الخوف الخ) ای ولو بنحو تعیب شیدی (قوله ما یأتی) ای فی قوله اما خوف غیر ظالم الخ (قوله هذا) ای کون الخوف على الخبز نحو عذرا (قوله إسقاط الجماعة) ای أو الجمعة کافی شرحی الارشاد کردي (قوله سقطت عنه) تأمل الجمع بینہ وبين قوله السابق لم یعذر وقوله الا لاحق فیأثم الخ هذا ولوقیل بکراهة لا یتیان بالمسقط بقصد الاسقاط فی غیر الجمعة وبحرم فیما فان اتی به فلا حرمة فی ترکها ولا کراهة فی ترک غیرها لا تضح المقال وانهمزت ککتابه الاشکال فلیتأمل ولیحذر بصری ویأتی عن الرشیدی عن الشارح ما یوافقه (قوله وكذا فی اكل السكر الخ) وفي السکردي عن الایعاب عن الزرکشی ویجرى هذا فی تعاطی الاشیاء المسقطه للجمعة کفصل ثوبه الذی لا یجد غیره انتهى (قوله فیأثم بعدم حضور الجمعة) وكذا الجماعة إن توقفت علیه کما هو ظاهر وإنما فرضه فی الجمعة لثانی ذلك فیها على الاطلاق وقد یستفاد من جعله الاثم بعدم الحضور انه لا یأثم بالاكل وفي سم على المنہج نقلاً عن الشارح مر التصریح بذلك وعن الشهاب ابن حجر أن الاكل حرام أضرار شیدی (قوله لکن یسن له السعی الخ) ظاهره عدم الوجوب وإن علم تاذی الناس به سم على حج وهو قریب لان ذلك بما اعتیدو مما یحتمل اذاه عادة عش وصرح الشارح فی شرح بافضل بالوجوب عبارته وإلا ای ان اكله بقصد إسقاط الجمعة لزمه إزالته ما أمکنه ولا تسقط عنه اهـ (قوله اما خوف غیر ظالم) إلى قوله وكخوفه فی المغنی (قوله) وكخوفه على نحو خزبه الخ) وأقوی الدبأنه تسقط الجمعة عن أهل محل عثم عذر کطرنه (قوله أو اكل نحو جراد الخ) من النحر والحام والعصافیر ونحوهما عش (قوله ان احتاج الیه حالاً) هل مثله ما لو احتاج الیه ما لا لکنه یعلم انه لو لم یحصله الا ان لا یتکونه تحصیله عند الاحتیاج الیه محل تأمل بصری وقد یقال هذا ولی بان یعذر به مما یأتی من استیحاش بالتخلف عن الرفقة (قوله أو حبس) إلى قول المتن واكل ذی ریح فی النهاية إلا قوله على ما ذکره شارح إلى وإنما جاز وقوله ونظیره إلى المتن وكذا فی المغنی إلا قوله

شرح العباب تنبیہ وقع فی کلام الشیخین تقیید کراهة المدافعة بسعة الوقت ولم یجعل له قیداً فی کونها عذراً وهو متجه نعم اخذ من إطلاقهما کثیرهما تقدیم الصلاة حیث ضاق الوقت انه لا تسقط الجماعة حیث أمکنت فی هذه الحالة اهـ (قوله) لکن یسن له السعی فی إزالته إن أمکن) ظاهره عدم الوجوب وإن علم تاذی

ومثله إلى هذا وقوله ولو على بعد ولو بمال وقوله وإلا كان إلى وبخلاف الخ (قوله مصدر الخ) أي قول المصنف ملازمة الخ (قوله قبل الحبس الخ) أي وقبل اخذ شيء ولو اختصاصا أخذنا من في خوف الظالم (قوله وإلا) أي بان كان الحاكم لا يقبل البيعة إلا بعد الحبس نهاية ومعنى أي أو بعد اخذ شيء (قوله فكل عدم) أي فوجود البيعة كعدمها (قوله كصداق الخ) أي ونحوهما من الديون اللازمة لا في مقابلة مال وكذا إذا ادعى الاعسار وعلم المدعي باعساره وطلب عينه على عدم علمه فرد عليه الدين فالتجته أنه لا يكون عذرا مغني (قوله وحد قذف الخ) أي كان رأى الامام المصاحفة في تركه فانه يجوز له العفو عنه حينئذ ع ش (قوله يعني زمنا يسكن فيه الخ) وعلم بما قرره ان مراد المصنف باياما مادام يرجو العفو ولو على بعد أنه لو كان القصاص لصبي وحصل رجاءه لقرب بلوغه فالحكم كذلك فقد رجع امره لمن يرى القصاص للمولى أو لمن يحبس خشية من هربه شرح مر اه سم وقال الرشيدى بعد كلام مانصه فكان الاولى أن يقول مر وعلم بما قرره ان به كلام المصنف ان مراده باياما مطلق الزمان الصادق بالقليل والكثير فحينئذ فلا معنى للتقييد في هذه المسئلة بقوله لقرب بلوغه اه وفي ع ش ما يوافقه وعبارة المغني (تنبية) قال بعضهم يستفاد من تقييد الشيخين رجاء العفو بتغييه اياما ان القصاص لو كان لصبي لم يجوز التغيب لان العفو إنما يكون بعد البلوغ فيؤدى إلى أن يترك الجمعة سنين وقال الاذرى قولها باياما مره إلا في كلامهما والشافعي والاصحاب اطلقوا ويظهر الضبط بانه مادام يرجو العفو يجوز له التغيب فان يمس أو غلب على ظنه عدم العفو حرم التغيب انتهى وهذا هو الظاهر ولذلك ترك ابن المقرئ هذا التقييد اه (قوله بخلاف نحو حد الزنا) أي كحد السرقة والشرب ونحوهما من حدود الله تعالى نهاية (قوله إذا بلغ الامام) أي وثبت عنده لانه لا يرجو العفو عن ذلك فلا رخصة به بل يحرم التغيب عنه لعدم فائدته شرح مر اه سم قال الرشيدى قوله مر أى وثبت عنده أي وطلب المستحق بالنسبة للسرقة اه (قوله وإلا) أي وإن لم يبلغ الامام بصري (قوله عذرا حتى لا يرفعوه) يفيد تصوير ذلك بما إذا علم الشهود فلم يعلموا فلا عذر وكذا لو علموا ونسوا ولم يرج تذكرم فان رجاء تذكرم عذر سم (قوله بان لم يجد الخ) أي كعدم عمامة أو قيام وإن وجد سائر ذورته والاوجه أن فاقدهما يركبه لمن لا يليق به المشي كما عجز عن لباس لا تنق نهاية قال ع ش ومثل فقد المار كوب فقد ما لا يليق به ركوبه وظاهره وإن قربت المسافة جدوا وهو ظاهر حيث عذر ز راله اه (قوله لان عليه مشقة بتركه) كذا عمل في المجموع ويؤخذ منه ان من اعتاد الخروج مع ستر العورة فقط أنه لا يكون عذرا عند فقد الزائد عليه وهو كذلك وان من وجد ما لا يليق به كالقباء فلفقيه كما معدوم قال في المهمات وبه صرح بعضهم مغني وفي النهاية ما يوافقه (قوله لسفر مباح) أي ولو سفر نزهة سم على حج واستظهر شيخنا الزياى خلافه ع ش عبارة التجيرى ولو كان السفر للنزهة كما اعتمده الحنفى خلافا للزياى اه قول المتن (واكل ذى ربح كربه) قد تقرر ان هذه المذكورات اعذار في الجمعة ايضا وقضية ذلك سقوطها عن اكل ذى الربح أي بلا قصد إسقاطها وإن لزم تعطيل الجمعة بان كان تمام العدد أو لم يكن فيهم من يحسن الخطبة غيره سم (قوله كشوم) إلى قوله إلا لعذر في النهاية إلا قوله خلافا إلى ذلك وقوله إلا ان اكله إلى ويكره وكذا في المغني إلا قوله

الناس به (قوله في المتن إن تغيب اياما) قال في شرح الروض قال بعضهم ويستفاد منه أن القصاص لو كان لصبي لم يجوز التغيب لان العفو إنما يكون بعد البلوغ فيؤدى إلى أن يترك الجمعة سنين وقال الاذرى قولها اياما مره إلا في كلامهما والشافعي والاصحاب اطلقوا ويظهر الضبط بانه مادام يرجو العفو يجوز له التغيب وإن يمس أو غلب على ظنه عدم العفو وحرم التغيب اه قال مر في شرحه وعلم بما قرره ان مراد المصنف باياما مادام يرجو العفو ولو على بعد أنه لو كان القصاص لصبي وحصل رجاءه لقرب بلوغه فالحكم كذلك فقد رجع امره لمن يرى القصاص للمولى أو لمن يحبس خشية من هربه ش مر (قوله إذا بلغ الامام) أي وثبت عنده ش مر (قوله عذرا حتى لا يرفعوه) يفيد تصوير ذلك بما إذا علم الشهود فلم يعلموا فلا عذر وكذا لو علموا ونسوا ولم يرج تذكرم فان رجاء تذكرم عذر (قوله في المتن واكل ذى ربح كربه) قد تقرر ان

ينون غيرهم لانه حينئذ الدائن ومثله وكيله أو لمفعوله فينون لانه حينئذ المدين هذا إن يجز عن إثبات اعساره أو عسر عليه وإلا بان كان له به بيعة وهناك حاكم يقبلها قبل الحبس وإلا فكل عدم كما بحث أو كان عما يقبل فيه دعوى الاعسار يمينه كصداق ودين اتلاف فلا عذر (وعقوبة) تقبل العفو كقود وحد قذف وتعزير لله تعالى أو لآدمي (يرجى تركها) ولو على بعد ولو بمال (ان تغيب اياما) يعني زمنا يسكن فيه غضب المستحق بخلاف نحو حد الزنا إذا بلغ الامام وإلا كان تغيبه عن الشهود عذرا حتى لا يرفعوه على ما ذكره شارح ومخلاف ما علم من مستحقة بقرائن أحواله أنه لا يعفو عنه وإنما جاز التغيب مع تضمنه منع حق يلزمه تسليمه فوراً لانه وسيلة للعفو والمنسوب اليه ونظيره جواز تأخير الغاصب الرد الواجب عليه فوراً إلى الاشارة لعذره بعدم تصديقه في دعوى الرد (وعرى) بان لم يجد ماتحتل مرواته بتركه من اللباس لان عليه مشقة بتركه (وتأهب لسفر) مباح (مع رفقة ترحل) قيل صلاة الجماعة ولو تخاف لها لا ستوحش للشقة في

ولو مذهب خالي وذلك (قوله وجل) أي لمن يتجشأ منه لا مطلقا صرح بذلك النووي تبعاً للقاضي سم على العباب قال الشيخ حمدان بعد مثل ما ذكر وهو ظاهر إذ لا كراهة لريحه إلا حينئذ عرش وفي البجيرمي ما نصه (فائدة) قال بعض الثقات إن من أكل الفجل ثم قال بعده خمس عشرة مرة اللهم صل على النبي الطاهر في نفس واحد لم يظهر منه ريح ولا يتجشأ منه قاله شيخنا الحنفى وقد جرب وعبارة الشيخ عبد البر من قال قبل أكله الفجل فرجع وينبغي أن يجمع بينهما اهـ (قوله لم تسهل معالجته) سيد كرمه (قوله ولو مذهب خا) وفاقا للنهاية وخلافا للبخي وشرح المنهج (قوله على الأوجه) أي وإن كان خلاف الغالب وقول الرافعي يحتمل الريح الباقي بعد الطبخ محمول على ريح يسير لا يحصل منه أذى شرح مـ اهـ سم (قوله يغتفر ريحه الخ) اعتمده المغنى كما مر (قوله وذلك) راجع لما في المتن (قوله من أكل الخ) مفعول لامره الخ (قوله من ذلك) أي من الثوم والبصل والسكرات و (قوله أن يجلس الخ) على تقدير الباء متعلق بامره (قوله ومن ثم كره لا كل ذلك الخ) قضيته عدم الحرمة وإن تضرر به الناس سم (قوله وكذا دخوله المسجد) وينبغي أن موضع الجماعة خارج المسجد حكمه حكم المسجد فليتأمل سم على خج اهـ عرش (قوله بلا ضرورة) ينبغي رجوع هذا لما قبل وكذا الخ ايضاً سم (قوله إلا أن أكله لعذر الخ) والأوجه كما يقتضيه إطلاقهم عدم الفرق بين المعذور وغيره لوجود المعنى وهو التادى نهاية ومعنى وسم (قوله قيل ويكره الخ) عبارة النهاية وهل يكره أكله خارج المسجد أو لا أفق الوالد رحمه الله تعالى بكرهه نيتاً كما جزم به في الأنوار قال عرش وينبغي أن محل الكراهة ما لم يحتاج لا كاله كلفق ما ياتدم به أو توقان نفسه اليه ويحمل عليه قوله صلى الله عليه وسلم كاله فاني أنا جى من لا تنأجى اهـ وايضاً أن قوله صلى الله عليه وسلم كاله الخ كان في المطبوخ لافى النى (قوله فلعل صرح به) أي قول شرح الروض صرح به الخ (قوله ولو قيدت بما إذا الخ) وتقدم عن عرش التقييد بعدم الاحتياج ايضاً (قوله المشبه) وهو الكراهة في حقه صلى الله عليه وسلم (قوله أن الشيخ) أي شيخ الاسلام (قوله لما ذكر به) وهو قوله ولم أر التصريح الخ (قوله وعبارتها) أي تلك النسخة المعتمدة (قوله صرح به صاحب الأنوار الخ) عبارة الأنوار وكرهه له يعنى للنبي صلى الله عليه وسلم أكل الثوم والبصل والسكرات وإن كان مطبوخاً كما كره لنا نيتاً انتهت اهـ نهاية وسم (قوله والحق به) إلى قوله ويسن في المغنى الا قوله وينفق إلى امامنا تسهل وإلى المتن في النهاية إلا ما ذكر (قوله والحق به) أي بذي ريح كره به كرى والاولى بما

هذه المذكورات أعذار في الجمعة ايضاً وقضية ذلك سقوطها عن أكل ذى الريح السكر به وإن لم تعطل الجمعة بان كان تمام العددا ولم يكن فيهم من يحسن الخطبة غيره (قوله على الأوجه خلافاً لن قال الخ) وقول الرافعي يحتمل الريح الباقي بعد الطبخ محمول على ريح يسير لا يحصل منه أذى شرح مـ (قوله لا يذاته الملائكة) قد يقتضى أن المراد بهم غير الكاتين لانهم لا يبقار قانه بقي أن الملائكة موجودون في غير المسجد ايضاً فواجه التقييد بالمسجد وقد يجاب بان المنع من غير المسجد تضيق لا يحتمل وما من محل الا وتوجد الملائكة فيه وايضاً يمكن الملائكة البعد عنه في غير المسجد بخلاف المسجد فانهم يحبون ملازمته فليتأمل نعم موضع الجماعة خارج المسجد ينبغي أن حكمه حكم المسجد فليتأمل (قوله ومن ثم كره لا كل ذلك الخ) قضيته عدم الحرمة وإن تضرر الناس (قوله وكذا دخوله المسجد بلا ضرورة فلو خاليا) قال في شرح العباب وقول الماوردي لو أكله أهل المسجد كلهم لم يمتنعوا منه مردود ومرافقا من أكله بقصد الاسقاط كرهه له هنا وحرر عليه في الجمعة ولم تسقط بخلافه للشهوة أو تداو ولو بعد الفجر مع الفرق بينه وبين السفر فقول البرماوى الذى اعتمده وادى الله به أنه يحرم بعد الفجر كالسفر إلى أن قال بعد كلام فيه نظر اهـ (قوله بلا ضرورة) ينبغي رجوع هذا لما قبل كذا ايضاً (قوله ولو خالياً إلا أن أكله لعذر فيما يظهر الخ) في شرحه للإرشاد ولا يكره للمعذور دخول المسجد ولو مع الريح الكريه كما صرح به ابن حبان بخلاف غيره وإن كان المسجد خالياً اهـ والأوجه كما يقتضيه إطلاقهم عدم الفرق بين المعذور وغيره لوجود المعنى وهو التادى شرح مـ (قوله وعبارتها صرح به صاحب الأنوار مقيداً بالنهى انتهت) عبارة الأنوار وكرهه له يعنى للنبي صلى الله عليه وسلم

في الحديث من الصوم وما معه (قوله كل ذي ربح كره الخ) عبارة النهاية من ثبائه أو بدنه ربح كره كدم فصد وقصاب وارباب الحرف الخبيثة وذو البخر والصنان المستحكم والجراحات المنتنة والمجذوم والابرص ومن داوى جرحه بنحو نوم لأن التاذي بذلك أكثر منه بكل نحو الثوم ومن ثم نقل القاضي عياض عن العلماء منع الاجذم والابرص من المسجد ومن صلاة الجمعة ومن اختلاطها بالناس اه قال ع ش قوله ربح كره ومن الربيع الكريهة ربح الدخان المشهور الان جعل الله عاقبته كانه ما كان اه (قوله فيلزمه الحضور في الجمعة) وكذا الجماعة إذا توقفت عليه ر شدي وياتي عن سم مثله (قوله فعلم الخ) لا يظهر وجه التفرع فالأولى الواو كافي النهاية (قوله ويسن السعي الخ) ظاهره عدم الوجوب وان تحقق تاذي الناس به سم وتقدم عن شرح بافضل خلافة وقد يفهمه قوله الاتي انقار وإن تعمس ازالتة فيناقض ما هنا فتأمل (قوله ان شرط اسقاط الجماعة الخ) وفي شرح العباب ومرافقان من اكله بقصد الاسقاط كره له هنا وحرم عليه في الجمعة ولم تسقط اه وينبغي حرمة هنا ايضا إذا توقفت الجماعة المجزئة عليه وقضية تعبيره بالقصد انه لو لم يقصد الاسقاط لم يأثم وتسقط عنه وإن تعمدا كره وعلم أن الناس يتضررون به بقى ان من مثل أكل ما ذكر بقصد الاسقاط وضع قدره في القرن بقصد الاسقاط لكن لا يجب الحضور مع تاديبته لتلفه سم على حج اه ع ش (قوله كاسر) اى في شرح وخوف ظالم على نفس او مال قول المتن (وحضور قريب) ظاهره ولو غير محترم كزان محصن وقاطع طريق ونقل ذلك عن فتاوى الشارح مر رحمه الله تعالى ع ش (قوله او نحو صديق) إلى الفصل في النهاية الاقوله واوجه منهها إلى وقد يجاب وكذا في المغنى الاقوله وعنى إلى التنبيه (قوله او نحو صديق الخ) أى كزوجة وصهر بافضل وشرح المنهج ومغنى (قوله او مولى) أى عتيق أو معتق نهاية ومغنى (قوله لانه الخ) اى الحاضر و (قوله فراقه) اى المحتضر فهم من اضافة المصدر إلى مفعوله بقرينة ما بعده وكلام المغنى كالصريح فيما ذكر واختار ع ش ارجاع الضميرين الأولين للمحتضر ويمتنع قول الشارح بعد فينشوش الخ ولكن صنيع النهاية تختم له وشرح المنهج كالصريح فيه قول المتن او مريض بلامتهد) اى إذا خاف هلاكه إن غاب عنه وكذا لو خاف عليه ضرر اظاهر اعلى الاصح مغنى (قوله اوله متمد الخ) هذا داخل في المتن فلا وجه لزايته فقد بر بصرى وقد يقال زاده كغيره لزيادة الايضاح (قوله او حضور قريب او نحوه) كافي المحرر وإن اقتضت عبارته ان الانس عذر في القريب والاجنبى ولو قال وحضور قريب محتضر او كان يانس به او مريض بلامتهد لكن أولى مغنى عبارة المنهج مع شرحه وحضور مريض بلامتهد او كان نحو قريب محتضر او يانس به ونحو من زيادتي وكذا التقييد بقريب في الانس اه (قوله من مر) اى في قوله او نحو صديق الخ (قوله نحو زولة الخ) اى وكونه منهاهاى بحيث يمنعهاهم من الخشوع والاشتغال بتجهيز ميت وحمله ودفعه ووجود من يؤذيه في طريقه أى أو المسجد ولو بنحو شتم مالم يمكن دفعه من غير مشقة ونحو النسيان والا كراهه وتطويل الامام على المشروع وتركه سنة مقصودة وكونه سريع القراءة والمأموم بطيها او بمن يكره الاقتداء به والاشتغال بالمسابقة والمناظلة وكونه يخشى الاقتتان به لفرط جماله وهو امرد وقياسه ان يخشى هو اقتتان من هو كذلك نهاية وكذا في شرح بافضل الاقوله نحو النسيان والا كراهه قوله والاشتغال بالمسابقة والمناظلة قال ع ش قوله والاشتغال وسلم أكل الثوم والبصل والكرات وإن كان مطبوخا كما كره لنا نائبا اه وبكراهته لنا نائبا أفنى شيخنا الشهاب الزملى شرح مر (قوله ويسن السعي الخ) ظاهره عدم الوجوب وإن تحقق تاذي الناس به (قوله فعلم ان شرط اسقاط الجمعة والجماعة الخ) وفي شرح العباب ومرافقان من اكله بقصد الاسقاط كره له هنا وحرم عليه في الجمعة ولم تسقط اه وينبغي حرمة هنا ايضا إذا توقفت الجماعة المجزئة عليه وقضية تعبيره بالقصد انه لو لم يقصد الاسقاط لم يأثم وتسقط عنه وإن تعمدا كره وعلم أن الناس يتضررون به وقوله ولم تسقط يقتضى وجوب الحضور وإن تاذي به الحاضر وبقى ان مثل أكل ما ذكر بقصد الاسقاط وضع قدره في القرن بقصد ذلك لكن لا يجب الحضور مع تاديبته لتلفه (قوله الا ان يقصد باكله الاسقاط) تقدم

كل ذي ربح كره من بدنه او تماسه وهو متجه وان نوزع فيه ومن ثم منع نحو ابرص واجذم من مخالطة الناس وينفق عليهم من بيت المال أى قياسا سيرنا فيما يظهر أما ما تسهل معالجته فليس يعذر فيلزمه الحضور في الجمعة ويسن السعي في ازالتة فعلم أن شرط اسقاط الجماعة والجمعة أن لا يقصد باكله الاسقاط كاسر وان تعمس ازالتة (وحضور قريب) او نحو صديق او مملوك أو مولى أو استاذ (مختصر) اى حضره الموت وإن كان له متعهد لانه يشق عليه فراقه فينشوش خشوعه (أو) حضور قريب او اجنبى (مريض بلامتهد) له اوله متعهد شغل بنحو شراء الادوية لان حفظه اهم من الجماعة (او) حضور قريب او نحوه ممن مر له متعهد لكن (يانس به) أى بالحاضر لان تانيسه اهم ومن أعارها أيضا نحو زلولة وغلبة نعاس وسمن مفرط لخبر صحيح فيه وليالى زفاف في المغرب والعشاء

ولا أثر لاحسانه المشى
بالعصا إذ قد تحدث وهذه
يقع فيها

﴿ تنبيه ﴾ هذه الاعذار

تمنع الائم أو الكراهة

كأمر ولا تحصل فضيلة

الجماعة كما في المجموع

واختار غيره ما عليه جمع

متقدمون من حصولها

ان قصدوا لولا العذر

والسبكي حصولها من كان

يلازمها لخير البخاري

الصريح فيه وأوجه منهما

حصولها لمن جمع الامرين

الملازمة وقصدوا لولا

العذر والاحاديث

بمجموعها لا تدل على

حصولها في غير هذين وقد

يجاب بان الحاصل له

حينئذ أجر محاك لاجر الملازم

الفاعل لها وهذا غير أجر

خصوص الجماعة فلا

خلاف في الحقيقة بين

المجموع وغيره فتأمله

ثم هي لما تمنع ذلك فيمن لم

يتأت له إقامة الجماعة في

بيته وإلا لم يسقط الطلب

عنه لكراهة الانفراد له

وان حصل الشعار بغيره

﴿ فصل في صفات الائمة

ومتعلقاتها ﴾ (لا يصح

اقتداؤه بمن يعلم بطلان

صلاته) لعلمه بنحو حدثه

لتلاعبه (أو بعقده) أي

البطلان كان يظنه ظنا

بتجهيزه الخ أي حيث لم يقم غيره مقامه اه وقوله أو يمكن بكره الاقتداء به تقدم أن الجماعة خلف من بكره
الاقتداء به افضل من الانفراد وعليه فينبغي ان لا يكون ذلك عذرا اه وقوله أي حيث الخ فيه توقف لاسما
إذا كان نحو قريب وقوله فينبغي الخ فيه ان الكراهة تسكن في سقوط الطلب (قوله وسعى الخ) عبارة النهاية
والسعي في استرداد مذهب بولاه او غيره اه زاد المغني وشرح افضل والبحث عن ضالة يرجوها اه (قوله
إذ قد تحدث هذه الخ) أي وغير هاتما يتضرر بالتعثر به كأنقال توضع في طريقه ودواب توقف فيها سم
وعش (قوله تمنع الائم) أي على قول الفرض (والكراهة) أي على قول السنة مغني (قوله كاسر) أي في
شرح (الاعذر (قوله ولا تحصل فضيلة الجماعة) معتمد عش واعتمد الخطيب وشيخنا ما يأتي من الجمع
المتقدمين (قوله والاحاديث بمجموعها لا تدل الخ) محل تأمل بل تدل على حصولها باحدهما كما يظهر بالتتابع
بصري (قوله وقد يجاب الخ) أي عن طرف المجموع وعبارة النهاية وحمل بعضهم كلام المجموع على متعاطي
السبب كالكل يصل ونوم وكون خبزه في القرن وكلام هؤلاء على غيره كطروح ومرض وجعل
حصولها له كحصولها لمن حضرها لا من كل وجه بل في أصلها الثلاثا فيه خبر الاغمى وهو جمع لا باس
به اه وكذا في المغني إلا أنه قال وهو جمع حسن اه (قوله حينئذ) أي حين إذ وجد احد الامرين او
هما معا (قوله الملازم) الاولى اسقاطه (قوله ثم هي) أي الاعذار و (قوله ذلك) أي طلب الجماعة
﴿ فصل في صفات الائمة ﴾ (قوله في صفات الائمة) الى قوله و: أخذ منه في النهاية والمغني (قوله في صفات
لائمة) أي الامور المعتمدة في الائمة على جهة الاشتراط والاستحباب وبذلك الثاني بقوله والعدل أولى الخ والاول
بقوله لا يصح اقتداؤه الخ فكانه قال شرط الامام ان تكون صلاته صحيحة في اعتقاد المأموم وان يكون غير
مقتدر وان لا تلزمه إعادة وان لا يكون اميا اذا كان المأموم قارئا وان لا يكون ناقص من المأموم ولو احتمالا
وهذه شروط خمسة لصحة الاقتداء تضم للسبعة لانية في الفصل الاتي فيكون المجموع اثني عشر شرطا
لكن ما هنا مطلوب في الامام وما ياتي مطلوب في المأموم بحري (قوله ومتعلقاتها) أي متعلقات الصفات
كوجوب الاعادة ومسئلة الاواني وفي سم على المنهج قديتين ان يكون الانسان اماما كالاصم الاغمى
الذي لا يمكنه العلم بانتقالات غيره فانه يصح ان يكون اماما ولا يصح ان يكون مأموما مر اه عش
(قوله بنحو حدثه) أي المتفق عليه اما المختلف فيه فسيأتي في قوله ولو اقتدى الخ عش ويأتي عن المغني
ما يوافق ويدخل الشارح بالنحو نحو كفره ونجاسة ثوبه (قوله ظنا غالبا) كان التقييد بالغالب ليكون
اعتقاد السكن لا يبعد الا كنفاء بأصل الظن المستند للاجتهاد بل الوجه أن يراد بالاعتقاد هنا ما يشمل أصل
الظن بدليل المثال فان الاجتهاد المذكور غالبا وكثيرا إنما يحصل أصل الظن سم على جمع اه عش
(قوله مستندا للاجتهاد) اخرج ظنا لا مستند له من الاجتهاد فلا اثر له كما هو ظاهر سم على حجج أي كظن
منشؤه غلبة النجاسة مثلا المعارضة بأصل الطهارة كان ترضا امامه من ماء قليل يغلب ولوغ الكلب من
مثله فلا النفات لهذا الظن استصحابا لأصل الطهارة عش (قوله في نحو الطهارة) لعل المراد طهارة
النجس إشارة الى المسئلة لانية اما ظن حدث الامام بالاجتهاد في نحو طهارته عن الحدث فينبغي ان لا
أثر له فليراجع نعم لو سمع صوت حدث بين اثنين تناكراه فله الاقتداء باحدهما بلا اجتهاد فيه نظر
والاوجه ان ذلك سم عبارة المغني أو بعقده أي بطلانها من حيث الاجتهاد في خير اختلاف المذاهب في

في شرح قوله في الصفحة السابقة وكذا في الرجح الكريه بقصد الاسقاط فيأثم بعدم الحضور الخ (قوله إذ
قد تحدث وهذه) أي وغيرهما يتضرر بالتعثر فيه كأنقال توضع في طريقه ودواب توقف فيه
﴿ فصل لا يصح اقتداؤه بمن يعلم الخ ﴾ (قوله أو بعقده) الوجه أن العلم بمعناه فلا أثر للظن إلا أن يستند
لاجتهاد مؤثر (قوله كان بظنه ظنا غالبا) كان التقييد بالغالب ليكون اعتقادا لسكن لا يبعد الا كنفاء
بأصل الظن بل الوجه أن يراد بالاعتقاد هنا ما يشمل أصل الظن بدليل المثال فان الاجتهاد المذكور غالبا
وكثيرا إنما يحصل أصل الظن (قوله مستندا للاجتهاد) اخرج ظنا لا مستند له من الاجتهاد فلا اثر له كما هو

اجتهادا (في القبلة) ولو بالتيا من والنياسروان اتحدت الجهة (أو) في (لأناين) لما طاهر ونجس بأن أدى اجتهاد كل لغير ما أدى اليه اجتهاد الآخر فصلى كل لجهة أو توسا من انا فليس لاحدهما الاقتداء بالآخر لا اعتقاده بطلان صلاته (فان تعدد الظاهر) من الأنية كالمثال الاتي ولم يظن من حال غيره شيئا (فالأصح ٢٧٨) الصحة في اقتداء بعضهم ببعض (مالم يتعين انا الامام للنجاسة) لما يأتي ويؤخدمه كراهة الاقتداء

هنا للخلاف في بطلانه وانه لا ثواب في الجماعة لما يأتي في بحث الموقف ان كل مكروه من حيث الجماعة يمنع فضله (فان ظن) بالا جتهاد (طهارة انا غيره) كانه (اقتدى به قطعا) إذ لا تردد وانجاسته امتنع قطعا (ولو اشتبه خمسة) من الأنية (فيها) انا (نجس على خمسة) من الناس واجتهد كل واحد (فظن كل طهارة انا) الاضافة للاختصاص من حيث الاجتهاد لذلك إذ لا يشترط فيما يجتهد فيه ان يكون مسلما كما مر ثم رايته أكثر النسخ انا وحيث لا اشكال (فتوضا به) ولم يظن شيئا من احوال الاربعة (وام كل) منهم الباقي (في صلاة) من الخمس ميتدين بالصحيح (ففي الاصح) السابق انفا (يعيدون العشاء) لان النجاسة تعين بزعمهم في انا امامها فان قلت ما وجه اعتبار التعين بالزعم هنا مع ان المدار انما هو على علم المبطل المعين ولم يوجد بخلاف المبهم لما مر من صحة صلاة اواربع صلوات بالاجتهاد الى اربع جهات قلت لما

الفروع أما الاجتهاد في الفروع فسيأتي اه (قوله اجتهادا) أي اختلف اجتهادهما فهو تمييز محول عن الفاعل ع (قوله من الأنية) جمع انا قال في المصباح الا ناء والأنية الوعاء والوعية وزنا ومعنى انتهى هو ان نشر مرتب وجمع الأنية اوان كما في نزار الصحاح ع (قوله ولم يظن من حال غيره) تقييد لمحل الخلاف كما سيأتي ولقوله الاتي إلا امامها فيعيد المغرب ع (قوله البصري ظاهر كلامهم هنا ان الحكم كذلك وان علم حال الاقتداء امامه طهر باحد الأنية التي هـ رشا فيها ولو قيل بمنع الاقتداء عند علمه بحاله حالة الاقتداء اترده في النية المستند الى ترده في صحة صلاته امامه لكان متجها ومقيسا على البحث في اقتداء الشافعي بالخفي المحتجم اهـ ان تفرق بينهما بتلاعب الامام هناك لعلمه بفصده حال نيته وعدم تلاعبه هنا ثم رايته ما يأتي عن ع (انفا الصريح في جواز الاقتداء بما ذكر (قوله لما يأتي) أي في قول المصنف في الاصح يعيدون الخ (قوله ويؤخدمه الخ) أي من قول المصنف الاصح الخ (قوله ان لا ثواب الخ) عطف على قوله كراهة الخ فيه انه انما يؤخدم من الكراهة لا من مجرد الخلاف المذكور في المتن فكان الاولى فلا ثواب الخ تفرع على الكراهة (قوله كانه) الى التنبيه في النهاية لا لقوله ثم رايته الى المتن وكذا في المغني لا لقوله الاضافة الى المتن وقوله فان قلت الى المتن (قوله كاه) أي في شرح ولو اشتبه ما الخ كرهى (قوله ميتدين بالصحيح) قيد به لاجل قول المصنف يعيدون العشاء ع (قوله لان النجاسة تعين الخ) يؤخذ منه انه لو زادت الاولى الى عدد المجتهدين كثلاث اوان كان فيها نجس يبين مع شخصين اجتهاد احدهما فظن طهارة احدهما ولم يظن شيئا في الباقي واجتهد الاخر فيهما فظن طهارة احدهما ولم يظن شيئا في الاخرين صح اقتداء احدهما بالآخر لاحتمال ان كلا منهما صادف الطاهر وعليه فلو جازا اخر واجتهد وادى اجتهاده لطهارة الثالث بعد اقتدائه باحد الاولين فليس للمقتدى من الاولين بالاخر ان يقتدى بالثالث لانحصار النجاسة في انا ولو كانوا خمسة والا واني ستة كان الحكم كذلك فلكل من الخمسة أن يقتدى بالبقية وليس لواحد منهم ان يقتدى بمن طهر من السادس ع (قوله بذكرهم) أي باعتبار اقتدائهم بمن عداه سم (قوله بخلاف المبهم) أي فليس المدار عليه و (قوله لما مر الخ) علة لسكون المدار ليس على علم المبطل المبهم ع (قوله هـ) أي فعل المكلف (قوله صوته الخ) خبر كان (قوله اضطررنا الخ) جواب لما (قوله الى اعتباره) أي اعتبار التعين بالزعم هنا مع كون المدار الخ ع (قوله لا اختيار له) أي لا اختيار المكلف للاقتداء بهم (قوله فكل اجتهاد الخ) أي صادر منه وبه فارق مسألة المية إذا اجتهاد فيها من غيره وكان الاولى في التمييز فصلاته لكل جهة وقعت باجتهاد منه صحيح رشدي قول المتن (الا اماما) أي العشاء (قوله لصحة ما قبلها الخ) محل تأمل بصري (قوله تعين امام المغرب الخ) أي في حق امام العشاء ومردم يتعين النجاسة عدم بقا احتمال وجودها في حق غير نهاية أي بالنسبة للمقتدى ع (قوله والضابط) أي ضابط ما يعاد (قوله لو كان في الخمسة نجسان الخ) أي او كان النجس ثلاثة بخلاف واحد فقط وعلم من

ظاهر وقوله في نحو الطهارة لعل المراد طهارة النجس إشارة الى المسئلة الأنية أما ظن حدث الامام بالاجتهاد في نحو طهارته عن الحدث فينبغي ان لا اثر له فليراجع نعم لو سمع صوت حدث بين اثنين تناكراه فهل له الاقتداء باحدهما بالاجتهاد فيه نظر والوجه ان له ذلك وعلى المنع فهل يجرى هنا الاجتهاد كما في مسألة الاواني النجسة فيه نظرو وجه الجواز اما ان ادراك حدث احدهما ينحور اثقة (قوله تعين بزعمهم) أي باعتبار اقتدائهم بمن عداه (قوله قلت لما كان الاصل الخ) انظر هل يصح ايضا الجواب بانه لما كان هنا

كان الاصل في فعل المكلف وهو اقتدائه بهم هنا صونه عن الابطال ما أمكن اضطررنا لاجل ذلك إلى اعتباره وهو الضابط لا اختياره بالشهوى يستلزم اعترافه ببطلان صلاة لا خير فآخذناه به وأما ثم فكل اجتهاد وقع صحيحا فله العمل بقضيته ولم يبال بوقوع مبطل مبهم (الا اماما فيعيد المغرب) لصحة ما قبلها بزعمه وهو متطهر بزعمه في العشاء فتعين امام المغرب للنجاسة والضابط أن كلا يعيد ما اثم فيه آخر ولو كان في الخمسة نجسان صحت صلاة كل خلف اثنين فقط ولو سمع صوت حدث أو شبه بين خمسة وتناكروا في صلاة

الضابط المتقدم أن من تأخر منهم تعين الاقتداء به للظلال ولو كان النجس أربعة امتنع الاقتداء بينهم معنى ونهاية (قوله فكاذكر) أي في الاواني لكن هذا بحسب الظاهر والانكار وإلا فصاحب الحدث عالم بنفسه فصولاته كلها باطلة سواء ما اقتدى فيه وما أم فيه كما هو ظاهر سم وعبرة عش لكن لو تعدد الصوت المسموع لم يعد كل الصلاة واحدة لاحتمال ان الكل من واحد وفي سم على المنهج فرع رأى إنسانا تواضعا واغفل لمعة فهل يصح اقتداؤه به لاحتمال ان هذا الموضوع يتجدد ولا يصح لان الظاهر انه عن حدث فيه تردد قال مر الاصح منه عدم الصيغة اه أي ولو كان من يعتاد التجديده (قوله يحرم عليهم) أي على غير إمام العشاء (قوله فعل العشاء) أي مع إمامها (قوله) لا تأميتعين (الاولى التأنيث) (قوله بالفعل لها) أي فعل العشاء والمغرب (قوله لا قبلها) أي لا قبل فعلها ولو افرد الضمير لاستغنى عن تقدير المضاف المذكور (قوله لدليل) يعني عنه ما بعده وكان الاخصر الاولى الاعتقاد الناشئ عن الاجتهاد في الفروع عبارة المعنى ثم شرع في اختلاف المذاهب في الفروع فقال ولو اقتدى الخ (قوله مثلا) إلى قوله وبحت جمع في المعنى وإلى قوله وايضا في النهاية إلا أنه جكي الرد الآتي بقل ثم أجاب عنه (قوله كان مس فرجه) أي وترك الطمأنينة أو البسملأة أو الفاتحة وبعضها معنى قول المتن (فالاصح الصحة في الفصد الخ) قضيت ان هذا الامام يتحمل عن المأموم كغيره وتترك الركعة بادراكه كما في حرر رسم على المنهج اقول وهو ظاهر لان اعتقاد صحته صيرة من اهل التحمل عش قول المتن (دون المس) أي ونحوه مما تقدم (اعتبار ابنية المقتدى) والثاني عكس ذلك اعتبارا باعتقاد المقتدى به معنى قول المتن (اعتبارا بنية المقتدى) ولا يشكل على هذا حكمنا باستعمال مائه وعدم مفارقتها عند سجوده اص ولا قولهم لو نوي مسافرا ن شافعي وحنفي إقامة أربعة أيام بموضع انقطع بوضو لها سفر الشافعي فقط وجاز له ان يكره الاقتداء بالحنفي مع اعتقاده بطلان صلاته لان كلامهم هنا في ترك واجب لا يجوز له الشافعي مطلقا بخلافه ثم فانه يجوز القصر في الجملة نهاية زاد المعنى مانصه والمعتمد ما قاله الشيخ ابو حامد وغيره ان صورة ذلك إذا لم يعلم انه نوى القصر فان علم انه نواه فقتضى المذهب أنه لا يصح صلاته بخلافه كجهندين اختلفا في القبلة فصلى أحدهما خلف الآخر اه (قوله عنده) أي المقتدى عش (قوله دون الفصد) ولو اقتدى شافعي بمن يرى تطويل الاعتدال فطوله لم يوافق بل يسجد وينتظره ساجدا كما ينتظره قائما إذا سجد في سجدة ص وإن اقتضى كلام الفقهاء انه ينتظره في الاعتدال وكلام شيخنا يجوز كل من الامرين معنى وقوله بل يسجد وينتظره ساجدا قال عش ذكر ذلك القاضي وكلام البغوي يقتضيه قال الزركشي وهو واضح واعتمده مر اه سم على المنهج اه (قوله وبحت جمع الخ) اعتمده النهاية والمعنى وسم والبصري وكذا الشهاب الرمي والطبلاوي كما في عش عن سم على المنهج (قوله ان محله) أي محل الصحة في الفصد (قوله إذا نسيه) أي نسي الامام كونه مقتصدا نهاية

الاحترار عن الاقتداء الذي هو سبب الاعادة ضويق فيه ولا كذلك هناك إذ لا يمكن الاحتراز عن الاشتباه والتحير فسوي فيه وبانه ثم توجه إلى كل جهة بالا جتهاد بخلافه هنا فانه لم يقيد بكل إمام بالا جتهاد (قوله فكاذكر) لكن هذا بحسب الظاهر والانكار وإلا فصاحب الحدث عالم بنفسه فصولاته كلها باطلة سواء ما اقتدى به وما أم فيه كما هو ظاهر (قوله في المتن فالاصح الصحة في الفصد دون المس اعتبارا بنية المقتدى) استشكل ذلك بما في الروضة آخر صلاة المسافر من انه لو سافر شافعي وحنفي في مدة قصر ثم نوى الحنفي الإقامة وشرع في صلاة مقصورة جاز للشافعي ان يقتدى به وقد سئل الجلال السيوطي عن ذلك فاجاب بقوله ما نصه لا إشكال لان الحنفي لا تبطل صلاته إلا عند السلام وحينئذ يفارقه المقتدى ويقوم وأما قبل السلام فاحرامه بالصلاة صحيح فصح الاقتداء به مادامت صلاته صحيحة وقد يقال فيه نظر لان الشافعي يعتد بعدم انعقاد صلاته لانه صار مقبلا بنية الإقامة والمقيم اذا نوى القصر لا تنعقد صلاته فلم ينتف الاشكال فليتأمل وقد يحاج بان الحنفي بمنزلة الجاهل بالحكم لا اعتقاده الجواز او نية القصر جهلا لا تضر وهذا الجواب يتوقف على ان

فكاذكر (تنبيه) يؤخذ مما تقرر من لزوم الاعادة أنه يحرم عليهم فعل العشاء وعلى الامام فعل المغرب لما تقرر من تعين النجاسة في كل فان قلت لا تأميتعين بالفعل لها لا قبلها قلت ممنوع بل المعين هو فعل ما قبلها لا غير كما هو صريح كلامهم (و) شمل قوله يعتقده الاعتقاد الجازم لدليل نشأ عن الاجتهاد في الفروع فعليه (لو اقتدى شافعي بحنفي) مثلا أن يبطل في اعتقادنا أو اعتقاده كأن (مس فرجه أو اقتصد فالاصح الصحة في الفصد دون المس اعتبارا) فيهما (بنية المقتدى) أي اعتقاده لانه محدث عنده بالمس دون الفصد وبحت جمع أن محله إذا نسيه لتكون نيته للصلاة جازمة في اعتقاده

عبارة سم بعد كلام نصها والحاصل أنه حيث علم المأموم الحدث لا يصح اقتداؤه علم الامام حال نفسه أو جهله وحيث علم المأموم الفصد فان علمه الامام ايضا لم يصح ولا يصح وان جهله صح علم الامام او لا فتأمل له (قوله فان علم الامام الخ) اي وعلم المأموم عليه به بخلاف ما لا ذاك فيه فيصح كما يأتي عنه انفا (قوله اذا علمه الخ) ينبغي ان يكون البطلان على هذا مخصوصا بما اذا علم المأموم فصد الامام وعلم عليه به حال النية فان شك في ذلك فينبغي الصحة ولو علم ذلك بعد الصلاة كما لو بان حدث الامام فان ذلك حدث عند الامام ولم يكن الا بعد الصلاة (سم قوله ايضا) اي كما انه متلاعب في اعتقاده (قوله ويرد) اي تصوير الخلاف بكون الامام ناسيا (قوله بان هذا لو كان) اي النسيان (قوله فرض المسئلة) خبر كان (قوله لم يأت الخ) جواب لو والجملة الشرطية خبر ان (قوله عدم صحته الخ) مفعول علل (قوله من اعتبار نية الامام) بيان لما علل الخ (قوله لان الخ) لتعليل لاستلزام ذلك الاعتبار عدم الصحة ويحتمل ان الاول متعلق بعدم صحته الخ والثاني بدل لما علل الخ (قوله منه صحيحة) أي من الامام نية صحيحة (قوله عند علمه) أي الامام الحنفى (قوله قلت كونه متلاعبا عندنا ممنوع الخ) اقول لا ينبغي ما في هذا الجواب فان علمه بطل في اعتقاده يوجب قطعا عدم جزمه بالفعل في الواقع واعتقادنا عدم المبطّل انما يقتضى الجزم لمن قام به ذلك الاعتقاد لا لمن قام به نقيضه فحين مع اعتقادنا عدم المبطّل نعلم ونعتقد انه لم يحصل له جزم بالفعل بل حصل له بالفعل عدم الجزم وذلك مضر واما ان

بخلاف ما اذا علمه لانه متلاعب عندنا ايضا علمنا بأنه لم يجزم بالنية ويرد بان هذا لو كان فرض المسئلة لم يأت ما علل به مقابل الاصح عدم صحته خلف المفتصد من اعتبار نية الامام لانه متلاعب فلا تقع منه صحيحة فلم يتصور جزم المأموم بالنية فالخلاف انما هو عند علمه حال النية بفصده فان قلت فما وجه صحة الاقتداء به حينئذ وهو متلاعب عندنا كما تقرر قلت كونه متلاعبا عندنا ممنوع إذ غاية أمره أنه حال النية عالم بمبطل عنده وعلمه به مؤثر في جزمه عنده

الشافعى المقيم لا نضرة نية القصر مع الجهل فليبراجع (قوله بخلاف ما اذا علمه) ينبغي أن يكون البطلان على هذا مخصوصا بما اذا علم فصدوه علمه به حال الاقتداء فان لم يعلم ذلك إلا بعد الصلاة فالوجه الصحة كما لو بان حدث الامام بان هذا حدث عند الامام ولم يكن إلا بعد الصلاة وظهور الفصد غالبا لا يزيد على ظهور نحو المس واللبس كذلك إلا ان يفرق بان نحو القصد من شأنه ان يطالع عليه ويقصد اظهاره ونحو المس واللبس من شأنه أن لا يطالع عليه وأن يكتم أمره فهو مقصر بعدم العلم في الاول دون الثاني وفيه نظر واعلم أنه ينبغي أن محل الكلام اذا علم المأموم ان الامام فصد فان شك في ذلك فينبغي الصحة (قوله ويرد الخ) تقدير دايا بصحة الصلاة خلف المحدث العالم يحدث نفسه مع اتفاقها على انه حدث فتصح مع اختلافها بالاولى وإنما صح هنا مع علم المأموم ايضا نظر الاقتداء به ليس حدثا ويجاب بان صحته خلف المحدث العالم يحدث نفسه شرطا جهل الامام والحكم في نظره هنا بان علم الامام فصد نفسه وجهله المأموم هو الصحة ايضا وإنما الكلام مع علم المأموم فلا يصح الاقتداء في صورة الحدث وان جهل الامام حدث نفسه ويصح في صورة الفصد ان جهل الامام الفصد لا إن علم والحاصل انه حيث علم المأموم الحدث لا يصح اقتداؤه علم الامام حال نفسه او جهله وحيث علم المأموم الفصد فان علمه الامام ايضا لم يصح ولا يصح وإن جهله صح علم الامام او لا فتأمل له (قوله انما هو عند علمه حال النية بفصده) قال في شرح العباب ويؤيده ما يأتي من صحة الصلاة خلف المحدث العالم يحدث نفسه وإن كان متلاعبا وللشافعى قول انها لا تصح خلف العالم لتلاعبه فلا شك انما يتوجه على هذا القول الضعيف بل انكر الاكثر ونسبته للشافعى فان قلت يفرق بان المأموم هنا عالم بتلاعب الامام بخلافه في الحدث قلت العبرة في الشروط بما في نفس الامر ايضا فاستويا من هذه الحثية الخ ما طال به فراجعوه ولما قل أن يقول بما يقطع بالفرق بين المسئلتين وأن لاجداهما لا يخرج عن الاخرى بطلان اقتداء العالم يحدث الامام ابتداء وإن نسي هو حدث نفسه وعلم المأموم انه نسيه بخلاف العالم باقتصاد الامام يصح اقتداؤه به وحينئذ يتدفع التأييد المذكور وبما يوضح اندفاعه ان الصلاة خلف المحدث مطلقا انما تصح بشرط جهل المأموم بحدته بخلاف الصلاة خلف المفتصد وإنما يضر عليه يحدث نفسه لجهل المأموم بالحدث وكونه لا ينبغي ولا كذلك مسألة الفصد اعرضها في علم المأموم بالفصد فلا بد من كون الامام ناسيا له لتلا يكون متلاعبا عند المأموم فلا يتأتى ارتباطه به وأما ما ذكره من السؤال فظاهر وأما جوابه عنه فيرد عليه ان اعتبار نفس الامر انما هو في صلاة الفاعل وهو هذا الامام اما بالنسبة لغيره كالمقتدى به بخلافه يفرق الحال لمعنى يقتضى الافتراق (قوله قلت كونه متلاعبا عندنا ممنوع الخ) اقول لا ينبغي ما في هذا الجواب فان علمه

ما حصل له من عدم الجزم خلاف مقتضى اعتقادنا فهذا شئ آخر لا ينبغي التأثير في جزمه وعدم حصوله فتدبر فانه واضح سم وبصري (قوله لا عندنا) لك ان تقول اعتقادنا انما يمنع تأثير العلم المذكور حيث وافقنا المباشر في اعتقادنا لا حيث خالفنا سم (قوله وهذا مبطل عندنا) قد يجاب بمنع إطلاقه وانما يبطل بمن اعتقد ركنية المتروك سم وفيه نظر إذ الكلام هنا في الاعتقاد سواء أتى ما اعتقد عدم وجوبه أو تركه (قوله اغتفار اعتقاده مبطلا) أي كعدم وجوب بعض الأركان سم (قوله ولو شك) إلى قوله وكذا لا يضري النهاية والمغنى (قوله ولو شك شافعي في إتيان المخالف الخ) قد يؤخذ منه عدم تأثير الشك في إتيان المخالف بالابعض عند المأموم فلا يسئل للشافعي بل لا يجوز له سجود السهو فيما إذا شك في إتيان امامه الحنفى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول مثلاً ويأتى عن سم ما يفيد عدم التأثير وإن علم الشافعي انه لا يطلب عند ذلك المخالف الخروج من الخلاف في المشكوك فيه لسكونه مكروهاً عنده مثلاً فظهر بذلك اندفاع ما ادعاء بعض المناخرين من سن سجود السهو للشافعي المقتضى بالحنفى الصبح أيضاً إذا الظاهر ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول لا اعتقاده كراهتها (قوله لم يؤثر الخ) ظاهره وإن علم الشافعي أنه لا يطلب عند ذلك المخالف وتوقى ذلك الخلاف وليس بعيد الاحتمال أن يأتى بها احتياطاً وإن لم يطلب عنده توقى الخلاف فيها سم وبذلك يظهر اندفاع ما توهم من عدم صحة اقتداء الشافعى بالحنفى في صلاة الجنائز إذا الظاهر تركه الفاتحة فيها لا اعتقاده كراهة قراءتها في صلاة الجنائز (قوله وفي صحة الاقتداء به) ولو أخبره بعد بترك شئ من الواجبات فهل يؤثر وتجب الاعادة ولا للحكم بمضى صلاته على الصحة فيه نظر والأقرب الأول قياساً على ما يأتى من أنه لو كان امامه تاركاً لتكبيرة الأحرار وجبت الاعادة إلا أن يفرق بان التحريم من شأنه جهر الامام به فينسب المأموم لتقصير في عدم العلم بالآتيان به من الامام ولو كان بعيداً ولا كذلك غيره من الواجبات ويؤيد الفرق ما روى به من أن الامام لو شك بعد أحرار المأموم فاستأنف النية وكبر ثانياً لا يجب على المأموم اعادة الصلاة إذا علم بحال الامام مع أنه بذلك يتبين تقدم أحرار امامه وعلو ذلك بمسئلة الاطلاع على حال الامام وأنه لا يلزمه تأمل حاله في بقية صلاته عش وتقدم عن سم ما يؤيد الفرق ويأتى عنه ما يصرح به (قوله تحسيناً للظن به) قال في الروض وشرحه ومحافظة على الكمال عنده انتهى وقد يعترض على كلا التعليمين بأنه قد لا يكون المتروك عنده من الكمال ولا بما يطلب الخروج من الخلاف فيه عنده فلا يكون الظاهر الآتيان بجميع الواجبات سم على المنهج بقي ان يقال سلمنا انه أتى به لكن على اعتقاد السنية ومن اعتقد بفرض معين نفلاً كان ضاراً أو أشار شرح الروض الي دفعه بما حاصله ان اعتقاد عدم الوجوب انما يؤثر إذا لم يكن مذهبا للمعتقد والابان كان مذهبا لم يؤثر ويكتفى منه بمجرد الآتيان به عش وتقدم انفاع سم ما يندفع به الاعتراض الأول أيضاً (قوله وكذا لا يضري الخ) قاله الحلبي واستحسنه بعد نقله ما عن تصحيح لا كثيرين وقطع جماعة بعدم الصحة وهو المعتمد مغنى ونهاية عبارة سم قوله وكذا لا يضري اخلاله الخ المعتمد الضرر مر اه (قوله بواجب) كالبسملة نهاية

مبطل في اعتقاده بوجوب قطعاً عدم جزمه بالفعل في الواقع بل وعدم نية مطلقاً كذلك إذا لا يتصور مع ارتكاب المبطل والعلم به نية كاهو معلوم واعتقادنا عدم المبطل انما يقتضى الجزم لمن قام به ذلك لا اعتقادنا لمن قام به نقيضه فنحن مع اعتقادنا عدم المبطل نعلم أو نعتقد أنه لم يحصل له جزم بالفعل بل حصل له بالفعل عدم الجزم وذلك مضر وأمان ما حصل له من عدم الجزم خلاف مقتضى اعتقادنا فهذا شئ آخر لا ينبغي التأثير في جزمه وعدم حصوله فتدبر فانه واضح لتعلم ان هذا الجواب ليس بشئ (قوله ما عندنا) لك ان تقول اعتقادنا انما يمنع تأثير العلم المذكور حيث وافقنا المباشر في اعتقادنا لا حيث خالفنا (قوله وهذا مبطل عندنا) قد يجاب بمنع إطلاقه وانما يبطل بمن يعتقد ركنية المتروك (قوله اغتفار اعتقاده مبطلا) كعدم وجوب بعض الأركان (قوله لم يؤثر الخ) ظاهره وإن علم الشافعى أنه لا يطلب عند ذلك المخالف وتوقى ذلك الخلاف وليس بعيداً لاحتمال أن يأتى بها احتياطاً وإن لم يطلب عنده توقى الخلاف فيها (قوله وكذا لا يضري اخلاله الخ)

لا عندنا فتأمله وأيضاً فالمدار هنا على وجود صورة صلاة صحيحة عندنا وإلا لم يصح الاقتداء بمخالف مطلقاً لأنه معتقد لعدم وجوب بعض الأركان وهذا مبطل عندنا فاقضت الحاجة للجماعة اغتفار اعتقاده مبطلا عندنا وإتيانه بمبطل عنده وإن تعدد ولو شك شافعى في آتيان المخالف بالواجبات عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء به تحسیناً للظن به في توقى الخلاف ومرفى بحجة ص أن المبطل الذى يغتفر جنسه في الصلاة لا يضري آتيان المخالف به وكذا لا يضري اخلاله بواجب ان كان ذا ولاية

خوفا من الفتنة فيقتدى به الشافعي ولا إعادة عليه وكأهم إن لم يوجبوا عليه موافقته في الأفعال مع عدم نية الاقتداء به لعسر ذلك وإلا فهو يحصل لدفع الفتنة ولصحة صلاة الشافعي بقينا ويشكل على ذلك ما يأتي أنه لا نصح الجمعة المسبوقه وإن كان السلطان معها الصادق بكونه إماما لم إذ قياس ما هنا صحة اقتدائهم به خوف (٢٨٢) الفتنة بل هي ثم اشد ويحجب بأنه عهد إيقاع غرابة الجمعة مع اختلال بعض شروطها العذر ولم

يعهد ذلك في الجمعة عند تقدم جمعة أخرى فان اضطروا للصلاة معه نوا ركعتين نافلة (تنبيه) رجح مقابل لصح جماعة من أكابر أئمتنا بل الف فيه مجلي ونقل عن الأكثرين لكن نوزع فيه واختاره جمع محققون متأخرون وعلى المذهب فرق ابن عبد السلام بين ما هنا وعدم صحة اقتداء أحد مجتهدين في الماء والقبلة إذا اختلف اجتهادهما بالآخر بان المنع مطلقا هنا يؤدي الى تطيل الجماعة المطلوب تكثيرها بخلافه في ذينك لندرتهم فان قلت يؤيد المقابل المذكور ما هو معلوم ان من قلد تقليدا صحيحا كانت صلاته صحيحة حتى عند المخالف قلت معنى كونها صحيحة عند المخالف انها تبرى فاعلمنا عن المطالبة بها ونحو ذلك لا نأثر بربط صلاتنا بها لان هذا تخلفه مفسدة أخرى وهي اعتقادنا انه غير جازم بالنية بالنسبة اليها ففتنا الربط لذلك لا لاعتقادنا بطلان صلاته بالنسبة لا اعتقاده فالحاصل انها من حيث ربطنا بها

ومعنى كأن سمعه يصل تسكيره التحريم أو القيام بالحمد لله ع ش (قوله خوفا من الفتنة) هذا التعليل ممنوع فقد لا يعلم الامام بعدم اقتدائه او مفارقتة كان يكون في الصف الأخير مثلاً او يتابعه في أفعالها من غير ربط وانظار كثير فينتفي خوف الفتنة نهاية (قوله فهو الخ) أي الموافقة من غير ربط وانظار كثير نهاية (قوله فيقتدى به الشافعي الخ) خلافاً للنهاية والمعنى كما مر انفا (قوله على ذلك) أي على قوله وكذا لا يضر لإخلاله الخ (قوله) ويحجب بأنه عهد الخ لا يخفى ما فيه على المتأمل سم (قوله للصلاة معه) أي لصلاة الجمعة المسبوقه مع السلطان (قوله ونقل) أي مقابل الأصح أو ترجيحه (قوله لكن نوزع فيه) أي في النقل (قوله واختاره) أي مقابل الأصح (قوله وعلى المذهب) أي الراجح الذي عبر عنه المنهاج بالأصح (قوله فرق الخ) قد يقال لا حاجة للفرق بل ما ذكر على حد ما هنا من اعتبارانية المقتدى فان كلامه من المجتهدين يعتقد نجاسة ماء الآخر وان جهته غير قبله سم (قوله بين ما هنا) أي صحة الاقتداء في نحو الفصد وإن شئت تقول أي في الفروع والخلافية فصحبوا فيها الاقتداء في نحو الفصد ونحو المس (قوله بالآخر) متعلق بالاقتداء (قوله بأن المنع) أي منع صحة الاقتداء مطلقاً أي سواء أتى الامام بمبطل عندنا أو عنده (هنا) أي في الفروع والخلافية في المذهب (قوله المقابل الخ) يعني الصحة في نحو المس (قوله ونحو ذلك) عطف على قوله انها تبرى الخ (قوله لا نأثر بربط الخ) أي وليس معناها انه يصح لا الاقتداء به (قوله لان هذا) أي صحة الربط وتكثير الجماعة (قوله انه غير جازم الخ) فيه نظر سم (قوله لذلك) أي لا اعتقادنا انه غير جازم الخ (قوله انها) أي صلاة المخالف مع نحو المس (قوله لذلك) أي للربط فاللام للتعبير (صاحفة) على ظاهره ويحتمل أن المشار اليه اعتقادنا انه غير جازم الخ فاللام للتعليل وصاحفة معنى صحيحه ويؤيده قوله ظاهر افهما الخ (قوله فكل من صلاتنا) أي مع نحو الفصد و (صلاته) أي مع نحو المس (قوله على كل مقلد) بكسر اللام (قوله انه يجب تقليد الراجح الخ) أي والأصح خلافه كما يأتي في القضاء كردد (قوله عنده) أي المقلد (قوله مقلد) بفتح اللام (قوله لما فيه) أي في الواقع ونفس الامر (قوله بغيره) إلى قوله ولا اثر في المغنى وإلى التنبيه في النهاية لا قوله ولا اثر إلى وخرج وقوله في الثانية وقوله فيلزمه مفارقتة وقوله جهلاً (قوله ولو احتمالا) عبارة المغنى والنهاية ولا بمن توهمه وظنه مأموماً كأن وجد رجلين يصليان جماعة وتردد في إيهما الامام ومحل كما قاله الزركشي ما إذا جهما فان اجتهد في إيهما الامام واقتدى بمن غلب على ظنه انه الامام فبغى ان يصح كما يصلي بالاجتهاد في القبلة والثوب والا وإن اعتقد كل من يصلين انه الامام صحت صلاتهما إذا لمقتضى البطلان او انه ما موم بطلت صلاتهما لان كلا مقتد بمن يقصد الاقتداء به وكذا لو شك في شك ولو بعد السلام كما في المجموع انه إمام او ما موم بطلت صلاته لشك انه تابع او متبوع ولو شك احدهما وظن الآخر صحت للظان انه امام دون الآخر وهذا من المواضع التي فرقوا فيها بين الظن والشك اه (قوله ولو بعد السلام الخ) أي بأن شك بعد السلام في كون امامه مأموماً إلا ان محل هذا الملم بين اماما كما هو ظاهر ولا يتنافيه وإن بان اماما لمجوز تخصيصه بغير هذه الصورة بل يتعين ذلك المعتمد الضرر م (قوله ويحجب بأنه عهد الخ) لا يخفى ما فيه على المتأمل (قوله وعلى المذهب فرق ابن عبد السلام الخ) قد يقال لا حاجة للفرق بل ما ذكر على حد ما هنا من اعتبارانية المقتدى فان كلامه من المجتهدين يعتقد نجاسة ماء الآخر وإن جهته غير قبله (قوله انه غير جازم بالنية) فيه نظر (قوله ولو بعد السلام) أي بأن شك بعد السلام في كون امامه مأموماً إلا ان محل هذا الملم بين اماما كما هو ظاهر ولا يتنافيه وإن بان اماما لمجوز تخصيصه بغير هذه الصورة بل يتعين ذلك ولو شك كل من اثنين في انه امام او ما موم لم تصح صلاته

غير صالحة لذلك ومن حيث إيرادها لزمه فاعلمنا صالحة له ظاهر افهما وأما باطنا فكل من صلاتنا وصلاته يحتمل الصحة سم وغيرها لان الحق ان المسبب في الفروع واحداً لكن على كل مقلدان يعتقد بناء على انه يجب تقليد الراجح عنده ان ما قاله مقلده اقرب إلى موافقة ما في نفس الاسرافه غير مع احتمال مصادفة قول غير لما فيه فتأمل (قوله لا نصح قدوة بمقتد) بغيره إجماعاً ولو احتمالا ولو بعد السلام

سم على حج اه ع ش و يأتي عن البصري ما يوافقه و قوله بغير هذه الصورة أى بالشك قبل السلام (قوله كما
 مر) أى في شرح ولو شك بعد السلام لم يؤثر على المشهور (قوله وان بان اماما) أى ان طال زمن التردد أو
 مضى ركن كما هو ظاهر سم على حج اه ع ش عبارة البصري قوله ولو بعد السلام كما مر في سجود التسمو
 وان بان اماما مقتضى هذا الصنيع انه لو شك بعد السلام ثم زال الشك وبان انه امام عدم الصحة وهو بعيد
 جدا فالذي يظهر الصحة مطلقا طال الزمن للشك ولم يطل اه (قوله وذلك) راجع للمتن (قوله ولا اثر عند
 التردد للاجتهاد الخ) خلافا للنهاية والمغنى كما مر آنفا (قوله خلافا للزركشي) أقول الوجه ما قاله الزركشي
 واما قوله ولا مجال لها هنا فهو ممنوع إذ قد تفيد القرائن الظن بل القطع بكونه اماما وما هو ما يكونه نوى
 الامامة او الائتمام ويؤيد ذلك نظائر في كلامهم سم بخذف (قوله لان شرطه ان يكون الخ) رده النهاية بما
 نصه ومعلوم ان اجتهاده بسبب قرائن تدل على غرضه لا بالنسبة للنية لعدم الاطلاع عليها فسقط القول بان
 شرط الاجتهاد ان يكون الخ اه (قوله رهى لا يطلع عليها) فيه نظر إذ قد يستدل عليها بقرائن سم (قوله
 في غير الجمعة) أى اما فيها فلا تصح لان فيه انشاء جمعة بعد اخرى ع ش (قوله على المعتمد الخ) متعلق بتصحيح
 وحاصله انه يصح الاقتداء في الصورة الثانية وهو قوله او مسبوقون الخ في غير الجمعة على المعتمد لكن مع
 الكراهة واما في الاولى فيصح في الجمعة ايضا وبلا كراهة مطلقا اه من نسخة سقيمة للسكردى بفتح الكاف
 الفارسي على التحفة وفي السكردى بضم الكاف العربي على شرح بافضل مانصه قوله وخرج بمقتد الخ فيصح
 في غير الجمعة اما هي فلا مطلقا عند الجلال الرملي وفي الثانية عند الشارح اما في الاولى فتصح عنده لكن بكره
 الاقتداء بالمسبوق المذكور اه واسقط النهاية لفظة في الثانية كما مر وكتب ع ش عليه مانصه عليه قوله لم
 لكن مع الكراهة ظاهرة في صورتين وعليه فلا ثواب فيها من حيث الجماعة وفي حج التصريح برجوعه
 للثانية فقط والكراهة خروجا من خلاف من ابطالها وسياتي في كلام المحلى قبيل صلاة المسافر ما يصرح
 بتخصيص الخلاف بالثانية اه اقول بل كلام الشارح كالنهاية كالصريح في الرجوع للصورتين معا كما مر
 عن السكردى بضم الكاف خلافا لما مر عن السكردى بفتح الكاف وع ش واما قوله وسياتي في كلام
 المحلى الخ ففيه ان المحلى إنما ذكر هناك الصورة الثانية والخلاف فيها اتم الجمع وسكت عن الصورة الاولى
 بالكلية ولم يتعرض لها اصلا وهذا لا يشعر بتخصيص الخلاف بالثانية فضلا عن التصريح بذلك قول المتن
 (ولا بن تازمه اعادة) وان جهل انه تلزمه الاعادة فاذا بان بعد الصلاة وجب القضاء مر سم قول المتن
 (كقيم تيمم) لا يبعد ان شرط هذا العلم بحالة ويستثنى مر سم قول المتن (كقيم تيمم) هل شرط هذا العلم

لشكه في انه تابع أو متبوع ذكره في المجموع (قوله وان بان اماما) أى ان طال زمن التردد أو مضى ركن
 كما هو ظاهر (قوله خلافا للزركشي) اقول الواجب ما قاله الزركشي واما قوله ولا مجال لها هنا فهو ممنوع
 إذ قد تفيد القرائن الظن بل القطع بكونه اماما او اماما وما يكونه نوى الامامة او الائتمام ويؤيد ذلك نظائر
 في كلامهم كقولهم يصح بيع الوكيل المشروط فيه الاشهاد بالكفا به عند توفر القرائن كما هو المعتمد الذي
 ذكره الغزالي وأقره عليه الشيخان مع ان الكناية لا بد لها من نية فلو لان للقرائن مجال في النية ما يأتي هذا
 الكلام منهم ولا الاشهاد على هذا البيع المتوقف على النية فليتأمل وكقولهم في مصلين تردد كل في انه امام
 او امام مر انه لو ظن احدهما انه امام وشك الاخر سحت للظان انه امام دون الاخر ولا خفاء ان ظن احدهما
 انه امام لم يستدفع فيه الا للقرائن إذ الظن بلا سند لا اعتبار به فدل هذا على ان للقرائن مجال في ظن السكون اماما
 لا يقال هذا في ظن نفسه اماما والانسان اعرف بحال نفسه بخلاف ما نحن فيه فانه في ظن غيره اماما لا نا نقول
 هذا لا يقدح في الدلالة على أن القرائن مدخلا فيما ذكره فتدبره (قوله وهو لا يطلع عليها) فيه نظر إذ قد
 يستدل عليها بقرائن (قوله في المتن ولا بن تازمه اعادة) وان جهل انه تلزمه الاعادة فاذا بان بعد الصلاة
 وجب القضاء مر (قوله في المتن كقيم تيمم) لا يبعد ان شرط هذا العلم بحالة ويستثنى مر (قوله ايضا
 كقيم تيمم) هل شرط هذا العلم اماما بحاله حال الاقتداء وقبله ونسى فان لم يعلم مطلقا لا بعد الصلاة صح

كما مر في سجود السهو وان
 بان اماما وذلك لاستحالة
 اجتماع كونه تابعا متبوعا
 ولا أثر عند التردد للاجتهاد
 فيما يظهر خلافا للزركشي
 لأن شرطه أن يكون
 للعلامة فيه مجال ولا مجال
 لها هنا لان مدار المأمومية
 على النية لا غير وهي
 لا يطلع عليها وخرج
 بمقتد ما لو انقطعت القدوة
 كان سلم الامام فقام مسبوق
 فاقتدى به آخر أو مسبوقون
 فاقتدى بعضهم ببعض
 فتصح في غير الجمعة في
 في الثانية على المعتمد
 لكن مع الكراهة (ولا
 بن تازمه اعادة) وان
 اقتدى به مثله (كقيم
 تيمم) لنقص صلاته

المأموم بحاله حال الاقتداء أو قبله ونسي فإن لم يعلم مطلقا إلا بعد الصلاة صحت ولا قضاء لأن هذا الامام محدث
وتبين حدث الامام بعد الصلاة لا يضر ولا يوجب القضاء أو لا فرق هنا ويخص ماسياتي بغير ذلك ويفرق فيه
نظر والتسوية قريبة أي فلا قضاء هنا كما لو بان حدث امامه إلا ان يظهر فرق واضح سم على حج وفي كلام
الشارح مر في باب التيمم ما يصرح بالتسوية بينه وبين المحدث ع ش قول المتن (ولا قارىء بأى) (فرع)
علم اميته وغاب غيبة يمكن التعلم فيها فهل يصح اقتداؤه به ام لا فيه نظر والا قرب الثاني لان الاصل بقاء الامية
ونقل عن فتاوى الشارح مر انه لو ظن انه تعلم في غيبته صحح الاقتداء به وقد يتوقف فيه لما قدمناه ولا
يشكل على ما قلت قل لم يصح الاقتداء بمن علم حديثه ثم فارقته مدة يمكن فيها طهره لان الظاهر من حال المصلي انه
تطهر بعد حدثه انصح صلاته وليس الظاهر من حال الامي ذلك فان الامية علة مزمنة والاصل بقاؤه عا ش
قول المتن (في الجديد) راجع الى اقتداء القارىء بالامي لا الى ما قبله القديم يصح اقتداؤه به في السرية دون
الجمهورية بناء على ان المأموم لا يقرأ في الجمهورية بل يتحمل الامام عنه فيها وهو القول القديم ايضا نهاية زاد
المغنى وذهب المزن الى صحة الاقتداء به سرية كانت أو جهرية ومحل الخلاف فيمن لم يطاوعه لسانه أو طواعه
ولم يرض من يمكنه فيه التعلم ولا فلا يصح الاقتداء به قطعا اه (قوله وان لم يمكنه) الى التنبيه في المغنى إلا
قوله فيلزمه مفارقتة (ولا علم حاله الخ) فلا تنعقد للجاهل بحاله فلا بد من القضاء وان لم يكن الجاهل إلا بعد سم
على حج اه ع ش (قوله ولا علم حاله الخ) عبارة المغنى وتصح الصلاة خلف المجهول قراءته واسلامه لان
الاصل الاسلام والظاهر من حال المسلم المصلي انه يحسن القراءة فان اسر هذا في جهرية اعاد المأموم لان
الظاهر انه لو كان قارئ الجهر ويلزمه البحث عن حاله كما نقله الامام عن أئمتنا لان أسرار القراءة في الجهرية
يخيل انه لو كان يحسنها لجهر بها فان قال بعد سلامه من الجهرية نسيت الجهر او تعمدت لجوازه اى وجهل
المأموم وجوب الاعادة كما قاله السبكي لم يلزمه الاعادة بل تستحب كمن جهل من امامه الذي حاله حاله جنون
وافاقه اسلام وردة وقت جنونه او ردت فانه لا يلزمه الاعادة بل تستحب ما في السرية فلا اعادة عليه عملا
بالظاهر ولا يلزمه البحث عن طهارة الامام نقله ابن الرفعة عن الصحاب اه وكذا في النهاية إلا قوله اى
وجهل المأموم وجوب الاعادة كما قاله السبكي (قوله فيلزمه مفارقتة الخ) خلافا للنهاية والمغنى وعبارة سم
المعتمد انه لا يلزمه مفارقتة وانما إذا استمر ولو مع العلم خلافا لتقييد السبكي بالجهر حتى سلم لزمه الاعادة المالم بين

(ولا) قدوة (قارىء)
بأى في الجديد) وان
لم يمكنه التعلم ولا علم
بحاله لانه لا يصلح لتحمل
القراءة عنه لو أدركه
راكعا مثلا ومن شأن
الامام التحمل ويصح
اقتداؤه بمن يجوز كونه
أميا إلا إذا لم يجهر في
جهرية فلزمه مفارقتة

ولا قضاء لأن هذا الامام محدث وتبين حدث الامام بعد الصلاة لا يضر ولا يوجب القضاء كما سيأتى أو لا فرق
هنا ويخص ماسياتي بغير ذلك ويفرق فيه نظر والتسوية قريبة إلا ان يظهر فرق واضح فان قيل على التسوية
هلا كتبني عن هذا المثال بمسئلة الحدث الانية قلنا بقوت التنبيه على ان المسافر المتيمم يصح الاقتداء به وان
كان حديثه باقيا تأمل (قوله ولا علم حاله الخ) فلا تنعقد للجاهل بحاله فلا بد من القضاء وان لم يكن الجاهل
إلا بعد (قوله ويصح اقتداؤه بمن يجوز كونه أميا إلا إذا لم يجهر الخ) عبارة العباب وكذا اى يعيد وجوبا
ان اقتدى بمن جهل أى جهل كونه قارئاً أو أميا ان كان اقتداؤه به في الجهرية لكن اسر فيها قال في شرحه
بخلاف ما إذا كان في سرية فانه لا اعادة عليه اى لكانها تندب على ما قاله ابن دقيق العيد ذكر ذلك في المجموع
وحكى فيه الاتفاق الى ان قال والذي يظهر انه إذا جهر ولم يسمعه لم تلزمه الاعادة اه ثم قال في العباب ويلزمه
البحث اى عن حاله حينئذ قال في شرحه فان صلى من غير بحث لم تصح صلاته اه وقد يقال عدم الصحة
لا يوافق ما نقلناه في الحاشية الاخرى عنه من الجواب (قوله تلزمه مفارقتة) المعتمد انه لا تلزم مفارقتة
وانه إذا استمر ولو مع العلم خلافا لتقييد السبكي بالجهر حتى سلم لزمه الاعادة المالم بين انه قارىء مر (اقول)
والفرق بين هذا وعدم اعادة عمله خلف مخالف شك في اتيانه بواجب وان لم يكن الحال لا تنع ثم ما ذكره من
لزوم المفارقة اخذه في شرح العباب من كلام السبكي والاسنوى والأذرى ثم رده فانه قال وسيأتى ما يؤخذ منه
مع رده انه بمجرد اسراره في الركعة الاولى تلزمه مفارقتة ثم نقل عبارة الثلاثة وبين اخذ ذلك منها ثم قال وقد
يجاب عن ذلك جميعه باننا لا نسلم ان مجرد اسراره في الصلاة يبطل الاقتداء به لاحتمال ان يخبر بعد سلامه بنسيان

أنه قارىء. مر اه (قوله جهلا) وفاقا للمغنى وخلافا للنهابة كما مر آنفا عبارة سم مفهومه أنه لو استمر مع العلم بطلت صلاته وإن بان قارئاً وقضية الروض كغيره خلافاً اه (قوله جهلا) أى للزوم الاعادة رشيدى (قوله) ما لم يبين أنه قارىء. شامل لما إذا لم يبين شئ. سم (قوله) يشكك عليه ماسر الخ) وفى سم بعد كلام ما نصه فالوجه عدم لزوم المفارقة ثم إن بان قارئاً أو إلزامته الاعادة كما جرى عليه فى شرح العباب اه (قوله) وهذا) أى احتمال النسيان (قوله) وقضيته) أى قضية الجواب (قوله) ماسر) أى فى شرح ويعذر فى التنجس للغلبة كرى قول المتن (وهو من يخل بحرف الخ) هذا تفسيرا لأى ونبه بذلك على أن من لم يحسنه بالطريق الأولى ولو أحسن أصل التشديد وتعدت عليه المبالغة صح الاقتداء به مع الكراهة كفى الكفاية عن القاضى مغنى ونهاية قول المتن (من الفاتحة) خرج به للتشديد ونحوه كالتكبير والسلام فلن لا يخل بذلك فيه الاقتداء بمن يخل بذلك فيه ويفرق بان شأن الامام أن يتحمل الفاتحة والمخل لا يصلح للتحمل وليس من شأنه تحمل نحو التشهد سم ونهاية وتعليقه البرماوى كفى البجيرى بان هذا غير مستقيم لما تقدم ان الاخلال ببعض الشدات فى التشهد محل أيضاً أى فلا يصح حينئذ صلاته ولا إمامته اه وبعبارة الشارح فى التشهد وقضية كلام الانوار انه راعى هنا التشديد وعدم الابدال وغيرهما نظير ماسر فى الفاتحة اه وقال شيخنا وهذا أى ماسر عن النهاية وسم هو المعتمد اه اقول ويؤيد ماسر عنهما قول الاصنف الا ترى فان كان فى الفاتحة فكما وفى الاصحح صلاته والقعدة به (قوله) بان لم يحسنه) الى قول المتن ونص فى النهاية والمغنى (قوله) حال ولادته) عبارة غيره كانه على الحالة التى ولدته امه عليها اه (قوله) من لا يكتب) أى ولا يقر اشيعنا (قوله) هو من يحسن الخ) عبارة للمغنى ومن يحسن سبع آيات من غير الفاتحة مع من لم يحسن إلا الذكر كالقارىء مع الاى قاله فى المجموع وكذا اقتداء حافظ النصف الاول بحافظ النصف الثانى وعكسه لان كلامهما يحسن شيئاً لا يحسنه الاخر اه (كقارىء مع اى) هذا واضح فيمن يحفظ القرآن مع من يحفظ الذكر واما من يحفظ نصف الفاتحة الاول مع من يحفظ الثانى فكما بين اختلافنا فى المعجوز عنه فلا يصح اقتداء احدهما بالآخر عر ش وتقدم عن المغنى ما يوافقه (قوله) فلا يضر ادغام فقط) أى بلا ابدال سم (ولو فى الجمعة) الى قول المتن فان عجز فى النهاية الا قوله واخرس وقوله ولو فى غير الفاتحة وقوله ويظهر الى واعداد قول المتن (وتصح بمثله) علم منه عدم صحة اقتداء اخرس باخرس ولو عجز امامه فى اثناء صلاته عن القراءة لخرس له

أو نحوه بل الظاهر الذى يصرح به كلامهم أن الصلاة تصبح خلفه ظاهر اثم بعدها ان أخبر بذلك تيناً موافقة الظاهر للباطن فلا إعادة وإلا بان مخالفته ولو لوطنا للقرينة فلزمته الاعادة اه وقوله بل الظاهر الخ وهو المعتمد مر (قوله) فان استمر جهلا حتى سلم الخ) مفهومه انه لو استمر مع العلم بطلت صلاته وان بان قارئاً وقضية الروض كغيره خلافاً (قوله) ما لم يبين أنه قارىء. شامل لما إذا لم يبين شئ. سم (قوله) يشكك عليه ماسر الخ) اقول يشكك عليه ايضاً ان لزوم المفارقة إن كان للحكم باميته فينبغى عدم الانعقاد لا لزوم مجرد المفارقة المقضى لان انعقاد ولا فلا وجه للزوم المفارقة فالوجه عدم لزوم المفارقة ثم إن بان قارئاً أو إلزامته الاعادة وقد يشكك عليه ايضاً صحة الاقتداء بخالف شك فى اتيانه بالواجبات من غير قضاء إلا ان يفرق بان الاسرار فى مواضع الجهر قرينة عدم إحسان القراءة فقد قامت قرينة البطلان ولا كذلك هناك بل الظاهر الاتيان بالواجبات مراعاة للخلاف فليتامل فان قلنا بعدم لزوم المفارقة كما مضى عليه فى شرح العباب فلا إشكال لكن قياس ما هنا من وجوب الاعادة اذ لم يتبين الحال لزومها هناك اذا لم يتبين الحال وليس ببعيد وقد يفرق (قوله) وإلا إلزامته كما هنا) فيه ان اللزوم هنا انما اذا سر فى الجهرية وجوابه ان اللحن هناك نظير الاسرار هنا ايضاً واللزوم هنا لم يرتب على مجرد التجويز (قوله) فى المتن وهو من يخل بحرف أو تشديد من الفاتحة) خرج نحو التشهد فلن لا يخل بذلك فيه الاقتداء بمن يخل بذلك فيه مر ويفرق بان من شأن الامام أن يتحمل الفاتحة والمخل لا يصلح للتحمل وليس من شأنه تحمل التشهد وبما يدل على ان التشهد أوسع انه لا يشترط فيه الترتيب (قوله) فلا يضر ادغام فقط) أى بلا ابدال

فان استمر جهلا حتى سلم
لزمته الاعادة ما لم يبين انه
قارىء. (تنبيه) لزوم
المفارقة هنا يشكك عليه
ماسر ان امامه لو لحن مغيراً
فى الفاتحة لم تلزمه مفارقتها

لاحتال نسياناً وهذا موجود
هنا وقد يجاب بحمل ذلك
على ما إذا لم يجوز كونه امياً
وإلا لزمته كما هنا لان عدم
جهره والحسن بقوى كونه
امياً وقضيته انه متى تردد فى
مانع اقتداء وقامت قرينة
ظاهرة على وجوده لزمته
المفارقة ومر عن السبكي
ما يؤيده (وهو من يخل
بحرف أو تشديدة من
الفاتحة) بان لم يحسنه وهو
نسبة لآمه حال ولادته
وحقيقته لغته من لا يكتب
ومن يحسن سبع آيات مع
من لا يحسن إلا الذكر
وحافظ نصف الفاتحة الاول
بحافظ نصفها الثانى مثلاً
كقارىء مع أى (ومنه
ارت) بالمشناة (يدغم)
بإبدال (فى غير موضعه) أى
الادغام المفهوم من يدغم
فلا يضر إدغام فقط كتشديد
لام أو كاف مالك (والنغ)
بالمثلة (ببدل حرفاً) أى
بأنى بغيره بدله كرا بغير
وسين ثام نعم لا تضرب لغة
يسيرة بان لم تمنع أصل
مخرجه وإن كان غير صاف
(وتضح) ولو فى الجمعة
بتفصيله الا فى فيها

مفارقة بخلاف ما لو عجز عن القيام لان اقتداء القائم بالقاعد صحيح ولا كذلك القارىء بالاخرس قاله البغوى
 في فتاويه فلولم يعلم بحرسه حتى فرغ من صلاته اعاد لان حدوث الخرس نادر بخلاف طر والحدث نهاية
 وقوله ولو عجز الخفى الاسنى والمغنى مثله (قوله واخرس بمثله) تقدم عن النهاية خلافة وعبارة سم جزم شيخنا
 الشهاب الرملى بامتناع اقتداء اخرس باخرس ووجهه بما حاصله للجهل بشانها لجواز ان يحسن احدهما
 ما لا يحسن الاخر لو كانا ناطقين انتهى وهو ظاهر في الخرس الطارىء ووجهه في الاصل بانه قد يكون
 لاحدهما قوة بحيث لو كان ناطقا احسن مالم يحسنه الاخر سم ولا يخفى بعد كل من التوجيهين لاسما
 الثانى وفي البجيرمى عن الشوبرى والسلطان يؤخذ من كلام النهاية انه لو كان خرسهما او خرس الماموم
 فقط اصليا صح بخلاف ما لو كان خرسهما او خرس الماموم فقط عارضا فلا يصح اه (قوله بالنسبة) الى قول
 المتن فان عجز في المغنى الاقوله ويظهر الى واعاد (قوله بالنسبة للمعجوز عنه) ينبغي ان يؤخذ من ذلك صحة
 اقتداء احدهما بالاخر اذا كان احدهما يضم تاء النعمت والاخر يكسرها للاتفاق في المعجوز عنه
 فليتامل سم (قوله وابدها احدهما غينا الخ) قال عميرة ومثله اى فى الصحة فيما يظهر لو كان احدهما
 يسقط الجرف الاخير والاخر يبدها انتهى اقول قد يفرق بينهما بانها وان اتفقا في المعجوز عنه لكن
 الاقنى بالبدل قراءته اكمل واتم بمن لم يات لها بدل عش وقد يمنع الاكلمية بان الاول فيه نقص فقط
 والثانى فيه نقص وزيادة قول المتن (وتكره بالتتام الخ) ولا فرق بين ان يكون ذلك فى الفاتحة وغير ما ذل فاه
 فيها نهاية ومغنى (قوله وهو من يكرر التاء الخ) الاقرب انه لا فرق بين العمدة وغيره لان المكرر حرف قرانى
 كثر او قل عش (قوله لعذره) يفهم انه لو لم يعذر ضرر والظاهر خلافه مر لان مجرد زيادة الحرف
 لا تضر سم وعبارة عش والاقرب انه لا يضر لما مر من ان ما يسكره حرف قرانى اه قول المتن
 (واللاحن) اللحن يسكون الحاء الخطا فى الاعراب غش اى والمراد به هنا الخطا مطلقا فى الاول او فى الاثناء
 او فى الاخر بجيرمى (قوله كفتح دال نعب الخ) وضم صاد الصراط وهمة اهدنا ونحوه كاللحن الذى لا يغير
 المغنى وان لم تسمه النجاة لحنانها ومغنى (قوله كاسر) اى فى باب صفة الصلاة سم (قوله كالمستقين)
 التمثيل به لا يظهر عش عبارة الرشيدى هذا ليس بلحن بل ابدال حرف اه (قوله لفهمه الخ) او

(قوله قدوة اى واخرس بمثله) بخلافه بغير مثله كما تقدم قال فى شرح الروض فلو عجز امامه فى اثناء الصلاة عن
 القراءة لخرس فارقه بخلاف عجزه عن القيام اصح اقتداء القائم بالقاعد بخلاف اقتداء القارىء بالاخرس قاله
 البغوى في فتاويه قال ولو لم يعلم بحدوث الخرس حتى فرغ من الصلاة اعاد لان حدوث الخرس نادر بخلاف
 حدوث الحدث اه (قوله واخرس) جزم شيخنا الرملى فى شروط الامامة بامتناع اقتداء اخرس باخرس
 ووجهه بما حاصله للجهل بشانها لجواز ان يحسن احدهما ما لا يحسن الاخر لو كانا ناطقين اه وهو
 واضح فى الخرس الطارىء ووجهه فى الاصل بانه قد يكون لاحدهما قوة بحيث لو كان ناطقا احسن ما لا يحسن
 الاخر اه (قوله بالنسبة للمعجوز عنه) ينبغي ان يؤخذ من ذلك صحة اقتداء احدهما بالاخر اذا كان
 احدهما يضم تاء النعمت والاخر يكسرها للاتفاق فى المعجوز عنه فليتامل (قوله لعذره) يفهم انه لو لم
 يعذر ضرر والظاهر خلافه لان مجرد زيادة الحرف لا تضر (عذره) كذا فى شرح الروض وغيره وقصيته
 انه لو لم يعذر ضرر لكن صرح الماوردى وغيره بما جزم به فى العباب فى باب صفة الصلاة بانه لو شدد تخفيفا جزا
 وكرهه وقال الشارح فى شرحه ووضح بما يأتى فى اللحن الذى لا يغير المغنى انه مع التعمد حرام فليجمل الجواز
 اى الذى عبر به الماوردى وغيره على الصحة لا الخلل ولا ينافيه ما مر فى المبالغة اى فى التشديد لانها زيادة وصف
 وما هنا زيادة حرف به يتدفع تنظير القمولى فيه اه وهو صريح فى الصحة مع تشديد التخفيف وان تعمده مع
 ان فيه زيادة حرف اللهم الا ان يفرق بين التشديد وبين ما هنا بعدم تميز الزيادة فى التشديد وقياس حرمة تعمد
 تشديد التخفيف حرمة تعمد نحو الفافاة (قوله لحننا لا يغير المغنى الخ) وضم صاد الصراط وهمة اهدنا
 ونحوه كاللحن الذى لا يغير المغنى وان لم تسمه النجاة لحننا شرح مر (قوله كاسر) اى فى باب صفة الصلاة

قدوة اى واخرس (بمثله)
 بالنسبة للمعجوز عنه وان
 لم يكن مثله فى الابدال كما اذا
 عجزا عن الرأى وابدها
 احدهما غينا والاخر لا ما
 بخلاف عاجز عن راء بعاجز
 عن سين وان اتفقا فى البدل
 لاحسان احدهما مالم يحسنه
 الاخر (وتسكرو) القدوة
 (بالتتام) وهو من يكرر
 التاء والقياس للتاتاء
 (والفافاة) همزتين والمد
 وهو من يكرر الفاء والواو
 وهو من يكرر الواو وكذا
 سائر الحروف لزيادة ونفرة
 الطبع عن سماعه ومن
 ثم كرهته الامامة وصحت
 لعذره مع اتيانها باصل
 الحذف (واللاحن) لحننا
 لا يغير المغنى كفتح دال نعب
 وكسرها ونونها لبقاء
 المغنى وان اتم بتعمد ذلك
 (فان) لحن لحننا (غير معنى)
 ولو فى غير الفاتحة كاللحن
 هنا لا بديل اسكنه لا يشترط
 فيه تغيير المعنى كما مر
 (كانعمت بضم او كسر)
 او ابطاله كالمستقين وحذفه
 من اصله لفهمه بالاولى
 (ابطل صلاة من امكنه
 التعلم) ولم يتعلم لانه ليس
 بقرآن

نعم ان ضاق الوقت صلى لحرمته ويظهر انه لا ياتي بكلمة لانها غير قرآن تطعا فلم (٢٨٧) تنوقف صحة الصلاة حيثئذ عليها بل

تعمدها ولومن مثل هذا
مبطل واعاد لتقصيره
وحذف هذا من أصله لانه
معلوم ولا يجوز الاقتداء
به في الحالين (فان عجز
لسانه ولم يحضر من امكان
تعلمه) من حين اسلامه فيمن
طر الاسلام ومن التمييز في
غيره على الاوجه كما مر لان
الاركان والشروط لا فرق
في اعتبارها بين البالغ وغيره
(فان كان في الفاتحة) او
بدلها ولو الذكركا هو ظاهر
(فكأى) و (مر حكمه) (والا)
بان كان في غيرها وغير
بدلها (فتصح صلاته
والقدوة به) وكذلك ان جهل
التحريم وعذرا ونسى انه
لحن او في صلاة فعلم ان
صلاته لا تبطل بالتغيير في
غير الفاتحة او بدلها الا اذا
قدر وعلم وتعمد لانه حيثئذ
كلام اجنبى وشرط ابطاله
ذلك بخلاف ما في الفاتحة
او بدلها فانه ركن وهو لا
يسقط بنحو جهل او نسيان
نعم لو تفتن للصواب قبل
السلام بنى ولم تبطل صلاته
وحيث بطلت صلاته هنا
يبطل الاقتداء به لکن للعالم
بحاله كما قاله الماوردى
ويفرق بينه وبين ما ياتي
في الامى بان هذا يعسر
الاطلاع على حاله قبل
الاقتداء به واختار السبكي
ما اقتضاه قول الامام ليس

لانه ليس من اللحن حقيقة وان كان مرادهم هنا ما هو اعم من الابدال كما أشار اليه الشارح رشيدى (قوله)
نعم ان ضاق الوقت الخ) اى وقد امكنه التعلم سم (قوله) لتقصيره اى بترك التعلم سم (قوله) وحذف
(هذا) اى الاستدراك المذکور (قوله) ولا يجوز الاقتداء الخ) هل شرط بطلان الاقتداء فيهما العلم بحاله او
لا فرق لانه كأمى والذى ينبغى الثانى ان كان في الفاتحة فان كان في غيرها وبطلت صلاته فسيأتى في قوله
وحيث بطلت صلاته الخ سم (قوله في الحالين) اى في ضيق الوقت وسعته (قوله من حين اسلامه) الى قوله
المتن ولا تصح في المغنى الا قوله او في صلاة وقواه وحيث الى واختاره (قوله ومن التمييز في غيره) والاوجه
خلافه لما يلزم عليه من تسكينه بها قبل بلوغه والخطاب في ذلك متوجه لوليه دونه نهاية وسم اى فيسكون
من البلوغ عرش (قوله و مر حكمه) الى قول المتن وتصح في النهاية لا قوله وحيث الى واختار (قوله و مر
حكمه) يؤخذ منه بطلان اقتداء الجاهل بحاله ايضا سم قول المتن (والا فتصح صلاته الخ) افاد ضعف ما
يأتى عن الامام فليتنبه له عرش لکن ظاهر صنيع الشارح والنهاية والمغنى اقرار ما ياتي واعتماده ويأتى
آتفاعن الرشيدى ما يفيد اعتماده وجزم شيخنا باعتماده ايضا (قوله وكذا الخ) عبارة المغنى اذ كان عاجزا
او جاهلا لم يحضر من امكان تعلمه او ناسيا له (قوله او في صلاة) فيه وقفة والقياس البطلان لانه كان
من حقه الكف عن ذلك رشيدى وهذا مبنى على ما ياتي عن السبكي فيفيد اعتماده خلافا لما مر ويأتى عن
عرش (قوله في غير الفاتحة) اى اما في الفاتحة فتبطل وان لم يكن عامدا لما لم يكن بشرط عدم التدارك قبل
السلام لالكونه لحن لما ذكره الشارح بعد رشيدى (قوله او بدلها) الاولى الواو (قوله وشرط ابداله)
مبتدا والضمير للكلام الاجنبى و (قوله ذلك) خبره والاشارة لما ذكر من القدرة والعلم والعمد (قوله قبل
السلام) اى او بعده ولم يطل الفصل عرش (قوله وحيث بطلت صلاته الخ) اى صلاة الاخرى في غير
الفاتحة بان قدر وعلم وتعمد كدى اى ولم يتدارك (قوله هنا) اى في اللحن في غير الفاتحة وغير بدلها (قوله)
وبين ما ياتي في الامى اى حيث بطل اقتداء الجاهل به ايضا و (قوله يعسر الاطلاع على حاله الخ) اى لان
الفرض انه قادر فيعسر الاطلاع قبل الصلاة على انه يغير فيها علما عاددا سم (قوله واختار السبكي الخ)
ضعيف عرش وتقدم ما فيه (قوله ليس لهذا) اى الاخرى نهاية (قوله من البطلان) بيان لقوله ما اقتضاه
الخ عرش (قوله مطلقا) اى في القادر والعاجز غنى ونهاية اعتباره سم اى سواء قدر او عجز كما عبر بذلك
عنه في شرح الروض فلا يقتضى البطلان عنده مع الجهل والنسيان ايضا اى الامع السكتة كما هو معلوم بما
تقدم في شروط الصلاة اه قول المتن (ولا تصح قدوة رجل الخ) (فرع) هل يصح الاقتداء بالمملك
الوجه الصحة لانه ليس بانى وان كان لا يوصف بالذكورة (فرع) هل يصح الاقتداء بالجنى الوجه الصحة
اذا علم ذكوره فهل يصح الاقتداء به وان تطور بصورة غير الادى كصورة حمار او كلب يحتمل ان
يصح ايضا لانه انقل عن القمولى اشتراط ان لا يتطور بما ذكر الا ان يكون مقصوده اشتراط ذلك ليعلم
انه جنى ذكر فحيث علم يضر التطور بما ذكر فليحذر سم على المنهج اه عرش وميل القلب الى اطلاق

(قوله نعم ان ضاق الوقت) اى وقد امكنه التعلم قبل (قوله لتقصيره) اى بترك التعلم (قوله) ولا يجوز
الاقتداء به في الحالين هل شرط بطلان الاقتداء فيهما العلم بحاله ولا فرق لانه كأمى الذى ينبغى الثانى
ان كان الفاتحة اخذا من اطلاق قوله لا ياتي فان كان في الفاتحة فكأى بل اولى لوجود القدرة هنا لانه فان
كان في غير الفاتحة وبطلت صلاته فسيأتى في قوله وحيث بطلت صلاته الخ (قوله ومن التمييز في غيره
على الاوجه) الاوجه خلافه شرح مر (قوله و مر حكمه) يؤخذ منه بطلان اقتداء الجاهل بحاله ايضا
(قوله لا اذا قدر) ينبغى او كان في حكم القادر اخذا من قول المصنف والشارح ابطال صلاة من
امكنه التعلم ولم يتعلم (قوله وحيث بطلت صلاته هنا) وهو ان يكون في غير الفاتحة (قوله ويفرق بينه وبين
ما ياتي في الامى) اى حيث بطل اقتداء الجاهل به ايضا (قوله بان هذا يعسر الاطلاع على حاله الخ) اى لان
الفرض انه قادر فيعسر الاطلاع قبل الصلاة على انه يغير فيها علما عاددا (قوله من البطلان مطلقا) اى سواء

لهذا قراءة غير الفاتحة لانه يتكلم بما ليس بقرآن بلا ضرورة من البطلان مطلقا (ولا تصح قدوة رجل)

أي ذكره ولو صليا (ولا خشي) مشكل (٢٨٨) (بامراة ولا خشي) مشكل إجماعا في الرجل بالمرأة الا من شد كمان في ولا احتمال انوثة

ما نقل عن القمولى من اشترط عدم التطور بصورة غير الآدمي (قوله أي ذكر) إلى قول المتن وتصح في
المغنى لإقوله إجماعا إلى الاحتمال الخ (قوله ولو صليا) أي بمنزلة مغنى قول المتن (بامراة) أي اوصية بمراة
مغنى (قوله فالصور تسع) أي خمسة صحيحة واربعة باطله نهاية ومعنى (قوله اتصحت ذكوره) أي بعلامة
غير قطعية عش (قوله كقوله) أي قول الخشي أنا ذكر أو أنثى (قوله للشك) متعلق بذكره (قوله الذي)
إلى قول المتن ولو بان في النهاية الا قوله واختير إلى اما إذا وكذا في المغنى الا قوله وزعم إلى المتن وقوله ونحوه
إلى المتن (قوله ولو موميا) أي حيث علم للماموم بانتقالاته ولو بطريق الكشف وهذا بالنسبة له اما بالنسبة
لغيره كالمو كان رابطة فلا يعول على ذلك وإنما اغتفر ذلك في حقه لعلمه بحقيقة الحال ومحل كون الخوارق لا
يعتدبها إنما هو قبل وقوعها واما بعدها فيعتدبها في حق من قامت به فمن ذهب من محل بعيد إلى عرفة وقت
الوقوف بها وادى أعمال الحج تم حجه وسقط عنه الفرض عش (لذلك) أي لكل صلاته (قوله في الثاني)
أي في القائم بالقاعد (قوله قبل موته الخ) ركان ذلك يوم السبت أو الاحد وتوفي صلى الله عليه وسلم في يوم الاثنين
نهاية ومعنى قال عش قوله مر يوم السبت الخ أي في صلاة الظهر دميرى اه (قوله لا يلزم الخ) أي لما
تقرر في الاصول من تصحيح انه إذا نسخ الوجوب بقي الجواز أي عدم الحرج سم (قوله ذلك أي وجوب
العقود) (قوله لانه الاصل) قد يقال اصالة لا تفيد مع شمول القاعدة لذلك سم (قوله الخبر البخارى الخ)
أي وللاعتداد بصلاته نهاية ومعنى (قوله بالصبي المميز الخ) أي ولو قبل بلوغه سبع سنين اخذ من الخبر
الآتي واما امره بها فيتوقف على بلوغه ذلك فتنبه له عش (قوله ولو مفضولا الخ) شامل لامتياز الصبي
باصل الفقه سم عبارة النهاية والمعنى ولو كان الصبي اقر او افقه اه (قوله للخلاف الخ) لك ان تقول اني
يراعى الخلاف مع مخالفة للسنة الصحيحة الا ان يقال ليست صريحة في المدعى لاحتمال عدم اطلاعه صلى
الله عليه وسلم على ذلك وفعل عمر والمذكور اجتهاد لبعض الصحابة وان كان بعيدا من سياق الحديث بصرى
(قوله ومن ثم كره الخ) قد تشكل الكراهة بوقوعه في عهده صلى الله عليه وسلم مع تكراره وعدم انكاره عليه الصلاة
والسلام الا ان يدعى ان محل الكراهة اذا وجد صالح للامامة وغيره ويحمل ماورد على انه لم يوجد صالح
سم واجاب عش بما نضه الا ان يقال وجه الكراهة الخروج من خلاف من منع الاقتداء به وهذا لم
يكن موجودا في عهده صلى الله عليه وسلم عروض الخلاف بعده لا يضر لاحتمال النسخ عند المخالف اه
قول المتن (والعبد) لو حذف للمصنف الو او منه لكان أولى ليستفاد منه صحة قدوة الكامل بالصبي العبد
بالمنطوق وبالصبي الحر وبالعبد الكامل بطريق الاولى ومعنى (قوله لما صح الخ) أي ولان صلاته معتد بها نهاية
ومعنى (قوله نعم الحر لولى منه) أي وان قل فافيه من الرق والظاهر تقدم الميعض على كامل الرق ومن زادت
حريته على من نقصت منه نهاية ومعنى (قوله الا ان تميز بنحو فقه الخ) أي فهمما سواء على ما يأتى سم ومعنى
(قوله مطلقا) أي تميز العبد بنحو فقهه او لا عش (قوله لان دعاه الخ) عبارة المغنى لان القصد منها الشفاعة
والدعاء والحرهما اليق اه (قوله اقرب للاجابة) قد يقال ان ثبت فيه نقل فواضح والا فحمل تأمل

قد رأو عجز كما عبر بذلك في شرح الروض فلا يقتضى البطلان عنده مع الجمل والنسيان أيضا أى الامع
الكثرة كما هو معلوم مما تقدم في شروط الصلاة (وزعم انه لا يلزم من نسخ وجوب العقود وجوب القيام)
أي لما تقرر في الاصول من تصحيح انه إذا نسخ الوجوب بقي الجواز أي عدم الحرج (قوله لانه الاصل) قد
يقال اصالة لا تفيد مع شمول القاعدة لذلك (قوله نعم البالغ ولو مفضولا الخ) شامل لامتياز الصبي باصل الفقه
(قوله ومن ثم كرهه كافي البويطى) قد تشكل الكراهة بوقوعه في عهده عليه الصلاة والسلام مع تكراره
وعدم انكاره عليه الصلاة والسلام وباستجابه في شرح الروض على ان البالغ والحر أولى من الصبي
والعبد بقوله وخروج من خلاف من كره الاقتداء به أي بالصبي والعبد اه فتأمل الا ان يدعى ان محل
الكراهة اذا وجد صالح للامامة غيره ويحمل ماورد على انه لم يوجد صالح (قوله الا ان تميز بنحو فقه) أي فهمما

الامام وذكورة الماموم
في خشي بخشي وذكورة
الماموم في خشي بامراة
وانوثة الامام في رجل بخشي
أما قدوة امرأة بامراة
أو خشي أو رجل وخشي
برجل ورجل برجل فصحيحة
فالصور تسع ليكره اقتداء
رجل بخشي اتصحت ذكوره
وخشي اتصحت انوثة
بامراة ومحل ان اتضح
بظني كقوله للشك (وتصح)
القدوة للبتوضي بالمتميم
الذى لا يلزم قضاء لكل
صلاته (و) للبتوضي بماسح
الخف وللقائم بالقاعد
والمضطجع) والمستلقى
ولو موميا ولا حدم بالآخر
لذلك وللاتباع في الثاني
قبل موته صلى الله عليه وسلم يوم او
يومين وهو ناسخ لخبر
وإذا صلى جالسا فصولا
جلوسا اجمعون وزعم انه
لا يلزم من نسخ وجوب
العقود وجوب القيام
برد بان القيام هو الاصل
ولما وجب العقود لمتابعة
الامام فحين اذ نسخ ذلك
زال اعتبار المتابعة فلزم
وجوب القيام لانه الاصل
(والكامل) أي البالغ الحر
(بالصبي) المميز ولو في فرض
خبر البخارى ان عمرو بن
سلمة بكسر اللام كان يؤم
قومه على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو ابن
ست او سبع نعم البالغ ولو

مفضولا أو قنأ أولى منه للخلاف في صحة الاقتداء به ومن ثم كرهه كافي البويطى (والعبد) ولو صليا لما صح ان
هائثة كان يؤمها عبدها ذكر ان نعم الحر أولى منه إلا ان تميز بنحو فقهه كما يأتى والحر في صلاة الجنائزة أولى مطلقا لان دعاه اقرب للاجابة

وتكره امامة الاقاف ولو بالغاكافي روضة شريح (والاعمى والبصير سواء على النصف) (٢٨٩) إذا اتحد احرية او رقامثلا لان الاعمى

أخضع والبصير عن الخبث
احفظ نعم صرح جمع بان
البصير اولى من اعمى مبتذل
ورد بان الاعمى في عكسه
كذلك واختير ترجيح
البصير مطلقا لان الخبث
مفسد بخلاف ترك الخشوع
اما إذا اختلفا فخر اعمى
اولى من قن بصير (والاصح
صحة قدوة) نحو (السليم
بالسلس) اى سلس البول
ونحوه ممن لا تلمز إعادة
(والظاهر بالمستحاضة غير
المتحيرة) لكمال صلاتهما
أيضا وكونها للضرورة لا
ينافي كالمها وإلا لوجب
اعادتها ما قدوة مثل ما بها
فصحيحة جز ما واما المتحيرة
فلا يصح الاقتداء ولو لمثلها
بها لوجب الاعادة عليها
(ولو بان امامه) بعد الصلاة
على خلاف ظنه (امرأة)
أو خنثى (أو كافرا معتلنا)
كفره كذمى (قيل أو) بان
كافرا (مخفيا) كفره
كرنديق (وجبت الاعادة)
لنقصيره لترك البحث
لظهور اماره المبطل من
الانوثة والكفر وانتشار
امر الخنثى غالبا بخلافه في
الخنثى وقبل قوله في كفره
على مانص عليه في الام
قيل ولولا لكان الاقرب
عدم قبوله إلا بعد اسلامه
اه وفيه نظر بل الاقرب
قبوله مالم يسلم ثم يقتدى

بصرى (قوله وتكره امامة الاقاف الخ) لعل وجهه ان القلفة بما منعت وصول الماء إلى ماتحتها واحتمال
النجاسة كاف في السكراة عش قول المتن (والاعمى الخ) والاصم كالاعمى فيما ذكر معنى عبارة النهاية
ومثله فيما ذكر اى من الاستواء السميع مع الاصم والفحل مع الخصى والمجبوب والاب مع ولده والقروى
مع البلدى اه (قوله إذا اتحد احرية الخ) عبارة النهاية ومعلوم ان الكلام في حالة استوائهما في سائر
الصفات والا فالقدم من ترجيح بصفة من الصفات الاتية اه (قوله من اعمى مبتذل) اى ترك الصيانة عن
المستقدرات كان لبس ثياب البذلة معنى ونهاية (قوله في عكسه) أى فيما لو تبذل البصير و (قوله كذلك)
اى كان اولى من البصير نهائية ومعنى (قوله مطلقا) اى ولو كان مبتذلا (قوله نحو السليم الخ) اى كالمستور
بالعارى والمستنجى بالمستجمر والصحيح بمن به جرح سائل او على ثوبه نجاسة معفو عنها نهائية ومعنى (قوله
ونحوه الخ) اقتصر الجلال المحلى اى والمغنى على التفسير بسلس البول كالروضة كانه لا نهحل هذا الخلاف
فغيره نصح به القدوة جز ما اوليه خلاف غير هدار شيدى (قوله وكونها الخ) رد الدليل المقابل (قوله بعد
الصلاة) إلى قوله قال الحنطاطى في المغنى لا قوله على مانص إلى مالم يسلم وإلى قول المتن لا جنى فى النهاية إلا
ما ذكر (قوله على خلاف ظنه الخ) اراد بالظن ما قابل العلم فيدخل فيه من جهل اسلامه او قراءته فتصح
القدوة به حيث لم يتبين به نقص يوجب الاعادة كاتقدم له مر وهذا يندفع ما يقال ان قوله على خلاف
ظنه يفيد انه لو لم يظن ذكوره ولا اسلامه لم تصح القدوة به وهو مخالف لما قدمه على انه قد يقال جهل
الاسلام يفيد الظن بالنظر للغالب على من يصلى انه مسلم فهو داخل في عبارته ع وش ويأتى فى الشرح كانه نهاية
والمغنى التصريح بجواز الاقتداء بمجهول الاسلام وقياسه جواز الاقتداء بمجهول الذكورة كما مر عن ع ش
خلاف ما فى الجبيرى بلا ع ز ومن اشترط ظن الذكورة قول المتن (امرأة) المتجه انه تميز بمحول عن الفاعل
كتاب زيد بنفسا والتقدير بان من جهة كونه من امرأة اى بان انوثة امامه ولا يصح كونه مفعولا به لان
بان لازم لان كونه حال لا نه قيد للعامل وانه بمعنى فى حال وهو غير متجه هنا ولا كونه خبر اعلى انها من
اخوات كان لانها محصورة معدودة ولم يعده احد منها سيوطى اه ع ش (قوله أو خنثى) اى او مجنون او ولو
بان امامه قادر اعلى القيام فكالو بان اميا كما صرح به ابن المقرئ هنا فى روضه وهو المعتمد ولا يخالفه ما اقتضاه
كلامه فى خطبة الجمعة انه لو خطب جالسا فبان قادر افكمن بان جنبا لان الفرق بينهما كما افاده لو درجه
الله تعالى ان القيام هنا ركن وثم شرطه ويعتفر فى الشرط ما لا يعتفر فى الركن شرح مر اه سم وفى المغنى
ما يوافقه قال ع ش قضية هذا الفرق انه لو تبين قدرة الامام المصلى عاريا على السترة عدم وجوب الاعادة
وهو ما نقله سم على المنهج عن حج وافرده لىكن فى حاشية الزيدادى عن والد الاشار مر خلافه اه اى ان
السترة كالقيام فى الصلاة واعتمده الحنفى قول المتن (او كافرا الخ) وكذا إذا بان مرتدا معنى (قوله كرنديق)
يطلق على من يظهر الاسلام ويخفى الكفر وعلى من لا يتجمل دين او المراد هنا الاول ع ش (قوله اظهور
امارة المبطل) اى اذ تمتاز المرأة بالصوت والهيئة وغيرهما ويعرف معلم الكفر بالغيار وغيره معنى
(قوله وانتشار امر الخنثى الخ) وكذا الجنون معنى (قوله بخلافه) اى المقتضى (فى الخنثى) وسياق ترجيح
عدم الفرق بين الخنثى وغيره فى كلامه نهائية ومعنى (قوله ولولا) اى النص (قوله بل الاقرب الخ) اعتمده
النهاية والمعنى (قوله قبوله) اى قبول قول الامام فى كفره نهائية ومعنى (قوله مالم يسلم الخ) اى فى غير صورة
ان يسلم ثم يقتدى به مسلم ثم يقول الكافر لذلك المسلم لم اكن اسلمت الخ فلا يقبل قوله فى تلك الصورة فقط
كردى (ثم يقول له بعد الفراغ) اطلاقه شامل لما لو قال انى مسلم الان ولكنى ما كنت مسلما حين امامتى

سواء على ما يأتى (قوله إذا اتحد احرية او رقافا) والظاهر تقديم الميعض على كامل الرق من زادت حرية
على من نقصت عنه شرح مر (قوله وورد بان الاعمى) رده ايضا فى شرح الروض بانه معلوم مما يأتى فى نظافة
الثوب والبدن (قوله فى المتن) لو بان امامه امرأة الخ قال فى الروض او قادرا على القيام (قوله وفيه نظر بل

وفيه توقف يؤيده التعليل بقوله الاتي لكفره بذلك فايراجع (قوله لكفره بذلك) أى مع تناقضه إذ
 إسلامه اولا يتناقض ما ادعاه الان سم عبارة الرشيدى اى بذلك القول فامتنع قبوله فيه اه (قوله فلا يقبل
 خبره) اى فلا تجب الاعادة (قوله بخلافه في غير ذلك) اى في غير ما سلم ثم اقتدى به ثم لم اناخ ففراده
 بالغير كما هو ظاهر اخباره عن كفره الذى استنتى منه هذه الصورة المذكورة وقوله لقبول اخباره الخ تعليل
 له رشيدى وعبارة المغنى بخلاف ما لو اقتدى بمن جهل اسلامه او شك ثم اخبر بكفره اه (قوله ويصح)
 الى قوله اه في المغنى لا قوله في المجموع (قوله ويصح الاقتداء بمجموع الاسلام الخ) اهل المراد غير المقتطوع
 باسلامه كما يرشد اليه التعليل لا ما يشمل المزدرد في اسلامه على السواء والمتوهم اسلامهم لعدم جزم المقتدى
 بالنية بصرى وتقدم عن المغنى انفا ما هو صريح في خلاف ما ترجاه (قوله وفي المجموع لو بان ان امامه الخ)
 ظاهره وان لم يقصر بان كان بعيدا بحيث لا يسمع الامام وكان وجهه النظر لما من شأنه سم ومال البصرى
 الى خلافه عبارة تهمل هو على اطلاقه أو محله فيمن شأنه ان يسمع لو اصغى بخلاف المصلى في اخريات
 المسجد القلب الى الثانى اميل وإن كان ظاهر كلامهم ان الاول اقرب ويأتى نظير هذا في مسئلة الخبث
 الظاهر الاتية اه وجزم ع ش بالاول عبارة اى ولو كان بعيدا فانه يفرض قريبا منه اه (قوله بطلت
 صلاته) أى تبين عدم انعقادها ع ش (قوله لانها لا تخفى غالبا) قد يؤخذ منه عدم البطلان اذا بان أن
 امامه لم يقرأ الفاتحة في السرية وقضيته عدم البطلان ايضا اذا بان امامه المالكى لم يقرأ بالبسملة ولو في
 الجهرية لانه لا يجزىها مطلقا فايراجع سم اقول يصرح بما قاله اولا ما قدمه بمانصه قال ابن العماد ولو
 أخبره بأنه لم يقرأ الفاتحة لم يجب القضاء كما لو أخبره بأنه محدث اه قول البجيرى ومثل الحدث ما لو
 بان تاركا للنية بخلاف ما لو بان تاركا للتكبير الاحرام والسلام او للاستقبال فانها كالنجاسة الظاهرة
 ومثل حديثه ايضا ما لو بان تاركا للفاتحة في السرية او للتشهد مطلقا لان هذا مما يخفى اه (قوله او كبر ولم ينو
 فلا) أى لان النية محام القلب وما فيه لا يطلع عليه ع ش (قوله ثم كبر ثانيا) أى الامام (قوله لم يضرب في صحة
 الاقتداء الخ) اى ولو في الجمعة حيث كان زائدا على الاربعين كما لو بان اماما محدثا واما الامام فان لم ينقطع
 الاولى مثلا بين التكبيرتين فصلاته باطله لخروجها بالثانية وإلا فصلاته صحيحة فرادى لعدم تجديدية
 الاقتداء به من القوم فلو حضر بعد نيته من اقتدى به ونوى الامامة حصلت له الجماعة وعليه فان كانت في
 الجمعة لا تنعقد له لفوات الجماعة ع ش (قوله وان بطلت صلاة الامام) محل البطلان للثانية إذ لم يوجد بينهما

(الاقرب الخ) كذا شرح مر (قوله لكفره بذلك) فلا مع تناقضه إذا إسلامه اولا يتناقض ما ادعاه الان (قوله
 بخلافه في غير ذلك) في شرح العباب وقول الاذرعى لولا النص لكان هو القياس لانه من باب الخبر يرد بان
 ما لا يطلع عليه إلا من الخبر يقبل اخباره به وإن كان كافرا أو فارقا مقبلة بان هذا لم يصدر منه فعل ما يكذبه
 بخلاف ذلك فاندفع استشكل هذا بذلك قال ابن العماد ولو أخبره بأنه لم يقرأ الفاتحة لم يجب القضاء كما لو
 أخبره بأنه محدث اه (قوله لقبول اخباره عن فعل نفسه) أخبره فاسق بحدته قال بهض الناس لا يقبل خبره
 ويصح الاقتداء به وفيه نظر بل الممتنع خلافه لا اخباره عن فعل نفسه او ما في حكمه اى فيقبل خبره (اقول) قد
 تقدم في باب الطهارة تقييد قبول خبر نحو الفاسق إذا أخبر عن فعل نفسه بما إذا بين السبب او كان فقيها موافقا
 فليراجع وليعقد ما هنانه فامل (قوله وفي المجموع لو بان امامه لم يكبر الاحرام بطلت صلاته) ظاهره وان
 لم يقصر بان كان بعيدا بحيث لا يسمع الامام وكان وجهه النظر لما من شأنه وقوله لانها لا تخفى غالبا قد يؤخذ
 منه عدم البطلان إذا بان ان امامه لم يقرأ الفاتحة في السرية وقضيته عدم البطلان ايضا اذا بان ان امامه
 المالكى لم يقرأ بالبسملة ولو في الجهرية لانه لا يجزىها مطلقا فايراجع (قوله وفي المجموع) قال في العباب ونقله
 في شرحه عن التحقيق والمجموع عن نص البويطى مانصه وبطل الاقتداء بمن بان انه لم يتحرم ولعل المراد
 انه لم يكبر للاحرام بخلاف تارك النية فانه كالمحدث اه عبارة الروض ولا بمن أى ولا قدوة بمن بان انه ترك

لكفره بذلك فلا يقبل
 خبره بخلافه في غير ذلك
 لقبول اخباره عن فعل
 نفسه ويصح الاقتداء
 بمجموع الاسلام ما لم يكن
 خلافه ولو بقوله لان
 اقدامه على الصلاة دليل
 ظاهر على اسلامه وفي
 المجموع لو بان أن امامه
 لم يكبر للاحرام بطلت
 صلاته لانها لا تخفى غالبا
 أو كبر ولم ينو فلا اه
 قال الخناطى وغيره ولو
 أحرم باحرامه ثم كبر ثانيا
 بنية ثانية سرا بحيث لم
 يسمع المأموم لم يضرب في
 صحة الاقتداء وان بطلت
 صلاة الإمام أى لان هذا
 مما يخفى ولا أمانة عليه

مبطل للأولى كنيته قطعها ع ش (قوله لا ان بان) إلى قوله فان قلت في النهاية الا قوله واعترض إلى بل الذي يتجه الخ وكذا في المعنى الا قوله فلا فرق إلى بل الذي الخ (قوله ولم يحتمل تطهره الخ) أي عند المأموم بان لم يتفرقا كما عبر به المحلى ومفهوما انه إذا مضى من يحتمل فيه الطهارة لا تجب الاعادة على من اقتدى به وان تبين حدثه لعدم تقصيره وما نقل عن الزيادة من انه افترى بوجوب الاعادة في هذه الصورة إلا عبرة بالظن البين خطؤه فلا يخفى ما فيه لانه لو نظر إلى مثله لزم وجوب الاعادة بتبين الحدث مطلقا ع ش (قوله ورجح المصنف الخ) عبارة النهاية والمعنى وهو أي لزوم الاعادة في الظاهرة المعتمدة وإن صحح في تحقيقه عدم الفرق بين الظاهرة والخفية في عدم وجوب الاعادة وقال الاسنوي انه الصحيح المشهور اه (قوله والاوجه الخ) عبارة المعنى والاحسن في ضبط الخفية والظاهرة ما ذكره صاحب الانوار وهو ان الظاهرة ما تكون بحيث لو تأملها المأموم اها والخفية بخلافها وقضية ذلك كما قال الاذرعى الفرق بين المقتدى الاعمى والبصير حتى لا يجب القضاء على الاعمى مطلقا وهو كذلك اه وعبارة النهاية والخفية هي التي يبطن الثوب والظاهرة ما تكون بظاهره نعم لو كان بعامة ولم يكن رؤيتها إذا قام غير انه صلى جالس العجزه فلم يمكنه رؤيتها لم يقض لأن فرضه الجلوس فلا تقر بطنه بخلاف ما إذا كانت ظاهرة واشتغل عنها بالصلاة ولم يرها بعده عن الامام فانه يجب الاعادة ذكر ذلك الروايات قال الاذرعى وغيره ومقتضى ذلك الفرق بين المقتدى الاعمى والبصير أي حتى لا يجب القضاء على الاعمى مطلقا لانه معذور بعدم المشاهدة وهو كما قال فالأولى الضبط بما في الانوار ان الظاهرة ما تكون بحيث لو تأملها المأموم ابصرها والخفية بخلافها فلا فرق بين من يصلي قائما وجالسا اه وكتب عليه الرشيدى ما نصه قوله فلا فرق الخ فيه منافاة مع الذي قبله وهو تابع في هذا للشهاب بن حجر في تحفته بعد ان تبع شرح الروض في جميع المذكور قبله لكن الشهاب المذكور إنما عقب ضابط الانوار بذلك بناء على ما فهمه منه من ان مراده بقوله بحيث لو تأملها المأموم الخ أي مطلقا أي سواء كان على الحالة التي هو عليها من جلوسه وقيام الامام مثلام على غيرها بان تفرضه قائما إذا كان جالسا او نحو ذلك حتى تلزمه الاعادة وإن كانت بنحو عمامة وهو قائم والمأموم جالس اعجزه لاننا لو فرضنا قيامه وتامها راها وشيخ الاسلام في شرح الروض فهم منه ان مراده ان يكون المأموم بحيث لو تأملها على الحالة التي هو عليها لراها فلا يفرض على حالة غير ما حتى لا تلزمه الاعادة في نحو الصورة التي قد منها فؤدى ضابط الانوار وضابط الروايات عنده واحد بناء على فهمه المذكور ومن ثم فرع الثاني على الاول بالفهم معبر عنه بقوله فالأولى ولم يقل والاصح او نحوه وإنما كان الأولى لانه لا يحتاج الى استئذان مشى منه مما استثنى من ضابط الروايات والشهاب المذكور لما فهم المغايرة بين الضابطين كما قررناه عبر عن ضابط الانوار بقوله والاوجه في ضبط الظاهرة الخ لكنه استثنى من عموم ذلك الاعمى والشارح مر رحمة الله تعالى تبع شرح الروض أولا كما عرفت ثم ختمه بقول الشهاب المذكور فلا فرق الخ فنفاؤه من صرح بان يؤدى الضابطين واحدا والشارح مر في فتاويه لكن مع قطع النظر عما استثناه الروايات من ضابطه اضغفه عنده فساواة له عنده إماماه بالنظر لاصل الضابط فهو موافق للشهاب المذكور في المعنى والحكم وإن خالفه في الصنيع وموافق لما في شرح الروض في الصنيع ومخالف له في الحكم كما يعلم بعبارة فتاويه فقد صرح فيها برجوع كل من الضابطين إلى الآخر وبالجملة فالشارح مر لم يظهر من كلامه هنا ما هو معتمد عنده في المسئلة لكن نقل عنه الشهاب سم ما يوافق ما في فتاوى والده الموافق للشهاب بن حجر وهو الذي انحط كلامه هنا اخرا وان لم يلائم ما قبله كما عرفت وإنما اطلت الكلام هنا محل الحاجة مع اشتباه هذا المقام على كثير وعدم وقوف على من حقه حقه اه وبتبين بذلك ان ما في ع ش بعد كلام وتبعه الجبري مما نصه فيصير الحاصل ان الظاهرة هي العينية والخفية هي الحكمية وانه لا فرق بين القريب والبعيد ولا بين القائم والقاعد ولا بين الاعمى والبصير ولا بين باطن الثوب

تكبيره الاحرام لا انية اه وكلام الشارح صريح في أن المجموع صرح بالامر ين (قوله لا ان بان امامه محدثا او جنبا الخ) قال العراقي وتحريره يستثنى ايضا المستحاضة تعريعا على منع الاقتداء بها في الكفاية عن

(لا) ان بان امامه محدثا أو
(جنباً) أو إذا نجاسة خفية
في ثوبه أو ملاقيه أو بدنه
ولو في جمعة إن زاد على
الاربعة كما يأتي إذا أماره
عليها فلا تقصير ومن ثم
لو علم ذلك ثم نسيه واقتدى
به ولم يحتمل تطهره لزمته
الاعادة أما إذا بان نجاسة
ظاهرة فتلزمه الاعادة
لتقصيره ورجح المصنف
في كتب أن لا إعادة مطلقا

أن تكون بحيث لو تأملها المأموم رأها فلا فرق بين من يصلي امامه قائما وجالسا ولو قام رآها المأموم وفرق الروياني بين من لم يرها بعده أو اشتغاله بصلاته فيعيد ومن لم يرها لكونها بعامة ويمكنه رؤيتها إذا قام مجلس عجزا فلم يمكنه رؤيتها فلا يعيد لعذرهما واعتراض بانه يلزمه الفرق بين البصير والاعمى أى ولم يفرقوا وقصيته أن الاعمى يفصل فيه بين أن يكون بفرض زوال عماء بحيث لو تأملها رآها وان لا وفيه نظر بل الذى يتجه فيه انه لا تلزمه إعادة لعدم تفصيله بوجه فلم ينظر للحيثية المذكورة فيه فان قلت فما وجه الرد على الروياني حينئذ قلت وجهه ما افاده كلامهم ان المدار هنا على ما فيه تفصيل وعدمه وبوجود تلك الحيثية يوجد التفصيل نظير ما مر في نجس يتحرك بحركته ان المدار على الحركة بالقوة بخلافه فى السجود على متحرك بحر كنهه لفحش النجاسة وما هنا نجاسة فكان الحاقها بها أولى (قلت الاصح المنصوص وقول الجمهور ان مخي الكفر هنا كعمله والله اعلم) لعدم اهلية الكافر للصلاة بوجه بخلاف غيره (والاى كالمرأة فى الاصح)

وظاهره لكن يناقى ضبط الظاهرة والخفية بما ذكره حج في الايعاب ووضح أن التفصيل إنما هو فى الحديث العيني دون الحكمى لانه لا يرى فلا تقصير فيه اه تخالف لما اتفق عليه الشارح والمغنى والشهاب الرملى والنهاية من الفرق بين الاعمى والبصير وعدم لزوم الاعادة على الاعمى مطلقا وبعد هذا كله قيل القلب إلى ما مر عن شرح الروض الذى تبعه النهاية أولا ومال اليه السيد البصرى كما مروى بآتى عن الايعاب ما يوافق (قوله والأوجه الخ) معتمد ع (قوله ان تكون بحيث لو تأملها الخ) أى والخفية بخلافها نهاية ومغنى قال ع (ش يدخل فيه ما فى باطن الثوب فلا تجب الاعادة وهو موافق لما قدمه مر فى ضبط الخفية لكن قياس فرض البعيد قريبا ان يفرض الباطن ظاهرا اه واعتمده البجيرى وشيخنا وفاقا لظاهر صنيع التحفة وخلاف الصريح شرح الروض وصريح النهاية أولا (قوله رآها) هذا يخرج الحكمية مطلقا فلا تكون الاخفية وهو متجه والعينية التى لا تدرك الا برأى متعده وهو محل نظر فايراجع سم وفى ع (ش عن الزيادة ما نصه قوله رآها مثال لا قيد فلا فرق بين الادراك بالبصر وغيره من بقية الحواس اه (قوله فلا فرق بين من يصلى الخ) ولو لم يرها المأموم لبعدها واشتغال بالصلاة أو ظلمة أو حائل بينه وبين الامام تلزمه الاعادة عند الشارح والجمال الرملى واختلافنا فى الاعمى فاعتمد الشارح عدم وجوب الاعادة عليه مطلقا واعتمد الجمال الرملى انه لا فرق بين الاعمى والبصير وفى الايعاب ان مثل الاعمى فيما يظهر ما لو كان فى ظلمة شديدة لمنعه اهلية التامل وان الخرق فى سائر العورة كالخبث فيما ذكر من التفصيل اه كرى وقوله اعتمد الجمال الرملى الخ أى فى غير النهاية (قوله لكونها بعامة) أى وانحو صدره كما هو ظاهر رشيدى (قوله ويمكنه) أى للمأموم ع (قوله واعتراض) أى فرق الروياني (قوله وقصيته) أى ما ذكره الروياني ع (ش ويظهر ان مرجع الضمير الاعتراض المذكور (قوله بل الذى يتجه الخ) وفاقا للمغنى والنهاية كما مر وخلاف ما فى ع (ش حيث قال بعد حمل كلام النهاية على خلاف صريحه ما نصه فالاستفاد من كلامه مر حينئذ التسوية بين الاعمى والبصير ونقله سم على حج عنه لكن فى حاشية ابن عبدالحق ان المتجه عدم القضاء على الاعمى مطلقا ونقل سم على المنهج عن حج مثله وعن مر خلافه اه (قوله ما وجه الرد الخ) أى الاعتراض المذكور (قوله حينئذ) أى حين التنظير فى القضية المذكورة وكون المتجه عدم لزوم الاعادة على الاعمى مطلقا (قوله وبوجود تلك الحيثية) أى قوله بحيث لو تأملها الخ و (قوله يوجد التفصيل) أى عن نحو الجالس فانه بحيث لو قام لراى فهو مقصر كرى وفيه توقف فان فرض المسئلة كما تقدم ان المصلى جالسا لعجزه فرضه الجلوس فلا تقصر منه أصلا (قوله ان المدار الخ) بيان لما مر (قوله بخلافه) أى المدار (قوله فى السجود) أى فان المدار فيه على التحرك بالفعل كرى ولعل الأولى ارجاع ضمير بخلافه إلى قول الشارح ما مر فى نجس الخ قول المتن (الاصح) أى الراجع ع (ش قول المتن (هنا) لما قيد به لانهم فى غير هذا محل فرقوا بينهما ومنه ما قالوه فى الشهادات انه لو شهد حال كفره وردت شهادته ثم أسلم واعداه فان كان ظاهر الكفر قبلت الاعادة منه وإن كان مخفيا فلا تقبل لانها م ع (ش (قوله لعدم) الى قوله بخلاف ما الخ فى النهاية والمغنى قول المتن (والاى كالمرأة الخ) أى فيعيد القارى المؤتم به مغنى ونهاية (قوله ذلك) أى كون الامام اميا (قوله نحو الحدث الخ) أى كالنية (قوله والخبث) أى الخفى والصواب أن كل ما لو تبين بعد الفراغ تجب معه الاعادة إذا بان فى الانتهاء يجب به الاستئناف وما لا تجب الاعادة معه مما تنفع القدوة مع العلم به إذا بان فى الانتهاء وجبت به نية المفارقة ودخل فى قوله غير نحو الحدث ما لو تبين

الماوردى انها كالحديث لأن الاستحاضة بما يخفى وهذا وارد على المنهاج أيضا لمنعه الاقتداء بالمتنجرة ثم لم يستثنها هنا ولا يقال دخلت فى الحديث لأن الاقتداء بها لم يطل لاجل الحدث بدليل صحة الاقتداء بالاستحاضة غير المتنجرة وإنما هو لوجوب القضاء عليها (ان تكون بحيث لو تأملها المأموم رآها) هذا ضبط الانوار واخذ منه شيخنا الشهاب الرملى انه لو اقتدى بمن يسجد على متصل به يتحرك بحر كنهه فان كان بحيث لو تأملها رآها بطلت صلاته والا فلا شرح مر (قوله رآها) هذا يخرج الحكمية مطلقا فلا تكون الاخفية وهو متجه والعينية

قدرة المصلي غاربا وقاعدا على السجدة أو القيام عرش (قوله بخلاف ما لو بان حدثه الخ) أى أو نحوهما مما مر في الشرح والحاشية (قوله أو خبثه) ينبغى أن المراد خبثه الخفى أما الظاهر فقياس وجوب الاعادة إذا بان بعد الصلاة وجوب الاستئناف إذا بان فى اثنتائها ولا يجوز الاستمرار مع نية المفارقة وما يدل عليه كلام الروض من جواز مبنى على المرحوح من أنه إذا بان بعد الصلاة تنجسه بالظاهرة لم يجب القضاء قاله سم وتقدم عن عرش ما يوافقه (قوله فانه تلزمه مفارقتها) أى عقب عليه بذلك قال فى المجموع ولا يغنى عنها ترك المتابعة قطعاً مغنى وفى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه وعبارة شرح العباب قال فى المجموع بل تبطل صلاته إذا مضت لحظة ولم ينو ذلك أى المفارقة ويظهر أن الحكم كذلك إذا طرأ حدث الإمام مثلاً وعلم به بل قد يقال بالاولى ثم رايت صرح بذلك الشارح فى فصل خرج الإمام وظاهر ما تقدم أن البطلان لا يتوقف على انتظار كثير بخلاف ما يأتى فيمن لم ينو الاقتداء والفرق أنه لم يتقدم هناك اقتداء بخلافه هنا فانه سبق الاقتداء اهـ (قوله والفرق أن الوقوف الخ) قد يقال أيضاً والقراءة ركن والظاهرة شرط ويحتاج للاول ما لا يحتاج للثانى بصري (قوله بخلاف القراءة) أى بخلاف صيرورته أمياً بعدما سمع قراءته مغنى (قوله أو خبثى بامرأة) أى ولم يعلم بحالها بل ظهرها رجلاً كما يفيد صنيع الشارح (قوله فبان الخ) أى الخبثى المأموم (قوله أو خبثى بخبثى) أى فى ظنه مغنى (قوله فباناً مستويين مثلاً) أى باناً رجليين أو امرأتين أو باناً المأموم امرأته مغنى (قوله وخرج الخ) عبارة النهاية والمغنى وصوراً الماوردى وغيره مسألة الكتاب بما إذا لم يعلم بحاله حتى بان رجلاً قال الأذرى وهذا الطريق أصح والوجه الجزم بالقضاء على العالم بخبثه لعدم انعقاد الصلاة ظاهراً واستحالة جزم النية انتهى والوجه الجزم بعدم القضاء إذا بان رجلاً فى تصوير الماوردى لا سيما إذا لم يمس قبل تبين الرجولية من طويل وأنه لو ظهر جلائم بان فى اثنتائها خبثته وجب استئنافاً نعم لو ظنه فى الابتداء رجلاً لم يعلم بحاله حتى بان رجلاً فلا قضاء والا وجه أن التردد فى النية لا فرق فيه بين أن يكون فى الابتداء والدوام لكن فى الابتداء يضر مطلقاً وفى الاثناء طال الزمان أو مضى ركن على ذلك ضرورة لا فلا اهـ عبارة سم بعد ذكره عن الإيعاب مثل قولهما وأنه لو ظهر رجلاً إلى نعم نفسها وقد يتجه أن يقال أن تبين فى الاثناء خبثته ثم ذكره قبل طول الفصل ومضى ركن بنى بل وتبين ذلك قبل المفارقة استتمت الصحة ولم تجب المفارقة وأن لم تبين إلا الخبث أو تبينت الذكورة أيضاً بعدها لكن مع طول الفصل أو مضى ركن استأنف لبطلانها بالتردد فى الاقتداء بمن لا يصح الاقتداء به فليتأمل قال عرش قوله مر والوجه أن التردد فى النية الخ أى فى نفس النية كان ترددى ذكره كورة إمامه بان علمه خبثى وترددى أنه ذكر فى نفس الامرواثنى وأما التردد فى النية على وجه أنه هلبقى فى الصلاة أو يخرج منها

التي لا تترك الأبرأحتها وهو محل نظر فليراجع (قوله بخلاف ما لو بان حدثه أو خبثه الخ) ينبغى أن المراد خبثه الخفى أما الظاهر فقياس وجوب الاعادة إذا بان بعد الصلاة وجوب الاستئناف إذا بان فى اثنتائها ولا يجوز الاستمرار مع نية المفارقة فادل عليه قول الروض فرع إذا بان فى أثناء الصلاة حدث إمامه أو تنجسه أى ولو بنجاسة خفية كما فى شرحه والعباب فارقاً وبعد غير الجمعة لم يقض اهـ من أنه إذا بان فى الاثناء تنجسه بنجاسة ظاهرة كفت مفارقتها ولم يجب الاستئناف ينبغى أن يكون مبنياً على ما مشى عليه كما أفاده إطلاقه من أنه إذا بان بعد الصلاة تنجسه بالظاهرة لم يجب القضاء فليتأمل (قوله فانه يلزمه مفارقتها) قال فى شرح العباب بالنية اهـ ويظهر أن الحكم كذلك إذا طرأ حدث الإمام مثلاً وعلم به بل قد يقال بأولى فتأمل وراجع ثم رايت الشارح صرح بذلك فى فصل خرج الإمام من صلاته قبل ولو أحرز منفرداً فراجع له قال فى شرح الروض قال فى المجموع ولا يفتن عن الماء أو ترك المأبذة فطأه بل تبطل به صلاته لأنه صلى بعض صلاته خلف من علم بطلان صلاته وعبارة شرح العباب عن المجموع بل تبطل صلاته إذا مضت لحظة ولم ينو ذلك أى المفارقة والخ وظهر هذا الكلام أن البطلان لا يتوقف على انتظار كثير بخلاف ما يأتى فيمن لم ينو الاقتداء والفرق أنه

بخلاف ما لو بان حدثه أو
خبثه أثناءها فانه يلزمه
مفارقتها وينبى والفرق أن
الوقوف على نحو قراءته
أسهل منه على طهره لانه
وإن شوه حدث حدث
بعده قريب بخلاف القراءة
(ولو اقتدى رجل بخبثى)
فى ظنه (فبان رجلاً) أو
خبثى بامرأة فبان اثنى أو
خبثى بخبثى فباناً مستويين
مثلاً (لم يسقط القضاء فى
الظاهر) لعدم انعقاد
صلاته لعدم جزم نيته وخرج
بقولنا فى ظنه ما لو كان خبثى
فى الواقع بان كان اشتباه حاله
موجوداً حينئذ

فيضرب مطلقا طال زمن التردد أو قصر اه (قوله) لكن ظنه رجلا الخ يخرج ما لو شك فيما يظهر ويفارق قوله فيما مر بمن يجوز كونه اميا بان الامي يجوز اقتداء الذكر به في الجملة اي إذا كان مثله بخلاف الخنثى فليراجع سم وتقدم عن النهاية والمغني وعش ما يوافقه (قوله) كما صححه الروياني اي وجوب الاعداد والذي يظهر في هذه المسئلة عدما إذا لارد حيثن مغنى عبارة عش بعد سوق كلام الشارح لكن نقل سم عن شرح العباب له خلافا هو وقريب ووجهان الخنثى جازم بالنية وبانت مساواته لاما مة في نفس الامر فلا وجه للزوم الاعداد ولا لكون المرأة لعلامات تدل عليها وفي سم على الغاية الجزم بما في شرح العباب اه (قوله) ولو قلنا إلى قوله قال الماوردي في المغني الا قوله والخبر الحاكم إلى صبح ان الخ إلى قول المتن لا ورع في النهاية إلا قوله في مرسل إلى صبح ان الخ وقوله وهي إلى وتكره وقوله غير نحو ما ذكر إلى قال قول المتن (من الفاسق) اي ران اختص بصنات مرجحة ككونه افعه واقرا مغنى (قوله) ولو حرا فاضلا شامل لما اذا كان الفاسق قبيها والعدل غير فقيه سم (قوله) ان سر كم اي ان اردتم ما يسركم و (قوله) فانهم وفدكم اي الواسطة بينكم وبين ربكم وذلك لانه سبب في حصول ثواب الجماعة للمامومين وهو يتفاوت بتفاوت احوال الائمة عش (قوله) في مرسل صلوا الخ اي وانما سبحت خلف الفاسق لما في خبر مرسل الخ (قوله) وكفى به فاسقا اه (قوله) وتكره اي الصلاة خلفه اي الفاسق مطلقا كما مر في شرح وما كثر جمعه افضل الابدعة امامه وفي عش مانصه راد ان لم تحصل الجماعة الا بالفاسق والمبتدع لم يكره الانتماء طبلوى ومراه سم على المنهج اه وفي البجيرمي عن البرماوى مانصه ويحرم على أهل الصلاح والخير الصلاة خلف الفاسق والمبتدع ونحوهما لانه يحمل الناس على تحسين الظن بهم اه (قوله) وتكره امامة من يكرهه الخ عبارة المغني تنمة يكره تنزيها ان يؤم الرجل قوما كثرهم له كارهون لا مر مذموم شرعا كوال ظالم او متغلب على امامة الصلاة ولا يستحقها ولا يكثر من التجاسة او يحبو هيات الصلاة ويتعاطى معيشة مذمومة او يعاشر الفسقة ونحوهم وان نصبه لها الامام الاعظم اما إذا كرهه دون الاكثر او الاكثر لا لا مر مذموم فلا يكره الامامة فان قبل إذا كانت الكراهة لا مر مذموم شرعا فلا فرق بين كراهة الاكثر وغيرهم اجيب بان ضرورة المسئلة ان يختلفوا في انه بصنفة الكراهة ام لا فيعتبر قول الاكثر لانه من باب الرواية قال في المجموع ويكره ان يولى الامام الاعظم على قوم رجلا يكرهه اكثرهم نص عليه الشافعى وصرح به صاحب الشامل والتممة ولا يكره ان كرهه دون الاكثر بخلاف الامامة العظمى فانها تكره إذا كرهها البعض ولا يكره ان يؤم من فيهم ابوه واخوه الا كبراه (قوله) اكثر القوم الخ اي وتحرم عليه وكذا

لم يتقدم اقتداء هناك بخلافه هنا فانه سبق الاقتداء (قوله) لكن ظنه رجلا يخرج ما لو شك فيما يظهر ويفارق قوله فيما مر بمن يجوز كونه اميا بان الامي يجوز اقتداء الذكر به في الجملة اي إذا كان مثله بخلاف الخنثى فليراجع (قوله) فلا تلزمه اعادة على الاوجه للجزم بالنية بخلاف ما لو صلى خنثى الخ ذكر الروياني في البحر فيما إذا قندى خنثى بان امرأة معتقداتها رجل ثم بان ان الخنثى انثى عن والدها حتما لينا احدهما الصحة لا اعتقاده جواز الاقتداء وقد بان في المال جوازه والثاني عدم الصحة لتفريطه حيث لم يعلم كونها امرأة قال وهذا أصح قال وعلى هذا الحكم الحاكم في الحدود وهو يعتقده رجلا ثم بان كذلك فالحكم صحيح على الاول دون الثاني ولا يختلف الحكم في حد الشرب وغيره بين الرجل والمرأة بل في القصاص قال الاذرى ولو ظنه رجلا اي عند الاقتداء به فبان في اثباتها خنثى ثم لومه مفارقة وهل يبنى او يستأنف فيه نظر اه قال الشارح في شرح العباب فظاهر كلامهم الذي في المتن ان المعتد به انظر فيه الاستئناف اه وقد يتجه ان يقال إن تبين في لا اثناء خنثى ثم ذكر ثم قبل طول الفصل ومضى ركن بنى بل وتبين ذلك قبل المارة اقرة استمرت الصحة ولم تجب المفارقة ان لم تبين الخنثى أو تبينت الذكورة أيضا بعد هذا الكس مع طول الفصل ومضى ركن استأنف لابطالها بالتردد في الاقتداء بمن لا يصح الاقتداء به فليتأمل (قوله) ولو حرا فاضلا شامل لما إذا كان

لكن ظنه رجلا ثم بان خنثى بعد الصلاة ثم اتضح بالذكورة فلا تلزمه اعادة على الاوجه للجزم بالنية بخلاف ما لو صلى خنثى خلف امرأة طائنا النهار جل ثم تبين انوثته الخنثى كما صححه الروياني لان للمرأة علامات ظاهرة غالبا تعرف بها فهو هنا مقصروا وإن جزم بالنية (والعدل) ولو قلنا مفضولا (اولى) بالامامة (من الفاسق) ولو حرا فاضلا لا لا وثوق به في المحافظة على الشروط ولخبر الحاكم وغيره ان سر كم ان تقبل صلاتكم فليؤمكم خياركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم وفي مرسل صلوا خلف كل برو فاجرو ويعضده ما صرح ان ابن عمر رضى الله عنهما كان يصلى خلف الحجاج وكفى به فاسقا وتكره خلفه وهي خلف مبتدع لم يكفر ببدعته اشد لان اعتقاده لا يفارقه وتكره امامة من يكرهه اكثر القوم

لذموم فيه شرعى غير نحو ما ذكره لورود تغليبان فيه في السنة حتى اخذ منها بعضهم ان ذلك كبيرة لا الاتهام به قال الماوردى ويحرم على الامام نصب الفاسق اماما للصلاوات لانه ما مور بمرعاة المصالح ليس منها أن يوقع الناس في صلاة (٢٩٥) مكروهة او يؤخذ منه حرمة

نصب كل من كرهه الاقتداء به وناظر المسجد ونائب الامام كره في تحريم ذلك كاهو ظاهر (والاصح ان الافقه في الصلاة وما يتعلق بها وان لم يحفظ غير الفاتحة (اولى من الاقرا) غير الافقه وان حفظ كل القرآن لان الحاجة للفقهاء اهم لعدم انحصار حوادث الصلاة ولا نه صلى الله عليه وسلم قدم ابا بكر على من هم اقرامنه لخبر البخارى لم يجمع القرآن في حياته صلى الله عليه وسلم إلا اربعة انصار خزر جيون زيد بن ثابت واني بن كعب ومعاذ بن جبل وابوزيد رضى الله عنهم وخبر احقهم بالامامة اقرؤهم محمول على عرفهم الغالب ان الاقرا افقه لانهم كانوا يضمنون للحفاظ معرفة فقه الاية وعلومها نعم يتسارى قن فقيه وحر غير فقيه كافي المجموع وينبغى حمله على قن افقه وحر فقيه لان مقابلة الحرية بزيادة الفقه غير بعيدة بخلاف مقابلتها باصل الفقه فهو اولى منها لتوقف صحة الصلاة عليه دونها ثم رابت السبكي اشار لذلك (و) الاصح ان الافقه اولى من (الاورع) لان حاجة الصلاة الى الفقه اهم كما مر ويقدم الاقرا على الاورع والاوجه ان

لو كرهه كل القوم كافي الروضة ونص عليه الشافعى انتهى مناوى ونقل عن حواشي الروض لوالد الشارح من التصريح بالحرمة على الامام فيما لو كرهه كل القوم اقول والحرمة مفهوم تقييد الشارح السكراة بكونها من اكثر القوم عرش (قوله لا مرمذوم شرعا) اما لو كرهه لغير ذلك فلا كراهة في حقه بل اللوم عليهم عرش (قوله غير نحو ما ذكر) اى كوال ظالم ومن تغلب على امامة للصلاة ولا يستحقها او لا يجترع من النجاسة او بمحو هيئات الصلاة او بتعاطي معيشة مذمومة او بعاشر الفاسق ونحوهم انتهى مناوى اه عرش وتقدم عن المعنى مثله (قوله لا الاتهام به) اى لا يكره الاقتداء به حيث كان عدلا ولا يلزم من ارتكابه المذموم نفي العدالة عرش (قوله ويحرم على الامام نصب الفاسق الخ) لم يصرح ببطلان النصب وسياتي تعرض الشارح له في شرح وطيب الصنعة ونحوها سم عبارة عرش اى ولا تصح توليته كما قاله حج ومعلوم انه حيث لم تصح توليته لا يستحق ما رتب للامام اه وجزم شيخنا بذلك بلا عزو وعبارة الاقتناع وليس لاحد من ولاية الامور تقرير فاسق اماما في الصلاوات كما قاله الماوردى فان فعل لم تصح كما قاله بعض المتأخرين اه (قوله وناظر المسجد) اى اذا كانت الذولية له عرش (قوله في الصلاة) الى قوله والاوجه في المعنى لا قوله كافي المجموع الى المتن قول المتن (اولى من الاقرا) ظاهره ولو عاريا وغيره مستورا وينبغى خلافه لما تقدم من كراهة الصلاة خلف العارى عرش (قوله لخبر البخارى لم يجمع القرآن الخ) قال الجعبرى في شرح الرائية والصحابة الذين حفظوا القرآن في حياة النبي صلى الله عليه وسلم كثير من فن المهاجرين ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وحذيفة وسالم وابن السائب وابو هريرة ومن الانصار ابي زيد ومعاذ ابو الدرداء وابوزيد ومجمع فعنى قول انس لم يجمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا اربعة اى وزيد ومعاذ وابوزيد انهم الذين تلقوه مشافهة من النبي صلى الله عليه وسلم او الذين جمعه بوجوه قراءته انتهى وكل من هذين الجوابين وان استبعده بعض اهل العصر كاف في دفع الاشكال عرش (قوله وخبر احقهم الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله محمول على عرفهم الغالب الخ) لعل من غير الغالب الصديق فلا ينافى ذلك ما تقدم فيه سم (قوله وينبغى حمله) اى حمل ما في المجموع (قوله فهو اولى الخ) اى القن المختص باصل الفقه سم (قوله لان حاجة الصلاة) الى قول المتن ومستحق المنفعة في النهاية لا قوله لعدم خبر مسلم بتقديم الاسن وقوله وخبر الى وتعتبر وقوله اى بان لم يسم الى ثم وقوله فوجها وقوله ولاية صحيحة الى او كان (قوله ويقدم الاقرا على الاورع) اى كما قاله في الروضة عن الجمهور معنى قال البصرى في النفس شئ من تقديم الاقرا على الاورع الذى يقرأ قراءة صحيحة وان كان ذلك اصح قراءة أو اكثر قرانا اه (قوله الاصح قراءة) اى لا يحفظه وان قل فقدم وان كان غيره يحفظ اكثر منه لكن بقى ما لو كان احدهما يحفظ القرآن بكامله مثلا ويصحح ايات قليلة كاخر السور اطردت عاداته بالامامة بها والاخر يحفظ نصف القرآن مثلا ويصحح بتمامه فن يقدم منها فيه نظرو اطلاقهم قد يقتضى تقديم من يحفظ النصف ولو قيل بتقديم من يحفظ الكل لان المدار على صحة ما يصلى به لم يبعد عرش (قوله في ذلك) اى فى صحة القراءة (قوله من ذلك) اى من الاصح قراءة (قوله وتردد) اى الاسنوى (قوله لا عبرة بها الخ) اى فلا يقدم صاحبها على غيره عرش (قوله وبحت ايضا الخ) اقره النهاية والمعنى ايضا عبارة المعنى واما الزهده فهو ترك ما زاد على الحاجة وهو اعلى من الورع اذ هو فى الحلال والورع فى الشبهة قال فى

المراد بالاقرأ الاصح قراءة فان استويا فى ذلك فالأكثر قراءة وبحت الاسنوى أن التميز بقراءة السبع أو بعضها من ذلك وتردد فى قراءة مشتملة على لحن لا بغير المعنى ونتجه انه لا عبرة بها وبحت ايضا بتقديم الازهد على الاورع لانه اعلى منه اذ الزهد تجنب نهض الحلال والورع تجنب الشبهة

خوفامن الله تعالى زيادة فهو زيادة على (٢٩٦) العدالة بالعفة وحسن السيرة ولوتميز المفضل من هؤلاء الثلاثة ببلوغ او اتمام عدالة

المهمات ولم يذكروها في المرحلات واعتباره ظاهر حتى إذا اشتركا في الورع وامتاز أحدهما بالزهد قدمناه انتهى زاد النهاية وهو ظاهر إذ بعض الأفراد لشيء قد يفضل بآية اه (قوله فهو زيادة الخ) لا مرقع له هنا عبارة المغنى والنهاية عقب المتن أى الاكثر ورعاً والورع فمره في التحقيق والمجموع بانه اجتناب الشهوات خوفامن الله تعالى وفي اصل الروضة بانه زيادة على العدالة من حسن السيرة والعفة اه (قوله ولوتميز المفضل الخ) فلو كان الاقفة والافرا والاورع صديداً وقاصر في سفره او فاسقاً او ولد زناً او مجبول الاب فضده اولى نعم ان كان المسافر السلطان او نائبه فهو احق واطلق جماعة ان امامة ولد الزنا ومن لا يعرف ابوه مكرهه وصورة انه ان يكون في ابتداء الصلوة لم يسأله المأموم فان ساء او وجدته داحر ومواقف به فلا بأس مغنى ونهاية أى فلا لوم في الافتداء ومعلوم منه نفى السكر اه ع ش عبارة الرشيدى أى قال كراهة إمامه في تقدمه على غيره الذى ليس مثله مع حضوره وليست راجعة الى نفس امامته اه (قوله من هؤلاء الثلاثة) أى التى في المتن ومثلهم الا زهد الذى في الشارح (قوله او اتمام) أى بان لا يكون مسافراً قاصراً ع ش أى والمأمومون متممون وعلة في شرح الروض اختلاف بين صلاتيهما قول ولو قوع بعض صلاتهم من غير جماعة بخلافها خلف المتم رشيدى (قوله او عدالة) أى زيادته والاصل بان يكرن أحدهما عدلاً والاخر فاسقاً ع ش وكتب عليه البصرى ايضاً ما نصه كيف يتأتى التميز بالعدالة في غير الاورع بالنسبة للاورع فليتأمل اه (قوله كان اولى) وتقدم عن البويطى كراهة الافتداء بالصلى للخلاف في صحته واما الثلاثة الباقية هنا فالفاستق ومجبول النسب أى كاللقط بكرة الافتداء به ما ينبغي ان الافتداء بالقاصر خلاف الاولى (فائدة) سئلت عمالو اسلم شخص ومكث مدة كذلك ثم ارتد ثم اسلم شخص آخر ثم جدد المراتب اسلماه واجتمعوا فمن المتقدم منها والجواب ان الظاهر تقديم الثانى لان الردة ابطالت شرف الاسلام الاول ومن ثم لا ثواب له على شىء من الاعمال التى وقعت فيه ع ش (أى كل منهما) الى قوله وان ذكر النسب في المغنى لا قوله وخبر الى وتعتبر (قوله من الاولين) أى الاقفة والافرا (قوله بخلاف الاخيرين) أى الاسن والنسب ع ش (قوله إذ هو الخ) عبارة النهاية والمغنى والمراد بالنسب من ينسب الى قريش او غيره ممن يعتبر في الكفاءة كالعلماء والصلحاء فيقدم الهاشمى والمطلبى ثم سائر قريش ثم العربى ثم العجمى ويقدم ابن العالم والصالح على ابن غيره اه قال ع ش قوله ثم العربى أى باقى العرب وقوله مر ويقدم ابن العالم الخ أى بعد الاستواء فيما تقدم اه (قوله ومن اسلم بنفسه) أى وان تأخر اسلامه سم (قوله لان فضيلته في ذاته) قد يقال والاخر كذلك فلو قال بذاته لكان انسب بصرى (قوله وخبر وليؤمكم الخ) كان ينبغي تقديمه على قول المتن والجديد (قوله فأورع الخ) وينبغي اخذاً بما قدمه من البحث فأورع فأورع (قوله فأورع الخ) وقياس ما مر من تقديم من اسلم بنفسه على من اسلم تبعاً لتقديم من هاجر بنفسه على من هاجر احداً بانه وان تأخرت هجرة تبعاً لمغنى زاد الا يعاب وظاهر تقديم من هاجر احداً أصوله اليه صلى الله عليه وسلم على من هاجر احداً أصوله الى دار الاسلام لا على من هاجر بنفسه اليها وهل يدخل في الاصول هنا الاثنى ومن ادلى بها كانى الام قياس الكفاءة لا وقد يفرق بان المدار هناك على شرف ما يظهر عادة التفاخر به وهنا على ادنى شرفه وان لم يكن كذلك اه سم (وبالنسبة بنفسه الخ) لا يظهر وجه لتخصيص الهجرة الى دار السلام بالهجرة بالنفس فتأتى في الاباء ايضاً بصرى (قوله الى دار السلام) أى بعده ^{عليه السلام} من دار الحرب مغنى (قوله فعلم ان المنتسب الخ) كذا في شرح المنهج ولفظه وبما تقرر علم ان المنتسب الى من هاجر مقدم على المنتسب الى قريش مثلاً اه وكتب شيخنا العلامة الشهاب البرلى

(قوله ولوتميز المفضل من هؤلاء الثلاثة الخ) تقدم في شرح قول المتن الكامل بالصلى قول الشارح نعم البالغ ولو مفضل لا وقتناولى منه أى من الصلى اه (قوله ومن اسلم بنفسه) أى وان تأخر اسلامه (قوله لانه أقدم اسلاماً) قد يقال هو أقدم اسلاماً وان كان بلوغه بعد اسلام المستقل حيث تقدم اسلام متبوعه على اسلام المستقل إلا ان يقيد باسلامه قبل البلوغ (قوله فعلم ان المنتسب الخ) كذا في شرح المنهج

أو معرفة نسب كان أولى (ويقدم الاقفة والافرا) أى كل منهما وكذا الاورع (على الاسن والنسب) فعلى أحدهما أولى لان فضيلة كل من الاولين لها تعلق تام بصحة الصلاة او كمالها بخلاف الاخيرين (والجديد تقديم الاسن) في الاسلام (على النسب) لان فضيلة الاول في ذاته والثانى في آياته إذ هو المنسوب لمن يعتبر في الكفاءة كالعرب بتفصيلهم وكالعلماء او الصلحاء ولا عبرة يسن في غير الاسلام فيقدم شاب اسلم امس على شيخ اسلم اليوم نعم بحث المحب الطبرى انها لو اسلمها معا واستويا في الصفات قدم الاسن لعدم خبر مسلم تقديم الاسن ومن أسلم بنفسه أولى عن أسلم بالتبعية لان فضيلته في ذاته نعم ان كان بلوغ التابع قبل اسلام المستقل قدم التابع لانه أقدم اسلاماً حينئذ وخبر وليؤمكم أكبركم كان يلجم متقاربين في الفقه كما فى مسلم وفي رواية في العلم وتعتبر الهجرة ايضاً فيقدم أقفه فأقرأ فأورع فأقدم هجرة بالنسبة لآبائه الى رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} وبالنسبة

لنفسه الى دار الاسلام فأسن فأنسب فعلم أن المنتسب للأقدم هجرة مقدم على المنتسب لقريش مثلاً وان ذكر النسب لا ينفى عن ذكر الاقدم هجرة (فان استويا) في الصفات المذكورة في المتن وغيره كالهجرة (ففظافة) الذكريات بهامشه

بها مشه ما نصه قوله وما تقرر الخ شبهته في هذا أن الهجرة مقدمة على النسب ويرده أمران الأول تصريح الرافعي بأن فضيلة ولد المهاجر من حين السب مع تصريح الشيخين بتقديم قریش على غيرها الثاني أنه يلزمه أن يقول بمثل ذلك في ولد الحسن والأورع وهذا لا فرق أو الالفقه من غير قریش مع ولد القرشي ولا يجوز أن يذهب ذاهب إلى ذلك لاتفاق الشيخين على تقديم قریش على غيرها انتهى اه سم وعبارة الحلبي قوله وما تقرر رأى من تقديم المهاجر على المنتسب علم أن المنتسب الخ وعلى قياسه يكون المنتسب لمن يقدم مقدما على المنتسب لمن يؤخر فإن الالفقه مقدم على ابن الأقرأ وابن الأقرأ مقدم على ابن الأورع ولا مانع من التزام ذلك ثم رأيت أن الشهاب البرلسي اعترض الشارح بأن هذا مخالف لاتفاق الشيخين على ماتقديم قریش على غيرها من العرب والعجم وأقول مراد الشيخين تقديم قریش على غيرها من العرب والعجم لا على الالفقه ومن بعده من المراتب التي ذكرها اه (قوله) بأن لم يسم من الخ يدخل فيه من لم يعلم حاله أو وصف بخارم المروءة غش (قوله) بنقص يسقط العدالة لم يقال بمذموم شرعى وإن لم يسقط العدالة البصرى قول الماتن (وحسن الصوت) أى ولو كانت الصلاة سرية كما اقتضاه إطلاقه والمراد هنا بيان الصفات الفاضلة وأما الترتيب بينها فسياق عش (قوله من الأول وساخ) إلى قوله وهو من ولاد في المعنى إلا أنه قال فوجها بدل فصورة (فصورة) كذا في المنهج والنهاية لكن بأسقاط قول الشارح المتقدم فوجها وكذا أسقطه المغنى وشرح المنهج وشرح بأفضل لكنهم عبروا هنا نقلا عن التحقيق بالوجه بدل الصورة وقال عش قوله مر فصورة لعل المراد بالصورة سلامته في بدنه من أفة تنقصه كدسج وشل لبعض أعضائه والمناسب الموافق لهذه الكتب أن يحذف قوله فوجها وقول سم قوله فصورة تميز عن فوجها السابق أهلا يخفى بعده (قوله فبدنا) لا يبعد تقديم ما يظهر منه كيدورجل على ما هو مستتب بصرى (قوله أقرع) أى حيث اجتماع في محل مباح أو كما ما شتر كين في الامامة لما باتى من أنهم ما لو كانا شريكين في مملوك وتنازعاً لا يقرع بينهما بل يصلى كل منفردا عش (قوله) حيث لا إمام راتب عبارة المعنى إذا كانوا فى موات أو فى مسجد ليس له إمام راتب (قوله) وأسقط حقه الخ فلو عن له الرجوع رجع قبل دخول من أسقط حقه فى الصلاة عش (قوله) والأقدم الراتب) أى وإن كان مفضولا فى جميع الصفات ومثله ما لو عين شخصا بدله لتنزيله منزلة عش (قوله) وهو من ولاد الناظر) قضيت أنه ما يقع من اتفاق أهل محلة على إمام يصلى بهم من غير نصب الناظر أنه لاحق له فى ذلك فيقدم غيره عليه لكن فى الأعياب خلافة وعبارته (فرع) فى الكفاية والجواهر وغيرهما تبعاً لما وردى ما حاصله تحصل وظيفة إمام غير الجامع من مساجد المحال والعشائر والأسواق بنصب الامام شخصاً أو بنصب شخص نفسه لها برضا جماعته بأن يتقدم بغير إذن الامام ويؤمهم فإذا عرف به ورخصت جماعة ذلك المحل بامامته فليس لغيره التقدم عليه لا بأذنه وتحصل فى الجامع والمسجد الكبير والنزى فى الشارع بتولية الامام أو نائبه فقط لاها من الأمور العظام فاختصت بنظره فإن فقد من رضيه أهل البلد أى أكثرهم كما هو ظاهر انتهى اه عش (قوله) من ولاد الناظر) أى ولو عاماً كفى كلام غير مرشيدى (قوله) بأن لم يكره) تصويراً للتولية الصحيحة (قوله) اخذا بمأمر) أى فى شرح أولى من الفاسق (قوله) أو كان بشرط الواقف) ظاهرة وإن كره الاقتداء به وإن يعتد بشرط الواقف جز ماسم أقول كلام الشارح المار فى شرح أولى من الفاسق كالصرح فى خلافة واقف واعتمده البجيرى فقال واعلم أن الامام الأعظم والواقف والناظر يحرم عليهم تولية الفاسق ولا يصح توليته ولا

ولفظه وما تقرر علم أن المنتسب إلى من هاجر مقدم على المنتسب إلى قریش مثلاً اه وكتب شيخنا العلامة الشهاب البرلسي بها مشه ما نصه قوله وما تقرر الخ شبهته في هذا أن الهجرة مقدمة على النسب ويرده أمران الأول تصريح الرافعي بأن فضيلة ولد المهاجر من حين السب مع تصريح الشيخين بتقديم قریش على غيرها الثاني أنه يلزمه أن يقول بمثل ذلك في ولد الحسن والأورع ولا فرق أو الالفقه من غير قریش مع ولد القرشي ولا يجوز أن يذهب ذاهب إلى ذلك لاتفاق الشيخين على تقديم قریش على غيرها اه (قوله) بأن لم يسم من الخ يدخل فيه من لم يعلم حاله أو وصف بخارم المروءة غش (قوله) بنقص يسقط العدالة لم يقال بمذموم شرعى وإن لم يسقط العدالة البصرى قول الماتن (وحسن الصوت) أى ولو كانت الصلاة سرية كما اقتضاه إطلاقه والمراد هنا بيان الصفات الفاضلة وأما الترتيب بينها فسياق عش (قوله من الأول وساخ) إلى قوله وهو من ولاد في المعنى إلا أنه قال فوجها بدل فصورة (فصورة) كذا في المنهج والنهاية لكن بأسقاط قول الشارح المتقدم فوجها وكذا أسقطه المغنى وشرح المنهج وشرح بأفضل لكنهم عبروا هنا نقلا عن التحقيق بالوجه بدل الصورة وقال عش قوله مر فصورة لعل المراد بالصورة سلامته في بدنه من أفة تنقصه كدسج وشل لبعض أعضائه والمناسب الموافق لهذه الكتب أن يحذف قوله فوجها وقول سم قوله فصورة تميز عن فوجها السابق أهلا يخفى بعده (قوله فبدنا) لا يبعد تقديم ما يظهر منه كيدورجل على ما هو مستتب بصرى (قوله أقرع) أى حيث اجتماع في محل مباح أو كما ما شتر كين في الامامة لما باتى من أنهم ما لو كانا شريكين في مملوك وتنازعاً لا يقرع بينهما بل يصلى كل منفردا عش (قوله) حيث لا إمام راتب عبارة المعنى إذا كانوا فى موات أو فى مسجد ليس له إمام راتب (قوله) وأسقط حقه الخ فلو عن له الرجوع رجع قبل دخول من أسقط حقه فى الصلاة عش (قوله) والأقدم الراتب) أى وإن كان مفضولا فى جميع الصفات ومثله ما لو عين شخصا بدله لتنزيله منزلة عش (قوله) وهو من ولاد الناظر) قضيت أنه ما يقع من اتفاق أهل محلة على إمام يصلى بهم من غير نصب الناظر أنه لاحق له فى ذلك فيقدم غيره عليه لكن فى الأعياب خلافة وعبارته (فرع) فى الكفاية والجواهر وغيرهما تبعاً لما وردى ما حاصله تحصل وظيفة إمام غير الجامع من مساجد المحال والعشائر والأسواق بنصب الامام شخصاً أو بنصب شخص نفسه لها برضا جماعته بأن يتقدم بغير إذن الامام ويؤمهم فإذا عرف به ورخصت جماعة ذلك المحل بامامته فليس لغيره التقدم عليه لا بأذنه وتحصل فى الجامع والمسجد الكبير والنزى فى الشارع بتولية الامام أو نائبه فقط لاها من الأمور العظام فاختصت بنظره فإن فقد من رضيه أهل البلد أى أكثرهم كما هو ظاهر انتهى اه عش (قوله) من ولاد الناظر) أى ولو عاماً كفى كلام غير مرشيدى (قوله) بأن لم يكره) تصويراً للتولية الصحيحة (قوله) اخذا بمأمر) أى فى شرح أولى من الفاسق (قوله) أو كان بشرط الواقف) ظاهرة وإن كره الاقتداء به وإن يعتد بشرط الواقف جز ماسم أقول كلام الشارح المار فى شرح أولى من الفاسق كالصرح فى خلافة واقف واعتمده البجيرى فقال واعلم أن الامام الأعظم والواقف والناظر يحرم عليهم تولية الفاسق ولا يصح توليته ولا

لم يسم أى عن لم يعلم منه عداوته بنقص يسقط العدالة فيما يظهر ثم نظافة (الثوب والبدن) من الأول وساخ (وحسن الصوت وطيب الصنعة) بأن يكون كسبه فاضلاً كتنجارة وزراعة (ونحوها) من الفضائل يقدم بكل منها على مقابله لا فاضلاً إلى استئالة القلوب وكثرة الجمع ومن ثم قدم على الأوجه من تناقض للصنف عند الاستواء فى جميع ما مر آنفاً الأحسن ذكر أتم الأنظار ثوباً فوجها فبدناً فصنعة ثم الأحسن صوتاً فصورة فإن استوبوا وتشاحوا أقرع هذا كله حيث لا إمام راتب أو أسقط حقه الأولى ولا يقدم الراتب على الكل وهو من ولاد الناظر ولاية صحيحة بأن لم يكره الاقتداء به أخذاً بما مر عن الماوردى المقتضى عدم الصحة لأن الحرمة فيه من حيث التولية أو كان بشرط الواقف (ومستحق المنفعة)

يعنى من جازله الانتفاع
بمحل كما أشارت اليه عبارة
أصله (علك) له (ونحوه)
كاجارة وإعارة ووقف
وإذن سيد (أولى) بالامامة
فما يسكنه بحق من غيره
وإن تميز بسائر مامر
فيؤمهم إن كان أهلا ولو
نحو فاسق على ما اقتضاه
اطلاقهم بناء على ما هو
المتبادر أن المراد بالأهل
من تسخيم مامته وإن كرهت
(فان لم يكن) المستحق
للمنفعة حقيقة وهو من عدا
نحو المستعير إذ لا يجوز
الانابة الأئمة إلا بإعارة
والمستعير من المالك لا يعير
وكذا القن المذكور حضر
المعير والسيد أو غابا خلافا
لتقييم شارح الامتناع
بمحضرة المعير وبما تقرر
علم أن في كلامه نوع
استخدام (أهلا) للامامة
كأمرأة الرجال أو
للصلاة كالكاfer وإن تميز
بسائر مامر (فله) إن كان
رشيدا (التقديم) لأهل
يؤمهم أى يتدب له ذلك
لخبير مسلم لا يؤمن الرجل
الرجل في سلطانه وفي رواية
لأبي داود في بيته ولا في
سلطانه أما المحجور عليه
إذا دخلوا بيته لمصلحته
وكان زمنها بقدر زمن
الجماعة فإن أذن وإيه لو أحد
تقدم والأصلوا فرادى
قاله الماوردى والصيمرى
ونظر فيه القمولى

يستحق المعلوم اه (قوله يعنى) إلى قوله ولو نحو فاسق في المعنى وإلى قول المتن والاصح في النهاية إلا قوله
ولو نحو فاسق إلى المتن وقوله خلافا إلى المتن وقوله قاله الماوردى إلى المتن (قوله يعنى من جاز الخ) أى والا
فنحو المستعير لا يستحق المنفعة سم عبارة المعنى وفي عبارة المصنف قصور فانها لا تشمل المستعير والعبد
الذى أسكنه سيده في ملكه فانها لا يستحقان المنفعة مع كونها أولى فلو عبر كالمحرر بساكن الموضع بحق
لشملهما اه (قوله كاجارة الخ) أى وصية نهاية ومعنى (قوله من غيره) متعلق بأولى (قوله وإن تميز الخ)
أى الغير (قوله بسائر مامر) أى من الألفقه وغيره من جميع الصفات معنى (قوله وهو من عدا نحو المستعير)
أى فان المستعير لا يملك المنفعة فلا يستحقها قال الاستوى بل ولا الانتفاع حقيقة انتهى واما العبد فظاهر
عش (قوله نحو المستعير) أى كالعبد الذى أسكنه سيده في ملكه (قوله إذ لا يجوز الانابة الخ) يؤخذ منه
أن محل ذلك في غير نحو عبده ولده من يجوز له استنابته في استيفاء منفعة الممار كما باتى في باب بصري (قوله
والمستعير الخ) ظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين المستعير الأهل وغير الأهل في عدم استحقة التقديم لكن ينافية
ما سيأتى في كلام مر من أنه لو حضر أحد الشريكين والمستعير من الآخر لا يتقدم غيرهما إلا باذنهما فاعل
ما اقتضاه التعليل هنا غير مراد فإيراجع رشيدى وقد يجاب بأن ما هنا في المستعير المستقل أو أن ما باتى مستثنى
بما هنا (قوله من المالك) ليس بقيد عش (قوله وبما تقرر) أى من تفسير مستحق المنفعة بمن جازله
الانتفاع بمحل وتفسير ضميره المستحق فلم يكن بالمستحق للمنفعة حقيقة الاخص من المرجع (قوله
للإمامة) إلى قول المتن والاصح في المعنى الا قوله وكان زمنها إلى فان أذن وقوله قال إلى المتن (قوله كاسر) أى
مثل أهل مرفى وقوله أن المراد الخ كرى (قوله كأمرأة الخ) أى وخثنى معنى (قوله وإن تميز) أى غير الأهل
عش قول المتن (فله التقديم) أى فلو تقدم واحد بنفسه من غير إذنه ولا ظن رضاه حرم عليه ذلك لأنه قد يتعلق
غرضه بواحد بخصوصه فلو دلت القرينة على عدم تعلق غرض صاحب المنزل بواحد منهم بل أراد الصلاة
وانهم يقدمون بانفسهم من شأوا فلا حرمة عش (قوله إن كان رشيدى) سيد ذكر محترزه (قوله لأهل
يؤمهم) أى وإن كان مفضولا وعليه فلو قال لجمع ليتقدم واحد منهم كهل يقرع بينهم أو يقدم أفضلهم أو
لكل منهم أن يتقدم وإن كان مفضولا لعموم الأذن فيه ونظر ولعل الثانى أظهر لأن إذنه لواحد منهم أضمن
اسقاط حقه وحيث سقط حقه كان أفضل أولى فلو تقدم غيره لم يحرم ما لم تدل القرينة على طلب واحد على
ما مر فتنبه له وعليه فحيث كان كذلك فالأولى عدم التقدم حيث علم أن هناك الأفضل منه وليس له الأذن لهذا
الأفضل بل عليه الامتناع فقط لأنه لم ياذن له في الأذن لغيره عش (قوله أما المحجور عليه) أى إن كان صيبا
أو مجنونا أو نحو ذلك معنى (قوله وكان زمنها بقدر زمن الجماعة) فيه أن هذا الشرط يلزم عليه أنهم إذا
صرفوا هذا الزمن للجماعة لم يكن لهم المكث بعده للمصلحة لصنى زمنها ويلزم عليه تعطيلها رشيدى (قوله فان
أذن الخ) قد يؤخذ من ذلك أن المالك الرشيد لو لم يتقدم ولا أذن لأحد وجاز لهم المكث بقدر الصلاة صلوا
فرادى فتأمله لكن فيهما نظر والمتجه أنه حيث جازت الصلاة ولم يزد من الجماعة على زمن الانفرادان لهم
الجماعة وبتقدم أحدهم بالصفات المتقدمة ثم رايت في شرح العباب ما هو كالصريح في ذلك سم ويأتى عن
البصرى ما يوافق (قوله والأصلوا فرادى) كذا في شرح مر أى والخطيب وها تقدم واحد بالصفات

بشرط الواقف حينئذ كذا شرح مر (قوله يعنى من جازله الانتفاع الخ) أى والا فنحو المستعير لا يستحق
المنفعة (قوله فان أذن) قد يؤخذ من ذلك أن المالك الرشيد لو لم يتقدم ولا أذن لأحد وجاز لهم المكث بقدر
الصلاة صلوا فرادى فتأمله لكن فيهما نظر والمتجه أنه حيث جازت الصلاة ولم يزد من الجماعة على زمن الانفراد
ان لهم الجماعة وبتقدم أحدهم بالصفات السابقة ثم رايت في شرح العباب ثم قوله أى الماوردى ليس لهم
أى الحاضرين بملك إنسان أن يجمعوا إلا باذن المالك إن أراد أن محل ذلك إن كان حاضر أفصح إذ لا يجوز
لأحد التقدم عليه بغير إذنه أو علم رضاه وإن أراد أنه أذن بالصلاة في مكانه من غير نص على الجماعة ولم يحضر فلا
وجه لا امتناع الجماعة حينئذ إلا أن زاد زمنها على زمن الصلاة مع الانفراد اه (قوله والأصلوا فرادى) كذا

ينوب الولي عنه فيه وهو
 ممنوع لان سببه الملك
 فهو من توابع حقوقه
 وللولى دخل فيها (ويقدم)
 السيد (على عبده الساكن)
 بملك السيد وهو واضح
 لانهما ملكا أو بملك غيره
 لان السيد هو المستعير في
 الحقيقة (لا) على (مكاتبه
 في ملكه) أى المكاتب يعنى
 فيما استحق منفعته ولو
 بنحو اجارة واعارة من
 غير السيد بدليل كلامه
 السابق فلا يقدم سيده عليه
 لانه اجنى منه ويؤخذ منه
 بالاولى أنه لا يقدم على قته
 البعض فيما ملكه ببعضه
 الحر (والأصح تقديم
 المكترى) ومقرر نحو
 الناظر (على المكترى)
 والمقرر نظرا لملك المنفعة
 وقيد شارح المكترى
 بالمالك وهو موهم إلا أن
 يراد المالك للمنفعة ومع
 ذلك هو موهم أيضا إذ لا
 يكرى إلا مالك لها فهو
 لبيان الواقع لا للاح
 (والغدير على المستعير)
 لملكه الرقبة والمنفعة
 واختار السبكي تقديم
 المستعير لشمول في بيته
 المار في الخبر له ولا لزم
 تقديم نحو المؤجر أيضا
 ويحاج عنه بان الاضافة
 للملك أو الاختصاص

السابقة سم وعارة البصرى قوله ونظر فيه القمولى الخ قد يقال الا قرب التنظير في قولها والاصولوا
 فرادى فليتأمل ثم رايته قال في فتح الجوار ادا مناصه والا وجه ان الولي لاحق له في ذلك مطلقا وان حث جاز
 إقامة الجماعة في ملك المولى بان حضر وافيها حاجة او مصلحة له قدم بالصفات الاتية اه بصرى (قوله)
 فرادى) أى ثم إن كانوا قاصدين انهم لو تمكنوا من الجماعة فعلوها كتب لهم ثواب القصده ش (قوله)
 وكانه لمح ان هذا الخ قد يكون محل النظر قوله والاصولوا فرادى وبوجه بما قدمت انفا سم (قوله وهو)
 أى مالمح اليه بالتنظير (قوله السيد) أى لا غيره معنى (قوله او بملك غيره) أى وان اذن له في التجارة او
 ملكه المسكن معنى قول المتن (لامكاتبه) أى كتابة صححة معنى زاد ع ش لانه هو الذى يستقل بنفسه اه
 (قوله بدليل) متعلق بقوله يعنى الخ (وقوله السابق) اشارة إلى ونحوه كرى و (قوله فيما ملكه ببعضه)
 ظاهره وإن كان بينهما ما ياء ووقع ذلك في نوبة سيده وهو ظاهر فيقدم على سيده لملكه الرقبة والمنفعة
 ع ش (قوله نظرا) إلى الفصل في النهاية الا قوله بخلاف إلى ولو لولى (قوله وقيد شارح) هو الجلال المحلى
 وإنما قيد بذلك لانه محل الخلاف كما يعلم من تعليل المقابل الا فى فلا يتوجه ما ذكره الشارح م ر ك بن حجر
 وشبدي وسيأتى عن البصرى مثله مع زيادة (قوله وهو موهم) أى لخلاف المقصود وهو أى المقصود كون
 المكترى اعم من المالك وغيره كالمستأجر كرى (قوله إذ لا يكرى الا مالك) يرده عليه نحو الناظر والولى
 رشيدى عبارة البصرى قوله إذ لا يكرى الخ قد يقال ممنوع لان وكيل مالك المنفعة يكرى هذا والا وجه حمل
 كلام الشارح المذكور على المتبادر منه وهو مالك الرقبة ولا يهاهم فيه بوجه إذ غرضه من ذلك الاشارة إلى
 محل الخلاف فان المقابل على تقديم المكترى بانه مالك الرقبة وهذا لا يتأتى فى غير فليتأمل ثم رأيت فى المعنى
 مانصه ومقتضى التعليل كما قال الاسنوى جريان الخلاف فى الموصى له بالمنفعة وان المستأجر إذا اجر غيره
 لا يقدم بخلاف اه ومنه يؤخر ما ذكرته اه (قوله فهو لبيان الواقع) أى ولدفع توهم ان المراد به مالك
 العين لكن قوله م ر فى تعليل القول الثانى لانه مالك الرقبة أقوى من ملك المنفعة يقتضى تخصيص
 المكترى بملك العين وليس كذلك بل المكترى قد يكون مالكا للمنفعة فقط كالواستأجر دار انما كراها
 لغيره واجتمع كل من المكترى والمكترى فالمكترى مقدم لانه مالك للمنفعة الا ان ع ش وتقدم عن البصرى
 والرشيدى ما يعلم منه جوابه (قوله للملكه) إلى قوله بل يظهر فى المعنى الا قوله الرقبة وقوله بخلاف إلى وعلم
 وإلى الفصل فى النهاية إلى قوله الرقبة قول المتن (على المستعير) قال فى الايعاب لو اعار المستعير وجوزناه
 للعلم بالرضا به وحضر اقالذى يظهر ان المستعير الاول لولى لان الثانى فرعه ويحتمل استواؤه لانه كالوكيل
 عن المالك فى الاعارة ومن ثم لو اعاره باذن استويا فيما يظهر اه وفيه نظر لانه إن كان اعارته للثانى باذن
 من المالك انزل المستعير الاول باعارة الثانى فيسقط حق المستعير الاول حتى لو رجع فى الاعارة لم يصح
 رجوعه وإن كان باذن فى اصل الاعارة بدون تعيين كالوايعار بعلمه برضا المالك وقد قدم فيه ان المستعير
 الاول أحق أى لانه متمكن من الرجوع متى شاء وهذا بعينه موجود فيما لو اذن فى الاعارة فلا تعين لاحد فلا
 وجه للتسوية بينهما فيه بناء على انه يعلم الرضا يكون الحق الاول ع ش (قوله للملكه الرقبة) هذا لا يشمل
 المستأجر المعير سم أى ويشمله قول المعنى ويقدم المعير المالك للمنفعة ولو بدون الرقبة وقول النهاية للملكه
 المنفعة اه وفيهما ايضا لو حضر الشريكان او احدهما والمستعير من الاخر فلا يتقدم غيرهما إلا باذنه
 ولا احدهما إلا باذن الاخر والحاضر منهما احق من غيره حيث يحوز انتفاعه بالجميع والمستعيران من
 الشريكين كالشريكين فان حضر الاربعة كفى اذن الشريكين اه (المار فى الخبر) الاول القلب (قوله له) أى
 المستعير واللام متعلق بالشمول (قوله لانه غير مالك) قد يقال الاضافة إن كانت للملك خرج المستأجر لانه

شرح م ر ولا يقدم واحدا بالصفات السابقة (قوله وكانه لمح ان هذا الخ) قد يكون محل النظر قوله وإلا
 صلوا فرادى وبوجه بما فى الحاشية الاخرى (قوله للملكه الرقبة) هذا لا يشمل المستأجر المعير (قوله لانه غير
 مالك لها) هذا لا يدل على الخروج لان عدم الملك لا يستلزم عدم الاختصاص وقد فرق ابن الخشاب بين

وكلاهما متحقق فى ملك المنفعة فدخول المستأجر وخرج المستعير لانه غير مالك لها

ليس مالكا للبيت وإن ملك منفعة أو الاختصاص دخل المستعير ودعوى دخول الأول على التقدير الأول
 وخروج الثاني على التقدير الثاني محل نظر سيد عمر عبارة سم قوله لا غير مالك الخ هذا لا يدل على الخروج
 لأن عدم الملك لا يستلزم عدم الاختصاص و فرق ابن الحشاش بين الاختصاص والاستحقاق والملك في معاني
 اللام بأن ما لا يصلح له التملك اللام معه لام الاختصاص وما يصلح له التملك ولكن اضيف اليه ما ليس بمملوك
 له اللام معه لام الاستحقاق وما عدا ذلك فاللام فيه للملك فان اراد الشارح بالاختصاص هذا المعنى ورد عليه
 ان الاضافة لا تنحصر في الملك والاختصاص هذا المعنى وإن اراد ما يشمل الاستحقاق فهو متحقق في المستعير
 فتأمل اهـ قول المتن (والوالى الخ) وقع السؤال عن الامام الاعظم إذا اراد الاذان هل يقدم على المؤذن الراتب
 كما يقدم في الامامة على الامام الراتب والوجه أنه يقدم إذ لا فرق بينهما وأما عدم أذانه عليه السلام فللعذر كما بينوه
 سم قول المتن (اولى الخ) أى تقديم ما تقدم ما معنى وشرح بافضل (قوله السابق) أى فى شرح فله التقديم (قوله
 وظاهر ان محل الاول) أى مسألة الوالى المذكورة رشيدى (قوله او نائبه) شامل لقاضى البلد سم أى فيقدم
 من ولاه قاضى البلد عليه لان القاضى مجرد وسيلة فالولى حقيقة منبئيه وهو الامام الاعظم خلافا لما يأتى عن
 الرشيدى (قوله على الوجه) أى كما قاله الاذرى وغيره نهاية قال الرشيدى عبارة الاذرى ويقدم الوالى
 على امام المسجد قلت وهذا فى غير من ولاه الامام الاعظم ونوابه امام من ولاه الامام الاعظم ونحوه فى جامع
 او مسجد فهو اولى من والى البلد وقاضيه بلا شك انتهت ومراده بنواب الامام الاعظم وزرؤه بدليل قوله
 فى المفهوم امام من ولاه الامام الاعظم ونحوه ولا بدع فى تقديم هذا على والى البلد وقاضيه امام من ولاه قاضى البلد
 فلا شك فى تقديم القاضى عليه لانه مولى وعلى قياس هذا ينبغى ان يكون قول الشارح بل يظهر الخ مفروضا
 فيمن ولاه نفس الامام فتأمل اهـ وقوله امام من ولاه قاضى البلد الخ فيه فتأمل والوجه حمل قول الشارح بل
 يظهر الخ على اطلاقه كما مر عن سم وقال هنا قوله على من عدا الامام الخ شامل لنائب الامام الذى ولاه اهـ
 (فصل فى بعض شروط القدوة) (قوله فى بعض شروط القدوة) الى التنبيه فى النهاية الا قوله أى فيما الى
 وكذا (قوله فى بعض شروط القدوة) وشروطها سبعة وهى عدم تقدم المأموم على إمامه فى المكان والعلم
 بانتقالات الامام واجتماعهما بمكان واحدا ونوعية الاقتداء والجماعة وتوافق نظم صلاتهما والموافقة فى سنن
 تفحش المخالفة فهما والتبعية بان يتأخر تحرره عن تحرر الامام بحجى (قوله ومكروهاتها) أى بعض
 مكروهاتها نهاية قول المتن (لا يتقدم الخ) ظاهر اطلاقهم انه لا فرق فى ذلك بين العالم والجاهل والناسى وفى
 الايعاب نعم بحث بعضهم أن الجاهل يغفر له التقدم لانه عذرا بأعظم من هذا وإنما يتجه فى معذور لبعده
 او قرب إسلامه وعليه فالناسى مثله اهـ إلا ان يقال ان الناسى ينسب للتقصير لغفلته باهماله حتى نسى الحكم
 عس (قوله لا بقيد الوقوف) أى يشمل مكان القعود والاضطجاع معنى أى والاستلقاء والركوع
 والسجود (قوله أو التقييد) عبارة النهاية فى التقييد الخ بالفاء (قوله به) أى بالموقف عس (قوله للغالب)
 أى باعتبار أكثر احوال المصلى او بأشرف احواله وهو الوقوف شوبرى (قوله لان ذلك لم ينقل) أى

(والوالى فى محل ولايته
 أولى من الافقه والمالك)
 الآذن فى الصلاة فى ملكه
 وإن لم يأذن فى الجماعة
 بخلاف ما إذا لم يكن فيهم
 وال لا تقام الجماعة فيه إلا
 بأذنه فيها لئلا يلزم تقدم
 غيره بغير إذنه وهو ممتنع
 وظاهر أن محل الأول إن
 لم يزد زمن الجماعة وإلا
 احتيج لأذنه فيها وعلم من
 كلامه تقدمه على غير دينك
 بالأولى وذلك للخبر
 السابق ويقدم من الولاية
 الأعم ولايته هو أولى من
 الراتب إن شملت ولايته
 الامامة بخلاف ولاه نحو
 الشرطة على الأوجه ولو
 ولى الامام أو نائبه الراتب
 قدم على والى البلد وقاضيه
 على الأوجه أيضا بل يظهر
 تقدمه على من عدا الامام
 الاعظم من الولاية

(فصل فى بعض شروط
 القدوة وكثير من آدابها
 ومكروهاتها لا يتقدم)
 المأموم (على إمامه فى
 الموقف) يعنى المكان
 لا بقيد الوقوف أو التقييد
 به للغالب لان ذلك لم ينقل
 (فان تقدم)

الاختصاص والاستحقاق والملك فى معاني اللام بأن ما لا يصلح له التملك اللام معه لام الاختصاص وما
 يصلح له التملك ولكن اضيف اليه ما ليس بمملوك له اللام معه لام الاستحقاق وما عدا ذلك فاللام فيه
 للملك فان اراد الشارح بالاختصاص هذا المعنى ورد عليه ان الاضافة لا تنحصر فى الملك والاختصاص
 هذا المعنى وإن اراد به ما يشمل الاستحقاق فهو متحقق فى المستعير فتأمل (قوله وهو أولى من الراتب
 الخ) وقع السؤال عن الامام الاعظم إذا اراد الاذان هل يقدم على المؤذن الراتب كما يقدم فى الامامة على
 الامام الراتب والوجه أنه يقدم إذ لا فرق بينهما وأما عدم أذانه عليه السلام فللعذر كما بينوه على ان عدم
 أذانه لا ينبغى أن أنه أحق به إذا أراد وأما مخالفة بعض الناس محتجا بأن الامامة أعظم رتبة فينا فيه أن
 الاذان افضل منها مع ان اعظمية الرتبة لا تقتضى فرقا بينهما (قوله او نائبه) شامل لقاضى البلد
 (قوله على من عدا الامام) شامل لنائب الامام الذى ولاه (فصل) لا يتقدم على إمامه الخ

القائم او غيره عليه يقيناً في غير صلاة شدة الخوف وفاقا لابن ابي عمرون (بطالت) إن كان في (٣٠) الابتداء والائناء وتسمية ما في

الابتداء بظلالنا تغليب وإلا
فهي لم تنعقد (في الجديد)
لأن هذا الخش من المخالفة
في الأفعال المبطل لما يأتي
أما لو شك في التقدم عليه فلا
تبطل وإن جاهد من إمامه لأن
الأصل عدم المبطل فقدم
على أصل بقاء التقدم (ولا
تضر مساواته) للإمام لعدم
المخالفة لكنها مكروهة
مفوتة لفضيلة الجماعة أي فيما
ساوى فيه لا مطلقاً وأن
اعتد بصورتها في الجمعة
وغيرها حتى يسقط فرضها
فلا تنافي خلافاً من ظنه وكذا
يقال كما يصرح به كلاً هم
لا سيما كلام المجمع في كل
مكروه من حيث الجماعة
كمخالفة السنن الآتية في هذا
الفصل والذين بعده
المطلوبة من حيث الجماعة
﴿تنبيه﴾ من الواضح مما
مر أن من أدرك التحريم
قبل سلام الإمام حصل
فضيلة الجماعة وهي السبع
والعشرون لكنها دون
من حصلها من أولها بل أو
في أثنائها قبل ذلك أن
المراد بالفضيلة الفائتة هنا
فيما إذا ساواه في البعض
السبعة والعشرون في ذلك
الجزء وما عداه مما لم يساوه
فيه يحصل له السبع
والعشرون لكنها متفاوتة
كما تقرر وكذا يقال في كل
مكروه هنا أمكن تبغيضه

لأن المتقدمين بالنبي ﷺ وبالخلفاء الراشدين لم ينقل عن أحد منهم ذلك أي التقدم ولقوله ﷺ إنما جعل
الإمام ليؤتم به والائتمام بالاتباع والمتقدم غير تابع ومعنى (قوله القائم) إلى قوله أي فيما ساوى
في المعنى (قوله وفاقا لابن ابي عمرون) فقال إن الجماعة في صلاة شدة الخوف أفضل وإن تقدم بعضهم على
بعض وهو المعتمد وإن خالفه كلام الجمهور ونهاية ومعنى أي نقول وإن انفردوا نضل عرش قول المتن (في
الجديد) أي والقديم لا تبطل مع الكراهة نهاية ومعنى (قوله المبطل) صفة المخالفة قال شيخنا ولعل وجه
الاحتشية خروجه بتقدمه عليه عن كونه تابعا كما في الأطفيجي وقال شيخنا الحنفى وجهها أنه لم يهد ذلك
التقدم في غير شدة الخوف بخلاف المخالفة في الأفعال فإنها عهدت لا عذار كثيرة بجبري (قوله لما يأتي) عبارة
النهاية والمعنى كما سيأتي اهـ (قوله فلا تبطل الخ) ظاهره وإن وقع الشك في حال التنية سم وعش قال
البيجيري والمعتمد أنه يضر تغليباً للمبطل اهـ فليراجع (قوله أما لو شك الخ) فضيلته مقابلته لليقين أن المراد
بالشك هنا ما يشمل الظن فليراجع (قوله من إمامه) أي قدمه كمدى (قوله فقدم الخ) أي فيما جاهد من إمامه
سم (قوله) وإن اعتد بصورتها غايته لقوله مفوتة الخ والضمير في صورتها يرجع للجماعة سم (قوله في
الجمعة وغيرها الخ) أي من حصول الشعائر فيسقطها فرض الكفاية ويتحمل الإمام عنه القراءة والسهو
وبلحقه سهو إمامه ويضر التقدم عليه بركنين فعليين كما يأتي وغير ذلك عرش (قوله فلا تنافي) أي بين
الكراهة وبين عدم الضرر كمدى (قوله المطلوب) صفة للسنن (قوله عمار) أي في إدراك فضيلة تكبيرة
التحرر كمدى (قوله أن من أدرك الخ) بيان لما (قوله) أن المراد مبتداً خبره (من الواضح) المتقدم
سم (قوله السبعة والعشرون الخ) أي التي تخص ذلك الجزء الذي قارنه فيه وإيضاحه أن الصلاة في جماعة
تزيد على الانفراد بسبع وعشرين صلاة والركوع في الجماعة يزيد على المنفرد بسبع وعشرين ركوعاً فإذا
قارن فيه دون غيره فانت الزيادة المختصة بالركوع وهي السبع والعشرون التي تتعين له فقط دون
السبع والعشرين التي تخص غيره كالسجود عرش (قوله في ذلك الجزء) أن كان المراد به فوات فضيلة السبع
والعشرين من حيث ذلك المندوب الذي قوته أي فوات فضيلته فواضح وإن كان المراد مطلقاً فحل
تأمل لأن المضاعفة في الجماعة فيما يظهر لا شأناً لها على فضائل عديدة تخلو عنها صلاة الفذ والحكم بأن عدم
الائتمام بفضيلة منها يلغى الائتمام ببقية الفضائل التي أتى بها محض تحكيم ما لم يرد به نص من الشارع فاعل
الأقرب والله أعلم توجه كلام المجمع وغيره بما اشترت إليه أنه تفوته فضيلتها بالنسبة لما فوته لا مطلقاً ثم
رايت سم على المنهج قال قوله وكراهة لموم انفرد الخ ومع انفرد وكراهة له تفوته فضيلة الجماعة خلافاً
للحلي بل فضيلة الصف وفاقاً للطبلاوى والبرلى نعم فضيلته دون فضيلة من دخل الصف والزمي وافق المحلى
اه بصري وفي الكردى بعد ذكره مانصه وفي فتاوى السيد عمر المذكور لعله أي ما قاله الطبلاوى
والبرلى الأقرب إن شاء الله تعالى انتهى وهو الوجه مما سبق اهـ (قوله تحصل له السبع والعشرون)
أي المخصوصة بما عدا ذلك الجزء كما هو صريح العبارة فحينئذ فماعتى قوله لكنها الخ (قوله كما تقرر)
أي انفاً (قوله نعم) إلى قول المتن بالعقب في النهاية قول المتن (قيل) أي عرفاً فيما يظهر ولا يزيد على ثلاثة
أذرع نهاية أي فإن زاد ذكره وكان مفوتاً لفضيلة الجماعة كما يعلم مما يأتي رشيدى (قوله في العراة) أي وفي إمامة

(قوله) وفاقا لابن ابي عمرون) أي في أنه لا يضر التقدم فيها (قوله فلا تبطل) ظاهره وإن وقع الشك
حال التنية (قوله فقدم على أصل بقاء التقدم) أي فيما إذا جاء من إمامه (قوله) وإن اعتد بصورتها)
غايته لقوله مفوتة الخ والضمير في صورتها يرجع للجماعة عرش (قوله أن من أدرك الخ) بيان لما وقوله
أن المراد مبتداً خبره من الواضح المتقدم (قوله فيما إذا ساواه في البعض السبعة والعشرون) هـ
قال ما يخص ذلك البعض من السبع والعشرين وهو جزء من كل واحدة من السبع والعشرين بالنسبة
فإن الظاهر أن السبع والعشرين لجملة الجماعة في جملة الصلاة لا لكل جزء فليتأمل وما يكاد أن يقطع
بالظاهر المذكور أنه لو كانت السبع والعشرون لكل جزء لزادت درجات الجماعة على السبع والعشرين

(ويندب تحلفه) عنه (قيل) بأن تتأخر أصابعه عن عقب إمامه فيما يظهر لأنه لا أدب نعم قد أسن المساواة كما يأتي في العراة والتأخر الكثير

كما في امرأة خلف رجل (والاعتبار) (٣٠٢) في التقدم والتأخر والمساواة في القيام وكذا الرجوع كاه وظاهر (بالعقب) الذي اعتمده عليه

وان اعتمد على المتأخرة
أيضا كما هو قياس نظاهر
خلافا للبغوي وهو ما يصيب
الأرض من مؤخر القدم
دون أصابع الرجل لان
خشب التقدم إنما يظهر به فلا
اثر لتقدم أصابع الماموم مع
تأخر عقبه بخلاف عكسه
ولا للتقدم ببعض العقب
المعتمد على جميعه تصور
فيما يظهر ترجيحه من خلاف
تحكاك ابن الرفعة عن القاضي
وعلى الصحبة بانها مخالفة
لا تظهر فاشبهت المخالفة
البسيرة في الأفعال وبه يفرق
بين ما هنا وضرر التقدم
ببعض نحو الجنب فيما يأتي
لان تلك مخالفة فاحشة كما
هو ظاهر وفي القعود بالالية
ولوراكبا في الاضطجاع
بالجنب أي جميعه وهو ما
تحت عظم الكتف إلى
الخاصرة فيما يظهر وفي
الاستلقاء بالعقب ان اعتمد
عليه أيضا وإلا فأخر ما
اعتمد عليه فيما يظهر ثم
رايت الأذرعى قال هنا
يحتتمل ان العبرة براسه
ويحتتمل غير ذلك وما ذكرته
أوفق بكلامهم كما هو واضح
سواء في كل ما ذكر اتحادا
قيامًا أم لا ولا محل ما ذكر
في العقب وما بعده ان اعتمد
عليه فان اعتمد على غيره
وحده كاصابع القائم
وركة القاعد اعتبر ما
اعتمد عليه على الأوجه حتى

النسوة معنى (قوله كما في امرأة الخ) أي بشرط أن لا يزيد على ثلاثة أذرع على ما يفيد قوله من الآتي ويسن أن
لا يزيد ما بينه وبينهما كما بين كل صفين على ثلاثة أذرع ثم رايت بهما مش عن فتاوى ابن حجر ما نصه قال القاضي
وغيره وجزم به في المجموع السنة لا يزيد بين الامام ومن خلفه من الرجال على ثلاثة أذرع تقريبا كما بين
كل من صفين اما النساء فليس هن التخلف كثيرا انتهى ع ش (قوله وان اعتمد على المناخر ايضا الخ) خلافا
للتنهاية والمغنى عبارتهما ولو اعتمد عليهما صححت القدوة كما اقتضاه كلام البغوي زاد الاول وافتى به الوالد
رحمه الله اه (قوله خلافا للبغوي) وفي القوت عن البغوي فلو تقدم بأحد العقبين فان اعتمد على القدم بطات
صلاته وان لم يعتمد عليه لم تبطل وكذا لو اعتمد عليهما قلت وفيه نظر انتهى وبالصحة فيما إذا اعتمد عليهما
أفتى شيخنا الشهاب الرملي سم (قوله وهو) أي العقب إلى قوله ولا للتقدم في النهاية والمغنى (قوله به) أي
بالعقب (قوله بخلاف عكسه) أي تقدم عقبه وتأخر أصابعه فيضر لان تقدم العقب يستلزم تقدم المنكب
مغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه وقد يقتضى انه يضر تقدم المنكب وإن لم يتقدم العقب
بان انحى يسير إلى جهة الامام بحيث صار منكبه مقدما فايراجع اه اقول وقد يمنع الاقتضاء المذكور بان
معنى التعليل المذكور ان تقدم العقب يستلزم تقدم المنكب فيظهر خش التقدم بجمع البدن او معظمه
بخلاف تقدم الاصابع فقط فلا يستلزم ذلك فلا يظهر خش التقدم ومثل التقدم بالاصابع فقط التقدم
بالمنكب فقط في عدم ظهور المخالفة (قوله ان تصور) أي كمن يقتدى بمن توجه لركن البيت الشريف
(قوله وعلى) أي ابن الرفعة و(قوله الصحة) مال اليها مر سم على المنهج ع ش (قوله بانها) أي المخالفة
بتقدم بعض العقب (قوله وبه) أي يكون المخالفة يسيرة (قوله بين ما هنا) أي عدم ضرر التقدم ببعض
العقب (قوله وفي القعود) إلى قوله أي جميعه في النهاية والمغنى (قوله وفي القعود الخ) عطف على قوله في
القيام (قوله بالالية) أي ولو في التشهد نهاية ومعنى (قوله يحتمل ان العبرة براسه) وهو الأوجه نهاية ومعنى
عبارة سم قوله يحتمل ان العبرة براسه جرى عليه مر ودو شامل للمستثنى معترضا بأن جعل رأسه لجهة
يمين الامام او يساره او امتد في جهة اليمين او اليسار اه (قوله وما ذكرناه اوفق الخ) اعتبار الراس حيث
اعتمد عليه كما هو الغالب لانه آخر ما يعتمد عليه بما إلى المأموم فهو على وزان العقب من القائم بخلاف العقب
في المستلق فانه على وزان الاصابع من القائم فتدبر بصرى (قوله سواء) إلى قوله ويردد في النهاية والمغنى
(قوله اتحدا) أي الامام والمأموم ع ش (قوله كاصابع القائم) أي او الساجد كما نقله سم عن الشارح مر
ع ش (قوله اعتبر ما اعتمد عليه الخ) يؤخذ منه بالاولى انه لو صار قائما على أصابع رجله خلقة كانت العبرة
بالاصابع وهو ظاهر وانه لو انقلبت رجله كانت العبرة بما اعتمد عليه ع ش (قوله بان لم يمكنه الخ)
أي اما إذا تمكن من الصلاة على غير هذا الوجه فصلاته غير صحيحة نهاية وسم (قوله إلا ان يقال

التي اقتصر واعليها بأضعافها فليتأمل (قوله خلافا للبغوي) في القوت عن البغوي فلو تقدم بأحد
العقبين فان اعتمد على المتقدم بطلت صلاته وإن لم يعتمد عليه لم تبطل وكذا لو اعتمد عليهما قلت وفيه نظر اه
وبالصحة فيما إذا اعتمد عليهما أفتى شيخنا الشهاب الرملي (قوله بخلاف عكسه) قال في شرح الروض لان
تقدم العقب يستلزم تقدم المنكب اه وقد يقتضى انه يضر تقدم المنكب وإن لم يتقدم العقب بان
انحى يسيرا إلى جهة الامام بحيث صار منكبه مقدما فايراجع (قوله بالجنب أي جميعه) ان كان المراد
انه لا بد من التأخر بجزء من الجنب في جميع طوله المذكور فواضح انه لا بد من التأخر بجمع عرض
الجنب فشكل إذ لا مخالفة مع التأخر ببعضه فلعل المراد الاول وقد يتجه انه يضر التقدم ببعض عرض
الجنب كالتقدم ببعض العقب إن قلنا انه يضر وإلا فيحتمل الفرق ثم رايت كلام الشارح السابق (قوله)
يحتتمل ان العبرة براسه) جرى عليه مر وهو شامل للمستثنى معترضا بأن جعل رأسه لجهة يمين الامام او
يساره او امتد في جهة اليمين او اليسار (قوله بان لم يمكنه غير هذه الخ) احتراز عن امكانه غير ما لا اعتد

لوصلي قائما معتمدا على خشبتين تحت إبطيه فصارت رجلاه معلقة في الهواء واما ستين الأرض من غير اعتماد
بأن لم يمكنه غير هذه الهيئة اعتبرت الخشبتيان فيما يظهر ويتردد النظر في مصلوب اقتدى بغيره لانه لا اعتماده على شيء إلا أن يقال

اعتاده في الحقيقة على منسكيه لانهما الحاملان له فليعتبروا كان هذا هو (٣٠٣) ماحظ الأسنوى في اعتبارهما فيمن

تعلق بحبل ورده بيطان
صلاته إنما هو من حيثية
أخرى هي أن هذه الهيئة
يوجب اختيارها عدم
انقضاء الصلاة كما علم مما
مر في مبحث القيام ولم
أر لهم كلاماً في الساجد
ويظهر اعتبار اصابع
قدميه ان اعتمد عليها
أيضاً وإلا فآخر ما اعتمد
عليه نظير مامر ثم رأيت
بعضهم بحث اعتبار أصابعه
ويتعين حمله على ما ذكرته
(ويستديرون) أي المأمومون
ندبا ان صلوا في المسجد
الحرام حول الكعبة) كما
فعله ابن الزبير رضي الله
عنهما وأجمعوا عليه
بأن فيه اظهاراً لتمييزها
وتعظيمها وتسوية بين
الكل في توجههم إليها وبه
يتجه اطلاقهم ذلك الشامل
لكثرة الجماعة وقلتهم
خلافاً لمن قيده الندب
بكثرتهم ويندب أن يقف
الامام خلف المقام للتابع
ومعلوم بما مر في الاستقبال
أنه لو وقف صف طويل
في أخريات المسجد الحرام
صح بقية السابق ثم
(ولا يضركونه أقرب
إلى الكعبة في غير جهة
الامام في الاصح) إذ
لا يظهر بذلك مخالفة
فاجشة بخلافه في جمته

اعتاده في الحقيقة على منسكيه) جزم به المغني (قوله يوجب اختيارها الخ) احتراز عن الاضرار اليها عبارة
النهاية ولو تعلق مقتد بحبل وتعين طريقاً ايضاً اعتبر منسكبه ايضاً فيما يظهر اقال ع ش قوله مر وتعين
طريقاً اي بان لم تمكنه الصلاة إلا على هذه الحالة اه (قوله ويظهر اعتبار اصابع قدميه الخ) لا يعد فيه غير
ان اطلاقهم بخلافه بما به عبارة سم قوله اعتبار اصابع قدميه الخ لا يعد خلاف ذلك وان يقتصر التقدم باصابع
قدميه حال السجود وان اعتمد عليها وان المعتبر العقب بان يكون بحيث لو وضع على الارض لم يتقدم على
عقب الامام وان كان مرتفعاً بالفعل مر اه وعبارة ع ش وقوله اي حج ويظهر اعتبار اصابع الخ معتمد
ونقل سم على المنهج عن الشارح مر انه رجع اليه اخر اه قول المتن (ويستديرون الخ) اي والاستدارة
افضل من الصفوف ويصرح به قول الشارح مر استجواب ع ش ودعوى التصريح محل تأمل إذ قد يتفاوت
السنن بالنسبة لشيء واحد ولذا جمع المغني بين ندب الاستدارة والفضيلة الصفوف منها على طريق نقل
المذهب كما يأتي نعم ظاهر صنيع النهاية والشارح افضلية الاستدارة (قوله اي المأمومون) الى قوله ومعلوم
في النهاية وكذا في المغني الا قوله كما فعله الى ويوجه (قوله ندبا) اي يفكره في حق من هو في غير جهة الامام عدم
الاستدارة ع ش قول المتن (قوله في المسجد الحرام) اي وان لم يضق خلافا للزركشي نهاية ويأتي في
الشرح ما يفيد وزاد المغني عقب ذلك لكن الصفوف افضل من الاستدارة اه (قوله لتمييزها الخ) اي
الكعبة (قوله وتسوية بين الكل الخ) فيه تأمل سم عبارة البجيرمي قوله اليها اي الى جميع جهاتها وإلا فلو
وقفوا صفافاً خلف صف فقد توجهوا اليها اه وهذا التفسير ظاهر لتعليل المغني بقوله لاستقبال الجميع اه اي
بإضافة المصدر الى مقعوله ولك ان تدفع الاشكال بان معنى قول الشارح في توجههم اليها في توجه كل من
المقتدين الى الكعبة المشرفة بلا حائل ما يمكن (قوله وبه) اي بذلك التوجيه و (قوله ذلك) اي ندب
الاستدارة (قوله لمن قيد الخ) وهو الزركشي نهاية ومغني (قوله خلف المقام) قال شيخنا الزيادي وظاهر ان
المراد بخلافه ما يسمى خلفه عرفاً وان كان أقرب منه كان افضل ابن حجر اه و أشار بذلك الى دفع ما يقال كان
المناسب ان يقول امام المقام يعني بان يقف قبالة بابه لانه إذا وقف خلف المقام واستقبل الكعبة صار المقام
خلف ظهره ع ش وعبارة البجيرمي في القليوبي قوله خلف المقام اي بحيث يكون المقام بين الامام
والكعبة لان وجهه اي بابه كان من جهتها اه اي فالتعبير بالخلف صحيح بالنظر الى ما كان اولاً وان ما هو عليه
الآن قد حدث فالتوقف إنما هو بالنظر اليه واما بالنظر لحاله الاول فلا وقفه اصلاً قال سم ولا نظر لتفويت
ركعتي الطواف ثم على الطائفتين لانهم ليسوا اولي منه على ان هذا الزمن قصير ويندرو وجود طائف حيثئذ
فكان حق الامام مقدماً انتهى اه (قوله للتابع) اي له صلى الله عليه وسلم وللصاحبة من بعده شرح المنهج
(قوله بقية السابق) وهو الانحراف بحيث لو قرب من الكعبة لما خرج من سمتها واعتمد المغني الصحة مطلقاً
وظاهر النهاية موافقة الشارح كما وصحه الرشيدى مشير الى رد ما جرى عليه ع ش من حمل كلام النهاية على
موافقة ما في المغني من الصحة وان كانوا بحيث يخرج بعضهم عن سمتها لو قربوا وفي البسيري بعد ذكر الخلاف
المذكور ما نصه جزم البرماوي وجوب الانحراف وهو المعتمداه (قوله إذ لا تظهر) الى قوله وشمل في النهاية
(قوله بخلافه في جهته) فلو توجه الامام الركن الذي فيه الحجر مثلاً فجته بمجموع جهتي جانبيه فلا يتقدم عليه
المأموم المتوجه له ولا لاحدى جهتيه نهاية ومغني ويأتي في الشرح ما يفيد ع ش انظر هل من الجهتين
الركناني المحاذيان للجهتين زيادة على الركن الذي استقبله الامام ولا حتى لا يضرك تقدم المستقلين لذنبك
الركنين على الامام فيه نظر والا قرب الضرر فتكون جهة الامام ثلاثة اركان من جهة الكعبة اه (قوله

على قدميه فلا تصح صلاته مع هذه الهيئة (قوله فيمن تعلق بحبل الخ) ولو تعلق مقيد بحبل وتعين طريقاً
اعتبر منسكبه فيما يظهر شرح مر (قوله ويظهر اعتبار اصابع قدميه الخ) لا يعد خلاف ذلك وان
يقتصر التقدم باصابع قدميه حال السجود وان اعتمد عليها وان المعتبر العقب بان يكون بحيث لو وضع على
الارض لم يتقدم على عقب الامام وان كان مرتفعاً بالفعل مر (قوله وتسوية بين الكل) فيه تأمل (قوله

ويؤخذ من هذا الخلاف القوي

ان هذه الاقربية مكروهة (الخ) انظر المساواة سم على حج أقول يحتمل الكراهة أخذاً من كراهة مساواة له في القيام المتقدم ويحتمل الفرق بان سبب الكراهة هنا الخلاف القوي وهو متفق في المساواة ولم يظربها مساواة للإمام في الرتبة حيث اختلفت الجهة ولعل هذا أقرب ثم رابت في كلام شيخنا العلامة الشوبري ما يوافقه ع ش وفي هامش سم مانصه قوله سم انظر المساواة يمكن انها خلاف الاولى لا مكروهة لاننا لم نحكم بالكراهة إلا لوجود قوة الخلاف في القرب ولا خلاف في المساواة (قوله مفوته لفضية الجماعة) وقد أفنى بفوات شيخنا الشهاب الرمي نهاية وسم (قوله ولو توجه احدهما (الخ) اما لو وقف الامام بين الركنين فجئته تلك الجهة والركنان المتصلان بهما من الجانبين ع ش (قوله فكل من جانيه (الخ) اي مع الركنين المتصلين بهما زيادة على الركن الذي استقبله الامام كما مر ع ش (قوله بان كان) إلى قوله فابراد هذه في المعنى (قوله) وشمل كلامهم (الخ) ذكره البجيرى عن السلطان وأقره (قوله في هذه) أى فى مسئلة التقدم عند وقوفهما في السكبة مع اتحاد جهتهما (قوله واما موم اليه) أى إلى مستقبليهما (قوله ان ظهره) أى الماموم (قوله ولو كان بعض مقدمه (الخ) أى كان استقبل الامام إحدى جهات الاربع واستقبل الماموم الركن الذى احدى جهتيه جهة الامام بصرى اى وكعكس ذلك (قوله ضر على الاوجه) ان اراد بالمقدم العقب بخالف قوله السابق ولا للتقدم ببعض العقب (الخ) ان اراد غير العقب خالف قولهم ان الاعتبار بالعقب إلا أن يكون هذا الكلام مفروضاً من العبرة من العبرة فيه بالعقب بل بنحو الجنب وان يكون المراد بمقدمه منكمبة كما في شرح الروض سم (قوله اما لو كان) إلى المتن في المعنى وشرح المنهج (قوله الامام) أى فقط (قوله فلاحجر على الماموم) أى فله التوجه إلى أى جهة شاء معنى (قوله او الماموم) أى فقط (قوله امتنع توجهه (الخ) أى كان يكون توجه الامام إلى ظهره لان الجهة التى توجهها اليها واحدة وإن كان توجه كل منهما إلى جدار بخلاف ما إذا كان وجهه إلى وجهه فانه يصبح بجيرى قول المتن (و يقف) أى ند بانهاية ومغنى (قوله عبر) إلى قول المتن ويقف في النهاية (قوله للغالب) أى فلوم يصل واقفاً كان الحكم كذلك نهاية (قوله ايضا) أى كتعبيره السابق باموقف وبوقفاً (قوله ولو صلباً) إلى قول المتن ويقف في المعنى (قوله لم يحضر (الخ) حال من الذكر قول المتن (عن يمينه) قال في الارشاد بترأخ يسير وقال الشارح في شرحه بأن لا يزيد ما بينهما على ثلاثة أذرع أخذاً بما يأتى ويحتمل ضبطه بالعرف انتهى سم (قوله وإلا (الخ) أى ولا يقف عن يمينه سن له نحو يله فلو خاف ذلك كره فوات فضيلة الجماعة كما أفنى به شيخنا الشهاب الرمي ولا يظهر فرق واضح بين فوت فضيلة الجماعة في ذلك وعدم فواتها فيما لو وقف منفرداً كما قاله كثير من المشايخ فان الكراهة في الجميع ليست إلا من حيث الجماعة (فرع) صلى جماعة على وصف يقتضى كراهة نقص الصلاة كالحقن فالوجه فوات فضيلة الجماعة أيضاً لا يتجه فوات نواب

ان هذه الاقربية مكروهة (انظر المساواة (قوله مفوته لفضية الجماعة) أفنى بالفوات شيخنا الشهاب الرمي (قوله بل متجه) اعتمدهم (قوله لان الخلاف المذهبي احق) في إطلاقه نظر (قوله لتقدمه عليه) وقد افاد في المشبه انه يضر التقدم في جهته فكذلك المشبه (قوله ولو كان بعض مقدمه جهة الامام) قضية كون الاعتبار في التقدم والمساواة وغيرهما بالعقب ان يكون المراد بالمقدم العقب وحينئذ فان اراد بان بعضه جهة الامام الخ أن بعض كل من العقبين المعتمد عليهما جهة الامام والبعض الآخر لغيرها وأن بعض العقب الواحد المعتمد عليه فقط جهة الامام وبعضه الآخر لغيرها فقد يخاف قوله السابق ولا للتقدم ببعض العقب المعتمد على جميعه وإن اراد ان احدى العقبين المعتمد عليهما جهة الامام والاخرى لغيرها فهذا يتفرع على ما تقدم عن البغوى وغيره فيما لو قدم إحدى رجليه واخر الاخرى واعتمد عليهما وان اراد بالمقدم غير العقب خالف قولهم ان الاعتبار بالعقب إلا أن يكون هذا الكلام مفروضاً من العبرة من العبرة فيه بالعقب بل بنحو الجنب ويكون المراد بمقدمه منكمبة كما في الحاشية الاخرى عن شرح الروض (قوله ضر على الاوجه) هل يشكل بقوله السابق ولا للتقدم ببعض العقب الخ (قوله في المتن عن يمينه) قال في الارشاد بترأخ يسير قال الشارح في شرحه بأن لا يزيد ما بينهما على ثلاثة أذرع أخذاً بما يأتى ويحتمل ضبطه بالعرف اهـ (قوله وإلا)

مفوته لفضية الجماعة وهو محتمل بل متجه كالانفراد عن الصف بل أولى لان الخلاف المذهبي أحق بالمراعاة من غيره ولو توجه أحدهما الركن فكل من جانيه جهته (وكذا لو وقفا في السكبة واختلفت جهتهما) بأن كان وجهه لوجهه أو ظهره لظهره أو وجهه أو ظهر أحدهما لجنب الآخر فتصح وإن تقدم عليه حينئذ بخلاف ما إذا كان وجه الامام لظهر الماموم كما أفهمه المتن لتقدمه عليه مع اتحاد جهتهما فابراد هذه عليه في غير محله وشمل كلامهم في هذه ما لو استقبلا سقفاً وكان الماموم أرفع من الامام لصدق تقدمه عليه في جهته حينئذ إذ الظاهر أن تصويرهم بكون ظهر الماموم إلى وجه الامام ليس للتقييد بل المراد أن يكون مستقبليهما واحداً والماموم اليه أقرب وإن لم يصدق أن ظهره لوجهه ولو كان بعض مقدمه جهة الامام وبعضه لغيرها وتقدم ضر على الاوجه تغليباً للبطل اما لو كان الذى فيها الامام فلاحجر على الماموم أو الماموم امتنع توجهه جهة امامه لتقدمه عليه في جهته (ويقف) عبر

أصل الصلاة وحصول ثواب وصفها فليتمأمل مراه سم عبارة شرح بافضل أما إذا لم يقف عن يمينه أو تأخر كثير فإنه يكره له ذلك ويقوته فضيلة الجماعة اه قال السكردي عليه ولا تغفل عما سبق عن السيد البصري في المراءد من فوات فضيلة الجماعة اه وقوله أي سم لا يظهر فرق الخاي وفاقا للتنجيم والمحلى والنهاية والمغنى وقوله كثير من المشايخ أي كالطبلأوى والبرلسي والشهاب الرملي وباقى عن البحيرى ما يفيدان المتأخرين اعتمدوا الاول أى عدم الفرق (قوله سن للامام تحويله) وبه يعلم أنه يندب للامام إذا فعل أحد المأمومين خلاف السنة أن يرشده اليها بيده أو غيرهما إن وثق منه بالامتثال شرح بافضل زاد النهاية والامداد ولا يبعد أن يكون المأموم في ذلك مثله في الارشاد المذكور ويكون هذا مستثنى من كراهة الفعل القليل ومقتضى كلام المجموع والتحقيق عدم الفرق بين الجاهل وغيره وهو الاقرب وإن اقتضى كلام المذهب اختصاص سن التحويل بالجاهل اه عبارة المغنى فان وقف عن يساره أو خلفه سن له أن يتدار مع اجتناب الافعال الكثيرة فان لم يفعل قال في المجموع سن للامام تحويله اه قول المتن (أحرم عن يساره) أي تدبوا لو خالف ذلك كره وفاتت به فضيلة الجماعة كما أفق به الوالد رحمه الله نعم أن عقب تحريم الثاني تقدم الامام وتأخرهما نالافضيلتهما وإلا فلا تحصل لواحد منهما نهاية قال الرشيدى قوله وإلا فلا تحصل له الخ ظاهره أن فضيلة الجماعة تنزى في جميع الصلاة وإن حصل التقدم أو التأخر بعد ذلك وهو مشكل وفي فتاوى والده في محل آخر ما يخالف ذلك فليراجع اه قول المتن (ثم يتقدم الامام) ظاهره استمرار الفضيلة لها بعد تقدم الامام وإن دام على موقفيهما من غير ضم أحدهما إلى الآخر وكذلك لو تأخر أو لا بعده فيه لطلبه منها هنا ابتداء فلا يخالف ما سيأتى برماوى وعبارة العزبى قوله أو يتأخر إن أى مع انضمامها وكذا ينضمان لو تقدم الامام اه ويدل له قوله في الحديث فاخذ بايدنا فافا منا خلفه الخ بحيرى (قوله في القيام) ومنه الاعتدال ع ش قول المتن (افضل) أى من تقدم الامام مغنى (قوله والحق به الركوع) أى كما يحسنه شيخنا مغنى ونهاية (قوله وإلا) أى إن لم يمكن إلا احدهما لضيق المكان من احدا الجانبين أو نحوه كالأول كان بحيث لو تقدم الامام سجد على نحو تراب يشوه خلقه أو يفسد ثيابه أو يضحك عليه الناس ع ش (قوله تعين ماسهل منهما) يتردد النظر فيما لو ترك المتعين عليه ذلك فعليه هل يكون مفوتا لفضيلة الجماعة بالنسبة اليه فقط لأن الآخرين أو الآخر لا تقصير منهما أو منه أو بالنسبة للجميع لوجود الخلل في الجماعة في الجملة ولعل الاول أو وجه بصري زاد ع وشئ الشهاب الرملى عمالفتى به بعض اهل العصر أنه إذا وقف صف قبل إتمام ما امامه لم تحصل له فضيلة الجماعة هل معتمد ام لا فاجاب بأنه لا تفوته فضيلة الجماعة بوقفة المذكور وفي ابن عبدالحق ما يوافقه وعليه فيكون هذا مستثنى من قولهم مخالفة السنن المطلوبة في الصلاة من حيث الجماعة مكروهة مفوتة للفضيلة

أى وأن لا يفعله بأن لم يقف عن يمينه سن له تحويله فلو خالف ذلك كره وفاتت فضيلة الجماعة كما أفق به شيخنا الرملى ولا يظهر فرق واضح بين فوات فضيلة الجماعة في ذلك وعدم فواتها فيما لو وقف منفردا كما قاله كثير من المشايخ فان الكراهة في الجميع ليست إلا من حيث الجماعة (فرع) صلى جماعة على وصف يقتضى كراهة نفس الصلاة كالحقن فالوجه فوات فضيلة الجماعة أيضا إذ لا يتجه فوات ثواب اصل الصلاة وحصول ثواب وصفها فليتمأمل مراه (قوله في المتن ثم يتقدم الامام أو يتأخران) لو لم يتقدم الامام ولا تأخر اكره وفاتت فضيلة الجماعة كما هو ظاهر لكن هذا واضح بالنسبة للمأموم اما الامام فهل تثبت الكراهة وفوات الجماعة في حقه أيضا ولا نطلب التقدم والتأخر لإتمامه لمصلحة المأموم فيه نظر ولا يبعد ثبوت ذلك في حقه أيضا حيث أمكنه التقدم ولا نسلم أن طلب ما ذكره لمصلحة المأموم فقط بل لمصلحته هو أيضا فليتمأمل ويجرى التردد المذكور فيما لو وقف المأموم عن يساره أو أمكنه تحويله إلى اليمين أو انتقاله هو بحيث يصير المأموم عن يمينه (قوله والحق به الركوع) اعتمدهم رومشى الشارح في شرح الارشاد على خلاف الالحاق فقال بخلاف ما إذا كانا في غير القيام ولو الركوع كما يحسنه البلقينى أو التشهد الاخير خلافا لما يوهمه كلام الروضة اه ومشى في شرح الروض على الالحاق فقال والظاهر أن الركوع كالقيام (قوله

سن للامام تحويله للاتباع
(فان حضر آخر أحرم عن
يساره) فان لم يكن يساره
محل أحرم خلقه ثم تأخر
اليه من هو على اليمين (ثم)
بعد إحرامه لاقبله (يتقدم
الامام أو يتأخران) في
القيام والحق به الركوع
(وهو) أى تأخرهما
(أفضل) للاتباع أيضا
ولأن الامام متبوع فلا
يناسبه الانتقال هذا إن
سهل كل منهما السعة المكان
وإلا تعين ماسهل منهما
تحصيلا للسنة أما في غير
القيام والركوع فلا تقدم
ولا تأخر

اه وتعقبه البجيرى بقوله واعتمد مشايخنا خلافة أى وفاقا للتحفة والنهاية والمغنى (قوله لعسره الخ) عبارة
 شرح الهجة أى والمغنى إذ لا يتأتى إلا بعمل كثير ويؤخذ منه أنه لا يندب ذلك للعاجزين عن القيام انتهت
 سم قول المتن (صفا الخ) أى بحيث لا يزيد ما بينه وبينها على ثلاثة أذرع وكذا ما بين كل صفين مغنى ونهاية
 وباقى فى الشرح مثله (قوله أى قاما صفا) قضية هذا الحل أن بقرا قول المصنف صفا بفتح الصاد مبني
 للفاعل وهو جائز كبنائه للمفعول فإن صف يستعمل لازما ومتعديا ع (قوله للاتباع الخ) فلو وقفا
 عن يمينه أو يساره أو أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره أو أحدهما خلفه والآخر بجنبه أو خاف الأول
 كره كفى المجموع عن الشافعى مغنى (قوله وإن كن محارمه) أى أو زوجته نهاية ومغنى (قوله أو ذكر
 وامرأة الخ) ظاهره وإن كانت المرأة محرما للذكر وهو موافق لقوله المتقدم وإن كن محارمه وهو ظاهر
 لا اختلاف الجنس وعبارة عميرة لو كانت المرأة محرما للرجل فالظاهر أنها بصفتها خلفه ع (قوله أو
 بالغ وصبي) أى أو صبيان (قوله وهى وخنى خلفهما) وحيث يحصل لكل فضيلة الصف الأول لجنسه كفى
 الخلبى بجيرى (قوله والخنى خلفهما) هلا قال خلفه أو الذكر كما قال فيما سبق لأن الخنى كالانثى سم عبارة
 ع ش قوله والخنى خلفهما أى بحيث يحاذيهما لكن قضية قوله لا احتمال أنوته أن الخنى بقف خلف
 الرجل وصدق عليه أنه خلفهما اه واجاب البجيرى عن إشكال سم بانصافه إن لم يقل كذلك لا احتمال عود
 الضمير للإمام اه (قوله ولو أرقاء) وكذلك كانوا فاسقة فيما يظن وفى سم على حج لواجتماع الاحرار
 والارقاء ولم يسعهم صف واحد فينتجه تقديم الاحرار لأنهم أشرف نعم لو كان الارقاء أفضل بنحو علم
 وصلاح فقيه نظر ولو حضر واقبل الاحرار فهل يؤخرون للاحرار فيه نظرا اه وقوله ولا فقيه نظر مقتضى
 ما نقل عن شرح العباب لحج من أن القوم إذا جاؤا معا ولم يسعهم صف واحد ان يقدم هنا بما يقدمون به فى
 الامامة تقديم الاحرار مطلقا وقوله ثانيا فيه نظر أى والا قرب أنهم لا يؤخرون كما أن الصبيان لا يؤخرون
 للبالغين ع ش (ان تم) إلى قوله وقول جمع فى المغنى لا قوله ويتردد إلى اما إذا لم يتم وقوله متى كان إلى وفضل
 صفوف الخ إلى قوله وقد رجحوا فى النهاية لا ما ذكر (قوله وإن كانوا افضل الخ) أى يعلم أن وجه نهاية
 (قوله والصبيان) أى الصلحاء مغنى (قوله اما إذا لم يتم الخ) أى بأن كان فيه فرجة بالفعل فيكمل بالصبيان
 وظاهر كلامهم أنه إذا كان تاما بان لم يكن فيه خلو بالفعل ولكنه بحيث لو نفذ الصبيان بين الرجال وسعهم
 الصف لم يكمل هم لكن قال الاذرعى كمل بهم حيث نفذ فعل ان مسألة الاذرعى غير قولهم اما إذا لم يتم الخ ولا فلا
 حاجة لذلك هلا نهاذكروها اه سم بحذف وعبارة النهاية اما إذا كان تاما لكن بحيث لو دخل الصبيان
 معهم فيه لو سعهم فالوجه تاخيرهم عنه كما اقتضاء إطلاق الاصحاب خلافا للاذرعى وبذلك علم أن كلامنا
 الاول أى قولهم اما إذا لم يتم الخ غير فرض الاذرعى اه واعتمد المغنى مقالة الاذرعى (فيكمل بالصبيان)
 أى ويقفون على أى صفة اتفقت سواء كانوا فى جانب أو اختلطوا بهم ع ش (قوله وإن لم يكمل صف من
 قبلهم) وهم الصبيان ع ش قول المتن (ثم النساء) ظاهره ان البالغات وغيرهن سواء وهلا قيل بتقديم
 البالغات كما قيل به فى الرجال وهلا كانت غير البالغات ممن يحمل قوله ^{فيكون} في الثالثة ثم الذين يلونهم
 إذ لم يكن فى عصره عنده خنائى بدليل ان احكامهم غالبا مستتبطة ولو كانوا موجودين ثم إذ ذاك
 لنص على احكامهم فان قلت العلة فى تاخير الصبيان عن الرجال خشية الافتتان بهم وهذا متف فى النساء

لعسره حتى يقوموا (ولو
 حضر) ابتداء معا أو مرتباً
 (رجلان) أو صبيان (أو
 رجل وصبي صفا) أى قاما
 صفا (خلفه) للاتباع
 أيضا (وكذا لو حضر
 امرأة أو نسوة) فقط
 فتقف هى أو هن خلفه
 وإن كن محارمه للاتباع
 أيضا أو ذكر وامرأة فهو
 عن يمينه وهى خلف الذكر
 أو ذكران بالغان أو بالغ
 وصبي وامرأة أو خنى
 فهما خلفه وهى أو الخنى
 خلفهما للاتباع أو ذكر
 وخنى وأثنى وقف الذكر
 عن يمينه والخنى خلفهما
 والاتنى خلف الخنى
 (ويقف خلفه الرجال)
 ولو أرقاء كما هو ظاهر (ثم)
 ان تم صفهم وقف خلفهم
 (الصبيان) وإن كانوا
 أفضل خلافا للدارى ومن
 تبعه ويتردد النظر فى
 الفساق والصبيان وظاهر
 تعبيرهم بالرجال تقديم
 الفساق أما إذا لم يتم فيكمل
 بالصبيان لما يأتى أنهم من
 الجنس ثم الخنائى وإن لم
 يكمل صف من قبلهم
 (ثم النساء)

لعسره) عبارة شرح الهجة إذ لا يتأتى إلا بعمل كثير ويؤخذ منه أنه لا يندب ذلك للعاجزين عن القيام اه
 (قوله وهى خلف الذكر) كذا فى شرح الروض (قوله خلفها) هلا قال خلفه أى الذكر كما قال فيما سبق وهى
 خلف الذكر لأن الخنى كالانثى (قوله والخنى خلفهما) كذا فى الروضة (قوله ولو أرقاء) لو اجتمع الاحرار
 والارقاء ولم يسعهم صف واحد فينتجه تقديم الاحرار لأنهم أشرف نعم لو كان الارقاء أفضل بنحو علم وصلاح
 فقيه نظر ولو حضر واقبل الاحرار فهل يؤخرون للاحرار فيه نظر (قوله أما إذا لم يتم) أى بأن كان فيه فرجة
 بالفعل فيكمل بالصبيان وظاهر كلامهم أنه إذا كان تاما بان لم يكن فيه خلو بالفعل ولكنه بحيث لو نفذ

قلت ينقض ذلك أن الحكم المتقدم في الرجال والصبيان عام حتى في المحارم ومن ليس مظنة للفتنة رشدي عبارة عش وبنبغي تقديم البالغات منهن شيخ حمدان اه (قوله كذلك) أي وإن لم يكمل صف من قبلهم وافضل صفوفهن آخرها بعده عن الرجال عش (قوله أي بتشديد النون) عبارة شرح العباب بياء مفتوحة بعد اللام وتشديد النون وب حذف الياء وتخفيف النون روايتان انتهت واقول توجيه ذلك ان اللام جازمة لانها لام الامر إلا ان الفعل مبني على فتح اخره وهو الياء لانه اتصل به نون التوكيد الخفيفة المدغمة في نون الوقاية فهو في محل جزم و (قوله وب حذفها وتخفيف النون) أقول وجه حذفها ان الفعل معتل الاخر دخل عليه الجازم وهو لام الامر فحذف اخره وهو الياء والنون للوقاية سم و (قوله الخفيفة الخ) أي والثقيلة مع حذف نون الوقاية كما في البجيرمي عن البرماوى (قوله ثلاثا) أي قالها ثلاثا بالمرّة الاولى عش أي بعد المرّة الاولى واحدة أعنى قوله ليليني منكم أو لولا الاحلام فالمراد انه قال ثم الذين يلونهم مرتين مع هذه وإنما كان هذا مراداً لانه لم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم خنثى كما يؤخذ من الرشيدى وقال شيخنا الحنفى انه شامل للخنثى ونص عليهم لعلمه بوجودهم بعد فيكون قوله ثلاثا نارا جعلا لقوله ثم الذين يلونهم أي قالها ثلاثا غير الاولى وكان حق التعبير في الثالثة التي المراد منها النساء ثم اللاتي يلينهم وإنما عبر بالذين لمشاكل المرة الثانية الواقعة على الصبيان بجيرى وقوله فيكون قوله الخ تقدم عن الرشيدى ما يوافقه (قوله ولا يؤخر الخ) أي ندباً ما لم يخف من تقدمهم فتنه من خلفهم والاخر واندباً كما هو ظاهر لما فيه من دفع المفسدة عش (قوله صبيان) أي حضروا أولاً و (قوله البالغين) أي حضروا بعد الصبيان ولو قبل إحرامهم حلبى (قوله بخلاف من عداهم) هل ولو بعد الإحرام ثم رأيت في شرح العباب للشارح والظاهر أن الرجال إذا حضروا أثناء الصلاة أخر لهم العرافة والخنثى وإن كان فيه عمل قليل لمصلحة الصلاة قاله القاضى وغيره انتهى سم عبارة عش فرع لو لم يحضر من الرجال حتى اصطف النساء خلف الامام واحرم من هل يؤخر بعد الإحرام أو لا فيه نظر ويظهر الثانى وفاقاً لم ثم رأيت في شرح العباب لشيخنا عن القاضى ما يفيد خلافه سم على المنهج أقول الاقرب الاول حيث لم يترتب على تأخرهن أفعال مبطله اه (ويسن ان لا يزيد الخ) أي فان زادت فضيلة الجماعة كما علم بما مر رشيدى (قوله ومتى كان الخ) ويسن

الصبيان بين الرجال وسعهم الصف لم تكمل بهم لكن قال الأذرى وإنما يؤخر الصبيان عن الرجال إذا لم يسعهم صف الرجال والاي وان وسعهم بان كانوا الونفذوا بين الرجال وسعهم وان لم يكن فيه خلو بالفعل كمل بهم لا محالة اه فعلم ان مسئلة الأذرى غير قولهم اما إذا لم يتم وإلا فلا حاجة لذكره لها لانهم ذكروها فليتأمل وقد يقال الحاجة لذكره لها التنبيه على ان كلامهم شامل لها وان مرادهم بعدم التمام يشمل ما إذا لم يكن فيه خلو بالفعل ولكنه بحيث يمكن نفوذ الصبيان فيه بين الرجال (قوله أي بتشديد النون) عبارة شرح العباب بياء مفتوحة بعد اللام وتشديد النون وب حذف الياء وتخفيف النون روايتان واخطار رواية ولغة من ادعى ثالثة إسكان الياء وتخفيف النون اه (قوله أي بتشديد النون بعد الياء) عبارة شرح العباب بياء مفتوحة بعد اللام وتشديد النون اه واقول توجيه ذلك ان اللام وان كانت جازمة لانها لام الامر إلا ان الفعل مبني على فتح اخره وهو الياء لانه اتصل به نون التوكيد الخفيفة المدغمة في نون الوقاية فهو في محل جزم فليتأمل وقوله وب حذفها وتخفيف النون أقول وجه حذفها ان الفعل معتل الاخر دخل عليه الجازم وهو لام الامر فحذف اخره وهو الياء والنون للوقاية قال في شرح العباب واخطار رواية ولغة من ادعى ثالثة إسكان الياء وتخفيف النون انتهى واقول في خطئه لغة نظر لان بقاء حرف العلة مع الجازم كما في نحو قوله لم باتيك والابتاء تنمى وان كان ضرورة عند الجمهور إلا ان بعضهم قال انه يجوز في سعة الكلام وانه لغة لبعض العرب وخرج عليه قرأة لا تخف دركا ولا تخشى انه من يتقى ويصبر ولا يقال فيما قال بعضهم انه جائز في السعة وانه لغة لبعض العرب أنه خطأ لغة وحيث قد يجوز أن يخرج على ذلك هذه اللغة الثالثة التي ادعاه بعضهم ولا تكون خطأ لليتأمل (قوله بخلاف من عداهم) هل ولو بعد الإحرام ثم رأيت

كذلك الخبر مسلم ليليني أي
بتشديد النون بعد الياء
وب حذفها وتخفيف النون
منكم أو لولا الاحلام والنهى
أي البالغون العقلاء ثم
الذين يلونهم ثلاثا ولا
يؤخر صبيان لبالغين
لاتحاد جنسهم بخلاف من
عداهم لاختلافه ويسن
أن لا يزيد ما بين كل صفين
والاول والامام على
ثلاثة أذرع ومتى كان

سد فرج الصفوف وان لا يشرع في صف حتى يتم الاول وان يفسح لمن يريد وجميع ذلك سنة لا شرط فلو خالفوا وصحت صلاتهم مع الكراهة نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر حتى يتم الاول اى واذا شرعوا في الثاني ينبغي ان يكون وقوفهم على هيئة الوقوف خلف الامام فاذا حضروا واحد وقف خلف الصف الاول بحيث يكون محاذيا لليمين الامام فاذا حضروا اخر وقف في جهة يساره بحيث يكونان خائف من بلى الامام وقوله مر صحت صلاتهم مع الكراهة ومقتضى الكراهة فوات فضيلة الجماعة كما يصرح به قوله مر قبل ويجرى ذلك في كل مكروه من حيث الجماعة المطلوبة اه ع ش (قوله بين صفين) اى او بين الاول والامام كما ياتي (قوله كره للداخلين الخ) اى ان وسع ما بينهما ولا فالظاهر عدم الكراهة لعدم التقصير منهم وياتي مثله في مسألة القاضي الآتية فليراجع (قوله فان فعلوا لم يحصلوا الخ) قضية هذه العبارة في هذا المقام ونظائره ان الفائت ثواب الجماعة لا ثواب اصل الصلاة سم (قوله وافضل صفوف الرجال) اى الخالص وخرج به الخنثى والنساء بأفضل صفوفهم آخرها لبعده عن الرجال وإن لم يكن فيهم رجل غير الامام سواء كن اناثا فقط او البعض من هؤلاء البعض من هؤلاء فالأخير من الخنثى افضلهم والاخير من النساء افضلهم ع ش عبارة المغنى وافضل صفوف الرجال ولو مع غيرهم والخنثى الخلف والنساء كذلك اولها وهو الذى يلي الامام وان تخلله منبر او نحوه ثم الاقرب فالاقرب اليه وافضلها للنساء مع الرجال والخنثى وللخنثى مع الرجال آخرها لان ذلك أليق وأسترن نعم الصلاة على الجنابة صفوفها كلها في الفضيلة سواء اذا اتحد الجنس لان تعدد الصفوف فيها مطلوب والسنة ان يوسطوا الامام ويكتنفوه من جانبيه اه وعلم بذلك ان قول ع ش اى الخالص ليس بقيد (قوله اولها) ظاهره وان اختص غيره من بقية الصفوف بفضيلة في المكان كان كان في احد المساجد الثلاثة والصف الاول في غيرها والظاهر خلافا هذا من قوله ان انفراد في المساجد الثلاثة افضل من الجماعة في غيرها وكما لو كان في الصف الاول ارتفاع على الامام بخلاف غيره والظاهر ان الذى يلي الاول افضل ايضا بل ينبغي ان الذى يليه هو الاول لكراهة الوقوف فيه وضع الصف الاول والحالة ما ذكر ع ش وقوله والظاهر خلافا يخالف قول الشارح الآتى وقد رجحوا الخ وقوله لكراهة الوقوف الخ يعارضها كراهة الزيادة على ثلاثة اذرع إلا ان هذه الزيادة لعذر (قوله وافضل كل صف الخ) لعلة بالنسبة يساره لا لمن خلف الامام سم عبارة ع ش اى بالنسبة لمن على يسار الامام امام خلفه فهو افضل من اليمين كما نقل عن شرح العباب لحج اه (قوله يمينه) اى وان كان من اليسار يسمع الامام ويرى افعاله نهاية اى دون من يمين الامام على المعتمد ع ش ويجرى (قوله يسمع الامام الخ) صفة من الثاني الخ (قوله بالاول واليمين) اى الخالى من ذلك نهاية (قوله مردود) خبر وقول جمع الخ (قوله على أهلها) أى اليمين والاول ع ش (قوله بمسجده الخ) اى لاصلى دون المزيد عليه (قوله والصف الاول) الى قوله فمن امامهم في النهاية (قوله وان تخلله منبر) اى حيث كان من بجانب المنبر محاذيا لمن خلف الامام بحيث لو ازيل المنبر وقف موضعه شخص مثلا صار الكل صفوا واحدا ع ش (قوله وان نحوه) اى كالمقصورة نهاية (قوله وهو بالمسجد الحرام الخ) عبارة شرح بافضل والزيادة على شرح المنهج وإذا استداروا في مكة فالصف الاول في غير جهة الامام ما اتصل بالصف الذى وراء الامام لا ما قرب من الكعبة

في شرح العباب للشارح والظاهر ان الرجال إذا حضروا أثناء الصلاة آخر لهم العراة والخنثى وان كان فيه عمل قليل لمصلحة الصلاة قاله القاضي وغيره اه (قوله فان فعلوا لم يحصلوا فضيلة الجماعة) قضية هذه العبارة في هذا المقام ونظائره ان الفائت ثواب الجماعة لا ثواب اصل الصلاة ايضا (قوله وافضل كل صف يمينه) لعلة بالنسبة ليساره لا لمن خلف الامام وعبارة العباب وشرحه والوقوف بقرب الامام في صف افضل من البعد عنه فيه وعن يمين الامام وان بعد عنه افضل من الوقوف عن يساره وإن قرب منه ومحاذاته بان يتوسطوه ويكتنفوه من جانبيه افضل اه باختصار الادلة (او اليمين) اى وهو لا يسمع ولا يرى (وهو بالمسجد الحرام) عبارة في شرح الصغير للارشاد والصف الاول في غير جهة الامام ما اتصل بالصف الذى وراء

اذا ذكر كره للداخلين أن يصطفوا مع المتأخرين فان فعلوا لم يحصلوا فضيلة الجماعة أخذنا من قول القاضي لو كان بين الامام ومن خلفه أكثر من ثلاثة أذرع فقد ضيعوا حقوقهم فللداخلين الاصطفاف بينهما وإلا كره لهم وأفضل صفوف الرجال أولها ثم ما يليه وهكذا وأفضل كل صف يمينه وقول جمع من بالثاني أو اليسار يسمع الامام ويرى أفعاله أفضل ممن بالاول أو اليمين لأن الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أفضل من المتعلقة بمكانها مردود بان في الاول واليمين من صلاة الله تعالى وملائكته على أهلها كما صح ما يفوق سماع القراءة وغيره وكذا في الاول من توفير الخشوع ما ليس في الثاني لاشتغالهم بمن امامهم والخشوع روح الصلاة فيفوق سماع القراءة وغيره ايضا فما فيه يتعلق بذات العبادة أيضا وقد رجحوا الصف الاول على من بالروضة السكرية وإن قلنا بالصحيح أن المضاعفة تختص بمسجده ^{صلى الله عليه وسلم} والصف الاول هو ما يلي الامام وان تخلله منبر أو نحوه وهو بالمسجد الحرام

على الواجهة اه وياتي مثلها عن سم فتح الجواد وعبارة النهاية في شرح ويستدرون في المسجد الحرام حول الكعبة نصها والصف الاول صادق على المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الامام وعلى من في غير جهة وهو اقرب الى الكعبة منه حيث لم يفصل بينه وبين الامام صفاه قال الرشدي قوله مر وعلى من في غير جهة الامام الخاى فكل من المتصل بما وراء الامام وغيره وهو اقرب منه الى الكعبة في غير جهة الامام يقال له صف اول في حالة واحدة وهو صادق بما اذا تعددت الصفوف امام الصف المتصل بصف الامام لكن يخالفه التعليل الا في قوله مر وما عللت به افضليته اى الاول الخشوع لعدم اشتغاله بمن امامه وقوله مر وهو اقرب الى الكعبة منه اى من المستدير اى والصورة انه ليس اقرب اليها من الامام اخذ ان قوله مر الا في عقب المتن الا في على الاثر والوجه فوات فضيلة الجماعة بهذه الاقربية الخ وإلا فاقى معنى لعدده صف اول مع تفويته لفضيلة الجماعة فليحرج قوله مر حيث لم يفصل بينه وبين الامام الخ قيد في قوله مر والمستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الامام اى بان كان خلف الامام صف امام هذا غير مستدير فالصف الاول هو هذا الغير المستدير الذى يلي الامام ويكون المستدير صفائيا لكن ينبغي ان يحل في جهة الامام اى في غير جهة فينبغي ان يكون هذا المستدير صف اول اذا قرب من الكعبة ولم يكن امامه غيره أخذنا من قوله مر وعلى من في غير جهة بالاولى فليراجع ولا يصح ان تكون هذه الحثية قيد في قوله مر وعلى من في غير جهة وان كان متبادرا من العبارة لعدم تاتيها وقوله قيد في قوله المستدير الخ وافقه فيه الجمل عبارة قوله مر حيث لم يفصل الخ مرتب بقوله والصف الاول صادق على المستدير فوقه قيد له المراد لم يفصل بينه وبين الامام صف في جهة الامام لا مطلقا وقوله اى بان كان الخ ياتي عن السكردى وعش خلافة وقوله قرب من الكعبة فتأمل المراد به وقوله لا يصح ان يكون الخ محل تأمل واراد به الرد على عش عبارته وياتي عن السكردى ما وافقه قوله مر حيث لم يفصل بينه الخ المتبادر ان الضمير راجع لقوله مر وهو اقرب الى الكعبة منه وهو يقتضى انه لو وقف صف خلف الاقرب وكان متصلا بمن وقف خلف الامام كان الاول المتصل بالامام لكن في سم على المنهج ما يخالفه عبارته (فرع) افتى شيخنا الشهاب الرملى كما نقله مر بما حاصله ان الصف الاول في المصلين حول الكعبة هو المتقدم وان كان اقرب في غير جهة الامام اخذ من قولهم الصف الاول هو الذى يلي الامام لان معناه الذى لا واسطة بينه اى ليس قدومه صف آخر بينه وبين الامام وعلى هذا اذا اتصل المصلون من خلف الامام الواقف خلف المقام وامتدوا خلفه في حاشية المطاف ووقف صف بين الركنتين اليمينين قدام من في الحاشية من هذه الحلقة الموازين لمن بين الركنتين كان الصف الاول من بين الركنتين لا الموازين لمن بينهما من هذه الحلقة فيكون بعض الحلقة صفا اول وهم من خلف الامام في جهة دون بقيتها في الجهات اذا تقدم عليهم غيرهم وفي حفظى ان الزركشى ذكر ما يخالف ذلك اهو في كلام شيخنا الزبائى ما نصه والصف الاول حينئذ في غير جهة الامام ما اتصل بالصف الاول الذى وراءه لا ما قارب الكعبة انتهى وهذا هو الاقرب الموافق للمتبادر المذكور اه وقوله مر يقتضى الخ محل تأمل وقوله وان كان اقرب في غير جهة الامام مر عن الرشدي رده وقوله وهو الاقرب الموافق للمتبادر الخ اى وفتح الجواد شرح بافضل كما مر اى وفاقا لشرح بافضل وفتح الجواد كما مر (قوله من بحاشية المطاف) عبارته في شرحه الصغير للارشاد والصف الاول في غير جهة الامام ما اتصل بالصف الذى وراءه لا ما قرب للكعبة كما بينه ثم اى في الاصل انتهى سم (قوله فمن امامهم) هو عطف على من بحاشية الخ اشارة الى ان الذى يلي الصف الاول هو من امامه لا من يليه اوه مبتدا خبره دون من الخ اشارة الى ان من بالحاشية متأخر الترتيب عن يليهم وهو المتأخر عنهم سم والاحتمال الاول هو المتبادر ولذا اقتصر عليه السكردى عبارته قوله فمن امامهم اى بعد من بحاشية المطاف الصف الاول من قدامهم اى في

من بحاشية المطاف فمن
امامهم ولم يكن اقرب الى
الكعبة من الامام في غير
جهته

الامام لا ما قرب للكعبة كما بينه ثم اى في الاصل انتهى (قوله فمن امامهم) هو عطف على من بحاشية اشارة الى ان الذى يلي الصف الاول هو من امامه لا من يليه اوه مبتدا خبره دون اشارة الى ان من امام من بالحاشية

لما دون من يلهم ولا عبرة بتقدم (٣١٠) من بسطح المسجد على من بارضه كما هو ظاهر لكرامة الارتفاع حتى في المسجد كما بات

غير جهة الامام وحاصله ما في النهاية والصف الاول صادق على المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الامام وعلى من في غير جهة الامام والامام اقرب منهم إلى الكعبة فلم يفصل بينهم وبين الامام صف في مقابلها من نسخة سقيمة (قوله لما سر) اي في شرح ولا يضر كونه اقرب الخ من ان هذه الاقرب مكرهه الخ (قوله دون من يلهم) اي دون من يلي من في القدام قاله الكردي والصواب من يلي من بحاشية المطاف (قوله انته) إلى قول المتن را في النهاية لا قوله لا غير الى وامام عراة وقوله اي من غير الى وإن لم تكن وقوله اوسعة إلى صفوف وقوله اوسعة إلى نعم (قوله لانه قياسي) لعل الاولى إسقاط اللام (وعليه) أي قول القنوني (قوله فأتى بالتاء الخ) كان وجه عدم الاكتفاء ببناء تقف في رفع الابهام ان النقط كثيرا ما تسقط ويتساهل فيها بخلاف الحرف بصرى (قوله لثلاث يوم) اي اسقاط التاء قول المتن (وسطهن) المراد ان لا تتقدم عليهن وليس المراد استواءهن على يمينها ويسارها في العدد وفي سم على المنهج قرر مر انها تتقدم يسير بحيث تمتاز عنهن وهذا لا يتناقض مع وسطهن اه فان لم يحضر الامارة فقط وقتت عن يمينها اخذت تقدم في الذكور عرش (قوله ندبا) إلى قوله ويؤخذ في المعنى لا قوله لا غير إلى كسل ما (قوله كسل ما هو الخ) عبارة المعنى فائدة كل موضع ذكر فيه وسطان صلح فيه بين فهو بالتسكين كما هنا ولم يصلح فيه ذلك كجلست وسط الدار فهو فيه بالفتح اه (قوله اسكانه) اي وسط الدار (قوله والاول ظرف الخ) اي ان ما بمعنى بين ظرف فيقال جلست وسط القوم بدون فو ان ما ليس بمعنى بين اسم لما بين طرفي الشيء فلا يقال اكلت وسط الدار بل في وسط الدار (قوله وهذا اسم) اي للجزء المتوسط منها سم (قوله وامام عراة الخ) اي اذا كان ايضا عاريا ولا اقلو كان مستورا تقدم ووقف البصري أي المستور بحيث لا يرى أصحابه سم عبارة المعنى ومثل المرأة في ذلك عارام بصرام في ضوء فلو كان عراة فان كانوا عمارا في ظلمة او ضوء لكن امامهم مكنت استحب ان يتقدم امامهم كغيرهم بناء على استحباب الجماعة لهم وإن كانوا بصرام بحيث يتأخر نظر بعضهم بعضا فالجماعة في حقهم وانفرادهم سواء كما سر فان صلوا جماعة في هذه الحالة وقف الامام وسطهم اه (قوله ولا ظلمة) اي مثليا فيظهر فضلها البعد ونحوه من موانع الرؤية بصرى (قوله كذلك الخ) هذا كما جزم به المصنف في مجموعه إذا أمكن وقوفهم صفوا والوقوف اصغرفا مع غض البصر وإذا اجتمع الرجال مع النساء والجميع عراة لا يقف معهم لاني صف ولا في صفين بل يتحنن ويجلس خلفهم ويستدبرن القبلة حتى تصلى الرجال وكذا عكسه فان امكن ان يتوارى كل طائفة بمكان حتى تصلى الطائفة الاخرى فهو افضل كما ذكر ذلك في المجموع نهاية ومعنى قال عرش قوله مر لا يقف معهم انظر هل ذلك على سبيل الوجوب والندب فيه نظروا الاقرب الثاني ويؤمر كل من الفريقين بغض البصر وقوله مر فهو افضل اي من جلوسهن خلف الرجال واستدبارهن القبلة وقوله مر رستوى صفوفها الخ وصلاة الجماعة تستوى صفوفها في الفضيلة عند اتحاد الجنس ظاهره وإن زادت على ثلاثة فليراجع عرش (قوله ومخالفة جميع ما ذكر) اي في قول المصنف (ويقف الذكر الخ) وفي شرحه قول المتن (ويكره وقوف الماموم فردا) ويؤخذ كما قال الشارح من الكرامة فوات فضيلة الجماعة على قياس ما سياتي في المقارنة نهاية ومعنى (قوله مرجسه) اي اما إذا اختلف الجنس كامرأة ولا نساء او خنثى ولا خنثى فلا كرامة بل يندب اي الانفراد كما علم ما مر معنى ونهاية (قوله فامر بهاني رواية الخ) إن كانت الواقعة متعددة فهذا قريب أو واحدة فلا لأن زيادة الثقة مقبولة سم وكلام المعنى كالصريح في تعدد الواقعة (قوله لهذا) اي لامره عليه السلام بالاعادة اي روايته (قوله ولهذا) اي لضعفه معنى (قوله ويؤخذ من قولهم الخ) في هذا الاخذ نظر ظاهر إذ لم يكن هناك خلاف راعاه النبي صلى الله عليه وسلم في امره رشيدى وعبارة عرش هذا الصنيع يقتضى ان الوقوف منفردا عن الصف في الصحة

متأخر الرتبة عن يأتيهم وهو المتأخر عنهم (قوله وهذا اسم) أي للجزء المتوسط منها (قوله وامام عراة) أي إذا كان ايضا عاريا ولا اقلو كان مستورا تقدم ووقف البصري بحيث لا يرى أصحابه (قوله فامر بهاني) في رواية للندب إن كانت الواقعة متعددة فهذا قريب أو واحدة فلا لأن سكوت بعض الروايات عن الاعادة لا يتناقض

ولندرة ذلك فلم يرد من النصوص (ويقف امامتهن) انته قال الرازي لانه قياسي كما ان رجله تانيث رجل وقال القنوني بل المقيس حذف التاء إذ لفظ امام ليس صفة قياسية بل صيغة مصدر اطلقت على الفاعل فاستوى المذكور المؤنث فيها وعليه فأتى بالتاء ثلاث يوم أن امامهن الذكر كذلك (وسطهن) ندب الثبوت ذلك من فعل عائشة وام سلمة رضى الله عنهما فان امهن خشي تقدم كالذكر والسين هنا ساكنة لا غير في قول وفي آخر السكون أفصح من الفتح كسل ما هو بمعنى بين بخلاف وسط الدار مثلا الا فصح فتحه ويجوز اسكانه والاول ظرف وهذا اسم وامام عراة فيهم بصيرولا ظلمة كذلك ولا تقدم عليهم ومخالفة جميع ما ذكر مكرهه مفوثة لفضيلة الجماعة كما مر (ويكره وقوف الماموم فردا) عن صف من جنسه للنهي الصحيح عنه ودل على عدم البطلان عدم امره صلى الله عليه وسلم لفاعله بالاعادة فامر بهاني رواية للندب على ان تحسن الترمذي لهذا وتصحيح ابن حبان له معترض بقول ابن عبد البر انه مضطرب والبيهقي انه ضعيف ولهذا قال الشافعي رضى الله عنه لو ثبت قلت به ويؤخذ من قولهم هنا أن الامر بالاعادة للندب أن كل صلاة وقع خلاف أي غير شاذ في حقها تسن لإعادتها

ولو وحده كما سر (بل يدخل الصف إن وجد سعة) بفتح السين فيه بان كان لو دخل فيه وسعة أي (٣١١) من غير إلحاق مشقة لغيره كما هو

ظاهر وإن لم تكن فيه
فرجة ولو كان بينه وبين
ما فيه فرجة أو سعة كما في
المجموع واقتضاء ظاهر
التحقيق خلافاً لغير مراد
وإن وجه بانه لا تقصير
منهم في السعة بخلاف
الفرجة لأن تسوية الصفوف
بان لا يكون في كل منها
فرجة ولا سعة متأكدة
النذب هنا فيكره تركها
كما علم بأمور صفوف كثيرة
خرقها كلها ليدخل تلك
الفرجة أو السعة لتقصيرهم
بتركها لكره الصلاة
لكل من تأخر عن صفها
وبهذا كالذي مر عن القاضي
يعلم ضعف ما قيل من عدم
فوت الفضيلة هنا على
المتأخرين نعم إن كان
تأخرهم لعذر كوقت الحر
بالمسجد الحرام فلا كراهة
ولا تقصير كما هو ظاهر
وتقييد الأسنوي بصفتين
ونقله عن كثيرين روده بأنه
التبس عليه بمسئلة التخطي مع
وضوح الفرق لأنهم إلى الآن
لم يدخلوا في الصلاة فلم
يتحقق تقصيرهم ويؤخذ
من تعليلهم بالتقصير أنه
لو عرضت فرجة بعد كمال
الصف في أثناء الصلاة لم
يخرق اليها وهو محتمل
(والا) بجدة (فليجر)
نذبا لغيره يعمل به في الفضائل
وهو أهما المصلح لادخلت
في الصف أو جررت رجلا
من الصف فيصل معلق أعد
صلاتك ويؤخذ من فرضهم

معه خلاف وإن الاعادة تسن للخروج منه وهو أي ثبوت الخلاف فيها قضية قوله مر الآتي في شرح فليجر
(الخ) خروجاً من الخلاف وفي سم على المنهج فرع صار وحده في أثناء الصلاة ينبغي أن يجر شخصاً فان تركه مع
تيسره ينبغي أن يكره مر رحمه الله تعالى انتهى أي وتفوته الفضيلة من حيث أنه (قوله) ولو وحده أي
وبعد خروج الوقت أيضاً ع (قوله) كما سر أي في بحث الاعادة (قوله) بان كان (الخ) عبارة المغني نقلا عن
المصنف الفرجة خلافاً لظاهر والسعة أن لا يكون خلافاً لغيره بحيث لو دخل بينهما وسعة (قوله) لغيره
ينبغي ولو لنفسه بصري (قوله) وإن لم تكن أي قوله ولو يؤخذ في المغني إلا قوله كما في المجموع إلى صفوف
وقوله لكره الصلاة إلى وتقييد الأسنوي (قوله) أو سعة) وفاقاً للشيخ الإسلام والمغني وخلافاً للصنيع النهاية
حيث جرى على ما اقتضاه ظاهر التحقيق فاقصر على الفرجة احترازاً عن السعة كما نبه عليه الرشيد (قوله)
خلافاً أي من أنه لا يتخطى للسعة رشدي (قوله) لأن تسوية الصفوف (الخ) علة لقوله غير مراد (قوله) فيكره
تركها (الخ) أي التسوية هل يخالف هذا ما قدمنا عن ظاهر كلامهم أولاً لأن ذلك خاص بالصبيان وهذا
لغيرهم ثم هذا صريح في أن الاصطفاً مع إبقاء السعة المذكورة مكروه سم (قوله) صفوف (الخ) لاسم كان
(قوله) خرقها (الخ) جواباً لـ (قوله) خرقها كلها (الخ) ولو كان عن يمين الإمام محل يسعه وقف فيه ولم
يخرق نهاية الرشيد قوله ولو كان (الخ) كان صورته فيما لو أتى من أمام الصفوف وكان هنا فرجة خلفه
فلا يخرق الصفوف المتقدمة لعدم تقصيرها وإنما التقصير من الصفوف المتأخرة بعدم سدها فيراجع
اه وعبارة ع ش قوله مر ولم يخرق إلا أن يصل فرجة في الصف الثاني مثلاً وينبغي في هذه الصورة
أنه لا تقوت الفضيلة على من خلفه ولا على نفسه لعدم التقصير ومعلوم أن محله حيث لم يجد محلاً يذهب
منه بلا خوف للصفوف اه (قوله) لعذر (الخ) يتردد النظر في هذه الصورة في أنه هل يتعين عليهم أقرب
محل إلى الإمام لأن المسور لا يسقط بالمعسور ولا يتعين لأن الاتصال المطلوب للمافات فلا فرق بين بقية
الأماكن محل تأمل ولعل الأقرب الأول بصري أي كما هو قضية نظائره فيطالب كل من حضر أو يحضر بعد
الوقوف في أقرب محل من الإمام خال عن نحو الحر ويتعين عليه ذلك ظاهره وإن أدى إلى الانفراد عن
الصفوف لحضوره وحده أو لعدم موافقة غيره له في التقدم إلى الأقرب ولم يمكنه جر شخص عن أمامه والله أعلم
(قوله) كوقت الحر أي ونحو المطر (قوله) فلا كراهة (الخ) أي فلا تقوتهم الفضيلة ع ش عبارة الرشيد
أي فليس لغيرهم خرق صفوفهم لأجلها اه (قوله) التبس (الخ) أي ما نحن فيه من مسئلة خرق الصفوف
عبارة المغني والنهاية التبس عليه مسئلة بمسئلة فإن من نقل عنهم إنما فرضوا المسئلة في التخطي يوم الجمعة
والتخطي هو المشي بين القاعدتين والكلام هنا في شق الصفوف وهم قيام وقد صرح المتولي بكونها مسألتين
والفرق بينهما أن سد الفرجة التي في الصفوف مصلحة عاملة له وللقوم بتمام صلاته وصلاتهم فإن تسوية
الصفوف من تمام الصلاة كما ورد في الحديث بخلاف ترك التخطي فإن الإمام يستحب له أن لا يجرم حتى
يسوى بين الصفوف اه (قوله) لأنهم إلى الآن (الخ) أي في مسئلة التخطي (قوله) أنه لو عرضت فرجة (الخ)
أي بان علم عروضها مالو وجدها ولم يعلم هل كانت موجودة قبل أو طرات فالظاهر أنه يخرق ليصلها إذ
الأصل عدم سدها سبباً بما إذا كان ذلك من أحوال المأمومين المعتادة لهم ع ش (قوله) لم يخرق اليها هذا هو
المعتمد ع ش عبارة سم قوله لم يخرق (الخ) ظاهره وإن لم يزد على صفين اه قول المتن (فليجر) أي في
القيام نهاية ومعنى (قوله) نذبا كذا في النهاية والمغني (قوله) لغير (الخ) أي وخروجاً من خلاف من قال من
العلماء لا تصح صلاته متفردا خلف الصف مغني ونهاية (قوله) ويؤخذ من فرضهم (الخ) لا يخفى ما فيه وإن
كان الحكم وجيباً بصري (قوله) فرجة الأولى هنا وفيما يأتي سعة (قوله) حرمة (الخ) وظاهر أن مجملها إذا لم

نقل بعضهم لها الواجب القبول لأن زيادة الثقة مقبولة (قوله) فيكره تركها أي التسوية كما علم الخهل
بخالف هذا ما مر عن ظاهر كلامهم أولاً لأن ذلك خاص بالصبيان وهذا صريح في أن الاصطفاً مع إبقاء
السعة المذكورة مكروه (قوله) لم يخرق اليها ظاهره وإن لم يزد على صفين (قوله) حرمة (الخ) من وجدها

ذلك فيمن لم يجد فرجة جرته على من وجدها تفويته الفضيلة على الغير من غير عذر (شخصاً) منه حرماً لا قد أدخله في ضمانه بوضع يده عليه

يعلم منه بقرائن احواله انه يطيعه (٣١٢) (بعد الاحرام) لاقبله فيحرم عليه كافي الكفاية وإن نوزع فيه بل في اصل كون الجذب بعد

يظن رضاه سم وينبغي وعلم بالحرمة (قوله منه) إلى قول المتن بعد الاحرام في النهاية (قوله منه) أي الصف (قوله قنا الخ) ظاهر هذا الصنيع انه لا يستحب جر القن لكن قد يؤخذ من تعليله المذكور انه لو امكنه جره بحيث لا يدخل في ضمانه استحب كان يسه قتاخر بدون قبض شيء من اجزائه وهو متجه سم (قوله لدخوله في ضمانه) حتى لو جره ظانا حر ربه فتبين كونه رقيقا دخل في ضمانه كما افتي بذلك شيخنا الشهاب الرملي سم ونهاية (قوله يعلم الخ) عبارة النهاية والمعنى ومحل ذلك إذا جاوز موافقته له والا فلا جر بل يتمتع لحوف الفتنة اه (قوله فيحرم الخ) اعتمد النهاية والمعنى الكراهة عبارة سم الذي افتي به شيخنا الشهاب الرملي أنه مكروه لاحرام شرح مر وقد يقال قياس ما افتي به عدم الحرمة ايضا فيما لو جره وقد وجد فرجة او جر احد الذين في الصف وإن صير الاخر منفردا ووجه عدمه ان الجر مطلوب في الجملة سم (قوله كافي الكفاية) عبارة في شرح العباب كما صرح به ابن الرفعة والفارق وسبقهما اليه الرويان في حليته وقال ابن يونس انه الاصح وعبارة الاذرعى ذكره ابن الرفعة وغيره ذلك لئلا يصير منفردا فيفوت عليه الفضيلة ويؤيده ما يأتي من حرمة إزالة الدم الشهيد انتهت وقد يفرق بأنه هنا الغرض مأذون في أصله سم عبارة البصري وقد يفرق بعدم التحقق أي تفويت الفضيلة هنا لان المجرور بسبيل من عدم الموافقة اه (قوله وإن نوزع الخ) اعتمد النهاية والمعنى والنزاع كما مر وقال سم هل يجري هذا النزاع في الحرمة على من وجد فرجة وفيما لو لم يكن في الصف الذي يجرم منه الا اثنان والمنتهج الجريان لان المعنى واحد في الجميع سم وتقدم منه مثله (قوله بانه الخ) متعلق بقوله نوزع (قوله منفردا) أي عن الصف (قوله وفيه نظر) أي في النزاع المذكور (قوله عند المخالفين) أي كان المنذر وابن خزيمة والحيدى شورى أي والامام أحمد اه بجري (قوله فرجة) الاولى الموافقة لما قدمه ان يقول سعة (قوله وذلك) أي حرمة الجر قبل الاحرام او كون الجر بعد الاحرام (قوله ويؤخذ) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله وهنا) أي ما إذا كان في الصف اثنان فقط (قوله وله ان وسعها مكانه جرهما الخ) والخرق افضل من الجر حيث امكن كل منهما نهاية (قوله جرهما اليه) صادق بما إذا أدى ذلك إلى بعدهم عن الامام باكثر من ثلاثة اذرع وهو محل تأمل إلا ان يقال يتعين على الامام التخليف حينئذ اخذنا مما تقدم وبأني فيما لو ترك التخليف نظير التردد السابق فلا تغفل بصري أي في هامش قول الشارح ولا تعين ماسهل الخ (قوله من المقتدين) إلى قوله على ما وقع في النهاية الا قوله نعم إلى واما قول المجموع وقوله فلو كان إلى وسواء (قوله من المقتدين الخ) أي العالمين بانتقالاته (قوله او واحدا الخ) قضية كلامه الاتي اشتراط كونه ثقة او وقوع صدقة في قلبه قول المتن (او مبلغا) أي وإن لم يكن مصليا نهاية ومعنى وإيعاب والصحيح عند الحنفية اشتراط كونه مصليا كردى وفي الحلبي وكذا الصبي الماموم والفاسق إذا اعتقد صدقه وبأني مثله في الشرح في الفاسق وعن عس في الصبي (قوله بشرط) إلى قوله وإن نقله في المعنى لا قوله أي عدل إلى واما قول المجموع (قوله نعم مر الخ) أي في الاجتهاد بين المامدين

وظاهر أن محلها إذا لم يظن رضاه (قوله لا قنا) ظاهر هذا الصنيع أنه لا يستحب جر القن لكن قد يؤخذ من تعليله المذكور انه لو امكنه جره بحيث لا يدخل في ضمانه استحب كان يسه قتاخر بدون قبض شيء من اجزائه وهو متجه (قوله لدخوله في ضمانه) أي وإن ظن حر ربه فتبين كونه قنا كما افتي بذلك شيخنا الشهاب الرملي (قوله فيحرم عليه الخ) الذي افتي به شيخنا الشهاب الرملي أنه مكروه لاحرام شرح مر وقد يقال قياس ما افتي به عدم الحرمة ايضا فيما لو جره وقد وجد فرجة او جر احد الذين في الصف وإن صير الاخر منفردا ووجه عدمه ان الجر مطلوب في الجملة (قوله كافي الكفاية) عبارة في شرح العباب كما صرح به ابن الرفعة الفارقي سبقهما اليه الرويان في حليته وقال ابن يونس انه الاصح وعبارة الاذرعى ذكره ابن الرفعة وغيره ذلك لئلا يصير منفردا فيفوت عليه الفضيلة ويؤيده ما يأتي من حرمة إزالة الدم الشهيد اه وقد يفرق بانه هنا الغرض مأذون في أصله (قوله وإن نوزع فيه) هل يجري هذا النزاع في الحرمة على من وجد فرجة وفيما

الاحرام بأنه إذا أحرم منفردا لا تتم صلاته عند المخالفين وفيه نظر فان الفرض انه لم يجد فرجة في الصف فلا تقصير منه بقتضى بطلان صلاته عندهم وذلك لاضراره له بتصديره منفردا ويؤخذ منه حرمة ايضا فيما لو لم يكن في الصف الذي يجرم منه الا اثنان فيحرم جر احدهما اليه لانه يصير الاخر منفردا بفعل احده يعود نفعه اليه وضرره على غيره وهنا فيها إذا أمكنه الخرق ليصطف مع الامام خرقوله وإن وسعها مكانه جرهما اليه (وليساعده المجرور) ندبا لان فيه إعانة على برمع حصول ثواب صفه له لانه لم يخرج منه إلا لعذر (ويشترط عليه) أي الماموم واراد بالعلم ما يشمل الظن بدليل قوله او مبلغا (بانتقالات الامام) لبتمكن من متابعتها (بأن) أي كأن (يراه أو) يرى (بعض صف) من المقتدين به او واحدا منهم وإن لم يكن في صف (أو يسمعه أو) يسمع (مبلغا) بشرط كونه ثقة كما قاله جمع متقدمون ومتأخرون أي عدل رواية لان غيره لا يقبل اخباره نعم مر قبول اخبار الفاسق عن فعل نفسه فيمكن القول

بنظيره هنا في الامام إلا أن يفرق بأن ذلك اخبار عن فعل نفسه صريحا بخلاف هذا كـ

كردى (قوله ويأتى) لعل فى الصيام (قوله جواز اعتماده) أى إخبار الفاسق (قوله فضعيف) أى أو هو محمول على ما إذا لم توجد قرينة تغلب على الظن صدقه ع ش عبارة الجمل او محمول على ما لو اعتقد المأموم صدقه اه (قوله فعلية) أى قول المجموع (قوله ولنحو اعنى الخ) عبارة المغنى والنهاية او بان هديه ثقة إذا كان أعمى أصم أو بصير فى ظلمة أو نحوها اه (قوله لزمه) أى المأموم ع ش (قوله نية المفارقة) ظاهره فورا وقد يوجه بأنه عند عدم رجاء ما ذكر متلاعب بالاستمرار بصري (قوله ما لم يرج عوده الخ) ولولم يكن ثم ثقة وجعل المأموم أفعال إمامه الظاهرة كالركوع والسجود لم تصح صلاته فيقضى انعذر المتابعة حيثئذ نهاية قال ع ش قوله لم وجعل المأموم الخ أى بان لم يعلم بانتقاله إلا بعد مضى ركعتين فعيلين كذا ذكر وهما وسياق فى فصل يجب متابعة الامام انه ان كان تقدمه ركعتين بطلت ان كان عامدا عالما بتحريره بخلاف ما إذا كان ساهيا أو جاهلا فانه لا يضرب غير أنه لا يعتدله بهما اه وعليه فالمراد بطلان القدوة لعدم العلم هنا أنه إذا اقتدى على وجه لا يغلب على ظنه فيه العلم بانتقالات الامام لم تصح صلاته أى تمتنع القدوة حيثئذ بخلاف ما إذا ظن ذلك ع ر ض له ما منعه من العلم بانتقالاته وعليه فلو ذهب المبلغ ورجى عوده فاتفق أنه لم يعد ولم يعلم بانتقالات الامام الا بعد مضى ركعتين فينبغى عدم البطلان لعذره كالجاهل اه (قوله عوده الخ) أى او انتصاب مبلغ آخر رسم (قوله قبل مضى ما يسع ركعتين) أى فعيلين ووجه انها هما الذى يضرب التاخر او التقدم هما كما يأتى رشيدى قول المتن (وإذا جمعهما مسجد الخ) عبارة المغنى والشرط الثالث من شروط الاقتداء أن يعدا مجتمعين ليظهر الشعار والتواود والنعاذد لولا كفى بالعلم بالانتقالات فقط كما قاله عطاء لبطل السعى المأمور به والدعاء إلى الجماعة وكان كل واحد يصل فى سوفة أو بيته بصلاة الامام فى المسجد إذا علم بانتقاله ولا اجتماعهما أربعة احوال لانها إما ان يكونا بمسجد أو بغيره من فضاء أو بناء أو يكون أحدهما بمسجد والآخر بغيره وقد أخذ فى بيانها فقال وإذا جمعهما الخ اه وفى النهاية نحوها قال ع ش قوله مر او يكون احدهما بمسجد الخ فيه صورتان وذلك اما ان يكون الامام فى المسجد والمأموم خارجه او بالعكس اه (قوله ومنه) الى قوله بخلاف ما اذا سمرت فى المغنى الا قوله وانها غير مسجد الى حريمه قوله خلافا لى وسوله (قوله ورحبته) أى وان كانت متمسكة بنهاية (قوله وهى ما حجر عليه) أى ولم يعلم كونها شارعا قبل ذلك او نحوه سواء اعلم وفاقيةها مسجد ام جهل امرها عملا بالظاهر وهو التجويط عليها نهاية (قوله وإن كان بينهما طريق) أى الا ان يكون قديما اخذا مما يأتى سم ومغنى (قوله وانها الخ) التعبير باولى بصري (قوله حدوثها) أى الرحبة سم (قوله ومنازته الخ) عبارة النهاية كبير ومنازة داخله فيه اه (قوله التى بابها فيه الخ) قضيته ان مجرد كون بابها فيه كاف فى عهدها من المسجد وان لم تدخل فى وقفيته وخرجت عن سميت بنائه ع ش وقوله وان لم تدخل الخ يعنى وان لم يعلم دخولها فيها اخذا مما مر فى الرحبة فلو يتيقن عدم الدخول فهما بناء ومسجد وسياق حكمهما (قوله لا حريمه الخ) ويلزم الواقف تمييز الرحبة من الحرم كما قاله الزركشى لتعطى حكم المسجد نهاية أى فى صحة اقتداء من فيها بامام المسجد وان بعدت المسافة وحالات الابنية نافذة ع ش (قوله المتنافذة الابواب الخ) ولا بد ان يكون التنافذ على العادة كما قاله بعض المتأخرين واعلم ان التسمير للابواب يخرج جمعا عن الاجتماع فاذ لم تتنافذ ابوابها اليه ولم يكن التنافذ على العادة فلا يعدا لجامع بهما جامعا واحدا وان خالف فى ذلك الاسنوى فيضرب الشباك فلو وقف من ورائه بجوار المسجد ضرر مغنى عبارة النهاية بخلاف ما اذا كان فى بناء غير نافذ كان سمر بابها وان كان الاستطراق ممكنا من فرجة من اعلاه فيما يظهر لأن المداير على الاستطراق العادى وكسطحه الذى ليس له مرقى اه وعبارة ع ش قوله مر المتنافذة الابواب قال مر المراد نافذة نفوذها يمكن

ويأتى جواز اعتماده إن وقع فى قلبه صدقه فيأتى نظيره هنا وأما قول مجموع يكفى اخبار الصبي فيما طريقه المشاهدة كالتغريب فضعيف وان نقله عن الجمهور واعتمده غير واحد فعليه لا يشترط كون نحو المبلغ ثقة ولنحو أعمى اعتماد حركة من بجانبه إن كان ثقة على ما تقرر ولو ذهب المبلغ فى أثناء الصلاة لزمه نية المفارقة أى ما لم يرج عوده قبل مضى ما يسع ركعتين فى ظنه فيما يظهر (وإذا جمعهما مسجد) ومنه جداره ورحبته وهى ما حجر عليه لاجله وإن كان بينهما طريق ما لم يتيقن حدوثها بعده وأنها غير مسجد ومنازته التى بابها فيه أو فى رحبته لا حريمه وهو ما يهمل لالقاء نحو قمامته (صح الاقتداء) لإجماع (وإن بعدت المسافة وحالات الابنية) التى فيه المتنافذة الابواب اليه

للم يكن فى الصف الذى يجر منه الا اثنان والمتجه الجريان لا والمعنى واحد فى الجميع (قوله وأما قول المجموع الخ) كذا شرح مر (قوله أى ما لم يرج عوده الخ) كذا شرح مر (قوله ما لم يرج عوده) أى او انتصاب مبلغ آخر (قوله وان كان بينهما طريق) أى الا ان يكون قديما اخذا مما يأتى (قوله ما لم يتيقن حدوثها)

اولى سطحه كما افهمه كلام الشيخين (٣١٤) خلافا لما يوهمه كلام الانوار فلو كان بوسطه بيت لا باب له اليه وانما ينزل اليه من سطحه كنى

استطرافه عادة فلا بد في كل من البرو السطح من امكان المرور منهما الى المسجد عادة بان يكون لها مرق الى المسجد حتى قال في ذكر المؤذنين في المسجد لورفع سلمها المتنع اقتداء بها بمن في المسجد لعدم امكان المرور عادة سم على المنهج اقول ومجمله اذ لم يكن لك باب من سطح المسجد الاصح وقوله يمكن استطرافه عادة يؤخذ منه ان سلام الابار المعتادة للنزول منها لصلاح البرو ما فيها لا يكتفي بها لانه لا يستطرق فيها الا من له خبرة وعادة بنزولها بخلاف غالب الناس اه وفي البحر مى عن الحنفى قوله مر على الاستطراق العادى اى بحيث يمكن الاستطراق من ذلك المنفذ عادة ولولم يصل من ذلك المنفذ الى ذلك البناء الا بازورار وانعطاف بحيث يصير ظهره للقبلة (والى سطحه) اى وان خرج بعض الممر عن المسجد حيث كان اليا ب في المسجد اى اور حبيته كما هو الفرض ولم تطل المسافة عرفا فيما يظن عر ش عبارة الرشيدى قوله اولى سطحه اى الذى هو منه كما هو ظاهر عما ياتى اى والصورة ان السطح نافذ الى المسجد اخذا من شرط التنافذ فليراجع اه (قوله لما يوهمه كلام الانوار) اى من عدم اشتراط نافذ ابواب ابنية المسجد (قوله فلو كان بوسطه بيت) اى ثابت المسجد بقوله لا فهمما بناؤا مسجد وسياق حكمهما كما هو ظاهر سم وقوله اى ثابت المسجد اى لم يثبت انه غير مسجد اخذا مما مر في الرحبة (قوله وانما ينزل اليه) اى نزولا معتادا بان كان له من السطح ما يعتاد المرور منه اليه بخلاف نحو التسلق منه اليه (قوله من سطحه) اى الذى بينه وبين المسجد نفوذ يمكن المرور فيه منه اليه على العادة سم عبارة البصرى قد يقال ان كان احدهما في السطح والاخر في البيت المذكور فواضح ولا وجه للتوقف وان كان احدهما في البيت وفى سطحه والاخر في بقية المسجد كما هو المتبادر في تصوير المسئلة فينبغي ان لا يصح لعدم الاستطراق من محل الامام الى محل الماموم فليسا بمثابة المحل الواحد الذى هو مناط الصحة ولعل توقف الشارح المذكور محمول على هذه الصورة ثم رايت الفاضل المحشى قيد بقوله نزولا معتادا الخ (قوله اغلقت تلك الابواب) اى وان ضاع مفتاح الغلق لانه يمكن فتحه بدونه ومن الغلق القفل فلا يضر وان ضاع مفتاحه ظاهر اه كان ذلك في الابتداء وفى الانشاء وينبغي عدم الضرر فيما لو سمرت في الانشاء اخذاعا ياتى فيما يبنى بين الامام والماموم حائل فيه انه لا يضر وعلله بانه يعترف في الدوام ما لا يعترف في الابتداء عر ش (قوله بخلاف ما اذا سمرت) اعتمده مر اه سم اى والمغنى كما مر آتفا (قوله سدت الخ) المتبادر انه ببناء المفحول (قوله ولك ان تقول الخ) محل تأمل فالحق ان افتاء شيخ الاسلام ما يتضح على طريقة الاسنوى والبلقنى من عدم اعتبار تنافذ ابنية المسجد اما على اعتباره كما هو مقتضى كلام الشيخين ومشى عليه شيخ الاسلام في عامة كتبه فلا يتضح بصري (قوله والمساجد) الى قوله بان سيقا في الدابة الا قوله نعم الى وبشروط الى المتن في المغنى الاما ذكر (قوله المتنافذة الابواب كما ذكر) اى التى تنفذ ابواب بعضها الى بعض معنى اى او سطحه (قوله كمسجد واحد) اى فى صحة الاقتداء وان بعدت المسافة واختلفت الابنية معنى (قوله ويشترط ان لا يحول الخ) يعلم منه انه يضر الشباك فلو وقف من ورائه بجدار المسجد ضرر كما هو المقول من الرافعى فقول الاسنوى لا يضر سهو كاله الحصنى نهاية ومغنى ويأتى فى الشرح مثله (قوله بان سيقا) الا الى الافراد (قوله اذلا يعدان) اى الامام والماموم (قوله فيكونان) اى المكانان في الصور الست المذكورة (قوله وسياق) اى حكمهما قول المتن (قوله كانا) اى الامام والماموم نهاية (قوله كبيت) الى قول المتن فان كانا في بناء في النهاية الا قوله وقيل الى المتن (قوله كبيت واسع الخ) عبارة النهاية اى مكان واسع كصحراء او بيت كذلك وكالوقوف الخ (قوله والاخر بسطح الخ) قضيته انه لا يشترط امكان الوصول من احد السطحين الى الآخر عادة وبه صرح سم على المنهج

وان توقف فيه شارح وسواء اغلقت تلك الابواب ام لا بخلاف ما اذا سمرت على ما وقع في عبارات لكن ظاهر المتن وغيره انه لا فرق وجرى عليه شيخنا في فتاويه فقال في مسجد سدت مقصوره وتبقى نصفين لم ينفذ احدهما الى الآخر انه يصح اقتداء من في احدهما بمن في الآخر لانه يعد مسجدا واحدا قبل السد وبعده اه ولك ان تقول ان فتح لكل من النصفين باب مستقل ولم يمكن التوصل من احدهما الى الآخر فالوجه ان كلا مستقل حينئذ عرفوا الا فلا وعليه يحمل كلام الشيخ وسياق فيما اذا حال بين جانبي المسجد نحو طريق ما يؤيد ما ذكرته فتأمله والمساجد المتلاصقة المتنافذة الابواب كما ذكر كمسجد واحد وان افتر دكل بامام وجماعة نعم التسمير هنا ينبغي ان يكون ماعنا قطع او يشترط ان لا يحول بين جانبي المسجد او بينه وبين رحبته او بين المساجد نهرا وطريق قديم بان سبقا وجوده او وجودها اذلا يعدان بجمعتين حينئذ بمحل واحد فيكونان كالمسجد وغيره وسياق (ولو) كانا بفضاء كبيت واسع وكالوقوف احدهما بسطح والاخر بسطح وان حال بينهما شارع ونحوه (شرط ان لا يزيد ما بينهما على ثلثائة ذراع)

بذراع اليد المعتدلة لان العرف يعد هما مجتمعين في هذا دون ما زاد عليه (تقريبا) لعدم ضابط له من الشارح (وقيل تحديدا) وغلط فعلي الاول لا تضر زيادة غير متفاحشة كشلاثة اذ رغو ونحوها وما قاربها واستشكل بانهم على (٣١٥) التقريب في القلتين لم يغتفروا لانقص

رطلين فما الفرق مع ان الزيادة كالنقص وقد يفرق بان الوزن اضبط من الذرع فضايقوا ثم اكثر لانه الا ليق به على ان الملحظ مختلف إذ هو ثم تآثر الماء بالواقع فيه وعدمه وهنا عد اهل العرف لهما مجتمعين او غير مجتمعين فلا جامع بين المستثنين (فان تلاحق) اي وقف خلف الامام (شخصان او صفان) مترتبان وراه او عن يمينه او عن يساره (اعتبرت المسافة) المذكورة (بين) الشخص او الصف (الاخير و) الصف او الشخص (الاول) فان تعددت الاشخاص او الصفوف اعتبرت بين كل شخصين او صفين وان بلغ ما بين الاخير والامام فراسخ بشرط ان يمكنه متابعتها (وسواء) فيما ذكر (الفضاء المملوك والوقف) والموات (والمبعض) الذي بعضه ملك وبعضه وقف ومثله ما بعضه ملك او وقف وبعضه موات سواء في ذلك المسقف كله وبعضه وقيل يشترط في المملوك الاتصال كالا بنية (ولا يضر) في الحيلولة بين الامام والمأموم (الشارع المطروق) اي بالفعل فاندفع اعتراضه بان كل شارع

عن الشارح مرأ ولا ثم قال لكنه بعد ذلك قال ان الاقرب ان شرط الصحة امكان المرور من أحد السطحين الى الآخر على العادة وسياق في كلامه مرأ عش (قوله بذراع اليد) الى قوله ونحوها في المغني (قوله بذراع الداخ) وهو شبران نهاية ومعنى (قوله لان العرف الخ) قضيته انه لو حلف لا يجتمع معه في مكان واجتمع في ذلك حث ولعله غير مراد وان العرف في الايمان غير هنا بدليل انه لو حلف لا يدخل عليه في مكان او لا يجتمع عليه فيه فاجتمع به في مسجد او نحو لم يحنث عش قول المتن (تقريبا) قال الامام ونحن في التقريب على عادة غالبه بصرى (قوله وعلى الاول الخ) اي وعلى الثاني يضر اي زيادة كانت معنى ونهاية (قوله ونحوها) قضيته انه يغتفر ستة اذرع لان نحو الثلاثة مثلم او ليس المراد به مادونها لثلاث يتجدد مع قوله وما قاربها لكن سياق عن سم على المنهج خلاف تلك القضية وهو الاقرب ويمكن ان يجعل وما قاربها غاطف تفسير للنحو عش (قوله وما قاربها) اي ما هو دون الثلاثة لا ما زاد فقد نقل سم على المنهج عن الشارح مر انه يعتمد التقيد بالثلاثة وكذا نقل بالدرس عن جواشي الروض لوالد الشارح انه تضر الزيادة على الثلاثة عش وكذا قضية اقتصار المغني وشرح المنهج على الثلاثة اعتماد التقيد بها ثم تفسير قول الشارح كالنهاية وما قاربها بما مر عن عش يرد عليه انه يغني عنه حينئذ ما قبله عبارة البيهقي وقوله اي الحلبي وما قاربها تابع فيه مرأ في النهاية والاولى حذفه لانه ان كان مراده ما قاربها من جهة النقص كان مفهوما بالاولى وان كان مراده ما قاربها من جهة الزيادة لم يصح لان ما زاد يضر وان قل على المعتمد كما قاله عش وقرر شيخنا الحنفى اه (قوله اي وقف) الى قول المتن ولا يضر في المغني لا قوله وقيل الى المتن (قوله) اعتبرت اي المسافة عش (قوله بشرط ان يمكنه متابعتها) اي عليه بانتقالاته (قوله المسقف كله وبعضه) هلا زاد غير المسقف مطلقا سم عبارة المغني والنهاية المحوطة والمسقف وغيره اه (قوله كالا بنية) اي على الطريق الاول الاتي (قوله في الحيلولة الخ) عبارة المغني بين الشخصين او الصفين اه قول المتن (ولا يضر الشارع المطروق الخ) اما الشارع الغير المطروق والنهر الذي يمكن العبور من احد طرفيه من غير سباحة بالوثوب فوقه أو المشي فيه أو على جسر معدود على حافته فغير مضر جز ما نهاية ومعنى وثا فيه قول الشارح الاتي كالنهاية وورد الخ (قوله اي بالفعل فاندفع الخ) انظره مع قوله الاتي مع عدم الطروق سم عبارة البصري يرد عليه ما يرد على النوجيه الاتي فلا تغفل اه (قوله وعن غيره المنع) اقول يمكن حمله على ما اذا لم يمكن التوصل منه اليه عادة عش (قوله والاصح الاول) اي مع امكان التوصل له عادة نهاية وسم اي بان يكون لكل من السطحين الى الشارع الذي بينهما سلم يسلك عادة سم على المنهج عش والمراد بالاول ما قاله الزجاجي من الصحة (قوله كامر) اي في شرح ولو كانا بفضاء قول المتن (والنهر المحوج الى سباحة) اي وان لم يجسنا وقال حج في شرح الحضرمية ولا يضر تخلل الشارع والنهر الكبير وان لم يمكن عبوره والنار ونحوها ولا تخلل البحر بين السفينتين لان هذه لا تعد للحيلولة فلا يسمى واحدا منها حائلا عرفا اه عش (قوله فيها) اي الشارع المطروق والنهر الخ (قوله ككش وفتين) اي اما المسقفتان فكالدارين عش (قوله) او نحن الي التنبيه في النهاية لا قوله براه المقتدى الى وهذا الواقف وقوله دون التقدم الى ولا يضر وقوله الدال الى اندفع وقوله ولا امكنه فتحه وقوله لتقصير الى المتن وقوله وفضاء وكذا في المعنى لا قوله بان كان يرى الى المتن (نحن او صفة) اشارة الى ان بيت في المتن يصح عطفه على قوله نحن فيقدر لفظه بعدا ويصح (قوله سواء في ذلك المسقف كله وبعضه) هلا زاد وغير المسقف مطلقا (قوله اي بالفعل فاندفع الخ) انظره مع قوله مع عدم الطروق (قوله فغن الزجاجي الصحة) وهو الاصح اي مع امكان التوصل له عادة شرح مر (قوله اي والاصح الاول) يؤيده مسئلة النهر المذكورة فتأمل

مطروق والمراد كثير الطروق لانه محل الخلاف على ما ادعاه الاسنوي ورد بحكاية ابن الرفعة للخلاف مع عدم الطروق فيما لو وقف بسطح بينه والامام بسطح المسجد وبينهما ماء فغن الزجاجي الصحة وعن غيره المنع اي والاصح الاول كامر (والنهر المحوج الى سباحة) بكسر السين اي عزم (على الصحيح) فيها لان ذلك لا يعد حائلا عفا كما لو كانا في سفينتين مكشوفتين في البحر (فان كانا في بناءين كهجن وصفة او) نحن او صفة

(بيت) من مكان واحد كدرسة مشتملة على ذلك او من مكانين وقد حاذى الاسفل الاعلى ان كانا على ما ياتي (فطريقان احدهما ان كان بناء الماموم) اي موقعه (يميننا) للامام (٣١٦) (او شمالا) له (وجب اتصال صف من احد البنائين بالاخر) لان اختلاف الابنية يوجب

الاتفاق فاشترط الاتصال ليحصل الربط والمراد بهذا الاتصال ان يتصل منسكب اخر واقف ببناء الامام بمنسكب آخر واقف ببناء الماموم وما عدا هذين من اهل البنائين لا يضر بعدم عنها بثلاثة ذراع فاقول ولا يكفي عن ذلك وقوف واحد طرفه بهذا البناء وطرفه بهذا البناء لانه لا يسمى صفا فلا اتصال (ولا تضر فرجة) بين المتصلين المذكورين (لا تسع واقفا) او تسعه ولا يمكنه الوقوف فيها (في الاصح) لا تخاذ الصف معا عارفا (وان كان) الواقف (خلف بناء الامام) فالصحيح صحة القدوة بشرط ان لا يكون (بين الصنفين) المصلي احدهما ببناء الامام والاخر ببناء الماموم اي بين آخر واقف ببناء الامام واول واقف ببناء الماموم (أكثر من ثلاثة أذرع) تقريبا لان الثلاثة لا تخل بالاتصال العرفي في الخلف بخلاف ما زاد عليها (والطريق الثاني لا يشترط الا القرب) في سائر الاحوال السابقة بأن لا يزيد ما بينهما على ثلثائة ذراع (كانضمام) اي قياسا عليه لان المدار على العرف وهو لا يختلف

عطفه على قوله صفة ليقدر لفظها بعد أو رشیدی (قوله على ذلك) أي المذكور من الصحن والصفة والبيت (قوله ان كانا) أي الاسفل والاعلى سم (قوله على ما ياتي) أي في قول الرافعي ولو وقف في علو النخ قول الماتن (اصحها) أي عند الرافعي و (اتصال صف النخ) ليس بقيد بل لو وقف الامام بالصفة والماموم بالصحن كفي على هذا الطريق ع ش قول الماتن (اتصال صف من احد البنائين النخ) أي كان يقف واحد بطرف الصفة واخر بالصحن متصلا به مغنى وباتي في الشرح مثله (قوله وما عدا هذين) أي الواقفين على الاتصال المذكور (قوله وقوف واحد النخ) أي بدون اتصال بعض اهل البنائين به بخلاف ما إذا اتصل به يميننا ويسارنا من اهل البنائين فيسكني اخذا من التعليل الاتي (قوله طرفه النخ) أي احد شقيه في بناء الامام والشق الاخر في بناء الماموم مغنى قول الماتن (فرجة) بفتح الفاء ضمها كغرفة مغنى (قوله ولا يمكنه الوقوف فيها) أي كعبه فان وسعت واقفا فاكثروا لم يتعد الوقوف عليها ضريبة ومغنى وفي الجمل على النهاية قوله م كعبه أي مسنمة بحيث لا يمكن الوقوف عليها اه (قوله الواقف) عبارة المغنى ببناء الماموم قول الماتن (بين الصنفين) أي او الشخصين الواقفين بطرفي البناء نهاية وسغنى (قوله في سائر الاحوال) أي سواء اكان بناء الماموم يميننا او شمالا ام خلفا لبناء الامام مغنى (قوله ما بينهما) أي الامام والماموم مغنى ولعل الاولى اي بين الواقفين بطرفي البنائين (قوله على هذا) أي الطريق الثاني قول الماتن (ان لم يكن حائل) أي يمنع الاستطراق نهاية ومغنى (قوله أو بعض المقتدين) أي من الرائيين سم (قوله من غير ازورار) بيان للاستقبال (قوله ولا انعطاف) عطف تفسير ع ش (قوله بقيد الاتي النخ) أي بان بقي ظهره للقبلة رشیدی أي بخلاف ما إذا كانت على يمينه او يساره فانه لا يضر سم قول الماتن (او حال باب النخ) يجوز حمله على حذف مضاف أي ذواب نافذ سم (قوله وقف مقابلة النخ) عبارة الروض وشرح العباب اشترط ان يقف واحد بجذام المنفذ يشاهده أي الامام او من معه في بنائه انتهت وقضية اشترط المشاهدة عدم الانعقاد عند انتفاؤها وقد تقتضى العبارة أن مشاهدة الواقف بجذام المنفذ كما هي شرط لصحة صلاة من خلفه شرط لصحة صلاة الواقف ايضا سم اقول القضية الثانية بعيدة جدا واما القضية الاولى فقد اعتمده الشورى ببارته وقضية كلام شرح الروض ان الرابطة لو كان يعلم بانتقالات الامام ولم يره هو لا احدا من معه كان سمع صوت المبلغ انه لا يكتفي وهو كذلك انتهت والحفي ايضا عبارته ومقتضاه اشترط كون الرابطة بصيرا وانه إذا كان في ظلمة بحيث تمنعه من رؤية الامام او احدهما من معه في مكانه لم يصح اه (قوله كاذكرناه) أي مع الاستقبال (قوله كالامام النخ) ولو تعددت الرابطة وقصد الارتباط بالجميع فهل يمتنع كالامام مال م المنع ويظهر خلافه فيسكني انتفاء التقدم المذكور بالنسبة لواحد من الواقفين لانه لو لم يوجد إلا هو كفي مراعاته سم على حج اه ع ش قال البصري وهو وجه اه أي ما استظهره سم (قوله فلا يتقدموا عليه) ولو وجد عدم التقدم اتفاقا بان لم يقصد مراعاته بذلك مع العلم بوجوده فالوجه الاكتفاء بذلك لحصول الربط بمجرد وجوده وعدم التقدم عليه ولو مع الغفلة عن مراعاة ذلك فلو لم يعلم

(قوله ان كانا) أي الاسفل والاعلى ش (قوله أو بعض المتقدمين) أي الرائيين (قوله أو حال بينهما حائل فيه باب نافذ) يجوز جعل باب نافذ على حذف مضاف أي ذواب نافذ (قوله وقف مقابلة واحد او اكثر) عبارة الروض اشترط ان يقف واحد بجذام المنفذ يشاهده أي الامام او من معه في بنائه اه وقضية اشترط المشاهدة عدم الانعقاد عند انتفاؤها وعبارة شرح العباب ويشترط في هذا الواقف قبالة المنفذ ان يكون يرى الامام او احدا من معه في بنائه اه وقد تقتضى العبارة ان مشاهدة الواقف بجذام المنفذ كما هي شرط لصحة صلاة من خلفه شرط لصحة ذلك الواقف ايضا (قوله فلا يتقدموا عليه

فنشأ الخلاف العرف كما هو ظاهر وإنما يكتفى بالقرب على هذا (ان لم يكن حائل) بأن كان يرى الامام أو بعض المتقدمين به بوجوده ويمكنه الذهاب اليه لو اراده مع الاستقبال من غير ازورار ولا انعطاف بقيد الاتي في أبي قيس (او حال) بينهما حائل فيه (باب نافذ) وقف مقابله واحد او اكثر يراه المتقدم ويمكنه الذهاب اليه كما ذكرناه وهذا الواقف بازاء المنفذ كالامام بالنسبة لمن خلفه فلا يتقدموا عليه

بوجوده لكن اتفاق عدم التقدم عليه فهل تنعقد أو لا لانه مع اعتقاد عدمه لا يكون جاز ما بالنية والثاني
منقاس ولو نوى قطع الارتباط بالرابطة فهل يؤثر ذلك فيه نظر وما لم ير الى أنه يؤثر ويظهر لي خلافة لان
الشرط وجود الارتباط بالفعل من غير ارتباط نية (قوله بالا حرام الخ) ولا يكون قبل ركوعه مغنى
زاد النهاية ولا يسلمون قبل سلامه اه قال الرشيدى قوله مر ولا يكون قبل ركوعه شمل ماذا كان
الرابطة متخلفا بثلاثة أركان لعذر فيقتصر لهذا المأموم ما يقتضيه بما سيأتى وهو في غاية البعد فليراجع اه
وقال ع ش قوله مر ولا يسلمون الخ وفي شرح العباب بعد أن رد القول باعتبار عدم التقدم عليه في
الافعال أن بعضهم نقل عن بحث الاذرى أهم لا يسلمون قبل سلامه ثم نظر فيه انتهى وأقول لا وجه لمنع
سلامهم قبله لا تقطاع القدوة بسلام الامام ويلزم من انقطاعها سقوط حكم الربط لصيرورتهم منفردين
فلا محذور في سلامهم قبله سم على حجب وعموم قوله ولا يسلمون الخ شامل لما لو بقي على الرابطة شئ من صلاته
كان علم في آخر صلاته أنه كان يسجد على كور عمامته مثلاً فقام لياتى بما عليه فيجب على من خلفه انتظار
سلامه وهو بعيد بل امتناع سلام من خلفه قبل سلامه مشكل اه ع ش وقال الجبل قوله مر ولا يكون
الخ المعتمد انه لا يضر سبقهم في الافعال والسلام متى علموا الافعال الامام اه (قوله دون التقدم الخ) خلافا
للهناية والمغنى والروض وفي ع ش مانصه وعلى ما قاله ابن المقرئ فلو تعارض متابعة الامام والرابطة بان
اختلف فعلاهما تقدم ما تأخر اقبل يراعى الامام والرابطة فيه نظر فان قلنا يراعى الامام ذلك على عدم

بالاحرام والموقف) أى ولا تنقض المساواة في الموقف لكن هل تكره كفى الامام فيه نظر ولو تعددت
الرابطة وقصد الارتباط بالجميع فهل يمتنع كالامام مال م ر المنع ويظهر خلافة وقيدل قوله فلا يتقدموا
عليه الخ بعد قوله واحداً أو أكثر على امتناع تقديمهم فيما ذكر على الاكثر والظاهر وهو الوجه انه غير مراد
بل يكفي انتفاء التقدم المذكور بالنسبة لواحد من الواقفين لا نه لولم يوجد إلا هو كنى مراعاته ولو وجد عدم
التقدم المذكور اتفاقاً بان لم يقصد مراعاته بذلك مع العلم بوجوده فالوجه الاكتفاء بذلك لحصول الربط
بمجرد وجوده وعدم التقدم عليه ولو مع الغفلة عن مراعاة ذلك فلم يعلم بوجوده لكنه اتفاق عدم التقدم
عليه فهل تنعقد الصلاة أو لا لانه مع اعتقاد عدمه لا يكون جاز ما بالنية لان وجوده شرط للصحة فيه نظر والثاني
منقاس ولو نوى قطع الارتباط بالرابطة فهل يؤثر ذلك فيه نظر وما لم ير الى أنه يؤثر ويظهر لي خلافة لان
الشرط وجود الارتباط بالفعل من غير اعتبار نية فلا يسهط اثره بنية قطعه (قوله دون التقدم بالافعال)
قال في شرح الارشاد على الوجه خلافاً للمصنف اه وعلى ما قاله ابن المقرئ فلو تعارض متابعة الامام
والرابطة بان اختلف فعلاهما تقدم ما تأخر اقبل يراعى الامام والرابطة فيه نظر فان قلنا يراعى الامام دل ذلك
على عدم ضرر التقدم على الرابطة او يراعى الرابطة لزوم عدم ضرر التقدم على الامام وهو لا يصح او يراعيهما
إلا اذا اختلفا فيراعى الامام او اذا اختلفا فالقياس وجوب المفارقة فلا يخفى عدم اتجاهه وقد يؤخذ من
توقفه في وجوب المفارقة وجواز التأخر عن الامام دون اعداهما ان الاقرب عنده مراعاة الامام فيتابعه
ولا يضر تقدمه على الرابطة ورأيت الجزم به بخط بعض الفضلاء قال لان الامام هو المقتدى به فليتأمل اه
شيخنا ع ش وفي شرح العباب بعد أن رد القول باعتبار عدم التقدم عليه في الافعال ان بعضهم نقل عن
بحث الاذرى أنهم لا يسلمون قبله ثم نظر فيه ايضا لمنع سلامهم قبله لا تقطاع القدوة بسلام الامام ويلزم من
انقطاعها سقوط حكم الربط لصيرورتهم منفردين فلا محذور في سلامهم قبله وقوله ولا يضر زوال هذه
الرابطة أثناء الصلاة الخ قال في شرح العباب وما تقرّر ياتى فيما لوزالت الصفوف بين الصف الاخير والامام
وما بينهما فوق ثلثائة ذراع ورجع الاذرى انه لو نوى بين الامام والمأموم حائل في أثناء الصلاة يمنع الاستطراق
والمشاهدة لم يضر وان اقتضى اطلاق المنهاج وغيره خلافة وظاهر مما مر ان محله ما اذا لم يكن البناء بامر
انتهى وهل يشترط في مسئلة الصفوف ان لا يتقدم كل صف بيته وبين الامام أكثر من ثلثائة ذراع على
الصف الذى امامه في الافعال على ما مر في الرابطة بجامع توقف صحة الاقتداء عليه فيه نظر ولعل الوجه

بالاحرام والموقف فيضر
أحدهما دون التقدم
بالافعال لانه ليس بامام
حقيقة

ضرر التقدم على الرابطة أو يراعى الرابطة لزم غدم ضرر التأخر عن الامام وهو لا يصح أو يراعيهما إلا إذا
 اختلفا فإيراعى الامام أو إلا إذا اختلفا فالقياس وجوب المفارقة فلا يخفى عدم اتجاهاه سم على حجج وقد يؤخذ
 من توقفه في وجوب المفارقة وجواز التأخر عن الامام ان الاقرب عنده مراعاة الامام فينبغيه ولا يضرب تقدمه
 على الرابطة ورايت الجزم به بخط بعض الفضلاء قال لان الامام هو المقتدى به اه (قوله ومن ثم اتجه الخ)
 خلافا لنهاية عبارته ويؤخذ من جعله كالامام أنه يشترط أن يكون بمن يصح اقتداؤه وهو كذلك فيما يظهر
 ولم ارفيه شيئا اه قال ع ش قوله فيما يظهر اى خلافا لحج قوله ولم ارفيه شيئا لعلمه لم يرفيه نقلا لبعض
 المتقدمين اه (قوله جواز كونه امرأة الخ) وقياسه جواز كونه اميا او ممن يلزمه القضاء كقيم يعم ويحتمل
 اعتبار كونه ذكر ابا النسبة للذكور ولولم يسمع قنوت الامام وسمع قنوت الرابطة لجره به على خلاف السنة
 فالظاهر أنه لا يؤمن بل يقنت لنفسه لانه ليس بامام له حقيقة سم (قوله وبما قررته) اى بتقدير حائل فيه
 بعد احوال عبارة المغنى قدرته بالدال (قوله الدال الخ) ماوجه الدلالة سم (قوله او جدار) لم يقل فان حال
 ما يمنع المرور الخ (قوله اعراضه) اى قول المصنف او حال باب نافذ معنى (قوله والباب المردود) ليس مثالا
 لما يمنع المرور لا الرؤية وان اوهه كلامه لذهو عكس ذلك ولكنه ملحق به فى الحكم والاولى ان يقول ويلحق
 به الباب المردود كاصنع الجلال رشيدى وع ش عبارة البصرى ليتأمل تمثيله لما لا يمنع الرؤية بالباب
 المردود مع تصريحه فيما يأتى فى شرح قول المصنف وكذا الباب المردود داخل ناله يمنع المشاهدة وهذا الثانى هو
 الذى يظهر ثم رايت فى المغنى ما نصه فان حال ما يمنع المرور لا الرؤية كالشباك او يمنع الرؤية لا المرور كالباب
 المردود فوجهان الخ انتهى وهو كاترى فى غاية الحسن واما صاحب النهاية فتبع الشارح فيما ذكره اه
 قول المتن (فوجهان) (فائدة) ليس فى المتن ذكر خلاف بلا ترجيح سوى هذا وقوله فى النفقات
 والوارثان يستويان ام يوزع بحسبه وجهان ولا ثالث لهما فيه الا ما كان مفرعا على ضعيف كالا قوال
 المفرقة على البيهتين المتعارضتين هل يقرع ام يقسم اقوال بلا ترجيح فيها معنى ونهاية (قوله ان هذا) اى
 البطلان (قوله كالمدارس الخ) اى كشبايكها (قوله بجدر المساجد الثلاثة) اى مسجد مكة ومسجد
 المدينة ومسجد القدس (قوله صلاة الوقت فيها) اى فى الجدر (قوله والحيولة فيه) اى فى المسجد (قوله رده
 جمع الخ) هذا الرد هو المعتمد وقد افر د الكلام عليه السيد السمو دى بالتأليف واطال فى بيانه وفى فتاوى
 السيد عمر البصرى كلام طويل فيه حاصله انه يجوز تقليد القائل بالجواز مع ضعفه فصيل بالشبايك التى
 بجدر المسجد الحرام وكذلك مسجد المدينة وغيره اه كردى وقوله يجوز تقليد القائل الخ كما يفيد تعبيرهم
 هنا بالا صرح دون الصحيح (قوله بان الخ) متعلق برده الخ (قوله كاسم) اى فى شرحه وإذا جمعهم امسجد صرح
 الافتداء الخ (قوله كبناء فيه) اى فى المسجد (قوله من غير ان يزور كاسم فى غير المسجد الخ) ووضح ان عمله
 ان لم يمكن الاستطراق من الباب إلى الشباك إلا بعد الخروج عن سمت الجدار اما لو كان الاستطراق إلى الشباك
 فى نفس الجدار بحيث لا يخرج عن سمتة فينبغى أن يصح مطلقا كبقية أبنية المسجد فتدبر بصرى عبارة
 ع ش فى مسئلة ان قبس الاتية نصها قوله لا يلتفت عن جهة القبلة الخ هذا قد يؤخذ من انه مسئلة الاسنوى
 التى حكم الحصنى عليه بالسوء فيها شرطها ان يكون بحيث لو اراد الذهاب إلى الامام من باب المسجد احتاج
 إلى استدبار القبلة ولا يضرب احتياجه إلى التيامن والتياسر فليتأمل فيه جدا سم على المنهج ويؤخذ من

الاشراط وقوله ورجح الاذرعى الخ قديله أنه لا يضرب اراد الالباب فى الاثناء فليتأمل (قوله ومن
 ثم اتجه جواز كونه امرأة) وقياسه جواز كونه اميا او ممن يلزمه القضاء كقيم يعم ويحتمل اعتبار كونه
 ذكرا بالنسبة للذكور فيمنع كونه امرأة او ختنى وعلى هذا يمكن ان يكتب فى بالاى ومن يلزمه
 القضاء لانه غير امام حقيقة لكن قياس اشراط الذكورة ونحوها عدم الاكتفاء بهما ولولم يسمع
 قنوت الامام وسمع قنوت الرابطة لجره به على خلاف السنة فالظاهر انه لا يؤمن بل يقنت لنفسه لانه
 ليس بامام له حقيقة (قوله ولا يضرب زوال الخ) اعتمده مر (قوله وبما قررته فى حال الدال) ماوجه الدلالة

ومن ثم اتجه جواز كونه
 امرأة وان كان من خلفه
 رجلا ولا يضرب زوال هذه
 الرابطة أثناء الصلاة فيتمونها
 خلف الامام ان علموا
 بانتقالاته لانه يغتفر فى
 الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء
 وبما قررته فى حال الدال
 عليه مقابلته بقوله الآتى
 أو جدار اندفع اعتراضه
 بان النافذ ليس بمحائل ثم
 رايت شارحا ذكر ذلك أيضا
 أخذنا من اشارة الشاح
 اليه (فان حال ما) اى بناء
 (يمنع المرور لا الرؤية)
 كالشباك والباب المردود
 (فوجهان) أحصهما فى
 المجموع وغيره البطلان
 وقوله الاتى الشباك يفهم
 ذلك فلذا لم يصرح هنا
 بتصحيحه وبحث الاسنوى
 ان هذا فى غير شبك بجدر
 المسجود الا كالمدارس التى
 بجدر المساجد الثلاثة صححت
 صلاة الواقف فيها لان
 جدار المسجد منه والحيولة
 فيه لا تضرب رده جمع وان
 انتصر له آخرون بأن شرط
 الابنية فى المسجد تنافذ
 أبولها على مامر فغاية
 جدار المسجد أن يكون
 كبناء فيه فالصواب انه لا بد
 من وجود باب

أو خو خفيه يستطرق منه إليه من غير أن يزور كما في غير المسجد ويظهر أن المدار على (٣١٩) الاستطراق العادي (أو حال جدار)

ومنه أن يقف في صفة شريعة
أو غربية من مدرسة بحيث
لا يرى الواقف في أحدهما
الامام ولا أحد خلفه أو باب
مغلق ابتداء (بطلت)
القدوة أي لم تتمتع (باتفاق
الطريقين) أو دوام وعلم
بانتقالات الامام ولم يكن
بفعله ولا امكنته فتحه لم يضر
على الوجه لأن حكم الدوام
أقوى مع عدم نسبه
لتفسير بعدم احكام فتحه
اولا اذ تكليفه بذلك مع
مشقته وعدم دليل يصرح
به بعيد (قلت الطريق الثاني
اصح) لأن المشاهدة قاضية
بان العرف يوافقها وادعاء
اولئك موافقة ما قالوه
للعرف لعله باعتبار عرفهم
الخاص وهو لا ينظر اليه
اذا عارضه العرف العام
(وانه أعلم واذا صح اقتداؤه
في بناء) آخر غير بناء الامام
للا اتصال على الاولى او مطلقا
على الثانية (صح اقتداء
من خلفه وإن حال جدار)
او جدر (بينه وبين الامام)
اكتفاء بهذا الرابطة ومرارته
لمن خلفه كالامام في التقدم
عليه موقفا وإحراما نعم
لا يضر بظلال صلاته في
الامام لأن الدوام أقوى
نظير ما في الباب (و) من
تفاريغ الطريقة الاولى
خلا فالجمع انه (لو وقف في
علو وامامه في سفلى او عكسه

قوله ولا يضر احتياجه الخ أنه لو كان يمكنه الوصول الى الامام من غير استدبار القبلة لكن يحتاج فيه الى انحراف كان احتياجه في مروره لتعدية جدار قصير كالعتبة لم يضر ذلك لأنه لا يصدق عليه انه استدبر القبلة اه
(قوله او خو خفه الخ) فبإيدان قصر الباب المحوج الى استطراق الراس وانحناء الظهر قليلا لا يضر واما ما يبلغ الى هيئة الراكع ففيه تردد (قوله كما) أي انفا (قوله ومنه) أي من هذا القسم (قوله او باب الخ)
معطوف على جدار في المثنى (قوله ابتداء) متعلق بحال (او دوام الخ) فلو بين الامام والمأموم حائل لم يضر كما رجحه ابن العباد والاذرعى اخذا بعموم القاعدة السابقة أي انه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وظاهر ممانر ان محله ما لم يكن البناء بأمره أي المأموم نهاية (قوله ولا امكنته فتحة) الاولى وإن لم يمكنه فتحه عبارة النهاية والمغنى قال البغوى في فتاويه ولورد الريح الباب في أثناء الصلاة فان تمكن من فتحه فعل ذلك حال الادام على متابعتة وإلا فارقته كذا نقل الاذرعى عنها ذلك ونقل الاسنوى عن فتاويه انه لو كان الباب مفتوحا وقت الاحرام فرده الريح في أثناء الصلاة لم يضر اه ولعل افتاء البغوى تعدد الثاني اوجه كتنظيره اه واقره سم قال ع ش قوله مر والثاني أي عدم الضرر اوجه هو المعتمد ومحله حيث علم بانتقالات الامام كما هو ظاهر وظاهره وإن لم يتمكن من فتحه لأن رد الباب ليس من فعله وقوله مر كتنظيره منها ما لورفع السلم الذي يتوصل به الى الامام في أثناء الصلاة اه ع ش قول المثنى (قلت الطريق الثاني الخ) وهذا ما عليه معظم العراقيين والاولى طريقة المرازمة مغنى قول المثنى (من خلفه) أي او يجنبه مغنى نهاية (قوله لمن خلفه) أي او يجنبه مغنى (نعم لا يضر الخ) يمكن ان يكون في حيز ومر لأن قوله السابق ولا يضر زوال هذه الرابطة الخ يفيد هذا بل يشمله سم ولكن يمنع الدخول في حيز ومر قوله الا في نظير ما مر الخ وعبارة البصرى هو ما مر فتاوجه استدراكه فالاولى إسقاطه أو التغيير بأن يقال وانه لا يضر الخ فليتأمل اه (قوله ومن تفاريغ الطريقة الاولى الخ) أي وكلام المصنف يؤمن اشتراط المحاذاة باقى على الطريقين معافاته ذكره مجزوما به بعيد استيفاء ذكر الطريقين وليس مراد فلو ذكر ذلك في أثناء الطريقة الاولى لاستراح من هذا الايهام مغنى ونهاية قول المثنى (في علو) أي في غير مسجد كصفة مرتفعة وسطدار مثلا (قوله في سفلى) أي كصحن تلك الدار (قوله عكسه) أي الوقوف أي وقوف عكس الوقوف المذكور ولو عبر بقوله او بالعكس كما عبر به في المحرر لكان أوضح وخرج بقولنا في غير مسجد ما اذا كانا فيه فانه يصح مطلقا باتفاقهما ولو كانا في سفيتين مكشوفتين في البحر فكأقدام أحدهما بالآخر في الفضاء فيصح بشرط ان لا يزيدا بينهما على ثلثائة ذراع تقر بيا وإن لم تشد إحداهما بالآخرى فان كانتا مسقفتين أو احداهما فقط فكأقدام أحدهما بالآخرى في بيتين فيشترط مع قرب المسافة وعدم الحائل وجود الواقف بالمتقدم إن كان بينهما منفذ والسفينة التي فيها بيوت كالدار التي فيها بيوت والسرادات بالصحراء قال في المهمات والمراد بها هنا ما يدار حول الخباء كسفينة مكشوفة والخيام كالبيوت مغنى ونهاية قول المثنى (شرط الخ) أي مع ما مر من وجوب اتصال صف من أحدهما بالآخر حتى لو وقف الامام على صفة مرتفعة والمأموم في الصحن فلا بد على الطريقة المذكورة من وقوف رجل على طرف الصفة ووقوف آخر في الصحن متصل به كما قاله الرافعى واسقطه من الروضة مغنى (مطلقا) أي وجد المحاذاة لا (القرب) أي ما تقدم من عدم حائل

(قوله أو دوام وعلم الخ) في شرح الروض عن فتاوى البغوى ولورد الريح الباب في أثناء الصلاة فان امكنته فتحه حال افتحة ودوام على المتابعة وإلا فارقته ثم فرق بينه وبين زوال الرابطة بانه مقصر بعدم احكامه فتح الباب وما نسبته لفتاوى البغوى هو ما نقله الاذرعى عنها والذي نقله الاسنوى عنها انه لو كان الباب مفتوحا وقت الاحرام فرده الريح في أثناء الصلاة لم يضر اه مطلقا وهذا اوجه كتنظيره ولعل افتاء البغوى تعدد واختلف لوبنى بين الامام والمأموم حائل لم يضر كما رجحه ابن العباد والاذرعى اخذا بعموم القاعدة السابقة وظاهر ممانر ان محله ما لم يكن البناء بأمره ش مر (قوله نعم لا يضر بظلال صلاته في الانشاء)

شرط محاذاة بعض بدنه بعض بدنه (بأن يكون بحيث يحاذى رأس الاسفل قدم الاعلى مع فرض اعتدال قائمة الاسفل اما على الثانية المعتمدة فلا يشترط إلا القرب نعم إن كانا مسجدا ونهضاهما مطلقا باتفاقهما (تذنيه) فرع أبو زرعة على اعتبار المحاذاة

أنه لو قصر فلم يحاذ ولو قدر معتدلاً حاذى صح وهو ظاهر وأنه لو طال لحاذى ولو قدر معتدلاً لم يحاذ لم يصح وتبعه شيخنا وقد استشكل بانه اذا اكتفى بالمحاذاة التقديرية فيأمر (٣٢٠) فبهذه التي بالفعل أولى إلا أن يقال المدار في هذه الطريقة على القرب العرفي وهو لا يوجد

إلا بالمحاذاة مع الاعتدال
لامع الطول ونظيره أن من
جاوز سمعه العادة لا يعتبر
سماعه انتهاء الجمعة بغير
بلده فلا يلزمه بتقدير أنه
لو اعتدل لم يسمع وأن من
وصلت راجته لركبته
لطولها ولو اعتدلتا لم
تصل لم يكف (ولو وقف في
موت) أو شارع (وامامه
في مسجد) اتصل به الموات
أو الشارع أو عكسه (فان لم
يحل شيء) مما مر بينهما
(فالشرط التقارب) بأن
لا يزيد ما بينهما على ثلاثة
ذراع واعترض قوله لم يحل
شيء بانه لو كان بجوار المسجد
باب ولم يقف بجذائه احد
لم تصح القدوة ويرد بان هذا
فيه جائل كما علم من كلامه
فلا يرد عليه (معتبراً) ذلك
التقارب (من آخر المسجد)
أي طرفه الذي يلي من هو
خارج له لانه لما بنى للصلاة
لم يعد فاصلاً (وقيل من آخر
صف) فان لم يكن فيه إلا الامام
فن موقفه ومحلّه ان لم يخرج
الصفوف عنه وإلا فن آخر
صف قطعاً (وإن حال جدار
أو باب مغلق منع) لعدم
الاتصال (وكذا الباب
المردود) وإن لم يغلق خلافاً
للإمام (والشباك في الأصح)
لمنع الأول المشاهدة والثاني
الاستطراق وبما تقرر علم
صحّة صلاة الواقف على أبي

أو وقف واحد في المنفذ (أنه لو قصر الخ) وكذا لو كان قاعداً ولو قام لحاذى كفي (تنبيه) المراد بالعلو
البناء ونحوه وأما الجبل الذي يمكن صعوده فداخل في الفضاء لأن الأرض فيها عال ومستوفاه معتبر فيه القرب
فقط فالصلاة على الصفا والمروة أو جبل أبي قبيس بصلاة الإمام في المسجد صحيحة وإن كان أعلى منه كأنص
عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه معنى (قوله) وقد يستشكل الخ) ولك أن تقول لا لشكل قوى والجواب
لا يخفى ما فيه والفرق بينه وبين ما يأتي واضح فان الملحظ في مسئلة الجمعة كون البلد التي لا تقام فيها الجمعة قريبة
من بلد الجمعة حتى تلحق بها فعين الضبط بسماح المعتدل اذ هو الغالب واعتباره أولى من النادر وفي مسئلة
الركوع وجود حقيقته التي هي الانحناء وهي مفقودة في الصورة المذكورة بصري (قوله) أو شاع) إلى
قوله ومن ثم أطلقه في المعنى إلا قوله وإن لم يغلق خلافاً للإمام وقوله بحيث لا يصل إلى المتن وإلى قوله كما فهمه
قول المجموع في النهاية إلا قوله وإن لم يغلق خلافاً للإمام وقوله ومن ثم إلى وظاهر وقوله ولا ينافي إلى ومر
وقوله ومثله إلى المتن وقوله وبخذاً إلى المتن وقوله وإن لم يخش إلى وقبل (وعكسه) أي بان كان المأموم في
المسجد والإمام خارجاً عنه معنى (قوله) مأمراً لعل الأولى بما يأتي (قوله) من كلامه) وهو قوله أو حال باب نافذ
كردي قول المتن (آخر المسجد) ومن المسجد رحبته كركدي (قوله) لانه الخ) أي المسجد كله نهاية (قوله) أي
طرفه) أي المسجد ع ش (قوله) فان لم يكن الخ) مفرع على القيل (قوله) ومحلّه) أي الخلاف (قوله) عنه
أي المسجد (قوله) فن آخر صف) أي خارج المسجد نهاية ومعنى قول المتن (وإن حال جدار) أي لا باب
فيه نهاية ومعنى (قوله) لعدم الاتصال) قال الأسنوي نعم قال البغوي في فتاويه لو كان الباب مفتوحاً
وقت الاحرام فالتعلق في أثناء الصلاة لم يضر اه وقد قدمنا الكلام عليه معنى قول المتن (وكذا الباب
المردود) وفي الامداد نقل ابن الرفعة أن الستر المسترخى كالباب المردود كركدي (لمنع الأول المشاهدة)
فيه شيء مع تمثيله قول المصنف السابق فان حال ما يمنع المرور لا الرؤية بقوله كالشباك والباب المردود
سم وتقدم عن البصري وغيره مثله (قوله) وبما تقرر الخ) وهو قوله اتصل به الموات الخ كركدي (قوله)
علم صحّة صلاة الواقف الخ) فتحرر انه يعتبر في صحّة الاقتداء لمن يأتي قبيس بإمام المسجد الحرام قرب المسافة
وغدم الا زورار والاعتطاف بالمعنى الذي افاذه الشارح ويظهر ايضاً اخذنا من في شرح قول المصنف
فالشرط التقارب انه يعتبر ايضاً في الصحّة وقوف شخص بمحاذ المنفذ إلى المسجد بحيث يراه المقتدي بأبي
قبيس وظاهر ان محل اعتبار الرابطة اذ المبر الإمام أو بهض المقتدين لخاصة اشتراط رؤية الإمام وبعض
المقتدين بمن بالمسجد والرابطة الواقف بمحاذ المنفذ بصري (قوله) محمول على البعد الخ) عبارته في شرح
بافضل محمول على ما اذا لم يمكن المرور للإمام إلا بالاعتطاف من غير جهة الإمام أو على ما اذا بدت المسافة
أو حالت ابنية هناك منعت الرؤية فعلم انه يعتبر في الاستطراق ان يكون استطرأ قاعداً وان يكون من جهة
الإمام وان لا يكون هناك زورار واعتطاف بان يكون بحيث لو ذهب إلى الإمام لا يلتفت عن القبلة بحيث
يبقى ظهره إليها والاضر لتحقيق الاعتطاف حيثئذ من غير جهة الإمام وأنه لا فرق في ذلك بين المصلي على نحو
جبل أو سطح اه قال السكركدي قوله أو سطح قال القليوبي على المحل وإن كانا على سطحين بينهما شارع مثلاً
فلا يصح إلا اذا كان اكل منهما مدرج مثلاً من المنخفض بحيث يمكن استطرأ كل منهما إلى الآخر من غير
الاستثناء ولو حذف لفظة لا من لا يلتفت وجعل قوله المذكور تصوير المنطوقه كان أولى وقول الرشيدى
تصوير للنص الأول وفي بعض النسخ مر حذف لفظ لا من لا يلتفت فيكون تصوير للنص الثاني وهو

يمكن أن يكون في حيز و. ولأن قوله السابق ولا يضر زوال هذه الرابطة الخ فيفيد هذا بل قد يشمله (قوله)
لمنع الأول المشاهدة) فيه شيء مع تمثيله قول المصنف السابق فان حال ما يمنع المرور لا الرؤية بقوله

قبيس بمن في المسجد وهو مانعه عليه ونصه على عدم الصحّة بمحمول على البعد أو على ما اذا حدثت ابنية بحيث لا يصل
إلى بناء الإمام لو توجه إليه من جهة امامه إلا بازورار أو اعتطاف بأن يكون بحيث لو ذهب إلى الإمام من مصلاه لا يلتفت عن جهة القبلة

بجيت يبق ظهره اليها) قلت
يكبره ارتفاع المأموم على
امامه) إذا أمكرو وقوفهما
بمستوى (وعكسه) وإن كانا
في المسجد كائن على ومن
ثم أطلقه الشيخان كالأصحاب
ولم ينظروا إلى نصه الآخر
بخلافه لأن الملاحظ أن رابطة
الاتباع تقتضي استواء
الموقف وهذا جار في المسجد
وغيره وعند ظهور تكبير من
المرتفع وعدمه خلافاً لمن
نظر لذلك وذلك النهي عن
الثاني رواه أبو داود والحاكم
وقياس الأول عليه وظاهر
أن المدار على ارتفاع يظهر
حسب وإن قل ثم رأيت عن
الشيخ أن حامد أن قلة
لارتفاع لا تؤثر وينبغي حمله
على ما ذكرته (إلا الحاجة)
تتعلق بالصلاة كتبليغ
توقف اسماع المأمومين
عليه وكتعلمهم صفة الصلاة
(فيستحب) الارتفاع
لما فيه من مصلحة الصلاة
فان لم تتعلق بها ولم يجد إلا
موضعاً عالياً أبيض وفي
الكفاية عن القاضي أنه إذا
كان لا بد من ارتفاع أحدهما
فليكن الإمام واعتض بأن
محل النهي فليكن المأموم
لأنه مقيس ويحجب بأن علة
النهي من مخالفة الأدب مع
المتبوع أهم في المقيس فكان
إثبات الإمام بالعلو أولى
(ولا يقوم) مريد القدوة

الظاهر أنه بعيد (قوله) بجيت يبق ظهره اليها) خرج مالهو كان بجيت يبق يمينه أو يساره اليها سم وعش
وقليوب وحلي قول المأمون (يكبره ارتفاع المأموم الخ) وفي فتاوى الجلال الرومي إذا ضاقت الصف الأول عن
الاستواء يكون الصف الثاني الخالي عن الارتفاع أولى من الصف الأول مع الارتفاع كردد (لا يلتفت
الخ) شل مالهو احتاج في ذهابه إلى الامام إلى أن يمشی القهقري مسافة ثم ينحرف إلى جهة اليمين أو اليسار فيصل
إلى الامام من غير التفات فلا يضرب لانه صدق عليه أنه يمكنه الوصول إلى الامام من غير أن يورار وانعطاف
ويحتمل الضرر لان المشي القهقري ليس معتاداً في المشي الموصل إلى المقصود ولعله الأقرب ع (قوله)
إذا أمكن الخ) أي والافلا كراهة معنى عبارة ع ش أي فان لم يمكن ذلك كان وضع المسجد مشتملاً
على ارتفاع وانخفاض ابتداء كالغورية فلا كراهة وبه صرح حجب في شرح العباب كذا نقله العلامة الشويري
عنه لسكن الذي رايته في الشرح المذكور نصه واما استثناء بعض محقق المتأخرين للمسجد زاعمان ذلك في
الام فليس في محله عبارة الام لا تشهد له ثم قال بعد سرد لفظ الام تجده وإنما استدلل على عدم بطلان الصلاة
بالارتفاع على نفي الكراهة في مثل هذا المقام ثم رأيت البلقيني فهم من النص ما فهمته منه حيث ساقه
استدلالاً على الصحة مع الارتفاع على ان للشافعي نصاً آخر صريحاً في أن الكراهة حاصلة حتى في المسجد اه
وبقي مالهو تعارض عليه مكروهان كالأصل في الصف الأول مع الارتفاع والصلاة في غير مع قطع الصفوف
فهل يراعى الأول أو الثاني فيه نظر والأقرب الثاني لان في الارتفاع من حيث هو ما هو على صورة التفاهر
والتعظيم بخلاف عدم تسوية الصفوف فان الكراهة فيه من حيث الجماعة لا غير اه وفيه ان عدم
الوجدان لا يدل على عدم الوجود فيمكن أن حج ذكر في الایعاب في موضع آخر ما يوافق قوله الآتي هنا فان لم
تتعلق بها ولم يجد الخ فاطلع عليه الشويري ونقله عنه (قوله) وإن كانا في المسجد) أي وإن كان وضع المسجد
ابتداء مشتملاً على ارتفاع وانخفاض كما هو قضية إطلاق الشارح والنهاية والمغنى وتقدم ويأتى عن ع ش
ما يصرح بذلك (قوله) من ثم) أي لاجل النص على الكراهة في المسجد ايضاً (قوله) وعند ظهور الخ) عطف
على قوله في المسجد الخ (قوله) لذلك) أي النص الآخر (قوله) وذلك) أي الكراهة (قوله) على الثاني) أي
العكس و (قوله) للأول) أي ارتفاع المأموم (قوله) كتبليغ توقف اسماع المأمومين الخ) يؤخذ منه ان
ما يفعله المبلغون من ارتفاعهم على الدكة في غالب المساجد وقت الصلاة مكروه مفوت لفضيلة الجماعة لان
تبليغهم لا يتوقف على ذلك إلا في بعض المساجد في يوم الجمعة خاصة وهو ظاهر ع ش (قوله) فيستحب
الارتفاع الخ) يظهر ان محله غير الجمعة اما فيها فيجب نعم يتردد النظر فيما لو كان الذي لا يسمع صوتاً ولا
يرى احداً من المقتدين زائداً على الأربعين فهل يجب التبليغ لتصح صلاته أو لا يجب لان الانسان لا يخاطب
بتصحيح صلاة الغير محل تأمل بصري (قوله) تتعلق) إلى قوله وفي الكفاية في المغنى (قوله) فان لم تتعلق بها) أي
الخاصة بالصلاة (قوله) ولم يجد الخ) محترز قوله إذا أمكن الخ ع ش (قوله) وايصح) في الافتصار على الاباحة
حينئذ وقفة لتوقف الجماعة المطلوبة على الارتفاع حينئذ لان يراد لم يجد ما يصلح لحاجته لا مطلقاً فليتأمل
ثم رايته في شرح العباب عقبه بقوله على ما قيل سم ولعل الأولى ان يحجب بان المراد بالاباحة عدم الكراهة
كاعتباره المغنى فيشمل الواجب والمندوب ايضاً (قوله) ويحجب بان علة النهي الخ) واما تخصيصه بالنهي
فلعلم حكم العكس بالأولى بصري قول المتن (ولا يقوم) أي ند غير المقيم من مريد الصلاة مغنى وعبارة
شرح افاضل من مريد الجماعة غير المقيم اه (قوله) مريد القدوة) إلى قوله كما أفهمه قول المجموع الا قوله ولا
ينافيه إلى ومرو قوله ومثله إلى المتن وقوله ويؤخذ إلى المتن وقوله أي ان لم يحش إلى وقبل (قوله) مريد القدوة)
عبارة المحلى مريد الصلاة وظاهرها استواء الامام والمأموم في ذلك وهو ظاهر ولعل ما ذكره الشارح مر

كالشباك والباب المردود (قوله) بجيت يبق ظهره اليها) خرج مالهو كان بجيت يبق يمينه أو يساره
اليها (قوله) فان لم تتعلق) أي الحاجة ش (قوله) ولم يجد الامام موضعاً عالياً أبيض) في الافتصار على
الاباحة حينئذ وقفة لتوقف الجماعة المطلوبة على الارتفاع حينئذ لان يراد لم يجد ما يصلح لحاجته

ولو شيخا اى لا يسن له قيام ان كان (٣٢٢) جالسا وجلس ان كان مضطجعا وتوجه ان اراد ان يصلى على الحالة التى هو عليها (حتى

كأن حج مجرد تصوير لان المأمومين هم الذين يبادرون بالقيام عند شروع المأوذى فى الإقامة عش وتقدم عن المعنى وشرح بافضل ما يصرح بذلك الاستواء (قوله ولو شيخا) اى ولا تفوته فضيلة التحريم عش اقول وقد يناق في هذه الغاية قوله الآتى ولو كان بطىء النهضة الخ (قوله وتوجه الخ) كقوله وجلس الخ عطف على قوله قيام الخ (قوله على الحالة التى هو عليها) اى من القيام والقعود وغيرهما (قوله فايثاره الخ) اى المؤذن (قوله للغالب) اى او المراد بالمؤذن المعلم شربى (قوله لحسب) اى ولا مفهوم له ولو حذف لفظ المؤذن وقال بعد الفراغ من الإقامة لسكان اخصر واشمل معنى (قوله ولا ينافيه) اى ما فهمه الغاية من سن القيام عقب الفراغ (قوله اذا أقيمت الصلاة الخ) يجوز ان يراد به اذا أخذ في إقامتها فيه يكون المقصود انتهى عن القيام قبل فراغها سم (قوله عقب الإقامة) اى فى انائها (قوله ولو كان بطىء النهضة الخ) ومثل ذلك ما لو كان المأموم بعيدا و اراد الصلاة فى الصف الاول ومثلا وكان لو اخر قيامه الى فراغ المؤذن وذهب الى الموضع الذى يصلى فيه فاته فضيلة التحريم عش (قوله به) اى بالقيام فى هذا الوقت والجوار متعلق بادراكه فكان الاول تأخير عنه (قوله فيسن قيام المقيم الخ) اى ان كان قادرا معنى (قوله لسكراهة الجلوس من غير صلاة الخ) ويؤخذ منه انه لو كان جالسا قبل ثم قام ليصلى راتبة قبلية مثلا فاقبعت الصلاة او قرب قيامه ان لا يكون استمرار القيام افضل من القعود لعدم كراهة القعود من غير صلاة فيتخير بين استمرار القيام والقعود ونقضه ايضا أنه لو كان فى غير مسجد لم يكره الجلوس عش اقول قضية تعليلهم ثواب تأخير القيام الى الفراغ من الإقامة بالاشتغال بالاجابة ان استمرار القيام هنا انزل بل قول الشارح الآتى ويؤخذ الخ كاهم عن ذلك (قوله حينئذ) اى حين الإقامة او قربها (قوله ذلك) اى ابتداء النفل (قوله ويؤخذ عما تقرر الخ) كان حقه ان يقدم على قول المصنف ولا يبتدىء الخ (قوله اتجهه لاقتصار على ركعتين) اى او على ركعة على ما يأتى عن التناهية وسم (قوله لا حرازه الفضيلتين) اى فضيلة النفل وفضيلة الجماعة وفى بعض النسخ هنا مضروبة عليه فى اصل الشارح كانه عليه أى الضرب بعضهم مانعه ويتجنى فى نافلة مطلقا لا اقتصار على ركعتين اخذا بما يأتى فى الفرض فان كان راتبة كما كثر الوتر فهل يسن قلبها نافلة مطلقا ويقتصر على ركعتين اخذا من ذلك ايضا او يفرق بان الفرض جنس مغاير للنفل من كل وجه فامكن القاب اليه ويأتى فيه التفصيل الآتى بخلاف الراتبة والمطلقة فلم يبق إلا النظر فى فوات الجماعة وعدمه كما تقرر كل محتمل والثانى اقرب الكلام انتهى وكتب سم على هذه النسخة مانعه قوله ويتجه الخ وفى العباب فرع منفرد اقيمت الجماعة وهو فى صلاة فان كانت نفلا نذب قطعها الخوف فوات الجماعة انتهى وقال فى شرحه وظاهر كلامهم انه لا فرق بين النافلة المطلقة وغيرها السكن قال الاذرعى والزركشى كآب الرفعة إذا نوى عددا كثيرا اى فى النفل المطلق اقتصر على ركعة أو ركعتين ثم يسلم ولا يقطعها لما فيه من ابطالها وأشار الاذرعى الى انه لم لا كان الاولى فى النفل غير المطلق ايضا لاقتصار على ركعة أو ركعتين إذا نوى أكثر من ذلك لما فى القطع من الابطال مع إمكان الاصل وكان القمولى لحظ هذا المعنى فحجى على قضيته ويجاب بان الاقتصار يكون بنية ولم تعهد فى غير النفل المطلق ولا يمكن هنا

يفرغ المؤذن) يعنى المقيم ولو الامام فايثاره للغالب لحسب (من الإقامة) جميعها لانه وقت الدخول فى الصلاة وهو قبله مشغول بالاجابة ولا ينافيه الخبر الصحيح إذا اقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى ترونى قد خرجت لانه ^{صلى الله عليه وسلم} كان يخرج عقب الإقامة ولو كان بطىء النهضة بحيث لو اخر الى فراغ فاته فضيلة التحريم مع الامام قام فى وقت يعلم به إدراكه للتحريم ومن دى الإقامة من قيام فيسن قيام المقيم قبلها والاولى للدخول عندها او قد قربت ان يستمر قائما لسكراهة الجلوس من غير صلاة والنفل حينئذ كما قال (ولا يبتدىء نفلا) ومثله الطواف كما هو ظاهر (بعد شروع) اى المقيم (فيها) اى الإقامة وكذا عند قرب شروع فيها اى يكره لمن اراد الصلاة معهم ذلك كراهة تنزيه للخبر الصحيح إذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة ويؤخذ مما تقرر ان من ابتدئت الإقامة وهو قائم لا يسن له الجلوس ثم القيام لانه يشغل عن كمال الاجابة فهو كقيام الجالس المذكور فى المتن (فان كان فيه) اى النفل حال الإقامة (اتمه) ندبا سواء الراتبة والمطلقة إذا نوى عددا فان

لا مطلقا فليتأمل ثم رأيت فى شرح العباب بعبقوله ولولم يجد المأموم إلا محلا مرتفعاً فلا كراهة ولا نذب بل هو مباح على ما قيل اه (قوله اذا اقيمت) يجوز ان يراد باذا اقيمت إذا اخذ باقامتها فيكون المقصود انتهى عن القيام قبل فراغها (قوله ويتجه الخ) فى العباب فرع منفرد اقيمت الجماعة وهو فى صلاة فان كانت نفلا نذب قطعها الخوف فوات الجماعة اه قال فى شرحه وظاهر كلامهم انه لا فرق بين النافلة المطلقة وغيرها السكن قال الاذرعى والزركشى كآب الرفعة إذا نوى عددا كثيرا اقتصر على ركعة أو ركعتين ثم يسلم ولا يقطعها لما فيه من ابطالها وأشار الاذرعى الى انه لم لا كان الاولى فى النفل غير المطلق ايضا لاقتصار على ركعة أو ركعتين إذا نوى أكثر من ذلك لما فى القطع من الابطال مع إمكان الاصل وكان القمولى لحظ هذا المعنى فحجى على قضيته ويجاب بان الاقتصار إنما يكون بنية ولم تعهد فى غير النفل المطلق ولا يمكن هنا

لم ينو اتجهه لاقتصار على ركعتين (ان لم يخش فوات الجماعة والله أعلم) لا حرازه الفضيلتين ويتجه فى نافلة مطلقا لاقتصار المطلق على ركعتين اخذا بما يأتى فى الفرض فان كان فى راتبة كآثر الوتر فهل يسن قلبها نافلة مطلقا ويقتصر على ركعتين

المطلق ولا يمكن هنا القلب اليه فتمتعين القطع اه يتأمل وجه ذلك (قوله بخلاف الراتبة والمطلقة) أى فان الاولى ليست جنسا مغايرا للثانية من كل وجه حتى يمكن قلبها اليه اه سم (قوله فان خشى فوتها) إلى قوله قطعه شامل للمالو كان في نافلة مطلقة وقد فعل ركعتين فهلاسن حيثئذ نية الاقتصار على ركعتين والسلام منهما وكان اولى من القطع وقد يلزم ذلك سم وقوله قد فعل ركعتين الخ ومثلها الثلاث كما يفيد ما تقدم عن الاذرعى والزركشى وما يأتى عن عش (قوله إن آتمه) قد أقوله فوئها وقوله بأن يسلم الخ متعلق به ايضا (قوله قطعه) يظهر أنه يثبت على ما مضى قبل القطع لأنه خروج بعذر بصرى (قوله وجود جماعة اخرى) أى ولو مفصلة عش (قوله فيجب قطعه الخ) المراد أنه يجب قطع النفل إذا كان لو آتمه فات الركوع الثانى للجمعة مع الامام عش (قوله فاذا كان الخ) عبارة المعنى ولو أقيمت الجماعة والمنفرد يصلى حاضرة صبحا أو ثلاثية أو رباعية وقد قام فى الأخيرتين إلى ثالثة آتم صلاته ودخل فى الجماعة وإن لم يقم فيها إلى ثالثة استحب له قلبها نفلا ويقصر على ركعتين ثم يدخل فى الجماعة نعم إن خشى فوت الجماعة لو آتم الركعتين استحب له قطع صلاته واستئنافا جماعة ذكره فى المجموع اه زاد النهاية قال الجلال البلقيني لم يتعرضوا للركعة والمعروف ان للمتأمل الاقتصار على ركعة فهل تكون الركعة الواحدة كالركعتين لم أر من تعرض له ويظهر الجواز إذ لا فرق اه وما ذكره ظاهر وإنما ذكروا الافضل اه وأقره سم (قوله فى تلك الحاضرة) أى التى أقيمت جماعتها سم (قوله آتم الخ) وقياس ما يأتى عن البلقيني أن هذا هو الافضل ويجوز قلبها نفلا ويسلم من ثلاث ركعات للماعل به من جواز التثفل بالواحدة والثلاث مثلما عش (قوله آتمها ندبا) قال فى الروض أى والنهاية والمعنى ودخل فى الجماعة اه وعبارة العباب فان كانت صبحا آتمها وأدرك الجماعة وكذا غير ما بعد قيامه للثالثة انتهت ولا يخفى ظهور هذه المسئلة فى أنه لا يشترط فى صحة المعادة وقوع جميعها فى الجماعة بالفعل لان الجماعة التى يدخل فيها هنا إعادة والغالب ان من كان فى الثالثة لا يدرك بعد فراغ الثالثة والرابعة والشهيد والسلام الركعة الاولى مع الجماعة فتجوزهم دخوله فى الجماعة بعد فراغه يدل على عدم اشتراط ما ذكر وإنه إذا انقضت الجماعة التى دخل فيها يقوم هو لا تمام ما بقى عليه ولا تبطل صلاته نعم يمكن حمل ذلك على ما إذا فرغ وأدرك ركوع إمام الجماعة فى ركعتها الاولى ولكنه بعيد من هذه العبارة فليتأمل سم على حجب وقد يقال لا بعد فيه مع ملاحظة ما قدمه من اشتراط الجماعة فى المعادة بناءها ويمكن تصويره بما إذا قرأ الامام سورة طويلة بل لا يتوقف على طولها لان الغالب أن زمن دعاء الافتتاح والحمد وسورة بعدها لا يندر تكميل الثالثة التى رأى الجماعة تقام وهو فيها والاتيان بركعة بعدها عش وقد يؤيده فرقم بين القيام فى الثالثة وما قبله (قوله ما يأتى) أى انفا (قوله وقبل القيام لها) عطف على قوله وقام الخ ولو عبر بآو بدل الواو كان اولى (قوله بقلبها نفلا) أى ويكون مستثنى من بطلان الصلاة بتغيير النية عش

القلب اليه يتأمل وجه ذلك فتعين القطع اه (قوله أخذ من ذلك) أى بما يأتى ش (قوله بخلاف الراتبة والمطلقة) أى فان الاولى ليست جنسا مغايرا للثانية من كل وجه حتى يمكن قلبها اليه (قوله فان خشى فوتها إلى قوله قطعه) شامل للمالو كان فى نافلة مطلقة وقد فعل ركعتين فهلاسن حيثئذ نية الاقتصار على ركعتين والسلام منهما وكان اولى من القطع وقد يلزم ذلك (قوله فى تلك) أى التى أقيمت جماعتها (قوله آتمها ندبا) قال فى الروض ودخل فى الجماعة اه وعبارة العباب فان كانت صبحا آتمها وأدرك الجماعة وكذا غير ما بعد قيامه للثالثة اه ولا يخفى ظهور هذه المسئلة فى أنه لا يشترط فى صحة المعادة وقوع جميعها فى الجماعة بالفعل لان الجماعة التى يدخل فيها هنا إعادة والغالب ان من كان فى الثالثة لا يدرك بعد فراغ الثالثة والرابعة والشهيد والسلام الركعة الاولى مع الجماعة فتجوزهم دخوله فى الجماعة بعد فراغه يدل على عدم اشتراط ما ذكر وإنه إذا انقضت الجماعة التى دخل فيها يقوم هو لا تمام ما بقى عليه ولا تبطل صلاته نعم يمكن حمل ذلك على ما إذا فرغ وأدرك ركوع إمام الجماعة فى ركعتها الاولى ولكنه بعيد من هذه العبارة فليتأمل (قوله وقبل القيام لها بقلبها نفلا) ويقصر على ركعتين عبارة العباب ويسلم من ركعتين

أخذنا من ذلك أيضا أو يفرق بأن الفرض جنس مغاير للنفل من كل وجه فأمكن القلب اليه ويأتى فيه التفصيل الآتى بخلاف الراتبة والمطلقة فلم يبق إلا النظر لفوت الجماعة وعدمه كما تقرر كل محتمل والثانى أقرب إلى كلامهم فان خشى فوتها وهى مشروعة له إن آتمه بأن يسلم الامام قبل فراغه منه قطعه ودخل فيها ما لم يغلب على ظنه وجود جماعة أخرى فيتمه كما أفهمه المتن بجعل آل فى الجماعة للجنس والكلام فى غير الجمعة أما فيها فيجب قطعه لا درأ كما بادرنا ركوعها الثانى وخروج بالنفل الفرض فاذا كان فى تلك الحاضرة وقام لثالثتها آتمها ندبا أى إن لم يخش فوات الجماعة كما هو ظاهر مما يأتى وقبل القيام له بقلبها نفلا

ويقتصر على ركعتين
 مالم يخش فوت الجماعة لو
 صلاهما ولا ندب له قطعها
 ولو خشي فوت الوقت ان
 قطع أو قلب حرم وإن كان
 في فائتة حرم قلبها نفلا
 وقطعها لأن تلك الجماعة
 غير مشروعة فيها ويجب
 قلبها نفلا إن خشي فوت
 الحاضرة كما أفهمه قول
 المجموع سلم من ركعتين
 ليستغل بالحاضرة وظاهر
 أن له بعد قلبها نفلا قطعها
 بل ينبغي وجوبه ابتداء إذا
 توقف الإدراك عليه
 والحاصل أنه إن أمكنه
 القلب إلى ركعتين وإدراك
 الحاضرة بعد السلام منها
 وجب وعليه يحمل قول
 القاضي الذي أقره عليه في
 المجموع أنه يحرم قطعها
 وإلا بأن كان القلب إلى
 ركعتين بفوت الحاضرة
 وجب القطع وعليه يحمل
 ما قدمته أوائل الصلاة تبعا
 لشيخنا وغيره أنه يجب
 قطعها ﴿ فصل في بعض
 شروط القدوة أيضا ﴾
 (شرط) انعقاد (القدوة)
 ابتداء كما أفاده ما سيذكره
 أنه لو نواها في الاناء جاز
 فلا اعتراض عليه خلافا لمن
 وهم فيه (أن ينوي المأموم
 مع التكبير) للتحريم

(قوله) يقتصر على ركعتين قال في شرح العباب وظاهر كلامهم أنه لا يجوز الاقتصار على ركعة فقط
 ويوجه بان الفرائض لم يعمد فيها الاقتصار على ركعة فامتنع ذلك فيها فليتأمل فانه بعد القلب صارت الصلاة
 نفلا والنفل يجوز فيه الاقتصار على ركعة سم وتقدم عن النهاية ما يوافقه (قوله) ندب له قطعها) هل اندب
 الاقتصار على ركعة حينئذ وكان أولى من القطع سم (قوله) ندب له قطعها) أي ويكون مستثنى من حرمة
 قطع الفرض ع ش (قوله) لأن تلك الجماعة غير مشروعة الخ) يؤخذ منه أنها لو كانت مشروعة بان اتحدت
 الفائتة جاز القطع والقلب كما صرح به في شرح العباب سم عبارة النهاية والمعنى أما إذا كانت في صلاة فائتة فلا
 يقلبها نفلا ليصليها جماعة في حاضرة أو فائتة أخرى فإن كانت الجماعة في تلك الفائتة بعينها ولم يكن قضاؤها
 فوريا جاز له قطعها من غير ندب وإلا فلا يجوز كما قاله الزركشي اه (قوله) بل ينبغي وجوبه الخ) أي القطع
 ع ش (قوله) إذا توقف الإدراك) أي إدراك الحاضرة عليه أي القطع (قوله) وجب) أي القلب (قوله)
 إلى ركعتين) أي إلى ركعة على قياس ما مر عن البلقيني (قوله) وجب القطع) ينبغي أن يكون محله
 إذا لم يدرك الركعة وإلا فلا يتعين القطع بل له قلبها حينئذ على كلام الجلال البلقيني
 ﴿ فصل في بعض شروط القدوة أيضا ﴾ (قوله) ابتداء) إلى قوله به يعلم في المعنى وإلى قوله ثم رأيت في النهاية
 (قوله) ابتداء) كان المعنى أن حصول القدوة من أول صلاة يتوقف على نيتها مع التكبير سم (قوله) كما أفاده) أي
 التقييد بالابتداء (قوله) أنه الخ) بيان لما قول المتن (مع التكبير) ينبغي الانعقاد إذا نوى في أثناء التكبير
 أو آخرها ويكون من باب الاقتداء في الاناء سم أقول وقول الشارح الآتي وخرج مع التكبير كالصريح
 في أنه من الاقتداء ابتداء (قوله) مع التكبير للتحريم) أي ولو مع آخر جزء منه وعبارة سم على المنهج ولو نوى
 مع آخر جزء من التحريم ينبغي أنه يصح ويصير مأموما من حينئذ وفائدته أنه لا يضر تقدمه على الإمام في الموقف
 قبل ذلك انتهت وينبغي أن لا تفوته في هذه فصيلة الجماعة من أولها ويفرق بينهما وبين مأمو نوى القدوة في خلال
 صلاته بأن السكر اهة المفوتة لفصيلة الجماعة ثم خرو جامن خلاف من أبطل به وقد يؤخذ من قوله الآتي ولو

ليدرك الجماعة إن تمكن منه أي من إدراكها فان لم يتمكن منه أي من إدراك الجماعة لو تم ركعتين سن قطع
 صلاته إن لم يخف فوت الوقت وفعلها جماعة وإلا بان خشي فوت الوقت لو قطع أو سلم من ركعتين بان يخرج
 بعض الصلاة عنه ولو احتسب لا كما في المجموع لم يقطعها أي لم يجز له قطعها ولا السلام منها من ركعتين اه وذكر
 الشارح في شرحه أنه عبر في المجموع بقوله سن أن يتمها ركعتين ويسلم منها وتسكون نافلة ثم دخل الجماعة فان
 لم يفعل استحب أن يقطعها ثم يستأنفها في الجماعة اه قال وبه يعلم أن قول المصنف إن تمكن منه ليس في
 محله لإهامه خلاف المراد المصريح به عبارة المجموع المذكورة من أنه مخير بين القلب والقطع ولو مع التمكن
 نعم إن أراد المصنف أن التمكن قيد في أفضلية القلب وعدمه قيد في أفضلية القطع لا في أصل السنة اتجه ما
 قاله اه (قوله) يقتصر على ركعتين مالم يخش فوت الجماعة لو صلاهما ولا ندب له قطعها) قال الجلال
 البلقيني لم يتعرضوا للركعة والمعروف أن للتنفل الاقتصار على ركعة فهل تكون الركعة الواحدة
 كالركعتين لم أر من تعرض له ويظهر الجواز إذ لا فرق اه وما ذكره ظاهر وإنما ذكر والافضل شرح
 مر وقال في شرح العباب وظاهر كلامهم أنه لا يجوز الاقتصار على ركعة فقط فامتنع ذلك فيها اه
 فليتأمل فانه بعد القلب صارت الصلاة نفلا والنفل يجوز فيه الافتعار على ركعة (قوله) ولا ندب
 له قطعها) هل اندب الاقتصار على ركعة حينئذ وكان أولى من القطع (قوله) لأن تلك الجماعة غير
 مشروعة فيها) يؤخذ منه أنها لو كانت مشروعة بان اتحدت الفائتة جاز القطع والقلب ولهذا قال
 في العباب أو فريضة مقضية حرم قطعها إلا مع فائتة مثلها اه قال الشارح في شرحه فانه يجوز
 القطع والقلب لكنه لا يندب كذا قاله جمع وعبارة المجموع صريحة في الندب وهي الخ ما بينه عنها
 ﴿ فصل شرط انعقاد القدوة الخ ﴾ (قوله) ابتداء) كان المعنى أن حصول القدوة من أول الصلاة يتوقف
 على نيتها مع التكبير (قوله) أنه لو نواها في الاناء) ينبغي أن يشمل أثناء التكبير (قوله) في المتن مع التكبير

أحرم منفرد الخ أن الاقتداء مع آخر التحريم لا خلاف في صحته وبقوله من قول سم ويصير مأموما من حيثئذ انه لا بد في الجماعة من نية الاقتداء من أول الهزمة إلى آخر الراهم الأكبر وإلا لم تنعقد جمعة وبه صرح العباب اه ع ش وقوله خروجا من خلاف الخ الاخصر الاولي لخلاف من يبطل به قول المتن (الاقتداء الخ) قضية اقتصاره عليه كالتأني كفاية ذلك وقضية قول شرحي المنهج وبافضل ورايعمانية اقتداء وانتم بالامام او جماعة معه عدم اكتفائه وبه صرح المغني فزاد على قوله المذكور ولا يكتفي كما قال الاذرعى إطلاق نية الاقتداء من غير إضافة إلى الامام اه عبارة الكردى على شرح بافضل قوله بالامام الخ ذكر في الايعاب في اشتراط ذلك خلافاً طويلاً لا اعتمد منه الا كتفاء بنية الائتمام والاقتداء او الجماعة وهو كذلك في شرحي الارشاد والتحفة والتهامة واعتمد الخطيب في المغني خلافاً فقال لا يكتفي كما قال الاذرعى الخ (قوله عمل) يعنى وصف للعمل وإلا فالتبعية كونها تابعا لمامه وهذا ليس عملاً بجزئى (قوله ولا يضر الخ) جواب اشكال كايأتى (قوله ايضاً) اي كما يصلح للمأموم (قوله لان اللفظ المطلق الخ) العبارة بالقلب دون اللفظ فلا قال لان المعنى المطلق سم عبارة البصرى قوله اللفظ الخ فيه اشعار بحمل الجماعة في قول المعترض أن الجماعة الخ على افظها وعليه فإفادته متجه لكن تقرير الاشكال على هذا النمط مشعر بجزء ضعفه لان النية إنما هي الامر القلبي فلو قرر بحمل الجماعة في كلام المعترض على الامر الذهني الذي هو مطلق الربط الذي يتحقق تارة مع التابعة وتارة مع المتبوع علم ما يبق لقول الشارح لان اللفظ الخ جدوى في الجواب وحيث يظهر اي الجواب عن الاشكال باحد وجهين اما بان يمنع ان ذلك مقتضى كلامهم لانهم اطلقوا اللفظ وارادوا به المقيد بقربة السياق واما بان ياتزم ذلك وبدعى أن الجماعة المطلقة يكتفي قصد الا انها صفة زائدة على حقيقة الصلاة فوجب التعرض لها واما خصوص كونها في ضمن التابعة او المتبوعة فلا والثاني ان نسب بقولهم لان المتابعة عمل الخ والله اعلم اه والمكان تجيب بان مراد الشارح اللفظ المطلق من حيث وجوده في الذهن لا الخارج وقد تقرر في محله انه لا يمكن نقل المعاني للخلاف بدون نقل الفاظها (قوله فهمى من الامام الخ) اي فعنى الجماعة بالنسبة للمأموم وربط صلته بصلاة الامام وبالنسبة للامام ربط صلاة الغير بصلاته بجزئى (قوله فزانت في كل الخ) اي مع تعيينها بالقربة الحالية لا حد همانية ومعنى القربة كمتقدم الامام في المكان او في التحريم بجزئى (قوله على ما يليق به) ويكتفي بمجرد تقدم إحرام احد هما في الصرف إلى الامامة وناخر الاخرى في الصرف إلى المامومية فان احراما معا ونوى كل الجماعة ففيه نظر سم عبارة ع ش اي فان لم تكن قربة حالية وجب ملاحظة كونه اماما او ماموماً وإلا لم تنعقد صلته لتردد حاله بين الصفتين ولا مرجع والحمل على احدهما تحكم اه (قوله وبه يعلم الخ) ووجه علم ضعفه بما ذكر ان الرافعى فهم من كلام الاصحاب انهم قائلون بالصحة في صورة نية الجماعات وإن لم يستحضر الاقتداء بالحاضر حتى ترتب عليه اشكاله الذي مرث الاشارة اليه بالجواب عنه ولو كانت الصورة ما ادعاه هذا الجمع لم يأت اشكاله رشدي (قوله وإلا لم يأت اشكال الرافعى الخ) قلنا ممنوع لجواز ان يراد بنية الجماعة نية الجماعة مع الحاضر وهذه النية تصلح لكل من الامام والمأموم إذا الحاضر يصلح لكل منهما فيرد الاشكال وباتى الجواب فليتأمل سم (قوله المذكور الخ) أى اشارة بقوله ولا يضر كون الجماعة الخ (قوله والجواب الخ) غطف على اشكال الرافعى الخ (قوله عنه) اي عن الاشكال المذكور (قوله قلب النية هنا الخ) هذا غير متواتر في الجمعة والمعدة بصري يعنى التعليل الاول ولا فظاهر الثاني يتأتى فيهما ايضاً (قوله النية هنا الخ) يرد على هذا

ينبغي الانعقاد إذا نوى في أثناء التكبير أو آخرها (قوله لان اللفظ المطلق الخ) العبارة بالقلب دون اللفظ فهلا قال لان المعنى المطلق (قوله فنزلت في كل على ما يليق به) ويكتفي بمجرد تقدم إحرام احد هما في الصرف إلى الامامة وناخر الاخرى في الصرف إلى المامومية فان احراما معا ونوى كل الجماعة ففيه نظر ويحتمل انعقادها فرادى لكل فتلغون نيتهم الجماعة نعم أن تعتمد كل مقارنة الآخر مع العلم بها فلا يبعد البطلان ويحتمل عدم انعقادها مطلقا اخذ من قوله الاتى فان قارن لم يضر إلا تكبيرة الاحرام ويفرق على الاول بان نية الجماعة لم تعين (قوله وبه يعلم الخ) للجمع المذكور ان يمنع ذلك (قوله وإلا لم يأت اشكال الرافعى الخ) قلنا

(والاقتداء أو الجماعة) أو الائتمام أو كونه مأموماً أو مؤتماً لان المتابعة عمل فافتقرت للنية ولا يضر كون الجماعة تصلح للامام أيضاً لان اللفظ المطلق ينزل على المعهود الشرعى فهمى من الامام غير هاهن المأموم فنزلت في كل على ما يليق به وبه يعلم أن قول جمع لا يكتفي نية نحو القدوة أو الجماعة بل لا بد أن يستحضر الاقتداء بالحاضر ضعيف وإلا لم يأت اشكال الرافعى المذكور في الجماعة والجواب عنه بما تقرر أن اللفظ المطلق إلى آخره فان قلت مر أن القرائن الخارجية لا عمل لها في النيات قلت النية هنا وقعت تابعة لانها غير شرط للانعقاد لانها محصلة لصفة تابعة فاغتفر فيها ما لم يغتفر في غيرها ثم رأيت بعض المحققين صرح بما ذكرته من أخذ ضعف مذكوره

أولئك من إشكال الرافعي
 وجوابه ثم قال فكل منهما
 صريح في أن نية الاقتداء
 بوضعها الشرعي ربط صلاة
 المأموم بصلاة الامام
 الحاضر فلا يحتاج لنية ذلك
 فتعبر كثيرين بأنه يكفي نية
 الاقتداء بالامام الحاضر
 مرادهم نية ما يدل على ذلك
 وقد تقرر أن نية الاقتداء
 بمجرد ما موضوعه لذلك
 شرعا وخرج بمع التكبير
 تأخيرها عنه فتعقد له
 فرادى ثم إن تابع فسيأتي
 (والجمعة كغيرها) في اشتراط
 النية المذكورة (على
 الصحيح) وإن افرق في أن
 فقدنية القدوة مع تحررها
 يمنع انعقادها بخلاف
 غيرها وكون محتملة متوقفة
 على الجماعة لا يعني عن
 وجوب نية الجماعة لهما و
 في المعادة ما يعلم منه وجوب
 نية الاقتداء عند تحررها
 فهي كالجمعة (فلو ترك هذه
 النية) أو شك فيها في غير
 الجمعة (وتابع) مصليا
 (في الافعال) أو في فعل
 واحد كان هوى الركوع
 متابعه وإن لم يطمئن كما
 هو ظاهر أو في السلام
 بأن قصد ذلك من غير اقتداء
 به وطال عرفا

الجواب أنهم اكتفوا في الغسل بنية رفع الحدث مع كونه محتملا للصغر والاكبر اكتفاء بالقرينة مع أن
 نية ما ذكر ليست تابعة لشيء فالأولى أن يجاب بان عدم التعويل على القرينة غالب لا لازم عش (قوله
 أولئك) أي الجمع المتقدم و (قوله من إشكال الرافعي الخ) متعلق بالاختذ (قوله منهما) أي من الإشكال
 وجوابه (قوله صريح الخ) قد تمنع لصراحة سم (قوله ربط صلاة المأموم الخ) أقول بالتأمل فيه وفي سابقه
 يظهر أنه لا خلاف بين الفريقين إذ النية عمل قلبي متعلق بملاحظة المعاني الذهنية ولا دخل فيها للالفاظ
 فحينئذ إن لاحظ الربط المطلق لم يصح باتفاقهما أو المقيد صح باتفاقهما بصري وقوله يظهر أنه لا خلاف الخ
 فيه وقفة ظاهرة وقوله لم يصح باتفاقهما فيه نظر ظاهر (قوله وخرج) إلى قوله ومن ثم في النهاية (قوله وخرج
 بمع التكبير تأخرها الخ) ولا يخفى أن ذلك من قبيل نية الاقتداء في الانتهاء فيشكل قوله ثم أن تابع الخ لانه
 مفروض عند ترك النية راسا ويمكن أنه يوجد كلامه بان المراد ثم أن تابع أي قبل وجود النية المتأخرة سم
 وللفرار عن الإشكال المذكور عدل النهاية عن قول الشارح تأخرها عنه إلى قوله ما لم ينو كذلك اه (قوله في
 اشتراط النية) إلى قوله وخذ منه في المغنى لإقوله بدليل إلى ومن ثم (قوله مع تحررها) أي من أول الهزمة إلى
 آخر الرام من اكبر وإلا لم تنعقد لانه باخر الرام من اكبر يتبين دخوله في الصلاة من أولها واطفيحي وحفي
 اه بجبري وتقدم عن عش مثله وقد يقال إن قياس كفاية المقارنة العرفية في نية الصلاة كفايتها في نية
 الجماعة في نحو الجمعة فيتبين بذية الجماعة في انتهاء التكبير دخوله فيها أي الجماعة من أول الصلاة كما هو ظاهر
 صنيهم (قوله يمنع انعقادها) أي الجماعة أي ونحوها مما تنوقف صحها على الجماعة شيخنا (قوله وكون
 صحها الخ) رد لتعليل مقابل الصحيح عش (قوله وجوب نية الاقتداء الخ) وذلك في المعادة التي قصد فعلها
 تحصيل الفضيلة بخلاف ما قصد بها جبر الخل في الأولى كالمعادة خروجا من خلاف من ابطالها فان الجماعة
 فيها ليست شرطا عش (قوله فهي كالجمعة) وكذلك المنذورة جماعة والمجموعة بالمطر بجبري (قوله أو شك
 فيها) هو المعتمد بخلاف مقتضى كلام العزيز الاتي ولعل المراد بالشك ما يشمل الظن كما هو الغالب في ابواب
 الفقه سم على حج اه عش (قوله في غير الجمعة) أي وما الحق بها من المعادة والمجموع بالمطر كما يأتي
 عن البصري والكردى قول المتن في الافعال) أل للجنس سم ومعنى (قوله أو في فعل الخ) أي ولو مندوبا
 كأن رفع الامام يديه ليركع فرفع معه المأموم يديه بابل واطفيحي اه بجبري سم قوله أو في فعل
 واحد أي ولو بالشروع فيه مر اه (قوله أو في السلام) فلوعرض له الشك في التشهد الأخير لم يجز أن
 يوقف سلامه معنى (قوله بان قصد ذلك الخ) تصبر للتباعدة عش (قوله وطال عرفا الخ) يحتمل
 أن يفسر بما قالوه فهم لو احس في ركوعه بداخل يريد الاقتداء به من أنه هو الذي لو وزع على جميع الصلاة

منوع لجواز أن يراد بنية الجماعة نية الجماعة مع الحاضر وهذه النية تصلح لكل من الامام والمأموم إذا الحاضر
 يصلح لكل منهما فإيراد الإشكال وبأق الجواب فتأمل (قوله ثم قال فكل منهما صريح) قد تمنع الصراحة
 (قوله وخرج بمع التكبير تأخرها عنه) ولا يخفى أن ذلك من قبيل نية الاقتداء في الانتهاء فيشكل قوله ثم أن
 تابع الخ لانه مفروض عند ترك النية راسا لا يقال المراد بتأخرها عنه تركها راسا لا نأقول هذا خارج بقوله
 أن ينوي لا بمجرد التكبير كما قاله ويمكن أن بوجه كلامه بان المراد ثم أن تابع أي قبل وجود النية المتأخرة
 بقي ما إذا فارتد آخر التكبير دون اهله هل تنعقد جماعة ويكون من باب الاقتداء في الانتهاء الوجه نعم (قوله
 أو شك فيها) هو المعتمد بخلاف مقتضى كلام العزيز الاتي وهل المراد بالشك هنا التردد باستواء ما يشمل
 الظن كما هو الغالب في ابواب الفقه وعلى الثاني فالفرق بين هذا والشك في مقارنة تحرر الامام فان المراد به
 المستوى حتى لو ظن عدم المقارنة نصح إحرامه لا تخ هذا ولعل الاظهر الثاني (قوله أو شك فيها) فعلم أنه في حال
 الشك منفر د فليس له المتابعة وهذا بخلاف ما لو شك في أنه إمام أو مأموم لا نصح صلاته كما تقدم في الهامش
 والفرق ظاهر فانه هناك تحقق نية أحدا من الممارضين وهنالم يتحقق والاصل العدم فهو منفرد (قوله
 في المتن في الافعال) ال للجنس (قوله أو في فعل واحد) ولو بالشروع فيه مر (قوله في المتن بطلت) هل

لظهر أثره ويحتمل أن ما هنا أضيق وهو الأقرب ويوجه بأن المدار هنا على ما يظهر به كونه ارتباطا بصلاته
بصلاة إمامه وهو يحصل بمادون ذلك (فرع) لو انتظره للركوع والاعتدال والسجود وهو قليل في كل
ولسكنه كثير باعتبار الجملة فالظاهر أنه من الكثير واعتمد شيخنا الطيلاوي أنه قليل سم على المنهج أقول
والأقرب ما قاله الطيلاوي ع وش وقال البجيرمي والمراد بالانتظار الطويل هو الذي يسع الركوع وإن لم يفعل
كما قرر شيخنا اه وفيه نظر (قوله انتظاره الخ) واعتبار الانتظار الركوع مثلاً بعد القراءة الواجبة سم
وع ش (قوله) أي للتابعة شرح المنهج قول المتن (بطلت صلته) هل البطالان عام في العالم بالمنع والجاهل
أم مختص بالعالم قال الأذري لم أرفه شيئاً وهو محتمل والأقرب أنه يعذر الجاهل لكن قال أي الأذري
في التوسط الأشبه بعدم الفرق وهو الوجه شرح مر اه سم قال ع ش بقى ما لو ترك نية الاقتداء أو قصد
أن لا يتابع الإمام لغرض ما فسماعن ذلك فانتظره على ظن أنه مقتد به فهل قصر متابعته حيثئذ أو لا فيه
نظرو ولا يبعد عدم الضرر ثم رأت الأذري في القوت ذكر أن مثل العالم والجاهل العامد والناسي فيضرب
اه (قوله ذلك) أي المتابعة معنى وشرح المنهج (قوله أو انتظره يسيراً) أي مع المتابعة سم (قوله أو
كثيراً بلا متابعة) وينبغي أن يزيد أو كثيراً أو تابع لا لاجل فعله أخذاً من قوله له سم وع ش عبارة
البجيرمي ولم يذكر محترز قوله للمتابعة ومحترز ما لو انتظر كثيراً لاجل غيرها كان لا يجب الاقتداء
بالإمام لغرض ويخاف لو انفرد عنه حساً صولة الإمام أو لوم الناس عليه لانتهاه بالرغبة عن الجماعة فإذا
انتظر الإمام لدفع نحو هذه الريبة فلا يضرب كما قرر شيخنا الحنفى اه أي كافي المحل والنهاية والمغنى ما يفيد
(قوله هنا) أي في نية الاقتداء (قوله بدليل قول الشيخين الخ) فاتقدم في مسئلة الشك هو المعتمدة نية ومغنى
(قوله كالمفرد) أي والمفرد لا تبطل صلاته بالانتظار الطويل بلا متابعة (قوله ومن ثم) أي من أجل أن
الشاك في نية القدوة كالمفرد (قوله أو مضى الخ) عطف على طال زمنه (قوله لأن الجماعة الخ) مقتضاه أن
المعادة كالجمعة فيكون الشك في نية القدوة فيها كالشك في أصل النية بصري وكردى (قوله فهو) أي الشك
في نية القدوة في الجمعة (قوله كالشك في أصل النية قبطل) الجمعة بالشك في القدوة إن طال زمنه أو مضى معه
ركن (قوله منه) أي من أن الشك هنا في الجمعة كالشك في أصل النية (قوله فيها) أي في الجمعة سم (قوله
فيستثنى الخ) أي الشك في الجمعة بعد السلام (قوله من إطلاقهم) ينبغي أن يستثنى منه المعادة أيضاً بصري
أي والمجموع بالمطر وكذا المنذور جماعة على ما يأتي عن النهاية (قوله أنه هنا بعده) أي أن الشك في
القدوة بعد السلام سم (قوله لأنه الخ) متعلق بقوله لا يؤثر وعلق لعدم التأثير (قوله استثناءها) أي الجمعة
يعنى الشك في القدوة فيها بعد السلام قول المتن (ولا يجب الخ) أي على المأموم في نيته نهاية (قوله باسمه) إلى
قوله كافي عبارة في النهاية والمغنى (قوله باسمه) أي كريد أو عمرو ومغنى (قوله أو الإشارة) عطف على اسمه
(قوله ولو بان يقول لنحو التباس الإمام الخ) وينبغي اشتراط إمكان المتابعة الواجبة لكل من احتتمل أنه
الإمام سم علي حج أي ثم إن ظهر له قرينة تعين الإمام فذاك وإلا لا حظهما فلا يتقدم على واحد منهما

البطالان عام في العالم بالمنع والجاهل أم مختص بالعالم قال الأذري لم أرفه شيئاً وهو محتمل والأقرب أنه يعذر
الجاهل لكن قال في التوسط أن الأشبه بعدم الفرق وهو الوجه شرح مر (قوله أو انتظره يسيراً) أي مع
المتابعة وينبغي أن يقال أو كثيراً أو تابع لا لاجل فعله أخذاً من قول الجلال المحلى عقب قول المصنف على الصحيح
لأنه وقفها على صلاة غيره من غير ربط بينهما والثاني يقول المراد بالمتابعة هنا أن يأتي بالفعل بعد الفعل
لا لاجله وإن تقدمه انتظار كثير فلا نزاع في المعنى اه والفرق بين الحالين أنه في الأول لم يقصد بط فعله
بفعله وإنما اختار أن يتأخر فعله عن فعله وفي الثاني قصد الربط بقى أنه متى ابتدئ الانتظار للركوع مثلاً
ويتجه أن ابتداءه إذا قصد بعد قراءة الواجب (قوله غير مراد) كذا مر (قوله أنه يؤثر الشك فيها) أي الجمعة
(قوله أنه) أي الشك هنا في نية القدوة بعد السلام لا يؤثر ولو شك بعد السلام في أنه نوى الاقتداء
مع عليه بمتابعته مع الانتظار الكثير قبله فهل يحكم بطلان صلاته بطلانها بالمتابعة المذكورة ولو لمع الجهل

انتظاره له (بطلت صلاته
على الصحيح) لأنه متلاعب
فان وقع ذلك منه اتفاقاً
لا قصداً أو انتظره يسيراً
أو كثيراً أو بلا متابعة لم تبطل
جزماً وما اقتضاه قول
العزير وغيره أن الشك هنا
كهو في أصل النية من البطالان
بانتظار طويل وإن لم يتابع
ويسير مع المتابعة غير
مراد بدليل قول الشيخين
أنه في حال شك كالمفرد
ومن ثم أثر شك في الجمعة
أن طال زمنه وإن لم يتابع
أو مضى معه ركن لأن الجماعة
فيها شرط فهو كالشك في
أصل النية ويؤخذ منه أنه
يؤثر الشك فيها بعد السلام
فتستثنى من إطلاقهم أنه
هنا بعده لا يؤثر لأنه
لا ينافي الانعقاد ثم رأيت
بعضهم استثناءها واستدل
بسكلام للزركشى وابن
العماد (ولا يجب تعيين
الإمام) باسمه أو وصفه
كالخاضر أو الإشارة إليه
بل يكفي نية الاقتداء ولو بأن
يقول لنحو التباس للإمام
بغيره

وهنا جزم في كل تلك الصور بامامة من علق اقتداءه بشخصه وقصده بعينه لكنه اخطأ في الحكم عليه باعتقاد او ظنا بان اسمه زيد هو اعنى الخطأ في ذلك لا يؤثر لانه وقع في امر تابع لا مقصود فهو لم يقع في الشخص لعدم تأنيه حينئذ فيه بل (٣٢٩) في الظن ولا عبرة بالظن الذين خطؤوه

وهذا يتضح قول ابن العماد محل ما صححه النووي من أنه متى علق القدوة بالحاضر الذي يصلي لم يضر اعتقاد كونه زيدا من غير ربط باسمه علق القدوة بشخصه وإلا بان نوى القدوة بالحاضر ولم يخطر بباله الشخص فلا يصح كإثباته الامام عن الأئمة لأن الحاضر صفة لزيد الذي ظنه وأخطأ فيه ويلزم من الخطأ في الموصوف الخطأ في الصفة أي فإن أنه اقتدى بغير الحاضر وبما تقرر من أن القدوة بالحاضر لا تستلزم تعليق القدوة بالشخص ومن فرق ابن الاستاذ السابق يندفع استشكال الامام تصور كون نية الاقتداء بزيد الذي هو الربط السابق يوجد مع غفلته عن حضوره لا استلزام ذلك الاقتداء من لا يعرف وجوده ويبعد صدور ذلك من عاقل وقول ابن المقرئ الاستشكال هو الحق ثم اجاب بما لا يلاقيه مردود ولا ينافي ما مر في زيد هذا تخرج الامام وغيره الصحة فيه على ان اسم الاشارة فيه بدل وهو في نية الطرح فكانه قال خلف هذا وعدمه على انه عطف بيان فهو عبارة زيد وزيد لم يوجد

وهما ربطها بمن لم ينو الاقتداء به وربطها بمن ليس في صلاة سم (قوله وهنا) أي فيما لو علق بقلبه القدوة بالشخص سواء الخ (قوله بان اسمه الخ) متعلق بالحكم (قوله فهو) أي الخطأ (قوله لعدم تأنيه الخ) أي لان الشخص تصور والخطأ لا يقع فيه ولان الشخص انذى اشار اليه وقصده لم يتغير والخطأ انما يقع في التصديق اطمئني اه بجري (قوله وبهذا) أي الفرق المذكور (قوله متى علق القدوة الخ) حاصله ان الحاضر صفة لا بد له من ملاحظة موصوف فان لاحظ المقتدى ان موصوفه الشخص صح او زيد لم يصح لكن يشكل ذلك بما تقدم من صحة الاقتداء بزيد الحاضر إلا ان يقال ان محل ما تقدم إذا لاحظ الشخص بعد تعقل زيد وقبل تعقل الحاضر ليكون الحاضر صفة له لا لزيد بصري اقول لا ضرورة إلى تصويره المذكور بل متى لاحظ الشخص سواء قبل تعقل زيد او بعده صح الاقتداء (قوله بالحاضر) أي كان قال بزيد الحاضر او بزيد هذا نهاية (قوله ان علق الخ) خبر قوله محل ما صححه النووي الخ (قوله بان نوى القدوة بالحاضر) أي بان لاحظ مفهوم الحاضر فقط سم (قوله وبما تقرر الخ) يعني في قول ابن العماد المار (قوله يندفع استشكال الامام الخ) في الاندفاع بحث لان عدم الاستلزام وفرق ابن الاستاذ لا ينافيان البعد الذي ادعاه الامام لانهما يجامعانه كما لا يخفى مع ادنى تأمل سم (قوله تصور كون الخ) مفعول الاستشكال الخ (قوله السابق) أي في المتن (قوله توجدا الخ) خبر كون نيته الخ (قوله لا استلزام الخ) متعلق بقوله استشكال الخ ولوعبر بالباء كان اوضح و (قوله ذلك) أي المتصور المذكور (قوله وقول ابن المقرئ) مبتدا وخبره مردود (قوله تخرج الامام الخ) لا يخفى ما في هذا التخرج فان كون نية الطرح بالمعنى المقرر في محله لا ينافي كونه مقصودا سنويا ايضا وذلك كاف سم ونهاية (قوله ما مر الخ) أي من الصحة على المنقول المرجع الخ (قوله الصحة الخ) مفعول التخرج و (قوله عدما) عطف عليه (قوله وهو الخ) أي المبدل منه المفهوم من السياق بصري وسم (قوله فهو عبارة عن زيد) هو عبارة عنه ايضا على البدلية سم (قوله لبيان مدرك الخلاف) أي السابق في قوله فيصح على المنقول الخ وان اطال جمع فرده (قوله لان الخ) متعلق بقوله ولا ينافي الخ وعلّة لعدم المنافاة و (قوله هذا) أي التخرج المذكور و (قوله فهو ما قدمته) أي من التفصيل بين التعليق بالشخص وعدمه وقال المحشى الكردى أي قوله فبان عمر افيصح اه (قوله ومن ثم استوى الخ) حاصل كلام الشارح فيما يظهر انه عند ملاحظة الربط بالشخص لا فرق في الصحة بين ملاحظة البدلية والبيانية بصري (قوله فاما ياتى الخ) فيه بحث لان محل النية المعتد بها إنما هو زمن تكبيرة الاحرام وفي زمنها لا يتصور النطق بزيد وهذا فليس الكلام في هذين اللفظين بل في معناهما ويلزم من ملاحظة معناهما تعليق القدوة بالشخص سواء اعتبرت معنى البدل او عطف البيان فان حقيقة اسم الاشارة يعتبر فيه الشخص فالنظر للبدل وعطف البيان يستلزم ذلك الربط فكيف يقال لا ياتى الخ لا عند عدمه ومن هنا يشكل تخرج الامام لان ملاحظة معنى اسم الاشارة تقتضى الربط بالشخص مطلقا إلا ان يجاب بانه يمكن ان يريد باسم الاشارة مفهوم المشار اليه من غير ملاحظة الشخص وان كان خلاف حقيقة معناه فليتامل سم وتقدم ما يعلم منه اندفاع هذا البحث من ان مراد الشارح بزيد وهذا وجودهما الذهنى لا الخارجى (عند عدم ذلك الربط)

بمن ليس في صلاة (قوله وإلا بان نوى القدوة بالحاضر) أي بان لاحظ مفهوم الحاضر فقط (قوله يندفع استشكال الامام تصور الخ) في الاندفاع بحث لان عدم الاستلزام وفرق ابن الاستاذ لا ينافيان البعد الذي ادعاه الامام لانهما يجامعانه كما لا يخفى مع ادنى تأمل (ولا ينافي ما مر في زيد هذا تخرج الامام وغيره الخ) لا يخفى ما في هذا التخرج فان كون نية الطرح بالمعنى المقرر في محله لا ينافي كونه مقصودا سنويا ايضا وذلك كاف فتأمل (قوله وهو في نية الطرح) أي زيد لا يدل لقساده تأمل (قوله فهو عبارة عن زيد) هو عبارة عنه ايضا على البدلية (قوله فاما ياتى عند عدم ذلك الربط) فيه بحث لان محل النية المعتد بها إنما

والمراد بهما هنا معناهما لان البحث (٣٣٠) في النية القلبية ومن ثم قالوا لا يتخرج الخلاف هنا في بعث هذه الفرس فبان

بغلة لان العبارة المعارضة
للاشارة مدخلا ثم لا هنا
ولو تعارض الربط بالشخص
وبالاسم كخلف هذا ان
كان زيد لم يصبح كما هو ظاهر
ما تقرر لان الربط بالشخص
حيثما بطله التعليق المذكور
وبحث بعضهم محتما بيده
مثلا لان المقتضى بالبعض
مقتد بالسكل اي لان الربط
لا يتبع بعضهم بطلانها
لانه متلاعب ويرد بمنع
ما علل به على الاطلاق
ومع ذلك هو الاوجه لا
لما علل به فحسب بل لان
الربط انما يتحقق ان ربط
فعله بفعله وهذا مفهوم من
الاقتداء به لا بنحو يده
أورأسه أو نصفه الشائع
إلا ان نوى انه عبر بالبعض
عن الكل وتخريج هذا
على قاعدة ان ما يقبل التعليق
كطلاق وعق تصح
إضافته إلى بعض محله
وما لا كسكاح ورجعة
لا يصح فيه ذلك والامامة
من الثاني فيه نظر لان
القاعدة في الامور المعنوية
الملاحوظ فيها السراية
وعندها وما نحن فيه ليس
كذلك لان المنوى هنا
المتابعة وهي امر حسي
لا يتصور فيه تجزؤا ولا
يتحقق الا ان ربط بالفعل

قد يقال النظر المذكور توجيه للخلاف وقد افاد التقرير السابق ان موضعه أي الخلاف الربط المذكور
وايضاً إذا كان النظر لهما إنما هو عند عدم الربط فكيف يصح التخرج إذ يلزم ان يكون الصحيح مفروضا
مع عدم الربط سم (قوله هنا) متعلق بالخلاف و (قوله في بعث الخ) يتخرج سم (قوله لا يتخرج
الخلاف) وفي مسئلة البيع وجهان الاوجه منهما البطلان بصري (قوله كما هو ظاهر بما تقرر) وفي
دعوى الظهور من ذلك توقف (قوله وببحث) الى قول وتخرج هذا في النهاية (قوله محتما) اي القدوة
(قوله ويرد بمنع الخ) لا يتحقق بعد هذا المنع بصري (قوله هو الاوجه) أي عدم الصحة نهاية (قوله لا بنحو
يده الخ) معظوف على قوله به باعادة الخافض (قوله الا ان نوى الخ) قد يقال ليس لهذا الاستثناء معنى
لان اصل الكلام مفروض في النية القلبية كما هو ظاهر بصري عبارة سم فيه بحث لان الكلام في النية
القلبية فلا يتصور فيها تعبير بالبعض عن الكل لان ذلك إنما يتصور في الالفاظ لا يقال المراد
انه اراد من الاقتداء باليد الاقتداء بالكل لاننا نقول ان قصد الاقتداء بالكل فهو اقتداء بالسكل وهو
داخل في كلامهم لا يحتاج الى بحثه ولو فرض انه لاحظ معه اليد ايضا لم يخرج ايضا عن كونه
اقتداء بالكل ولا يصح انه اراد بالبعض الكل وان لم يقصد الاقتداء بالكل فليس في هذا ارادة الكل
بالبعض فليتامل فانه ظاهر (قوله وتخرج هذا) اي عدم الصحة (قوله فيه نظر) خبر وتخرج الخ (قوله
وهي امر حسي الخ) فيه نظر ظاهر بل المتابعة امر معنوي لانها عبارة عن وقوع الفعل بعد الفعل مثلا
وذلك معنوي قطعا غاية الامر ان متعلقها حسي وهو الفعل فتأمل سم (قوله وبه الخ) اي بقوله ولا
تحقق الخ قول المتن (ولا يشترط الامام الخ) (فرع) نقل عن شيخنا الشوهرى ان الامام اذا لم يراع
الخلاف لا يستحق المعلوم قال لان الواقف لم يقصد تحصيل الجماعة لبعض المصلين دون بعض بل قصد حصولها
لجميع المقتدين وهو انما يحصل برعاية الخلاف المانع من صحة صلاة البعض او الجماعة دون البعض انتهى وهو

هو زمن تكبيرة الاحرام وفي منها لا يتصور نطق بربدها فليس الكلام في هذين اللفظين بل في معناهما
كما ذكره بان يلاحظ حال التكبير معناهما ويلزم من ملاحظة معناهما تعليق القدوة بالشخص سواء
اعتبرت معنى البدل أو عطف البيان لان حقيقة معنى اسم الاشارة يعتبر فيه للشخص فالنظر للبدل وعطف
البيان يستلزم ذلك الربط فكيف يقال لا ياتي الا عند غده كما زعمه ولو كان الكلام في هذين اللفظين لزم
ما ذكرناه ايضا لانه ليس الكلام في اللفظين بدون تصور معناهما فاما ولا تغفل ومن هنا يشكل تخريج
الامام لان ملاحظة معنى الاشارة تقتضى الربط بالشخص مطلقا الا ان يحجب بانه يمكن ان يريد معنى اسم
الاشارة مفهوم المشار اليه من غير ملاحظة الشخص وان كان خلاف حقيقة معناها فليتامل (قوله عند عدم
ذلك الربط) قد يقال النظر المذكور توجيه للخلاف وقد افاد التقرير السابق ان موضعه الربط المذكور
وايضاً إذا كان النظر لهما إنما هو عند عدم الربط فكيف يصح التخرج إذ يلزم ان يكون الصحيح مفروضا
مع عدم الربط (قوله لا يتخرج الخلاف هنا في بعث الخ) هنا متعلق بالخلاف وفي بعث يتخرج (قوله الا ان
نوى الخ) فيه بحث لان الكلام في النية القلبية فلا يتصور فيها تعبير بالبعض عن الكل لان ذلك إنما يتصور
في الالفاظ لا يقال المراد انه اراد من الاقتداء باليد الاقتداء بالكل لاننا نقول ان قصد الاقتداء بالسكل
فهو اقتداء بالكل وهو داخل في كلامهم لا يحتاج الى بحثه ولو فرض انه لاحظ معه اليد ايضا لم يخرج عن
كونه اقتداء بالكل ولا يصح انه اراد بالبعض الكل وان لم يقصد الاقتداء بالكل فليس في هذا ارادة الكل
بالبعض فليتامل فانه ظاهر (قوله وهي امر حسي) فيه نظر ظاهر بل المتابعة امر معنوي لانها عبارة عن
وقوع الفعل بعد الفعل مثلا وذلك معنوي قطعا غاية الامر ان متعلقها حسي وهو الفعل فتأمل (قوله وهي
امر حسي الخ) قد يناقش بان كونه حسي لا يظهر دليل على كونه مانعا من جريان القاعدة فيه وعدم تصور
التجزؤا موجود في نحو الطلاق والنكاح والرجعة مع جريان القاعدة فيها فدل على ان ذلك غير مانع

قريب حيث كان امام المسجد واحد بخلاف ما لا شرط الواقف ائمة مختلفين فينبغي أنه لا يتوقف استحقاق المعلوم على مراعاة الخلاف بل وينبغي ان مثل ذلك ما لو شرط كون الامام حنفيا مثلا فلا يتوقف استحقاقه المعلوم على مراعاة غير مذهبه او جرت عادة الائمة في ذلك المحل بتقليد بعض المذاهب وعلم الواقف بذلك فيحمل وقفه على ما جرت به العادة في زمنه فإليه دون غيره نعم لو تعذر مراعاة الخلاف كان اقضى بعض المذاهب بطلان الصلاة بشئ من بعضها وجوبه او بعضها استحباب شئ من بعضها كراهته فينبغي ان يراعى الامام مذهب مقلده ويستحق مع ذلك المعلوم عرش أقول ويظهر أن المراد من الخلاف في كلام الشوبري الخلاف الذي لا يمنع مذهب الامام عن رعايته بوجهه وعلى هذا المراد فلا يظهر تقييد عرش قرب مانقله عن الشوبري بقوله حيث كان إلى قوله نعم الخ بل الظاهر إطلاق ما قاله الشوبري فليبر اجمع (قوله في صحة الاقتداء) إلى قوله رنية المأموم في النهاية والمعنى (قوله في صحة الاقتداء به) كلامهم كالصريح في حصول احكام الاقتداء كتحميل السهو والقراءة بغير نية الامامة سم على حج وفيه وقفة والميل إلى خلافه عرش وفي الجبري على الحنفى وإذا لم ينو الامام الامامة استحق الجعل المشروط له لأنه لم يشترط عليه نية الامامة وإنما الشرط ربط صلاة المأمومين بصلاته وتحصل لهم فضيلة الجماعة ويتحمل السهو وقراءة الفاتحة في حق المسبوق على المعتمد وصرح به سم خلافا لعش على مره اقول المتن (نية الامامة) (فرع) لو حلف لا يؤم فام من غير نية الامامة لم يحنث كما ذكره الفقهاء وقال غيره بالحنث لأن مدار الايمان غالباً على العرف واهله يعدونه مع عدم نية الامامة اماماً اهـ حج في الايجاب شرح العباب والا قرب الأول لأنه حلف على فعل نفسه وحيث لم ينو الامامة فصلاته فرادى وبقي ما لو كانت صيغة حلفه لا اصله اماماً هل يحنث ام لا فيه نظر والا قرب الثاني لأن معنى الاصل اماماً لا وجد صلاة حاله كوني اماماً او بعد اقتداء القوم به بعد احرامه منفرداً لا ما حصل منه اتمام الصلاة لايجادها بل ينبغي انه لا يحنث ايضا لو نوى الامامة بعد اقتداءهم به لما مر ان الحاصل منه اتمام لايجاد عرش (قوله نية الامامة) فاعل تلزمه وفاعل لزمته ضمير مستتر يعود إلى الجمعة سم (قوله مع التحريم) وبأنى هنا ما تقدم في اصل النية من اعتبار المقارن لجميع التكبير عرش (قوله والا) اى وإن لم ينو الامامة سم (قوله في المعادة الخ) ومثلها في ذلك المنذورة جماعة إذا صلى فيها اماماً نهاية وسم قال عرش قوله لم يرو مثلاً في ذلك المنذورة الخ اى فلو لم ينو الامامة لم تنعقد وفيه نظر لأنه لو صلاها منفرداً انعقدت وانهم بعدم فعل ما لزمه ويجب عليه اعادتها بعد في جماعة ويكتفى بركعة فيها يظهر خروجه من عهدة النذر على ما ذكره في الروض وشرحه قوله لم المنذورة جماعة اى والمجموعة جمع تقديم بالمطر والمراد الثانية كما هو ظاهر لأن الاولى تصح فرادى اهـ عرش وواقفه شيخنا عبارته وظاهر ان المعادة والمجموعة بالمطر جمع تقديم والمنذور جماعتها كالجمعة في وجوب نية الامامة فيها لكن المنذور جماعتها لو ترك فيها هذه النية انعقدت مع الحرمة اهـ وقال الرشيدى قوله لم المنذورة الخ اى بان نذر ان يصلى كذا من النقل المطلق جماعة كما هو ظاهر من جعلها كالجمعة التي النية المذكورة شرط لصحتها وفي حاشية الشيخ عرش حملها على القرىضة ولا يخفى ما فيه إذ ليست النية شرطاً في انعقادها فلا تكون كالجمعة بخلاف النقل المنذور جماعة فان شرط انعقاده بمعنى وقوعه عن النذر ما ذكره فتأمل اهـ (قوله وهو زائد عليهم) قد يقال لا وجه للتقييد به هنا لأن الحكم كذلك مطلقاً لا لتقييد موم

من الجريان (قوله في صحة الاقتداء به) كلامهم كالصريح في حصول احكام الاقتداء كتحميل السهو والقراءة بغير نية الامامة (قوله فتلزمه إن لزمته نية الامامة) فاعل يلزمه نية وفاعل لزمته مستتر يعود إلى الجمعة (قوله والا) اى وإن لم ينو الامامة (قوله ومراثة في المعادة الى قوله كالجمعة) ولو نذر الجماعة في صلاة ام فيها لزمته نية الامامة فهى ايضا كالجمعة (فرع) المتبادر من كلامهم ان من نوى الامامة وهو يعلم اى لا احد يريه الاقتداء به لم تنعقد صلاته لتلاعيه وانه لا اثر لمجرد احتمال اقتداء جنى او ملك به نعم ان ظن ذلك ام يمدد جواز نية الامامة او طلبا لهم ايت في شرح العباب قال اى الزركشى بل ينبغي نية الامامة وإن لم يكن خلفه احد إذا وثق بالجماعة اهـ وقد يقال يؤخرها لحضور الموثوق بهم اهـ (قوله

في صحة الاقتداء به في غير
الجمعة (نية الامامة) أو
الجماعة لاستقلاله بخلاف
المأموم فإنه تابع أما في
الجمعة فتلزمه ان لزمته نية
الامامة مع التحريم وإن زاد
على الاربعين وإلا لم تنعقد
له فان لم تلزمه وأحرم بها
وهو زائد عليهم اشترطت
أيضاً وإن أحرم بغيرها فلا
ومراثة في المعادة تلزمه نية
الامامة فتكون حينئذ
كالجمعة (ونستحب) له (نية
الامامة) خروجاً من
خلاف من أوجبها وليتأمل
فضل الجماعة

نعم ينبغي تأييد قوله الاتي وإن حرم بغيرها الخ بصرى (قوله ووقتها عند التحريم) (فرع) رجل شرط عليه الامامة بموضع هل يشترط نيته الامامة يحتمل وفاقا لم رانه لا يجب لان الامامة كونه متبوعا للغير في الصلاة مربوطا بصلاة الغير به وذلك حاصل بالجماعة للمامومين وإن لم ينو الامامة بدليل انعقاد الجماعة خلف من لم ينو الامامة إذ لم يكن من اهل الجماعة ونوى غيرهما سم على المنهج (فرع) المتبادر من كلامهم ان من نوى الامامة وهو يعلم ان لا احد ثم يريد الاقتداء به لم تنعقد صلاته لتلاعبه وانه لا اثر لمجرد احتمال اقتداء جنى به نعم ان ظن ذلك لم يعد جواز نية الامام أو طلبها ثم رأيت في شرح العباب قال أى الزركشى بل ينبغي نية الامامة وإن لم يكن خلفه احد اذا وثق بالجماعة اه وقد يقال يؤخرها لحضور الموثوق بهم سم على حج وقوله اقتداء جنى أى أو ملك ع ش عبارة شيخنا وتستحب النية المذكورة وإن لم يكن خلفه احد حيث راجح من يقتدى به وإلا فلا تستحب لكن لا تضر كذا يخط الميبداني ونقل عن ابن قاسم انها تضر لتلاعبه إلا ان جواز اقتداء ملك أو جنى به فلا تضر اه (قوله وبطله) أى ما قيل (قوله حصل له الفضل الخ) ظاهره وإن اخرها للانثناء بلا عذر سم (قوله من حيثئذ) بخلاف نظيره من الاقتداء فى الانثناء فانه مكروه ومفوت للفضيلة والفرق استقلال الامام سم عبارة غش بخلاف ما لو احرم والامام فى التشهد فان جميع صلاته جماعة ويفرق بان الجماعة وجدت هنا فى اول صلاته فاستصحب بخلافه هناك سم على المنهج اه (قوله فى غير الجمعة) أى وما الحق بها معنى ونهاية (قوله على تركها) أى النية سم (قوله بخلاف نيته الخ) عبارة النهاية والمغنى اما لنوى ذلك فى الجمعة أو ما الحق بها فانه بضر لان ما يجب التعرض له جملة أو تفصيلا يضر الخطا فيه كما مر اه وقولها فانه يضر الخ قال شيخنا ما لم يشر اليهم اه (قوله فى الجمعة) أى فيضر الخطا فى تعيين تابعه فيها وهما امران الاول أن ما أفاده هذا الكلام من انه لو اصاب فى تعيين تابعه فى الجمعة لم يضر هل شرطه ان يكون من عينه قدر العدد المعتبر فيها حتى لو عين عشرة فقط ضربه نظر ولا يبعد اشتراط ذلك لان شرط صحة جمعة ان تكون جماعة بالعدد المعتبر فيها فاذا قصد الامامة بدونه فأت هذا الشرط والثانى انه لو عين جمعا يزيد على العدد المعتبر واخطا فى تعيين قدر ما زاد على العدد المعتبر فهل يضر ذلك أو لا فيه نظرو ولا يبعد عدم الضرر لانه يكتفى بالتعرض لما يتوقف عليه صحة جمعة فليتامل سم وقوله ولا يبعد عدم الضرر اعتمده شيخنا (قوله توافق نظم صلاتيهما) احتراز عما باتى فى قول المصنف فان اختلف فعلمهما الخ (قوله فى الافعال) خرج به الاقوال كالقصد من لا يحسن الفاتحة مثلا بمن يحسنها (الظاهرة) خرج به الباطنة كالنية ع ش قول المتن (وتصح قدوة المؤدى بالقاضى والمفترض بالمنتفل الخ) قضية كلام المصنف كالشارح من ان هذا مما لا خلاف فيه وعبارة الزياى وحجج والانفراد هنا افضل خروجا من الخلاف فيحتمل انه خلاف لبعض الأئمة وانه خلاف مذهبي لم يذكره المصنف لكن قوله أى حجج بعد على ان الخلاف فى هذا الاقتداء ضعيف جدا ظاهر فى ان الخلاف مذهبى ع ش (قوله أى بعكس كل الخ) أى القاضى بالمؤدى والمنتفل بالمفترض وفى العصر بالظهر نهاية (قوله والانفراد هنا الخ) عبارة المغنى والنهاية ومع صحة ذلك يسن تركه خروجا من الخلاف لكن محله فى غير الصلاة المعادة ما فيها فيسن كفعل معاذ نبه على ذلك شيخنا اه (قوله وقضية الخ) أى التعليل و (قوله انه لا فضيلة للجماعة)

ووقتها عند التحريم وما قيل انها لا تصح معه لانه حيثئذ غير امام قال الاذرى غريب وبطله وجوبها على الامام فى الجمعة عند التحريم والإلم تنعقد له فان لم ينو ولو لعدم علمه بالمقتدين حازوا الفضل دونه وإن نواها فى الانثناء حصل له الفضل من حيثئذ (فان أخطأ) الامام (فى تعيين تابعه) فى غير الجمعة كان نوى الامامة يذنبان عمرا (لم يضر) لان خطاه فى النية لا يذنب على تركها وهو جائز له بخلاف نيته فى الجمعة ونية الماموم (و) من شروط القدوة توافق نظم صلاتيهما فى الافعال الظاهرة فيحتئذ (تصح قدوة المؤدى بالقاضى والمفترض بالمنتفل وفى الظهر بالعصر وبالعكس) أى بعكس كل مما ذكر نظرا لانفاق الفعل فى الصلاتين وإن تخالفت النية والانفراد هنا افضل وعبر بعضهم بأولى خروجا من الخلاف وقضيته انه لا فضيلة للجماعة نظير ما مر فى فصل الموقف

وردد بقولهم الآتي الانتظار افضل إذ لو كانت الجماعة مكروهة لم يقولوا ذلك ونقل الأذرعى أن الانتظار ممتنع أو مكروه ضعيف على أن الخلاف في هذا الاقتداء ضعيف جداً فلم يقتض تقويت فضيلة الجماعة وإن كان الانفراد افضل وقد نقل الماوردي إجماع الصحابة على صحة الفرض خلف النفل وصح أن معاذاً كان يصلي مع النبي ﷺ ثم يقوم معه إلى تطوع ولهم (٣٣٣) مكتوبة والأصح صحة الفرض خلف

اعتمده في شرح بافضل (قوله) وردد بقولهم الآتي (الخ) قد يقال قولهم الآتي ليس في هذه المسئلة إلا أن يقال يؤخذ منه الحكم فيما هنا أيضاً سم (قوله) فلم يقتض تقويت فضيلة الجماعة) وفاقاً للنهائية قال الجبيري لم يكنه مشكل لأن الجماعة في هذه غير سنة كما مروها لا يطلب لأثواب فيه (قوله) أن معاذاً كان يصلي (الخ) أي عشاء الاخرتهاية ومعنى (قوله) والأصح مع صحة الفرض) وفاقاً للنهائية والمعنى (قوله) في السجود (الخ) أي الأول عند تطويل الاعتدال والثاني عند تطويل الجلوس (قوله) وفي القيام (الخ) عطف على قوله في السجود (قوله) وبه يعلم (الخ) أي بقوله ينتظره (الخ) (قوله) أنه لا يتبعه (الخ) القياس جريان ذلك فيما إذا اقتدى بمن يرى تطويل الاعتدال (قوله) بل ينتظره (الخ) جرى عليه مراه سم (قوله) وذلك (الخ) أي وجوب الانتظار في السجود وعدم جواز التبعية (قوله) فبعيد (الخ) قد يقال تقدم أن تطويل الاعتدال إنما يحصل بأن يستمر فيه بقدر الفاتحة زيادة على الذكر المشروع فيه فإن كان الكلام مفروضا فيها لم يشرع فيها بعد الاثني بالذكر المشروع فهو قابل للخلاف وإن كان القلب إلى ما قاله شيخ الاسلام أميل ويؤيده قول المتن الآتي فلا يضرب متابعة الامام (الخ) وإن كان مفروضا فيها إذا شرع فيها ابتداءً فحل تأمل لأن الصبر إلى إتمام الفاتحة وركوعه ثم اعتداله لا يطول به اعتدال المأموم كما هو ظاهر بصري (قوله) فروعى ذلك (الخ) أي المبطل (قوله) لحظه مع عدم محوج للتطويل وفي بعض نسخ الشارح هنا زيادة على ما في أصل الشارح مانصه فإن قلت هل يفرق الحال بين أن يعود الامام إلى القيام ناسياً أي لئلا يذكر أنه ترك الفاتحة والفرق أنه لم يسبقه في الأول إلا بانتقال كما ذكر بخلافه في الثاني فإنه لما بان أنه إلى الآن في القيام كان انتقال المأموم إلى السجود سبقاً له بركنين وبعض الثالث أو هما سواء قلت هما سواء ويبطل ذلك الفرق أن شرط البطلان بالتقدم كالتأخر علم المأموم بمنعه وتعمده له حالة فعله لما تقدم به وهما لم يوجد المأموم حال الركوع والاعتدال واحد من هذين فلم يكن لهما دخل في الإبطال ولم يحسباً من التقدم المبطل فلزم أنه لم يسبقه إلا بالانتقال إلى السجود عاد للقيام ناسياً أو متعمداً قول المتن (وكذا الظاهر) أي نحوه كالعصرو (قوله) وهو (الخ) أي المقتدى حيث دغم في نهاية (قوله) فاذا سلم أي الامام (قوله) في القنوت في الصبح) وهل مثل ذلك ما لو اقتدى بمصلي العشاء بمصلي الوتر في النصف الثاني من رمضان فيكون الأفضل متابعته في القنوت أو لا كما لو اقتدى بمصلي التسييح لكونه مثله في التولية فيه نظراً وظاهر الأول والفرق بينهما وبين المقتدى بصلاة التسييح مشاهة هذا للفرض وبوقيته وتأكيده عشا أقول وقد يدعي أن الوتر المذكور هو المراد من نحو المغرب في قول الشارح ونحوهما (قوله) كالمسبوق إلى قوله ويشكل في النهاية والمعنى لإلا قوله وجلسة الاستراحة بالتشهد (قوله) بل هي افضل (الخ) قد يقتضى ندب الاثني بدعاء القنوت وبذكر التشهد فليتا مل وإيراجع بصري أقول ويؤيده قولهم

وردد بقولهم الآتي) ليس في هذه المسائل إلا أن يقال يؤخذ منه الحكم فيما هنا أيضاً (قوله) إذ لو كانت الجماعة مكروهة لم يقولوا ذلك) انظر هل يرد عليه ما يأتي قبيل قول المصنف وما ادركه المسبوق (الخ) من قوله وهو الافضل مع حكمه قبل الكراهة وفوات فضيلة الجماعة كما بيناه بالهامش هناك فذكر الافضلية لا ينافي الكراهة وفوات الفضيلة فليتا مل فالوجه لا يقتصر في توجيه الرد على قولهم الانتظار افضل بل يجعل وجه الرد قولهم في تعليل الافضلية ليقع سلامه مع الجماعة فإنه يشعر بحصول فضيلة الجماعة وإلا فلا فائدة في طلب وقوع السلام في جماعة أن لم يحصل فضلها فيه فليتا مل (قوله) والأصح صحة (الخ) كذا مر (قوله) أنه لا يتبعه) القياس جريان ذلك فيما إذا اقتدى بمن يرى تطويل الاعتدال (قوله) بل ينتظره) جرى عليه مر

وردد بقولهم الآتي) ليس في هذه المسائل إلا أن يقال يؤخذ منه الحكم فيما هنا أيضاً (قوله) إذ لو كانت الجماعة مكروهة لم يقولوا ذلك) انظر هل يرد عليه ما يأتي قبيل قول المصنف وما ادركه المسبوق (الخ) من قوله وهو الافضل مع حكمه قبل الكراهة وفوات فضيلة الجماعة كما بيناه بالهامش هناك فذكر الافضلية لا ينافي الكراهة وفوات الفضيلة فليتا مل فالوجه لا يقتصر في توجيه الرد على قولهم الانتظار افضل بل يجعل وجه الرد قولهم في تعليل الافضلية ليقع سلامه مع الجماعة فإنه يشعر بحصول فضيلة الجماعة وإلا فلا فائدة في طلب وقوع السلام في جماعة أن لم يحصل فضلها فيه فليتا مل (قوله) والأصح صحة (الخ) كذا مر (قوله) أنه لا يتبعه) القياس جريان ذلك فيما إذا اقتدى بمن يرى تطويل الاعتدال (قوله) بل ينتظره) جرى عليه مر

وبعض الثالث أو هما سواء قلت هما سواء ويبطل ذلك الفرق أن شرط البطلان بالتقدم كالتأخر علم المأموم بمنعه وتعمده له حالة فعله لما تقدم به وهما لم يوجد من المأموم حال الركوع والاعتدال واحد من هذين فلم يكن لهما دخل في الإبطال ولم يحسباً من التقدم المبطل فلزم أنه لم يسبقه إلا بالانتقال إلى السجود عاد للقيام ناسياً متعمداً (وكذا الظاهر بالصبح والمغرب) ونحوهما (وهو كالمسبوق) فاذا سلم قام وأتم (ولا تضرب متابعة الامام في القنوت) في الصبح (والجلوس الاخير في المغرب) كالمسبوق بل هي افضل من فراقه

وان لزم عليها تطويل اعتداله بالقنوت (٣٣٤) وجلسة الاستراحة بالتشهد لأنه لاجل المتابعة وهو لا يضر ويشكل عليه ما مرقى صلاة

ان الصلاة لا سكوت فيها إلا ما استثنى وما هنا ليس منه (قوله ما مرقى صلاة التسبيح) أى من الانتظار فى السجود أو الجلوس من السجدة (قوله إلا ان يفرق الخ) الظاهر انه يكفى فى الفرق ان تطويل الاعتدال بالقنوت معبود وكذا تطويل الجلوس بالتشهد وتوابعه بخلافهما بالتسبيح فليتامل سم (قوله إلا ان يفرق الخ) عبارة عرش إلا ان يقال المالم يكن لها وقت معين وكان فعلها بالنسبة لغيرها نادرا نزلت بمنزلة صلاة لا يقول الماموم بتطويل الاعتدال فيها اه (قوله غير معبودة) وكغير المعبود التطويل الغير المطلوب المبطل لعدمه كفى بمسئلة اقتداء الشافعى بمثله المذكورة سم قول المتن (وله فرقة الخ) أى بالنسبة (قوله بهما) أى القنوت والجلوس نهاية ومعنى (قوله وهو فراق) إلى قول المتن وإن امكنه فى النهاية إلا قوله من ترددوا الى خرج وقوله كما يصرح إلى وذلك وقوله فليس التعبير إلى ويصح (قوله فلا تفوت به فضيلة الجماعة) أى فيما ادركه مع الامام وفيما فعله بعدم فردا عرش (قوله كما قاله جمع متأخرون الخ) وقال جماعة منهم لك ان تقول إذا كان الأولى الا تفرد أى كما مر فلم حصلت له فضيلة الجماعة لانها خلاف الأولى نهاية قول المتن (وبجوز الصبح الخ) وتعبيره يجوز إيماء إلى ان تركه أولى ولو مع الانفراد ولكن يحصل بذلك فضيلة الجماعة وان فارق امامه عند قيامه للثالثة كما فى به الوالد رحمه الله تعالى شرح مر اه سم قال عرش قوله مر ولكن يحصل بذلك الخ قد يؤخذ منه صحة العادة خلف المقضية لحصول فضيلة الجماعة فيها اه قول المتن (فى الاظهر) محل الخلاف إذا لم يسبقه الامام بقدر الزيادة فان سبقه بها انتفى معنى قول المتن (وان شاء انتظره الخ) هذا إذا لم يخش خروج الوقت قبل تحلل امامه وإلا فلا ينتظره معنى ونهاية عبارة سم سياتى تفصيلا لا ذرى جواز الانتظار بما إذا يلزم عليه خروج الوقت وقول الشارح هذا ظاهر ان شرع وقد بقى من الوقت ما لا يسعها وإلا جاز وان خرج الوقت لانه مدو هو جائز اه وفى عرش ما يوافقه بلا عزو (قوله) وعند الانتظار يتشهد أى يتمه ان شرع فيه قبل قيام امامه وإلا فباتى به من اصله هذا ما يظهر وإن كانت عبارة قد توهم الغام ما تى به مع الامام وانه لا بد من الايمان بجميع التشهد فى زمن الانتظار فليتامل وليراجع بصري ويوافقه قول عرش ما نصه قوله ثم يطيل الدعاء الخ أى نادى ولا يكرر التشهد فلوم بحفظ الادعاء قصيرا كرهه لان الصلاة لا سكوت فيها وإنما يكرر التشهد بخروج الجماعة من ابطال بتكرار الركن القولى اه (قوله ان محل ذلك) أى القول المذكور (قوله) وخروج إلى قوله فليس

(قوله) وان لزم عليها تطويل اعتداله الخ لا يشكل على ذلك أنه لو اقتضى من يرى تطويل الاعتدال لبس له متابعه بل يسجد ينتظره أو يفارقه لان تطويل الاعتدال هنا يراه الماموم فى الجملة وهناك لا يراه الماموم اصلا شرح مر (قوله إلا ان يفرق الخ) يشكل على هذا الفرق ما سياتى قريبا فيما لو اقتضى شافعى من يرى تطويل الاعتدال وطوله عن القاضى من انه ينتظره ساجدا إلا ان يعتمد الشارح فيه ما قاله العقال على خلاف ما اعتمد به فيما مرقى قريبا ثم الظاهر انه يكفى فى الفرق ان تطويل الاعتدال بالقنوت معبود وكذا الجلوس بالتشهد وتوابعه بخلافهما بالتسبيح فليتامل (قوله غير معبودة) وكغير المعبود التطويل الغير المطلوب المبطل لعدمه كفى بمسئلة اقتداء الشافعى بمثله المذكورة (قوله فى المتن) ويجوز الصبح الخ فى تعبيره بتجاوز إيماء إلى ان تركه أولى ولو مع الانفراد لكن يحصل بذلك فضيلة الجماعة وان فارق امامه عند قيامه للثالثة كما فى شيخنا الشهاب الرملى ولا يخالف ذلك قول بعض المتأخرين ان صلاة العرأة ونحوهم جماعة صحيحة ولا ثواب فيها لانها غير مطلوبة اه أى لان انتفاء طلبها منهم لعدم اهليتهم لها بسبب صفة قائمة بهم مسئلتنا شرح مر (قوله فى المتن) وان شاء انتظره ليسلم معه) سياتى فى قول المصنف قبيل وما ادركه المسبوق وان شاء انتظره تقييدا لا ذرى جواز الانتظار بما إذا يلزم عليه خروج الوقت وقول الشارح انه ظاهر ان شرع وقد بقى من الوقت ما لا يسعها وإلا جاز وان خرج الوقت لانه مدو هو جائز (قوله فى المتن) قلت انتظره افضل) أى ان لم يخش خروج الوقت قبل تحلله وعلم منه حصول فضيلة الجماعة شرح مر (قوله

التسبيح الظاهر فى وجوبه إلا ان يفرق بان هيئة تلك غير معبودة ومن ثم قيل بعدم مشروعيتهما بخلاف ما هنا (وله فراقه إذا اشتغل بهما) وهو فراق بعد فلا يفوت به فضيلة الجماعة كما قاله جمع متأخرون واجروا ذلك فى كل مفارقة خير بينهما وبين الانتظار (وتجوز الصبح خلف الظهر فى الاظهر) كعكسه وكذا كل صلاة اقصر من صلاة الامام لاتفاق نظم الصلاتين فاذا قام الامام (لثالثة ان شاء فارق) بالنسبة (وسلم) لان صلاته قد تمت وهو فراق بعد (وان شاء انتظره ليسلم معه) قلت انتظره (ليسلم معه) (افضل والله أعلم) ليقع سلامه مع الجماعة وعند الانتظار يتشهد كما قاله الامام ثم يطيل الدعاء على الوجه من تردد فيه لا ذرى فان قلت تشهده قبله ينافيه ما بأتى أن فى تقدمه عليه بركن قولى ولا بعدم الاعتداد به قلت الظاهر ان محل ذلك فى متابع للامام لانه الذى تظهر فيه الخفافة اما متخلف عنه قصد فلا يأتى فيه ذلك القول اذ لا مخالفة حيثئذ وخروج بفرضه الكلام فى الصبح المغرب خلف الظهر فاذا قام للرابعة امتنع على الماموم انتظاره وان جلس

للاستراحة كما يصرح به كلام الشيخين وغيرهما خلافا لمن جوزه إذا جلس للاستراحة كما بينته فى شرح العباب التعيير

التعبير في المغنى (قوله وذلك) أى امتناع الانتظار (قوله لأنه يحدث به الخ) يؤخذ من هذا الاستدلال أن له انتظاره في السجود الثاني فليراجع سم على حج أقول وانتظاره أفضل ع ش (قوله لم يفعله الامام الخ) اخذ بعضهم منه أنه لو فعله الامام سهواً جاز للامام م انتظاره انتهى وهو ممنوع لأنه لا اعتداد بما يفعله الامام سهواً ولا يجوز موافقته فيما يفعله سهواً سم (قوله ولا أثر لجلسة الاستراحة هنا ولا لجلوسه الخ) أى خلافاً للقرب في شرح الروض سم (قوله في الصبح بالظهر) فيجب على المأموم المفارقة وبالأولى إذا ترك الجلوس والتشهد جميعاً كما أفتى به والده رحمه الله تعالى نهاية أى فتبطل بتخلفه بعدم قيام الامام سم (قوله لأنه) أى الجلوس و (قوله تابع له) أى للتشهد و (قوله فلم يعتد به بدونه) هو ظاهر أن علم من حال الامام أنه لم يتشهد واما لو لم يعلم ذلك بأن ظنه وتبين خلافه فينبغي عدم الضرر لأنه كالجاهل وهو يعتقر ما لا يغتفر لغيره ع ش (قوله وعلم من هذا) أى من قوله ولا لجلوسه للتشهد الخ (قوله فليس التعبير الخ) إشارة إلى قول شرح الروض ويؤخذ من التعبيرين أى تعبير الروض واصله معاً أنه لو ترك امامه الجلوس والتشهد في تلك لزمه مفارقه ويحتمل عدم لزومها تنزيلاً لمحل جلوسه وتشهده منزلتهما ويكون التعبير بهما جرياً على الغالب انتهى و (قوله في تلك) أى الصبح خلف الظهر سم عبارة المحشى الكردى قوله فليس التعبير الخ أى تعبير العلماء اه (قوله ويصح الخ) وأصح صلاة العشاء خاف من يصلى التراويح كالأوقد في الظهر بالصبح فإذا سلم الامام قام إلى باقى صلاته والأولى أن يتمها منفرداً فان اقتدى به ثانياً ركعتين أخريين من التراويح جاز كمنفرداً اقتدى في أثناء صلاته بنزله وتصح الصبح خلف من يصلى العياد الاستسقاء وعكسه لتوافقهما في أظم أفعالهما والأولى أن لا يوافق في التكبير الزائدان صلى الصبح خلف العياد والاستسقاء ولا في تركه أن عكس اعتباراً بصلاته ولا تضر موافقته في ذلك لأن الأذى لا يضر فعلها وإن لم تندب ولا تركها وإن دبت مغنى ونهاية (قوله في التشهد) أى الأخير سم عبارة البصرى وظاهر أن المراد به الأخير وحينئذ فالحكم فيما لو كان في الأول هل تدين المتابعة الأقرب نعم إن أراد استمرار القدرة وإلا فواضح أنه المفارقة اه (قوله وهو فراق بعذر) قد يشعر هذا بحصول فضيلة الجماعة لمن ذكر وهو قضية قوله هنا وهو أفضل الخ أيضاً لكن قضية ماسياً أن الاقتداء في أثناء الصلاة مكره ومفوت لفضيلة الجماعة حتى فيما أدركه مع الامام عند حصول الفضيلة هنا اللهم إلا أن يقال أنه إذا نوى الاقتداء وإن لم تحصل له فضيلة الجماعة لكن تحصل فضيلة في الجملة فإذا نوى المفارقة لمخالفته للامام من حيث كونه قائماً وهو قاعد مثلاً يكون ذلك عذراً غير مفوت لما حصل له من الفضيلة الحاصلة بمجرد ربط صلاته بصلاة الامام ع ش (قوله إلى أنه أحدث جلوساً الخ) فيه مسامحة إلا لأحداث هار شيدى قول المتن (وإن أمكنه) أى من يصلى

وذلك لأنه يحدث به الخ) يؤخذ من هذا الاستدلال أن له انتظاره في السجود الثاني فليراجع (قوله لم يفعله الامام) اخذ بعضهم منه أنه لو فعله الامام سهواً جاز للامام م انتظاره اه وهو ممنوع لأنه لا اعتداد بما يفعله الامام سهواً ولا يجوز موافقته فيما يفعله سهواً بل لو جلس الامام بقصد الاستراحة وتبرع بالتشهد في هذا الجلوس امتنع انتظاره أيضاً لأن التشهد في غير محله عمداً مبطل وإن لم يقصد الجلوس له فهو سهو به سهو بمبطل فلا يجوز متابعتة فيه ولا انتظاره شرح م (قوله ولا أثر لجلسة الاستراحة) أى خلافاً للقرب في شرح الروض (قوله ولا لجلوسه الخ) كذا م خلافاً للقرب في شرح الروض (قوله في الصبح بالظهر) يجب على المأموم المفارقة وبالأولى إذا ترك الجلوس والتشهد جميعاً كما أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وهو ظاهر (قوله في الصبح بالظهر) أى فتبطل بتخلفه بعد قيام الامام (قوله فليس التعبير بالجلوس والتشهد جرياً على الغالب بل فائدتها الخ) هذا إشارة إلى قوله في شرح الروض ويؤخذ من التعبيرين أى تعبير الروض واصله معاً أنه لو ترك امامه الجلوس والتشهد في تلك لزمه مفارقه ويحتمل عدم لزومها تنزيلاً لمحل جلوسه وتشهده منزلتهما ويكون التعبير بهما جرياً على الغالب اه وقوله في تلك أى الصبح خلف الظهر (قوله ويصح اقتداء من في التشهد) أى الأخير بالقائم الخ وفي شرح الروض في بحث الزحمة قضية

وذلك لأنه يحدث به جلوساً مع تشهد لم يفعله الامام فيمحش التخلف حينئذ فتبطل صلاته إن علم وتعمد ولا أثر لجلسة الاستراحة هنا ولا لجلوسه للتشهد من غير تشهد في الصبح بالظهر لأن جلسة الاستراحة تطويلها مبطل فما استدماه غير ما فعله الامام بكل وجه فلم ينظر لفعل الامام ولأن جلوسه من غير تشهد كلا جلوس لأنه تابع له فلم يعتد به بدونه وعلم من هذا بالأولى أنه لو ترك امامه الجلوس والتشهد لزمه مفارقه لأن المخالفة حينئذ أغش فليس التعبير بالجلوس والتشهد جرياً على الغالب بل فائدتها بيان عدم غش المخالفة عند وجودهما باستمراره فيما كان فيه الامام ويصح اقتداء من في التشهد بالقائم ولا تجوز له متابعتة بل ينتظره إلى أن يسلم معه وهو أفضل وله مفارقه وهو فراق بعذر ولا نظر هنا إلى أنه أحدث جلوساً لم يفعله الامام لأن المحذور أحدانه بعد نية الاقتداء لا دوامه كما هنا (وإن أمكنه القنوت في الثانية)

الصحيح خلف غير هاتين (قوله بأن وقف) الى قوله قال الخ في النهاية والمغنى (قوله بأن وقف امامه الخ) هذا التصور لنائب الاتيان بالقنوت رشيدى والاولى لا مكان الاتيان الخ قول الماتن (قنت) ويظهر انه لو امكنه الاتيان بالقنوت لو ترك ذكر الاعتدال اتي به لانه اكيد لا احتياجه الى الجبر بسجود السهو بخلاف ذكر الاعتدال وأنه لو امكنه الاتيان ببعضه ندب له ايضا اذا لم يسو ولا يسقط بالمعسور بصري (تركة ندبا) أى وله فراق كما سيأتي رشيدى (قوله ثم رايت غير ه جزم بعدم السجود الخ) وفي الروضة والعياب ما يوافقه سم (قوله وهو القياس) وفاقا للنهاية والمغنى وشرح المنهج (قوله بالنية) الى قوله ومن ثم في النهاية والمغنى (قوله وهو فراق بعد الخ) اى تركه افضل مغنى وبصري وفي البجيرى عن ع ش مثله (قوله إذا لحقه في السجدة الاولى) أى أو الجلوس بين السجدين على ما يأتي في قوله لكن يتنافيه اطلاقهم الخ ع ش (قوله وفارق الخ) اى القنوت (قوله ومقتضى ما قدمته الخ) وهو قوله ولا اثر لجلسة الاستراحة الخ (قوله انه يضرب) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله ثم ظاهر قول الشيخين) الى الماتن في النهاية لا قوله بل بركنين ولو طويلا ين (قوله إذا

بان وقف امامه يسيرا قنت) ندبا تحصيل للسنة مع عدم المخالفة (ولا) يمكنه (تركة) ندبا خوفا من التخلف المبطل قال الاسنوى والقياس انه يسجد للسهو اه وكأنه لم ينظر لتحمل الامام لان صلاته ليس فيها قنوت وفيه نظر ثم رايت غيره جزم بعدم السجود وهو القياس (وله فراقه) بالنية (ليقنت) تحصيل للسنة وهو فراق بعد فلا يكره ولو لم يفارق وقت بطلت صلاته بهوى امامه الى السجود كما لو تخلف للتشهد الاول كذا أفتى به القفال والمعتد عند الشيخين انه لا بأس بتخلفه له إذا

ما تقدم في الهاشم عن م من الفرق بين قول المصنف ولا يضرب متابعة الامام في القنوت وبين ما لو اقتدى بمن يرى تطويل الاعتدال منع ما جوزه الدارمى إذا حصل تطويل الاعتدال فليتأمل ثم بحثت في ذلك مع م قال الى منع جواز المتابعة في الاعتدال مع تطويله الى انه يجوز ان يسبقه الى السجود وينتظر فيه ولا يرد انه يلزمه سبقه بركنين الركوع والاعتدال لانه فعلم ما قبل اقتدائه به اه فليتأمل انه يجوز الدارمى وغيره للمنفرد ان يقتدى في اعتدال بغيره قبل ركوعه ويتابعه اه وظاهره انه يقتصر له هنا تطويل الاعتدال وهو موافق لما نقله في شرح الروض في باب صفة الأئمة عن قضية كلام القفال بعد نقله ما يخالفه عن غيره حيث قال ولو اقتدى شافعى بمن يرى تطويل الاعتدال فطوله لم يوافقه بل يسجد وينظره ساجدا كما ينتظره قائما في سجدة ص وكما لو اقتدى شافعى بمثله فقرأ امامه الفاتحة وركع واعتدل ثم شرع في قراءة الفاتحة فانه لا يتبعه بل يسجد وينظره ساجدا ذكره القاضى وكلام البغوى يقتضيه قال الزركشى وهو واضح قلت وكلام القفال يقتضى انه ينتظره في الاعتدال ويحتمل تطويل الركن القصير في ذلك والختار جواز كل من الامرين وقد اقيمت به في نظيره من الجلوس بين السجدين اه وقوله وركع واعتدل ثم شرع في قراءة الفاتحة الظاهر ان مثله ما لو ركع واعتدل ثم شك بعده في قراءة الفاتحة فقصده العود للقيام لياتى بها فعند القاضى ليس للمأموم الاستمرار في الاعتدال مع تطويله والظاهر انه ليس له أن يسجد وينظره ساجدا لأن في ذلك سبقه بركنين إلا ان يمنع ذلك بانه فعلم ما معه فليتأمل وهو متمنع وحينئذ فيحتمل ان تتعين المفارقة ويحتمل ان لا تتعين بل يجوز ان يقصد الرجوع الى القيام مع الامام فيقطع حكم الاعتدال لا يقال كيف يرجع للقيام بالقصد لانا نقول كما رجع الامام عليه بذلك فليراجع نعم قد يقال كيف تتصور المسئلة اذ من اين له العلم بشك الامام في الفاتحة وان رجع لتداركها وقد يتصور بما إذا اخبره معصوم او كتب له الامام مثلا فلو لم يحصل له العلم فالظاهر انه كما تقدم في قوله وكما لو اقتدى شافعى بمثله الخ بل هو شامل لهذه فان قلت ما الفرق بين صورة الشك المذكورة وما تقدم في قوله المذكور حتى سلمت جواز الانتظار في السجود فمما تقدم لافي صورة الشك قلت هو انه في صورة الشك قد الغى ركوعه واعتداله وصار في القيام فالانتظار في السجود يستلزم السبق بركنين بخلاف ما تقدم فانه في الاعتدال وان شرع في القراءة فالانتظار في السجود لا يستلزم ذلك فليتأمل (قوله ثم رايت غير ه جزم بعدم السجود) يوافقه قول الروضة كاصلا لا شى عليه قال المحلى اى لا يجبره بالسجود لان الامام يحمله عنه اه ونظير ذلك ما في العباب في باب سجود السهو لو اقتدى في فرض الصحيح بمصلى سنته لم يقنت احد منهما ولا يسجد المأموم للسهو اه وقد ذكره جماعة منهم القمولى لكن مشى المشارح في شرح الارشاد على السجود وقد ظهر لك ان الموافق لما في الروضة هو عدم السجود وقوله لم يقنت واحد منهما قياس قول المصنف وان امكنه القنوت الخ انه يقنت المأموم إذا امكنه الخ (قوله انه يضرب)

لحقه في السجدة الاولى وفارق التشهد بأنهما هنا مشترك في الاعتدال فلم ينفرد به المأموم وثم انفرد بالجلوس ومن ثم لو جلس الامام ثم الاستراحة لم يضر التخلف له على ما اقتضاه هذا الفرق ومقتضى ما قدمته آنفاً أنه يضر ثم ظاهر قول الشيخين وغيرهما هنا إذا لحقه في السجدة الاولى انه لو لم يلحقه فيها بطلت صلاته لكن بنا فيه اطلاقهم الاتي ان التخلف بركن بل بركنين (٣٣٧) ولو طويلا ين لا يبطل فان قلت هذا فيه

غش مخالفة وقد قالوا لو خالفه في سنة فعلا او تركا وخشيت المخالفة كسجود التلاوة والتشهد الاول بطلت صلاته والتخلف للقنوت من هذا قلت لو كان من هذا التعيين اعتماد كلام القفال وقياسه على التشهد الاول وقد تقرر انه غير معتمد فتعين ان التخلف للقنوت ليس من ذلك ويفرق بان المخالف لنحو التشهد الاول أحدث سنة يطول زمنها ولم يفعلها الامام أصلا فخشيت المخالفة واما تطويله للقنوت فليس فيه احداث شيء لم يفعله الامام فلم تفحش المخالفة إلا بالتخلف بتمام ركعتين فعلمين كما اطلقوه والحاصل أن الفحش في التخلف للسنة غير في التخلف بالركن وان الفرق ان احداث ما لم يفعله الامام مع طول زمنه غش في ذاته فلم ينجح لضم شيء اليه بخلاف مجرد تطويل ما فعله الامام فانه مجرد صفة تابعة فلم يحصل الفحش به بل بانضمامه الى ركعتين تامين اليه فتأملوه وحيث قد قوطم هنا إذا لحقه في السجدة الاولى فيه لعدم الكراهة لا للبطان حتى يهوى للسجدة الثانية وعلى

لحقه في السجدة الاولى) مقول القول و(قوله أنه لو لم يلحقه) خبر قوله ثم ظاهر الخ (قوله بل بركنين) ممنوع ثم انظره مع قوله الاتي ان تأخر بركنين سمى اي ومع ما ياتي من قوله فلم تفحش المخالفة إلا بالتخلف الخ ومن قوله بل بانضمامه الى الخ فانه مناقض لكل مما ذكر وقد يجاب بان مراد الشارح بركنين هنا تمام ما بدون فراغ الامام عنهما (قوله هذا) اي تخلفه للقنوت (قوله كسجود التلاوة) اي بان تركه الامام وفعله المأموم وعكسه و(قوله والتشهد الاول) اي بان تركه الامام وفعله المأموم وكذا إذا فعله الامام وتركه المأموم ناسيا ولم يعد عند التذكر وأما لو تركه عمدا فلا تبطل شرح بافضل (قوله اعتماد كلام القفال) أي من بطلان صلاته بهوى إمامه الى السجود (قوله وقياسه الخ) بالجر عطفاً على كلام القفال ويحتمل رفعه عطفاً على الاعتناء وعلى كل فالضمير للقنوت (قوله ويفرق بان المخالف الخ) فيه ما اشار اليه انفاً من الحكم في التشهد كذلك وان جلس الامام للاستراحة فليتنامل بصري (قوله لنحو التشهد الاول) اي كسجود التلاوة (قوله أحدث سنة) وهي الجلوس للتشهد شدي (قوله في التخلف للسنة) اي الجلوس للتشهد بقربة مامرو ولا فهو في مسألة القنوت أيضاً متخلف لسنة وإنما عبر هنا باللام وفيما بعده بالباء للإشارة للفرق بينهما بما يؤخذ مما ذكرته رشدي (قوله صفة تابعة) اي لاصل الاعتدال (قوله بل بانضمامه الى ركعتين الخ) اي ولو غير طويلا ين كما يقتضيه اطلاقه وحكمه بالبطان بهوى امامه للسجدة الثانية كما سيأتي فليتنامل بصري عبارة الحلبي فلا تبطل إلا إذا تخلف بتمام ركعتين فعلمين ولو طويلا وقصيرا بان يهوى الامام للسجود الثاني اهـ (قوله قيد لعدم الكراهة الخ) اي ولتدب القنوت سم ورشدي عبارة الكردى على بافضل سبق انه ان ادرك الامام في السجدة الاولى ندب له التخلف للقنوت وان لم يهوى المأموم إلا بعد جلوس الامام بين السجدة تين كره له التخلف له وان هوى الامام للسجدة الثانية قبل هوى المأموم لا بطلت صلاة المأموم اذ هو عبارة البصري قوله قيد لعدم الكراهة الخ مقتضاه انه إذا لحقه في السجدة الاولى لا كراهة وان تخلف عنه في الهوى وهذا قياس ما ياتي ان السنة في حق المأموم في كمال المتابعة ان لا ينتقل عن الركن الاول حتى يصل الامام للثاني لكن يحتمل ان يقال هنا ان الاولى في حقه المتابعة مجردا هوى خروجهما من خلاف القفال ولعل هذا الوجه ويكون ذلك مستثنى مما ياتي لما عارضه من جريان الخلاف القوي بالبطان فليتنامل اهـ (قوله للبطان الخ) عبارة النهاية فلا بطلان حتى الخ (قوله حتى يهوى الخ) أي هو ياتخرج به عن حد الجلوس ولا فواضح انه لا يضر بصري (قوله وعلى هذا) اي التخلف بركنين (قوله المعروف الخ) مقول القول (وقوله بدليل قوله الخ) اي الزركشي والجار متعلق بقوله يحمل الخ (قوله الخلاف في ذلك) اي في البطان (قوله لا خلاف الخ) مقول الزركشي في محل اخر اي بدليل قول الزركشي لا خلاف الخ مع انه قد حكى الخلاف في البطان وعدمه كردى (قوله فيه) اي في غش المخالفة (قوله بدليل قوله) اي الرافعي والجار متعلق بقوله ليس الخ قول الماتن (فعلهما) أي الصلاتين و(قوله أو جنازة) أي أو مكتوبة وجنازة معنى (قوله قال) الى الفصل في النهاية لا قوله واخر تكبيرات الجنازة الى وعلم وقوله وان لم يفرغ الى فان خالف (قوله قال البلقيني الخ) اعتمده النهاية الرافعي (قوله وسجدة تلاوة أو شكر) نعم يظهر صحة الاقتداء في الشكر بالتلاوة وعكسه نهاية وشرح بافضل قول الماتن (لم يصح الخ) ولا فرق في عدم الصحة بين ان يعلم نية الامام لها او يجهاها وان بان له

كذا مر (قوله بل ركعتين) هذا ممنوع ثم انظره مع قوله الاتي أي بان تأخر بركنين (قوله قيد لعدم الكراهة) اي ولتدب القنوت (قوله في الماتن كمكتوبة وكسوف أو جنازة قال البلقيني الخ) في شرح العباب وإذا اقتدى في صورة مما ذكر لزمه الاستثناف وان جهل نية الامام وبان له ذلك قبل التكبير الثانية

(٤٣) — شرواني وابن قاسم — ثاني) هذا يحمل قول الزركشي المعروف للأصحاب أن التخلف للقنوت مبطل بدليل قوله في محل اخر وقد حكى الخلاف في ذلك لا خلاف بل القول بالبطان مصور بما إذا خشيت المخالفة اي بان تأخر بركنين وليس كلام الرافعي فيه بدليل قوله إذا لحقه على القرب (فان اختلف فعلهما كمكتوبة وكسوف أو جنازة) قال البلقيني وسجدة تلاوة أو شكر

ذلك قبل التكبير الثانية من صلاة الجنازة خلافا للرواية من تبعه نهاية وفي سم عن الایعاب مثله (قوله) وبه فارق الانعقاد في ثوب ترى منه الخ) اي لانه يمكنه الاستمرار بوضع شيء يستر عورته نهاية عبارة البصري فانه غير متعذر لجواز حصول السر قبل الركوع فلتستمر على الصحة اه (قوله) وفي ثاني قيام ركعة السكوف الخ) عبارة النهاية وفي القيام الثاني فابعده من الركعة الثانية من صلاة السكوف اه قول خ ش قال الزیادی وقضيته حصول الركعة وهو المعتمد اه (قوله الثاني) كذا في الاسنى وغيره وفي النهاية للجمال الرملى التصريح بادراك الركعة بالركوع وكذا رأيت في كلام غير واحد من اتباعه واعتمده الزیادی ولم أر شيئا من ذلك في كلام الشارح وقوة كلامه بما تفيد عدم إدراك الركعة به وهو الذى يظهر للفقير كرى على بافضل (قوله) واخر تكبيرات الجنازة الخ) والاوجه استمرار المنع في الجنازة وسجدتي الشكر والتلاوة الى تمام السلام لاذم موضوع الاولى على المخالفة الى الفراغ منها بدليل ان سلامها من قيام ولا كذلك غيرها وامافي الاخرين فلانها ملحقتان بالصلاة وليستامنها مع وجود المخالفة شرح مر اه سم (قوله) ومثلها الخ) أى مثل ثاني قيام ركعة السكوف الثانية واخر تكبيرات الجنازة في الصحة ما بعد سجود التلاوة والشكر ومرانفا عن النهاية خلافا (قوله) فيما قاله البلقينى) اي من عدم صحة اقتداء المكتوبة بسجدة تلاوة او شكر (قوله) اما لو صلى الى قوله وقيام منه في المغنى (قوله) فصحح الاقتداء بها) اي سواء كان في الركعة الاولى او الثانية ع ش (قوله) وعلم من كلامه الخ) اعتذار عن عدم ذكر المصنف لهذا الشرط هنا (قوله) انه يشترط الخ وقوله موافقة الامام الخ) وهو الشرط السادس من شروط الاقتداء والشرط السابع منها المتابعة أفعال الصلاة كما قال فصل يجب متابعة الامام الخ مغنى (قوله) وفي قيام الخ) ظاهره أنه معطوف على قوله في سنن الخ وظاهر قول النهاية وقيام الخ يحذف في أنه معطوف على قوله وتشهد اول (قوله) منه) اي من التشهد الاول (قوله) عنه) اي التشهد الاول سم (قوله) بعد ما أتى به) اي بعد اتيان الامام بالتشهد الاول والظرف متعلق بقوله قائم (قوله) فان خالف الخ) عبارة النهاية خالفه فيما عاود الخ اي خالف المأموم الامام في السنن المذكورة ورجعه سم الى التشهد فقط فقال قوله فان خالف الخ كان المراد سيما بقرينة نعم الخ فان خالف بالتخلف للتشهد الاول حتى فيما إذا لم يفرغ من سجوده الاول والاوامام قائم عنه بعد ما أتى به ولا يخفى انه في الحالة المذكورة بقولنا حتى الخ قد تخلف عن الامام بركنين فلا بد ان يكون هذا التخلف بعذر والإبطلت صلاته وبقي ما لو فرغ من سجوده الثاني فوجد الامام قام عن التشهد بعد ما أتى به ومثله ما لو فرغ من الركوع فوجد الامام هو عن الاعتدال بعد ما أتى بالقنوت فهل يتخلف للتشهد او القنوت او يمتنع فيه نظرو قد يؤيد الامتناع انه لو سبقه بسجود التلاوة امتنع عليه بصري (قوله) بعيده الاتي الخ) وهو قوله لاذم

من صلاة الجنازة كما جزم به في التنبيه قال البلقينى كان النقيب ورجمه في البحر كالصلاة خلف الكافر لان العلامة ظاهرة لكن في الجواهر عن الرواية ان الاصح الصحة كاقتهما الجنب ونقله ابن الرفعة عن بعض الشارحين عليه فان اقتدى به جاهلا وفارقه فورا لم يضر والاوجه الاول اه (فرع) الظاهر امتناع اقتداء من في سجود السهو في الصلاة بمن في السجود والتلاوة لانه اقتداء لمن في الصلاة بمن ليس في صلاة وانه يجوز اقتداء ساجد التلاوة بساجد الشكر والعكس مر (قوله) ومثلها ما بعد السجود فيما قال البلقينى) والاوجه استمرار المنع في الجنازة وسجدتي الشكر والتلاوة الى تمام الصلاة لاذم موضوع الاولى على المخالفة الى الفراغ منها بدليل ان سلامها من قيام ولا كذلك غيرها واما في الاخيرتين فانها ملحقتان بالصلاة وليستامنها مع وجود المخالفة شرح مر (قوله) وسجود دسو) قد يستشكل بالنسبة للترك لانه اذا تركه الامام وسلم جاز بل ندب للمأموم الاتيان به ويحجب بأن المراد امتناع فعله على المأموم قبل سلام الامام (قوله) وتشهد اول) قد يقتضى هذا بعد قوله فعلا وتركه كاشتراط الموافقة في فعله مع انه لو تركه عمدا واتصّب للقيام وقد جلس الامام لفعله لم تبطل صلاته ولم يجب عليه العود كما تقدم (قوله) عنه) اي التشهد الاول (قوله) فان خالف عامدا الخ) كان المراد سيما بقرينة نعم الخ فان خالف بالتخلف للتشهد الاول حتى فيما اذا

(لم يصح) الاقتداء فيهما (على الصحيح) لتعذر المتابعة مع المخالفة في النظم وزعم الصحة في القيام الاول منهما إذ لا مخالفة فيه ثم يفارقه يرد بأن الربط مع تخلف النظم متعذر فتعذر الانعقاد وبه فارق الانعقاد في ثوب ترى منه عورته عند الركوع وفي ثاني قيام ركعة السكوف الثانية وآخر تكبيرات الجنازة لا نقضاء تخالف النظم ومثلها ما بعد السجود فيما قاله البلقينى أما لو صلى السكوف كسنة الصبح فيصح الاقتداء بها وعلم من كلامه في سجود السهو والتلاوة أنه يشترط أيضا لصحة الاقتداء به موافقة الامام في سنن تفحش المخالفة فيها فعلا وتركه كسجدة تلاوة وسجود سهو وتشهد اول وفي قيام منه وان لم يفرغ من سجوده إلا والاوامام قائم عنه بعد ما أتى فان خالف عامدا عالما بطلت صلاته نعم لا يضر تخلف لاتمامه بعيده الاتي في شرح قوله فان لم يكن غدر

قام امامه وهو في أثناءه أى بعد ان فعله الامام كما علم مما مر وافصح عنه الشهاب سم فيما يأتي في حاشية حج واعلم ان الكلام هنا في كون التخلف حينئذ مبطلا او غير مبطل ولا خلاف فيه بين الشارح مر والشهاب ابن حجر وفيما يأتي في كونه يعذر بهذا التخلف حتى يغتفر له ثلاثة اركان طويلة اولا يعذر به فعند الشارح مر يعذر كما يأتي وعند الشهاب المذكور لا تغنيه لذلك رشيدى (قوله بخلاف نحو جلسة الاستراحة) محترز قوله تفحش المخالفة فيها رشيدى

(فصل يجب متابعة الامام في أفعال الصلاة) قول المنن (في أفعال الصلاة) احتراز به عن الأقوال كالقراءة والتشهد فيجوز فيها التقدم والتأخر إلا في تكبيرة الاحرام كما يعلم مما سياتى وإلا في السلام فيبطل تقدمه إلا ان ينوى المفارقة نهاية زاد المعنى ولو عبر المصنف بالتبعية بدل المتابعة لكان أولى لان المتابعة تقتضى (٩) غالبا اه (قوله لخبر الصحيحين) إلى قوله وتسمية الترك في النهاية (قوله ويؤخذ من قوله في أفعال الصلاة الخ) أى لان الترك لا يسمى فعلا في اصطلاح الفقهاء (قوله لو ترك فرضا الخ) لك ان تقول انما يؤخذ منه عدم وجوب المتابعة فيأذكر لعدم جوازها الذى هو المقصود بالافادة بصرى (قوله لم يتابعه في تركه الخ) أى ثم ان كان الموضع محل تطويل كان ترك الركوع انتظره في القيام والا كان طول الامام الاعتدال انتظره المأموم فيما بعده وهو السجود هنا عش (قوله وتسمية الترك الخ) جواب ما ردد على ويؤخذ الخ ثم قد يقال الاصولى لم يسم الترك فعلا وإنما اطلق الفعل على الكف الذى مع الترك فتأمل سم (قوله بأن يتأخر الخ) أى بقينا او ظنا ومحله هذا الشرط إذ انوى الانتهاء في تحرره بخلاف ما إذا نواه في الانتهاء فلا يشترك التأخر بجزئى ويأتى في الشارح ما يوافقه (قوله بركنين) أى ولو غير طويلين شرح المنهج (قوله وكذا يبيعض ركن كما يصرح به قول شرح الروض فان فعل شيئا من ذلك بأن سبقه بركن فاقبل او قارنه او تأخر إلى فراغه لم تبطل صلاته وكره كراهة تحریم في سبقه وكرهه تنزيه في الآخرين انتهى اه سم ويأتى في آخر الفصل عن النهاية والمعنى ما يصرح بذلك ايضا (قوله ولا يتأخر بهما) أى بلا عذر (قوله أو بأكثر الخ) أى ولو يعذر سم (قوله وهذا كله الخ) اعتذار عن ترك المصنف تفسير المتابعة الواجبة (قوله وأما المندوبة) ثم قوله الآتى ودل على أن هذا الخ لعل الاقعد من هذا ان يجعل هذا تمثيلا للمتابعة الواجبة فان هذا اقرب إلى كلام المصنف بل الحل على خلافه في غاية المخالفة للظاهر المتبادر بالضرورة وكرن هذا تمثيلا للواجب لا ينافى في اجزاء ما هو دونه وحاصله ان المتابعة الواجبة تحصل بوجوه منها هذا وهو اولها فهو واجب من حيث وجوبه مندوب من حيث خصوصه فلذا

لم يفرغ من سجوده الاول إلا والامام قائم عنه بعدما أتى به ولا يخفى أنه في حاله المذكورة بقولنا حتى الخ قد تخلف عن الامام بركنين فلا بد ان يكون هذا التخلف بعذر وإلا بطلت صلاته وإذا كان بعذر فهل يكون كبطىء القراءة وإن لم يتخلف ايضا للتشهد وبقي ما لو فرغ من سجوده الثانى فوجد الامام قام عن التشهد بعد ما أتى به ومثله ما لو فرغ من الركوع فوجد الامام هوى عن الاعتدال بعد ما أتى بالقنوت فهل يتخلف للتشهد والقنوت او يتمتع فيه نظر وقد يؤيد الامتناع انه لو سبقه بسجود التلاوة امتنع عليه (فصل) يجب متابعة الامام الخ (قوله وتسمية الترك لتضمنه الكف فعلا اصطلاح أصولى) جواب ما ردد على ويؤخذ الخ ثم قد يقال الاصولى لم يسم الترك فعلا وإنما اطلق الفعل على الكف الذى بمعنى الترك فتأمل سم (قوله وكذا يبيعض ركن كما يصرح به قوله في شرح الروض فان فعل شيئا من ذلك بأن سبقه بركن فاقبل او قارنه او تأخر إلى فراغه لم تبطل صلاته وكره كراهة تحریم في سبقه وكرهه تنزيه في الآخرين اه لا يقال لاحاجة إلى استدراك هذا لان الكلام في وجوب تبطل مخالفته والمخالفة يبيعض الركن ليس كذلك لا نأقول هذا لا يصح في الركن لان المخالفة به لا تبطل ايضا مع انه ذكره (قوله ولا يتأخر بهما) أى بلا عذر (قوله أو بأكثر) أى ولو يعذر (قوله وأما المندوبة) ثم قوله الآتى ودل على أن هذا الخ لعل الاقعد من هذا ان يجعل هذا تمثيلا للمتابعة الواجبة فان هذا اقرب إلى كلام المصنف بل الحل على

بخلاف نحو جلسة الاستراحة

(فصل) في بعض شروط

القدوة أيضا (يجب متابعة

الامام في أفعال الصلاة)

لخبر الصحيحين إنما جعل

الامام ليؤتم به فلا تختلفوا

عليه فإذا كبر فكبروا

وإذا ركع فاركعوا ويؤخذ

من قوله في أفعال الصلاة

أن الامام لو ترك فرضا لم

يتابعه في تركه لأنه ان تعمد

أبطل وإلا لم يعتد بفعله

وتسمية الترك لتضمنه

الكف فعلا اصطلاح

أصولى ثم المتابعة الواجبة

إنما تحصل (بأن) يتأخر

جميع تحرره عن جميع تحرره

وأن لا يسبقه بركنين وكذا

بركن لكن لا بطلان ولا

يتأخر بهما أو بأكثر من

ثلاثة طويلة ولا يخالفه في

في سنة تفحش المخالفة فيها

وهذا كله يعلم من مجموع

كلامه وأما المندوبة فتحصل

بأن (يتأخر ابتداء فعله)

أى المأموم (عن ابتدائه)

أى فعل الامام

٩ هنا يياض بالاصل

(ويتقدم) انتهاء فعل
الامام (على فراغه) أى
المأموم (منه) أى من فعله
وأكمل من هذا ان يتاخر
ابتداء فعل المأموم عن
جميع حركة الامام فلا يشترع
حتى يصل الامام لحقيقة
المنتقل اليه ودل على أن
هذا تفسير لكلام المتابعة
كما تقرر لا بقيد وجوبها
قوله (فان قارنه) فى الافعال
كادل عليه السياق فلا يستثناء
منقطع وعدم ضرر المقارنة
فى الاقوال معلوم بالاولى
لانها اخف او الاقوال
ولو السلام كادل عليه حذف
المعمول المفيد للعموم
والاستثناء الآتى إذا لاصل
فيه الانصال (لم يضر)
لا انتظام القدوة مع ذلك نعم
تكبره المقارنة وتفوت بها
فيما وجدت فيه فضلة
الجماعة كما مبسوطا فى
فصل لا يتقدم على امامه
ويصح أن يكون ذلك
تفسير الواجبة أيضا

صح التمثيل به للواجب مع التنبيه بعده على أن وجوبه من حيث العموم فليتامل سم (قوله) ويتقدم
انتهاء فعل الامام على فراغه (الخ) عبارة المحلى أى والمغنى ويتقدم ابتداء فعل المأموم على فراغه منه أى فراغ
الامام من الفعل انتهت قال الشهاب سم وهى اقرب إلى عبارة المصنف اه ولم يذنه على وجه عدول
الشارح مر كاشهاب ابن حجر عن ذلك الاقرب واقول وجه ليناقى له محل ما فى المتن على الاكمل الذى
سيدكره والافعال المصنفة باعتبار حل الجلال صادقة بما إذا تاخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الامام لكنه
قدم انتهاء على انتهائه بأن كان سريع الحركة والامام بطيها وظاهر أن هذا ليس من الاكمل رشيدى
وفى عش ما يوافقه (قوله) واكمل من هذا (الخ) كذا فى النهاية ايضا واما صاحب المغنى فقد اقتصر على حل
ما فى المتن على صورة الكمال كما صنعنا ولم يستدرك ما ذكره بقولهما واكمل الخ بصرى وقد بوجه صنيع
المغنى بان ما ذكره داخل فى صورة الكمال خلافا لما يقتضيه صنيعهما (قوله) فلا يشترع حتى يصل الخ قضيته
انه يطلب من المأموم ان لا يخرج عن الاعتدال حتى يتلبس الامام بالسجود وقد توقف فيه اه سم واقره
الهاتين واقول لا توقف فيه فقد ثبت فى الاحاديث الصحيحة ما يفيد كخبير البخارى وه سلم وانى داود
والترمذى والنسائى وغيرهم كان رسول الله ﷺ اذا قال سمع الله لمن حمده لم يحن احد منا ظهره حتى يقع النبي
صلى الله عليه وسلم ساجدا ثم تقع سجدوا وفى بعض الروايات حتى يضع جبهته على الارض نعم رايت فى شرح
مسلم للنووى استثناء ما إذا علم من حاله انه لو اخر إلى هذا الحد لرفع امام قبل سجوده انتهى وهو ظاهر ولعله
وجه توقف سم فيما ذكر كرى على بافضل وهو الظاهر واما جواب عش بما نصه اللهم لا ان يقال
اراد الشارح بالوصول للحقيقة أنه وصل إلى ابتداء مسمى الحقيقة وهو يحصل بوضع الركبتين لانها بعض
اعضاء السجود اه فیرده الاحاديث المتقدمة (قوله) على ان هذا) أى قول المصنف بان يتاخر الخ (قوله)
قوله فان قارنه) أى إلى الفصل (قوله) السياق) يعنى قول المصنف فى افعال الصلاة (قوله) فلا يستثناء) أى
الآتى فى المتن (منقطع) أى إذ التكبير ليس من جنس الفعل (قوله) وعدم ضرر المقارنة الخ) جواب عما يرد
على التقييد بقوله فى الافعال من افهامه ضرر المقارنة فى الاقوال (قوله) او الاقوال) عطف على ما يفيد
الاقتصار على الافعال أى فقط (قوله) والاستثناء الخ) عطف على حذف المعمول قول المتن (لم يضر) أى لم
يائمه معنى قال عش ومثل ذلك فى عدم الضرر ما لو عزم قبل الاقتداء على المقارنة فى الافعال لان القصد
الخارجة عن الصلاة قبل التلبس بها لا اثر لها اه (قوله) لا نظام) إلى قوله كما مر فى النهاية والمغنى (قوله)
وتفوت بها الخ) قال الزركشى ويجرى ذلك فى سائر المكروهات أى المتعلقة بالجماعة وضابطه انه حيث
فعل مكروها مع الجماعة من مخالفة ما مور به فى الموافقة والمتابعة كالانفراد عنهم فانه فضلهما إذا المكروه
لا ثواب فيه مع ان صلاته جماعة إذ لا يلزم من انتفاء فضلهما اتفاقا فان قيل فافائدة حصول الجماعة مع
انتفاء الثواب فيها اجيب بان فائدته سقوط الاثم على القول بوجوبها اما على العين او على الكتابة
والكراهة على القول انها سنة مؤكدة لقيام الشعار ظاهرا واما ثواب الصلاة فلا يفوت بارتكاب مكروه فقد
صرحوا بانها إذا صلى بارض مغضوبة ان المحققين على حصول الثواب للمكروه اولى معنى (قوله) فيما
وجدت فيه) أى فيما قارن فيه فقط سواء كان ركنا او أكثر معنى ونهاية (قوله) ذلك) أى قول المصنف بان
يتاخر الخ (قوله) ايضا) أى كما يصح ان يكون تفسير المتابعة الكاملة المشار اليه بقول الشارح واما

خلافة فى غاية المخالفة للظاهر المتبادر بالضرورة وكون هذا تمثيلا لا بنا فى اجزاء ما هو دونه وحاصله ان
المتابعة الواجبة تحصل بوجوه منها هذا وهو ألا هافه وواجب من حيث عموم مندوب من حيث خصوصه
فلهذا صح التمثيل به للواجب مع التنبيه بعده على ان وجوبه من حيث العموم فليتامل (قوله) ويتقدم
انتهاء فعل الامام على فراغه الخ) عبارة المحلى ويتقدم ابتداء فعل المأموم على فراغه منه أى فراغ الامام من
الفعل انتهى وهى اقرب إلى عبارة المصنف (قوله) حتى يصل الامام الخ) قضيته ان يطلب من المأموم ان

المندوبه الخ (قوله بأن يراد الخ) أو بأن تحمل بأن على معنى كان لأن المتابعة الواجبة تتأدى بوجوه ما ذكره
 أحدها سم (قوله المفهومين من عبارته الخ) يعنى مفهوم مخالفة (قوله المبطل منهما) نائب فاعل قوله
 بأن يراد يعنى مفهوم قوله بأن يتأخر الخ أن لا يتقدم تقدما مبطلا ومفهوم قوله وبقدم الخ أن لا يتأخر تأخرا
 مبطلا كرى أى وبه يندفع ما سلمه هنا من أنه قوله المفهومين من عبارته أن اراد قوله بأن يتأخر الخ فحمل
 التأخر والتقدم فيه على المبطل فاسد كما لا يخفى أو غيره فإيناه (قوله الدال عليه) أى على المبطل (قوله)
 كلامه بعد) أى قول المصنف الآتى أنفا أو تركين الى وان كان الخ قوله الآتى فى آخر الفصل ولو تقدم
 الى ولا لزومه الخ (قوله ولا ترد عليه) صورة لا يراد منه يلزم على كون ذلك تفسير للمتابعة الواجبة بأن يراد
 بالتأخر الخ انحصارها فى عدم التقدم والتأخر لمبطلين الدال عليهما كلامه بعد مع أن منها عدم المقارنة فى
 التحريم وعدم التخلف بسنة تفحش المخالفة فيها كما مرو حاصل الجواب منع لزوم الانحصار بأن سكوت
 عنهما هنا للعلم بهما من كلامه (قوله المقارنة التحريم) قد يقال التحريم غير فعل فالمتابعة فيه مسكوت
 عنها فى التفسير راسا سم وقد يجاب عن اشكاله بأن السكوت فى مقام البيان يفيد الحصر (قوله للعلم
 بهما الخ) أى بالاول من قوله فان قارنه الخ وبالثانى فى لعله من سجودى السهو والتلاوة كذا كره قبيل
 الفصل سم (قوله على الاول) أى على تقدير فى الافعال فقط (قوله فانه لا تجب المتابعة فيها الخ) ان اراد
 بالمتابعة فيها ما تقدم فى المتن خالف قوله بل تسن الخ سنية تأخر المأموم بكل من الفاتحة والتسليمة عن جميع
 فاتحة الامام وتسليمه واقتضى أنه يسن تأخر ابتداء المأموم للشهادة عن ابتداء الامام وسيأتى ما يفيدوه وان
 ارادها التأخر بالجميع اشكل بالشهد والذى بعده وان ارادها ما يشمل التأخر كلا وبعضا والمقارنة اشكل
 بالفاتحة والسلام لما تقرر اللهم إلا ان يرادها مجرد عدم التقدم واما التأخر والمقارنة فحكمه متفاوت فى
 الاقوال وقضية هذا سن عدم التقدم بالشهادة سم (قوله وردت جلسة الاستراحة) أى فيقتضى حرمة مخالفة
 الامام فيها فاعلا وتركها وليس كذلك (قوله وردت الشهادة الخ) أى فيفهم جواز اتيان المأموم به مع جلوسه اذا
 تركها المأموم وليس كذلك (قوله فتضر) الى قوله فان قلت فى المغنى الا قوله يقينا وقوله وافتاء البغوى الى
 ولو زال وقوله للخبر الى وافهم الى قوله فقولى فى النهاية الا قوله يقينا وقوله وافتاء البغوى الى ولو زال وما نبه
 عليه (قوله المقارنة فيها) أى وفى بعضها نهاية ومعنى (قوله اذ انوى الاقتداء مع تحريمه) هذا الاحترار عن
 احرم منفردا ثم اقتدى فانه تصح قدوته وإن تقدم تكبيره على تكبير الامام مغنى ونهاية (قوله ولو بان شك)
 أى فى اثنائها أى تكبيرة الاحرام او بعدها نهاية ومعنى قال ع ش قوله او بعدها أى بعد تكبيرة الاحرام وقبل
 الفراغ من الصلاة اما لو عرض بعد فراغ الصلاة ثم تذكر لا يضر مطلقا كالشك فى اصل النية اه (قوله يقينا)

لا يخرج عن الاعتدال حتى يتلبس الامام بالسجود وقد يتوقف فيه (قوله بأن يراد بالتأخر والتقدم الخ)
 او بأن يحمل بأن على معنى كان لأن المتابعة الواجبة تتأدى بوجوه ما ذكره أحدها سم (قوله المفهومين من
 عبارته) ان اراد قوله بأن يتأخر فحمل التأخر والتقدم فيه على المبطل فاسد كما لا يخفى أو غيره فإيناه (قوله)
 ولا ترد عليه حينئذ المقارنة) قد يقال التحريم غير فعل فالمتابعة فيه مسكوت عنها فى التفسير راسا سم (قوله)
 للعلم بهما من كلامه) الاول من قوله فان قارنه الخ والثانى لعله من سجودى السهو والتلاوة كذا كره قبيل
 الفصل (قوله فانه لا تجب المتابعة فيها بل تسن) إن اراد بالمتابعة فيها ما تقدم بالتأخر بالابتداء عن
 الابتداء الخ خالف قوله بل تسن سنية تأخر المأموم بكل من الفاتحة والتسليمة عن جميع فاتحة الامام وتسليمه
 واقتضى أنه يسن تأخير المأموم ابتداء الشهد عن ابتداء الامام وسيأتى ما يفيدوه وإن ارادها التأخر بالجميع
 عن الجميع اشكل بالشهد والذى بعده الذى قد يفيد سن تأخر جميع تشهد عن جميع تشهد الامام وإن
 ارادها ما يشمل التأخر كلا وبعضا والمقارنة اشكل بالفاتحة والسلام لما تقرر فليتأمل اللهم إلا ان يرادها
 مجرد عدم التقدم واما التأخر والمقارنة فحكمه متفاوت فى الاقوال وقضية هذا سن عدم التقدم بالشهادة
 (قوله وردت الشهادة) ماصورة الا يراد (قوله عن جميع تكبيرة الامام يقينا) أى او ظنا لما يأتى انفا (قوله)

بأن يراد بالتأخر والتقدم
 المفهومين من عبارته
 المبطل منهما الدال عليه
 كلامه بعد ولا ترد عليه
 حينئذ المقارنة فى التحريم
 ولا التخلف بالسنة السابقة
 للعلم بهما من كلامه وخرج
 بالافعال على الاول الاقوال
 فانها لا تجب المتابعة فيها
 بل تسن لا تكبيرة الاحرام
 قيل لإيجاب المتابعة ان اراد
 به فى الفرض والنفل وردت
 جلسة الاستراحة أو فى
 الفرض فقط وردت الشهد
 الاول اه وليس بسديد
 لما مر قبيل الفصل أن
 الذى دل عليه كلامه ان
 المراد الاول لكن لا مطلقا
 فى النفل بل فى ما تفحش فيه
 المخالفة وجلسة الاستراحة
 ليست كذلك (لا تكبيرة

الاحرام) فتضر المقارنة فيها
 اذ انوى الاقتداء مع تحريمه
 ولو بان شك هل قارنه فيها
 أولا وكذا التقدم ببعضها
 على فراغ منها إذ لا تنعقد
 صلاته حتى يتأخر جميع
 تكبيرته عن جميع
 تكبيرة الامام يقينا لأن
 الاقتداء به قبل ذلك اقتداء

بمن ليس في صلاة إذ لا يتبين دخوله فيها إلا بتمام التكبير وإيراد ما بعد كذا عليه يندفع بحمل المقارنة على ما يشاءها في البصر والكل ولو ظن
أو اعتقد تأخر جميع تكبيراته صح ما بين خلافه وإتمام البغوى بأنه لو كبر فبان أمامه لم يكبر انعقدت له منفردا ضعيف وإن اعتمده شارح
والذي صرح به غير هاتهما لا تعتقد (٣٤٢) وإن اعتقد تقدم تحريم الامام وهو الذي دل عليه نص البويطى وكلام الروضة ولو زال شك

في ذلك عن قرب لم يضر
كالشك في أصل النية (وإن
تخلف بركن) فعلى قصير
أو طويل (بأن فرغ الامام
منه) سواء أو صل للركن
الذي بعده أم كان فيهما بينهما
(وهو) أي المأموم (فيما)
أي ركن (قبله لم تبطل
في الاصح) وإن علم وتعمد
للخير الصحيح لا تبادروني
بالركوع ولا بالسجود
فهما أسبقكم به إذا ركعت
تدركوني به إذا ركعت وافهم
قوله فرغ أنه متى أدر كره قبل
فراغه منه لم تبطل قط ما فإن
قلت علم من هذا ان المأموم
لو طول الاعتدال بما لا يبطله
حتى سجد الامام وجلس بين
السجدين ثم لحقه لا يضر
وحينئذ يشكل عليه ما لو
سجد الامام للتلاوة وفرغ
منه المأموم قائم فإن صلاته
تبطل وإن لحقه قلت الفرق
ان سجدة التلاوة لما كانت
توجد خارج الصلاة أيضا
كانت كالفعول الاجنبى
فمحشيت المخالفة بها بخلاف
ادامة بعض اجزاء الصلاة
فانه لا يفحش إلا ان تعدد
(أو) تخلف (بركنين)
فعليين متواليين (بأن فرغ)

أى أو ظنا لما يأتى آنفاسم (قوله بمن ليس في صلاة) أى لم يتيقن كونه في صلاة بصرى (قوله ما لم بين
خلافه) أى فإذا بان خلافه لم تنعقد صلاته نهاية ومعنى (قوله انها لا تعتقد الخ) اعتمده النهاية والمعنى
أيضا كما مر آنفا (قوله في ذلك) أى المقارنة (قوله كالشك في أصل النية) يؤخذ منه انه لو مضى معه ركن
ضرر وان زال عن قرب فليتنا مل ثم رايته صرح به في فتح الجواد بصرى قولى المتقن (وإن تخلف الخ)
أى من غير عذر نهاية ومعنى (قوله سواء أو صل الخ) عبارة المغنى كان ابتداء الامام رفع الاعتدال والمأموم
في قيام القراءة اه (قوله لم تبطل قطعا) وكذا إذا تخلف بركن بعد لم تبطل قطعا معنى (قوله ثم لحقه
الخ) أى بأن هوى للسجود الاول قبل هوى الامام للسجدة الثانية ع ش (قوله وفرغ منه الخ)
خرج به ما لو هوى للسجود قبل فراغ الامام منه فلا تبطل صلاته وإن قام الامام من السجود قبل تبليس المأموم
به ويحجب عليه العود مع الامام رشيدى (قوله والمأموم قائم) أى لم يسجد فيدخل فيه ما لو كان في هوى
السجود مع تخلفه عن السجود عمدًا حتى قام الامام عنه ع ش (قوله وإن لحقه) انظر ما مر جمع الضمير المرفوع
والمنصوب رشيدى اقول الظاهر ان الاول للمأموم والثاني للامام (قوله ان سجدة التلاوة) هذا ما رجع
اليه الشارح بعد ان ضرب على قوله اولا ان القيام للمالم يفت بسجود التلاوة وقرعها اليه لم يكن للمأموم
شبهة في التخلف فبطلت صلاته به بخلاف ما نحن فيه فان الركن يفوت باتتقال الامام عنه فكان للمأموم شبهة
في التخلف لا كماله في الجملة فنبعت فحش المخالفة ولم تبطل صلاته بذلك انتهى واقتصر مر على الفرق المضروب
سم (قوله لما كانت الخ) كان حاصله ان سجدة التلاوة لما كانت عبادة تامة مستقلة بدليل انها تفعل خارج
الصلاة ايضا منفردة كانت المخالفة فيها الفحش بخلاف سجدة هي جزء من الصلاة بصرى ولعل هذا احسن من
قول سم ما نصه قوله توجد خارج الصلاة أى وليست من الصلاة ولذا وجبت نيتهما اسم (قوله إلا ان تعدد)
هذا الاستثناء منقطع (قوله بان ابتداء الامام الهوى الخ) أى والمأموم في قيام القراءة معنى وسم زاد
البصرى وكأنه تركه الشارع لو ضربه اه اقول ولعله من قوله بعد بان تخلف الخ (قوله بان كان
اقرب للقيام الخ) أى او اليهما على السواء كما صرح به الزبائدى ع ش (قوله فقولى الخ) أى في تصوير
التخلف بركنين سم (قوله أى منه الى السجود او اكمل الركوع) اعلم ان كلا من الاحتمالين لا يرفع
الاشكال في عبارة شرح الارشاد من اصله لانه اذا كان اقرب الى القيام من اقل الركوع يصدق عليه
كل من العبارتين المذكورتين بصرى (قوله حتى ركع الامام) أى أو قارب الركوع كما يأتى عن
شرح بافضل (قوله كقراءة السورة الخ) أى وتسبيحات الركوع والسجود معنى (قوله لسنة
الخ) منها ما لو اشتغل بتكبير العيد بن قد تركه الامام فلا يكون معذورا ع ش (قوله ومثله) أى
التخلف لقراءة السورة (قوله اولا تمام النشهد الخ) أى الذى اتى به الامام سم ورشيدى (قوله)

قلت الفرق ان سجدة التلاوة لما كانت توجد خارج الصلاة الخ) هذا ما رجع الشارح اليه بعد أن ضرب على
قوله اولا قلت الفرق ان القيام للمالم يفت بسجود التلاوة وقرعها اليه لم يكن للمأموم شبهة في التخلف فبطلت
صلاته به بخلاف ما نحن فيه فان الركن يفوت باتتقال الامام عنه فكان للمأموم شبهة في التخلف لا كماله في الجملة
فنبعت فحش المخالفة ولم تبطل صلاته بذلك اه اقتصر مر على الفرق بالمضروب (قوله لما كانت توجد
خارج الصلاة) أى وليست من الصلاة ولذا وجبت نيتهما (قوله الهوى للسجود) أى والمأموم في القيام
(قوله فقولى في شرح الارشاد) أى في تصوير التخلف بركنين (قوله اولا تمام النشهد) لا يقال ان قضية

الامام (منها وهو فيها قبلها) بان ابتداء الامام الهوى للسجود يعنى زال عن حد القيام فيما يظهر وإلا بان كان اقرب للقيام وقول
من اقل الركوع فهو الى الآن في القيام فلا يضر بل قولهم هوى للسجود يفهم ذلك فقولى في شرح الارشاد وان كان للقيام اقرب أى منه الى
السجود او اكمل الركوع (فان لم يكن عذر) بان تخلف لقراءة الفاتحة قد تعدد تركها حتى ركع الامام او لسنة كقراءة السورة ومثله ما لو
تخلف لجلسة الاستراحة او لاتمام النشهد الاول إذا قام امامه وهو في انشائه لتقصيره بهذا الجلوس الغير المطلوب منه

وقول كثيرين الخ) اعتمده النهاية وقال سم منهم السيد السهمودي وقيد الطلب بما اذا أمكنه ادراك القيام مع الامام وهو نظير ما قالوه في التخلف للقنوت اذا تركه الامام وسجد قضية هذا التقييد انه اذا لم يمكنه الادراك المذكور لا يطلب التخلف ولكنه يجوز الا انه يصير متخلفا بغير عذر فليتأمل اهـ واقروا عرش الرشيدى (قوله الغير المطلوب) فيه نظرا فانه مطلوب منه ما لم يؤد الى تخلف كما هنا لان يكون مراده المؤدى اليه جمل على النهاية (قوله لا تمام التشهد) اى الاول وخرج بالتمام ما لو كان الامام سريع القراءة واتي به قبل رفع المأموم رأسه من السجود وقام فينبغي للمأموم متابعتة وعدم اتيانه بالتشهد في الحالة المذكورة فلو تخلف للتشهد كان كما تخلف بغير عذر ع ش اى باتفاق الجرمين (قوله مطلوب كالما وافق المعذور) قياس ذلك ان تخلف مصلى الصبح خلف مصلى الصبح لا تمام القنوت كذلك بخلاف ما تقدم في مصلى الصبح خلف الظهر وكان الفرق عدم

كونه غير معذور للتخلف بتمامه بطلان صلاته اذا انتصب الامام فتخلف هو لا تمامه لفتحش المخالفة فيما ليس مطلوب بالكلية وانتصب عنه فتخلف بخلاف ما لو قلنا بطلب التخلف لا تمامه فلا بطلان كما هو ظاهر بمجرد انتصاب الامام لا نأمن ان قضية ذلك اذا لم يحدث ما لم يحدثه الامام من جلوس او تشهد اذا الامام قد اتى بهما لكنه قام قبل فراغه هو من التشهد ولورفع رأسه من السجدة الثانية فوجد الامام تشهد ثم قام فينبغي انه ياتي بتخلفه للتشهد ما قبل في تخلفه لا تمامه من كونه غير معذور فيه لعدم طلبه او معذورا لطلبه بالشرط المذكور فيما ياتي قريبا عن السيد ولا يقال ينبغى عدم جواز تخلفه لانه لم يحدث بتخلفه ما لم يحدثه الامام من الجلوس للتشهد وان لم يجتمع فيه فليتأمل ثم رايت ما ياتي عن فتاوى السيوطى فليتأمل وليحرروا في شرح العباب بعد كلام طويل من جملة نقله عن الشرف المناوى فيما لاقى الامام ببعض التشهد الاول انه يجوز للمأموم اتمامه ما نصه قال تلميذه السيد السهمودي بل ينبغى ان يكون الا تمام مندوبا هناك حيث أمكنه ادراك القيام مع الامام وهو اولى من ندب الاتيان بالقنوت وجلسة الاستراحة مع ترك الامام لما لاولو ركع الامام قبل ان يتم هذا المتخلف لا تمام التشهد الفاتحة فالظاهر انه لمشروعية التخلف له يكون معذورا فيتم الفاتحة ويسمى على نظام صلاة نفسه ما لم يسبق باكثر من ثلاثة اركان مقصودة وقد اختلفت فتاوى اهل العصر في ذلك اهـ وفيما ذكره اخر انظر والذي يظهر انه كالتخلف لدعاء الافتتاح والتعوذ فيما ياتي حيث شرع له الاتيان به قد يفرق بان هذا لم يطلب منه في هذا الجلوس الا التشهد فلا تقصير منه بوجه في الاشتغال به بخلافه هناك طلب شىء آخر وجوبا وهو الفاتحة بان ظن ان ما أدركه من الزمن يسعه مع الفاتحة فركع الامام فيها على خلاف ظنه اهـ ثم ذكر فيمن اشتغل بالافتتاح والتعوذ فركع الامام قبل اتمامه الفاتحة سواء كان ظن ان ما أدركه من الزمن يسع ما اشتغل به مع الفاتحة أم لا اذا تخلف بعد ركوع الامام لياتي بما الزمناه به من قراءته من الفاتحة بقدر ما اشتغل به نزاعا كبيرا في انه حينئذ كبطى القراءة او لا واطن في تأييده انه كبطى القراءة على خلاف ما مشى عليه فيما سأتى اى عقب قوله الاتي فعذور في هذا الشرح وحينئذ يشكل تنظيره فيما قاله السيد ولو اتى الامام ببعض القنوت وترك الباقي فتخلف له المأموم فهل يكون كبطى القراءة عند السيد على قياس ما ذكره في مسألة التشهد مع قوله والذي يظهر انه كالتخلف الخ لما علمت انه رجع في المتخلف المذكور انه كبطى القراءة الا ان يكون التنظير من حيث الجزم وانه ينبغى اجراء النزاع الاتي فيه ثم حيث مشى الشارح في هذا الشرح على انه لا يطلب التخلف لا تمامه احتاج الى الفرق بين ذلك ومسئلة القنوت المذكور فليتأمل (قوله) قول كثيرين ان تخلفه لا تمام التشهد مطلوب منهم السيد السهمودي قيد المطالب بما اذا أمكنه ادراك القيام مع الامام كما هو منقول عنه فيما سروه وهو نظير ما قالوه في التخلف للقنوت اذا تركه الامام وسجد قضية هذا التقييد انه اذا لم يمكنه الادراك المذكور لا يطلب التخلف ولكنه يجوز الا انه يصير متخلفا بغير عذر فليتأمل ثم على التخلف لا تمام التشهد بخلاف عذر التخلف لا تمام السورة بان السورة لا ضابط لها وبحصل المقصود بآية اقل واكثر والتشهد محدود مضبوط مر (قوله) مطلوب فيكون كالما وافق المعذور) قياس ذلك ان تخلف مصلى الصبح خلف مصلى الصبح لا تمام القنوت اذا

وقول كثيرين ان تخلفه
لا تمام التشهد مطلوب
فيكون كالما وافق المعذور

منوع كقول بعضهم انه كان المسبوق (٣٤٤) ثم رايت شيخنا وغيره صرحوا بما ذكرته ومرارنا في تخلفه للقنوت ما يوافق هذا على ان

ذلك مستديم لواجب هو
الاعتدال فلم يتخلف لفعلي
مسنون بخلاف هذا (بطلت)
صلاته فالحش المحالفة (وان
كان) اي وجد عذر (بان
اسرع) الامام (قراءته)
والمأموم بطيء القراءة عاجز
خافي لالوسوسة او انظر
سكينة الامام ليقرا فيها الفاتحة
فر كعبها على الاوجه او
سها عنها حتى ركع الامام ولم
تقيد الوسوسة هنا بالظاهرة
وان قيدت بها في ادراك
فضيلة التحريم لتأتي التفصيل
ثم لا هنا اذا التخلف لها الى
تمام ركعتين يستلزم ظهورها
اما ان يتخلف الوسوسة فلا
يسقط عنه شيء منها كتعمد
تركها ويغني في وسوسة
صارت كالخلقية بحيث يقطع
كل من رآه بأنه لا يمكنه
تركها ان يأتي فيه ما في بطيء
الحر كونه وما بعد قولي ومثله
فله التخلف لا كمالها الى قرب
فراغ الامام من الركن الثاني
فحينئذ يلزمه لبطلان صلاته
بشروع الامام فيما بعده نية
المفارقة ان بقي عليه شيء منها
لا كماله وبحسب ان محل
اغتناف ركعتين فقط
للدوسوس إذا استمرت
الوسوسة بعد ركوع الامام
فان تركها بعده اغتفر
التخلف لا كمالها ما لم يسبق
بأكثر من ثلاثة طويلة
لانه لا تقصير منه الآن
وفيه نظر بل الاوجه
انه لا فرق لان تقويت

طلب القنوت من الامام هناك فليتأمل ويخلاف ما لو تخلف لا تمام السورة لان السورة لا ضابط لها وتحصل
بأية اقل او اكثر والنشهد مضبوط ومحدود ويخلاف ما لو تخلف لا طالة السجود لان اطالته بعد رفع الامام
عنه غير مطلوب سم (قوله) كالما في المعذور اي فتغفر له ثلاثة اركان طويلة عش (قوله) بمنوع) خلافا
للتناهية كما مر (قوله) انه كالمسبوق اي غير كعب مع الامام ويتحمل عنه الفاتحة (قوله) بما ذكرته اي من
ان يتخلفه لا تمام النشهد الاول غير مطلوب فيكون كالما في الغير المعذور (قوله) ومرانفا) لعلة قبيل قول
المصنف فان اختلف فعلهما الخ (قوله) لفعلي الخ) لعل اللام بمعنى في (قوله) بخلاف هذا اي التخلف لا تمام
النشهد فانه تخلف فعلي مسنون هو الجلوس للنشهد الاول قول المتن (بطلت) اي سواء كانا طويلا كان
تخلف المأموم في السجدة الثانية حتى قام الامام وقرأ ركع ثم شرع في الاعتدال از قصير او طويلا كان
ابتدا الامام هو السجود والمأموم في قيام القراءة كونها قصيرين فلا يتصور مغنى (قوله) اي وجد
الى قوله وقد ينظر فيه في النهاية لا لافوله ولم تقيد الى امان يتخلف وقوله كتعمد تركها الى فله التخلف (قوله)
والمأموم بطيء القراءة) كذا في النهاية وشرح المنهج وقال المغني او كان المأموم بطيء القراءة ويوافقه قول
شرح بافضل واسراع الامام قراءته وركع قبل ان يتم المأموم فاتحته وان لم يكن بطيء القراءة اه وعبارة
البجيرى على المنهج قوله كان اسرع امام قراءته المراد منه انه قرأ بالوسط المعتدل اما لو اسرع فوق العادة
فلا يتخلف المأموم لانه كالمسبوق ولو في جميع الركعات كما في عش على مر وقوله وهو بطيء القراءة
لعل المراد بطيء بالنسبة لاسراع الامام لا بطيء في ذاته مطلقا ولا وورد ما لو كان الامام معتدلا القراءة فان
الظاهر ان الحكم فيها كذلك شوبرى اه (قوله) تركع عقبها اي فورا او بعد مضي زمن يسير كقراءة
سورة قصيرة يؤخذ من قولهم او انتظر الخ انه لو علم من حال الامام المبادرة بالركوع بعد الفاتحة فليس
بمعذور بصري اقول وبأن قيل قول المصنف لو تقدم الخ ما يصرح بهذا الماخوذ (قوله) على الاوجه اي
خلافا لقول الزركشي تسقط عنه الفاتحة سم ونهاية (قوله) او سها عنها اي بخلاف ما لو تركها عمدا حتى
ركع امامه فلا يكون معذورا عش اي كاتقدم ويأتي في الشرح (قوله) ولم تقيد الوسوسة هنا الخ) خلافا
للتناهية واسكن اعتمد محشيه عش والشيدى مقالة الشارح (قوله) لا هنا) محل تأمل بناء على ان المراد
بالظاهرة ما يطول زمنها عرفا لان الامام اذا أسرع في الركوع والرفع منه والهوى تحقق التأخر المذكور
مع انه لم يمتد زمن طويل عرفا فيما يظهر بصري ومراعاة عش والشيدى كلام الشارح (قوله) فلا
يسقط الخ) لو قال فلا يغفر له ثلاثة اركان طويلة كان احسن لان عدم السقوط مشترك بينه وبين غيره
بجمل (قوله) شيء منها) الى القراءة (قوله) ما في بطيء الحركة) اي فيحتمل الامام الفاتحة عنه (قوله) وما بعد
قولي ومثله) معطوف على قوله كتعمد تركها ومن جملة ما بعد قوله المذكور ما لو تخلف لا تمام النشهد
الاول فيفيد كلامه ان له التخلف الى قرب فراغ الامام من الركوع ولو قام هذا فوجد الامام را كفاقياس
ما ذكره امتناع الركوع معه لانه غير مسبوق لعدم عذره بالتخلف بدليل بطلان صلاته بتخلفه بركتين كما
صرح به كلامه وحينئذ فالظاهر على ما قاله انه يتخلف ايضا القراءة الفاتحة الى قرب فراغ الامام من الاعتدال
فيلزمه عند قرب فراغه من ذلك قبل فاتحة نية المفارقة سم (قوله) فراغ الامام من الركن الثاني) أى بأن
يشرع في هوى السجود بحيث يخرج به عن حد القيام عش (قوله) فحينئذ اي حين قرب ذلك قبل
اكمال الفاتحة (قوله) لا كماله اي ما بقي من الفاتحة والجار متعلق بقوله نية المفارقة (قوله) ان محل اغتناف
ركعتين الخ) قد يوهم هذا انه يغتفر له التخلف بركتين مع انه ليس بمراد كما علم مما تقرر بصري اي بل المراد

يجد الامام وهو في أثناء ذلك بخلاف ما تقدم في مصلي الصبح خلاف الظاهر وكان الفرق عدم طلب القنوت
هناك من الامام فليتأمل ويخلاف ما لو تخلف لا تمام السورة لان السورة لا ضابط لها وتحصل بأية او
تخلف لا طالة السجود لان اطالته بعد رفع الامام عنه غير مطلوب (قوله) على الاوجه اي خلافا لقول
الزركشي تسقط عنه الفاتحة (قوله) وما بعد قولي ومثله الخ) معطوف على قوله كتعمد ش ومن جملة

اغتناف قرب الفراغ من ركبتين (قوله أنشأ ذلك) أى تردب الكلمات (قوله أم من شك الخ) أى بعد فراغه منها نهاية أى من الفاتحة ما لو شك في ترك بعض الحروف قبل فراغ الفاتحة وجبت إعادته وهو معذور وصورة ذلك أن يشك في أنه أتى بجميع الكلمات أو ترك بعضها كان شك قبل فراغ الفاتحة في البسمة فرجع إليها بخلاف ما لو شك بعد فراغ الكلمة في أنه أتى بحرفها على الوجه المطلوب فهما من نحو الهمس والرخاوة فأعادها لياتيها على الأكل فانه من الوسوسة فيما يظهر عرش أقول الظاهر أن ضمير منها في النهاية تراجع إلى الحروف فصورة الشك حينئذ ما ذكره عرش آخر ابقوله بخلاف ما لو شك الخ (قوله تركه) أى ترك المرسوس الوسوسة (قوله رفع ذلك الخ) مفعول ثان ليقيده (قوله والحق الخ) اعتمده النهاية وقالوا الده ومال إليه سم ثم قال وقياس ما أفنى به شيخنا من الالحاق اعتماد إفتاء الآخرين الاتي واعتماد خلاف ما يأتى في قوله ومن ثم لو نسي الاقتداء في السجود الخ (قوله وقد ينظر فيه) أى في الالحاق (قوله من ذنك) أى المنتظر والساهى (قوله كمن تخلف الخ) فيكون مسبوقا في الصورة المفروضة سم أى فركع مع الإمام ويتحمل عنه الفاتحة (قوله وقد أفنى جمع فيمن سمع تكبيره الرفع الخ) بقى ما لو كان مع الإمام جماعة فذكر شخص للأحرام فظن أحدا المأمومين أن الإمام ركع فركع قبل تمام قراءة الفاتحة فتبين أن الإمام لم يركع فيجب عليه العود للقيام لسكن هل يكون الركوع المذكور قاطعا للوالة فيستأنف قراءة الفاتحة أولا وإن طال فتم عليها فيه نظر والأقرب الثاني لأن ركوعه معذور فيه فاشبهه السكوت الطويل سهوا وهو لا يقطع المزاولة بقى أيضا ما لو كان مسبوقا فركع والحالة ما ذكر ثم تبين له أن الإمام لم يركع فقام ثم ركع الإمام عقب قيامه فهل يركع معه نظر السكونه مسبوقا أولا بل يتخلف وبقرا من الفاتحة بقدر ما فوته في ركوعه فيه نظر والأقرب الثاني أيضا عرش (قوله فكبر) أى الإمام و (قوله فظنه) أى المأموم التكبير (قوله بأنه الخ) متعلق بقوله أفنى (قوله وبه الخ) أى بإفتاء الجلع المتقدم رشيدى (قوله إفتاء الآخرين الخ) اعتمده النهاية بصرى (قوله بأنه الخ) أى من سمع تكبير الرفع الخ الجار متعلق بالافتاء (قوله كالناسى للقراءة) أى فيكون كبطى القراءة سم (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل كون هذا الافتاء مردودا يحتمل من أجل

ما بعد قوله المذكور ما لو تخلف لان تمام التشهد الأول فيفيد كلامه أن له التخلف إلى قرب فراغ الإمام من الركوع لأن الركن الثاني من الأركان الفعلية التى هى المعتبرة هنا ولو قام هذا فوجد الإمام راكعا فقياس ما ذكره امتناع الركوع معه لأنه غير مسبوق لعدم عذره بالتخلف دليل بطلان صلاته بتخلفه بركبتين كما صرح به كلامه وحينئذ فالظاهر على ما قاله أنه يتخلف أيضا لقراءة الفاتحة إلى قرب فراغ الإمام من الركن الثاني ما بعد القيام بأن يفرغ من الاعتدال فيلزم منه عند فراغ الإمام من ذلك قبل فاتحة نية المفارقة وهكذا فليتأمل (قوله وألحق بمنظر سكتة الإمام والساهى عنها من نام متمكنا الخ) أفنى هذا الالحاق شيخنا الشهاب الرملى والفرق بينهما وبين المزمع الزامه بالتخلف لما عليه المفوت محل القراءة ويفرق بينهما وبين بطى الحركة بقدرته في نفس الأمر على إدراك محل القراءة بخلاف البطى وقياس ما أفنى به شيخنا اعتماد إفتاء الآخرين الآتى واعتماد خلاف ما يأتى في قوله ومن ثم لو نسي الاقتداء في السجود الخ فليتأمل (قوله أو بطء حركة) أى فيكون مسبوقا في الصورة المفروضة (قوله وبه رد إفتاء الآخرين) اعتمد هذا الإفتاء مر (قوله بأنه الخ) كالناسى للقراءة) أى فيكون كبطى القراءة (فرع) سئل الجلال السيوطى عن مأموم اشتغل عن التشهد الأول بالسجود الذى قبله فلما فرغ من السجود وجد الإمام قد أشهد وقام فهل يتشهد ثم يقوم أو يترك التشهد ثم يقوم وأطال السائل في التفصيل والتفريع فأجاب بقوله قد تردد نظرى في هذه المسئلة مرات والذي تحررلى بطريق النظر تخيلا أن له ثلاثة أحوال الأول أن يكون هذا البطء لقراءة فتاخر لتمام الفاتحة و فرغ منها قبل رضى الأركان المعتبرة وأخذ في الركوع وما بعده فلما فرغ من السجود قام الإمام عن التشهد وهذا حكمه وأضح في التخلف للتشهد وسقط الفاتحة عنه إذا قام وقد ركع الإمام ظاهرا الثاني أن يكون أطال السجود غفلة وسهرا وهذا لا سبيل إلى تركه التشهد لأنه لو لمه المتابعة لسكن

أنشأ ذلك من تقصيره في التعلم أم من شك في إتمام الحروف فلا يفيد تركه بعد ركوع الإمام رفع ذلك التقصير وألحق بمنظر سكتة الإمام والساهى عنها من نام متمكنا في تشهد الأول فلم يتنبه إلا والإمام راكع وقد ينظر فيه بالفرق بينهما بأن كلا من ذنك أدرك من القيام ما سعهما بخلاف النائم فالوجه أنه كمن تخلف لزحمة أو بطء حركة وقد أفنى جمع فيمن سمع تكبير الرفع من سجدة الركعة الثانية فجلس للتشهد ظانا أن الإمام يتشهد فإذا هو في الثالثة فكبر للركوع فظنه لقيامها فقام فوجده راكعا بأنه يركع معه ويتحمل عنه الفاتحة لعذره أى مع عدم إدراكه القيام وبه رد إفتاء آخرين بأنه كالناسى للقراءة ومن ثم لو نسي الاقتداء في السجود مثلا ثم ذكره فلم يقم عن سجدة إلا والإمام راكع

إفتاء الجمع المتقدم (قوله ركع معه الخ) ضعيف غش عبارة سم الأوجه أنه كبطي القراءة على قياس مامر في الهامش عن شيخنا الشهاب الرمي اه (قوله كالمسبوق) أي في ركع مع الامام وتسقط عنه القراءة (قوله ففرقهم بين هاتين الصورتين الخ) أي صورتين نسيان القراءة ونسيان كونه مقتديا كما هو ظاهر لانهما محل وفاق فالضمير في فرقهم للاصحاب واما قول الشهاب سم كان مراده صورة من سمع تكبير الرفع وصورة الناسي للقراءة فعجيب لانه إن كان الضمير في فرقهم للاصحاب فلا يصح لان مسئلة من سمع تكبير الرفع ليست محل وفاق حتى تستند للاصحاب وينسب اليهم انهم فرقوا بينها وبين مسئلة الناسي للقراءة وإن كان الضمير فيه للجمع المقتدين بمامر فلا يصح ايضا إذ لم يتعرضوا في إفتائهم للفرق كما ترى ولا لمسئلة النسيان رشدي وفي البصري والكردي ما وافقه أي الرشدي في تفسير الصورتين (قوله فيما ذكرته الخ) أي في قوله وقد ينظر فيه بالفرق الخ (قوله من يدرك قيام الامام) أي كنتظر السكينة والناسي للقراءة (قوله ومن لا يدركه) أي انائتم في التشهد والسماع لتكبير الرفع من السجدة والناسي للاقتداء في السجود واعتمد النهاية في هذه المسائل الثلاث انه فيها كالناسي للقراءة فيجزي على نظم صلاة نفسه مالم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة قول المتن (وركع قبل إتمام المأموم الفاتحة الخ) أي والحال أنه لو اشتغل باتمامها لا يعتد بالامام وسجد قبله كذا في النهاية والمغني وأشار بذلك إلى ان المراد بالمقسم هنا وهو التخلف بركنين ما يشمل ما بالقوة فندفع حينئذ استشكل سم للبتن بما نصه قوله فقليل يتبعه وتسقط البقية كيف يصدق على هذا المقسم وهو التخلف بركنين اه (قوله وجوبا) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله إلى الرابع) أي كالقيام في المثال الثاني (قوله وما على صورته) أي كالتشهد الاول فيه (قوله فتى قام) أي الامام (قوله وإن تقدمه) أي القيام أو التلبس به (قوله أو بالجلوس) عطف على قوله بالتلبس (قوله ولو للتشهد الاول) أي كما يكون للاخير سم (قوله بان تلك) أي جلسة الاستراحة (قصيرة الخ) أي فالحقت بالركن القصير في عدم الحساب (قوله سعى الخ) جواب فتى قام الخ سم (قوله أو بعد تلبسه) عطف على قوله قبل تلبس الامام الخ (قوله فكما قال الخ) عطف على قوله سعى الخ (قوله بما ذكر) إلى المتن في المغني وإلى قول المتن رولو لم يتم في النهاية (قوله بما ذكر) أي من الثلاثة (قوله إلى الرابع الخ) فلو كان السبق بأربعة أركان والامام في الخامس كان تخلف بالركوع والسجدتين والقيام والامام حينئذ في الركوع بطلت

الأوجه عندي أنه يجلس جلوسا قصيرا ولا يستوعب التشهد لانه لا يلزمه بحق المتابعة إلا الجلوس دون أفضاله بدليل انه لو جلس مع الامام ساكنا كفاه وإن قام وقد ركع الامام في سقوط القراءة عنه نظر لعدم صدق الضابط عليه الثالث ان يكون اطال السجود وعمدا وهذا أولى من الحال الثاني بقصر الجلوس واما سقوط القراءة فلا سبيل اليه جز ما لانه غير معذور اصلا بل عندي انه لو قيل بان هذا التخلف مبطل لفتحشه لم يبعد لكن لا مساعد عليه من المنقول حيث صرحوا بان التخلف بركن ولو بغير عذر لا يبطل ولم يفرقوا بين ركن وركن والجري على إطلاقهم أولى اه وأقول أما ما ذكره في الحال الثاني من انه لا سبيل إلى ترك التشهد ففيه نظر لان كلام التشهد الاول وجلسه سنة لا تتوقف صحة الصلاة عليه وإنما يجب متابعة الامام فيه إذا كان فيه بدليل انه لو تركه الامام فيه عمدا لا يلزمه العود اليه أو شهوا فقام الامام قبل تذكره لا يعود اليه ومن التوقف فيما إذا قام وجد الامام قد ركع في سقوط الفاتحة فينبغي ان يجري فيه ما في قول الشارح ومن ثم لم يسن الاقتداء في السجود داخل وأما الحال الثالث فينبغي أن يتخلف بغير عذر فتبطل بتخلفه بفعلين وان يجري فيه بالنسبة لقراءة الفاتحة إذا ركع الامام ماجري فيما إذا وقف عمدا بلا قراءة إلى ان ركع الامام فليتامل سم (قوله ركع معه) الأوجه انه كبطي القراءة على قياس مامر في الهامش عن شيخنا الشهاب (قوله هاتين الصورتين) كان مراده بالصورتين صورة من سمع تكبير الرفع وصورة الناسي للقراءة فليتامل (قوله في المتن فقليل يتبعه وتسقط البقية) كيف يصدق على هذا المقسم وهو التخلف بركنين (قوله ولولو للتشهد الاول) أي كما يكون للاخير (قوله سعى الخ) جواب فتى قام

ركع معه كالمسبوق ففرقهم بين هاتين الصورتين صريح فسيما ذكرته من الفرق بين من يدرك قيام الامام وبين من لا يدركه (وركع قبل إتمام المأموم الفاتحة فقليل يتبعه وتسقط البقية) لعذره كالمسبوق (والصحيح) أنه (يتمها) وجوبا وليس كالمسبوق لانه أدرك محلها (ويسعى خلفه) على ترتيب صلاة نفسه (مالم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان مقصودة) لذاتها (وهي الطويلة) فلا يحسب منها الاعتدال ولا الجلوس بين السجدتين لانهما وإن قصدا لكن لاندائهما بل لغيرهما كما في سجد السهو ولا بد في السبق بالاكثر المذكور أن ينتهي الامام إلى الرابع أو ما هو على صورته فتى قام من السجود مثلا ففرغ المأموم فاتحته قبل تلبس الامام بالقيام وإن تقدمه جلسة الاستراحة أو بالجلوس ولولو للتشهد الاول كما اقتضاه كلامهم فيها ويفرق بأن تلك قصيرة يبطل تطويلها فاغتفرت بخلاف التشهد الاول سمى على ترتيب نفسه أو بعد تلبسه فكما قال (فان سبق بأكثر) مما ذكر بأن انتهى إلى الرابع

(هذا كله في) المأموم (الموافق) وهو (٣٤٨) من أدرك من قيام الامام من مباح الفاتحة بالنسبة الى القراءة المعتدلة لا لقراءة الامام ولا

مقتضى الواقع أن لا يشتغل بغير الفاتحة وهنا كذلك لكون ما أدركه لا يسع في الواقع غير الفاتحة سم على حج
أه رشيدي وأشار السكردى الى دفع النظر بما نصه قوله دون الواقع أى لان الواقع قد يطابق ظنه وقد لا يخلف
تقصير المسبوق فانه باعتبار الواقع لانه يتحقق عدم إدراكه الفاتحة لو اشتغل بالسنة اه (قوله هذا كله) أى
قوله وإن كان بان اسرع الخ (قوله وهو من) الى قوله لا لقراءة الامام فى المغنى (قوله وهو من أدرك الخ) هذا
لا يشمل من أحرّم عقب إحرام الامام بلا فاصل ولم يدرك من قيام الامام ما ذكر ولا يتجه لإجعله موافقاً
رايت قوله الآتى وهو إنما يأتى الخ وقضيته خلاف ذلك وأنه قد يكون مسبوقاً سم (قوله على الوجه) أى وإن
رجح الزركشى اعتبار قراءة نفسه نهية وكذا رجحه البصرى عبارة والذى يظهر أن اناطة الحكم بقراءة نفسه
أولى من إناطته بالقراءة المعتدلة اه (قوله وقول شارح هو من أحرّم الامام الخ) من أحرّم مع الامام موافق
ايضاً مراه سم (قوله غير صحيح) عبارة النهاية قبل مردد اه (قوله فان أحكام المواقف الخ) يمكن الجواب
بان من عبر بذلك أراد المواقف الحقيقية فان ما ذكره من بطى والنهضة ونحوه مسبوق حكمك ع و رشيدي
وبصرى (قوله ونحوه الخ) بالنصب عطف على السامعى (قوله وإلا فمسيبوق) أى فبر كم معه ونحوه له الركعة
ومن ذلك ما يقع لكثير من الائمة أنهم يسرعون القراءة فلا يمكن المأموم بعد قيامه من السجود قراءة الفاتحة
بتأملها قبل ركوع الامام فبر كم معه ونحوه له الركعة ولو وقع له ذلك فى جميع الركعات فلو تخلف لاتمام
الفاتحة حتى رفع الامام رأسه من الركوع وركع معه ولم يطمئن قبل ارتفاعه عن أقل الركوع فاته الركعة
فيتبع الامام فيها وفيه وياتى بركعة بعد سلام الامام ع ش (قوله ولو شك اهو مسبوق) أفتى شيخنا الشهاب
الرملى بأن حكمه حكم المواقف سم ووافقه المغنى والنهاية عبارة وهى يلحق به أى بالموافق فى سائر أحكامه
من شك هل أدرك زمان يسع الفاتحة لان الاصل وجوبها فى كل ركعة حتى يتحقق مسقطها وعدم تحمل
الامام لشيء منها وحينئذ فيتأخر ويتم الفاتحة ويدرك الركعة لم يسبق باكثر من ثلاثة اركان طويلة فى
ذلك ترد للمتاخرين والمعتمد كما فى به الوالد رحمه الله تعالى نعم لما مر وسواء فى ذلك كان إحرامه عقب
إحرام امامه ام عقب قيامه من ركعتاه لا اه قال ع ش قوله مر نعم لما مر جواب لقوله فيتأخر ويتم
الفاتحة أى فيكون كالموافق فيغتفر له ثلاثة اركان طويلة اه (قوله لزمه الاحتياط) قديتوهم منه ان
ماساكه هو الاحوط مطلقاً وليس كذلك لاحتمال ان يكون موافقاً نفس الامر فالركعة زائدة وبالجملة فلا
يمكن إبقاء هذه الصلاة متفقة على صحتها ما لم ينو المفارقة ولو قيل بتعينها لكان مذهبنا متبجحاً سلامته من الخلل
بكل تقدير بخلاف بقية الاراء بصرى (قوله فيتخلف لاتمام الفاتحة) أى ويسعى على ترتيب صلاته ما لم
يسبق باكثر من ثلاثة اركان طويلة الخ هذا ما يقتضيه اطلاقه وعليه فلك ان تقول قد يؤدى حينئذ الى
بطلان صلاته بفرض كونه مسبوقاً بان يسوى امامه للسجدة قبل اتمامها فتأمل بصرى (قوله ولا يدرك
الركعة) أى اذا لم يدرك ركوع الامام سم (قوله على الوجه) تقدم عن النهاية خلافه (قوله ان محل
هذا) أى قوله لزمه الاحتياط فيتخلف لاتمام الفاتحة الخ (قوله لم يؤثر شكك) أى حكمه حكم المواقف (قوله
كما تقرر) أى فى قوله بالنسبة الى القراءة المعتدلة الخ (قوله بان قرأ الخ) لعل المراد بدون ابطاء عمد اقول
المتن (ترك قراءة ركع) فان تخلف لاتمام الفاتحة وفاته الركوع معه وادركه فى الاعتدال بطلت ركعته
لان لم يتابعه فى معظمها فكان تخلفه بلا عذر فيكون مكروهاً ولا تبطل صلاته محلي ونهاية ومغنى (قوله غير
ما أدركه) أى غير ما قرأه نهاية (قوله بخلاف ما مر فى المواقف) أى من انه يتم الفاتحة ويسعى خلفه الخ (قوله

لقراءة نفسه على الوجه كما
يلتزمه فى شرح الارشاد وغيره
وقول شارح هو من أحرّم
مع الامام غير صحيح فان
أحكام المواقف والمسبوق
تأتى فى كل الركعات الا
ترى ان السامعى على ترتيب
نفسه ونحوه كبطى والنهضة
اذا فرغ من سعيه على ترتيب
نفسه فان أدرك مع الامام
زمان يسع الفاتحة فوافق
والافسبوق ولو شك اهو
مسبوق او موافق لزمه
الاحتياط فيتخلف لاتمام
الفاتحة ولا يدرك الركعة
على الوجه من تناقض فيه
للمتاخرين لانه ثمارضى فى
حقه اطلاقاً عدم ادراكها
وعدم تحمل الامام عنه
فالزمناء اتمامها رعاية
للثانى وفاته الركعة بعدم
ادراك ركوعها رعاية للاول
احتياطاً فيهما وقضية كلام
بعضهم ان محل هذا ان لم
يحرم عقب إحرام الامام او
عقب قيامه من ركعته وإلا لم
يؤثر شكك وهو انما يأتى على
ان العبرة فى المواقف بادراك
قدر الفاتحة من قراءة الامام
والمعتمد خلافه كما تقرر
(فاما مسبوق ركع الامام فى
فاتحته فالاصح انه ان لم
يشتغل بالافتتاح والتعوذ
بأن قرأ عقب تحرّمه ترك
قراءته وركع) وإن كان
بطى القراءة فلا يلزمه

ما أدركه لا يسع فى الواقع غير الفاتحة فلي تأمل (قوله وهو من أدرك من قيام الامام من مباح الخ) هذا لا يشمل
من أحرّم عقب إحرام الامام بلا فاصل ولم يدرك من قيام الامام ما ذكر ولا يتجه لإجعله موافقاً رابت
قوله الآتى وهو انما يأتى الخ وقضيته خلاف ذلك وانما قد يكون مسبوقاً (وقول شارح هو من أحرّم مع الامام
الخ) من أحرّم مع الامام موافق ايضاً مر (ولو شك اهو مسبوق او موافق) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بان
حكمه حكم المواقف (قوله ولا يدرك الركعة) أى اذا لم يدرك ركوع الامام (قوله فى المتن ترك قراءة ركع)

(وهو) بر كوعه معه او قبل

قيامه عن أقل الركوع (مدرك للركعة) بشرطه
الآتي لانه لم يدرك غير
ما قرأه فيتحمل الامام عنه
ما بقي كما يتحمل عنه الكل
لو أدركه كما أوركع
عقب تحرمه (ولإلا) بان
اشتغل بهما أو بأحدهما
أولم يشتغل بشيء من سكت
زمنه بعد تحرمه وقبل
قراءته وهو عالم بأن
واجبه الفاتحة (لزمه قراءة)
من الفاتحة سواء علم أنه
يدرك الامام قبل سجوده
أم على الأوجه (بقدره)
أي ما أتى به أي بقدر حرره
في ظنه كما هو ظاهره او بقدر
زمن ماسكته لتقصيره في
الجملة بالعدول من الفرض
إلى غيره وإن كان قد أسر
بالافتتاح والتعوذ لظنه
الادراك فركع على خلاف
ظنه وعن المعظم يركع
وتسقط عنه البقية واختير
بل رجحه جمع متأخرون
وأطالوا في الاستدلال له
وان كلام الشيخين يقتضيه
وعلى الأول متى ركع قبل
وفاء ما لزمه بطلت صلاته
ان علم وتعمد كما هو ظاهر
ولم يعتد بما فعله ومتى
ركع الامام وهو متخلف
لما لزمه وقام من الركوع
فاتته الركعة بناء على أنه
متخلف بغير عذر ومن
عبر بعذره

بر كوعه) إلى قول المتن لزمه في النهاية إلا قوله بشرطه الآتي (قوله بشرطه الآتي) أي في الفصل الآتي في قول
المتن مع الشارح قلت إنما يدركها بشرط أن يكون ذلك الركوع محسوبا بالهوان يطمئن الخ (قوله لانه لم يدرك
غير ما قرأه) لا يظهر وجه مناسبه هنا وذكره النهاية والمغني عقب قول المتن وركع (قوله أوركع) أي
الامام (قوله ولم يشتغل الخ) هل زاد أو أبطأ في القراءة على خلاف عادته بغير عذر (قوله وهو عالم الخ) يأتي
محتز به سم (قوله وهو عالم بان واجبه الخ) الظاهر انه قيد في الجميع حتى الاشتغال بما مروى هل يكتب فيكونه عالما
بذلك وإن كان ناسيا حينئذ الحكم ولا بد من كونه ذا كراهية حينئذ محل تأمل والقاب إلى الثاني أميل فليراجع
بصري (قوله على الأوجه) أي خلافا لما في شرح الروض عن الفارقي سم عبارة النهاية قال الفارقي
وصورة تخلفه للقراءة ان يظن انه يدرك الامام قبل سجوده وإلا فلا يتابعه قطعاً ولا يقرأ وذكر مثله الروياني
في حليته والغزالي في أحيائه لكن الذي أنص عليه في الامام ان صورتها ان يظن انه يدرك في ركوعه والا
فيما رقه ويتم صلاته به على ذلك الاذرعى وهو المعتمد لكن يتجه لزوم المفارقة له عند عدمه ذلك وان لم
يفعل أثم ولكن لا تبطل صلاته حتى يصير مختلفاً بركنين اه وفي المغني وسم مثلها إلا أنها قالوا لا بد وهو
المعتمد الخ وهذا كما قال شيخنا وهو المعتمد لكن لا يلزمه المفارقة إلا عند هوى به للسجود لانه يصير متخلفاً
بركنين اه أي المغني (قوله أي ما أتى به) إلى قوله ثم رايت في النهاية إلا قوله وان كان قد أسر إلى وعن المعظم
وقوله وأطالوا إلى وعلى الأول وقوله وكذا حيث قاله الركوع (قوله او بقدر زمن ماسكته) أي من القراءة
المعتدلة على قياس ما سار له في ضابط المواقيت فليراجع رشيدى (قوله ماسكته) عبارة النهاية سكوتونه (قوله
لتقصيره في الجملة الخ) قال الاذرعى وقضية التعليل بما ذكرناه إذا ظن إدراكه في الركوع فأتى بالافتتاح
والتعوذ فركع الامام على خلاف العادة وأعرض عن السنة التي قبلها والتي بعدها يركع معه وإن لم يكن قرا
من الفاتحة شيئاً ومقتضى إطلاق الشيخين وغيرهما أنه لا فرق اه وهذا المقتضى كما قال شيخنا وهو المعتمد
لبقاء محل القراءة ولا نسلم ان تقصيره بما ذكره متوقف على ذلك إلا عبرة بالظن البين خطؤه مغنى ونهاية وقولها
ومقتضى إطلاق الشيخين وغيرهما أنه لا فرق أي بين ظنه ادراك الفاتحة وعدمه عليه فان كان ادرك مع
امامه زمن يسع الفاتحة فهو كبطي القراءة والافيق بقدر ما فوته عش وسم (قوله فركع) أي الامام
(قوله وعن المعظم) عبارة النهاية والمغني والثاني يوافقه مطلقاً ويسقط باقي الخبر إذا ركع فاركعوا واختاره
الاذرعى تبعاً لترجيح جماعة اه (قوله وان كلام الشيخين الخ) عطف على قوله رجحه الخ (قوله وعلى
الأول) إلى قوله ثم إذا فرغ في المغني إلا قوله ان علم إلى ومتى (قوله وعلى الأول) أي الاصح من لزوم القراءة
بقدر ما أتى به او زمن سكوتونه (كما هو الخ) أي التقييد بالعلم والعمد (قوله والا) أي بان كان جاهلاً أو ناسياً
عش (قوله لم يعتد الخ) أي يأتي بركعة بعد سلام امامه عش قال الرشيدى وهل يجب عليه العود لتتميم
القراءة مع نية المفارقة اذا هوى الامام للسجود إذا علم بالحال إذ حر كته غير معتد بها حينئذ فلا روجه لمضيه
فيما هو فيه ولا يجب والظاهر الأول فليراجع اه اقول وجزم بالثاني الجمل على النهاية وهو قضية ما مر عن
عش انفا (قوله ومن عبر بعذره الخ) عبارة المغني ولا ينافيه قول البغوى بعذره في التخلف لان معناه انه
يؤذر بمعنى انه لا كراهة ولا بطلان بتخلفه قطعاً لا بمعنى انه لم يدرك الامام في الركوع لم تقفه الركعة اللهم إلا
فلو تخلف لقراءتها حتى رفع الامام من الركوع فاتته الركعة قال المحلى ولا تبطل (قوله وهو عالم) يأتي محتز به
(قوله على الأوجه) أي خلافاً لما في شرح الروض عن الفارقي ان صورتها ان يظن انه يدرك الامام قبل سجوده
والافتتاح قطعاً ولا يقرأ السكن الذي نص عليه في الامام ان صورتها ان يظن انه يدرك الامام في ركوعه وإلا
فيما رقه ويتم صلاته به على ذلك الاذرعى وهو المعتمد لكن لا يلزم المفارقة إلا عند هوى به للسجود لانه يصير
متخلفاً بركنين شرح مر (قوله لتقصيره) قال في شرح الروض قال الاذرعى وقضية التعليل بتقصيره بما
ذكرناه إذا ظن إدراكه في الركوع فأتى بالافتتاح والتعوذ فركع الامام على خلاف العادة بان قرا الفاتحة
وأعرض عن السنة التي قبلها والتي بعدها يركع معه وان لم يكن قرا من الفاتحة شيئاً ومقتضى إطلاق الشيخين

أن يريد أنه كبطي القراءة فانه لا تفوته الركعة إذا لم يدرك الامام في الركوع اه (قوله فعبارته مؤولة) عبارة النهاية نظر إلى انه لزوم بالقراءة كما اشار إلى ذلك الشارح اه (قوله ثم) اي بعد ان اشتغل المسبوق بآتيان مالزومه (قوله إذا فرغ) اي من آتيانه (قوله ولا الخ) اي وإن لم يتابعه فركع (قوله وكذا حيث الخ) المراد به الاشارة إلى ما لو ادرك الامام بعد دفعه عن اقل الركوع فتجب متابعة الامام فيها وفيه حتى لو ركع عامدا عالما بطلت صلاته هذا مقتضى إطلاقهم هنا ان ذلك لا يبطل من الجاهل وإن كان غير معذور كلاهم في مواطن كثيرة قاض بالتفصيل فليتأمل بصرى وقوله وكلاهم في مواطن الخ وقد يقال ان ما هنا ما يخفى على بعض العلماء فضلا عن الجاهل (قوله وإن لم يفرغ الخ) عطف على قوله إذا فرغ الخ (قوله إلا نية المفارقة) ومعلوم انه إذا نوى المفارقة وجب عليه إتمام الفاتحة فلوراد بعد نية المفارقة ان يجدد الاقتداء به فهل إذا جدد بتابعه ويسقط قراءة ما كان وجبت قراءته أولا فيه نظروا لعل الوجه الثاني فيراجع سم (قوله بكل تقدير) اي من تقديري التخلف والسجود مع الامام سم ورشيدى (قوله ويشهد له) اي لزوم نية المفارقة (قوله مامر) أى في شرح وإن كان بان أسرع قراءته (قوله ثم رأيت شيخنا أطلق الخ) كان مراده به أنه لم يفصل بين ان يكون فرغ بمالزومه أولا واعلم ان كلام التحقيق صريح في تقرير لزوم المتابعة في الهوى على القول الضعيف انه يلزم المسبوق إذا ركع الامام ان يركع معه مطلقا وإن كان اشتغل بغير الفاتحة فراجع سم عبارة النهاية وما نقله الشيخ عن التحقيق واعتمده من لزوم متابعته في الهوى حينئذ يوجب به انه لما لم يركع الخ بحسب ما فهمه من كلامه والافعال بقرائه صريحة في تقريره على المرجوع اه (قوله اما اذا جهل) الى المتتقى النهاية (قوله اما اذا جهل الخ) محترز قوله وهو عالم بأن واجبه الخ رشيدى (قوله فهو يتخلفه لما لم يركع الخ) قال الشهاب سم قضية هذا انه كبطي القراءة مع انه فرضه في المسبوق والمسبوق لا يدرك الركعة إلا بالركوع مع الامام اه اقول يحتمل ان يكون هذا مراد القاضي فيكون مخصوصا بالقولهم ان المسبوق لا يدرك الركعة إلا بالركوع مع الامام فيكون محله في العالم بان واجبه القراءة ويحتمل وهو الاقرب واقتصر عليه شيخنا عش في الحاشية ان مراد القاضي ان صلاته لا تبطل بتخلفه الى ما ذكر فيكون محل بطلانها هو

وغيرهما أنه لا فرق اه وهذا المقتضى هو المعتمد لبقاء محل القراءة ولا نسلم أن تقصيره بما ذكر منتف في ذلك ولا علة بالظن البين خطؤه اه ما في شرح الروض اقول ينبغي ان المراد بالمقتضى المذكور انه إن كان الزم الذي ادركه يسع جميع الفاتحة تخلف لها كبطي القراءة أو بعضها ازمه التخلف لقراءة قدره فليتأمل (قوله ثم إذا فرغ الخ) هل باقى هذا على ما مر عن النص انه إذا لم يظن انه يدركه في ركوعه بفارقه فيكون محل وجوب المفارقة ما لم يفرغ قبل هو الامام للسجود والاسقط الوجوب ولا فتلزمه المفارقة مطلقا (قوله فلا تخلص له عن هذين إلا نية المفارقة) معلوم انه إذا نوى المفارقة وجب اتمام الفاتحة فلو اراد بعد نية المفارقة أن يجدد الاقتداء به فهل إذا جدد يتابعه ويسقط عنه قراءة ما كان وجب قراءته أولا فيه نظروا لعل الوجه الثاني فليراجع (قوله بكل تقدير) اي من تقديري التخلف والسجود مع الامام (قوله ثم رأيت شيخنا أطلق الخ) كان مراده به انه لم يفصل بين ان يكون فرغ بمالزومه أولا واعلم ان كلام التحقيق صريح في تقرير لزوم المتابعة في الهوى على القول بانه يلزم المسبوق إذا ركع الامام ان يركع معه مطلقا وإن كان اشتغل بغير الفاتحة فراجع سم (قوله ويمكن توجيهه الخ) يمكن توجيهه ايضا بانه برفع الامام عن الركوع تحقق عدم إدراك الركعة فلا فائدة في التخلف للقراءة بعد ذلك وقد يمنع نفى الفائدة بان الامام قد يتذكر ما يقتضى عدم اجزائه ركوعه وعوده اليه فيدرك معه إلا ان قضية هذا الزوم المتابعة في الاعتدال قبل الهوى ويمكن ان يكون هذا مراد الشيخ وانما ذكر الهوى لانه الذي تظاهر به المخالفة بخلاف ما قبله فانها متوافقان في صورته مشتركان فيها وقد يمنع قولنا لا فائدة في التخلف ان فائدته تدارك ما لم يركع قراءته إلا ان يقال يرفع الامام سقط الزوم إذا القراءة بعده لا متابعتها فيها ولا تحصل الركعة فليتأمل واعلم ان مانسبه للتحقيق لم يذكره فيه الا على وجه ضعيف كما يعلم بمرآة سم (قوله فهو يتخلفه لما لم يركع الخ) قضية

فعبارته مؤولة ثم إذا فرغ قبل هو الامام للسجود وافته ولا يركع ولا بطلت ان علم وتعمد وكذا حيث فانه الركوع وإن لم يفرغ وقد أراد الامام الهوى للسجود فقد تعارض في حقه وجوب وفاء مالزومه وبطلان صلاته بهوى الامام للسجود لما تقرر أنه متخلف بغير عذر فلا تخلص له عن هذين إلا نية المفارقة فتعين عليه حذر ان يطلان صلاته عند عدمها بكل تقدير ويشهد له ما مر في متعمد ترك الفاتحة وبطيء الوسوسة ثم رأيت شيخنا أطلق نقلا عن التحقيق واعتمده أنه يلزمه متابعته في الهوى حينئذ ويمكن توجيهه بأنه لما لم يركع المتابعة قبل المعارضة استصحب وجوبها وسقط موجب تقصيره من التخلف لقراءة قدر ما لحقه فغلب واجب المتابعة فعليه ان صح لا تلزمه مفارقتها أما إذا جهل ان واجبه ذلك فهو يتخلفه لما لم يركع الخ

القاضي

(ولا يشتغل المسبوق بسنة بعد التحريم) أى لا يسن له الاشتغال بها (بل بالفاتحة) لأنها الأهم ويسرع فيها ليدركها (الا) منقطعان أريد بالمسبوق من مراعته اعتبار ظنه ومتصل أن أريد به من سبق بأول القيام لكنه يقتضى أن من لم يسبق به يشتغل بهامطلقا والظاهر خلافه وأنه لا فرق بين من أدرك أول القيام وأثناءه في التفصيل المذكور وحينئذ فالتعبير بالمأموم أولى (ان يعلم) أى يظن لا اعتيادا لآلام التطويل (ادراكها) مع ما يأتى به فيما يندب بخلاف ما إذا جهل حاله أو ظن منه الإسراع وأنه لا يدركها معه فيبدأ بالفاتحة (ولو علم المأموم في ركوعه) أى بعد وجود أمله أنه ترك الفاتحة أو شك في فعلها (لم يعد إليها) أى لمحلها فإن فعل بطلت صلاته أن علم وتعمد لفوات محلها (بل يصلي ركعة بعد سلام الإمام) تدارك لما فاتته كالمسبوق (فلو علم أو شك) في فعلها (وقدر كح الإمام ولم يركع هو) أى لم يوجد منه أقل الركوع وإن هوى له (قراها) بعد عوده للقيام فيما إذا هوى لبقاء محلها (وهو متخلف بعذر) فيأتى فيه حكمه السابق من التخلف لاتمامها بشرطه ويؤخذ منه أنها حيث قلنا بعوده للركن كان متخلفا

الإمام للسجود إذا لم يفارق في غير هذه الصورة لكن تفوته الركعة وليس معنى كونه متخلفا بعذر أنه يعطى حكم المعذور من كل وجه ولا إشكال في ذلك وإن أشار الشهاب المذكور إلى إشكاله بما ذكره رشيدى قول المتن (ولا يشتغل المسبوق الخ) أى من لم يدرك أول الركعة وإن أدرك زمانا يسع الفاتحة سم وهذا إنما يناسب اتصال الاستثناء دون انقطاعه الذي قدمه الشارح فيما يأتى قول المتن (بسنة الخ) أى كدعاء افتتاح أو تعوذ نهاية ومعنى (قوله) أى لا يسن إلى قول المتن (بل يصلى) فى النهاية (قوله) أى لا يسن هلا قال أى يسن أن لا يشتغل بها سم أى كافى بالمنهج (قوله من سر) أى ضد الموافق المفسر بما مر (قوله من سبق بأول القيام) أى وإن أدرك زمانا يسع الفاتحة (قوله لكنه) أى التفسير بمن سبق الخ (قوله مطلقا) أى وإن ظن من الإمام الإسراع وأنه لا يدركها معه (قوله) وأنه لا فرق الخ عطف على خلافه أى والظاهر عدم الفرق (قوله المذكور) أى الاتى فى المتن وشرحه انفا (قوله) أى يظن الخ فلو خلف ظنه اتجه أنه كبطى القراءة أن أدرك ما يسع الفاتحة سم أى وإن لم يدركه حكمه من انفا فى قول المصنف وإلا لزمه قراءة الخ وشرحه (قوله مع ما يأتى به) أى مع اشتغاله بالسنة (قوله) فى أى به ندبا أى ثم يأتى بالفاتحة حيازة لفصيلتها معنى (قوله) أو ظن منه الإسراع الخ) أى أو ظن أنه لا يقرأ السورة أو يقرأ سورة قصيرة معنى (قوله فيبدأ بالفاتحة) أى يسن أن يقرأ الفاتحة مع الإمام معنى قول المتن (في ركوعه) أى مع الإمام معنى (قوله) أى بعد وجود أمله والظاهر ولو قبل الطائفة سم قول المتن (لم يعد إليها الخ) فلو علم الإمام أو المصلى منفردا ذلك وجب عليهما العود كما تقدم فى ركن الترتيب لكن إذا عادا الإمام فهل المأمومون ينتظرونه أو يعودون معه أو يفارقونه بالنية أم كيف الحال ثم رأيت بها مش بخط بعض الفضلاء بعد كلامه ما نصه قال شيخنا الرملى بالأول ويغفر التطويل فى الاعتدال للضرورة ثم رجع عن ذلك واعتمد أنهم ينتظرونه فى السجود ويغفر سبقهم بركعتين للضرورة وهذا هو الأصح لأنه ركن طويل أه عش وعبارة العجيرى عن السلطان فلوشك الإمام فى الفاتحة وجب عليه العود اه مطلقا وجب على المأموم انتظاره فى الركوع أن لم يرفع معه وإلا انتظره فى السجود لافى الاعتدال فلوشك معا ورجع الإمام للقراءة وعلم المأموم منه ذلك وجب عليه الرجوع أيضا فإن لم يرجع الإمام وعلم منه المأموم ذلك وجب عليه نية المقارنة لأنه يصير كمن ترك امامه الفاتحة عمدا وإلا بطلت صلاته اه وهى أحسن قول المتن (بل يصلى الخ) قال فى شرح الروض أى والمغنى قال الزركشى فلو تذكر فى قيام الثانية أنه قد كان قراها حسبته تلك الركعة بخلاف ما لو كان منفردا أو اماما فشك فى ركوعه فى القراءة من غير تدارك عامدا عالما بالتحريم ثم تذكر فى قيام الثانية مثلاً أنه قد كان قراها فى الأولى فإن صلاته تبطل إذ لا اعتداد بفعله مع الشك اه سم (قوله) أن علم وتعمد أى وإلا لم تبطل ولا يدرك هذه الركعة وإن قراها بعد عوده كما هو ظاهر سم (ولأن هوى له) ظاهره إن كان أقرب إلى أقل الركوع سم وعش قول المتن (قراها) أى وجوباً بمعنى (قوله) فيما إذا هوى) قيد لقوله بعد عوده الخ (قوله لبقاء محلها) تعليل للمتن (قوله بشرطه) أى ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة (قوله) يؤخذ منه أنها حيث الخ) تأمل فيه من حيث الأخذ لامن

هذا أنه كبطى القراءة مع أنه فرضه فى المسبوق والمسبوق لا يدرك ركعة إلا بالركوع مع الإمام (قوله فى المتن ولا يشتغل المسبوق) أى من لم يدرك أول الركعة وإن أدرك زمانا يسع الفاتحة (قوله) أى لا يسن هلا قال أى يسن أن لا يشتغل بها (قوله) أى يظن فلو خلف ظنه اتجه أنه كبطى القراءة إن أدرك ما يسع الفاتحة (قوله) أى بعد وجود أمله والظاهر ولو قبل الطائفة (قوله لم يعد إليها) بل يصلى ركعة بعد سلام الإمام قال فى شرح الروض قال الزركشى فلو تذكر فى قيام الثانية أنه كان قد قراها حسبته تلك الركعة بخلاف ما لو كان منفردا أو اماما فشك فى ركوعه فى القراءة فضى ثم تذكر فى قيام الثانية أى مثلاً أنه كان قد قراها فى الأولى فإن صلاته تبطل إذ لا اعتداد بفعله مع الشك اه وقوله فإن صلاته تبطل أى أن مضى عامدا عالما بالتحريم ولم يتدارك الركعة وإلا لم تبطل كما هو ظاهر (قوله) أن علم وتعمد أى وإلا لم تبطل ولا يدرك هذه الركعة وإن قراها بعد عوده كما هو ظاهر (قوله) أى لم يوجد منه أقل الركوع ظاهر

بعذر فى أى به ويسعى على نظم نفسه مالم يسبق بأكثر من ثلاثة طويلة

والأوافق الإمام واتي برکعة بعد (٣٥٢) سلامه (وقيل برکع) للمتابعة (ويتدارك بعد سلام الامام) ما فاته وافهم قوله وقد ركع الامام

انه لو ركع قبله ثم شك لزومه العود ويوجه بان ركوعه هنا يسن أو يجوز له تركه والعود للامام فكان ذلك بمنزلة شك قبل أن يركع بالكلية ويأتي ذلك في كل ركن علم المأموم تركه أو شك فيه بعد تلبسه بركن بعده يقينا أي وكان في التخلف له خش مخالفة كما يعلم من المثل الآتية فيوافق الامام ويأتي بدله برکعة بعد سلام امامه فعلم أنه لو قام امامه فقط فشك هل سجد معه سجد كما نقله القاضي عن الأئمة لأنه تخلف يسير مع كونه لم يتلبس بعده بركن يقينا لأن أحد طر في شك يقتضي أنه في الجلوس بين السجدة تين ومثله ما لو شك بعد رفع امامه من الركوع في انه ركع معه أو لا فيركع لذلك أي كون تخلفه يسيرا مع ان أحد طر في شك يقتضي انه باق في القيام الذي قبل الركوع بخلاف ما لو قام هو أي مع امامه أو قبله فيما يظهر ثم شك في السجود فلا يعود إليه لفحش المخالفة مع تيقن التلبس بركن بعده وهو القيام ومثله لو شك معه أولا فلا يركع لذلك وظاهر ذلك انه لو شك وهو جالس للاستراحة أو ناهض للقيام في السجود عادله وان كان الامام في

حيث الحكم فانه كما قال بصري (قوله ولا) أي إن سبق بذلك بان انتهى إلى الركن الرابع (قوله وأفهم قوله) إلى قوله لذلك وظاهر في المغنى لا قوله أي وكان إلى فعله وقوله لانه تخالف إلى ومثله وقوله أي كون تخلفه إلى بخلاف وقوله أو قبله فيما يظهر وقوله لفحش المخالفة إلى ومثله (قوله لزومه العود) فلوركع الامام قبل عوده فهل يمتنع فيه نظر ولا يبعد الامتناع سم اقول ويؤيد الامتناع لتعليل المغنى بقوله إذ لا متابعة حينئذ فهو كالمرء اه (قوله يسن) أي إن كان التتقدم بالركوع عمدا (قوله أو يجوز) أي إن كان سهوا (قوله تركه) تنازع فيه يسن ويجوز ع ش اه سم (قوله قبل أن يركع) أي قبل أن يوجدا الركوع بالكلية أي لآمنه ولا من امامه (قوله ويأتي) إلى قوله فعلم في النهاية الا قوله أي وكان إلى فيوافق الامام (قوله ويأتي ذلك) أي التفصيل الذي تضمنه قول المصنف ولو علم المأموم في ركوعه الخ (قوله بعد تلبسه بركن) أي مع الامام مغنى وبصري (قوله أي وكان في التخلف الخ) قضية سكوت النهاية والمغنى عنه ليس بقيد عندهما خلافا للشارح (قوله فقط) أي فلو قام معه ثم شك في ذلك لم يعد للسجود كما اتفق به القاضي مغنى (قوله يسجد) أي ثم تابع الامام مغنى (قوله لانه تخلف يسير) قد تنازع فيه مع انه لا حاجة إليه إذ يكفي عدم التلبس بركن يقينا بصري (قوله بركن يقينا) مقتضاه أنه متلبس به على احتمال وقد توقف فيه فان الفرض انه في جلوس وان الركن الذي بعد سجوده القيام لا يقال قوله يقينا قيد للنفى لا للثبوت لانا نقول لا يلائمه قوله لان أحد طر في شك الخ فتأمل بصري وقد يجاب بان قوله يقينا لمجرد رعاية لفظ الضابط المتقدم في قوله ويأتي ذلك في كل ركن الخ (قوله ومثله) أي الشك في السجود بعد قيام امامه فقط (قوله أو قبله فيما يظهر) مقتضى كلامهم خلاف هذا البحث وعبرة شرح الروض أي والمغنى وضابط ذلك انه إن تيقن فوت محل المتر وك التلبس مع الامام بركن لم يعد والاعاد انتهت والقلب إلى هذا أميل بصري (قوله إليه) أي السجود (قوله ومثله لو شك الخ) عبارة للمغنى وسجد معه ثم شك في انه ركع معه ام لا بعد الركوع قاله البلقيني اه (قوله لذلك) أي لفحش المخالفة الخ وكذا الإشارة التي بعد (قوله وظاهر) إلى قوله لانه لم يتلبس في النهاية (قوله وهو جالس الخ) عبارة شرح الروض أي والمغنى ولو شك بعد قيام امامه في انه يسجد معه ام لا يسجد ثم تابعه الخ سم و (قوله بعد قيام امامه) أي فقط كما في المغنى والاسنى فهذا مكرر مع قول الشارح المتقدم فعلم انه لو قام الخ (قوله عادله) أي بخلاف ما لو قام معه ثم شك لا يعود للسجود شرح الروض وإن كان أقرب إلى أقل الركوع (قوله لزومه العود) فلوركع الامام قبل عوده فهل يمتنع فيه نظر ولا يبعد الامتناع (قوله تركه) تنازع فيه يسن ويجوز ش (قوله ويأتي ذلك في كل ركن الخ) قد يرد على ذلك انه لو شك قبل سلام الامام هل يسجد معه سجد كما قال في الروض في باب الجمعة وان شك مدرك الركعة الثانية مع الامام قبل السلام هل يسجد مع الامام سجدوا أمها جماعة اه مع انه تلبس بركن بعد السجود وهو الجلوس للتشهد الا ان يجاب بانه بالشك هنالم يعلم تلبسه مع الامام بما بعد المتر وك لانه كان جالسا هو والامام قبل التشهد فلهذا استمر في ذلك الجلوس لكن هذا الجواب قد يخالف قوله ويتجه في جلوس التشهد الاول انه يجلوس التشهد الاخير لدلائله على ان التلبس بجلوس الاخير مانع من الاله والسجود ان لا يحمل على ما اذا كان المشكوك فيه غير السجود كالركوع او على ما اذا علم انه قصد الجلوس للتشهد فيه نظر لان قصد الجلوس للتشهد لا يخرج عن كونه فيما قبله في الواقع عند تبين ترك السجود والشك فيه فليتامل ثم رايت في فتاوى السوطي مأموم شك في السجدة الاخيرة من آخر صلاته وهو في التشهد الاخير فهل يسجد ها قبل سلام الامام او لا يسجد ها الا بعد سلامه لاجل المتابعة الجواب الذي عندي انه يسجد ها عند التذكير قبل سلام الامام وليس كمن ركع مع الامام ثم شك في الفاتحة لانه ثم انتقل من ركن فعلي إلى فعلي يجب متابعة الامام فيه وهنالم ينتقل بان استمر في الجلوس بين السجدة تين وان فرض احد في التشهد فهو نقل لركن قولي في غير موضعه لانه انتقل هذا ملخص ما ذكره في كلامه ثم اطال في ذلك وقد غلبت ان المسئلة في الروض (قوله وهو جالس الخ) عبارة شرح الروض ولو شك بعد قيام امامه في انه سجد معه او لا ثم تابعه الخ (قوله عادله) أي بخلاف

في الركعة الأخيرة فهل جلوسه للتشهد الأخير كقيامه فيما ذكر بجامع أنه تلبس في كل ركعة أو يفرق بأنه في صورة القيام قد تلبس بركن يقينا مع خش المخالفة بالعود لبعدهما بين القيام والسجود بخلافه في صورة الجلوس فإنه (٣٥٣) لم تلبس بركن يقينا لما تقرر أن أحد

طرفي شكه يقتضي أنه إلى الآن في الجلوس بين السجدين مع عدم خش المخالفة لقرب ما بين الجلوس والسجود ويؤيده صورة الركوع فإن هذين موجودان فيما اقرب ما بين القيام والركوع ولأن أحد طرفي شكه يقتضي أنه إلى الآن في القيام فلم يتلبس بركن يقينا وهذا اقرب ولا يخالفه ما في المتن في الفاتحة لانه بالركوع تلبس بركن أي بصورته إذ هو المراد في الضابط المذكور على كل من طرفي الشك أي سواء أقرض أنه قرأها أم لا فإن قلت عدم العود هنا يدفع ما تقرر من التقييد بفحش المخالفة قلت لا يدفعه لأن محل التقييد في ركعتين فعليين لانهما اللذان يظهر فيهما خش المخالفة وعدمه بخلاف القول والفعل ومن ثم لم يعولوا على السجود والآخر بالقول مطلقا (ولو سبق إمامه بالتحريم لم تنعقد) صلاته كما علم بالاولى بامره في مقارنته له فيها وذكره هنا توطئة لما بعده (أو بالفاتحة أو التشهد) بأن فرغ من أحدهما قبل شروع الإمام فيه (لم يضره ويجزئه) لا يتأنه به في محله من غير خش مخالفة (وقيل

أي والمغنى سم (قوله في الركعة الأخيرة) خبر كان (قوله مع عدم خش الخ) متعلق بلم يتلبس الخ (قوله) ويؤيده أي الفرق ونقل سم عن الروض وفتاوى السيوطي التصريح بأنه لو شك في جلوس التشهد الاول والاخير في السجود لم يعدله وأقره الرشيدى (قوله صورة الركوع) أي المتقدمة في قوله ومثله ما لو شك بعد رفع إمامه من الركوع الخ (قوله فان هذين) أي عدم التلبس وعدم الفحش (قوله وهذا) أي الفرق وكذا ضمير ولا يخالفه ورجعه الكردى إلى اقرب (قوله في الضابط المذكور) أي المتقدم في قوله وباقى ذلك في كل ركن الخ (قوله فان قلت الخ) وقع السؤال عما لو شك وهو جالس مع إمامه بين السجدين هل اطاقان في السجدة الاولى أم لا الجواب أن قضية تقييد الشارح عدم العود بفحش المخالفة مع تصريحه في الشك في السجود في الركعة الأخيرة بفقدها خش المخالفة بين الجلوس والسجود انه يعود إلى السجدة وإن قضية إطلاق الاسنى والنهية والمغنى وسكوته عن التقييد المذكور انه لا يعود إلى السجدة بل ما في سم عن الروض وفتاوى السيوطي وأقره الرشيدى أنه لو شك في جلوس التشهد في السجود لم يعدله صريح في أنه لا يعود إليها والله أعلم (قوله على كل الخ) متعلق بقوله تلبس (قوله أي سواء الخ) تفسير لقوله على كل من طرفي الشك (قوله هنا) أي في مسألة المتن (قوله ما تقرر) مفعول يدفعه وفاعله ضمير عدم العود (قوله من التقييد الخ) أي للضابط المذكور (قوله في ركعتين الخ) أي أحدهما متروك والاخر متلبس به (قوله مطلقا) أي واحدا كان أو متعددا (قوله بخلاف القول الخ) قد يقال المراد بالقول هنا الفعلي كما اشار إليه الشارح بقوله أي لمحا (قوله لم تنعقد صلاته) محله فيما إذا نوى المأموم الاقتداء مع تحرمة ما لو نواه في أثناء صلاته فلا يشترط تأخر تحرمة بل يصح تقدمه على تحريم الإمام الذي اقتدى به في الانشاء وكذا لو كبر عقب تكبير إمامه ثم كبر إمامه ثانيا خفية لشك في تكبيره مثلا ولم يعلم به المأموم لم يضر على أصح الوجهين وهو المعتمد قلوبى وحلبى وعشاه بجيرى وقوله وكذا الخ تقدم في الشارح ما يوافقه (قوله كما علم) إلى قوله مدر كافي النهاية (قوله فيها) أي في تكبيرة التحريم (قوله بان فرغ) إلى قوله ويسن في المغنى (قوله بان فرغ من أحدهما الخ) أفهم أنه لو تأخر شروعه عن شروع الإمام ولكن فرغ الإمام قبله لابقى هذا الخلاف وكذا لو سبقه ولكن لم يفرغ قبل شروع عميرة اه ع ش (قوله أو بعده وهو الاول) كذا مر وهو يفيد سن تأخر جميع تشهد المأموم عن جميع تشهد الإمام ولعله خاص بالاخير وإلا اشكل إذ كيف يطلب التأخر بالاول المقتضى للتخلف عن قيام الإمام وهذا على هذا القول كما هو ظاهر العبارة فلي نظر الحكم على الراجح وفي شرح العباب للشارح عن المجموع والجواهر ويسن أن يكون مع الإمام في الأقوال غير التحريم والتأمين كالأفعال بان يتأخر ابتداءه بالقول عن ابتداءه وفرغه عن فراغه انتهى سم عبارة شرح بافضل وأما المتابعة المندوبة فهي أن يجرى على اثره في الأفعال والأقوال بحيث يكون ابتداءه بكل منهما

ما لو قام معه ثم شك لا يعود للسجود شرح الروض (قوله^(١)) ويتجه في جلوس التشهد الاول الخ كذا شرح مر وقضيته أن من شك في جلوس التشهد الاول والاخير في السجود لم يعدله وهو ممنوع مخالف لما في الحاشية عن الروض (قوله وهو الاول) كذا مر وهو يفيد سن تأخر جميع تشهد المأموم عن جميع تشهد الإمام ولعله خاص بالاخير وإلا اشكل إذ كيف يطلب التأخر بالاول المقتضى للتخلف عن قيام الإمام وهذا على هذا القول كما هو ظاهر العبارة فلي نظر الحكم على الراجح ولما قال في العباب والاولى تأخر ابتداءه بالاركان غير التحريم عن ابتداء الإمام وتقدمه على فراغه قال الشارح في شرحه كذا قاله الشيخان في الاركان الفعلية ولم يقيدها لمصنف بهما القول المجوع والجواهر ويسن أن يكون مع الإمام في الأقوال كذلك بان يتأخر ابتداءه بالقول عن ابتداءه إلا في التأمين كما مرى ويتقدم فراغ الإمام منها على فراغ المأموم اه (قوله ويسن مراعاة هذا الخلاف) قضية سن المراعاة أن الأفضل عدم التقدم فهل قضيتها ايضا أن الأفضل التأخر بجميع

ولوفى اولي السرية تاخير جميع فاتحته (٣٥٤) عن فاتحة الامام إن ظن انه يقرأ السورة فان قامت لم قدمه رعاية هذا الخلاف على خلاف

متأخر عن ابتداء الامام ومتقدما على فراغه منه اهـ وتقدم أن الافضل أن يكون سلام المأموم عقب سلام الامام ولا يشتغل بما بقي من الاذكار والادعية المأثورة اى إلا إذا تركها الامام كما مر عن الامام ع (وهو الاول) اى إن تمكن معنى (قوله جميع فاتحته) اى وجميع تشهداته ايضا قوله ع وشرفه فيه توقف ظاهر كما مر عن سم (قوله يقرأ السورة) اى التى يسع منها الفاتحة كما باتى (قوله انه إذا تعارض الخ) خبر والقاعدة (قوله هذا الخلاف اقوى) يعنى عنه قوله الاتى وهكذا كذلك (قوله للخروج الخ) علة المنفى و (قوله لو قوعه الخ) علة للنفي (قوله وما ذكرته أو وجهه الخ) اعتمده مر اهـ سم (قوله وفيه) اى فى الانوار (قوله وفى قوله لزمه الخ) عبارة النهاية لىكن الذى اقبل به الود رحمة الله تعالى عدم وجوب ذلك على المأموم الموافق فيها فقد قال صاحب الانوار كالشيخين وغيرهما الخ فقوله فعليه ان يقرأ الفاتحة معه مراده به الاستحباب اهـ (قوله باكثر من ركعتين) ينبغى بر كعتين بصرى (قوله لانه لو سكنت عنها الخ) اى مع علمه ان امامه يقتصر على الفاتحة (قوله نحو منتظر سكتة الخ) اى كبطىء القراء والناسى لها (قوله لانه لم يعلم الخ) يفيد انه لو علم من حال الامام المبادرة بالركوع بعد الفاتحة فليس بمعذور كما مر عن البصرى (قوله فعمل) الى المتن فى النهاية (قوله وان محل ندب سكوت الامام الخ) انظر من اين يعلم هذا ريشيدى قول المتن (بفعل) اراد به الجنس لىتأتى التفصيل سم قول المتن (بركعتين) اى ولو غير طرولين معنى (قوله فعليين) الى قوله او ان ركع فى النهاية والمغنى (قوله إن تعمدو علم الخ) هل يلحق بالعالم الجاهل الغير المعذور فيه مأمور فليراجع بصرى اى ومقتضى اطلاقم هنا انه من الجاهل لا يضر وإن كان غير معذور وكلامهم فى مواطن كثيرة قاض بالتفصيل (قوله فان سها أو جهل) بذغى أن يقال فيما لو هو للسجود مع الامام ثم عاد الامام للقيام أنه إن علم أنه عاد للفاتحة لعلمه بتركها وشك فيها كان خبره معصوم ان عوده لذلك كان كمن تقدم بر كعتين سهوا أو جهلا حتى يحجب العود هناك او جنبه هناك اى كما باتى ترجيحه وان لم يعلم انه لذلك انتظره سم اى فى السجود (قوله سهوا أو جهلا) فيه اشارة الى انه يجب العود الى الامام عند زوال السهو والجهل وهو قريب وعبارة شيخنا الشهاب البرلى لوعلم الحال بعد ذلك فظاهر وجوب عوده الى الامام بخلاف ما إذا سبقه بر كن واحد سهوا فانه مخير كما سياتى على الاصح انتهى اهـ سم وينبغى اخذا بمأمر عنه فى تذكر ترك الفاتحة فى ركوعه قبل امامه

التشهد الامام لقوله على هذا القول وهو الاول (قوله لوفى اولي السرية) فيه اشارة الى أن سن تأخير قراءته الفاتحة عن قراءة الامام بإياه انما يكون فى الاولين (قوله وما ذكرته أو وجهه مدركا) اعتمده مر (قوله لزمه ان يقرأ الفاتحة الخ) اتفق شيخنا الشهاب الرملى بانه لا يجب ذلك على المأموم الموافق فيها ش مر (قوله فى المتن ولو تقدم بفعل) اراد به الجنس لىتأتى التفصيل (قوله فان سها أو جهل) ينبغى أن يقال فيما لو هو للسجود مع الامام ثم عاد الامام للقيام انه إن علم انه عاد للفاتحة لعلمه بتركها وشك فيها كان خبره معصوم ان عوده لذلك كان كمن تقدم بر كعتين سهوا أو جهلا حتى يجب العود اليه هناك أو جنبه هناك وإن لم يعلم انه عاد لذلك انتظره لذلك ولا يجب نية المفارقة لاحتمال غلظه ويحتمل ان لا يجب للعود ايضا فى القسم الاول ويبارقه من تقدم بر كعتين سهوا أو جهلا بتقصير ذلك وتعديه فى الواقع بخلاف هذا التقدير ولا تعدى منه لمنابعته الامام فيما اتى به بل يحتمل ان يتمتع العود فيه كما لو انتصب مع الامام تاركين التشهد الاول ثم عاد الامام اليه وقد يفرق فليتامل (قوله سهوا أو جهلا) فيه اشارة الى انه يجب العود الى الامام عند زوال السهو والجهل وهو قريب ويوجه بان فى السبق بهما خش المخالفة ولهذا عللوا به البطلان عند التعمد والسبق سهوا أو جهلا إذا كان مع خش اقتضى وجوب العود الى الامام كما لو ترك الامام فى التشهد الاول وانتصب سهوا أو جهلا فانه يجب عليه العود بل قد يقال الوجوب هنا اولى لان الفحش هنا اتم بدليل البطلان عند التعمد هنا اتم وقد قال شيخنا العلامة الشهاب البرلى رحمه الله فيما نحن فيه مانصه لوعلم الحال بعد ذلك فظاهر وجوب عوده الى الامام بخلاف ما إذا سبقه بر كن واحد سهوا فانه مخير كما سياتى على الاصح وقد يقال فى

البطالان بتكرير القولى قلت لان هذا الخلاف أقوى والقاعدة أخذ من كلامهم انه إذا تعارض خلافاً قدم أقواهما وهذا كذلك لان حديث فلا تختلفوا عليه يؤيده وتكرير القولى لا تعلم له حديثا يؤيده ثم رأيت الانوار قال فى التلّقى بقول لا تسن اعادته للخروج من الخلاف لو قوعه فى الخلاف اهـ وما ذكرته أو وجهه مدركا وفيه كالتمتة لوعلم ان امامه يقتصر على الفاتحة لزمه أن يقرأ الفاتحة مع قراءته اهـ وفى قوله لزمه نظر ظاهر لا ان يكون مراده انه متى أراد البقاء على متابعتة وعلم من نفسه انه بعد ركوعه لا يمكنه قراءتها لا وقد سبقه باكثر من ركعتين يتحتم عليه قراءتها معه لانه لو سكنت عنها الى ان ركع يكون متخلفا بغير عذر لتقصيره بخلاف نحو منتظر سكتة الامام لانه لم يعلم من حال الامام شيئا فعلم ان محل ندب تأخير فاتحته ان رجاء ان امامه يسكت بعد الفاتحة قدر أيسرها أو يقرأ سورة تسعها وإن محل ندب سكوت الامام اذا لم يعلم أن المأموم قراها معه أولا يرى قرانها (ولو تقدم)

على امامه (بفعل ركوع وسجود فان كان) ذلك (بركعتين) فعلمين متوالين (بطلت) صلاته ان تعمده علم التحريم وبما افحش المخالفة فان سها أو جهل لم يضر لىكن لا يعتد بهما فاذا لم يعد للابتيان بهما مع الامام سهوا أو جهلا أتى بعد سلام امامه بر كة

وعما يأتي عن ع ش في التقدم بركن تقييد الوجوب بما إذا لم يدركه الامام قبل العود ولا فيمتنع
 (قوله ولا أعادها) أي وإن لم يأت بالركعة أعاد الصلاة (قوله والامام قائم) هذا التصدير هو الاصح سم
 ونهاية ومغنى (قوله وان يركع الخ) هذا التمثيل للرافيين وهو ضعيف لانه ليس فيه إلا السبق بركن او
 بعضه بجري وعبارة الكردي على شرح بافضل رجحه أي التصدير الثاني في شروحه على الارشاد والعباب
 وفي الاسنى هو الاولى ورجح شرح المنهج والمغنى والنهاية قياس التقدم على التأخر اه (قوله وفارق الخ)
 والمعتمد انه لا فرق وأن التقدم والتأخر المضرين صورتهم واحدة وهي ان يسبق او يتخلف المأموم
 بنام ركنين فعليين بجري وتقدم عن النهاية والمغنى وسم ما بوافقه (قوله مامر) أي من اعتبار التأخر بنام
 ركنين فعليين بأن يفرغ الامام منهما والمأموم فيما قبلهما (قوله حرم) إلى قوله والكلام في النهاية (قوله
 حرم بركن الخ) ويؤخذ من خبر أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل رأس الامام أن يحول الله رأسه رأس
 حمار ان السبق ببعض ركن كان ركع قبل الامام ولحقه الامام في الركوع انه كالسبق بركن وهو كذلك كما
 جرى عليه الشيخ نهاية ومغنى عبارة رسم قوله بركن أي او ببعضه كما بيناهما ش اول الفصل اه (قوله سن له
 العود الخ) أي ليركع معه مثلاً وإذا عاد فهل يحسب له ركوعه الاول او الثاني فيه نظر والا قرب انه يحسب
 له ركوعه الاول ان اطمأن فيه والا فالثاني ثم على حسب ان الاول لو ترك الطمأنينة في الثاني لم يضر ولو لم ينفق
 له بعد عوده ركوع حتى اعتدل الامام فهل يودو بركنه لوجوبه عليه بفعل الامام او لا لانه كان لمحض
 المتابعة وفاتت فاشبه ما لو لم ينفق له سجود التلاوة مع امام حتى قام فيه نظر والا قرب الثاني فيسجد مع
 الامام (فائدة) قال صحيح في الزواجر عدنا مسابقة الامام من الكبار هو صريح ما في الاحاديث الصحيحة
 وبه جزم بعض المتأخرين ومذهبنا ان مجرد رفع الرأس قبل الامام أو القيام أو الهوى قبله مكروه كراهة
 تنزيه فان سبقه بركن كان ركع واعتدل والامام قائم لم يركع حرم عليه ولا يبعد ان يحمل الحديث على هذه
 الحالة وتكون هذه المعصية كبيرة انتهى أقول وقوله ومذهبنا أن مجرد رفع الرأس لا ينافي كون السبق
 ببعض الركن حراما لانه لا يتحقق السبق ببعض الركن الا بالانتقال من القيام مثلاً إلى مسمى الركوع أو
 السجود والهوى من القيام وسيلة إلى الركوع أو السجود والرفع من السجود وسيلة إلى القيام أو
 الجلوس بين السجدين فلم يصدق عليه انه سبق بركن ولا ببعضه ش (قوله بان تقدم بركن فعلي الخ)
 أي او بركنين فعليين غير متواليين كان ركع ورفعه قبل ركوع الامام واستمر في اعتداله حتى لحقه الامام
 فسجد معه ثم رفع قبله ولو جلس ثم هوى للسجدة الثانية فلا يضر ذلك لعدم تواليهما مع ش (قوله أي بالميم
 الخ) هذا يفيد انه إذا سبق الامام بما عدا الميم الاخيرة من التسليمة الاولى وتأخر بالميم عن تسليمة
 الامام او قارن آخرها به لم يضر وفيه نظر فليتنظر سم عبارة ع ش قوله أي بالميم الخ بل بالهمزة إن نوى
 عندها الخروج بهامن صلاته اه (قوله فهو به) أي التقدم بالسلام (قوله ويفهمه) أي البطلان بذلك
 (قوله ان هذا) أي البطلان بتعمد المسبوق القيام (قوله غير صحيح) خبر وقول الانوار الخ

الاولى الواجب عوده إلى الامام أو إلى الركن الذي لا يبطل السبق اليه ولم أر في ذلك شيئاً وعليه فلو هوى
 للسجود والامام بعد في القيام ثم علم الحال جاز له العود إلى الاعتدال والركوع كما يجوز إلى القيام وهو محل
 نظر وعوده إلى الاعتدال لا يظهر على طريق القاضى إذا لم يركع (قوله والامام قائم) هذا هو الاصح
 (قوله ومن ثم حرم بركن) أي او ببعضه كما بيناهما ش اول الفصل (قوله) من تقدم بركن سن له العود ان
 تعدوا لا تخير) فاذا عاد له هل يلغو الركوع الذي أتى به او لا بل هو محسوب له وركوعه مع الامام لمحض
 المتابعة حتى لو رفع منه قبل ان يطمن المأموم لم يلزم لطمأنينة فيه نظر فان قلت إذا عاد إلى الامام صار هذا
 اعتدالاً ويزم له نظوyle قلت لا نسلم انه اعتدال له بل هو موافقة للامام في قيامه (قوله أي بالميم الخ) هذا يفيد
 انه إذا سبق الامام بما عدا الميم الاخيرة من التسليمة الاولى وتأخر بالميم عن تسليمة الامام او قارن آخرها
 به لم يضر وفيه نظر فليتنظر

ولا أعادها وصورة
 التقدم بهما أن يركع
 ويعتدل ثم يهوى للسجود
 مثلاً والامام قائم أو أن
 يركع قبل الامام فلما أراد
 الامام أن يركع رفع فلما
 أراد الامام أن يرفع سجد
 فلم يجتمع معه في الركوع
 ولا في الاعتدال وفارق
 مامر في التخلف بأن التقدم
 الخش ومن ثم حرم بركن
 إن علم وتعمد بخلاف
 التخلف به فانه مكروه ومن
 تقدم بركن سن له العود
 إن تعدوا لا تخير (ولا)
 بأن تقدم بركن فعلي أو
 بركنين قوليين او قولي
 وفعل كالفاتحة والركوع
 (فلا) تبطل وإن علم وتعمد
 لقلة المخالفة (وقيل تبطل
 بركن) تام مع العلم والتعمد
 لفحش التقدم بخلاف
 التأخر والكلام في غير
 التقدم بالسلام أي بالميم
 آخر الاولى فهو به مبطل
 ويفهمه بالاولى ما يأتي أنه
 لو تعدد المسبوق القيام
 قبل سلام إمامه بطلت
 وقول الانوار أن هذا
 مبنى على ضعف ان التقدم
 بركن مبطل غير صحيح
 نقلاً ومعنى فاذا أبطل القيام
 لما فيه من المخالفة الفاحشة
 فالسلام أولى لانه الخش

(فصل في زوال القدوة وإيجادها وإدراك المسبوق للركعة (قوله في زوال القدوة) إلى قول المتن وفي قول في النهاية إلا قوله وانها لا تنقطع إلى الامام (قوله وما يتبع ذلك) أي كقيام المسبوق بعد سلام إمامه مكبرا أو غير مكبر ع ش (قوله أو غيره) أي كوقوع نجاسة رطبة عليه بشرطه سم (قوله يحدث) ومنه الموت ع ش قول المتن (انقطعت القدوة) أي ومع ذلك تجب نية المفارقة إزالة للقدوة الصورية حيث بقي الامام على صورة المصلين اما لو ترك الصلاة وانصرف أو جلس مثلا على غير هيئة المصلين فلا يحتاج لنية المفارقة كما اشار اليه شيخنا الزبائي وصرح به ابن حجب في شرح قول المصنف الا في وتركه سنة مقصودة الخ ع ش (قوله يتأخر الامام الخ) أي يتأخر عقبه عن عقب الامام ومثلا ع ش (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله حيث لو تمته الجمعة) أي لبطان صلاته حينئذ سم (قوله وسيعلم بما يأتي) يريد عليه أنه اخذ من توجيهه ما سيأتي بما سيعلم عدم الزوم فاقاله هنا من الزوم وأنه سيعلم بما سيأتي كان قبل ظهور التوجيه الا في له والخافه فليتنا مل أقول قد أسقط قوله وسيعلم الخ من النسخ المعتمدة سم (قوله بما يأتي) أي أنفا في السوادة (قوله انقطاعها ايضا الخ) أي فلا بد من نية المفارقة حينئذ كما هو ظاهر سم قول المتن (فان لم يخرج) أي الامام نهاية (قوله بان نوى المفارقة) إلى قول المتن وفي قول في المغني قول المتن (جاز) محله كما يبحث بعض المتأخرين إذا لم يترتب على القطع تعطيل الجماعة كان لم يكن في المحل إلا اثنان فأحرم أحدهما خلف الآخر ثم اراد المفارقة قبل حصول ركعة ولو لا فيحرم القطع ومحله ايضا في غير الركعة الاولى من الجمعة سم وباتى عن النهاية والمغني مثله وعن ع ش ما يتعلق به (قوله مع الكراهة الخ) وظاهر انها لا توفت حيث حصلت ابتداء في المفارقة الخيرية كما مر نهاية (قوله المفوتة الخ) أي حتى فيما ادر ك مع الامام شرح مر اه سم (قوله حيث لا عذر) أي بخلاف مفارقتها بعذر فلا تكرر وصلاته صحبة في الحالين نهاية وغني قال الرشيدى قوله لم بخلاف مفارقتها بعذر أي من الاغذار المشار اليها بما يأتي في المتن وإن كانت مذكرة فيه في حين القديم اه (قوله لان مالا يتعين الخ) عبارة للنهية والمغني لانها ماسنة على قول والسن لا تلزم بالشروع فيها إلا في الحج والعمرة او فرض كفاية على الراجح فكذلك إلا في الجهاد وصلاة الجنائز والحج والعمرة اه (قوله وصلاة الجنائز) وكذا غسله وحمله ودفنه فلا يجوز بعد الشروع في شيء من ذلك قطعه بغير عذر حيث عداها وانا وإعراضا عنه لانه ازاره بخلاف التناوب في تحو حفر قبره وحمله لاستراحة أو تبرك مر اه سم عبارة ع ش أي وإن تادى الفرض بغيره كان صلى عليه من سعة الفرض به ثم صلى عليه غيره فيحرم عليه قطعها لانها تقع فرضا وإن تعدد الفاعلون وترتبوا او املوا اعدادها شخص بعد صلاته عليه أو لا تقع له فلا وعليه فالظاهر جواز للقطع ثم ظاهر كلامهم انه لا فرق في حرمة قطع صلاة الجنائز بين كونها على حاضر أو غائب او قبره وهو ظاهر لما في القطع من الأضرار بالميت في الجمل (قوله والنسك) أي ولو سنة نهاية ومعنى أي حج وعمرة الصبي والرقيق فانها منها سنة ومع ذلك يحرم قطعها بمعنى ان الولي يحرم عليه تمسكين الصبي من القطع اما الرقيق فالحرمة

(فصل في زوال القدوة الخ) (قوله أو يحدث أو غيره) أي كوقوع نجاسة رطبة عليه بشرطه (قوله كما يعلم بما يأتي) يريد عليه أنه اخذ من توجيهه ما سيأتي بما سيعلم عدم الزوم فاقاله هنا من الزوم وأنه سيعلم بما سيأتي كان قبل ظهور التوجيه الا في له والخافه هذه فليتنا مل (أقول) قد سقط قوله كما يعلم الخ من النسخ المعتمدة (قوله حيث لو تمته الجمعة) أي لبطان صلاته حينئذ سم (قوله وسيعلم بما يأتي) انقطاعها الخ) أي فلا بد من نية المفارقة حينئذ كما هو ظاهر (قوله في المتن جاز) يحتمل ان محل الجواز ما لم يازم على مفارقتها انتفاء حصول فرض الجماعة كان لم يكن في المحل إلا اثنان فأحرم أحدهما خلف الآخر ثم اراد المفارقة قبل حصول ركعة وعلى هذا يفرق بينه وبين جواز السفر يوم الجمعة وان فوت الجمعة حيث جاز وعلى هذا قيل ان عدم الجواز مجرد الائم او بطلان الصلاة كما هو على المقابل فيه نظر ولعل الوجه هو الاول لان الجماعة وإن تعينت لكنهما ليست شرطاً في صحة الصلاة ثم رأيت أن بعض المتأخرين بحث عدم جواز الخروج إذا ترتب عليه تعطيل الجماعة (قوله جاز) محله في غير الركعة الاولى من الجمعة (قوله وصلاة الجنائز) وكذا غسله

(فصل في زوال القدوة وإيجادها وإدراك المسبوق للركعة وأول صلاته وما يتبع ذلك إذا خرج الامام من صلاته) يحدث أو غيره (انقطعت القدوة) به لزوال الرابطة فيسجد لاسهو نفسه ويقتدى بغيره وغيره به ويظهر أنها تنقطع أيضا بتأخر الامام عن المأموم لكن بالنسبة لمن تأخر عنه لا لمن لم يتأخر عنه وأنها لا تنقطع بنية الامام قطعها لانها لا تنوقف على نيته فلم تؤثر فيها ويؤخذ منه الا نقطاع حيث لو تمته كالجمعة وسيعلم بما يأتي انقطاعها ايضا بنية الامام الا فتدله بغيره (فان لم يخرج وقطعها المأموم) بأن نوى المفارقة (جاز) مع الكراهة المفوتة لفضيلة الجماعة حيث لا عذر لان مالا يتعين فعله لا يتعين بالشروع فيه ولو فرض كفاية إلا في الجهاد وصلاة الجنائز والنسك (وفي قول) قديم (لا يجوز) القطع (إلا بعذر) لانه إبطال للعمل وقد قال تعالى ولا تبطلوا أعمالكم

فان فعل بطلت صلاته
والمراد به كما قاله الامام
(ما يرخص في ترك الجماعة)
ابتداء فانه يجوز قطعها لان
الفرقة الاولى في ذات الرقاق
فارقت النبي صلى الله عليه
وسلم بعد ما صلى بهم ركعة
(ومن العذر) الملحق بذلك
ويؤخذ من الحاقه بالمرخص
في الانشاء الحاقه به في ترك
الجماعة ابتداء وهو متجه
وتخيل فرق بينهما بعيد
بل ربما يقال ذاك اولي
(تطويل الامام) القراءة
أو غيرها كما هو ظاهر
وتعبرهم بالقراءة لعله
للاغالب لكن لا مطلقا بل
بالنسبة لمن لا يصبر لضعف
أو شغل ولو خفيفا بأن
يذهب خشوعه فيما يظهر
وظاهر كلامهم أنه مع ذلك
لا فرق بين أن يكونوا
محصورين رضوا بتطويله
بمسجد غير مطروق وان
وأن لا وهو متجه لما صح
أن بعض المؤتمين بمعاذ قطع
القنوة لتطويله بهم ولم ينكر
عليه صلى الله عليه وسلم
ورواية مسلم أنه استأنف
معارضة برواية أحمد أنه
بنى على أن الاولى شاذة
وبفرض عدم شذوذها
فهى حجة أيضا

متعلقة به نفسه لتكليفه عس (قوله فان فعل بطلت صلاته) قد يشكل بأن الجماعة ليست شرطا في صحة الصلاة سم (قوله والمراد به) أي بالعذر (قوله ابتداء) كذا في النهاية والمغني وقال عس قوله مر ابتداء قضيته ان ما للحق هنا بالعذر كالإطويل وترك السنة المقصودة لا يرخص في الترك ابتداء قال مر وهو الظاهر فيدخل في الجماعة ثم إذا حصل ذلك فارق ان أراد سم على المنهج وفي حاشية شيخنا الحلبي بعد مثل ما ذكر ولا يبعد أن يكون التطويل من المرخص ابتداء حيث علم منه ذلك اه وعلى هذا لو كان من عادة الامام التطويل المؤدى لذلك منعه الامام منه وما ذكر من أن المرخص في ترك الجماعة ابتداء يرخص في الخروج منها يقتضى أن من كل ذارج كرهه ثم اقتدى بالامام انه يجوز له قطع القنوة ولا نفوته فضيلة الجماعة والذي ينبغي ان هذا ونحوه ان حصل بخروجهم عن الجماعة دفع ضرر الحاضرين او عن المصلي نفسه كان حصل ضرر بشدة حر او برد كان ذلك عذرا في حقه والافلا اه عس وما نقله الحلبي هو الظاهر الموافق لما يأتي في الشرح آنفا (قوله فله يجوز قطعا) أي فله عذر المرخص يجوز القطع اتفاقا (قوله لان الفرقة الخ) استدلال على قوله فله يجوز الخ سم (قوله الملحق بذلك) أي بما يرخص في ترك الجماعة في جواز القطع بلا كراهة عس (قوله ويؤخذ من الحاقه بالمرخص الخ) اقول يمكن حمل المتن على ان المراد ومن العذر المذكور وهو المرخص في ترك الجماعة ابتداء قال في العذر للعهد وإذا كان ما ذكره مرخصا ابتداء رخص في الانشاء وعلى هذا يستغنى عن اللاحق والاخذ المذكورين فليتأمل سم (قوله وهو متجه) تقدم عن الرمي خلافة قوله وتخيل فرق بينهما (أي بين المرخص والملحق به) (قوله ذاك اولي) أي الملحق بالمرخص اولي منه بالتجوز ابتداء (قوله القراءة) الى قوله نعم في التلبية الا قوله معارضة الى شاذة وقوله وفي القصة الى واستدل لهم قول المتن (تطويل الامام) أي وزيادة اسرعه بحيث لا يتمكن المأموم معه من الاتيان بالواجب او بالسنة المتأكدة بصري (قوله او غيرها) أي ترك ركوع أو سجود بجبر مسمى (قوله لكن لا مطلقا) راجع للمتن عبارة النهاية ومحل ذلك حيث لم يصبر المأموم عليه لضعف وعبارة المغني عقب المتن والمأموم لا يصبر على التطويل لضعف أو شغل اه (قوله بان يذهب الخ) تصوير لعدم الصبر والضمير المستتر للتطويل ويحتمل أن يذهب من الثلاثي وخشوعه فاعله و متعلقة بخشوع أي به أي بالتطويل (قوله مع ذلك) أي عند وجود المشقة نهاية (قوله رضوا بتطويله الخ) بقى ما لو علم ابتداء انه يطيل تطويلا لا يصبر عليه لما ذكر فاقضى به على عزمه انه إذا حصل الطول المؤثر فارق فله فعل نقول ايضا لا تنكره المفارقة حينئذ سم اقول وتقدم عن عس وعن سم على المنهج ما يقتضى عدم الكراهة حينئذ (قوله لما صح) الى قوله وفي القصة في المغني (قوله) ولم ينكر عليه) أي على البعض ولم يأمره بالاعادة معنى (قوله معارضة الخ) خبر ورواية مسلم الخ (قوله على ان الاولى شاذة) انفرد بها محمد بن عباد عن سفيان ولم يذكرها أكثر اصحاب سفيان نهاية ومعنى (قوله)

وحمله ودفته فلا يجوز بعد الشرع في شيء من ذلك قطعه بغير عذر حيث عدتها ونابه واعراضا عنه لانه انزاع به بخلاف التناوب في نحو حفرة قبر وحمله لاستراحة أو ترك مر (قوله فان فعل بطلت صلاته) قد يشكل بأن الجماعة ليست شرطا في صحة الصلاة (قوله لان الفرقة الخ) انظر وجه دلالة على ان المراد بالعذر ما ذكره الا ان يجاب بان المراد الاستدلال على الجواز في قوله فانه يجوز قطعها لا على كون المراد بالعذر ما ذكر (قوله) ويؤخذ من الحاقه بالمرخص الخ اقول يمكن حمل المتن على ان المراد من العذر المذكور وهو المرخص في ترك الجماعة ابتداء قال في العذر للعهد وان كان ما ذكره مر خصا ابتداء رخص في الانشاء وعلى هذا يستغنى عن اللاحق والاخذ المذكورين فليتأمل (قوله ضرر بتطويله الخ) في ما لو علم ابتداء انه يطيل تطويلا لا يصبر عليه لما ذكر فاقضى به على عزمه انه اذا حصل الطول المؤثر فارق فله فعل نقول ايضا لا تنكره المفارقة حينئذ (قوله على ان الاولى شاذة) قال في شرح المذهب وفيه نظر اذا لمقرر المأموم عند الجمهور قبول زيادة الثقة نعم أكثر المحدثين يحمل هذا شاذة ضعيفا فالشاذة عندهم ان يروى ما لا يروى به سائر الثقات خالفهم ام لا ومنهيب الشافعي وهو الصحيح وقول المحققين ان الشاذة ما يخالف الثقات اما ما لا يخالفهم بمعناه مع تعارض الروايتين

لأنه إذا جاز إبطال الصلاة لعذر فالجماعة أولى وفي القصة ما يدل للتعدد فيحتمل أنهم اشخصان وأنه شخص واحد مرة بنى ومرة استأنف ثم قطعه للصلاة مشكل إلا أن يجاب بأنه ظن أن التطويل يجوز للقطع واستدلوا بهذه القصة بالمفارقة بغير عذر عجيب مع ما في الخبر أن الرجل شك في العمل في حرته الموجب لضعفه عن احتمال التطويل فاندفع ما قيل ليس فيها غير مجرد التطويل وهو غير عذر نعم أن قلنا بأنهما شخصان وثبت في رواية شكاية مجرد التطويل أنضح ما قالوه (وتركه سنة مقصودة كتشهد) أول وقنوت وكذا سورة الذي يظهر في ضبط المقصودة أنها ما جبرت بسجود السهو أو قوى الخلاف في وجوبها أو وردت الأدلة بعظيم فضلها وقد تجب المفارقة كان عرض مبطل للصلاة أمامه وقد علمه فيلزمه نيته فوراً ولا بطلت وإن لم يتابعه اتفاقاً كما في المجموع ويوجه بأن المتابعة الصورية موجودة فلا بد من قطعها وهو مترقب على نيته وخيئذ فلو استدبر الإمام أو تأخر

إذا جاز إبطال الصلاة) عبارة النهاية والمغني إذا دل على جواز إبطال أصل العبادة فعلى إبطال صفتها أولى اه (قوله التعدد) أي لتعدد القطع (قوله أنهم اشخصان) أي أحدهما بنى والاخر استأنف ولعل الأولى أفراد الضمير بار جاءه إلى البعض في خبر معاذ المار (قوله ثم قطعه للصلاة مشكل) أي لأن قضية كلامهم أنهم لا يقولون بجواز إبطال الصلاة للتطويل وقد يقال لا إشكال مع قوله لأنه إذا جاز إبطال الصلاة الخ لأن بني هذا على الشذوذ سم أي كما هو صريح صنيع النهاية والمغني كما تقدم (قوله مع ما في الخبر الخ) أي كما بينه في شرح الروض سم (قوله الموجب الخ) أي العمل (قوله وثبت الخ) عطف على قلنا الخ قول المتن (أو تركه سنة الخ) أي أنه مفارقة لياتي بتلك السنة ومحل جواز القطع في غير الجمعة ما في الركعة الأولى منها فمتنع لما سياتي أن الجماعة في الركعة الأولى فيها شرط بخلاف الثانية فيجوز الخروج فيها ولو ترتب على خروجه من الجماعة تعطيلها وقلنا أنها فرض كفاية أي وهو الراجح اتجه كما قاله بعض المتأخرين عدم الخروج منها لأن فرض الكفاية إذا انحصر في شخصين تعين نهاية ومعنى قال عرش قوله لم فله مفارقتها يشعر بأن الاستمرار معه أفضل وقوله مر في غير الجمعة أي وما لحقها بما يجب فيه الجماعة من المعادة والمندور فعملها جماعة والثانية من المجموعة تقديمها بالمطر على ما نقل عن الشارح مر من اشتراط الجماعة في الركعة الأولى كلها منها وأما على ما تقدم عن سم على حجب في صلاة المسافر من أنه يكفي أضحية الثانية فتعدها مع الإمام وإن فارقه حالاً فلا تحرم المفارقة لحصول المقصود بالنية وقوله مر اتجه الخ قد يشك على امتناع المفارقة ما تقدم من أن لعذر يجوز الترك وإن توقف ظهور الشمار على من قام به إلا أن يخص ما هنا بما إذا لم يكن عذر عرش (قوله وكذا سورة الخ) وينبغي أن مثل ترك السورة ترك التسيبحات للخلاف في وجوبها وأنه ليس مثلها تكبير الانتقال وجلسة الاستراحة ورفع اليدين عند القيام من التشهد الأول لعدم التفويت فيه على المأموم لأنه يمكنه الاتيان به وإن تركه أمامه بخلاف التسيبحات فإن الاتيان بها يؤدي لتأخر المأموم عن أمامه عرش (كان عرض) عبارة النهاية وقد تجب المفارقة كان رأى أمامه متلبساً بما يبطل الصلاة ولو لم يعلم الإمام به كان رأى على ثوبه نجاسة غير معفو عنها أي وهي خفية تحت ثوبه وكشفها الريح مثلاً أو رأى خفه تحرق وكذا في المغني الإقوله أي إلى أورأى قال عرش قوله مر رأى وهي خفية أي أما الظاهرة فالواجب فيها الاستئناف لعدم انعقاد الصلاة كما مر ثم ذلك بناء على ما قدمه من أن الظاهرة هي التي لو تأملها البصرها بأن كانت بظهر الإمام مثلاً أما على ما تقدم من أن مقتضى الضبط بما في الأنوار أن يقرض باطن الثوب بظاهر أو ما في الثوب السافل أعلى وأن الظاهرة هي العينية وأن الخفية هي الحكيمة فقط فهذه من الظاهرة وعليه فيجب الاستئناف لا المفارقة عرش وقوله بناء على ما قدمه الخ تقدم هناك أنه هو المعتمد (قوله ويوجه بأن المتابعة الخ) كأنه للإشارة إلى الجمع ما بين ما هنا وبين ما مر أنه إذا خرج الإمام من الصلاة لتخو حدث انقطعت القدوة فإنه مصرح بعدم الاحتياج إلى نية المفارقة بصري قول المتن (ولو أحرمت منفرداً الخ) إنما قيد به لأنه إذا افتتحها في جماعة جاز

إلا أن ينظر لتعدد الواقع كهذه الزيادة فيجتمعت به اه (قوله لأنه إذا جاز إبطال الصلاة لعذر الخ) قد يقال قضية هذا الجواب التزام جواز إبطال الصلاة للتطويل وقضية كلامهم أنهم لا يقولون به وقد يجاب بأنه لعل الواقع في قصة معاذ تطويل أدى به إلى ضرر ويجوز الإبطال فليتأمل ثم رأت بقية كلام الشارح وأعلم أن هذه القضية كانت في المغرب كافي رواية داود والنسائي وفي رواية الصحيحين وغيرهما أنها كانت في العشاء وإن معاذاً افتتح البقرة وفي رواية لأحمد أنها كانت في العشاء فقرأت قربت قال في المجموع فيجمع بين الروايات بأن يحمل على أنها مقضية بتان لشخصين ولعل ذلك كان في ليلة واحدة فإن معاذاً لا يفعله بعد النهي ويبعد أنه نسيه ورجع البيهقي رواية العشاء لأنها الأصح وهو كما قال لكن قال المجموع أولى بين رواية البقرة وأقربت بأن قراهذه في ركعة وهذه في ركعة عرش (قوله ثم قطعه للصلاة مشكل) قد يقال لا إشكال مع قوله لأنه إذا جاز إبطال الخ لأن بني على هذا الشذوذ (قوله واستدلوا بهذه القصة) أي كما يعلم من شرح الروض (قوله مع ما في الخبر) أي كما بينه في شرح الروض (قوله اتجه عدم وجوبها) قد يرد

بلا خلاف كافي المجموع ولو قام المسبوقون والمقيمون خلف مساهرا متنع اقتداء بعضهم ببعض على ما في
 الروضة في باب الجمعة من عدم جواز استخلاف المأمومين في الجمعة إذا تمت صلاة الإمام دونهم وكذا غيرهما
 في الأصح لأن الجماعة حصلت فإذا اتهموا أفراداً نالوا فضلها لكن مقتضى كلام أصلها الجواز في غير الجمعة
 وهو المعتمد كما سيأتي مبسوطاً في باب الجمعة نهاية ومعنى قول المتن (جائز في الأظهر) والمستحب أن يتمها ركعتين
 أي بعد قبلها نفلاً ويسلم منها فتكون نافلة ثم يدخل في الجماعة فإن لم يفعل استحباب أن يقطعها ويفعلها جماعة
 سم على المنهج ويؤخذ من ذلك أن قولهم قطع الفرض حرام محله ما لم يترتب عليه التوصل بالقطع إلى ما هو
 أعلى مما كان فيه عيش عبارة المغني والسنة أن يقبل الفريضة نفلاً ويسلم من ركعتين إذا وسع الوقت كما
 مر اه قول المتن (في الأظهر) ومقابله لا يجوز وتبطل به الصلاة نهاية ومعنى قول المتن (في خلال
 صلاته) أي قبل الركوع أو بعده نهاية ومعنى (قوله فلا تبطل) إلى قوله قال الجلال في النهاية (قوله مع
 الكراهة) إلى قوله وصح في المغني (قوله مع الكراهة المفوتة الخ) وإذا أحرم مع الجماعة ثم فارق ثم اقتدى
 بآخر كره وهل تفوت فضيلة اقتدائه بالإمام الأول أو لا تفوت الفضيلة الاقتداء بالثاني فيه نظر ولا يبعد
 الثاني مر اه سم (قوله وصح أنه صلى الله عليه وسلم الخ) هذا يشكل على قوله الآتي وهو إلى الثاني
 أميل لأنه عليه الصلاة والسلام إنما جاء واحراً لم يقتدوا به على أنه ما أنكر عليهم سم (قوله أحرم بهم الخ)
 وفي البخاري ومسلم أن ذلك كان قبل الإحرام وفي فتح الباري أنه معارض لما روى أبو داود وابن خبان
 عن أبي بكر أن النبي ﷺ دخل في صلاة الفجر فكبر ثم أوما إليهم ولما لك من طريق عطاء بن يسار
 مرسل أنه صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار بيده أن أمكنوا ويمكن الجمع بينهما بحمل
 قوله كبر على إرادته أن يكبر أو بانهما واقعتان إبداء عياض والقرطبي احتمالاً وقال النووي أنه الأظهر
 وجزم به ابن خبان كعادته فإن ثبت والافاق الصحيح اصح غش (قوله هنا) أي بعد ذهابه صلى الله عليه
 وسلم (قوله به) أي صلى الله عليه وسلم (بخلاف ما يأتي قريباً) أي في قوله أما ولا في الصحيحين الخ (قوله هنا)
 أي في الاقتداء في أثناء الصلاة (قوله كافي صورة الخبر) هو قوله أحرم بهم ثم تذكر الخ غش (قوله
 ليتحمل عنه الخ) يفيدان من أحرم منفرداً جازله قبل قراءة الفاتحة أي في ركعة كان لاقتداء بمن في
 الركوع فتسقط عنه لكن هذا ظاهر إذا اقتدى عقب أحرامه أماً لمضى بعده ما يسع الفاتحة أو بعضهما من
 غير قراءة فهل تسقط عنه أو يجب عليه قراءتها في الأول وبعضها في الثاني وعلى هذا هل هو في الأول كالموافق
 وفي الثاني كالمسبوق أو كيف الحال فيه نظر سم على حج أقول الأقرب أنه كالمسبوق لأنه لم يدرك معه بعد
 اقتدائه به ما يسع الفاتحة ولا نظر لما مضى قبل الاقتداء بعد الإحرام لأنه كان منفرداً فيه حقيقة عش
 (قوله نظير مأمور) أي في قطع المأموم القدوة سم (قوله أو يفرق بأنه مع العذر ثم لا خلاف الخ) أي فلا
 تكره الصلاة ولا تبطل قطعاً وأما هنا فالعذر وإن اعتبرناه هنا فقابل الأظهر لا يكتفي بذلك بل يقول ببطان

جائز) فلا تبطل صلاته به
 (في الأظهر) مع الكراهة
 المفوتة لفضيلة الجماعة
 وذلك لما فعله الصديق
 رضي الله عنه لما جاء ﷺ
 وهو أمام فتأخر واقتدى
 به إذا لا مأمور بحكم المنفرد
 وصح أنه ﷺ أحرم
 بهم ثم تذكر في صلاته أنه
 جنب فذهب فاغتسل ثم
 جاء واحراً بهم ومعلوم
 أنهم انشؤا نية اقتداء به
 لأن صلاتهم هنا لم ترتبط
 بصلاة إمام بخلاف ما يأتي
 قريباً وهل العذر هنا كافي
 صورة الخبر وكان اقتدى
 ليتحمل عنه الفاتحة
 فيدرك الصلاة كاملة في
 الوقت مانع للكراهة
 نظير مأمور أو يفرق بأنه
 مع العذر

ثم لا خلاف فيه بخلافه هنا على ما اقتضاه (٣٣٠) كلامهم محل نظر وهو الى الثاني اميل قال الجلال البلقيني لم يتعروضوا للامام اذا اراد أن

يقتدى بآخر ويعرض
عن الامامة وهذه وقعت
للصديق مع النبي صلى الله
عليه وسلم لما ذهب للصلح بين
جماعة من الانصار وفي
مرض موته ثم جاء وهو في
الصلاة فاخرج نفسه من
الامامة واقتدى بالنبي صلى
الله عليه وسلم والصحابة
رضي الله عنهم اخر جوا
انفسهم عن الاقتداء به
واقتدوا بالنبي صلى الله عليه
وسلم وقضية استدلالهم بالاول
للاظهر كما مر جواز ذلك بل
الاتفاق عليه والثاني ظاهر
اهم لم يخصوا واستظهاره للثاني
فيه نظر بل لا يصح اما ولا
في الصحيحين ان ابا بكر
استخلف النبي صلى الله عليه
وسلم وعند الاستخلاف
لا يحتاج المأمومون لنية بل
لو خرج الامام من الصلاة اى
او الامامة كما صرح به قولهم
إذا جاز الاستخلاف مع عدم
بطلان صلاة الامام فمع
بطلانها اولى ثم قدم هو او
بعض المأمومين او تقدم
اجنبى ولو غير مقتد به
بشرطه لم يحتاجوا لنية
بالخليفة كما باتى فاندفع قول
الجلال والصحابة اخر جوا
انفسهم الخروج واندفاعه
ان الجماعة باقية في حقهم
لكن رابطة الاول زالت
وخلفتها رابطة الثاني من
غير استئذان نية منهم واما
ثانيا فقد صرح القفال بان
الامام لو اقتدى بآخر سقط

الصلاة لتقدم احرام المأموم على احرام الامام واقتضت مراعاة ذلك بقاء الكراهة ع (قوله ثم) يغنى عنه
ضمير بانه الراجع لما مر (قوله بخلافه هنا) والاولى بخلاف ما هنا (قوله وهو) اى النظر والفكر او
القلب او كلامهم (قوله الى الثاني اميل) هو قوله او يفرق وهذا هو المعتمد ع وش وكتب عليه سم ايضا
ما نصه قد يشك كل عليه واقعة الصديق مع عدم انكاره عليه الصلاة والسلام عليه وعدم بيان الحال مع ان
ذلك الوقت وقت بيان الوجه استثناء فعل الصديق نفسه بكل حال اذ للنبي صلى الله عليه وسلم من الجريمة
والاجلال وللصلاة خلفه من الفضل والكمال ما ليس لغيرهما (قوله وفي مرض موته) اى ولما تاخر ولم
يخرج الى المسجد في مرض الخ (قوله وقضية استدلالهم بالاول) اى اخراج الصديق نفسه من الامامة رشيدى
عبارة ع وش وهو اقتداء الصديق بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله كما مر) اى فى قوله وذلك لما فعله الصديق
(قوله والثاني) اى اخراج المأمومين انفسهم من الاقتداء والاقتداء بآخر رشيدى عبارة ع وش قوله والثاني
هو اقتداء الصحابة بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله ظاهر) اى فى نفسه لوضوح انهم لا يتابعون غير الامام
الاول بدون نية اقتداء (قوله واستظهاره للثاني فيه نظر الخ) وما يؤيد كلام الجلال ما سياتى فى الاستخلاف
انه ممنوع قبل الخروج من الصلاة وقضية قول القفال لو اقتدى الامام بآخر فى بطلان صلاته قولان كالواحد
منفردا ثم نرى جماعة يوافقوه ما قاله الجلال من الجواز لانه هو الراجح فى المسئلة ونرى القفال على الجواز تصيير
المقتدى به منفردا وان لم يكن الاقتداء بمن اقتدى به مستدلا بقصة ابي بكر وفى ذلك تصريح منه بما مر عن
الجلال من انها من قبيل انشاء القدوة لا الاستخلاف وفى الخادم ما يؤيد ذلك شرح م راهم قال الرشيدى
قوله مر وما يؤيد الخ وجه التأييد انه لو كان ما فعله الصديق من باب الاستخلاف لكان اخراج نفسه من الصلاة
قبل تاخره عنه صلى الله عليه وسلم لانه شرط الاستخلاف اى والواقع فى القصة خلاف ذلك لكن لك ان تقول
اذا كان الاستخلاف فيها ثابتا بتأني الصديقين لا يسوغ انكاره وحينئذ فلا بد من جواب عن فعل الصديق اى وافق
ما قالوه واجاب عنه الشهاب سم بانه ليس المراد بالاستخلاف فى القصة الاستخلاف الشرعى اه (قوله فى
الصديقين ان ابا بكر استخلف) فقد يقال ليس الاستخلاف الشرعى سم (بشرطه) وهو عدم مخالفة غير المقتدى
للامام فى ترتيب صلاته (سقط اقتداؤهم به الخ) وهل يحتاجون حينئذ الى نية المفارقة لوجود المتابعة ظاهرا
اولا فيه نظر ولعل الاول اقرب واما لو اخرج الامام نفسه من الامامة بمجرد دالنية من غير تاخر ولا اقتداء
بغيره فالوجه بقاء اقتداؤهم به وجوب متابعتهم لان اخرجه نفسه من الامامة لا يزبد على ترك نية الامامة

اى فى قطع القدوة (قوله وهو الى الثاني اميل) قد يشك كل عليه واقعة الصديق رضى الله عنه مع عدم
انكاره عليه الصلاة والسلام عليه وعدم بيانه الحال مع ان ذلك الوقت وقت البيان والوجه استثناء فعل
الصديق نفسه بكل حال اذ للنبي صلى الله عليه وسلم من الجريمة والاجلال وللصديق خلفه من الفضل والكمال
ما ليس لغيرهما (قوله واستظهاره للثاني فيه نظر بل لا يصح الخ) وما يؤيد كلام الجلال ما سياتى فى
الاستخلاف من انه ممنوع قبل الخروج من الصلاة بل من الامامة وقضية قول القفال لو اقتدى الامام بآخر
فى بطلان صلاته قولان كالواحد منفردا ثم نرى جماعة يوافقوه ما قاله الجلال من الجواز لانه هو الراجح فى
المسئلة ونرى القفال على الجواز تصيير المقتدين به منفردين وان لم يكن الاقتداء بمن اقتدى به مستدلا بقصة ابي
بكر وفى ذلك تصريح منه بما مر عن الجلال من انها من قبيل انشاء القدوة لا الاستخلاف وفى الخادم ما يؤيد
ذلك ش م (قوله ان الامام لو اقتدى بآخر سقط اقتداؤهم به) ظاهره انه لا يحتاج فى صحة اقتدائه
بآخر الى اخراج نفسه من الامامة قبل الاقتداء بل اقتداؤه بالآخر يتضمن خروجه من الامامة وفيه نظر
وهل يحتاج المقتدى به حينئذ الى نية المفارقة لوجود المتابعة ظاهرا اولا فيه نظر ولعل الاول اقرب واما لو
اخرج الامام نفسه من الامامة بمجرد دالنية من غير تاخر ولا اقتداء بغيره فالوجه بقاء اقتداؤهم به وجوب
متابعتهم لان اخرجه نفسه من الامامة لا يزبد على ترك نية الامامة وذلك لا يمنع الاقتداء بخلاف ذلك لما
يقتضيه اطلاق عبارة الشارح و باتى فى الاستخلاف آخر باب الجمعة سنن به عليه بها مش ذلك المحل وفاقا لمقتضى

اقتداؤهم به وصاروا منفردين ولهم الاقتداء بالامام الثاني الذى اقتدى به الامام لقصة الصديق فقوله صاروا منفردين وذلك

وإن كان ضعيفا كاعلم بمتقرر يد قول الجلال أخر جوا انفسهم عن الاقتداء به واما قوله (٣٦١) واقتدوا بالنبي ﷺ اى تابعوه

لما تقرر أنهم لا يحتاجون
لنية فصحيح كما صرحت
به رواية الصحيحين
والحاصل أن أبا بكر أخرج
نفسه عن الامامة بتأخره عنه
ﷺ الثابت في الصحيحين
ثم نوى الاقتداء به ﷺ
والصحابة بتقدمه ﷺ
بعد استخلاف أبي بكر له
صاروا مقتدين به وإن لم
ينوا ذلك ومعنى رواية
والناس يقتدون بأبي بكر
انه كان يسمعون تكبيره
ﷺ لا امتناع الاقتداء
بالمأموم اتفاقا (تنبية)
في المجموع في روايات قليلة
ذكرها البيهقي وغيره ان
النبي ﷺ صلى في مرض
وفاته خلف أبي بكر واجاب
الشافعي والاصحاب عنها
إن صحت بانها كانت مرتين
مرة كان صلى الله عليه وسلم
مأموما ومرة كان إماما اه
وقد يجمع بانه اولا اقتدى
بأبي بكر ثم تأخر أبو بكر
واقضى به ولعل الجميع بهذا
اقرب لتصريحهم بانه
ﷺ لم يصل وراء احد
من أمته الا وراء عبد الرحمن
ابن عوف في تبوك (وإن
كان في ركعة اخرى) غير
ركعة الامام متقدما عليه
او متأخرا عنه إذ لا يترتب
عليه محذور لانه يلغى نظم
صلاة نفسه ويتبعه كما قال
(ثم) بعد اقتدائه به (يتبعه)
وجوبا (فانما كان واقعا)

وذلك لا يمنع الاقتداء سموعش (قوله وإن كان ضعيفا) في اطلاق تصغيره نظرا لإذجر الاقتداء الامام
باخر لا يستلزم تحقق استخلافه سم (قوله بما تقرر) اى في قوله ووجه اندفاعه الخ (قوله يرد قول الجلال
اخر جوا الخ) اى لانه يدل على خروجهم من غير إخراج سم (قوله واما قوله) اى الجلال البلقيني سم
(قوله اى تابعوه) فيه ان ظاهر كلام الجلال انهم احدثوا نية الاقتداء سم (قوله لما تقرر الخ) لتعليل
لقوله اى تابعوه (قوله بتأخره عنه الخ) فيه ان مجرد تأخره عنه ﷺ لا يقتضى خروجه من الامامة
بل لا بد من لتأخره عن المأمومين وتأخره عنه لا يستلزم تأخره عنهم بل عدم تأخره عن الجميع قطعى للقطع
بانه لم يصروا اجمعين فالوجه ما قاله الجلال من انه اخرج نفسه بالنية نهاية وسم (قوله والصحابة الخ)
اى وإن الصحابة الخ (قوله ومعنى روايته الخ) الى التنبيه في النهاية (قوله في المجموع) خبر مقدم لما بعده مراد به
لفظه و (قوله في روايات) خبر مقدم لقوله ان النبي الخ (قوله عنها إن صحت) اى تلك الروايات (قوله بانها
الخ) اى والقضية (قوله اه) اى ما في المجموع (قوله وقد يجمع) اى بين تلك الروايات والرواية السابقة
عن الصحيحين (قوله لم يصل الخ) اى صلاة كاملة قول المتن وإن كان في ركعة الخ هو غاية عش (قوله غير
ركعة الامام) الى قوله ومر في النهاية والمعنى (قوله متقدما عليه الخ) اى في افعاله (قوله لانه يلغى صلاة نفسه
الخ) اى في المستقبل لافى الماضى حتى إذا اقتدى بعد طمأنينة ركوعه بقائمه حسب له هذا الركوع دون
ما ياتى به مع الامام بل ذلك للمتابعة سموعش (قوله ثم يتبعه قائما كان واقعا مثلا) اى اورا كعا او

قوله أول الفصل وأنها لا تنقطع بنية الامام قطعها الخ (قوله وإن كان ضعيفا) في اطلاق تصغيره نظر إذ
مجرد اقتداء الامام باخر لا يستلزم تحقق استخلافه (يرد قول الجلال اخرج جوا انفسهم) اى لانه يدل على
خروجهم من غير إخراج (قوله واما قوله) اى الجلال (قوله اى تابعوه) لا يقال كيف يلتزم مدافع قول
الجلال اخرج جوا انفسهم الخ الذى اعترض عليه فيه بما تقدم فهذا لعل المعطوف في كلام على ما ينافيه
المعطوف عليه في ذلك الكلام لا نأقول إنما يرد هذا لو كان إخراجهم انفسهم عن الاقتداء مانعا عن
الاستخلاف وهو ممنوع (قوله اى تابعوه الخ) فيه ان ظاهر كلام الجلال انهم احدثوا نية الاقتداء (قوله
بتأخره عنه ﷺ) فيه امور احداها ان مجرد تأخره عنه لا يقتضى خروجه من الامامة بل لا بد من
تأخره عن المأمومين وتأخره عنه لا يستلزم تأخره عنهم بل عدم تأخره عن الجميع قطعى للقطع بانه لم يصر
ورا اجمع الثاني ان الامام إذا تأخر هل يجب على المأموم نية المفارقة او للفروقات صورة الاقتداء والنتيجة
الثاني ثم رايت ما تقدم الثالث قد يتوهم بطلان صلاة المأموم بتأخر الامام وليس كذلك لان المبطل تقدم
المأموم لا يصير ورته متقدما بلا نعد منه (والصحابة بتقدمه) اى صاروا مقتدين قال في شرح الارشاد ويكره
ذلك اى الاقتداء للمنفرد دون المأموم الا فى الجموع من انه لو اقبلت جماعة ثم نقلها الى جماعة اخرى
بان احر حرم خلف جنب او محدث جبل حاله ثم علم الامام فخرج وتظهر ثم رجع فاحرم بالصلاة فالحق المأموم
صلاته بصلاته ثانيا او جاء اخر فالحق صلته بصلاته بعد علمه بمحدث الاول جاز ذلك بلا خلاف وتكون
صلاة المأموم انعقدت جماعة ثم صارت بعد ذلك جماعة بخلاف من احر حرم منفردا وكذا إذا حدث الامام
واستخلف فان المأمومين نقلوا اصلاتهم من جماعة الى جماعة اه وبه يعلم انه لو كان في جماعة فنوى قطعها من
غير تبين نقص فى الامام ثم اقتدى بامام اخر كره له لوجود الخلاف فى البطلان خلافا لمن وهم فيه ولو
فارق الاول لعذر اتم منفردا ويكره له الاقتداء باخر فيما يظهر اه ما فى شرح الارشاد (قوله لانه يلغى
نظم صلاة نفسه) اى فى المستقبل فلا ينافى أنه قد يلتزم أنه لا يبلغه فى الماضى حتى إذا اقتدى بعد طمأنينة
ركوعه بقائمه حسب له هذا الركوع دون ما ياتى به مع الامام بل ذلك للمتابعة (قوله فى المتن ثم يتبعه قائما
كان واقعا مثلا) اى اورا كدا او ساجدا وقضية ذلك انه لو اقتدى من فى الركوع او السجدة الاولى
يمن فى القيام قام من ركوعه او سجده اليه وعلى هذا فهل يعتدله ركوعه او سجده الذى فعله قبل
الاقتداء حتى إذا قام عنه اليه لا يلزمه قراءة الفاتحة الظاهر ان الامر كذلك وقضية ايضا انه لو اقتدى من

ساجدا وقضية ذلك أنه لو اقتدى من في الركوع أو السجدة الأولى بمن في القيام قام من ركوعه أو سجوده اليهو على هذا هل يعتدله بركوعه أو سجوده الذي فعله قبل الاقتران حتى إذا قام عنه اليه لا يلزمه قراءة الفاتحة الظاهر ان الأمر كذلك يقضيه ايضا انه لو اقتدى من في الاعتدال بمن في القيام وافقه وإن لزمه تطويل الاعتدال لأنه ليس باعتدال بل موافقة للإمام في قيامه اه سم وبقي ما لو اقتدى من في الجلوس بين السجدة بين بمن في التشهد فهل له ان يأتي بالسجدة الثانية ام لا فيه نظر والقرب بل المتعين الثاني لوجوب تبعية الامام فيما هو فيه ثم ان كان الاقتران في التشهد الاول وافق الامام فيما هو فيه وأتى بركعة بعد سلام امامه وإن كان في الاخير وافقه فيما هو فيه ثم أتى بسجدة بعد سلام امامه وإن طال ما بين السجدة بين وينبغي ان مثل الاقتران في التشهد الاخير ما لو اقتدى به في السجدة الاخرة من صلاته بعد الطمأنينة فينتظره في السجود ولا يتبعه فيما هو فيه ع ش بخذف (قوله في تشهد) اى الاخير ومثله السجدة الاخرة من الركعة الاخرة والضابط انه يتبعه إلا إذا كان المأموم في التشهد الاخير او السجدة الاخرة من الركعة الاخرة بحجى ومرو آتفا عن ع ش ما وافقه (قوله ولو في الجمعة) ظاهره وإن نوى به المقتدى الجمعة فتحصل له الجمعة مع فعل اربعين لها وبذلك اتفق الشارح فليتزم سم (قوله واقتداؤه بغيره الخ) تقدم عن قريب عن النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله بالنية) الى قول المتن فبعد في النهاية (بالنية) (فرع) لو تلفظ بنية المفارقة عمد ابطالت صلاته كما هو واضح وفا لا ما جزم به م سم على المنهج اى بخلاف ما لو كان ناسيا او جاهلا فلا تبطل صلاته لكن الاقرب انه يسجد لسهو حينئذ لان القدوة اختلفت بالتلفظ بنية المفارقة ع ش قول المتن (وإن شاء انتظره) قال في شرح العباب قال الاذرعى ويجب الجزم بحرمة الانتظار إذا كانت صلاة الامام يقع بعضها خارج الوقت وهو ظاهر إن شرع وقد بقي من الوقت ما لا يسعها ولا جاز لا نه مد لها وهو حينئذ جائز كما مر اه سم (قوله بعبده السابق الخ) اى بان لا يحدث جلوس تشهد لم يحدثه امامه ع ش عبارة سم يحتمل ان مراده ان لا يكون الانتظار في جلوس احده ولم يحدثه الامام كافى مصلى المغرب خلف العشاء مثلا اه (قوله وهو الافضل) اى على قياس ما مر في اقتداء الصبح بالظهر معنى عبارة سم وكونه الافضل لا ينافى أنه لا فضيلة فيه من حيث الجماعة اه وعبارة ع ش والرشى قديقال كيف يكون أفضل مع حكمه بكر اه الاقتران وقد يجاب بان سبب ذلك ما في المفارقة من قطع العمل وذلك لا ينافى السكر اه وفوات فضل الجماعة باعتبار معنى اخر اه عميرة اه (قوله فانه) اى فعل ما لا يعتدله (قوله وما يفعله) الى قول المتن فيعيد في المغنى (قوله وما فاتكم فاتموا) قديقال حل فاتموا على ظاهره وتاويل واقتض ماسبق ليقفك ليس

في الاعتدال بمن في القيام وافقه وإن لزمه تطويل الاعتدال وفي هذا كلام تقدم في هامش فصل يجب متابعة الامام فرأجعه ثم بعد ذلك وقع البحث فيما لو اقتدى من في السجدة الاولى من اخر صلاته بمن في القيام فهل يجوز له انتظاره في السجود وجوز مرانه يجوز له انتظاره فيه وقد يؤيده انه لو اقتدى مصلى المغرب بالظهر فانه يجوز له انتظاره في سجود ركعته الاخرة كما هو الظاهر فليتأمل (قوله ولو في الجمعة) ظاهره وإن نوى به المقتدى الجمعة فتحصل له الجمعة لفعله إياها جماعة مع فعل اربعين لها وبذلك اتفق الشارح فليتنظر (قوله في المتن وإن شاء انتظره) قال في شرح العباب واستشكل جزا الانتظار بأنه يلزم عليه تكرره بتكرار الاقتداء ويرد بانه لا يحذور وفيه في ذلك خلافا لمن وهم فيه قال الاذرعى ويجب الجزم بحرمة الانتظار إذا كانت صلاة الامام يقع بعضها خارج الوقت وهو ظاهر ان شرع وقد بقي من الوقت ما لا يسعها ولا جاز لا نه مد لها وهو حينئذ جائز كما مر اه (بعبده السابق) يحتمل ان مراده ان لا يكون الانتظار في جلوس احده لم يحدثه الامام كافى مصلى المغرب خلف العشاء مثلا (وهو الافضل) وكونه الافضل لا ينافى انه لا فضيلة فيه من حيث الجماعة بدليل قوله السابق مع السكر اه المفارقة لفضيلة الجماعة إذا كانت فضيلة الجماعة فاتته لم تحصل في السلام مع الامام فقول المحلى وظاهر انها لا نفوت في المفارقة للتخير بينها وبين الانتظار في غير ذلك مما لم يحكم بفوات الجماعة فيه كما في الصبح خلف الظهر فليتأمل (قوله وما فاتكم فاتموا) قديقال حل فاتموا على ظاهره وتاويل

ومر في فصل نية القدوة انه لو اقتدى به في تشهده انتظره ولا يتابعه (فان فرغ الامام أو لافه وكسبوق) فيقوم ويتم صلاته وحينئذ يجوز الاقتداء به ولو في الجمعة واقتداؤه بغيره (لانيها) (او) فرغ (هـ) اى المأموم أولا (فان شاء مفارقة) بالنية وسلم ولا كراهة لانه فراق لعذر (وإن شاء انتظره) بعبده السابق في فصل نية القدوة (ليسلم معه) وهو الافضل (وما أدركه المسبوق مع الامام مما يعتدله به لا كالاقتدال وما بعده فانه لمحض المتابعة فلا يكون من محل الخلاف) (فاول صلاته) وما يفعله بعد سلام الامام فأخر صلاته للخبر المنفق عليه فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتكموا والامام يستلزم سبق ابتداء

نخبر مسلم واقتض ماسبقك يحمل القضاء فيه على المعنى اللغوي لانه مجاز مشهور على انه (٣٣٣) يتعين ذلك لاستحالة حقيقة القضاء

الشرعية هنا (فيعيد في الباقي)
من الصبح مثلاً من أدرك
ثانيتها معه التي هي أولى
الماموم وقت مع فيها كما
هو السنة كما مر وافاده قوله
يعيد (القنوت) لان محله
آخر الصلاة وفعله قبله مع
الامام لمحض المتابعة (ولو
أدرك ركعة من المغرب)
مع الامام (تشهد في ثانيتها)
إذ هي محل تشهده الاول
وتشهده مع الامام في أولى
نفسه لمحض المتابعة وهذا
اجماع منا ومن المخالف
وهو حجة لنا على ان ما يدركه
معه أول صلاته ومر أنه لو
أدرك في أخيرتي رباعية مثلاً
فان أمكنه فيهما قراءة
السورة معه قرأ أو لا قرأهما
من غير جهر لانه صفة لا
تقتضي في أخيرتي نفسه
تداركاً لها لعذر (وان
أدرك) أي المأموم الامام
(را كما أدرك الركعة) أي
واما فاته من قيامها وقراءتها
وان قصر بتأخير تحرره لا
لعذر حتى ركع للخبر
الصحيح بذلك وبه علم انه
لا يسن الخروج من خلاف
جمع من أصحابنا وغيرهم انه
لا يدركها لمخالفتهم لسنة
صحيحة فقول الأذري
الاحتياط توقي ذلك إلا
أن يضيق الوقت وتكون

أولى من العكس إلا أن توجه الأولوية باستحالة حقيقة القضاء الشرعية إلا أن يقال يحتمل أن له حقيقة
أخرى شرعية سم (قوله خبر مسلم الخ) أي الموم سبق الآخر (قوله) فمحمول على القضاء الخ) وقد يقال
وهو وان حملناه على المعنى اللغوي فلغزاً ماسبقك يشعر بما مر منه رشدي (قوله) يتعين ذلك) أي محله
على القضاء اللغوي عش (قوله) لاستحالة حقيقة القضاء الخ) أي لانه عبارة عن فعل الصلاة خارج
وقتها معنى وقد تمتع دلالة هذه الاستحالة على التعيين لجواز ان للقضاء شرعاً معنى آخر كوقوع الشيء في غير
محله وان كان في وقته سم على حجة اه عش (قوله مثلاً) أي او من الوتر في النصف الاخير من رمضان
(قوله لان محله) إلى قول المتن وإن أدرك في النهاية والمعنى إلا قوله من غير جهر لانه صفة لا تقتضي (قوله
ومن المخالف) وهو مالك وابو حنيفة رضي الله تعالى عنهما يجزى (قوله وم) أي في صفة الصلاة (قوله
مثلاً) أي او ثلثية كالغرب وفي الحلبي عن اليعاب انه يكرر السورة مرتين في ثلثة المغرب اه (قوله
ولا أفرادهما) الأولى هنا وفي قوله الآتي لهما الأفراد (قوله لانه الخ) علة لقوله من غير جهر والضمير
للجهر و (قوله في خبرتي الخ) متعلق بقوله قرأهما (قوله تدارك الخ) عبارة المعنى لثلاثاً تخلو صلاته منها اه
وعبارة الرشدي قوله تدارك الخ أي لثلاثاً تخلو صلاته عن قراءة السورة حيث لم يفعلها ولم يدركها مع الامام
وليس المراد هنا التدارك بمعنى القضاء بديل انه لو أدرك القراءة في أخيرتي الامام فعلها ولا تدارك اه (قوله
أي الماموم) إلى قوله وبه علم في المعنى وإلى قول المتن ويكره في النهاية قول المتن (را كما) أي او قريباً من
الركوع بحيث لا يمكنه قراءة الفاتحة جميعاً قبل ركوعه شرح بافضل قول المتن (أدرك الركعة) ظاهره انه
لا فرق في إدراكها بذلك بين ان يتم الامام الركعة ويتمها معه او لا كان احدث في اعتداله وهو كذلك نهاية
ومعنى قال عش قوله في اعتداله أي اوفى ركوعه بعد طائفة المسبوق اه زاد الرشدي ويشمل هذا قوله
الآتي قريباً فلا يضطر طر وحديثه الخ وصرح به الشهاب ابن حجر نقلاً عن القاضي في شرح العباب اه
(قوله أي ما فاته من قيامها الخ) أي ولا ثواب فيها لانه إنما يثاب على فعله وغاية هذا ان الامام تحمل عنه
لعذر عش وفي البجيرمي عن الشوري قوله أدرك الركعة أي وثوابها كافي المحلى في كتاب الصوم حتى
ثواب جماعتها اه (قوله ربه) أي بذلك الخبر (قوله لمخالفهم الخ) متعلق بعدم سن الخروج من الخلاف
وعلة له (قوله توقي ذلك) أي خلاف الجمع (قوله يرد الخ) خبر فقول الأذري الخ (قوله ولو ضاق الوقت الخ)
أي عما يسع ركعة كاملة عش (قوله لومه الاقترابه) ظاهره وان عذر بالتأخير وفيه وقفه سم على حجة اه
رشدي (قوله لومه الاقترابه الخ) كان وجهه لتصير صلاته اداء لا قضاء يظهر انه لو كان ذلك وسيلة إلى وقوع
جميع الصلاة في الوقت وجب ايضا للتأخير تركه إلى إخراج جزء من الصلاة عن الوقت بصري اقول كلام
الشارح والنهاية المتقدم في شرح ولو اخرج من منفرد الخ كالصريح في خلاف ما استظهره وعلى فرض تسليمه
ينبغي تقييده بما رأنا في هامش قول المصنف وان شاء انتظر (قوله إنما يدركها) إلى قول المتن قبل ارتفاع
الخ في المعنى وإلى قوله ويكبر والنهاية (قوله بشرط ان يكون ذلك الركوع محسوبا الخ) ولو اتى الماموم مع
الامام الذي لم يحسب ركوعه بالركعة كاملة بان أدرك معه قراءة الفاتحة حسبته الركعة لان الامام لم
يتحمل عنه شيئاً نعم ان علم سهوه او حدثه ثم نسي لومه الاعادة لتقصيره كما علم بتمام نهاية ومعنى (قوله

واقتض ماسبقك ليتفق ليس أولى من العكس إلا أن توجه الأولوية باستحالة حقيقة القضاء الشرعية إلا ان
يقال يحتمل أن له حقيقة أخرى شرعية (قوله) لاستحالة حقيقة القضاء الخ) قد تمتع دلالة هذه الاستحالة على
التعيين لجواز ان للقضاء شرعاً معنى آخر كوقوع الشيء في غير محله وإن كان في وقته (قوله) لومه الاقترابه)
ظاهره وان عذر بالتأخير وفيه وقفه (قوله فلا يضطر طر وحديثه الخ) قال في شرح العباب ولو احدث الامام
في سجودهم يؤثر في إدراك الماموم الركعة بخلاف كافي المجموع قال لانه أدرك ركوعاً محسوباً للامام
ذكره البغوي وغيره وهو ظاهر والذي يظهر ان حديثه بعد أن أدركه الماموم في الركوع واطمأن كذلك

ثانية الجمعة يرد بما ذكره ولو ضاق الوقت وأمكنه إدراك ركعة بادر الكركرها مع من يتحمل عنه الفاتحة لومه الاقترابه كما هو ظاهر
(قلت) إنما يدركها (بشرط أن) يكون ذلك الركوع محسوباً له كما يفيد كلامه في الجمعة بأن لا يكون محدثاً عنده فلا يضطر طر وحديثه

بعد إدراك المأموم له معه) ظاهره وإن لم يدرك السجود سمى بل وإن لم يدرك الاعتدال كما مر عن النهاية والمغني
والإيعاب (قوله) أن ركوع صلاته الثاني أي من الركعة الثانية أو الأولى إذا كان المأموم موافقا للإمام في
صلاته لما مر من عدم صحة نحوه المكتوبة بمصلي السكوف في الركعة الأولى مطلقا عن (قوله) لا تدرك به
الركعة) أي ركعة السكوف نعم لو اقتدى به أي في الركعة الثانية من السكوف في غير مصليها أدرك الركعة
لأنه أدرك معركه كوعا محسوبا شرح مرآة سم قال الرشيدى قوله غير مصليها أي أو مصليها كسنة الظهر
فما يظهر اه (قوله) لا بالمكان الخ) وصورة الامكان كان زادا في انحناؤه على أقل الركوع قدر الوتركة
لأطان و (قوله) يقينا) متعلق بيطمئن عن (قوله) يقينا) إلى قوله ويسجد الشاك في المغني (قوله) يقينا)
وذلك المشاهدة في البصير ووضع يده على ظهره في الاعشى بحيرى قول المتن (قبل ارتفاع الامام) دخل فيه
مالو كان الامام أتى بأكمل الركوع وأزاد في الانحناء ثم اقتدى به المأموم فشرع الامام في الرفع والمأموم في
الهوى وأطان يقينا قبل مفارقة الامام في ارتفاعه لقل الركوع وهو ظاهر ويصرح به كلام شيخنا
الزبادى عن قول المتن (ولو شك الخ) أي المسبوق المقتدى ابتداء وما إذا قرأ المنفرد الفاتحة ثم اقتدى بمن
في الركوع ثم شك في إدراك حد الاجزاء فلا يضرب لانه لما أتى بالفاتحة قبل الركوع كان بمنزلة الموافق فيدرك
الركعة وإن لم يطمئن قبل ارتفاع الامام أو شك وفاقا مرآة سم (قوله) وكذا أن ظن الخ) أي وإن نظره فيه
الزركشى نهاية ومغني (قوله) بل غلب على ظنه) يتجه الاكتفاء بالاعتقاد الجازم مرآة سم عبارة الكردى
على بافضل قوله يقينا هذا منقول المذهب وفي سم على التحفة نقلا عن بحث مرآة سم انه يكفي الاعتقاد الجازم
عبارة القليوبي على المحلى ومثل اليقين ظن لا تردده معه كاهو ظاهر في نحو بعيد وأعمى واعتداه شيخنا الرملى
ونظر العلامة ملا ابراهيم الكوراني في منقول المذهب بما بينه في الاصل وكذلك نظره في الزركشى ولا يسع
الناس إلا هذا ولا يلزم أن المقتدى بالامام في الركوع مع البعد لا يكون مدركا للركعة مطلقا اه وعبارة عميرة
ونقل عن الفارقي انه إذا كان المأموم لا يرى الامام فالمعتبر أن يغلب على ظنه انه أدرك الامام في القدر المجزى
اه (قوله) ويسجد الشاك الخ) يؤخذ من التعليل أن محله أن استمر الشك إلى ما بعد سلام الامام بصرى
(قوله) لانه شك الخ) يؤخذ منه انه لا يسجد فيما لو اقتدى بمصلي المغرب بمصلي العشاء في ركوع الامام وشك
في إدراك حد الاجزاء لانه وإن الغنى هذه لكن ثالثته بدر كما مع الامام كاهو ظاهر سم قول المتن (ويكبر
للأحرام) أي وجوبا كغيره في القيام أو بدله فإن وقع بعرضه غير القيام أي بان كان في محل لا تجزى عليه
الفرءة لم تنعقد صلاته فرضا ولا نفلا نها بقومغنى وعميرة قال الرشيدى قوله لم تنعقد صلاته فرضا ولا نفلا
ظاهرة ولوجاهلا ويوافقه ما نقل عنه في شرح هدية الناصح لكن يخالفه ما قدمه في هذا الشرح في صفة
الصلاة قبيل الركن الثاني اه وقال عرش قوله لم فرضا ولا نفلا كذا في نسخة وظاهره انه لا فرق في ذلك
بين العالم والجاهل لسكرته قال في صفة الصلاة ما نصه أو ركع مسبوق قبل تمام التكبير جاهلا انقلب
أخذا من العلة المذكورة ثم رأيت القاضي صرح بما يؤيد ما ذكرته الخ اه (قوله) بعد إدراك المأموم له معه)
ظاهرة وإن لم يدرك السجود (قوله) وسند ذكر في السكوف أن ركوع صلاته الثاني لا يدرك به الركعة) أي
ركعة السكوف نعم لو اقتدى به فيه غير مصليها أي في الركعة الثانية أي من السكوف أدرك الركعة لأن
أدرك معركه كوعا محسوبا شرح مرآة سم (قوله) وإن يطمئن قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع والله اعلم ولو
شك في إدراك حد الاجزاء لم تحسب ركعته) وقع البحث هل يجري ذلك في منفرد أو الفاتحة ثم اقتدى بمن في
الركوع فهل يشترط في إدراك الركعة أن يطمئن قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع ويضربه الشك في
إدراك حد الاجزاء لانه لما لم يدرك بعد اقتدائه قدر الفاتحة كان بمنزلة المسبوق فله حكمه ولا يجري ذلك فيه
لانه لما أتى بالفاتحة قبل ركوع الامام كان بمنزلة الموافق فيدرك الركعة وإن لم يطمئن قبل ارتفاع الامام أو
شك فيه نظرا و الظاهر وفاقا لمرآة فليمتا مل (قوله) وكذا أن ظن الخ) يتجه الاكتفاء بالاعتقاد الجازم مرآة سم
(قوله) لانه شك بعد سلام الامام الخ) يؤخذ منه انه لا يسجد فيما لو اقتدى بمصلي المغرب بمصلي العشاء في

بعد إدراك المأموم له معه
ولا في ركوع زائد سبابه
وسند ذكر في السكوف أن
ركوع صلاته الثاني لا يدرك
به الركعة أيضا لانه وإن
حسب له بمنزلة الاعتدال
وأن (يطمئن) بالفعل
لا بالمكان يقينا (قبل
ارتفاع الامام عن أقل
الركوع والله اعلم ولو شك
في إدراك حد الاجزاء)
بأن شك هل اطمأن قبل
ارتفاع الامام عن أقل
الركوع (لم تحسب ركعته
في الاظهر) وكذا إن ظن
إدراك ذلك بل أو غلب على
ظنه لأن هذا رخصة وهي
لا بد من تحقق سببها فلم
ينظر لأصل بقاء الامام فيه
ويسجد الشاك للسبب لانه
شاك بعد سلام الامام في
عدد ركعاته فلم يتحمله
عنه (ويكبر)

المسبوق (للا حرام ثم الركوع) ومثله هنا وفيما يأتي من سجدة تلاوة وخارج الصلاة لانه (٣٦٥) تعارض في حقه قرينتا الافتتاح والموى

لاختلافهما وحيث لا يحتاج لنية احرام بالاولى إذ لا تعارض ويظهر ان محله ان عزم عند التحريم على ان يكبر الركوع أيضا ما لو كبر للتحريم غافلا عن ذلك ثم طرأ له التكبير للركوع فكبر له فلا تفيد هذه التكبيرة الثانية شيئا بل يلي في الاولى التفصيل الآتي (فان نواهما) أى الاحرام والركوع (بتكبيرة) واحدة اقصر عليها (لم تنعقد) صلاته (على الصحيح) لانه شرك بين فرض وسنة مقصودة فأشبهه نية الظهر وسنته لا الظهر والتحية (وقبل تنعقد) له (نفلا) كما لو اخرج خمسة دراهم مثلا ونوى بها الفرض والتطوع فاتها تقع له تطوعا وعلى الاول يفرق بأن النية ثم يغتفر فيها ما لا يغتفر هنا وايضا فالنفل ثم لا يحتاج لنية فلم يؤثر فيه فساد النية بالتشريك وهنا لا ينعقد إلا بنية فائز فيه اقترانها بنفسه وهو التشريك المذكور ولعل هذا ملحوظ من قال لاجماع معتبر بين المسئلتين (وان) نوى بها التحريم فقط واتمها وهو الى القيام مثلا أقرب منه الى أقل الركوع انعقدت صلاته وان (لم ينو) بها

نفلا لعذره إذ لا يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم اه وهو الأقرب لما علل به اه وبأني أنقاع سم عن شرح الارشاد ما يوافق (قوله المسبوق) أى الذى ادرك امامه في الركوع معنى قول المتن (ثم للركوع) أى ندب بالانه محسوب له فندب للتكبير نهاية ومعنى (قوله ومثله هنا وفيما يأتي سجدة تلاوة الخ) فيكبر للاحرام بهائم موى للسجود سم (قوله وحيث) أى حين إذ يكبر لكل منهما سم (قوله ويظهر ان محله الخ) أى عدم الاحتياج فهذا تقييد لقوله وحيث لا يحتاج الخ الظاهر في انه يكفي تعدد التكبير مطلقا وبه يتدفع اعتراض سم بما نصه قوله إذ لا تعارض فيه نظر بل التعارض ثابت حين الاتيان بالاولى لانفرادها حيث تدوين عدم الانفراد عند الثانية لا يفيد فلو شرط هنا عند الابتدائية الاحرام او نحوها كعزم الاتيان بالتكبير للركوع كان متجها وان كان خلاف ظاهر كلامهم (قوله ان عزم عند التحريم) يتردد النظر فيما لو عزم عند التحريم على الاتيان بتكبيرتين ثم اتى بواحدة من غير قصد تحريم ثم اعرض عن الثانى هل تصح الصلاة الظاهر نعم بصري أى كما يفهمه قول الشارح املوا كبر للتحريم الخ (قوله للتحريم) أى التحريم قول المتن (فان نواهما بتكبيرة الخ) أفهم أنه لا يضر الاطلاق فيما لو أتى بتكبيرتين تصرف الاولى للتحريم مع عدم المعارض والثانية للركوع وهو ظاهر وفي فتاوى الشارح مر ما يوافق وبه هذه بسطة ما نظر به سم على حجب في هذه الصورة ونص الفتاوى شلل عن وجد الامام را كعفا فكبر واطلق ثم كبر اخرى بقصد الانتقال فهل تصح صلاته فاجاب تصح صلاته خلافا لبعضهم ع ش اقول هذه الفتوى تخالف قول الشارح المتقدم ويظهر الخ كما يخالف كلام سم المتقدم هناك وان قوله أى ع ش مع عدم المعارض يقبل المنع فلا يدفع اشكال سم المتقدم (قوله أى الاحرام) الى قوله وعلى الاول فى المغنى لا قوله واحدة الى المتن والى قوله وتزاد في النهاية لا قوله اقصر عليها وقوله ولعل الى المتن (قوله اقصر عليها) يفهم الانعقاد اذالم يقتصر بان أتى بتكبيرتين ونواهما بالاولى لكن قضية تعليل الصحيح عدم الانعقاد هو الوجه سم (قوله ولعل هذا الخ) أى الفرق الثانى وفي النهاية والمغنى ما نصه على ان القياس مدفوع وليس فيه جامع معتبر لان صدقة الفرض ليست شرطاً في صحة صدقة النفل فاذا بطل الفرض صح النفل بخلاف تكبيرة الاحرام فانها شرط في صحة تكبيرة الانتقال فلا جامع بينهما حيث ذاه (قوله وهو الى القيام مثلا) أى ان كان فرضه القيام رشيدى (قوله أقرب منه الى أقل الركوع) يخرج ما اذا صار بينهما على السواء عبارة شرح الارشاد تدخله وهى وان يتمها أى التكبيرة الواحدة التى اقتصر عليها أى ناويا بالاحرام فقط قبل ان يصير أقرب الى أقل الركوع وإلا لم تنعقد إلا للجاهل فتعقده نفلا ما اذا نوى الركوع وحده او مع التحريم او احدهما لابعينه او اطلق فلا تنعقد صلاته فمضام مطلقا ولا نفلا ما لم يكن جاهلا انتهت سم وتقدم عن ع ش اعتاده (قوله لم تنعقد صلاته) ظاهر كلامهم ولو جاهلا وهو بما نعلم به البلوى ويقع كثير اللعوم وفي شرح الارشاد وتنعقد نفلا للجاهل اه حلى وتقدم عن سم وع ش ما يوافق (قوله عنهما) الاولى عن الثانى (قوله وبه) رد الخ أى بالتعليل المذكور (قوله له) أى للصحيح المذكور (قوله محله) أى عدم الاشتراط (قوله من

ركوع الامام وشك في ادراك الحد الاجزاء لانه وان الغنى هذه لكن ثالثه يدركها مع الامام كما هو ظاهر (ومثله هنا وفيما يأتي من سجدة تلاوة الخ) فيكبر للاحرام بهائم موى للسجود (قوله وحيث) أى حين إذ يكبر لكل منهما (إذ لا تعارض) فيه نظر بل التعارض ثابت حين الاتيان بالاولى لانفرادها حيث تدوين عدم الانفراد عند الثانية لا يفيد فلو شرط هنا عند الاطلاق نية الاحرام او نحوها كعزم الاتيان بالتكبير للركوع كان متجها وان كان خلاف ظاهر كلامهم (قوله اقصر عليها) يفهم الانعقاد اذالم يقتصر بان أتى بتكبيرتين ونواهما بالاولى لكن قضية تعليل الصحيح عدم الانعقاد هو الوجه (قوله أقرب منه الى أقل الركوع) يخرج ما اذا صار بينهما على السواء عبارة شرح الارشاد تدخله فتام له وهى وان يتمها أى التكبيرة الواحدة التى اقتصر عليها ناويا بالاحرام فقط قبل ان يصير أقرب الى أقل الركوع والام تنعقد إلا

(شيئا لم تنعقد) صلاته (على الصحيح) لأن قرينة الافتتاح تصرفها الى هوى قرينة الهوى تصرفها الى هاجتيج لقصد صرف عنها وهو نية التحريم فقط لتعارضها وبه رداً لتشكال الاسنوى له بأن قصد الركن لا يشترط لأن محله حيث لا صارف وهنا صارف كما علمت وعلم ن

كلامه ما باصلة ان نية الركوع فقط (٣٦٦) كذلك اذ لا تحرم وكذا نية احد هما بها للتمارض هنا ايضا ويزاد اساسه وهي مالوشك

أنوى بها التحرم وحده
اولا اذ الظاهر في هذه
البطلان أيضا (ولو أدركه)
اي الامام (في اعتداله)
مثلا (فابعده انتقل معه)
وجوبانعم يظهر في الواحرم
وهو في جلسة الاستراحة
انه لا يلزمه موافقته فيها
أخذنا مما رآنا من مخالفة فيها
غير فاحشة ومصر في شرح
ولو فعل في صلاته غيرها
ما يتعلق بما هنا فراجع
(مكبرا) ندبا وان لم يحسب
له موافقة له في تكبيره
(والاصح أنه يوافقه)
ندبا ايضا (في) اذكار
ما أدركه معه وان لم يحسب
له كالتحميد والدعاء
(والتشهد والتسبيحات)
وقيل يجب موافقته في
التشهد الاخير وغلط وقيل
يجب في القنوت والتشهد
الاول واعترض ندب
الموافقة في التشهد بان فيه
تكرير ركن قولي وفي
ابطاله خلاف ويرد
بشذوذه ومنع جريانه هنا
لانه لصورة المتابعة وبه
يتجه موافقته في الصلاة
حتى على الآل ولو في تشهد
المأموم الاول ولا نظر لعدم
ندبها فيه لما تقرر ان ملحظ
الموافقة رعاية المتابعة
لا حال المأموم (و) الاصح
(ان من أدركه) اي الامام
فيما لا يحسب له كان أدركه

كلامه) أي المصنف (قوله اذ الظاهر الخ) هل هو على اطلاقه أو يقيد بما اذا طال الزمن أو مضى معه ركن
لان الشك فيما ذكر لا يزيد على الشك في اصل النية محل تأمل ولعل الثاني اوجه وان كان خلاف ظاهر
اطلاقه بصري (قوله مثلا) يعني عنه قول المصنف فابعده (قوله وهو الخ) اي الامام لان يدخل بذلك
الانتقال الى ركوع الامام مع علمه بانه لا يمكن له الطمانينة قبل قيام الامام من اقل الركوع (قوله اخذنا
مصر) اي قيل قول المتن لا تكبيرة الاحرام (قوله ومصر في شرح الخ) اي في فصل تبطل بالنطق بحر فين
كردى (قوله وان لم تحسب) الظاهر التذكير قول المتن (في التشهد الخ) ويوافقه في اكمال التشهد ايضا
نهاية ومعنى (قوله ندبا) الى قوله وغلط في النهاية والمعنى (قوله في اذكار ما أدركه الخ) هذا بخير رفع
اليدين وعند قيام الامام من التشهد الاول حيث لم يكن ولا للمأموم ويظهر الان انه ياتي به متابعة لامامه
ونقل عن حجب في شرح الارشاد انه بات به وان لم يات به امامه فليراجع ع وش وفي البحري ما نصه قال الشوئري
وافهم كلامه هنا وصرحوا به انه لا يوافقه في كيفية الجلوس بل يجلس مفترشا وان كان الامام متوركا ومنه
يؤخذ انه لا يوافقه في رفع اليدين عند قيام الامام من تشهده الاول حيث لم يكن او لا للدعاء وم انتهى اقول
وفي الاخذ توقف (قوله كالتحميد) اي في الاعتدال بحري (قوله والدعاء) اي حتى عقب التشهد والصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم كما اعتمد ذلك شيخنا الرملي ووجهه بان الصلاة لا سكوت فيها سم على المنهج اه
عش (قوله بان فيه تكرير ركن الخ) انظر من اين لزوم التكرير المذكور مع اختلاف محل هذا التشهد وما
ياتي به بعد سم (قوله بشذوذه الخ) اي الخلاف المذكور (قوله حتى على الآل) كذا مر اه سم (قوله
ولو في تشهد المأموم الاول) خلافا لنهاية عبارة وهو ظاهر كلامهم انه يوافقه حتى في الصلاة على الآل في غير محل
تشهده وهو ظاهر اه قال الرشيدى قوله لم يرد في غير محل تشهده اي بان كان تشهدا ولا له فلا ياتي بالصلاة على
الآل وهو ظاهر لا خراج التشهد الاول عما طلب فيه وليس حينئذ لمجرد المتابعة وأظن قد تقدم في صفة
الصلاة في الشرح ما يؤخذ منه ما ذكرته لكن الشهاب بن حجر يخالف في ذلك وكان الشارح مر اشار بما
ذكر الى مخالفته فليراجع اه (قوله اي الامام) الى قوله اه في المعنى الى قوله وكذا الناس في النهاية إلا
قوله والمراد الى وان سها قول المتن (في سجدة الخ) الظاهر انه يشترط شروط ما أدركه فيه كطمانينة السجود
فان تركها عدا بطلت صلاتهم راه سم (قوله مثلا) اي او جلوس بين السجدين او تشهد الاول او ثان معنى
عبارة النهاية ومثلها كل ما لا يحسب له اه (قوله ولا هو محسوب له) قال شيخنا ع ش في الحاشية يؤخذ منه
انه لا يجب عليه وضع الاعضاء السبعة في هذا السجود وفي هذا الاخذ نظر ظاهر اذ لا توجد حينئذ حقيقة
السجود فلا يصدق عليه انه تابعه في السجود على ان هذا الاخذ مبنى ان الضمير في ولا هو الخ للسجود وظاهر
انه ليس كذلك بل هو كالاشارة التي قبله للانتقال المذكور كما هو ظاهر وحاصل التعليل الذي في الشرح ان
التكبير ايمان يكون المتابعة او المحسوبة له والانتقال المذكور ليس واحدا منهم رشيدى اقول تقدم
آفنا عن سم ما يوافق النظر وأما قوله وظاهر انه ليس الخ فصريح صانع المعنى ان الضمير للسجود والاشارة
لانتقال (قوله بخلاف الركوع) اي فانه محسوب له نهاية (قوله ما قدمه الخ) اي المصنف في قوله ولو أدركه

في (في سجدة) أولى أو ثانية مثلا (لم يكبر للانتقال اليها) لانه لم يتابعه في ذلك ولا هو محسوب له بخلاف الركوع
وافهم قوله اليها ما قدمه انه يكبر بعد ذلك إذا انتقل معه من السجود أو غيره موافقة له وخرج بأولى أو ثانية ما لو أدركه في سجدة التلاوة

قال الأذرعى فالذى يتقدح انه يكبر للمتابعة فانما محسوبة له قال واما جدتنا السهو فينتاح (٣٦٧) في التكبير لها خلاف والخلاف

في أنه يعيدها آخر صلاته
اولا ان قلنا لا يكبر ولا فلا
اه وفي كون التلاوة
محسوبة له نظر ظاهر لاذن
الواضح أنه إنما يفعلها
للمتابعة حينئذ الذي يتجه
أنه لا يكبر الانتقال اليها
(وإذا سلم الإمام قام) يعني
انتقل ليشمل المصلي غير قائم
(المسبوق مكبر إن كان)
جلوسه مع الإمام (موضع
جلوسه) لو انفرد كان أدركه
في ثالثة رابعة أو ثانية
ثالثة وافهم كلامه انه
لا يقوم قبل سلام الإمام فان
تعمده بلانية مفارقة باطل
والمراد هنا كإتمامه في
سجود السهو عن المجموع
مفارقة حد القعود وإن سها
أو جعل لم يعتد بجميع
مأتى به حتى يجلس ثم يقوم
بعد سلام الإمام ومضى علم ولم
يجلس بطلت صلاته وبه
فارق من قام عن إمامه في
التشهد الاول عامدا فانه
يعتد بقرائه قبل قيام
الإمام لانه لا يلزمه العود له
وكذا النامى على خلاف
ما مر في المتن (والا) يكن
محل جلوسه لو انفرد كان
أدركه في ثانية أو رابعة
رباعية أو ثالثة ثالثة (فلا)
يكبر عند قيامه أو بدله (في
الاصح) لانه ليس محل
تكبيره وليس فيه موافقة
الإمام وممر أن الأفضل

في اعتداله الخ (قال الأذرعى الخ) عبارة المغنى والاولى كما قال الأذرعى أن يقال أنه يكبر في سجدة التلاوة
لانها محسوبة له اي اذا كان سمع قراءة السجدة واما سجود السهو فينبغي على الخلاف في أنه يعيده في آخر
صلاته ام لا إن قلنا بالاول وهو الصحيح لم يكبر ولا كبراه (يتقدح) اي يظهر ظهورا واضحا ع ش
(قوله للمتابعة) قد يتجه إسقاطه اذا لمتابعة هنا وإنما كبر لانها محسوبة له لا للمتابعة في الانتقال اليها اذا لا
متابعة في ذلك وكان ينبغي إبدال قوله للمتابعة بقوله للانتقال سم (قوله والا فلا) اي وهو الراجح ع ش
(قوله وفي كون الثلاثة الخ) أي سجود التلاوة وسجدة السهو وكان الصواب وفي كون سجدة التلاوة
سجدة السهو لم ينقل فيهما عن احدهما محسوبة لهما وإنما محض المتابعة بخلاف سجدة التلاوة
ع ش عبارة الرشيدى ولا يخفى انه كان المناسب وفي كون سجود التلاوة محسوبا ولا فلا الأذرعى لم يدع
حسبان سجدة السهو له وإنما بنى التكبير وعدمه فيهما على الخلاف المقرر فيهما (قوله حينئذ الذي يتجه)
فان قيل يمكن حمل كلام الأذرعى بالنسبة لسجدة التلاوة على ماذا سمع قراءة اية السجدة قبل الاقتراف به ثم
اقتدى به ساجدا اذ هي حينئذ محسوبة له قلت زعم حسبانها له حينئذ ممنوع إذ لا يسن للمصلي سجود لما سمع
قراءته قبل الدخول في الصلاة ولومن اقتدى به فهذا السجود ليس إلا للمتابعة سم (قوله أنه لا يكبر
للانتقال الخ) خلافا للمغنى بالنسبة لسجدة التلاوة كما مر (قوله اليها) اي الى السجدة الثلاث ع ش
(قوله يعني انتقل الخ) اي او هو للغالب سم (قوله كان أدركه الخ) عبارة المغنى بان الخ (قوله والمراد الخ)
اي بالقيام في قومه فان تعمده الخ (قوله مفارقة حد القعود) قد يقال ينبغي البطلان بمجرد الاخذ في
النهوض وإن لم يفارق حد القعود لانه شروع في المبطل وهو مبطل كالمقصد ثلاث خطوات متواليات فان
بجرد الشروع في الاولى مبطل فليتامل سم أقول وقد يفرق بان ما هنا مقصود باعتبار الاصل بخلاف ذلك
(قوله حتى يجلس) اي وإن سلم الإمام قبل أن يجلس وإذا جلس قبل سلام الإمام وكان وضع جلوسه كما هو
الفرض لم يجب قيامه فور ابعده سلام الإمام كما لو لم يقم وكذا اذا جلس بعد سلام الإمام فيما يظهر لان قيامه
لغوف مكانه باقى الجلوس ويعلم من قوله المذكور انه اذا لم يجلس لا يعتدله بالركعة التي قام اليها وهل يعتدله
بما بعدهما جلوسه بعدها قبل القيام اليه وإن كان بقصد الجلوس بين السجدةتين او الاستراحة فيقوم مقام
الجلوس الذي تعمده ولا يتقدح في ذلك قصد ما ذكر فيه نظر ولا يبعد الاعتداد لما ذكره سم وقوله وكذا اذا

بطلت صلاته مر (قوله قال الأذرعى فالذى يتقدح انه يكبر للمتابعة فانما محسوبة له) قد يتجه إسقاط قوله
للمتابعة اذا لمتابعة هنا وإنما كبر لانها محسوبة له لا للمتابعة في الانتقال اليها اذا لمتابعة في ذلك وكان ينبغي
إبدال قوله للمتابعة بقوله للانتقال فليتامل (قوله للمتابعة) لعل الوجه إسقاطه (قوله الذي يتجه انه لا يكبر
للانتقال اليها) فان قيل يمكن حمل كلام الأذرعى بالنسبة لسجدة التلاوة على ماذا سمع قراءة اية السجدة
قبل الاقتراف به ثم اقتدى به ساجدا اذ هي حينئذ محسوبة له قلت زعم حسبانها له حينئذ ممنوع إذ لا يسن
للمصلي سجود لما سمع قراءته قبل الدخول في الصلاة ولومن اقتدى به بدليل انه لو انفرد هنا عقب إحرامه لم
يجزه السجود لسا ع قبل الاحرام فهذا السجود ليس إلا للمتابعة فلا يسن التكبير لانه لا بد من (قوله يعني
انتقل الخ) اي او هو للغالب (قوله مفارقة حد القعود) قد يقال ينبغي البطلان بمجرد الاخذ في النهوض
وإن لم يفارق حد القعود لانه شروع في المبطل وهو مبطل كالمقصد ثلاث خطوات متواليات فان مجرد الشروع
في الاولى مبطل فليتامل (قوله حتى يجلس) علم منه انه اذا يجلس لا يعتدله بالركعة التي قام اليها وهل يعتدله
بما بعدهما جلوسه بعدها قبل القيام اليه وإن كان بقصد الجلوس بين السجدةتين او الاستراحة فيقوم مقام
الجلوس الذي طلب منه ولا يتقدح في ذلك قصد ما ذكر فيه نظر ولا يبعد الاعتداد لما ذكره (قوله حتى يجلس)
اي وإن سلم الإمام قبل أن يجلس وإذا جلس قبل سلام الإمام وكان موضع جلوسه كما هو الفرض لم يجب
قيامه فور ابعده سلام الإمام كما لو لم يقم وكذا اذا جلس بعد سلام الإمام فيما يظهر لان قيامه لغوف مكانه باقى
الجلوس وهو لو بقي في الجلوس لم يلزمه القيام فور ابعده سلام الإمام (على خلاف ما مر) اي على تصحيح المحرر انه

للمسبوق أن لا يقوم إلا بعد تسليمي الإمام ويجوز بعد الاولى فان مكث في محل جلوسه لو انفرد لم يضر وإن طال أو في غيره

بطلت صلاته إن علم وتعمد لجوب (٣٨) القيام عليه فورا وإلا سجد لسهو و يظهر أن الخلل بالفورية هنا وما يزيد على قدر جاسئة

الاستراحة وقد مر أن تطويلها المبطل بقدر بما يقدر به تطويل الجلوس بين السجدين وذلك لأن قدرها عدوه تطويلا غير فاحش وكذا يقال في كل محل قالوا فيه يجب على المأموم القيام أو نحوه فوراً فضببط الفورية يتعين بما ذكرته ثم رأيت في المجموع صرح بذلك وعبارته وإن لم يكن في اشتغال المأموم بها تخلف فاحش بأن ترك الإمام جلسة الاستراحة أتى بها المأموم قال أصحابنا لأن المخالفة فيها يسيرة قالوا ولهذا لو زاد قدرها في غير موضع لم تبطل صلاته اه فتأمل قوله زاد قدرها في غير موضع فانه صريح في أن كل ما وجب الفور في الانتقال عنه إلى غيره فتخلف بقدر جلسة الاستراحة لا يضرب لانه الآن قد زاد قدر جلسة الاستراحة في غير محله وقد علمت أنهم مصرحون بأن زيادة قدرها لا تضر (باب) كيفية صلاة المسافرين من حيث السفر وهي القصر ويتبعه الكلام في قصر فوائت الحضر والجمع ويتبعه الجمع بالمطر فاندفع اعتراضه بأن الترجمة ناقصة على أن المعيب النقص عما فيها لا الزيادة عليه والأصل في القصر قبل الإجماع آية النساء

جلس الخ استظهر الرشيدى وجوب فورية القيام في هذه الصورة (قوله بطلت صلاته) أي لعدم الاتيان بالجلوس الواجب عش (قوله وبه الخ) أي بقوله متى علم الخ أي المفيد لزوم العود للجلوس (قوله وكذا الناسي) أي لا يلزمه العود كردد (قوله على خلاف مامر) أي على تصحيح الحرر أنه لا يلزمه العود للمتابعة الامام سم (قوله مامر في المتن) أي في سجود السهو كردد (قوله والا يكن) أي قوله وقد مر في النهاية والمغنى (قوله كان ادركه الخ) عبارة المغنى بأن الخ (قوله ويجوز بعد الاولى) قضيته انه لا يجوز معها وبه صرح في شرح البهجة حيث قال ويجوز أن يقوم عقب الاولى فان قام قبل تمامها عمدا بطلت صلاته و ظاهره ولو عاميا وينبغي خلافه حيث جهل التحريم لما تقدم من انه لو قام قبل سلام امامه سهوا او جهلا لا تبطل صلاته لكن لا يعتد بما فعله فيجلوس وجوباً ثم يقوم عش (قوله أو في غيره بطلت صلاته الخ) لا يشكل بما مر له من عدم البطان بتطويل جلسة الاستراحة خلافاً لما في حاشية الشيخ إذ لا جامع و فرق بين جلوس مطلوب في اصله وجلوس منهى عنه بعد انقطاع المتابعة رشيدى (ولما سجد لسهو) أي وإن كان ساهياً أو جاهلاً لم تبطل ويسجد للسهو نهاية ومغنى (قوله ويظهر أن الخلل بالفورية هنا الخ) هذا الضبط على اعتماد الشارح البطان بتطويل جلسة الاستراحة اما على اعتماد شيخنا الشهاب الرملى عدم البطان به فيضبط الخلل بالفورية بما يزيد على طمانينة الصلاة مر اه سم اقول في النهاية والمغنى هنا ماوافق كلام الشارح هنا كما اشرنا اليه (قوله ما يزيد على قدر جلسة الاستراحة) أي اما قدرها فغفرت نهاية ومغنى (قوله وذلك) أي الضبط الخلل بما ذكر (قوله وضبط بالفورية) يعنى ضبط الخلل بها و (قوله بما ذكرته) كان الاولى تقديمه على قوله يتعين (قوله ثم رأيت) أي المصنف (قوله بذلك) أي الضبط المذكور (قوله في اشتغال المأموم بها) أي بجملة الاستراحة (قوله قالوا) أي الاصحاب (في غير موضعه) أي موضع جلوس الاستراحة (قوله وقد علمت) أي انفا (قوله انهم مصرحون بأن الخ) هذا الكلام يشكل على ضبط مر الخلل بالفورية بما يزيد على طمانينة الصلاة سم اقول ودفع النهاية الاشكال كما رخصه الرشيدى بان التعيين أي على قدر طمانينة الصلاة وعلى قدر جلسة الاستراحة تساويان وإنما الخلاف في العبارة

(باب صلاة المسافرين)

(قوله من حيث السفر) إلى قول المتن من مسافر في النهاية إلا قوله نعم إلى وفي خبر مسلم وقوله وعم إلى المتن وقوله إلا من شذ (قوله وهي) أي كيفية صلاة المسافرين من حيث السفر (قوله ويتبعه) أي الكلام في قصر السفر (قوله والجمع) عطف على القصر عش (قوله فاندفع اعتراضه الخ) فيه نظر سم عبارة البصري قوله ويتبعه الخ قد يقال انه لا يرفع الاشكال لان ما فاداه إنما يصلح للتبعية المصححة لاصل ما ذكر في هذا الباب فالأول لاقتصار في الجواب على قوله ان المعيب الخ اه أقول وقد أشار الشارح إلى ذلك النظر بذكر الجواب الثاني بالعلاوة (والاصل) إلى قوله نعم في المغنى قوله الآية للنساء هي اذا ضربتم في الارض الآية وهي مقيدة بالخوف لكن صح جوازه في الامن بخبر لما سال عمر النبي ﷺ عن ذلك فقال صدق الله بما عليكم فاقبلوها ويجوز فيه الاتمام لما صح عن عائشة أنها قالت يا رسول الله قصرت بفتح التاء وأتممت بضمها وأفطرت بفتحها وصمت بضمها فقال احسنت يا عائشة واما خبر فرضت الصلاة ركعتين أي في السفر فمعناه لمن اراد الاقتصار عليها بجمع بين الأدلة نهاية ومغنى (قوله مكتوبة) الظاهر انه يجوز قصر المعادة ولا ينافيه قولهم شرط القصر المكتوبة لان المراد المكتوبة ولو اصالته ولهاذا يجوز للصبي القصر مع انها غير

(باب كيفية صلاة المسافرين) (قوله فاندفع اعتراضه الخ) فيه نظر

لأنه مندورة (رباعية) لا صبح ومغرب إجماعاً نعم حكى عن بعض أصحابنا جواز قصر الصبح (٣٦٩) في الخوف إلى ركعة وفي خبر مسلم أن

الصلاة فرضت في الخوف ركعة وحملوه على أنه يصليها فيه مع الإمام وينفرد بأخرى وعمه ابن عباس ومن تبعه القصر إلى ركعة في الخوف في الصبح وغيرها لعموم الحديث المذكور (مؤداة) وفائتة السفر الآتية ملحقة بها فلا ينافي الحصر أو أنه اضافي (في السفر الطويل) اتفاقاً الامن وعلى الاظهر في الخوف (المباح) أي الجائز في ظنه كمن ارسل بكتابت لم يعلم فيه معصية كما هو ظاهر سواء الواجب والمنسوبة والمباح والمكروه ومنه ان يسافر وحده لا سيما في الليل لخبر احمد وغيره كره صلى الله عليه وسلم الوحدة في السفر ولعن راكب القلاة وحده ان ظن ضرراً يلحقه وقال الراكب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب فيكرهه ايضاً اثنان فقط لكن الكراهة هنا خفيفة وصح خبر لو يعلم الناس ما أعلم في الوحدة ما سار راكب ليل وحده والاوجه ان من أنس بالله بحيث صار يأمن بالوحدة كانس غيره بالرفقة عدم الكراهة كما لو دعت للانفراد حاجة والبعد عن الرفقة حيث لا يلحقه غوهم كالوحدة كما هو ظاهر (لا فائتة الحضر) ولو احتمالا ومثله في جميع ما يأتي سفر

مكتوبة في حقه وله إعادتها تامة أي ان صلاها مقصورة ولو صلاها تامة ينبغي أن يتمتع بإعادتها مقصورة سم على المنهج وينبغي ان محل ذلك إذا لم يعد لها محل في الاولى او غير وجامن الخلاف وإلا جازله قصر الثانية وإتمامها حيث كان يقول به المخالف وسيأتي للشارح مران الاوجه إعادتها مقصورة بعد قول المصنف ولو اقتضى يتم الخ عش (قوله) لأن نحو مندورة عبارة المغني فلا تقصر المندورة كان نذر ان يصلي اربع ركعات ولا النافلة كان نوى اربع ركعات سنة الظهر القبلية مثلاً لعدم ورودها (قوله) فلا ينافي الحصر اي لان المعنى حينئذ مؤداة وما الحق بها دليل ما يأتي ولو اريد مؤداة في السفر ولو بالامكان بأن يمكن فعله حال وجوبها مؤداة فيه لم ترد فائتة السفر اصلاً سم (قوله) او انه اضافي اي لا فائتة الحضر سم ومغني (قوله) اتفاقاً الي قوله لا سيما في المغني (قوله) اتفاقاً الخ) عبارة المغني فلا تقصر في القصير او المشكوك في طوله في الامن بخلاف ولا في الخوف على الاصح اه (قوله) وعلى الاظهر في الخوف اهل مقابل الاظهر لا يشترط الطول في الخوف فليراجع رشيدى (قوله) كمن ارسل الخ) وكمن خرج لجهة معينة تبعاً لشخص لا يعلم سبب سفره نهاية ومغني قال الرشيدى قوله لم يرد لا لم سبب الخ أفهم أنه إذا علمه وأنه معصية لا يقصر وأشار الشيخ عش في الحاشية الى ان هذا المقصود غير مراد اخذ من قول الشارح مر في الفصل الاتي عقب قول المصنف لا يعلم موضعه وان امتنع على المتبوع القصر الخ وقد يمنع هذا الاخذ بعمومه لان ما يأتي مفروض في الاسير فهو مقهور فلم يوجد منه تسبب في معصية اصلاً فلا يؤخذ منه حكم عموم التابع وان لم يكن مقهوراً فليراجع اه (قوله) لم يعلم فيه معصية) يتردد النظر فيما لو تبين له بعد انتهاء السفر انه سفر معصية فهل يقضى نظراً لواقع أو لا يقضى نظراً لظنه محل تأمل ويؤيد الاول قولهم العبرة في العبادات الخ ويتردد النظر ايضاً فيما لو علم في أثناء سفره هل يتمتع عليه الترخص من حينئذ نظراً لكون سفره من حينئذ سفر معصية ولا نظراً لاصل السفر وطرو وما ذكر كطر والمعصية في السفر محل تأمل ايضاً ولعل الاول اقرب ثم رايت قول المصنف الاتي ولو انشأ الخ وهو صريح في ذلك بصري وقوله ويؤيد الاول قولهم الخ محل نظر إذ التبيين المذكور لا يجعله عاصياً في الواقع بالسفر المذكور (قوله) كما هو ظاهر) وينبغي ان مثل ذلك مالوا كره على إصالة وعلم ان فيه معصية عش عبارة البصري وقع السؤال عما لو كره على سفر المعصية والظاهر الترخص لانه يصير حينئذ مباحاً لا كراه اه (قوله) سواء الواجب اي كسفر حج (والمندوب) اي كزيارة قبره ^{عليه السلام} (والمباح) اي كسفر تجارة مغني (قوله) ومنه) أي من المكروه (أن يسافر الخ) أي لو قصر السفر عن (قوله) ان يسافر وحده) اي وان يسافر للتجارة بقصد جمع المال والزيادة فيه على امثاله والمباح في غير ذلك كرهى على شرح بافضل (قوله) اي ان ظن الخ) هذا إنما يحتاج اليه بالنسبة للحديث الثاني لان اللعن يؤذن بالحرمة فهو قاصر عليه رشيدى (قوله) الراكب شيطان) اي كاشيطان في انه يبعد عن الناس اثلاً يطلع على افعاله القبيحة ومثله يقال فيما بعده عش (قوله) والاوجه ان من انس الخ) لا يخفى ما في صنعه من حيث الصناعة بصري أي وكان حقه أن يبدل أن يغى أو عدم الكراهة بلا يكره في حقه (قوله) أخف) أي من الواحد (قوله) ما سار راكب ليل الخ) خص راكب الليل لانهم مظنة الخوف اكثر وإلا فقل الراكب الماشي ومثل الليل النهار عش (قوله) والبعد الخ) مبتدأ وخبره قوله كالوحدة اي في الكراهة اه (قوله) ولو احتمالا) اي بان شك افادت سفر او حضرا سم وعش زاد المغني احتياطاً لان الاصل الاتمام (قوله) ومثله اي الحضر (في جميع ما يأتي) اي من الترخصات بالسفر (قوله) فلا يقصرها) الى قوله وبه فارق في (قوله) في المتن مؤداة) لو اريد مؤداة في السفر ولو بالامكان بأنه يمكن فعله حال وجوبها مؤداة فيه لم ترد فائتة السفر اصلاً (قوله) فلا ينافي الحصر) اي لان المعنى حينئذ مؤداة او ما الحق بدليل ما يأتي (قوله) او انه اضافي اي لا فائتة الحضر (فرع) هل يجوز قصر المعادة لانها ليست نفلاً محضاً سواء قصر الاولى او لا او بشرط قصر الاولى فيه نظر (قوله) كمن ارسل بكتابت الخ) مشى عليه مر وكذا قوله والاوجه ان من انس بالله الخ (قوله) ولو احتمالا) اي بان شك افادت سفر او حضرا

المغنى لإقوله إلا من شذ (قوله ولو سافر الخ) هل صورة المسئلة أنه شرع في الصلاة أدرك في الوقت ركعة حتى
 لو لم يشرع فيها بل أخرجهما عن الوقت امتنع قصرها أو مجرد بقا قدر ركعة من الوقت بعد السفر يجوز
 لقصرها وإن أخرجهما عن الوقت وكلام الشارح في شرح الإرشاد الصغير وكذا كلام البهجة كالصريح في
 الثاني لكن نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملى الأول وفيه نظر ظاهر فليتأمل سم قال ع ش والرشيدى
 ورجع النهاية إلى الثاني بعد جريانه على الأول وهو أى الثاني المعتمد اه وجرى المغنى على الأول ثم قال وهذا
 ظاهر لمن تأمله وإن لم يذكره أحد فبما علمت وقد عرضت ذلك على شيخنا الشيخ ناصر الدين الطبرلاوى فقبله
 واستحسنه اه أى أنه يشترط وقوع ركعة في السفر وإلا فتكون مقضية حضر فلا تقصر (قوله ما لا يسعها)
 أى الصلاة بتأملها (قوله فان قلنا انها قضاء الخ) عبارة المغنى فان بقى ما يسع ركعة إلى أقل من أربع ركعات
 قصر ايضا ان قلنا انها اداء وهو الاصح ولا فلا اه (قوله انها قضاء) أى بان لم يبق قدر ركعة من الوقت على
 الراجح رشيدى وع ش (قوله لوجود سبب القصر الخ) وهو السفر (قوله وبه فارق الخ) أى بقوله لوجود
 سبب الخ (قوله وعدم قضاء الجمعة جمعة) أى لا تنفام سبب كوتها جمعة وهو الوقت ع ش (قوله وما ذكر في
 السفر الخ) أى من أنه مثل السفر الذى فاتته فيه (قوله لا يرد عليه) أى المصنف سم (قوله وان قلنا بالمشهور
 الخ) لك ان تقول المراد باللام في السفر الأول للجنس وحينئذ فلا اشكال وان قلنا بمقتضى تلك القاعدة كما هو
 ظاهر بصرى (قوله ان المعرفة الخ) هو بفتح الهمزة بدل من المشهور والبدل على نية تكرار العامل قال به
 مقدرة فيه ع ش والظاهر انه على تقدير من البيانية (قوله ان المعرفة الخ) ليست بقيد بل الاسم مطلقا إذا
 أعيد معرفة يكون عين الأول أو نكرة يكون غيره كما تقرر في محله (قوله لان الخ) علة لعدم الورد (قوله يبين
 انه لا فرق) أى بين السفر الذى فاتته فيه وغيره كدى وع ش (قوله ومحل تلك القاعدة الخ) على انها
 أكثرية سم (قوله حيث لا قرينة الخ) أى وقد وجدت القرينة هنا وهى دون الحضر ع ش (قوله اغير
 الأولى) أى لمباينها (قوله او ما هو اعم منها) أى كما هنا (قوله ونحوه) أى كسفر المعصية ع ش عبارة سم أى
 كسفر غير القصر اه (قوله ممنوعة) أى كليا سم (قوله المختص بها) إلى قوله وبعضه في المغنى لإقوله
 لكن إلى لان والى المتن في النهاية إلا ما ذكر قول المتن (مجاوزه سورها) اعلم أن العادة أن باب السور له
 كتفان خارجان عن محاذة عتبه بحيث أن الخارج يجاوز العتبة وهو في محاذة الكتفين فهل يتوقف جواز
 القصر على مجاوزة محاذة الكتفين فيه نظر ومال مر للتوقف فليحذر اه سم أى مال لتوقف
 القصر على المجاوزة ولعل وجهه انه لا يعد مجاوزة للسور إلا بمجاوزه جميع اجزائه ومنها الكتفان ع ش
 (قوله وان تعدد الخ) والظاهر ان فيه ما قاله ابن ابى الدم اخذ من كلام البغوى واقره الزركشى من انه لو كان
 البلدان محلين كبيرين يجمعهما سور واحد وبينهما سور داخل البلد كبذلحما أى والمدينة المنورة قصر
 عند مفارقة محلته وان كان داخل البلد كدى (قوله كذلك) أى مختص بها سم (قوله ان بقيت الخ) عبارة
 (قوله ولو سافر وقد بقي من الوقت الخ) هل صورة المسئلة أنه شرع فيها وأدرك في الوقت ركعة حتى لو لم يشرع بل
 أخرجهما عن الوقت امتنع قصرها أو مجرد بقا قدر ركعة من الوقت بعد السفر يجوز لقصرها وإن أخرجهما
 عن الوقت كلام الشارح في شرح الإرشاد الصغير كالصريح في الثاني وكان وجهه انها حينئذ فائمة سفر
 وقول البهجة ولو أخر وقت فرضه وقد بقي بقدر ركعة دل على الثاني دلالة لا خفاء معها بل لا يكاد يحتمل
 غيره لكن نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملى الأول وفيه نظر ظاهر فليتأمل (قوله لا يرد عليه) أى المصنف
 (قوله ومحل تلك القاعدة الخ) على انها أكثرية (قوله ونحوه) أى كسفر غير القصر (قوله ممنوعة) أى كليا
 (قوله مجاوزة سورها) اعلم أن العادة أن باب السور له كتفان خارجان عن محاذة عتبه بحيث أن الخارج
 يجاوز العتبة وهو في محاذة الكتفين فهل يتوقف جواز القصر على مجاوزة محاذاته الكتفين فليس له
 القصر قبل مجاوزة ذلك وان انفصل عن العتبة فيه نظر ومال مر للتوقف فليحذر (قوله كذلك) أى
 مختص بها (قوله لكن ان بقيت تسميته سوراً) في شرح الروض قال لا ذرعى وهل للسور المنهدم حكم العام

ولو سافر وقد بقي من الوقت
 ما لا يسعها فان قلنا أنها
 قضاء لم تقصر وإلا قصر
 (ولو قضى فائمة السفر)
 المبيح للقصر (فالاظهر)
 قصره في السفر (الذى
 فاتته فيه أو سفر آخر
 يبيح القصر وان تخللت
 بينهما إقامة طويلة لوجود
 سبب القصر في قضائها
 كأدائها وبه فارق عدم
 قضاء الجمعة جمعة وما ذكر
 في السفر الآخر لا يرد عليه
 وان قلنا بالمشهور أن
 المعرفة إذا أعيدت تكون
 عين الأولى لان قوله دون
 الحضر يبين أنه لا فرق
 ومحل تلك القاعدة على
 نزاع فيها حيث لا قرينة
 تصرف الثانية لغير الأولى
 أو ما هو أعم منها (دون
 الحضر) ونحوه لفقد
 سبب القصر حال فعلها
 ودعوى أنه لا يلزمه في
 القضاء إلا ما كان يلزمه
 في الاداء ممنوعة (ومن
 سافر من بلدة فأول سفر
 مجاوزة سورها) المختص
 بها وان تعدد ان كان لها
 سور كذلك ولو في جهة
 مقصده فقط لكن ان
 بقيت تسميته سوراً

لأن ما في داخله ولو خرابا و مزارع محسوب من موضع الإقامة والخذق كالسور وبضه (٣٧١) تبعضه وان لم يكن فيه ماء على الأوجه

ويظهر انه لا عبرة به مع وجود السور والحق الاذرعى به قرية انشئت بجانب جبل يشترط فيمن سافر في صوبه قطع ارتقاعه ان اعتدل وإلا فلا نسب اليها منه عرفا ويلحق بالسور أيضا تحويط أهل القرى عليها بالتراب ونحوه (فان كان وراءه عمارة اشترط مجاوزتها في الاصح) لانها تابعة لداخله فثبت لها حكمه واطال الاذرعى في الاقتصار له (قلت الاصح) الذى عليه الجمهور انها (لا تشتط والله اعلم) لانها لا تعد من البلد ودعوى التبعية لا تفيد هنا لان المدار فيه على محل الإقامة ذاتا لا تبعا على أن التبعية هنا ممنوعة الا ترى الى قول الشيخ ابى حامد لا يجوز لمن في البلد أن يدفع زكاته لمن هو خارج السور لانا نقل للزكاة ولا بنافيه ما يأتى انه لو اتصل بنا قرية بأخرى اشترطت مجاوزتهما لانهم جعلوا السور فاصلا بينهما ومنه يؤخذ ان من بالعمران الذى وراء السور لو اراد ان يسافر من جهة السور لم تشتط مجاوزة السور لانه مع خارجه كبلدة منفصلة عن اخرى ولا اطلاق المصنف فيمن سافر قبل حجر رمضان اعتبار العمران لانه محمول

النهاية ولو كان السور منه وما بقيت له بقايا اشترط مجاوزة أى السور الذى بقي منه شئ. ولا افلاها وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقد يقال ان كان المنهدم يفيد فواند السور او بعضها فالوجه اعتباره ولا فالوجه ان حكمه حكم بقية الخراب والفرق بينهما بعيد فليتامل اه (قوله لان الخ) راجع المتن (قوله لا عبرة به) اى بالخذق ع ش (قوله به) اى بالسور (قوله قرية انشئت بجانب جبل) اى اى يكون كالسور لها نهاية قال ع ش هذا التعليل يشعر بانهم لو لم يقصدوا كونه كالسور بل حصل ذلك بحسب ما اتفق عند إرادة البناء لعدم صلاحية غير ذلك الموضع مثلا لم يشترط مجاوزته وأسقط هذا التعليل حجج فاقضى أنه لا فرق وهو ظاهر حيث حصل به منفعة لأهل القرية اه وعبارة البصرى إنما يظهر اى اللاحق إذا كان بقصد التسور بالجبل اما إذا كان الخوف من نحو سيل فلا يظهر وجهه اى اللاحق اه (قوله يشترط الخ) اى فقال يشترط الخ قول المتن (فان كان وراءه عمارة) اى كدور مثلا لصلة لغرفها فيه ومعنى (قوله ويلحق بالسور) ايضا تحويط أهل القرى الخ اى لارادة حفظها من الماء مثلا اما ما جرت العادة به من إلقاء الرماد ونحوه حول البلد فليس مما نحن فيه فلا يكون كالسور لكنه يعد من مراقبها كما في سم عن مر اه ع ش (قوله ونحوه) اى كشركة (قوله لانها لا تعد) الى قوله ولا بنافيه فى المعنى الا قوله ودعوى الى الا ترى الى قوله والفرق فى النهاية إلا ما ذكره وقوله ومنه يؤخذ الى ولا اطلاق المصنف (قوله ان هو خارج السور) اى ولو كان الاخذ من الذين يبيتهم داخل السور فليقتبسه له فانه يقع بمصرنا كثيرا ع ش (قوله ولا بنافيه) اى تصحيح المصنف عدم الاشتراط (ما يأتى) اى فى شرح القرية كبلدة (قوله لانهم) اى هنا (قوله جعلوا السور فاصلا الخ) اى ولا فاصل فى الاتصال المذكور سم ويوافقه قول السكرى قوله فاصلا بينهما أى بين بلد مسور وعمارة وراءه اه واما قول ع ش قوله فاصلا بينهما اى فارقا بين المستلذين اه بخلاف الظاهر بل الصواب (قوله ومنه يؤخذ الخ) اى من قوله لانهم جعلوا الخ (قوله لانه) اى السور (قوله ولا اطلاق المصنف الخ) عطف على قوله ما يأتى انه الخ سم (قوله اعتبار العمران) اى الشامل لما وراء السور سم (قوله محمول على ما هنا الخ) عبارة النهاية محمول على سفره من بلدة لا سور لها يوافق ما هنا اه زاد المعنى وهذا هو المعتمد وقد يبق على اطلاقه ويفرق بأنه ثم لم يأت للعبادة ببديل بخلافه هنا اه (قوله فالركعتان) أى المتروكتان (قوله لم يأت ببديل) قد يناقش بان الركعتين المفقوتين بدل عن مجموع الأربع الاصلية سم (قوله فيه) اى الوقت (قوله ايضا) اى كاصوم وقال السكرى اى كفى غير الوقت اه (قوله مطلقا) الى قول المتن والقرية فى المعنى الا قوله ومنه الى المتن الى قول المتن واول سفر فى النهاية إلا ما ذكره وما انبه عليه (قوله)

فيه نظر قلت الا قرب أن له حكمه وسيأتى فى كلامه قريبا ما يؤيده اه وأراد بالآتى فى كلامه المذكور ما نقله عنه بعد فى الخراب إذا بقيت بقايا محيطان قائمة ولم يتخذوه مزارع ولا هجره وبالتحويط على العامر دونه من قوله الصحيح الا قرب الى النصوص الاشتراط اه وقد يقال ان كان المنهدم يفيد فواند السور او بعضها فالوجه اعتباره ولا فالوجه ان حكمه حكم بقية الخراب والفرق بينهما بعيد فليتامل (قوله ويظهر انه لا عبرة) اعتمدته مر (قوله الا ترى الى قول الشيخ أبى حامد الخ) قد يقال الشيخ أبى حامد من المخالفين فلا يكون حجة على غيره مر (قوله لانهم) اى هنا جعلوا السور فاصلا بينهما اى ولا فاصل فى الاتصال المذكور (قوله لم تشتط مجاوزة السور الخ) ومعلوم ان العمارة لو لا صقت السور لم يتحقق مجاوزتها إلا بعبور السور ولو بان يصير فى هراء جداره بخلاف ما إذا انفصلت عنه فقد يتحقق مجاوزتها قبل عبوره فليتامل (قوله ولا اطلاق المصنف الخ) معطوف على قوله ما يأتى أنه الخ ولا يقال هذا لآيتهم منافاته لما للكلام فيه يحتاج للجواب فتأمل (قوله اعتبار العمران) اى الشامل لما وراء السور (قوله لانه محمول على ما هنا من التفصيل) اى فهو محمول على بلدة لا سور لها شرح مر (قوله والفرق بأنه ثم الخ) عبارة شرح العباب والفرق بأنه ثم لم يأت للعبادة ببديل بخلافه هنا لا تأثير له لان مدار البابين على وجود السفر بشروطه السابقة وقد صرحوا

على ما هنا من التفصيل بين وجود سور وعدمه والفرق بأنه ثم لم يأت ببديل بخلافه هنا يرد بأنه ثم يأتى بالقضاء وكفى به بدلا فان أريد فى الوقت فالركعتان هنا لم يأت لهما ببديل فيه أيضا فاستويا (فان لم يكن) لها (سور)

لها سور غير مختص بها
كقري متفصلة جمعها سور
(فالوله مجاوزة العمران)
وإن تخلله خراب ليس به
أصول أبنية أو نهر وإن كبر
او ميدان لانه محل الإقامة
ومنه المقابر المتصلة به
ومطرح الرماد وملعب
الصبيان ونحو ذلك على
ما يحسنه الأذرعى وينت مافيه
في شرح العباب وإن كلام
صاحب المعتمد والسبكي
مصرح بخلافه والفرق بينهما
هنا وفي الحلة الآية واضحة
(لا الخراب) الذي بعده إن
اتخذوه مزارع أو هجره
بالتحويط على العامر أو
ذهبت اصول ابنته وإلا
اشترطت مجاوزته (و) لا
(البساتين) والمزارع كما
فهمت بالاولى وإن حوطت
والصلت بالبلد لانه لم يتخذ
للسكنى نعم إن كان فيها أبنية
تسكن في بعض ايام السنة
اشترطت مجاوزتها على
ما جزم به لكتنه استظهر في
المجموع عدم الاشتراط
واعتمده الاسنوى وغيره
(والقرية كبلدة) في جميع
ما ذكره والقرية ان اتصلتا
عرفا كقرية وإن اختلفتا
اسما وإلا كفى مجاوزة قرية
المسافر وقول الماوردى
ان الانفصال بذراع كاف
في إطلاقه نظر والوجه
ما ذكرته من اعتبار العرف
ثم رأيت الأذرعى وغيره

مطلقا) أى أصلا نهاية (قوله) كقري متفصلة (الخ) أى ولومع التقارب نهاية ومعنى وفى الكردي على
بافضل بل ولومع الاتصال وعبارة السيوطى فى مختصر الروضة ولو جمع سور قري متصلة او بلدين لم تشترط
مجاوزته اه اى السور وانما تشترط مجاوزة القرين او البلدين المتصلتين فقط وجود السور الغير
المختص كعدمه اه قول الماتن (فالوله) اى سفره نهاية (قوله) ليس به اصول (الخ) اى فانه ذلك اولى
رشيدى عبارة ع ش قوله ليس به الخ صفة الخراب والمعنى ان الخراب المتدخل بين العمران وإن صار ارضا
محضة لا أثر للبنا فيه يشترط مجاوزته اه (قوله) لانه (الخ) أى العمران وكذا ضمير قوله ومنه الخ (قوله) على
ما يحسنه الأذرعى) ومشى عليه جماعة ووافق عليه مر سم على المنهج ونق ما لو هجرت المقبرة المذكورة
واتخذ غير هاهل يشترط مجاوزتها ام لافيه نظر والاقرب الاول نسبتهما لهم واحترامها نعم ولو اندرست
وانقطعت نسبتهما لهم فلا يشترط مجاوزتها ع ش وتعقبه الجبيري بما نصه وضعفه الحنفى واعتمد ان القرية
يكتفى فيها بمجاوزة اعدام او ثلاثة السور والخندق وإن لم يكن سور او العمران إن لم يكن سور ولا
خندق فافهم اه وهو الموافق لصريح الشارح الآتى ولصنيع النهاية والمعنى حيث اعتبر اما ذكر في الحلة ولم
يتعرض له في القرية (وإن كلام) يظهر انه عطف على وينت الخ ويحتمل عطفه على قوله مافيه وعليه كان
المناسب تقديم قوله فى شرح العباب على قوله ما قيس (قوله) صاحب المعتمد وهو البندنيجى (مصرح
بخلافه والفرق) تقدم عن مر خلافه ع ش (قوله) والفرق بينهما) اى المقابر المتصلة بالعمران ومطرح
الرماد الخ (قوله) هنا) اى فى بلدة لا سور لها (بعده) اى بعد العمران رشيدى (قوله) او هجره وبالتحويط
يخرج ما لو هجر بمجرى ترك التردد اليه سم وشوبرى (قوله) على ما العامر) أى وإن جعل للخراب سور إذ لا
عبرة به مع وجود التحويط على العامر ع ش (قوله) اصول ابنته) الظاهر ان المراد الا اساسات بصرى عبارة
النهاية والمعنى اصول حيطانه اه (قوله) كما فهمت) اى المزارع ع ش (قوله) بالاولى) اى لان البساتين
تسكن فى الجملة بخلاف المزارع بجمري (قوله) وإن حوطت الخ) اى البساتين والمزارع ع ش (قوله) إن كان
فيها) اى فى البساتين معنى ونهاية اى ومثلها المزارع (قوله) عدم الاشتراط) اى عدم اشتراط مجاوزة بساتين
فيها قصور أو دور تسكن فى بعض فصول السنة أو فى جميعها على الظاهر فى المجموع وشيخنا وقوله أو فى جميعها
فيه وقفة (قوله) واعتمده الاسنوى (الخ) وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله) والقرية الخ) اى فاكثر شيخنا
ولعل المارد بالقريةتين هنا ما يشمل القرية والبلدة (قوله) وإن اتصلتا) اى ولم يكن بينهما سور ولا اشتراط
مجاوزة السور فقط وبه يعلم انه يقصر بمجاوزة باب زويلة ع ش زاد الجبيري ومثله مجاوزة باب الفتوح
لانها مطرفا القاهرة حفى اه (قوله) وإلا) اى ان لم تنصلا ع ش (قوله) وقوة والموردى الخ) قدي وفاقه قول
المغنى والمنفصلتان ولو يسيرا يكفى مجاوزة أحدهما (قوله) فى إطلاقه نظر) عبارة النهاية جرى على الغالب
والمعول عليه العرف اه قال الرشيدى قوله مر جرى على الغالب يتأمل اه (قوله) اعتمده) اى الضبط
بالعرف سم قول الماتن (ساكن الخيام) اى كالاعراب (قائدة) الخيمة اربعة اعداد تنصب وتسقف
بشيء من نبات الارض وجميعها خيم كتمرة وتمر ثم تجمع الخيم على الخيام ككباب وكلاب والخيام جمع الجمع واما
المتخذ من ثياب او شعر او صوف او وبر فلا يقال له خيمة بل خباء قديتجوزون فيطاقة ونه عليه ومعنى ع ش
قول الماتن (مجاوزة الحلة) والحلتان كالقريةتين معنى (قوله) فقط) الى قوله ويفرق فى المغنى الا قوله وإن

اتسعت وقوله هذا إلى فان وقوله وهي بجميع العرض وقوله أو كانت ببعض العرض وإلى قوله ولو اتصل في النهاية إلا لقوله وإن اتسعت وقوله وهي بجميع العرض وقوله وبفرق إلى والنازل (قوله فقط) أي لا مع العرض بجري (قوله بحيث يجمع الخ) أي بالقوة وهو قيد لقوله أو متفرقة بجري (قوله للسمر) وهو الحديث ليلالو (قوله في ناد الخ) وهو مجتمع القوم ومتحدثهم عش (قوله ويستعير بعضهم الخ) أي وإلا فكما فرقتين فيما مر شرح بأفضل (قوله ويشترط مجاوزة مرافقها الخ) قضية اعتبار ما ذكر في الحلة وعدم التعوض له في عقوبة أنه لا يشترط مجاوزته فيها وتقدم عن سم عن مر أي في غير الشرح ما يخالفه فليراجع وجرى عليه حج عش عبارة البجري لم يعتبروا مثله في القرية لأن لها ضابطا وهو مفارقة العمران أو السور أو الخندق كذا قرره شيخنا الزبادي اه شوري واعتمد سم انه يعتبر فيها ايضا وضعفه شيخنا الحنفى اه (قوله وكذا ما وخطب الخ) ظاهره وإن بعدا ولو قيل بالشرط نسبتها اليهما فالمراد لا يمكن بعيدا عش عبارة المغنى وإن نولو على محط أو ما فلا بد من مجاوزته إلا أن يتسع بحيث لا ينحصر بالنازلين اه ويؤيد ذلك قول الصارح الاتي أي التي تنسب الخ ثم قوله وما ينسب اليه الخ (قوله فلا ترد) أي المرافق المذكورة (عليه) أي المصنف (قوله وذلك) أي اشترط مجاوزة المرافق (قوله هذا) أي الاكتفاء بمجاوزة الحلة ومرافقها (قوله فان كانت بواد) انظر ما معنى كون الوادي من جملة مفهوم المستوى لا يقال مراده بالمستوى بالنسبة إليه المتبدل فتداسم عمل لفظ المستوى في حقيقته مما ليس فيه صعود ولا هبوط بالنسبة للربوة والوعدة وفي مجازة بالنسبة للراي لا نأخذ بقوله بعدا واعتدلت هذه الثلاثة فتأمل رشدي أقول المتن ما بين جيلين ونحوهما والمراد بالمستوى هنا ما ليس فيه صعود ولا هبوط ولا بين نحو جيلين فلا إشكال (قوله وهي) أي البيوت (بجميع العرض) ليس في النهاية كما نبهنا عليه قال البصري ولعله لسقم نسخه فانه ذكر بعد ذلك محترزه بقوله أو كانت ببعض العرض الخ اه (قوله أو ربوة) عطف على بواد سم (قوله اشترطت الخ) هل يشترط مع مجاوزة العرض وما عطف عليه مجاوزة المرافق المتقدمة فان اشترطت لم يخالف هذه ما في المستوى فتشكل التفرقة بينهما وإن لم تشترط لم يظهر الضبط بمجاوزة العرض لأن الغرض انها عمت العرض فيكون الضبط بمجاوزتها سم عبارة عش قوله وحل الهبوط وحل الصعود أي إن استوعبت البيوت أخذنا مرامو ما يأتي هذا ويقال عليه حيث كانت المسئلة صورة بما ذكر فلا حاجة إلى ذكر اشترط مجاوزة العرض أي وما عطف عليه إذ البيوت المستوعبة لذلك داخلية في الحلة والظاهر أن من اشترط مجاوزة العرض أي وما عطف عليه لا يشترط استيعاب البيوت له ومن اشترط استيعابها لم يذكره اشترط مجاوزة ما ذكر بعد الحلة ولعلم ما طريقتان أحدهما ما صرح به الجمهور من انه يشترط مع مجاوزة الحلة مجاوزة العرض أي وما عطف عليه حيث كانت الحلة ببعض ذلك لاجبوعه والثانية ما قاله ابن الصباغ من أن الحلة إن كانت بجميع ذلك فيشترط مجاوزتها وإن كانت ببعضه اشترطت مجاوزة الحلة فقط واعتمد الأولي الشهاب الرمي فاذا كانت الحلة بمرافقها في ثناء الوادي وأراد للسفر إلى جهة العرض لا تكفي مجاوزة الحلة بمرافقها بل لابد من مجاوزة العرض ايضا فتأمل ثم جزم مر بخلافه فقال بل

فقط وهي بكسر الحاء بيوت
بجمعة أو متفرقة بحيث
يجمع أهلها للسمر في ناد
واحد ويستعير بعضهم من
بعض ويشترط مجاوزة
مرافقها كطرح رماد
وملعب صبيان وناد
ومعاطن ليل وكذا ما
وخطب اختصاصا بها وقد
يشمل اسم الحلة جميع هذه
فلا ترد عليه وذلك أن هذه
كلاهما وإن اتسعت معدودة
من مواضع إقامتهم هذا
إن كانت بمستوفان كانت
بواد وسافر في عرضه
وهي بجميع العرض أو
بربوة أو وهذه اشترطت
بمجاوزة العرض وحل
الهبوط وحل الصعود
إن اعتدلت هذه الثلاثة
فإن أفرطت سعتها وكانت

العياب ثم رأيت الأذرعى استحسن الضبط بالعرف (قوله وكذا ما وخطب اختصاصا بها) عبارة شرح العياب
ويظهر جريان ذلك في نحو مطرح الرماذ ايضا وكان وجه التخصيص أن الغالب في هذين الاشتراك فاحتج
لتنقيدهما بما ذكر بخلاف غيرهما فلم يحتج لتنقيده بذلك اه (قوله وكذا ما وخطب الخ) انظر لوانفصلا
عنهما عن بقية مرافقها (قوله أو ربوة) عطف على بوادش (قوله اشترطت مجاوزة العرض الخ) هل
يشترط مع مجاوزة العرض وما عطف عليه مجاوزة المرافق المتقدمة فان اشترطت لم يخالف هذه ما في المستوى
فتشكل التفرقة بينهما وإن لم يشترط لم يظهر الضبط بمجاوزة العرض لأن الغرض انها عمت العرض فيكون
الضبط بمجاوزتها مال مر إلى ذلك إلى أن تصوير المسئلة بما لا يعد حلة واحدة فلا بد من مجاوزة العرض أن
عمته ولا يجب مجاوزة ما زاد عليه وإن عمته ايضا حيث أظهر التفرقة بينهما وبين ما في المستوى لأنه مفروض

تسكنى كافي شرح الروض اه ع ش أى وفي التحفة والنهاية (قوله ببعض العرض) أى ومحل الهبوط أو الصعود (قوله ويفرق الخ) تقدم عن سم ما فيه إلا أن يرجع هذا إلى قوله أى التي الخ فتأمل (قوله بينها) أى بين الحلة التي في الوادي أو الروبة أو الوهدة (قوله وبين الحلة في المستوى الخ) إن أريد الحلة المعتدلة أتضح الفرق سم (قوله لا يميز ثم) أى في الحلة التي في المستوى (قوله وما ينسب إليه الخ) كانه إشارة إلى نحو مطرح الرماد وملعب الصبيان سم (قوله وهذا محل ما بحث الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج وظاهر أن ساكن غير الابنية والخيام كتنازل بطريق خال عنها رحله كالحلة فيما تقرر اه (قوله أى الذي لا سور له الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية حيث جرى على أن أهل البلد المتصل بساحل البحر لا يعد مسافرا إلا بعد جرى السفينة أو الزورق إليها وإن كان لها سور عبارة سم قوله أى الذي لا سور لها وكذا ذو السور مر اه (قوله لوضوح الفرق الخ) اعتمده الخطيب وعلى هذا فالساحل الذي له سور العبرة فيه بمجاورة سور وهو الذي فيه عمران من غير سور العبرة فيه بجرى السفينة أو الزورق كرى على بأفضل عبارة الكردى بفتح الكاف على الشرح قوله أى الذي لا سور لها احتراز عن الذي له سور فإن الشروط فيه بمجاورة السور فقط اه (قوله بساحل البحر) متعلق باتصل وفي لا يعاب مانصه خرج باتصال الساحل بالبلد أى بعمرانه ما لو كان بينهما فضاء فيترخص بمجرد مفارقة عمران كرى على بأفضل (قوله اشترط جرى السفينة الخ) ومعلوم أن هذا في حق أهل البلد المجاور للبحر أما غيرهم من باقى الهم بقصد نزول السفينة فلا يتوقف قصرهم على سير السفينة لأنهم يقصرون بمجاورة عمران بلدهم أو سورها ع ش (قوله أو زورقها) وهذا يكون في السواحل التي لا تصل السفينة إليها لقلعة عمق البحر فيها فيذهب إلى السفينة بالزورق فاذا جرى الزورق إلى السفينة كان ذلك أول سفره قال الزبائى أى وع ش أى آخر مرة فمادامت تذهب وتعود فلا يترخص اه كرى على بأفضل وفي البحر مى عن الحلبي فلن بالسفينة أن يترخص إذا جرى الزورق آخر مرة وإن لم يصل إليها اه (قوله وإن كان) أى جرى السفينة (قوله فى هوأ العمران الخ) أى فى مسامحة العمران بصرى وقول الكردى على الشرح قوله وإن كان أى البحر فى هوأ العمران بأن يستريح البحر بعض العمران لأنه حينئذ كالأدم اه لا يخفى ما فيه (قوله كما اقتضاء إطلاقهم) أى خلافا لبعض المتأخرين عبارة الكردى على بأفضل قال الزبائى ومحل ما تقدم مالم تبحر السفينة محاذية للبلد كان سافر من بولاقي إلى جهة الصعيد والافلا بدم مفارقة العمران اه وعبارة الرشيدى قوله مر جرى السفينة ظاهرة وإن كان فى عرض البلد لكن عن الشهاب ابن قاسم أن محله إذا لم يكن فى عرض البلد وكذلك هو فى حاشية الزبائى وإن خالف فيه الشهاب ابن حجر اه وقوله فى عرض البلد الأولى فى طول البلد كما فى البجى عبارة تنفيه سير البحر كالزبائى يعتبر بمجاورة العمران إن سافر فى طول البلد كان سافر من بولاقي إلى جهة الصعيد وسير السفينة أو جرى الزورق

ببعض العرض اكتفى بمجاورة الحلة ومرافقتها أى التي تنسب إليه عرفا كما هو ظاهر ويفرق بينها وبين الحلة فى المستوى بأنه لا يميز ثم بخلافه هنا والنازل وحده بمحل من البادية برفاقه وما ينسب إليه عرفا فيما يظهر وهذا محل ما بحث فيه أن رحله كالحلة فيما تقرر ولو اتصل البلد أى الذي لا سور له من جهة البحر كما هو ظاهر لوضوح الفرق بين العمران والسور بساحل البحر اشترط جرى السفينة أو زورقها وإن كان فى هوأ العمران كما اقتضاء إطلاقهم

فما بعد حلة واحدة وعلى هذا فلو عدم عام العرض أو خرج عنه حلة واحدة ساوى ما فى المستوى إلا أن هذا لا يتناسب فرق الشارح ثم رايت فى شرح العباب استدلالا على شىء فقره ما نصه ثم رايت فى المجموع ما يوضح ما ذكرته وهو لا فرق فى اعتبار مجاورة عرض الوادى والهبوط والصعود بين المنفرد فى خيمة ومن هو فى جماعة أهل خيام على التفصيل المذكور قال أصحابنا ولو كان من أهل خيام قائما يترخص إذا قار الخيام كلها ولو متفرقة إذا كانت حلة واحدة اه فافهم أن أهل الخيام التي هى حلة لا بد من مجاوزتها ولو افترط سعتها وإن هبط أو نزل أو جاوز العرض وأنه يكتبى بها وإن قصرت عن العرض والمهبط والمصدون محل ما مر فى الثلاثة فى غير ذى الخيام التي هى حلة واحدة اه لكن انظر قوله بين المنفرد فى خيمة مع قوله فى شرح الروض ومحل اعتبار مفارقة عرضه فيما إذا اعتدل إذا كانت البيوت فى جميع عرضه فإن كانت فى بعضه فإن بقار قها نقله ابن الصباغ عن أصحابنا اه اللهم إلا أن تصور مسئلة الأفراد فى خيمة بما اذا عمت عرضه وإن كان فى غاية البعد (قوله ويفرق بينها وبين الحلة الخ) إن أريد الحلة المعتدلة أتضح الفرق (قوله وما ينسب إليه) كأنه إشارة إلى نحو مطرح الرماد وملعب الصبيان (قوله أى الذي لا سور له) وكذا ذو السور مر (قوله

اليها آخر مرة فان سافر في عرضه اه (قوله وينتهي) الى المتن في النهاية (قوله بامام) أى من السور وغيره (قوله ذلك) أى البلوغ (اول بلوغه اليه) أى بان قصد محلا لم يدخله قبل (قوله من سفره) أى من موضع قول المتن (وإذا رجع) ينبغي او وصل مقصده فيقطع سفره ببلوغه ما يشترط مجاوزته في ابتداء السفر من المقصد وكان هذا معنى قول الشارح سواء كان ذلك اول دخوله اليه سم وقوله فيقطع سفره الخ أى اذا نوى الإقامة في المقصد إلا فلا ينقطع بذلك كما يأتي عن النهاية والمغنى (قوله المستقل الخ) إنما يظهر مفهومه بالنسبة الى قوله او الى غير الخ (قوله من مسافة قصر) الى التنبيه في المغنى الا قوله وخرج الى وبين مسافة قصر وان الفصل في النهاية الاما ذكره وقوله وحكى الاجماع عليه وما انبه عليه (قوله مطلقا) أى وان لم يسو الإقامة به (قوله بنية الإقامة) أى المؤثرة قول المتن (انتهى سفره ببلوغه الخ) أى ولو مكرها او ناسيا فلما يظهر عن ش وانظر هل يخالف هذا قول الشارح المار انفا والى غير بنية الإقامة قول المتن (انتهى سفره الخ) ظهر للفريق في ضبط اطراف هذه المسئلة ان السفر ينقطع بعد استجماع شروطه باحد خمسة اشياء الاول بوصوله الى مبداء سفره من سور او غيره وإن لم يدخله وفيه مسئلتان احدهما ان يرجع من مسافة القصر الى وطنه وقيدته التحفة بالمستقل ولم يقيد به بذلك النهاية وغيره الثانية ان يرجع من مسافة القصر الى غير وطنه فيقطع بذلك ايضا لكن بشرطه قصد إقامة مطلقا او اربعة ايام كوامل الثاني انقطاعه بمجرد شروعه في الرجوع وفيه مسئلتان احدهما رجوعه الى وطنه من دون مسافة القصر الثانية الى غير وطنه من دن مسافة القصر بزيادة شرط وهو نية الإقامة السابقة الثالث بمجرد نية الرجوع وان لم يرجع وفيه مسئلتان احدهما الى وطنه ولو من سفر طويل بشرط ان يكون مستقلا ما كذا الثانية الى غير وطنه فيقطع بزيادة شرط وهو نية الرجوع اليه فان سافر من محل نيته فسفر جديد والتردد في الرجوع كالجزم به الرابع انقطاعه بنية إقامة المدة السابقة بموضع غير الذى سافر منه وفيه مسئلتان احدهما ان ينوى الإقامة المؤثرة بموضع قبل وصوله اليه فيقطع سفره بوصوله اليه بشرط ان يكون مستقلا الثانية ينتهي بموضع عندا وبعد وصوله اليه فيقطع بزيادة شرط وهو كونه ما كذا عند النية الخامس انقطاعه بالاقامة دون غير ها وفيه مسئلتان احدهما انقطاعه باقامة اربعة ايام كوامل غير يومى الدخول والخروج ثانيتهما انقطاعه باقامة ثمانية عشر يوما صحاوا ذلك فيما اذا وقع قضاء وطره قبل مضى اربعة ايام كوامل ثم توقع ذلك قبل مضيه وهكذا الى ان مضت المدة المذكورة فتأخذ انقصاء السفر بواحد من الخمسة المذكورة وفى كل واحد منها مسئلتان فهى عشرة وكل ثانية من مسئلتين تزيد على اولهما بشرط واحد كرى على بافضل (قوله من سور او غيره الخ) أى فيترخص الى وصوله لذلك نهاية ومعنى أى ان كانت نيته للرجوع وهو غير ما كذا فان كان ما كذا انقطع ترخصه بمجرد نية العود فليس له الترخص مادام ما كذا حتى يشرع في العود فهو حينئذ سفر جديد كما سيأتى في الفصل الا ترى شيدى (قوله وان لم يدخله) أى السور او نحوه (قوله لان السفر على خلاف الاصل) أى فانه قطع بمجرد وصوله وان لم يدخله فعلم انه ينتهى بمجرد بلوغه مبداء سفره من وطنه ولو مارا به في سفره كان خرج منه ثم رجع من بعيد قاصدا مروره به من غير إقامة لا من بلد مقصده ولا بلده فيها اهل وعشيرة لم ينو الإقامة بكل منهما فلا ينتهى سفره بوصوله اليهما بخلاف ما لو نوى الإقامة بهما فانه ينتهى سفره بذلك نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله مرولو مارا به أى والصورة انه وصل مبداء سفره كما هو الفرض كما فى حاشية الشيخ من صدق ذلك بما كان المرور من بعيد يحاذيه ليس فى محله اه (قوله لا بمجرد رجوعه) عطف على قول المتن ببلوغه سم (قوله وسيأتى الخ) أى فى الفصل الا ترى (قوله وبين مسافة قصر الخ) يتردد النظر فيما لو سافر الى محل بينه وبينه مسافة قصر وليكن وطنه

وينتهى السفر ببلوغ
ما شرط مجاوزته ابتداء
مر سواء كان ذلك اول
دخوله اليه ام لا بان رجع
من سفره اليه كقال (واذا
رجع) المسافر المستقل
من مسافة قصر الى وطنه
مطلقا والى غير بنية الإقامة
(انتهى سفره ببلوغه ما شرط
مجاوزته ابتداء) من سور
او غيره وإن لم يدخله لان
السفر على خلاف الاصل
بخلاف الإقامة فاشترط في
قطعها الخروج لا بمجرد
رجوعه وخرج برجع نية
الرجوع وسيأتى الكلام
فيها وبين مسافة قصر
مالو رجع من دونها

وإذا رجع) ينبغي او وصل مقصده فيقطع سفره ببلوغه ما يشترط مجاوزته لو ابتداء السفر في المقصد وكان هذا هو معنى قول الشارح سواء كان ذلك اول دخوله اليه (قوله لا بمجرد رجوعه) عطف على قول المتن ببلوغه ش وعبرة الروض فرع فارق البينان ثم رجع من قرب لحاجة او نواهى مستقلا ما كذا فان كانت وطنه

في أثناء الطريق بحيث يكون المسافة بينهما وبينه دون مسافة القصر فهل يسوغ له الترخيص مطلقا أو يفصل بين أن يقصد المراد إلى وطنه وأن لا يقصده محل تأمل ولعل الثاني أقرب كما يؤخذ من قول الشارح الآتي وشمل بوصوله الخ وعليه فيظهر أنه يستمر يترخص إلى أن يصله فإذا وصله انقطع ترخصه ثم ينظر فيما بعد ذلك إذا شرع في السير إلى كان بمقدار مسافة القصر ترخص وإلا فلا ويتدخل النظر فيما بين له وطنان فهل يكون مروره بكل منهما مانعا من الترخيص فيه الظاهر نعم بصري وقوله فهل يسوغ له الترخيص مطلقا الخ أقول الأقرب الذي يفهمه قول النهاية والمغني ثم رجع من بعيد الخ في كلاهما المار أنفا أنه لا يسوغ له الترخيص مطلقا إلى أن يصل وطنه بعدما يأتي أنفا عنهما عن شرح بافضل كالصريح في ذلك (قوله الحاجة) أي كتنطهر واخذ متاع نهاية ومعنى وظاهر أنه إنما يظهر فائدته بالنسبة لقوله الاتي أو غير وطنه الخ (قوله وهي) أي البلدة التي رجع إليها (قوله فيصير مقيما الخ) أي لا يترخص في رجوعه إلى مفارقة وطنه تغليبا للوطن نهاية ومعنى وشرح بافضل أي ويكون ما بعد وطنه سفر أم ابتدأ فان وجدت الشروط ترخص وإلا فلا كما هو ظاهر ع (قوله خلافا لمن نازعوا فيه) عبارة المغني وحكي فيه اصل الروضة وجهها شاذ لأنه يترخص إلى أن يصله اه والاول هو المعتمد وإن نازع فيه البلقيني والاذرعي وغيرهما اه (قوله ولو كان قد أقام بها) أي لا انتفاء الوطن نهاية ومعنى (قوله والاقامة) عطف على قوله الحاجة (قوله مطلقا) أي كانت وطنه أو لا سم (قوله وهو مستقل) سياقي محترزة في قوله اما غير المستقل كروضة الخ سم (قوله ولو نوى المسافر الخ) أي ولو محاربا نهاية ومعنى قول المتن (قوله ولو نوى إقامة الخ) أي سواء كان ذا حاجة أو لا وسواء كان وقت النية ما كذا أو سائر ايجري (قوله وإلى يصلح للاقامة) عملا بليته وإن لم يمكنه التخلي عن القافلة عادة ثم إن اتفقت له الإقامة فذلك وإلا فيكون مسافر أسفر اجديدا بمجازة ما نوى الإقامة به ع (قوله وإن لم يصلح الخ) أي كمنزلة مغنى (قوله عينه) مفهومة أنه لو نوى الإقامة في أثناء سفره من غير تعيين محل لم ينقطع سفره إلا أن مكث بمحل قاصدا الإقامة به فليراجع والكلام إذا قصد ذلك بعد انعقاد سفره وإلا ففي انعقاده نظر (تنبيه) لو تردد هل يقيم أو لا يحتمل أن يقال إن وقع التردد حال سفره بعد انعقاد السفر لم يؤثر والإثر سم أي اخذنا ما يأتي في الفصل الاتي في التردد في الرجوع (قوله وهو ما كثر الخ) حال من الضمير المستتر في قوله ونواها (قوله أو مادون الأربعة الخ) أي أو نوى إقامة مادون الأربعة الخ فهو معظوف على ضمير النصب في قوله ونواها مع حذف المضاف (قوله أو اقامها) أي الأربعة أيام (قوله إقامة) الاولى التعريف (قوله وهو سائر الخ) محله إذ نوى الإقامة في ذلك الموضع وهو سائر فيه أمالو نوى وهو سائر إن يتم في مكان مستقبل فانه يؤثر إذا وصل إليه كرودى (قوله لم يؤثر) أي لأن سبب القصر السفر وهو موجود حقيقة مغنى (قوله راصل ذلك) أي ما ذكر في المتن والشرح (قوله لا يؤثر) أي بخلاف الأربعة مغنى (قوله أباح للمهاجر الخ) أي مرخصا لهم بترخص السفر بجري (قوله مع حرمة المقام الخ) أي قبل الفتح وأتى به لينبه على أن الثلاثة ليست إقامة لأنها كانت محرمة عليهم بجري (قوله والحق باقامتها الخ) أي الأربعة وفي معنى الثلاثة ما فوقها ودون الأربعة مغنى وشرح المنهج وكرودى (قوله وشمل بوصوله) أي قول المصنف بوصوله (قوله ثم عن له الخ) أي ثم نوى بعد مفارقة العمران أو السور أو بغيره أربعين يوما يمكن ليس في مسافة القصر نهاية ومعنى (قوله فله القصر الخ) أي وكذا غيره من بقية الرخص ع (قوله ما لم يصله) صار مقيما ولا يترخص وإن دخلها ولو كان قد أقام بها اه (قوله والاقامة) عطف على قوله الحاجة (قوله مطلقا) أي كانت رطبه أو لا (وهو مستقل) سياقي محترزة في قوله اما غير المستقل كروضة وقن فلا اثر لنيته الخ لانه لنية متبرعه وقضيته أنه لو نوى الإقامة بموضع لا ينقطع سفره بوصوله أو نواها وعند وصوله أو بعده وهو ما كثر لم ينقطع سفره وسياقي أنه لو نوى الحرب إن وجد فرصة والرجوع أن زال مانعه لم يترخص قبل من رحلتين فيلزم الفرق بين نية الإقامة ونية الحرب والرجوع المذكورين (عينه) مفهومة أنه لو نوى الإقامة بمكان غير معين بان عزم على الإقامة في أثناء سفره من غير تعيين محل لم ينقطع سفره إلا أن مكث بمحل

لحاجة وهي وطنه فيصير مقيما بابتداء رجوعه خلافا لمن نازعوا فيه أو غير وطنه فيترخص ولا يدخلها ولو كان قد أقام بها أو الإقامة فينقطع بمجرد رجوعه مطلقا (ولو نوى) المسافر وهو مستقل (إقامة) مدة مطلقة أو (أربعة أيام) بليا ليها (بموضع) عينه قبل وصوله (انقطع سفره بوصوله) وإن لم يصلح الإقامة أو نواها عند وصوله أو بعده وهو ما كثر انقطع سفره بالنية أو مادون الأربعة لم يؤثر أو أقامها بالنية انقطع سفره بتامها أو نوى إقامة وهو سائر لم يؤثر وأصل ذلك أنه تعالى أباح القصر بشرط الضرب في الأرض أي السفر وبينت السنة أن إقامة مادون الأربعة لا يؤثر فانه صلى الله عليه وسلم أباح للمهاجر إقامة ثلاثة أيام بمكة مع حرمة المقام بها عليه والحق باقامتها نية اقامتها وشمل بوصوله ما خرج ناويا من رحلتين ثم عن له أن يقيم ببلد قريب منه فله القصر ما لم يصله لانه عند سبب الرخصة في حقه فلم ينقطع

الابعد وصول ماغير اليه (تنبيه) يقع لكثير من الحجاج انهم يدخلون مكة قبل الوقوف (٣٧٧) بنحو يوم ناوين الاقامة بمكة بغدر جوهم

من منى أربعة أيام فاكثر
فهل ينقطع سفرهم بمجرد
وصولهم لمكة نظر النية
الاقامة بها ولو في الاثناء او
يستمر سفرهم إلى عودهم
اليها من منى لانه من جملة
مقصدهم فلم تؤثر نيتهم
الاقامة القصيرة قبله ولا
الطويلة إلا عند الشروع
فيها وهي إنما تكون بعد
رجوعهم من منى ووصولهم
مكة للنظر فيه مجال وكلامهم
متمم والثاني اقرب (ولا
يحسب منها يوما) اوليتا
(دخوله وخروجه على
الصحيح) لان فيهما الحظ
والترحال وهما من اشغال
السفر المقتضى للترخص
وبه فارق حسابها في مدة
مسح الحف وقول الداركي
لودخل ليلا يحسب اليوم
الذي يليها ضعيف اما غير
المستقل كزوجة وقن فلا
اثر لنية المخالفة لنية متبوعه
(ولو اقام ببلد) مثلا (بنية)
ان يرحل اذا حصلت حاجة
يتوقعها كل وقت (يعنى
قبل مضى اربعة ايام صحاح
بدليل قوله بعد ولوعلم بقاءها
إلى اخره ومن ذلك انتظار
الريح لمسافرة البحر
 وخروج الرقعة لمن يريد
السفر معهم إن خرجوا والا
فوحده (قصر) يعنى ترخص
اذا المنقول المعتمدان له سائر
رخص السفر ولا يستثنى
سقوط الفرض بالتيمم لان
مداره على غلبة المأمو فقد

ولو كانت الاقامة بالموضع القريب المذكور معلقة كان قصدا لاقامة به ان وجد كذا ولا استمرار فهل ينقطع
السفر بمجرد وصوله اليه مطلقا وإن لم يوجد المعلق عليه فيه نظر ولا يبعد عدم الانقطاع بمجرد ما ذكر سم
(قوله بالمصلحة) فاذا وصله امتنع عليه الترخص وعليه فاذا فارقته ينظر لما بقى فان كان مقدار مسافة القصر قصر
والا فلا لا تقطاع حكم السفر بالاقامة بصري ومرعن الرشيدى وغيرهما يوافق (الابعد وصول ماغير اليه)
نعم ان قارن وصوله ماغير اليه الاعراض عن الاقامة وقصدا لاستمرار على السفر فينبغى ان يستمر حكم
السفر سم (قوله بنحو يوم) أى بدون الاربعة (قوله لانه) أى منى (والثاني اقرب) وفاقا للنهاية وخلافا
للحاشية والفتح ونافى قول المتن (ولا يحسب منها اى الاربعة يوما دخوله الخ) أى وتحسب الليلة التى تلى يوم
الدخول وكذا اليوم الذى يلى ليلة الدخول وبه يظهر رد ما قاله الداركي ع (قوله) اوليتا دخوله الخ) أى
او يوم دخوله وليلة خروجه او بالعكس سم (قوله لان فيهما الحظ الخ) أى فى الاول الحظ وفى الثانى الرحيل
نهاية ومعنى (قوله وبه) أى بذلك التعليل (فارق حسابهما) أى يومى الحدث والنزع عبارة المغنى والنهاية
والثاني بحسبان كما يحسب فى مدة المسح يوم الحدث ويوم النزع وفرق الاول بان المسافر لا يستوعب النهار
بالسير وإنما يسير فى بعضه وهو فى يومى الدخول والخروج سائر فى بعض النهار بخلاف اللبس فانه مستوعب
للبدة اه (قوله وقول الداركي) قال فى الانساب بفتح الراء نسبة الى دارك قرية باصبيان سيوطى اه ع (قوله
قوله) اما غير المستقل (الى قول المتن) قبل اربعة فى المعنى الا قوله يعنى الى ومن ذلك (قوله فلا اثر لنيته الخ)
اى كما قال فى شرح الروض وكذا اى لا اثر لنية الاقامة اذ انواها غير المستقل كالعبد ولوما كذا كسياتى اى
فى متن الروض اه لكن لا يبعد انه لو نوى الاقامة ما كذا وهو قادر على المخالفة رسم على قصدا لمخالفة أثرت
نيتة سم على حج وقوله وهو قادر الخ اى كنساء اهل مصر ع ش وقول سم وصم الخ قياس ما تقدم عنه عند
قول الشارح وعينه ان التردد كالنصم قول المتن (كل وقت) يعنى مدة لا تقطع السفر كيوم او يومين
او ثلاثه وليس المراد كل لحظة تجبرى (قوله يعنى قبل مضى اربعة ايام) هذا يفيد انه اذا جوز حصول الحاجة
قبل مضى الاربعة وتأخر حصولها عن ذلك جاز له القصر سم (قوله) بدليل قوله بعد ولوعلم الخ) فيه
نظر لاذلا لنية فى هذا على ما دعاه لان هذا يخرج ما لو شك هل تنقضى حاجته قبل الاربعة او بعدها فيشمله
الكلام الاول سم على حج اه ع ش ولك ان تقول او مدعى الشارح تفسير كل وقت بما ذكره بقطع النظر
عما قبله (ومن ذلك انتظار الريح الخ) ولو فارق مكانه ثم ردت له الريح اليه فاقام فيه استئناف المدة لان اقامته
فيه اقامة جديدة فلا تنضم الى الاولى بل تعتبر مدتها وحدها ذكره فى المجموع عن نهاية ومعنى (قوله ولا فوحده)

فاصدا لاقامة به فايراجع والكلام اذا قصد ذلك بعد انعقاد سفره ولا فى انعقاده نظار (تنبيه) لو تردد
هل يقيم او لا يحتمل ان يقال ان وقع التردد حال سيره بعد انعقاد السفر لم يؤثر الاثر (الابعد وصول ماغير
اليه) نعم ان قارن وصوله ماغير اليه الاعراض عن الاقامة وقصدا لاستمرار على السفر فينبغى ان يستمر حكم
السفر ولو كانت الاقامة بالموضع القريب المذكور معلقة كان قصدا لاقامة به ان وجد كذا والا استمرار
فهل ينقطع السفر بمجرد وصوله اليه مطلقا وإن لم يوجد المعلق عليه فيه نظر ولا يبعد عدم الانقطاع بمجرد
ما ذكره قريبا مل (والثاني اقرب) اعتمدته مر (قوله) اوليتا دخوله وخروجه) أى أو يوم دخوله وليلة خروجه
او بالعكس (وبه فارق حسابها فى مدة مسح الحف) قال فى شرح العباب لان اللبس يستوعب المدة فلم يبلغ
منها شئ والسفر لا يستوعبها فالغنى ما هو من توابعه اه (فلا اثر لنيته المخالفة لنية متبوعه) اى كما قال فى
شرح الروض وكذا اى لا اثر لنية الاقامة اذ انواها غير المستقل كالعبد ولوما كذا كسياتى اى فى متن الروض
اه لكن لا يبعد انه لو نوى الاقامة ما كذا وهو قادر على المخالفة رسم على قصدا لمخالفة أثرت نيتة (قوله يعنى
قبل مضى اربعة ايام) هذا يفيد انه اذا جوز حصول الحاجة قبل مضى الاربعة وتأخر حصولها عند ذلك جاز
له القصر (قوله) بدليل قوله بعد ولوعلم الخ) فيه نظر لاذلا لنية فى هذا على ما دعاه لان هذا يخرج ما لو شك هل
تنقضى حاجته قبل الاربعة او بعدها فيشمله الكلام الاول (قوله ولا فوحده) اى بخلاف ما اذا اراد

كاملة غير يومى الدخول والخروج (٣٧٨) لانه ^{صلى الله عليه وسلم} أقامها بعد فتح مكة لحرب هو اذن يقصر الصلاة حسنة الترمذى ولم ينظر لابن

جدعان أحد رواته وان
ضعفه الجمهور لان له شواهد
تجيزه وصحت روايته عشرين
وتسعة عشر وسبعة عشر
ويجمع بحمل عشرين على
عديومى الدخول والخروج
وتسعة عشر على عدا أحدهما
وسبعة عشر او خمسة عشر
بتقدير صححتها على انه بحسب
علم الراوى وغيره زاد عليه
فقدم (وقيل اربعة) لا ازيد
عليها اى ولا مساويها بل
لا بد من نقص عنها لان نية
اقامتها تمنع الترخص فاقامتها
أولى (وفى قول ابدا) وحكى
الاجماع عليه لان الظاهر
انه لو دامت الحاجة لدام
القصر (وقيل الخلاف) فيما
فوق الاربعة (فى خائف
القتال لا التاجر ونحوه) فلا
يقصران فيما فوقها اذ
الوارد إنما كان فى القتال
والمقاتل احوج للترخص
واجيب بان المرخص انما
هو وصف السفر والمقاتل
 وغيره فيه سواء (ولو علم
بقامها) اى حاجته او اكره
وعلم بقاء اكرامه كما هو
ظاهر ومن بحث جواز
الترخص له مطاقا فقد
ابعدا وسها (مدة طويلة)
بان زادت على اربعة ايام
صحاح (فلا قصر) اى
لا ترخص له بقصر ولا غيره
على المذهب (بعده عن هيئة
المساكين واجراء الخلاف
فى غير المحارب الذى اقتضاه
المتن غلط كما فى الروضة

أى بخلاف ما اذا اراد أنهم إن لم يخرجوا رجع فلا قصر له سم ونهاية ومعنى قال ع ش ثم اذا جادت الرقة
فالظاهر انه لا قصر له بمجرد مجيئهم بل بعد مفارقة محلهم لانهم محكوم باقامتهم ماداموا بمحلهم اه (قوله لابن
جدعان) بضم الجيم وسكون الدال المهمة والبعين المهمة كفى جامع الاصول ع ش (قوله وان ضعفه) اى
ابن جدعان ع ش (قوله لان له شواهد) اى فهو حسن بالغير لا بالذات رشيدى (قوله بتقدير صححتها) اى
رواية خمسة عشر (قوله وغيره) اى غير راوى هذين يعنى راوى ثمانية عشر (قوله لان نية اقامتها) اى
الاربعة معنى (قوله فاقامتها أولى) اى لان الفعل ابلغ من النية معنى (قوله انه لو دامت الحاجة الخ) اى لو
زادت حاجته ^{صلى الله عليه وسلم} على ثمانية عشر اقصر فى الزائد ايضا معنى (قوله فيما فوق الاربعة) هل المراد
بالمعنى المراد فى القول الثانى سم عبارة البصرى الانسب بما قدمه فى الاربعة فافوقها قول المتن (ونحوه)
اى كالمقدمة نهاية ومعنى اى يريد الفقه بان باتى بقصد السؤال عن حكم مسئلة او مسائل معينة مثلا وإذا
تعلها رجع الى وطنه ع ش (قوله مطلقا) اى علم بقاء الاكرام ولم يعلم ع ش قول المتن (مدة طويلة)
وهى الاربعة فافوقها نهاية ومعنى وهى أنسب من تفسير الشارح بصرى (قوله بان زادت على اربعة
الخ) لعل المراد بالزيادة على الاربعة الصحاح انها لا تحصل الا بعد تمام الاربعة لانها لا تحصل الا بعد
الزيادة على الاربعة الصحاح فليتامل سم (قوله واجراء الخلاف) اى المذكور بقوله على المذهب (قوله
الذى اقتضاه المتن) اى اذ ظاهره رجوع ضمير علم لطلاق المسافر (قوله كفى الروضة) اى كما ذكر فى الروضة
ان حكاية الخلاف فى غير المحارب غلط بل المعروف فى غير المحارب الجزم بالمنع معنى (قوله فتعين الخ) قد
يمنع التعيين بناء على انه يكفى لصحة التعبير بالمذهب حكاية طريقين فى المذهب وان غلطت حكاية احدهما
ولذا عبر فى الروضة فى غير المحارب بالمذهب مع تغليظه حكاية القوانين حيث قال وإن كان غير محارب
كالمفتقه والتاجر فالمذهب انه لا يترخص ابدا وقيل هو كالمحارب وهو غلط اه فلولا انه يكفى لصحة
التعبير بالمذهب ما ذكر ما عبر به مع تصريحه بالتغليط المذكور ولو سلم فيجوز تعميم الضمير لانه لا فيد
ولا ينافيه التعبير بالمذهب بناء على التغليب وكونه فى مجمرع الامرين فليتامل سم على حجج اه ع ش
(فصل فى شروط القصر وتوابعها) (قوله فى شروط القصر) الى قوله كذا قالوه فى النهاية والمعنى

انهم ان لم يخرجوا رجع فلا قصر له (قوله وتسعة عشر على عدا أحدهما) بحتمل أن السبب قلعة ما بقى من ذلك
اليوم فلم يعتد به او عدم اطلاعه على قصره فيه (قوله فى المتن وقيل اربعة) قال الاسنوى والتعبير الذى
ذكره المصنف غلط سببه القياس وقع فى الحرر والروضة والصواب ان يقول دون اربعة كما وصحه الرافعى
فى شرحه اه وقد يجاب بان المراد اربعة يومى الدخول والخروج (قوله كاملة) لعله حال من الهام فى عنها
ومعنى كمالها انه لا يحسب منها يوم ما الدخول والخروج على انها ساقطان من بعض النسخ (قوله وقيل الخلاف
فما فوق الاربعة) هل المراد بالمعنى المراد فى القول الثانى (قوله فى المتن مدة طويلة) هى الاربعة فافوقها
شرح مر (قوله بان زادت على اربعة ايام صحاح) ولعل المراد بالزيادة على الاربعة الصحاح انها لا تحصل
الا بعد تمام الاربعة الصحاح لانها لا تحصل الا بعد زيادة على الاربعة الصحاح فليتامل (قوله فتعين رجوع
ضمير علم الخائف القتال) قد يمنع التعيين بناء على انه يكفى لصحة التعبير بالمذهب حكاية طريقين فى المذهب
وإن غلطت حكاية احدهما ولهذا عبر فى الروضة فى غير المحارب بالمذهب مع تغليظه حكاية القوانين من حيث
قال وإن كان غير محارب كالمفتقه والتاجر فالمذهب انه لا يترخص ابدا وقيل هو كالمحارب وهو غلط اه فلولا
لصحة انه يكفى التعبير بالمذهب ما ذكر ما عبر به مع تصريحه بالتغليط المذكور وقال الاسنوى فى تعبیر المصنف
هنا بالمذهب مانصه وقد علم من التعبير بالمذهب الاشارة الى طريقين فاما المحارب فحكاية الرافعى من غير
ترجيح احدهما قاطعة بالمنع والثانية بالتخريج على الكلام فى المتوقع واما غير المحارب فالمعروف فيه الجزم
بلمنع والتخريج على المتوقع شاذو غلط كما قاله فى الروضة اه ولو سلم فيجوز تعميم الضمير لانه لا فيد ولا ينافيه
التعبير بالمذهب بناء على التغليب وكونه فى مجمرع الامرين فليتامل (فصل فى شروط القصر وتوابعها)

(قوله)

(فصل فى شروط القصر وتوابعها)

(قوله وتوابعها) أى كمسئلة الاستخلاف ومستثنى أفضلية القصر وأفضلية الصوم (قوله وهى ثمانية أخ) وهى
كما ستأتى طول السفر وجوازه وعلم المقصد وعدم الربط بمقيم ونية القصر وعدم المنافى لها ودوام السفر
والعلم بالكيفية برماوى (قوله أحدها سفر طويل) ولم ينبه عليه المصنف لتقدم التصريح به فى قوله فى السفر
الطويل عش (قوله ذهابا فقط) أى لا ذهابا ولا إيابا حتى لو قصد مكانا على مرحلة بنية أن لا يقم فيه بل يرجع
لم يقصر لا ذهابا ولا إيابا وأن حصل له مشقة مرحلتين شيخنا ومغنى (قوله تحديدا) أى حال كون الثمانية
والأربعين ميلا محددة فيضرب النقص ولو شيئا يسيرا ولو انضرب الزيادة شيخنا (ولو ظنا) أى ناشأ عن قرينة
قوية كما يشعر به قوله لقولهم عش عبارة شيخنا ويكفى الظن بالاجتهاد اهـ وعبارة المغنى ولو شك فى طول
سفره اجتهاد فان ظهر له أنه القدر المعتبر قصر وإلا فلا اهـ (قوله فارتقت) أى مسافة القصر (المسافة أخ) أى
حيث كانت تقرىبا سم (قوله فاحتيطله) ولا ينافى تحديده مسافة القصر بذلك جعلهم لها مرحلتين وهما
سير يومين معتدلين أو ليلتين معتدلتين أو يوم ويلة أو أن لم يعتدل لا يسير الا ثقالا وهى الأبل المحملة مع اعتبار
النزول المعتاد لالكل والشرب والصلاة والاستراحة لأن ذلك يزيد عليها شيخنا (قوله والقلتين) أى تقدير
القلتين حيث كان الاصح فيه التقريب مغنى (قوله بأنه لم يرد بيان للنصوص عليه فهما) أى القلتين وكذا
لم يرد بيان المسافة بين الامام والمأموم وان اوهمت عبارة خلافه عش عبارة المغنى وكذا مسافة الامام
والمأموم لا تقدر فيها الا بالاذرع اهـ (بخلاف ما هنا) أى لأن تقدر الالمال ثابت عن الصحابة مغنى قول
المتن (هاشمية) هو بالرفع أى على الوصفية والنصب أى على الحالية عش (قوله نسبة للعباسيين) عبارة
النهاية نسبة إلى نبي هاشم لتقديرهم لها وقت خلافتهم بعد تقدير نبي امية لها اهـ (قوله لاهاشم جدهم
كما وقع للرافعى) ينبغى أن يرجع كلام الرافعى فان صرح بنسبة التحديد إلى الجد فشكل وان اقتصر على قوله
لاهاشم احتمل توجيهه بأن مراده الإشارة إلى أنه إذا ريد النسبة إلى التركيب الاضافى نسب إلى الجزء الثانى
منه لا الأول ولا هما بصرى وفى سم بعد ذكر مثله ثم رجعت كلام الرافعى فوجدته مصرحاً بنسبته إلى الجد
اهـ (قوله اموية) هو يضم الهجزة نسبة إلى نبي امية واما الاموية بفتحها نسبة إلى امه بنجولة بن زمان بن
ثعلبة فليس مرادهنا شيخنا وعش (قوله واربعون أخ) عطف على قول المتن ثمانية أخ (قوله وذلك) أى
التحديد المذكور (قوله ولا يعرف لها مخالف) أى فذلك يجمع عليه بالاجماع السكوتى (قوله ومثله)
أى ما فعلا من القصر والافطار فى أربعة برد (قوله لا يكون إلا عن توقيف) أى عن سماع أو رؤية من
الشارع إذ لا مدخل للاجتهاد فيه فحكمه حكم الرافع فصح كونه دليلا برماوى (قوله بل جاء ذلك) أى
جواز القصر والافطار فى أربعة برد (قوله أربعة آلاف خطوة) أى بخطوة البعير بضم الخاء اسم لما بين
القدمين واما بالفتح وهو اسم لنقل الرجل من محل لآخر فليس مرادهنا بجرى وعش (قوله والخطوة
ثلاثة أقدام) أى فالميل اثنا عشر الف قدم نهاية وسم أى بقدم الادمى عش وشيخنا أى والقدمان ذراع
والذراع أربعة وعشرون اصبعاً معتدلات والاصبع ست شعيرات معتدلات والشعيرة ست شعيرات من
شعر البرذون مغنى أى الفرس الذى ابواه عجميان فمسافة القصر بالاقدام خمسمائة ألف وستة وسبعون ألفا
وبالاذرع مائتا ألف وثمانية وثمانون ألفا وبالصابع ستة آلاف وتسعمائة ألف واثنا عشر ألفا
وبالشعيرات إحدى وأربعون ألف ألف وأربعمائة ألف واثنا عشر ألفا وبالشعيرات مائتا ألف
الف وثمانية وأربعون ألف ألف وثمانمائة ألف واثنا عشر ألفا وثلاثون ألفا كرى على بأفضل وفى حاشية شيخنا

وهي ثمانية أحدهما سفر
طويل (وطويل السفر
ثمانية وأربعون ميلا) ذهابا
فقط تحديدا ولوطننا القوهم
لوشك في المسافة اجتمد
وفارقت المسافة بين الامام
والمأموم بأن القصر علي
خلاف الاصل فاحتيط له
والقلتين بأنه لم يرد بيان
المنصوص عليه فيهما من
الصحابة بخلاف ما هنا
(هاشمية) بالنسبة للعباسيين
لا لهاشم جدهم كما وقع
لرافعي وأربعون ميلا
أموية إذ كل خمسة من هذه
سنة من تلك وذلك لما صح
ان ابني عمر وعباس رضى
الله عنهم كانا يقصران
وبفطران في أربعة بردولا
يعرف لهما مخالف ومثله
لا يكون إلا عن توقيف بل
جاء ذلك في حديث مرفوع
صححه ابن خزيمة والبريد
أربعة فراسخ والفرسخ
ثلاثة أميال والميل أربعة
آلاف خطوة والخطوة
ثلاثة أقدام فهو ستة آلاف
ذراع كذا قالوه هنا

واعترض بان الذي صححه ابن عبد البر وهو ثلاثة الاف ذراع وخمسمائة هو الموافق لما ذكره في تحديد ما بين مكة ومثى وهي ومزدلفة وهي وعرفه ومكة والتنعيم والمدينة وقباء (٣٨٠) وأحد بالاميال اه ويرد بان الظاهر أنهم في تلك المسافات قلده والمحدثين لها من غير اعتبارها

لبعد ما عن ديارهم على ان بعض المحدثين اختلفوا في ذلك وغيره اختلافا كثيرا كما بينته في حاشية ايضاح المصنف وحينئذ فلا يعارض ذلك ما حدوده هنا واختبروه لاسيما قول مثل ابن عباس وابن عمر وغيرهما ان كلا من جدة والطائف وعسفان على مخرجين من مكة صريح فيما ذكره هنا نعم قد يعارض ذكر الطائف قولهم في قرن انه على مخرجين ايضا مع كونه اقرب إلى مكة بنحو ثلاثة أميال أو أربعة وقد يحاج بان المراد بالطائف هو ما قرب اليه فشمم قرن (قلت وهو من حلتان بسير الاقوال) وديب الاقدام على العادة وهما يومان أو ليلتان أو يوم وليلة معتدلان أو يوم بليته أو عكسه وان لم يعتدلا كما أفهمه كلام الاسنوي ومن تبعه وبه يعلم أن المراد بالمعتدلين ان يكونا بقدر زمن اليوم بليته وهو ثلثمائة وستون درجة مع النزول المعتاد لنحو الاستراحة والاكل والصلاة فيعتبر من ذلك وإن لم يوجد كما هو ظاهر (والبحر كالبر) في اشتراط المسافة المذكورة (فلوقطع الاميال فيه في ساعة)

على الغرض مثله إلا انه فسر البر ذون البغل وبارة الشورى والشعيرة ستة شعرات من ذنب البغل (قوله واعترض) اي قولهم الميل ستة الاف ذراع (قوله وهو الخ) بدل من الوصول والضمير للبيل (قوله هو الموافق الخ) خبر ان (قوله ويرد) اي ذلك الاعتراض (قوله انهم) اي الاصحاب يعني ما ذكره (قوله في تلك المسافات) اي في تحديد ما بين مكة ومثى الخ على حذف المضاف (قوله فلا يعارض ذلك) اي ما ذكره في تحديد ما بين تلك الاماكن (قوله هنا) اي في مسافة القصر (قوله صريح الخ) يتأمل سم (قوله مع كونه اقرب الخ) اي من الطائف (قوله فيشمم قرن) كذا في اصله بخطه رحمه الله تعالى واهله استعمله بنوعا من الصرف بتاويل البقرة بصرى قول المتن (قلت) اي كما قال الرافعي في الشرح بحلي ومعنى ونهاية قول المتن (وهي) اي الثمانية وأربعون ميلا وبارة النهاية والمعنى وهو أى السفر الطويل اه قول المتن (بسير الاقوال) اي الحيوانات المثقلة بالاجمال نهاية ومعنى قال عرش قوله مر اي الحيوانات ظاهرة سواء الجمال والبغال والحير لكن ببعض الهوامش ان المراد بالاقوال الجمال ويلحق بها البغال فليراجع عرش وفي البجيرى والكردى على بافضل عن الحلبي والشيرى المراد الابل الحملة لان خطوة البعير اوسع حينئذ اه (قوله رديب) إلى قوله فيعتبر في المعنى الا قوله او يوم وليلة وقوله وان لم يعتدلا إلى مع النزول وإلى قوله وبه يفرق في النهاية إلا ما ذكره وقوله فيعتبر إلى المتن (قوله على العادة) اي صفة السير بحيث لا يكون بالنأي ولا الاسراع وهو غير ما يأتي في قوله مع النزول المعتاد الخ فنهما قيدان مختلفان عرش (قوله معتدلان) راجع للجميع سم (قوله ان المراد بالمعتدلين) اي لما مر انفا (قوله مع النزول المعتاد الخ) صريح صنيع المعنى والنهاية انه متعلق بسير الاقوال وقال الكردي انه متعلق بقدر زمن اليوم الاخراج (قوله فيعتبر من ذلك الخ) اي حتى لو كانت المسافة تقطع في دون يوم وليلة اذ لم يوجد ما ذكر من النزول وغيره ولو وجد لم تقطع الا في يوم وليلة جاز القصر فليتأمل سم قول المتن (فلوقطع الخ) لا يقال هذا مشكل لانه رتب القصر على قطع المسافة المعبر عنه بقطع الاميال وبعد قطع المسافة لا يتصور قصر لان محله المسافة لا نأقول لا نسلم ان عبارته تقتضى تأخر القصر عن قطع المسافة اذ لا يجب تغاير زمان الشرط مع زمان جزائه بل يجوز اتحادهما فالمعنى الاميال في ساعة قصر في تلك الساعة وبؤل المعنى إلى انه لو كان بحيث يقطع المسافة في ساعة جازله القصر ولو سلم فلا نسلم انه بعد قطع المسافة لا يتصور قصر لتصوره في عوده وفي مقصده حيث لا إقامة قاطعة فليتأمل سم (قوله لشدة الهوام) عبارة النهاية والمعنى لشدة جري السفينة بالهوام ونحوه اه قال غش ومن النجوم ما لو كان وليا اه اي ما لو كان جربان السفينة بالبحار (قوله ومركوب جواد) اي ونحوه كالعربة النارية (قوله ان اعتياد الخ) بالذال المهمل (قوله في اعتبارها) اي هذه المسافة بالراء (قوله مطلقا) يعني في الغالب (قوله فادفع ما قد يقال الخ) في اندفاعه بما ذكر نظر ظاهر اذ حاصله الاعتراض على المصنف بان عبارته في هذا التفريع توهم انه لا يقصر في البحر إلا اذا قطع المسافة بالفعل وليس كذلك وهو لا يندفع بما ذكره وإنما يندفع به ما قد يقال لوجهه لا لحاق البحر بالبر لان العادة قطع المسافة فيه في ساعة فينبغي تقديره بمسافة اوسع من مسافة البر ففرع عليه المصنف ما ذكره للاشارة إلى انه لا اثر لذلك فتأمل رشدي (قوله لذك ذلك) اي التفريع المذكور (قوله بل بقصد موضع الخ) يعني بل العبرة بقصد موضع

والقدم نصف ذراع (قوله صريح فيما ذكره هنا) يتأمل (قوله معتدلان) راجع للجميع (قوله فيعتبر من ذلك) اي حتى لو كانت المسافة تقطع في دون يوم وليلة اذ لم يوجد ما ذكر من النزول وغيره ولو وجد لم يقطع الا في يوم وليلة جاز القصر فليتأمل (قوله في المتن فلوقطع الاميال الخ) لا يقال هذا مشكل لانه رتب القصر على قطع المسافة المعبر عنه بقطع الاميال وبعد قطع المسافة لا يتصور قصر لان محله المسافة لا نأقول

لشدة الهوام (قصر والله اعلم) كالمقطع في البر في بعض يوم على مركوب جواد وكان وجه هذا التفريع بيان أن اعتبار قطع هذه المسافة في زمن قليل في البحر لا يؤثر في لحوقه بالبر في اعتبارها مطلقا فادفع ما قد يقال ليست العبرة بقطع المسافة حتى يخرج ان ذكر ذلك بل بقصد موضع عليها القصر بمجرد ذلك قبل قطع شيء منها (و) ثانيها علم مقصده حينئذ (يشترط قصد موضع)

معلوم ولو غير (معين) وقد
يراد بالمعين المعلوم فلا
اعتراض (أولا) ليعلم أنه
طويل فيقص فيه نعم لو سافر
مقبوع بتابعه كأسير وقن
وزوجه جيش ولا يعرف
مقصده قصر بعد المرحلتين
لنحقق طول سفره وقد
يدخل في عبارته ما لو قصد
كافر مرحلتين ثم أسلم
أثناءهما فانه يقصر فيما بقي
لقصده أولا ما يجوز له
القصر فيه لو تأهل للصلاة
وبه يفرق بين هذا وعاص
تاب في الأثناء لأنه لم يتأهل
للترخص مع تأهله للصلاة
فلم يحسب له ما قطعه قبل
التوبة (فلا قصر للهائم)
وهو من لا يدري أين
يتوجه سلك طريقا أم لا
وهذا يسمى راكب
التعاسيف أي للطرق
المائلة التي يضل سالكها
من تعسف مال أو عسفه
تعسيفا أتعبه (وان طال
تردده) وبلغ مسافة القصر
لأنه عابث فلا يليق به
الترخص وسيعلم مما يأتي
أن بعض أفرادهم حرام
فلذا ذكره بعضهم هنا
وبعضهم ثم فإؤهمه
كلام بعضهم أنه عاص
بسفره مطلقا ممنوع

مشمتم على المسافة بدليل جواز قصره بمجرد قصد ذلك الموضع أي بعد انعقاد سفره (قوله معلوم) أي من
حيث قدر مسافته لا من حيث ذاته وإلا ساوى المعين فلا فائدة في العدول وحينئذ فيجوز أن يراد بالمعين المعين
من حيث قدر المسافة فلا فرق فتأمله سم عبارة الرشيدى قوله معلوم أي من حيث المسافة كما يؤخذ مما يأتي
ويؤخذ منه أنه لو صمم الهائم على سائر مرحلتين فأكثر من أول سفره لكن لم يعينها في جهة كان قال ان
سافرت لجهة الشرق فلا بد من قطع مرحلتين والجهة المغرب فلا بد من ذلك أنه يقصر وهو واضح بقيد
الآتي فليراجع اه أي مع وجود الغرض الصحيح (قوله المعلوم) أي بالمسافة ع ش (قوله فلا اعتراض)
أي على المصنف نهاية قول المتن (أولا) أي أول سفره نهاية (قوله فيقص) أي أولا فلا نهاية (قوله نعم لو
سافر الخ) استثناء من قولهم يعتبر العلم بطول المسافة بصري أي بالشارح إليه قول الشارح ليعلم أنه طويل
الخ (قوله ولا يعرف مقصده) أي لا يعرف التابع مقصد المتبوع سم (قوله قصر بعد المرحلتين) أي حتى
ما فاتته في المرحلتين كما هو ظاهر سم عبارة المغنى والنهاية (فائدة) متى فات من له القصر بعد المرحلتين
صلاة فيهما قصر في السفر لانهما فاتته سفر طويل كما شمل ذلك قولهم تقصر فائتة السفر في السفر نية على ذلك
شيخنا اه أي الشهاب الرمي قوله مر قصر بعد المرحلتين أي وان لم يعلم مقصد متبوعه أو علمه وكان الباقي
دونهما ع ش (قوله لنحقق طول سفره) أي مع العذر القائم به فيفارق الهائم الآتي رشيدى (قوله ما لو قصد
كافر) أي غير عاص بسفره سم أي ولو كان سافرا لقطع الطريق مثلاً فحكمه حكم العاصي بسفره بصري
(قوله فانه يقصر فيما بقي) أي وان كان أقل من مرحلتين ع ش (قوله وبه يفرق الخ) أي بقوله بقصده الخ
(قوله وهذا) أي الذي لم يسلك طريقا ع ش اه سم عبارة المغنى والنهاية قال أبو الفتح العجلي هما عبارة
عن شيء واحد وقال الدميري وليس كذلك بل الهائم الخارج على وجهه لا يدري أين يتوجه وان سلك طريقا
مسلوكا وراكب التعاسيف لا يسلك طريقا فهما مشتركان في أنها لا يقصدان موضعا معلوما وان اختلفا
فيما ذكرناه انتهى ويدل له جمع الغزالي بينهما اه أي إذ الأصل في العطف المغايرة فعلى هذا فبينهما عموم
وخصوص مطلق ع ش قول المتن (وان طال تردده) أي إذ شرط القصر ان يعزم على قطع مسافة القصر
مغنى ونهاية (قوله وبلغ) إلى قوله قال الزركشي في النهاية (قوله لانه عابث) وبه فارق نحو الاسير رشيدى
(قوله وسيعلم مما يأتي الخ) أي في شرح لا يترخص العاصي بسفره الخ (قوله ان بعض أفراد الخ) وهو
الآتي في قوله ومن سفر المعصية الخ اما من ساح بقصد الاجتماع بعالم أو صالح فلا يحرم عليه ذلك وان قصد
عليه انه هائم لا نه لا يقصد مجالا معلوما بصري (قوله مطلقا) أي سواء كان خروجه لغرض أو لا ع ش (قوله

لانسلم ان عبارته تقتضى تأخر القصر عن قطع المسافة إذ لا يجب تغاير زمان الشرط مع زمان جزائه بل يجوز
اتحادهما فالمعنى لو قطع الاميال في ساعة قصر في تلك الساعة وبول المعنى الى انه لو كان بحيث يقطع المسافة
في ساعة جاز له القصر ولو سلم فلا نسلم انه بعد قطع المسافة لا يتصور قصر لتصوره في عودته وفي مقصده حيث
لا اقامة قاطعة فليتامل سم (قوله معلوم) أي من حيث قدر مسافته لا من حيث ذاته وإلا ساوى العين
فلا فائدة في العدول وحينئذ فيجوز ان يراد بالمعين المعين من حيث قدر المسافة فلا فرق فتأمل (قوله ولا
يعرف مقصده) أي ولا يعرف التابع مقصد المتبوع ع ش (قوله قصر بعد المرحلتين) أي حتى ما فاتته في
المرحلتين كما هو ظاهر (قوله ما لو قصد كافر) أي في غير عاص بسفره وفي الروض آخر الباب وان
نوى الكافر أو الصبي مسافة القصر ثم اسلم أو بلغ في اثباتها قصر في البقية قال في شرحه وما ذكره في
الروضة في الصبي نقل عن الروياني وقضيته انه لا يصح قصره قبل بلوغه وهو ممنوع لانه من اهل القصر
كما صرح به البغوى والصواب محتمه منه وقد قالوا لو جمع تقديم ما ثم بلغ والوقت باق لم يحتاج لاعتدائها نية على
ذلك الا ذرعى والزركشي ولم ينبه عليه الا سنوى بل نبه على غيره فقال ما ذكر في الصبي متجه ان بعثه عليه
فان سافر بغير اذنه فلا اثر لما قطعه قبل بلوغه وان سافر معه فيتجه ان يحجى فيه ماسر في غيره من
التابعين (قوله وهذا) أي الذي لم يسلك طريقا ش (قوله وسيعلم مما يأتي الخ) كذا مر

وما يرد قولهم الآتي لو
 قصد مرحلتين قصر فيهما
 (ولا طالب غريم) لا طالب
 (آبق) عقد سفره بنية أنه
 (يرجع متى وجده) أى
 مطلوبه منهما (ولا يعلم
 موضعه) وان طال سفره
 لأنه لم يعزم على سفر طويل
 ومن ثم لو علم أنه لا يلقاه إلا
 بعد مرحلتين قصر فيهما
 قال الزركشى لا فيما زاد
 عليهما إذ ليس له مقصد
 معلوم حينئذ اه وظاهر
 أنهما مثال فلو علم أنه
 لا يجده قبل عشر مراحل
 قصر في العشر فقط وقول
 أصله ويشترط أن يكون
 قاصدا لقطعه أى الطويل
 فى الابتداء يشمل هذا
 والهاثم إذا قصد سفر
 مرحلتين أو أكثر فيقصر
 فيما قصده لا فيما زاد عليه
 أما إذا طرأ له ذلك العزم
 بعد قصد محل معين أو لا
 وبجائزة العمران فلا
 يؤثر كما مر فى شرح قوله
 بوصوله فيترخص إلى أن
 يجده (ولو كان المقصده)
 بكسر الصاد كما بخطه
 (طريقان) طريق (طويل)
 أى مرحلتان (و) طريق
 (قصير) أى دونهما (فسلك
 الطويل لعرض

وما يرد) أى المنع عرش (قوله عقد سفره) سياتى محترزه فى قوله أما إذا طرأ الخ (قوله أى مطلوبه منهما)
 اشارة إلى أن الجملة نعت لطالب كما هو الظاهر ويجوز أن يستغنى عنه بجعلها نعتا للاحد المتعاطفين من غريم
 وابق وحذف نظيرها من الآخر بقرينتها ولم يبرز الضمير مع كونها حينئذ جارية على غير من هى
 له جريا على مذهب الكوفيين المجوزين عدم البراز عند من اللبس كما هنا سم (قوله قصر فيهما) ومثله
 الهاثم فى ذلك نهاية ومعنى أى فى أنه إذا قصد أنه لا يرجع قبل مرحلتين قصر ومعلوم أنه إنما يقصر إذا كان
 سفره لغرض صحيح ومن الغرض الصحيح ما لو خرج من نحو ظالم عرش ورشيدى (قوله قال الزركشى)
 وظاهر اطلاق الروضة استمرار الترخيص ولو فيما زاد على مرحلتين وهو كذلك كما اعتمده الشهاب الرملى
 خلافا للزركشى نهاية ومعنى عبارة قسم الوجه أنه يقصر فيما زاد عليهما أيضا إلى أن ينقطع سفره ولا يضر أنه
 ليس له مقصد معلوم لأن اعتبار معلومية المقصد إنما هو ليعلم طول السفر فإذا علم أنه لا يجده قبل مرحلتين فقد
 علم طوله فاذا شرع فيه انعقد وجاز الترخيص إلى انقطاعه وكذا يقال فى مسئلة الهاثم إذا قصد مرحلتين أو
 أكثر وفى مسئلة طريان العزم المذكور فلا يمتنع ترخصه بمجرد الوجود حتى لو استمر بعد الوجود فينبغى أن
 له القصر اه (قوله وظاهر أنها) أى المرحلتين (قوله وقول أصله) إلى المتن فى النهاية والمغنى لا قوله لا فيما زاد
 عليه (قوله يشمل هذا) أى ما لو علم أنه لا يلقاه الخ (قوله والهاثم) عطف على هذا (قوله فيقصر فيما قصده)
 أى حيث لم يحصل اتعاب نفسه أو دأبه بلاغرض اتعاب أو وقع له وإلا فلا لأنه حينئذ ص سفره كما هو ظاهر سم
 (قوله لا فيما زاد الخ) خلافا للنهية والمغنى وسم كما مر انفا (قوله إذا طرأ الخ) عبارة النهاية والمغنى واحترز
 المصنف بقوله المار أو لا عمال نوى مسافة قصر ثم بعد مفارقة المحل الذى يصير به مسافرا نوى أنه يرجع أن
 وجد غرضه أو يقيم فى طريقه ولو بمحل قريب أربعة أيام فإنه يترخص إلى وجود غرضه أو دخوله ذلك
 المحل لانعدام سبب الرخصة فى حقه فيكون حكمه مستمر إلى وجود ما غير النية إليه بخلاف ما لو عرض ذلك له
 قبل مفارقة ما ذكرناه ولو سافر سفر اقصر اثم نوى زيادة المسافة فيه إلى صيرورته طويلا فلا ترخص له ما لم
 يكن من محل نيته إلى مقصده مسافة قصر ويفارق محله لا انقطاع سفره بالنية ويصير بالمفارقة منسى سفر جديد
 ولو نوى قبل خروجه إلى سفر قصر إقامة أربعة أيام فى كل من رحلة فلا قصر له لا انقطاع كل سفره عن الأخرى
 اه (قوله ذلك العزم) أى عزم أنه يرجع متى وجده سم (قوله بعد قصد محل معين) أى مسافة قصر (قوله)
 وبجائزة العمران) أى وبعد مفارقة المحل الذى يصير به مسافرا من العمران أو السور نهاية ومعنى (قوله)
 إلى أن يجده) أى المطلوب (بكسر الصاد) إلى قوله ومنه يؤخذ فى المغنى لا قوله لأنه غرض مقصود إلى المتن
 ولا التنبيه فى النهاية إلا ما ذكر (قوله كما بخطه) عول على خطأ المصنف لأن القياس الفتح وليس المراد أن
 (قوله أى مطلوبه منهما) يجوز أن يستغنى عن ذلك بجعل جملة يرجع الخ صفة لاحد المتعاطفين من
 غريم وابق وحذف نظيرها من الآخر بقرينتها والشارح اشارة إلى جعلها لطالب كما هو الظاهر
 فاحتاج إلى تأويل الضمير ويرد على ما قلنا أن الصفة حينئذ جارية على غير من هى له فكان الواجب
 إبراز ضمير يرجع وبجواب بحمله على مذهب الكوفيين المجوزين عدم البراز عند من اللبس والمراد
 هنا واضح لا لليس فيه فتأمل (قوله قصر فيهما) ظاهر كلام الروضة استمرار الترخيص ولو فيما زاد
 على مرحلتين وهو كذلك كما أفاده شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله خلافا للزركشى شرح مر (قوله)
 لا فيما زاد عليهما) الوجه أنه يقصر فيما زاد عليهما أيضا إلى أن ينقطع سفره ولا يضر أنه ليس له مقصد معلوم
 لأن اعتبار معلومية المقصد إنما هو ليعلم طول السفر فإذا علم أنه لا يجده قبل مرحلتين فقد علم طوله فاذا شرع فيه
 انعقد وجاز الترخيص إلى انقطاعه وكذا يقال فى مسئلة الهاثم إذا قصد مرحلتين أو أكثر وفى مسئلة طريان
 العزم المذكور فلا يمتنع ترخصه بمجرد الوجود حتى لو استمر على السفر بعد الوجود فينبغى أن له القصر (قوله)
 فيقصر فيما قصده) أى حيث لم يحصل اتعاب نفسه أو دأبه بلاغرض اتعاب باله وقع وإلا فلا لأنه حينئذ عاص
 بسفره كما هو ظاهر (قوله فى المتن لغرض صحيح) أى انضم له ما ذكر ولهذا قال الشيخ أن الوجه أن يفرق

كسولة او امن) او زيارة وإن قصد مع ذلك استباحة القصر وكذا المجرد تزود في الأوباء لا غرض فيه وإذ ذاه وأزاله الله وذا في نفسية
برؤية مستحسن يشغلها به عنها ومن ثم لو سافر لاجله قصر ايضا بخلاف مجرد رؤية البلاد ابتداء (٣٨٣) او عند العدول لانه غرض فاشد

ولزوم التنزه له لا نظر اليه
على انه غير مطرد (قصر)
لوجود الشرط (والا) يكن
له غرض صحيح وكذا ان كان
غرضه القصر فقط كما باصه
وكلامه قد يشمل (فلا)
يقصر (في الاظهر) لانه
طوله على نفسه من غير
غرض فاشبهه من سلك قصيرا
وطوله على نفسه بالتردد
فيه حتى بلغ قدر مرحلتين
ومنه يؤخذ ان الكلام في
معتمد ذلك بخلاف نحو
الغالط والجاهل بالاقرب
فان الاوجه قصرهما وان
لم يكن لهما غرض في سلوكه
امالو كانا طولين فانه بقصر
مطلقا قطعاً ونظراً فما إذا
سلك الاطول لغرض
القصر فقط بان اتعاب
النفس بلا غرض حرام
ويجانب بان الحرمة هنا
بتسليمها لا مخرج فلم
تؤثر في القصر لبقاء الاصل
السفر على اباحته (تنبيه)
ما تقرر من ان ماله طريقان
طويل وقصير تعتبر
الطريق المسلوكة قد
ينافيه قوله في نحو قرن
الميقات انها على مرحلتين
من مكه مع ان لها طريقين
طويلا وقصيرا وقد يجاب
بان الكلام ثم في بقعة معينة
هل يعدسا كنهما من حاضري
الحرم او مكه وحيث كان
بينهما مرحلتان ولو من

فيه لغة اخرى عش (قوله اوزيارة) اي اوعيادة والسلامة من المكاسين اورخص سعر مغنى ونهاية
(قوله يشغلها) اي النفس (به) اي المستحسن (عنها) اي السكورة شاه سم (قوله قصر ايضا) خالفه
النهاية والمغنى فاعتمد انه لا فرق بين التنزه ورؤية البلاد فان كان واحداً منهم ماسبيا لاصل السفر فلا يقصر او
للعدول الى الطويل في قصر (قوله على انه الخ) اي اللزوم (قوله لوجود الشرط) وهو السفر الطويل المباح
نهاية ومغنى قول المتن (والا اي) بان سلكه لمجرد القصر او لم يقصد شيئاً كما في المجموع نهاية ومغنى
وسم (قوله قد يشمل) اي بان يراد بالعرض الغرض الصحيح غير القصر اخذ من التمثيل او والقصر ليس
منه اخذ من التعليل (قوله بالتردد فيه) اي بالذهاب يميناً ويساراً مغنى (قوله ومنه يؤخذ) اي من التعليل
(قوله في متعمد ذلك) اي سلوك الطويل (قوله امالو كانا طولين الخ) عبارة للمغنى والنهاية وخرج بقوله
طويل وقصير مالو كانا طولين فسلك الاطول ولو لغرض القصر فقط قصر فيه جزاءه (قوله فيما اذا سلك
الاطول) اي من الطويلين سم (قوله بان الحرمة هنا الخ) على ان الاتعاب غير لازم لجواز سيره على وجه
لا تعب معه لان نفسه ولا لدايته سم (قوله لا مخرج فلم تؤثر الخ) هذا قيد يخالف قوله السابق وسيعلم الى فما
او همه بعضهم الخ لدلالته على تسليم انه عاص بسفره في الجملة الا ان يفرق بان الاتعاب وانتفاء الغرض هنا
انما هو بالنسبة للعدول دون اصل السفر سم (قوله لبقاء اصل السفر الخ) هذا قيد يشكل بما يأتي من انه
يلحق بسفر المعصية ان يتعب نفسه ودابته بالركض من غير غرض والاولى ان يقتصر هنا على منع تسليم
الحرمة فان العدول بمجرد لا يستلزم اتعاب النفس لجواز ان تكون المشقة الحاصلة في الطريق الاطول
قريبة من المشقة الحاصلة في الطريق الآخر مع اشتراكهما في الوصول الى المقصد ولا كذلك الركض الآتي
فانه محض عبث والتعب معه محقق واغالب عش (قوله ما تقرر الخ) اي في المتن (قوله هل يعدسا كنهما
الخ) اي فلا يلزم دم التمتع والقران (قوله لا يعد الخ) اي فيلزمه ذلك (قوله لا يعرف ذلك) اي حصول
المشقة (قوله وعرة) الوعر ضد السهل قاموس (قوله ومن ذلك) اي من اعتبار الابعد من طريق الميقات
(قوله اعتبر الابعد) اي فيجوز الحكم على الغائب في ذلك المحل (قوله او الاسير) الى قوله بخلافه في النهاية
والمغنى قول المتن (ولو تبع العبد الخ) والمبعض اذا لم يكن بينه وبين سيده مهايأة فساك العبد وان كانت في

بان التنزه هنا ليس هو الحامل على السفر بل الحامل عليه غرض صحيح كسفر التجارة ولكنه سلك ابعد
الطريقين للتنزه فيه بخلاف مجرد رؤية البلاد فمات بان فانه الحامل على السفر حتى لو لم يكن هو الحامل عليه
كان كالتنزه هنا او كان التنزه هو الحامل عليه كان كمجرد رؤية البلاد في تلك اها وهو المعتمد وان نوزع فيه
وبه يعلم انه لو اراد التنزه لازال المرض ونحوه كان غرضاً صحيحاً جاداً خلافاً لقدمه فلا يعترض عليه به شرعاً
(قوله في المتن كسولة او امن) اي وكفرار من المكاسين شرح مر (قوله يشغلها) اي النفس به اي
المستحسن عنها اي السكورة وش (قوله ولا يكن له غرض صحيح) دخل مالو سلكه لغرض غرض مطلقاً وهو
ما في المجموع (قوله وكذا ان كان غرضه القصر فقط) يفارق جواز الاقتداء بمن الركوع لقصد سقوط
الفاحة عنه بان الجماعة مطلوبة لذاتها في الصلاة مطلقاً في الجملة بخلاف القصر وبان الجماعة مشروعة سفراً
وحضراً بخلاف القصر فكانت اهم منه وبان فيه اسقاط شطر الصلاة بخلاف الاقتداء المذكور (قوله
ونظر فيما اذا سلك الاطول) اي من الطويلين بدليل فلم تؤثر في القصر اذ لا قصر في هذه الحالة في مسئلة المتن
الا على المقابل (قوله بان الحرمة هنا بتسليمها لا مخرج فلم تؤثر الخ) هذا قيد يخالف قوله السابق
وسعلم الى فما او همه كلام بعضهم الخ لدلالته على تسليم انه عاص بسفره في الجملة الا ان يفرق بان الاتعاب
وانتفاء الغرض هنا انما هو بالنسبة للعدول دون اصل السفر على ان الاتعاب غير لازم لجواز سيره على وجه

احدى الطرق لا يعد من حاضري ذلك وهنا على مشقة سير مرحلتين ولا يعرف ذلك إلا بالطريق المسلوكة وايضاً فالقصير ثم وعرة جداً
فعدم اعتبارهم لهما ثم لعله لذلك ومن ذلك يؤخذ انه لو كان محل طريقان الى بلد القاضى احدهما مسافة العدوى والاخر دونها اعتبر الابعد لا
ان يفرق بان الاصل منع الحكم على الغائب حتى يتحقق بعد محله من كل وجه (ولو تبع العبد او الزوجة او الجندي) او الاسير (مالك امره)

لفقد الشرط بل بعدهما كما
مروكذا قبلهما ان علموا
ان سفره يبلغهما لوجود
الشرط نعم من نوى منهم
الحرب ان وجد فرصة او
الرجوع ان زال مانعه لم
يترخص الا بعدهما على
الوجه لانه حينئذ وجد
سبب ترخصه يقينا فلم يؤثر
فيه قصده قطعه قبل وجوده
بخلافه قبلهما لم يوجد ذلك
ولا تحقق نية متبوعه فائرت
نيته للقاطع لضعف السبب
حينئذ وبهذا اوضح الفرق
بين ما هنا وما رقبيل ولو
اقام ببلد لان هناك نيتين
متعارضتين فتعين تقديم
مقتضى نية المتبوع لانها
اقوى وهنا نية التابع وفعل
المتبوع فلا تعارض وعند
عدمه ينظر لقوة السبب
وضعه كما تقرر والوجه
ايضا ان رؤية قصر المتبوع
العالم بشرط والقصر بمجرد
مفارقة محل كعلم مقصده
بخلاف اعداده عدة كثيرة
لا تكون الا لسفر طويل
عادة فيما يظهر خلافا
للادعى لان هذا لا
يوجب ثبوت سفر طويل
لاحتماله مع ذلك لنية
الاقامة بمقارعة قريبة منا
طويلا اما اذا عرف مقصد
متبوعه وانه على مرحلتين
فيقصر وإن امتنع على
متبوعه القصر فيما يظهر
من كلامهم (فلو نوا

نوبته كالحروف في نوبة سيده كالعبود عليه فلو سافر في نوبته ثم دخلت نوبة السيد في اثناء الطريق فينبغي ان
يقال ان امكنه الرجوع وجب عليه وان لم يمكنه اقام في محله ان امكن وان لم يمكن واحد منهما سافر وترخص
لعدم عصيان به بالسفر حينئذ قياسا على ما لو سافرت المرأة باذن زوجها ثم لزمها العدة في الطريق فانها يلزمها
العود الى المحل الذي سافرت منه او الاقامة بمحلها ان لم يتفق عودها وان لم يمكن واحد منهما اتت السفر
وانقضت عدتها فيه عشا (قوله لفقد الشرط) وهو عليه بطول السفر (قوله بل بعدهما) اي حتى ما فاتته في
المرحلتين لانها فاته سفر طويل سم ونهاية زاد المغنى وإن لم يقصر المتبوع عن اه (قوله كافر) اي في شرح
ويشترط قصد موضع معين ولا (قوله ان علموا) اي كان اخبر نحو السيد عبده بان سفره طويل ولم يعين
موضعا مغنى (قوله لوجود الشرط) اي لتبين طول سفرهم مغنى (قوله نعم من نوى الخ) اي في الابتداء فيما
يظهر فلو علموا ان سفره يبلغهما ثم بعد شروعه في السفر معه نوا ذلك لم يؤثر فيما يظهر كالمقصود بعد
الشروع في السفر الاقامة بمحل قريب اقامة مؤثرة فانه يترخص اليه تأمل سم (قوله منهم الخ) اي من
التابعين العالمين بطول سفر المتبوع نهاية ومغنى وكردى وقد ينفيه قول الاشار الآتي ولا تحقق الخ (قوله
لم يترخص الا بعدهما) ووجه جواز ترخصه حينئذ مع عدم جزمه كونه تابعا لمن هو جازم و يقصر بعدهما
ما فاتته قبلهما كما شمله كلام شيخنا الشهاب الرمي سم (قوله سبب ترخصه الخ) وهو السفر الطويل المباح
(قوله قطعه) مفعول قصده (قوله قبل الخ) متعلق بقصده (قوله وبهذا) اي بقوله لانه حينئذ وجد الخ
(قوله هناك) اي فيما مر الخ (قوله نيتين) اي للتابع ومتبوعه (قوله والوجه) الى المتن في النهاية (قوله
خلافا للادعى الخ) الوجه ما قاله الادعى حيث ظن بهذه القرينة طول السفر لانه حينئذ من باب الاجتهاد
وهو كاف هنا والتيقن غير معتبر هنا كما هو ظاهر سم عشا (قوله فيقصر) وإن امتنع على متبوعه الخ قضية
ذلك انه لو امتنع القصر على المتبوع لسكون سفره معصية لم يمتنع على التابع وقد يوجه بانه قصد قطع مسافة
للقصر ولا يلزم من عصيان المتبوع بالسفر عصيان التابع به لان الفرض انه لم يقصد بسفره ما قصده المتبوع
به ولا قصد معاونة المتبوع على المعصية سم عبارة القليوبي قوله وإن امتنع على متبوعه الخ اي لعدم غرض
وعصيان لعدم سرى بان معصيته على التابع اه (قوله وحدهم) الى قوله لانهم كالا جرائ في النهاية والمغنى ما
يوافقه (قوله وحدهم دون متبوعهم الخ) قال المحقق المحلى مانصه وفي شرح المهذب قال البغوي لو نوى المولى

لا تعب معه لا لنفسه ولا لدايته (قوله فلا قصر قبل مرحلتين الخ) ولو فات من له القصر بعد مرحلتين صلاة
فله قصر هافي السفر لانها فاته سفر طويل كما شمل ذلك كلامهم اول الباب نبه على ذلك شيخنا الشهاب الرمي
رحمه الله شرح مر (قوله نعم من نوى منهم الحرب) اي في الابتداء فيما يظهر فلو علموا ان سفره يبلغهما
ثم بعد شروعه في السفر معه نوا ذلك لم يؤثر فيما يظهر كالمقصود بعد الشروع في السفر الاقامة بمحل قريب
لإقامة مؤثرة فانه يترخص اليه تأمل (قوله لم يترخص الا بعدهما على الوجه) اعتمده مر ووجه جواز
ترخصه حينئذ مع عدم جزمه كونه تابعا لمن هو جازم وهل يقصر بعدهما ما فاتته قبلهما كما شمله المتن قول عن
شيخنا الشهاب الرمي المار آفنا (قوله فيما يظهر خلافا للادعى) الوجه ما قاله الادعى حيث ظن بهذه
القرينة طول السفر لانه حينئذ من باب الاجتهاد وهو كاف هنا والتيقن غير معتبر هنا كما هو ظاهر (قوله
فيقصر) وإن امتنع على متبوعه القصر فيما يظهر من كلامهم كذا شرح مر وقضية ذلك انه لو امتنع القصر
على المتبوع لسكون سفره معصية لم يمتنع على التابع وقد يوجه بانه قصد قطع مسافة القصر ولا يلزم من
عصيان المتبوع بالسفر عصيان التابع به لان الفرض انه لم يقصد بسفره ما قصده المتبوع به ولا قصد معاونة
المتبوع على المعصية ولا موافقته فيما نعم قد يخالف ذلك قول الاسنوي في قول المصنف السابق انما يقصر
رباعية الخ مانصه فرع اشتراط الاباحة بقضى امتناع القصر ان خرج الى جهة معينة تبع الشخص لا يعلم
سبب سفره او حاملا للكتاب لا يدري ما فيه والمتجه خلافاه فانهم لم يوافقوه علم سبب سفره وانه معصية
امتنع القصر الا ان يحمل على ما اذا سافر معه على وجه يصير عاصيا به فلي تأمل (قوله وحدهم دون متبوعهم

والزوج الاقامة ثبت حكمها للعبد والمرأة بل لها الترخص اه كلام المحقق وظاهره انه لا فرق في ذلك بين علمها بنية المتبوع الاقامة وجهلها بذلك وبوجه بان من انعقد سفره لا يقطعها لانيتها الاقامة واقامته دون نية واقامة غيره ولم يوجد واحد منهما وان لا فرق فيه بين كون التابع عند نية متبوعه ما كذا وكونه سائرا وبوجه بما تقدم لكن قال الشارح في شرح العباب وهو اى ما قاله البغوى مشكل إذ قضيته انه لو نوى اقامة الحد القاطع ونوى تابعه السفر يقصر التابع وكلامهم صريح في خلافه فينبغي حمله على ما إذا نوى المتبوع الاقامة وهو ما كثرت التابع سائر فلا تؤثر نية المتبوع في حق التابع حينئذ إلى آخر ما أطال به وقدير دعلى قوله فينبغي الخ ان نية التابع وحده السير لا يؤثر بدليل قول المصنف ولو نوى مسافة القصر الخ والفرق بين الاقتداء والائتمام بعيد سمك وان تمتع العبد بانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله بخلافهما) اى فنيتهما وكالعدم نهاية (قوله وبه يعلم الخ) اى بالتعليل (قوله فلا تنافي بين قولهم) عبارة المغنى اما المثبت في الديوان فهو مثلها لانه مقهور تحت يد الامير ومثله الجيش إذ لو قيل بانه ليس تحت قهر الامير كالا حاد لعظم الفساد (تنبيه) قول المصنف مال كأمره لا ينافيه التعليل المذكور في الجندى غير المثبت لان الامير المالك لا أمره لا يبالى بانقراده عنه ومخالفته له بخلاف مخالفة الجيش اى والمثبت في الديوان إذ يختص بها نظامه اه وياتى عن النهاية مثله بزيادة (قوله وكذا جميع الجيش) ظاهره لو متطوعا وفيه نظر سم وتقدم انما يندفع به النظر (قوله لانهم كالا جراء) فيه نظرى المتطوع سم ويتضح النظر مع جوابه بكلام النهاية عبارته ولا تنافى بين هذا اى مسألة الجيش وما تقر فى الجندى إذ قيل صورة المسئلة هنا فيما إذا كان الجيش تحت امر الامير وطاعته فيكون حكمه حكم العبد لان الجيش إذا بعثه الامام وأمر أميراعليه وجبت طاعته شرعا كما يجب على العبد طاعة سيده فصورة المسئلة في الجندى ان لا يكون مستأجرا ولا مؤمرا عليه فان كان مستأجرا اى او مؤمرا عليه فله حكم العبد ولا يستقيم حمله على مستأجرا ومؤمرا عليه لانه إذا خالف امر الامير وسافر يكون سفره معصية فلا يقصر اصلا او يقال الكلام في مسئلتنا فيما إذا نوى جميع الجيش فنيتهما كالعدم لانهم لا يمكنهم التخلف عن الامير والكلام في المسئلة الثانية في الجندى الواحد من الجيش

أوجهلوا حاله (قصر الجندى دونهما) لانه ليس تحت يد الامير وقهره بخلافهما كالا سير وبه يعلم أن الكلام هنا في جندى متطوع بالسفر مع أمير الجيش فهو مالك أمره باعتبار تطوعه بالسفر معه فوضا أمره اليه وليس تحت قهره باعتبار أن له مفارقتة وليس للامير اجباره على السفر معه فلا تنافي بين قولهم أولا مالك أمره والتعليل بانه ليس تحت قهره فاندفع ما لشارح هنا أما جندى مثبت في الديوان فلا أثر لنيته وكذا جميع الجيش لانهم تحت يد الامير وقهره إذ له اجبارهم لانهم كالا جراء تحت يد المستأجرو به يعلم أن أجير العين تابع لمستأجره

أوجهلوا حاله) قال المحقق المحلى ما نصه وفي شرح المذهب قال البغوى لو نوى المولى والزوجة الاقامة لم يثبت حكمها للعبد والمرأة بل لها الترخص اه كلام المحقق وظاهره انه لا فرق في ذلك بين علمها بنية المتبوع الاقامة وجهلها بذلك بل وان لا فرق بين نية المتبوع ايضا الاقامة او لان نية غير المستقل لا تؤثر وهذا محل نظر وبوجه بان من انعقد سفره لا يقطعها لانيتها الاقامة واقامته دون نية واقامة غيره ولم يوجد واحد منهما وقد يستدل عليه بانه لو قيد بجعلها فاما ان يجب القضاء إذا علم بعد أولا فان كان الاول فلا فائدة لذكر هذه المسئلة لانه على هذا تكون نية المتبوع قاطعة للسفر في حق التابع ايضا غاية الامر انه إذا لم يعلم بها حكم بصحة قصره ظاهر اذا علم تبين عدم الصحة وجب القضاء وهذا لا يختص بذلك وإن كان الثاني فاما ان يكون سببه عدم انقطاع السفر او انقطاعه فان كان الثاني ففساده واضح وإن كان الاول لم يعقل انقطاعه مع العلم وعدمه مع الجهل وهذا يندفع تقييد المسئلة بحالة الجهل كما وقع لبعض المشايخ الموجودين وانه لا فرق بين كون التابع عند نية متبوعه ما كذا وكونه سائرا وبوجه بما تقدم لكن قال الشارح في شرح العباب وهو اى ما قاله البغوى مشكل إذ قضيته انه لو نوى اقامة الحد القاطع ونوى تابعه السفر يقصر التابع وكلامهم صريح في خلافه لانهم إنما الغوائية التابع في مسألة الماتن اى وهى ما إذا نوى التابع الاقامة لعدم استقلاله فكانت نية كالعدم وواضح ان ذلك لا يقال في المتبوع فينبغي حمله على ما إذا نوى المتبوع الاقامة وهو ما كثرت التابع سائر فلا تؤثر نية المتبوع في حق التابع حينئذ لانه لو كان مستقلا ونوى حينئذ لم يؤثر فالاولى ان لا يؤثر نية متبوعه إلى آخر ما أطال به اه وقدير دعلى قوله فينبغي الخ ان نية التابع وحده السير لا يؤثر بدليل قول المصنف فلو نوى مسافة القصر الخ والفرق بين الاقتداء والائتمام بعيد (قوله وكذا جميع الجيش) ظاهره لو متطوعا وفيه نظر (قوله لانهم كالا جراء) فيه نظرى المتطوع

لأن مفارقة الجيش ممكنة فاعتبرت نيته ولذا عبر هنا بالجيش وقد أشار لهذا الأخير الشارح بقوله وقوله ومالك
اسره لا يتأفقه التعليق المذكور في الجندی لأن الامير المالك لامره لا يبالي بانفراده ومخالفته له بخلاف
مخالفة الجيش إذ يتخلل بها نظامه وهذا الوجه معلوم ان الواحد والجيش مثال ولا فالمدار على ما يتخلل به نظامه
لو خالفه وما لا يتخلل بذلك اهـ وعبارة البجيرمي على المنهج قوله بخلاف غير المنبت اى ما لم يكن معظم الجيش او
معروفا بالشجاعة بحيث يتخلل النظام بمخالفته ولو واحدا ولا كان كالمثبت فالمدار على اختلاف النظام فن
يتخلل به النظام لا تعتبر نيته وان لم يثبت ومن لا يتخلل به النظام اعتبرت نيته وان أثبت اهـ (قوله كالزوجة
لزوجها) وكذا الصبي مع وليه فقد قال في شرح الروض بعد ان قرر ما حاصله ان الصبي لو قصد مسافة القصر
قصر ماضيه قال الاسنوى ما ذكر في الصبي متجه ان بعثه وليه فان سافر بغير اذنه فلا اثر لما قطعه قبل بلوغه وان
سافر معه فينتجه ان يجيء فيه ما سرفي غيره انتهى اهـ سم قول الماتن (ثم نوى الخ) قال في شرح المنهج اى
والمغنى ولو من طويل انتهى وفي شرح الروض والبهجة كلام في المسئلة (قوله المستقل) الى قول الماتن
ولا يترخص في المغنى الا قوله لجهة مقصده وإلى قوله ورابعها في النهاية الا قوله كما في قوله (قوله المستقل)
خرج به غيره فلا اثر لنيته الرجوع أو ترده فيه نعم لو شرع في الرجوع بأن سار راجعا والمحل قريب لا يبعد
الا انقطاع وان كان بعيدا فينتجه الا انقطاع حيث امتنع الرجوع لانه حينئذ عاص بالسفر سم (قوله او تردد
الخ) اى وان قل التردد ع ش (قوله مطلقا) اى الحاجة او لا ع ش (قوله اغير حاجة) عبارة المغنى للاقامة اهـ
(قوله انقطع سفره الخ) ومتى قبل بانتهاء سفره امتنع قصره مادام في ذلك المنزل كما جزموا به نهاية ومغنى (قوله
بمجرد نيته الخ) ولا يقضى ما قصره واجمعه قبل هذه النية وان قصرت المسافة قبلها مغنى (قوله لجهة مقصده)
مفهومه انه اذا نوى الرجوع وهو سائر لغير مقصده الاول لا ينقطع ترخصه وسياق ما فيه في قوله فان سافر
فسافر جديد ع ش (قوله لما مر) اى في شرح ولونوى إقامة الخ (قوله لهذا القيد) اى ان كان نازلا (قوله
بنظير ماسر) اى في ابتداء السفر من مجاوزة سور او عمران البلد والقرية ومجاوزة مرافق الحلة (قوله اما اذا
نواه الخ) عبارة شرح بافضل وخرج به اى بالوطن غيره وان كان له فيه اهل او عشيرة فيترخص وان دخله
كسائر المنازل وبنية الرجوع ما لو رجع اليه ضالا عن الطريق اهـ فانه يترخص ما لم يصل وطنه فحينئذ يمتنع
ترخصه كرى (قوله جواز سفره الخ) المراد بالاجاز ما ليس حراما فيشمل الواجب والمندوب والمكروه
كالسفر للتجارة فيا كتمان الموتى بجيرى اى كما سرفي اول الباب (قوله الا التيمم الخ) لعله في التيمم لفقد الماء
بخلافه لنحو مرض الا ان تاب سم عبارة المغنى قال في المجموع والعاصى بسفره يلزمه التيمم عند فقد الماء
لحرمة الوقت والاعادة لتقصيره بترك التوبة اهـ (قوله كما مر) اى في التيمم قول الماتن (العاصى بسفره) يدخل
فيه ما لو قصد بسفره المعصية وغيرها كان قصده قطع الطريق وزيارة اهله سم قول الماتن (كابق وناشرة)
والظاهر ان الآبق ونحوه بمن لم يبلغ كالبالغ وان لم يلحقه الاثم نهاية اى فاذا سافر الصبي بلا إذن من وليه لم
يقصر قبل بلوغه وبه صرح سم وكذا الناشئة الصغيرة وينظر فيما بقى من المدة بعد البلوغ فان بلغ

(قوله كالزوجة لزوجها) اى وكذا الصبي مع وليه فقد قال في شرح الروض بعد ان قرر ما حاصله ان الصبي لو
قصد مسافة القصر قصر ماضيه قال الاسنوى ما ذكره في الصبي متجه ان بعثه وليه فان سافر بغير اذنه فلا اثر
لما قطعه قبل بلوغه وان سافر معه فينتجه ان يجيء فيه ما سرفي غيره اهـ (قوله في الماتن ثم نوى رجوعا) قال في
شرح المنهج ولو من طويل اهـ وفي شرح الروض والبهجة كلام في المسئلة (قوله المستقل) خرج به غيره فلا
اثر لنية الرجوع او التردد فيه نعم لو شرع في الرجوع بان سار راجعا والمحل قريب ففقه نظر ولا يبعد
الا انقطاع فان كان المحل بعيدا فينتجه الا انقطاع حيث امتنع الرجوع لانه حينئذ عاص بالسفر (قوله انقطع
سفره الخ) ومتى قبل بانتهاء سفره امتنع قصره مادام في ذلك المنزل كما جزموا به وما افهمه كلام الحاوى الصغير
ومن تبعه من انه يقصر فغير معمول بمخالفته المنقول شرح مر (قوله الا التيمم) لعله في التيمم لفقد الماء
بخلافه لنحو مرض الا ان تاب (قوله في الماتن لا يترخص العاصى بسفره) يدخل فيه ما لو قصد بسفره المعصية

كالزوجة لزوجها (ولو
قصد سفرا طويلا فسار
ثم نوى) المستقل (رجوعا)
أو تردد فيه إلى وطنه
مطلقا أو إلى غيره لغير
حاجة (انقطع) سفره بمجرد
نيته إن كان نازلا لا سائرا
لجهة مقصده لما مر أن نية
الاقامة مع السير لا تؤثر
فنية الرجوع معه كذلك
ويدل لهذا القيد قوله (فان
سار) لمقصده الاول أو
لغيره ولو لما خرج منه
(فسفر جديد) فلا يترخص
إلا ان قصد مرحلتين
وفارق محل نظير ما مر اما
إذا نواه إلى غير وطنه
لحاجة فلا ينتهى سفره
بذلك (و) ثالثا جواز
سفره بالنسبة للقصر وسائر
الرخص إلا التيمم فانه
يلزمه لكن مع اعادة
ما صلا به كما مر فحينئذ
(لا يترخص العاصى
بسفره كابق وناشرة)

ومسافر بلا إذن أصل
يجب استئذانه ومسافر
عليه دين حال قادر عليه من
غير إذن دأته لأن الرخص
لا تنطبق بالمعاصي أما المعاصي
في سفره وهو من يقصد
سفر أمباحاً فيعرض له فيه
معصية فيرتكبها فترخص
لأن سبب ترخصه مباح
قبلها وبعدها ومن سفر
المعصية أن يتعب نفسه
ودأته بالرخص من غير
غرض أو يسافر لمجرد رؤية
البلاد والنظر إليها كما تنقله
وأقرأه وإن قال بجلي في
الاول ظاهر كلام الاصحاح
الحل وفي الثاني المذهب أنه
مباح (فلو أنشأ) سفرأ
مباحاً ثم جعله معصية فلا
ترخص له من حين الجعل
(في الأصح) كما لو أنشأ
السفر بقصد المعصية فإن تاب
قصر جزماً كما في قوله (ولو
أنشأه عاصياً) به (ثم تاب)
توبة صحيحة فأنشأ السفر من
حين التوبة (فإن كان بين
محلها ومقصده مرحلتان
قصر ولا فلا وما لا يشترط
لترخص طوله كأكل الميتة
يستبيحه من حين التوبة
مطلقاً وأخرج بصحيحة ما
لوعصى بسفره يوم الجمعة
ثم تاب فإنه لا يترخص من
حين توبته بل حتى تفوت
الجمعة

مرحلتين قصر أو لا فلا لأنهم وإن لم يكونوا حال السفر لكن لهم حكم العصاة وقال جميع في الإيعاب
ما حاصله أن الصبي يقصر قبل البلوغ وبعده وإن مسافر بلا إذن من وليه لأنه ليس بعاص وامتناع القصر في
حقه يتوقف على نقل بخصوصه في أن من فعل ما هو بصورة المعصية له حكم العاصي وأتى بذلك انتهى ع
(قوله ومسافر بلا إذن الخ) أي وقاطع طريق نهاية معنى (قوله يجب استئذانه) أي في ذلك السفر كان
أراد السفر للجهد أو أصله مسلم ع (قوله دين حال الخ) أي وإن قل (قوله من غير إذن دأته) أي أو
ظن رضاه (قوله لأن الرخص الخ) ظاهره وإن بعد عن محل رب الدين وتعد عليه العود أو للتوكيل في
الوفاء وهو ظاهر إن لم يعزم على توفيقه إذا قدر بالتوكيل أو نحوه ولم يندم على خروجه بلا إذن قياساً على ما لو
عجز عن رد المظالم وعزم على ردها إذا قدر كما قضى كلام الشارح مرفي أول الجنازة قبول توبته ع (قوله
أما العاصي) إلى قوله أه في المعنى لا توفى في الثاني إلى المتن وقوله ولو احتمالاً لا وقوله أو مغرب وما أنبه عليه
(قوله أن يتعب نفسه الخ) لعل المراد أن يعقد سفره بنية أن يتعب الخ بخلاف ما إذا طار ذلك الاتعاب في
أثناء السفر المبيح للقصر فيأتي حكمه في قول المصنف ولو أنشأ مباحاً الخ (قوله من غير غرض) أي صحيح
رشيدي (قوله أو يسافر لمجرد رؤية البلاد) الوجه تقييد كون هذا معصية بما إذا أتعب نفسه أو دأته
بالرخص لأنه لا يزد على الهائم المقيد بذلك كما علم مما تقدم ولو عبر بقوله كالسفر لمجرد رؤية البلاد أو بقوله
أ في السفر لمجرد رؤية البلاد لكان معطوفاً على قوله من غير غرض فيكون مقيداً بما ذكر فليتامل سم
(قوله وإن قال بجلي الخ) أي في الذخائر معنى (قوله في الاول) هو قوله أن يتعب نفسه الخ (قوله في الثاني)
هو قوله أن يسافر لمجرد رؤية البلاد ع (قوله سفرأ) أي طوبى لا معنى قول المتن (ثم جعله معصية) أي
كالسفر لا خدم مكس أولنا بما مرارة معنى (قوله قصر جزماً) أي وإن كان الباقي أقل من مرحلتين نظر الأوله
وآخره نهاية ز ادسم لكن ظاهر قول الشارح كافي قوله الخ خلافاً له ووافق المعنى للشارح فقال مشيراً
إلى رد النهاية ما نصه ولو تاب ترخص جزماً كما ذكره الرافعي في باب اللقطة أي بشرط أن يكون سفره من
حين التوبة مسافة القصر كما يؤخذ من كلام شيخنا في شرح منجه وان خالف في ذلك بعض المتأخرين معللاً
بأن أوله وآخره مباحان أه قول المتن (ولو أنشأه عاصياً الخ) ولو نوى الكافر أو الصبي سفر قصر ثم أسلم أو
بلغ في الطريق قصر في بقيته كافي زوائد الروضة نهاية ومعنى قال ع (قوله لم رخص في بقيته) أي وإن كان دون
مرحلتين ثم قضيته أن الصبي ليس له القصر قبل البلوغ وليس مراداً لأن الفرض أنه سافر بأذن وليه فلا
معصية أه قول المتن (فأنشأ السفر) هو بفتح الميم والشين أي فوضع لإنشاء السفر يعتبر من حين الخ
هذا وعبارة المحلى أي والمعنى هو بضم الميم وكسر الشين أه هي تفيد أنه اسم لذات المسافر لا لمكان السفر
ومألهما واحد ع (قوله مرحلتان الخ) وينبغي أن يكون ابتداء المرحلتين بعدم مفارقة محل التوبة من
قرية أو بادية على التفصيل السابق في بيان ابتداء السفر سم (قوله من حين التوبة مطلقاً) أي بقى
مرحلتان أم لا ع (قوله بل حتى تفوت الجمعة) أي ومن وقت فواتها يكون ابتداء سفره كما في المجموع
نهاية ومعنى قال ع (قوله حتى تفوت الجمعة) أي بإسلام الامام منها باعتبار غلبة ظنه وقضيته أنه قبل ذلك

وغيرها كان قصد به قطع الطريق وزيارة أهله لأنه لم يخرج عن كونه عاصياً بسفره (قوله أو يسافر لمجرد
رؤية البلاد) الوجه تقييد كون هذا معصية بما إذا أتعب نفسه أو دأته بالرخص لأنه لا يزد على الهائم المقيد
بذلك كما علم مما تقدم ولو عبر بقوله كالسفر لمجرد رؤية البلاد لكان معطوفاً على قوله من غير غرض فيكون
مقيداً بما ذكر فليتامل (قوله فإن تاب قصر جزماً) كذا قاله الرافعي وظاهره أنه قصر وإن كان الباقي دون
مرحلتين وليس بعيداً لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء لكن ظاهر قول الشارح كافي قوله خلافاً
فليتامل بقى أنه هل يشترط أن يكون مجموع الباقي ما قبل جملة معصية مرحلتين أو لا كما هو ظاهر المنقول
عن الرافعي (قوله فإن كان بين محلها ومقصده مرحلتان الخ) وينبغي أن يكون ابتداء المرحلتين بعدم مفارقة

(و) رابعها عدم اقتدائه بتمم و (لو) احتمالا فتي (اقتدى بتمم) ولو مسافرا (لحظة) ولو دون تكبيرة الاحرام كما مر قبيل الاذان مع الفرق كان أدرك في آخر صلاته ولو من صبح أو جمعة (٣٨٨) أو مغرب أو نحو عيد أو راتبة وزعم أن هذه الصلوات لا تسمى تامة وأنها ترد على المتن غير

لا يترخص وأن بعد عن محل الجمعة وتعذر عليه إدراكها (قوله و رابعها) الى التنبيه في النهاية لا قوله ولو دون تكبيرة الاحرام الى كان أدركه وقوله لكثرة الى المتن وقوله كالمواظبة الى الحدوث وقوله وفي الظاهر الى اما لو صححت (قوله ولو احتمالا) فسيقال بنافيه ما سياتي في قول المصنف أو شك في نيته قصر رشدي (قوله مع الفرق) اي بان المدار في وجوب الصلاة على إدراك قدر جزء محسوس من الوقت وما دون التكبير ليس كذلك وفي وجوب الاتمام على مجرد الربط (قوله كان أدركه الخ) اي او احدث هو عقب اقتدائه مغنى وشرح بافضل قال السكودي قوله وأحدث الخ اي الامام أو المأموم اه (قوله غير صحيح) أي لانها تامة في نفسها نهاية ويقال لفاعله انه قد أتى بصلاة تامة مغنى قول المتن (لزمه الاتمام) والوجه جواز قصر معادة صلاها او لا مقصورة وفعلها ثانيا اماما او ماموما بقصر نهاية ومغنى (قوله قبل تأخير لحظة الخ) قاله الاسنوي واقره المغنى (قوله على انه) اي الایام (قوله فيفيدان الاتمام حالة الاقتداء) فيه نظر دقيق سم ولعل وجهه ان حق المقام العكس اي ان الاقتداء حالة الاتمام (قوله فيفيد الخ) وتعتقد صلاة القاصر خلف المتم وتلغوية القصر بخلاف المقيم إذ انوى القصر فان صلاته لا تتعقد لانه ليس من أهل القصر والمسافر من اهله فاشبهه ما لو شرع في الصلاة بنية القصر ثم نوى الاتمام او صار مقيما مغنى وفي النهاية مثله إلا انه قيد المسئلة الاولى بجمل المأموم حال امامه وياتي ما في التقييد بالجمل قول المتن (ولو عرف) اي سال من افقه دم او احدث مغنى (قوله بتثليث غيئه) الى قوله وخرج في المغنى لا قوله لبطلان صلاته الى المتن (قوله لكثرة الخ) تقدم عن المغنى والنهاية خلافه وعبارة الثاني هنالاه لا يعنى عنه هنا سواء كان قليلا ام كثيرا اعلى المعتمد لا اختلاطه بغيره من الفضلات مع ندرته فلا يشق الاحتراز عنه اه (قوله بما قدمته) أي من أنه يعنى عن قليل دم جميع المذاقد (قوله او حدثه) ظاهره انه عطف على رعاfe (قوله قبل تمام استخلافه) اي سواء كان قبل الاستخلاف او معه عرش (قوله كالم يستخلفه الخ) اي والاستخلف نفسه سم (قوله او استخلف قاصرا) اي او استخلفه مغنى اي واستخلف نفسه كما مر عن سم وفي النهاية والمغنى ولو استخلف المتمون متما والقاصرون قاصرا فلكل حكمه اه (قوله ومنه) اي من المحدث (قوله او ذاتجاسة الخ) عطف على محدثا (قوله وخرج بفسدت الخ) قال الاذرى والضابط في ذلك أن كل وضع يصح شروعه فيه ثم يعرض الفساد يلزمه الاتمام وحيث لا يصح الشروع فيه لا يكون ملزما للاتمام بذلك مغنى وفي النهاية والضابط كما افاده الاذرى ان كل ما عرض بعدم وجب الاتمام فساد يجب إتمامه وما لا فلا فتامل بل بينهما تفاوت او لا بصرى وكتب الرشيدى على الثانى مانصه هو قاصر على ما إذا فسد صلاة المقتدى اه (قوله ما لو بان الخ) ولو احرم منفردا لم ينو القصر ثم فسد صلاته لزمه الاتمام كافي المجموع ولو فقد الطهورين فشرع بنية الاتمام فيها ثم قدر على الطهارة قال المتولى وغيره قصر لان فعله ليس بحقيقة صلاة قال الاذرى ولعل ما قاله بناء على انها ليست بصلاة شرعية بل تشبهها والمذهب خلافه والوجه الاول لانها وان كانت صلاة شرعية لم يسقط بها طلب فعلها وانما سقطت حرمة الوقت فقط وكذا يقال فيمن يصلى بيمين ثم تازمه الاعادة بنية الاتمام ثم اعادها ثانية وفي الغنى مثله إلا انه استظهر مقالة الاذرى (قوله عدم انعقادها) اي عدم انعقاد صلاته وان

صحيح (لزمه الاتمام) لان ذلك سنة ابي القاسم محمد صلى الله عليه وسلم كما صح عن ابن عباس قبل تأخير لحظة عن متم يومه انه لو لم الامام الاتمام بعد فراق المأموم له لزمه الاتمام وليس كذلك اه والایام لا يختص بذلك بل يأتى وان قدمه على انه بعيد اذ متم اسم فاعل وهو حقيقة في حال التلبس فيفيد ان الاتمام حالة الاقتداء فلا يرد ذلك راسا (ولو عرف) بتثليث عينه وافصحها الفتح وهو مثال إذا مدار على بطلان الصلاة (الامام المسافر) القاصر (واستخلف) لبطلان صلاته برعاfe لكثرة كما علم عما قدمته في شروط الصلاة (متما) ولو غير مقتد به (اتم) المقتدون المسافرون وان لم ينو الاقتداء به لانهم بمجرد الاستخلاف صاروا مقتدين به بحكم ومن ثم لحقهم سهوه وتحمل سهوهم نعم ان نوا فراقه حين أحسوا بأول رعاfe او حدثه قبل تمام استخلافه قصروا كالم لم يستخلفه هو ولا المأمومون واستخلف قاصرا (وكذا لو عاد الامام واقتدى به) يازمه الاتمام لاقتدائه بتمم في جزء من صلاته (ولو لزم الاتمام

مقتدى بفسدت) بعد ذلك (صلاته أو صلاة امامه أو بان امامه محدثا) ومنه الجنب أو ذاتجاسة خفية كما هو ظاهر لما مر أن صحة الصلاة خلف كل صحيحة وجماعة (أنتم) لانها صلاة لزمه اتمامها فلم يجز له قصرها كفاتحة الحضر وخرج بفسدت الخ ما لو بان عدم انعقادها

صحت صلاة الامام أو عدم انعقاد صلاة الامام بما يقتضي عدم انعقاد صلاة المأموم فخرج ما لو كان عدم انعقاد صلاة الامام لحدث أو نجاسة خفية فلذا قال غير الحدث الخ وقد يشكل هذا الاحتراز مع كون الفرض انه لزم الاتمام إلا لا يجتمع مع عدم الانعقاد لغير ما ذكره سم عبارة ع ش اى صلاة المأموم بان بان له حدث نفسه أو نجاسة في نحو بدنه أو كون امامه ذات نجاسة ظاهرة أو اميا ونحو ذلك اه (قوله لغير الحدث والحدث الخ) اى بالامام سم (قوله فنوى القصر) الى قوله وبه فارق في المعنى لا قوله ولم يعلم من حاله شيئا وقوله كما لو اقتدى بمن علمه مقيا (قوله ولم يعلم من حاله شيئا) كان المراد انه ذاهل عند النية عن حالة الامام ولم يحظر بياله لسمته نوى القصر باعتباره شيدى قول الماتن (مقيا) اى فقط معنى (قوله لتقصيره الخ) هذا لا يظن بالنسبة لقوله يعنى متا ولو مسافرا (قوله شعار المسافر غالبا) اى والاصل الاتمام نهاية ومعنى (قوله او الحدث) عطف على الإقامة (قوله او بانا معا) اى كان يقول له واحد امامك مقيم وآخر امامك كان محدثا مع الاخبار الاول بيجرى (قوله إذ لا قدوة باطنا) انظر مع قوله الا فى بل حقيقة متا يتامل ايضا مع قوله الصلاة خلف الحدث جماعة سم عبارة الرشيدى قوله لم رباطنا الاول بل الصواب اسقاطه اه (قوله وبه فارق ماسر) اى بقوله وفي الظاهر الخ واما الجزء الاول من العلة فمترك بينهما شيئا اه بيجرى وهما لسم ما يظهر منعه بادن تامل (قوله ومن ثم) اى لاجل الفرق بما ذكره ومدخلة الظن في جواز القصر (قوله ثم احدث الامام) وبالاولى اذ بان محدثا فتأمل سم (قوله وظن من عروض حدثه) سيد ذكر محترزه بقوله اما لو صحت القدوة الخ سم (قوله منع النظر الخ) محل تامل (قوله ثم احدث) اى الامام ع ش (قوله ولم يظن ذلك) اى لم يظن مع عروض حدثه انه نوى القصر ش (فرع) الوجه أن كل من لزمته الاعادة إذا صلاها تامة جاز له القصر إذا أعادها سوا في ذلك فاقد الطهورين وان قلنا ان ما فعله حقيقة صلاة وغيره شرح م ولو صلى تامة ثم اراد اعادتها مع جماعة فينبغى امتناع قصره امام سم واعتمده شيخنا وخالف المعنى فقال وقال للادعى بعدم جواز القصر في الاعادة الواجبة المسبوبة بفعلها تامة مطلقا (قوله وان علم)

صلاته وان صحت صلاة الامام أو عدم انعقاد صلاة الامام بما يقتضي عدم انعقاد صلاة المأموم فخرج ما لو كان عدم انعقاد صلاة الامام لحدث أو نجاسة خفية فلذا قال غير الحدث الخ وقد يشكل هذا الاحتراز مع كون الفرض انه لزم الاتمام إلا لا يجتمع مع عدم الانعقاد لغير ما ذكره سم (قوله لغير الحدث والحدث) اى بالامام حتى يصح التقييد بغير ذلك (قوله لغير الحدث الخ) لا يقال يفهم عدم انعقادها في الحدث والحدث الخ الحنفى من الامام وليس كذلك بل هي منعقدة وجماعة كما هو ظاهر لان هذا الكلام بالنسبة لصلاة الامام لا المأموم (قوله إذ لا قدوة باطنا) انظر مع قوله الا فى بل حقيقة متا يتامل ايضا مع قوله الصلاة خلف المحدث جماعة (قوله وبه فارق ماسر) لا جاز ان تكون المارقة لما مر بقوله إذ لا قدوة باطنا لحدثه لوجود الحدث هناك ايضا فان كانت بقوله وفي الظاهر ورد عليه انه هناك قد يظنه في الظاهر مسافر الان ذلك لا يتنافى لزوم الاتمام لجواز ان يتردد مع ذلك في انه يقصر ام يتم ثم رايته في العباب جعل كشرح الروض هذا الفرق بين هذا ومسئلة اخرى حيث قال وبهذا فارق ما لو اقتدى بمن ظنه مسافرا ثم فسدت صلاته بحدث ثم بان متما حيث يتم وان بان حدثه او لا ولا يشكل على ذلك ما مر من ان الصلاة خلف المحدث جماعة ومن ثم صحت الجمعة خلفه لما مر في سجد السهو من بيان معنى كونها جماعة وصحة الجمعة خلفه انما هو لتبعها الصلاة القوم ومن ثم اشترط زبادته على الاربعين اه (قوله وبه فارق) قد يقال الفرق بين هذا وما مر بناء على ما هو ظاهر غنى عن هذا لان ما مر قد لزم فيه الاتمام قبل تبين الحدث بخلاف هذا فليتأمل (بمن ظن سفره ثم احدث) وبالاولى إذا كان محدثا فتأمل (قوله وظن مع عروض حدثه الخ) بهذا تفارق هذه المسئلة ما مر قريبا عن شرح العباب وهو ما ذكره هنا بقوله اما الخ (قوله مع النظر الى كون الصلاة خلف المحدث جماعة) لا شك ان انعقاد الاقتداء به سبق الحدث لان الفرض طرؤه وهو اقتداء بمقيم فلا بد ان يقال ايضا ان ظن السفر او لا مع ظن نية القصر عند عروض الحدث الخى النظر لا انعقاد الاقتداء السابق (قوله ولم يظن ذلك) اى مع عروض

لغير الحدث والحدث الخ الحنفى
فله قصرها (ولو اقتدى بمن
ظنه مسافرا) فنوى القصر
الظاهر من حال المسافر انه
ينويه (فبان مقيا) يعنى
متا ولو مسافرا (أو بمن
جهل سفره) بان شك فيه
أو لم يعلم من حاله شيئا فنوى
القصر ايضا (أتم) وان بان
مسافرا قاصرا لتقصيره
بشروعه مترددا فيما يسهل
كشفه لظهور شعار المسافر
غالبا وخرج بمقيا ما لو بان
مقيا محدثا فان بانت
الإقامة أو لا وجب الاتمام
كما لو اقتدى بمن علمه مقيا
فبان حدثه أو الحدث أو لا
أو بانا معافلا إذ لا قدوة
باطنا لحدثه وفي الظاهر
ظنه مسافرا وبه فارق ماسر
في قوله أو بان امامه محدثا
ومن ثم لو اقتدى بمن ظن
سفره ثم أحدث الامام
وظن مع عروض حدثه
انه نوى القصر ثم بان مقيا
قصر أى لان ظنه نية القصر
عند عروض حدثه منع
النظر الى كون الصلاة
خلف المحدث جماعة أما
لو صحت القدوة بأن اقتدى
بمن ظنه مسافرا ثم أحدث
ولم يظن ذلك ثم بان مقيا
فانه يتم وان علم حدثه أو لا

ولما صححت الجمعة مع تبين حدث امامها الزائد على الاربعين اكتفاء فيها بصورة الجماعة بل حقيقتها القوله لم أن الصلاة خلفه جماعة كاملة كما مر ولم يكتف بذلك في إدراك المسبوق الركعة خلف المحدث لان تحمله عنده خصه والمحدث لا يصلح له فاندفع ما لا سنوى هنا (تنبيه) كلامهم المذكور في اقتدائه بمن علمه مقبياً (٣٩٠) فبان حدثه مصرح بأنه نوى القصر والالم يحتاجو القوله لم لزمه الاتمام وحينئذ فيشكل انعقاد

الوارحالية (قوله) ولما صححت الجمعة الخ) جواب سؤال منشؤه قوله السابق إذ لا قدوة باطنا لحدثه (قوله) بل حقيقتها) أي بوجود حقيقتها ع (قوله) لا يصلح له) أي للتحمل (قوله) تنبيه كلامهم المذكور الخ) أي السابق في قوله كالأقدي الخ وهذا التنبيه صريح في انعقاد صلاته مع العلم بالحال قال الشارح في شرح العباب هذا ما اقتضاه اطلاقهم ثم رايته صرح به في المجموع نقلاً عن اتفاق الأصحاب والأذرعى قال إن هذا مشكل جداً لانه متلاعب فالقياس عدم انعقادها وتبعه الزركشي ثم أجاب الشارح عنه وأطال به نعم نقل أن شيخنا الشهاب الرملي أفنى بعدم الانعقاد عند العلم بالحال لتلاعبه سم وكلام المغنى كالصريح في الانعقاد عند العلم وقال ع ش وهو المعتمد اه أي الانعقاد (قوله) وإيضاحه) أي الجواب (قوله) يتصور مع ذلك الخ) فيه نظر فان أقل أموره إذا علم إتمام الامام يتردد في أنه يضرب أو يتم وذلك يوجب الاتمام فليتامل جداً سم (قوله) أو ظنه) أي قوله ويرد في المغنى لإقوله قبل وإلى قول المتن والقصر أفضل في النهاية لإقوله بأن إلى المتن وقوله وكذا لو صار إلى المتن قول المتن (وشك في نيته) احتراز به عما لو علمه مسافراً ولم يشك كان كان الامام حنفياً في دون ثلاث مراحل فإنه يتم لا متنازع القصر عنده في هذه المسافة وتبيجه كما قاله الاسنوى أن يلحق به ما إذا أخبر الامام قبل إحرامه بان عزمه الاتمام مغنى ونهاية وقره سم قال ع ش قوله مر ويتجه الخ أي فيجب على المأموم الاتمام وان قصر امامه لان صلاته تنعقد تامة لظنه إتمام امامه اه (قوله) لسكونه لا يوجب (الخ) أي لسكونه غير حنفى ع ش (قوله) إذا بان قاصراً) أي فان بان انه متم أو لم يظهر حاله اتتمه نهاية ومغنى (قوله) ان قصر) أي فان بان مماتتمه نهاية ومغنى (قوله) من تعلق الحكم) بيان لما في نفس الامر و (قوله) وان جزم) أي المأموم بنية القصر غاية لذلك البيان (قوله) ذلك) أي التعليق (قوله) ولو فسدت) وقوله فان جهل كل منهما راجع لكل من المستثنين (قوله) وان لم ينو الخ) غاية لقوله والظاهر مثلاً الخ (قوله) عنه) أي عن الاصل سم (قوله) بخلاف الاتمام) أي فانه الاصل فيلزم وان لم ينو ع ش (قوله) كسائر النيات) عبارة المغنى وشرح المنهج كاصل النية اه (قوله) إذ لا اصل هنا الخ) وقد يمنع بان الاصل هنا الانفراد ولذا لم ينو القدوة وانعقدت صلاته فإدى (قوله) سادساً التحرز الخ) أي لاستدامة نية القصر بمعنى انه يلاحظها دائماً

حدثه الخ ش (فرع) الأوجه أن كل من لزمته الاعادة إذا صلاها تامة جاز له القصر إذا أعادها سواء في ذلك فاقد الطهورين وان قلنا ان ما فعله حقيقة صلاة وغيره شرح مر ولو صلى تامة ثم أراد أعادتها مع جماعة فينبغي امتناع قصرها مر (قوله) تنبيه كلامهم المذكور الخ) أي السابق في قوله كالأقدي الخ وهذا التنبيه صريح في انعقاد صلاته مع العلم بالحال والمقال في العباب يصح إحرام مسافر يتم بتم نية القصر قال الشارح في شرحه وان نواه مع علمه باتمام امامه على ما اقتضاه اطلاقهم وفيه ما فيه ثم رايته صرح به في المجموع فقال متى علم أو ظن أن امامه مقم لزمه الاتمام فلو اقتدى به ونوى القصر انعقدت صلاته ولغت نية القصر باتفاق الأصحاب اه والأذرعى قال إن هذا مشكل جداً لانه متلاعب فالقياس عدم انعقادها وتبعه الزركشي ثم أجاب إلى آخر ما أطال به عنه وما يتعلق به اه نعم نقل أن شيخنا الشهاب الرملي أفنى بعدم الانعقاد عند العلم بالحال لتلاعبه (قوله) يتصور مع ذلك قصره الخ) فيه نظر فان أقل أموره إذا علم إتمام الامام يتردد في أنه يقصر أو يتم وذلك يوجب الاتمام فليتامل جداً (قوله) يتصور الخ) قد يقال ماسر من قول شرح المذهب ولغت نية القصر يدل على عدم تعويلهم على ذلك (قوله) في المتن وشك) خرج ما لو لم يشك كان الامام حنفياً في دون ثلاث مراحل فإنه يتم لا متنازع القصر عنده في هذه المسافة وتبيجه كما قاله الاسنوى أن يلحق به ما إذا أخبر الامام قبل إحرامه بان عزمه لا تمام شرح مر (قوله) فاحتاج إصراف عنه) أي عن الاصل

صلاته بهذه النية لانها تلاعب لكنهم أشاروا للجواب بان المسافر من أهل القصر بخلاف مقيم نواه وإيضاحه أنه وان علم إتمام الامام يتصور مع ذلك قصره بان يتبين عدم انعقاد صلاته بغير نحو الحدث فيقصر حينئذ فافادته نية القصر ولا كذلك المقيم (ولو علمه) أو ظنه بل كثيراً ما يريدون بالعلم ما يشمل الظن (مسافراً وشك) أي تردد (في نيته) القصر لسكونه لا يوجب مجرم هو بنية القصر (قصر) إذا بان قاصراً لانه الظاهر من حاله ولا تقصير (ولو شك فيها) أي نية امامه (فقال) معلقاً عليها في نيته (ان قصر قصرت وإلا) يقصر (اتممت قصر في الاصح) ان قصر لانه صرح بما في نفس الامر من تعلق الحكم بصلاة امامه وان جزم فلم يضره ذلك ولو فسدت صلاة الامام وجب الاخذ بقوله في نيته ولو فاسق اخذاً من قوله لم يقبل اخباره عن فعل نفسه فان جهل حاله وجب الاتمام احتياطاً (و) خامساً نية القصر أو مافى معناه كصلاة السفر أو الظاهر مثلاً ركعتين وان لم ينو ترخصاً وإنما اتفقوا

على انه (يشترط للقصر نيته) لانه خلاف الاصل فاحتاج لإصراف عنه بخلاف الاتمام ويشترط وجود نيته (في الاحرام) فليست كسائر النيات بخلاف نية الاقدام لانه لا بدع في طر والجماعة على الانفراد كحكمه إذ لا أصل هنا يرجع اليه بخلاف القصر لا يمكن طروه على الاتمام لانه الاصل كما تقر (و) سادساً (التحرز عن منافيا) أي نية القصر (دواماً) أي في دوام الصلاة بأن لا يتردد الاتمام فضلاً عن

الجزم به كما قال (ولو) عبارة اصله فلو قيل وهي احسن لان هذا بيان للتحرز ورد بانها لمضى للمحترز ما ليس منه وهو قوله او قام ايثار الاختصار لم يحسن التفريع (احرم قاصرا ثم تردد في انه يقصر ام يتم او) احرم ثم شك (في انه نوى القصر) او لا قيل هذا تركيب غير مستقيم لانه قسم لمن احرم قاصر الا قسم منه اه وبرد بان كونه قاصرا في احدا الاحتمالين المشكوك فيهما (٣٩١) سوغ جعله قسما (او قام) عطف على

احرم (امامه لثالثة فشك)

أى تردد (هل هو متم ام)

ياتى في الوصية ما في العطف

بام في حين هو مبسوطا

(سأه اتم) وان بان أنه ساء

للتردد في الاولى المقصود

منها الجزم به الذى بأصله

بالاولى ولان الاصل في

الثانية عدم النية وتذكرها

عن قرب لا يفيد هنا لمضى

جزء من صلاته على الاتمام

لان صلاته منعقدة وبه

فارق نظيره في الشك في

اصل النية لان زمنه غير

محسوب وإنما عفى عنه

لكثرة وقوعه مع زواله

عن قرب غالبا وللزوم

الاتمام على احدا احتمالين في

الثالثة كالثانية وفارق مامر

في الشك في نية الامام المسافر

ابتداء بان ثم قرينة على

القصر وهنا القرينة

ظاهرة في الاتمام وهو قيامه

لثالثة ومن ثم لو اوجب

امامه القصر كخفى بعد

ثلاث مراحل لم يلزمه اتمام

حمله لقيامه على السهو (ولو

قام القاصر لثالثة عمدا بلا

موجب للاتمام بطلت

صلاته) كما لو قام المتم

لخامسة (وإن كان قيامه

لها سهوا) فتذكر او جملا

فعل (عاد) وجوبا (وسجد

فليست بشرط معنى وشيخنا (قوله وهي) أى عبارة الاصل (قوله لان هذا) أى تركيب ولو احرم الخ بقطع النظر عن خصوص الفاء والواو (قوله ايثار) مفعول له لقوله ضم (قوله ثم شك) هل المراد بالشك هنا مطلق التردد باستواء اورجحان كما هو المراد في غالب الابواب والمناسب لامر النية سم اقول قول الشارح في شرح بافضل ويستديم الجزم بها بان لا ياتي بما ينافيها الخ كالصريح في ارادة مطلق التردد (قوله قيل هذا) أى قول المصنف او في انه نوى القصر معنى (قوله ويرد بان كونه الخ) بالحنى ما فيه من الخفاء وهذا قد يجاب بان الشك المذكور بحسب الظاهر وكونه قاصرا بحسب نفس الامر فهو قسم منه ولا يحذرو ولا يقال يلزم عليه تخصيص الحكم بالقاصر في نفس الامر دون المتم فيه مع انه جار فيه بلا شك لانا نقول ذاك حينئذ يعلم بالاولى كما هو ظاهر بصرى اقول قول المصنف ثم تردد الخ كالصريح في ان كونه قاصرا بحسب نفس الامر والظاهر معا والحاصل ان الاشكال في غايه القوة ولذا جزم به المعنى ولم يجب عنه (قوله عطف على احرم) الاول عطفه على تردد لان عطفه على احرم يصير التقدير او لم يحرم قاصرا بل ومتا وقام امامه الخ كما هو قاعدة العطف بأو من تقدير نقيض المعطوف عليه وذاك ليس بما اردنا بل صورته أنه احرم قاصرا ثم قام امامه الخ لان يجب بان تلك القاعدة غالبة فيجوز ان يجعل التقدير هنا ولو قام الامام الخ عرش قول المتن (اتم) فهل ينتظر في التشهد ان جلس امامه له حمل له على انه قام ساهيا او تتعين عليه نية المفارقة فيه ونظرو الاقرب الثاني فليراجع عرش ولعل الاقرب الاول اى جواز الانتظار نظير ما ياتي عنه وعن غيره من نفاى الاقتداء بالحنى (قوله وان بان الخ) اى حالا (قوله الجزم به) اى بالاتمام (قوله وتذكرها) اى نية القصر في الثانية (قوله لمضى جزء الخ) علة لقوله لا يفيد (قوله لان صلاته) علة للمضى (قوله وبه فارق) اى بقوله لمضى جزء الخ (قوله لان زمنه غير محسوب الخ) اى بخلافه هنا فان الموجد حال الشك محسوب من الصلاة على كل حال سواء كان نوى القصر ام الاتمام لوجود اصل النية فصار مؤديا جزا من الصلاة على التمام كما مر هنا يوق معنى (قوله لكثرة وقوعه) اى ومشقة الاحتراز عنه معنى (قوله مع زواله عن قرب غالبا) لاحاجة اليه ولذا اسقطه المعنى (قوله وللزوم الاتمام) عطف على قوله للتردد الخ (قوله وفارق) اى ما هنا ايضا (مامر) اى في قول المصنف أو شك في نية قصر (قوله قرينة على القصر) وهى ان الظاهر من حال المسافر انه نوى القصر (قوله وهو) اى القرينة والتذكير لرعاية الخبر (قوله لم يلزمه اتمام الخ) اى وبخبر بين انتظاره ومفارقته ويسجد فيهما سهوا امامه الا حق له امدادون يادى عرش قول المتن (بلا موجب للاتمام) اى كنيته اونية اقامة معنى (قوله كالمقام) الى قوله وقد يجب في المعنى لا قوله وكذا الو صار المتن وقوله او كان الى بل يكره (قوله الخامسة) عبارة غير لوائية (قوله بل وان لم يصر الخ) اقره سم وعش واعتمده الحلبي والحنفى قول المتن (فان اراد الخ) فان لم ينو الاتمام سجد للسهو وهو قاصر ولو لم يتذكر حتى اتى بركعتين ثم نوى الاتمام لزوم ركعتان وسجد للسهو ندبامعنى (قوله اى ناويا للاتمام) قد يشكل اعتبار نية الاتمام مع قوله فان اراد ان يتم فان ارادته الاتمام لا تنقص عن التردد في انه يتم بل يزيد مع انه موجب الاتمام فإى حاجة إلى نية الاتمام إلا ان يجب بانهم يقصد اعتبار نية جديدة للاتمام بل ما يشمل نيته الحاصلة بارادة الاتمام احترازا

(قوله أو احرم ثم شك) هل المراد بالشك هنا مطلق التردد باستواء اورجحان كما هو المراد عند الاطلاق في غالب الابواب والمناسب لامر النية (قوله اى ناويا للاتمام) قد يشكل اعتبار نية الاتمام مع قوله فان اراد ان يتم فان ارادته الاتمام لا تنقص عن التردد في انه يتم بل يزيد مع انه موجب الاتمام فإى حاجة إلى نية الاتمام إلا ان يجب بانهم يقصد اعتبار نية جديدة للاتمام بل ما يشمل نيته الحاصلة بارادة الاتمام احترازا

له) أى لهذا السهو لان عمده مبطل وكذا لو صار للقيام أقرب لما مر في السجود السهو بل وان لم يصر اليه أقرب لما مر ثم عن المجموع ان تعمد الخروج عن جد الجلوس مبطل (وسلم فان اراد) خين تذكره (ان يتم عاد) وجوب بالجلوس (ثم نهض متما) اى ناويا الاتمام لان نهوضه القى لسهوه فوجب اعادته وسأبعادوام السفر في جميع صلاته كما قال (ويشترط) للقصر ايضا (كونه) اى النأوى له (مسافرا

الى الثانية لقدرته على

ايقاعها به أداء (والصوم)
في رمضان ويلحق به كاهو
ظاهر كل صوم واجب بنحو
نذر أو قضاء أو كفارة ثم
رأيت الزركشي نقل عنهم
أن هذا التفصيل يجري في
الواجب وغيره لمساfer سفر
قصر (أفضل من الفطران
لم يتضرر به) تعجيلا لبراءة
ذمته ولأنه لا أكثر من
أحواله صلى الله عليه وسلم
فان تضرر به لنحو ألم يشق
احتماله عادة فالفطر أفضل
لخبر الصحيحين أنه صلى الله
عليه وسلم رأى رجلا صائما
في السفر قد ظلل عليه فقال
ليس من البر أن تصوموا في
السفر اما اذا خشى منه نحو
تلف منفعة عضو فيجب
الفطر فان صام عصى
واجزأه ولو خشى ضعفا
مألا لا حالا فالأفضل الفطر
في سفر حج أو غزو وهو
أفضل مطلقا لمن شك فيه
أو وجد في نفسه كراهة
الترخص أو كان ممن يقتدى
به بحضرة الناس وكذا
سائر الرخص

(فصل في الجمع بين
الصلتين يجوز الجمع بين
الظهر والعصر تقدما في
وقت الاولى لغير المتحيرة
لان شرطه ظن صحة الاولى كما
يأتي وهو متفق فيها والحق
بها كل من تلزمه الاعادة
وفيه نظر ظاهر لان الاولى
مع ذلك صحيحة فلا مانع

كان المراد قصر الاولى لكن برده عليه أن هذا إنما يأتي على القول بأنه يكفي نية التأخير إذا بقى من الوقت ما يسع ركعة لان الفرض ضيقه عن القصر فلم يبق منه ما يسع ركعتين مع الطهارة وقد يجاب بمنع ذلك لان ضيقه عن الطهارة والقصر صادق بعدم ضيقه عن القصر وحده ونية التأخير حينئذ كافية لمن عزم على القصر بناء على أنه لا يشترط كون نية التأخير في وقت يسعها مع طهارتها كما هو ظاهر عبارتهم الالية فليتأمل سم وعش (قوله الى الثانية) أي الى وقتها قول المتن (والصوم أفضل الخ) ولم يراع منع أهل الظاهر الصوم لان محقق العلماء لا يقيمون لمذهبهم وزنا قاله الامام مغني (قوله في رمضان) الى الفصل في المغني الا قوله ثم رأيت الى المتن وقوله فان صام عصى واجزأه (قوله به) أي بما ذكر من القصر (قوله بنحو نذر الخ) أي كصيام الحج (قوله ان هذا التفصيل يجري في الواجب وغيره) اعتمده سم وعش (قوله لمساfer الخ) متعلق بالصوم في المتن (قوله تعجيلا الخ) هذه العلة قاصرة على الواجب (قوله ولا نه الخ) يشملوه والنفل اذا كان ورد له كصوم الاثنين والجمعة كاذكره الحلبي بجري (قوله يشق احتماله عادة) أي وان لم يبح التيمم عش (قوله في سفر حج أو غزو) مفهوما أنه الصوم في غيرهما أفضل مع خوف الضعف مألا عش (قوله وهو) أي الفطر عش (قوله بطنفا) أي سواء تضرر بالصوم أم لا (قوله او كان ممن يقتدى به الخ) أي يفطر القدر الذي يجعل الناس على العمل بالرخصة عش

(فصل في الجمع بين الصلاتين) أي السفر ونحو المطر عش قول المتن (يجوز الجمع الخ) أي خلافا لابي حنيفة والمزني إلا في عرفات ومزدلفة لجوزاه فيهما للتسك لا للسفر سم وبر ماوى وعش اه بجري (قوله في وقت الاولى) الى قول المتن فان كان في النهاية إلا قوله اختيار وقوله أو كان ممن يقتدى به وكذا في المغني الا قوله وفيه نظر الى وكالظهر (قوله في وقت الاولى) ظاهر أنه لا بد من فعلهما بتمامهما في الوقت فلا يكفي ادر الركعة من الثانية فيه وتردد في ذلك سم على حج ونقل في حاشية المنهج عن الروياني عن والده أنه يكتفي بأدراك ركعة من الثانية وعن مرانه واقفة اقوال وبؤيد الجوز ما يأتي من الاكتفاء في جواز الجمع بوقوع تحريم الثانية في السفر وان اقام بعده فيكما اكتفي بعقد الثانية في السفر فينبغي أن يكتفي به في الوقت عش واعتمده شيخنا كما يأتي (قوله كما يأتي) أي في قوله المصنف البداية بالاولى فلو صلاهما الخ (قوله والحق بها) اعتمده المغني وشرح أفضل قال السكودي عليه وجرى على هذا في شرحي الارشاد وفي حاشية الايضاح واقرة شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب ابن علام اه (قوله وفيه نظر الخ) هو الوجه لا والمنتحيرة انما استثبت لعدم تحقق صحة صلاتها وهذه الملحقات تحققت الصحة فيها ولا يضرب لزم القضاء سم عبارة النهاية وقول الزركشي ومثلها فافقد الطهورين وكل من لم تسقط صلاته بالتيمم محل وقفة إذا شرط ظن صحة الاولى وهو موجوده ولو حذف بالتيمم كما قاله الشيخ كان أولى اه قال عش قوله لم محل وقفة ونقل سم على حج عن الشارح مرعا اعتماد هذا ونقل على المنهج عنه اعتماد ما قاله الزركشي وهو الاقرب اه واعتمده شيخنا الاول عبارته ويزاد ايضا صحة الاولى بيقينها وظنا ولو لمع لزوم الاعادة فيجمع فافقد الطهورين والتيمم ولو بمحل

الانمام لانه مدو هو جائز لاننا نقل شرط المدان بشرع فيها في وقت يسع جميعها والباقي هنا لا يسعها تمامتين نعم اذا قصر الظهر ثم نوى قصر العصر جاز مدها وان خرج بعضها عن الوقت (قوله عن الطهارة والقصر) ان كان المراد قصر الاولى فهذا إنما يأتي على القول بأنه يكفي نية التأخير إذا بقى من الوقت ما يسع ركعة لان الفرض ضيقه عن القصر فلم يبق منه ما يسع ركعتين مع الطهارة وان كان المراد قصر الصلاتين فلزوم نية التأخير بعينها ممنوع بل هي ارفع من الاولى وجدها في وقتها وقد يجاب باختيار الاول ومنع قوله فهل انما يأتي الخ لان ضيقه عن الطهارة والقصر صادق بعدم ضيقه عن القصر وحده ونية التأخير حينئذ كافية لمن عزم على القصر بناء على أنه لا يشترط كون نية التأخير في وقت يسعها مع طهارتها كما هو ظاهر عبارتهم الالية فليتأمل (قوله في رمضان الخ) فتنقيد الصوم بالفرض فما المانع من جريان هذا التفصيل في غيره (فصل في الجمع بين الصلاتين) (قوله وفيه نظر ظاهر) هو الوجه لان المنتحيرة انما استثبتت لعدم تحقق

وكالظهر الجمعة في هذا خلافا لمن نازع (٣٩٤) فيه (و تاخيرا) في وقت الثانية (و) بين (المغرب والعشاء كذلك) أي تقديمًا و تاخيرا (في السفر

الطويل) المجوز للقصر
للاتباع الثابت في الصحيحين
وغيرهما في جمعي التأخير
والتقديم فيمتنع جمع العصر
مع المغرب والعشاء مع
الصبح وهي مع الظاهر
اقتصاراً على الوارد (وكذا
القصر في قول) اختيار
كالتمثل على الراحلة وأشار
بيجوز إلى أن الأفضل ترك
الجمع خروجاً من خلاف
من منعه وقد يشكك بقوله
الخلاف إذا خالف سنة
صحيحة لا يراعى إلا أن يقال
أن تأويلهم له نوع تماسك
في جمع التأخير وطعنهم في
صحتها في جمع التقديم محتمل
مع اعتضادهم بالأصل فروع
نعم الجمع بعرفة ومزدلفة
بجمع عليه فيسن ولو للسفر
لأن السك وكذا بغيرهما من
شك فيه أو وجد في نفسه
كرهه أو كان ممن يقتدى
به ولمن لو جمع اقترنت صلاته
بكمال كخلو عن جريان
حدث سلس وعري وانفراد
وكادراك عرفة وإسیر بل
قد تجب في هذين (فإن كان
سائر أوقات الأولى) وأراد
الجمع وعدم مراعاة
خلاف أبي حنيفة (فتأخيرها
أفضل ولا فمكسه) للاتباع
ولأنه الأرفق وإن كان
سائراً أو نازلاً وقتها
فالتقديم أولى فيما يظهر ثم
رايت شيخنا أشار إليه وقد
يشمله قول المتن وإلا أن أراد
بسائر أوقات الأولى دون

يغلب فيه وجود الماء على المعتمد لوجود الشرط كما قاله الرملي وابن حجر خلافاً للزركشي وإن اعتمده ابن
قاسم في بعض كتاباته واستمر به الشبر المسمى اه (قوله مع ذلك) أي لزوم الإعادة (قوله فلا مانع) أي من
الجمع (قوله وكالظهر الجمعة الخ) أي بشرط أن تغني عن الظاهر بأن لم تعدد في البلد زيادة على قدر الحاجة فإن
لم تغن عن الظاهر فلا يصح الجمع معها لعدم شرطه من صحة الأولى بقينا وظنا شيخنا (قوله في هذا) أي جمع
التقديم كان دخل المسافر قرية بطريقه يوم الجمعة فالأفضل في حقه الظاهر لكن لو صلى الجمعة معهم
فيجوز له أن يجمع العصر معها تقديمًا لطيفي أه بغير مي أي وأما جمع التأخير في الجمعة فلا يصح لأنه
لا يتأتى تأخيرها عن وقتها كإثباته عليه النهاية والمغني ثم قول الألفيحي فالأفضل في حقه الخ انظر هل هذا
يخالف ما يأتي في باب الجمعة عن سم عن الأسنى من استحباب الجمعة للمسافر (قوله أي تقديمًا) أي لغير
المتحيرة سم (قوله ويمتنع جمع العصر الخ) ويمتنع الجمع أيضاً في السفر قصير ولو مكياً وفي سفر
معصية نهاية ومعنى (قوله كالتمثل الخ) راجع للمتن (قوله وأشار بيجوز الخ) أي لأنه إذا قيل يجوز ذلك يفهم
منه في عرف التخاطب أن تركه أولى حنفياً (قوله إلى أن الأفضل ترك الجمع) أي فيكون الجمع خلاف
الأولى عرش وباتى ما فيه (قوله خروجاً) لأن فيه إخلالاً واحداً لوقتين عن وظيفته فتح الجواد وشيخنا (قوله
من خلاف من منعه) أي من خلاف أبي حنيفة نهاية ومعنى (قوله وقد يشكك الخ) أي دعاة الخلاف هنا
(قوله سنة الخ) أي خبر الصحيحين (قوله أن تأويلهم الخ) وهو أن المراد بالسنة الصحيحة الجمع الصوري
بأن آخر الأولى إلى آخر وقتها وصلى الثانية في أول وقتها لكن هناك أحاديث صحيحة لا تقبل هذا التأويل كما
ذكرت شيئاً منها في غير هذا المحل كردى (قوله نوع تماسك) أي قوة و (قوله وفي صحتها) أي السنة عرش
(قوله وهو للسفر الخ) أي في الظاهر كما سيأتى أن شاء الله تعالى في الحج وأن صحح المصنف في منسكه السكيران
سببه النسك لأنه خلاف ما صححه في سائر كتبه معنى (قوله وكذا بغيرهما) أي وكذا يسن الجمع في غير عرفة
ومزدلفة (قوله فيسن الخ) يعني أن الأفضل للمسافر الحاج جمع العصرين تقديمًا بمسجد نمرة وجمع العشاءين
تأخيراً بمزدلفة أن كان يصلحهما قبل مضي وقت الاختيار للعشاء شرح بأفضل أي فإن خشى مضيه صلاهما
تأخيراً قبل وصوله مزدلفة كردى (قوله كخلو عن جريان حدث سلس الخ) قياساً ما تقدم في القصر أنه
إذا كان لو جمع خلا عن حدثه الدائم في وضوئه وصلاته وجب الجمع هنا إلا أن يفرق باتفاق القصر دون
الجمع إلا في عرفة ومزدلفة للنسك وهذا أولى من فرق سم بما نصه قلت يفرق بلزوم إخراج إحدى الصلاتين
عن وقتها فلم يجب الجمع انتهى لأنه قد يمنع أن في التأخير إخراج الصلاة عن وقتها لأن العذر صير وقت
الصلاتين واحداً عرش (قوله بل قد يجب في هذين) في ذكر قد إشارة إلى أنه تارة يجب وتارة لا وكان وجهه
أنه إن تعين طريقاً في إدراك ما ذكر وجب وإلا كان أقرب إلى إدراكه نذب سم عبارة عرش أفاد كلامه
أنه قد يجب في بعض الصور ولعل المراد بذلك البعض ما لو تحقق فوت عرفة أو انقضاء الإسیر بترك الجمع
فيه نقذاً للإسیر ويدرك عرفة ثم يجمع الصلاتين تأخيراً اه قوله قول المتن (سائر أوقات الأولى) أي ونال في
وقت الثانية و (قوله والا) أي بأن كان نالاً في وقت الأولى وسائر أوقات الثانية ومعنى ونهاية (فالتقديم
أولى الخ) والذي يظهر أن التأخير أفضل لأن وقت الثانية وقت الأولى حقيقة أي ولو بلا عذر بخلاف
العكس معنى ونهاية (قوله وإلا) مقول القول و (قوله دون الثانية) مقول أراد و (قوله أي والإسیر الخ)
بيان للشمول (قوله والإسیر وقتهما) أي بأن نزل في وقتيهما سم (قوله لأن فيه المسارعة الخ) الأولى تقديمه

صحة صلاتها وهذه الملحقات تحققنا الصحة فيها ولا يضر لزوم القضاء (قوله وكالظهر الجمعة) اعتمدهم (أي
تقديمًا) أي لغير المتحيرة (قوله بل قد يجب في هذين) في ذكر قد إشارة إلى أنه تارة يجب وتارة لا وكان وجهه
أنه إن تعين طريقاً في إدراك ما ذكر وجب وإلا كان أقرب إلى إدراكه نذب (قوله في المتن سائر أوقات
الأولى) أي ونالاً وقت الثانية (قوله فالتقديم أولى) الوجه أولى لولية التأخير م (قوله أي والإسیر وقتهما)

الثانية أي والإسیر وقتهما أو سار وقتهما أو وقت الثانية دون الأولى لأن فيه المسارعة لبرائة الذمة بقولي وأراد الجمع الخ على

على قوله ثم رأيت الخ (قوله) واندفع ما يقال الخ) قديم منع ورود هذا من الابتداء إذ ليس التفصيل بين الجمع وتركه بل بين إفراده وهي تقبل ذلك وإن كان مفضولا إذا لمفضول يتفاوت إفراده سم (قوله) أي فهو مباح قديم منع كونه مباحا بان خلاف الأفضل كخلاف الأولى يكون مكروها كراهة خفيفة يعبر عنها بخلاف الأولى ع ش وقديم منع كنية ما قاله بان الغالب رجوع النفي للقيد فقط وهو هنا زيادة الفضيلة فيبقى أصل الفضيلة (قوله) ومر أي انفا (قوله) ويرجحه أي على ترك الجمع (قوله) ذلك أي الاقتران بالكمال (قوله) بل أربعة إلى قوله ولو لو نوى تركه في النهاية والمغنى (قوله) بل أربعة الخ) و زاد أيضا أن لا يدخل وقت الثانية قبل فراغها على ما قاله بعضهم والمعتمد خلافه فيجوز جمع التقديم وإن دخل وقت الثانية قبل فراغها وإن لم يدرك منها في وقت الأولى إلا بعض ركعة لأن لها في الجمع وقتين فلم تخرج عن وقتها فتكون أداء قطعها كما قاله الروياني شيخنا وتقدم عن ع ش ما يوافقه قال البيهقي و زاد سادس هو ظن صحة الأولى لتخرج المتخيرة قاله شيخنا اه (قوله) فهي باطلة) ينبغي أن يقيد ذلك بما يأتي في قوله أي لم تقع عن فرض الخ ع ش عبارة شيخنا والمراد لم يصح فرضا ولا نفلا إن كان عامدا عما لما كان ناسيا أو جاهلا وقعت نفلا مطلقا إن لم يكن عليه فائتة من نوعها وإلا وقعت عنها اه ويجرى هذا التفصيل فيما يأتي أيضا كما يأتي عن ع ش قول المتن (فبان فسادها) أي بفوات تركن أو شرطنهاية ومغنى (قوله) كالأحرارم بالظهر الخ) محل ذلك أخذنا مما رآه من حيث لم يكن عليه فرض مثله وإلا وقع عنه ومحل وقوعه نفلا أيضا حيث استمر جهله إلى الفراغ منها وإلا بطلت كما تقدم له م ر ع ش (قوله) ليمتد أي التقديم المشروع نهاية (قوله) الأصلية عبارة المغنى الفاضل ثم قال وقدرت الفاضل تبعا للشارح لآجل الخلاف بعدم الصحة فيما إذا نوى في أثناءها فانه لأفضل فيه اه (قوله) هو الأفضل) عبارة النهاية هو المطلوب كما أشار لذلك الشارح بقوله الفاضل لا سيما مع وجود الخلاف بعدم الصحة الخ (قوله) ولو بغير اختياره الخ) أشار به إلى دفع ما في شرح الروض من أنه لو لم يكن السفر باختياره فالوجه امتناع الجمع سم عبارة المغنى ولو شرع في الظهر أو المغرب بالبدن في سفينة فسارت فنوى الجمع فان لم تشترط النية مع التحرم أي كما هو الرابع صح لوجود السفر وقتها وإلا فلا قال بعض المتأخرين أي شيخ الإسلام في شرح الروض ويفرق بينهما وبين حدوث المطر في أثناء الأولى حيث لا يجمع به كما سيأتي بان السفر باختياره فنزل اختياره له في ذلك منزلة بخلاف المطر حتى لو لم يكن أي السفر باختياره فالوجه امتناع الجمع والمعتمد الفرق بين المستثنين وهو أنه لا يشترط نية الجمع في الأولى بخلاف عند المطر فإذا لا فرق في المسافر

بأن نزل في وقتيهما (قوله) اندفع ما يقال) قديم منع ورود هذا من الابتداء إذ ليس التفصيل بين الجمع وتركه بل بين إفراده وهي تقبل ذلك وإن كان مفضولا إذا لمفضول يتفاوت إفراده (قوله) وشروط جمع التقديم الخ) قال في العباب الرابع دوام السفر إلى عقد الثانية فإن أقام في الأولى أو قبل عقد الثانية فلا جمع وكذا لو نوى بعد الأولى ترك الجمع اه وفي التجريد لو جمع تقديمهما شرع في العصر نسي أنه في الصلاة فقال نويت الجمع بطلت صلاته لا من جهة الكلام بل لأنه يقتضي بطلان نية الجمع وهو يقتضي بطلان نية القصر إذ شرط الجمع بقاء نيته إلى الفراغ بدليل أنه لو نوى إبطال نية الجمع بطلت صلاته وإن لم يتلفظ اه عبارة شرح العباب ولو نوى بعد الأولى ولو في أثناء الثانية ترك الجمع فلا جمع كافي الجواهر وغيره قالوا لأن شرط هذا الجمع بقاءه على نيته إلى الفراغ منه فبطل لا عراضه عنه صرحوا به ويفرق بين هذا وما مر في الردة الخ اه وقول التجريد السابق بطلت صلاته يتجه محله إذ لم تذكر قبل طول الفصل وإلا فيتجه عدم بطلان الصلاة لأن إعادة النية سهوا لا يبطل النية السابقة كما علم مما تقدم أول صفة الصلاة في الشرح وهامشه فيما لو كبر مرات نارا بالافتتاح بكل والفصل اليسير معتقر كما علم في أصل النية فليتامل (قوله) ومع تحللها أي وإن قلنا أنه يتامه يتبين الخروج من أوله لوقوعها قبل تحقق الخروج فكيف ولذا ذهب بعضهم إلى صحة الاقتداء حينئذ وعدت التلميمة الأولى منهما وإن تبين الخروج بأولها وعلى منع صحة الاقتداء حينئذ فالفرق بينهما وبين

اندفع ما يقال مر أن ترك الجمع أفضل أي فهو مباح فكيف يكون أفضل فيما ذكر ومران اقتران الجمع بكال يرجحه فكذلك اهنا إذا اقترن أحد الجمعين به بأن غلب ذلك على ظنه كما هو ظاهر يرجح على الآخر سواء أكان سائرا أم نازلا (وشروط) جمع (التقديم ثلاثة) بل أربعة أحدها (البداء بالأولى) لأن الوقت لها والثانية تبع لها والتابع لا يتقدم على متبوعه (فلو صلاهما) مبتدئا بالثانية فهي باطلة وله الجمع أو بالأولى (فبان فسادها فسدت الثانية) أي لم تقع عن فرضه لفوات الشرط أما وقوعها له نفلا مطلقا فلا ريب فيه لعذره كالأحرارم بالظهر قبل الوقت جاهلا بالوقت (و) ثانيها (نية الجمع) لتمييز عن تقديمها سم وأو عبثا (ومحلها) الأصل ومن ثم كان هو الأفضل (أول الأولى) كسائر المنويات فلا يكتفى بتقديمها عليه اتفاقا (ويجوز في أثناءها)

بين أن يكون السفر باختياره أو لا كما قاله شيخنا اه وفي النهاية نحوها (قوله ولو بعد نية فعله ثم تركه) قال في شرح الروض كالو نوى الجمع ثم نوى تركه ثم نواه اه اى قبل الخروج من الاولى فى الجميع اما لو نرى الجمع ثم نوى تركه قبل السلام ثم نواه بعد السلام فلا جمع لان نية الجمع قبل السلام بطلت بنيتها تركه قبل السلام ووجودها بعده لا اثر له لعدم شرطها من كونها فى الاولى ولو نوى الجمع قبل السلام ثم بعده نوى تركه ثم اراده جازان لم يطل الفصل فيما يظهر ثم رابت الشارح قال فيما يأتى ان ذلك هو الاوجه ثم رجع عن ذلك فضرب على قوله ثم اراد قبل طول الفصل جاز على الاوجه بعد قوله ولو نوى تركه بعد التحلل وأثبت مكانه ولو فى أثناء الثانية ثم اراده ولو فوراً لم يحز كما بذتته فى شرح العباب ومنه الخ والمضروب اوجه كما جرى عليه مر اى فى النهاية اه سم يحذف واستوجه عش والرشىدى مارجع اليه الشارح كما يأتى (قوله وإن انعقدت الخ) او خالية (قوله بان الجمع الخ) اى وبان من شأن السفر ان يكون بالاختيار بخلاف المطر سم (قوله اقوى منه بالمطر) اى للخلاف فيه نهاية (قوله فلم تفرغ الاولى) اى بفرغ ميم عليكم (قوله ذلك) اى النية فى الاناء. (قوله بعده) اى المضى (قوله ولو نوى تركه بعد التحلل) اى مع وجود نية مع التحلل أو قبله سم (قوله لم يحز الخ) والاوجه انه لو تركه بعد تحلل ثم اراده قبل طول الفصل جاز كما يؤخذ مما نقله فى الروضة عن الدارمى انه لو نوى الجمع اول الاولى ثم نوى تركه ثم نوى تركه ثم قصد فعله ففيه القولان فى نية الجمع فى أثناء نهاية واعتمده سم كما رتبنا وهو ظاهر اطلاق المغنى ومال عش والرشىدى إلى ما قاله الشارح عبارة الاول وقد منع الاخذ من ذلك ويفرق بان محل النية فيما نقله عن الدارمى باقى الفراغ من الصلاة الاولى فرفض النية فى أثناءها ينزل الاولى منزلة العدم ويجعل الثانية نية مبتدأة ولا كذلك ما لو ترك النية بعد الفراغ من الاولى فانه قد يقال رفض النية بعد الفراغ باطل النية الاولى وتعدت نية الجمع لفوات محلها ثم رابت فى حج

ومع تحللها ولو بعد نية فعله
ثم تركه لبقاء وقتها أو بعد
سير ولو بغير اختياره على
الاوجه وإن انعقدت الصلاة
فى الحضر ويفرق بين هذا
وما يأتى فى المطر بان الجمع
بالسفر أقوى منه بالمطر
(فى الاظهر) لانه ضم الثانية
للاولى فلم تفرغ الاولى
فوقعت ذلك الضم باق
ولما امتنع ذلك فى القصر
لمضى جزء على التمام وبعده
يستحيل القصر كما مر ولو
نوى تركه بعد التحلل ولو فى
أثناء الثانية ثم اراده ولو
فوراً لم يحز بذتته فى شرح
العباب

ما نحن فيه ممكن (قوله ومع تحللها) اى بخلافه ابعد التحلل لا أثر لها مطلقاً (قوله ولو بعد نية فعله ثم تركه) قال فى شرح الروض كالو نوى الجمع ثم نوى تركه ثم نواه اه اى قبل الخروج من الصلاة فى الجميع كما هو ظاهر لان شرط نية الجمع وجودها قبل الخروج من الاولى اما لو نوى الجمع ثم نوى تركه قبل السلام ثم نواه بعد السلام فلا جمع لان نية الجمع قبل السلام بطلت بنيتها تركه قبل السلام ووجودها بعده لا اثر له لعدم شرطها من كونها فى الاولى ولو نوى الجمع قبل السلام ثم بعده نوى تركه ثم اراده جازان لم يطل الفصل فيما يظهر لان النية وجدت فى الاولى فلا تؤثر فيها نية الترك بعد السلام فلا مانع من الجمع حيث لا اثر لترك الفصل كما مر صرر ترك الفصل فليتأمل ثم رابت الشارح قال انما ان ذلك هو الاوجه ثم رابت عن ذلك كما ترى اى فانه ضرب على قوله ثم اراد قبل طول الفصل على الاوجه بعد قوله ولو نوى تركه بعد التحلل وأثبت مكانه ولو فى أثناء الثانية ثم اراده ولو فوراً لم يحز كما بذتته فى شرح العباب ومنه الخ والمضروب اوجه كما جرى عليه مر (قوله ولو بغير اختياره) اشار به بقوله ويفرق الخ الى دفع ما فى شرح الروض حيث قال قال فى المجموع قال المتولى ولو شرع فى الظهر بالبلد فى سفينة فسارت فتوى الجمع فان لم يشترط النية منع التحريم صح لوجود السفر وقتها وإلا فلا ويفرق بينهما وبين حدوث المطر فى أثناء الاولى حيث لا يجمع به كما سياتى لان السفر باختياره فنزل اختياره فى ذلك منزلة بخلاف المطر حتى لو لم يكن اختياره فلو جوزه امتناع الجمع على ان ما قاله المتولى هذا ذكر مثله ثم فعله لا فرق اه (قوله على الاوجه) كذا مر (قوله ويفرق الخ) ويفرق ايضا بان من شأن السفر ان يكون بالاختيار والمطر ان لا يكون بالاختيار (قوله ولو نوى تركه بعد التحلل) اى مع وجود نية مع التحلل أو قبله وفى العباب ولو اراد بعد الاولى وأسلم فوراً فى جمعة تردد اه قال الشارح فى شرحه اى احتمل الان للرأى بانى والذي يتجه ترجيحه منهما انه يجمع اذ الردة لا تحبط العمل ولا تنافى النية لا نقضاء وقتها بسلام الاولى به ويفرق بين ما هنا وبين ما لو ارادنا نوى الصوم ليلا ثم اسلم قبل الفجر بناء على القول بانها بعد وقت النية حيث اه ثم ذكر ما يتعلق بذلك مما ينبغي مراجمته وبارجحه من انه يجمع اقبى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله ثم اراده) قبل طول الفصل جاز على الاوجه كما يؤخذ مما نقله فى الروضة عن

ومنه ان وقت النية انقضى فلم يعد العود اليها شيئا ولا لزما - رزواها بعد تحال الاولى وبه فرق (٣٩٧) بين هذا والردة اذا انقطع فيها

ضئى وهنا صريح ويغترق في الضمى ما لا يغترق في الصريح (و) ثالثها (الموالاته بأن لا يطول بينهما فصل) لانه المأثور ولهذا تركت الرواتب بينهما وكيفية صلاتها أن يصلى سنة الظهر القليلة ثم الفرضين ثم سنة الظهر البعدية ثم سنة العصر وكذا في جمع العشاءين وخلاف ذلك جائز نعم لا يجوز تقديم راتبة الثانية قبلهما في جمع التقديم ولا تقديم بعدية الاولى قبلها مطلقا كما علم ممارس (فان طال) الفصل بينهما (ولو بعدد) يكونون (وجب تأخير الثانية) إلى وقتها والزوال رابطة الجمع (ولا يصير فصل يسير) ولو بنحو جنون وكذا ردة أو تردد في انه نوى الجمع في الاولى إذا تذكرها على قرب على الوجه فيهما لانه صلى الله عليه وسلم أمر بالاقامة بينهما وإنما اثيرت الردة في نية الصوم قبل الفجر على الراجح لانها لعدم اتصالها بالمنوى ضعيفة فأثرت فيها الردة بخلافها هنا ولا تجب هنا إعادة النية بعدها لما مر ويفرق بينهما هنا وأثناء الوضوء بأن وقت النية ثم باق كما يشهد له جواز تفريق النية على الأعضاء بخلافه هنا وأيضا فاما بعدها ثم تتوقف

ما يؤخذ منه ذلك وعبارته لو نوى تركه بعد التحلل الخ اه (قوله) ومنه) أى ما في شرح العباب (قوله) وبه يفرق الخ) فيه ان مقتضاه عدم انقضاء وقت النية في صورة الارتناد وليس كذلك كما يأتي في قسم ما نصه وفي العباب ولو ارتد بعد الاولى واسلم فوراً في جمعه تردد اه قال الشارح في شرحه أى احتمالان الروايات والذى يتجه ترجيحه منها انه يجمع إذا الردة لا تحبط العمل ولا تنافي النية لا نقضاء وقتها بإسلام الاولى انتهى وبما رجحه من انه يجمع افتى به شيخنا الشهاب الرملى اه وهذا الفرق هو الظاهر (قوله) إذا انقطع الخ) لا يخفى أنه فرق آخر لا علمنا ذكره فكان ينبغي ان يقول وبان القطع الخ (قوله) ولهذا) الى المتن في المغنى وإلى قوله وإنما اثيرت في النهاية (قوله) ولهذا) أى لا شترائط الموالاته (قوله) تركت الرواتب) أى وجوب بالصحة الجمع ع ش (قوله) وكيفية صلاتها) أى الرواتب ع ش (قوله) أن يصلى سنة الظهر الخ) عبارة النهاية والمغنى إذا جمع الظهر والعصر قدم سنة الظهر القليلة وله تأخيرها سواء أجمع تقديمها أو تأخيرها أو توسطها أن جمع تأخيرها سواء أجمع الظهر أم العصر أم العشاء آخر سنتهما وله توسط سنة المغرب إن جمع تأخيرها أو قدم المغرب أو توسط سنة العشاء إن جمع تأخيرها أو قدم العشاء أو ماسوى ذلك ممنوع وعلى ما سر من ان المغرب والعشاء سنة مقدمة فلا يخفى الحكم بما تقر في جمعى الظهر والعصر كذا افاده الشيخ في شرح الروض اه (قوله) ولا تقديم بعدية الاولى) الاولى ترك الاولى فتأمل بصري (قوله) مطلقا) أى سواء أجمع تقديمها أو تأخيرها (قوله) بممارسة) أى فى باب صلاة النفل كردى قول المتن (فان طال الخ) (فرع) لو شك هل طال الفصل أو لا ينبغي امتناع الجمع ما لم يتذكر عن قرب مر اه سم على المنهج اه ع ش (قوله) يكونون) أى وإغماء وسهونهاية ومغنى قول المتن (ولا يصير فصل يسير الخ) وضبطوه بما ينقص عما يسع ركعتين بأخف يمكن على الوجه المعتاد فلا يصير الفصل بوضوء ولو وجدوا نعيم وطلب خفيف وإن لم يحتج اليه وزمن اذان وإن لم يكن مطلوباً وزمن اقامة على الوسط المعتدل في ذلك حتى لو فصل بمجموع ذلك لم يصير حيث لم يطل الفصل شيخنا (قوله) ولو بنحو جنون الخ) عبارة النهاية وشمل ذلك ما لو حصل الفصل اليسير بنحو جنون أو ردة وعاد للإسلام عن قرب بين سلامه من الاولى وتحريمه بالثانية كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى وتردد بين الصلاتين في انه نوى الجمع في الاولى ثم تذكر انه نواه قبل طول الفصل كما قاله الروايات فلا يصير في الصور ركعها اه (قوله) لانه الخ) تعليل لقول المتن ولا يصير الخ (قوله) في نية الصوم الخ) أى فيما لو ارتد نوى الصوم ليلا ثم أسلم قبل الفجر بناء على القول بأنه يجدد النية حينئذ سم (قوله) هنا) أى فيما بين الصلاتين حيث لا تجب إعادة النية بعد الردة والاسلام (قوله) بعدها) أى الردة أى وبعد الاسلام (قوله) لممارسة) أى انفا (قوله) وبه فرق بينهما الخ) أى حيث لا تجب إعادة النية بعد الردة والاسلام بين الصلاتين دون اثناء الوضوء (قوله) ثم) أى في الردة في اثناء الوضوء (قوله) بخلافه) أى وقت النية (قوله) هنا) أى في الردة بين الصلاتين (قوله) فلم يحتج) أى فعل الثانية (قوله) وقصره) إلى قول المتن ويجب في النهاية إلا قوله بان كان دون قدر ركعتين كما علم وكذا في المغنى إلا قوله ولو بأخف يمكن إلى المتن وقوله في غير النية والتحرر وقوله لبيان الموالاته (قوله) لانه لم يرد له ضابط) أى في الشرع ولا في اللغة وما كان كذلك يرجع فيه الى العرف كالحرز والقبض ومغنى ونهاية (قوله) قدر صلاة ركعتين) فتقرر الصلاة أى الركعتان بينهما مطلقاً ولو راتبة ومثلها صلاة جنازة ولو باقل مجزئ والظاهر انه ليس مثلها بحجة التلاوة أو الشكر حيث لم يطل الفصل بها عرفاً بل قال بعضهم انه لو صلى ركعتين وخففهما عن القدر المعتاد لم يصير شيخنا (قوله) ولو بأخف يمكن) عبارة سم على المنهج وظاهره وفاقاً لم اره لو صلى الراتبة بينهما في مقدار الفصل اليسير لم يصير اه انتهت اقول يمكن حل قوله اليسير على زمن لا يسمع ركعتين بأخف يمكن بالفعل المعتاد وعلى هذا فلا يخالف ما في الشارح مر ع ش (قوله) كما اقتضاه الخ) أى الدارمى أنه لو نوى الجمع أول الاولى ثم تركه ثم قصد فعله ففقه القولان في نية الجمع في أثنائه شرح مر

عليه صحة ما قبلها فاحتاج ما بعدها النية جديدة وهذا الاولى لا تتوقف على فعل الثانية فلم يحتج لنية أخرى (ويعرف طوله) وقصره (بالعرف) لانه لم يرد له ضابط ومن الطويل قدر صلاة ركعتين ولو بأخف يمكن كما اقتضاه اطلاقهم (وللتييم) بين الصلاتين (الجمع

على الصحيح ولا يضر تخالط طلب (٣٩٨) خفيف) بان كان دون قدر ركعتين كما غل كالأقامة بل اولى لانه شرط دونها (ولو جمع)

العموم المذكور بالغاية قول المتن (على الصحيح) أى كالموضوع بينهما وقال أبو إسحق لا يجوز لانه يحتاج إلى الطلب فاشار المصنف إلى رد ذلك بقوله ولا يضر الخ معنى (قوله بان كان دون قدر ركعتين) أى بان كان زمنه مع التيمم فما يظهر دون زمن ركعتين وإلا بان كان زمنه منفردا دون ذلك ومع التيمم يبلغ ذلك فقد حصل الفصل الطويل وقد تقدم انه يضر ولو بعد بصرى عبارة الحلبي وفي الروض وشرحه وللمتيمم الفصل بينهما أى بالتيمم وبالطلب الخفيف أى من حد الغوث وإقامة الصلاة أى بشرط ان لا يبلغ زمنها قدر ركعتين معتدلتين اهـ وتقدم عن شيخنا مثله بزيادة (قوله كالأقامة) أى قياسا عليه (قوله لانه) أى الطلب (قوله وقد طال الفصل) هـ لا يرجع أيضا لقوله بعد فراغها والوجه رجوعه له أيضا سم اقول صنيع المغنى وعش والحلى صريح في الرجوع للمعطوف فقط وكذا قول الشارح الاق اما إذا لم يطل كالصريح فيه وايضا يغنى عن اشتراط طول الفصل في الصورة الاولى وفعل الصلاة الثانية (قوله والثانية بالمعنى السابق) أى وبطلت الثانية بمعنى عدم الوقوع عن فرضه سم وعش (قوله وذكر هذا ولا) أى بقوله فلو صلاهما فبان فسادها الخ (قوله ثم هنا) أى ثم ذكرها هنا عش (قوله لبيان الموالاة) فيه بحث لتوقفه على ترتيب هذا الحكم على الولا مع انه ينتظم وإن لم يشترط الموالاة بل لا يعقل في هذا القسم اعنى علم ترك ركن من الاولى كون البطلان لترك الموالاة سم (قوله او تاحيرا) أى حيث نوى التأخير وقد بقى من الوقت ما يسعه كاملة وإلا فلا تأخير ويجب الاحرام ما قبل خروج وقتها إن أمكنه ذلك لئلا نصير كلها قضاء ولا إثم عليه في ذلك لعذره عش (قوله اما إذا لم يطل الخ) يحترز قوله قبل او في أثناء الثانية وقد طال الفصل الخ عش (قوله فيلغو الخ) هذا مخالف لما ذكره الشارح في باب سجود السهو في شرح ولوشك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر الخ وموافق لما بيناه في هامشه من البغوى فراجعته وتامله سم (قوله ويبنى على الاولى) أى وله الجمع سم وتقدم عنه في باب سجود السهو انه يبنى على الاولى فيأذكر وان تحلل كلام يسير او استدبر القبلة (قوله غير النية والتحريم) أفهم أن الشك فيها يؤثر رأى يوجب بطلان الاولى وهو كذلك ولا يتمتع الجميع سم قول المتن (فان لم يطل فصل الخ) أى ولا وجد متناف اخر على ما تقر في نظائره سم (قوله بها) أى بالثانية الباطلة (قوله بعدها) أى بعد الثانية عش (قوله نعم له جمع التأخير الخ) تبع فيه شيخ الاسلام وفيه بحث او ضحناه هـ امش الفتاوى وشرح الارشاد سم اقول وكذا تبعه النهاية والمغنى واعتمده شيخنا وكذا الحلبي كما يأتى ثم في جواز جمع التأخير هـ اما من عن عش أنفا (قوله إذ لا مانع له على كل تقدير) لان غاية الشك أن يصير كأنه لم يفعل واحدة منهما لانه على احتمال كونه من الاولى واضح وكذا على احتمال كونه من الثانية لان الاولى وإن كانت صحيحة في نفس الامر إلا انه تلزمه إعادتها والمعادة يجوز تأخيرها إلى الثانية لتصل معها فى وقتها وكونه على هذا الاحتمال لا يسمى جمعا حيث لا ينظر اليه لعدم تحقق هذا الاحتمال كما

تقدما (ثم علم) بعد فراغها أو في أثناء الثانية وقد طال الفصل بين سلام الاولى ولتذكر (ترك ركن من الاولى بطلتا) الاولى ترك الركن وتعدرت التدارك بطول الفصل والثانية بالمعنى السابق لبطلان شرطها من صحة الاولى وذكر هذه أولي لبيان الترتيب ثم هنا لبيان الموالاة وتوطئة لقوله (ويعيد هـ اجمعا) إن شاء تقديم ما عند سعة الوقت أو تأخير الاله لم يصل اما إذا لم يطل فيلغو ما تى به من الثانية ويبنى على الاولى وخرج بالعلم الشك في غير النية والتحريم فلا يؤثر بعد فراغ الاولى كما علم مما سر في سجود السهو (او) علمه (من الثانية) بعد فراغها (فان لم يطل) فصل عرفا بين سلامها وتذكرها (تذكر ك) هـ وصحنا (ولا) بأن طال (قباطلة) لتعذر التدارك (ولا جمع) لطوله فيعيد هـ الوقتها (ولو جهل) فلم يدر من أيهما هو (أعادها لوقيتهما) رعاية للاسواء في إعادتهما وهو تركه من الاولى وفي منع الجمع وهو تركه من الثانية فيطول الفصل بها وبالاولى المعادة بعدها نعم له جمع التأخير إذ لا مانع له على كل تقدير ورابعها دوام سفره إلى

(قوله وقد طال الفصل) هـ لا يرجع أيضا لقوله بعد فراغها والوجه رجوعه له أيضا (قوله بالمعنى السابق) أى عدم الوقوع عن فرضه (قوله لبيان الموالاة) فيه بحث لتوقفه على ترتيب هذا الحكم على الولا مع انه ينتظم وإن لم يشترط الموالاة بل لا يعقل في هذا القسم اعنى علم ترك ركن من الاولى كون البطلان لترك الموالاة (قوله فيلغو الخ) هذا مخالف لما ذكره الشارح في شرح قول المصنف في باب سجود السهو ولوشك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر على المشهور موافق لما بيناه في هامشه من البغوى فراجعته وتامله (قوله ويبنى على الاولى) أى وله الجمع (قوله في غير النية والتحريم) أفهم أن الشك فيها يؤثر رأى يوجب بطلان الاولى وهو كذلك ولا يتمتع الجميع لا يقال يبنى امتناعه لاحتمال انه أتى بهما فتصحح الاولى فلو جمع لطال الفصل باعادة الاولى كما سيأتى في قوله ولو جهل الخ لانا نقول لو أتى بهما وصحت الاولى بالجمع لم يتنجس باعادته وايضا فنشأ امتناع الجمع فيما يأتى احتمال أن الترك من الثانية كما يعلم من كلام الشارح الآتى وهذا متنف هنا فليتأمل (قوله في المتن فان لم يطل فصل الخ) أى ولا وجد متناف على ما تقر في نظائره (قوله نعم له جمع التأخير الخ) تبع فيه شيخ الاسلام وفيه بحث او ضحناه هـ امش الفتاوى وشرح الارشاد (قوله وسيد كره)

أفتى به الوالد رحمه الله تعالى نهاية وفي البجيري بعد سرد كلام النهاية المذكور مانصه فسطط ما للشيخ عمير عأى
 وأقره سم في هذا المقام جلبي وهو انه يلزم علي جمع التأخير حينئذ فعل المعادة خارج وقتها مع ان شرط
 المعادة وقوعها في الوقت وحاصل الجواب ان الجمع صير الوقتين كوقت واحد قال ع ش ومقتضى كونها
 معادة اشتراط وقوعها في جماعة ولم يتعرضوا له إلا ان يقال الاعادة غير محقة تدبر اه كلام البجيري قول
 المتن (لم يجب الترتيب الخ) لم يقل لم يجب شى مما تقدم مع انه اخصر لانه لا يعلم منه ما يقوله الثاني ع ش (قوله
 ولا نية للجمع في الاولى) أى كأنها لا تجب في الثانية ع ش (قوله لان الوقت الخ) عبارة المغنى أما عدم الترتيب
 فلان الوقت للثانية فلا يجعل تابعة وإنما عدم الموالاته فلان الاولى بخروج وقتها الاصل قد اشبهت الفاتنة
 بدليل عدم الاذان لها وإن لم تكن فائنة وينبى على عدم وجوب الموالاته وعدم وجوب نية الجمع اه (قوله
 والذي يجب) إلى قوله لما تقرر في النهاية إلا قوله ركعة (قوله وسيدكره) أى بقوله وقبله يجعل الاولى قضاء
 سم (قوله في وقت الاولى) المعتمد انه لا بد ان تكون نية الجمع قبل خروج الوقت بزمن يسع جميع الصلاة
 والفرق بينه وبين جواز القصر لمن سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة واضح فان المعتبر ثم كونها مؤداة
 والمعتبر هنا ان تميز النية هذا التأخير تعدياً فلا يحصل إلا وقد بقي من الوقت ما يسع الصلاة سم
 ونهاية معنى أى يستعما تامة إن لم يرد للقصر ومقصورة ان اراده شيخنا عبارة ع ش أى مقصورة إن اراد
 القصر والاقامة فدخلت حالة الاطلاق اه الزادى ولا يشترط ان يضم إلى ذلك قدر زمن الطهارة لا يمكن
 تقديمها اه وفي سم ايضا ولو عزم على القصر ونوى وقد بقي قدر ركعتين ثم ما دخل وقت الثانية اختار
 الا تمام فهل يضر حتى تصير الاولى قضاء أو لافيه نظر والاول محتمل والثاني غير بعيد وعلى الاول فهو قضاء
 لا اثم فيه كاهو ظاهر ولو كانت المسئلة بجهاهلا لكن لما دخل الوقت عرض مانع من الجمع كالاقامة صارت
 الاولى قضاء ولا اثم كاهو ظاهر اه (قوله لا قبله) أى كالتنوى في اول السفر انه يجمع كل يوم نهاية (قوله ونية
 الصوم الخ) رد دليل الاحتمال المذكور (قوله وذلك) أى وجوب كون التأخير بالنية (ليتميز) أى
 التأخير المباح (قوله من قوله للجمع) أى من إضافة النية إلى الجمع (قوله انه لا بد من نية إيقاعها الخ) أى بان
 يقول نويت تأخير الاولى لا فعلها في وقت الثانية فان لم يأت بما ذكر كان لغوا ع ش (قوله عصى) أى لان
 مطلق التأخير صادق بالتأخير الممتنع سم على حجج أى بخلاف ما تقدم من انه يكفي في القصر نية صلاة

أى بقوله وقبله يجعل الاولى قضاء (قوله في المتن ويجب كون التأخير بنية الجمع) قال الاسنوى لو نسي النية
 حتى خرج الوقت لم يطل الجمع لانه معذور قاله الغزالي في الاحياء اه وفي القوت مانصه فرع من الاحياء
 انه لو ترك نية التأخير حتى خرج الوقت لنوم لو شغل لم يكن عاصيا إلى اخر ما طال به ثم قال وهل يلحق الجاهل
 بوجوب نية التأخير بالناسي فيه احتمال اه وفي كل من عدم بطلان الجمع وعدم العصيان نظر واضح
 ثم رأيت في شرح مسلم له عدم العصيان دون عدم بطلان الجمع (قوله في المتن بنية الجمع) وإذا نواه ثم مات قبل
 دخول وقت الثانية لم ياتم لان وقت الثانية وقت شرعى للاولى ايضا مر (قوله في وقت الاولى لا قبله الخ)
 المعتمد انه لا بد ان تكون نية الجمع قبل خروج الوقت بزمن يسع جميع الصلاة والفرق بينه وبين جواز القصر
 لمن سافر وقد بقي من الوقت ركعة واضح فان المعتبر ثم كونها مؤداة والمعتبر هنا ان تميز النية هذا التأخير عن
 التأخير تعدياً فلا يحصل إلا وقد بقي من الوقت ما يسع الصلاة نعم هل المراد ما يسع جميع الصلاة تامة أو
 مقصورة فيه نظر ويحتمل ان يقال إن كان عازما على الا تمام اعتبر وقت الا تمام وعلى القصر كفى ما يسعها
 مقصورة قويى الكلام فيما لو لم يعزم على شى مفليتا مل وقد يقال الاصل الا تمام فهو المعتبر ما لم يعزم على
 القصر وقد يقال يعتبر القصر لانه سائغ وعلى ما تقرر فلو عزم على القصر ونوى وقد بقي قدر ركعتين ثم لما
 دخل وقت الثانية اختار الا تمام فهل يضر حتى تصير الاولى قضاء أو لافيه نظر والاول محتمل والثاني غير بعيد
 وعلى الاول فهو قضاء لا اثم فيه كاهو ظاهر ولو كانت المسئلة بجهاهلا لكن لما دخل الوقت عرض مانع من الجمع
 كالاقامة صارت الاولى قضاء ولا اثم كاهو ظاهر (قوله عصى) أى لان مطلق التأخير صادق بالتأخير الممتنع

(لم يجب الترتيب و) لا
 (الموالاته) بينهما (و) لا نية
 الجمع (في الاولى) على
 الصحيح لان الوقت هنا
 للثانية والاولى هى التابعة
 فلم يحتاج لشي من تلك الثلاثة
 لانها إنما اعتبرت ثم لتتحقق
 التبعية لعدم صلاحية الوقت
 للثانية نعم تسن هذه الثلاثة
 هنا (و) الذي يجب هنا
 شيان أحدهما دوام سفره
 إلى تمامهما وسيدكره
 وثانيهما (كون التأخير
 بنية الجمع) في وقت الاولى
 لا قبله خلافا لاحتمال فيه
 لو الدالروبانى ونية الصوم
 خارجة عن القياس فلا
 يقاس عليها وذلك لتمييز عن
 التأخير المحرم ويؤخذ من
 قوله الجمع أنه لا بد من نية
 إيقاعها في وقت الثانية فلو
 نوى التأخير لا غير عصى
 وصارت الاولى قضاء (وإلا)
 ينو أصلاً ونوى وقد بقي
 من وقت الاولى

الظهر ركعتين وإن لم ينو ترخصاً لأن وصف الظهر مثل ركعتين لا يكون إلا قصر أو اصدق القصر وصلاة
الظهر ركعتين واحد عش (قوله ما لا يسعها) أي جميعها نهاية قول المتن (فيعصى الخ) وقول الغزالي
لو نسي النية حتى خرج الوقت لم يعص وكان جامعاً لأنه معذور صحيح في عدم عصيانه غير مسلم في عدم بطلان
الجمع لفقد النية نهاية ومغنى وفي السكردى عن الإيعاب يتجهان الجاهل كالمساهي لأن هذا ما ينبغي اه
(قوله لأن التأخير إنما جاز الخ) صريح هذا التعليل أنه لو نوى وقد بقي ما يسعها لم يندفع عصيانه بترك العزم
من أول الوقت والحاصل أنه إذا دخل وقت الظهر مثلًا فانوى التأخير للجمع فلا ثم مطلقاً وكذا إن فعل أو
عزم على الفعل في الوقت وكذا إن عزم على أحد الأمرين من الفعل قبل خروج الوقت أو نية التأخير فيه
للجمع فإن لم يفعل ولا عزم إلى بقاء قدر ركعة فنوى التأخير للجمع بناء على صحة النية حينئذ اندفع عنه أثم
الإخراج عن وقت الإدام أو أثم بترك الفعل أو العزم من أول الوقت فليتأمل سم وقوله بناء على صحة النية الخ
أي على طريقة الشارح وشيخ الإسلام وهي مرجوحة والراجح أي الذي جرى عليه النهاية والمغنى وسم وعش
أنه لا بد أن يكون الباقي يسعها تاماً لم يرد القصر ومقصورة إن اراده كسر شيخنا (قوله ما لا يسع ركعة)
هذا على طريقة شيخ الإسلام واعتمد النهاية والخطيب وغيرهما من المناخرين أنه لو أخر النية إلى ما لا يسع
الصلاة كاملة عصي وتكون قضاء (قوله وقد بقي ما يسع الصلاة) أقول أو وقد بقي ما لا يسعها لكنة كان عزم
من أول الوقت على الفعل في الوقت أو التأخير بذية الجمع أي على أحد الأمرين فيما يظهر فليتأمل سم (قوله
وما ذكرته الخ) فديقال لا حاجة إلى ذلك بل يصح أن يجعل الشرط في الأمرين وجود النية وقد بقي ما يسع
الصلاة لأن المراد أنه أخر الأولى حتى دخل وقت الثانية وهو حينئذ قضاء وإن كان نوى وقد بقي ما يسع أكثر من
ركعة فتأمله سم وهو معتمد النهاية والمغنى كسر (قوله هو المعتمد) أي وفاق الشيخ الإسلام وعليه فلا يلزم من
صحة الجمع عدم العصيان وهي طريقة مرجوحة لأن ادراك الزمان ليس كادراك الفعل وإلا لزوم أنه لو أحرم
بها والباقي من الوقت ما يسع ركعة فأكثرو لم يقع منها ركعة فيه بالفعل كانت أدام أو ليس كذلك فالراجح أنه
لا بد أن يكون الباقي يسعها تاماً أو مقصورة كما علمت شيخنا (قوله وبه يجمع الخ) فيه نظر ظاهر إذا الذي

ما لا يسعها (في بعضى) لأن
 التأخير إنما جاز عن أول
 الوقت بشرط العزم على
 الفعل فكان انتفاء العزم
 كانتفاء الفعل ووجوده
 كوجوده (و) فيما إذا ترك
 النية من أصلها أو نوى وقد
 بقي من الوقت ما لا يسع ركعة
 (تكون قضاء) لما تقرر أن
 العزم كالفعل وبعدم ركعة
 في الوقت تكون قضاء فكذا
 بعدم العزم قبل ما يسع
 ركعة تكون قضاء وما
 ذكرته من أن شرط عدم
 العصيان وجود النية وقد
 بقي ما يسع الصلاة وشرط
 الأداء وجودها وقد بقي
 ما يسع ركعة هو المعتمد وبه
 يجمع بين ما وقع للمصنف
 من التناقض في ذلك

(قوله) لأن التأخير إنما جاز الخ) صريح هذا التعليل أنه لو نوى وقد بقي ما يسعها لم يندفع عصيانه بترك العزم من أول الوقت (قوله) وما ذكرته الخ) فديقال لا حاجة لذلك بل يصح أن يجعل الشرط في الأمرين وجود النية وقد بقي ما يسع الصلاة لأن المراد أنه آخر الأولى حتى دخل وقت الثانية وهو حينئذ قضاء وإن كان نوى وقد بقي ما يسع أكثر من ركعة فنامله (قوله) من أن شرط عدم العصيان الخ) بوافقه ما في شرح المنهج وظاهره أنه لو أخر النية إلى وقت لا يسع إلا الأولى عصي وإن وقعت اداءه وذكر غيره مثله كإن شبهة وبه يعلم أن نية الجميع بعد التأخير إلى ما لا يسع وإن أجزأت لا تمنع الاثم ولا تدفعه أي بالنسبة لما تقدم وإن منعه من الآن فإن الصبر بالصلاة من الآن إلى خروج الوقت حرام ولو لانية التأخير بنية الجميع والحاصل أنه إذا دخل وقت الظهر مثلاً فإن نوى التأخير للجمع فلا اثم مطلقاً وكذا إن فعل أو عزم على الفعل في الوقت وكذا إن عزم على أحد الأمرين من الفعل قبل خروج الوقت أو نية التأخير فيه للجمع فإن لم يفعل ولا عزم إلى بقاء قدر ركعة فنوى التأخير للجمع بناء على صحة النية حينئذ اندفع عنه اثم الإخراج عن وقت الاداء واثم بترك الفعل العزم من أول الوقت فليتأمل (قوله) وقد بقي ما يسع الصلاة) أقول أو وقد بقي ما لا يسعها لكنه كان عزم من أول الوقت على الفعل في الوقت أو التأخير بنية الجميع أي على أحد الأمرين فيما يظن فليتأمل (قوله) في المتن ولوجع تقديمه فصار بين الصلاتين مقبلاً بطل الجميع الخ) قال في شرح العباب وبحسب البلية يعني أنه لو خرج وقت الأولى وأوشك في خروجه وهو في الثانية بطل الجميع وتبطل الثانية أو تقع نفلاً على الخلاف في نظائره وظاهره أنه لا فرق بين أن يخرج قبل مضى ركعة من الثانية أو بعده وليس كذلك فيهما ومن رد عليه ولده الجلال فقال الذي يقتضيه إطلاقهم الجواز لأنه متصل لها في الوقت بيقين إذ وقت الأولى إن بقي فهو جامع ولا فهو موقع لها في وقتها الأصلي ويمكن وقوع بعضها في وقت الأولى وبعضها في وقتها فيجوز الجميع وإن لم يبق من وقت الأولى

(ولو جمع) أي أراد الجمع (تقدماً) بأن صلى الأولى بنيتها (فصار بين الصلاتين) أو قبل (٤٠١) فراغ الأولى كما باصله وعدل عنه

لا يهاجمه وفهمه بما ذكر
(مقياً) بنحو نية إقامة أو
شك فيها (بطل الجمع)
لزوالم سببه فيؤخر الثانية
لوقتها والأولى صحيحة
(و) إذا صار مقياً (في
الثانية و) مثلها إذا صار
مقياً (بعدها لا يبطل) الجمع
(في الأصح) اكتفاء
بافتراق العذر بأول الثانية
صيانة لها عن البطلان بعد
الانعتاد وإنما منعت
الإقامة أثناءها القصر لأنها
تتأخر بخلاف جنس الجمع
لجوازها بالمطر وإذا تقرر
هذا في أثناءها فبعد فراغها
أولى ومن ثم كان الخلاف
فيه أضعف (أو) جمع
(تأخير أفاقام بعد فراغها
لم يؤثر) اتفاقاً كجمع
التقديم وأولى (و) إقامته
(قبله) أي فراغها ولو في
أثناء الثانية خلافاً لما في
المجموع (يجعل الأولى
قضاء) لأن الأولى تبع
لثانية فاعتبر وجود سبب
الجمع في جميع المتبوعة
وقضيتها أنه لو قدم المتبوعة
وأقام أثناء التابعة أنها
تكون أداء لوجود العذر
في جميع المتبوعة وهو قياس
ما مر في جمع التقديم
ذكره السبكي واعتمده
جمع وخالفه آخرون
وفرقوا بين الجمعين بما

في الروضة وأصلها نقل عن الأصحاب أنه لا بد من وجود النية المذكورة في زمن لو ابتدئت الأولى فيه لوقعت
أداءه الذي في المجموع وغيره عنهم وتشتت طه هذه النية في وقت الأولى بحيث يبقى من وقتها ما يسعه أو أكثر
فإن ضاق وقتها بحيث لا يسعها عصي وصارت قضاء وهو مبين كما قال الشارح أن مراده بالأداء في الروضة الأداء
الحقيقي بأن يؤتي بجميع الصلاة قبل خروج وقتها بخلاف الثاني أن ركعة منها في الوقت والباقي بعده قسميته
أداء بتبعية ما بعد الوقت لما فيه كما تقدم في كتاب الصلاة وقد علم مما مر أن كلام الروضة محمول على كلام
المجموع نهاية ومعنى (قوله أي أراد) إلى قول المتن ويجوز في النهاية والمعنى (قوله أي أراد الجمع) أي بدائل
فصار الخ فهو مجاز مع قرينه والمجاز بالغ من الحقيقة سم (قوله بأن صلى الأولى الخ) وهل يشترط لجواز
الجمع بقاء الوقت إلى فراغ الثانية أو إلى عقدها فقط كالسفر فيه نظر والذي يفيد كلام سم على المنهج
الاكتفاء بالتحريم وقد تقدم نقل عبارته عن ش وتقدم عن شيخنا اعتناؤه وعبارة سم هنا قال في شرح العباب
وبحث البلقي أنه لو خرج وقت الأولى أو شك في خروجه وهو في الثانية يبطل الجمع وتبطل الثانية أو تقع
فلا على الخلاف في نظرته ورد عليه ولده الجلال فقال الذي يقتضيه إطلاقهم جواز الجمع وإن لم يبق من
وقت الأولى إلا ما يسع ركعة من الثانية بل ينبغي جوازه وإن لم يبق إلا ما يسع بعض ركعة وتكون أداء قطعاً
لأن لها في الجمع وقتين فلم تخرج عن وقتها وهو ظاهر وقد سبقه إليه الروياني وهو قد يشكل على قوله بل
ينبغي جوازه الخ قول المصنف السابق ولا يعضى وتكون قضاء إلا أن يخص بغير مرید التقديم أو غير من
شرع فيه وإن قل الوقت عند الشروع انتهت بحذف (قوله بنيتها) أي الجمع (قوله كما باصله) أي بدل قوله بين
الصلاتين ع ش (قوله لا يهاجمه) أي الإيهاام ما باصله خلاف المقصود كرى (قوله وفهمه) أي ولا نقهه
ما في أصله بالأولى (قوله بنحو نية إقامة) أي كانهاء السفينة إلى المقصد معنى (قوله والأولى صحيحة) تنطف
على قول المصنف بطل الجمع وبيان لمفهومه (قوله ومثلها الخ) أي بل أولى كما يأتي (قوله وإنما منعت الخ) رد
لدليل مقابل الأصح من القياس على القصر (قوله وإذا تقرر هذا) أي قوله صيانة لها الخ كرى (قوله ومن
ثم كان الخلاف الخ) وعليه فكان ينبغي للذين أن يقول وفي الثانية لا تبطل في الأصح وكذا بعدهما على
الصحيح ع ش قول المتن (أو تأخيراً فاقام الخ) قال في شرح العباب قال الروياني ولو جمع تأخيراً وتيقن في
تشهد العصر ترك سجدة لا يدرى أنها منها أو من الظهر أتى بركعة وأعاد الظهر ويكون جامعا غاية الأمر أنه
قدم العصر اه أقول لعل ذلك إذا طال الفصل بين السلام والاحرام بالعصر وإلا فعلى تقدير أن الترك من
الظهر لم تنعقد العصر فكيف يبرأ منها مع هذا الاحتمال سم أي يأتي حينئذ بركعة وأعاد العصر فيبرأ من
كل منها قول المتن (يجعل الأولى قضاء) أي فائتة حضر فلا تقصر شوبري أي لو تيقن فيها مفسد وأعادها
فيعيدها تامة ومع كونها قضاء لا إثم فيها فاندفع ما يقال أنها فعلت فكيف قال فلا تقصر بحيرى (قوله
وقضيتها) أي التعليل (قوله أنه لو قدم المتبوعة) وهي العصر والعشاء (قوله أنها تكون الخ) أي
التابعة ع ش (قوله وخالفه آخرون الخ) منهم الطائوسى وأجرى الكلام على إطلاقه فقال وإنما اكتفى

ما يسع ركعة من الثانية لأنه إذا قدم يكون وقت الأولى وقتها والصلاة الواقعة منها ركعة في الوقت أداء بل
ينبغي جوازه وإن لم يبق إلا ما يسع بعض ركعة وتكون أداء قطعاً لأن لها في الجمع وقتين فلم تخرج عن وقتها
اه وهو ظاهر وقد سبقه إليه الروياني إلى آخر ما أطال به وقد يشكل على قوله بل ينبغي جوازه الخ قول
المصنف السابق ولا يعضى وتكون قضاء إلا أن يخص بغير مرید التقديم أو غير من شرع فيه وإن قل الوقت
عند الشروع (قوله أي أراد الجمع) أي بدليل فصار الخ فهو مجاز مع قرينه والمجاز بالغ من الحقيقة (قوله
ومثلها إذا صار مقياً) ذكر المثلية لا يناسب قوله إلا في بعد فراغها أولى فتأمل (قوله أو جمع تأخيراً)
فاقام الخ) قال في شرح العباب قال الروياني ولو جمع تأخيراً وتيقن في تشهد العصر ترك سجدة لا يدرى
أنها منها أو من الظهر أتى بركعة وأعاد الظهر ويكون جامعا غاية الأمر أنه قدم العصر اه شرح العباب
أقول لعل ذلك إذا طال الفصل بين السلام من الظهر والاحرام بالعصر وإلا فعلى تقدير أن الترك

ولو للبقيم (الجمع) بين مأمرو منه (٢٠٤) الجمعة بدل الظهر (بالمطر) وإن ضعف بشرط أن يبيل الثوب ومنه شقان وهو رنج باردة فيها

خفيف (تقدما) بشرطه
السابقة لخبر الصحيحين أنه
صلى الله عليه وسلم صلى
بالمدينة سبعا جميعا وثمانيًا
جميعا زاد مسلم من غير خوف
ولا سفر قال الشافعي كمالك
رضي الله عنهما أرى لذلك
لعذر المطر واعترض
بروايته أيضا من خوف
ولا مطر واجب بانها
شاذة أو ولا مطر كثير
فاندفع اخذ أئمة بظاهرها
(والجديد منعه تأخيرا)
لأن المطر قد ينقطع فيؤدى
إلى إخراج الأولى عن
وقتها بغير عذر وفارق
السفر بأنه إليه فاشترط
العزم عليه عندنية التأخير
كذا عربه بعضهم وفيه
نظروا به فاشترط عدم
عزمه على صده عندنية
التأخير (وشرط التقديم
وجوده) أي المطر (أو لها)
أي الصلاتين ليتحقق الجمع
مع العذر (والاصح اشتراطه
عند سلام الأولى) ليتحقق
اتصال آخر الأولى بأول
الثانية في حال العذر وقضيته
اشتراط امتداده بينهما
وهو كذلك وتيقنه له وأنه
لا يكفي الاستصحاب وبه
صرح القاضي فقال لو قال
لاخر بعد سلامه انظر هل
انقطع المطر أو لا بطل جمعه
للشك في سببه ونقله بعضهم
عن غير القاضي وعن القاضي
خلافاً له ولعله سهواً لم يكن

في جمع التقديم بدوام السفر إلى عقد الثانية ولم يكتف به في جمع التأخير بل شرط دوامه إلى تمامها لأن
وقت الظهر ليس وقت العصر إلا في السفر وقد وجد عند عقد الثانية فيحصل الجمع وأما وقت العصر فيجوز
فيه الظهر بعذر السفر وغيره فلا ينصرف فيه الظهر إلى السفر إلا إذا وجد السفر فيها الذي هو الأصل وهذا
أي كلام الطائوسى هو المعتمد نهاية ومعنى وعش وشيخنا (قوله ولو للبقيم) إلى قوله وتيقنه في المغنى إلى قوله
فاندفع إلى الماتن وقوله فاشترط العزم إلى الماتن وإلى قوله وقال كثيرون في النهاية إلى قوله فاشترط العزم
إلى الماتن (قوله ولو للبقيم) انظر ما مراده بهذه الغاية قاله الشوبرى وأقول يجوز أن تكون رداً على
الحنفية القائلة بعدم جواز الجمع بالمطر سفر أو حضر يجزى (قوله ومنه) أي مأمراً (قوله الجمعة الخ) أي
مع العصر خلافاً للرويان في منعه ذلك معنى ونهاية (قوله وإن ضعف) أي المطر عش (قوله بشرط أن يبيل
الثوب) عبارة الغزى في شرح ابن شجاع على الثوب واسفل النعل اه قال شيخنا في حاشيته أو لمعنى أو كما
قاله الشيراملى فالشرط أحدهما أي كونه بحيث يبيل على الثوب واسفل النعل اه (قوله ومنه) أي
من المطر الذي شرطه أن يبيل الثوب عش (قوله شقان) يفتح المعجمة وتشديد الفاء معنى (قوله فيها مطر
خفيف) أي يبيل الثوب سم (قوله بشرطه السابقة) أي في قول المصنف وشرط التقديم ثلاثة الخ عش وسم
(قوله سبعا) أي المغرب والعشاء (قوله وثمانيا) أي الظهر والعصر نهاية ومعنى (قوله قال الشافعي كمالك
الخ) ويؤيده جمع ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم بالمطر معنى وشرح بافضل (قوله أرى) يضم الحمزة
وفتحها أي اظن أو اعتقد قليوبى على المحلى اه كردى على بافضل (قوله واعترض) أي التاويل المذكور
معنى (قوله بروايته) أي مسلم (قوله بأنها شاذة) أي والأولى رواية الجمهور وهي أولى معنى (قوله أو ولا
مطر كثير) عبارة المغنى وبأن المراد لا مطر كثير أو لا مطر مستدام فاعله انقطع في أثناء الثانية اه زاد النهاية
أو أراد بالجمع التأخير بأن آخر الأولى إلى آخر وقتها أو وقع الثانية في أول وقتها اه (قوله اخذ أئمة) أي
كان المنذر من أصحابنا وأبى إسحاق المروزي وجماعة من أصحاب الحديث و (قوله بظاهرها) أي من جواز
الجمع في الحضر بلا سبب كردى قول الماتن (والجديد منعه الخ) أي والقديم جوازه نص عليه في الاملاء
قياساً على السفر نهاية ومعنى (قوله لأن المطر الخ) عبارة النهاية والمعنى لأن الاستدامة المطر لا اختيار
للجامع فيها فقد ينقطع الخ بخلاف السفر اه (قوله عليه) أي السفر (قوله وفيه نظر الخ) وقد يجاب بان
قوله عليه حذف مضاف أي على استمراره (قوله على صده) أي ضد السفر قول الماتن (وجوده أو لها)
(الخ) أي يقينا أو ظنا شيخنا وبأن عن سم ما يوافقه (قوله وقضيته) أي قضية تحقق الاتصال سم وعش
(قوله وهو كذلك) والحاصل أنه يشترط وجود المطر في أول الصلاتين وبينهما وعند التحال من الأولى
ولا يضر انقطاعه في أثناء الأولى أو الثانية أو بعدهما شيخنا (قوله وتيقنه له الخ) ولا يبعد لا كنفاء بطن
البقاء أو الاستمرار بالاجتهاد كما أنه يكفي في القصر ظن طول السفر بالاجتهاد مع أن القصر رخصة سم (قوله
بعد سلامه) أي من الأولى (قوله بطل جمعه للشك الخ) هل محله ما لم يتبين بقاؤه واستمراره فيه نظراً ولا يبعد
أن محل ذلك حيث لم يطل الفصل سم عبارة عش وأقرها الحنفى قوله بطل جمعه الخ قضيته البطلان وإن
أخبره بانقطاعه فوراً بحيث زال شكه سريعاً وقياس ما مر فبالو تركيبة الجمع ثم نواه فوراً من عدم الضرر
أنه لا يضر هنا كذلك ويؤيده ما تقدم للشارح من أنه لو تردد بين الصلاتين أنه نوى الجمع في الأولى ثم
تذكر أنه نواه قبل طول الفصل لم يضر اه وقوله بانقطاعه صوابه بعدم انقطاعه (قوله ولعله الخ) أي
النقل عن القاضي عدم البطلان (قوله وهو القياس الخ) عبارة النهاية وأدعى غيره أنه القياس والأوجه

من الظهر لم تعد العصر فكيف يبرأ منها مع هذا الاحتمال (قوله فيها مطر خفيف) أي يبيل الثوب (قوله
بشرطه السابقة) أي الرابع أو المراد المذكور في الماتن (قوله وقضيته) أي قضية التحقق وجرى على هذا
القضية مر أيضاً (قوله بطل جمعه للشك) هل محله ما لم يبين بقاؤه واستمراره فيه نظراً ولا يبعد أن محل ذلك
حيث لم يطل الفصل ويذهب أن محله أيضاً في شك باستوام أو رجحان عدمه وإلا فلا يبعد لا كنفاء بطن البقاء

الاول ويؤيده أنه رخصة فلا بد من تحقق سببها اه (قوله إلا أن يقال أنه رخصة الخ) ينبغي أن يقال فيه ما قيل في إدر الكوع الامام مع انه رخصة من الاكتفاء بالظن او بالاعتقاد الجازم سم وتقدم عن شيخنا اعتماد قول المتن (و الثلج والبرد) أي وكذا السيل م ر اه سم (قوله كذلك) أي بحيث يبلان الثوب (قوله ومشقتهما الخ) جواب سؤال (قوله لم يرد) أي في الشرع الجلع بذلك النوع قول المتن (بالمصلى جماعة) أي وان كرهت ولم يحصل لهم شيء من فضلها كما اقتضاه اطلاقهم وبوجه بان المدار إنما هو على وجود صورتها لا ندفاع الاثم والقتال على قول فرضيتها شرح عباب (تنبيه) ينبغي الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية وان انفردوا في الاولى جميعها وفي الثانية قبل تمام ركعتها الاولى ولا بد من نية الامام الجماعة او الامامة في الثانية وإلا لم تنعقد صلاته ثم إن علم المأمون بذلك لم تنعقد صلاتهم أيضا وإلا انعقدت ولو تباطأ عنه المأمون بحيث لم يدر كوامعه قبل الركوع ما يسع الفاتحة ضر فيشترط ان يقتدوا به قبل الركوع بما يسع الفاتحة ولا يشترط هنا البقاء الى الركوع بخلاف الجمعة م ر اه سم واعتمد ذلك التنبيه شيخنا وفي عرش بعد ذلك التنبيه ما نصه وقد يقال أي داع لا اعتبار اذراك زمن يسع الفاتحة مع عدم اشتراط بقاء القدوة الى الركوع والاكتفاء بجزء في الجماعة اه (قوله أو بغيره) أي كدرسة أو رباط أو نحوهما من مواضع الجماعة شيخنا (قوله أو بغيره) الى قوله وبما فهمه في المغنى الا قوله تأذيا الى المتن (قوله عن محله) أي عن باب داره معنى (قوله بحيث يتأذى الخ) هل المراد تأذى الشخص بانفراده التأذى باعتبار غالب الناس ولعل الثاني هو الوجه فليحرر شو برى اه بغيرى والا قرب الاول كافي التيمم والجلوس في الفرض وأعدار الجماعة (قوله حينئذ) أي حين اجتماع الشروط المذكورة (قوله كأن كان الخ) أي بان كان (قوله منفردا بالمصلى) أي ولو مسجدا ع ش (قوله ولا ينافيه) أي قوله أو قرب منه أو قول المتن

والاستمرار بالاجتهاد كما أنه يكتفى بالقصر ظن طول السفر بالاكتفاء مع أن القصر رخصة (قوله إلا أن يقال انه رخصة) ينبغي ان يقال فيه ما قيل في إدر الكوع الامام الذي قيل فيه مع انه رخصة بالاكتفاء بالظن أو بالاعتقاد الجازم (قوله في المتن والثلج والبرد) أي وكذا السيل م ر (قوله في المتن بالمصلى جماعة) أي وان كرهت لم يحصل لهم شيء من فضلها كما اقتضاه اطلاقهم وبوجه بان المدار إنما هو على وجود صورتها لا اندفاع الاثم والقتال على ترك فرضيتها شرح عباب (تنبيه) ينبغي الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية وان انفردوا قبل تمام ركعتها الاولى ولا بد من نية الامام الجماعة أو الامامة وإلا لم تنعقد صلاته ثم إن علم المأمون لم تنعقد صلاتهم وإلا انعقدت ولو تباطأ عنه المأمون فهل تبطل صلاته لصيرورته منفردا ينبغي أن يخرج على التباطؤ في الجمعة وقد تقرر فيها انه لا بد ان يحرموا وقد بقي قبل الركوع ما يسع الفاتحة فيشترط هنا ان يقتدوا به قبل الركوع بما يسع الفاتحة وإلا بطلت صلاته لكن لا يشترط البقاء هنا الى الركوع بخلافه في الجمعة لأنه يشترط فيها وقوع الركعة الاولى جميعها في جماعة بخلافه هنا فانه يظهر الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية فليتأمل م ر (قوله أو يصلى منفردا بالمصلى) عبارة الروض أو صلوا فرادى في المسجد فلا جمع انتهى وهو ادل دليل على أن ما نقله في شرحه عن المحب الطبري وهو ما ذكره الشارح بقوله ولما اتفق وجود المطر وهو بالمسجد الخ معناه أن له اجمع بشرط الجمع التي منها الجماعة خلا فالما توهمه منه بض الطلبة فاحذر انه انتهى (تنبيه) قد اشترطوا الجماعة في الجمع بالمطر كما تقرر لكن هل هي شرط في كل من الاولى والثانية أو يكفي وجودها في الثانية لأن الاولى في وقتها بكل حال فيصح الجمع وان صلى الاولى منفردا إذا نوى الجمع في أثناءها فيه نظرو هل يشترط الجماعة في جميع الصلاة كالمعادة على اعتماد شيخنا الشهاب الرملى أو في الركعة الاولى فله الانفرد في الثانية كالجمعة أو في جزء من اولها ولو دون ركعة فيه نظرو ويتجه انه لا يشترط الجماعة في الاولى وانه يكفي وجودها عند الاحرام بالثانية وان انفرد قبل تمام الركعة وأنه لو تباطأ المأمون ومون عن الامام اعتبر في صحة صلاته إحرارهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه واختار م مرة اشترط الجماعة عند التحلل من الاولى

إلا أن يقال أنه رخصة فلا بد من تحقق سببها ويؤيده ما مر فيها لو شك في انتهاء سفره (و الثلج والبرد كطيران ذابا) وبلا الثوب لوجود ضابطه فيها حينئذ بخلاف ما اذا لم يذوبا كذلك ومشقتهما نوع آخر لم يرد نعم إن كان أحدهما قطعاً كبارا يخشى منه جاز الجمع على ما صرح به جمبع (والأظهر تخصيص الرخصة بالمصلى جماعة بمسجد) أو بغيره (يعيد) عن محله بحيث (يتأذى) تأذيا لا يحتمل عادة (بالمطر في طريقه) لأن المشقة إنما توجد حينئذ بخلاف ما إذا اتفق شرط من ذلك كأن كان يصلى بيته منفردا أو جماعة أو يمشى الى المصلى في كن أو قرب منه أو يصلى منفردا بالمصلى لاكتفاء التأذى فيما عدا الاخيرة والجماعة فيها ولا ينافيه جمعه صلى الله عليه وسلم مع أن بيوت أزواجه بمنح المسجد لأنها كلها لم تكن كذلك بل أكثرها كان بعيدا عنه

فلعله كان فيه حين جمع على أن (٤٠٤) للامام أن يجمع بهم وان كان مقبياً بالمسجد ولما اتفق وجود المطر وهو بالمسجد أن يجمع

بعيد (قوله كان فيه) أى فى البعيد (قوله على أن للامام الخ) قضية الاختصار على الامام أن غيره من المجاورين بالمسجد ومن بيوتهم بقرب المسجد وحضر وامع من جاءه من بعدانهم لا يصلون مع الامام إذا جمع تقديم بل يؤخرونه الى وقتها وان ادى تأخيرهم الى صلاتهم فرادى بان لم يكن هناك من يصلح للامامة غير من صلى ولعله غير مراد لما فيه من تفويت الجماعة عليهم عش (قوله وان كان مقبياً بالمسجد) صرح به ابو هريرة وغيره والاوجه تقييده بما إذا كان اماماً راتباً او يلزم من عدم امامته تعطيل الجماعة نهاية زاد شيخنا وقال القليوبي يجوز لامام المسجد ومجاوريه أن يجمعوا اتباعاً لغيرهم لكنه ضعيف بالنسبة للمجاورين اه (قوله ولما اتفق الخ) أى وهو من غير اهل المسجد كما يدل عليه التعليل اى وصرح به النهاية امامه كالمجاورين بالازهر فلا يجمعون على المعتمد ويستثنى منهم الامام الراتب بغيره اى ومن تعطل الجماعة بعدم امامته كما مر عن النهاية وشيخنا ومن يفوت عليه الجماعة إذا اخر الصلاة الى وقتها لعدم من يصلح للامامة غير من صلى كما مر عن عش (قوله ولما اتفق الخ) هذا تقييد لقول المصنف بعيد اى فحل اشتراط البعد فى الخارج عن المسجد اه بغيره وقال شيخنا من ذلك يعلم أنه لا يشترط وجود المطر فى محيته من بيته الى المسجد بل يكفي ما لو اتفق وجوده وهو بالمسجد اه (قوله ان يجمع الخ) اى بشروط الجمع التى منها الجماعة سم وعش (قوله وفيه) اى فى تحصيله الجماعة فى صلاة العصر او العشاء (قوله ولا يجوز الجمع بنحو وحل الخ) عبارة النهاية وعلم بما مر انه لا يجمع بغير السفر والمطر كمرض ورج وظلعة وخوف وحل وهو الاصح المشهور لانه لم يفعل ولخبر المواقيت ولا يخالف إلا بصريح وان اختار المصنف فى الروضة جواز فى المرض وحكى فى المجموع عن جماعة من أصحابنا جوازه بالمذكورات وقال انه قوى جداً فى المرض والحل اه وكذا فى المغنى لا قوله الاصح ونظرة ان فى وان اختار المصنف الخ (قوله وقال كثير من يجوز الخ) وهو مذهب الامام احمد وقال الاذرى انه المقتضى به ونقل انه نص للشافعى رضى الله تعالى عنه وبه يعلم جواز عمل الشخص به لنفسه وعليه فلا بد من وجود المرض حالة الاحرام بهما وعند سلامة من الاولى وبينهما كفى المطرا ه قليوبي وهو واضح خلافاً لما وقع للعنانى من عدم جواز تقليده كردى وبغيره (قوله واختير جوازه الخ) واختاره فى الروضة وجرى عليه ابن المقرئ قال فى المهمات وقد ظفرت بنقله عن الشافعى انتهى وهذا هو اللائق بمحاسن الشريعة وقد قال تعالى وما جعل عليكم فى الدين من حرج مغنى زاد شيخنا فيجوز تقليد ذلك اه (قوله ويراعى الارق) اى ندباً مغنى وشيخنا (قوله بشروط التقديم) اى من الترتيب والموالاة ونية الجمع فى الاولى وتقدم انما عن السكردى والبيجرى شروط اخر (قوله بنية الجمع) اى ودوام المرض عبارة المغنى وشيخنا بالامر المتقدمين اه (قوله ما قررت) هو قوله فان كان يزاد مرضه الخ (قوله فى كلامهم هذا) اى قولهم فن تيمم فى رقت الثانية يقدمها الخ (قوله وقضيته) اى جواز ما ذكر (قوله وعلاه) اى الحل (قوله لم يستمرى) اى لم يشته (قوله لاشتغال البدن) اى بالجمي (قوله ونظيره) اى حل الفطر المذكور (قوله انتهى) اى ما قبل (قوله وهو الاوجه الخ) نحوه فى الايجاب وجرى فى شرحى الارشاد على الاول بل قال فى الامداد ولا يصح ضبطه بغير ذلك كردى (قوله بما قدمته) اى فى ركن القيام (قوله فى ضابط الثانية) وهو قوله بحيث يتأذى الخ كردى

(باب صلاة الجمعة)

هى افضل الصلوات وبومها افضل ايام الاسبوع وخير يوم طلعت فيه الشمس يعتق الله فيه ستائة الف عتيق من النار من مات فيه كتب له اجر شهيد ووقى فتنة القبر والجديد انها ليست ظهراً مقصوراً وان وقتها ووقته

ايضا (قوله على ان للامام الخ) والاوجه تقييده بما اذا كان اماماً راتباً أو يلزم من عدم امامته تعطيل الجماعة شرح مر (قوله ان يجمع) اى بالشروط هذا معنى ما ذكره المحب فليس له ان يجمع منفردا ويفارق لبراد المنفرد بان فى هذا تقديم الصلاة على وقتها الاصلى مو والله اعلم

(باب صلاة الجمعة)

ولا احتاج الى صلاة العصر او العشاء فى جماعة وفيه مشقة عليه سواء أقام ام رجع ثم عاد ولا يجوز الجمع بنحو وحل ومرض وقال كثير من يجوز واختير جوازه بالمرض تقديماً وتأخيراً ويراعى الارق به فان كان يزاد مرضه فان كان يحم مثلاً وقت الثانية قدمها بشرط جمع التقديم او وقت الاولى آخرها بنية الجمع وبما افهمه ما قررت ان المرض موجود وإنما التفصيل بين زيادته وعدمه عادة يندفع ما قيل فى كلامهم هذا جواز تعاطي الرخصة قبل وجود سببها اكتفاء بالعادة وقضيته حل الفطر قبل مجيء الحمى بناء على العادة وعلاه الحنفية بانه لو صير لمحيثها لم يستمرى بالطعام لاشتغال البدن ونظيره ندب الفطر قبل لقاء العدو إذا اضعفه الصوم عن القتال اه وضبط جمع متأخرون المرض هنا بانه ما يشق معه فعل كل فرض فى وقته كشقة المشى فى المطر بحيث تبطل ثيابه وقال آخرون لا بد من مشقة ظاهرة زيادة على ذلك بحيث تبيح الجلوس فى الفرض وهو الاوجه على أنهما متقاربان كما

يعلم بما قدمته فى ضابط الثانية

(باب صلاة الجمعة)

تتدارك

من حيث ما تميزت به من اشتراط امور لصحتها واخرى للزومها وكيفية لادائها وتوابع لذلك (٤٠٥) ومعلوم انها ركعتان وكان حكمة

تخفيف عددها ما يسبقها
من مشقة الاجتماع المشترط
لصحتها وتحت الحضور
وسماع الخطبتين على انه
قيل انهما ثابتا مناب
الركعتين الاخيرتين وهي
باسكان الميم وتثليثها والضم
افصح سميت بذلك لاجتماع
الناس لها اولاً لان خلق آدم
عليه السلام وعلى نبينا افضل
الصلاة والسلام جمع فيها
اولاً لانه اجتمع فيها مع جوار
في الارض وهي فرض عين
وقيل فرض كفاية وهو
شاذ وفي خبر رواه كثيرون
منهم احمد ان يومها سيد
الايام وأعظمها وأعظم
عند الله من يوم الفطر ويوم
الاضحى وفيه ان فيه خلق
ادم واهبطه إلى الارض
وموته وساعة الاجابة
وقيام الساعة وفي خبر
الطبراني وفيه دخل الجنة
وفيه خرج وصحح ابن
حبان خبر لا تطلع الشمس
ولا تغرب على يوم افضل
من يوم الجمعة وفي خبر
مسلم فيه خلق آدم وفيه
أدخل الجنة وفيه أخرج
منها وفيه تقوم الساعة
وأنه خير يوم طلعت عليه
الشمس وصح خبر وفيه
تيب عليه وفيه مات واخذ
احمد من خبري مسلم وابن
حبان انه افضل حتى من
يوم عرفة وافضل كثير من
الحنابلة ليلته على ليلة القدر
ويردهما ان لذيнок دلائل
خاصة فقد تمت وفرضت

تتدارك به بل صلاة مستقلة لانه لا يغني عنها ولقول عمر رضي الله تعالى عنه الجمعة ركعتان تمام غير قصر على
لسان نبيكم ﷺ وقد خاب من افترى اى كذب رواه الامام احمد وغيره نهاية ومعنى وشيخنا قال ع ش
قوله م من مات فيه اى اوفى ليلته ورقوله ووقى فتنة القبر اى المترتبة على السؤال واما هو فلا بد منه لكل
احد ما عدا الانبياء فلا يستلون قطعاً وكذا الصديان على الاصح وما وقع في كلام بعضهم من ان الملية يوم
الجمعة لا يستل فالمراد منه لا يفتن بان يلهم الصواب اه (قوله من حيث) الى قوله وقيل في النهاية والمغنى
إلا قوله وكان حكمة إلى وهي باسكان الميم (قوله من حيث ما تميزت به) أى لا من حيث أركانها وشروطها أى
المطابقة ع ش (قوله وكيفية الخ) و(قوله وتوابع الخ) عطفان على قوله اشتراط الخ (قوله ومعلوم) اى من
الدين بالضرورة ع ش (قوله ومعلوم انها ركعتان) اى فلذا لم يصرح به المصنف سم (قوله الاجتماع
المشترط الخ) ولا يغني عنه ما بعده كما قد يتوهم إذ الحضور لا يستلزم الاجتماع (قوله وهي باسكان الميم
وتثليثها الخ) وجمعها جمعات باسكان الميم وتثليثها تابعاً للمفرد في لغاته المذكورة ويزيد المفرد الساكن
الميم بجمعه على جمع وهذه اللغات في اسم اليوم وأما اسم الاسبوع فهو بالسكون فقط شيخنا أى فالسكوت
مشترك بين يوم الجمعة وايام الاسبوع كافي ع ش (قوله والضم افصح) اى والكسر اضعف (قوله سميت
الخ) اى صلاة الجمعة بالنظر للوجه الاول ويوم الجمعة بالنظر للوجهين الاخيرين عبارة شيخنا وإناسمى
اليوم بذلك لما جمع فيه من الخير وقيل لانه جمع فيه خلق آدم عليه السلام وقيل لاجتماعه فيه مع جوار في
الارض يسر نديب على الراجح بعد أربعين يوماً وقيل غير ذلك وكان يسمى في الجاهلية يوم العروبة أى البين
للعظم ثم قال وكما يسمى اليوم بالجمعة لما تقدم تسمى الصلاة به لاجتماع الناس لها اه في كلام الشارح
استخدام او استعمال المشترك في معنييه وحذف مضاف في الاخيرين اى في يومها (قوله لها) اى لصلاة الجمعة
(قوله جمع) أى كل ع ش (قوله فيها) أى في آخر ساعة من يوم الجمعة فليوبى (قوله اجتمع فيها) أى في
يوم الجمعة (قوله وهي فرض عين الخ) وهي من خصائصنا جعل الله تعالى عطر حتمه ومطهرة لانام
الاسبوع ولشدة اعتناء السلف الصالح بها كانوا يبكرون لها على السرج فاحذر ان تنهواون في تركها مسافراً
أو مقبياً ولو مع دون أربعين بتقليد والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم اه حاشية الشيخ عبد الله
الجرهزي الزبيدي على شرح بافضل وياتى عن فتح المعين ما يوافق (قوله وفيه) اى في ذلك الخبر (قوله
وفيه خلق الخ) بينا المفرد (فقد تمت) والحاصل ان افضل الايام عندنا يوم عرفة ثم يوم الجمعة ثم يوم
عيد الاضحى ثم يوم عيد الفطر وإن افضل الليالي ليلة المولد الشريف ثم ليلة القدر ثم ليلة الجمعة ثم ليلة
الاسراء هذا بالنسبة لنا واما بالنسبة له ﷺ فليلة الاسراء افضل الليالي لانه رأى فيها ربه بعينى راسه على
الصحيح والليل افضل من النهار شيخنا (قوله وفرضت) الى قوله واذكر في المغنى وإلى قوله وهل من العذر في
النهاية إلا قوله واذكر الى المتن (قوله بمكة) وما نقل عن الحفاظ ان حجر انها فرضت بالمدينة فيمكن حمله على
معنى انها استقر وجوبها في المدينة والحاصل انه طلب فعلها بمكة لكن لما يتفق فعلها للعذر لم يوجد
شرط الوجوب ووجد بالمدينة فكانه لم يخاطب بها إلا فيها ع ش (قوله بالمدينة) أى بجهة المدينة سم
على صحيح اى اطلق المدينة على ما يشمل ما قرب منها ع ش (قوله اسعد بن زرارة الخ) عبارة الدميرى
واول جمعة صليت بالمدينة جمعة اقامها اسعد بن زرارة في بنى بياضة بنقيع الخضعات وكان النبي صلى الله
عليه وسلم انفذ مصعب بن عمير أميراً على المدينة وأمره أن يقيم الجمعة فنزل على اسعد وكان النبي ﷺ جعله
من النقباء الاثنى عشر فآخبره بامر الجمعة وأمره ان يتولى الصلاة بنفسه وفي البخارى عن ابن عباس ان
اول جمعة جرت بعد جمعة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم جمعة بجوانى قرية من قرى البحرين انتهت
وفي القسطلانى على البخارى اى في مسجد عبد القيس بجوانى بضم الجيم وتخفيف الواو وقد تمزج ثم

(قوله ومعلوم انها ركعتان) أى فلذا لم يصرح به المصنف (قوله وأول من أقامها بالمدينة) أى بجهة المدينة

بمكة لم تقم بها فقد العدد وأولاً لان شعارها الاظهار وكان صلى الله عليه وسلم بها مستخياً وأول من أقامها بالمدينة قبل الهجرة أسعد بن زرارة

مثلثة خفيفة مفتوحة مقصورة اه عش (قوله بقربة الخ) واسمها تقبيل الخضبات بنون مفتوحة
فكاف مكسورة فتحية ساكنة فعين مهملة خام معجمة مكسورة فيم فالف فاخرة فو قية وكانو الاربعة
رجلا قليوبى وبرماوى اه بحيرى (قوله كاعلم الخ) هلا اخر هذا عن مكلف فانه علم من ثم ايضا وقد يجاب
بان مقصوده الاعتذار عن ترك المصنف اياه وقدير دانه اذا كان العلم بما هناك يقتضى الترك فينبغى ترك
قوله مكلف ايضا ويجاب بانه يقتضى جواز الترك سم اى لا وجوبه اقول قد اجاب الشارح عن السؤال
الثانى بقوله الا نى وذكر الخ وهو احسن من جواب المحشى (قوله فتلزمه الخ) اى قيامه بتركها سم (قوله
فيقتضيهما ظهر الخ) اى فالمراد بالزوم فى حقه لزوم انعقاد السبب حتى يجب القضاء لا لزوم الفعل
كردى وعش (قوله وذكرا) اى البالغ والعافل بقوله مكلف اى المسلم والمكلف وفيه نظر اذا المسلم
غير المذكور فى المتن فلا يصلح ان يكون توطئة للتن الا نى سم وأشار الكردى الى الجواب عن النظر
المذكور بما نصه قوله وذكرا اى المسلم والمكلف لكن المسلم ذكر ضمنا كما صرح به قوله وإن لم يختصا
بها اى وإن لم يختص شرطيهما بوجوب الجمعة بل تعم سائر الصلوات كما مر اول الصلاة لكنهما ذكرا
هنا توطئة لما هو مختص بها اه وفيه ما لا يخفى (قوله مقيم بمحلها) اى بالحل الذى تقام فيه شرح بافضل اى
وإن اتسع الخطة فراسخ وإن لم يسمع بعضهم النداء وإن لم يستوطنه لكنه لا يحسب من الاربعة كرى
وشيخنا قول المتن (ونحوه) اى كخوف وعرى وجوع وعطش وغنى ونهاية قال عش قوله مر وجوع
وعطش اى شديدين بحيث يحصل بهما مشقة لا تحتل عادة وإن لم تبع التيسر اه (قوله وإن كان اجير عين
الخ) انظر ايجاره نفسه بعد فجره لما يخشى فساد بغيته سم وميل القلب الى عدم صحة الاجارة والله اعلم
(قوله مالم يخش فساد العمل) ومعلوم ان الاجارة متى اطلقت انصرفت للصحيحة واما ما جرت به العادة من
احضار الخبز لمن يخبزه ويعطى ما جرت به العادة من الاجرة فليس اشتغاله بالخبز عذرا بل يجب عليه حضور
الجمعة وإن ادى الى تلفه مالم يكرهه صاحب الخبز على عدم الحضور فلا يعصى وينبغى ان له تعدى ووضع يده
عليه وكان لو تركه ذهب الى الجمعة تلف كان ذلك عذرا وان اثم باصل اشتغاله به على وجه يؤدى الى تلفه
لو ذهب الى الجمعة ومثله فى ذلك بقية العملة كالنجار والبناء ونحوهما وظاهر اطلاعه مر كحجر أنه حيث
لم يقد عمله يجب عليه الحضور وان زاد من منه على زمن صلاته بمحل عمله وغيرة الا يعاب والمعتدان الاجارة
ليست عذرا فى الجمعة فقد ذكر الشيخان فى بابها انه يستثنى من زمنها من الطهارة وصلاة الراتبة والمسكوتبة
ولو جمعة وبحث الاذرى انه لا يلزم المستأجر تمكينه من الذهاب الى المسجد للجمعة فى غير الجمعة قال ولا شك
فيه عند بعده او كون امامه يطيل الصلاة انتهى وعليه فيفرق بين الجمعة والجماعة بان الجماعة صفة تابعة
وتتكرر فاشترط لا غتفارها أن لا يطول زمنها رعاية لحق المستأجر واكتفى بتفريغ الذمة بالصلاة فرادى
بخلاف الجمعة فلم تسقط وان طال زمنها الا سقوطها بفوت الصلاة بلا بدل عش (قوله وذلك) اى تعين
الجمعة على من ذكر او اشتراط وجوب الجمعة بما ذكر (قوله إلا اربعة الخ) ان نصب فلا إشكال فابعده ان
نصب فبدل منه وان رفع فغيره محذوف اى وخبر محذوف وان رفع اى الاربعة فعلى تاويل الكلام بالمتنى
كانه قيل لا يترك الجمعة مسلم فى جماعة الا اربعة او على ان الابعاد لى لكن واربعة مبتدأ موصوف بمحذوف
مفهوم من السياق اى من المسلمين فعبد الخ بدل والخبر محذوف اى يجب عليهم سم بزيادة وعبرة النهاية

بقربة على ميل من المدينة
وصلاتها افضل الصلوات
(انما تتعين) أى تجب عيناً
(على كل) مسلم كما علم من
كلامه أول كتاب الصلاة
(مكلف) أى بالغ عاقل
ومثله كما علم من كلامه ثم
متعد بمنزلة عقله فتلزمه
كغيرها فيقتضيهما ظاهر وان
كان غير مكلف وذكرا وان
لم يختصا بها توطئة لقوله
(حر ذكر مقيم) بمحلها أو
بما يسمع منه النداء (بلا
مرض ونحوه) وان كان
أجير عين مالم يخش فساد
العمل بغيته كما هو ظاهر
وذلك للخبر الصحيح
الجمعة حق واجب على
كل مسلم فى جماعة الا اربعة
عبد مملوك

(قوله بقربة) هذا يوجب التسميح فى قوله قبله بالمدينة (قوله كاعلم من كلامه) هلا اخر هذا عن مكلف فانه
علم ثم ايضا وقد يجاب بان مقصوده الاعتذار عن ترك المصنف اياه وقدير دانه اذا كان العلم بما هناك يقتضى
الترك هنا فينبغى ترك قوله مكلف ايضا ويجاب بانه انما يقتضى جواز الترك (قوله فتلزمه) اى قيامه بتركها
(قوله وذكرا) اى البالغ والعافل بقوله مكلف اى المسلم والمكلف وفيه نظر اذا المسلم غير المذكور فى المتن فلا
يصلح ان يكون توطئة للتن الا نى (قوله وتوطئة) اى ودفع التورم اختصاصهما بغيرها (قوله وإن كان اجير
عين) انظر ايجاره نفسه بعد فجره لما يخشى فساد بغيته (قوله إلا اربعة الخ) ان نصب فلا إشكال وما بعده

وهو أرى رفع أربعة صحيح فقد قال ابن مالك وقال أبو الحسن بن عصفور فان كان الكلام الذي قبل الاموجبا
جائز في الاسم الواقع بعد الاوجبان افسحها النصب على الاستثناء والاخران تجعله مع الاسم الا تابعه للاسم
الذي قبله فتقول قام القوم الا لا يزيدا بنصبه ورفعوه وقال ابن جني ويجوز ان تجعله لا لافقه ويكون الاسم الذي بعد
الامر باعراب ما قبلها تقول قام القوم الا لا يزيدا ورايت القوم الا لا يزيدا ومررت بالقوم الا لا يزيدا فيمر
ما بعد الا باعراب ما قبلها لان الصفة تتبع الموصوف وكان القياس ان يكون الاعراب على الاول لكن الاحرف
أى في الصورة لا يمكن اعرابه فنقل اعرابه الى ما بعده على أنه نقل عن الصدر الاول انهم يكتبون المنصوب
بهية المرفوع لان ما بعد الامنصب بها اء بحذف قال ع ش اعل اقتصاره عليه الصلاة والسلام على
اربعة لسكونهم كانوا موجودين إذ ذاك ويقاس عليهم غيرهم بما ياتي اه (قوله او امرأة الخ) او بمعنى الواو
بجزمي (قوله فلا جمعة الخ) بيان لمحتركات القيود الخمسة على اللف والنشر المرتب اى فلا تجب الجمعة على
من ذكر (قوله على غير مكلف) اى كصبي ومجنون ومغنى عليه والسكران غير المتعدى اما المتعدى
فتجب عليه صلاتها ظهر او كذلك النائم ثم ان نام قبل دخول الوقت فلا اثم عليه وإن علم أنه يستغرق الوقت
ولو جمعة على الصحيح ولا يلزمه القضاء فورا وإن نام بعد دخول الوقت فان غلب على ظنه الاستيقاظ قبل
خروج الوقت فلا اثم عليه ايضا وإن خرج الوقت لكنه يكره ذلك إلا ان غلبه النوم بحيث لا يستطيع دفعه
وإن لم يغلب على ظنه الاستيقاظ اثم ويجب على من علم بحاله إيقاظه حينئذ بخلافه فيما سبق فانه يندب لإيقاظه
شيخنا (قوله من الحق به) اى كالمعتدى بسكره سم (قوله ومسافر) اى سفر أمباحا ولو قصر اقال في
شرح الروض نعم ان خرج الى قرية يبلغ أهلها اندام بلدته لزمته لان هذه مسافة يجب قطعها للجمعة فلا تعد
سفرا مسقطا لها كالمكان بالبلدة وداره بعيدة عن الجامع ذكره البغوى فى فتاويه فحل عدم لزومها له في
غير هذه اه وسياق مثله في كلام الشارح قبيل ويحرم على من لزمته الخ سم (قوله لكن يجب امر الصبي
الخ) اى اسبع وضربه على تركها لعشر كرى (قوله ويسن الخ) فى الروض وشرحه لكن تستحب
له اى للمسافر وللعبد باذن سيده وللعجوز باذن زوجها او سيدها وللخنثى والصبي إن امكن اه سم
(قوله ولعجوز فى بذلتها) أى يسن الحضور لعجوز الخ حيث اذن زوجها أو كانت خلية ومفهومه
انه يكره الحضور للثابة ولو فى ثياب بذلتها ع ش اى واذن زوجها (قوله وكذا مريض) اى يسن له
الحضور (قوله اطاقه) اى الحضور ع ش (قوله وضابطه) اى المريض الذى لا تجب الجمعة عليه كرى
وبجوز ارجاع الضمير الى المرض المسقط للوجوب (قوله ونازع الخ) اى الاذرى (قوله افهم لها) اى
لفظة ونحوه (قوله لان المراد به) اى بقوله ونحوه (قوله الاعذار الخ) اى غير المرض (قوله ورد) اى
الجواب (قوله بأنه ذكرها عقبها) اى ذكر تلك الاعذار عقب لفظة ونحوه (قوله ويرد) اى الرد المذكور
(قوله بان هذا) اى ما ذكره عقبها خلافا لما فى حاشية الشيخ ع ش رشيدى اى من قوله اى المرض ونحوه اه
(قوله بالضابط) اى قوله لكل مكلف الخ رشيدى (قوله كقوله ومكاتب الخ) اى كانه تصرح ببعض ما خرج
بالضابط (قوله وحاصله) اى حاصل الجواب او رد الرد (قوله ذكر الضابط) اى ضابط الوجوب (ذا كرا
فيه المرض) اى على سبيل النفي (قوله وما قيس الخ) عطف على المرض اى اذا كراهيه المرض وما قيس به
رشيدى (قوله بقوله الخ) متعلق بذا كرا (قوله بعض ما خرج به) اى بالضابط رشيدى (قوله ومنه)

بدل منه ان نصب وان رفع غيره محذوف وان رفع امكن توجهه بان الا بمعنى لكن وأربعة مبتدأ موصوف
بمحذوف مفهوم من السياق اى من المسلمين وعبد الخ بدل والخبر محذوف اى لانجب عليهم (ومن الحق
به) اى كالمعتدى بسكره (قوله ومسافر) اى سفر أمباحا ولو قصر اقال فى شرح الروض نعم ان خرج الى قرية
يلج أهلها اندام بلدته لزمته لان هذه مسافة يجب قطعها للجمعة فلا تعد سفرا مسقطا لها كالمكان بالبلدة
وداره بعيدة عن الجامع ذكره البغوى فى فتاويه فحل عدم لزومها له فى غير هذه اه وسياق فى كلام
الشارح قبيل ويحرم على من لزمته (قوله ومسافر الخ) فى الروض وشرحه لكن تستحب له اى للمسافر

أو امرأة أو صبي أو مريض
فلا جمعة على غير مكلف
ومن الحق به ولا على من فيه
رق وان قل كما يأتى وامرأة
وخنثى ومسافر ومريض
للخبر لكن يجب أمر الصبي
بها كبقية الصلوات كما مر
ويسن لسيدقن أن يأذن
له فى حضورها وللعجوز فى
بذلتها حيث لا فتنة أن
تخضرها كما علم مما مر اول
صلاة الجماعة وكذا مريض
أطاقه وضابطه أن يلحقه
بالحضور مشقة كمشقة
المشي فى المطر أو الوحل وان
نازع فيه الاذرى ونازع
أيضا فى قوله ونحوه وقال لم
أفهم لها فائدة وأجاب غيره
بأن المراد به الاعذار المربعة
فى ترك الجماعة ورد بأنه
ذكرها عقبها ويرد بان
هذا تصرح ببعض ما خرج
بالضابط كقوله ومكاتب
الى اخره وحاصله انه ذكر
الضابط مستوفى ذا كرا
فيه المرض لانه منصوص
عليه فى الخبر وما قيس به
من بقية الاعذار مشير الى
القياس بقوله ونحوه ثم
بين بعض ما خرج به
لاهميته ومنه ما خرج
بذلك النحو المهم

أى مما خرج بالضابط أو من بغضه (قوله بما شمل الخ) متعلق بين و (قوله وهو) أى ما شمل الخ قول المتن (على معذور بمرخص الخ) وليس من ذلك ما جرت به عادة المشتغلين بالسبب من خروجهم للبيع ونحوه بعد الفجر حيث لم يترتب على عدم خروجهم ضرر كفساد متاعهم فليفتنه لذلك فإنه يقع في قوى مصرنا كثيرًا عش (قوله لا كالريح بالليل) إنما يتأتى على ظاهر كلامهم أماعلى ما بحثناه ثم أنه حيث وجدت بالنهار وترتب على حضور الجماعة معها مشقة كمشقة الليل كانت عذرا وان كلامهم خرج مخرج الغالب فلا استثناء بصرى قال ع ش قال بعضهم يمكن تصوير مجيئه أى الريح هنا أيضا وذلك في بعيد الدار أن لم تمكنه الجمعة إلا بالسعى من الفجر فإنه يسقط الوجوب عنه لأن وقت الصبح ملحق بالليل اه وهو تصوير حسن اه (قوله واستشكه) أى قول المصنف ولا الجمعة الخ (قوله من ذلك) أى المرخص في ترك الجماعة (قوله ريبعد الخ) عبارته في شرح العباب وفي الجواهر فيبعد عدا الجوع من أذار الجماعة اه ولا بعد فيه إذ اشق عليه الحضور معه كمشقته على المريض بضابطه السابق اه وانظر لو تمكن من الاكل الدافع للجوع فأخره بلا عذر إلى حضورها بحيث يفوتها الاشتغال به وقد يخرج على ما لو تعدا كل ذى الريح السكرية لا سقاطها إلا أن يخشى نحو تلف نفس لو حضرها مع الجوع سم وتقدم عن النهاية والمغنى ما يوافق ما ذكره عن شرح العباب من عدم البعد (قوله وبأنه كيف يلحق الخ) قد يقال لا مانع منه غاية الأمر أنه قياس ادون سم (قوله مستندهم) أى الالتجاء في قياس الجمعة على الجماعة مغنى (قوله ويجاب) أى عن الاشكال الثانى (قوله بما اشرت له آنفا) أى بقوله وحاصله الخ كرى عبارة الرشيدى أى في قوله ذا كراهية المرض لانه منصوص عليه في الخبر اه (قوله بل صح بالنص الخ) بيان للمراد من قوله وهو منع قياس الجمعة على الجماعة رشيدى (قوله بالنص) أى بالخبر الصحيح المتقدم الجمعة حق واجب الخ (قوله من أذارها) أى الجمعة ع ش (قوله وهو) أى ما هو في معنى المرض (قوله سائر أذار الجماعة) لا يخفى ما فيه بصرى (قوله سائر أذار الجماعة) أى ومنها الجوع أى الذى مشقته كمشقة المرض كما علم من القياس وبهذا يندفع الاشكال الاول وإنما يتصله الشارح لعلم جوابه من كلامه كما قررناه رشيدى (قوله فأتضح ما قالوه) أى من أنه لا الجمعة على معذور بمرخص الخ ع ش (قوله ومن العذر هنا الخ) ومنه أيضا الاشتغال بتجهيز الميت وإسهال لا يضبط الشخص نفسه معه ويخشى منه تلويت المسجد كفى التهمة وذكر الراسمى في الجماعة أن الحبس عذر إذا لم يكن مقصرا فيه فيكون هنا كذلك وافقى البغوى بأنه يجب اطلاقه لفعلهما والغزالي بان القاضى أن رأى المصلحة في منعه ومنع وإلا فلا وهذا اولى ولو اجتمع في الحبس اربعون فسادا قال الاسنوى فالقياس أن الجمعة تلزمهم وإذا لم يكن فيهم من يصلح لأقامتها فهل لواحد من البلديات لا يعسر فيها الاجتماع إقامة الجمعة لهم أم لا اه والظاهر أن لذلك مغنى ونهاية وشيخنا وباتى في الشرح ترجيح خلاف ما قاله الاسنوى قال ع ش قوله لم الاشتغال بتجهيز الميت أى وإن لم يكن المجهز من له خصوصية بالميت كابنه واخيه بل المتبرع بمساعدة اهله حيث احتج إليه معذورا ما من يحضر عند المجهزين من غير معاونة للجماعة فليس ذلك عذرا في حقهم ومثلهم بالطريق الاولى ما جرت به العادة من الجماعة الذين يذكرون الله امام الجنازة ونقل عن شيخنا العلامة الشورى عن جواهر القمولى أن من العذر ايضا ما لو اشتغل برذو وجته الناشئة اهره ل مثل زوجته ووجته غيره ولا فيه نظر والا فرب عدم الحاق لانه لا يترك الحق الواجب عليه لمصلحة لا تتعلق به وظاهره لو كان له به خصوصية كزوجته ولولد له ولو قيل بالحاق هذه بوجته

بما شمل المقيس كالمقيس عليه وهو قوله (ولا الجمعة على معذور بمرخص في ترك الجماعة) بما يمكن مجيئه هنا لا كالريح بالليل واستشكه جمع بان من ذلك الجوع ويبعد ترك الجمعة به وبأنه كيف يلحق فرض العين بما هو سنة او فرض كفاية قال السبكي لكن مستندهم قول ابن عباس رضى الله عنهم الجمعة كالجماعة ويجاب بما اشرت اليه آنفا وهو منع قياس الجمعة على الجماعة بل صح بالنص أن من أذارها المرض فالحقوا به ما هو في معناه مما مشقته كمشقته واشد وهو سائر أذار الجماعة فأتضح ما قالوه وبأن أن كلام ابن عباس مقول ما سلكوه لانه الدليل لما ذكره ومن العذر هنا

والعبد باذن سيده ولا مجوز باذن زوجها أو سيدها وللخنثى والصبي إن أمكن انتهى (قوله ويبعد ترك الجمعة به) عبارته في شرح العباب وفي الجواهر ريبعد عن الجوع من أذار الجمعة انتهى ولا بعده فيه إذ اشق عليه الحضور معه كمشقته على المريض بضابطه السابق انتهى وانظر لو تمكن من الاكل الدافع للجوع فأخره بلا عذر إلى حضورها بحيث يفوتها الاشتغال به وقد يخرج عما لو تعدا كل ذى الريح السكرية لا سقاطها إلا أن يخشى نحو تلف نفس لو حضرها مع الجوع (قوله بما هو سنة او فرض كفاية) قد يقال لا مانع غاية الأمر أنه

مالو تعين الماء لظهر محل النجس ولم يجد ماء الا بحضرة من يحرم نظره لعورته ولا يفيض (٤٠٩) بصره غنها لان في تكليف

الكشف حينئذ من المشقة ما يزيد على مشقة كثير من الاعذار وهل من العذر هنا حلف غيره عليه ان لا يصليها لخشيته عليه مخدور الوخرج اليها الكن المحلوف عليه لم يخشه وذلك لان تخنيته حينئذ مشقة عليه بالحاقة الضرر ولمن لم يتعد بحلفه فإبراره كتمانين مريض بل اولى وايضا فالضابط السابق يشمل هذا اذ مشقة تخنيته اشد من مشقة نحو المشي في الوحل كما هو ظاهر او ليس ذلك عذرا لان مبادرته بالحلف في هذا قد ينسب فيها الى تهور فلا يراعى كل محتمل ولعل الاول اقرب ان عذر في ظنه الباعث له على الحلف لشهادة قرينة به (و) لا على (مكاتب) لانه عبد ما بقي عليه درهم وقيل تجب عليه (وكذا من بعضه رقيق) لاجتماعه عليه ولو في نوبته (على الصحيح) لعدم استقلاله وعظفهما مع عدم وجوب الجماعة عليهما ايضا ليشير للخلاف في المبعوض وكذا المكاتب كما مر وان كان المتن مصرحا بانه لا خلاف فيه (ومن صححت ظهره) بمن لاجتماعه عليه (صحته) اجماعا قيل تعبير اصله باجزأته

فيكون عذرا لم يكن بعيدا فليراجع وقوله بردز وجته اى حيث توقف ردها على فوات الجماعة بان كان هو او هي متبيا للسفر والا فلا يكون عذرا وقوله مروا الظاهر انه له ذلك ينبغي ان محله ما لم يترتب على ذلك تعطيل الجماعة على غير اهل الحبس ولا احرار عليه ذلك حيث لم يتيسر اجتماع الكل في الحبس وفعلها فيه اه ع ش ر عد شيخنا من العذر هنا تشييع الجنائز واطلاقه قد بنا في قول ع ش ومثلهم بالطريق الاول الخ بل وقوله امامنا من محض الخ ايضا اذا الحضور عند المجزين بلا معاونة لا ينقص عن التشييع بلا معاونة فليراجع (مالو تعين الماء الخ) اى كان انتشر الخارج سم (قوله) لم يجد ماء الا بحضرة من يحرم الخ اى اما اذا قدر على غيره كان امكنه الاستعانة ببيته مثلا وتحصيله بنحو ابريق يغترف به ولو بالشراء فلا يكون ذلك عذرا في حقه (وقوله) ولا يفيض نظره اى بان ظن منه ذلك ولو ظنا غير قوى ع ش (قوله) لان في تكليف الكشف حينئذ من المشقة الخ نعم هو جائز اذا اراد تحصيلها فان خاف فوت وقت الظهر او غيرهما من الفرائض وجب عليه الكشف وعلى الحاضرين غض البصر اذا الجماعة لها بدل بخلاف الوقت افتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى شرح مره اسم (قوله) وهل من العذر هنا الخ (ولو حلف لا يصلي خلف زيد امام الجماعة سقطت عنه) قاله مرثم قال لكن السقوط يشك بالحولف لا ينزع ثوبه فاجنب واحتاج لنزعه في الغسل فانه يجب النزاع ولا حث لانه مكره شرعا لا لان يفرق ثم قرر بعد ذلك سقوطها سم على المنهج وقال جمع ان السقوط هو الاقرب ونقل عن شيخنا الزيادة وجوب الصلاة خلفه ولا حث لانه مكره شرعا وصوره المستئلة انه لم يكن عالما حين الحلف انه امام ولا وجبت عليه ويحتمل كالحلف انه لا يصلي الظهر ع ش عبارة البجيرمي ومن العذر من حلف انه لا يصلي خلف زيد فولى زيد اماما في الجماعة وقيل يصلي خلفه ولا يحتمل لانه مكره شرعا انتهى فليروى اه (لخشيته عليه مخدور الخ) احتراز عما لو لم يخش ذلك لتعديه بالحلف حينئذ فالخلاف حينئذ لا يكون عذرا في حق الحالف بل يجب عليه الحث في حق غيره اولى سم (قوله) مشقة عليه اى على المحلوف عليه (قوله) فالضابط السابق اى للمريض وهو قوله ان يلحقه الخ كردى (قوله) اولى ليس ذلك الخ عطف على قوله من العذر الخ (قوله) الى تهور اى وقوع في الامر بقلة مبالاة ع ش (قوله) ولعل الاول اقرب الخ وعليه فلو صلاها حث الحالف به لكن سبق عن الزيادة خلافة ع ش وفي البجيرمي عن الحفنى انه ضعيف اه اى ما سبق عن الزيادة انه يصلي خلفه ولا يحتمل (قوله) وعظفهما الخ) الانسب لقوله الآتى وان كان المتن الخ وعطف المبعوض مع عدم وجوب الجماعة عليه الخ (قوله) ايضا اى كالجمعة (قوله) ليشير الخ) قد يقال ولعدم تبادرها من قوله معذور الخ سم (قوله) وكذا المكاتب اى فيه الخلاف ايضا (قوله) كما مر اى في الشرح آتفا (قوله) وان كان المتن الخ اى صنيعه حيث لم يفصله بكذا قول المتن (ومن صححت ظهره الخ) اى كالصبي والعبد والمرأة والمسافر بخلاف المجنون ونحوه نهاية ومعنى (قوله) عن لاجمة الى قوله ما قبل الوقت في النهاية لا قوله فتخيل عدم الى المتن وقوله ولو اكل كربه الى المتن (قوله) اجماعا اى لانها اجزأت عن الكاملين الذين لا عذر لهم فاحسب العذر بطريق الاول وانما سقط عنهم رفقاهم فاشبه مالو تكلف المريض القيام معنى (قوله) قبل الخ) وافقه المغنى (قوله) باجزأته اى جمعته (وقوله) اصوب اى من تعبير المصنف بصحته بخلاف الصحة

قياس ادون (قوله) مالو تعين الماء لظهر محل النجس اى كان انتشر الخارج (قوله) لان في تكليف الكشف حينئذ من المشقة ما يزيد الخ نعم هو جائز اذا اراد تحصيلها فان خاف فوت وقت الظهر او غيرها من الفرائض وجب عليه الكشف وعلى الحاضرين غض البصر اذا الجماعة لها بدل بخلاف الوقت افتى بذلك شيخنا الاثاب الرولى رحمه الله تعالى شرح مر (لخشيته عليه مخدور الوخرج اليها) احتراز عما لو لم يخش ذلك لتعديه بالحلف حينئذ بل الحالف بل يجب عليه الحث في حق غيره اولى (قوله) وعظفهما قد يكتفى في عطفهما ببيان محترز حر (ليشير الخ) قد يقال ولعدم تبادرها من قوله معذور

اي بدليل صحة جمعة المتيمم بموضع يغلب فيه وجود الماء ولا تجزئه مغنى (قوله بل هما سواء الخ) اي
 بل الصحة والاجزاء سواء في ان كلا منهما لا يستلزم سقوط القضاء على الراجح ويستلزمه على المرجوح كما
 يعلم من جمع الجوامع وغيره سموعش ولك ان تجيب بان كلام جمع الجوامع فيما اذا وقع في كلام
 الشارع وكلام القيل فيما اذا وقع في كلام المصنفين قول المتن (وله ان ينصرف من الجامع) يشمل
 من اكل ذابيح كرية وهو ظاهر خلافا لابن حجر وعبارة سم على المنهج هنا يشمل من اكل ذابيح كرية
 فلم ينظر ما تقدم في الجماعة بالهامش انتهت وعبارته ثم لا فرق على الاوجه بين من اكل ذلك لعذر او غيره
 ولا بين ان يصل مع الجماعة في مسجد او غيره نعم ان كل ذلك بقصد اسقاط الجمعة والجماعة اثم في الجمعة
 ولم تسقط عنه كالجماعة رخصة عدم السقوط عنه انه يلزمه الحضور وان تاذى الناس به واعتمده مر
 انتهت عش (قوله به) اي بالانصراف نهاية (قوله لا يستلزم الترك) اي تركه للجمعة مع حضور محلها
 رشيدى (قوله وهو صريح في ان له الترك الخ) فيه بحث لانه انما هو صريح في الترك من اصله قبل الحضور
 واما بعدهما الكلام فيه فيجوز ان يتغير الحكم ولذا نقل هذا المعترض وهو الاسنوى وجهان العبد اذا
 حضر لزمته الجمعة بل الجواب ما يفهم من الاستثناء الذى ذكره المصنف من ان المتبادر من قوله الآتى
 فيحرم انصرافه لزوم الجمعة وهذه قوية على ان المراد من قوله هنا وله ان ينصرف الانصراف المانع من
 اللزوم سم وقوله من ان المتبادر الخ باقى عن عش ما يخالفه قول المتن (من الجامع) ينبغى ان يكون حضوره
 نحو باب الجامع مما لا يبقى معه مشقة كحضوره في نفس الجامع حتى يمتنع الانصراف منه بشرطه سم (قوله
 يعنى) الى قوله اما قبل الوقت في المغنى الا قوله ولو اكل كرية الى المتن (لان الاغلب الخ) اي او اراد بالجامع
 المغنى اللغوى اي المكان الذى يجتمعون فيه سم (قوله قبل الاحرام) متعلق بقول المصنف ان ينصرف
 عبارة المغنى واحترز بقوله من الجامع عن الانصراف من الصلاة فانه يحرم سواء في ذلك العبد والمرأة
 والخنى والمسافر والمريض ولو قبلها ظهر التلبسهم بالفرض اه (قوله لان نقصه) اي نقص من لا تلزمه
 الجمعة من نحو المرأة والخنى والريق فهذا اعله لجواز انصراف الباقي بعد الاستثناء (قوله المانع) اي من
 الوجوب صفة للنقص (قوله ممن عزير خص الخ) اي من الحق بالمريض كاعمى لا يجحد قاندا نهاية ومغنى
 (قوله ولو اكل كرية) قد مر ما فيه و (قوله وتضرر الحاضرين الخ) يرد عليه انه لو نظر الى ذلك لم
 يكن اكل ذى الريح الكرية عذرا مطلقا عش (قوله ولو اكل كرية) هل باقى فيه نظير الاستثناء الآتى
 فيقال الا ان يزبد ضرر الحاضرين سم (قوله ذلك) اي قول المصنف ونحوه قول المتن (فيحرم انصرافه
 ان دخل الوقت) فلو انصرف حينئذ اثم وهل يلزمه العود الوجه لا وفاقا لم سم على المنهج اه عش
 وحلى وشوبرى (قوله ما لم تقم الخ) اي فان اقيمت امتنع على المريض ونحوه بخلاف العبد والمرأة
 ونحوهما فاما يحرم عليهم الخروج منها فقط نهاية قال عش قوله لم فان اقيمت امتنع الخ نعم ان كان صلي

بل هما سواء كما هو مقرر في
 الاصول (وله) اي من
 لا تلزمه (ان ينصرف) قيل
 تعبيره به لا يستلزم الترك
 اه وليس في محله لان
 الكلام في المعذور الذى
 لا تلزمه وهو صريح في
 ان له الترك من اصله
 فتخييل عدم ذلك الاستلزام
 عجيب وحاصل كلامه ان
 جواز الترك من اصله
 للمعذور لا تفصيل فيه وإنما
 التفصيل في الانصراف
 بعد الحضور (من الجامع)
 يعنى من محل اقامتها وآثر
 الجامع لان الاغلب اقامتها
 فيه قيل الاحرام بها لا بعده
 لان نقصه المانع لا يرتفع
 بحضوره (إلا المريض
 ونحوه) ممن عزير خص
 في ترك الجماعة ولو اكل
 كرية كاشم له ذلك وتضرر
 الحاضرين به يحتمل او
 يسهل زواله بتوقى ربحه
 (فيحرم انصرافه) ان دخل
 الوقت لزوال المشقة
 بحضوره (الا ان يزيد
 ضرره بانتظاره) لفعلم
 فيجوز انصرافه ما لم تقم

الخ (بل هما سواء كما هو مقرر في الاصول) اي بل هما اي الصحة والاجزاء سواء اي في ان كلا منهما لا يستلزم
 سقوط القضاء فان ذلك هو الصحيح في الاصول كما يعلم من جمع الجوامع وغيره لا في ان كلا منهما يستلزم
 سقوط القضاء فان ذلك قول مرجوح في الاصول كما يعلم ما ذكر ايضا فان اراد هذا الثاني فهو ممنوع كاتين
 (قوله وهو صريح في ان له الترك من اصله) فيه بحث لانه انما هو صريح في الترك من اصله قبل الحضور اما
 بعدهما الكلام فيه فيجوز ان يتغير الحكم ولذا نقل هذا المعترض وهو الاسنوى وجهان العبد اذا حضر لزمته
 الجمعة وكذا ايضا لزمه نحو المريض اذا دخل الوقت بشرطه بل الجواب ما يفهم من الاستثناء الذى ذكره
 المصنف تامل (قوله به) اي التفصيل في الانصراف (في المتن من الجامع) ينبغى ان يكون حضوره نحو باب
 الجامع مما لا يبقى معه مشقة كحضوره في نفس الجامع حتى يمتنع الانصراف منه بشرطه (قوله وآثر الجامع
 لان الاغلب الخ) او اراد بالجامع المغنى اللغوى اي المكان الذى يجتمعون فيه (قوله ولو اكل كرية)
 هل باقى فيه نظير الاستثناء الآتى فيقال الا ان يزبد ضرر الحاضرين (في المتن فيحرم انصرافه الخ) المتبادر منه

إلا إذا تفاخس ضرره بان زاد على مشقة المشي في الوخل زيادة لا تحتمل عادة (٤١١) فيما يظهر فله الانصراف وان

أجرم بها أما قبل الوقت
فله الانصراف مطلقا ولو
أعنى لا يجزئ قاندا كما شمله
اطلاقهم وان حرم انصرافه
بعد دخول الوقت اتفاقا
واستشكل ذلك السبكي
وتبعه الاسنوي والاذري
بأنه ينبغي إذا لم يشق على
المعذور الصبر أن يحرم
انصرافه كما يجب السعي قبله
على بعيد الدار ويجب بأن
بعيد الدار لم يقم به عذر مانع
وهذا قام به عذر مانع فلا
جامع ثم رأيت شيخنا أجاب
بما يؤول لذلك فان قلت فلم
فرق فيه بين دخول الوقت
وعدمه مع زوال المشقة في
كل قلت لأنه عهد أنه يحتاط
للخطاب بعده لكونه إلزاميا
مالا يحتاط قبله لكونه
اعلاميا وما بعد الدار فهو
الزاعي فيها فاستوي في حقه
وتردد الاذري في قرن أحرم
بها بغير اذن سيده وتضرر
بغيبته ضررا لا يحتمل
والذي يتجه انه ان ترتب
على عدم قطعه فوت نحو
مال للسيد قطع كما يجوز
القطع لانتقاد المال أو نحو
أنس فلا (تنبيه)
ظاهر كلامهم انه لو كان
أربعون من نحو المرضى
بمحلم تلزمهم إقامة الجمعة
فيه وان جوزنا تعددها
لقيام العذر بهم

الظهر قبل حضوره فالوجه جواز الانصراف كما يؤخذ من قول المصنف الآتي فلو صلى قبل فواتها الظهر ثم
زال عذره ألح فقام له سم على المنهج اه (قوله) إلا إذا تفاخس ضرره) أي كاسهال به ظن انقطاعه فحضر
ثم أحس به بل لو علم من نفسه سيقه وهو محرم في الصلاة لو مكث فله الانصراف كما قاله الاذري ولو زاد
تضررا المعذور بطول صلاة الامام كان قريبا للجمعة والمنافقين جاز له الانصراف كما بحثه الاسنوي سواء كان
أحرم معه ام لا نهاية ومعنى وشرح بافضل قال ع ش قوله مر فله الانصراف بل ينبغي وجوبه إذا غلب
على ظنه ثلوث المسجد وقوله مر جاز له الانصراف أي بأن يخرج نفسه من الصلاة ان كان ذلك في الركعة
الاولى وبان ينوي المفارقة ويكمل منفردا ان كان في الثانية حيث لم يلحقه ضرر بالتكبير ولا جاز له قطعها
اه (قوله مطافا) أي زيادة ضرره بالانتظار ولا (قوله اتفاقا) راجع لقوله وان حرم الخ (قوله) واستشكل
ذلك) أي جواز الانصراف قبل الوقت سم (قوله) ان يحرم انصرافه) أي قبل الوقت (قوله) قبله) أي
الوقت (قوله) ويجاب الخ) ناقش فيه سم راجعه (قوله) فيه) أي في نحو المريض الحاضر (قوله) قلت لانه
عهد الخ) وفي سم بعد كلام مانصه فاصل الاشكال ان هو لا لا خطاب في حقهم إلزاميا قبل الحضور لا قبل
الوقت ولا بعده وإذا خوطبوا إلزاميا بعد الحضور وبعد الوقت فليخاطبوا كذلك بعد الحضور قبله وهذا
لا يندفع بما ذكره من الفرق لانه ان فرضه قبل الحضور فهو ممنوع إذا لا خطاب قبله مطلقا او بعده فهذه
التفرقة هي اول المسئلة فكيف يسوغ التمسك بها تأمل اه وقد يجب بان حاصل الجواب ان الشان
في غير بعيد الدار ان لا يخاطب قبل الوقت إلزاميا وبما قدمه سم نفسه من ان هذا لا يزيد على غير المعذور
الذي يجوز له الانصراف قبل الوقت وأما اشتراط جواز الانصراف هناك بقصد الرجوع لاقامتها
وعدمه هنا فلا مر اخر وهو ان يشق الرجوع هناك (قوله) فاستوي في حقه) أي استوى
الخطاب قبل الوقت والخطاب بعده في حق بعيد الدار في إلهما إلزاميا (قوله) قطع) هل جواز كالمظهر به
او يفرق سم ولعل الاقرب الفرق بان هنا زيادة على ما هناك تاذي سيده وعدم وجوب الاحرام من اصله
(قوله) لم تلزمهم الخ) الاقرب للزوم وقافا لم سم على المنهج اه ع ش (قوله) لقيام العذر الخ) علة

نحو لزوم الجمعة في هذه الحالة فهنا فرقة على ان المراد بقوله السابق وله ان ينصرف الانصراف المانع للزوم
وهذا يندفع الاعتراض السابق بان الانصراف لا يستلزم الترك (قوله) إلا إذا تفاخس ضرره الخ) أي
كاسهال به ظن انقطاعه فحضر ثم أحس به بل لو علم من نفسه سيقه له وهو محرم في الصلاة لو مكث فله الانصراف
كما قاله الاذري ولو زاد تضررا المعذور بطول صلاة الامام كان قريبا للجمعة والمنافقين جاز له الانصراف
ايضا كما بحثه الاسنوي سواء كان أحرم معه ام لا شرح مر (واستشكل ذلك) أي جواز الانصراف قبل الوقت
(قوله) ويجاب الخ) قد يحدشه ان ذلك العذر إنما هو مانع لوجوب الحضور لمشقة ولو وجوب الاستمرار بعد ان
زاد الضرر بحيث حضوره لازية للضرر لم يبق مانعا إلا انه يرد حيث ان هذا لا يزيد على غير المعذور الذي يجوز
له الانصراف قبل الوقت لكن بشرط الرجوع لاقامتها وهذا الرجوع لوقع في المشقة قد يقال بل يزيد لان
جواز انصراف غير المعذور قبل الوقت مشروط بقصد الرجوع لاقامتها والكلام هنا في المعذور في انصرافه
على قصد الاعراض عنها راسا فليتامل (قوله) قلت لانه عهد الخ) هذا قد يدل على مخاطبة المعذورين بعد الوقت
إلزاميا وهو ممنوع إذا خوطبوا إلزاميا بعد الوقت لزومهم الحضور وليس كذلك كما هو ظاهر نعم إذا تبرعوا
بالحضور بعد الوقت خوطبوا حيث بذلك إلزاما بشرطه على هذا فاصل الاشكال ان هو لا لا خطاب
في حقهم إلزاميا قبل الحضور ولا قبل الوقت ولا بعده وإذا خوطبوا إلزاميا بعد الحضور وبعد الوقت فليخاطبوا
كذلك بعد الحضور قبله وهذا لا يندفع بما ذكره من الفرق لانه ان فرضه قبل الحضور فهو ممنوع إذا لا خطاب
قبله مطلقا او بعده فهذه التفرقة هي اول المسئلة فكيف يسوغ التمسك بها تأمل (قوله) قطع) هل جواز ا فقط
كالمظهر به او يفرق (فرع) النوم يوم الجمعة بعد العجور وقبل الزوال إذ لم يظن الانتباه منه وادراك الجمعة
هل يجب تركه يحرم التمسك به فيه نظر وقياس وجوب السعي من العجور على بعيد الدار وجوب تركه وحرمة

وليس كما لو حضر المريض مع غيره لان المانع مشقة الحضور وقد زالت بحضوره مع كونه تابعاً لهم ومتحملاً لمشقة الحضور واما مسئلتنا فليس فيها ذلك لان الفرض انهم بمحل (١٢٤) واحد كما تقرر ويؤخذ من ذلك ترجيح ما قاله السبكي انه لو اجتمع في الحبس اربعون لم تلزمهم

لعدم اللزوم (قوله) كمالو حضر المريض (الخ) أى فى محل الجمعة (قوله) ويؤخذ من ذلك (الخ) قضية الاخذ منه انه نظيره وحيث قد قياسي ما قاله الاسنوى اى الذى اعتمدته النهاية والمغنى لزومها لاربعين مرضى او عيانياً بلا قائد تيسر لهم اقامتها بمحلهم واما ما اشار اليه الشارح من الفرق بين حضور المرضى وعدم حضورهم فلا يخفى ما فيه ولا نسلم ان التبعية التى ذكرها لها مدخل فى الوجوب فليتامل سم (قوله) بل لم تجز لهم (الخ) لوجه لعدم الجواز حيث جاز التعدد وما استدلل به لا يفيد عدم الجواز (قوله) مع ان حبس الحجاج كان يجتمع فيه العدد الكثير (الخ) لعلمهم منعوا من اقامتها وهى وقائع حالية محتملة سم (قوله) فقول الاسنوى (الخ) اعتمدته النهاية والمغنى كما سر (قوله) لان الحبس عذر مسقط (الخ) للاسنوى ان يقول إنما يسقط إذا احتج بالحضور محل آخر لا مطلقاً فهو عذر مسقط للحضور ولا لفعل الجمعة فى محلهم فلا استدلال بانه عذر مسقط استدلالاً ساقط بل لا منشأ له الا لالتباس سم (قوله) به يدفع قوله ايضاً (الخ) اعتمدته مر اللزوم سم عبارة النهاية وحيث قد فيتجه وجوب النصب على الامام اه اى نصب الخطيب والامام ع ش (قوله) من يقيم (الخ) اى اماماً يقيم الخ ع ش (قوله) لا ينافى ذلك اى اللزوم (قوله) بما يأتى اى فى الشرط من شروط الصحة (قوله) والزمانة عطف على الهرم (قوله) والعامة اى الا فى قول المتن (مركباً) اى مملوكاً او مؤجراً او معاراً ولو ادعى كفى المجموع عن اية مغنى (قوله) لم يزر به (الخ) اى لا يخل بمروءته عادة قال ع ش هو نعت لقوله ولو ادعى اه وهو ظاهر صنيع الشارح كالتبعية ويجوز كونه نعتاً لمركباً وعلى كل فضمير به لمن ذكر من الشيخ الهرم والزمن وضمير ركو به للادى على الاول وللركب المغنيا بقوله ولو ادعى على الثانى (قوله) كما هو ظاهر اى التقييد بعدم الازراء (قوله) باعادة (الخ) يجوز تعلقه بالغاية لا باصل الكلام فتشمل العبارة حيث تذا الملك والاعارة والاجارة لغير الادى لكن سكوته عن الملك فى الادى كعبده فيه نظر سم وقد يمنع السكوت فتدبر (قوله) اى لا منة فيها (الخ) فلو وهب له مركوب لم يجب قبوله مغنى وع ش وشيخنا ونقله سم عن مر واقره (قوله) واجارة الى قوله وان قرب فى النهاية (قوله) واجارة (الخ) وهل يجب السؤال فى العبارة وكذا الاجارة فيه نظر والذى يظهر الوجوب كفى طلب الماء فى التيمم وقد يفرق بوجود البديل هنا بر ماوى اه بجيرى (قوله) فاضلة عما يعتبر فى الفطرة (الخ) ينبغى وعن ديه ع ش (قوله)

التسبب فيه وبادر مر بالمنع وحاول الفرق بما لم يتضح فليحذر (قوله) ويؤخذ من ذلك (الخ) قضية الاخذ منه انه نظيره وحيث قد قياسي ما قاله الاسنوى لزومها لاربعين مرضى او عيانياً بلا قائد تيسر لهم اقامتها بمحلهم واما ما اشار اليه الشارح من الفرق بين حضور المرضى وعدم حضورهم فلا يخفى ما فيه ولا نسلم ان التبعية التى ذكرها لها مدخل فى الوجوب فليتامل (قوله) انه لو اجتمع فى الحبس اربعون لم تلزمهم (الخ) والحبس كما قال الغزالي عذر ان منعه الحالك وله ذلك لمصلحة رها او لا فلا وان اقي البغوى بوجوب اطلاقه لفعلها وذكر الرافعى فى الجاعة انه عذر ان لم يقصر فيه فيكون هنا كذلك شرح مر (قوله) بل لم تجز لهم (الخ) لوجه لعدم الجواز حيث جاز التعدد وما استدلل به لا يفيد عدم الجواز (قوله) مع ان حبس الحجاج كان يجتمع فيه العدد الكثير من العلماء وغيرهم لعلمهم منعوا من اقامتها وهى وقائع حالية محتملة (قوله) فقول الاسنوى القياس انها تلزمهم (الخ) ويبقى النظر فى انه اذا لم يكن فيهم من يصلح فهل يجوز لو احدهم من البلد التى لا يعسر فيها الاجتماع اقامة الجمعة لهم لانها جمعة صحيحة ومشروعة ام لا لاننا جازناها للضرورة ولا ضرورة فيها الاوجه الاول شرح مر (قوله) لان الحبس عذر مسقط للاسنوى ان يقول إنما يسقط إذا احتج بالحضور محل آخر لا مطلقاً فهو عذر مسقط للحضور ولا لفعل الجمعة فى محلهم فلا استدلال بانه عذر استدلالاً ساقط بل لا منشأ الا لالتباس (قوله) به يدفع قوله ايضاً يلزم الامام (الخ) اعتمد مر اللزوم (قوله) باعادة (الخ) يجوز تعلقه بالغاية لا باصل الكلام فتشمل العبارة الملك والاعارة والاجارة لغير الادى لكن سكوته عن الملك فى الادى كعبده

بل لم تجز لهم اقامة الجمعة فيه لقيام العذر بهم وايده بانه لم يعد فى زمن اقامتها فى حبس مع ان حبس الحجاج كان يجتمع فيه العدد الكثير من العلماء وغيرهم فقول الاسنوى القياس انها تلزمهم لجواز التعدد عند عسر الاجتماع فعند تعذره اولى فيه نظر لان الحبس عذر مسقط وبه يدفع قوله ايضاً يلزم الامام ان ينصب من يقيم لهم الجمعة اه ولو قيل لو لم يكن بالبلد غيرهم وامكنهم اقامتها بمحلهم لم تتم لم يعد لانه لا تعدد هنا والحبس إنما يمنع وجوب حضور محلها وقول السبكي المقصود من الجمعة اقامة الشعائر لا ينافى ذلك لان اقامته موجودة هنا الا ترى ان الاربعين لو اقاموها فى صفة بيت واغلقوا عليهم بابها صحت وان فوتوها على غيرهم كما يعلم بما يأتى (وتلزم الشيخ الهرم والزمن) يعنى من لا يستطيع المشى وان لم يوجد حقيقة الهرم وهو اقصى الكبر والزمانة وهى الابتلاء والعامة (ان وجدوا مركباً) ولو ادعى لم يزر به ركو به كما هو ظاهر باعادة اى لا منة فيها بان تفقت المنفعة جداً فيما يظهر ويحتمل انه فى الادى

لا فرق اخذاً بما يأتى فى بذل الطاعة لله محض وبالحج وعلله باعتياد المساحة بالارتفاق فى بدن الغير ما لم يعتد به فى ماله كشقة وقد يفرق بأن الحج بمحاطة اكثر لانه لا يجب فى العمر الا مرة ولا يجزى عنه او اجارة باجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر فى الفطرة كما هو

عليهما كشقة المشى في
الوحل إذ لا ضرر
(والاعشى يحد قاندا) ولو
بأجرة مثل كذلك فإن
فقدته أو وجدته بأكثر من
أجرة المثل أو بها وفقدتها
أو لم تفصل عماس لم يلزمه
وإن اعتاد المشى بالعصا كما
قاله جمع منهم المصنف في
تعليقه على التنبيه خلافا
لآخرين وإن قرب الجامع
منه خلافا للأذرعى لأنه
قد تحدث حفرة أو تصدده
دابة فيضرب بذلك (وأهل
القرية) مثلا (إن كان
فيهم جمع تصح) أى تنعقد
(به الجمعة) لجمعهم
شرائط الوجوب
والانعقاد الآتية بأن
يكونوا أربعين كاملين
مستوطنين لومتهم الجمعة
خلافا لآبى حنيفة لا إطلاق
الأدلة بل يحرم عليهم
تعطيل محله من إقامتها
والذهاب إليها في بلد أخرى
وإن سمعوا النداء خلافا
لجمع رأوا أنهم إذا سمعوه
يتخيرون بين أى البلدين
شاؤا (أو) ليس فيهم جمع
كذلك ولو بأن امتنع بعض
من تنعقد به منها كما هو
ظاهر لكن (بإفهم) يعنى
معتدل السمع منهم إذا
أصغى إليه ويعتبر كونه
في محل مستو ولو تقديرا
أى من آخر طرف

كشقة المشى الخ) فإن شق عليها مشقة شديدة لا تحتل غالبا فلا وإن لم يبع التيمم نهاية قول المتن (والاعشى
يحد الخ) أى في محل يسهل عليه تحصيله منه عادة بلا مشقة عرش (قوله قاندا) أى تليق به مرافقته فيما يظهر
لأنه فاسق شوبرى أه بجرى (قوله ولو بأجرة مثل) أى أو متبرعا أو ملوكا له نهاية ومغنى وشرح المنهج
(قوله كذلك) أى وجدها فاضلة عما يعتبر في الفطرة نهاية أى وعن دينه عرش (قوله وإن قرب الجامع الخ)
المتجه وجوب الحضور إذا قرب بحيث لا يناله ضرر نهاية ومغنى وسم وشيخنا (قوله مثلا) أى ومثل
القرية البلدة (قوله أى تنعقد) إلى قوله ومن ثم في المغنى لا قوله ولو بأن امتنع إلى المتن وقوله أى من آخر
إلى المتن ولفظة أن في قوله وإن لم يكن على عال وإلى قوله ولا تسقط في النهاية إلا ما ذكر (قوله لومتهم الخ)
جواب أن كان الخ (قوله بل يحرم الخ) أى وتسقط عنهم الجمعة بفعلهم لها في بلد أخرى نهاية ومغنى قال عرش
ويجب على الحائز منهم من ذلك ولا يكون قصد المبيع والشرا في المصر عند رافى تركهم الجمعة في بلدتهم إلا
إذا ترتب عليه فساد شئ من أموالهم أو احتاجوا إلى ما يصرفونه في نفقة ذلك اليوم الضرورية ولا يكفون
الاقتراض أه (قوله تعطيل محله الخ) ولو صلاها إلا يرون في قرية أخرى ثم حضروا قريبتهم وأعادوها
فها فينبغي صحة تلك الاعادة هل يسقط عنهم أثم التعطيل أو تدفعه إذا قصدوا ابتداء أن يعودوا إلى قريتهم
لأعادتها فيه نظر سم وأهل الأقرب الثاني إذ قد يعرض لهم بعد قصد الاعادة ما يمتنع عنها فلا يمنع ذلك
القصد إلا أثم (قوله والذهاب إليها في بلد أخرى) ظاهر وإن كان الذهاب قبل الفجر وسياق في باب الحج في
هاتين شرح قول المصنف وأن يخرجهم من غدا إلى متى ما يتعلق به وقد يستدل على جواز الذهاب قبل الفجر
وإن تعطلت الجمعة بعدم الخطاب قبل الفجر ويحاج بان المراد ليس لهم الذهاب والاستمرار إلى فواتها بل
يلزمهم العود في وقتها لفعالها وقدمال مر بعد البحث معه إلى امتناع الذهاب قبل الفجر بالمعنى المذكور
سم ولا يخفى قوة الاستدلال وبعد الجواب ثم رابته فيما أتى في بحث حرمة السفر بعد الزوال ذكر ما رجح
الجواز والاستمرار معا ويأتى هناك أيضا عن الكردى عنه في شرح أبى شجاع وعن ابن الجبال ما يوافق
(قوله ولو بأن امتنع الخ) توقف فيه مر وجوز ما هو الاطلاق من أنه حيث كان فيهم جمع تصح به الجمعة ثم
تركوا إقامتها يلزم من إرادها السعى إلى القرية التي يسمع نداءها لأنه معذور في هذه الحالة لأنه يبلد الجمعة
والمانع من غيره بخلاف ما إذا لم يكن فيهم جمع تصح به الجمعة لأن كل واحد في هذه الحالة مطالب بالسعى إلى
ما يسمع نداءه وهو محل جمعة أصالة سم (قوله يعنى معتدل السمع الخ) أى وإن كان واحدا نهاية ومغنى (قوله
إذا أصغى إليه) أى فالدار على البلوغ بالقوة حلي (قوله ويعتبر كونه في محل مستو الخ) قال ابن الرفعة سكتوا
عن الموضع الذى يقف فيه المستمع والظاهر أنه موضع إقامة راسى ومال مر إلى هذا الظاهر وقال سمع من
موضع إقامته وجب عليه ومن لا فلا سم على المنهج أه عرش أقول ويخالف ذلك قول الشارح أى من آخر
طرف الخ وأيضا يلزم على الظاهر المذكور أن بعضهم يجب عليه الجمعة وبعضهم لا يجب عليه وكلام الشارح
والنهاية والمغنى كالصريح بل صريح في أنه يجب على كلهم بسماع بعضهم (قوله من آخر طرف الخ) صفة محل

فيه نظر (قوله بأجرة الخ) فلو وهب له مركوب لم يجب قبوله للثمة مر (قوله وإن قرب الجامع منه الخ) المتجه
وجوب الحضور إذا قرب بحيث لا يناله ضرر شرح مر (قوله والذهاب إليها في بلد أخرى) ظاهر وإن كان
الذهاب قبل الفجر وسياق في باب الحج في قول المصنف وإن يخرجهم من غدا إلى متى ما نفعه وإن يخرج
بهم في غير يوم الجمعة وفيه وإن لم تلزمهم ولا فصيل لفجر مالم تعطل الجمعة بمكة انتهى وسياق في هامشه
ما يتعلق به وقوله مالم الخ يحتمل أن معناه أنها إذا تعطلت بسبب غير جاز أن يخرج بعد الفجر لأن معناه أنها
إذا تعطلت بسبب خروجه قبل الفجر امتنع فليراجع وقد يستدل على جواز الذهاب قبل الفجر وإن تعطلت
الجمعة بعدم الخطاب قبل الفجر ويحاج بان المراد أنه ليس لهم الذهاب والاستمرار إلى فواتها بل يلزمهم
العود في وقتها لفعالها وقدمال مر بعد البحث معه إلى امتناع الذهاب قبل الفجر بالمعنى المذكور (قوله
أوليس فيهم جمع كذلك) ولو بأن امتنع بعض من تنعقد به الخ توقف فيه مر وجوز ما هو الاطلاق من

مستوى الخ عبارة البجيرى والمراد بلغة ذلك وهو واقف طرف بلده الذى يلى المؤذن بان يكون فى محل لا تقصر فيه الصلاة (عما يلى) الاولى حذف بما قول المتن (صوت) وإن لم يميز الكلمات والحروف حيث علم انه نداء للجمعة مر اسم عبارة النهاية والامدادو يعتبر فى البلوغ العرف أى بحيث يعلم منه ان ماسمعه نداء جمعة وان لم يميز كلمات الاذان فيما يظهر خلافا لمن شرط ذلك اه قول المتن (عال) صادق بالمفرد بحيث يسمع من نصف يوم وهو مشكل من حيث المعنى لما فيه من الحرج فليتأمل ثم رايته فى شرح العباب قيده بالمعتدا وافاد انه غالبا لا يزيد على نحو ميل بصرى عبارة الكردى على بافضل قوله على الصوت أى معتدل فى العلو قال فى الايعاب لا كالعباس فقد جاء عنه ان صوته سمع من ثمانية اميال اه اقول افاد قيد الاعتدال هنا قول الشارح عرفا (قوله إذا كان يؤذن الخ) الاولى تركه لايهامه واغنا سابقه عنه بصرى (قوله) وان لم يكن على عال) هذه المبالغة تقتضى اللزوم عند سماع الاذان على العالى وان كان لا يسمعه لو كان على الارض ويخالفه قولهم والمعتبر كون المؤذن على الارض لا على عال انتهى فكان ينبغى اسقاط الواو أى كما اسقطه النهاية والمعنى اللهم الا ان تجعل واو الحال سم (قوله كطبرستان) هى بفتح الباء وكسر الراء وسكون السين اسم بلاد بالعجم مصباح اه ع (قوله لا نا الخ) لتعليل لقوله سواء الخ (قوله فى هدو) للاصوات الخ) وإنما اعتبر سكون الاصوات لانها تمتنع من الوصول وسكون الارياب لانها تارة تعين عليه وتارة تمتنع منه بجيرى ونهاية قول المتن (من طرف يليهم الخ) ضابطه ما تصح الجماعة فيه بان تمتنع القصر قبل مجاوزته ع ش وشورى قول المتن (لزمهم) ولو سمع المعتدل النداء من بلدين فحضور الاكثر جماعة اولى فان استويا فالوجه مراعاة الاقرب كظهيره فى الجماعة ويحتمل مراعاة الابعد لكثرة الاجرنهاية ومعنى (قوله اربعون) الاولى الاربعون بالتعريف أى اربعون كاملون مستوطنون (ولو استوتوا سمعوا) المراد لو فرضت مسافة انخفاضا ممتدة على وجه الارض وهى على اخرها لسمعت هكذا يجب ان يفهم فليتأمل وقيس عليه نظيره فى الاولى كذا بخط شيخنا الشهاب البرلسى بهامش المحلى وهو حق وجيه وان تبادر من كلام الشارح ان المراد ان تفرض القرية على اول المستوى فلا تحسب مسافة الانخفاض فى الثانية ولا العلو فى الاولى لان فى هذا انظر الا يتخفى اذ يلزم عليه الوجوب فى الثانية وان طالت مسافة الانخفاض بحيث لا يمكن ادراك الجماعة مع قطعها وعدم الوجوب فى الاولى وان قلت مسافة الارتفاع بحيث يمكن الادراك مع قطعها ولا وجه لذلك ثم رايته شيخنا الشهاب الرملى اقتصر فى فتاويه على ان المفهوم من كلامهم ما تقدم انه المتبادر من كلام الشارح سم على حج وعبارته على المنهج عقب ذكر كلام البرلسى المتقدم واعتمد مر كايه نحو هذا وهى مخالفة لما فى الشرح مر والاقررب ما فى سم ووجهه ان المدار على المشقة

انه حيث كان فيهم جمع تصح به الجماعة ثم تركوا اقامتها لم يلزم من ارادها السعى إلى القرية التى يسمع نداءها لانه معذور فى هذه الحالة لانه ببلد الجماعة والمانع من غيره بخلاف ما إذا لم يكن فيهم جمع تصح به الجماعة لان كل واحد فى هذه الحالة مطالب بالسعى إلى ما يسمع نداءه وهو محل جمعه (قوله فى المتن صوت) أى وان لم يميز الكلمات والحروف حيث علم انه نداء الجماعة مر (قوله وإن لم يكن على عال) هذه المبالغة تقتضى اللزوم عند سماع الاذان على العالى وان كان لا يسمع لو كان على الارض ويخالفه قول الروض كغيره والمعتبر نداء صيت يؤذن كعادته وهو على الارض لا على عال انتهى فكان ينبغى اسقاط الواو اللهم إلا ان تجعل واو الحال فليتأمل (ولو استوتوا سمعوا) المراد لو فرضت مسافة انخفاضا ممتدة على وجه الارض وهى على اخرها لسمعت هكذا يجب ان يفهم فليتأمل وقس عليه نظيره فى الاولى كذا بخط شيخنا الشهاب البرلسى بهامش المحلى رحمه الله وهو حق وجيه وان تبادر من كلام الشارح ان المراد ان تفرض القرية على اول المستوى فلا تحسب مسافة الانخفاض فى الثانية ولا العلو فى الاولى لان فى هذا انظر الا يتخفى اذ يلزم عليه الوجوب فى الثانية وإن طالت مسافة الانخفاض بحيث لا يمكن ادراك الجماعة مع قطعها مثلاً وعدم الوجوب فى الاولى وان قلت مسافة الارتفاع بحيث لا يمكن الادراك مع قطعها ولا وجه لذلك فان قلت يشترط فى

عما يلى بلد الجمعة كما هو ظاهر (صوت عال) عرفا من مؤذن بلد الجمعة إذا كان يؤذن كعادته فى علو الصوت فى بقية الايام وان لم يكن على عال سواء فى ذلك البلد الكثيرة التخل والشجر كطبرستان وغيرها لانا نقدر البلوغ بتقدير زوال المانع كما صرح به قولهم (فى هدو) للاصوات والرياح (من طرف يليهم لبلد الجمعة لزمهم) لخبر الجماعة على من سمع النداء وهو ضعيف لكن له شاهد قوى كما بينه البيهقى (ولما) يكن فيهم اربعون ولا بلغهم صوت وجدت فيه هذه الشروط (فلا) تلزمهم لعذرهم وأفهم قولنا ولو تقدير انه لو علت قرية بقلة جبل وسمعوا ولو استوتوا لم يسمعوا أو انخفضت فلم يسمعوا ولو استوتوا سمعوا وجبت فى الثانية دون الاولى نظر التقدير الاستواء بان يقدر نزول العالى وطلوع المنخفض

وعدمها ع ش وقوله مخالفة لما في الشرح لى شرح م الصريح فيما يتبادر من كلام التحفة عبارته م ر
 وهل المراد بقولهم لو كان بمنخفض لا يسمع النداء ولو استوت لسمعه الخ أن تبسط هذه المسافة وأن يطالع
 فوق الأرض مسامتا لما هو فيه المفهوم من كلامهم المذكور الاحتمال الثاني كما افاده الودرحه الله تعالى
 في فتاويه انتهت وفي البجيرى عن الحلبي والحفنى إعتاده أى ما في النهاية من ترجيح الاحتمال الثاني وفي
 السكردى بعد سرد عبارتي سم والنهاية مانصه فتلخص أن التحفة والنهاية متفقان وأن ابن قاسم مال في
 حواشي التحفة إلى ما قاله وأشار للرجوع عن موافقة البرلسي هو قوله وأن ابن قاسم مال الخ فيه نظر ظاهر
 كما يظهر بالتأمل في عبارته المتقدمة (قوله مسامتا لبلد النداء) ينبغي تنازع نزول وبلوغ ^(١) فيه سم
 (قوله نظر التقدير الاستواء الخ) أى والخبر السابق محمول على الغالب معنى ونهاية (قوله ولمن) أى لاهل
 القرية الذين يبلغهم النداء نهاية ومعنى (قوله حضر والعيد الخ) أى بقصد صلاة العید بان توجهوا إليها
 بنيتها وإن لم يدركوها وأما لو حضر والبيع أسبابهم فلا يستطعنهم الحضور سوا مرجعوا إلى محلهم أم لا
 ع ش قال البجيرى أى ولو صلوا ورجعوا إلى محلهم هو فيه وقفة ويظهر أن النشر بك هنا لا يصير كافى
 لظايره فليراجع (قوله قبل دخول وقتها) أى فإن دخل وقت الجمعة عقب سلامهم من العيد مثلا لم يكن لهم
 تركها كما استظهره الشيخ نهاية ومعنى (قوله وعدم العود لها الخ) فتستثنى هذه من إطلاق المصنف معنى
 ونهاية (قوله) مطلقا ظاهره سواء نداء ببلدته التى سافر منها ونداء غير ها وجرى على هذا الظاهر العزى
 فقال ومن هذا ما يقع في بلاد الريف من أن الفلاحين يخرجون للحصاد من نصف الليل ثم يسمعون النداء
 من بلدهم أو من غير ها فتجب عليهم الجمعة فيما يسمعون منه النداء والمعتمد ما قاله الحلبي ووافقه العناني
 من عدم الوجوب على نحو الحصادين إذا خرجوا قبل الفجر إلى مكان لا يسمعون فيه نداء بلدتهم وإن سمعوا
 نداء غير ها لانه يقال لهم مسافرون والمسافر لا تجب عليه الجمعة وإن سمع النداء من غير بلدها بجيرى
 بتصرف ويأتى عن سم ما يوافقه أى الحلبي وعبارة السكردى قوله مطلقا أى سواء كان السفر للعيد أو غيره
 لكن يلزم أن يقيد هذا بمن انقطع سفره في المحل المنتقل اليه بأن يقصد السفر أكثر من ذلك المحل لثلا
 يتأفى ما من سقوط الوجوب ببلوغه إلى خارج السور أو العمران اه (لانه) أى محل السماع (معها) أى
 مع بلدة الجمعة التى سافر منها بالنسبة إليها (كحجتها منها) أى فكانه لم يسافر وهذا التعليل ظاهر فيما مر
 عن السكردى من تفسير الإطلاق عن الحلبي من تخصيص الوجوب وعدم السقوط بمن يسمع نداء بلدتهم
 ويأتى عن سم ما يوافقه أى الحلبي (قوله وإن لم تنعقد به) إلى قوله فان هناك بدلا فى المعنى إلا قوله كما فى
 اصله إلى ذلك وقوله فان فرض إلى ما إذا وكذا في النهاية إلا قوله أما إذا إلى المان (قوله فقيم لا يجوز الخ)
 أى بان أقام أو نوى إقامة أربعة أيام بخلاف ما إذا كانت المدة دون ذلك فان له حكم المسافرين ولا تلزمه
 الجمعة بصرى وقوله إقامة أربعة أيام الخ أى أو إقامة مطلقة (قوله لدخول وقتها) أى لوجوبها عليه بمجرد دخوله
 فلا يجوز له تفويتها بالسفر نهاية (قوله بان يغلب على ظنه الخ) لو تبين خلاف ظنه بعد فلا ثم والسفر غير
 معصية كما هو نعم إن أمكن عوده وإدراكها فينتجه وجوبه سم وع ش (قوله وهو الخ) أى الظن
 الغالب وظاهره أن مجرد الظن لا يكفي هنا ويأتى عن ع ش ما يؤيده لكن قضية ما يأتى في محترز غلبة الظن
 أنه يكفي فليراجع (قوله ويريدون الظن) أى غلبة الظن معنى (قوله الظن) الأولى ما يشمل الظن
 بصرى (قوله ويجوز القضاء بالعلم) أى بالظن أن تلك الواقعة كذلك ولكن لا بد من كونه ظنا غالبا

الوجوب في الثانية إمكان الادراك أو لا فلا وجوب فيها قلت فاما أن نشترط في عدم الوجوب في الأول عدم
 إمكان الادراك أو لا ثبت الوجوب فلا وجه للتفرقة بين الصورتين على هذا التقدير لا ستوا لهما على فى المعنى
 وأما أن نشترط فيه ذلك بل نقول عدم الوجوب ثابت مطلقا بخلاف الوجوب في الثانية فهم ذاعا لا وجه له
 كما لا يخفى فليتأمل ثم رايت أن شيخنا الشهاب الرملى اقتصر في فتاويه على أن المفهوم من كلامهم ما تقدم أنه
 المتبادر من كلام الشارح (قوله مسامتا) ينبغي تنازع نزول وبلوغ فيه (بان يغلب على ظنه ذلك) لو تبين

مسامتا لبلد النداء ولمن
 حضروا العيد الذى وافق
 يومه يوم الجمعة لا نصراف
 بعده قبل دخول وقتها
 وعدم العود لها وإن سمعوا
 تخفيفا عليهم ومن ثم لولم
 يحضروا لزمهم الحضور
 للجمعة على الأوجه ولا
 تسقط بالسفر من محلها
 محل يسمع أهل النداء
 مطلقا عندهما لانه معها
 كحجتها منها (ويحرم على
 من لزمته) الجمعة وإن لم
 تنعقد به كقيم لا يجوز
 له القصر (السفر بعد
 الزوال) لدخول وقتها
 إلا أن تمكنه الجمعة أى
 يتمكن منها بأن يغلب على
 ظنه ذلك وهو مراد
 المجموع بقوله يشترط
 علمه إدراكها إذ كثيرا
 ما يطلقون العلم ويريدون
 الظن كقولهم يجوز الأكل
 من مال الغير مع علم رضاه
 ويجوز القضاء بالعلم (فى
 طريقه) أو مقصده كما باصه
 (١) قوله وبلوغ كذا
 بخطه ولعل الصواب وطلوع
 اه من هامش الاصل

وحذله لفهمه بما قبله وذلك لحصول (٤١٩) المقصود وقيد صاحب التعجيز بحثا بما إذا لم تبطل بسفره جمعة بلده بان كان تمام الاربعين

كان حصل عنده بقرينة قوية نزله منزلة العلم فاحفظه فانه دقيق عش (قوله وحذله) أى قوله أو مقصده (لفهمه ما قبله) أى من قوله فى طريقه (قوله وذلك وقوله وقيد) أى الاستثناء (قوله عامر انفا) أى فى شرح واهل القرية الخ (قوله بخلاف المسافر) حاصله ترجيح جواز سفره لحاجة وإن تعطلت الجمعة لكن هل يختص ذلك بالواحد ونحوه أو لا فرق حتى لو سافر الجميع لحاجة وكان امكنتهم فى طريقهم كان جائزا وإن تعطلت الجمعة فى بلدهم ويخص بذلك ما تقدم من تحرير تعطيلها فى محلهم فيه نظر والوجه أنه لا فرق سم على حج وقديقال لا وجه للتردد فى ذلك لأنه حيث كان السفر لعذر مرخصا فى تركه فلا فرق فى ذلك بين الواحد وغيره عش (قوله لكن الفرق الخ) وفاقا للنهاية والمعنى كأنهم (قوله لها) متعلق بقول المتن تخلفه سم (قوله وايد) أى ايدا لاسنوى البحث (قوله فان هناك الخ) ولا بن الرفعة ان يقول لا جدوى له بعد اشتراكهما فى ان كلا يقوم مقام الواجب عند العذر نعم فرق بينهما بغير ذلك وهو ان الظاهر يتكرر فى كل يوم وليلة بخلاف الجمعة وانه يغتفر فى الوسائل ما لا يغتفر فى المقاصد سم وعبرة البصرى وولك ان تقول يؤيد بحث ابن الرفعة انهم جعلوا من جملة اعذار الجمعة نحو ايناس المريض ولا شك ان الوحشة أولى لكونها عذرا منه فليتأمل بانصاف اه وقوله ولا شك الخ محل تأمل (قوله ومعناه) أى كون الظاهر اصلا لا بدلا (قوله حيثئذ) يفتى عنه قوله لتعذر فرضه الخ (قوله ان قولهم الا فى شروط الصحة فى شروط صحة الجمعة (قوله تجوز) أى والمراد القضاء اللغوى (قوله فى قوله) أى الآتى آنفا فى شروط الصحة قول المتن (وقبل الزوال الخ) وأوله الفجر ولو سافر يوم الجمعة بعد الفجر ثم طرأ عليه جنون أو موت فالظاهر سقوط الاثم عنه كما إذا جامع فى نهار رمضان أو وجبنا عليه الكفارة ثم طرأ عليه الموت أو الجنون شرح مر أقول فيه نظر لتعديه بالاقدام فى ظنه يؤيد عدم السقوط مالموطى زوجته بظانها اجنبية فان الظاهر عدم سقوط الاثم بالتبين والفرق بين الكفارة والاثم ظاهر فليتأمل اللهم إلا ان يريد بسقوط الاثم انقطاعه لا ارتفاعه من أصله وقديقال ينبغى سقوط اثم تضییع الجمعة لا اثم قصد تضییعها سم وعش قول المتن (كعبده) بالجرو والنصب والاول منقول من خط المصنف عش (قوله فى التفصيل) إلى قوله اما للمسافر فى النهاية والمعنى الا قوله لخبر إلى المتن وقوله او لا نقاذ نحو مال وقوله بسند ضعيف جدا (قوله فى التفصيل المذكور) أى فان امكنته الجمعة فى مقصده وطريقه او تضرر بالتخلف عن الرفعة جاز ولا فلا معنى ونهاية قول المتن (فى الجديد) والتقديم ونص عليه فى رواية حرمة من الجديد انه يجوز لأنه لم يدخل وقت الوجوب وهو الزوال معنى ونهاية قول المتن (سفر امباحا) أى كسفر تجارة ويشمل المسكروه كما قاله الاسنوى كسفر منفرد نهاية ومعنى (لان الجمعة الخ) الاولى ذكره عقب قول المتن فى الجديد كفاية ونهاية والمعنى (مضافة إلى اليوم) اخذ بعضهم من ذلك انه يحرم النوم بعد الفجر على من غلب على ظنه عدم الاستيقاظ قبل فوت الجمعة ومنعه مر أقول وهو ظاهر ويدل له جواز انصراف المعذرين من المسجد قبل دخول الوقت اقيام العذر بهم عش

خلاف ظنه بعد السفر فلا اثم والسفر غير معصية كما هو ظاهر نعم إن أمكن عودده وادرا كما في تيجوه وجوب ذلك ولو سافر يوم الجمعة بعد الفجر ثم طرأ عليه جنون أو موت فالظاهر سقوط الاثم كما إذا جامع فى نهار رمضان أو وجبنا عليه الكفارة ثم طرأ عليه الموت أو الجنون يلزمه ان يقول بسقوط الاثم فى مسئلة الجماع المذكور شرح مر أقول فيه نظر لتعديه بالاقدام فى ظنه يؤيد عدم السقوط مالموطى زوجته بظانها اجنبية فان الظاهر عدم سقوط الاثم بالتبين والفرق بين الكفارة والاثم ظاهر فليتأمل اللهم إلا ان يريد بسقوط الاثم انقطاعه لا ارتفاعه من أصله وقديقال ينبغى سقوط اثم تضییع الجمعة لا اثم قصد تضییعها اه (بخلاف المسافر) حاصله ترجيح جواز سفره لحاجة وإن تعطلت الجمعة لكن هل يختص ذلك بالواحد ونحوه أو لا فرق حتى لو سافر الجميع لحاجة جاز وكان امكنتهم فى طريقهم كان جائزا وإن تعطلت الجمعة فى بلدهم ويخص بذلك ما تقدم من تحرير تعطيلها فى محلهم فيه نظر والوجه أنه لا فرق (لها) يتعاق بقول المتن تخلفه (قوله لوضوح الفرق) قد يقال لابن الرفعة ان يقول لا جدوى للفرق بان الظاهر اصل لا بدلا بخلاف

وكأنه أخذه ماسرا فنام حرمة تعطيل بلدهم عنها لكن الفرق واضح فان هؤلاء معطلون بغير حاجة بخلاف المسافر فان فرض ان سفره لغير حاجة اتجه ما قاله وان تمكن منها فى طريقه أما إذا لم يغلب على ظنه ذلك بان ظن عدمه أو شك فيه فلا يجوز سفره (أو) يتضرر بتخلفه عن الرفعة لها فلا يحرم إن كان غير سفر معصية دفعا لضرره وقضيته أن مجرد الوحشة غير عذر وهو متجه وان صوب الاسنوى بحث ابن الرفعة باعتباره وايد به لايحجب السفر للماء حيثئذ لوضوح الفرق فان هناك بدلا لا هنا وليس الظاهر بدلا عن الجمعة بل كل اصل فى نفسه ومعناه انه لا يخاطب بالظاهر مادام مخاطبا بالجمعة بل عند تعذرهما لا بدلا عنها لان القضاء إذا لم يجب إلا بخاطب جديد فأولى اداء آخر غايته ان الشارع جعله حيثئذ فرض الوقت لتعذر فرضه الاول وبهذا يعلم ان قولهم الا فى بل تقضى ظهرا فيه تجوز وان الرفع فى قوله جمعة صحيح لما علم مما تقرر ان الظاهر ليست قضاء عنها (وقبل الزوال كعبده) فى التفصيل المذكور (فى الجديد) ان كان سفر امباحا

وظاهره انه لا يلزمه قبله وإن لم يدرك الجمعة الا به (وان كان طاعة) مندوباً وأوجباً (جاز) قطعاً خبر فيه لكنه ضعيف (قلت الاصح ان الطاعة كالمباح والله اعلم) فيحرم نعم ان احتاج السفر لادر الكنحو ووقوف عرفة ولا نقاذنحو (١٧٦ ع) مال او اسير جاز ولو بعد الزوال بل

بحذف وتقدم عن شيخنا ما وافقه (قوله وظاهره الخ) أي التعليل المذكور (قوله لابه) أي بالسعي قبل الفجر (قوله مندوباً وأوجباً) كسفر زيارة قبره صلى الله عليه وسلم وسفر حج نهاية ومعنى (قوله فيحرم) أي التفصيل المذكور سم (قوله كنحو ووقوف عرفة الخ) وما دخل بالنحو ومنع وطء الكفار اناحية من دار الاسلام ولا يبعد ان يدخل به رد زوجته الناشئة (قوله او نحوه) أي كادر الكفارة قسم أي وانقاذناحية وطئها الكفار معنى ونهاية (قوله ويكره السفر الخ) ولا يحرم هل وان تعطلت بخروج جمعة بلده فيه خلاف فاطلق الشارح امتناع السفر من مكة يوم التروية إذ لم يبق بها من تنعقد به الجمعة في حاشية الايضاح ومختصره وفي الحج من شرح مختصر الايضاح وجري عليه الجمال الرمي وابن علان في شرحهما على الايضاح والاستاذ ابو الحسن البكري في شرح مختصره وهو ظاهر كلام الشارح في الحج من التحفة وقال العلامة ابن قاسم في شرح ابني شجاع ظاهر كلامهم انه حيث جاز السفر فلا فرق بين ان يترتب عليه فوات الجمعة على أهل محله بأن كان تمام الاربعين أو لا وان بحث بعضهم خلافه وظاهره أنه لا فرق بين سفر الكل أو البعض انتهى وقال ابن الجمال في شرح الايضاح التقييد ببقاء من تنعقد به لم يظرو وجهه لا يجب على الشخص تصحيح عبادة غيره فليتامل انتهى كردى على بافضل وتقدم عن عرش ما يؤيده (قوله ويكره السفر ليلة الجمعة) هذا ان قصد الفرار من الجمعة وإلا فلا ذكره الا صبيحي جرهمى (قوله دعا عليه ملكاه) فيقولان لا نجاء الله من سفره واعانه على قضاء حاجته خفي وشيخنا (قوله مطلقاً) أي سواء سافر يوم الجمعة أو قبله (قوله وحيث حرم) إلى قوله ومن ثم قالوا في المغنى الا قوله او يكون بمحل إلى رجاء (قوله) فيحسب ابتداء سفره من الآن ينبغى إذا وصل لمحل لورجعه منه لم يدركها ان ينعقد سفره من الآن وإن كانت إلى ذلك الوقت لم تفعل في محله اسم على حج اه عرش وبقيده قول الشارح الاتي او يكون بمحل لا يصل الخ (قوله كما مر ثم) أي في شرح ولو انشا السفر عاصياً ثم تاب كردى (قوله وهم بالبلد) إلى قوله ثم انتهى في النهاية الا قوله او يكون بمحل إلى رجاء وقوله ومن ثم إلى التنبيه وقوله وليس إلى وهنا (قوله وهم بالبلد) أي بلد الجمعة معنى (قوله خارجها) أي في غير بلد الجمعة معنى ونهاية (قوله بالرغبة الخ) أي او بترك الجمعة تساهلاً معنى ونهاية (قوله) ومن ثم كره اظهارها الخ) وهو كما قال الا ذكرى ظاهر اذا قاموا بها بالمساجد معنى ونهاية (بخلاف ما اذا كان ظاهر الخ) أي كالمرأة فيسن الاظهار شرح بافضل ونهاية (قوله او يكون بمحل الخ) أي فلا يسن التأخير هنا إلى الرفع سم (قوله لو اخرها) أي الجمعة (قوله لم يسن تأخير الظهر الخ) بل ينبغى حرمة حينئذ ما لم يرد فعل الجمعة سم (قوله ولا يشكل الخ) يعني ان ما هنا في المعذورين وما في قولهم لو احرم الخ في غير المعذورين فافترقا كردى (قوله ما هنا) أي من تصوير الياس بما ذكر (قوله بقولهم) أي الاتي في غير المعذورين (قوله)

التيتم بعد اشترأ كما في ان كلا يقوم مقام الواجب عند العذر فكما جاز التيمم لعذر الوحشة فملا جاز الظهر لذلك نعم فرق بينهما بغير ذلك وهو ان الظهر يتكرر في كل يوم وليلة بخلاف الجمعة وانه يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد (قوله فيحرم) أي على التفصيل (قوله او نحوه) أي كادر الكفارة لا يجب تأخير العشاء لادرأ كما كما هو ظاهر (قوله) حيث حرم عليه السفر الخ) قال في الانوار وإذا جاز لا مكانها في طريقه فعليه حضورها حيث امكن اهو كان يمكن ان لا يلزمه حضورها حيث لم يقصد تركها عند ابتداء السفر بل عرض له ذلك ان قصد لا نه حيث ساغ السفر وعدم مسافر اثبت له حكم المسافر كان الانصراف من صف القتال بمنع الاعلى قاصداً التحيز مع انه إذا انصرف بقصد التحيز لا يلزمه العود فليتامل (قوله) فيحسب ابتداء سفره من الآن ينبغى إذا وصل لمحل لورجعه منه لم يدركها ان ينعقد سفره من الآن وان كانت إلى ذلك الوقت لم تفعل في محله (قوله أو يكون بمحل لا يصل الخ) أي فلا يسن التأخير هنا إلى الرفع (قوله لم يسن تأخير الظهر قطعاً)

قطعاً كما قاله المصنف ولا يشكل ما هنا بقولهم لو احرم

(٥٣ — شرواني وابن قاسم — ثاني)

بالظهر قبل السلام ولو احتال لم يصح لان الجمعة ثم لازمة فلا ترتفع الا بيقين بخلافها هنا ومن ثم قالوا لو لم يعلم سلام الامام احتاط حتى يعلمه

أربعون كاملون الخ) يجري هذا الكلام فيما لو تعددت حيث يمتنع التعدد وجب استثنائها لوقوعها معاً أو الشك في ذلك واعتادوا عدم الاستئناف سم (قوله وإن لم يباس الخ) أي بضيق الوقت عن واجب الصلاة والخطبتين (قوله قال بعضهم) لعله أراد به الشهاب الرملي (قوله المخاطب بها يقيناً) أن أريد المخاطب بها يقيناً في الجملة لم يفدوا في هذه الحالة فهو أول المسئلة فلا يستدل به لأنه استدلال بمحل النزاع فليتامل سم (قوله فلا يخرج عنه إلا بالياس يقيناً) قد يقال الياس العادي حاصل يقيناً وهو كاف سم (قوله وليس) أي ما هنا (من تلك القاعدة) أي لا أثر للمتوقع (قوله لم يعارض متيقناً) وهنا عارضه الخ في هذا التعبير توقف ولعل حقه لم يصاحب متيقناً وهنا صاحبه الخ (قوله) وهنا عارضه يقيناً (الوجوب) فيه ما مر عن سم أنفاً (قوله فلم يخرج عنه إلا يقيناً الياس منها) نعم لو كان عدم أعادتهم لها أي الجمعة أمر أعادها بالابتحلف كما في بلدتنا بعد أقامتها أو لا اتجه فعل الظهر وإن لم يضق وقته عن فعلها كما شاهدته من فعل الوالد رحمه الله تعالى كثير أشرح مر أه سم قال ع ش قوله مر إلا يقيناً الياس الخ وهو سلام الامام منها واما قبل السلام فلم يباس لاحتمال أن يتذكر الامام ترك ركن من الأولى فتكمل بالثانية ويبقى عليه ركعة يأتي بها وقوله مر نعم لو كان الخ استدراك على ما فهم من قوله مر إلا يقيناً الياس الخ أن هؤلاء من حققهم أن لا يفعلوا الظهر إلا عند ضيق وقته بحيث لا يمكن فعل الجمعة مع خطبتها أع ش وقال الرشيدى قوله مر نعم لو كان عدم أعادتهم لها الخ أي فيما إذا قيمت جمعات متعددة لغير حاجة واحتمل سبق بعضها ولم يعلم في هذه الحالة تجب إعادة الجمعة كما يأتي ووجه تعلق هذا الاستدراك بما قبله النظر للعادة وعدمه وإن كانت صورة الاستدراك فيها إعادة الجمعة والمستدرك عليه جمعة مبتدأة وكانه أراد بالاستدراك تقييد الصورة المذكورة قبله بأن عملها إذا كانت تلك العادة يمكن تخلفها اه (قوله صرحوا بذلك الخ) فيه نظر إذ ليس في ذلك القول أنه غلم من أعادتهم ذلك سم (قوله ولو صلى) إلى المتن في المغنى والنهاية (قوله ولو صلى الظهر الخ) عبارة النهاية ولو زال العذر في أثناء الظهر قبل فوت الجمعة أجزأتهم وتسبب لهم الجمعة نعم إن بان الخشى رجلاً لزمته لتبين كونهم من أهل الكمال ولينظر فيما لو عتق العبد قبل فعله الظهر ففعلها جاهلاً بعقده ثم علم به قبل فوات الجمعة وتخلف للحرى ثم بان أن عنده ثوباً نسيه أو للخوف من ظالم أو غيرهم ثم بان غيبته ما وما أشبه ذلك والظاهر أنه يلزمه حضور الجمعة في ذلك أه أي في جميع ما ذكر ع ش (قوله ثم زال عذره الخ) مثله إذا زال في أثناء الظهر كما في الروض وغيره سم (قوله فتلزمه) أي لتبين أنه من أهل الكمال فإن لم يتمكن من فعلها فلا شيء عليه لأنه أدى وظيفة الوقت مغنى وهو ظاهر صنيع الشارح أيضاً في البجيرمي عن البرماوى وإن لم يتمكن من فعلها أعاد الظهر لتبين أنها في غير محلها ولا يلزمه قضاء كل ظهر جمعة تقدمت لوقوع ظهر التي بعدها قضاء عنها اه وفي ع ش عن سم ما يوافقه عبارة قوله مر ثم علم به قبل فوات الجمعة الخ قضيته أن ما مضى قبل يوم التمكن من فعل الجمعة لا قضاء لشيء منه لعذره لكن في سم على المنهج ما نصه من ذلك العبد إذا عتق قبل فعله الظهر وقبل فوات الجمعة لكن لو لم يعلم بعقده حينئذ واستمر مدة يصلى الظهر قبل فوات الجمعة لزمه قضاء ظهر واحد لأن أول

بل ينبغي حرمة حينئذ ما لم يرد فعل الجمعة (قوله أربعون كاملون) يعلم من أعادتهم الخ) يجري هذا الكلام فيما لو تعددت حيث يمتنع التعدد وجب استثنائها لوقوعها معاً أو الشك في ذلك واعتادوا عدم الاستئناف (قوله المخاطب بها يقيناً) أن أريد المخاطب بها يقيناً في الجملة لم يفدوا في هذه الحالة فهو أول المسئلة فلا يستدل به لأنه استدلال بمحل النزاع فليتامل (قوله فلا يخرج عنه إلا بالياس يقيناً) قد يقال الياس العادي حاصل يقيناً وهو كاف (قوله فلم يخرج عنه إلا يقيناً الياس) نعم لو كان عدم أعادتهم لها أمر أعادها بالابتحلف كما في بلدتنا بعد أقامتها أو لا اتجه فعل الظهر وإن لم يضق وقته عن فعلها كما شوهد من فعل شيخنا الشهاب الرملي كثير أشرح مر (قوله صرحوا بذلك الخ) فيه نظر إذ ليس في ذلك القول أنه علم من أعادتهم ذلك والافرض الكلام في الأفراد (قوله ولو صلى الظهر ثم زال عذره الخ) مثله إذا زال في أثناء الظهر كما في الروض وغيره (الأن كان خشي وأضح بالد كورة فتلزمه) قال في شرح العباب ويلحق به أي بالخشى

(تنبية) أربعون كاملون يعلم من أعادتهم أنهم لا يقيمون الجمعة فهل لمن تلزمه إذا علم ذلك أن يصلى الظهر وإن لم يباس من الجمعة قال بعضهم نعم إذا لا أثر للمتوقع وفيه نظر بل الذي يتجه لا لأنها الواجب أصالة المخاطب بها يقيناً فلا يخرج عنه إلا بالياس يقيناً وليس من تلك القاعدة لأنها في متوقع لم يعارض متيقناً وهنا عارضه يقيناً الوجوب فلم يخرج عنه إلا يقيناً الياس منها ثم رأيته صرحوا بذلك حيث قالوا لو تركها أهل بلد لم يصح ظهرهم حتى يضيق الوقت عن واجب الخطبتين والصلاة ولو صلى الظهر ثم زال عذره وامكنته الجمعة لم تلزمه بل تسن له إلا أن كان خشي وأضح بالد كورة فتلزمه (و) يندب (لغيره) وهو من لا يمكن زوال عذره (كالرأة والزمن) العاجز عن الركوب

ظهر فعله بعد العتق المذكور لم يصح لانه من أهل الجمعة ولم تفت والظهر الذي فعله في الجمعة الثانية وقع قضاء عن هذا الظهر وهكذا هذا هو الظاهر وفاقا لشيخنا الطبراني فلو لم يعلم انه كان يصلي قبل فوت الجمعة او بعده فلا يبعد ان الحكم كذلك لان الاصل بعد العتق هو وجوب الجمعة فليتام اه وقضيته انه لو علم بالعتق بعد فوت الجمعة وجب عليه فعل الظهر ولو بعد خروج وقته وهو ظاهر لان صلاته الاولى غير صحيحة لكنه قد يخالفه ما افهمه قول الشارح ثم علم به قبل فوت الجمعة اه ع ش (قوله وقدر عزم الخ) مع قوله الآتي اما لعزم الخ هذا التفصيل ما اختاره النووي دون ما أطلقه عن اختيار الخراسانيين وقال انه اصح من نذب التعجيل فكان مراد الشارح الاشارة الى حمل اختيارهم على التفصيل سم واعتمد المنهج والمغنى والنهاية اطلاق المنهاج عبارتهما قال في الروضة والمجموع هذا اي نذب التعجيل مطلقا هو اختيار الخراسانيين وهو الاصح وقال العراقيون هذا كالا ول فيستحب له تاخير الظهر حتى تفوت الجمعة والاختيار التوسط يقال ان كان جاز ما بانه لا يحضرها وإن تمكن منها استحب له تقديم الظهر وإن كان لو تمكن او نشط حضرها استحب له التأخير قال الاذري وما ذكره المصنف من التوسط شي ما أبداه نفسه وقوله إن كان جاز ما يرد بانه قديم له بعد الجزم بعدم الحضور وكمن جازم بشيء ثم اعرض عنه اه فالعزم ما في المتن اه بحذف (قوله او نشط) وفي القاموس والختار انه من باب علم وفي المصباح انه من باب ضرب فعلى هذا ففيه لغتان حقي اه بحري (قوله ولو فانت غير المعذور الخ) اي فانت بغير عذر بدليل العلة الاتية ولا يغني عن هذا التقييد قوله غير المعذور فتامله سم (قوله وايس منها) اي بان يسلم الامام (قوله يشبهه) اي العصيان (قوله واذا فعلها فيه) اي الظهر في الوقت مع التأخير (قوله الآن) اي بعد فوت الجمعة (قوله اي شروط غيرها) اشارة الى انه ليس لغير الجمعة شرط واحد والى ان الشرط بمعنى الشروط ويمكن الاستغناء عن التاويل المذكور بجعل الاضافة للاستغراق اي مع كل شرط من شروط غيرها ع ش (قوله شروط خمسة) لا ينافيه عددها في المنهج ستة لانه اعتبر كون العدد اربعين شرطا مستقلا بخلافه هنا ع ش قول المتن (احدها وقت الظهر) اي خلافا لالامام احمد فقال بجوازها قبل الزوال مغنى وع ش (قوله بان يبق الخ) اي يقيتا او ظنا سم وع ش (قوله ما يسعها الخ) ومعلوم انه يخرج منها بالتسليمة الاولى وعليه فلو اتى بها فدخل وقت العصر هل يمتنع عليه الاتيان بالتسليمة الثانية ام لا فيه انظر والا قرب الثاني لانها تابعة لما وقع في الوقت فليراجع ع ش اقول قياس الحديث عقب التسليمة الاولى الاولى (قوله الاتباع الخ) ولا نهما فرضا وقت واحد فلم يختلف وقتهما كصلاة الحضر والسفر مغنى ونهاية (قوله وجرى عليه الخلفاء الخ) اي فصار اجماعا فعليا (قوله ولو امر الامام) الى قوله ولو شك في النهاية الا قوله او عددها وقوله على ما قيل الى والتمام (ولو امر الامام بالمبادرة الخ) كأن المراد بالمبادرة فعله اقبل الزوال وبعد ما تأخيرها الى وقت العصر كما قال بكل منها بعض الاثمة ولا بعده وفيه وإن لم يبق له المصلي القائل بذلك لما سبق ان حكم الخلاف ظاهر او باطنا وسياق في النكاح في الوطى في نكاح بغير ولي ما يصرح بذلك وظاهر ان مثله فيما ذكر كل مختلف فيه كفعلها خارج خطة الابنية مثلا ويحتمل قيام العبارة على ظاهرها من ان المراد بالمبادرة فعلها اول الوقت وبعد ما تأخيرها الى اخر وقتها بصري وقوله ولا بعده الخ فيه وقفة ظاهرة فانهم صرحوا بانه لا يجوز لالامام ان يدعو الناس الى مذهبه وان يتعرض باوقات صلوات الناس وبانه لما يجب امتثال امر الامام باطنا اذا امر

وقد عزم على عدم فعل الجمعة وإن تمكن (تعجيلها) اي الظهر عحافظة على فضيلة أول الوقت اما لعزم على أنه إن تمكن أو نشط فعلها فيسن له تأخير الظهر للباس منها ولو فانت غير المعذور وأيس منها لزمه فعل الظهر فور الان العصيان بالتأخير هنا يشبهه بخروج الوقت وإذا فعلها فيه كانت اداء خلافا لكثيرين لان الوقت الان صار لها (ولصحتها مع شرط) اي شروط (غيرها) من الخمس (شروط) خمسة (أحدها وقت الظهر) بأن يبقى منه ما يسعها مع الخطبتين للاتباع رواه البخاري وعليه جرى الخلاف الراشدون فمن بعدهم ولو أمر الامام بالمبادرة

الفن إذا بان حرا كما هو ظاهر لنظير العلة المذكورة وبها فارق الصبي إذا صلى الظهر ثم بلغ السن أو الاحتلام قبل فوت الجمعة لانه لم يكن من أهلها حين صلى الظهر اه (قوله وقدر عزم على عدم فعل الجمعة مع قوله الآتي اما لعزم الخ) هذا التفصيل ما اختاره النووي دون ما أطلقه عن اختيار الخراسانيين وقال انه اصح من نذب التعجيل فكان مراد الشارح الاشارة الى حمل اختيارهم على التفصيل (قوله ولو فانت غير المعذور وايس الخ) اي فانت بغير عذر بدليل العلة الاتية ولا يغني عن هذا التقييد قوله غير المعذور فتامله (قوله احدها وقت الظهر) فلا تقضى جمعة هل سننها كذلك حتى لو صلى جمعة بجزئته وترك سننها حتى خرج الوقت لم

بمستحب أو مباح فيه مصلحة عامة فكيف يجب باطنا امتثال أسره بتقديم الجمعة على وقت الظهر أو تأخيرها عنه الحرام وقوله لما سياتي أن حكم الحاكم رفع الخلاف الظاهر المنع فإن الحكم الشرعي معتبر في حقيقته تعلقه بمعين وما هنا ليس كذلك بخلاف ما يأتي في النكاح وعلى فرض كونه حكماً فهو حكم فاسد موجب المحرم لا ينفذ باطناً فتعين حمل كلام الشارح على ظاهره من أن المراد بالمبادرة فعل الجمعة في أول وقت الظهر وبعدمها فعلها في آخره كما هو ظاهر صنيع النهاية وسم وصرح بقتصار عرش على هذا المراد والله اعلم (قوله بها) أو بغيرها من بقية الصلوات عرش و (قوله أو عدمها) فيه تأمل تتم على حج ولعل وجهه أنه إذا أمر بغير مطلوب لا يجب امتثاله ويرد هذا ماصراً حوايه في الاستسقاء من وجوب امتثال الإمام فيها أمر به ما لم يكن محرراً على أنه قد يكون التأخير هنا لمصلحة رآها الإمام اه عرش وقوله ما لم يكن محرراً ما شاء لمباح لا مصلحة فيه وللمسكروه وفيه نظر ظاهر كما يعلم من إجماع باب الاستسقاء (قوله فلا يجوز الشرع) إلى المتن في المغنى (قوله مع الشك) لعل المراد بالشك الاستواء مع رجحان الخروج فإن ظن البقاء فتعين الجمعة سم على المنهج وظاهره وإن لم يكن الظن ناشئاً عن اجتهاد أو نحوه وهو ظاهر لا اعتضاده بالأصل فلو أحرمت بالظهر ظناً خروجه الوقت فتبين سعيه تبين عدم انعقاد الظهر فرفضاً وقع فلا مطلقاً لم يكن عليه ظهر آخر ولا وقع عنه فإن كان الوقت باقياً يمكن فيه فعل الجمعة فعلموا إلا قضى الظهر عرش (قوله ولا تقضى إذا فاتت الخ) هل سنتها كذلك حتى لو صلى بجزئة وترك سنتها حتى خرج الوقت لم تقض أو لا بل يقضيها وإن لم يقبل فرضها القضاء فيه نظر فليراجع سم على حج واستظهر الزركشي أنها تقضى ونقل عن العلامة شيخنا الشوري مثله ووجهه بأنها تابعة للجمعة صحيحة وداخلية في عموم أن النفل الموقت يسن قضاؤه عرش (قوله بالنصب) أي على الحالية عرش (قوله على ما قيل) مبنى هذا القيل على أن الظهر قضاء الجمعة فوجه فساد الرفع عنده دلالة على انتفاء قضائها مطلقاً بخلاف النصب لدلالة على أن المنى قضاءها جمعة لكنهما تقضى ظهراً و (قوله ومرانفا) أي قبيل قوله وقبل الزوال كبعده سم (قوله والفاء) إلى قوله ولك رده في المغنى الأول بل افسد الأول (قوله لأن بينهما الخ) أي بين اشتراط وقت الظهر وعدم القضاء شيء آخر وهو القضاء جمعة في ظهر يوم آخر فلا يتعين مع الاشتراط عدم القضاء حتى يؤخذ منه كرده (قوله ولك رده الخ) استشكله سم راجعه (قوله أن المراد بالظهر) أي في الممتن قول الممتن (فلو ضاق الخ) أي أو شك في ذلك منهج اه سم (قوله ولو احتمالاً) ينبغي أن يكون إشارة إلى تأثير الشك فقط أي التردد مع استواء دون

بها أو عدمها فالقياس وجوب امتثاله (فلا) يجوز الشرع فيها مع الشك في سعة الوقت اتفاقاً ولا (تقضى) إذا فاتت (جمعة) بالنصب لفساد الرفع على ما قيل ومرانفا ما فيه بل ظهر أو الفاء هي ما في أكثر النسخ وفي بعضها بالواو ورجح بل افسد الأول بأن عدم القضاء لا يؤخذ من اشتراط وقت الظهر لأن بينهما واسطة وهي القضاء في وقت الظهر من يوم آخر ولك رده بأن هذا إنما يأتي على أن المراد بالظهر الأعم من ظهر يومها وغيره وليس كذلك بل المراد ظهر يومها كما أفاده السياق وحيث أن فالنفرع صحيح كما هو واضح (فلو ضاق) الوقت (عنها) أي عن أقل مجزئ من خطبتيها وركعتيها ولو احتمالاً

تقضى أو لا بل يقضيها وإن لم يقبل فرضها القضاء فيه نظر فليراجع (قوله أو عدمها) فيه تأمل (قوله مع الشك) ما المراد به (قوله على ما قيل) مبنى هذا القيل على أن الظهر قضاء الجمعة فوجه فساد الرفع عنده دلالة على انتفاء قضائها مطلقاً بخلاف النصب لدلالة على أن المنى قضاءها جمعة لكنهما تقضى ظهراً و (قوله ومرانفا) أي قبيل قوله وقبل الزوال كبعده سم (قوله على أن المراد بالظهر الأعم الخ) أقول إذا أريد بالظهر الأعم كان معنى قوله فلا تقضى جمعة في غير وقت الظهر الأعم وحيث فلا شبهة في صحة التفريع لأن اشتراط وقت الظهر مطلقاً يستلزم عدم صحة القضاء في غير وقت الظهر مطلقاً ولا في انتفاء الواسطة بين اشتراط وقت الظهر مطلقاً وعدم القضاء في غيره فقوله أن عدم القضاء لا يؤخذ من اشتراط وقت الظهر غير صحيح بل أخذه منه مما لا شبهة فيه كما تبين وقوله لأن بينهما أي بين اشتراط وقت الظهر الأعم وعدم القضاء في غيره واسطة غير صحيح أيضاً بل لا واسطة بينهما كما تبين فإن أراد أن بين وقت ظهر يومها وعدم القضاء في غير وقت الظهر مطلقاً فهذا لا يناسب كلامه ولا يستفاد منه نعم قد يراد على إرادة الأعم شيء آخر وهو أن نفي القضاء مطلقاً في غير وقت الأعم لا يقتضي نفي القضاء مطلقاً لجزئ ثبوته في وقت ظهر غير يومها مع أن المقصود ببيان نفي أنها لا تقضى مطلقاً ولعل هذا مراد هذا القائل وإن كانت عبارة لا تناسبه ولا تدل عليه فلي تأمل (قوله في الممتن ولو ضاق الخ) عبارة المنهج فلو ضاق أو شك (ولو احتمالاً) هذا يفيد أن ظن سعة الوقت لا يفيد فيه شيء (ولو احتمالاً) ينبغي أن يكون إشارة إلى تأثير الشك فقط بدليل أن المتبادر من سياق قوله لا يقيى ولم يؤثر هنا الشك الخ لأن التفاوت بين

الظن بدليل أن المتبادر من سياق قوله الآتي ولم يؤثر هنا الشك الخ أن التفاوت بين الموضوعين في الشك فقط دون الظن ولو أحرموه عند الاحتمال بالظن فيانت سعة الوقت هل يتجه عدم انعقاد الظن ويتجه نعم اه سم وقوله ولو أحرموه الخ تقدم عن عش انفا ما يوافقه بزيادة قول المأتن (صلوا ظهرا) اى وجب عليهم ان يحرموا بالظن ولا ينعقد إحرارهم بالجمعة شيخنا وكذا عند الشك في سعة الوقت كافي المنهج والروضة والنهاية وتقدم وياتي في الشرح (قوله) سحت نيته الخ اقول هذا ينافيه قول الروض مانصه بل ان لم يسع اى الوقت الواجب من الخطبتين والركعتين أو شكوا في بقائه تعين الاحرام بالظن اه إلا أن يخصص هذا القائل كلام الروض بغير التعليق ولا يخفى ما فيه نعم ان صورت المسئلة بما إذا لم يشك لنحو اعتقاد سعة الوقت فعلق كما ذكر كانت الصحة ظاهرة سم اه (قوله) كذا جزم به بعضهم افتى به شيخنا الشهاب الرملى سم وظاهره بل صريحه ان الافتاء في صورة الشك وياتي عن عش عن سم على المنهج خلافا (قوله) بل لا يصح يؤيده كلام الروض وغيره ولو شك في بقاء الوقت تعين الاحرام بالظن كرى (قوله) للجزم اى بالظن و(قوله) لان الخ) علة لقوله من غير ضرورة و(قوله) أو صحة الخ) عطف على صحة كرى (قوله) لان شك في سعته مانع الخ) اى كما تقدم ويذنب انه لو نوى عند سعة الوقت ولو ظنا للجمعة ان توفرت شروطها وإلا فهي ظهر سحت هذه النية وحصلت الجمعة ان توفرت شروطها وإلا فالظن ولا يضر هذا التعليق لانه تصرح بمقتضى الحال سم (قوله) أو صحة نية الجمعة الخ) جرى عليه النهاية لكنه لم يصرح بالشك عبارته ولو قال إن كان وقت الجمعة باقيا للجمعة وإن لم يكن فظهر اثم بان بقاءه فوجها انقيسها الصحة كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى لان الأصل بقاء الوقت ولانه نوى ما في نفس الامر فهو وتصريح بمقتضى الحال اه قال عش قال سم على المنهج بعد هذا وصورة المسئلة انه عند الاحرام يعلم بقاء ما يسعها من الوقت او يظن ذلك فلا يرد ما عساه يتوهم من ان هذا لا يتصور لانه اذا شك في بقاء الوقت قبل الاحرام وجب الاحرام بالظن اه وهذا التصور هو الملاقاة لعبارة الشارح مر وفي حاشية الزبادى ما ينافي هذا التصور حيث قال لو شك فنوى الجمعة ان نفي الوقت وإلا فالظن سحت نيته ولم يضر هذا التعليق الخ ثم نظر تبعا للحج في الصحة التي نقل الجزم بها عن غيره اه اقول وتعليل النهاية ظاهر في التصور بالشك كما جزم به الحلبي عبارته ولو نوى في صورة الشك الجمعة إن كان الوقت باقيا وإلا فالظن لم يضر هذا التعليق حيث تبين بقاء الوقت كما افتى به والشيخنا لانه تصرح بمقتضى الحال عند الاحتمال واما عند تيقن الوقت وظنه فلا يصح هذا التعليق بل الواجب الجزم بنية الجمعة اه (قوله) لكلامهم) الذى سبق قريبا بقوله اتفاقا كرى (قوله) هنا في بقاء لعل هنا قلب مكان من الكاتب فان حق المقابلة بما ياتى في بقاء هنا وقت الفعل خبر فالشك فتأمل (قوله) ومن ثم قبل دخول الوقت الخ) وايضا فتم علامة على بقاء رمضان وهو عدم تمام العدد بخلافه هنا سم قول المأتن (ولو خرج الوقت الخ) ينبغى تصوير المسئلة بما اذا احرم بها في وقت يسعها لكنه طول حتى خرج الوقت اما لو احرم بها في وقت لا يسعها جاهلا بانه لا يسعها فالوجه عدم انعقادها جمعة لانه

الموضوعين في الشك فقط دون الظن ولو أحرموه عند الاحتمال بالظن فيانت سعة الوقت هل يتعين عدم انعقاد الظن ويتجه نعم (قوله) ولو شك فتواها ان بقى الوقت وإلا فالظن سحت نيته اقول هذا ينافيه قول الروض مانصه بل ان لم يسع اى الوقت الواجب من الخطبتين والركعتين أو شكوا في بقائه تعين الاحرام بالظن اه إلا أن يخصص هذا القائل كلام الروض بغير التعليق ولا يخفى ما فيه نعم ان صورت المسئلة بما إذا لم يشك لنحو اعتقاد سعة الوقت فعلق كما ذكر كانت الصحة ظاهرة (قوله) كذا جزم به بعضهم افتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله) لان الشك في سعته مانع) اى كما تقدم ويذنب انه لو نوى عند سعة الوقت ولو ظنا للجمعة ان توفرت شروطها وإلا فهي ظهر سحت هذه النية وحصلت الجمعة ان توفرت شروطها وإلا فالظن ولا يضر هذا التعليق لانه تصرح بمقتضى الحال (قوله) ومن ثم قبل دخول رفته فلم يؤثر) وايضا فتم علامة على بقاء رمضان وهو عدم تمام العدد وبخلافه هنا (قوله) ولو خرج الوقت

(صلوا ظهرا) كما لو فات شرط القصر يلزمه الاتمام ولو شك فتواها ان بقى الوقت وإلا فالظن سحت نيته ولم يضر هذا التعليق لاستناده إلى أصل بقاء الوقت فهو كنية لبيلة ثلاثي رمضان صوم غد إن كان من رمضان كذا جزم به بعضهم وفيه نظر بل لا يصح لانه إن أراد أن هذا التعليق لا ينافي صحة نية الظن سواء أبات سعة الوقت أم لا أبطله وجود التعليق المانع للجزم من غير ضرورة لأن الشك في سعته مانع لصحة الجمعة ومعين للاحرام بالظن وحينئذ فليس التشبيه بمسئلة الصوم صحيحة أو صحة نية الجمعة إن بانت سعة الوقت كان مخالفا لكلامهم فان قلت لم منع الشك هنا نية الجمعة ولم يعمل بالاستصحاب وعمل به في رمضان قلت لان ربط الجمعة بالوقت أقوى من ربط رمضان بوقته لانه يقضى بخلافها وايضا فالشك هنا في بقاء وقت الفعل فآثر وشم قبل دخول وقته فلم يؤثر (ولو خرج الوقت

يقينا او ظنا (وهم فيها) ولو قيل (٢٢) السلام وإن كان ذلك باخبار عدل على الوجه (وجب الظهر) وفاتت الجمعة

لا متاع الابتداء بها بعد خروج وقتها ففانت بفواته كالحج ولم يؤثر هنا الشك بخلافه فيما سر لانه يعتد في الدوام ما لا يعتد في الابتداء ولو مد فيها حتى علم ان ما بقي منها لا يسعه ما بقي من الوقت انقلب ظهرها من الآن وليس نظيره ما لو احرم بصلاة وكانت مدة الخف تنقضي فيها او حلف ليا كن ذا الرغيف غدا فأكله اليوم لا بحث حلا على ما يأتي لان الاولى فيها فساد لا انقلاب فاحتيط لها وكذا الثانية لان فيها الزام الذمة بالكفارة فان قلت لم كان ضيق الوقت هذا مانعا من الانعقاد بخلاف ضيق مدة الخف قلت يفرق بأن المبطل ثم الانقضاء وهو يوجد في ادنى لحظة فلم يعتبر ما قبله وهنا الضيق وهو يستدعي النظر لما قبل الانقضاء فاذا تحقق ابطل وحيث انقلب ظهرها وجب الاستمرار فيها (بناء) على ما مضى لانهما صلاتا وقت واحد وإن كانت كل مستقلة اذا لصح انها صلاة على حياها كما سر فتعين بناء اطولها على اقصرهما تنزيلا لها منزلة الصلاة الواحدة كصلاة الحضر مع السفر (وفي قول) لا يجب الاستمرار فيها بل يجوز قطعها وفعل الظهر

أحرم بها في وقت لا قبلها وهل تنعقد ظهرها أو نقلا مطلقا فيه نظر والثاني أوجه فهو كالأحرم قبل الوقت جاهلا فليتأمل سم على حج وكتب عليه الشورى ما نصه قوله والثاني أوجه لا وجه له بل الوجه الاول وقوله فهو كالحج ممنوع لوضوح الفرق اه اقول ولعل الفرق بينهما انه قبل دخول الوقت احرم بها فيما لا يقبل ظهرها ولا الجمعة وما اذا احرم بها في وقت لا يسعها فالوقت قابل للظهر لا للجمعة والقاعدة انه اذا اتى بشرط من شروطها كفوات العدد ونحوه وقعت ظهرها اه عش واعتمده القليوبي (قوله يقينا) إلى قوله ولو مد في النهاية والمغنى (قوله يقينا او ظنا) اى لا شك كما يأتي (قوله ذلك) اى الخروج (قوله باخبار عدل الخ) اى ولو رواية اخذا عما يأتي في الاخبار بالسبق (قوله كالحج) اى يتحلل فيه بعمل عمرة نهاية (قوله هنا) اى في اثناء الجمعة (قوله فيما سر) اى بان شكوا قبل الاحرام سم (قوله من الان) والمعتمد عند خروج الوقت نهاية ومعنى وزادى اى فيسر بالقراءة من حينئذ وهذه فائدة الخلاف عش عبارة سم قوله من الان هو احد وجهين رجحه الروباني وثانيهما انها لما تنقلب عند خروج الوقت وهو المعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملى كما في مسألة الرغيف وقضيته انه يجزى بالقراءة مادام الوقت بخلافه على الاول فانه يسر من الان اه (قوله هنا) اى في الجمعة (قوله قلت يفرق بان المبطل الخ) يستل حينئذ لم كان المبطل هنا الضيق وهناك الانقضاء فاذا بين ذلك كفى في الفرق حينئذ ان يقال لوجود المبطل حالهنا لا هناك وإن لم يبين اشكل الفرق واعلم انه اراد بضيق مدة الخف ما اذا صار الباقي منها لا يمكن ان يسع الصلاة فالصلاة لا تنعقد حينئذ وهو نظير الجمعة نعم بعضهم خص عدم الانقضاء ثم بحالة العلم سم (قوله الانقضاء) اى انقضاء مدة الخف (قوله وحيث) الى قول المتن استئنافا في المغنى وكذا في النهاية لا قوله وإن كانت الى فتعين (قوله وحيث انقلب الخ) دخول في المتن (قوله فيها) اى الجمعة (قوله بناء على ما مضى الخ) اى فيسر بقراءتها من حينئذ ولا يحتاج الى نية الظهر نهاية ومعنى عبارة سم قال في الروض ولو لم يجدوا النية اى للظهر اه فدل على جواز التجديد وفيه تأمل اه وعبارة عش قوله مر ولا يحتاج الى نية الظهر قضية نية الاحتياج جواز نية الظهر وهو غير مراد فان استئناف الظهر بصير قضاء مع إمكان وقوعه أدام وهو لا يجوز اه ولك حمل كلامهم الى أنه لا يحتاج الى نية القلب بل تنقلب بنفسها فلونوى القلب لا يصير وإنما المضمر نية الاستئناف به فلا إشكال (قوله على حياها) اى استقلالها و(قوله كما سر) اى في شرح بتخافه عن الزفة كردى قول المتن (وفي قول استئنافا) اى فينويون الظهر حينئذ وهل ينقلب ما فعل من الجمعة نقلا او يبطل قولنا لان محكما في المجموع او لها نهاية ومعنى (قوله الى صيرورتها) اى صلاة

يقينا او ظنا وهم فيها وجب الظهر بناء على قول استئنافا) ينبغي تصوير المسئلة بما اذا احرم بها في وقت يسعها لكنه طول حتى خرج الوقت اما لو احرم بها في وقت لا يسعها جاهلا بانه لا يسعها فالوجه عدم انعقادها جمعة وهل تنعقد ظهرها أو نقلا مطلقا فيه نظر والثاني أوجه لانه احرم بها في وقت لا يقبلها فهو كما لو احرم قبل الوقت جاهلا فليتأمل (او ظنا) خرج الشك في خروجه (بخلافه فيما سر) اى بان شكوا قبل الاحرام (قوله انقلب ظهرها من الان) هو احد وجهين رجحه الروباني وثانيهما انها لما تنقلب عند خروج الوقت وهو المعتمد كما قال شيخنا الشهاب الرملى كما في مسألة الرغيف وقضيته انه يجزى بالقراءة مادام الوقت بخلافه على الاول فانه يسر من الان (قلت يفرق الخ) قد يفرق هنا بان الوقت هنا نفس الصلاة والوقت ثم خارج عنها ويضابق في وقتها ما لا يضابق في الخارج عنها فليتأمل (قوله بان المبطل ثم الانقضاء الخ) يستل حينئذ لم كان المبطل هنا الضيق وهناك الانقضاء فاذا بين ذلك كفى في الفرق حينئذ ان يقال لوجود المبطل حالهنا لا هناك وإن لم يبين اشكل الفرق واعلم انه اراد بضيق مدة الخف ما اذا صار الباقي منها لا يمكن ان يسع الصلاة فالصلاة لا تنعقد حينئذ وهو نظير الجمعة نعم بعضهم خص عدم الانقضاء ثم بحالة العلم (بناء على ما مضى) قال في الروض ولو لم يجدوا النية اى للظهر اه فدل على جواز التجديد وفيه قال شيخنا الشهاب البرلسى واعلم ان الاسنوى صرح بان البناء على وجه الوجوب وهو مشكل على مسألة ما لو اخبروا

(استئنافا) لاختلافها بخروج وقتها ويرد بان مثل هذا الاختلال لا يجوز القطع المؤدى الى صيرورتها كلها قضا. الظهر

وبهذا فارق ما يأتي من جواز قطع المسبوق وقيل يجب وبطل ما مضى (والمسبوق) المدرك ركعة (كغيره) أي الموافق في أنه إذا خرج الوقت قبل الميم من سلامه لزمه إتمامها ظهر أسوأ ما كان معذروا في السبق أم لا كما اقتضاه إطلاقهم ولا نظر (٣٣ ع) لكون جمعة تابعة لجمعة صحيحة

لأن الوقت أهم شروطها فلم يكتف بهذه التسمية الضعيفة

ومن ثم لو سلم الإمام وحده أو

بعض العدد المعتبر في الوقت

والبقية خارجة بطلت صلاة

المسلمين في الوقت لأنه بان

بخروجه قبل سلام الأربعين

فيه أن لا جمعة سواء أقصر

المسلمون فيه بالتأخير أم لا

كما اقتضاه إطلاقهم لأن

المحظوفات شروط وقوعها

من العدد المعتبر فيه وهذا

موجود مع التقصير وعدمه

ويؤيده أنه لو بطلت صلاة

واحد من العدد بعد سلام

البقية بطلت صلاتهم لفوات

العدد قبل سلام الجميع

وفارق ذلك ما لو بان حدث

غير الإمام فأنها تقع له جمعة

على المعتمد بأن الجمعة

تصح مع الحدث في الجملة

كصلاة فاقدا للطهورين ولا

كذلك خارج الوقت فكان

ارتباطها بها اتهم منه بالطهارة

وبحث الاستوى أنه يلزمه

مفارقة الإمام في التشهد

ويقتصر على الواجب إذالم

تمسكه الجمعة إلا بذلك

ويؤخذ منه أن إمام المواقين

الرائد على الأربعين لو طول

التشهد وخشوا خروج

الوقت لزمهم مفارقتها

والسلام تحصيلًا للجمعة

نعم ما يجئ إنما يأتي غلي ما

اعتمده أنه لا يشترط في

الظهر (قوله ما يأتي) أي آنفًا قول المتن (والمسبوق الخ) أي هذا كله في حق الإمام والمأموم الموافق وأما المسبوق فهو كغيره معنى (قوله أي الموافق) إلى قوله نعم في النهاية والمغنى لإقوله سواء إلى ولا نظر وقوله لأنه بان لي وفارق (قوله قبل الميم من سلامه) أي قبل ميم عليكم من سلامه الأول (قوله لزمه إتمامها الخ) ولو سلموا منها هم أو المسبوق التسليم الأول خارج الوقت عالين بخروجه بطلت صلاتهم كالسلام في أثناء الظهر عمدان كانوا جاهلين أمواها ظهر نهاية معنى أي ونجدو للسهم لنعلم ما يبطل عمده عشا (قوله ولا نظر الخ) رد لدليل القيل الاتي (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الوقت الخ (قوله لو سلم الإمام الخ) عبارة المغنى والنهاية ولو سلم الأول الإمام وتسعة وثلاثون في الوقت وسلمها الباقيون خارجة صحت جمعة الإمام ومن معه أما المسلمون خارجة أو فيه ونقصوا عن أربعين كان سلم الإمام فيه وسلم من معه أو بعضهم خارجة فلا تصح جمعهم اه أي ثم إن سلموا عالين بخروج الوقت بطلت صلاتهم وإلا فلا تبطل ويثمنوا ظهر إن علموا بالحال قبل طول الفصل عشا (قوله بطلت صلاة المسلمين الخ) ظاهره بطلان الصلاة من حيث هي وهو محل تأمل لأنهم إنما أتوا بالسلام بظن أن واجبه للجمعة حيث تبين أن واجبه للظهر علم أنه لم يقع وقعه فاشبهه ما لو سلموا جاهلين بخروج الوقت وقد صرحوا بعدم بطلان الصلاة حينئذ بل يجب إتمامها أظهر أفعال الأقرب بطلان خصوص الجمعة لا مطلق الصلاة وفي تعبير غيره أي كالتبعية والمغنى بعدم صحة جمعهم إشارة لذلك فليتأمل وليراجع بصري وتقدم عن عشا ما وافقه (قوله فيه) لا حاجة إليه (قوله سواء أقصر الخ) وفاقا للنهاية (قوله فيه) أي في خارج الوقت كرده (قوله بالتأخير) أي تأخير السلام إلى خروج الوقت (قوله فيه) أي في الوقت (قوله وهذا) أي الفوات (قوله ويؤيده) أي التعميم المذكور بقوله سواء الخ ويحتمل أن المرجع قوله لأن المحظوظ الخ (قوله بطلت صلاتهم) حتى لو تأخر واحد في المسجد أو انصرف غيره إلى بيته ثم أحدث من في المسجد قبل سلامه بطلت صلاة من في البيت وبذلك بلغ فيقال لنا شخص أحدث في المسجد فبطلت صلاة من في البيت شيخنا (قوله وفارق ذلك) أي ما لو سلم الإمام وحده الخ (قوله وبحت الاستوى الخ) اعتمده المغنى والريادي والبرماوي وكذا اعتمده سم كياتي (قوله أنه) أي المسبوق (قوله ويؤخذ منه) أي من البحث المذكور (قوله بقاءه) أي المسبوق (مع) أي الإمام (قوله والمعتمد خلافه) هذا ممنوع بل المعتمد عدم الاشتراط سم قول المتن (في خطبة بنية الخ) أي وإن لم تكن في مسجد أو الخطبة بكسر الخاء المعجمة أروض خط عليها أعلام ليعلم أنها اختارها للبناء معنى وعشا (قوله التعبير) إلى المتن في النهاية (قوله إذ نحو الغيران) جمع غار (قوله والسراديب) جمع سرداب بيت في الأرض (قوله والبناء الواحد الخ) ظاهره ولو كان لا يسمى قرية في العرف وهو محل تأمل بصري أقول وفي النهاية متصل ما في الشرح واعتمده عشا على المنهج عبارته وقضيته أي التعبير بالابنية أنه لا يصح إقامتها ببناء واحد متسع استوطنه جماعة تنعقد بهم الجمعة وليس مرادافني مرادافه التعبير بها أي بالابنية للجنس فيشمل الواحد إذا كثر فيه عدد معتبر كما لا يخفى اه قول المتن (أوطان المجمعين) أي التي يتخذها العدد المجمعون وطنا

يسبق جمعة أخرى فأنهم قالوا يستحب لهم الاستئناف ولهم إتمام الجمعة ظهر أو قد يفرق بأن جواز الاستئناف في مستلثنا يلزم عليه إيقاع فعل من الصلاة قضاء بعد إمكان فعله إتمام بخلاف مسألة السبق لكن قضية هذا الفرق أنه لو فرض وقوع الاخبار في مسألة السبق بعد أن صلوا ركعة وبقى من الوقت ما يسع ركعة أخرى فقط ان يلزم البناء ويمتنع الاستئناف وقد يلزم اه (قوله إنما يأتي ما اعتمده أنه لا يشترط الخ) هذا الحصر يدل على أنه لا فرق عند من يشترط البقاء بين إدراك الثانية من أولها وإدراك ركوعها فابعد فقط والام بات هذا الحصر لأنه لا يكتفي جريان البحث في مدركا من أولها تأمل (قوله والمعتمد خلافه) هذا ممنوع بل

إدراك الجمعة بركوع الثانية بقاءه معه إلى أن يسلم والمعتمد خلافه كياتي (وقيل يتسم جمعة) لأنه تابع لجمعة صحيحة (الثاني أن تقام في خطبة بنية) التعبير بالبناء وبالجمع للغالب إذ نحو الغيران والسراديب نحو الجبل كذلك والبناء الواحد كاف كما هو ظاهر (أوطان المجمعين)

المجتمعة بحيث تسمى بلدا أو قرية واحدة (٤٢٤) للاتباع والمراد بالخطئة كما هو ظاهر من كلامهم وصرح به جمع متقدمون محل معدود

من البلد أو القرية بأن لم يجز لمريد السفر منها القصر فيه نعم افي جمال الاسلام ابن البرزى بكسر الباء نسبة لبرز السكتان في مسجد خرب ماحو اليه يجوز اقامتها فيه وان بعد البناء عنه فاسخ وفيه نظر والوجه ما ذكرناه من الضابط لتصریح نص الام وكلامها به فانها قالوا الموضوع الخارج الذي اذا انتهى اليه من مشي السفر منه كان له القصر لا تجوز اقامة الجماعة فيه لكن انتصر الاول جمع بان بقاء المسجد عامرا يصير ما بينه وبين العامر من الخراب كخراب تخلل العمران وهو معدود من البلد اتفاقا فهو لم يخرج عن ذلك الضابط ويرد بمنع ان ذلك الخراب كهذا لان العمران لا يتخلو عن تخلل خراب فاقضت الضرورة عدده منه بخلاف ذلك فان بعده لا سيما الفاحش جعله اجنبيا عن البلد فلا ضرورة بل ولا حاجة الى عدده منها و ا بنية نحو السعف كالبحر وقد تلزمهم اقامتها بغير ا بنية بأن خربت فأقاموا لعمارتها بخلاف المقيمين لانشاء عملا بالاصل فيها قال ابن عجيل ولو تعددت مواضع متقاربة وتميز كل باسم فلكل حكمه اه وانما يتجه ان عدد كل مع ذلك قرية مستقلة عرفا وقضية

بحيث لا يظنون عنها شتاء ولا صيفا إلا الحاجة شيخنا قول المتن (المجمعين) بتشديد الميم أي المصلين للجمعة مغنى ونهاية (قوله المجتمعة) صفة ا بنية او اوطان سم واقصر المغنى وشرح بافضل على الاول عبارتها ولا بد ان تكون الا بنية بجمعة والمرجع فيه الى العرف اه (قوله للاتباع) اي لانها لم تقم في عصر النبي ﷺ والخلفاء الراشدين إلا في مواضع الاقامة مغنى ونهاية (قوله والمراد) الى قوله نعم في النهاية والمغنى (قوله محل معدود الخ) أي ولو فضاء ولا فرق في المعدود منها بين المتصل بالا بنية والمتفصل عنها كما بحثه السبكي اخذ من كلام الامام واستحسنه الاذرعى قال واكثر اهل القرى يؤخرون المسجد عن جدار القرية قليلا لصيانة له عن نجاسة البهائم وعدم انعقاد الجمعة فيه بعيدو قول القاضي ابى الطيب قال اصحابنا لو بنى اهل القرية مسجدهم خارجا لم يجز لهم اقامة الجمعة فيه لانفصاله عن البناء يحول على انفصال لا يعبده من القرية اه فالضابط فيه ان لا يكون بحيث تقصر الصلاة قبل مجاوزته نهاية ومغنى (قوله وفيه نظر والوجه الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله وكلامها به) اي ولنصریح كلام الشيخين بالضابط المذكور (قوله الموضوع الخارج) اي من محل الاقامة (قوله منه) اي من محل الاقامة (قوله الاول) وهو اقامة ابن البرزى (قوله فهو الخ) اي المسجد المذكور (قوله ويرد بمنع ان ذلك الخراب الخ) قد تقرر في باب القصر ان الخراب حيث لم يهجر وهو لا يتخذوه مزارع ولا حوطا على العامر وانه يعد من البلد وإن لم يكن متخللا بين عمراتها بل في جانب منها وحينئذ فالوجه انه حيث لم يهجر هذا المسجد والخراب الذي بينه وبين البلد ولا يتخذ ا ذلك مزارع ولا حوطا على العامر وانه يعد المسجد ذلك الخراب من البلد وهذا لا ينبغي التوقف فيه وانما محل التوقف ما لو اندرس ما بين ذلك المسجد والبلد ولم يبق للجدران بقايا بل صار ما بينهما فضاء مع ترددهم الى ذلك المسجد سم (قوله ان ذلك الخراب) أي الذي بين المسجد والعامر (كهذا) أي كالخراب المتخلل بين العمران (قوله الى عدده منها) اي عدد المسجد من البلد (قوله نحو السعف الخ) السعف جريد النخل كرى (قوله بان خربت الخ) ولا تتعد في غير بناء إلا في هذه نهاية ومغنى (قوله فاقاموا) اي اقام اهلها على عمارتها ولو في غير مظل نهاية ومفهومه انه لو اقام غير اهلها لعمارتها لم يجز لهم اقامتها فيها إذ لا استصحاب في حقهم ومفهومه ايضا عدم الزوم بل عدم الجواز إذ اقصود اترك العارة سم على حجج وهو ظاهر وبقى ما لو اقاموا ولياؤهم على العمارة وهم على نية عدمها او العكس هل العبرة بنية الا ولياؤهم او بنيةهم فيه نظر والا قرب الاول وجردا وعدمه لان غير الكامل لا اعتداد بنيته وبقى ايضا ما لو اختلف نية الكاملين فبعضهم نوى الاقامة وبعضهم عدمها فيه نظر والا قرب ان العبرة بنية من نوى البناء وكأن غيرهم معهم جماعة أغراب دخلوا بلدة غيرهم فتصح منهم تبع ا لاهل البلدة ع ش وقوله والا قرب ان العبرة بنية من نوى الخ ينبغي اذ لم ينقصوا عن اربعين (قوله فاقاموا لعمارتها) اي واطلقوا ع ش (قوله بخلاف المقيمين الخ) اي بخلاف ما لو نزلوا مكانا و اقاموا فيه ليعمره وقرية لا تصح جمعهم فيه مغنى ونهاية (قوله ولا يتا بنية الخ) عبارة الشوبرى قال في البحر وحد القرب أن يكون بين منزل ومنزل دون ثلثة ا ذراع قال والدشيخنا الراجح أن المعتبر العرف (قوله وهو متجه) اعتمد النهاية والمغنى وسم وع ش ما افق به الشهاب الرملى من عدم صحة جمعة من هو خارج عن الخطئة

المعتمد عدم الا شراط (قوله المجتمعة) صفة ا بنية أو اوطان (قوله ويرد بمنع ان ذلك الخراب الخ) قد تقرر في باب القصر ان الخراب حيث لم يهجر وهو لا يتخذوه مزارع ولا حوطا على العامر وانه يعد من البلد وإن لم يكن متخللا بين عمراتها بل في جانب منها وحينئذ فالوجه انه حيث لم يهجر هذا المسجد والخراب الذي بينه وبين البلد ولا يتخذ ا ذلك مزارع ولا حوطا على العامر وانه يعد المسجد ذلك الخراب من البلد وهذا عملا لا ينبغي التوقف فيه وانما محل التوقف ما لو اندرس ما بين ذلك المسجد والبلد ولم يبق للجدران بقايا بل صار ما بينهما فضاء مع ترددهم الى ذلك المسجد (قوله فاقاموا لعمارتها) عبارتهم فاقام اهلها ومفهومه انه لو اقام غير اهلها لعمارتها لم يجز لهم اقامتها فيها إذ لا استصحاب في حقهم فليتأمل (قوله فاقاموا لعمارتها) مفهومه

قوله هنا في خطه وفيما يأتي بأربعين أن شرط الصحة كون الأربعين في الخطئة وأنه لا يضر خروج وان من عداهم عنها فيصح ربط صلاتهم الجمعة بصلاة امامها بشرطه وهو متجه وكلامهم في شروط القدوة المكانية يقتضيه أيضا

فعليه لو اقتدى أهل بلد سمعوا وهم ببلدهم بامام الجمعة في بلده وتوفرت شروط الاقتداء جاز ثم رايت الاذرعى والزركشى اطلقا انه لا يضر خروج الصفوف المنصلة بمن في الابنية إلى محل القصر وانى قلت في شرح العباب عقبه وهو (٤٣٥) مقيس لكن الاوجه حمله على ما هنا

والتبعية لما ينظر اليها غالبا في الزائد على الاربعين وانعقاد جمعة من دونها إذا بان حدث الباقيين تبعا للامام خارج عن القياس على ان صورة الجماعة المراجعة ثم لم يوجد في الخارج ما يتألفها بخلافه فان وجود بعض الاربعين خارج الابنية ينافيها (ولو لازم أهل الخيام الصحراء) اى محلها كإباصه (ابدافلا جمعة) عليهم (في الاظهر) لان قبائل العرب كانوا حول المدينة ولم يأمرهم ^{صلى الله عليه وسلم} بمحضورها ولا تصح منهم بمحضرهم ولو سمعوا النداء من محلها بشروطه السابقة لم يتم فيه تبعا لاهله أوالو كانوا ينتقلون في نحو الشتاء فلا جمعة عليهم جزما وخروج بالصحراء مالم كانت خيامهم في خلال الابنية وهم مستوطنون فنلزمهم الجمعة وتنعقد بهم لانهم في خلال الابنية فلا يشترط كونهم في ابنية (الثالث ان لا يسبقها ولا يقارنها جمعة في بلدتها) مثلا وان عظمت لانها لم تفعل في زمنه ^{صلى الله عليه وسلم} ولا في زمن الخلفاء الراشدين إلا في موضع واحد وحكمته ظهير الاجتماع المقصود

وإن زاد على الاربعين (قوله لو اقتدى أهل بلد الخ) هذا متجه مع قطع النظر عن المفرع عليه لوجود الشرط من الجماعة والخطبة بخلاف المفرع عليه لفقد شرط الخطبة سم (قوله اطلقا انه لا يضر الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى على عدم صحة جمعة الخارجين عن الخطبة واعلم انه لو خرج من لا تلزمه الجمعة عن الخطبة واحرم بالظاهر فاحرم بالخطبة اربعون بالجمعة خلفه صحت لهم الجمعة كما هو ظاهر ولا يضر خروج الامام لانه لم ينو الجمعة فليتامل سم (قوله حمله على ما هنا) اى بان يحمل على الزائد على الاربعين سم (قوله وانعقاد جمعة الخ) جواب سؤال تقريره ظاهر (قوله تبعا الخ) متعلق بقوله وانعقاد (قوله خارج الخ) خبره (قوله ثم) اى في مسئلة تبين حدث الباقيين (قوله في الخارج) اى في الظاهر قول المتن (ولو لازم أهل الخيام الخ) اى ولم يبلغهم النداء من محل الجمعة نهاية ومغنى وأشار الشارح إلى هذا القيد بقوله الآتى ولو سمعوا الخ (قوله اى محلا) إلى قوله وخرج في النهاية والمغنى (قوله اى محلا منها) اى وإلا في المتن صادق بما إذا كانوا ينتقلون في الصحراء من موضع لموضع اذ يصدق عليهم انهم ملازمون للصحراء اى لم يسكنوا العمران رشدى (قوله كانوا حول المدينة الخ) اى بحيث لا يسمعون نداءها شيخنا (قوله ولم يأمرهم الخ) اى ما كانوا يصلونها مغنى (قوله بمحضورها) الاخصر الاول بها (قوله ولا تصح الخ) عطف على قول المتن فلا جمعة (قوله اى لو كانوا الخ) محترز الملازمة ابدار (قوله فلا جمعة الخ) ولا تصح منهم في موضعهم جزما مغنى ونهاية سم ويتجه انه لو سمعوا نداء محل الجمعة لم يتم فيه حيث امتنع ترخصهم اه (قوله وهم مستوطنون) اى بحيث لا يقطعون عنها شتاء ولا صيفا إلا الحاجة شيخنا قول المتن (ان لا يسبقها الخ) (فرع) لو طول الخطيب بحيث يؤدى إلى سبق غير هذه الجمعة ولو ظنا حرم عليه ذلك مر اه سم (قوله وان عظمت) اى وكثرت مساجدها نهاية (قوله وحكمته) اى الاقتصار على الواحدة (قوله فيها) اى من مشروعية الجمعة قول المتن (وعسر اجتماعهم الخ) اى بان لم يكن في محل الجمعة موضع يسعهم بلا مشقة مغنى وفي البجيرى بعد ذكر مثله عن الاعباب وقد استفيد منه ان غالب ما يقع من التعدد غير محتاج اليه إذ كل بلد لا تخلو غابا عن محل يسع الناس ولو نحو خرابه وحريم البلد اه اقول هذا إنما يرد على ما جرى عليه الشارح في حل كلام الانوار الآتى وأما على ما يأتى عن سم في حله فلا كما لا يخفى (قوله بقينا) إلى قول المتن قيل في النهاية (قوله وانه الخ) عطف على قوله ان ضمير اجتماعهم الخ (قوله لمن تلزمه الخ) اى لمن تصح منه وإن كان الغالب ان لا يفعلها نهاية (قوله لمن تنعقد به) عبارة المغنى والنهية لمن تلزمه وان لم يحضرها اه (قوله والذي يتجه الخ) وفاقا للنهية والمغنى والشهاب الرملى وقال سم والاوجه اعتبار الحاضرين بالفعل في تلك الجمعة وانهم لو كانوا ثمانين مثلا وعسر عدم الزوم بل عدم الجواز اذ اقصود وترك العارة فان لم يقصدوا شيئا ففيه نظر (قوله فعليه لو اقتدى أهل بلد إلى جاز) هذا متجه مع قطع النظر عن المفرع عليه لوجود الشرط من الجماعة والخطبة بخلاف المفرع عليه لفقد شرط الخطبة ولو وقف احد باحدى رجليه في الخطبة والاخرى خارجا فيحتمل ان يقال فيه ما قيل في الاعتكاف فان كان اولا في الخطبة فاخرج إحدى رجليه لم يضر او كان اولا خارجا ثم ادخل لاحدهما لم يضر ويحتمل ان يكون كالمقدم إحدى رجليه على الامام واعتمد عليهم ما على إحداهما (قوله ثم رايت الاذرعى والزركشى اطلقا انه لا يضر خروج الصفوف الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى على عدم صحة جمعة الخارجين عن الخطبة واعلم انه لو خرج من لا تلزمه الجمعة عن الخطبة واحرم بالظاهر فاحرم بالخطبة اربعون بالجمعة صحت لهم الجمعة كما هو ظاهر ولا يضر خروج الامام لانه لم ينو الجمعة فليتامل (قوله لكن الاوجه حمله الخ) اى بان يحمل على الزائد على الاربعين (فلا جمعة عليهم جزما) يتجه انهم لو سمعوا نداء محل الجمعة بشرطه لم يتم فيه حيث امتنع ترخصهم (فرع) لو طول الخطيب بحيث يؤدى إلى سبق غير هذه الجمعة ولو ظنا حرم عليه ذلك مر (قوله والذي يتجه الخ) نقل عن الشهاب الرملى ما يوافق ذلك والاوجه اعتبار الحاضرين بالفعل في تلك

(٥٤ - شروانى وابن قاسم - ثانى) فيها (الإذا كبرت) ذكره إضاحا على ان المدار انما هو على قوله (وعسر اجتماعهم) بقينا وسياقه يحتمل ان ضمير اجتماعهم لأهل البلد الشامل لمن تلزمه ومن لا وانه لمن تنعقد به وكلاهما بعيد والذي يتجه

اعتبار من يغلب فعلمهم لها عادة وان (٤٣٦) ضابط العسر ان يكون فيه مشقة لا تحتمل عادة (في مكان) واحد منها ولو غير مسجد فتجوز

الزيادة بحسب الحاجة لا غير
قال في الانوار أو بعدت
اطراف البلد أو كان بينهم
قتال والاول محتمل ان كان
البعيد بمحل لا يسمع منه
نداؤها بشروطه السابقة
وظاهر ان كان بمحل لو خرج
منه عقب الفجر لم يدر كها
لانه لا يلزمه السعي اليها الا
بعد الفجر كاسرو حينئذ فان
اجتمع من اهل المحل البعيد
كذلك اربعون صلوا الجمعة
والا فالظاهر والثاني ظاهر
ايضا فكل فئة بلغت اربعين
تلتزمها إقامة الجمعة (وقيل
لا تستثنى هذه الصورة)
وتحمل المشقة لما تقررتها
لم تعدد في الزمن الاول
ومن ثم اطال السبكي في
الانتصار له نقلا ودليلا
وقال انه قول اكثر العلماء
ولا يحفظ عن صحابي ولا
تابعي تجوز تعددها ولم تنزل
الناس على ذلك الى ان
حدث المهدى ببغداد معا
آخر (وقيل ان حال نهر
عظيم) يحوج الى سباحة
(بين شقيها كانا كبليدين)
فلا يقام في كل شق أكثر
من جمعة واعترضه الشيخ
ابو حامد بانه يلزمه جواز
قصر من دخل من احدهما
الى الآخر بقصد السفر
والترمه قائلة (وقيل ان
كانت قرى متفاضلة
(فاقتضت عمارتها)
(تعددت الجمعة بعددها)
اي تلك القرى استصحبها

اجتماعهم بسبب واحد منهم فقط بان سهل اجتماع ما عدا واحد او عسر اجتماع الجميع انه يجوز التعدد اه
وفي السكردي عن الابعاب وكذا في عرش عن سم والزياي على المنهج عن م ما وافقه (قوله اعتبار من
يغلب الخ) فيدخل الارقام الصبيان حقن اى الحاضرون غالبا (قوله وان ضابط العسر الخ) عطف على قوله
اعتبار من يغلب الخ (قوله ان تكون فيه) اى فى الاجتماع في مكان واحد من البلد (قوله مشقة) اما لكثرة
او لقتال بينهم او لبعاد اى البلد عاب وحدا البعد هنا كما في الخارج عن البلد اى بان يكون من
بطرفها لا يبلغهم الصوت بشروطه الآتية اه كرى على بافضل وياتى في الشرح ضبط آخر لحدا البعد وعن
سم غيرهما (قوله ولو في غير مسجد) اى مع وجود مسجد فلو كان في البلد مسجدان وكان اهل البلد إذا
صلوا فيهما وسعاهم مع التعدد وكان هناك محل متسع كزربية مثلا إذا صلوا فيها لا يحصل التعدد هل يتعين
عليهم فعلم فيه فيه نظروا الا قرب نعم حرصا على عدم التعدد عرش اقول ولا موقع لهذا التردد فان كلام
الشارح والنهاية والمغنى هنا صريح في تعين نحو الزربية فيذكر (قوله فتجوز الزيادة الخ) اى لان الشافعى
دخل ببغدادوا اهلها يقيمون بها جمعتين وقيل ثلاثا ولم يشكر عليهم لحمله الا كثر على عسر الاجتماع نهاية ومغنى
(قوله بحسب الحاجة) ومع ذلك يسن من صلى جمعة مع التعدد بحسب الحاجة ولم يعلم سبق جمعته ان يعيدها
ظهر اخر وجامن خلاف من منع التعدد ولو لحاجة شيخنا وسم وياتى عن المغنى والنهاية وشرح بافضل مثله
(قوله قال في الانوار) اى عاطفا على عسر اجتماعهم الخ (قوله والاول محتمل الخ) قد يقال اى احتمال مع ما
تقرر من ان العبرة فى موقف مؤذن بلدا الجمعة بطرفها الذى يلي السامعين لا بمحل إقامة الجمعة حينئذ يتعين حل
كلام الانوار على ما سياتى بصري ولك أن تجيب عنه أخذنا بما أتى عن سم بأن محل ما تقرر إذا لم يأت إقامة الجمعة
فى محل البعيد (قوله ان كان البعيد بمحل الخ) بل هو متجه لو كان بمحل يسمع منه حيث لحقة بالحضور مشقة
لا تحتمل عادة لتحقق العذر المجوز للتعدد حينئذ ولعل هذا مراد الانوار ولا ينافى ذلك قولهم يجب السعي
من الفجر على بعيد الدار لان محله إذا لم يأت إقامة الجمعة فى محله فالحاصل ان مشقة السعى التى لا تحتمل عادة
تجوز التعدد دون الترتك رأسا م اه سم اقول وهذا هو الظاهر الموافق لضبطهم لعسر الاجتماع بان
تكون فيه مشقة لا تحتمل عادة (قوله وظاهر ان كان بمحل لو خرج الخ) بل وان كان لو خرج ادر كها حيث
شق الحضور سم (قوله كاسر) اى فى شرح ان كان سفرا مباحا سم (قوله كذلك) اى بمحل لو خرج
عقب الفجر لم يدر كها الجمعة (قوله ومن ثم اطال السبكي الخ) فالاحتياط لمن صلى جمعة ببلد تعدد فيه
الجمعة بحسب الحاجة ولم يعلم سبق جمعته ان يعيدها ظاهرا خرو وجامن الخلاف مغنى وشرح بافضل ونهاية
قول المتن (وقيل لا تستثنى هذه الصورة) هذا ما اقتصر عليه صاحب التنبية كالشيخ ابن حامد ومتابعيه
وهو ظاهر النص وإنما سكت الشافعى رضى الله عنه على ذلك اى التعدد ببغداد لان المجتهد لا ينكر على
مجتهد وقد قال ابو حنيفة بالتعدد مغنى ونهاية (قوله وقال الخ) وصنف فيه اربع مصنفات نهاية (قوله
على ذلك) اى الاقتصار على جمعة واحدة (قوله أحدث المهدى) اى فى أيام خلافته قول المتن (أن حال
الخ) اى كبغداد نهاية (قوله اكثر من جمعة) اسم التفضيل ليس على بابة قول المتن (ان كانت) اى
البلدة نهاية (قوله والترمه قائلة) اى التزم الجواز صاحب القيل لدفع الاعتراض (قوله بمحلها) الى
قوله كما يقبل فى النهاية والمغنى الا قوله ومحلها الى ويعرف وقوله رواية ومعدور (قوله حيث لا يجوز فيه
التعدد) وذلك بان لا يعسر اجتماعهم بمكان على الاول ومطلقا على الثانى وان لا يحول نهر على الثالث وان

الجمعة وانهم لو كانوا ثمانين مثلا وعسر اجتماعهم في مكان بسبب واحد منهم فقط بان سهل اجتماع ما عدا
واحد او عسر اجتماع الجميع انه يجوز التعدد (قوله ان كان البعيد بمحل الخ) بل هو متجه لو كان بمحل يسمع منه
حيث لحقة بالحضور مشقة لا تحتمل عادة لتحقق العذر المجوز للتعدد حينئذ ولعل هذا مراد الانوار ولا ينافى
ذلك قولهم يجب السعى من الفجر على بعيد الدار لان محله إذا لم يأت إقامة الجمعة فى محله فالحاصل ان مشقة
السعى لا تحتمل عادة تجوز التعدد دون الترتك رأسا م (قوله وظاهر ان كان بمحل لو خرج الخ) بل وان

ولو أخبرت طائفة بأنهم مسبقون بأخرى أتموها
 ظهر أو الاستئناف أفضل
 ومحلها كما هو ظاهر أن لم
 يمكنهم ادراك جمعة
 السابقين ولا لزومهم القطع
 لا درا كما ويعرف السبق
 بخبر عدل رواية أو معذور
 كما هو ظاهر كما يقبل أخباره
 بنجاسة على المصلي وإنما
 لم يقبل في عدد الركعات خبر
 الغير لأنه لا مدخل له
 فيه لاناظته بما في قلب
 المصلي (وفي قول أن كان
 السلطان مع الثانية) اماما
 كان أو مأموما (فهي
 الصحيحة) ولا لادى الى
 تفويت جمعة أهل البلد
 بمبادرة شزيمة ونائب
 السلطان حتى الامام الذى
 ولاه مثله في ذلك وكذا الذى
 أذن فيها أما ما يجوز فيه
 التعدد فتعددت بزيادة على
 الحاجة فتصح السباقيات الى
 أن تنتهى الحاجة ثم تبطل
 الزائدات ومن شك في أنه
 من الاولين أو الآخرين
 أو في أن التعدد لحاجة أولا
 لزمته الاعادة فيما يظهر كما
 يعلم بما يأتي فان قلت فكيف
 مع هذا الشك يحرم أولا
 وهو متردد في البطلان
 قلت لا نظير لهذا التردد
 لاحتمال أن يظهر من
 السباقيات المحتاج اليهن

لا تكون البلدة في الاصل قرى على الرابع عش (قوله ولو أخبرت الخ) ببناء المفعول فيصدق بما لو كان
 المخبر واحدا فيرشد الى ان خبر الواحد كاف كما سيأتي في قوله ويعرف السبق بخبر عدل رواية الخ (قوله
 باخرى) اي بطائفة اخرى (قوله أتموها ظهرا) اي كالمخرج الوقت وهم فيها معنى ونهاية قال الرشيدى
 قوله مر أتموها ظهرا لا يخفى اشكاله لان قضية الاخذ بقول المخبرين وجوب الاستئناف لان حاصل
 اخبارهم بسبق اخرى لهم ان تحرم هؤلاء باطل لو قوعه مسبقا بجمعة صحيحة والفرق بين هذه ومالو خرج
 الوقت وهم فيها أنهم هناك أحرما بالجمعة في وقتها والصورة أنهم يحملون خروجهم في أثنائها فعذروا
 بخلاف هذا فتأمل اه (قوله والاستئناف افضل) اي ليصح ظهري بالاتفاق معنى (قوله ومحلها) اي
 محل جواز الامرين و (قوله ان لم يمكنهم الخ) اي فيما اذا اتسع الوقت ولا لزومهم الا تمام ظهرا اخذنا
 ياتي (قوله ويعلم السبق بخبر عدل) فاخبار العدل الواحد كاف في ذلك كما استظهره شيخنا معنى ونهاية
 (قوله بخبر عدل رواية الخ) صورهما لان كلا لا يلزمه الجمعة فيصح تركه للجمعة والاخبار بالسبق سم
 وعبرة ع ش أى أو غيرهما من لا يمتنع عليه التخلف لقرب محله من المسجد وزيادته على الأربعين لتصح
 الخطبة في غيبته اه (قوله خبر الغير) اي إذا لم يبلغوا عدد التواتر (قوله لا مدخل له فيه) اي للغير في
 العدد (قوله لاناظته الخ) اي فلا يطلع عليه الغير قول المتن (وفي قول أن كان الخ) قال البلقينى هذا
 القول مقيد في الامكان لا يكون وكيل الامام مع السابقة فان كان معها فالجمعة هي السابقة نهاية ومعنى
 (قوله ولا) اي وإن قلنا بصحة السابقة مطلقا (قوله جمعة أهل البلد) اي جمعة أكثرهم المصلين مع الامام
 معنى (قوله الذى ولاه) الضمير المستتر للضاد كما هو صريح صنيع النهاية أو للضاد اليه كما هو صريح
 صنيع المغنى والاول اكثر استعمالا وافيدنا (قوله اذن) اي السلطان أو نائبه (قوله اماما ما يجوز الخ)
 محترز قوله المتقدم حيث لا يجوز فيه التعدد (قوله ثم تبطل الزائدات) اي فيجب غلى مصلها ظهري ومما
 نهاية (قوله ومن شك) اي عند الاحرام بدليل ما ياتي من السؤال والجواب ولا يخفى ان هذا الشك حاصله
 الشك في أن جمعته من القدر الزائد على الحاجة فهي باطلة او المحتاج اليه فهي صحيحة سم اقول وكذا حكم
 الشك بعد الفراغ كما يأتي في قول المصنف فلو وقعنا معا وشك استؤفت الخ وشرحه (قوله في أنه من الاولين
 الخ) وهذا موجود الان في حق كل من اهل مصر لان كلامهم لا يعلم هل جمعة سابقة او لا ومعلوم لكل
 احدا ان هناك فوق الحاجة فيجب عليه فعل الظهر عش ويأتي عن شيخنا مثله (قوله والآخرين) اي
 والفرس ان هناك مالا يحتاج اليه يقينا حلي (قوله لزمته الاعادة) اي إعادة الجمعة سم اي كما هو
 ظاهر كلام الشارح وفيه ان الشك لا يزول باعادة الجمعة فالظاهر ما جزم به النهاية من لزوم الظهر عبارته ومن
 لم يعلم هل جمعته من الصحيحات او غيرها وجب عليه ظهري ومما اه وحمل عش والسكردى كلام الشارح
 على ما يوافقه ففسر الاعادة فيه باعادة الجماعة ظهرا (قوله ان يظهر) اي ما احرم به المترددو (قوله من
 السباقيات الخ) أى وأنه هو السابق (قوله تلزمه الاعادة) اي إعادة الجماعة وهو ظاهر ان علم أن وقت
 الحاجة لم ينقض فان علم انقضاءه لم تلزم الاعادة بل لم تجز وقد فاتته الجماعة وإن شك فهل يعيد ثم إن لم يظهر شيء
 تلزم الاعادة ايضا ويعود التفصيل المذكور او كيف الحال سم وقوله إن علم ان وقت الحاجة الخ وفيه

كان لو خرج أدركها حيث شق الحضور (قوله بخبر عدل رواية أو معذور) صورهما لان كلا لا يلزمه
 الجمعة فيصح تركه للجمعة والاخبار بالسبق (قوله ومن شك) اي عند الاحرام بدليل ما ياتي من السؤال
 والجواب ولا يخفى ان هذا الشك حاصله الشك في أن جمعته من القدر الزائد على الحاجة فهي باطلة او المحتاج
 اليه فهي صحيحة فهل حكمه كافي قوله فلو وقعنا معا وشك استؤفت الجماعة وهل قضية ذلك أنه إذا استأنفها
 برى حيث لم يقارن استئناف القدر الزائد وإن سبقوه بالفعل او لا لان مقتضى شك عدم اجزائهم ما فاعلوه او لا
 فليتأمل (قوله تلزم الاعادة) أى إعادة الجماعة وهو ظاهر ان علم أن وقت الحاجة لم ينقض فان علم انقضاء لم
 تلزم الاعادة بل لم تجز وقد فاتته الجماعة وإن شك فهل يعيد ثم إن لم يظهر شيء تلزم الاعادة ايضا ويعود التفصيل

فصحت لذلك لان الاصل عدم مقارنة المبطل ثم ان لم يظهر شيء تلزم الاعادة

(والمعتبر سبق التحريم)
براءا كبر من الامام وان لم
يلحقه الاربعون إلا بعد
إحرام أربعين المتأخر لأن
بالراء يتبين الانعقاد والعدد
تابع فلم يعتبر وقيل هو
المعتبر وبذلك أن الامام
لو سلم في الوقت والقوم
خارجة فلا جمعة للجميع
ويجب بانه يغتفر للتمييز
في السبق لكون الكل
في الوقت ما لم يغتفر ثم
لأن الوقت هو الاصل
كأمر (وقيل سبق الهزمة
وقيل سبق (التحل) وهو
السلام أى ميم المتأخر
منه من عليكم أو السلام كما
هو ظاهر وذلك لأن بعده
من عروض مفسد للصلاة
بخلاف التحريم (وقيل)
المعتبر السبق (بأول
الخطبة) بناء على أن
الخطبتين بدل عن الركعتين
(فلو وقعتا) بمحل يمتنع
تعددهما فيه (معا أو شك)
أو قعتا معا أو مرتبا
(استؤنف الجمعة) إن اتسع
الوقت لتدافعهما في المعية
واحتمالها عند الشك مع
أن الاصل عدم وقوع جمعة
بجزئية في حق كل طائفة ولا
أنزل للتردد مع اخبار العدل
لأن الشارع أقام اخباره
في نحو ذلك مقام اليقين

أنه إذا علم ذلك فامعنى لزوم الاعادة قوله أو كيف الحال ويظهر أنه يصير الى ضيق الوقت فان تبين ان جمعة
من الصحيحات فلا شئ عليه وإلا فيجب عليه الظاهر ثم رايه قال الكردي قوله تلزم الاعادة أى إعادتها ظهرا
لاجمدة لأنها غير ممكنة هنا كما هو ظاهر وعلم من هذا وما مر في الجماعة من أنه لو اقتدى بمن يجوز كونه اميا ولم
يتبين كونه قارئا لزمته الاعادة أنه لو شك في بعض من الاربعين المحسوبين انه من اهل الكمال ام لا ولم
يتبين الحال لزمته الاعادة لأن كل واحد امام بالنسبة الى الآخرين اه أى على ما يأتى في الشرح خلافا للنهية
والمغنى وغيرهما (قوله براءا كبر) الى قوله وقيل في النهاية الى قوله ويجاب في المغنى (قوله براءا كبر الخ)
أى وان سبقه الآخر بالهمز مغنى (قوله الاربعون) أى تكملة الاربعين عبارة النهاية والمغنى تسعة
وثلاثون (قوله المتأخر) أى الامام المتأخر لإحرامه عن إحرام امام آخر (قوله لأن الخ) تحليل للدين
(قوله تبين الانعقاد) أى وتعينت جمعة للسبق وامتنع على غيره افتتاح جمعة أخرى نهاية ومغنى (قوله)
وقيل الخ) عبارة المغنى وقيل الثانية هي الصحيحة لأن الامام لا عبرة به مع وجود أربعين كاملين بدليل أنه لو
سلم الامام في الوقت الخ (قوله كبر) أى في شرح والمسبوق كغيره (قوله سبق الهزمة) أى من الله
مغنى (قوله من عليكم الخ) بيان للتأخر سم عبارة الكردي قوله من عليكم أى أن أخره من السلام كما
هو المعلوم (قوله أو السلام) أى أن أخره من عليكم بان قال عليكم السلام اه (قوله بمحل) الى التنبيه في
النهاية والمغنى إلا قوله للترددان لاحتمال تقدم قول المتن (استؤنف الجمعة) أى فلوايس من استئنافها
صلى الظهر وفي هذه الحالة يتجه امور منها ندب سنة الجمعة القبيلة دون البعدية اما ندب القبيلة فتبعا
لوجوب الاقدام على الجمعة لاحتمال ان يسبق واماعدم ندب البعدية فلانه بالمعية أو الشك تبين عدم
أجزائها ومنها أن يجب كفاية الجماعة في الظهر لأنه الذي صار فرض الوقت (فرع) حيث تعددت
الجمعة طلب الظهر وجوبا ان لم يحز التعداد وندب ان جاز خروجا من خلاف من منع التعدد مطلقا أى سواء
كان بقدر الحاجة أو زاد عليها سم (قوله لتدافعهما في المعية) أى فليست إحداهما أولى من الاخرى
مغنى (قوله مع الاصل الخ) لا يقال هذا بعينه موجود فمما لو شك هل في الاما كن غير محتاج اليه أو لا وقد
قلتم فيها بعدم وجوب الاعادة لانا نقول الاحتمال في هذه الصورة اخف من الاحتمال في المعية لأن الشك في
المعية شك في الانعقاد حلى اه بجيرى (قوله ومع اخبار العدل) أى بالسبق بقى ما لو تعارض عليه بخبران
ففي الزكشى انه يقدم الخبر بالسبق لأن معه زيادة علم ونازع في الايعاب بان السابق إنما يرجع إذا كان

المذكور أو كيف الحال فليحرر (قوله والمعتبر سبق التحريم براءا كبر الخ) فان قلت بتام الرأيتين الدخول من
اول التكبير فن سبق بأوله وان تأخرت رأؤه عن راء الاخر يتبين سبقه لياه فكان ينبغي اعتبار الابداء قلت
السابق بالرأيتين دخوله قبل تمام إحرام الآخر فيحتمل إحرامه لا انعقاد جمعة قبل تمامه وهو مانع من انعقاده
فليتأمل فقد اوضح اعتبار الاتتمام (قوله في المتن فلو وقعتا معا أو شك استؤنف الجمعة) فلوايس من استئنافها
صلى الظهر وفي هذه الحالة يتجه امور منها ندب سنة الجمعة القبيلة دون البعدية اما ندب القبيلة فتبعا لجواز
اقدامه على الجمعة وإنما جاز الاقدام عليها بل وجب لاحتمال ان يسبق ومن لازم مشروعية اقدامه عليها
مشروعية سنتها المتقدمة وإلا لا امتنع الاقدام ايضا على الجمعة واماعدم ندب البعدية فلانه بالمعية أو الشك
تبين عدم أجزاء وان ما وقع ليس فرض وقته فلم يبق له بل القياس انقلاب ما وقع من الجمعة وقبلتها نقلا
مطلقا ومن هنا يظهر ان ندب القبيلة منوط بجواز الاقدام على الجمعة والبعدية منوطه باجزاء الجمعة التي
فعلها ومنها ان يجب كفاية الجماعة في الظهر لأنه الذي فرض الوقت والجماعة في فرض الوقت واجبة
كفاية فليتأمل (قوله في المتن استؤنف الجمعة) فلوايس من استئنافها صلى الظهر واكتفى شيخنا الشهاب
الرملى بالياس بان جرت العادة بعدم استئنافها وشرط شيخنا عبد الحميد الياس الحقيقي بان يضيق الوقت
ويؤيده انهم لو لم يفعلوا شيئا مطلقا امتنع الظهر إلا عند ضيق الوقت فليتأمل (فرع) حيث تعددت
الجمعة طلب الظهر وجوبا بان لم يحز التعدد وندب ان جاز خروجا من خلاف من منع التعدد مطلقا أى سواء كان

انه لا يجوز الاستئناف مع التعدد إلا ان علم انه بقدر الحاجة فقط وإلا فلا فائدة له وانه مادام الوقت متسما لا تصح الظهر إلا ان وقع الياس من الجمعة اخذا بما مر آنفاً وأن هذه الظهر هي الواجبة ظاهراً فتقع الجمعة فيها فرض كفاية لا سنة ويسن الاذان لها ان لم يكن أذن قبل والاقامة لها ولا ينافيه قوله السابق تسن الجماعة في ظهورهم لان الغرض ثم هو الجمعة وقد وقعت صحيحة بجزئته وان المراد بالشك في المعية وقوعها على حالة تمكن فيها المعية وكذا الباقي فلا يقال لو شك بعض الاربعين دون بعض ما حكمه نعم يظهر أنه لو أخبر بعض الاربعين عدل بسبق جمعهم لم يلزمهم استئناف لانهم غير شاكين بخلاف الباقيين يلزمهم ان امكنهم بشروطه ولا لاحتمال تقدم احدهما في مسألة الشك فلا تصح الاخرى لان المدار على ظن المكلف دون نفس الامر لكن يسن مراعاته بأن يصلوا بعدها الظهر (وان سبقت احدهما ولم تعين) كان سميع مسافر مثلاً تكبيرتين متلاحقتين وجهل المتقدمة منهما (أو تعينت ونسيت

مستنده يحصل زيادة العلم وما هنا ليس كذلك والحق أنها متعارضتان فيرجع ذلك للشك وهو يوجب استئناف الجمعة عش (قوله ولا لاحتمال تقدم احدهما الخ) عبارة المغنى والنهاية قال الامام وحكم الائمة بانهم إذا عادوا الجمعة برئت ذمتهم مشكل لاحتمال تقدم احدهما فلا تصح اخرى فاليقين ان يقيموا الجمعة ثم ظهر اقل في المجموع وما قاله مستحب ولا فالجمعة كافية في البراءة كما قالوه لان الاصل عدم وقوع الجمعة قال غيره ولا ان السابق إذا لم يعلم او يظن لم يؤثر احتماله لان النظر الى عدم المكلف او ظنه لا الى نفس الامر اه (قوله فلا تصح الاخرى) اي المستأنفة بصرى (قوله انه لا يجوز الاستئناف الخ) أي محل يجب فيه الاستئناف لكون التعدد فيه فوق الحاجة وقعت هذه الجموع معا يقينا او شكاً عبارة المغنى فائدة الجمع المحتاج اليها مع الزائدة عليه كالجمعة المحتاج الى احدهما ففي ذلك التفصيل المذكور فيهما كما افتي به البرهان ابن ابي شريف هو عبارة شيخنا ولو تعددت الجمعة بمحل يتبع فيه التعدد وزادت على قدر الحاجة في محل يجوز فيه التعدد كان للمسئلة خمسة احوال الاولى ان تقعا معا فتبطلان فيجب ان يجتمعا او يعيدوها جمعة عند اتساع الوقت الثانية ان تقعا مرتباً فالسابقة هي الصحيحة واللاحقة باطلة فيجب على أهلها صلاة الظهر الثالثة ان يشك في السابق والمعية فهمي كالحالة الاولى الرابعة ان يعلم السابق ولم تعلم عين السابقة فيجب عليهم الظهر لانه لا سبيل الى اعادة الجمعة مع يقين وقوع جمعة صحيحة في نفس الامر لكن لما كانت الطائفة التي صحت جمعها غير معلومة وجب عليهم الظهر الخامسة ان يعلم السابق ولم تعلم عين السابقة لكن نسيت وهي كالحالة الرابعة في مصر نايجب علينا فعل الجمعة ولا لاحتمال ان تكون جمعتنا من العدد المحتاج اليه ثم يجب علينا فعل الظهر لاحتمال ان تكون من العدد غير المحتاج اليه مع كون الاصل عدم وقوع جمعة بجزئته اه (قوله مع التعدد) اي تعدد المستأنفة (قوله انه) اي التعدد في الاستئناف (قوله ولا) اي بان زاد عليه يقينا او شكاً (قوله لا تصح) كذا في اصله بخطه وفي نسخة الظهر على انه فاعل وهي اظهر وان كانت من تصرف الذساخت بصرى (قوله وانه مادام الوقت متسماً الخ) واكتفى شيخنا الشهاب الرملي اي والنهاية بالياس المعادي بان جرت العادة بعدم استئنافها وشرط شيخنا عبد الحميد اي كالشارح الياس الحقبقي بان يضيق الوقت ويؤيده انهم لو لم يفعلوا شيئاً مطلقاً امتنع الظهر إلا عند ضيق الوقت فلي تأمل سم (قوله بما مر انفاً) اي في التنبيه السابق في شرح الى الياس من ادرالك الجمعة (قوله ويسن الاذان لها الخ) اي والسنة القليلة والبعدية عبارة شيخنا ومحل سن البعدية الجمعة ان لم يصل الظهر معها اي وجوباً وندباً وإلا قامت قبلية الظهر مقام بعدية الجمعة فيصل قبلية الجمعة ثم قبلية الظهر ثم بعديته ولا بعدية للجمعة حيث نذاه (قوله اذن قبل) اي ولو بقصد الجمعة (قوله والاقامة الخ) اي تسن لها الاقامة مطلقاً (قوله ولا ينافيه) اي وقوع جماعة ذلك الظهر فرض كفاية (قوله السابق) اي عن قريب (قوله في ظهورهم) اي من لا جمعة عليهم (قوله لان الفرض) اي اصاله (ثم) اي في بلد الجمعة (قوله وان المراد الخ) عطف على قوله انه لا يجوز الخ (قوله وقوعها الخ) اي فتي وقعا على هذه الحالة استؤنفت الجمعة وجد الشك بالفعل ولا (قوله وكذا الباقي) اراد به الترتيب قاله الكردى ويظهر ان مراد الشارح بالباقي الشك في انه من الاو وابن الخ او في ان التعدد لحاجة او لا (قوله فلا يقال لو شك الخ) يعني فتي كان المراد بالشك في المعية او في الباقي ما ذكر فلا يتبع بعض حكم الاربعين لان الوقوع على الحالة المذكورة امر مضاف الى الجميع (قوله نعم يظهر الخ) تصور لشك البعض يعني في هذه الصورة يحتمل شك البعض في الصورة الاولى قاله الكردى اقول بل يحتمل فيها ايضاً بان يخبر احدي الطوائف عدل بان جمعتهما من السابقات او عدول بان تعود لحاجة فلي تأمل (قوله لم يلزمهم الخ) اي لما مر ان الشارع اقام اخباره الخ وقضيته عدم جواز الاستئناف ايضاً (قوله ان امكنه الخ) الاولى جمع الضمير اي وان لم يمكن استئناف الجمعة فيجب الظهر قول الماتن (وان سبقت احدهما ولم تعين الخ) وقد افتي الوالدرحمه الله تعالى في الجمع الواقعة في مصر لان بانها صحيحة سواء وقعت معاً او مرتباً الى ان ينهني عسر بقدر الحاجة أو زائداً عليها (قوله وان سبقت احدهما ولم تعين أو تعينت ونسيت

صلوا اظهرا) لتيقن وقوع جمعة صحيحة (٤٣٠) في نفس الامر لكونها غير معلومة لمعينة منها والاصل بقاء الفرض في حق كل فلز منها المظهر

الاجتماع بأمكنة تلك الجمع فلا يجب على أحد من مصلحيها صلاة ظهر يومها لكونها تستحب خرجا من خلاف من منع تعدد الجمعة بالبلدة وان عسر الاجتماع في مكان فيه ثم الجمع الواقعة بعد انتهاء الحاجة الى التعدد غير صحيحة فيجب على مصلحيها اظهرا يوما نهائيا قال ع ش قوله مر لكونها تستحب الخ هذا مفروض فيها اذا تعددت واحتمل كون جمعة مسبوقه ما اذا لم تعدد او تعددت وعلما انها السابقة فلا يجوز اعادة الجمعة بمحلها لا اعتقاد بطلان الثانية ولا ظهر السقوط فرضه بالجمعة ولم يخاطب بالظهر في ذلك اليوم اهو معلوم ان ما ذكره اذا كانت جمعة جامعة لسائر الشروط ايضا يقيمتا وعلما بخلاف ما اذا شك في بعضها كان ترددي في بعض الاربعين المحسوبين هل هو من اهل الكمال ام لا ولم يبين الحال لزومه اعادة الجمعة ظهرا كما مر عن الكردى وباتى عن سم وايضا تقدم عن قريب عن شيخنا وع ش ما يتعلق بجمع مصر راجعه قول الماتن (صلوا اظهرا) ولا يقال انا او جنبنا عليه صلاتين الجمعة والظهر بل الواجب واحدة فقط لاننا لم نتحقق ما تبرا به الذمة او جنبنا كليهما ليتوصل بذلك الى براءة ذمته بيقين وهذا كالموسى احدى الخمس ولا يعلم غيبنا فانا نعلم ان الواجب عليه واحدة فقط ونلزمه بالخمسة لبرأ ذمته بيقين ثم رايت في حاشية الشيخ عبد البر الاجورى على المنهج عن الرملى ما يوافقه ع ش (قوله كان سمع) الى قوله عملا في النهاية والمعنى (قوله عملا بالاسواق) اي الجمعة وهو عدم جواز اعاتها لتيقن وقوع جمعة صحيحة (وفيه) اي الظهور وهو بقاء فرض الوقت وعدم سقوطه بما فعل من الجمعة (قوله باجماع) الى قوله ويشكل في النهاية والمعنى (قوله من يعتد به) احتراز عن قول ابن حزم بان عقادها بالواحد منفردا (قوله لكن في الركعة الاولى الخ) اي فقط فلو صلى الامام باربعين ركعة ثم احدث فأنتم كل لنفسه اجزائهم الجمعة نهائية ومعنى سم (قوله ولو بعد سلام من عداه الخ) اي وانصرفه الى بيته وبذلك يلغز فيقال لنا شخص احدث في المسجد فطلعت صلاة من في البيت شيخنا (قوله بطلت جمعة الكل) اي من حيث هي جمعة اخذنا ما تقدم بصري (قوله ويشكل عليه) اي على بطلان جمعة الكل بذلك الحدث (قوله ما ياتي) اي في شرح ولو بان الامام جنبنا او محدثا (قوله وللتظهر منهم تبعا له) اي بخلاف ما لو بان الامام محدثا فقط او مع بعض بقية الاربعين لم تصح لاحد كيان في شرح ولو بان الامام محدثا الخ سم (قوله فيفرق الخ) المتبادر من هذا الفرق عدم التعويل فيه على ما يتبادر من احدث وبان محدثا من طرو والحدث في الاول وكونه من اول الصلاة في الثاني وانه لا فرق بينهما في الموضعين وان مدار الفرق ليس الا على ظهور البطلان قبل السلام وعدم ظهور ذلك سم وفي البصري ما يوافقه (قوله تبين الحدث الخ) اي بعد سلام الكل (قوله لما ياتي) اي شرح ولو بان الامام جنبنا الخ (قوله ان جماعة المحدثين) اي الجماعة معهم سم (قوله فان خروج احد الاربعين) اي حسا بالانصراف بالفعل ومثله ما اذا تبين الحدث للقوم في اثناء الصلاة بلا انصراف بصري (قوله تلك) اي ما ياتي (قوله حينئذ) لا يظهر له فائدة (قوله واختلفوا الخ) فيذبح لمن لا تتعقده بان لا يحرم بها الا بعد احرام اربعين بمن تتعقدهم شرح بافضل ولا يخفى ما فيه من الحرج الشديد (قوله غيرت عليه) وجرى عليه ايضا شرح المنهج والتحفة واعتمد النهاية والمعنى والشهاب الرملى وفتح

عملا بالاسواق فيها وفيه (وفي قول جمعة) لان المفصولتين غير مجزئتين (الجمعة) باجماع من يعتد به لكن في الركعة الاولى بخلاف العدد لا بد من بقائه الى سلام الكل حتى لو احدث واحد من الاربعين قبل سلامه ولو بعد سلام من عداه منهم بطلت جمعة الكل وقد يشكل عليه ما ياتي انه لو بان الاربعون او بعضهم محدثين صحت للامام لا استقلاله وللتظهر منهم تبعا له وقد يجاب بان الذي دل عليه صنيعهم حيث غيروا هنا باحدث وسم ببيان أن الفرض هنا أنه ظهر بطلان صلاته قبل سلامه وحينئذ فيفرق بان العدد ثم وجدت صورته الى السلام فلم يؤثر تبين الحدث الراجع له لما ياتي ان جماعة المحدثين صحيحة حسبا وانوا بخلاف ما هنا فان خروج احد الاربعين قبل سلام الكل ابطال وجود صورة العدد قبل السلام فاستحال القول بالصحة هنا وعليه فلو لم يبين جدت الواحد هنا الا بعد سلامه وسلامهم لم يؤثر لانه من جزئيات تلك حينئذ واختلفوا في اشتراط تقدم احرام من تتعقدهم على غيرهم والمنقول الذي عليه جمع محققون كابن الرفعة والاسنوى وغيرهما أنه لا بد منه وجريت عليه في شرح العباب ورددت ما أطال به المنتصرون لاسيما الزركشي

الجواز عدم الاشتراط وهو المعتمد كرى على افضل وقوله والتحفة فيه توقف بل اخر كلام التحفة كالصرح
 في عدم الاشتراط (قوله لعدم الاشتراط) متعلق بالمنتصرون وافق بعدم الاشتراط الشهاب الرملى سم (قوله
 بما يؤيدهم) اى المنتصرين و (قوله مامر انفا) اى فى شرح والمعتبر سبق التحريم و (قوله وما ياتى) اى فى
 المتن انفا (قوله وعلى الاول) اى الاشتراط (قوله مامر) اى فى الجماعه فى شرح او حال باب نافذ كرى
 (قوله هنا) اى فى الجمعة (قوله عدم اشتراط ذلك) اى تاخر الافعال و (قوله ثم) اى فى الرابطة (قوله ونية
 الاقتداء) الانسب لاستثناها الا انى حذفه هنا (قوله مامر) اى فى باب الجماعة معنى (قوله الانية الاقتداء
 الخ) اقتصر النية والمعنى على استثناء الامامة عبارة التما فى نية الامامة فتجب هنا فى الاصح لنحصله
 الجماعة اه ولعل وجهه ان نية الاقتداء شرط فى جماعة غير الجماعة ايضا قول المتن (ان تقام باربعين) اى
 منهم الامام ومحل ذلك فى غير صلاة ذات الرقاق ما فيها فشرط زيادتهم على الاربعين ليحرم الامام باربعين
 ويقف الزائد فى وجه العدود ولا يشترط بلوغهم اربعين على الصحيح لانهم تبع للاولين نهاية اى بل يكتفى
 بواحد كما ياتى فى صلاة الخوف ع ش قول المتن (باربعين) اى لو كانوا ملتصقين كما قاله الرحمان نقل عن
 الرملى شيخنا عبارة سم ولو وجد بدنان ملتصقان بحيث عدان اثنين فى باب الميراث فهل يعدان هنا اثنين الوجه
 انها يعدان هنا اثنين بل فى عبارة ابن القطان ان حكمهما حكم الاثنين فى سائر الاحكام مراه وسئل
 البلقيني عن اهل قرية لا يبلغ عددهم اربعين هل يصلون الجمعة او الظهر فاجاب رحمه الله تعالى بانهم يصلون
 الظهر على مذهب الشافعى وقد اجاز جمع من العلماء ان يصلوا الجمعة وهو قوى فاذا قلدوا اى جميعهم من قال
 هذه المقالة فانهم يصلون الجمعة وان احتاطوا فاصلوا الجمعة ثم الظهر كان حسنا فتح المعين وتقدم عن الجرهمى
 ما يوافقه فى رسالة الجمعة للشيخ عبدالفتاح الفارسى سئل الشيخ محمد بن سلمان الكردى ثم المدنى رحمه الله
 تعالى ان الجمعة اذا لم تستوف الشروط وصليت بتقليد احد المذاهب واراد المصلون اعادتها ظهرا هل
 يجوز ذلك ام لا واجاب بان ذلك جائز لا منع منه بل هو الاحوط خروجا من الخلاف وما فى الامداد ولا يجوز
 اعادة الجمعة ظهرا وكذا عكسه لغير المعذور فحله عند الاتفاق على صحة الجمعة لا عند وجود خلاف قوى فى
 عدم صحتها نعم لمذهب الغير فى صحة الجمعة شروط لا بد فى جواز تقليده من وجودها والا فلا تصح الجمعة على
 مذهبها ايضا فرار من التلقيق الممنوع اجماعا ومن الشروط المعتبرة فى مذهب مالك القائل بانعقادها
 باثنى عشر رجلا طهارة الثوب والبدن والمكان عن المني والوضوء بالشك فى الحدث ومسح جميع الراس
 فى الوضوء والموا الالة بين اعضاء الوضوء والدلك فى الوضوء والغسل ووضع الانف على الارض فى السجود
 ووضع اليدين مكشوفتين على الارض فيه ونية الخروج من الصلاة وان يكون الامام بالغوا وان لا يكون فاسقا
 مجاهر او ان يكون الخطيب هو الامام وان تكون الصلاة فى المسجد الجامع وسئل رحمه الله تعالى اذا فقدت
 شروط الجمعة عند الشافعى فما حكمها واجاب بانه يحرم فعلها حينئذ لانه تلبس بعبادة فاسدة نعم او قال بصحتها
 من يجوز تقليده وقوله الشافعى تقليد صحيحها مجتمع الشروط طهارة جاز فعلها حينئذ بل يجب ثم اذا ارادوا اعادتها
 ظهر اخر وجام من الخلاف فلا بأس به بل هو مستحب حينئذ ولو منفردا و قوله لا تعداد الجمعة ظهر محلها فى غير
 المعذورين ومنهم من وقع فى صحة جمعة خلاف وسئل الشيخ محمد صالح الرئيس مفتى الشافعية بمكة المشرفة
 رحمه الله تعالى هل يسن اعادة الجمعة ظهرا اذا كان امامها مخالفا واجاب بقوله نعم تسن اعادتها ظهرا حينئذ
 ولو منفردا والقول هو كل صلاة جرى فيها خلاف تسن اعادتها ولو فرادى ولا نك ان هذه مما جرى الخلاف فى
 صحتها كانه على ذلك التحفة فى باب صلاة الجمعة وسئل رحمه الله تعالى عن اهل قرية دون الاربعين يصلون
 الجمعة مقلدين للامام مالك فى العدد مع جهلهم بشروط الجمعة عنده وقال لهم امامهم صلوا ويكتفى بذلك التقليد
 واجاب بقوله نعم حيث نقصوا عن الاربعين جاز التقليد للامام مالك لكن مع العلم بالشروط المعتبرة عنده

لعدم الاشتراط يمكن بما
 يؤيدهم مامر انفا ان
 احرام الامام هو الاصل وانه
 لا عبرة باحرام العدود وما ياتى
 انه لو بان حدث المامومين
 انعقدت للامام فعلم ان من
 لم تنعقد بهم وغيرهم كلهم
 تبع للامام وانها حيث
 انعقدت له لم ينظر للمامومين
 قبل وعلى الاول لا بد من
 تاخر افعالهم عن افعال
 من تنعقد به كالا حرام
 انتمى وهو بعيد جدا
 لوضوح الفرق بين الاحرام
 وغيره كما مر فى الرابطة فى
 الموقف بل الصواب هنا
 عدم اشتراط ذلك وان قلنا
 باشتراطه لم لوضوح الفرق
 بين الباين (وشرطها) اى
 الجماعة فيها (كغيرها)
 من الجماعات كالقرب
 ونية الاقتداء وعدم المخالفة
 الفاحشة والعلم بافعال
 الامام وغير ذلك مامر لا
 نية الاقتداء والامامة فانها
 شرطان هنا لانعقاد كما
 مر لا يمكن ان يعقد الجمعة
 مع الانفراد (و) واختصت
 باشتراط امور اخرى منها
 (ان تقام باربعين)

(قوله لعدم الاشتراط) افى بعدم الاشتراط شيخنا الشهاب الرملى (ان تقام باربعين) لو صلاها الاربعون فى
 قرية اخرى ثم حضروا قريتهم واعادوها فينبغى صحة تلك الاعادة وهل يسقط عنهم اسم التعطيل او تدفعه

والعمل به أيضا وتسبب الاعادة وأما قول امامهم لم يكن الخ فان أراد بذلك أنه لا يشترط العلم بالشرط فهو قول غير صحيح انتهى ما تبسر نقله من تلك الرسالة باختصار (قوله وان كان) الى المتن في النهاية الا قوله وقياسه الى او من الجن (قوله وان كان بعضهم الخ) اي المتوطن بهذا المحل وهو شامل للامام وهو متجه وان بادر مر بالخالفه وينبغي صحة الاعادة المذكورة من كلهم ايضا سم (قوله او من الجن الخ) عطف على قوله صلاها عبارة النهاية وتنقد باربعين من الجن أو منهم ومن الانس قاله القمولى وقيد الدميرى في حياة الحيوان ؛ اذا تصوروا بصورة بنى آدم اه قال سم هذا الى التقييد جرى على الغالب لا شرط بل حيث علم اوطن انهم جن ذكور كنى وان تصوروا بصورة غير بنى آدم مر اه واقره عش واعتمد القمولى وشيخناو البصرى التقييد عبارة شيخناو لو كان الاربعون من الجن صحت بهم الجمعة كفى الجواهر حيث علمت

ذكرتهم وكانوا على صورة الادميين وقال بعضهم لا يشترط كونهم على صورة الادميين بخلاف ما لو كانوا من الملائكة لانهم غير مكلفين اه وسأتى عبارة البصرى (قوله كما قاله القمولى) قد يقتضى الاكتفاء بكون بعض الاربعين من الجن انه لو اقامها اربعون من الجن مستوطنون بالقرية لم ياتهم انس القرية بتعطيل القرية منها حتى يجوز لهم الذهاب لفعلمها في قرية اخرى وقد يستبعد ذلك فليحذر سم على حج اه عش (قوله ان علم الخ) وهل يشترط لصحتها منهم كونهم في ارضنا او في الارض الثانية ام لا يشترط فتعقدهم وان كان مسكنهم في الارض السابعة من ذلك البلد فيه ونظروا الاقرب الثانى بدليل قولهم من وقف ارضاسرت وقيمتها الارض السابعة وهو صريح فى ان كل من كان فيها هو من اهلنا نعم ان كان بينهم وبين الامام مسافة تزيد على ثلثمائة ذراع فى غير المسجد لا تصح للبعد كالانس اذا بعدوا عن الامام عش وفيما استقر به نظر ظاهر اذ غير ارضنا لا يعد وطننا (قوله يعز مدعى الخ) ان قلنا بكفر مدعى رؤيتهم فهو مرتد والمراد لا يعز اول مرة مرو عبارة النهاية بكفر مدعى الخ وفيه نظر ايضا لاننا لنسلم ولا مخالفته للقران لان قوله تعالى انه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم يحتمل ان المراد به ان الغالب رؤيتهم لنا من غير ان نراهم فلا ينبغي وقوع رؤيتنا اياهم ولو سلم فلا بد فى الكفر من علمه ان ذلك هو المراد فى الاية وان لا يقصد الكذب والافلا يتجه الكفر فليتامل سم عبارة البصرى بعد كلام نصها فالحاصل انه لو قيل فى المقام انعقاد الجمعة بهم لا بد من تصورهم بصورة بنى آدم وفى مقام عدم تكفير مدعى رؤيتهم على غير صورهم الاصلية لا فرق لكان له وجه وجهه فليتامل وقوله لانه حينئذ يخالف للقران قد يقال ليس فى الاية الشريعة ما يقتضى عموم الاحوال والازمان فيمكن فى صدقها ثبوت هذه الخاصية لهم فى الجملة فليتامل ثم رايت ايضا وى اشار لذلك فى تفسيره فراجع اه (قوله وذلك) اى اشترط الاربعين (قوله لما صح ان اول جمعة صليت الخ) عبارة المعنى لما روى البهيق عن ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة وكانوا الاربعين

وان كان بعضهم صلاها فى قرية اخرى على ما يحتمل جمع وقياسه ان المريض لو صلى الظهر ثم حضر حسب ايضا او من الجن كما قاله القمولى ان علم بعد العلم بوجودهم وجود الشرط فيهم وقول الشافعى يعز مدعى رؤيتهم محمول على مدعيها فى صورهم الاصلية التى خلقوا عليها لانه حينئذ يخالف للقران وذلك لما صح ان اول جمعة صليت بالمدينة كانت باربعين والغالب على احوال الجمعة التعبد

اذا قصدوا ابتداء ان يعودوا الى قريتهم لا عادتها فيها فيه نظر (قوله وان كان بعضهم الخ) اي المتوطن بهذا المحل وهو شامل للامام وهو متجه وان بادر مر بالخالفه (او من الجن) قد يقتضى الاكتفاء بكون بعض الاربعين من الجن انه لو اقامها اربعون من الجن مستوطنون بالقرية لم ياتهم انس القرية بتعطيل القرية منها حتى يجوز لهم الذهاب لفعلمها فى قرية اخرى وقد يستبعد ذلك فليحذر (قوله ان علم وجود الشرط فيهم) وقيد الدميرى فى حياة الحيوان بما اذا تصوروا بصورة بنى آدم هذا جرى على الغالب لا شرط بل حيث علم اوطن انهم جن ذكور كنى وان تصوروا بصورة غير بنى آدم مر ولا يعارض ذلك ما نقل عن النص من كفر مدعى رؤيتهم عملا باطلاق النص لانه محمول على من ادعى رؤيتهم على ما خلقوا عليه وكلامنا فى من ادعى ذلك على صورة بنى آدم شرح مر اقول اما قوله ولا وقيد الدميرى الخ ففيه نظر لاننا لنسلم ولا مخالفته للقران لان قوله تعالى انه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم يحتمل ان المراد به ان من شأنهم رؤيتهم لنا من غير ان نراهم او ان الغالب ذلك فلا ينفى وقوع رؤيتنا اياهم ولو سلم فلا بد من الكفر من علمه ان ذلك هو المراد فى الاية وان لا يقصد الكذب والافلا يتجه الكفر فليتامل (قوله وقول الشافعى يعز) ان قلنا بكفر مدعى رؤيتهم فهو

رجلا قال في المجموع قال أصحابنا وجه الدلالة أن الأمة اجتمعوا على اشتراط العدد والاصل الظاهر فلا تجب الجمعة إلا بعد ثبت فيه توقف وقد ثبت جوازها باربعين وثبت صلوا كما يتم في أصلي ولم يثبت صلاتها بها بأقل من ذلك اهـ وعبارة النهاية الخبر كعب بن مالك قال أول من جمع بنا في المدينة أسعد بن زرارة قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة في تقيع الخضعات وكنا اربعين وخبر ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة وكانوا اربعين رجلا وقل جابر مضت السنة في كل ثلاثة إماما وفي كل اربعين جمعة أخرجه الدارقطني وقول الصحابي مضت السنة كذا وله قال صلى الله عليه وسلم واقوله صلى الله عليه وسلم إذا اجتمع اربعون فعليهم الجمعة وقوله صلى الله عليه وسلم لا جمعة الا في اربعين اهـ قال عشر قوله وقول جابر مضت السنة أخرجه الدارقطني والبيهقي وفيه عبد العزيز قال الدارقطني منكر الحديث وقال البيهقي هذا الحديث لا يحتاج بمثله وحديث إذا اجتمع اربعون رجلا أخرجه صاحب التتمة ولا اصل له وحديث لا جمعة إلا باربعين لا اصل له انتهى الحافظ ابن حجر في تخريج احاديث الرافي اهـ (قوله وقد اجمعوا) أي من يعتد به كما سرفلاير دخالة ابن حزم عبارة شيخنا قد اختلف العلماء في العدد الذي تنعقد به الجمعة على خمسة عشر قولا الاول تنعقد بالواحد وهو قول ابن حزم وعليه فلا يشترط الجماعة كما هو ظاهر الثاني باثنين كالجماعة وهو قول النخعي الثالث باثنين مع الامام عند أبي حنيفة وسفيان الثوري ومحمد والياث الرابع بثلاثة مع الامام عند أبي حنيفة وسفيان الثوري الخامس بسبعة عند عكرمة السادس بتسعة عند ربيعة التاسع بانثي عشر وهو مذهب الامام مالك الثامن مثله غير الامام عند اسحاق التاسع بعشرين في رواية ابن حبيب عن مالك العاشر بثلاثين كذلك الحادى عشر باربعين ومنهم الامام وهو اصح القواين عند الامام الشافعي الثاني عشر باربعين غير الامام وهو القول الآخر عند الامام الشافعي وقال عمر بن عبد العزيز وطائفة الثالث عشر بخمسين في رواية عن الامام احمد الرابع عشر ثمانون حكاه المازري الخامس عشر جمع كثير من غير حصر واهل هذا الاخير ارجحهم من حيث الدليل قاله في فتح الباري اهـ (قوله والاربعون اقل ما ورد) (فرع) لو شك عند الاحرام في وجود العدد الذي تنعقد به الجمعة ينبغي ان لا يتعقد احرامه ولو شك بعد السلام منها في ذلك فهل يغتفر هذا الشك كالمشكك بعد السلام من سائر الصلوات في شيء من شروطها فانه لا يضر كما تقدم في سجود السهو او لا ويفرق بين هذا الشرط وغيره من الشروط فيه نظر وقد يؤيد الثاني أنه لو شك بعد السلام حيث امتنع التعدد في أنها سبقت غير ها او قارنته أو سبقت به بطات مع ان سبقها غير ها حينئذ من شروط صحتها فدل على ان هذه الشروط الزائدة فيها اضيق حكما من بقية الشروط فليراجع سم وفي فتاوى الشيخ محمد صالح الرئيس سنل رحمه الله تعالى عن صلى الجمعة والحال هو شك هل فيها اربعون ام دون ذلك والحال فيها اربعون وشك هل في الاربعين اى او من لا يعرف شروط الجمعة ام لا ما حكم هذا الشك هل يضر ام لا وإذا لم يضر فهل يسن ان يصلي الظهر ام لا واجاب رحمه الله بقوله لو كان الشك في استيفاء العدد قبل الصلاة لا تصح معه الجمعة والشك بعدها لا يضر واما الشك في الامة ونحوها فلا يضر والله اعلم اهـ وياتى عن الفتاوى المذكورة ما يتعلق بالمقام (قوله وخبر الانقضاء الخ) عبارة النهاية واما خبر انقضاءهم فلم يبق الا اثناعشر فليس فيه انه ابتدأها بانثي عشر بل يحتمل عودهم او عود غيرهم مع سماعهم اركان الخطبة اهـ قال الرشيدى قوله مر بل يحتمل عودهم اى قبل التحريم واحرم بالاربعين فالانقضاء كان قبل الصلاة في الخطبة كما صرح به رواية مسلم واما رواية البخارى فانقضوا في الصلاة فمحتملة على الخطبة جمعا بين الاخبار اهـ قول المتن (مكلفا) عبارة المغنى والنهاية وشرط كل

مرتد والمرتد لا يعز أول مرة مر (فرع) لو وجد بدنان ملتصقان بحيث عد اثنين في باب الميراث في نحو حجب الام من الثلث الى السدس فهل يعدان هنا اثنين الوجه انهما يعدان هنا اثنين بل في عبارة ابن القطان ان حكمهما حكم الاثنين في سائر الاحكام مر (فرع) لو شك عند الاحرام في وجود العدد الذي تنعقد به الجمعة ينبغي ان لا يتعقد احرامه ولو شك بعد السلام منها في ذلك فهل يغتفر هذا الشك كالمشكك بعد

وقد أجمعوا على اشتراط
العدد والاربعون أقل
ماورد وخبر الانقضاء
محتمل (مكلفا حرا ذكرا)
ميزا ا يخرج السكران بناء
على أنه مكلف

لأنها لا تلزم اضداده ولا
لنقصهم كما قدمه فلا تعتقد
بهم كما ذكره هنا فلا تكرر
بخلاف المريض ولو كل
العدد بخنثي وجبت الاعادة
وإن بان رجلا ولو أحرمت
باربعين فيهم خنثي فأنقض
واحد وبقي الخنثي لم تبطل
كما قاله جمع تبع السبكي لانا
تيقنا انعقادها ثم شككنا
في جود مبطل وهو انوثة
الخنثي فلا يضر لان الاصل
بقاء الانعقاد كان الاصل
بقاء الوقت وعدم المفسد
فيما لو شكوا فيها في خروجه
أو فيها أو قبلها في مسح الرأس
في الوضوء فقول بعضهم
تبطل في مسئلة الخنثي إذ لا
أصل هنا يرد ما قرره من
أن الاصل دوام صحتها
(مستوطنا) بمحل إقامتها
فلا تعتقد بمن يلزمه حضورها
من غير المستوطنين لانه
صلى الله عليه وسلم لم يقيم
الجمعة بعرفة في حجة
الوداع مع غزوه على
الاقامة أباما وفيه نظر فانه
كان مسافرا إذا لم يقيم بمحل
أربعة أيام صحاح وعرفة
لا أبنية بها فليست دار اقامة
لأن إيجاب بأنه لا ممانع
أن يكون عدم فعله الجمعة
لأسباب منها عدم أبنية
ومستوطن ثم ومر أول
باب صلاة المسافر

واحد منهم أن يكون مسلما مكلفا أي بالغاعا قلا حرا كاملا اه (قوله) لأنها لا تقول بعضهم الخ في
النهاية والمغنى (قوله) لأنها لا تلزم الخ عبارة النهاية فلا تعتقد بالسكفار وغير المكلفين ومن فيه روق والنساء
والخنثاء اه (قوله) اضداده ولا اه ان دخل في الاشارة قوله يميز ابردا السكران سم (قوله) بخلاف المريض
أي فان عدم لزومها له ليس لنقص فيه بل للتخفيف عنه فلا مانع من انعقادها به بصرى (قوله) وجبت
الاعادة) يحتمل ان يستثنى ما لو اعتقد من عدد الخنثي تمام العدد بغير الخنثي أو انه رجل واعتقد هو تمام العدد
بغيره أو أنه رجل ثم بان رجلا فيتجه أن لا إعادة لوجود الشرط في اعتقادهم وفي نفس الامر وكذا
يتجه عدم الاعادة لو بان في الاثناء خنثي ثم قبل طول الفصل ومضى ركن رجلا سم (قوله) باربعين أي
غير الامام مغنى (قوله) أو قبلها أي قبل شروع الجمعة وبعد فراغ الوضوء ع ش (قوله) بمحل إقامتها) خرج به
ما لو تقاربت قريتان في كل منهما دون اربعين بصفة الكمال ولو اجتمعوا ليلقوا اربعين فانها لا تعتقد بهم
وإن سمعت كل واحدة نداء الاخرى لان الاربعين غير متوطنين في موضع الجمعة نهاية (قوله) بمن يلزمه
حضورها الخ) أي ولا بالمستوطنين خارج محل الجمعة وان سمعوا انداءها لفقد اقامتهم بمحلها نهاية ومغنى
ويأتى في الشرح ما يفيد بل يفيد قوله هنا من غير المستوطنين أي بمحل إقامة الجمعة (قوله) لانه صلى الله عليه وسلم
يقيم الخ) يمكن ان يكنى في الدليل ان الغالب على احوال الجمعة التعبد ولم تثبت إقامتها بغير المستوطنين سم
(قوله) على الاقامة) أي بمكة (في حجة الوداع) أي وكان يوم عرفة فيها يوم جمعة كما في الصحيحين وصلى به
الظهر والعصر تقديما كما في خبر مسلم شرح المنبر (قوله) وفيه نظر) أي في الاستدلال المذكور (قوله) فانه
كان مسافرا الخ) أي ومجرد غزوه على الاقامة أباما بمكة بعد عرفة لا ينتهي سفره به وإنما ينتهي ببلوغها كما تقدم
في باب صلاة المسافر فعدم تجميعه حينئذ للسفر لا لعدم التوطن بجري (قوله) إذا لم يقيم الخ) أي وكما يدل
عليه جمعه بعرفة بين الظهر والعصر تقديما بجري (قوله) وعرفة الخ) عطف على اسم وخبر ان في قوله فانه
كان الخ والحاصل ان الاستدلال المذكور مشكل من وجهين الاول انه صلى الله عليه وسلم كان مسافرا فعدم اقامته
الجمعة بعرفة للسفر والثاني انه لا أبنية في عرفة فعدم اقامته الجمعة بها لعدم كونها دار إقامة ومن ثم قال
الشيخ العزيزي هذا التعليل مشكل قديما وحديثا بجري (قوله) إلا ان يجاب الخ) فيه بحث ظاهر لانا
سلمنا أنه لا مانع مما ذكره الا ان عدم اقامته الجمعة بعرفة وكونه لا مانع مما ذكره لا يدل على هذا السبب المعين
اعني عدم الاستيطان اجوازا ان يكون غير مدونه فلا يثبت المطلوب خصوصاً وهذه واقعة حال فعليه سم
عبارة البصرى قوله بانه لا مانع الخ مسلم اسكتنه لا يجدى لانه مستدل لا مانع اه (قوله) ومستوطن ثم) أي
وعدم مستوطن في عرفة (قوله) ان من توطن خارج السور) وفي فتاوى الشيخ محمد صالح الرئيس سئل رحمه
الله تعالى عن بلدة مشورة ميمنة سورها حارة وميسر ته حارة وتقام في داخل السور رجعتان جمعة للشافعية
مستوفية للشروط كاملة العدد وجمعة للخوارج محتلة للشروط ناقصة العدد وفي كل من الحارتين

السلام من سائر الصلوات في شيء من شروطها فانه لا يضر كما تقدم في سجود السهو وما نحن فيه من ذلك لان
وجرد العدد المذكور من شروط صحتها ولا يفرق بين هذا الشرط وغيره من الشروط فيه نظرو قد يؤيد
الثاني انه لو شك بعد السلام حيث امتنع التعدد في انها سبقت غيرها أو قارنته أو سبقت به بطأت مع ان
سبقها غيرها حيث تعدد من شروط صحتها فدل على ان هذه الشروط الزائدة فيها اضيق حكما من بقية الشروط
فليراجع (قوله) لأنها لا تلزم اضداده ولا اه يرد السكران ان دخل في الاشارة كونه يميزا (قوله) وجبت
الاعادة) يحتمل ان يستثنى ما لو اعتقد من عدد الخنثي تمام العدد بغيره أو أنه رجل واعتقد تمام العدد بغيره
أو أنه رجل ثم بان رجلا فيتجه أن لا إعادة لوجود الشرط في اعتقادهم وفي نفس الامر وكذا يتجه عدم
الاعادة لو بان في الاثناء خنثي ثم قبل طول الفصل ومضى ركن رجلا (قوله) لانه صلى الله عليه وسلم
يكنى في الدليل ان الغالب على احوال الجمعة التعبد ولم تثبت اقامتها بغير المستوطنين (قوله) إلا ان يجاب
الخ) فيه بحث ظاهر لانا سلمنا انه لا مانع مما ذكره الا ان عدم اقامته الجمعة بعرفة وكونه لا مانع مما ذكر

ان من نوطن خارج السور لا تنعقد به الجمعة داخله وعكسه لانه اعنى السور يجعلهما (٤٣٥) كبلتين منفصلتين وافق شارح

فيمن لزمته ففاته وأمكنه
ادراكها في بلده لجواز
تعدد هاهنا وفي بلد الظهر
مادام قادرا عليها ثم انتهى
وما قاله في بلده واضح وفي
غيرها إنما يتجه ان سمع
النداء منها لأن غايته أنه
بعدياً به من الجمعة ببلده كمن
لا الجمعة ببلده وهو إنما يلزمه
بغيرها ان سمع ندائها
بشرطه والمستوطن هنا
هو من (لا يظن) اى
يسافر عن محل اقامته
(شأنه لا يصح إلا الحاجة)
فلا تنعقد بمسافر ومقيم على
عزم عوده لوطنه ولو بعد
مدة طويلة ومن له مسكنان
ياتى فيه التفصيل الا ترى
حاضري الحرم نعم لا يأتى
هنا اعتبارهم ثم مانوى
الرجوع اليه للاقامة فيه
ثم ما خرج منه ثم موضع
احرامه لعدم تصور ذلك
هنا وإنما المتصور اعتبار
ما اقامته به أكثر فان استوت
بهما فما فيه أهله ومحاجر
ولده فان كان له بكل أهل
أموال اعتبر ما به أحدهما
دائماً أو أكثر أو واحد
أهل وبآخر مال اعتبر ما فيه
الأهل فان استوي فى كل ذلك
٣ هنا يباح بالأصل وكان
الشيخ أراد الكتابة على
هذه القول بعد ثم لم يكتب
عليها اه من هاشم

المذكورتين الجمعة للشافعية مستوفية للشروط كاملة العدد فهل يجوز في هذه الصورة إعادة الظهر جماعة
أو فرداً أو تحرم أو اجاب بقوله وحيث الامر ماسطر فلا يجوز لمن كان في داخل السور ومن الشافعية إعادة
الجمعة ظهر الان جمعة الخوارج الغير المستوفية للشروط ليست جمعة ولا تنصالحهم عن هو خارج في السور
بالسور واما أهل الحارثين فان كانتا تعدان بلداً واحداً بان كان بعضهم يستعين من بعض واتحد النادى
وملعب الصبيان فان لم يوجد محل يسمع الجميع بلامشقة فلا إعادة سنة لمن لم تقدم جمعة يقينا وان وجد محل
يسمعهم كذلك فلا إعادة واجبة لمن تأخرت جمعة وللجميع إذا وقعنا معاً أو شك في المعية وحيث سنت الاعادة
سنت الجماعة في الظهر وحيث وجبت الاعادة كانت الجماعة فرض كفاية وان كانت الحارثان تعدان
بلدتين بان لم يتجه ما ذكر فلا تجوز الاعادة اه (قوله ان من نوطن خارج السور الخ) شامل لما إذا كان له
سور آخر متصل طرفه بذلك السور كافي المدينة المنورة (قوله لانه اعنى السور يجعلهما) الخ ٣ (قوله فيمن
لزمته) اى بان اقيمت الجمعة في محل من بلده يجب عليه السعى اليها (وقوله وامكنه ادراكها الخ) اى ادراك
جمعة في محل من بلده لا يجب عليه السعى اليها بعده، توقفه على مشقة لا تحتل عادة وبذلك يندفع استشكل
البصرى بقوله قد يقال لا معنى للفوات حينئذ فليتام اه (قوله إنما يتجه ان سمع النداء منها) يمكن توجيهه
الاطلاق المذكور بانه حينئذ منسوب الى التقصير فلا بعد في التغليظ عليه بخلاف من لا الجمعة ببلده ولم يسمع
النداء من غير هاهنا بل بصرى عبارة سم قوله لان غايته انه بعد يسهل الخ قد يمنع ويفرق اه قول المتن
(إلا الحاجة) اى كتجارة وزيارة نهاية (قوله فلا تنعقد) الى قوله ومن له فى النهاية والمعنى (قوله ومقيم
على عزم عوده الخ) ومنه ما لو سكن ببلد باهله عازماً على أنه ان احتيج اليه فى بلده لموت خطيبها او اموالها مثلاً
رجع الى بلده فلا تنعقد به الجمعة فى محل سكنه لعدم التوطن وافهم قوله على عزم عوده الخ ان من عزم على
عدم العود انعقدت به لانها صارت وطنه عيش اقول ومفهومه ايضا الانعقاد إذا لم يعزم على شئ مسكن قضية
صنيع عيش عدمه ولعلها الاقرب فليراجع (قوله ولو بعد مدة طويلة) اى كالمشقة والمجاز نهاية ومعنى
(قوله ومن له مسكنان الخ) اى كاهل القاهرة الذين يسكنون تارة بهاء اخرى بمصر القديم او بولاق
سم (قوله ياتى فيه التفصيل الخ) وافق شيخنا الشهاب الرملى فيمن سكن بزوجه في مصر مثلاً وبأخرى في
الخانقا مثلاً وله زراعة بينهما ويقع فى الزراعة غالب نهاره ويبعث عند كل واحدة منهما ليلة فى غالب احواله
بانه يصدق عليه انه متوطن فى كل منهما حتى يحرم عليه سفره فى يوم الجمعة بعد الفجر لمكان نفوته به إلا الخوف
ضرر نهاية وسم قال عيش قوله مرانه متوطن فى كل منهما اى فتنعقد به الجمعة فيهما اه (قوله ثم ما خرج
منه) قد يقال ما المانع من اتيان هذان باعتبار ما كان فى يوم الجمعة سم ويأتى عن النهاية ما يوافقه (قوله اعتبار
ما اقامته به أكثر) اى سواء كان له فى الاخر اهل او مال او لاعش (قوله ان استوت) اى اقامته (قوله فما
فيه اهله) ينبغى وماله اخذاً بما يأتى وكأنه سقط سهواً بصرى (قوله او مال) او لمنع الخلو فقوله احدهما اى
لا يدل على هذا السبب المعين أعنى عدم الاستيطان لجواز أن يكون لغيره دون فلا يشترط المطلوب خصوصاً
وهذه واقعة حال فعلية اه (قوله لان غايته انه بعد يسهل الخ) قد يمنع فيفرق (قوله ومن له مسكنان) اى
كاهل القاهرة الذين يسكنون تارة بهاء اخرى بمصر القديم او بولاق وفى فتاوى شيخنا الشهاب الرملى لو
كان له لزوجتان كل واحدة منهما فى بلدة يقيم عند كل يوم مثلاً انعقدت به فى البلدة التى اقامته بها أكثر دون
الاخرى فان استويا فيها انعقدت به فى البلدة التى ماله فيها أكثر دون الاخرى فان استويا فيه اعتبر نية
فى المستقبل فان لم يكن لنية اعتبار الموضع الذى هو فيه اه وفيها ايضا فيمن سكن بزوجه فى مصر مثلاً
وبأخرى فى الخانكا مثلاً وله زراعة بينهما ويقع فى الزراعة غالب نهاره ويبعث عند كل منهما
ليلة فى غالب احواله انه يصدق عليه انه متوطن فى كل منهما حتى يحرم عليه سفره يوم الجمعة
بعد الفجر لمكان نفوته به إلا الخوف ضرر اه (قوله ثم ما خرج منه) قد يقال ما المانع من
اتيان هذا بان يعتبر ما كان فيه يوم الجمعة (قوله فما فيه اهله) ٣

انعدت به في كل منهما فيا يظروا ولا تاتي نظيرة هذه ثم لتعذر ثم ما ذكر لا ينافيه في الانوار انهم لو كانوا بجعل شتامو بآخر صيفا لم يكونوا مستوطنين بواحد منهما لان محل هذا (٤٣٦) فيمن لم يتوطنوا محلين معينين ينتقلون من أحدهما إلى الآخر ولا يتجاوزونهما إلى غيرهما

أو كلاهما (قوله انعدت به الخ) عبارة النهاية اعتبرت نيته في المستقبل فان لم تكن له نية اعتبار الموضع الذي هو فيه كذا افتى به الوالد رحمه الله اه (قوله نظيرة هذه) اي الاخير (قوله ثم ما ذكر) اي قوله ومن له مسكنان الخ (قوله لم يكونوا متوطنين الخ) اي فلا تنعقد به الجمعة في واحد منهما (قوله محل هذا) اي ما في الانوار (قوله كذلك) اي معينين الخ (قوله لكن اختلف الخ) اي واما اذا استوت تنعقد به الجمعة في كل منهما كما مر (قوله عنها) اي عن بلدهم (قوله لم تنعقد بهم) اي في مصابفهم (قوله وان خرجوا الخ) عطف على قوله ان سافروا الخ (قوله فتلزمهم) اي وتنعقد بهم (قوله ان عد) اي ما خرجوا اليه (قوله وإلا) اي وان لم يعد من الخطة و (قوله فيها) اي في الخطة (قوله وما قاله الخ) اي الجلال (قوله ولا سفرهم) عطف على قوله في خروجهم (قوله نعم تلزمهم الخ) اهل هذا اذا سمعوا النداء من بلدهم وإلا لم تلزمهم لان المسافر ولو سافرا قصيرا لا تلزمه الجمعة حيث لم يسمع نداء ما من بلدهم اسم اقول لاحاجة إلى ما ترجاه لإذ صنع الشارح كالصريح في ان الكلام فيما اذا قاموا في المصايف إقامة قاطعة للسفر فتلزمهم إقامتها في المصايف إذا أقامت فيها الجمعة معتبرة (قوله أو في بلدهم) عطف على قوله في مصابفهم (قوله وإنما يسقط) اي الخروج (قوله نعم ان سمعوا النداء الخ) اي من بلدهم أو غيرها وقد أقاموا في المصايف إقامة قاطعة للسفر (قوله مطلقا) اي اما في بلدهم أو غيرها الشامل للمصايف بشرطها (قوله ولو اكره) اي قوله ولو اخرج في النهاية (قوله ولو اكره) اي اكره (قوله وظهر ان الامام ليس بقيد (قوله اهل بلدهم) ويظهر أن ذريتهم بعدهم مثلهم فيما ياتي (قوله لم تنعقد بهم الخ) وافتى بعض العلماء بانهم لا تلزمهم الجمعة بل لا تصح الخ مشكل جدا إلا ان يكون المراد به لا تنعقد بهم أو يحمل على فيه نهاية وقوله مر لا تلزمهم الجمعة في اطلافة نظر نعم ان فرض انهم يتوقعون زوال الاكره قبل مضي اربعة أيام فتسقط عنهم إلى مضي ثمانية عشر يوما لانهم مسافرون حيثئذ او فيما إذا لم يكن في المنتقل اليه غيرهم فتسقط مطلقا وقوله مر بل لا تصح الخ مشكل جدا إلا ان يكون المراد به لا تنعقد بهم أو يحمل على ما إذا لم يكن بالبلد غيرهم بصرى عبارة عش قوله مر لا تلزمهم الخ اي لكن لو سمعوا النداء من قرية أخرى وجب عليهم السعي إليها (قوله عازمون على الرجوع الخ) مفهومه انهم إذا عزموا على عدم الرجوع أو لم يعزموا على شيء منهما انعدت بهم وتقدم عن عش ما يقتضي عدم الانعقاد في الصورة الثانية (قوله بعد الفجر) محل تأمل فانه إما ان يكون المراد به فجر يومها كما هو الظاهر فكيف يصح قوله الاتي من حين الفجر أو غير يومها فوجه التقييد به بصرى اقول في قوله الاتي تسامح والمراد بذلك من وقت يسع الرجوع إلى وطنهم وإقامة الجمعة فيه (قوله فهل يلزمهم السعي الخ) اي بان يسرعوا ليرجعوا إلى وطنهم لإقامتها فيه كردى (قوله كما مر) اي قبيل قول المصنف أو بلغهم صوت الخ كردى (قوله أو ينظر في محلهم الخ) قد يتوقف في كل من الاحتمالين اما الاول فلانه منافع لما تقدم من ان التعطيل إنما يحرم إذا كان السفر لغير حاجة وقد فرضه هنا الحاجة واما الثاني فلان السماع إنما ينظر اليه فيما يظهر وتعطيه قوة كلامهم فيما إذا أقيمت الجمعة بالفعل محل فليتأمل بصرى حاصله الميل إلى انه لا يلزمهم الرجوع إلى بلدهم مطلقا (قوله فان كان يسمع اهله الخ) اي ولم يخشوا على أموالهم سم (قوله لما مر) اي قبيل قول المصنف ويحرم على من لزمته الخ (قوله الاول احوط) ينافيه ما تقدم للشارح من تقييد بحث صاحب النعجين فلا تغفل بصرى

(قوله نعم تلزمهم الخ) لعل هذا إذا سمعوا النداء من بلدهم وإلا لم تلزمهم لان المسافر ولو سافرا قصيرا لا تلزمه الجمعة حيث لم يسمع نداء ما من بلدهم (قوله نعم تلزمهم الخ) إن كان السفر القصير كما في سفر الجمعة الطويل فانه لا ينقطع إلا بإقامة اربعة صحاح أو نية إقامة فيها لإطلاق اللزوم نظر إذا لم يسمعوا نداء بلدهم من تلك المضايق وكذا يقال في قولهم الاتي نعم ان سمعوا الخ (قوله فان كان يسمع اهله النداء من بلدهم) اي ولم يخشوا على أموالهم (قوله محل نظر) والاول احوط لعل الأوجه

بمخلاف من توطنوا محلين كذلك لكن اختلف حالهم في إقامتهم فيها فان التوطن بهما أو بأحد هما يناط بما نيطة التوطن في حاضري الحرم وافتى الجلال البلقيني في أهل بلد يفارقونها في الصيف إلى مصابفهم بانهم ان سافروا عنها ولو سافرا قصيرا لم تنعقد بهم فان خرجوا عن المساكن فقط وتركوا أموالهم لم يكن هذا ظعننا لانه السفر فتلزمهم ولو فيما خرجوا اليه ان عد من الخطة وإلا لزمهم فيها وما قاله في خروجهم عن المساكن ظاهر إلا قوله وتركوا أموالهم فليس بقيد وفي سفرهم إن اراد به انها لا تنعقد بهم في مصابفهم فواضح نعم تلزمهم ان أقيمت فيها الجمعة معتبرة أو في بلد لم لو عادوا إليها فليس بصحيح لان خروجهم عنها لحاجة لا يمنع استيطانهم بها إذا عادوا إليها كما يصرح به المتن وإنما تسقط عنهم الجمعة نعم إن سمعوا النداء ولم يخشوا على أموالهم لو ذهبوا للجمعة لزمهم مطلقا وانعدت بهم في بلدهم ولو اكره الامام أهل بلد على سكنى غيرها فامتثلوا لكتهم عازمون

على الرجوع لبلدهم متى زال الاكره لم تنعقد بهم في الثانية بل في الاولى لو عادوا إليها كما هو ظاهر ولو خرج بعد الفجر وعبارة أهل البلد كلهم لحاجة كالصيف وأمكنهم إقامة الجمعة بوطنهم فهل يلزمهم السعي إليها من حين الفجر لانهم يحرم عليهم أن يعطلوها كما مر أو ينظر في محلهم فان كان يسمع أهل النداء من بلدهم لزمهم لما مر أنه في حكم بعض أجزائه وإلا فلا محل نظر والاول احوط

وعبارة سم لعل الآوجه الثاني لانهم مسافرون والمسافر لاجمة عليه وان قصر سفره إلا اذا خرج الى ما يبلغ اهله نداه بلده كما صرحوا بذلك وهذا بما يؤيد النظر في قوله السابق نعم يلزمهم ان اقيمت فيها جمعة الخ وذلك لان المسافر لاجمة عليه وان دخل بلاد الجمعة وقصر سفره مالم يكن خروجه الى ما ذكر فليتامل اه اقول قد تقدم الجواب عن النظر في قول الشارح السابق بانه مفروض فيما اذا انقطع سفرهم باقامة قاطعة للسفر وتقدم استحكال السيد البصري الثاني ايضا (قوله قال الاسنوي ومن تبعه الخ) لك ان تقول في توجيهه لا يخلو اما ان يكون المراد بالجمعة من تلزمهم أو من تنعقد بهم أو من يفعلونه فان كان المراد ما عدا الاخير وردت الصورة التي افادها الاسنوي وان كان الاخير ورد ما لو اقامه اربعون مقيمون غير مستوطنين و اقامهم معهم جمع من الارقاء المستوطنين مع انها غير صحيحة ايضا فليتامل لا بد من قوله مستوطنا فتأمل بصري وقوله لك ان تقول في توجيهه الخ لعله اراد بقطع النظر عن الرد الآتي في الشارح وإلا فقله فان كان المراد ما عدا الاخير الخ فظاهر المنع لاسيما بالنسبة لارادة من تنعقد بهم كما يظهر بالتأمل (قوله لانه) اي محل الاستيطان (قوله) لاذ يحتتمل أن المراد) اقول هذا الجواب غير ملائق للرد المذكور وذلك لانه وان احتمل أن المراد بالجمعة ما ذكر إلا لان تقييد الإقامة بكونها في الخط مع إضافة الخط إلى الاوطان ثم إضافة الاوطان إلى الجمعة نص صريح في ان المحل الذي تقام فيه لا بد ان يكون محل استيطان الجمعة فالصورة المذكورة لا تحتتمل إلا الخروج بقوله الجمعة باعتبار ما تقرر بدون خفاء في ذلك نعم اعتبار التكليف والحرية المذكورة فيهم لا يفيد ما تقدم فافاده هنا بقبل قوله مستوطنا الخ وصار قوله مستوطنا الخ مستغنى عنه نعم يمكن حينئذ دفع دعوى الاستغناء بأنه أفاد تفسير الاستيطان بما لا يستفاد مما تقدم فليتامل فانه في غاية الظهور سم (قوله امن أهلها) أي أهل وجوبها (قوله وعلم) الى المتن في النهاية إلا قوله له به يعلم الى وفي انعقاد جمعة الخ (قوله وعلم عامر الخ) يتأمل سم لعل وجه التأمل ان مامر وهو قوله والجمعة يفعلها المقيم المتيمم لفقد الماء ويقضى الظهر إنما يقتضي عدم اغناء جمعة من ذكر عن القضاء وهو لا يستلزم عدم الانعقاد وعبارة النهاية ومعلوم مامر في صفة الأئمة ان الامين إذا لم يكن نوافي درجة لا يصح اقتداء بعضهم ببعض لان الجماعة الخ وعلم مما تقرر انه لا بد الخ قال ع ش قوله لم رما تقرر أي من أن الامين إذا لم يكن نوافي الخ اه (قوله انه لا بد) أي فيمن تنعقد به أموالو جدار بعون تغني صلاتهم عن القضاء فظاهر صحتهم لمن لا تغني صلاته تبعوا وان لزمه قضاء الظهر سم (قوله وهو ظاهر الخ) وهو ظاهر ان وجد هناك اربعون غيرهم وكذا ان لم توجد فلا تصح الجمعة اخذ من توجيهه ما فقي به البغوي في الامي بقوله لان الجماعة المشتركة الخ وذلك لان من لا تغني صلاته عن القضاء كالامني في عدم صحة الاقتداء به

الثاني لانهم مسافرون والمسافر لاجمة عليه وان قصر سفره إلا اذا خرج الى ما يبلغ اهله نداه بلده كما صرحوا بذلك وهذا بما يؤيد النظر في قوله السابق نعم يلزمهم ان اقيمت فيها جمعة الخ وذلك لان المسافر لاجمة عليه وان دخل بلاد الجمعة وقصر سفره مالم يكن خروجه الى ما ذكر فليتامل (قوله) لاذ يحتتمل أن المراد الخ) اقول هذا الجواب غير ملائق للرد المذكور وذلك لانه وان احتمل أن المراد بالجمعة ما ذكر إلا لان تقييد الإقامة بكونها في الخط مع إضافة الخط إلى الاوطان ثم إضافة الاوطان إلى الجمعة نص صريح في ان المحل الذي تقام فيه لا بد ان يكون محل استيطان الجمعة فالصورة المذكورة لا تحتتمل إلا الخروج بقوله الجمعة باعتبار ما تقرر بدون خفاء في ذلك نعم اعتبار التكليف والحرية المذكورة فيهم لا يفيد ما تقدم فافاده هنا بقبل قوله مستوطنا الخ وصار قوله مستوطنا الخ مستغنى عنه نعم يمكن حينئذ دفع دعوى الاستغناء عنه بأنه أفاد تفسير الاستيطان بما لا يستفاد مما تقدم فليتامل فانه في غاية الظهور (قوله وعلم مامر) يتأمل (قوله انه لا بد) أي فيمن تنعقد به أموالو جدار بعون تغني صلاتهم عن القضاء فظاهر صحتهم لمن لا تغني صلاته تبعوا وان لزمه قضاء الظهر (قوله وهو ظاهر) هو ظاهر ان وجد هناك اربعون غيرهم تغني صلاتهم عن القضاء وكذا ان لم توجد بان كان جميع اهل البلد لا تغني صلاتهم عن القضاء فلا تصح منهم الجمعة اخذ من توجيهه ما فقي به البغوي في الامي بقوله لان الجماعة المشتركة هنا الخ وذلك لان من

قال الاسنوي ومن تبعه
وهذا الشرط لا يغني عنه
قوله أو طان الجمعة فان
ذاك شرط في المكان وهذا
في الاشخاص حتى لو اقامه
في محل الاستيطان اربعون
غير مستوطنين لم تنعقد
بهم وان لزمهم اه ورد
بأن هذه الصورة خارجة
بقوله الجمعة لانه في هذه
الصورة لغير الجمعة
ويجاب بانها وان خرجت
به الا ان ذلك خفي اذ تحتتمل
أن المراد بالجمعة مقيموا
الجمعة وان لم يكونوا من
أهلها فاحتاج لبيان هذا مع
ذكر قيود لا يستغنى عنها
منها اشتراط التكليف
والحرية وعلم مامر في التيمم
انه لا بد من اغناء صلاتهم
عن القضاء وهو ظاهر
وان لم أر من صرح به في غير
فاقد الظهورين

بل هو أولى بالمنع لأن الامي يصح اقتداء مثله بخلاف من تلزمه الاعادة سم (قوله وسيعلم) إلى قوله وبه يعلم
 في المغنى (قوله فيهم) أي في الاميين (قوله فانه أي الخ) وفي فتاوى الشيخ محمد صالح الرئيس سئل رحمه الله
 تعالى عن أهل بلدة يصاون الجمعة باكثر من الاربعين ثم يعمدون الظاهر لظنهم أن فيهم اميون ومن لا يعرف
 شروط وarkan الصلاة والخطبة فيكون عددهم اقل من الاربعين كما هو معلوم في اكثر العوام المقصرين
 الذين لا يبالون بالدين والمنهكين في طلب الدنيا فهل يؤثر هذا الظن فتحرّم عليهم الجمعة ويجب عليهم ان يصلوا
 الظاهر فقط أو لا يؤثر فيكفي وجود العدد على حسب الظاهر فقط مالم يتبين ولم يتيقن أن فيهم ذلك لأن
 التفيتش عن كل واحد منهم سوء الظن بهم وما امرنا بهذا فيصلون الجمعة وإن قلنا بالثاني فهل يسن لهم إعادة
 الظاهر احتياطاً لظنهم المتقدم أو تحرم إعادة تها واجب بانهم إن دخلوا في الجمعة مع ذلك الظن فلا تصح
 صلاتهم فالاعادة واجبة إلا أن قلوا القائل يجوزها بدون الاربعين واما أن دخلوا فيها مع ظن استجماع
 الشروط فلا تجوز الاعادة لعدم الموجب اهـ وتقدم عن الفتاوى المذكورة أن الشك في الامية ونحوها
 لا يؤثر مطلقاً في الصلاة ولا قبلها ولا بعدها (قوله هنا) أي في الجمعة (قوله بينهم) الاولى بينهم بضمير
 الجمع كافي النهاية (قوله وبه يعلم) أي بالتعليل المذكور (قوله انه لا فرق الخ) خلافاً للنهاية والمغنى وشيخ
 الاسلام وشرح بافضل وشرح الارشاد عبارة الاول وظاهر أن محلها أي إفتاء البغوي إذا قصر الامي في التعلم
 والافتصاح الجمعة أن كان الامام قارئاً (قوله وان الفرق بينهما الخ) اعتمده شيخنا والجبرمي وقال للنهاية
 والمغنى عبارة الاولين ولو كانوا الاربعين فقط وفيهم امي فان قصر في التعلم لم تصح جمعهم لبطان صلاته
 فينقصون عن الاربعين فان لم يقصر في التعلم صحت جمعهم كالوكانو اميين في درجة واحدة فشرط كل أن
 تصح صلاته لنفسه كافي شرح الرمي وأن لم يصح كونه اماماً للقوم فقول القليوبي أي تبعاً للتحفة يشترط في
 الاربعين أن تصح امامة كل منهما للبقية ضعيف والمعتمد ما تقدم اهـ (قوله فصلاته باطله وإلا فالاعادة الخ)
 بقي أي المطلق الامي قسم آخر تصح صلاته ولا إعادة وهو من لا يمكنه التعلم مطلقاً سم (قوله كما مر آنفاً) أي
 بقوله وعلم (قوله فلا تصح إرادته هنا) محل نظر بصري (قوله وفي انعقاد) إلى قوله ولو كان في المغنى (قوله
 عدم صحة جمعهم) فان وجد من يخاطبهم ولم يكن بهم صمم يمنع السماع انعقدت بهم لانهم يتعظون كذا في
 شرح رم وهو ظاهر على ما اعتمده تبعاً للشيخ الاسلام من حل كلام البغوي في مسألة الامي المذكورة على من
 قصر في التعلم لأن هؤلاء غير مقصرين ومع ذلك لا بد أن لا يكون الامام منهم كما جزم به شيخنا الشهاب الرمي
 من امتناع اقتداء الاخرس بالاخرس ما على ما اعتمده شيخنا الشارح في مسألة الامي من كلام البغوي
 فالقياس عدم انعقاد جمعهم وان وجد من يخاطبهم بل وان كان في الاربعين اخرس واحد فتأمل سم

لا تغني صلاته عن القضاء كالأمي في أن كلاً لا يصح الاقتداء به بل هو أولى من الامي بالمنع هنا لأن الامي يصح
 اقتداه بمثله بخلاف من تلزمه الاعادة (قوله باطله وإلا فالاعادة) بقي قسم آخر تصح صلاته ولا إعادة وهو
 من لا يمكنه التعلم مطلقاً (قوله وجهان) اوجهها عدم الانعقاد لفقد المظنة فان وجد من يخاطبهم ولم
 يكن بهم صمم يمنع السماع انعقدت بهم لانهم يتعظون كذا في شرح رم وهو ظاهر على ما اعتمده تبعاً للشيخ
 الاسلام من حل كلام البغوي في مسألة الامي المذكورة على من قصر في التعلم لأن هؤلاء غير مقصرين ومع
 ذلك لا بد أن لا يكون الامام منهم كما جزم به شيخنا الشهاب الرمي في شروط الامامة من امتناع اقتداء الاخرس
 بالاخرس اما على ما اعتمده الشارح في مسألة الامي من كلام البغوي فالقياس عدم انعقاد جمعهم وقوله
 فالقياس الخ أي إلا أن جوزنا اقتداء الاخرس بالاخرس وخبط غيرهم ان لم تكف بخطبة احدهم بالاشارة
 وام احدهم باقيدهم فقط فتأمل فنه وان وجد من يخاطبهم ويؤمهم كافي مسألة الامي لانهم اميون أو في حكم
 الاميين (قوله ومعلوم من اشتراط الخطبة الخ) كان رحمه علم ذلك توقف الخطبة على النطق لكن لم يكتف
 بخطبة احدهم بالاشارة إذا كانت مقبلة لحصول المقصود بها كالعبرة وحينئذ تنعقد جمعهم وان امهم
 احدهم ان قلنا بصحة اقتداء الاخرس بالاخرس خلاف ما قاله الشهاب الرمي وان قلنا بصحة خطبة احدهم

وسيعلم مما يأتي أن شرطهم
 أيضا أن يسمعوا اركان
 الخطبتين وأن يكونوا قراء
 أو أميين متعدين فيهم من
 يحسن الخطبة فلو كانوا قراء
 إلا واحد منهم فانه امي لم
 تنعقد بهم الجمعة كما افق به
 البغوي لأن الجماعة
 المشروطة هنا للصحة صيرت
 بينهما ارتباطا كالارتباط
 بين صلاة الامام والمأموم
 فصار كقراءة قارئ بامى
 وبه يعلم انه لا فرق هنا بين
 أن يقصر الامي في التعلم
 وان لا وان الفرق بينهما
 غير قوى لما تقرر من
 الارتباط المذكور على أن
 المقصر لا يحسب من العدد
 لانه ان امكنه التعلم قبل
 خروج الوقت فصلاته
 باطله وإلا فالاعادة لازمة
 له ومن لم يمتعه لا يحسب من
 العدد كما مر آنفاً فلا تصح
 إرادته هنا وفي انعقاد جمعة
 أربعين أخرس وجهان
 ومعلوم من اشتراط الخطبة
 بشروطها الآتية عدم صحة
 جمعهم ولو كان في الاربعين
 من لا يعتقد وجوب
 بعض الاركان

كفى صح حسابه من الاربعين وان شك في اتيانه بجميع الواجب عندنا كما تصح امامته (٤٣٩) بنام ذلك لان الظاهر توقيه للخلاف

بخلاف ما اذا علم منه مفسد
عندنا فلا يحسب كما هو ظاهر
مما رايه لبطان صلواته عندنا
ثم رايه في الخادم عن
مقتضى كلام الشيخين ان
العبرة بعقيدة الشافعي اماما
كان أو مأموما وهو صريح
فما تقرر (والصحيح
انقاده بالمرضى) وان
صلو الظهر على ما رايه لبطانهم
ولما سقط عنهم رقابهم
(و) الصحيح (ان الامام
لا يشترط كونه فوق
اربعين) لخبر اول جمعة
السابق (ولو انقض
الاربعون) يعنى العدد
المعتبر ولو تسعة وثلاثين
إذا كان الامام كاملا
والانقضاء مثال والضابط
النقص (أو بعضهم في
الخطبة لم يحسب المفعول)
من اركانها (في غيبتهم)
لا شترط سماعهم لجميع
أركانها (ويجوز البناء على
ما مضى ان عادوا قبل طول
الفصل) عرفا وان انقضوا
لغير عذر لان اليسير لا يقطع
الموالة نظير ما مر في الجمع
وغيره (وكذا) يجوز بناء
الصلاة على الخطبة ان
انقضوا بينهما) وعادوا قبل
طول الفصل عرفا لذلك
(فان عادوا) في صورتين
(بعد طول) عرفا وضبط
جمع له بما يزيد على ما بين
الايجاب والقبول في البيع
بعيد جدا والاوجه ما

عبارة ع ش قوله مر انقضت بهم أى حيث كان الامام ناطقا أو لا فلا لعدم صحة إمامة الآخر ثم هذا
ظاهر بناء على ما قدمه من صحة جمعة الاربعين إذا كان بعضهم اميا لم يقصر في التعلم اما على ما اقتضاه كلام
البغوى وهو ضعيف من عدم الصحة مطلقا لا ارتباطا بصلوات بعضهم ببعض فالقياس هنا عدم الصحة اه (قوله
من اشترط الخطبة الخ) كان وجه علم ذلك منه توقف الخطبة على النطق سم (قوله صح حسابه الخ) مثل ذلك
ما في فتاوى السيوطى فانه سئل عما إذا كان الخطيب حنفيا لا يرى صحة الجمعة إلا في السور فهل له ان يخطب
ويؤم في القرية وهل تصح الصلاة خلفه فأجاب بأن العبرة في الاقتداء بنية المقتدى فتصح صلاته في الجمعة
خلف حنفى إن كان في قرية لا سور لها إذا حضر اربعون من اهل الجمعة انتهى وينبغي تقييده بنظير ما قيد
به من مس فرجه سم وقوله من مس فرجه لعل صوابه من افتصد وان المراد بذلك القيد نسيانه الاقتصاد
على ما بحثه جمع وان لم يرتض به الشارح (قوله مامر) أى في اقتداء الشافعى بالحنفى كرى (قوله مفسد
عندنا) أى كسه فرجه (قوله فيما تقرر) هو قوله بخلاف ما اذا علم منه مفسد عندنا الخ وقال ع ش هو
قوله لبطان صلواته عندنا اه قول المتن (والصحيح) كان الاول ان يعبر بالاظهر لان الخلاف قولان
لا وجهان معنى وع ش (قوله على مامر) أى في شرح بأربعين (قوله لبطانهم) إلى قوله وضبط جمع في
المعنى وإلى قوله الاوسع في النهاية قول المتن (لا يشترط كونه الخ) أى إذا كان بصفة الكمال معنى ونهاية
(قوله لخبر الخ) أى لا طلاق هذا الخبر (قوله السابق) أى في شرح بأربعين (قوله يعنى العدد المعتبر الخ)
فلو كان مع الامام الكامل اربعون فانقض واحد منهم لم يضر واورد بعضهم هذه على المتن معنى (قوله
ولو تسعة الخ) عبارة النهاية والمعنى وهو تسعة وثلاثون على الاصح اه (قوله إذا كان الامام كاملا) كان
الاولى ذكره عقب قول المتن فوق أربعين (قوله والانقضاء مثال) كان الاولى تأخير هذا ذكره في شرح
او بعضهم الخ (قوله مثال) أى لا قيد أى لان الانقضاء هو الذهاب من مكان الصلاة والمراد هنا الخروج
من الصلاة ولو لمع البقاء في محلها (قوله والضابط النقص) أى فلوا على واحد منهم او بعدى المسجد إلى
مكان لا يسمع فيه الامام كان كالتقص ع ش (قوله لا شترط سماعهم الخ) لقوله تعالى وإذا قرىء
القرآن فاستمعوا له وأنصتوا قال أكثر المفسرين المراد به الخطبة فلا بد أن يسمع الاربعون جميع أركان
الخطبة نهاية ومعنى قول المتن (على مامضى) أى قبل انقضاءهم سم (قوله وان انقضوا الخ) أى
الاربعون كالأوبعضا وكان الاولى ذكر هذه الغاية قبل قول المصنف قبل طول الفصل قول المتن (ان عادوا
الخ) خرج به ما لو عاد بدلهم فلا بد من الاستئناف وان قصر الفصل معنى ونهاية (قوله نظير ما مر في الجمع الخ)
فيجب ان لا يبلغ قدر ركعتين بأخف ما يمكن كما قدمه الشارح مر ع ش (قوله وغيره) أى كان يسلم
ناسيا ثم تذكر قبل طول الفصل نهاية ومعنى (قوله لذلك) أى لان اليسير لا يقطع الخ (قوله وضبطه جمع له)
أى لطول الفصل (قوله بعيد) خبر وضبط الخ (قوله هو) أى الطول عرفا (قوله صرح به) أى بأن الطول

فهل يكنى مع وجود ناطق فيه نظر ولعل الظاهر لا فليتأمل (قوله من اشترط الخطبة بشروطها الخ)
وايضافا فتداء الآخر س بالاخرس غير صحيح على ما جزم به شيخنا الشهاب الرملى في شروط الامامة وبؤخذ
منه مع ما وجه به شيخنا الشارح ما نقله عن البغوى في الامى عدم الانقضاء وان وجد من يخطب لهم بل وان
كان في الاربعين آخر س واحد فقام نعم قياس حمل شيخ الاسلام كلام البغوى على من قصر بالتعلم الانقضاء
هنا إذا وجد من يخطب لهم أى ويؤم لما تقدم عن شيخنا الرملى في شروط الامامة (قوله كفى صح حسابه
من الاربعين) مثل ذلك ما في فتاوى السيوطى فانه سئل عما إذا كان الخطيب حنفيا لا يرى صحة الجمعة إلا
في السور فهل له أن يخطب ويؤم في القرية وهل تصح الصلاة خلفه فأجاب بقوله العبرة في الاقتداء بنية
المقتدى فتصح صلاته في الجمعة خلف حنفى ان كان في قرية لا سور لها إذا حضر اربعون من اهل الجمعة
اه وينبغي تقييده بنظير ما قيد به من مس فرجه (قوله ويجوز البناء على ما مضى) أى قبل انقضاءهم

قلناه من الضبط بالعرف الاوسع من ذلك وهو ما أبطل الموالة في جميع التقديم ثم رأيت الرافعى صرح به وسبقه إليه القاضي ابو الطيب

غرقا ما بطل الموالاة الخ (قوله وابن الصباغ أطلق الخ) مبتدأ وخبر (قوله به) أى بما بطل الخ (قوله وان انفضوا) إلى قوله لما سرى النهاية والمعنى (قوله لان ذلك) أى ما ذكر من الخطبة والصلاة (قوله لم ينقل) أى لان الموالاة لها موقع فى استمالة القلوب نهاية ومعنى (قوله بمفارقة) عبارة للمعنى والنهاية بان اخرجوا انفسهم من الجماعة فى الركعة الاولى ارباطوها اه أى الصلاة مطلقا (قوله للاولى) أى الركعة الاولى (قوله و) (قوله يبطلان) أى للصلاة (قوله للثانية) أى الركعة الثانية و (قوله لما سرى) أى فى شرح الرابع الجماعة (قوله ولم يحرم الخ) أى ولم يعد المنفوضون قال فى الروض أو انفضوا فى الركعة الاولى ثم عادوا ولم يطل فصل بنوا اه سم ويمكن ادخالها فى كلام الشارح بان يراد بقوله اربعون سمعوا الخطبة ما يشمل العائدين بعد انفضاضهم وعبارة ع ش قوله بطلت الجماعة أى حيث كان الانفضاض بعد الرفع من الركوع اما لو كان قبله فان عادوا واقتدوا بالامام قبل ركوعه او فيه وقرؤا الفاتحة واطمانوا مع الامام قبل رفعه عن اقل الركوع استمرت جمعهم كالموتى بالانفصال عن الامام ثم اقتدوا به اه (قوله فى الركعة الاولى) يفيد بطلان الجماعة إذا أحرمت عقب انفضاضهم اربعون سمعوا الخطبة فى الركعة الثانية وذلك لتبين انفراد الامام فى الاولى أى فلم تحصل الركعة الاولى للعدد وصحتها إذا كان احرام الاربعين السامعين عقب انفضاضهم فى الاولى لكن ينبغي تقييده بما إذا ادركوا الفاتحة قبل ركوعه كما فى مسألة التباطىء ثم رايت التنبيه الا فى المصرح فيه بانه لا فرق فى جريان الخلاف فى اعتبار ادراك الفاتحة قبل الركوع بين الجائين والمتباطئين سم وتقدم عن ع ش ما يوافق (قوله فيتمونها) إلى قوله ويفرق فى النهاية والمعنى ما يوافق (قوله فيتمونها الخ) أى يتمها من بقى ظهر معنى زاد الرشيدى فى صورة ما إذا كان المنفوض بعضهم وإن كان خلاف المتبادر من السياق إذ لا يتأتى ذلك فيما إذا انفض الاربعون اه وعبارة ع ش أى يفعلونها ظهرا باستثناءها بالنسبة ليعين انفض إلى بطلانها والبناء على ما مضى فى حق غيره اه (قوله فيتمونها ظهرا) نعم لو عاد المنفوضون لزومهم الاحرام بالجمعة إذا كانوا من اهل وجوبها كما فى به الوالد رحمه الله تعالى إذ لا نصح ظهور من لزمته الجمعة مع إمكان ادراكها وليس فيه انشاء جمعة بعد اخرى لبطلان الاولى نهاية قال ع ش قوله لم لزومهم الاحرام أى مع اعادة الخطبة ان طال الفصل بين انفضاضهم وعودهم اه (قوله فعليه) أى على بطلان الجمعة بالانفضاض ويحتمل على اشتراط العدد ابتداء ودواما (قوله لو تباطوا) أى لو احرم الامام وتباطا المأمومون او بعضهم عنه ثم احرموا فان تاحر تحرهم عن ركوعه فلا جمعة لهم وان لم يتأخر عن ركوعه فان ادركه الخ معنى ونهاية (قوله فلا جمعة) ظاهره وان قرؤوا الفاتحة وأدركوا مع الامام الركوع وفيه نظر ثم رايت سم على حجب نقل عن مقتضى الروض انهم حيث قرؤوا الفاتحة وادركوا مع الامام الركوع قبل رفعه عن اقله ادركوا الجمعة اه وهو ظاهر اه فقول الشارح م ر قبل الركوع أى قبل انتهائه ع ش (قوله اشترط ان يتمكنوا من الفاتحة) أى بان يتموا قراءتها قبل رفع الامام راسه عن اقل الركوع نهاية أى وركعوا

(قوله ولم يحرم عقب انفضاضهم الخ) يفيد بطلان الجمعة إذا أحرمت عقب انفضاضهم اربعون سمعوا الخطبة فى الركعة الثانية وذلك لتبين انفراد الامام فى الاولى أى فلم تحصل الركعة الاولى للعدد وصحة الجمعة إذا كان احرام الاربعين السامعين عقب انفضاضهم فى الاولى لكن ينبغي تقييده بما إذا ادركوا الفاتحة قبل ركوعه كما فى مسألة التباطىء إلا ان يفرق ثم رايت التنبيه الا فى المصرح فيه بانه لا فرق فى جريان الخلاف فى اعتبار ادراك الفاتحة قبل الركوع ولا بين الجائين والمتباطئين (قوله ولم يحرم عقب انفضاضهم فى الركعة الاولى) أى اربعون سمعوا الخطبة فى الركعة الاولى ثم عادوا ولم يطل فصل بنى قال فى شرحه ما فهمه ان طول الفصل يضر ليس كذلك اخذا بما ذكره فى التباطىء اه واحتمل م الفرق بشدة الاعراض هنا لقطع القدوة بعد انعقادها (قوله وان ادركه قبل الركوع اشترط ان يتمكنوا من الفاتحة قبل ركوعه) صريح فى انه لا بد من التمكن من الفاتحة قبل الركوع لكن عبر فى الروض بقوله كاصله ولو تباطا المأمومون وأدركوا الاولى أى الركعة الاولى مع الفاتحة صحت اه وهو شامل لما

وابن الصباغ أطلق اعتبار العرف ويتعين ضبطه بما قررته (وجب الاستئناف فى الاظهر) وان انفضوا بعذر لان ذلك لم ينقل عنه ^{عن النبي} إلا متواليا وكذا الأئمة بعده (وان انفضوا) أى الاربعون أو بعضهم بمفارقة أو بطلان صلاة بالنسبة للأولى وببطلان بالنسبة للثانية لما سرى بقاء العدد شرط إلى السلام بخلاف الجماعة فانها شرط فى الاولى فقط (فى الصلاة) ولم يحرم عقب انفضاضهم فى الركعة الاولى اربعون سمعوا الخطبة (بطلت) الجمعة فيتمونها ظهرا لان العدد شرط ابتداء فكذا دواما كالوقت فعليه لو تباطوا حتى ركع فلا جمعة وان ادركه قبل الركوع اشترط أن يتمكنوا من الفاتحة قبل ركوعه والمراد كما هو ظاهر أن يدركوا الفاتحة والركوع قبل قيام الامام عن اقل الركوع لانهم حينئذ ادركوا الفاتحة والركعة فلامعنى لاشتراط ادراك جميع الفاتحة قبل اخذ الامام فى الركوع

واطمأنوا قبل رفع الامام الخ ع وفي سم بعد سرد تعبير الروض مانصه وهو شامل لما إذا أدركوه را كما واطمأنوا الفاتحة ثم ركعوا واطمأنوا قبل ارتفاعه عن أقل الركوع فليراجع اه وتقدم عن ع ش اعتماده (قوله قبل أقل الركوع) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى فإينأمل فان الظاهر عن بصرى (قوله او همته العبارة) اي بان حمل قولهم قبل ركوعه على قبل ابتداء ركوعه اما إذا حمل على قبل انتهاء ركوعه فلا إشكال (قوله اما إذا لم يسمعوها الخ) محترز قوله السابق سمعو الخطبة (قوله فلا بد من إحرامهم الخ) حاصل هذا المقام انه إن بطلت صلاة بعض الاربعين من غير ان يكمل العدد بغيرهم بطلت الصلاة سواء وقع ذلك في الركعة الاولى او في الثانية وإن أخرج بعضهم نفسه عن القدرة فان كان في الاولى بطلت أو فيما بعدها لم يضر وإن انقض الاربعون او بعضهم ولحق تمام العدد فان كان للحقوق قبل الانقضاء صحت الجمعة سواء كان ذلك في الاولى ولو بعد الرفع من ركوعها أو في الثانية قبل الرفع من ركوعها فيما يظهر وسواء سمع الاحقون الخطبة او لا وإن كان بعده فان كان قبل ركوع الاولى وسمعو الخطبة صحت الجمعة ولا فلا سم وكذا في الشورى والنهاية لا قوله قبل الرفع الى وسواء سمع (قوله لانهم لا يصيرون الخ) عبارة المغنى لانهم إذا لحقوا العدد تام صار حكمهم واحدا فيسقط عنهم سماع الخطبة اه (قوله لا حين إذا حرّموا قبل الانقضاء) (قوله لانهم تابعون لمن ادركها) هل يعتبر بالفعل بان يقرأها جميع السامعين او يكفي مضى زمن يكفي فيه عمل تأمل بصرى أقول تعبير النهاية المتقدم أنفا صرح في الاول (قوله وأنه يعلم) أي بالتعليل (قوله انهم) اي السامعين (ولم يدركوها) اي الفاتحة (قوله إدراك هؤلاءها) اي إدراك الاحقن للفاتحة (قوله بخلاف الخطبة الخ) خبر مبتدأ محذوف أي وهذا أي ما أفاده كلامه من جواز تبعض صلاة الجمعة بان يفعل بعضها المنفوضون وبعضها الاحقون بشرطه بخلاف الخطبة الخ (قوله أربعون) أي أو بعضهم والمراد بالاربعين العدد المعتبر وهو تسع وثلاثون نهاية ومغنى قول المتن (وفي قول لا إن بقى اثنان) وفي قول لا إن بقى اثناعشر لحديث جابر انهم انفضوا عن النبي ﷺ فلم يبق معه إلا اثناعشر رجلا مع الامام فأنزل الله تعالى وإذا رأو اتجارة الآية فدل على أن الاربعين لا يشترط في دوام الصلاة واجاب الاول بان هذا كان في الخطبة كما ورد في مسلم ورجحه البيهقي على رواية البخارى في الصلاة وحملها بعضهم على الخطبة جمعاً بين الروايتين وإذا كان في الخطبة فاعلمهم عادوا قبل طول الفصل مغنى ونهاية (قوله لوجود مسمى الجماعة) فيه إلهام أن مسمى الجماعة يشترط فيه الثلاثة وليس كذلك كما مر فالاولى مسمى الجمع كما عبر به الشارح المحقق اي النهاية والمغنى بصرى (قوله وبحث بعضهم الخ) تقدم عن النهاية اعتماده تعالى الله فعل الشارح أراد بالبعث الشهاب الرملى (قوله أن محل إتمامها الخ) اي السابق في شرح بطلت (قوله لزمهم إعادتها جمعة) اي إن اتسع الوقت ولا فظروا وإن فعلوه

إذا أدركوه را كما واطمأنوا الفاتحة ثم ركعوا واطمأنوا قبل ارتفاعه عن أقل الركوع فليراجع (قوله اشترط ان يتمكنوا من الفاتحة) اي بان يتموا قراة ما قبل رفع الامام راسه عن أقل الركوع شرح مر (قوله فلا بد من إحرامهم قبل انقضاء السامعين) وإذا أحرموا كذلك صار حكمهم حكم الاولين وحصلت الجمعة وإن كان إحرامهم بعد رفع الامام عن ركوع الاولى كما بينه الشارح في شرح الارشاد ادا على ابن المقرئ ما وقع له بما يخالف ذلك وحاصل هذا المقام أنه بطلت صلاة بعض الاربعين من غير أن يكمل العدد بغيرهم بطلت الصلاة سواء وقع ذلك في الركعة الاولى او في الثانية وإن أخرج بعضهم نفسه عن القدرة فان كان في الاولى بطلت أو فيما بعدها لم يضر وإن انقض الاربعون او بعضهم ولحق تمام العدد فان كان للحقوق قبل الانقضاء صحت الجمعة سواء كان ذلك في الاولى ولو بعد الرفع من ركوعها على ما تقدم او في الثانية قبل الرفع من ركوعها فيما يظهر خلافا لما يدل عليه كلامه في شرح الارشاد إذ لو كان بعده لم يدركوا ركعة في جمعة فكيف تصح الجمعة وقد يقال لو اثار هذا اثر في الاولى فليتامل وشو اسمع الاحقون الخطبة او لا وإن كان بعد

الذى أو همته العبارة أما إذا لم يسمعوها فلا بد من إحرامهم قبل انقضاء السامعين لانهم لا يصيرون مثلهم إلا حينئذ وفي هذه الحالة لا يشترط تمسكهم من الفاتحة لانهم تابعون لمن أدركها وبه يعلم أنهم لو لم يدركوها قبل انقضاءهم اشترط إدراك هؤلاءها وهو ظاهر بخلاف الخطبة إذا انقض أربعون سمعوها بعضها وحضر أربعون قبل انقضاءهم لا يكفي سماعهم لباقيها ويفرق بأن الارتباط فيها غير تام بخلاف الصلاة (وفي قول لا) يضر (إن بقى اثنان) مع الامام لوجود مسمى الجماعة إذ يغتفر في الدوام مالا يغتفر في الابتداء وبحث بعضهم أن محل إتمامها ظهرا أي والاكتفاء به إذا لم تتوفر شروط الجمعة وإلا كان عادوا لزمهم إعادتها جمعة

واعتمده غيره فقال ولمن
انفضوا أو قدموا أو بلغوا
بعد فعلها إقامتها ثانيا
بخطبة المصلين بل يلزم
المقصرين كالمفوضين ذلك
أه وما قاله فيمن قدموا
أو بلغوا غلط لقولهم
المذكور أما إذا لم يسمعوها
الخ وفي المقصرين برده
كالاول إطلاق الاصحاب
أنهم يتمونها ظهرا ويلزم
من صحة الظهر سقوط الجمعة
ومما يؤيد عدم فعل الجمعة
قولهم لو بادر أربعون بها
بمحل لا تعدد فيه فانت على
جميع اهل البلد فيصلونها
ظهرا لا متناع الجمعة
عليهم فإذا امتنعت الجمعة
هنا مع تقصير المبادرين
بها ومن ثم قيل أنهم
يؤدبون فأولى في مسئلتنا
وبحث بعضهم أيضا أنه لو
غاب بعض الأربعين فصلوا
الظهر ثم قدم الغائب في
الوقت لم تلزمهم إعادتها
جمعة كما لو بلغ الصبي بعد
فعلها أو صلى مسافر الظهر
في السفر ثم قدم وطئه قبل
إقامتها ويحتمل أن قدمه
بعد إحرامهم بالظهر
كذلك (نتيجه) ما مر من
اشتراط إدراك الأربعين
قدر الفاتحة في الاولى هو
ما قاله الامام وصححه
الغزالي وجرى عليه شرح
الحاوي وغيرهم وظاهر
الشرح الصغير بل صريحه
الاكتفاء بادر ركوع

على التفصيل المار عن عش (قوله) واعتمده غيره) وأفتى به شيخنا الشهاب الرملي سم (قوله فقال) أى
الغير (قوله) ولمن انفضوا الخ) أى من الحاضرين الكاملين و(قوله) أو قدموا) أى من الغائبين و(قوله) أو
بلغوا) أى من الصبيان و(قوله) بعد فعلها) أى الجمعة تنازع فيه قدموا أو بلغوا (قوله) بل يلزم المقصرين
أى بترك الحضور أو بالتأطىء عن الركوع و(قوله) كالمفوضين) أى كالتلزم للمفوضين أى الخارجين من
الجمعة بعد الاحرامها وقول السكردي قوله كالمفوضين مثال للمقصرين اه خلاف الظاهر (قوله ذلك)
أى إقامة الجمعة ثانية الخ كما هو المتبادر وعليه مبنى قول الشارح الاق (ومما يؤيد الخ) ويحتمل ان المشار اليه
فعل الجمعة ابتداء وعليه مبنى رد سم والبصري لذلك القول الاق (قوله انتهى) أى قول الغير (قوله)
لقولهم الخ) الاستدلال به في غاية الظهور لانه يدل على عدم حصول الجمعة باحرام من لم يسمع الخطبة بعد
انفضاض السامعين ودلالة ذلك على عدم حصولها باقامة جديدة ثانية أى بخطبة المصلين اولويا عملا لمرية
سم (قوله المذكور) أى السابق آنفا (قوله) أما إذا الخ) بيان لقولهم المذكور سم (قوله) برده الخ) هذا
ممنوع في المقصرين لجواز حمل الاطلاق على ما إذا لم تتوفر الشروط سم عبارة البصري قوله برده الخ) حمل
تأمل إذ يمكن حمل الاطلاق على ما إذا لم تيسر الاعادة اه (قوله) كالاول) وهو قوله ولا تكان عادوا
لزمهم الخ) كرى (قوله) إطلاق الاصحاب انهم الخ) أى السابق في شرح بطلت كرى (قوله) ومما يؤيد عدم
فعل الجمعة الخ) قديم منع ويفرق بحصول الجمعة في الجمعة في مسألة المبادرة دون مسئلتنا بل لا جامع بين المسئلتين
سم عبارة البصري لا تأييد فيه كما هو ظاهر لا إقامة الجمعة بالبدن في تلك الصورة فلا معنى لإقامتها ثانيا إذا لا تقام
جمعة بعد أخرى وفيما نحن فيه لم تقم بها جمعة أصلا فلم نقل بوجوب الاعادة حيث تيسرت لادى الى تعطيل
الجمعة بالكلية فليتأمل حق التأمل ثم رأيت في النهاية مانصه نعم لو عاد المفوضون لزوم الاحرام بالجمعة إذا
كانوا من اهل وجوبها كما فتى به الوالد رحمه الله الخ اه (قوله) لو غاب بعض الأربعين) أى عن محل الجمعة
ولو بعذر ولو بلا سفر (قوله) فصلوا الخ) أى الحاضرون و(قوله) لم تلزمهم) أى الأربعين (قوله) كما لو بلغ
الصبي الخ) الفرق يمكن قريب سم أى يكون الغائب مكلفا حين فعلهم الظهر بفرض الوقت دون الصبي
(قوله) بعد فعلها) أى فعل من دون الأربعين الظهر (قوله) قبل إقامتها) أى إقامة الحاضرين دون الأربعين
الظهر (قوله) ان قدمه) أى الغائب (بعد إحرامهم) أى الحاضرين (قوله) كذلك) أى فلا تلزمهم إعادتها
جمعة (قوله) من اشتراط الخ) أى في صور الانفضاض بقرينة قوله الاق ثم هذا الخلاف الخ) لكنه لم
يصرح فيما مر باشتراط ذلك فيها بل في صورة الشاطيء (قوله) إدراك الأربعين الخ) شامل للمفوضين
وللاحقين قبل الانفضاض مطلقا وكذا بعده إذا سمعوا الخطبة كما تقدم عن سم و(قوله) قدر الفاتحة)
أى بالمعنى السابق في قوله والمراد كما هو ظاهر الخ و(قوله) في الاولى) أى الركعة الاولى (قوله) فقط) أى
وإن لم يدرك الفاتحة (قوله) الففال مرة) إشارة إلى ما نقل عنه ايضا من موافقة مقالة الامام السابقة بصري
(قوله) وقال البغوى انه المذهب الخ) قضية ضيعة ان الضمير ارجع إلى الاكتفاء ورجعه المغنى والنهاية
إلى ما قاله الامام عبارتها ولو أحرم الامام وتباطأ المأمومون أو بعضهم بالاحرام ثم أحرموا فان أدركوا
الركوع مع الفاتحة صحت جمعهم وإلا فلا وسبقه في الاولى بالتكبير والقيام كالممنوع إدراكهم الركعة
لا يمنع انعقاد الجمعة وهذا ما جرى عليه الامام والغزالي وقال البغوى انه المذهب وجزم به صاحب الانوار

فان كان قبل ركوع الاولى وسمعوا الخطبة صحت الجمعة وإلا فلا (قوله) واعتمده غيره) وأفتى به شيخنا الرملي
(قوله) لقولهم المذكور الخ) الاستدلال به في غاية الظهور لانه يدل على عدم حصول الجمعة باحرام من لم
يسمع الخطبة بعد انفضاض السامعين وذلك على عدم حصولها باقامة جديدة ثانية أولويا عملا لمرية فيه
(قوله) أما إذا الخ) بيان لقولهم المذكور (قوله) برده كالاول إطلاق الاصحاب الخ) هذا ممنوع في
المقصرين لجواز حمل إطلاق الاصحاب على ما إذا لم تتوفر الشروط (قوله) فأولى) قديم منع ويفرق بحصول
الجمعة في الجمعة في مسألة المبادرة دون مسئلتنا بل لا جامع بين المسئلتين (قوله) كما لو بلغ الصبي الخ) الفرق

لذا لم يمنع السبق به الركوع فكذا الجمعة وشرط الجويني قرب تحرهم من تحرّم الامام (٤٣٤) عرفان في هذا الخلاف هل هو خاص

بالجائين بعد الانقضاء
أو يجرى حتى في أربعين
حضر وامتعه أو لا يتباطأ
عنه والوجه جريانه في
الصورتين ثم راي ابن ابي
الدم صرح بذلك ثم قال
فالتفريع كالتفريع وكذا
الرافعي كما قاله جمع فانه جعل
هذا الخلاف مبنيًا على القول
بأن صلاة الجماعة تبطل
بانقضاء القوم وقال ابن
الرفعة بل إنما فرعه على ان
الانقضاء عنه في الائتاء
يوجب الظاهر لا الابطال
لكنه نظريه ويردوان
اقتضى كلام الزركشي
تقريره بأن انفرد الامام
أو لا حتى لحقوه كانهما في
الائتاء فان قلنا انه مبطل ثم
ابطل هنا وإلا فلا وجه
البناء انفرد الامام ببعض
الصلاة في صورتين قبل
بل البطالان في غير مسألة
الانقضاء أولى لان انفرد
الامام وجد فيها ابتداء وفي
تلك دواما والشروط
يغتفر فيها في الدوام مالا
يغتفر في الابتداء كالرابطة
السابقة في الموقف ورفع
الجنابة قبل اتمام المسبوق
صلاته ولا بن المقرئ هنا
كلام بين فيه ان الكل شرطوا
حيث لا انقضاء ادراك
الركعة الاولى وإنما الخلاف
في ادراك الفاتحة ثم استنتج
من ذلك ما هو مردود عليه

وابن المقرئ وهو المعتمد وقال الشيخ أبو محمد الجويني الخ اه (قوله السبق) فاعل بمنع (قوله به) متعلق
بالسبق وخمير لما قبل الركوع (قوله الركوع) الاولى الركعة كما في النهاية والمعنى (قوله ثم هذا الخلاف)
اي الذي بين الامام والدة (قوله خاص بالجائين الخ) اي من المنفذين وغيرهم (قوله والوجه جريانه الخ)
اعتمده النهاية والمعنى كما مر انفا (قوله بذلك) اي بالجرى ان (قوله ثم قال) اي ابن ابي الدم (فالتفريع
كالتفريع) يعني ان الخلاف في اشتراط ادراك قدر الفاتحة في صحة الجمعة في صورة التباطؤ متفرع على
القول بأن صلاة الجمعة تبطل بانقضاء القوم كما ان الخلاف في اشتراط ذلك في صورة اللحق بعد
الانقضاء متفرع على هذا القول (قوله وكذا الرافعي) اي قال ان التفريع في التباطؤ كالتفريع في
اللحق (قوله فانه الخ) اي الرافعي (قوله هذا الخلاف) اي الذي بين الامام والدة (قوله على القول الخ) اي
الاصح كرى (قوله بان صلاة الجماعة) كذا في اصله بخطه بصري اي والاول صلاة الجمعة (قوله تبطل
بانقضاء القوم) اي بانفرد الامام بسبب انقضاءهم فثبت وجدا لانفراد كما في الصورة الثانية يجرى فيه
الخلاف واليه اشار بقوله الاتي ووجه البناء الخ كرى (قوله بل إنما فرعه) اي فرع الرافعي هذا الخلاف
و (قوله عنه) اي عن الامام (قوله لكنه نظر فيه) اي لكن نظر ابن الرفعة في تفريع الرافعي المذكور
ورجع الكرى الضمير المجرور الى المقرئ عليه اي ان الانقضاء عنه في الائتاء الخ (قوله ويرد) عطف
على قوله لكنه نظريه يعني قال ابن الرفعة فيه نظر واقول بل هو مردود فراجع الى ما نظر فيه لا الى
التنظير كرى (قوله بأن انفرد الامام) أي بتباطؤ القوم عنه (قوله كانهما الخ) أي بانقضاء القوم
عنه (قوله انه) اي الانفرد (قوله ثم) اي في الائتاء (قوله هنا) اي في الابتداء (قوله ووجه البناء)
يعني وجه اتحاد المبني عليه للخلافين في صورتين السابقتين في قوله فالتفريع كالتفريع اوفى قوله مبنيًا على
القول الخ وتقدم هذا الاحتمال الثاني عن الكرى (قوله في غير مسألة الانقضاء) يعني في مسألة التباطؤ
(قوله وحذفها) اي في الغير والتأنيث لرعاية جانب المعنى (قوله في تلك) اي في مسألة الانقضاء
(قوله ولا بن المقرئ الخ) عبارة النهاية عقب ما تقدم انفا عنه من مقالة الامام والدة قال الكيال ان اي
شريف فقد ظهر ان ادراكهم الركعة الاولى معه محل وفاق وقد ادعى المصنف يعني ابن المقرئ في شرحه
انه يؤخذ من الاتفاق على ذلك تقييد لحوق الاحقين بكونه في الركعة الاولى فلو تحرّم اربعون لاحقون
بعد رفع الامام من ركوع الاولى ثم انقض الاربعون الذين أحرم بهم أو نقصوا فلا جمعة بل يتمها الامام
ومن بقي معه ظهرا لانه قد تبين بفساد صلاة الاربعين او من نقص منهم ان قدم مضى للامام ركعة فقد فيها
الجماعة والعدد إذ المقتدون الذين تصحبهم الجمعة هم الاحقون ولا يجرى ما لا بعد ركوعه ويحجب
عنه بانهم إذ اتحرموا والعدد تام صار حكمهم واحدا كما صرح به الاصحاب فكالم يؤثر انقضاء الاولين
بالنسبة الى عدم سماع الاحقين الخطبة كذلك لا يؤثر بالنسبة الى عدم حضورهم الركعة الاولى اه قال
عش قوله لم ركذلك لا يؤثر الخ معتمدا (قوله ان الكل) اي من الجويني ولده وغيرهما (قوله من ذلك)
اي من الاتفاق على اشتراط ادراك الركعة الاولى حيث لا انقضاء (قوله ما هو الخ) وهو تقييد لحوق
اللاحقين بكونه في الركعة الاولى (قوله مردود عليه) وفاقا للنهاية وسم والشورى وعش كما مر (قوله
كايئت الخ) ومر انفا عن النهاية بيانه ايضا (قوله خلف المتنفل) الى قول المتن الخامس في النهاية والمعنى
(قوله خلف المتنفل) اي بان احرم بنافله والحال انه امام الجمعة وصلى الظهر لكونه مسافرا ثم صلى بهم
الجمعة اماما معش (لصحبته من هؤلاء) اي امامو ما فتصح اماما في سائر الصلوات نهاية ومعنى (قول المتن
بغيره) كان الاولى بغيرهم لان العطف إذا كان بالواو لا يفرد الضمير معنى (قوله لا به) اي بواحد من
يمكن قريب (قوله وتصحب الجمعة خلف العبد) بقي ههنا شيء وهو انه هل يشترط في الصحة خلف من ذكر

كما بينت ذلك مستوفى في شرح العباب وقلت في آخره فتأمل هذا المحل فانه التيسر على كثيرين (وتصحح) الجمعة (خلف) المتنفل وكل
من (العبد والصبي والمسافر في الاظهر ان تم العدد بغيره) أي كل منهم لصحبته من هؤلاء والعدد قد وجد بصفة الكمال فان لم يتم العدد إلا به

لم تصح جزما (ولو بان الامام جنباً او محدثاً تحت جمعهم في الاظهر ان تم العدد بغيره) كافي سائر الصلوات بناء على الاصح ان الجماعة وفضلها يحصلان خلف المحدث ومثل ذلك (٤٤٤) عكسه وهو مالو بان المأمومون او بعضهم محدثين فتحصل الجمعة للامام والمتطهر منهم تبعاً له

اي واغتفر في حقه فوات العدد هنادون ما في المتن لانه متبوع مستقل كما اغتفر في حقه انعقاد صلاته جمعة قبل أن يجر موأخلفه وإن كان هذا ضرورياً (ولاً) يتم العدد بغيره (فلاً) تصح جمعهم لما مر (ومن لحق الامام المحدث را كعالم تحسب ركعته على الصحيح) في الجمعة وغيرها كما مر قبل صلاة المسافر بدليله ولا يتأني هذا ما قبله لان الحكم بادراك الركوع إنما هو لتحمل الامام عنه القراءة والمحدث ليس من اهل التحمل وإن كانت الصلاة خلفه جماعة (الخامس خطبتان) لما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم لم يصل الجمعة إلا بخطبتين (قبل الصلاة) إجماعاً لا من شذوفا رقت العيدان خطبتيه مؤخرتان عنه للاتباع أيضاً ولأن هذه شرط الشرط مقدم بخلاف تلك فانها تسكلة فكانت الصلاة أهم منها بالتقديم ويفرق بين كونها شرطاً هنا لاثم بأن المقصود منها هنا التذكير بمهمات المصالح الشرعية حتى لا تنسى فوجب ذلك في كل جمعة لان ما هو مكرر كذلك لا ينبغي غالباً وجعل

ذكر مغنى (قوله لم تصح جزما) أى لا تنفاد تمام العدد المعتبر بنهاية قول المتن (ولو بان الامام جنباً الخ) بخلاف مالو بان كافر او امرأة لانها ليسا أهلاً لامة الجمعة بحال مغنى ونهاية قول المتن (او محدثاً) ومثل الحدث النجاسة الخفية وكل ما لا تلزم الاعادة معه وخرج بذلك مالو بان امرأة أو خشي أو كافر أو نحو ذلك ممن تلزم فيه الاعادة فلا تصح الجمعة برماوى وقلوبى اه بغيرى (قوله عكسه الخ) مثله مالو بان ان عليهم او بعضهم نجاسة غير معفو عنها فلا جمعة لاحد ممن بان كذلك وتصح جمعة الامام والمتطهر منهم نهاية (قوله محدثين) أى بخلاف مالو بانوا نساء أو عبيد السهولة الاطلاع عليهم بنهاية ومغنى (قوله فتحصل الجمعة للامام الخ) أى وإن لم يكن الامام زائد على الاربعين نهاية وشرح بافضل (قوله اى واغتفر الخ) عبارة المغنى والنهاية فان قيل كيف صح صلاة الامام مع فوات الشرط وهو العدد فيها ولهذا شرطناه في عكسه اجيب بانه لم يفت بل وجد في حقه واحتمل فيه حديثهم لانه متبوع ويصح إحرامه منفرداً فاغتفر له مع غيره ما لا يغتفر في غيره وإنما صحت للمتطهر المؤتم به تبعاً له (قوله هنا) اى في العكس (قوله دون ما في المتن) اى مالو بان حدث الامام ع (قوله فلا تصح جمعهم) أى جزماً بنهاية ومغنى (قوله لما مر) أى في شرح بطلت من قوله لان العدد بشرط ابتداء كرى وعبارة النهاية والمغنى لان الكمال شرط للاربعين كما مر (قوله ما قبله) اى من صحه الجمعة لو بان الامام محدثاً بشرطه (قوله عنه) اى اللاحق في الركوع قول المتن (الخامس خطبتان) قال البلقنى شرط الخطيب ان يكون ممن يصح الاقتداء به انتهى وقضيته انه لا تصح خطبة الاى إذا لم يكن القوم كذلك وقد وجه ما قاله فليتأمل سم (قوله لما في الصحيحين) اى قوله بخلاف تلك في المغنى وكذا في النهاية لا قوله إجماعاً إلا من شد قول المتن (قبل الصلاة) والخطب المشروعة عشر خطبة الجمعة والعديد والكسوفين والاستسقاء واربع الحج يوم السابع من ذى الحجة بالمسجد الحرام ويوم التاسع بنمر ويوم النحر بمنى ويوم النفر الاول بها وكلاً بعد الصلاة إلا خطبتى الجمعة وعرفة فقبلها وما عدا خطبة الاستسقاء فتجزئ قبل الصلاة وبعدها وكلاً اثنتان إلا الثلاثة الباقية في الحج ففرادى بنهاية واسنى وشيخنا (قوله إجماعاً الخ) اى مع خبر صلوا كما ايتمو فى اصلى ولم يصل صلى الله عليه وسلم الا بعدهما ولان الجمعة إنما تؤدى جماعة فاخرت ليدرك المأخر مغنى زاد النهاية وقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الارض فاباح الانتشار بعدها فلو جاز تأخيرهما لما جاز الانتشار اه قال ع ش قوله رم ولم يصل صلى الله عليه وسلم الا بعدهما فيه انه يخالف ما نقله الشيخ عميرة عن شرح الدمايين على البخارى من ان الانقضاء كان فى الخطبة وانها كانت فى صدر الاسلام بعد الصلاة وانها من ذلك اليوم حوت الى قبل الصلاة اللهم إلا ان يقال ان التحويل كان لحكمة فنزل منزلة النسخ وان ذلك رواه لم تصح او ان الصحابة فهموا منه عليه الصلاة والسلام ان كونها بعد الصلاة نسخ بالامر بفعل قبل الصلاة اعبارة شيخنا بعد ذكر ما من عن شرح الدمايين بلا عزو اليه فقول الشيخ الخطيب ولم يصل صلى الله عليه وسلم الا بعدهما اى بسد نزول الآية وما قبله فكان يصل قبلها اه (قوله ايضاً) الاولى إسقاطه عبارة شرح بافضل قبل الصلاة للاتباع واخرت خطبتنا نحو العيد للاتباع ايضاً اهو ظاهراً (قوله الشرط مقدم) فيه انه يقارن ايضاً كالاستقبال ويجاب بتعذر المقارنة هنا سم عبارة البصرى لعل الاولى والشرط لا يتأخر اللهم إلا ان يريد التقدم الذاتى اه (قوله فوجب ذلك) اى التذكير او الخطبة وذكر اسم الإشارة لان الخطبة لا تستعمل بدون التاء (قوله فى حفظه) اى حفظ المقصود منها (قوله وشم) اى المقصود منها فى العيد (قوله وذلك) اى الصرف (قوله يوم الجمعة يوم عيد الخ) اى فقتضاه ان المقصود من خطبته الصرف عما ذكر كخطبة العيد (قوله لان ذلك) اى عيد الفطر والاضحى (قوله ويؤيد بشرطه حضور الخطبة كما شرطوا ذلك فى مسئلة المبادرة وغيرها) (قوله الشرط مقدم) فيه انه يقارن ايضاً

شرطاً تتوقف عليه الصحة بما عفى في حفظه والاستمرار عليه وشم صرف النفوس عما يقتضيه العيد من غيرها ومرحها ذلك وذلك من مهمات المندوبات دون الواجبات فان قلت يوم الجمعة يوم عيد ايضاً قلت العيد يختلف لان ذلك من عود السرور الجنى وهذا من عود السرور الشرعى لكثرة ما فيه من الوظائف الدينية ومن ساعة الاجابة وغيرها كما بينته فى كتابي اللمعة فى خصائص الجمعة ويؤيد

ذلك) أى الاختلاف وفى دعوى التأييد تأمل قول المتن (وأركانها خمسة) أى إجمالا وإلا ففى ثمانية تفصيلا لتكرر الثلاثة الأول فيها ولو سرد الخطيب الأركان أو لا مختصرة ثم أعادها ميسوطة كما اعتيد الان اعتد بما أتى به أو لا وما أتى به ثانيا بعد تأكيد أفلا يضر الفصل به وإن طال كما يحتمل ابن قاسم شيخنا وباتى عن عمن مثله بزيادة (قوله من حيث المجموع) إلى قوله ولا نظرى فى النهاية (من حيث المجموع الخ) جواب عما يقال أن الإضافة إن كانت للاستغراق لزم وجوب الخمسة فى كل من الخطيبين وإن أريد بها أركان مجموعهما لزم جواز اتیان بعضهما ولو واجدا فى أولهما والباقي فى ثانيتهما وإتيان الجميع فى إحداهما فقط وحاصل الجواب اختيار الشق الثانى وحله على بعض ما صدق عليه بقريئة ما سيعلم من كلامه الا أنى عمن (قوله كما سيعلم من كلامه) أى على ما سيعلم الخ عمن (قوله) وقياس ماسر أن الشك الخ) وقياسه أيضا تأثير الشك فى أثناء الخطبة وأنه لا يرجع لقول غير دوان كثير إلا أن بلغ حد التواتر وأما القولوم لشكواكلهم أو بعضهم فى ترك الخطيب شيئا من الأركان فلا تأثير له مطلقا أى بعد الفراغ وقبله سم وحلى (قوله عدم تأثير الشك) أى شك الخطيب و (قوله بعد فراغها) أى بعد الفراغ من خطبتيها نهاية قال عمن مفهومه أنه يؤثر إذا شك فى أثناء الثانية بعد فراغ الأولى أو فى الجلوس بينهما فى ترك شىء من الأولى وبقي ما لو علم ترك ركن ولم يدركه هو من الأولى أم من الثانية هل تجب إعادتها أم إعادة الثانية فقط فيه نظر والأقرب مجلس ثم أتى بالخطبة الثانية لاحتمال أن يكون المترك من الأولى فىكون جلوسه أو لا غروا فتسكمل بالثانية وتقدر كونه من الثانية فالجلوس الثانى لا يضر لأن غايته أنه جلوس فى الخطبة وهو لا يضر وما أتى به بعده تكرير لما أتى به من الثانية واستدراك لما تركه منها اهـ وقوله ثم أتى بالخطبة الثانية أى ويقرأ آية فيها أو لا فلا يزول الشك (قوله وبه يندفع) أى بالقياس المذكور (قوله يأتى فى الشك الخ) أى بعد فراغ الوضوء وقبل الشروع فى الجمعة أو بعده (قوله لانها) إلى قوله وروى البيهقى فى النهاية وإلى قوله ولا يشترط فى المغنى إلى قوله كما صرح به إلى وظاهر كلام الشيخين قول المتن (بالصلاة على رسول الله الخ) وأسن الصلاة على الله وسئل الفقيه اسماعيل الحضرمى هل كان النبى صلى الله عليه وسلم يصلى على نفسه فقال نعم نهاية وقوله لم وأسن الصلاة الخ أى والسلام عمن وقوله مر على الهوى وصحبه وقوله لم فقال نعم هذا محتمل لأن يكون فى غير الخطبة شيخنا ولأن يكون بالاسم الظاهر

ذلك إطلاق العيد ثم دائما وإضافته للمؤمنين هنا غالبا (وأركانها خمسة) من حيث المجموع كما سيعلم من كلامه وقياس ماسر أن الشك بعد الصلاة أو الوضوء فى ترك فرض لا يؤثر عدم تأثير الشك فى ترك فرض من الخطبة بعد فراغها وبه يندفع قول الروياتى بتأثيره هنا ولا نظرا لكونه ناشئا فى انعقاد الجمعة لأن ذلك يأتى فى الشك فى ترك ركن من الوضوء مثلا وهو لا يؤثر (حمد الله تعالى) للاتباع رواه مسلم (والصلاة على رسول الله ﷺ)

كالاستقبال وبجواب بتعذر المقارنة هنا (فرع) قال البلقينى أن شرط الخطيب أن يكون ممن يصح الاقتداء به اهـ وقضيته أنه لا تصح خطبة إلاى إذا لم يكن القوم كذلك وقد وجه ما قاله فليتنامل (فرع آخر) لو لحن فى الأركان لحننا بغير المعنى أو أتى بمثل آخر كإظهار لام الصلاة هل يضر كفى التشهد ونحوه فى الصلاة فيه نظر (قوله عدم تأثير الشك فى ترك فرض من الخطبة بعد فراغها) قياس ما ذكر أيضا تأثير الشك فى أثناءها وأنه لا يرجع لقول غير دوان كثير إلا أن بلغ حد التواتر وهذا كله فى ظاهر فى الخطيب فلو شك الأربعون أو بعضهم فى ترك الخطيب شيئا من فروضها فى أثناءها فهل يؤثر حتى يمتنع على الشاك الإحرام قبل الاتيان بالشكوك فيه لتوقف انعقاد صلاتهم على وجوب الخطبة وقد شكوا فيها ويفرق بين ذلك وما لو شك المقتدون فى بقية الصلوات فى ترك الإمام بعض فروض الصلاة وشروطها حيث لا يؤثر أن الشك هنا فيما يتوقف عليه انعقاد أصل الصلاة وفى تلك فيما يتوقف عليه الاقتداء لأصل الصلاة فيه نظر وظاهر صديهم أن ذلك لا يؤثر ويؤيده أنهم لو شكوا حال صلاة الجمعة فى إخلال الإمام بفرض منها أو شرطها لم يؤثر مع أن الاقتداء فيها يتوقف عليه أصل الانعقاد فليتنامل وقد يفرق بأن للخطبة تعلقا بغير الخطيب لا بشرط سماع الأربعين ولو بالقوة فلو شكوا أو بعضهم توقف انعقاد جمعهم على إعادتها ولزم الخطيب إعادتها إذا علم شكهم أو شك بعضهم فليتنامل فقد ينقض هذا الفرض بأن صلاة الجمعة لها تعلق بالمأمومين أيضا لا بشرط ربطهم بها فى انعقادها ويفرق بأن الشرع اعتبر سماع الخطبة فلا بد من وجوده ومع الشك لم يعلموا وجوده فأن ذلك لم يعتبر إطلاع المأموم على صلاة الإمام فلم يؤثر الشك ومال مر تارة إلى ضرر الشك من غير

لأنها عبادة افتقرت الى ذكر الله تعالى فافتقرت الى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالآذان والصلاة وروى البيهقي خبر قال الله تعالى وجعلت
 امتك لا تجوز عليهم خطبة حتى يشهدوا انك عبدى ورسولى قيل هذا لما نرد به الشافعى رضى الله عنه وردبانه تفرده صحيح ولا يقال ان
 خطبته ^{صلى الله عليه وسلم} ليس فيها صلاة لان (٤٤٦) اتفاق السلف والخلف على التصلية فى خطبهم دليل لوجوبها لاذي بعد الا اتفاق على سنة

دائما (ولفظها) أى حمد الله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم (متعين) لانه الذى مضى عليه الناس فى عصره صلى الله عليه وسلم الى الان فلا يكفى ثناء وشكرو ولا الحمد للرحمن أو الرحيم مثلا ولا رجم الله رسول الله أو بارك الله عليه ولا صلى الله على جبريل ولا الضمير كصلى الله عليه وان تقدم له ذكر كما صرح به فى الانوار وجعله اصلا مقبسا عليه واعتمده البرماوى وغيره خلا فان وهم فيه نعم ظاهر المتن تعين لفظ رسول وليس مرادا بل يكفى لفظ محمد وأحمد والنبي والخاشع والماسحى والعاقب ونحوها بما ورد وصفه به وفارق الصلاة بان ما هنا اوسع ويفرق بينها وبين الآذان فانه لا يجوز ابدال محمد فيه بغيره مطلقا كما هو ظاهر من كلامهم وهو قياس التشهد بجامع اتفاق الروايات فى كليهما عليه بان السامعين ثم غير حاضرين فابداه موهم بخلاف الخطبة وايضا فالخطبة لم تعبد بجميع ألفاظ أركانها خفف أمرها وأيضا فالآذان قصد به

وبالضمير ع ش (قوله لا نه عبادة الخ) هذه الأدلة لا تدل على خصوص الصلاة عليه ^{صلى الله عليه وسلم} سم (قوله افتقرت الخ) أى وجوبه فى الواجب وندباً فى المنذور ع ش (قوله وروى البيهقي الخ) ليتأمل أى دلالة فيه للطلوب بصري وتقدم عن سم مثله (قوله قبل هذا) أى إيجاب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى الخطبة (قوله بانه تفرده صحيح) أى لما تقدم من الأدلة معنى (قوله لاذي بعد الا اتفاق) فاعل الوجوب علم منه صلى الله عليه وسلم فى آخر الأمل ولم يخاطب بعده بصري أى أو ثبت بحديث الوجوب علينا دونه صلى الله عليه وسلم (أى حمد الله) الى قوله لا بعض اية فى النهاية لاقوله بما ورد الى ظاهر كلام الشيخين وقوله يكفى الى المتن قول المتن (ولفظها متعين) أى من حيث مادتها وان لم تكن مصدر افتشمل المشتقات شيخنا (قوله مضى عليه الناس الخ) أى غير النبي صلى الله عليه وسلم لما مر انفا من خلو خطبته صلى الله عليه وسلم من الصلاة عليه (قوله فلا يكفى ثناء الخ) ولا لا إله إلا الله ولا المدح والجلال والعظمة ونحو ذلك مغنى ونهاية (قوله والحمد للرحمن الخ) فلفظة الله متعينة نهاية ومعنى (قوله ولا رحم الله الخ) فمادة الصلاة متعينة (قوله ولا صلى الله على جبريل الخ) فيتعين اسم ظاهر من اسمائه صلى الله عليه وسلم (قوله واحمد الخ) فان قيل لم تعين لفظ الجلالة فى صيغة الحمد فى الخطبة دون اسم النبي صلى الله عليه وسلم فى صيغة الصلاة بل كفى نحو الماسحى والخاشع مع انه لم يرد إيجاب بان للفظ الجلالة اختصاصا تاما به تعالى ومزية تامة يفهم عند ذكره سائر صفات الكمال كائنا على العلماء بخلاف بقية اسمائه تعالى وصفاته ولا كذلك نحو محمد من اسمائه صلى الله عليه وسلم سم على المنهج اه ع ش (قوله وفارق الصلاة) أى وفارق الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فى الخطبة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فى الصلاة حيث اشترطوا فيها ما ورد فيها من اسمائه صلى الله عليه وسلم بخصوصه واكتفوا فى الخطبة كل ما كان من اسمائه عليه الصلاة والسلام وان لم يرد فيها بخصوصه ع ش (قوله ويفرق بينها) أى الخطبة (قوله فيه) أى فى الآذان (قوله مطلقا) أى اسما اوصفة (قوله عليه) أى لفظ محمد (قوله بان السامعين الخ) هذا الفرق بالنظر للآذان ويبقى الفرق بالنسبة للتشهد ويفرق بان امر الصلاة اضيق فاقصر على ما ورد سم (قوله لكليات الشريعة) أى لاصولها (قوله واشهر اسمائه محمد) يغنى عنه ما بعده (قوله ليكون ذلك) أى الاتيان بذلك (قوله اشهر الخ) لعله ماض من باب الافعال (قوله ومن ثم) أى لاجل ان يكون ذلك الخ (قوله لكن صرح الجبلى الخ) وهو المعتمد مغنى ونهاية (قوله من اجزاء انا حامد لله الخ) ويظهر ان مثله أى حامد لله وان الله الحمد لا شتاله على حروف الحمد ومعناه ع ش (قوله كعليكم السلام) أى قياسا عليه (قوله واحمد الله الخ) أى ونحمد الله والله احد نهاية أى والله نحمد ع ش (قوله وصلى الخ) (فرع) اتفق شيخنا الشهاب الرملى بانه لو اراد بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم غيره لم ينصرف عنه واجزات و أقول ينبغى ان يكون بخلاف ما لو قصد بالصلاة عليه غير الخطبة لان هذا صرف عن الخطبة وذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم سم على المنهج اه ع ش (قوله ونصلى الخ) وصلى الله على محمد نهاية (قوله ولا يشترط قصد الدعاء الخ) لكن ينبغى عدم الصارف عن الدعاء لمحض الخبر سم عبارة ع ش قوله ولا يشترط الخ أى ومع ذلك يحصل له الثواب المرتب على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (قوله

الخطيب وتارة الى عدم ضرره (قوله لا نه عبادة الخ) هذه الأدلة لا تدل على خصوص الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (قوله بان السامعين ثم الخ) هذا الفرق بالنظر للآذان ويبقى الفرق بالنسبة للتشهد ويفرق بان امر الصلاة اضيق فاقصر على ما ورد (قوله ولا يشترط قصد الدعاء بالصلاة) لكن ينبغى عدم الصارف

الاشارة لكليات الشريعة التى أنى بها نبينا وأشهر أسمائه محمد فوجب الاتيان بأشهر أسمائه وهو محمد ليسكون ذلك أشهر لتلك لانها الكليات ومن ثم تعين لفظ محمد فى التشهد ايضا لانه اشبه بالآذان و ظاهر كلام الشيخين كالاصحاب تعين لفظ الحمد معر فالكن صرح الجبلى بما اقتضاه المتن من اجزاء انا حامد لله و حمدت الله و توقف فيه الأذرعى لكن جزم به غيره ويكفى ايضا الله الحمد كعليكم السلام قاله ابن الاستاذ واحمد الله و حمد الله و صلى واصلى خلا فالمايو هم المتن من تعين لفظ الصلاة معر فالوا لا يشترط قصد الدعاء بالصلاة خلا فالعجب الطبرى

لأنها موضوعة لذلك شرعا (والوصية بالتقوى) لأنها المقصودة من الخطبة فلا يكتفى بمجرد التحذير (٤٤٧) من الدنيا فإنه مما ثوابه منكرها

الشرائع بل لابد من الحث على الطاعة والزجر عن المعصية ويكتفى أحدهما للزوم الآخر له (ولا يتعين إفظها) أي الوصية بالتقوى (على الصحيح) لأن الغرض الوعظ كما تقرر فيمكن إطيعوا الله (وهذه الثلاثة أركان في كل واحدة من الخطبتين) لأن كل خطبة مستقلة ومنفصلة عن الأخرى (والرابع قراءة آية) مفهومة لا كتم نظروا وتعلقت بحكم منسوخ أو قصة لا بعض آية وإن طال الخبر لمسلم كان صلى الله عليه وسلم يقرأ سورة في كل جمعة على المنبر وفي رواية له كان له صلى الله عليه وسلم خطبتان يجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس وإنما اكتفى في بدل الفاتحة بغير المفهومة لأن القصد ثم إنابة لفظ مناب آخر وهذا المعنى غالبا (في أحدهما) لثبوت أصل القراءة من غير تعيين محلها فدل على الاكتفاء به في أحدهما ويسن كونها في الأولى بل يسن بعد فراغها سورة في دائما للاتباع ويكتفى في أصل السنة قراءة بعضها (وقيل في الأولى) لتسكون في مقابلة الدعاء في الثانية (وقيل فيها) كالثلاثة الأولى (وقيل لا يجب)

لأنها موضوعة (الخ) وتقدم في باب الصلاة أن الصلاة عليك يا رسول الله إنما تكتفى حيث نوى بها الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فهل يأتي نظيره هنا أو لا فيه نظر والأقرب الثاني ويفرق بأن الصلاة محتاط لها لا محتاط للخطبة ع (قوله لأنها) إلى قوله لا بعض آية في المعنى الأقوله ويكتفى إلى المتن (قوله لأنها المقصود الخ) أي للاتباع رواه مسلم نهاية ومعنى (قوله من الدنيا) أي من غروها وزخرفها نهاية (قوله ويكتفى أحدهما للزوم الآخر له) المازوم الثاني للاول واغناء الاول عنه فواضح وأما العكس فحل تأمل إلا أن مراد بالطاعة الواجبات لا غير ثم رايت المعنى والنهاية اقتصر على أن الحمل على الطاعة يغني عن الحمل على ترك المعصية ولم يتعرض للعكس بصري وحمل ع ش كلام النهاية على ما في الشرح فقال قوله مر على الطاعة أي صريحا أو التزاما بخدم كلام ابن حجاج اه قول المتن (على الصحيح) الخلاف في لفظ الوصية وأما لفظ التقوى فخكى بعضهم القطع بعدم تعيينه نهاية ومعنى (قوله لأن الغرض الوعظ) أي وهو حاصل بغير لفظها نهاية وقد يقال الغرض من الحمد الثناء ومن الصلاة الدعاء وما حاصلان بغير لفظها أيضا ويمكن الفرق بانها تعبد بلفظها فتعينادون الوصية بالتقوى شورى وبر ماوى (قوله لأن كل خطبة) ولا تبايع السلف والخلف معنى ونهاية قول المتن (قراءة آية) ويتجه عدم أجزائها مع لحن بغير المعنى ثم المتجه أنه لو لم يحسن شيئا من القرآن كان حكمه كالمصلي الذي لم يحسن الفاتحة وهل يجزى ذلك في بقية الأركان حتى إذا لم يحسن الحمد أتى بدله بذكر أو دعاء مثلا ثم وقف بقدره فيه نظر ومال مر إلى عدم جريان فيها بل يسقط المعجوز عنه بلا بدل وفيه نظر وعلى الجملة فيفرق بين بعض الخطبة وكلها حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجمعة والكلام حيث لم يوجد آخر يحسنها كلها كما هو ظاهر سم على حجاج اه ع ش واغتمد الحلبي ما مال إليه مر في البقية إلا في الحمد فقال يجزى في العجز عن لفظ الحمد ما تقدم في الآية (قوله مفهومة الخ) أي المعنى مقصود كالوعيد والوعظ ولو لم يحسن شيئا من القرآن أتى ببدل الآية من ذكر أو دعاء فان عجز وقف بقدرها والكلام حيث لم يوجد من يحسنها غيره شيخنا وتقدم مثله عن سم انفا (قوله بحكم منسوخ) أي بخلاف منسوخ التلاوة فلا يكتفى نهاية (قوله وإن طال) والمعتمد أنه يكتفى إذا طال نهاية ومعنى سم وشيخنا (قوله لثبوت) إلى قوله وقوعه لان عبد السلام في النهاية والمعنى إلا ما نابه عليه (قوله لثبوت أصل القراءة) أي في الخطبة (قوله فدل على الاكتفاء بها الخ) وتجزى قبلهما وبعدهما وبينهما معنى وفي ع ش بعد ذكر مثله عن العباب وهو ظاهر لعدم اشتراط الترتيب بين الآية وشي من الأركان فكل موضع أتى به فيه أجزأته اه (قوله في الأولى) أي بعد فراغها نهاية ومعنى (قوله دائما الخ) أي في خطبة كل جمعة ولا يشترط رضا الحاضرين كالأشترط في قراءة الجمعة والمنافقين في الصلاة وإن كانت السنة التخفيف نهاية ومعنى (قوله قراءة بعضها) وإن تركها قرا يأبها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الآية ومعنى وإيعاب (قوله أو أطلق فعنها الخ) اعتمده الزيادة وع ش وشيخنا وظاهر صنيع النهاية والمعنى أن الإطلاق كقصده نحو الحد وحده فتجوز عنه (قوله ولا تجزى آية وعظ الخ) وكره جماعة تضمين شيء من أي القرآن بغيره من الخطب والرسائل ونحوهما ورخصه جماعة وهو الظاهر معنى ونهاية بل قال حجاج الحق أن تضمين ذلك والاقتباس منه ولو في شعر جائز وإن غير

عند الدعاء لمحض الخبر (قوله والرابع قراءة آية) هل تجزى مع لحن بغير المعنى فيه نظر وقد يتجه عدم الأجزاء والتفصيل بين عاجز انحصار الأمر فيه وغيره ثم المتجه أنه لو لم يحسن شيئا من القرآن كان حكمه كالمصلي الذي لم يحسن الفاتحة وهل يجزى ذلك في بقية الأركان حتى إذا لم يحسن الحمد أتى بدله بذكر أو دعاء مثلا ثم وقف بقدره فيه نظر ومال مر إلى عدم جريان ذلك في بقية الأركان بل يسقط المعجوز عنه بلا بدل وفيه نظر وعلى الجملة فيفرق بين بعض الخطبة وكلها حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجمعة والكلام حيث لم يوجد آخر يحسنها كلها كما هو ظاهر (قوله وإن طال) ينبغي اعتمادا لا اكتفاء بما طال منه (قوله كان صلى الله عليه وسلم يقرأ سورة في الخ) ولا يشترط رضا الحاضرين شرح مر (قوله وفي رواية له الخ) هذه الرواية تقتضي الاكتفاء بقراءة ما أتى في الجلوس مع انهم على خلافه (قوله ويسن كونها في الأولى)

لأن المقصود الوعظ ولا تجزى آية وعظ أو حده مع القراءة إذا لشيء واحد لا يؤدي به فريضة مقصودان بل عنه وحده أن قصد وحده

نظمه ومن ثم اقتضى كلام صاحب البيان وغيره أنه لا محذور في أن يراد بالقرآن غيره كادخلوها بسلام
لمستأذن نعم إن كان ذلك في نحو مجون حرم بل ربما افضى إلى كفره وبذبحه أن يلحق بالقرآن فيما
ذكر الأحاديث والأذكار والأدعية غش (قوله في الآخرة) أي في صورة الإطلاق (قوله أخرى)
فلا يكفي الدينوي ولو مع عدم حفظ الأخرى كذا قال بعضهم لكن القياس كما قال الاطفيحي أنه يكفي
الدينوي عند العجز عن الأخرى شيخي أنا قول المتن (للمؤمنين الخ) لو خص بالدعاء أربعين من الحاضرين
فينبغي الإجماع ولو أنصرفوا من غير صلاة وهناك أربعون سامعون أيضا فتصح إقامة الجمعة بهم مره سم
وقوله أربعين الخ أي بخلاف ما لو خص دون أربعين أو غير الحاضرين فلا يكفي شيخي أنا (قوله) وإن لم يتعرض
للمؤمنين الخ قال الأذري وظاهر نص المختصر يفهم إيجاب الدعاء للمؤمنين وجري عليه كثير من ثم أخذ
أي الأذري من بعض العبارات أنه يجب التعرض للمؤمنين وأن لم يحضر ن انتهى فان اراد بالتعرض أن
لا يقصد الخطيب أخرجهن بأن يريد المؤمنين المذكور فقط فواضح أن هذا لا يجوز وإن اراد تعين لفظ
بدل عليهن ولا يكتفي بأندرجنه في جمع المؤمنين فمنوع لأن استعمال المذكور مراد به الجنس الشامل
لجميع المؤمنين صحيح لغة واستعمالا فإذا لم يقصد به الخطيب خلاف ذلك كن داخلات ولا يحتاج إلى النصريح
بما يدل عليهن بخصوصهن إيجاب أهم (قوله لأن المراد الخ) الظاهر أن المراد بيان الأكل وأنه يجوز
إرادة المذكور فقط وأن حضر الإناث ثم رابت ما في الحاشية الأخرى وهو وجوب الدعاء للمؤمنات أيضا
لكن إن كان شرط الصحة الخطية خالف قولهم يكفي تخصيصه بالسامعين فإنه شامل لما إذا تمحضوا ذكورا
فليحرجهم سم وفي الجبري عن ع ش والقلبي أن التعميم مندوب ويشترط ملاحظة الجنس ولا قصد
التغليب اه وحمل الرشدي كلام النهاية على اعتماد ما رعى عن الأذري ومال إليه ولعل الظاهر ما رعى عن
الإيجاب بما حاصله أنه لا يحتاج إلى النصريح بما يدل عليهن ولا إلى ملاحظة الجنس أو التغليب ولا يجوز
أخرجهن بأن يريد المؤمنين خصوص المذكور والله أعلم (قوله الجنس الشامل الخ) قد يقتضى أنه لو أراد
المذكور فقط ضرو الظاهر أنه غير مراد سم وفيه وقفة وعبرة ع ش هذا يقتضى أنه لو خص المؤمنين

ولا إلا بان قصدهما أو القراءة
أو أطلق فعنها فقط فيما
يظهر في الآخرة ولو أتى
بآيات تشتمل على الأركان
كلها ماعدا الصلاة لعدم أية
تشتمل عليهن لم تجزى لأنها
لا تسمى خطبة (والخامس
ما يقع عليه اسم دعاء)
أخرى (للمؤمنين) وإن
لم يتعرض للمؤمنات لأن
المراد الجنس الشامل لمن
لنقل الخلف له عن السلف

أي بعد فراغها كما قاله الأذري مر (قوله) ولا إلا بان قصدهما) صرح به في المجموع (قوله) والخامس
الخ) لو خص بالدعاء أربعين من الحاضرين فينبغي الإجماع وعليه فلو أنصرفوا من غير صلاة وهناك أربعون
سامعون أيضا فهل تصح إقامة الجمعة بهم يذبح الصحة لأن الخطبة صحت ولا يضرب أنصراف المخصوصين
بالدعاء من غير صلاة مر (قوله) وإن لم يتعرض للمؤمنات الخ) قال في شرح العباب قال الأذري وظاهر
نص المختصر يفهم إيجابه لهما أي إيجاب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وجري عليه كثير من وعددهم ثم أخذ
من بعض العبارات أنه يجب التعرض للمؤمنات وإن لم يحضرن اه فان اراد بالتعرض أن لا يقصد الخطيب
أخرجهن بأن يريد المؤمنين المذكور فقط فواضح أن هذا لا يجوز وإن اراد تعين لفظ بدل عليهن ولا يكتفي
بأندرجنه في جمع المؤمنين فمنوع لأن استعمال المذكور مراد به الجنس الشامل لجميع المؤمنين صحيح
لغة واستعمالا فإذا لم يقصد به الخطيب خلاف ذلك كن داخلات وفيه ولا يحتاج إلى النصريح بما يدل عليهن
بخصوصهن اه فليست بذلك مع قولهم ويكفي تخصيصه بالسامعين كرحمك الله فان السامعين قد يتمحضون
ذكورا وليس في تخصيصهم تعرض للمؤمنات إلا أن يدعى أن المراد أن الدعاء للمؤمنات واجب وليس شرطاً
في صحة الخطبة وفيه نظر وقد ينحصر كفاية تخصيصه بالسامعين بما إذا حضر المؤمنين (قوله) لأن المراد
الجنس) الظاهر أن المراد بيان الأكل وأنه يجوز إرادة المذكور فقط وإن حضر الإناث ثم رابت ما في
الحاشية الأخرى وهو وجوب الدعاء للمؤمنات أيضا لكن إن كان شرط الصحة الخطية خالف قولهم يكفي
تخصيصه بالسامعين فإنه شامل لما إذا تمحضوا ذكورا فليحرجهم (قوله لأن المراد الخ) قد يقتضى أنه لو أراد
المذكور فقط ضرو الظاهر أنه غير مراد (قوله) لنقل الخلف له عن السلف) نقل مر عن صاحب الانتصار أنه

(في الثانية) لأن الاواخر به اليق ويكني تخصيصه بالسامعين كرحمك الله وظاهر انه لا يكتفى (٢٤٩) تخصيصه بالغائبين (وقيل لا يجب)

وانتصر له الاذرى وغيره
ولا بأس بالدعاء لسلطان
بعبته حيث لا مجازفة في
وصفه قال ابن عبد السلام
ولا يجوز وصفه بصفة
كاذبة إلا للضرورة ويسن
الدعاء لولاة المسلمين
وجيوشهم بالصالح
والنصر والقيام بالعدل
ونحو ذلك ووقع لان
عبد السلام أنه أفنى بأن
ذكر الصحابة والخلفاء
والسلطين بدعوة غير
محبوبة ورد بأن الاول
فيه الدعاء لا كابر الامة
وولاتها وهو مطلوب وقد
تكون البدعة واجبة او
مندوبة قبل بل يتعين الدعاء
للصحابة بحمل به مبتدعة
ان أمنت الفتنة وثبت أن
أباموسى وهو أمير الكوفة
كان يدعواهم قبل الصديق
رضي الله عنهم فانكر عليه
تقديم عمر فشكا اليه
فاستحضر المنكر فقال إنما
أنكرت تقديمك على أبي
بكر فبكي واستغفر
والصحابة حينئذ متوفرون
وهم لا يسكتون على بدعة
إلا إذا شهدت لها قواعد
الشرع وقد سكتوا هنا
لأنهم يشكر أحد الدعاء بل
التقديم فقط وكان ابن
عباس يقول على منبر
البصرة اللهم أصلح عبدك
وخليفتك غيا اهل الحق

بالدعاء كفى لصدق الجنس بهن لكنه غير مراد اه قول المتن (في الثانية) نقل عن بعض من أدر كناه أنه لو
قدم الخطبة الثانية على الاولى كان مكرها وانه افق بذلك واقول لا حاصل لهذا الكلام لان اى خطبة
قدمها كانت اولى والدعاء فمقدمه للمؤمنين لا اثر له بل لا بد ان يأتى به فيما اخره لانه الثانية وفاقا لم ر اه
سم (قوله وظاهر انه لا يكتفى الخ) وجزم ابن عبد السلام فى الامالى والغزالي بتحريم الدعاء للمؤمنين
والمؤمنات بمغفرة جميع ذنوبهم وبعدم دخولهم النار لانا قطع بخبر الله تعالى وخبر رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان فيهم من يدخل النار نهاية واطال عرش فى الرد على ما فى الايعاب بما قد يخالفه (قوله ولا بأس
بالدعاء الخ) اى مع الكراهة كما يأتى عن الشافعى سم أى لم يخفف الفتنة (قوله حيث لا مجازفة الخ) أى
مبالغة خارجة عن الحد كان يقول اخي اهل الشرك مثلاً فمعلوم ان المجازفة فى وصفه ليست من الدعاء وان كان
لما كان الدعاء قد يشتمل عليها عدت كأنها منه بجري (قوله ويسن الدعاء الخ) اى فى الخطبة الثانية
وتحصل السنة بفعله فى الاولى ايضا لكن الثانية اولى لما قدمه ان الدعاء اليق بالخواتيم عرش (قوله ورد الخ)
وقد يجاب بحمل الافتاء على التعمين بذكر اسمائهم فيوافق حينئذ ما يأتى عن الشافعى (قوله بان الاول) اى
ذكر الصحابة (قوله وهو مطلوب) ان اراد فى الخطبة كما هو الظاهر برده عليه ان فيه مصادرة (قوله فشدى
اليه فاستحضر) الضمير الاول لاني موسى والاخير ان لعمر (قوله تقديمك الخ) من إضافة المصدر إلى مفعوله
(قوله فبكي) اى عمر (واستغفرو) اى طلب عمر من المنكر المغفرة عن تعابه بالا استحضار (قوله وقد سكتوا هنا
الخ) قد يقال غاية مفاد عدم المنع الشامل للاباحة لا النذب المدعى ثم رايت فى سم مانصه ظاهر ما فى شرح
العياب ان ما فى قصتي اى موسى وابن عباس على سبيل الاباحة اه (قوله وكان ابن عباس الخ) عطف على
قوله ان أباموسى الخ ولو قال وان ابن عباس كان يقول الخ كان اسبك (قوله بعض المتأخرين ولو قيل الخ)
تأييد لقوله السابق ولا بأس الخ (قوله للسلطان) اى ونحوه من ذوى الشوكة (قوله فى قيام الناس الخ)
ومثله تقبيل بعضهم ايدهم (قوله وولاة الصحابة الخ) ان أراد وولاة الصحابة على الاجمال فقد ينظر فى
ذكر هذا مع الاستغناء عنه بقوله السابق ويسن الدعاء لولاة المسلمين وان اراد على التعمين فقد يشكك بما فى
شرح الروض وغيره عن الشافعى ولا يدعوى فى الخطبة لاحد بعينه فان فعل ذلك كرهته انتهى فان خص اى
ما نقل عن الشافعى بغير الصحابة بقى الاشكال فى قوله وكذا بقية وولاة العدل فليتأمل سم اقول هذا مبنى على
ان ما ذكر ايس من مقول بعض المتأخرين واما إذا كان ما ذكر لى قوله وذكر المناقب من مقوله كما هو

يجب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وانه يكتفى تخصيصه بالسامعين اه فليتأمل فيه (قوله فى الثانية) نقل عن
بعض من أدر كناه انه لو قدم الخطبة الثانية على الاولى كان مكرها وانه افق بذلك واقول لا حاصل لهذا
الكلام لان اى خطبة قدمها كانت اولى والدعاء فمقدمه للمؤمنين لا اثر له بل لا بد ان يأتى به فيما اخره لانه
الثانية وفاقا لم ر (قوله وظاهر انه لا يكتفى تخصيصه بالغائبين) هل يكتفى تخصيصه باربعين من السامعين
معينين او غير معينين الوجه الاكتفاء وقياسه الاكتفاء بالذكور دون الاناث ثم رايت ما فى الحاشية المارة
(قوله ولا بأس بالدعاء لسلطان بعينه) ظاهره انه لا يسن الدعاء له بعينه وان كان عادلا والفرق بينه وبين
تعيين وولاة الصحابة كفى قصتي اى موسى وابن عباس الآنية ان كان ما فهمما على سبيل الاستحباب ظاهر
لكن ظاهره ما فى شرح العياب ان ما فهمما على سبيل الاباحة حيث قال قال ابن الرفعة وتخصيص النوى
الكرهية بما إذا جازف والاباحة بما إذا لم يجازف اى فى وصف السلطان قاله غيره عن المتأخرين لان أباموسى
الاشعري دعا فى خطبته لعمر الخ قصة اى موسى ثم زاد على ابن الرفعة حكاية قصة ابن عباس فليتأمل (قوله
ولا بأس بالدعاء الخ) اى مع الكراهة كما يأتى عن الشافعى (قوله وولاة الصحابة يندب الدعاء لهم) ان اراد
ولاة الصحابة على الاجمال فقد ينظر فى ذكر هذا مع الاستغناء عنه بقوله السابق ويسن الدعاء لولاة المسلمين
الخ وان اراد على التعمين فقد يشكك بما فى شرح الروض وغيره من الشافعى ولا يدعوى فى الخطبة لاحد بعينه

(٥٧) - شروانى وابن قاسم - ثانى - أمير المؤمنين قال بعض المتأخرين ولو قيل ان الدعاء للسلطان واجب لما فى تركه من
الفتنة غالباً لم يبعد كما قيل فى قيام الناس بعضهم لبعض وولاة الصحابة يندب الدعاء لهم قطعاً وكذا بقية وولاة العدل وفيه احتمال

المتبادر وذكره الشارح لتأييد الرد السابق فلا اعتراض عليه (قوله) والولاية المخطون بما فيهم (الخ) أى
وصف الولاية العاملين للطاعة والمعصية جميعا بما فيهم (الخ) وهذا كما تقدم تأييد لقوله حيث لا يجازة في وصفه
قال (الخ) وبذلك يندفع قول سم قوله مكروه وقد يخالف إطلاق قوله السابق لا بأس بالدعاء لسلطان (الخ) ولو
سلم أنه ليس من كلام البعض فقولهم لا بأس (الخ) لا ينافي الكراهة (قوله) وصرح القاضى (إلى قوله) وبما فيهم (الخ)
تأييد لقوله وذكر المناقب (الخ) (قوله) بأن محله) أى محل جواز الدعاء لمن ذكر (قوله) أن لا يطيله) أى الدعاء
(قوله) أى للظن الغالب (قوله) في ترك لبس السواد) أى في الزمن السابق لأن الخلفاء العباسيين أمروا
الخطباء بلبس السواد كما يأتى كردى (قوله) أى الأركان) إلى قوله وسواء في النهاية والمغنى لإقوله وتعليط إلى
فان التعلم قول المتن (ويشترط كونها (الخ) وجملة شروط الخطبة اثناعشر الاسماع والسماع والموالاة
وسر العورة وطهارة الحدث والخبث وكونها بالعربية وكون الخيب ذكر أو القيام فيها لقادر عليه
والجلوس بينهما بالطمانينة وتقديمه على الصلاة ووقوعهما في وقت الظهر وفي خطبة ابنية ولا يشترط في
سائر الخطب إلا الاسماع والسماع وكون الخطيب ذكر أو كون الخطبة عربية ومحل اشتراط العربية أن
كان في القوم عربى والاكفى كونها بالعجمية إلا في الاية فلو لم يحسن شيامن القرآن اتى ببديل الاية من
ذكر أو دعاء فان عجز وقف بقدرها شيئا (قوله) دون ماعداها) يفيدان كون ماعدا الأركان من توابعها
بغير العربية لا يكون مانعا من الموالاة ويجب وفاقا لم أن محله إذا لم يطل الفصل بغير العربى وإلا ضرر ومنع
الموالاة كالسكوت بين الأركان إذا طال سم على المنهج والقياس عدم الضرر مطلقا ويفرق بينه وبين
السكوت بأن في السكوت اعتراضا عن الخطبة بالكلمة بخلاف غير العربى فان فيه وعطافى الجملة عش
(قوله) نعم ان لم يكن (الخ) أى ولم تمض المدة الالية فتأمل سم (قوله) من يحسنها) المراد احسان لفظها وإن
لم يفهم معناها كما نبيه عليه سم وباقى انفا في الشرح وعن النهاية والمغنى (قوله) واحد بلسانهم) عبارة
النهاية والمغنى واحد بلغته وإن لم يعرفها القوم فان لم يحسن احد منهم الترجمة فلا جمعة لهم لا تنفاد شرطها
اه قال عش قوله مر وإن لم يعرفها الخ قضيته ان الخطيب لو احسن لغتين غير عربيتين كرومية
وفارسية مثلا وباقي القوم يحسن احدهما فقط أن للخطيب أن يخطب باللغة التى لا يحسنونها وفيه نظر بل
الظاهر ان الخطبة لا تجزى حينئذ إلا باللغة التى يحسنها وقوله مر فان لم يحسن احد منهم الترجمة أى عن
شئ من أركان الخطبة كما تقدم عن سم فى قوله حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجمعة عش (قوله)
بلسانهم) أى ماعدا الالية فى أى ما تقدم ولا يترجم عنها سم وكردى على الأفضل (قوله) وإن أمكن تعلمها
(الخ) أى ولو بالسفر إلى فوق مسافة القصير كما يعلم مما تقدم في تكبيره الاحرام عش (قوله) وجب (الخ) أى
على سبيل فرض الكفاية (فرع) هل يشترط في الخطبة تمييز فروضها من سننها فيه ما في الصلاة فى العامى
وغيره من التفصيل المقرر عن فتاوى الغزالي وغيره سم على المنهج اه عش (قوله) على كل منهم) أى
وإن زاد على الأربعين نهاية وشرح بأفضل (قوله) عصوا كلهم (الخ) (فرع) لو لحن فى الأركان لحنا يغير
المعنى أو اتى بمحل آخر كإظهار لام الصلاة هل يضر كفى التشهد ونحوه فى الصلاة فيه نظر سم على حج
والاقرب عدم الضرر فى الثانية الحاقا لها بالولحن فى الفاتحة لحنا لا يغير المعنى وأما الأركل فالأقرب فيها
الضرر لأن اللحن حيث غير المعنى خرجت الصيغة عن كونها احدا مثلا وصارت اجنبية فلا يعتد بها عش
بحذف (قوله) بل يصلون الظهر) قال شيخنا ظاهره ولو فى أول الوقت وأنه لا يلزمهم السعى إلى الجمعة فى بلد

والولاية المخطون بما فيهم من
الخير مكروه الاخشية فتنة
ويما ليس فيهم لا توقف في
حرمة إلا لفتنة فيستعمل
التورية ما أمكنه وذكر
المناقب لا يقطع الولاية ما لم
يعده معرضا عن الخطبة
وصرح القاضى فى الدعاء
لولاية الامر بان محله ما لم
يقطع نظم الخطبة عرفا وفى
التوسط يشترط ان لا يطيله
اطالة تقطع الموالاة كما يفعله
كثير من الخطباء الجهال
وبحث بعضهم انه لا يشترط
فى خوف الفتنة غلبة الظن
وإذا بذلك اشتراط المصنف
له فى ترك لبس السواد
(ويشترط كونها) أى
الأركان دون ماعداها
(عربية) لا اتباع نعم إن لم
يكن فيهم من يحسنها ولم
يمكن تعلمها قبل ضيق
الوقت خطب منهم واحد
بلسانهم وإن أمكن تعلمها
وجب على كل منهم فان
مضت مدة مكان تعلم واحد
منهم ولم يتعلم عصوا كلهم
ولاجمعة لهم بل يصلون
الظهر وتعليط الاسنوى

سمعوا النداء منه وأنه لا يسقط عنهم وجوب التعلم بشياعهم فراجعهم برماوى اه يجزى اقول ما استظهره
اولا هو مبنى على ما تقدم من الشهاب الرملى والنهاية والمغنى من كفاية الياس العادى واما على ما تقدم فى
الشرح من اشتراط الياس الحقيقى فلا بد من ضيق الوقت كما اشار اليه انفا (قوله قول الروضة كل) اى فى
على كل منهم (قوله مع عدم معرفتهم) شامل للخطيب سم (قوله لها) اى لمعانى الخطبة نهاية ومعنى (قوله العلم
بالوعظ الخ) اذا شرط سماعها لا فهم معناها شرح بافضل (قوله فى الجملة) كان معنى فى الجملة ان يعلم انه
يعطو ولا يعلم المواعظ به (٣) سم (قوله اعنى القاضى الخ) عبارة للمغنى والنهاية وشرح بافضل ولا يشترط
ان يعرف الخطيب معنى اركان الخطبة خلافا للركضى كن يؤم القوم ولا يعرف معنى الفاتحة اه (قوله
وسوا فى ذلك) اى فى عدم اشتراط فهم الخطيب لمعنى الاركان (قوله ويشترط) الى قوله بل عدم الصارف
فى المغنى ولى قوله وفى الجواهر فى النهاية (قوله الاتى الخ) اى فى المتن (قوله بين الاخيرين) اى القراءة
والدعاء نهاية (قوله كونها مرتبة الاركان الخ) (فرع) افى شيخنا الرملى فيما لو ابتدا الخطيب يسرد
الاركان مختصرة ثم اعادها مبسطة كما اعتيد الآن كأن قال الحمد لله والصلاة على رسول الله اوصيكم
بتقوى الله الحمد لله الذى الخ بان قصر ما اعاده بحيث لم يعد فصلا مضرا حسب ما اتى به اولاً من سرد الاركان
ولما حسب ما اعاده والنمى ما سرده اولاً واول ينبغى ان يعتد بما اتى به اولاً مطلقا اى طال الفصل ام لا لان
ما اتى به ثانيا بمنزلة اعادة الشئ للثا كيد فهو بمنزلة تكرير الركن وذلك لا يؤثر سم على المنهج ويؤخذ من
هذا تقييد ما تقدم من عدم اجزاء الضمير ولومع تقدم ذكره بما اذا لم يسرد الخطيب الاركان ولا اجزاؤه و
ظاهر فاحفظه فانه مهم وقوله بمنزلة اعادة الشئ للثا كيد يؤخذ منه أنه لو صرفها لغير الخطبة لم يعتد به ع ش
قول المتن (وبعد الزوال) اى يقينا فلو هجم وخطب وتبين دخول الوقت هل يعتد بما فعله فيه نظر ومقتضى
عدم اشتراط النية الاول فليراجع ع ش وعبارة البجيرى ولو هجم وخطب فبان فى الوقت صح شوبرى
وع ش على مر وقال سم بعدم الصحة لانهما وإن لم تحتاجا الى نية لكنهما منزلتان منزلة لركعتين
فاشبهتا الصلاة اه وهذا هو المعتمد اه (قوله للاتباع) اى الاخبار فى ذلك وجريان اهل الاعصار
والاعصار عليه ولو جاز تقديمها لقدمها النبى ﷺ تخفيفا على المبكرين وإبقاها للصلاة اول الوقت
نهاية ومعنى (قوله فكما) اى فيخطب مضطجعا فان عجز عن الاضطجاع خطب مستلقيا سم وبصرى
وع ش (قوله جلس الخ) يجوز الاقتداء به اى فى صلاته قاعدا سواء قال لا استطيع ام سكنت لان الظاهر
ان ذلك القعود او الاضطجاع او الاستلقاء لعذر فان بانته قدرته لم يؤثر اى فى صحة الخطبة نهاية ومعنى
واسنى زاد شيخنا سواء كان من الاربعين او زائد اعليهم عند الرملى واشترط الزيادة كونه زائدا على
الاربعة بخلاف ما لوصلى من قعود وتبين انه كان قادرا على القيام فى الصلاة فانها لا تصح والفرقان

عنه فليتظر ماذا يفعل حينئذ (قوله مع عدم معرفتهم الخ) شامل للخطيب فليحذر (قوله فى الجملة) كان معنى فى
الجملة ان يعلم انه يعطو ولا يعلم المواعظ به (قوله فى المتن ان قدر) قال فى الروض وتصح خطبة العاجز قاعد ثم
مضطجعا لم يقل ثم مستلقيا قال فى شرحه ويجوز الاقتداء به سواء اقال لا استطيع او سكنت لان الظاهر انه
لما قعد او اضطجع لعجزه اه ثم قال فى الروض فان بان قادرا فكمن بان جنباً اه قوله فكمن بان جنباً
قد يقتضى التشبيه اشتراط كونه زائدا على الاربعين ويتجه خلافه لان الاضطرار هناك لان الجنب لم تصح
صلاته بخلاف الخطيب هنا فان صلاته كخطبته فليتا مل فاظهر هل يجزى نظير ذلك كله فى ترك الجلوس
بينهما الا فى تصح خطبة العاجز عنه مع تركه ويجوز الاقتداء به سواء اقال لا استطيع ام سكنت لان الظاهر
انه انما تركه لعجزه واذ بان قادرا كان كمن بان جنباً واعلم ان المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى ما فى الروض
فى صلاة الجماعة من وجوب الاعادة اذ بان الامام قار ا على القيام و فرق بينه وبين ما هنا م (قوله فان عجز
فكما) يشمل الاستلقاء (قوله فى المتن والجلوس) فلو تركه لم تصح خطبته ولو سهر او فميا يظهر اذا اشروط
بضر الا خلال بها ولو مع السهو (قوله والجلوس مع الطمأنينة فيه) ظاهر انه لا يكفى عنه نحو الاضطجاع

٣ (قوله المواعظ به) كذا
بخط الشيخ وكذا فى سم
ولعل المناسب المواعظ به
والله اعلم اه من هامش

الخطبة وسيلة والصلاة مقصودة وبغتفر في الوسائل مالا يغتفر في المقاصد اهو استظهر ع ش مقالة الزيادة وسم مقالة الرمل من عدم اشتراط زيادته على الاربعين ثم قال فانظر هل يجرى نظير ذلك كله في تركه الجلوس بينهما الا في تصح خطبة العاجز عنه اى بحسب ما يظن لنا مع تركه ويجوز الاقتداء به سواء اقال لا يستطيع ام سكنت الخ اه اقول قضية ما ياتي منه ومن النهاية من وجوب الفصل بسكتة على قائم عجز عن الجلوس كنهو جالس عجز عن القيام الجريان والله اعلم (قوله ويجب على نحو الجالس الخ) اى من المضطجع أو المستلقي فيما يظن لفصل في ذلك كله بسكتة وجوباً شيخنا (قوله على نحو الجالس) أى كقائم عجز عن الجلوس سم عبارة البصري اى يجب على الخاطب من جلوسه اجزءه من القيام الفصل بين الخطبتين بسكتة الخ ومثله كما افاده في النهاية قائم لم يقدّر على الجلوس قال بل هو اولى اه اى فيجب الفصل في المستلین بسكتة ولا يكتفى بالاضطجاع اه (قوله بسكتة) ويؤخذ من كلامه في شرح العباب انه يشترط ادنى زيادة في السكوت على سكتة التنفس والعنى سم (قوله ولا يجرى عنها الاضطجاع) ظاهره ولو دمع السكوت وهو ظاهره ويوجه بأنه مخاطب بالقيام في الخطبتين وبالجلوس بينهما فاذا عجز عن القيام سقط ونفى الخطاب بالجلوس في الاضطجاع ترك للواجب مع القدرة عليه لسكونه في سم على حج ما يخالفه حيث قال كان المراد الاضطجاع من غير سكتة اه ع ش وفيه ان كلام سم فيمن خطب جالساً وليس واجبه بين الخطبتين الجلوس بل السكتة فتحصل ولو مع الاضطجاع ولذا جرى شيخنا على ما قاله سم فقال فلا يكتفى بالاضطجاع مالم يشتمل على سكتة وإلا كفى اه (قوله الاضطجاع) وكذا لا يكتفى كلام اجنبى كما افهمه كلام الراعى خلافاً لصاحب الفروع شرح العباب وظاهر أن مراده بالاجنبى ما ليس من الخطبة فليتامل سم (قوله وفي الجواهر الخ) قال في شرح العباب ولو وصلها بحسبنا واحدة سم (قوله فلا نظري كلامها) اى لا فساد في كلام الجواهر كردي اى في تعبيرها بثالثة (قوله من حيث اطلاقه الثانية) اى في قوله لأن التي كانت ثانية الخ (قوله بعد الحاقه) اى نحو الدعاء للسلطان (قوله على انها غير محله) اى ان الخطبة الاولى ليس محل نحو الدعاء للسلطان (وقد يجاب) اى عن النظر بعد الا الحاق قول المتن (واسماع اربعين) أى بأن يرفع الخطيب صوته بأركانها حتى يسمعهما عدد من تنعقد بهم الجمعة لأن مقصودها وخطم وهو لا يحصل إلا بذلك فعلم انه يشترط الاسماع والسمع وإن لم يفهمه واما معناها فلا يكتفى بالاسماع كالآذان ولا اسماع دون من تنعقد بهم الجمعة معنى ونهاية قال ع ش قوله مر باركانه ما يفهمه انه لا يضر الاسماع بغير الاركان وينبغي ان محله إذا لم يطل به الفصل ولا يضر اقطعه الموالاة كالسكوت وقوله مر حتى يسمعهما عدد الخ اى في از واحد فيما يظهر حتى لو سمع بعض الاربعين بعض الاركان ثم انصرف وحضر غيره واعدادها له لا يكتفى لأن كلام الاسماعين لدون الاربعين فيقع اغوا ونقل بالدرس عن فتاوى شيخ الاسلام ما وافقه فليراجع ع ش وقوله وينبغي الخ فيه رقة والفرق بين السكوت والاسماع غير خفى وقوله في ان واحد الخ فيه رقة ظاهرة فان المقصود اسماع الاربعين وقد وجد (قوله اى تسعة) الى قوله ويعتبر في النهاية والمغنى (قوله وهو) اى الخطيب (قوله اسماعه) لا حاجة اليه (قوله يفهم ما يقول) لعل الاولى يعلم ما يقول اى الالفاظ لما تقدم انه لا يشترط فهمه خلافاً للقاضى سم وقوله الاولى يعلم الخ اى كافي النهاية والمغنى (قوله ويعتبر على الاصح الخ) الذى افاده شيخنا الشباب الرمل ان المعتمدان المعتمد السماع بالقوة بحيث

ويؤيده الاتباع (قوله نحو الجالس) أى كقائم عجز عن الجلوس (قوله بسكتة) قال في شرح العباب ليحصل الفصل ويؤخذ منه انه يشترط ادنى زيادة في السكوت على سكتة التنفس والعنى اه (قوله ولا يجرى عنها الاضطجاع) قال في شرح العباب ولا كلام اجنبى كما افهمه كلام الراعى خلافاً لصاحب الفروع اه وظاهر ان مراده بالاجنبى ما ليس من الخطبة فليتامل (قوله الاضطجاع) كان المراد من غير سكوت (قوله وفي الجواهر لولم يجلس الخ) قال في شرح العباب ولو وصلها بحسبنا واحدة اه (قوله يفهم ما يقول) لعل الاولى يعلم ما يقول اى الالفاظ لما تقدم انه لا يشترط فهمه خلافاً للقاضى اه (قوله ويعتبر على الاصح عند الشيخين

ويجب على نحو الجالس الفصل بسكتة ولا يجرى عنها الاضطجاع ولا يجب نية الخطبة بل عدم الصارف فيما يظن وفي الجواهر لولم يجلس حسبتا واحدة فيجاس ويأتى بثالثة أى باعتبار الصورة وإلا فهم الثانية لأن التي كانت ثانية صارت بعضاً من الاولى فلا نظري كلامها خلافاً لما زعمه نعم إن كان النظر فيه من حيث اطلاقه الثانية الشاملة لنحو الدعاء للسلطان فله اتجاه من حيث بعد الحاقه بالاولى مع الاجماع الفعلي على أنها غير محله وقد يجاب بانه وقع تابعاً فتنفرد (واسماع اربعين) أى تسعة وثلاثين وهو لا يشترط اسماعه ولا سماعه لانه وإن كان اصم يفهم ما يقول (كاملين) ممن تنعقد بهم الاركان لاجمع الخطبة ويعتبر على الاصح عند الشيخين

لا بالقوة فلا تجب الجمعة
على أربعين بعضهم صم
ولا تصح مع وجود لفظ
يمنع سماع ركن على
المعتمد فيهما وإن خالف
فيه كثيرون أو الأكثرون
فلم يشترطوا إلا الحضور
فقط وعليه يدل كلام
الشيخين في بعض المواضع
ولا يشترط طهرهم ولا
كونهم بمحل الصلاة ولا
فهمهم لما يسمعون كما
تكني قراءة الفاتحة في
الصلاة ممن لا يفهمها
(والجديد أنه لا يحرم
عليهم) يعني الحاضرين
سمعوا أو لا ويصح رجوع
الضمير للاربعة الكاملين
ويستفاد عدم الحرمة على
مثلهم وغيره بالمساواة
الأولى ولا يرد عليه
تفصيل القديم فيهم لأنه
مفهوم (الكلام) خلافا
للأئمة الثلاثة بل يكره
لما في الخبر الصحيح أن رجلا
سأل النبي ﷺ عن
الساعة وهو يخطب ولم
ينكر عليه وبه يعلم أن الأمر
للتدب في وإذا قرئ
القرآن فاستمعوا له
وانصتوا بسماء على أنه
الخطبة وبه قال أكثر
المفسدين وإن المراد بالغو
في خبر أبي هريرة المشهور
مخالفة السنة واعتراض
الاستدلال بذلك باحتمال

لو أصغروا لسمعوا وأن اشتغلوا عن السماع بنو التحدث مع جلسهم سم وكذا اعتمده النهاية ومن تبعه
من متأخري الأزهر كشيخناو البجيرمي عبارة النهاية فعلم أنه يشترط الاسماع والسماع بالقوة لا بالفعل
لأنه لو كان سماعهم بالفعل واجبا لكان الانصات متحتما اه قال ع ش قوله لم والسماع بالقوة أي بحيث
لو أصغى لسمع ومنه يؤخذ أن من نكس وقت الخطبة بحيث لا يسمع أصلا لا يعتد بحضوره اه عبارة
شيخناو في النوم خلاف فتتضمن كلام الشبر المسمى أنه كالصمم وجعله القليوني كاللغظ وتبعه المحشي أي
البرماوي وضدوه فالمتعمد أنه يضر كالصمم اه (قوله فيهما) أي في الصمم واللغظ (قوله وإن خالف فيه)
أي في اشتراط السماع بالفعل (قوله وعليه) أي على اشتراط الحضور والسماع بالقوة فقط (قوله ولا
يشترط) أي قوله لا يصح في المعنى لا قوله ولا كونهم بمحل الصلاة وإلى قوله وظاهر كلامهم في النهاية لا قوله
خلافا للأئمة الثلاثة وقوله لا حاشا للدعاء بالدلو ك على ما في المرشد (قوله طهرهم) أي السامعين نهاية ومعنى
(قوله لا كونهم بمحل الصلاة) أي كدخال السور مثلا بخلاف الخطيب فيشترط كونه حال الخطبة داخل
السور حتى لو خطب داخله القوم خارجهم سمعونه كفي بجيرمي (قوله ولا فهمهم الخ) أي ولا سترهم نهاية
ومعنى (قوله لا يسمعون) أي لدلو لأنه رشدي (قوله كما نكتفي الخ) في هذا القياس تأمل (قوله على مثلهم)
أي في الكمال رشدي (قوله المساواة الخ) أنشأ على ترتيب ألف ويحتمل أن أو بمعنى بل (قوله ولا يرد عليه)
أي على رجوع الضمير للاربعة الكاملين (قوله تفصيل القديم) لعله يقول يحرم على الاربعة لا على من
زاد عليهم ع ش وقد يخالفه قول المعنى والنهاية القديم يحرم الكلام ويجب الانصات اه أيضا ان تفصيل
القديم إنما يرد على التفصيل الأول لا الثاني (قوله لأنه مفهوم) أي والمفهوم أنه إذا كان فيه تفصيل لا
يعترض به ع ش (قوله بل يكره) أي قوله وظاهر كلامهم في المعنى لا قوله واعتراض إلى ولا يحرم (قوله
بل يكره الخ) أي للحاضرين سمعوا أو لا معنى ونهاية واسنى (قوله أن رجلا الخ) هو سليك الغطفاني ع ش
(قوله ولم ينكر عليه الخ) أي ولم يبين له وجوب السكوت نهاية ومعنى (قوله وبه يعلم الخ) أي بالخبر أو بعدم
الانكار (قوله على أنه) أي أن المراد بالقرآن الخطبة أي رسميت قرآنا لاشتمالها عليه (قوله وأن المراد الخ)
غطف على قوله أن الأمر الخ (قوله في خبر أبي هريرة الخ) وهو إذا قلت لصاحبك انصت يوم الجمعة
والامام يخطب فقد لغوت نهاية ومعنى وكردى (قوله مخالفة السنة) أي لا الواجب (قوله بذلك) أي بالخبر
الصحيح المذكور (قوله احتمال أن المتكلم الخ) قد يجاب عن هذا بأنه خلاف الظاهر جدا فلا اثر له في الأمور
التي يكتفي فيها بالظن وبأنه في خبر الصحيحين عن انس بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة إذ قام أعرابي
فقال يا رسول الله هلك المال الخ فان قوله إذ قام أعرابي الخ في غايه الظهور في أنه قام مما استقر فيه بل
لا يكاد يحتتمل خلاف ذلك كما لا يخفى (قوله أو قيل الخطبة) يجاب عنه بأنه في غايه البعد مع قوله وهو

وغيرهما سماعهم لها بالفعل لا بالقوة الخ) الذي أفاده شيخنا الشهاب الرملي أن المعتمد أن المتعبر السماع
بالقوة بأن يكون بحيث لو صغى لسمع وإن اشتغل عن السماع بتحدث مع جلسهم اه نحوه مر (قوله سمعوا أو لا)
يقترض رجوع قوله لا في بل يكره لغير السامعين ولا يخالف قوله بعد ذلك ولا يكره الكلام لمن أسمع له قطعاً
الخ (قوله بل يكره) قال في الروض لا تختص أي السكراة بالاربعة أي الحاضرون فيها سواء (قوله ولم
ينكر عليه) قد يقال إن دل هذا على عدم الحرمة دل على عدم السكراة (قوله واعتراض الاستدلال بذلك
باحتمال أن المتكلم تكلم قبل أن يستقر في موضع) قد يجاب عن هذا بأنه خلاف الظاهر جدا فلا اثر له
في الأمور التي يكتفي فيها بالظن وبأنه في خبر الصحيحين عن انس بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة
إذ قام أعرابي فقال يا رسول الله هلك الحال وجاع العيال فاجع الله لنا فرفع يديه ودعا فان قوله قام أعرابي
في غايه الظهور في أنه قام مما استقر فيه بل لا يكاد يحتتمل خلاف ذلك كما لا يخفى مع أنه لم ينكر عليه ولم يبين له
حرمة الكلام ووجوب السكوت وقوله أو قيل الخطبة يجاب عنه بأنه في غايه البعد مع قوله وهو يخطب
وعبارة شرح الروض ل خبر البيهقي بسند صحيح عن انس أن رجلا دخل والنبي ﷺ يخطب يوم الجمعة

اوانه معذور بجمله ويحجب بان هذه واقعة قولية والاحتمال يعمها وإنما الذي يسقط بالاحتمال الواقعة الفعلية كما هو مقرر في محله فان قلت هذه فعلية لانه إنما قره بعدم إنكاره عليه (٤٥٤) قلت ممنوع بل جوابه له قول متضمن لجواز سؤاله على أى حالة كان فكانت قولية بهذا الاعتبار

ولا يحرم قطعاً الكلام على خطيب ولا على من لم يستقر في موضع كما تقرر ولا حال الدعاء للولك على ما في المرشد ولا على سامع خشى وقوع محذور بغافل بل يجب عليه عينا إن انحصر الأمر فيه وظن وقوعه به لولانتيهه ان ينبهه عليه او علم غيره خيرا ناجزا او نهاه عن منكر بل قد يجب في هذين ايضا إن كان التعليم لواجب مضيق والنهي عن محرم ويسن له ان يقتصر على إشارة كفت وظاهر كلامهم ان الخير والنهي الغير الواجبين لا يستأن ولوقيل بسنيتهما ان حصل بكلام يسير لم يبعد كتنشيت العاطس بل أولى (ويسن الانصات) اى السكوت مع الاصغاء لما لا يجب سماعه بخلاف ما لو كان سن الحاضرين أربعون تلزمهم فقط فيحرم على بعضهم كلام فوته سماع ركن كما علم من وجوب الاستماع لتسبيه إلى إبطال الجمعة ويسن ذلك وإن لم يسمع الخطبة خروجاً من الخلاف نعم الأولى لغير السامع ان يشتغل بالتلاوة والذكر سرا لتلايوش على غيره ولا يكره الكلام لمن أبيع له قطعاً ممن ذكر

يخطب و(قوله) وأنه معذور الخ) يحجب عنه بأنه لو كان جاهلاً بين له إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولأنه يومهم غيره الجواز سم (قوله) يعمها) اى يصيرها عامة عش (قوله) ولا على من لم يستقر) المراد بالاستقرار اتخاذ مكان وإن لم يجلس كما اشار اليه شرح الروض سم (قوله) كما تقرر) اى في الاعتراض السابق انفا (قوله) ولا على سامع الخ) اى ولا يحرم قطعاً الكلام على سامع للخطبة وظاهره ولولم زد على الأربعين وينبغي حينئذ إعادة الخطيب الركن الذي لم يسمعه السامع المذكور إذ اتم به الأربعون (قوله) بل يجب عليه) اى على السامع الذي يخشى وقوع الخ (قوله) ان ينبه الخ) فاعل يجب (قوله) او علم الخ) عطف على قوله خشى الخ (قوله) ويسن له) اى لمن يجب عليه ما ذكر عبارة النهاية والمغنى لكن يستحب ان يقتصر على الإشارة إن اغتاضه (قوله) كتنشيت العاطس) اى إذا حمد الله بان يقول برحمك الله او رحمك الله عش (قوله) اى السكوت مع الاصغاء) اى القاء السمع إلى الخطيب فاذا انفك السكوت عن الاصغاء فلا يسمى انصاتا شيخنا وعش (قوله) لما لا يجب الخ) اى لغير الاركان (قوله) لتسبيه الخ) متعلق بقوله فيحرم (قوله) ويسن) الى قوله ولولغير حاجة في النهاية (قوله) ويسن ذلك) اى الانصات (قوله) لغير السامع) اى لنحو بعد (قوله) ان يشتغل بالتلاوة الخ) بل ينبغي ان لا يفضل له اشتغاله بالصلاة على النبي ﷺ مقدمها على التلاوة لغير سورة الكهف وعلى الذكر لانها شعار اليوم عش (قوله) قطعاً) راجع لقوله أبيع (قوله) ممن ذكر) اى في قوله السابق ولا يحرم قطعاً الكلام على خطيب الخ (قوله) ككونه قبل الخطبة) اى ولو بعد الجلوس على المنبر نهاية (قوله) وتقييده) اى كما في شرح الروض سم (قوله) ويكره) الى قوله ورفع الصوت في النهاية والمغنى (قوله) ويكره لداخل) اى غير الخطيب على ما يأتي في التفسير سم (قوله) ان يسلم) اى على المستمع سم ونهاية ومغنى (قوله) فان سلم زمهم الرد) هذا والسلام على الملبى مستثنى من قولهم حيث لا يشرع السلام لا يجب الرد شورى اه بجزى (قوله) ويسن الخ) اى للمستمع ومثله الخطيب بالأولى لانه لا يحرم عليه الكلام قطعاً عش (قوله) تنشيت العاطس) اى إذا حمد مغنى (قوله) لان سبيه الخ) اى وإنما لم يكره التنشيت لان الخ نهاية ومغنى (قوله) ورفع الصوت الخ) اى يسن كما هو صريح صنيعة لكن لما قال في الروض والمستمع ان رفع صوته الخ قال في شرحه وقضية كلام المصنف كالروضة ان ما قاله مباح مستوى الطرفين لكن الأولى تركه بل صرح القاضي ابو الطيب بكرهته لانه يقطع الاستماع سم وفي النهاية ما يوافقه حيث ذكر اولاً وقضية كلام الروضة ثم كلام القاضي ثم قال ولعل مراد القاضي بالكرهية خلاف الأولى اه وقال شيخنا المتعمد ما اقتضاه كلام الروضة واصلها من الاباحة اه (قوله) من غير مبالغة) قال الاذرى والرفع البالغ كما يفعله بعض العوام بدعة منكرا نهاية (قوله) عند ذكر الخطيب له) عبارة النهاية وغيره إذا سمع ذكره ﷺ اه قال عش ظاهره أنه لا فرق بين سماعه من الخطيب ومن غيره (فائدة) او كلام شافعى ما لشيء اوقات الخطبة فهل يحرم كما لو لعب الشافعى مع الخنى الشطرنج لا عاتيه له على المعصية او الاقرب عدم المعصية ويفرق بينهما بان لعب الشطرنج المالم نبات إلا منها كان الشافعى كالمجته له بخلافه في مسئلتنا فانه حيث أجابه المالكي وتكلم معه كان باختياره تنسكه فقال متى الساعة الخ ولا يخفى أنه لا يفهم من هذا الكلام إلا أن القول لحال الخطبة (قوله) وأنه معذور بجمله) لو كان جاهلاً بين له إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولأنه يومهم غيره الجواز (ولا على من لم يستقر في موضع) المراد بالاستقرار اتخاذ مكان وإن لم يجلس كما اشار اليه شرح الروض (قوله) وتقييده) اى كافي شرح الروض (قوله) أن يسلم) اى على المستمع (قوله) لداخل) يستثنى الخطيب على ما يأتي في التفسير (قوله) ورفع الصوت من غير مبالغة الخ) اى يسن كما هو صريح صنيعة لكن لما قال في الروض والمستمع ان يرفع

ولا يحرم قطعاً الكلام على خطيب ولا على من لم يستقر في موضع كما تقرر ولا حال الدعاء للولك على ما في المرشد ولا على سامع خشى وقوع محذور بغافل بل يجب عليه عينا إن انحصر الأمر فيه وظن وقوعه به لولانتيهه ان ينبهه عليه او علم غيره خيرا ناجزا او نهاه عن منكر بل قد يجب في هذين ايضا إن كان التعليم لواجب مضيق والنهي عن محرم ويسن له ان يقتصر على إشارة كفت وظاهر كلامهم ان الخير والنهي الغير الواجبين لا يستأن ولوقيل بسنيتهما ان حصل بكلام يسير لم يبعد كتنشيت العاطس بل أولى (ويسن الانصات) اى السكوت مع الاصغاء لما لا يجب سماعه بخلاف ما لو كان سن الحاضرين أربعون تلزمهم فقط فيحرم على بعضهم كلام فوته سماع ركن كما علم من وجوب الاستماع لتسبيه إلى إبطال الجمعة ويسن ذلك وإن لم يسمع الخطبة خروجاً من الخلاف نعم الأولى لغير السامع ان يشتغل بالتلاوة والذكر سرا لتلايوش على غيره ولا يكره الكلام لمن أبيع له قطعاً ممن ذكر

وغیره ککونه قبل الخطبة أو بعدها أو بينهما ولو لغير حاجة على الأول وجهه وتقييده بالحاجة فيه نظر لانه عندها لا كراهة وإن لم يبيع له قطعاً كما هو ظاهر ويكره للداخل أن يسلم أى وإن لم يأخذ لنفسه مكاناً لا يشتغال المسلم عليهم فان سلم لزهم الرد لان الكراهة لا مر خارج ويسن تنشيت العاطس والرد عليه لأن سبيه قهرى ورفع الصوت من غير مبالغة بالصلاة والسلام عليه ﷺ عند ذكر الخطيب له

من أن لا يجيبه ويؤخذ منه أنه لو كان إذا لم يجبه يحصل له منه ضرر لكون الشافعي المالك أميراً أو ذا سطوة يحرم عليه لكن لا من جهة الكلام بل من جهة الإكراه على المعصية فليتنامل اه (قوله بنية التحية) قضية هذا تصور المسئلة بأقامة الجمعة في مسجد وانهما لو اقيمت في غيره فلا صلاة مطلقاً مر وقد يقتضيه أيضاً قوله الاتي أي ما لم تسن له التحية سم ويأتي عن النهاية والمغني ما يوافق (قوله وهو الاولي) أي صلاتهما بنية التحية أولي من صلاتهما غير ناوهمما تحية ولا غيرهما فاعلم أن ذلك جائز وسبأني بصري (قوله أو راتبة الجمعة الخ) ويأتي قريباً عن سم أن مثل سنة الجمعة الفائتة إذا كانت ركعتين كالصبح عش (قوله معها) أي مع الراتبة (قوله فان اراد الاقتصار) أي على واحدة من التحية والراتبة (قوله لانها تفوت) أي التحية بفواتها أي النية (قوله بالكلية الخ) خلافاً للنهاية والمغني (قوله إذا لم تنو) يعني عنه قوله بفواتها ولعله مقدم عن مؤخره والاصل بخلاف الراتبة القبلية إذا لم تنو (قوله بخلاف الراتبة الخ) أي فيمكن تداركها بعد الجمعة (قوله للداخل الخ) متعلق بقوله ويسن صلاة ركعتين الخ عبارة النهاية والمغني وكره تحريماً بالاجماع تغفل احد من الحاضرين بعد صعود الخطيب على المنبر وجولسه عليه وإن لم يسمع الخطبة بالكلية لا غرضه عنه بالكلية ويستغني التحية للداخل المسجد والخطيب على المنبر فيسن له فعلها وتخفيفها وجوباً وهذا إن صلى سنة الجمعة وإلا صلاها مخففة وحصلت التحية ولا يزيد على ركعتين بكل حال فان لم تحصل تحية كان في غيرها مسجد لم يصل شيئاً اما للداخل في آخر الخطبة فان غلب على ظنه أنه ان صلاها فأنه تكبيرة الاحرام مع الامام لم يصل التحية أي ندباً بل يقف حتى تمام الصلاة ولا يقعد لئلا يجلس في المسجد قبل التحية ولو صلاها في هذه الحالة استحب للامام أن يزيد في كلام الخطبة بقدر ما يكملها اه بحذف قال عش قوله مر فيسن له فعلها أي سراً في ذلك سنة الجمعة وغيرها كفاتة حيث لم تزد على ركعتين مر سم على المنهج وقوله ولا يزيد على ركعتين الخ أي حيث علم بالزيادة اما لوشك هل صلى ركعتين أو واحدة سن له ركعة لان الاصل عدم الفعل اه عش (قوله أو صلاة أخرى الخ) أي بان نوى بهما سبباً غير التحية والراتبة أخذنا ما يأتي وتقدم آنفاً عن عش ما يخالفه (قوله لم تنعقد) هذا يدل على أن الكلام في حال الخطبة سم (قوله على ما تقرر) وهو قوله وهو الاولي مع قوله أو صلاة أخرى الخ (قوله فقط) أي بلانية سبب اصلاً (قوله بخلاف نية ركعتين الخ) تقدم ويأتي عن سم اعتماد خلافه (قوله بالمعنى السابق) وهو سقوط الطالب (قوله قلت يفرق الخ) وفي سم بعد ان اطال في رده ما نصه والذي يتجه انه يصلي ركعتين

صوته الخ قال في شرحه وقضية كلام المصنف كالروضة ان ما قاله مباح مستوي الطرفين لانه وإن كان مطلوباً فلا استماع كذلك ولك ان تقول لا نسلم انه مطلوب هنا المنع من الاستماع فالأولى تركه بل صرح القاضي ابو الطيب بكرهاته لانه يقطع الاستماع اه وعبارة العباب ولا أي ولا يكره رفع الصوت بلا مبالغة الخ (قوله بنية التحية) قضية هذا تصور المسئلة بأقامة الجمعة في مسجد وانهما لو اقيمت في غيره فلا صلاة مر مطلقاً وقد يقتضيه أيضاً قوله الاتي أي من لم تسن له التحية (قوله لم تنعقد) هذا يدل على أن الكلام في حال الخطبة (قوله بخلاف نية ركعتين سنة الصبح الخ) يرجع (قوله قلت يفرق بان نية ركعتين الخ) أقول قد ينظر في هذا الفرق من وجهين الاول ان قضيته بعد تسليمه امتناع الركعتين بنية راتبة الجمعة القبلية وذلك يناقض ما افاده قوله السابق بنية التحية الخ الصريح في جواز الاقتصار على نية الراتبة القبلية الا ترى قوله وحينئذ الخ فان اجاب بان نية راتبة الصبح فيه صرف عن التحية بخلاف نية سبب غيرهما فموتحكم بحت والثاني منع أن مجرد نية سبب آخر فيه صرف عن التحية وإنما يحصل الصرف ان نفي التحية في نيته على ان الحكم بالصرف يناقض ما افاده قوله مع استوائها الخ فليتنامل والذي يتجه انه يصلي ركعتين ولو قضا سنة الصبح أو نفس الصبح سواء نوى معها التحية أو لا بخلاف ما لوصرفهما «فرع» ينبغي فيما لو ابتدأ بنية قبل جلوس الامام فجلس في اثائها انه إن كان الباقي ركعتين جاز له فعلها ولو لمه تخفيفهما وينبغي مراجعة ما تقدم فيما لو دخل وقت الكراهة وهو في نافذة مطلقاً لسكن ما هنا اضيق منه أو أكثر امتنع فعله وعليه

وصلاة ركعتين بنية التحية
وهو الاولي أو راتبة الجمعة
القبلية إن لم يكن صلاها
وحيث أن نية التحية
معها فان اراد الاقتصار
فالأولى فيما يظهر نية التحية
لانها تفوت بفواتها بالكلية
إذا لم تنو بخلاف الراتبة
القبلية للداخل فان نوى
أكثر منهما أو صلاة أخرى
بقدرهما لم تنعقد فان قلت
يلزم على ما تقرر أن نية
ركعتين فقط جائزة بخلاف
نية ركعتين سنة الصبح مثلاً
مع استوائهما في حصول
التحيتين هما بالمعنى السابق
في بابها قلت يفرق بان نية
ركعتين فقط ليس فيه صرف
عن التحية بالنية بخلاف
بنية سبب آخر فأبيح الاول
دون الثاني

ولو قضاء سنة الصبح أو نفس الصبح سواء نوى معهما التحية أو لا بخلاف ما لو صر فهما عنهما ع (قوله) ويلزم أن يقتصر على أقل مجزئ (قوله) وفاقا للمغني وخلاف للنهاية وتبعه شيخنا عبارتهما والمراد بالتخفيف فيما ذكره الاقتصار على الواجبات قاله الزركشي والوجه أن المراد به ترك التطويل عرفا أه أي فله أن يأتي بسورة قصيرة بعد الفاتحة ع (قوله) على ما قاله جمع الخ وفي نسخة على الوجه (فرع) ينبغي لما لو ابتدأ فريضة قبل جلوس الإمام فجلس في اثنا أنه إن كان الباقي ركعتين جازله فعلم ما ولزمه تخفيفهما أو أكثر امتنع فعله وعليه قطعهما أو قلبهما ونقلوا الاقتصار على ركعتين مع لزوم تخفيفهما سم على حج أقول والظاهر الاستمرار سببا إذا حرم على ظن سعة الوقت لأنه يقتصر في الدوام ما لا يقتصر في الابتداء ع (قوله) وإن يخفف صلاة طرا ظاهره قد وجه الصحة مع الاقتصار على الأقل وإن تعمد ابتداءها بعد علمه أن ما بقي إلى جلوس الإمام لا يسعها وفيه نظر سم على حج أقول والاقرب الصحة لأنه حال شرعه لم يكن منها شيء يسمعه فيعده مع رضاعته باشتغاله بالصلاة ع (قوله) قبل الخطبة (متعلق بجلوس الإمام) (قوله) في اثناها (متعلق بطرأ الضمير للصلاة) (قوله) على ذلك (أي على أقل مجزئ) وفاقا للمغني وخلاف للنهاية كما مر أنا (قوله) على ما قبله (أي على ما قاله جمع في ركعتين) لداخل المسجد والخطيب على المنبر (قوله) أوفى التي قبلها (أي في الركعتين) للداخل (قوله) زيادة الخ (أي على ما قاله جمع واعتدله المغني أو طولاً عرفاً على ما اختاره النهاية) (قوله) بطلت (وفاقا للنهاية والمغني وشيخنا) (قوله) محتمل (يفتح الميم أي معتد) (قوله) وتحرم (إلى قوله) ويجوز في النهاية (قوله) لا أقوله أي ما لم تنس إلى بعد جلوس وكذا في المغني لا أقوله لا طواف (قوله) وتحرم الخ (ويستمر ذلك إلى فراغ الخطبة) وتوابعها كافي سم عن مر وفي كلام حج هنا ما يصرح به ما نقله سم عنه فيما تقدم في التوابع لعلمه في غير التحفة ع (قوله) وفي البصري ما يوافق (قوله) على جالس (متعلق بتحرم) (قوله) أي ما لم تنس له التحية الخ) أحترز عن من جلس جاهلا أو ناسيا لطلب التحية ثم علم أو تذكر قبل طول الفصل (قوله) بغير محلها (أي محل الجمعة) (قوله) وقد نواها معهم الخ (أي وقد قصد أن يقيم الجمعة معهم وهو في بلدته بأن قرب ببلده من بلد الإمام كما مر في الشرط الرابع كرى وعبارة ع (قوله) بعد سرد قول الشارح وتحريم الخ وقضية قوله ونواها معهم بمحله أنه لو بعد عن المسجد تطهر لا يحرم عليه فعلم في موضع طهارته حيث قصد فعلها في غير محل الطهارة فنتبه له فإنه دقيق أه (قوله) بعد جلوس الإمام (ظرف ليحرم أي ما بعد الصعود قبل الجلوس فلا يحرم ع (قوله) خلاف المأمور عن سم (قوله) صلاة فرض الخ) والفرق بين الكلامين حيث لا بأس به وإن صعد المنبر ما لم يبتدئ بالخطبة والصلاة حيث تحرم حينئذ قطع الكلام متى ابتدأ الخطيب الخطبة هين بخلاف الصلاة فإنه قد يفوتها بها سماع أول الخطبة مغني ونهاية وشيخنا (قوله) ولو فاتته الخ (أي فلا يفعلها وإن خرج من المسجد وعاد إليه بسبب فعلها فيما يظهر اخذاء ما قالوه فيما لو دخل المسجد في الأوقات المكروهة بقصد التحية ع (قوله) عبارة سم ولو أراد بعد جلوس الإمام بعض الجالسين فريضة نائية فخرج من المسجد ثم دخله بقصد التوصل لفعل تلك الفريضة فينبغي امتناع ذلك كالأول دخل المسجد وقت الكراهة بقصد التحية فقط بل قياس مسألة التحية أنه لو دخل ابتداء بعد جلوس الإمام بقصد التحية أو نائية لم تتعقد فليراجع ثم رايت قول الشارح وإن يخفف الخ فتأمل مع ما ذكرناه (قوله) على الوجه (في نسخة) على ما قاله جمع وبينت ما فيه في شرح العباب (قوله) وإن يخفف صلاة طرا جلوس الإمام الخ) ظاهره قد وجه الصحة مع الاقتصار على الأقل وإن تعمد ابتداءها بعد علمه أن ما بقي إلى جلوس الإمام لا يسعها وفيه نظر (قوله) بأن يقتصر (ويحتمل أن المعتبر العرف) (قوله) ويحرم اجتماعا (وإن من فوات سماع أول الخطبة خلافا لما في الغرر البهية وقد يؤخذ من ذلك أن الطواف ليس كالصلاة ويمنع من سجدة التلاوة والشكر كما أفق به شيخنا الشهاب الرملي وشمله كلامهم وإن كان كل منهما ليس صلاة وإنما هو ملحق بها

ويلزمه أن يقتصر فيهما على أقل مجزئ على الوجه وأن يخفف صلاة طرا جلوس الإمام على المنبر قبل الخطبة في اثناها بأن يقتصر على ذلك بناء على ما قبله ويؤخذ من عدم اغتفارهم في الدوام هنا ما اغتفر في الابتداء أنه لو طولها هنا أوفى التي قبلها زيادة على أقل المجزئ بطلت وهو محتمل لأن الحرمة هنا عند الفائتين بها ذاتية ويحرم اجتماعا على ما حكاها الماوردي على جالس أي ما لم تنس له التحية كما هو ظاهر وإن لم يسمع ولولم تلزمه الجمعة وإن كان بغير محلها وقد نواها معهم بمحله وإن حال مانع الاقتداء الاتي فيما يظهر في الكل بعد جلوس الإمام على المنبر صلاة فرض ولو فاتته تذكرها الآن وإن لزمته فورا أو نقل

ولوى حال الدعاء للسلطان ولا تمنع دلاطواف وسجدة تلاوة أو شكر فيما يظهر فيهما أخذان تعليمهم حرمة الصلاة بأن فيها إعراض عن الخطيب بالكلية (فرع) كتابة الحفائظ آخر جمعة من رمضان بدعة منكدة كما قاله القمولى لما فيها من تفويت سماع الخطبة والوقت الشريف فيالم يحفظ عن يفتدى به ومن اللفظ المجبول وهو كعسلمون أى وقد جزم أئمتنا وغيرهم بحرمة (٤٥٧) كتابة وقراءة الكلمات الاعجبة التى

لا يعرف معناها وقول بعضهم انها حية محيطه بالعرش اشها على ذنبها لا يعول عليه لان مثل ذلك لا مدخل للرأى فيه فلا يقبل منه إلا ما ثبت عن معصوم على انها بهذا المعنى لا تلائم ما قبلها فى الحفيظة وهو لا آله إلا آلاؤك بالله كعسلمون بل هذا اللفظ فى غاية الإيهام ومن ثم قيل انها اسم صنم ادخلها ملحد على جملة العوام وكان بعضهم اراد دفع ذلك الإيهام فزاد بعد الجلالة محيط به علمك كعسلمون أى كحاطة تلك الحية بالعرش وهو غفلة عما تقرران هذا لا يقبل فيه إلا ما صرح عن معصوم وأصح من ذلك ما اعتد به بعض البلاد من صلاة الخمس فى هذه الجمعة عقب صلاتها زاعمين انها تكفر صلوات العام أو العمر المتروكة وذلك حرام أو كفر لوجوه لا تخفى (قلت الأصح ان ترتيب الأركان لبس بشرط والله اعلم) لان تركه لا يخل بالمقصود الذى هو الوعظ لكنه يندب خروجاً من الخلاف (والاظهر اشتراط الموالاة) بين أركانها

لودخل ابتداء بعد جلوس الامام بقصد التحية أو الثانية لم تمنع فليراجع اه (قوله لا طواف وسجدة تلاوة الخ) وقال النهاية فى الأولى دون الثانية عبارته يؤخذ من ذلك ان الطواف ليس كالصلاة هنا ويمنع من سجدة التلاوة والشكر كما افق به الوالد رحمه الله وشمله لا مهم وان كان كل منهما ليس صلاة وإنما هو ملحوق بها اه واعتمده شيخنا (قوله فيهما) أى فى الطواف والسجدة وفى شيخنا الشهاب الرملى بامتناع سجدتى التلاوة والشكر سم (قوله اخذ الخ) أى ولم يجرم الطواف والسجدة اخذ الخ (قوله فرع) إلى قوله أى وقد جزم فى المغنى والنهاية (قوله كتابة الحفائظ) جمع حفيظة وهى الرقية كرى عبارة النهاية والمغنى كتب كثير من الناس أو أفاضوا حفاظ اه (قوله آخر جمعة الخ) أى حال الخطبة فيها بقومغنى (قوله كما قاله القمولى) كان النحاس وغيره نهاية (قوله ومن اللفظ المجبول) عطف على قوله من تفويت الخ عبارة المغنى والنهاية وكتابة ما لا يعرف معناها قد يكون دالاً على ما ليس بصحيح اه (قوله وقد جزم الخ) فى آخر فتاوى المصنف مانصه مسئلة هذه الطلبات التى تكتب للمنافع مجبولة المعنى هل تحل كتابتها الجواب تكروه ولا تحرم انتهى اه سم (قوله التى لا تعرف الخ) تفسير للاعجبة كرى (قوله انها) أى عسلمون (قوله لان مثل ذلك) أى التفسير المذكور (قوله وذلك) أى الزعم المذكور (قوله لوجوه الخ) منها اسقاط القضاء وهو مخالف للذهاب كلها كرى (قوله لان تركه) إلى قوله بما لا يتعلق فى النهاية والمغنى (قوله بين أركانها الخ) عبارة النهاية والمغنى بين أركانها وبين الخطبتين وبينهما وبين الصلاة اه (قوله بين أركانها) أى فلا يطيل الفصل بين ركنتين من أركان الخطبتين ولا بين الركن الأخير من الأولى وبين الجلوس بينهما (قوله وبينهما) أى فلا يطيل الفصل بين الخطبتين (قوله وبينهما وبين الصلاة) أى فلا يطيل الفصل بين الثانية منهما وبين الصلاة سم (قوله طويلاً عرفاً) أى بان يكون مقدار ركعتين بأقل مجزى ومادونه لا يخل بالموالاة كرى على بافضل (قوله بما لا يتعلق الخ) هل هو مخرج لنحو الدعاء للوالاة لان له تعلقاً بما فيه من الجملة أو لا بناء على ما نقله فيما تقدم عن القاضي والأذرى وأقرهما على تأمل ولعل الثانى أقرب والمراد بما له تعلق الخ ماله تعلق بأركانها كاللبس والاطا لى أحدها بصرى (قوله وهو الخ) أى إطلاق القطع وظاهر صنيعه اختيار الأول أى التفصيل واعتمده شيخنا أيضاً فقال ولا يقطع الموالاة الوعظ وان طال وكذا قراءة وان طال حيث تضمنت وعظاً خلافاً لمن أطلق القطع بما فانه غفلة الخ اه لكن مفهوم قول الشارح السابق بما لا يتعلق الخ وصرح مامر هناك عن السيد البصرى ان لا تضر إطالة القراءة مطلقاً وان لم يتضمن وعظاً (قوله بأقل مجزى) أى باخف ممكن على العادة عش (قوله فلا يبعد الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله الضبط بهذا الخ) أى ضبط

شرح مر (قوله ولوى حال الدعاء للسلطان) قد يخالفه ما تقدم عن المرشد إذ يدل على ان الدعاء للسلطان ليس له حكم الخطبة إلا ان يفرق (قوله وسجدة تلاوة أو شكر فيما يظهر) افق شيخنا الشهاب الرملى بامتناع سجدتى التلاوة والشكر (قوله أى وقد جزم أئمتنا وغيرهم بحرمة كتابة وقراءة الكلمات الخ) فى آخر فتاوى المصنف رحمه الله مانصه مسئلة هذه الطلبات التى تكتب للمنافع مجبولة المعنى هل تحل كتابتها الجواب تكروه ولا تحرم اه (قوله بين أركانها وبينهما) أى فلا يطيل الفصل بينهما (قوله وبينهما وبين الصلاة) أى فلا يطيل الفصل بين الثانية منهما وبين الصلاة (قوله فلا يبعد الضبط بهذا) شامل لما بين الأركان وفى العباب مانصه فرع لو أحدث الامام فى الخطبة أو بينها وبين الصلاة فاستخلف من سمع واجبا لا غيره جاز اه وقوله لو أحدث الامام قال فى شرحه باغماء أو غيره ثم بين عن المجوع تبعاً للعلم رأى

(٥٨ - شروانى وابن قاسم - ثانى) وبينهما وبين الصلاة بأن لا يفصل طويلاً عرفاً بما لا يتعلق له بما هو فيه فيما يظهر من نظائره ثم رأيت بعضهم فصل فيما إذا طال القراءة بين أن يكون فيها وعظ فلا يقطع وان لا يقطع وبعضهم أطلق القطع وهو غفلة عن كونه ^{بشيء} كان يقرأ فى خطبته ومراراً لئلا يتردد الموالاة بين المجموعتين بفعل ركعتين بأقل مجزى فلا يبعد الضبط بهذا ويكون بياناً للعرف ثم رأيتهم عبروا بأن الخطبة والصلاة مشبهتان بصلاتى الجمع وهو صريح فيما ذكرته ومرفى مسائل الانفضاض ما يؤيد ذلك

الموالاته بأن لا يكون الفصل قدر كعتين باخف ممكن عرش ويحتمل أن المراد ضبط محلها بان يكون الخ
(قوله لعموم هذا) أي قول المصنف والظاهر الخ بصري (قوله لما قررته) بيان للعموم لاصلة كما هو الظاهر
والمراد بما قرره قوله بين أركانها وبينهم وبينهم وبين الصلاة هذا ما يظهر في حل كلامه وهو بعد محل
نظار لانه سبق بيان الانقضاء فيها وهو ما يليه صادق بالانقضاء بين كل من أركانها مع ما يليه فيعلم منه
اشتراط الموالاته بين أركان الخطبتين وبينهما وسبق بيانه بينهما وبين الصلاة فيعلم منه اشتراط الموالاته بينهما
وبينها فليتأمل بصري زاد سم عقب مثله نعم قد يحجب بان ما مر لا يفيد الموالاته في غير الانقضاء وجازان
تعتبر في الانقضاء دون غيره بخلاف هذا اه عبارة النهاية وذكر هذا هنا بعد ما تقدم لعمومه دفعا لما قد
يتوهم من أن ذلك خاص بحال الانقضاء اه (قوله قول جمع الخ) وفاقا للبغني قول الماتن (وطهارة الحدث
الخ) أي والسابع من الشر وطهارة الحدث والخبث نهاية قال غش قضية صنعته من أن الطهارة وما بعدها
بالرفع وجزه أظهر ليفيد اشتراط ذلك صريحاً وهل يعتبر ذلك في الأركان وغيره حتى لو انكشفت عورته
في غير الأركان بطلت خطبته أو لا فيه نظر والأقرب الثاني لجميع الشر وط التي ذكرها إنما تعتبر في الأركان
خاصة ولو بان الخطيب محدثاً أو ذا نجاسة خفية قال سم على المنهج لا يبعد الاكتفاء بالخطبة كالموالاته
قادر على القيام اه وقياسه أنه لا يضر لو خطب مكشوف العورة ثم بان قادر على الستره (فانده) وقع
السؤال في الدرس عما لو رأى حنيفياً من فرجه مثلاً ثم خطب فهل تصح خطبته أو لا والجواب أن الأقرب بل
المتعين عدم الصحة لانه وإن لم يكن بين السامعين والخطيب رابطة لكنه يؤدي إلى فسادنية المأموم لاعتقاده
حينئذ أنه يصلي صلاة لم تسبق بخطبة في اعتقاده اه (قوله الاكبر) إلى قوله أو نائبة في النهاية والمعنى (قوله
فان سبقه الخ) عبارة المغني والنهاية والاسنى فلو اغشى عليه أو أحدث في أثناء الخطبة استأنفها ولو سبقه الحدث
وقصر الفصل ولو أحدث بين الخطبة والصلاة وتطهر عن قرب لم يضر اه قال غش قوله أو أحدث في أثناء
الخطبة الخ ألو استخلف غيره بنى على ماضى (فرع) اعتمد من أن الخطيب لو أحدث جاز الاستخلاف
والبناء على خطبته بخلاف ما إذا اغشى عليه لان المغنى عليه لا اهلية له بخلاف المحدث سم على المنهج اه
عش وقوله بخلاف ما إذا اغشى عليه الخ أتى ما فيه (قوله لان الخطبة الخ) أي فلا تؤدي بطهارتين نهاية
(قوله تشبه الصلاة) أي على الأصح و(قوله أو نائبة الخ) أي على مقابله (قوله ويفرق الخ) أقره عش
(قوله وجوازه فيما لو استخلف من سمع) وفي العباب ما نصه فرع لو أحدث الإمام في الخطبة أو بينها وبين
الصلاة فاستخلف من سمع واجبها لا غير جاز انتهى وقوله ولو أحدث الإمام الخ قال في شرحه باغمها أو

لعموم هذا لما قررته لم
يكثف عنه بما مر في مسألة
الانقضاء فاندفع قول
جمع هذا مكرر (وطهارة
الحدث) الاكبر والاصغر
فان سبقه تطهر واستأنف
وان قرب الفصل لان
الخطبة تشبه الصلاة أو
نائبة عنها ويفرق بين عدم
البناء هنا وجوازه فيما
لو استخلف من سمع ماضى
بان في بناء الخطيب

والرافعي أن مراد الأصحاب بالسمع الحضور وإن لم يسمع ثم قال ما ذكره في الحدث في الخطبة باغمها أو غيره
هو ما جرى عليه الشيوخ هنا في الحدث بغير اغتم أو اقتضاء في الحدث بالاغم ما نقله عن صاحب التهذيب
لسكن اختار في الروضة في الاغماء منع الاستخلاف وصححه في المجموع فيه وفي الحدث لاختلال الوعظ بذلك
وقياساً على منع البناء على أذان غيره والأوجه الأول الخاق للخطبة بالصلاة وفارقت الأذان بانها للحاضرين
فلا لبس وهو للغائبين فيحصل اللبس باختلاف الأصوات وفرق بين الحدث بالاغماء ومثله الجنون بالأولى
والحدث بغيره بعد بزوال الأهلية بكل منهما ولا نظر لبقاء التكليف بعد غير الاغماء وزواله به إذ لا يرتبط
بذلك هنا معنى مناسب فالوجه التسوية بينهما ما في المنع على ما مر عن المجموع وفي الجواز على ما مر في
العز بن زهر الأوجه كما نقرر اه ثم قال في العباب تبعاً للروض من زيادته ويكره أن تسع الوقت في تطهر
ويستأنف قال في شرحه فان ضاق الوقت عن الطهارة والاستئناف استخلف اه وعبارة شرح الروض
وكره أي الاستخلاف بعد الخطبة أو فيها أن تسع الوقت في تطهر ويستأنف أو يذني بشرطه اه وقوله أو
بني في غير الحدث في الخطبة لقوله مع الروض بعد ذلك فلو أحدث في الخطبة استأنفها ولو سبقه الحدث وقصر
الفصل اه ثم قال فيما لو أحدث بين الخطبة والصلاة وتطهر عن قرب أن الأوجه أنه لا يضر (قوله ولعموم
هذا لما قررته لم يكثف عنه بما مر الخ) فيه نظر واضح لان الذي قرره هنا اعتبار الموالاته في ثلاثة مواضع

تكبيل على ما فسد بحدته وهو ممتنع ولا كذلك في بناء غيره لان سماعة لما مضى من الخطبة (٤٥٩) قائم مقامه ولم يعرض له ما يبطله

فجاز البناء عليه له فاندفع
ما يقال كيف يبني غيره على
فعله وهو في نفسه لا يبني
عليه (والخبر) الذي
لا يعنى عنه في الثوب واليدن
والمكان وما يتصل بها
بتفصيله السابق في المصلى
(والستر) للعورة وان قلنا
بالاصح انها ليست بذلا
عن ركعتين لانه صلى الله عليه وسلم
كان يصلي عقب الخطبة
فالظاهر انه كان يخطب
وهو متظهر مستور
(ونس) الخطبة (على
منبر) ولو في مكة خلافا
لمن قال يخطب على باب
السكبة وذلك للاتباع
وخطبته صلى الله عليه وسلم على بابها
بعد الفتح لما هو لتعذر
منبر ثم حينئذ ولهذا لما
احدثه معاوية ثم اجمعوا
على اذان الجمعة الاول لما
أحدثه هو أو عثمان رضي
الله عنهما ويسن وضعه
على يمين المحراب أى
المصلى عليه كما اجمعوا فيه
إذ القاعدة ان كل ما قبله
يسارك يمينه وعكسه
ومن ثم عبر جمع يسار
المحراب وكان الصواب
ان الطائف بالسكبة مبتدىء
من يمينها لا يسارها ومنبره
صلى الله عليه وسلم كان ثلاث درج
غير المسماة بالمستراح
ويسن الوقوف على التي
تليها للاتباع نعم ان

غيره ثم بين عن المجموع تبعا للعمرفى والرافعى أن مراد الاصحاب بالسماع الحضور وان لم يسمع ثم قال ما ذكره
في الحديث انما هو غيره وهو ما جرى عليه الشيخان هنا في الحدث بغير انما واقضاء في الحدث بالاغماء
ما نقله عن صاحب التهذيب لكن اختار في الروضة في الاغماء منع الاستخلاف والوجه الاول إلحاق الخطبة
بالصلاة افرق مابين الحدث بالاغماء ومثله الجنون بالاولى والحدث بغيره بعيد ولو الالهية بكل منهما
ولا نظرا لبقاء التكليف بعد غير الاغماء وزواله به إذ لا يرتبط بذلك هنا معنى مناسب ثم قال في العباب تبعا
للروض من زيادته ويكره أى الاستخلاف ان اتسع الوقت فيظهر ويستأنف وقال في شرحه فان ضاق
الوقت عن الطهارة والاستئناف استخلف اه سم (قوله تكبيل على ما فسد) قد يقال لاى معنى فسد
بالنسبة ولم يفسد بالنسبة لغيره وقد يقال هو نظير الصلاة إذا حدث لا يبني عليها وغيره بان استخلفه يبني أى
بالنسبة لاقتداء القوم وقد يفرق سم (قوله على ما فسد) المعارض الطالب للفرق يمنع انه فسد سم (قوله
الذى) الى قوله وبحث في النهاية والمغنى لإفادته ولهذا الى ويسن وضعه وقوله إذ القاعدة الى ومنبره (قوله
لانه الخ) تدليل لكل من الطهارة والستر (قوله هو متظهر) أى من الحدث والخبر قول المتن (على منبر)
بكسر الميم من المنبر وهو الارتفاع وينبغي ان يكون بين المنبر والقبلة قدر ذراع أو ذراعين قاله الصميرى ويكره
منبر كبير يضيق على المصلين ويستحب التيامن في المنبر الواسع نهاية ومعنى قال عش قوله مرقدر ذراع الخ
لعل حكمته ان يتأني له المبادرة للقبلة مع فراغ الإقامة فما يفعل الان من قرب منه جدا خلافا لاولى لسكنه
ادعى للبشارة إلى المحراب بعد فراغ الخطبة وقوله م ويستحب التيامن أى للخطيب وهو القرب من جهة
اليمين اه عش (قوله ان قال الخ) وهو السبكي نهاية ومعنى (قوله وذلك الخ) راجع الى ما في المتن (قوله
وخطبته الخ) دلل على المخالف (قوله ولهذا) أى ولتسبب ذلك عن التعذر (قوله أو عثمان) وهو الاصح
(قوله ويسن وضعه الخ) أى لان منبره صلى الله عليه وسلم هكذا وضع وكان يخطب قبله على الارض وعن يساره
جنح نخلة يعتمد عليه نهاية زاد المغنى فلما اتخذ المنبر تحول اليه لحن الجذع فاتاه النبي صلى الله عليه وسلم
فالتزمه وفي رواية ففسحه وفي أخرى فسمعنا له لحن مثلا اصوات العشار اه (قوله إذ القاعدة الخ)
علة لا تفسير (قوله قابله) بفتح التاء (قوله يساره يمينه) جملته خبر ان (قوله وكان الخ) عطف على
قوله عبر الخ (قوله من يمينه الخ) وهو ركن الحجر الاسود لانه يقابل يسارك عند استقبالها سم عبارة
الكردى لان الطائف مبتدىء يساره فهو يمين السكبة اه (قوله على التي تليها الخ) أى على الدرجة التي
تلى الدرجة المسماة بالمستراح فان قيل ان بابا بكر نزل عن موقفه صلى الله عليه وسلم درجة ومرتبة أخرى
ثم وقف على موقفه صلى الله عليه وسلم أوجب بان فعل بعضهم ليس حجة على بعض ولكل منهم تصد صحيح
والخياره واقفته صلى الله عليه وسلم لعموم الامر بالاقتداء به (قوله نعم ان طال وقف على السابعة) أى
لان مروان بن الحكم زاد في زمن معاوية رضى الله تعالى عنه على المنبر الاول ست درج فصار عدد درجه اى
غير المستراح تسعة فكان الخلفاء يقفون على الدرجة السابعة وهى الاولى من الاول لان الزيادة كانت من
اسفله معنى ونهاية (قوله ان فقد) الى قوله نعم في النهاية لإفادته فاذا صعد الى المتن وقوله ولما فيه الى

بين الأركان وبين الخطبتين وبين الخطبتين والصلاة واعتبار الموازنة بين هذه الثلاثة مستفاد من مسألة
الانفصاض اما الاولان فمن قوله ثم ولو انفص الاربعون وبعضهم في الخطبة فانه شامل للانفصاض في اثنائه
احدهما وبينهما ثم قال ويجوز البناء على ما مضى ان عادوا قبل طول الفصل واما الثالث فمن قوله ثم وكذا
بناء الصلاة على الخطبة الخ ثم قال فاذا عادوا قبل طوله اى في المستلثين وجب الاستئناف في الاظهر فالأكتفاء
بما مر عما هنا ظاهر نعم قد يجاب بان ما مر لا يفيد الموازنة في غير الانفصاض وجاز ان يعتبر في الانفصاض
دون غيره بخلاف هذا فليتأمل (قوله تكبيل على ما فسد) قد يقال لاى معنى فسد بالنسبة له ولم يفسد
بالنسبة لغيره وقد يقال هو نظير الصلاة إذا حدث لا يبني عليها وغيره بان استخلفه يبني أى بالنسبة لاقتداء
القوم وقد يفرق (قوله على ما فسد الخ) المعارض الطالب للفرق يمنع انه فسد (قوله من يمينها) أى وهو

طال وقف على السابعة بحث أن ما اعتيد الآن من النزول في الخطبة الثانية الى درجة سفلى ثم العود بدعة فبيحة شنيعة

(أو محل (مر تفع) أن فقد المنبر لانه ابغ في الاعلام فان فقد استند لنحو خشبة (ويسلم) ند بالاذ داخل من باب المسجد لاقباله عليهم ثم (على من عند المنبر) إذا انتهى إليه الاتباع (٤٦٠) ولا نه بدمفارقهم وظاهر كلامهم انه لو تعددت الصفوف بين الباب والمنبر لا يسلم إلا على الصف

الذي عند الباب والصف الذي عند المنبر والذي يتجه وهو القياس انه يسن له السلام على كل صف اقبل عليهم ولعل اقتصارهم على ذينك لانها كدثم رابت الاذرعى صرح بنحو ذلك ومر انه لا يسن له تحية المسجد للاتباع وان قال كثيرون بتدبيره فاذا صعد له سلم ثالثا لانه استدبرهم في صعوده فكانه فارقمهم (وان يقبل عليهم) بوجهه كهم لانه الاتق باب الخطاب ولما فيه من توجههم للقبلة ولانه ابغ لقبول الوعظ وتأثيره ومن ثم كره خلافه نعم يظهر في المسجد الحرام انه لا كراهة في استقبالهم لنحو ظهره اخذا من العلة الثانية ولانهم محتاجون لذلك فيه غابا على أنه من ضروريات الاستدارة المندوبة لهم في الصلاة إذ امر الكل بالجلوس تلقاء وجهه ثم بالاستدارة بعد فراغه في غاية العسر والمشقة (إذا صعد) الدرجة التي تلى مجلسه وتسمى المستراح (ويسلم عليهم) كما مر للاتباع وفي المرات المذكورة يلزمهم على الكفاية الرد (ويجلس ثم) هي بمعنى الفاء التي افادتها عبارة اصله (يؤذن بين يديه) والاولى اتحاد المؤذن للاتباع إلا

ولانه وكذا في المعنى الا قوله ظاهر كلامهم الى ومرا نه قول المتن (أو مر تفع) أى على عيين المحراب شرح المنهج والسنة لا يبلغ في ارتفاعه بحيث يزيد على المنابر المعتادة عش (قوله ان فقد المنبر) اى كما في الشرحين والروضه وان كان مقتضى عبارة المصنف التسوية مغنى ونهاية (قوله فان فقد) اى المرتفع (قوله استند الخ) اى كما كان صلى الله عليه وسلم بفعله قبل فعل المنبر مغنى ونهاية (قوله من باب المسجد) اى يسلم على الحاضرين فيه على عادة الداخلين كرى اى من يفتح الميم ويحذف على ويحتمل انه بكسر الميم متعلق بدخل ومفعول يسلم محذوف اى على الحاضرين عبارة المغنى ونهاية عند دخوله المسجد على الحاضرين اه (قوله يريد مفارقهم) اى باشتغاله بصعوده والمنبر ويؤخذ منه ان من فارق القوم اشتغل ثم عاد اليهم سن له السلام وان قربت المسافة جدا عش وقوله يؤخذ كان حقه ان يكتب على قول الشارح فاذا صعد سلم الخ (قوله على ذينك) اى من عند الباب ومن عند المنبر (قوله ومر) اى في باب صلاة النفل (قوله انه لا يسن له تحية المسجد) ومعلوم ان التحية لمن كان في غير المسجد ثم اتاه منه يعلم ان من كان جالسا في المسجد و اراد الخطة بسن له فعل را تبته اقبل الصعود عش (قوله فاذا صعد الخ) يغنى ما يأتى عنه في المتن قول المتن (وان يقبل عليهم) اى على جهتهم فلا يقال هذا لما يأتى فيمن في مقابلته لا من عن يمينه او يساره وكذا قوله كهم اى يسن لهم ان يقبلوا عليه اى على جهته فلا يطلب من على يمينه او يساره ان ينحرف اليه عش اه يجيرى (قوله كهم) اى كما يسن للقوم السامعين وغيرهم ان يقبلوا عليه بوجههم لانه الادب وما فيه من توجههم للقبلة مغنى ونهاية قال عش وقوله بوجههم اى وان لم ينظروا له وهل يسن النظر اليه ام لا فيه نظر والاقرب الثانى اخذنا وجها به حرمة اذان المرأة بسن النظر للؤذن دون غيره وبقي الخطيب هل يطلب منه النظر اليهم فيكره له تغميض عينيه وقت الخطبة ام لا فيه نظرو والاقرب الاول اخذنا من قول المصنف الآتى وأن يقبل عليهم إذ المتبادر منه انه ينظر اليهم اه (قوله لانه الاتق الخ) عبارة المغنى ولما سن استقباله عليهم وان كان فيه استدبار القبلة لانه لو استقبلهم فان كان في صدر المسجد كما هو العادة كان خارجا عن مقاصد الخطاب وإن كان في اخره ثم ان استدبره ولم يكرهه وان استقبله ولم يترك الاستقبال لخلق كثير وتركه لو احدا سهل اه (قوله نعم) الى قوله اذا امر الكل في النهاية (قوله من العلة الثانية) وهى قوله لما فيه من توجههم للقبلة ويؤخذ منها ايضا ان استدبار من بين السكبة وبين المنبر لها واستقبالهم لنحو ظهر الخطيب ليس يستعمل خلافا فليراجع (قوله لذلك فيه) أى للاستقبال لنحو ظهر الخطيب في المسجد الحرام قول المتن (إذا صعد) اى او استند الى ما يستند اليه نهاية ومغنى (قوله الدرجة) الى قوله لا لعذر في النهاية وكذا في المغنى الا قوله هى الى المتن (قوله الدرجة الخ) اى ونحوها من المحل المرتفع مغنى (قوله وتسمى الخ) اى مجلسه والثانيث باعتبار الدرجة (قوله كما مر) اى انفا قول المتن (ويجلس) اى بعد سلامه على المستراح ليس ترجع من صعوده ويندب رفع صوته اى بالخطبة زيادة على الواجب للاتباع رواه مسلم ولا نه ابغ في الاعلام نهاية قال عش قوله مر بعد سلامه اى فلولم يات به قبل الجلوس فينبغى له ان يأتى به بعده ويحصل له أصل السنة اه قول المتن (ثم يؤذن) بفتح النال في حال جلوسه كما قاله الشارح وقال الدميرى ينبغى ان يكون بكسرها لىوافق ما في المحرر من كون الاذان المذكور من واحد لا من جماعة مغنى ونهاية (قوله والاولى اتحاد المؤذن) ولفظ الشافعى واجب ان يؤذن مؤذن واحدا اذا كان على المنبر لا جماعة المؤذنين لانه لم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلا مؤذن واحدا فان جماعة كرهت ذلك مغنى ونهاية (قوله لا لعذر) اى فان كان ثم عذر بان اتسع المسجد ولم يكف الواحد تعدد المؤذنين في نواحي المسجد بحسب الحاجة ولا يجتمعون للاذان كما صرح به صاحب البهجة عش (قوله فاحدنه عثمان الخ) وفي البخارى كان الاذان على عهد

ركن الحجر لانه يقابل يسارك عند استقبالها

لعذر وبفراغ الاذان أى وما يسن بعده من الذكر يشرع في الخطبة وأما الاذان الذى قبله على المنارة وأحدنه عثمان رسول رضى الله عنه وقيل معاوية رضى الله عنه لما كثر الناس ومن ثم كان الاقتصار على الاتباع أفضل أى لإلحاجة كان توقف حضورهم على

ما بالمناثر (تنبيه) كلامهم هذا وغيره صريح في ان اتخاذ مرق الخطيب بقرا الآية والخبر المشهورين بدعوه وكذلك لانه حدث بعد الصدر الاول قبل لكنها حسنة لحث الآية على ما يندب لكل احد من اكثر الصلاة والسلام عليه عليه السلام لاسيما في هذا اليوم ولحث الخبر على تاكيد الانصاف المفوت تركه لفضل الجمعة بل موقع في الاثم عند كثيرين من العلماء اه وأقول يستدل لذلك ايضا بأنه عليه السلام أمر من يستنصت له الناس عند ارادته خطبة منى في حجة الوداع فقياسه انه يندب للخطيب (٤٦١) امر غيره بان يستنصت له الناس

وهذا هو شأن المرق فلم يدخل ذكره للخبر في حين البدعة اصلا فان قلت لم امر بذلك في منى دون المدينة قلت لاجتماع اخلاط الناس وجفاتهم ثم فاحتاجوا المنبه بخلاف أهل المدينة على انه عليه السلام كان ينههم بقرائه ذلك الخبر على المنبر في خطبته (وان تكون) الخطبة (بليغة) أى في غاية من الفصاحة ورصانة السبك وجزالة اللفظ لانها حينئذ تكون اوقع في القلب بخلاف المبتهلة الركيكة كالمشتملة على الافاظ المألوفة أى في كلام العوام ونحوهم ويؤخذ من ندب البلاغة فيها حسن ما يفعله بعض الخطباء من تضمينها آيات وأحاديث مناسبة لما هو فيه إذ الحق أن تضمين ذلك والاقباس منه ولو في شعر جائز وان غير نظمه ومن ثم اقتضى كلام صاحب البيان وغيره انه لا محذور في ان يراد بالقران غيره كادخلوها بسلام مستاذن نعم إن كان لك في

رسول الله عليه السلام وأبي بكر وعمر حين يجلس الامام على المنبر فلما كثر الناس في عهد عثمان أمرهم باذان اخر على الزوراء واستقر الامر على هذا معنى (قوله كلامهم هذا) إلى قوله اه في النهاية لا قوله قيل (قوله كلامهم هذا الخ) أى قولهم وتسكن على منبر او مرتفع الخ (قوله يقرأ) أى بعد الاذان وقبل الخطبة نهاية (قوله الآية) أى ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية و (قوله والخبر الخ) أى إذا قلت اصاحبك يوم الجمعة الخ (قوله قيل امكنها حسنة) عبارة النهاية بعد كلام طويل فعمل ان هذا أى قراءة المرق بين يدي الخطيب ان الله وملائكته الخ ثم ياتي بالحديث بدعة حسنة اه (قوله بل والموقع) عطف على المفوت والضمير للترك (قوله لذلك) أى الاتخاذ المرق وحسنة (قوله ايضا) أى كما يستدل له بما سبق من الحث على اكثر الصلاة والسلام والحث على تاكيد الانصاف (قوله فلم يدخل الخ) اعتمده شيخنا (قوله فلم يدخل) من الدخول و (قوله ذكره) أى المرق فاعله وإنما نهيت على ذلك مع ظهوره لئلا يغتر بما في الكردى (قوله لاجتماع اخلاط الناس الخ) قياس هذا الجواب سن الترقية عند الحاجة دون غيرها لانه اطلق ندها فيما يأتي سم وقد يجاب بأن قوله على أنه عليه السلام كان ينههم الخ يفيد الندب مطلقا (قوله في غاية من الفصاحة الخ) عبارة غيره فصيحة جزلة اه (قوله ورصانة السبك الخ) والجزالة هما بمعنى المحكم والسبك النظم والمجون ما يقال من غير مبالاة كردى (قوله بخلاف المبتهلة) هى المشبورة بين الناس و (قوله الركيكة) هى المشتملة على التنافر والتعقيد (قوله ويؤخذ) إلى قوله ومن ذكر الخ اقره عرش كما مر (قوله أضمين ذلك) أى ما ذكر ون الآية والحديث ويحتمل ان الاشارة للقران فقط و (قوله له) أى لنحو الخطبة (قوله والاقباس منه) بما ذكر من القران والحديث وكذا ضمير نظمه (قوله إن كان ذلك) أى الاقباس مما تقدم (قوله ومن ذكر ما يناسب الخ) عطف على قوله من تضمينها الخ (قوله أى قرينة) إلى قوله وساعة الاجابة في النهاية لا قوله أى بين معان على السواء وقوله وذلك إلى والامر وقوله وانفاء الغزالي إلى والدعاء وكذلك فى المغنى لا قوله وقد يحرم إلى التامن (قوله أى بين معان الخ) ويظهر ان يحمل كلام المتولى على ما لا ذم تقم قرينة تعين المراد وإلا فلا محذور بصري ويظهر ان المراد بالعانى ما فوق الواحد (قوله وقد يحرم الاخير) أى ما ينكره الخ (قوله فلا ينافى) أى اقصار الخطبة قال الاذرى وحسن ان يختلف ذلك باختلاف أحوال وأزمان وأسباب وقد يقتضى الحال الاسباب أى التطويل كالحث على الجهاد إذا طرقت العدو والعياذ بالله تعالى البلاد وغير ذلك من التمهيد عن الخير والفواحش والزنا والظلم إذا تتابع الناس فيها انتهى وما ذكره غير مناف لما مر إذا لاطالة عند دعاء الحاجة اليها لمعارض لا يعكر على ما فضله ان يكون مقتصدانها (قوله تل وأضجر) كلاهما من باب الافعال (قوله فى خبر مسلم) وهو اطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة نهاية (قوله وقال الخ) أى قال مسلم في خبر اخر وهو ان صلواته صلى الله عليه وسلم كانت قصدا وخطبته قصدا وإن قصرها علامة على الفقه نهاية (قوله واطول الصلاة) وحكمة ذلك لحوق المناخرين برماوى والعمل الان بالعكس بجيرى (قوله فهى قصيرة) أى الخطبة (قوله بالنسبة للصلاة الخ) قد يشكل (قوله قلت لاجتماع اخلاط الناس الخ) قياس هذا الجواب سن الترقية عند الحاجة دون غيرها لانه اطلق ندها فيما ياتي (قوله فهى قصيرة بالنسبة للصلاة الخ) قد يشكل على ذلك ندب قراءة ق بينهما

نحو مجوز حرم بل ربما أفضى إلى الكفر ومن ذكر ما يناسب الزمان والاحوال المعارضة فيه في خطبهم الاتباع ولان من لازم رعاية البلاغة ورعاية مقتضى ظاهر الحال في سوق ما يطابقه (مفهومة) أى قرينة الفهم لا كثر الحاضرين لان الغريب الوحشى لا يتفهم به قال المتولى وتكره الكلمات المشتركة أى بين معان على السواء والبعيدة عن الافهام وما تيسر له عقول بعض الحاضرين اه وقد يحرم الاخير ان وقع في محذور (قصيرة) يعنى متوسطة فلا ينافى ندب قراءة ق في أولها مما في كل جمعة وذلك لان الطويلة تل وأضجر والامر في خبر مسلم بقصرها وتطول الصلاة وقال ان ذلك من فقه الرجال فهى قصيرة بالنسبة للصلاة وإن كانت متوسطة في نفسها فلا اعتراض على التامن خلافا لما زعمه

(ولا يلتفت يمينا و) (شمالا) ولا خلفا (في شيء منها) لأن ذلك بدعة ويكره دق الدرج في صعوده وافتاء الغزالي بتدبه تنبيه للناس ضعيف ومع ذلك ففيه تأييد لما مر من ندب المرقى والدعاء قبل الجلوس وساعة الاجابة انما هي من جلوسه إلى فراغ الصلاة على الاصح من نحو خمسين قولا فيها وذكر شعر فيها واعترض بأن عمر كان كثيرا ما يقول فيها :
خفض عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها
فليس يأتك منيها
ولا قاصر عنك ما مورها
ويجاب بأن هذا بتسليم صحته عنه رأى له رضى الله عنه وسكوتهم عليه حينئذ لاحجة فيه لعدم السكراة لانهم قد يتساحون في ذلك (وأن يعتمد) في حال خطبته (على سيف أو عصا) ونحوه كالقوس للاتباع وإشارة إلى أن الدين قام بالسلاح ويقض ذلك بيده اليسرى لانه العادة في مرید الضرب والرمى ويشغل يمينه ببحر المنبر الذي ليس عليه ذرق طير ولانه نحو عاج وإلا بطلت خطبته بتفصيله السابق في شروط الصلاة وحاصله أنه ان مست

على ذلك انه إذا ضمت ق إلى الخطبة ربما زادت على الصلاة إذا قرأ فيها بسبح وهل أتاك إلا أن يمنع ذلك وفيه بعد او يقال محل ندب كونها دون الصلاة إذا لم يأت بسنة قراءة ق وقرأ في الصلاة السورتين المذكورتين سمى وفيه بعد ايضا لما مر من ندب قراءة ق في خطبة كل جمعة (قول الماتن ولا يلتفت يمينا وشمالا) (الخ) أى بل يستمر على ما مر من الاقبال عليهم إلى فراغها ولا يعبت بل يتشجع كما في الصلاة للواستقبال القبلة واستدبرها الحاضرون أجزأ ذلك مع السكراة نهاية ومعنى (قوله ولا شمالا ولا خلفا) عبارة المغنى تنبيه كان ينبغي ان يقول ولا شمالا زيادة لا كما في الشرح والروضة لانه إذا التفت يمينا فقط او شمالا فقط صدق عليه ان يقال لم يلتفت يمينا وشمالا ولو حذفهما كان اعم اه (قوله ويكره دق الدرج الخ) عبارة النهاية والمغنى ويكره ما ابتدعه جملة الخطباء من الاشارة بيد او غيرها واللفات في الخطبة الثانية ودق الدرج في صعوده بنحو سيف او رجله والدعاء إذا انتهى إلى المستراح قبل جلوسه عليه وقول البيضاوى يقف في كل مرقة أى درجته وقفة خفيفة يسأل الله تعالى المعونة والتسديد غريب ضعيف اه أى فلا يسن بل يقتضى كلامه كراهة ذلك لو قوف فيطلب منه الصعود مسترسلا في مشيه على العادة كما في الزيادة عن التبصرة وفي سم عن المنهج عن العباب ع ش (قوله وافتاء الغزالي) عبارة المغنى وان اتقى ابن عبد السلام باستحبابه والشيخ عماد الدين بأنه لا بأس به اه (قوله والدعاء الخ) أى ومبالغة الاسراع في الثانية وخفض الصوت بها ويكره الاحتمال للحاضرين وهو ان يجمع الرجل ظهره وسائيه بثوبه او يديه او غيرهما والامام يخطب للنهي عنه ولا نهيجب النوم قيمته الاستماع ومعنى ونهاية وشرح بانضل وفي الكردى عليه ما نصه قال ابن زياد البني إذا كان يعلم من نفسه عادة ان الاحتباء يزيد في نشاطه فلا بأس به اه وهو وجهه وان لم اره في كلامهم ويحمل النهى عنه والقول بكرأهته على من يجلب له الفتور والنوم فراجع الاصل ففيه ما يشرح الصدر لذلك اه وايضا النهى مقيد بما يفضى إلى كشف العورة لعدم نحو السروال (قوله قبل الجلوس) أى الأذان فرماتوهما أنهما ساعة الاجابة وهو جهل لانها بعد جلوسه معنى (قوله وذكر شعر فيها) أى يكره معنى (قوله واعترض) أى كراهة ذكر الشعر في الخطبة (قوله ويجاب الخ) قد يقال عدم إنكار الصحابة يدل على الموافقة سم (قوله لعدم السكراة) صلة لاحجة الخ (قوله لانهم الخ) فيه ما لا يخفى (قوله في ذلك) أى في السكرت على المكروه (قول الماتن ويعتمد) أى ندبا نهاية ومعنى (قوله كالفوس) إلى قوله خروجاى النهاية وإلى قوله والافضل في المغنى الا قوله الذى إلى فان لم يشغل (قوله كالفوس) أى والريح نهاية (قوله وإشارة إلى الخ) عبارة النهاية والمغنى وحكمته الاشارة الخ (قوله في مرید الضرب الخ) أى فيمن يريد الجهاد معنى زاد النهاية وليس هذا تناولا حتى يكون باليمن بل هو استتمال وامتنان بالانكاء فكان أيسار به البقي مع ما فيه من تمام الاشارة إلى الحكمة المذكورة اه (قوله ويشغل الخ) وبما عت به البلوى فى اما كن كثيرة من بلدتنا ان يمسك الخطيب حال خطبته حرف المنبر ويكون في ذلك الحرف عاج بعيد عنه وقد أتى الوالدرحمه الله بصحة خطبته أى حيث لم ينجر بجره كما نصح صلاة من صلى على سريره قوائمه من نجس أو على حصير مفروش على نجس او بيده حبل مشدود في سفينة فيها نجاسة وهى كبيرة لا تنجر بجره لانها كالدار فان كانت صغيرة تنجر بجره لم تصح صلاته قال الاسنوى في المهمات في صورة مسئلة السفينة كما في الكفاية ان تكون في البحر فان كانت في البر لم تبطل قطعا صغيرة كانت او كبيرة اه وإنما بطلت صلاة القابض طرف شيء على نجس وإن لم يتحرك بجره كمنه لعله ما هو متصل بنجس ولا يتخيل في مشيئته ان حامل المنبر نهاية (قوله ذرق طير) أى لا يعنى عنه نهاية (قوله نحو عاج) والعاج عظم الفيل كرى على بانضل (قوله وحاصله) أى التفصيل السابق (قوله يده) أى أو شيء من ثيابه (قوله مطلقا) أى انجر المنبر بجره او لا

فان لم يشغلها به وضع النبي

على اليسرى أو أرسلها أن
امن العتب نظير مامر في
الصلاة (و) أن (يكون
جلوسه بينهما) أي الخطبتين
(نحو سورة الاخلاص)
تقريباً خروجهما من خلاف

من أوجهه ويشغل فيه
بالقراءة للخبر الصحيح بذلك
والأفضل سورة الاخلاص
ولو طول هذا الجلوس

بحيث انقطع به الموالاة
بطلت خطبته لما مر أن
الموالاة بينهما شرط بخلاف
مالو طول بعض الأركان

بمناسب له (وإذا فرغ منها
شرع المؤذن في الإقامة
وبادر الامام) ندباً (ليبلغ
المحراب مع فراغه) تحقيقاً
للموالاة (ويقرأ في الركعة

(الاولى الجمعة) أو سبّح
(وفي الثانية المنافقين) أو هل
اتاك للتابع فيهما رواه
مسلم لكن الاوليان أفضل

ولو غير محصورين لما مر أن
ما ورد بخصوصه لا تفصيل
فيه ولو ترك ما في الاولى قراه

مع ما في الثانية وإن أدى
لتطويله على الاولى لنا كد
أمرهاتين السورتين ولو
قرأ ما في الثانية في الاولى

عكس في الثانية لتلاخل
صلاته عنهما ولو اقتدى في

(قوله فان لم يشغلها به وضع النبي الخ) عبارة المغني فان لم يجد شيئاً من ذلك أي نحو السيف جعل النبي الخ اه
زاد النهاية ولو لم يمكنه شغل النبي بحرف المنبر وإرسال الأخرى فلا بأس ويكره له ولهم الشرب من غير عطش
فان حصل فلا وإن لم يشتد كما اقتضاه كلام الروضة وغيره اه (قوله وضع النبي الخ) لعل هذا إذا لم يكن نحو
السيف في يسراه سم ومرافعا عن النهاية والمغني ما يصرح بذلك (قوله على اليسرى) أي تحت صدره
نهاية (قوله أو أرسلها) وينبغي أن تكون الاولى الى اللام مر بها في الصلاة وقد يشعر به التقديم ع ش
أقول بل يصرح بذلك قول الشارح نظير مامر في الصلاة قول الماتن (وأن يكون جلوسه الخ) ويسن أن يتختم
الخطبة الثانية بقوله استغفر الله لي ولكم نهاية ومعنى يحصل بمرّة وبه يعلم أن ما يقع من بعض جملة الخطباء
من تكريرها ثلاثاً لا اصل له ع ش قول الماتن (نحو سورة الاخلاص) استحباباً أو قيل إيجاباً معني (قوله
أوجهه) أي كون الجلوس قدر سورة الاخلاص بجيزي (قوله فيها) في الجلسة بين الخطبتين (قوله والأفضل
الخ) اعتمده ع ش وشيخنا (قوله سورة الاخلاص) عبارة العباب وان يقرأها فيه قال في شرحه لم ار من
تعرض لندها بخصوصها فيه ويوجه بأن السنة قراءة شيء من القرآن وهي اولى من غيرها لما زيد ثوابها
وفضائلها وخصوصياتها اه سم (قوله تحقيقاً للموالاة) أي مبالغة في تحقّق الموالاة وتخفيفاً على
الحاضرين وقضية ذلك انه لو كان الامام غير الخطيب وهو بعيد عن المحراب أو بطي بالنهضة سن له القيام
بقدر يبلغ به المحراب وإن فاتته سنة تأخر القيام الى فراغ الإقامة نهاية (قوله أو سبّح) الى قوله ولو قرأ في
النهاية والمغني (قوله للتابع فيهما) قال في الروضة كان ^{صلى الله عليه وسلم} يقرأها بين وقت وهاتين في وقت آخر
فهما سنتان نهاية ومعنى لو قرأ الامام الجمعة والمنافقين في الركعة الاولى فينبغي أن يقرأ في الثانية سبّح وهل
اتاك لانهما طلبتا في الجمعة في حد ذاتها ع ش وفيه وقفة عبارة سم ولو قرأ في الاولى الجمعة والمنافقين
وفي الثانية سبّح وهل اتاك فالوجه انه يحصل اصل السنة اه (قوله ولو غير محصورين) كذا في شرح
الروض هنا ايضاً سم وكتب عليه ع ش ايضاً ما نصه عمومه شامل لما لو تضرروا أو بعضهم لحصول
مثلاً وينبغي خلافه لانه قد يؤدي الى منارقة القوم له وصيرورة منفرد اه (قوله ولو ترك ما في الاولى
الخ) أي فان ترك الجمعة أو سبّح في الاولى عدلاً أو سهواً أو جهلاً قراه مع المنافقين أو هل اتاك في الثانية نهاية
(قوله قراه مع ما في الثانية) كذا في شرح الروض هنا ايضاً لكنه قيده في آخر صلاة الجمعة بالمحضورين
الراضين وفيه نظرو لعله غير مسلم وينبغي حينئذ أن يراعى ترتيب المصحف فيقرأ الجمعة أو لائم المنافقين لان
الترتيب سنة وكون الثانية محل المنافقين بالاصالة لا يقتضي مخالفة الترتيب المطلوب ولا يتأفقه تقديم الجمعة لان
ذلك لا يتأفقه وقوع المنافقين في محلها الاصل وهذا ظاهر لا توقف فيه سم (قوله لان السنة حينئذ لا يتابع

(قوله وضع النبي على اليسرى الخ) لعل محله هذا إذا لم يكن نحو السيف في يسراه (قوله والأفضل سورة
الاخلاص) عبارة العباب وان يقرأها فيه قال في شرحه لم ار من تعرض لندها بخصوصها فيه ويوجه بأن
السنة قراءة شيء من القرآن وهي اولى من غيرها لما زيد ثوابها وفضائلها وخصوصياتها اه باختصار (قوله
الجمعة أو سبّح) لو قرأ في الاولى الجمعة والمنافقين وفي الثانية سبّح وهل اتاك فالوجه انه يحصل اصل السنة
وتوهم عدم حصوله تمسكاً بعدم وروده ماصراً حواه من حصول اهل السنة فيما لو قرأ المنافقين في الاولى
والجمعة في الثانية أو قراه جميعاً في الثانية مع عدم ورود ذلك (قوله ولو غير محصورين) كذا في شرح
الروض هنا ايضاً ثم قوله ولو ترك ما في الاولى قراه مع ما في الثانية كذا في شرح الروض هنا ايضاً لكنه
قيده في آخر صلاة الجمعة بالمحضورين الراضين حيث قال تنظير الشيء ذكره بما نصه كسورة الجمعة المتروكة
في أول الجمعة فانه يقرأها مع المنافقين في الثانية إذا كان المأمومون محصورين راضين اه وفيه نظرو لعله غير
مسلم (قوله قراه مع ما في الثانية) أي وراعى ترتيب المصحف فيقرأ الجمعة أو لائم المنافقين لان الترتيب
سنة وكون الثانية محل المنافقين بالاصالة لا يقتضي مخالفة الترتيب المطلوب ولا يتأفقه تقديم الجمعة لان ذلك
لا يتأفقه وقوع المنافقين في محلها الاصل وهذا ظاهر لا توقف فيه (قوله لان السنة حينئذ لا يتابع

الاستماع فليس كترك الجمعة في الاولى وقارى المنافقين فيها حتى تسن له الجمعة في الثانية

(الح) قد يقال استماعه بمنزلة قراءته لان قراءة امامه قائمة مقام قراءته فكانه قرأ المنافقين في أولاه فالمتجه قراءته الجمعة في ثانيته ثلاثا تخلو صلاته عنهما سم على حج ولو قيل يقرأ في ثانيته المنافقين لم يبعد لان قراءته الامام للمنافقين التي سمعها المأموم ليست قراءة حقيقة له بل ينزل منزلة ما لو ادرك في الركوع فيحتمل القراءة عنه فكانه قرأ ما طلب منه في الاولى اصله وهو الجمعة عش (قوله ثلاثا تخلو صلاته منهما) وقراءة بعض من ذلك افضل من قراءة قدره من غيرهما إلا ان يكون ذلك الغير مشتملا على ثناء كآية الكرسي نهاية ومعنى وشيخنا قال عش قوله افضل من قراءة قدره من غيرهما ظاهره ولو كان سورة كاملة وعليه فيخصص ما تقدم له من الفضلية السورة الكاملة من قدرها من طويلة بما إذا لم يرد فيه طلب السورة التي قرأ بعضها فليراجع اه (قوله فان لم يسمع) أي قراءة الامام و (قوله فيها) أي الاولى عش (قوله) احتمال ان يقال يقرأ الجمعة هذا هو الذي يتجه بصري عبارة عش والا قرب الاحتمال الاول لانه إذا قرأ المنافقين في الثانية خلت صلاته من الجمعة بخلاف ما إذا قرأ الجمعة فان صلاته اشتملت على السورتين وإن كانت كل منهما في غير موضعها الاصل اى وقال سم الوجه أنه يقرأ المنافقين فقط في الثانية لان الامام يحمل عنه السورة كالفاتحة مر اه وفيه نظر ظاهر قول المتن (جهرا) اى ويسن كون قراءة الامام في الجمعة جهرا نهاية ومعنى و سم (قوله ويسن الح) اى الجهر نهاية ومعنى (قوله) قبل اوبنى رجله (الح) روى فتاوى السيد البصري شغل رضى الله تعالى عنه هل المراد بثني الرجل هنا وفي نظائره من الاذكار الاثنيان بالوارد قبل تغيير جلسة السلام وهو عليها والاشارة إلى المبادرة وبكل تقدير قد تتفق صلاة على جنازة حاضرة أو غائبة قبل تمام ما ذكر أو قبل شروعه فيه فهل يغتفر اشتغالها وماذا يفعل أجاب بان في شرح العباب ما يصرح بتفسير ثني الرجل بالبقاء على هيئة جلسة الصلاة التي كان عليها وهو ظاهر الروايات ولا ينبغي العدول عنه بتاويله وقول السائل فهل يغتفر الخ محل تأمل والذي يظهر بناء على ذلك الظاهر عدم الاغتفار بالنسبة إلى ترتب ما ترتب عليه لان المشروط يفوت بفوات شرطه واما حصول الثواب في الجملة فلا نزاع فيه وقوله وماذا يفعل يظهر انه يشتغل بصلاة الجنازة لسكونها فرض كفاية واعظم ما ورد فيها وفي فضلها والفقير الصادق من حقه الاشتغال بما هو الاهم يعنى صلاة الجنازة اه (قوله وفي رواية بزيادة (الخ) قال الغزالي وقل بعد ذلك أي قراءة ما ذكر سبعا سبعا اللهم يا غني يا حميد يا مبدئ يا معيد يا رحيم يا ودود اغثنى بحلالك عن حرامك وبفضلك عن سواك وبطاعتك عن معصيتك قال الفاكهي في شرحه على بادية الهداية للغزالي ما نصه رايت نقلا عن العلامة ابن ابي الصيف في كتابه رغائب يوم الجمعة من قال هذا الدعاء يوم الجمعة سبعين مرة لم تمض عليه جمعتان حتى يستغنى وذكر الفاكهي قبل هذا انه جاء في حديث عند الترمذي حكم عليه بالحسن والغرامة وحديث عند الحاكم حكم عليه بالصحة من حديث علي رضى الله تعالى عنه وفي حديث عند احمد والترمذي ايضا بلفظ الا اعملك بكلمات لو كان عليك مثل جبل ثبير ديننا اداء الله تعالى عنك اللهم كفى بحلالك عن حرامك الخ كرى على بافضل (قوله وقبل ان يتكلم) اى ومع ذلك لا يكون اشتغاله بالقراءة غدرا في عدم رد السلام فيما يظهر على انه يجوز ان الرد لا يفوت ذلك لوجوبه عليه عش اى عينا فلا يخالف ما مر عن البصري من عدم اغتفار صلاة الجنازة

(فصل في آداب الجمعة والاغتسال المستنونة) (قوله والاغتسال المستنونة) أي في الجمعة وغيرهما وضابط الفرق بين الغسل الواجب والمستحب كما قاله الحلي والقاضى حسين ان ما شرع بسبب ماض كان واجبا

فان لم يسمع وسنت له السورة فقرأ المنافقين فيها احتمال ان يقال يقرأ الجمعة في الثانية كما شمله كلامهم وان يقال يقرأ المنافقين لان السورة ليست متصلة في حقه (جهرا) اجماعا ويسن ايضا لمسبوق قام لياق بثانيته (فائدة) وردان من قرأ عقب سلامه من الجمعة قبل أن يثنى رجله الفاتحة والاخلاص والمعوذتين سبعا سبعا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر واعطى من الاجر بعدد من آمن بالله ورسوله وفي رواية لابن السني ان ذلك باسقاط الفاتحة يعيد من السوم إلى الجمعة الاخرى وفي رواية بزيادة وقبل أن يتكلم حفظ له دينه وديناه وأهله وولده اه

(فصل في آدابها والاغتسال المستنونة) (يسن الغسل

يقال استماعه بمنزلة قراءته لان قراءة امامه قائمة مقام قراءته فكانه قرأ المنافقين في أولاه فالمتجه قراءته الجمعة في ثانيته ثلاثا تخلو صلاته عنهما وقد يقال في قوله الاتي فان لم يستمع الخ ان الوجه فيه قراءة الجمعة في ثانيته بل هو اولى بذلك مما نحن فيه ولو ادرك الامام في ركوع الاول فالوجه انه يقرأ المنافقين فقط في الثانية إذا لم يسمع قراءة الامام لان الامام يحمل عنه السورة كالفاتحة مر (قوله في المتن جهرا) اى للامام (قوله ويسن) اى الجهر (فصل يسن الغسل الخ)

والان لم تلزمه للاخبار الصحيحة فيه وصرفها عن الوجوب الخبر الصحيح من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل افضل اى قبالة سنة اى بما جوزته من الاقتصاد على الوضوء اخذ ونعمت الحصلة هى واسكن الغسل معها افضل وينبغى لصائم خشى منه مفطرا ولو على قول تركه وكذا سائر الاغسال (وقيل) يسكن الغسل (لكل احد) وان لم يرد الحضور كالعيد وقرق الاول بان الزينة ثم مطلوبة لكل احد وهو من جعلتها بخلافه هنا فان سبب مشروعيتها دفع الريح الكريه عن الحاضرين (ووقته من الفجر) الصادق لان الاخبار علقته باليوم وفارق غسل العيد بان صلاته تفعل اول النهار غالبا فوسع فيه بخلاف هذا (وتقريبه من ذهابه) اليها (افضل) لانه ابلغ في دفع الريح الكريه ولو تعارض مع التكبير قدمه حيث امن القوات على الاوجه للخلاف في وجوبه ومن ثم كره تركه وهذا اولى من بحث الاذرى انه ان قل تغير بدنه بكر والاغتسل ولا يبطله طرو حدث ولو اكبر (فان عجز) عن الماء للغسل بطريقه السابق في التيمم (تيمم)

كالغسل من الجنابة والحيض والنفاس والموت وما شرع لمعنى في المستقبل كان مستحبا كإغسال الحج واستثنى الجليعى من الاول الغسل من غسل الميت قال الزركشى وكذا الجنون والاعماء والاسلام نهاية اى وما ياتى في قول الشارح ولحق عانة الى المتن الا قوله وكذا الى وعند سيلان الوادى قول المتن (لحاضرها) من ذكر او انثى حرا وعبد مقيم او مسافر ابن قاسم الغزى (اى مرید) الى قول الشارح في النهاية الا قوله وينبغى الى المتن وقوله حيث امن القوات وكذا في المغنى الا قوله وابنية طهر الجمعة (قوله اى مرید حضورها الخ) وفي العباب ولو امرأة اه وفي الروض فرع لا بأس بحضور العجائز باذن الازواج وليحترزن من الطيب والزينة اى يكرهان لهن اه وصرح في شرحه بان حضور العجائز مستحب ثم قال وخرج بالعجوز اى غير المشتبهة الشابة والمشتبهة فيكره لهما الحضور وبالاذن ما اذا كان لهما زوج ولم ياذن لهما فيحرم حضورهما مطلقا وفي معنى الزوج السيد اه وحيث كره الحضور او حرم هل يستحب الغسل فيه نظر ويتجه الى الان عدم استحبابه سم عبارة الجبيرى قوله لم يرها طاهره وان حرم عليه الحضور كذا جليل بغير اذنه وهو متجه وان خالف بعض مشايخنا فيه قليلى وبرماوى وحنفى والمراد به من لم يرد لعدم قبضه ما اذا اطلق برماوى اه (قوله فيه) اى في طلب الغسل (قوله هـ) اى الرخصة وهى الاقتصاد على الوضوء (قوله واسكن الغسل معها افضل) يعنى الغسل مع الوضوء افضل من الاقتصاد على الوضوء وشيخنا (قوله وقرق الاول الخ) ومثله ياتى في الترتين نهاية ومغنى اى فيقال يتخص هنا بمرید الحضور بخلافه في العيد ع ش قول المتن (ووقته من الفجر) فلا يجزى وقته وقيل وقته من نصف الليل كالعيد مغنى وشوبرى (قوله وفارق العيد) اى حيث يجزى غسله قبل الفجر نهاية (قوله بان صلاته الخ) عبارة النهاية ببقاء اثره الى صلاة العيد لقرب الزمن وبانه لو لم يجز قبل الفجر لضاق الوقت وتأخر عن التكبير الى الصلاة اه (قوله بخلاف هذا) اى فعل صلاة الجمعة (قوله ولو تعارض) اى الغسل (قوله قدمه) اى الغسل ومثله بدله فيما يظهر فاذا تعارض التكبير والتيمم قدم التيمم ع ش وشيخنا (قوله حيث امن القوات) اى قوات الجمعة (على الاوجه) اى وفاقا للزركشى سم (قوله وهذا) اى اطلاق تقديم الغسل على التكبير (قوله ولا يبطله طرو حدث الخ) وفي العباب بعد ما ذكر اسكن تسن اعادته اه وظاهره سنهنا في كل من الحدث والجنابة لكن عبارة المجموع مصرحة بعدم استحباب اعادته للحدث بل محتملة لعدم استحبابها للجنابة ايضا كما بينه الشارح

(قوله في المتن لحاضرها) عبارة العباب ويختص بمن يحضرها ولو امرأة قال في شرحه وأفهم تخصيصه بما ذكر فواته بفعلها فيعذر قضاؤها وهو ظاهر ثم راي السبكي اتى بان الاغسال المسنونة لا تقضى مطلقا لانها ان كانت للوقت فقد فاتت او السبب فقد زال ويستثنى منه نحو دخول مكة او المدينة إذا لم يتم دخوله وقد يفهمه كلامه لان السبب الى الآن لم يزل اذ لا يزول الا بالاستقرار بعد تمام الدخول اه شرح العباب وينبغى ان يستثنى نحو غسل الافاقة من جنون البالغ لانه لاحتمال الجنابة وذلك موجود مع القوات نعم إن حصلت له جنابة بعد الافاقة واغتسل لها انقطع طاب الغسل السابق (قوله لحاضرها) قال في العباب ولو امرأة اه وفي الروض اخر الباب فرع لا بأس بحضور العجائز باذن الازواج وليحترزن من الطيب والزينة اى يكرهان لهن اه وصرح في شرحه بان حضور العجائز مستحب ثم قال وخرج بالعجوز اى غير المشتبهة الشابة والمشتبهة فيكره لهما الحضور كما مر في صلاة الجمعة بزيادة وبالاذن ما اذا كان لهما زوج ولم ياذن لهما فيحرم حضورهما مطلقا وفي معنى الزوج السيد اه وحيث كره الحضور او حرم هل يستحب الغسل فيه نظر ويتجه الى الان عدم استحبابه لانها منهية عن الحضور فلا تؤمر بما هو من توابع الحضور المنهى عنه وقد يقال لا تؤمر به من حيث الحضور للجمعة وتؤمر به من حيث طاق الاجتماع كما قالوا يسكن الغسل لكل اجتماع وفيه نظر لانه اجتماع منهى عنه الان يقال دفع الريح الكريه عن الحاضرين وان تعدى بالحضور (قوله على الاوجه) اى وفاقا للزركشى (قوله ولا يبطله طرو حدث ولو اكبر) عبارة العباب ولا يبطله طرو حدث او جنابة لكن تسن اعادته اه وظاهره سن اعادته فيهما

في شرحه وهو كما بين سم على حج اه عش وشيخنا (قوله بنيته) أى التيمم عش (قوله بدلا عن الغسل) أى فيقول نويت التيمم بدلا عن غسل الجمعة شيئا زاد القليوبي والبرماوى ولا يكفي نويت التيمم عن الغسل لعدم ذكر السبب كسائر الاغسال اه اى بخلاف نويت التيمم عن غسل الجمعة فيكفي كما باتى اتفاقا (وبنية طهر الجمعة) اى بان يقول نويت التيمم لطهر الجمعة ولا يكفي ان يقتصر على نية الطهر بدون ذكر التيمم عش وفي الكردى عن القليوبي وكذا في البجيرى عن البرماوى ويكفي نويت التيمم لطهر الجمعة أو للجمعة أو للصلاة أو عن غسل الجمعة وإن لم يلاحظ البدلية (قوله مراده بنية تحصل الخ) الاقرب ان يؤول بان مراده بنية التيمم بدلا عن الغسل بصرى (قوله تلك) اى النظافة (قوله هذه) اى العبادة (قوله كل محتمل) والاقر بالكره لان الاصل في البدل ان يعطى حكم مبدله لا لما نفع ولم يوجد عش عبارة الكردى على بافضل ويكره ترك التيمم كما قاله القليوبي والشورى وغيرهما اه (قوله ما يجىء في غسل الاحرام) ونصه هناك فاذنى يتجه انه اذا كان يبدنه تغيرا زاله به ولا فان كفى الوضوء توضا به ولا يغسل به بعض أعضاء الوضوء حينئذ ان نوى الوضوء تيمم عن باقيه غير تيمم الغسل ولا كفى تيمم الغسل فان فضل شيء عن أعضاء الوضوء غسل به اعلى بدنه ومعلوم ان الكلام في الوضوء المسنون فلا يقال ان قضية قوله ان كان يبدنه تغيرا زاله تقديم ذلك على الوضوء الواجب وليس مراد عش (بنيتها) خرج ماله نوى احدهما فقط فلا يحصل الاخر كما يعلم مما مر اخر الغسل سم (قوله فقياس ما مر اخر الغسل حصولها) هو الظاهر كما نقل عن افتاء م عش وفي الكردى على بافضل عن الشورى ان في المسئلة نزاعا طويلا في شرح الروض في باب الاحرام بالحج والذى انحط عليه كلامه أنه يكفي عنهما تيمم واحد اه قول المتن (من المسنون الخ) افي السبكي بان الاغسال المسنونة لا تقضى مطلقا لانها ان كانت للوقت فقد فات اول السبب فقد زال ويستثنى منه نحو دخول مكة او المدينة اذا لم يتم دخوله اه شرح العباب وينبغي ان يستثنى نحو غسل الافاقة من جنون البالغ نعم ان حصلت له جنابة بعد الافاقة وغتسل لها انقطع طلب الغسل السابق سم على حج اه عس عبارة النهاية ولو فاتت هذه الاغسال لم تقض اه قال عش نقل شيخنا الزيادى عن شيخه الطندائى أن غسل العيد يخرج بخروج اليوم وغسل الجمعة يفوت بفوات الجمعة ونقل شيخنا المذكور عن بعض مشايخه ان غسل الميت يقتضى بنية الاعراض عنه او بطول الفصل اه وقياس ما قدمه في سنة الوضوء اعتقاد هذا وينبغي ان غسل نحو الفصد والحجامة كغسل غاسل الميت اه قول المتن (غسل العيد) اى الاصغر والا كبره (قوله لما مر) لعله اراد ما مر في شرح قيل يسن لكل احد لكنه حكمه لاعلته (قوله لاجتماع الناس الخ) قضية هذا التعليل اختصاص الغسل بالمصلى جماعة وقضية المتن أنه لا فرق في الثلاثة بين ذلك ومن يصلى منفردا سم على حج وقوله لا فرق هو المعتمد عش (قوله وارادة الاجتماع الخ) لعل هذا في غير من اراد الانفراد بها سم قول المتن (ولغاسل الميت) اى او ميممه كما هو ظاهر وصرح به الناصر الطيلاوى اى ولو شهد او ان ارتكب محرما وسواء كان الغاسل واحدا او متعددا حيث باثروا كلهم الغسل بخلاف المعاوين بمنأى الماء ونحوه وظاهره انه لا فرق بين مباشرة كل منهم جميع بدنه او بعضه كيدنه مثلا بل وظاهره ايضا ان الحكم كذلك ولو لم يكن الموجود منه الا العضو المذكور فقط وغسلوه هو قريب عش (المسلم) الى قوله كما تقرر في المغنى الى قول المتن واكداه في النهاية الا قوله ما لم يحتمل الى اما اذا وقوله واذن ودخول مسجد وقوله ولبلوغ بالسنة وقوله كذلك وعند (المسلم الخ) وسواء كان الغاسل طاهرا ام لا تجانض كما يسن الوضوء من حمله اى ارادة حمله ليكون على

بنيته بدلا عن الغسل أو بنية طهر الجمعة وقول الشارح تبعا للاسنى بنية الغسل مراده نية تحصل ثوابه وهى ما ذكرته (في الاصح) كسائر الاغسال المسنونة ولان القصد النظافة والعبادة فاذا فاتت تلك بقيت هذه وهل يكره ترك التيمم اغتضاه حكم مبدله كما هو الاصل أولا لفوات الغرض الاصلى فيه من النظافة كل محتمل ولو وجد ماء يكفي بعض بدنه فظاهر أنه يأتى هنا ما يجىء في غسل الاحرام ولو فقد الماء بالكلية سن له بعد أن يتيمم عن حديثه تيمم عن الغسل فان اقتصر على التيمم بنيتها فقياس ما مر آخر الغسل حصولها ويحتمل خلافا لضعف التيمم (ومن المسنون غسل العيد) لما مر (والكسوف) الشامل للكسوف (والاستسقاء) لاجتماع الناس لهما ويدخل وقته باول الكسوف وارادة الاجتماع لصلاة الاستسقاء (و) الغسل (لغاسل الميت) المسلم

لكن عبارة المجموع مصرحة بعد استحبابه للحدث بل محتملة لعدم استحبابه للجنابة أيضا كما بينه الشارح في شرحه وهو كما بين (قوله بنيتها) خرج ما اذا نوى احدهما فقط فلا يحصل الاخر كما يعلم مما مر اخر الغسل (قوله في المتن غسل العيد والكسوف والاستسقاء) ظاهره وإن فعلت الثلاثة فرادى وان اشعر التعليل بخلافه (قوله وإرادة الاجتماع) لعل هذا في غير من اراد الانفراد بها (قوله

يرتفع بالمشكوك فيه والأقرب الثاني لما ذكر عرش (قوله وغسل الكافر الخ) ويسن غسله بماء وسدرو أن يحلق رأسه قبل غسله وظاهر إطلاقهم عدم الفرق بين الذكر وغيره وهو محتمل ويحتمل أن محل نده للذكر المحقق وإن السنة للبراة والخثني التقصير كالحج وعلى الأول يكون نذب الحلق هنا الغير المذكور مستثنى من كراهته له وقياس ماسيات في الحج نذب امرار موسى على رأس من لا شعر به نهاية عبارة سم قال في شرح العباب وإطلاق حلق رأس الكافر يشمل رأس الأنثى وله وجه نظر المصلحة القاء شعر الكافر وإن سلم أن الحلق مثله في حقها فتستثنى هذه الحالة لما ذكر وأما حلق الحية الذكر فالظاهر أنه غير مطلوب هنا اه قال عرش قوله مر قبل غسله أي لا بعده كما وقع لبعضهم وقال مر أن حصلت منه جنابة بحال الكفر غسل قبل الحلق أي لترتفع الجنابة عن شعره ولا يفعد الحلق لأنه انظف لرأسه سم على المنهج وقوله مر عدم الفرق بين الذكر وغيره معتمد وقوله مر وعلى الأول أي عدم الفرق وظاهر كلامهم اختصاص الحلق بشعر الرأس وإنما لم يتعد لشعر الوجه لما في إزالته في المثلة ولا كذلك الرأس لستره عرش قول المتن (إذا سلم) أي ولم يسبق منه نحو جنابة وإلا فيجب غسله نهاية ومعنى وبأى في الشرح مثله (قوله أي بعد إسلامه) إلى قول المتن واكدها في المعنى إلا قوله مالم يحتمل إلى أما إذا وقوله وإذا دخل مسجد وقوله وفيه نظر إلى ولحق عانة وقوله وكذا إلى وعند كل وقوله ونحو فصد (قوله وينوى هنا سببه) ظاهره وجوب ذلك في حصول هذه السنة سم (قوله لا يغسل ذينك) أي المجنون والمغمى عليه كرى عبارة للمعنى إلا الغسل من الجنون فإنه ينوى الجنابة وكذا المغمى عليه ذكره صاحب الفروع ومحل هذا إذا جن أو اغشى عليه بعد البلوغ أما إذا جن أو اغشى عليه قبل بلوغه ثم أفاق قبله فإنه ينوى السبب كغيره اه وتقدم عن سم وعرش مثله (قوله كافر) أي في قوله وينوى هنا رفع الجنابة (قوله مالم يحتمل الخ) متعلق بقوله وينوى هنا سببه الخ وتقييده (قوله وقوع جنابة) أي ونحوها (قوله اليها) أي نية السبب (قوله نية رفع الجنابة) أي ونحو رفع الحدث كافر عن سم انفا (قوله وقوعها) أي أو وقوع الحيض سم (قوله فيلزمه الغسل) وينذب غسل آخر للإسلام مالم ينوه مع غسل الجنابة عرش وبجزمي (قوله الشامل الخ) صفة الحج (قوله الاتية) صفة الاغسال سم (قوله وغسل اعتكاف وأذان ودخول مسجد الخ) أي قبلها عرش (قوله للحلال) أي وأما المحرم فداخل في قوله واغسال الحج سم (قوله ولكل ليلة الخ) ويدخل وقته بالغروب ويخرج بطولوع الفجر عرش (قوله وفيه نظر الخ) والأوجه الأخذ بإطلاقهم نهاية فلا يتقيد بمزيد الجماعة لأن الغسل للجماعة سنة مستقلة كما يصرح به (قوله لانه لحضور الجماعة) ويشمل ذلك قوله الاتي وعند كل مجمع الخ لكن يشك كل هذا على قوله مر الاتي أما الغسل للصلاة الخمس فغير مستحب الخ فإنه شامل لما لو فعلت جماعة أو فرادى فليتا مل إلا أن يقال مراده مر أن الغسل لا يسن له من حيث كونها صلاة فلا ينافي سنه لها من حيث الجماعة عرش أقول وهذا المراد على فرض تسليمه ينبغي تقييده بما إذا تغير جسده بالفعل بين كل صلاتين (قوله ولحق عانة) أي كلاً أو بعضا عرش (قوله أو تنف ابط) ويقاس به نحو قص الشارب نهاية (قوله ولخروج من حمام) أي عند ارادة الخروج وإن لم يتنور نهاية ومعنى أي بماء بارد كافي فتاوى شيخنا حج سم

المتن والكافر إذا سلم) قال في العباب وحلق رأسه قبل غسله قال في شرحه لا بعده كما في الجواهر عن النص خلافاً لمن وهم فيه اه ويحتمل حمل الأول على ما إذا لم يكن عليه جنابة والثاني على ما إذا كانت عليه لترتفع عن الشعر ايضاً ويحتمل ترجيح الأول مطلقاً إذ لا اعتبار بشعر الكفر وإطلاق حلق رأس الكافر يشمل حلق رأس الأنثى وله وجه نظر المصلحة القاء شعر الكفر وإن سلم أن الحلق مثله في حقها فتستثنى هذه الحالة لما ذكر وأما حلق الحية الذكر فالظاهر أنه غير مطلوب هنا والفرق أن غير اللحية مما يطلب إزالة شعره في الجملة بخلافها وأنه قيل بحرم إزالة شعر اللحية بخلاف غيرها اه (قوله وينوى هنا سببه) ظاهره وجوب ذلك في حصول هذه السنة (قوله أما إذا تحقق وقوعها) أي أو وقوع الحيض (قوله الاتية) صفة الاغسال (قوله للحلال) أي وأما المحرم فداخل في قوله واغسال الحج (قوله لحضور الجماعة) شامل

(و) غسل (الكافر إذا سلم) أي بعد إسلامه للامر به صححه ابن حبان وغيره ولم يجب لأن كثيرين أسلموا ولم يؤمر وأبه وينوى هنا سببه كسائر الاغسال إلا غسل ذينك كما مر مالم يحتمل وقوع جنابة منه قبل فيضم ندبا اليهانية رفع الجنابة كما هو ظاهر أما إذا تحقق وقوعها منه قبل فيلزمه الغسل وإن اغتسل في كفره لبطلان نيته (واغسال الحج) الشامل للعمرة الآتية وغسل اعتكاف وأذان ودخول مسجد وحرم المدينة ومكة للحلال ولكل ليلة من رمضان قال الأذرعى إن حضر الجماعة وفيه نظر لانه لحضور الجماعة لا يختص بـرمضان فنصهم عليه دليل على نده وإن لم يحضرها الشرف بـرمضان ولحق عانة أو تنف ابط كما صح عن ابني عمر وعباس رضي الله عنهم ولبلوغ بالنس والحجامة أو نحو فصد ولخروج من حمام ولتغير الجسد

وكذا عند كل حال يقتضى
تغيره وعند كل مجمع من
بجامع الخير وعند سيلان
الوادي (وأكدها غسل
غاسل الميت) للخلاف في
وجوبه ويؤخذ منه كراهة
تركه أيضاً (ثم) غسل
(الجمعة وعكسه القديم)
فقال ان غسل الجمعة أفضل
منه للأخبار الكثيرة فيه
مع الخلاف في وجوبه أيضاً
واستشكل بأن القديم يرى
وجوب غسل غاسل الميت
وسنية غسل الجمعة فكيف
تفضل سنة على واجب ورد
بأن له قولاً فيه بوجوب
غسل الجمعة أيضاً (قلت
القديم هنا أظهر ورجحه
الاكثرون وأحاديثه
صححة كثيرة وليس للجديد)
في أفضلية غسل الميت على
غسل الجمعة (حديث صحيح
والله أعلم) أى متفق على
صحته فلا يرد خبر من غسل
ميتاً وإن صح له بعض
الحفاظ مائة وعشرين
طريقاً على أن البخارى
رجح وقفه على أبي هريرة
وصحح جمع أنه صلى الله
عليه وسلم كان يغتسل من
أربعة من الجنابة ويوم
الجمعة ومن الحجامة

على المنهج وقوله مر عند إرادة الخروج بفيد أنه يغتسل داخل الحمام وعليه فلو اغتسل من الجنبة مثلاً ثم
أدّس بغسله الخروج لا يطلب منه غسل آخر ع (قوله وكذا كل حال يقتضى الخ) هل الغسل حينئذ
عند إرادة الخروج فيه أو بعد الفراغ منه لعل الأول أقرب وإلا فهو مستغنى عنه بما قبله بصرى وقد يؤخذ
من اقتصار النهاية والمغنى على ما قبله أن الأقرب الثاني (قوله) وعند كل مجمع من مجامع الخير) قال في شرح
العباب أى الاجتماع على مباح فيما يظهر لأن الاجتماع على معصية لا حرمة له انتهى سم على حجب ومن
المباح الاجتماع في القهوة التي لم تشتمل على أمر محرم ولو كان الداخل لمن لا يليق به دخولها كعظيم مثلاً ثم
ينبغي أن هذه الاغسال المستحبة إذا وجد لها سبب كل منها يقتضى الغسل كالأفاقة من الجنون مثلاً وحقاق
العانة ونف الإبط إلى غير ذلك يكفي لها غسل واحد لتدخلها لكونها مسنونة وأنه لو اغتسل لبعضها
ثم طرأ غيره تعدد الغسل بعدد الأسباب وإن تقاربت وكالغسل التيمم في ذلك ويؤيد ما ذكر من تعدد الغسل
والتيمم بعدد الأسباب أنه لو اغتسل للعبد قبل الفجر لا يسقط بذلك غسل الجمعة بل يأتي به بعد دخول
وقته ع (قوله وعند سيلان الوادي) أما الغسل للصلاة الخمس فغير مستحب كما أفنى به الشهاب الرملى
رحمه الله تعالى أشد الحرج والمشقة فيه نهاية ومعنى قال ع ش المتبادر أنه لا يستحب الغسل لها وإن
فعلت في جماعة لكن كتب سم على قول حجب ولكل مجمع الخ ما نصه هل ولو لجماعة كل من الخمس اه
وعلم رده من المتبادر المذكور فليراجع وقد تقدم ما فيه اه (قوله فكيف تفضل سنة الخ) ما المانع فان
لذلك نظائر سم (قوله ورد بان له الخ) حاصل هذا الاختلاف القديم في وجوب غسل الجمعة ويجرد هذا لا يدفع
الاشكال بالكلية إلا أن اختلف أيضاً في وجوب غسل غاسل الميت إذ لو جزم بوجوبه واختلف في وجوب
غسل الجمعة لم يخل تفضيل ما اختلف في وجوبه على ما جزم بوجوبه عن الاشكال سم عبارة البصرى قد
يقال قول المصنف قلت القديم الخ أن فرع على قول الاستحباب ورد الاشكال أو على الثاني فكذلك لأن
الظاهر من كلامهم أن القديم يرى تقديم غسل الجمعة مطلقاً اه (قوله فيه) يغنى عنه ما بعد قول المتن
وأكد ما الخ) أى فى الجد بدنهاية قول المتن (واحاديثه) أى غسل الجمعة نهاية ومعنى (قوله في افضلية
غسل الميت الخ) عبارة المحلى من الاحاديث الطالبة لغسل غاسل الميت اه قال في شرح العباب وسكتوا عن
ترتيب البقية و يظهر أن الأول منها ما اختلف في وجوبه ثم ما صح حديثه فان استوى إثنان أو أكثر في
الاختلاف في الوجوب وصحة الدليل قدم ما كثرت اخباره الصحيحة ثم ما كان النفع متعدداً فيه أكثر وكذا
يقال في مسنونين ضعيف دليلهما يقدم ما نفعه أكثر انتهى سم وعكس الثلاثة الأول النهاية فقال
الأفضل بعدهما ما كثرت احاديثه ثم ما اختلف في وجوبه ثم ما صح حديثه ثم ما كان نفعه متعدداً أكثر اه
قال ع ش وقوله مر ما كثرت احاديثه الخ لعل وجه تقديمه على غيره أنهم قدموا غسل الجمعة لكثرة
احاديثه فاشعر بانهم يقدمون ما كثرت احاديثه على غيره ثم قال فلو اجتمع غسلان اختلف في وجوب كل
منهما قدم ما لقول بوجوبه أقوى فان استويا تعارضا فيكونان في مرتبة واحدة اه قول المتن (وليس
للجديد الخ) لا يخلو عن مسامحة اذ ليس بشئ من الاحاديث التصريح بتفضيل احدهما على الآخر ويجاب

لجماعة النهار وغير رمضان وقضية ذلك سن الغسل لجماعة كل من الخمس فليراجع (قوله) وعند كل مجمع
الخ) هل ولو لجماعة كل من الخمس وعبارة العباب والكل اجتماع قال في شرحه أى على مباح فيما يظهر لأن
الاجتماع على معصية لا حرمة له الخ (قوله فكيف تفضل سنة على واجب) ما المانع فان لذلك نظائر (قوله
ورد بان له قولاً الخ) حاصل هذا الاختلاف القديم في وجوب غسل الجمعة ويجرد هذا لا يدفع الاشكال بالكلية
إلا أن اختلف أيضاً في وجوب غسل غاسل الميت إذ لو جزم بوجوبه واختلف في وجوب غسل الجمعة لم يخل
تفضيل ما اختلف في وجوبه على ما جزم بوجوبه عن الاشكال (قوله في المتن وليس للجديد) عبارة المحلى
من الاحاديث الطالبة لغسل غاسل الميت اه قال في شرح العباب وسكتوا عن ترتيب البقية و يظهر أن
الأولى منها ما اختلف في وجوبه ثم ما صح حديثه فان استوى إثنان أو أكثر في الاختلاف في الوجوب وصحة

بأن مقصود المصنف أن كثرت الأحاديث الصحيحة في أحد الجانبين مشعرة برجحانه بصري (قوله) وغسل الميت هذا يدل على أنه عليه السلام غسل الميت سم (قوله) ومن فوائد الخلاف (إلى قوله) قيل ليس الخ في المغنى إلا قوله أى من محل خروجه إلى وكذا في المشى وكذا في النهاية إلا قوله ومن جاء أول ساعة إلى ولا تمأخبر (قوله) ومن فوائد الخلاف (الخ) أى من فوائد معرفة الآ كد تقديمه فيما لو أوصى بماء لاولى الناس به نهاية ومعنى (قوله) لو أوصى (الخ) أى أو وكل معنى (قوله) ويسن لغير معذور (أى يشق عليه البكور (التبكير إليها) أى ليأخذوا بحاجتهم وينتظروا الصلاة مغنى ونهاية قال ع ش يؤخذ من هذا التعليل أن من هو مجاور بالمسجد وأياته لغير الصلاة كطلب العلم بحسب آتيانه للجمعة من وقت التهيؤ ويؤخذ منه أيضاً أن الخطيب لو بكر إلى مسجد غير الذى يخطب فيه لا يحصل له سنة التكبير لأنه ليس متممياً للصلاة فيه اه (قوله) من طلوع الفجر (فلو جاء قبل الفجر لم يشب على ما قبله) ثواب التكبير للجمعة ولو استصحب المبكر معه ولده الصغير المميز ولم يقصد الولد بالمجيء للجمعة لم يحصل له فضل التكبير ولو بكر أحد مكره على التكبير لم يحصل له فضل التكبير فلوزال إلا كراه حسب له من حينئذ أن قصد الإقامة لأجل الجمعة فيما يظهر فى كل من الأربع سم وقوله ولو بكر الخ نقله ع ش غنه وقره (قوله) بعد اغتساله قضية هذا التقيد الوارد فى الحديث توقف حصول البدنة أو غير هاعلى كون المجيئ مسبوقة بالآ غتسال والثواب امر توقيفى فيتوقف على الوجه الذى ورد عليه سم على حج اه ع ش ورشيدى لكن فى البجيرمى عن ع ش أن الغسل ليس بقيد بل بيان الأكمل فثله إذا راح من غير غسل اه فليراجع (قوله) فى الساعة الأولى بدنة (الخ) وظاهر أن من جاء فى الساعة الأولى ناوياً للتبكير ثم عرض له عذر فخرج على نية العود لا تفوته فضيلة التكبير نهاية قال ع ش قوله مر لا تفوته الخ قد يفهم منه أنه لو رجع إلى المسجد فى ساعة أخرى لا يشارك أهلها فى الفضيلة ويحتمل أن يشاركهم ويكون المعنى أنه إذا خرج فى الساعة الأولى لعذر لا يفوت ما استقر له من البدنة مثلاً بمجيئه لأنه أعطيها فى مقابلة المشقة التى حصلت له أولاً وإذا جاء فى الساعة الثانية فقد حصلت له مشقة أخرى بسبب المجيئ فيكتب له ثوابها وفى سم على حج (فرع) دخل المسجد فى الساعة الأولى ثم خرج وعاد إليه فى الساعة الثانية مثلاً فهل له بدنة وبقرة الوجه لا بل خروجه يتأق استحقاق البدنة بكالها بل ينبغي عدم حصولها لمن خرج بلا عذر لأن المتبادر أنها من دخل واستمر اه وبما قدمناه فى قولنا ويحتمل أن يشاركهم الخ يعلم الجواب عن قوله الوجه لا ع ش أقول ما ذكر من الاحتمال بعيد وإنما الأقرب ما افاده كلام سم من استحقاق حصصة من البدنة وتام البقرة ثم ما فهمه كلام النهاية من استحقاق تمام البدنة فقط (قوله) دجاجة) بثلاث الدال والفتح افصح كرى على بافضل (قوله) والسادسة بيضة) فاذا خرج الامام إلى الخطبة

الدليل قدم ما كثرت أخباره الصحيحة أخذاً من تقدمهم غسل الجمعة لذلك مع استوائه هو وغسل غاسل الميت فى الاختلاف فى وجوبه ما ثم ما كان النفع متعدداً فيه أكثر وكذا يقال فى مسنونين ضعيف دليلهما فيقدم ما نفعه أكثر اه (قوله) وغسل الميت) هذا يدل على أنه عليه السلام غسل الميت (قوله) من طلوع الفجر (فلو جاء قبل الفجر لم يشب على ما قبله) ثواب التكبير للجمعة فيما يظهر ولو استصحب المبكر معه ولده الصغير المميز ولم يقصد الولد بالمجيئ المجيئ للجمعة لم يحصل له فضل التكبير فيما يظهر ولو بكر أحد مكره على التكبير لم يحصل له فضل التكبير فيما يظهر فلوزال إلا كراه حسب له من حينئذ أن قصد الإقامة لأجل الجمعة فيما يظهر (قوله) غير الخطيب) فى شرح الروض قال فى الروضة وذكر صاحب العدة والبيان أنه يستحب للخطيب إذا وصل المنبر أن يصلى تحية المسجد ثم يصعد وهو غريب مردود قال الاسنوى بل الموجود دائماً المذهب الاستحباب قال لا ذرى والمختار أنه إذا حضر حال الخطبة لا يعرج على غير هاقال وقد سال الاسنوى قاضى حمة عن هذه فاجاب بأنه ينبغي أن يقال إذا دخل المسجد للخطبة فإن لم يقصد المنبر لعدم تحقق الوقت أو لا انتظار ما لا بد منه صلى التحية وإلا فلا يصليها ويكون اشتغاله بالخطبة والصلاة يقوم مقام التحية كما يقوم مقامها طواف القدوم اه باختصار (قوله) بعد اغتساله قضية هذا التقيد الوارد فى الحديث توقف

وغسل الميت ولا دليل فيه للتقديم ولا للجدد ومن فوائد الخلاف لو أوصى بماء الأولى به (ويسن) لغير معذور (التبكير إليها) من طلوع الفجر لغير الخطيب لما فى الخبر الصحيح أن للجائى بعد اغتساله غسل الجنابة أى كغسلها وقيل حقيقة بأن يكون جامعاً لأنه يسن ليلة الجمعة أو يومها فى الساعة الأولى بدنة والثانية بقرة والثالثة كبشة أقرن والرابعة دجاجة والخامسة عصفورا والسادسة بيضة والمراد أن ما بين الفجر وخروج الخطيب ينقسم ستة أجزاء متساوية سواء أطال اليوم أم قصر ويؤيده الخبر الصحيح يوم الجمعة ثلثا عشر ساعة

ومن جاء أول ساعة أو وسطها أو آخرها يشتركون في أصل البدنة مثلاً لكنهم يتفاوتون في كمالها وإنما عبر في الخبر بالروح الذي هو حقيقة في الخروج بعد الزوال ومن ثم أخذ منه غيرنا أن الساعات من الزوال لأنه خروج لما يؤتي به بعده (٤٧١) على أن الأزهري قال أنه يستعمل

حقيقة أيضاً في مطلق السير ولولا وبسليم أن هذا مجاز تعين إرادته لخبر يوم الجمعة المذكور أما الإمام ففسن له التأخير إلى وقت الخطبة للاتباع وقد يجب التكبير كما رمى بعيد الدار ويسن لمطيق المشي أن يأتي إليها ككل عبادة (ماشياً) إلا للعدل لخبر الصحيح من غسل أي بالتخفيف على الأرجح يوم الجمعة أي رأسه أو زوجته لما رمى ندب الجماع ليلتها أو يومها كذا قالوه وظاهر استوائهما لكن ظاهر الحديث أنه يومها أفضل ويوجه بأن القصد منه أصالة كف بصره عماله لراه فاشتغل قلبه وكلما قرب من خروجه يكون أبلغ في ذلك واغتسل وبكر أي بالتشديد على الأشهر أتى بالصلاة أول وقتها وبالتخفيف خرج من بيته باكراً وابتكر أي أدرك أول الخطبة أو تأكيد ومشى ولم يركب أي في جميع الطريق ودنا من الإمام فاستمع ولم يبلغ كأنه بكل خطوة أي من محل خروجه إلى مصلاه فلا ينقطع الثواب كما قاله بعضهم بوصوله للمسجد بل يستمر فيه أيضاً إلى مصلاه وكذا في

حضرت الملائكة يستمعون الذكر أي طووا الصلح فلم يكتبوا أحد نهاية ومعنى (قوله ومن جاء) والخ) وانظر هل المراد بالجمعي الخروج من المنزل إلى المسجد والدخول فيه والاقرب الثاني ونقل في الدرر عن الزبيري ما يوافقه نعم المشي له ثواب أخرزائد على ثواب دخوله في المسجد قبل غيره ع (قوله الذي هو حقيقة في الخروج الخ) المشهور أنه اسم الرجوع بعد الزوال ومنه قوله ^{صلى الله عليه وسلم} تعدوا خصاصاً وروح بطاناً وعليه فالقهاء ارتكبوها فيه مجازين حيث استعملوه في الذهاب وفيما قبل الزوال رشيدى (قوله أن هذا مجاز) أي الخروج بعد الفجر معنى مجازي للروح (قوله أما الإمام الخ) أي فلو بكر لا يحصل له ثواب التكبير وحكمته أن التأخير أهيب له وأعظم في النفوس وتأخيرها لكونه مأموراً به يجوز أن يثاب عليه ثواباً يساوي ثواب المبكرين أو يزيد ع (قوله ففسن له التأخير الخ) ويلحق بالإمام من به سلس بول ونحوه فلا يندب له التكبير وإطلافة يقتضى استحباب التكبير للمعجوزان استحساناً حضورها وكذلك الخشْي الذي هو في معنى المعجوز وهو متجه نهاية قال ع (قوله مر فلا يندب له التكبير ظاهره) وإن أمن تلويت المسجد ويوجه بأن السلس من حيث هو مظنة لخروج شيء منه ولو على القطعة والعصاة وقوله إن استحسان الخ أي بأن لم تكن مزينة ولا متعطرة ع (قوله وقد يجب التكبير الخ) أي قبل الزوال بمقدار يتوقف فعل الجمعة عليه نهاية (قوله ككل عبادة) دخل فيها الحج والعمرة لكن يأتي أن الحج راكباً أفضل سم (قوله إلا للعدل) عبارة المغني أن قدر ولم يشق عليه اه (قوله أي بالتخفيف) الأولى هو بالتخفيف (قوله أي رأسه الخ) عبارة النهاية والمغني وتخفيف غسل أرجح من تشديدها ومعناها غسل ما حليت به بأن جامعا فالجاء إلى الغسل إذ ليس له الجماع في هذا اليوم ليا من الخ وأعضاء وضوئه بأن توضع ثم اغتسل للجمعة أو ثياباً به ورأسه ثم اغتسل وإنما فر دالراس بالذكر لأنهم كانوا يجعلون فيه نجودهن وخطمي وكانوا يغسلونه أو لا ثم يغسلون واختير الأخير اه أي قوله أو ثياباً ورأسه ع (قوله أي) الأولى حذفه من هنا وذكره قبيل أي الخ وقيل خرج الخ (قوله أو تأكيد) عبارة النهاية والمغني وقيل هما بمعنى واحد جمع بينهما تأكيد اه (قوله اجر صيامها وقيامها) أي من فعل نفسه لو فعل ع (قوله وأن يكون طريق) أي قوله وكذا إن لم يسمعها في النهاية إلا قوله واحضروا وقوله إلا أن يفرق ركذا في المغني إلا قوله أي وإن لم يلق إلى المقت (قوله وأن يكون طريق ذهابه أطول) أي من طريق رجوعه إن أمن الفتوت نهاية ومعنى (قوله ويتخير في عودته الخ) ينبغي أن يحل إذا لم يكن العود برة أيضاً كما إذا قصد به إنباس أهله والقيام بهم شرعى يتعلق بهم أو غيرهم أو صيانة جوارحه وقواه من المخالفة المتوقعة عند مفارقه المنزل وعليه يحمل ما ورد في الحديث الذي اعترض به ابن الصلاح على الاحتجاب بقمييدهم المشي بالذهاب وهو خبر مسلم أنهم قالوا الرجل الخ كذا ذكره في النهاية بصرى (قوله وأن يكون مشيه بسكينة) أي إن لم يضيق الوقت وكما يستحب عدم الركوب هنا إلا للعدل يستحب أيضاً في العيد والجنازة وعبادة المريض ومن ركب لعدراً وغيره سيرداً به يسكن كالمشي لم يضيق الوقت مغنى زاد النهاية ويشبه أن يكون الركوب أفضل لمن يجهد المشي لهرم أو ضعف أو بعد منزل بحيث يمنعه ما يناله من التعب الخشوع والحضور في الصلاة عاجلاً اه قال ع (قوله مر وعبادة المريض أي بل

حصول البدنة أو غيرها على كونه المجي ممسوقاً بالاغتسال والثواب أمر توقيفي فيتوقف على الوجه الذي ورد عليه (فرع) دخل المسجد في الساعة الأولى ثم خرج وعاد إليه في الساعة الثانية مثلاً فهل له بدنة بقرعة الوجه لا بل خروجه يناق استحقاق البدنة بكمالها بل ينبغي عدم حصولها لمن خرج بلا عذر لأن المتبادر أنها لمن دخل واستمر ولو حصل له لزم أن يكون من غاب ثم رجع أكمل ممن لم يغب ولا يقوله أحد خصوصاً لمن طالت غيبته كان دخل في أول الساعة الأولى وعاد في آخر الثانية (قوله ككل عبادة) دخل فيها الحج والعمرة

المشي لكل صلاة عمل سنة أجر صيامها وقيامها قيل ليس في السنة في خبر صحيح أكثر من هذا الثواب فليتبذره وحله في غير نحو الصلاة بمسجد مكمل ما يأتي في الاعتكاف من مضاعفة الصلاة الواحدة فيه إلى ما يفوق هذا بمراتب لا سيما إن انضم إليها نحو جماعة وسواك وغيرهما من مكملاتها وأن يكون طريق ذهابه أطول لأنه أفضل ويتخير في عودته بين الركوب والمشي كما يأتي في العيد وأن يكون مشيه (بسكينة)

في سائر العبادات لم يطبق المشي كما قاله حج وقوله لم يسكون كالماشي أى فلولم يمكن تسييرها بسكون لصعوبتها واعتيادها العدو ركب غيرها إن تبسر له ذلك لتحصيل تلك السنة ع ش (قوله الامر به) أى بالاتباع بسكينة (قوله رواه) أى ما ذكر من الامر والنهي (قوله ومن ثم) أى لاجل النهي عن السعي و (قوله كره) أى العدو إلى الجمعة (قوله كافر به) الخ المتبادر رجوع الضمير باحضروا لكن قضية اقتصار النهاية وشرح المنهج على امضوا انه المقر وشاذ (قوله وجب) وكذا يجب السعي إذا لم يدرك الوقت في غيرها إلا به بخلاف ما إذا خشي فوات تكبيرة الاحرام فيمشي بسكينة بخلاف ما إذا لم يدرك جماعة بقية الصلوات إلا بالسعي فلا يسرع كأنقله المجموع وغيره عن الاصحاب وان اقتضى كلام الرافي وغيره انه يسرع وصرح به الفارقي بحثا وتبعه ابن أبي عصرون شرح الروض اه سم (قوله وإن لم يلق به) وفاقه للنهاية وفتح الجواد وفي ع ش على المنهج هو المعتمد اه (قوله فيها) أى في الجمعة (قوله إلا أن يفرق) قد يفرق بثبوت لاثنية السعي شرعا بالنسبة لكل أحد كما في العدو وبين الملبين في السعي وكفى الطواف وكفى السكر والفرق في الجماد سم (قوله محل الصلاة) أى ولولم يكن مسجدا ع ش (وافضله) أى الذكر وقد جعله مقابلا للقراءة فلا يشمله فلا يفيد أن الصلاة على النبي ﷺ أفضل من سورة السكف والوجه أن الاشتغال بسورة السكف أفضل من الاشتغال بالصلاة عليه ﷺ لأن القرآن أفضل من غيره وقد اشتركا في طلب الاكثار منهما في هذا الوقت سم (قوله قبل الخطبة) متعلق يشتغل في حضوره (قوله وكذا إن لم يسمعها الخ) أى وكذا يسن أن يشتغل بذلك في حالة الخطبة إن لم يسمعها التحوي بعد (قوله كامر) أى في شرح ويسن الانصات (قوله الاخبار الخ) راجع لما في المتن و (قوله في ذلك) أى الاشتغال بما ذكر (قوله وإنما يكره) إلى قوله وقضيتها في المعنى وكذا في النهاية إلا قوله لم يجد غيرها وقوله وكذا إلى او كان المجلس (قوله وإنما يكره القراءة في الطريق الخ) ومثل ذلك القراءة في القهاوى والاسواق ع ش (قوله ان النهي الخ) أى صاحبها نهاية قول المتن (ولا يتخطى) ويكره التخطى أيضا في غير مواضع الصلاة من المتحدثات أى المباحة ونحوها واقتصارهم على مواضعها جرى على الغالب نهاية قال ع ش ومن التخطى المسكروه بالاولى ما جرت به العادة من التخطى لتفرقة الاجزاء او بتخير المسجد اوسقى الماء او السؤال لمن يقرأ في المسجد ما لم يرغب الحاضرون الذين يتخطاهم في ذلك ولا فلا كراهة أخذ ما يأتي في مسئلة تتخطى المعظم في النفوس ثم الكراهة في مسئلة السؤال من حيث التخطى اما السؤال بمجردة فينبغي ان

لكن بآنى أن الحج را كبا أفضل (قوله إلا بالسعي وقد أطاقه وجب) وكذا يجب السعي إذا لم يدرك الوقت في غيرها إلا به وبقي ما إذا لم يدرك جماعة بقية الصلوات إلا بالسعي وفي شرح الروض باب الجماعة بعد ان قرر انه يمشي بسكينة وإن خشي فوات تكبيرة الاحرام ما نصه اما لو خاف فوات الجماعة فقضية كلام الرافي وغيره أنه يسرع وبه صرح الفارقي بحثا وتبعه ابن أبي عصرون والمنقول خلافه فقد صرح به وعدد جماعة إلى ان قال ونقله في المجموع عن الاصحاب نعم لو ضاق الوقت وخشى فواته فليسرع الخ وذكر في شرح الارشاد الصغير ما نصه اما عند ضيقه فالاولى الاسراع بل يجب جهده على الوجه إذا لم يدركها إلا به وإن لم يلق به فيما يظن اه وكتب لمن سأله عن هذه العبارة ما نصه قوله بل يجب جهده الخ هو المعتمد عندى كجمع وإن سلم أن التجوهر على خلافه لانه هو الاتق بالاحتياط المبني عليه امر الجمعة ما يمكن قتامه وزعم ان الاسراع منهى عنه لا يجدى لان محل النهي في غير هذه الحالة اه (قوله إلا أن يفرق) قد يفرق بثبوت لاثنية السعي شرعا بالنسبة لكل أحد كما في العدو وبين الملبين في السعي وكفى الرمل في الطواف وكفى السكر والفرق في الجماد (قوله وافضله) أى الذكر وقد جعله مقابلا للقراءة فلا يشمله فلا يفيد أن الصلاة على النبي ﷺ أفضل من سورة السكف والوجه أن الاشتغال بسورة السكف أفضل من الاشتغال بالصلاة عليه ﷺ لأن القرآن أفضل من غيره وقد اشتركا في طلب الاكثار منهما في هذا الوقت (قوله في المتن ولا يتخطى) أى ولو من جهة العلوكا هو ظاهر بان امتدت خشبة فوق رؤسهم بحيث يتأذون بالمرور عليها

للامر به مع النهي عن السعي أى العدو رواه الشيخان ومن ثم كره وكذا في كل عبادة والمراد بقوله تعالى فاسعوا امضوا أو احضروا كما قرئ به شاذ انعم إن لم يدركها إلا بالسعي وقد أطاقه وجب أى وإن لم يلق به ويحتمل خلافه أخذاً من أن فقد بعض اللباس اللائق به عذر فيها إلا أن يفرق (وأن يشتغل في طريقه وحضوره) محل الصلاة (بقراءة أو ذكر) وأفضله الصلاة على النبي ﷺ قبل الخطبة وكذا إن لم يسمعها كما مر الاخبار المرغبة في ذلك وإنما تكره القراءة في الطريق أن النهي عنها (ولا يتخطى)

لا كراهة فيه بل هو سعي في الخير واعة عليه اه (قوله رقاب الناس) يؤخذ من التعبير بالرقاب ان المراد بالخطي ان يرفع رجله بحيث تحاذي في تحظيه اعل منسكب الجالس وعليه فما يقع من المرور بين الناس ليصل الى نحو الصف الاول ليس من الخطي بل من خرق الصفوف ان لم يكن ثم فرج في الصفوف يمشي فيها عشا لكن قضية اجلس فقد آذيت في حديث النبي ان المدار على الايذاء ولو بدق جنب الحاضر ونحوه وباتي عن سم ما يصرح به (قوله فيكره له الخ) ويحرم ان يقيم احدا ليجلس مكانه ولكن يقول تفسدوا او توسعوا الملازم به فان قام الجالس باختياره واجلس غيره فلا كراهة في جلوس في غيره واما هو فان انتقل الى مكان اقرب الى الامام لم يكره ولا كراهة ان لم يكن عذرا لان الايثار بالقرب مكروه بخلافه في حظوظ النفس فانه مطلوب لقوله تعالى ويؤثرون على انفسهم معنى زاد النهاية وفي الامداد مثله ولو اثر شخص احق بذلك المحل منه لسكونه قارنا او عالمي الامام ليعليه او يرد عليه اذا غلط فهل يكره ايضا او لا لسكونه لمصلحة عامة الاوجه الثاني اه قال عشا قوله مر ويحرم ان يقيم الخ اي حيث كانوا كلهم ينتظرون الصلاة كما هو الفرض اما ماجرت العادة به من اقامة الجالسين في موضع الصف من المصلين جماعة اذا حضرت جماعة بعدهم وارادوا فعلها فالظاهر انه لا كراهة ولا حرمة لان الجالس ثم مقصر باستمرار الجلوس المؤدى لتفويت الفضيلة على غيره اه (قوله ذلك) اي الخطي ولو من جهة العلو كما هو الظاهر بان امتدت خشبة فوق رؤسهم بحيث يتأذون بالمرور عليها القربان من رؤسهم مثلا سم (قوله كراهة شديدة) عبارة عن كراهة تنزيه كافي المجموع وان نقل عن النص حرمة واختاره في الروضة اه (قوله نعم للامام الخطي الخ) اي فلا يكره له الاضطراره اليه نهاية ومعنى (قوله اذا اذنوا له فيه الخ) عبارة عن المغني اذا اذن له القوم في الخطي ولا يكره لهم الاذن والرضا بادخالهم الضرر على انفسهم لكن يكره لهم من جهة اخري وهو ان الايثار بالقرب مكروه كما قاله ابن العباداه وفي البصري مانصه هل العلم برضاهم كاذنهم فيما ذكره الاقرب نعم اه اي اخذنا من مسئلة الخطي للعظيم (قوله نعم ان كان فيه ايثار الخ) لعل بترك الفرجة بين يديه له (قوله او كانوا نحو غيبه الخ) اي كتليذه قال المغني ولهذا يجوز ان يبعث عبده اي مثلا لياخذ له موضعا في الصف الاول فاذا حضر السيد تاخر العبد قاله ابن العباداه يجوز ان يبعث من يقعد له في مكان ليقوم عنه اذا جاءه ولو فرس لا حد ثوب او نحوه فلغيره تنجيته والصلاة مكانه حيث لم يكن به احدا للجلوس عليه بغير رضا صاحبه ولا يرفع يديه او غيرها لئلا يدخل في ضمانه زاد النهاية نعم ماجرت العادة به من فرش السجادات بالروضة الشريفة ونحوها من الفجر او طلوع الشمس قبل حضور اصحابها مع تاخرهم الى الخطبة وما يقاربها لا يبعد في كراهتها بل قد يقال بتحرره لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة عند غلبة الظن بحصول ضرر لمن تحاها وجلوس مكانها اقل عشا قوله مروى يجوز ان يبعث الخ اي فهو مباح وليس مكروها ولا خلاف الاولى بل لو قيل بندبه لسكونه وسيلة الى القرب من الامام مثلا لم يبعد وقوله مروى من يقعد له في مكان الخ ظاهر هو ان لم يرد المبعوث حضور الجمعة بل كان عزمه اذا حضر من بعثه انصرف هو من المسجد وهو ظاهر وقوله مروى بل قد يقال بتحرره معتمد عشا وفي الكردى على بافضل من فتح الجواد في احياء الموات مانصه والسابق الى محل من المسجد او غيره للصلاة او استماع حديث او عطاى او نحوه اما حق به فيها وفيما بعد ما حتى يفارقها وان كان خلف الامام وليس فيه اهلية الاستخلاف فان فارقه لغير عذر او لعذر لا يعود بطل حقه فان فارقه لعذر بنية العود اليه كقضاء حاجة وتجديد وضوء واجابة داع كان احق به وان اتسع الوقت ولم يترك نحو ازاره حتى يقضى صلاته او مجلسه الذي يستمع فيه نعم ان اقيمت واتصلت الصفوف فالوجه سد الصفوف مكانه ولا عبرة بفرش سجادة له قبل حضوره لغيره تنجيتها بما لا تدخل في ضمانه بان لم تنفصل على بعض اجزائه ويتجه في فرشها خلف المقام بمكة وفي الروضة المكرمة حرمة اذ الناس بها بون تنجيتها وان جازت وفي الجلوس خلف المقام لغير دعاء مطلوب وفي صلاة اكثر من سنة الطواف حرمتها ايضا ان كان وقت احتياج

لقربها من رؤسهم مثلا انتهى (قوله نعم للامام الخطي) اي بلا كراهة

رقاب الناس للنهي الصحيح
عنه فيكره لذلك كراهة
شديدة بل اختار في الروضة
حرمة وعليها كثيرون نعم
للإمام الخطي للنهي او
المحراب اذا لم يجد طريقا
سواه وكذا لغيره إذا
اذنوا له فيه لأحياء على
الأوجه نعم ان كان فيه
ايثار بقربة كره لهم او
كانوا نحو عبيده او
اولاده او كان الجالس

الناس للصلاة ثم اه (قوله في الطريق) خبر كان سم (قوله) وكان ممن لاتنعمق به الجمعة (الخ) عبارة النهاية والمغنى وشيخنا وسبق العبيد والصبيان وغير المستوطنين الى الجامع فانه يجب على السكاكين اذا حضروا التخطي لسباع الاركان اذا توقف سماع ذلك عليه اه قال ع ش بل يجب اقامتهم من مجالسهم اذا توقف ذلك عليه وبه يقيد قولهم اذا سبق الصبي الى الصف لا يقام منه اه (قوله) او وجد فرجة (الخ) عبارة النهاية والمغنى او وجد في الصفوف التي بين يديه فرجة لم يبلغها الا يتخطى رجل او رجلين فلا يكره له وان وجد غيرها لتقصير القوم باخلاء فرجة لكن يسن له عدم التخطي اذا وجد غير هافان زاد التخطي عليهم اى الرجلين ولو من صف واحد ورجاء ان يتقدموا الى الفرجة اذا اقيمت الصلاة كره لكثرة الاذى اى ورجاء سدها قال الرشيدى قوله ر ولو من صف واحد انظر ما صورة الزيادة في الصف الواحد قوله ر ورجاء ان يتقدموا الخ قضيته انه اذا لم يرج ذلك فلا كراهة فتنبه اه (قوله) لكن يكره ان يري داخل ولو وجد فرجة يتخطى في وضوءه لاصفا واحدا و اخرى يتخطى في وضوءه لاصفين فالوجه عدم كراهة التخطي للثانية لان تخطي الصفين ماذون فيه والوصول اليها اكمل سم وباتى عن الايعاب ما قد يخالفه (قوله) على صفين (الخ) التقييد بصف او صفين عبر به الشافعى وغير كثير ومنهم النووي في مجموعهم برجل او رجلين فالمراد كافي التوضيح وغيره اثنان مطلقا فقد يحصل تخطيهما من صف واحد ولا زحاما وزعم ان العبارتين سواء وانه لا بد من تخطي صفين ممنوع بل الوجه ما تقرروا وتعارض تخطي واحد واثنين فالواحد كراهه ظاهر لان الاذى فيه اخف منه فيهما ثم ان علم منهم ما من المساحة ما لم يعلمه منه أثرهما فيما يظهر ايعاب اه كرى غلى بافضل (قوله) او لم يرج انهم (الخ) فان لم يرج ذلك فلا كراهة وان كثرت الصفوف وكذلك اذا قامت الصلاة ولم يسدوها فيخرجها وان كثرت كرى غلى بافضل (قوله) الف موضعا اى او لم يالف ع ش (قوله) وقيد الاذرعى (الخ) اقره النهاية واعتمده المغنى وقال سم ومال اليه شيخنا ما نصه اقول يمكن بقاؤه على ظاهره لان العظيم ولو في الدنيا كالا مام ونوابه يتسامح الناس بتخطيه ولا يتأذون به اه (قوله) بمن ظهر صلاحه (الخ) ولو فرض تأذيم به احتمل الكراهة ايضا سم اى كراهه الظاهر من التعليل (قوله) وقضيتها اى العلة (ان محله) اى عدم الكراهة و (قوله) في تخطي الخ) خبر ان (قوله) وانه لا فرق الخ) اعتمده ع ش والبحير مى قول المتن (وان يترين) اى مر يد حضور الجمعة الذكروا اما المرأة اى ولو عجزوا اذا ارادت حضورها فيكره لها التطيب والزينة وفاخر الثياب نعم يستحب لها قطع الرائحة الكريهة ومثل المرأة فما ذكر الختني نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر قطع الرائحة الخ اى وان ظهر لما يزيل به ريح حيث لم يأت باله اه (قوله) وافضلها الى قوله ولو بان في حديث الخ في النهاية والمغنى (قوله) وافضلها الا بيض) اى ختى في العباء اى كفى سم ويسن ان تكون ثيابا جديدة اى كفى النهاية فان لم تكن جديدة سن ان تكون قريبة منها اى كفى ع ش والا كمل ان تكون ثيابا كلها بيضاء فان

في الطريق او كان ممن لاتنعمق به الجمعة والجاى ممن تنعمق به فيتخطى ليسمع او وجد فرجة بين يديه لتقصيرهم لكن يكره ان يزد على صفين او اثنين الا اذا لم يجد غيرها او لم يرج انهم يسدون عند القيام قال جمع ولا يكره المعظم الف موضعا وقيد الاذرعى بمن ظهر صلاحه ولا يته لتبرك الناس به وقضيتها ان محله في تخطي من يعرفونه وانه لا فرق حينئذ بين ان يتخطى لموضع الفه وغيره (وأن يترين باحسن ثيابا) للبحث على ذلك في الخبر الصحيح

(قوله الطريق) خبر كان (قوله) لكن يكره ان يزد على صفين) لو وجد فرجة يتخطى في وضوءه لاصفا واحدا و اخرى يتخطى في وضوءه لاصفين فالوجه عدم كراهة التخطي للثانية لان تخطي الصفين ماذون فيه والوصول اليها اكمل (قوله) وقيد الاذرعى الخ) اقول يمكن بقاؤه على ظاهره لان العظيم ولو في الدنيا كالا مام ونوابه يتسامح الناس بتخطيه ولا يتأذون به (قوله) وقيد الاذرعى بمن ظهر صلاحه الخ) ولو فرض تأذيم به احتمل الكراهة ايضا (قوله) وافضلها الا بيض) قال في شرح العباب واستثنى من ذلك الغزى ايام الشتاء والوحل وفيه نظر لانه يمكنه لبس ما بقى ثوبه الا بيضا فاذا وصل للجامع نزعه فان يتيسر له ذلك لم يبعد ان يكون خوفا تدنس ثوبه الا بيضا عذرا في عدم لبسه انتهى ما في شرح العباب بقى ما لو كان يوم الجمعة يوم عيد فهل يراعى الجمعة فيقدم الا بيضا والعيد فلا غلى او يراعى الجمعة وقت اقامتها فيقدم الا بيضا حينئذ والعيد في بقية اليوم فيقدم الاغلى فيها لكن قد يشكل على هذا الاخير ان قضية قوله في كل زمن انه ان روعيت الجمعة روعيت في جميع اليوم وقد يرجح رعاة العيد مطلقا ان الزينة فيها كدمنها في الجمعة ولهذا سن الغسل وغيره فيه لسكل احد وان لم يحضر فليتنامل انتهى

وأفضلها الأبيض في كل زمن حيث لا عذر على الأوجه للخبر الصحيح البسوا من ثيابكم البياض فانها من خير ثيابكم وكفونا فيها موتكم وبلى
 الأبيض ما صنع قبل نسجه ويكره ما صنع بعده لأنه صلى الله عليه وسلم لم يلبسه كذا ذكره جمع متقدمون واعتمده المتأخرون وفيه نظر فان إطلاق
 الصحابة للباسه صلى الله عليه وسلم المصنوع على اختلاف ألوانه يدل على أنه لا فرق وفي حديث اختلاف في ضعفه أنه صلى الله عليه وسلم أتى له بعد غسله بملحفة مصبوغة
 بالورس فالتحف بهم فقال رواه قيس بن سعد رضي الله عنهم وأكأنظر أرا الورس على عكته (٤٧٥) وهذا ظاهر في أنها مصنوعة بعد

النسج بل يأتي قبيل العيد أنه
صلى الله عليه وسلم كان يصنع ثيابه
 بالورس حتى عمامته وهذا
 صريح فيما ذكرته (وطيب)
 لغير صاتم على الأوجه لما في
 الخبر الصحيح ان الجمع بين
 الغسل وليس الأحسن
 والطيب والانصا وتترك
 التخطي يكفر ما بين الجمعتين
 ويسن للخطيب أن يبالغ في
 حسن الهيئة وفي موضع من
 الاحياء يكره له لبس السواد
 أي هو خلاف الأولى
 وتبعه ابن عبد السلام فقال
 إدامة لبسه بدعة لكن قضية
 تعبيره بالادامة انه لا بدعة
 في غيرها ويؤيده ما يأتي
 وقول الماوردي ينبغي لبسه
 يحمل على زمنه من منع
 العباسيين الخطباء إلا به
 مستندين فيه لما رواه ابن
 عدي وأبو نعيم والبيهقي
 عن جدهم عبدالله بن عباس
 رضي الله عنهما قال مررت
 بالنبي صلى الله عليه وسلم وإذا معه
 جبريل وأنا أظنه دحية
 الكلبي فقال جبريل للنبي
صلى الله عليه وسلم انه أوضغ الثياب
 وان ولده يلبسون السواد

لم يكن كلفا فاعلاها و يطلب ذلك حتى في غير يوم الجمعة نعم المعتبر أي كافي سم وغش في العيد الاغلى في الثمن لانه
 يوم زينة حتى لو كان يوم الجمعة يوم عيد راعى يوم العيد في جميع نهاره على المعتمد شيخنا (قوله في كل زمن الخ)
 وقد بعض المتأخرين فضيلة البياض بغير أيام الشتاء والوحل وهو ظاهر حيث خشى تلونها نهاية ويوافقه
 قول الشارح في التحفة حيث لا عذر على الأوجه اه ونظر فيه في الامداد بانه يمكنه حمله معه إلى المسجد ثم
 يلبسه فيه اه وقال في الابعاب فان لم تيسر له ذلك أي نحو لبس ما بقي ثوبه الأبيض في الطريق ثم نزعته في الجامع
 لم يبعد ان يكون خوف تدنس ثوبه الأبيض عذرا في عدم لبسه اه وبه يجمع بين الخلاف في ذلك كرهى على
 بالفضل (قوله فانها من خير ثيابكم الخ) التبعض فيه لا ينافي انها الخير على الإطلاق لجواز تفاوت افراد الخير
 سم (قوله وفيه بظراخ) عبارة النهاية والمغنى لكن سيأتي فيما يجوز لبسه أنه لا يكره لبس مصبوغ بغير
 الزعفران والمصفر اه أي سواء اصبح قبل النسخ ام بعده قال غش قوله مر انه لا يكره الخ معتمداه عبارة
 سم قال شيخنا الشهاب الراملي المعتمد عدم الكراهة وهو الموافق لقول الاصحاب في باب اللباس لا يكره من
 المصبوغ إلا المزعز والمصفر على ما فيه اه وما اعتمده موافقا لما اختاره شيخنا الشارح اه وعبارة شيخنا
 بخلاف ما صنع بعده فلبسه خلاف الأولى على المعتمد وقيل بكراهته اه (قوله على انه لا فرق) أي في عدم
 الكراهة وهو المعتمد حلي (قوله وبان في حديث الخ) عطف على قوله فان اطلاق الخ قالبا بمعنى اللام ولو
 حذفه كان اخصروا وولى (قوله على عكته) أي معاطف بطنه (قوله وهذا) أي الحديث (قوله فيما ذكرته)
 أي من عدم الفرق قول المتن (وطيب) وأفضله وهو المسك آكد شرح بأفضل عبارة ابن قاسم الغزي
 والتطيب باحسن ما جدمه اه قال شيخنا واولاه المسك اه (قوله لغير صاتم) أي ولغير امرأة كما مروا وغير
 محرم كما يأتي (قوله يكفر ما بين الجمعتين) هذا يقتضى ان تكفير ما ذكره مشروط بما ذكر في الحديث وقضية
 الحديث السابق في شرح ما شيا خلافة فعل ما هنا بيان الاكمل غش (قوله في حسن الهيئة) أي والعمة
 والارتداء نهاية ومعنى (قوله وفي موضع الخ) عبارة المغنى والنهاية وترك لبس السواد للامام اولى من لبسه
 الا ان خشى فتنة تترتب على تركه من سلطان او غيره اه (قوله إدامة لبسه بدعة) أي لكل احد أي على
 الراس وغيره ومحلها ما لم يكن فيه غرض كتحمله الوسخ عش (قوله لا غيرها) أي الادامة (قوله ما يأتي) أي
 أنفا في السؤال والجواب (قوله وقول الماوردي الخ) جواب سؤال الظاهر البيان (قوله عن جدهم) أي جد
 الخلفاء العباسيين و (قوله عبدالله) يدل من جدهم (قوله انه) أي الثوب الاسود و (قوله وان ولده) أي ولد
 عبدالله بن عباس رضي الله تعالى عنها (قوله فان قلت صح الخ) أي فقتضى هذا ان لبس الاسود (قوله وانه
 خطب الناس الخ) أي يوم دخوله مكة (قوله وفيه) أي في لبسه السواد وفي يوم الجمعة وقت الفتح قاله السكردى
 وانظر تقييده اللبس بيوم الجمعة من اين اخذه بل يرد قول الشارح على انه ليس فيها الخ (قوله وفي العبد الخ)
 عطف على قوله في نحو الحرب الخ (قوله من يديه) إلى قوله حتى تبدو في النهاية وإلى قوله والذي في معنى
 الحنابلة في حاشية شيخنا على الغزي (لا احدهما) أي لازالته من يد واحدة ورجل واحدة واما الاختصار

(قوله وأفضلها الأبيض) الأفضل في العمامة أيضا البياض كما هو ظاهر (قوله فانها من خير ثيابكم) التبعض
 فيه لا ينافي انها الخير على الإطلاق لجواز تفاوت افراد الخير (قوله ويكره ما صنع بعده الخ) قال شيخنا

فان قلت صح أنه صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعليه عمامة سوداء وأنه خطب الناس وعليه عمامة سوداء وفي رواية دخل مكة يوم الفتح
 وعليه شقة سوداء وفي أخرى غنداب عندي كان له عمامة سوداء بلبسها في العيدين وير خيها خلفه وفي أخرى الطبراني انه عمم عليها بغمامة سوداء
 وارسله إلى خيبر ونقل لبس السواد عن كثير من الصحابة والتابعين قلت هذه كلها وقائع فعلية محتملة فقدم القول وهو الامر
 بلبس البياض عليها على أنه ليس فيها لبسه يوم الجمعة بل في نحو الحرب لانه أرهب وفيه يوم الفتح الاشارة إلى ان ملته لا تتغير
 إذ كل لون غيره بقبل التغير وفي العيد لأن الرفع فيه أفضل من البياض كما يأتي (ولإزالة الظفر) من يديه ورجليه لأحدهما

فيكره كلبس نحو نعل او خف واحدة لغير عذر وشعر نحو لبطه وعائنه لغير مريد التضحية في عشر الحجة وذلك للاتباع وراه الزار وقص شاربه حتى تبدو حمرة الشفة وهو المراد بالاحفاء المأمور به في خبر الصديقين ويكره استئصاله وحلقه ونوزع في الحلق بصحة وروده ولذا ذهب اليه الأئمة الثلاثة علي ما قيل والذي في معنى (٤٧٦) الحنا بلة انه مخير بينه وبين القص ونقل الطحاوي عن مذهب أبي حنيفة وصاحبيه وزفر

أن إحفاءه أفضل من قصه فان قلت ماجز ابننا عن صحة خبر الحلق قلت هي واقعة فعلية محتملة انه ^{صلى الله عليه وسلم} كان يقص ما يمكن قصه ويحلق ما لا يتيسر قصه من معاطفه التي يعسر قصها فان قلت فهل نقول بذلك قلت قد أشار اليه بعض التأخرين وله وجه ظاهر إذ به يجتمع الحديثان على قواعدهما فليتعين لأن الجمع بينهما ما أمكن واجب وحلق الرأس مباح الا ان تأذى ببقائه شعره أو شق عليه تعهده فيندب وخبر من حلق رأسه أربعين مرة في أربعين أربعم صار فقها لا أصل له والمعتمد في كيفية تقليم اليدين أن يبدأ بمسحجة يمينه إلى خنصرها ثم إبهامها ثم خنصر يسارها إلى إبهامها على التوالي والرجلين أن يبدأ بخنصر اليمنى إلى خنصر اليسرى على التوالي وخبر من قص أظفاره بخلاف لم ير في عينيه ومدا قال الحافظ الشيخاوى هو في كلام غير واحد ولم أجده واثره الحافظ الدمياطى عن بعض مشايخه ونص أحد

علي الدين دون الرجلين وبالعكس فلا كراهة فيه فما يظهر بصري وشيخنا (قوله فيكره) أي الاقتصار على أحدهما شيخنا (قوله كلبس نحو نعل الخ) أي كقفازة واحدة (قوله وشعر الخ) عطف على الظفر (قوله نحو لبطه الخ) انظر ما المراد بنحوهما عبارة النهاية والمغني والشعر فينبت لبطه ويقص شاربه ويحلق عاتيه ويقوم مقام حلقها قصها أو تنفها اما المرأة فتتف عاتيتها بل بتعين عليها إزالتها عند امر الزوج لحابه اه زاد المغني في الاصح فان تفاحش وجب قطعها والعانة الشعر الثابت حوالى ذكر الرجل وقبل المرأة وقيل ما حول الدبر قال المصنف والاولى حلق الجميع اه قال ع ش قوله مر بل بتعين عليها الخ أي حيث لم يترتب على إزالتهما ضرر بمخالفة العادة في فعلها اه (قوله لغير مريد التضحية الخ) أي ولغير محرم لحمة ذلك في حقه ولكراهته في حق مريد التضحية كما يأتي شيخنا (قوله وقص شاربه الخ) والتوقيت في إزالة الشعر والظفر بالطول ويختلف باختلاف الأشخاص والاحوال ويسن دفن ما ينزله من شعر وظفر ودم مغني ونهاية وشيخنا زاد الاول وعن انس انه قال اقتلنا في إزالة ذلك انه لا يترك أكثر من أربعين ليلة وزاد الاخير ان وما قاله في الانوار من انه يستحب قلم الاظفار في كل عشرة أيام وحلق العانة كل أربعين يوما جرى على الغالب اه قال ع ش قوله من شعر قد يشمل شعر العورة وليس مراد بل الواجب ستره عن الاعين وهل يحرم القاء ذلك في النجاسة كالأخيلية او لا فيه نظر وظاهر اطلاقه سن الدفن الثاني فليراجع ثم لو لم يفعله صاحب الشعر أي مثلا ينبغي لغيره من ينأ او غيره فعليه طلب ستره عن الاعين في حد ذاته واحترامه ومن ثم يجرم استعماله فيما يتفجع به كشعر انا ثمه واتخاذ خيط منه او نحو ذلك اه (قوله استئصاله) أي الشارب (قوله في الحلق) أي في كراهته و (قوله اليه) إلى اختيار الحلق (قوله ان احفاءه) أي حلق الشارب (قوله قلت هي) أي واقعة الحلق (قوله واقعة الخ) ما المانع ان يحمل انه فعله احيانا لبيان الجواز سم (قوله بذلك) أي بقص ما يسهل قصه وحلق غيره (قوله اليه) أي القول بذلك (قوله وحلق الرأس مباح) ولذلك قال المتولى ويترنن الذكر بحلق رأسه ان جرت عادته بذلك قال بعضهم وكذا لو لم تجر عادته بذلك وكان برأسه زهومة لا تزول إلا بالحلق مغني (الان تأذى الخ) أي والا في نسك او مولود في سابع ولادته وكافر اسلم نهاية ومغني (قوله ان تأذى ببقائه شعره الخ) أي او صار تركه مختلا بالمرءة كافي من منافيتدب حلقه وينبغي له إذا اراد الجمع بين الحلق والغسل يوم الجمعة أي مثلا ان يؤخر الحلق عن الغسل إذا كان عليه جنابة ليزيل الغسل أثرها عن الشعر ع ش (قوله أو شق عليه الخ) أي او كان برأسه زهومة لا تزول إلا بالحلق او جرت عادته بالحلق كما تقدم عن المغني عبارة البصري قوله أو شق عليه تعهده فيندب بل لا يعد وجوبه ان غاب على ظنه حصول التأذى اه (قوله والمعتمد الخ) اعتمده شيخنا وهو الظاهر من كلام النهاية كانه عليه ع ش (قوله والرجلين) أي وفي كيفية تقليمهما (قوله بخلاف الخ) وفسره ابو عبدالله بن بطه بان يبدأ بخنصر اليمنى ثم الوسطى ثم الإبهام ثم البنصر ثم المسبحة ثم إبهام اليسرى ثم الوسطى ثم الخنصر ثم السبابة ثم البنصر نهاية (قوله هو) أي الخبر المذكور و (قوله لم أجده) أي يمكن و (قوله وأثره) أي نقله شيخنا (قوله انتهى) أي مقول الحافظ السخاوى (قوله في ذلك) أي في كيفية التقليم (قوله به) أي بمحل القلم و (قوله قبله) أي الغسل (قوله فعل ذلك) أي القلم (قوله وبكرة الجمعة) أي او يوم الاثنين دون بقية الايام شيخنا (قوله قيل بل في حديث الخ) وينبغي ان محله ما لم يحصل منه تشوبه وإلا فيندب قصه ع ش (قوله والريح الكريه) أي كالصناب فبزيلة الرمل المعتمد عدم الكراهة وهو الموافق لقول الاصحاب في باب اللباس لا يكره من المصبوغ إلا المرعفر والمعصفر على ما فيه وما اعتمده موافق لما اختاره شيخنا الشارح (قلت هي واقعة فعلية محتملة الخ) ما المانع

على استحبابه اه وكذا ما لم يثبت خبر فروق الله هو مكروه على السنة الناس في ذلك وأيامه أشعار منسوبة لبعض الأئمة وكلها بالما زور وكذب وينبغي الدار بغسل محل القلم لان الحلق به قبله يخشى منه البرص ويسن فعل ذلك يوم الخميس أو بكرة يوم الجمعة لورود كل وكراهة المحب الطبري تنف الانف قال بل يقصه لحديث فيه قيل بل في حديث ان في بقائه امانا من الجذام (والريح) الكريه ونحوه كالوسخ لئلا يؤذى

بالماء وغيره قال امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه من نظف ثوبه قل همه ومن طاب ريحه زاد عقله نهاية
ومعنى قال شيخنا قوله كالصنمان هو ربح كربه يكون تحت الابط ودخل بالكاف بخرو ونحوه وقوله وغيره
اي كالمركب الذهبي والطين والليمون ونحوها بان يطبخ ذلك موضعه في الحمام اه (قوله وهذه) الى قوله
كما يستهاف المغني الا قوله فيه رد الى المتن والى قول المتن ويحرم في النهاية الا قوله ذلك وقوله لما جاء الى المتن
وقوله كما يستهاف اليه ويؤخذ (قوله وهذه الخ) اي التزين وما بعده (قوله لسلك من اراد الحضور الخ) اي وهو
مباح كما تقدم قول المتن (وان يقرأ الكهف الخ) وقرأتها مع التدبر افضل من قراتها بدون تدبر خلافا لما
توهم من تساويهما سم (قوله فيه رد الخ) اي في الاقتصار على الكهف بدون لفظ سورة (قوله فذكره
ذلك الخ) اي كرهه في جميع القرآن ان يذكر اسم السورة من غير اضافة لفظ سورة اليه عثر (قوله والافضل
اولهما الخ) عبارة النهاية وقرأتها نهارا اكدوا ولاها بعد الصبح الخ اه وعبارة المغني والظاهر كما قال
الاذرعي ان المبادرة الى قراتها اول النهار اولى مسارعة الخ وقبل قبل طلوع الشمس وقبل بعد العصر
وفي الشامل الصغير عند الرواح الى الجامع اه (قوله وان يكثر منها الخ) واقل الاكثر ثلاثة عشر (قوله
ان الاول) اي من قراها يوم الجمعة نهاية (قوله يضئ له من النور الخ) هل وان لم يقرأها في الجمعة الاخرى او
بشرطها سم على المنهج والاول هو الظاهر لان كل جمعة ثواب القراءة فيها متعلق بما بينها وبين الاخرى فلا
ارتباط لواحدة من الجمع بغيرها عثر (قوله ان الثاني) اي من قراها في ليلتها نهاية (قوله ما بينه وبين البيت
العتيق) يحتمل انه على ظاهره فيسكون نورا لا بعدا كثر من نور الاقرب لان الله يفعل ما يشاء ويحكم
ما يريد ويحتمل أن نور الاقرب وإن كان أقل مسافة يساوي نور الابعد أو يزيد عليه وإن كان أطول
مسافة قسم على حجج (فائدة) قال السيوطي كيفية صلاة ليلة الجمعة لحفظ القرآن اربع ركعات يقرأ فيها
يس والم تنزيل والدخان وتبارك فاذا فرغ حمدوا وحسن الثناء وصلى على محمد وسانا الانبياء واستغفر
للمؤمنين والمؤمنات ثم اللهم ارحمني ببرك المعاصي ابداما بقيتني وارحمني ان تكلف ما لا يعنيني وارزقني
حسن النظر فيما يرضيك عنى اللهم بديع السموات والارض ذا الجلال والاکرام والقوة التي لا ترام اسالك
يا الله يا رحمن بجلالك ونور وجهك أن تلزم قلبي حفظ كتابك كما علمتني وارزقني أن أتله على النحو الذي
يرضيك عنى اللهم بديع السموات والارض ذا الجلال والاکرام والعزة التي لا ترام اسالك يا رحمن بجلالك
ونور وجهك أن تتورك بكتابتك بصري وان تطلق به لسانى وان تفرج به عن قلبي وان تشرح به صدرى وان
تشغل به بدنى فانه لا يعنيني على الحق غيرك ولا يؤتيني الا انت ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه
وظاهره انه لا يكرر الدعاء ولو قيل به لكان حسنا وقوله واستغفر للمؤمنين والمؤمنات اي كان يقول
استغفر الله لى وللمؤمنين والمؤمنات عثر وقوله حكاية عن سم أو يزيد عليه لا يظهر وجهه (قوله
وحكمة ذلك) اي تخصيص الكهف بالقراءة في يوم الجمعة وليلتها قول المتن (ويكثر الدعاء الخ) وتستحب
كثرة الصدقة وفعل الخير في يومها وليلتها مغنى وشيخنا (رجاء ان يصادف ساعة الاجابة الخ) اعلم ان وقت
الخطبة يختلف باختلاف اوقات البلدان بل في البلدة الواحدة إذ يتقدم الخطيب في بعض الجمع ويتأخر في
بعض فالظاهر ان ساعة الاجابة في حق اهل كل محل من جلوس خطيبه الى اخر الصلاة ويحتمل انها مبهمة
بعد الزوال فقد يصادفها اهل محل ولا يصادفها اهل محل آخر يتقدم أو تأخر وسئل البلقيني كيف يستحب
الدعاء في حال الخطبة وهو ما مور بالانصات فاجاب بانه ليس من شرط الدعاء التلطف بل استحضر ذلك بالقلب
كاف في ذلك وقال الحلي في منهاجه وهذا إما ان يكون إذا جالس الامام قبل ان يفتتح الخطبة وإما ان

ان يحمل على انه فعله أحيانا للبيان الجواز (قوله في المتن يومها وليلتها) قال في شرح الروض قال يعنى الاذرعي
وقراتها نهارا اكد اه شرح ام وقرأتها مع التدبر افضل من قراتها بدون تدبر خلافا لما توهم من
تساويهما (قوله ما بينه وبين البيت العتيق) يحتمل انه على ظاهره فيسكون نور الابعدا كثر من نور الاقرب
لان الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ويحتمل ان نور الاقرب وإن كان أقل مسافة يساوي نور الابعدا

وهذه كلها لا تختص بالجمعة
بل تسن لكل من أراد
الحضور عندنا لئلا يشك
فيها أكد (قلت وأن يقرأ
الكهف) فيه رد على من شذ
فكره ذكر ذلك من غير
سورة (يومها وليلتها)
والافضل أولهما مبادرة
للخير وحذر من الاهمال
وأن يكثر منها فهما للخبر
الصحيح ان الاول يضئ له
من النور ما بين الجمعتين
ولخير الدارمى أن الثاني
يضئ له من النور ما بينه
وبين البيت العتيق وحكمة
ذلك أن فيها ذكر القيامة
وأهلها ومقدماتها وهي
تقوم يوم الجمعة كافي مسلم
ولشبهها في اجتماع الخلق
فيها (ويكثر الدعاء في يومها
رجاء ان يصادف ساعة
الاجابة وهي لحظة لطيفة
وأرجاها

خطبته وأما بين الخطبة والصلاة وأما في الصلاة بعد التشهد قال الناشري وهذا يخالف قول البلقيني وهو
 اظهر نهاية قال عث قوله مر كاف في ذلك ثم هو وإن كان كافيا في الدعاء لا يعد كلاما فلا تبطل الصلاة
 باستحضار دعاء محرم أو مشتمل على خطاب بل ولا يثاب عليه ثواب الذكرو قوله مر وهو اظهر اى بما
 ذكره البلقيني فانه لا يخلو عن نظر لما في اشتغاله بالدعاء بالقباب من الاعراض عن الخطيب غير انه اذا بنى على
 كلام الحلبي جاز ان يكون وقت الاجابة وقت الخطبة او وقت صلاة الجمعة لا يصادفها إذ لم يدع فيه اعرش
 وفي سم بعد ذكر السؤال والجواب المذكورين عن الايعاب مانصه وحاصل السؤال ان طاب اكثار الدعاء
 رجاء ان يصادف ساعة الاجابة مع تفسيرها بما ذكره من طاب الدعاء حال الخطبة مع انه يتنافى الانصتات
 المأمور به وحاصل الجواب التزام طلب الدعاء حال الخطبة لما ذكره من منع المناقاة المذكورة وقد يقال ليس
 المقصود من الانصتات الاملاحة معنى الخطبة والاشتغال بالدعاء بالقباب بما يفوت ذلك اهـ (قوله من
 حين يجلس الخطيب الخ) المراد بذلك عدم خروجهما عن هذا الوقت لانها مستغرقة له لانها لحظة لطيفة نهاية
 ومعنى (قوله بنظير المختار في ليلة القدر الخ) قاله في المجموع وعلمه عنده من حيث الدليل ولا فالامتداد أنها تلزم
 ليلة بعينها عث (قوله انها تنتقل) قال ابن يونس الطريق في ادراك ساعة الاجابة اذا قلنا انها تنتقل ان
 تقوم جماعة يوم الجمعة فيجىء كل واحد منهم ساعة ويدعو بعضهم لبعض معنى (قوله وفي ليلتها) خطف على
 قوله في يومها (قوله وانه استحبها فيها) ويسن ان لا يصل صلاة الجمعة بصلاة اخرى ولو ستمها بل يفصل بينهما
 بنحو تحوله وكلام الخبر فيه رواه مسلم ويكره تشديد الاصابع والعبث حال الذهاب واصلاة وإن لم تكن جمعة
 وانتظارها ومن جلس بطريق أو محل الامام أمرأى ندبا بالقيام وكذا من استقبل وجوه الناس والمكان
 ضيق بخلاف الواسع نهاية ومعنى قال عث قوله مر وانتظارها اى حيث جلس ينتظر الصلاة فاذا جلس
 في المسجد لا للصلاة بل لغيرها كحضور درس او كتابة فلا يكره ذلك في حقه واما ان انتظرهما معا فينبغي
 الكراهة لانه يصدق عليه انه ينتظر الصلاة اهـ قول المتن (والصلاة على رسول الله ﷺ) اى يكسرها
 قال ابو طالب المكي واقل ذلك ثلثا ثمرة وروى الدارقطني عن ابن هريرة رضى الله عنه ان النبي ﷺ
 قال من صلى علي يوم الجمعة ثمانين مرة غفر له ذنوب ثمانين سنة قيل يارسول الله كيف الصلاة عليك
 قال تقول اللهم صل على محمد عبدك ونيك ورسولك النبي الامي وتعدو واحدة قال الشيخ ابو عبد الله
 النعماني انه حديث حسن (فانده) قال الاصمعياني رايت النبي ﷺ في المنام فقلت له يارسول الله
 محمد بن ادريس الشافعي ابن عمك هل خصصته بشي قال نعم سألت ربي عز وجل ان لا يحاسبه قلت
 بماذا يارسول الله قال كان يصلي على صلاة لم يصل على مثلها قلت وماتك الصلاة يارسول الله قال كان
 يقول اللهم صل على محمد كلما ذكره الذاكرون وصل على محمد وعلى آل محمد كلما غفل عن ذكره الغافلون
 اهـ معنى عبارة عث لم يتعرض اى الرملى كابن حجاج لصيغة الصلاة على النبي ﷺ وينبغي ان تحصل
 باى صيغة كانت ومعلوم ان افضل الصبح الصيغة الابراهيمية ثم رايت في فتاوى ابن حجر الحديثية
 نقلا عن ابن الهمام مانصه ان افضل الصبح من الكيفيات الواردة في الصلاة عليه اللهم صل ابدا افضل
 صلواتك على سيدنا عبدك ونيك ورسولك محمد واله وسلم عليه تسليما كثيرا وزده تشريفا وتكراما وانزله
 المنزل المقرب عندك يوم القيامة اهـ واقله ثلثا بالليل ومثله بالنهار ثم رايت في السخاوى مانصه

من حين يجلس الخطيب
 على المنبر إلى فراغ الصلاة كما
 مر وفي اخبار أنها في غير
 ذلك ويجمع بينها بنظير
 المختار في ليلة القدر انها
 تنتقل وفي ليلتها لما جاء عن
 الشافعي رضى الله عنه انه
 بلغه أن الدعاء يستجاب فيها
 وانه استحب فيها (والصلاة
 على رسول الله ﷺ) في
 يومها وليلتها للاخبار
 الصحيحة الامرة بذلك
 والناسة على ما فيه من عظيم
 الفضل والثواب كما بيثتها
 في كتابي الدر المنضود في
 الصلاة والسلام على صاحب
 المقام المحمود

يزيد عليه وإن كان أطول مسافة (قوله من حين يجلس الخطيب الخ) لا يخفى أن من حين جلوس الخطيب
 إلى فراغ الصلاة يتفاوت باختلاف الخطباء إذ يتقدم بعضهم ويتأخر بعضهم بل يتفاوت في حق الخطيب
 الواحد إذ قد يتقدم في بعض الجمع ويتأخر في بعض فهل تلك الساعة متعددة فهي في حق كل خطيب ما بين
 جلوسه إلى آخر الصلاة وتختلف في حق الخطيب الواحد ايضا باعتبار تقدم جلوسه وتأخره فيه ونظر وظاهر
 الخبر التعدد ولا مانع منه ثم رايت الشارح سئل عن ذلك فاجاب بقوله لم يزل في نفسه ذلك منذ سنين حتى رايت
 الناشري نقل عن بعضهم انه قال يلزم على ذلك ان تكون ساعة الاجابة في حق جماعة وغيرها في حق اخرين

قوله أكثر وأمن الصلاة على قال أبو طالب المكي صاحب القوت أقل ذلك ثلثاً ثمرة قلت ولم أقف عن مستنده في ذلك ويحتمل أن يكون تلقى ذلك عن أحد من الصالحين أما بالتجارب أو بغيره أو يكون بمن يرى بان الكثرة أقل ما تحصل بثلاثمائة كما حكوا في المتواتر قولاً أن أقل ما يحصل بثلاثمائة وبضعة عشر ويكون هنا قد ألغى الكسر الزائد على المثني والعلم عند الله تعالى اه (قوله ويؤخذ منها) أي الأخبار (قوله أن الاكثر منها الخ) بل الاشتغال بها في ليلة الجمعة ويومها أفضل من الاشتغال بغيرها مما لم يرد فيه نص بخصوصه أما ما ورد فيه ذلك كقراءة السكف والتسبيح عقب الصلوات فلا اشتغال به أفضل ع (قوله أو قرآن) كان المراد به غير السكف سم أقول بل خرج السكف بقوله لم يرد الخ (قوله أي من لزمته الخ) أي ومن يعقد منه كإسقاط معنى (قول المتن ويحرم الخ) أي إلى الفراغ من الجمعة انتهى تجريد اه سم (قوله فإن قلت الخ) أقول هذا السؤال وجوابه المذكور كلاهما مبنى على غير أساس وهو توهم أن ذي لا تضاف إلا للكرة أخذاً من قولهم إنها لا تضاف إلا إلى اسم جنس ظاهر توهمان المراد باسم الجنس النكرة وليس كذلك بل المراد به ما يقابل الصفة قال الدماميني في شرح التسهيل فقد توهم بعضهم أن المراد باسم الجنس النكرة فاستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث أن تصل ذا رحك وغاب عنه مواضع في التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذو الطول ذو الجلال والاكرام انتهى سم (قوله وإضافتها) مبتدأ وخبره قوله بتقدير الخ (قوله بتقدير تشكيكه الخ) لا حاجة إلى ذلك لما صرح به في التسهيل وغيره من أنها قد تضاف إلى علم سما عا بل نقلوا أن الفراء يقيسه فتأمل سم (قول المتن التشاغل بالبيع) قال الروياني لو أراد ولي اليتيم بيع ماله وقت النداء للضرورة وثم من تلزمه الجمعة بذل دينار أو من لا تلزمه بذل نصف دينار وهو ثمن مثله احتمل أن يبيع من الثاني لثلايق وقع الأول في المعصية واحتمل أن يبيع من الأول

وهو غلط ظاهر وسكت عليه وفيه نظرو من ثم قال بعض المتأخرين ساعة الإجابة في حق كل خطيب وسامعيه ما بين أن يجلس إلى أن تنقضي الصلاة كما صرح في الحديث فلا تدخل للعقل في ذلك بعد صحة النقل انتهى قال الشارح في شرح العباب وقد سئل البلقيني كيف يدعو حال الخطبة وهو ما مور بالانصات فاجاب بأنه ليس من شروط الدعاء التلغظ بل استحضاره بقلبه كاف اه وحاصل السؤال أن طلب أكثر الدعاء جاء ان يصادف ساعة الإجابة مع تفسيرها بما ذكر يتضمن طلب الدعاء حال الخطبة مع أنه ينافي الانصات المأمور به وحاصل الجواب التزام طلب الدعاء حال الخطبة لما ذكر ومنع المناقاة المذكورة وقد يقال ليس المقصود من الانصات إلا ملاحظة معنى الخطبة والاشتغال بالدعاء بالقلب بما يفوت ذلك (قوله أو قرآن) كان المراد غير السكف (قوله في المتن ويحرم على ذي الجمعة الخ) أي إلى الفراغ من الجمعة اه تجريد قال في شرح العباب قال الروياني ولو أراد ولي اليتيم بيع ماله وقت النداء للضرورة وثم من تلزمه الجمعة بذل دينار أو من لا تلزمه بذل بعضه احتمل أن يبيع من الثاني لثلايق وقع الأول في الاثم واحتمل أن يبيع من الأول لأن الموجب وهو الولي

غير عاص والقول للطالب وهو عاص به ويحتمل أن يرخص له في القبول إذ لم يؤدله ترك الجمعة لنفع اليتيم ورخص للولي في الإيجاب للحاجة اه ويتجه أن محل التردد حيث كان ثمن مثله نصف دينار والذي يظهر ترجيحه أخذاً بما يأتي أن الاعانة على المعصية معصية أنه يلزم الولي من لا تلزمه ولا يقاس القابل بالبائع لأنه إنما جاز له ذلك للضرورة ولا ضرورة إلى إلحاق القابل به والزيادة التي بذلها غبطة لا ضرورة اه (قوله فإن قلت كيف أضاف ذي الخ) أقول هذا السؤال وجوابه المذكور كلاهما مبنى على غير أساس وهو توهم أن ذي لا تضاف إلا للكرة أخذاً من قولهم إنها لا تضاف إلا إلى اسم جنس ظاهر توهمان المراد باسم الجنس النكرة وليس كذلك بل المراد به ما يقابل الصفة قال الدماميني في شرح التسهيل فقد توهم بعض أن المراد باسم الجنس النكرة فاستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث أن تصل ذا رحك وغاب عنه مواضع في التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذو الطول ذو الجلال والاكرام اه (قوله بتقدير تشكيكه) لا حاجة إلى ذلك لما صرح به في التسهيل وغيره على أنها قد تضاف إلى علم سما عا بل نقلوا أن الفراء

ويؤخذ منها أن الاكثر منها أفضل منه بذكر أو قرآن لم يرد بخصوصه (ويحرم على ذي الجمعة) أي من لزمته فإن قلت كيف أضاف ذي بمعنى صاحب إلى معرفة قلت أل هذا ويصح أن تكون للجنس أو العهد الذهني وكل منهما في معنى النكرة كما هو مقرر في محله فصحت الإضافة لذلك وإضافتها للعلم في أنا الله ذو بكة بتقدير تشكيكه أيضاً نظير ما قاله الرضى في فرعون موسى وموسى بنى إسرائيل بالاضافة (التشاغل) عن السعى إليها (بالبيع)

او الشراء لغير ما يضطر اليه (وغیره) من (٤٨٠) كل العقود والصنائع وغيرهما من كل ما فيه شغل عن السعي اليها وان كان عبادة (بعد

الشروع في الاذان بين يدي الخطيب) لقوله تعالى اذ انودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع اي اتركوه والامر للوجوب فيحرم الفعل وقيس به كل شاغل ويحرم ايضا على من لم تلزمه مبايعه من تلزمه لا عاتقه له على المعصية وان قيل ان الاكثرين على الكراهة وخرج بالتشاغل فعل ذلك في الطريق اليها وهو ماش او المسجد وان كره فيه ويلحق به كما هو ظاهر كل محل يعلم وهو فيه وقت الشروع فيها ويتيسر له لحوقه وبالاذان المذكور الاذان الاول لانه حادث كما مر فلا يشمل النص نعم من يلزمه السعي قبل الوقت يحرم عليه التشاغل من حينئذ وبني الجمعة من تلزمه مع مثله فلا حرمة بل ولا كراهة مطلقا (فان باع) مثلاً (صح) لان النهي لمعنى خارج عن العقد (ويكره) التشاغل بالبيع وغيره لمن لزمته ومن يعقد معه (قبل الاذان) المذكور (بعد الزوال والله اعلم) لدخول الوقت فر بما فوت نعم ان لحش التأخير عنه كما في مكة لم يكره كما بحته السنوي للضرورة (فصل) فيما تدرك به الجمعة وما يجوز الاستخلاف فيه وما يجوز

لان الموجب وهو الوالى غير عاص والقبول للطالب وهو عاص ويحتمل ان يرخص له في القبول لاذالم يؤدى ترك الجمعة كما رخص للولى في الايجاب للحاجة انتهن والذي يتجه ترجيحه اخذا بما ياتى ان الاعانة على المعصية معصية انه يلزم للولى البيع من الثاني اى من لا تلزمه الجمعة ايعاب ونهاية واقره سم (قوله او الشراء) الى قوله ويلحق في النهاية والمغنى (قوله اغير ما يضطر اليه) عبارة للمغنى والاسنى قال الاذرعى وغيره ويستثنى من تحريم البيع ما لو احتاج الى ماء طهارته او ما يوارى عورته او ما يقوته عند الاضطرار اه وعبارة النهاية واستثنى الاذرعى وغيره شراء ماء طهره وسوترته المحتاج اليها وما دعت اليه حاجة الطفل او المريض الى شراء دواء او طعام او نحوهما فلا يعصى للولى ولا البائع اذا كانا يدركان الجمعة مع ذلك بل يجوز ذلك عند الضرورة وان فأت الجمعة في صور منها اطعام المضطرو بيعه ما ياكله ويبيع كف ميت خيف تغييره بالتأخير وفساده ونحو ذلك اه قال غ ش مر بل يجوز ذلك الخ هذا جواز بعد منع فيصدق بالوجوب اه (قوله من كل العقود) الاولى من سائر العقود (قوله وقيس به) اى البيع نهاية (قوله من كل شاغل الخ) أى عن شأنه أن يشغل نهاية وشرح بافضل قال غ ش هذا يشمل ما لو قطع بعدم فواتها ونقله سم على المنهج عن الشارح مر اه وتقدم عن الايعاب والنهية ما قد يفيد (قوله وان كان عبادة) اى ككتبة القرآن والعلم الشرعى فتحرم خارج المسجد وتكره فيه غ ش (قوله مبايعه الخ) اى ونحوها (قوله فعل ذلك) اى البيع ونحوه معنى (قوله وان كره فيه) اى في المسجد مطلقا فلا تنقيد الكراهة بهذا الوقت غ ش عبارة للمغنى لان المسجد ينزه عن ذلك اه (قوله ويلحق الخ) خلافا للنهية والامداد عبارتهما ولو كان منزله بباب المسجد او قريباً منه فهل يحرم عليه ذلك أو لا إذا تشاغل بالحاضر في المسجد كل محتمل وكلامهم الى الاول اقرب اه (قوله به) اى بالمسجد (قوله كما هو ظاهر) اى لا تنقضاء التفويت (قوله كل محل الخ) اى كان يكون منزله بباب المسجد او قريباً منه (قوله وهو فيه) اى والحال انه في هذا المحل (قوله وقت الخ) مفعول يعلم (قوله فيها) اى في الجمعة متعلق بالشروع (قوله ويتيسر له الخ) عطف على قوله يعلم الخ (قوله وبالاذان المذكور الخ) اى وخرج بالاذان الخ الاذان الاول (قوله لما مر) اى في شرح ثم يؤذن (قوله من حينئذ) اى من وقت لزوم السعي نهاية (قوله وبني الجمعة الخ) عطف على قوله بالتشاغل الخ (قوله مطلقاً) اى قبل الاذان وبعده (قوله لمعنى خارج الخ) اى فلم يمنع الصحة كاصلاة في الدار المغصوبة معنى زاد النهاية وبيع العنب لمن يعلم اتخاذه خيراً اه (قوله كما في مكة) اى في زمته واما في زمنا فلم يس فيها تأخير فاحش (قوله للضرورة) اى لتضرر الناس بتعطل مصالحهم في تلك المدة الطويلة

(فصل فيما تدرك به الجمعة) (قوله المتطهر الخ) اى بخلاف المحدث فانه لا يتحمل القراءة عن المأموم وكالحديث من به نجاسة خفية غ ش (قوله من ذلك) اى إدراك الجمعة والاستخلاف وفعل المرحوم رشيدى (قوله المحسوب) نعت سبى للامام ولم يبرز لا من اللبس ويحتمل انه صفة لركوع الثانية (قوله الا فيما ياتى) اى اتفاق قوله وبأدراك ركعة معه الخ (قوله واستمر الخ) عطف على ادراك ركوع الخ (قوله الى أن يسلم معه) خالفة النهاية والمغنى وشرح المنهج فاكفوا بالاستمرار الى فراغ السجدة الثانية كما ياتى (قوله وبهذا) اى بما يفيد قول المصنف فيصلى الخ من شرائط الاستمرار الى السلام (الاعتراض عليه الخ) اقره للمغنى عبارته تنبيه قول المحرر من أدرك مع الامام ركعة أدرك الجمعة أولى من قول المصنف من أدرك ركوع الثانية أدرك الجمعة لان عبارة المحرر تشمل ما وصلى مع الامام الركعة الاولى وفارقته في الثانية فان الجمعة

يقيسه فتأمل (قوله ويلحق به الخ) ذكر في شرح الارشاد مانصه ولو كان منزله بباب المسجد وقريباً فهل يحرم عليه ذلك أولا كلامهم الى الاول اميل وهل الاشتغال بالعبادة كالكتابة كالاشتغال بنحو البيع قضية كلامهم نعم اه ملخصاً (فصل فيما تدرك به الجمعة)

للرحوم وما يمتنع من ذلك (من أدرك ركوع) الركعة (الثانية) مع الامام المتطهر المحسوب له لا فيما ياتى تحصل واستمر معه الى أن يسلم كما أفاده قوله فيصلى بعد سلام الامام وبهذا يندفع الاعتراض عليه بأن قوله أصله أدرك مع الامام ركعة أحسن

على ان هذا فيه ايهام سلم منه المتن إذ قضيته الاكتفاء بادر الكركوع والسجدةتين فقط والمعتمد كما افاده كلام الشيخين واعتمده الأذرعى وغيره وان خالف فيه كثيرون وحلوا كلامهما على التمثيل دون التقييدوا استدلو ابنص الام وغيره (٤٨١) انه لا بد من استمراره معه الى السلام

والا كان فارق او بطلت صلاة الامام لم يدرك الجمعة وايد الغزى بما ياتى فى الخليفة انه لو ادرك ركوع الثانية وسجدتها لا يدرك الجمعة وهو استدلال محتمل وان امكن الفرق وكون الركعة تنتهى بالفراغ من السجدة الثانية إذا ما بعدها ليس منها كما هو واضح من كلامهم لا ينافى ذلك لان الاحتياط للجمعة يقتضى اعتبار تابع الثانية منها فيها لا تمييزا بخصوصيات عن غيرها كما علم مامر وياتى (ادرك الجمعة) حكما لا ثوبا كاملا (فصل فى بعد سلام الامام ركعة) جهر للخبر الصحيح من ادرك ركعة من الجمعة فيلصل اى يضم ففتح فتشديد اليها اخرى وفى رواية صحيحة من ادرك من صلاة الجمعة ركعة فقد ادرك الصلاة وتحصل الجمعة ايضا بادر الركعة اولى معه وان فارقة بعدها لما مران الجماعة لا تجب إلا فى الركعة الاولى وبادر الركعة معه وإن لم تكن اولى الامام ولا ثانيته بان قام لزائدة ولو عامدا كما بينته فى شرح الارشاد فى مبحث القدوة فقول اصل الروضة سموا تصوير بدليل انه قاسه على المحدث وهو تصح الصلاة خلفه وإن علم حدث نفسه فجاء جاهل

تحصل له بذلك ولا تشملها عبارة المصنف وعبارة المصنف توهم ان الركوع وحده كاف فيجوز لمن ادركه اخراج نفسه وإتمامها منفردا وليس مرادوا لذلك قلت واتم الركعة معه اى عطفا على قول المصنف ادرك الخ (قوله على ان هذا) اى قول اصله المذكور (قوله إذ قضيته الاكتفاء الخ) اعتمده الخطيب والجمال الرملى وسم وغيرهم وهو ظاهر الا سنى اشيع الاسلام كرى على باضل (قوله والمعتمد كما افاده كلام الشيخين الخ) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى وغيره وفاقا للمنصوص خلاف هذا المعتمد وهو ظاهر الاخبار وظاهر المعنى وعليه فالمعتمد فيما ايد به الغزى خلاف ما ذكره فيه وفاقا لما سياتى عن البغوى سم وقوله وغيره اى كانه اى والمعنى وشرح المنهج (قوله كلام الشيخين) اى قولهما فيصلى بعد سلام الامام (قوله واستدلو ابنص الام) اى ويدل له الحديث الاتى ايضا سم (قوله انه لا بد الخ) خبر قوله والمعتمد (قوله لم تدرك الخ) ببناء المفعول (قوله كان فارقة الخ) اى فى التشهد (قوله محتمل) بفتح الميم بقرينة ما بعده (قوله وإن امكن الفرق) لعله ما ياتى من ان المسبوق تابع والخليفة امام لا يمكن جعله تابعا لهم (قوله وكون الركعة الخ) جملة استثنائية (قوله لا ينافى ذلك) اى اشتراط استمرار الى السلام (قوله منها) اى من الثانية (قوله فيها) اى فى الجمعة وكل من الجارين متعلق بالا اعتبار و (قوله لا تمييزا الخ) متعلق بيقضى الخ (قوله مامر) اى من شروط الجمعة و (قوله ويأتى) اى فى الاستخلاف وكان الاولى وما ياتى قول المتن (ادرك الجمعة) اى بشرط بقاء العدد الى تمام الركعة فلو فارق القوم بعد الركعة الاولى ثم اقتدى به شخص وصلى معه ركعة لم تحصل له الجمعة لفقد شرط وجود الجماعة فى هذه الصورة كما قدمه فى الشرط ع وش و له فلو فارق القوم الخ اى سلبوا قبل الامام كفى سم وقوله شرط وجود الجماعة صوابه وجود العدد كفى سم ايضا ما يوافقه (قوله حكما) الى قوله وبادر الركعة معه فى النهاية (قوله حكما لا ثوبا كاملا) كذا فى النهاية وقال المعنى اى لم تفته اه ولعله احسن (قوله للخبر الصحيح الخ) لما كان فى المتن دعوتان اتى بدليلين الاولى للثانية والثانى الاولى كذا فى البجيرمى ويظهر ان الاول دليل للدعوتين معا ولذا قدمه (قوله فيلصل الخ) يمكن انه ضمن معنى الاضافة حتى تعدى الى اى مضاف اليها اخرى سم (قوله اى يضم ففتح الخ) لعله انما اقتصر عليه لكونه الرواية ولا فيجوز فيه فتح الياء وكسر الصاد وهو الظاهر من التعدية بحرف الجر فان صلى يتعدى بنفسه وكان ضمن معنى يضم ع ش (قوله وإن فارقة الخ) الواو هنا فى قوله الآتى وإن لم تكن الخ للحال (قوله فجاء جاهل الخ) عطف على قوله قام الخ (قوله وادرك الفاتحة) اى فلا بد هنا من ادراك الركعة معه بقرائتها ومن عدم علمه بزيادتها (قوله الى ان يسلم) لعله مبنى على ما تقدم له سم اى وتقدم ما فيه (قوله ويؤخذ منه) اى من القياس فى قوله فهو كمصل الخ (قوله انه لا بد هنا الخ) كان الاشارة الى ما إذا كان عامدا فى الزائدة سم اقول بل قضية القياس المتقدم ان المشار اليه القيام لازائدة مطلقا (قوله وفى هذه الاحوال) اى الثلاث (قوله ان يقتدى به) اى بمدرك ركعة من الجمعة فقط (قوله جاز الخ) ياتى عن

(قوله والمعتمد كما افاده كلام الشيخين) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله وغيره وفاقا للمنصوص خلاف هذا المعتمد وهو ظاهر الاخبار وظاهر المعنى وعليه فالمعتمد فيما ايد به الغزى خلاف ما ذكره فيه وفاقا لما سياتى عن البغوى سم (قوله واستدلو ابنص الام وغيره) اى ويدل عليه الحديث الآتى ايضا (قوله فيلصل) يمكن انه ضمن معنى الاضافة حتى تعدى الى اى مضاف اليها اخرى (قوله وإن علم حدث نفسه فجاء جاهل بحاله الخ) اى فلا بد هنا من ادراك الركعة معه بقرائتها ومن عدم علمه بزيادتها فقول لم يستمر معه الى ان يسلم لعله مبنى على ما تقدم له (قوله انه لا بد هنا الخ) كان الاشارة الى ما إذا كان عامدا فى الزائدة (قوله جاز كفى البيان الخ) إن قلت يشكل على الجواز هنا ما ياتى فى صلاة

(٦١) - (شروانى وابن قاسم) - (ثانى) بحاله واقتدى به وادرك الفاتحة ثم استمر معه إلى ان يشلم لانه ادرك مع الامام ركعة قبل سلام الامام فهو كمصل ادرك صلاة أصلية جمعة او غير ها خلف محدث ويؤخذ منه انه لا بد هنا من زيادة الامام على الاربعين وفى هذه الاحوال ظهروا اراد آخر ان يقتدى به فى ركعته الثانية ليدرك الجمعة جاز كفى البيان عن اى حامد وجرى عليه الرمى وابن كبن وغيرهما

النهاية والمعنى خلافه (قوله قال بعضهم وعليه لو أحرم الخ) نقله الزبائدي في شرح المحرر وأقره وخالف الجلال الرمقي فافتى بانقلابها ظهر أو قال القليوبي أن كانوا جاهلين وإلا لم ينعتقد أحرامهم من أصله وهو الوجه الوجيه بل وأوجه منه عدم انعقاد أحرامهم مطلقا فتأمل انتهى اهـ كرى على بافضل (قوله وعليه) أى على ما فى البيان (قوله حصلت الجمعة الخ) اعتمده سم كياتى عى (قوله أولئك) أى بأحمد ومن معه (قوله أنه لا يجوز الخ) وهو المعتمد عى (قوله انتهى) أى مقول بعضهم (قوله وفيه نظر) أى فى نزاع بعضهم (قوله وليس هنا فوات العدد فى الثانية) قد يقال بل فيه فوات العدد فى الأولى أيضا بخلاف المسبوق كما هو ظاهر (قوله بل العدد موجود الخ) (فرع) لو شك مدرك الركعة الثانية قبل سلام الإمام هل سجد معاهم لا يسجد واتمها الجمعة أو بعد سلام الإمام أتمها ظهر إلا أنه لم يدرك ركعة معه فلم أنه لو أتى بركعته الثانية وعلم فى تشهد ترك سجدة من الثانية سجد بها ثم تشهد وسجد للسجود وهو مدرك للجمعة وإن علم فيه تركها من الأولى أو شك فاته الجمعة وحصلت له ركعة من الظهر شرح بافضل ونهاية واسئوفى السكردى على الأولى قوله فاته الجمعة أى لأنه لم يدرك مع الإمام ركعة كاملة وقوله حصلت له من الظهر ركعة أى ملفقة من ركوع الركعة التى ادر كها مع الإمام وسجود الركعة الثانية التى تدار كها بعد سلام الإمام وتبين أن جلوسه للتعهد لم يصادف محله فيجب عليه القيام فوراً عند تذكره أو شك ما لو ادر ك الأولى مع الإمام وتذكر فى تشهد مع الإمام ترك سجدة من الأولى فانه يأتى بعد سلام الإمام بركعة ويكون مدرك للجمعة لأنه ادر ك ركعة كاملة مع الإمام ملفقة من ركوع الأولى وسجود الثانية اهـ (قوله أى الركوع) إلى قوله موافقة فى المعنى إلا قوله وأكده إلى المتن وإلى قوله ومرفق فى النهاية (قوله أى الركوع) أى ركوع الثانية (قوله من غير نية) أى كما يدل عليه تغييره بتمت نهاية (قوله لان الجمعة الخ) أى ولدفع ما يتوهم من لفظ الاتمام أنه يحسب له ما ادر كه ركعة عى (قوله قد تسمى ظهر الخ) قد ردان توهم ذلك لا يتأتى مع قوله فاته الجمعة سم قول المتن (والاصح أنه الخ) ومقابله ينوى الظهر أنها التى يعلمها وحل الخلاف فيمن علم حال الإمام والأبأن رآه قائما ولم يعلم هل هو معتدل أو فى القيام فينبى الجمعة جزما نهاية ومعنى قال عى والا قربان الأمر كذلك فبالأبأن الإمام قائما ولم يعلم من حاله شيئا هل هو يصل الجمعة أو الظهر فينبى الجمعة وجوباً لأن كان من تلزمه الجمعة ويخير بين ذلك وبين نية الظهر أن كان من تلزمه ثم انفق فى الأولى وكذا

الخوف قبيل قول المتن ويسن حمل السلاح فى هذه الأنواع من أنه لو كان الخوف فى بلد وحضرت صلاة الجمعة جاز أن يصلوها على هيئة صلاة ذات الرقاع بشرط منها أن يكون فى كل ركعة أربعون سمعوا الخطبة لكن لا يضر النقص فى الركعة الثانية اهـ وجه الاشكال أن بين ما هنا وما هناك منافاة لأن نية الجواز هنا أنه لا يشترط هناك أن يكون فى الركعة الثانية أربعون سمعوا الخطبة بل يجوز أن يكون أقل ولو واحداً وإن لم يسمع الخطبة ولا حاجة إلى اغتفار النقص عن الأربعين فى الثانية ونية ما هناك أنه لا بد هنا فى مقتضى الاخر أن يكون بعضاً من أربعين سمعوا الخطبة حتى لو لم يكن كذلك لا يصح اقتداؤه بالجمعة ولا يمكن حمل ما هناك على ما هنا لأن اغتفار النقص عن الأربعين صادق بكون المقتضى واحداً مثلاً لأنهم اشترطوا أن يكون المقتضى فى الثانية أربعين سمعوا الخطبة غابة الأمر أنه يغتفر نقصهم بعد الاقتداء وما هنا كالصريح فى أنه لا يشترط السماع ولا ما هنا على ما هناك لما ذكر من أن ما هنا كالصريح فى أنه لا يشترط السماع مع التصريح هناك باشتراطه اللهم إلا أن يتكففى لإخراج ما هنا عن ظاهره وحمله على اعتبار السماع المذكور فليتأمل قلت قوله أنه لا يجوز الاقتداء بالمسبوق المذكور وقد يؤيد الجواز أنه لو فارق القوم الإمام فى الركعة الثانية فاقضى مسبوق بالإمام أو بعض القوم فيها فإن لم يجز ذلك كان بعيداً جداً إذ لا فرق فى المعنى بين ذلك وبين الاقتداء فى الثانية دون مفارقة وإن جاز ذلك فلا فرق بين ذلك وبين اقتداء المسبوق المذكور إلا بكونه بعد سلام من عدم اقتضى به ولا اثر لذلك فى المعنى فليتأمل وقد يدفع ذلك بأن شرط أول الجمعة وقوعها فى جماعة أربعين وقد يقتضى هذا المنع فى الصورة المؤيد بها أيضاً فيجرح (قوله لان الجمعة قد تسمى

قال بعضهم وعليه لو أحرم خلف الثانى عند قيامه لثانيته آخر وخالف الثالث آخر وهكذا حصلت الجمعة للكل ونازع بعضهم أولئك بأن الذى اقتضاه كلام الشيخين وصرح به غيرهما أنه لا يجوز الاقتداء بالمسبوق المذكور اهـ وفيه نظر وليس هنا فوات العدد فى الثانية وإلا لم تصح للمسبوق نفسه بل العدد موجود حكماً لأن صلاته كمن اقتضى به وهكذا نابعة الأولى (وإن أدركه بعده) أى الركوع (فاته) الجمعة لمفهوم هذا الخبر (فيتم) صلاته عالماً كان أو جاهلاً (بعد سلامه) أى الإمام (ظهر أربعاً) من غير نية لفوات الجمعة وأكده بأربعاً لأن الجمعة قد تسمى ظهراً مقصورة (والاصح أنه) أى المدرك بعد الركوع

في الثانية ان نوى الجمعة أنه سلم من ركعتين سلم معهم وحسبت جمعة والاقام معهم وأتم الظهر لان نيته ان وجد ما يمنع من انعقادها جمعة وقعت ظهرا اه قول الماتن (ينوى الخ) ولو ادرك هذا المسبوق بعد صلاته الظهر جماعة يصلون الجمعة لزمه ان يصلها معهم نهاية (قوله وجوبا) اي كما هو مقتضى عبارة الروضة وهو المعتمد وعبارة الانوار ينوى الجمعة جواز او قال ابن المقرئ ندبا والجواز لا ينافي الوجوب والتدب يحتمل على من لم تلزمه الجمعة كالمسافر والعبد هكذا حمله شيخنا الشهاب الرمي مغنى ونهاية (موافقة للامام) اي امام الجمعة وان كان يصلي غيرهما فيشمل ما لو نوى الامام الظهر فينوي المأموم الجمعة خلفه وان ضاق الوقت فاندفع ما يقال ان التعليل قد يخرج هذه الصورة عرش (قوله ولان الياس) قضية العلة الاولى التي اقتصر عليها الشيخان دون الثانية انه ينوى في اقتدائه الجمعة وان علم ضيق الوقت بحيث لو فرض ان الامام تذكر ترك ركعتي بركة وعلم هو ذلك وادركها معه لا يمكنه الا تيان بالباقية فيه ولا مانع من ذلك لان الاصل ان كلا علة مستقلة ثم سالت مر عن ذلك فقال على البدنية ينوى الجمعة ولو ضاق الوقت كما ذكر نظرا لليلة الاولى انتهى سم اه عرش (قوله اذ قد يتذكر الخ) ومثل ذلك ما لو كان الامام يصلي ظهرا فقام للثالثة وانتظره القوم ليسلموا معه فاقتدى به مسبوق واتى بركة فينبغي حصول الجمعة لانه يصدق عليه انه ادرك الركعة الاولى في جماعة باربعين عرش (قوله ويعلم الخ) اي او يظن ظنا قويا عرش (قوله) فيدرك معه الجمعة اي وان امتنع على القوم متابعتة في تلك الركعة لعلمهم بتمام صلاتهم وذلك لانه ادرك ركعة من الجمعة في الجماعة مع وجود العدد في تلك الركعة لان القوم باقون في القدوة حكما نعم لو سلم القوم قبل فراغ الركعة اتجه فوات الجمعة عليه لانه لم يذكر ركعته الاولى منها مع وجود العدد المعتبر الاعلى ما تقدم عن البيان عن ابي حامد فيحتمل حصول الجمعة لاقتدائه في هذه الركعة بالامام المتخلف عن سلام القوم فهو كالمقتدى بالمسبوق سم على حجج والمعتمد في المقتدى بالمسبوق انه لا تنعقد جمعة فيكون المعتمد هنا عدم ادراكها عرش (قوله ولو بالنسبة الخ) راجع لقوله ولا في القيام الخ (قوله حملا الخ) علة المنفي (قوله) ومرا الخ) أي في شرح ومن لا جمعة عليه الخ (قوله بأن أخرج نفسه) فيه حمل الخروج من الجمعة أو غيرها على اعم من الخروج من امامتها والخروج من نفسها زيادة للفائدة وان كان المتبادر الثاني سم (قوله) بنحو تأخره) هذا قد يشمل مجردة الخروج منها ان قلنا يخرج بها حتى لو تقدم واحد بنحو تأخره او اشارة القوم عند مجرد النية صار خليفة وفيه نظر بل الوجه بقاء اقتدائهم به ونية الخروج من الامامة

(الخ) قد يراد ان توهم ذلك لا يتأتى مع قوله فائتة الجمعة (قوله وجوبا على المعتمد) وفي الانوار جواز او في الروض ندبا وجمع شيخنا الشهاب الرمي بين الاولين بحمل الجواز على ما اذا كانت الجمعة مستحبة او غير واجبة عليه كالمسافر والعبد والوجوب على ما اذا كانت لازمة له فاحرامها بها واجب وهو يحمل قول الروضة في اخر الباب الثاني من ان من لا عذر له لا يصح ظهره قبل سلام الامام اه ولو ادرك هذا المسبوق بعد صلاة الظهر جماعة يصلون الجمعة لزمه ان يصلها معهم شرح مر (قوله موافقة للامام ولان الياس الخ) قضية العلة الاولى التي اقتصر عليها الشيخان دون الثانية انه ينوى في اقتدائه الجمعة وان علم ضيق الوقت بحيث لو فرض ان الامام تذكر ترك ركعتي بركة وعلم هو ذلك وادركها معه لا يمكنه الا تيان بالباقية فيه (قوله) فيدرك معه الجمعة اي وان امتنع على القوم متابعتة في تلك الركعة لعلمهم بتمام صلاتهم وذلك لانه ادرك ركعة من الجمعة في الجماعة مع وجود العدد في تلك الركعة لان القوم باقون في القدوة حكما كما هو ظاهر خلافا لما توهمه طلبة من انتفاء العدد قد بر نعم لو سلم القوم قبل فراغ الركعة اتجه فوات الجمعة عليه لانه لم يذكر ركعته الاولى منها مع وجود العدد المعتبر الاعلى ما تقدم عن البيان عن ابي حامد فيحتمل حصول الجمعة لاقتدائه في هذه الركعة بالامام المتخلف عن سلام القوم فهو كالمقتدى بالمسبوق (قوله بان خرج نفسه عن الامامة الخ) فيه حمل الخروج من امامتها والخروج منها نفسها زيادة للفائدة وان كان المتبادر الثاني (قوله بنحو تأخره) هذا قد يشمل مجردة الخروج منها ان قلنا يخرج بها حتى لو تقدم واحد

(ينوى) وجوبا على
المعتمد (في اقتدائه الجمعة)
موافقة للامام ولان الياس
لا يحصل إلا بالسلام إذ
يتذكر الامام ترك ركن
فيأتي بركة ويعلم المأموم
ذلك فيدرك معه الجمعة
ولما قلنا ويعلم الى آخره
لقولهم لا تجوز متابعة
الامام في فعل السهو ولا
في القيام الخامسة ولو
بالنسبة للمسبوق حملا على
انه سها بركن ومرا الفرق
بين الياس هنا وفي المعذور
(ولما خرج الامام من
الجمعة أو غيرها) بأن
أخرج نفسه عن الامامة
بنحو تأخره

اوخرج عن الصلاة (بحدث او غيره) (٤٨٤) كراف كثير او بلا سبب اصلا (جازا لا استخلاف) للامام ولهم وهو اولى

ولبعضهم (في الاظهر) لان الصلاة بامامين على التعاقب جائزة كما صح من فعل ابي بكر ثم النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه قالوا وإذا جاز هذا فيمن لم تبطل صلاته في من بطلت بالاولى لضرورته الى الخروج منها واحتياجهم الى امام ومن فعل عمر لما طعن ثم عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهما ويجوز ان يتقدم واحد بنفسه وان فوت على نفسه الجمعة لان التقدم مطلوب في الجمعة فعذر به كذا قيل والاوجه كايته في شرح العباب انه لا يجوز له ذلك بل وان قدمه الامام لان الظاهر ان محل الخلاف في وجوب امثاله اذا لم يترتب عليه فوات الجمعة ولو تركه الامام ولم يتقدم أحد في الجمعة لزمهم في اولاهما فقط لما مر من اشتراط الجماعة فيها دون الثانية فلو اتهم الرجال حينئذ مشغرين وقدم النسوة امرأة منهم جاز كما يفهمه تعبير الروضة بصلاحيه المتقدم لامامة القوم أي الذين يقتدون به وان لم يصلح لامامة الجمعة إذ لو اتهم فرادى جاز فالجماعة اولى ولو قدم الامام او الامامون قبل فراغ الاولى واحدا

بمجرد هال لا يزيد على ترك الامامة ابتداء فليتامل سم ولك ان تمنع الشمول بظهور نحو التأخر في الفعل المحسوس كالبعد الزائد على ثلثائة ذراع في غير المسجد (قوله) او خرج الى قوله وان فوت في النهاية والمغنى لا قوله قالوا قول المتن (بحدث) او عددا وسهوا نهاية (قوله) كراف الخ) اي وتعاطى مفسد مغنى (قوله) وبلا سبب الخ) عطف على قول المتن بحدث الخ قول المتن (جازا لا استخلاف) اي قبل اتيانهم بركن نهاية ومغنى (قوله) وهو اولى) اي واستخلافهم اولى من استخلافه لان الحق في ذلك لهم فمن عينه والاستخلاف اولى بمن عينه ولو تقدم واحد بنفسه جاز مغنى زاد النهاية ومقدمهم اولى منه إلا أن يكون راتبا فظاهر أنه اولى من مقدمهم ومن مقدم الامام ولو قدم الامام واحدا وتقدم اخر بنفسه كان مقدم الامام اولى اه قال ع ش اي فيجب على المامو من متابعة الاول في جميع الصور المذكورة ويمتنع عليهم الاقتداء بالآخر سواء كان في الركعة الاولى والثانية وفي سم على المنهج فرغ مقدم القوم اولى من مقدم الامام إلا الامام الراتب فقدمه اولى مر انتهى اه ع ش (قوله) فيمن لم تبطل صلاته) وذلك في قصة ابي بكر ع ش (قوله) ومن فعل عمر الخ) عطف على قوله من فعل ابي بكر الخ (قوله) كذا قيل) وهو الاصح نهاية (قوله) والاوجه الخ) خلافا لنهاية و لظاهر اطلاق المغنى جواز التقدم (قوله) وان فوت على نفسه) اي بان لم يدرك الاولى على ما ياتي سم اي في شرح دونه في الاصح (قوله) ان محل الخلاف الخ) لعله الاتي عن ابن الاستاذ سم (قوله) ولو تركه) الى قوله كما يفهم في النهاية والمغنى (قوله) لزمهم الخ) اي الاستخلاف منهم فورا وفي سم لو انقسموا فرقين حينئذ وكل فرقة استخلفت واحدا فينبغي الامتناع لان فيه تعددا لجمعة فليتامل اه أي ثم ان تقدما معا لم تصح الجمعة لواحد منهما وان ترتبا صحت الاكول وقول سم فينبغي الامتناع الخ صرح به الامداد عبارته ويجوز كافي التحقيق والمجموع خلافا للامام وغيره ان يتقدم اثنان فاكثر يصلي كل بطائفة الا في الجمعة لا امتناع تعددها انتهت فقوله الا في الجمعة الخ صرح في امتناع تعدد الخليفة فيها دون غيرها وقال ما قاله من الامتناع هو الظاهر وان نظره فيه شيخنا الشوبري اه ع ش اقول والامتناع إنما يظهر في اولى الجمعة دون ثانیتهما بل قضية قول الشارح الاتي إذ لو اتهم فرادى الخ جواز التعدد في الثانية فليراجع (قوله) دون الثانية) اي فلا يلزمهم الاستخلاف لا درا كهم مع الامام ركعة مغنى ونهاية (قوله) حينئذ) اي حين إذ كان خروج الامام من الجمعة في الثانية (قوله) ولقد قدم النسوة الخ) اي في الجمعة كما هو قضية هذا السياق سم (قوله) ولو قدم الامام الخ) اي طلب منه ان يتقدم ع ش (قوله) لم يلزمه التقدم) اعتمده المغنى (قوله) وله احتمال بالزوم) هو الوجه حيث ظن التواكل اوشك مر اه سم عبارة النهاية وهو الوجه حيث غلب على ظنه ذلك اي التواكل اه (قوله) ولا عبرة) الى قوله ولو فعله بعضهم في النهاية والمغنى لا قوله ولو قوليا الى ولا (ولا عبرة) عبارة النهاية والمغنى ولا يستخلف إلا من يصلح للامامة لا امرأه ولا مشكلا للرجال

بنفسه أو إشارة أو إشارة القوم عند مجرد الدالية صار خليفة وفيه نظر بل الوجه بقاء اقتدائهم ونية الخروج من الامامة بمجرد هال لا يزيد على ترك الامامة ابتداء فليتامل (قوله) في المتن بحدث او غيره) يدخل في الغير تمام صلاة الامام اخذ من قولهم واللفظ للروض وشرحه ولو اراد المسبوقون او من صلاته اطول من صلاة الامام ان يستخلفوا من يتم بهم لم يجوز الا في غير الجمعة اه (قوله) ويجوز ان يتقدم واحد بنفسه وان فوت على نفسه) اي بان لم يدرك الاولى على ما ياتي (قوله) لان الظاهر ان محل الخلاف) لعله الاتي عن ابن الاستاذ (قوله) لزمهم في اولاهما) لو انقسموا فرقين حينئذ وكل فرقة استخلفت واحدا فينبغي الامتناع لان فيه تعددا لجمعة فليتامل (قوله) ولقد قدم النسوة) اي في الجمعة كما هو قضية هذا السياق (قوله) وله احتمال بالزوم) هو الوجه حيث ظن التواكل اوشك مر لا يقال ترجيح هذا الاحتمال ينافي قوله السابق والوجه كايته في شرح العباب الخ لانا نقول الاستخلاف في الركعة الاولى لا يستلزم تفويت الجمعة على الخليفة كما يعلم عاسياني في قوله ثم ان كان ادرك الاولى تمت جمعتهم (قوله) وهو متجه) هو الوجه حيث

لم يلزمه التقدم على ما بحثه ابن الاستاذ وله احتمال بالزوم لثلا يؤدي الى التواكل وهو متجه ولا عبرة بتقدمه لمن لا تصح امامته لهم كأمرة فلا تبطل صلاتهم إلا ان اقتدوا بها وإنما يجوز الاستخلاف او التقدم ولم

ولم تعرض له المصنف هنا اكفاء بما قدمه في صلاة الجماعة اه (قوله قبل أن ينفردوا الخ) أى وقبل مضى
 زمن يسع ركنا عش (قوله ولو قوليا) نقله عش عن الزبدي واقره (قوله وإلا) أى بان انفردوا
 بركن سم عبارة النهاية ما إذا فعلوا ركنا فانه يمتنع الاستخلاف بعده كما نقله عن الامام و اقراه وحيث امتنع
 الاستخلاف اتم القوم صلاتهم فرادى ان كان الحدث في غير الجمعة فان كان فيها فقد مر اه قال عش
 قوله مر اما إذا فعلوا ركنا ومثله كما لو طال الزمن وهم سكوت بقدر مضى ركن وقوله مر فانه يمتنع
 الاستخلاف بعده أى ثم ان كان ذلك في الركعة الثانية أتموا فرادى أو في الاولى استأنفوا الجمعة وقول مر
 وحيث امتنع الاستخلاف أى بان طال الفصل وقوله مر فقد مرو وهو انه تبطل الصلاة في الركعة الاولى
 و يتمونها فرادى ان كان في الركعة الثانية اه عش (قوله مطلقا) سواء جددوا نية الاقتداء ام لا اخذا
 بما بعده وسواء انفردوا في الركعة الاولى او في الثانية كما ياتي عن سم (قوله ولو فعله بعضهم) أى بان انفرد
 بركن قبل الاستخلاف و (قوله وإلا بطلت) محله كما هو ظاهر ان كان الانفرد في الركعة الاولى فان كان في
 الثانية بقيت الجمعة كما يفهمه كلام الانوار واما جواز اقتدائهم بعد ذلك الانفراد في الثانية فيحتمل
 ان يجري فيه ما قالوه في المسبوقين وقد قالوا ليس للمسبوقين في الجمعة ان يستخلفوا ومن يتم بهم فانه كأنشاء
 جمعة بعد اخرى ويحتمل ان يفرق بان الانفرد صير الاقتداء جديدا وبما تقرر يظهر صحة شمول قوله
 وإلا امتنع في الجمعة مطلقا لما إذا وقع الانفرد في الركعة الاولى أى لبطان صلاتهم حينئذ ولما إذا وقع
 في الثانية على ما تقدم أنفقا من انه يجري فيه ما قالوه في المسبوقين فليتأمل فان الوجه عدم جريانه سم (قوله وإلا
 بطلت) أى خصوص الجمعة لا الصلاة كما تقدم نظايره بصري (قوله مادام اماما) أى ولو صورة على ما تقدم
 عن سم (قوله استخلافه) تنازع فيه الفعلان (قوله بخلاف ما إذا اخرج نفسه الخ) أى حسا بنحو تاخر كما
 تقدم (قوله هو) الى قوله اما مقتدبه في النهاية والمعنى قول المتن (قبل حدثه) يتجه ان يقال او بعد حدثه قبل
 تتيه لا نعتقاد الاقتداء بالحدث عند الجهل بحدثه فاذا أدرك معه الاولى مثلا ثم تبين حدثه وخرج صح
 استخلاف هذا وبؤيده التعليق المذكور إذ ليس في استخلافه حينئذ انشاء جمعة بعد اخرى ولا فعل الظاهر
 قبل فواتها ويمكن ادخال ذلك في عبارة المصنف بان راد إلا مقتديا به قبل تبين حدثه فليتأمل فلم ار من تعرض

غلب على ظنه التواكل مر (قوله وإلا) أى بان انفردوا بركن (قوله ولو فعله بعضهم) بأن انفرد بركن
 قبل الاستخلاف (قوله وإلا بطلت) محله كما هو ظاهر ان كان الانفرد في الركعة الاولى فان كان في الثانية
 بقيت الجمعة ولهذا قال في الانوار مانصه الثاني أى من شروط الاستخلاف ان يقدم على قرب فان قصور كذا
 عن الانفرد امتنع التقديم والمتابعة ولو كان هذا في الركعة الاولى من الجمعة بطلت انتهى أى بطلت
 بالانفراد بالركن ومفهوم ذلك عدم البطلان بذلك الانفرد في الركعة الاولى مطلقا واما جواز اقتدائهم
 بعد ذلك الانفرد فيها أى الثانية فيحتمل ان يجري فيه ما قالوه في المسبوقين وقد قالوا ليس للمسبوقين في
 الجمعة ان يستخلفوا ومن يتم بهم وعلوه بانه كأنشاء جمعة بعد اخرى قاله في شرح الروض وكانهم ارادوا
 بالانشاء ما يعم الحقيقي والمجازى إذ ليس فيما إذا كان الخليفة منهم انشاء جمعة وإتمامه ما يشبهه صورة على
 ان بعضهم قال بالجواز في هذه لذلك اه فيقال فيما نحن فيه اذا قدموا واحدا منهم امتنع إلا على قول
 البعض المذكور وعليه ينبغي وجوب نية الاقتداء لان الانفرد بالركن قطع حكم الاقتداء السابق
 وحينئذ لا يلزم الخليفة مراعاة نظم الامام فليتأمل ويحتمل ان يفرق بان الانفرد صير الاقتداء جديدا وبما
 تقرر يظهر صحة شمول قوله وإلا امتنع في الجمعة مطلقا لما إذا وقع ذلك في الركعة الاولى أى لبطان صلاتهم
 حينئذ وكذا لما إذا وقع في الثانية إلا على قول البعض المذكور في تلك الصورة على ما تقدم واما قوله وإلا
 بطلت فهو خاص بما إذا وقع ذلك في الاولى بخلاف ما إذا وقع في الثانية لسكن يمتنع الاستخلاف إلا على ذلك
 القول في تلك الصورة على نظر في جريانه هنا في الموضوعين فليتأمل فان الوجه عدم جريانه (قوله في المتن
 إلا مقتديا به قبل حدثه) يتجه ان يقال او بعد حدثه قبل تتيه لا نعتقاد الاقتداء بالحدث عند الجهل بحدثه

قبل أن ينفردوا بركن ولو
 قوليا على ما اقتضاه اطلاقهم
 وإلا امتنع في الجمعة مطلقا
 وفي غيرها بغير تجديد نية
 اقتدائه ولو فعله بعضهم
 ففي غيرها يحتاج من فعله
 لنية دون من لم يفعله وفيها
 ان كان غير الفاعلين أربعين
 بقيت وإلا بطلت كما هو
 ظاهر وأفهم ترتيبه
 الاستخلاف على خروجه
 انه لا يجوز له الاستخلاف
 قبل الخروج وبه صرح
 الشيخان في باب صلاة
 المسافر نقلا عن المحامي
 وغيره والمراد كما هو ظاهر
 انه مادام اماما لا يجوز ولا
 يصح استخلافه لغيره
 بخلاف ما إذا اخرج نفسه
 من الامامة فانه يجوز
 استخلافه وان لم يكن له
 عذر لقولهم السابق أنفا
 وإذا جاز هذا إلى آخره
 وقول أبي محمد متى حضر
 إمام أكمل جاز استخلافه
 مراده ان أخرج نفسه عن
 الامامة وحينئذ لا تنقيد
 بالأكل (ولا يستخلف)
 هو أو هم (للجمعة إلا
 مقتديا به قبل حدثه) ولا
 يتقدم فيها أحد بنفسه

لذلك سم (قوله كذلك) أي مقتديا بالامام قبل نحو حديثه (قوله لأن فيه الخ) يعني في استخلاف غير المقتدى (إنشاء جمعة بعد أخرى) أي أن نوى الخليفة الجمعة (أو فعل الظهر الخ) أي أن نوى الظهر الخ سم (قوله وكل منهما تمتع) أي فتبطل صلاته وإذا بطلت جمعة وظهر ا بقيت نفلا وظاهر أن محله إذا كان جاهلا بالحكم وبطلت صلاتهم أن اقتدوا به مع علمهم ببطلان صلاته نعم إن كان ممن لا تلزمه الجمعة ونوى غيرها صحت صلاته وحيث صحت صلاته ولو نفلا واقتدوا به فإن كان في الأولى لم تصح ظهر العدم فوات الجمعة ولا جمعة لانهم لم يدر كوامنهار كعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء به بتقديم واحد منهم أو في الثانية أتموها جمعة شرح الروض وتبعه في جميعه الشارح في شرح العباب سم وكذا تبعه النهاية في قوله نعم أن كان ممن لا تلزمه الخ قال غش قوله م ر وحيث صحت صلاته أي غير المقتدى وقوله م ر ولو نفلا أي وكذا أن نوى غير الجمعة جاهلا وهو ممن لا تلزمه الجمعة فإن صلاته تقع نفلا مطلقا وقوله أو في الثانية أتموها جمعة قضيت صحة القدوة وفيه أنه مخالف لقول المصنف ولا يستخلف للجمعة الخ ففعل المراءاتواها جمعة فرادى فليراجع عش وتقدم عن سم والنهاية ما وافقه وقد يصرح بذلك قول المغني وإذا لم يحز الاستخلاف أتم القوم صلاتهم فرادى إن كان الحدث في غير الجمعة وفيها الكنف في الركعة الثانية فإن وقع في الأولى منها فيتمونها ظهر الخ اه لكن قوله فيتمونها ظهر العلة فيمن لم تلزمه الجمعة وفيما إذا خرج الوقت ولا في مخالف ما تقدم في الشرح وعن الاسنى والاياعاب والنهاية عبارة عش فان كان أي اقتدأ بهم بغير المقتدى النوى غير الجمعة في الأولى لم تصح صلاتهم ظهر الا مكان فعل الجمعة باستثناها ولا جمعة لانهم صاروا منفردين ببطلان صلاة الامام سم على المنهج اه (قوله ذلك) أي الاحرام بالجمعة (قوله كالاولى مطلقا) أي من أي صلاة كانت (قوله اما غيرها) أي غير الجمعة فلا يشترط فيه ذلك أي كون الخليفة مقتديا بالامام قبل حديثه نهاية (قوله او ثالثة المغرب) أي او ثانيتها سم (قوله لانه حينئذ يحتاج للقيام الخ) قضية هذا التعليق انه لو كان موافقا لهم كان حضر جماعة في ثانية منفردا واخيرته فاقتدوا به فيها ثم بطلت صلاته فاستخلف موافقا لهم جاز وهو ظاهر واطلاقهم المنع جرى على الغالب ويجوز كافي المجموع استخلاف اثنين فاكثر يصل كل بطائفة والأولى الاقتصار على

فاذا ادرك معه الأولى مثلا ثم تبين حديثه وخرج صح استخلاف هذا ويؤيده التعليق المذكور إذ ليس في استخلافه حينئذ إنشاء جمعة بعد أخرى ولا فعل الظهر قبل فواتها ويمكن إدخال ذلك في عبارة المصنف بان يراد إلا مقتديا به قبل تبين حديثه فليتأمل فلم أر من تعرض لذلك والله أعلم (قوله لأن فيه) يعني في استخلاف غير المقتدى إنشاء جمعة بعد أخرى الخ أي فتبطل صلاته قال في شرح الروض وإذا بطلت جمعة وظهر ا بقيت نفلا وظاهر أن محله إذا كان جاهلا بالحكم وبطلت صلاتهم أن اقتدوا به مع علمهم ببطلان صلاته نعم أن كان ممن لا تلزمه الجمعة ونوى غيرها صحت صلاته ولو نفلا واقتدوا به فإن كان في الأولى لم تصح ظهر لعدم فوات الجمعة ولا جمعة هلا صحت جمعة اكتفاء بادراك الأولى في جماعة لانهم لم يدر كوامنهار كعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء به بتقديم واحد منهم أو في الثانية أتموها جمعة اه وتبعه في جميعه الشارح في شرح العباب وأعلم أنهم قالوا ليس للمسبوقين في الجمعة أن يستخلفوا ممن يتم بهم وعلاؤه بانه لا تنشأ جمعة بعد أخرى قال في شرح الروض وكانهم ارادوا بالإنشاء ما يعم الحقيقي والجازي الخ كلامه المسطر في الحاشية الأخرى وقضية هذا الذي عللوا به لجواز أن كان الخليفة ممن لا تلزمه الجمعة ونوى الظهر وهو نظير ما تقرر في غير المسبوقين من لا تلزمه في الثانية ونوى غيرها وحينئذ تستوى المستثنان في جواز ما ذكره وإلا اشكلت أحدهما بالأخرى بل ينبغي الجواز في هذه ايضا إذا كان ممن تلزمه وكان جاهلا بالحكم لا نعقاد صلاته نفلا كافي تلك نعم بشكل فيها انقلابها نفلا إذا كان جاهلا حيث كان متمكنا من الجمعة ولو اقتدائه بمن يستخلف من المقتدين فليتأمل (قوله لأن فيه إنشاء جمعة بعد أخرى) أي أن نوى الخليفة الجمعة (قوله أو فعل) أي أن نوى الظهر (قوله أو ثالثة المغرب) قياس قوله السابق بخلاف ثانيتها وقوله الآتي لانه حينئذ الخ إن زاد او ثانيتها (قوله لانه حينئذ يحتاج للقيام الخ) وقضية التعليق انه لو كان موافقا لهم كان حضر

إلا أن كان كذلك لأن فيه إنشاء جمعة بعد أخرى أو فعل الظهر قبل فوات الجمعة وكل منهما تمتع وإنما اغتفروا ذلك في المسبوق لانه تابع لا منشى اما غيرها فلا يشترط فيه ذلك بل الشرط في غير المقتدى به قبل نحو حديثه أن لا يخالف امامه في ترتيب صلاته كالأولى مطلقا او ثالثة الرباعية بخلاف ثانيتها او رابعيتها أو ثالثة المغرب حيث لم يحددوا ثمانية الاقتداء به لانه حينئذ يحتاج للقيام وهم للعود اماما مقتد به قبل ذلك فيجوز استخلافه

مطلقا لانه يلزمه مراعاة
نظم صلاة الامام فيقنت
ويتشهد في محل قنوت
الامام وتشهده (ولا يشترط
كونه) أى الخليفة أو
المتقدم (حضر الخطبة ولا)
أن يكون أدرك (الركعة
الاولى في الاصح فهما)
لانه بالافتداء به قبل خروجه
صار في حكم من حضر الخطبة
فضلا عن كونه أدرك
الركعة الاولى الا ترى انه
لو انقض السامعون بعد
احرام غيرهم قاموا مقامهم
كما مر ولا يشترط سماعه
للخطبة جزما ولو استخلفه
قبل الصلاة اشترط سماعه
لها وإن زاد على الاربعين
كما اقتضاه اطلاقهم لان من
لم يسمع لا يندرج في ضمن
غيره إلا بعد الافتداء ولهذا
لو بادر اربعون سمعوا
فعدوا الجمعة انعقدت لهم
بخلاف غير السامعين فان
قلت ظاهر كلامهم صحة
استخلاف من سمع ولو نحو
محدث وصبي زادما الفرق
قلت يفرق بانه بالسماع
اندرج في ضمن غيره فصار
من أهلها تبعاعا ظاهرا فلمذا
كفي استخلافه ولبطلان
صلاته أو نقصها اشترطت
زيادته وأما من لم يسمع فلم
يضر من أهلها ولا في الظاهر
فلم يكف استخلافه

واحد ولو بطلت صلاة الخليفة جاز استخلاف ثالث وهكذا وعلى الجميع مراعاة ترتيب صلاة الامام
الاصلى نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم فاستخلف موافقا اى وهو غير مقتد به وقوله ويجوز كما في المجموع
استخلاف اثنين الخ ظاهره ولو في الجمعة وهو مشكل لما فيه من تعدد الجمعة حقيقة أو حكما وفى كلام سم
ما يصرح بالمنع فما هنا بخصوص بغير الجمعة ع ش اقول وهذا ظاهر فيما إذا كان الاستخلاف فى الاولى
واما إذا كان فى الثانية فلا ثم رايت ان سم خص المنع باولى الجمعة والله الحمد (قوله مطلقا) اى سواء خالف
اما فى ترتيب صلاته أم لا قول المتن (ولا يشترط الخ) أى فى جواز الاستخلاف فى الجمعة نهاية ومعنى (اى)
الخليفة الخ) عبارة النهاية والمعنى اى المقتدى اه (قوله لانه) الى قوله على ما جررته فى النهاية الا قوله وان
زاد الى لان من لم يسمع وكذا فى المعنى الا قوله فان قلت الى وامان لم يسمع (قوله قاموا مقامهم) اى قام
غير السامعين مقام السامعين (قوله كما مر) اى فى بحث الانقضاء (قوله ولا يشترط الخ) عبارة النهاية والمعنى
واحتز بقوله حضر الخطبة عن سماعها فغير مشترط جزما كما صرح به الرافعى اه قال ع ش قوله مر عن
سماعها الخ ظاهره وان بعد بحيث لو اصغى لم يسمع وهو غير مراد اه (قوله ولو استخلفه الخ) عبارة
النهاية والمعنى ويجوز له الاستخلاف فى اثناء الخطبة وبين الخطبة والصلاة بشرط كون الخليفة فى الثانية
حضر الخطبة بتأمرها والبعض الفائت فى الاولى اذ من لم يسمع ليس من اهل الجمعة وانما يصير غير السامع
من أهلها إذا دخل فى الصلاة وينزل السماع هنا منزلة الافتداء اه (قوله قبل الصلاة) اى بين الخطبة
والصلاة نهاية (قوله اشترط سماعها لها) محل هذا الاشتراط حيث كان الخليفة يتنوى الجمعة بخلاف
ما لو كان ينوى الظاهر مثلا فلا يشترط سماعه ولا حضوره ع ش (قوله وإن زاد على الاربعين الخ) هذا يوجب
تقييد قول المصنف كغيره السابق وتصح خلف العبد والصبي والمسافر فى الاظهر اذا تم العدد بغيره بما
إذا سمع المذكورون الخطبة إذا كانوا غير الخطيب وبذلك تشعر عبارة السؤال الاتى انفا ولعل الكلام
فيمن نوى الجمعة وفى شرح مر اى والخطيب ولو استخلف من يصلى بهم ولم يكن سمع الخطبة بمن لا تلزمه
الجمعة ونوى غير الجمعة جاز اه ويستفاد من هذا الكلام ونحوه ان شرط امام الجمعة النواوى لها ان يكون
سمع الخطبة وإن زاد على الاربعين وكان بمن لا تلزمه وقد بحثت بذلك مع رفاعة عرف بافادة هذا الكلام ذلك
لكن استغربه وتوقف فيه سم (قوله بخلاف غير السامعين) ثم حيث انعقدت المبادرين وجب على غيرهم
الافتداء بامامهم لئلا يؤدى انفرادهم بامامهم الى إنشاء جمعة بعد اخرى بدون حاجة اليه فان لم يتفق لهم
افتداء به فانتهم الجمعة ويعزز ذلك الامام المبادر على تقويته الجمعة على اهل البلد ع ش (قوله زاد) اى
على الاربعين ع ش (قوله فا الفرق) اى بينه وبين الكامل الذى لم يسمع سم وع ش (قوله من أهلها) اى
الجمعة (قوله ولبطلان صلاته) اى فى حق المحدث (أو نقصها) اى فى حق الصبي وهذا يقتضى أن الضمير
فى زاد لكل من المحدث والصبي ع ش (قوله ولا فى الظاهر) عطف على مقدر اى لا تبعا ولا فى

جماعة فى ثانيته منفردا أو أخيره فافتدوا به فيها ثم بطلت صلاته فاستخلف موافقا لهم أى غير مقتد به جاز
وهو ظاهر واطلاقهم المنع جرى على الغالب شرح مر (قوله لانه يلزمه مراعاة نظم صلاة الامام) قد يدل
على انه لو استخلف من لم يقتد به قبل حدثه لم يلزمه مراعاة نظم صلاته لكن تقدم ان شرطه ان لا يخالف الامام
فى النظم (قوله وإن زاد على الاربعين) هذا يوجب تقييد قول المصنف كغيره السابق وتصح خلف العبد
والصبي والمسافر فى الاظهر اذا تم العدد بغيره بما إذا سمع المذكورون الخطبة إذا كانوا غير الخطيب وبذلك
تشعر عبارة السؤال الاتى انفا ولعل الكلام فيمن نوى الجمعة ولو استخلف من يصلى بهم ولم يكن سمع الخطبة
من لا تلزمه الجمعة ونوى غير الجمعة جاز اخذنا مما مر شرح مر ويستفاد من هذا الكلام ونحوه ان شرط
امام الجمعة النواوى لها ان يكون سمع الخطبة وإن زاد على الاربعين وكان بمن لا تلزمه وقد بحثت بذلك مع مر
فاعترف بافادة هذا الكلام ذلك لكن استغربه وتوقف فيه (قوله فا الفرق) اى بينه وبين الكامل الذى
لم يسمع (قوله وامان لم يسمع الخ) فان اغمى عليه فى اثناء الخطبة امتنع الاستخلاف كما صححه فى المجموع

مطلقا ويجوز الاستخلاف في الخطبة (٤٨٨) لمن سمع ماضى من اركانها دون غيره على ما حرره في شرح الارشاد (ثم) إذا استخلف واحدا

وتقدم بنفسه في الجمعة
(إن كان أدرك) الإمام في
قيام أو ركوع الركعة
(الاولى) وإن بطلت فيما
إذا أدركه في القيام صلاة
الإمام قبل ركوعها (تمت
جمعته) أي الخليفة
والمأمومين لأنه صار قائما
مقامه (والا) يدرك ذلك
وإن استخلف فيها (فتتم)
الجمعة (لهم) وأنه في (الصبح)
لأدراكهم ركعة كاملة مع
الإمام بخلافه فيتمها ظهرا
وإن أدرك معه ركوع
الثاني وسجودها كما أفهمه
كلام الشيخين وغيرهما وإن
قال البغوي يتما جمعة
لأنه صلى مع الإمام ركعة
فقد مر أن المعتمد أنه لا بد
من بقاءه معه إلى أن يسلم
وفارق هذا الخليفة مسبقا
أفتدى به بأنه تابع والخليفة
إمام لا يمكن جعله تابعا لهم
وبحث بعضهم أنه متى أدرك
ركعة لم تلزمه نية الإمامة
والالتزمته وفيه نظر لأنه ليس
إماما من كل وجه فالوجه
أنه لا تلزمه نية الإمامة
مطلقا لبقاء كونه مأموما
حكما إذ يلزمه الجري على
نظم الإمام الأول (تنبيه)
يؤخذ من تعليمهم هنا في بعض
المسائل وبما مر أنها لا تصح
خلف من لا تلزمه إلا أن زاد

الظاهر كمدى (قوله مطلقا) أي زاد على الأربعين أم لا (قوله ويجوز الاستخلاف الخ) نعم إن أغنى عليه في
ثناء الخطبة امتنع الاستخلاف فيها وبفرق بينه وبين المحدث بأن المغمى عليه خرج عن الأهلية بالكلية
بخلاف المحدث نهاية ومعنى وتقدم في مبحث شروط الخطبة عن الإيعاب اعتبار عدم الفرق وعن سم توجيها
(قوله في الخطبة) أي في أنائها نهاية (قوله دون غيره) أي غير من لم يسمعه (قوله إذا استخلف) إلى قوله وإن
أدرك معه في النهاية والمعنى قول المتن (أن كان الخ) أي الخليفة نهاية (قوله وإن بطلت الخ) يعلم منه أنه ليس
المراد بأدراك الركعة مع الإمام أن يكون مقتديا فيها كإبلا المدار على كونه اقتدى بالإمام قبل فوات الركوع
على المأموم بأن اقتدى به في القيام وإن بطلت صلاة الإمام قبل ركوعه واقتدى به في الركوع وركع معه وإن
بطلت صلاة الإمام بعد ذلك ع وش وسم أي بعد الركوع وطما ينتمه حلى (قوله وإن استخلف فيها) أي
كان استخلف في اعتدالها نهاية ومعنى وسم أي وقد اقتدى به بعد الركوع أو فيه ولم يدركه لما تقدم أنه متى
أدركه قبل فوات الركوع صح له الجمعة ع وش قول المتن (فتتم لهم) وأنه الخ) وظاهر أنه يشترط أن يكون
زائدا على الأربعين وإلا فلا تصح جمعته كناية عليه الفتى تلميذا بن المقرئ نهاية ومعنى (قوله فيتمها ظهرا)
(فرع) جاء مسبوق فوجد الإمام قد خرج من الصلاة وانفرد القوم بالركعة ولم يستخلفوا قبل له إلا أن
الشروع في الظاهر لأنه لا يمكنه إدارك الجمعة لو صبر أو يجب الصبر إلى سلامهم أو يجب أن يقتدى بواحد منهم
ويحصل له الجمعة الظاهر الأخير ثم افتنا به شيخنا حجب سم على المنهج لكن تقدم للشرح ما يصرح بخلافه
وسياتي في قوله لم لكن تعليمهم ما يشير إليه ع وش وقوله ثم افتنا به الخ تقدم في الشرح ما يوافقه (قال البغوي
يتما جمعة الخ) هذا هو الظاهر معنى ونهاية (قوله قد مر) أي في أول الفصل وهذا لتعليل بقوله فيتمها
ظهرا الخ وفيه ما لا يخفى (قوله أن المعتمد أنه لا بد) فعلى مقابلة المعتمد قول البغوي وهو المعتمد (قوله من
بقائه) أي المسبوق (معه) أي الإمام (قوله وفارق الخ) رد لدليل مقابل الأصح عبارة المعنى والنهية والثاني
أنها تتم له أيضا لأنه صلى ركعة من الجمعة في جماعة فاشبهه المسبوق فاجاب الأول بأن المأموم يمكن جعله تابعا
للإمام والخليفة إماما (قوله اقتدى به) أي بالخليفة أو بالإمام (قوله أنه) أي الخليفة (قوله مطلقا) أي أدرك
ركعة مع الإمام أو لا (قوله لبقاء) كونه مأموما (حكما) يؤخذ منه أنه لو استخلف في غير الجمعة من غير المقتدين
بشرطه لا تصير صلاة الخليفة جماعة إلا أن نوى الإمامة وهو ظاهر سم (قوله وبما مر) أي في قول المتن وتصح
خلف العبد والصبي الخ و (قوله أنها لا تصح) بيان لما مر (قوله من لا تلزمه) مفهومه أنها تصح خلف المقيم
غير المستوطن وإن لم يزد على الأربعين لأنها تلزمه ويرد عليه أن شرطها أربعون مستوطنا سم (قوله وإن
العدد) مر هذا في شرح الرابع الجماعة (قوله إن فرض ما هنا) أي تمام الجمعة للجميع أو للمأمومين فقط
واقصر ع وش على الثاني (قوله وأنه حيث لزم الخليفة الخ) هذا يخالف قضية الافتاء الاتي سم (وإلا لم
يصح الخ) بل ينبغي أي كافي النهاية والمعنى أن لا تحصل لهم الجمعة إن كان الاستخلاف في الركعة الأولى بأن

وبفرق بينه وبين المحدث بأن المغمى عليه خرج عن الأهلية بالكلية بخلاف المحدث بدليل صحة خطبة غير
الجمعة منه شرح مر (قوله وإن بطلت فيما إذا أدركه) أي أو بطلت فيما إذا أدركه في الركوع قبل السجود
كما هو ظاهر هذه العبارة (قوله وإن استخلف فيها) أي بان استخلف بعد الركوع (قوله في المتن) فتتم
لهم دون (ونه) هلا تمت له أيضا اكتفاء بأدراكه أو لاه في جماعة وجوابه قوله وفارق الخ (قوله فقد مر أن
المعتمد الخ) فعلى مقابلة المعتمد قول البغوي وهو المعتمد (قوله لبقاء) كونه مأموما (حكما) ثلاثا يقال صار إماما
حكما لقيامه مقام الإمام (قوله لبقاء) كونه مأموما (حكما) يؤخذ منه أنه لو استخلف في غير الجمعة من غير المقتدين
بشرطه أنه لا تصير صلاة الخليفة جماعة إلا أن نوى الإمامة وهو ظاهر (قوله من لا تلزمه) مفهومه أنها تصح
خلف المقيم غير المستوطن وإن لم يزد على الأربعين لأنها لا تلزمه ويرد عليه أن شرطها أربعون مستوطنا
(قوله وأنه حيث لزم الخليفة الظاهر اشترط) هذا يخالف قضية الافتاء الاتي (قوله وإلا لم يصح اقتداؤهم

على الأربعين وإن العدد بقاءه شرط إلى السلام أن فرض ما هنا إذا كان الإمام زائدا على الأربعين لأنه إذا كان
منهم بطلت بخروجه لنقص العدد وأنه حيث لزم الخليفة الظاهر اشترط أن يكون زائدا على الأربعين وإلا لم يصح اقتداؤهم به

أدرك مع الإمام القيام أو الركوع فإن كان في الثانية ففيه ما يأتي عن افتاء بعضهم بما فيه سم (قوله ولا ينافي هذا) أي الاشتراط المذكور ما قالوه في صلاة الجمعة في الخوف الخ من أنه لا يضرب النقص عن الأربعين في الركعة الثانية (قوله الجائز في الامن الخ) صفة لصلاة الجمعة الخ يعني بها ما على هيئة ذات الرقاع (قوله فحدث) أي الامام واستخلفه أي المقتدى في الثانية (قوله دون ادراك الجمعة) أي ادراك الخليفة للجمعة (قوله واما حسبانته من العدد الخ) هذا يخالف قوله السابق وأنه حيث الخ وحاصل ما ارتضاه الشارح كما ترى أنه إذا لم يزد الخليفة على الأربعين ولم تحصل له الجمعة كفي في تمام العدد حتى لا تبطل جمعهم ولهم الانفراد بالثانية ولكن لا يصح اقتداؤهم به فليتأمل فيه ففيه ما فيه سم أي فتي لم يزد الخليفة على الأربعين لم تصح جمعهم أيضا كما مر عن النهاية والمغني (قوله ويراعى وجوب الخ) قد بديل هذا على وجوب المراجعة وان لم يزد فوات بعض أركان الركعة عليه كالركوع الإمام بهم ورفع قبل ركوع الخليفة وبطلت صلاته في الاعتدال فاستخلفه قبل ركوعه فليس له الركوع بل يسجد بهم ويحتمل أن له الركوع في هذه الحالة مع انتظارهم له في الاعتدال إلى أن يلحقهم ثم يسجد بهم وعلى هذا فلو استخلف بعد اعتداله من لم يقرأ الفاتحة من المواقفين فله قراءتها ثم الركوع والخوفهم في اعتدالهم فان لم تطو بلهم الاعتدال قبل وصوله إليهم فينبغي أن لهم العود إلى الركوع فليتأمل وراجع سم ويوافق الاحتمال المذكور قول ع ش ما نصه قوله ويراعى المسبوق الخ قد تشمل هذه العبارة ما لو قرأ الإمام الفاتحة واستخلف شخصاً لم يقرأها فيجب عليه أن يركع من غير قراءته وليس مراد بل يجب عليه قراءة الفاتحة لأجل صحة صلاة نفسه وهو مع ذلك موافق لنظم صلاة امامه لأن المراءد بنظمه أن لا يخالفه فيما يؤدي إلى خلل في صلاة القوم وهذا غاية امره أنه طول القيام الذي خلف الإمام فيه ونزل منزلته وهو لا يضرب من الإمام لو كان باقياً اه (قوله وجوباً) إلى قول المتن وأشار في النهاية والمغني إلى أقوله وجوباً (قوله وان لم يستخلف) أي بان تقدم بنفسه أو استخلفه القوم شرح العباب اه سم قول المتن (تشهد الخ) أي وقت لهم في تلك الركعة كانت ثانية الصبح ولو كان هو يصلي الظهر ويترك القنوت في الظهر وان كان هو يصلي الصبح ويسجد بهم أسهوا الإمام الحاصل قبل اقتدائه به وبعده نهاية ومغني قال ع ش قوله وقت لهم الخ أي فلو ترك القنوت لم يسجد هو أي لعدم حصول خلل في صلاته ولا المأمومون به بتركه أي لأنه محمول على الإمام سم على حج اه (قوله وجوباً) خلافاً للمغني والنهاية عبارتهما ولا يجب التشهد على الخليفة المسبوق لأنه لا يزيد على بقاته مع امامه ولا القعود أيضاً كما قاله الاستنوي اه قال سم وهو متعين اه أي ما قاله الاستنوي وقال ع ش

به) بل ينبغي أنه لا تحصل لهما الجمعة إن كان الاستخلاف في الركعة الأولى بان لم يدرك مع الإمام القيام أو الركوع فإن كان في الثانية ففيه ما يأتي عن افتاء بعضهم بما فيه سم (قوله ولا ينافي هذا) أي وإن صح انفرا دهم في الثانية كما سيذكره (قوله واما حسبانته من العدد الخ) هذا يخالف قوله السابق وأنه حيث لازم الخ وحاصل ما ارتضاه الشارح كما ترى أنه إذا لم يزد الخليفة على الأربعين ولم تحصل له الجمعة كفي في تمام العدد حتى لا تبطل جمعهم ولهم الانفراد بالثانية ولكن لا يصح اقتداؤهم به فليتأمل فيه ففيه ما فيه سم (قوله ويراعى وجوباً الخ) قد بديل هذا على وجوب المراجعة وان لم يزد فوات بعض أركان الركعة عليه كالركوع الإمام بهم ورفع قبل ركوع الخليفة وبطلت صلاته في الاعتدال فاستخلفه قبل ركوعه فليس له الركوع بل يسجد بهم ويحتمل أن له الركوع في هذه الحالة مع انتظارهم له في الاعتدال إلى أن يلحقهم ثم يسجد بهم وليس في هذه مخالفة لنظم صلاة الإمام كالمعتدل الإمام بهم ثم تذكر عدم الطمأنينة في الركوع مثلاً فإنه يعود إليه ولا يلزمهم العود معه كما هو ظاهر وليس في ذلك إخلال بنظم صلاتهم ولا تفويت جمعهم فهلا جاز تركه حينئذ يفارقونه وإن كان يجب على الإمام الأول لأنه تتمه صلاته ولو كان الاستخلاف في غير الجمعة فالوجه أنه لا يلزم الخليفة الجلوس لتشدهم الأول لأنه لا يزيد على الإمام الأول الذي يجوز ترك الجلوس بهم لتشدهم الأول ثم رأيت الاستنوي قال أن التعبير بالنظم يفهم أنه لا يجب عليه قراءة التشهد وهو ظاهر لأنه لا يزيد على بقاء امامه حقيقة ولو كان باقياً لم يجب عليه قراءته بل المتجه أيضاً أن القعود لا يجب لأن المأموم يجوز له المفارقة

ولا ينافي هذا ما قالوه في صلاة الجمعة في الخوف الجائز في الامن أيضاً كما بينته في شرح الارشاد لأن الامام ثم واحد والكل تبع له وهذا ليس موجودا هنا وأفتى بعضهم فيمن أحرم بتسعة وثلاثين فاقضى به آخر في الثانية فأحدث واستخلفه أتموا الجمعة لقيام المأموم مقام الامام لأنه باقتدائه به قبل الحدث انسحب عليه حكم الجماعة في بقاء العدد دون ادراك الجمعة لاختلاف الملحقين وما اقتضاه كلامه من جواز اقتدائهم به مع كونه ليس زائداً على الأربعين فيه نظر وأما حسبانته من العدد حتى لا تبطل جمعهم لو أتموا فرداً فتجبه (ويراعى) وجوباً الخليفة (المسبوق لنظم المستخلف) يعني الأول وان لم يستخلف لأنه الزم ذلك بالاقتداء به (فاذا صلى) بهم (ركعة تشهد) أي جلس للتشهد وجوباً أي بقدر ما يسمع أقل التشهد والصلاة كما هو ظاهر وقرأه ندبا

(واشار) الخليفة ندب افان ترك لم يعد ندب ذلك لغيره مصل او غيره نظير ما مر ان من احرم على يسار الامام سن له وغيره من مصل او غيره نحويله الى البين وظاهر المتن وغيره ندب اشارته وإن علم أن من وراءه لا يخفى ذلك عليهم بوجه وعليه فيوجه بأنهم قد ينسون أو يظنون سهوه (اليهم ليفارقوه) وتجب ان خشوا خروج (٤٩٠) الوقت ولا لم يكره (أو ينتظر) وسلامه ليسدوا معه وهو الافضل ثم يقوم إلى ما بقى عليه من

ركعة ان أدرك الجمعة بناء على ما مر عن البغوي والثلاث إن لم يدركها وقوله ليفارقوه أو ينتظر ويحتمل أن يكون من جملة ما يشير اليه وعليه ففهم التخيير من الاشارة يمكن كما لا يخفى ويحتمل أن يكون بياناً للحكم المترتب عليها فلا اعتراض عليه خلافاً لجمع وقضية المتن عدم صحة استخلاف مسبوق جاهل بنظم صلاة الامام وصححه في الروضة لكن رجح في التحقيق الصحة واعتمده الاسنوي وغيره وعليه فيراقب من خلفه فان هموا بالقيام قام ولا اقلد وفي الرابعة إذا هموا بالعود قعد وتشهد معهم ثم يقوم فان قاموا معه علم انها ثابتهن وإلا علم انها اخرتهن ولا ينافي هذا ما مر في يجوز السهو انه لا يرجع لقول الغير ولا لفعله وإن كثر لان هذا مستثنى لضرورة توقف العلم بالنظم عليهم اى اصاله فلا ينافي ان له اعتماد خبر ثقة غيرهم واشارته كما في المجموع عن البغوي واقره قال عنه كالواخبره الامام أى الذى بطلت صلاته ان الباقي من صلاته كذا فله اعتماد خبره اتفاقاً (ولا يلزمهم استئناف نية

وما قاله خرج من الوجوب ظاهر وموافق لقول المصنف ويراعى المسبوق الخ) (قوله) وأشار الخليفة الخ) أى بعد تشهده عند قيامه نهاية زاد المغنى ولان يقدم من يسلم بهم كذا ذكره الصيمرى ثم يقوم اه (قوله سن له) أى للامام (قوله) وعليه الخ) أى على هذا الظاهر والاخصر الاسبق ويوجه قول المتن (ليفارقوه الخ) أى ليتخير المتقدمون بعد اشارته وغاية ما يفعلون بعد هان يفارقوه بالنية ويسلموا أو ينتظروا سلامه بهم مغنى (قوله) وتجب الخ) أى قوله ولا ينافي في النهاية الا قوله بناء على ما مر عن البغوي وقوله يحتمل إلى بياناً للحكم وكذا في المغنى الا قوله وفي الرابعة الخ) (قوله) وتجب الخ) أى فيما إذا كانت الجمعة كما هو ظاهر رشدي (قوله) لم تكره) أى المفارقة (قوله) وهو الخ) أى الانتظار (قوله) ويحتمل الخ) اقتصر عليه النهاية والمغنى (قوله) بيان للحكم الخ) عبارة النهاية وقول المنسلف ليفارقوه الخ) قال الشارح علة غائية للاشارة اى لكونها خفية قد تفهم وقد لا وحيث فهمت فغايتها التخيير بينهما والغرض من ذلك دفع ما عترض به على المصنف من ان التخيير المذكور فيه غير مفهوم من اشارة المصلى خصوصاً مع الاستدبار وكثرة الجماعة ميمناً وشمالاً وخلفاً اه (قوله) لكن رجح في التحقيق الصحة) وهو المعتمد مغنى ونهاية (قوله) واعتمده الاسنوي الخ) واقى به شيخنا الشهاب الرملى سم (قوله) وفي الرابعة الخ) ومثلها الثلاثة فيما يظهر (قوله) ولا ينافي الخ) عبارة المغنى والنهية قال بعضهم وفي هذا دليل على جواز التقليد في الركعات ويكون محل المنع إذا اعتقد شيئاً آخر انتهى وهذا ممنوع فان هذا ليس تقليداً في الركعات اه اى فلا يقال كيف يرجع إلى فعل غيره ع ش (قوله) لان هذا مستثنى الخ) قد يقال لا حاجة لذلك لان الممتنع الرجوع لغيره فيما يتعلق بصلاته لا فيما يتعلق بغيره سم (قوله) عليهم) أى المأمومين (قوله) قال عنه) أى قال المصنف في المجموع عن البغوي و (قوله) كما قالوا اخره الخ) مقول قال قول المتن (ولا يلزمهم) اى المتقدمين (استئناف نية القدوة) ويجوز التجديد اى لنية القدوة وينبغي ان يكون مكروهاً لانه اقتداء في اثناء الصلاة سم على المنهج اقول قد يقال بعدم الكراهة لانه معذورون باحرامهم الاول وفطره والبطلان لا دخل لهم فيه ومعلوم أن النية بالقلب فلو تلفظوا بها بطلت صلاتهم ع ش اقول بل الظاهر ما ياتي في الشارح من ندب التجديد (قوله) بالمتقدم) إلى قوله ولا فرق في النهاية والمغنى (قوله) بغيره) اى من الامام او القوم سم (قوله) مطلقاً) اى تقدم بنفسه وبغيره (قوله) ولا فرق الخ) ولو أراد المسبوقون أو من صلاته أطول من صلاة الامام أن يستخلفوا ومن يتم لهم لم يجز إلا في غير الجمعة إلا ما منع في غيرها بخلافها لما مر انه لا يشاء الجمعة بعد اخرى ولو صورة مغنى زاد النهاية قال الناشرى ومحل ما ذكر في الجمعة إذا قدموا من لم يكن من جملتهم فان كان من جملتهم جاز حتى لو اقتدى شخص بهذا المقدم وصلى معهم ركعة وسلموا فله أن يتمها الجمعة لانه وإن استفتح الجمعة فهو تبع للامام والامام مستديم لها لا مستفتح نقله صاحب البيان عن الشيخ ابي حامد واقره وكذا الرملى لكن تعليلهم السابق بخالفه اه قال ع ش قوله مر فله أن يتمها الجمعة مشى عليه حج وقوله مر لكن تعليلهم السابق بخالفه أى فلا يجوز في الجمعة مطلقاً وهو المعتمد اه ع ش (قوله) ولا فرق في غيرها الخ) اى في عدم لزوم استئناف نية القدوة (قوله) به) اى

بعد ادراك ركعة من الجمعة فهذا اولي اه وهو متعين (قوله) في المتن وأشار اليهم) قال في شرح العباب وعليه ففهم التخيير من الاشارة كانه من قوله ويراعى (قوله) واعتمده الاسنوي وغيره) واقى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله) لان هذا مستثنى الخ) قد يقال لا حاجة لذلك لان الممتنع الرجوع لغيره فيما يتعلق بصلاته لا فيما يتعلق بغيره (قوله) بالمتقدم بغيره) اى من الامام او القوم (قوله) والذى يتجه الاول) اعتمده

القدوة) بالمتقدم بغيره أو بنفسه في الجمعة وغيرها كما اقتضاه كلام الحاروى وغيره لكن الذى بحثه الأذرى واقضاه بالامام كلام الشيخين وغيرها أنه متى لم يقدمه الامام لزومهم استئنافها والذى يتجه الاول لان إزاءهم له الجرى على نظم الامام مطلقاً صريح في أنه تابع له منزل منزله وإذا كان كذلك لم يحتج الاقتداء به إلى نية كما هو واضح ولا فرق في غير هاتين من اقتدى به قبل خروجه ومن لم يقتد به

إلا عند تخالف النظم أو فعل ركن كما علم عامر (في الأصل) لثبوتها منزلة الأول في رعاية نظمه وغيره نعم ينبغي نذرها خروجا من الخلاف (ومن زحم عن السجود) في الجمعة أو غيرها سكن لغلبتها فيها ذكرها هاتنا (فأمكنه) بأن وجدت هيئة الساجدين فيه ولو (على) وضوء (إنسان) لم يخش منه فتنة أخذ عامر في الجر من الصف ولو قنوا يفرق بينه وبين ما من ثم إن جر فيه استيلاء عليه (٩١) مضمّن بخلاف مجرد السجود عليه ولو غير مكلف بناء على أنه

لا يشترط الرضا بذلك وهو ما قاله ابن الرفعة وإن لم يخجل عن وقفة إلا أن يحمل على ما لا تأذي به أو به تأذي يظن الرضا به (فعله) وجوبا لما صح عن عمر رضي الله عنه ولا يعرف له بخلاف وعبر بانسان لانه لو ارد عن عمر وإلا فالعبر بشيء الشامل للبهيمة ومتاع وغيرهما اعم (والا) يمكنه على شيء أو امكنه لا مع التنكيس (فأصبح) انه ينتظر (زوال الزحمة في الاعتدال ولا يضره تطويله اعذره وقضيته انه لو امكنه الانتظار جالسا بعد الاعتدال لم يجز له وعليه يفرق بينهما بان الاعتدال محسوب له فلو لمه البقاء فيه بخلاف ذلك الجلوس فكان كالأجنبي عما هو فيه نعم ان لم تكن طرات له الزحمة إلا بعد ان جلس فينبغي انتظاره حيثئذ فيه لانه أقل حركة من عوده للاعتدال (ولا يوبى به) لندرة هذا العذر وعدم دوامه ويسن للإمام ان يطول القراءة ليلحقه فيها ثم ان زحم في الثانية وكان ادرك الأولى تخير بين المفارقة ولا انتظار ولا لم تجز المفارقة لقدرته على ادراك الجمعة فلم يجز له مع

بالامام الأول (قوله) إلا عند تخالف النظم (الخ) أي فيلزم استتفاف النية (قوله) عامر (أي في شرح ولا يستخلف للجمعة وفيما قبله (قوله) لثبوتها) أي المتقدم بنفسه والمتقدم بغيره (قوله) نذرها) أي نية القدوة أي استئنافها قول المتن (ومن زحم) أي منعه الزحام نهاية ومعنى (قوله) في الجمعة) إلى قوله إلا ان يحمل في النهاية إلا قوله لم يخش إلى ولو قنوا قوله و يفرق إلى ولو غير مكلف وكذا في المغنى إلا قوله وإن لم يخجل عن وقفة (قوله) اسكن لغلبتها فيها (الخ) أي لغلبة الزحمة في الجمعة (ذكرها هاتنا) ولان تفاريعها متشعبة مشكلة لكونها لا تدرك إلا بركة منتظمة وملتقة على ما يأتي ولهذا قال الامام ليس في الزمان من يحيط بطرافها نهاية ومعنى قول المتن (فأمكنه) أي السجود على هيئة التنكيس بأن يكون الساجد على شاخص أو المسجود عليه في هذه نهاية (قوله) هيئة الساجدين (الخ) وهي التنكيس معنى (قوله) لم يخش منه (الخ) فلو كان الذي يسجد على ظهره من عظام الدنيا يغلب على الظن عدم رضاه بذلك وربما ينشأ منه شر اتجه عدم الزوم سم على المنهج أقول قد يتجه الحرمة عس (قوله) و يفرق بينه) أي بين الآن هنا حيث يجب السجود عليه إن أمكن (قوله) بخلاف مجرد السجود (الخ) أي فلا يدخل بذلك تحت يده ومع ذلك إذا تلف بالسجود عليه ضمنه الساجد كما يأتي عن عس (قوله) بناء على انه (الخ) عبارة عن المغنى ولا يحتاج هنا إلى ادنه لان الامر فيه يسير كما قاله في المطالب اه (قوله) أنه لا يشترط الرضا (الخ) أي وهو الراجح عس (قوله) أو به تأذي يظن الرضا (الخ) لا يخفى ما فيه على النية بصري عبارة سم ليس فيه حرازة مع قوله بناء على انه الخ اه (قوله) وجوبا) إلى قول المصنف فالصحيح في النهاية والمغنى (قوله) وجوبا) ومع ذلك إذا تلف المسجود عليه ضمنه ولا يدخل بذلك تحت يده فلو كان صيدا وضاع لا يضمه المصلي لانه لا يدخل في يده عس (قوله) لما صح (الخ) أي من قوله إذا اشتد الزحام فليسجد احدهم على ظهر اخيه نهاية ومعنى (قوله) الشامل للبهيمة (الخ) أي كافي المجموع وإن لم ياذن صاحب البهيمة كافي شرح العباب عبارته وإن لم ياذن الادى ولا صاحب البهيمة للحاجة مع ان الامر فيه يسير قاله في المطالب وكذا ابن الاستاذ اه سم (قوله) للبهيمة ومتاع (الخ) أي وإن لم ياذن صاحبه كالاستناد إلى حائطه عس (قوله) في الاعتدال) متعلق ينتظر (قوله) اعذره) متعلق بقوله ولا يضره الخ (قوله) وقضيته) أي قضية التقييد بالاعتدال (قوله) إلا بعد ان جلس (الخ) قضيته انها لإطارات قبل الجلوس فينبغي العود إلى الاعتدال ولو كان أقرب إلى الجلوس منه ولو قيل بعدم جواز حيزه حينئذ لم يبعد و يأتي عن عس ما يؤيده (قوله) لانه أقل حركة ظاهره جواز العود ولو قيل بعدم جواز لم يكن بعيدا لان عوده محل الاعتدال فعل اجنبى لا حاجة اليه عس (قوله) ثم ان زحم) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله) في الثانية) أي الركعة الثانية (قوله) وإلا لم تجز (الخ) وهو المعتمد خلافا لما اطال به الاسنوي معنى ونهاية وسم (قوله) وفيما إذا زحم (الخ) إن كان في حيز وإلا فذاك ولا يقيد من لم يدرك الأولى سم عبارة النهاية والمغنى اما المارحوم في الركعة الثانية من الجمعة فيسجد متى تمكن قبل السلام أو بعده نعم لو كان مسبوقا لحقه في الثانية فان تمكن قبل سلام الامام وسجد السجدين أدرك الجمعة وإلا فلا كما يعلم مما سياتى اه (قوله) كما يأتي) أي يعلم مما يأتي في المتن قبيل الباب (قوله) من السجود) إلى قوله وقضيته في النهاية (قوله) في الثانية) أي الركعة الثانية عس (قوله) منه) أي من

م (قوله) أو به تأذي يظن الرضا به) ليس فيه حرازة مع قوله بناء على الخ (قوله) الشامل للبهيمة) أي كافي المجموع وإن لم ياذن صاحب البهيمة كما نقله في شرح العباب عن المطالب وابن الاستاذ فقال وإن لم ياذن الادى ولا صاحب البهيمة للحاجة مع ان الامر فيه يسير قاله في المطالب وكذا ابن الاستاذ اه (قوله) وإلا لم تجز المفارقة) أي خلافا لما اطال به الاسنوي (قوله) وفيما إذا زحم في الثانية) أي إن كان في حيز وإلا فذاك ولا يقيد

ذلك فتدبرتها و فيما إذا زحم في الثانية لا يدرك الجمعة إلا ان يسجد السجدين قبل سلام الامام كما يأتي (ثم ان) كانت الزحمة في الأولى و (تتمكن) من السجود (فيلزم ذكر عمامته) في الثانية أي قبل شروعه فيه (تجدد) وجوبه لانه لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة (فان رفع) منه (والامام قائم

قرأ الفاتحة لا درا كه محلها فان ركع الامام قبل فراغها ركع معه وتحمل عنه بقيتها كالمسبوق بشرطه (او) فرغ منه والامام (راكع فلاصح) أنه (يركع) معه (وهو كمسبوق) فيتحمل (٤٩٢) عنه الفاتحة لأنه لم يدرك محلها (فان كان إمامه) حين فراغه من سجوده (فرغ من الركوع)

أو بقي منه جزء لكنه لم يدرك فيه فاتحة الركعة مطلقا (و) حينئذ فتى (لم) يسلم وافقه فيما هو فيه (لأنه لا فائدة لجزئه على نظم نفسه حينئذ) ثم يصلي الركعة بعده (لما تقر من فوات ركعته الثانية بفوات ركوعها مع الامام (وإن كان) الامام (يسلم) قيل فراغه من السجود (فانت الجماعة) لأنه لم يدرك معه ركعة وقضيته أنه لو قارن رفع راسه الميم من عليكم انها تقوى وهو محتمل وقضية قول شارح صرحوا هنا بأنه لو سلم الامام كما رفعه من السجود أنه يتم الجماعة خلافة (وإن لم يمكنه السجود حتى ركع الامام) في الثانية أى شرع في ركوعها (ففى قول يراعى نظم) صلاة (نفسه) فيسجد الان لثلاثا يوالى بين ركوعين في ركعة واحدة (والاظهر انه ركع معه) لأنه سبقه بأكثر من ثلاثة طويلة (ويحسب ركوعه الاول في الاصح) لأنه أتى به في وقته والثاني إنما أتى به لمحض المتابعة وإذا حسب له الاول (فركعته ملققة من ركوع الاولى وسجود الثانية) الذى أتى به (ويدرك بها الجماعة في الاصح) لأنه أدرك ركعة منها قبل سلام الامام

أو بقي منه جزء لكنه لم يدرك فيه فاتحة الركعة مطلقا (و) حينئذ فتى (لم) يسلم وافقه فيما هو فيه (لأنه لا فائدة لجزئه على نظم نفسه حينئذ) ثم يصلي الركعة بعده (لما تقر من فوات ركعته الثانية بفوات ركوعها مع الامام (وإن كان) الامام (يسلم) قيل فراغه من السجود (فانت الجماعة) لأنه لم يدرك معه ركعة وقضيته أنه لو قارن رفع راسه الميم من عليكم انها تقوى وهو محتمل وقضية قول شارح صرحوا هنا بأنه لو سلم الامام كما رفعه من السجود أنه يتم الجماعة خلافة (وإن لم يمكنه السجود حتى ركع الامام) في الثانية أى شرع في ركوعها (ففى قول يراعى نظم) صلاة (نفسه) فيسجد الان لثلاثا يوالى بين ركوعين في ركعة واحدة (والاظهر انه ركع معه) لأنه سبقه بأكثر من ثلاثة طويلة (ويحسب ركوعه الاول في الاصح) لأنه أتى به في وقته والثاني إنما أتى به لمحض المتابعة وإذا حسب له الاول (فركعته ملققة من ركوع الاولى وسجود الثانية) الذى أتى به (ويدرك بها الجماعة في الاصح) لأنه أدرك ركعة منها قبل سلام الامام

والاقيق غير مؤثر في ذلك (فلو سجد على ترتيب نفسه) عامدا (عالمًا بأن واجبه المتابعة) في الركوع كما هو الاظهر المذكور (بطلت الوجوب صلاته) لئلا يعم حيث يسجد في موضع الركوع ويلزمه التحريم بالجمعة إن أمكنه إدراك الامام في الركوع على ما في الروضة كاصلها واعترضوه

الوجوب اتفاقا وهذا على خلاف قد تقدم وان الاصح لزوم فلا منافاة بينهما واذا علمت ذلك فقول
الاسنوي ان عبارة الروضة غير مستقيمة ممنوع اهـ (قوله ان يلزمه الخ) خبر ان الموافق الخ (قوله ما علمه) الى
قول المتن والاصح في النهاية لا قوله اولم يستمر الى المتن وكذا في المغني لا قوله ولو عاميا الى المتن (قوله
ما علمه) اي من وجوب المتابعة نهاية (قوله بان استمر الخ) كذا نقل في شرح الروض التصوير بذلك عن
السبكي والاسنوي فقال قالا وصورة المسئلة ان يستمر سهو او جهله الى اتيانه بالسجود الثاني والافعلي
المفهوم من كلام الاكثرين يجب متابعة الامام فيما هو فيه اي فان ادرك معه السجود تمت ركعته اهـ وقوله
المفهوم من كلام الاكثرين اي وهو عدم حساب سجوده ثانيا للمقابل لما في المنهاج والمحرر من الحسبان
ومفهوم قوله والافعلي المفهوم الخ عدم وجوب المتابعة على ما في المنهاج وفي فتاوى شيخ الاسلام ما حاصله
انه الظاهر اهـ وبعبارة المغني قبيل قول المصنف والاصح الخ قلوزال جهله ونسيانه قبل سجوده ثانيا
وجب عليه ان يتابع الامام فيما هو فيه كما هو المفهوم من كلام الاكثرين اهـ زاد النهاية اي فان ادرك معه
السجود تمت ركعته كما اشار اليه بقوله والاصح الخ (قوله وسجد) اي سجدتيه وهو على نسيانه او جهله نهاية
ومغني (قوله وفرغ من السجودتين الخ) ولو فرغ من سجوده الاول فوجد الامام ساجدا فتابع في سجوده
حسب لركعته ملفقة مغني (قوله قبل سلام الامام) اي قبل تمامه كما جرى عليه شيخنا لا الشروع فيه كما ذهب
اليه حج شوبري (قوله حسب له ما في الخ) ولولم يتمكن المزمع من السجود حتى سجد الامام في الركعة
الثانية سجد معه وحصلت لركعة ملفقة من ركوع الاول وسجود الثانية فان لم يتمكن الا في السجدة الثانية
سجد معه فيها وهل يسجد الاخرى لانهار كن واحدا ويجلس معه فاذا سلم بنى على صلاته او ينتظره ساجدا
حتى يسلم فينبى على صلاته احتمالات والوجه منها الاول كما اعتمدته شيخنا وإن خالف في ذلك بعض المتأخرين
اي شيخ الاسلام مغني وسهوية (قوله والاصح بناء على الحسبان الخ) اعتمدته المنهج والنهاية والمغني
(قوله وانتصر له السبكي الخ) ذكر في الفرع عن السبكي ما يقتضي انه انما يقول بالحسبان فيما اذا استمر على

عن حكم ما اذا ادركه بعد علمه بما قدمه من ان الاصح لزومه ايضا فقول الاسنوي بل يلزمه ذلك ما لم يسلم
الامام إذ يَحْتَمَل ان الامام قد نسي القراءة مثلا فعود اليها هو مراد الروضة هنا ودعوا ان عبارتها غير
مستقيمة ممنوعة شرح مر (واعترضه بان الموافق الخ) جزم في العباب هذا الموافق ويمكن انه مراد الروضة
(قوله بان استمر على ترتيب نفسه سهو او جهلا) كذا نقل في شرح الروض التصوير بذلك عن السبكي
والاسنوي فقال قالا وصورة المسئلة ان يستمر سهو او جهله الى اتيانه بالسجود الثاني والافعلي المفهوم
من كلام الاكثرين يجب متابعة الامام فيما هو فيه اي فان ادرك معه السجود تمت ركعته انتهى وقوله المفهوم
من كلام الاكثرين اي وهو عدم حساب سجوده ثانيا للمقابل لما في المنهاج والمحرر من الحسبان ومفهوم قوله
والافعلي المفهوم من كلام الاكثرين عدم وجوب المتابعة على ما في المنهاج وفي فتاوى شيخ الاسلام
ما حاصله انه الظاهر انتهى فليتأمل قال في الروض فرع فان لم يتمكن حتى سجد الامام في الركعة الثانية سجد
معه وحصلت لركعة ملفقة قال في شرحه فان لم يتمكن الا في السجدة الثانية سجد معه فيها ثم يحتمل ان يسجد
الاخرى لانها كركن واحد وان يسجد معه فاذا سلم بنى على صلاته ذكرهما الزركشي ثم قال والنتيجة انه
ينتظره ساجدا حتى يسلم فينبى على صلاته لان الاحتمال الاول يؤدي الى المخالفة والثاني الى تطويل الركن
القصير وايداه بما قدمته عن القاضى والبغوى او ائله صفة الاثمة وقد تمت ثم ان المختار جواز تطويل الركن
القصير في مثل ذلك وقد جوز الدارمي وغيره المنفرد ان يقتدى في اعتداله بغيره قبل ركوعه ويتابعه انتهى
والوجه هو فاقا لما يخناه والاحتمال الاول ثم قال في الروض فان لم يتمكن اي من السجود حتى تشهد الامام
سجد فان فرغ من السجود ولو بالرفع منه قبل سلامه اي الامام وإن لم يعتدل له ركعة وادرك الجمعة
وإن رفع بعد سلامه فاتته فيتم اظهر اهـ قال في شرحه كذا نقله الرافعي عن التتمة وجزم به الزووي وليس
على وجهه فانه انما ذكره في التتمة فترى على القول بانه يجري على ترتيب نفسه واما على القول بانه يتابعه

بأن الموافق لما قدمه أن
الياس لا يحصل إلا بالسلام
أنه يلزمه الاحرام بها هنا
ما لم يسلم ولا يصح تحرره
بالظهر لأنه لم ييأس (وإن
نسى) ما علمه (أو جهل)
حكم ذلك ولو عاميا خاطا
للعلماء كما هو ظاهر لأن
هذا مما يخفى على العوام (لم
يحسب سجوده الاول)
لأنه أتى به في غير محله وإتمام
تبطل صلاته لعذره (فاذا
سجد ثانيا) بأن استمر على
ترتيب نفسه سهو او جهلا
ففرغ من السجودتين ثم قام
وقرأ ركع واعتدل وسجد
اولم يستمر بان تذكر او
علم والامام في التشهد حال
قيامه من سجوده فسجد
سجدتين قبل سلام الامام
(حسب) له ما في به وتمت
به ركعته الاولى لدخول
وقته والغنى ما قبله
(والاصح) بناء على
الحسبان الذي هو المنقول
كما في المحرر وانتصر له
السبكي والاسنوي وغيرهما
دون ما في العزيز من عدم
الحسبان وإن تبعه عليه
في الروضة والمجموع
(إذراك الجمعة بهذه الركعة)

ترتيب نفسه سهو او جهلا ما اذا لم يستمر بان زال سهوه او جهله فهو موافق لما اقتضاه كلام الاكثرين من وجوب المتابعة للامام فيما هو فيه اى فان ادرك معه السجود حسبت والا فلا وهذا التفصيل منطبق على ما حل به صاحب النهاية اى والمغنى متن المنهاج فليتأمل بصري وتقدم عن الاسنى ما يوافق ما فى الغرر (قول المتن اذا كملت السجدة ثان الخ) اى بخلاف ما اذا كملنا بعد سلام امامه فلا يدرك بها الجمعة نهاية ومعنى (قوله وان كان الخ) (فرع) قال فى الروض فان لم يتمكن اى من السجود حتى تشهد الا امام سجد فان فرغ من السجود ولو بالرفع منه قبل سلامه اى الامام وان لم يعتدل حصلت له ركعة وادرك الجمعة وان رفع بعد سلامه اى الامام فاتته فيتمها ظهرا واعتمده النهاية وسم خلافا للاسنى قال ع ش قوله لم ر بعد سلامه اى بعد فراغه بخلاف ما للورفع مقارنا لسلامه فانها تحصل له وقوله فاتته الخ معتمداه قول المتن (ناسيا) اى للسجود او كونه فى الصلاة بجزى قول المتن (ركع معه الخ) اى وحصل له من الركعتين ركعة ملفقة ويسقط الباقي منهما نهاية ومعنى

فلا يسجد بل يجلس معه ثم بعد سلامه يسجد سجدتين ويتمها ظهرا نبيه على ذلك
الاذرعى وغيره انتهى واقول اذا اعتمدنا ما فى الروض تبع للرافعى
والنوى كأن سجد السجدة الثانية وادرك الجمعة فى
مسئلة الزركشى السابقة بالاولى فتردد الزركشى
فيها انما ياتى على تفريع ما هنا على
الضعيف كازعمه الاذرعى
وغیره والله
تعالى
اعلم

اذا كملت السجدة ثان قبل
سلام الامام وان كان فيها
نقص التلقيق ونقص عدم
متابعة الامام (و) التخلف
بالنسيان او نحو مرض او
بطء حركة كهو بالرحمة فى
جميع ما مر فحينئذ (لو
تخلف بالسجود) فى الاولى
(ناسيا حتى ركع الامام
للتانية) فذكره (ركع معه)
وجوبا (على المذهب) لانه
سبق باكثر من ثلاثة
اركان فلم يجوز له الجرى
على نظم نفسه

(تم الجزء الثانى ويليه الجزء الثالث اوله باب صلاة الخوف)

﴿ فهرست الجزء الثاني من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صحيفة

- ٢ باب صفة الصلاة
 ١٠٨ باب شروط الصلاة
 ١٣٧ فصل في ذكر مبطلات الصلاة وسننها ومكروهاتها
 ١٦٨ باب سجود السهو
 ٢٠٤ باب في سجود التلاوة والشكر
 ٢١٩ باب في صلاة النفل
 ٢٤٦ كتاب صلاة الجمعة
 ٢٧٧ فصل في صفات الاثمة
 ٣٠٠ فصل في بعض شروط القدوة الخ
 ٣٢٤ فصل في بعض شروط القدوة ايضا
 ٣٣٩ فصل تجب متابعة الامام في افعال الصلاة
 ٣٥٦ فصل في زوال القدوة وايجادها وادراك المسبوق للركعة
 ٣٦٨ باب كيفية صلاة المسافر
 ٣٧٨ فصل في شروط القصر وتوابعها
 ٣٩٣ فصل في الجمع بين الصلاتين
 ٤٠٤ باب صلاة الجمعة
 ٤٦٤ فصل في اداب الجمعة والاعتشالات المسنونة
 ٤٨٠ فصل فيما تدرك به الجمعة

